

الجزء الاول

من موهبة ذي الفضل على شرح العلامة ابن حجر مقدمة
بافضل لفقهاء زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة
الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي
في مذهب الامام الشافعي نفعنا الله
به وجميع الامة بجاه سيد الائمة
صلى الله عليه وسلم
وآله وصحبه
آمين

ولاجل تمام النفع العميم رغبة فيما عند الله الكريم وضعنا بالهامش مع الشرح المذكور
الحاشية الكبرى المسماة بالمواهب المدنية على شرح المقدمة الجضرية أيضا للعلامة
الشيخ محمد بن سليمان الكردي الشافعي رحمه الله وأنا له من فيض فضله رضا آمين
* تنبيه * قد وضعنا الشرح بين جدولين للتمييز بينه وبين المواهب المدنية فليعلم

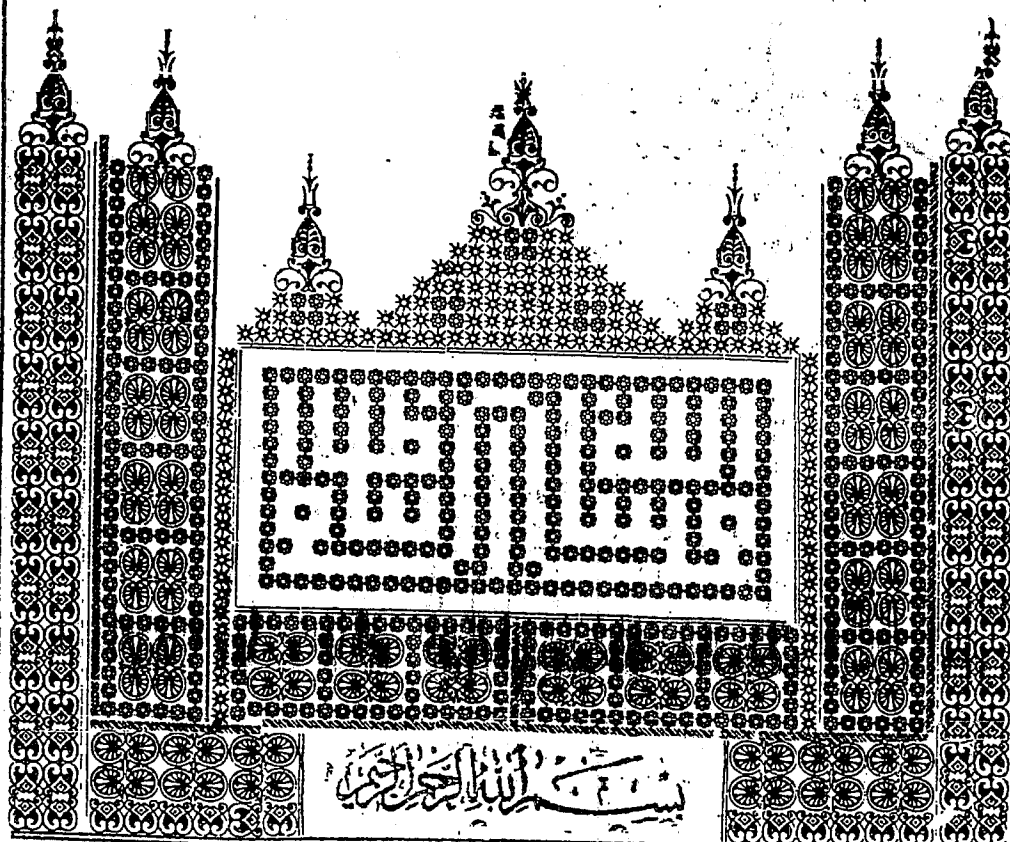
* حقوق الطبع محفوظة للالتزم حضرة المحترم محمد افندي ابن عبد الله افندي الصيرفي *

* طبع *
بالمطبعة العامرة الشرفية لمدير ادارتها
حضرة السيد حسين افندي شرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الملك الديان *
 العظيم السلطان * الذي
 من على من اصطفاه من
 عباده بالتفقه في الدين *
 وأتباع سنة سيد المرسلين
 * وميزه بمعرفة الحلال
 والحرام والسنة
 والواجبات والشروط
 والإركان * وأشهد أن
 لا إله إلا الله وحده لا شريك
 له ذو الجود والفضل
 والاحسان * وأشهد أن
 سيدنا محمدا عبده ورسوله
 سيد ولد عدنان * صلى الله
 وسلم عليه وعلى آله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وأحياه على مر الدهور
 والازمان * (و بعد)
 فيقول العبد الفقير فقيه
 العصر وعلامة الزمان *
 الخبز الممام * والجهنم
 الامام * شافعي زمانه في
 بلدة خير الانام * بل في
 سائر البلدان * شيخنا
 وأستاذنا الشيخ محمد بن
 سليمان * عفي الله عنه وعن
 دعائه بالغفران * قد
 اتفق في بره من الزمان *
 قسرة شرح مختصر
 بالفضل العلامة الشيخ
 ابن حجر المكي بالمسجد
 النبوي مع جماعة من
 الاخوان * وكنت أكتب
 على كل درس كالحاشية
 عليه ولم يزل الامر على ذلك
 الى أن تعطلت القسرة
 أثناء ذلك الزمان * ثم تكرر



الحمد لله الذي فضلنا بهذا النبي الكريم المخصوص بمزايا مثل مخاطبة الجرايا بالتسليم وهذا كيف
 نسلك منهجه القويم وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن سيدنا محمدا عبده وخير من أرسله
 شهادة تحفظنا عن اقتحام العذاب الاليم وتوردنا الخوض وجنات النعيم والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد المني شرعه على خمس الشهادة والصلاة والزكاة والصيام وحج البيت العظيم وعلى آله وصحبه وكل
 من تصدى لاحياء هذا الدين بالتأليف والتعليم أما بعد فيقول العبد الراجي رضار به الغني محمد محفوظ
 ابن عبيد الله الترمسي وفقه الله للنقوى والسعادة ورزقه الحسنى وزباده هذه تقريرات رائقة
 وحواشي فائقة سميتها موهبة ذي الفضل على شرح مقدمة بأفضل حداني على ذلك وان لم أكن
 أهلا لها لكثرة نفعه للطلبة الأجباب فعسى أن ينيلني به ادعاء رجل صالح من له رغبة في ذلك الكتاب
 والله أسأل أن يوفقنا تمامها وبحفظنا زلات الاقلام وغيرها وأن يجعلها عامة النفع لي وللمن كان له قلب
 أو ألقى السمع ويجعلها ذخيرة لي ولهم يوم المعاد والجمع وهذا أو ان الشروع فيها ووقت الاقبال عليها
 مستعينا بحول الله تعالى وقوته ومتوسلا بجاه حبيبه خير خلقه صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وكافة
 أمته آمين (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) سيتكلم الشارح رحمه الله تعالى ببعض ما يتعلق به وأنا أنكم
 هنا بشي مغاير لاسلوبه فأقول اعلم أن السملة في الاصل مصدر كدخلة والمصدر يستعمل بمعنيين
 الاول المعنى المصدري وهو تأثير الفاعل أعني تعلق قدرته بالمفعول فهو امر اعتباري نسبي والثاني الحاصل
 بالمصدر وهو تقارنه القدرة بالحركات والسكنات ويقال له به هذا المعنى الحدث لحدوثه عن فاعل ومفعول
 مطلقا لانه مفعول الفاعل وقد يعبر عنه بالفعل ويسلط عليه الفعل بالمعنى الاول فيقال له فعل أي أثر الاثر
 وهو بهذا المعنى ينسب للفاعل من حيث وقوعه منه وللمفعول من حيث وقوعه عليه ثم قد توجد أمور
 غير هذين المعنيين كالكون ضاربا أو مضروبا وكالاتاف المسموعة في فعل القول وكلاهما خارجة عن

المعنى المصدري والحاصل به ويستعمل فيها المصدر مجازاً كاستعماله في الفاعل نحو عدل بمعنى عادل وأما
 المعنى المصدري والحاصل به فذهب بعض الفضلاء إلى أن صيغ المصدر حقيقة فيها ما زعموا أنه مذهب
 السيد وتقل عن بعضهم أنه حقيقة في المعنى المصدري مجاز في الحاصل به والذي فهمه الشيخ الأمير عكسه
 يعني أنه حقيقة في الحاصل بالمصدر مجاز في المعنى المصدري مرسل علاقته للزوم بين الأثر والتأثير وذلك
 أن العرب كانت تستعمل المصادر مرادة بها الحركات والسكنات التي يفعلها الفاعل وأما تعلق القدرة
 فلا يعرف أنه معنى المصدر إلا من دقق النظر في العلوم وما كان متبادراً في الاستعمال بدون قرينة فهو
 محكوم عليه بالحقيقة إذا تقرر هذا فالسمة حقيقة ما تعلق القدرة بحركة اللسان والشفقين عند قوله بسم الله
 المسموع مجاز من إطلاق الشيء على لازمه المسبب عنه ثم تجوز وإجازة على مجاز وأطلقوا على بسم الله
 الرحمن الرحيم من باب تسمية الكل باسم الجزء وصارت حقيقة عرفية فيها بحيث لا يفهم عرفاً من السمة
 عند الإطلاق إلا بسم الله الرحمن الرحيم واشتهر أن التحقيق أن التكليف بالفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر
 لا بالمعنى المصدري فالواجب علينا الصلاة بمعنى الحركات المخصوصة لا بمعنى تعلق القدرة قال الشيخ
 الأمير ولكن الذي يطمئن له فهمي أن التحقيق أن التكليف إنما هو بالمعنى المصدري وذلك لأنه لا معنى
 لكون هذه الحركات واجبة عليك من حيث ذاتها إنما الواجب عليك تحصيل هذه الحركات ولا معنى
 لتحصيلها إلا تأثيراً فيها وكسبك لها بقدرتك الذي هو المعنى المصدري فالظاهر حينئذ أن التكليف إنما
 هو بالفعل بالمعنى المصدري وإن كان خلاف ما قالوه وأظن هذا لا يخفى عليك وإن توقف بعض المشايخ في
 صحة التكليف بالمعنى المصدري فأجابه بعض آخر بأن التكليف به من حيث ما ترتب عليه لكن أنت خير
 بأن ما ترتب عليه هو نفس الحاصل بالمصدر فعلى هذا الجواب يكون مرجع القولين أما التكليف بالمعنى
 الحاصل بالمصدر أو المعنى المصدري والخلاف لفظي انتهى ثم إن السمة قد يجب كما في الصلاة عندنا
 وقد تستحب عينا كما في نحو الوضوء أو كفاية كما في نحو كل الجماعة قال الرملي وتكره لمكرهه ويظهر
 كما قاله الأذري تحريمها المحرم انتهى وقيل تكره للمحرم والمراد المحرم والمكره لذاته ما أفاده الصبان
 قال وانظر ما حكمها في ابتداء تعاطي مطلوب فيه التسمية ومطلوب فيه تركها معافاة لم أرفه نصاً ولا بعد
 أن يقال قد اجتمع فيه حينئذ مقتض ومانع فيغلب المانع والظاهر أنها لا تكون مباحة ومأقيل من إباحتها
 عند نحو الجلوس يظهر دفعه بأن السمة ذكر وأقل مراتبه عند عدم منافي للتكليف التنب أو بأن الأولى
 في مثل ذلك تركها لأنها إنما شرعت في الأشياء المعتبرة تعظيماً لاسمه تعالى وهذا الكلام عليه أقدر
 بالتأليف (قوله الحمد لله الخ) أل في الحمد يصح أن تكون الجنس أو للاستغراق أو للعهد الخارجي العلمي
 واللام في لله يصح أن تكون للاختصاص أو للاستحقاق أو للالكان وعلى كل فالعبارة دالة على اختصاص جميع
 المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق فالمطابقة وهو ظاهر لأن المعنى كل فرد مستحق أو مختص بالله تعالى
 وأما على الجنس فبالإلزام إذا المعنى جنس الحمد مختص بالله ويلزم من ذلك عدم ثبوت فرد منه لغيره إذ لو ثبت
 فرد منه لغيره لكان الجنس ثابتاً ضمنه فلم يكن الجنس مستحقاً أو مختصاً بالله تعالى وأما على العهد فإن
 المعنى الحمد الذي حمد الله به نفسه وجده به أصقياً أو مختصاً بالله أو مستحق لله والمعبرة بحمد من ذكر فإفادة
 الاختصاص على هذا بطريق المبالغة فالاحتمالات تسعة وأولها كون لام الحمد للجنس ولا من الله
 للاختصاص لأنه كدعوى الشيء وهو اختصاص الأفراد بيمينته وهي اختصاص الجنس فالعنى كل فرد من
 أفراد الحمد مختص بالله لأن جنس الحمد أي حقيقة مختص بالله لأن افتقاده في المعنى الكائن أن المنطوق
 به هو الدليل كما في قولك زيد كثير الرماد المعنى زيد كرم لأنه كثير الرماد فتدبره والجملة يحتمل أن تكون
 انشائية مفيدة لإنشاء الحمد إذا القائل الحمد لله منشيء للثناء على الله تعالى لغة فليس المراد إنشاء الاصطلاح
 المقابل للخبر والمراد إنشاء الثناء على الله بمضمون الجملة وهو اختصاص الحمد بالله أو استحقاقه لإنشاء
 المضمون الذي هو نفس الاختصاص أو الاستحقاق لأنه ليس في قدرة العبد ومضمون الجملة هو المصدر

على السؤال من جماعة
 من طلبة العلم بالمدينة
 المنورة وغيرهما من
 أطراف البلدان * في
 اكمال تلك الحاشية ولم
 تردهم مدافعتي إلا وأما
 وهيا ما في الفؤاد وغراما
 فثبت العزم ثانياً في
 الاكمال * إلى أن هيأه الله
 في أحسن حال *
 * وسميتها * بالمواهب
 المدنية * على شرح المقدمة
 الحضرية * أو القول
 الفصل * على مقدمة الفقيه
 عبد الله بافضل * وأعرض
 فيها كثيراً للخلاف بين

(الجملة)

المتأخرين كشيخ
 الاسلام زكريا الخطيب
 الشريفي والشارح
 والجمال الرملي اذهؤلاء
 الاربعة قريو والتكافؤ
 في مذهب الشافعي كما
 أوخته في الفوائد المدنية
 * فحين يفتي بقوله من
 متأخر أئمة الشافعية *
 وهذا إتيان الشروع في
 المقصود * بعون الملك
 المعبود * فأقول قال
 الشارح رحمه الله ورحمنا
 به آمين (قوله الحمد لله

رب العالمين (الح) اعلم أن

وجعل بمجامع الحمد أو
أجله أو أجل التعاميد كان
بره بما ذكره الشارح إلى
قوله ويكافئ مزيده فذلك
آثر الشارح هذه الصيغة
في صدر شرحه ليكون
مستدالة بأجل الحمد
وأجمعها نعم ولم يذكر في
ذلك لفظ رب العالمين
وأني به الشارح تأسيبا
بالكتاب العزيز
وبالحديث الوارد بأن هذه
الصيغة هي مجامع الحمد
فان فيه ذلك (قوله يوافي
نعمه) قال في الروضة أي
يلاقها فتحصل معه انتهى
وقال ابن المقرئ في مختصر

رب العالمين جدا يوافي
نعمه ويكافئ مزيده
ياربنا لك الحمد

الروضة بعد أن أورد كلام
الروضة مانصه وعندى
أن معناه يفي بها ويقوم
بحقوقها انتهى قال شيخ
الاسلام في شرحه عقبه
يمكن حل كلام النووي
على هذا انتهى قال
الشارح في فتح الجواد أي
يلاقها حتى يكون معها
بمعنى أنه يفي بها ويقوم
بحقوقها انتهى فحمل كلام
الروضة على ذلك (قوله
ويكافئ) قال في الروضة
بهمزة في آخره أي يساوي
مزيده ومعناه يقوم بشكر
ما زاد من النعم والاحسان
انتهى وفي فتح الجواد

المأخوذ من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه كقيام زيد من قولك زيد قائم ويحتمل أن تكون خبرية
وتفيد ما ذكر لكن بطريق الإلزام إذ من لازم الاخبار عن الحمد بأنه مملوك أو مستحق لله وصفه بأنه مالك
أو مستحق له وذلك جليل قطعا فيكون الوصف به جدا انتهى من حواشي بعض المحققين رجع الله تعالى
(قوله رب) الرب يطلق على معان ونظمها الشيخ مصطفى البدرى بقوله

معاني الرب معبود مربى * وخالق مالك مولى العطايا
كثير الخير سيدنا محيى * مدبر جابر كسر البرايا
وصاحب ثابت وكذا قريب * وجامع مصلح نلت المزايا

(قوله العالمين) اختلف فيه فقيل إنه اسم جمع العالم لا جمع له لأن العالم اسم لكل ماسوى الله والعالمين إما
خاص بالعقلاء أو عام لهم ولغيرهم فيكون أخص منه أو مساويا له وشأن الجمع أن يكون أعم من مفردة
لا أخص منه ولا مساويا * ورد بأن العالم كما يطلق على جميع ماسوى الله تعالى يطلق على كل صنف
بخصوصه فيقال عالم الإنسان عالم الملائكة مثلا فيكون أخص من العالمين ويصح فيه معنى الجمعية بهذا
الاعتبار لأن العالمين يعم أنواع العقلاء وغيرهم شمولاً وعالم يطلق على كل نوع بخصوصه وليست جمعيته
باعتبار إطلاقه على ماسوى الله تعالى لظهور راستحالة على أن هذا يبطل كونه اسم جمع أيضاً فان كلاماً من
الجمع واسمه لا بد وأن يكون أعم من مفردة والافعال معنى كونه اسم جمع حيث لم يساو معنى الجمع في الجملة
نعم اسم الجمع من باب الكل والجمع من باب الكلية فظهر أن العالمين جمع لكنه قيل أنه غير مستوف للشرط
جمع السلامة لأنه ليس عامسا ولا صفة لذكر عاقل بل هو اسم جنس لكل صنف من العقلاء وغيرهم
وأنه محقق كما يستفاد من البيضاوى أنه جمع مستوف للشرط فانظره ثم جمعه جمع قلة مع أن المقام
مستدع للالتيان بجمع الكثرة تنبيهاً على أنهم وإن كثروا فهم قليلون في جانب عظمتهم تعالى وكبريائهم * فان قلت
الجمع يقتضى اتفاق الافراد في الحقيقة وهي هنا مختلفة قلنا بل هي متفقة من حيث أن كلامها علامة يعلم
بها الخالق والاختلاف انما عرض بواسطة أسمائها تدبر هذا * واختلف العلماء أعماً أفضل قول العبد
الحمد لله رب العالمين أو قوله لا اله الا الله فقال طائفة قول الحمد لله رب العالمين أفضل لأن في ضمنه التوحيد
الذى هو لا اله الا هو وفي قوله الحمد لله توحيد وحده وفي قوله لا اله الا الله توحيد فقط وقالت طائفة لا اله الا الله
أفضل لأنها تدفع الكفر والاشراك وعليها تقاتل الخلق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل
الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله واختار هذا القول ابن عطية قال والحاكم بذلك قول النبي صلى الله عليه
وسلم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له اه من اجل (قوله جدا)
معمول المحذوف أي حدث جدا وليس معمولاً للحمد لأن المصدر لا يخبر عنه قبل معموله وذلك لأن
المصدر مع معموله كالوصول مع صلته فلا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الوصول وصلته وان
ورد ما بعدهم ذلك أول كقوله تعالى انه على رجه لغادر يوم تبلى السرائر ليس يوم منصوباً برجعه
فيقدر ليوم ناصب تقديره برجعه يوم تبلى السرائر (قوله يوافي نعمه) أي يقابلها بحيث يكون بقدرها
فلا تقع نعمة الامتلاء لهذا الحمد بحيث يكون باراء جميع النعم وهذا على سبيل المبالغة بحسب ما رجاه والا
فكل نعمة تحتاج الى حمد مستقل أو يجعل التنوين في حمد التكثير (قوله ويكافئ مزيده) أي يساوى
النعم الزائدة من الله تعالى والمزيد مصدر ميمي من زاده الله النعم والضمير لله أي مزيده الله للنعم والمعنى أنه
يترجى أن يكون الحمد الذى أتى به موفياً بحق النعم الحاصلة بالفعل ومساوياً لما يزيد منها في المستقبل لأن
المكافأة المساواة انتهى بجبرمى على الاقتناع (قوله ياربنا) أتى بها الموضوعة لتداء البعيد مع أنه تعالى
أقرب اليان من جيل الوريد إشارة الى علوم رتبة الحضرة العلية عن الحامد الملوث بالكذورات البشرية
من الذنوب والاثام (قوله لك الحمد) هذا الخطاب لا ينافى ما سبق آنفاً لأن البعد الرتبى بين الحق والخلق
يصاحبه قوة الاقبال والتوجه الى الله سبحانه وتعالى فكان الالاق بحال الحامد أن يلاحظ المجود في حال

وغيره مزيده أي مزيده نعمه الخ أي يساوى الحمد ما زاده تعالى من النعم (قوله ياربنا لك الحمد الخ) عبارة الشارح في الإيمان من حمد

حده حاضر مشاهد اليكون حده على وجه الاحسان المفسر في حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه
 في التعبير بكاف الخطاب اشارة الى أن الحامد بلغ مقام المشاهدة للعمود بحيث يكون حده على وجه
 المشاهدة وفي تقديم لك على الجذر بادة توضيح في افادة الاختصاص افاده الدسوقي (قوله كما ينبغي) أي
 يطلب ومن ثم كان الاغلب فيها استعمالها في المنسوب تارة والوجوب أخرى وقد تستعمل للجواز أو
 الترجيح ولا ينبغي أن تكون للتحريم أو الكراهة قاله في التحفة زاد النهاية وتحمّل على أحدهما بالقرينة
 انتهى قال ع ش وبقي ما لو لم تدل قرينته وينبغي أن تحمل على الندب أن كان التردد في حكم شرعي والافعل
 الاستحسان واللياقة والتشبيه نعمت لمصدر محذوف وما موصولة أي حمدا يكون على ما ينبغي أي يطلب
 أن تحمده بما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك ويحتمل أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية
 اه (قوله لجلال وجهك) أي ذاتك فالجلال الكمال في جميع الصفات النفسية والمعنوية والقدسية
 وفي التزليل وبقي وجه ربك ذوالجلال والاكرام وفي الاسماء الحسنى ذوالجلال والاكرام قال بعض
 شراحها هو الذي لا شرف ولا جلال ولا كمال الا هو له ولا مكرمة الا هو صادرة منه فالجلال له في ذاته
 والكرامة فائضة منه على خلقه وذوالجلال اشارة الى صفات الكمال والاكرام الى صفات التزليه وقيل
 الجلال هو الوصف الحقيقي والاكرام هو الوصف الاضافي (قوله وعظيم سلطانك) أي قهرك قال السيد
 المرتضى في شرح الاحياء العظيمة كون الشيء في نفسه كاملا شريفا مستغنيا انتهى ومن أسمائه تعالى
 العظيم قال الجمل في حاشيته على الجلالين العظيم معناه الذي ليس لعظمته بداية ولا لكنه جلاله نهاية وقيل
 هو الذي لا يتصوره عقل ولا يحيط بكنهه بصيرة وقيل الذي لا تكون عظمته بتعظيم الاغيار وجل قدره
 عن الحد والمقدار الى غير ذلك من الاقوال (تنبيه) قال العلامة الكردي رحمه الله اعلم أن مقتضى الشافعية
 رحمة الله تعالى ذكره وفي باب الايمان أن الانسان اذا حلف ليحمدن الله عز وجل بمجامع الحمد وأجله
 أو بأجل التحاميد كان بره بما ذكره الشارح الى قوله ويكافي مزیده فلذلك أثر الشارح هذه الصيغة في
 صدر شرحه ليكون مبتدأ له بأجل التحاميد نعم لم يذكر وفي ذلك لفظ رب العالمين وأتى به الشارح تأسيا
 بالكتاب العزيز وبالحدیث الوارد بأن هذه الصيغة هي مجامع الحمد فان فيه ذلك وعبارة الشارح في الايمان
 من التحفة لو حلف لثنتين على الله تعالى أفضل الثناء لم ير الا بالحمد لله حمد اوفى نعمه ويكافي مزیده لا ترفيه
 ولو قيل ير بيار بنالك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكان أقرب بل ينبغي أن يتعين لأنه
 أبلغ معنى وصح به الخبر انتهى كلام التحفة ولذلك أردف الشارح هنا ذلك لثني على الله أفضل الثناء
 انتهى كلام الكردي وعبارة المغني أو حلف لثنتين على الله أحسن الثناء أو أعظمه أو أجله فليقل لأحصى
 ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك زاد ابراهيم المروزي فلك الحمد حتى ترضى وزاد المتولي أول الذکر
 سبحانه أو حلف ليحمدن الله تعالى بمجامع الحمد أو بأجل التحاميد فليقل الحمد لله حمد اوفى نعمه
 ويكافي مزیده يقال ان جبريل علمه لا آدم عليهم السلام وقال له قد علمك الله مجامع الحمد اه (قوله
 وأشهد) أتى بالشهادة لحديث أبي داود وغيره كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أي قليلة البركة
 وقوله أن لا اله الا الله أي لا معبود بحق في الوجود الا الله وقوله وحده حال من لفظ الجلالة قال في المطالع
 هو منصوب بكل حال عند الكوفيين على الظرف وعند البصريين على المصدر وكسرتة العرب في
 ثلاثة مواضع غير وحده وجحش وحده ونسيج وحده انتهى أي يقولون هو غير وحده بالاضافة
 وجحش وحده كذلك في الهمز ويقولون نسيج وحده في المدح أي هو منفرد بمخصال محمود لا يشترك
 فيها غيره وقوله لا شريك له حال أيضا قال الشيخ الامبرمئ كدان او متغابرا ن وعلى كل مؤكدا ن
 لما أفاده حصر الالهية (قوله وأشهد أن سيدنا محمدا) أصل السيد سيود بتقديم الباء ان قلت قاعدة
 اجتماع الواو والياء تصدق بسبق الواو فهلا قلتم به قلت أجاب ابن هشام بأن فعل لا نظيره ووجد من فعل
 صيرف وان كان مفتوح العين (قوله عبده ورسوله) قدم العبد لما سأتى انه اكل أو صافه وقد خبر صلى

التحفة لو حلف لثنتين على
 الله أفضل الثناء لم ير الا
 بالحمد لله حمد اوفى نعمه
 ويكافي مزیده لا ترفيه ولو
 قيل ير بيار بنالك الحمد
 كما ينبغي لجلال وجهك
 وعظيم سلطانك لكان
 أقرب بل ينبغي أن يتعين
 لأنه أبلغ في المعنى

كما ينبغي لجلال وجهك
 وعظيم سلطانك وأشهد
 أن لا اله الا الله وحده
 لا شريك له وأشهد أن
 سيدنا محمد عبده ورسوله

وصح به الخبر انتهى كلام
 التحفة ولذلك أردف
 الشارح هنا ذلك لثني
 لثني على الله أفضل الثناء
 (قوله وأشهد الخ) أتى به
 للخبر الصحيح كل خطبة
 ليس فيها تشهد فهي كاليد
 الجذماء أي قليلة البركة
 اه من التحفة

(قوله صلى الله عليه وسلم) أنى بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيدأ به وبالصلاة على أقطع محقق من كل بركة وكان وجه اختياره هذه الصيغة ما ذكره

الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا مسلما أو نبيا عبدا فاختار الثاني * وقد نظم هذا المعنى بعضهم فقال
قال له جبريل عن ربه * خيرت فاختر يا دليل الهدى
نسوة في حال عبودية * نحوى القدر المعلى غدا
أوحال تمليك تخير العدا * بين يديه ضعفا مسجدا
فاختار ما يحظى به آجلا * لله ما هدى وما أسعدا

وستأتى إن شاء الله تعالى زيادة بسط في الكلام على شهادة المصنف (قوله صلى الله عليه وسلم) أنى بالصلاة الحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه مادام اسمي في ذلك الكتاب رواه الطبراني في الأوسط وأبو الشيخ في الثواب والمستغفر في الدعوات وهذا ظاهر في أن المراد كتب الصلاة وأن المصلي عليه صلى الله عليه وسلم كتب اسمه والصلاة عليه في مكتوب فكان سبب تخليد ذلك فيه فحوز بادامة الملائكة للصلاة عليه قاله الفاسي في شرح الدلائل قال العلامة الكردى وكان وجه اختياره هذه الصيغة ما ذكره السخاوى في المنهج البديع من أن في ألفاظ الحديث المذكور لبعضهم من كتب في كتابه صلى الله عليه وسلم لم تزل الملائكة تستغفر له مادام في كتابه (قوله وعلى آله) أعاد الجار لان العطف على الضمير المجزوء ويجب إعادة عامله عند الجمهور وخلافا لابن مالك قال في الخلاصة

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعل لا
وليس عندي لازما قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتا

ولأن الصلاة عليهم مطلوبة بالنص بخلافها على الأصحاب كما سيأتى بل نقل عن بعضهم أن الاقتصار على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يعلم ورد في حديث مرفوع الألفي سنن النسائي في آخر دعاء القنوت قال فيه وصلى الله على النبي ولم يقل فيه وآله وفي سائر الأحاديث التي ورد فيها صفة الصلاة عليه العطف بال وأيضاً في إعادة على رد على الشيعة الزاعمين ورود حديث فيه التهنئة عن الفضل بينه وبين آله وعلى وهو حديث مكذوب وفي الصحيح كيف نصلى عليك يا رسول الله إذا صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله وهى على هنا مجردة عن المضرة كقوله تعالى فتوكل على الله فلا يران الصلاة بمعنى الدعاء وهو مع على للمضرة على أنه يمكن الفرق بين صلى عليه ودعا عليه هذا وإثبات الصلاة والسلام بعد البسملة في صدور الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بنى هاشم ثم مضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يحتجهم بالكتاب أيضا (قوله وأصحابه) هو مغاير للآل على التفسير المشهور لأن بينهم ما عليه عموما وخصوصا من وجه فهم امتيانيان تباينا جزئيا وانما أفرد لتشمل الصلاة الصعبة الذين ليسوا بالآل وعلى التفسير الغير المشهور من ذكر الخاص بعد العام ونص عليهم بالخصوص لشرفهم واستحقاقهم مزيد الدعاء بكثرته تغلهم الشرائع والشعائر للناس النبي صلى الله عليه وسلم فدعاهم مرتين بالعموم والخصوص وعبارة الكردى وجه ندب الاتيان بهم في نحو هذا المقام الحاقهم بالآل بقياس أولى لأنهم أفضل من آل لاهجة لهم والنظر لما فيهم من البضعة الكريمة انما يقتضى الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضى أكثرية العلوم والمعارف هذا بناء على ما هو المشهور في معنى الآل أما على ما قد يراد بهم في نحو هذا المقام كما سيأتى في كلامه فالأصحاب رضوان الله عليهم جميعهم آل وكذلك غيرهم وحينئذ فافرادهم بالذكر للاعتناء بهم بالخصوص من غيرهم من الفضل ودفعاً لتوهم ارادة المعنى المشهور للآل هنا انتهت

كتب في كتابه صلى الله عليه وسلم لم تزل الملائكة تستغفر له مادام في كتابه انتهى (قوله وسلم) جمع بين الصلاة والسلام امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولما نقله النووي عن العلماء من كراهة افراد أحدهما عن الآخر قال في الامداد وظاهر هذا أى النقل عن العلماء أنه اجباوع وعدم معرفة نقله عن البعض لا ينفيه إذ يكفي قول البعض

صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه

واقرار الباقي لكن العذر عن افرادانه بمحتمل أن محل الكراهة فيمن اتخذها عادة فيخرج عنها بالجمع مرة أو أن من فعله منهم جمعها بلسانه واقتصر على كتابه أحدهما أو أن الكراهة بمعنى خلاف الأولى لا إطلاقا عليه كثيرا فلا يشتد التحاشي عن ارتكابه أو يحتمل الحال على الذهول إلى أن قال وقيد بعض فقهاء اليمن كراهة الافراد بما إذا لم يجمعهما مجلس أو كتاب والافلا افراد انتهى وهو غير بعيد وإن كان ظاهرا كلام غيره قد ينازع

فيه انتهى (قوله وعلى آله) أنى بذلك امتثالا لما ورد في ذلك من الأحاديث النبوية بل نقل الهاتفي في حاشيته على تحفة الشارح (قوله) عن ابن الجزرى أن الاقتصار على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يعلم ورد في حديث مرفوع الألفي سنن النسائي في آخر دعاء القنوت قال فيه وصلى الله على النبي ولم يقل فيه وآله وفي سائر الأحاديث التي ورد فيها صفة الصلاة عليه العطف بالآل انتهى ما نقله الهاتفي (قوله وأصحابه) وجه ندب الاتيان بهم في نحو هذا المقام الحاقهم بالآل بقياس أولى لأنهم أفضل من آل لاهجة لهم والنظر لما فيهم من البضعة الكريمة انما

يقتضى الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضى أكثرية العلوم والمعارف هذا بناء على ما هو المشهور في معنى الالأماعلى ما
يراد بهم في نحو هذا المقام كما سيأتى في كلامه فالأصحاب رضوان الله عليهم ٧ أجمعين آل وكذلك غيرهم -

فأرادهم بالذ كر للاعتناء
بهم لما خصوا به عن غيرهم
من الفضل ودفع التوهم
أرادة المعنى المشهور للال
هنا (قوله خصصتهم
بمعرفتكم) أى الخاصة التى
لا يشركهم فيها غيرهم وهى
أعلى المطالب وأسنى
المواهب والمعنى بها
ما يقع من تجلى الحق تعالى
لقلوب خواصه وتحقق

الذين خصصتهم بمعرفتكم
وأيدتهم ببرهانكم (وبعد)
فقد سألتى بعض الصلحاء

أسرارهم بأحدثته وذلك
لما أفاض عليهم سبحانه
من أنوار الشهود
وأطلعهم عليه من مكنون
الوجود فانغمسوا فى
بحار الأنوار وغرقوا فى
المعاني والأسرار * وأما
معرفة الله العامة التى
يشترك فيها الخاص والعام
بل هى أول الواجبات
على الإطلاق قال صاحب
نظم الزيد

أول واجب على الإنسان
* معرفة الله باستيقان
فأراد بها معرفة وجوده
تعالى وما يجب له من إثبات
أمور ونفى أمور وهى
المعرفة الإيمانية أو البرهانية
لا الإدراك والاحاطة
لامتناعه فالمعرفة عامة

(قوله الذين خصصتهم) الظاهر أنه نعمت للال والأصحاب معا وخصصتهم بحجوز قراءته بالتخفيف
والتشديد وهو أولى ليفيد المبالغة قال فى المصباح وخصصته بكذا أى خصه خصوصاً من باب قعد وخصوصية
بالفتح والضم لغة إذا جعلته دون غيره وخصصته بالتفصيل مبالغة انتهى (قوله بمعرفتكم) الباء داخله
على المقصور كما هو الأصح المشهور قال تعالى يختص برحمته من يشاء وقد دخل الباء فى مادة الاختصاص
على المقصور عليه على خلاف المشهور قال الشيخ على الأجهورى

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخوله على الذى قد قصر وا
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر الهمام السيد
والمراد بالمعرفة هنا المعرفة الخاصة التى لا يشركهم فيها غيرهم وهى أعلى المطالب وأسنى المواهب والمعنى بها
ما يقع من تجلى الحق تعالى لقلوب خواصه وتحقق أسرارهم بأحدثته وذلك لما أفاض عليهم سبحانه من
أنوار الشهود وأطلعهم عليه من مكنون الوجود فانغمسوا فى بحار الأنوار وغرقوا فى المعاني والأسرار وأما
معرفة الله العامة التى يشترك فيها الخاص والعام بل هى أول الواجبات على الإطلاق قال صاحب الزيد
أول واجب على الإنسان * معرفة الله باستيقان

فأراد بها معرفة وجوده تعالى وما يجب له من إثبات أمور ونفى أمور وهى المعرفة الإيمانية أو البرهانية
لا الإدراك والاحاطة لامتناعه فالمعرفة خاصة وعامة فالعامة بها يخرج المكلف من عهدة الواجب لكنها
ليست مرادة فى كلام الشارح هنا بل مراده الخاصة ويشتملها التحقق بالمعرفة الخاصة وملاحظتها بنظر
العقل فالمعرفة الأولى كروية نار أو موج بحر والخاصة كالاصطلاح بالنار والغوص فى البحر وهى
ثمرة البصيرة والمكاشفة والمشاهدة وكل يحصل له منها ما كتب له انتهى كردى (قوله وبعد) يصح
فى الواو أن تكون لعطف الجمل أو استثنائية فالفاء ما لاجراء الظرف مجرى الشرط على حد حين لقيته
فأكرمه وأذلهم هندوا به فسبقولون أو زائدة غلط على توهم ما لكثرة ورودها كقوله

بدالى أنى استمدرك ماضى * ولا سابق شيئاً إذا كان جاثياً
بحر سابق على توهم الباء فى الخبر ويصح أن تكون عوضاً عن ما فالفاء فى جوابها وأصلها ما بعد وهو
ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم فى خطبه ومراسله وبعض المؤلفين أى كالشارح هنا والمصنف كما
سيأتى يرى الابتداء بنفسه بعد فعلون إلى الواو اختصاراً ويقولون وبعد وهو تقييد قبل ظرف غائى
زمانى كثير أمكنى قليلاً ويصح إرادة كل هنا لأنه زمانى باعتبار التكلم ومكانى باعتبار الرسم أى المكان
الذى رسم فيه ما قبلها غير المكان الذى رسم فيه ما بعده وهو معنى على الضم بحذف المضاف إليه ونية معناه
وانعابيت لافتقارها إلى ما تنضاف إليه فأشبهت الحرف فى الاقتار وقيل شبهها بأحرف الجواب كنعم وبلى
فى الاستعانة بما عابدها وهذا هو الصحيح وحركت اشعاراً بأن لها أصلاً فى الأعراب أو تخلصاً من
التقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة جبر المضافات فى حالة الأعراب بأقوى الحركات وهو الضم أو ليكمل
لها الحركات الثلاث قاله الشرفاوى (قوله فقد سألتى) قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت
المجرد من جازم ونائب وحرف تنفيس وهى معه كالجزء فلا تفصل منه بشئ إلا بالقسم كقوله
أنا لقد والله أوطأت عشوة * وما قائل المعروف فينا يعنف

ثم لها خمسة معان التوقع وتقريب الماضى من الحال والتقليل والتكثير والتحقق والظاهر فى كلام
الشارح المعنى الأخير ويحتمل الثانى والرابع وسأل بتعدى لمفعولين فالياء مفعول أول وإن أضع فى
تأويل المصدر مفعول ثان (قوله بعض الصلحاء) هو الشيخ عبد الرحمن بن عمر بن أحمد العامودى قاله

وخاصة والعامة بها يخرج المكلف من عهدة الواجب لكنها ليست مرادة فى كلام الشارح هنا بل مراده الخاصة ويشتملها التحقق بالمعرفة العامة
وملاحظتها بنظر العقل فالمعرفة الأولى كروية نار أو موج بحر والخاصة كالاصطلاح بالنار والغوص فى البحر وهى ثمرة البصيرة والمكاشفة
ثم المشاهدة وكل يحصل له منها ما كتب له (قوله بعض الصلحاء) هو الشيخ عبد الرحمن بن عمر بن أحمد العامودى

الكردي وهو من أجله تلامذة الشارح قيل في أخذه عنه أخذ أحمد عن الشافعي له حاشية على الارشاد
أراد محو ما فنعاه الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا به والصالح جمع صالح كعلماء جمع عالم قال ابن مالك
ولكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاها ما قد جعلها

لان قوله لما ضاهاها ما شمل ثلاثة امور المشابهة في اللفظ والمعنى نحو طريف وخبيث وهذا بالاتفاق وفي
اللفظ فقط نحو قنيل لكن هذا غير صحيح وفي المعنى فقط نحو صالح وفاسق وهذا صحيح أيضا أفاده
الاشموني فاندفع ما قد يتوهم أن جمع صالح على صلحاء شاذ والصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق عباده
وقال البيضاوي هو الذي صرف عمره في طاعة الله وماله في مرضاته قال الشيخ البيجوري وهو ناظر
للصالح الكامل فلا ينبغي أن من صرف مدة عمره في عمل المعاصي ثم تاب توبة صحيحة وسلك طريق
السلوك وقام بخدمة ملك الملوك يسمى صالحا انتهى (قوله أن أضع) أي أولف ففيه استعارة مصرحة
حيث شبه تأليف الشرح على المتن بوضع جسم على جسم آخر بجامع شدة الاتصال في كل واستعير لفظ
الوضع للتأليف (قوله شرحا) الشرح معناه الكشف والابانة وهذا بحسب الاصل وأما الآن فهو اسم
للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وهذا هو المختار (قوله لطيفا) أي صغيرا في المصباح لطف الشيء فهو
لطيف من باب ظرف صغير جسمه وهو ضد الضخامة والاسم اللطافة بالفتح قال بعضهم اللطيف في
الاصل يطلق على رقيق القوام وعلى الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه وعلى صغير الحجم والمراد هنا لازم فهو
محاذ مرسل من اطلاق الملزوم واردة اللازم ويحتمل أنه مجاز استعارة بأن شبه سهولة الأخذ بركة القوام
أو الشفاف أو صغير الحجم واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه لطيف بمعنى سهل المأخذ على طريق التبعية
تأمل (قوله على مقدمة الخ) المقدمة في الاصل اسم فاعل من قدم بالتشديد وهو تارة يستعمل لازما
وتارة متعديا ومعنى اسم الفاعل على الاول ذات متقدمة أي ثبت لها تقدم ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفية
وجعل اسما للجماعة من الجيش وحينئذ فالثناء فيها للدلالة على النقل من الوصفية للاسمية ووجه ذلك أن
الثناء تدل على التأييد والمؤثث فرع المذكر وكذلك الاسمية هنا فرع الوصفية فأي بالثناء تدل على ذلك
* فان قلت ان التاء موجودة حال الوصفية قلت يقدر زوالها والاتيان بغيرها ثم انها نقلت منها على سبيل
الحقيقة العرفية ان هجر المعنى الاصل إلى أو على سبيل الاستعارة المصروفة ان لم يجر وجعلت اسما للكل
مقدم ويتعين بالاضافة كمقدمة علم ومقدمة كتاب ومقدمة الدليل ومقدمة القياس فهذا وضع ثالث
تنبيه * اعلم أن اسم هذه المقدمة مسائل التعليم ولذا كان اسم هذا الشرح المنهج القويم على ما اشتهر
واسم شرح الشيخ سعيد بن محمد باعشن بشري الكريم بشرح مسائل التعليم وللسيد العلامة الاجل محمد
ابن أحمد بن عبد الباري الاهدل حاشية لطيفة على هذا الشرح أعنى شرح الشيخ ابن حجر سماها ارشاد
ذي الرأي السليم الى سلوك المنهج القويم وقال في خطبتها أول من اعتنى بالكتابة على هذا الشرح
شيخ مشايخنا عبد الله بن سليمان الجرهمي الزبيدي ثم الشيخ العلامة محمد بن سليمان الكردي فما
كتبته بعدهما في بركتهما ولا يخلو ما كتبته ان شاء الله تعالى عن فائدة زائدة وأسأل الله أن تكون بركة
العلم الشريف على وعلى المشتغل بها دائما عائدة انتهى وحاشية الجرهمي لم تسم في خطبتها ولا في طرفها
والشيخ الكردي المذكور رحمه الله حاشيتان كبيرى وصفري ولم أقف على اسم الكبرى وأما الصغرى
وهي المتداولة الآن فاسمها الحواشي المدنية على شرح المقدمة الحضرية كما في خطبتها والله سبحانه
وتعالى أعلم (قوله الامام) هو لغة المتبع واصطلاحا من يصح الاقتداء به ويطلق على اللوح المحفوظ
وعلى الامام الاعظم ويجمع على أئمة وأصله أئمة بوزن أفعلة نقلت حركة الميم الاولى الى الله مرة الثانية
وأدغمت الميم في الميم ويجوز قلب الهمزة الثانية ياء بل هذا هو القياس قال ابن مالك
ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم * واو أصرم الم يكن لفظا ثم
ولذا قال اشموني في شرحه وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز

أن أضع شرحا لطيفا على
مقدمة الامام

انتهى وقد يجمع على امام كقوله تعالى واجعلنا للدينين اماما فيختلف بين الجمع والمفرد بالتقدير (قوله المحقق) أي الذي يذ كر المسائل على الوجه الحق أو الذي يذ كرها بدلائلها وذلك لان التحقيق له معنيان ذ كر الشيء على الوجه المذكور وذ كره بالدليل وهو أحد الالفاظ الخمسة التي كثر دوراتها في السنة العلماء * ثانياً التدقيق وهو اثبات الدليل بدليل وقيل اثبات الشيء على وجهه بيقينه دقة أعم من أن تكون دقته بذ كر الدليل بدليل آخر أولاً * وثالثها التغيق وهو الاتيان بالعبارة سالمة من الاعتراض الذجوي * ورابعها التوفيق وهو الاتيان بها سالمة من الاعتراض الشرعي * وخامسها الترتيق وهو الاتيان بها عذبة مراعى فيها النكات المعانية والبيانية (قوله الفقيه) من الفقه الذي هو الفهم مطلقاً والمادق يقال فقه يفقه بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع إذا فهم وفقه يفقه بالفتح فيهما إذا سبق غيره إلى الفهم وفقه يفقه بالضم فيهما إذا صار الفقه سجية له هذا هو المشهور واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية والفقيه من يعرف من كل باب من الفقه طرقاً فاصلاً عما يتدى به إلى باقيه مدركاً واستنباطاً وإن لم يكن مجتهداً هذا ما ذكره في باب الوصية وعند الأصوليين المجتهد وهو ذو الدر جة الوسطى عربية وأصولاً إلى آخر صفات المجتهد التي ذكرها وفي المغني وقال شارح التعجيز أولى الناس بالفقه في الدين نور يقذف في القلب أي من قذف في قلبه ذلك وهذا القدرة قد يحصل لبعض أهل العنايات موهبة من الله تعالى وهو المقصود الأعظم بخلاف ما يفهم أكثر أهل الزمان فذلك صناعة قال سئل الحسن البصري عن مسألة فاجاب فقبل أن فقهاً أنا لا يقولون ذلك فقال وهل رأيتم فقهائهم هو القائم ليله الصائم نهاره الزاهد في الدنيا الذي لا يدارى ولا يمارى بشرح حكمته الله تعالى فإن قلت منه حمد الله وفقهه عن الله أمره ونهيه وعلم ما يحبه وما يكره فذلك هو العالم الذي قيل فيه من ير الله به خيراً يفقهه في الدين فإذا لم يكن بهذه الصفة فهو من المغرورين انتهى (قوله عبد الله بن عبد الرحمن بافضل الحضرمي) (١) نسبة إلى حضر موت شذوذاً لقول ابن مالك

وانسب لصدر جلة وضد ما * ركب مزجا ولثان تما

قال الاشموني في شرحه نحو بعلمك وحضر موت فقول بعلى وحضري وهذا الوجه مقس اتفاقاً ووراءه أربعة أوجه الأول أن ينسب إلى عجزه نحو بكى أجازته الجرمي وحده ولا يجيزه غيره الثاني أن ينسب إليهما معاً من الأتركيبهما نحو بعلى بكى أجازته قوم منهم أبو حاتم الثالث أن ينسب إلى مجموع المركب نحو بعلمك الرابع أن يبنى من جزأى المركب اسم على فعل وينسب نحو حضرمي وهذا أن الوجهان شاذان لا يقاس عليهما انتهى بنقص (قوله نفعنا الله) جلة دعائية فهي خبرية لفظاً انشائية معنى فكانه قال اللهم انفعنا وأعاد في التحفة أن الأول أبلغ لاشعاره بتحقيق الوقوع تفأولاً ثم الاتيان بالنون قال بعض المحققين ينبغي حمله على العموم لان الملائكة تؤمن على الداعي لغيره ويستجاب للطالح ببركة الصالح كما أرشد تعالى لذلك بقوله ربنا اغفر لنا ولإخواننا انتهى والنفع ضد الضر وفي المصباح الخير قال وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه يقال نفعني كذا ينفعني نفعاً ونفعه فهو نافع وبه سمي وجاء نفوع مثل رسول إلى أن قال ونفعني الله به والمنفعة اسم منه (قوله به لومه) جمع علم واختلف في أن تصور ماهية العلم المطلق هل هو ضروري أو نظري يعسر تعريفه أو نظري غير عسير التعريف فالأول مذهب الامام الرازي والثاني رأى امام الحرمين والغزالي والثالث هو الراجح ولهم عليه خمسة عشر تعريفاً منها انه صفة توجب لمخلها تميزاً بين المعاني لا يحتمل النقيض وهذا هو الحد المختار عند المتكلمين ومنها انه تمييز معنى عند النفس تميزاً لا يحتمل النقيض وهذا مختار أيضاً عند بعضهم ومنها انه صفة ينبغي بها المذكور ولما قامت هي به قال السيد الشريف وهو أحسن ما قيل في الكشف عن ماهية العلم ومعناه انه صفة ينكشف بها لمن قامت به مامن شأنه أن يذ كر انكشافاً تاماً لا اشتباه فيه ومنها أنه حصول معنى في النفس حصولاً لا يتطرق عليه في النفس احتمال كونه على غير الوجه الذي حصل فيه وهو للسيف الأمدى قال ونعني بحصول المعنى

المحقق الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بافضل الحضرمي نفعنا الله بعلومه

قوله بافضل الحضرمي قال في النور السافر له جملة من المصنفات منها هذا المختصر الذي شرحه ابن حجر وأراد أن يكمله فوصل فيه إلى الفرائض وله مختصر آخر شرحه الجلال الرملي اه قلت وله نبذة في قيام الليل حسنة شرحها والحمد لله والمؤلف حسن الاولياء المخصوصين بالعناية الربانية اه من الجر هزي

في النفس تميزه في النفس عما سواه ويدخل فيه العلم بالاثبات والنفي والمفرد والمركب ويخرج عنه الاعتقادات اذ لا يعد في النفس احتمال كون المعتقد والمظنون على غير الوجه الذي حصل فيها ومنها غير ذلك فان أردت استيفاء ذلك فانظر شرح الاحياء (قوله وبركته) لعل وجه افرادها أن البركة منها الزيادة والنماء وهما يستلزمان الكثرة فلا يحتاج الى جمعها ثم رأيت في شرح الدلائل للعلامة الفاسي ما نصه والبركة كثرة الخير والكرامة ونعائهما وهي الثبات على ذلك أو هي التطهير والتزكية من المعاييب أو هي الزيادة في الدين والذرية انتهى وفيه تأييد لما ذكرته فليتأمل (قوله فأجبت) أي بالوعد أو بالشرع في التأليف والفاء للتعقيب قال ابن مالك * والفاء للترتيب باتصال *

فالمعنى فاجبت السائل فور الكن التعقيب في كل شيء بحسبه فلا يضر تخلل ما يقتضيه الحال كالاستخارة انتهى باجوري بزيادة (قوله الى ذلك) أي الى وضع الشرح اللطيف على مقدمة الامام الخ (قوله ملتصقا) أي طالبا فالالتصاق معناه الطاب وهو حال من التماس في فأجبت واشتهر ان الالتصاق في المتساويين قال الاخضري أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا

لكن هذه التفرقة طريقة مرجوحة كما هو مبين في محله (قوله منه) أي من بعض الصالحاء وقوله ومن غيره يحتمل من كانوا معه في السؤال أو في الاحتياج الى الشرح أو كافة المحبين (قوله أن يعبدني) بضم الياء وكسر الميم من الامداد وهو في الاصل اعطاء الشيء حالا بعد حال والمراد به هنا الاعانة كما في قوله تعالى أن يكفكم أن يعبدكم بكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين أي يعينكم (قوله بدعوته الخ) جمع دعوة بالفتح مرة من الدعاء قال في المختار ودعوت الله له وعليه أدعوه دعاء والدعوة المرة الواحدة والدعاء أيضا واحد الادعية اه قال السيد المرتضى وأما حقيقة الدعاء فمعنى قائم بالنفس وهو نوع من أنواع الكلام النفسي وله صيغ تخصه في الإيجاب فاعمل وفي النفي لا تفعل وقد اجتمع في قوله ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا الآية وقال الخطابي حقيقة الدعاء استدعاء العبد به العناية واستمداده بإياه المعونة وحقيقته اظهار الافتقار اليه والبراءة من الحول والقوة التي له وهو بسملة العبودية واظهار الدعاء الذلة البشرية وفيه معنى الثناء على الله تعالى وازداف الجود والكرم اليه اه (قوله وسائلا) عطف على ملتصقا وقوله من فضل مولانا أي ربنا ذكر ابن الاثير في النهاية أن اسم المولى يقع على معان كثيرة منها الرب والمالك والسيد والمنعم الى غير ذلك قال وأكثرها قد جاء في الحديث فيضاف كل واحد الى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه وكل من ولى أمرا وقام به فهو مولاه ووليه (قوله أن يعبدني) أي بالشرح وأن وما بعده في تأويل مصدر مفعول سائلا أي عموم النفع له في الدنيا والآخرة ولسائر المساهمين بأن يلهمهم الاعتناء به ولو بمجرد كتابة ونقل ووقف * فان قلت هل يتصور النفع لمن مات قبل المؤلف قلت نعم بأن يشتغل به أحد من ذريته فتعود بركته على أبيه وأجداده أو يتعلم منه حكما فيكون كذلك أفاده بعض المحققين (قوله وأن يبلغني) عطف على أن يعبدني وهو من التبليغ وهو الاتصال أي وأن يوصلني (قوله كل مأمول) مفعول ثان ليبلغني والمأمول المرجو من الامل وهو الرجاء يقال أمل خيره يأمل بالضم أملا بفتح حين قال البجيرمي على الاقتناع فالرجاء والامل بمعنى واحد وهو تعلق القلب برغوب فيه مع الأخذ في أسبابه فان لم يأخذ في الأسباب فطمع وقيل الامل رجاء ما يحبه النفس كطول عمرو زيادة غنى والرجاء أعم والفرق بين الامل والتقى أن الامل طلب ما تقدم له سبب والتمنى طلب ما لم تقدم له سبب وقيل لا ينفك الانسان عن أمل فان فاته ما أمله عول على التمنى اه (قوله بسببه) أي الشرح والسبب الجبل وهو ما يتوصل به الى الاستعلاء ثم استعير لكل شيء يتوصل به الى أمر من الأمور فقيل هذا سبب هذا وهذا مسبب عن هذا قاله في المصباح (قوله وأن يجعله) عطف أيضا على أن يعبدني وقوله خالصا لوجهه الكريم أي من الرياء ونحوه مما يحبط الثواب والوجه الذات مجازا من اطلاق الجزء على الكل بدليل وصفه بالكريم وهو من المتشابه الذي اختلف فيه السلف والخلف قاله الشرقاوي (قوله وأقوى سبب) عطف على خالصا وقوله للفوز أي الظفر وقوله بشهوده أي الرؤية

وبركته فأجبت به الى ذلك ملتصقا منه ومن غيره أن يعبدني بدعوته الصالحة وسائلا من فضل مولانا أن يعبدني بوجهه وأن يبلغني كل مأمول بسببه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأقوى سبب للفوز بشهوده

الى ذات الله التي هي اللذة الكبرى وغاية الحسنى ونهاية النعمى وكل ما فصلوه من النعم لاهل الجنة فيها عند هذه النعمة ينسى ويترك وليس لسرور أهل الجنة عند سعادة اللقاء منتهى بل لانسبة لشي من لذات الجنة الى لذة اللقاء فلا ينبغي أن تكون همة العبد من الجنة شيء سوى لقاء المولى سبحانه وتعالى وأما سائر نعم الجنة فانه يشارك فيه الهبة في المرحى قاله في الاحياء (قوله في جنات النعيم) هذا بيان لجمل الرائي لا المرئي لنزهه تعالى عن المكان والزمان (قوله آمين) أتى به لانه يسن ختم الدعاء به سواء كان هو الذي في الفاتحة أو غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم علمني جبريل آمين عند فراغي من الفاتحة من قراءة الفاتحة رواه البيهقي وغيره وقال على كرم الله وجهه آمين خاتم رب العالمين ختم به دعاء عباده رواه الطبراني وفي حديث آخر آمين درجة في الجنة وقد قيل ان آمين خاص بهذه الامة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين أخرجه ابن ماجه عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم وزاد فأكثر وامن قول آمين وقال وهب بن منبه آمين أربعة أحرف بخلق الله من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لكل من قال آمين قال في المغنى وآمين اسم فعل بمعنى استجب وهي مبنية على الفتح مثل كيف وآين خفية الميم مع المد هذه هي اللغة المشهورة الفصيحة قال الشاعر

آمين آمين لا أرضى بواحدة * حتى أبلغها ألفين آمينا

ويجوز القصر لانه لا يخل بالمعنى وحكى الواحدى مع المد لغة نادرة وهي الامالة وحكى التشديد مع القصر والمد أى قاصدين اليك وأنت أكرم أن لا تخيب سائلا من قصدك وهو لحن بل قيل انه شاذ منكرو ولا تبطل به الصلاة لقصده الدعاء به كما صححه في المجموع قال في الام ولوقال آمين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسنا اه اللهم ارزقنا النظر الى وجهك ووجه حبيبك الرؤف الرحيم بحاجه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم آمين (قوله قال المؤلف) كان الانسب للشارح رحمه الله أن يدل المؤلف بالمصنف ما اشتهر من أن المصنف لصاحب المتن والمؤلف لصاحب الشرح وان كان المصنف يقال له مؤلف أيضا ففي الجورى مانصه والتصنيف ضم صنف من الكلام الى صنف آخر وان لم يكن على وجه الالفه بخلاف التأليف فانه يشترط فيه أن يكون على وجه الالفه فالتأليف أخص من التصنيف (قوله رحمه الله) هو أبلغ من اللهم ارحمه لاشعاره بتحقيق الوقوع تفاؤلا وفيه اقتداء بمن أتى الله عليهم بقوله عز قائل الذين جاؤا من بعدهم الآية * فان قلت لم يعبر بما في الآية قلت اشارة الى حصول المقصود بكل دعاء آخرى على أن في ايثار لفظ الرحمة تأسياب قوله صلى الله عليه وسلم رحم الله أخى موسى قاله في التحفة ببعض تصرف (قوله بسم الله) قال بعض المحشين والدليل على كون المصنف قال البسملة نقل الثقات فانهم نقلوا انها مكتوبة بخطه في أول المتن والغالب أن من كتب شيئا يتلفظ به اه خصوصاً مع النظر لحالة المصنف رحمه الله لحاشاه أن لا يعمل بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كتبتم كتابا فاكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبتموها فاقرؤوها وهذا الحديث الشيخ الصبان في رسالة البسملة الكبرى قال وجاء في الحديث على تجويد البسملة وتحسين خطها أحاديث روى أنه صلى الله عليه وسلم قال للمعاوية كاتب وحيه أتى الدواة وحرّفت القلم وأقم الباء ورفق السين أى فرق أسنانها ولا تعور الميم وحسن الله ومسد الرحمن وجود الرحمن وضع قلمك على أذنك اليسرى فانه أذكرك وكان عمر بن عبد العزيز يقول لكتابه طولوا الباء واظهروا السين أى اظهروا أسنانها ودوروا الميم تعظيما لكتاب الله تعالى وعن ابن مسعود مرفوعا من كتب بسم الله الرحمن الرحيم فلم يعور المساء التي في بسم الله كتب الله له عشر حسنات ومحامنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وروى عنه عليه الصلاة والسلام قال تأتق رجل بسم الله الرحمن الرحيم فغفر له وروى اذا كتبتم فجودوا بسم الله الرحمن الرحيم تقضى لكم الحوائج وفيه رضا الله تعالى وروى أن عليا كرم الله وجهه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال له جودها فان رجلا جودها فغفر له واعلم ان هذه الأحاديث التي سبقها لك نقلت بعضها من رسالة الشنوائى وبعضها من رسالة الخادمى وبعضها الآخر

في جنات النعيم آمين
* قال المؤلف رحمه الله
(بسم الله)

(قوله أي ابتدى) هذا متعلق بالخار والمجروور وبه الشارح بذلك على أن تقديره فعلا أولى لأنه الأصل في العمل ولزيادة الاضمار في نحو ابتدأ وعلى أن تقديره مؤخر كما في بسم الله مجريها أولى لاقتضاء المقام مزيدا اهتمام بتقديم اسمه تعالى (قوله أو أولف) الذي يظهر أن تقدير ابتدى وأفتتح في رتبة واحدة وأن أولف أولى منهما ثم رأيت الشارح نفسه صرح بذلك في حاشيته على فتح الجواهر حيث قال قوله أولف أو أفتتح لم يرجح أحدهما اختصارا والارجح الاول لان تقديره الالقي الى أن قال بخلاف أفتتح تأليني لا يشمل غير أوله الى آخر مقالته وقد اقتصر على تقديره جماعة من المحققين (قوله ملتبس الخ) ١٢ نبه هذا على معنى الباء هنا وانها ما أن تكون للابسة أو الاستعانة أو المصاحبة وهي المرادة

بقوله متبركا ويجرى معنى التبركية في باء الملابس أيضا فالملابسة التي هي معنى الباء محمولة على التبركية كما يحتمل العام على الخاص وهذا بناء على تغير معنى الملابس والمصاحبة والا فهي هي قال شيخنا زاده في حواشي البيضاوي قوله وقيل الباء للمصاحبة أي للابسة فالتقدير ملتبسا بسم الله أقر أن المصنف أراد أن يبين أن ملابسته أي ابتدى أو أفتتح تأليني أو أولف ملتبسا أو مستعينا أو متبركا باسم الله

القرعة باسم الله انما هي على وجه التبرك به الى آخر مقالته وقال العلامة محمد أمين في حواشي البيضاوي عند قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب أثناء كلامه ما نصه قلت لم يعرفوا بين المصاحبة والملابسة على ما يشهد به تتبع الكتب المبسوطة المعتبرة فن فرق بأن الباء التي للمصاحبة متعلقة بمحذوف بخلاف التي للابسة وادعى بأن الفرق

من رسالة الشيخ محمد بن محمد بن جلدون البناني المغربي والله أعلم اه كلام الصبان رحمه الله بالحرف (قوله أي ابتدى) بيان لمتعلق الباء لان الاصح أنها أصلية وحذف متعلقها بفتح اللام لكثرة الاستعمال ولقهم المعنى بدون ذكره لان المقصود المتعلق بكسرها ولتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن في المقام وما تقرر من أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح هو المشهور قال الصبان والسرف في ذلك ان المعمول ضعيف والعامل قوى والمناسب جعل الضعيف متعلقا بالكسر والقوى متعلقا بالفتح وبصح الفتح في المعمول والكسر في العامل اه وبه الشارح بذلك الى أن تقدير الفعل الذي هو مذهب الكوفيين أولى من تقدير الاسم الذي هو مذهب البصريين وذلك لقلة المحذوف على الاول وكثرة التصريح بالتعلق فعلا وكونه الأصل في العمل (قوله أو أفتتح تأليني) قال بعضهم هو أعم من ابتدى اذ يطلق على افتتاح كل شروع وعلى أوفروا أكثر من الابتداء فان الآتي بنحو نصف الشيء يقال مفتتح فيه (قوله أو أولف) وهذا أولى لقول الصبان واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرًا مناسبًا لما بدئ به البسملة أما تقديره فعلا فلما عر وأما كونه مؤخرًا فليكون اسمه تعالى مقدما مذ كرا فيوافق مسماه وجوده وليفيد الاختصاص لان تقديم المعمول يفيد عند الجمهور وخلافا لابن الحاجب وأما تقديره مناسبًا فلرعاية خصوصية المقام ولا شعار ما بعد البسملة به فهو قرينة على المحذوف ولدلالته على تلبس الفعل كله بالبسملة فهو أولى بخلاف مادة الابتداء مثلا وما قيل من ان تقدير الفعل من مادة الابتداء مناسب للابتداء بالبسملة المطلوب فهو أولى مردود بأن معنى الابتداء بالبسملة الاثنان هما قبل الشروع في المقصود وهو حاصل سواء قدر ابتدى أو دال ما جعلت التسمية مبدأ له من الأفعال الخاصة اه ملخصا (قوله ملتبسا) نبه هذا وما بعده على معنى الباء هنا وانها ما أن تكون باء الاستعانة وستأتي أو الملابس ويعبر عنها ببناء المصاحبة وهي التي يصلح موضعها مع ويغني عنها وعن مصححها الحال كما في اهبط بسلام أي مع سلام أو مساماة وهذا ما اختاره الزمخشري وقال انه أعرب أي أدخل في لغة العرب وأصح أي لأنه أكثر استعمالا وأحسن أي لما فيه من التأدب ولغتهور ومعناه وان يكون ابتداء المشرئين بأسماء آلهتهم كان على وجه التبرك فينبغي أن يقصد الرد عليهم فيه واعتراض افتادهم التبرك بأنه لم يعد من معانيها وأجاب السيد عيسى الصفوى بأن الباء موضوعة لجزئيات الملابس ومنها التبركية فحملت على بعض معانيها بقرينة المقام قال وبحث فيه بأنه يجوز أن يكون التبرك من لوازم الجزئيات وعوارضها فلا يكون التبرك بخصومه موضوعا قال ولا يخفى أن هذا انما يتوجه اذا أريد التبرك بمقادير الباء وهي مستعملة فيه أما اذا أريد ان الباء للابسة الا انها في الواقع تبركية فلا اعتراض أصلا اه من المدابغي (قوله أو مستعينا) نبه به أنه معنى باء الاستعانة وهي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف وجوده عليها كما في كتبت بالقلم وتسمى باء الالة أيضا وان كانت هذه التسمية غير لائقة في مثل هذا المقام وهذا ما اختاره البيضاوي (قوله أو متبركا) الاولى حذفه (٢) أو يقول قبل أو مستعينا على وجه التبرك لان صنيعة بوهام ان التبركية معنى مستقل للباء وليس كذلك كما تقرر (قوله باسم الله) عبارته في شرح الاربعين بالله تعالى أو باسمه قال المدابغي لعله مبني على ان لفظ اسم

بينهما مشهور فقد ركب شططا اه وفي كلام غيرهما ما يؤيده وعليه فيصير المذكور في كلام الشارح هل معنيين للباء المصاحبة والاستعانة وظاهر كلام الشارح استواءهما ورجح البيضاوي في تفسيره الاستعانة ورجح الزمخشري المصاحبة وأطال المحشون الكلام في الترجيح بينهما بوجوه طويلة قرا جع حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي وغيره ان أريد ذلك قوله الاولى حذفه الخ الذي تقرر عند الفقير بعد التأمل لجواب السيد عيسى الصفوى قوله أو متبركا ليس بيا لمتعلق الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملابس فان لها أحوال شتى وجزئيات متعددة فتأمل اه

هل هو مقحم أولا (قوله اذا اعتداد الخ) هذا راجع لقوله أو مستعينا فقط كما يدل له تعبير التحفة ونصه
والباء للمصاحبة ويصح كونها الاستعانة نظرا الى أن ذلك الامر المبدء وباسمه تعالى لا يتم شرعا بدونه (قوله
بما لم يصدر باسمه تعالى) أي بما لم يجعل اسمه تعالى في صدره ففيه إشارة الى أنه ينعدم بانعدامه
وعبارة الشيخ الكردي تقلا عن الشيخ زاده لما ورد عليه أي البياض في جعله الباء للاستعانة أن الآلية
تقتضي التبعية والابتدال فهي تنافي التعظيم والاجلال دفعه بقوله من حيث ان الفعل لا يعتد به شرعا ما لم
يصدر باسمه تعالى فان للآلية جهتين جهة التبعية وجهة توقف نفس الفعل أو كماله عليها وقد لوحظ هذه
الجهة الثانية دون الاولى اه ولم يرتضه الشيخ الصبان وقال انه لا يدفع الاعتراض لبقاء الابهام ووجهه
بتوجيه آخر وهو ان فيه دلالة على توقف وجود الامر على اسم الله تعالى وأنه اذا لم يصدر به لا يوجد لان ذلك
شأن الآلية فيكون تنزيل توقف الكمال منزلة توقف الوجود وتنزيل الوجود الذي لم يكمل شرعا منزلة
المعذور وذلك لعدم المحسنات اه (تنبيهان * الاول) أفاد تقديمه معنى المصاحبة أنه يرجعه وكلام
التحفة المذكور كالصريح فيه الثاني بقول ثالث يرجعه السيد عيسى الصفوي وسبقه اليه الجويني وهو
ان الباء للتعدية قال العلامة الصبان وأيده بعضهم بأن الابتداء في مقابلة الانتهاء والانهاء اذا عدي بالي
كان معناه غير معناه قبل تعديته بها فانك اذا قلت انتهى الامر فعناه فرغ واذا قلت انتهى الى كذا فعناه
وصل اليه وكذلك الابتداء فعني ابتداء كذا شرع فيه فاذا قلت ابتداء بكذا كان معناه قدمه وجعله بداية
أقول المراد التعدية العامة وهي اتصال معاني الأفعال الى المجرورات لا الخاصة وهي جعل الفاعل
مفعولا وشئ آخر فاعلا كما في أخرجه وخبره ثم أقول هذا القول انما يأتي اذا قدر المعلق من مادة نحو
الابتداء لا من مادة نحو التأليف فافهم اه ملخصا وأما القول بأن الباء للقسم فبعيد جدا الاحواجه الى
تقدير المقسم عليه الذي أرادت تحقيقه من غير دليل قوي في المقام بل لا يصح في بعض المواضع وكذا القول
بأنها زائدة لانه يؤدي الى ارتكاب شئ مقصور على السماع مع امكان غيره ومع ما فيه من ابهام الحشولان
المواضع القياسية التي تقع فيها الباء زائدة انما هي أربعة فقط قال ابن مالك

وبعد ما وليس جرا بالانحر * وبعد لا ونفي كان قد يحجر

فليتأمل (قوله والاسم الخ) هو لغة ما أبان عن مسمى أي أظهر وكشف واصطلاحا ما دل على معنى
في نفسه غير متعرض بنسبة لزمان ولادال جزء من أجزائه على جزء معناه ولغاته على ما ذكره الطيلاوي
ثمان عشرة وقد نظمها العلامة الصبان بقوله

سم سم اسم سم اسم كذا سما * سما بثلاث لاول كلها

(قوله مشتق) أي اشتقا فأصغر لانه المراد عند الاطلاق وهو رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما في المعنى
والحروف الأصلية مع الترتيب كما في ضرب وضارب وأما الكبير فهو رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما في
المعنى وجميع الحروف الأصلية مع الاختلاف في الترتيب كما في جذب وجذب وأما الاكبر فهو رد لفظ الى
آخر لمناسبة بينهما في المعنى وأكثر الحروف الأصلية مع الترتيب كما في ثلم وثلب ويقال للصغير أصغر وللأكبر
أوسط فان لم يكن هناك مناسبة نحو اني لعلمكم من القالين فلهحق بالاشتقاق من الصبان (قوله من السمو)
مشددا هذا عند البصريين فهو من الاسماء التي حذفت أعجازها أي أواخرها كيدودم تخفيفا لكثرة
الاستعمال فصار الآخر نسياما منسيا وما قبله محلا للأعراب وبنيت أوائلها على السكون تخفيفا أيضا
وأدخلوا عليها همزة الوصل واجتلاب الهمزة لا ينافي التخفيف لسقوطها درجا (قوله وهو العلو) بضم العين المهملة واللام
وتشديد الواو لانه رفعة المسمى فهو يعلى مسماه ويظهره وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم بعلامته لانه علامة
على مسماه فاصله عندهم وسم تخفف بخذف صدره لكثرة الاستعمال وأتى بهمزة الوصل وهذا المذهب أقل
اعلالا لكن يشهد المذهب البصريين جمعه على أسماء وأسام وتصغيره على سمي وقولهم في فعله سميت
وأسميت وتسميت وفي بعض لغاته سمي (تنبيه) قال الشيخ الامبر في حاشية عبد السلام ونقل

(قوله اذا اعتداد الخ)
قال شيخنا زاده في حواشي
البياض لما ورد عليه
أي البياض في جعله
الباء للاستعانة أن الآلية
تقتضي التبعية والابتدال
فهى تنافي التعظيم
والاجلال دفعه بقوله من
حيث ان الفعل لا يعتد به
شرعا ما لم يصدر باسمه
تعالى فان للآلية جهتين
جهة التبعية وجهة توقف
نفس الفعل أو كماله عليها
وقد لوحظ هاهنا الجهة
الثانية دون الاولى انتهى

اذا اعتداد بما لم يصدر
باسمه تعالى والاسم مشتق
من السمو وهو العلو

(قوله بما لم يصدر) أي بما لم
يجعل اسم الله تعالى في أوله
(قوله من السمو) مشددا
كالعلو وناو معنى هذا عند
البصريين فهو عندهم من
الاسماء التي حذفت
أعجازها أي أواخرها وهو
الواو تخفيفا لكثرة
الاستعمال فصار الآخر
نسياما منسيا وما قبله محل
للأعراب وبنيت أوائلها
على السكون تخفيفا أيضا
وأدخلوا عليها همزة
الوصل واجتلاب الهمزة
لا ينافي التخفيف لسقوطها
درجا

مواد بسملة شيخ الاسلام عن الامام القرطبي ما نصه من قال الاسم مشتق من السمو وهو العلوي يقول لم يزل
الله موصوفا قبل وجود الخلق وعند وجودهم وبعد فناءهم لا تأثير لهم في أسمائه وهذا قول أهل السنة ومن
قال مشتق من السمة يقول كان في الازل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق جعلوا له ولما يقينهم
يسقى بلاها وهو قول المعتزلة قال السمين وهو أقبح من القول بخلق القرآن اه وانظرا ههنا هذا
البناء غير لازم بل هما مقامان منفكان فتدبر اه كلام الامير لان لازم المذهب ليس بمذهب وكذا
لم يرتض ذلك الشيخ الصبان حيث قال بعد نقل كلام القرطبي ما نصه أقول فيه نظرا أما أولا فلانه ليس في
المذهبين ما يقتضى هذا البناء وأما ثانيا فلان الاسماء ألقاظ وجميع الالفاظ غير أزلية بل هي حادثة بانفاق
الجمهور ومن الفريقين ولهذا حل قول من قال أسماء الله قديمة على المسامحة فتأمل اه (قوله والله علم)
أى علم شخصى لا جنسى وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم تأديبا مع الله تعالى لان الشخص مباح
الى مشخصات ومعينات تعينه وهي عوارض تستحيل على الله تعالى وانما أنه موضوع لمعين كمال التعيين
وهو الذات العلية وهذا قول الجمهور واستدلوا به بثلاثة أوجه الاول انه يوصف ولا يوصف به الثانى انه
لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته كما هو قانون الوضع اللغوى ومقتضى استعمال العرب ولا يصلح
له مما يطلق عليه سواء اظهر معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث انه لو لم يكن علما بأن كان صفة أو اسم
جنس لكان كليا فلا يكون لاله الا الله توحيدامع انه توحيد بالاجماع وقال للبعضاوى الاظهر انه وصف
في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم مثل الثريا والصديق أجرى مجرى
العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف وعدم تطرق الشركة واستدل على مختاره بثلاثة أوجه الاول
ان ذاته من حيث هو ذاته بلا اعتبار أمر آخر معه حقيق كالعلم والقدرة أو غير حقيق ككونه معبودا أو كونه
رازقا غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ الثانى أن الاسم الكريم على مجرد ذاته المخصوصة لما
أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض معنى صحيحا الثالث ان معنى الاشتقاق هو كون
أحد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التى تدكر له أى
فهو مشتق فيكون وصفا وقيل ان لفظ الجلالة اسم لفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للعبودية وكل
منهما المنحصر في فرد فلا يكون علما أى بل هو اسم جنس وهذا القول مردود باجماعهم على أن لاله الا الله يفيد
التوحيد ولو كان اسما لفهوم كل لم يفده لان الكل من حيث هو يحتمل الكثرة (قوله على الذات) لفظ
الذات يستعمل استعمال الشئ واستعمال النفس فلذا يجوز تذكيره وتأنيثه وآثر والتذكير هنا لا شرفيته
قاله الصبان (قوله الواجب الوجود لذاته) هو الذى وجوده لذاته لا لا مخرج عنه كتملق ارادة الغير
وقدرته بوجوده وان شئت قلت هو الذى لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم وان شئت قلت هو الذى لا يتصوره
العقل الاموجودا قال الشيخ الشرفاوى وخارج بواجب الوجود بممكن الوجود كالحوادث ومستحيله
كشريك الباري (قوله المستحق لجميع الكمالات) كذا في التحفة وعبارة غيره لجميع المحامد والمآل
واحد ثم الوصفان المذكوران لا يوضح المسمى لا اعتبارهما في المسمى والا كان المسمى مجموع الذات
والصفات مع أنه الذات فقط على الصحيح فان قلت لم خص هذان الوصفان بالذكر قلت قال الشنوائى
الاولى أن يقال تخصيص الاول لكونه أكمل الصفات وأشرفها التفرع كل كمال على وجوب الوجود
بالذات الذى ينصرف اليه مطلق الوجوب وتخصيص الثانى لبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد لله
اه صبان وعبارة الشيخ الشرفاوى واختاروا هاتين الصفتين لان الاولى تسبب صفات السلوب
والثانية صفات الكمال لانه لا يستحق جميع المحامد الا من كان متصفا بها وقدم الاولى لانها من باب
التخلية والثانية من باب التحلية (قوله وهو عربى) خلافا للبلخى حيث زعم انه معرب قال في التحفة
ووروده في غير العربية من توافق اللغات كما ان الحق وفاقا للشافعى والاكثرين ان كل ما قيل في القرآن
من غير الاعلام انه معرب ليس كذلك بل من توافق اللغات ولا بدع أن يخفى على مثل ابن عباس رضى الله

والله علم على الذات
الواجب الوجود لذاته
المستحق لجميع الكمالات
وهو عربى

(قوله وهو عربى) خلافا
لمن قال انه معرب

عنهم ما كونه عربيا كما خفي عليه معنى فاطر و فاتح وقد قال الشافعي رضي الله عنه لا يحيط باللغة الانبي
(قوله مشتق) هذا رأي مرجوح والراجح المختار انه مرتجل غير مشتق وهو مذهب الحليل وسيدويه
والزجاج وامام الحرمين والغزالي والخطابي وابن كيسان والامام الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم قال
بعضهم وحيث ذكر الاشتقاق في أسماء الله تعالى فالمراد به ان المعنى ملحوظ في ذلك الاسم والافشرط
المشتق ان يكون مسبوقا بالمشتق منه واسماء الله قديمة لانهم من كلامه على ان الاختلاف المذكور انما هو
في لفظ اله لا في لفظ الجلالة (قوله من اله) أي كفرح وقوله اذا تحير بالحاء المهملة فاله بمعنى مألوه فيه
وقيل من اله اذا فرغ أو اذا احتاج أو اذا سكن فاله فيها بمعنى مألوه اليه وقيل من اله اذا واع فاله بمعنى مألوه به
وقيل من اله بالمكان اذا قام فاله بمعنى آله كضارب أي دائم باقي وقيل من اله اذا حار فاله بمعنى آله كضارب
وكل هذه الافعال من باب فرح وقيل من اله بفتح الحاء بكسر الهمزة والوهمية بضمها فيهما مع
تشديد الباء الاخير اذا عبد فاله بمعنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب وأصله على هذه الاقوال اله كامم حذف
همزته وعوض عنها حرف التعريف وقيل من لاه يلوه لوهها اذا خلق أو من لاه يليه ليهها اذا احتجب وارتفع
وأصله على هذين القولين مصدر على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين قلبت الواو أو الياء ألفا تخفيفا
وأدخلت عليه أل وأدغمت اللام في اللام وقيل انه مأخوذ من أصل لا يعلمه الا الله (قوله لتحير الخلق
في كنه ذاته) أي في حقيقة ذاته اذ ما تصرفه العقل فالبارئ بخلافه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير فتحير
العقول فيه هو عدم اقتدارها على تصوره قال السيد الجرجاني رحمه الله تعالى اعلم ان العقلاء كما ذاهوا في
ذات الله تعالى وصفاته لا حتاجاها بانوار العظمة والكبرياء واستنار الجبروت والرهبت كذلك تحيروا
في لفظ الله كانه انعكس اليه من مسماه أشعة من تلك الانوار فبهت أعين المستصرين عن ادراكه فاختلفوا
فيه اختلافا كثيرا (قوله تعالى) أي ترفع ومن أسمائه المتعالي ومعناه البالغ في العلو والارتفاع عن
النقص وقوله وتقدس أي تنزه عن النقائص ومن أسمائه القدوس وهو من القدس بضم الدال واسكانها
الطهارة والتزاهة والطهارة في حق تعالى التزاهة عن سمات النقائص وموجبات الحدوث (قوله وهو)
أي الله وقوله الاسم الاعظم لانه اذا دعي به أجاب واذا سئل به أعطى ولجعه جميع صفات الكمال ولانه أعرف
المعارف بخلاف قال في التحفة وان كان علما اه أي فهو مستثنى من قاعدة

فضمير أعرفها ثم العلم * فذو إشارة فوصول ثم

ولتذكره في القرآن العزيز أكثر من غيره فانه جاء فيه ألف مرة وخمسة مائة وستين مرة ولم يكن عند مشايخ
المصوفية لصاحب مقام ذكر فوق الذكر باسم الله مجردا قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم قل الله
ثم ذرهم في خوضهم وهذا قول أكثر أهل العلم وقال جماعة واختاره النووي رحمه الله انه الحى القيوم قال
ولهذا لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع في البقرة أي قوله أول آية الكرسي الله لا اله الا هو الحى القيوم
وآل عمران أي قوله الم الله لا اله الا هو الحى القيوم وطه أي قوله وعنت الوجوه للحى القيوم اه وفي
الحديث اسم الله الاعظم في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه وقيل الاسم الاعظم هو الرحمن وقيل
هو مبهم كناية القدر ونقل عن الجنيد وغيره ان الاسم الاعظم يختلف باختلاف حال الداعي فكل اسم من
أسمائه دعا العبد به به مستغفر في بحر التوحيد بحيث لا يكون في فكره حينئذ غير الله فهو الاسم الاعظم
بالنسبة اليه وقد سئل أبو يزيد البسطامي عن الاسم الاعظم فقال ليس له حد محدود وانما هو فراغ قلبك
لوحدانيته تعالى فاذا كنت كذلك فادفع الى أي اسم شئت فانك تسير به من المشرق الى المغرب هذا وفي
الاسم الاعظم نحو من أربعين قولاً وقد أفرد بالتأليف اه من الصبيان (قوله وعدم الاستجابة الخ)
هذا جواب سؤال غنى عن البيان وقضية جوابه انه اذا استجمع شرائطه فلا بد من الاجابة فضلا من الله
سبحانه وتعالى وهو كذلك فقد قالوا كل دعاء محجب لكن ابا عيين ما طلب أو بخير مما طلب اما حالا أو ما لا
أو بثواب يحصل للداعي أو يدفع ضرعه ولذا قال بعض السلف نفعا لله بهم لا نأشد خشية أن أحرم الدعاء

(قوله ومشتق) خلافا لمن
قال انه مرتجل (قوله من
اله) بكسر اللام وأصله
الا لـ تخففت الهمزة بالقاء
حركتها على اللام الساكنة
قبلها وحذفت فصار الاله

مشتق من اله اذا تحير
لتحير الخلق في كنه
ذاته تعالى وتقدس وهو
الاسم الاعظم وعدم
الاستجابة

ثم سكنت اللام الاولى
وأدغمت في الثانية
وزهد الشارح الى أن
أصله اله بالتنكير كامم
حذفت الهمزة وعوض
عنها حرف التعريف ثم
جعل عملها تعالى

من أن أحرم الإجابة وذلك لأن الله تعالى يقول ادعوني أستجب لكم فقد أمر بالدعاء ووعده بالإجابة وهو لا يخلف الميعاد (قوله لا كثر الناس) أي عامتهم وأما خواصهم فيستجابون حتى أن بعضهم دعا ولم يفرغ من دعائه حتى استجاب الله تعالى له (قوله مع الدعاء به) أي بلفظ الله مع كونه الاسم الأعظم (قوله لعدم استجماعهم) متعلق بمحذوف خبر وعدم الخ (قوله لشروط الدعاء) أي التي منها أكل الحلال اه كروى في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً في الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فإني يستجاب لذلك وقال صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي السرح أطب مطعمك تستجب دعوتك وقيل الدعاء مفتاح الحاجة وأكل الحلال أسنانه * واعلم أن للدعاء شرطاً وطاؤاً واداباً ولند كرملة خصهما هنا الأول أن يترصد لدعائه الاوقات الشريفة كيوم عرفة ورمضان ويوم الجمعة ووقت السحر الثاني أن يغتنم الاحوال الشريفة الثالث أن يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطنه الرابع خفض الصوت بين المخافتة والجهل الخامس أن لا يتكاف السجع فان حال الداعي ينبغي أن يكون حال متضرع والتكاف لا يناسبه السادس التضرع والخشوع والرغبة والرهبة السابع أن يحزم الدعاء ويوقن الإجابة ويصدق رجاءه فيه الثامن أن يلح في الدعاء ويكرره ثلاثاً التاسع أن يفتتح الدعاء بكلمات الله عز وجل فلا يسد بالسؤال العاشر وهو الادب الباطن وهو الاصل في الإجابة التوبة ورد المظالم والاقبال على الله عز وجل بكنه الهمة فلذلك هو القريب في الإجابة اه وذ كر السيد المرتضى في شرحه أشياء كثيرة زيادة على ذلك منها أن لا يكون المسؤل بالدعاء متمتعاً لا ولا إعادة ومنها أن لا يكون على السائل حرج فيما سأل ومنها أن لا يكون فيما دعا غرض فاسد ومنها أن لا يكون الدعاء على وجه الاختيار بل به تعالى بل يكون سؤالاً محضاً ومنها أن لا يشغله الدعاء عن فريضة حاضرة فيفوتها ومنها أن لا يقتصر على دعاء غيره مع الجهل بعينه أو انصراف الهمة إلى سؤال وهذا غير سائل بل حال الكلام الغير ومنها أن يصلح لسانه اذا دعا ويحترز عما بعد اسنانه في المخاطبات ومنها أن يدعو بأسمائه الحسنى ولا يدعو بما لا يخلص شأه وان كان حقاً قال الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها (قوله ولم يسم به غير الله) قال في التحفة ولو تعنتا في الكفر بخلاف الرجن على نزاع فيه اه وعبارة المعنى لم يسم به سواه تسمى به قبل أن يسمي وأنزله على آدم في جملة الاسماء قال تعالى هل تعلم له سمياً أي هل تعلم أحد اسمي الله غير الله قال الشارح في شرح الاربعين ونقل الاستاذ أبو القاسم القشيري رحمه الله أن جميع أسمائه تعالى صالحة للتخلق بها الا هذا فانه للخلق دون التخلق قال المدايني اتفاقاً والارجن على الاصح (قوله قط) لعل مراده بقول التحفة المذكور وقط بفتح القاف وتشديد الطاء مضبوطة في أفصح اللغات ظرف زمان لاستغراق ماضى لزوماً وتخصيص بالنفي غالباً تقول ما فعلته قط ولا تقول ما فعلته قط ومن استعماله في الاثبات قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مما كنا قط أي أكثر وجودنا فيها مضى وهو مشتق من قططته بمعنى قطعه فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضى انقطع من الحال والاستقبال أفاده ابن هشام بزيادة (قوله الرجن) ال الداخله فيه معرفة كافي الصبان قال التحفة في الذى اختاره الرجن مشرى والبيضاوى ان رجن مجرد اسم ال ممنوع من الصرف الحاقاله بالغالب في بابه وقيل منصرف على الاصل قال السيوطى وهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب في النحو ومال السعد التفتازانى الى جواز الصرف وعدمه عملاً بالامر بن اه قلت وكذلك الشارح رحمه الله حيث قال في التحفة ويجوز الصرف وعدمه لتعارض سببهما (قوله هو) أي لفظ الرجن وقوله صفة في الاصل أي صفة مشبهة باسم الفاعل في العمل والصفة المشبهة هي الصفة المصوغه لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفه دون افادة الحدوث قال الاشمونى وجه الشبه بينهما وبين اسم الفاعل أنها تادل على حدوث من قام به وانها تؤنث وتثني وتجمع ولذلك جلت عليه (قوله بمعنى كثير الرحمة جدا) هو معنى قول غيره

لا كثر الناس مع الدعاء به
لعدم استجماعهم لشروط
الدعاء ولم يسم به غير الله قط
(الرجن) هو صفة في الاصل
بمعنى كثير الرحمة جدا

(قوله لعدم استجماعهم
شروط الدعاء) التي منها
أكل الحلال

(قوله على البالغ في
الرجة) أي بجلائل النعم
في الدنيا والآخرة
(قوله تمت في الكفر)
قال الشارح في حاشيته
على تحفته هل تسمية
الغير به محرمة أو مكروهة
مقتضى قولهم ان الصلاة
يختص استعمال لفظها
بالتبني والملك ولا تستعمل
في غيرهما الانبعاث كره
استعمال لفظها كراهة
هذا وقضية جعلهم تسمية
مسيئة به من التعمت في
الكفر يقتضى الحرمة بل
الكفر محتمل وعبرة
بمضمون لا يقال لغيره تعالى

ثم غلب على البالغ في الرجة
والانعام بحيث لم يسم به
غيره تعالى وتسميته أهل
الهامة مسيئة به تعنت في
الكفر

وبعضهم والمنع من
اطلاقه على غيره تعالى
شرعي وكل منهما محتمل
وعلى الاول لا يرد ما ذكر
في الصلاة لانها لما جاءت
تبعاً على الغير لم يكن لحرمتها
مدرك متضح على ان لنا
قولا بحرمتها والرجن لم
يستعمل في الغير مقصودا
واجتماعا فافترقا فان قلت
قولك بالكفر هل هو كذلك
قلت الظاهر لا والتعمت
من اولئك انما هو من ضمه
لمكفرات أخرى وقعت
منهم فتأمل له واختار
البلقيني أن الكلام انما هو

بنيت للمبالغة أي لا فادتها فالمراد بالمبالغة النحوية وهي الكثرة أي كثرة الرجة كما وكيف لا البيانبة وهي أن
تنسب للشئ زيادة على ما يستحقه لانه لا يليق بالله تعالى ثم ليس المراد بالمبالغة بالصيغة بل بالمادة لانه ليس
من الخمسة المذكورة في قول ابن ماث

فعال او مفعول * في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ماله من عمل * وفي فعيل قل ذاو فعل

وفي المجزئ على الاقتناع مانصه قال الزركشي والمبالغة اما بحسب زيادة الفعل او تعدد المفعولات وذاك
يوجب زيادة الفعل الواحد لوقوعه على متعدد فالمبالغة في نحو حكم من أسماؤه تكرر حكمه الكثيرة
في الشرائع بل في الشريعة الواحدة وفي الثواب كثرة من يتوب عليه (قوله ثم غلب) أي الرجن والغلبة
كثرة استعمال اللفظ في بعض أفراد ما وضع له بحيث ينصرف اليه عند الاطلاق ولا ينصرف الى
ما وضع له أو بعض آخر لا بقرينة ثم هي نوعان غلبة تقديرية وهي ما يكون بالنظر للاستعمال أيضا بأن يكون
يقضى الوضع استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من غير أن يستعمل فيه بالفعل فيقدر أنه استعمال فيه
ثم غلب على غيره كما في الدرر والعروق وغلبة حقيقية وهي ما يكون بالنظر للاستعمال أيضا بأن يكون
اللفظ استعمال بالفعل قبل الغلبة في غير ما غلب عليه من أفراد ما وضع له في النجيم والكتاب قاله
الصبيان والمزاد هنا الاول (قوله على البالغ في الرجة) أي بجلائل النعم في الدنيا والآخرة قاله
الكردي (قوله بحيث) الباء متعلق بمحذوف تصوري للتغليب أي وذلك للتغليب معصوم ريثما حيث الخ
(قوله لم يسم به) أي بالرجن (قوله غيره تعالى) لان أهل اللسان لم يطلقوه لغيره تعالى فضلا عن
أهل الشرع أفاده بعضهم فليأمل (قوله وتسمية أهل الهامة) هذا جواب سؤال وارد على قوله بحيث
لم يسم الخ والهامة بفتح الياء وتخفيف الميم قال في المصباح بلدة من بلاد العراق وهي بلاد بني
حنيفة قبل من عروض الميم وقبل من بادية الحجاز اه (قوله مسيئة) بضم الميم وفتح السين وكسر
اللام مصغرا قال التلمساني ومن فتح اللام فهو كذب منه اه قال المدايني وهو محمول على المبالغة
في الزجر اه ومسيئة هذا هو الذي ادعى النبوة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكتب اليه كتابا يقول
فيه من مسيئة رسول الله الى محمد رسول الله أما بعد فاني قد أشركت في الامر وان لنا نصف الارض
ولقر يش نصفها ولكن قر يشاقوم بعدد رسول الله صلى الله عليه وسلم في جوابه اليه بسم الله
الرجن الرحيم من محمد رسول الله الى مسيئة الكذاب السلام على من اتبع الهدى أما بعد فان الارض لله
يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وقد أهلكت أهل الحجر بأدك الله ومن صوت معك فلما جاءه
كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أخفاه وأبدله بكتاب من عنده فافتن به قومه وكان ذلك في آخر السنة
العاشرة من الهجرة وقتل مسيئة لعنه الله في خلافة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه قتله وحشى وعبد الله بن
زيد الانصاري رضي الله عنهما (قوله به) أي بالرجن حيث قال شاعرهم خطا بالمسيئة

سموت بالمجديا بن الأكرمين أبا * وأنت غيث الوري لازلت رجانا

وقدر بعض الأدباء هذا البيت بقوله

خصصت بالمقت يا ابن الاخشين أبا * وأنت شر الوري لازلت شيطانا

(قوله تعنت في الكفر) خبر وتسمية الخ وهذا جواب الرجحشري وتعنته ابن السبكي فقال هذا الجواب
غير سديد فانه لا يفيد جوابا اذا تعنت لا يفيد مع وقوع اطلاقهم وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على
الاطلاق قال والجواب السديد أن يقال المختص بالله تعالى هو الماعرف باللام دون غيره اه وأقره ابن
جماعة وغيره ونظر في جوابه الشنواني بأن سهيل بن عمرو في صلح الحديبية لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
عليا كرم الله وجهه بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال لانعرف الرجن الا صاحب الهامة وهذا صريح في أنهم
يطلقونه معروفا ومنكرا وأجاب ابن مالك بما حاصله ان المطلق على مسيئة رجن بمعنى ذي الرجة والمختص

به تعالى رجن بمعنى البالغ في الرجة قال الضبان ولا يخفى بعده عن اطلاقهم امتناع اطلاقه على غيره تعالى
ومذهب العز بن عبد السلام ان الرجن مختص بالله تعالى شرعا لا لغة قال الضبان أقول هذا المذهب هو
الراجح عندي لانه لا إشكال عاينه ولان علة اختصاص الرجن به تعالى وهي على ما في البضاوى كون
معناه المنعم الحقيقي البالغ في الانعام غاية وذلك لا يصدق على غيره وعلى ما في غيره كون معناه المنعم بجلائل النعم
وهو لا يكون الا الله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة لان معناه المذكور شرعى لا لغوى اهـ ما خصا (قوله
الرحيم أى ذى الرجة الكثيرة) هو كالرجن في انه من المبالغة بالمادة لا بالصيغة لانه وان كان على وزن
فعليل أحد الخمسة المذكورة الا أنه يشترط في كون هذا الوزن صيغة مبالغة ان يعمل النصب بالفعل وأيضا
هو دال على الثبات والدوام دون الحدوث أفاده بعضهم فليأمل (قوله فالرجن) تقرير على تقييد
تفسير الرجن بقوله جداوله في تفسير الرحيم (قوله أبلغ منه) أى من الرحيم بمعنى ان الرجة المستفادة
من الرجن أعظم من الرجة المستفادة من الرحيم فليس المراد ان الرجن مشتمل على ما في الرحيم وزيادة لما
يأتى من أن الرجن مفيض جلائل النعم والرحيم مفيض دقائقها قاله ع ش ويدل لابلغية الرجن على
الرحيم أيضا قولهم ان زيادة البناء يدل على زيادة المعنى قال في النهاية كفى قطع وقطع وكبار وكبار
ونقص بخذرفانه أبلغ من حاذر وأجيب بأن ذلك أكثرى لا كلى وبأنه لا ينافى أن يقع في الانقص زيادة
معنى السبب كالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبيان الكلام فيما اذا كان المتلقيان في الاشتقاق
متحدى النوع في المعنى كغرت وغرنا وصد وصدبان لا تحذر وحاذر للاختلاف اهـ قال الشهاب
الخطايج هذه القاعدة أول من أسسها ابن جنى في الخصائص وقررهما في المثل السائر بما حاصله ان اللفظ
اذا كان على وزن من الاوزان ثم نقل الى وزن آخر أكثر منه لا لغرض آخر لفظى كالحاق فلا بد أن
يتضمن المنقول اليه معنى أكثر مما تضمنه الاول لان اللفاظ ظروف للماضى فافراغها في ظرف أوسع مما
كانت فيه من غير فائدة عبث وهذا مما لا نزاع فيه نحو خشن واخشوشن وقال انه لا بد أن يكون في فعل
أو مشتق وظنه بعضهم مطلقا فافرد عليه ان علميا أبلغ من عالم مع تساويهما أو ورد غيره نحو رجل
ورجل ثم اعتذر عنه بأنه زيادة نقص لا مبالغة قال وأنت اذا انتهيت لان القاعدة مخصوصة بالذى نقلته
العرب عن الأقل وغيره عنه علمت ان أكثرهما أو رد مدفوع بالنفى هي أحسن قال وعلى تسليم تخصيص
ذلك بالمشتقات لا يرد عليه شدة وشدة ان للمحمل الصغير والكبير حتى يقال انه أغلبى لما في القاموس
ان الشدة مركبة معروف بالحجاز وأما المشتقات فليس من كلامهم ولا ينافيه نقل الرجن من
بعض الاعراب لانه قاله هزل ولا عليه حوا مثله لا تثبت به اللغة كما قيل لبعضهم لم صار الدينار خيرا من الدرهم
والدرهم خيرا من الفليس فقال لان الفليس ثلاثة أحرف والدرهم أربعة والدينار خمسة اهـ كلام الشهاب
ملخصا فتدبره فانه نفيس (قوله وأنى به) أى بالرحيم وهذا جواب عما يقال اذا كان الرجن أبلغ فاف
فائدة ذكر الرحيم بعده (قوله اشارة) مفعول لاجله والاشارة التلويح بشئ يفهم من النطق فهى
ترادف النطق في فهم المعنى أفاده في المصباح (قوله الى أن ما دل عليه) الضمير في دل راجع الى الرحيم
وضمير عليه راجع لما وقوله من دقائق الرجة بيان لما قال الكردي ما دل عليه من دقائق الرجة كملح القدر
وشراك النعل اهـ (قوله وان ذكر) أى ما دل على الدقائق (قوله بعد ما دل على جلائلها) أى وهو
الرجن وقوله الذى هو المقصود الاعظم نعت لما دل الخ ١ وقوله مقصودا أيضا خبر ان فاصل جوابه ان
كلامهما مقصود مستقل لا يتبع أحدهما الآخر وعلم مما تقر أن الرجن معناه المنعم بجلائل النعم والرحيم
المنعم بدقائقها وهو تفسير كثير من العلماء وفسر بعضهم الرجن بالمنعم بما لا يتصور رجنه من العباد والرحيم
بالممنع بما يتصور رجنه منهم وقيل معناه واحد كنديم وندمان وعلى هذا قيل الثانى تأكيد للاول وقيل
المراد من كل غير المراد من الآخر وان كان أصل الموضوع واحد يخرج الكلام عن التأكيد لان
التأسيس خبر من التأكيد (قوله ثلاثيتهم) كذا في شرحه على الاربعين ولعل الانسب وثلاثيتهم زيادة الواو

في المعرف بال فيقال لغيره
تعالى رجن وفي هذا تأكيد
للكراهة ثم رأيت أن لا
يقال كذا في خلاف الادب
ففي اذ كار النوى لا يقال
يا ناطق الخنازير مثلا أدبا
فاستعمل لا يقال في الادب
وكان الشائع على أسننة
الطلبة أن هذا احرام أخذ

(الرحيم) أى ذى
الرجة الكثيرة فالرجن
أبلغ منه وأنى به اشارة الى
أن ما دل عليه من دقائق
الرجة وان ذكر بعده
ما دل على جلائلها الذى
هو المقصود الاعظم
مقصود أيضا ثلاثيتهم

من قولهم لا يقال فبين
النوى رجنه الله تعالى
أن لا يقال لا يختص بالحرام
ولا بالمكروه بل يستعمل
فيما هو خلاف الادب أيضا
انتهى كلام الشارح في
حاشيته على تحفته ومنها
نقلت (قوله مقصود) أى
ما دل عليه من دقائق الرجة
كملح القدر وشراك النعل

قوله نعت لما دل الذى
يظهر نعت للجلائل
باعتبار كونها مدلول
الرجن اهـ

عطف على اشارة لئلا يتوارد على معلول واحد من غير تبعية وبعبارة التحفة وجعل كالتحفة لئلا يدل على جلائل الرحمة الذي هو المقصود الاعظم لئلا يغفل عما يدل عليه من دقائقها فلا يسأل ولا يعطى اه وهى أظهر فليتبأمل (قوله انه) أى مدلول الرحيم (قوله غير ملتفت اليه) أى غير مسئول ولا مطلوب وان كان أصل الالتفات صرف الوجه الى اليمين أو الى الشمال (قوله فلا يسأل ولا يعطى) تفريع منه وفي الحديث من لم يسأل الله يغضب عليه ليسأل أحدكم به حاجته كلها حتى شسع نعله اذا انقطعت رواه الترمذى عن أنس رضى الله عنه مرفوعا وقال تعالى لموسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يا موسى سلنى فى دعائك حتى فى ملح عجبتك ثم ما صنعه الشارح رحمه الله فى الجواب هو من باب التكميل ويسمى بالاحتراس وهو نوع من أنواع البلاغة وضابطه أن يؤتى فى كلام يؤهم خلاف المقصود بما يدفعه قال السيوطى فى عقود الجمان رحمه الله

ومنه تكميل ور بماسمى * بالاحتراس ان يحكى عفى موهم

خلاف مقصود بما يدفعه وبيانه انه لما ذكر اسم الرحمن يتوهم انه لا يلتفت الى اسم الرحيم فأتى به دفعا لهذا التوهم فليتبأمل (قوله وكلاهما) أى الرحمن والرحيم وكلا اسم مفرد عند البصريين يطلق على اثنين مرفوع بالالف اذا أضيف للمضمر كما قال ابن مالك رحمه الله

بالالف ارفع المثنى وكلا * اذا مضمر مضافا ووصلا

(قوله مشتق) أى اشتقاقا أصغر لانه المراد عند الاطلاق كما تقدم وقوله من الرحمة هذا أولى من عبارة غيره من رحم لانه جرى على طريقة الكوفيين من ان الاشتقاق من الفعل وان أمكن الجواب بأنه على تقدير مضاف أى من مصدره قال العلامة الصبان وما ذكر من اشتقاق الرحمن من الرحمة كالرحيم مبنى على مذهب الجمهور رانه عربى ونقل عن المبرد وثعلب انه عبرانى معرب وأصله رخمان بالخاء المعجمة وعليه الاشتقاق والصحيح الاول ويؤيده ما صححه الترمذى عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه انه سمع الذى صلى الله عليه وسلم يقول قال الله أنا الله خلقت الرحمة وشققت لها اسما من اسمى الحديث قال القرطبى فهذا نص فى الاشتقاق وان كان ما فى الحديث على العكس مما قالوه من اشتقاق الرحمن من الرحمة (قوله وهى) أى الرحمة أى معناها وقوله عطف بفتح الميم وسكون الطاء رقة القلب وانعطافه وأما بكسر الميم فعناه الجانب وليس مراد هنا وقوله وميل عطف تفسير (قوله روحانى) بضم الراء نسبة للروح والالف والنون زائدتان فى النسب للتأكيد وهى النفس الناطقة المستعدة للبيان وفهم الخطاب ولا تنفى بقاء الجسد وهو موجود لا تعرف حقيقة لقوله تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي قال ابن رسلان والروح ما أخبر عنه المجتبى * فتمسك المقال عنه أدبا

(قوله غايته) أى العطف الروحانى والغاية معناها الآخر (قوله الانعام) بكسر الهمزة أى اعطاء النعمة (قوله فهى) أى الرحمة بمعنى العطف المذكور ولعل الانسب الواو بدل الفاء (قوله لاستحالتها) علة مقدمة على معلولها (قوله فى حقه تعالى) والاستحالة فيه باعتبار مبدئها لا غايتها والحق يطلق على أمور منها القول والفعل ومنها الحقيقة أى الذات كما هنا واطلاقها عليه تعالى جائز قال فى جمع الجوامع وشرحه حقيقة تعالى مخالفة لسائر الحقائق قال المحققون ليست معلومة الا أن أى فى الدنيا للناس وقال كثيرانها معلومة الا أن لانهم مكافون بالعلم بوحدانته وهو متوقف على العلم وأجيب بمنع التوقف على العلم به بالحقيقة وانما يتوقف على العلم به بوجه وهو تعالى يعلم بصفاته كما أجاب به موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام فرعون السائل عنه كما قص علينا ذلك بقوله تعالى قال فرعون وما رب العالمين الخ واختلفوا أى المحققون هل يمكن علمها فى الآخرة فقال بعضهم نعم لحصول الرؤى فيها وبعضهم لا والرؤية لا تفيد الحقيقة اه من الشرفاوى (قوله مجاز) خبر فهى أى مجاز مرسل أصلى من اطلاق اسم السبب الذى هو الرحمة واردة المسبب وهو الانعام لجريان المجاز فى المصدر ويكون المجاز فى الرحمن

انه غير ملتفت اليه فلا يسأل ولا يعطى وكلاهما مشتق من الرحمة وهى عطف وميل روحانى غايته الانعام فهى لاستحالتها فى حقه تعالى مجاز

(قوله فهى) أى الرحمة بمعنى العطف والميل لاستحالتها فى حق البارى لتنزهه تعالى عن الانفعال فتفسر باعتبار الغايات ومثلها ما شاكلها من الصفات كالرؤف

الرحيم مرسلاتبعيا لجر يانه في الوصفين بعد جري يانه في المصدر (قوله اما) بكسر الهمزة وتشديد الميم وهي على ما ذهب اليه سيوييه مركبة من ان الشرطية وما الزائدة وأدغمت النون في الميم للتقارب ثم تجرد عن الشرطية عند التركيب وذهب غيره الى أنها بسيطة قال الصبان وهو الظاهر لان الاصل البساطة قال ابن هشام ولا خلاف أن اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين أحد معمولي العامل ومعموله الاخر في نحو رأيت اما زيد واما عمرا أي وما هنا من هذا لان قوله عن نفس متعلق بقوله مجاز اذا لعطف بين المتعلق والمتعلق (قوله عن نفس الانعام) أي من اطلاق السبب على مسيئه البعيد (قوله فتكون) أي الرحمة وقوله صفة فعل واليه ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني (قوله أو عن ارادته) أي الانعام وهو عطف على عن نفس الانعام وكان حقه اما أيضا لكن قد يستغنى عنها بأو كما ذكره السيوطي والى هذا ذهب الامام أبو الحسن الاشعري قال القرافي وهو الاقرب قال الصبان ومنشأ القولين ان من رحم شخصا أراد به الخير ثم فعله به فالاول اعتبر المقصود من اللازمين والثاني اعتبر الاقرب منهما وقد يتعين أحدهما اذا اقتضاه المقام اه قال في شرح الروض والفرق بين صفتي الذات والفعل أن الاولى ما استحقته في الازل والثانية ما استحقته فيما لايزال دون الازل ولا يقال رزق في الازل الانوسعا (قوله وكذا سائر أسمائه تعالى) أي كالرؤف والحليم وبقية الاعراض انفسانية من الحياء والمكر والاستهزاء (قوله المستحيل معناها) نعمت سببي وقوله في حقه أي في حقيقة ألوهيته سبحانه وتعالى لان الحق هو ما لا يمكن جحوده قاله بعضهم (قوله المراد بها غايتها) هذه الجملة مؤكدة لجملة قوله وكذا الخ فليتلأمل فالخاص ان أسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي تكون انفعالات فلا بد من المجاز اما مرسل واما استعارة مصرحة أو مكنية أو استعارة تمثيلية على ما فيها ثم صار حقيقة شرعية في ذلك قال الصبان على ان الخادمي نقل عن بعض ان من معانيها اللغوية ارادة الخير وعن بعض آخر منها الاحسان فعلى هذين لا يتجوز أصلا فاحفظه اه وعبارة المنلا ابراهيم الكردى ثم المدني ولقائل أن يقول ان الرحمة التي هي من الاعراض النفسانية هي الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك أن مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التي وصف بها الحق سبحانه مجازا ألا ترى ان العلم القائم بنا من الاعراض النفسانية وقد وصف الحق بالعلم ولم يقل أحد ان العلم الذي وصف به الحق مجاز مع أن علم الحق ذاتي أزلي حضوري محيط بجميع المعلومات وعامنا معمول حادث حصولي غير محيط وكذلك القدرة القائمة بنا من الاعراض النفسانية ولم يقل أحد ان وصف الحق بالقدرة مجاز مع أن قدرته تعالى ذاتية أزلية شاملة لجميع الممكنات وقد رتبنا معموله حادث غير شاملة وعلى هذا القياس الارادة وغيرها فلم لا يجوز أن تكون الرحمة حقيقة واحدة هي العطف ثم العطف يختلف وجوه وأنواعه بحسب اختلاف الموصوفين به فاذا نسب البنا كانت كيفية نفسانية واذا نسب الى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من نحو الانعام أو ارادته كما أن العلم ونحوه حقيقة واحدة اذا نسبت البنا كانت كيفية نفسانية واذا نسبت الى الحق كانت كما تليق بجلال ذاته ويؤيد ما ذكر أن الاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يصار الى المجاز الا اذا تعذر الحقيقة ولا تعذر الا اذا دل دليل على ان الرحمة مطلقا منحصرة في الكيفية النفسانية وضعفا ودونه خربا اقتادوه هي نكتة من تنبه لهم لم يحتج الى التكلفات في تأويل أسماء الله تعالى مما ورد اطلاقها على الله تعالى في كتاب أو سنة اه من حاشية التحفة (قوله الحمد) قال بعض المحققين لما كان مضمون البسملة التبري من القوة لان المستمعين بغيره لا يكون الاضعيف والاعتراف بأن الفعل انما هو بمعونة رحمة الله تعالى ناسب تعقيب ذلك بشكره والثناء عليه حيث ان الامر كله منه واليه فهماجلتان مستقلتان على هذا المشهد ويشهد له افراد كل بحديث اه (قوله أي كل ثناء) الثناء هو الذكر بخير من أثبت اذا ذكرت بخير ولو مرة لا من ثبت اذا كررت والالزام ان الثناء مرة واحدة لا يقال له حمد وليس كذلك وأشار بتقدير كل الى ان أله هنا استغراقية وأل الاستغراقية هي الداخلية على الحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد

اما عن نفس الانعام فتكون صفة فعل أو عن ارادته فتكون صفة ذات وكذا سائر أسمائه تعالى المستحيل معناها في حقه المراد بها غايتها (الحمد) أي كل ثناء

وعلاقتها أن يصح - لول كل محلها اه قال في التحفة وهو أبلغ اه لظهوره في أداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وخصوصها له تعالى ويجوز أن نجعل آل فيه للجنس وأل الجنسية هي الداخلة على الحقيقة الحاضرة في الذهن من غير اعتبار شيء مما صدق عليه من الافراد قال في التحفة وهو الاصل اه لان حرف التعريف موضوع للإشارة الى معهود أو الى نفس الحقيقة فهو مشترك لفظي بينهما وأما الاستغراق والعهد الذهنى فن متفرعات الثاني وهذا مذهب السكاكي ومن تبعه أو موضوع للإشارة الى نفس الحقيقة فقط والاستغراق من متفرعاتها فاق له على كل من الثلاثة انما هو بالقرينة فهو مشترك معنوي على هذا وهو مختار المحققين وبقى قولان أحدهما انه يشترك لفظا بين الجنس والعهد الخارجى والاستغراق والعهد الذهنى متفرع على الجنس والثاني انه يشترك بين الاربعة أفاده الشيخ عبد الحميد الداغستاني رحمه الله * فائدة * ضابط المشترك اللفظي أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى وذلك كعين فأنهم موضوعات لمعان كثيرة منها الباصرة ومنها الذهن وغير ذلك وضابط المشترك المعنوي أن يتحد كل من اللفظ والمعنى لكن تعدد الافراد المشتركة في ذلك المعنى كاسد فانه موضوع للحيوان المفترس ونحوه أفراد مشتركة فيه وقد نظم بعض الفضلاء هذين الضبطين بقوله

ومشترك الالفاظ ما كان وضعه * تعدد معناه وانفرد المبني

وما كان فيها كلها متوحدا * ويشمل افرادا فاشترك المعنى

(قوله بجميل) هو صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالي عن موانع ادراك الحقائق اه أجهوري جل قال في شرح الاربعين نقلا عن بعض محققى الصوفية حقيقة الجدائها بعض الصفات الكمالية بقول أو بفعل وهو أقوى اذا الفعل الذى هو أثر السخاوة مثلا يدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف القول ومن هذا القبيل حده تعالى على ذلك لانه لما بسط بساط الوجود على إمكانات لا تخصى ووضع عليها موائد كرمه التى لا تنتهى فقد كشف عن صفات كماله وأظهر بدالات عقلية قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور فى العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (قوله سواء كان الخ) فيه حذف همزة التسوية وأعرب الجهور وسواء خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر أى كونه فى مقابلة نعمة وعدمه سواء وجعلوه من المواضع التى يسبب فيها بلا سبب ورد بأن التسوية انما تكون بين الشئين وأم لا أحد الشئين فن ثم أعرب به الرضى خبر المبتدأ محذوف أى ان كان فى مقابلة نعمة أم لا فالامران سواء فحصل ان كان هذا أو هذا فلازمية له ورد بأن لا دليل على الشرط فالاحسن أن يوافق فى أول كلامه ويجعل قوله كان الخ استثناء للبيان الامرين على قياس الضمير الذى يفسره ما بعده ولا يجعل شرطا قاله الامير رحمه الله (قوله فى مقابلة نعمة) أى مواجعتها وسيأتى معنى النعمة وفى اشتراط وصولها للحامد خلاف (قوله أم لا) أم هذه هى المتصلة فالهمزة مقدرة فيما قبل كان وحذف لظهورها قال ابن مالك

* وأمرها اعطف اثرهم من التسوية * وربما أسقطت الهمزة ان * كان خفا المعنى محذوفها أمن

(قوله ثابت) لم أر هذه المادة فى غيره وفى التحفة لاقتصار على مملوك أو مستحق وفى شرح الاربعين أى مملوك أو مستحق له أو مختص به ولعل هذا الأخير مراده بقوله ثابت هنا والفرق على هذين الثلاثة ان لام الاستحقاق هى الواقعة بين معنى وذات نحو العزة لله وويل للطفقين بناء على أن الويل اسم للعذاب لا على انه اسم وادى جهنم ولا م الملك هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لك نحو المال لزيد ولا م الاختصاص هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجبل للداية أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيدان اذا لزيدان لا يملك وأنت لى وأنا لك اذا كان كل من المخاطب والمتكلم حرا والراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعاق والارتباط لا القصر أفاده بعض المحققين (قوله ومملوك ومستحق لله) أى ولعل الواو فهما بمعنى أوليوافق ما فى غيره وسبق فى جملة الشارح فى آل واللام فراجعهم قال السيد المرتضى فى شرح الاحياء

بجميل سواء كان فى مقابلة
نعمة أم لا ثابت ومملوك
ومستحق (لله)

أى عواقب الثناء ترجع اليه سبحانه أى فكل ثناء يثنى به على كونه من الاكوان دون الله تعالى فعاقبته
اليه بطريقين يقين احدهما ان الثناء على الكون انما يكون بما هو عليه ذلك الكون من الصفات المحمودة أو بما
يكون منه وعلى أى وجه كان فان ذلك راجع الى الله تعالى اذا كان الله هو الموجد لتلك الصفة ولذلك الفعل
للكون فعاقبة الثناء عادت الى الله تعالى والثانى أن ينظر العارف فيرى أن وجود الممكنات انما هو عن
ظهور الحق فيها فهو متعلق الثناء لا الاكوان ثم انه ينظر في موضع اللام من قوله لله فيرى ان الحامد عين
المحمود لا غيره فهو الحامد المحمود وينبى الحمد عن الكون من كونه حامدا وبقى كون الكون محمودا فالكون
من وجه محمود لا حامد ومن وجه لا حامد ولا محمود وأما كونه غير حامد فقد بينا ان الفعل كله لله وأما كونه
غير محمود فانهما يحمد المحمود بما هو له لا بما هو لغيره والكون لاشئ فاهو محمود أصلا كما ورد في الخبر المنتسب
بما لا يملك كلابس ثوب زور (قوله وأردف) الضمير المستتر راجع الى المؤلف من قوله قبل البسملة
قال المؤلف أى أتبع اذا ارداف اتباع الشئ بالشئ كما يفيد كلام القاموس قاله بعض السادة الفضلاء
(قوله التسمية) أى البسملة كما عبر به غيره ولعل نكتة العدول عنه أنه يرجح ان المراد من الحديث مطلق
الذكر كما هو أحد الاجوبة في دفع التعارض بين حديثي البسملة والحمدلة ويصرح له قوله الاتي وبها يتبين
الخ فليتامل والتسمية مصدر سمي مشددا يقال سميت زيد او سميت بزيد اذا جعلته اسما له والمراد هنا
ذكر اسمه تعالى (قوله بالحمد) أى بالثناء عليه تعالى (قوله اقتداء) هو الاتباع لفعل الغير استحسانا
له من غير أمر منه (قوله بأسلوب) بضم الهجزة وسكون السين المهملة وهو الفاعل قال في الصحاح يقال
أخذ فلان في أساليب القول أى فنون منه وقوله الكتاب أى القرآن لان الكتاب علم بالغلبة عند أهل الشرع
على القرآن قال شيخ الاسلام كما غلب على كتاب سيبويه في عرف أهل العربية مقارنا للام ولا ينافيه أن اللام
فيه للعهد وان لزم اجتماع معرفين لان المعروف هنا بمعنى اللام فان قلت قد منع اجتماعهما أكثر النحاة اجراء
للاما واللفظية مجرى المؤثرات الحقيقية قلت قد تنقل ذلك العلامة الرضى كغيره ومع ذلك اختار جواز
اجتماعهما اذا كان في أحدهما ما في الآخر زيادة كما هنا قال بدليل يا هذا ويا عبد الله ويا الله وما قيل
من انها تكرر ثم تعرف بحرف النداء لا يتم في يا الله ويا عبد الله الى آخر ما أطال ثم قال والكتاب عندهم
مرادف للقرآن لكن القرآن أشهر منه ولهذا فسروه به اه (قوله العزيز) أى الممتنع لرصانة مبانيه
ووصوله الى أعلى درجات الفصاحة والبلاغة وصحة معانيه واشتغالها على أشد العلوم وبدائع الحكم
وغير ذلك مما لا يحيط به الا المتفضل بانزاله سبحانه عن الطعن فيه والازراء عليه لانه تعالى تكفل بحفظه
عن تعنت المعاندين وكيد الجاحدين فهو كرم عليه ومجتبى من الشيطان وجنوده قاله في شرح الاربعين
(قوله وعملا) عطف على اقتداء وهو الاتباع مع الامر وما في معناه ومنه ومن تفسير الاقتداء بما مر يعلم
نكتة مغايرة التعبير في جاني الكتاب والحديث اذ ليس في الكتاب أمر بذلك لا تصر بحاولا ضمنا وانما نزل
بذلك الاسلوب فاقترن به والحديث متضمن للامر لانه لما أخبر بدم الامر المبداء بدونها استلزم ذلك النهى
عن تركها في الابتداء والنهى عن الشئ يستلزم الامر عن ضده فلزم من الحديث الامر بالابتداء بها وهذا
ان دفع ما قد يقال ورد في الحديث تخلقوا باخلاق الله أى اتصفوا بصفات تماثل لله وصفاته المشل الاعلى
في صدق العنوان صفاته الا أنه مخصوص بما يمكننا ولم يمنع منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء ذوات بالبسملة
لا كالخلق والكبرياء فهذا يفيد الامر بالابتداء بالبسملة فتدبر (قوله بما صح) أى بالحديث الذى صح
وعبارة الصبان بعد ذكر الحديث أورده شيخ الاسلام وغيره هذا اللفظ وقالوا رواه أبو داود وغيره
وحسنه ابن الصلاح وغيره وفيه روايات أخرى ستأتى اه ولعل مراد الشارح رحمه الله بالصحة باعتبار
كثرة طرقه فهو صحيح لغيره كما هو مبين في علم المصطلح واستشكل قوله وحسنه ابن الصلاح بأن النحسين
في زمنه غير ممكن كما قاله ابن الصلاح نفسه خلافا للنووى وغيره قال العراقي
وعنده التصحيح ليس يمكن * في عصرنا وقال يحيى ممكن

أردف التسمية بالحمد
فتداء بأسلوب الكتاب
لعزير وعلا بما صح

قال بعض من كتب عليه وكذا التحسين والتضعيف اه وأجيب بأن المراد ذكر ابن الصلاح هذا الحديث مستوفيا لشرائط الحسن المقررة عندهم أو المراد نقل تحسينه عن غيره لانه نفسه حسنه أفاده الشيخ الشيرازي (قوله من قوله) بيان لما صح والضمير راجع للنبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يسبق له ذكر قرينة الصلاة والسلام بعده (قوله كل) لفظ كل من صيغ العموم وهو لاستغراق أفراد ما أضيف اليه ان كان منكرا وهي الآحاد ان كان مفردا كما في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وكما هنا والجماعات ان كان جمعا نحو كل رجال يحملون الصخرة العظيمة ولا يستغراق آحاده ان كان جمعا معرifa نحو جاءني كل العبيد فكل لاستغراق أفراد المعرف المجموع واستشكاه السبكي بأن ما أفاده كل من الأفراد أفاده الجمع المعرف قبل دخول كل عليه وأجاب بأن أل تفيد العموم في مراتب ما دخلت كل وكل مفيدة للعموم في اجزاء كل من تلك المراتب ورد جوابه شيخ الاسلام بأنه يقتضي عدم جواز استثناء زيد في نحو جاءني الرجال الا زيدا اذ لم يتناول لفظ الجمع ولان المحققين قالوا في نحو قوله تعالى والله يحب المحسنين ان معناه كل فرد لا كل جمع قال والجواب المرضي ان الجمع المعرف يفيد ظهور العموم في الاستغراق وكل الداخلة تفيد النص فيه اه ولا يستغراق اجزائه ان كان مفردا معرfa نحو كل زيد حسن (قوله أمر) المراد به ما هو أعم من الفعل والقول كما في وشاورهم في الامر وكفي اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فهو واحد الامور لا واحد الاوامر واذن كل الاله على معنى اللام بنوع تأويل أي الأفراد المنسوبة للامر ذي البال نسبة الجزئيات لكلها المأمر من ان كلا لاستغراق افراد المنذكر المضافة كل اليه اه صبان وفي حاشية الجمل ولا يلزم صحة التصريح بها أي باللام بل يكفي افاة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقوله يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام وان لم يصح اظهار هافيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل أحد اه وقال الحفيد ليس المراد من قولنا الاضافة بمعنى اللام أو بمعنى من ان اللام ومن مقدرة وانما المراد ان المضاف انما عمل لما فيه من معنى الحرف لان الاسماء المحضة لا حظ لها في العمل اه حفي انتهى ما في الجمل فتأمل (قوله ذي بال) أي صاحب حال البال يطلق على معان منها الحال والقلب والحوث العظيم ويصح هنا أن يراد الحال أي ذي حال يهتم به شرعا وأن يراد به القلب والمراد قلب متعاطي ذلك الامر أي كل أمر يهتم قلب متعاطيه ويشغله فالإضافة لادنى ملابسة أو قلب ذلك الامر تشبيها لحالته المهتم بها بالقلب في الشرف فيكون استعارة مصرحة أو تشبيها ضمير في النفس للامر المهم بانسان في الشرف مع الرمز الى المشبه به بشيء من لوازمه تخيلا وهو ذي بال فيكون في الكلام استعارة مكنية وانما قال ذي بال ولم يقل صاحب بال لان الوصف بذى أشرف لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعة المضاف اليه بعكس الوصف بصاحب ومن ثم وصف الله تعالى سيدنا بنونس عليه الصلاة والسلام في مقام ذكر الانبياء ومدحهم عليهم الصلاة والسلام وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين وفي مقام النهي عن التشبه به حيث قال خطا بالحبيبه الاعظم صلى الله عليه وسلم ولا تكن كصاحب الحوث انتهى من الصبان بتصرف وزيادة قال في التحفة ذا النون لكونه جعل فاتحة سورة أنخم وأشرف من لفظ الحوث (قوله أي حال يهتم به) قال في التحفة أي وليس بمحرم ولا مكروه وقد يخرج ان بذى البال لان الظاهر ان المراد ذوه شرعا لا عرفا ولا ذكرا محض ولا جعل الشارع له ابتداء بغير البسملة كالصلاة بالكبر انتهى ثم قوله أي حال الخ تفسير للام من الحديث وهل يقال لمثل المدرج المصطلح عليه أولا لظهور انه ليس من الحديث قال العراقي في ألفيته

المدرج الملحق آخر الخبر * من قول راو ما بل فصل ظهر

والظاهر الاول لان المراد بالفصل الظاهر عزوه لقائله وهنالم يعزله كما بينه شراحها فاي التفسيرية لا يعد فاصلا هنا ويؤيده ما مثلوا المدرج بحديث الزهري عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحدث

من قوله صلى الله عليه وسلم
كل أمر ذي بال أي حال

بهم به

في غار حراء وهو التبعيد الالي الى ذوات العدد ان قوله وهو مدرج بنفسه للتخفيف ثم رأيت في شرح الزرقاني ما يصرح به عبارته وسببها أي المدرجات تفسير غريب فيه أو استنباط مما فهمه من بعض أو غير ذلك أنه تدبر وأما قول العراقي في آخر الخبر فليس بقيد كما بين في محله (قوله لا يبدأ فيه) صفة ثانية لامر فهو جري على الاحسن من تقديم النعت المفرد على النعت الجملة وهو مبنى للمفعول والنائب عن الفاعل اما الضمير المستتر العائد الى أمر اذا الغالب رجوع الضمير الى المضاعف ما لم يكن لفظ كل أو الجار والمجرور الا في أعني بالحمد لله والاول احسن لجريانه على الاصل وهو نيابة المفعول به قال ابن مالك

ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقدير

وفي سببية أي بسبب الامر وفائدة الاتيان بهما مع استقامة المعنى بدونهما فائدة أن المطلوب التسمية في ابتداء ذلك الامر لا مطابق وقوع التسمية في ابتداءه ولو بسبب آخر بحيث يكون غير منظور اليه عند التسمية أداه الصبان وعبارة الشيخ الشرفاوى وعدم البداءة صادق بما اذا تركت البسملة رأسا وما اذا أتى بها لا بسبب هذا الامر كان سافروا كل وأتى بالبسملة قاصدا لا كل دون السفر فلا تحصل البركة في السفر وبالعكس فنطرق ذلك صورتان ومفهوما انه لو أتى بها قاصدا ذلك الامر فانه يكون كاملا (قوله بالحمد لله) بالرفع فان التعارض لا يحصل الا بشرط خمسة رفع الحمد لانه لو قرئ بالجركان بمعنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عليها لان معناها بالثناء وتساوى الروايتين وكون رواية البسملة بياين وكون الباء صلة لا يبدأ كما هو المتبادر لانها لو كانت للاستعانة متعلقة بمحذوف بحال محذوفة لم يحصل تعارض لان الاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بالآخر وان يراد بالابتداء فهما واحد وهو الابتداء والمراد الحمد العرفي كما قاله سم فيحصل بالقلب انتهى بخبري قال الصبان قيل الثانية أصح وحينئذ فلا احسن ارجاع الاولى اليها بجعل القصد التثليل دون التقييد (قوله فهو اجنم) خبر المبتدأ الذي هو كل أمر وانما دخلت الفاء فيه شبه المبتدأ هنا باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لان المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي تدخل الفاء في خبره بكثرة شبهه باسم الشرط واستقبال معنى ما بعده وهي خمسة عشر صورة عددها الشيخ الصبان ثم قال وأما دخوله في خبر كل مضاف الى غير الموصول والمرصوف السابقين فقليل نحو كل نعمة فن الله ونحو قول الشاعر

كل أمر مباعد أو مداني * فنوط بحكمة المتعالي

ونحو هذا الحديث وهو مسلم ان كان العبرة عند تعدد الصفة بالصفة الاولى والا فهو من الكثير لان المبتدأ مضاف الى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فاشبه اسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده فتدبر اه ملخصا (قوله اجنم) هو المقطوع اليد والذاهب الانامل من جندم بكسر الدال المعجمة يقال جندم الرجل كفرح قطعت يده فهو اجنم والمرأة جندماء وجندمت اليد كذلك جندما وقياس جمعها اجندم كحمر قال ابن مالك

* فعل لنحو أحر وأحمر وجرأ *

(قوله وفي رواية أقطع) أي بدل اجنم وهو المقطوع اليد يقال قطع الرجل وقطعت يده كفرح أي انقطعت يده فالرجل أقطع والمرأة قطعاء وجمع أقطع قطعان كاسود وسودان (قوله وفي أخرى) أي رواية أخرى وقوله أتر وهو المقطوع الذنب يقال تتر الهر قطع ذنبه فهو أتر والانشي تترع والجمع تتر قال الشيخ زاده في قوله أتر رمز الى أن نقصان الاول يؤدي الى نقصان الآخر اه وعلم من هذه التفاسير ان كلامنا الثلاثة صفات مشبهة مصوغة من أفعال لازمة فهي قياسية قال ابن مالك

وصوغها من لازم لحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر

قال ع ش على النهاية وهذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه البليغ بمحذوف الاداة والاصل هو كلاجندم في عدم حصول المقصود منه وأن يكون من الاستعارة ولا يضر الجمع فيه بين المشبه والمشبه به لان ذلك انما يمنع اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه لا مطلقا على أن الشبه في هذا التركيب محذوف

لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو
اجنم وفي رواية أقطع
وفي أخرى أتر

والاصل ناقص كالاجزم وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الاجزم الناقص وعليه فلا
 جمع من الطرفين بل المذكور اسم المشبه به فقط اهـ هذا كلامه بحذف قال العلامة الجليل لا يخفى ان
 ما هنا من قبيل الجمع الذي ينبي عن التشبيه لان ضابطه ان يكون المشبه به خيبر عن المشبه أو صفة له أو
 حالاً منه وما هنا من قبيل الاول فكلامه غير ظاهر اهـ وفي تقريرات بعض المحققين بعد أن قرر
 مذهب السعد في زياد اسمائه فيه ان زياداً وان لم يكن هو المشبه الا انه فرد من افراده فيتحقق هو
 فيه فيلزم الجمع المذكور الا أن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المستقل على أن في تحقق الكلى
 في افراده نزاع طويلاً أفاده الشيباني رحمه الله في ختمه على الخلاصة انتهى (قوله أى قليل البركة) قال في
 النهاية فان قيل نرى كثيراً من الامور مبتدأ فيها باسم الله ولا تتم وكثيراً بعكس ذلك قلنا ليس المراد التام الحسى
 ولهذا قال بعضهم المراد من كونه ناقصاً ان لا يكون معتبراً في الشرع ألا ترى ان الامر الذي ابتدئ فيه بغير
 اسم الله غير معتبر شرعاً وان كان تاماً حساً انتهى وعبارة الصبان والمقصود انه قليل البركة وان تم حساً وقلة
 البركة في كل شئ بحسبه فقلتها في نحو التاليف قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفي نحو الاكل قلة انتفاع
 الجسم به وفي نحو القراءة قلة انتفاع القارئ بها الوسوسة الشيطان له حينئذ (قوله وفي رواية يسم الله الرحمن
 الرحيم) فيه ادخال حرف الجر على مثله وهو لا يجوز والجواب قول الرافي رحمه الله ادخلت الباء على الباء
 لان الباء الثانية متصلة فنزلت شدة الملازمة منزلة الحرف من الكلمة وأدخلت عليها الباء الخافضة قال
 الشيخ الشرفاوى أو ان المراد بسم الله هذا اللفظ فهو واسم حكماً والباء ادخلت عليه بخلاف قول الشاعر
 * ولا للماهم أبدادوا * فانه يتعين فيه زيادة اللام لاستعماله في معناه فاقاله الشو برى من ان ما هنا مثل
 ذلك فيه نظر انتهى (قوله وفي أخرى بذكر الله) عبارة النهاية وفي رواية لا جزم لا يفتح بذكر الله
 (قوله وبها) أى بهذه الرواية وقوله يتبين أن المراد أى يظهر ان المقصود من الروايتين السابقتين وقوله
 البداءة أى للامور ذوات البال والبداءة بالكسر والمدومض الاول لغة والدرية بالياء مكان الهمزة عاى
 نص عليه ابن برى وجماعة والبداءة مثل تمره بمعناه قاله في المصباح قال الجليل ثم رأيت في الشنوائى على الشيخ
 خالد مانصه والمشهور في المبتدأ اسم فاعل من ابتدأ ويجوز بغيره مزل على انه اسم من ابتدأ بغير
 همز وقد يقال انه الاحسن هنا لما شاة المنتهى وهى لغة لاهل المدينة يقول بدينا بمعنى بدنا و يترتب على
 ذلك فائدة مهمة وهى أن مصدر بدأ المهموز بداءة بضم الباء والهمز والمدومض مصدر غير المهموز بداية
 بكسر الباء بغير الهمز لامن أجل اللغة المذكورة بل لانه حكى ان من العرب من يترك الهمزة في كل ما همز
 الا أن تكون الهمزة مبدؤاً بها ذلك لا يخفى انتهى (قوله بأى ذكر كان) أى كالتكبير
 والتهيل والحقولة والحسيلة وهذا الذى قاله الشارح رحمه الله هنا ومثله في التحفة هو أحد الاجوبة عن
 التعارض بين حديثي البسملة والحمدلة وبيانه أن امثال أحدهما يفوت الآخر لان البداءة مما تكون بوحد
 فاجابوا عنه بأجوبة كثيرة ذكر الصبان منها سبعة الاول ما ذكره الشارح هنا وايضاً حده أن المقصود من
 البسملة والحمدلة ما هو أعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه سواء كان بصيغة البسملة أو الحمدلة أو غيرهما
 ويدل على ذلك رواية ذكر الله جلالاً للمقيد وهو حديث البسملة أو الحمدلة على المطلق وهو حديث ذكر الله
 وفيه كلام كثير مشهور من جلته ان جعل البسملة من باب المطلق والمقيد معترض بأنها ليست منهما لان
 المطلق لا بد وان يكون نكرة كفى المحلى على جمع الجوامع حيث قال بعد كلام قررره ومن هنا يعلم أن اللفظ
 في المطلق والنكرة واحد وان الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيدسمى مطلقاً
 واسم جنس أيضاً أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة انتهى وذكر الله المذكور معرفة وأجاب الصبان
 بأن المراد النكرة ولو بحسب المعنى فقط كما هنا لان الاضافة جنسية وهى في معنى التنكير فلا اعتراض
 قال ومقتضى هذا الجواب الاول ان من يسد بأى ذكر كان خرج من عهدة الحديثين لكن خصوص
 البسملة والحمدلة أولى موافقة الكتاب والسنة وعمل السلف والثاني ان المراد من اسم الله الرحمن الرحيم أى اسم

أى قليل البركة وفي رواية
 يسم الله الرحمن الرحيم
 وفي أخرى بذكر الله وبها
 يتبين أن المراد البداءة
 بأى ذكر كان

الله تعالى وذكري اسم له حاصل بالحمدلة فلامعارضة * الثالث ان المراد من الحمد مفهومه الكلي الذي هو
 الثناء بالجميل لاجل الجميل غير الحادث المقول بأي عبارة كانت وهو حاصل بالسملة فلامعارضة ايضا * الرابع
 ان المراد من اسم الله الرحمن الرحيم أي اسم الله تعالى ومن الحمد مفهومه الكلي * الخامس حمل حديث
 البسملة على الابتداء الحقيقي وحديث الحمدلة على الاضافي ولا يكس موافقة للكتاب وعمل السلف * السادس
 حملها على البسملة وبوجهه بما قبله * السابع ان الباء في الحديثين ليست للتعدية صلبة يبدأ كما هو مبنى
 التعارض بل هي للاستعانة أو المصاحبة والاستعانة بشئ والمصاحبة له لا ينافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة
 لغيره وبوجه تقديم البسملة بما روي في هذه الاجوبة توجهات ذكرها الصبان وغيره (قوله وقرن)
 بفتح الراء مع التخفيف قال في المختار وقرن الشئ بالشئ وصله به وابه ضرب ونصر وقوله الحمد بالجلالة
 أي وصل المؤلف الحمد بها ولم يقل للرازق والغفار والذي فرض الخ مثلاً يعني لم يقل ذلك ابتداء فلا ينافيه
 أنه قال ذلك بعد وأشار المصنف بهذا الصنيع الى استحقيقه تعالى للحمد لذاته أو لا بالذات واصفاته
 ثانياً وبالعرض أفاده الرشيدى وقوله اشارة الى أنه أي الله جل جلاله وقوله سبحانه أي تزيهه عن كل
 سوء وقوله تعالى أي ترفع ذاته (قوله يستحقه) أي الحمد وقوله لذاته قال في التحفة وان انتقم وقوله
 لا بواسطة شئ آخر أي من الصفات وعبارة شرح الاربعين وقرن الحمد بالجلالة الدالة على استجماعه تعالى
 لصفات الكمال واستحقاقه الحمد لذاته لثلاثتهم اختصاصه بصفة دون أخرى انتهى لان تعليق الحكم
 بالمشتق يشعر بالعلية كإسباني (قوله وآثر) بعد المزمرة من الايثار يقال آثرته بكذا أي خصصته
 وفضله وفي التزيل ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (قوله كغيره) حال من الضمير المستتر
 في آثاره الرجوع الى المؤلف وقوله الحمد مفقول أثر وقوله على الشكر متعلق به أي آثار المؤلف حال كونه
 موافقاً لغيره لفظ الحمد على لفظ الشكر فقال الحمد لله ولم يقل والشكر لله (قوله لان الحمد) متعلق
 بقوله أثر وتعليل له والحمد لغة الثناء على الجميل الاختياري سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل وعرفا فعل
 يني عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على المأمداً وغيره سواء كان ذكراً باللسان أم اعتقاداً بالجنان أم
 عملاً بالاركان قال في التحفة قيل ويرادفه المدح ورجح واعتراض وقيل بينهما فارق وفي تحقيقه أقوال انتهى
 وسيأتي (قوله يع الفضائل) جمع فضيلة وقوله وهي الصفات جمع صفة قال السيد الجرجاني هي
 اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها وقوله التي لا يتعدى أثرها للغير كالحسن والعلم والشجاعة (قوله
 والفواضل) عطف على الفضائل جمع فاضلة وقوله وهي الصفات المتعدية أي للغير كالكرم قال الشيخ
 الشرقاوى هكذا فرق بينهما ما عارض بأن انظر الى الملكات فقاصرة في كل أولاً لثرفتعدية في كل فالاولى
 الفرق بأن الاولى هي التي يتعلل اتصاف الشخص بها وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم اذ يصح اتصاف الشخص
 به وان لم يعلم والثانية هي التي لا يتعلل اتصافه بها لا يتعدى أثرها للغير كالكرم اذ لا يصح اتصاف الشخص
 به الا اذا صدر منه اكرام للغير انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارح على هذا فليتم (قوله والشكر)
 هو لغة فعل يني عن تعظيم المنعم لكونه منعماً على الشاكر وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه الى
 ما خلق لاجله والمدح لغة الثناء باللسان على الجميل مطلقاً على قصد التعظيم وعرفا ما يدل على اختصاص
 المدح بنوع من الفضائل والذم بنقيض الحمد والكفران بنقيض الشكر والهجو بنقيض المدح قاله الرملي
 (قوله يختص بالاخيرة) أي الفواضل وقد نظم العلامة الاجهوري المالكي النسب بينهما فقال

اذا نسب الحمد والشكر مرتها * بوجه له عقل اللبيب يؤلف
 فشكر لذي عرف أخص جميعها * وفي لغة للحمد عرفا يرادف
 عموم لوجه في سواهن نسبة * فذى نسب ست لمن هو عارف

أي ان ذكر الاصطلاح بينه وبين الثلاثة قبله أعني الحمد والشكر اللغوي عموم وخصوص مطلق فهذه
 ثلاث نسب وبين الشكر اللغوي والحمد العرفي الترادف وهو معنى قوله وفي لغة أي والشكر في اللغة يرادف

وقرن الحمد بالجلالة اشارة
 الى أنه سبحانه وتعالى
 يستحقه لذاته لا بواسطة
 شئ آخر وآثر كغيره الحمد
 على الشكر لان الحمد يع
 الفضائل وهي الصفات
 التي لا يتعدى أثرها للغير
 والفواضل وهي الصفات
 المتعدية والشكر يختص
 بالاخيرة

(قوله يستحقه) أي الحمد
 (قوله لذاته) لان الجلالة علم
 على الذات الواجب الوجود
 المستحق لجميع صفات
 الكمال فلو قال الحمد للرحمن
 مثلاً لربما توهم اختصاص
 الحمد بصفة الرحمن دون
 غيرها من الصفات (قوله
 لا يتعدى أثرها) كالحسن
 (قوله المتعدية) كالا حسان

الحمد عرفاه نسبة رابعة وبين الحمد اللغوي والاصطلاحي وكذا بين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الحمد اللغوي في ثناء بلسان لافي مقابلة احسان وينفرد الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي في ثناء بغير لسان لافي مقابلة احسان فهاتان نسبتان اه بحيرى على الاقتناع ولم يدكر النسب بينهما وبين المدح ولعله جرى على القول بترادف الحمد والمدح وأما على القول بعدمه وهو الراجح كما مر عن النهاية فالنسب بين الثلاثة خمسة عشر كما في الشرفاوى قال لان كلاما من الحمد والشكر والمدح له معنى لغوي ومعنى شرعي فالجملة ستة فتأخذ الاول مع الخمسة والثاني مع الاربعة والثالث مع الاثنين والخامس مع الاخير يحصل ذلك انتهى (قوله الذى فرض) نعت للجلالة وانما أتى بالموصول للقاعدة المشهورة وهى انه يتوصل بالذى لوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقيف وفرض بتخفيف الرأى بتشديد هاو بهم اقربى في السبع قوله تعالى سورة أنزلناها وفرضناها قال الشاطبي وحق وفرضنا ثقيل ورأفة * يحركه المكى وأربع أولا

(الذى فرض) أى
أوجب (عينا) معشر
الامة الجبابرة لا رخصة
في تركه (تعلم)

فاشار بقوله حق الى أن ابن كثير وأبا عمر وقرأ وفرضناها بتشديد الراء والباقيين بتخفيفها قال بعضهم والتشديد أبلغ لكثرة ما فرض اه ثم هو حمد في مقابلة نعمة من حيث ما يترتب لمن امتثل من الجزاء اه لان تسليم الحكم بالمشتق يؤذن بعلمية مأمنه الاشتقاق فكانه قال الحمد لله لا أجل فرضه أى إيجابه تعلم شرائع الاسلام الخ والمراد بالتعليق الربط بالحكم ثبوت الحمد لله ويحتمل ان قوله الحمد لله حمد في مقابلة الذات وقوله الذى فرض الخ بيان لصفة الله تعالى في الواقع فكان قائلا قال له ماصفة الله الذى أوقعت الحمد له فقال الذى فرض الخ ولعل هذا الذى جرى عليه الشارح رحمه الله تعالى كما يدل له قوله فيما تقدم سواء كان في مقابلة أولا وقوله وقرن الحمد الخ ويحتمل أن يكون في كلامه حمدان حمد في مقابلة الذات وهو ظاهر وحمد في مقابلة الصفات يؤخذ من قوله الذى فرض ووجهه ان الموصول وصلته في تأويل المشتق وقد علمت ان تعليق الحكم به يؤذن بالعلمية فكانه قال الحمد للذات العلية وانما أوقعت له الحمد لا أجل فرضه أى إيجابه تعلم شرائع الاسلام وانما كان ذلك حمدا ثانيا لانه اخبار بوقوع حمد منه والاخبار بالحمد حمد تدرأ فاده بعض المحققين (قوله أى أوجب علينا) تفسير لفرض قال في الصحاح والفرض ما أوجبه الله تعالى سمي به لان له معالم وحدودا (قوله معشر الامة) منصوب على الاختصاص قال ابن مالك

الاختصاص كنداء دون يا * كما في الفتي بأثر ارجونيا

والاختصاص في اصطلاح النحاة تخصيص حكم علق بضمير بما أخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول بأخص واجب الحذف والباعث عليه ما أخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير وتواضع نحو انى أيها العبد فقير الى عفوانه أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف قاله الصبان وما هنا من الثالث (قوله إيجابا علينا) منصوب على المفعولية المطلقة لا واجب والإيجاب هو خطاب الله تعالى المقتضى لفعل المكلف اقتضاء جاز ما قال العلامة البناني وكذا الوجوب فهما واحد بالذات مختلفان بالاعتبار فالحكم اذا نسب الى الحاكم سمي إيجابا واذا نسب الى مافيه الحكم وهو الفعل سمي وجوباً فلهذا تراهم يجعلون أقسام الحكم تارة الوجوب والحرمة وتارة الإيجاب والتحریم انتهى والعين نسبة الى العين أى الشخص سمي به لانه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين أى كل واحد من المكلفين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما فرض عليه بخلاف الإيجاب على الكفاية كما سيأتى (قوله لا رخصة في تركه) أى الواجب وهذا كالتفسير للإيجاب العيني والرخصة في اللغة التسهيل في الامر والتيسير يقال رخص الشرع لنا في كذا ترخيصا ورخص ارجاء اذا يسره وسهله وأما في اصطلاح الاصوليين فهو نفس الحكم المتغير الى السهولة وعبارة جمع الجوامع والحكم الشرعي ان تغير الى سهولة تتمذ مع قيام السبب للحكم الاصلى فرخصة كالنية والقصر وفطر مسافر لا يجهد الصوم واجبا أو مندوبا أو مباحا وخلاف الاولى والافعية انتهى (قوله تعلم) بالنصب مفعول فرض وهو مضاف الى شرائع الاسلام قبل مزج الشارح وأما الآن فهو مضاف

الى ما يحتاج الخ والتعلم تنبه النفس لتصور المعاني وقد أجمع العلماء على فضل التعلم من أفواه المشايخ على التعلم من الكتب خلافا لمن شذ فيه وذلك لوجوه منها وصول المعاني من النسيب الى النسيب خلاف وصولها من غير النسيب والنسيب الناطق أفهم للتعليم وهو المعلم وغير النسيب له جاد وهو الكتاب ومنها أن المتعلم اذا استعجم عليه ما يفهم من لفظه نقله الى لفظ آخر والكتاب لا ينقل فالمعلم في إيصال العلم أصح للتعلم من الكتاب ومنها انه يوجد في الكتاب أشياء تصد عن العلم وهي معدومة عند المعلم كالصحيف العارض من اشتباه الحروف وقلة الخبرة وسقم النسخ ورداءة النقل وادماج القارئ ومواضع المقاطع وخط مبادئ التعليم وذكر الفاظ مصطلح عليها في تلك الصناعة فهذه كلها موقوفة عن العلم وقد استراح المتعلم من تكلفها عند قراءته على المعلم واذا كان الامر على هذه الصورة فالقراءة على العلماء أجدي وأفضل من قراءة الانسان لنفسه قال الصفدي ولهذا قال العلماء لا تأخذ العلم من صحفى ومن مصحفى يعنى لا تقرأ القرآن على من قرأ من المصحف ولا الحديث وغيره على من أخذ ذلك من المصحف انتهى من شرح الاحياء قال وهو كلام حسن ينبغي الاهتمام بعرفته (قوله ما يحتاج) أى معشر الامة وقوله اليه أى الى ما وهى واقعة على الاحوال لنا (قوله لمباشرتنا) متعلق بـ يحتاج وتعليل له أى لاجل مباشرتنا أى تولينا قال فى المصباح وباشرا الامر تولا به يشتره وهى يده ثم كثر حتى استعمل فى الملاحظة (قوله لاسبابه) مفعول مباشرتنا واللام زائدة للتقوية والاصل لكوننا نباشر اسبابه فآخذ منه مباشرة فضعف عمله لان الفرع ليس كالاصل فى القوة فاعطى اللام لاجل أن تقويه واول المراد بالاسباب الاعم وهو كل ما يتوصل به الى غيره تأمل (قوله فالعبادات) الغاء واقعة فى جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر والعبادات جمع عبادات قال فى التعريفات هى فعل المكاف على خلاف هوى نفسه تعظيما له (قوله يجب على كل مكاف) هو البالغ العاقل والمكاف مأخوذ من التكليف وهو الزام ما فيه كلفة من المأمورات الواجبة والمنهيات المحرمة فخرج المندوب والمكروه اذ لا الزام فىهما فليس مكافهما وهذا التعريف هو الراجح وقيل طلب ما فيه كلفة وهذا قول القاضى أبى بكر الباقلانى وعليه فيدخل المندوب والمكروه لشمول الطلب لهما وأما المباح فخرج عنهما فليس مكافا له الا من حيث وجوب اعتقاده باحتنه والصبي على هذا مكاف بخلافه على الاول لكن هذا عند الامام مالك رضى الله عنه وأما عندنا فليس مكافا بشئ على كل من القوانين بل المكاف وليه فيخاطب باداء ما وجب فى ماله كالكافة وضمان متلفه كما يخاطب صاحب الهيمة بضمان ما تلفته حيث فرط فى حفظها التنزل فعلا حينئذ منزلة فعله وصحة عبادته كصلا لانه المثاب عليها ليس لانه مكاف بها وانما المكاف بها وليه بأن يأمر بها بل ترغيبا فى فعل العبادات ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى ومثله المجنون فى نحو الضمان أفاده بعض المحققين (قوله تعلم) بالرفع فاعل يجب وقوله ما يكثر يقال كثر الشئ يكثر بالضم كثره بفتح الكاف والكسر قليل ويقال هو خطأ ويتعدى بالتضعيف والهمزة فيقال كثرته وأكثرته وفى التنزيل قالوا يا نوح قد جاد لنا فاكثرت جدنا وقل الناس أكثر من الاكل ونحوه يحتمل الزيادة على مذهب الكوفيين ويحتمل أن يكون للبيان على مذهب البصريين والمفعول محذوف والتقدير أكثر الفعل من الاكل وكذلك ما أشبهه قاله فى المصباح (قوله وقوعه) أى حصوله وهو فاعل يكثر وقوله من شروطها أى العبادات وهو بيان لما جمع شرط وقوله وأركانها قال فى المصباح وركن الشئ جانبه واجمع أركان مثل قفل وأقفال فاركان الشئ أجزاء ماهيته والشروط ما توقع صحة الاركان عليها واعلم ان الغرائج جعل الفاعل ركنافى مواضع كالبيع والتكاح ولم يجعله ركنافى مواضع كالعبادات والفرق عسر ويمكن أن يقال الفرق أن الفاعل علة لفعله والعلة غير المعلول فالماهية معلولة فحيث كان الفاعل متعللا استقل بإيجاد الفعل كفى العبادات وأعطى حكم العلية ولم يجعله ركنافى حيث كان الفاعل متعددا لم يستقل كل واحد بإيجاد الفعل بل يفتقر الى غيره لان كل واحد من العاقلين غير عاقد بل العاقد اثنان فكل واحد من المتابعين مثلا غير مستقل فيعده هذا الاعتبار عن شبهة العلة وأشبه جزء الماهية فى

ما يحتاج اليه لمباشرتنا
اسبابه فالعبادات يجب
على كل مكاف تعلم ما يكثر
وقوعه من شروطها
وأركانها

افتقاره الى ما يقومه فناسب أن يجعل ركنا انتهى فاحفظه فانه نفيس (قوله فورا) أى وجوب فورا
أو حال كونه فورا أى حالاً لا مهلة في ذلك وأصله من فارت القدر فورا فورا ناغلت وقوله ثم الشفعة
على الفور من هذا أى على الوقت الحاضر الذى لا تأخير فيه ثم استعمل في الحالة التى لا بطء فيها قال
السيد الجرجاني الفور وجوب الاداء فى أول أوقات الامكان بحيث يلحقه الذم بالتأخير عنه وقوله فى الفورى
أى فى الوجوب المنسوب الى الفور وقوله وموسعا عطف على فورا والاول للتقسيم وهى فيه أجود من
أو كما قاله مالك قاله المحلى لانها للجمع فى الحكم فهى أنسب وهذا فى تقسيم الكل الى جزئياته كما هنا
وأما فى تقسيم الكل الى أجزائه فلا يقال انها أجود بل متعينة قاله شيخ الاسلام (أقوله فى الموسع) أى
الواجب الموسع قال الغزالي فى الاحياء ماملخصه اذ بلغ الرجل العاقل بالاحتلام أو السن ضحوة نهار
مثلا فأول واجب عليه تعلم كلنى الشهادة ومعناها ويكفيه أن يصدق به ويعتقد جزما وذلك يحصل
بمجرد التقليد والسمع من غير بحث وبرهان واذا فعل ذلك فقد أدى واجب الوقت وليس يلزمه أمر
وراء هذا فى الوقت وانما يلزمه غير ذلك بعارض يعرض وذلك العارض اما أن يكون فى الفعل أو الترك
أو الاعتقاد أما فى الفعل فبأن يعيش من ضحوة النهار الى وقت الظهر فيلزمه حينئذ تعلم الطهارة والصلاة
فان كان صحيحا وكان بحيث لو صبر الى زوال الشمس لم يتمكن من التعلم والعمل فى الوقت فلا يبعد أن
يقال يجب عليه تقديم التعلم على الوقت ويحتمل أن يقال لا يجب قبل الزوال وهكذا فى بقية الصلوات
فان عاش الى رمضان تجدد بسببه وجوب تعلم الصوم فان تجدده مال أو كان له عند بلوغه لزمه تعلم
ما يجب عليه من الزكاة ولا يلزمه فى الحال بل عند تمام الحول فان لم يملك الا لابل لم يلزمه تعلم زكاة الغنم
وكذا فى سائر الاصناف من العبادات فاذا دخلت أشهر الحج لآلزمه المبادرة الى علم الحج لانه على التراخي
فاذا عزم عليه لزمه تعلم كيفية وأما الترك فذلك أيضا واجب فيما يعلم انه لا ينفك عنه وأما ما ينفك عنه فلا
يجب تعلمه الا اذا تلبس به فلا يجب على الابكم تعلم ما يحرم من الكلام ولا على الاعمى ما يحرم من النظر وعلى
البدوى تعلم ما يحرم فيه الجلوس من الساكن فاذا جلس على الحرير أو فى المغصوب وجب تعلم الخ كردى
(قوله كالحج) أى والعمره فهو مثال للموسع (قوله والمعاملة) مبتدأ خبره لا يجب الخ وهى مفاعلة
من العمل قال فى المصباح كلام أهل الامصار يراد التصرف من البيع ونحوه وقال الصغاني المعاملة فى
كلام أهل العراق هى المساقاة فى لغة الجحازيين اه والاول هو المراد هنا وقوله والمناكحة عطف
عليه وقوله وغيرها أى كالجنايات والأيمان والندور والدعاوى (قوله لا يجب تعلم ذلك) أى ما يكثر
وقوعه من الشروط والاركان وقوله فيه أى فيما ذكر من المعاملة وما بعدها ولعل الاولى فيها (قوله
الاعلى من أراد التلبس به) أى المذكور والتلبس بفعل من التلبس والمراد هنا الاقدام على الفعل (قوله
فن أراد) تفريع على ما تضمنه قوله لا يجب الخ وقوله ان يتزوج مثلا أى وان يبيع أو ان ينذر وقوله
امرأة ثانية أى مرة والمرأة مؤنث امرئ ويقال امرأة يوزن تمره ومرة بون سنة وجمعها نساء ونسوة من غير
لفظها ولعل نكتة اعتناء الشارح رحمه الله بهذا التمثيل غلبة تهافت الناس مع كثرة الاحكام المتعلقة به
على أنه اقتدى فيه بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث اعتنى بشأن النساء فى حديث النيات ومن كانت هجرته
الى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته الى ماهاجر اليه اذا المرأة داخلة فى عموم الدنيا فرحم الله شارحنا
ما أشد استحضاره للنكات والفوائد وعنا ماله من البركات والعوائد (قوله لا يحل له) أى لا يجوز
لمن أراد تزوج المرأة الثانية التلبس به وقوله حتى يتعلم غالب أحكام القسم أى كوجوب التسوية بينهما
اذا كانتا حرتين وامتناع الدخول على غير صاحبة النوبة ووجوب تخصيص البكر الجديدة بسبع
والثيب بثلاث والقرعة عند ارادة السفر بأحدهما وغير ذلك فى الحديث قال صلى الله عليه وسلم
اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقة مائل أو ساقط رواه أصحاب السنن وصححه
ابن حبان والحاكم قال بعضهم

فورا فى الفورى وموسعا
فى الموسع كالحج والمعاملة
والمناكحة وغيرها لا
يجب تعلم ذلك فيه الاعلى
من أراد التلبس به فن
أراد أن يتزوج مثلا امرأة
ثانية لا يحل له حتى يتعلم
غالب أحكام القسم

(قوله وموسعا فى
الموسع) قال الغزالي فى
الاحياء ماملخصه اذ بلغ
الرجل العاقل بالاحتلام
أو السن ضحوة نهار مثلا
فأول واجب عليه تعلم كلنى
الشهادة ومعناها ويكفيه
أن يصدق به ويعتقده
جزما وذلك يحصل بمجرد
التقليد والسمع من غير
بحث وبرهان واذا فعل
ذلك فقد أدى واجب الوقت
وليس يلزمه أمر وراء هذا
فى الوقت وانما يلزمه غير
ذلك بعارض يعرض
وذلك العارض اما أن
يكون فى الفعل أو الترك أو
الاعتقاد أما فى الفعل فبأن
يعتقد من ضحوة النهار الى
وقت الظهر فيلزمه حينئذ
تعلم الطهارة والصلاة
فان كان صحيحا وكان بحيث
لو صبر الى زوال الشمس لم
يتمكن من التعلم والعمل
فى الوقت فلا يبعد أن

حق على زوج النساء بقسما * بالعدل بينهما لا بين الاما
ودون حاجة دخوله امتنع * لغیر ذات النوبة التي تقع
وان اراد بعضهن للسفر * فقرعة بين الجميع تعتبر
واجعل ليكر جددت سبعا ولا * وثيب ثلاثة لتعدلا *

(قوله ونحوه) أي مما هو مفصل في محله (قوله وعلى هذا فقس) أي على التمثيل المذكور والجواب
والجبرور متعلق بقوله فقس والفاء زائدة لتزيين اللفظ أو متعلق بمحذوف والتقدير اجز على هذا وجه
تزيين الفاء للفظ قس كما قاله بعض المحققين انه على حرفين فاذا زيدت الفاء صارت ثلاثة فتكون على
أعدل الابنية لاشتماله على الاول والوسط والاخر وقس أمر من القياس وهو في اصطلاح الاصوليين
كافي جمع الجوامع حمل معلوم على معلوم مساواته في علة الحكم عند الحامل وأركانه أربعة مقيس عليه
ومقيس ومعنى مشترك بينهما وحكم للمقيس عليه يتعدى بواسطة المشترك الى المقيس كذا في المحلى (قوله)
اما الإيجاب على الكفاية) مقابل قوله إيجابا عينيا وتقدم حد الإيجاب وقوله بمعنى أنه أي الحال والشان
وقوله اذا قام به أي بالواجب على الكفاية وقوله البعض أي وحصل به الكفاية وقوله سقط أي حرجه
(قوله عن الباقيين) أي باقي المخاطبين بذلك على تفصيل ذكره في محله والحاصل ان فرض الكفاية
لم ينظر للفاعل بالخصوص بل بالنظر الى حصول ذلك الفرض من أي شخص كان ولذا قال في الزبد

وما سوى هذا من الاحكام * فرض كفاية على الانام
كل مهتم بقصد وانحصاره * من غير أن يعتبر وامن فعله

تنبيه * اختلفوا في مخاطب بفرض الكفاية فالجمهور انه الكل خلافا لابن السبكي في جمع الجوامع
عبارته مع شرح المحلى وهو أي فرض الكفاية على البعض وفاقا لامام الرازي للاكتفاء بحصوله من
البعض لا على الكل خلافا للشيخ الامام والد المصنف والجمهور في قولهم انه على الكل لانهم يتركونه ويسقط
بفعل البعض وأجيب بان ائمتهم بالترك لتفويتهم ما قصد حصوله في جهتهم في الجملة للوجوب عليهم اه
وكتب شيخ الاسلام على قوله للاكتفاء الخ ما ملخصه يرد من طرف الجمهور بانه انما اكتفى به لان المقصود
وجود الفعل لا ابتلاء كل مكلف به لا يقال لو وجب على الكل لم يكتف بفعل البعض اذ يبعد سقوط الواجب
عن الشخص بفعل غيره عنه لاننا نقول لا بعد فيه كسقوط ما على زيد من دين باداء غيره عنه ولان
سقوطه عنه بذلك انما هو لتعذر المكلف به بتعذر الامتثال المذكور المسقط للحرج والتكليف يسقط
تارة بالامتثال وتارة بتعذر الامتثال المذكور انتهى واختلفوا أيضا هل الأفضل القائم بفرض العين أو
القائم بفرض الكفاية قال ابن السبكي في جمع الجوامع وزعمه يعني فرض الكفاية الاستاذ وامام الحرمين
وأبوه أفضل من العين قال الشارح المحقق لانه يصان بقيام البعض به الكافي في الخروج عن عهده جميع
المكلفين عن الاثم المرتب على تركهم له وفرض العين انما يصان بالقيام به عن الاثم القائم به فقط والمتبادر
الى الاذهان وان لم يتعرضوا له فيما علمت ان فرض العين أفضل لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله
من كل مكلف في الأغلب انتهى وجرى الشارح رحمه الله في التحفة على الاول وعبارته مع المتن وحكم
فرض الكفاية الذي هو مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات لفاعله أنه اذا فعله من فهم كفاية وان لم
يكونوا من أهل فرضه كذوى صبا أو جنون أو أوثنة الا في مسائل كصلاة الجماعة على ما مر فيها سقط الحرج
عنه وعن الباقيين رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان القائم به أفضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ
أبو على عن المحققين وأقر في الروضة الامام عليه وأفهم السقوط انه يخاطب به الكل وهو الاصح الخ وكتب
الشيخ عبد الحميد الداغستاني على قوله ومن ثم كان القائم الخ ما نصه وفاقا للاسنى وخلافا للمحلى والمغنى
والنهاية ثم ساق عبارتهما فانظرهما (قوله فيم الخ) جواب اما الإيجاب على الكفاية اعلم ان فروض الكفاية
كثيرة جدا كالجهد والامر بالمعروف والقيام بالعلوم الشرعية والقضاء وغير ذلك قال في النهاية

ونحوه وعلى هذا فقس اما
الإيجاب على الكفاية بمعنى
أنه اذا قام به البعض سقط
عن الباقيين فيم

نقول يجب عليه تقديم
التعلم على الوقت ويحتمل
أن يقال لا يجب قبل الزوال
وهكذا في بقية الصلوات
فان عاش الى رمضان
تجدد بسببه وجوب تعلم
الصوم فان تجدده مال أو
كان له عند بلوغه لمه تعلم
ما يجب عليه من الزكاة ولا
يلزمه في الحال بل عند
تمام الحول فان لم يملك الا
الابل لم يلزمه تعلم زكاة الغنم
وكذا في سائر الاصناف
من العبادات فاذا دخلت
أشهر الحج لا تلزمه المبادرة
الى علم الحج لانه على
الترخي فاذا عزم عليه
لزمه تعلم كيفية وأما التروك
فذلك أيضا واجب فيما يعلم
أنه لا ينفك عنه وأما ما ينفك
عنه فلا يجب تعلمه الا اذا
تلبس به فلا يجب على الابكم
تعلم ما يحرم من الكلام ولا
على الاعمي ما يحرم من
النظر ولا على البدوى تعلم
ما يحرم فيه الجلوس من
المساكن فان جلس على
الحريز أو في المغصوب
وجب تعلمه الخ

ان الجهاد في أهم الامكنه * وان خشى اللصوص في كل سنة
واحدة كما تزار الكعبة * فرض على كفاية كالحسبه
مثل قيام الحجج العالميه * وبالعلوم ان تكن شرعيه
وبالفناوى وبدفع الشك * والضرعنا والقضا والمالك
والحل والاد الشاهد وفي * أمر بعرف ومهم الحرف
ورد تسليم لجمع لانسا * وكجهاز الميت بالترك أسا الخ

(قوله سائر شرائع الاسلام) أى باقها أو جميعها من السور أو سور البلد أفاده في التحفة وسيأتى الكلام
على الشرائع والاسلام (قوله وما يتوقف معرفتها) أى الشرائع وهو عطف على سائر الخ وقوله أو كما لها
عليه عطف على معرفتها (قوله كالنحو وغيره) من علوم العربية المنظومة في قول الامير
لغات المعاني نحو صرف اشتقاقهم * بيان قوافل عروضا وقرضهم

سائر (شرائع الاسلام)

وما يتوقف معرفتها أو كما لها

عليه كالنحو وغيره

والشرائع جمع شريعة وهي

لغة مشرعة الماء وشرعا

ما شرعه الله لعباده

(قوله جمع شريعة) فعيلة

بمعنى مفعولة من شرع

بين (قوله مشرعة الماء

أى مورد الشارب

* وانشاء تاريخ قط واسقطوا * بدعيوا وضعافرت بالعلم بعدهم
وأصول الفقه والحساب المضطر اليه في الموارث والاقارات والوصايا وغير ذلك مما ذكره في باب
القضاء قال في التحفة وبمحت الفخر الرازى أنه لا يحصل فرض الكفاية في اللغة والنحو إلا بمعرفة جمع يلغون
حد التواتر وعلمه بأن القرآن متواتر ومعرفة متوقفة على معرفة اللغة فلا بد أن تثبت بالتواتر حتى يحصل
الوثوق بقولهم فيما سببه القطع ويرد بان كتبها متواترة وتواتر الكتب معتد به كما صرحوا به فينبغي حصول
فرضها بمعرفة الأحكام اقتضاء اطلاقهم لتمكنهم من اثبات ما نوزع فيه من تلك الاصول بالقطع المستند في
كتب ذلك الفن قال الماوردى وانما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكلف حرز كغيره بليد مكفى
ولو فاسقا لكن لا يسقط به اذ لا تقبل فتواه ويسقط بالعبد والمرأة على أحد وجهين وان لم يدخلها انتهى
(قوله والشرائع جمع شريعة) مبتدأ وخبره كصحائف جمع محبة وهو جمع قياسى قال ابن مالك
وبفعائل اجمن فعاله * وشبهه ذاتاء أو مزالة

فان قوله وشبهه الخ يشمل ذلك كما بينه الشراح (قوله وهى) أى الشريعة وقوله لغة منصوب على
الحال أى حالة كونها مندرجة في اللغة أى في الالفاظ العربية أو على التمييز أو على نزع الخافض
وهذا الاخير أولى من جهة المعنى وان كان سماعيا لانه لكثرة في كلامهم أشبهه القياسى قاله بعض أرباب
الحواشى ومثله يقال في عرفا وشرعا ونحوهما وسيأتى في باب الطهارة زيادة على ذلك (قوله مشرعة
الماء) بفتح الميم والراء وهى مورد الناس للاستقاء قال الازهرى ولا نسحبها العرب مشرعة حتى لا يكون
الماء عدا الانقطاع له كما انهار ويكون ظاهرا معينا ولا يستقى منه برشاء فان كان من ماء الامطار فهو
الكرع بفتح الحين أفاده في المصباح (قوله وشرعا) عطف على لغة والفرق بينه وبين العرف
والاصطلاح أن الاول ما أخذ من القرآن والسنة والثانى والثالث قبل مترادفان وقيل العرف اذا
أطلق فالمراد به العرف العام وهو ما لم يتعين ناقله والاصطلاح هو العرف الخاص وهو اتفاق طائفة
على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه وعلى كل فالعرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير
لغوى ولم يكن مستفادا من الشارع وقد يطلق الشرعى مجازا على ما كان في كلام الفقهاء وليس مستفادا
من الشارع أفاده بعضهم (قوله ما شرعه الله) أى أظهره وأوضحه على السنة رسله عليهم الصلاة والسلام
(قوله لعباده) أى ولو غير هذه الامة قال تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا قال العلماء وردت آيات
دالة على عدم التباين بين طرق الانبياء منها قوله شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الى قوله أن أقيموا الدين
ولا تتفرقوا فيه ومنها قوله أولئك الذين هدانا الله فبهدهم اقتده ووردت آيات دالة على حصول
التباين بينها هذه الآية وهى قوله لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وطريق الجمع بين هذه الآية أن
كل آية دلت على عدم التباين فهى محمولة على أصول الدين من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم

الاخر فكل ذلك جاءت به الرسل من عند الله فلم يختلفوا فيه وأما الآيات الدالة على حصول التباين بينهما فحمولة على الفروع وما يتعلق بطواهر العبادات فبأنه إن تعبد الله عباده في كل وقت بما شاء فهذا هو طريق الجمع بين الآيات والله أعلم بأسرار كتابه واحتج به من قال ان شرع من قبلنا لا يلزمنا لان قوله لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا يدل على أن كل رسول جاء بشرعة خاصة فلا يلزم أمة رسول الاقتداء بشرعة رسول آخر انتهى بحجج وفه وجل نقلا عن الخازن (قوله من الاحكام) بيان لما شرعه الله جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكاف من حيث انه مكاف قال المحلى رحمه الله فتناول يعنى التعريف الفعل القلبي الاعتقادي وغيره والقولى وغيره والكف والمكاف الواحد كالتبني صلى الله عليه وسلم في خصائصه والاكثر من الواحد والمتعلق بأوجه التعلق الثلاثة من الاقتضاء الجازم وغير الجازم والتخيير الآية لتناول حيشة التكليف للاخيرين منها كالاول الظاهر فانه لولا وجود التكليف لم يوجد الا ترى الى انقضائهم ما قبل البعثة كانتفاء التكليف انتهى (قوله فالإضافة) أى إضافة الشرائع الى الاسلام وهى الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه وقيل النسبة التى بين مدلول المضاف ومدلول المضاف اليه ويرد بان هذه النسبة معنى من المعانى والاضافة ليست معنى بل هى دالة عليه بدليل قولهم الاضافة على معنى اللام أو على معنى من أو معنى فى وقولهم الاضافة تأتى لما تأتى له اللام حيث جعلوه دالة على المعنى وتسميهم الاسم الاول مضافا والثانى مضافا اليه فالمراد من قولهم ان الاضافة نسبة تقييدية بين اسمين الاتصال الواقع بين الاسمين وبدل له جعلها بين اسمين دون معنيين ونظيره قولهم اجزاء القضية ثلاثة موضوع ومحمول ونسبة فالمراد من النسبة فى الاتصال الواقع بين المحمول والموضوع وحينئذ يتم جعل النسبة من اجزاء القضية أفاده بعضهم (قوله ببيان) فيه نظر اذا المشهور ان الاضافة البينانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجهى كخاتم الحديد الا أن يقال المراد بالبينانية كون الثانى مبنيا للام من الاول لكن الاكثر تسمية هذه باضافة الاعم للاخص أو يقال ان الشارح جرى على القول باتحاد البينانية والبيان ثم رأيت عبارة شرح الاربعين ما يصح به نصها على قول الامام النووى وبيان شرائع الدين بعد تفسير الشريعة بالوضع الالهى الخ الاضافة فيه ببيانية كما علم من تفسير الشريعة بما ذكر اذ هو هنا ما شرعه الله لنا من الاحكام وهذه الاحكام المشروعة هى ذلك الوضع الالهى الخ فليتأمل (قوله أو بمعنى اللام) وهو أولى قال فى شرح الاربعين بان يراد بالشرائع الاحكام وبالدين الملة والاسلام قال تعالى أفغير دين الله يبغون ومن يبتغ غير الاسلام ديناً ان الدين عند الله الاسلام (قوله اذا الاسلام) تعليل لا لولوية ككون الاضافة بمعنى اللام وقوله هو الانقياد أى الخضوع كما فى المختار وقوله والاسلام أى الاذعان ظاهر لان الاستسلام الباطنى هو الايمان كذا فى الامير قال والاذعان الظاهرى يحصل بالنطق بالشهادتين وبأن يسأل عن الصلاة مثلاً فيقول واجبة لكن الاسلام المعتبر بالشهادتين على ما سبق ومن ثم لزوم الخلاف هل الاسلام شرط فى الإيمان أو شرطه أفاده الاجهورى قال فى التحفة والاسلام والايمان طال فيما بينهما فى النسب الكلام والحق أنهم امتنعوا ان ماصداً اذ لا يوجد شرعاً مؤمن غير مسلم ولا عكسه ومن آمن بقلبه وترك التلفظ بلسانه مع قدرته عليه نقل المصنف يعنى النووى الاجماع على تخليده فى النار لكن اعترض بأن كثيرين بل المحققين على خلافه مختلفان مفهومهما اذ مفهوم الاسلام الاستسلام والانقياد ومفهوم الايمان التصديق الجازم بكل ما علم محيئه صلى الله عليه وسلم به بالضرورة اجبالا فى الاجمالى وتفصيلا فى التفصيلى هذا انتهى (قوله وتعرف الشريعة) بفتح الراء المشددة مبنيا للفعل من التعريف قال السيد الخرجانى التعريف عبارة عن ذكر شئ تلزم معرفته معرفة شئ آخر انتهى ويسمى أيضاً المعرف والقول الشارح قال الشيخ الملوى بمعرفة الشئ ما يقتضى تصوره أو امتيازه عن غيره كالحمد عند الاصوليين انتهى فالحد والتعريف عندهم بمعنى واحد وهو الجامع المانع سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات وقوله أيضاً أى كما تعرف بما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام وأيضاً

من الاحكام فالإضافة ببيانية
أو بمعنى اللام وهو أولى
اذا الاسلام هو الانقياد
والاستسلام وتعرف
الشريعة أيضاً

(قوله ببيانية) اذا الاسلام
ما شرعه الله لعباده
من الاحكام (قوله أو بمعنى
اللام) قال فى شرح الاربعين
النووية بان يراد بالشرائع
الاحكام الخ أى وبالاسلام
الانقياد

مصدر آض اذار جمع لاندر جمع للتعريف وهو عامفـ عول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل
حال حذف عاملها وصاحبها والاول أولى لقلة الحذف وهي انما تستعمل بين شيئين بينهما توافق ويعنى
كل منهما عن الآخر أى يمكن الاختصار على أحدهما فلا يجوز جاء زيداً أيضاً ولا جاء زيد ومضى عمر وأيضاً
ولا اختصم زيد وعمر وأيضاً قاله البجورى وقوله بأنها أى الشريعة وقوله وضع أى موضوع فالمصدر
بمعنى اسم المفعول قال الشيخ الامير مجاز امر سلالان المصدر جزء مفهوم المفعول **والخ** الجواز التعريف
لشهرته انتهى ملخصاً (قوله الهى) نسبة الى اله خرج الوضع البشرى كالكتب التى كان الحكماء قد عيما
بؤلفونها فى سياسة الرعية واصلاح المدن فيحكم بها ملوك من لاشرع لهم فانه وان كان الخالق لكل
الافعال هو الله تعالى الا أن البشر فى هذه تكسبا ان قلت حينئذ احكام الفقه الاجتهادية ليست من الدين
انما ورد منه ما ورد نصاً لا خلاف فيه قلت هى من الدين قطعاً وهى موضوع الهى غاية الامر أنه مخفى علينا
والمجتهد يعانى اظهارها والاستدلال عليها بقواعد الشرع ولا مدخل له فى وضعها قاله الامير (قوله سائق)
أى باعث وحامل لان المكلف اذا سمع ما يترتب على فعل الواجب من ثواب أو على فعل الحرام من
العقاب انساق الى فعل الاول وترك الثانى وهكذا قال العلامة الامير قال الجماعة خرج به غير السائق
كما طار المطر وابات النبات قلنا هذا سائق لصلاح المعاش أى انه سبب فيه كإيمان الاحكام سبب للسعادة
الابدية فالاحسن التثليل لغير السائق بالاوضاع الالهية التى لا اطلاع لنا عليها كما تحت الارضين وما فوق
السماء فان ما لا نعرفه لا يسوقنا لشيء انتهى بنقص (قوله لذوى العقول) أى أصحاب العقول السليمة
من الكفر قال الامير خرج الالهامات السائقة للحيوان الغير العاقل انتهى وزاد غيره لذوى العقول
فقط قال وخرج به ما يسوقهم وغيرهم من الحيوان كالاوضاع الطبيعية التى يتهدى بها الحيوان وهى
الالهامات التى تسوق الحيوانات لفعل منافعها واجتناب مضارها (قوله باختيارهم) خرج به القهرى
كالاتام السائقة للانين قال الامير وفيه أنه لا يلزم من هذا الوضع الهداية اذ قد يتخاف هذا الاختيار عن
أراد الله اضلاله انتهى وقد يجاب بما مر آنفاً (قوله المجدود) بالنصب معمول للمصدر وبالجر صفة له
ومتى كان الاختيار محموداً لا يسوق الا الى خير فقوله الى ما هو خير لهم ذكره توصلاً لقوله بالذات والخير
بالذات هو السعادة الابدية خرجت الاوضاع الالهية السائقة لمجرد صلاح الدنيا المنكات الصنائع المخوفة
فى الانسان وانما كان الخير هو السعادة لانها هى المقصودة بالذات والاصالة وغيرها لا يبلغها فى العظم قاله
الامير ولعل ما ذكرنا كنهه عدول الشارح رحمه الله عن تعبير غيره الى ما هو خير لهم بالذات الى قوله الى
ما يصلح الخ فلينأمل (قوله الى ما يصلح) متعلق بسائق ويصلح من الاصلاح وقوله معاشهم بالنصب
مفعول يصلح والمعاش بفتح الميم كعيش بوزن مبيت كل واحد منهما يصلح أن يكون مصدراً واسماً كمال
وعمل من العيش وهو الحياة وعاش عيشاً صار ذا عيش وأعاشه الله عيشة راضية والمعيشة جمعه معاش
انتهى من المختار والمصباح (قوله ومعادهم) أى آخرتهم قال فى المختار والمعاد بالفتح المزجج والمضبر
والاخرة معاد الخ انتهى فحاصل معنى هذا التعريف أن الشريعة هى الاحكام التى وضعها الله تعالى
الباعثة للعباد الى السعادة الدنيوية والاخرية وهذا **تبيين الاول** ذكر فى التحاف المريد أن الشريعة
تنقسم الى عام والى خاص قال بعض المحققين فالاول كشرعية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والثانى
كشرعية عيسى عليه السلام قال العلامة الامير وهو أحسن من قول الشيخ الملوى العام علم التوحيد
والخاص علم الاحكام الفرعية وكأنه لاحظ أن التوحيد عام فى جميع الملل وأما الفرعية فلكل أمة فقه
يخصها اهـ **الثانى** قال الشهرانى رحمه الله فان قلت فهل للرسول أجزا إذا رد قومه رسالته ولم يقبلوها منه
فالجواب نعم للرسول أجر فى ذلك كما يؤجر المصاب فمين عليه فللرسول أجر بعدد من ردد رسالته من
أمة بلغوا من العدد ما بلغوا كما أن الذى يعمل بشرع محمد صلى الله عليه وسلم ويؤمن به له أجر جميع
من اتبع الرسل لاستجماع الشرائع كلها فى شرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم انتهى نقله العلامة الامير

بأنها وضع الهى سائق
لذوى العقول باختيارهم
المحمود الى ما يصلح
معاشهم ومعادهم

(قوله وضع الهى الخ) وإذا
فسر الاسلام بمشعره
الله لعباده من الاحكام
وهذه الاحكام هى
ذلك الوضع الالهى الخ
كانت الاضافة بيانية أيضاً
والافهى بمعنى اللام

رحمه الله قال وهو حسن منه على عظم أجر الرسل عليهم الصلاة والسلام (قوله وتعلم معرفة جميع أحكام صحيح المعاملة) فيه تنابح الإضافات قيل وهي كثرة التكرار محل بالفصاحة ورد بورودهما في التنزيل ولذا قال الجلال السيوطي في عقود الجمان

قيل وأن لا يكثر التكرار * ولا الإضافات وفيه نظر

قال في شرحه لأن ذلك أن أفضى إلى الثقل في اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالنافر والأفلا يخجل بالفصاحة وقد قال تعالى والشمس وضحاها إلى آخر السورة فذكر الضمائر وقال تعالى ربنا وآتنا ما وعدتنا وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا وقال صلى الله عليه وسلم إن الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم رواد ابن حبان في صحيحه ~~فائدة~~ ذكر بعض الفضلاء أن من خصائص القرآن أنه اجتمع فيه ثمان ميات متواليات ولم يحصل ثقل على اللسان أصلا بل ازدادت خفة وذلك في قوله بآل نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك فان التنوين في أم والنون في ممن يدغمان في الميم بعدهما فيصيران في حكم ميم أخرى والميم المشددة في ممن بيمين وفيه أربع آخر فهذه ثمانية وأشار الشارح رحمه الله بتقدير تعلم إلى أن قوله ومعرفة الخ عطف على قوله شرائع الاسلام قال الشيخ باعشن من عطف الخاص اذا شرائع عامة في أحكام المعاملة وغيرها وانما أتى به تنبيها لما فرط فيه معظم الخلق لانهم لا يكادون يعولون في ذلك على شرع بل أحدثوا فيها أحكاما طاغوتية ومارضوا بل أبطلوا أحكام الله بها انتهى (قوله والمنا حكمة والجنابة) أي ونحوها كالدعوى والاعتناق (قوله وما يتعلق بكل) عطف على صحيح (قوله وفاسدها) أي المذكورات والصحيح والفساد نوعان من أنواع خطاب الوضع الخمسة قال في جمع الجوامع وان ورد يعني الخطاب سببا وشرطا ومانعا وصحيجا وفسادا فوضع قال والصحة موافقة ذي الوجهين الشرع وقيل في العبادة اسقاط القضاء وبصحة العقد ترتب أثر والعبادة اجزاؤها أي كفايتها في سقوط التعميد وقيل اسقاط القضاء ويختص الاجزاء بالمطلوب وقيل بالواجب ويقابلها البطلان وهو الفساد انتهى قال الشارح المحقق والوجهان موافقة الشرع ومخالفة أي الفعل الواقع الذي يقع تارة موافقا للشرع لاستجماعه ما يعتبر فيه وتارة مخالفا له لانتفاء ذلك عبادة كانت كالصلاة أو عقلا كالبيع الصحة موافقة الشرع أي والفساد مخالفة الشرع قال بخلاف ما لا يقع الاموافقا للشرع كمعرفة الله تعالى اذ لو وقعت مخالفة له أيضا كان الواقع جهلا لا معرفة فان موافقته الشرع ليست من مسمى الصحة فلا يسمى هو صحيحا ثم قال ابن السبكي ويقابلها البطلان وهو الفساد خلافا لابي حنيفة أي في قوله مخالفة ما ذكر للشرع بأن كان منهيًا عنه ان كانت لتكون الهى عنه لاصوله فهي البطلان كما في الصلاة بدون بعض الشروط أو الأركان وكما في بيع الماقيح لانعدام ركن من أركان البيع أي وهو المبيع أو لوصفه فهي الفساد كما في صوم النحر للأعراض بصومه عن ضيافة الله للناس بالحوم الاضاحي التي شرعها فيه وكما في الدرهم بالدرهمين لاشتماله على الزيادة في تأمير به وبقيد بالقبض الملك والخلاف لفظي اذا حاصله أن مخالفة ذي الوجهين للشرع بالهوى عنه لاصوله كما تسمى بطلا ناهل تسمى فسادا أو لوصفه كما تسمى فسادا هل تسمى بطلا نافعته لا وعندنا نعم انتهى محلي ملخصا (قوله وانما وجب الخ) دخول على قوله لتعريف وبيان لم يتعلق لامة وقوله على الكافة أي على جميع المكلفين قال في الصحاح والكافة الجميع من الناس يقال اقيمت كافة أي كلهم وتبعه صاحب المختار وفي هامش الصحاح نقلا عن القاموس ولا يقال جاءت الكافة لانه لا يدخلها آل وروهم الجوهرى انتهى وكذا ذكر صاحب المصباح أن كافة لا يدخلها آل وأطال في بيانه فانظر فعل الشارح رحمه الله جرى على قول الصحاح فليحذر (قوله ذاك) أي تعلم الشرائع وصحيح المعاملة وفاسدها (قوله عينا أو كفاية) أي لما علمت أن الاصح عند الجمهور خلافا لابن السبكي أن المخاطب بفرض الكفاية الكل وان سقط الجرح عنهم بفعل البعض وهما منصوبان على المفعولية المطلقة أي وجوب عين أو وجوب كفاية (قوله لتعريف أي معرفة) أشار بهذا التفسير إلى

(و) تعلم (معرفة) جميع أحكام (صحيح المعاملة) والمنا حكمة والجنابة وما يتعلق بكل (وفاسدها) وانما وجب على الكافة ذلك عينا أو كفاية (لتعريف) أي معرفة

أن المراد معرفة الانسان لنفسه لا اعلام الغير فالتعريف مصدرا متعديا مستعمل في اللازم (قوله الحلال الشامل) أى الحلال مشترك بين هذه النسبة (قوله للواجب) هو لغة الثابت والساقط واصطلاحا من حيث وصفه بالفرضية ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه قال في الزبد

فالفرض ما في فعله الثواب * كذا على ناركه العقاب

قال في جمع الجوامع والفرض والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة قال الشارح المحقق في نفيه ترادفهما حيث قال هذا الفعل ان ثبت بدليل قطعي فهو الفرض كالقرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقروا ما ينسى من القرآن أو بدليل ظني كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فيأثم ولا تفقد به بخلاف ترك القراءة انتهى (قوله والمندوب) هو لغة المدعو اليه وأصله المندوب اليه ثم توسع بحيث حرف الجر فاستكن الضمير واصطلاحا من حيث وصفه بالنذب ما يثبت على فعله ولا يعاقب على تركه قال في نظم الزبد

والسنة المثاب من قد فعله * ولم يعاقب امرؤا أهمله

قال في جمع الجوامع والمندوب والمستحب والتطوع والسنة مترادفة خلافا لبعض أصحابنا وهو لفظي انتهى وسيأتي في سنن الوضوء وصلاة النفل زيادة على ذلك (قوله والمباح) هو لغة الموسع فيه واصطلاحا من حيث وصفه بالإباحة لا يثبت على فعله وتركه ولا يعاقب عليه أى لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب قال في نظم الزبد

وخص ما يباح باستواء * الفعل والترك على السواء

(قوله والمكروه) قال في الصحاح كرهت الشيء أكرهه كراهة وكرهية فهو شئ كرهه ومكره انتهى وهو مانع عن فعله نهيا خاصا لكنه غير جازم وفاعله لا يعذب عليه ويثاب على تركه امتثالا قال في نظم الزبد

وفاعل المكره لم يعذب * بل ان يكف امتثالا يثب

(قوله وخلاف الاولى) وهو مانع عن فعله نهيا غير جازم وغير خاص (قوله والحرام) وهو لغة خلاف الاباحة واصطلاحا من حيث وصفه بالحرمة ما يثبت على تركه امتثالا ويعاقب على تركه قال في نظم الزبد

أما الحرام فالثواب يحصل * لتاركه وأثم من يفعل

وهذا وجعل خلاف الاولى أصلا برأسه هو ما عليه المتأخرون كابن السبكي في جمع الجوامع عبارته فإن اقتضى الخطاب الفعل اقتضاء جازما فيحجب أو غير جازم فندب أو الترك جازما فيحريم أو غير جازم ينهى مخصوص فكراهة أو غير مخصوص بخلاف الاولى انتهى قال الشارح المحقق وقسم خلاف الاولى زاده المصنف على الاصوليين أخذوا من متأخري الفقهاء حيث قبلوا المكره وبخلاف الاولى في مسائل عديدة وفرقوا بينهم وبينهم امام الحرمين في النهاية بالنهى المقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الامر وعدل المصنف الى مخصوص وغير مخصوص أى العام نظر الى جميع الاوامر والنهي وأما المتقدمون فيطلقون المكره على ذى النهى المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون فى الاول مكره كراهة شديدة كما يقال فى قسم المندوب سنة مؤكدة وعلى هذا الذى هو مبنى الاصوليين وغير جازم انتهى بحرفه (قوله حتى يفعل الحلال) ببناء يفعل للجهول والحلال نائب فاعله وحتى يحتمل أنها تفرعية بمعنى الفاء فالفعل بعدها مرفوع ويحتمل أنها تعليلية بمعنى اللام فالفعل بعدها منصوب أى ليفعل الحلال وهو المباح الذى انحلت عقدة الحظر عنه وأصله من الحل نقيض العقد ومنه حل بالمكان اذا نزل به لانه حل شديد الاربعال للزول انتهى وقوله ويجتنب الحرام كذلك وقوله وفى نسخة من الحرام أى بمن بدل الواو وقوله أى لىتميز الحلال الطيب من الحرام الخبيث تفسير لقوله لتعرف الخ على النسخة الثانية ووصف الحلال بالطيب اما للتأكيد لانه الطيب واما للتأسيس لان من معانيه المستلذ ومثله يقال فى وصف الحرام بالخبيث وفى الفخر الرازى ما نصه الطيب فى اللغة قد يكون بمعنى الطاهر والحلال بوصف بأنه طيب لان الحرام بوصف

(الحلال) الشامل للواجب
والمندوب والمباح
والمكروه وخلاف الاولى
(الحرام) حتى يفعل
الحلال ويجتنب الحرام
وفى نسخة من الحرام أى
ليتميز الحلال الطيب من
الحرام الخبيث

بأنه حديث قال تعالى قل لا يستوى الخبيث والطيب والطيب في الأصل هو ما يستلذ به ويستطاب ووصف به الطاهر والحلال على جهة التشبيه لأن النجس تذكره النفس فلا تستلذه والحرام غير مستلذ لأن الشرع يزجر عنه انتهى (قوله وجعل) عطف على فرض فهو صلة الموصول أيضا والكلام عليه كالكلام في فرض ومثله قوله الآتي وجعل مصدرا وجعل هنا بمعنى صير فيتهدى لفعلين أولهما مبتدأ وثانيهما خبر في الأصل قال ابن مالك والى كصيرا * أيضاها انصب مبتدأ وخبرها كقوله تعالى الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء على ما جرى عليه أكثر المفسرين خلافا للجلال السيوطي في هذه الآية (قوله ما ل) بفتح الميم ومد الهمزة مصدر ميمي من آل يؤول أولوما لأفصله مأول بوزن مفعول ثقلت فتحة الواو إلى الهمزة الساكنة فيقال تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فقلت ألفا فصار ما ل (قوله أي عاقبة) تفسير لما ل قال في المختار وعاقبة كل شيء آخره (قوله من علم ذلك) أي ما ذكر من شرائع الإسلام وصحيح نحو المعاملة وفاسدها وقوله وعمل به أي بعلمه يعني بما يقضي به علمه (قوله الخلود) بضم الخاء مصدر دخل من باب دخل ومعناه هنا الإقامة الدائمة التي لا نهاية لها (قوله في دار السلام) هي اسم من أسماء الجنة أذهي كما قال القرطبي سبع حنة عدن وهي منازل المرسلين والشهداء والصدّيقين وقد ورد في الخبر أنه تعالى غرسها بيده وهي قسمية الجنة وفيه الكثير الذي تقع فيه الرؤية وعليها تدور ربمانية أسوار بين كل سورين حنة فإلى ثلث حنة عدن حنة الفردوس وهي أوسط الجنان الذي دون حنة عدن وأفضلها ثم حنة الخلد ثم حنة النعيم ثم حنة المأوى ثم دار السلام ثم دار المقامة ومنهم من قسم الجنان بالنسبة إلى الداخلين فيها ثلاثة حنة اختصاص المهي وهي التي تدخلها الأطفال وأهل الفترة * الثانية حنة ميراث ينالها كل من دخل الجنة من المؤمنين وهي الأماكن التي كانت معينة لأهل النار لودخلوها * الثالثة حنة الأعمال وهي التي تنزل الناس فيها بأعمالهم فمن كان أفضل من غيره في وجوه التفاضل كان له من الجنة أكثر وسواء كان الفاضل دون المفضل أو لم يكن غير أن فضله في هذا المقام بهذه الحالة فما من عمل من الأعمال إلا وله حنة ويقع التفاضل فيها بين أصحابها بحسب ما يقتضي أحوالهم والله أعلم انتهى من شرح الأحياء (قوله على أسرحال وأهنته) كيف لا يكون كذلك وقد روى ابن المبارك من أوصاف نعم الجنة عن مجاهد قال أصل الجنة من ورق وتراها مسلك وأصول أشجارها ذهب وورق وأفنانها لؤلؤ وزبرجد وياقوت والورق والثمر تحت ذلك فمن أكل قائما لم يؤذه ومن أكل جالسا لم يؤذه ومن أكل مضطجعا لم يؤذه وذلك قطوفها تذليلا (قوله من غير كدر) قال في الصحاح الكدر خلاف الصفو وقد كدر الماء بالكسر يكدر كدرا فهو كدر وكدر أيضا مثل نخذ ونخذوا نخذابن الأعرابي * لو كنت ماء كنت غير كدر * (قوله يصيبه في قبره) أي لتنعمه فيه واستراحتة كما ورد في الأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده غدوة وعشية إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ويقال هذا مقعدك حتى تبعث إليه يوم القيامة رواه الشيخان وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن في قبره في روضة خضراء ويرحب له قبره سبعين ذراعا ويضي حتى يكون كالقمر ليلة البدر الحديث رواه ابن حبان قال في الأحياء واعلم أن المؤمن ينكشف عقيب الموت من سعة جلال الله ما تكون الدنيا بالإضافة إليه كالسجن والمضيق ويكون مثاله كالحبوس في بيت مظلم فتح له باب إلى بستان واسع الاكتاف لا يبلغ طرفه أقصاه فيه أنواع الأشجار والأزهار والثمار والطيور فلا يشتهي العود إلى السجن وقد ضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلا فقال لرجل مات أصبح هذا من تحلا عن الدنيا وتركها لأهلها فإن كان قد رضى فلا يسره أن يرجع إلى الدنيا كما لا يسر أحدكم أن يرجع إلى بطن أمه فعرقل بهذا أن نسبة سعة الآخرة إلى الدنيا كنسبة سعة الدنيا إلى ظلمة الرحم وقال صلى الله عليه وسلم إن مثل المؤمن في الدنيا كمثل الجنين في بطن أمه إذا خرج من بطنها بكى على مخرجه حتى إذا رأى الضوء ورضع لم يحب أن

وجعل ما ل) أي
قافة (من علم ذلك وعمل
الخلود في دار السلام)
على أسرحال وأهنته من
غير كدر يصيبه في قبره
قوله دار السلام) أي الجنة

يرجع الى مكانه وكذلك المؤمن يجزع من الموت فاذا أفضى الى ربه لم يحب أن يرجع الى الدنيا كما لا يحب أن يرجع الى بطن أمه (قوله وما بعده) أى من بقية المواقف كعند المحشر والميزان والصراط (قوله بخلاف من لم يعلم ذلك) أى ما ذكر من شرائع الاسلام وان عمل لان العمل من غير علم غير صحيح قال بعضهم وكل من بغير علم يعمل * أعماله مردودة لا تقبل

(قوله لتركه الواجب) الاولى تأخيره عن قوله الا أنه الخ قال تعالى فاسئلوا أهل الذكرا كنتم لاتعلمون (قوله أو علمه ولم يعمل به) أى المذكور وهو عطف على لم يعلم أى بخلاف من علمه ولكن لم يعمل بمقتضى علمه (قوله فان اسلامه) أفرد الضمير لان العطف بأو وقوله وان كان متكفلا به بصيغة اسم الفاعل على الاسناد المجازى والواو فيه للحال وان وصلية وخبر ان اسلامه محذوف تقديره نقص مثلا وقوله الا أنى الا أنه الخ استثناء من قوله وان كان الخ وهذا أحد وجهين فى مثل هذا التركيب وثانيهما أن الاستثناء فيه هو خبر ان مقيدة بالغاية أفاده بعض المحققين وقوله بالخلود أيضا فى دار السلام أى للدلالة الكثيرة فقوله تعالى فى نعمل مثقال ذرة خيرا يره وكقوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله دخل الجنة والايمان عمل خير للعاصي فلا بد أن يرى المؤمن جزاءه ولا جائز ان يرا قبل دخول النار ثم يدخله القوله تعالى وما هم منها بمخرجين فتعين أنه بعد الخروج منها ان قدر له دخولها أو بعد العفو ان لم يقدر ذلك (قوله وهى الجنة) أشار به الى أن المراد بدار السلام فى كلام المتن مطلق الجنة لا خصوص دار السلام وحينئذ فالاولى للشارح رحمه الله أن يذكر هذا عقب المتن (قوله الا أنه) أى خلوده فى دار السلام وقوله قد يكون أشار بقدرالى ما عليه أهل السنة والجماعة من جواز العفو عن العاصي كما سيأتى آنفا بانه (قوله بعد مزيد عذاب) الظاهر أن لفظ مزيد هنا مقحمة أو بمعنى شدة قال فى المصباح وعذبة تعذيبا عاقبة والاسم العذاب أصله فى كلام العرب الضرب ثم استعمل فى كل عقوبة مؤلمة واستعمل للامور الشاقة ف قيل السفرة قطعة من العذاب (قوله ومؤاخذه) عطف تفسير قال فى المصباح وآخذه بدينه عاقبه عليه وآخذ مؤاخذه كذلك والامر منه آخذ بما ألمزته وتبدل واو فى لغة اليمن فيقال واخذه مؤاخذه وقرأ بعض السبعة لا يؤاخذه الله بالواو على هذه والامر منه واخذ انتهى (قوله وجعل مصير) مصدر ميمي كيدل له وهو مضاف الى من (قوله أى رجوع أو قرار) كان وجهه تفسير المصير بهما الإشارة الى أنه يجوز أن يراد به المصير أو اسم المكان فلي تأمل (قوله من خالفه) أى خالف الله تعالى وقوله وعصاه عطف تفسير لان العصيان مرادف المخالفة وعطف التفسير ويقال عطف المرادف من الامور التى انفرد بها الواو من بين سائر حروف العطف خلافا لما جرى عليه ابن مالك من مشاركة أو فيه قال فى المغنى الثالث عشر عطف الشئ على مرادفه نحو انما أشكو بنى وحزنى ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وزعم ابن مالك ان ذلك قد يأتى فى أو وان منه ومن يكسب خطيئة أو انما انتهى ما خصا (قوله دار الانتقام) أى العقاب يقال انتقم الله منه عاقبه (قوله وهى النار) المراد منها دار العذاب بجميع طبقاتها المنظومة فى قوله

جهنم للعاصي لظى ليهـ ودها * وحطمة دار للنصارى أولى الغم
سعي عذاب الصائين ودارهم * محجوس لها سقر جهنم لذى صنم
وهاوية داوية النفاق وقسها * وأسأل رب العرش أمنا من النقم

قال فى تحاف المريدو باب كل واحدة من داخل الاخرى على الاستواء وبين أعلى جهنم وأسفلها خمس وسبع مائة سنة وحرها هواء محرق ولا جبر لها سوى بنى آدم والاحجار المتخذة آلهة من دون الله وذكرا بن العربى ان هذه النار التى فى الدنيا ما أخرجها الله الى الناس من جهنم حتى غسلت فى البحر مرتين ولولا ذلك لم ينتفع بها من حرها وكفى بذلك زاجر انتهى وروى ابن ماجه عن أنس رضى الله عنه رفعه ان ناركم هذه جزء من سبعين جزءا من نار جهنم لولا أنها أطفئت بالماء مرتين ما انتفعت بها وانها لتدعو الله أن لا يعيدها فيه ورواه ابن مردويه ولولا أنها ضربت فى اليم سبع مرات لما انتفعت بها بن آدم وفى الموطأ عن أبى هريرة رضى

وما بعده بخلاف من لم يعلم ذلك لتركه الواجب أو علمه ولم يعمل به فان اسلامه وان كان متكفلا له بالخلود أيضا فى دار السلام وهى الجنة الا أنه قد يكون بعد مزيد عذاب ومؤاخذه (وجعل مصير) أى رجوع أو قرار (من) خالفه وعصاه (عطف تفسير) (دار الانتقام) وهى النار

الله عنه رفعه نار بنى آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم فقالوا يا رسول الله ان كانت لكافية قال فانهما فضلت عليها بتسعة وستين جزءاً وهو حديث صحيح في البخاري وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اهل النار عند ايام يوم القيامة لرجل يوضع في انحرص قدميه جرتان يغلي منهما دماغه كما يغلي الرجل بالقمقم رواء البخاري (قوله دائماً) حال وقوله ان كانت مخالفتيه بالكفر اى الماسياى آنفاً وفي آيات كثيرة فيها ذكر الخلود (قوله والا) اى وان لم تكن مخالفتيه بالكفر بل بارتكاب الذنوب وان كان كبيرة وقوله فعنى كونها اى دار الانتقام التي هي النار (قوله مصيره) اى مصير من خالفه بغير الكفر وهو بالنصب خير الكون وقوله انه الخ خبر المبتدأ الذي هو فعنى وقوله يستحق ذلك اى دار الانتقام اى دخولها وقوله ان لم يعف عنه بالبناء للفعول اى ان لم يعف الله عن ذلك المخالف والا فلا يستحق دخولها فضلاً عن الدوام فيها والحاصل ان الذي عليه اهل السنة والجماعة ان الكافر مخالف في النار وان المؤمن العاصي لا يكفر ثم هو ان لم ينسب من ذنوبه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه ومع ذلك هو غير مخالف فيها قال الله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ان الله يغفر الذنوب جميعاً ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وغير ذلك قال اللقاني في الجوهرية بعد ذكر الشفاعة اذ جاء غفران غير الكفر * فلان كفر مؤمناً بالوزر

ومن يموت ولم ينسب من ذنوبه * فاعرفه عقوض لربه

وواجب تعذيب بعض ارتكاب * كبيرة ثم الخلود محتجب

وهذه المسئلة معروفة بمسئلة وعبد الفساق ومسئلة عقوبة العصاة ومسئلة انقطاع العذاب والعفو التام هذا وفي سعة رحمة الله شيء كثير من الآيات والاحاديث منها ما ذكر ومنها قوله تعالى ومن يعمل سوءاً او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفراً راحماً وفي الحديث لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي رواء البخاري وقال صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل يوم القيامة اخرجوا من النار من ذكرني يوماً وخافني في مقام رواء الترمذي وقال صلى الله عليه وسلم لله ارحم بعبده المؤمن من الوالدة بولدها متفق عليه اللهم عنابر حجتك الواسعة آمين (قوله وأشهد) تقدم في شهادة الشارح دليله قال الشيخ باعثن واما انكم على استحقاقه تعالى لمجامع الحمد وصفات الكمال شهد له باستحقاقه تعالى الالهية ونفيها عما سواه اشارة الى ان تلك الشهادة الشريفة داخلية فيما قدمه بل استحقاق اثبات الالهية له أجل ظهوراً ومن ثم عطفته على الحمد فصريح بما علم فقال وأشهد الخ قال وأصل الشهادة من المشاهدة ثم نقلت شرعاً الى الاخبار بحق الغير عن مشاهدة ثم نقلت الى العلم بكثرة كما هنا اى معناها أعلم ذلك بقلبي وأبينه بلساني قاصداً بذلك الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيهات انتهى وفي الجبرمى على الاقتناع مانصه والعقد في مذهبنا انه لا بد من لفظ الشهادة لمن يريد الدخول في الاسلام ولا يخلو عن معنى التعبد قال في المصباح جرى على السنة الامة سلفها وخلفها في أداء الشهادة أشهد مقتصرين عليه دون غيره من الالفاظ الدالة على تحقيق الشيء نحو أعلم وأتيقن ولا يخلو من معنى التعبد اذ لم ينقل غيره ولعل السرفيه أن الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عياناً فاشترط في الاداء ما ينبي عن المشاهدة وأقرب شيء يدل على ذلك ما شق من اللفظ بلفظ المضارع الموضوع للاخبار في الحال لا الماضي لانه موضوع للاخبار عما وقع وقد استعمل أشهد في القسم نحو أشهد لقد كان كذا اى أقسم فيتضمن لفظ أشهد معنى المشاهدة والاخبار والقسم في الحال فكان الشاهد قال أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا الان أخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره من الالفاظ فلماذا اقتصر عليه احتياطاً واتباعاً لما تقرر (قوله اى اعلم) بمعنى أتيقن وأذن فلا يكفي العلم وحده ولا العلم والتيقن من غير اذعان كما وقع لبعض المنافقين وهو تسليم القلب حقيقة ما علمه وضبط النوى له في شرح مسلم بضم الهمزة وكسر اللام اعلمه ليناسب معنى أشهد لان الشهادة اعلام الغير المراد منها انتهى أفاده على الجلال (قوله وأبين) اى بلساني

دائماً ان كانت مخالفتيه بالكفر والا فعنى كونها مصيره أن يستحق ذلك أن لم يعف عنه (وأشهد) اى أعلم وأبين

(قوله بالكفر) وهذا متحتم (قوله ان لم يعف عنه) اى فهو تحت المشيئة ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

قاصدا به الانشاء (قوله أن الاله الا الله) ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة مفعول أشهد ولا نافية للجنس والهاء اسمها مبنى معها التضمنه معنى من اذ التقدير لامن اله والاسم اذا ضمن معنى الحرف بنى على الحركة لاعلى السكون للاشارة الى عر وض ذلك البناء وكانت فتحة للخرقة وانما كان التقدير ما ذكر لان قولنا الاله الا الله واقع في جواب سؤال مقدر حاصله هل من اله غير الله فقال مجيبه لا اله الا الله وقيل بنى الاسم لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وخبر لا محذوف والتقدير يمكن والآداة استثناء والله بدل من الضمير المستتر في الخبر فهو مرفوع ويصح أن يكون منصوبا على الاستثناء واعتراض هذا بأنه قد صار المعنى على هذا الاعراب لا اله يمكن أى غير ممتنع الا الله فانه يمكن أى غير ممتنع وذلك صادق بالموجود والمعدوم لانه لا يلزم من كونه غير ممتنع أن يكون موجودا وأجيب بان هذا لا يضر لان المقصود نفي امكان الاله غير الله تعالى وليس المقصود اثبات وجود الله تعالى لانه لا نزاع في وجوده وانما النزاع في امكان آلهة غير الله فلذلك قدرنا الخبر من مادة الامكان وأجيب أيضا بأنه يلزم من نفي امكان آلهة غير الله وجوده تعالى ضرورة أنه لا بد لهذا العالم من موجد ففى انتفى غيره تعالى ثبت وجوده والاول جواب بالتسليم والثاني جواب بالمنع وقيل التقدير موجود وقيل موجود وممكن معا واستبعد بان الحذف خلاف الاصل فينبغي أن يجتزع عن كثرة وذهب بعض المفسرين الى عدم التقدير قال لانك اذا قدرت موجودا مثلا كان نفيا لوجود غيره وعند عدم التقدير يكون نفيا للحقيقة هذا الغير وما هيته ونفى الحقيقة أقوى في التوحيد لخلوصه من الاشكالات الواردة على التقدير وعليه فالمعنى انتفى الاله الا الله انتهى وعلى الاول اختلفوا هل الاستثناء متصل او منقطع أولا ولا والارجح الاول وفي البجيري على الاقتناع مانعه فان قلت هل المنفى في لا اله الا الله المعبود بحق أو المعبود باطل قلت وقع في ذلك نزاع والحق أن النفي انما يتسلط على الالهة المعبودة بحق لا الالهة المعبودة باطل لان المعبود باطل له وجود في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا ووجود في ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو لوجوده في الخارج لا يصح نفيه لان الذوات لا تنفى وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن أى من حيث كونه معبودا باطلا لا ينفى اذ كونه معبودا باطلا أمر حق لا يصح نفيه والا كان كذبا وانما ينفى من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فالمعبودات الباطلة لم تنف الا من حيث كونها معبودة بحق فلم ينف في لا اله الا الله الا المعبود بحق غير الله تعالى اه ملوى لان المعبود بحق أمر كللى لم يوجد منه الا الله تعالى فيكون الاستثناء متصلا انتهى (قوله أى لا معبود بحق في الوجود الا الله) أى هذا الفرد الموجود بحق الجامع لصفات الالهية الحاوى لنعوت الربوبية وأورد على جعل الاستثناء متصلا بانهم صرحوا في تفسير الاستثناء المتصل أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه بان يكونا من جنس واحد فيقتضى ذلك أن يكون المستثنى له جنس والجنسية مستحيلة عليه سبحانه وتعالى لانها تقتضى التركيب من جنس وفصل وأجيب بأنه لا يلزم ذلك الا اذا أريد الجنس المنطقي وليس مراد ابل المراد هنا الجنس اللغوى وهو مطلق مفهوم كللى بحيث يصدق على متعدد ولا شك أن اله مفهوم كللى يصدق على كثير بن وان كان يستحيل وجود آلهة غير الله كما تقدم (قوله وحده) أى منفردا فهو منصوب على الحال بتأويله بالنكرة قال ابن مالك

والحال ان عرّف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهد

وهذا مذهب الجمهور قال الاشمونى وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بل تأويل فاجاز واجاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسى فالحسن والمسى عا لان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم يتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب انتهى (قوله لا شريك له) أى لا مشارك له وقوله في ذاته راجع للاول وقوله ولا فى وصف من صفاته أى ولا فى فعل من أفعاله أيضا وهذا راجع للثاني قال

(أن لا اله) أى لا معبود
بحق في الوجود (الا الله
وحده لا شريك له) في ذاته
ولا فى وصف من صفاته

(قوله في ذاته) أى فلا يقبل
قسمة ولا تجزى ولا نظيره
ولا شريك في ملكه ولا
معين له في فعله

بعضهم وهذا أولى من جعل وحده شاملا للثلاثة ولا تترك له تأكيد المياتر عندهم من أن التأسيس خير من التأكيده لانه أفاد فائدة لم تستفد من الاول وأتى بهذين الحالين بعد حصر الألوهية توكيد للتوحيد وردا للثنوية والمعتزلة انتهى ما خصصناه **(فائدة)** قال الدميري في كتابه لاله الا الله أسرار منها ان جميع حروفها جوفية ليس فيها حرف شفهي إشارة الى أن الاتيان بهما من خالص الجوف وهو القلب أى ويدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم أسعد الناس بشفا عتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله خالصا مخلصا من قلبه ومنها انه ليس فيها حرف معجم إشارة الى التجرد من كل معبود سواه أى ويدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم أنا نبي جبريل فيبشرني أن من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا أدخل الجنة قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق ومنها انها اثنا عشر حرفا كشهور السنة منها أربعة حرم وهي الجلالة حرف فرد وثلاثة سرود وهي أفضل كلماتها كما أن الحرم أفضل السنة فمن قالها مخلصا كفرت عنه ذنوب سنة أى كماروى عن بعض السلف ومنها أن الليل والنهار أربعة وعشرون ساعة وهي ومحمد رسول الله أربعة وعشرون حرفا لكل حرف منها يكفر ذنوب ساعة قاله في المغنى **(قوله المان)** نعت للفظ الجلالة وهو بتشديد النون اسم فاعل أصله مان **(قوله أى المتفضل على عباده المؤمنين)** تفسير للمان وقيل الذى يبدأ بالنوال قبل السؤال وقيد العباد بالمؤمنين لماسأنى **(قوله من المن)** أى مشتق من المن وهو يطلق على معان منها الانعام يقال قدم الله علينا أى أنعم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ما من الناس أحد آمن علينا فى محبتة ولا ذات يده من ابن أبى قحافة يريد أكثر انعاما وقول الشاعر

(المان) أى المتفضل
على عباده المؤمنين من
المن والمنة النعمة الثقيلة
ولا يحمد الا فى حقه تعالى
لانه المتفضل بما يملكه
حقيقة وغيره لا ملك له معه
فلم يناسبه المن به

فنى علينا بالسلام فانما * كلامك يا قوت ودر منظم
ومنها تعداد النعم ومنها القطع ولذا يقال المن أخوال المن أى الامتنان بتعداد الصنائع أخوال القطع والمعدم **(قوله والمنة)** بكسر الميم **(قوله النعمة الثقيلة)** وعلى هذا تكون المنة أخص من النعمة وعبارة باعشن من المنة وهي النعمة مطلقا أو بقيد كونها ثقيلة مبتدأة من غير مقابل يوجبها فنعمه تعالى من محض فضله اذ لا يجب لاحد عليه شئ خلافا لزعم المعتزلة وجوب الاصلح عليه تعالى الله عن ذلك انتهى قال اللقاني

(قوله النعمة الثقيلة)
وعلى هذا تكون المنة
أخص من النعمة مطلقا
أو المنة مطلق النعمة سواء
كانت ثقيلة أى عظيمة
أو لا وعليه تكون المنة
بمعنى النعمة من غير زيادة

وقولهم أن الصلاح واجب * عليه زور ما عليه واجب
(قوله ولا يحمد) أى المن بل هو مدموم **(قوله الا فى حقه تعالى)** قال الشيخ باعشن وزيد الوالد والاستاذ وقد نهى الله تعالى عنه بقوله يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى الآية قال الكرخي * فان قيل كيف مدح المنفقين بترك المن وقد وصف الله تعالى نفسه بالمن كما فى قوله لقد من الله على المؤمنين * فالجواب ان المن يقال للاعطاء وللاعتداد بالنعمة واستعظامها والمراد فى الآية المعنى الثانى * فان قلت من المعنى الثانى قوله بل الله يمن عليكم أن هذا كم للإيمان * قلنا ذلك اعتداد بنعمة الإيمان فلا يكون قبيحا بخلاف نعمة المال على انه يجوز أن يكون من صفات الله ما هو ممدوح فى حقه تعالى مدموم فى حق العبد كالجبار والمتكبر والمنتم اهـ جل **(قوله لانه)** أى الله سبحانه وتعالى **(قوله المتفضل بما يملكه)** يحتمل قراءة يملكه من التمليك أى بما يعطيه أو من الملك وقوله حقيقة راجع للمتفضل أى المتفضل حقيقة أو بما يملكه على كونه من الملك ويرجح الثانى قوله وغيره الخ تدبر **(قوله وغيره)** أى غير الله من جميع الخلائق **(قوله لا ملك له معه)** أى مع الله حقيقة **(قوله فلم يناسبه)** أى الغير **(قوله المن به)** أى تعداد النعمة واستعظامها قال الفخر الرازى وأما كان المن مدموما لوجوه الاول ان الفقير لا يأخذ للصدقة منكسر القلب لاجل حاجته الى صدقة غيره معترف باليد العليا للمعطى فاذا أضاف الى ذلك اظهار ذلك الانعام زاد ذلك فى انكسار قلبه فيكون فى حكم المضرة بعد المنفعة وفى حكم المسمى اليه بعد ان أحسن اليه والثانى اظهار المن بعد أهل الحاجة عن الرغبة فى صدقته اذا اشهر من طريقه ذلك الثالث ان المعطى يجب أن يعتقد ان هذه النعمة من الله تعالى عليه وأن يعتقد أن الله عليه نعمة عظيمة حيث وقف له هذا العمل وأن يخاف انه هل قرن بهذا الانعام ما يخرج عن قبول الله اياه ومتى كان الامر كذلك امتنع أن يجعله منة

على الغير الرابع وهو السر الاصلى انه ان علم ان ذلك الاعطاء تمام تيسر لان الله تعالى هيأ له أسباب الاعطاء
وأزال أسباب المنع ومتى كان الامر كذلك كان المعطى هو الله في الحقيقة لا العبد فالعبد اذا كان في هذه
الدرجة كان قلبه مستنيراً بنور الله تعالى واذا لم يكن كذلك بل كان مشغولاً بالاسباب الجسمانية الظاهرة
وكان محروماً وماعن مطالعة الاسباب الباطنية الحقيقية فكان في درجة الهائم الذين لا يترقى نظرهم عن
المحسوس الى المعقول وعن الآثاري الى المؤثر انتهى بالحرف (قوله بالنعم جمع نعمة) جمعاً قياسياً
قال ابن مالك * ولفعله فعل * (قوله وهى) أى النعمة حقيقة وقوله اللذة التى تحمد عاقبتها عبارة شرح الاربعين
وهى ابن العيش وخصه أو الشئ المنعم به اذ كثيراً ما يأتى فعل بمعنى المفعول كالذبح والنقض والربح
والطحن ومع ذلك لا ينقاس وقال الفخر الرازى هى المنعمة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وقيل لابد
من تقييد المنفعة بالحسنة لانه لا يستحق الشكر الا بها والحق عدم اعتبار هذا التقييد لجواز ان يستحق
الشكر بالاحسان وان كان فعله محذوراً لان جهة استحقاق الشكر غير استحقاق الذم ولهذا استحق
الفاسق الشكر بانعامه والذم بمعصيته انتهى وعبارة التحفة وهى كل ملائم تحمد عاقبتها قال فان قلت
هذا لا يوافق تفسير النعمة لغة من انها مطلق الملائم وهو الموافق للاستعمال فى أكثر النصوص فحاكمته
قلت شأن المصطلحات العرفية مخالفتها للحقائق اللغوية وكونها أخص منها كالجد والصلاة عرفاً وفائدتها
هنا بيان ماهو نعمة بالحقيقة لا بالصورة التى اكتنى بها أهل اللغة والرزق أعظم منها لانه ما ينتفع به ولو حرما
خلافاً للمعتزلة انتهى قال اللقائى

والرزق عند القوم ما به انتفع * وقيل لابل ماملك وما اتبع

فيرزق الله الحلال فاعلما * ويرزق المكروه والمحرم

(قوله ومن ثم) أى من أجل تفسير النعمة بما ذكر اعلم ان ثم موضوعه للكان الحسى البعید والشارح
رحمه الله قد استعمل لها فى المكان المعنوى القريب فيكون تجوز من وجهين أما الاول وهو استعماله فى
المعنوى فجواز استعاره تقريرها أن يقال شبه المعنى المفاد من التعريف المذكور وهو كون النعمة هى اللذة
المحمودة عاقبتها بالمكان بجماع أن كلا محل للكون فيه والتردد اليه فان المعنى محل الفكر وتردده اليه بملاحظة
المرّة بعد المرّة كما أن المكان محل للجسم وتردده اليه بآتيانه المرّة بعد المرّة بالآخرى وطوى ذكر المشبه وذكر
اللفظ الدال على المشبه به وهو ثم على طريق الاستعارة المكنية والقرينة استحالة كون المعنى مكاناً حقيقياً
وأما الثانى فجواز مرسل أفاده البنى على جمع الجوامع فاستغنى عنه واستغنى عنه فى كل مكان بأنك مثله
(قوله لم يكن لله نعمة على كافر) أى نعمة حقيقية وقوله وانما ملاذه هو جواب عن سؤال ظاهر عن البيان
والملاذبة فتح الميم وتشديد الدال (قوله استدرج) هو ترك المعالجة وأصله النقل من حال الى حال
قال سنستدرجهم من حيث لا يعلمون أى سنأخذهم بعظم تناسل التدرج لاعلى غرة فى عذاب لاشك فيه
ومعنى هذه الآية والله أعلم انما أنا نعمة عليهم اعتقدوا أن ذلك الانعام تفضيل لهم على المؤمنين وهو فى
الحقيقة سبب لهلاكهم قاله الخطيب قال الحسن البصرى كم مستدرج بالاحسان اليه وكم مفتون بالثناء عليه
وكم مغرور بالستر عليه قال بعضهم ويقال لهذه نعمة بفتح النون قال تعالى ونعمة كانوا فيها فاكهين انتهى
وما جزم به هنا فى التحفة مثله وفى شرح الاربعين حكاية الخلاف فيه لكنه لفظى وعبارته واختلفوا هل لله
سبحانه وتعالى نعمة على كافر فى الدين فقول نعم وعليه الباقلانى وقال الفخر الرازى انه الاصول لقوله
تعالى اذكر وانعمت على الذين كفروا انما أنا نعمة عليهم وذكر آيات كثيرة فيها دلالة لذلك وقيل لا لانه وان وصلت اليه نعم
لكنها قليلة حقيرة للاعدادها الادائها الى الضرر الدائم فى الآخرة فهى كحلوفيه سم ومن ثم قال تعالى
ولا تحسبن الذين كفروا انما أنا نعم على لهم خير لانفسهم الآية والخلاف لفظى اذ لا نزاع فى وصول نعم الله اليه وانما
النزاع فى أنها اذا حصل عقبها ذلك الضرر والابدى هل تسمى حينئذ فى العرف نعماً أو لا فهو نزاع فى مجرد
التسمية اهـ (قوله الجسم) بكسر الجيم جمع جسم فقوله أى العظام نفسيره لفظاً ومعنى وهو نعمت

(بالنعم) جمع نعمة وهى
اللذة التى تحمد عاقبتها
ومن ثم لم يكن لله نعمة على
كافر وانما ملاذه استدرج
(الجسم) أى العظام

(قوله استدرج) أى فلا
تحمد عواقبها

النعيم وهي غير منحصرة قال تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها قال في التحفة أي تريدوا عددوا ونشرعوا في
عد كل فرد فرد من أفراد نعمه كما يعلم من أن مدلول العام كالفرد المضاف هنا كلمة أي محكوم فيه على كل فرد
مطابقة اثباتاً وسلباً لا كل وكل لا تحصى قال وكل نعمة وإن سلم حصرها هو باعتبار ذاتها لا متعلقاً بجمع
دوامها معاشاً ومعاداً انتهى بزيادة قال بعضهم وأعظم نعم الله تعالى وأجلها دنيا وأخرى وأساسها هو
الايمن ولذا قال الاخضرى

نحمدك جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام

انتهى وفي النهاية مانعه ونعم الله تعالى وإن كانت لا تنحصر في جنس ديني وأخرى والاول
قسمان موهبي وكسبي والموهبي قسمان روحاني كنفخ الروح فيه واشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى
كالفكر والفهم والنطق وجسماني كخلق البدن والقوى الحسية والهيات العارضة له من
الصحة وكالاعضاء والكسبي تركية النفس عن الرذائل وتحليلها بالاخلاق والميلكات الفاضلة وترتيب
البدن بالهيات المطبوعة والحلي المستحسنة وحصول الجاه والمال والثاني أن يعفو عما فرط منه ويرضى
عنه ويؤثقه في أعلى عليين مع الملائكة المقربين انتهى (قوله واشهد) كرا الشهادته لانه لا كمل بل
لا بد منه في حصول أصل السنة هنا قياساً على ما أفقته به بعض المتأخرين في صحة الاسلام انه لا بد من تكرير
الشهادة وعبرة الشارح في باب الردة من التحفة قال الشافعي رضي الله عنه إذا ادعى على رجل انه ارتد وهو
مسلم لم أكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وانك بريء من كل
دين بخلاف دين الاسلام انتهى ويؤخذ من تكريره رضي الله عنه لفظ أشهد انه لا بد منه في صحة الاسلام
وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل
انتهى (قوله ان سيدنا محمداً) صلى الله عليه وسلم قال بعض المحققين استنبط من هذا الاسم الشريف
عدة الرسل عليهم الصلاة والسلام وهم ثلاثمائة وأربعة عشر وأخمس عشرة وبيان فيه ثلاث ميات وإذا
بسطة كلامها فقلت ميم كانت عدتها بحسب الجمل تسعين فيحصل منها مائتان وسبعون وإذا بسطت الحاء
والدال قلت دال كانت بخمسة وثلاثين وحاتمة فالجملة ما ذكر في اسمه الكريم إشارة الى ان جميع الكمالات
الموجودة في المرسلين موجودة في سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم وإذا قلت حاء بزيادة الهمزة كانت ثلاثمائة
وخمسة عشر وعلى الاول قول بعضهم

ان شئت عدة رسل كلها جعاً * محمد سيد الكونين من فضلاً

خذ لفظ ميم ثلاثاً ثم حاكها * دال تجدد عدة للرسلين علا

وعلى الثاني قول بعض آخر

وعدة الرسل الكرام الكمل * في اسم محمد بدت بالجمل

ميم وحاء ثم ميم كررت * وبعدها دال كما قد قررت

قال بعض شراح البسملة وقد من الله على باستخراج عدد الانبياء من اسم محمد صلى الله عليه وسلم وهم مائة
ألف وأربعة وعشرون ألفاً كعدة أصحابه وقت وفاته صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم وطريقه أن تضرب
عدد حروفه بالجمل الصغير وهو عشرون في نفسها يكون الخارج أربع مائة تضربها في كامل عقود
المرسلين وهم ثلاثمائة وعشرة واحد في ما زاد على العقود يكون الخارج مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً ولا
يخفى عليك أن الميمين بالجمل الصغير ثمانية والحاء مثلها والدال كيم انتهى من البجيري على الاقتناع
بزيادة (قوله وهو علم) هو في اللغة يطلق على الجبل والراية والعلامة وفي الاصطلاح ما عين مسماها
ثم هو علم شخص وعلم جنس قال ابن مالك

اسم يعين المسمى مطلقاً * علمه كجعفر وخزرقا

ووضعوا البعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظاً وهم علم

ثم قال

و زاد في التحفة كغيره نقول من اسم مفعول المضعف قال ع ش على النهاية أي المكر را العين وليس من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو في الثلاثي ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد كدوفي الرباعي ما كانت فائمه ولا منه الاولى من جنس واحد وعينه ولا منه الثانية من جنس واحد انتهى (قوله موضوع) اسم مفعول من الوضع وهو في اللغة جعل الشيء في موضع أي موضع كان وفي الاصطلاح تعيين اللفظ بازاء المعنى وان شئت قلت تعيين اللفظ بازاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ثم هو أربعة أقسام لان المعنى اما مشخص أو لا وعلى كل فالوضع اما خاص أو لا فالاول ما يكون موضوعا لمشخص باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظة زيد بازائه والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعلقه بخصوصه بل بأمر عام ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما لموضوع له خاص كاسماء الإشارة وهذا القسم يجب أن يكون مناه متعددا والثالث ما وضع لأمركلي باعتبار تعلقه كذلك أي على عمره ويسمى هذا الوضع وضعا عاما لموضوع له عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظة الانسان بازائه والرابع ما وضع لكلي باعتبار تعلقه بخصوصية بعض الافراد وهذا القسم مما لا وجود له بل حكمه وإباحت حاله لان الخصوصيات لا يعقل كونها امرأة للملاحظة كليتها بخلاف العكس وتفصيل ذلك في محله (قوله لمن كثرت خصاله) بكسر الخاء المعجمة جمع خصلة بفتحها وهي الخلة قال ابن مالك فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه الياء منهما

موضوع لمن كثرت خصاله
الحجدة وسمي به نبينا
بالهام من الله تعالى لجده

(قوله لجده) أي عبد المطلب
ليكون على وفق تسميته
تعالى له قبل الخلق بأبي
عام على ما ورد عند أبي
نعمان في مناجاة موسى
عليه ما وعلى سائر الانبياء
أفضل الصلاة والسلام

(قوله الحجدة) أي المحمود (قوله وسمي به) أي بحمد وقوله نبينا صلى الله عليه وسلم (قوله بالهام) هو ما يلقى في الروح أي القلب بطريق الفيض وقبل الالهام ما وقع في القلب من علم وهو يدعو إلى العمل من غير استدلال بآية ولا نظر في حجة وهو غير حجة عند العلماء الا عند الصوفيين والفرق بينه وبين الاعلام أن الالهام أخص من الاعلام لانه قد يكون بطريق الكسب وقد يكون بطريق التنبيه قاله السيد الجرجاني والمراد هنا الاول (قوله من الله تعالى لجده) أي عبد المطلب واسمه شبيهة الحمد قيل انما قيل له عبد المطلب لان أباه هاشم قال لأخيه المطلب حين حضرته الوفاة أدركك عبدك يعني شبيهة الحمد يثرب وقيل غير ذلك وكان عبد المطلب من علماء قريش وحكامها وهو أول من بحث بحراء وكان له نور رسول الله صلى الله عليه وسلم بضئ في غرته وفيه يقول القائل

على شبيهة الحمد الذي كان وجهه * بضئ غلام الليل كالقمر البدر

ونذر في قصة حفره زمزم لئن جاء له عشرة بنين وصار واله أعوانا ليدبحن أحدهم فامات كامل بنوه عشرة أراد أن يوفى نذره وأقرع بينهم وقع القرعة لسيدنا عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم فلما أراد ذبحه نهاه قومه وحكموا الكاهنة فحكمت بان يحضره وعشرة من الابل إلى موضع ضرب القداح ثم يضر بواعلها وعليه القداح وأمرتهم ان لم تخرج القداح على الابل ان يكرروا ذلك ويزيدوا من الابل عشرة عشرة إلى ان خرجت القرعة على القداح ففعلوا ذلك فخرجت القداح على عبد الله فلم يزالوا يفعلون ذلك ويزيدوا عشرة عشرة حتى بلغت الابل مائة فخرج القداح على الابل فذبحت وتركوا لا يصعد عنها انسان ولا غيره ولهذا روى أنه صلى الله عليه وسلم قال أنا ابن النبيين وروى الحسام في المستدرک عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه أعرابي فقال يا رسول الله خلفت البلاد يابسة والماء يابس وخلفت المال عابسا هلكت المال وضاع العيال فعد علي سميأفا الله عليك يا ابن النبيين قال رضي الله عنه فتنسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه ويعني بالنبيين عبد الله واسماعيل بن ابراهيم عليهما الصلاة والسلام وفي هذا الحديث دلالة على ان النبيين هو اسماعيل واسحق وفي ذلك خلاف مشهور ومما يدل عليه أيضا ما ذكره المعافي بن زكريا بن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه سأل رجلا أسلم من علماء اليهود أي ابن ابراهيم أمر بذبحه فقال والله يا أمير المؤمنين ان اليهود ليعلمون انه اسماعيل ولكم بحسبكم ومنكم معشر العرب أن يكون النبيين أباكم فهم يحسدون ذلك ويزعمون انه

(قوله ليطابق اسمه) ومن ثمة لما قيل له لم سميت ابنك محمد اوليس لاحد من آباءك وقومك قال رحوت أن يحمداه أهل الارض كلهم وفي رواية أردت أن يحمداه الله تعالى في السماء ويحمداه الناس وقد حقق الله رجاءه لكن فيه انغروى انه أنى آمنة أت في جملها وما قال لها اذا وضعتيه فسميه محمدا الآن يقال يمكن ٤٤ انها نسبت ذلك وانها تذكره بعد تسمية جده به ولم يسم أحدهم محمدا قبله صلى الله عليه وسلم لكن لما قرب زمنه

اسحق ولبعضهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قد تسمي اسماعيل * نطق الكتاب بذلك والتزويل شرف به خص الاله نبينا * وأبانه التفسير والتأويل (قوله بذلك) أي بان يسميه صلى الله عليه وسلم محمدا قال المدائني والظاهر ان الباء زائدة في المفعول الثاني للالهام كما زيدت اللام في مفعوله الاول لتقوية العامل (قوله ليطابق اسمه صفته) عبارته في شرح الاربعين ليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق بالي عام على ما ورد عند أبي نعيم وروى ابن عساکر عن كعب الاحبار ان آدم رآه مكتوبا على ساق العرش وفي السموات وعلى كل قصر وغرفة في الجنة وعلى نحو الحور العين وعلى ورق شجرة طوبى وسدره المنتهى وأطراف الحجب وبين أعين الملائكة ولم يسم أحدهم قبله به لكن لما قرب زمنه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب نعتهم سمو أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفسا محمد بن عدى ابن ربيعة بن سواقة ابن جشم ابن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي ومحمد بن أحبيبة بن الجلاح ومحمد بن أسامة بن مالك بن حبيب بن العنبر ومحمد بن

بذلك ليطابق اسمه صفته (عبده) قدمه لانه أكل أوصافه ولذا خص بالذكر في أشرف مقامات كماله صلى الله عليه وسلم نحو البراء وقيل البراء بن طريق ابن عتبة ابن عامر بن ليث بن عبد مناة بن كنانة البكري العتوري ومحمد بن الحارث بن حديد ومحمد بن حرمان بن مالك اليعمرى ومحمد بن حرمان ابن أبي حرمان ربيعة بن مالك الجعفي المعروف بالشويقر ومحمد بن خزاعة ابن علقمة بن خزاعة السامي من بني ذكوان ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن سفيان بن مجاشع ومحمد بن اليعمد الأزدي ومحمد بن يزيد بن عمرو بن ربيعة

ان الذين سجدوا باسم محمد * من قبل خبر الخلق ضعف ثمان ابن البراء مجاشع ابن ربيعة * ثم ابن مسلم بمحمدى حراني ليثى السامى وابن أسامة * سعدى وابن سواقة همدانى وابن الجلاح مع الاسيدى يافى * ثم الفقيعى هكذا المرماني

وزاد بعضهم اثنين آخرين ونظمهم ما في بيت يضم الى هذه الابيات

وابنا لحارث زلعدهم وزد * ابنا لمغفل جاءنا ببيان

انتهى من المدائني (قوله عبده) للعباد معان منها عبد البحار وليس الله تعالى ومنه ان كل من في السموات والارض الآت الرحمن عبد او يطلق على الانسان الذي يباع ويشترى وعلى المتعبد وعلى من ذل وخضع لشي فيقال له عبده كعب الدنيا وفي الحديث نعت عبد الدرهم والدينار والعبودية اظهار التذلل والعبادة أبلغ منها لانها غاية التذلل ظاهر او باطنا أعاده بعض الفضلاء (قوله قدمه) أي قدم المصنف قوله عبده على ورسوله (قوله لانه) أي وصف العبد وقوله أكمل أوصافه أي النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الاربعين وسبب أشرفية هذا الوصف ان الالهية والسيادة والربوبية انما هي بالحقيقة لله سبحانه وتعالى لا غير والعبودية بالحقيقة لمن دونه في الوصف بها الإشارة الى غاية كماله تعالى وتعالى واحتياج غيره اليه في سائر أحواله انتهى قال العلامة المدائني كيف لا والعبودية ترك الاختيار والاختيار والثقة بالفاعل المختار وعدم منازعة الاقدار والتسليم لامر الواحد القهار ومما ينسب للقاضي عياض ومما زادني شرفا وتبها * وكدت بأخصى أطأ الثريا

ودخلت تحت قولك باعبادى * وأن صيرت أجدلى نبيا

وللا متثال لما في الحديث الصحيح لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ولكن قولوا عبدا لله ورسوله (قوله ولذا) أي لاجل كونه أكمل الاوصاف (قوله خص بالذكر) أي في القرآن العزيز من بين أوصافه صلى الله عليه وسلم (قوله في أشرف مقامات كماله صلى الله عليه وسلم) المقامات جميع مقامات فتح الميم وهو قياسي لدخوله في قوله

وقسه في ذى النوا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذامسلم للناقل

قال السيد الجرجاني والمقام في اصطلاح أهل الحقيقة عبارة عما يتوصل اليه بنوع تصرف ويتحقق به بضرب

تطلب

ومحمد الاسيدى ومحمد الفقيعى ولم يدركوا الاسلام الا الاول في سياق خبره ما يشعر بذلك والا الرابع

فهو محباني جزما وفيمن ذكر عياض محمد بن مسامة الانصارى لكنه ولد بعد النبي صلى الله عليه وسلم بأزيد من عشرين سنة

تطلب ومقاساة تكلف فقام كل واحد موضع اقامته عند ذلك انتهى وعبارة بعضهم المقام عبارة عن استيفاء حقوق المراسم على التمام انتهى (قوله نوحى نزل الفرقان على عبده) أى قوله أول سورة الفرقان والآية بنامها تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا قال الفخر الرازى لا نزاع أن الفرقان هو القرآن وصف بذلك من حيث انه سبحانه فرق بين الحق والباطل فى نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وبين الحلال والحرام أولانه فرق فى النزول قال أيضا لا نزاع أن المراد من العبد ههنا محمد صلى الله عليه وسلم عن ابن الزبير رضى الله عنهما على عباده وهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمنته كما قال اقبداً نزلنا اليكم قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا انتهى (قوله فأنوحى إلى عبده ما أوحى) أى فى سورة النجم وههنا بناء على أن المراد بالعبد فى هذه الآية النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول أكثر المفسرين فغناه فأنوحى الله تعالى إلى عبده محمد ما أوحى وقيل المراد بالعبد جبريل وهو قول الربيع والحسن وابن زيد وقتادة وعلى هذا جرى الجلال المحلى فى تفسيره وعبارته فأنوحى تعالى إلى عبده جبريل ما أوحى جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وعبارة الفخر الرازى بعد كلام طويل قوله تعالى فأنوحى إلى عبده ما أوحى فيه وجهان أحدهما أوحى إلى محمد صلى الله عليه وسلم ما أوحاه إلى جبريل أى كلم الله أنه أوحى أو خلق فيه علمه حاضر وريا ثانيه ما أوحى إلى جبريل ما أوحى إلى محمد دليله الذى به يعرف أنه أوحى (قوله وأنه لما قام عبد الله يدعوه) أى فى سورة الجن فإن المراد بعبده الله فى هذه الآية هو النبي صلى الله عليه وسلم فى قول الجميع كما صرح به الفخر الرازى وعبارة أبي السعود وأنه من جملة الوحي أى أوحى إلى أن الشأن لما قام عبد الله أى النبى عليه الصلاة والسلام وإيراده بلفظ العبد للاشعار بما هو المقتضى لقيامه وعبادته وللتواضع لانه واقع موقع كلامه عن نفسه يدعوه حال من فاعل قام أى بعبده وذلك قيامه لصلاة الفجر بنخلة كما مر تفصيلا فى سورة الاحقاف (قوله لاسيما) قال فى التحفة بشديد الباء وقد تخفف ويجوز فى الاسم بعد هاء الجبر وهو الأرجح وقسماءه وهى دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها انتهى وحرر العلامة السجاعي فى حاشية ابن عقيل اعرابها وعبارته واعلم أن حاصل الكلام عليها يعنى لاسيما هو أنه ان وقع بعده ما معرفة نحو لاسيما زيد جاز فيه الوجهان الرفع والجبر فالاول على جعله خبر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة والثانى على جعل ما زائدة وهى مضافه له وفتحة سى فيها ما فتحة اعراب وان وقع بعده ما نكرة نحو لاسيما يوم جاز فيه الوجهان المتقدمان والنصب أيضا على التمييز وفتحها حينئذ بناء وعلى هذه الاوجه كلها انفير لا محذوف أى موجود ويجوز وقوع الجملة بعد لاسيما ولا تحذف لامنها ويجوز عدم تشديد هاءها وليست من أدوات الاستثناء على الصحيح وقد نظمت ذلك فقلت

* وما يلى لاسيما ان نكرا * فاجر راوارفع ثم نصبه اذ كرا
فى الجبر ما زيدت وفى رفع الف * وصل لها قل أو تنكر وصف
وعند رفع مبتدأ قدر وفى * رفع وجبر اعر بن سى تى
وانصب مبهى أو قل لاسيما * يوم باحوال ثلاث فاعلمنا
والنصب ان يعرف اسم فامنعنا * وبعد سى جملة فاقوما
أجاز ذا الرضى ولا تحذف لا * من سى ما سى خفف تفضلا
وامنع على الصحيح الاستثناء * ثم الصلاة للنبي ذى إليها

انتهى كلام السجاعي وعدم جواز النصب فى المعرفة قول الجهور وعند بعضهم يجوز النصب كفى ابن قاسم وعبارته ونارة يكون الاسم نكرة فنصبه على التمييز أو بفعل محذوف ونارة يكون معرفة والجمهور على امتناع انتصابه وجوزة بعضهم باضمار فعل أو على أن ما كافة وان لاسيما نزلت منزلة الاستثنائية فتنصب على الاستثناء المنقطع قال فى التسهيل وقد توصل بظرف أوجهة فعلية انتهى أى كفى كلام الشارح هنا (قوله ليلة المعراج) أى والاسراء وانما لم يذكره استغناء بشهرة اطلاق أحد الاسمين على ما يعم مدلوليهما وكان يقظة

نزل الفرقان على عبده
فأنوحى إلى عبده ما أوحى
وأنه لما قام عبد الله يدعوه
لاسيما ليلة المعراج

بالروح والجسد من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى بشهادة الكتاب والسنة واجماع القرن الثاني من
الامة ومن بعدهم ثم الى السماء بالاخبار المشهورة ومنها الى الجنة ثم الى المستوى أو العرش أو طرف العالم
بخبر الواحد وذلك سنة احدى عشرة من البعثة وقيل قبل الهجرة بسنة قيل في شهر ربيع الاول وقيل
في رمضان وقيل في رجب وهو المشهور وعليه عمل الناس وكان ليلة الاثنين السابع والعشرين منه
والقصة قد أوردت بالتأليف فلا تطيل هنا بذلك وفي السيرة الحلبية ان صخرة بيت المقدس لما أراد جبريل
عليه السلام أن يربط بها البراق لانت له وعادت كهيئة العجينة فخرقها وربط البراق بها قال الامام
أبو بكر بن العربي في شرح الموطن ان صخرة بيت المقدس من عجائب الله تعالى فانها صخرة قائمة في وسط
المسجد الأقصى قد انقطعت من كل جهة لا يسكنها الا الذي يسكن السماء أن تقع على الارض الا باذنه فاعلاها
من جهة الجنوب قدم النبي صلى الله عليه وسلم حين صعد عليها ومن الجهة الاخرى أصابع الملائكة التي
أمسكتها المامات ومن تحتها المغارة التي انفصلت من كل جهة فهي معلقة بين السماء والارض وامتنعت
لهيئتها من أن تدخل تحتها الا في كنت أخاف أن تستقط على بسبب ذنوبي ثم بعد مدة دخلتها فرايت العجب
العجاب تمشي في جوانبها من كل جهة فتراها منفصلة عن الارض لا يتصل بها من الارض شيء ولا بعض شيء
وبعض الجهات أشد انفصالا من بعض انتهى (قوله المتكفلة) نعت لليلة على الاستناد المجازي
(قوله بغايات الكمالات) أي كالمناجاة والرؤية وامامة الانبياء عليهم الصلاة والسلام والروح به الى
سدة المنتهى مما هو مفصل في الاخبار قال الله تعالى سبحانه الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام
الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لئلا يريه من آياتنا انه هو السميع البصير وفي بعض التفاسير لما وصل محمد
صلى الله عليه وسلم الى الدرجة العلية والمراتب الرفيعة في المعارج أوحى الله تعالى اليه يا محمد بم أشرفك قال
يا رب بأن تنسبني الى نفسك بالعبودية فانزل الله فيه سبحانه الذي أسرى بعبده (قوله المفاضة عليه صلى
الله عليه وسلم) أي المفرغة عليه من أفاض الماء عليه أي أفرغه عليه ففيه استعارة تبعية وقوله في
تلك الليلة أي ليلة المعراج وقوله وما بعد ها أي الى آخر الابد ككونه سيد الخلق وأول شافع مشفع وفي
الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم يوم
القيامة ويدي لواء الحمد ولا تخروا من نبي يومئذ آدم فمن سواه الا تحت لوائى وأول من تنشق عنه الارض ولا
تخر وأنا أول شافع وأول مشفع ولا تخروا أول من يحرك خلق الجنة وغير ذلك (قوله ورسوله) جمع
بينه وبين عبده لما مر وليتم دفع الافراط والتفريط اللذان وقع في شأن عيسى عليه السلام فالنصارى
قالوا انه الله فهم أفرطوا واليهود قالوا انه ابن زانية كما حكاه الله تعالى عنهم بقوله قالوا يا مريم لقد جئت شيأ فريا
فهم فرطوا (قوله هو) أي الرسول وقوله انسان ذكره توطئة للاوصاف بعده وقوله ذكر فلا يكون
الرسول أننى وقوله تعالى وأوحينا الى أم موسى أي ألهمناها في تلك الجزئية على حد وأوحى ربك الى النحل
والمنبت النبوة لا يحياء بشرع كل (قوله حر) فلا يكون الرسول عبدا قال في بدء الامالى
وما كانت نبيا قط أننى * ولا عبد وشخص ذو فعال

وكذا لا يكون الرسول من بقية الحيوانات وكفر من قال في كل أمة نذير به هذا المعنى وانما المعنى في كل أمة
من أمة البشر الماضية ولا من الجن وقوله تعالى ألم يأتكم رسل منكم أي من مجموعكم أو نواب الرسل ولا من
الملائكة والحكمة فيه أن جميع البشر لا يناسبهم ارسال الرسل والوحاى المحض فجعل من جنسهم لئلا ينسوا به فيكون
الزعم في الحجة وأوكدا للاختبار قاله الخضرى زاد في التحفة أكل معاصره غير الانبياء عقلا وفطنة وقوة رأى
وخلقا بالفتح قال وعقد موسى أزيلت بدعوتيه عند ارسال كفا في الآية معصوم ولو من صغيرة سهوا قبل
النبوة على الاصح سليم من دناءة أب وخنا أم وان عليا ومن منفر كعيسى وبرص وحذام ولا يرد علينا بلاء
أيوب وعيسى نحو يعقوب بناء على انه حقيقى لطروحه بعد الانباء والكلام فيما تارنه والفرق ان هذا منفر بخلافه
فيمن استقرت نبوته ومن قلّة مروءة كالكل بطريق ومن صنعة كحجامة اه (قوله أوحى اليه) بالبناء

المتكفلة بغايات الكمالات
المفاضة عليه صلى الله عليه
وسلم في تلك الليلة وما بعدها
(ورسوله) هو انسان ذكر
حر أوحى اليه

للفعل وقوله بشرع نائب فاعله وتقدم معنى الشرع وأما الوحي فهو في اللغة الإشارة والرسالة والكتابة وكل ما ألقينه إلى غير ذلك ليعلم وحى كيف كان ثم غلب استعمال الوحي فيما يليق إلى الانبياء من عند الله تعالى قاله في المصباح ومراتبه كثيرة منها الرؤيا بالصادقة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ومنها ما كان يلقى الملك في قلبه من غير أن يراه ويحقيق الله فيه علمه ضروريًا يعلم به أنه لا مجرد الهام ومنها خطاب الملك حين يتمثل له رجلًا فيخطبه حتى يعي عنه ما يقول ومنها أن يأتيه الملك مخاطبًا به بصوت مثل صلصلة الجرس وهذا النوع أشده عليه صلى الله عليه وسلم ومنها أن يرى جبريل في صورته التي خلقه الله عليها فيوحى إليه ما شاء الله أن يوحيه ومنها ما أوحاه الله إليه وهو فوق السموات كما في ليلة المعراج ومنها ما أوحاه الله بلا واسطة لكن من غير رؤية كما وقع لسيدنا موسى عليه السلام ومنها غير ذلك (قوله وأمر بتبليغه) أي أمره الله بتبليغ ذلك الشرع فإن لم يؤمر به فبني فقط فينبغي ما عموم وخصوص مطلق إذ كل رسول نبي ولا عكس لانفراد النبي فيمن لم يبلغ ولا ينفرد الرسول وهذا هو المشهور وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه لانفراد الرسل في الملائكة لقوله تعالى الله يصطلي من الملائكة رسلا أولئله أيضا قوله تعالى وكان رسولا نبيا حيث خصص الرسول بالنبي فاقتضى أنه يكون غير نبي وقد يراد بالاستدلال بالآية الأولى بأن الإرسال فيها مجرد البعث إلى الغير بما يوصله إليه والإرسال المراد هنا هو الإحياء بشرع بتعبده هو وأمة فلم يتوارد على معنى واحد وأما الآية الثانية فيمكن أن ذكر النبي فيها مجرد المدح لأن المقام يقتضيه لالتخصيص وقيل هما معنى واحد وهو قول السعد في المقاصد لظاهر قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي حيث سلب الإرسال عنهم ما ورد هذا القول في التحفة فانظره * (تنبيه) قال العلامة الغنيمي في بلوغ الأرب بتحرير النسب اعلم أن النسب بين الكليات الغير الشاملة لجميع الأشياء من الكليات الصادقة بحسب نفس الامر على شيء أو أشياء أو التي يمكن صدقها كذلك أربع * الأولى التباين الكلي وهو أن لا يتصادق المفهومان على شيء واحد أصلا كالإنسان والجماد قال العلامة الدواني وإن كانا في زماننا يكاد أن يكونا متصادقين جزما انتهى ومرجهه إلى سالبيتين كائنتين دائمتين كقولنا لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الفرس بإنسان والسالبة الدائمة هي التي حكم فيها بالسلب مادام ذات الموضوع موجودا وإن شئت قلت هي التي حكم فيها بدوام سلب المحمول عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودا نحو لا شيء من الإنسان بمجرد دائما * الثانية التساوي وهو أن يصدق كل من المفهومين بالفعل على كل ما يصدق عليه الآخر كالتائم والمستيقظ والإنسان والضاحك ومرجهه إلى موجبتين كائنتين مطلقتين عامتين والمطلقة العامة هي التي حكم فيها بفعالية النسبة كقولنا كل إنسان مبتليس بالاطلاق العام أي المحمول ثابت للموضوع في الجملة وإن شئت قلت المطلقة العامة الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل من غير تعرض لقيده آخر * الثالثة من النسب العموم والخصوص المطلق وهو أن يصدق أحدهما مفهومين على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والإنسان ومرجهه إلى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة ومعناها يعلم بالمقايضة على ما سبق نحو أن تقول كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بإنسان دائما * الرابعة من النسب العموم والخصوص من وجود وهو أن يتصادق المفهومان على شيء واحد ثم يصدق كل منهما على شيء ولا يصدق الآخر عليه فلا بد فيه من تصديق وإفتراف من الجانبين وذلك لا يتحقق إلا بصور ثلاث نحو الحيوان والابيض ومرجهه إلى موجبة مطلقة عامة وسالبتين جزئيتين دائمتين وقد علم معنى هذه القضايا بما قدمناه في الجملة فتقول بعض الحيوان أبيض بالفعل وليس بعض الابيض حيوانا دائما وليس بعض الحيوان أبيض دائما ثم اعلم أن النسب في المفردات وما في حكمها من المركبات التقييدية إنما هي بحسب الصديق أعني الخل على الشيء غالبا وأما في القضايا فاعلم اعتبار النسب بينهما بحسب التحقق في الواقع فلا يكون فيها معنى الخل لأن القضية لا تحمل على مفرد ولو على قضية أخرى كما صرح به السعد وغيره قال والصديق بمعنى التحقق والوجود يستعمل بنى فيقال صدقت هذه القضية في الواقع

بشرع وأمر بتبليغه

والصدق بمعنى الخلق يستعمل به في فقال الكاتب انه صادق على الانسان أي محمول عليه انتهى بحجروفه
فاحفظه فإنه مهم (قوله وان لم يكن له) أي للرسول (قوله كتاب ولا نسخ لشرع من قبله) أي
كالرسول الذين بين موسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام ولذلك كثرت الرسل اذ هم ثلاثمائة وأربعة عشر أو
خمسة عشر كما روي وقلت الكتب اذهى مائة وأربعة عشر شيئا ستون وصحف ابراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل
التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والقرآن هذا وقد اشهر ان معاني الكتب مجموعة في القرآن
ومعاني القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة مجموعة في بآئها واستشكاه
العلامة المناوي من جهة ان القرآن مشتمل على أحكام وقصص ومواعظ وغبرها والفاتحة وما بعدها ليسا
كذلك وأجاب بأن مدار الكتب السماوية على توحيد الباري وانه رب العالم وخالقهم وراحمهم ومالكهم
وخالق المصداقية في قلب العبد والمعين له وان مصير الخلق الى دار سعادة أو شقاوة وهذه المعاني مصرح بها في
القرآن مشار إليها في الفاتحة مرموز إليها في البسملة ملح بها في الباء وسورة الفاتحة قد جمعت معاني القرآن
كلها فكانها نسخة مختصرة وكان القرآن بعد هذا تفصيل لها وذلك لانها جمعت الالهيات في الحمد لله رب
العالمين الرحمن الرحيم والدار الآخرة في مالك يوم الدين والعبادات كلها في الاعتقاد والاحكام التي يقتضيها
الامور والنواهي في اياك نعبد والشرعية كلها في الصراط المستقيم والانبياء وغيرهم في قوله أنعمت عليهم
وذكر طوائف الكفار في غير المغضوب عليهم ولا الضالين اه من البجيري على الاقتناع (قوله وآثره)
بعد المزمرة أي اختار المصنف لفظ الرسول على لفظ النبي حيث قال ورسوله ولم يقل ونبيه (قوله لانه
أفضل) أي الرسول أفضل من النبي الذي ليس برسول قطعا على ما تقدم من كل رسول نبي ولا عكس
(قوله لكن قال ابن عبد السلام) استدراك على محذوف تقديره والرسالة أفضل من النبوة لكن قال
المخ ولا يصح جعله استدراكا على قوله لانه أفضل كما يدل لذلك تعبيره في التحفة ونصه وهو يعني الرسول
أفضل من النبي اجماعا لتمييزه بالرسالة التي هي على الاصح خلافا لابن عبد السلام أفضل من النبوة فيه المخ
وابن عبد السلام هو سلطان العلماء عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السامي الدمشقي تفقه على الفخر بن
عسا كروبر في فنون العلم كان مجبولا على ترك النكاح صلبا في الدين له مكاشفات وكرامات ومن تصانيفه
تفسير حسن في مجلدين واختصار التهاية والقواعد الكبرى وهو الدال على علوقه والقواعد الصغرى
وشرح الاسماء الحسنى ومجاز القرآن وشجرة المعارف والفتاوى الموصالية وفتاوى أخرى وكتاب الصلاة
وترجمته طويلة ومناقبه جزيلة توفي سنة ٦٦٠ رجه الله رحمة واسعة من بحالة الراكب (قوله نبوة الرسول
أفضل من رسالته) أي فسيدهنا محمد صلى الله عليه وسلم له صفتان النبوة والرسالة والفرق بينهما ان
الاولى هي الانصراف من حضرة الخلق الى الحق والثانية الانصراف من حضرة الحق الى الخلق فعند الشارح
وغیره ان هذه الصفة أفضل من الاولى خلافا لابن عبد السلام (قوله لتعلقها بالله تعالى وتعلق الرسالة
بالخلق) هذا تعلق الشيخ ابن عبد السلام في تفضيله النبوة على الرسالة (قوله وفيه) أي في قول ابن
عبد السلام وقوله نظرا بفتحتين كما في المختار أي تأمل (قوله بينته) أي النظر (قوله في غير هذا
الكتاب) أي كالتحفة عبارتها وزعم تعلقها بالحق بردة ان الرسالة فيها ذلك مع التعلق بالخلق فهو زيادة
كمال فيها انتهى ومثله في شرح الاربعين وفي بعض الحواشي نقلا عن شرح الهجعة الحق ان الرسالة أفضل
من النبوة لانها تنشر هداية الامة والنبوة قاصرة على النبي كالعلم والعبادة خلافا لابن عبد السلام في قوله النبوة
أفضل لانها متعلقة بالله من الطرفين اذهى انصراف من الحق الى الخلق والرسالة متعلقة به من طرف
واحد لانها انصراف من الحق الى الخلق وجوابه ان الرسالة نبوة وزيادة لان فيها انصرافا من الحق الى
الحق وإلى الخلق انتهى ويمكن أن يجاب بأن مراد الشيخ ابن عبد السلام بالنبوة باطنها الذي
هو حقيقة الولاية وهي الإحياء بما يتعلق بالذات والصفات وما يلائمه مما يتعلق بأسرار الموجودات
ومعرفتها على ما هي عليه وأحوال النشأة الدنيوية والاخرى والبرزخية وبالرسالة تظاهر النبوة الذي هو

وان لم يكن له كتاب ولا
نسخ لشرع من قبله
وآثره على النبي لانه أفضل
ليكن قال ابن عبد السلام
نبوة الرسول أفضل من
رسالته لتعلقها بالله تعالى
وتعلق الرسالة بالخلق وفيه
نظر بينته في غير هذا
الكتاب

(قوله وآثره) أي أثر المصنف
لفظ الرسول على النبي فقال
ورسوله ولم يقل ونبيه (قوله
في غير هذا الكتاب) أي
كالتحفة والابواب وشرح
الاربعين والنووية بأن
الرسالة فيها التعلقان
بالحق والخلق بخلاف
النبوة قال والكلام في
نبوة الرسول مع رسالته
والا فالرسول أفضل من
النبي قطعا

الإجماع بالشرع الخاص أو العام إذا الأول متعلق بالحق والثاني متعلق بالخلق أي لتكميلهم لتبهيؤ
 لأفاضته شيء مامن انعكاس أنوار باطن النبوة المشار إليه أما توجيهه كونه الثاني متعلق بالخلق
 فظاهر وكذا توجيهه تعاقب الأول بالحق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات وأما بالنسبة لما ذكر
 معها إعلان الوقوف على حقائق الموجودات واختلاف النشآت وأسرار الموجودات من أقوى الأسباب
 الباعثة على تأكيد التصديق بكمال الذلة والصفات بسنن الصفات وهذه حقيقة ماقاله بعض كمل العارفين
 من أن ولاية النبي اكمل من نبوته قاله السيد عمر البصري فتدبر (قوله المبعوث) أي المرسل (قوله رجة)
 حال من ضميره (قوله للانام) تنازعه المبعوث ورجة انتهى والتنازع أن يتوجه عام لان ليس أحدهما
 مؤكدا إلا آخر إلى معمول واحد من آخر عنهما وسيأتي توجيهه (قوله أي الخلق) تفسير للانام قال
 في المصباح الانام الجن والانس وقيل ما على وجه الأرض من جميع الخلق انتهى (قوله أما كونه) أي
 سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله رجة) بالنصب خبر الكون وقوله للخلق أي الذي هو تفسير للانام
 (قوله فدل) جواب أما وقوله عليه أي على كونه رجة للخلق (قوله الكتاب) أي القرآن العزيز قال
 الله تعالى في سورة الانبياء وما أرسلناك إلا رجة للعالمين قال القاضي عياض في الشفاء قال أبو بكر بن
 طاهر زين الله تعالى محمد أصلي الله عليه وسلم بزيته رجة فكان كونه رجة وجميع شمائله وصفاته رجة
 على الخلق فن أصابه شيء من رحمته فهو الناجي في الدارين من كل مكروه والواصل فيهم ما إلى كل محبوب
 ألا ترى أن الله تعالى يقول وما أرسلناك إلا رجة للعالمين فكانت حياته رجة ومماته رجة كما قال صلى الله
 عليه وسلم حياتي خير لكم وموتي خير لكم رواه البخاري بن أبي أسامة في مسنده والبراز بأسناد صحيح وكذا قال
 صلى الله عليه وسلم إذا أراد الله رجة بأمة قبض نبيها فجعله لها فرطا وسلفا الحديث رواه مسلم انتهى بزيادة
 (قوله والسنة) أي الحديث النبوي وهو كثير كقوله صلى الله عليه وسلم إنما أنا رجة مهداة رواه البخاري
 عن أبي هريرة ولذا قال الشاطبي في لامية أئمة أئمة هذا الحديث

وثنيت صلى الله ربي على الرضا * محمد المهدي إلى الناس مرسل

ومن أسمائه صلى الله عليه وسلم رسول الرجة * ثم رواه ابن سميد عن مجاهد مرسل وقال صلى الله عليه وسلم إنما
 بعثت رجة ولم أبعث عذابا وغير ذلك (قوله والاجماع) وهو في اللغة العزم والاتفاق وفي الإجماع كإجماع
 الجوامع اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في عصر على أي أمر كان (قوله ومعنى كونه)
 هذا جواب عن سؤال مقدرة قدره كون النبي صلى الله عليه وسلم رجة للأمة من طاهر فمعهنى كونه رجة
 للكافر وقد جاء بالسيف واستباحة الأموال (قوله انه) خبر ومعنى والضمة بالتحال والشان وقوله
 لا يعاجل بالبناء للجهول والنائب عن الفاعل ضمير مستتر راجع إلى الكافر (قوله بالعقوبة والاخذ)
 عطف تفسير وقوله بغتة أي فجأة وهو مصدر وقع حالا قال ابن مالك

ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كبغته زيد طلع

كالخسف والمسخ والغرق وغير ذلك قال تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وفي الحديث قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنزل الله على أمانين لامتى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم
 يستغفرون فإذا مضيت تركت فيكم الاستغفار رواه الترمذي اه وقوله كما وقع راجع للنفى (قوله لأم
 من قبله) بفتح ميم من وإضافة أم إليه وهو واقع على الانبياء فالعقوبة المعجلة الواقعة لأم الانبياء الذين
 قبل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كقوم نوح وقوم هود وقوم صالح وغيرهم وهذا الذي ذكره الشارح أحد
 الأوجه في جواب السؤال المذكور وهنا الوجه آخر منها أنه إنما جاء بالسيف لمن استكبر وعاند ولم يتفكر
 ولم يتدبر ومن أوصاف الرحمن الرحيم هو منتقم من العصاة وقال وأنزلنا من السماء ماء مباركا ثم قديكون
 سببا للفساد ومنها أن معنى كونه رجة أنه صلى الله عليه وسلم في نهاية حسن الخلق قال تعالى وأنزلنا على
 خلق عظيم وقال أبو هريرة رضي الله عنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ادع على المشركين قال إنما

(المبعوث رجة للانام) أي
 الخلق أما كونه رجة
 للخلق فدل عليه الكتاب
 والسنة والاجماع ومعنى
 كونه رجة للكافر أنه لا
 يعاجل بالعقوبة والاخذ
 بغتة كما وقع لأم من قبله
 (قوله والاخذ بغتة) وما

كان الله ليعذبهم وأنت

فيهم

بعثت رحمة ولم أبعث عذابا وقال في رواية حذيفة رضي الله عنه إنما أنا بشر أغضب كما يغضب البشر فأبما رجل سبته أولعنته فأجعلها اللهم عليه صلاة يوم القيامة أفاده الفخر الرازي (قوله وأما كونه مبعوثا للخلق) مقابل قوله أما كونه الخ وقوله بناء منصوب على الحالية أو المفعول لأجله والبناء في الأصل وضع نحو الحجر على الحجر كبناء البيت وقولهم بناء على كذا فيه استعارة حيث شبه تركيب الحكم على الآخر بوضع الحجر مثلا على مثله بجامع شدة التمكن في كل (قوله على تعلق قوله للأنام) أي تعلق الجار والمجرور وإذا المراد بالتعلق هو العمل في محلها (قوله بقوله المبعوث) أي لا على قوله رحمة قضية صنيعه أنه رجع تعلقه لرحمة وهو اختيار الكوفيين لأنهم اختاروا أن العمل في التنازع الثاني لقر به ومختار البصريين أنه الأول لتقدمه قال ابن مالك والثاني أولى عند أهل البصرة * واختار تركسا غيرهم ذائره

(قوله فهو) أي بعثه صلى الله عليه وسلم للخلق كافة وهو جواب أما وقوله ما ذكره بعض المحققين مال إليه التقي السبكي والشارح في كتبه ورجع الرمي والده إلى أنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث إلى الملائكة وسيأتي نقل كلام الشارح في الفتاوى (قوله خبر صحيح يدل له) أي لكونه صلى الله عليه وسلم مبعوثا إلى الخلق وهو ما أخرجه مسلم وأرسلت إلى الخلق كافة فإنه دال على عموم رسالته لجميع المخلوقات من أنس وجن وملائكة وجاد بأن ركب فيه عقل حتى آمن به صلى الله عليه وسلم قال في شرح الأربعين فان قلت تكليف الملائكة من أصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الإيمان لأنه ضروري فيهم والتكليف به تحصیل للعاصل وهو محال اه نقله الكردى (قوله وهو) أي كون النبي صلى الله عليه وسلم مبعوثا للخلق (قوله اللائق) أي المناسب وقوله بعلو بضمين وتشديد الواو (قوله مقامه) بفتح الميم أي رتبته صلى الله عليه وسلم وإضافة العلو إليه من إضافة الصفة للأوصاف أي مقامه العالي (قوله وقد بينت في بعض الفتاوى) هو موجود في الفتاوى الحديثية وسيأتي آنفا نقل عبارته والفتاوى بفتح الواو وكسرهما جمع فتوى كدعوى ودعوى قال ابن مالك

وبالفعالي والفعالي جمعا * صحراء والعذر والقيس اتبعوا

والفتوى بالواو ويقال فتيا اسم من أفتى العالم أذا بين ويقال أصله من الفتى وهو الشاب القوي قاله في المصباح والمفتى هو المحيى في الحوادث بما يستنبطه أو يرجحه وحديث جوابه وقوته شبهه بالفتى في السن من فتى يفتى كعلم يعلم ثم استعمله لفظ الفتوى بالفتح والفتيا بالضم قاله في التحفة (قوله أن الأصح) مفعول بينت وافهم تعبيره بالأصح أن مقابله صحيح أيضا جريا على القاعدة المشهورة في الفرق بين التعبير بالأصح وبالصحيح أن الأول مشعر بصحة المقابل والثاني بضعفه قال في التحفة وكان المراد بصحته يعني مقابل الأصح مع الحكم عليه بالضعف ومع استحالة اجتماع حكمين متضادين على موضوع واحد في آن واحد أن مدركه له حظ من النظر حيث يحتاج في رده إلى غوص على المعاني الدقيقة والأدلة الخفية بخلاف مقابل الصحيح فإنه ليس كذلك بل يرد الناظر ويستتبعه من أول وهلة فكان ذلك صحيحا بالاعتبار المذكور وإن كان ضعيفا بالحقيقة لا يجوز العمل به أي في القضاء والافتاء دون العمل في حق نفسه فلم يجتمع حكمان كما ذكرنا مل ذلك وأعرض عما وقع من اشكالات وأجوبة لا ترضى (قوله أنه صلى الله عليه وسلم مرسل للملائكة) عليهم الصلاة والسلام وهو جمع ملك على غير قياس أوجع ملائكة على مفعول أذهو من الألوية وهي الرسالة ثم خفف بنقل الحركة فصار ملكا وقيل فيه غير ذلك وتأوه لتأنيث الجمع وقيل للبالغة غلبت في الأجسام النورانية المبرأة من الكدورات الجسمانية القادرة على التشكل بالاشكال المختلفة وهم بالغون من الكثرة ما لا يعلم إلا الله تعالى وما يعلم جنود ربك إلا هو أظلم السماوات وحق لها أن تظلم ما من موضع قدم إلا وفيه ملك ساجد أو راسع قاله في شرح الأربعين (قوله بما فيه مقنع) متعلق بينت وماء وحسوبة أو نكرة موصوفة واقعة على البيان ومقنع بوزن مكرم اسم فاعل من أفتع الرباعي فالمعنى بالبيان

وأما كونه مبعوثا للخلق بناء على تعلق قوله للأنام بقوله المبعوث فهو وما ذكره بعض المحققين خبر صحيح يدل له وهو اللائق بعلو مقامه صلى الله عليه وسلم وقد بينت في بعض الفتاوى أن الأصح أنه صلى الله عليه وسلم مرسل للملائكة بما فيه مقنع

(قوله بعض المحققين) مال إليه التقي السبكي ومال إليه الشارح في كتبه ورجح الجلال الرمي والده الشهاب الرمي أنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث إلى الملائكة (قوله خبر صحيح) هو قوله صلى الله عليه وسلم وأرسلت إلى الخلق كافة رواه مسلم قال الشارح في شرح الأربعين النووي ية بل أخذ بعض المحققين من أئمتنا بعمومه حتى للجمادات بأن ركب فيها عقل حتى آمنت به صلى الله عليه وسلم الخ ثم قال فان قلت تكليف الملائكة من أصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الإيمان فإنه ضروري فيهم فالتكليف به تحصیل للعاصل وهو محال انتهى

الذي فيه مقنع أو بيان فيه مقنع أو مصدر مبيح بمعنى قناعة مبالغة على حد زبد عدل (قوله لمن تدبره)
 أي لمن تفكره وتأمله وعبارته في القتاوي الحديثية مع السؤال في ضمن أسئلة كثيرة وجوابها وهل أرسل
 يعني سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى الخلق كافة حتى إلى الملائكة كما تنقل ذلك بعضهم أم إلى الثقلين فقط
 جوابه أنه كثر استفتاء الناس لي عن ذلك وكثر الكلام مني فيه مبسوطا ومختصرا و خلاصة المعتمد في ذلك أن
 في إرساله صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة قولين للعلماء والذي رجحه شيخ الإسلام التقي السبكي وجاعة
 من محقق متأخرين وردوا ما وقع في تفسير الرازي مما قاله بخلاف ذلك وأطالوا في رده ورد ما وقع للبيهقي
 والجلبجي مما يخالف ذلك أنه أرسل إليهم ويدل له ظاهر قوله تعالى ليكون للعالمين نذيرا وهم الانس والجن
 والملائكة ومن زعم أنه صلى الله عليه وسلم أرسل إلى بعض الملائكة دون بعض فقد تحكم من غير دليل كما أن
 من ادعى خروج الملائكة كلهم من الآية يعجز عن دليل على ذلك ولا ينافي ذلك الانذار الذي هو التخويف
 بالعذاب لأنهم وإن كانوا معصومين إلا أن المراد بالارسل تكليفهم بالإيمان به والاعتراف بسودده
 ورفعته والخضوع له وعدمهم من أتباعه زيادة في شرفه وكل هذا لا ينافي عصمتهم ثم ذلك الانذار ما وقع كله
 في ليلة الإسراء أو بعضها فيها وبعضه في غيرها ولا يلزم من الانذار والرسالة إليهم في شيء خاص أن يكون
 بالشرعية كلها وفي قول شاذ أن الملائكة من الجن وأنهم مؤمنوا بالجن السماوية فاذا ركب هذا مع القول
 الذي أجمع عليه المسلمون وهو عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للجن لزم عموم الرسالة للملائكة كذا قيل
 وهذا لا يحتاج إليه وكفي بالآخذ بظاهر الآية دليلا لاسيما وخبر مسلم الذي لا نزاع في صحته ضريح في ذلك وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم وأرسلت إلى الخلق كافة فتأمل قوله الخلق وقوله كافة ومن ثم أخذ من هذا شيخ
 الإسلام الجلال الباز رى أنه صلى الله عليه وسلم أرسل إلى جميع المخلوقات حتى الجمادات بأن ركب فيها
 عقل مخصوص حتى عرفته وآمنت به واعترفت بفضله وقد أخبر عنها صلى الله عليه وسلم بالشهادة للمؤذن
 ونحوه في قوله فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن شجرة ولا حجر ولا شيء الا شهد له يوم القيامة وقال تعالى
 لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وقال تعالى وإن من شيء الا يسبح
 بحمده فاذا كانت هذه الجماعات لها هذه الادراكات لم يستنكر ما قاله الباز رى لاسيما وحديث مسلم
 مصرح به كما علمت فان قلت فسر الجهور والعالمين في الآية بالجن والانس قلت لا يلزم من ذلك خروج
 الملائكة عن مطلق الارسل بل عن الارسل إلى الجن والانس المتضمن التكليف بسائر فروع الشريعة
 وللتكليف بكل ما فيه كلفة والمستلزم لآباء المرسل إليهم الا بعصام نواميس المعجزات والتخويف والتهديد
 فتخصيص العالمين بالجن والانس لذلك لحسب والحاصل انه لا فاع من أحد الجانبين وان كلاما من القولين
 انما هو أمر ظني بحسب ما دل عليه ظاهر استند اليه كل من القائلين بأحد ذينك القولين انتهى بالحروف
 فتدبر جدا (قوله صلى الله) أتى بالصلاة على المصطفى صلى الله عليه وسلم امثالا لا لمر الله تعالى في قوله
 عز من قائل يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولذا قال الشافعي رضي الله عنه أحب أن يقوم المرء
 بين يدي خطبته وكل أمر طلبه حمد الله والثناء عليه سبحانه وتعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولما قام على ذلك عقلا ونقلنا من البرهان أمانة فلا نقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك أي لأذ كرا لا وتذكر
 محي كرا وفي خبر مفسر عن جبريل عن الله عز وجل وأما عقلا فلا فلان المصطفى هو الذي علمنا شكر المنعم
 وكان سببا في كمال هذا النوع اذ لا بد من مناسبة القابل والمفيد وأجسامنا في غاية الكدورة وصفات الباري
 في غاية العلو والصفاء والضياء فاقترنت الحكمة الالهية توسط ذي جهتين يكون له صفات عالية جدا وهو
 من جنس البشر ليقبل عن الله بصفاته الكمالية وتقبل عنه بصفاته البشرية فلذلك استوجب قرن شكره
 بشكر الله قاله الزرقاني زيادة (قوله عليه) فيه استعارة تبعية وتقريرها شبه ارتباط رجوة بحر حوم
 بارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت على الارتباط الصلاة
 بالمصلى عليه بجماع مطلق الارتباط في كل (قوله وسلم) أي عليه وجمع بينهما قال في التحفة لنقله يعني

لمن تدبره (صلى الله عليه وسلم)

النووي عن العلماء كراهة أفراد إذا أحدهما عن الآخر أي لفظا لا خطا خلافا لمن عزم قبل والافراد انما يتحقق
 ان اختلف المجلس أو الكتاب أي بناء على التعديم انتهى قال ابن قاسم في الآيات البينات وقد وقع
 للشافعي في الام وغيرها الافراد خطأ وقد قال بعض الفضلاء ان الحق ان الكراهة هنا بمعنى خلاف الأولى
 لعدم النهي بخصوص وقد بناز عنه انهم كثيرا ما يثبتون الكراهة الحقيقية بغير نهي مخصوص لوجود
 ما يقوم مقامه على أن توقف الكراهة على النهي مخصوص مذهب المتأخرين والمتقدمون على خلافه اه
 والحافظ ابن حجر توقف في اطلاق الكراهة قال نعم بكرة أن يصلي ولا يسلم أصلا والعكس فلو صلى في وقت
 فانه يكون محتلا انتهى ورده الشارح رحمه الله في الفتاوى الحديثة بأن التوقف في ذلك غير مسموح مع
 كون النووي نقل الكراهة عن العلماء وأطال في الانتصار على الامام النووي وقال في آخره والحاصل
 ان القول بالكراهة اجماع منهم والاجماع لا يخص بالامور المحتملة فليتأمل ذلك فانه مهم (قوله من
 الصلاة) أي مشتق منها وأصلها الانحناء والانعطاف مأخوذة من الصلوي وهما عرقان في الظهر
 ينحنان في الركوع والسجود قالوا ولهذا كتبت في المصحف بالواو ثم قالوا صلى عليه أي انحى عليه رجة
 وتعطفوا ثم سمو الرجة حنوا وصلاة اذا أرادوا المبالغة فيها فقولك صلى الله على محمد هوارق وأبلغ من قولك
 رحم الله محمدا انتهى من شرح الدلائل (قوله وهي) أي الصلاة من الله تعالى وقوله الرجة المقرونة
 بتعظيم أي وأما من غيره فهي الدعاء وقولهم ومن الملائكة الاستغفار معناه ما يتضمن الاستغفار ولو بغير
 صيغة حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال ان الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى
 فيه ما لم يحدث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه قال في شرح الاربعين في تفسيرهم لها بالرجة لانها عطفت
 عليهم في أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ولائها مستحيلة في حقه تعالى وتصويبه انما المغفرة غير
 سدي لانها أخص من مطلق الرجة وعطف العام على الخاص مفيد ولان المراد بها كما مر في حقه تعالى
 غايتها كسائر الصفات المستحيل ظاهرها عليه تعالى اه ثم هذه التفرقة هي قول الجمهور فالصلاة من
 المشترك اللفظي وقال ابن هشام في المغني عند الكلام على رفع وملائكته الصواب عندي ان الصلاة
 لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بالنسبة الى الله تعالى الرجة والى الملائكة الاستغفار والى آدميين
 دعاء بعضهم لبعض وأما قول الجماعة فبمعيد من جهات احداها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه
 من الالباس واستدل بغير ذلك قال بعض المحققين ما ذكره ابن هشام أنسب بالنظام الآية اذ ينحل
 معناها على المشهور ان الله يرحم وملائكته يستغفرون يا أيها الذين آمنوا ادعوا لبحسن انتظام الآية
 ولا يتم طلب اقتداء المؤمنين بالله وملائكته في الصلاة عليه فليتدبر (قوله ويختص لفظها) أي الصلاة
 استقلا وقوله بالانبياء أي تعظيما لهم وتمييزا لرتبتهم على غيرهم (قوله والملائكة) أي الحاقا لهم بالانبياء
 لمشاركتهم لهم في العصمة وان كان الانبياء أفضل من جميعهم ومن عداهم من الصالحاء أفضل من غير
 خواصهم قاله في التحفة وعبارة بعض الفضلاء تنقلا عن الاذكار أجمعوا على وجوب الصلاة على نبينا محمد صلى
 الله عليه وسلم وكذلك أجمع من يعتد به على جوازها واستحبها على سائر الانبياء والملائكة استقلا والصلاة
 على غير الانبياء قال بعض أصحابنا هي حرام وقال بعضهم خلاف الأولى والصحيح الذي عليه
 الاكثر انهم مكروهة كراهة تنزيه لانه شعار أهل البدع وقد نهينا عن شعارهم قال أصحابنا والمعتد في
 ذلك ان الصلاة صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم كما ان قولنا عز وجل
 مخصوص بالله تعالى فكذلك لا يقال محمد عز وجل وان كان عز بزا جلية لا يقال أبو بكر أو علي رضي الله
 عليه وسلم وان كان معناه محييا وافقوا على جواز جعل غير الانبياء تبعاً لهم في الصلاة فيقال اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وذريته وأتباعه للاحاديث الصحيحة في ذلك وقد أمرنا به في التشهد
 ولم يزل السلف عليه خارج الصلاة أيضا وأما السلام فقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا هو في معنى
 الصلاة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرده بغير الانبياء فلا يقال على عليه السلام وسواء في هذا الاحياء

من الصلاة وهي الرجة
 المقرونة بتعظيم ويختص
 لفظها بالانبياء والملائكة

فلا يقال لغيرهم الاتباعا
(و) على (آله) هم أقاربهم
المؤمنون من بني هاشم
والمطلب وقديرادهم في
مقام الصلاة كل مؤمن
نحبرضعيف فيه

(قوله الاتباعا) كقوله هنا
وعلى آله وصحبه تبعاً
للمصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم فيكره أن
يصل على غير الأنبياء
والملائكة بطريق
الاستقلال والكلام في
غير الرسول أما هو فله أن
يصل على من ذكر استقلالاً
قال تعالى وصل عليهم ان
صلواتك تكون لهم ولذلك
كان صلى الله عليه وسلم
يصل على من يأتيه بصدقة
(قوله من بني هاشم
والمطلب) أي وبناتهم
وهاشم جده صلى الله عليه
وسلم والمطلب جد امامنا
الشافعي رضي الله عنه
وهما البناعبد مناف وكان
اعبد مناف أربعة أولاد
هاشم والمطلب وعبد
شمس ونوفل والنبي صلى
الله عليه وسلم حصرهم
الآل في بني هاشم والمطلب
دون بني نوفل وعبد
شمس وقال صلى الله عليه
وسلم لما جاءه بنو نوفل وعبد
شمس نحن وبنو المطلب
شيء واحد (قوله نحبر
ضعيف الخ) لعل ضعفه
باعتبار انفراد طريقه امام
الاجماع فهو حسن لغيره كما
صرح به الزرقاني ولفظه
آل محمد كل تي

والاموات وأما الحاضر فيخاطب به فيقال سلام عليك أو سلام عليكم أو السلام وهذا
مجمع عليه قال ويستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر
الاخبار وتخصيص بعض العلماء الترضي بالصحابة والترحم في غيرهم لا يوافق عليه قال ولقمان ومريم
ليسابنيين فاذا ذكرنا الارجح أن يقال رضي الله عنه أو عنها وقال بعضهم يقال صلى الله على الأنبياء
وعليه أو وعليها ولو قال عليه السلام أو عليها فالظاهر انه لا بأس به انتهى ملخصاً (قوله فلا يقال) أي
لفظ الصلاة (قوله لغيرهم) أي غير الأنبياء والملائكة فلو قيل له كان حراماً وخلاف الأولى أو مكرهاً
وهو المعتمد كما سبق آنفاً عن الأذكار (قوله الاتباعا) أي لهم كقول المصنف هنا وصحبه قال الكردي
والكلام في غير الرسول أما هو فله أن يصل على من ذكر استقلالاً قال تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن
لهم ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يصل على من يأتيه بصدقة اه أي كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم
صل على آل أبي أوفى لكونه من تبرع صاحب الحق (تنبيه) لم يذكر الشارح رحمه الله هنا معنى السلام
قال العلامة الفاسي في شرح الدلائل وفي معنى السلام ثلاثة أوجه أحدها السلامة من النقائص والآفات
ثابتة لك ومعك ويكون السلام مصدراً بمعنى السلامة الثاني أي السلام مداوم على حفظك ورعايتك
ومقول له قائم به بحيث لا يكل أمره إلى غيره ويكون السلام اسم الله تعالى الثالث أن السلام بمعنى المسألة
والاقتياد كما في آية وسلموا تسليماً فعلى ما اختير في الأصول وهو مذهب المالكية والشافعية من جواز
استعمال المشترك في جميع مفهوماته دفعة واحدة يصح التسليم عليه صلى الله عليه وسلم أن يريد بها جميعاً
والله أعلم انتهى (قوله وعلى آله) قدر على ما سبق وانما صلى على آل عملاً بما ورد قولوا اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد وللهي عن الصلاة البتراء أي التي لم يذكرفها الآل وأصل آل أول من الأول لان
الشخص يؤول ويرجع لهم ويرجعون له في المهمات بدليل تصغيره على أويل والقول بأن في
الاستدلال بالمصغر على شيء في المكبر ممنوع بأن التصغير يتوقف على المكبر من جهة أنه فرع في الوجود
وغاية ما في الاستدلال توقف المكبر عليه من جهة أصل حر وفه فانفكت الجهة وقيل أصله أهل لتصغيره
على أهيل قلبت الهاء ممزة ثم قلبت ألفاً واضافته للضمير كما في المصنف جائزة خلافاً لمن منع متمسكاً بأنه
مختص بالاشراف والظاهر لوضوحه أشرف وفيه ان لفظ الضمير فيه شرف الاعرفية ومعناه يشرف بمرجعه
قاله الامير (قوله هم) أي آل النبي صلى الله عليه وسلم كما قاله الشافعي رضي الله عنه (قوله أقاربهم)
جمع قريب ويجمع أيضاً على الأقرباء قال في المختار وهو قربي وذو قرابي وهم أقربائي (قوله المؤمنون)
خرج الكافرون منهم وقوله من بني هاشم والمطلب أي وبناتهم وهاشم جده صلى الله عليه وسلم والمطلب
جد امامنا الشافعي رضي الله عنه وهما البناعبد مناف وكان اعبد مناف أربعة أولاد هاشم والمطلب
وعبد شمس ونوفل والنبي صلى الله عليه وسلم حصرهم آل في بني هاشم والمطلب دون بني نوفل
وعبد شمس وقال صلى الله عليه وسلم لما جاءه بنو نوفل وعبد شمس نحن وبنو المطلب شيء واحد قاله
الكردي (قوله وقديرادهم) أي بآل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في مقام الصلاة أي في مقام
الدعاء كما عبر به غيره وكذا عبر في فتح الجواد ولا مخالفة فان المراد هنا بالصلاة معناها اللغوي قاله بعضهم
(قوله كل مؤمن) أي ولو فاسقاً لان احتياجه للدعاء أشد من غيره فأداه بعضهم * وقوله نحبرضعيف فيه قال
العلامة الكردي لعله باعتبار طريقه أجمع الاجتماع فهو حسن لغيره كما صرح به الزرقاني ولفظه آل محمد كل
تق انتهى قال في الصواعق وخبراً إلى كل مؤمن تقى ضعيف بالمرة ولو صح لتأييده جمع بعضهم بين الأحاديث
بأن آل في نحو الصلاة يشمل كل مؤمن تقى وفي حرمة الصلاة عليهم محتص بمؤمن بني هاشم والمطلب
انتهى وقيل المراد بالآل عترته الذين ينتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم أولاد فاطمة ونسبهم وقيل
أقاربهم من قریش وغير ذلك قال العلامة الصبان المرضي عندي أن لا يطلق القول بأن نسبة أمة الاجابة
في مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء فان كان حاله يناسب ارادة أهل بيته حمل الآل عليهم كما في

قوله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهروا وإن كان يناسب
ارادة الانقياء جل عليهم كافي قوله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين جلتهم بالقوى وحفظتهم من
المعاصي وإن كان يناسب أمة الاجابة جل عليهم كافي قوله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين شرفهم
باتباعه انتهى أما ما ورد في القرآن والاحاديث من فضائل أهل البيت والآل وذوى القربى والعترة
فالمراد الاول كما قاله الشارح في بعض كتبه فن الآيات قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل
البيت ويطهركم تطهروا وقوله تعالى قل لأسألكم عليه أجرة الا المودة في القربى وغيرهما ومن الاحاديث
قوله صلى الله عليه وسلم ان مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك أو غرق
وقوله صلى الله عليه وسلم خيركم خيركم لاهلى من بعدى وقوله صلى الله عليه وسلم سألت ربي أن لا يدخل
أحدا من أهل بيتي النار فاعطاني وغير ذلك وللامام الشافعي رضى الله عنه

يا آل بيت رسول الله حيكم * فرض من الله في القرآن أنزله
يكفيكم من عظيم الفخر انكم * من لم يصل عليكم لاصلا لاهله
وله أيضا آل النبي ذريعتي * وهم واليه وسيلتي أرجوهم أعطى غدا * بيدي اليمين محييتي
وللامام ابن العربي

(وصحبه) اسم جمع
لصاحب وهو

رأيت ولائى آل طه فريضة * على رغم أهل البعد بورثنى القربى
فما طلب المبعوث أجرا على الهدى * بتبليغه الامم مودة فى القربى
ولابى الحسن بن جبير رحمه الله

أحب النبي المصطفى وابن عمه * عليا وسبطيه وفاطمة الزهرا
هم وأهل بيت أذهب الرجس عنهم * وأطلعهم أفق الهدى أنجما زهرا
موالاتهم فرض على كل مسلم * وحبهم وأسنى الدخائل للآخرى
(قوله وصحبه) تقدم ان الصلوة عليهم بالقياس الاولوى (قوله اسم جمع لصاحب) أى لاجمع له وهذا
من ذهب سيويو به وذهب الاخفش الى ان من جوع التكسير الكثرة وزن فعل كركب وصحب ورد بأن ركبا
وصحبا يصغر ان على لفظهما فيقال ركب وصحب وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى مفردة ثم يجمع
بالواو والنون أو الياء والنون ان كان لمذ كركاقل والافبالف والتاء فيقال فى تصغير رجال رجى لىون
ودراهم درهمات * تنبيه * الفرق بين الجمع واسم الجنس ان الجمع مادل على أكثر من
اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو من باب الكناية وينقسم الى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من ثلاثة
الى عشرة وجمع الكثرة من أحد عشر الى ما نهاية له هذا هو المشهور والذي رجحه السعد وتبعه الدمامنى
وغيره ان جمع الكثرة أيضا من ثلاثة أيضا فهما مشتركان فى البدء والصحيح ان جوع القلة ستة جمعا
التصحيح والاربعة المذكورة فى قول ابن مالك

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمة أفعال جوع قلة
وبقية جوع التكسير جمع الكثرة وهى ثلاث وعشرون وقبل أكثر * وأما اسم الجمع فهو مادل على أكثر
من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماة فهو من باب الكل والغالب أنه لا واحد من لفظه كقوم
وربط وقد يكون له ذلك كصحب وركب * وأما اسم الجنس فهو مادل على الحقيقة ثم ان كان وضعه لها
بقيده الوحدة فاسم الجنس الا حادى كاسد أو بشرط استعماله فى أكثر من اثنين من افراد حقيقة فاسم
الجنس الجمعى والغالب الفرق بينه وبين واحده بالتاء وكونها فى المفرد وقد يفرق بينهما بياء النسبة كروم
وروى وزنجى أو لا ولا بان يصمدى بالقليل والكثير الا فرادى كما وترا ب أفاده بعض المحققين (قوله
وهو) أى الصحب لكن بمعنى الصحابي كما صنع به غيره ونصه وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي
وهو الخ قال بعض المحققين قوله بمعنى الصحابي تخصيص للصاحب لانه لا يلزم من الصحاب ان يكون

صحبا ولا يستغنى عنه باضافته للضمير لصدقه بالصاحب قبل البعثة مثلا قبل التسمية بالصحابي حدثت في الاسلام وهو نسبة للصحابة وأصله مصدر بمعنى الصحبة كالجزالة أطلق على الجماعة المخصوصين من قبيل زيد عدل (قوله من اجتماع) أي سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى لكن المشهور أنه ليس في الصحابة خنثى ولذا ذكر بعضهم أن قوله صلى الله عليه وسلم ليبيني متكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا فيه إشارة للخنثى فهو من الأخبار بالمغيبات اه لأنه صلى الله عليه وسلم علم وجوده بعد فليتنامل (قوله بالنبي صلى الله عليه وسلم) أي بحسده صلى الله عليه وسلم في الحياة بقظة وليس في السماء فيخرج بذلك من اجتماع به بعد الموت أو في المنام كالأنبياء ليلة الإسراء ويدخل في ذلك عيسى والخضر عليهم الصلاة والسلام بناء على أنهم اجتماعوا به في الأرض ولا تنافي بين مقام النبوة والصحبة أفاده الخضرى (قوله ولو لحظة) أي ولو بلحظة واحدة ومما شاة ومكاملة أو مرأى أحدهما على الآخر وهو نائم في الشنواى على الجوهرية بخلاف التابعى فلا بد من طول اجتماعه بالصحابي والفرق أن اجتماع المصطفى يؤثر النور القلبي أضعاف ما يؤثر بغيره فالأعراى الحلف ينطق بالحكمة بمجرد اجتماعه به صلى الله عليه وسلم كذا قاله الخضرى لكن قضية كلام العراى أن التابعى كالصحابي في عدم اشتراط طول الصحبة حيث قال في ألفيته والتابع اللاقى لمن قد صحبا * وللخطيب حده أن يصحبا

من اجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة وإن لم يره ولم يرو عنه مؤمنا ومات على الإيمان

(قوله وإن لم يره) كاعى

قال بعضهم ومن صرح بتصحيح عدم الاشتراط الامام النووي وابن الصلاح قال الصبيان وهو الاصح عند المحدثين اه وفي البجيرمى على الاقناع واختاره ابن حجر العسقلانى تبعه اللحام وغيره لقول ابن الصلاح انه الاقرب وقول النووي في التقريب انه اصح وقول العراى عليه عمل الاكثر اه (قوله وإن لم يره) خلافا لما يقتضيه كلام العراى كما سيأتى آنفا وهو من الرؤية وقوله ولم يرو عنه من الرواية فالاول كالاعى ومن في ظلمة والثانى كالصحابة الذين ولدوا قبل وفاته صلى الله عليه وسلم مثل محمد بن أبى بكر رضى الله عنهم فانه ولد قبله بثلاثة أشهر وأيام وهذه الغايات الثلاث للرد كما يعلم من كلام العراى حيث قال رأى النبي مسلما ذو صحبة * وقيل ان طالت ولم يثبت وقيل من أقام عاما وغزا * معه وذال ابن المسيب عزى

(قوله مؤمنا) حال من فاعل اجتماع قد دخل في الصحابي مؤمنوا الانس والجن والملائكة سواء قلنا أنهم مكلفون بشر بعته وهو الاصح كما تقدم أم لا لان الصحبة لا تتوقف على التكليف قال البقاعى وانما اشترط الإيمان في الصحبة لشرها فاحتيط لها ولا نه تعالى شرط في الصحابة كونهم مع المصطفى صلى الله عليه وسلم فقال محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رجاء بينهم الآية ولا يكونون معه الا اذا آمنوا به انتهى مناوى على الخصائص (قوله ومات على الإيمان) هذا شرط في دوام الصحبة فيخرج من مات مرتدا فلا يسمى صحبا ويدخل من ارتد ورجع بعد وفاته ومات مؤمنا فانه صحابي أى تعود له الصحبة مجردة من الثواب وفائدتها التسمية لبنت الصحابي وتسمية من اجتماع به تابعيا وغيره قاله الخضرى * تنبيه * أفضل الصحابة رضى الله عنهم سيدنا أبو بكر فعمر اجماعا فعلمنا فعلى على قول الاكثر وقيل تقديم على علي عثمان وقيل بالوقف ثم بقية العشرة ثم البدريون ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان قال العراى والافضل الصديق ثم عمر * وبعده العثمان وهو الاكثر أو فعلى قبله خلف حكي * قلت وقول الوقف جاعن مالك فالسنة الباقون فالبدريه * فاحمد فالبيعة المرضية

قبل عدد الصحابة الذين توفى عنهم النبي صلى الله عليه وسلم مائة ألف وأربعة وعشرون كعدد الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولم يرتضه بعض المحققين وآخروهم وفاة على الاطلاق أبو الطفيل توفى سنة مائة وقبله يسير السائب على الخلاف وقد نظم ذلك العراى بقوله ومات آخرنا بغير مريه * أبو الطفيل مات عام مائه

وقبله السائب بالمدينة * أو سهل أو جابر أو بمكة
وقيل الآخر بها ابن عمرا * أن لأبوالطفيل فيها قبرا
وأنس بن مالك بالبصرة * وابن أبي أوفى بالكوفة
والشام فابن بسر أو ذو باهلة * خاف وقيل بدمشق وإثله
وان في حص ابن بسر قبضا * وان بالجيزة لعرس قضى
* وبفسطاط أبو أبي * ومصر فابن الحارث بن جزي
وقبض الهرماس بالهامة * وقبله رويغ بـ بركة
وقيل افرقية وسلمة * بأذيا أو بطيبة المكرمة

وقد ألف في معرفة الصحابة رضى الله عنهم مؤلفات أشهرها أسد الغابة لابن الأثير والاصابة للحافظ
ابن حجر (قوله البرة) بفتحين والظاهر أنه كالكرام نعمت للآل والصاحب خلافا لما يقتضيه قول
الشارح الآتى وكل الصحابة الخ الآن يقال فيه حذف والآل أو يقال إنما خصه بالصاحب لما تقدم
ان المراد بالآل كل مؤمن وقوله جمع بار بشد الراء قال ابن مالك * وشاع نحو كامل وكله *
وهو اسم فاعل يقال بررت فلانا بالكسر ابره بفتح الباء وضم الراء ارفانا بر به وبار وقال ابن الأثير في النهاية
يقال برير فهو بار وجمعه بررة وجمع البرابرار وهو كثير ما يخص بالاولياء والزهاد والعباد اه (قوله
وهو) أى البار وقوله من غلبت عليه أعمال البر هو اسم جامع للخير والطاعة والصدق فآله الفاسى (قوله
الكرام جمع كريم) كعظام جمع عظيم قال ابن مالك
وفي فعل وصف فاعل ورد * كذلك في أنشاء أيضا طرد

(قوله والمراد به) أى بالكريم وقوله هنا أى فى كلام المصنف وإنما قدس به لان مطلق الكريم فى اللغة
ضد اللئيم كما يؤخذ من الخنار (قوله من خرج عن نفسه وماله) كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها حتى نفسه
الخ وهو كما قال السيد الأهدل غاية لما خرج عنه الصاحب كانه قال من خرج عن كل شئ حتى عن نفسه
يبدل مهجته فلم يزل يقاتل حتى يقتل فى سبيل الله وماله يبدله فيما فيه نصرة الاسلام واعانة لاهله (قوله لله
تعالى) أى لوجهه ورضاه لا لغرض من الأغراض الفاسدة وعمارة الفاسى فى شرح الدلائل جمع كريم
وهو الجامع لانواع الشرف وأوصاف الكمال أو هو المتصف بصفة تصدر عنها الامور كالاعطاء ونحوه
بسهولة أو هو شريف الاصل أو هو المفضل على غيره بحكم من الله اذا اختار آله صلى الله عليه وسلم بنسبهم
اليه وجعل نسبهم من نسبه واختار أصحابه لصحبة نبه ونصر دينه واعلاء كلمته وحفظ ملته والتوصيل لامته
والترام طاعته وبذل نفوسهم فى ذلك بغاية الجهد ونهاية المقدور اه وهو صريح فى رجوع ذلك للآل
والصاحب (قوله وكل الصحابة) أى والآل على ما سبق بما فيه وقوله كذلك الاولى ارجاع اسم الإشارة
لمعنى البار والكريم معا فلي تأمل (قوله رضوان الله) بكسر الراء وضمها الغتان فصيحتان وبهم ما قرئ
فى السبع فالكسر قراءة الجماعة والضم قراءة شعبة عن عاصم قال الشاطبى

ورضوان اضمم غير ثمان العقود كسره * صح ان الدين بالفتح رفلا
فالصاد من صح أشار شعبة وضافة الرضوان الى الله بمعنى من بدليل تصر يحها فى قوله تعالى ورضوان
من الله والله بصير بالعباد وقوله ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم (قوله عليهم) أى
على الصحابة ورضى يتعدى بعلى وبعن قال فى المصباح ورضيت عن زيد ورضيت عليه لغة
أهل الحجاز والرضوان بمعنى الرضا وهو خلاف السخط اه ملخصا (قوله أجمعين) تأكيد
للضمير المجرور قال السعدا اذا أكد بلفظ أجمعين نظر فان سبقه لفظ يدل على شمول كان
المقصود منه الجمعية يعنى اجتماع المحكوم عليهم فى الحكم فى آن واحد كما اذا قيل جاء القوم كلهم أجمعون
فأجمعون فى معنى الحال وكأنه قيل جاءوا كلهم أجمعين أى فى آن واحد وان لم يسبقه لفظ يدل عليه أى

(البرة) جمع بار وهو من
غلبت عليه أعمال البر
(الكرام) جمع كريم
والمراد به هنا من خرج
عن نفسه وماله لله تعالى
وكل الصحابة كذلك
رضوان الله عليهم أجمعين

الشمول كان المقصود منه الشمول كما هنا سواء كان في الاثبات أو النفي اه * تنبيه * بحسب علينا
 محبة الصحابة رضي الله عنهم والامساك عما جرى بينهم قال القاضي عياض في الشفاء ومن توقيره وبره
 صلى الله عليه وسلم توقيره وأصحابه وبرهم ومعرفة حقهم والافتداء بهم وحسن الثناء عليهم والاستغفار
 والامساك عما شجر بينهم من معاداة والاضراب عن أخبار المؤرخين وجهالة الرواة وضلال الشيعة
 والمبتدعين القاذحة في أحد منهم وان يلتمس لهم فيما نقل عنهم من مثل ذلك فيما كان بينهم من الفتن أحسن
 التأويلات ويخرج لهم أصوب الخارج اذ هم أهل لذلك ولا يذكروا أحدا منهم بسوء ولا يغمص عليه أمرا بل
 يذكر حسناتهم وفضائلهم ويسكت عما وراء ذلك كما قال صلى الله عليه وسلم اذا ذكر أصحابي فأمسكوا
 قال الله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم الى آخر السورة وقال والسابقون
 الأولون من المهاجرين والانصار الآية وقال لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقال
 رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه الآية وقال صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر
 وقال صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وقال صلى الله عليه وسلم مثل أصحابي كمثل
 الملح في الطعام لا يصلح الطعام الا به وقال الله في أصحابي لاتخذوا أصحابي غرضا الحديث وقال من سب
 أصحابي فعليه لعنة الله الخ وقال ان الله اختار أصحابي على جميع العالمين سوى النبيين والمرسلين واختار لي
 منهم أربعة أبابكر وعمر وعثمان وعلي فاجعلهم خيرا أصحابي وفي أصحابي كلهم خيرا الى آخر ما أطال ولذا قال بعضهم
 وما أنا للصحب الكرام بمبغض * فاني أرى البغضاء في حقهم كفرا
 هموا جاهدوا في الله حق جهاده * وهم نصر وادين الهدى بالقلب انصرا
 عليهم سلام الله مادام ذكرهم * لدى الملا الاعلى وأكرم به ذكرها
 فنسأل الله دوام محبتهم والتوفيق لطريقهم والفوز بشفاعتهم آمين (قوله وبعد) تقدم أنه ظرف زمان
 ومكان وأنه مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه الخ قرأ السبعة لله الامر من قبل ومن بعد بالضم
 بلا تنوين والمراد بنية معنى المضاف اليه ملاحظة مدلوله الموضوع وهذا هو الصحيح وذهب بعضهم
 الى أن المراد بالمعنى التقييد الحاصل بالمضاف اليه وانما أضيف الى المضاف اليه لانه معنى يحصل به
 والاضافة تأتي لادنى ملازمة وهذا غير صحيح وذهب بعض آخر الى أن المراد بنية معنى المضاف اليه أن ينوي
 أن هناك مضافا اليه وان المراد بنية اللفظ نية مضاف اليه خاص وهذا وان كان صحيحا لكنه غير محتاج
 اليه فليتأمل قال في التحفة فان لم ينوشى نونت وان نوى لفظه نصبت على الظرفية أو جرت بمن (قوله كذا)
 خبر مبتدأ محذوف أي هي كلمة * وقوله يؤتى بها أي بكلمة وبعد * وقوله للانتقال أي موضعهما اذا جئ بها
 أن يؤتى بها للانتقال لانه متى أريد الانتقال يؤتى بها لان الانتقال كما يحصل بها يحصل بغيرها كهذا
 وان قاله ع ش فلا يسوغ الاتيان بها في أول الكلام ولا في آخره ولا بين كلامين متعدين فلا يقال وبعد
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا بعد فراغ الكتاب اما بعد ولا يزيد قائم اما بعد فزيد قائم (قوله من أسلوب)
 أي فن وقوله الى آخر أي فن آخر مغاير للاول ولو بالنوع فالغايير بالجنس كقولك عمر ومقيم وبعد فزيد
 ذاهب فالكلامان متغايران جنسا اذ مضمون الاول اقامة عمر والثاني ذهاب زيد والتغاير بالنوع كقولك
 عمر وذاهب وبعد فزيد ذاهب فالكلامان متغايران نوعا اذ مضمون الاول ذهاب عمر والثاني ذهاب
 زيد وهما نوعان من مطلق الذهاب ومن ذلك قول المؤلفين في أوائل تأليفاتهم اذ مضمون ما قبلها ثبت
 الابتداء بالسملة ونحوها ومضمون ما بعدها ثبت الاوصاف الشريفة للؤلؤ أو السبب الحامل
 على التأليف أو نحوهما أفاده في احراز السعد (قوله وكان) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي
 الله عنهم وقوله يأتون بأصلها أي كما ثبت في صحيح الاخبار عن الاثمة الاخيار فن ذلك كتابه عليه الصلاة
 والسلام الى هرقل عظيم الروم فانه قال فيه كفى البخارى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله الى
 هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى اما بعد فاني أدعوك بدعاية الاسلام أسلم تسلم يؤثلك الله أجرك

(وبعد) كلمة يؤتى بها
 للانتقال من أسلوب الى
 آخر وكان صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه يأتون بأصلها

(قوله للانتقال الخ) أي
 ولايجوز أن يؤتى بها في
 أول الكلام

مترين فان توليت فعليك اثم الاريسين . وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر بريرة المشهور اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث (قوله وهو) أى أصل وبعد وقوله اما بعد أى وعلى هذا قالوا ونائية عن اما وخصت الواو بالنياية عنها لانها لم الحروف وهم كثيرا ما يخصصون الامهات بمزيد أحكام ولا نهاتر دلا استثنائي كما زعموا لذلك فنابت عنها دون غيرها لما بينهما من المناسبة وهذا ما عليه الجمهور وقيل الواو المند كورة عاطفة وقيل للاستثنائي كما تقدم وعلى الاول يعتنع الجمع بين الواو واما فلا يقال واما بعد لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض وعلى القولين الآخر ين فيجوز الجمع بينهما لعدم المحذور وعلى ذلك حل قوله تعالى واما الغلام واما الجدار فتدبر (قوله في خطبهم) بضم الحاء المعجمة وفتح الطاء جمع خطبة بضم الحاء وسكون الطاء كغرفة وغرف قال ابن مالك

وهو اما بعد في خطبهم
لذلك ولكون أصلها ذلك
لزم الفاء

* وفعل جمعا لفعله عرف * وقد عقد لها الامام البخاري في صحيحه بابا في كتاب الجمعة وذكر فيه أحاديث منها قوله حدثنا ابو عامر عن جرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول حدثنا عمر بن تغلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمال أوسى فقسمة فاعطى رجالا وترك رجالا فبلغه ان الذين ترك عتبوا فحمد الله ثم أنشئ عليه ثم قال اما بعد فوالله انى لاعطى الرجل وأدع الرجل والذي أدعه أحب الى من الذى أعطى ولكن أعطى أقواما لما أرى في قلوبهم من الجزع واللعع وأكل أقواما الى ما جعل الله في قلوبهم من البركة والخير منهم عمر بن تغلب فوالله ما أحب ان لى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم جرا النعم اه وكذا في مراسلاتهم قال في النهاية حتى رواه الحافظ الرهاوى عن أر بعين محاسبا انتهى (قوله لذلك) أى للانتقال من أسلوب الى آخر وعلم مما تقرر ان الافضل الاثنان باما بعد واختلف في أول من نطق بها على أقوال * قال اسماعيل بن غنيم الجوهري وأول من نطق آدم عليه السلام قال تعالى وعلم آدم الاسماء كلها الاية ومن جعلها اما بعد ولا يقال الكلام في الاولية لاني التعليم على انه لا يلزم من التعليم النطق به فلا دلالة في الاية لانا نقول هو أبو البشر وقد ثبت نطقه بجميع ما علمه من الاسماء بقوله تعالى قال يا آدم أنبئهم باسمائهم الاية فلزم ان يكون أول من نطق بها * وقيل داود عليه السلام لقوله تعالى وأنبأناه الحكمة وفصل الخطاب وفصل الخطاب هو اما بعد على ما سبأني * وقيل يعقوب عليه السلام حين جاءه ملك الموت قال اما بعد فان أهل بيت موكل بنا بالبلاء * وقيل قس بن ساعدة الايادي الذي يقال أيضا انه أول من قال البيعة على المدعى واليمين على من أنكر وأول من اتكا على عصا أو قوس أو سيف عند الخطبة وفي الحديث رحم الله قسانه كان على دين اسماعيل بن ابراهيم عليه السلام * وقيل كمب بن لؤي روى انه كان يجمع قومه يوم العروبة يعني الجمعة ويذكرهم بمبعث النبي صلى الله عليه وسلم ومن خطبه التي كان بخطبها اما بعد فاسمعوا وافهموا واتعالموا ليل داج ونهار ضاح والارض مهاد والسماء بناء والجبال أوتاد والنجوم أعلام والاولون كالآخرين فصالحوا أرحامكم واحفظوا أصهاركم وغمروا أموالكم الدار أمامكم والظن غير ما تقولون * وقيل يعرب بن قحطان الذي هو أول من تنحنح بالعربية الواسعة ونطق بأفصحها وأبلغها وأوجزها وأول من حيا والده بتحية الملك وهى أبيت اللعن وانعم صباحا * وقيل سحبان بن وائل لانه قال لقد علم الحى المائون أننى * اذا قلت اما بعد انى خطبها وجمع بين هذه الاقوال بان الاولية بالنسبة للاول حقيقة وبالنسبة لغيره اضافية أى بالاضافة الى العرب أو القبائل فجعلت الاقوال سبعة وقد جمعها في قولى

(قوله أصلها) أى وبعد
ذلك أى اما بعد (قوله
لزم الفاء في حيزها) أى
لتضمن اما معنى الشرط
وفعله وهو مهملها يكن
لزمها الفاء اللازمة للشرط
غالبًا قال التفتازانى في
شرح التلخيص اما بعد
أصله مهمما يكن من شئ بعد
الجد والصلاة فوقعت كلمة
أما موقع اسم هو المبتدأ
وفعل هو الشرط وتضمن
معناها فالتضم منها معنى
الشرط لزمها الفاء اللازمة
للشرط غالبًا وتضمنها
معنى الابتداء لزمها الصوق
الاسم اللازم للمبتدأ اقتضاء
لحق ما كان وابقاء له بقدر
الامكان انتهى

فهاك خلافا في الذى قد تقدم * بنطق باما بعد فاحفظ لتغما

فداود يعقوب و آدم أقرب * فقس فسحبان فكعب فيعرب

انتهى بزيادة (قوله ولكون أصلها) أى أصل وبعد وهى علة مقدمة لقوله لزم الخ وقوله ذلك أى اما بعد وقوله لزم الفاء أى فاء الرابطة وذلك لان ما ثبت للأصل يثبت للفرع وانما وجبت الفاء في جواب اما لتضمنها معنى الشرط وجواب الشرط يجب اقترانه بالفاء اذا لم يصلح لمباشرة الاداة بان كان جملة اسمية كما هنا أو طلبية أو فعلا جامدا أو منفية بلن أو ما أو مقر ونه بقدر أو السين أو سوف وقد أشار الى ذلك في الخلاصة

بقوله **والمقرن بفاحتماجوا بالوجعل** * شرط الان أو غيرهما لم ينجم
وانما وجبت الفاء بعد اما مطلقا ولم تلزم بعد غيرها من أدوات الشرط الا فيلزم كرا لان دلالتها على الشرط
ضعيفة من حيث انها بطريق النيابة فلزمت تقوية لذلك الافتاد دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول
فيجب حذفها معه كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم ولا تحذف في غير ذلك الا في ضرورة كقوله
أما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب
أوندور كقوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وقد أشار
الى ذلك صاحب الخلاصة بقوله

أما كمهما يلك من شيء وفا * لتلوتلوهما وجوب بالفا

وحذف ذى الفاعل في نترادا * لم يك قول معها قد نندا

(قوله في حيزها) أى وبعد وهو بالحاء المهملة والزاي أى قرب حيزها والآخر الشئ مكانه المشغول به
وهو لا يقبل غيره والمراد بالحيز هنا الكلام الواقعة فيه فهو مكان اعتبارى وقد ألغز بعضهم فى واو وبعد بقوله
وما واولهما شرط يليه * جواب قرنه بالفاء حتما

وأجاب بعضهم بقوله هي الواو التي قرنت يبعد * وأما أصلها والاصل مهمما

(قوله غالبا) أى فى أكثر المواضع أى ان أكثر المواضع التي فيها أن تلزمها الفاء وبعضها لا تلزم فيه الفاء كما
مرآ نفا فليس المراد اللزوم فى كل صورة بل فى صورة الغلبة فلا منافاة بين اللزوم والغلبة لا يقال صورة غير
الغلبة مبهم فكل صورة محتمل أن تكون من ذلك فلا يلزم حذف لزوم * لانا نقول لا تسلم الابهام بل هي مضبوطة
بما سمع فتكون صور الغلبة مضبوطة بما لم يسمع أو يجاب عن المناقاة السابقة بان المراد باللزوم الوقوع أى
بدليل وقوع الفاء فى حيزها بالمقالة الشرقاوى (قوله والاصل) أى أصل اما بعد والمراد بالاصل ما حق
التركيب أن يكون عليه فالاصالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد ان شأ حذف من التركيب واختصر فيه قاله
الجبجبرى على الاقناع (قوله مهمما يكن من شئ) انما كان أصلها مخصوص مهمما لا غيرها من أدوات
الشرط لما فى مهمما من الابهام لانهما تقع على كل شئ عاقلا وغيره زمانا وغيره وهذا الابهام يناسب هنا لان
الزمن التعليق على وجود شئ ما فهذا بينهما انا عام بقوله من شئ قصد العموم وان كان شأن البيان أن يكون
معينا بخلاف غير مهمما من الأدوات فانه خاص ببعض الاشياء وقال بعضهم عوضوا اما عن مهمما وعوضوا
الواو عن اما ولم يعوضوا الواو عن مهمما من أول الامر لان الواو وحرف مفرد فلا قوة له على النيابة عن شئين
وأما حرف مركب فهو أقوى من المفرد انتهى بجبرمى على المنهج ومهما عند البصريين أصلها اما اما الاولى
شرطية والثانية زائدة فتقل اجتماعهما فادلت الميم الاولى هاء وعند الكوفيين أصلها هاء بمعنى اكفف زيدت
عليها ما حدث بالتركيب معنى لم يكن والمختار انهما بسبب اذ لم ينقل دليل على التركيب وهي مبتدأ بناء على
الاصح من أنها اسم والخبر جملة الشرط وقيل الجواب وقيل مجموع الجملتين وقيل لا خبر له ويكون فعل الشرط
وهي امانامة تكفى الفاعل اما شئ على مذهب الكوفيين والاختفش من جواز زيادة من فى الاثبات وجعل
الكوفيون من ذلك قولهم قد كان من مطر والاختفش قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم واشترط الجمهور
لزادتها أن تسبق بنى أو شبهه وان يكون مجرورا هاندة قال ابن مالك

وزيد فى بنى وشبهه بغير * نكرة كالباع من مفر

واشترط الكوفيون الثانى ولم يشترط الاختفش شئاً أو ضمير مستتر عائدا على مهمما والخبر والمجرور بيان لمهما
على حذف قوله تعالى مهمما تأتينا به من آية واعترض الوجه الاول بأنه يلزم خلو الجملة الواقعة خبرا عن الرابطة الثانى
بان البيان المذكور مرسوم للبيين وبحسب فى البيان أن يكون أخص لتحصّل الفائدة كما فى الآية وأجيب عن
الاول بان الرابطة محذوف والتقدير مهمما يكن من شئ معه ويكون المعلق عليه وجود شئ مع شئ آخر بعد
السملة والكون لا يخلو عن ذلك وعن الثانى بان محل وجوب الخصوص فى البيان اذ لم يرد به التعميم ودفع

فى حيزها غالبا والاصل
مهما يكن من شئ

(قوله مهمما) اسم شرط جازم
فى محل رفع مبتدأ أو يكن
بمعنى يوجد وضميره
راجع الى مهمما لكونه
عبارة عن شئ ومن
شئ من زائدة وشئ اسم
يكن والجملة الظرفية فى
محل نصب خبر يكن قدم
عليه

توهم ارادة نوع بعينه والاجاز كما هتأ وبان الشيء عام أريد به خاص أي مهما يكن شيء من موانع مصدر
جوابها بخوابها ثابت للسند اليه وانما عجم سيبويه البيان لانه لم يمكنه ذكر حديث خاص لانه لم يفسرها باعتبار
كلام معين بل فسرهما بما يشمل جميع موارد هاتاله ابن هشام أو ناقصة فالاسم من شيء على ما مر والخبر محذوف
والنقد ير مهما يكن شيء موجودا أو ضمير عائدا على مهما والخبر محذوف والنقد ير مهما يكن شيء
موجودا وفي هذين الوجهين ما في الوجهين السابقين من الاعتراض والجواب ولا يصح أن يكون من شيء
خبر على جعل الاسم ضمير الان من ان كانت زائدة كان المعنى مهما يكن شيء شيئا وان كان للتبعض
كان المعنى مهما يكن شيء بعض شيء ولا حاصل له فظهر ان الوجة خمسة وجهان على تقدير التمام وثلاثة
على النقصان وان الاخير فاسد قاله في احراز السعد ملخصا (قوله بعد الحمدلة) الاولى بعد البسملة
والحمدلة الخ أو يقول بعد ذكر الله ليكون جريا على ما تقدم فليبدأ مل وفيه اشارة الى ان الظرف من متعلقات
الشرط وهو أولى من جهة ان المعلق يكون في خبر البسملة والحمدلة والصلاة فتعنه البركة وقيل من متعلقات
الجزءا فالنقد ير مهما يكن شيء فاقول بعد وهو الاحوط كافي احراز السعد الخ عبارة يصح أن تكون
من متعلقات الشرط بناء على أن العامل اما أي لنيابتها عن الفعل عند سيبويه أو الفعل النابتة عنه أي عند
غيره ويكون الجزاء معلقا على وجود شيء مقيد بكون البسملة وما معها و يصح أن يكون من متعلقات الجزاء
بناء على ان العامل ما فيه من فعل أو وصف ويكون الجزاء حينئذ معلقا على وجود شيء مطلق سواء كان بعد
البسملة أو قبلها وتعلقه من حيث العمل بالجواب بناء على ما مر أحوط من تعلقه بالشرط لان التعليق على
المطلق أقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامر بالنظر لما في الخارج سبين لتحقيق
ما علق عليه فمما انتهى بزيادة (قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي والآل والصعب وهو الجبر
عطف على الحمدلة والاولى ان يز يد قبل هذا والشهادة تدبر (قوله فهذا) أي فاقول هذا مختصر فالجواب
محذوف ليكون مستقبلا قاله البجيرمي وقدم لفظ بعد الحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على
الفاء ليفصل بين أداتى الشرط والجزاء لاستقبالهم تواليهما ثم حذف المضاف اليه لبعده فامنوبا
لامنسيا فصار وبعد هذا مختصر الخ قاله الكردى وعبارة العلامة بن نجيم الجوهرى ويجب الفصل بينهما
يعنى بين أما ومثلها الواو وبين الفاء لان أصل أما يز يد فمطلق مهما يكن شيء فزيد مطلق فز حلت
الفاء وأخرت الى الخبر كراهة الولا بين حرف الشرط وحرف الجزاء لان حق حرف الجزاء ان يقع بين
جملتين فأخر الى الخبر ونزل ذلك المفرد منزلة الجملة ليحصل ما ذكر والفصل اما بعمدة مبتدأ أو خبر نحو
أما يز يد فمطلق وأما في المبتدأ فزيد أو فضلة جملة شرط أو اسم منصوب بالجواب أو محذوف يفسره ما بعد
الفاء أو ظرف معمول لا ما أو للفعل الذي نابت عنه نحو فاما ان كان من المقرر بين فروح وريحان الآيات
ونحو فاما التيم فلا تقهر الآيات ونحو فاما تود فهديناهم بالنصب ونحو وأما بعمدة بل فحدث ومنه قولهم
في صدر الكتب والخطب أما بعد أي وبعد فظهر أن الامور التي يفصل بها بين أما والفاء ستة
جمعها بعضهم في قوله

بعد الحمدلة والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
(فهذا المؤلف)

(قوله فهذا المؤلف الخ)
جزاء الشرط وقدم لفظ
بعد الحمدلة والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
على الفاء ليفصل بين
أداتى الشرط والجزاء
لاستقبالهم تواليهما ثم
حذف المضاف اليه لبعده
فامنوبا لامنسيا
فصار وبعد هذا مختصر
الخ

وبعد أما فافصلن بواحد * من ستة ولاتنه زائد
مبتدأ والشرط ثم الخبر * معمول فعل بعد فائد كر
كذلك معمول لفعل فسر * ما بعد فاء بعدها مؤخره
والظرف والمجرور تلك ست * قد قالها كل امام ثبت

فلا يجوز الفصل بينهما بجملة تامة لغير دعاء ولا باكثر من اسم وأما الجملة الدعائية فيجوز الفصل مع واحد
من هذه الامور نحو أما اليوم رحمت الله فلامر كذا وكذا انتهى بالحرف (قوله المؤلف الخ) بيان للشار اليه
بهذا جريا على المختار الارجح من الاحتمالات السبعة التي أبداها السيد الجرجاني في مسمى الكتب
والتراجم من أنها الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة من حيث دلالتها على تلك المعاني وبيان

السبعة أن يقال إن مسمى الكتب الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو الالفاظ والمعاني أو الالفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الثلاثة وإنما كان المختار ما ذكر دون غيره من السبعة لأن النقوش لعدم تفسيرها لكل أحد وفي كل وقت لاتصلح أن تكون مدلولاً ولا جزءاً مدلولاً فبطل أربع احتمالات ولأن المعاني لكونها متوقفة في الغالب على الالفاظ لاتصلح أن تكون مدلولاً ولا جزءاً مدلولاً أيضاً فبطل احتمالان فتعين أن يكون المراد الالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني وأما من حيث ذاتها فليست مقصودة انتهى أفاده الشيخ الجليل قال العلامة الصبان وأقول هذه السبعة بطريق التفصيل ثمانية وعشرون احتمالاً لأن الالفاظ التي هي المسمى على الاحتمال الأول إما أن تكون لامع اعتباري أو مع اعتبار دلالتها على المعاني أو مع اعتبار نقشها بالنقوش أو مع اعتبارها بالمعاني التي هي المسمى على الاحتمال الثاني إما أن تكون لامع اعتباري أو مع اعتبار انقضاءها من الالفاظ أو مع اعتبار نقش دوالها بالنقوش أو مع اعتبارها بالنقوش التي هي المسمى على الاحتمال الثالث إما أن تكون لامع اعتباري أو مع اعتبار دلالتها على الالفاظ أو مع اعتبار انقضاء المعاني منها بواسطة الالفاظ أو مع اعتبارها بهذه اثنا عشر احتمالاً في الاحتمال الثلاثة الأولى في كل احتمال أربعة ومجموع الالفاظ والمعاني الذي هو المسمى على الاحتمال الرابع إما أن يكون لامع اعتباري أو مع ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالنقوش أو مع اعتبار ارتباط الالفاظ بالنقوش أو مع اعتبار ارتباط المعاني بالنقوش أو مع اعتبارها ومجموع الالفاظ والنقوش الذي هو المسمى على الاحتمال الخامس إما أن يكون لامع اعتبار أو مع اعتبار ارتباط المجموع حيث هو مجموع بالمعاني أو مع اعتبار ارتباط الالفاظ بالمعاني أو مع اعتبار ارتباط النقوش بالمعاني أو مع اعتبارها ومجموع المعاني والنقوش الذي هو المسمى على الاحتمال السادس إما أن يكون لامع اعتباري أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالالفاظ أو مع اعتبار ارتباط المعاني بالالفاظ أو مع اعتبار النقوش بالالفاظ أو مع اعتبارها فهذه خمسة عشر احتمالاً أخرى في الاحتمالات الثلاثة التي قبل الأخيرة في كل احتمال خمسة تضمم للاثني عشر يكون الحاصل سبعة وعشرين والثامن والعشرون سابغ الاحتمالات وهو كون المسمى الالفاظ والمعاني والنقوش فاحفظه انتهى بالحرف * وقوله الحاضر في الذهن أي وإن تأخر وضع الإشارة عن فراغ المؤلف لانه لا يتصور أن تكون الإشارة لما يوجد من الالفاظ في الخارج لانه إذا ما لكونها أعرافاً مشتهرة من أن الإشارة الواقعة في أوائل الكتب إن كانت بعد التأليف فهي لما في الخارج غير مستقيم على الاحتمال المختار لأن الالفاظ تنعدم بعد وجودها فإن قيل كيف صحت الإشارة لما في الذهن مع أن ذلك لا يشار بها إلا إلى موجود محسوس قلنا المراد المحسوس ولو تنزل بلا وهذا منه كانه لشدة استحضاره له صار محسوساً فإن قيل هلا جاز أن تنزل الالفاظ التي وجدت في الخارج وانعدمت كأنها موجودة محسوسة فتكون الإشارة المتأخرة لما في الخارج فيصح ما شتهر قلنا ذلك فيه تنزيل الموجود غير المحسوس منزلة المحسوس وهذا فيه تنزيل المعدوم منزلة الموجود فارتكبوا ذلك دون هذا من الجمل (قوله مختصر) أي الالفاظ مخصوصة قليلة واعتراض بأن ما في الذهن مجمل ومسمى المختصر الالفاظ مفصلة بكونها طاهرة وغير هافلا مطابقة بين المبتدأ والخبر وأجيب بتقدير مضاف في كلامه والتقدير ففصل هذا واعتراض أيضاً بأن الالفاظ التي وقعت الإشارة إليها وأخبر عن مفصلها بالمختصر ليست إلا التي هي الالفاظ الموجودة في ذهن المصنف فيلزم عليه أنه لا يقال لغيرها مختصر وأجيب بتقدير مضاف ثان والتقدير ففصل نوع هذا على أن هذا الاعتراض انما توجه على القول بأن مسمى الكتب من حيث علم الشخص والتحقيق على خلافه كما في التحفة وعبارته التحقيق أن أسماء الكتب من حيث علم الجنس لاسميه وإن صح اعتباره ولا علم الشخص خلافه لمن زعم وإن ألف فيه بما يحتاج رده إلى بسط ليس هذا محله وإن أسماء العلوم من حيث علم الشخص انتهى فليتبأمل (قوله قل لفظه) أي المختصر قال العلامة الأمير والذي يظهر لي حسنه أن اللفظ في اللغة مصدر لفظ من باب ضرب إذا رمى قال في

الحاضر في الذهن (مختصر)
قل لفظه

الاساس وحقيقته الرمي من القم وأما لفظ الرمي الدقيق ولفظ البحر العنبر فجاء لغوي ثم هو يطلق في اللغة بمعنى الملقوط الملقاشائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير أي مضروب به فهذا الاطلاق ليس تصرفا للنحو بين نعم تصرفهم بالخصيص فقط لان الملقوط من القم أهم من الصوت وغيره فخصوه بالصوت هذا هو الحري بالتعويل وغيره املا وتطويل بلا حاجة ولا دليل انتهى ببعض تصرف (قوله وكثر معناه) أي بخلاف المبسوط فانه ما كثر لفظه ومعناه قال الشيخ ابن قاسم بقى قسم آخر موجود قطعاً وهو ما قبل لفظه ومعناه فكان الوجه ان يقول ما قبل لفظه سواء كثر معناه أو لا انتهى فليتامل قال في التحفة قيل والايجاز لكونه حذف طول الكلام وهو الاطناب غير الاختصار لانه حذف تكريره مع اتحاد المعنى ويشهد له فذودعاء عريض وفيه تحكم واستدلال بما لا يدل اذ ليس في الآية حذف ذلك العرض فضلاً عن تسميته فالحق ترادفهما كما في الصحاح انتهى * (تنبيه) قال أبو حاتم وتقول العامة لاى معنى فعلت والعرب لا تعرف المعنى ولا تكاد تتكلم به نعم قال بعض العرب ما معنى هذا بكسر النون وتشديد الياء وقال أبو زيد هذا في معناه ذاك وفي معناه سواء أي في مماثلته ومشايبته دلالة ومضموناً ومفهوماً وقال الفارابي أيضاً ومعنى الشيء ومعناه واحد ومعناه وفواه ومقتضاه ومضمونه كله هو ما يدل عليه اللفظ وفي التهذيب عن ثعلب المعنى والتفسير والتأويل واحد وقد استعمل الناس هذا معنى كلامه وشبهه ويريدون هذا مضمونه ودلالته وهو مطابق لقول زيد والفارابي وأجمع النحاة وأهل اللغة على عبارة تداولوها وهي قولهم هذا بمعنى هذا وهذا في المعنى واحد وفي المعنى سواء وهذا في معنى هذا أي مماثل له أو مشابيه قاله في المصباح والمعاني هي الصور الذهنية من حيث انه وضع بارزاتها اللفاظ والصور والحاصلة في العقل فن حيث انها تقصد باللفظ سميت معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوماً ومن حيث انه مقول في جواب ما هو سميت ماهية ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة ومن حيث امتيازه عن الاغيار سميت هوية قاله السيد الجرجاني في التعريفات (قوله لا بد) بضم الباء * وقوله أي لاغنى بكسر الغين المعجمة تفسير لا بد قال في المختار وقولهم لا بد من كذا أي لا فراق منه وقيل لا عوض وقال في المصباح لا بد من كذا أي لا حميد عنه ولا يعرف استعماله الا مقروناً بالنفي (قوله لكل مسلم) أي مكاف ومثله امرأة مكلفة والخمسة كذلك (قوله يحتاج) الجملة صفة لمسلم (قوله الى معرفة ما هو) أي كل مسلم وما يحتمل ان تكون اسما موصولاً بمعنى الذي وأن تكون نكرة موصوفة بمعنى شيء * وقوله مضطرا ليه خبر هو والجملة صلة الموصول على الاول ونعت لما على الثاني ومضطرا اسم فاعل من اضطرا أصله مضطرا بکسر الراء الاولى قال في المصباح واضطره بمعنى ألجأه اليه وليس له منه بد والضر ورأسه من الاضطرار (قوله من العبادات) بيان لما وعلامة من البيان أن يصح الاخبار بما بعد ما قبلها وهي مع مجرور وها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في اعرابه ان كان نكرة أفاده بعض المحققين وما هنا يحتمل الوجهين كما تقرر فتنبه (قوله ومحتاج اليه) عطاف على مضطرا ليه * وقوله من المعاملات بيان لما قال العلامة الكردى فيه أنه لم يد كرفيه شيئاً من المعاملات ولعله بنى هذا على ما بلغه أن مصنفه وصل فيه الى نصف الكتاب لكنه قال لم يصح عندي أن المصنف ييض الى ذلك المحل وانما الذي في نسخ الكتاب المعتمدة الوصول الى عقب فصل متعلقات الشعر أو يكون الشارح بنى هذا على ما عزم عليه من اكمال الكتاب متناوئاً وشرحا بل وقد وصل فيه الى الفرائض وانما أحس عليه لان المشهور من نسخ الكتاب والمتداول في أيدي الطلبة الى عقب فصل متعلقات الشعر انتهى (قوله من معرفته) أي المختصر قال في المصباح عرفته معرفة بالكسر وعرفانا علمته بحاسة من الحواس الخمس والمعرفة اسم منه انتهى قال السيد والمعرفة ادراك الشيء على ما هو عليه وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم ولذلك يسمى الحق تعالى بالعلم دون العارف (قوله أو من معرفة مثله) أي مثل هذا المختصر من المختصرات كتبت أبي شجاع وتحرر بالتنقيح ونظم الزيد قال الغزالي في الاحياء وأما

وكثر معناه (لا بد) أي لاغنى (لكل مسلم) يحتاج الى معرفة ما هو مضطر اليه من العبادات ومحتاج اليه من المعاملات (من) معرفته أو من (معرفة مثله)

(قوله ومحتاج اليه من المعاملات) فيه أنه لم يذكر فيه شيئاً من المعاملات ولعله بنى هذا على ما بلغه أن مصنفه وصل فيه الى قريب من نصف الكتاب لكنه قال لم يصح عندي أن المصنف ييض الى ذلك المحل وانما الذي في نسخ الكتاب المعتمدة الوصول الى عقب فصل متعلقات الشعر أو يكون الشارح بنى هذا على ما عزم عليه من اكمال الكتاب متناوئاً وشرحا بل وقد وصل فيه الى الفرائض وانما أحس عليه لان المشهور من نسخ الكتاب والمتداول في أيدي الطلبة الى عقب فصل متعلقات الشعر

الفقه فالاعتصاف فيه على ما يحويه مختصر المزي رحمه الله وهو الذي رتبناه في خلاصة المختصر والاعتصار
فيه ما يبلغ ثلاثة أمثاله وهو القدر الذي أو ردها في الوسيط من المذهب والاستقصاء ما أو ردها في البسيط
الى ما وراء ذلك من المطولات انتهى وقال ابن ساعد في ارشاد القاصد من كتب الشافعية المختصرة
التعجيز والتنبيه والتحرير رأى له للبحر جاني ومختصر الوسيط للبيضاوي ومن المتوسط المذهب
والوسيط والروضة للنووي ومن المبسوط الحاوي للاوردي والكافي والوافي والبسيط وبحر المذهب
والتهابة وشرح الوحي هذا كلامه وهو كقول الغزالي بالنسبة لزمانهما وأما الآن فكل ذلك من المطولات
اذ هو كله أكبر من المحرر وقد قال النووي في حقه لكن في حجمه كبير يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر
الابعض أهل العناية فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه ليسهل حفظه هذا كلام النووي فكيف
مختصرنا هذا فنسأل الله أن لا يجر منا بركة المتقدمين (قوله ليكون) أي كل مسلم فهو تعليل للابدالخ * وقوله
على بصيرة أي علم وخبرة قال السيد البحر جاني البصيرة قوة القلب بنو القديس يرى بها حقائق الاشياء
وبواطنها بمثابة البصر للنفس يرى به صور الاشياء وظواهرها وهي التي يسميها الحكماء القوة العاقلة والقوة
القدسية انتهى (قوله من أمره) أي شأنه وحاله (قوله وبينه) عطف على بصيرة * وقوله من ربه أي
شرع ربه ولعل الاول راجع للعاملات وهذه اللمعات وعبارات الشيخ باعثن ليكون على بصيرة في
دينه لانه يجب على كل مكلف معرفة ما يحتاج اليه من الفقه من الاحكام الظاهرة وغالب ما فيه كذلك وما
حدث له من الاحكام التي ليست فيه يسأل عنه (قوله والا) أي وان لم يعرف هذا المختصر ولا مثله (قوله
ركب متن عياء) المتن الظاهر والعياء مؤنث أعني والكلام هنا على التشبيه يعني أن الذي لم يعرف مثل هذا
المختصر كن ركب ظهر البهيمة العبياء والجامع المشقة في كل والاداء الى الهلكة (قوله وخطب) بالحاء
المعجمة من باب ضرب وهو عطف على ركب * وقوله خطب عشواء من اضافة المصدر الى فاعله قال في
الصحيح خطب البعير الارض بيده خطب اضربها ومنه قيل خطب عشواء وهي الناقة التي في بصرها ضعف
تخطب اذا مشيت لا تتوق شيئا انتهى وقال في القاموس خطب عشواء ركبته على غير بصيرة والعشواء
الناقة لا تبصر امامها الخ والحاصل أن من لم يعرف مثل هذا المختصر لا يهتدي لامر دينه ودينه وكان حاله
كحال من ذكر تدر (قوله فيتعين) تفريع على ما اقتضاه قوله لا بدالخ * وقوله حينئذ أي حين اذ كان
هذا المختصر لا بد لكل مسلم من معرفة مثله فالتنوين عوض عن الجملة لانه كما هو مقرر في النحو اقسام
تنوين التمكين وهو اللاحق للاسماء المعربة كزيد ورجل وتنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية
للفرق بين معرفتها ونكرتها كسيبويه وسيبويه آخر وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث كسمات
وتنوين الترخيم كتنوين لقدامين وتنوين الغالي كتنوين خاوي المخترق وتنوين العوض وهو على ثلاثة
اقسام عوض عن جملة وهو الذي يلحق اذ عوضا عن جملة تكون بعدها كالحنا وعوض عن اسم وهو
اللاحق لكل وبعض وعوض عن حرف وهو اللاحق لجوار ونحوه وقد نظمها العلامة الامير بقوله

مكن يزيدوا به نكرته كذا * قابل بجمع لتأنيث وقد ساءما
عوض جوارا ذرئهم بمطلقة * غال ان او بصرف الشعر ما حرما
كذا انداء بتنوين كيام طر * والمحكي ما شذ تلك العشر فافهما

وتفصيل ذلك في محله (قوله عليك أيها الراغب) أي مبني على الضم لمشاكلة لفظها في النداء في محل نصب
باخص محذوف وجوبا والالتصاف لا محمل لها لكانها تلزمها عوضا عما فاتهما من الاضافة كما عوضوا عنها
ما الزائدة في أياما ندعوا الراغب صفة أي مرفوع عند الجمهور رتبة للفظها لانه المقصود بالاختصاص
وأجاز المازني نصبه قياسا على جواز نصب الظريف في قولك يازيد الظريف بالرفع والنصب والمراد به
مدلول الكاف التي للخطاب قال ابن مالك

الاختصاص كنداء دون يا * كأيما الفتى باثر أرجونيا

ليكون على بصيرة من أمره
وبينة من ربه والاركب
متن عياء وخطب خطب
عشواء (فيتعين) حينئذ
عليك أيها الراغب

(قوله متن) أي ظهر (قوله
وخطب خطب عشواء)
قال في القاموس خطب
خطب عشواء ركبته على غير
بصيرة والعشواء الناقة
لا تبصر امامها الخ

(قوله في الخبر) معمول الراغب فهو المراد له لان رغب اذا عدى بنى فعناه الارادة والمحبة واذا عدى بعن فعناه عدم الارادة والكراهة قال في الصحاح رغب في الشيء اذا اردته رغبة ورغبا وارغبته فيه مثله ورغبته عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه ولذا قال أبو عبيدة في قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن هذا يجتمل الرغبة والنفرة فان جلسته على الرغبة كان المعنى وترغبون في أن تنكحوهن وان جلسته على النفرة كان المعنى وترغبون عن أن تنكحوهن لدما منهن انتهى وبعبارة المنلا أبي السعد وترغبون أن تنكحوهن أى في أن تنكحوهن بل لا كل ما لهن أو في أن تنكحوهن بغيرا كمال الصداق وذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها من أنها اليتيمة تكون في حجر وليها فترغب في مالها وجمالها ويريد أن ينكحها بأدنى من سنة نسائها فهو أن ينكحوهن الا ان يقسطوا لهن في كمال الصداق أو عن أن ينكحوهن وذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها بنتمة ترغب وليها عن نكاحها فيعضلها طمعا في مبرأها وفي رواية عنها رضي الله عنها هو الرجل يكون عنده يتيمة هو وليها ووارثها وشريكها في المال حتى في الرزق فيرغب أن ينكحها ويرى أن يزوجهار جلا فيشركه في ماله بما شركته فيعضلها الخ (قوله الاهتمام به) أى هذا المختصر أو مثله أى الاعتناء بالهمة القوية وقال في المصباح واهتم الرجل بالرجل قام به وقال السيد الهمزة توجه القلب وقصده بجميع قواه الروحية الى جانب الحق لحصول الكمال له أو لغيره (قوله حفظا) هو منصوب على التمييز المحول عن المضاف والاصل الاهتمام بحفظه أى المختصر والحفظ ضبط الصور المدركة وقال في المصباح وحفظ القرآن اذا وعاه على ظهر قلبه (قوله وفهما) هو تصور المعنى من لفظ المخاطب ونحوه قال الرازي الحكماء يقولون لا يجتمع الحفظ والفهم على سبيل الكمال لان الفهم يستدعى مزيد رطوبة في الدماغ والحفظ يستدعى مزيد يذوبة والجوع بينهما على سبيل التساوي ممنوع عادة انتهى ومن أقوى أسباب الحفظ والفهم تقوى الله وكثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتحرر عن أسباب الهم كالدين ونحوه قال تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله وقال تعالى ان تنقروا الله يجعل لكم فرقا نا وقال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب والرزق عام وقال صلى الله عليه وسلم من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم وعن محمد بن أبي القاسم رفعه لكل شيء طهارة وغسل وطهارة قلوب المؤمنين من الصدا الصلابة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الفوائد ان يقال عند القراءة في الدرس اللهم ألهمني علما فقه به أو امرأ ونواهيك وارزقني فهما اعلم به كيف أنا جيلك يا ارحم الراحمين اللهم ارزقني فهم النبيين وحفظ المراسين والهام الملائكة المقرئين برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم اكرمني بنور الفهم واخر جنى من ظمائم الوهم وافتح لي ابواب رحمتك وانشر على كرمك يا ارحم الراحمين انتهى من الفوائد المكية بتلخيص وزيادة (قوله وكتابة) بكسر الكاف اسم من كتب كتابا وهي أعون شيء على تحصيل العلم وبقائه انما كتب قروما حفظ فر وفي الحديث قيدوا العلم بالكتابة وينبغي لطالب العلم ان يعتنى بتحصيل الكتب المحتاج اليها ما أمكنه بشراء ونحوه ولتكن همته بالتصحيح أكثر من التحسين واذا صحح الكتاب بمقابلته بأصله الصحيح أو بقراءته على شيخ فليبتقط المشكل ويذكر ضبطه في الحاشية ويكتب ما صححه أو ضبطه صحيح صغيرة وما يراه خطأ يكتب فوقه كذا صغيرة وفي الحاشية صوابه كذا ان تحققة والتعريب على الزيادة أولى من نحو الحل نعم الحل أولى في ازالة نحو نقطة أو مشكلة والأولى نحو الضرب على الثاني من المكر والا ان كان الاول آخر سطر ولم يكن مضافا لما بعده فالضرب عليه أولى صيانة لاوله ويخرج لما في الحاشية بمنعطف الى جهة اليمين أولى ثم يكتب المخرج صاعدا الى الورق لانا لا لاحتمال تخرج آخر بعده ويجعل رأس الخروف الى جهة اليمين سواء كان بجهة الكتابة أم يسارها ويدع مقدارا حلق الورقة مرارا فلا يوصل الكتابة به لزاوها عند حل المجلد له ويكتب آخر التخرج صحح ولا بأس بكتابة الحواشي والفوائد والتنبيهات المهمة على حواشي الكتب التي يملكها ولتكن متعلقة بما فيه من غيرا كثار لئلا يظلمه وترك الكتابة بين الاسطر أولى مطلقا ولا يكتب آخره صحح فرقا بينه وبين التخرج يجبل نحو حاشية ويفصل بين كل كلامين بدارة مثلا لما

في الخبر (الاهتمام به) أى
هذا المختصر أو مثله
حفظا وفهما وكتابة

في تركه من غير استخراج المقصود انتهى من الفوائد المكية تغلاق ابن خلدون قال المراقى

وينبغي اعجام ما يستعجم * وشكل ما يشكل لا ما يفهم
ويكره الخط الدقيق الا * لضيق رق او لرحال فلا
ثم عليه المرض بالاصل ولو * كان اجازة او اصل الشيخ او
فرع مقابل وخير المرض مع * استاذة بنفسه اذ يسمع
ويكتب الساقط وهو اللحق * حاشية الى اليمين يلحق
ما لم يكن آخر سطر وليكن * لفوق والسطور أعلى فحسن
وخرجن للسقط من حيث سقط * منه مطلقا له وقيل صل بخط
وبعد ما كتب صح أو زدرجما * أو كرر الكلمة لم تسقط معا
وكتبوا صح على المرض * للشك ان تغلاومعنى ارتضى
ورضوا فضربوا صادقة * فوق الذى صح ورودا وفسد
وما يزيد في الكتاب بعد * كشطا وصحوا وبضرب اجود
وصله بالحرف خطأ أولا * مع عطفه واكتب لاثم الى
او نصف دارة والاصفرا * في كل جانب وعلم سطر
سطرا اذا ما كثرت سطور * اولها وان حرف أى تكرر
فابق ما اول سطر ثم ما * آخر سطر ثم ما تقدم
أو استجد قولان ما لم يصف * أو يوصف أو نحوهما فالف
وتنفي الدارة فصلا وارضى * اغفاله الخطيب حتى يعرضا
وكرهوا فصل مضاف اسم الله * منه بسطران ينافى ما تلا
واكتب ثناء الله والتسليما * مع الصلاة للنبي تعظيما

بعض تقديم وتأخير (قوله وعليك) أى أيها الراغب في الخير * وقوله أيضا أى كيتعين عليك الاهتمام به
اه وأشار به الى ان اشاعته بالرفع عطف على الاهتمام * وحينئذ فعل الاحسن ان يقول ويتعين عليك
الخ لان اقتضاه على ذلك التقدير بوجههم أن عليك خبر مقدم واشاعته مبتدأ مؤخر مع ان الذى تقدم ليس
كذلك هذا ويصح قراءة واشاعته بالخبر عطف على الضمير المحرور على حذف قول ابن مالك
وليس عندي لازما قد اتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتا

وله ان انسب من جهة المعنى لانه حينئذ من متعلقات الاهتمام وان كان الاول من جهة الاعراب انسب بل
متعين على قول الجمهور لانه اذا جاءهم الله بطل نهر معقل فتدبر (قوله اشاعته) أى اذا عت هذا المختصر
واظهاره قال في المصباح شاع الشيء يشيع شوعا ظهر ويتعدى بالحرف وبالالف فيقال شعت به واشعته
انتهى فهو مصدر اشاع كالأقامة مصدر اقام قال ابن مالك
واستعد استعاده ثم أقم * اقامة وغالبا اذا التزم

وهي اشارة الى التعليم لان الاشاعة وان كانت اعم منه الا أنه اعظمها وهو تنبيه النفس لتصوير المعاني والاول
اشارة الى التعلم وهو تنبيه النفس بتصوير ذلك وقدم هذا باعتبار الاولية والسابقة لانه مبتدأ حال المعلم وكل
معلم فقد كان متعلما قاله في شرح الاحياء ولكن من المعلوم ان وجوب مثل هذه على تفصيل ذكره في محله
فتدبر (قوله في البلدان) هي بضم الباء وسكون اللام جمع بلد بفتحين قال ابن مالك
وفعال اسما وفعل لا وفعل * غير مع العين فعلا شمل

قال في المصباح ويطلق البلد والبلدة على كل موضع من الارض عامرا كان أو خلاء وفي التنزيل الى
بلد ميت أى الى أرض ليس بها نبات ولا مرعى الخ ولكن المراد العامر فقط فتدبر (قوله ليكون لك) تعليل

(و) عليك أيضا (اشاعته)
في البلد ان يكون لك

لقوله وعليك اشاعته على ما مر (قوله نصيب) أي حصة وحظ * وقوله من الاجر أي الثواب الذي هو جزاء الطاعة وتوابع نصيب للعظيم بقرينة تعليلية * وايضا فقد قال الله تعالى ومن احسن قولاً لمن دعا الى الله قال السيد المرتضى في شرح الاحياء قال الحسن هو المؤمن اجاب الله في دعونه ودعا الناس الى ما اجاب الله فيه من دعونه وعمل صالحا في اجابته فهو اخيب الله هذا ولي الله فقام الدعوة الى الله افضل مقامات العبد انتهى وفي حديث مرسل * قال صلى الله عليه وسلم ما افاد المسلم اخاه فائدة افضل من حديث حسن بلغه فبلغه او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته واهل سمواته وارضه حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير رواه الترمذي * وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له رواه مسلم وغيره قال البدر بن جماعة واذا نظرت وجدت معاني الثلاثة موجودة في معلم العلم اما الصدقة فاقراءه العلم وافادته الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم في المصلي وحده من يتصدق على هذا أي بالصلاة معه ليحصل له فضيلة الجماعة والمعلم يحصل الطاعة الفضيلة التي هي افضل من صلاة الجماعة وينال به شرف الدنيا والآخرة واما المنتفع به فظاهر لانه كان سببا لاتصال ذلك العلم الى كل من انتفع به او ما للدعاء الصالح له فاعتماد المستقر على السنة أهل العلم والحديث فاطمة الدعاء لشايجهم واعثمهم وبعض أهل العلم يدعون لكل من يذكر عنه شيء من العلم وربما قرأ بعضهم الحديث بسنده فيدعون لجميع رجال السند انتهى قال بعض الفضلاء قوله ينتفع به يشمل التعليم والتعلم والتأليف والكتابة ومقابلة الكتب تصحيحها وذكر ابن السبكي ان التصنيف في ذلك أقوى لطول بقائه على عمر الزمان (قوله اذا دال) تعليل لقوله ليكون الخ فهو من التدقيق وهو اثبات الدليل بدليل آخر كما مر والدال هو المرشد والكاشف اسم فاعل من الدلالة قال في المصباح دللت على الشيء واليه من باب قتل وأدلت بالالف والمصدر دلولة والاسم الدلالة بكسر الدال وفتحها وهو ما يقتضيه اللفظ عند اطلاقه واسم الفاعل دال ودليل وهو المرشد والكاشف هذا كلامه وقال الشيخ الملو في الدلالة بتثليث الدال مصدر دلى وقال الراغب والدلالة ما توصل به الى معرفة الشيء وقال دلته على الطريق أهديته اليه ومن المجاز الدال على الخير كفاعله ودله على الصراط المستقيم انتهى ويدخل في ذلك دخول اوليا اولو بامن يعلم الناس العلم الشرعي ويتعلمون عنه انتهى قاله السيد المرتضى (قوله على هدى) بضم الهاء قال في المصباح الهادي الرشاد والدلالة يؤث ويذكر يقال هدا الله للدين هدى (قوله كفاعله) أي كما عمل الهدي وهذه الكلام معنى حديث مرفوع رواه الترمذي عن انس ولفظه ان الدال على الخير كفاعله وفي الحديث قصة وهي قال انس جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل يستحله فلم يجد ما يحمله فدلّه على آخر فحمله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فذكره وفي لفظ آخر من دل على خير فله مثل أجر فاعله وعن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه كل مفسر وف صدقة والدال على الخير كفاعله والله يحب اغائة للفقان وعن ابى الدرداء الدال على الخير وفاعله شريكان وعن علي مرفوعا دليل الخير كفاعله أفاده في شرح الاحياء (قوله وليس المطلوب منك) أي أجب الراغب في الخير * وقوله الاتصال للهدي بالنصيب خبر ليس بمعنى كالطلب الذي في ضمن قوله تعالى واذا أخذ الله ميثاق الذين أوثوا الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه وقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم بلغوا عني ولو آية وقال صلى الله عليه وسلم لا يبلغ الشاهد منكم الغائب وغير ذلك (قوله فان الهدي هدى الله وحده) أي فهو مخصوص به تعالى قال الجبل نقلا عن البيضاوي الهداية دلالة بلطف ولذلك تستعمل في الخير وهداية الله تعالى أنواع لا يحصها عد لكنها تنحصر في أجناس مترتبة * الاول افاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه كالقوة العقلية أي العاقلة والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة * والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد * والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب والرابع أن يكشف قلوبهم السرائر ويربهم الاشياء كما هي بالوحى والا الهام والمنامات

نصيب من الاجر اذا دال
على هدى بكفاعله وليس
المطلوب منك الاتصال
للهدى فان الهدي هدى
الله وحده

(قوله الاتصال للهدي)
اذ ذاك مخصص
بالباري عز وجل وقد
يستعمل الهدي في حق
الباري بمعنى الدلالة قال
تعالى واما تعود فهديناكم
أي دللناهم فاستحبوا
الهدى على الهدي ولو
أوصاهم لم يستحبوا
الهدى على الهدي والهداية
في حق غير الله بمعنى الدلالة
قال تعالى وانك تهدي الى
صراط مستقيم أي لتدل
اليه وقال تعالى انك
لا تهدي من احببت أي
لا توصله اعمالك الدلالة
وقس على ذلك ما مر
عليك من معنى الهداية
والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

الصادقة وهذا القسم يختص بنيله الانبياء والاولياء انتهى قال الكردى وقد يستعمل الهدى فى حق
البارى بمعنى الدلالة قال تعالى وأما عود فهم دينهم أى دللتناهم فاستحبوا العمى على الهدى ولو أوصلهم
لم يستحبوا العمى على الهدى والهداية فى حق الله تعالى بمعنى الدلالة قال تعالى وانك لنهى الى صراط
مستقيم أى لتدل اليه وقال تعالى انك لنهى من أحببت أى لا توصله اعمالك الدلالة وقس على ذلك ما مر
عليك من معنى الهداية (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان الهدى الخ (قوله فأننا) هو ضمير رفع مبتدأ
قال الاشمونى مذهب البصريين أن ألف أنارائده والاسم هو الهزمة والنون وزيدت الالف وقفا لبيان
الحركة فهى هاء السكت ومذهب الكوفيين واختاره الناطم أن الاسم مجموع الاحرف الثلاثة وتظهر
فائدة الخلاف فيما اذا سمينا به فعلى الاول يحكى لانه مركب من اسم وحرف وعلى الثانى يعرب لان سبب البناء
قد زال وفيه خمس لغات فصحا هن اثبات ألفه وقفا وحذفها ووصلا والثانية اثباتها ووصلا وقفا وهى لغة تميم
وبها قرأنا نافع لكان فيها به هزمة ولذا قال فى الحرز

ومدأنا فى الوصل مع ضم همزة * وفتح آنى والخلف فى الكسر بجلا

والثالثة هنا بادل همزته هاء والرابعة أن بمد بعد الهزمة والخامسة أن كمن حكما قطرب انتهى
بتلخيص وزيادة (قوله أسأل الله) الجملة خبر المبتدأ فان قيل ما حكمته تقديم المسند اليه الذى هو أنا ولم
يكتف بالضمير المستتر المؤخر مع أن تقديمه على المسند الفعل اذا لم يل حرف التنى قد يأتى للتخصيص وقد
يأتى للتقوية على ما هو مقرر فى علم المعانى وههنا لا يعرف منه ما وجه حسن اذ لا حسن لقصر السؤال عليه
بل التشريك فيه حسن اى يكون اقرب للاجابة لا جتماع القلوب وأبعد عن التحجر فى الدعاء ولا انما كيد
اسناد السؤال اذ لا انكار ولا ترد فيه للسامع فالجواب قال بعضهم يمكن أن يكون التقديم هنا لافادة الحصر
أو التقوى وبوجه الاول بأن المصنف من نواضعه رأى أن كتابه لا يلتفت اليه غيره فضلا عن كونه يسأل
النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به الا هو فكانه قال أنا أسأل النفع به دون غيرى لان ما ألفته حقير
وأنا أسأل الله لامعاضى وحسادى فالقصر اضافى فليتأمل وبوجه الثانى بأن تقوى الحكم وتأكيده بتكرار
الاسناد ليس بالازم أن يكون للرد على منكر بل قد يكون لجرد الاعتناء بالحكم ولظهور الرغبة فيه فتوجه
الى الله تعالى يتضرع فى الاجابة مجتهدا بأقصى وسعه مشيرا الى أنه لا يعتمد على ما ذكره من كونه هذا
المختصر لا بد لكل مسلم من معرفته بل يسأل الله النفع به أو لاستبعاده السؤال * وذكر بعض الفضلاء
من وجوه التقديم أنه يجوز أن يكون للتخصيص اظهار الوحدة فى هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه
بالتأمين ليستطفا به فكانه قال فى أثناء السؤال الهى أجبني وارحم وحدتى وانفرادى عن الاعوان
انتهى أفاده بعض المحققين (قوله الكريم) سبأى معناه (قوله أن ينفع به) أى هذا المختصر وأن وما
بعدها فى تأويل مصدر مفعول ثان لا سأل والنفع ضد الضر وقيل الخبر وهو ما يتوصل به الانسان الى
مطلوبه قاله الشرافوى (قوله فانه) يحتمل أن الضمير للحال والشان ويحتمل رجوعه لله * وقوله
لا يخيب بالخاء المعجمة من خاب الثلاثى على الاول أو من خيب الرباعى على الثانى قال فى المصباح خاب
يخيب خيبة لم يظفر بمطلوبه وفى المثل الهية خيبة وخيبة الله بالتشديد جعله خائبا انتهى (قوله من اعتمد)
فاعل خاب أو مفعول خيب قال فى المصباح واعتمدت على الشئ انكأ واعتمدت على الكتاب
ركنت وتمسكت مستعاضا من الاول الخ وقال فى المختار واعتمد على شئ انكأ واعتمد عليه فى كذا انكأ
انتهى قال فى التحفة والاعتماد والاستناد يصح أن يدعى ترادفهما وأن الاعتماد أخص انتهى (قوله عليه)
أى على الله تعالى (قوله ولجأ) من باب نفع أى اعتمد وأسند (قوله فى مهماته) أى فى أموره الشديدة
التي مهمة تحصيلها * وقوله اليه أى الى الله فهو متعلق بلجأ (قوله وأن يجعل) عطف على أن ينفع
(قوله جنى) أى على سبيل النقل * وقوله أى لا يخفى * وقوله من متفرقات الكتب من اضافة
الصفة للوصف أى الكتب المتفرقة المشتقة والكتب بضمين وقد يسكن التأنيخ فاجمع كتاب قال

وحيئذ (فأننا أسأل الله
الكريم أن ينفع به) فأنه
لا يخيب من اعتمده عليه
ولجأ فى مهماته اليه (وأن
يجعل جنى) من
متفرقات الكتب

ابن مالك

وفعل لاسم رباعي جند * قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

﴿ تنبيه ﴾ كتب الامام الشافعي رضي الله عنه المشهورة التي صنفها في المذهب الجديد أربعة الاموالاملاء والبوطي ومختصر المزني ولا يحصى باهر جهته الله كتب كثيرة جدا ما بين مطوّل ومختصر وتعليق وشرح ومختصر المزني المذكور شرّح من أجلها نهاية المطلب في دراسة المذهب للامام ومنذ صنف الامام كتابه النهاية وهي غانية أسفار لم يشغل الناس الا بكلامه فاخصرها الغزالي الى البسيط ثم الى الوسيط ثم الى الوجيز وللارافعي عليه شرحان صغير ولم يسجد وكبير وسماه العزيز وتورع بعضهم فسماه فتح العزيز وهو في ستة عشر مجلدة ثم اختصر هذا الشرح الامام النووي رحمه الله ونقحه وسماه روضة الطالبين ثم جاء المتأخرون فاختلفت أغراضهم ففهم المحشون كالاذري في التوسط والفتح بين الروضة والشرح وكذا الاسنوي وغيره وللزركشي الخادم الى غير ذلك من المطولات والمختصرات قال الشارح رحمه الله قد أجمع المحققون على أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد بشيء منها الا بعد كمال البحث والتحري رحتي يغلب على الظن أنه راجح في المذهب الى آخر ما قال فان تخالفت كتب الامام النووي فالغالب أن المعتمد التحقيق فالمجموع فالتنقيح فالروضة فانها راجحة في غير ذلك مما فصلوه فيه وبعد هذا ذهب علماء مصر الى اعتماد قول الرملي خصوصاً في النهاية لانها قرئت على المؤلف من أولها الى آخرها في أربعين سنة من العلماء فنقدوها وصححوها فكان في غاية الصحة وذهب علماء الحجاز واليمن وغيرهما الى اعتماد قول الشارح في كتبه بل في التحفة لما فيها من احاطته بالنصوص واقرأه المحققين لها عليه الذين لا يحصىون كثرة ثم فتح الجواد ثم الامداد ثم الايجاب ثم الفتاوى ونحوها بهذه الشرح * قال بعضهم

وشاع ترجيح مقال ابن حجر * في يمن وفي الحجاز فاشتهر

وفي اختلاف كتبه في الرجح * الاخذ بالتحفة ثم الفتح

فأصله لا شرحه العبابا * اذ رام فيه الجمع والايهابا

(خالصا)

٥٤

ثم حواشي المتأخرين على تفصيل ذكره وفي الاصطلاحات (قوله خالصا) أي من المكدرات التي تخبط العمل كحب الظهور والشهرة والمجدة وحيث كان المراد ما ذكر صدق ذلك بكل من المراتب الثلاثة التي ذكرها للمادة الخالية من الحرمة وهي أن تعبد الله طلبا للثواب وهو بامن العقاب وهذه أدناها وأن تعبدته تعالى لتشرف بعبادته والنسبة اليه وهذه أعلى من التي قبلها وأن تعبدته تعالى لكونه الهك وأنت عبده وهذه أعلاها كما ذكره المناوي وأما إذا كان المراد أن يكون خالصا من موانع الكمال الاعلى كان من الرتبة الاخيرة عينا فلينأمل قاله البيجوري واعترض بعض المحققين الاحتمال الاول بقوله كيف هذا مع نسبة الخلو للذات والخالص للذات لا يكون الا حيث كانت الذات هي المقصودة فيكون فاصرا على أعلى المراتب نعم لم يقيده بالجوار والمجور وصدق بكل المراتب الا أن يقال مقصودا مخشى أنه يحتمل أن يراد بالخالص لذاته ما ليس معه رياء ولا شيء مما يخبط العمل لا ما ليس معه شيء أصلا بحيث تكون الذات هي المقصودة فقط وحينئذ يصدق الخ وان كان هذا الاحتمال خلاف المتبادر بل المتبادر هو الثاني المشار اليه بقوله وأما إذا كان المراد الخ انتهى قال السيد الجرجاني الاخلاص في اللغة ترك الربا في الطاعات وفي الاصطلاح تخلص القلب عن شائبة الشوب المكدرات صفاته وتحقيقه ان كل شيء يتصور ان يشوبه غيره فاذا صفاعن شوبه وخلص عنه يسمى خالصا ويسمى الفعل المخلص اخلاصا قال الله تعالى من بين فرث ودم لنا خالصا فانما خلوص اللبن أن لا يكون فيه شوب من الفرث والدم وقال الفضيل بن عياض ترك العمل لأجل الناس رياء والعمل لأجلهم شرك والاخلاص الاخلاص من هذين الاخلاص أن لا تطلب لعملك شاهدا غير الله وقيل الاخلاص تصفية الاعمال من الكدورات وقيل الاخلاص ستر بين العبد وبين الله تعالى لا يعاينه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هوى فيميله * والفرق بين الاخلاص والصدق ان الصدق أصل وهو الاول والاخلاص فرع وهو تابع * وفرق آخر الاخلاص لا يكون الا بعد الدخول في العمل انتهى

بالحرث

بالحرث (قوله لوجهه أي ذاته) جرى على مذهب الخلف وعليه فالإضافة للبيان أما ان جرى بنا على مذهب
السلف من إثبات وجهه تعالى منزله عن سمات الحوادث فالإضافة على معنى اللام قاله الصبان وسيأتي ان
شاء الله قبيل الجماعة بسط ذلك (قوله الكريم أي المتفضل على من شاء بما شاء) عبارة التحفة الكريم
بالزوال قبل السؤال أو مطلقاً ومن ثم فسر بأنه الذي عم عطائه جميع خلقه بلا سبب منهم ونفسيره بالعفو
أو العلى يعني انتهى عبارة ع ش نقل من هامش نسخة من شرح الدميري اختلفوا في معنى الكريم على
أقوال أحسنها ما قاله الفرزالي في المقصود الاسني ان الكريم هو الذي اذا قدر عفا واذا وعد وفى واذا أعطى
زاد على منتهى الرجاء ولا يبالي كم أعطى ولا ما أعطى وان رفعت حاجتك الى غيره لا يرضى وان جافاه عاب
وما استقصى ولا يضيع من لاذبه والتجاو بغيره عن الوسائل والشفعاء فن اجتمع له ذلك لا بالكف فهو
الكريم المطلق انتهى حاشية التحفة (قوله أنه) أي الله تعالى وهو بفتح الهمزة على حذف لام
الجرعة لقوله أسأل أو بكسر هاء على الاستئناف البياني جواباً عما يقال لا شيء سألت دون غيره قاله الدسوقي
(قوله جواد) بتخفيف الواو ونقل تشديد هالكه نادر بجمع على أجواد وأجاء وبدون وجود قال في المعنى أي
الواسع العطاء وقيل المتفضل بالنعم قبل استحقاقها المتكفل للامم بارزاقها وقيل الكثير الجود أي العطاء
قال الشارح في التحفة واعتراض بأنه ليس فيه أي في الجواد توقيف أي واسمائه تعالى توقيفية على الاصح
فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له تعالى الا بقرآن أو خبر صحيح وان لم يتواتر كما يحسنه المصنف يعني الامام
النووي في الجبل بل صوبه خلافاً لجم لان هذا من المملكات التي يكفي فيها الظن لا الاعتقادات مصرح
به لا بأصله الذي اشتق منه حسب أي وبشرط أن لا يكون ذكره لمقابلة كما هو ظاهر نحو أم نحن الزارعون
والله خير الماكرين وقول الخليم يستحب لمن أتى بذرا في أرض أن يقول الله الزارع والمنبت والمبلغ انما يأتي
في الثلاثة على المرجوح انه لا يشترط فيما صح معناه توقيف فان قلت الجبل ذكره للمقابلة أيضاً ذلفظ الحديث ان
الله جميل يحب الجمال فخل المصنف له من التوقيف بلغي اعتبار قبه المقابلة قلت المقابلة انما يصار اليها عند
استحالة المعنى الموضوع له اللفظ في حقه تعالى وليس الجمال كذلك لانه بمعنى بيان ابداع الشيء على أنق
وجه وأحسنه وأجيب عنه بأن فيه مرسلات اعتضده بسند بل روى أحمد والترمذي وابن ماجه حديثاً
طويلاً فيه ذلك بأن جواد ما جدد ولا فرق بين المنكر والمعرف لان نمر بن المنكر لا يفر معناه كما يأتي في الله
الاكبر وبالأجاء النطق المستلزم لتلقي ذلك المرسل بالقبول انتهى بنقص (قوله حلیم) هو الذي
لا يعجل بالانتقام وكيف يعجل من لا يخاف الموت وقيل معناه من كان صفاحاً عن الذنوب ستارا
للعيوب وقيل هو الذي يحفظ الود ويحسن العهد وينجز الوعد وقيل هو الذي غفر بعد ما ستر وقيل هو
الذي لا يستخفه عصيان عاص ولا يستغزه طغيان طاغ وقيل هو الذي يحلم على عباده ويتجاوز عن سيئاتهم
قاله الجبل (قوله رؤف) قرأ نافع والمكي والشامي وحقق بآيات وأوبعد الهمزة والباقيون بحذفها في
اللفظ فتجعل الهمزة فوقها في الخط ولانته ورش فيه لا تخفى قاله في غيب النفع قال الجبل الرؤف ذو الرأفة وهي
نهاية الرحمة فهو أخص من الرحيم وهو المتعطف على المذنبين بالتوبة وعلى الأولياء بالصحة وقيل هو الذي
ستر ما رأى من العيوب ثم عفا عما ستر من الذنوب وقيل الذي صان أولياءه عن ملاحظة الاشكال وكفاهم
بفضله مؤنة الاشغال (قوله رحيم) تقدم معناه في الكلام على البسطة قال في التحفة ولا شمار العاطف
بالتغابر الحقيقي أو المنزل منزلته حذف هنا كقوله الملك القدوس مسلمات مؤمنات الثابون العابدون
الآيات وأتى به في نحو هو الاول والاخر ثباتاً وابتكاراً الاثرون بالمعروف والناهون عن المنكر انتهى
قال سم لثاقل أن يقول ان أريد التغابر الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس وان أريد
باعتبار الذات فهو منفي في هو الاول والاخر انتهى قال الشيخ عبد الحميد الداغستاني وقد يجاب
باختيار الاول وحمل التغابر على التنافي في التحقق في ذات واحدة في زمن واحد ووجوده في هو الاول
والاخر دون نحو الملك القدوس ظاهر انتهى فتدبر * مهمتان * الاولى في مبادئ الفقه * حد الفقه في

لوجهه (أي ذاته)
(الكريم) أي المتفضل
على من شاء بما شاء
جواد حلیم رؤف رحيم

باعتد

الاصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية * وموضوعه أفعال المكلفين من حيث عروض الاحكام لها * واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وسائر الأدلة المعروفة * وفائده امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه * واسمه علم الفقه وعلم الفروع * ووضعه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم * وأول من صنف فيه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه * وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف بقدر ما يعرف تصحيح عباداته فان زاد عن ذلك صار واجبا كفاثا الى بلوغ درجة الافتاء فان زاد عن ذلك الى ان بلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا * ومسائله قضاياها التي تطلب نسبة مجولاتها الى موضوعاتها كقولنا فروض الموضوع عند الامام الشافعي رضي الله عنه ستة أشياء * ونسبته الى غيره انه من العلوم الشرعية وفضله فوقه على غيره لان به يعرف الحلال والحرام والصحيح والفاسد وغيرهما من بقية الاحكام * وغايته الفوز بسعادة الدارين فهذه احدى عشرة والمشهور في المنظومات العشرة بحمل الفائدة والغاية واحدة كقول الحضري

مبادئ أي علم كان حد * وموضوع وغاية مستمد

مسائل نسبة واسم حكم * وفضل واضع عشر تعد

الثانية * في ذكر سندی في الفقه الذي هو من أجل المهمات وأنفعها إذ ليس عنه غنى في حالة من الحالات ولا في وقت من الاوقات وبه يفرق بين الحرام والحلال ليقوم العامل الموفق في خدمة ذي الجلال واليه الاشارة في الكتاب المكنون وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون قد أخذت الفقه بتوفيق الله تعالى عن شيخنا وملاذنا المرحوم بكرم الله ذي العطا مولانا السيد أبي بكر بن محمد شطرا عن شيخه السيد أحمد بن زيني دحلان عن الشيخ عثمان بن حسن الدمياطي عن الشيخ محمد بن علي الشنواني عن عيسى البراوي عن أحمد الدفري عن سالم بن عبد الله البصري عن والده عبد الله بن سالم البصري عن علي الشبرايملي وعن منصور الطوخي عن الشيخ سلطان أحمد بن سلامة المزاحي عن علي الزيادي عن الشيخ عميرة البرلسي والشارح ابن حجر الهيتمي والشمس الرملي والشهاب الرملي ح وأخذ الشيخ سلطان عن سالم الشبرايملي عن الشيخ الخطيب الشربيني ح وأخذ عبد الله البصري عن عبد الله بن سعيد باقشير المكي عن السيد عمر بن عبد الرحيم البصري عن محمد بن عبد الله الطبري عن المحقق الشيخ ابن حجر وهو والخطيب والرملي وعميرة عن شيخ الاسلام عن الحافظ ابن حجر عن الولي العراقي عن والده الزين العراقي عن الهلاء بن العطار عن الامام النووي عن الكمال صلازلاري عن محمد بن محمد عن عبد الغفار القزويني عن الرافعي عن أبي الفضل محمد بن يحيى عن حجة الاسلام الغزالي ح وأخذ الحافظ ابن حجر أيضا الفقه أيضا عن السراج عمر بن الملقن عن الجمال الاسنوي عن التقي السبكي عن ابن الرفعة عن التقي ابن دقيق العيد عن العرب بن عبد السلام عن الفخر ابن عساكر عن أبي محمد النيسابوري عن عمر الدامغاني عن الامام الغزالي عن امام الحرمين عن والده أبي محمد الجويني عن أبي بكر القفال امام المروزة عن أبي زيد المروزي عن أبي اسحق المروزي عن ابن سريج عن أبي سعيد الانماطي عن المزني عن الامام الاعظم الشافعي هذه طريقة المروزة * واما طريقة العراقيين * فقد أخذ الامام النووي عن ابراهيم بن عثمان المغربي عن أبي عمر وعثمان بن عبد الرحمن الصلاح عن والده عبد الرحمن عن أبي سعيد بن أبي عمرو عن القاضي الفارقي عن الشيخ أبي اسحق الشيرازي عن القاضي أبي الطيب طاهر الطبري عن أبي الحسن محمد بن مصلح الماسرجي وعن أبي حامد الاسفرايني عن عبد العزيز الداركي عن أبي اسحاق المروزي عن أبي العباس بن سريج عن الانماطي عن المزني عن الامام الشافعي رضي الله عنه وعن الجميع وهو عن الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن رب العالمين ومعلوم ان كل واحد من هؤلاء له شيوخ كما هو منذ كور في الاثبات والمقصود استئزال البركات قال الامام النووي رحمه الله ما عناه ذكر الاسانيد من المطلوبات المهمات التي ينبغي للفتية والفقيه معرفتها وتبصير بها ما جهلتها فان شيوخه في العلم

في تركه من عبادة خراج المقصود انتهى من الفوائد المكتبة نقل عن ابن خلدون قال العراقي

وينبغي اعجام ما يستعجم * وشكل ما يشكل لا ما يفهم
ويكره الخط الدقيق الا * لضيق رقب اول حال فلا
نم عليه العرض بالاصل ولو * كان اجازة او اصل الشيخ او
فرع. مقابل وخير العرض مع * استاذة بنفسه اذ يسمع
ويكتب الساقط وهو اللحق * حاشية الى اليمين يلحق
ما لم يكن آخر سطر وليكن * افروق والسطور اعلى فحسن
وخرجن للسقط من حيث سقط * منقطه اله وقيل صل بخط
وبعدا اكتب صح او زدرجما * او كرر الكلمة لم تسقط معا
وكتبوا صح على المعرض * لئلا ان نقلوا ومعنى ارتضى
ورضوا فضبروا صادقا * فوق الذي مسح ورودا وفسد
وما يزيد في الكتاب بعد * كشطا ومحو او يضرب اجود
وصله بالحروف خطأ أولا * مع عطفه ا وكتب لانهم الى
او نصف دائرة والاصفرا * في كل جانب وعلم سطرا
سطرا اذا ما كثرت سطوره * اولوا وان خرف أى تكريره
فابق ما اول سطر ثم ما * آخر سطر ثم ما تقدم ما
او استجد قولان ما لم يصف * او يوصف او نحوهما فالف
وتنبغي الدارة فصلا وارتضى * اغفالها الخطيب حتى يعرضا
وكرهوا فصل مضاف اسم الله منه بسطرا ان يناف ما تلا
واكتب ثناء الله والتسليما * مع الصلاة للنبي تعظيما

بعض تقديم وتأخير (قوله وعليك) أى أيها الراغب في الخير * وقوله أيضا أى كما يتعين عليك الاهتمام به
اه وأشار به الى ان اشاعته بالرفع عطف على الاهتمام وحينئذ فاعمل الاحسن ان يقول ويتعين عليك
الحل لان اقتصراره على ذلك التقدير يوهىهم أن عليك خبر مقدم واشاعته مبتدأ مؤخر مع ان الذى تقدم ليس
كذلك هذا ويصح قراءة واشاعته بالحرف عطف على الضمير المجزور على حد قول ابن مالك
وليس عندي لازما ذوقا * في النحو والنظم الصحيح مشينا

والله الانسب من جهة المعنى لانه حينئذ من متعلقات الاهتمام وان كان الاول من جهة الاعراب انسب بل
متعين على قول الجمهور لانه اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل فتدبر (قوله اشاعته) أى اذا عده هذا المختصر
واظهاره قال في المصباح شاع الشيء يشيع شوعا ظهر ويتمدى بالحرف وبالا ف يقال شعت به واشعته
انتهى فهى مصدر اشاع كالاقامة مصدر اقام قال ابن مالك

واستعد استعاذه ثم اقم * اقامة وغالب اذا التزم

وهى اشارة الى التعليم لان الاشاعة وان كانت اعم منه الا أنه اعظمها وهو تنبيه النفس لتصوير المعاني والاول
اشارة الى التعلم وهو تنبيه النفس بتصوير ذلك وقدم هذا باعتبار الاوليه والسابقة لانه مبتدأ حال المعلم وكل
معلم فقد كان متعلما قاله في شرح الاحياء ولكن من المعلوم ان وجوب مثل هذه على تفصيل ذكره في محله
فتدبر (قوله في البلدان) هى بضم الباء وسكون اللام جمع بلد بفتحين قال ابن مالك

وفعل اسما وفعل لا وفعل * غير معمل العين فعلا ن شمل

قال في المصباح ويطلق البلد والبلدة على كل موضع من الارض عامرا كان أو خلاء وفي التنزيل الى
بلد ميت أى الى أرض ليس بها نبات ولا مرعى الخ ولكن المراد بالمرقة قط فتدبر (قوله ليكون لك) تعليل

(و) عليك أيضا (اشاعته)
في البلد ان يكون لك

الاصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية * وموضوعه أفعال المكلفين من حيث عروض الاحكام لها * واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وسائر الأدلة المعروفة * وفائده امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه * واسمه علم الفقه وعلم الفروع * ووضعه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم * وأول من صنّف فيه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه * وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف بقدر ما يعرف تصحيح عباداته فان زاد عن ذلك صار واجبا كفاثا الى بلوغ درجة الافتاء فان زاد عن ذلك الى ان بلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا * ومسائله قضاياها التي تطلب نسبة مجولاتها الى موضوعاتها كقولنا فروض الموضوع عند الامام الشافعي رضي الله عنه ستة أشياء * ونسبته الى غيره انه من العلوم الشرعية وفضله فوقه على غيره لان به يعرف الحلال والحرام والصحيح والفساد وغيره من بقية الاحكام * وغايته الفوز بمعادة الدارين فهذه احدى عشرة والمشهد هو في المنظومات العشرية يجعل الفائدة والغاية واحدة كقول الخضرى

مبادئ أى علم كان ^١حد * وموضوع وغاية مستمد

مسائل نسبة واسم حكم * وفضل واضع عشر تعدد

الثانية * في ذكر سندی فی الفقه الذی هو من أجل المهمات وأنفعها اذ ليس عنه غنى في حالة من الحالات ولا في وقت من الاوقات وبه يفرق بين الحرام والحلال ليقوم العامل الموفق في خدمة ذي الجلال واليه الاشارة في الكتاب المكنون وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون قد أخذت الفقه بتوفيق الله تعالى عن شيخنا وملاذنا المرحوم بكرم الله ذي العطا مولانا السيد أبي بكر بن محمد شطا عن شيخه السيد أحمد بن زيني دحلان عن الشيخ عثمان بن حسن الدمياطي عن الشيخ محمد بن علي الشنواني عن عيسى البراوي عن أحمد الدفري عن سالم بن عبد الله البصري عن والده عبد الله بن سالم البصري عن علي الشبراملسي وعن منصور الطوخي عن الشيخ سلطان أحمد بن سلامة المزاحي عن علي الزيايدي عن الشيخ عميرة البرلسي والشارح ابن حجر المهيمن والشمس الرملي والشهاب الرملي ح وأخذ الشيخ سلطان عن سالم الشبيري عن الشيخ الخطيب الشربيني ح وأخذ عبد الله البصري عن عبد الله بن سعيد باقشير المسكي عن السيد عمر بن عبد الرحيم البصري عن محمد بن عبد الله الطبري عن المحقق الشيخ ابن حجر وهو الخطيب والرملي وعميرة عن شيخ الاسلام عن الحافظ ابن حجر عن الولي العراقي عن والده الزين العراقي عن العلاء بن العطار عن الامام النووي عن الكمال سلالارابي عن محمد بن محمد عن عبد الغفار القزويني عن الرافعي عن أبي الفضل محمد بن يحيى عن حجة الاسلام الغزالي ح وأخذ الحافظ ابن حجر أيضا الفقه أيضا * عن السراج عمر بن الملقن عن الجلال الاسنوي عن التقي السبكي عن ابن الرفعة عن التقي ابن دقيق العيد عن العز بن عبد السلام عن الفخر بن عساكر عن أبي محمد النسابوري عن عمر الدامغاني عن الامام الغزالي عن امام الحرمين عن والده أبي محمد الجويني عن أبي بكر القفال امام المراوزة عن أبي زيد المروزي عن أبي اسحق المروزي عن ابن سريج عن أبي سعيد الانماطي عن المزني عن الامام الاعظم الشافعي هذه طريقة المراوزة * واما طريقة العراقيين * فقد أخذ الاسام النووي عن ابراهيم بن عثمان المغربي عن أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الصلاح عن والده عبد الرحمن عن أبي سعيد بن أبي عمرو عن القاضي الفارقي عن الشيخ أبي اسحق الشيرازي عن القاضي أبي الطيب طاهر الطبري عن أبي الحسن محمد بن مصلح الماسرجي وعن أبي حامد الاسفرايني عن عبد العزيز الداركي عن أبي اسحاق المروزي عن أبي العباس بن سريج عن الانماطي عن المزني عن الامام الشافعي رضي الله عنه وعن الجميع وهو عن الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن رب العالمين وهو علوم ان كل واحد من هؤلاء له شيوخ كما هو منه كور في الاثبات والمقصود استئصال البركات قال الامام النووي رحمه الله ما معناه ذكر الاسانيد من المطلوبات المهمات التي ينبغي للفقهاء معرفة ما يوجبها من شيوخه في العلم

آباء في الدين ووصلة بينه وبين رب العالمين وكيف لا يقبض جهل الانساب والوصلة بهم مع انه مأثور بالدعاء لهم والثناء عليهم انتهى اللهم ارزقنا كمال المحبة بهم ولا تحرمنا من بركاتهم واسألك اللهم كما وفقنا للإبتداء ان توفقنا للإتمام بحجاء خير الانبياء آمين

﴿ باب الطهارة ﴾

هذا (باب) وفي نسخة كتاب أحكام (الطهارة)

قال المصنف نفعا الله به وبعلومه في الدارين (قوله هذا باب وفي نسخة كتاب أحكام الطهارة) بضم الطاء اسم للماء الذي يتطهر به أو لبقية ماء الطهر وبالكسر اسم لما يضاف الى الماء من سدر ونحوه ويفتحها وهو المراد هنا مصدر طهر بفتح هاء أفصح من ضمها مضارع يظهر بضم هاء فمأوحى كسرهما فيه قال في شرح العباب وقيل يفتح مضارعه انتهى وأما طهر بمعنى انسل فثالث الهاء

(قوله هذا باب الخ) في هذا اقتضاب مشوب بالتخلص عند علماء البديع وذلك لان أقسام الانتقال ثلاثة الأول الاقتضاب المحض وهو الانتقال من كلام الى آخر لا يناسبه كآية حافظ واعلى الصلوات بعد ذكر الطلاق ثم جاء آية العدة والثاني التخلص المحض وهو انتقال مع المناسبة كما في قوله تقول في تومسي قومي وقد أخذت * من السرى وخطا المهرية القود أمطاع الشمس تبني أن تؤم بنا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود فان قوله مطلع الجود انتقال من التشكي للدخ بما فيه التمام ومناسبة لسبب التشكي الثالث الاقتضاب المشوب بالتخلص وهو ما أتى فيه باماءة أو نحوها كقوله تعالى هذا وان للطاغين لشر ما أبى الامر هذا أو هذا كما ذكره واقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط قال ابن الاثير هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى آخر انتهى ومنه أبواب الكتب وفصولها فان هذه الاساليب اقتضاب من حيث انه انتقال من كلام الى آخر لا يناسبه كالحمد والصلاة وبعده بيان مقصود التأليف لكنه يشير الى التخلص حيث لم يثبت بالكلام الاخر فجاء بل قصد نوع من الربط والمناسبة من حيث ان هذه الالفاظ تشعر بانتهاء الاول والشروع في الثاني انتهى من حواشي بعض المحققين قال السيوطي في عقود الجمان

وراع في التخلص المقصود * مدائما لمياه قد ابتدئ ورعا الى سواء ينتقل * كما رأى المخضرمون والاول والحسن فصله باماءة أو * هذا كما في ذكر صا قد تلوا (قوله وفي نسخة كتاب) النسخة بضم النون فعلة بمعنى مفعول فالنسخ يطلق على الكتابة كما يطلق على النقل والتغير قاله الجبل وعارة المصباح والنسخة الكتاب المنقول والجمع نسخ مثل غرفة وغرفة انتهى تنبيهه * تراجع هذا الكتاب على ما في أبيدينا دائرة على ثلاثة الكتاب والباب والفصل ولم يذكر الشارح معانيها في هذا الشرح قال في التحفة والكتاب كالكتب والكتابة لغة الضم والجمع واصطلاحا اسم جملة محتصة من العلم فهم واما باق على مصدرية أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل والاضافة اما بمعنى اللام أو بيانية ويعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل فان جمعت بين الثلاثة كان الاول للشتملة على الاخيرين والثاني للشتملة على الثالث وهو للمشتملة على مسائل غالبها في الكل انتهى ولذا قال بعض المحققين فالكتاب كالجنس الجامع لأبواب جامعة لفصول جامعة لمسائل فالأبواب أنواعه والفصول أصنافه والمسائل أشخاصه انتهى ومثله قول بعضهم اذا كان بين الكلام السابق والآتي مخالفة بالعموم والخاص يؤول بالفصل واذا كانت المخالفة بالنوع يؤول بالباب واذا كانت المخالفة بالجنس يؤول بالكتاب انتهى (قوله أحكام الطهارة) مضاف اليه كل من باب وكتاب فيقر بابا بغير تنوين قال ابن مالك

ويجذف الثاني فيبقى الاول * كحالها اذا به يتصل

ثم في تقديره أحكام قال بعضهم لو بقي المتن على ظاهره لكان أولى فان المصنف كذا كتاب أحكام الطهارة من الوجوب والاستحباب ذكر نفسه حيث بين الموضوع بيان أركانه وسننه وبين الفصل والتميم وازالة النجاسة أو كان يقول الشارح رحمه الله كتاب بيان الطهارة وأحكامها وما يتعلق بها انتهى فتدبر قال في التحفة وبدؤا بالطهارة لخبر الحاكيم وغيره مفتاح الصلاة الطهور ثم بما بعده على الوضع البديع الآتي لأمير

الاول الحبر المشهور بنى الاسلام على خمس واسقطوا الكلام على الشهادتين لانه افردي بعلم وآثر وازاينة
تقديم الصوم على الحج لانه فوري متكرر وافراد من يلزمه أكثر والثاني ان الغرض من البعثة انتظام أمر
المعاش والمعاد وبدؤا من مقدمات الطهارة بالماء لانه الاصل انتهى ملخصا ولذا قال البلقيني
في مناسبات تراجم البخاري

ومبدأ أظهر أني لصلاتنا * وأبوابه فيها بيان الملائم

وبعد صلاة فالزكاة تبيحها * وحج وصوم فيها خلف عالم

روايته جاءت بخلاف بصحة * كما جاء في التصنيف طبق الدعائم

وفي الحج أبواب كذلك للعمرة * لطيفة جاء الفضل عن طيب الخاتم

(قوله وهي) أي الطهارة وقوله لغة أي من جهة اللغة أو حالة كونه لغة أو أعني لغة أو في اللغة فالنصب على
التمييز للنسبة بين الطرفين أو على الحال عند من يجوز مجيء الحال من المبتدأ أو بتقدير فعل أو بنزع الخافض
على ما فيه لكن الراجح أنه سماه في غير أن وأن قال ابن مالك

وعدا لا زما بحرف جر * وإن حذف فالنصب للنجس

نقلا وفي أن وأن يطرد * مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

والمدكور لبس من ذلك إلا ان المصنفين ينزلونه منزلة المسموع لكثرة والمراد باللغة لغة العرب وهي الفاظ
وضعها الواضع بعينها كل قوم عن أغراضهم والواضع لما قيل هو الله تعالى بمعنى أنه خلق الفاظ ووضعها
بأزاء المعاني وخلق علم ضروري ياتي أناس بأن تلك الالفاظ موضوعات لتلك المعاني وقيل الواضع لها البشر
باصطلاح وتوافق بينهم وقيل بالوقف لعدم الدليل القاطع قال المحقق ابن الهمام في تحريره الخلاف في
الواضع أعما هو في أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا وأما أسماء
الاشخاص فزيد وعمر فالواضع لها البشر اتفاقا قاله بعض الفضلاء (قوله الخلوص) بضم الخاء المعجمة
مصدر خلص من باب قعد قال ابن مالك

وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كقعدا

(قوله من الدنس) بفتح الدال والوسخ كفي المختار والجمع أدناس (قوله الحسى) نسبة للحس ليكون
مدركا بأحدى الحواس وذلك كالانجاس والافتداس ولو طاهرة (قوله والمعنوى) نسبة للمعنى بقاب
الاف المتقلبة عن الياء واوا قال ابن مالك

والحذف في الياء اربع أحق من * قلب وحتم حذف ثالث بمن

(قوله كالعيب) بالعين المهملة وذلك كالحقد والحسد والرياء ونحوها قيل حقيقة وصححه البلقيني وقيل مجازي
أحدهما كزدي قال في الاحياء والطهارة لها أربع مراتب المرتبة الاولى تطهير الظاهر عن الاحداث وعن
الاخيات والفضلات * المرتبة الثانية تطهير الجوارح عن الجرائم والالام * المرتبة الثالثة تطهير القلب عن
الاخلاق المنمومة والردائل المعقوتة * المرتبة الرابعة تطهير السر عما سوى الله تعالى وهي طهارة الانبياء
صلوات الله عليهم والصديقين والطهارة في كل رتبة نصف العمل الذي فيها الحج (قوله وشرعا) عطف على لغة
عبر به لان معناها يتلقى من الشارع على ما فيه * اعلم * انهم اختلفوا في تعريف الطهارة الشرعية فقيل زوال
المنع المترتب على الحدث والحدث قاله القاضي وقيل صفة حكمية توجب لموصوفها صحة الصلاة به أو فيه أو له قاله
ابن عرفة المالكي وقال الامام النووي في المجموع انها رفع حدث أو إزالة نجس أو معناه ما وعلى صورتها
كالتميم والاعسال المسنونة وتبعه غيره واعترضه الاسنوي بثلاث اعتراضات الاول ان الطهارة ليست من
قسم الافعال والرفع من قسمها فلا تعرف به فكان من حقه أن يقول ارتفاع حدث الثاني ان هذا التعريف
لا يشمل الطهارة بمعنى الزوال كاتقلاب النجس خلا الثالث ان قوله أو في معناه ما وعلى صورتها كالتميم
والاعسال المسنونة كيف يجعل ما لا يرفع ولا يزيل في معنى ما يرفع ولا يزيل انتهى وأجيب عن الاول بأن

وهي لغة الخلوص من
الدنس الحسى والمعنوى
كالعيب وشرعا

(قوله الحسى) كالانجاس
(قوله والمعنوى) كالعيوب
من الحقد والحسد والزنا
ونحوها قيل حقيقة فيهما
وصححه البلقيني
وقيل مجاز في أحدهما

الطهارة لها إطلاقان تطلق على زوال المنع المترتب على الحدث والخبث والنوى لم يعرفها بهذا الاعتبار وتطلق على الفعل الموضوع لافادة زوال المنع أو زوال بعض آثاره والنوى اعماعرفها بهذا الاعتبار وعن الثاني بأن انقلاب الخبر خلا من قسم الطهارة بمعنى الزوال والتعريف باعتبار وضع لا يعترض عليه بعدم تناول افراد وضع آخر وعن الثالث بأن النوى قال أردنا بما في المعنى وعلى الصورة التيمم الخ والمراد يدفع الإبراد على التحقيق (قوله ما توقف على حصوله) بصيغة الماضي المبني للفاعل قال السيد الجرجاني توقف الشيء على الشيء أن كان من جهة الشرع يسمى مقدمة وإن كان من جهة الشعور يسمى معرفاً وإن كان من جهة الوجود فإن كان داخل في ذلك الشيء يسمى ركناً كالقيام والقعود بالنسبة إلى الصلاة وإن لم يكن كذلك فإن كان مؤثراً فيه يسمى علة كالمصلي بالنسبة إليها وإن لم يكن يسمى شرطاً سواء كان وجودها كالوجود بالنسبة إليها أو عدمها كالأزالة النجاسة بالنسبة إليها (قوله اباحة) فاعل توقف وهي الإذن باتيان الفعل كيف شاء الفاعل قاله السيد زادي في فتح الجواد ولو من بعض الوجوه كالتييمم (قوله كالغسلة الأولى) أي من الوضوء والغسل وغسل النجاسة على ماسيأتي وهو خبر مبتدأ محذوف (قوله أو ثواب مجرد) عطف على اباحة أي أو توقف على حصوله ثواب مجرد قال بعضهم أي عن رفع الحدث تأمل (قوله كالغسلة الثانية والثالثة) أي من ذلك على تفصيل سيأتي في محله (قوله والوضوء المجدد) هو الطاهر بعد الصلاة ولو نفلاً وذلك لأن التجديد كان يجب لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بقي أصل طلبه وفي خبر صحيحه بعضهم أي وهو في أبي داود من توضعاً على طهر كتب له عشر حسنات ومحل ندب تجديده إذا صلى بالاول صلاة أو ولو ركعة لا سجدة وطوافاً أو الأكره كالغسلة الرابعة فمريته أنه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لتلاعبه وإذا لم يعارضه ما هو أهم منه والالزم التسلسل قاله في التحفة ولذا قال في الزبد
كذلك تجدد الوضوء أن صلى * فريضة أو سنة أو نفلاً

(قوله والغسل) أي كغسل الجمعة والعيدين * وقوله السنونين بصيغة التثنية نعت للوضوء المجدد والغسل ولعل الأولى السنونات ليكون نعتاً للجمع الآن يقال أنه يقرأ بصيغة الجمع المذكور وفيه ما فيه قال بعض المحققين تعريف الشارح رحمه الله هذا اخصر تعريف وأشمله أي مع سلامته من الاعتراض وفي حاشية الجمل نقلاً عن المدائني على التعديل ما نصه والحاصل أن للطهارة إطلاقين شرعيين حقيقيين وهما الارتفاع والزوال اللذان هما أثر الرفع والأزالة ومجازين وهما الرفع والأزالة اللذان هما سبب للارتفاع والزوال فإطلاق الطهارة عليهما من إطلاق اسم السبب على السبب ثم من العلماء من عرفها بالإطلاق الحقيقي فقال ارتفاع المنع أو زوال المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الموت وزيادة الموت ليتناول التعريف ارتفاع المنع من الصلاة على الميت بغسله فإنه ليس منعاً مترتباً على حدث ولا نجس وقد صرحوا بعدة من أنواع الطهارة ومنهم من عرفها بالإطلاق المجازي الذي هو الفعل فقال فعل ما يترتب عليه اباحة ولو من بعض الوجوه كالتييمم أو ثواب مجرد وقال النووي رفع حدث الخ ومنهم من عرفها بإطلاقين فقال ارتفاع المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الموت أو الفعل المحصل لذلك أو المكمل له كالتثليث والوضوء المجدد أو القائم مقامه كالتييمم انتهى (قوله لا يصح ولا يحل) أي بل يحرم كما في التحفة وعبارته تقر بما على قول المنهاج بشرط لرفع الخ فلا يجوز كما عبر به أصله وأفاده مفهوم الاشتراط من جهة أن تعاطى الشيء على خلاف ما أوجبه الشارع حرام ولا يصح كما صرح به كل من نفي الحل لكن بخفاء وإن سلمنا أنه يستعمل فيهما لأن الأكثر استعماله في الحرمة فقط ومن الاشتراط لكن يظهر في كل من العبارتين مزية خلافاً لمن أطلق ترجيح هذه ولما أطلق ترجيح تلك فتأمل له الخ (قوله رفع الحدث) هو هنا مراعاة باري قائم بالأعضاء يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا مرخص أو المنع المترتب على ذلك وكون التيمم برفع هذا الإبراد لا يرفع خاص بالنسبة لغرض واحد وكلاهما في الرفع العام وهذا خاص بالماء قاله في التحفة (قوله الأصغر) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة للتقسيم الذي ذكره بخلافه على التقسيم الآخر الذي فيه ذكر التوسط وعبارة التحفة وهو ما أصغر ورافعه الوضوء وما أكبر

ما توقف على حصوله
اباحة كالغسلة الأولى أو
ثواب مجرد كالغسلة الثانية
والتثليث والوضوء المجدد
والغسل السنونين (لا
يصح) ولا يحل (رفع
الحدث) الأصغر

وهو ما أوجب الوضوء
والأكبر وهو ما أوجب
الغسل (ولا إزالة النجس)
المخفف وهو بول الصبي
الآتي ذكره والمغلظ وهو
نجاسة نحو الكلب
والتوسط وهو ما عداهما
من سائر النجاسات
الآتية

(قوله وهو ما أوجب
الغسل) قال في التحفة وقد
يقسم هذا أي الأكبر نظرا
إلى تفاوت ما يحرم به إلى
متوسط وهو ما عدا الحيض
والنفاس وأكبر وهو ما
إذا ما يحرم بهما أكثر انتهى
وعلى هذا جرى في النهاية
وذلك الخطيب الشربيني
وقسمه بعضهم أربعة
أقسام أكبر وهو الحيض
والنفاس وكبير وهو ما
أوجب الغسل مما عداهما
وأصغر وهو ما أوجب
غسل الرجلين فقط عند
انتهاء مدة مسح الخف
وصغير وهو ما أوجب
الوضوء وانظر فيه اه
حاشية الوسطى (قوله
النجس) قال الشهاب
البرلسي الشيرازي في
حواشيه على شرح المنهاج
للإمام الحلي ما نصه النجس
هنا يفتح الجيم مصدر بمعنى
النجس تقول نجس
ينجس كعلم يعلم وشرف
يشرف أيضا بفتح
الجيم فهو نجس بالكسر
وبالفتح أيضا على وزن
مصدره وباسكان الجيم
مع كسر النون وفتحها

ورافعه الغسل وقد يقسم هذا نظرا إلى تفاوت ما يحرم به إلى متوسط وهو ما عدا الحيض والنفاس وأكبر
وهو ما إذا ما يحرم بهما أكثر انتهى وعلى هذا يقال أصغر من المتوسط وأكبر منه قال الكردى وقسمه
بعضهم أربعة أقسام أكبر وهو الحيض والنفاس وكبير وهو ما أوجبهما معاً عداهما وأصغر وهو ما أوجب
غسل الرجلين فقط عند انتهاء مدة مسح الخف وصغير وهو ما أوجب الوضوء ونظر فيه انتهى (قوله
وهو) أي الحدث الأصغر وقوله ما أوجب الوضوء أي من الأمور الأربعة قال في الزبد

موجبه الخارج من سبيل * غير مني موجب التمسيل
كذا زوال العقل لابنوم كل * ممكن ولمس امرأة رجل
لا يحرم وحائل للقبض كف * ومس فرج بشر يطن كف

(قوله والأكبر) عطف على الأصغر فالقسمه اثني عشر وقد علمت ما فيه (قوله وهو ما أوجب الغسل)
من الأمور الستة الآتية ثلاثة منها تختص بالنساء وثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء قال في نظم التقريب
وجوبه بسنة أشياء * ثلاثة تختص بالنساء
الحيض والنفاس والولادة * عند انقطاع الكل للعبادة
واشترك النساء مع الرجال * في الموت والجماع والانزال

(قوله ولا إزالة النجس) تبع في التعبير به المحرر وهو أولى من تعبیر المنهاج بالرفع حيث عطف النجس
على الحدث قال في المغني لأن النجس لا يوصف بالرفع في الاصطلاح لكن سهله تقدم الحدث عليه انتهى
وجه كلام المنهاج في التحفة مع بيان معنى النجس بما نصه وهو شرعاً مستقدر يمنع صحة نحو الصلاة حيث
لا مرخص أو معنى يوصف به المحل الملاقى لعين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفع الماء
ولأن المصنف أي النووي استعمله فيه كما تقرر وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى أما على الأول
فوصفه به من مجاز مجازاً وإنه لا يحدث وكان عدوله عن تعبير أصله بالإزالة رعاية للأول لأنه حقيقة وما راعاه
هو مجاز وهو أبلغ من الحقيقة باتفاق البلغاء على أن ذلك موهم أذ يزيله غير الماء انتهى وهو لطيف فندبر
(قوله المخفف) بصيغة اسم المفعول وقوله وهو بول الصبي سمي بالمخفف لخفة أمره بكفاية الرش الذي
يعم محل النجاسة قال في التيسير

وبول طفل ذكر إن بطعما * ما ليس درا يكتفي برش ما

(قوله الآتي ذكره) أي في باب النجاسة وهونعت سببي (قوله والمغلظ) كذلك بصيغة المفعول
عطف على المخفف (قوله وهو نجاسة نحو الكلب) أي والخنزير وفرع كل منهما أن من أحدهما مع
حيوان واعتبرت هذه العبارة بأن مؤداها أن نجاسة نحو الكلب هو الذي يسمى بالمغلظ دون نجاسة
الكلب ويرد بان هذه صارت حقيقة عند الفقهاء في ذلك وهو نجاسة الكلب ونحوه وهو الخنزير وفرع كل الخ
وهذا يندفع ما يقال أيضاً تلك العبارة توهم أنه بقى قسم رابع لأنه لا دلالة فيها على الحصر في الثلاثة بل على
عدمها فيها وجوابه أن نحو ذلك يكفي في إمكان وجود رابع في الذهن وإن لم يوجد في الخارج فصح التعبير
بنحو وغيره مما لا حصر فيه انتهى أفاده في حاشية فتح الجواد فاستفده فانه نفيس وسمى ما ذكر
بالمغلظ لغلط حكمه بوجوب التسبيح مع الترتيب قال في الزبد

نجاسة الخنزير مثل الكلب * تغسل سبعاً مرة بترب

(قوله والمتوسط) عطف على المخفف أيضاً لكن هذا بصيغة اسم الفاعل (قوله وهو ما عداهما) أي
المخفف والمغلظ * وقوله من سائر النجاسات الآتية أي في بابها كالابوال والأرواث وغيرهما وسمى
بذلك لتوسطه بين المخفف والمغلظ بوجوب الغسل وهو فوق الرش ولم يجب تسبيح ولا ترتيب قال في نظم
التقريب والغسل في الابوال والأرواث * محتمل سائر الاختبات
بغسلة تعمه وتذهب * بالعين منه والثلاث تندب

(قوله)

ولا فعل طهارة سلس ولا

طهارة مسنونة (الاجما)

علم أو ظن كونه ماء مطلقا

وهو ما يسمى ماء من

غير قيد لازم بالنسبة للعالم

بحاله كما البحر

وأنجسته ونجسته بتعدى

بالهمز والتضعيف

وسمى تعريف النجاسة

في بابها ان شاء الله تعالى

انتهى كلام الشيخ عميرة

ومنه نقلت وقوله وباسكان

الجيم الظاهر انه معطوف

على قوله أو بفتح الجيم كما

يدل عليه كلام غيره وعبرة

القبلي في حواشي المحلى

والنجس بفتح النون

وكسرهما مع سكنون الجيم

وكسرهما وبفتحهما معا

لغته الشئ البعيد أو

المستقذر وشرعنا ووصف

يقوم بالمحل عند ملاقاته

لعين من الاعيان النجسة

مع توسط رطوبة من أحد

الجانبين يمنع صحة الصلاة

حيث لا مرخص انتهى

(قوله أو ظن الخ) أى

بالاجتهاد عند اشتباه

الظاهر بالنجس (قوله

بالنسبة للعالم بحاله) قيد به

ليخرج الماء المستعمل في

فرض طهارة على الاصح

والمتغير تقدير الاحسا

وكدون قلتين وقع فيه

نجس لم يغير لان العالم

بحاله لا يذكرها الامقيدة

(قوله كما البحر) أى فانه

وان كان مقيدا بماء البحر

لكنه قيد منفك والضرار

هو القيد اللازم كما سيأتى

(قوله ولا فعل طهارة سلس) بالرفع عطف على رفع الحدث وعبر فيه بالفعل دون الرفع لان طهره لا يرفع
حدثه فالخاصل منه انما هو فعل الطهارة دون حقيقة ما قاله بعض السادة والسلس بكسر اللام هو الذى
يسترسل نحو بوله ولا يستمسك لحدث مرض بصاحبه (قوله ولا طهارة مسنونة) بالجر عطف على
طهارة سلس أى ولا فعل طهارة مسنونة وأشار بذلك هذين الى ان سائر الطهارة لا يصح الا بالماء وانما
خص المصنف كغيره رفع الحدث وازالة النجس لكونهما الاصل ولذا قال في التحفة وتخصيصهما لانهما
الاصل والا فالطهر المسنون وطهر السلس الذى لا يرفع فيه كالذمية والمجنونة لتحل للمسلم والميت كذلك كما يعلم
من كلامه فيما يأتى وقال في المغنى وانما اقتصر على رفع الحدث والنجس مع ان الماء المطلق يشترط لسائر
الطهارات كما ذكر لان رفعهما هو الاصل فلذلك اقتصر عليه على عادة المشايخ من الاقتصار على الاصول (قوله
الاجما علم) أى يقينا وقوله أو ظن أى بالاجتهاد عند اشتباه الطاهر بالنجس قاله الكردى (قوله
كونه ماء مطلقا) قال في التعريفات الماء المطلق هو الماء الذى بقى على أصل خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم
يغلب شئ طاهر قال في التحفة واختصاص الطهارة بالماء الذى أشارت اليه الآية أى وأنزلنا من السماء
ماء طهورا ولا يرد شرا باطهورا لانه قد وصف باعلى صفات الدنيا بتعدى أو لما فيه من الرقة واللطافة التى
لا توجد في غيره ومن ثم قيل لا لون له وهذا الاختصاص يتضح منهم القياس عليه للمفهومه لانه لقب
انتهى أى ومفهومه ليس بحجة لقول جمع الجوامع المفاهيم أى المخالفة لا للقب حجة انتهى قال
البناني المراد باللقب هنا الاسم الجامد الشامل للعلم الشخص واسم الجنس فهو مغاير لقب النجوى مغايرة
الدام للغاير لشموله للعلم عند النجاة الشامل لانواعه الثلاثة الاسم والكنية واللقب انتهى حاشية الداغستاني
(قوله وهو ما يسمى ماء) بالماء على الافصح وأصله موه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألقا قال ابن مالك

من ماء أو واو بتحريل أصل * ألقا بدل بعد فتح متصل

ثم أبدلت الماء همزة ففیه توالى الاعلalin ولذا ألغز فيه بعض الفضلاء فقال

أبن لى لفظه جاءت * بأعلالين قد حصلا

نعم ماء يلى بان * يحاب به الذى سألأ

فاجاب

وجمعه مياه والاصل مواء قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كالصيام والقيام ولذا لم تقلب في أمواء وموابة
قال الشيخ الخطيب ومن عجيب لطف الله تعالى انه أكثر منه ولم يحوج فيه الى كثير معالجة لعدم الحاجة
اليه (قوله من غير قيد لازم) أى غير منفك بان لم يقيد أصلا وقيد قيداً منفكاً فهو صادق بصورتين
وسمى محترزه ثم التقييد بلازم هنا مثله في التحفة والنهاية قال الخطيب نقلاً عن الولى العراقى ولا يحتاج
لتقييد القيد بكونه لازماً لان القيد الذى ليس بلازم كماء البشر مثلاً يطلق اسم الماء عليه بدون فلا حاجة
للاحتراز عنه وانما يحتاج الى القيد في جانب الاثبات كقولنا غير المطلق هو القيد بقيد لازم انتهى يعنى أن
ذا القيد يصح ان يطلق عليه اسم ماء بلا قيد أما اذا قيل اماما يسمى ماء بقيد فغير مطهر فانه لا بد من تقييده
باللازم فيقال ما يسمى بقيد لازم غير مطهر هذا هو المراد تدبر (قوله بالنسبة للعالم بحاله) أى الماء وقيد به
ليخرج الماء المستعمل في فرض الطهارة على الاصح والمتغير لا حسا وكدون قلتين وقع فيه
فالعالم بحاله لا يذكرها الامقيدة قاله الكردى زاد في التحفة والاياعاب عند أهل اللسان قال وظاهره أن
المراد فهم العالم بحاله من أهل اللسان ليدخل المتغير كثيرا بما لا يضر كطين وطعاب أو بمجاور فان أهل
اللسان والعرف لا يمتنعون كما قاله الراعى من ايقاع اسم المطلق عليه و به يندفع القول بانه غير مطلق وانما
أعطى حكمه في جواز التطهر به للضرورة انتهى جل الليل فظهر من هذا الفرق بين قوله لم الماء المطلق
وقوله لم الماء اذ الثانى يشمل الطاهر والنجس وغيرهما بخلاف الاول وهذا مجرد اصطلاح فلا ينافى
أن قول النجاة الواو لمطلق الجمع مساو لقولهم الواو للجمع المطلق فغاية الامر أن العبارة فيه تقدير الصيغة على
الموصوف والثانية بالعكس أفاده بعضهم (قوله كماء البحر) أى فانه وان كان مقيدا بماء البحر

في باطن دوده كذلك انتهى وقضية ما حظ به الزركشي طرده في كل حيوان لانفس له سائلة وينجذب عنه بانه لخط مع التعايل كون الحيوان ناشئاً من المائع بقريته المائل ومع ذلك فلا يخجل من نظر انتهى كلام البرلسي وكان وجه النظر ما تقر ان الزلال ليس بحيوان فلا يقاس عليه الحيوان لكن سبق عن شرح العباب آتفا ما يؤيده وفي الامداد للشارح واستشكال الزركشي له أجبت عنه في بشري الكريم شرح اختصارى للروض انتهى قال في التحفة وليس بحيوان فان تحقق كان نجسا لانه فيء انتهى (قوله وليس نفس دابة الخ) رأيت بخط الهاتفي في هامش حاشيته على التحفة ما نصه المراد من الندي هو الماء الذي يقع على ٧٧ الزرع والحشيش الاخضر خصوصا

في أيام الربيع وذكر بعض
الخفية أنه من نفس حيوان
في البحر انتهى قال في
الامداد والقول بأنه نفس دابة
في البحر لا دليل عليه وأن
أطال ابن العماد في الانتصار
له انتهى (١) قوله آية التيمم
الشاهد منها قول تعالى فلم
تجدوا ماء فتيممو وافق قوله
فتيممو واصدغهُ أمر فقيده
الوجوب فلم يرفع الحدث
غير الماء لما وجب التيمم
عند فقد الماء ولا رادنا

البارى الى استعماله فدل
ذلك على حصر رفع الحدث
والجلب في الماء (قوله
والاجماع) قال في التحفة
واعترض قال الهاتفي في
حواشي التحفة قال العلامة
السيوطي في حاشيته على
الروض نقل الغزالي في
الوسيط الاجماع على
اختصاص طهارة الحدث
بالماء وسبقه الى ذلك ابن
المنذر وغيره ولوصح

١ قال في العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فنأين بعلم ان هذا المجموع من الندي بخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الامر انه
يحتمل حينئذ أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فربح لذلك على ان اصل فيما هو على صورة الماء الخالي عن
التغير ونحوه الطهورية فلا ترفع بالشك اه وسطى

القول بذلك فيما نقله بعض أصحابه . وقال ان الموضوعه منسوخ وأنه يتيمم وهو الذي استقر عليه مذهبه انتهى وكذا قال في الكفاية وزاد
فثبت ما حكى من الاجماع ومنهم من يقول في الجواب أبو حنيفة لا يخالف في ان الاصل في رفع الحدث الماء وانما الموضوعه يبيد التمر
رخصة من رخص الشرع فاذا كان كذلك صح اطلاق الاجماع على اختصاص رفع الحدث به كما يقال الميتة محرمة بالاجماع وان أحلت رخصة
للضرورة انتهى كلام السيوطي لكن ٧٨ في شرح المذهب زيادة على ما نقله وهي انه حكى عن الاوزاعي الموضوعه بكل نبيذ وحكى

الترمذي عن سفيان
الوضوء بالنبيذ فلهذه تؤيد
الاعتراض الذي ذكره
الشارح الا ان يقال المراد
بالاجماع المتأخرين
المعتبرين انتهى كلام الهاتني
(قوله ما صح من أمره الخ)
في حديث الصحيحين حين
بال اعرابي في المسجد
بقوله صبوا عليه ذنوباً من

وفي الخبث ما صح من
أمره صلى الله عليه وسلم
بغسله وفي غيرهما القياس
عليهما ما خرج بالمطلق
المذكور المانع كالحل
والجامد كالتراب في
التيمم والتجاسة المغلظة

ماء والذنوب الدلو المثلثة
ماء والامر للوجوب فلورفع
غير الماء لم يجب غسل البول
به ورأيت في باب ترك
النبي صلى الله عليه وسلم
والناس الاعرابي الخ من
فتح الباري للحافظ ابن
حجر ما نصه حكى أبو بكر

بكر الاصم جوزا رفع الحدث بكل مائع طاهر لكن قال النووي الاصح لا يعتد بخلافه وما نقل عن ابن أبي
يعلى لم يصح عنه وعن أبي حنيفة جوازہ بالنبيذ وحكى عن بعض السلف الوضوء بالنبيذ وهذا يؤيد الاعتراض
أفاده الكردي (قوله وفي الخبث) عطف على في الحدث أي ودليل الحصر في الخبث وقوله ما صح من
أمره صلى الله عليه وسلم بغسله أي الخبث والحدث في الصحيحين وغيرهما حين بال اعرابي أي وهو
ذنوب بصرة التيمم على ما قاله في التحفة فقال صلى الله عليه وسلم صبوا عليه ذنوباً من ماء وفي بعض
الروايات انه صلى ثم قال اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تجحرت
واسعافلم يلبث أن بال في المسجد والذنوب الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب فلو كفي غيره لما وجب غسل
البول به (تنبيه) قال في حاشية فتح الجواد قوله ذنوباً باقديقال فيه اسراف وهو مكر وه ولو على الشط كما
يأتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأمر بمكر وه بل ولا مباح وبجانب أن أرض المسجد الشريف كانت
كثيرة التراب لان أصله أنه بستان لبني النجار اشتراه منهم صلى الله عليه وسلم ووزن أبو بكر ثمنه وفيه من
السعادة لابي بكر ودوامها ما لا يخفى عظيم وقعه والبول في الارض الترابية ربما اختلط بكثير من ترابها وذلك
الكثير لا يظهر ويزيل آثار البول عنه لا سيما ربحه الاما وقع غالباً فامر صلى الله عليه وسلم بالدلو للاحتياج اليه
في تحقق الوصول الى جميع أجزاء ذلك التراب الذي أصابه البول وفي المبالغة في النظافة من آثار ذلك البول
بالكية فان قلت يحتمل ان الادلية كانت اذ ذلك صغارا فلا زيادة فيها على الحاجة بوجه قلت من شأن
الادلية بمقتضى العادة ان ملأها أو القريب منه يزبد على حاجة تطهر ببوله واحدة فان قلت السؤال لا يرد
بالكية لانها واقعة حال والاحتمال يسقطها قلت هذا التباس وغفلة عما هو مقرر في الاصول ان الاحتمال
في الوقائع الفعلية يسقطها وفي القولية بعمها وما هنا واقعة قولية وهو الامر بصب الدلو المقتضى انه لا فرق
في الامر به بين قلة البول وكثرته وصغر الدلو وكبرها فالصواب ما ذكرناه أولاً انتهى (قوله وفي غيرهما)
عطف على الحدث أيضاً أي ودليل الحصر في غير الحدث والخبث من طهارة السلس والطهارة المسنونة
(قوله القياس عليهما) الظاهر ان قياس طهارة السلس أولوى وقياس الطهارة المسنونة مساو وأدنى
فليتأمل (قوله وخارج بالمطلق المذكور) هذا شروع في المحترقات وقوله المانع أي الشيء الذائب
يقال مائع ميعاوموعا من ابي باع وقال ذاب فهو مائع وكل ذائب مائع ومائع ميعاوموعا على وجه الارض
منسبطا في هيئة ويتعدى بالهمزة فيقال أمعته واتماع الشيء على ان فعل أي سال قاله في المصباح (قوله
كانحل) بفتح الخاء المعجمة وهو مفعوف جمعه خلول كفلس وفلوس سمي بذلك لانه اختل منه طعم
الحلاوة يقال اختل الشيء اذا تغير واضطرب مصباح (قوله والجامد) بالرفع عطف على المائع وهو
خلاف المائع (قوله كالتراب في التيمم) أي فانه مبيح فقط لارافع (قوله والتجاسة المغلظة) عبارة

التاريخي عن عبد الله بن نافع المدني انه الاقرع بن حابس التميمي انتهى وذكر في فتح الباري في الباب الذي
بلى السابق حديثا مرسلانا في اسناده مبهم وفيه اطلع ذواخو بصرة اليماني وكان رجلا جافيا الحديث وذكر في رواية أخرى انه ذواخو بصرة
التميمي وكان جافيا قال والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤس الخوارج وقد فرق بعضهم بينه وبين اليماني
واستفيد منه تسميته الاعرابي وقد تقدم قول التاريخي انه الاقرع ونقل عن ابي الحسين بن فارس انه عينة بن حصن والعلم عند الله تعالى انتهى
ما أوردت نقله من فتح الباري ومنه تعلم غلط من غلط الشارح في قوله في التحفة ذواخو بصرة التميمي قال في فتح الباري زاد ابن عبيدة
عند الترمذي وغيره في أول الحديث انه صلى ثم قال اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تجحرت
واسعافلم يلبث أن بال في المسجد وهذه الزيادة سنأتى عند المصنف أي البخاري مفردة في الادب من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي
هريرة الخ (قوله وفي غيرهما) أي غير الحديث والخبث من طهارة السلس والطهارة المسنونة (قوله كالتراب في التيمم) قال في
التحفة وكون التيمم برفع لا يرد لانه رفع خاص بالنسبة لفرض واحد وكلامنا في الرفع العام وهذا خاص بالماء انتهى وقال

كاسيأتى في بابيه انتهى أى
فالتراب فيها شرط لاشطر
(قوله والحجر في الاستنجاء)
أى فانه مرخص كما في النجفة
وغيرها فليس بمزبل
الأتري انه لو حل المصلى
مستنجما لا تصح
صلاته وقد اشترطوا
شرطا في جواز الاستنجاء
بالحجر لو كان الحجر
مزبلا لم يحتج لاكثرها
(قوله وأدوية الدباغ)
أى فانها محمولة لا مزيلة
وعبارة الشهاب البرلى
في حواشى المحلى فان

والحجر في الاستنجاء وأدوية
الدباغ ونحو ماء الزعفران
مما قيد بل لازم فلا يرفع حدنا
ولا يزبل نجسا ولا يستعمل
في طهر غيرهما (فان
تغير)

قلت هل يرد على اشتراط
الماء أدوية الدباغ
وانقلاب الحجر خلا بالنقل
من الشمس الى الظل
وعكسه قلت لا لان
الطهارة في ذلك احالة
لارفع وازالة وخالف
الاسنوى فقال الاقرب
الورود ودعوى الاحالة
غير دافعة انتهت الى هنا
محترز قوله بالماء * وقوله
ونحو ماء الزعفران محترز
قوله المطلق * وقوله مما
قيد ببيان لنحو من قوله
نحو ماء الزعفران
ولا فرق في القيد اللازم
بين ان يكون وصفا كماء

الاسنى حتى التراب في غسلات الكلب فان المزبل هو الماء بشرط امزاجه بالتراب في غسله منها كما سيأتى
في بابيه انتهى أى فالتراب فيها شرط لاشطر (قوله والحجر في الاستنجاء) أى فانه مرخص لا مزبل
الأتري انه لو حل المصلى مستنجما لا تصح صلاته وأيضافه شرطا لو كان الحجر مزبلا لم يحتج لاكثرها كما
سيأتى (قوله وأدوية الدباغ) أى وكادوية الدباغ والاضافة للبيان لان الدباغ اسم لما يدبغ به كما في المصباح
وكذلك النخل في الخرف لم يمانق ران المطهر محصور في الماء لا غير ولا تنافي بينه وبين قول التحرير
المطهر ماء و تراب و دابغ وتخلل كما بينه في شرحه حيث قال ولا ينافي ذلك حصر الجمهور المطهر في الماء لان
ذلك مفروض في رفع الحدث وازالة الخبث بشرطها الاستفاضة جواز الصلوات ونحوها وما هنا فيما هو أعم
من ذلك وأما الحجر في الاستنجاء فليس مطهرا بل هو مخفف انتهى (قوله ونحو ماء الزعفران) بالرفع
عطف على المانع وهو وان كان داخل في المانع على التعريف المتقدم الا ان مقصوده بذكره كونه مقيدا
بقيد لازم وقوله مما قيد بل لازم بيان للنحو وذلك كما ورد والحاصل ان قوله وأدوية الدباغ وما قبله
خرج بقوله ماء وقوله ونحو ماء الزعفران الخ خرج بقوله مطابق كما هو ظاهر ثم قوله ماء الزعفران مثال
للقيد بالاضافة ولم يذكر مثال المقيد بالصفة وباللام العهدية وقد ذكرهما في النجفة ونصها وخرج بالماء
من حيث تعلق الاشتراط أى لان لا يرد أن الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح التراب ولو في المغلظ فان
المطهر هو الماء بشرط مزجه به ونحو أدوية الدباغ لانها محمولة وحجر الاستنجاء لانه مرخص وقوله بالاقيد
مع قولنا عند الى آخره المقيد بل لازم ولو نحو لام العهد كخبر انما الماء من الماء وكالتغير بالتقدير وكالمستعمل
على الاصح وكقليل وقع فيه نجس لان العالم بها لا يدكرها الا مقيدة على انماء مقيدة شرعا بخلاف المتغير بما لا
يضر والمقيد بغير لازم نحو ماء البجرا وهي أفيد تدبر (قوله فلا يرفع حدثا) أى ما ذكر من المانع والجامد
والقيد باللازم * وقوله ولا يزبل نجسا ولا يستعمل في طهر غيرهما أى من طهر السلس والطهارة المستونة
خلاف لبعض المذاهب في البجري على قول المنهج انما يطهر الخ مانعه هو من قصر الصفة على الموصوف
قصر افراد للرد على الحنفية القائلين بان غير الماء كالحل ونحوه مما ليس فيه دهنية كماء الطبخ قالوا انه يطهر
ولا يرفع الحدث وانظر الفرق مع ان النجاسة أغلظ من الحدث ثم رأيت بعضهم فرق بان الحدث
أقوى لانه يحل باطن الاعضاء وظاهرها بديل انه اذا كسحط الجلد عن الاعضاء لا يرفع
حدثها والنجاسة تحل الظاهرة فقط فاذا كسحط الجلد زالت انتهى وفي الاحياء وأما المائعات
ولا تزال النجاسة بشئ منها الا انما انتهى قال السيد المرتضى وهذا مذهب الشافعي رحمه الله
تعالى وبه قال مالك وأحمد في رواية عنه ومحمد بن الحسن وزفر وقال أبو حنيفة وأحمد في رواية أخرى
عنه يجوز إزالة النجاسة بالماء وبكل مائع طاهر مزبل للعين وانما قيدوا كونه مزبلا احترازا عن نحو الدهن
واللبن والعصير مما ليس بمزبل قال الشافعي ومن معه لان المائع ينتجس بأول الملاقة والنجس لا يفيد
الطهارة لكن ترك هذا القياس في الماء بالاجماع ولا في حنيفة ما روى البخارى من حديث عائشة رضى
الله عنها انها قالت ما كان لاحدنا الا ثوب واحد تحبض فيه فاذا أصابه شئ من دم قالت يرتعها فصعته
بظفرها ويروى فقصعته المصع الا ذهاب والقصع الدلك ولان الماء مطهر لكونه مائعا للنجاسة عن المحل
فكل ما يكون كذلك فهو ~~مطهر~~ كالماء وذكروا التمر تاشى ان الدم اذا غسل بيول ما يؤكل لجه تزول نجاسة
الدم وتبقى نجاسة البول انتهى بالحرف (قوله فان تغبر الخ) أى يقينا بخلاف الشك كما سيأتى وهو تفرع
على ما يسمى ماء وانما قال لم تصح الطهارة به لانه المقصود وان كان الظاهر ان يقول لا يسمى ماء تدبر
والمراد ان يتغير احد أوصافه الثلاثة فلا يضر التغير بغيرها كالحرارة والبرودة وحاصل هذه المسئلة أنه
يشترط لضرر تغير الماء ستة شروط احدها ان لا يكون تغيره بنفسه ثانيا ان يكون المغير مخالفا لثالثها ان
يستغنى عنه الماء اربعها ان لا يشق الاحتراز عنه خامسها ان يكون التغير كثيرا بحيث يمنع اطلاق اسم الماء
سادسها ان لا يكون المغير ترابا ولا مائعا مائيا وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما النجس فيتنجس

دافق أو اضافة كماء الزعفران الذى ذكره الشارح وكما ورد أو أداة عهد ونحو قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا أردت الماء أى المعهود وهو المني

في رأى العين قد دخل
الثالث المعتبر العرف قال
في التحفة أشهرها الأول
قال وقضية جزمهم
بإخراج التراب أى عن
المخالط عليه أى على
الأول أن المراد مالا يمكن
فصله حالا ولا مالا
ورجح شيخنا في بعض
كتبه تبعا لشيخه القاياني
ولابى زرعة ما دل عليه

حسا (طعمه)
وحده (أولونه) وحده
(أوربحه) وحده (تغيرا
فاحشا) بأن سلب اطلاق
اسم الماء عنه حتى صار
(بحيث لا يسمى ماء
مطلقا) وانما يسمى ماء
مقيدا كماء الورد أو استجد
له اسم آخر كالمرة مثلا
وكان ذلك التغير (بمخالط)
مخالط للماء في صفاته
أو واحدة منها وهو مالا
يمكن فصله (طاهر يستغنى)
الماء (عنه) بأن لا يشق
صونه عنه ككافور

ما وقع فيه مطلقا وان لم يغيره حيث كان الماء دون القلتين (قوله حسا) أى تغيرا محسوسا فهو مصدر بمعنى
المحسوس نعمت لمصدر محذوف (قوله طعمه) بفتح الطاء وهو ما يؤدبه الذوق يقال طعمه حلوا أو حامض
وتغير طعمه إذا خرج عن وصفه الخلق أفاده في المصباح (قوله وحده) حال من الطعم أى لامع اللون والريح
(قوله أولونه) بفتح اللام وهو صفة للجسم من البياض والسراد والجزرة وغير ذلك والجمع ألوان وفي اضافته
الى ضمير الماء دل على ان الماء لا لون له وما يظهر فيه لون ظرفه أو مقابله لانه جسم شفاف وقد جزم
الرازي بأن له لونا ويرى ومع ذلك لا يحجب عن رؤية ما وراءه إلا أن يحجب بأن الاضافة لادنى ملاسمة
فتأمل * وقوله وحده حال من اللون أى لامع الطعم والريح (قوله أوربحه) بكسر الراء هو عرض يدرك
بحاسة الشم (قوله وحده) حال من الريح أى لامع الطعم واللون وأنى بهذه الاحوال للإشارة الى أن التغير
بأحد هذه الاوصاف كاف في عدم صحة الطهارة به فالوى اذا اجتمع الاثنان أو الثلاثة (قوله تغيرا فاحشا)
منصوب على المفعولية المطلقة وسيأتى محترزه * وقوله بأن سلب اطلاق اسم الماء تصويرا للتغير الفاحش
والسلب في الاصل الاخذ والانتزاع أى بأن أخذ ذلك التغير وانتزع اطلاق اسم الماء * وقوله عنه أى عن
ذلك الماء المتغير (قوله حتى صار) أى ذلك الماء المتغير (قوله بحيث لا يسمى ماء مطلقا) أى بقينا فلما شئت
فسيأتى (قوله وانما يسمى ماء مقيدا) أى بقيد لازم غير منفك عنه (قوله كماء الورد) تمثيل للماء المقيد لا للتغير
كما لا يخفى (قوله أو استجد) عطف على سلب أى أو لم يسلب اطلاق اسم الماء عنه ولكن استجد الخ وهو
بتشديد الدال المهملة مبنيا للفاعل من الاستجداد * وقوله له أى لذلك الماء المتغير * وقوله اسم آخر
فاعل استجد فاعنى أو صار اسم آخر غير ذلك الاسم المطلق اسما جديدا لذلك المتغير كقولك استجد حجر
الطين أى صار حجرا (قوله كالمرة) قال في الصحاح المرق معروف والمرقة أخض منه * وقوله مثلا
لعل الأولى اسقاطه (قوله وكان ذلك التغير) أى الذى هو التغير الفاحش (قوله بمخالط طاهر) سواء كان
مختلطا بالماء الذى قصده التطهير به أو كان على المحل الذى قصده تطهيره بخلاف ما إذا قصده تطهير المخالط
كصابون فصب عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله لجميع أجزائه فانه يطهر جميع أجزائه بوصوله
لهما وان كان متغيرا كثيرا للضرورة لانه لا يصل الى جميع أجزائه إلا بعد تغيره كذلك قال الشيخ ابن قاسم
هكذا حفظته من تقرير شيخنا الطبرلاوى رحمه الله واعتماده وهو ظاهر وهذا بخلاف ما لو أراد غسل الميت
فتغير الماء المصبوب على بدنه بما عليه من نحو صدر تغيرا كثيرا فانه يضر على المتجه الذى يدل عليه كلامهم
في باب غسل الميت وفاقا للجماعة فتأمل (قوله مخالف للماء في صفاته) أى الثلاث كلها التى هى الطعم واللون
والريح بخلاف نحو الحرارة كما تقدم (قوله أو واحدة) أى أو مخالف للماء في صفة واحدة فقط أو اثنتين
* وقوله منها أى من صفاته الثلاث (قوله وهو) أى المخالط * وقوله مالا يمكن فصله أى شىء لا يمكن فصله
عن الماء وهذا أحد آراء ثلاثة في تعريف المخالط رجحه في شرح الارشاد ثانيا هو مالا يتميز في رأى العين
ورجحه الشارح في الايعاب والملى وشيخ الاسلام والخطيب ثالثها المعتبر العرف قال في التحفة أشهرها
الأول قال وقضية جزمهم بإخراج التراب أى عن المخالط على الأول أن المراد مالا يمكن حالا ولا مالا
ورجح شيخنا في بعض كتب كته ما دل عليه عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون أن التراب مخالط يدل على
أن الارجح من التعاريف الثلاثة الثانى وأنه المعتمد وقد يقال مالا يمكن فصله حالا ولا مالا لا يتميز في رأى
العين فيتحدان ويكون مادلا عليه بيانا للعرف انتهى من الكردى (قوله طاهر) نعت للمخالط وأما المتغير
بالنجس فسيأتى (قوله يستغنى الماء عنه) قد يقال فيه تغيير اعراب المتن لأن المتبادر منه أن قوله يستغنى
بفتح النون مبنيا للمفعول وعلى زيادة الشارح رحمه الله لفظ الماء يكون بكسر النون مبنيا للفاعل إلا أن يقال
انه حل معنى لا حل اعراب فلي تأمل (قوله بأن لا يشق صونه) أى الماء هذا تصويرا لاستغناء الماء عنه
* وقوله عنه أى عن المخالط (قوله ككافور) تمثيل للمخالط المستغنى عنه وهو نوع من الطيب * وقوله

مجاورة المغير جميع أجزاء الماء بل تكفي مجاورة بعضه كما في الدهن والعود وهذا هو الفرق بين المجاور والمخالط فأفهم أن المخالط هو الذي يختلط جميع أجزائه بجميع أجزاء الماء وان أمكن فصله بعد المجاور وهو الذي يختلط جزء منه بجزء من الماء ثم تتروح بقية الماء من ذلك الجزء انتهى كلامه في شرح العباب واعتمده أيضا في النهاية حيث صدر بالتالي وأورد الأول والآخر بصيغة التبريض وهي قيل الخ قال في الامداد ويمكن ردهما أي الوجهين الأخيرين للأول انتهى وفي التحفة له قديقال ما لا يمكن فصله حالا ولا ما لا يمتزج في رأي العين فيتحدان ويكون ماد لا عليه بيان للعرف انتهى (قوله رخو) خرج به الصلب فهو مجاور ولا يضر التغير به * وقوله قطران يختلط خرج به الذي لا يختلط بالماء فهو مجاور أيضا قال في التحفة والامداد فهم اتويمان انتهى وعبارة النهاية ٨١ الكافور نوعان صلب وغيره

فالاول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان في نوعا فيه دهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لا دهنية فيه فيكون مخالطا ويحمل كلام من أطلق على ذلك ويعلم مما تقرر أن الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القربان

رخو وقطران يختلطان بالماء ونوعان وان كان شجرة نباتيا في الماء (لم تصح الطهارة به) لانه ليس عاريا عن القيود والاضافات فلا يلحق بمورد النص

تحققنا تغيره به وأنه مخالط فغير طهور وان شككنا أو كان من مجاور فطهور سواء في ذلك الرمح وغيره خلافا للزركشي انتهت عبارة النهاية والذي اعتمده الشارح في القطران الذي تدهن به القربان عدم الضرر بذلك وعبارة التحفة وما في مقره ومنه كما هو ظاهر القربان التي

رخو بكسر الراء المهملة وسكون الخاء المعجمة وقبل يجوز الضم والفتح وقال الازهرى الكسر كلام العرب والفتح مولد ومعناه اللين السهل خرج به الصلب فهو مجاور ولا يضر التغير به فو كالقطران نوعان كما في التحفة (قوله وقطران) هو ما يتحلل من شجر الآبل ويطلق به الآبل وغيرها وفيه لغتان فتح القاف وكسر الطاء وهما قرأ السبعة في قوله تعالى سربيلهم من قطران والثنية كسر القاف وسكون الطاء قاله في المصباح قال في النهاية الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القربان تحققتنا تغيره به وأنه مخالط فغير طهور وان شككنا أو كان من مجاور فطهور سواء في ذلك الرمح وغيره خلافا للزركشي وخالفه شارحنا قال في التحفة وما في مقره ومنه كما هو ظاهر القربان التي يدهن بها قطران وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها بعد من الماء وان كان من القطران المخالط انتهى أي لانه مجاور أو مخالط في مقر الماء وفصل الشيخ عميرة فقال القطران الذي يحمل في القرب ينبغي أن يقال فيه ان كان وضعه لا صلاح الظرف التحق بما في المقر وان كان لا صلاح الماء وهو ظاهر ضر بشرطه انتهى وبوافقه قول التحفة لا صلاح الخ انتهى كردى ملخصا (قوله يختلطان بالماء) قيد به ما عرفت أن الكافور والقطران نوعان مخالط ومجاور تدبر (قوله ونوع) أي وكثر وان كان على صورة الورق قال شيخنا ويضر سقوطه في الماء مطلقا سواء كان بنفسه أو بفعل الفاعل انتهى وفي الكردى عن عميرة مانصه ان لم تكن أي الثمار مجاورة فانها تضر قطعا والفرق بينها وبين الورق امكان التحرز وجري العادة بالمبادرة الى التقاط الثمار (قوله وان كان شجرة نباتيا في الماء) الغاية للتعيم أي سواء كان شجرة نباتيا في الماء أولا (قوله لم تصح الطهارة) جواب فان تغير طعمه الخ * وقوله به أي بذلك الماء المتغير (قوله لانه) تعليل لعدم صحة الطهارة بذلك الماء المتغير (قوله ليس عاريا عن القيود) أي الصفات نحو هذا ماء مستعمل * وقوله والاضافات نحو هذا ماء ورد ونحو ذلك فهو غير مطهر وغير مطلق اذا صدق المطهر والمطلق واحد وان اختلف مفهومهما اذ مفهوم الاول ما يرفع ويزيل ومفهوم الثاني ما يسمى ماء بلا قيد قالوا ولد الحلف لا يشرب ماء لم يحن بشرب ذلك قال ع ش ظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لوقال هذا انه يحن به وان مزج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه انما يحن به اذا شرب به على حالته بخلاف ما لو مزج بسكر أو نحوه بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ مما لو حلف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا بين ما لو قال لا آكل من هذه فيحن بالاكل منها وان خرجت عن صورتها فصارت دقيقا أو خبزا وما لوقال لا آكل من هذه الحنطة فانه لا يحن بأكله منها اذا صارت دقيقا أو خبزا وهذا كله اذا أشار اليه قبل المزج فان أشار اليه بعده فهل يشرب منه منه فيه نظر والا قرب الثاني لان المسمى لم يوجد فلا نظر للاشارة بالصورة الحاضرة والا فيحن كما لو قال نويت الاقتداء بزيد هذا وبان غيره فانه يصح حيث علق الاشارة بالصورة الحاضرة (قوله فلا يلحق) أي الماء المتغير أي المذكور في صحة التطهر (قوله بمورد النص) أي بوضع ورود النص الذي هو هذا القرآن أو الحديث النبوى فالاول قوله فلم نجد ماء والثاني قوله صلى الله عليه وسلم في

١١ - ترمسى - ل * يدهن باطنها بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها بعد من الماء وان كان من القطران المخالط انتهت ووافقه ابن قاسم العبادى في شرحه على مختصر أبي شجاع قال لانه مجاور أو مخالط في مقر الماء انتهى وفصل الشهاب البرلى في ذلك فقال في حاشيته على المحلى مانصه القطران الذي يجعل في القرب ينبغي أن يقال فيه ان كان وضعه فيها لا صلاح الظرف التحق بما في المقر وان كان لا صلاح الماء وهو ظاهر ضر بشرطه انتهى (قوله ونوع) قال البرلى في حواشى المحلى ان لم تكن مجاورة فانها تضر قطعاً والفرق بينها وبين الورق امكان التحرز وجري العادة بالمبادرة الى التقاط الثمار انتهى

الحديث السابق صبو عليه ذو بامن ماء والماء ينصرف الى المطلق لتبادره الى الفهم والمورد بوزن مسجد
كما في المصباح (قوله العري) نعمت للمورد وهو فعل بمعنى فاعل أى الخالى * وقوله عنها أى عن القيود
والاضافات (قوله والتغير التقديرى) مبتدأ خبره كالتغير الخ والتقدير نسبة الى التقدير * وقوله
كالتغير الحسى أى فى عدم صحة الطهارة به (قوله فلو وقع فيه) هذا بيان للتغير التقديرى * وقوله أى
الماء تفسير للضمير المحرور * وقوله ما يوافق أى مائع يوافق كفى شرح الرملى فلا يضر التغير التقديرى
الا بالمخالط المائع فإنه الجبل فتأمل * وقوله فى صفاته أى الثلاث التى هى الطعم واللون والريح قال الجبل
فى صفاته كلها أو بعضها وسأبني (قوله ومنه) أى ومن الموافق للماء (قوله ماء ورد لرائحة له) أى
وان كان له طعم وريح على ما سأتى (قوله سواء أوقع) بفتح الهمزة التى للتسوية والضمير فى وقع راجع
لماء ورد (قوله فى ماء كثير أم قليل) أى فلا فرق بينهما بخلاف الماء المستعمل (قوله والماء المستعمل)
بالرفع عطف على ماء ورد أى ومن الموافق للماء المستعمل (قوله لكن ان وقع فى ماء قليل) أى دون
القلتين ولم يبلغه ما به بخلاف ما لو وقع الماء المستعمل فى ماء كثير أو قليل بلغ به قلتين وبعبارة النهاية والماء
المستعمل كائن فنفرضه مخالفاً وسطاً فى صفاته لافى تكثير الماء فلو ضم الى ماء قليل فبلغ قلتين صار طهوراً
وان أثر فى الماء بفرضه مخالفاً انتهت قال الجبل أى فلا يكون كالمائع ولا يعول على فرضه مخالفاً وسطاً وهذا
هو المراد من عبارته انتهى (قوله لان المستعمل) أى نفسه (قوله اذا أكثر) أى بنفسه أو بفعل فاعل
(قوله طهر) بتشديد الهاء من التطهير أى طهر غيره ولا يصح قراءته بتخفيف الهاء بخلاف قوله كثر كما تقرر
(قوله فأولى اذا وقع فى الكثير) أى لانه اذا لم يزد قوة فى التطهير فلا ينقصه فيه (قوله قدر) جواب لو قال
سم ينبغى أن المراد أنه لو قدر فغير ضرر والا فله الاعراض عن التقدير واستعماله اذ غاية الامر أنه شاك فى التغير
المضر والشك لا يضر كما بآى انتهى وأقره غيره (قوله مخالفاً للماء) أى شيئاً مخالفاً له فى الصفات المذكورة (قوله
بأوسط الصفات) أى بخلاف التقدير فى النجس فإنه بأغلظ الصفات الذى هو طعم الخل ولون الخبز وريح
المسك (قوله كطعم الرمان) تمثيل للطعم الوسط والرمان فعال ونونه أصلية ولذا صرف واذا سمى به امتنع
صرفه * وقوله ولون العصير تمثيل للون الوسط والمراد عصير العنب الاسود أو الأحمر مثلاً لا الأبيض لان
الفرض اننا نفرضه مخالفاً للماء فى اللون (قوله وريح اللاذن) تمثيل للريح الوسط واللاذن بفتح الذال المعجمة
هو اللبان الذى ذكر كلاً هو المشهور وقال الكردي وهو نون ممر وف بمكة طيب الرائحة انتهى شروانى وفى
القاموس اللاذن رطوبة تتعلق بشعر المعز أو لحاها اذا رعت نباتا يعرف بقلسوس أو قستوس وما علق
بشعرها جسد مسخن ملين يفتح السدد وأقواها العزوقى مدر نافع للزلات والسعال ووجع الاذن وما
علق بأظفارها ردى انتهى جل (قوله فان غير) أى ما ذكر من المخالف الوسط والمفعول محذوف أى
الماء الذى وقع فيه ما يوافقته وهذا بيان لكيفية التقدير (قوله بفرضه) أى فرض وقوع المخالف الوسط
المذكور فى ذلك الماء الواقع فيه ما يوافقته وقضيته أنه لا بد من فرض جميع الاوصاف وان لم يكن للواقع
الاصفة واحدة وفيه بعد لا يخفى وفى الجبل نقلا عن الحنفى ما نصه قوله فى أحدها أى الصفات والمراد الواحد
لذا أثر فيصدق بكلاً أو بعضها والحاصل أن الواقع ان كان مفقود الصفات كلها كما مستعمل لا بد
من عرض الصفات المذكورة على الماء وان كان مفقود البعض كما ورد له رائحة فيقدر فيه اللون
والطعم ولا يقدر الريح لانه اذا لم يغير بريحه فلا معنى لتقدير بريح غيره وهذا كله اذا لم يكن الواقع له صفة فى
الاصل وقد فقدت فان كان كماء ورد منقطع الرائحة ففيه خلاف بين ابن أبى عسرون والرويانى فالرويانى
يقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان وريح ماء اللورد فيقدر الوصف المفقود فيه لاربح اللاذن وابن أبى
عسرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون العصير وريح اللاذن ولا يقدر بريح ماء اللورد لفقده بالفعل
فيكون ماء اللورد حينئذ كالماء المستعمل انتهى ونقل أيضاً كلام الرشيدى ما يوافقته ولم يخصه
والحاصل أنه اذا وقع فى الماء مائع من شأنه أن يكون له وصف مثلاً فقد يعرض عليه جميع الصفات لكن

التقدير كالتغير الحسى
فلو وقع فيه) أى الماء
ما يوافق فى صفاته ومنه
(ماء ورد لرائحة له)
سواء أوقع فى ماء كثير أم
قليل والماء المستعمل
لكن ان وقع فى ماء قليل
لان المستعمل اذا أكثر
طهر فأولى اذا وقع فى
الكثير (قدر مخالفاً)
للماء (بأوسط الصفات)
كطعم الرمان ولون العصير
وربح اللاذن فان غير
يفرضه فى صفة

(قوله بأوسط الصفات) قال
الحلبى فى حواشى المنهج
بمعنى اننا تعرض عليه مغير
اللون ومغير الطعم ومغير
الريح فبأيها حصل التغير
تقديراً اكتفينا به فى
سلب الطهورية والمغير
للون عصير العنب وللطعم
عصير الرمان وللريح
اللاذن أى بالذال المعجمة
هذا هو المخالف الوسط
الذى سيدكره وخرج
بقوله ما يوافقته فى صفاته
مالو واقفه فى صفة واحدة
منها وبقي فيه الصفتان مثلاً
كماء ورد منقطع الرائحة له
لون وطعم مخالف للون
الماء وطعمه هل يفرض
الصفات الثلاث أو يكتفى
بفرض مغير الريح الذى
هو الاشبه بالخليط ذهب
الى الاول شيخنا والى
الثانى الرويانى وهو
واضح لان الصفتين
الموجودتين بأنفسهما
لم تفسيرا فلا معنى

سلب الطهور بة وان كان
عند فرض المخالفة في غير
تلك الصفة لا يغير وذلك
لانه لموافقته لا يغيره فاعتبر
بغيره كالحكومة

لفرضهما اه كلام الحلي
وهذا يفيد أن الواقع في
الماء حيث وافقه ولو في
صفة من صفاته قدر مخالفا
فيها فقط وقال القليوبي
قالوا ولا بد من عرض
الصفات الثلاثة وان لم
يكن للواقع الا صفة واحدة
ففي لم يغير في واحدة فهو
طهور وفيه نظر الخ
(قوله فاعتبر بغيره
كالحكومة) أي في كل

جرح لا مقدر فيه من
الدية ولا تعرف نسبت من

مقدر فانها تعتبر بالغير
وهو القيمة للرقيق اذا حر
لا قيمة له فيقدر المجنى عليه
رقيقا وينظر ماذا نقص

بالجنابة من قيمته فيعتبر
ذلك من دية الحر كالحكومة
جزء من عين الدية نسبه

الى دية النفس مثل نسبة
نقصها من قيمته لو كان

رقيقا فاذا كانت قيمة المجنى
عليه بتقدير كونه رقيقا

بدون الجنابة عشرة وبها
تسعة مثلا وجب عشر الدية

ولو حلف لا يشرب ماء أو
وكل في شرائه فشرب ذلك

المتغير الذي لا يطلق عليه
اسم الماء أو اشتراه له وكره

لم يحنث ولم يقع الثمارة بل
يقع لو كيله كافي المغنى

والامداد والنهاية وغيرها

ذلك العرض انما هو من الوصف المفقود الذي كان من شأنه الوجود كالرجح في ماء الورد المنقطع الرائحة
وكا طعم في الملح الجبلي لأن كل وصف بدل عن نظيره من المانع وان لم يكن من شأنه وجوده فيه كاللون
في المثاليين المذكورين لان ذلك الوصف لم يكن فيه وقد حتى يقدر ووجه تقدير الاوصاف الثلاثة أن
الامر اذا آل الى التقدير يسلك فيه الاحتياط ألا ترى أن وصف النجاسة المفقود يقدر بالاشد وان كان
تأثيره أضعاف الوصف وحينئذ فلس في كلامهم تعرض لما اذا وقع في الماء ما يوافقه في بعض أوصافه
ويخالفه في بعضه ابل كلامهم يفهم أنه لا تقدير حينئذ وهو ظاهر اذ من البعيد أنه اذا وقع في الماء ملح جبلي
مثلا باقى الطعم ولم يغيره بطعم الذى ليس له الا هو في الواقع انما فرض له لو نأور يحا محالفا وكلامهم وأمثلةهم
كالصرح في خلاف ذلك وليس له وصف مفقود من شأنه الوجود حتى يقدر بدله وليس المحالط الظاهر
كالنجاسة فبما ذكره ابن حجر من أنها اذا وافقت في بعض الاوصاف وخالفت في بعضها انما تقدر الاوصاف
الموافقة اذ لم تغير بالمخالفة للفرق الظاهر وهو غلط أمر النجاسة ومن لم يذكروا نظيره هنا فتأمل ذلك
فانه مهم ببعض تصرف (قوله سلب الطهورية) أي نزعا من ذلك الماء المفروض فلا يجوز استعماله
في الطهارة وان جاز المجعوم عليه قبل التقدير كما مر * تنبيه * الطهورية بفتح الطاء وتشديد الياء وهى
ياء المصدر لا ياء النسبة على ما قاله بعض الفضلاء ولا يخفى أن المسلوب عن ذلك الماء التطهير نفسه لاشئ
منسوب اليه فعنه في سلب التطهير نفسه وذلك لان طهور بمعنى مطهر لغيره فبزيادة الياء فيه يرد الى
المصدر عملا بقاعدة أن الياء اذا زيدت في وصف ردت الى المصدر كضارب فانه وصف فاذا زيدت فيه الياء
بأن قيل الضاربة صار المراد به المصدر وهكذا اسم المفعول لكن قال الشيخ الامير الظاهر أن ياء المصدر
من ياء النسب اذا الضاربة الحالة المنسوبة للضارب أعني الكون ضارب بالانتهى وعلى هذا يقال هنا
الطهورية الحالة المنسوبة للطهور بمعنى مطهر أعني الكون طهورا مطهر لغيره تدبر (قوله وان كان)
غاية والضمير للحال والشان * وقوله عند فرض المخالفة في غير تلك الصفة أى المفروضة للمروضة للماء
الذى وقع فيه المحالط الموافق * وقوله لا يغير خبر كان يعنى لو فرض مثلاً أنه لو وقع فيه عصير عنب لم يظهر
له لون ولو فرض أنه لو وقع فيه ماء لاذن يظهر ربح فانه يضرب اذا لا يشترط اجتماع الثلاث الصفات كما مر في
قوله فان تغير طعمه وحده الخ قاله بعض السادة وعبارة الشيخ الشرفاوى فان اختلط به طاهر قدر مخالفا
وسطا للماء في أحد تلك الصفات بمعنى انما تعرض عليه بغير اللون مثلاً فان حكم أهل الخبرة بتغير سلمناه
الطهورية والا عرضنا بغير الطعم ثم بغير الريح كذلك فلا يعرض عليه الثاني الا اذا لم يحكم بالانتهى بالاول ولا
الثالث الا اذا لم يحكم بالانتهى بالثاني قال في النهاية فان لم يؤثر أى لاحسا ولا تقدير افهو طهور وله استعمال كله
ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به ان تعين لكن لو انغمس فيه جنب ناويا وهو قليل صار
مستعملا كما لا بدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كالماء في اباحة التطهير به ولم نجعله
كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذا وقعت فيه وعدم صيرورته مستعملا بالانغماس والفرق بينهما أن
دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قلتين ومعرفة بلوغ الماء لهما ممكنة مع الاختلاط والاستهلاك ورفع
الحدث والخبث منوط باستعمال ما يطلق اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت واستعمال الخالص
غير ممكن فلم يتعلق به تكليف واكتفى بالاطلاق انتهى فتدبر (قوله وذلك) أى تقدير المخالف أى
نعليه (قوله لانه) أى الشئ الواقع في الماء الموافق له في صفاته * وقوله لموافقته على مقدمة على
معلولها * وقوله لا يغيره خبر ان أى لا يغير ذلك الواقع لموافقته للماء في صفاته فلو لم يوافقها لغيره (قوله
فاعتبر بغيره) أى غير ذلك الموافق وهو مخالف الوسط لكونه طاهرا (قوله كالحكومة) تشبيه للاعتبار
بالغير فانها لما لم يمكن اعتبارها في الحر بنفسه قدرناه رقيقا لنعلم قدر الواجب قاله في النهاية وعبارة الكردى
أى في كل جرح لا مقدر فيه من الدية ولا تعرف نسبت من مقدر فانها تعتبر بالغير وهو القيمة للرقيق اذ
الحر لا قيمة له فيقدر المجنى عليه رقيقا وينظر ماذا نقص بالجنابة عليه من قيمته فيعتبر ذلك من دية الحر

المخالط قال في الامداد
الذي يتجه في التراب انه
ان جعل محالطا وهو ما
يفهمه تعريفه الثاني لانه
لا يميز مادام التغير به
موجودا كان المتغير به
غير مطلقا أو مجاوزا وهو
ما يفهمه تعريفه الاول
لانه يمكن فصله بعد رسوبه
كان مطلقا ولان التراب
يوافق الماء في الطهورية
ولان الشارع أمر بطرحه
في ولوغ الكلب ولوسلب

(ولا يضر تغير يسير) وهو
ما لا يمنع اسم الماء) وان
كان بمخالط يستغنى عنه
لانه صلى الله عليه وسلم
توضأ من قصعة فيها أثر
عجين (ولا يضر تغير بمكث)
لعدم الاحتراز عنه
(وتراب) طهور وان
قلنا انه محالط لانه يوافق الماء
في الطهورية

لما أمر به الى أن قال ومنهما
يؤخذ صحة ما ذكرته من
اشتراط كونه طهورا ثم
رأيت الاذرى وغيره
صرحوا بذلك واعتمدوه
انتهى فعلى القول بأنه
محالط وان المتغير به غير
مطلق تكون العلة في
عدم ضرره التسهيل على
العباد قال في المنهج
وغيره لا تراب وملح ماء
وان طر حافيه تسهلا على
العباد ولان تغيره بالتراب

لكونه كدورة وبالملح المائي لكونه منقدا من الماء لا يمنع اطلاق الاسم عليه
وان أشبه التغير بهما في صورة التغير الكثير بما مر فن علل بالاول أي وهو التسهيل قال المتغير بهما غير مطلق ومن علل بالثاني أي بكونه

فالحكومة جزء من عين الدية نسبتة الى دية النفس مثل نسبة تقصها من قيمته لو كان رقيقا فاذا كان قيمة
المجنى عليه بتقدير كونه رقيقا بدون الجنابة عشرة وبها تسعة مثلا وجب عشر الدية انتهى * قال في الزبد
عضو بلا منفعة معلومه * والجرح لم يقدر الحكومه
* وقال في الهجة *
وفي سوى النفس نسبة البدل * عنه الى النفس بالخلف المحل
هذا قال في حاشية فتح الجواد قد ينازع في القياس بأن التقدير ثم ضروري حتى يعرف مقدار ما يتقن
وجوبه اجالا فها شيئا لم يوجد في مسئلتنا * أحدهما يتقن وجود شيئا توقفت معرفة قدره على تقدير
كون المجنى قنا * ثانيهما أن هذا حق آدمي وهو يضابق فيه بارتكاب المقدرات حتى يعلم بخلاف
ما هنا فانه حق الله تعالى وهو يتسامح فيه انتهى فلي تأمل (قوله ولا يضر) أي في الطهورية وهذا
شروع في محترزات القيود المذكورة فلوعبر بالفاء بدل الواو لكان أنسب * وقوله تغير يسير أي
ولو احتمل أن شأنه أكثر أو قليل ما لم يتحقق الكثرة ويشك في زوالها قاله في التحفة وسيأتي في كلام
الشارح هنا وهذا محترز قوله تغير افاحشا (قوله وهو) أي التغير اليسير الغير المضر (قوله ما لا يمنع اسم
الماء) أي التغير الذي لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه (قوله وان كان بمخالط يستغنى عنه) غاية لعدم
الضرر بالتغير اليسير (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) تعليل لذلك (قوله توضأ الخ) كذا هاتهما هذا
اللفظ وتبعه الشيخ باعشن والذي في النهاية وحاشية الشيخ عمدة على المحلى بلفظ اغتسل ونص الاول
لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمونة من قصعة فيها أثر العجين وأعل فيه روايتين فليحذر ثم
رأيت بعض السادة كتب هنا بما نصه والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه بأسناد حسن
بلفظ اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة من قصعة فيها أثر عجين وقد عرف من سنته صلى الله
عليه وسلم في الغسل تقديم الوضوء في صلح دليل على الوضوء كالغسل انتهى فلي تأمل (قوله من
قصعة) بفتح القاف وسكون الصاد وفي المثل لا تكسر القصعة ولا تفتح الخزانة وهي معرفة قال في
المصباح والجمع قصع مثل بدرة وبدر وقصاع أيضا مثل كبة وكلاب وقصعات مثل سجدة وسجدة
وهي عربية وقيل معربة (قوله فيها) أي في القصعة (قوله أربعين) أي بقية والعجينة معروفة (قوله
ولا يضر) لوحده لكان أخضر وقوله تغير بمكث بثلاث الميم مع أسكان الكاف وان غش للاجماع قال
العمري ولا تكسر الطهارة به قاله في النهاية قال ع ش ومثله ما تغير بما لا يضر حيث لم يجر خلاف في سلبه
الطهورية أما ما جرى في سلب الطهورية خلاف كالمجاور والرباب اذا طرح فينبغي كراهته خروجه من
خلاف من منع (قوله لعدم الاحتراز عنه) أي عن التغير بالمكث وهو تعليل لعدم ضرر التغير بالمكث وتقدم
آثاق عن النهاية لتعليقه بالاجماع والمقرر عند الاصوليين أن الاجماع لا بدله من مستند فهل هذا كاف في فيه فليحذر
من علم الاصول (قوله وتراب) بالجر عطف على مكث أي ولا يضر تغير بتراب طهور (قوله وان قلنا انه
محالط) يعني انه اختلف في التراب أهو محالط أو مجاور وعلى القول بأنه مجاور لا يخفاء في عدم ضرره وعلى
القول بأنه محالط فهو لا يضر أيضا الآن علته التسهيل على العباد مأخذا الخلاف كما قال الكردي ما سبق
من الخلاف في تعريف المحالط وبعبارة التحفة اذا تغير بالتراب اما مجرد كدورة لا تمنع الاسم فعليه هو مجاور
والمتغير به مطلق وهو الاشهر واما للتسهيل على العباد فهو غير مطلق قال جمع وهو الاقعد ويؤيده ان المتن
مصرح به لانه أعاد الباء في تراب ولم يجعله من أمثلة المجاور فدل على انه محالط وان التغير به معتقر مع ذلك
نظر المافية من الطهورية وأصل هذا الاختلاف في حد المحالط أهو ما لا يمكن فصله فخرج التراب أو ما لا
يتميز في رأي العين فدخل أو المعتبر العرف أو جه أشهرها الاول الخ وهما كذلك اذ لم يجعله المصنف رحمه الله
من أمثلة المجاور الا في آثاق تدبر (قوله لانه) أي التراب (قوله يوافق الماء في الطهورية) أي فهو

كدورة الخ قال انه مطلق وهو الاشهر والاول اُقعد انتهى كلام شرح المنهج وبين في الامداد وجه كون الاول اُقعد أي اقرب للقاعدة فقال في الثاني وهو وان كان أشهر على ما قيل لكن الاول هو الذي يدل عليه سياق كلامهم لان استثناء حكم كل منهما مما قبله يدل على أنه سالب للإطلاق انتهى (قوله بخلاف النجس والمستعمل) ظاهره ان التغير الفاحش بالمستعمل ضار مطلقا وعليه جرى في شرح الارشاد أيضا وفي حاشية المحلى للشهاب البرلسي هو الظاهر كالماء المستعمل قال وان كان قضية التعليل السابق عدم الضرر لكن قال في التحفة بتراب ظهور بناء على أنه محالط والافلا فرق كما هو واضح خلافا لمن وهم فيه انتهى فهذا يدل ٨٥ على ان المستعمل كالظهور

أي بناء على انه محاور
وشرح باعتماده الجمال
الرملي فقال في نهايته
ويؤخذ من العلة الثانية
أي وهي أن تغيره به مجرد
كدورة لا تسلب
الطهورية انه لا يضر
التراب المستعمل وهو
المعتمد كما افاده الالدرجه

أحد الظهورين وقد أمر الشارح بطرحه في ولوغ الكلب ولوسلب لما أمر به قال في فتح الجواد ويؤخذ منه ان المراد بالتراب هنا ما يصدق بالطين الرطب لانه تراب بالقوة أخذ بما يأتي انه يكتفي مزجه في المغلظة (قوله بخلاف النجس) أي التراب المتنجس وهذا متفق عليه لانتفاء العلة التي هي الطهورية فيه نعم محل تأثير التغير ان وقع في ماء قليل أو كثير وغيره في الحال أما اذا وقع في ماء كثير ولم يغيره في الحال ثم وجده بعد ذلك متغيرا فالظاهر انه لا يضر كسئلته بول الطيبة قاله بعض السادة وهي انها اذا رؤيت تبول في ماء كثير غير متغير ثم رؤي عقب البول متغيرا ترك أصل طهارة ذلك الماء عملا بانظاها لقوته باستناده من مع ضعف احتمال خلافه فتقيدهم بعقب البول احتراز عما لو رؤي تغير البول بعد زمان فلا يترك ذلك الاصل وما هنا كذلك تدبر (قوله والمستعمل) أي وبخلاف التراب المستعمل وظاهره أن التغير الفاحش بالمستعمل ضار مطلقا قال بعضهم وهو الظاهر كالماء المستعمل لكن في التحفة أن ذلك بناء على انه محالط والافلا فرق كما هو واضح خلافا لمن وهم فيه (قوله وطحلب) أي ولا يضر التغير بطحلب ولا فرق بين أن يكون بمجر الماء أو ممره أولا (قوله لم يطرح) هذا قيد سياقي آتيا فحترزه وقوله ولو متفتتا أي ولو كان الطحلب متفتتا (قوله لعسر الاحتراز عنه) تعليل لعدم ضرر الطحلب (قوله وهو) أي الطحلب بضم الطاء واللام وفتحها وكسرهما (قوله نبت) مصدر بمعنى النبات وقوله أخضر يعلم الماء عبارة غيره شيء أخضر يعلم الماء من طول المكث (قوله فان طرح) أي الطحلب وهذا محترز لم يطرح (قوله ضران كان متفتتا) أي لانه محالط مستغنى عنه قال الاذري ويشبه أن يكون الامر كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط قال البرلسي قلت وينبغي جريان مثل ذلك في النورة والزربخ ونحوهما وقد يعضد ما بحثه نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كردى ويمكن الفرق بأن الطحلب لما كان أصله من الماء لم يضر بخلاف الاوراق أو ان الطحلب أبعد تفتتا منها (قوله والا) أي وان لم يكن الطحلب متفتتا وقوله فلا أي فلا يضر لانه حينئذ كالبحار (قوله وما في مقره) أي لا يضر التغير بما في محل قرار الماء وتقدم مسئلة القرب التي يدهن باطنها من ذلك وقوله وممره أي محل مروره والمراد بما فيه ما هو ما خلق في نحو الارض أو مصنوع فيه ما بحث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لا بتلك الحثية فانه يستغنى الماء عنه ولا يكاف نحو بل الجرى على الاول وان أمكن تكافى الشرح الصغير قاله في الايعاب وليس من التغير بما في المقر ما يقع من الاوساخ المنفصلة من الارجل عند غسلها من البرك وانما ذلك مما لا يستغنى الماء عنه غير الممر والمقر كما أفنى به الشهاب الرملي في الاوساخ المنفصلة من ابدان المنغمسين في المغاطس فلا يضر أيضا تدبر (قوله من نحو نورة) بضم النون حبر الكاس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكاس من زربخ وغيره (قوله وزربخ) بكسر الزاى وهو معروف فارسي معرب قاله في

بخلاف النجس
والمستعمل (وطحلب)
لم يطرح ولو متفتتا لعسر
الاحتراز عنه وهو نبت
أخضر يعلم الماء فان
طرح ضران كان متفتتا
والافلا (وما في مقره
وممره) من نحو نورة وزربخ

الله تعالى بناء على ان كلا
منهما علة مستقلة والاصل
عدم التركيب والحكم يبقى
ما بقيت علته وان اتنى
غيرها خلافا لما بحثه الشيخ
في ذلك نعم ان كثرة تغيره
به بحث صار يسمى طينا

سلبه الطهورية انتهى وعبارة التحفة ولم تصر طينا لا يجري بطبعه والاثر جزم ما انتهت وسياقي قريبا في كلام الشارح وأما التراب المتنجس فان كان الماء دون القلن نجسه بمجرد وصوله اليه وان كان كثيرا قال الشهاب البرلسي الماء يطهره قال كذا رأيت في بعض شروح المنهاج وعليه لو طرح ترابا نجسا في ماء كثير بحيث عكره صح استعماله في نجاسة الكلب وهو واضح انتهى وعبارة الحلبي ولو مستعملا بل ولو متنجسا يبول لانه يطهر بالماء الكثير والمسئلة مذكورة في الاسنوى انتهت وعبارة فتح الجواد بخلاف النجس والمستعمل نعم ان طرح المتنجس بحكمية في ماء كثير ثم تغير به لم يضر لانه يطهر بمجرد طرحه فيه فلم يتغير الا وهو ظاهر انتهى كلام فتح الجواد (قوله وطحلب) بضم الطاء وفتح اللام وضمه ما ولا فرق بين أن يكون بمجر الماء أو ممره (قوله ولو متفتتا) راجع الى قوله طحلب وقوله لم يطرح معترض بينهما (قوله ان كان متفتتا) قال البرلسي في حواشي المحلى قال الاذري ويشبه أن يكون الامر كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط انتهى قلت وينبغي جريان مثل ذلك في النورة والزربخ ونحوهما وقد يعضد ما بحثه نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلسي (قوله والافلا) أي لانه كالبحار حينئذ

حيث كونه مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من المخالط انتهى وفي حاشية التحفة للشارح نفسه أثناء كلامه ما نصه والحاصل ان حدوث الاسم مع هجر الاسم الاول ظاهر أو صريح في سلب ظهوره أي ان تحقق نزول عين ضارة فيه والافه ومحمّل لان ذلك الحدوث من مجاورا والذات الغير به لا يضر ولو مع حدوث الاسم كما هو ظاهر انتهى وفي حاشية ٨٧ الشرح المسمى على النهاية نعم ان محمل منه

شيء كما لو وقع التمر في الماء فاكتمسب الخلاوة منه سلب الطهورية انتهى (قوله ولا يلح ماء) قال في شرح العباب المراد به ما جدم من الماء سواء كان جوده بواسطة ترابية السبخة أم لا والقول بأنه يغير لانه ليس من عين الماء لان المياه نزلت عذبة

بان لم يصل الى حد بحيث يحدث له اسم المرققة (ولا يلح ماء) لانه قاده من عين الماء كالثلج بخلاف الملح الجبلي فيضطر التغيير به ما لم يكن بمقر الماء أو يمر به والماء المتغير بخليط لا يؤثر فلا يضر صبه على غير متغير وان غيره كثيرا لانه طهور

من السماء ثم تخلط بها الاجزاء السباخية فتعقد ما حوله لانه لا يذوب في الشمس ولو كان منعقدا من الماء لذاب كالجليد بان انعقاده ملحا انما هو بواسطة مجاورته للاجزاء السبخية من غير اختلاط لها به وعلى النزل فيخالطه تراب كما يصرح به كلام

التحفة تسلب الاسم قال وبهذا التفصيل يجمع بين اطلاقات متباينة في ماء ميلات الكتان لان له حالات متفاوتة في التغيير أولا وآخر كما هو مشاهد نعم الذي ينبغي فيما شئت في انفصال عين فيه انه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه الاسم الاول لسلب لان هذا التجدد قرينة ظاهرة جداء على انفصال تلك العين فيه انتهى قال ابن اسم فان قلت نقصه على انفصال العين المخالطة كالماء وزن بعد تغييره الماء فوجدنا نقصا قلت لا لاحتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاوره ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال خروجه من الماء والتصاقها ببعض جوانب المحل انتهى (قوله بان لم يصل) أي الماء الذي أغلى فيه نحو البركة وقوله الى حد أي نهاية وقوله بحيث يحدث له أي لذلك الماء * وقوله اسم أي آخر غير الاطلاق (قوله كالمرققة) تصوير لما يحدث فيه اسم آخر أي اما اذا سلب الاطلاق بالكيفية بان صار لا يسمى ماء ولا يضاف فيه لفظ الماء الى ذلك الغير بل انسلخ ذلك عنه بسائر الاعتبارات وحدث له اسم آخر اختص به فان التغيير به حينئذ يضر لاننا نتيقن حينئذ انه انفصلت عنه عين مخالطة فالتغيير به ليس من حيث كونه مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من المخالط والحاصل ان حدوث الاسم مع هجر الاسم الاول ظاهر أو صريح في سلب ظهوره أي ان تحقق نزول عين ضارة فيه والافه ومحمّل لان ذلك الحدوث من مجاورا والذات الغير به لا يضر ولو مع حدوث الاسم كما هو ظاهر انتهى كروى عن الشارح رحمه الله تعالى (قوله ولا ماء) أي ولا يضر التغيير بملح ماء فهو عطف على بمكث والاضافة بمعنى من والمراد به ما جدم من الماء سواء كان جوده بواسطة ترابية السبخة أم لا والقول بأنه يضر لانه ليس من عين الماء لان المياه نزلت عذبة من السماء ثم تخلط بها الاجزاء السباخية فتعقد ملحا ولهذا لا يذوب في الشمس ولو كان منعقدا من الماء لذاب كالجليد بان انعقاده ملحا انما هو بواسطة مجاورته للاجزاء السبخية من غير اختلاطها به وعلى النزل فيخالطه تراب كما يصرح به الوسيط فخر آه ماء و تراب وكل منهما لا يضر الى آخر ما أطال في الابواب كروى (قوله لانه قاده) أي ملح الماء * وقوله من عين الماء أي من نفس المطهر ويؤخذ منه أنه لو انعقد الملح من المستعمل وغير متغير كثيرا ضرر وعليه فهل العبرة بالتغير بصفة كونه ملحا نظر الصورته الا ان حتى لو غير بها ولم يغير بل فرض عصير امثلا لسلب الطهورية أو يفرض مخالفا وسطا نظر الاصله أي وهو الماء المستعمل فلا يسلب فيه نظر والا قرب الاول فتأمل فانه دقيق جدا قاله ع ش (قوله كالثلج) تشبيه في كونه منعقدا من الماء (قوله بخلاف الملح الجبلي) أي فانه خاليط مستغنى عنه غير منعقد من الماء (قوله فيضطر التغيير) أي الكثير وقوله به أي بالملح الجبلي * وقوله ما لم يكن بمقر الماء أو يمر به أي وأما اذا كان في ذلك فلا يضر التغيير به لكن لا لكونه منعقدا من الماء بل لعمس الاحتراز كما تقدم (قوله وكالماء المائي) أي في عدم الضرر بالتغيير * وقوله متغير بخليط أي ماء متغير بمخالط وقوله لا يؤثر أي في الطهورية وهو نعمت بخليط أي كالتغيير بما في المقر أو الممر (قوله فلا يضر صبه) أي المتغير بالخليط الذي لا يؤثر وهو تفرع على ما يقتضيه التشبيه اه (قوله على غير متغير) والظاهر ان كون المتغير هو الوارد على غيره ليس بقيد افاده ابن قاسم (قوله وان غيره) أي الغير المتغير (قوله كثيرا) أي تغيرا كثيرا (قوله لانه طهور) تعليل لعدم ضرر صب المتغير المذكور على غيره قال في التحفة وكون التغيير هنا انما هو بما في الماء لا بذاته لا ينظر اليه لانه امر مشكوك فيه بل يحتمل ان سببه لطافة الماء المنبت هو في اجزائه فقبله الماء الثاني وانبت فيه ولو نزل بنفسه لم يقبله فلم يكثر تغييره به لكثافته ومع الشك لا تسلب الطهورية المحققة الا ترى أنه لو وقع بماء مجاور ومخالط وشككنا في المتغير

الوسيط فخر آه ماء و تراب وكل منهما لا يضر الى آخر ما أطال به في شرح العباب فراجع منه ان أردته (قوله متغير بخليط لا يؤثر الخ) كذلك التحفة وغيرها قال فيها الا ترى أنه لو وقع بماء مجاور ومخالط وشككنا في المتغير منه ما لم يضر فكذا هنا انتهى وأورد الشارح في حاشيته على تحفته هنا ما قد يشكل على ذلك ثم أجاب عنه فراجع منه ان أردته وخالف في ذلك في النهاية ونقله عن ابن أبي الصيف وعبارتها لو طرح ماء متغيرا بما في مقره وممره على ماء غير متغير فغيره سلب الطهورية لا تستغناء كل منهما عن خلطه بالاخر وقد أفتى به الوالد رحمه

الله تعالى هو بلغز به فيقال لنا ما أن يصح التطهير بكل منهما انفرادا الاجتماع انتهت وذ كرنحوه الخطيب الشربيني في شرح التنبيه وأقره لكنه قال اوصب المتغير بمخالط لا يضر على ماء لا تغير به فتغير به كثير اضريح (قوله ولور بيعيا) أشار به الى خلاف فيه وعبارة الراعي في الشرح الكبير بعد ان ذكر في المسئلة ثلاثة أوجه أظهرها لا يسلب الطهور به والثاني يسلب ما نضه والثالث به قال أبوز بدالمروزي لا يسلب التغير بالخريفي لغلبة التناثر في الخريف بخلاف الربيع ولان الاوراق الخريفية قد امتصت الاشجار رطوبتها وقرب طبعها من طبع الخشب بخلاف الربيعية فان فيها رطوبة ولزوجة تقتضي الامتزاج وهذه الوجوه فيما اذا تناثر بنفسها الى آخر ما قاله في الشرح الكبير (قوله بخلاف المطروح) أي ان تفتت ٨٨ قال الشهاب البرلسي ولو بعد طرحه انتهى أما اذا لم تفتت فهو تغير بمجاور فلا يضر

منهما لم يضر فكذا هنا انتهى فتأمل وخالف في هذه المسئلة الرملي والخطيب وغيرهما فقالوا ان ذلك يضر لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر وزاد عليه فيقال ما أن يصح التطهير بكل منهما انفرادا اجتماعا (قوله ولا بورق) أي ولا يضر التغير بورق (قوله تناثر بنفسه من الشجر) أي واختلط لتعذر صون الماء عنه (قوله ولور بيعيا) انما كانت غاية لانها مشتملة على رطوبة تتحلل في الماء بخلاف غيرها فانها شديدة اليوسة فلا يتأثر بها الماء قاله المدائني وعبارة الكردي هو الراجح من ثلاثة أوجه وقال أبوز بدالمروزي لا يسلب بالخريفي لغلبة التناثر في الخريف بخلاف الربيع ولان الاوراق الخريفية قد امتصت الاشجار رطوبتها وقرب طبعها من طبع الخشب بخلاف الربيعية (قوله بخلاف المطروح) أي المفتت المختلط فانه يضر بخلاف التراب فانه لا يضر وان طرح ولذا قال في المبهجة

لا ورق منتشر وملح * ماء ولا ترب ولو بطرح

(قوله للاستغناء) أي استغناء الماء * وقوله عنه أي عن الورق المطروح (قوله ولا يضر تغير بالثمر ان تناثر بنفسه) قال الكردي كذا رأيت في بعض نسخ هذا الشرح وفي بعضها ولا يضر تغير بالثمر ان تناثر بنفسه انتهى والمعروف ان التغير بالثمر ضار مطلقا وعبارة شرح العباب أو وقع الثمر فيه وتغير بما أنحل منه يقينا كما علم مما مر لانه حينئذ يختلط يستغنى الماء عنه ومن ثمة ضرر قطعاً ولم يفرق الحال بين وقوعه وإيقاعه ولا بين ما هو منه على صورة الورق كالورق وغير الخيل قد سبق أن التغير بالثمر ضار وان كان شجرة ثابتاً في الماء فما هنا عمله من زيادة النساخ أو لعل الصواب التعبير بقوله ولا يضر تغيره بثمر وان تناثر بنفسه كافي بعض النسخ وعلى الاولى التي فيها لا يضر بحمل على ما اذا لم ينحل منه شيء فان التغير به حينئذ تغير بمجاور لكنه يوهم أن الطرح بخلاف الوقوع بنفسه وليس كذلك كما علمت وعلى الثانية التي فيها يضر بحمل على ما اذا أنحل من عينه شيء يقينا وفيها أيضا الإيهام السابق انتهى ملخصاً فلم يصلح العطار ما أسد الدهر (قوله ولو شل) محترز قيد ملحوظ فيما تقدم (قوله هل التغير يسير) أي فلا يؤثر وقوله أو كثير أي فيؤثر ففرض المسئلة أن التغير متحقق وانما المشكوك فيه كثرته أو قلته (قوله فكاليسير) أي فحكمه كالغير اليسير فيجوز استعماله وهذا ما أطبق عليه المتأخرون وسيأتي تعليقه (قوله أو هل زال) عطف على هل التغير الخ أي أو شل هل زال وقوله التغير الكثير أي أو لم يزل ففرض المسئلة أن ذلك الماء متغير كثيراً والشل في زواله وعدمه (قوله لم يطره) من التطهير فلا يجوز استعماله في الطهارة (قوله للأصل فيها) أي في المسئلتين أما الاولى فلاننا يقناطه رية الماء قبل وقوع المغبر فيه والأصل بقاء الطهور رية حتى يتحقق رافعها وفي الثانية يقناطه الطهور رية بالتغير الكثير يقينا والأصل بقاءه حتى يتبين زوال ذلك اذ اليقين لا يرفعه الايقين مثله وهذا ما جرى عليه الشارح رحمه الله في كتبه ونقله غيره عن الأذري وأقره وخالفه الرملي في النهاية فقال انه طهور أيضا أفاده الكردي (قوله أو هل هو من محالط أو غيره)

قال في شرح الروض وان طرحت (قوله للأصل فيها) أي في المسئلتين لانا في الاولى يقناطه رية الماء قبل وقوع المغبر فيه والأصل بقاء الطهور رية حتى يتحقق وفي الثانية يقناطه الطهور رية بالتغير

(ولا بورق تناثر) بنفسه (من الشجر) ولور بيعيا بخلاف المطروح للاستغناء عنه ولا يضر تغير بالثمر ان تناثر بنفسه ولو شل هل التغير يسير أو كثير فكاليسير أو هل زال التغير الكثير لم يطره للأصل فيها أو هل هو من محالط أو غيره

الكثير يقينا والأصل بقاءه حتى يتبين زوال ذلك اذ اليقين لا يرفعه الا يقين مثله وهذا في الاولى أطبق عليه المتأخرون وأما في الثانية فجرى الشارح على ما هنا في بقية كتبه كالتحفة وغيرها ونقله شيخ الاسلام وكذا

أي

الخطيب الشربيني عن الأذري وأقره وحزم به الشهاب البرلسي في حواشي المحلى وغيره وخالف الجلال الرملي فقال في نهايته طهور أيضا خلافا للأذري انتهى ونقل ابن قاسم مقالة الأذري عنه ثم قال في شرح أبي شجاع وخالف فيه عملاً بأصل الطهور رية عند احتمال زوال المانع منها انتهى (قوله أو هل هو) أي التغير من محالط أو مجاور أي بأن وقع في الماء محالط ومجاور وشك في التغير هل حصل من المحالط أو من المجاور * وقوله أو هل المغبر الخ أي وقع في الماء شيء وشك هل هو محالط أو مجاور وعبارة الامداد للشارح أو هل هو من محالط أو غيره أو في شيء هل هو محالط أو مجاور لم يؤثر انتهت ونقله القليوبي ثم قال كذا قبل وهو غير صحيح اذ لا يتصور في الشيء الواحد ان يكون متميزاً أو غير متميز في رأي العين فتأمل انتهى كلام القليوبي ومراده

أن الاشتباه لا يتصور في المسئلة الأخيرة لانهم حددوا المخالط بما لا يتميز في رأى العين والمجاور بما يتميز وحينئذ فان تميز فهو مجاور والافهو مخالط فوجود الاشتباه غير ممكن في ذلك وفيه نظر لانهم قد اختلفوا في حد المجاور والمخالط على ثلاثة آراء كما سبق واختلفوا في المعتمد منها فربما تعارض رأيان منها بالنسبة لشخص ولم يترجح عنده أحدهما على الآخر فيقع ذلك في الماء ويغير فهل يغلب حينئذ جانب المجاور أو المخالط الظاهر الأول تمسك بالاصل الذي هو تيقن ظهورية الماء قبل تغيره فيستصحب اذ اليقين لا يرفع الا يقين مثله ويؤيد ذلك ما قدمته لك من الخلاف القوي في أن التراب هل هو مجاور أو مخالط فراجع فظهر صحة هذا التعبير والله أعلم * واعلم أنه لا فرق في ضرر التعبير المذكور من أن يكون على المحل المغسول أولا كما سيأتي ذلك في شروط الوضوء ورأيت في خواشي الشهاب البرلسي على المحل ما نصه لناشي عند الصبح مطهر مثلاً وعند الظهر طاهر غير مطهر وعند العصر نجس وفي الاحوال كلها لم يوضع عليه شيء ولا أخذ منه شيء وهو الماء الذي نذ فيه شيء من الطاهرات فلم يغيره عند الصبح ثم غيره وقت الظهر ثم اشتد عند العصر بحيث أسكر انتهى كلام الشيخ عميرة ومنه نقلت وضابط ما سبق في تغير الماء أن تقول لا يخلو اما أن يكون التغير بنفسه أو بشيء حل فيه ٨٩ فان كان بنفسه لم يضر وان تغير بشيء فلا يخلو

أجل أن يكون مجاوراً أو مخالطاً فان كان مجاوراً لم يضر وان كان مخالطاً لا يخلو اما أن يستغنى عنه الماء أولاً فان لم يستغن عنه الماء لم يضر وان

أوهل المغير مخالطاً أو مجاوراً لم يؤثر
فصل في الماء المكروه (يكروه) شرعاً تنزيهاً (شديد السخونة وشديد البرودة)

أي أو شل في ماء متغير هل التغير من مخالط أو مجاور بان وقع في الماء شيئاً من مخالط ومجاور وشل في ذلك التغير هل حصل من المخالط أو المجاور فالتغير متحقق في الماء (قوله أو هل المغير مخالط أو مجاور) يعني أو شل في شيء وقع في الماء هل هو مخالط أو مجاور كما يدل له عبارة الامداد واعتراضه القليوبي بقوله كذا قيل وهو غير صحيح اذ لا يتصور في الشيء الواحد أن يكون متميزاً وغير متميز في رأى العين فتأمل قال الكردي ومراده يعني القليوبي أن الاشتباه لا يتصور في المسئلة الأخيرة لانهم حددوا المخالط بما لا يتميز في رأى العين والمجاور بما يتميز حينئذ فان تميز فهو مجاور والافهو مخالط فوجود الاشتباه غير ممكن في ذلك قال وفيه نظر لانهم قد اختلفوا في حد المجاور والمخالط على ثلاثة آراء كما سبق واختلفوا في المعتمد منها فربما تعارض رأيان منها بالنسبة لشخص ولم يترجح عنده أحدهما على الآخر فيقع ذلك في الماء ويغير فهل يغلب حينئذ جانب المجاور أو المخالط الظاهر الأول تمسك بالاصل الذي هو تيقن ظهورية الماء قبل تغيره فيستصحب اذ اليقين لا يرفع الا يقين مثله ويؤيد ذلك ما قدمته لك من الخلاف القوي في أن التراب هل هو مجاور أو مخالط فراجع فظهر صحة هذا التعبير والله أعلم انتهى كلام الكردي فتأمل (قوله لم يؤثر) أي ما ذكر في الطهورية والله تعالى أعلم

فصل في الماء المكروه الذي استعمله

المياه المكروهة ثمانية الشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وماء ديار نمودا البشر الناقه وماء قوم لوط وماء برهوت وماء بابل وماء بذرذوان قاله في النهاية (قوله يكروه) شرعاً أي وطباً أيضاً وقوله تنزيهاً قال في التحفة وقيل تحريماً (قوله شديد السخونة وشديد البرودة) بضم سين السخونة وباء البرودة مصدر سخن وبرد كسهل سهولة قال ابن مالك

فعولة فعالة لفعلاً * كسهل الامر وزيد جزلاً

استغنى عنه لا يخلو اما أن يشق الاحتراز عنه أولاً فان شق الاحتراز عنه لم يضر وان لم يشق الاحتراز عنه لا يخلو اما أن يمنع اطلاق اسم الماء أولاً

فان لم يمنع لم يضر وان منع فلا يخلو اما أن يكون المغير تراباً أو ملحاً اما أن يكون ذلك فان كان ذلك لم يضر والا ضرت انتهى وما ذكره في الاخير انما هو بناء على أن المغير به ما غير مطلق وأن التراب مخالط كما هو ظاهر ولك أن تقول بشرط لضرر تغير الماء ستة شروط أحدها أن لا يكون بنفسه ثانياً أن لا يكون المغير مخالطاً ثالثاً أن يستغنى عنه الماء رابعاً أن لا يشق الاحتراز عنه خامساً أن يكون التغير كثيراً بحيث يمنع اطلاق اسم الماء سادساً أن لا يكون المغير تراباً أو ملحاً ثانياً وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما النجس فينجس ما وقع فيه مطا قبل وان لم يغيره حيث كان دون القلتين فصل في الماء المكروه استعماله قال الجمال الرملي في نهايته وغيرها المياه المكروهة ثمانية الشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وماء ديار نمودا البشر الناقه وماء قوم لوط وماء بابل وماء بذرذوان وفي حاشية التحفة للشارح القياس نجاسة مياه البحر وأطال في بيان ذلك فراجع * وفي بعض نسخ هذا الشرح زيادة ماء محسر وأبدى في شرح العباب تردد في قياسه على أرض نمودا وميل كلامه الى الفرق بينهما فراجع منه أن أردته وفي التحفة يكروه التطهر بفضل المرأة للخلاف فيه قيل بل ورد الله في عن التطهير من الاناء النجاس انتهى والمراد فضلها وحدها أما اغتسال الرجل أو وضوءه معها في الاناء فلا كراهة فيه ومنع الوضوء بفضلها اذا خلت به جمع منهم أحد في رواية أي وان لم تمسه تنزيلاً للخلوة منزلة المس مع قولهم بطهارته لتبرئ من أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة حسنه الترمذي وفي شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل من طهارتها وان لم تمسه دون ما مسه في شرب أو ادخلت يدها فيه بلانية انتهى ولم يأخذ أئمة بتأثير رواية الترمذي

١٢ - ترمسى - ل

المذكورة لان حديث ميمونة أصبح منه وفيه انه صلى الله عليه وسلم اغتسل منه وقال الماء ليس عليه جنابة وجرى الشارح في الامداد على عدم كراهته قال والتهى عنه لم يصح وكذلك في حاشيته على تحفته وعبارته اولا يكره تطهير ولا استعمال بفضلة ماء الخائض والتهى عن الاغتسال به لم يصح اه والذي في الاحياء الصحيح الاباحة انتهت وكذلك الشهاب البرلسي وعبارته في حواشي المحلى ولا فضل الخائض والتهى عن الاغتسال بفضله وضوئه لم يصح كما قاله الحافظ ابن منده والخبار الصحيحة واردة في الاباحة انتهت وذهب الخطيب الشربيني الى كراهة ازالة النجاسة بماء زمزم تبع الشهاب في الاسلام ذكر ياوفي التحفة الاولى عدم ازالة النجاسة به قال وزعم بعضهم حرمة ضعيف بل شاذ قال وهو افضل من ماء الكور ٩٠ خلافا لمن نازع فيه اه وجزم في العباب بحرمة الاستنجاء بماء زمزم قال الشارح

(قوله أي التطهر) أشار به الى تقدير ذلك في كلام المصنف لان السخونة والبرودة لا كراهة فيهما كما هو ظاهر وانما الكراهة في استعمالهما قاله الكردي (قوله بأحدهما) أي شديد السخونة وشديد البرودة (قوله وملاقاته) عطف على التطهير والضمة للواحد وقوله للبدن أي مطلقا أي سواء كان للتطهير أو غيره (قوله للتألم به) تعليل لكراهة الملاقاة وعبرة بفتح الجواذ خشية ضرره قال في العباب منه يؤخذ أنه لا يشترط في كراهتهما كونهما بحيث يتولد منهما ضرر يبيح التيمم خلاف ما يؤولهمه كلام بعضهم لانه اذا وصل الى هذه الحالة يحرم استعماله كما قاله المحب الطبري الى آخر ما قاله (قوله ولمنع الاسباغ) أي كمال اتمام الوضوء والافلو منع اتمام الوضوء من أصله لم يصح الوضوء منه ويحرم قال سم قال في المصابيح والمعروف في اللغة أن اسباغ الوضوء كماله واتمامه والمبالغة وفي المختار واسباغ الوضوء اتمامه انتهى فعلى هذا لا يحتاج لتقدير مضاف في كلام الشارح أي كماله انتهى جمل ملخصا قال في التحفة فان قلت ينافي هذا حديث واسباغ الوضوء على المكراه قلت لا ينافيه لان ذلك في اسباغ على مكراهة لا بقيد الشدة وهذا مع قيد ما الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها انتهى ثم ظاهر هذه العلة الثانية اختصاص الكراهة بالطهارة وظاهر العلة الاولى الكراهة مطلقا وهو المعتمد ولذا قدمه الشارح رحمه الله (قوله في التطهر به) أي بما ذكر من شديد السخونة وشديد البرودة (قوله وخرج بالشديد) أي فيهما وقوله المعتدل أي معتدل السخونة أو البرودة (قوله فلا يكره) أي استعماله (قوله وان سخن) بتشديد الخاء المعجمة من التسخين بالنار (قوله بنجاسة) أي لعدم ثبوت نهى فيه (قوله ولو مغلظة) الغاية للردي على شيخ الاسلام في شرح الروض حيث توقف فيه وعبارته وكلاهما شامل للنجاسة المغلظة وفيه وقفة انتهى قال ع ش أي لفحش أمر النجاسة المغلظة (قوله ويكره شرعا) قال في التحفة لأطبا فحسب في ثاب التارك امتثالا انتهى قال الكردي والفرق بينهما ان الارشادية ثواب في تركها وعند بعضهم لا فرق بينهما وعند بعضهم الثواب في الارشادية دونة في الشرعية لان في تركها حفظ للنفس واعتمده في حاشية التحفة ونقل في العباب عن التاج السبكي انه قال التحقيق أن فاعل الارشاد مجرد غرضه لا ثاب والمجرد الامتثال بثاب ولهما ثاب ثوابا أنقص من ثواب مجرد الامتثال اه ملخصا (قوله تنزيها أيضا) أي ككون كراهة الشديد السخونة والبرودة تنزيها (قوله الشمس) ولو

في شرحه وان المعتمدان ازالة النجس به خلاف الاولى لا مكرهية ولا محرمة الى آخر ما أطال به فيه وفي شرح المحرر للزيادي ولا يكره التطهر بماء زمزم واستعماله في

أي التطهر بأحدهما وملاقاته للبدن للتألم به ولمنع الاسباغ في التطهر به وخرج بالشديد المعتدل فلا يكره وان سخن بنجاسة ولو مغلظة (و) يكره شرعا تنزيها أيضا (الشمس)

النجس خلاف الاولى على المعتمد الخ وفي كلام الشهاب البرلسي اعتماد أنه كفيه أي فاستعماله في النجاسة مباح وفي الاستنجاء من نهاية الجبال الرملی وشمل اطلاقه ماء

زمزم واحجار الحرم فيجوز به ما بناء على الاصح كما أفق به الوالد اه وهو لا ينافي كونه خلاف الاولى (قوله أي التطهر) أشار به الى أنه بقدر في كلام المصنف محذوف لان ذات السخونة والبرودة لا كراهة فيهما وانما الكراهة في استعمالهما (قوله ولمنع الاسباغ) قال في شرح العباب منه يؤخذ أنه لا يشترط في كراهتهما كونهما بحيث يتولد منهما ضرر يبيح التيمم خلاف ما يؤولهمه كلام بعضهم لانه اذا وصل الى هذه الحالة يحرم استعماله كما قاله المحب الطبري الى آخر ما قاله وفي التحفة فان قلت ينافي هذا حديث واسباغ الوضوء على المكراه قلت لا ينافي لان ذلك في اسباغ على مكراهة لا يقبل الشدة وهذا مع قيد ما الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها انتهى وذكر نحوه الشهاب البرلسي مع تغيير في العبارة وفي شرح المنهج لشيخ الاسلام نعم ان فقد غيره وضاق الوقت وجب أو خاف منه ضرر احرم (قوله وان سخن بنجاسة الخ) قال في الامداد يؤخذ منه زوال الكراهة بتسخين الشمس وعليه فلا ينافي ذلك ما ذكر في الطعام المائع لاختلاط الاجزاء السمية بأجزائه فلا تقدر النار حينئذ على دفعها بخلاف مجرد الماء اذا سخن اه بحر وفه وخالف في النهاية فقال لا يكره استعماله في أرض أو آنية أو ثوب أو طعام جامد كخبز عجن به الى أن قال بخلافها في المائع وان طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك أن الماء المشمس اذا سخن بالنار لا تنزول الكراهة وهو كذلك كما اعتقده الوالد الى آخر ما أطال به فيها وقال فيما سبق عن الامداد من الفرق انما منع ذلك اذ شدة غليانه تقتضي اخراجها أي من أجزاء المائع ولم يراع ذلك فيه اه (قوله شرعا) أي لأطبا

مغطى

فقط والفرق بينهما أن الارشادية لأثواب في تركها وعند بعضهم لافرق بينهما وعند بعضهم الثواب في الارشادية دونه في الشرعية لأن في تركها حفظ النفس وهذا اعتمده الشارح في حاشيته على تحفته وأطال الكلام على الفرق بينهما بما ينبغي مراجعته وقد أشبعت الكلام على ذلك في آخر رسالتي كاشف الظلمات عن حكم التجرد قبل الميقات بلا احرام فراجعها إن أردته (قوله بقصد وبدونه) أشار به إلى أن المراد بالشمس في كلام المصنف ما شمسته الشمس فساوى تعبير غيره بشمس وبه يجاب عن قول شيخنا ٩١ الاسلام في شرح منهجه تعبيرى

بشمس أولى من تعبيره بشمس اه على أنى رأيت في كلام بعضهم ان الابهام الذى في شمس موجود في التعبير بشمس لاحتمال أن تكون التاء تاء المطاوعة أى شمسته فتشمس فهو متشمس قال في النهاية وضابط المشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء سمية تؤثر في البدن

بقصد وبدونه أى استعماله ماء كان أو مائعا قليلا كان أو كثيرا الماصح من قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك وهذا منه لانه يورث البرص نظنا

لا مجرد انتقاله من حال لاخرى بسببها وان نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه وعبرة التحفة بحيث قويت على ان تفصل بحدتها منه زهومة اه وكراهة المكشوف اشد من كراهة المغطى كما في التحفة والنهاية قال في النهاية لشدة تأثيرها

مغطى لكن كراهة المكشوف اشد قاله في التحفة قال في النهاية لشدة تأثيرها فيه قال ع ش ولم ينظر والى ان المغطى تنجس فيه الاجزاء السمية فكان أولى بالكراهة كما قيل بكراهة المسكور من اللحم ونحوه بل قيل بخبرته كانه لأن زيادة التأثير للشمس بتوهم الضرر معها أكثر (قوله بقصد وبدونه) أشار به إلى ان المراد بالشمس ما أثرت فيه الشمس فساوى التعبير بشمس على أنه يحتمل ان التاء فيه للمطاوعة أى شمسته فتشمس فهو متشمس قال في شرح الروض وضابط المشمس على ما أفهمه كلام الماوردى ان ينتقل بالشمس عن حالته الى حالة أخرى حتى لو كان شديد البرودة تخفف برده بالشمس فتشمس ونقله في البحر عن الاصحاب فقال قال أصحابنا تأثير الشمس في مياه الاواني تارة تكون بالحى وتارة بزوال برده والكراهة في الحالين سواء قال الزركشى وغيره بعد نقلهم ذلك والمفهوم من كلام من اشترط الاية المنطبعة والبلاد الحارة ان ذلك يختص بما يظهر تأثير الشمس فيه فانها في مثل هذه الاية تفصل اجزاء سمية تؤثر في البدن والظواهر انه انما يكون عند ظهور السخونة وما قالوه وأوجه انتهى بالحرف (قوله أى استعماله) قد عرفت نكتة هذا التقدير ولو تركه انكالا على علمه مما تقدم لكان أخصر وأفاد كلامه كراهته وان لم يداوم عليه وهو المعتمد خلافا لابن سرة في تلقينه أفاده بعضهم (قوله ماء كان أو مائعا) أى كما نقله الزركشى عن ابن عبد السلام قال الكردى خرج بذلك الجامد فلا كراهة فيه كما صرحوا به (قوله قليلا كان أو كثيرا) لكن الظاهر ان كراهة الكثير اشد (قوله الماصح من قوله صلى الله عليه وسلم) رواه النسائي والترمذى وقال حديث حسن صحيح قال الشارح رحمه الله ولا يضرب توقف أحد في أبى الجوزاء راو يعن الحسن أى ابن على رضى الله عنه ما فقد وثقه النسائي وابن حبان وبه يندفع قول بعضهم انه مجهول لا يعرف (قوله دع) أمر ندب وقوله ما يريك بفتح أوله وضمة والفتح أفصح وأشهر من راب وأراب بمعنى شكك وقبل راب لما يتيقن فيه الريبة وأراب لما يتوهم منه قاله الشارح (قوله الى ما لا يريك) متعلق بمحذوف وجو باحال من فاعل دع أى اترك ما يريك متوجها أو مائلا أو صائرا الى ما لا يريك فهو من التضمنين على أحد تفسيريه كما لا يخفى قاله المدائنى (قوله وهذا) أى المشمس وقوله منه أى من الموقع في الرب أى الشك وهو بيان لوجه الاستدلال بهذا الحديث (قوله لانه) أى المشمس وقوله يورث البرص نظنا أى لما روى الشافعى عن عمر رضى الله عنه ما انه كان يكره الاغتسال بالماء المشمس وقال انه يورث البرص ولان الشمس يحدتها تفصل من الاناء زهومة تعمل الماء فاذا لقت البدن خيف البرص كما سأتى ثم ما ذكر من كراهة المشمس هو المشهور والمختار عند الامام النووى رحمه الله من جهة الدليل عدم الكراهة مطلقا وصححه في التنقيح وقال في المجموع انه الصواب الموافق للدليل ولنص الام حيث قال فيها لا كراهة الا أن يكون من جهة الطب أى انما كراهه حيث يقتضى الطب محذور رافيه وأثر عمر ضعيف لانه من رواية ابراهيم بن محمد بن أبى يحيى وقد اتفقوا على تضعيفه وجرحوه الا الشافعى رضى الله عنه فوثقه فثبت انه لأصل لكراهته ولم يثبت عن الاطباء فيه شيء انتهى هذا كلامه قال في شرح الروض ويجاب بان دعواه ان الموافق للدليل ولنص الام عدم الكراهة ممنوعة وأثر عمر رواه الدارقطنى باسناد آخر

فيه (قوله ماء كان أو مائعا) خرج الجامد فلا كراهة فيه قال الشارح في حاشيته على تحفته نقلا عن النووى في المجموع وغيره بكرة استعمال الطعام المائع الذى تأثر بالشمس ولم يرد بخلاف الطعام الجامد لان الزهومة تخرج باجزاء المائع فلا تقدر النار ولا غيرها على اذهاب تلك الاجزاء المنحلة فيخشى المحذور منها بخلاف الجامد فان الاجزاء المنحلة تثبت وتستهلك فيه فلا يخشى منها محذور البتة اه كلام الشارح (قوله وهذا) أى المشمس منه أى من الموقع في الرب (قوله نظنا) قال ابن النفيس وهو من حذاق الاطباء ما لم يخصصه ان المشمس بشرطه يورث البرص لان جوهر المنطبع مركب من الزئبق والكبريت ومن شأن الشمس تصيبه الزئبق فاذا كانت قوية بحيث لا تعجز عن تصعيده قدر يعتمد به ولا تقوى على تحليل ما تصعده خالط المتصعد الماء فاذا لاقى البشرة من خارج غاص في المسام وأضعف القوة بما في الزئبق من السمية

فيحدث البرص الى أن قال وأما الذهب ٩٢ فامتزاجه شديد جدا فلا تقوى الشمس على أن تصعد منه أجزاء وثيقة الا اذا كانت شديدة جدا

وجيئنا نقوى على تحليل المنصعد من الماء وأجاب عن كون الأطباء المتقدمين لم يذكر واذا كان حصول الشرط المذكور نادرا ويقل جدا حدوث البرص عن هذا الماء خصوصا وهو من الاسباب الضعيفة وانما يؤثر عند شدة الاستعداد وعن كون ملابس الزئبق نفسه لا يورث برصا بأنه اذا لم تصعد أجزاؤه فلا ينفذ

ولم يحرم لندرة ترتبه عليه ومن ثم لو أخبره بذلك عدل عارف بالطب أو عرفه بنفسه حرم عليه وانما يكره أن شمس (في جهة حارة) كتهامة لا باردة كالشام ولا معتدلة كمصر (في اناء منطبع) أي تمتد تحت المطرقة غير ذهب وفضة

في المسام قال على أن لا تمنع أحداث ذلك البرص (قوله أي تمتد تحت المطرقة) زاد في التحفة ولو بالقوة كبركة في جبل حديد (قوله غير ذهب وفضة) قال في التحفة ومغشى به يمنع انفصال الزهومة بخلاف نقدغشى به أو اختلط بما تتولد هي منه ولو غير غالب خلافا للزركشي وادعاء أنها لا تتولد الا من غالب أو متحصل بالنار ممنوع ويؤيده قوله وان رددته في شرح العباب بتولدها من الصدا بل هو شرط فيها عند سواء النقد وغيره كما شملته عبارة

صحيح على أن الحصر في قوله الا الشافعي فوثقه ممنوع بل وثقه ابن جرير وابن عدى وغيرهما كما ذكره الاسنوي وقوله لم يثبت عن الأطباء فيه شيء شهادة نفي لا يرد بها قول الشافعي ويكفي في اثباته اخبار السيد عمر رضي الله عنه الذي هو اعرف بالطب من غيره وتمسكه من حيث انه خبر لا تقليد (قوله ولم يحرم) هذا جواب عن سؤال مقدرة تقديره اذا كان المشمس يورث البرص فلم يحرم والاضرار بالنفس حرام (قوله لندرة ترتبه) أي البرص وقوله عليه أي على استعماله وعبارة فتح الحواد وانما لم يحرم لندرة الضرر عليه طبائضا (قوله ومن ثم) أي من أجل كون عدم الحرمة معللا بالندرة * وقوله لو أخبره بذلك أي بترتب البرص عليه بخصوصه وقوله عدل أي ولو عدل رواية * وقوله عارف بالطب أو عرفه أي الطب (قوله بنفسه) أي لا بالتجارب (قوله حرم عليه) أي استعمال المشمس وعبارة النهاية وترتب الضرر على استعماله غير متحقق ولا مظنون الا في جنسه على ندور بخلاف السم فان ضرره محقق نعم لو غلب على ظنه ان هذا المشمس يضره بقول طبيب عدل الرواية أو بمعرفة فقياس ما قالوه في التميم لخوف مرض أو بردانه يحرم استعماله (قوله وانما يكره) هذا دخول على المتن لبيان شروط كراهة المشمس الاربعة الاول أن يكون في بلاد حارة والثاني أن يكون في آنية منطبعة غير النقدين والثالث أن يستعمل في البدن والرابع أن يستعمل في حال حرارته قال في البهجة

ومن شمس بقطر الحرفي * منطبع يكره والسخن الوفي ولم يذكر فيها الثالث وسياقي في كلام المصنف (قوله ان شمس) الاولى أن شمس على مامر (قوله في جهة حارة) هذا شرط أول والمراد بالجهة القطر كما عبر به غيره اذ هو المعتبر الا في بلاد خالفت طبيعته اصالة كالطائف بمكة فلا يكره فيه وكهران بالشام فيكره فيها كذا في القليوبي وسياقي أوائل باب الصلاة بسط ذلك (قوله كتهامة) بكسر التاء الفوقية وتخفيف الهاء والميم مكة وما حولها من الاغوار أي البلاد المنخفضة وأما البلاد العالية فيقال لها نجد والمدينة لانهامة ولا نجدية لانها فوق الغور ودون النجد قاله البيهقوري وفي المصباح ما ملخصه ثم اللبن تهامة من باب تعب تغير وتم الحراشتم مع ركود الريح ويقال ان تهامة مشنقة من الاول لانها انخفضت عن نجد فتغير ريحها ويقال من الثاني لشدة جرها وهي أرض أولها ذات عرق من قبل نجد الى مكة وما وراءها جرحلتين أو أكثر ثم تصل بالغور وتأخذ الى البحر ويقال ان تهامة تنصل بأرض اليمن وان مكة من تهامة اليمن انتهى * وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم من صبر على حر مكة ساعة تباعد من نار جهنم سبعين سنة وفي رواية مسيرة مائتي عام (قوله لا باردة) أي لا يكره شمس في جهة باردة (قوله كالشام) بهمزة ساكنة ويجوز تخفيفها ببلدة مشهورة * وفي الحديث عن زيد ابن ثابت رضي الله عنه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن من الرقاق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم طوبى للشام فقلنا لا ي ذلك يا رسول الله قال لان ملائكة الرحمن باسطة أجنحتهم عليها رواه الترمذي وقال حسن غريب قال الحافظ ابن عساكر في تاريخه دخل الشام عشرة آلاف عين رأيت النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ولا معتدلة) أي ولا يكره المشمس ان شمس في جهة معتدلة لان تأثير الشمس فيها وفي الباردة ضعيف (قوله كمصر) بلدة معروفة تذكر وتوثق وفي صحيح مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستفتحون مصر وهي أرض تسمى فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا فان لهم ذمة ورجا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا بها جندا كثيفا فذلك خير أجناس الارض فقال أبو بكر ولم يارسول الله قال لانهم وأزواجهم في رباط الى يوم القيامة (قوله في اناء منطبع) هذا شرط ثان والاولى للشارح أن يزيد الواو قبله (قوله أي تمتد تحت المطرقة) تفسير للمنطبع قال في التحفة ولو بالقوة كبركة في جبل حديد وعبارة الكردى تعلقا عن الابواب أي ما من شأنه الانطباع أي الامتداد تحت المطرقة فشمس المشمس في بركة من جبل حديد مثالا (قوله غير ذهب وفضة) أي ومغشى به مما يمنع انفصال الزهومة بخلاف نقدغشى أو اختلط بما تتولد هي

(قوله ولوميتا) جرى على هذا الخطيب الشربيني والجمال الرملي والشهاب البرلسي وغيرهم ٩٣ لاحتراجه وعبارة الشارح في حاشيته

على تحفته وألقى جمع
الميت بالحي فيكرهه
بالمشمس واختلجوا في
عنته فقيل ملاسمة الغاسل
لذلك وقيل احتراجه
باستعمال المكروه في
بدنه وقيل خشية أراحته
لبدنه أو جرحه لفساد
كالمسخن بالنار لغير حاجة
أه بحر وفها وقال في
الامداد بعد أن ذكر أنه
اقتضاه كلام الجمهور
مانصه لكن قضية كلام
الشامل تخصيص الكراهة
يبدن الحي لانتفاء علته الخ
وجرى في التحفة وفتح

من نحو حديد ونحاس
واستعمل (في بدن) لا آدمي
ولوميتا أو برص خشى زيادة
برصه أو الحيوان يلحقه
البرص كالخيل (دون) نحو
(ثوب) وان لبسه لكن
بعد حفافه (وتزول)
الكراهة (بالتبريد)

الجواد والاعباب على
اختصاص الكراهة بالحي
قال في الامداد حمل
الأدري الأول على أن
الكراهة في الميت ليست
لذاته بل لملاسة الغاسل
للمشمس ولأنه يرخى بدن
الميت أو يسرع فساده
كالمسخن لغير حاجة
لخصوص كونه مشمسا
زاد في شرح العباب
وتعليل الكراهة فيه بأنه
محترم كافي الحياة يرد بأن
استعمال المشمس فيه

منه ولو غير غالب كافي التحفة (قوله من نحو حديد ونحاس) بيان للتمتع تحت المطرقة الخ وخرج به غيره
كالخزف والخشب والجلود والخياف لا تنفقاء الزهومة المتولد عنها البرص (قوله واستعمل في بدن) هذا
شرط ثالث قال في التحفة ولو في ثوب لبسه رطباً (قوله لا آدمي ولوميتا) واختلجوا في علة الكراهة بالنسبة
للميت فقيل ملاسمة الغاسل لذلك وقيل احتراجه باستعمال المكروه في بدنه وقيل خشية أراحته لبده
وجرحه لفساده كالمسخن بالنار لغير حاجة وفي عش على مر مانصه ولو قيل يحرم في الميت أن عدان راء
به لم يعد ويفرق بينه وبين الحي بأن الحي هو المدخل للضرر بتقديره على نفسه ولا كذلك الميت فإن
الاستعمال من غيره ويؤيد الفرق ما قالوه في الفرق بين أزال الدم الشهيد فان المزيل غير هو بنوا عليه أنه لو سؤ كه غيره بغير إذنه حرم وأن الشهيد
للخوف هو الصائم بخلاف دم الشهيد فان المزيل غير هو بنوا عليه أنه لو سؤ كه غيره بغير إذنه حرم وأن الشهيد
لو أزال دمه بنفسه قبل موته لم يحرم وان قطع بموته انتهى ولا فرق عند الفقهاء بين استعماله في ظاهر
البدن أو باطنه لكن قاعدة الأطباء تقتضي عدم الضرر في استعماله في باطن البدن لان الحرارة الباطنة
لغوتها تحلل تلك الاجزاء وترفع مضرتها خاصة وتلك الاجزاء لا تثبت في الباطن في مكان واحد بل تنتقل
الى أن تبطل قوتها انتهى من الكردى (قوله أو برص خشى زيادة برصه) عطف على ميتا (قوله
أو الحيوان) عطف على لا آدمي (قوله يلحقه البرص كالخيل) أي الملق كافي البيجوري وعبارته
وشمل أيضاً بدن غير لا آدمي كالخيل الملق بخلاف بدن من لا يخشى عليه ذلك كغير الخيل الملق انتهى قال
ابن النفيس ما ملخصه ان الشمس بشرطه يورث البرص لان جوهر المنطبع مركب من الرقيق والكبريت
ومن شأن الشمس تضعيف الرقيق فاذا كانت قوية بحيث لا تعجز عن تصعيد قدر يعتد به ولا تقوى على
تحليل مانصه خالط المتصاعد الماء فاذا لاقى البشرة من خارج غاص في المسام وأضعف القوة بما في
الرقيق من السمية فيحدث البرص الى أن قال وأما الذهب فامتزاجه شديد فلا تقوى الشمس على أن
تصعد منه أجزاء رقيقة الا اذا كانت شديدة وحينئذ تقوى على تحليل المتصاعد من الماء وأجاب عن كون
الاطباء المتقدمين لم يذكروا ذلك بأن حصول الشرط المذكور نادر ويقل جدا حدوث البرص عن هذا
الماء خصوصاً وهو من الاسباب الضعيفة وانما يؤثر عند شدة الاستعداد وعن كون ملاسمة الرقيق نفسه
لا يورث برصاً بأنه اذا لم تصعد أجزاءه قد لا ينعد في المسام قال على ان لا يمنع احداث ذلك البرص انتهى
كردى (تنبيه) ابن النفيس المذكور هو الامام الجليل والعمدة النبيل على بن الحزم بن النفيس
الطبيب المقرئ صاحب التصانيف الفاتحة في الطب وله فيه الشامل عمدة في فنه وصفه شرح التنبيه في الفقه
قال في عمالة الراكب وأما في الطب فلم يكن على الأرض مثله قال الشارح في الفتاوى شهدت كتبه به
وتراجم الأئمة له ومن ثم كان عمدة الاطباء بعده الى زماننا باجماع الفرق (قوله دون نحو ثوب وان لبسه لكن
بعد حفافه) أي بخلافه قبله فانه مكروه كما مر وعبارة النهاية ولا يكره استعماله في أرض أو آنية أو ثوب
أو طعام جامد كخبز عجن به لان الاجزاء السمية تسهل في الجامد فلا يخشى منها ضرر بخلافها في المائع
وان طبخ بالنار فانه يكره انتهى (قوله وتزول الكراهة بالتبريد) قال في شرح الروض خلافاً لما صرحه
في الشرح الصغير من بقاء الكراهة بعد التبريد اه هذا اشارة الى الشرط الرابع يعني ان كراهة المشمس
اذا استعمل في حال حرارته فاذا برد زالت الكراهة وان سخن بعد بالنار بخلاف ما اذا سخن بها في حال
حرارته فان الكراهة باقية كالمطبخ به طعام مائع فاذا لم تنزل الكراهة بنار المطبخ مع شدتها فلا تزول بنار
التسخين من باب أولى أفاده الرملي قال الشيخ ابن قاسم وبقي ما لو برد ثم شمس أيضاً في اناء غير منطبع
فهل تعود الكراهة لانها انما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت أو لا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظراً وقد يوجه
اطلاقهم باحتمال ان التبريد أزال الزهومة أو أزال تأثيرها أو أضعفها وان وجدت الحرارة وبان الكراهة
لا تثبت الاسبابها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بعد سببها وهو التشميس بشرطه وباحتمال أن الحرارة
المؤثرة مشروطة بمحصولها بواسطة الاناء المنطبع لخصوصية فيه فليتامر قال ع ش والاقرب عدم

لا ينافي احتراجه لزوال سببه بالموت بخلاف نحو فعل مؤلم له لو كان حياً لان الروح تحس بذلك فيحصل لها به نوع تألم اه ولا فرق عند الفقهاء بين

استعماله في ظاهر البدن أو باطنه لكن قواعد الأطباء تقتضي كذا ذكره ابن النفيس عدم الضرر في استعماله في باطن البدن لان الحرارة الباطنية لقوتها تحلل تلك الاجزاء أو تدفع مضرهم خاصة وتلك الاجزاء لا تثبت في الباطن في مكان واحد بل تنتقل الى ان تبطل قوتها اه (قوله فلا يكفي خفة برده) اعلم ان النسخة التي عندي من هذا الشرح لا تخلو عن تحريف ولعله من النساخ وهي هكذا وتزول الكراهة بالتبريد بان زالت سخونته فلا تكفي خفة برده اه فهناك مستلثان ادرجتا في مسألة واحدة فقوله لا تكفي خفة برده هذا في الابتداء أي فلا يحصل الكراهة بخفة برده بل لابد من حرارته بحيث تنفصل من الزهومة فهي مسألة أخرى وهالك ما تعلم من محبة ما قلته في حاشية المحلى للشهاب البرلسي مانصه فرع لم يتعرض الشيخان لضابط تأثير الشمس وقد ضبطه في الحاوي بان يحمي الماء أو يزول برده ونقله في البحر عن الاصحاب والمتجه اشتراط الحرارة لان تحلل الاجزاء الذي يتولد منها المحذور يتوقف عادة على ذلك قال الاذري وكلام من اشترط البلادة الحارة والاولا في المنطبعة ينازع في الاكتفاء بزوال البرد وتعليلهم يقتضي اعتبار السخونة اه ما نقله البرلسي وقد ذكر الشارح المسئلتين معاني الامداد فقال وانما يذكره ان تأثر بان تظهر منه السخونة بحيث تفصل ٩٤ من الاناء اجزاء سمية تؤثر في البدن كما مشى عليه جمع فلا تكفي خفة برده خلافا لما في البحر

وتزول الكراهة ببرده وظاهر أن المراد به وصوله لحالة لو كان بها ابتداء لم يذكره اه كلام الامداد وعبارة الشارح في حاشيته على فتح الجواد له نصها قوله حتى زالت حرارته المراد

بان زالت سخونته فلا يكفي خفة برده ومحل كراهة الشمس حيث لم يتعسين فان تعين بان لم يجد غيره ولم يتجره عدل بتضرره به وجب استعماله ووجب شراؤه

زوال الحرارة المولدة للزهومة لا مطلقا فشمس ما لو نقصت حرارته بحيث عاد الى حاله لو كان عليها لم يذكره انتهت عبارة حاشية فتح الجواد ومنها نقلت (قوله وجب شراؤه)

زوال الكراهة لان الزهومة باقية فيه وانما خمدت بالتبريد فاذا سخن أثرت تلك الزهومة الخامسة (قوله بان زالت سخونته) أي الشمس بالكيفية في تعبيره زالت اشارة الى ان فعل الفاعل الذي اقتضاه تعبير المصنف غير شرط ولذا عبر عنه بقوله واذا برد زالت الكراهة فتدبر (قوله فلا يكفي) أي في زوال الكراهة وقوله خفة برده أي بل لابد وان يصل لحالة لو كان بها ابتداء لم يذكره هذا وتعبيده بما ذكرنا من حمله الكردي غير مألوف في كلامهم قال وانما ذكرنا ان الراجح ان خفة البرد لا تكفي في اثبات الكراهة ابتداء بل لابد من ظهور سخونة فيه بحيث تفصل من الاناء الزهومة وردوا على من قال بخلافه والشارح رحمه الله جعل في هذا الكتاب قوله فلا يكفي خفة برده فترى ما على زوال الكراهة بالتبريد بخالف المألوف في التعبير وأيضا كان من حقه أن يقول فلا تكفي خفة الحرارة بل لابد من برده وأيضا كلامه هنا يوهم أنه لا تزول الكراهة الا بعوده لحالته الاولى من البرودة وان أفرط تبروده ومع هذا كله فتعبيده في نفسه صحيح وان كان فيه ما ذكرته فتأمل ما بانصاف انتهى (قوله ومحل كراهة الشمس) أي استعماله وهذا تقييد لكراهة استعمال الشمس المذكور في المتن وخالف فيه ابن عبد السلام فصريح مع الوجوب بقاء الكراهة ونظيره الغزالي بان الكراهة تنافي فرض العين قال في شرح العباب وهو نظير ظاهر انتهى قال بعضهم وكان مدركه ان الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهي الاستعمال والشئ اذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكمان واما الصلاة في أرض مغموصة بفلها جهتان ولذا كان لها حكمان أي الوجوب والحرمة انتهى فتدبر (قوله حيث لم يتعين) أي استعمال الشمس عليه وقوله فان تعين بان لم يجد غيره أي غير الشمس المذكور (قوله ولم يتجره عدل بتضرره به) أي ولم يعرف هو بنفسه كما تقدم وعبارة النهاية نعم لو غلب على ظنه ان هذا الشمس يضره بقول طبيب عدل الرواية أو بمعرفة نفسه فقياس ما ذكره في التيمم خوفا مرض أو بردا أنه يحرم استعماله ويجوز له التيمم والافضل ترك التطهر بالماء الشمس ان يتقن غيره آخر الوقت انتهى وفي الجمل نقلا عن ح ل ويجب التيمم ان فقد غيره أي ولا يكلف أن يصبر الى أن يبرد وظاهره وان اتسع الوقت وكان قياس ماسيأني أنه لو لم يجد ما يسخن به الا بعد الوقت انه يصبر ولا يتيمم انه يكلف هذا المصبر الى أن يبرد ولو خرج الوقت (قوله وجب استعماله) أي ولا كراهة كما في التحفة وغيره خلافا لابن عبد السلام كما مر آنفا (قوله وجب شراؤه) أي الشمس ان

ضاق

أي ان ضاق الوقت كما في التحفة والنهاية وغيرهما زاد في النهاية ونحوه في الامداد

للشارح ولا يجوز له التيمم مع وجوده لقد رتبته على طاهر يتيقن وترتب الضرر على استعماله غير محقق ولا مظنون الا في جنسه على ندور بخلاف التيمم فان ضرره محقق نعم لو غلب على ظنه ان هذا الشمس يضره بقول طبيب عدل رواية أو بمعرفة نفسه فقياس ما ذكره في التيمم أنه يحرم استعماله ويجوز له التيمم والافضل ترك التطهر بالماء الشمس لتيقن غيره آخر الوقت اه وقوله يجوز له التيمم في الامداد جاز بل وجب الخ وهو ظاهر وفي حاشية التحفة للشارح مانصه حرر العز بن عبد السلام في قواعد اسباب الضرر المنتجة للتحريم تارة وللكرهية أخرى فانحصرت عنده في ثلاثة احوال اولها ما لا يتخلق سببه فيه الامم جزة أو كرامة لولي كالتقاء في النار فهذا يحرم الاقدام عليه اه كذا أطلق التحريم ووضح أن محله فيمن أقدم جاهلا بعاقبه به معه فيه والحرمة حينئذ واضحة اظن الضرر المرتب على الاستعمال أمان اطردت عادة به معه بعد اضاراه له فيظهر ان ينقدح في حرمة الاقدام عليه ترادد منشؤه لو خرق له المادة في وصول سكة في نحو يوم من أيام الحج هل يلزمه المحجاء اليها حجة الاسلام نظر القدرته وان انقرب به كرامة أو لا يلزم لان العبرة في الاستطاعة بالامن العرفي الذي يطلق

عليه انه به مستطيع عرف النظر فيه مجال واسع ولم يزل نظري يتردد في تخرج فروع على هذا الاصل وقد اشرت الى بعض كلام فيه في شرح العباب في مبحث الاستطاعة وفيه شيء عن الشافعي رضي الله عنه ومبني الآن الى ترجيح الثاني فاعلم ذلك ثانياً ما يغلب ترتيب مسيبه عليه وقد ينفل عنه نادراً فهذا الابهل الاقدام عليه ايضاً لان الشرع أقام الظن مقام اليقين في أكثر الاحكام ثانياً ما لا يترتب مسيبه عليه الا نادراً كالمشمس فهذا يكره الاقدام عليه وفارق السم وما حاله السم بان ضرره متحقق ولو شك في ترتب الضرر بان استوى طرفا حصوله وعدمه كرهه ايضاً فان قلت قد جوزوا التيمم عند وجود المشكوك كما صرح به قول ٩٥ المجموع ان له ان يقدم كل الميتة

على طعام شك في أنه مسموم احتياطاً فلم يحرم لذلك * قلت لان أصل الحل في المطعومات قوى بمقتضى أن الله تعالى خلقها وامتن بها ولا يمتن علينا بذلك الا حيث لا ضرر فيه وحينئذ اقتضت هذه القوة أن لا يخرج عن أصله الا بسبب قوى ولم يجد في صورة الشك وأما التيمم فخصه وهي من شأنها التوسعة فحوزها مجرد الخوف عند الشك

ويكرهه ايضاً استعمال مياه آبار الحجر الا بشر الناقه وكذلك كل ماء مغضوب عليه وتراب تلك الاماكن قياساً على ماؤها

فتأمل فانه مما يضطر الى تحقيقه كذا كرهه كلام الشارح في حاشيته على تحفته بجر وفه ومنها نقلت (قوله آبار الحجر) هي مدائن صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامي وبيوتهم باقية الى الآن منقورة في الجبال كما أخبر

ضاق الوقت لان تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مفسدة المكره وهو يؤخذ منه انه لا يسن له غير الاولى في الظهارة لانه انما اغتفر لضرورة تحصيل الواجب وهذا منتف في المندوب قاله في شرح العباب ولا يجوز له التيمم مع وجوده لقدرته على طهور بيقين وترتب الضرر على استعماله غير محقق ولا مظنون الا في جنسه على ندور بخلاف السم فان ضرره محقق (قوله ويكرهه ايضاً) أي كما يكره الماء المشمس لكن الظاهر أن الكراهة هنا من جهة الشرع فقط لا في الطب فليحذر (قوله مياه آبار الحجر) أي استعمالها والمياه جمع ماء والآبار جمع بئر والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجسيم قال الكردى وهي مدائن صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامي بقرب العلا وبيوتهم باقية الى الآن منقورة في الجبال كما أخبر الله تعالى بذلك في قوله وتنتحون من الجبال بيوتنا (قوله الا بشر الناقه) هي مستثناة في الحديث الصحيح قاله الكردى ثم تعبيره بالبشر كذا في التحفة وغيرها قال بعضهم لعل تسميتها باعتبار انها على صورتها كالحلى والانهى بركة كما قال بعض المحققين انتهى وعبارة السيرة النبوية للسيد أحمد دحلان رحمه الله ولما مر صلى الله عليه وسلم بالحجر ديار نمودسجي ثوبه على رأسه واستحب راحلته وقال لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا الا واثم باكون خوفاً أن يصيبكم ما أصابهم وانما سجي ثوبه على رأسه لان الغطاء يتبعه الفكر والاعتبار فكانه أمرهم بالفكر في أحوال توجب السكاه من تقدير الله عز وجل على أولئك بالكفر مع تمكنه لهم في الأرض وامهالهم فيها مدة طويلة ثم يقع نقمته بهم وشدة عذابه وهو سبحانه مقلب القلوب فلأيا من المؤمنين أن تكون عاقبته مثل ذلك ونهى صلى الله عليه وسلم الناس أن يشربوا من مائها شيئاً وان يتوضؤا به للصلاة وان يعجن منه عجين وان يحاس به حيس وأن يطبخ به طعام والعجيين الذي عجن به أو الحيس الذي فعل به يعلقونه الابل والطعام الذي طبخ به يلقي ولا يأكلوا منه شيئاً ثم انجلى صلى الله عليه وسلم بالناس ولم يزل سائرهم حتى نزل بهم على البشر التي كانت فيهم الناقه انتهى (قوله وكذا) أي يكرهه وقوله كل ماء مغضوب عليه أي على أهله كما عدا بئر قوم لوط عليه السلام وهي بركة عظيمة في ديارهم التي خسفت وماء بشرذروان التي وضع فيها السحر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى مسخ ماءها حتى صار كنقاعة الحناء ومسح طلع النخل التي حولها حتى صار كروث الشياطين وماء ديار بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخمر وماء بشر برهوت في الحديث شرب بئر في الأرض برهوت رواه ابن حبان فالجلة ثمانية كما مر عن النهاية قال في التحفة ولا يكره الطهر بماء زمزم ولكن الاولى عدم ازالة النجس به وحزم بعضهم بحر مته ضعيف بل شاذ وهو أفضل من ماء الكوثر بخلاف ما نزع فيه ويكره الطهر بفضل المرأة للخلاف فيه قيل بل ورد النهي عنه وعن التطهر من الاناء النحاس (قوله وتراب تلك الاماكن) أي يكره استعمال تراب الاماكن المغضوب على أهلها في التيمم وغيره وحجارتها في الاستنجاء ودباغها في الدباغ قال ع ش وينبغي ان مثل ذلك ما يحصل فيها من الثمار ونحوها وفي الكردى عن الشارح ويتردد النظر هل يكره أكل قوتها لعل عدم الكراهة أقرب للاحتياج اليها انتهى والله سبحانه

الله في القرآن قال تعالى وتنتحون من الجبال بيوتنا وبشر الناقه مستثناة في الحديث الصحيح (قوله وتراب تلك الاماكن) أي للتيمم كما في شرح العباب وقال انه قرىب قال بل يدل له ما يأتي قريباً عن ابن العماد أول الصلاة من كراهة الصلاة فيها اه وينبغي ان يلحق به سائر وجوه الاستعمال كما قال به الشارح في شرح العباب في مياهها قال بل ينبغي كراهة استعمالها في غير البدن قال ويتردد النظر في كراهة أكل ثمارها والكراهة أقرب ونقل المساتق عن شرح العباب الاوجه كراهة ترابها في التيمم وحجارتها في الاستنجاء ودباغها في الدباغ ويتردد النظر في أكل ثمارها والكراهة أقوى وهل يكره أكل قوتها لعل عدم الكراهة أقرب للاحتياج اليه اه

وتعالى أعلم ﴿فصل في الماء المستعمل﴾ أي في بيان حكمه ﴿

قال الشيخ عميرة جزم الرافي في الشرحين والمحرر بان المستعمل مطلق منع من استعماله تبديدا وقال النووي في تصحيح التنبيه انه الصحيح عند الاكثرين لكن صحح في التحقيق وشرح المذهب والفتاوى أنه ليس بطلق (قوله لا تصح الطهارة) أي الواجبة أو المندوبة وقوله بالماء المستعمل أي في فرض الطهارة لان المستعمل في النقل سيأتي في كلام المصنف وما ذكره هو المذهب الجديد والقديم يقول ان الماء المستعمل مطلقا طاهر مطهر كـ مذهب مالك وعبارة الشعراني في الميزان الماء المستعمل في فرض الطهارة طاهر غير مطهر على المشهور من مذهب الامام أبي حنيفة وعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي وأحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انه نجس وهو قول أبي يوسف مع قول الامام مالك هو مطهر الخ (قوله وهو) أي الماء المستعمل الذي لا تصح الطهارة به (قوله ما أزيل به موانع) أي الماء الذي أزيل به موانع فاسم موصول وجمله أزيل الخصلته وقوله من رفع حدث لعل الصواب حذف رفع ليكون بيانا للمانع اذ لا يصح معه أن يكون بيان له ولا لما لانه واقع على الماء كما تقرر ولا صلة للمانع فليتلأمل وعبارة الباجوري هو ما أدى به ما لا بد منه اثم الشخص بتركه أم لا عبادة كانت أم لا الخ وهي أخصر (قوله ولو حدث صبي لا يعز) أي بان وضأه وولي له للطواف * وقوله بناء على اشتراط طهره أي غير المميز (قوله لصحة الطواف به) أي وذلك بأن أحرم عنه وولي بالخروج أو العمرة فانه لا بد في أن يطوف به مع طهارته كما سيأتي تفصيل ذلك ان شاء الله في باب الحج * وقوله وهو المعتمد أي القول باشتراط طهارة الصبي لطوافه هو المعتمد في المذهب قال ع ش وهل له أن يصلي بهذا الوضوء اذ يبلغ أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه اعتمد بوضوءه وولي للضرورة وقد زالت ونظر ذلك ما قبل في زوج المحنونة اذا غسلها بعد انقطاع الحيض من اثمها اذا اغتسلت لاس لها ان تصلي بذلك الطهر اما المميز اذا توضأ بنفسه فله ان يصلي به انتهى (قوله وازالة خبث) بالجر عطف على رفع حدث وفيه ما مر ثم رأيت عبارة بعضهم بحذف لفظ الرفع والازالة ونصها وهي ما أزيل به موانع من خبث ولو معفو عنه أو من حدث الخ فتدبر (قوله ولو معفو عنه) أي ولو كان الخبث معفو عنه واعترض كون الماء الذي غسل به المعفو عنه مستعملا بان هذا التجسس لا يجب غسله وأجيب بان الاستعمال منوط بازالة المانع وانما عني عنه بعض جزئياته لعارض والنظر الى الذات والاصل أولى منه الى العارض على أنا نقول انه عند ملاقاته للماء صار غير معفو عنه لان شرط العفو عنه أن لا يلاقيه الماء مثلا بلا حاجة هذا والمستعمل في ازالة التجسس هو ماء المرة الاولى في غير النجاسة الكلية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها (قوله وكذا ما لا رفع فيه) أي بل لنحو الإباحة (قوله كطهر دائم الحدث) أي فان حدثه لا يرتفع بظهوره ومع ذلك الماء الذي يظهر به الاستباحة مستعمل * وقوله وحنفي لم ينو أي وكطهر حنفي لم ينو فان ماءه مستعمل أيضا لان فعله رفع الاعتراض عليه من المخالف وانما لم يصح اقتداؤه به اذا مس فرجه اعتبارا باعتقاد المأموم لاشتراط الرابطة في الاقتداء كفاي الطهارات واحتياط في الباين قاله في النهاية زاد في شرح الروض ولان الحكم بالاستعمال قد يوجد من غير نية معتبرة كفاي ازالة النجاسة بخلاف الاقتداء لا بد من نية معتبرة ونية الامام فيما ذكر غير معتبرة ملخصا (قوله وغسل ميت) أي فانه ليس لرفع الحدث دليل انه يجب وان مات متطهرا ولا لازالة النجس لانه طاهر ومع ذلك مأثوم مستعمل (قوله وكتاتبة من حيض أو نفاس) أي غسلها عند الانقطاع منهما * وقوله لنحل لحليها المسلم أي يعتقد توقف الحل عليه كما هو ظاهر لان الاكتفاء بنيتها انما هو للتخفيف عليه ويؤخذ منه أنه يشترط في المسلم ان يكون معصوما فالهدير كالزاني المحصن لا يكتفي في حقه بذلك لانه ليس من أهل التخفيف بدليل كلامهم في التيمم وغيره ويحتمل خلافه لان غايته أنه رخصة ومعصوم ان المهدير لا يمنع عليه فعل الرخصة وما ذكره في التيمم لا ينافي ذلك لانه عارضه حاجة معصوم فقدم عليه وهناك يعارضه شيء (قوله ونحو مجنونة) أي من ممتعة * وقوله غسلها لحليها أي من زوج أو سيد قال الاذري

والظاهر

﴿فصل في الماء المستعمل﴾ لا تصح الطهارة بالماء المستعمل وهو ما أزيل به موانع من رفع حدث ولو حدث صبي لا يعز بناء على اشتراط طهره لصحة الطواف به وهو المعتمد وازالة خبث ولو معفو عنه وكذا ما لا رفع فيه كطهر دائم الحدث وحنفي لم ينو وغسل ميت وكتاتبة من حيض أو نفاس لنحل لحليها المسلم ونحو مجنونة غسلها لحليها

﴿فصل في الماء المستعمل﴾

(قوله لحليها المسلم) هو مثال عند ابن قاسم والزبادي والحلي وقيد عند الشهاب البرلسي ناقلا عن الجلال المحلي في شرح جامع المختصرات وأقصره والخطيب الشربيني قال في شرح التنبيه بخلاف الكافر اه ومال الى الاول شيخ الاسلام ثم اعتمد انه قيد وعبارة شرح الروض له وكالمسلم الكافر فيما يظهر بناء على أنه مكاف بالفروع وهي مكلفة بالنفس له كالمسامة ثم ترجع عندي خلاف ذلك عملا بتقييدهم الحكم بالمسلم لان الاكتفاء بهذه النية انما هو للتخفيف عليه والكافر لا يستحقه لقدرته على الاكتفاء بها بان سلم انتهت أي واذا لم يكتف

بهم هذه النية لذلك لا تحل له ولم يصرماء الغسل لذلك مستعملا لكن في هذا ان توقف حل الوطء على الغسل مما اختلف فيه فعند الحنفية وغيرهم لا يتوقف عليه قال الشارح في التحفة تحليل مسلم أي يعتقد توقف الحل عليه كما هو ظاهر لان الاستتفاء بنيتها انما هو للتخفيف عليه اه ففهمنا من هذا ان المرأة لو اغتسلت لتحل تحليلها الحنفى لا يكون ماء غسلها لذلك مستعملا لانه لا يفترق توقف الحل عليه وفي شرح العباب للشارح وهل يشترط في المسلم هنا أن يكون بالغ لانه الذي يحرم عليه الوطء قبل الغسل بخلاف الصبي فلا يكون ماء زوجته مستعملا لانه لم يزل مانعا بالنسبة له بخلاف وضوئه للصلاة لانه ازال حدثه أولا فرق بين الصبي وغيره محل نظر ثم

٩٧

شرح الارشاد وعبارته لتحل المسلم مكلف معتقد توقف الحل على الغسل فيما يظهر فيه لان الغسل في غيرهما لم يزل مانعا بالنسبة للواطئ الذي المدار عليه هنا دون الموطوءة كما صرحوا به

لذلك وذلك لانه حصل باستعماله زوال المنع من نحو الصلاة فانتقل المنع اليه كما أن الغسالة لما أثرت في المحل تأثرت وانما يؤثر الاستعمال في الماء

وظاهر انه لا يجب لكل وطء غسل بل لا يحتاج اليه الا عند الطهر من الحيض والنفاس خلافا لما توهمه بعض عبارات اه كلام شرح العباب وقد ذكر الشارح في النكاح من التحفة أثناء كلامه مانعه

والظاهر أن كون الزوج والسيد مسما ليس بقيد للصحة بل الخلية لو نوت الغسل من الحيض صحيح حتى ما يطرأ من نكاح أو ملك * وقوله لذلك أي لتحل للتحليل المسلم واقضى صنيعة أنه لا فرق بين أن يكون مكلفا أو غيره وهو كذلك لان وطء الصبي قبل الغسل ممتنع شرعا ووليّه مخاطب بمنه منه وبالعقل يزول هذا المنع قررره الحنفى * تنبيه * قال في المغنى أو رد على ضابط المستعمل ماء غسل به الرجلان بعد مسح الخف وماء غسل به الوجه قبل بطلان التيمم فانهما لا يرفعان مع انهما لم يستعملوا في فرض وأجاب شيخنا عن الاول بمنع عدم رفعه لان غسل الرجلين لم يؤثر شيئا وفيه احتمال للبغوى وعن الثاني بانه استعمال في فرض وهو رفع الحدث المستفاد به أكثر من فريضة انتهى بنقص (قوله وذلك) أي عدم صحة الطهارة بالمستعمل فهو تحليل للتمن ولم يستدل الشارح هنا رحمه الله بما استدلل به غيره من أن الصحابة رضوا الله عنهم لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة الماء ليتطهروا به بل عدلوا عنه الى التيمم كانه لكثرة الايرادات عليه لانه قد يقال كالمجموع ماء المرأة الاولى لم يجمعوا ماء بعده من الثانية والثالثة فان دل عدم الجمع على عدم ظهور ربه في الاولى فليندل عليه أيضا فيما بعدهما والى ما ثبت المطلوب وأيضا هي واقعة حال فعلية وبحاج عن هذا بان عدم الجمع دال على ما ذكرنا من استنبطوا معنى خصص الحكم بالاولى هو انتقال المنع اليها وانما لم يجمعوا ماء بعدهما لاختلاطه غالباً بماء الاولى فكان الجمع مظنة المحذور من اختلاط ظهوره بغيره الذي قد يؤثر فيه وبان الاحتمال الذي في غاية البعد لا يؤثر في وقائع الاحوال وقد يقال أيضا انما لم يجمعوه لغرض آخر لعدم تكليفهم تحصيل الماء قبل دخول الوقت والجواب عن هذا اننا نقول محافظة الصحابة رضي الله عنهم على فعل العادة على الوجه الاكمل يوجب في العادة انهم لم يحصلونه متى قدر واعليه ويدخرونه الى وقت الحاجة (قوله لانه) أي الحال والشان * وقوله حصل باستعماله أي الماء فيما ذكر * وقوله زوال المنع أي منع ضعفه بالقلة فلا يرد المستعمل الكثير (قوله من نحو الصلاة) متعلق بالمنع لا بالزوال كما لا يخفى (قوله فانتقل المنع اليه) أي الى ذلك الماء (قوله كما ان الغسالة) بضم الغين وهي الماء الذي غسل به الشيء * وقوله لما أثرت أي النظافة * وقوله في المحل أي المتنجس المغسول بها * وقوله تأثرت قال ع ش هذا من تشبيه المعقول بالمحسوس أي كما أن الغسالة المستعملة في غسل المستقذرات الحسنية الطاهرة تتغير عادة كذلك المستعملة في ازالة المنع الذي هو مستقذر معنوي فليس المراد بالغسالة في هذا التشبيه الغسالة المستعملة في ازالة الحدث أو الخبث حتى يلزم قياس الشيء على نفسه فسقط ما للشيخ عميرة رحمه الله انتهى فتأمل (قوله وانما يؤثر الاستعمال) هذا بيان لشروط الاستعمال وهي أربعة قلة الماء واستعماله فيما لا بد منه وعدم الاتيان بنية الاغتراف في محله وهذه معلومة من المتن والرابع ان يفصل عن العضو وهذا يعلم من كلام الشارح الآتي وانما يؤثر في القليل ان انفصل الخ فتدبر (قوله في الماء)

١٣ - نرمسى - ل * فان قلت هم مكلفون بالفروع فلم نؤاخذهم بما مطلقا قلت ذلك انما هو بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الا بالفروع والجمع عليها دون المختلف فيها اذ لا عاب فيه الاعلى معتقد التحريم أو المقلد له الخ وقد علمت أن الغسل ليس بجمع عليه وقولهم تحليلها يفهم ان غير التحليل ليس مثله في ذلك وقال الحلبي لو نوت بالغسل الحل لمن يطؤها ولو زنا كان ماء غسلها مستعملا وعبارة القليوبى اعتقد شيخنا أن قصد الحل كاف وان كان تحليلها صغيرا أو كافرا أو لم يكن يرى توقف الحل على الغسل أو لم يكن لها تحليل أصلا أو قصدت الحل للزنا ثم استثنى الحنفية اذا قصدت حل وطء حتى الخ وقال الحلبي أيضا انه غير مستعمل قال فلو كان زوجها شافعا واغتسلت لتحل له ينبغي أن يكون مأوها مستعملا ثم قال لو كانت شافعية وزوجها حنفيا واغتسلت لتحل لها فكيف كان مأوها مستعملا أو لتحل له كان غير مستعمل حرره اه ورأيت في فتاوى الجمال الرملى ان الحنفية اذا اغتسلت لتحل الحنفى يكون مأوها مستعملا وعلة بانه رفع الاعتراض في الجملة اه

وفيها أيضاً أن لا يشترط تكليف الزوج قال في الوسطى وكل هذا مخالف لما اعتمدته الشارح كما علمته اه (قوله بأن جاوز ماء يده) أي هذا بالنسبة للتوضي كما هو ظاهر إذا ما ذكر من المنكب والركبة غاية التحجيل المطلوب في الوضوء وان لم ينفصل حساباً وان عاد لمحله أو انتقل من يده لاخرى ورأيت في فتاوى الشارح انه سئل عن امرأة على يدها أساور فتوضأت بخري الماء فاذا وصل للأساور رفنه ما يعلو فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها والأساور فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فاجاب بقوله قضيه كلامهم انه لا يصير مستعملاً بذلك وأنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة اه (قوله من بدن الجنب) هذا غير مختص بالجنب بل المحدث مثله وعبرة التحفة نعم لا يضر في المحدث خرق الهواء مثلاً للماء من الكف الى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس الى الصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء اليه على الاتصال انتهت بخلاف ما اذا انفصل من يده المحدث الى يده الاخرى وفي الجنب من رأسه الى نحو قدمه مما لا يغلب فيه التقاذف أي سيلان الماء ٩٨ على الاتصال مع الاعتدال فيه عليه الشارح في الامداد قال الشيخ عميرة البرلسي

في حواشي المحلى ونسبه الاسنوي والزركشي تبعا لابن الرفعة على أن صورة المسئلة أن ينفصل الماء عن

(القليل) بخلاف الكثير وهو القلتان فانه لا يؤثر الاستعمال فيه بل لوجع المستعمل حتى بلغ قلتين صار طهوراً وانما يؤثر في القليل ان انفصل عن العضو المستعمل فيه ولو حكماً بأن جاوز ماء يده منكباً أو رجلاً ركبتيه نعم لا يضر الانفصال من بدن الجنب

البدن بالكلية قال الزركشي في الخادم بأن يخرج عن البدن ويخرق الهواء ثم يرجع كان ينفصل عن رأسه ويتقاطر على فخذه والا فلا يكون مستعملاً

(القليل) أي ابتداء وانتهاء (قوله بخلاف الكثير وهو القلتان) أي ابتداء وانتهاء فالاول بأن توضأ شخص في ماء قلتين فاكتر فان هذا يقال له ماء مستعمل لكنه كثير ابتداء ولا يلزم من كونه مستعملاً أنه لا يصح التطهر به وأما الثاني فقوله بل لوجع الخ (قوله فانه) أي الحال والشان * وقوله لا يؤثر الاستعمال فيه أي في الكثير أي فهو وان استعمل مرات كثيرة مطهر (قوله بل لوجع المستعمل) هذا هو الكثير ابتداء فقط (قوله حتى بلغ) أي المجموع (قوله قلتين) أي وان قل بعد بتفريقه قاله في التحفة (قوله صار طهوراً) بفتح الطاء أي مطهر أو هذا هو الاصح وقيل لا يصير طهوراً بالجمع المذكور لان قوته صارت مستوفاة بالاستعمال فالتحق بماء الورود ونحوه وهذا اختيار ابن سريج قال القليوبي هو ممنوع لان الوصف بالنجاسة والاستعمال موجود فيهما قبل الجمع فان أخرجه الجمع عن وصف النجاسة فلا ينجرجه عن وصف الاستعمال بالاولى لان الانتقال في المستعمل الى الطهورية فقط والانتقال في المنتجس الى الطاهرة والطهورية معاً فأتى مع أن وصف الاستعمال وان لم يزل لا يضر لان شرط منعه القلة (قوله وانما يؤثر في القليل ان انفصل عن العضو المستعمل فيه) وهذا بيان للرابع من شروط الاستعمال على ما تقرر وعلم من هذا أن الماء مادام متردداً على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه (قوله ولو حكماً) هذه الغاية للتميم بمعنى سواء كان الانفصال حقيقة أو حكماً * وقوله بأن جاوز ماء يده باضافة ماء الى يده أي الماء المغسول بيده * وقوله منكبه بالانصب مفعول جاوز * وقوله أو رجله عطف على يده أي أو جاوز ماء رجله * وقوله ركبتيه على عطف منكبه فكل منهما مأمثال للانفصال الحكمي عن العضو فان ذلك الماء بوصوله الى المنكب أو الى الركبة لم ينفصل حساباً لان المنكب أو الركبة غاية ما طلب في غسل اليدين أو الرجلين من التحجيل وهذا بالنسبة للتوضي ودون نحو الجنب كما هو واضح ثم هل ذلك يادخل الغاية أو باخراجها وتعبيره بالمجاوزه يشعر بدخولها وينبني على ذلك أنه لو كان على عاتقه نجاسة فأنغسلت بالماء المجاوز للمنكب وكانت على فخذه فأنغسلت بالماء المجاوز للركبة في الوضوء لم تطهر لان الماء المنزّل لها مستعمل بخلاف ما لو كانت على العضد أو الساق فأنغسلت بالماء المجاوز للمنكب أو الكعب فانها تطهر لانها انغسلت بماء غير محكوم باستعماله بل هو طهور كما اذا انغسلت به وهي على القدم أو الساعد قاله بعض الفضلاء فليتأمل فلو كانت على يده امرأة مثلاً أساور فتوضأت بخري الماء فلهما وصل للأساور ومنه ما يعلو فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها والأساور ومنه لا يصير ذلك الماء مستعملاً بما ذكره ويكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة كما أفنى به الشارح رحمه الله (قوله نعم لا يضر الانفصال) استدراك على الغاية المذكورة (قوله من بدن الجنب) ليس بقيد بل

المحدث

قطعا أشار اليه الامام وصاحب البيان اه كره في نفس الخادم وفي حاشية التحفة للشارح ما نصه أما ما يغلب فيه التقاذف فيعني عنه في كل من ما نقله البرلسي ومنه نقلت وقد رأيت كذا كره في نفس الخادم وفي حاشية التحفة للشارح ما نصه أما ما يغلب فيه التقاذف فيعني عنه في كل من المحدثين والجنب حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيدته ارتفعت بغسله واحدة وان كان مأوفاً حصل من ماء محل قريب منها كما لو انتقل الماء من كفه الى ساعده الذي عليه الثلاثة فرفعها دفعة واحدة حيث من العضو ولم تتغير غسلته ولا زاد وزنها وان خرق الهواء من الكف الى الساعد لان المحل لما قرب كانا بمنزلة محل واحد فلم يضر هذا الانفصال وكذا لو كان على ورته خبث فانتقل ماء الرجل اليه مع التقاذف فانه يرفع الخبث الى آخر ما قاله وهو ظاهر المسئلة الاخيرة فيجب حمل ما فيها على الجنب أما المحدث فقد علمت انه بوصول الماء الى الركبة حكم

عليه بالاستعمال وان لم ينفصل حسا وقد قال الشارح في الامداد لو كان يتعور وركة خبث لم يطهره ذلك الماء وان جرى اليه على الاتصال اه
وهو ظاهر وفي العباب لو كانت نجاسة بمحليين جرى الماء على اعلاهما ثم على الآخر أو نزل من بدن جنب الى محل منه نجس أيضا أي كأنه
جنب ظهر عن الحدث والنجس قال الشارح في شرحه بعد عز ذلك الى القاضي مانعه أي في المسئلتين اه وتبعه البغوي في الاولى
وخالفه في الثانية وكأنه نظر فيها لاختلاف الجنس والقاضي الى أن بدن الجنب كعضو وهو الاوفق بكلامهم ومن تمت لوخلت الجنابة عن
أحد المحلين كأن غسل أسفل يده فتنجس ثم جرى الماء اليه من الاعلى لم يطهر على الاوجه لفقد الجنابة التي صيرت المحلين في المسئلة الثانية
من كلام القاضي كحل ويؤيده ترجيح المجموع لما قاله القاضي فيها بأن الماء جرى للخبث ٩٩ وهو ظهور لعدم انفصاله الحسى والمحلان

مجنبان فرفع الحدث
ونجس محله الى أن قال في
الاياب والذي يظهر أنه
يشتري في المسئلتين حيث لم
يجرفهما على الاتصال أن
يكون محل الخبثين في
الاولى ومحل ما نزل فيه
محل الخبث في الثانية مما
يغلب فيه التقاذف أخذنا
مما مر في بدن الجنب ثم

المحدث كذلك الا انه قيد بالجنب لجرى ان ذلك في جميع بدنه بخلاف المحدث فشرطه ان لا يجاوز الموضع
المطلوب غسله وعبارة التحفة نعم لا يضر في المحدث خرق الهواء مثلا للماء من الكف الى الساعد ولا في
الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء اليه على الاتصال أي مع
الاعتدال (قوله الا اذا كان) أي الانفصال * وقوله الى محل لا يغلب فيه التقاذف بالذال المعجمة قال
في حاشية التحفة أما ما يغلب فيه من غيره في كل من المحدثين والخبث حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو
كيدته ارتفعت بغسله واحدة وان كان مأثوها حصل من ماء محل قريب منها كما لو انتقل الماء من كفه الى
ساعد الذي عليه الثلاثة فيرفعها دفعة واحدة حيث عم العضو ولم تتغير غسلته ولا زاد وزنها وان خرق
الهواء من الكف الى الساعد لان المحل لما قرب كان بمنزلة محل واحد فلم يضر هذا الانفصال (قوله كان
انفصل) أي الماء وهذا تمثيل لما لا يغلب فيه التقاذف (قوله من الرأس الى نحو القدم) أي كالكفة بصورة
المسئلة كما هو ظاهر أن ينفصل الماء عن البدن بالكلية بان يخرج عن البدن ويخرق الهواء ثم يرجع
كان ينفصل عن رأسه ويتقاطر على فخذه والا فلا يكون مستعملا قطعاً أشار اليه الامام والعمري افاده
الكردى عن البرلسي (قوله بخلافه) أي انفصال ماء الرأس * وقوله الى نحو الصدر أي كالفهر الذي
يجاذيه أو الى الساعد فانه مما يغلب فيه التقاذف (قوله وعلم مما تقرر) أي في المتن مع تعليل الذي هو قوله
وذلك لانه حصل الخ (قوله انه الخ) نائب فاعل علم * وقوله لا تصح الطهارة بالاستعمال في رفع الحدث
ولا ازالة النجس أي بمعنىهما وعمومهما المارين آنفا * وقوله ولا في غيرهما أي في غير رفع الحدث وازالة
النجس أي في الطهر المسنون وطهر السلس الذي لا رفع فيه وغسل الميت كالذمية والمجنونة لتعمل للمسلم
فكل هذه لا تصح بالماء المستعمل قاله الكردى وعليه فالجار والمجرور متعلقان لا تصح وهو الاوفق
للقاعدة ويحتمل تعلق ذلك بالمستعمل فليتأمل (قوله فاذا أدخل المتوضئ) انظر وجه تفرعه مما قبله
فلعل الاولى الواو كفي عبارة غيره فتدبر (قوله يده البني أو اليسرى أو جزءا منهما) أي من يديه وهذا
مثال اذا المدا على ادخال جزء مما دخل وقت غسله ثم محمل ذلك اذا لم ينور رفع الحدث عن الوجه وحده
والا فلا يصير مستعملا الا اذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل ادخالها لانا كردى (قوله وان قل) أي ذلك
الجزء قال بعضهم فان قلت مع علم ان ملاقي سدس اصبع مثلاً شيء يسير من الماء المستعمل فلم لا يفرضوه
مخالفاً بوسط الصفات مع ان المستعمل لو يقع في ماء طهور يفرض مخالف بوسطا قلت هذا الاشكال
لى منذ ازمة استشكله ولم أرجو ابصافيا ومن هنا جنع البغوي وغيره من المحققين الى عدم وجوب نجاسة
الاغتراء وتمحل بعض الاخوان اعتقاد المذهب فقال المنع نفسه لاقى الماء بخلاف المستعمل انتهى فتأمل
ثم رأيت في جواشي الروض بعد استشكل ذلك مانعه فالجواب ما أحاب به امام الحرمين انه اذا نزل فيه
فقد اتصل به جميع الماء ولم يختص الاستعمال بملاقى البشرة لاسما ولا اطلاقا اه (قوله في الماء القليل)
أي دون القلتين * وقوله بعد غسل وجهه أي المتوضئ والظرف متعلق بادخل (قوله لانا سواء قصد
التثليث أو أطلق) أي بالثلاث المذكورة * وقوله أو واحدة عطف على لانا * وقوله ان قصد ترك التثليث

الاذا كان الى محل
لا يغلب فيه التقاذف كان
انفصال من الرأس الى نحو
القدم بخلافه الى نحو الصدر
وعلم مما تقرر أنه لا تصح
الطهارة بالمستعمل (في)
رفع (الحدث و) لا ازالة
النجس ولا في غيرهما فاذا
أدخل المتوضئ يده البني
أو اليسرى أو جزءا منها وان
قل (في الماء القليل بعد
غسل وجهه) لانا سواء قصد
التثليث أو أطلق أو واحدة
ان قصد ترك التثليث

رأيت في المجموع مثل لذلك
بما لو صب الماء على رأسه
وكان بظهوره نجاسة وهو
يقتضي خلاف ما ذكرته الا
أن يحمل على جريان الماء
على الاتصال أو على أول

الظهر وهو مع الرأس مما يغلب فيه التقاذف كالأبخرى ويلزم من ابقائه على ظاهره الاحتياج الى الفرق بين الحدث يقبضه حيث اشترطوا
فيه غلبه التقاذف وبين الخبث مع حدث أو خبث آخر حيث لم يشترطوا فيه ذلك وفيه عسر اه ما أردت نقله من شرح العباب للشارح (قوله
أوجزاً منهما) هو مثال والا فالمدار على ادخال جزء مما دخل وقت غسله كما هو ظاهر ومحل ذلك اذا لم ينور رفع الحدث عن الوجه وحده والا فلا
يصير مستعملا الا اذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل ادخالها لانا كانه عليه الشارح في حاشيته على تحفته وذكر فيها أيضاً أنه بالنسبة لغير المماس

قال الشارح في حاشيته على التحفة ليس المراد بها التلغظ بنويت الاغتراف وانما المراد ان تشعرا النفس بأن اغترافها هذا الغسل اليد فهي مغترفة لذلك وليس هناك غفلة عن الاغتراف وقصد بوجهه ثم قال ويؤيد ذلك قول بعض أئمتنا لو أدخلها بعد غسل الوجه لغرض آخر كغرض الشرب لم يصير الماء مستعملا لان ذلك متضمن

(غيرنا ولا يغتراف) سواء قصد غسلها عن الحدث أم أطلق (صار الماء مستعملا) وان لم تنفصل يده عنه لا تنقل المنع اليه ومع ذلك له أن يجر كفافيه ثلاثا ونحصل له سنة التثليث وله أن يغسل بقية يده بما فيها وان صار ما اغتراف منه مستعملا لان ماءه لم ينفصل عنها وادخل الجنب

لنية الاغتراف ونقل في الحاشية المذكورة عن خادم الزركشي ان حقيقتها أن يضع يده في الاناء بقصد نقل الماء منه والغسل به خارج الاناء لا بقصد غسلها داخله (قوله وادخل الجنب الخ) في حاشيته على تحفته لو اغتراف لنحو مضمضة فغسل يده خارج الاناء لم يبق عليه أحدث حتى يحتاج لنية اغتراف تصرف الماء

عبارة غيره ثلاثا ان لم يرد الاقتصار على مادونها أو بعد ما أراد الاقتصار عليه منها وهي أولى قال ع ش لو اغتراف باناء في يده فانصلت أي يده بالماء الذي اغتراف منه فان قصد الاغتراف أو ما في معناه كمل هذا الاناء من الماء فلا استعمال وان لم يقصد شيئا مطلقا فهل يندفع الاستعمال لان الاناء قرينة على الاغتراف دون رفع الحدث كما لو أدخل يده بعد غسله الوجه الاولى من اعتداد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملا لقرينة اعتداد التثليث أو يصير ويفرق بان العادة توجب عدم دخول وقت غسل البدن بخلافه هناك فان اليد دخلت في وقت غسلها فيه نظر ويتجه الثاني انتهى مر ولو اختلفت عادته في التثليث بان كان تارة يثلك وأخرى لا يثلك واستوى بافهل يحتاج لنية الاغتراف بعد غسله الوجه الاولى فيه نظر ويحتمل عدم الاحتياج وهو المعتمد فليتأمل (قوله غيرنا) حال من المتوضئ (قوله لا يغتراف) أي ولا قصد أخذ الماء لغرض آخر اذ حقيقة نية الاغتراف كما نقله الشارح عن الزركشي ان يضع يده في الاناء بقصد نقل الماء والغسل به خارجة فليس المراد بنية الاغتراف ان يقول نويت الاغتراف وانما المراد استعمار النفس بان اغترافها هذا الغسل اليد فهي مغترفة لذلك وليس هناك غفلة عن الاغتراف وقصد بوجهه وعلم مما تقرر ان أكثر الناس حتى العوام انما يقصدون باخراج الماء غسل أيديهم خارجة ولا يقصدون غسلها داخله وهذا هو حقيقة نية الاغتراف أفاده الكردى (قوله سواء اقصد غسلها) أي اليد التي أدخلت في الاناء (قوله عن الحدث) أي الذي عليه (قوله أم أطلق) أي لم يقصد الاغتراف ولا غسلها عن الحدث واعلم انه لا بد ان تكون نية الاغتراف عند أول مماسة فان تأخرت فلا أثر لها كما هو ظاهر ولا تغتر عن ذكر خلاف ذلك قاله سم قال ع ش وكذا لو تقدمت ولم يستحضرها عند الاغتراف (قوله صار الماء مستعملا) أي فلا يصح التطهر به وقضية اطلاقه كغيره أنه يصير مستعملا وان فرض المنفصل من اليد محلها فوسطا لا يغير قال بعضهم والظاهر ان هذا الاطلاق مقيد بما اذا فرض المنفصل عن اليد محلها فاما غيرا فان فرض انه غير مغترقلته لم يصير انتهى فتأمل مع ما مر آنفا (قوله وان لم تنفصل يده) أي المتوضئ (قوله عنه) أي عن الماء المذكور (قوله لا تنقل المنع) تعليل لصيرورة الماء مستعملا بمجرد دخول اليد بلانية اغتراف * وقوله اليه أي الى الماء (قوله ومع ذلك) في قوة الاستدراك على قوله صار الخ (قوله له) أي لذلك المتوضئ وهو خبر مقدم * وقوله ان يجرها ان وما بعده ما في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والضمير لليد (قوله فيه) أي في ذلك الماء (قوله ثلاثا) أي ثلاث مرات أو مرتين (قوله ونحصل له سنة التثليث) انظر لو حررها أربعا هل يكره أو لا فاني لم أر هنا فيه تصريح بقضية اطلاقهم الكراهة (قوله وله أن يغسل) عطف على قوله له أن يجرها أي ومع ذلك أي صيرورة ذلك الماء مستعملا له غسل الخ (قوله بقية يده) عبارة التحفة باقى ساعدها ولعل ما هنا أولى لشموله العضد لتحصيل التحجيل ثم رأيت عبارة الروض باقى يده لا غيرها قال السيد البصري أقول لعل هذا التقيد في المحدث أما الجنب فلا انتهى وهو لا ينافي ذلك فليتأمل (قوله وان صار ما اغتراف منه) يعني الماء الباقي في الاناء * وقوله مستعملا مفعول صار (قوله لان ماءها) أي اليد وهذا تعليل لجواز تحريك اليد وغسل بقيتها المذكورين * وقوله لم ينفصل عنها أي عن اليد فله ان يجر يده على بقية يده لان الماء مادام جاريا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال حتى ينفصل عنه حسا أو حكما وصورة المسئلة انه أدخل إحدى يديه كما هو الغرض اما لو أدخلها معا فليس له ان يغسل بما فيه ما باقى احدهما ولا باقيةهما وذلك لرفع الماء حدث الكفين فتى غسل باقى احدهما فقد انفصل ما غسل به عن الاخرى وذلك يصير مستعملا ومنه يعلم ما ذكره المحقق ابن قاسم رحمه الله من أنه يشترط لصحة الوضوء من الحنفية المعروفة نية الاغتراف بعد غسل الوجه بان يقصد ان اليد اليسرى معينة لليمنى في أخذ الماء فان لم ينو ذلك ارتفع حدث الكفين معاف ليس له ان يغسل به ساعدا احدهما بل يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد ومثل الحنفية الوضوء بالصعب من ابريق انتهى ع ش بخلاف (قوله وادخل الجنب) مبتدأ خبر جملة يصير الماء الخ وأشار بهذا الى أن المتوضئ في كلام المصنف ليس بقيد بل مثله الجنب فيما ذكر قال في حاشية

بأخذ الماء أولاً وينوي رفع الحدث بعد الأخذ أو معه فيرتفع ولا يحتاج لنية اغتراف لارتفاعه قبل ذلك اه كلام الشارح في حاشيته على تحفته ومنها نقلت وذكر العلامة ابن قاسم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع هنا فر وعامة مهمة وقال انه لم يرفها شيئاً قال ولكن ما سأل به فيها طاهر ان شاء الله تعالى فليذكرها ملخصة وهي لو أدخل كفيه مجموعتين في ماء وأخرجهما مملوءتين ففيه أقسام * الأولى أن يدخلهما مع نية الاغتراف في ماء كثير فالمنفصل فيهما طهور ثم ان نوى بعد انفصالهما رفع حدثهما طهر الملاقى منهما للماء الذي فيهما فقط كما لو نزل جنبان في ماء قليل ونوى باقبل تمام الانغماس وان نوى رفع حدث بقية واحدة منهما طهرت تلك البقية ثم ان أجراه الى الجزء الملاقى للذكر بنية رفع حدثه طهر أيضاً لانه لم ينفصل بعد * الثاني ان يدخلهما بغير نية اغتراف في ماء كثير فيرتفع حدثهما وله أن يطهر بما أخرجه فيهما من الماء بقية احدهما أو كل منهما بشرطه كان ينفصل احدي الكفين عن الاخرى ثم يغسل بمافي كل بقيتها * الثالث أن يدخلهما مع نية الاغتراف في ماء قليل فلا يرتفع حدث شيء منهما لوجود الصارف والماء طهور ثم ان قصد بما فيهما رفع حدثهما طهر ما لاقاه الماء منهما فقط أو رفع حدث احدهما طهرت فقط ثم له تطهير بقيتها به أو بقية احدهما دون غيره طهرت ثم له اجرأؤه لتطهير كفي تلك البقية وان فصل احدي الكفين عن الاخرى قبل القصد صح أن يطهر بمافي كل كفي جميع تلك اليد * الرابع أن يدخلهما بغير نية اغتراف في ماء قليل فيرتفع حدث ذلك الجزء الملاقى للماء منهما دون غيره كما في مسألة الجنين النوايين بعد مماسة الماء لبعض يدهما وهذه الاقسام الاربع مصورة بما اذا أدخل الكفين دفعة فلو أدخلهما على الترتيب فكذلك الا في ادخلهما في الماء القليل بغير نية اغتراف فانه يرتفع حدث السابقة فقط وله بعد رفعهما تطهير بقيتها بما فيها ولو وجع كفيه لينزل فيهما ماء من علو فينبغي ان يقال ان لاقاهما أو جزأيهما الماء دفعة واحدة ولا صارف عن رفع الحدث من نحو نية الاغتراف رفع حدث ما لاقاهما أو من جزأيهما فقط فان وجد صارف لم يتأثر بمجرد الملاقاة ثم ان قصد رفع حدث ما هو متصل به منهما أو من احدهما ارتفع حدثه أو رفع حدث احدهما دون الاخر ارتفع حدثه فقط وصح ان يرفع بمافي حدث بقية يده وان لاقى احدهما قبل الاخر بغير نية اغتراف أو بهما نوى رفع حدثه قبل ملاقاته الاخر رفع حدثه وصار مستعملاً بالنسبة للاخرى دون بقيته ولو شاكل لاقاهما معاً أو على الترتيب طهرهما جميعاً وان لاقى احدهما أولاً بغير نية اغتراف أو بهما مع نية رفع حدثه قبل ملاقاته الاخر ثم انفصل الى الاخر صار مستعملاً بالنسبة للاخر ولبقية الاول ولولا في جزأين منهما من غير اختلاط وحكمنا بطهرهما ثم اختلط وصار ماء واحداً يتجه أن يقال ان استمر ماء احدهما عليه لم يجاوزها ١٠١ وانتقل اليه ماء الاخرى قدر محالفاً ووسطاً

وان التقي الماء الآن الى ملتقى الكفين واختلط عليه

فيختلف الحكم باستعمالهما

شيأ من يده بعد النية بلا

نية اغتراف منه يصير الماء

مستعملاً أيضاً ولو انغمس

في ماء قليل

لان كلامه ما صار متصلاً

بالاخرى وهذا كاف في

التحفة لو اغترى لنحو مضمضة فغسل يده خارج الاناء لم يبق عليها حدث فلا يحتاج لنية اغتراف فعلم أن حكم جنب وضع يده في ماء بعد النية حكم وضع يده في ماء بعد غسل الوجه وطريقه ان يأخذ الماء أولاً وينوي رفع الحدث بعد الأخذ أو معه فيرتفع ولا يحتاج لنية اغتراف لارتفاعه قبل ذلك انتهى نقله الكردي (قوله شيئاً من يده) أي الجنب سواء كان من أعلاه أو أسفله أو غيرهما لان بدن الجنب كعضو واحد (قوله بعد النية) أي نية الغسل المعتبرة * وقوله بلانية اغتراف منه أي من الجنب قال البجيرمي محل نية الاغتراف بعد نية الغسل في الغسل وقبل مس الماء وحينئذ فيشكل كونها بعد نية الغسل اذ لا تعتبر نية الغسل الامع مس اللهم الا أن يقال نوى الغسل قبل المس ولكن استصحبها عند المس فليتا مل (قوله يصير الماء مستعملاً أيضاً) أي كما أن الماء الذي أدخل المتوضي فيه يده يصير مستعملاً فيما مر (قوله ولو انغمس) أي الجنب (قوله في ماء قليل) أي دون

الانتقال عن عضوه فليتا مل اه ما ذكره ابن قاسم ملخصاً وقد ذكر شيخه أعني الشارح بعضه في فتاويه في باب الوضوء ومنها أنه سئل عن متوضي تحت ميزاب وتلقى منه الماء بكفيه مجتمعتين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما يكفي بالاستعمال أولاً فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليدين وكل منهما عضو مستقل هنا وحينئذ فلا يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما لانه اذا غسلهما به فكانه غسل كلاهما كغسلهما في ماء كغسلهما في ماء قليل ونوى باقبل تمام الانغماس أما اذا نوى الاغتراف فانه لا يرفع حدث الكفين فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما وكالميزاب فيما ذكره ما لوصب عليه من ابريق ونحوه فان قلت هل يتصور الاحتياج الى نية الاغتراف في الوضوء من نحو ابريق قلت ان كان يأخذ الماء بيده جميعاً احتاج اليها كما تقرر وان كان يأخذ بيده واحدة لم يحتج اليها بالنسبة لحصول سنة تثليث الوجه بناء على ما قاله الزركشي من وجوب نية الاغتراف بعد الغسلة الاولى والارتفاع حدث اليد لانه اذا لم ينوها بعد غسلته الاولى ارتفع حدث اليد فتفوت سنة التثليث في الوجه ليقدر حصوله بعد ارتفاع حدث الكف وكذا يقال بذلك لو كان يغترف من بحر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضي من بحر يحتاج لنية الاغتراف اه لكن ما قاله الزركشي ليس بمعتمد عند الشارح كما علم مما تقدم وكذا عند الجمال الرملي اذ هو كالشارح ولا يخالف هذا ما في فتاوى الجمال الرملي حيث سئل بأنه لو أراد شخص أن يتوضأ من حنفية أو ابريق أو نحوهما وأراد أن يأخذ الماء بكفيه ما فهل يجب عليه نية الاغتراف واذا قلتم بوجوبها فلم ينوها فهل له أن يغسل بماء كفه ساعده أم لا واذا قلتم

لأجل العلة في ذلك فاجاب قصد تناول صارف له عن الاستعمال فهو بمنزلة نية الاغتراف اه وذلك لانه في هذه الصورة نوى الاغتراف لما سبق من انه ليس المراد منه نية خصوص الاغتراف بل قوله قصد تناول الخ كالصريح في موافقته للشارح وهذا قد تكرر الجواب به من مرور رأيت في فتاويه ما قد يذكر عليه حيث سئل عن شخص أراد الوضوء من حنفية أو ابريق هل يجب عليه نية الاغتراف فاجاب لا يجب الا ان أدخل يده في ماء قليل بعد غسل وجهه اه فيحمل هذا على ما اذا كان يغرف بيد واحدة فخره أو على جعل نفس تناول صارفا عن الاستعمال فقد رأيت في موضع من فتاويه أن تناوله الماء من الابريق صارف له عن الاستعمال اه لكن فيه نظران لم يحتمل على ما اذا قصده (قوله ثم بعد انغماسه الخ) ليس بقيد اذ لو نوى قبل تمام الانغماس كان له اتمامه وترفع جنابة جميع بدنه وعبارة الشهاب البرلسي لو غمس جنب بعضه في ماء قليل ونوى ارتفع حدث المنغمس ولا يصير مستعملا بالنسبة للباقي كما علم الى آخر ما أطال به وفي نهاية الجبال الرمل وانغمس جنب في ماء قليل ونوى قبل تمام الانغماس طهر الجزء الملاقي للماء وله اتمه بغسله بالانغماس دون الاغتراف اه وذكر في الامداد ما يفيد ايضا (قوله ان يرفع به) زاد في التحفة بالانغماس لا بالاغتراف ولو بيده وان نوى اغترافا كما شمله كلامهم اه وسبق عن النهاية ما يفيد ايضا وعبارة الشارح في حاشية تحفته ولو طرأ من الماء بعد انغماسه وارتفع حدثه الاصغر أو الاكبر أصغر أو أكبر جازله أن يرفعه بانغماسه حتى يعم الماء بدنه من غير فضلة في اناؤه وكذا في يده وان نوى الاغتراف كما في الاصل على الوجه لانه بانفصاله في اليد صار أجنيا فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك الطارئ بنية رفع حدثه فانه يرتفع نظرا للصورة الاستعمال الباقية وفي هذا المحل من التنازع بين المتأخرين ١٠٢٠ الى ان قال وقد بالغوا في مخالفة شارح المذهب مع حكايته الاتفاق على حصول طهره

القلتين (قوله ثم بعد انغماسه نوى رفع الجنابة) التقييد بالبعدية غير متعين اذ لو نوى قبل تمام الانغماس كان له اتمامه وترفع جنابة جميع بدنه ذكره الكردي (قوله ارتفعت) أي الجنابة وهذا اذا كان من شخص واحد وأما اذا كان ذلك من شخصين في المغني لو نوى جنبان معا بعد تمام الانغماس في ماء قليل طهر أو مرتبا ولو قبل تمام الانغماس فالاول فقط أو نوي معا في أثناءه لم يرتفع حدثهما عن باقيهما ولو شكافي المعية قال شيخنا فالظاهر أنهم باطهران لاننا لا ننسب الطهورية بالشك وسلمها في حق أحدهما فقط ترجيح بلا مرجح انتهى فتأمل (قوله وله) أي للجنب المنغمس في الماء القليل (قوله اذا أحدث) أي حدثا أصغر وقوله وأجنب ثانيا أي بخر وج المنى أو نحوه وقوله وهو في الماء الجملة حالية وقوله أن يرفع به أي بذلك الماء الذي انغمس فيه لكن لا باغتراف ولو بيده وان نوى اغترافا لانه بانفصاله باليد أو في اناء صار أجنيا فلا يرفع نذر (قوله الحدث المتجدد) يعني الحدث الاصغر أو الجنابة (قوله لانه لم ينفصل عن الماء) تعليل لقوله له أن يرفع الخ (قوله فصورة الاستعمال) أي لذلك الماء وقوله باقية أي الى الانفصال والماء في حال استعماله باق على طهوريته قال في المغني خلافا لما بحثه الرافعي وتبعه ابن المقرئ من انه لا يجزئه لغير ذلك الحدث (قوله وكذا لو انغمس محدث) أي حدثا أصغر والمراد بانغماس المحدث انغماس أعضاء الوضوء فقط قاله الشارح في الفتاوى (قوله في ماء قليل) أي دون القلتين (قوله ثم نوى) البعدية قيد في هذه المسئلة اذ لو انغمس مرتبا

بتتميم الانغماس فلم ينصفوه مع كونه معللا ببقاء صورة الاستعمال

ثم بعد انغماسه نوى رفع الجنابة ارتفعت وله اذا أحدث أو أجنب ثانيا وهو في الماء أن يرفع به الحدث المتجدد لانه لم ينفصل عن الماء فصورة الاستعمال باقية وكذا لو انغمس محدث في ماء قليل ثم نوى

مادام لم يخرج منه ولا غمسها بما في يده أو أوانه

آخر الى آخر ما قاله وذكر لشهاب البرلسي في حواشي المحلى عبارة المجموع وعبارة القبولى في البعير ثم قال وبها تعلم على مراد المجموع بالانفصال في مسألة الاغتراف باليد أن صورته أنه أدخل اليد في الماء وجعلها آلة للاغتراف فيصير الماء الكائن فيها مستعملا بمجرد انفصاله معها فلا يرفع حدث الكف ولا غيرها وأما ان أدخلها لغير هذه النية فلا ريب في ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون الماء المنفصل غير محكوم له بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله باليد اتصال بالمعض المنغمس نظرا الى أن جميع البدن كعضو واحد وحينئذ فينتج رفع حدث ساعدها به اذا أجرى اليه الماء مما يغير فصل الى آخر ما قاله (قوله ثم نوى الخ) هو في الحدث الاصغر قيد اذ لو انغمس مرتبا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة للباقي كما صرح به الشارح في شرحه الارشاد وكذا في فتاويه وعبارة الامداد له الوجه كما بينته في بشرى الكريم أنه ان أخر النية الى تمام الانغماس ارتفع عن الكل وان انغمس مرتبا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة للباقي الى آخر ما فيه ومراده بتمام الانغماس أي تمام انغماس أعضاء الوضوء وقد علم أن المحدث بخلاف الجنب في هذا قالوا والعبارة لشرح الروض وان نوى جنبان معا بعد تمام الانغماس فيه أي في الماء القليل طهر أو نوي مرتبا ولو قبل تمام الانغماس فالاول طهر دون الثاني لان الماء صار بالنسبة اليه مستعملا أو نوي معا في أثناءه أي الانغماس لم يرتفع حدثهما عن باقيهما لان ماء كل منهما صار بالنسبة الى الآخر مستعملا ولو شكافي المعية فالظاهر أنهم باطهران لاننا لا ننسب الطهورية بالشك وسلمها في حق أحدهما فقط ترجيح بلا مرجح انتهى وأقره تلميذه الخطيب في شرح التنبيه عليه وقال الشهاب البرلسي في حواشي المحلى بعد نقله عنه لكن هذا الاصل قد عارضه أصل بقاء الحدث المعتصم باحتمال الترتيب الظاهر فيجوز ان يذهب ذاهب الى بقاء حدثهما الى ان قال بعد تأييد ما ذكره وليست

اجزم بأن كلام شيخنا لا وجه له وإنما أقول هذا بحث يعارضه بجوح إلى الجواب ثم رأيت صاحب التعقبات قد سبق شيخنا لما قاله في المسئلة
 ثم شكك في صحة اقتداء كل منهما بالأخر بان كلامهما يشك في طهارة صاحبه فيكون كما لو اجتمع في أناءين إلى آخر ما نقله البراسي وقول
 شرح الروض لم يرتفع حدثهما عن باقهما ماعبر الشارح في الامداد بقوله طهر أول ملاق من كل منهما و صار الماء مستعملاً بالنسبة إلى باقهما
 اه وعبر الجمال الرمي في النهاية بقوله ارتفعت عن جزأيهما اه والمراد من ذلك شيء واحد وهو ارتقاء الحدث عن الجزء الذي فارتته النية
 وعما انغمس قبل النية فقول الامداد أول ملاق أي إذا قارنته النية فافهم ذلك فاعلم هو خلاف في التعبير فقط وعبر في الروضة بقوله
 وان نوي ما بعد غمس جزء منهما ارتفع عن جزأيهما و صار مستعملاً بالنسبة إلى باقهما وعبر الزركشي في موضع من خادمه بقوله ترتفع جباية
 الأول من الجزء الملاقى للماء حال النية الخ وهو ظاهر واعلم ان في تصوير المعية في بينهما عسر اقل الزركشي في الغادم ولهذا قال في شرح المذهب
 ان تصور ذلك يعني لان حصول النية في قلب كل واحد منهما في الاثن الواحد من المغيات اه كلام الخادم (قوله طهر امعا) قيده الشارح
 في حاشيته على تحفته بما يغلب فيهما التقاذف وعبارتها أو كان الخبث بمحلين يغلب فيهما التقاذف فر باعلاهما ثم باسفلهما فيطهرهما انتهت
 لكنه حمل ذلك في شارح الارشاد على ما اذا انفصل الماء والأفلا شترط غلبة التقاذف وعبرة الامداد للشارح لو كان به خبث بمحلين
 ولو متباعدين لا يغلب فيهما التقاذف كما يؤخذ من كلام المجموع في الماء باعلاهما ثم باسفلهما فانهما يطهران معا كما لو نزل من عضو
 جنب إلى محل خبث عليه فزاله بلا تغير خلا للبعوى و واضح مما مر في مسألة الخبث ١٠٣ ان صورة رفع الخبث الذي

بمحلين متباعدين ان
 يجري الماء اليهما على
 الاتصال والاصار الماء
 بانفصاله مستعملاً لا يرفع

على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملاً بالنسبة للباقي كما صرح الشارح في غير هذا الكتاب (قوله
 فان حدث جميع أعضائه) أي المحدث وهذا كالتفسير لقوله وكذا (قوله يرتفع على المعتمد) أي خلافا لما
 اقتضاه كلام ابن المقرئ لان أعضاء المحدث وان كانت كأبدان متعددة عملاً بقضية الترتيب الا أنه في مسألة
 الانغماس تقديرى في لحظات لطيفة كما صرح حوايه والتقديرى مانع من اعتبار تعدد المحل ولذا وانغمس
 بالوجه أو لاناو يا عنده فيصير مستعملاً بالنسبة للباقي كما تقرر لتعذر تقدير الترتيب فليتأمل (قوله ولو كان
 يبدنه) أي الشخص (قوله خبث) أي نجس ولو معفو عنه (قوله بمحلين) أي متقاربين بحيث يغلب
 فيهما التقاذف أو متباعدين لكن مع الاتصال (قوله في الماء باعلاهما) أي المحلين وقوله ثم باسفلهما
 طهر امعا أي كما صرح به البغوى ولو صب الماء على الكفين المتنجسين معا ولم يتقاطر من ماء أحدهما المستعمل
 على الاخرى شيء ارتفع خبثهما الا لا موجب للاستعمال حينئذ وأما اذا صب عليهما معا ولكن احدهما أسفل
 من الاخرى فجرى الماء على العليا ثم على السفلى فلا تطهر الا العليا لان الماء الواصل اليهما مستعمل لانفصاله
 عن محله وقد تقرر في هذا الباب أن كلام اليدبن عضو مستقل وهذا لا ينافي مسألة الشارح لانهم اقرروا
 فيما اذا كان المحلان على بدن واحد ويجرى الماء اليهما على الاتصال وكذا ان انفصل وكان المحلان قريبين
 كما تقرر والحاصل ان ماء يبد بالنسبة إلى الاخرى ضار مطلقا لان اليدبن كيد في شخصين وان ماعدا اليدبن
 لا يضر مع الاتصال مطلقا ومع الانفصال ان كان الموضع الثاني مما يغلب فيه التقاذف لا يضر والاخر فليتأمل

فان حدث جميع أعضائه
 يرتفع على المعتمد ولو كان
 يبدنه خبث بمحلين في الماء
 باعلاهما ثم باسفلهما طهرا
 معا

الخبث الثاني وكذا يقال
 في مسألة البغوى اه وفي
 فتاوى الشارح سئل عما
 لو كان بكفيه نجاسة
 وغسلهما معا هل يطهران

أم لا بد لطهارتهما من غسل كل كف منفردا لانهما عضوان اذ حكم الخبث في الاستعمال وعدمه حكم الحدث كما صرح حوايه في زوائد الروضة
 ان الماء اذا جرى من عضو المتوضئ إلى عضو آخر صار مستعملاً كذا في الروضة ولعل السائل اختصره حتى لو انتقل من إحدى اليدين
 إلى الاخرى صار مستعملاً على الصحيح وفي هذه الصورة وجه شاذ محكي في كتاب التيمم من البيان انه لا يصير لان اليدبن كعضو
 اه كلام الروضة إلى آخر ما ذكره السائل* اجاب الشارح بقوله ان صب الماء على الكفين المتنجسين معا ولم يتقاطر من ماء أحدهما
 المستعمل على الاخرى شيء ارتفع خبثهما الا لا موجب للاستعمال حينئذ لما تقرر أن الغرض ان الماء صب عليهما معا مع انفصال كل
 عن الاخرى وأما اذا صب عليهما معا واحداهما أسفل من الاخرى فجرى الماء على العليا ثم على السفلى فلا تطهر الا العليا لان الماء
 الواصل اليهما مستعمل لانفصاله عن محله وقد تقرر أن كلام اليدبن في هذا الباب عضو مستقل وزعم الوجه الشاذ انه لا ترتيب بينهما فكانا
 كبدن الجنب يرد كما بسطته في شرح العباب بأن الترتيب انما ساقطة للعسر فلرعايته جعل يبدنه كعضو واحد مطلقا وأما سقوطه هنا فهو
 لان اتحاد الاسم لا للمشقة واتحاده لا يدخل له في جعل الانفصال الحسى كغيره بخلاف المشقة وأنت مع هذا الذي تقرر في الفرق خير بقوة هذا
 الوجه لقوة قياسه فدعوى الروضة بشذوذها نظر الا أن يحجب بأنه شاذ نقلا لا معنى ولا ينافي ما تقرر في قول القاضي وتبعه البغوى وغيره
 لو كانت نجاسة بمحلين في الماء على أعلاهما ثم على الآخر طهرا لان صورة المسئلة كما بينته في الشرح المذكور أن يكونا على بدن واحد
 ويجرى الماء اليهما على الاتصال وكذا ان انفصل وكان المحلان قريبين بحيث يغلب على الظن التقاذف من أحدهما إلى الآخر اخذا
 مما قالوه في الجنب أما اذا تباعدوا لم يجري على الاتصال فان الخبث الثاني لا يرتفع لان الماء صار مستعملاً بانفصاله المذكور

وانفصاله من البدالي الاخرى كهذا ١٠٤ الانفصال الضار لا كالانفصال في احدى الصورتين الاولتين فتأمل اه ما اردت نقله

من فتاوى الشارح وقد
تخلص مما تقر في الحبث
أن ما يد بالنسبة الى
الاخرى ضار مطلقاً وأن
ماعد البدن لا يضر مع
الاتصال مطلقاً ومع
الاتصال ان كان الموضع
الثاني مما يغلب فيه التقاذف
لم يضر ولاضر والله أعلم
(قوله بن عضو جنب الخ)
أى مع الاتصال أو القرب
بأن يغلب فيه التقاذف كما
علم مما رأينا (قوله في

(قوله كالونزل) أى الماء وقوله من عضو جنب الى محل عليه خبث فإزاله بلا تغير أى فأنه ما يطره ان اذا
كان مع الاتصال أو القرب بأن يغلب فيه التقاذف (قوله والمستعمل) أى والماء المستعمل وهو ممتدأ
خبره قوله الا ترى تصح الخ وقوله في طهر مسنون ومنه ماء غسل به الرجل بعد مسح الخلف لانه لم يزل مانعاً
قاله في التحفة قال في حاشية فتح الجواد ولا نظر الى أنه أزال التعمد بالمدة لان هذا ليس من أحكام بقاء الحدث
وعدمه الذى الكلام فيه وانما هو حكم مرتب على اللبس لا غير ويؤيده أن انقضاء المدة وهو بطهر المسح
لا يوجب حدثاً بل غسل الرجلين فقط على الاصح ثم قال في التحفة وغيره بخلاف ماء غسل به الوجه مع بقاء
التيمم لرفع الحدث عنه قال في حاشية فتح الجواد ان قلت انما يتم هذا ان غسل وجهه ويديه وهو خلاف
الفرض قلت بل الرفع موجود بالنسبة للوجه فهو حينئذ مرفوع الحدث وعدم استباحة فرض آخر انما هو
لبقاء التيمم في البدن فلم يؤثر في كون غسل الوجه بصدق عليه انه أزال حدثه فتأمل اه قال سم يدخل فيه
ما لو مسح الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضأ فأيكون ماء هذا الوضوء طهوراً على الاصح وان بان رجلاً
لان هذا الوضوء نقل (قوله كالفسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنون) قال الجمل ولونذره
لانه ليس لابد منه فى شيء يترتب عليه أى يتوقف عليه غيره وان اتم بتركه (قوله تصح الطهارة) أى على
الجديد والقديم وقوله به أى بالمستعمل في الطهر المسنون (قوله لانه) أى الحال والشان (قوله لم ينتقل
اليه) أى الى ذلك الماء وقوله مانع أى من نحو الصلاة بخلاف المستعمل في فرض الطهارة فان المانع انتقل
اليه كما تقدم وفي الميزان للشعراني بعد ذكر الخلاف في الماء المستعمل انه طاهر غير مطهر على المشهور من
مذهب الامام أبى حنيفة وعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي وأحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى للامام
أبى حنيفة نجس مع قول الامام مالك هو مطهر ما لم يلمسه ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض
الطهارة كون الخطايا خربت فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقدر شرعاً عند كل من كمل مقام إيمانه أو
كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كمل في مقام الايمان أن يتطهر به ووجه من قال تصح الطهارة بالماء
المستعمل في فرض الطهارة كون القدر الذى حصل في الماء من ضروب الخطايا أموراً غير محسوس لغالب
الناس ولا يطالب كل عبد الا بما شهد في منع الطهارة به لما مؤمن فهو تشديد يدوم جزوا به له فهو تخفيف
ووجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة معالمة أو مخفية فالأخذ بالاحتياط للتوضي
به مثلاً فانه لو كشف له رأى ماء الميضة التي تكرر الطهارة منها للهوام كالماء الذى ألقى فيه ميتة كلاب
أو غيرها من الحيوانات حتى صارت رائحته منتنة فرضى الله تعالى عن الجميع الخ ما أطال فانظره فانه ذكر فيه
نفائس لا توجد في غيره

﴿قوله فصل في الماء النجس﴾ أى المتنجس

وقوله ونحوه أى من المائعات المتنجسة (قوله ينجس الماء القليل) أى حيث لم يكن وارداً والافيه تفصيل
يأتى ومنه فوار أصاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا ينجس ما فيه الا ان عاد المترشح
اليه قاله في التحفة ولعل وجه عدم تنجس ما في الباطن مادام الترشح موجوداً ان ترشحه صيره كالماء الجارى
وهو لا ينجس منه الا ما لا يلقاه النجاسة دون غيره ما لم يترشح وهو قليل وانقطاع رشح الماء بصيره متصلاً كما مراد
القليل وعبارة شرح الروض ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج
فان تراجع تنجس كالماء النجس انتهى ع ش (قوله وهو) أى الماء القليل وقوله ما ينقص عن
القلتين بأكثر من رطلين أى على ما في الروضة كما سيأتى قال في التحفة واختار كثير من أى منهم الغزالي
في الاحياء وقد بسط فيه الكلام على ذلك أحجابهنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس الا بالتغير وكانهم نظروا
للتسهيل على الناس والا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى اه (قوله وغيره) أى وينجس غير الماء
القليل (قوله من المائعات) بيان للغير مشوب بالتبعية اذ مثلها رطب غير مائع كفاي فتح الجواد وغيره قال

كما نزل من عضو جنب
الى محل عليه خبث فإزاله
بلا تغير (والمستعمل في)
طهر (مسنون كالفسلة
الثانية والثالثة) والوضوء
المجدد والغسل المسنون
(تصح الطهارة به) لانه لم
ينتقل اليه مانع
﴿فصل في الماء النجس﴾
ونحوه (ينجس الماء القليل)
وهو ما ينقص عن القلتين
بأكثر من رطلين (وغيره
من المائعات)

طهر مسنون) منه ماء غسل
الرجل بعد مسح الخلف لانه
لم يزل مانعاً بخلاف ماء غسل
الوجه مع بقاء التيمم لرفع
الحدث عنه كفاي التحفة
وغیرها
﴿فصل في الماء النجس﴾
ونحوه (أى من المائعات
المتنجسة)

(قوله ينجس الماء القليل)
أى حيث لم يكن وارداً
والافيه تفصيل يأتى ومن

الوارد كفاي التحفة وغيره فوار أصاب النجس أعلاه ولا

نبيين المراد من قوله لم يحتمل الخبث (قوله أى البصر المعتدل) قال في التحفة وغيرهما مع فرض مخالفة لون الواقع عليه قال الجبال الرمل في نهايته بعد نقل ما سبق من التحفة عن المجموع وبما تقرّر علم أن يسبر الدم ونحوه مما لا يعنى عن قليله اذا وقع على ثوب أحر وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رؤى أنه لم يصف عنه وان ١٠٦ لم ير على الأحمر لأن المانع من رؤيته اتحاد لونهما وقال القليوبي لا بواسطة نحو شمس

اه قال الجبال الرمل في النهاية لأن الشمس تزيد في التجلي فأشبهت رؤيته حينئذ رؤية حديد البصر وفي شرح العباب المراد رؤية المعتدل للنجاسة عند تصويبه الحديثة نحوها ولا حائل بينهما وقد قرب منها عرفا كما هو ظاهر أن شرط ادراك البصر للحسوسات أن لا يكون في

وفارق كثير المائع كثير الماء بأن حفظ كثير المائع لا يشق (ويستثنى) من ذلك (مسائل) لا ينجس فيها قليل الماء ولا كثير غيره وقليله بملافة النجاسة منها (مالا يدركه الطرف) أى البصر المعتدل

غاية القسلة ولا في غاية القرب ولهذا العين لا تشهد شعر جفنها لمز يدقر به منها ولا في غاية البعد واستشكل الزركشى تصور العلم بهامع عيى رؤيتها بأنها از رؤيت لم يصف عنها والا فالاصل عدمها وهي لا تثبت بالظن وأجاب الشارح في شرح العباب بأن الاستشكال غير وارد اذ يتصور العلم بها من غير رؤيتها بأن نجس بوقوعها على بدنه ولا يراها كاللقط الصغار من رشاش

لما تقرّر علم أن الدفع أقوى من الرفع غالباً قال في التحفة ألا ترى أن الماء القليل الوارد برفع الحدث والخبث ولا يذفعهما لو وردا عليه ومن ثم اختلفوا في مستعمل كثير انتهاء هل ترفع كثرته استعماله وانفقوا في كثير ابتداء على أنه يدفع الاستعمال عن نفسه وخارج بغيره بالانحوا الطلاق فانه يرفع النكاح ولا يدفعه لحل اجتماع المطلقة وعكسه الاحرام وعدة الشبهة فهو أقوى تأثيراً منها فاعلم أن الشيء قد يدفع فقط كهذين وقد يرفع فقط كالطلاق والماء هنا وان الرفع ازالة موجود والدفع منع التأثير بما يصلح له لولا ذلك الدافع ومن ذلك قولهم بس من دعا برفع بلا واقع أن يجعل ظهر كفيه للسماء ويدفعه أن يقع به بعد عكسه انتهى زاد الشراوى وقد يدفع ويرفع كالماء الكثير فانه يدفع الخبث الوارد عليه حيث لم يتغير به ويرفع الحدث وقد لا يدفع ولا يرفع كالماء المستعمل قال فالماء بالنسبة للدفع والرفع ينقسم ثلاثة وأما الرابع الذى تقتضيه القسمة العقلية أعنى الذى يدفع ولا يرفع فلا يتأتى فيه انتهى بتصرف (قوله وفارق كثير المائع كثير الماء) أى حيث ينجس بملافة النجاسة بخلاف كثير الماء عنى تفصيل سيأتى ثم الاولى أن يكون كثير الثانى هو الفاعل والاول هو المفعول ويصح العكس (قوله بأن حفظ كثير المائع لا يشق) أى ولأن كثير الماء قوى وعبارة عيون المسائل لا تنجس القلتان من الماء بوقوع النجاسة فيه ما اذا لم يتغير ولو وقعت في غيره من المائعات تنجس وان لم يتغير والفرق أن الماء طهور يرفع الحدث ويزيل النجاسة اذا طهر عليه فاحتمل ورود النجاسة اذا طهرت عليه وليس كذلك الخل فانه طاهر لا يرفع الحدث ولا يزيل النجاسة اذا طهرت عليها فلا يحتمل النجاسة اذا طهرت عليه انتهى بـ ج (قوله ويستثنى من ذلك) أى مما ينجس قليل الماء المالح به كثير غيره بملافة له قاله في التحفة (قوله مسائل) جمع مسألة وهي المطلب الذى يبرهن عليه في العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها (قوله لا ينجس فيها) أى في المسائل وهذا بيان للرداد من الاستثناء فهو بمعناه اللغوى ولذا عبر في الارشاد بعنى قال الشارح في حاشيته يستفاد من مجموع كلامه الموافق لكلامهم أن العفو قد يراد به عدم تأثير النجس فيما يماسه بالكلية وهو ما هنا هذه التى عني عنها هنا لا تؤثر تنجساً في ماسها من ثوب أو بدن وماء قد يراد به أنه ينجس لكنه لا يمنع نحو الصلاة وما ذكره في باب شروط الصلاة اذ تماس نحو الدم متنجس بدليل تنجيسه لنحو ماء قليل يقع فيه وقد يراد به الطهارة من غير غسل ولا استحالة كطرف خمر تخلت وشعر قليل على جلد دبع خلا فالن قال في هذا انه نجس معفو عنه وكانهم نظر وافي ذلك الى أن الاول الحاجة أمس منها الى الثانى والثالث ضرورى الاحتياج اليه فحسب فتأمل ذلك فانه مهم أى مهم ولم يبينوه بل ولا أشاروا اليه وانما المعانى النظر في كلامهم أنتج ذلك انتهى كلامه رحمه الله (قوله قليل الماء) من اضافة الصفة للوصف أى الماء القليل وقوله ولا كثير غيره وقليله كذلك (قوله منها) أى من المسائل المستثناة وأشار به الى انها غير منحصرة فيما ذكره المصنف وسيأتى في الشرح زيادة (قوله مالا يدركه) أى نجس لا يدركه الطرف لقلته كنقطة بول وما يعلق رجل الذباب فان قلت كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التى لا يدركها الطرف فى الماء قلت يمكن بما اذا عف الذباب على نجس رطب لم يشاهد ما علق به من النجاسة قاله بعضهم (قوله الطرف) بسكون الراء أو ما يفتحها فعناه الجانب ثم استثناء هذا هو الاظهر الذى رجحه النووى وسيأتى تعليقه فى كلام الشارح وقيل انه لا يستثنى بل ينجس قال فى المغنى ووجه القياس على سائر النجاسات وهو ما نقله فى الشرحين عن المعظم ومجموع ما فى هذه المسئلة سبع طرق احداها وهو الاصح قولان فى الماء والثوب والثانية يؤثر فمما قطعاه وهو رأى ابن سريج والثالثة لا يؤثر فمما قطعاه والرابعة يؤثر فى الماء وفى الثوب قولان والخامسة عكس ذلك والسادسة يؤثر فى الماء دون الثوب قطعاه والسادسة عكسه انتهى (قوله أى البصر المعتدل)

تفسير البول والخمر التى لا تدركها العين وقد نجس بوقوعها وفى حاشية التحفة للشارح مرآ تفاه يعلم منه أنه لو وقع نحو زنبور على نجس ثم على ثوب أو ماء قليل وما يرى ما على رجليه لكنه علم بنحوه ثم أورؤية غير معتدل البصر لم ينجس الخ وفى حاشية التحفة

للشارح البصر المعتدل دون الخارج عن الاعتدال الى أزيد أو أنقص ويظهر أنه لا عبرة بمن يرى من بعد فقط كما يشاهد من بعض الناس لان هذين في حكم حديد البصر وضعيفه فهما خارجان عن الاعتدال الى أن قال اذا وجد من يرى من خمسة أذرع بينه وبين المرئي ومن يرى من سبعة ومن يرى من ثلاثة فاننا ننظر الى المحل الذي اذا وصل اليه أكثر الناس رؤى منه فتعتبر الرؤية من هذه المسافة وعدمها لامن فوقها ولامن أنقص منها فقام ذلك فانه يبيع في الاستنباط ولم تر ولا سمعنا أحدا أشار اليه اه كلام الشارح في حاشيته على تحفته (قوله من غير مغلظ) كذلك التحفة وغيرها كشيخ الاسلام زكريا حيث نقله وأقره وفي النهاية للجمال الرملي شمل اطلاق المصنف ما لو كان من مغلظ وهو كذلك اه وقال الخطيب الشربيني هو أوجه واعتمده الحلبي وغيره (قوله وقل عرفا) قال الشارح في حاشيته على فتح الجواد له مانصه زيادة ايضاح لان من شأن ما لا يرى أنه قليل عرفا ويحتمل أنه احتراز عما لو تفرق في مواضع من الثوب ولو اجتمع لرؤيته فانه لا يضمر ان قل عرفا بخلاف ما اذا كثرت تقدير اجتماعه فانه لا يعنى عنه وان لم ير شي منها وهو متجه اه كلام الشارح بحروفه وفي حاشيته الشارح على تحفته في المذهب تشبيهه ما لا يدرك بغير السرجين أى الذى يقع على نحو ثوب ورأس ولحية وقضيبته العفوة عن هذا الغبار وان أدركه الطرف وبحث بعضهم أن محله ما لم يكن كثيرا والابان كان بحيث يجتمع ١٠٧ منه في دفعات ما يحس لم يعف عنه قال

الزركشى وهو ظاهر اه وكذا يقال في سائر صور المعفو عنه اه ما أردت نقله منها (قوله ولم يغير) قال الشارح في حاشيته على التحفة مانصه وفي الخادم سكتوا عن حكم تغير الماء به فيحتمل أنه ينجسه حالة للتغير على هذه

تفسير للطرف قال القليوبي من غير واسطة شمس وعبرة النهاية والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فلو رأى قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزركشى فالظاهر العفو كما في سماع نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الشمس انه لا أثر لادراكه بواسطة الكون كما ترى في النجلى فاشبهت رؤيته حينئذ رؤيته حديد البصر انتهى قال في نظم المعفوات

ما غاب عن طرف من أعطى مشاهدة * على اعتدال عفوا من أجل دقته
فلو رآه حديد الطرف كان له * حكم القليل ولم يحكم برؤيته
كسما ع صبتا أقرانه فقدوا * نداء داع لهم في يوم جمعه
وناطر نظر الزرقاء اذ حكموا * لنقص ضوءه عنه بديته

(قوله فانه لا يؤثر) أى لا ينجس الماء القليل ولا غيره وكذا يعنى عنه لا كل ما اتصل به لقول شرح العباب ان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدركها الطرف اتصلت بما كحل فانه يحل تناوله على الاصح وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة اه (قوله ان كان) هذا بيان لشرط عدم تأثير ما ذكر * وقوله من غير مغلظ أى قياسا على استثناء دم الكلب من يسير الدم المعفو عنه وهذا ما اعتمده في التحفة وغيرها وفاقا لشيخ الاسلام وخلافا للخطيب والرملي فاعتمد عدم الفرق لمشقة الاحتراز (قوله وقل عرفا) زيادة ايضاح لان من شأن ما لا يرى أنه قليل عرفا ويحتمل أنه احتراز عما تفرق في مواضع من الثوب ولو اجتمع لرؤيته فانه لا يضمر ان قل عرفا بخلاف ما اذا كثرت تقدير اجتماعه فانه لا يعنى وان لم ير شي منها وهو متجه قاله في حاشية فتح الجواد (قوله ولم يغير) أى ذلك النجس الماء الذى وقع فيه وقوله ولو تغير ا قليلا وفي الخادم سكتوا عن حكم تغير الماء به فيحتمل أنه ينجسه حالة للتغير على هذه الحالة وان لم ير ويحتمل المنع لان هذا يضعف عن التغير عادة فيضاف الى غيره من طول مكث ونحوه اه ولو قيل الرجوع فيه الى أهل الخبرة فان قالوا منه نجس والا فلا نظير ما قالوه في بعض صور بول الظبية لم يبعد اه نقله الكردى عن الشارح قال فيحمل ما هنا كشرح الارشاد على ما اذا قال أهل الخبرة بحصول التغير منه فينجس (قوله ولم يحصل) أى ذلك النجس (قوله بفعله) أى الشخص وهذا ما يحتمل الزركشى ونوزع

كلام الشارح وهذا لا يخالف ما هنا كشرح الارشاد لان ما ذكره هنا بناء على حصول التغير منه فينجس حينئذ (قوله ولم يحصل بفعله) كذلك التحفة وغيرها واعتمده الزبائدي في شرح المحرر وجزم به الحلبي في حواشى المنهج ويؤيده قول النهاية ولو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى أصغها بيده أو ثوبه أو طرحها في نحو ماء قليل انجبه التنجيس قياسا على ما لو ألقي ما لانفس له سائلة ميتا في ذلك اه وقال القليوبي سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد ابدليل اطلاقه مع التفصيل في الميتة بعده وبعضهم قيده بما اذا لم يكن عن قصد وسيأتى في شروط الصلاة اه وارتضى العفو وان حصل بفعله الجمال الرملي كما نقله عنه العلامة ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهج وكأنه سلف القليوبي وفي الامداد للشارح ولم يحصل بفعله كما يحتمل الزركشى لكن ينافى فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقتولة قصد الا أن يفرق بأن ذاك يحتاج اليه بخلاف هذا اه وفي فتح الجواد للشارح أيضا ولم يحصل بفعله أى على ما يحتمل الزركشى اه

(قوله لمشقة الخ) أي من شأنه أن يشق وأن كان بعض الأفراد لا يشق الاحتراز عنها كنقطة الخمر مثلا قال في شرح الغباب ألا ترى أن دم نحو البراغيث يعني عن كثيره ولو في ناحية يندر فيها البراغيث نظيرا اعتبار ما من شأنه وجنسه الخ وعبر في التحفة بقوله لمشقة أي نظر الما من شأنه ذلك ومن ثمة مثله بنقطة الخمر اه (قوله لم يعف عنه) كذلك الامداد قال كما صرح الغزالي وغيره وفي شرح الروض نشيخ الاسلام قضيت أنه لا فرق بين وقوعه في محل واحد ووقوعه في محال وهو قوی لكن قال الجبلي صورته أن يقع في محل واحد والا فلا حكم ما يدركه الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب والإوجه تصويبه بالسير عر فلو وقوعه في محل واحد الى آخر ما قاله ونقله الخطيب الشربيني وقال هو حسن ونقله الرملي في نهايته وأقره وذكره الشارح أيضا في شرح الغباب وقال الشارح في حاشيته على تحفته ورد أي ١٠٨ ما اعتمده الزركشي بأنه غريب والمعتمد العفو عما لا يرى وان تعددت وكانت

لو اجتمعت وتوثبت وتصويرهم المذكور أغلبي لا غير والضابط أن يكون يسيرا عر فالكن هل يعتبر هذا في مجموع الافراد أو في كل فرد على حiale للنظر فيه مجال ولو قيل يجري فيه ما في ضبة صغيرة لزينة تعددت ولو اجتمعت

لمشقة الاحتراز عنه ولو كان بمواضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه (و) منها (ميتة لادم لها سائل) عند شق عضو منها في حياتها

لكثر لم يعد اه كلام الشارح واعتمد في تحفته أيضا العفو عن ذلك فقال فلا ينجز وان تعددت محاله ولو اجتمع لكثرة على خلاف ما يأتي في نظيره في شروط الصلاة للمشقة اه وقوله ولو اجتمع لكثرة يرجح اعتبار ما ذكر في كل فرد على حiale وعليه

فيه بمسئلة دم القملة المقنولة قصد او يمكن أن يفرق بأن ذلك محتاج اليه بخلاف هذا قال في النهاية ولو رأى ذبابة على نجاسة فامسكها حتى الصقها يندنه أو ثوبه أو طرحها في نحو ماء قليل اتجه التجسس قياسا على ما لو أنى ما لا نفس له سائلة ميتا في ذلك (قوله لمشقة الاحتراز عنه) تعليل للمتن أي من شأنه أن يشق وان كان بعض الأفراد لا يشق كنقطة خمر ألا ترى أن دم نحو البراغيث يعني عن كثيره ولو في ناحية يندر فيها ذلك نظرا لاعتبار الشأن والجنس (قوله ولو كان) أي النجس الذي لا يدركه الطرف (قوله بمواضع متفرقة ولو اجتمع) أي في محل واحد مثلا (قوله رؤى) أي ذلك النجس وهذا جواب والثانية (قوله لم يعف عنه) جواب لوالاوى ثم ما قاله هنا مثله في الامداد وهو يخالف ما في التحفة وغيره ولذا ضعفه الكردى وعبارة النهاية ومقتضى كلامه أنه لا فرق بين وقوعه في محل واحد ووقوعه في محال وهو قوی أي حيث كان يسيرا عر فالكن قال الجبلي صورته أن يقع في محل واحد والا فلا حكم ما يدركه الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ والوجه تصويبه بالسير عر فلو وقوعه في محل واحد وكلام الاحباب جار على الغالب بقريته تعليلهم السابق انتهى قال ع ش هذا قد يخالف ما ذكره في شروط الصلاة من أنه لو كان دم الاجنبى القليل متفرقا ولو جمع لكثرة عفى عنه على الراجح ويمكن أن يجاب بحمل ما هنا على غير الدم ويفرق بأن جنس الدم يعني عن القليل منه في الجملة ولا كذلك نحو البول انتهى فليتأمل (قوله ومنها) أي من المسائل المستثناة (قوله ميتة لادم لها) أي لجنسها كما سيأتى التنبيه عليه وقوله سائل قال الامام لنووى رحمه الله بالفتح والنصب والرفع انتهى وجه الرفع التبعية لمحل اسم لا البعيد ووجه النصب التبعية لمحل القريب واعترض جواز الفتح في الثاني بانتفاء الفاصل وقد قال ابن مالك

وغير ما يلي وغير المفرد * لاتين وانصبه أو الرفع اقصد

وأجاب العلامة عبد الحق بأن الذي يظهر من كلامهم أن اشتراط الانصال في الفتح انما هو على القول بأن فتحة فتحة بناء أما اذا قلنا بأنها فتحة اعراب وأن ترك التنوين للشاكلة فلا انتفاع علة البناء بالفصل على الاول من تركيبه مع اسم لا قبل دخولها بخلافه على الثاني فيمكن تنزيل كلام الامام النووى مبينا عليه فليتأمل ولبعضهم هنا اجوبة لا تخلو عن تكلف (قوله عند شق عضو منها في حياتها) أي الميتة اما بأن لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لكنه لا يجري فلا ينجز رطبا ولا ماء ولا ثوبا ولا بدنا وان قصد كشفه عبثا سواء ما عم اختلاطه بنا وما ندر كما في حاشيته على التحفة قال ولا عبرة بدم تمصه من بدن آخر كدم نحو

فهو مخالف لما استقر به في حاشية التحفة من جريان مسئلة الضبة المذكورة فيه لان الذي اعتمده في مسئلة برغوث

الضبة في التحفة الحرمه لانه قال مقتضى كلامهم حلها قال ويتمين جملة على ما اذا تحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة ولا فينبغي تحريمها لما فيها من الخلاء الى آخر ما قاله فيها الآن يقال مراده بقوله لكثرة الكثرة في هذا المحل بأن يكون مما يدركه الطرف مع قلته عر فالا لمخالفة حينئذ (قوله سائل) أي بأن لم يكن لها في ذاتها دم بالكلية أو لها دم لكنه لا يجري قال الشارح في حاشيته على تحفته لا عبرة بدم تمصه من بدن آخر كدم نحو برغوث وقيل الى آخر ما قاله فيها وفي النهاية للجمال الرملي ما لا نفس له سائلة اذا اغتذى بالدم كالحلم الكبار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينجزه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه وخرج منه الدم احتمل أن ينجز الى أن قال ويحتمل أنه يعني عنه مطلقا وهو الاوجه كما يعني عما في بطنه من الروث اذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذا ما على مقعده من النجاسة اه

(قوله ويلحق شاذ الجنس الخ) أى فلا يضر وجود دم لبعض أفراد لادم الجنسه (قوله ولا يخرج) اعتمده الشارح فى كنبه وخالفه شيخ الاسلام والخطيب والجال الرمل وغيرهم فقالوا انه يخرج حينئذ

١٠٩

و نقل ابن قاسم فى حواشى شرح المنهج عن موافقة الجلال الرملى عدم الجرح فكلامه يخالف فى ذلك اذا الموجد فى كنبه أنه يخرج وعبر الشارح فى حاشيته على تحفته بقوله ولا يجوز امتحانها بشق بعض أجزائها خلافا للغزالي ومن تبعه على كثرتهم الى آخر ما أطال به وفى الامداد للشارح اللائق بقاعدة تحريره المثله الادليل أنه

برغوث وقيل الخ قال بعضهم وان تقطعت فيه وخرج فيه دمها ورثها على الاوجه (قوله ويلحق شاذ الجنس) أى المنفرد عنه فى سيلان دمه وعدمه (قوله بغالبه) أى الجنس فلو كانت مما يسيل لكن لادم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغر هائلها حكم ما يسيل دمها وان كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد فى بعض افراد دم يسيل لصغر هائلها حكم ما لا يسيل دمه فلا ينجس ولو تولد حيوان بين ما لا نفس له سائلة وبين ما له نفس سائلة فالقياس الحاقه بما له نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر ونجس فليتأمل (قوله وما شك) مبتدأ خبره جملة له حكم الخ أى والحيوان الذى شك * وقوله فى سيل دمه أى وعدمه وكذا ما شك فى كونه له دم أو لا فله حكم ما لادم ولا يخرج (قوله له) أى للشكوك فيما ذكر (قوله حكم ما يتحقق عدم سيلان دمه) أى فلا ينجس الماء القليل وغيره قال سم وانظر لو شك هل هو مما يدركه الطرف أو أن الميتة مما يسيل دمها ويتجه العفو فيها لان الاصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة التنجيس قال ع ش أقول وقد يتوقف فيه لان الاصل فى النجاسة التنجيس وان لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصر اليها الا يبين (قوله ولا يخرج) أى لا يجوز امتحانها بشق بعض أجزائها كما هو اللائق بقاعدة تحريم المثله (قوله خلاف للغزالي) أى فى فتاويه وتبعه كثير من منهم صاحب النهاية وعليه يكتفى فى ذلك جرح واحدة فقط قال سم فيه أن جرح بعض الافراد لا يفيد لجواز مخالفته لمارض وجرح الكل لا يمكن الا أن يقال جرح البعض اذا كثر يحصل به الظن وفيه أنه يلزم التنجيس بالشك الا أن يقال الظاهر من وجود الدم فى بعض الافراد أن الجنس كذلك ومخالفة بعض الافراد للجنس خلاف الظاهر والغالب قال يتجه أنه لا اعراض عن ذلك والعمل بالطهارة حيث احتمل أنه مما لا يسيل دمه لان الطهارة هى الاصل ولا تنجس بالشك انتهى * تنبيه * الغزالي اذا أطلق فى كلامهم هو الامام حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي ولد سنة ٤٥٠ هـ أخذ العلوم عن مشايخ كثيرين كأبى حامد أحمد بن محمد الرازى وأبى نصر الاسماعيلي والامام أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله القزويني امام الحرمين قال فى حق تلاميذه الثلاثة الغزالي بحر مغرق والكيا أسد محرق والخوافى نار تحرق وله من المؤلفات البسيط والوسيط والوجيز والخلاصة والاحياء وغير ذلك وهو محمد د القرن الخامس * قال السيوطي والخامس الخبر هو الغزالي * وعنده ما فيه من جدال وترجمته طويلا جدا فقد ترجمه السبكي فى طبقاته نحو أربع كراريس ومع ذلك انشد قول القائل ماذا يقول القائلون بوصفه * وصفاته جلّت عن الحصر

توفى رحمه الله سنة ٥٠٥ هـ (قوله وذاك) أى الميتة التى لادم لها سائل (قوله كزبور) بضم الزاى وهو الدبر وهى تدكر وتؤنث قال فى الصحاح والزنا لغة فيها احكامها بن السكيت والجمع زناير وأرض مزبرة كثيرة الزناير كانهم ردوه الى ثلاثة أحرف وحذفوا الز بادات كما قالوا أرض معقرة ومثله أى ذات عقارب وثعالب (قوله وعقرب) يقال للذكر والانثى والغالب عليها التأنيث ويقال للذكر عقربان وربما قيل عقربة بالهاء للأنثى * قال الشاعر

كان مرعى أمكم اذ غدت * عقربة يكومها عقربان

(قوله ووزغ) هو بالفتح جمع وزغة كذا قيل وفى المصباح الوزغ معروف والانثى وزغة الخ قال فى حاشية التحفة وكذا سم أبرص والمسامة عند العوام بالسحلية تارة وبأم صالح أخرى فى الاصح (قوله ونخل) معروف الواحدة نخله يقال أرض نخله بوزن تبعة ذات نخل (قوله ونخل) هى ذباب النحل واحدها بهاء (قوله وبق) هى كبار البعوض (قوله وقراد) بوزن غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالقمل للانسان الواحدة قرادة والجمع قرادان مثل غربان (قوله ووقن) معروف الواحدة قيلة (قوله وبرغوث) بضم الباء جمعه براغيث (قوله وخنفساء) هى حشرة وضمت الفاء أكثر من فتحها

ويلحق شاذ الجنس بغالبه وما شك فى سيل دمه له حكم ما يتحقق عدم سيلان دمه ولا يخرج خلافا للغزالي وذلك كزبور وعقرب ووزغ ونخل ونحل وبق وقراد وقمل وبرغوث وخنفساء

لا يجوز جرحه مطلقا الى آخر ما أطال به أيضا (قوله وعقرب ووزغ) أى سواء كبارهم وصغارهم فى التحفة والامداد وسام أبرص اه وهو من كبار الوزغ كما فى القاموس وعبرة حاشية التحفة للشارح وكذا سام أبرص ووزغ والمسامة عند العوام بالسحلية تارة وبأم صالح أخرى فى الاصح (قوله وخنفساء) بفتح الفاء والماء وهو معروف قال فى التحفة لاحية وسلحفاة

وضفدع وعبرة حاشية التحفة للشارح لاحية والظاهر أن المراد بها الافاعي والثعابين على أى صفة كانوا وفارة وسلحفاة وضفدع فى الاصح فلا

بجس رطباً ولا ماء ولا يبول ولا بدنا وان قصد كشفه غشاؤه ما مع اختلاطه بنا وما بدنا نهت (قوله بجناحه الذي فيه الداء) قيل هو الايسر (قوله
فرضي لموته) أي ولا يضرموته فيه لان طرحة له في حال حياته وما كان كذلك لا يضروا مات فيه (قوله وقيس به الخ) أي بالذباب المذكور
الحديث في عدم تنجيس ما طرح فيه حية وان مات فيه وأما ندب الغمس فاختلف فيه والذبيح الشارح أنها لاتقاس عليه في ذلك
في التحفة لوقيل بمنعه فان فيه تعذيباً بلا حاجة لم يبعد الى آخر ما قاله وجز ما في الامداد والنهاية نقلا عن الزركشي بالحرمة في النحل وأقراء
عليه وذهب الدميري الى ندب ١١٠ غمس الجميع (قوله الا ان غيرت الخ) عبارة حاشية التحفة للشارح ثم محل العفو بناء على المذهب

وكل منهما محدود ويقال خنفس والجمع الخنافس (قوله وذباب) معروف الواحدة ذبابة والجمع أذبة
وذبان (قوله لما صح) أي للحديث الذي صح الخ رواه البخاري وغيره وهو تعليل للثنى (قوله
من أمره صلى الله عليه وسلم بغمسه) أي الذباب ولفظ الحديث اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه
كاه ثم لينزع فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء والشارح رحمه الله ذكره بعينه (قوله فيما وقع
فيه) أي في الشراب الذي وقع ذلك الذباب فيه (قوله لانه يتقى) تعليل للامر بالغمس وهو ثابت في
رواية أبي داود بلفظ وانه يتقى بجناحه الذي فيه الداء قال البجيرمي أي يجعله وقاية أي يعتمد عليه في
الوقوع قال في التحفة وفي أخرى أحد جناحي الذباب سم وفي الآخر شفاء فاذا وقع في الطعام فامقلوه أي
اغمسوه فيه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء انتهى (قوله بجناحه) بفتح الجيم وأما بضمها فاعناه الائم وليس
مراداً (قوله الذي فيه الداء) أي وهو الجناح الايسر قال ع ش وعليه فلو قطع جناحها الايسر لا يندب
غمسها لاتقاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الاذن لفوات العلة
المقتضية للغمس (قوله وغمسه) أي الذباب في نحو الماء وهذا بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من
عدم التنجيس (قوله يفضي) بضم الياء وسكون الفاء وكسر الصاد أي يؤدي (قوله لموته كثيرا) أي
لا سيما في الحار قال الكردى ولا يضرموته فيه لان طرحة له في حال حياته وما كان كذلك لا يضروا
مات فيه انتهى وسأني في الشرح آنفاً (قوله فلو نجس) بتشديد الجيم من التنجيس (قوله لما أمر به)
أي بالغمس وقد يؤخذ من ذلك أنه لو نزعها بأصبعه أو عود بعد موتها لم يتنجس وهو كذلك كما يؤخذ من
كلام الكمال بن أبي شريف وعلى هذا لو رد ما نزع به في المائع ونزع به واحدة بعد واحدة لم يتنجس المائع
بذلك لان الباقي على أصبعه أو العود محكوم بطهارته لانه جزء من ذلك المائع انفصل عنه ثم عاد اليه قاله في
المغنى (قوله وقيس به) أي على الذباب المذكور في الحديث فالباقي بمعنى على لان القياس انما يتعدى
بها ويحتمل تضمين قيس معنى الحق فيتعدي بالباقي فليأمل (قوله سائر ما لا يسيل دمه) أي مما ذكر سابقا
وغيره وعبرة التحفة من كل ما ليس فيه دم متعفن وان لم يعم وقوعه لان عدم التعفن يقتضي خفة النجاسة
انتهى ثم هذا القياس انما كان في عدم التنجيس لافي ندب الغمس لاتقاء المعنى الذي لاجله طلب
غمس الذباب وهو مقاومة الداء بالدواء وبه يظهر قول بعضهم ان الامر المذكور أمر ارشاد
وعبرة التحفة يظهر من الخبر السابق ندب غمس الذباب لدفع ضرره وظاهر أن ذلك لا يأتي في غيره
بل لوقيل بمنعه فان فيه تعذيباً بلا حاجة لم يبعد ثم رأيت الدميري صرح بالندب وبتعممه قال لان الكل
يسمى ذباباً لانه لا النحل لحرمة قتله انتهى والوجه ما ذكرته وذلك التسمية شاذة على أنه لم يعمل عليها في
القاموس وعبارته والذباب معروف والنحل انتهى كلام التحفة (قوله فيعني عنها) أي عن الميتة التي
لادم لها سائل وهو تقريب على المتن ودخول عليه (قوله الا ان غيرت) أي الميتة المذكورة * وقوله
ما وقعت فيه مفعول غيرت (قوله ولو تغير قليلاً) الغاية للتعميم أي سواء كان التغير بالميتة المذكورة كثيراً
أم قليلاً (قوله فلا عفو) أي موجود (قوله اذ لا مشقة) تعليل لعدم العفو (قوله ولو زال تغير نحو المائع
بها) أي بالميتة التي لادم لها سائل (قوله طهر) أي عاد طاهراً * وقوله على احتمال فيه أي في الطهر وهذا

بها نجاسة معفو عنها
يث لم تغير أحد أوصاف
واقعة فيه ولو قليلاً وان
تتجاوزة وعلى مقابله
طاهرة حيث لم تغيره
ذلك لكن المراد بالتغير
ما التغير الضار الظاهر
ن وجد كان المتغير طاهراً

ذباب لما صح من أمره
على الله عليه وسلم بغمسه
أوقع فيه لانه يتقى بجناحه
في الداء وغمسه
ضى لموته كثيراً فلو نجس
أمر به وقيس به سائر
لا يسيل دمه فيعني
بها (الا ان غيرت)
وقعت فيه ولو تغير قليلاً
عفو اذ لا مشقة ولو زال
بغير نحو المائع بها طهر
احتمال فيه

لهو را فيحل شره
تطهر به وفي وجه أنها
سنة معفو عنها وان غيرته
عنه أن التغير على
الوجه لا يؤثر تنجيساً
الذي يؤثره سلب
ورية الماء نظير ما تقرر
لتغير على الطهارة اه
الشارح في حاشيته

ما

تحفته (قوله على احتمال) ارتضاء في شرح الارشاد وعبرة الامداد له ولو زال تغير

الماء الكثير طهر أخذ من قول يجمع متقدمين ان التحريم والكرهية في الجلالة تزول بزوال تغيرها بمضي الزمان واقتضاء كلام
وع وجزم به غيره وان اقتضى كلام الروضة وأصلها ضعفه والجامع بينهما زوال العلة التي نشأ منها عدم العفو عنها والكرهية والحرمة تارة
يد ذلك في ما عود الطهورية بزوال تغير الماء الكثير بطول الزمان بجامع أن مقتضى لامتناع كل انما هو التغير فكما زال في الماء بزوال

(قوله ويلحق شاذ الجنس الخ) أي فلا يضر وجود دم لبعض أفراد الدم لجنسه (قوله ولا يخرج) اعتمده الشارح في كنهه وخالفه شيخ الإسلام والطبيب والجمال الرملي وغيرهم فقالوا أنه يخرج حينئذ ونقل ابن قاسم في حواشي شرح

١٠٩

المنهج عن موافقة الجمال الرملي عدم الجرح فكلامه يخالف في ذلك إذا لم يوجد في كنهه أنه يخرج وعبر الشارح في حاشيته على تحفته بقوله ولا يجوز امتحانها بشق يعرض أجزائها خلافا للغزالي ومن تبعه على كثرتهم إلى آخر ما أطل به وفي الامداد للشارح اللائق بقاعدة نحرية المثلة الأدليل أنه

ويلحق شاذ الجنس بقوله وما شئت في سبيل دمه له حكم ما يتحقق عدم سيلان دمه ولا يخرج خلافا للغزالي وذلك كزبور وعقرب وورغ ونمل ونحل وبق وقراد وقمل وقمل وبعوض وخنفساء

لا يجوز جرحه مطلقا إلى آخر ما أطل به أيضا (قوله وعقرب وورغ) أي سواء كبارهم وصغارهم في التحفة والامداد وسام أبرص أه وهو من كبار الوزغ كما في القاموس وعبرة حاشية التحفة للشارح وكذا سام أبرص وورغ والمسماة عند العوام بالسحلية نارة وبأم صالح أخرى في الاصح (قوله وخنفساء) بفتح الفاء والمد وهو معروف قال في التحفة لاحية وسلحفاة

برغوث وقيل الخ قال بعضهم وان تقطعت فيه وخرج فيه دمه هاور ونها على الأوجه (قوله ويلحق شاذ الجنس) أي المنفرد عنه في سيلان دمه وعلمه (قوله بغاله) أي الجنس فلو كانت مما يسيل لكن لادم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغر هافلها حكم ما يسيل دمه وان كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد في بعض أفراد دم يسيل لصغر هافلها حكم ما لا يسيل دمه فلا ينجس ولو تولد حيوان بين ما لا نفس له سائلة وبين ما له نفس سائلة فالقياس الحاقه بما له نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما تولد بين ظاهر ونجس فليتا مل (قوله وما شئت) مبتدأ أخبره جملة له حكم الخ أي والحيوان الذي شئت * وقوله في سبيل دمه أي وعدمه وكذا ما شئت في كونه له دم أو لا فله حكم ما لادم ولا يخرج (قوله له) أي للشكوك فيما ذكر (قوله حكم ما يتحقق عدم سيلان دمه) أي فلا ينجس الماء القليل وغيره قال سم وانظر لو شئت هل هو مما يدركه الطرف أو أن الميتة مما يسيل دمه أو يتجه العفو فيها لان الأصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة التنجيس قال عرش أقول وقد يتوقف فيه لان الأصل في النجاسة التنجيس وان لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصرح بها الا بيقين (قوله ولا يخرج) أي لا يجوز امتحانها بشق بعض أجزائها كما هو اللائق بقاعدة تحريم المثلة (قوله خلاف الغزالي) أي في فتاويه وتبعه كثير من منهم صاحب النهاية وعليه يكفي في ذلك جرح واحد فقط قال سم فيه أن جرح بعض الأفراد لا يفيد لجواز مخالفته لعارض وجرح الكل لا يمكن إلا أن يقال جرح البعض إذا كثرت يحصل به الظن وفيه أنه يلزم التنجيس بالشك إلا أن يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الأفراد أن الجنس كذلك ومخالفة بعض الأفراد الجنس خلاف الظاهر والغالب قال يتجه أن له الأعراض عن ذلك والعمل بالطهارة حيث احتمل أنه مما لا يسيل دمه لان الطهارة هي الأصل ولا ينجس بالشك انتهى * تنبيه * الغزالي إذا أطلق في كلامهم هو الامام حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي ولد سنة ٤٥٠ هـ أخذ العلوم عن مشايخ كثيرين كأبي حامد أحمد بن محمد الرازي وأبي نصر الاسماعيلي والامام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله القزويني امام الحرمين قال في حق تلاميذه الثلاثة الغزالي بحر مغرق والكنيا أسد محرق والحوافى نار تحرق وله من المؤلفات البسيط والوسيط والوجيز والخلاصة والاحياء وغير ذلك وهو محمد القرن الخامس * قال السيوطي والخامس الخبر هو الغزالي * وعنده ما فيه من جدال وترجمته طويلة جدا فقد ترجمه السبكي في طبقاته نحو أربع كراويس ومع ذلك أشد قول القائل ماذا يقول القائلون بوصفه * وصفاته جلت عن الحصر

توفي رحمه الله سنة ٥٠٥ هـ (قوله وذاك) أي الميتة التي لادم لها سائل (قوله كزبور) بضم الزاي وهو الدبر وهي تذكر وتؤنث قال في الصحاح والزبور لغة فيها حكاه ابن السكيت والجمع زناير وأرض مزيرة كثيرة الزناير كأنهم زدوه إلى ثلاثة أحرف وحذفوا الزايات كما قالوا أرض معقرة ومنعلة أي ذات عقارب وثعالب (قوله وعقرب) يقال للذكر والانثى والغالب عليها التأنيث ويقال للذكر عقربان وربما قيل عقربة بالهاء للأنثى * قال الشاعر

كان مرعى أممك إذ غدت * عقربة يكومها عقربان

(قوله ووزغ) هو بالفتح جمع وزغة كذا قيل وفي المصباح الوزغ معروف والانثى وزغة الخ قال في حاشية التحفة وكذا سام أبرص والمسماة عند العوام بالسحلية نارة وبأم صالح أخرى في الاصح (قوله ونمل) معروف الواحدة نملة يقال أرض نملة بوزن تعب ذات نمل (قوله ونحل) هي ذباب النحل واحدها نحل (قوله وبق) هي كباد البعوض (قوله وقراد) بوزن غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالقمل للانسان الواحدة قرادة والجمع قردان مثل غريبان (قوله وقمل) معروف الواحدة قملة (قوله وبرغوث) بضم الناء جمع براغيث (قوله وخنفساء) هي حشرة وضمة الفاء أكثر من فتحها

وضفدع وعبرة حاشية التحفة للشارح لاحية والظاهر أن المراد بها الافاعي والثعابين على أي صفة كانوا وفارة وسلحفاة وضفدع في الاصح

تنجس رطباً ولا ماءً ولا ثوباً ولا بدناً وان قصده كشفه عبثاً سواء عام اختلاطه بنا وما نذر انتهت (قوله بجناحه الذي فيه الداء) قبل هو الايسر (قوله يفضى لموته) أي ولا يضر موته فيه لان طرحه له في حال حياته وما كان كذلك لا يضر وان مات فيه (قوله وقيس به الخ) أي بالذباب المذكور في الحديث في عدم تنجيس ما طرح فيه حية وان مات فيه وأما ندب الغمس فاختلف فيه والذي رجحه الشارح أنها لا تقاس عليه في ذلك بل في التحفة لو قيل بمنعه فان فيه تعدياً بلا حاجة لم يعد الى آخر ما قاله وجرى ما في الامداد والنهاية نقلاً عن الزركشي بالحرمة في النحل وأقره عليه وذهب الدميري الى ندب ١١٠ غمس الجيع (قوله الا ان غيرت الخ) عبارة حاشية التحفة للشارح ثم محل العفو بناء على المذهب

أنها نجسة معفو عنها حيث لم تغير أحد أوصاف الواقعة فيه ولو قليلاً وان كانت مجاورة وعلى مقابله أنها طاهرة حيث لم تغيره كذلك لكن المراد بالتغير هنا التغير الضار الظاهر فان وجد كان المتغير طاهراً

وذباب لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بغمسه فيا وقع فيه لانه يتقي بجناحه الذي فيه الداء وغمسه يفضى لموته كثيراً فلو نجس لما أمر به وقيس به سائر ما لا يسيل دمه فيعني عنها (الان غيرت) ما وقعت فيه ولو تغير قليلاً فلا عفو اذ لا مشقة ولو زال تغير نحو المائع جازاً طاهر على احتمال فيغير

لا طهوراً فيجوز شربه لا التطهر به وفي وجه أنها نجسة معفو عنها وان غيرته ومعناه أن التغير على هذا الوجه لا يؤثر تنجيساً وانما الذي يؤثره سلب طهورية الماء نظير ما تقرر في التغير على الطهارة اه كلام الشارح في حاشيته

وكل منهما ممدود ويقال خنفس والجمع الخنافس (قوله وذباب) معروف الواحدة ذبابة والجمع أذبة وذبان (قوله لما صح) أي للحديث الذي صح الخ رواه البخاري وغيره وهو تعليل للتمن (قوله من أمره صلى الله عليه وسلم بغمسه) أي الذباب ولفظ الحديث اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم لينزع فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء والشارح رحمه الله ذكره بمعناه (قوله فيا وقع فيه) أي في الشراب الذي وقع ذلك الذباب فيه (قوله لانه يتقي) تعليل للامر بالغمس وهو ثابت في رواية أبي داود بلفظ وانه يتقي بجناحه الذي فيه الداء قال البجيرقي أي يجعله وقاية أي يعتمد عليه في الوقوع قال في التحفة وفي أخرى أحد جناحي الذباب سم وفي الآخر شفاء فاذا وقع في الطعام فامقلوه أي اغمسوه فيه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء انتهى (قوله بجناحه) بفتح الجيم وأما بضمها فمعناه الانهم وليس مراداً (قوله الذي فيه الداء) أي وهو الجناح الايسر قال ع ش وعليه فلو قطع جناحها الايسر لا يندب غمسها لا تنفاه العلة بل قياس ما هو المتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه لأن لفوات العلة مقتضية للغمس (قوله وغمسه) أي الذباب في نحو الماء وهذا بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من عدم التنجيس (قوله يفضى) بضم الياء وسكون الفاء وكسر الصاد أي يؤدي (قوله لموته كثيراً) أي لاسيما في الحار قال الكردي ولا يضر موته فيه لان طرحه له في حال حياته وما كان كذلك لا يضر وان مات فيه انتهى وسيأتي في الشرح آنفاً (قوله فلو نجس) بتشديد الجيم من التنجيس (قوله لما أمر به) أي بالغمس وقد يؤخذ من ذلك أنه لو نزعها بأصبعه أو عود بعد موتها لم يتنجس وهو كذلك كما يؤخذ من كلام الكمال بن أبي شريف وعلى هذا الورود ما نزع به في المائع ونزع به واحدة بعد واحدة لم يتنجس المائع بذلك لان الباقي على أصبعه أو العود محكوم بطهارته لانه جزء من ذلك المائع انفصل عنه ثم عاد اليه قاله في المغنى (قوله وقيس به) أي على الذباب المذكور في الحديث فالباقي بمعنى على لان القياس انما يتعدى بها ويحتمل تضمين قيس معنى الحق فيتعدي بالباء فليتا مل (قوله سائر ما لا يسيل دمه) أي مما ذكر سابقاً وغيره وعبرة التحفة من كل ما ليس فيه دم متعفن وان لم يعم وقوعه لان عدم التعفن يقتضي خفة النجاسة انتهى ثم هذا القياس انما كان في عدم التنجيس لافي ندب الغمس لا تنفاه المعنى الذي لاجله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الداء بالدواء وبه يظهر قبول بعضهم ان الامر المذكور أمر ارشاد وعبرة التحفة يظهر من الخبر السابق ندب غمس الذباب لدفع ضرره وظاهر أن ذلك لا يأتي في غيره بل لو قيل بمنعه فان فيه تعدياً بلا حاجة لم يعد (قوله لا يندب) صرح بالندب وبتمعيه قال لان الكل يسمى ذباباً بالغة النحل لحرمة قتله انتهى والوجه ما ذكرته وتلك التسمية شاذة على أنه لم يعمل عليها في القاموس وعبارته والذباب معروف والنحل انتهى كلام التحفة (قوله فيمضي عنها) أي غن الميتة التي لادم لها سائل وهو تفرج على المتن ودخول عليه (قوله الا ان غيرت) أي الميتة المذكورة * وقوله ما وقعت فيه مفعول غيرت (قوله ولو تغير قليلاً) الغاية للتعميم أي سواء كان التغير بالميتة المذكورة كثيراً أم قليلاً (قوله فلا عفو) أي موجود (قوله اذ لا مشقة) تعليل لعدم العفو (قوله ولو زال تغير نحو المائع) أي بالميتة التي لادم لها سائل (قوله طاهر) أي عاد طاهراً * وقوله على احتمال فيه أي في الطاهر وهذا

على تحفته (قوله على احتمال) ارتضاه في شرح الارشاد وعباوة الامداد له ولو زال تغير غير الماء الكثير طهر أخذ من قول جمع متقدمين ان التحريم والكراهة في الجلالة تزول بزوال تغيرها بمضي الزمان واقتضاء كلام المجموع وجزم به غيره وان اقتضى كلام الروضة وأصلها أضعفه والجامع بينهما زوال العلة التي نشأ منها عدم العفو عنها والكراهة والحرمة ثم يؤيد ذلك فيها عود الطهورة بزوال تغير الماء الكثير بطول الزمان بجامع أن مقتضى لامتناع كل انما هو التغير فكما زال في الماء بزوال ما

التغير فكذا غيره مما هو في معناه فاطلاقهم أن قليل الماء وكثير غيره لا يظهر حيث يحكم بنجاسته إلا أن كثيرا الأول يحمل على ما عدا ذلك بقربته
ما تقرر مما يدل له من كلامهم اهـ وعبارة مختصرة للشارح فيه احتمالان لشبهنا والاقرب عود الطهارة إلى آخر ما قاله في الفتح وخالف في
النهاية فقال فان غيرته الميتة لكثرة ما وان زال تغيره بعد ذلك من المائع أو الماء القليل مع بقاءه على قلبه أو طرحت فيه بعد موتها نجسته الخ وجرى
عليه القليوبى وغيره (قوله أو طرحت) أطلق كثير من ضرر الطرح واستثنى الجبال الرملية في النهاية وغيرهما من كتبه الریح فلا يضطر طرحة
عنده ويضطر طرحة البهيمية وغير المميز وكلام الامداد يوافق ذلك وزاد الشارح في التحفة طرحة البهيمية فلا يضطر بخلاف غير المميز لانه من جنس
المكففين واعتمد الطبا لاوى أنه لو طرحت حها غير مميز لم يضطر وكذلك الخطيب الشربيني وزاد في شرح التنبيه أنه لو طرحت حها شخص بلا قصد أو
قصد طرحت حها على مكان فوقعت في المائع لا يضطر وجرى البلقيني على عدم ضرر الطرح مطلقا وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتماده فانه
ذكر بعد كلام مانصبه والحال أن الذي عليه أكثر المتأخرين أن الطرح يضطر مطلقا سواء الناشي والاجنبي وهو الاوفق للنظر إلى أن سبب
سبب العفو وتيسر الاحتراز وجرى جمع منهم على التفصيل بين الناشي فيعفى عنه وان طرحت فيها أخذ منه أو في غيره والاجنبي فيضطر طرحة مطلقا
وعلى هذا حمل جزم الشرح الصغير بعدم العفو واجراء الروضة وأصلها الخلاف في الناشي مقتضى للعفو كما هو ويوجه هذا التفصيل بأن
الناشي في الشيء صار كالجزء منه في الاكل وغيره فلم يضطر طرحة في ذلك الشيء ولا في غيره وجرى البلقيني وتبعه ابن المقرئ وغيره على
ما اقتضاه كلام النووي في تنقيحه من أنه لا يضطر الطرح للناشي ولا للاجنبي ١١١ ويوجه هذا بان سبب العفو عن هذه

الميتة انما هو عسر الاحتراز
عنها باعتبار الغالب وما
من شأنه لا بالنظر لافرادها
الانرى أنه يعفى عما لا يشق
الاحتراز عنه منها بوجه
كالذى لا يعى الابتلاء به منها
(أو طرحت) وهي ميتة
وليس نشوؤها منه

ما ارتضاه في شرح الارشاد وعبارته في فتح الجواد ولو زال تغير غير الماء الكثير ففيه احتمالان لشبهنا
والاقرب منهم اعود الطهارة لزوال العلة التي نشأ منها عدم العفو كما كثير تنجس بالتغير فزال تغيره وكون
الماء أقوى يقتضى كون هذا من قياس الدون لامنعه من أصله لا اشتراكهما في أصل العلة الشاهد له
فاعدة زوال المسبب بزوال سببه الذي لم يخلفه سبب آخر مناسب انتهى بحر وفه وخالف الرملى في
النهاية فجرى على النجاسة وان زال التغير وكذلك قال على الجلال (قوله أو طرحت) أى الميتة
المذكورة وهو عطف على غيرت أى أو الا ان طرحت في نحو المائع (قوله وهي ميتة) الجلة حالية (قوله
وليس نشوؤها) بفتح النون وضم الهمزة أى أصل خلقها (قوله منه) أى من نحو المائع فانها تنجسه اذا
حاجة حينئذ وان كان الطرح غير مكلف لكن من جنسه أو المطروح ماء أو ما تعامى فيه على ما اقتضاه
اطلاقهم إلا أن يقال يغتفر الشيء تابعا لما لا يغتفر فيه مقصودا ويؤيده ما مر في وضع المتغير بما لا يضطر على
غيره فغيره ولا ينافى الأول عدم تأثير اخراجها وان تعددت بنحو أصبع واحد مع أن فيه ملاقاتها مقصودا
لوضوح الفرق فانه هنا محتاج بل مضطر لا خراجها وبالطاهر فلا موجب للتنجيس وثم عين النجاسة
وقعت بفعل لا ضرورة اليه فائرت ويؤيد ذلك قول الزركشى ينبغي أن يستثنى من ضرر المطروح ما يحتاج
اليه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فخرج قد صرح الدارمى بأنه لا ينجس على الاصح انتهى ويؤخذ منه
رد ما توهم أنه لا يضطر حينئذ الطرح بلا قصد مطلقا ولو أرادوا هذا لم يصح ذلك الاستثناء فتأمل في التحفة

الاحتراز عنه أم لا وبما تقرر يعلم أن لكل من هذه المقالات الثلاث التي للتأخرين وجهان وان الأخير يؤيده ما صرح حوايه من العفو عما يسهل
الاحتراز والا لخصوه بما عسر الاحتراز عنه واذا نظر لخفة نجاسته لم يؤثر فيه الطرح مطلقا لوجود خفة النجاسة معه وأما ما قاله أكثر المتأخرين
من عدم العفو عن المطروح مطلقا نظر الان سبب العفو عسر الاحتراز فبرده ما تقرر من أن ذلك ليس سببه وأما التفصيل المذكور وان كان له
وجه كما قدمته إلا ان اطلاق العفو أنسب بما قالوه من طرده في جميع ما لادم له سواء أعسر الاحتراز عنه أم لا فتأمل ذلك فانه مهم اهـ كلامه في شرح
العباب والحاصل ان العفو عن طرحة ما نشؤه منه اعتمده الشارح فيما وقفت عليه من كتبه وأما غيره فقد قدمت لك كلام الشارح وغيره فيه
قال الشارح في حاشيته على تحفته بعد كلام طويل في المسئلة مانصبه واعلم انك اذا تأملت جميع ما تقرر ظهر لك منه ان ما من صورة من صور ما لادم
له طرحة أو لا منشؤه من الماء أولا أو فيها خلاف في التنجيس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة عظيمة في العفو عن
سائر هذه الصور اما على المعتمد أو على مقابله وان لمن وقع له شيء من ذلك ولم يجد طهارة ما وقع فيه أو لا يحمل أكله الأعلى ضعيف جازله
تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته اما على رأى جماعة انها طاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الراجح
السابق في المطروح استثنى الدارمى ما يحتاج لطرحة كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فخرج مع أنه لا ينجسه على اصح القوانين مع أنه
طرحة ويقاس بذلك سائر صور الحاجة ويؤخذ من عمليه باللحم ان ما احتيج الى طرحة مما سألته لا يضطر طرحة وان مات فيه كما لو وصف
هذا الحيوان لدواء علة فطرحة حيا في دهن اهـ كلام الشارح في حاشيته على تحفته ومسئلة اللحم المدود ذكرها في التحفة أيضا وفيها أيضا
التنجيس فيما اذا كان المطروح ماء أو ما تعامى فيه قال الان يقال يغتفر الشيء تابعا لما لا يغتفر فيه مقصودا قال ويؤيده ما مر في وضع

المتغير بما لا يضر على غيره فغيره اه أي فانه لا يضر عند الشارح (قوله كما اقتضاه كلام الشيخين) هذا هو معتمده في التحفة وغيرها كما سبق
 أنفا وخالفه الجلال الرملي تبعاً لوالده جري على أن طرح الميت يضر مطلقاً سواء كان نشوؤه من المطر وروح أم لا والمراد مما نشوؤه من جنسه
 كما في التحفة والامداد وغيرهما قال الشارح في التحفة عبارة المجموع قال أصحابنا فان أخرج هذا الحيوان مما مات فيه وألتي
 في مائع غيره أو رد إليه فهل ينجس فيه القولان في الحيوان الاجنبي أي الذي وقع بنفسه وهذا متفق عليه في الطرفين انه
 لا يضر اه فتأمل له ليندفع به ما لكثيرين هنا اه كلام التحفة وعبارة الامداد ان لم يكن نشوؤه منه أي نشأ عن جنسها فيا يظهر ثم رأيت في كلام
 الاسنوي ما يؤيده اه وفي حاشية ١١٢ تحفة الشارح له ما نصه المراد الجنس فانشأ في طعام ومات ثم أخرج وأعيد في

ذلك الطعام أو في غيره من
 بقية الاطعمة ومنها الماء
 هنا كما صرح به بعض
 العبارات حيث مثلت لذلك
 بدو دخل طرح في ماء
 قليل ومن تلك العبارات
 قول الكفاية عن ابن
 الصباغ والقاضي فيما اذا
 أخذ دود الطعام ووضع
 في طعام آخر أو في ماء

أما اذا طرحت وهي
 حية فانها لا تنجس ان
 ماتت وكذا لو طرحت
 ميتة ونشؤها منه
 كما اقتضاه كلام الشيخين
 لكن خالفهما كثيرون
 ولعل المصنف تبعهم
 (و) منها

قليل فيه القولان وتبعهما
 في الجواهر فقال لو أخرج
 منه وأعيد فيه أو في مائع
 غيره عاد فيه القولان اه
 ما أردت نقله من حاشية
 التحفة للشارح ونقل
 بعد ذلك فيها كلاماً عن
 البلقيني ثم قال وفي كلامه
 هذا فائدة وهي أن المراد

(قوله أما اذا طرحت) أي الميتة التي لا دم لها سائل وهذا مقابل قوله وهي ميتة (قوله وهي حية) الجملة
 حالية * وقوله فانها أي الميتة * وقوله لا تنجس وان مات أي المطر وروح فيه سواء كان نشوؤه منه أولاً (قوله
 وكذا) أي لا تنجس * وقوله لو طرحت ميتة بالنصب حال من الضمير في طرحت (قوله ونشؤها منه)
 أي والحال أن أصل خلقها من المطر وروح فيه وذلك كدود الخلل والفاكهة والمراد الجنس فانشأ في طعام
 ومات ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية الاطعمة ومنها الماء هنا قال في النهاية ولو وضع
 خرقه على اناء وصفي بها هذا الماء الذي وقعت فيه الميتة بأن صبه عليها لم يضر لانه يضع المائع وفيه الميتة
 متصلة به ثم تصفي منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح الميتة في المائع كما أفنى بذلك شيخ الاسلام
 صالح البلقيني انتهى ومثله في التحفة قال ابن قاسم هذا ظاهر مع تواصل الصب وكذا مع تفصله عادة ولو
 فصل بنحو يوم مثلاً ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها لم يبعد الضرر
 اذا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه كما يضر طرحها
 على المائع يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وان جهلها انتهى فليتأمل
 (قوله كما اقتضاه كلام الشيخين) هذا ما اعتمده الشارح رحمه الله في التحفة وغيرها قال فيها وفرض
 كلامهما في حي طرح فيما نشوؤه منه ثم مات فيه بدليل كلام التهذيب ممنوع اذا طرحها حية لا يضر حينئذ مطلقاً
 وعبارة المجموع قال أصحابنا فان أخرج هذا الحيوان مما مات فيه وألتي في مائع غيره أو رد إليه فهل ينجس
 فيه القولان في الحيوان الاجنبي أي الذي وقع بنفسه وهذا متفق عليه في الطرفين انه لا يضر انتهى فتأمل
 ليندفع به ما لكثيرين هنا انتهى (تنبيه) اذا أطلق الشيخان في كلامهم فالمراد بهما الامام النووي
 والرافعي قال بعضهم فان أطلق الشيوخ فالمراد هما والسبكي واذا أطلق الشيخ في غير النهاية فالمراد به
 الشيخ أبو اسحق الشيرازي صاحب التنبية والمهذب (قوله لكن خالفهما) أي الشيخين (قوله
 كثيرين) أي وعلى هذا اعتمد صاحب النهاية حيث قال فيها وان طرحت ميتة ضرسوا كان نشوؤه منه
 أم لا (قوله ولعل المصنف تبعهم) أي الكثيرين حيث لم يفرق بين ما نشوؤه منه وغيره قال في التحفة
 ما ذكرته من التفصيل هو ما عليه جمع من محققي المتأخرين وجري أكثرهم على أن المطر وروح تضر
 مطلقاً وجمع منهم البلقيني وغيره ودل عليه كلام تنقيح المصنف أي النووي أنه لا يضر الطرح مطلقاً
 قال في حاشيتها واعلم أنك اذا علمت جميع ما تقرظهر لك منه انه ما من صورة من صور ما لا دم له سائل طرح
 أولاً منشؤه من الماء أولاً وفيها خلاف في التنجيس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة
 عظيمة في المسفوع من سائر هذه الصور اما على المعتمد أو على مقابله وأن من وقع له شيء من ذلك ولم يجد
 طهارة ما وقع فيه لا يحل أكله الا على ضعف جازله تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته
 أما على رأي جماعة أنها طاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك (قوله ومنها) أي من المسائل

بالاجنبي غير ذلك الطعام الذي أخذ منه بعينه وهذه طريقة تخالف ما مر عنهم ان المراد غير جنس ما نشوؤه منه سواء
 ما وافقه في النوع وما خالفه كما مر في التمثيل لما نشوؤه منه بدو دخل الملقى في ماء وكلام البلقيني هذا أقرب إلى المدرك ولكن المنقول
 خلافه اه كلام الشارح في حاشيته على تحفته وفي التحفة عدم تأثير اخراجها وان تعددت بنحو أصبع واحد وفي النهاية لو سقط منه بغير
 اختياره لم ينجس والاوجه أن له اخراج الباقي به قال كما أفنى به والدرجته الله تعالى وذ كر نحوه في التحفة أيضاً قال والعبارة لا تحفة وكذا
 لو صفي ما هي فيه من خرقه على مائع آخر اذا طرح هنا أصلاً قال العلامة ابن قاسم هذا ظاهر مع تواصل الصب عادة فلو فصل بنحو يوم مثلاً
 ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر اذا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحال ما ذكر

المستثناة

فلا حاجة الى العفو ومن هنا يعلم انه لا يضطر طهرها على المائع ويضطر طهرها على المائع غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وان جعلها اه
وفي النهاية للجمال الرملي مانعه ومحل جواز الغمس والاستنجاب اذا لم يغلب على الظن التغير به والاحرم لما فيه من اضاعة المال اه
(قوله فم هرة) عبر في التحفة بقوله لو تنجس آدمي أو حيوان طاهر اه وفي شرح

١١٣

المستثناة (قوله فم هرة) الفم مثال فثله غيره من أجزائه بل الوجه أن نحو يد آدمي كذلك ولا نظر لامكان
سؤاله ولا لكونه مما يعتاد الوضوء أم لا خلافا للزركشي قاله في شرح العباب وعبارة التحفة ولو تنجس آدمي
أو حيوان طاهر الخ قال في التوشيح ولا يستثنى مسألة الهرة أي ونحوها وان كان قد استثنى في أصل
الوضوء لان العفو لا احتمال أن يكون فيها طاهرا اذ لو تحقق نجاسته لم يغف عنه بخلاف ما نحن فيه فان
العفو فيه وارد على تحقق النجاسة انتهى وهو حسن نقله في المغني (قوله تنجس) أي الفم * وقوله ثم
غابت أي الهرة (قوله واحتمل) أي عادة لا عقلا * وقوله ولو على بعد أي ولو كان الاحتمال على بعد
فلا يشترط أن يكون احتمالا قريبا (قوله ولو غها) أي الهرة عبارة التحفة وأمكن عادة طهره حتى من مغاظ
(قوله في ماء جار) أي ولو قليلا لان مرور جريانها على فها يظهر كالصبي من ابريق ولكن يشترط كونه
مختلطا بتراب ان كانت نجاسة مغلظة ولا تشتط الغيبة سبع مرات لانها في المرة الواحدة تلغ بلباسهم في الماء
ما يزيد على ذلك قاله في شرح العباب قال ابن العماد

ان هرة أكلت من كلة وغدت * فاشترط لها غيبة والماء بكدرته

(قوله أوراكد كثير) أي لان الراكد القليل لا يتجزأ أحسا وحكما بخلاف الجاري كما سيأتي
(قوله وكذلك الصبي) أي كالهرة فيما ذكر قال سم وله حكم آخر وهو أنه لو تنجس فيه بنحو الوضوء ولم
يغف ويمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالقيام لدى أمه وتقبيله
في فيه على وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قررته الرملي انتهى (قوله اذا تنجس ثم غاب واحتملت طهارته)
توضيح لقوله كذلك (قوله ومثلهما) أي الهرة والصبي (قوله كل حيوان طاهر) أي كسبع وله
نكتة إثارة التعبير بالهرة أنه الواقع في عبارة الاصحاب أو وجود الخلاف في غيرها ثم رأيت في شرح الروض
صرح به ونصه وتعبير بالحيوان أعم من تعبير بالأصل بالهرة فغير الهرة من كل حيوان طاهر مثلها كما
قدمته خلافا للغزالي ولما أفنى به السبكي من تخصيص الحكم بها انتهى (قوله وان لم يعم اختلاطه) أي
الحيوان * وقوله بالناس وعلم منه جواز الوضوء والغسل في الماء الذي ترده السباع في الخلاء وان كان
قليلا قتلما له وهذه الغاية للرد على البسيط من اشتراطه قال ابن العماد

تمة كقطا ان يغيب سبع * وفي البسيط رأى تقيد خلطته

(قوله فاذا عاد) أي كل مما ذكر من الهرة والصبي والحيوان المسد كورفو وتفرغ على الجريح
لا خصوص قوله ومثلهما الخ (قوله ولو غ في ماء قليل أو مائع) أي أولافي جامد في أحدهما رطوبة
(قوله لم ينجسه) أي لم يحكم بنجاسة نحو الماء القليل مع حكمنا ببقاء نجاسته فيه (قوله وان
كان الأصل) أي أصل ما ذكر من نحو فم الهرة بعد تحقق النجاسة (قوله بقاء فيه) الأولى
فها أي الهرة (قوله على النجاسة) قال الكردي يعني ان الحكم بنجاسة من نحو فها عملا بأصل بقاء نجاسته
لان يقين النجس لا يرفع الا يقين الطهر ولم يوجد هنا لكن لما ضعف يقين النجس بما ذكره الشارح من
احتمال الطهر قلنا بعدم تنجس ما مسه الخ قال سم ولو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان فهل
تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسته ما مسه به مع الرطوبة أولا لاحتمال الطهارة ولا تبطل
بالشك فيه نظر ومال الرملي للاول والثاني غير بعيد (قوله لان احتمال الطهر) أي طهر نحو الفم بالغيبة
المدكورة (قوله قوى أصل طهارة نحو الماء) أي من المائع والرطب غيره (قوله فلم يؤثر) فيه أي في أصل

غيره من أجزائه بل الوجه
أن نحو يد آدمي كذلك
ولا نظر لامكان نحو سولية
ولا لكونه مما يعتاد الوضوء
أم لا خلافا للزركشي الى
آخر ما قاله (قوله واحتمل)
أي عادة كما في التحفة
وغيرها زاد في شرح العباب
لا عقلا فها يظهر الخ قال في
التحفة حتى من مغاظ (قوله
في ماء قبل الخ) زاد في
شرح العباب أولافي

(فم هرة تنجس ثم
غابت واحتمل) ولو على
بعد (ولو غها في ماء) جار
أوراكد (كثير وكذلك
الصبي اذا تنجس ثم غاب
واحتملت طهارته)
ومثلهما كل حيوان طاهر
وان لم يعم اختلاطه بالناس
فاذا عاد ولو غ في ماء قليل
أو مائع لم ينجسه وان
كان الأصل بقاء فيه
على النجاسة لان احتمال
الطهر قوى أصل طهارة
نحو الماء فلم يؤثر فيه

حاه دمع رطوبة في
أحدهما (قوله وان كان
الأصل الخ) أي ان الحكم
بنجاسته ما ذكر عملا بالأصل
لان يقين النجس لا يرفع
الا يقين الطهر ولم يوجد

* ١٥ - رمسى - ل * هذا لكن لما ضعف يقين النجس بما ذكره الشارح من احتمال الطهر بقوله لان احتمال الخ قلنا
بعدم تنجس مما مسه وعبارة العنان في حاشيته على شرح التحرير فانها يكون باقيا على نجاسته ولا يحكم بنجاسته ما ولغت في الخ وفي
شرح العباب للشارح وزعم البلقيني ان كلام العزيزي مريح في عدم بقاء نجاسة الفم ممنوع (قوله طهارة نحو الماء) أي الذي ولغ فيه ثانيا

(قوله من دخان النجاسة) ذكر الشارح في حاشيته على تحفته ما يفيد أن قلة الدخان وكثرته تعرف بالآثر الذي ينشأ عنه كصفرة في الثوب وهو يقتضى أنه إذا لم يظهر للدخان أثر لا يحكم بنجاسة ما أصابه وإن كثر وعبارته في الفرق بين الدخان والبخار حيث حكموا بطهارة هذا دون الأول نصها الفرق بينهما أن النار لها قوة تفصل من النجس أجزاء تنشر في الهواء دخانا قليلا تارة وكثيرا أخرى ويعرف ذلك بالآثر الذي ينشأ عنه كصفرة البخار في الثوب وسبب الاختلاف في نجاسته أى دخان النجس أنه لم يتحقق أن هذا الأثر من عين تلك الأجزاء المنتشرة فيكون نجسا أو من هواء مجاور لها تأثر منها مع عدم المخالطة كغير ما يجيء بشط لكن المحققون على الأول فلهذا قالوا بنجاسته وعفوا عن قليله للضرورة إلى آخر ما قاله وفي حاشيته المذكورة أيضا أثناء كلامه ما نصه العفوع عن الدخان في الماء أولى منه في نحو الثوب لأنه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتدرى قلته وكثرته وأيضا ١١٤ نحو الثوب أجزاء متواصلة لا يتخللها الدخان ثم يفارقها بخلاف الماء فإنه يتخلله الدخان ثم يفارقه

من غير مجازاة للطافة جرم الماء في مكان الأقرب فيه إلى الإدراك أنه مماسته مجاوره لا مخالطة بخلاف مماسته للثوب فإنه لا يجد ما يخرج منه فيلصق أصل بقاء النجاسة إذا يلزم منها التنجيس مع اعتضاد أصل الطهر بطاهر فكان أقوى ولا يضر في احتمال طهرهم الهرة كونها لئقة بلسانهم لأن الماء برده على جوانب فيها فيطهره كوروده على جوانب الاناء المتنجس أما إذا لم يمكن ذلك فإنه ينجس ما ولع فيه (و) منها (القليل من دخان النجاسة) والمتنجس

طهارة الماء وقوله أصل بقاء النجاسة أى نجاسة نحو فم الهرة بل بقي نحو الماء على طهارته فلم تنجسه ولو لوغ الفم المحكوم بنجاسته لضعه بأحتمال طهره بالغيبة المذكورة (قوله إذا يلزم منها) أى من النجاسة وهو تعليل لقوله فلم يؤثر فيه الخ (قوله التنجيس) أى لما تلاقيه إذ قد تلاقي النجاسة ولا تنجس كالنجس الذي لا يدركه الطرف والميتة التي لا دم لها سائل وغير ذلك (قوله مع اعتضاد أصل الطهر) أى مع تقوى أصل طهر نحو الماء الذي ولع فيه نحو الهرة المتنجس فيها (قوله بطاهر) أى الذي هو احتمال طهارة الفم في الغيبة المذكورة (قوله فكان) أى أصل طهارة نحو الماء مع ما عاضده (قوله أقوى) أى من أصل بقاء النجاسة في الفم لخلوه عن العاضد بخلاف الأول قاله الكردى (قوله ولا يضر احتمال طهرهم الهرة) هذا جواب عما استشكله الامام الرافعي في الشرح الصغير وتبعه ابن دقيق العيد أيضا أنهم يشرب بلسانها وتأخذ منه الشيء القليل ولا تلغ في الماء بحيث يطهر فيها من أكل الفارة أى مثلا فلا ينفذ احتمال مطاوع الولوغ احتمال عود فمها إلى الطهارة قال الاسنوى وهو أشكال صحيح (قوله لأن الماء برده على جوانب فيها) أى الهرة (قوله فيطهره) أى الفم بجوانبه أى ولو كان الماء قليلا وعبارة الكردى وأجاب عنه الزين العراقي كما نقله عنه ولده أبو زرعة بأن الذي يلقى الماء من فمها ولسانها بطهر بالملاقاة وما لا يلاقى بطهر بأجزاء الماء ولا ينضرق قلته لأنه وارد فمها كالصب بآباريق ونحوه انتهى وتبعوه على هذا الجواب ومنهم الشارح فأجاب بما ذكره مختصرا انتهى وأجاب عنه الملقيني بأن فرض المسئلة فيما إذا كانت طهارة الفم والاحتمال موجودا بأن تكون وضعت جميع فمها في الماء أو نحو ذلك (قوله كوروده) أى الماء وقوله على جوانب الاناء المتنجس أى ثابته بطهره وإن كان الماء قليلا لا إذا القليل الوارد لا ينجس بملاقاة النجاسة فالأنا يطهر حالأ بإدارة ماء على جوانبه أى ولو بعد أن مكث الماء فيه مدة قيل على ما حزم به غير واحد أخذ من كلامهم أى لأن إرادته منع تنجسه فلم يضر تأخير الإدارة عنها ومحلها في وارد على حكمية أو عينية أزال جميع أوصافها بخلاف ما لو ورد على عينية بقي بعض أوصافها كنقطة دم أو ماء متنجس ولم يبلغها ما هو من التحفة (قوله أما إذا لم يمكن ذلك) أى الولوغ في الماء وهو مقابل واحتمل ولو غها في ماء الخ (قوله فانه) أى فم الهرة (قوله ما ولع فيه) أى أولافاه من الرطب قال في شرح الروض لتيقن نجاسة فيه والاحتراز وإن عسر انما يسر عن مطلق الولوغ لا عن ولوغ بعد تيقن النجاسة (قوله ومنها) أى ومن المسائل المستثناة * وقوله القليل من دخان النجاسة أى حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله والآن نجس ومنه البخور بالنجس والمتنجس فلا يعنى عنه وإن قل لأنه بفعله أخذ اماما فيها لو رأى ذبابة على نجاسة فامسكها حتى ألصقتها بيده أو ثوبه لأن يفرق بأن البخور مما تمس الحاجة إليه فيغتفر القليل منه ولا كذلك الذبابة ومن البخور أيضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات قاله الشبرا ملسى ويعرف قلة ذلك وكثرته بالآثر الذي ينشأ في نحو الثوب كصفرة فإن كانت صفرة تله قليله فقليل والا فكثير أفاده الشارح في حاشية التحفة (قوله والمتنجس) أى يعنى عن القليل من الدخان المتنجس قال في حاشية التحفة ولو تنجس حطب

بالثوب حتى يظهر أثره ومخالطته فإذا عني عن قليله المشاهد في هذا فاولى في الماء إلى آخر ما قاله فافاد كما ترى في الضرر اشتراط الأثر في نحو الثوب دون الماء ونقله الهاتفي في حاشيته التحفة عن

الإيعاب لو أوقد نجاسة تحت الماء واتصل به قليل دخان لم ينجس لقلته أو كثير فيتنجس (قوله والمتنجس) يقول

وهو تعلم أنه لا فرق في العفوع عن قليل الدخان النجس بين كونه بفعله أو لا لكن في الإيعاب نقلا عن الزركشي أن شرط العفوع أن يكون عن غير قصد وأقره وفي حاشية الشبرا ملسى على نهاية الجبال الرملى ما نصه يعنى عن قليل دخان النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله والا تنجس ومنه البخور بالنجس أو المتنجس فلا يعنى عنه وإن قل لأنه بفعله أخذ اماما فيها لو رأى ذبابة على نجاسة فامسكها حتى ألصقتها بيده أو ثوبه لأن يفرق بأن البخور مما تمس الحاجة إليه فيغتفر القليل منه ولا كذلك الذبابة ومن البخور أيضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات انتهى

نقله الهاتفي عن الامام ايضا وقال الشارح في حاشيته على تحفته ولو تنجس حطب بيول ثم أوقد عليه ينبغي القطع بطهارته لان هذا أخف من النجس الساري كالدهن كذا في الخادم وهو محتمل اه وفي حاشية المنهج للحلي أمدان المتنجس فهو طاهر لكن سيأتي في باب النجاسات أن مثل نجس العين المتنجس فليحرق وفي الامدادون المتنجس فان دخانه طاهر مطلقا كما صرح به في الروضة في الاطعمة لكن ظاهر كلامه في باب الاشربة خلافه ومشى عليه في التحقيق والمجموع اه وحذف المتنجس في فتح الجواد وفي حاشية التحفة للشارح مانصه وفي الجواهر دخان النجس كالزيت المتنجس نجس وفي الغفوة عنه وجهان جزم الماوردي بالغفوة عن قليله وفي البيان وعن كثيره فان مسح ما خرج من التنور الموقد بنجس يابس طهرا أو برطب لم يطهره الا الماء ولو ألقى الحطب عليه في التنور فطاهر أسفل الرغيف نجس اه وفي التحفة بحث القدوى نجاسة جميع رغيف أصابه كثير لوطو به مردود بأنه جامد فلا ينجس الا بمسسه فقط ولا يطهره الماء اه ونقل الهاتفي عن شر العباب انه لو جفت الرطوبة جدا كفي مسح ذلك ١١٥ عنه ما لم تكن الخرق الماسحة

عنه رطوبة والاعتين الماء وفي فتاوى الجلال الرمل سئل عن الخبز اذا خبز وهو رطب على الزبل أو البلاط المتنجس فهل يعفى عنه اذا تحقق نجاسته ويجب كشط أسفل الرغيف كافي شرح المنظومة في النجاسات

ومثله البخار ان تصاعد بواسطة نار بخلاف المتصاعد

لا بواسطة نار كبخار الكنيف والريح الخارجة من الشخص وان كانت ثيابه رطبة فانه طاهر.

المغفوع عنها الابن العماد وقد عمت البلوى بذلك أحاب بأنه يعفى عن ذلك لأن القاعدة اذا ضاق الامر اتسع وأن المشقة تجلب التيسير وذكري جواب آخر من فتاويه لا يكافئ خبزه بالحطب لما فيه من

بيول ثم أوقد عليه ينبغي القطع بطهارته لان هذا أخف من النجس الساري كالدهن كذا في الخادم وهو محتمل اه كردى (قوله ومثله) أى مثل الدخان في الغفوة (قوله البخار) بضم الباء وهو كل شيء يسطع من الماء الحار أو من الندى (قوله ان تصاعد بواسطة نار) أى فهو الذي يكون بحسب ما معفوا عنه * وقوله بخلاف المتصاعد أى البخار المتصاعد (قوله لا بواسطة نار) أى بل يتصاعد بنفسه (قوله كبخار الكنيف) أى كالبخار المتصاعد من الكنيف وهو بيت الخلاء وقال في حاشية التحفة بخار النجاسة شبه الدخان بترائها المقتضى حرارتها فتنفصل منها آثار ضعيفة جدا لا تظهر الا نادرا الخ نقله الكردى (قوله والريح الخارجة من الشخص) عطف على المتصاعد أى وبخلاف الريح الخ أو على بخار الكنيف فيكون من مدخول الكاف (قوله وان كانت ثيابه) أى الشخص الذي يخرج منه الريح (قوله رطبة) احتراز به عما اذا انتفت الرطوبة فلا ينجس اتفاقا (قوله فانه) أى ما ذكر من البخار المتصاعد لا بواسطة نار والريح * وقوله طاهر أى على الاعتماد وقد نظم ابن العماد هذه المسئلة مع بيان الخلاف فيه فقال

رأى الحلبي والقاضي نجاسة ما * قد أرسلت دبر من ريح معدته
منجسا ثوبه رطبا وألبسه * عند التنجس بماء وقت بلته
وما علا من بخار الروث عندهما * ينجس الثوب ان لاقى بسدوته
قال الفقيه وذوذا في الحكم أشبهه * دخ النجاسة يعفى عند قلته
وقال أبو طيب والشيخ صاحبه * الريح من دبر طهر كجشوته
وما علا من بخار الروث طهره * في نص تعليقه فاحكم بقولته
ثم العلي قد رأى ما قاله حسنا * لسائل صل لا تنسل لفسوته

قال الشهاب الرمل في شرحه وهذا هو الأرجح لان الريح المذكور لم يتحقق انه من عين النجاسة لجواز أن تكون الرطوبة الكريمة الموجودة فيه مجاورة النجاسة لأنه من عين النجاسة وأيضاً فان الخارج من الدبر مما تم به البلوى ولا يمكن الاحتراز عنه فلو قضينا بنجاسته وعدم الغفوة عنه أدى ذلك الى مشقة وخرج وقد قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج والاحاديث الواردة في خروج الريح كحديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني وغيره ليس في شيء منها ما يقتضى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في شيء من ذلك بغسل الثوب وترك

من يد الحرج ولا يلزمه غسل فيه بعدأ كاه منه ويعفى عن سائر أحواله التي لا بد للشخص منها كالبادون ما سواها اه (قوله بخلاف المتصاعد الخ) عبارة حاشية على تحفته بخلاف بخارها الخارج منها بل انارتا كم بعضها على بعض وهو شيء يشبه الدخان وليس بدخان فانه طاهر كجشاء وان تحقق أنه من المعدة وخرج من الدبر ولو مع رطوبة نعم ينبغي تجنب ما أصابه شيء من دخان النجس أو بخاره المختلف في نجاسته خروجا من الخلاف وقال في موضع آخر من حاشيته المذكور بخار النجاسة شبه الدخان تفصله بترائها المقتضى حرارتها فتنفصل منها آثار ضعيفة جدا لا تظهر الا نادرا وذكري فيها كلاما طويلا في النوشادر قال في آخره أما على ما أخبر به بعض الثقات الخبراء أنه لا ينحصر في دخان النجس بل يأتي من دخان نحو الخشب أو التبن وغيرهما من الاجرام الطاهرة فان تحقق ذلك فهو طاهر قطعا والاجرى القولان والاصح الطهارة وما يتوهم أنه لا ينحصر جرم ما يطبخ ويكون أعلاه أبيض لا اذا كان دخان نجس فيحتاج قائله الى سند قوى وعلى التزل وان لا يمكن انعقاد من دخان جرم طاهر فهل نقول بالغفوة عن قليله وان قصد كائنه فخار مصر المعجونة بالنجس أفنى الشافعي رضى الله عنه لماسئل عنها حين دخلها بالغفوة عنها أولا لان الضرورة الى الآنية أكثر منها الى النوشادر كل محتمل والغفوة أقرب اه ومال الشارح في الوضوء من تحفته الى

طهارة النواذر فراحه منها أن أردنه (قوله من الشعر النجس) قال في الامداد والمرجع في قلة جميع ذلك وكثرة العرف اه وكذلك التحفة وغيرهما قال الهاتفي في حاشيته على التحفة وبه يعلم أن اقتصار الرافعي كابن الصباغ على شعرتين وسليم على ثلاث ليس المراد به التحديد وبه صرح في المجموع اه وفي باب ١١٦ النجاسات من التحفة في مبحث شعر الزباد ما نصده ويعني عن قليل شعره كالثلث

الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وذلك اما لانه ليس بنجس أو انه نجس معفو عنه وخبرنا فلا تظهر طهارة الريح الخارج من الدبر وعلى التنجيس يعني عنه مطلقا فلا يجب الاستنجاء منه وصرح الجرجاني وغيره بركاهته بل صرح الشيخ نصر المقدسي بتأيم فاعله وما يحويه من تنجيس دخان النجاسة لا يقتضي تنجيس الريح المذكور لما بيناه وايضا في الباطن لا يقضى عليه بالنجاسة حتى يخرج وذلك الباطن لم يخرج وانما خرج ريحه فهو ریح مالم يحكم بنجاسته (قوله ومنها) أي من المسائل المستثناة (قوله اليسير من الشعر النجس) أي من غير مغلط ومثل الشعر الریش وسياق ان المرجع في القلة والكثرة العرف قال في التحفة وغيرهما فاقصر الرافعي كابن الصباغ على شعرتين وسليم الرازي على ثلاث ليس المراد به التحديد كما صرح به في المجموع (قوله لغير الراكب) عبارة غير شعر المركوب وظاهره يفيد أنه يعني ولو لغير الراكب فليتأمل (قوله والكثير) عطف على اليسير (قوله منه) أي من الشعر النجس (قوله للراكب) أي ومثله القصاص كما في الباجوري (قوله ومنها) أي من المسائل المستثناة (قوله اليسير من غبار السرجين) أي الزبل كلمة أعجمية وأصلها سركين بالكاف فعربت الى الجيم والقاف فيقال سركين أيضا وعن الأصمعي لأدري كيف أقوله وانما أقول روث وانما كسر أوله لموافقة الآية العربية ولا يجوز القتح لفقده فعلين بالفتح على انه قال في المحكم سرجين وسرجين قاله في المصباح (قوله ونحوه) أي نحو الغبار مما هو بمقدار الذر من السرجين وان لم يكن غبارا (قوله ولا ينجس غبار السرجين) أي أو ما هو بمقدار الذر منه (قوله أعضائه) أي الشخص وعبارة الرشيدى نقلا عن السبكي قال الرافعي ما حمله الريح من النجاسات تمثل المدر ونشها على الماء والشياب معلوم أن ذلك مما لا يبالى به وقد تعرض لها الشيخ أبو حامد في تعليقه فقال قال أصحابنا الغبار الذي يقع في الطريق يقع على ثياب الانسان ورأسه ولحيته ونحوه نعم انه غبار التراب أو السرجين جميعا يعني عنه لان الاحتراز عنه يشق وفي شرح المهذب اذا كانت أعضاؤه رطبة فهبت الريح فاصابه غبار الطريق النجس أو غبار السرجين لم يضره انتهى (قوله ولا يبالى به الرطبة كما لا ينجس) أي غبار السرجين (قوله ما وقع فيه) أي من مائع وماء ان لم يغيرا ويكن من مغلط أو يحصل بقصد قاله في فتح الجواد (قوله وذلك) أي استثناء هذه المذكورات (قوله لم يشقة الاحتراز عن جميع ذلك) هذه هي العمدة في علم المعفوات وأصلها قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج أي ضيق بتكليف ما يشق القيام به عليكم بل جعله واسعا بأن كل فكم دون ما تطيقون و رخص لكم في اغفال بعض ما أمركم به حيث شق عليكم قال صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم رواه الشيخان وجعل لكم من كل ذنب مخرجا بأن رخص لكم في المضايق وشرع لكم الكفارات في حقوقه والاروش والديات في حقوق العباد ووضع عنكم التكليف الشاقة على الامم قبلكم قال تعالى يريدا الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة رواه أحمد وغيره وروى معمر عن قتادة أنه أعطيت هذه الامة ثلاثا لم يعطها الا نبي كان يقال للنبي اذهب فليس عليك حرج وقال لهذه الامة وما جعل عليكم في الدين من حرج ويقال للنبي أنت شهيد على قومك وقال لهذه الامة لتكونوا شهداء على الناس وكان يقال للنبي سل تعط وقال لهذه الامة ادعوني أستجب لكم قال ابن العماد

لم يجعل الله في ذا الدين من حرج * لطفا وجودا على أحبا خليقة
(قوله ولذلك) أي لأجل تعليل جميع المعفوات المتقدمة بمشقة الاحتراز (قوله عن أيضا) أي كما في عماد كز
(قوله عن منفذ غير الآدمي) أي كان بال الحمار أوراث وبقى أثر ذلك بمنفذه ومثله بقية الحيوان ما عدا

كذا أطلقوه الى آخر مقالته وفي الامداد للشارح ولو قطعت شعرة أوريشة أربعة فكلاهما على الوجه ويشترط أن لا يغير كماثر وأن لا يكون من مغلط وأن لا يحصل بقصد ومعنى العفو عن ذلك عدم التأثير بملاقاته اه وذكر نحوه في التحفة
(و) منها (اليسير من الشعر النجس) لغير الراكب والكثير منه للراكب (و) منها (اليسير من غبار السرجين) ونحوه (ولا ينجس غبار السرجين أعضائه) ولا يبالى به (الرطبة) كما لا ينجس ما وقع فيه وذلك لم يشقة الاحتراز عن جميع ذلك ولذلك عني أيضا عن منفذ غير الآدمي

وسياق في كلام الشارح في هذا الكتاب أيضا وفي فتاوى الشارح سئل عما لو سقط في ماء قليل مية نحو ذباب فصب شخص هذا الماء وهي فيه في ماء آخر ولم يبلغ قلتي فهل هو مثل ما لو وقع مية في الماء أولا وعما لو خلط زباد فيه شعرتان أو ثلاث بزباديه مثل ذلك أولا شيء فيه فهل

ينجسان أم لا فاجاب بقوله أما الاولى فالذي يتجه فيها أنه كما لو وقع مية في الماء فينجس الماء آن وأما الثانية فمبحث بعض المتأخرين الآدمي أن محل العفو عن قليل شعر غير الماء كقول مالم يكن بفعله فعليه ينجس الزبادان والله أعلم (قوله لغير الراكب) عبر في التحفة وشرح الارشاد والخطيب والزبادى وغيرهم بالعفو عن كثير شعر المركوب وظاهر الاطلاق يفيد ولو لغير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا (قوله غير الآدمي) قال

الحلبي في حواشي المتهج فاذا بال الجمار أورات ثم وقع في ماء قليل أو نحوه لم ينجسه اه قال ابن قاسم في حواشي المتهج كان بال الجمار أورات وبقي أثر ذلك بمنفذ الخ قال وهي مسألة حسنة قال وما عدا الآدمي من الحيوانات يعني عماء على منفذه لا عماء على فيه الا الطير على ما بحثه الزركشي الخ وعبارة الشارح في حاشية تحفته بخلاف آدمي لم يستنج بماء بل استجمر ١١٧ بجمر فانه ينجسه أي بلا خلاف

كافي المجموع وقول التحقيق فيه وجهه قال النشائي وهم اه وفي شرح العباب لمشقة صون الماء عنه ولانه صلى الله عليه وسلم أمر بمس الذباب كامر ومعلوم ان منفذه عليه نجاسة وان قلت بحيث لا يدركها الطرف لان شرط العفو عما لا يدركه الطرف أن لا يكون بفعله وهذا عني عنه مع كونه بفعله وقد يؤخذ منه

اذا وقع في الماء مثلاً سواء غلب وقوعه فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ عليه نجاسة أجنبية وعما يحمله نحو الذباب وعما يبق من قليل الدم على اللحم والعظم وعن قليل بول

العفو هنا عن منفذ الحيوان وان كان دخوله الماء بفعل غيره الخ (قوله في الماء مثلاً) في حاشية التحفة للشارح أو مائع ولم يغيره نظير ما مر أو مس ثوباً أو بدنًا مثلاً فان الاولين لم يحترزوا عنه على كثرة حرصهم واحتياطهم انتهى (قوله أجنبية) قال الشارح في حاشيته على تحفته ولو من جوفه كقيته اه وفيها أيضاً يعني عما

الآدمي كالفأرة والطير قال ابن العماد

وقارة سقطت في الماء منفذها * كالطير عفا رأوا من أجل خلطته وزل من قال في تعليقه خطأ * الطير يكش لا يفضي بشقته انى المياها وما قد قال يفسده * ماء تحقق في الجحري بزرقه بهيمة سمحت في الماء أوسبع * بقارة ألحق الفرا وعرسه

بخلاف الآدمي المستجمر بالا حجارا انزل في الماء القليل أو المائع فانه ينجسه على الأصح (قوله اذا وقع) أشعر تعبيره بوقع تقيده بما ذالم يكن بفعله وهو قياس كثير من الصور المستثنيات * وقوله في الماء مثلاً أي أو المائع أو مس ثوباً أو بدنًا مثلاً فان الاولين لم يحترزوا عنه مع كثرة حرصهم واحتياطهم (قوله سواء غلب وقوعه) أي ذلك الحيوان * وقوله فيه أي في نحو الماء * وقوله أم لا أي أم لا يغلب ذلك (قوله بشرط أن لا يطرأ عليه) أي على ما على المنفذ (قوله نجاسة أجنبية) يعني اعماء يعني عما في المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره ومن جوفه كقيته كافي حاشية التحفة (قوله وعما يحمله) أي وعني عن النجس الذي يحمله الخ فهو عطف على قوله عن منفذ غير الآدمي (قوله نحو الذباب) أي كالغلة وبنت وردان وغير ذلك بل والمرة في رجلها قال ابن العماد

وان مشتغلة في الرجس ثم هوت * في الزيت أو شوهدت تمشى بسترته ان دق ما حلت فاسمح اذا كثرت * وطوق النفس ما تقوى لدينته كهرة طوقت فينا وقد حلت * برجلها نجس في حال رؤيته وبنت وردان من حش اذا وقعت * في مائع أو وضوء دون كثرة والحنفا وجردوا الفراش مشى * أو شبهه كقردا فوق سترته

(قوله وعما يبق) أي وعني عن النجس الذي يبق الخ فهو عطف على قوله عن منفذ الخ (قوله من قليل الدم) بيان لما هو من اضافة الصفة للوصف أي من الدم القليل * وقوله على اللحم والعظم أي في جوار الطبخ قبل الغسل وهذا هو الراجح خلافاً للشيخ أبي اسحق الشيرازي قال ابن العماد والدم في اللحم مدفوكاً انقلوا * فقبل غسل فلا بأس بطبخته وشيخ شيراز لم يسمح بما نقلوا * بل عدم واجب تطهير لحمه

وقيل انه طاهر قال في المغني وهو قضية كلام المصنف يعني النووي في المجموع وجري عليه السبكي ويدل له من السنة قول عائشة رضي الله عنها كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نعلم نعلوها الصفرة من الدم فنأكل ولا ينكره وظاهر كلام الحلبي وجاعة أنه نجس مدفوع عنه وهذا هو الظاهر لانه دم مسفوح وان لم يسل لقلته ولا ينافي فيه ما تقدم من السنة انتهى وعبارة الرشدي قال في شرح المذهب مما تعم به البلوى الدم الباقي على اللحم وعظله وقول من تعرض له من أصحابنا وقد ذكره أبو اسحق الثعالبي المفسر من أصحابنا ونقل عن جماعة كثيرة من التابعين انه لا بأس به ودليله المشقة في الاحتراز عنه وصرح الامام وأصحابه أن ما بقى من الدم في اللحم مدفوع عنه ولو غلبت حرته في القدر لعسر الاحتراز منه ونقلوه عن عائشة والثوري وابن عينية وأبي يوسف واسحق وغيرهم (قوله وعن قليل بول) أي ويعني عن قليل بول ما نشؤه من الماء فهو عطف على عن منفذ غير الآدمي الخ وبول يقران غير تنوين لاضافته الى ما أضيف اليه روث قال الكردى ولم يقيده في التحفة والنهاية وشرح المحرر وغيرها بالقليل واقتصر واعلى روثه

على المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره (قوله نحو الذباب) قال في التحفة وان روى (قوله وعن قليل الخ) لم يقيده في التحفة ولا في النهاية ولا الزيادة في شرح المحرر بالقليل واقتصر واعلى روثه وظاهر ان البول أخف منه

(قوله عن جرة البعير) أطلق في النهاية المفوعة الجرثومة ونقل ذلك عن افتاء والده ولم يشدها بالبعير وفي شرح العباب يعني عن جرة البعير فلا ينجس ما شرب منه ويعني عما تطاير من ريقه المنتجس والحق به فم ما يجتر من ولد البقر والضأن إذا التقيم أخلاف أمه وجره البعير بكسر الجيم وتشديد الراء هي ما يخرج به البعير ١١٨ أو غيره من جوفه الى فمه للاجترار ثم رده وهي بحسبة اتفاقا ومع هذا قالوا سؤركل

والبول أخف منه انتهى قلت قد صرح ابن العماد في معقواته فقال والبول من سمل في الماء مغتفر * وان جرى بوله مادون قلت له * قال الشهاب الرمل في شرحه ومثل البول فياذ كر الروث قال البندنجي سألت الشيخ أبا حامد عن سمل يقي وفيه الروث هل يؤكل فقال هو طاهر انتهى (قوله وروث ما نشؤه من الماء) أي نحو سمل لم يضعه فيه عيشا وعليه يحمل كلام الشيخ أبي حامد أنه لا فرق بين وقوعه في الماء بنفسه وبين جعله فيه والحق الزركشي به ما لو نزل طائروا لم يكن من طيور الماء في ماء وزرق فيه أو شرب منه وعلى فم نجاسة ولم يتحلل عنه لتعذر الاحتراز عن ذلك قاله في النهاية قال ع ش ومن العبث ما لو وضع فيه لمجرد التفرج عليه فيما يظهر وليس من العبث ما يقع كثيرا من وضع السمل في الآبار ونحوها لا كل ما يحصل فيه من العلق ونحوه حفظا للماء عن الاستقذار (قوله والمرجع) أي الضابط * وقوله في القلة والكثرة العرف أي العام فاعده العرف قليلا عني ومالا فلا وتقدم ان العرف هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطباع بالقبول (قوله وشرط العفوة عن ذلك) أي ما ذكر من المعفوات (قوله أن لا يغبر) هذا شرط أول فان غير ذلك ما وقع فيه لم يعف (قوله وأن لا يكون من مغلظ) هذا شرط ثان أي فان كان من النجاسة المغلظة لم يعف أيضا وان لم يغبر * وقوله وأن لا يحصل بقصد هذا شرط ثالث أي فان حصل بالقصد لم يعف أيضا وفي كل من هذه الشروط خلاف كما يعلم بالتأمل مما تقرر (قوله قيل) أي قاله بعض العلماء وفيه إشارة الى أنه لم يرتض ذلك (قوله ويعني) الخ عطف على قوله عني عن منفذ غير الآدمي عطفًا لتلقيبها وضابطه أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقال أو قيل ونحوهما كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا أي وتكرم زيدا وتريد تلقينه ذلك وفي جواز العطف التلقيني خلاف واجهه ور على المتع وأجازه بعضهم كفاي حاشية الشهاب على البيضاوي وعبارته وقد ذكر هذه المسئلة الاسنوي وغيره في أصوله فقالوا هل يتركب الكلام من كلمات متكلمين أحازه بعضهم ومنعه الجمهور والالزم أن من قال امرأتى فقال طالق يقع به الطلاق ولا قائل به وأولوا كلام من قال بصحته بأن كلامهم ما يضم في كلامه ما ذكره الآخر بقرينة المقام ولكن بعد كلاما واحدا على التسميح ثم اتهم ذكر وان التلقين ورد بالواو وغيرها من الحروف وانه وقع في الاستثناء كما في الحديث ان الله حرم شجر الحرم قالوا الا لا ذكر يارسول الله ذكره الكرماني في شرح البخاري وقال انه استثناء تلقيني انتهى (قوله عن جرة البعير) هذا ما نقله المحب الطبري عن ابن الصباغ واعتمده وهي بكسر الجيم وتشديد الراء ما يخرج به البعير أو غيره من جوفه الى فمه للاجترار ثم رده وهي بحسبة اتفاقا ومع ذلك سؤره طاهر لان الاصل الطهارة قال في شرح العباب فلا ينجس ما شرب منه ويعني عما تطاير من ريقه المنتجس (قوله وفم ما يجتر) أي وعما يجتر من البعير ونحوه (قوله اذا التقيم أخلاف أمه) جمع خلف كعمل واحمال وهو من ذوات الاربع كاللدى للانسان وقيل الخلف ظرف الضرع أفاده في المصباح (قوله وفم صبي) أي ويعني عن فم صبي وصبيبة أيضا والحق به أفواه المجانين وبه جزم الزركشي والفم مثال فغيره من أجزائه مثله كاليد وغيرها (قوله تنجس) قال بعضهم ولو مغلظا (قوله وان لم يغبر) أي الصبي قال الرشيدى ولا نظر الى امكان سؤاله ولا كونه يعتاد ورود الماء انتهى قال ابن العماد

فم الطيور كذا وابن الصلاح رأى * فم الصبي كذا عفوا بريقته من أجل ذاقه في الفم ما منعت * قطعا وما نجسوا بها برضعته (قوله وزرق الطيور في الماء) أي ويعني عن زرق الطيور رأى ونها زاد في التحفة وما على فمه (قوله وان

حيوان طاهر أى ما بقي في الاناء بعد أكاه أو شربه طاهر بلا كراهة في استعماله وان كان له جرة كالابل والبقر والغنم أو كان سبيعا يكثر افتراسه ولا نظر لغلبة نجاسة فمه منها ولا لان من شأنه ذلك لان الاصل الطهارة فلو تنجس يقينا فم الحيوان ثم غاب غيبة يمكن فيها طهارته عادة

وروث ما نشؤه من الماء والمرجع في القلة والكثرة العرف وشرط العفوة عن ذلك أن لا يغبر وأن لا يكون من مغلظ وأن لا يحصل بقصد قيل ويعني عن جرة البعير وفم ما يجتر اذا التقيم أخلاف أمه وفم صبي تنجس وان لم يغبر وزرق الطيور في الماء وان

بولوغه في ماء كثير راكد أو قليل جار لم ينجس ما لاقاه أو وقع فيه وان حكمنا ببقاء نجاسة نحو فمه اذا لاق نجاسة بالثلث اه ملخصا هكذا نقله الهاتفي في حاشية التحفة وعبارة التحفة وفم كل مجتر كما نقله المحب الطبري عن ابن الصباغ في البعير واعتمده انتهت (قوله أخلاف أمه) هو

حاملة اللدى (قوله وفم صبي) كذلك التحفة لكنه لم يذكر فيها تنجس وان لم يغبر ونقل الهاتفي عن شرح العباب لكثرة ذلك ومشقة الاحتراز عنه سبها في حق المخالط له ويؤيده ما في المجموع انه يعني عما انصل به شيء من أفواه الصبيان مع تحقق نجاستها والحق غيرهم أفواه المجانين اه وذ كر نحوه الجلال الرمل في نهايته (قوله وزرق الطيور) زاد في التحفة ما على فمها ونقل الهاتفي

عن شرح العباب ما نصه أي لو نزل طائر ولو من غير طيور الماء في ماء وزرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تتحلل عنه فلا ينجس لتعد
الاحتراز عن ذلك اهـ وذکر في النهاية نقلا عن الزركشي وكذلك الامداد لكنه لم يذكر قوله وعلى فيه الخ (قوله وبعر فارة الخ) زاد
التحفة يؤيده بحث الفزاري العفو عن بعرة فارة في مائع عم به الابتلاء اهـ وذکر في النهاية أيضا ونقله عن افتاء والده (قوله حال الحلب) كذلك
الامداد والنهاية وغيرهما قال في شرح العباب وعليه فلو شئ أو وقع حال الحلب أولا فالظاهر انه ينجس لان شرط العفو لم يتحقق والاصل يعمل
به اهـ كذا نقله الهاتفي عن شرح العباب وذکره الجلال الرمي في نهايته وزاد فيها ١١٩ وكون الاصل طهارة ما وقع فيه يعارضه

كون الاصل في الواقع انه
نجس فمساوقا وبقي العمل
بأصل عدم العفو اهـ وفي
حاشية ع ش على م
مثله في العفو ولو يث ضرع
الدابة بنجاسة تتمرغ فيها
أو توضع عليه لمنع ولدها
من شربها ومثله في العفو
ما لو وضع اللبن في اناء
ووضع الاناء في الرماد أو
التنور لتسخينه فتطير
منه رماد ووصل لما في
الاناء لمشقة الاحتراز عن

لم تكن من طوره) أي وتقدم عن النهاية نقلا عن الزركشي مثله (قوله وبعر فارة) أي ويعني عن بعرة فارة
(قوله عم الابتلاء بها) أي بالفارة وعبارة التحفة قال جمع وكذا ما تلقى الفيران من الروث في بيوت الاخوية اذا
عم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزاري العفو عن بعرة فارة في مائع عم بها الابتلاء (قوله وبعر فارة) أي ويعني عن
بعر فارة أي ونحوها (قوله وقع في اللبن حال الحلب) أي يقينا فلو وقع بعد الحلب أو قبله في الاناء فانه لا يعني عنه
فلو شئ أو وقع حال الحلب أم لا فالوجه كما قال م أنه ينجس اذ شرط العفو لم يتحقق وكون الاصل طهارة ما وقع
فيه يعارضه كون الاصل في الواقع أنه ينجس فمساوقا وبقي العمل بأصل عدم العفو انتهى قال ع ش ويؤخذ
من جعل سبب العفو المشقة أن مثل ذلك ما لو أصاب الحالب شيء من بولها أو روثها حال حلبها حيث شق
الاحتراز عنه وقت الحلب وانه لا فرق بين كونه جرت عادة بالحلب أم لا وقد يفرق بأنه انما عني عنه في اللبن
لانه لو لم يقل به لادى الى فساد اللبن وقد يتكرر ذلك من المحلوبة فيفوت الانتفاع بلبنها بخلاف الحالب فانه يمكنه
غسل ما أصابه من النجاسة ومثل ذلك في العفو أيضا ولو تضرع الدابة بنجاسة تتمرغ فيها أو توضع عليه لمنع
ولدها من شربها لان محل منع التضرع بالنجاسة ما لم يكن حاجته وما هنا لها ومثله في العفو ما لو وضع اللبن
في اناء ووضع الاناء في الرماد أو التنور لتسخينه فتطير منه رماد ووصل لما في الاناء لمشقة الاحتراز عن ذلك
انتهى نقله الرشدي قال ابن العباد

كحالب لبننا قد حله بعرة * من شاته قد هوى في وقت حلبته

قد قال شيخ بطهر الظرف مع ابن * لما رأى حرجا في عسر صوته

وقد توسع في الفتوى فأيده * ماضاق من واسع يقضى بفرجه

أي حيث قال اذا ضاق الامراسع (قوله وما يبق) أي ويعني عما يبق وقوله في نحو الكرش هو بوزن
الكبد وكل محتر بمنزلة المعدة للانسان قاله في المختار وعبارة النهاية وأفتى جمع من أهل اليمن بالعفو لما
يبقى في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته منه انتهى زاد في شرح العباب بل بالغ بعضهم فقال الذي
عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز أكل المصارين والامعاء اذا نقيت عما فيها من الفضلات وان
لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه أنه لا بد من غسلها اذا لامسقة في ذلك وانه لا بد من تنقية نحو
الكرش عما فيه ما لم يبق فيه نحو ريج بعسر زواله نقله الكردي (قوله اذا شقت تنقيته) أي تنظيف نحو
الكرش من المصارين والامعاء (قوله منه) أي مما فيه من الفرث (قوله وفي أكثر ذلك) أي من قوله قيل
ويعني الخ وهو خبر مقدم وقوله نظر مبتدأ مؤخر ولعل منه مسألة ما في نحو الكرش كما سبق آفعا عن شرح
العباب (قوله ومخالفة لكلامهم) أي الجمهور وكان هذا هو وجه النظر لكن الضابط في جميع ذلك أن العفو
منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا (قوله واذا كان الماء) هذا مقابل قوله الماء القليل (قوله قلتي فلا ينجس) (قوله
بوقوع النجاسة فيه) أي الماء القليلين خرج بكون الماء قلتيين الصريح في انهما من محض الماء ما لو وقع في ماء
ينقص عن القلتيين مائع يوافقه فبلغهما به ولم يغيره فرضا لو قد رخصا لافاقه فانه ينجس بمجرد وقوعه فيه ولا يدفع
الاستعمال عن نفسه وانما نزل المائع منزلة الماء في جواز الطهر بالكل لانه أخف اذ هو رفع وذلك دفع
وهو أقوى غالبا قاله في التحفة وعبارة حواشي الر وض للشهاب الرمي فرق المصنف بينهما بما حاصله مع

لم تكن من طوره وبعرة
فارة عم الابتلاء بها وبعرة
وقع في اللبن حال الحلب
وما يبق في نحو الكرش
اذا شقت تنقيته منه وفي
أكثر ذلك نظر ومخالفة
لكلامهم (واذا كان الماء
قلتيين فلا ينجس بوقوع
النجاسة فيه)

ذلك اهـ (قوله في نحو
الكرش الخ) أقر هذا
الجلال الرمي في نهايته
ونقله في الامداد عن جمع
يعنين عطا على أشياء من
المفوات ثم قال وفي أكثر

ذلك نظر ومخالفة لكلامهم زاد في شرح العباب بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز أكل المصارين
والامعاء اذا نقيت عما فيها من الفضلات وان لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه أنه لا بد من غسلها اذا لامسقة في ذلك وانه لا بد من تنقية
نحو الكرش عما فيه ما لم يبق فيه نحو ريج بعسر زواله (قوله وفي أكثر ذلك نظرا الى) قد نهتكم على ما فيه نظر عنده وعلى غيره عند ذكر كل
واحد من المذكورات

برياسيرا) أشار بلوالى مخالفة التغير بالنجس للتغير بالطاهر فانه لا يؤثر التغير بالطاهر الا ان كان تغيرا فاحشا يمنع اطلاق اسم
 نجس وقد اشار الى أن المراد ما ذكره ابن الرفعة في المطلب حيث قال وقوله أى الوسط وان كان التغير برياسيرا بمعنى مخالفة في
 بالطهور به فقط فانه لا يكتفى فيه التغير اليسير على المذهب والفرق الذى سلف وهو غلط النجاسة ولهذا أثر تغير أحد الأوصاف
 في تغيره بالطاهر على رأى منسوب الى النضر اه كلام المطلب وفي الروضة سواء أقل التغير أم كثر سواء تغير الطعم أو اللون أو الرائحة
 لذات متفق عليه هنا بخلاف ما تقدم في الطاهر اه كلام الروضة (قوله المتصل به) أى بالماء وقوله الموافق صفة للنجس * وقوله في
 بأشدها أى الصفات وهو متعلق بفرض ومثل للأشدها بقوله كون الطاهر الخ وفي التحفة
 ١٢٠ فاه متعلق بالموافق * وقوله

التوضيح والتنقيح أن دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قلتين ومعرفة بلوغ الماء قلتين ممكنة مع الاختلاط
 والاستهلاك ورفع الحدث والنجس منوط باستعمال ما يطلق عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت
 واستعمال الخالص غير ممكن فلم يتعلق به تكليف واكتفى بالاطلاق انتهى فاحفظه (قوله الا ان تغير
 طعمه وحده أو لونه وحده أو ريحه وحده) أى ما تقدم من حديث اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث
 ولحديث خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه قال الاجهوزى في
 الحديثين عموم وخصوص فعموم الاول سواء تغير أو لا وخصوصه كونه قلتين وعموم الثانى سواء كان
 الماء قلتين أو أقل وخصوصه كونه متغيرا فأتخذ خصوص الاول وهو كونه قلتين فتقيد به عموم الثانى وهو
 كونه قلتين أو أقل فتقول خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الخ أى اذا كان قلتين وتأخذ خصوص الثانى
 فتقيد به عموم الاول فتقول اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا أى اذا لم يتغير وهذه طريقة الأصوليين لان
 المفهوم عندهم ما يفهم من اللفظ انتهى (قوله ولو كان تغيرا برياسيرا) أى وكذا تقدير او هي غاية في تنجس الماء
 القلتين بالتغير (قوله لفحش النجاسة) تعليل لها (قوله ومن ثم) أى من أجل فحش النجاسة
 (قوله فرض النجس) أى قدر النجس فيما كان التغير تقديرا (قوله المتصل به) أى بالماء وأما
 غير المتصل به فلا يضر التغير به كما سيأتى وقوله الموافق لصفة للنجس والضمير المجرور للماء أيضا وقوله في
 الصفات متعلق بالموافق والمراد بها الصفات الثلاثة فقط ولذا قال في المنهاج والتغير المؤثر بطاهر أو نجس
 طعم أولون أو ريح قال في التحفة ولا يؤثر غيرهما كحرارة أو برودة وخرج بالمؤثر بنجس سألوه وجد فيه
 وصف لا يكون الا للنجاسة فلا يحكم بنجاسته فيما يظهر ترجيحه خلافا للبعوى ومن تبعه لاحتمال أن تغيره
 تر وروح ولا ينافيه ما لو وقع فيه نجس لم يغيره حالا بل بعد مدة فانه يسأل أهل الخبرة ولو واحد فاما يظهر فان
 جزم بأنه منه فنجس والا فلا تحقق الوقوع هنا لانتم انتهى ملخصا (قوله قبول منقطع الرائحة) أى
 واللون والطعم فهو عتيل للموافق للماء فى الصفات (قوله بأشدها) متعلق بفرض والضمير للصفات
 (قوله كون الخبر وريح المسك وطعم الخلل) هذا عتيل لأشدها الصفات (قوله فان كان بحيث يغيره أدنى
 تغير تنجس) هذا بيان لكيفية التقدير وايضا حها انه لو كان الواقع فى الماء قدر رطل من البول المذكور
 فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الخلل هل يغير طعم الماء أم لا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا
 يغير نقول لو كان الواقع قدر رطل من الخبر هل يغير لون الماء أم لا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا
 لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا
 لا يغيره حكمنا بطهارته هذا وقد تقدم أن التقدير مندوب لا واجب فاذا أعرض عن التقدير وهجم واستعمله
 كفى (قوله وخرج بوقوعها) أى النجاسة وقوله فيه أى فى الماء (قوله تغيره) أى الماء وقوله
 برائحة جيفة على الشط أى بان لم يتصل بشئ منه سواء ظهر فيه بعض أوصافها الثلاثة أم كلها قاله فى شرح

لما النجس ماء
 تنجسنا بفرض بان وقع
 المختلط فى ماء بواقعه
 الماء تغير النجس وحده
 الماء يمكن طهره أو
 افرضا الكل لان عين
 مع صارت نجسة لا يمكن
 تغير طعمه
 سده (أولونه) وحده
 ريحه) وحده (ولو)
 (تغيرا برياسيرا) لفحش
 نجاسة ومن ثم فرض
 النجس المتصل به الموافق
 الصفات قبول
 قطع الرائحة بأشدها
 الخبر وريح المسك
 الخلل فان كان بحيث
 يغيره أدنى تغير تنجس
 خرج بوقوعها فيه تغيره
 راحة جيفة على الشط
 برها كطاهر طاهر اه كلام
 حفة واعتمد فى شرح
 باب عدم التقدير فى
 ك أصلا فانه قال بعد الرد
 القمولى فى قوله بقدر
 ماء المتنجس مخالفا أشد
 باذ كره نمة الا ان يريد

العباب
 قولى أن قدر النجاسة الملاية للماء المتنجس بها بقدر مخالفا أشد لان كل الماء المتنجس بقدر
 يتخذ يكون لكلامه بعض اتجاه ومع ذلك الذى يتجه ما اقتضاه كلامهم انه لا يقدر قدر تلك النجاسة أيضا الاستهلاك كما فاما وقعت فيه فكانها
 مدومة الخ وقول التحفة السابق أو ما تعافرضا الكل خالفا لجمال الرملى فى فتاويه فقال حيث اختلط المائع المذكور رأى الذى وقعت
 به النجاسة بما كثر لم يحكم بنجاسته ولا نقرضه مخالفا أشد ولا تقدير فى المائع لانه ليس بنجاسة وان تعذر تطهيره اه (قوله برائحة جيفة) على
 شط قال فى شرح العباب بان لم يتصل بشئ منها بشئ منه سواء أظهر فيه بعض أوصافها الثلاثة أم كلها خلافا لما قد يتوهم من تعبيرهم
 الروح وذلك لانه لم يتصل اليه عين نجسة أى ونحو الطعم الواصل له منها لا يسمى عينا لانه ناشئ عن تكيف الهواء به منها ثم وصله للماء

عن شرح العباب ما نصه أي لو نزل طائر ولو من غير طيور الماء في ماء وزرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تتحمل عنه فلا ينجس لتعذر الاحتراز عن ذلك اهـ وذ كره في النهاية نقلا عن الزركشي وكذلك الامداد لكنه لم يذكر قوله وعلى فيه الخ (قوله وبعرفارة الخ) زاد في التحفة يؤيده بحث الفزاري العفون بعرفارة في مائع عم به الابتلاء اهـ وذ كره في النهاية أيضا ونقله عن افتاء والده (قوله حال الحلب) كذلك الامداد والنهاية وغيرهما قال في شرح العباب وعليه فلو شئت أوقع حال الحلب أو لا فالظاهر أنه ينجس لأن شرط العفون لم يتحقق والاصل يعمل به اهـ كذا نقله الهاتني عن شرح العباب وذ كره الجلال الرملي في نهايته وزاد فيها ١١٩ وكون الاصل طهارة ما وقع فيه يعارضه

كون الاصل في الواقع انه نجس فتناسقا وبقي العمل باصل عدم العفوا وفي حاشية ع ش على مر مثله في العفون لو يث ضرع الدابة بنجاسة تترغ فيها أو توضع عليه لمنع ولدها من شربها ومثله في العفو مالو وضع اللبن في اناء ووضع الاناء في الرماد أو التنور لتسخينه فتطير منه رماد ووصل لما في الاناء لمشقة الاحتراز عن

لم تكن من طيور اهـ) أي وتقدم عن النهاية نقلا عن الزركشي مثله (قوله وبعرفارة) أي ويعني عن بعرفارة (قوله عم الابتلاء بها) أي بالفأرة وعبارة التحفة قال جمع وكذا ما تلقى الفيران من الروث في بيوت الاخيلة اذا عم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزاري العفون بعرفارة في مائع عم بها الابتلاء (قوله وبعرفارة) أي ويعني عن بعرفارة أي ونحوها (قوله وقع في اللبن حال الحلب) أي يقينا فلو وقع بعد الحلب أو قبله في الاناء فانه لا يعني عنه فلو شئت أوقع حال الحلب أم لا فالوجه كما قال مر أنه ينجس اذا شرط العفون لم يتحققه وكون الاصل طهارة ما وقع فيه يعارضه كون الاصل في الواقع أنه ينجس فتناسقا وبقي العمل باصل عدم العفوا انتهى قال ع ش ويؤخذ من جعل سبب العفو المشقة أن مثل ذلك مالو أصاب الحالب شيء من بولها أو روثها حال حلبها حيث شق الاحتراز عنه وقت الحلب وانه لا فرق بين كونه جرت عادة بالحلب أم لا وقد يفرق بأنه انما عني عنه في اللبن لانه لو لم نقل به لادى الى فساد اللبن وقد يتكرر ذلك من المحلوبة فيفوت الانتفاع بلينها بخلاف الحالب فانه يمكنه غسل ما أصابه من النجاسة ومثل ذلك في العفو ايضا تلوث ضرع الدابة بنجاسة تترغ فيها أو توضع عليه لمنع ولدها من شربها لان محل منع التضمخ بالنجاسة مالم يكن لحاجة وما هنا لها ومثله في العفو مالو وضع اللبن في اناء ووضع الاناء في الرماد أو التنور لتسخينه فتطير منه رماد ووصل لما في الاناء لمشقة الاحتراز عن ذلك انتهى نقله الرشيدى قال ابن العماد

كحالب لنا قد حله بعمر * من شانه قد هوى في وقت حلبته قد قال شيخ بظهر الظرف مع لبن * لما رأى حرجا في عسر صوته وقد توسع في الفتوى فابده * ماضاق من واسع يقضى بفرجه أي حيث قال اذا ضاق الامر اتسع (قوله وما يبق) أي ويعني عما يبق وقوله في نحو الكرش هو بوزن الكبد وكل محتر بمنزلة المعدة للانسان قاله في المختار وعبارة النهاية وأفتى جمع من أهل اليمن بالعفو لما يبق في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته منه انتهى زاد في شرح العباب بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز أكل المصارين والامعاء اذا نقيت عما فيها من الفضلات وان لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه أنه لا بد من غسلها اذا لامس مشقة في ذلك وانه لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه مالم يبق فيه نحو ريج يعسر زواله نقله الكردي (قوله اذا شقت تنقيته) أي تنظيف نحو الكرش من المصارين والامعاء (قوله منه) أي عما فيه من الفرت (قوله وفي أكثر ذلك) أي من قوله قبل ويعني الخ وهو خبر مقدم وقوله نظر مبتدأ مؤخر ولعل منه مسألة ما في نحو الكرش كما سبق آ نفاعن شرح العباب (قوله ومخالفة لكلامهم) أي الجهور وكان هذا هو وجه النظر لكن الضابط في جميع ذلك أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا (قوله واذا كان الماء) هذا مقابل قوله الماء القليل (قوله قلتي فلا ينجس) قوله بوقوع النجاسة فيه أي الماء القليلين خرج بكون الماء قلتيين الصريح في انها من محض الماء مالو وقع في ماء ينقص عن القلتيين مائع بواقفه فلم يصبها به ولم يغيره فرضا لو قدر محال فانه ينجس بمجرد وقوعه فيه ولا يدفع الاستعمال عن نفسه وانما نزل المائع منزلة الماء في جواز الطهر بالكل لانه أخف اذ هو رفع وذلك دفع وهو أقوى غالبا قاله في التحفة وعبارة حواشي الروض للشهاب الرملي فرق المصنف بينهما بما حاصله مع

لم تكن من طيور اهـ وبمعنى بعرفارة عم الابتلاء بها وبعرفارة وقع في اللبن حال الحلب وما يبق في نحو الكرش اذا شقت تنقيته منه وفي أكثر ذلك نظر ومخالفة لكلامهم (واذا كان الماء) قلتي فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه

ذلك اهـ (قوله في نحو الكرش الخ) أقرهنا الجلال الرملي في نهايته ونقله في الامداد عن جمع يمين عطف على أشياء من المعفوات ثم قال وفي أكثر

ذلك نظر ومخالفة لكلامهم زاد في شرح العباب بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز أكل المصارين والامعاء اذا نقيت عما فيها من الفضلات وان لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه أنه لا بد من غسلها اذا لامس مشقة في ذلك وانه لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه مالم يبق فيه نحو ريج يعسر زواله (قوله وفي أكثر ذلك نظر الى) قد ثبت على ما فيه نظر عنده وعلى غيره عند ذكر كل واحد من المذكورات

(قوله ولو كان تغيرا سيرا) أشار بلوالى مخالفة التغير بالنجس للتغير بالطاهر فانه لا يؤثر التغير بالطاهر الا ان كان تغيرا فاحشا يمنع اطلاق اسم الماء بخلاف النجس وقد أشار الى أن المراد ما ذكره ابن الرفعة في المطلب حيث قال وقوله أى الوسيط وان كان التغير بسيرا يعنى بخلافه في التغير السالب للطهورية فقط فانه لا يكفى فيه التغير اليسير على المذهب والفرق الذى سلف وهو غلط النجاسة ولهذا أثر تغير أحد الاوصاف بها بخلاف تغيره بالطاهر على رأى منسوب الى النضر اه كلام المطلب وفي الروضة سواء أقل التغير أم كثر سواء تغير الطعم أو اللون أو الرائحة وكل هذا متفق عليه هنا بخلاف ما تقدم في الطاهر اه كلام الروضة (قوله المتصل به) أى بالماء * وقوله الموافق صفة للنجس * وقوله في الصفات متعلق بالموافق * وقوله ١٢٥ بأشدها أى الصفات وهو متعلق بفرض ومثل للأشده بقوله كلون الخبر الخ وفي التحفة

ان خالط النجس ماء واحتجنا بالفرض بان وقع هذا المختلط في ماء يوافقه فرضنا التغير بالنجس وحده لان الماء يمكن طهره أو ما نوافرضنا الكل لان عين الجميع صارت نجسة لا يمكن

الا ان تغير طعمه وحده (أو لونه) وحده (أو ريحه) وحده (ولو) كان (تغيرا سيرا) لغيره النجاسة ومن ثم فرض النجس المتصل به الموافق له في الصفات كبول منقطع الرائحة بأشدها كلون الخبر وريح المسك وطعم الخلد فان كان بحيث يغيره أدنى تغير نجس وخروج بوقوعها فيه تغير برائحة جيفة على الشط

طهرها كما هو ظاهر اه كلام التحفة واعتمد في شرح الباب عدم التقدير في ذلك أصلا فانه قال بعد الرد على القمولى في قوله بقدر الماء المتنجس مخالفا أشد بما ذكره ثمة الآن يريد

التوضيح والتنقيح أن دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قلتين ومعرفة بلوغ الماء قلتين ممكنة مع الاختلاط والاستهلاك ورفع الحدث والغيبث منوط باستعمال ما يطلق عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت واستعمال الخالص غير ممكن فلم يتعلق به تكليف واكتفى بالاطلاق انتهى فاحفظه (قوله الا ان تغير طعمه وحده أو لونه أو ريحه وحده) أى ما تقدم من حديث اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث والحديث خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه قال الاجهوزى فيين الحديثين عموم وخصوص فعموم الاول سواء تغير أو لا وخصوصه كونه قلتين وعموم الثانى سواء كان الماء قلتين أو أقل وخصوصه كونه متغيرا فتأخذ بخصوص الاول وهو كونه قلتين فتقيده بعموم الثانى وهو كونه قلتين أو أقل فنقول خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الخ أى اذا كان قلتين وتأخذ بخصوص الثانى فتقيده بعموم الاول فنقول اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا أى اذا لم يتغير وهذه طريقة الاصوليين لان المفهوم عندهم ما يفهم من اللفظ انتهى (قوله ولو كان تغيرا سيرا) أى وكذا تقدير او هي غاية في نجس الماء القلتين بالتغير (قوله لغيره النجاسة) تعليل لها (قوله ومن ثم) أى من أجل خش النجاسة (قوله فرض النجس) أى قدر النجس فيما كان التغير تقديرا (قوله المتصل به) أى بالماء وأما غير المتصل به فلا يضرب التغير به كإسباني وقوله الموافق له صفة للنجس والضمير المحرور للماء أيضا وقوله في الصفات متعلق بالموافق والمراد بها الصفات الثلاثة فقط ولذا قال في المنهاج والتغير المؤثر بطاهر أو نجس طعم أو لون أو ريح قال في التحفة ولا يؤثر غيرها كحرارة أو برودة وخروج بالمؤثر بنجس ماله وجد فيه وصف لا يكون الا للنجاسة فلا يحكم بنجاسته فيما يظهر ترجيحه خلافا للبعغوى ومن تبعه لاحتمال أن تغيره روح ولا ينافيه ماله وقع فيه نجس لم يغيره حاله بل بعد مدة فانه يسأل أهل الخبرة ولو واحد فاما يظهر فان جزم بانه منه فنجس والا فلا تحقق الوقوع هنا لانه انتهى ملبخصا (قوله كبول منقطع الرائحة) أى واللون والطعم فهو تمثيل للموافق للماء في الصفات (قوله بأشدها) متعلق بفرض والضمير للصفات (قوله كلون الخبر وريح المسك وطعم الخلد) هذا تمثيل لأشد الصفات (قوله فان كان بحيث يغيره أدنى تغير نجس) هذا بيان لكيفية التقدير وأيضا حها انه لو كان الواقع في الماء قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الخلد هل يغير طعم الماء أم لا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره حكمنا بطهارته هذا وقد تقدم أن التقدير مندوب لا واجب فاذا أعرض عن التقدير وهجم واستعمله كنى (قوله وخروج بوقوعها) أى النجاسة وقوله فيه أى في الماء (قوله تغيره) أى الماء وقوله برائحة جيفة على الشط أى بان لم يتصل بشيء منه سواء ظهر فيه بعض أوصافها الثلاثة أم كلها قاله في شرح

القمولى أن قدر النجاسة الملاية للماء المتنجس بما يقدر مخالفا أشد لأن كل الماء المتنجس يقدر العباب فحينئذ يكون لكلامه بعض اتجاه ومع ذلك الذى يتجه ما اقتضاه كلامهم انه لا يقدر قدر تلك النجاسة أيضا لاستهلاكها فاما وقعت فيه فكانها معدومة الخ وقول التحفة السابق أو ما نوافرضنا الكل خالفه الجمال الرملى في فتاويه فقال حيث اختلط المائع المذكور رأى الذى وقعت فيه النجاسة بجاء كثير لم يحكم بنجاسته ولا نفضه مخالفا أشد ولا تقدير في المائع لانه ليس بنجاسة وان تعذر تطهره اه (قوله برائحة جيفة) على الشط قال في شرح العباب بان لم يتصل شيء منها بشيء منه سواء أظهر فيه بعض أوصافها الثلاثة أم كلها خلافا لما قد يتوهم من تعبيرهم بالروح وذلك لانه لم يتصل به عين نجسة أى ونحو الطعم الواصل له منها لا يسمى عينا لانه ناشئ عن تكيف الهواء به منها ثم وصفه للماء

المتكيف به اه (قوله أو التقديرى) قال القليوبى فى حواشى المحلى ويعرف زوال التغير منه بزوال نظيره من ماء آخر أو بضم ماء اليه لوضعه للتغير حسا لزال أو بمعنى زمن ذكر أهل الخبرة أنه يزول به الحسى اه وفى التحفة ما نصه ويعلم ذلك بأن يكون الى جانبه غديره ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم أيضا أن هذا يزول تغيره فى هذه المدة الخ ١٢١ وحاصل مسئلة زوال تغير الماء الكثير

بالنجس ان تقول لا يخلو ما أن يكون زوال التغير بنفسه أولا فان كان بنفسه طهر وان لم يكن بنفسه فلا يخلو اما أن يكون بنقص منه أو بشئ حل فان كان بالنقص والباقي قلتان طهر وان كان بشئ حل فيه فلا يخلو اما أن يكون تروحا أو عينا فان كان تروحا طهر وان كان عينا فلا يخلو اما أن يكون ماء أو لا فان كانت ماء طهر ولو متنجسا وان لم تكن ماء فلا يخلو اما أن يظهر وصفها فى الماء أولا فان لم يظهر وصفها فيه بان صفا الماء طهر وان ظهر وصفها فى الماء فلا يخلو اما أن يوافق ذلك الوصف وصف تغير الماء أولا فان لم يكن موافقا لذلك طهر والا فلا (قوله الحسى أو التقديرى) أما زوال التغير الحسى فظاهر وأما زوال التغير التقديرى فبان بمضى عليه مدة لو كان ذلك فى الحس لزال وأن يصب عليه من الماء قدر الوصف على ماء متغير حسا لزال تغيره ويعلم ذلك بأن يكون الى جانبه غديره ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم أن هذا أيضا يزول تغيره فى هذه المدة وذلك لان النجاسة مقدرة فالنزىل ينبغى أن يكون مقدرا قاله فى التحفة ويعرف أيضا بقول

أهل الخبرة أنه يزول به الحسى كفى القليوبى (قوله بنفسه) أى بان لم يحدث فيه شئ وهو متعلق بزوال (قوله لنحو طول مكث وهبوب ريج) أى أو شمس (قوله أو بقاء ضم اليه) أى أو زال التغير بقاء آخر ضم اليه (قوله ولو متنجسا) أى أو متغيرا أو مستعملا أو ملجأ أو ثلجا أو بردا ذاب وتنكبر الماء ليشمل الانواع الثلاثة الاول لا ينافيه حد هم المطلق بانه ما يسمى ماء لان هذا حد بالنظر للعرف الشرعى وما فى المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف وهو شامل للمطلق وغيره قاله فى التحفة (قوله أو نبع فيه) أى فى موضع الماء (قوله أو نقص منه) أى من ذلك الماء المتغير وقوله وبقي قلتان صورة فى شرح المذهب بأن يكون الاناء محتقلا لا يدخله الريح فاذا نقص دخلته وقصرته (قوله طهر) بضم الهاء ويجوز الفتح أى عاد طهر أو مثل ذلك الماء القليل المتنجس بعلاقة النجاسة فانه يعود طهورا اذا بلغ قلتين بقاء ولا تغير به قال فى المغنى لزوال العلة وهى القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضر ويكفى الضم وان لم يميز صاف بكدر للحصول القوة بالضم لكن ان انضم ما يفتح حاجزا اعتبر اتساعه ومكثه زمنا يزول فيه التغير لو كان أخذ من قولهم ولو غمس كوز ماء واسع الرأس فى ماء كلة قلتين وسأواه بان كان الاناء محتقلا لا يدخل الماء فيه ومكث قدر ايزول فيه تغير لو كان واحد الماء من نجس أو مستعمل طهر لان تقوى أحد الماءين بالآخر انما يحصل بذلك فان فقد شرط من ذلك بان كان ضيق الرأس أو واسعه بحيث يتحرك ما فيه يتحرك الآخر تحركا عنيفا لكن لم يكمل الماء قلتين أو كمل لكن لم يكث زمنا يزول فيه التغير لو كان أو مكث لكن لم يسأوه الماء لم يظهر (قوله لا انتفاء علة التنجيس) أى فعاد الماء كما كان عليه قبل وأفهم كلامه والعلة أن القليل لا يظهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر ويحتمل أن يظهر بذلك فيما اذا كان تغيره بمية لا يسيل دمه أو نحوها مما يعنى عنه (قوله وهى) أى علة التنجيس (قوله التغير) أى تغيره حسا فبزواله كذلك عاد طهر أو قال فى التحفة وانما لم يقدر واهنا الواقع بعد زوال التغير بخلافه أشد لان المخالفة كانت موجودة بالفعل ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لفرض المخالفة حينئذ وجه بخلافها ابتداء انتهى وما تقر من الطهارة بزوال التغير بنفسه فلو نظير المرحح فى الجلالة اذا زال تغيره بغيره والزمان وعلى الضعيف القائل بعدم عود طهارتها بزوال التغير من غير علف طاهر فالفرق بين ما هنا وثم أن سبب نجاستها رداءة لجها فلا

فلا يضر (فان زال تغيره) الحسى أو التقديرى (بنفسه) لنحو طول مكث وهبوب ريج (أو بقاء) ضم اليه ولو متنجسا أو نبع فيه أو نقص منه وبقي قلتان (طهر) لا انتفاء علة التنجيس وهى التغير

ماء طهر ولو متنجسا وان لم تكن ماء فلا يخلو اما أن يكون مجاورا أو مخالطا فان كان مجاورا طهر وان كان مخالطا فلا يخلو اما أن يظهر وصفه فى الماء أولا فان لم يظهر وصفه فى الماء بان صفا الماء طهر وان ظهر وصفه فى الماء فلا يخلو اما أن يوافق ذلك الوصف وصف تغير الماء أولا فان لم يكن موافقا لذلك طهر والا فلا وهو

١٦ - تر مسى - ل * واضح (قوله ولو متنجسا) كانه أشار بلوالى دفع توهم استبعاد طهره بزوال التغير بالنجس والا فلم أقف على خلاف فى ذلك فحذرره (قوله طهر) قال الشهاب البرلسى فى حواشى المحلى أى عاد طهورا كما كان وهو بالفتح ويجوز الضم اه وفى الامداد بفتح الهاء أفصح من ضمها ونحوه نهاية الجلال الرمل

(قوله ولا يضر عوده) قال في التحفة وان لم يحتمل أنه تروح بنجس آخر كما شمله اطلاقهم ودل عليه أيضا قولهم الا ان بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا في زوال نحو ريج متنجس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عوده فورا أو متراخيا أو بين غسله بماء فقط أو مع نحو صابون لندرة العود هنا جدا أو يفرق بين البابين للنظر فيه بحال وقضية ماسأ ذكر أن سبب عدم التأثير هنا ضعفه بزواله ثم عوده وحينئذ فذلك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ مما يأتي في محرمات الاحرام في نحو فاغية أو كاذب أو طيب بثوب جف ان ريمحه ان ظهر برش الماء استصحب له اسم الطيب أولا فلا أن ظهوره هنا ان كان ناشئا عن نحو ماء أثر الا ان يفرق بان تأثير الماء في الازالة أقوى من تأثير الجفاف فيها فترفع أدنى قرينة بخلافه هنا وفي شرح العباب للشارح ينبغي أنه لو قال أهل الخبرة انه من تلك النجاسة كان تجسأ أخذ ما مر أول الفصل الى أن قال تغير الماء الكثير الذي فيه نجاسة انما يسلبه الطاهرة بان كان التغير من النجاسة بان أمكن حالته عليها بان كان له صفة تناسب صفة التغير والا فالتغير ليس منها فلا يحكم بنجاسته الخ وفي حاشية المنهج لابن قاسم قوله فان غيرته الميتة لو زال التغير هل يطهر لزوال السبب في التنجيس أو لا لان التعليل اذا تنجس لا يطهره الا التكرار وفي نهاية امر مانصه وأفهم كلامه والعلة أن القليل لا يطهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر ويحتمل أن يطهر بذلك فيما اذا ١٢٢ كان تغيره ميت لا يسيل دمه أو نحو مما يعني عنه اه وذكري في النهاية في شرح قول

تزلوا بالعلف الطاهر فليتأمل (قوله ولا يضر عوده) أي التغير ولم يحتمل أنه تروح بنجس آخر كما شمله اطلاقهم ودل عليه أيضا قولهم الا ان بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا في زوال نحو ريج متنجس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عوده فورا أو متراخيا أو بين غسله بماء فقط أو مع نحو صابون لندرة العود هنا جدا أو يفرق بين البابين للنظر فيه بحال وقضية ماسأ ذكره أن سبب عدم التأثير هنا ضعفه بزواله ثم عوده وحينئذ فذلك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ مما يأتي في محرمات الاحرام في نحو فاغية أو كاذب أو طيب بثوب جف ان ريمحه ان ظهر برش الماء استصحب له اسم الطيب أولا فلا أن ظهوره هنا اذا كان ناشئا عن ماء أثر الا ان يفرق بان تأثير الماء في الازالة أقوى من تأثير الجفاف فيها فترفع أدنى قرينة بخلافه هنا قاله في التحفة (قوله بعد زواله) أي التغير * وقوله حيث خلا تقيده لعدم ضرر عود التغير وقوله عن نجس جامد فان لم يحل منه ضرر قال الرشدي الظاهر ان المراد بالجامد المجاور ولو مائعا كالدهن وماء نجس وبالمائع المستهلك انتهى بتصرف وعبرة النهاية ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وان كانت مائعة أو جامدة وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم ينجس انتهى قال ع ش قوله فنجس أي من الآن وعليه فلو زال تغيره فتطهر منه جيع ثم عاد تغيره لم يجب عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يحكم بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال التغير حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوز انه بنجاسة تحللت منه بعد وهي لا تضر فيما مضى الخ (قوله أو زال) أي ظاهره فلا ينافي التعليل بالشك الا في فلاء اعتراض على المصنف بالعطف المقتضى لتقدير الزوال الذي ذكره ثم رأيت بعض الشراح أجاب بذلك والرافعي أول كلام الوجيز بذلك قاله في التحفة وقال سم يظهر أن القعد جل زوال التغير في قوله فان زال تغيره على زواله ظاهر اليكون الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة أيضا كما في مسائل الطهور وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها (قوله بمسك) أي زال تغير ريمحه به وطعمه بجعل ولونه بزعفران (قوله أو كدورة تراب) أي أو حصص قال الكردي

المهاج فلا تنجس مائعا على المشهور مانصه فان غيرته الميتة لكثرة ما وان زال تغيره بعد ذلك من المائع أو الماء القليل مع بقائه على قلته أو طرحت فيه بعد موتها نجسته الخ ولا يضر عوده بعد زواله حيث خلا عن نجس جامد (أو) زال (بمسك أو كدورة تراب) (قوله أو زال بمسك الخ) أي زال ظاهرا فلا ينافي هذا ماسأ في من قوله لان الظاهر استتار وصف الخ والمراد زوال تغير ريمحه بمسك أو لونه بسبب زعفران أو طعمه بجعل مثلا كما في التحفة والنهاية وفي التحفة

يؤخذ منه أن زوال الريح والطعم بنحو زعفران لا طعم له ولا ريج والطعم واللون بنحو مسك لا طعم له ولون له واللون والريح بنحو خل لا لون له ولا ريج يقتضي عود الطهارة وهو متجه وفاقا لجمع من الشراح لانه لا يشك في الاستتار حينئذ ولا يشكل هذا بالاجاب نحو صابون توقفت عليه ازالة النجس مع احتمال ستره ليمحه بريمحه لان من شأن ذلك انه مزيل لاستتار بخلاف هذا اه كلام التحفة وفي مر ما يوافق التحفة أيضا وفي شرح العباب ان رائحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكمنا الآن بالطهارة قال ولو وضع مسك في متغير الريح فزال ريمحه ولم تظهر فيه رائحة المسك طهر قال وليس هذا بعيدا لا استتاراه ونحوه في مر (قوله أو كدورة تراب) جعل في التحفة وغيرها ان التراب والحصص يستران الطعم واللون والريح وعبرة شرح العباب له ولا فرق في عدم الطهورية اذا زال التغير بنحو الحصص أو التراب بين التغير بالطعم أو اللون أو الريح كما يصرح به كلام المحاملي وغيره واقتضاه كلام المجموع ومنازعة الاسنوي فيه وهمه فيها البلقيني وأطال في بيان ذلك واقتضاه أيضا كلام الروضة وغيرها في نحو تراب له الاوصاف الثلاثة يقينا أو احتمالا أما اذا سلبت عنه كلها قطعاً فانه لا يكون ساترا حينئذ وعليه يحمل قول الزركشي وغيره يؤخذ من تعليل الرافعي أي بالشك في زوال التغير واستتاره وتصويره أي حيث صور انتفاء الرائحة بطرح المسك والطعم بطرح الخل واللون بطرح الزعفران الى آخر ما أطال به

جعل في التحفة وغيرها التراب والحص بستران الطعم واللون والريح (قوله أو نحوهما) كنزورة لم تطبخ
(قوله فلا يطهر) أي حال ظهور رريح المسك أو طعم الخلل أولون الزعفران أو كدورة التراب ونحوه فلا
نعود ظهوره بل هو باق على نجاسته (قوله لان الظاهر استتار وصف النجاسة به) أي بما ذكر
ونحوه والباء متعلق بالاستتار وعبارة شرح المنهج للشك في أن التغير زال أو استتار بل الظاهر انه استتار
قال في التحفة ويؤخذ منه أن زوال الريح والطعم بنحو زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم واللون بنحو مسك
واللون والريح بنحو الخلل لا لون له ولا ريح يقتضي عود الطهارة وهو متجه وفاقا لجمع من الشراح لانه لا يشك
في الاستثناء حينئذ ولا يشك في هذا الاحتجاب بخصوصا بون توقفت عليه ازالة نجس مع احتمال استتاره لريحه
يرجح لان من شأن ذلك أنه مزيل لاستتار بخلاف هذا (قوله وأفهم تعبيره) أي المصنف (قوله
بكدورة) صلة تغيير (قوله ان الماء) مفعول أفهم أي الماء المتغير بالنجاسة وزال التغير بالكدورة
(قوله توصفانها) أي من الكدورة (قوله ولا تغير به) أي الماء (قوله طهر) أي ويحكم بطهورة
التراب أيضا والحاصل انه اذا صف الماء ولم يبق به تكدر يحصل به شك في زواله طهر كل من الماء والتراب
سواء كان الباقي عمار سب فيه التراب فلتين أم لا نعم ان كان عين التراب نجسة لا يمكن تطهيرها كتراب
المقابر المنبوذة اذ نجاسته مستحكمة فلا يطهر أبدا لان التراب حينئذ كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء
لم تنجس والانتجس وغير التراب مثله فيما ذكر ومحل ما تقر اذا احتمل ستر التغير بما طرأ اذ شرط اناطة
الحكم بالشك في زوال التغير أو استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغليبا لاحتمال الاستتار انه لا بد من احتمال
احالة زوال التغير على الواقع في الماء من مخالط أو مجاو وخفيث احتمال حالته على استتاره بالواقع فالنجاسة
باقية لكونها لم تتحقق زوال التغير مقتضى النجاسة بل يحتمل زواله واستتاره والاصل بقاؤها وحيث لم
يحتمل ذلك فهي زائلة فيحكم بطهارته أفاده في النهاية (قوله ولو وقع النجس) أي المتغير المعقود عنه في
الماء (قوله في كثير متغير بما لا يضر) أي كثير بطول مكث مثلا (قوله قدر زواله) أي فرض
زوال ذلك التغير الكائن بطول المكث (قوله فان فرض تغيره بهذه النجاسة) أي الواقعة في ذلك الماء
(قوله تنجس) أي فلا يجوز استعماله (قوله والا) أي وان لم يفرض تغيره بها (قوله فلا) أي فلا
ينجس قال الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض فرع شخص يجب عليه تحصيل بول ليتطهر منه في
وضوئه وغسله وازالة نجاسته وصورته في جماعة معهم فلتان فصاعدا من الماء وذلك لا يكفيهم لطهارتهم ولو
كملوه ببول وقدره مخالط الماء لم يغيره فانه يجب عليهم الخلط على الصحيح ويستعملون جميعه
انتهى فرع ثان لو وقعت نجاسة في ماء كثير فلم يغيره في الحال وتغير بعد مدة قال ابن كنج رجعنا
الى أهل الخبرة فان قالوا تغير بها حكم بنجاسته والافلا قال الاذرعى ولم أربا بواقفه ولا ما يخالفه قلت نقل في
المجموع عن الدارمي ما يخالفه لكنه نظريه (قوله والماء الجاري) مبتدأ أخبره كالراكد (قوله وهو)
أي الجاري (قوله ما اندفع) أي انصب (قوله في صيب) أي منخفض (قوله أو مستو) أي
كان أرضا أو غيرهما (قوله والا) أي وان لم يندفع في صيب أو مستو بأن كان أمامه ارتفاع (قوله
فهو راكد) أي وجريه مع ذلك متباطئ لا يعتد به ويكون جرياته متواصلة حسا وحكما فلا ينتجس اذا
بلغ جميعها فلتين الا بالتغير (قوله كالراكد) أي في تفصيله السابق من تنجس قليله بوقوع النجاسة
وكثيره بالتغير لان خبر العاليتين عام ولم يفصل فيه بين الجاري والراكد وهذا هو القول الجديد والقديم لا
ينجس قليله بلا تغيير به قال الامام والغزالي واختاره جماعة من الاصحاب قال في المجموع وهو قوي وقال
في المهمات انه قول جديد أيضا اه وذلك لقوة الجاري ولان الاولين كانوا يستنجون على شط الانهار
الصغيرة ثم يتوضئون منها ولا ينفك عن رشاش النجاسة غالبا وغلة الرافي بان الجاري وارد على الجاري فلا
ينجس الا بالتغير كالماء الذي تزال به النجاسة وقضية هذا التعليل ان يكون طاهر الاطهور والظاهر انه ليس
بمراد قاله في المغنى (قوله فان كان فلتين) الخ تفرع على التشبيه المذكور (قوله لم ينجس الا

أو نحوهما (فلا) يطهر لان
الظاهر استتار وصف
النجاسة به لازواله وأفهم
تعبيره بكدورة أن الماء لو
صفامنها ولا تغير به طهر ولو
وقع النجس في كثير متغير
بما لا يضر قدر زواله فان
فرض تغيره بهذه النجاسة
تنجس والا فلا (و) الماء
(الجاري) وهو ما اندفع
في صيب أو مستو من
الارض والافهوراكد
(كالراكد) فان كان فلتين
لم ينجس الا

(قوله بما لا يضر) أي
كثير بطول مكث مثلا
قدر زواله أي ذلك التغير
الكائن بطول المكث الخ
(قوله في صيب) أي
منخفض (قوله والا)
أي وان لم يندفع في صيب
أو مستو من الارض بان
كان أمامه ارتفاع فهو
كالراكد وجريه مع ذلك
متباطئ لا يعتد به في حكم
الجاري

(قوله أجزاء الجرية الواحدة) فلا اعتبار بالقلتين أو دونهما بالنسبة للجرية لا لجميع النهر قال الخلال المحلى في شرح المنهاج على الجديد ثنجس أى الجرية أى حيث نقصت عن القلتين وإن كان ماء النهر أكثر من قلتيه ولا ينجس غيرها وإن كان ماء النهر دون قلتيه الخ وعبر بمثل ذلك الزبادى في شرح محرر الرافعي وفي حاشية الروضة لابن السراج البلقيني أى جامع حاشية البلقيني عليها ما نصه قوله في فصل الماء الجارى ما نصه وأما النجاسة الجامة كالميتة فإن غيرت الماء بنجسته وإن لم تغيره فتارة تقف وتارة تجرى مع الماء فإن حرت بجره فاقبلها وما بعدها طاهران **فائدة** أسقط المصنف من الشارح في هذه المسئلة أموراً أحدها أن كلام الشارح يقتضى أن الماء الجارى إذا كان كله دون قلتيه وفيه النجاسة الجامة يكون نجسا ونقله عن بغوى وقال أنه الوجه قال شيخنا وهذا الذى قاله عن التهنيد ليس فيه وهو مردود فإن الجرية التى قبل النجاسة والتي بعدها يقتضى نص الشافعي وكلام الأصحاب طاهرة لا تنفصلها ولا تنظر إلى مجموع الماء قال الشافعي ولولا ما وصفت وكان الماء الجارى قليلا فخطأ النجاسة فيه موضعاً فجرى نجس الباقي منه إذا كانا جميعاً بحكم النجاسة ولكنه كل شئ جاء منه غير ماضى وغير مختلط بما مضى والراكضى هذا المختلط كله وسلم المصنف من هذا الاعتراض لاسقاطه ذلك اه وفي الخادم للزركشى أثناء كلام ذكره فيه ما نصه الحق أن كلام الغزالي جاز على إطلاقه من عدم الفرق بين القليل والكثير وما اقتضاه كلام الرافعي أن مجموع الماء الجارى إذا كان قليلا وفي حريمه معه ١٢٤ نجاسة أن يكون نجسا مردود وكلام الشافعي والأصحاب مصرح بأن الجرية ينحكم

بطهارتها لا تنفصلها ولا تنظر إلى قلة الماء وقد قال في الام وقد ذكر تفاصيل

بالنغير أو أقل تنجس بمجرد ملاقة النجس غير المعفوعه نعم الجارى وإن تواصل حساهو منفصل حكما إذا كل جرية طالبة لما أمامها هار بة بما وراءها فاعتبر تقوى أجزاء الجرية الواحدة بعضها ببعض وهى ما يرتفع وينخفض بين حافتى النهر من الماء عند تموجه تحقيقاً أو تقديرا

الجريات ولولا ما وصفت وكان الماء الجارى قليلا فخطأ النجاسة منه نجس الباقي منه إذا كانا جميعاً

بالنغير) أى تغير أحد أوصافه الثلاثة التى هى الطعم والريح واللون (قوله أو أقل) أى من القلتين (قوله تنجس) أى الجارى الأقل (قوله بمجرد ملاقة النجس غير المعفوعه) أى مما تقدم في المستثنات (قوله نعم الجارى) استدراك على ما يقتضيه عموم التشبيه المذكور ولذا قال بعضهم الماء قسمان راكد وجارى وبينهما بعض اختلاف وفي كيفية قبول النجاسة وزوالها ولا بد من التميز بينهما يمينه (قوله وإن تواصل حساهو) أى الجارى (قوله منفصل حكما) هذا هو الفرق بين الجارى والراكد (قوله اذ كل جرية طالبة لما أمامها هار بة بما وراءها) تعليل لكون الجارى منفصلاً حكماً قال بعضهم ولأنه لو كانت متصلة بها حكماً لتنجس الماء فى الكوز إذا انصب على الأرض وورد عليه نجس قاله فى المغنى (قوله فاعتبر تقوى أجزاء الجرية الواحدة) يعنى أن الاعتبار بالقلتين أو دونهما بالنسبة للجرية لا لجميع النهر (قوله بعضها ببعض) بدل من الجرية الواحدة وذلك لاتصال بعضها ببعض دون ما أمامها وخلفها من الجريات لا تنفصلها عنها حكماً وإن تواصلت حساهو لا يتقوى بعضها ببعض بخلاف الراكد فإنه متصل حساهو حكماً فيتقوى بعضها ببعض ولذا اعتبرنا القلتين فى الراكد بجميعه وفى الجارى بأجزاء الجرية وحدها قال فى شرح العباب التفاصيل فى الجارى إنما هو بين الجريات لا بين أجزاء الجرية الواحدة ومن ثم قال القنوى أن الجرية الواحدة فى نفسها متصل بعضها عرضاً وعمقاً وإن كانت منفصلة عن غيرها من الجريات طولاً انتهى وهذا وجه قوله اعتبر تقوى أجزاء الجرية الخ من الكردى (قوله وهى) أى الجرية الواحدة * وقوله ما يرتفع وينخفض عند تموجه أى الماء وهذا مراد من قال وهى الدفعة بين حافتى النهر عرضاً (قوله تحقيقاً أو تقديراً) تفصيل للموجفالتحقق أن يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسبب شدة الهماء والتقديرى بأن يكون غير ظاهر التمعج بالجري عند سكون الهماء لانه يتموج ولا يرتفع قاله البجبرى فى شرح العباب فهى أى الجرية من قبيل الاجسام المحسوسة التى تختلف مسافة أبعادها الطول والعرض والعمق

ولكنى كما وصفت كل شئ جاء منه غير ماضى وهو غير مختلط بما مضى اه وعبارة ابن انتهى

شبهة فى شرحه الكبير على المنهاج والجارى كراكد فيما من التفرقة بين القليل والكثير وفيما يستثنى لكن العبرة فى الجارى بالجرية نفسها لا بمجموع الماء فإن الجريات متفصلة فى الحكم وإن اتصلت فى الحس لأن كل جرية طالبة لما قبلها هار بة عما بعدها الخ (قوله تحقيقاً أو تقديراً) التحقيق بأن يشاهد التمعج والتقدير كما فى شرح العباب للشارح فيما إذا لم يظهر تمعج فهى أى الجرية من قبيل الاجسام المحسوسة التى تختلف مسافة أبعادها الطول والعرض والعمق اه قال فى الامداد ومعه تقرب معرفة كونها قلتيه بالمساحة بأن يؤخذ عمقها ويضرب فى طولها ثم الحاصل فى قدر عرضها بعد بسط الاقدار من مخرج الربع فلو كان عمقها فى طول النهر ذراعاً ونصفاً وطولها وهو عرض النهر كذلك فابسط كلامهما أر باعاً واضرب أحدهما فى الآخر ثم الحاصل وهو ستة وثلاثون فى عرضها وهو عمق النهر بعد بسطه أر باعاً فإن كان ذراعاً فالحاصل أكثر من قلتيه أو ثلاثة أر باعاً فالحاصل مائة وثمانية فليست الجرية قلتيه إذ هما بالمساحة مائة وخمسة وعشرون ر بما حاصلة كما بأتى من ضرب طولهما وهو ذراع ورابع فى مثله وهو العرض بعد بسط الكل أر باعاً ثم الحاصل فى خمسة بسط العمق يحصل ذلك اه

(قوله وجرت بحريه) أى من الماء (قوله المتنجنس بها) أى بأن كانت الجريه دون القلتين أو كانت قلتين وتغيرت والا فلا تنجس الجريه بالنجاسة الواقعة فيها وهل المائع كالماء فى ذلك قال فى التحفة نقلا عن قواعد الركنى ان الجريه من المائع الجارى اذا وقع فيها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء اه وأقره فى التحفة مع تردد فى ذلك وبوافقه ما رأيت فى فتاوى مر حيث سئل عن المائع الجارى هل له حكم الماء الجارى حتى اذا لاقت الجريه تنجس لا ينجس ما عداها أم لا أجاب بأنه قد تعارض فيها ظاهر قولهم الجريه المتصلة حسا منفصلة حكما وقولهم المائع وان كثر كالقليل فى تنجسه بمجرد الملاقاة والاخذ بالثانى أوجه اه بجره وفي حواشى المنهج للعلامة ابن قاسم ما نصه هل الجارى من المائع كالماء حتى لا يتعدى حكم كل جريه لغيرها كذا بخط شيخنا البرلسى واعتمد شيخنا ١٢٥ الطباوى أنه مثله والالزم فيما لو نزل خيط

مائع من علو على أرض نجسة نجاسة جميع مافى العلو من المائع الذى نزل منه الخيط ولا يجوز القول بذلك ومقاله لا يحصى عنه اه كلام ابن قاسم ونقل الحلى فى حواشى المنهج بحث الطباوى وأقره وقرى الشارح فى التحفة بين مسألة الخيط من المائع ومسألة الجارى منه

أما الجريات فلا يتقوى بعضها ببعض فلو وقعت فيه نجاسة وجرت بحريه فوضع الجريه المتنجنس بها نجس

بأن الانصباب هنا أقوى بمافى الجارى فنجع تسمية غير المماس متصلا بالنجس وذكر فى التحفة ان كثيرين قائلون بنجاسة جميع مافى العلو من المائع فى مسألة نزول الخيط منه على نجس لكن رده ونقل عن مرجع المجموع ما يخالفه وظاهر أن الجريه من المائع التى فيها النجاسة تنجس وان

انتهى قال فى الامداد ومعرفة كونها قلتين بالمساحة بأن تأخذ عمقها وضرب فى طولها ثم الحاصل فى قدر عرضها بعد بسط الاقدار من مخرج الربيع أى لو جوده فى مقدار القلتين فى المربع فصح القلتين بان تضرب ذراعا ور بعاطولا فى مثلها عرضا فى مثلها عمقا يحصل مائة وخمسة وعشرون وهى الميزان فلو كان عمقها فى طول النهر ذراعا ونصفا وطولها وهو عرض النهر كذلك فابسط كلامه ما أرباعا واضرب أحدهما فى الآخر ثم الحاصل وهو ستة وثلاثون فى عرضها وهو عمق النهر بعد بسطه أرباعا فان كان ذراعا فالحاصل يعنى مائة وأربعة وأربعين أكثر من قلتين أو ثلاثة أرباع ذراع فالحاصل مائة وثمانية فليست الجريه قلتين اذ هما بالمساحة مائة وخمسة وعشرون ربعيا حاصلة من ضرب طولهما وهو ذراع ور بع فى مثله وهو للعرض بعد بسط الكل أرباعا ثم الحاصل فى خمسة بسط العمق يحصل ذلك انتهى بزيادة (قوله اما الجريات) أى المتعددة وهذا مقابل لقوله الجريه الواحدة (قوله فلا يتقوى بعضها) أى الجريات (قوله ببعض) أى لما تقر من انفصال كل جريه حكما (قوله فلو وقعت فيه) أى فى بعض الجريات أو الضمير راجع للماء الجارى وعليه فلعن الانسب التعبير بالواو وكما عر بها فى الروض فليتأمل (قوله نجاسة وجرت بحريه) أى الماء (قوله فوضع الجريه المتنجنس) أى من النهر مثلا * وقوله بها أى بالنجاسة بان كانت الجريه دون القلتين أو كانت قلتين وتغيرت والا فلا تنجس (قوله نجس) أى ويظهر بالجريه بعدها وأما ما قبلها فلا ينجس مطلقا وهل الجارى من المائع كالماء حتى لا يتعدى حكم جريه لغيرها كذا بخط الشيخ عميرة واعتمد الشيخ الطباوى أنه مثله والالزم فيما لو نزل خيط مائع من علو على أرض نجسة نجاسة مافى العلو من المائع الذى نزل منه الخيط ولا يجوز القول بذلك ومقاله أى من المائع كالماء لا يحصى عنه انتهى سم على المنهج ثم رأيت فى التحفة التصريح بان الجارى من المائع كالراكد فينجس بملاقاة النجاسة لا خصوص الجريه التى بها النجاسة وتردد فى مسألة الأبريق واستغرب أن مافى باطنه لا ينجس بل ومالم يتصل بالنجاسة من الخيط النازل قال لا لكون الجارى من المائع كالجارى من الماء لان الانصباب على الوجه المذكور يمنع من الاتصال عرفا فاقضى قصر النجاسة لمعادون غيره واستشهد لذلك بما نقله الامام عن الأصحاب من أنه لو صب زيتان اثنان فى آخر به فارة حيث قالوا لا ينجس مافى هذا الثانى مما لم يلاق الفأرة وبكلام نقله عن شرح المذهب فيما لو جرح فى صلانه وخرج منه دم لوث البشرة تلو بثا قليلا حيث لم تبطل صلانه بسبب الدم البعيد عن البشرة وأطال فى بيان ذلك فراجعته قال ع ش وعبارته واجتجوا بالحديث الحسن فى ذلك قالوا ولان المنفصل عن البشرة لا يضاف اليها وان كان بعض الدم متصلا ببعضه ولهذا الوصب الماء من ابريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذى فى الأبريق وان كان بعضه متصلا ببعض أى حسا لا حكما انتهت وبيانه أنهم جزموا بان المنفصل عن الشئ لا يضاف اليه وان تواصل بعضه ببعض حتى اتصل أوله بمافى الأبريق وآخره بالنجس فالخروج من الأبريق

كثرت على كل قول لان حكم الجريه حكم الماء الراكد كما صرحوا به والمائع الراكد ينجس بملاقاة النجس الغير المعفوع عنه وان كثر وقته نبه على هذا القليوبى فقال فى حواشى المحلى والمائع كالماء وكلام المصنف يشمله كما مر وهو صحيح لان المراد منه أن الجريه وان كثرت فيه تنجس بالملاقاة لانها كالراكد ولا ينجس ما قبلها مطلقا وتنجس مما بعدها ما مر على محلها لانه تنجس ولو نزل المائع من علو على أرض متنجسة لم ينجس الا ما لاقى النجاسة فقط لا ما فوقه خلافا للخطيب فى هذه اه ما نقله القليوبى فى حواشى المحلى

(قوله حكم غسالة النجاسة) أي فهي طاهرة غير مطهرة بشرط أن لا تتغير ولا يزيد وزنها وإذا كانت النجاسة مغلفة تنجس الغسالة مطلقا ما عدا السابعة فلها حكم الغسالة ومحل ذلك أن كان الموضع ترابيا أو الماء المار على موضع النجاسة مكدرا بالتراب والافلاب في تطهير ذلك من التريب كما هو ظاهر ١٢٦ قال الشارح في شرح العباب وبحث ابن العماد أنه لا يحكم على الجربة بالاستعمال

منع إضافة الخارج منه لماء كان أو ماء فإلم يتأثر منه بالخارج المتصل بالنجاسة وإن اتصل بماءه أيضا لما تقرر أن هذا الاتصال لا عبرة به مع كون العرف قطع إضافته إليه كما ذكره والالم يعف عن ذلك الدم فيما إذا اتصل بدم كثير في الأرض مثلا وبقياسهم مسألة الدم على مسألة الماء علم أنهم مصرحون بأنه لا فرق بين الماء والمائع في عدم إضافة ما في الاناء إلى الخارج عنه فتأمل ذلك فانه مهم انتهى عبارة التحفة لكن ينقص يسير (قوله وللمارة بعدها) أي الجربة المارة بعد الجربة التي فيها النجاسة (قوله حكم غسالة النجاسة) أي فهي طاهرة غير مطهرة بشرط أن لا تتغير ولا يزيد وزنها قال في الزيد

وماء مغسول له حكم المحل * إذا تتغير به حين انفصل

حتى لو كانت مغلفة كهيئة الكلب فلا بد من سبع جريات عليها ومن التريب أيضا في غير الأرض الترابية وبحث ابن العماد أنه لا يحكم على الجربة بالاستعمال والتنجس مادامت جارية خلف جربة النجاسة حتى تنفصل لأن الأرض كلها بمنزلة العضو الواحد قال الشارح وفيه نظر ظاهر وزعم أن الأرض بمنزلة العضو الواحد ممنوع كيف والجريات المتابعة على الأرض هنا متفصلة حكما كما هو يلزم من تفصله

وللمارة بعدها حكم غسالة النجاسة وإن لم تجر بجريه فكل جربة تمر عليها دون قلتين تكون نجسة وإن امتد النهر فراسخ إلى أن يجتمع فيه قلطان في محل وبه يلغز

كذلك تغاير أحكامها ولا يتم الابتغايرها بالنسبة لمحلها أيضا وحينئذ فالوجه ما اقتضاه كلامهم من الحكم على الجربة بالاستعمال والتنجس بمجرد مزابلتها للموضع الأول اه كلام الإيعاب (قوله وإن لم تجر بجريه) هذا مقابل قوله أولا وجرت بجريه أي وإن لم تجر النجاسة بجري الماء لثقلها مثلا أو لضعف جريان الماء ومثل ذلك إذا كان جرى الماء أسرع من جريان النجاسة كما في الأسنى والامداد وغيرهما اه كردى (قوله فكل جربة تمر عليها) أي على النجاسة (قوله دون القلتين) أي بأكثر من رطلين على ماسياتى (قوله تكون نجسة) أي كوضع الجربة المذكور (قوله وإن امتد النهر فراسخ) أي وبلغ الآفان القلال لما مر أن الجريات متفصلة حكما (قوله إلى أن يجتمع فيه) أي في النهر (قوله قلطان في محل) أي كحوض وحفرة في النهر قال بعضهم والحاصل أن الجارية من الماء ومن رطب غيره إما أن يكون بمسئو أو قريب من الاستواء وإما أن يكون منفصلا من مرتفع كالصوب من ابريق فالجارية من المرتفع جدا لا يتنجس منه الا الملاقى للنجس ماء أو غيره وأما في المستوى والقريب منه فغير الماء يتنجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجربة وأما الماء فالعبرة فيه بالجربة فإن كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها بالاتغير وإن كانت أقل فهي التي تنجست وما قبلها من الجريات باق على طهوريته ولو المتصلة بها وأما ما بعدها فهو كذلك أي باق على طهوريته إلا الجربة المتصلة بالمتنجسة فلها حكم الغسالة وهذا إذا كانت النجاسة جارية مع الماء وإن كانت واقفة في المرفق ما مر عليها يتنجس وأما ما لم يمر عليها وهو الذي فوقها فهو باق على طهوريته أي وإن كان ماء كله دون قلتين انتهى فاحفظه (قوله وبه) أي وبقولنا وإن امتد النهر فراسخ الخ (قوله يلغز) بالبناء للمفعول من اللغز بوزن رطب والجمع الغاز وهو الكلام المعنى يقال الغز في كلامه إذا عوى وشبه فيه والغزال بربوع في جحره مال يمينا وشمالا لافي حفرة ويقال المجاجاه والمعيايه والعويص والمعنى والرمز قال الجلال السيوطي في شرح عقود الجمان وقد ورد في الأغاز عدة أحاديث جمعها الحافظ العراقي كما رأيت بخطه أشهرها حديث الصحيحين أخبرني بشجرة مثلها مثل المسلم قال ابن عمر فوقع الناس في شجر البوادي ووقع في قلبي أنها النخلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة انتهى وفي شرح المرشدي نقلا عن أبي الحسن العروضي ما نصه المعنى أعما يحتاج إليه الملوك والعلماء ما لا يخفى الأسرار كما في كتب الملوك إلى خلفائهم في تدبير أمر خفي وفي تأليف العلماء في علومهم التي من شأنها أن يرضن بها على غير أهلها وأما ليقف الملوك

الماء أسرع من جريان النجاسة كما في الأسنى والامداد وغيرهما (قوله وبه يلغز) على قال في شرح العباب ولا يؤثر في هذا الأغاز الذي جر وأعليه أن هذا لم يبلغ قلتين فضلا عن ألف قلة لانه مفروق حكما وذلك لأن اتصاله صورة يكفى في الأغاز به

(قوله ليس بتغير) أي حسا ولا تقدير ولو كان في وسط النهر حفرة عميقة والماء يجري عليها سريعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها
حينئذ كالجارى أم لو كانت غير عميقة فلا أثر لها سواء أ جرى الماء عليها سريعا ١٢٧ أم بطيئا وكذا يكون للماء حكم الراكد

أو كان الماء يتولى في طرف
النهر ويستدير لان
استدارته في حكم التراخي
شرح العباب للشارح
لوجرى الماء في حوض
ركد طرفاه فليكل من
الحوض وطرفيه حكمه
فليكل من طرفيه حكم
الراكد ولاصله حكم
الجارى حتى تنجس
جريته القليلة بوصول
نجس والكثير بالتغير

فيقال لنماء بلغ آلاف من
القلال وهو نجس مع أنه
ليس بتغير (والقلتان
خمسائة رطل بالبغدادى)
وبالمصرى أربع مائة وستة
وأربعون رطلا وثلاثة
أسباع رطل (تقريباً)

ويأتى فيه ما مر من التفصيل
بين كون النجاسة الجامدة
واقفة أو تجري بحرية وان
قل ولا ينجس كل من
طرفيه وان قل تنجس
جارلانا يجوز رفع الماء
من طرفى النجاسة في هذه
الصورة لطهارة ما حاذها
أي لان الجارى التى هى
فيه فى حكم المنفصل عن
الراكد وان لم يكن الراكد

على كتب أعدائهم المعمدة على ما يوجب في أيدي الجواسيس والعلماء على ما يقع في الكتب من فصول
مقامة سترت ما تحتها من العلوم الجليلة انتهى وقد ألف في الغار الفقهية مؤلفات من أجلها البلغة والمعابة
لانى العباس الجرجاني والاعجاز في الالغاز للضياء ابن الجبلى وطراز المحافل في الالغاز المسائل للجمال الاسنوى
(قوله فيقال لنماء بلغ آلاف من القلال) بكسر القاف جمع قلة (قوله وهو نجس مع أنه ليس بتغير)
أي لاحسا ولا تقدير قال في اليباب ولا يؤثر في هذا الالغاز الذى جرى واعليه أن هذا لم يبلغ قلتي فضلا
عن ألف لانه متفرق حكما وذلك لان اتصاله صورة يكفى في الالغاز به اه كرى (تنبيه) قال في
المجموع لو كان في وسط النهر حفرة قال صاحب التقرير بنبذ النقص لها حكم الراكد وان جرى
الماء فوقها قال الغزالي والوجه أن يقال ان كان الجارى يغلب ماءها ويبدله فله حكم الراكد أيضا وان
كان يلبث فيها قليلا ثم يزيدها فله في وقت اللبث حكم الراكد وكذا ان كان لا يلبث ولكن تتناقل حركته فله
في وقت التناقل حكم الماء الذى بين يديه ارتفاع انتهى (قوله والقلتان) أي المتقدم ذكرهما قال فيه
للمعهد الذ كرى والقلتان في الاصل الجرتان العظيمتان فالقلة الجرة العظيمة سميت بذلك لان الرجل
العظيم يقلها أي يرفعها وفي عرف الفقهاء اسم للماء المعلوم ولذلك قال المصنف رحمه الله خمس مائة الخ ولا
حاجة لان يقال ومقدار مظهر من القلتين خمس مائة الخ الا بالنظر للاصل وهذا بيان لمقدارهما بالوزن وسيأتى
بيان مقدارهما بالمساحة (قوله خمس مائة رطل) نذر الشافعي والترمذي والبيهقي اذا بلغ الماء قلتي بقلال
هجر لم ينجس وهى بفتح أولهما مقربة قرب المدينة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام تجلب منها
القلال وليست هجر البحرين وقد قدر الشافعي رضى الله عنه القلة منها أخذ من شيخه عبد الملك
ابن جريج الراثى لها أي حيث قال رأيت قلالا هجر فاذا القلة منها تسع قربتين وشيا بقربتين ونصف
احتياطا اذ لو كان الشئ فوقه لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب والواحدة منها لا تزيد غالبا على
مائة رطل فتكون القلتان خمس قرب وحينئذ فانتصار ابن دقيق العيىد من لم يعمل بخبر القلتين محتجا بأنه
مبهم لم يبين عجب اذ لا وجه للمنازعة في شئ مما ذكر وان سلم ضعف زيادة من قلال هجر لانه اذا اكتفى
بالضعيف في الفضائل والمناقب فليسان كذلك بل أبو حنيفة رضى الله عنه يحتج به مطلقا وأما اعتماد
الشافعي لها فهو يدل على أنه ما لهذا أول لبوتها عنده انتهى تحفة بزادة (قوله بالبغدادى) نسبة الى بغداد
اسم بلد مشهور وأصله اسم بلدين بينهما نهر وكانت بغداد كذلك والذى بناها أبو جعفر عبد الله المنصور
ثانى الخلفاء العباسيين سنة أربعين ومائة وفيها لغات بموحدة أو ميم ثم غين معجمة ثم دال مهملة ثم ألف
ثم ذال معجمة أو مهملة أو نون بد لها قال بزادة قال الشرفاوى ومعناها بالعربية عطية الصنم وقيل
بستان الصنم ولذا كره العلماء تسميتها بذلك ولذا يقال لها مدينة السلام لتسميتهم الدجلة نهر السلام أي الله
(قوله وبالمصرى) أي بالرطل المصرى لكن على مصحح النووى في رطل بغداد أنه مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (قوله أربع مائة وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل) أي
وأما على مصحح الرافعى من أن رطل بغداد مائة درهم وثلاثون درهما فهى بالمصرى أربع مائة رطل
وأحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاث أوقية وبالدمشق عليه مائة وثمانية أرتال وثلاث رطل وعلى مصحح
النووى مائة وسبعة أرتال وسبع رطل أفاده الكردى (قوله تقريبا) تيميز محمول عن المضاف الذى

في حكم المنفصل عنه لما يأتى قريبا عن المجموع بخلاف ما اذا تنجس الراكد بأن قل ولم يبلغ من الجرية التى يحاذيها قلتي فان كل جرية تمر
به وهى قليلة تنجس لانها تلاقى في جريانها ماء نجسا الى أن قال في شرح العباب فرع في المجموع قال صاحب العدة لو كانت ساقية
تجرى من نهر الى آخر فاقطع طرفها ووقعت فيها نجاسة قال صاحب التلخيص نجس الذى فيها لانه دون قلتي وان كان متصلا
بقلتي قال أصحابنا هذا اذا كان أسفل الساقية وأعلىها مستويا والماء راكد فيها نجس كله اذا تقاصر عن قلتي فاما اذا كان أعلا الساقية
أرفع من أسفلها والماء يجري على نجاسة فإلى يصل النجاسة منه طاهر وان كان في الطريق اه ما أردت نقله منه (قوله رطل) بكسر
الراء أفصح من فتحها (قوله وبالمصرى الخ) هذا على مصحح النووى في رطل بغداد أنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة

أسباع درهم أما على مصحح الرافي من أن رطل بغداد مائة درهم وثلاثون درهما فهى بالمصرى أربع مائة وأحد وخسون رطلا وثلاث رطل
وثلاثا أوقية وبالدمشقي على مصحح الرافي مائة وثمانية أرتال وثلاث رطل وعلى مصحح النووى مائة وسبعة أرتال وسبع رطل (قوله على
ما فى الروضة وصوبه الاسنوى) ١٢٨ وصحح النووى فى التحقيق ما جزم به الرافي واعتمده الاذرى وغيره من أنه يعنى عن نقص

هو الخبر والمصدر بمعنى اسم المفعول أى تقريب جسمائة أى مقربها أى ما يقرب منها (قوله لا تحديدا)
هذا ككونها جسمائة هو الاصح وذهب أبو عبد الله الزبيرى الى أن القلتين ثلاثمائة من لان القلة ما يقوله
بغير ولا يقل الواحد من بعان العرب غالبا أكثر من وسق والوسق ستون صاعا وذلك مائة وستون منها
والقلتان ثلاثمائة وعشرون تحط منها عشرون للظرف والحبال تبقى ثلاثمائة وهذا اختيار القفال وقيل
أتمها ألف رطل لان القرة بقدر تسع مائتى رطل فالاحتياط الاخذ بالا أكثر ويحكى هذا عن أبى زيد وقيل
تحيديدا قال الخطيب المقدرات أربعة أقسام * أحدها ما هو تقريب بلا خلاف كسن الرقيق المسلم أو
الموكل فى شرائه * الثانى تحديد بلا خلاف كتقدير مدة مسح الحف وأجار الاستنجاء وغسل الولوغ
والعدد فى الجمعة ونصب الزكوات والاستئنان المأخوذة فيها وسن الاضحية والوسق فى العربا والحول فى
الزكاة ودية الخطأ وتغريب الزانى وانظار المولى والعنين ومدة الرضاع ومقادير الطهارة * الثالث تحديد
على الاصح فنه تقدير خمسة أوسق بألف وستمائة رطل الاصح أنه تحديد ووقع فى شرح المذهب هنا ورأس
المسائل تصحيح عليه ولعله سهو الرابض تقريب على الاصح كسن الحبض ومقدار القلتين والمسافة بين
الصفين وأميل مسافة القصر نقله الحنفى (قوله فلا يضر نقصان رطلين فأقل) تبريع على تقريرا قال
الشورى وكان اغتفار الرطلين فقط لانهما أمر وسط بين مراتب القلة وهو واحد وأول مراتب الكثرة
وهو الثلاثة انتهى (قوله ولا يضر نقصان أكثر من رطلين) قال سم لا يقال هذا يرجع الى التحديد
لانا نقول هو غير التحديد المختلف فيه * وقوله على ما فى الروضة اعتمده الاسنوى وجرى عليه صاحب
التهجئة حيث قال

وانما تنجيس ذى اتصال * كجربة قارب فى الارطال
خمس مائتين تفسر قلتين * فليبلغ نقص الرطل والرطلين

قال الكردى وصحح فى التحقيق ما جزم به الرافي واعتمده الاذرى وغيره من أنه يعنى عن نقص لا يظهر
بنقصه تفاوت فى التغير بقدر معين من الاشياء المغيرة فتفرض وقوع رطل من الحب فى قلتين ثم تضعه فى
ناقصتين عن القلتين فان تفاوت التغير فالناقص دون القلتين والافتراض وقوع الرطل الحب فى ناقصتين
خمس أرتال وهكذا حتى يتفاوت التغير فادام لم يظهر تفاوت فى التغير بين الاتان المذكورين فيكون
لناقص حكم القلتين ويمكن أن يقال لا خلاف بين ما فى الروضة وغيرها قال الحلبي قد يقال اعتبار النووى
الرطلين لانهما اللذان بنقصهما لا يظهر التفاوت فى التغير وقال القليوبى وقد اختبر أهل الخبرة ذلك فوجدوا
أن التفاوت يظهر اذا زاد النقص على الرطلين فكم مواه فلا يقال ان ذلك من التحديد فتأمل
* تنبيه * تعبيره هنا على ما فى الروضة قال بعضهم يشعر بالنبرى وأن هذا ضعيف لكن
غير فى التحفة بقوله فلا يضر نقصان رطلين فأقل على المعتمد فما هنا حينئذ غير ضعيف بل هو المعتمد
انتهى والروضة اذا أطلق كما هنا فالمراد به روضة الطالبين للإمام النووى رحمه الله وهو
كتاب جليل نحو أو أربعة أسفار مختصر من العزيز الشرح الكبير على الوجيز للرافي
وهناك روضة أخرى لابن أخت صاحب البحر الرمانى وهى روضة الحكم وزينة الاحكام واذنقلوا
عنها قيدا (قوله وقد رهما) أى القلتين * وقوله بالمساحة بكسر الميم وهى تقدير المبسوطات بسطح مربع
مجموع مقدار معلوما تقديره (قوله فى المربع) بصيغة اسم المفعول من التبريع والظاهر أن المراد به
المربع المطلق وان كان ينقسم فى علم المساحة الى ثمانية أشكال ثم هو أصل من أصول الشكل الممسوح

قدر لا يظهر بنقصه
تفاوت فى التغير بقدر
معين من الاشياء المغيرة
بأن تضع فى قلتين ما يقربهما
كرطل جبر ثم تضعه
فى ناقصتين خمسة أرتال
مثلا فان تفاوت التغير والا
فتفرض وقوعه فى
ناقصتين عشرة وهكذا حتى
يتفاوت التغير فادام لم
يظهر تفاوت فى التغير بين
الاتان المذكورين
لا ضرر وان ظهر التفاوت

لا تحديدا (فلا يضر نقصان
رطلين) فأقل (ويضر
نقصان أكثر) من
رطلين على ما فى الروضة
(وقدرهما بالمساحة فى
المربع)

بينهما بأن ظهر التغير فى
الناقص أكثر منه فى
الاخر ضرر ويمكن الجمع
بين القولين بأن يقال ان
زاد النقص على رطلين
ظهر التفاوت فى التغير
والا فلا خلاف وعبرة
الحلبي فى حاشية المنهج قد
يقال اعتبار النووى
الرطلين لانهما اللذان
بنقصهما لا يظهر التفاوت
فى التغير وعبرة القليوبى
فى حواشى المحلى وقد اختبر
أهل الخبرة ذلك فوجدوا

أن التفاوت يظهر اذا زاد النقص على الرطلين فكم مواه فلا يقال ان ذلك من التحديد فتأمل
اه وفى وجه يعنى عن ثلاثة أرتال وفى وجهه عن مائة رطل وهما ضعيفان بل قال الامام ابن النانى غلط (قوله وقد رهما) أى القلتين
بالمساحة بكسر الميم وهى تقدير المبسوطات بسطح مربع مجموع مقدار معلوما يقدر به وهى للمسطوح كالكيل والكيل للوزن للوزن

واعلم بأن الضرب تضعيف العدد * بقدر ما في آخر من العدد

(قوله وهو) أى الطول * وقوله خمسة أرباع أى لما مر أن المساحة ذراع ور ربع فالذراع والربع خمسة أرباع ويعبر عنها بخمسة أذرع قصيرة (قوله في مثله) متعلق بضرب الطول * وقوله وهو أى مثل الطول * وقوله العرض أى وذلك خمسة فضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين وبعبارة الشنشوري في قرة العين في معرفة مساحة طرف القلتين والمراد في هذا العمل أنا نعتبر كل ربع من الخمسة ومن الخارج كأنه ذراع قصير طوله ربع ذراع فكانهم ضربوا خمسة في خمسة أذرع تحصل مائة وخمسة وعشرون ذراعا بالذراع القصير الذي طوله ربع ذراع بذراع اليد ولو كان المراد بالذراع والربع معناه الحقيقي عند الحساب وضربنا واحد أو ربع الطول في واحد أو ربع العرض والحاصل وهو واحد ونصف ونصف ثمن في واحد أو ربع العمق فكانت المساحة للقلتين في الربع واحد أو سبعة أثمان وخمسة أثمان ثمن كما هو واضح عند الحساب وبيانه أنك تضرب البسط في البسط خمسة في خمسة يحصل خمسة وعشرون ثم المخرج في المخرج ومخرج الربع من أربعة أربعة في أربعة تحصل ستة عشر فاقسم عليها الخمسة والعشرين بخارج واحد ونصف ونصف ثمن هذا مساحة السطح ثم إذا ضربت واحد ونصف فاقسم ثمن في واحد وربع وهو العمق حصل واحد وسبعة أثمان وخمسة أثمان ثمن وإن شئت قلت بدل خمسة أثمان ثمن نصف ثمن وثمانين ثمن كما عبر به الشهاب ابن حجر وإنما كان الحاصل من ضرب واحد ونصف ونصف ثمن في واحد وربع واحد وسبعة أثمان ونصف ثمن وثمانين ثمن لأن البسط الأول خمسة وعشرون والثاني خمسة ومسطحها مائة وخمسون وعشرون فاقسمها على مسطح المخرجين أعني ستة عشر وأربعة وذلك أربعة وستون بخارج واحد وسبعة أثمان ثمن أو واحد وسبعة أثمان ونصف ثمن وثمانين ثمن كما ذكرناه وذلك أقل من اثنين بثلاثة أثمان ثمن وقر في عظيم بين أقل من اثنين للذين هما ثمانية أرباع وبين مائة وخمسة وعشرين ر بعا ولولم تفهم ذلك كذلك لكان ماذ ذكره في مساحة القلتين خارجا عن عمل الحساب فلا يصح فإن الخارج على ماذ ذكره وهو مائة وخمسة وعشرون ليس كل واحد منه ربعا كما ذكرنا بل كل واحد في الحقيقة ربع ربع ربع أى ثمن ثمن ثمن فعملهم لا يتم إلا إذا اعتبر الربع ذراعا قصيرا طوله ربع ذراع ويكون ذلك اصطلاحا فليقدر به مساحة القلتين فإن المقدار به في المساحة إنما هو بحسب المصطلح عليه ولا مساحة في الاصطلاح قال وكنت أقول ذلك بحثا من تلقاء نفسي ثم رأيت الشيخ ابن حجر ذكر معنى ذلك في شرح العباب فقال الخ وقد مدت عبارة شرح العباب انتهى كد في الكبرى (قوله ثم الحاصل) عطف على الطول أى ثم ضرب الحاصل من ضرب الطول في مثله الذي هو العرض (قوله وهو خمسة وعشرون ر بعا) جملة معترضة * وقوله في خمسة أرباع متعلق بضرب الحاصل وإيضاح ذلك أن تبسط الذراع من جنس الكسر وهو ربع يكون الذراع والربع خمسة ثم اضرب خمسة الطول في خمسة العرض يكون الحاصل خمسة وخمسة وعشرين اضربها في خمسة العمق يكن الحاصل مائة وخمسة وعشرين كل واحد منها سبع أربعة أربطال بغدادية فالمجموع جسمائهم رطل من غير زيادة ولا نقص وهي مقدار القلتين فالمائة والخمسة والعشرون إذا حصلت من ضرب الطول في العرض والحاصل في العمق بعد بسطها أربعا هي الميزان لمقدار القلتين قال في التحفة لكن على مرجح المصنف يعني النوى في رطل بغداد وعلى مرجح الرافعي لم يتعرضوا له وبوجه بأنه لا يظهر هنا بينهم متفاوت أذهو خمسة دراهم وأربعة أسباع درهم ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة الخ وفي شرح العباب بعد نقل أن القلتين بالمساحة عن ذوائد الر وضه ما نصه ثم الظاهر أن ماذ ذكر عن ذوائد الر وضه جرى فيه على مختاره في رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أما على مختار الرافعي فإنه وهو مائة وثلاثون درهما فيحتمل أن يقل المساحة أيضا ماذ ذكر ويحتمل أن يزداد نسبة التفاوت بينهما في وزن القلتين وهو خمسة أربطال ونصف رطل ونصف تسع رطل والأقرب الأول إذ عدم تحديد ممدار ذراع وقولهم أنه شبران تقر بي أن يدل على أن ذلك التفاوت مغتفر

وهو خمسة أرباع في مثله وهو العرض ثم الحاصل وهو خمسة وعشرون ر بعا في خمسة أرباع

حصلت من ضرب الطول في العرض والحاصل في العمق بعد بسطها أربعا هي الميزان لمقدار القلتين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلا والطول كذلك فابسط كلاهما أربعا أربعا تكن ستة اضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة وثلاثون اضربها في قدر عرضها بعد بسطه أربعا فإن كان العرض ذراعا فالحاصل من ضرب أربعة في ستة وثلاثين مائة وأربعة وأربعون فهو أكثر من قلتين إذا قلتان مائة وخمسة وعشرون وهذه زادت وإن كان العرض ثلاثة أرباع ذراع تضرب ثلاثة التي هي بسط الثلاثة أرباع الذراع في ستة وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون القلتين إذا قلتان مائة وخمسة وعشرون كما علمته

وعلى هذا ففسر أبداً (قوله بسط العمق) بالجرب بدل من خمسة (قوله بذراع النجار) قال الشارح في حاشية تحفته قالوا في المدور أنه ذراعان طولاً أى عمقا وذراع عرضاً ثم بعد ذلك وتعميده قال جمع منهم الذراع المذكور معتبر في الكل بذراع الآدمى قال في الجواهر وغيرها وهو المذكور في صلاة المسافر وهو أربع وعشرون أصبعاً وكل أصبع ست شعيرات مع ضم بطن كل إلى ظهر الأخرى بشرط اعتدال الكل وقدرة المعتدلة بست شعيرات معتدلات من ذنب البرذون وتقل القاضى حسين من متقدمى أصحابنا عن المهندسين أن المراد بالذراع في المدور ذراعان طولاً أى عمقا قال الزركشى كشيخه الأذرى والمراد ذراع النجار أى بالنون وهو المشهور الآن بذراع العمل في عرف البناء والنجارين لا بالفوقية خلافاً لمن صحفه أخذوا من كون القاضى حكاه عن المهندسين وهو متعين لما يأتى قال شيخنا وهو بذراع الآدمى ذراع وربع تقريباً وقال غير ما قال غير ما اعتبره فوجدته ذراعاً ونصفاً اه وفيه نظر لأن اعتبار كونه ذراعاً ونصفاً يؤدي إلى زيادة ذلك على مقدار القلتين بكثير كما يعلم ذلك مما يأتى قريباً رأيت الأذرى ١٣١ أشار في غير هذا الباب إلى أنه ذراع

وثلاث ويؤيده قول بعض أئمة هذا الفن قد يراد من الذراع اثنان وثلاثون أصبعاً وبذلك يتأيد ما قاله شيخنا والحاصل أن الذى آثرناه عن المشايخ أنه بالنون وأن المراد به

بسط العمق (وفي المدور كالبئر ذراعان عمقا) بذراع النجار وهو بذراع اليد المعتدلة قيل ذراع وربيع تقريباً وقيل ذراع ونصف

ما تقرر من ذراع نحو البناء والتجارين اليوم وكان من لم يتحرر عنده ضبط هذا الذراع قال المراد به ذراع التجار بالفوقية وهو ما يابى الباعة وغيرهم بمصر

انتمى فليتأمل فيه سم (قوله بسط العمق) بالجرب بدل من خمسة فلو كان العمق ذراعاً ونصفاً مثلاً والطول كذلك فابسط كلامهم ما أرباعاً تكن ستة اضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة وثلاثون اضربها في العرض بعد بسطه أرباعاً فإذا كان العرض ذراعاً فالحاصل من ضرب أربعة في ستة وثلاثين مائة وأربع وأربعون فهو أكثر من قلين إذ هما كما علمته مائة وخمسة وعشرون وإن كان العرض ثلاثة أرباع ذراع تضرب ثلاثة التى هى بسط الثلاثة أرباع للذراع فى ستة وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون القلتين وعلى هذا ففسر قاله الكردى قال المداينى ولو كان الموضع المربع ذراعين ونصفاً وعرضه وعمقه كذلك يتبادر الذهن إلى أنه أربيع قليل لأنه ضعف مقدار القلتين وهو خطأ والصواب أنه ست عشرة قلة يعرف ذلك من يعرف ضرب القلتين بالطريق المتقدم فأنك تجعل كلام من الطول والعرض والعمق عشرة أذرع قصيرة فتضرب عشرة الطول فى عشرة العرض والمائة الحاصلة فى عشرة العمق يحصل ألف كل واحد سبع أربعة أربطال فالجمله أربعة آلاف رطل بست عشرة قلة فتدبر (قوله وفي المدور) عطف على فى المربع أى وقدره بالمساحة فى المدور وقال الفيزى فى التفاحه وهو شكل واحد محيط به خط هو محيط بنقطة واحدة هى مركز كل الخطوط الخارجة منها إلى المحيط متساوية وفى مساحته ثلاثة طرق * أحدها أن تضرب نصف قطره فى نصف محيطه * والثانى أن تلقى من مربع القطر سبعة ونصف سبعة * والثالث أن تضرب ربع القطر فى جميع المحيط وفى استخراج قطره تقسم المحيط على ثلاثة وسبع فيما كان فهو القطر وفى استخراج المحيط تضرب القطر فى ثلاثة وسبع فبالغ فهو المحيط (قوله كالبئر) أى كفضائها كما عبر به غير دوى كل فالنسيب به للغالب من أهمادورة (قوله ذراعان عمقا) أى وهو المراد بالطول فى بعض العبائر خلافاً لمن زعم بخالفهما هنا (قوله بذراع النجار) بالنون وهو المشهور الآن بذراع العمل فى عرف البنائين والتجارين لا بالفوقية خلافاً لمن صحفه أخذوا من كون القاضى حكاه عن المهندسين وهو متعين لما يأتى (قوله وهو) أى ذراع التجار (قوله بذراع اليد المعتدلة) أى التى هى شبران تقريباً (قوله قيل هى ذراع وربيع) جزم به فى التحفة وغيره أى أنهم أذراعان ونصف (قوله وقيل ذراع ونصف) يؤيده ما ذكره السيد السمهودى فى الوفا فى أخبار دار المصطفى أن ذراع

واقليمها وقد يؤيد هذا قول السيد السمهودى شكر الله سعيه وذراع العمل ذراع وثلاث من ذراع الحد يد المستعمل بمصر إذ هذا إنما ينطبق على ذراع التجار لأنه الذى انقرب به أهل مصر وإذا تقرر أن المراد ذراع التجار بالباء وأنه أربعة وعشرون قيراطاً وذراع اليد أحد وعشرون قيراطاً على ما تقرر رزق أن المراد بعمق المربع ذراع وربيع بذراع الآدمى وبعمق المدور ذراعان من ذراع الحد يد والتفاوت بينهما قريب بخلاف ما إذا قلنا المراد ذراع النجار فإن التفاوت بينهما كثير هذا والحاصل أنه لم يتحرر لنا ضبط ذراع النجار بالنون بذراع الحد يد كور ولا بذراع الآدمى المذكور ولا غيره وإنما حصر الأذرى المراد به النون أنه ذراع وربيع أى بذراع الآدمى ليظهر له استواء الميزان على ما رأته إلى آخر ما طال به الشارح فى حاشية تحفته (قوله وقيل ذراع ونصف) تقدم فى كلام الشارح فى حاشيته على تحفته التنظير فى هذا ونظر فيه الشارح فى شرح العباب أيضاً بأنه يؤدي إلى زيادة ذلك على مقدار القلتين بكثير وهو كذلك ووجهه أن بسط كل من العرض ومحيطه وهو محيط الدائرة وهو ثلاثة أمثاله أى القطر وسبع أى سبع مثله وذلك ثلاثة أذرع وسبع ذراع لما سيأتى من أن العرض ذراع وأن محيطه ثلاثة أمثاله وسبع مثله فلو كان محيط الدائرة اثنين وعشرين ذراعاً لوجب أن يكون العرض

أي القطر سبعة أذرع ولو كان قطر دائرة سبعة أذرع لوجب أن يكون محيطها اثنين وعشرين ذراعا قال بعض أهل المساحة متى عرفت القطر فاضربه في ثلاثة وسبع فما كان فهو المحيط وإذا عرفت المحيط فاقسمه على ثلاثة وسبع فما كان فهو القطر اهـ وإذا كان العرض ذراعا ومحيطه ثلاثة أذرع وسبع فابسط ذلك أرباعا كما فعلت في المربع لاهم جعلوا المربع أصلا قاسوا عليه غيره من الأشكال وإذا بسطت كلام من القطر ومحيطه والعمق أرباعا وجعلت كل ربع ذراعا قصيرا صار القطر أربع أذرع وقصيرة ومحيطه اثني عشر ذراعا وقصيرة وأربعة أسباع ذراع قصير والعمق عشرة فاذا أردت مساحة المدور الذي صار بعد البسط كما ذكر تضرب نصف العرض أي وهو اثنان ونصف أرباعا في نصف المحيط بالدائرة وهو ستة وسبعان نصف اثني عشر وأرباعا أسباعا يبلغ حاصل الضرب المذكور اثني عشر وأرباعا أسباعا أرباعا في نصف المحيط بالدائرة وهو ستة وسبعان نصف اثني عشر وأرباعا أسباعا يبلغ حاصل الضرب المذكور اثني عشر وأرباعا أسباعا فيضرب الاثنان عشر والاربعة أسباع ١٣٢

العمل ذراع وثلاث من ذراع الحديد المستعمل عصر وذلك اثنان وثلاثون قيراطا وذراع اليد الذي حرره أحد وعشرون قيراطا وجهه أن التفاوت حينئذ بين ذراع ونصف باليت وذراع العمل نصف قيراط ولم يستثنه لقلته أفاده في التحفة لكن نظره هذا القيل في حاشية وشرح العباب بأن اعتبار كونه ذراعا ونصفا يؤدي إلى زيادة ذلك على مقدار القلتين بكثير وجهه أنهم قالوا إن الميزان في المدور أن يبسط كل من العرض ومحيطه أي الدائر به وهو ثلاثة أمثاله وسبع فاذا كان العرض ذراعا كان الدائر به ثلاثة أذرع وسبع ذراع فابسط ذلك أرباعا كما فعلت في المربع واجعل كل ربع ذراعا قصيرة بصير القطر أرباعا أذرع قصيرة ومحيطه اثني عشر ذراعا قصيرة وأرباعا أسباع ذراع قصير والعمق عشرة فاذا أردت مساحة المدور الذي صار بعد البسط كما ذكر تضرب نصف العرض أي القطر وهو اثنان ونصف أرباعا في نصف المحيط وهو ستة وسبعان نصف اثني عشر وأرباعا أسباعا فاضرب في بسط الطول أي العمق وهو عشرة لانه ذراعان ونصف ذراع يبلغ حاصله مائة وخمسة وعشرين وخمسة أسباع وذلك مقدار مساحة القلتين وزيادة خمسة أسباع ربع أي خمسة أسباع ذراع قصير وبذلك حصل التقريب كذا قاله بعضهم لكن الراجح أن معنى القريب يظهر في النقص لافي الزيادة انتهى فلو قلنا ذراع النجار ذراع ونصف كما قال به القيل لزم منه أن يكون العمق ثلاثة أذرع وإذا بسطناها أرباعا تكون اثني عشر ذراعا قصيرة فتضرب الاثنى عشر والاربعة أسباع الحاصلة من ضرب نصف العرض في نصف محيطه في بسط العمق وهو اثنان عشر يكون الحاصل مائة وخمسين وستة أسباع والمقصود للقلتين مائة وخمسة وعشرون فتزيد على القلتين بمائة وخمسة وعشرين وستة أسباع انتهى من الكردى زيادة (قوله وذراع عرضا) أي بذراع اليد (قوله وهو) أي عرض المدور * وقوله ما بين حائطى البشر من سائر الجوانب يعنى أن المراد بالعرض هنا أطول خط بين حافتيه وتقرر عندهم بالبرهان الهندسى أن محيط كل دائرة ثلاثة أمثاله عرضها وسبع مثله فلو كان عرض دائرة سبعة مثلاً لوجب أن يكون محيطها اثنين وعشرين ذراعا وهنا لما كان العرض ذراعا وهي أربعة أذرع وقصيرة يبسط كل من العرض والطول والمحيط أرباعا لوجود الاربعة في مقدار القلتين في المربع الذي جعلوه أصلا قاسوا عليه سائر الأشكال فيكون العرض هنا أرباعا أذرع والطول والمحيط اثني عشر وأرباعا أسباع فتضرب نصف العرض في نصف المحيط بنحو اثنان عشر وأرباعا أسباع عملا بقضية قاعدة أهل المساحة وان لم يظهر لها هنا فائدة لأنها كانت الضرب اثني عشر وأرباعا أسباع ثم تضرب الحاصل في عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة أسباع كما سبق آنفا لان ضرب الاثنى عشر في العشرة والعشرين وضرب الاربعة أسباع في العشرة بأربعين سبعة مائة وخمسة وعشرون سبعة مائة وخمسة أسباع انتهى من الكردى زيادة (قوله وسبب اختلاف المربع والمدور) أي حيث كان المراد بالذراع والربع في عمق المربع ذراع البدو بالذراعين في عمق المدور ذراع النجار وأما في غير العمقين فلا

ونصف وبسطها أرباعا بعشرة يبلغ حاصل ضرب اثني عشر وأرباعا أسباع في عشرة مائة وخمسة وعشرين وخمسة أسباع وذلك مقدار مساحة القلتين في المربع وزيادة خمسة أسباع ربع أي خمسة أسباع

(وذراع عرضا) وهو ما بين حائطى البشر من سائر الجوانب وسبب اختلاف المربع والمدور

ذراع قصير فلو قلنا ذراع النجار ذراع ونصف للزم منه أن يكون العمق ثلاثة أذرع وإذا بسطناها أرباعا يلزم منه أن يكون اثني عشر ذراعا قصيرا فتضرب الاثنى عشر والاربعة الأسباع الحاصلة من ضرب نصف العرض في نصف محيطه في اثنى عشر بسط العمق

يكون الحاصل مائة وخمسين وستة أسباع والمقصود للقلتين مائة وخمسة

وعشرون فزيد على القلتين بمائة وخمسة وعشرين وستة أسباع وقد علمت أنه يفرض كون ذراع النجار ذراعا وربعاً بذراع اليد أيضا على القلتين لكنه متى قليل خمسة أسباع ربع هذا وقد يكون قطر المدور أقل من ذراع فزيد العمق على ذراعين ونصف وقد يكون القطر أكثر من ذراع فينقص العمق عن ذراعين ونصف على ما تقتضيه المساحة (قوله وهو ما بين) أي المراد من العرض في المدور ما بين الخ

يختلفان

(قوله مذكور في المطولات) هو أنه لو كان الذراع في طول المدور أى عمقه وطول المربع واحداً وهو ذراع اليد وكان عمق المدور ذراعين بذراع اليد لكان ذلك دون القلتين بكثير لأنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو اثنا عشر وأربعة أسباع في بسط العمق وهو ثمانية يكون الحاصل من ذلك ثمانية وأربعة أسباع لأن الحاصل من ضرب اثني عشر في ثمانية ستة وتسعون وحاصل ضرب أربعة أسباع في ثمانية أربعة وأربعة أسباع فالحجم مائة وأربعة أسباع والمطلوب مائة وخمسة وعشرون فينقص ذلك عن مقدار القلتين بأربعة وعشرين وثلاثة أسباع أو بخمسة وعشرين الأربعة أسباع

١٣٣

ثمانية ستة وتسعون وحاصل

ضرب أربعة أسباع في ثمانية أربعة وأربعة أسباع فالحجم مائة وأربعة أسباع والمطلوب مائة وخمسة وعشرون فينقص ذلك عن مقدار القلتين بأربعة وعشرين وثلاثة أسباع أو بخمسة وعشرين الأربعة أسباع

مذكور في المطولات (وتحريم الطهارة) وغيرها من سائر وجوه الاستعمالات ما عدا الشرب (بالماء المسبل للشرب) لكن تصح الطهارة به ويجب التيمم بحضرتة ومثله ما جهل حاله سواء دلت القرينة على أنه مسبل للشرب كالسوابي الموضوع في الطرق أولاً كالصهاريج

ولو جعلنا الذراع في طول المربع ذراع النجار لأدعى القلتين بكثير لأنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو خمسة وعشرون في بسط العمق أربعة وأربعة أسباع والحاصل من ضرب اثنين وعشرين في ثمانية وستة وأربعة أسباع فالحجم مائة وخمسة وعشرون فينقص ذلك عن مقدار القلتين بأربعة وعشرين وثلاثة أسباع أو بخمسة وعشرين الأربعة أسباع

يختلفان في المراد من الذراع أنه ذراع اليد كما تقرر (قوله مذكور في المطولات) قال العلامة الكردى أنه لو كان الذراع في طول المدور أى عمقه وطول المربع واحداً وهو ذراع اليد وكان عمق المدور ذراعين بذراع اليد لكان ذلك دون القلتين بكثير لأنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو اثنا عشر وأربعة أسباع في بسط العمق وهو ثمانية يكون الحاصل من ذلك ثمانية وأربعة أسباع لأن الحاصل من ضرب اثني عشر في ثمانية ستة وتسعون والحاصل من ضرب أربعة أسباع في ثمانية أربعة وأربعة أسباع فالحجم مائة وأربعة أسباع والمطلوب مائة وخمسة وعشرون فينقص ذلك عن مقدار القلتين بخمسة وعشرين وثلاثة أسباع ولو جعلنا الذراع في طول المربع بذراع النجار لأدعى القلتين بكثير لأنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو خمسة وعشرون في بسط العمق أربعة وأربعة أسباع فالحاصل من ضرب اثنين وعشرين في ثمانية وستة وأربعة أسباع فالحجم مائة وخمسة وعشرون فينقص ذلك عن مقدار القلتين بأربعة وعشرين وثلاثة أسباع أو بخمسة وعشرين الأربعة أسباع

العمق (تنبيه) إذا كان محل القلتين مثلاً وهو مائة وثلاثة أبعاد متساوية فضابطه أن يكون ذراعاً ونصفاً عرضاً وذراعاً ونصفاً طولاً وذراعين عمقاً فيسقط كل من العرض والطول والعمق أربعة وأربعة أسباع وبالذراع القصيرة كما سبق فيكون العرض ستة أذرع ومثله الطول ويكون العمق ثمانية أذرع فتضرب ستة العرض في ستة الطول يحصل ستة وثلاثون تأخذ ثلثها وعشرها ومجموعها خمسة عشر وثلاثة أخماس وتضرب ذلك في ثمانية العمق يحصل مائة وأربعة وعشرون وأربعة أسباع لأن ضرب العشرة في الثمانية ثمانين وضرب الخمسة في ثمانية أربعين وضرب ثلاثة أخماس في ثمانية وأربعة وعشرين نحصل مائة وخمسة وعشرون منها بأربعة صحيحة والباقي أربعة أسباع فالحجم مائة وأربعة وعشرون وأربعة أسباع وذلك مقدار القلتين الأخس ربع وهو قدر التقريب فتدبر قاله البيجورى (قوله وتحريم الطهارة) أى الشرعية كالوضوء والغسل * وقوله وغيرها من سائر وجوه الاستعمالات أى كالطبخ (قوله ما عدا الشرب) بالنصب ويجوز الكسر عند الكسائي والجزمى والربيعى والفارسي على تقدير ما زائدة قال ابن مالك * وبعد ما أنصب وانجرار قد ورد (قوله بالماء المسبل للشرب) بصيغة اسم المفعول وهو ما جهل في سبيل الخبر قال في المصباح وسبلت الثمرة بالتشديد جمعها في سبيل الخبز وأنواع البر (قوله لكن تصح الطهارة به) أى بالماء المسبل للشرب لأن الحرمة لا يخرج (قوله ويجب التيمم بحضرتة) أى لأنه فاقد للماء شرعاً (قوله ومثله) أى مثل الماء المسبل للشرب في حرمة الطهارة به وجوب التيمم بحضرتة (قوله ما جهل حاله) يعنى هل هو مسبل للشرب أولاً (قوله سواء دلت القرينة على أنه) أى ما جهل حاله * وقوله على أنه مسبل للشرب كالتواهي بالماء المعجمة جمع خابية وهى الحفرة تكون على الطريق يجتمع فيها الماء من بشر أو مطر (قوله الموضوع في الطرق) بضمين جمع طريق (قوله أولاً) أى أولاً دلت القرينة على أنه مسبل للشرب (قوله كالصهاريج) جمع صهرج بكسر الصاد قال في الصحاح الصهرج واحد الصهاريج وهى كالخياض تجمع فيها الماء بركة مصهرجة معموله بالصار وج قال العجاج * حتى تنهى في صهاريج الصفا يقول حتى وقف هذا الماء في صهاريج من حجر والصهاريج بالضم مثل الصهرج انتهى ولعل محل ما تقرر ما لم تدل القرينة على عموم الانتفاع والافاظا هرجوا ذلك اعتماداً على تلك القرينة ثم رأيت في باب الوقف من فتح المعين نقلاً عن افتاء الطنبدادى التصريح به وعبارته وسئل العلامة الطنبدادى عن الخواهي والجرار التى عند المساجد فيها الماء إذا لم يعلم أنهم موقوفة للشرب أو للوضوء أو للغسل الواجب أو المسنون أو غسل النجاسة فأجاب أنه إذا دلت قرينة على أن الماء موضوع لتعميم الانتفاع جاز جميع ما ذكر

اختلاف المدور والمربع في المراد بالذراع في العمق وفي شرح العباب للشارح نقل ابن الرفعة والعمولى عن القاضي وأقره أن مقدار القلتين من الماء في الأرض المستوية على القول بأنهما أى القلتين ألف برطل ذراعان ونصف ولا طفى مثلها عرضاً وعمقاً وغلطه في الخادم ثم

صوب أنهم إذا راعان ونصف عمق في ذراع وربيع طولاً وربع عرضاً تقريباً وهو ظاهر وإن ذكر بعده ما يتوهم مناقضته له إذا حصل
مائتان وخسعون ربعا وقد تقرر أن كل ربيع أربعة أطلال وكان القاضي أشبه عليه الربيع بالطل إذا حصل مما ذكره ألف ربيع لألف
رطل بل أربعة آلاف رطل اهـ ١٣٤
نم كون القلتين بالمساحة ما ذكر قال الشارح في التحفة

وغيرها على مرجح
المصنف في رطل بغدادى
وعلى مرجح الرافعى لم
يتعرضوا له ويوجبه
بأنه لا يظهر هنا بينهما
تفاوت اذ هو خمسة
دراهم وأربعة أسباع
درهم ومثل ذلك لا يظهر
فيها تفاوت في المساحة

ويحرم حمل شيء من المسبل
الى غير محله ما لم يضطر اليه
فصل في الاجتهاد
وهو كالتحري بذل المجهود
في تحصيل المقصود (إذا
اشبه عليه طاهر) من ماء
أو تراب أو غيرهما
(بمتنجس) أو طهر ور
بمسعمل (اجتهد) وجوبا
ان ضاق الوقت ولم يجد
غير ذلك الماء أو التراب
أو اضطر الى تناول
المتنجس

من الشرب وغسل النجاسة وغسل الجنابة وغيرها ومثال القرينة جريان الناس على تعميم الانتفاع
من غير تكبير من فقيه وغيره إذا ظاهر من عدم التكبير أنهم أقدموا على تعميم الانتفاع بالماء
بغسل وشرب ووضع وغسل نجاسة فمثل هذا يقع يقال بالجواز وقال ان فتوى العلامة
عبدالله بن محرمه يوافق ما ذكره انتهى بجر وفه (قوله) ويحرم حمل شيء من المسبل الى غير محله ما لم يضطر
اليه (أى) الحمل الى غير محله فان اضطر الى ذلك جاز كان توقع المار بها عطشا فيجوز أن يحمل منه قدر حاجته
فان استغنى عن شيء منه وجب رده قاله الشيخ باعثن والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في الاجتهاد

أى في بيان حكمه وشرائطه والمراد بالاجتهاد في المياه ونحوها كالطهارة (قوله وهو) أى الاجتهاد قال
شيخ الاسلام وهو لغة افتعال من الجهد بالفتح والضم وهو الطاقة والمشقة (قوله كالتحري) حال من المبتدا
جرى على مذنب من مجوزها منه زاد غيره والتوخي (قوله بذل المجهود) طلب المقصود (زاد السيد
الجر جاني من جهة الاستدلال قال تعالى فأولئك نحر وارشدا وقال الشاعر

فتجربت بأحسب الشجر عقدا * أسلمنى وأحسب العقدة نغرا
فلشمت الجيع قطعاً الشكى * وكذا فعل كل من يتجرا

(قوله إذا اشبه عليه) أى على من فيه أهلية الاجتهاد في ذلك المشتبه بالنسبة لنحو الصلاة ولو صيها بميزا كها
ظاهر قاله في التحفة زاد الشبراملى أو مجزونا أو أفاق ومميزا أو اقوا بالحيث لم يبق فيه حدة تغير أخلاقه وتنعج من
حسن تصرفه (قوله طاهر من ماء أو تراب أو غيرهما) أى كشياب وأطعمة وشاة بشاة غيره قال في الهجة
من شاته بشاة غير تنجس * أو ثوب أو طعام أو ماء نجس الخ قال في التحفة وظاهر أنه لا يعتد فيها
بالنسبة لنحو الملك بالاجتهاد غير المكلف انتهى وقضية أنه لا يشترط فيه الرشد فيصح الاجتهاد فيه من المجور
عليه بسفه وقد يمنع لان السفه ليس من أهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهد مكلفان في ثوبين واتفقا في
اجتهادهما على واحد فينبغي انه اذا كان في يد أحدهما صديق صاحب البدوان لم يكن في يده واحد منهما
وقف الامر الى اصطلاحهما على شيء وان كان في أيديهما جعل مشتركا ثم اذا صدقنا صاحب اليد سلمنا
الثوب له وتبقي الاخرى تحت يده الى أن يرجع الآخر ويصدق في أنه له كمن أقر بشيئ لمن ينكره
وعبارة شرح الهجة فان تنازع ذواليد مع غيره قدم ذواليد انتهى وكتب عليه سم وظاهر أنه لو ظن أن
ملكه هو ما في يده غيره وجب اجتناب ما عداه إلا بسوغه وهل له حينئذ أخذ ما في يده ويتصرف فيه على
وجه الظفر لمنعه من وصوله الى حقه بظنه بسبب منع الثاني منه انتهى ع ش على مر (قوله بمتنجس)
متعلق بأشبهه وفارق النجس هنا بأن هذا استحالة حقيقة أخرى فلم يبق له أصل في التطهير بوجه بخلاف
ذلك كما سألني (قوله اجتهد) جواب اذا أى بذل جهده في ذلك وان قل عدد الطاهر كواحد في مائة وذلك
بأن يبحث عن أمانة يظن بها يقتضى الأقدام والاحجام (قوله وجوبا) معمول لاجتهاد * وقوله ان ضاق
الوقت قيد لمحدوف يعنى مضيقا ان ضاق الخ كما صرح به في التحفة ونصه وجوبا مضيقا بضيق الوقت
وموسعا بسعته (قوله ولم يجد غير ذلك الماء أو التراب) أى المشتبهين ولم يبلغا بالخلط قلتيين بلاتغير (قوله
أو اضطر) عطف على ضاق الوقت * وقوله الى تناول المتنجس الاولى أن يقول الى تناول المشتبه حتى

فصل في الاجتهاد
(قوله كالتحري) أى
والأخى (قوله أو غيرهما)
كشياب وأطعمة سواء اختلط
ماله بماله أو بمال غيره
(قوله اجتهد) فلا في
التحفة والنهاية وان قل
عدد الطاهر كانا في مائة

زاد في التحفة بأن يبحث عن أمانة يظن بها يقتضى الأقدام والاحجام الخ (قوله)
وجوبا ان ضاق الوقت (الوجوب يكون بدخول الوقت لا بضيقه كما أفهمه كلام التحفة والنهاية وغيرهما قالوا وجوبا به وسع بسعة الوقت
ومضيق بضيقه وحينئذ يقول الشارح هنا ان ضاق الوقت مراده بالوجوب المضيق ليوافق كلام غيره بل كلامه نفسه في غير هذا الكتاب
(قوله ولم يجد غير ذلك) أى غير المشتبهين زاد في التحفة وغيرهما لم يبلغا بالخلط قلتيين اهـ أى بلاتغير كفى غير التحفة (قوله الى تناول المتنجس)

كذا وقع له في هذا الكتاب والاولى الى تناول المشبهة كما عبر به الشارح في شرح العباب وعبارته أي يضطر الى تناول المشبهة فيما يأتي اه
وعبارة الامداد للشارح ولو وجبت عليه الطهارة ولم يقدر الا على المشبهة وجب عليه الاجتهاد موسعا بسعة الوقت ومضيقا بضيقه وكذا
لواضطر للتناول فيما لو اشتبه ملكه بملك غيره اه وفي فتاوى الشارح فقد جزموا بأن الاجتهاد يجب فيما لو اضطر الى تناوله كشاة ميتة
النبت مذبوحة واضطر الى الاكل ويجوز فيما لم يضطر اليه اه ذكره اثناء كلامه في جواب السؤال الاول من باب الاجتهاد على أن
الشارح ذكر في شرح العباب ما يعكس على ذلك حيث قال فيه يجوز الاجتهاد في شرب ماء الوردي لشراب ماء الوردي فاذا ظهر له
بالاجتهاد أعده للشرب وله التطهر بالاخر للحكم عليه بأنه ماء وفارق الطهر بأنه يستدعي الطهورية وهما مختلفان والشرب يستدعي
الطهارة وهما طاهران قال الماوردي وأفسده الشاشي بأن الشرب لا يحتاج الى اجتهاد في شرب ما يشاء منها ويتوضأ بالاخر ويتيمم اه
وأمره بالوضوء والتيمم محمول على الندب بل قال في الذخائر لا وجه له لوجوب الوضوء لانه ممنوع من استعماله فكيف يؤمر به ونظر الاذري
وتدبره الزركشي في كلام الشاشي وتبعه ما شيخنا زكريا فأجاب عنه بأنه وان لم يحتاج فيه اليه لكن شرب ماء الوردي في ظنه يحتاج فيه اليه وفيه
نظر ظاهر لان له أن يشرب من كل منهما بدون اجتهاد فلا فائدة له ألبتة وعلى تسليم ذلك فاستنتج الماوردي لا يسلم له وان طهر له بالاجتهاد
وفي ماء الوردي بالنسبة للشرب فلا يجوز له العمل بقضية ذلك بالنسبة للطهر لان ذلك يكفي فيه مطلق الطاهر فلا اجتهاد لا يجدي فيه شيئا فصار
وجوده كعدمه وهذا لا بد فيه من الطهور والحاصل بالاجتهاد أو اليقين ولا شيء منها هنا أما الثاني فواضح وأما الاول فلا تنافي شرطه ثم
رأيت المصنف قال ان مقتضى كلام الكفاية ضعف كلام الماوردي وهو يؤيد ما ذكرناه وبحت الاذري في القوت وغيره محيي كلام
الماوردي في الماء والبول وهو بعيد اذ كلام الماوردي يشير الى انه انما أباح له الاجتهاد لشراب ماء الوردي ويتطهر بالاخر وهذا
لا يمكن هنا وايضا فكل من الماءين أصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك ١٣٥ بخلاف الماء والبول فلا وجه

أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه
كمية ومذكاة مطلقا وان
اعتدنا كلام الماوردي

وجرازا فيما عدا ذلك

بل ان وجد اضطرار جاز
له تناول هجما اذ لو
كفنته اجتهادا حينئذ
كناسعين في اتلافه اذ لا

يخرج عنه ما لا يجوز الاجتهاد فيه كلبن الاثنان مع لبن البقر والميتة والمذكاة وغير ذلك وعبارة الامداد وكذا
لواضطر للتناول فيما لو اشتبه ملكه بملك غيره لكن في شرح الباب ما يعكس على ذلك حيث قال بل ان وجد
اضطرار جاز له تناول هجما اذ لو كفنته اجتهادا حينئذ كناسعين في اتلافه اذ لا بد له من زمن ومع
وجود الاضطرار لا يمكن التكليف بالصبر عن تناول ولو لحظت كما يعلم من كلامهم في مبحث الاضطرار
وان لم يوجد امتنع ولو بالاجتهاد وبذلك يدفع ما في التوسط وغيره انتهى فليتأمل (قوله وجوازا)
عطف على وجوبا * وقوله فيما عدا ذلك أي ضيق الوقت والاضطرار الى تناول المسد كور وهذا
التفصيل هو ما مر في المجموع قال الولي العراقي ولا حاجة لهذا التفصيل بل هو محمول على الوجوب
مطلقا ووجوده متيقن لا يمنع وجوب الاجتهاد لان كلامنا من خصال الخير يصدق عليه أنه واجب انتهى
ورده في التحفة بأن ما هنا ليس كذلك اذ خصال الخير انحصرت بالنص وهي مقصودة لذاتها والاجتهاد

له من زمن ومع وجود الاضطرار لا يمكن التكليف بالصبر عن تناول ولو لحظت كما يعلم من كلامهم في مبحث الاضطرار وان لم يوجد
امتنع ولو بالاجتهاد وبذلك يدفع ما في التوسط وغيره اه كلام شارح العباب بحر وفوه ومبحثه الماوردي تبرأ منه في التحفة فقال فيه على
ما قاله الماوردي لانه يغفر في الشيء تبعا لما لا يغفر فيه مقصود او رده في الامداد وارضاءه في النهاية لكنه قال فيما بحثه الاذري انه بعيد
وذكريا رده نحو ما قدمته عن شرح العباب ومنه فالوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كمية ومذكاة مطلقا الخ ومما يعكس على ما قدمته في
كلام الشارح قوله في التحفة وعلم مما مر في الماء والبول أن شرط الاجتهاد أيضا أن يتأيد بأصل المطلوب فلا يجتهد عند اشتباهه بغيره أو
لبن اثنان بلين ما كره أو مذكاة ميتة الى آخر ما قاله فيها وقد ظهر لك أن التعبير بالمشبهة أولى من التعبير بالمتنجس ويكون المراد بالمشبهة
ما يجوز الاجتهاد فيه حتى يخرج عنه ما لا يجوز الاجتهاد فيه كلبن الاثنان مع لبن البقر والميتة والمذكاة وغير ذلك بل مقتضى ما قدمته لك
عن شرح العباب للشارح وعن نهاية امر من أنه عند الاضطرار هجم ان ما في هذا الشارح وقدمته أيضا عن شرح العباب وفتاوى
الشارح من وجوب الاجتهاد عند الاضطرار ضعيف فتأمل معه أنه نقله في فتاويه عن تصريحهم وذكره شيخ الاسلام زكريا في الفرر
الهيبة وعبارته وقد يجب بأن لا يجتهد غيرهما وضاق وقت الصلاة أو اضطر للتناول فان نزع في الملك قدم ذواليد اه (قوله وجوازا فيما
عدا ذلك) وقال أبو زرعة العراقي انه واجب مطلقا قال ووجوده متيقن لا يمنع وجوبه لان كلامنا من خصال الخير يصدق عليه أنه واجب
اه ورده في التحفة والنهاية قال في النهاية يرد بأن الفرق بين ما هنا وخصال الواجب الخير واضح وهو انه أي في خصال الواجب الخير
خو ط ب بكل منهما الزوال والكن على وجه البذل وصدق على كل أنه واجب وأما هنا فلم يخاطبه بتحصيل الطهور او الطاهر الا عند فقد
بعد دخول الوقت وأما قبله أو مع وجود ذلك فليس بمخاطب بالتحصيل اذ لا معنى لوجوبه قبل الوقت اه وفي التحفة في كلام العراقي
قال ليس في محله لان ما هنا ليس كذلك اذ خصال الخير انحصرت بالنص وهي مقصودة لذاتها والاجتهاد وسيلة لالحل بالطاهر فان لم يجد غير

المشتبهين تعينت كسائر طرق التحصيل وان وجد غيرهما لم تنحصر الوسيلة في هذا بل لا يصدق عليه حدة الوسيلة فلم يجب أصلاً فتأمل اه
 كلام التحفة وكتب العلامة ابن قاسم في حاشيته على التحفة ما نصه قوله ليس في محله بل والله في محله اه قال ع ش على مر لعل وجهه ان
 الانحصار بالنص وكونه مقصوداً مما لا يدخل له ما في الوجوب بل سبب الوجوب ان كلاماً من خصال الكفارة يوجد فيه القدر المشترك
 وهو أحدهما من حيث انه أحدهما والخروج من الهدية بواحد منهما بعينه وكونه واجباً لا من حيث خصوصه بل من حيث القدر المشترك فيه
 فأى دخل للانحصار والقصد في الوجوب حتى يتقوى الوجوب بانتفاءهما اه ونقل الهاتفي في حاشية التحفة عن شرح العباب للشارح
 الفرق بين ما هنا والكفارة بنحو ما قدمته عن النهاية للجمال مر ثم قال اذا تم هذا علمت ان الفاضل المحشى حاث في حلفه بقوله هو والله
 في محله وان ما ذكره بعد الحلف لا يسمن ولا يغني من جوع الى آخر ما قاله الهاتفي وفي حكم الهاتفي بحث العلامة ابن قاسم في عينه المذكور
 نظر ظاهر وان قلنا بأن ما قاله أبو زرعة ليس في محله لانه حلف على غلبة ظنه ومن حلف على غلبة الظن لا يبحث الا ان أراد أنه في نفس الامر
 كذلك على التفصيل المذكور في الصلاح من التحفة وغيرها قال في شرح العباب بعد نحو ما سبق عن نهاية الجمال الرمي نعم قد يوجد كلامه
 بأن يقال هو واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين بغير ممانعة الى أحدهما قبله لبطلان الطهارة فهو تلبس بعبادة فاسدة وحينئذ فلا
 تنافي بين من عبر بالجواز والوجوب لان الجواز من حيث ان له الاعراض عنهما والوجوب من حيث قصد ارادة استعمال أحدهما اه
 قال مر في النهاية عقب هذا ما نصه لا يقال لا يس الحلف الا في حق الغسل مع أن الواجب عليه أحد الامرين فلم نقل به هنا لاننا نقول لم
 يختلف هناك في جواز المسح ١٣٦ مع القدرة على الغسل بخلافه هنا اه كلام النهاية للرمي (قوله وحل التناول) بالجر

وسيلة للعالم بالطاهر فان لم يجد غير المشتبهين تعينت كسائر طرق التحصيل وان وجد غيرهما لم تنحصر
 الوسيلة في هذا بل لا يصدق عليه حدة الوسيلة لا يصدق فلم يجب أصلاً فتأمل انتهى وفيه أن الانحصار بالنص
 وكونه مقصوداً مما لا يدخل له في الوجوب بل سبب الوجوب أن كلاماً من خصال الكفارة يوجد فيه القدر
 المشترك وهو أحدهما من حيث انه أحدهما والخروج عن الهدية بواحد منهما بعينه وكونه واجباً لا من
 حيث خصوصه بل من حيث وجودا قدر المشترك فيه فأى دخل للانحصار والقصد في الوجوب حتى
 يتقوى الوجوب بانتفاءهما ما قاله ع ش (قوله وتطهر بماء طين) أي بالاجتهاد مع ظهور الامارة التي تدل
 على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغير أو قرب كلب فيغلب على الظن نجاسة هذا وطهارة غيره وله
 معرفة ذلك بدوق أحد الاناءين لا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لان الممنوع ذوق النجاسة المتيقنة نعم يمنع
 عليه ذوق لانا النجاسة كما أفاده شيخ الاسلام خلافاً لمعضهم (قوله طهارته) أي من المشتبهين فلا يجوز
 الهجوم من غير اجتهاد فلو هجم وأخذ أحدهما بالاجتهاد وتوضأ به لم يصح وضوؤه وان وافق الظهور بأن
 انكشف له لثلاعه قاله في شرح الروض (قوله واستعمله) أي ما ظن طهارته منهما (قوله لان التطهر)
 تعليل لقوله اجتهاد الخ والتطهر بمعنى الطهارة * وقوله شرط من شروط الصلاة أي يمكن التوصل اليه
 بالاجتهاد فوجب كالمقبله كما سيأتي آنفاً (قوله وحل التناول) أي ومن شروط حل التناول فهو بالجر
 عطف على شروط الصلاة فلا يحل تناول المتنجس لغير ضرورة ولا الطهر به ومنه المشتبه قال في التحفة
 ولو أصابه من أحد المشتبهين شيء لم ينجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد ما بعده فانه اذا ظهر له به النجس
 فأصابه شيء منه فانه ينجسه كما هو ظاهر نعم هل ينعطف الحكم على ما سبقه قبل ظهوره بنجاسة بالاجتهاد لبعده
 التبعيض مع بقاء ذات ما في الاناء على حالها أو لا وأخيراً الاختلاف انما هو في خارج عنها وهو الشك قبل

معطوف على شروط
 الصلاة فلا يحل تناول
 المتنجس لغير ضرورة
 ولا الطهر به ومنه المشتبه
 قبل الاجتهاد وان وقع
 في نفسه طهارة أحد

(وتطهر بماء طين طهارة)
 واستعمله لان التطهر
 شرط من شروط الصلاة
 وحل التناول

المشتبهين من غير اشارة
 فان فعل لم يصح طهره
 وان بان أن ما استعمله
 هو الطهر وركبوا اجتهاد
 وتطهر بماء طين طهارته
 بالاجتهاد ثم بان خلافه لان
 العبارة في العبادات بما في

نفس الامر مع ظن المكف فتنحرف أحدهما تبين عدم الصحة قال في التحفة وسيأتي أنهم أعرضوا في هذا
 الباب عن أصل طهارة الماء فيؤخذ منه أن ما ظن طهارته بالاجتهاد لا يجوز لغيره استعماله الا ان اجتهاد فيه بشرطه وظن ذلك أيضاً وظاهر أن
 الاجتهاد تطهير نحو حليلته المجنونة به أو غير مجزئ لطواف به أيضاً اه وفي شرح العباب للشارح لو اجتهاد فظن أي بالاجتهاد بنجاسة ما أصابه
 الرشاش منه لم ينجس على الاوجه لان النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتبت على الاجتهاد ولا يعارضه امتناع
 التطهير بما غلب على الظن بنجاسته بالاجتهاد لانه ان استعمله في حدث لم يمكن الجزم بالنية أو في خبث فهو محقق فلا يزال يشكوك فيه الى
 أن قال في الايباب ان محل قولنا لا اثر لثلاعه بنجاسة ما أصابه الرشاش منه حيث لم يستعمل ما ظن طهارته والالزমে غسل ذلك الرشاش لثلا يصلي
 بيقين النجاسة اه ما أردت نقله منه * وأقول به بلغز فيقال رجل أصابه في شيء من بدنه ما ظن طهارته فتنجس بسببه موضع آخر غير ما أصابه
 ذلك المظنون طهارته أو تقول وجب عليه غسل موضع آخر من بدنه غير ما أصابه مظلنون الطهارة

(قوله ان تعين طريقا) أى ان تعين الاجتهاد طريقا الى الوصول الى المظنون طهارته أما إذا ١٣٧ لم يتعين ذلك طريقا بذلك بأن وجد

الاجتهاد والظن بعده أولا لانه لا معارض للشك فيما مضى بخلاف الآن عارضه ما هو مقدم على الاصل وهو الاجتهاد لتصر يحتمل الا فى بطرح النظر للاصل بعد الاجتهاد كل محتمل والاول اقرب وادعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد ممنوع بل تنعطف المعارضة فيهما أيضا ثم رأيتنى في شرح العباب رجعت الثانى وعلته بما حاصله ان النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتبت على اجتهاد (قوله والاستعمال) أى وحل الاستعمال (قوله والتوصل) مبتدأ خبره ممكن (قوله الى ذلك) أى التطهير (قوله يمكن بالاجتهاد) أى بالتحرى والتفتيش عن ذلك (قوله فوجب عند الاشتباه ان تعين) أى الاجتهاد (قوله طريقا) أى الى الطهارة يعنى وجوب الاجتهاد انما هو عند تعينه طريقا الى الوصول الى الطاهر بأن يوجد غير المشتبهين ولم يبلغا بالخلط قلتين بالتغير والافلا يجب بل يجوز قاله الكردي (قوله كما مر) أى انقائهم هذا دليل لوجوب الاجتهاد في الحالة المذكورة وأما دليل جوازها في غيرها فلان العدول الى المظنون مع وجود المتيقن جائز لان الصحابة رضى الله عنهم كان بعضهم يسرع مع بعض مع قدرته على المتيقن وهو سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وأما القول بأنه لا يجوز الاجتهاد اذا قدر على ظهور يبين كان كان على شط نهر في استعمال الماء أو في صحراء في استعمال التراب قياسا على القبلة وقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك واه أحد ووجه الحماكم والترمذى فردوا بأن القياس المذكور قياس مع الفارق لان القبلة في جهة واحدة فاذا قدر عليها كان طلبه لها في غيرها عابثا وبأن الماء مال وفي الاعراض عنه تفويت مآلته مع امكانه بخلاف القبلة وأما الحديث في حمل على الذنب فتدبره (قوله وللاجتهاد شروط أربعة) وسأنى شرط آخر مختلف ودخل فيها (قوله أحدها) أى أحد الشروط الأربعة * وقوله أن يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير المراد به عدم استحالته عن أصل خلقته كالمستنجس والمستعمل فانهم لم يستحيلوا عن أصل خلقتهما الى حقيقة أخرى في التطهير المراد بغيره عدم استحالته عن أصل خلقته كالمستنجس والمستعمل فانهم لم يستحيلوا عن أصل خلقتهما الى حقيقة أخرى قال في الاعباب وبه رد قول الزركشى في الخادم وليس المراد بقولهم له أصل في التطهير الحالة التي كان عليها من قبل لان البول كان ماء وليس الآن كذلك وانما المراد امكان رده الى الطهارة بوجه وهذا متحقق في المستنجس بالمكثرة بخلاف البول انتهى قال بعض المحققين على أنه قد يمنع أن البول ناشئ عن الماء الطهور بل يجوز تولده من الرطوبات التي يتناولها كما في الطفل الذي لم يتناول ماء وما تولد منه وان كان أصله طاهر ليس له أصل في التطهير كغيره الذي عبر وابه (قوله والحل) أى وفي الحل فهو عطف على التطهير (قوله فلو اشتبه) تفريع على الشرط المذكور يعنى اشتبه على من ذكر (قوله ماء بقاء ورد) لا تقطاع رايحه ولو اشتبه عليه ثلاث أو ان ماء طهور وماء مستنجس وماء ورد فعند الشورى يجوز الاجتهاد نظر الماء الطهور والماء المستنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الوارد اليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الوارد كما لا يضر احتمال مصادفة الماء المستنجس وعند الشبرا لمسى لا يجوز الاجتهاد لان ماء الوارد لا يدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كصادفة الماء لان له أصلا في الطهورية بخلاف ماء الوارد وعليه فلو تلف أحدهما هل له الاجتهاد لاحتمال أن التالف ماء الوارد أم لا والاقرب الثاني (قوله أو طاهر بنجس العين) أى كان اشتبه ماء يبول له حوائط طاهر بوجه (قوله فلا اجتهاد) أى في المسئلة الثانية يتيمم بعد تلفهما أو لا أحدهما ولو بصب شيء منه في الآخر قال في التحفة واحتمال أنه صلب من الطاهر فهو باق على طاهر ربه ليس أولى من ضده فلم ينظر اليه على أن المدار على أن يكون معه طهور يبين وبذلك الصب لا يبيى معه طهور يبين فلا إشكال أصلا انتهى وعلم مما قرر أن الاتلاف مقدم على التيمم فهو شرط لصحة التيمم كما صححه النووي في المجموع وقيل شرط لعدم وجوب القضاء وهو مقتضى كلام الرافعي في الشرحين والنووي في الروضة والتحقيق (قوله بل) هى انتقالية لا بطلانية كما هو الاكثر فيها ومن ثم قال جيع محققون لم يقع الثاني في القرآن لانه في الاثبات انما

ماء متيقن الطهارة غير المشتبهين أو بلغا بالخلط قلتين ولا تعين فانه حينئذ لا يجب الاجتهاد بل يجوز (قوله أن يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير) قال انا راجح في الاعباب وم ر في النهاية المراد بماله أصل في التطهير عدم استحالته عن أصل خلقته كالمستنجس والمستعمل فانهم لم يستحيلوا عن أصل خلقتهما الى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء

والاستعمال والتوصل الى ذلك يمكن بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه ان تعين طريقا كما مر * وللاجتهاد شروط أربعة أحدها أن يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير والحل فلو اشتبه ماء بقاء ورد أو طاهر بنجس العين فلا اجتهاد بل

الورد فان كلامهم استحال الى حقيقة أخرى اه كلامهم. وهذا أراد به الرد على الزركشى في قوله في الخادم وليس المراد بقولهم له أصل في التطهير الحالة التي كان عليها من قبل لان البول كان ماء وليس الآن كذلك وانما المراد امكان رده الى الطهارة بوجه وهذا متحقق في المستنجس بالمكثرة بخلاف البول اه واعترضوه بأن البول

١٨ - ترمسى - ل يمكن رده الى الطهارة بالمكثرة الى أن يستهلك لا ترى الى ما مر من وجوب التكميل به اذا كان لا يغير حسا ولا يفرض اه (قوله والحل) هذا أعم من التطهير وانما انص على التطهير لان الكلام في هذا الباب عليه (قوله بقاء ورد) أى ونحوه من كل مستحيل طاهر

(قوله بكل مرة) وان زادت قيمة ماء الوارد الذي يملكه على ثمن ماء الطهارة لان النظر لذلك انما هو عند التحصيل لا الحصول الا ترى انه لو كان عنده ماء يلزمه الوضوء به وان زادت قيمته على ثمن مثله بخلاف ما اذا لم يكن عنده فلا يلزمه الشراء بالرائد عن ثمن المثل وان قل وأيضاً قد ضعفت مالية ماء الوارد بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه وفي التحفة والنهاية وغيرهما والعبارة للتحفة قيل ويلزمه وضوء بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه بالماء يقيناً زاد مر كالمشارح في شرح العباب ثم يعكس ثم يتم وضوءاً بأحدهما ثم بالآخر اه وقولهما ثم يعكس أي بأن يأخذ بكفيه من أحدهما وبالآخر من الآخر ثم يغسل بالذي غسل به أولاً والخد الايمن اليسر والذي غسل به اليسر الايمن لاجل تمام غسل وجهه بالماء ١٣٨ قال في التحفة وهو وجهه معنى وظاهر كلامهم انه مندوب لا واجب للمشقة اه قال

في شرح العباب وله أيضاً كما هو ظاهر أن يتوضأ بهما وضوءاً واحداً ويغسل كل عضو مستانداً بواثنين لزوماً وبه يلغزو ويقدر كما يصرح به كلامهم خلافاً لمن نازع فيه كالآذري وغيره في ترده في النية للضرورة وفي التحفة

يكون من باب الغلط قاله في التحفة (قوله يتوضأ بالماء وماء الوارد) أي ونحوه من كل مستحيل طاهر وان زاد قيمة نحو ماء الوارد الذي يملكه على ثمن ماء الطهارة لان النظر لذلك انما هو عند التحصيل لا الحصول الا ترى انه لو كان عنده ماء يلزمه الطهارة به وان زادت قيمته على ثمن مثله بخلاف ما اذا لم يكن عنده فلا يلزمه الشراء بالرائد على ثمن المثل وان قل وأيضاً قد ضعفت مالية ماء الوارد بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه (قوله بكل مرة) بتقوين كل مرة مع نصيبها وانما جازله التوضؤ بكل منهما لليقين استعمال الطهور ويعذر في ترده في النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخس ومقتضى العلة أن يمنع ذلك عند القدرة على ماء طاهر بيقين لفقده الضرورة وليس كذلك لانهم لم يوجبوا عليه سلوك الطريقة المحصورة للجزم فكذلك لا يجب عليه استعمال الطهور بيقين اذا قدر عليه وان كان محصلاً للجزم على أنه يمكن الجزم بالنية كان يأخذ بكفه من أحدهما وبالآخرى من الآخر ويغسل بهما خديهما معاً او ياتى يعكس ثم يتم وضوءه بأحدهما ثم بالآخر ويلزمه حيث لم يقدر على طهور بيقين التطهر بكل منهما ثم ما تقدم من منع الاجتهاد في ماء الوارد محله بالنسبة للتطهر أما بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله الماوردي وله التطهر بالآخر للحكم عليه بأنه ماء والفرق بينه وبين الطهر أنه يستدعي الطهور ربه وهما مختلفان والشرب يستدعي الطاهرية وهما طاهران وافساد الشاشي بأنه لا حاجة للاجتهاد للشرب لجواز شرب ماء الوارد مع وجود الماء الطهور فله الاقدام على أحدهما بالاجتهاد يرد بأنه وان لم يحتج اليه فيه لكن شرب ماء الوارد يحتاج اليه وحينئذ فاستنتاج الماوردي صحيح لان استعمال الآخر للطهر وقع تبعاً وقدره امتناع الاجتهاد شئ مقصود او يستفاده تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للوطء وعليك تبعاً فيما لو اشتبهت أمتة بأمة غيره واجتهد فيها الملك فانه يطؤها بعده لحل تصرفه فيها ولو كونه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله في النهاية بزيادة (قوله ثانيها) أي ثاني الشرط الاربعة * وقوله أن يكون للعلامة أي الامارة * وقوله فيه أي في الاجتهاد * وقوله مجال بفتح الميم أي مدخل بأن يتوقع ظهور راحل فيه كالتياب والاطمحة والاولاني (قوله فلا يجوز الاجتهاد الخ) تفريع على اشتراط كون العلامة فيه محالاً (قوله الابعلامه) أي مفيدة لغاية الظن (قوله كغير أحد الاناءين) الخ أمثلة للعلامة (قوله ونقصه) أي نقص ما في الاناء * وقوله واضطرابه أي الاناء أو ما في الاناء (قوله وقرب نحو كلب) أي وخنزير وفرعهما * وقوله ورشاش بفتح الراء وبالشينين المعجمتين وهو ما يتطهر من الماء * وقوله منه أي من أحد الاناءين (قوله لا فائدة غلبة الظن) وهذا تعليل لمحدوف تقديره فان وجد العلامة المذكورة جاز الاجتهاد أي العمل به وعلى هذا فهو شرط للعمل به لا لاصل الاجتهاد (قوله حينئذ) أي حين وجد العلامة (قوله بخلاف ما اذا لم يكن لها) أي للعلامة * وقوله فيه محال أي في الاجتهاد بمعنى المجتهد فيه مدخل فانه لا يجوز فيه الاجتهاد (قوله كما لو اختلفت محرمة بنسوة) أي اجنبيات واحدة أو أكثر أو اشتبه محرماً بأجنبي واحد أو أكثر فلا اجتهاد ولا نقض بالهس

يتوضأ بالماء وماء الوارد بكل مرة ثانيها أن يكون للعلامة فيه مجال فلا يجوز الاجتهاد بالاعلامه كغير أحد الاناءين ونقصه واضطرابه وقرب نحو كلب أو رشاش منه لا فائدة غلبة الظن حينئذ بخلاف ما اذا لم يكن لها فيه مجال كما لو اختلفت محرمة بنسوة

وفيما اذا اشتبه طهور بمستعمل لا يتوضأ بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد الا ان فعل تلك الكيفية كما حررته في شرح الارشاد الصغير اه قال فيه بعد

ذكر نحو ما في التحفة فان قلت قد يتحرى ويتحيز فلم يستعمل كلا حينئذ * قلت التحيز نادر فلم يكن موجبا امرأة لاغتفار التردد الناشئ عن استعمالهما ان لم يقدر على طهور بيقين وكان لم يبلغا بالخطا قلتي أخذ كما من هذا وكفان هذا ونوى ثم عكس ثم كل بكل منهما وضوءاً للجزم بالنية حينئذ وظهر أنه يلزمه ذلك وان فرضنا أن فيه مشقة لان مثل هذه المشقة لا تبيح التجميع مع وجود طهور بيقين يقدر على استعماله من غير تردد كما ذكر اه بحر وفيها وفي مسألة اشتباه نجس العين بالطهور يرتفع أحد الاناءين ويتم (قوله كما لو اختلفت محرمة بنسوة) أي اجنبيات واحدة أو أكثر أو اشتبه محرماً بأجنبي واحد أو أكثر فلا اجتهاد ولا نقض بالهس امرأة منهن وان كن غير محصورات كاسيات في كلام الشارح في نواقض الوضوء فن كان له محرماً بمكة ولمسته امرأة في الطواف لا ينتقض وضوءه

بذلك نعم ان كان محرمة واحدة وليس اثنتين في وضوء واحد انتقض وضوءه لتحقق لمس الاجنبية وأما النكاح فيجوز من غير كراهة اذا كن غير محصورات قال في شرح العباب وسيأتي أن نحو الالف غير محصورات ونحو العشرين مما يسهل عده بمجرد النظر محصور و بينهما وسائط تلحق بأحدهما بالظن وما وقع فيه الشك استفتى فيه القلب قاله الغزالي قال الاذرى وينبئ التحريم عند الشك عملاً بالأصل اه قال الزبدي في شرح المحرر واذا جوزه النكاح منهن فاذا لمس زوجته لا ينتقض لان الانتقض بالشك فيجوز له الوطء وتقول انتقض الطهارة باللمس للشك اه وفي شرح العباب للشارح أيضاً فيما اذا اشتبهت أمته بأمة غيره ان اجتهد بقصد تمييز الملك فقط جاز له الوطء تبعاً لانه لم يقصده بالاجتهاد وانما الحاصل به الملك و يترتب عليه الوطء لانه من ثمرته وان اجتهد بقصد تمييزه ليطأ لم يجز وقيد بذلك قولهم يجوز الاجتهاد للملك لا للوطء اه وفي شرح المحرر للزبدي أن شيخه الشهاب البرلسي استشكل كل مسئلتنا فقال لك أن تبعث في عدم تمييزها بالعلامة بأنه ان أراد بنفس المحرمة فلا يتجه لانه معارض بالمثل فيما لو اشبهه ١٣٩ ملكه بملك الغير اذا المعنى الذي هو

المملوكية لا مجال للعلامة فيه وكذلك الطهورة وغيرهما من المعاني وان أريد ذات المحرم فأى فرق بينه وبين ذات عده وثوبه وشانه ثم أجاب بأن مفاد الاجتهاد ظن ناشئ عن الامارة وذلك غير كاف في حل الابضاع فلا تدخل للعلامة فيه لذلك بخلاف

ثانها تظهور العلامة فان لم تظهور لم يعمل به سواء الاعى والبصير ولا يشترط في ادراكها

الاموال فانه عهد الاكتفاء فيها بالظن المستند الى الامارة كما في مسألة خط مورثه الموثوق به اه وفي شرح العباب للشارح استشكل بأنهم جعلوا للقائف ان يلحق اعتمادا على الشبه ورتبوا عليه حل النكاح تارة وتحريمه أخرى والارث وغيرهما وكان قياس ذلك أن

امرأة منهن وان كن غير محصورات كما سيأتي في نواقض الوضوء فيمن اشتبهت عليه امرأة محرم بمكة ولمسته امرأته في الطواف لا ينتقض وضوءه بذلك نعم ان كان محرمة واحدة وليس اثنتين في وضوء واحد انتقض وضوءه لتحقق لمس الاجنبية حينئذ وأما النكاح فيجوز من غير كراهة اذا كن غير محصورات قاله الكردى واذا جوزه النكاح منهن فاذا لمس زوجته لا ينتقض لان الانتقض بالشك فيجوز له الوطء وتقول بعدم نقض الطهارة باللمس للشك انتهى زى (قوله ثالثاً) أى ثالث الشرط الاربعة (قوله تظهور العلامة) عدا ما جرى عليه النووي في الروضة والذي في التحفة وغيره أن هذا شرط لجواز العمل بالاجتهاد لا لجواز الاجتهاد ويمكن حل كلام الشارح هنا عليه بل قوله الا أنى لم يعمل به صريح فيه وعبرة التحفة يشترط للعمل به تظهور العلامة فلا يجوز الاقدام على أحدهما بمجرد الحدس والتخمين كما مر وانما كان هذا شرطاً للعمل بخلاف ما قبله لان تلك اذا وجدت اجتهد ثم ان ظهر له شيء عمل به والا فلا فادل عليه ظاهر الروضة تبعاً للغزالي من أن الاخير شرط للاجتهاد أيضاً غير مراد انتهى قال بعضهم ولا مخالفة عند التحقيق في المعنى الذي لا يجوز الاقدام على الاجتهاد الا لاجل العمل بما يفيدته انتهى (قوله فان لم تظهور) أى العلامة للجهل (قوله لم يعمل به) أى بالاجتهاد وهذا صريح في أن تظهور العلامة شرط للعمل بالاجتهاد لا لاصله وعبرة شرح الروض واعلم أن تظهور العلامة شرط للعمل بالاجتهاد وان بقيت الشروط شرط للاجتهاد أو أن الجميع شروط للعمل به كما أشرت اليه أولاً فقول الروضة كالغزالي ان الجميع شروط للاجتهاد مراده بما قلنا بقرينة ما ذكره أول الباب وقد نبه عليه الرافعي في تقريره لكلام الغزالي فقال ولعلك تقول الاجتهاد هو البحث والنظر وثمرته تظهور العلامات وثمرته الشيء متأخر عنه والشرط يتقدم فكيف جعل تظهور العلامات شرطاً فالجواب أن قوله ثم للاجتهاد شرائط أى للعمل به أو لكونه مقبداً أو وذلك انتهى فتدبر (قوله سواء الاعى والبصير) تعميم لعدم جواز العمل بالاجتهاد اذا لم يظهر فيه العلامة وعليه فلو اجتهد الاعى فاداه اجتهاده الى طهارة أحد الاناءين بظهور رعلامة فآخبره بصير بخلافه هل يقبله لانه أقوى ادراك منه لتمييزه بالبصر الذي هو العمدة في الاجتهاد أولاً وأخيراً باطلاق قولهم المجتهد لا يقبل مجتهداً فيه نظر والا قرب الاول كما لو أخبره اثنان مختلفان في اناعين وعين كل منهما بحجاسة واحد فانه يأخذ بمنجز الاوثق كما يأتي فاستويا فالأكثر عدد الكن ظاهر كلامهم الثاني وبوجهه بأن الشخص لا يرجع الى قول غيره اذا خالف ظنه فأولى أن لا يرجع الى ما يخبر عنه مستند الامارة بمجرد ما هو مع ذلك فالأقرب معنى الاول لكن مجرد تظهور المعنى لا يقتضى العدول عما اقتضاه اطلاقهم فالواجب اعتماده وكم من موضع رجح فيه غيره أو جدمه معنى فيكون الراجح الثاني (قوله ولا يشترط في ادراكها) أى العلامة

للقائف الاجتهاد هنا بالاولى قال الزركشى وهو اشكال قوى اه وقد يجاب بأن الحاق القائف حكم وهو من الحكم انما ينفذ لغيره وعليه ولا ينفذ لنفسه ولا عليها فن ثمة لم يجز للقائف أن يجتهد ويحكم لنفسه هنا مطلقاً وأيضاً فالاحاق بالقائف انما جاز على خلاف الأصل احتياطاً للانساب وخوفاً من ضياعها فاحتيج اليه ثمة بخلافه هنا فلا يقاس هذا بذلك على أنه مر أن شرط الاجتهاد بالعلامة اعتضادها بأصل وهو مفقود هنا اه (قوله ثالثاً تظهور العلامة) عده الشارح في هذا الكتاب من شروط الاجتهاد تبعاً للروضة وأصلها الكن الذي في التحفة والامداد ونهاية مر وغيرها أن هذا شرط لجواز العمل بالاجتهاد لا للاقدام عليه وهو التحقيق

(قوله البصر) أى على الاظهر لان خواص النجاسة غير منحصرة في اللون بل في نحو الشم واللمس أيضا
 (قوله بل يتحرى من وقع له الاشتباه ولو كان أعمى) أشار بل إلى خلاف في ذلك وعبارة المنهاج والاعمى
 كبصير في الاظهر وفي الرخصة يجتهد على الاظهر قال في المعنى والثاني لا يجتهد لان النظر له أثر في حصول
 الظن فيه وقد فقد فلم يجز كاقبلة وأجاب الاول بأن القبلة أدلتها بصريّة (قوله فان له) أى للاعمى (قوله
 طريقا في التوصل الى المقصود) الذى هو معرفة مارة النجس وغيرها (قوله كسماع صوت) تمثيل
 لطريق الاعمى في التوصل الى المقصود (قوله ونقص ماء واعوجاج الاناء واضطراب غطاءه) هذا كله
 يعرف باللمس ومثله الذوق قال في التحفة وحرمة ذوق النجاسة مختص بغير المشبه انتهى وعبارة النهاية
 وما تقر من جواز لذوق هو ما قاله الجهور منهم القاضي والماوردى والبعقوى والخوارزمي وهو المعتمد
 وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع اذ محل حرمة ذوقها عند
 تحققها ويحصل بذوقها وهما لم يتحققا قال ع ش فاذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر وبصر
 بذلك قول سم فلماذا أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطيلاوى أن له ذلك واعتمد الجلال الرملى
 المنع انتهى فلو خالف وذاق الثاني وظهر له أنه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحيز فيتميم بعد تلف لهما
 أو لأحدهما ويجب غسل فيه لتحقيق نجاسته اما من الاول أو من الثاني لكن بتقدير كون النجاسة من الاول
 يظهر بما استعمله من الثاني ان ورد موارد الاول و بتقدير كونها من الثاني فهو باقى على نجاسته فقد
 تحققنا نجاسته فيه وشككنا في مزيلها والاصل عدمه فلا تصح صلاته قبل غسل فيه ولو تطاير منه شئ على ثوب
 لم يحكم بنجاسته لان الاصل بقاؤه على الطهارة ونحن لا ننجس بالشك وهذا نظير مسئلة الهرة فتدبره
 (قوله فان لم يظهر له) أى للاعمى بعد اجتهاده وهو تفرع على قوله فان له طريقا في الخ يعني اذا تقر بأن
 الاعمى له طريق في التوصل الى المقصود فيجتهد اذا اشتبه فان ظهر له شئ عمل به فان لم يظهر له الخ (قوله شئ)
 أى من الامارات بل بقى على الاشتباه (قوله فله) أى اتبع غيره ولو أعمى أقوى منه ادرا كاجتلاف البصير
 فليس له التقليد كما سيأتى آتافا وما تقر من جواز تقليده للاعمى الاقوى هو ما فى التحفة والنهاية واعتمد
 شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما أنه ليس له تقليد أعمى وعبارة الاول فى الاسنى على قول الر وض فان تحيز
 فله بصيرا وقيده بالبصير من زيادته كالحاوى وغيره أخذنا من كلام الشافعى ليخرج الاعمى لنقصه
 ولهذا اختلف فى جواز اجتهاده هنا ومنع منه فى القبلة بخلاف البصير فيهما (قوله فان لم يجد) أى الاعمى
 * وقوله من يقلده و يظهر ضبط فقد المقلد أى بفتح اللام بأن يجد مشقة فى الذهاب اليه كمشقة الذهاب
 للجمعة فان كان بمحل يلزمه قصده لعلوا أقيمت فيه قصده لسؤاله هنا والادفاله فى التحفة قال السيد عمر
 البصرى ينبغى ان توهم بجد الغوث أو يتقنه بجد القرب سعى اليه وان يقن عدمه فيهما فلا سعى أخذما يأتى
 فى التيمم وهذا أشبه به من الجمعة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رأيت الشارح رحمه الله تعالى بحث فى
 باب النجاسة فيما لو فقد نحو صابون مما يتوقف عليه ازالة النجاسة أنه يطلب بجد الغوث أو حد القرب أى على
 التفصيل وهذا يؤيد ما بحثته هنا بل ما ذكرته أنسب بالتيمم من ذلك اذا الغرض فى مسئلتنا ان فقد بمحل
 على الدول الى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن ازالة النجاسة وان تناسبا فى أن كلامها شرط
 لصحة الصلاة انتهى (قوله أو اختلف عليه) أى أو وجد من يقلده ولكن اختلف عليه مقلدوه (قوله
 مقلدوه) بفتح اللام أى من قلدهم الاعمى ولم يرجح أحدهم عند ما اذا ترجح عند أحدهم فانه يجب عليه
 تقليده كما بحثه ابن أبى شريف (قوله تيمم) جواب فان لم يجد الخ أى بعد تلف الماء وحينئذ فلا إعادة عليه كما
 يعلم مما مر وهل له اتلاف الماء قبل اجتهاده من وجده أم لا فيه نظر والا قرب لا لان من وجده بسبيل من أن
 يظهر له الطاهر ومع ذلك لو خالف لا إعادة عليه وان أتم بذلك قاله الشبرا مى (قوله أو بصير لا يقلد بل يتيمم)
 هذا فرق ما بين الاعمى والبصير (قوله وشرط صحة التيمم) أى تيمم كل من الاعمى والبصير (قوله

البصير بل يتحرى من
 وقع له الاشتباه (ولو)
 كان (أعمى) فان له
 طريقا في التوصل الى
 المقصود كسماع صوت
 ونقص ماء واعوجاج الاناء
 واضطراب غطاءه فان لم
 يظهر له شئ فله ان لم
 يجد من يقلده أو اختلف
 عليه مقلدوه تيمم والبصير
 لا يقلد بل يتيمم * وشرط
 صحة التيمم

(قوله ولو كان أعمى) أشار
 بل إلى خلاف في ذلك
 وعبارة المنهاج والاعمى
 كبصير في الاظهر وعبارة
 الرخصة الاعمى يجتهد على
 الاظهر اه (قوله فله)
 أى ولو أعمى أقوى منه
 ادراكا عند تحيزه كما
 اعتمدته الشارح فى
 التحفة و مر وابن قاسم
 وغيرهم واعتمد شيخ
 الاسلام فى شرح الروض
 والخطيب فى شرح
 التنبية وغيرهما أنه
 ليس له تقليد أعمى وهو
 ظاهر شرح البهجة
 لشيخ الاسلام أيضا
 وبوافقه كلام
 م ر فى فتاويه

(قوله اتلاف المائتين) أى أو أحدهما إلا أنه بالتلافه لا يبق عند ماء متيقن الطهارة قبل مشكوك فى طهارته ولو بصب قدر من أحدهما فى الآخر بغير الآخر لو قدر مخالفاً تغييراً يمنع استعماله (قوله تعدد المشتبه) أى الطهور وأو الطاهر ومقابلته فلو تنجس أحد كفيه واتصلا بالثوب أو إحدى يديه واتصلا بتأيدته وأشكل فلا اجتهد فى ذلك لعدم التعدد بل يجب غسلهما معاً لمتصفاً بصلاته بخلاف ما إذا انفصل ذلك قال فى شرح العباب ولو اشتبه تنجس فى أرض واسعة صلى فيها إلى بقاء قدره أو وضعه غسل جميعها اهـ (قوله وبقاء المشتبهين) هذا هو رابع الشروط بدلا عن عدده ظهور العلامة منها لأن الراجح أنه شرط لجواز العمل بالاجتهاد لا لجواز الاجتهاد كما علم مما سبق خامساً أن لا يقع من أحد المشتبهين شئ فى الآخر وهذا يمكن أن يدخل فى الذى قبله بناء على ما علم به بعضهم بقوله لتنجس هذا يبين فزال التعدد المشترط وعلاه فى التحفة بأنه لم يبق عنده ظهور يبين سادساً العلم بتنجس أحد المشتبهين أو ظن تنجسه بقول عدل رواية قال الشهاب القليوبى فى حواشى المحلى فخرج ما لو رأى ماء متغيراً مثلاً وشك فى سلب ظهور بقاء فيه التطهر به فنظر الأصل ولا نظر للشك فيه الخ سابعاً الحصر فى المشتبهين فلو اشتبهتاه تنجس بأوانى بلد فلا اجتهد بل بأخذ منهما ماء قال فى الإمداد إلى أن يبق

بالاجتهاد ليعرف الطاهر
من النجس لاجل الصلاة
وهو اتساع الوقت للاجتهاد
مع الطهارة والصلاة فلو
ضاق الوقت عن ذلك تبهم
وصلى وأعادوه نازاده
صاحب البيان كافي على
الطبري وأقره الشارح في

اتلاف المائين لان
أحد هما ظهوريين
والتييم لا يصح مع وجوده
رابعها تعدد المشتبه وبقاء
المشتبهين

الامداد والايهاب وقال
مر في النهاية الأوجه
خلافه وزاد بعضهم
ناسا وهو كون الاناءين
لواحد فان كانا اثنتين
توضا كل باأناه واعتمدا
في التحفة والنهية وغيرهما
خلافه وفي الإحساء فان

اتلاف المائتين) أى أو أحدهما ولو كان الاتلاف يصب أحدهما فى الآخر فالأمر فى الاتلاف فى التحفة وبهذا أعنى جعلهم من التلف صب شئ من أحدهما فى الآخر يتأيد قول القمولى كالرافعى بشرط لجواز الاجتهاد أن لا يقع من أحد المشتبهين شئ فى الآخر لتنجس هذا بيقين فزال التعدد المشروط كما بأتى انتهى فان قلت بشكل ما فى زوائد الروضة وجرى عليه القمولى أيضا أنه لو اغترى من دينين فيهما ماء قليل أو مائع فى أناء فرأى فيه فأرة اجتهد وان تحددت المعرفة مع أنها حينئذ ما من نجسان ان كانت فى الاول أو الثانى ان كانت فيه فهو نجس يقينا فزال التعدد المشروط قلت يفرق بأن الاجتهاد هنا لحل التناول ولو فى المائتين القليلين فكفى فيه اضعفه بعدم توقفه على نية التعدد صوره ليتناول الاول أو يتركه ثم رأيت المغنى استشكل الاجتهاد فى مسألة الروضة بأن الثانى متيقن النجاسة وشرط الاجتهاد أن لا يتيقن نجاسة أحدهما بعينه ثم أجاب عنه بقوله ولعل ذلك اذا جهل الثانى بعد ذلك أى حينئذ يجتهد ليظهر له الثانى من الاول ورأيتنى فى شرح العباب بسطت الكلام فى ذلك فراجعهم فانه مهم ومنه الجواب عن الاشكال المستلزم لتناقض القمولى بأن الاجتهاد هنا على وليان محل الفارة وكل من الاثنتين يحتمل أنه محلها فالجهد فيه باق على تعدده بخلافه ثم انتهى (قوله لان أحدهما) أى المائتين وهذا التعليل لاشتراط اتلاف المائتين فى صحة التيمم (قوله طهور) بفتح الطاء أى مطهر (قوله بيقين) زاد فى التحفة له قدرة على اعدامه وبه فارق التيمم بحضرة ماء منعه منه نحو سبع (قوله والتيمم لا يصح مع وجوده) أى الماء الطهور وهو من تيمم التعليل واذا ظن طهارة أحدهما استحب له قبل استعماله أن يرقى الآخر قال فى الهبة وصب ماء من نجسه الظن ابرئلا يغلط فيستعمله أو يتغير اجتهاده فيشبهه عليه الامر فان لم يفعل وصلى بالاول الصبح مثلا فحضر الظاهر وهو محدث ولم يبق من الاول شئ لم يجب الاجتهاد لعدم التعدد ولو اجتهد فظن طهارة الثانى تيمم ولا يستعمله لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لانه لو نقض لنقض النقض أيضا لانه ما من اجتهاد الا ويجوز ان يتغير ويسلسل فيؤدى الى أنه لا نستقر الاحكام ومن ثم اتفق العلماء على أنه لا ينقض حكم الحاكم فى المسائل المجتهد فيها وان قلنا المصيب واحد لانه غير متعين وقوله رابعها أى رابع الشروط الاربعة (قوله تعدد المشتبه) أى الطهور أو الطاهر ومقابلته (قوله وبقاء المشتبهين) أى الى تمام الاجتهاد هـ اربع شروط الاجتهاد

قيل فلو كان الانا آن لشخصين فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل واحد بانائه لانه يتقن طهارته وشك الآن فيه فنقول هذا محتمل في الفقه والارجح في الظن المنع وان تعدد الشخص هنا كاتحاده لان محبة الوضوء لا تستدعي ملكا بل وضوء الانسان بماء غيره في رفع الحدث كوضوئه بمائه فلا يتبين لاختلاف الملك واتحاده أثر بخلاف الوطء لزوجة الغير فانه لا يحل اه وزاد العلامة اسماعيل الحضرمي في شرحه وغيره عاشرا وهو أن يكون المتعين للطهارة لا يخشى منه ضرر كالشمس وهو مبني على احتمال ضعيف أنه يجوز التيمم بحضرة الشمس فيكون وجوده كالعندم وحادي عشرها السلامة من التعارض قال الزبادي في شرح المحرر فلو تعارض خبرا عدلين بأن تعذر الجمع بينهما كان قال أحدهما واقع في هذا وقت كذا وقال الآخر بل في هذا ذلك الوقت تسا فطارحكم بطهارتهما نعم ان كان أحدهما أوثق وأكثر عددا

(١) زاد في شرح العباب كما صححه النووي في الروضة والمجموع وقيل الى أن يبقى ما يمنع الاجتهاد فيه ابتداء وهو العدد المحدد المحصور وحزم به في العباب وفي شرح العباب للشارح هل يلحق به أى النجس اختلاط انا به المتنجس بأوانى بلده أو يفرق بأن ذلك أى النجس لا أصل للاجتهاد فيه اذ لا أصل له في الحل بخلاف هذا محل نظر وكلامهم السابق يؤمنى للفرق

عمل بقوله اه وتقل الزيادة في حواشي شرح المنهج عن العلامة ابن قاسم في نسخة المنهاج شروط الاجتهاد وعدمها السلامة من التعارض وفي النهاية للرهاني فان تعارض عمل بقول أو ثقهما فان استويا فالأكثر عددا فان استويا سقط خبرهما بعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين وعبرة التحفة والا كان استويا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما أو ثق والأخر أكثر سقطا وبقي أصل طهارته اه وهي مخالفة للنهاية من حيث ان كلام النهاية يفيد تقديم الاوثق على الأكثر عددا وكلام التحفة يفيد تساويهما قال ع ش في حاشية م م المتبادر من م تقديم الاوثق وان كان غيره أكثر عددا بل يكاد يصرح به قوله فان استويا بالخ فلهذا شروط جواز الاجتهاد * وشروط وجوبه ثلاثة دخول وقت الصلاة أما قبل الوقت فهو جائز وثانيها عدم وجود غير المشبهة أو إرادة استعماله ثالثها ان لا يبلغ المشتهان بالخلط قلتيين والأفلا يجب الاجتهاد بل بخبرينه وبين الخلط * وشروط جواز العمل بالاجتهاد ظهور العلامة وشي في هذا من الخلاف وان كونه شرطاً لجواز العمل هو التحقيق (قوله لكل طهر) وعبر ١٤٢ في التحفة بقوله عند إرادة الوضوء وسيأتي عن الإيعاب للشارح أن قول صاحب الذخائر بوجوب

لان الرجح ان ظهور العلامة شرط لجواز العمل بالاجتهاد لا لجواز الاجتهاد كما سبق قرييا فلا يكون بقاء المشتهين خامسا هاقاله الكردى وقال بعضهم عطفة تعدد المشبهة من قبيل عطف الرديف ليعين به أن من جعلهما شرطين كصاحب العباب فقد تجاوز وعلى أنهما شرط واحد بدل كلام التحفة فانه قال فان لم يبق من الاول بقية لم يجز له ان شرطه أن يكون في متعدد انتهى فليتأمل (قوله فلا اجتهاد) تقرير على اشتراط تعدد المشبهة * وقوله في واحد ابتداء أى كلما لو تنجس أحد كية المتصلين بالثوب أو واحد يديه المتصلتين يبدنه واشتبهت فلا اجتهاد لعدم التعدد بل يجب غسلهما قال في فتح الجواد الا ان فصل أحدهما لا يماصا را بمنزلة عينين (قوله ولا انتهاء) أى لا اجتهاد في واحد انتهاء فلو انصب أحدهما أو تلف امتنع الاجتهاد ويقيم ويصلى من غير إعادة وان لم يرد ما بقى قاله في النهاية * تنبيه * بى من شروط الاجتهاد أن لا يقع من أحد المشتهين شئ في الآخر والعلم بتنجس أحد المشتهين أو ظن تنجسه بقول عدل رواية نخرج ما لو رأى ماء متغيرا مثلا وشك في سلب طهوريته فله النظر به بنظر الأصل ولا نظر للشك فيه والحصر في الشبهة فلو اشتبه انا نجس بأواني بلد فلا اجتهاد بل يأخذ منها ما شاء الى أن يبقى واحد وقيل الى أن يبقى ما يمنع الاجتهاد واتساع الوقت للاجتهاد مع الطهارة والصلاة وكون الاناءين لواحد وأن يكون المتعين للطهارة لا يخشى منه ضرر والسلامة من التعارض وفي بعض هذه الشروط خلاف وكلام بسطهما الكردى قال بعده فهذه شروط جواز الاجتهاد وأما شروط وجوبه ثلاثة * دخول الوقت أما قبل الوقت فهو جائز * ثانيها عدم وجود غير مشبهة أو إرادة استعماله * ثالثها ان لا يبلغ المشتهان بالخلط قلتيين والأفلا يجب الاجتهاد بل بخبرينه وبين الخلط * وشروط جواز العمل بالاجتهاد ظهور العلامة كما تقدم مع الخلاف فيه انتهى (قوله ويجب عليه) أى على الذى اجتهد واستعمل ما ظن طهارته وهذا رجوع لاصل المسئلة (قوله إعادة الاجتهاد) أى حيث بقى من الذى استعمله أولا بقية لما تقر بأن شرط جواز الاجتهاد التعدد في الدوام خلافا للرافعي قال في الهبة ثم ليعمل لكل فرض ما بقى من ذلك طاهر على التحقيق (قوله لكل طهر) عبارة التحفة عند إرادة الوضوء انتهى وذلك بأن أحدث وحضرت صلاة أخرى ولم يكن ذا كرا الدليل الاول أو عارضه معارض أمالو كان ذا كرا له ولا مراض فلا يبعد جواز استعمال تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استصحبها بالحكم الاجتهاد الاول قاله سم (قوله ولو مجددا) أى ولو طهر مجددا (قوله وان لم يكفه) أى ان لم يكفه بقبية

تجديد الاجتهاد للصلاة الثانية وان لم يحدث ضعف وخالف م في النهاية فقال وعلم مما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها نعم ان كان ذا كرا الدليل الاول لم يعبه بخلاف الثوب المظنون فلا اجتهاد في واحد ابتداء ولا انتهاء ويجب عليه إعادة الاجتهاد لكل طهر ولو مجددا وان لم يكفه طهارته بالاجتهاد فان بقاءه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهرا في فصل الى ما شاء حيث لم يتغير ظنه الى آخر ما قاله في النهاية وعبر شيخ الاسلام بقوله لزمه الاجتهاد للصلاة الثانية لسن قبده قبل هذا بما اذا أحدث وكذلك في شرح الهبة وفي المغني موافقة الشارح حيث قال لزمه الاجتهاد

لوقت الثانية اذا كان محدثا ما اذا لم يحدث بأن استمر متطهرا حتى حضرت صلاة أخرى فانه لا يلزمه الاجتهاد وان ذلك تغير ظنه لان الطهارة لا ترتفع بالظن اه وفي شرح المحرر الزيادة موافقة الجمال م وعبارته فلو تغير اجتهاده ووضوؤه الاول باق بحاله امتنع أن يصلى به لظنه الا أن نجاسة أعضائه خلافا لابن حجر حيث حزم بصحة الصلاة به وقد حزم بالاول ابن العماد واعتمده شيخنا م اه وذ كر كانه نهاية أيضا أنه اذا كان ذا كرا الدليل الاول لم يعد الاجتهاد (قوله ولو مجددا) عبارة الإيعاب للشارح وكذا للوضوء المجدد والغسل المسنون ونحو الاكل والشرب كما قاله البلقي ومن تبعه ما بقى المشتهات لكل فرض فله كما في المجموع وغيره اذا لم يحدث ولم يتغير اجتهاده أن يصلى به فرضين فاكثر وقول صاحب الذخائر يجب تجديد الاجتهاد للصلاة الثانية وان لم يحدث ضعف الى آخر ما في شرح العباب فاشار هنا بلوالى أنه ليس منقول المذهب وانما قاله البلقي ومن تبعه وقول الإيعاب اذا لم يحدث ولم يتغير اجتهاده الخ يفهم أنه اذا تغير اجتهاده ليس له أن يصلى به فرضا نيا وجرى عليه م في النهاية وجرى في التحفة على خلافه فقال ولوقت اجتهاده ووضوؤه الاول باق صلى به ولا نظر لظن نجاسة أعضائه الا أن لما علمت من الغاء هذا الظن لما يلزم عليه من الفساد المذكور اه (قوله وان لم يكفه) أشار بان الى خلاف في

ذلك بناء على عدم لزوم استعمال الناقص وعبارة المنهاج في التيمم ولو وجد ماء لا يكفي فالتأخير وجوب استعماله اهـ (قوله والا) أي وان لم يوافق اجتهاده الثاني اجتهاده الاول لتلفهما أي أو أحدهما الثلاثي نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل جميع ما أصاب الاول أو يصلي بيقين النجاسة ان لم يغسله وأخذ البلقيني منه أنه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما أصابه بماء غيرهما عمل بالثاني اذ لا يلزم عليه حينئذ أحد الفسادين السابقين آنفاً حينئذ فهو نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث عمل بالاجتهاد الثاني ١٤٣ وعقبه الشارح في التحفة بقوله

وظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه اهـ وقال في شرح العباب هو محتمل ومحتمل الاحتياط لأفهم ويوجه الخ وأقرم الشارح البلقيني في الامداد وقال مر في النهاية هو واضح وقد أفنى به الولد وجزم به في شرح البهجة ولم يعزه للمأوردى (قوله ثم يتيمم) قال مر

لوجوب استعمال الناقص ثم ان وافق اجتهاده الاول فذاك والا أتلفهما ثم يتيمم (واذا أخبره بتنجسه) أي أحس بالنجاسة (ثقة) ولو عدل رواية

في النهاية لم يعمل بالثاني وان كان أوضح من الاول الخ (قوله ولو عدل رواية) أشار بلوإلى نزول عدل الرواية عن عدل الشهادة وأنه يقبل عدل الشهادة من باب أولى والا فالفهم من كلام أئمتنا أنه لا خلاف في ذلك ولما قال النووي في الروضة ويقبل قول الاعشى بالاختلاف قال الزركشي في الخادم وهذا

ذلك الماء لطهارته (قوله لوجوب استعمال الناقص) تعليل للغاية (قوله ثم ان وافق) مرتب على وجوب إعادة الاجتهاد لما ذكر (قوله اجتهاده) يحتمل أنه مرفوع فاعل وابق * وقوله الاول بالنصب مفعوله فالمعنى وافق اجتهاده الثاني اجتهاده الاول ويحتمل أنه منصوب والاول نعت له وفاعل وافق ضمير مستتر عائده على الاجتهاد والاول أظهر (قوله فذاك) أي واضح أنه يعمل باجتهاده لعدم المحذور (قوله والا) أي وان لم يوافق اجتهاده الثاني اجتهاده الاول (قوله أتلفهما) أي المائتين أو أحدهما وذلك الثلاثي نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل جميع ما أصابه الاول أو يصلي بيقين النجاسة ان لم يغسله قال في شرح الروض ومنع ابن الصبأغ ذلك بأنه انما يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو أبطلنا ما مضى من طهره وصلاته بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه واجتنابه بقية الماء الاول وبحاجب بأنه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية انتهى واستنبط البلقيني من التعليل السابق أن محل عدم العمل بالثاني اذ لم يستعمل بعد الاول ما ظهر رايقين أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد لا تتفاء التعليل حينئذ الذي ذكره في هذا التصو ير قال ولم أر من تعرض له قلت وهو واضح وقد أفنى به الولد درجة الله تعالى قال في النهاية قال في التحفة وظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه وحينئذ فلو تغير اجتهاده ووضوؤه الاول بأن صلى ولا نظر لظنه نجاسة أعضائه الآن لما علمت من الغاء هذا الظن لما يلزم عليه من الفساد المذكور (قوله ثم يتيمم) أي بلا إعادة حيث لم يغلب وجود الماء في محل التيمم في الاصح لانه ليس معه طاهر يتيقن ولا نظر الى أن معه طاهر بالظن لانه لا عبرة بهذا الظن لما يلزم عليه من الفساد كما تقرر والحاصل أنه لم يعمل بالثاني من ظني في هذا الاجتهاد الثاني ولا بالاول أيضاً لا تقاد بطلان اجتهاده السابق قال الشبرايمسلي ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به أنه اذا ظن به طهارة الثاني شر به أو باعه أو غسل بنجاسة أو غير ذلك وأنه لو غسل أعضائه بينهما وما أصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له أن يتطهر بالثاني انتهى فتأمل له (قوله واذا أخبره) هذا اشارة لتعميم النجاسة المشبهة أي سواء كانت النجاسة في الاناء حاصل من معرفته بنفسه أو بغيره قاله القليوبي (قوله بتنجسه) أي أو استعماله ولو على الإبهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الإبهام ثم التعيين هنا بأن التنجس على الإبهام يوجب اجتنابهما والطهارة على الإبهام لا تجوز استعمال واحد منهما وان استويا في افادة الإبهام في كل جواز الاجتهاد فهما انتهى تحفة ونهايه (قوله أي أحد الاناءين) تفسير للضمير وهو مثال (قوله ثقة) أي موثوق به فهو في الاصل مصدر قال في المصباح وثقت به أثق بكسرهما ثقة وثوقاً ثمينة وهو وهي وهم وهن ثقة لانه مصدر وقد يجمع في الذكور والاناث فيقال ثقات كما يقال عدات (قوله ولو عدل رواية) أي فلا يشترط أن يكون عدل الشهادة وعدل الرواية هو ما ذكره العراقي بقوله

أجمع جمهور أئمة الأثر * والفقه في قبول ناقل الخبر بأن يكون مساعداً عقل * قد بلغ الحـ لم سلم الفعل من فسق أو خرم مروءة ومن * زكاه عدلان فمدل مؤتمن وصحيح اكتفاؤهم بالواحد * جرحا وتعدلا خلافاً للشاهد

لا يحتاج اليه لدخوله في قول الرافعي من تقبل روايته ثم ذكر النزاع في نفي الخلاف في الاعشى فقال نازعه في المهمات في نفي الخلاف بأن في قبول روايته وجهين حكاهما الرافعي في باب الشهادات فلا يجريان هنا قلنا قلنا لان مأخذ المنع هناك أنه قد يلبس عليه وقت السماع وهو موقوفه نازع أخبر عن علم بأن كان يبهه كلب وأحس به يشرب من الماء فان أخبره عن الغير بنجاسة أمكن مجيء الخلاف في قبول روايته فينبغي تنزيل كلام الروضة على ما اذا أخبر عن الحس لا غير أو تحمل قبل العمى اهـ وأما العبد والمرأة فلم يحل في قبول خبرهما حيث كانا عدلين خلافاً وذكر ابن الرفعة في شرح قول الوسيط ومهما أخبره عدل بولوغ الكلب في أحد الاناءين فهذا كاليقين فيحتاج الى الاجتهاد

مانصه لما كان قول الشاهد لا يفيد الاطناؤا سلف حكاية الخلاف فيما غلب على الظن نجاسته وقد يظن أن ذلك الخلاف يطرق اخبار الشاهد الواحد بذلك أو لا يطرقه لأنه لا يفيد غلبة الظن بل حكم مجرد داعن الغلبة عقب ذلك بهذا يعرف الحكم فيه وأنه مما لا خلاف فيه الى أن قال بعد كلام ومن هنا يعرف أن المراد بالعدل في كلامه عدل الرواية لا عدل الشهادة فيقبل خبر الحر والعبد والذكرو والانثى والبصير والاعمى الى آخر ما قاله ابن الرفعة في المطلب ويمكن أن يكون الشارح أشار بلوالى أن ما يوههم كلام الاستقصاء من كون المراد بالعدالة الشهادة غير مراد فقد قال في الاستقصاء لا بد أن يكون عدلا في الباطن والظاهر كاشهادة ومن أصحابنا من قال يعتبر ظاهر العدالة الى آخر ما في الخادم (قوله في باب تنجس المياه) تنازع فيه كل من قوله فقيهها وقوله موافقا للمراد بالفقيه العالم بأحكام الطهارة والنجاسة أو الاستعمال قال في التحفة اطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفا نظير ما يأتي في الوقف والوصية وتخصيصه بالمجتهد اصطلاح خاص اه وقوله في الوقف أى فيما اذا وقف على ١٤٤ الفقهاء قال في الروضة يدخل فيه من حصل منه شيأ وان قل اه والمراد بالموافق

(قوله كامرأة وعبد) تصوير لعدل الرواية زاد غيره ولو أعمى وذلك الاخبار اما عن نفسه أو عن عدل آخر عينه كزيد وعرف المخبر عنه عدالة وكذا لو قال أخبرني عدل وكان من أهل التعديل ما يأتي عن شرح المسند قاله ع ش (قوله وبين السبب) أى في تنجسه أو استعماله أو طهره كولو هذا الكلب في هذا وقت كذا ولم يعارضه مثله ككان في ذلك الوقت بمحل كذا والا كان استويا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما أوثق والآخر أكرس سقطا وبني أصل طهارته قاله في التحفة ومعنى قوله والا الخ وان عارضه مثله كان قال ولغ هذا الكلب في هذا الاناء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ يبلد آخر سقطا وبني أصل طهارته كذا قال أحدهما ولغ الكلب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما أوثق والآخر أكرس سقطا وبني أصل طهارته فتدبره (قوله أو أطلق وكان فقيها) أى أولم يبين السبب في ذلك بل أطلق ولكن كان المخبر فقيها أى عارفا بأحكام الطهارة والنجاسة أو الطهورية والاستعمال واطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفا نظير ما يأتي في نحو الجماعة والجنائز وأما تخصيصه بالمجتهد فهو اصطلاح خاص بالاصوليين (قوله موافقا للمخبر) بفتح الباء أى لا اعتقاده في ذلك أى عارفا به وان لم يعتقه فيه فيما يظهر لان الظاهر أنه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بأنه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل أنه يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يقول عليه على أنه غير مطرد قاله في التحفة (قوله في باب تنجس المياه) تنازع فيه كل من فقيهها وموافقا كما تقرر والمراد بالموافق أن يكون الكل منهما موافقا لا مام ويشترط أيضا لاخذ بقول المخبر من غير بيان السبب أن يكون في حكم متفق عليه في مذهب المخبر والمخبر والا فلا بد من بيان السبب لأنه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد المخبر ترجيحه ولذا قال في المغني ويؤخذ من ذلك أن الكلام في فقيه يغلب على الظن أنه يعرف ترجيحات المذهب فسقط ما قيل ان في المذهب خلافا في مسائل كولو غ هرة في ماء قليل بعد نجاسة فيها وغيبها وكولو غ فأرة وهرة في ماء قليل اذا خرجت منه حية ونحو ذلك فقد يظن الفقيه الموافق ترجيح الرجوع لعدم علمه بالراجع انتهى قال ع ش ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب بن حجر والرملي (قوله اعتمد) جواب اذا أخبره أى اعتمد المخبر ذلك المخبر (قوله وجوبا) لا يبعد أن يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المخبر بتنجسه وان لم تنجس

أن يكون الكل منهما مقلدا لا مام واحدا قال مر في النهاية ويظهر أن فعل ما تقرر بالنسبة للقلاد هو الذى يعلم اعتقاده فينظر هل المخبر يوافق أم لا أما المجتهد فيبين له السبب مطلقا وان عرف اعتقاده في المياه لاحتمال تغير اجتهاده

كامرأة وعبد (وبين السبب) أو أطلق (وكان فقيها موافقا) للمخبر في باب تنجس المياه (اعتمده) وجوبا

اه وذكر الشارح نحوه في شرح العباب وزاد كما وقع للأمة وكانهم انما تركوا ذلك لندرة وجود المجتهد المطلق بسلا لا متعالتة من حيث انقطاعه من مندسبعمائة سنة من الآن كما أشار

اليه النووي كابن الصلاح وكلام صاحب الوافي مصرح بما ذكرناه الخ ويشترط أيضا لاخذ بقول المخبر من غير بيان السبب أن يكون في حكم متفق عليه في مذهب المخبر والمخبر والا فلا بد من بيان السبب قال الشارح في شرح العباب بعد ذكر نحوه مانصه ثم رأيت الأذرى ذكر ما يصرح بذلك وهو قد تكون المسئلة فيها خلاف مذهبي فيرى المخبر فيها ما لا يرى المخبر فيكون كالمخالف في أصل المذهب اه وببحث الشارح ذلك في الامداد أيضا وم ر وكان الفقيه الموافق في ذلك ماذا كان عارفا بمذهب المخبر بفتح الباء وانما لا يخبره الا باعتقاده أعنى المخبر بفتح الباء فكفى منه الاطلاق كما في الايماء وفي الامداد أو علم المخبر منه أنه يعلم مذهبه ولا يخبره الا به لا بمذهب نفسه اه وكذلك فتح الجواد وهذا يقتضى أنه لا بد من شرطين أنه يعلم مذهبه وأنه انما يخبره به لكن في التحفة ما يفيد اشتراط الشرط الاول فقط وعبارتها أو عارفا به وان لم يعتقه فيه فيما يظهر لان الظاهر أنه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بأنه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل أن يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يقول عليه على

انه غير مقرر اهـ (قوله بخلاف ما اذا اطلق) اذهذه المسئلة من المسائل التي لا تقبل فيها الشهادة الامفصلة قال الشارح في شرح العباب في
الجواهر كالمطلب انهم ثلاث عشرة مسئلة الزنا والسرقه والافرار بهما والرذة والجرح والاكرامه وانه وارث فلان وان الماء تنجس وان فلانا
سفيه وانه يستحق الشفعة وان بين هذين رضاعا محرما وان عدلا شهد ههما على شهادته اهـ وأصل ذلك أن ما لزمن على كل تقدير لا يحتاج
لبیان سببه وما يختلف فيه لا بد من بیان سببه ومن ثمة وجب ذكر سبب الجرح لا التعديل على الاصح وما ذكره في الرذة خلاف ما عليه
الشيخان ومروجه وفي الرضاع فيه تفصيل وهو ان الشاهدان كان فقيهما موافقا لمحتج لبيانها والا احتاج ذكره الراعي وفي الاكرامه أفنى
الغزالي بتفصيل فيه وهو انه لو قامت بينة انه باع مكرها ولم يتبينوه فان جوز الخاكم انه اشتبه عليهم الاكرامه سألهم عنه وعليهم أن يجيبوه وان
علم أنهم عالمون بحد الاكرامه ولا يشهدون به الا عن تحقيق فله ترك سؤالهم وعن ابن الصباغ والشاشي نحوه ووجهه بعضهم على شاهد موافق
للقاضي ثم رجح وجوب التصريح مطلقا لان فيه خلافا في المذهب أي من غموض تفصيله على أكثر الناس واختلافها بالاشخاص
والاحوال فوجب بيان سببه مطلقا نظير ما قدمته في الجرح قال ابن عبد السلام وغيره ويشترط اتفاق شاهديه على ما فصله في الاكرامه
فلو ثبت اقراره بالرضالم تقبل دعواه أنه أكرمه على الاقرار به وأفنى النووي بأنه لو شهد عليه ببيع بمحل وقبض ثمنه ورضاه به ثم ادعى أنه كان
مكرها وثمة قرينة تصدقه أو أقام بينة بالاكرامه حكم بفساد البيع وكلام الغزالي وغيره ١٤٥ يؤيده ويضم لما ذكره انهم لو

شهدوا على مفلس بالغنى
وجب بيان سببه كما أفنى به
القول أو على أن هذا قتل
مورث هذا وجب بيان
الانفراد والشركة والعمد

بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فليراجع قاله سم (قوله بخلاف ما اذا اطلق) أي المخبر فلم يبين
سبب تنجس الماء (قوله وهو عامي) أي والحال أن المخبر عامي أي غير فقيه وهو نسبة الى العامة خلاف
الخاصة قال في المصباح والجمع عوام مثل دابة ودواب والنسبة الى العامة عامي والماء في العامة للتأكيد
بلفظ واحد دال على شيئين فصاعدا من جهة واحدة (قوله أو مخالف) أي للمخبر بفتح الباء في باب
تنجس المياه زاد غيره أو المجهول مذهبه (قوله فلا يعمده) أي المخبر المطابق المذكور لاحتمال أن يخبر
بتنجيس ما لم يتنجس عند المخبر ولان هذه المسئلة من المسائل التي لا تقبل فيها الشهادة الامفصلة وهي على
ما ذكره بعضهم ثلاثة عشر الزنا والسرقه والافرار بهما والرذة والجرح والاكرامه وانه وارث وان الماء متنجس
وان فلانا سفيه وانه يستحق الشفعة وان بين هذين رضاعا محرما وان عدلا شهد ههما على شهادته قال الخادم
وقضية كلامهم أنه اذا لم يبين السبب يكون الاخبار لا أثر له وينبغي أن يكون له فائدة وهي التوقف عن استعماله
كما قاله في الجرح انه اذا لم يفسر وشرطنا التفسير أنه يوجب التوقف عن العمل برواية الجرح وح نقله سم
(قوله وخرج بالثقة الصبي) أي ولو مميزا وفيما يعتمد المشاهدة نعم لو اخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهد في
صباه من تنجس اثناء ونحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه في الزمن الماضي أيضا (قوله والمجنون والفاسق
والكافر) زاد في النهاية والمجهول قال ع ش أي مجهول العدالة ولعل المراد به من عرف له مفسق ثم
شك في توابعه منه والافن لم يعرف له مستور العدالة لا مجهول لها قال في النهاية نعم لو قال من هو من أهل
التعديل اخبرني بذلك عدل فانه يؤخذ به كما قاله الراعي في شرح المسند اهـ قال ع ش اقتصاره في
المختصر على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته أي وهل هو كذلك أولا فيه نظر فليراجع
وقياس ما قالوه في الصوم وفي دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به بحجته هنا (قوله فلا يقبل

بخلاف ما اذا اطلق وهو عامي
أو مخالف فلا يعمده وخرج
بالثقة الصبي والمجنون
والفاسق والكافر فلا
يقبل

وقسيميه أو ان هذه مطلقة
لأننا وجب بيان لفظ
الطلاق لاختلافه صريحا
وكتابه وتنجزا أو تعليقا
قاله الزبيلى وجزم به في

الانوار أو انه نكح هذه وجب بيان شرائط النكاح بخلاف البيع ولو
أقر بوارث لم يعتبر حتى يبين جهة ارضه بخلاف الاقرار بالف درهم لان هذا حق عليه فيحتاج فيه وذلك حق على ورثته أو المسلمين ولو
شهد ابدن أو ملك ثبتمان غير بيان سببه ما قال ابن عبد السلام وهو في غاية الاشكال لاختلاف العلماء في أسبابها وما أوجب الزركشي
بان محل ذلك عند الاطلاق أما عند ذكر انتقال من مالك آخر فلا بد من بيان السبب في الاصح ويجب أيضا بيان في الشهادة ببراءة المدعى
عليه من الدين المدعى به للاختلاف في أسبابها قال المروى وقال العبادي لا يشترط أو بأنه يوم البيع مثلا زائل العقل فلا بد من تفصيل زواله
كما قاله الزبيلى أو بأنه أوصى بكذا قاله أيضا أو بان نظر هذا الوقف فلان قاله ابن الصلاح أو بأنه بلغ بالنسب قاله القفال بخلاف ما اذا لم يقولا
بالنسب أو بأنه رشيد ومن ذلك ما لو ادعى شخص على من يبيده دار يقول وقفها جدى على نسبه بأنه من مستحقه فلا تسمع دعواه حتى يبين
كان يقول أنا ابن عمك فلان مثلا فيحلف أنه ليس ابن عمه بشرط حلفه انحصار ارث عمه فيه فان نكل حلف المدعى وثبت وما لو كان الوقف
بيد اثنين وانحصار ارثهم فيهما في مثالنا قبل لا يخلف أحدهما إذ لو اوقف لم يثبت نسب المدعى وقيل يحلف لانه قد يقر فتعرض اليمين على
الآخر فيقر ولعل هذا الوجه ومن ذلك أيضا قول القفال لو شهدت بينة أن فلانا وقف داره وهو يملكها ولا ندرى على من وقفها فلا تسمع

بخلاف ما لو شهد أنه أوصى لهذا ولم يبينوا الموصى به وقد أوصى بوصايا مختلفة فنسمع لانه اذا ثبت بعد انه أوصى بتفرقة ماله على الفقراء أو الحج ونحوه تعين ذلك الموصى له للصرف وهذا لا يمكن ثبوت مصرفه الا بعد ثبوته اه ومن علمته هذه يؤخذ أنه مبني على الضعيف أن الوقف لا يثبت بالاستفاضة فعلى الاصح ينبغي سماعها اه كلام شرح العباب للشارح بحروفه (قوله من غير المجانين) أمأهم فلا يقبل خبرهم مطلقا قال ع ش في حاشيته على م ر اقتضاه أي صاحب النهاية في المحترز على ما ذكره فيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وقياس ما قالوه في الصوم في دخول الوقت لا يعتقد صدق الفاسق عمل به بحجته هنا اه وفي حاشية المنهج لابن قاسم العبادي يتجه أنه لا يجب العمل بقولهما لوطن صدقهما لان خبرهما ساقط شرعا لى أن قال بعد تقرير ذلك ما نصه وقد يقال ينبغي أن تؤثر كما اثرت في وجوب الصوم اذا أخبره بالهلالة فاسق أو صبي ظن صدقه فتأمل وفي حاشية الحلبي على المنهج لا يعتمد خبرهم مالم يخبر واعن فعل أنفسهم ومالم يصدقهم والاعتماد خبرهم الخ (قوله وبلغ عدد التواتر) أي فوجب العمل به من حيث افادة التواتر العلم لامن حيث كونه خبرا اه امداد الشارح ونحوه نهاية الجبال الرمي (قوله ومن يخبر عن فعل نفسه) قال في شرح الروض الان كان المخبر صيبا أو فاسقا أو كافرا نعم ان أخبره عن فعله كقوله بليت في هذا الاناء ١٤٦ قيل خبره كما قبلوه فيما لو أخبر دمي عن شاة بانه ذكاهها اه ونحوه الامداد للشارح

وفي التحفة يقبل قوله عما أمر بتطهيره طهرته لا طهر اه وعبارة النهاية قبل قياسا على ما لو قال انا متطهر أو محدث الخ وفي فتاوى الشارح أمأهم كلام له اتفق أصحابنا على

خبرهم الا ان كان من غير المجانين وبلغ عدد التواتر ومن يخبر عن فعل نفسه فهو مقبول مطلقا

قبول قول الفاسق والكافر في الاذن في دخول الدار وايصال الهدية كما يقبل قول الصبي في ما لى أن قال الشارح فيها أي التنجيس والتطهير على حد سواء من قبول خبر

خبرهم (قوله الا ان كان) أي الخبر (قوله من غير المجانين) ومثلهم الصبيان الغير المميزين أمأهم فلا يقبل خبرهم مطلقا (قوله وبلغ) أي غير المجانين الذي هو الصبي والكافر والفاسق وكذا المجهول على ما مر (قوله عدد التواتر) وهو جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب هذا هو الصحيح واختلف في تعيين العدد المذكور قال في جمع الجوامع ولا تنكفي الاربعة وفاقا للقاضي والشافعية وما زاد علمها صالح من غير ضبط وتوقف القاضي في الخمسة وقال الاصطخري أقله عشرة وقيل اثنا عشر وعشرون وأربعون وسبعون وثلاثمائة وثمانمائة بضعة عشر انتهى والكل من هذه الاقوال دليل انظر شرح المحلى وغيره قال في الامداد فيجب به من حيث افادة العلم لامن حيث كونه خبرا (قوله ومن يخبر) أي من غير المجانين أيضا (قوله عن فعل نفسه) أي كقوله بليت في هذا الاناء قال سم لا يخفى ان اخباره عن فعل نفسه غايته أنه كاخبار العدل الذي لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفي نحوه وقوله نجست هذا الماء الا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيت فيه بولا وأما نحو قوله بليت ففيه بيان السبب ولا يكفي طهرته الا ان بين السبب كغمسته في البحر هذا هو الوجه (قوله فهو) أي من يخبر عن فعل نفسه (قوله مقبول مطلقا) أي سواء بلغ عدد التواتر أو لا قياسا على ما لو قال انا متطهر أو محدث وكما يقبل خبر الذي عن شاته بانه ذكاهها قاله في النهاية قاعدة ينبغي الاعتناء بها الكثرة فروعها ونفعها وحاصلها أن كل مسألة تعارض فيها أصل وغالب فان ترجح فيها دليل الأصل عمل به بخلاف وضابطه كل ما عارض الأصل فيه احتمال مجرد وان ترجح دليل الغالب عمل به جز ما مضابطه أن يستند الى سبب منصوب سمعا أو الى معروف عادة أو يكون مع ما يعارضه فالاول كالشهادة واليد في الدعوى والثاني كارض على شظن الظاهر انها نرق وتنهاري في الماء فلا يجوز استئجارها والثالث ككثير وجد متغير بعد بول نحو الظبية مثلا فيحكم بنجاسته وان احتمل تغير بنحو طول مكث وان تردد في الرجح فهي مسائل القولين ثم تارة يعمل

الكافر والفاسق عنهما ان أخبر عن فعل نفسه وقد بين السبب أو وافق المخبر وبلحقهما الصبي فيها المميز الذي لم يجرب عليه الكذب الى أن قال ملخص عبارة المناوى الاظهر قبول خبر الفاسق فانه الاصلح للناس وكما يقبل خبره بتدكية شاة وبعدم الماء فيجوز التيمم وفي المجموع عن الجمهور يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة فالفاسق مثله وقياس صحة القدوة بالفاسق صحة اعتماد اخباره عن طهارته عن الحديث والخبث ومن نظائر ذلك اعتماد خبر الفاسق عن حاجته وتوقانه الى النكاح حتى يجب اعفافه الى آخر ما نقله الشارح عن المناوى وقال عقبه وقوله وبعدم الماء فيجوز التيمم لم أره كغيره والوجه خلافه بل لا يجوز اعتماد المخبر بالماء أو بقدره الا ان كان ثقة وقوله وفي المجموع عن الجمهور هو أعني بما فيه ضعيف والمعتمد أنه لا يقبل اخبار الصبي الا في نحو دخول الدار وايصال الهدية والدعوة للوليمة اه ما أردت نقله من فتاوى الشارح ومراده في غير فعل نفسه كما علم مما سبق ويعلم من قوله وقد بين السبب أو وافق المخبر ما صرح به العلامة ابن قاسم في حواشي المنهج أن كون اخباره عن فعل نفسه قائم مقام كونه مقبول الرواية وحينئذ فلو أخبر عن تنجيسه الماء مثلاً قبل خبره بشرط كونه فقيها أو مبينا للسبب ولا يكفي عن ذلك كون اخباره عن فعل نفسه لان ذلك انما قام مقام كونه مقبول الرواية فقط ولو أخبر عن تطهيره الثوب فينبغي قبول خبره بشرط كونه فقيها بالتطهير أو مبينا للكيفية والحاصل أنه لا بد مع كونه مقبول الرواية من كونه فقيها أو مبانه السبب لكن يقوم مقام كونه مقبولا كونه مخبرا عن فعل نفسه وقضية هذا أن يقبل قبول الذي

بما تقدم بكونه عارفا بالتذكية أو مينا للسبب فليحذر ركل ذلك اه كلام ابن قاسم وهو ظاهر واعلم أنهم قلدوا الصبي المميز بكونه لم يجرب عليه الكذب ولم يقيدوا الفاسق والكافر بذلك وعذري لا يبعد تقييدهما بذلك ويكون الفسق بغير الكذب قياسا على ما ذكره في الصبي فخره **﴿فصل في الاواني﴾** لما فرغ من بيان الاحتماد في الماء وهو مظهر وشرع في هذا الفصل في بيان ما لا بد للماء منه وهو الظرف فذكر من ذلك ما يحل وما يحرم (قوله ويحرم على المكاف) خرج به غيره فلا حرمة ١٤٧ عليه لكن يحرم على المكاف

أن يستعمله في غيره كما سيأتي قريبا في كلامه (قوله ولو أنثى) أشار بلوإلى دفع توهم القياس على الحللي المباح لما قال ابن الرفعة في المطلب في شرح قول الوسيط ان هذا التحريم على الرجال والنساء مانعه وعلى اطلاقه جرى كافة الاصحاب ولم يخصوه بقوله عليه السلام لما أخذ حبرا فجعله في

فيها بالاصل على الاصح وضابطه أن يستند الاحتمال الى سبب ضعيف وتارة يعمل فيها بالغالب على الاصح وضابطه أن يستند الى سبب قوي منضبط قال في المهجة

واحكم على ما غلبت في مثله * نجاسة بطهره لاصله نحو أواني من نجر يدمن * كسؤر هرطهر فيه يمكن - لا فلتين بال نحو الظبي به * وشك في تغييره في سببه

ويعبر عن ذلك بتعارض الاصل والغالب تارة وبتعارض الاصل والظاهر أخرى ومؤداهما واحد وقد أشار الى ذلك ابن العماد بقوله

تقديم أصل على ذي حالة غلبت * قال القرافي لناحكم برخصته أحسن به نظرا وترك سؤالك لا * تشتغل به عمر انشقي بضيعته ما عارض الاصل به غالب أبدا * فتركه وورع دعه لرييته وما استوى عندنا فيه تردنا * أو كان في ظننا ترجيح طهرته فتركه بدعة والبحث عنه رأوا * ضلالة تركها أولى لبدعته ان التنطع داء لا دواء له * الا بتركك اياه برمته فاستفد هذه القاعدة ولا تكن من المعرضين فانهم من مهمات الدين والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في الاواني﴾

هذا شروع في وسيلة الوسيلة التي هي ظروف المياه لاحتياجها اليها والاواني جمع آنية وهي جمع اناء وهو ما يوضع فيه الشيء وأصل آنية آنية بهمزتين أبدلت الثانية ألفا فعلا يقول ابن مالك ومدا ابدل ثاني المهمزين من * كلمة ان يسكن كاثروائتمن

(قوله ويحرم على المكاف) لعل حكمة البداة به أن المقصود بالذات التنبيه على ما يحرم استعماله اذ الاصل الحل وأيضا لما كان أفراد الجائز لا تكاد تنحصر قدم الحرام لآتي بعبارة عامة لأفراد الجائز فليتامل (قوله ولو أنثى) أشار بالغاية الى دفع توهم القياس على الحللي المباح لها وعلى اطلاق التحريم على الرجال والنساء جرى كافة الاصحاب كما في المطلب قاله الكردى (قوله استعمال أواني الذهب والفضة) أي الاواني المعمولة منها أو من أحدهما ولا فرق في هذه الحرمة بين الخلوة وغيرها اذا خيل لاهلها موجوده على تقدير الاطلاع عليه وعلة التحريم فيهما مركبة من العين والخيلاء كما يدل عليه كلامهم فان خيل لاهلها جزء علة أو شرط أفاده في النهاية قال في حواشي الروض الفرق بين شطر العلة وشرطها أن شطر العلة الوصف المناسب أو المتضمن لمعنى مناسب وما يقف عليه الحكم ولا يناسب هو الشرط قاله الغزالي في شفاء الغليل قال ع ش ولا ينافيه قول الرملي مركبة وان كان ظاهرا في أن كلاما من العين والخيلاء جزء لجواز أن يريد بالتركيب أعنى أن كل واحدة علة حتى يبقى الحكم ببقائهما (قوله في الطهارة وغيرها) أي وان لم يؤلف كان كنهه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله اطلاقهم (قوله لنفسه أو لغيره) أي ولو على امرأة أكلت به طفلا لغير حاجة الجلاء قاله في التحفة (قوله ولو صغيرا) أشار الى أن التحريم على غيره بالاولى ولم أقف

﴿فصل في الاواني﴾ في الاواني (ويحرم على المكاف ولو أنثى) استعمال أواني الذهب والفضة في الطهارة وغيرها لنفسه أو لغيره ولو صغيرا

عينه وذها فجعله في شماله ان هذين حرام على ذكرور أمتى حل لانهم كما أخرجه ابن ماجه والنسائي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه باسناد حسن وان كان اطلاقه يقتضى اباحة الذهب له من أي نوع أردنه ولو صار اليه صائر لكان كالمصير الى اباحة الصلاة في مكة أي ساعة شاء اخر اجمال ذلك من التهيؤ الوارد في الصلاة في الاوقات

المكرهه لکن لم یصر الى ذلك أحد نعلمه ولعل سببه أنه جاء في الحديث ما يبين المطلق في الذهب والحرير وهو ما أورده الترمذی من حديث أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حرم لباس الحرير والذهب على ذكرور أمتى وأحل لائهم وقال حسن صحيح يفهم من ذلك أنه انما أبيض لهم منها ما هو في معرض الزينة لا لزواج والتجمل لهم الى آخر ما قاله ابن الرفعة في المطلب (قوله ولو صغيرا) أشار بلوإلى أن التحريم على غيره يكون من باب أولى ولم أقف فيه على خلاف وقوله كسقيه أي الصغير والمسقط آلة السعوط وهو الاناء الذي

فيه على خلاف قاله الكردى (قوله كسقيه) أى الصغير عبارة النهاية حتى يحرم على المكاف أن يسقى به مثلاً غير مكاف قال ع ش وذلك لأن فيه استعمالاً من الولي وقضيته أنه لا يحرم عليه دفعه للصبي لشرب منه بنفسه وقد يقال أنه غير مراد لأنه يجب عاينه منعه من المحرمات بفعلها ومثله إعطاؤه آلة اللهو كالزمار فينبغي أن يحرم للمار ولا نظر لتألم الولد ترك ذلك كما أنه لا نظر لتأذيه بضرب الولي له تأديباً (قوله في مسعط فضة) أى وذهب بالاولى وهو بضم الميم الوعاء يجعل فيه السعوط أى الدواء الذى يصب في الانف وهو من الفضة (قوله لما صحت بالضم وقياسها الكسر) لأنه اسم آلة وانما صحت الميم ليوافق الابنية الغالبة مثل فعلل ولو كسرت أدى الى بناء مفقود اذ ليس في الكلام مفعول ولا فعلل بكسر الميم الاولى وضم الثالث قاله في المصباح (قوله لما صحت من النهى) رواه الشيخان (قوله عن الاكل والشرب فهما) أى في الذهب والفضة ولفظ الحديث لا تشير بوافى آنية الذهب والفضة ولا تأملوا في صحافهما قال ع ش قدم الشرب في الحديث لكثرة انتهى والاناء يشمل واسع الرأس وضيقه والصحفة ما كانت واسعة الرأس وخص الشرب بالآنية لأن العرب جرت عادتهم بالشرب من كل آنية سواء كانت ضيقة الرأس أو واسعة ولا يأتى كلون الامن واسع قاله المغنى وكان القياس في صحافهما أى الذهب والفضة وأجيب عنه بثلاثة أجوبة الاول أن الضمير راجع للمضاف وهو الآنية والاضافة على معنى من الثانى ان الضمير راجع للفضة وأما الذهب فمعلوم بالاولى كقوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله الثالث ان الضمير راجع للأفراد الكائنة من الذهب والفضة قاله البيهقي (قوله مع اقترانه) أى النهى * وقوله بالوعيد الشديد أى وهو قوله صلى الله عليه وسلم فان الذى يأكل ويشرب فانهما يجربطنة نار جهنم وعبارة التحفة مع التوعد عليه ربما قد يؤخذ منه ان ذلك كبيرة انتهى وقد عدته من الكبائر الامام البلقينى وكذا الدميرى حيث قال في منظومه

وعده من ذو الاعمال * آنية التقدين في استعمال

قال الشيخ الباجورى ونقل الاذرى عن الجمهور أنه من الصغائر وهو المعتمد وقال داود الظاهري بكراهة استعمال أوانى الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعى في القديم وقيل الحرمة مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما أخذنا بظاهر الحديث وعند الحنفية قول بجواز ظروف القهوة وان كان المعتمد الحرمة فينبغي لمن ابتلى بشئ من ذلك كما يقع كثيرا تقليد ما تقدم ليتخلص من الحرمة لكن في الميزان للشعرانى ورحمة الامة للدمشقى ان داود قائل بالحرمة فليحذر اه (قوله وقيس بهما) أى على الاكل والشرب المذكورين في الحديث (قوله سائر وجوه الاستعمال) أى كالمعلقة والخلال قال في الهجة

وحرمة الطاهر في استعمال * من ظرف أو معلق أو خلل

والابرة والمشط ونحوهما وانما خصا الاكل والشرب لانهما أظهر وجوه الاستعمال وأغلبها قال ع ش وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما مفردين أو مع انضمامهما لغيرهما من الادوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادوية أم لا يجوز لما فيه من اضاعة المال فاجبت عنه بقولى ان الظاهر أن يقال فيه ان الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل فيه ذلك لتصرفهم في الاطعمة بان الحجارة ونحوها لا يحرم منها الا ما أضر بالبدن أو العقل وأما تعليل الحرمة باضاعة المال فمنوع لان الاضاعة انما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا قصد التداوى ومصرحوا بجواز التداوى باللؤلؤ في الاكتحال وغيره وما زادت قيمته على الذهب (قوله كالاحتواء على مجرة) بكسر الميم الاولى هى المبخرة والمدخنة قال بعضهم والمجمر يحذف الماء ما يخر به من عود ونحوه وهى لغة أضاف في المجرة قاله في المصباح (قوله وشم رائحتها) عطف على الاحتواء (قوله من قرب) أى بخلافه من بعد فلا يحرم الا اذا قصد تبخير ثيابه أو

كسقيه في مسعط فضة لما صح من النهى عن الاكل والشرب فهما مع اقترانه بالوعيد الشديد وقيس بهما سائر وجوه الاستعمال كالاحتواء على مجرة وشم رائحتها من قرب

يجعل فيه الدواء الذى يصب في الانف ولا فرق في حرمة سقيه بذلك بين كون الساقى له وليه أو غيره ولما قال صاحب العباب يحرم على الولي سقى صبي ومجنون منه قال الشارح الذى يظهر أن الولي مثال اه (قوله لما صحت من النهى الخ) فى الصحيحين الذى يأكل ويشرب فى آنية الفضة انما يجزى جر في جوفه نار جهنم زاد مسلم والذهب ويجزى جر بكسر الجيم الثانية وروى الشيخان أنه قال لا تلبسوا الحرير والديباغ ولا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا فى صحافهما فانهما لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة (قوله وقيس بهما) أى الاكل والشرب المذكورين فى الحديث (قوله من قرب) قال فى الامداد فتجبر نحو الثياب بها استعمال بالاولى

أما إذا شمر راحتهما من بعد فلا يحرم الا اذا قصد في غير ثيابه أو بيته اه قال الزركشي وقد توقف فيه أي حل شمر راحتهما من بعد لانه استعمال بحسبه وعلى التناول فالحرمة باقية من جهة الخضوع بمجلس فيه منكر اه ملخصا قال الشارح في الايعاب وتوقفه ممنوع اذا ناسلم ان ذلك استعمال ألبسته وما ذكره من بقاء الحرمة واضح الخ الى أن قال في الايعاب أول كلام الشيخين يوهم أن الاحتواء شرط ويؤيده قول الكفاية عن القاضي وليس من الاستعمال المحرم شمر البخور الذي يصعد من على مبخرة فضة والقرب منها نعم الاحتواء على المبخرة منه اه وقد يجاب بحمل قولهم والقرب منها على ما اذا تقرب اليها بقصد ذلك ثم رأيت ما سأذكره عن تعليق القاضي وهو يؤيد ما حملت عليه قوله والقرب منها (قوله متطيبا بها) أما اذا لم يسم عرفا متطيبا بها فلا حرمة كما اذا فعل حيلة من الحيل المجوزة للاستعمال قال في التحفة ومن الحيل المبيحة لاستعماله صب ما فيه ولو في نحو يد لا يستعمله بها ثم يستعمله منها نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء ولا حرمة اتخاذه اه وفي النهاية في صبه أو لا يده ١٤٩ اليسرى ثم في اليمين ثم يستعمله اه وصبه في اليسرى ليس بقيد كما علم مما قدمته عن التحفة وصرح به في شرح العباب قال في الامداد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في اناء النقدان يخرج الطعام منه الى شيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله في يمينه ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين الورد والماء فإذ ذكره أن الماء يباشر استعماله من انائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لانه بخلاف الطيب فإنه لم يعتد فيه بذلك فاحتج لنقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله والا كان مستعملا لانه فيما اعتد فيه قاله في الامداد قال في الايعاب ثم الظاهر أن هذه الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له لذلك وان لم يستعمله بالاخذ منه وقد يوهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك (قوله الاضرورة) استثناء من قوله ويحرم الخ (قوله بان لم يجدها غيرها) أي أو اني الذهب والفضة ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة كما في الايعاب مع اضطراره الى استعمالها للشرب مثلا ومثله أن يحتاج الى جلاء عينه بالميل فيباح استعماله كما في الخطيب (قوله ويحرم اتخاذها) أي ادخار أو اني الذهب والفضة واقتنائها من غير استعمال وظاهره ولولا التجارة لان آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل أحد وهذا فارق الحرير فيجوز اتخاذها للتجارة فيه بأن يبيعه لمن يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذها للتجارة لمن يصوغه حليا أو يجعله دراهم أو دنانير وسبأني توجبه آخر (قوله لانه) أي اتخاذ (قوله بجري استعمالها المحرم) أي وما أدى الى معصية له حكمها وانما جاز اتخاذ نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أفتى به ابن عبد السلام الذي استوجبه بعضهم لان للنفس ميلا ذاتيا لذلك أكثر بان كان اتخاذ مظنة استعماله بخلاف غيره قاله في التحفة (قوله كآلة اللهو) أي كحرمة اتخاذ آلة اللهو قال الزركشي كالشبابة ومزمار العاة وككالب لم يمتنع اليه أي حالا وقد وادى الفواسق الخس وصورة نقشت على غيرهم من وسقف بموه بنقله يحصل منه شيء انتهى وما ذكره في القرد غير صحيح

اه وصبه في اليسرى ليس بقيد كما علم مما قدمته عن التحفة وصرح به في شرح العباب قال في الامداد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في اناء النقدان يخرج الطعام منه الى شيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله في يمينه ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين الورد والماء فإذ ذكره أن الماء يباشر استعماله من انائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لانه بخلاف الطيب فإنه لم يعتد فيه بذلك فاحتج لنقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله والا كان مستعملا لانه فيما اعتد فيه قاله في الامداد قال في الايعاب ثم الظاهر أن هذه الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له لذلك وان لم يستعمله بالاخذ منه وقد يوهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك (قوله الاضرورة) استثناء من قوله ويحرم الخ (قوله بان لم يجدها غيرها) أي أو اني الذهب والفضة ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة كما في الايعاب مع اضطراره الى استعمالها للشرب مثلا ومثله أن يحتاج الى جلاء عينه بالميل فيباح استعماله كما في الخطيب (قوله ويحرم اتخاذها) أي ادخار أو اني الذهب والفضة واقتنائها من غير استعمال وظاهره ولولا التجارة لان آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل أحد وهذا فارق الحرير فيجوز اتخاذها للتجارة فيه بأن يبيعه لمن يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذها للتجارة لمن يصوغه حليا أو يجعله دراهم أو دنانير وسبأني توجبه آخر (قوله لانه) أي اتخاذ (قوله بجري استعمالها المحرم) أي وما أدى الى معصية له حكمها وانما جاز اتخاذ نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أفتى به ابن عبد السلام الذي استوجبه بعضهم لان للنفس ميلا ذاتيا لذلك أكثر بان كان اتخاذ مظنة استعماله بخلاف غيره قاله في التحفة (قوله كآلة اللهو) أي كحرمة اتخاذ آلة اللهو قال الزركشي كالشبابة ومزمار العاة وككالب لم يمتنع اليه أي حالا وقد وادى الفواسق الخس وصورة نقشت على غيرهم من وسقف بموه بنقله يحصل منه شيء انتهى وما ذكره في القرد غير صحيح

يعتد فيه ذلك الا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله والا كان مستعملا لانه فيما اعتد فيه اه كلام الامداد وفي شرح العباب نقلا عن الجواهر من ابتلى بشيء من استعمال آنية الذهب والفضة صب ما فيها في اناء آخر غيرهما بقصد التفريق كالحارج من الارض المغصوبة واستعمله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيف ويصب الدمن وماء الورد في يده اليسرى ثم يأخذ منها ما يليق ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده الى محل الوضوء وكذا في الشرب أي بأن يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا لو مد يده الى يمينه الى آخر ما نقله في شرح العباب وعلم منه اشتراط قصد التفريق وعبرة حاشية التحفة لابن قاسم قوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفريق كما شرطه في شرح العباب أخذ من الجواهر اه (قوله بان لم يجدها غيرها) أي غير أو اني الذهب والفضة قال الشارح في الايعاب ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر اه (قوله كآلة اللهو المحرمة) لكن يصح شراؤه وعبرة الايعاب للشارح * فان قلت لم جاز شراؤه مع أنه يجز لاتخاذ الذي يجز لاستعماله قلت لان استعماله من المبيع النفع به ومنه أن يكسره وينتفع برضاؤه وانما لم ينظر لذلك في آلة اللهو لانها ما دامت مهيئتها لا يقصد منها الا المعصية الى أن قال ولو ورثه مثله لعل يجب عليه بيعه فور الان

يعتد فيه ذلك الا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله والا كان مستعملا لانه فيما اعتد فيه اه كلام الامداد وفي شرح العباب نقلا عن الجواهر من ابتلى بشيء من استعمال آنية الذهب والفضة صب ما فيها في اناء آخر غيرهما بقصد التفريق كالحارج من الارض المغصوبة واستعمله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيف ويصب الدمن وماء الورد في يده اليسرى ثم يأخذ منها ما يليق ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده الى محل الوضوء وكذا في الشرب أي بأن يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا لو مد يده الى يمينه الى آخر ما نقله في شرح العباب وعلم منه اشتراط قصد التفريق وعبرة حاشية التحفة لابن قاسم قوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفريق كما شرطه في شرح العباب أخذ من الجواهر اه (قوله بان لم يجدها غيرها) أي غير أو اني الذهب والفضة قال الشارح في الايعاب ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر اه (قوله كآلة اللهو المحرمة) لكن يصح شراؤه وعبرة الايعاب للشارح * فان قلت لم جاز شراؤه مع أنه يجز لاتخاذ الذي يجز لاستعماله قلت لان استعماله من المبيع النفع به ومنه أن يكسره وينتفع برضاؤه وانما لم ينظر لذلك في آلة اللهو لانها ما دامت مهيئتها لا يقصد منها الا المعصية الى أن قال ولو ورثه مثله لعل يجب عليه بيعه فور الان

تركه اتخذاه أولاً لانه لم يقصد اتخاذه محل نظر ومقتضى ما في تعليل حرمة الاتخاذ ترجيح الاول وليس به عيب ثم رأيت بعضهم قال
 وحيث زالت الحاجة وجب الكسر وان احتمل الاحتياج لها نانيا وهو يؤيد ما ذكرناه وبحسب ذلك في الامداد فقال ولو بعد ملكه مهرا
 فيما يظهر ثم رأيت ما يؤيد وهو قول بعضهم وذكر ما تقدم نقله عن اليعاب وفي التحفة وانما جاز اتخاذه نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل
 على خلاف ما أفنى به ابن عبد السلام الذي استوجبه بعضهم لان للنفس ميلا ذاتيا لذلك أي الاناء أكثر فكان اتخاذه مظنة استعماله
 بخلاف غيره اه (قوله ولو كان المستعمل اناء صغير الخ) أشار بلو الى خلاف في ذلك قال في اليعاب على الاصح كما قاله البلقيني وغيره اه
 وقال الرافعي في الشرح الكبير ١٥٠ وجهان للشيخ ابن محمد أحدهما الجواز كما لو ضب به غيره وأصحهما الا لانه يقع

لنصر يحكم بصحة بيعه لا انتفاع به قاله في التحفة ونسبه في اليعاب صحة بيع الاواني المذكورة لينتفع بها
 فيما يحل ومنه أن يكسره لينتفع برضاؤه بخلاف آلة اللهو فتأمل اه (قوله ولو كان المستعمل) أي والمتخذ
 (قوله اناء صغيرا) حتى ساوى الضمة المباحة أي فلا فرق بين الاناء الكبير والصغير
 في الحرمة (قوله كسرود) أي غير حاجة الجلاء (قوله ومكحلة) في عطفها على اناء
 ايها أنها ليست اناء حقيقة وليس كذلك هذا مع بناءه على الاختصار فان قلت لعلة لم يحسب أنها
 لاتسمى اناء عرفا فعطفها نظرا لذلك قلت لعلة كذلك وان كان فيه ما فيه هذا بالنظر للثنتين
 والشارح رحمه الله تعالى جعله عطفاً على مريد الواقع تمثيلاً للاناء الصغير وحيث أنه لا يحتاج
 لما ذكره ولكن فيه تغيير اعراب المتن فليتأمل ثم رأيت في بعض النسخ أن ومكحلة ليست من المتن بل من
 الشرح وعليه فلا كلام أصله هو ضم الميم والحاء قال بعضهم وجميع أسماء الآلة بكسر أولها كقشط
 رمز ودة ومغرفة وملعة ونحو ذلك الآلة فالضم وهي مسعط ومشط ومكحلة بناء على إحدى اللغتين في
 مسعط ومشط من ضم الميم فيهما والافيهما الغة أخرى بكسر الميم في كل منهما وأما المكحلة فهي بضم الميم
 لا غير فتدبر (قوله وخلال) بكسر الخاء المعجمة بوزن كتاب ما يخلل به الاسنان ومثله المسمى به الآن
 وهو ما يخرج به وسخ الاذن قال بعضهم وفي جعل الخلال من الاناء مساححة بخلاف الميل لانه يحمل الكحل
 فيعد اناء بهذا الاعتبار وقد يقال الخلال أيضا يحمل ما بين الاسنان من أثر الطعام (قوله لمعوم الهسى عن
 الاناء) تعليل للغاية التي هي قوله ولو اناء صغيرا (قوله ويحرم استعمال ماضيب) من التضييب وهو اصلاح
 الاناء فهي ما يصلح به خلله من صفيحة أو غيرها واطلاقها على ما هو للزينة توسع أفاده في شرح المنهج
 والتوسع بالمعنى اللغوي أن بوضع اللفظ شيء ثم يستعمل فيه وفي غيره الا عموم هذا أصله والوضع هنا اصلاح
 خلل الاناء ثم استعمال في الاعمال من الاصاق للاصلاح أو الزينة فتدبره (قوله بالذهب مطلقا) أي من غير
 تفصيل هذا ما رجحه النووي خلاف الرافعي حيث سوى بين الذهب والفضة في التفصيل وعليه جرى
 البارزى في الزبد وابن رسلان في نظامه على ما في أكثر نسخه حيث قال

لأنهم الضمة من هذين * بكسر عرافا مع التزيين
 ان فقد احلت وفردا بكرة * والحاجة التي تساوى كسره
 * وفي بعضها زيادة *

وضمة النضر حرام مطلقا * كذا الامام النووي حقا

وفي بعضها بدل الشطر الاول * وضمة المسجد حرام مطلقا *

وعليهما فهو موافق للامام النووي (قوله أو طليت ضمة به) أي بالذهب (قوله بحيث يتحصل منه) أي من

عليه الآية فيندرج تحت
 الهسى اه (قوله كسرود)
 أي غير حاجة الجلاء كما في
 التحفة وعبرة اليعاب
 ما لم يكن للتداوى بجلاء
 العين به وان كان من
 ذهب وكربط السن به اه
 وعبرة الامداد ولو يقول

(ولو كان) المستعمل
 (اناء صغيرا) جدا حتى
 ساوى الضمة المباحة
 كسرود (ومكحلة)
 وخلال لمعوم الهسى عن
 الاناء (و) يحرم استعمال
 (ماضيب بالذهب) مطلقا
 أو طليت ضمة به بحيث
 يتحصل منه

طبيب عدل رواية
 ومعرفة نفسه فيما يظهر
 اه (قوله ومكحلة) بضم
 أوله وثالثه ايعاب وفيه
 أيضا وخلال والابرة
 والمرأة وبرة أنف حيوان
 وغيرها وان لم تسم آنية
 الحاقا لها بالوجود العلة

السابقة الخ الى أن قال قال البلقيني وليس من الآنية نحو الكرسي فيجوز للمرأة لانه من التحلية اه
 ملخصا الى أن قال في اليعاب الذي يتجه أن الكرسي آنية كالصندوق فيحرم على الفريقين بخلاف الشراريب الفضة فانها لاتسمى آنية
 فتحلل للنساء اه والشراريب التي تضعها النساء فوق الكراهة وزاد في نهاية مر فيما يحرم المعلقة والمشط ثم قال والكراسي التي
 تعمل للنساء ملحقه بالآنية كالصندوق فيما يظهر كما قاله ابن شعبة والشراريب الفضة غير محرمة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها آنية اه قال
 على الشبراملسي أي التي تجعلها فيما تزين به بخلاف ما تجعله في اناء تشرب منه أو تأكل فيه اه والخلال قال في الامداد هو ما يتخلل به وفي
 القاموس ما يخلل به الاسنان وهو عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرحج وفيه أيضا كمنب وكتاب ونمامة بقية الطعام بين الاسنان الواحدة
 خلة بالكسر الخ واشهر الآن في عرف هذه البلدان ان الخلال اسم لما يخرج به وسخ الاذن ويصح ارادته هنا أيضا

(قوله وان صغرت الضبة الخ) اشار بان الى خلاف في ذلك فان الرافعي ومن تبعه كالبلقيني في ندر يه جر واعلى ان تفصيل ضبة الفضة يجري بعينه في الذهب ويجوز نحو السلسلة من الذهب ايضا مطلقا كما في التحفة وغيرها وفي حواشي شرح المنهج لس م لو أخذ قطعة من ذهب وزن ما هل يكون من استعمال الذهب المحرم الوجه لا كما وافق عليه جمع من الفضلاء منهم م ر فاما بلقي من الثقة اذ ليس انا ولا في معناه وقد يقال استعمال النقود حرام وان لم يكن انا وهذا استعمال اه وفي حاشية ع ش على م ر وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأ كلاهما منفردين أو مع انضمامهما للغير هما من الادوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادوية أم لا يجوز لما فيه من اضاءة المال والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان الجواز لا شك فيه ان ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل منه ذلك قال ع ش واضاعة المال اثم المحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا قصد التداوى وصرحوا بجواز التداوى بالثلوث في الاكتمال وغير دور بما زادت قيمته على الذهب اه (قوله لان الخيلاء فيه) أى التفاخر والتعظيم في الذهب أشد منه في الفضة قال في التحفة كضبة الفضة اذا عمت الاناء ومنه ما عتيد في مرآة العيون كما هو ظاهر وفي الامداد للشارح لو استوعبت الجميع فانه محرم قطعا كما قاله الماوردي ١٥١ اه وفي فتح الجواد له قاله الماوردي وأقر الماوردي على

ذلك الخطيب الشربيني في شرح التنبيه لكن في نهاية م ر في شرح قول المنهاج أو كبيرة الحاجة جاز في

شئ بالعرض على النار وان صغرت الضبة وكانت الحاجة لان الخيلاء فيه أشد (ولا يحرم ما مضى بالفضة الاضبة كبيرة للزينة) وحدها أو مع الحاجة فتحرم لما فيها من السرف والخيلاء بخلاف الصغيرة لزيانة والكبيرة الحاجة والصغيرة الحاجة فانه محمل

الاصح ما نصه وشملت الحاجة ما لو عمت جميع الاناء وهو كذلك والقول بانها لا تسمى حينئذ ضبة

الطلاب بالعرض على النار (قوله شئ) أى يظهر في الوزن (قوله وان صغرت الضبة وكانت الحاجة) الغاية للتعميم أى سواء كانت الضبة كبيرة أو صغيرة لحاجة ومع ذلك لو استغنى بقوله مطلقا كان أخصر (قوله لان الخيلاء) يضم الخلاء المعجزة وفتح الياء والمد من الاختيال وهو التفاخر والتعظيم وقال الواحدى الاختيال ما خوذ من التخيل وهو التشبه بالشئ فالمختال يتخيل في صورة من هو أعظم منه تكبرا (قوله فيه) أى في الذهب (قوله أشد) أى أعظم من الخيلاء في الفضة (قوله ولا يحرم ما مضى بالفضة) أى على التفصيل الا ترى وحاصله ستة كبيرة لزيانة كبيرة بعضها لزيانة وبعضها للحاجة وهى في هذين حرام صغيرة لزيانة صغيرة بعضها لزيانة وبعضها للحاجة كبيرة كلها الحاجة وهى مكروهة في هذه الثلاثة صغيرة كلها الحاجة لحاجة فيها ولا كراهة بل هى مباحة قاله البرماوى (قوله الاضبة كبيرة للزينة) أى ولو فى بعضها بان يكون بعضها لزيانة وبعضها للحاجة (قوله وحدها أو مع الحاجة) أى فى الأولى فظاهر وأما فى الثانية فقال فى التحفة كان وجهه أنه لما انهم لم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع كانه للزينة وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة كان له حكم مال للزينة وهو متج (قوله فيحرم) يعنى استعمال ما مضى ضبة كبيرة وهل يحرم مطلقا نفس الفعل الذى هو التضييب كالتمويه أو يفرق بأن فى فعل التمويه اضاءة مال قال سم الاقرب الثانى (قوله لما فيها) أى فى الضبة الكبيرة للزينة (قوله من السرف والخيلاء) أى مجاوزة الحد والتفاخر والتعظيم (قوله بخلاف الصغيرة لزيانة) أى كلها أو بعضها واستشكل الاسنوى هذا باتفاق الشيخين على تحريم تخليئة السكين والمقامة واتخاذ سن الخاتم ونحو ذلك وفرق بعضهم بان النص ورد فى تضييب الاوانى لكثرة الحاجة اليه بخلاف غيره قاله الشيخ عميرة (قوله والكبيرة الحاجة) أى كلها * وقوله والصغيرة الحاجة أى كلها (قوله فانه محمل) والاصل فى ذلك ما رواه البخارى عن عاصم الاحول قال رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه وكان قد انصدع فسلله بفضة قال فى التحفة وهو وان احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته خوفا عليه دلالة باقية لان اقدام أنس وغيره عليه مع مباغتهم فى البعد عن تغيير شئ من آثاره مؤذن بانهم علموا منه الاذن فى ذلك ونهى عائشة عن المضيب بفرض صحته محتمل انتهى

ممنوع اه وفي شرح العباب ما يوافقوه ونقل الزركشى عن الماوردي أنه لو عم التضييب الاناء حرم قولوا واحدا وفى اطلاقه وقفة والذى ينتج عنه أنه متى كان التعميم للحاجة جاز كما شمله اطلاقهم ولا يقال هو لا يسمى ضبة حينئذ لا تاتى من أنها ما يصلح به خلل الاناء وهذا يشمل ذلك الى آخر ما فى شرح العباب وهل يجري ذلك فيما جرت به عادة بعض العوام من تعميم بيوت الجنابى بالفضة أفقتى بعض فقهاء اليمن بعدم الحاق وان ذلك مما يحرم لانه اسراف وهو حرام ويؤيده انهم انما ابا حوا فى آلة الحرب التحلية قال فى الزكاة من التحفة هى فعل عين النقدي فى محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها اه فقوله فى محال متفرقة يفيد أنه اذا لم تفرق لا تكون من التحلية أى فى مسألة الاستيعاب فخره (قوله أو مع الحاجة) قال فى شرح العباب وقد استشكل فيما اذا صغر مال لزيانة بأنه لو انفر دل كان مباحا فضمه الى مباح مثله وهو ما للحاجة كيف يجرمه وقد يجاب بأن بعض الزينة لما لم يتميز غلب على بعض الحاجة احتياط لما من شأنه التحريم اه وفى التحفة بعد أن أجاب بنحو ذلك قال وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة كان له حكم مال للزينة وهو متج اه وذ كر نحوه م ر فى النهاية قال ع ش فى حاشية النهاية عنيد قوله ما كان له حكم مال للزينة ما نصه أى فيحرم جميعه لكن هذا مشكل على ما قدمه من التعليل باهم مال للزينة فالأولى جعل الضمير للزائد ودعا به فلا اشكال فى كلامه اه وما ذكره آخر اظهر وفى الامداد لو تعددت الضبة للحاجة

واشترى هذا القدر من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وروى عن البخاري أنه رآه بالبصرة وشرب منه وهو أحد أقداحه صلى الله عليه وسلم الخمسة المنظومة في قول العراقي

أقداحه الرباب والمغيث * وآخر مضضب يغيث
به إذا ماسهم من حاج * وقدح آخر من زجاج
وقدح تحت السرير عيدان * يقضى به حاجته في الاحيان

(قوله وان لمعت من بعد) أي اضاءت الضبة من محل بعيد (قوله أو كانت بمحل الشرب) أي فلا فرق بين كون الضبة في موضع الاستعمال أو غيره هذا هو الاصح كما في المنهاج وعبارته مع المغني وضبة موضع الاستعمال لنحو شرب كغيره فياذكر من التفصيل في الاصح لان الاستعمال منسوب الى الاناء كله ولان معنى العين والخيلاء لا يختلف بل قد تكون في غير موضع الاستعمال آكد والثاني يحرم اناءها مطلقاً لمباشرتها بالاستعمال قال الكردي ما جرت به العادة الآن في هذه البلدان من تحلية مرش ماء الورد بالفضة رأيت نقلا عن بعضهم التعرير بل رأيت من نقل الاجماع على التعرير والذي يظهر للفقير تخريج ذلك على ما نقله الشارح في شرح العباب وعبارته قد يطلق رأس الكوز على ما يتخذ من فضة عند كسر رأسه الذي يلاقى فم الشارب ولا كلام ان لهذا حكم الضبة الكبيرة للحاجة وعلى ما يكمل به حلق اناء الزجاج وهذا احرام كما جزم به العماد انتهت عبارة الشارح في الايباب وحينئذ فيقال في المرش المذكور ان اتخذ من فضة عند كسر رأسه فله حكم الضبة الكبيرة للحاجة فهو مكره والاخرام لان حكمه حينئذ حكم الضبة الكبيرة لزيئته ورأيت في المطلب لابن الرفعة نقلا عن امام الحرمين أثناء كلامه ما نصه فان زاد أي على الحاجة أو ضبب فالزائد للزيئته وكذلك التضبب حيث لا كسراته أي فانه للزيئته اهـ (قوله أو استوعبت جزءاً من الاناء) والقول بأنها اذا عمت جميع الاناء لا تسمى ضبة ممنوع (قوله لا تنفعا للخيلاء) تعليل لقوله فانها تحل (قوله مع الكراهة في الاولين) أي الصغيرة للزيئته والكبيرة للحاجة قال في التحفة ولو تعدد ضبات صغيرة للزيئته فقتضى كلامهم حالها و يتعين جملها على ما اذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة والافيني بخبري بحرمها لما فيها من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع لكثير على أحد الوجهين فيه وحاصله ان أصل المشقة المقتضية للعفو موجودو به يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهذا مقتضى الحرمة للخيلاء وهو موجود مع الفرق الذي هو في قوة الاجتماع * فان قلت الذي اعتمدته في شرح العباب أنه لا تحل الزيادة على طرازين أو رقعتين للزيئته فلا كان ما هنا كذلك بجامع أن الكل للزيئته وأن الأصل في الفضة والحريير التعرير بل الفضة أغاظ فكان ما هنا أولى فاذا امتنع الزائد على اثنين ثم فهذا أولى * قلت يفرق بان صغر ضبة الزيئته وكبرها حاله على محض العرف وهو عند التعدد مضطرب فنظرنا الى أن ذلك التعدد هل ساوى الكبيرة فيحرم أو لا فيحل وأما ثم فورد تقدير باربع أصابع وكان قضيته أن لا يجوز أكثر من رقعة لكن وجدنا الطراز يحل مع تعدده فالحقنا به التوقيع فالحاصل أن هناك أصلاً وارداً فاعتبرناه ولا كذلك هنا فاعتبرنا بقياس التعدد المضطرب فيه العرف على الكبيرة للزيئته لانه لا اضطراب فيها انتهى فتدبره (قوله وضابط الصغير والكبر العرف) هذا هو المعتمد قال الجوزجوري وهو مشكل لأن العرف لا يرجع اليه الا فيما نص عليه الشارع ولم يبين قدره كقوله صلى الله عليه وسلم من أحيا أرضاً مائة الخ فرجع فيه الى العرف لعدم تقدير الشارع له والشارع لم يبين الضبة بل ولم ينص عليها حتى يرجع الى العرف انتهى ويمكن أن يجاب بورود أصل الضبة وهو تسلسل القدر وأقراره عليه لأن الورود عنه إما بالنص أو بالقرار عليه قاله ع ش قال في المغني وقيل الكبيرة ما استوعب جانباً من الاناء وقيل ما كان جزءاً كاملاً كشفة أو أذن والصغيرة دون ذلك وقيل ما يلبس للنظر من بعد كبير وما لا يصغير انتهى (قوله ولو شك في الكبر) هذا راجع لجميع الصور وفتحته صور كثيرة لانه اذا شك في الكبر والصغر نارة يعلم كونها للزيئته أو بعضها للزيئته وبعضها الحاجة فيحكم بالكراهة فيه ما لان الشك انما أسقط الحرمة وأما

وان لمعت من بعد أو كانت بمحل الشرب أو استوعبت جزءاً من الاناء لا تنفعا للخيلاء مع الكراهة في الاولين وضابط الصغير والكبر العرف ولو شك في الكبر

فواضح أولاً ينة وكل منها صغير لكن لو جمعت كانت بقدر الكبيرة فهو محل نظر وظاهر كلامهم الجواز وهو محتمل اهـ (قوله وان لمعت من بعد) أشار بان الى خلاف في ذلك قال الشارح في شرح العباب وقيل الكبير ما يلبس للنظر من بعد أي من وراء مجلس التخاطب وقيل هو ما استوعب جانباً من الاناء كشفته أو أذنه ورجحه كثير ون وقيل هو ما زاد على نصف الاناء قياساً على الحريير في الثوب وقيل ما ساوى نصاباً وعليه فهل المراد نصاب السرقعة أو الزكاة فيه نظر قاله الزركشي والاقرب الاول لان المتبادر اليه هنا أكثر بل الثاني هنا لا وجه له كما لا يخفى وقيل ما في محل الشارب وقيل ما في محل الاستعمال مطلقاً فيما وبقيت وجوه أخر اهـ

(قوله والمراد بالحاجة) الخ عبارة الابواب للشارح تعلقا عن المجموع ناقله عن الاصحاب معنى الحاجة غرض اصلاح في محل الكسر ويحويه ولا يتجاوز محل نحو الكسر لا بقدر ما يستبسك به لا العجز عن التضييب بغير النقد أي ولا عن غير المضيب من غير النقد لانه يبيع استعمال اناؤه اتفاقا فضلا عن المضيب به فلولم يجد الامضييا بما يحرم وفضة خالصة فهل محل له استعمال الفضة كما يأتي أو يتعين استعمال المضيب لانه أخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير النقدين ووجد اناؤه ذهب واناؤه فضة فهل محل له استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا تنقضاء حرمتها عندها أو يتعين الفضة لما مر كل محتمل أيضا ونظير ذلك لو وجد المضطر مئة كلب وحيوان آخر فظاهر كلامهم أنه مخير فليكن هنا كذلك ومنه ان سلم تنشأ قاعدة حسنة وهي أن ما يبيع من المحرمات لا ينظر الى تفاوت أنواعه خفة وغلظا عند اباحتها وان نظر اليها عند تحريمها إلى أن قال ولو تفرقت ضبات لزينة ولو اجتمعت لكبرت احتمال قياسه على ما مر فيما لا يدركه الطرف فان قلنا أنه لو اجتمع ضحرم هنا ولا فلا واحتمل التحريم هنا مطلقا والفرق ان ذلك محل ضرورة وليس باختيار بخلافه هنا وهو الاقرب ثم رأيت الزركشي نقل عن الرويات في وجهين ثم قال نظير ما لا يدركه الطرف اه وقد علمت الفرق ١٥٣ بينهما قال في المجموع ويحل

اتفاقا استعمال المضيب بجائز مع وجود اناؤه غير نقد اه ما أردت نقله من شرح العباب للشارح ونقله العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة عن شرح العباب

فالاصل الاباحة والمراد بالحاجة الغرض المتعلق بالتضييب سوى التزيين كاصلاح كسر وشد وتوثيق (ويحل) الاناء (المموء بهما) أي بالذهب والفضة ان لم يتحصل شيء منهما بالعرض على النار

المذكور وأقره وفي التحفة للشارح ولو تعددت ضبات صغيرات لزينة فقطضي كلامهم - م حلها ويتعين حمله على ما اذالم يحصل من مجموعها قدر

اذا علم كونها لحاجة فلا حرمة ولا كراهة وكذا اذا شك هل هي للزينة أو للحاجة فتارة يعلم الكبر في كره وتارة يعلم الصغر فلا حرمة ولا كراهة وكذلك اذا شك في الكبر والصغر فتضم هذه الصور لبقية صور الضبة قاله الحنفى وتقدم أن الصور ستة قال البرماوى وقد أوصل بعضهم مسائل الضبة الى اثني عشر ألف مسألة وأربعمائة وعشرين مسألة خارجا عن مراعاة الخلاف ولو تعرض له زاد على ذلك زيادة كثيرة انتهى من الجمل (قوله فالاصل الاباحة) المراد بالاباحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت لزينة كرهت أو للحاجة فلا فيما يظهر فتأمل وبقى ما لو شك هل الضبة للزينة أو للحاجة فيه والاقرب الحل مع الكراهة أخذ من قوله الاصل الاباحة قاله ع ش قال في النهاية ولا يشك ذلك مما سألني في الناس أنه لو شك في نوب فيه حرير وغيره أيهما أكثرانه يحرم استعماله أو شك في التفسير هل هو أكثر من القرآن أو لافاته يحرم على المحدث مسيه لانا نقول ملازمة الثوب للبدن أشد من ملازمة الضبة له فاحتيط ثم ما لا يحتاط له هنا وأما التفسير فاعلمنا حرم مع الشك تغليب الجانب التعظيم اه فليتأمل (قوله والمراد بالحاجة) أي التي تبيح هنا (قوله الغرض المتعلق بالتضييب سوى التزيين) أي لا العجز عن غير الذهب والفضة لان العجز عن غيرهما يبيح استعمال الاناء الذي كله ذهب أو فضة فضلا عن المضيب به قاله في شرح المنهج (قوله كاصطلاح كسر وشد وتوثيق) تصوير لغرض التضييب أي ولا يتجاوز محل نحو الكسر فلولم يجد الامضييا بما يحرم وفضة خالصة فهل محل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين استعمال المضيب لانه أخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير النقدين ووجد اناؤه ذهب واناؤه فضة فهل محل له استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا تنقضاء حرمتها عندها أو يتعين الفضة لما مر كل محتمل أيضا ونظير ذلك لو وجد المضطر مئة كلب أو حيوان آخر وظاهر كلامهم أنه يتخير فليكن هنا كذلك قاله في شرح العباب وفي التحفة وأخذ من العلامة أنه لو فقد اناؤه غير اناؤه يتعين الفضة وهو محتمل (قوله ويحل الاناء) أي غير النقدين * وقوله المموء أي المطلق ومنه نموه القول أي تليسه قاله في المنى وقال في المصباح وموهت الشيء طلبته وقول بموه أي مزخرف أو مزوج من الحق والباطل (قوله بهما أي بالذهب والفضة) أي على وجهين (قوله ان لم يتحصل منهما) أي من الذهب والفضة (قوله شيء) أي متمول يظهر في الوزن يقينا (قوله بالعرض على النار) ذكر بعض

* ٢٠ - ترمى - ل ضبة كبيرة والافينيغي تحريمها ما فهم من الخلاء الى آخر ما قاله فيها ونحوه في نهاية م ر وعبر بقوله والا فلا وجه تحريمها ما فهم من الخلاء اه وفي الامداد للشارح ولو عجز الا عن صرف ومضيب بما يحرم احتمال تخييره ولا ينافيه ما بحثه بعضهم على فرض تسليمه من أنه لو عجز عن غير النقدين ووجد همتا يتعين الفضة لأنها أخف من الذهب بخلاف ذلك لاستوائهما اه وفي م ر ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمل الفضة لا الذهب فيما يظهر اه (قوله المموء) أي المطلق (قوله ان لم يتحصل منهما شيء) قال في التحفة يقينا وعبارة الانوار متمول ويوافقها قول الزركشي يظهر في الوزن اه ما في التحفة وفي شرحي الارشاد له وغيرهما كنعيره هنا بعدم حصول منه زاد في شرح العباب وان قل وفي ذكر بعض الخبراء المرجوع اليهم في ذلك أن لهم ماء يسمى بالحاد وأنه يخرج الطلاء ويخلصه وان قيل بخلاف النار من غير ماء فان القليل لا يقاء ومها فيحصل بخلاف الكثير والظاهر أن مراد الأئمة هذا دون الاول لندرته كالأدافين به نعم زعمهم أن ما خلط بالزئبق لا يتحصل شيء بها وان كثروا بتسليمه فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق وانها حينئذ هل يحصل منه شيء أم لا اه

والأحرم أماناء الذهب
والفضة اذا غشي بنحاس
أو نحوه بحيث ستره فانه
يحل لان عسله التحريم
العين مع الخيلاء وهما
موجودان في الاول
دون الثاني هذاني
الاستدامة أما فعل التمويه
والاستتجار له غرام مطلقا

(قوله فانه يحل) أي سواء كان
يحصل منه شيء بالعرض
على النار أولا وهذا اعتمده
الشارح في كتبه
وكذلك شيخ الاسلام
زكريا في شرح البهجة
الكبير حيث أطلق الحل
ولم يقيد بالحصول لكن
قيد بذلك في شرحي المنهاج
والروض وكذلك الجبال
الرملى في النهاية وابن
المقرئ وغيرهم (قوله هذا
في الاستدامة) أي التفصيل
بين حصول شيء منه
بالعرض على النار وعدمه
(قوله أما فعل التمويه غرام
مطلقا) سواء كان يحصل
منه شيء بالعرض على
النار أولا قال في التحفة
لانه اضاعة مال بلا فائدة
فلا أجرة لصانعه كالاناء أي
من التقيد ولا أرش على
مزيله أو كاسره وهذا أطبق
عليه أئمتنا الشافعية لكن
في التحفة هنا ما نصه نعم
بحث حله في آلة الحرب
تمسكبان كلامهم يشمل
ويوجه بعد تسليمه بأنه حاجة
كإتاني أه قال العلامة ابن
قاسم في حاشيته عليها ما نصه قوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التي جوزوها بالصاق قطع النقد حتى

الخبراء المرجوع اليه في ذلك ان لهم ما يسمى بالحاد وأنه يخرج الطلاء ويحصله وان قل بخلاف النار من
غير ماء فان القليل لا يقاومها فيضمرحل بخلاف الكثير والظاهر أن مراد الأئمة هذادون الاول لسد رته
كالعارفين به نعم زعم بعضهم أن ما خلط بالزئبق لا يتحصل منه شيء بها وان كثروا بتسليمه فيظهر باعتبار
تجرده عن الزئبق وانما حينئذ هل يحصل منه شيئا أولا قاله في التحفة (قوله والا) أي بان حصل منه ما شيء
بالعرض (قوله حرم) أي لكثرة وذلك انما حل لقلته فكانه معدوم قال الشمس الشو برى ولو شك هل
يحصل منه شيء أولا فالذي يتجه الحرمة ولا يشك بالضرورة لان هذا أضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا
ويحتمل الحل انتهى وأما الخاتم فقال شيخنا انه كالتمويه فان كان من ذهب وموه بفضة فان حصل من ذلك
شيء بالعرض على النار جاز والا فلا وإذا كان فضة وموه بذهب فان حصل من ذلك شيء بالعرض على
النار حرم والا فلا انتهى شيبيري ع ش (قوله أماناء الذهب والفضة) مقابل قوله الاناء المموه الخ على
ما سبق (قوله اذا غشي) أي غطى (قوله بنحاس) بضم النون وفتحها وهو معروف (قوله أو نحوه) أي
كحديد وصفر وغيرهما (قوله بحيث ستره) أي ستر نحوه بنحاس الاناء (قوله فانه يحل) أي سواء كان يحصل
منه شيء بالعرض على النار أولا قاله الكردى ومثل ذلك ما لو صدئ اناء الذهب أو الفضة بحيث ستر جميع
ظاهره وباطنه فانه يحل استعماله قال في التحفة وليس من التمويه لصق قطع نقد بجوانب الاناء المعبر عنه في
الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي أشبه شيء بالضبة لزينة فيأتي فيها تفصيلها فبإظهار ثم
رأيت بعضهم عرف الضبة في عرف الفقهاء بأنها ما يلصق بالاناء وان لم ينكسر وكانه أخذ من جعلهم سمر
الدرهم في الاناء كالضبة وهو صريح فيما ذكرته وبهذا يعرف أن تحلية آلة الحرب جائزة وان كثرت كالضبة
لحاجة وان تعددت وان اطلاقهم بحريم تحلية غيرهما يتعين حمله على قطع يحصل من مجموعه قدر ضبة
كبيرة لزينة فتأمل (قوله لان علة التحريم) أي تحريم أو أني النقدين (قوله العين) أي عين الذهب
والفضة قال الجبل فيه أن العلة لا بد أن تكون وصفا مناسبا للحكم وعين الذهب أي ذاته ليست وصفا (قوله
والخيلاء) أي الفاخر والتعاطف أي مركبة منهما كما في النهاية وبعبارة الخطيب فالعلة مركبة من تضيق
النقدين والخيلاء وكسر قلوب الفقراء انتهى ومنه يعلم أنه يحرم استعماله حتى في الخلدولة لحصول التضيق
وان لم يحصل خيلاء وكسر قلوب الفقراء فتأمل فان قوله مركبة الخرب ما يتألف فيه حرره اه بجري على
المداخعي وتقدم عن ع ش الجواب عن ذلك وعلى كل فاللهي معقول المعنى ومن ثم لو صدئ حل استعماله
كما تقدم (قوله وهما) أي العين والخيلاء (قوله موجودان في الاول) أي الاناء المموه بهما الذي يحصل
منهما شيء بالعرض على النار (قوله دون الثاني) أي غير موجودين في الثاني الذي هو اناء الذهب
والفضة المغشى بنحو نحاس وبعبارة الفرر وهل حرم الذهب والفضة لعينهما أو للشرف والخيلاء قولان
الجديد الاول كاختصاصهما بابتقويم الأشياء بهما وجوب حق المعدن فيهما ونحو ذلك لكنهم يملكون
بالثاني فالوجه مراعاة كل منهما في الآخر شرط للكلام الثاني في المموه وللغشى بنحاس وليفارق الضميف
المعلل بالثاني في المموه وأما حرمة الزينة واتخاذها وحرمة الضبة مع زينة وكبر فلو جود المعنيين أعنى
العين والخيلاء ولان اتخاذها يجري الى استعماله كآلة الملاهي انتهى بالحرف (قوله هذا) أي ما ذكر من
التفصيل بين حصول شيء منه بالعرض على النار وعدمه (قوله في الاستدامة) أي كما أفهمه قوله المموه
(قوله أما فعل التمويه والاستتجار له) أي دفع الأجرة وكذا أخذها لفعل التمويه (قوله غرام مطلقا)
أي سواء كان يحصل منه شيء بالعرض على النار أم لا لانه اضاعة مال بلا فائدة فلا أجرة لصانعه كالاناء أي من
النقد ولا أرش على مزيله أو كاسره نعم بحث حله في آلة الحرب تمسكبان كلامهم شمله ويوجه بعد
تسليمه بأنه حاجة قاله في التحفة وفيه كما قال سم إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التي
جوزوها بالصاق قطع النقد ولا يشمل التمويه والفرق بينهما أو كان فصلها في هذادون ذلك فلي تأمل (قوله

قاسم في حاشيته عليها ما نصه قوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التي جوزوها بالصاق قطع النقد حتى

ولا يشمل التمويه والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله الآتي لا مكان فصلهما من غير تقص اه وفي الزكاة من التحفة والتحلية فعل عين النقد في مجال متفرقة مع الاحكام حتى يصير كالجزء منها ولا مكان فصلهما مع عدم ذهاب شيء من عينها فارتفت التمويه السابق أول الكتاب انه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التمويه هنا حصل منه شيء أو لا على خلاف ما مر في الآتية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه وأقول الذي يظهر خلافه لاضاعة المال ولو سلم ذلك اقبل به في حل النساء المباح لوجود ما عطل به في آلة الحرب فيه مع أنهم لم يقولوا بذلك فيه (قوله ولو في الكعبة) أشار بلو إلى خلاف السبكي في ذلك وفاقا للقاضي حسين قال في شرح العباب غرام مطلقا ولو للكعبة كما صححه الشيخان وغيرهما وان أطال السبكي في رده وتريبه فيما اذا كانت التحلية بصفائح الذهب والفضة قال بخلاف التمويه فان فيه افسادا للمالية اه وانما جاز سترها بالحري لانه أوسع اه ما أردت نقله من الايعاب (قوله وان مسه الفم) عبر في التحفة بنحو عبارته في هذا الكتاب وأشار بان الى خلاف في ذلك وأطلق في فتح الجواد حل فتح الفم للماء النازل من ١٥٥ ميزاب الكعبة وفي شرح العباب للشارح

أما اذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل والاحرم ويحتمل التحريم مطلقا بناء على حرمة تحلية الكعبة بالذهب أو الفضة اه أي كما هو المعتمد في ذلك وعبارة الامداد للشارح ولو فتح فاه للمطر

حتى في الكعبة ولو فتح فاه للمطر النازل من ميزابها لم يحرم وان مسه الفم على الوجه لانه لا يعد مستعملا له وتحمل حلقة الاناء ورأسه

النازل من ميزاب الكعبة لم يحرم على الوجه لانه لا يعد مستعملا بخلاف ما لو مسه بقمه لقرب منه وان قصد التبرك أخذ ما ذكره فيما لو شمر راحة اليد من بعد اه ونقله الزبادي في شرح المحرر عن م ر أيضا (قوله لانه) تعليل لعدم الحرمة أي لان فتح الفم من الميزاب * وقوله لا يعد مستعملا أي للميزاب عرفا (قوله وتحمل حلقة الاناء) أي أول باب مسجد أو غيره وهي بسكون اللام أفصح من فتحها وأطلق هنا كالتحفة وقال في الامداد وفي المجموع كالعزيز ينبني أن يجعل كالتضبيب انتهى قال في النهاية فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كالضفة فيما يظهر ومثله في الايعاب انتهى كذا ملخصا (قوله ورأسه) أي ويحمل رأس الاناء ومحملة كما في التحفة اذا لم يسم اناء بأن كان صفيحة لا تصلح لشيء مما تصلح له الآتية ومع

حتى في الكعبة) وفي نسخة ولو على كل فهي غاية قصد بها الرد على السبكي في مخالفته فيها وفاقا للقاضي وعبارة شرح العباب كما صححه الشيخان وغيرهما وان أطال السبكي في رده وتريبه فيما اذا كانت التحلية بصفائح الذهب والفضة قال بخلاف التمويه فان فيه افساد للمالية انتهى وانما جاز سترها بالحري لانه أوسع (قوله ولو فتح فاه للمطر النازل من ميزابها) أي الكعبة ذكر العلامة الفاعل كهي أن عبد الملك بعث الى واليه على مكة خالد ابن عبد الله القسري بستة وثلاثين ألف دينار يضرب بها على باب الكعبة صفائح الذهب وعلى ميزاب الكعبة وعلى الاساطين التي في جوف الكعبة وعلى أركانها من داخل انتهى الاعلام للعلامة القطبي قال بعد ذكر عمارة السلطان سليمان العثماني ثم ورد الحكم السلطاني بتصفيح الباب الشريف واصلاح الميزاب الشريف وصفتح بالذهب المموهة بالذهب الى أن غير بعد ذلك وعمل الميزاب في الباب الما قاني فوصل ووضع في الخزنة العامة انتهى وفي الفتوحات الاسلامية ما نصه وله يعني للسلطان عبد المجيد بتجديد ميزاب الكعبة المشرفة سنة ١٢٧٥ انتهى ولعل الميزاب الموجود الآن هو هذا لان المؤرخين بعد لم يذكروا عمارة الكعبة الى الآن الا ما كان في سنة ١٢٩٩ فانه حدث ترميم في باطن الكعبة ولم يذكروا تبديل الميزاب الشريف والله أعلم (قوله لم يحرم وان مسه الفم على الوجه) وفي نسخة على نزاع فيه قال الكردي وقع النزاع لنفس الشارح رحمه الله فضلا عن غيره في التحفة نحو هذا الكتاب وأطلق في فتح الجواد حل فتح الفم للماء النازل من ميزاب الكعبة وفي الايعاب أما اذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل والاحرم ويحتمل التحريم مطلقا بناء على حرمة تحلية الكعبة بالذهب والفضة انتهى أي كما هو المعتمد وعبارة الامداد ولو فتح فاه للمطر النازل من ميزاب الكعبة لم يحرم على الوجه لانه لا يعد مستعملا بخلاف ما لو مسه بقمه أو قرب منه وان قصد التبرك أخذ ما ذكره فيما لو شمر راحة اليد من بعد اه وقال سم الوجه التفرقة بين أن يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كمنظيره من المبخرة وفاقا للرملي انتهى ونقله الزبادي في شرح المحرر عن م ر أيضا (قوله لانه) تعليل لعدم الحرمة أي لان فتح الفم من الميزاب * وقوله لا يعد مستعملا أي للميزاب عرفا (قوله وتحمل حلقة الاناء) أي أول باب مسجد أو غيره وهي بسكون اللام أفصح من فتحها وأطلق هنا كالتحفة وقال في الامداد وفي المجموع كالعزيز ينبني أن يجعل كالتضبيب انتهى قال في النهاية فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كالضفة فيما يظهر ومثله في الايعاب انتهى كذا ملخصا (قوله ورأسه) أي ويحمل رأس الاناء ومحملة كما في التحفة اذا لم يسم اناء بأن كان صفيحة لا تصلح لشيء مما تصلح له الآتية ومع

سم الوجه التفرقة بين أن يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كمنظيره من المبخرة وفاقا للرملي اه ونقله الزبادي في شرح المحرر عن م ر أيضا (قوله حلقة الاناء) وفي الايعاب ما نصه قال البغوي أول باب مسجد أو غيره اه وهي بسكون اللام أفصح من فتحها وأطلق الشارح هذا في التحفة وفتح الجواد كما في هذا الكتاب وفي الامداد للشارح ما نصه وفي المجموع كالعزيز ينبني أن يجعل كالتضبيب اه وفي نهاية م ر فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كالضفة فيما يظهر اه وعبارة شرح العباب للشارح عند قول العباب ولو جعل للاناء حلقة أو سلسلة من فضة جاز ما نصه لكن ينبني أنهم اذا كانا لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كالضفة لساكنتهما الى الرأس لما يأتي فيه اه (قوله ورأسه) قال في التحفة محمله اذا لم يسم اناء بأن كان صفيحة لا تصلح لشيء مما تصلح له الآتية ومع ذلك يحرم نحو وضع شيء عليه لالا كل منه مثلا كما هو ظاهر لانه استعمال له فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق نظير الخلال والمرود اه وذكر م ر نحوه في النهاية وفي موضع آخر من التحفة وليس من الآتية سلسلة الاناء وحلقته ولا غطاء الكوز أي وهو غير رأسه السابق صورة وصفيحة فيها يوت الكيزان ومحملة حيث لم يكن شيء من ذلك على هيئة

اناء والا لحق الاشنان حرم اه كلام التحفة وتكون الغطاء غير الرأس مخالف لما في الامداد للشارح حيث قال ونحل حلقة الاناء ورأسه أى غطاؤه اه لكن في شرح العباب للشارح مانصه الرأس وان كان مستعملا في الاناء بالوضع والرفع فاسم الاناء لا يقع عليه أى فالبالذ الرأس له صورتان احدهما ان يثقب موضعاً منه وموضعاً من الاناء ويربط بمسما بحيث يفتح ويغلق كحق الاشنان والمبخره والثانية ان يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطى به لصيانة ما فيه والاول حرام لانه يسمى اناة والثاني جائز لانه لا يسماه سواء اتصل به أم لا و قول ابن العماد ان الرأس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع أن الخطب فيه سهل وأما قول الزركشى الغطاء دائماً لا يكون الحاجة لان تغطية الاناء سنة فلو علل الجواز بهذا كان أقرب وعلى هذا يجوز وان كان كبيراً اه فقيه نظر لما مر أن المراد حاجة الاناء لا حاجة مال كعه وعرض الستر حاجة مال كعه لا تعلق لها بالاناء ولانه ان أراد أن يطلق الحاجة يبيح الرأس ولو اناء فليس في محله بل لا يبيح الاناء من النقد الا العجز عن غيره وان أراد أن يطلق الحاجة يبيح الرأس الذي لا يسمى اناة فغير صحيح أيضاً لان ما يسمى اناة يجوز ولولغير حاجة ثم رأيت الغزى قال واستثنى البغوى من التحريم غطاءً ومراة الصفيحة من الفضة فلو كانت على هيئة الاناء حُرمت قطعاً وبهذا يدفع قول بعضهم ينبغي أن يلحق بالصبة أو يبنى على الاتحاد اه وهو صريح فيما ذكرته اه ما أردت نقله من شرح العباب للشارح وكتب الشارح بهامش الامداد بعد نقل كلام الزركشى المذكور أنفاً مانصه وهو ظاهر ان لم يسم اناة والحق الكافي بذلك طبق الكيزان أى صفيحة فيها يوت لها بعد لانه يسمى اناة وكتب الشارح عليه صح زاد مر في النهاية فان فرض عدم تسميته اناة وكانت الحرمة منوطة بها فلا بعد فيه حينئذ بالنسبة لاتخاذها واقتنائها اما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتبوع الحرمة نظير ما مر في وضع الشيء على رأس الاناء اه وهذا القيد لا بد منه وان لم يبنه عليه في التحفة فقد ذكر عند الكلام على رأس الاناء ما يفيد كسابق كلامها بذلك فشرط الحل أن لا يسمى اناة ولا يستعمل فيه شيئاً لانه حينئذ اناة وان لم يطلق عليه اسم الاناء قال العلامة ابن قاسم في ١٥٦ حاشية التحفة أقول قد يفهم منه أى كلام التحفة جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال

ذلك بحرم وضع شيء عليه للاكل منه مثلاً كما هو ظاهر لانه استعمال له فهو اناة له بالنسبة اليه وان لم يسم اناة على الاطلاق نظير الخلال والمروء انتهى قال في شرح العباب الرأس وان كان مستعملاً في الاناء بالوضع والرفع فاسم الاناء لا يقع عليه أى غالباً (قوله وسلسلته) زاد في التحفة وغطاء الكوز أى وهو غير رأسه السابق صورة انتهى وهو مخالف لما في الامداد حيث قال ونحل حلقة الاناء ورأسه وفي الايعاب الرأس له صورتان احدهما ان يثقب موضعاً منه وموضعاً من الاناء ويربط بمسما حيث يفتح ويغلق كحق الاشنان والمبخره والثانية ان يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطى به لصيانة ما فيه والاول حرام لانه يسمى اناة والثاني جائز مطلقاً سواء اتصل به أم لا و قول ابن العماد ان الرأس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع أن الخطب فيه سهل وأما قول الزركشى الغطاء دائماً لا يكون الحاجة لان تغطية الاناء سنة فلو علل الجواز بهذا كان أقرب وعلى هذا يجوز وان كان كبيراً انتهى فقيه نظر لما مر أن المراد حاجة الاناء لا حاجة مال كعه

لذلك الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها أخذ من قوله الا تى نعم هو لا يمنع حرمة الوضع في الاناء

وسلسلته

وهذا يخالف قوله السابق ومع هذا يحرم نحوه وضع شيء عليه فليتأمل والوجه حرمة وضع الصفيحة في وضع الكيزان عليها وان

لم يكن فيها يوت اه وفي شرح العباب للشارح مانصه قال الخوارزمي وقياس ما مر من التعليل في الرأس أن ما لى وغرض المرفع أو نحوه الذى يوضع عليه الكوز كصفيحة فيها ثقب الكيزان كراسه فيحتمل جوازه من فضة لانه اه وأخذ منه الاسنوى حل نحوه غطاء العمامة وكيس الدراهم من الحرير قال البلقيني وما ذكره فيها ممنوع بل يحرم كل منهما لانه استعمال وكل ما ينسب للانسان انه يستعمله حكمه حكم ما يلبس اه على أن البلقيني قال ما قاله الخوارزمي وهم اذا موضوع فيه الكوز اناة بخلاف الغطاء اه ووافقه الاذرى وتبهما تلهما الزركشى فقال الاقرب التحريم لاطلاق اسم الاناء عليه بخلاف الرأس وفيه نظر ولا نسلم ان ما يوضع فيه أو عليه اناة دائماً بل قد يسمى اناة فيحرم وقد لا يسماه فلا يحرم وعليه ينزل كلام الخوارزمي ومن ثمة قال بعضهم وألحق صاحب الكافي في احتمال له طبق الكيزان بغطاء الكوز والمراد منه صفيحة فيها ثقب الكيزان وفي اباحتها بعد اه واذا تقر بأن مراده ما لا يسمى اناة فلا بعد فيه حينئذ اه كلام شرح العباب ويشم منه أنه يجوز وضع الكيزان عليه حيث لا يسمى اناة وهو مخالف لما سبق والذي يظهر كما علم مما سبق أن ما يسمى اناة لا يحل مطلقاً وما لا يسمى اناة يحل لاتخاذها لاوضع شيء عليه لانه حينئذ يكون اناة لذلك الموضوع فليتأمل كلام الايعاب على ما اذا لم يستعمله بل قد نازع الرافعي في جواز رأس الاناء فقال لك منعه بأن مستعمله بحسبه وان سلم فليكن فيه خلاف لاتخاذ اه وأقره شيخ الاسلام في شرح الروض والخطيب الشربيني في شرح التنبيه وقال س م في حاشية التحفة قوله ومع ذلك أى مع اشتراط كون الرأس لا يسمى اناة يحرم وضع شيء عليه الخ قياس ذلك أن يحرم نحوه توسد صفيحة أو سبيكة من النقد لان توسدها استعمال لها وان يحرم وضع تلك الرأس على الاناء لانه استعمال له وحينئذ فلا فائدة في تجوزها بالنسبة للاناء الا أن يمنع أن مجرد وضعه على الاناء استعمال له اه ولما نقل الشارح في كلام الرافعي قال وقد يقال ان سمي اناة بأن صلح لما يصلح له تعين البحث أى الذى يبحثه الرافعي والاعتين الاول أى الحل ثم رأيت بعضهم صرح بذلك الخ وفي شرح العباب للشارح بعد ان نقل بحث الرافعي وقال وفاقه عليه في المجموع فقال ينبغي أن يجعل كالنضيب ويجبى فيه الخلاف والتفصيل قال ولما رده بأن

ما ذكره انما يتبعه لو سمي ذلك اناء بان يصلح لما يصلح له الاناء عرفا ولا كلام حينئذ في تحريم الاستعمال والاخذ حيث وجد غيره اما اذالم
يسم اناء كصفحة نغطي بها وهو ما دل عليه كلامهم فلا يأتي على ما يحته اه وما تقدم عن شرح العباب من حل كيس الدراهم من الحرير
نقله في التحفة عن أئمتنا وخالفه مر فقال في النهاية ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذها من حرير خلافا لاسنوي
﴿فرع﴾ جرى العرف الآن في هذه البلدان على تحلية رأس مرش ماء الورد بالفضة فكيف يكون الحكم فيه رأيت نقلا عن بعضهم التحريم
بل رأيت من نقل الاجماع على التحريم والذي يظهر للفقير بخروج ذلك على ما نقله الشارح في شرح العباب وعبارته قد يطلق رأس الكوز على
ما يتخذ من فضة عند كسر رأسه الذي يلاقى فم الشارب ولا كلام أن لهذا حكم الضبة الكبيرة للحاجة وعلى ما يكمل به خلق اناء الزجاج وهذا
حرام كما جزم به ابن العباد اه وعبارة شرح العباب وحينئذ يقال في المرش المذكور ان اتخذ من فضة عند كسر رأسه فله حكم الضبة
الكبيرة للحاجة فهو مكره والاخرام لان حكمه حكم الضبة الكبيرة للزينة ورأيت في المطلب لابن الرفعة نقلا عن امام الحرمین أثناء كلامه
فان زاد أي على الحاجة وضبط بلا كسر فالزينة كذلك التضييب حيث لا كسر اه أي فانه للزينة (قوله ولو من فضة) أشار بلو
الى بحث الرافعي المتقدم ذكره والافلم أقف على خلاف في الجواز وقد قال النووي في ١٥٧ الروضة ولا نعلم فيه خلافا قال الزركشي

في الخادم لكنه في شرح
المهذب وافق الرافعي في
بحثه الى آخر ما قاله في الخادم
(قوله ولا ينافي هذا) أي
قولهم بحرمة استعمال
الذهب والفضة قولهم يحل
الاستنجاء بالنقد فانه

ولو من فضة لانه فصلها
عنه مع أنها لا تسمى اناء
ولا ينافي هذا قولهم يحل
الاستنجاء بالنقد لان محله
في قطعة لم تطبع

استعمال له في الاستنجاء
وعلى هذا جرى الشارح
في كتبه تبعا للشيخ الاسلام
في شروح الروضة والهجاء
والمنهج وجرى على هذا
الخطيب الشريفي أيضا
وهو الذي رأيت في نهاية

وغرض الستر حاجة لما لا يتعلق لها بالاناء لانه ان أراد أن يطلق الحاجة يبيح الرأس ولو اناء فليس في
محله بل لا يبيح الاناء من النقد الا العجز عن غيره وان أراد أن يطلق الحاجة يبيح الرأس الذي لا يسمى اناء فغير
صحيح أيضا لان ما يسمى اناء يجوز ولو لغير حاجة ثم رأيت الغزالي قال واستثنى البغوي من التحريم غطاء
ومراد الصفيحة من الفضة فلو كانت على هيئة الاناء حرمت قطعاً وبهذا دفع قول بعضهم ينبغي أن يلحق
بالضبة أو يبنى على الأخذ انتهى وهو صريح فيما ذكرته انتهى نقله الكردي في الكبرى (قوله ولو
من فضة) أشار بلو الى بحث الرافعي المتقدم ذكره والافلم أقف على خلاف في الجواز وقد قال النووي في
الروضة ولا نعلم فيه خلافا قال الزركشي في الخادم لكنه في شرح المهذب وافق الرافعي في بحثه الخ قاله الكردي
(قوله لانه فصلها) تعليل للحل أي لان فصل المذكورات من الحلقة والرأس والسلسلة (قوله عنه) أي
عن الاناء (قوله مع أنها لا تسمى اناء) أي عرفاً قال في التحفة محل النظر لكونه يسمى بالنسبة للفضة وأما
الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقاً نظير ما في الضبة لغرضه وصرحوا في نحو كيس الدراهم الحرير بحله
وعلاوة بأنه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل أن يقال بنظر هذا هنا ويؤيده تعليل حل
نحو غطاء نحو الكوز بأنه منفصل عن الاناء لا يستعمل ويحتمل الفرق بأن ما هنا أغلظ ولعله الاقرب ومحل
تعليلهم المذكور حيث لم يكن على هيئة اناء كما علم مما تقرر انتهى بتقديم وتأخير (قوله ولا ينافي هذا)
أي قولهم بحرمة استعمال الذهب والفضة هنا (قوله قولهم) ناعل ينافي والضمير للعلماء في باب الاستنجاء
(قوله يحل الاستنجاء بالنقد) ووجه المناقاة أن الاستنجاء به استعمال (قوله لان محله في قطعة لم تطبع) تعليل
لعدم المناقاة يعني أن محل قولهم الاستنجاء بالذهب والفضة في قطعة منهم لم تطبع أما المطبوع كالدرهم
والدنانير فلا يجوز الاستنجاء به لحرمته كما نقله عن الاصحاب منهم الماوردي وفي قوله لم تطبع مثله في غيره قال
الكردي هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة أنهم مع الطبع لا تنقل فالحكم واضح وان كانت العلة الاحترام
فينبغي أن يقيد التحريم بما اذا كان الاسم المطبوع معظماً لغيره فأي لم أره في كلامهم وكانه باعتبار ما كان

مر وقال العلامة س م في حاشية شرح المنهج مانصه ومشى مر على حرمة الاستنجاء مع الاجزاء اه (قوله لان محله) أي محل قولهم يحل
الاستنجاء بما ذكر في قطعة من الذهب أو الفضة لم تطبع أما المطبوع قال الزركشي في الخادم نقلاً عن ابن الرفعة كالدرهم والدنانير فلا يجوز
الاستنجاء لحرمته ونقله عن تصريح الاصحاب قلت منهم الماوردي واليه يشير قول الرافعي فيما سبق ان المستنجي ينزع الخاتم والدرهم الذي عليه
اسم الله وايضا الرافعي اشترط في قطعي الذهب والفضة الخشونة القالعة ولا يتصور ذلك في النقود المصكوكة الخ وفي شرح العباب للشارح اذ
المهياة اناء كالمروود والمطبوعة محترمة بخلاف الحالية عنهما اذا لم يعد الاستنجاء به مارة مثلاً استعماله لغيره فاجل في البول في اناء النقد الخ وعبارة
ابن الرفعة في المطلب وفي الاستنجاء بالدرهم والدنانير وقطعة دينار وجهان اه وفي التحفة محله في قطعة لم تهيأ له لانها حينئذ لاتعد اناء ولم
تطبع لانه لا احترام لها اه هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة أنهم مع الطبع لا تنقل فالحكم واضح وان كانت العلة الاحترام كما علمت مما
نقلته لك فينبغي قيد التحريم بما اذا كان الاسم المطبوع في ذلك معظماً ولم أره في كلام أحد ولا يبعد أن يكون تركهم لذلك التقييد للعلم به أو
تهيأ له حرماً ضابط ذلك حتى يصير مهيأ له وسبق عن شرح العباب ان الاستنجاء به مارة لا يعد استعمالاً لغيره

(قوله ولو من جواهر نفيسة) كياقوت ومرجان وزمرد وعقيق وبلور وأشار بلو إلى خلاف في ذلك قال في المنهاج ويحمل النفيس كياقوت في الاظهر اه قال في التحفة كالمستخدم نحو مسك وعنبر قال في نهاية م ر نعم يكره ومقابلته أنه يحرم الخ وفي التحفة للشارح كل ما في تحريمه خلاف قوى كما هنا ينبغي كراهته قال ويحمل الخلاف في غير فص الخاتم فيحمل منه جزما اه أي فلا كراهة فيه وفي العباب وشرحه للشارح لا اناء نفيس لصناعة كزجاج وخشب محكم الخراط ولا غير رفيع من الطيب كصندل فلا يكره استعمالهما كما في الجواهر وغيره الحاله قطعاً لا انتفاء الخلاء عنهما اه (قوله نعم يحرم) استثناء من قوله خرج بأواني الذهب والفضة سائر الاواني ويستثنى أيضاً من ذلك ما اذا كان الاناء من جلد آدمي أو شعره أو عظله فانه يحرم ١٥٨ استعماله كما في المجموع عن اتفاق الاصحاب وقيدته في التحفة بغير الحربي والمرند زادي

شرح العباب كما يصرح به قوله يحوز اغراء الكلاب على جيفته وأطلق الجبال الرميلى في النهاية المنع من ذلك وقال الزبدي في حاشية المنهج ولا فرق في الآدمي بين ولم تهيبه والاحرم الاستنجاء بها أيضاً وخرج بأواني الذهب والفضة سائر الاواني ولو من جواهر نفيسة فيحمل استعمالها لان الفقراء يجهلون بها فلا تنكسر قلوبهم برؤيتها نعم يحرم استعمال الاناء النجس في غير جاف

أولاً من كتابة شيء من نحو القرآن عليه (قوله ولم تهيبه) أي للاستنجاء (قوله والا) أي بأن طبعته وهيئت للاستنجاء (قوله حرم الاستنجاء بها) اذا المطبوعة محترمة والمهابة اناء كالمردود بخلاف الخالي عنهما اذا لا بعد الاستنجاء به مرة مثلاً استعماله لغيره فبالخلاف البول في اناء النقد قاله في الايعاب قال في شرح المنهج والجواب بأن كلامهم ثم انما هو في الاجزاء ينافيه ظاهر تعبير الشيخين وغيرهما ثم بالجواز الا أن يحمل كلام المجيب على ما طبع أو هيئ لذلك وكلام غيره على غير ذلك انتهى قال البرماوى أي فالجواب بأن الكلام انما هو في الاجزاء وان كان حراماً محمول على ما طبع أو هيئ لان يستنجى به وهو حرام لكن يجزئ الاستنجاء به وكلام غير المجيب في تعبيرهم بالجواز محمول على ما لم يطبع ولم يهيباً من ذلك فالاستنجاء به جائز ويجزئ فلم يتلاق المجيب وغيره على محل واحد فليتأمل نقله الجبل (قوله وخرج بأواني الذهب والفضة) هذا راجع لاصل المسئلة المذكورة في المتن كقوله قبل ولا ينافي الخ (قوله سائر الاواني) أي من كل اناء طاهر في الطهارة وغيره بالاجماع أي من حيث انه طاهر فلا يرد المصوب وجلد الآدمي لان تحريمه معناه آخر وهو تحريم استعمال ملك الغير الا برضاه وانتهاك حرمة جلد الآدمي وقد توضحاً النبي صلى الله عليه وسلم من شئ من جلد ومن قلدح من خشب ومن مخضب من حجر ومن اناء من صغرو كره بعضهم الاكل والشرب في الصغر قال القزويني اعتياد ذلك يتولد منه داء لها والعياذ بالله قاله في المغنى (قوله ولو من جواهر نفيسة) أي في الاظهر لعدم ورود نهى فيها ولا انتفاء طهر معنى السرف فيها والخلاء أمان نفيس الصنعة كزجاج وخشب محكم الخراط فيحمل بالخلاف ويحمل الخلاف في غير فص الخاتم أما هو فيجوز قطعاً قاله في النهاية والنفيس كالياقوت ومرجان وعقيق وبلور وفير وزج وزبرجد (قوله ليحمل استعمالها) أي سائر الاواني ولو الجواهر النفيسة نعم تكره في التحفة كل ما في تحريمه خلاف قوى كما هنا ينبغي كراهته (قوله لان الفقراء يجهلون بها) أي الجواهر النفيسة اذا لا تعرفها الا بالخواص بخلاف التقدين فانه يشترط في معرفتها بالخاص والعام مع كونها معدة للتعامل بها فافيه تضيق (قوله فلا تنكسر قلوبهم) أي قلوب الفقراء (قوله برؤيتها) أي بسبب رؤيتها الجواهر النفيسة مع عدم التضيق في ذلك لانها لا تعامل بها (قوله نعم يحرم) هذا استدراك على قوله خرج بأواني الذهب والفضة سائر الاواني الخ * وقوله استعمال الاناء النجس وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما يعم المتنجس ولا ينافي الحرمة هنا ما يأتي من كراهة البول في القليل لانه لا تضمن نجاسة ثم أصلاً والكلام هنا في استعمال متضمن للتضيق بالنجاسة في بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضيق بها فيه وهو ما صححه المصنف أي النووي في كتبه ويؤيد ذلك تصريحهم بحمل استعمال النجس في نحو عجن طين قاله في التحفة (قوله في غير جاف) أي بأن يستعمله فيما فيه رطوبة أو في الاناء رطوبة واستثنى في العباب جل ماء قليل لاطفاء نار أو بناء جدار قال في شرحه بغير مسجد ونحوه كسقي زرع أو دابة كجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال

الحربي والمرند وغيرهما فهما محترمان من حيث كونهما آدميين وان جاز قتلها خـ لافاً لبعض المتأخرين اه زادي شرح المحرر في الحربي والمرند وفي فتح الجواد للشارح أن الزاني المحصن هنا محترم بخلاف التيمم

وكذلك يحرم استعمال الاناء المصوب ونحوه كالمسروق (قوله في غير جاف) أي بأن يستعمله فيما فيه رطوبة أو في الاناء رطوبة واستثنى في العباب جل ماء قليل لاطفاء نار أو بناء جدار قال الشارح في شرحه بغير مسجد ونحوه كسقي زرع أو دابة قال في المجموع عن الرويانى وكجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن اه وظاهر اطلاق الشارح التنجيس أنه لا فرق بين المغاظ وغيره وكذلك أطلق في التحفة وفي شرح العباب للشارح وببحث الزركشى تقييد ذلك بغير جلد الكلب والخنزير قال أما هو فيحرم استعماله الخ اه وفيه نظر بل كلامهم هنا طاهر في أنه لا فرق الخ وحري م ر في فتاويه وغيره على خلافه وعبارة نهائية ويحمل ذلك كما في التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب أو خنزير وما تولد منهما أو من أحد هما وحيوان آخر أما هو فيحرم استعماله مطلقاً وأرى الأوجه خلافه لا انتفاء المحذور

وفي غير البدن انتهى ويستثنى أيضا ما إذا كان الاناء من جلد آدمي أو شعره وعظمه فإنه يحرم استعماله كما في المجموع عن اتفاق الأصحاب وقيل في التحفة بغير الحرب والمرند أي كما يصرح بقوله لم يجوزوا غراء الكلاب على جيفته وقال الزبائدي لا فرق في الآدمي بين الحرب والمرند وغيرهما فهما محترمان وإن جاز قتلها فهما محترمان من حيث أنه آدمي وإن جاز قتلها أخلافا لبعض المتأخرين وفي فتح البواب أن الزاني المحصن هنا محترم بخلاف التيمم قاله الكردي (قوله وماء كثير) أي وفي غير ماء كثير قال في النهاية ومحل ذلك كما في التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب أو خنزير وما تفرع منهما أو من أحدهما وحيوان آخر أمما هو في حرم استعماله مطلقا انتهى ولم يفرق الشارح بينهما وهو الأوجه لا تنفاه المحذور (قوله لانه ينجسه) تعليل للاستدراك المذكور أي لأن الاناء النجس ينجس ما استعمل فيه من غير الخاف والماء الكثير أمهما فلا ينجسهما وحينئذ فلا يحرم استعماله لكن يكره لما فيه من الاستقذار بمباشرة النجاسة ولا فرق فيما ذكر بين استعماله في البدن أو غيره ولا اختصاص له هذا بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في اليابس إلى أن قال جمع متقدمون وليس لنا ماء طاهر في أناء نجس إلا هذا وما لوغ فيه الكلب وهو قليل ثم كثر حتى بلغ ثلثين ولا تغير به * تمة * يكره استعمال أو أواني الكفار وما يلي أسافلهم أشد وأواني مائهم أخف وكذلك المسلم الذي طهر منه عدم تصونه عن النجاسات ويسن تغطية الاناء ولو بعرض عود قال صاحب الزبد ويستحب في الأواني التغطية * ولو بعد دخط فوق الأنية

والحق به العماد البشري انتهى وذلك مع تسمية الله لبلا كان أو نهارا سواء كان فيها ماء أو غيره بخلاف الصحيحين عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غطوا الاناء أو كوا السقاء وفي رواية له ما خرا تبتك واذكر اسم الله ولو بأن تعرض عليه عودا قال الأئمة وفائدة ذلك من ثلاثة أوجه أحدها ما ثبت في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فإن الشيطان لا يحل سقاء ولا يكشف أناء ثانيا ما جاء في رواية لمسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال في السنة ليلة ينزل فيها أو بلاء لا يمر بآناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء أنزل فيه من ذلك الوعاء قال الليث بن سعد أحدر وانه في مسلم فالأعاجم يتوقون ذلك في كانوا الأول قال بعض المحققين وهو كبريت ثالثا صيانتها من النجاسة ونحوها وقد عمل بعضهم بالسنة في التغطية بعود فاصبح وأفنى ملائكة على العود ولم تنزل في الاناء ولكن لا يعرض العود إلا مع ذكر اسم الله تعالى فإن السر الدافع هو اسم الله تعالى مع صدق النية ويسن أيضا انكاء السقاء واطفاء النار عند النوم وجمع الصبيان والمواشي واغلاق الباب بعد المغرب انتهى غاية البيان قال الكردي ويسن ذكر الله تعالى على كل أمر ذي بال والله سبحانه وتعالى أعلم

* فصل في خصال الفطرة *

أي الخلقة أي خلقه بني آدم أي الخصال التي يطلب فعلها في الخلقة والخلقة هي المرادة في قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قاله الكردي وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة قيل معناه الفطرة الإسلامية والدين الحق وإنما أبواه يهودانه وينصرانه أي ينقلانه إلى دينهما وهذا التفسير مشكل إن جمل اللفظ على حقيقة فقط لانه يلزم منه أن لا يتوارث المشركون مع أولادهم الصغار قبل أن يهودوه وينصروهم واللازم منتف بل الوجه جملة على حقيقة ومجازة معا أما جملة على مجازة فعلى ما قبل البلوغ وذلك أن إقامة الأبوين على دينهما سبب يجعل الولد تابعاً لهما فلهما كانت الإقامة سبباً جعلت تهودا وتصيرا مجازاً ثم أسند إلى الأبوين توبيخاً لهما وتوبيخاً عليهم فإني كانه قال وإنما أبواه باقاهما على الشرك يجعلانه مشركاً ويفهم من هذا أنه لو أقام أحدهما على الشرك وأسلم الآخر لا يكون مشركاً بل مسلماً وقد جعل البيهقي هذا معنى الحديث فقال وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الأولاد قبل أن يفصحوا بالكفر وقبل أن يختاروا لأنفسهم حكم الآباء فيما يتعلق بأحكام الدنيا وأما جملة على الحقيقة فعلى ما بعد البلوغ لوجود الكفر من الأولاد قاله في

يطلب فعلها في الخلقة والخلقة هي المرادة في قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها

وماء كثير لانه ينجسه
* فصل في خصال
الفطرة *

استعمال أو أواني الكفار
وما يلي أسافلهم أشد
وأواني مائهم أخف وكذلك
المسلم الذي طهر منه عدم
تصونه عن النجاسات
ويسن إذا جن الليل تغطية
الاناء ولو بعرض عود
والحق به ابن العماد البشري
واغلاق الابواب وانكاء
السقاء مستحباً لله تعالى
في الثلاثة وكف الصبيان
والماشية أول ساعة من
الليل واطفاء المصباح
للنوم ويسن ذكر اسم
الله على كل أمر ذي بال

* فصل في خصال الفطرة *

أي الخلقة أي خلقه بني آدم أي الخصال التي

(قوله في كل حال) قال الشارح في شرح العباب نعم قال ابن النقيب ينبغي أن لا يفرط فيه لأنه يزيل لحم الأسنان نعم يحسن ذلك في البلاد الحارة كالخجاز وعند ضعف المعدة وسوء

١٦٠

المعدة اه (قوله للاحاديث الكثيرة الشهيرة فيه) قال الكاظمي في الرحيمية ان الشيخ ابا الحسن البكري اورد في السواك اربعين حديثا باسانيدها الى آخر ما قاله قال ولنا في السواك أرجوزة مائة بيت واثنتان وعشرون بيتا هـ ولابي القاسم الاهل اليمني أرجوزة في السواك سماها تحفة النساء بنظم متعلقات السواك وبالجملة

(سن السواك في كل حال) للاحاديث الكثيرة الشهيرة فيه ولو اكل نجسا وجب ازالة دسومته بسواك أو غيره (ويتأكد للوضوء) التيمم خير فيه ويتأكد عند ارادة الصلاة

فقد أفرد الكلام على السواك بالتأليف اذا تقرر ذلك فمن تلك الاحاديث حديث النسائي وغيره كابني خزيمة وحبان في صحيحيهما ورواه البخاري تعليقا بصيغة الجزم السواك مطهرة للغم مرضاة للرب والمطهرة بفتح الميم وكسرهما والفتح أفصح اداة وأناة يتطهر فيه فشيبه السواك به لانه يطهر الغم وهو من الشرائع القديمة لحديث الترمذي وحسنه أربع من سنن

المصباح فاحفظه فانه نفيس وفي الحديث خمس من الفطرة الختان والاستحداق وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط رواه الشيخان عن أبي هريرة وفي تفسير قوله تعالى واذا بتلي ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال طائوس عن ابن عباس رضي الله عنهما ابتلاه الله بعشرة أشياء هي الفطرة خمس في الرأس الشامل للوجه قص الشارب والمضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الرأس وخمس في الجسد تقليم الاظفار وتنف الابط وحلق العانة والختان والاستنجاء وفي الخبر ان ابراهيم أول من قص الشارب وأول من اخنث وأول من قلم الاظفار وأول من رأى الشيب فلما رآه قال يارب ما هذا قال الوفا قال زدني وقارا (قوله بسن السواك) هو مصدر ساك فاه يسوكه وهو لغة الدلك وشرا استعمال نحو عود في الأسنان وما حولها وأقله مرة الا ان كان لتغير فلابد من ازالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء به فيه أيضا لانها تخففه قاله في التحفة (قوله في كل حال) نعم قال ابن النقيب ينبغي أن لا يفرط فيه لأنه يزيل لحم الأسنان نعم يحسن ذلك في البلاد الحارة وعند ضعف المعدة وسوء القنية أي وهو مرض يتولد عنه الاستسقاء لكثرة الانجزة الصاعدة من المعدة قاله في الابعاب واحكامه أربعة لانه تارة يكون واجبا كان يتوقف عليه زوال النجاسة أو ربح كريحه في نحو جمعة وتارة يكون حراما كاستعمال سواه بغير اذنه أي ولم يعلم رضاه وتارة يكون مكروها وذلك من حيث الكيفية كاستعماله طولاً في غير اللسان وتارة يكون مندوباً وهو ما ذكره المصنف ولا تعثر به الاباحة لان القاعدة أن ما كان أصله الندب لا يباحه قاله بعض المحققين (قوله للاحاديث الكثيرة الشهيرة فيه) أي في السواك قال الكاظمي في الرحيمية ان الشيخ ابا الحسن البكري اورد أربعين حديثا باسانيدها الخ ما قاله قال ولنا في السواك أرجوزة مائة بيت واثنتان وعشرون بيتا انتهى ولابي القاسم الاهل اليمني أرجوزة في السواك سماها تحفة النساء بنظم متعلقات السواك وبالجملة فقد أفرد الكلام على السواك بالتأليف اذا تقرر ذلك فن تلك الاحاديث حديث النسائي وغيره كابني خزيمة وحبان في صحيحيهما ورواه البخاري تعليقا بصيغة الجزم السواك مطهرة للغم مرضاة للرب والمطهرة بفتح الميم وكسرهما والفتح أفصح اداة وأناة يتطهر فيه فشيبه السواك به لانه يطهر الغم وهو من الشرائع القديمة لحديث الترمذي وخسنه أربع من سنن المرسلين الحياء أي بالياء لا بالذون خلافاً لمن غلط فيه والتعطر والسواك والنكاح لكن فيه ضعيف ومجهول قال النووي فلعله اعتضد بطريق آخر فصار حسنا انتهى كبرى (قوله ولو أكل) أي الشخص (قوله نجسا) أي له دسومة وقوله وجب ازالة دسومته بضم الدال والسين المهملتين جمع دسم قال في المصباح دسم الطعام دسما من باب تعب فهو دسم والدسم الودك من لحم وشحم (قوله بسواك أو غيره) أي فلا يتعين السواك وعبرة التحفة ولا يجب عينا بل الواجب على من أكل نجسا له دسومة ازالها ولو بغير سواك ومثله النهاية قال السيد البصري قد يقال لو فرض توقف زوالها عليه عينا فظاهر انه يجب انتهى وتقدم ما يوافقه ويجب أيضا بالنذر (قوله ويتأكد) أي سن السواك (قوله للوضوء) ومجمله بين غسل الكفين والمضمضة وسياق في سنن الوضوء تحرى بذلك (قوله والتيمم) أي والغسل أيضا (قوله لخبر فيه) يحتمل عود الضمير الى الوضوء ويكون مراده حديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه وفي رواية للبيهقي لولا أني أكره أن أشق على أمتي لأفرضت عليهم السواك مع الوضوء فالمراد من الامر في الحديث الاول أمر الإيجاب ويحتمل عوده الى المذكور من الوضوء والتيمم ويكون مراده ما رواه أحمد والطبراني انه صلى الله عليه وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل ظهور فاطهور وشامل للوضوء والتيمم والغسل الواجب والمندوب قال في شرح العباب فلوعبر أي صاحب العباب بطهر لكان أولى أي من تعبيره بكل وضوء وببحث الأذري وغيره انه لو تركه أول الوضوء سن له أن يأتي به أثناءه كالتسمية وهو متبعه انتهى كبرى (قوله ويتأكد) أي سن السواك وقوله عند ارادة الصلاة أي ولو قبل دخول

المرسلين الحياء أي بالياء لا بالذون خلافاً لمن غلط فيه والتعطر والسواك والنكاح لكن فيه ضعيف ومجهول قال النووي فلعله اعتضد بطريق آخر فصار حسنا اه (قوله لخبر فيه) يحتمل عود الضمير الى الوضوء ويكون مراده حديث

لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء أخرجه مالك وأحمد والنسائي ومحمد بن خزيمة وفي رواية للبيهقي لولا أني أكره أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع الوضوء فالمراد من الأمر في الحديث الأول أمر الإيجاب ويحتمل عوده إلى المذكور من الوضوء والتميم ويكون مراده ما رواه أحمد والطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل طهور فالطهور شامل للوضوء والتميم والغسل الواجب والمندوب قال الشارح في شرح العباب فلو عبر أي صاحب العباب بطهر لكان أولى أي من تعبيره لكل وضوء وفي شرح العباب بحث الأذرى وغيره أنه لو تركه أول الوضوء سن له أن يأتي به أثناء كالتسمية وهو متبجهاه (قوله ولولنفل الخ) يمكن أن يكون أشار إلى أن النفل قديكتر ويوالى بينه فربما يتوهم من ذلك عدم طلب السواك له فدفع ذلك بلو والافتقد نقل ذلك ابن الرفعة عن الأصحاب ولم يحل فيه خلافا وعبارة المطلب له وقوله عند الصلاة يشمل الفرض والنفل سواء كانت الصلاة ذات تسليم واحدة أو ذات تسليمات كالتراويح والضحي وسنة الظهر أو العصر والتجديد وقد صرح الأصحاب أنه يستحب أن يستاك ١٦١ لكل ركعتين لأجل الخبر اه والخبر هو قوله صلى الله عليه وسلم

وقتها بل قال ع ش الأفضل فعله قبل دخول وقتها لئلا يشك في دخول وقتها * لا يقال بشك على أفضلية السواك قبل الوقت حرمة الأذان قبله لاشتغاله بعبادة فاسدة * لا نقول الأذان شرع للإعلام بدخول الوقت ففعله قبله ينافي ما شرع هو له بل فعله قبله يوقع في أبس بخلاف السواك فإنه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقتها ثم رأيت سم استشكل ولم يجب (قوله لكل أحرار ولولنفل) يمكن أن يكون أشار بالغاية إلى أن النفل قديكتر ويوالى بينه فربما يتوهم من ذلك عدم طلب السواك له فدفع ذلك والافتقد نقل ذلك ابن الرفعة عن الأصحاب ولم يحل فيه خلافا وعبارة المطلب شرح الوسيط له وقوله عند الصلاة يشمل الفرض والنفل سواء كانت الصلاة ذات تسليم واحدة أو تسليمات كالتراويح والضحي وسنة الظهر والتجديد وقد صرح الأصحاب أنه يستحب أن يستاك لكل ركعتين لأجل الخبر انتهى والخبر هو قوله صلى الله عليه وسلم لكل صلاة وعبر الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام بقوله عند الصلوات كلها ومن تركه وصلى فلا يعيد صلاته وفي المختصر واجب السواك للصلوات الخ ويمكن أن يكون أراد دفع ما توقف في طلب السواك له من بعض النوافل في الخادم للركشي مانصه وقديتوقف في صلاة الجنائز ولهذا لا يستحب فيها دعاء الاستفتاح لأنها مبنية على التخفيف والمسارة وكان بعضهم ينزع في صورتي التجديد والتراويح فإنه لم يؤثر إلا في أول الصلاة انتهى كبرى فليتأمل (قوله وسجدة تلاوة) أي وان تسوك للقراءة على الأوجه ويفرق بينه وبين تدخل الأغسال المستنزة بأن مبنياها على التدخل لمشقها ومن ثم كفت نية أحدها عن باقيها ولا كذلك هنا لما تقرر أنه يسكن لكل سجدة ركعتين وإن قريب الفصل ولأنه يسكن للصلاة وان تسوك لوضوئها ولم يفصل بينهما ويفعله القارئ بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر إذ لا بدخل وقتها في حقه أيضا إلا به في قال يقدمه عليه لتقبل هي به لعله لرعاية الأفضل قاله في التحفة (قوله أو شكر) أي أو سجدة شكر ويكون وقتها بعد وجود سبب السجود ع ش (قوله وان كان فاقد الطهورين) أي كما نقله في المجموع عن جمع (قوله ولم يتغيرفه) أي مرید الصلاة (قوله واستاك للوضوء وقرب الفصل) بينه وبين الصلاة وسجود التلاوة قال في الإيماء وأما الاستيالك للقراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والأوهو الأصح فلا انتهى (قوله للخبر الصحيح) دليل لدب السواك للصلاة قال الكردى في الكبرى أخرجه البزار

هو قوله صلى الله عليه وسلم لكل صلاة وعبر الشافعي في الام بقوله عند الصلوات كلها ومن تركه وصلى فلا يعيد صلاته وفي المختصر واجب السواك للصلوات الخ ويمكن أن يكون أراد دفع ما توقف

(للكل أحرار) ولولنفل وسجدة تلاوة أو شكر وان كان فاقد الطهورين ولم يتغيرفه واستاك للوضوء وقرب الفصل للخبر الصحيح

في طلب السواك له في بعض النوافل في الخادم للركشي مانصه قد يتوقف في صلاة الجنائز ولهذا لا يستحب فيها دعاء الاستفتاح لأنها مبنية على التخفيف والمسارة وكان بعضهم ينزع في صورتي التجديد والتراويح

* ٢١ - رمسى - ل * فإنه لم يؤثر إلا في أول الصلاة اه (قوله أو سجدة تلاوة أو شكر) نقله في شرح العباب عن جمع متأخرين قال وسكت أي صاحب العباب عنهم لان الصلاة قد تشملها ما وان صرح الرافعي بعدم شمولها لهما سواء في الأول استاك للقراءة أم لا طال الفصل أم قصر على الأوجه ما من ندبه لكل ركعتين يسلم بينهما وللصلاة وان استاك للوضوء ولم يتغيرفه وقصر الفصل بقياسه على غسل عرفة مع غسل مزدلفة ممنوع لان الغسل يشق تكراره بخلاف السواك ولان القيم يغاب فيه التغير أكثر من البدن اه وذ كر في التحفة نحوه مختصرا اه وفي التحفة يفعله القارئ بعد فراغ الآية أي آية السجدة وكذا السامع كما هو ظاهر إذ لا بدخل وقتها في حقه أيضا إلا به في قال يقدمه عليه لتقبل هي به لعله لرعاية الأفضل اه وفي حاشية التحفة للعلامة سم مانصه قال في شرح العباب أما الاستيالك للقراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والأوهو الأصح فلا الخ اه (قوله وان كان فاقد الطهورين) لم أقف فيه على خلاف وذ كر الشارح في شرح العباب أنه نقله في المجموع عن جمع (قوله للخبر الصحيح) أخرجه البزار عن عائشة رضي الله عنها وقال كثير من رواه الحميدي بإسناد جيد لكنه في المجموع قال

انه ضعيف من سائر طرقه وان الحاكم تساهل على عادته في تصحيحه وقوله انه على شرط مسلم أي لان محمد بن اسحاق لم يرو له مسلماً شيئاً محتجاً به وانما روى متابعه وقد علم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات من لا يحتج به للتقوية لا الاحتجاج ويكون اعتمادهم على الاسناد الاول ١٦٢ واليه في هذا الفن اتقن من شيخه الحاكم وقد ضعفه قال ويغني عن هذا الحديث

حديث أبي هريرة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي فان هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما قال الزركشي بلغ التواتر أنه صلى الله عليه وسلم كان يستاك عند كل صلاة وأكثر صلاته كانت بالمسجد وقال الجلال السيوطي حديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة من الأحاديث المتواترة رواه ثمان وعشرون من ركنان بسواك خير من سبعين ركعة بغير سواك

الصحابة اه وأجاب الشارح عن تضعيف حديث الجدي السابق في شرح العباب بقوله وقد يجاب عن حكم مجودة اسناده بأنه اعتضد اه وقد تكون درجة من صلاة الجماعة تعدل كثيراً من درجات السواك السبعين قاله الشارح في التحفة دافعا به توهم أفضلية الصلاة بالسواك على صلاة الجماعة لأنها سبع وعشرين وقد أطل الكلام على ذلك في التحفة وغيرها كشرح العباب

عن عائشة رضي الله تعالى عنها وقال كثير من رواه الجدي باسناد جيد لكنه في المجموع قال انه ضعيف من سائر طرقه وان الحاكم تساهل على عادته في تصحيحه وقوله انه على شرط مسلم اه أي لان محمد بن اسحاق لم يرو له مسلم شيئاً محتجاً به وانما روى متابعه وقد علم من عادة غيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات من لا يحتج به للتقوية لا الاحتجاج ويكون اعتمادهم على الاسناد الاول واليه في هذا الفن اتقن من شيخه الحاكم وقد ضعفه قال ويغني عن هذا الحديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة أي فان هذا الحديث حديث أبي هريرة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وأكثر صلته كانت بالمسجد وقال الجلال السيوطي حديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة من الأحاديث المتواترة رواه ثمان وعشرون من ركنان بسواك خير من سبعين ركعة بغير سواك (قوله ركعتان بسواك خير من سبعين ركعة بغير سواك) الذي في التحفة وغيره أفضل (قوله من سبعين ركعة بغير سواك) الذي في التحفة وغيره بالاسواك فلتحذر الرواية وليس فيه دليل على أفضليته على الجماعة التي هي سبع وعشرون درجة لأنه لم يتحد الجزاء في الحديثين لأن درجة من هذه قد تعدل كثيراً من تلك السبعين ركعة وأيضاً خبر الجماعة أصح وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة بغير مسلم صلاة الجماعة تعدل خمساً وعشرين من صلاة الفرد منازع فيه بأنه ليس متفقا عليه كما صرحوا به أي لا يمكن الأخذ بقضيته مضموم والدرجة التي في غيره فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين وخمس وعشرين درجة وهذا هو الائق بباب الثواب المبني على سعة الفضل والمانع من حصره بحمل الدرجة على الصلاة ويعنه أيضاً أن رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأتى الحمل مع ذلك وحينئذ فلا إشكال بوجهه بتسليم أن الدرجة الصلاة فلاشأن للجماعة فوائدها أخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطأ الهاتون وفر الخشوع والحفظ من الشيطان المقتضى لمزيد السك والثناء وغير ذلك مما وردت به وذلك يزيد على زيادة السواك بكثير فلا تعارض قاله في التحفة قال في شرح الروض أو يحتمل خبر صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الانفراد بسواك أو بدونه والخبر الآخر على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك والآخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلاسواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر انتهى وبيانه أنهم إذا كانوا بلاسواك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فإذا كانت زائدة إذا كانت وحدها بسواك خمساً وثلاثين علمنا أن الزيادة للسواك عشر وانهم لو كانوا بلاسواك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فإذا الانفراد بسواك كان له في مقابلة عشر تسقط من خمس وعشرين قال سم فأفاد هذا الحمل أن لأفضلية الجماعة خمساً وعشرين ولأفضلية السواك عشر وبه يتضح ما فرعه فإذا كانت الصلاتان جماعة لكن أحدهما فقط بسواك فقد استوى بإيهما للجماعة وصارت التي بسواك زائدة بمالسواك وهو عشر وإذا كانتا فرادى أو أحدهما فقط بسواك زادت على الأخرى بعشر السواك وإذا كانت أحدهما جماعة بسواك والأخرى فرادى بلاسواك زادت الأولى بما للجماعة وهو خمس وعشرون ومالسواك وهو عشر ومجموع ذلك خمس وثلاثون وإذا كانت أحدهما جماعة بلاسواك والأخرى فرادى به فزائدة الأولى للجماعة وهي الخمس والعشرون يسقط منها زيادة الثانية للسواك وهي العشر يبقى خمسة عشر زائدة على الثانية هذا قال العلامة الكردى ورأيت في شرح بداية

الهداية

فراجعها ان أردت ذلك ورأيت في شرح بداية الهداية للفاكهى نقلا عن الحافظ الراد في كتابه في فضائل السواك من صلى في جماعة بعد السواك فإن صلاته تضاعف إلى ألف وثمانمائة وتعين صلاة واستدل على ذلك اه وذلك من ضرب السبعة والعشرين التي في الجماعة في السبعين التي في السواك فالخارج ما ذكره وفضل الله أوسع من ذلك

(قوله ويظهر أنه لو خشى الخ) بحته أيضا في شرح الارشاد وقال في التحفة استاك بلطف والتركه وبقوله لها ولغيرها ولو بالمسجد ان أمن وصول مستقذرا اليه وكرهه بعض الائمة له فيه أطالوا في ردّها اه وعبارة شرح العباب له ويظهر أن محل سنيتها للصلاة حيث لم يجس تنجس فيه ويحتمل خلافه ان اتسع الوقت وعنده ما يطهره ولم يجس فوات فضيلة التعميم ونحوه ثم رأيت بعضهم صرح بحرمته اذا علم من عادته أنه اذا استاك دعى فيه وليس عنده ما يغسله به ومضاق وقت الصلاة (قوله تداركه ١٦٣ بفعل قليل) اعتمده الشارح ايضا في

بأق كنه ومرفى النهاية
فغيرها ونقله عن افتاء
والده قال وهو ظاهر
خلافا للزركشى ونظر
الشارح في شرح العباب
في كلام الزركشى أيضا
فراجع منه قال ولا يكره
في المسجد بل يسن خلافا
لمالك وأما استياكه صلى

ويظهر أنه لو خشى
تنجس فيه لم يندب لها
وأنه لو تداركه فيها أنه تركه
تداركه بفعل قليل
(و) عند ارادة قراءة
القرآن والحديث والذكر
وكذا كل علم شرعى
ويكون قبل الاستعاذة
(واصفرار الاسنان) يعنى
تغيرها وان لم يتغيره
(و) عند دخول البيت
أى المنزل

الله عليه وسلم للصلاة في بيته
كما رواه الطبراني فلانه كان
لا يخرج لها الا بعد فراغ
المؤذن من الإقامة اه
(قوله كل علم شرعى) زاد في
التحفة والابواب أو ألتسه
والحقه الشارح بها مش
الامداد بخطه وكتب عقبه
صحيح (قوله وان لم يتغيره)

الهداية للفاكهى نقل عن الحافظ الرادى في كتاب فضائل السواك من صلى جماعة بعد السواك فان صلاته
تضاعف الى ألف ومائة وتسعين صلاة واستدل على ذلك انتهى وذلك من ضرب السبعة والعشرين التى
في الجماعة في السبعين التى في السواك فان خارج ما ذكره وفضل الله أوسع من ذلك (قوله ويظهر أنه) أى
الشخص وهذا بحث منه (قوله لو خشى تنجس فيه) بأن عرف من عادته ادعاء السواك لقمه (قوله لم يندب
لها) أى لم يندب السواك للصلاة وقال في التحفة استاك بلطف والتركه وبقوله لها ولغيرها ولو بالمسجد ان
أمن وصول مستقذرا اليه وكرهه بعض الائمة له فيه أطالوا في ردّها أى وأما استياكه صلى الله عليه وسلم للصلاة
في بيته كما رواه الطبراني فلانه لا يخرج لها الا بعد فراغ المؤذن من الإقامة وعبارة شرح العباب له ويظهر أن
محل سنيتها للصلاة حيث لم يجس تنجس فيه ويحتمل خلافه ان اتسع الوقت وعنده ما يطهره ولم يجس فوات
فضيلة التعميم ونحوه ثم رأيت بعضهم صرح بحرمته اذا علم من عادته أنه اذا استاك دعى فيه وليس عنده
ما يغسله به ومضاق وقت الصلاة انتهى كبرى (قوله وانه) أى ويظهر أنه فهو بحته أيضا (قوله لو تداركه فيها)
أى في الصلاة (قوله أنه تركه) أى ترك السواك قبل الصلاة (قوله تداركه) أى السواك فى أثناء صلاته وقوله
بفعل قليل (بأن يكون دون ثلاث حركات قال في التحفة كما يسن له دفع المار بين يديه بشرطه وارسال شعر
أو كف ثوب ولو من مصل آخر ووافق على ذلك فى النهاية قال كما أفق به الوالدرجه الله تعالى وهو ظاهر
الزركشى لان الصلاة وان كان الكف مطلوباً فيها لكنه عارضه بطلب السواك وتداركه فيها يمكن ألا ترى
طلب الشارح التصديق بشرطه وجذب من وقف عن يساره الى يمينه مع كون ذلك فعلاً بالقول بعدم التدارك
معللاً بما ليس بشئ انتهى واعتمده الخطيب والسيد عمر البصرى عدم التدارك (قوله وعند ارادة قراءة
القرآن والحديث) أى يتأكد السواك عند ارادة قراءة ما ليس بالبزاع عن على رضى الله عنه ان أفواهم طرق
القرآن فطيموها بالسواك اه وتعظيماً للكلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم (قوله والذكر)
أى كالنسمية أو الوضوء كما فى التحفة وقضيته سن الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال
فى شرح العباب سم قال فى التحفة ندبه للذكر الشامل للتسمية مع ندبها الكل أمرى بال الشامل للسواك
بإلزامه دور ظاهر لا مخلص عنه إلا منع ندب التسمية له وبوجه بأنه حصل هنا مانع منها هو عدم التأهل للكل
النطق بها انتهى (قوله وكذا كل علم شرعى) أى وآلته كالنحو والصرف (قوله ويكون) أى السواك أى محله
* وقوله قبل الاستعاذة هذا راجع للقراءة وقبل البسملة بالنسبة لغيرها (قوله واصفرار الانسان) أى ويتأكد
السواك عند اصفرارها ازالة لها (قوله يعنى تغيرها) أى الانسان رجحاً أو لوناً أو طعماً (قوله وان لم يتغيره)
تبع فى هذا التعبير شيخه فى الاسنى قال الكردي وكانه أشار بان الى ما ذكره ابن الرفعة بقوله فى المطلب
زاد غيره أى الماوردى عند اصفرار الاسنان وقد يقال انه داخل فيما تقدم لانها اذا اصفرت تغير الفم وكذا
اذا ركبها القلح ولهذا لم يتعرض لذكر ذلك انتهى كلام المطلب بحروفه (قوله وعند دخول البيت) أى
ويتأكد السواك عند دخوله ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالى ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكتهم
أفضل فروعوا كما وعوا بكرهه دخوله خالى من أكل كرمها بخلاف غيره ويحتمل النسوية والاول أقرب
قاله فى التحفة قال السيد عمر البصرى بل النسوية أقرب أخذاً باطلاقهم ولاداعى للتخصيص (قوله أى المنزل)
فسر البيت بالمنزل لعدم اشتراط كون ما أراد دخوله بيتاً اذ هو موضع البيتوة وعذر المصنف فى التعبير به
اتباع لفظ الحديث فى صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اذا دخل البيت بدا بالسواك قاله الكردي

تبع فى هذا التعبير شيخ الاسلام فى شرح الروض وكانه أشار بان الى ما ذكره ابن الرفعة بقوله فى المطلب زاد غيره أى الماوردى عند اصفرار
الاسنان وقد يقال انه داخل فيما تقدم لانها اذا اصفرت تغير الفم وكذا اذا ركبها القلح ولهذا لم يتعرض لذكر ذلك اه كلام المطلب بحروفه (قوله أى
المنزل) فسر البيت بالمنزل لعدم اشتراط كون ما أراد دخوله بيتاً اذ هو موضع البيتوة وعذر المصنف فى التعبير به اتباع لفظ الحديث فى صحيح مسلم
أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل البيت بدا بالسواك قال فى التحفة ومنزل ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالى ويفرق بينه وبين المسجد

بأن ملائكته أفضل فرعوا كمار وعوا بكرامة دخوله خالي المأكل كل كرمها بخلاف غيره ويحمل التسوية والاول أقرب اه قال العلامة السيد عمر البصري بل التسوية أقرب أخذ باطلاق الاحباب ولاداعي للتخصيص اه وجزم الحلبي في حواشي المنهج بالتخصيص وفي شرح العباب للشارح وكان المعنى فيه انه حالة النوم من الامل غالباً وبما تغيرت رائحة الفم عند محدثة الناس مثلاً ومنه يؤخذ اتجاه قول الزركشي بسن أي يتأكد عند مخاطبة الغير بالكلام اه وانه لو لم يكن في المنزل غيره لاسن ويحمل خلافه واليه يرشد اطلاقهم نظراً للملائكة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بعزله بل كل محل دخله كذلك ثم رأيت بعض مختصري الروضة عبر بمنزل وهو يؤيد ما ذكرته وقول بعضهم المراد بالدخول في هذا الحديث الدخول ليلاً لان في بعض طرقه ويختتم ركعتي الفجر واسنادها صحيح ووجهها ملافاة الامل على حال من التنظيف يرد بان ملاقاتهم لا تختص بالليل وبان هذه الرواية لا تقتضي تخصيصاً وعلى النزول فيقاس النهار على الليل لاتحادهما في عللة الحكم المذكور وهي التنظيف لملافاة الامل أي ان كانوا فيه لاسن * فان قلت قضية ما قدمته من العللة ان السوالك عند الدخول ليس له بل للتغير * قلت ممنوع لانا لا نشترط ١٦٤ وجود تغير بل مبالغة في النظافة ونظراً لما من شأنه تولد التغير عنه وان لم يوجد اه كلام

شرح العباب (قوله)
ويصح ان يراد به الكعبة
الظاهر ان مراد المصنف
هو الاول اذ هو الذي

ويصح ان يراد به الكعبة
اذ يتأكد عند الدخول كل
مسجد (و) عند القيام
من النوم) لانه يورث
التغير (و) عند (ارادة
النوم) لانه يخفف التغير
الناسي منه (و) يتأكد
أيضاً (لكل حال يتغير فيه
الفم) وعند كل طواف
وخطبة وأكل وبعد الوتر

أطبقوا عليه ودل عليه
حديث عن شرح بن هاني
قال سألت عائشة رضي الله
عنها أي شيء كان يسدأ به
صلى الله عليه وسلم اذا

(قوله ويصح ان يراد به) أي بالبيت في كلام المصنف وغيره (قوله الكعبة) أي المعظمة زادها الله تشريفا ومهابة (قوله اذ يتأكد) تعليل لصحة ارادة الكعبة (قوله لدخول كل مسجد) أي والكعبة أولى بذلك ولكن الظاهر ان مراد المصنف هو الاول اذ هو الذي أطبقوا عليه ودل عليه حديث شرح بن هاني قال سألت عائشة رضي الله عنها أي شيء كان يسدأ به صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته قالت بالسوالك وفي رواية ان شرحا قال بأي شيء كان يسدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته قالت بالسوالك ويختتم ركعتي الفجر رواه أحمد في مسنده باسناد صحيح اه كبرى (قوله وعند القيام من النوم) أي ويتأكد كد السوالك عند البقطة والانتباه من النوم ليلاً كان أو نهاراً (قوله لانه) أي النوم (قوله يورث التغير) أي فطلب السوالك لازالته ونحو الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من النوم بشوص فاه بالسوالك أي بذلك في هذا دليل على تأكد السوالك لان الترغيب في الشيء يدل على طلبه كما أن الترغيب منه يدل على النهي وكان مع المضارع يفيد التكرار وذلك يدل على تأكده (قوله وعند ارادة النوم) أي ليلاً أو نهاراً أيضاً * وقوله لانه أي السوالك عند ارادة النوم * وقوله يخفف التغير الناشئ منه أي من النوم (قوله ويتأكد) أي كناية كد للدورات (قوله لكل حال يتغير فيه الفم) أي رجاء أولونا وكذا طعم فيما يظهر نعم في الاولين آكد فيما يظهر أيضاً لان ضررهما متعدد بخلاف الاخير وذلك لما روى الطبراني في معجمه الكبير وغيره عن العباس بن عبد المطلب انه قال كانوا يدخلون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستاكروا فقال تدخلون على قلعة استاكروا قاله في غاية البيان اه وأفهم تعبيره بالفم دون السن ندبه لتغير فم من لاسن له وهو كذلك ويشمل الفم الذي في وجهه لا يجب غسله كالوجه الثاني في جهة التقاطع لا بد فيه (قوله وعند كل طواف) أي فرضاً كان أو مندوباً لانه صلاة كما في الحديث (قوله وخطبة) أي خطبة كانت وكذا الذهاب للجمعة ونحوها من المحافل (قوله وأكل) أي عند ارادته وكذا عند الاجتماع باخوانه (قوله وبعد الوتر) أي صلاته ويستدل له بخبر ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم كان يفعله اذا انصرف من صلاة الليل اذ هي الوتر لقول عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم

دخل بيته قالت بالسوالك وفي بعض طرق الحديث ان شرحا قال بأي شيء كان يسدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته قالت بالسوالك ويختتم ركعتي الفجر رواه أحمد في المسند باسناد صحيح (قوله لانه) أي النوم يورث التغير أي في الفم والاسنان وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل بشوص فاه بالسوالك أي بذلك (قوله لكل حال يتغير فيه الفم) قال مر في النهاية كالامداد للشارح وفتح الجواد له أيضاً بنحو نوم وسكوت وأكل كرمه زادي التحفة أو كثرة كلام زادي في الايعاب أو غير ذلك وفي النهاية أيضاً كشرح الارشاد للشارح أي نكته وقال شيخ الاسلام زكريا في شرح الهجة وتعبير النظم بما قاله أولى من تعبيرة أصله بتغير النكته أي رائحة الفم لشموله تغير اللون كصفرة الاسنان ثم ذكر أنه في بعض نسخ الهجة عبر بالنكته قال وعليه فلا أولوية اه بالمعنى ولذلك قال في التحفة كالعباب وغيره وتغير الفم رجاء أولونا اه قال السيد عمر البصري أو طعمها فيما يظهر نعم في الاولين آكد فيما يظهر أيضاً لان ضررهما متعدد بخلافه اه وعبارة الحلبي في حواشي المنهج وتغير الفم رجاء أولونا أو طعمها اه (قوله وبعد الوتر) قال في شرح العباب ويستدل له بخبر ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم كان يفعله اذا انصرف من صلاة الليل اذ هي الوتر لقول عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ويتأكد أيضاً عند ارادة

الخطبة والذهاب الى الجمعة ونحوهما من المحافل اه (قوله قبل أو ان الخلوفا) أى قبل الزوال كما يسن التطيب للأحرام ذكره الامام في كتاب الحج ونقل ابن هبيرة فيه الاجماع (قوله لانه يسهل الخ) قال في شرح العباب أخذ بعضهم من ذلك تأكده للربض اه (قوله ومن آثار الطعام) قال الشارح في شرح العباب لقوله صلى الله عليه وسلم حينئذ المتخللون من آثار الطعام والوضوء واه عبد بن حميد بسند فيه ضعيف قال الزركشى وابن العماد وهو أفضل من السواك لانه يبلغ ما بين الاسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك ويرد بان السواك مختلف في وجوبه وورد فيه لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك أولفرضت عليهم السواك ولا كذلك الخلال ويسن كون الخلال من عود السواك كما في الانوار ونقله في البيان عن الصمري ويأتى هنا في كونه باليمين أو باليسار ما مر في السواك كما هو ظاهر الى أن قال ويكره بعود القصب كما في منهاج الحلبي لانه يفسد لحم الاسنان ولان رجلا يتخلل به فورم فنه فكاتب عمر رضى الله عنه الى عماله انه وامن قبلكم عن التخلل به وبعود الاس بل ورد النهى عنهما وعن عود الرمان والريحان والذين من طرق ضعيفة وانها تحرك عرق ١٦٥ الجذام ما عدا التين فانه يورث الاكلة

قال ابن العماد وجاء في طب أهل البيت النهى عن الخلال بالخصوص والقصب بالحديد كجلاء الاسنان ويردها به لانه يضرها وان حصل به

وفي السحر وللصائم قبل أو ان الخلوفا وعند الاحتضار لانه يسهل طلوع الروح ويسن التخلل قبل السواك وبعده ومن آثار الطعام (ويكره للصائم بعد الزوال) وان احتاج اليه لتغير حدث في فمه من غير الصوم كان تام

أصل سنة التخلل كالسواك ويكره أكل ما خرج من بين الاسنان لانه في حكم التي قاله الماوردي ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين ما خرج منه وعودا وما

في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة نقلة في الكبرى عن اليعاب (قوله وفي السحر) بفتحين ما بين الفجرين والجمع أسحار كسبب وأسباب (قوله وللصائم قبل أو ان الخلوفا) أى قبل الزوال كما يسن التطيب عند الاحرام كما ذكره الامام في الحج ونقل ابن هبيرة فيه الاجماع (قوله وعند الاحتضار) أى وقت نزول الروح ويكون الاستياك من نفس المريض أو غيره (قوله لانه) أى السواك عند الاحتضار (قوله يسهل طلوع الروح) أى خروجه وأخذ منه بعضهم تأكده للربض (قوله ويسن التخلل) أى استعمال الخلال وهو ككتاب ما يتخلل به الاسنان من نحو عود والجمع أخلة (قوله قبل السواك وبعده) ويسن كون الخلال من عود السواك ويأتى هنا من كونه باليمين أو باليسار ما في السواك ويكره بعود القصب كما في منهاج الحلبي لانه يفسد لحم الاسنان ولان رجلا يتخلل به فورم فنه فكاتب عمر رضى الله عنه الى عماله انه وامن قبلكم عن التخلل به وبعود الاس بل ورد النهى عنهما وعن عود الرمان والريحان والذين من طرق ضعيفة وانها تحرك عرق الجذام ما عدا التين فانه يورث الاكلة قال ابن العماد وجاء في طب أهل البيت النهى عن الخلال بالخصوص والقصب بالحديد كجلاء الاسنان ويردها به لانه يضرها وان حصل به أصل سنة التخلل كالسواك (قوله ومن آثار الطعام) أى يسن التخلل من آثار الطعام لقوله صلى الله عليه وسلم حينئذ المتخللون من آثار الطعام والوضوء واه عبد بن حميد بسند فيه ضعف قال الزركشى وابن العماد وهو أى التخلل من آثار الطعام أفضل من السواك لانه يبلغ ما بين الاسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك ويرد بان السواك مختلف في وجوبه بقوله اليعاب وقال بعض المحققين هذا لا يلاقى ما قاله لانه لما لم يقول انه أفضل من السواك على الإطلاق بل انه أفضل منه من أثر الطعام وكونه أفضل منه في هذه الحالة للتوجيه المذكور لا ينافي أن السواك أفضل من سائر الاحوال غير هذه الحالة تأمل ويكره أكل ما خرج من بين الاسنان لانه في حكم القي قاله الماوردي ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين ما خرج منه وعودا أو غيره كاللسان لكن نقل عن البعض عدم الكراهة واستدل له البيهقي بحديث ومشي عليه النووي وغيره قاله في اليعاب (قوله ويكره) أى السواك (قوله للصائم بعد الزوال) وهذا في معنى الاستدراك من قوله ولكل حال يتغير فيه الفم ولذا قال بعضهم سن السواك مطلقا لكنه * لصائم بعد الزوال يكره (قوله وان احتاج اليه) أى الى السواك * وقوله لتغير حدث في فمه أى الصائم * وقوله كان تام تصوير

غيره كاللسان لكن نقل عن النص عدم الكراهة في الثاني واستدل له البيهقي بحديث ومشي عليه النووي وغيره الى أن قال في اليعاب ويسن بل يتأكد على من يصحب الناس التنظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الادب معهم لتزيد محبتهم فيه ووقارهم له اه ما أردت نقله من اليعاب (قوله وان احتاج اليه الخ) اعتمد الشارح هذا في اليعاب وشرح الارشاد في باب الصوم وقال في التحفة هو الوجه لانه لا يمنع من تغير الصوم فقيه ازاله ولو ضمه أو اضافه وجدته مقتض هو التغير وما نفع هو الخلوفا والمنايع مقدم الا أن يقال ان ذلك التغير اذهب تغير الصوم لاضمه لاله فيه وذهابه بالكلية فسن السواك لذلك كما عليه جمع اه فاشار بقوله الا أن يقال الخ الى التوقف في ذلك وجرى الشهاب الرملى في شرح نظم الزبد وغيره والخطيب الشريفي ومروسم في شرح أبي شجاع وحاشية المنهج وغيرهم على عدم كراهة السواك حينئذ وبعبارة حاشية التحفة أس م قوله كما عليه جمع أفتى به شيخنا الشهاب م رولوا كل ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو موجرا ما زال به الخلوفا أو قبله ما منع ظهوره وقلنا بعدم الفطر وهو الاصح فهل يكره له السواك أم لا زال المعنى قال الاذرى انه محتمل واطلاقهم يفهم التعميم أى فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان ذلك مفروض فيما اذا حصل تغير بالنوم أو الاكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا

فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو فبالا كل ناسي امثلا حصول تغير بذلك الا كل اه كلام حاشية التحفة وعلى هذا ان حصل بما ذكر تغير الفهم كره السواك عند الشارح دون غيره وان لم يحصل به تغير كره عند الشارح وغيره قال في شرح العباب وبحث الاذري كراهته أي السواك للصائم قبل الزوال أيضا اذا كان يدي في مرض في لثته ويغشى الفطر منه وبحث أيضا كراهته لتغير الصائم حيث لا يجد ماء يغسل به فانه قال بل لا يجوز اذا ١٦٦ ضاق الوقت ولا ماء عنده اذا علم ذلك من عادته وتبعه الزكشي على هذا الاخير والحق

لاحتياجه الى السواك للتغير لم يقرر ان النوم يورث التغير * وقوله أو كل ذي ربح كره أي كالصل والثوم والكرات (قوله ناسيا) حال من فاعل أو كل وعلى هذا جزم الشارح رحمه الله تعالى في كتبه الا التحفة فانه توقف في ذلك وغبارته ولو كل بعد الزوال ناسيا مغبرا أو نام وانتبه كره أيضا على الوجه لانه لا يمنع تغير الصوم فقيه ازاله ولو ضمنا وأيضا فقد وجد مقتض وهو التغير ومانع هو الخلو والمانع مقدم لأن يقال ان ذلك التغير اذهب تغير الصوم لاضمه حاله فيه وذهابه بالكلية فيسن السواك لذلك كما عليه جمع انتهى فان قوله الآن يقال إشارة الى التوقف (قوله لانه) أي السواك وهو تعليل للثمن (قوله يزيل الخلو ف) بعضهم الخلاء المعجمة والفتح شاذ قال ابن رجب خلوف الفهم رائحته مما يتصاعد اليه من الاجرة لخلو المعدة من الطعام بالصيام وهي رائحة مستكرهة في مشام الناس في الدنيا لكنها طيبة عند الله حيث كانت ناشئة عن طاعته وابتغاء مرضاته كما أن دم الشهيد ينجي يوم القيامة لونه لون الدم وريحه ريح المسك وجهه ناسيا من كره السواك للصائم أو لم يستحبه من العلماء وأول من علمناه استدل بذلك عطائ بن أبي رباح (قوله المطلوب ابقاؤه) أي الخلو الناشئ من الصوم (قوله فانه عند الله أطيب من ريح المسك) أي كما في الصحيحين أي أطيب من ريح المسك المطلوب في يوم الجمعة والعديد أي أكثر ثوابا من ثواب ريح المسك المطلوب فيه ما لا يرد أن الشم مستحيل على الله أو معنى أطيب عند الله ثناؤه تعالى عليه ورضاه به وبذلك فسره الخطابي والبعوي وغيرهما فلا يختص بيوم القيامة وفاقا لابن الصلاح وقال ابن عبد السلام يختص به لتقيده بذلك في رواية مسلم ولكن أجيب عنه بان ذكر يوم القيامة لكونه محل الجزاء قاله الكمال بن أبي شريف ودل على تقييد الخلو ف بما بعد الزوال ما في خبر رواه جماعة منهم الحسن بن سفيان وأبو بكر السمعاني وحسنه ان من خصوصيات هذه الامة أنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك والمساء بما بعد الزوال ويتمد لغة الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباح وحكمة اختصاصه بذلك أن التغير بعده يتم محض عن الصوم لخلو المعدة بخلافه قبله وانما حرمت از القدم الشهيد لانها تفويت فضيلة على الغير ومن ثم لو سوك الصائم غيره بغرضه حرم عليه لذلك (قوله ولو لم يتعاط) أي الصائم (قوله مفطرا يتولد منه) أي من الفطر خرج به نحو الجماع (قوله تغير الفهم ليلا) ظرف للم يتعاط وكذا الوارتكب الوصال المحرم فيما يظهر (قوله كره له السواك من بعد الفجر) أي على ما قاله جمع لان الخلو حينئذ من الصوم السابق قاله في الامداد وفي الابواب مانعه قيل وهذا مبني على ندب تأخير السحور اذا الطعام لا ينضم في أقل من ست ساعات كما قاله الاطباء ويرد بان ظاهر اطلاقهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولو لم ينضمح بالكلية ويوجه بان من شأن التغير قبل الزوال أنه يحال على التغير من الطعام بخلافه قبله فاناطوا بالمظنة من غير نظر الى الافراد كالمشقة بالسفر نقله الكردي (قوله لانه) أي السواك والحال ما ذكر (قوله يزيل الخلو الناشئ من الصوم دون غيره) أي غير الخلو الناشئ الخ قال في التحفة تنبيه هل تكره ازالة الخلو فبعد الزوال بتغير السواك كاصبعه الخشنة المتصلة لان السواك لم يكره لعينه بل لازالته كما تقرر فكان ملحظ الكراهة هو وهو أعم من أن يكون بسواك أو بغيره أولا كدليل عليه ظاهر تقييدهم ازالته بالسواك والاقالوا هنا وفي الصوم يكره للصائم ازالة الخلو بسواك أو غيره كل محتمل والاقترب للمدرك الاول ولكلامهم الاول فتأمل انتهى فان قلت صرحوا بكراهة السواك بعد الزوال ولو اوصلا ونحوها وقالوا بطله فيما اذا حصل تغير الفهم فما الفرق قلت يفرق بان السواك لنحو الصلاة من باب جلب المصلحة والتغير من باب دفع المفسدة

بالاول ما لو خشى الصائم ابتلاع خلل منه اه (قوله الخلو) بضم الخاء قال في المجموع ولا يجوز فتحها الاعلى لغة شاذة زعمها بعضهم تغير رائحة الفهم من الصوم يقال خلف فم الصائم بفتح الخاء واللام يخلف بضم اللام واخلف يخلف اذا تغير وفي الصحيحين

أو كل ذار ربح كره ناسيا لانه يزيل الخلو المطلوب ابقاؤه فانه عند الله أطيب من ريح المسك ولو لم يتعاط مفطرا يتولد منه تغير الفهم ليله كره له السواك من بعد الفجر لانه يزيل الخلو الناشئ من الصوم دون غيره

خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك قال في الامداد ومعنى أطيبية الخلو عند الله ثناؤه تعالى عليه ورضاه به فلا يختص بيوم القيامة اه (قوله مفطرا) عبر بنحو ذلك في التحفة وفي الامداد ولو تناول ليلا ما منع الوصال ولا ينشأ منه تغير في المعدة بوجه وكذا لو ارتكب الوصال المحرم

فيما يظهر كره له السواك من الفجر على ما قاله جمع لان الخلو حينئذ من الصوم السابق اه وفي شرح العباب للشارح قيل وهذا مبني على ندب تأخير السحور اذا الطعام لا ينضم في أقل من ست ساعات كما قاله الاطباء ويرد بان ظاهر كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولو لم ينضمح بالكلية ويوجه بان من شأن التغير قبل الزوال أنه يحال على التغير من الطعام بخلافه قبله فاناطوا بالمظنة من غير نظر الى الافراد كالمشقة في السفر وذكر نحوه م ر في النهاية مع نوع اختصار

(قوله ولونحوأشنان) قال في القاموس بالضم والكسر معروف نافع للجرب والحكة وجلاء منق مدر للطمث مسقط للأجنة الخ وكأنه أشار
بلوإلى ما قاله الشارح في شرح العباب قال في المجموع لأنه وإن لم يسم سوا كاهو ١٦٧ في معناه اه وعبارة الاسنوى في شرح

المنهاج المسمى بكافي
المحتاج قال أي امام
الحرمين في النهاية لو
تضمن بغاسول قلاع
وتخل حتى أزال القلح
فأراه كافي وفيه إهمال
وعبر أعنى الامام في مختصر
النهاية بقوله ولو تضمن
بشيء قلاع فالوجه القطع
بأنه لا يكفي وفهم في
الكفاية من كلام الامام
أن يتضمن بماء الغاسول

لان المقصود ازالة التغير ودفع المفساد مقدم على جلب المصالح فان قلت لاى شيء كره الاستياك بعد الزوال
للصائم ولم تذكره المضمضة مع انها منزلة للخوف بل أولى كما صرحوا به في باب الاستنجاء حيث قالوا
والماء أفضل لانه يزيل العين والاذر ولا كذلك الحجر ونحوه أجاب القليوبي بأنه إنما تذكره المضمضة بعد
الزوال لانها لا تزيل الريح بخلاف السواك انتهى قال البجيرمي وفي الجواب شيء اذا ازالة حاصلة في كل
الآن يقال انها بالسواك أقوى (قوله ويحصل فضله) أي السواك وهذا بيان لما يستاك به (قوله بكل
خشن) بكسرتين كما قاله الاسموني عند قول ابن مالك * وفعل أولى وفعل بفعل * لكن يجوز في القاموس فيه
فتح الخاء وكسر الشين وظاهر اطلاقه انه يكفي ولو نجسا به صرح في التحفة قال ويلزمه غسل الفم فور العصيان
واعتراض بأن قياس عدم اجزاء الاستنجاء بالمحترم والنجس عدمه هنا وجوابه أن ذلك رخصة وهي لا تنافي
بمعصية والمقصود منه الاباحية وهي لا تحصل بنجس بخلاف هذا ليس رخصة اذ لا يصدق عليه حدها
بل هو عزيمة المقصود منه مجرد النظافة فلا يؤثر فيه ذلك ولا ينافيه خلافا لبعضهم خبر السواك مطهرة للفم
لان معناه انه آلة تنقية وتزيل تغيره فهي طهارة لغوية لا شرعية كما هو واضح انتهى ولا يقال لارضاء
للرب في استعمال النجس الذي حرمه وذلك لانفكاك جهة التحريم كما في الصلاة فانها مرضاة للرب
قطعا مع اجزائها في ثوب ومكان مغسوبين لا تفكاك جهة التحريم (قوله ولونحوأشنان) بضم الهمزة
وكسرها وهو معروف نافع للجرب والحكة وجلاء منق للطمث مسقط للأجنة كما في القاموس ونحو
الإشنان السعد وذلك لحصول المقصود به من النظافة وازالة التغير قال الكردى في الكبرى وكأنه أشار بلو
الى ما قاله في شرح العباب قال في المجموع لأنه وإن لم يسم سوا كاهو في معناه انتهى وعبارة الاسنوى في كافي
المحتاج قال أي امام الحرمين في النهاية لو تضمن بغاسول قلاع وتخل حتى أزال القلح فأراه كافي وفيه
إهمال وعبر أعنى الامام في مختصر النهاية بقوله ولو تضمن بشيء قلاع فالوجه القطع بأنه لا يكفي وفهم في
الكفاية من كلام الامام أن يتضمن بماء الغاسول لا بالغاسول نفسه والظاهر منه ارادة الغاسول (قوله
بخلافه) أي السواك (قوله بنحو ماء الغاسول) هو ورق النبق يدق ويبل بماء قاله بعضهم (قوله وان
نقى الاسنان وأزال القلح) هو ما تيرا كم على الاسنان من الوسخ (قوله لانه) أي ماء الغاسول (قوله
لا يسمى سواكا) أي عرفا قال في الايعاب وقول الاذرى يجزى ضعيف اه كبرى (قوله لأصبعه) أي
لا يحصل السواك بأصبعه قال الجوهرى الاصبع يدكر ويؤنث ويقال فيه أصبوع وهو بثلاث الهمزة
مع تثنية الباء نظما لبعضهم بقوله

بأصبع ثلثن مع ميم أمثلة * وثلاث الهمزة أيضا واروأصبعوا

(قوله المتصلة به) أي بصاحبها قال بعضهم نعم اذ لم يجد سواكا استحب له امرأ أصبعه على اسنانه لحديث
الاصبع يجزى مجزى السواك اذ لم يكن سواك أخرجه أبو نعيم والطبراني بسند ضعيف انتهى (قوله
لأنها) تعليل لعدم اجزاء أصبعه في السواك (قوله لا يسمى سواكا) كذلك قالوا في التحفة ولما كان
فيه ما فيه اختار المصنف أي النووي وغيره حصوله بها انتهى زاد في الايعاب لان خبر مجزى من السواك
الاصابع لانه ضعيف وان قال الضياء المقدسي لا أرى باسناده بأسا قال سم فأنظر هل يشكل بالعمل بالضعيف
في الفضائل أولا وليس هذا من ذاك (قوله لأنها) أي أصبعه (قوله جزء منه) أي من نفسه وجزؤه لا يكون
سواكاه قال الشهاب الرملي واعلم أن لهذه المسئلة نظائر منها ما لو استنجى بيده لم يصح ولو ستر عورته بيده أو
بيده غيره أو ستر رأسه في الاحرام باليد جاز وكذا الوضوء على يد غيره والله أعلم (قوله أما أصبع غيره) هذا مقابل
قوله أصبعه سواء كانت متصلة أو منفصلة وتشمل أصبع الاجنبية والامرد قال في الايعاب ويوجهه بأن
الحرمة لامر عارض فلا يؤثر (قوله أو أصبعه المنفصلة) هذا مقابل قوله المتصلة به (قوله عنه) أي عن صاحبها

(ويحصل) فضله (بكل
خشن) ولونحوأشنان
بخلافه بنحو ماء الغاسول
وان نقي الاسنان وأزال
القلح لانه لا يسمى سواكا
(لا أصبعه) المتصلة به وان
كانت خشنة لانها لا تسمى
سواكا لانها جزء منه أما
أصبع غيره أو أصبعه
المنفصلة عنه

لا بالغاسول نفسه
والظاهر منه ارادة
الغاسول اه عبارة
الاسنوى ومنها نقلت
ونحو الاشنان كالسعد
قال ابن الرفعة في المطالب
يستحب أن يكون السواك
بعود من أراك لانه مع
ازالته القلح طيب الطعم
والريح فيطيب الفم والسعد
والاشنان يشاركه في هذا
المعنى لكنه ينفرد عنهما
بأن فيه تشبهة تظهر عند

بله فاذا كبس باليد على الاشنان دخلت بينها فالت ما فيها من تغير فلذلك قدم عليها مع جوازها وما يقدمان على ما لا يشركهما في المعنى
السابق اه (قوله بخلافه بنحو ماء الغاسول) قال في شرح العباب وقول الاذرى يجزى ضعيف اه قال مر بخلافه بالغاسول نفسه اه

(قوله ان كانت خشنة) قال في شرح العباب ولما كان فيه من النظر ما لا ينبغي اختار في المجموع تبعاً لكثير من الاجزاء بالخشنة لاجزاء ستر العورة في الصلاة بيده مع انها لا تسمى ساتراً ولحصول المقصود اهـ والى ذلك أشار بان الغائبة **﴿تنبيه﴾** هل يكره ازالة الخلف بعد الزوال بها أو بغيرها بما لا يجزئ السواك به أولاً يكره قال في التحفة كل محتمل والاقر بلمدرك الاول ولعلهم الثاني فتأمل اهـ ذكره أثناء كلام له نعمة (قوله أما أصبع غيره) أي الخشنة سواء كانت متصلة أو منفصلة قال في شرح العباب فهو يشمل أصبع الاجنبية والاردو ويوجه بأن الحرمة لا مرعاض فلا تؤثر وجوب دفن المنفصلة فوراً لا ينافي الاجزاء به لانه لمعنى آخر الخ (قوله وان وجب دفنها فوراً) أي المنفصلة أي بأن مات صاحبها وعبارة سم العبادى في حاشية المنهج الوجه وقال لما اعتمد مر انه لا يجزئ بأصبعه المنفصلة ولا بأصبع غيره المنفصلة بل يحرم ما ولو قلنا بالاجزاء قياساً على حرمة الاستنجاء بها بما جاع ازالة القدر بعضو يجب احترامه لان الاجزاء المنفصلة من الآدمى يجب احترامها ويمتنع امتها وان أذن صاحبها اذ لا حق له فيها بامتثالها بعد الانفصال وان لم يجب دفنها فوراً مادام صاحبها حياً فليعلم أنه لا شك في التحريم بلا اذن صاحبها فليتأمل اهـ والحاصل ان المنفصلة الخشنة تجزئ عند الشارح مطلقاً وعند م ر لا مطلقاً والمتصلة ان كانت منه لا تجزئ مطلقاً عندهما وان كانت من غيره وهى خشنة أجزأت عندهما والخطيب الشرييني في المغنى كالشارح (قوله والاراك أولى) قال في شرح العباب لقول ابن مسعود ١٦٨ كنت أجنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواك من أراك رواه ابن حبان وروى

(قوله فتجزئ) جواب أما (قوله ان كانت خشنة) أي فالخشونة شرط في الجميع قال العلامة الكردى والحاصل أن المنفصلة الخشنة تجزئ عند الشارح مطلقاً وعند الجلال الرملى لا مطلقاً والمتصلة ان كانت منه لا تجزئ عندهما مطلقاً وان كانت من غيره وهى خشنة أجزأت عندهما والخطيب الشرييني في المغنى كالشارح رحمه الله تعالى (قوله وان وجب دفنها) أي الأصبع على قول والا فاصحح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى قاله سم (قوله فوراً) أي بأن مات صاحبها وما دام صاحبها حياً لا يجب دفنها لان وجوب الدفن فوراً لا ينافي الاجزاء به لانه لمعنى آخر فليتأمل (قوله والاراك) بفتح الهمزة هو شجر من الخط يستاك بقضبانته والواحدة أراكه ويقال شجرة طويلة ناعمة كثيرة الورق والاغصان حواراة العود ولها عرق في عناقيد يسمى البربر يعمل العنود الكف قاله السيد المرتضى وما أحسن قول القائل

لأقول السواك من أجل انى * أن أقول السواك قلت سواك
بل أقول الاراك من أجل انى * ان أقول الاراك قلت أراك

﴿وقول آخر﴾ طلبت منك سواك * وما طلبت سواك وما أردت أراك * لكن أردت أراك (قوله أولى) أي من غيره لقول ابن مسعود رضى الله عنه كنت أجنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواك من أراك رواه ابن حبان وروى البخارى في تاريخه والطبرانى انه صلى الله عليه وسلم أمر لوفد عبد القيس بأراك فقال استاكوا بهذا وحكمة أفضليته على غيره انه امتاز مع ما فيه من الحرافة المقتضية لقوة الازالة وطيب الريح بما فيه من تشبيرة لطيفة تدخل بين الاسنان فتزيل ما فيه من تغبر ومن ثمة قال المحقق من متأخري الأطباء ابن النفيس انما كان أولى لان عروقه قاله في الايماب (قوله ثم النخل) أي جريده أولى من غير الاراك لانه آخر سواك استاك به صلى الله عليه وسلم

البخارى في تاريخه والطبرانى انه صلى الله عليه وسلم أمر لوفد عبد القيس بأراك فقال استاكوا بهذا وحكمة أفضليته على غيره انه امتاز مع ما فيه من الحرافة المقتضية لقوة

فتجزئ ان كانت خشنة وان وجب دفنها فوراً (والاراك أولى ثم النخل)

الازالة وطيب الريح بما فيه من تشبيرة لطيفة تدخل بين الاسنان فتزيل ما فيه من تغبر ومن ثمة قال المحقق من متأخري الأطباء ابن النفيس انما كان أولى لان فيه عطر بة تطيب النكهة وخشونة تزيل القلح وقضبانته قوى الفم ومرارة تجلى واغصانه أولى من عروقه

عليه

وخشونة تزيل القلح وقضبانته قوى الفم ومرارة تجلى واغصانه أولى من عروقه وزعم انها تورث بخار برده صريح كلامهم اهـ كلام شرح العباب بجر وفه وكون الاغصان أولى رأيت في كلام غير واحد وعبارة الرحيمية نقلاً عن الشيخ أبى الحسن البكرى وأولاده فروع الاراك فاصوله التي في الارض فعر اجين النخل فالزيتون اهـ ورأيت في تجريد الزوائد اصحاب العباب مانصه يستحب أن يكون قضباناً من أراك وهو العادة والبعيدون من الحجاز يستعملون عروقه وويليه النخل الخ وعبارة الرافعى في الشرح الصغير تقتضى التسوية بين العروق والفروع وهى وقضبان الاشجار وعروقه أولى من غيرها والاراك أولها اهـ ومنها نقلت ونقل ذلك ابن الرفعة عن امام الحرمين فقال في المطلب قال الامام فاما آلة السواك فقضبان الاشجار وعروقه اهـ (قوله ثم النخل) أي أولى من غير الاراك لان آخر سواك استاك به صلى الله عليه وسلم عند الموت كان من عسيب النخل وهو جريده مالم ينبت عليه خصوص وهذا الحديث لرؤية البخارى له يقدم على خبر الخ كما وان صححه على شرطهما انه كان من أراك رطب ويمكن الجمع بأنه والى بينهما حينئذ وان كلام الروايتين أخير بحسب علمه ولم يعلم بالآخر وفي التحفة وغيرها ثم الزيتون خبر الطبرانى نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة تطيب الفم وتذهب بالحرق أى بالحاء المهمل وهو رداء في الاسنان وهو سواكى وسواك الانبياء قبلى اهـ وذكر نحوه مر في النهاية

(قوله ذوال رجب الطيب) قال في شرح العباب فالعود أولى من غيره كاشنان أو خرقة والحريف ذوال رجب الطيب غير الحريف من العيدان أولى من غير الأراك والنخل والزيتون اهـ (قوله ثم اليابس المندى بالماء) قال في شرح العباب الأولى أن يكون السواك يابس حال كونه وسطاً أي متوسطاً بين اليابس واللين كما في المجموع عن الأصحاب لأن شديداً اليابس يجرح اللثة وشديداً اللينة لا ينقي قدبل بماء فهو أولى من الرطب ومن يابس لم يند من المندى بماء الورود والريق مع وجود الماء كما هو ظاهر وذلك لأن الماء له زيادة في الجلاء والازالة أكثر من غيره وبه يندفع قول ابن النفيس أن لم يحمل على أن ذلك أجود مما عدا الماء يلبنه بماء الورود أجود اهـ ومحل جواز في غير المحرم والمعدة والتوقف في تليينه بالريق لأن النفوس تعافه ليس في محله لأنها تعافه من الغير وهذا الإنسان يلبنه بريق نفسه وهو لا يعافه وبفرض العيافة فهي لا مخرج فلا ينافي حصول أصل السنة وظاهر أن نحو ماء الورود أولى من الريق وهذا أن كان من أراك أو من غيره أمالو كان الرطب أو ما بعده من أراك والمندى بالماء من غير أراك فالأراك أفضل فيما يظهر وأن أوهم كلام المصنف خلافه وعليه في قياس الأراك في ذلك النخل والزيتون وذوال رجب الطيب فرطب كل منها والمندى منها بغير الماء أفضل من يابس غيرها المندى بالماء اهـ ما أردت نقله من الإيعاب وجرى الشارح على هذا الترتيب في الامداد شرح الارشاد وم في النهاية ١٦٩ فقال الأراك فالنخل وذوال رجب

الطيب فاليبس المندى بالماء فبماء الورود فبغيرهما كالريق فالعود ثم ذكر أن الزيتون هو الأولى بعد النخل وقول الإيعاب أما لو كان الرطب أو ما بعده الخ أو رد ذلك في التحفة

ثم ذوال رجب الطيب ثم اليابس المندى بالماء ثم العود ولا يكره بسواك الغير

أيضا وله احتمال بخلافه وعبارتها واليبس المندى بالماء أولى من الرطب ومن المندى بماء الورود أي من جنسه ويحتمل مطلقاً وذلك لأن في الماء من الجلاء ما ليس في غيره

عليه وسلم عند الموت كان من عسب النخل وهو جريد ما لم ينبت عليه خوص وهذا الحديث له رواية البخاري له يقدم على خبر الحاكم وان صححه على شرطه ما أنه كان من أراك رطب ويمكن الجمع بأنه وإلى بينهما حديثان كلام من الروايتين أخير بحسب علمه ولم يعلم بالأخر نقله في الكبرى عن الإيعاب (قوله ثم ذوال رجب الطيب) زاد غيره قبل هذا ثم الزيتون قال في التحفة لخبر الدارقطني نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة تطيب الفم وتذهب بالحفر أي وهو داء في الأسنان وهو سواك ورسواك الانبياء قبل انتهى فالعود أولى من غيره كاشنان أو خرقة والحريف ذوال رجب الطيب أولى ثم ذوال رجب الطيب غير الحريف من العيدان أولى من غير الأراك والنخل والزيتون قاله في الإيعاب (قوله ثم اليابس المندى بالماء) أي فبماء الورود في غير المحرم فبغيرهما كالريق والتوقف في تليينه بالريق لأن النفوس تعافه ليس في محله لأنه انما تعافه من الغير وهذا الإنسان يلبنه بريق نفسه وهو لا يعافه وبفرض العيافة فهي لا مخرج فلا ينافي حصول أصل السنة فتأمل (قوله ثم العود) يتأمل المراد بالعود هنا فإنه ان كان المراد به العود المعروف فقد دخل في ذى رجب الطيب وان كان المراد به غيره فلم يبينه فلم يلزم المراد بالعود واحد العيدان من غير ما ذكر كالخطاب وغيره هذا أو يمكن حمل العود على الرطب من أي نوع قاله عيش وعبارة الكردي في الكبرى وكان المراد به من غير المذكور فهو وكل خشن مزيل أولى من غير عوده أو المراد به الغير المندى الخ وقد انظم ترتيب الأفضلية بقوله

أراك جريد النخل زيتون رتبت * فطيب ريج باقي الأعواد كلا وكل مندى بماء الورود رتبة * وذوال يابس رطب في السواك أدروا عملاً

(قوله ولا يكره بسواك الغير) أي بل خلاف الأولى فقط ما لم يكن للتبرك كما فعلته عائشة رضي الله عنها في سنن أبي داود عنها قالت كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يستاك فيعطيني السواك لا يغسله فإدبه فاستاك به ثم اغسله وأدفعه إليه قال الشارح رحمه الله تعالى وفي الحديث دليل لما صرحوا به من أنه إذا استاك وأراد أن يستاك به ثم اغسله وأدفعه إليه اهـ وفي الحديث دليل لما صرحوا به من أنه إذا استاك وأراد أن يستاك به ثم اغسله وأدفعه إليه اهـ

٢٢ - ترسي - ل (قوله فالعود كذلك) عبر الشارح في الامداد وم في النهاية وحذفه الشارح من فتح الجواد وكذلك من التحفة والإيعاب وكان المراد به العود من غير المذكور رات فهو وكل خشن مزيل أولى من غير عوده أو المراد به الغير المندى والامداد قال في التحفة كفتح الجواد والإيعاب وشرح البهجة لشيخ الاسلام زكريا والعباب وقوت المحتاج للاذرعي العود أفضل من غيره وأولاه ذوال رجب الطيب الخ وعبارة ابن المقرئ في الروض وعود من أراك ونحوه ويبس مندى بماء أولى قال شيخ الاسلام في شرحه فالعود أولى من غيره والأراك ونحوه أولى من غيره من العيدان إلى آخر ما قاله وعبارة العباب في المشرع الروي نصها ولو سعدا أو أشنانا أو خرقة ونحوها ولكن الأولى أن يكون بعود الأراك أولى الخ (قوله بسواك الغير) في التحفة أنه خلاف الأولى قال اللتبرك كما فعلته عائشة رضي الله عنها أي وذلك حديث أبي داود عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك فيعطيني السواك لا يغسله فإدبه فاستاك به ثم اغسله وأدفعه إليه اهـ وفي الحديث دليل لما صرحوا به من أنه إذا استاك وأراد أن يستاك به ثم اغسله وأدفعه إليه اهـ من ريج أو وسخ والالم يسن غسله لأنه لا فائدة فيه حينئذ

(قوله والاحرم) حيث لم يعلم رضاه كفاي التحفة (قوله اذالم يجدسوا كارتباط الخ) هذا يفيد ان السواك الربأى من اليايس المندى بالماء وليس كذلك فالذى أطبقوا عليه حتى الشارح في كتبه أن اليايس المندى أولى من الرطب فلوترك الشارح كلام المصنف على ما أتهمه لكان أولى بل هذا مخالف لكلام الشارح السابق آنفا في السطر الذي هذا من قوله ثم اليايس المندى بالماء الخ (قوله لا بغيره) أي عند وجوده فهو أولى من غيره لما ١٧٠ ذكره الشارح فباء الو رد في غير المحرم والمحددة فبالر يق كما علم مما سبق قال الشارح

في التحفة ويظهر أن اليايس المندى بغير الماء أولى من الرطب لأنه أبلغ في الإزالة اه (قوله في عرض الاسنان) قال ابن الرفعة في المطلب عرض الاسنان هو عرض الوجه وعرض الفم هو في طول

إذا أذن والاحرم (ويستحب) اذالم يجدسوا كارتباط أولم يرد الاستيلاء به (ان يستاك ييايس ندى بالماء) لا بغيره لأن في الماء من التنظيف المقصود ما ليس في غيره (و) أن (يستاك عرضا) أي في عرض الاسنان ظاهرها وباطنها لحديث مرسل فيه ويكره طولاً لأنه قديم اللثة ويفسدها (الافى اللسان) فيسن فيه طولاً

الوجه اه (قوله لحديث مرسل فيه) عبارة شيخ الاسلام في شرح الروض ندبر اذا استكنتم فاستاكوا عرضاً واه أبوداود في مراسيله والمراد عرض الاسنان اه وكان وجه استدلالهم به مع أن المرسل

ثانياً يندب له غسله لكن محله ان علق به شئ من رنج أو وسخ والالم يسن غسله لأنه لا فائدة فيه حينئذ (قوله اذا أذن) أي أو علم رضاه (قوله والا) أي وان لم يأذن (قوله حرم) أي لأنه غصب (قوله ويستحب اذالم يجدسوا كارتباط الخ) هذا يفيد أن السواك الرطب أولى من اليايس المندى بالماء وليس كذلك اذالذى أطبقوا عليه حتى الشارح رحمه الله في كتبه أن اليايس المندى أولى من الرطب فالأولى أن لا يقيد كلام المتن به وهو ظاهر بل كلامه هنا مخالف لما سبق ثم اليايس المندى وعبارة التحفة ويظهر أن اليايس المندى بغير الماء أولى من الرطب لأنه أبلغ في الإزالة فتأمل اه (قوله أولم يرد الاستيلاء به) أي بالرطب (قوله أن يستاك ييايس ندى) أي بل قال في المختار وندى الشئ فهو ندى وبابه صدى وأنداه غيره ونداه تندية (قوله بالماء) والأولى أن يكون السواك وسطاً أي متوسطاً بين اليوسسة والين كفاي المجموع عن الاصحاب لأن شديد اليوسسة يجرح اللثة وشديد الين لا ينقى (قوله لا بغيره) أي من ماء الورد والريق وهذا ان وجد الماء ولا فطلق المندى أفضل من غيره كما تقرر (قوله لأن في الماء من التنظيف المقصود) أي من السواك (قوله ما ليس في غيره) يعني أن الماء له زيادة في الجلاء وفي الإزالة أكثر تأثيراً من غيره وبهذا يندفع قول بعضهم التلبين بالماء أجود انتهى ويمكن أن يحمل أي ما عدا الماء فليتأمل (قوله وان يستاك عرضاً) أي يستحب أن يستاك عرضاً * وقوله أي في عرض الاسنان قال ابن الرفعة في المطلب عرض الاسنان هو عرض الوجه وعرض الفم هو في طول الوجه نقله الكردي في الكبرى (قوله ظاهرها وباطنها) تعميم في الاسنان ويسن امرار السواك على سقف الخلق امرار الطيفاوعلى كراسى الاضراس (قوله لحديث مرسل فيه) أي في استحباب السواك عرضاً وهو اذا استكنتم فاستاكوا عرضاً واه أبوداود وفي مراسيله والمراد عرض الاسنان قال الكردي في الكبرى وكان وجه استدلالهم به مع أن المرسل في حكم الضعيف لا يحتج به اعتضاده عندهم فقد رواه أحمد في مسنده وروى الطبراني والبيهقي والضياء المقدسي أنه صلى الله عليه وسلم كان يستاك عرضاً ويشرب مصاًو يتنفس ثلاثاً وبالجملة فالحديث له طرق اذا اجتمعت لمع له يتقوى بها انتهى بمر وفه * تنبيه * اختلاف في ضبط المرسل على أقوال وفي الاحتجاج به اذالم يعتضد قال العراقي مرفوع تابع على المشهور * مرسل أو قيد بالكبير * أو سقط راومنه ذو أقوال والاول الأكثر استعمال * واحتج مالك كذا النعمان * وتابعوهما به ودانوا

ورده جماهر النقاد * للجهل بالساقط في الاسناد لكن اذا صح لنا مخرجه * بمسند أو مرسل مخرجه من ليس يروى عن رجال الاول * نقبه قات الشيخ لم يفصل

(قوله ويكره طولاً) أي في طول الاسنان (قوله لأنه قديم اللثة) أي يخرج دم اللثة وهي بكسر اللام وتخفيف اللام المثلثة اللحم الذي ينبت فيه الاسنان والجمع اللثات ولئى وأما الذى يتخلل الاسنان فهو عمر بوزن عمر والجمع عمر (قوله ويفسدها) أي اللثة ومع ذلك يحصل به أصل السنة كما سيأتى (قوله الا فى اللسان فيسن فيه طولاً) وقضية تخصيصه العرض بمرض الاسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما مما عر عليه السواك وينبغي أن يكون طولاً كاللسان في غير اللثة أماهى فينبغى أن يكون عرضاً لأنه علل كراهة

الطول

في حكم الضعيف لا يحتج به اعتضاده عندهم فقد رواه أحمد في مسنده وروى الطبراني والبيهقي والضياء المقدسي أنه صلى الله عليه وسلم كان يستاك عرضاً ويشرب مصاًو يتنفس ثلاثاً وبالجملة فالحديث له طرق اذا اجتمعت لمع له يتقوى بها (قوله اللثة) رأيت في المطلب لابن الرفعة أنها بكسر اللام وتخفيف اللثة الثالثة الحروف لحم الاسنان وقيل مغرسها اه وفي شرح العباب للشارح اللثات هي كاللثا جمع لثة بكسر اللام وتخفيف اللثة ما حول الاسنان من اللحم قاله الجوهري وقال غيره هي اللحم الذي ينبت فيه الاسنان فاما التي تتخلل الاسنان فهو عمر بوزن عمر وأصله اللثى أبدلت الياء هاء اه

(قوله لحديث الصمخيين) من حديث أبي موسى ولفظ أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم فرأته يستاك وطرف السواك على لسانه يستن إلى فوق فوصفه حماد كأنه يرفع سواكه قال حماد ووصفه لنا غيلان قال كأنه كان يستاك طولا (قوله ويكره بالمبرد) لأنه يذيب الأسنان ويفضي إلى تكسيرها ولا ينهاش فتراكم الصفرة عليها قال في شرح العباب وكالمبرد سائر أنواع الحديد وفي الإعياب أيضا قال في الخصال ويكره الاستياك يعود إلى الجحان لأنه يؤذي الفم قال غيره ويكره أيضا بقضيب الرمان لأنه صلى الله عليه وسلم عنه بالريحان وقال انه يحرك عرق الجذام ر واه ابن أبي شيبة وغيره ومع ذلك لا يلبث لمن أنكر ذلك من الأطباء بل زاد بعضهم فقال يكره أيضا بالطرفاء لأنه يضر بالعقل والبصر وبالعصفر لأنه يحدود القم وينقص المروعة وبالأوردل لأنه يؤلم الظهر ويخاف منه الجن وبالكزبرة لأنها تؤلم القلب والدماغ وبالقصب لأنه يخل بالفم وبالأس لأنه يصفر اللون ويخاف منه الصداغ وأورد في كل ذلك حديثا وزعم أنه ضعيف وأشار بجلى والعراقي شارح المذهب إلى ضعف ما في المتن أي من كراهة الاستياك يعود إلى الجحان وما بعده بقوله قل إن السواك بقضبان الريحان والرمان مضر فإن صح ذلك كره اه وقوله ما إن صح ذلك كره يتعين جملة على ضرر خفيف والأقل قياس الحرمة أخذ ما مر في الشمس وغيره إلى أن قال في الإعياب قيل ويكره بطرف السواك قال الشيخ أبو الخير الطالقاني ألفز وبني في مؤلفاته في خصائص السواك والمستحب أن تبلع ريقك في أول ما تستاك فإنه ينفع للجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يلع

١٧١

الطول في الأسنان بالخوف من ادعاء اللثة قاله ع ش (قوله لحديث فيه) أي رواه جماعة من حديث أبي موسى الأشعري ولفظ أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم فرأته يستاك وطرف السواك على لسانه يستن إلى فوق فوصفه حماد كأنه يرفع سواكه قال حماد ووصفه لنا غيلان قال كأنه كان يستاك طولا (قوله ويكره بالمبرد) يكره الميم كنهج والجمع مبادر لأنه يذيب الأسنان ويفضي إلى تكسيرها ولا ينهاش فتراكم الصفرة عليها ولذا لعن صلى الله عليه وسلم الواشرة والمستوشرة والواشرة هي التي تبرأ أسنانها بالمبرد والمستوشرة هي التي تسأل أن يفعل به ذلك وكذا سائر أنواع الحديد قال في الخصال ويكره الاستياك يعود إلى الجحان لأنه يؤذي الفم قال غيره وبقضيب الرمان لأنه يحرك عرق الجذام وبالطرفاء لأنه يضر بالعقل والبصر وبالعصفر لأنه يحدود القم وينقص المروعة وبالأوردل لأنه يؤلم الظهر وبالكزبرة لأنها تؤلم القلب والدماغ وبالقصب لأنه يخل بالفم وبالأس لأنه يصفر اللون ويخاف منه الصداغ انتهى من الكبرى (قوله ومع الكراهة) أي مع كراهة الاستياك بالمبرد (قوله يحصل له أصل السنة) وكذا ما يحرم كذا سم لأن الكراهة أو الحرمة لا مخرج قالة في التحفة (قوله ويسن كونه) أي الاستياك وقوله باليد اليمنى أي لأنه صلى الله عليه وسلم يحب النيام حتى في سواكه (قوله وإن كان لازلة تغير) أشار بالغاية إلى خلاف في ذلك المرجح منه أنه باليمنى مطلقا واقتضى كلام البغوي والامام وغيرهما أنه بالسار مطلقا وأخذ الأذري والزركشي من قول الكافي أن الميت يسوك بالسار واستظهره العراقي قال ابن عدلان الذي تحصل لي من كلامهم أنه إن استاك لازلة تغير فباليسرى أو لعبادة كالوضوء والصلاة فباليسرى وتبعه على ذلك جمع (قوله لأن اليد لا تبشره) فيه رد على القول بالتفصيل المذكور ولكن يرد الاستنجاء بالمجرم مع كراهته باليسرى ولذا زاد في غيره مع شرف الفم وشرف المقصود بالسواك قال سم الآن يفرق بفحش النجاسة ويتجه الكراهة إذا استاك لازلة نجاسة احتاج للسواك في أزالتهما كالدوساة النجسة وكذا لو كانت الآلة أصعبه على

ما أردت نقله من الإعياب
وعبارة التحفة نعم يكره
بمردود يعود ريحان يؤذي
وذ كره بأن السنة أن
يلع ريقه أول الاستياك

لحديث فيه ويكره بمرد
ومع الكراهة يحصل له
أصل السنة ويسن كونه
باليسر اليمنى وإن كان
لازالة تغير لأن اليسر
لا تبشره

الامندر ورأيت في
فتاوى الجلال مر المراد
بأول السواك ما اجتمع في
فيه من ريقه عند ابتداء
السواك اه (قوله
يحصل له أصل السنة)

وكذلك ما يحرم كذا سم قال في التحفة لأن الكراهة أو الحرمة لا مخرج (قوله وإن كان لازلة تغير) أشار بان إلى خلاف في ذلك الراجح منه أنه باليسرى مطلقا لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب النيام في سواكه فيستاك بيمينه وقضية كلام البغوي والامام وغيرهما أنه بالسار مطلقا وأخذ الأذري والزركشي من قول الكافي أن الميت يسوك بالسار واستظهره العراقي في شرح التقریب وقال ابن عدلان الذي تحصل لي من كلامهم أنه إن استاك لازلة تغير فباليسرى أو لعبادة كوضوء وصلاة فباليسرى وتبعه على ذلك جماعة وأشار الشارح إلى رده بقوله لأن اليد لا تبشره أي التغير قال العلامة ابن قاسم في حاشية التحفة قد يرد أن اليد لا تبشر القدر في الاستنجاء بالمجرم مع كراهته باليسرى وأعل قوله مع شرف الفم الخ لدفع ورود ذلك اه وأورد ذلك ابن قاسم أيضا في حاشيته على شرح المنهج ثم قال الآن يفرق بفحش النجاسة تأمل إلى أن قال واعتمد مر أنه باليسرى سواء كان لعبادة أو لازلة تغير اه ويتجه الكراهة إذا استاك لازلة نجاسة احتاج للسواك في أزالتهما كالدوساة النجسة اه ما أردت نقله من حاشية شرح المنهج لسم وفي شرح العباب للشارح لو كانت الآلة أصعبه بناء على ما مر فيها سن كونها اليسار إن كان نعمة تغير لأنها تبشره اه

(قوله بجانب فيه الايمن) لم يبينوا هل الاولى البداءة بالجانب الاعلى أو الاسفل من الفم وكانهم لاحظوا المعية في ذلك وهي تمكينة عند غلظ السواك لا عند دقته فراجعه وفي التحفة وغيره ينبغي أن ينوى بالسواك السنة كالنسل بالجماع ويؤخذ منه أن ينبغي بمعنى يتحتم حتى لو فعل ما لم تشمل له نية ما تنس في بلانية السنة لم يشب عليه وأن يعود الصبي ليألفه وأن يجعل خنصره واهامه تحته والاصابع الثلاثة الباقية فوقه وأن لا يمسه وأن يضعه فوق أذنه اليسرى لخبر فيه واقتداء بالصحاب رضی الله عنهم فإن كان بالارض نصبه ولا يعرضه وأن يغسله قبل وضعه ولا يكره ادخاله ماء وضوئه أي الا ان كان عليه ما يقدره كما هو ظاهر وأن لا يزيد في طوله على شبر وأن لا يستاك بطرفه الا آخر قيل لان الاذى يستقرضه اه قال في متن العباب ومن فوائد السواك أنه يطهر الفم ويرضى الرب ويبيض الاسنان ويطيب النكهة ويشد اللثة ويصفي الخلقه ويذكي الفطنة ويقطع ١٧٢ الرطوبة ويحيد البصر ويدبني بالشيب ويسوي الظاهر ويضعف الاجر ويسهل النزاع

ما مر عن بعضهم (قوله وأن يبدأ) أي ويسن البداءة (قوله بجانب فيه الايمن) المتبادر من هذا أنه يبدأ بجانبه الايمن فيستوعبه الى الوسط باستعمال السواك في الاسنان العليا والسفلى ظهرا وبطناً الى الوسط وينتفي الكلام حيث لم يعم السواك العليا والسفلى في حالة واحدة هل يبدأ بالعليا فيستوعبها الى الوسط ثم العيني كذلك أو بالسفلى ويستوعب ظهرا الاسنان من العليا والسفلى ثم باطناً كيف الحال والا قرب أن يخبر بين تلك الكيفيات لعدم المرجح قاله ع ش (قوله ويذهب الى الوسط) أي وسط الاسنان ولا يبلغه الى الجانب الايسر (قوله ثم الايسر) أي ثم يبدأ بجانب فيه الايسر وقوله ويذهب اليه أي الى الوسط وينبغي أن ينوى بالسواك السنة كالنسل بالجماع ويؤخذ منه أن ينبغي بمعنى يتحتم حتى لو فعل ما لم تشمل له نية ما سن فيه بلانية السنة لم يشب عليه وأن يجعل خنصره تحته والاصابع الثلاثة الباقية فوقه ولا يقبض السواك وأن يبلغ ريقه أول استياكه الاعمذر وأن لا يمسه وأن يضعه فوق أذنه اليسرى فعن جابر رضي الله تعالى عنه كان موضع سواك رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع القلم من أذن الكاتب وأن لا يزيد طول السواك على شبر واستحب الر وياتي في البحر أن يقول اللهم بيض به أسناني وشده لثاتي وثبت به لهناتي وبارك لي فيه قال النووي وهذا الألباس به وإن لم يكن له أصل فإنه دعاء حسن * فائدة * قد نظم الحافظ ابن حجر فوائد السواك بقوله ان السواك مرضي الرحمن * وهكذا مبيض الاسنان

مطهر للثغر مذكي الفطنة * يزيد في فصاحة وحسنه * مشدد للثة أيضا مذهب * لبخر وللعادو مرهب كذا مذهب خلقه ويقطع * رطوبة وللعناء ينفع ومبطل للشيب والاهرام * ومهضم للاكل والطعام وقد غدا مفكر الشهادة * مسهل النزاع لذى الشهادة ومرغم الشيطان والعدو * والعقل والجسم كذا يقوى ومورث لسمعة مع الغنى * ومذهب الآلام حتى للعنا وللصداع وعروق الراس * مسكن لوجع الاضراس يزيد في مال وينفي الولدا * مطهر للقلب جال للصداد مبيض الوجه وجالي البصر * ومذهب للبلغم مع حفر مسر موسع للسر زق * مفرح للكاتبين الحق

قال بعضهم هذه الفوائد لا تجتمع الا في عود الاراك المخصوص بخبره انتهى فليؤي قال الشيخ الشرفاوى والظاهر الاطلاق (قوله ويستحب أن يدهن) بتشديد الدال بعد الياء المشناة التحية من باب الافتعال

ويذكر الشهادتين عند الموت زاد الشارح في شرحه وبرهب العدو ويهضم الطعام ويغذي الجائع ويرغم الشيطان ويورث السمعة والغنى ويسكن الصداع وعروق الرأس حتى لا يضرب عرق ساكن ولا يسكن عرق ضارب ويذهب وجع الضرس والبلغم

وأن يبدأ بجانب فيه الايمن ويذهب الى الوسط ثم الايسر ويذهب اليه (و) يستحب (ان يدهن

والحفر ويصح المعدة ويقويها ويزيد في الفصاحة والعقل ويطهر القلب ويبيض الوجه ويوسع الرزق ويسره ويقوى البدن وينفي الولد والمال وذكر بعضهم فوائد أخرى للترمدى يحتاج الى توقيف من الشارح ولم تصح بل

لم يرد فيها شيء فيما أعلم فلذا حذفها لان الكلام فيها بالرائي لا يجوز اه (قوله ان يدهن) بتشديد الدال فاصله بعد المشناة التحية من باب الافتعال أي يطلى بالدهن ليزيل شعث رأسه ولحيته به وفي الشرائع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته وقوله غبا أي لخبر الترمذي وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الادهان الا غبا قال النووي في مجموعه الادهان غبا بكسر الغين هو أن يدهن ثم يترك حتى يجف الدهن وقال في نكته قول الشيخ ويدهن غبا أي وقتا بعد وقت فيدهن ثم يترك حتى يجف رأسه ونقل ابن الرقعة هذا عن بعضهم وقال قبله الغب كما قال ابن فارس أن ترد الابل الماء يوما وتدعه يوما قال وهذا تفسير الامام أحمد الحديث وبه قال بعض الشارحين قال الشهاب م ر في شرح الزيد وما يروى في كتب الفقهاء مرفوعا استاكوا عرضا وادهنوا غبا واكتحلوا وترافروا ب ب اه

(قوله وترا) خبر أبي داود بإسناد جيد من أكتحل فليوتر ويحصل أصل السنة بالشفع فقد ١٧٣ زوى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال

من أكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج عليه (قوله ثلاثة في العين اليمنى الخ) هذا هو الأصح في معنى قوله صلى الله عليه وسلم فليوتر لخبر الترمذي عن ابن عباس وحسنه قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل منها في كل عين ثلاثا وقيل يكتحل في اليمنى ثلاثا وفي اليسرى مرتين ليكون المجموع

غبا) أي وقتا بعد وقت (و) أن (يكتحل وترا) ثلاثة في العين اليمنى ثم ثلاثة في اليسرى (و) أن (يقص الشارب) حتى تبين حمرة الشفة بيانا ظاهرا ولا يزيد على ذلك وهذا هو المراد بأحفاء الشارب الواد في الحديث كما قاله النووي

وترا واستدل به بخبر الطبراني عن ابن عمر قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أكتحل جمل في العين اليمنى ثلاثا وفي العين اليسرى مرودين فجعلها وترا يمكن في إسناد العمري من لا يعرف ويسن أن يكون الأكتحال بالاعتدال للمريه وأنه يجلو البصر وينبت الشعر ويذهب القذى ويصفي اللون وفي الحديث عليكم

فأصله يدتهن بوزن يفتعل قلبت الناء والاثم أدغمت الدال في الدال عملا بقول ابن مالك طائفا بفتح الراء مطبق * في ادان وازددوا ذكر الدال

أي يظلي بالدهن ليزيل شعث رأسه ولحيته به وفي الشماثل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته (قوله غبا) بكسر الغين المعجمة وهو في اللغة كما قاله ابن فارس أن ترد الماء يوما وتدهنه يوما (قوله أي وقتا بعد وقت) أي فدهنه ثم يتركه حتى يجف رأسه وهذا تفسير الإمام النووي في نكت التنبيه روى الترمذي وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأدهان الأغبا وأما ما روى في الكتب مرفوعا استاكوا عرضا وادهنوا غبا واكتحلوا وترافغريب قال بعض الحفاظ لم أجده أصلا وعند أبي داود والنسائي النهى عن الترحل الأغبا وهذا صحيح قال الشارح في شرح الشماثل وانما نهى عن الترحل الأغبا لأن أدمانه يشعر بمزيد الامعان في الزينة والترفة وذلك بما يليق بالنساء لأنه ينافي شهامة الرجال (قوله وأن يكتحل وترا) أي ويستحب أن يستعمل الكحل وترا والشفع يحصل لأصل السنة وخبر أبي داود بإسناد جيد من أكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ويسن كون الكحل الاعتدال للمريه وأنه يجلو البصر وينبت الشعر ويذهب القذى ويصفي اللون وفي الحديث عليكم بالاعتدال المروح أي المطيب بالمسك (قوله ثلاثة في اليمنى وثلاثة في اليسرى) هذا هو الصحيح في تفسير الوتر في ذلك الحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل منها في كل عين ثلاثا رواه الترمذي وقيل يكتحل في اليمنى ثلاثا وفي اليسرى مرتين ليكون المجموع خمسا واستدل به بخبر الطبراني عن ابن عمر قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أكتحل جعل في اليمنى ثلاثا وفي اليسرى مرودين فجعلها وترا لکن في إسناد العمري ومن لا يعرف (قوله وأن يقص الشارب) أي يقطعه لأن القص هو القطع وهو من باب رد والشارب هو الشعر الذي يسيل على الفم قال أبو حاتم ولا تكاد ينثي وقال أبو عبيدة وقال الكلابيون شاربان باعتبار الطرفين واجمع شوارب قاله في المصباح (قوله حتى تبين حمرة الشفة) غابة في القص (قوله بيانا ظاهرا) مفعول مطلق لتبين (قوله ولا يزيد على ذلك) أي على تبين حمرة الشفة وهذا هو المختار في صفة قصه وهو مذهب الشافعي ومالك وكان يرى حلقه مثله وأما بأدب فاعله ويكره أن يأخذ من أعلاه (قوله وهذا) أي ما ذكر في صفة القص (قوله هو المراد بأحفاء الشارب) بالحاء المهملة قال في المصباح أحفى الرجل شاربه بالغ في قصه (قوله الوارد) بالجر نعت للأحفاء (قوله في الحديث) أي رواه الشيخان ولفظ البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفوا المشركين ووفروا لأحفى وأحفوا الشارب وفي رواية أنهم كوا الشارب وأعفوا لأحفى قال الحافظ ابن حجر في الفتح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم المجوس فقال أنهم يوفرون سبيلهم ويحلقون لحاهم فحالفوهم وذكر روايات أخرى إلى أن قال لکن كل ذلك محتمل لأن براد استئصال جميع الشعر الثابت على الشفة العليا ومحتمل لأن براد استئصال ما يلاقى حمرة الشفة من أعلاها ولا يستوعب بقية نظرا إلى المعنى في مشروعية ذلك وهو مخالفة المجوس والامن من التشویش على الكل وبقاء زهومة الماء كونه الخ (قوله كما قاله النووي) أي هو الإمام محيي الدين أبو بكر بن أبي شيبة بن شرف الخزامي النووي ثم الدمشقي وشهرته تفتي عن ذكرته ولا يحتاج إلى دليل بل هو كما قيل

وليس يصح في الأذهان شيء * إذا احتاج النهار إلى دليل

والنوى نسبة إلى نوى اسم موضع بالشام وما أطف قول بعض الفضلاء فيه لقيت خيرا يانوى * ووقت من ألم النوى فلقد نشأ بك عالم * لله أخلاص مائوى وعلا وفضله * فضل المحبوب على النوى

بالاعتدال المروح عند النوم أي المطيب بالمسك (قوله الوارد في الحديث) أي في الصحيحين وسيأتي الكلام على ذلك في الجمعة إن شاء الله تعالى فراجع هناك أن أردنه فالمراد من أحفاء الشارب أحفاءها عن طرف الشفة لا أحفاءها من أصلها كما ذكره النووي في المجموع ولفظ

البخاري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خالفوا المشركين وفروا للهي وأحقوا الشوارب وكان ابن عمر إذا حج واعتصر قبض لحيته فافضل أخذه باب اعفاء الهي عفووا كثيرا وكثرت أمه والهم ثم أسند عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كوا الشوارب وأعفوا الهي اه ما أردت نقله من ١٧٤ صحيح البخاري (قوله الحديث فيه) أي في حلق الشارب قال الحافظ ابن حجر في فتح

ومن مؤلفاته المشهورة الروضة والمهاج وشرح مسلم وغير ذلك ولذرضي الله عنه سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٦٧٦ رحمه الله رحمة الابرار وأدخلنا وإياه جنات تجري من تحتها الأنهار (قوله واختار بعض المتأخرين أن حلقه) أي الشارب (قوله سنة أيضا الحديث فيه) أي في حلق الشارب والحديث أخرجه النسائي عن ابن عينة بلفظ الحلق بدل القص قال بعض الفضلاء خالف ابن عينة من شاركه من أصحابه في رواية الحديث وبقتير محتمل فيجمع بينهما وبين غيرهما بأن القص لما يمكن قصه والحلق لما لا يتيسر قصه الخ وسيأتي في باب الجمعة ان شاء الله زيادة بسط (قوله وان يقلم الظفر) بضم الظاء المشالة والفاء واسكانها وبكسر الظاء مع اسكان الفاء وكسرها ويقال فيه ظفوف رفيقه تحس لغات والذي قرئ به في السبعة الاول لانه لا يلزم أن كل ما جاز لغة أن يجوز قراءة عملا بقول الشاطبي

وما لقياس في القراءة مدخل * فدونك ما فيه الرضا ممتكفلا

وذلك لعدم من الفطرة في الحديث السابق وفي الحديث قصوا أطافركم فان الشيطان يجري من ابن آدم والحكم والظفر رواء الخطيب في الجامع بسند ضعيف ولشناعة صورته اذا طال ولانه اذا ترك بحاله تخدش وتحشم ولما يجتمع فيه من الوسخ (قوله والافضل) أي في كيفية تقليم الانطار وبخبر الذي يقلم أطفاله بين أن يباشر ذلك بنفسه وبين أن يقص له غيره كقص الشارب سواء اذا هتك حرمة في ذلك ولا ترك مروءة قاله النووي وغيره قال العراقي ولا سيما من لا يحسن قص أطفاله يده اليه فأن كثيرا من الناس لا يتمكن من قصها العسر استعجال اليسار فان الاولى في حقه أن يتولى ذلك غيره لئلا يجرح يده أو يؤذيها انتهى قال بعض الفضلاء وسواء أخذ بالقص كما هو المألوف للناس أو بالمقمة أو غيرها وعلى أي وجه كان تحصل السنة وأما ما تعود بعض الناس بقطعها بالاسنان فانه مكره بل ربما يورث الفقر فليستأمل (قوله أن يبدأ بسبابة يده اليمنى) أي مسحتها وسميت بالسبابة لانه يشار بها عند الحاجة والسبب بالمسبة لانه يشار بها الى التوحيد والتزيه اذا تسبىح التزيه (قوله ثم الوسطى فالبنصر) بكسر الباء والصاد هي التي تلي الوسطى والجمع بناصر (قوله فالنصر) بضبط البنصر هي أصغر الاصابع (قوله فالأهام) هي الإصبع العظمى والجمع إهيمات وأباهم وانما ابتدأ بالمسبة في اليمنى لانها أشرفها اذ هي المشيرة في التهليل انتهى (قوله فنحصر اليسرى فالبنصر فالوسطى فالسبابة فالأهام) يعني على الولا وانما لم تقدم المسبة هنا لانها لازمة لها على غيرها بخلاف مسبة اليمنى كما مر آفا هذا قال الرملي في غاية البيان والاولى في قصها أن يكون مجالها الخبر من قص أطفاله لم يرف عينيه رمد أو فسر جماعة منهم أبو عبد الله بن بطنة بأن يبدأ بنحصر اليمنى ثم الوسطى ثم الأهام ثم البنصر ثم المسبة ثم إهيمات اليسرى ثم الوسطى ثم النحصر ثم السبابة ثم البنصر وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

اذا ما قصصت الظفر يوما السنة * فقدم على يسراك يمينك وابتهدي
بنحصرها ثم الوسطى وبعد * بهام وبعد البنصر المتشهد
ويسراك فهو العكس فيأذ كره * لتأمن في العينين من عيش أرمد

وفي الاحياء انه يبدأ في اليمنى بمسبة اليمنى ويختم بإهيمات قال النووي لا بأس به الا تأخير إهيمات اليمنى فان السنة اكمل اليمنى أولا وانتهى كلامه والحديث الذي ذكره تباع فيه الحافظ الدمياطي عن بعض مشايخه قال العراقي وهذا الحديث لا أصل له البتة (قوله امار جلاه) أي الشخص وهو مقابل قوله يده

الباري وورد الخبر بلفظ الحلق وهي رواية النسائي عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان بن عينة بسند هذا الباب أي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه الى أن قال الحافظ في الفتح نعم وقع الامر بما يشعر بان رواية الحلق محفوظة لحديث العلامة ابن عبد الرحمن عن أبيه

واختار بعض المتأخرين ان حلقه سنة أيضا الحديث فيه (و) أن (يقلم الظفر) والافضل أن يبدأ بسبابة يده اليمنى ثم الوسطى فالبنصر فالنصر فالأهام فالوسطى فالسبابة فالأهام أمار جلاه

عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ جزوا الشوارب وحديث ابن عمر المذكور في الباب الذي يليه بلفظ أحفوا الشوارب وفي الباب الذي يليه أنهم كوا الشوارب فكل هذه الالفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الازلة لان الجز وهو بالجيم والزاي التقيس له قص الشعر

والصوف الى أن يبلغ الجلد والاحفاء بالمهمة والفاء الاستقصاء ومنه أحفوه بالمسألة قال أبو عبيد الله روى عنه الرقوا (قوله الجز بالبشرة وقال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف المبالغة في الازلة الى آخر ما أطال به في فتح الباري ثم قال وأما الاحفاء في رواية ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوس فقال انهم يوفرون سبالهم ويحلقون

لخامهم خالفوهم قال فكان ابن عمر يستعرض سبلته فيجزها كما تجز الشاة أو البعير أخرجه الطبري والبيهقي وأخرج ابن عمر عن أبيه
ابن أبي رافع قال رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الانصاري وسلمة بن الأكوع وأبا رافع
ينسكون شوارعهم كالخلق لفظ الطبري وفي رواية البيهقي يقصون شوارعهم مع ١٧٥ طرف الشفة وأخرج الطبري من

طرق عند عروة وسالم
والقاسم وأبي سلمة أنهم
كانوا يحلقون شوارعهم
وقد تقدم في أول الباب
أثر ابن عمر أنه كان يحق
شاربه حتى ينظر إلى بياض
الجلد لكن كحل ذلك
محتمل لأن براد استئصال
جميع الشعر الثابت على
الشفة العليا ومحتمل لأن

فيقلهما كما يخالهما في
الوضوء (و) أن (ينتف
الابط) ويحصل أصل السنة
بمقله هذا أن قدر على
النتف والا فالحلق أفضل
(و) أن (يزيل شعر العانة)
والأولى للذكر حلقة
وللمرأة نتفه ولا يؤخر
ما ذكر عن وقت الحاجة
ويكره كراهة شديدة
تأخيرها

براد استئصال ما يلاق
حرة الشفة من أعلاها ولا
يستوعب بقيتها نظرا إلى
المعنى في مشروعية ذلك
وهو مخالفة المحسوس
والامن من التشويش
على الأكل وبقاء زهومة
المأكول فيه وكل ذلك
يحصل بما ذكرنا وهو

(قوله فيقلهما كما يخالهما في الوضوء) وسأني في بابه أنه يتبدى بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى وإنما
لم يفصل كما في اليمين قال الغزالي إذا مسح في الرجل وهذه الأصابع في حكم صفة واحدة ثابتة على الأرض
فيبدأ من جانب اليمنى فإن تقديرها - لمقتضى بوضع الإخص على الإخص بأباه الطبع بخلاف اليمين انتهى
وتسن المبادرة بغسل رأس الأصابع بعد قص أظفارها فقد قيل إن الحلق بالأظفار قبل غسلها يضر بالجسد
(قوله وأن ينتف الأبط) أي يستحب نتفه يقال نتفت الشعر من باب ضرب نزعته فانتفت والأبط بكسر الهمزة
وسكون الموحدة ما تحت الجناح يذكر ويؤث والجمع أبطا يحمل واحمال وزعم بعض المتأخرين أن كسر الباء
لغة وهو غير ثابت وقرأ بعض العلماء على بعض المحدثين الأبط بكسرتين فقال له في الجواب لا يحرك الأبط
فيقع صنائه قاله بعض الفضلاء (قوله ويحصل أصل السنة بمقله) أي شعر الأبط وذلك لأن المقصود
النظافة وأن لا يجتمع في خلالة وسخ وهو حاصل بالخلق ونحوه كالنورة والقص والحكمة في اختصاص
الأبط بالنتف على وجه الأفضلية أن الأبط محل الرائحة الكريهة والتنف يضعف الشعر فتتخف الرائحة
والخلق يكشف الشعر فتكثر منه الرائحة الكريهة (قوله هذا) أي ما ذكر من أفضلية النتف على الحلق (قوله)
أن قدر على النتف) أي بحيث لا يضر ربه (قوله والا) أي وإن لم يقدر على النتف * وقوله فالخلق أفضل
لأن في النتف حينئذ تعذيبه وإيلاما قال ابن علان في شرح الإيضاح جاء أن الربيع دخل على الشافعي
رضي الله عنه وهو يحلق أبطه فوق ولم يتكلم فعرف الشافعي أنكاره فقال ما عدلت إلى الحلق الآن
النتف آتني انتهى كبري ذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له شعر تحت أبطه لحديث أنس
المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده في الاستسقاء حتى يرى بياض أبطيه قال العراقي ولا يلزم
من ذلك أنس بياض أبطيه أن لا يكون له شعر فإن الشعر إذا نتف بقي المكان أبيض وإن بقي فيه آثار
الشعر ولذلك ورد في حديث عبد الله بن أقرم الخزاعي أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبفاع
من غمرة فقال كنت أنظر إلى عفرة أبطيه إذا سجد أخرجه الترمذي وحسنه النسائي وابن ماجه فذكر
المهر في الغريبين وابن الأثير في النهاية أن العفرة بياض ليس بالناصع ولكن كلون عفرات الأرض
وهو وجهها وهذا يدل على أن آثار الشعر هو الذي جعل المكان أعفر والأفلوكان خاليا من منابت الشعر
جله لم يكن أعفر نعم الذي نعقده فيه صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن لأبطه رائحة كريهة بل كان نظيفاً طيب
الرائحة صلى الله عليه وسلم من شرح الأحياء (قوله وأن يزيل شعر العانة) الإضافة بيانية وأزالتة مستحبة
اجتماع واختلاف الفقهاء في تفسير العانة التي يستحب حلقة فاشتهر والذي عليه الجمهور أنها ما حول ذكر
الرجل وفرج المرأة من الشعر وقال ابن سريج أنه الشعر الذي حول حافة الدبر قال الامام النووي رحمه
الله فتحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحوايهما (قوله والأولى للذكر
حلقة) أي شعر العانة بالموسى وهو الذي في الحديث عند جماعة عن أبي هريرة خمس من الفطرة فذكر
فيهن الاستعداد وهو استعمال الحديد في العانة وهو تلويح عن الحلق (قوله وللمرأة نتفه) أي لما قيل
أن الحلق يقوى الشهوة والنتف يضعفها وشهوتها أقوى من شهوته قال بعضهم بل يتعين على المرأة أن تها
عند أمر الزوج لها به انتهى فليأمل قال الجبلي وشعر العانة إذا طال بعشش فيه الشيطان ويذهب قوة
الجماع (قوله ولا يؤخر ما ذكر) أي من قوله يدهن غبا إلى هنا كرى (قوله عن وقت الحاجة)
هذا هو المختار عند النووي وغيره (قوله ويكره كراهة شديدة تأخيرها) الأنسب التذكير

الذي يجمع مقتضى الأخبار الواردة في ذلك إلى آخر ما أطال به الحفاظ ابن حجر في فتح الباري في باب قص الشارب فراجع منه أن أردنه
(قوله كما يخالهما في الوضوء) أي يبدأ بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى (قوله والا فالحلق أفضل) لأن في النتف حينئذ تعذيبه وإيلاما
والمقصود النظافة وهي حاصلة بالخلق قال ابن علان في شرح الإيضاح جاء أن الربيع دخل على الشافعي وهو يحلق أبطه فوق ولم يتكلم
فعرف الشافعي أنكاره فقال ما عدلت عن الحلق إلا أن التفت آتني اه وقال النووي في إيضاح المناسك لو حلق الأبط بدل النتف أو نتف
العانة فلا بأس اه (قوله ولا يؤخر ما ذكر) أي من قوله يدهن غبا إلى هنا

تفه وقال الجبيلي شعر العانة اذا طال بعشش فيه الشيطان ويذهب قوة الجماع وفي شرح التنبيه للخطيب الشرييني ومحل الاستعجاب في الادهان وما بعده عند الحاجة اليه ويكره تأخيرها عنها والى ما بعد الاربعين أشد كراهة لخبر ورد فيه اه (قوله وهي عقد الاصابع) قال الخطيب الشرييني في شرح التنبيه

عن أربعين يوما ويسن أيضا غسل البراجم وهي عقد ظهور الاصابع وازالة وسنخ معاطف الاذن والانف وسائر البدن (و) أن (يسرح اللحية) (و) أن (يخضب الشيب بجمرة أو صفرة) للاتباع ويحرم بالسواد الا لارهاب الكفار كغزاز (و) أن يخضب المرأة (المزوجة يديها ورجليها

ولو في غير وضوء لخبر عشر من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وقص الشارب وتقليم الاظفار وغسل البراجم ونف الابط والانتضاح بالماء والختان والاستحذاء (قوله والانف) قال الخطيب في شرح التنبيه قال ابن الرفعة ويستحب نف الانف وعن الحب الطبري انه يستحب قصه ويكره تفه لخبر ورد فيه

قيل بل في حديث ان في بقائه امانا من الجذام وسيا في الجملة

* وقوله عن أربعين يوما لحديث مسلم عن أنس رضي الله عنه قال وقت لنا في قص الشارب وتقليم الاظفار ونف الابط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين ليلة وفي الكامل لابن عدي عن أنس رضي الله عنه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق عانته كل أربعين يوما وان ينتف ابطه كلما طلع ولا بدع شارب به يطولان وان يلقم أظفاره من الجمعة الى الجمعة وان يتعاهد البراجم اذا توضع الحديث قال صاحب الميزان وهو حديث منكر وأصح طرقه طريق مسلم على ما فيها من الكلام وليس فيها تأقيت لما هو أولى بل ذكر فيها أنه لا يزيد على أربعين قال صاحب المفهم هذا تحديدا كثر المدة قال والمستحب تفقد ذلك من الجمعة الى الجمعة والا فلا تحديد للعامة الا انه اذا كثرت ذلك أزيل وكذا قال النووي في مسلم المختار انه يضبط بالحاجة وطوله والله أعلم من شرح الاحياء (قوله ويسن أيضا) كما سن ما ذكر من الادهان وما بعده (قوله غسل البراجم) أي تعهد بها بالغسل كما عبر به غيره (قوله وهي) أي البراجم (قوله عقد ظهور الاصابع) بضم العين المهملة وفتح القاف جمع عقدة وعبارة المصباح والبراجم رؤس السلاميات من ظهر الكف اذا قبض الشخص كفته تشربت وارتفعت وقال في الكفاية البراجم رؤس السلاميات والراجم بطونهما وظهورها الواحدة برجة مثل بندقة قال في الاحياء وجاء في الاثر أن النبي صلى الله عليه وسلم استبطأ الوحى فلما سط عليه جبرائيل عليه السلام قال له كيف تنزل عليك وأنت لا تغسلهم براجمك ولا تنظفون رواجبكم وقلعها لا تستاكون مرأى منكم بذلك (قوله وازالة وسنخ معاطف الاذن) عطف على غسل والوسنخ بفتح حين الدرن والجمع أو ساخ والمعاطف جمع معطف (قوله والانف) قال ابن الرفعة ويستحب نف الانف وعن المحب الطبري انه يستحب قصه ويكره تفه لخبر ورد فيه انتهى قيل بل في حديث ان في بقائه امانا من الجذام قال وسيا في الجملة (قوله وسائر البدن) أي ازالته وسنخ سائر البدن وهو الذي يجتمع على جميع البدن ظاهرا وباطنا برسنخ العرق وغبار الطريق وذلك يزيله الحمام ولا بأس بدخوله لكن بشرط واداب ولذا قال في نظم الزبد والغسل في الحمام جاز الذكر * مع ستر عورة وغض للبصر * ويكره الدخول فيه للنساء الا لعذر مرض أو نفسا * وقبل أن يدخل يعطى أجرته * ولم يجاوز في اختسار حاجته

(قوله وان يسرح اللحية) أي يستحب تسريح شعر اللحية وشعر الرأس كذلك فلو عبر بالشعر بدل اللحية لكان أعم قال في المختار وتسريحه ارساله وحله قبل المشط انتهى وفي الحديث من كان له شعر فليكرمه رواه أبو داود وفي الحديث عن أنس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته ويكثر القناع حتى كان ثوبه ثوب زيات (قوله وان يخضب الشيب) أي يستحب خضبه وهو تلوين الشعر بالحناء ونحوه (قوله بجمرة أو صفرة للاتباع) أي في الصحيحين لما جى عباي فحافه يوم الفتح للنبي صلى الله عليه وسلم ولحيته ورأسه كالنعامه يياضا فقال غير واحد من أصحابي واجتنبوا السواد وفيهم أيضا عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة زاد ابن سعد وغيره عنه قال فانا أحب ان أصبغ بها وفي مسند أحمد عن ابن وهب قال دخلنا على أم سامة فاخرجت البنا من شعر النبي صلى الله عليه وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكم وفي السنن الاربعة عن أبي ذر رضي الله عنه ان أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكم (قوله ويحرم) أي الخضاب (قوله بالسواد) أي الحديث واجتنبوا السواد ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون برائحة الجنة رواه أبو داود وغيره (قوله الا لارهاب الكفار) أي اخافهم (قوله كغزاز) أي فانه يجوز له خضب الشعر الابيض بالسواد لاجل الجهاد وسواء في حرمة الخضب الذكر والانثى قال في نظم الزبد وحرما خضاب شعر بسواد * لرجل وامرأة للجهاد

قال الرمل في شرحه نعم يجوز للمرأة بذلك باذن زوجها أو سيدها لان له غرض في تزويجها به وقد أذن لها فيه واظهار كما قال بعض المتأخرين انه يحرم على الولي خضب شعر الصبي أو الصبية اذا كان أصهب بالسواد أي لما فيه من تغيير الخلقة وان عرى لناظم في شرحه انظمه انه قال ان الظاهر انه لا يحرم انتهى (قوله وان يخضب المرأة المزوجة) أي والامة التي تحل لسيدها (قوله يديها ورجليها) أي كلها لانه زينة وهي مطلوبة لزوجه أو سيدها

وأخيرا الكتاب مفصلا
فراجعته ثمة أن أردته ولا
حاجة لنا في أعادته هنا
(قوله ان كانت خلية)
قيد في الخضب بالسواد
وتطريف الاصابع
وتحميم الوجنة فكل ذلك
جائز لها بآذن حليها ومثل

بالحناء ان كان زوجها
يحب ذلك ويسن البداءة
في كل ذلك باليمن أما
غيرها فلا يندب لها ذلك
بل يحرم عليها الخضب
بالسواد وتطريف الاصابع
وتحميم الوجنة ان كانت
خلية أو لم يأذن حليها
وكذا يحرم عليها وصل
شعرها بنجس أو بشعر
آدمي مطلقا وكذا بالظاهر
على الخلية والمروجة
والمملوكة بغير آذن حليها
والوشر وهو تحديد أطراف
الاسنان وتفريقها
كالوصل بشعر طاهر ولا
بأس بتصفيف الطرر
وتسوية الاصداغ (ويكره
القرع) وهو حلق بعض
الرأس للنهي عنه

وخرج بالمرأة الرجل فانه حرام كافي الروض وشرحه وعبارتهم ما وخضاب اليدين والرجلين بالحناء ونحوه
للرجل حرام لخبر لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال الامذر فلا بأس قال والحنث في ذلك كالرجل
احتياطا (قوله بالحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون بوزن قناء وهو معروف (قوله ان كان
زوجها) أي أوسيد الاممة المذكورة (قوله يحجب ذلك) أي الخضب وهذا قيد لاستحباب الخضب
للمرأة المذكورة (قوله ويسن البداءة في كل ذلك) أي من الادهان وما بعده (قوله باليمن) للحديث
المتفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها كان يعجمه صلى الله عليه وسلم التيمن في تطهيره وترجله
وتنعله وفي شأنه كله (قوله أما غيرها) مقابل قوله المرأة المروجة أي وغير الاممة المذكورة (قوله فلا
يندب ذلك) أي خضب يديها ورجليها بالحناء قال الكردي ومن هذا إلى قوله ولا بأس بتصفيف الطرر
الخياني الكلام عليه وأخيرا الكتاب مفصلا (قوله بل يحرم عليها) أي على غير المروجة أي وغير
الاممة المذكورة (قوله الخضب بالسواد) أي ما تقدم من الحديث الذي رواه أبو داود وغيره (قوله
وتطريف الاصابع) أي يحرم عليها خضب أطراف أصابعها بالحناء مع السواد (قوله وتحميم الوجنة)
أي بتثليث الواو وسكون الجيم هي ما ارتفع من الوجه أي تحميمها بالحناء ونحوه (قوله ان كانت خلية) قيد
في الخضب بالسواد وتطريف الاصابع وتحميم الوجنة فكل ذلك جائز لها بآذن حليها ومثل ذلك النقش كما
في النخفة وغيرها كردي (قوله يحرم عليها) أي المرأة * وقوله وصل شعرها بشعر نجس أي كشعر
الميتة ومثله الوشم كإسياني في شروط الصلاة وأخيرا الكتاب فانه حرام مطلقا لانه بنجس فيه الصدى
وسباني (قوله أو بشعر آدمي مطلقا) أي سواء كانت خلية أو مروجة أذن لها زوجها أو لا
وذلك لحديث الصحيحين لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشعة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة
والنامصة والمنتمصة أي فاعلة ذلك وسائله وللتعريض للثمة ولانه في الاول مستعمل للنجس
العين في بدنه كالادهان بنجس والامتناسط بعاج مع رطوبة وأما في الثاني فلانه يحرم الانتفاع به وبسائر
أجزائه لكرامته انتهى إسن (قوله وكذا بالظاهر) أي يحرم وصل الشعر بالظاهر (قوله على
الخلية) أي الغير المروجة (قوله والمروجة والمملوكة بغير آذن حليها) أي من الزوج والسيد وكالشعر
الصوف والخرق كافي المجموع قال وأما ربط الشعر بخيوط الحرير الملونة ونحوهما لا يشبه الشعر فليس
بمنهى عنه (قوله والوشر) مبتدأ خبره قوله كالوصل وما بينهما جملة معترضة * وقوله وهو أي الوشر
بفتح الواو وسكون الشين * وقوله تحديد أطراف الاسنان يقال وشرت المرأة أنيابها وشرا من باب وعد
إذا حددتها ورقعتها فهي وشارة واستوشرت سألت أن يفعل بها ذلك (قوله وتفرقها) أي أطراف الاسنان
(قوله كالوصل بشعر طاهر) أي فيما ذكر من حرمة الخلية وجوازها للمروجة بآذن زوجها وذلك لما تقرر
من الحديث والتعرض للثمة والتعريض في الاولى ولان للزوج غرض في تربيتها وقد أذن لها فيه قال في شرح
الروض وخالف في التحقيق في الوصل والوشر فالخفة ما بالوشم في المنع مطلقا قال الشهاب الرملي في حواشيه
ويستثنى الواشر لآزاله الشين كوشر السن الزائدة والنازلة عن اخواتها فانه لا يحرم لانه يقصد به تحسين
الهيئة (قوله ولا بأس) أي لا يحرم لكنه مكروه كما صرح به شيخ الاسلام (قوله بتصفيف الطرر)
بضم الطاء جمع طرة وهي في كل شئ حافته والمراد بها هنا طرف شعر الناصية فلا بأس بتصفيفها على الجهة
أي لا يحرم بل مكروه كما تقرر (قوله وتسوية الاصداغ) أي لا بأس بها أي بتسوية شعرها
وهي ما فوق الاذنين فالصداغان متصلان بالعدار وهو محاذي الاذنين لكنهما مكروهة كالثي قبله
(قوله ويكره القرع) أي تنزيها كما صرح به في نظم الزبد (قوله وهو) أي القرع بقاء وزاي
مفتوحين وعين مهملة مأخوذة من قرع السحاب وهو تقطعه (قوله حلق بعض الرأس) سواء كان من

٢٣ - رمسى - له وشفر النهر والوادي وطرف كل شئ وحرفته والناصية والمزادة الخ وفي مة أمات الحرير يرى والذي زين الجباه
بالطر الخ (قوله وتسوية الاصداغ) أي شعرها وهي ما فوق الاذنين فالصداغان متصلان بالعدار وهو محاذي الاذنين (قوله القرع) بقاء
وزاي مفتوحين وعين مهملة مأخوذة من قرع السحاب وهو تقطعه (قوله وهو حلق بعض الرأس) أي سواء كان من موضع واحد أو متفرقا

(قوله للنهي عنه) أي في حديث الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن القزع وفي رواية لابي داود أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن القزع وقال احلقه كله أو رده كله قال النووي في شرح مسلم أجمع العلماء على كراهة القزع إذا كان في مواضع متفرقة إلا أن يكون لمدواة أو نحوها وهي كراهة تنزيه وقال بعض أصحاب مالك لا بأس به في القصة أو القفال للعلام قال العلماء والحكمة في النهي عنه أنه تشويه في الخلقة وقيل لأنه زى أهل الشر والشطارة وقيل لأنه زى اليهود وقد جاء هكذا في رواية لابي داود قال الفزالي في الأحياء لا بأس بحلق جميع الرأس لمن أراد التنظيف. لا بأس بتركه لمن أراد أن يدهن ويرجل وادعى ابن المنذر الإجماع على إباحة حلق الجميع وهو روي عنه أنه مكره وصاف الخوارج اه وبكره أحمد وروي عنه أنه مكره وصاف الخوارج اه وبكره ١٧٨

موضع واحد أو متفرق قال في شرح مسلم أجمع العلماء على كراهة القزع إذا كان في مواضع متفرقة إلا أن يكون لمدواة أو نحوها وهي للتنزيه وقال بعض أصحاب مالك لا بأس به في القصة أو القفال للعلام قال العلماء والحكمة في النهي عنه أنه تشويه للخلقة (قوله ولا بأس بحلق جميعه) أي الشعر وادعى ابن المنذر الإجماع على إباحة ذلك وهو روي عنه أنه مكره وصاف الخوارج اه وبكره أحمد وروي عنه أنه مكره وصاف الخوارج اه وبكره (قوله لمن لا يخف عليه) أي لا يتيسر له (قوله تعده) أي الشعر (قوله وتركه) أي لا بأس بترك حلق جميعه (قوله لمن يخف عليه) أي يتيسر له تعده وعبارة الأحياء ولا بأس بحلقه لمن أراد التنظيف ولا بتركه لمن يدهنه ويرجله قال بعضهم ولا خلاف أن اتخاذ أفضل من إزالته إلا عند التحلل من النسك أي لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله إلا فيه ولذا قال العراقي

يحلق رأسه لأجل النسك * وربما قصره في نسك

وقدره ووالأخذ النواصي * إلا لأجل النسك المحاصي

(قوله ولو خشى من تركه) أي الحلق (قوله مشقة) أي بسبب القمل مثلاً (قوله سن له) أي للشخص (قوله حلقه) أي الشعر وكذا للرجل في النسك لما تقر في سابع الجنين وللکافر إذا أسلم وبكره حلق رأس المرأة لغير ضرورة انتهى كبرى (قوله وفرقه سنة) هو جعل الشعر فرقتين كل فرقة ذؤابة في الشماثل عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسدل شعره وكان المشركون يفرقون رؤوسهم وكان أهل الكتاب يسدلون رؤوسهم وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ثم فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه قال الكردي والسدل هو أن يرسل شعره من ورائه من غير أن يفرق (قوله وتنف الشيب) أي يكره ذلك وهو بياض الشعر الأسود كما في المصباح ويؤخذ من القاموس أنه يطلق على بياض الشعر وعلى الشعر الأبيض قاله البيهقوري في الحديث قال أبو بكر رضي الله عنه يا رسول الله قد شبت قال شيتى هو دوا الواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت قالوا وانما كانت هذه السور سينافى الشيب لاشتغالها عن بيان أحوال السعداء والأشقياء وأحوال القيامة وغيرها كالامر بالاستقامة وذلك كله يستلزم الضعف ويسرع قال الشاعر

والهم يحترم الجسم نحافة * ويشيب ناصية الصبي ويهرم

لكن لما كان صلى الله عليه وسلم عنده من شرح الصدر وأنوار اليقين على قلبه ما يسليه لم يستول ذلك الأعلى قدر يسير قال ابن عمر رضي الله عنهما إنما كان شيب رسول الله صلى الله عليه وسلم نحواً من عشرين شعرة بيضاء (قوله لانه نور) أي كما في الحديث رواه النسائي والترمذي وغيرهما من شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة فقال له رجل عند ذلك فان رجلاً لا يتفقون الشيب فقال رسول

حلق رأس المرأة لغير ضرورة (قوله سن له حلقه) وكذا للرجل في النسك وفي سابع الجنين وللکافر إذا أسلم (قوله وفرقه سنة) عبارة شرح التنبيه للخطيب الشربيني ويستحب فرق شعر الرأس وترجله أي غسله بماء أو دهن أو غيره مما يليه

ولا بأس بحلق جميعه لمن لا يخف عليه تعده وتركه لمن يخف عليه ولو خشى من تركه مشقة سن له حلقه وفرقه سنة وتنف الشيب لانه نور

ويرسل نائره ويمسح متقبضه وفي شـمائل الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسدل شعره وكان المشركون يفرقون رؤوسهم وكان أهل الكتاب يسدلون رؤوسهم وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ثم فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه والسدل هو أن يرسل شعره من ورائه من غير أن يفرق والفرق هو جعل الشعر فرقتين كل فرقة ذؤابة (قوله لانه نور) كما في الحديث رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وابن حبان في صحيحه وفي رواية البزار والطبراني في الكبير والأوسط من رواية ابن لهيعة وبقيته أسناده ثقات من شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة فقال له رجل عند ذلك فان رجلاً لا يتفقون الشيب فقال رسول

الله

يؤمر فيه بشيء ثم فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه والسدل هو أن يرسل شعره من ورائه من غير أن يفرق والفرق هو جعل الشعر فرقتين كل فرقة ذؤابة (قوله لانه نور) كما في الحديث رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وابن حبان في صحيحه وفي رواية البزار والطبراني في الكبير والأوسط من رواية ابن لهيعة وبقيته أسناده ثقات من شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة فقال له رجل عند ذلك فان رجلاً لا يتفقون الشيب فقال رسول

فليتف نوره وفي رواية لابن حبان في صحيحه لا تتفقوا الشيب فانه نور يوم القيامة من شاب شيبة كتب الله له بها حسنة وخطيئة ورفع له بها درجة وروي مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يكره أن ينف الرجل الشعر الأبيض من رأسه ولحيته وتنف جانبي العنقفة

الله صلى الله عليه وسلم من شاء فليتنف نوره وفي رواية لابن حبان في صحيحه لا تنتفوا الشيب فانه نور يوم
القيامة من شاب شيبه كتب الله له بها حسنة وحط عنه خطيئة ورفع له بها درجة وروى مسلم انه صلى الله
عليه وسلم كان يكره أن ينتف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته انتهى من الكبرى (قوله بل قال
في المجموع) أي الامام النووي في المجموع وهو شرح على المذهب وهو أكبر كتب الامام النووي قال
بعضهم لم يؤلف في مذهب الشافعي مثله لكنه لم يكمل على قول بعضهم وقد أكمله البلقيني وسماه النبوع
في اكمال المجموع والمذهب للشيخ أبي اسحاق بن ابراهيم بن علي الشيرازي كتاب جليل شرحه الأئمة منهم
ابن درباس وسماه الاستقصاء لكنه لم يكمل أيضا والعمراني وسماه البيان (قوله ولوقيل بتعريجه) أي
تنف الشيب (قوله لم يبعد) أي لما تقر من الاحاديث (قوله ونص عليه في الام) ليس من كلام المجموع
كما في شرح الروض وعبارة بعد نقل كلام المجموع ونقل ابن الرفعة تحريجه عن نص الام انتهى والام
هي أحد كتب الامام الشافعي رضي الله عنه الجديدة كما صرح به في التحفة خلافا لمن شذوا شهر رواته أبو
محمد الربيع بن سليمان المرادي (قوله وتنف اللحية) أي ويكره أيضا تنف اللحية ومثله الحلق قال في
الاحياء وفي اللحية عشر خصال مكر وهتة وبعضها أشد كراهة من بعض خضابها بالسواد وتبييضها
بالكبريت والنقصان والزيادة فيها وتسريحها تصنعها لاجل الرياء وتركها شعبة اظهار الزهد والنظر الى
سوادها عيبا للشباب والى بياضها تكبرا بعلو السن وخضابها بالجمرة والصفرة من غيرنية تشبها بالصالحين
انتهى وزيد على ذلك تفصيلها كالنعبة طاقة على طاقة للترزين والتصنع وحلقها وعقدتها وضفرها (قوله
ايثار للردة) بضم الميم وحسن الصورة قال بعضهم ان تنفها في أول النبات أشد المنكرات أي لان اللحية
زينة الرجال وعلامة الكمال (قوله وتشبيها) أي يكره تبييضها (قوله بالكبريت) أي ونحوه والكبريت
عين مجرى فاذا جدد صار كبريتا وهو أنواع أصفر وأبيض وكدر وجميع أنواعه يبيض الشعر بخورا قاله
السيد المرتضى (قوله استعجلا للشيوخة) أي طلبا للرياسة وترفعاً عن الشباب واظهار الكثرة العلم ظنا بأن
كثرة الايام تعطيه فضلا وهيات فلا يزدكبر السن للجاهل الاجهلا فالعلم غمرة العقل وهي غريزة ولا يؤثر
الشيب فيها ومن كانت عزيزته الحق فطول المدة يؤكدها كد حياته وكان الشيوخ يقدمون الشباب بالعلم قاله
الغزالي (قوله وتصفيفها) أي اللحية (قوله طاقة فوق طاقة) أي بأن يقصها من أطرافها فيجعلها على
هيئة النعبة (قوله نحسنا) أي على سبيل التصنع قال كعب الاحبار يكون في آخر الزمان أقوام يقصون
لحاهم كذنب الحمامة ويعرقون نعالهم كالمناجل أولئك لا خلاق لهم (قوله والزيادة فيها والنقص منها) هما
خصلتان مكر وهتان أيضا لانهما يباينان هيئة عمل الصالح بل هما مثله (قوله بالزيادة في شعر العذارين
من الصدغين) هذا راجع للاولى بمعنى ان يزيد في شعر العارضين من الصدغ وهو من شعر الرأس حتى
يجاوز عظم اللحي وذلك هو حد اللحية (قوله أو أخذ بعض العذارى في حلق الرأس) وهذا راجع للثانية وهي
النقص منها قال في الاحياء وقد اختلفوا فيما طال منها فقل ان قبض الرجل وأخذ ما فضل عن القبض فلا
بأس فقد فعله ابن عمر وجاعة من التابعين واستحسنه الشعبي وابن سيرين وكرهه الحسن وقتادة وقالوا تركها
عافية أحب لقوله صلى الله عليه وسلم اعفوا اللحية والامر في هذا قريب ان لم ينه الى تفصيل اللحية
وتدويرها من الجوانب فان الطول المفرط قد يشوه الحلقة ويطلق السنة المغتابين بالنزاهة فلا بأس بالاحترار
عنه على هذه النية وقال النخعي عجت لرجل عاقل طويل اللحية كيف لا يأخذ من لحيته ويجعلها بين لحيتين
فان التوسط في كل شيء أحسن ولذا قيل كلما طالت اللحية سمر العقل (قوله وتنف جانبي العنقة) ومثلها
اللحية والحاجب وقال في الزبد

تنزهوا واخذوا من جوانب * عنقته ولحيته وحاجب

قال الرملي يكره للرجل أخذ الشعر من جوانب عنقته ومن لحيته وحاجبه كذا في التحقيق وغيره لانه في معنى

بل قال في المجموع ولوقيل
بتعريجه لم يبعد ونص
عليه في الام (وتنف
اللحية) ايثار للردة
وتشبيها بالكبريت
استعجلا للشيوخة
وتصفيفها طاقة فوق طاقة
نحسنا والزيادة فيها
والنقص منها بالزيادة في
شعر العذارين من
الصدغين أو أخذ بعض
العذارى في حلق الرأس
وتنف جانبي العنقة

عبارة الشهاب م في
شرح الزبد يكره للرجل
أخذ الشعر من جوانب
عنقته ومن لحيته وحاجبه
كذا في التحقيق وغيره
لانه في معنى التميميص
المنهي عنه لكنه قال
ابن الصلاح لا بأس بأخذ
ما حول العنقة اه

(قوله ولا بأس بترك سباليه الخ) هذا نقلوه عن الغزالي وأقروه لكن في شرح التنبيه للخطيب الشريفي مائنه قال الزركشي ويرد هذا ما في مسند الامام أحمد قصه واسبالا تم ولا تشبهوا باليهود اه ورايت في فتاوى العلامة ابن زباد المعنى مائنه يمكن حمل الحديث الذي رواه الامام أحمد قصه واسبالا تم ولا تشبهوا باليهود على قص القدر الذي يحصل به التشبه باليهود وهو عند غش طولها فلا منافاة حينئذ بينه وبين ما ذكره الغزالي ولم أر من ذكر ذلك اه ١٨٠

التنبيه المنهى عنه لكن قال ابن الصلاح لا بأس بأخذ ما حول العنفة انتهى وجمع بعضهم بأن المكروه أخذ ذلك بالتنف بخلافه بالخلق فليأمل (قوله وتركها شئمة) أي يكره ترك اللحية بحالها شئمة تقلة مغبرة من غير تسريح لها (قوله اظهر القلة المبالة بنفسه) أي اظهر الزهد والتهاون بالقيام على النفس (قوله والنظر في بياضها وسوادها) أي هما اخصلتان مكر وهتان أيضا (قوله اعجابا) أي وتكبرا بسبب كبر سنه ونظا ولا على الشاب كما تقدم وهذا راجع للاول (قوله وافتخارا) أي وخيلاء وغرّة بالشباب وهذا راجع الى الثاني وهو النظر الى سوادها (قوله ولا بأس بترك سباليه) أي كما فعل به عمر وغيره لأن ذلك لا يستر القم ولا يبق فيه غمر الطعام اذ لا يصل اليه قاله في الاحياء قال الزركشي ويرده ما في مسند أحمد قصه واسبالا تم ولا تشبهوا باليهود قال الكردى نقل عن ابن زباد يمكن حمل الحديث على قص القدر الذي يحصل به التشبه باليهود وهو عند غش طولها فلا منافاة حينئذ بينه وبين ما ذكره الغزالي ولم أر من ذكر ذلك انتهى وفي سنن أبي داود عن جابر رضي الله عنه قال كنا نغني السبال الا في حج أو عمرة (قوله وهما) أي السبالان بكسر السين المهملة وتخفيف الباء الموحدة (قوله طرفا الشارب) أي عن يمين وعن شمال (قوله ويكره بلاعذر المشي في نعل واحد) النعل بفتح النون وسكون العين كل ما وقيت به القدم عن الارض فلا يشمل الخف عرفا والجمع أنعل ونعل وخرج بالمشي الوقوف والعود فانه لا يكره وذهب بعضهم الى الكراهة نظر المأبأى (قوله للنهي الصحيح) أي في الصحيحين وغيرهما * وقوله عنه أي عن المشي بالنعل الواحد وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يمشين أحدكم في نعل واحد لينعلهما جميعا أو يحفهما جميعا وعلم من هذا الحديث أن الحفاء غير مكره وأيضا كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي حافيا لا سيما الى العبادات تواضعا وطلب المزيد الاجر كما أشار اليه العراقي بقوله

يمشي بالنعل ولا خف الى * عيادة المريض وحوله الملا

قال بعضهم ومحمل النهي عن ذلك عند الاستدامة أما لو انقطع نعله فشى خطوة أو خطوتين فانه ليس بقبيح ولا منكر وقد عهد في الشرع اغتفار القليل دون الكثير (قوله والمعنى فيه) أي والحكمة في النهي عن المشي في النعل الواحد (قوله أن مشيه يحتل بذلك) عبارة الشيخ الباجوري لمافيه من المثلة وعدم الوفاق وأمن العثار وتميز احدي جارحتيه عن الاخرى واختلال المشي وإيقاع غيره في الانتم للاستهزاء به ولانه مشية الشيطان (قوله وقيل) أي في حكمة النهي في ذلك (قوله لمافيه) أي في المشي في النعل الواحد (قوله من ترك العدل بين الرجلين) مع أن المطلوب من الانسان أن يعدل بين جوارحه (قوله وكالنعل) أي في الكراهة المذكورة (قوله الخف ونحوه) أي كالقباق بل ربما يكون فيه أشد كراهة لأن اختلال المشي في القباق الواحد أشد وألحق ابن قتيبة بذلك إخراج احدي يديه من احدي كفيه والقاء الرداء على أحد منكبيه ونظر فيه بعض الشراح بأنهما من دأب أهل الشطارة فلا وجه لكرهتهما والكلام في غير الصلاة ولا فداء مكره فيها وفيمن لا تحتل مروءته بذلك ولا فلا نزاع في الكراهة (قوله والاتعال قائما) أي ويكره لبس النعال قائما (قوله للنهي الصحيح عنه) أي في حديث أبي داود عن جابر رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتنعل الرجل قائما واه أيضا الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه (قوله ولانه يخشى منه) أي من الاتعال قائما (قوله سقوطه) يؤخذ منه أن المداس المعروف الآن ونحوها لا يكره فيها ذلك اذ لا يخاف

وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمشين أحدكم في نعل واحد لينعلهما جميعا أو ليحفهما جميعا قال الشارح في شرح شمائل الترمذي من الاحفاء وهو الاعراء عن النعل ومن الخف أو من الحفاء وهو المشي بالنعل

وتركها شئمة اظهر القلة المبالة بنفسه والنظر في بياضها وسوادها اعجابا وافتخارا ولا بأس بترك سباليه وهو ما طرفا الشارب (و) يكره بلاعذر المشي في نعل واحد للنهي الصحيح عنه والمعنى فيه أن مشيه يحتل بذلك وقيل لمافيه من ترك العدل بين الرجلين وكالنعل الخف ونحوه (والاتعال قائما) للنهي الصحيح عنه أيضا ولانه يخشى منه سقوطه

والتعدي حينئذ مجازية والاصل ليحفهما خذف أو نقول ضد من المجرد معنى المتعدي بلا خذف اه (قوله والاتعال قائما للنهي الصحيح عنه) أي في حديث أبي داود عن جابر رضي الله عنه قال نهى

رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتنعل الرجل قائما واه أيضا الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه وسيأتي الكلام على ما يتعلق بهذا في آخر باب اللباس ان شاء الله تعالى فراجعته شئمة (قوله ولانه يخشى منه سقوطه) قال الشارح في الامدادوم في النهاية والزبادي في شرح المهرر يؤخذ منه ان المداس المعروف الآن ونحوها لا يكره فيها ذلك اذ لا يخاف منه انقلاب اه والعبارة للامداد

(قوله واطالة العذبة الخ) ذكره في اللباس أيضا فهو تكرار وسبأ في الكلام ثمة أيضا (قوله عن الكعبين) قيد في الثوب والازار لا العذبة في اللباس من هذا الشرح والسنة في الثوب والازار للرجل أن يكون الى نصف الساقين ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة أن تكون بين الكتفين وفي الكم أن يكون الى الرسغ وهو المفصل بين الكف والساعد ويكرز ول ذلك عما ذكر ومنه نزول الثوب والازار من الكعبين أي عنهما ويجرم نزول ذلك كله عما ذكر فيه للخيل الخ فعلم أن العذبة يكره أو يحرم نزولها عما بين الكتفين وسيأتي في اللباس نقلا عن التحفة قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أي العذبة أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبر ويجرم اغشاش طولها للخيل والا كره الخ (قوله وليس الخشن الخ) حزم المصنف فيما سيأتي قبيل صلاة العيدين بكراهة ذلك وتبرأ منه الشارح فقال على ما قاله جمع لكن الذي اختاره في المجموع أنه خلاف السنة قال ويقاس بذلك كل الخشن اه ١٨١ وسيأتي هناك كلام التحفة وما اختاره في المجموع اعتمده في

الامداد و مر في نهايته واعتمد الخطيب الشربيني في المغنى الكراهة قال وان اختار في المجموع أنه خلاف السنة اه وفي أصل الروضة مانعه ومنه يعني من ترك المروءة المسقطه لاهلية الشهادة

واطالة العذبة والثوب والازار عن الكعبين للخيل والاحرم ولبس الخشن لغير غرض شرعي خلاف الاولى وبسن أن يبدأ يمينه لبسا ويساره خلعا

أن يبتذل الرجل المعتبر نفسه بنقل الماء والاطعمة الى بيته اذا كان ذلك عن شح فان فعله استكانة واقتداء بالسلف التاركين للتكاف لم يقدح ذلك في المروءة وكذا لو كان يلبس ما يجد ويا كل حيث يجد لتقلبه وبراءته عن

منه انقلاب نقله الكردى عن الشارح وغيره (قوله واطالة العذبة) أي ويكره اطالة العذبة وسيأتي الكلام عليها في اللباس (قوله والثوب) أي القميص والحية وغيرهما (قوله والازار عن الكعبين) قيد في الثوب والازار لا العذبة في اللباس من هذا الشرح والسنة في الثوب والازار للرجل أن يكون الى نصف الساقين ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة أن تكون بين الكتفين وفي الكم أن يكون الى الرسغ ويكره نزول ذلك عما ذكر ومنه نزول الثوب والازار من الكعبين الخ فعلم أن العذبة يكره أو يحرم نزولها عما بين الكتفين (قوله للخيل) أي التفاخر والتعظيم يعني أن الكراهة اذا لم يكن للخيل (قوله والا) أي بأن كان للخيل (قوله حرم) أي ما ذكر من اطالة العذبة والثوب والازار لخبر البخاري من جرثومة خيل لم ينظر الله اليه يوم القيامة قال أبو بكر رضي الله عنه يا رسول الله ان ازاري يسترضي إلا أن أتعاهده فقال له انك لست ممن يفعله خيلا وخبر الصمعيحيين ما استقل من الكعبين في النار وخبر الاسبال والقميص والعمامة من جرثومة خيل لم ينظر الله اليه يوم القيامة رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح على ما في المجموع وحسن على ما في الروضة قاله في الاسنى (قوله ولبس الخشن) مبتدأ أخبره قوله خلاف الاولى (قوله لغير غرض شرعي) أي من مجاهدة النفس والاقتداء بالسلف الصالح وسيأتي في اللباس تفصيله ان شاء الله (قوله خلاف الاولى) حزم المصنف فيما يأتي قبيل صلاة العيدين بكراهة ذلك وتبرأ منه الشارح فقال على ما قاله جمع لكن الذي اختاره في المجموع أنه خلاف السنة قال ويقاس بذلك كل الخشن وفي أصل الروضة مانعه يعني من ترك المروءة المسقطه للشهادة ان يبتذل الرجل المعتبر نفسه بنقل الماء والاطعمة الى بيته اذا كان ذلك عن شح فان فعله استكانة واقتداء بالسلف التاركين للتكاف لم يقدح ذلك في المروءة وكذا لو كان يلبس ما يجد ويا كل حيث يجد لتقلبه وبراءته عن التكاف المعتاد وهذا يعرف بتناسب حال الشخص في الاعمال والاخلاق وظهور رحامل الصدق فيما يديه وقد يؤثر فيه الزى واللبس انتهى قال السيد عمر البصري في فتاويه فقوله ما وهذا يعرف الخ مشعر بأن من توفرت القرائن على صدقه لا يكون تلبسه بذلك مخلا بمرءته وبالعكس من توفرت القرائن على أن الحامل له على ذلك الشح أو غيره وهذا التفصيل واضح لا غبار عليه الخ كبرى (قوله وبسن أن يبدأ يمينه لبسا) أي لما ذكر من النعل والثوب والازار (قوله ويساره خلعا) أي لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في شأنه كله أي ما كان من باب التكريم ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين واذا نزع فليبدأ بالشمال فلتكن اليمين أولهما تنتعل وآخرهما تنزع قال الحكيم الترمذي اليمين مختار الله ومحبوبه من الاشياء فأهل الجنة عن عرش يوم القيامة وأهل السعادة

التكاف المعتاد وهذا يعرف بتناسب حال الشخص في الاعمال والاخلاق وظهور رحامل الصدق فيما يديه وقد يؤثر فيه الزى واللبس اه قال العلامة سيدى عمر البصري في فتاويه فقوله ما وهذا يعرف الخ مشعر بأن من توفرت القرائن على صدقه لا يكون تلبسه بذلك مخلا بمرءته ومسقطا لشهادته وبالعكس من توفرت القرائن على أن الحامل له على ذلك الشح أو غيره وهذا التفصيل واضح لا غبار عليه الى آخر ما قاله (قوله لغير غرض شرعي) أي من مجاهدة النفس والاقتداء بالسلف الصالح وسيأتي في اللباس عن التحفة تفصيل في ذلك فراجع ثمة (قوله أن يبدأ يمينه) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في شأنه كله أي ما كان منه من باب التكريم

(قوله وأن يخلع نحو نعليه إذا جلس وأن يجعلهما وراءه) أي لما صح من الأمر به وقوله لا العذر بخوف عليهما مثله نهاية هر كلاً بمداد (قوله أوجنبه) لعله أراد الشق الأيسر منه فقد روى البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى الصبح نخلع نعليه ووضعهما عن يساره ولعل محله حيث لم يكن عن يساره أحد ١٨٢ والاقبتعين كونها وراءه وتحت رجله فقد روى أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال إذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره فيكون عن يمين غيره إلا أن لا يكون عن يساره أحد وليضعهما بين رجله وقياس هذا أن لا يضعهما وراءه إذا كان خلفه أحد لانها حينئذ تصير أمام الذي خلفه فتعين حينئذ وضعهما بين رجله بل يشمله بعض روايات الحديث المذكور حيث قال إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذيهما أحد وليجعلهما ما بين رجله وأوليهما أي حيث لم يكونا متنجسين كما هو ظاهر وهذا كله لم يحضرني من نبيه عليه والاحاديث كما ترى تفيد لك أنها مقيدة بحال الصلاة فراجع هل تعرض لذلك أحد أو لا قاله الكردى (قوله لا العذر بخوف عليهما) أي على ضياعهما فيضيهما حيث أمّن من ذلك (قوله وأن يطوى ثيابه إذا كرا اسم الله تعالى) عبارة شرح الروض قال الزركشي وينبغي طي الثياب فقد روى الطبراني بإسناد ضعيف خبرا طويلا وبكم ترجع البهائر واحدا فان الشيطان اذا وجد الثوب مطويا لم يلبسه وان وجدته منشورا لبسه وخبر اذا طوى ثيابه بكم فاذا كرا اسم الله لا يلبسها الجن بالليل وأنتم قتلتم في سريعتهم في الايعاب وقوله في سند الاول المفيد للسنة أنه ضعيف عجيب كيف وفيه عمر بن موسى بن دحية وهو ضاع انتهى قال الكردى وأقر الثاني كما ترى (قوله وأن يجعل عذبة بين كتفيه) لخبر مسلم عن عمرو بن حريث رضي الله عنه قال كاني أنظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سوداء وقد أرخى طرفيها بين كتفيه (قوله وكه الى رسغه) أي بسن أن يجعل كه الى رسغه فقط ولا يزيد عن ذلك لان كه صلى الله عليه وسلم كان الى الرسغ واه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والرسغ بضم فسكون أو بضمين ويقال رصع بالصدا أيضا والجمع أرساغ وأرسغ ذكر في القاموس وهو المفصل بين الكف والساعد وسيأتي نحر بر الفرق بينه وبين البوع والكرسوع (قوله وللرأة ارسال نوبها على الارض ذراعا ولا يكره ارسال العذبة ولا عدمه

وسلم قال إذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره فيكون عن يمين غيره إلا أن لا يكون عن يساره أحد وليضعهما بين رجله وقياس هذا أن لا يضعهما وراءه إذا كان خلفه أحد لانها حينئذ تصير أمام الذي خلفه فتعين حينئذ وضعهما بين رجله على قياس النهي

وأن يخلع نحو نعليه إذا جلس وأن يجعلهما وراءه أو يجنبه لا العذر بخوف عليهما وأن يطوى ثيابه إذا كرا اسم الله وأن يجعل عذبة بين كتفيه وكه الى رسغه وللرأة ارسال نوبها على الارض ذراعا ولا يكره ارسال العذبة ولا عدمه

عن وضعهما على يساره إذا كان عن يساره أحد بل يشمله بعض روايات الحديث المذكور حيث قال إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذيهما أحد وليجعلهما ما بين رجله وأوليهما أي حيث لم يكونا متنجسين كما هو ظاهر وهذا كله لم يحضرني من نبيه عليه والاحاديث النبوية

كما ترى تفيد لك أنها مقيدة بحال الصلاة فراجع ذلك هل تعرض له أحد أو لا (قوله وأن يطوى ثيابه) سيأتي في اللباس الجواز عبارة شرح العباب في ذلك فراجعها ثم (قوله وكه الى رسغه) هو المفصل بين الكف والساعد (قوله ارسال نوبها) سيأتي في اللباس الخلاف في أن مبدأ الذراع هل يكون من أنصاف الساقين أو من الكعبين أو مما عيس الارض منه فراجع ثم (قوله لا يكره ارسال العذبة) سيأتي في اللباس أن ارسالها سنة لكن لا يكره تركه قال الشارح في الامداد و هر في نهايته اذ لم يصح في النهي عن ترك ارسال شيء

﴿فصل في الوضوء﴾ (قوله وهو معقول المعنى) أي الوضوء أشار بهذا إلى الرد على إمام الحرمين في قوله أنه تعبدى لا يعقل معناه وتبعه ابن عبد السلام وأقره شيخ الإسلام زكريا في شرح الهجعة والخطيب الشريفي في الاقتناع والقائلون بهذا انظر وإلى أن فيه مسحا وهو لا يعقل معناه إذ لا يفيد تنظيما فلو كان المقصود منه النظافة لوجب غسله والذي اعتمدته الشارح والجمال مر في النهاية وغيرهما أنه معقول المعنى لأن الشارح لما حكم بزوال الطهارة عن البدن عند خروج شيء من السبيلين ١٨٣ مثلاً أدرك العقل أن هذا الحكم انما هو

لأجل هذا الوصف وأنه ليس لتعبد محض لا يعقل العقل عليه قالوا وانما اكتفى بمسح جزء من الرأس لأنه مستور غالبا ولم يباشر من الاعمال ما يباشر غيره فخفف في أمره واحتيج لطهره لأنه عضو شريف قال الشارح في شرح العباب اعلم أن العلماء اختلفوا هل الامور التعبدية شرعت لحكمة

الجواز بالمعنى الشامل للذنب لا الجواز المستوي الطرفين وذلك للاحدith الصحيحة المصرحة بفعله صلى الله عليه وسلم لما قاله بعض الفضلاء وسيأتي في ذلك زيادة بسط ان شاء الله تعالى ﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسنهم بهذا كرم المؤلف رحمه الله تعالى من خصص الفطرة المذكورة في الحديث الختان وقد ذكره صاحب نظم الزبد فقال والختان واجب بل بالغ ساتر ككرة قطع * والاسم من أنى الخ لقوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع مله إبراهيم حنيفا وكان من ملته الختان في الصحيحين أنه اختنت وعمره ثمانون سنة ونخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل أسلم أتق عني شعرك الكفر واختنت والامر للوجوب ولأنه قطع جزء لا يستخلف عهدا فلا يكون الا واجبا كقطع السرقه ولأنه قطع عضو سليم فلم يجب لم يجز وأما خبر أحمد والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال الختان سنة في الرجال مكرمة في النساء فأجيب عنه بأن المراد منه أنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه فعله وأمر به فيكون واجبا وأما ختان الصبي والمجنون ومن لا يحتمله فليس بواجب لأن الأولين ليسا من أهل الوجوب والثالث يتضرر به وكلما يجب الختان يجب قطع السر لأنه لا يتأتى ثبوت الطعام الابنه ووربطها الا أن وجوبه على الغير لأنه لا يفعل الا في الصغر ويجب ختن رقيقة ويسن كونه يوم السابع في الاربعين في السنة السابعة لأنه الوقت الذي يؤمر فيه بالطهارة ومن له ذكر ان عاملان ختنتا جميعا وؤنة الختان في مال المختون فعلى من تلزمه مؤنته ويجوز الامام بالغا قلا على الختان اذا احتمله وامتنع منه ولومات قبل الختان حرم ختنه وان ولد مختونا لم يحنث انتهى ملخصا من غاية البيان والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في الوضوء﴾ وهو معقول المعنى وفرض مع الصلاة على الوجه قبل الهجرة بسنة

﴿فصل في الوضوء أي فرضه﴾

عند الله خفيت علينا أو لجبرد قصد الامتثال ليرتب عليه الثواب والاكثر ون على الاول اه (قوله بسنة) كذلك الامداد والنهاية زاد في فتح الجواد على خلاف فيه اه وفي التحفة فرض مع الصلاة ليلة الاسراء اه زاد في شرح العباب بمكة بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة أشهر ليلة سبع

وهو اسم مصدر وهو التوضؤ والافصح ضم واوه ان أريد به الفعل الذي هو استعمال الماء في الاعضاء مع النية وهو المترجم له وفتحها ان أريد به الماء الذي يتوضأ به مأخوذ من الوضاعة وهي النظارة لازالة لظلمة الذنوب في الحديث من توضأ فأحسن الوضوء وصلى ركعتين لم يحدث نفسه فيها شيء من الدنيا اخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وفي الحديث من توضأ فأحسن الوضوء ذهب الاثم من سمعه وبصره ويديه ورجليه (قوله وهو) أي الوضوء (قوله معقول المعنى) أي مفهوم المعنى أي تدرك علته وحكمته فان المقصود منه النظافة ظاهرا من الاوساخ وباطنا من الذنوب ومراد الشارح بما ذكر الرد على من يقول ان الوضوء تعبدى لا تدرك علته لأن فيه مسحا وهو لا ينظف واجب بأنه انما كتنى به لأنه مستور غالبا فكفاه أدنى طهارة لان تشريفه المقصود يحصل بذلك هذا واختلفوا هل الامور التعبدية شرعت لحكمة عند الله خفيت علينا أو لجبرد قصد الامتثال ليرتب عليه الثواب والاكثر ون على الاول والتعبدى أفضل من معقول المعنى لأن الامتثال فيه أشد كما في الفتاوى الحديثية (قوله وفرض) أي الوضوء أي نزل فرضه (قوله مع الصلاة على الوجه قبل الهجرة بسنة) أي على خلاف فيه وذلك ليلة الاسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة أشهر ليلة

وعشرين من رجب كما في الروضة في السير وسيأتي ثمة ما فيه إلى أن قال كلام ابن عبد البر صرح في أن وجوبه قبل الصلوات الخمس فانه حكى الاتفاق على أنه لم يصل قط الا بوضوء وكان صلى الله عليه وسلم قبل الصلوات الخمس يصلي ما ذكر أول سورة المزمل ثم آخرها وهذا يدل على سبق الوضوء على وجوب الصلوات الخمس ويؤيده رواية الحاكم إلى أن قال وجزم ابن حزم بأنه لم يشرع الا بالمدينة وبعض المالكية بأنه كان قبل الهجرة مندوبا إلى أن قال والحاصل أن ما ذكره المصنف تبعه الغيرة من إيجابه مع إيجاب الخمس ليلة الاسراء لم أر ما هو مرجح في الدلالة وفي حاشية فتح الجواد للشارح مانعه قوله فرض مع الصلاة الخ طاهره أنه لم يكن قبل الاسراء وضوء واجب مع أن قيام الليل

الذي هو التمسك بالصلوة كان واجبا عليهم اذ اول ما وجب التوحيد ثم ما ذكر اول سورة المزمل ثم ما ذكر آخرها ثم الصلوات الخمس ليلة الاسراء فيلزم على هذا أنهم كانوا يصلون ذلك بلا طهارة لكن في كلام الفقهاء أن الغسل كان واجبا أولا لكل صلاة ثم نسخ بالوضوء عن الحدث لا غير فان صح ذلك علم منه أنهم كانوا قبل الاسراء يصلون بالغسل لا غير اه بحر وفي شرح العباب للشارح ما نصه ثم الاكثرون على أنه لا يجب الامن حدث فيقدرون في الآية محمد بن وقال آخرون بل الامر فيها على عمومته من غير تقدير حذف الا أنه في حق المحدث على الايجاب وفي حق غيره على النسخ وقال بعضهم كان على الايجاب ثم نسخ فصار مندوبا وبديل له خبر احمد وابي داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا أو غير طاهر زادنا شق عليه وضع هذه الوضوء الامن حدث ومسلم كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله عنه انك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال عمدا فعلته أي لبيان الجواز وبه يرد على جمع منهم داود قالوا بقاء وجوبه لكل صلاة اه ما أردت نقله من الايجاب وكون ما ذكر من النسخ كان يوم الفتح ذكره كذلك الخطيب الشربيني في المغني والافقاع في باب التيمم وابن شعبة في شرحه الكبير على المنهاج ووقع في التحفة أن النسخ كان يوم الخندق وكذلك في حاشية المحلى للشهاب القلوبي (قوله بالنسبة لبقية الامم لا لانبياهم) وكونه من خصائص هذه الامة قال الحلبي أخذ من حديث الصحيحين أن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء ورد بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم توضع ثلاثا وقال هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي وهذا مأخذ ما ذكره الشارح هنا لكن فيه أن الحديث المذكور ضعيف نعم في شرح العباب للشارح نقلا عن بعض متأخري المحدثين ١٨٤ أنه يحتمل أن يكون هذا المتن حسنا لكثرة طرقه اه وفي الترغيب

للتدري رواه احمد وابي حبان وفي اسنادهما زيد المي وقد وثق وبقية رواه احمد رواه الصحيح رواه ابن ماجه أطول منه وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الامم لا لانبياهم من حديث باسناد ضعيف اه قال الشارح في الامداد لكن ينفيه ما في البخاري في قصة سارة أن الملك لما هم بالنوم منها قامت تتوضأ وتصلى وفي قصة جريج الراهب أنه قام فتوضأ وصلّى وقد يجاب بأن الذي اختصت به هذه الامة هذا الوضوء المخصوص ومنه الغرة والتعجيل كما في مسلم (قوله لا لانبياهم) هذه التفرقة بين الامم وانبياهم عليهم الصلاة والسلام لما تقرر رأ تقاولان الاصل فيما ثبت في حق الانبياء ثبوته في حق أمهم الا اذا دل دليل بالخصوصية فالعتمد أن الوضوء من الشرائع القديمة ولذلك قال في التحفة وهو من الشرائع القديمة والذي من خصائصنا اما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتعجيل فتدبر

للتدري رواه احمد وابي حبان وفي اسنادهما زيد المي وقد وثق وبقية رواه احمد رواه الصحيح رواه ابن ماجه أطول منه

وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الامم لا لانبياهم

من حديث باسناد ضعيف اه قال الشارح في الامداد لكن ينفيه ما في البخاري في قصة سارة

(قوله)

أن الملك لما هم بالنوم منها قامت تتوضأ وتصلى وفي قصة جريج الراهب أنه قام فتوضأ وصلّى وقد يجاب بأن الذي اختصت به هذه الامة هذا الوضوء المخصوص ومنه الغرة والتعجيل كما في مسلم اه وعبارة الايجاب كما في رواية مسلم سماعي علامة ليست لاحد غيركم وللطحاوي لا يأتي أحد من الامم كذلك بل هذا يدل لانهم كانوا يتوضئون ولا لم يحتاج الى أنه ينفي عنهم الغرة والتعجيل اه كلام الانوار وايضا الاصل فيما ثبت في حق الانبياء ان ثبت في حق أمهم الاما جاءت بالخصوصية به لهم فظهر أن المعتمد أن الوضوء من الشرائع القديمة ولذلك قال في التحفة وهو من الشرائع القديمة والذي من خصائص الامة اما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتعجيل اه وعبارة النهاية للجمال الرملي وايس من خصوصيات هذه الامة كما أفنى به الوالد رحمه الله وانما الخاص بها الغرة والتعجيل اه وفي شرح العباب للشارح وقدر روى الطبراني بسند ضعيف أن الوضوء مرتين مرتين كان للام السابقة وثلاثا ثلاثا لانبياهم وهذه الامة قيل ويحتمل أن الذي صكنا لهم الوضوء مرتين مرتين الصديقون منهم لا جميعهم وبذلك تجتمع الاخبار اه وفيه نظر لانه ان استدلل على ذلك بحديث الطبراني هذا فهو مع ضعف عام فلا يخصص بمجرد الاحتمال وايس في المسئلة أحاديث صحيحة معارضة حتى يجمع بنحو ذلك بل قضية الاحاديث الصحيحة ما مر من عدم الاختصاص بأصل الوضوء اه كلام الايجاب

في العباب وغيره عن
الثاني بدخول الوقت قال
في شرح العباب ولا فرق
بينهما في المعنى بل في مجرد
اللفظ والنسبة خلافا
لمن توهمه * فان قلت قضية
التعبير بارادة ما امرأه
لا يخاطب به بعد الحدث
ودخول الوقت بل لابد
في الخطاب من ارادة
فعل مايتوقف عليه
فالتعبير بالوقت يقتضى
خطابه بدخوله وان لم
يرد ذلك أصوب * قلت
الخطاب به موسع ومضيق
فن أراد الاول عبر

وموجبه الحدث واردة
فعل مايتوقف عليه وكذا
يقال في الغسل (وفروض
الوضوء ستة * الاول) النية

بدخول الوقت ومن أراد
الثاني عبر بارادة ما امر
وبهمذا يظهر أن بين
العبارتين فرقا ومن ثم
بنى بعضهم على ذلك
أنه على الاول لا على
الثاني يجب القضاء بصب
الماء ثم التيمم بعد دخول
الوقت فن قال ان المراد
بهما واحد ينظر في كلامه
بما ذكر * فان قلت كيف
يصح على ارادة نحو صلاة
النافلة موجبا للوضوء
مع أنه له سبيل من تركها
* قلت معنى إيجابه له حينئذ
أنه مادام عازما على الدخول

(قوله وموجبه) أى الوضوء بكسر الجيم أى أسبابه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله الحدث واردة فعل
مايتوقف عليه) أى كالصلاة والطواف يعنى أن موجب الوضوء مركب من شيئين الحدث بشرط الانتقطاع
وارادة ما ذكر هذا هو الاصح في التحقيق وشرح مسلم وقيل الحدث وجوباً باموسعاً وقيل ارادة فعل
ما ذكر * فان قلت كيف يصح عدم ارادة نحو الصلاة النافلة موجباً للوضوء مع أنه بسبيل من تركها
* قلت معنى إيجابه له حينئذ أنه مادام عازماً على الدخول فيها يلزمه الوضوء لحرمة تلبيه بالعبادة الفاسدة
فلانظر مع ذلك العزم الى جواز الترك فهو وجوب مقيد باستمرار العزم فيصدق عليه أنه موجب في الجملة
قاله في شرح العباب (قوله وكذا يقال في الغسل) أى ان موجبه الخباية مثلاً مع ارادة فعل يتوقف عليه
وساى ذكره أيضاً (قوله وفروض الوضوء) جمع فرض وهو لغة القطع والتقدير يقال فرض الخياط
الثوب أى قطعه وقدره وشرعاً ما يثاب الشخص على فعله ويعاقب على تركه ولما كانت هذه الامور مقدرة
في الوضوء سميت فرضاً وهو الواجب مترادفان عندنا لا في الحج ثم ان قوله فرض الوضوء مبتدأ
خبره ستة وفروض جمع مضاف لمعرفة فيكون من صبيغ العموم والمقرر عندهم أن دلالة العام كلية أى
محكوم فيه على كل فرد مطابقة لانه في قوة قضايا بعدد افراده فينحل المعنى الى كل فرض من فرضه
سنة فيقتضى ان فرض الوضوء ستة وثلاثون وهو فاسد وبجواب بأن هذه القاعدة أغلبية لا كلية أو أن محل
ذلك ما لم تقم قرينة على ارادة المجموع كما في قولهم رجال البلدي يحملون الصخرة العظيمة أى مجموعهم لا كل
فرد فرد لعدم استقلال كل واحد منهم بالحل وكما في قوله تعالى الا أقم أمثالكم فان الحكم بأنها أقم على مجموع
الدواب والطير ردون أفرادها وكلام المصنف من ذلك قال في التحفة والحاصل أنه قد تقوم قرينة تدل على
أن الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظر الى كون افراد العام الجمع أو
آحاداً أو مجموعاً فيكون المحكوم عليه كلاً لا كلية وهو ما مر ولا كلاً وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث
هى أى من غير نظر الى الافراد وذكر بعض الأصوليين أن للعام دالتين دلالة على المعنى المشترك وهى التى
الحكم فيها على الكلية من غير نظر الى خصوص الافراد وهى قطعية ودلالة على كل فرد فرد من الافراد
بالخصوص وهى ظنية انتهى وفيه تأييد لما مروان كان فيه نظر ومخالفة لما عليه محققوهم أى ان أراد
الدلالة الحقيقية المطابقة انتهى كلام التحفة * وبجواب * أيضاً بأن ما لا يصح شرعاً ولا عقلاً لا يكون من
دلالة الاقتضاء وهى التى يتوقف الصدق أو الصحة فيها على اضممار والمضمرة في كلام المصنف لفظ جملة أو
مجموع أو نحو ذلك فاحفظه (قوله ستة) أربعة بنص القرآن واثنتان بالسنة ولم يعد الماء ركناً هنا مع عبد التراب
ركناً في التيمم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة المغلظة لانه
غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على أن بعضهم قال انه لا يحسن عدم التراب ركناً
لان الآلة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءاً من العرض قاله في النهاية قال ابن قاسم وأقول
هو اشكال ساقط لوجوه منها أن هذا نظير عدم الماء فركناً للبيع ولا يتصور أن يكون العاقد جزءاً
من العقد وقد أجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها أنه ليس المراد بكون التراب
ركناً أو شرطاً أن ذاته هى الركن أو الشرط ضرورة أن كلام الركن أو الشرط متعلق الوجود والوجود
لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال التراب أو الماء أو يقال كون المسح
بالتراب والغسل بالماء ومنها أن جملة ركناً لا يقتضى كونه جزءاً من الفعل لان التيمم على هذا التقدير
مجموع أمور منها المسح ومنها التراب فكونه ركناً انما يقتضى كونه جزءاً من هذا المجموع لا من الفعل
الذى هو جزء هذا المجموع فليتامل (قوله الاول) أى الفرض الاول من الفروض الستة (قوله
النية) مصدر نويت الشئ اذا أردته وأصلها نويت بكسر النون اجتمعت الواو والياء وسميت احدهما

بالسكون فقلبت الواو باء وأدغمت الياء في الياء واشتهر أنه يتعلق بها سبعة مباحث وزاد بمضـهم ثلاثة
فالجملـة عشر ونظمها بقوله

والقصـد للشيء حقيقة أنت * لنية محلها القلب ثبت
وحكمها الوجوب والزمن يرى * عند تلبس بمفعول جرى
تمييزها العادة من غيرها * مقصود شارح لها بشرعها
وشرطها كون الذي ينوي علم * ثبوته أو ظن من شئ سلم
وكونه مكتسبا للشخص * أو تابعا لكسبه فاستقصى
فقد منافها وكيفيتها * نية كالفرض فداممحتها
وزدت كونها خالق الوري * وإن يشأ يسلمها بالامرا
في الانبياء ساكنة قطعا وفي * سواهم خاطرة عرض بني

(قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دلائل لفرضية النية وهذا الحديث رواه الشيخان وغيرهما
من الأئمة واستدل بعضهم عليها بقوله تعالى وما أمر والى الله العبد والله مخلصين له الدين والاخلاص النية قال
سم فيه شيء مع له انتهى ووجهه ان الاخلاص بمعنى النية لا يتهدى باللام اذ يصير التقدير عليه ناو بن الدين له
وقد يقال لا يلزم من كون الاخلاص بمعنى النية لفظها في الكلام بل يكفي ملاحظتها معنى كان يقال معنى
مخلصين مخلصين له الدين أى قامرين الدين عليه بحيث لا ينسبون له الى غيره وذلك انما يتحقق بالنية قاله
عش قال الشهاب عميرة من الأدلة أيضا من القرآن قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الان المعنى فاغسلوها
لاجلها كما تقول اذا ذهبت الى السلطان فتلبس أى لاجله انتهى (قوله انما الاعمال بالنيات) لفظه انما
لتقوية الحكم الذى فى حيزها اتفاقا ومن ثم وجب أن يكون معلوما للخاطب أو منزلا منزلة ولا فائدة الحصر
وضعا على الاصح فهما عند جهو ر الاصوليين خلافا لجمهور النحاة وهو اثبات الحكم لما بعدها ونفيه عما
عدها وذلك لانها وردت فى كلامهم له غالبا والاصل الحقيقة وجواز غلبة الاستعمال فى غير ما وضعت له
خلاف الاصل فلا بد له من دليل والاعمال هى حركات البدن فتدخل فيها الأقوال لانها عمل اللسان كما قاله
ابن دقيق العيد خلافا لمن أخرجهما ويتجوز بها عن حركات النفس وآثرها على الأفعال الثلاث تناول أفعال
القلوب وهى لا تحتاج لنية كما يأتى وأل فيها العهد الذهني أى غير العادية لعدم توقف صحتها على نية أو للاستغراق
وهو ما حكى عن جمهور المتقدمين ولا يرد عليه نحو الاكل من العادات ونحو قضاء الديون من الواجبات
لان من أراد الثواب عليه احتاج الى نية لا مطلقا لخصول المقصود بوجود صورته والنيات جمع نية وهى لغة
القصد كما تقدم أى عزم القلب وشرعا قصد المقترن بالفعل أى الا فى الصوم ونحو ذلك كالمسرف فهو محلها لانه
يسن مساعدة اللسان له (قوله أى انما صحتها بالنية) أى لا كلها كما قال به أبو حنيفة رضى الله عنه فتصح
عنده الوسائل بغير نية نحو الوضوء والجواب من أن تقدير الصحة أقرب الى نفي الذات من نفي الكمال وعبرة
الشارح رحمه الله فى شرح الاربعين ومتعلق هذا الطرف بمعنى بالنيات الصحة اذ هى أكثر لزوما للحقيقة
فالعمل عليه أولى لان ما كان ألزم للشيء كان أقرب خطورا بالبال عند اطلاق اللفظ لا الكمال فلا يصح
عمل كالوضوء خلافا لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه ولا نسلم أن الماء مطهر بطبيعته وكالتيمم خلافا للوزاعى
الابنية عالم يقم دليل على التخصيص ومما يعين تقدير الصحة وان الحصر فيها الدليل خبر البيهقي لا عمل لمن لانية
له وخبر غيره ليس للمرء من عمله الامانواه لا عمل الابنية والخبر الصحيح انك ان تنفق نفقة تبغى بها وجه الله
تعالى الأجرت عليها وخبر ابن ماجه انما يبعث الناس على نياتهم رواه مسلم عنه انتهى والكلام على هذا
الحديث طويل جدا كيف وقد قال أبو عبيدة ليس فى الاحاديث أجمع وأغنى وأكثر فائدة منه ومن ثم قال
الشافعى رضى الله عنه انه ثلث العلم قال البيهقي لان كسب العبد اما بقلبه أو بلسانه أو بجوارحه فالنية أحدها

لما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم انما الاعمال
بالنيات أى انما صحتها بالنية
(قوله لما صح) هو فى
الصحيحين وغيرهما

(قوله أي رفع حكمه) أي الحدث وإنما فسر الشارح برفع حكمه لأن الحدث إذا وقع لا يمكن ارتفاعه إذا المراد به مناسب الحدث بدليل قوله وان نوى بعض أحداته الخ فإذا قال المتوضئ نويت رفع الحدث كان المراد منه رفع حكمه فينصرف اليه قال الحلبي في حواشي شرح المنهج وان لم يلاحظ المتوضئ هذا المعنى حتى لو أراد بالحدث نفس السبب من حيث ذاته لم يصح وضوؤه وإنما كان رفع الحكم هو المراد لأن القصد من الموضوع رفع مانع الصلاة ونحوه أي المنع المرتب على وجود ذلك الحدث فإذا نواه أي رفع الحدث فقد تعرض للقصد أي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اه كلام الحلبي قال في التحفة

١٨٧

ويصح أن يراد به أي الحدث المانع أو المانع فلا حاجة لتقدير حكمه اه (قوله لا البول) أي لم ينور رفع حدث البول بل سكت عنه كما يدل عليه قوله وان نوى بعض أحداته ومثله إذا نوى بعض أحداته كما في التحفة كان قال نويت رفع حدث البول

فتجب اما (نية وقوع حدث) أي رفع حكمه وان نوى بعض أحداته كان نام وبال فنوى رفع حدث النوم لا البول لأن الحدث لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله

لا النوم ومثله عند الشارح إذا نوى رفع بعض الحدث الواحد كبعث حدث البول فيصح واعتمد م ر في النهاية وغيرها تبعاً للزركشي وبعض شارح الحاوي عدم الصحة في ذلك قال س م في حاشية المنهج وهذا محمل قولهم الحدث لا يتجزأ وان نوى فرداً

وأرجحها لأنهم ما تابعان لها صحة وفساد أو ثواباً وحرماناً ولا يتطرق اليها رفعه ونحوه بخلافه ولذا ورد في حديث ضعيف نية المؤمن خير من عمله وقال الشافعي أيضاً أنه يدخل في سبعين باباً وقال أبو داود أنه نصف العلم قال الشارح رحمه الله وجهه أنه أجل أعمال القلب والطاعة المتعلقة بها وعليه مدارها فهو قاعدة الدين ومن ثم كان أصلاً في الإخلاص أيضاً وأعمال القلب تقابل أعمال الجوارح بل تلك أجل وأفضل بل هي الأصل فكان نصفاً بل أعظم النصفين كما تقرر فاحفظه (قوله فتجب) أي النية في الوضوء (قوله اما نية رفع حدث) تفصيل للنيات وصح نية رفع الحدث لأن القصد من الموضوع رفع المانع فإذا نواه فقد تعرض للمقصود وإنما سكر الحدث ولم يقل الحدث ليشمل ما لو نوى من عليه أحداث رفع بعضها فإن الأصح أنه يكفي وعبر الرافعي في المحرر برفع الحدث على التعريف قيل وهو أولى لأن فيه للعهد أي الذي عليه أو للشمول الداخل فيه ما عليه بخلاف التنكير لأنه يدخل فيه نية ما لم يكن عليه فيوهم سخطهم مطلقاً انتهى قال في التحفة ويرد بان فيه إيهام اشتراط التعريف في النية وهو أضر مما أوهمه التنكير على أن التعريف يوهم أيضاً أنه لا تصح نية غير ما عليه مطلقاً فساوى في هذا فالحق أن كلا أحسن من وجهه وان التنكير أخف إيهاماً (قوله أي رفع حكمه) أي الحدث كحرمة الصلاة وهذا أن أريد بالحدث سببه كما يدل عليه قوله وان نوى بعض أحداته فإذا قال نويت رفع الحدث انصرف إلى رفع حكمه وان لم يلاحظ النوى قال في التحفة ويصح أن يراد به المانع أو المانع فلا يحتاج لتقدير حكمه والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك وان نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطاً لا عمد التلاعب وبه يرد استشكل تصور أنه إذا نوى اللعب والعبث كثيراً ما يقع من ضعفاء العقول (قوله وان نوى بعض أحداته) كذا بالتون والواو من نوى وفي التحفة نبي بالفاء بدل الواو وقال بعضهم يعني أنه نوى فرداً منها ونى بقيتها بخلاف من نوى جزءاً منها فإنه لا يصح كبعث حدث البول لأنه إذا بقي بعضه بقي كله لعدم تجزئته ولا يعارض بالمثل لقوة جانب البقاء بالاستدامة وفارق الطلاق بأنه إيجاد بعض معدوم وليس دوام العصمة رافعاً لما بقيه وفي الحقيقة أنه لا جامع بينهما وإنما نظر برما هنا ما قالوه أو وقعت على طائفة ورفعت بعضها فإنه يغلب جانب الباقي وحينئذ فلا مخالفة بينهما فتأمل ولا يشك ما هنا أيضاً ما قالوه من الحاق ما لم يظهر من الشمس بمظهر في وجود النهار وبقائه لأن وجود النهار قد تحقّق بظاهره وليس بقاء الليل محققاً بما خفي لاحتمال استمراره عما يمنع من رؤيته على أن اسم النهار يطلق على جزئه وكله كالماء فليتأمل (قوله كان نام وبال فنوى رفع حدث النوم لا البول) أي لم ينور رفع حدث البول بل سكت كما يدل عليه قوله وان نوى بعض أحداته ومثله إذا نوى بعض أحداته كما تقدم عن التحفة (قوله لأن الحدث لا يتجزأ) تعليل لقوله وان نوى الخ (قوله فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله) ولا يعارض بضده وهو إذا بقي بعضه بقي كله لأن المرتفع حكم الأسباب لأنفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهي لا يجب التعرض لها فلما ذكرها قال في التحفة وإيضاحه أن الأول يرجح لأن الأسباب التي هي الأحداث لا ترتفع وإنما يرتفع حكمها الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وهو واحد تعددت أسبابه ولا يجب على المتوضئ التعرض لها في

من أفراد الحدث صح وهذا محمل قولهم الحدث واحد فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ومن الأول مسألة البغوى وهي ما لو نوى رفع حدثه في حق صلاة واحدة لا في حق غيرها لأن حاصله أنه نوى رفع بعض الحدث الواحد ونقول أنه نوى رفع الحدث بالنسبة للصلاة الواحدة وعدم رفعه بالنسبة لغيرها والحدث الواحد إذا بقي بالنسبة لبعض الصلوات بقي بالنسبة للجميع لأنه لا يتجزأ فأقاله البغوى صحيح معتمد م ر وليس من الأول نية استباحة صلاة الظهر دون غيرها لأنه نوى رفع الحدث بتمامه إلا أنه خصه ببعض الصلوات فيلغوا التخصيص م ر ونقول لأنه أراد أن يؤدي به البعض ثم نقل س م عن الجمال م ر كلاماً طويلاً يفسر أشكال وجوابه فراجع من حاشية س م على شرح المنهج إن أردته وجرى الشارح في التحفة على الصحة فيما إذا نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها وجرى عليها أيضاً شيخ الإسلام زكريا

وقال في القول بعدم الصحة انه مردود قال مع أني لم أره فيها أي في فتاوى البغوي وبين الشارح في الإيعاب وجه رده ثم قال لكن له أي البغوي أن يفرق بينه وبين ما قبله بأنه في هذه نية بعض حدثه الذي نوى رفعه وفي تلك الباقي غير الحدث المرفوع وهو لا يضر فانه لا أثر له إذا اندفع غيره واعترض قول الشيخ أي شيخ الإسلام لم أره فيها بأنه موجود فيها طبق ما نقله الأذري وغيره اه وعذر الشيخ واضح فان نسخها بمختلفة اختلافا كثيرا وأشار الشارح بأن في قوله وان نوى بعض احداثه الى خلاف في ذلك قال الغزالي في الوسيط نية رفع الحدث كافية على الاطلاق فلو عين بعض الاحداث بالرفع ففيه أربعة أوجه أحدها أنه يرتفع على الاطلاق لان الحدث لا يتجزأ فرفع بعضه برفع كله والثاني أنه لا يجوز أن يبقا بعضه برفع كله والثالث أن نوى رفع الحدث الاول صحيح فان ما بعده ليس بحدث والرابع أنه ان لم ينف ما عدا المعين صحيح مطلقا وان نفي الاخير فليس الاثبات بأولى من النفي فيبقى الحدث اه ما أردت نقله من الوسيط للغزالي (قوله والا) أي ان تعمد كان متاعبا فلا يصح وضوؤه حينئذ قال في الامداد ومنه أي من العمد ما لو نوى الذي ذكر رفع حدث نحو الحيض اذا لم يتصور فيه الغلط اه زاد في الإيعاب خلافا لمن توهبه وفي ١٨٨ المجموع لو أجنب بنت تسع سنين فنوت الحيض غالطة صححت أو متعمدة فلا وظاهره

نيتة أي شيء منها فيأخذ كرها فذكر شيئا منها كعدم ذكره فذكرها وعدمه سيان لما تقدم أن المراد رفع الحكم لانفس الحدث فليتامل هذا وفي المسئلة خلاف قال الغزالي في الوسيط نية رفع الحدث كافية على الاطلاق فلو عين بعض الاحداث بالرفع ففيه أربعة أوجه أحدها أنه يرتفع على الاطلاق لان الحدث لا يتجزأ فرفع بعضه برفع كله والثاني أنه لا يجوز أن يبقا بعضه برفع كله ولم ينو الرفع البعض والثالث ان نوى رفع الحدث الاول صحيح فان ما بعده ليس بحدث والرابع أنه ان لم ينف ما عدا المعين صحيح مطلقا وان نفي رفع الاخير فليس الاثبات بأولى من النفي فيبقى الحدث نقله الكبري (قوله وكذا غير النوى رفع حدثه) أي فان نيتة تصح (قوله كان نام) أي ولم يسل (قوله فنوى) أي في وضوئه بعد النوم * وقوله رفع حدث البول أي ولم ينو رفع حدث النوم بان سكت أو نفاه على ما تقدم (قوله لكن بشرط أن يكون غالطا) استدراك على ما تضمنه التشبيه يعني أن محبة نية غير رفع حدثه مشروط بكونه غالطا في ذلك لا مطلقا قال العلامة الجمل والمراد بالغلط في هذا المقام أن يعتقدا الذي نواه هو الذي عليه فينسى ما عليه ويعتقد أن عليه ما نواه انتهى (قوله والا) أي وان لم تكن نيتة ذلك غالطا بل متعمدا (قوله كان متاعبا) أي فلا تصح نيتة لان التلاعب لا يجامع العبادة أصلا ومن العمد ما لو نوى الذي ذكر رفع حدث نحو الحيض اذا لم يتصور فيه الغلط وكذا من لم يداون تسع سنين خلافا للرمل فاعتمد الصحة في الغلط وان لم يتصور ومنه ولو نوى رفعه وأن لا يرفع أو رفعه في صلاة وأن لا يرفع لم يصح للتناقض وكذا نوى أن يصلي به في محل نجس أو ثوب نجس فانه لا يصح التلاعب أيضا ولا نوى معصية (قوله أو نية الطهارة) عطف على نية رفع الحدث (قوله للصلاة أو نحوها) أي مما توقف ابا حنيفة على الوضوء كالطواف (قوله أو الطهارة عن الحدث) زاد في الإيعاب أو أداء فرض الطهارة كما في المهمات عن جماعة وقياسه أنه يجب أداء الطهارة زاد الرمل كما أفتى به الوالد رحمه الله وفي العباب أو نية الطهارة له أي الحدث زاد في الإيعاب أو لأجله كما في البيان كروي (قوله ولا يكتفي فيه) أي في الوضوء أو فيما ذكر من نية الطهارة للصلاة الخ (قوله نية الطهارة فقط) أي من غير زيادة نحو للصلاة مما ذكر لانها تكون عن حدث وعن خبث فاعتبر التمييز

أن هذا التخصيص لا يأتي فمن لم يداون تسع سنين لانه لا يتصور منها حيض فيتأدبه ما قلنا اه كلام الإيعاب وسبب أي في القرقرة ضابط فيه الغلط وما وكذا لو نوى غير رفع حدثه كان نام فنوى رفع حدث البول لكن بشرط أن يكون غالطا والا كان متاعبا (أو) نية (الطهارة للصلاة) أو نحوها أو الطهارة عن الحدث ولا يكتفي فيه نية الطهارة فقط لا يضر فراجع اه ان أردته واعتمد الجمل م ر الصحة في ذلك كما نقلها عنه العلامة س م في حاشية المنهج وعبارتها قوله فلو نوى غير ما عليه

أي ولو جناية كما صرح بالنفص فيهابل وان لم يتصور منه كالحيض في حق الرجل اه م ر وفي شرح البهجة للجمال م ر فلو نوى غير ما عليه غلطاصح وان لم يتصور وقوعه منه فيما يظهر الخ وسيأتي في الغسل عن نهاية م ر نظيره فراجع اه وفي التحفة لو نوى رفعه وان لا يرفع أو رفعه في صلاة وان لا يرفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن يصلي به في محل نجس وفي شرح العباب للشارح لو نوى رفع حدث بوجد بعد وضوئه لم يجز خلافا للحد الر و يأتي لان الوضوء انما يرفع الحدث الماضي اه (قوله أو نحوها) أي مما لا يباح الا بالوضوء (قوله أو الطهارة عن الحدث) زاد في الإيعاب أو أداء فرض الطهارة كما في المهمات عن جماعة وقياسه أنه يجب أداء الطهارة زاد الجمل م ر في نهايته كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وفي العباب لو نية الطهارة له أي الحدث زاد في الإيعاب أو لأجله كما في البيان (قوله نية الطهارة فقط) قال في الإيعاب لانها تكون عن حدث وعن خبث فاعتبر التمييز لكن قوى في المجموع الصحة التي هي ظاهر النص وكلام الرافعي بأن نيتها على الوجه المخصوص لا يكون عن خبث ويجاب عنه بأن القرينة الحالية لا تعتبر مخصوصة في النيات لارتباطها بالقلب ولا شغل للقرينة به الى أن قال نعم لو نوى بقوله نويت الطهارة جميع أنواعها أجزاء كما هو ظاهر

وقيل

(قوله ولا الطهارة الواجبة على الأوجه) اعتمده الشارح في الامداد أيضا لكن الذي في التحفة والنهاية وفتح الحواد والايام الاستكفاء بذلك أيضا (قوله أداء الوضوء) قال في الامداد والمراد بالاداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة اه (قوله أو فرضه) قال في الامداد وليس المراد بالفرض هنا الزوم الا ان كان به والالم يصح وضوء الصبي بهذه النية بل فعل شرط نحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا اه ومثل ذلك في الاجزاء نية الوضوء المفروض (قوله أو الوضوء) قال في شرح العباب نعم ينبغي أن يكون الاقتصاء على ذلك خلاف الاولى لقوة الخلاف في الاجزاء حينئذ الخ وفي الامداد يسن الجمع بينهما أي بين الوضوء وأدائه خروجا من الخلاف اه وفي شرح العباب للشارح يستثنى من كلامه الوضوء المحدد فلا يكفي فيه نية الرفع والاستباحة على الأوجه خلافا لابن العماد الخ واعتمده الجلال مر أيضا وثقله في النهاية عن اعتماد والده وفي التحفة مانصه ومحدد الوضوء لا يحصل له سنة التجديد الابنية كما مر حتى نية الرفع أو الاستباحة على ما قاله ابن العماد وهو قريب أن أراد صورتهما كما أن معيد الصلاة ينوي بها الفرض وزعم أن ذلك في المعادة خارج ١٨٩ عن القواعد ممنوع كيف والشيء

لا يسمى تجديدا أو معادا إلا أن أعيد بصفته الاولى ويؤخذ منه أن الاطلاق هنا كاف كهوثة فلا يشترط ارادة الصورة بل ان لا يريد الحقيقة اكتماء بانصرافها لمدلولها الشرعي

ولا الطهارة الواجبة على الأوجه (أو) نية (نحو ذلك) كنية أداء الوضوء أو فرضه أو الوضوء وانما لم تصح نية الغسل لانه قد يكون عادة بخلاف الوضوء وكنية استباحة مفتقرة الى الوضوء

هنا من الصورة بقرينة التجديد هنا كالأعادة اه كلام التحفة وفي الامداد للشارح سيأتي في الصلاة أنه لا بد من نية فعلها فلا يكفي نية مطلق الصلاة مع الغفلة عن الغسل بقياسه هنا كذلك كما أشار

وقيل تصح وهو ظاهر كلام الرافعي وقواه في المجموع ان نية الطهارة لأعضاء الوضوء على الوجه الخاص لا يكون عن خبث قال وهذا ظاهر نص البويطي لكن حمله الاصحاب على ارادة نية الحدث قاله في الاسنى قال في شرح العباب نعم لو نوى بقوله نويت الطهارة جميع أنواعها أجزأه كما هو ظاهر (قوله ولا الطهارة الواجبة) أي لان كفي نية الطهارة الواجبة لانها تشمل الطهارة من الخبث فلم يحصل التمييز (قوله على الأوجه) كذا اعتمده في الامداد واعتمده في التحفة وغيرها الا كتماء بذلك لان الابط بالوجوب انما يتبادر منه الطهارة عن الحدث لا عن الخبث لان الطهارة عنه قد لا تجب للعفو عنه ومن ثم اختص بتلك الطهارة للصلاة على أن ربطها بما يحضها لها وظهر الخبث الغير المعفو عنه واجب لذاته بدليل الاثم بالتصريح به ومن ثم وجب الفور في ازالته حينئذ فليتأمل (قوله أو نية نحو ذلك) أي نحو رفع الحدث والطهارة للصلاة فهو عطف على نية رفع الحدث (قوله كنية أداء الوضوء) تمثيل للنحو والمراد بالاداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة اذ ليس للطهارة وقت محدد قال الشهاب الرملي في حواشي الروض ذكر الرافعي في نية الصلاة أنه لا بد من قصد فعل الصلاة ولا يكفي احضار نفس الصلاة غافلا عن الفعل والذي ذكره يتجه مثله هنا عند نية الوضوء أو الطهارة ونحوها انتهى (قوله أو فرضه) أي أو نية فرض الوضوء وليس المراد بالفرض هنا الزوم الا ان كان به والالم يصح وضوء الصبي بهذه النية بل فعل مشروط بنحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا قاله في الامداد وأيضا فهو باعتبار ما يطرأ ألا ترى ان النواي لرفع الحدث عند غسل جزء من وجهه يكفي منه بذلك مع أن حدثه لم يرتفع ذلك الوقت (قوله أو الوضوء) أي فقط من غير تعرض لشيء آخر قال المحلى وفي شرح المذهب في نية الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث لانه قد يكون تجديدا انتهى أي ولفظ الوضوء شامل للواجب والمندوب ورد بان نية فرض الوضوء أو أداء الوضوء صحيحة من المحدد وأيضا فانه قال والاقتصاء عليه خلاف الاولى لقوة الخلاف في الاجزاء حينئذ قاله في الايام (قوله وانما لم تصح نية الغسل) أي فقط وهذا جواب عما أورد على قوله أو الوضوء (قوله لانه) أي الغسل (قوله قد يكون عادة) أي وقد يكون عبادة فلا يحصل التمييز به (قوله بخلاف الوضوء) أي فانه لا يكون الاعادة فلا يطلق على غيرها فيصح نية الوضوء فقط لحصول التمييز به (قوله وكنية استباحة مفتقرة الى الوضوء) عطف على كنية أداء

اليه الامام الخ وفي شرح العباب للشارح الذي يتجه فيما لو نذر التجديد أنه يكفي نية الوضوء له ونحوه دون نية رفع الحدث والاستباحة وان قلنا في التي قبلها أي الوضوء المحدد بالانتفاء باحداهما فيه لان القصص ثم حكاية الاول لانه المقصود دون الثاني بخلافه هنا اه لانه قد يكون عادة بخلاف الوضوء عبارة شرح العباب له الوضوء يختص في عرف الشرع وفي العرف العام بطهارة الحدث والغسل لاختصاصه له بذلك شرعا ولا عرفا بل يتناول المشروع والصادق تناولوا واحدا اه (قوله مفتقرة الى الوضوء) في التحفة والنهاية وظهر أنه لو قال نويت استباحة مفتقرة الى وضوء أجزأه وان لم يخطر له شيء من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق بنية واحد منهم بما يفقر له لا يضر لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث اه

(قوله كالصلاة) قال في الابواب قال في المجموع وشرطية استباحة الصلاة قصد فعلها بتلك الطهارة فلو لم يقصد فعل الصلاة بوضوئه فهو تلاعب لا بصار اليه اه (قوله وان لم يدخل وقتها) أشار بان الغائية الى كلام في ذلك منه ان الوضوء من العبادات البدنية والعبادات البدنية لا تؤثر بها قبل وجوبها وانما تقدم العبادات المالية وليست الطهارة في هذا كازالة النجاسة فان الغرض منها أن لا تكون نجاسة وليست النجاسة معينة بالامر وهذا نقله امام الحرمين في أحكام دم المستحاضة عن العراقيين ومنه ان ابن الرفعة نقل في المطلب عن بعض الشارحين انه اذا نوى قبل الوقت فريضة الوضوء فان قلنا وجب بالحدث صحح والا فلا الى آخر ما قاله وقال الرافي في الشرح الكبير ان قيل اذا لم يدخل وقت الصلاة فليس عليه وضوء ولا صلاة فكيف ينوي فرض الوضوء والجواب بان الشيخ أباعلى ذكر ان الموجب للطهارة هو الحدث وقد وجب فلذلك يصح الوضوء بنية الغرض قبل الوقت لكن صار بعضهم الى أن الموجب دخول الوقت أو أحدهما بشرط دخول الآخر ويجوز أن يقال لانني بالفرضية انه يلزمه الاتيان به والا لا تمتنع أن يتوضأ الصبي المميز بهذه النية ولكن المراد أن ينوي إقامة طهارة الحدث المشروطة في الصلاة وشروط الشيء تسمى فرضه اه هذا بالنسبة لعدم دخول وقتها وأما بالنسبة لما مثل به الشارح من العبد في رجب وطواف وهو بالهند ففيه مع كونه قبل الوقت عدم امكان فعل ما نواه بذلك الوضوء ففيه خلاف في محته قال ابن المقرئ في الروض لا يصح وضوؤه لكن قال شيخ الاسلام في شرحه وقوله من زيادته ظن أنه بمكة مضر فانه يصح وان لم يظن أنه بها في المجموع لو نوى بوضوئه أن يصلي صلاة لا يدركها بأن يتوضأ في رجب ونوى أن يصلي العبد قال الروياني قال والذي قياس المذهب انه يصح وضوؤه ويجوز أن يصلي به جميع الصلوات لانه نوى ما لا يستباح الا بالوضوء اه ما نقله شيخ الاسلام بحروفه وفي شرح العباد للشارح يصح وضوؤه وان تعم ذلك كما أفهمه اطلاق المجموع وغيره خلافا لمن وهم فيه فقيده بما اذا ظن أنه بمكة ١٩٠ وذلك لانه نوى ما لا يستباح الا بالوضوء فالغيبا الصفة التي لا تأتي منه وأبقينا بنية

العبادة المتوقفة على الوضوء لان نية رفع الحدث انما تطلب لذلك فاذا نواه فقد أتى بالمقصود فاندفع قول الاذري لعل الوجه كالصلاة وان لم يدخل وقتها كالعبد الوضوء أى نية استباحة شيء مفتقر صحته الى الوضوء (قوله كالصلاة) أى والطواف ومس المصحف لان رفع الحدث انما تطلب لهذه الاشياء فاذا نواه فقد نوى غاية القصد وظاهره انه لو قال نويت استباحة مفتقر الى وضوء أجزأه وان لم يخطر له شيء من مفرداته وكون نية حينئذ تصدق بواحد منهم مما يقتضيه لانه لا يضر لانه مع ذلك يتضمن نية رفع الحدث انتهى نيه اه (قوله وان لم يدخل وقتها) أى الصلاة وأشار بان الغائية الى كلام في ذلك منها أن الوضوء من العبادة البدنية وهي لا تؤثر بها قبل وجوبها وانما تقدم العبادات المالية وليست الطهارة في هذا كازالة النجاسة فان الغرض منها أن لا يكون نجاسة وليست النجاسة بالامر ومنه ما نقل عن بعضهم انه اذا نوى قبل الوقت فريضة الوضوء فان قلنا وجب بالحدث صحح والا فلا قال الرافي في العزيز ان قيل اذا لم يدخل وقت الصلاة فليس عليه وضوء ولا صلاة فكيف ينوي فرض الوضوء والجواب ان الشيخ أباعلى ذكر ان الواجب للطهارة هو الحدث وقد حدث فلذلك يصح الوضوء بنية الغرض قبل الوقت لكن صار بعضهم الى أن الموجب دخول الوقت أو أحدهما بشرط دخول الآخر ويجوز أن يقال لانني بالفرضية انه لا يلزمه الاتيان به والا لا تمتنع أن يتوضأ الصبي المميز بهذه النية ولكن المراد أن ينوي إقامة طهارة الحدث المشروطة في الصلاة وشروط الشيء تسمى فرضه انتهى كبرى فليتأمل (قوله كالعبد

العبادة المتوقفة على الوضوء لان نية رفع الحدث انما تطلب لذلك فاذا نواه فقد أتى بالمقصود فاندفع قول الاذري لعل الوجه كالصلاة وان لم يدخل وقتها كالعبد

القائل بعدم الصحة أقرب لانه متلاعب اه واندفع توجيهه غيره له باعتبار المنوى بجمليته وهو لا يتأتى قصده مع

استحالة فعله ففسدت النية اه كلام شرح العباد بحروفه أما اذا نوى بوضوئه ولو استباحة ما يسن له الوضوء فلا يصح وضوؤه وذلك كقراءة القرآن أو الحديث أو استماعه أو استماع العلم الشرعي أو روايته وحمل كنب التفسير الى لا يحرم حملها مع الحديث أو الحديث أو الفقه وكتابتها فيكره مع الحدث وكقراءة علم شرعي واقرائه وكاذان واقامة وجولوس في مسجد أو دخوله وكوقوف بعرفة والسعي وركن يارة قبره صلى الله عليه وسلم أو قبر غيره وكنوم وبقطة وعند كل وشرب ووطع جنب ومن مس ميت أو جملة ومن فصدوق وحجم وأكل لحم جزور ووقهقهة مصحل وكس أو لمس أو نوم اختلف في نقضه للوضوء كشعر الاجنبية أو طفرها أو سنها أو لمس أمرد أو محرم أو صغيرة لا تشتهى وكس فرج بظاهر كفه وبما بين الاصابع وكس الانثيين وكنوم ممكن مقعده من الارض ومن لمس الرجل أو المرأة بدن الخنثى أو أحد قلبه وعند الغضب وعند الكلام الخبيث كالغيبة والتمنيمة والكذب والقذف وكالتنظر بشهوة ولمعية فعلية كالقولية وان قص شاربه أو خلق رأسه أو قلم أظفاره ونخاطبة غير الجمعة وعند الشك في الحدث واستغراق الخوف واللعيان اذا أصاب بالعين واللس الكافر والابرص والصنم ولركوب البحر وغير ذلك واذا لم يصح الوضوء لاستباحة ما يندب له الوضوء كذلك من باب أولى وذلك كدخول سوق أو دخول على أمير وكس ثوب وصوم وعقد بيع أو نكاح وخرج لسفر ولقاء قادم وزيارة والد أو صديق وعبادة مريض واستحبة بعضهم لها وتشيع جنازة وأكل وغير ذلك

ولو في رجب وطواف
وان كان في الهند
مثلا ولا يعتد بالنية الا ان
كانت (عند غسل الوجه)
فان غسل جزأ منه قبلها
لغا فاذا قرنها بجزء بعده
كان الذي قارنها هو اوله
ووجب اعاده غسل
ما تقدم عليها ثم المتوضي
اما سلسل واما سلسل فالسلسل
يصح وضوءه بجميع
النيات السابقة بخلاف
السلسل (و) من ثم ينوي
سلس البول ونحوه
كالمدى والودي (استباحة
فرض الصلاة) أو غيرها
من النيات السابقة

(قوله عند غسل الوجه)
قال في التحفة والوجه
فيمن سقط غسل وجهه
فقط لعله ولا جبره وجوب
قرنها بأول مغسول
من اليد فان سقطت أيضا
فالرأس فالرجل ولا تنكفي
نية التيمم لاستقلاله كما
لا تنكفي نية الوضوء في
محلها أي في الوجه عن
تيمم نحو اليد كما هو ظاهر
اه وقولها ولا جبره قال
في شرح العباب ومحلها
حيث لا جبره ولا أجزاءه
النية عند مسحها بالماء
لانه بدل غسل ما تم
على ما يأتي بيانه في التيمم
اه (قوله واما سلسل) بكسر
اللام ومنه المستحاضة

ولو في رجب) أي فانه يصح لان نية ما يتوقف عليه وان لم يمكن فعله متضمنة لنية رفع الحدث (قوله وطواف
وان كان في الهند مثلا) أي كصرفه فانه يصح وضوؤه وان تعمد ذلك كما أفهمه إطلاق المجموع وغيره خلافا لمن
وهم فيه أي وهو ابن المقرئ في الروض فقيد بما اذا ظن أنه بمكة وذلك لانه نوى الاستباحة الا بالوضوء فالغيبنا
الصفة التي لا تنافي منه وأبقينا نية العبادة المتوقفة على الوضوء لان نية رفع الحدث انما تطلب لذلك فاذا نواه فقد
أتى بالمقصود فاندفع توجيهه غير له باعتبار المنوى بجملة وهو لا يتأتى قصده مع استحالة فعله ففسدت النية
قاله في الايعاب * تنبيه * محل الاكتفاء بالامور المتقدمة في غير الوضوء المحدد أمامه فالقياس عدم
الاكتفاء فيه بنية الرفع والاستباحة كما اعتمد الشهاب الرملي وان ذهب الاسنوي الى الاكتفاء بذلك كالصلاة
المعادة قال غيره ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه وتعمقه ابن العماد بأن يخرج به على الصلاة
ليس يبعد لان قضية التجديد أن يعيد الشيء بصفته الاولى انتهى قال في النهاية ويرد ذلك بأن الصلاة
اختلف فيها هل فرضه الاولى أم الثانية ولم يقل أحد في الوضوء بذلك فاقرقا انتهى وكلام التحفة يوحى الى
اعتماد الصحة الا أن يرد الحقيقة وعبارتها ومحدد الوضوء لا تحصل له سنة التجديد الا بنية ما رحتي نية الرفع
أو الاستباحة على ما قاله ابن العماد وهو قريب ان أراد صورتهما كما كان معيد الصلاة ينوي بها الفرض وزعم
ان ذلك في المعادة خارج عن القواعد ممنوع وكيف والشي لا يسمى تجديدا أو معادا الا ان أعيد بصفته الاولى
ويؤخذ منه ان الاطلاق هنا كاف كهو ثم فلا يشترط ارادة الصورة بل أن لا يرد الحقيقة ككتفاء بانصرافها
لمدلولها الشرعي هنا من الصورة بقرينة التجديد هنا كالاعادة ثم انتهى قال ع ش فلا يشترط في صحة
الصلاة المعادة ملاحظة الاعادة لما هو فرض صورة ولا ما هو فرض في الجملة ولا غير ذلك مما اعتبر ثم من
التأويلات للفرض بل الاطلاق كاف ويحمل على ما يمنع التلاعب بقدره (قوله ولا يعتد بالنية) هذا دخول
على المتن وبيان لوجوب مقارنة النية لاول الوضوء وذلك لما تقرر ان حقيقة النية قصده الشيء مقترنا بفعله
(قوله الا ان كانت) أي النية (قوله عند غسل الوجه) هذا هو المعتمد وقيل يكفي قرنها بسنة قبله لانها من
جملة ومحل الخلاف اذ لم تدم لغسل شيء من الوجه والا كفت قطعا لا قترانها بالواجب حينئذ نعم ان نوى غير
الوجه كالمضضة عند انفصال جرة الشفة كان ذلك صار فاعن وقوع الغسل لاعن الاعتداد بالنية لان قصده
المضضة مع وجود انفصال جزء من الوجه لا يصلح صار فالهال لانه من ماصدقات المنوى بها بل للانفصال
عن الوجه لتوارد ما على محل واحد مع تنافه ما فاتضح هذا الذي ذكرته أنه لا منافاة بين اجزاء النية وعدم
الاعتداد بالغسل من الوجه لاختلاف ملحظه ما فتأمل له لتعلم به اندفاع ما أطال به جمع هنا قاله في التحفة
قوله فان غسل جزأ منه) أي من الوجه (قوله قبلها) أي النية * وقوله لغا أي ذلك الجزء (قوله فاذا قرنها)
أي النية (قوله بجزء بعده) أي بجزء آخر بعد الجزء المغسول الذي لم يقرنه بالنية (قوله كان الذي قارنها)
أي الجزء الذي قارن النية (قوله هو اوله) أي الوضوء (قوله ووجب اعاده غسل ما تقدم) أي الجزء الذي
تقدم * وقوله عليها أي على النية لوقوعه لغوا بخلافه عن النية المقومة له والوجه فيمن سقط وجهه فقط لعله
ولا جبره وجوب قرنها بأول مغسول من اليد فان سقطت أيضا فالرأس فالرجل ولا يكتفي بنية التيمم لاستقلاله
كما لا تنكفي نية الوضوء في محلها عن التيمم لنحو اليد كما هو ظاهر قاله في التحفة (قوله ثم المتوضي) أي يريد
لوضوء وهذا دخول على المتن (قوله اما سلسل) أي عن السلسل بفتح اللام (قوله واما سلسل) بكسر اللام قال في
المصباح ورجل سلسل بالكسر بين السلسل وسلس البول استرساله وعدم استمسكه لحدوث مرض بصاحبه
وهو سلسل بالكسر (قوله فالسلسل يصح وضوءه بجميع النيات السابقة) من نحو رفع الحدث ونحو الطهارة
للمصلاة ونيته استباحة المقتدر ونحو ذلك (قوله بخلاف السلسل) أي فانه لا يصح بنية رفع الحدث على ما يأتي
(قوله ومن ثم) أي من أجل مخالفة السلسل للسلسل (قوله ينوي سلس البول ونحوه كالمدى والودي) أي
والاستحاضة (قوله استباحة فرض الصلاة) أي اذا أراد بوضوء الفرض كما سيأتي آنفا (قوله أو غيرها)
بالنصب عطف على استباحة أي أو ينوي غير الاستباحة (قوله من النيات السابقة) أي كنية أداء الوضوء أو

(قوله لا رفع الحدث) في التحفة ١٩٤ يأتي أي في التيميم اجزاء نيته لرفع الحدث ان أراد به رفعه بالنسبة لفرض فقط فكذا هنا الخ وفي شرح

استباحة مفتقر اليه أو الوضوء من غير نية استباحة فإله أو همة عبارة المتن من اشتراط نية الاستباحة استفاد من الشرح دفعه وأنه يجزئ السلس نية ما عدا نية الرفع والطهارة عنه قاله بعض الفضلاء فليتلأمل (قوله لا رفع الحدث) أي فانه لا تصح نيته السلس قال في التحفة ويأتي في التيميم اجزاء نيته لرفع الحدث ان أراد به رفعه بالنسبة لفرض فقط فكذا هنا وبه يندفع زعم ان تفسير رفع الحدث برفع حكمه فيما يلزمه صحة نية السلس له هذا المعنى ووجه اندفاعه ان رفع حكمه عام وهو مختص بالسليم وخاص وهو الجائر للسلس (قوله والطهارة عنه) أي عن الحدث فانه لا تصح نيته السلس وما تقر من عدم صحة نية رفع الحدث للسلس هو الصحيح وقيل يصح له ذلك وهناك قول ثالث وهو انه لا بد لصحة نيته من الجمع بين نية رفع الحدث ونية الاستباحة لتكون نية الرفع للحدث السابق على وقت النية ونية الاستباحة أو نحوها لاحق والمقارن وعلى الاول يسن له الجمع بينهما آخر وجازم الخلاف ولا يقال انه حينئذ جمع بين مبطل وهو نية الرفع وغيره وهو نية الاستباحة وما قيل من ان نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها واحد هار دبان الغرض الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة لا التزاما وهو انما يحصل بجمع النيتين فتدبره (قوله لان حدثه) أي السلس وهو تمليل لعدم صحة نية رفع الحدث لا الطهارة عنه له (قوله لا يرتفع) فيه حيث كانت نية رفع الحدث المراد منه ما رفع حكمه لا فرق بين دائم الحدث وغيره الا ان يقال المراد الحكم العام وهذا لا يوجد لدايم الحدث وقد يقال يحمل في حقه على الخاص بقرينة الحال الا ان يقال قرائن الاحوال لا تخصص قاله الجمل والحاصل ان المراد بقوله لم لان حدثه لا يرتفع الامر الاعتباري أو المنع العام لانه المنصرف اليه النية وليس هنا الا هو فقط فلم يدخل الخاص أيضا فلا يقال ان لفظ الرفع مشترك بينهما فينصرف لذلك الخاص بالقرينة وبذلك فارق نية رفع الحدث من الحدث وقوله اذا نوى الرفع الخاص صححت نيته انما هو ليكون ذلك القصد يتضمن الاستباحة الخاصة التي هي المقصودة منه لا بمعنى أنه رفعت جزأ من حدثه مطلقا لان طهارته أبدام بيحة لا رافعة فتأمل له افاده القليوبي (قوله ويستبيح السلس بذلك) أي الوضوء الذي نوى فيه ما ذكر (قوله ما يستبيحه التيميم) أي من فريضة ونوافل أو نوافل فقط أو غير الفريضة من الصلاة والطواف على التفصيل الا اني قاله الكردى (قوله مما يأتي) أي حرفا بحرف فان نوى استباحة فرض استباحه والا فلا قاله في النهاية هذا اذا نوى الاستباحة فلو نوى الوضوء أو فرض الوضوء أو أداء الوضوء هل يستبيح الفرض والنفل أو النفل فقط أجاب عنه الشهاب الرمي بأنه يستبيح النفل لا الفرض تنزيلا على أقل درجات ما يقصده غالبا أقول وقد يفرق بينهما بأن الصلاة مشتركة بين الفرض والنفل فصدا عنها على أحدهما فيلت على أقل الدرجات بخلاف الوضوء أو ما في معناه فان المقصود منه رفع المانع مطلقا فعمل به وكان نيته كنية استباحة النفل والفرض معا وقد يجعل العدول اليه دون نية الاستباحة قرينة عليه ع ش فتدبره (قوله وانما تلزمه) أي السلس (قوله بنية استباحة الفرض) أي من صلاة ونحوها (قوله ان توضحا) أي السلس (قوله لفرض) أي لاستباحة منهما (قوله وان توضحا) أي السلس (قوله لسنة) أي ونحوها من الصلاة وغيرها (قوله نوى استباحة الصلاة) الحاصل ان المراتب ثلاثة الاول فرض الصلاة ولو مندورة وفرض الطواف كذلك والثانية نفل الصلاة والطواف وصلاة الجنازة والثالثة ما عدا ذلك كسجدة التلاوة وقراءة القرآن فان نوى واحدا من المرتبة الاولى استباح واحدا منها ولو غير ما نواه واستباح جميع ما في الثانية والثالثة واذا نوى واحدا من الثانية استباح جميعها وجميع ما في الثالثة دون ما في الاولى واذا نوى ما في الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية وسيأتي تصريح بذلك ان شاء الله تعالى (قوله ولو نوى المتوضي) أي ولو في أثناء وضوئه * وقوله مع نية الوضوء أي النية المعتبرة بأن يكون مستحضرا لها عنده (قوله تبرأ أو تنظفا كني) أي في صحة الوضوء وأما في الثواب فسيأتي آنفا في قوله ومتى ترك الخ وانما يكفي مع ذلك لانه حاصل وان لم يشو كما لو نوى بصلاته الفرض والتحية للمسجد (قوله لكن ان نوى ذلك) أي التبرأ أو التنظف (قوله في الاثناء) أي في أثناء الوضوء (قوله اشترط أن يكون ذا كراية الوضوء) عبارة النهاية ولو فقدت النية المعتبرة كان نوى شيئا

العباب للشارح نعم لو نوى بالحدث المانع المترتب بالنسبة لفرض فقط صح فيما يظهر لا ارتفاعه ثم رأيت الزركشي يحجته فقال وينبغي أن يحمل هذا عند اطلاق النية فعند نية رفع الحدث من فريضة واحدة فينبغي أن يصح قطعا وأيده بأن الدارمي خص الوجهين في التيميم

لا رفع الحدث والطهارة عنه لان حدثه لا يرتفع ويستبيح سلس بذلك ما يستبيحه التيميم مما يأتي وانما تلزمه نية استباحة الفرض ان توضحا لفرض (وان توضحا لسنة نوى استباحة الصلاة) ولو نوى المتوضي مع نية الوضوء تبرأ أو تنظفا كني لكن ان نوى ذلك في الاثناء اشترط أن يكون ذا كراية لنية الوضوء

اذا نوى رفع الحدث بما اذا أطلق قال فان نوى فريضة معينة ورفع الحدث أي لها فحسب جاز قطعا انتهت عبارة الاعباب (قوله بذلك) أي بالوضوء من فريضة ونوافل أو نوافل فقط أو غير الفريضة والنوافل من الصلاة والطواف على التفصيل الا اني في التيميم (قوله استباحة الصلاة) أو الطواف أو نفل الصلاة

أو نفل الطواف (قوله كني) أي في صحة الوضوء أما في حصول الثواب ففيه ما سيأتي في قوله ومتى شرك بين عبادة وغيرها الخ من

(قوله مثلاً) عبارة التحفة عند الكلام على غسل الوجه في الوضوء غسل وجهه يعني انفساله ولو بفعل غير بلاذن أو بسقوطه في نحو نهران كان ذا كراية فيهما وكذا في سائر الاعضاء بخلاف ما وقع منها بفعله كاعترضه للطير ومشيه في الماء لا يشترط فيه ذلك اقله له أي فعله مقامها أي النية اه (قوله ولا تقطع نية الاغتراق الخ) قد تقدم الكلام على نية الاغتراق في مبحث الماء المستعمل مستوفى فراجعه ثم ان أردته وعبارة العباب فرع عن المحدث من ماء قليل بأحد كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يصبر مستعملاً وكذا بعده ان نوى الاغتراق فان نوى رفع المحدث أو أطلق ارتفع حدث كفه وصار الماء مستعملاً بالانفصال لكن له غسل باقي يده لا غيرهما بما في كفه قبل انفصاله والجنب بعد النية كالمحدث بعد تمام غسل وجهه انتهت قال الشارح في شرحه خرج بفرضه الكلام في أحد كفيه ما لو غرق بكفيه معا بلانته اغتراق بعد دخول وقتها فان ما أخذ بهما مستعمل بالنسبة الى كل من اليدين فلا يظهر به ذراعيهما ١٩٣ ولا احدهما فيما يظهر لان كلامه

بديه عضو مستقل هنا فاذا غسلها به كان غاسلاً كلابا في كفه وما في كف الاخرى وهو مستعمل بالنسبة لغير ذراعها وكذا اذا غسل به احدي الذراعين فقط اه وفي شرح العباب أيضاً

والالم يصح ما بعدهما لوجود الصارف وكذا لو بقي رجلاه مثلاً فسقط في نهر لم يرتفع حدثهما الا ان كان ذا كراية ما لو غسلاهما فانه يرتفع مطلقاً ولا يقطع نية الاغتراق حكم النية السابقة وان عزبت

من ذلك مع غفلته عن نية الوضوء لم يعتد بما فعله في تلك الحالة وعليه اعادته دون استئناف طهارته (قوله والا) أي وان لم يكن ذا كراية النية الوضوء في الحالة المذكورة (قوله لم يصح ما بعدهما) أي ما بعد النية فيجب اعادته بنية جديدة لبطان النية الاولى بنية نحو التبرد (قوله لوجود الصارف) أي عن نية الوضوء اذ نية التبرد اذا طارت بعد النية المعتبرة تعد قاطعة لنية الوضوء (قوله وكذا لو بقي رجلاه مثلاً فسقط في نهر) احتراز به عما لو مشى أو تعرض للطير أو غسلها باختياره وهو غافل عن نية رفع المحدث فانه يكفيه قاله بعضهم فليتأمل (قوله لم يرتفع حدثهما) أي الرجلين لا تنفاه فعله مع النية وقولهم لا يشترط فعله محله اذا كان متذكراً للنية (قوله الا اذا كان ذا كراية) أي لنية الوضوء المعتبرة فان حدثهما يرتفع حينئذ (قوله بخلاف ما لو غسلها) أي الرجلين بفعله (قوله فانه) أي فان حدثهما (قوله يرتفع مطلقاً) أي سواء كان ذا كراية النية الوضوء أم لا لا يشترط تذكرة النية فيما اذا كان الغسل بفعله كما تقر وقضيته أنه لو نوى الوضوء عند غسل الوجه وغسل أعضاء غير رجليه ثم نزل في البحر مثلاً غافلاً عن النية ارتفع حدثهما لكون النزول من فعله ثم ظاهر ما ذكر أنه لو نزل لغرض كالإلقاء على رجليه من الوحل أو قصد أن يقطع البحر ويخرج منه الى الجانب الآخر ارتفع حدثهما وينبغي خلافه لان نزوله لذلك الغرض بعد صارف عن المحدث ومحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صارف كما قاله سم على المنهيج ع ش وعلى هذا الوضوء في بركة في موضع منها ثم انقل قبل غسل رجليه فغسلها بقصد التنظف لا بد أن يستحضر نية الوضوء حينئذ فليتدبر (قوله ولا يقطع نية الاغتراق) تقدم الكلام على نية الاغتراق في مبحث الماء المستعمل مستوفى ومن ذلك أن حقيقة أن يضع يده في الاناء بقصد نقل الماء منه والغسل به خارجه لا بقصد غسلها داخله أي ولو مع قصد شيء وهذا ما نقل عن الزركشي ويؤيد ذلك ما في المجموع عن المحققين من أنه لو أدخل يده ناوياً لرفع الجنابة لقلب الماء على رأسه ولم يقصد أن يكون رأسه دون رأسه فهو مستعمل الخ (قوله حكم النية السابقة) أي فلو غرق المحدث من ماء قليل بأحد كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يصبر مستعملاً وكذا بعده ان نوى الاغتراق فان نوى رفع المحدث أو أطلق ارتفع حدث كفه وصار الماء مستعملاً بالانفصال لكن له غسل باقي يده لا غيرهما بما في كفه قبل انفصاله والجنب بعد النية كالمحدث بعد تمام غسل وجهه قاله في العباب قال في الايعاب خرج بفرضه الكلام في أحد كفيه ما لو غرق بكفيه معا بلانته اغتراق بعد دخول وقتها فان ما أخذ بهما مستعمل بالنسبة الى كل من اليدين فلا يظهر به ذراعيهما ولا احدهما فيما يظهر لان كلامه بديه عضو مستقل هنا فاذا غسلها به كان غاسلاً كلابا في كفه وما في كف الاخرى وهو مستعمل بالنسبة لغير ذراعها وكذا اذا غسل به احدي الذراعين فقط انتهى فليتنبه (قوله وان عزبت) أي غابت عنه نية الوضوء المعتبرة عند نية الاغتراق فنية الاغتراق

تقلا عن الزركشي حقيقة أنها أي نية الاغتراق أن يضع يده في الاناء بقصد نقل الماء منه والغسل به خارجه لا بقصد غسلها داخله أي ولا مع قصد شيء ويؤيد ذلك ما في المجموع عن المتولي عن المحققين من أنه لو أدخل يده ناوياً

٢٥ - ترمسي - ل

وقيل لا بقرينة الاغتراق فيعيد غسل يديه اه فأفهم كلامه أنه اذا نوى عند ملاقة اليد الماء أخذ بهما الغسل غيرهما لم يصبر مستعملاً أو لغرض آخر كشراب كافي المجموع وغيره لانه صارف فلا يرتفع معه المحدث وسئل من لم يرد نية الاغتراق أن يفرغ من الاناء في كفه أو يأمر من يغرف له أو يأخذ الماء بطرف ثوبه أو بقمه ويعجمه في كفه اه ما أردت نقله من شرح العباب (قوله وان عزبت) أي غابت عنه نية الوضوء المعتبرة عند نية الاغتراق فنية الاغتراق مستثناة من أن من نوى الوضوء ثم نوى ما ينافيه لا بد من استحضار نية الوضوء معه أو اعادته نية بعد نية ذلك المتنافي والا فلا يصح وضوؤه وأشار بان الغائبة الى خلاف في ذلك وفي شرح العباب للشارح بعد أن نقل عن الجلال البلقيني قال ونظر فيه بعضهم بالفرض أنه غير ذا كراية نية الوضوء وبأنها أي نية الاغتراق منافية لنية السابقة لا تجتمع معها لان القصد منها نية التطهير

الآن وكيف يجتمع نفي الشيء وإثباته في آن واحد قال فالذي يظهر أنه لا بد بعد نية الاغتفراف من نية مقارنة لا أول ما يفعل بعد ذلك لأن السابقة انقطعت كما تنقصر ولا يفيد العزم عليها عند الاغتفراف فيما سيأتي لأنه تملق للنية ثم رده الشارح في الإيعاب وأطال الكلام في رده فراجع منه إن أردته (قوله مطلقاً) أي سواء أغلب باعث الدنيا أم غلب باعث الآخرة فهو عنده كالرياء (قوله والا فلا) أي وإن تساوى باوحدى شيخ الاسلام في شرح البهجة مقال إلى الغزالي وابن عبد السلام ولم يصرح بترجيح في ذلك وقال الشارح في الامداد والحاصل أن عموم الحديث يؤيد الأول أي من عمل عملاً أشرك فيه غيرى فأثامه يرى وهو الذي أشرك وكلام المجموع وغيره في باب الحج يؤيد الثاني فهو الأقرب للنقول وإن رجح الزركشي ١٩٤ الأول اه وفي شرح الباب وأوسع منه أي من كلام الغزالي قول ابن الصباغ اذالم

مستثناة من أن من نوى الوضوء ثم نوى ما لا ينفيه لا بد من استحضاره نية الوضوء معه أو إعادة نيته بعد نية ذلك المنافي والا فلا يصح وضوءه كبرى (قوله لانها) أي نية الاغتفراف وهو تعليل لعدم قطعها حكم النية السابقة (قوله لمصلحة الطهارة) قضية التعليل بمصلحة الطهارة أن نية الاغتفراف حيث لا يحتاج إليها مع الغفلة عن النية تقطعها قاله سم فلي تأمل (قوله لصونها) أي نية الاغتفراف وقوله ماءها أي ماء الطهارة وقوله عن الاستعمال سيما ونية الاغتفراف مستلزمة تد كنية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية نحو التنظيف قاله في النهاية قال سم قوله مستلزمة الخ لعله باعتبار الغالب والا فيمكن أن يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير أن يلاحظ نيته السابقة ولا أنه تطهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتفراف مع الغفلة عن النية انتهى قال ع ش وقد يمنع أن تكون هذه نية اغتفراف اذ حقيقتها الشرعية إخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير لما بقي من أعضائه كما ذكره حج في الإيعاب وعليه فهي مستلزمة لها دائماً لا غالباً لها (قوله ومتى شرك) أي الشخص (قوله بين عبادة) كالحج والوضوء (قوله وغيرها) أي وبين غير العبادة كالتيجارة والتبرد (قوله لم يشب) أي لأنواب له أصلاً ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل من عمل عملاً أشرك فيه غيرى فأثامه يرى وهو الذي أشرك (قوله مطلقاً) أي سواء غلب باعث الآخرة أو لا (قوله عند ابن عبد السلام) أي عند سلطان العلماء عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي ثم الدمشقي كالحسابي وجماعة فهو عندهم كالرياء (قوله وعند الغزالي) متعلق بقوله أثيب الاتي أي وأثيب على التفصيل عند حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي وجماعة آخرين (قوله ان غلب باعث الآخرة أثيب) أي أثيب عنده ان رجح باعث الآخرة على باعث الدنيا (قوله والا) أي وإن لم يغلب باعث الآخرة على باعث الدنيا بأن غلب باعث الدنيا أو تساوى (قوله فلا) أي فلا يثاب وعلى قول الغزالي جرى الرمي في كتبه قال الشارح في التحفة والاوجه كما بينته بأدلة الواضحة في حاشية الإيضاح وغيرها أن قصد العبادة يثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره مما عدا الرياء ونحوه مساوياً أو واجها انتهى وفي حاشية الجمل قال النووي ما أرى بدبه وجه الله تعالى يثبت فيه الاجر وإن حصل لفاعله ضمنه حظ شهوة من لذته وغيرها كوضع اللقمة في فم الزوجة وهو غالب بالحظ النفس والشهوة واذن انت الاجر في هذا فبقايراده وجه الله تعالى فقط أخرى تأمل (قوله وكلام المجموع وغيره في الحج يؤيده) أي بقوى ما قاله الغزالي وعبارة المجموع قال الشافعي والاصحاب رضى الله عنه وعنهم بسن للحاج المخلوع أن يخرج بنيتها فتؤا به دون ثواب المتخلى عن التجارة انتهى قال في حاشية الإيضاح وهو نص صريح في ترجيح كلام الغزالي بل فيما ذكرته آخر ما من أن له ثواباً بقدر قصده وان غلب باعث الدنيا به أيضاً يصرح قول ابن الصباغ اذالم يمكن الداعي له للعمل خالصاً نقص ثوابه قال أعني الشارح وحمل كلام المجموع على ما إذا كان قصد الحج هو الباعث

يمكن الداعي له للعمل خالصاً لله تعالى نقص ثوابه اذ فضيته أن له ثواباً وإن غلب باعث الدنيا وفي الرجح من ذلك كلام طويل بينته بأدلة في حاشية الإيضاح النووي وبينت أنه أن الكلام في غير قصده نحو الرياء أما

لأنها لمصلحة الطهارة لصونها ماءها عن الاستعمال ومتى شرك بين عبادة وغيرها لم يشب مطلقاً عند ابن عبد السلام وعند الغزالي أن غلب باعث الآخرة أثيب والا فلا وكلام المجموع وغيره في الحج يؤيده

هو وفسقط للثواب مطلقاً اه والذي رجحه في حاشية الإيضاح أن له ثواباً بقدر قصده الاخرى وإن قل وأحال عليه في التحفة وفتح الجواد وغيرهما فهو المعتمد عند الشارح واعتمد الجمال م ر في كتبه مقالة الغزالي (قوله وكلام المجموع وغيره يؤيده) بين في حاشية الإيضاح كلام المجموع فقال ثم رأيت المصنف في المجموع قال قال الشافعي رضى الله عنه والاصحاب بسن للحاج المخلوع أن يخرج بنيتها فتؤا به دون ثواب المتخلى عن التجارة اه وهو نص صريح في ترجيح كلام الغزالي بل فيما ذكرته آخر ما من أن له ثواباً بقدر قصده وان غلب باعث الدنيا به أيضاً يصرح أيضاً قول ابن الصباغ إلى أن قال وحمل كلام المجموع على ما إذا كان قصد الحج هو الباعث فقط برده قوله بنيتها فما لم يعتمد ما ذكرته وبطل له الخ

فقط

بأذنه أو بفعل غيره أو بسقوطه في نحو من ركنه فيما إذا كان بفعل غيره أو بسقوطه لا بد من استحضاره النية بخلاف ما إذا كان ذلك بفعله كما تقدم ذلك فراجع (قوله مامن شأنه ذلك) حل كلام المصنف على ذلك ليخرج موضع الصلح عن حد الوجه من الأصلع إذا موضع الصلح منبت شعر

الفرض (الثاني غسل)

ظاهر (الوجه) أي انفسالة وكذا يقال في سائر الأعضاء للآية (وحده) طولاً (ما بين منابت شعر رأسه) أي مامن شأنه ذلك (و) أسفل (مقبل ذقنه) (عرضاً) ما بين أذنيه فنه الغمم) وهو ما بينت عليه الشعر من جهة الأغم الأربعة بنباته في غير محله كالاعبرة بالبحسار شعر الناصية

الرأس وان انحسر الشعر عنه لسبب فلا يدخل في حد الوجه ولیدخل موضع الغمم لأنه ليس موضع منبت شعر الرأس وان نبت فيه الشعر بل هو شعر نابت في الوجه فلا عبرة به (قوله وأسفل مقبل ذقنه) بفتح المعجمة والقفاء مجتمع الهمجين قال ابن شهاب في شرحه الكبير على المنهاج هو

فقط يردده قوله بنيتهم ما فالمعتمد ما ذكر الخ وسيأتي ان شاء الله تعالى زيادة بسط (قوله الفرض الثاني) أي من فروض الوضوء الستة (قوله غسل ظاهر الوجه) قدر الشارح رحمه الله ظاهره لأنه لا يجب غسل داخل العين والغم والآنف بل ولا يستحب غسل باطن العين على أن بعضهم صرح بركاها لضرره نعم أن تنجس باطنها وجب غسله ويفرق بلفظ النجاسة بدليل إزالته عن الشهيد حيث كانت غير دم الشهادة وخرج بالغسل هنا وفي سائر ما يجب غسله مس الماء بالجر يان فلا يكفي اتفاقاً بخلاف غمس العضو في الماء فإنه يسمى غسلًا اهـ (قوله أي انفسالة) فسر بذلك لأن فعل الغسل ليس بشرط بل المدار على الانفصال قال في التحفة ولو بفعل غيره بلاذنه أو بسقوطه في نحو من ركن كان ذا كركنية بخلاف ما وقع بفعله لضرره للمطر ومشيه في الماء لا يشترط فيه ذلك إقامة له مقامها انتهى قال السيد عمر البصري بمحتمل أن يكون المراد أي بالغسل مصدر المبنى للفعل أو الحاصل بالمصدر وهو ظاهر بل لك أن تقول يجوز إبقاؤه على ظاهره وفعل الغير المستند لأذنه أو المقترن بنية فعله حكماً فليتأمل (قوله وكذا يقال في سائر الأعضاء) أي المراد بالغسل الانفصال فيها وفيه أن سائر الأعضاء شامل للرأس فاما أن يراد بالغسل ما يشمل المسح أو يقال المراد بالمسح في الرأس الانسحاق فتأمل (قوله للآية) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ واستشكل الاستدلال بهذه الآية بأنهم أنزلت بالمدينة والوضوء شرع بمكة كما تقدم أول الفصل وأجيب بأنهم أنزلت مقررة لما علم جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم صديقه الإسراء بمكة (قوله وحده) أي الوجه (وقوله طولاً) تمييزاً لمحمول عن المضاف أي وحد طول الوجه (قوله ما بين منابت شعر رأسه) أي المتوضئ ذكره أو غيره والمنابت جمع منبت موضع النبت (قوله أي مامن شأنه ذلك) أي أن ينبت فيه الشعر وحل كلام المصنف على ذلك ليخرج موضع الصلح عن حد الوجه من الأصلع إذا موضع الصلح منبت شعر الرأس وان انحسر الشعر عنه لسبب فلا يدخل في حد الوجه ولیدخل موضع الغمم لأنه ليس موضع نبت شعر الرأس وان نبت فيه الشعر بل هو شعر نابت في الوجه فلا عبرة به قاله الكردى (قوله وأسفل مقبل ذقنه) احتراز بالمقبل من الذقن عما لم يقبل منه وهي صفحته التي تلى الحلق فإنها لا تدخل في حد الوجه وسيأتي ما يصرح به (قوله وعرضاً) عطف على طولاً أي وحده عرضاً (قوله ما بين أذنيه) أي لأن المواجهة مأخوذة منها الوجه تقع بذلك كذا قالوا قال بعضهم اعترض على هذه العبارة الواقعة في السنة الفقهاء بأنهم إن أرادوا الاشتقاق فليس بجيد بل العكس أولى وهو أن تكون المواجهة مشتقة من الوجه لأنها المقابلة ولأن العرب قد تشق أفعالاً من أسماء غير مصدر نحو قولهم استعجز الطائين وأجاب بعض المحققين بأن المواجهة سبب في تسمية الوجه بذلك الاسم وليس المراد الاشتقاق حقيقة فتأمل (قوله فنه) أي من الوجه * وقوله الغمم أي محله لأن الغمم كما في القاموس سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفاء يقال هو أغم الوجه والقفاء وسحاب أغم لأفرجة فيه (قوله وهو) أي محل الغمم * وقوله ما بينت عليه الشعر من جهة الأغم أي فالغمم اسم للشعر المذكور ويقال أيضاً الشعر القفا كما تقرر والعرب تدم بكل لانه يدل على البلادة والجبن والبخل وضده الانزع ولذا يعتدح به كقوله

ولا تنسكحني ان فرق الدهر بيننا * أغم القفا والوجه ليس بانزعا

(قوله أذلا عبرة) تعليل لكون الغمم أي محله من الوجه (قوله بنباته في غير محله) أي الشعر أي فلا يغير حكمه (قوله كالأعبرة بالبحسار شعر الناصية) أي فهي ليست من الوجه وان كانت كذلك ولذا زاد بعضهم في التعديد المذكور قوله غالباً ليخرج هذا ويدخل ذاك وهو كما قال الامام وغيره مستدرك غير محتاج اليه لأن الجبهة ليست منبتاً وان نبت الشعر عليها العارض والناصية منبت وان انحسر عنها الشعر لعارض فثبت الشيء ما صلح لبناته وغيره منبته ما لم يصلح له كما يقال للارض منبت لصلاحتها لذلك وان لم يوجد فيها نبات والحجر ليس منبتاً لعدم صلاحية وان وجد فيه بل قال الولي الرازي انه لا معنى له فان منابت شعر رأسه شيء موجود

طرفها المحدد وعبارة المطلب لأن الرفعة احتراز المصنف وكذا الشافعي في المختصر بالمقبل من الذقن عما لم يقبل منه وهي صفحته التي تلى الحلق فإنها لا تدخل في حد الوجه لأنه عند العرب مأخوذة بما تقع به المواجهة والمواجهة إنما تقع بمقبله انتهت ومنها نقلت

(قوله على العظيم الثاني الخ) كذلك التحفة والامداد وزاد فيهما قوله يتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعارض اه وفي فتح الجواد وهو المحاذي للاذن بين الصدغ والعارض اه وفي الروض وهما أي العذاران حذاء الاذنين قال شيخ الاسلام في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظامان الناتان بازاء الاذنين اه وعبارة شرح التنبيه للخطيب الشريفي كفتح الجواد وكذلك النهاية لمر وزاد انه أول ما ينبت للأمرد غالباً اه ومنه تعلم ان مافي هذا الكتاب وكذلك التحفة اقتصار على بعض العذار فخره (قوله وما يظهر من أنف المجدوع) أي ما يشره القطع فقط اما باطن الأنف أو الفم فهو على حاله باطناً وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله قال في التحفة الأنف المقطوع لا يجب ان يغسل مما ظهر بالقطع ١٩٦ الاما يشره القطع فقط وعبارة شرح العباب محل القطع يجب غسله مطلقاً بخلاف

ما كان مستتراً بالمقطوع لا غالب فيه ولا نادراً الا ان لو قيل الرأس من غير اضافة كما في بعض البائز فلي تأمل (قوله ومنه) أي من الوجه (قوله للهدب) بضم الهاء وسكون الدال المهملة وضمها وبفتحهما مع الشعر النابت على أجناف العين (قوله والحاجب) هو الشعر النابت على أعلى العين سمي بذلك لانه يحجب عنها شعاع الشمس والجمع حواجب وأما حاجب الأمير فجمعه حجاب (قوله والعذار) بالذال المعجمة (قوله وهو الشعر النابت) أي أول ما ينبت من الأمرد غالباً (قوله على العظيم الثاني) بقرب الاذن هذا اقتصار على بعض العذار والافه هو النابت المحاذي للاذن بين الصدغ والعارض كما في غيره (قوله ومنه) أي من الوجه أيضاً (قوله البياض الذي بينه) أي العذار (قوله وبين الاذن) أي خلافاً لبعض المتقدمين حيث قال لا يجب غسله لحيلولة الشعر الذي هو العذار بينه وبين الوجه ورد بأنهم اجتمعوا على وجوب غسله قبل نبات الشعر كالجبهة يجب غسلها قبل نبات الحاجب وبعده أفاده بعضهم (قوله والعنفقة) أي ومن الوجه أيضاً العنفقة وهي الشعر النابت تحت الشفة السفلى وقيل ما بين الشفة السفلى والذقن كما تقدم (قوله فيجب غسل جميع الوجه) تقرير على مجموع التحديد المذكور وقوله ومنه الغم الخ (قوله الشامل لما ذكر) أي من الغم والهدب والبياض الخ (قوله وغيره) أي كالجبينين وهما جانباً الجبهة والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك للاقافة فم الانسان عند الشرب واللحمة والعارض على تفصيل يأتي فيهما وغير ذلك حتى قال بعضهم ان غسل الوجه يشتمل على ثلاثين فرضاً وعدة هافلير اجمع (قوله بشراً) تميز من قوله ما بين منابت الخ وما بين أذنيه لا من قوله فنه الغم الخ للالتباس كرمع قوله وشعره وهذا بالنظر للثنتين وأما بعد محل الشارح ومزج كلامه فهو تمييز لقوله جميع الوجه الخ فلي تأمل (قوله حتى ما يظهر من حجرة الشفتين) أي العليا والسفلى (قوله مع اطباق الفم) أي اطباقاً متوسطاً (قوله وما يظهر من أنف المجدوع) أي ما يشره القطع فقط أما باطن الأنف أو الفم فهو على حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله (قوله لا غير) أي لا يجب غسل غير ما يظهر من ذلك قال ابن قاسم قديقال هلا وجب أيضاً غسل ما صار ساتراً للباطن الأنف لانه بدل ما كان من الأنف ساتراً له وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي غسل جميعه وهو ظاهر انتهى وببحث في التحفة وجوب غسل جميع الأغلة من التقديقال لانه بدل عن جميع ما ظهر بالقطع وليس هذا كالجبهة حتى يمسح بآفقه بدلاً عما أخذ من محل القطع لانها رخصة وبصد الذوال وبأى ذلك في عظم وصل ولم يكنس ومع ذلك لا ينقض بمسه كما هو ظاهر لاختلاف المدركين انتهى أي قدرك وجوب الغسل بدل عما ظهر ومدرك عدم التقص انه لا يلتذبه أفاده بعضهم (قوله وشعره اطرافاً باطناً) اعلم ان شعور الوجه سبعة عشر ثلاثة مفردة وهي اللحية والعنفقة والشارب وأربعة عشر مستثناة وهي العذاران والعارضان والسبالان وهما طرفا الشارب والحاجبان والاهداب الاربعة وشعر الخدين قاله شيخنا رحمه الله تعالى (قوله وان كنف) أي الشعر وأشار بان الغائية الى خلاف في ذلك فقد نقل عن الدارمي في كتابه جامع الجوامع انه قال وعندى أنه لو كثر وشق ايصال الماء الى البشرة تحتها لم يجب ايصاله اليها انتهى ونقل مثله عن بعض الاقدمين (قوله لان كثافته) أي شعر الوجه (قوله نادرة)

ما كان مستتراً بالمقطوع انتهت وفي حواشي التحفة لس م مانصه قوله والذي يظهر وجوب غسل مافي محل التحام الخ حتى لو اتخذ له أنفاً من ذهب وجب غسله كما أفنى به شيخنا الشهاب

(و) منه (الهدب والحاجب والعذار) وهو الشعر النابت على العظيم الثاني بقرب الاذن ومنه البياض الذي بينه وبين الاذن (والعنفقة) فيجب غسل جميع الوجه الشامل لما ذكر وغيره (بشر) حتى ما يظهر من حجرة الشفتين مع اطباق الفم وما يظهر من أنف المجدوع لا غير (وشعره) ظاهراً وباطناً (وان كنف) لان كثافته نادرة

الرملي لانه وجب عليه غسل ما ظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر للعذر فصار الأنف المذكور في حقه كالاصلي م ر ش (قوله لا غير) قديقال هلا وجب أيضاً غسل ما صار ساتراً لانه بدل

ما كان من الأنف ساتراً له وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي غسل جميعه وهو ظاهر اه وببحث الشارح في التحفة وجوب غسل جميع الأغلة من التقديقال لانه بدل عن جميع ما ظهر بالقطع الخ (قوله وان كنف) أشار بان الغائية الى خلاف في ذلك قال الرافعي في الشرح وفي كلام بعض الأئمة حكاية وجهه أم اذا كثفت لا يجب غسل منابتها كاللحية اه ونقل الزركشي في الخادم عن الدارمي في كتابه جامع الجوامع انه قال وعندى أنه لو كثر وشق ايصال الماء الى البشرة تحتها لم يجب ايصال الماء اليها اه (قوله لان كثافته نادرة)

اعلم ان أعمتاقا قد اختلفوا في تعليل ذلك على وجهين أحدهما ما ذكره الشارح من ندرة كثافته فيسهل اتصال الماء الى منابتها وان فرضت فيها كثافة نادر اقل النادر يلحق بالغالب والثاني أن يبيض الوجه محيط بها فجعل موضعهما تبعاً لما يحيط بهما واقتصر الشارح كغيره على العلة الاولى لقول الرافعي انها أظهر وقال النووي في شرح المذهب انها أصح وبين الزركشي في الختام وجه ترجيح العلة الاولى فراجع منه واستضعف ابن دقيق العيد في شرح الأمام كلاماً من العلتين واستشكل التعليل الاول الدارمي في كتابه جامع الجوامع فراجع خادماً الزركشي ان أردت معرفة ذلك وفي حواشي شرح المنهج للعلامة سم العبادي مانصه قوله لندرتها الخ لا يأتي في نحو الحاجب فلي تأمل اه ومراده بنحو الحاجب الشارب والعنفقة ولما فسر الشارح في التحفة الكشف بأنه الذي لم تر البشرية من خلاله في مجلس التخاطب عرفاً قال قيل عليه ان الشارب لا يكون الا كشيء لتعذر رؤية البشرية من خلاله فالبيان لم يكن دائماً مع تصرفهم فيه بأنه مما تندرفيه الكثافة فالأولى الضبط بأن الكثيف ما لا يصل الماء لباطنه الا بعنفقة بخلاف الخفيف ويرد بأن هذا الضبط فيه إيهام لعدم انضباط المشقة فالخفيف مافالوجه ولا يرد ما ذكر في الشارب لان مرادهم أن جنس تلك الشعور الخفة فيه غالبية بخلاف جنس اللحية والعارض نعم لما حكى الرافعي الاول قال وقيل الخفيف ما يصل الى منبته بلا مبالغة وقدير جرح بأن الشارب من الخفيف والغالب منه الرؤية اه وبجواب بأن كون الشارب من الخفيف انما هو بالنسبة للحكم اذ كثيفه تخفيفه حكماً وأما بالنسبة للحد فالوجه فيه هو الاول ولا يرد عليه الشارب لما تقرر اه كلام التحفة وقال سم في حاشيته على التحفة قوله لان مرادهم الخ فيه تكلف ظاهر فلي تأمل (قوله اذ كثيفه الخ) فيه أن هذا جار في غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف الجواب اه واعلم أن الرافعي جعل الاول والقليل شيئاً واحداً حيث قال ورأيت الشيخ أباً محمد والمسيودي وطبقه المحققين يقرّبون كل واحدة من العبارتين من الأخرى يقولون انهما مبرجان الى معنى واحد لكن بينهما تفاوت مع التقارب لان لهيئة النبات وكيفية الشعر في السبوطه والجمودة تأثيراً في الستر في وصول الماء الى المنبت وقد بوتر شعره في أحد الأمرين دون الآخر فاذا ١٩٧ ظهر الاختلاف فلك أن ترجح العبارة

الثانية وتقول الشارب معبود من الشعور الخفيفة وليس كونه مانعاً من رؤية البشرة تحته بأمر نادر اه وقال

نعم ما خرج عن حد الوجه لا يجب غسل باطنه

الزركشي في الختام عقبه في هذا الترتيب نظر فان الكلام في ضبط الخفيف لا في ندرة الكثافة وكثرتها قال ابن الرفعة

أى فيسهل اتصال الماء الى منابتها وان فرضت فيه الكثافة فهي نادرة ملحقة بالغالب وهذا هو الأصح في تعليل ذلك وقيل لان يبيض الوجه محيط بجعل موضعه تبعاً لما يحيط به وهو ضعيف لكن التعليل الاول لا يظهر في نحو الحاجب فلي تأمل (قوله نعم ما خرج) أى من شعور الوجه وهو استدراك على الغاية المذكورة (قوله عن حد الوجه) أى بان كان لومد خرج بالمد عن جهة نزوله أخذاً مما يأتي في شعر الرأس ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن ندو يره بأن طال على خلاف الغالب انتهى تحفة ملخصاً قال في شرح العباب واعلم أن الشيخين وغيرهما لم يبينوا المراد بالخارج عن حد الوجه وقد استشكله صاحب الوافي وقال أرى كل لحية نازلة عن حد الوجه طولاً وعرضاً طالت أم لا ثم قال لعل المراد به ما تدلى وانعطف وخرج عن الانتصاب الى الاسترسال والنزول فانه في أول نباته يخرج منتصباً فإدام كذلك هو في حد الوجه وما زال عنه الانتصاب الى الاسترسال هو خارج عن حده انتهى ويقرب منه قول ابن الصباغ ما خرج عن محاذاة الوجه هو الخارج عن حده وما لا هو الذي في حده وقول الشيخ أبي حامد المسترسل من شعر اللحية ما لم يكن تحته بشرة الوجه الخ نقله الكردي في الكبرى (قوله لا يجب غسل باطنه) أى ما خرج

ولاشك في أن ما يصل الى الشعر من الماء من غير تكلف يدخل فيه ما ترى البشرة من تحته وأثر العبارتين انما يظهر فيما لا ترى البشرة من تحته ويمكن وصول الماء اليها من غير تكلف وقد حكى القاضي حسين في تعليقه وجهاً ثالثاً أن المرجع في الكشف والخفيف الى العرف واستغربه النووي في شرح المذهب مع أنه جعله الأشهر في نظيره من صغر الضبة وكبرها اه كلام خادماً الزركشي ومنه نقلت قال الشارح في الإيعاب بعد ذكره الآن يجب أن المحرم ثمة وهو الاستعمال نبط بالعرف فتناسب أن يباط به أيضاً محله وأما الغسل هنا فلم ينط بعرف بل بحقيقته اللغوية فتناسب أن يباط محله بذلك أيضاً اه وقد استحسن الأذري وغيره هذا الثالث وهو مقارب للاولين كما نبه عليه الشارح في الإيعاب وقد أشار الشافعي في الام الى الثاني بقوله وان شعره أى عذار اللحية لا يكثره عن أن يناله الماء كما ينال الحاجبين والشاربين والعنفقة اه وقال الشافعي في الام لو كانت لحيته كلها قليلاً لا صفة كهي حين نبتت وجب عليه غسلها كلها انما لا يجب عليه غسلها اذا كثرت فيسكن اذا أسبغ الماء على اللحية حال الشعر اكثره دون البشرة فاذا كانت هكذا لم يجب غسل ما كان هكذا من مجتمع اللحية ووجب إمرار الماء عليها بالغامنا حيث يبلغ كما صنع في الوجه وذ كر الشافعي الاول أيضاً فقال اذا خرجت لحيته فلم تكثر حتى توارى من وجهه شيئاً فعليه غسل الوجه كما كان قبل أن تنبت فاذا كثرت حتى سترت موضعها من الوجه فالاحتياط غسلها كلها الخ وأقول ان قيل بانحد هذه العبارات الثلاثة فالمرقرب والا فالثاني قريب جداً بل بما يقال انه من حيث المدرك والمحموس والمشاهد أقرب من الاول لكن الأكثر ون على الاول والله أعلم بحقائق الأحوال (قوله عن حد الوجه) قال في التحفة بان كان لومد خرج بالمد عن جهة نزوله أخذاً مما

بأنى في شعر الرأس ثم قال ويحتمل ضبطه بما يخرج عن تدويره بان طال على خلاف الغالب انتهى وفي شرح العباب للشارح واعلم أن الشيخين وغيرهما لم يبينوا المراد بالخارج عن حد الوجه وقد استشكل صاحب الوافي وقال أرى كل لحية نازلة عن حد الوجه طولا وعرضا طال أم لا ثم قال لعل المراد به ما ندلى وانعطف وخارج عن الانتصاب الى الاسترسال والنزول فانه في أول نباته يخرج منتصبا فإدام كذلك هو في حد الوجه وما زال عن الانتصاب الى الاسترسال هو خارج عن حده انتهى ويقرب قول ابن الصباغ ما خرج عن محاذات الوجه هو الخارج عن حده ومالا هو الذي في حده وقول الشيخ أبي حامد المسترسل من شعر اللحية ما لم يكن تحته بشرة الوجه وأما ما في الذخائر من أن حده المسترسل ما ستر البشرة وانتشر عن منته حتى جاوز من الوجه في استدارة الشعر النابت على الوجه وإنما اعتبر عرضه لأن كل شعر نبت على الذقن وإن قصر يكون

١٩٨

عن حد الوجه (قوله ان كثف) هذا في الرجل بخلاف المرأة والختمى عند الشارح كشيخه ومطلقا عند الرملى (قوله ويجب غسل جزء) الخ الا اذا سقط غسل الوجه لانه اذا سقط المتبوع سقط التابع (قوله من سائر الجوانب) أى جزء من الرأس ومن الحلق ومن تحت الحنك ومن الاذنين (قوله اذا ملايتم الواجب) تعليل لوجوب غسل الجزء المذكور وهذا التعليل قاعداً من القواعد الاصولية والمراد بالواجب هنا الواجب المطلق كما في جميع الجوامع ونصه المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب وفاق الخ قال الشارح المحقق واحترز وبالمطلق عن التقييد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يجب تخصيصه وبالمقدور عن غيره قال الامدى كخضوع العدد في الجمعة فانه غير مقدور لا تحاد المكلفين أى ويتوقف عليه وجود الجمعة كما يتوقف وجوبها على وجود العدد انتهى لكن نظر بعض الشراح في التقييد بالمطلق ولذا لم يذكره ابن الحاجب راجع الايات البيّنات (قوله الاب) أى عمار هو واقع على الواجب التابع (قوله واجب) أى بوجوب الواجب سببا كان أو شرطاً إذ لو لم يجب لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل لان جواز ترك الواجب يقتضى أنه غير واجب وقد فرض واجبا وهذا محال هذا قال الشرح المسمى يؤخذ من التعليل انه لو أخبره معصوم بحده لا يجب غسل زائده عليه وهو واضح لانه لم يجب لذاته وانما وجب لتحقيق غسل الواجب (قوله وكذا يزيد) أى وجوباً (قوله أدنى زيادة) أى يتحقق بها الواجب (قوله في اليدين والرجلين) أى في غسلهما المتقرر من أن ما لا يتم الخ (قوله وأفاد كلامه) أى المصنف رحمه الله تعالى حيث قال ومقبل ذقنه مع تقدير الشارح رحمه الله أسفل قبله (قوله ان ما قبل من اللحيين) بفتح الهمزة على المشهور وهما العظماء اللذان عليهما الاسنان السفلى (قوله من الوجه) الجار والمجرور وخبر ان الخ أى فيجب غسله (قوله دون الزعتين) بفتح الزاى أفصح من اسكانها قال البرماوى رجل أنزع ولا يقال امرأة نزعاء بل زعراء انتهى فانهما ليستا من الوجه بل من الرأس لانهما في تدويره (قوله وهما) أى الزعتان (قوله بياضان يكتنفان) أى يحيطان كما فسره في التحفة (قوله الناصية) هى مقدم الرأس من أعلى الجبين قال ع ش أى بأن تعتبر ابتداء الناصية من أعلى الجبين من الجانبين فيدخل فيه ما فوق

طوله قدر مساحة ما بين العذارين والعارضين معا وأصل الاذن لانه آخر الوجه عرضا فان كان أبدا على

ان كثف ويجب غسل جزء من ملاقي الوجه من سائر الجوانب اذا ملايتم الواجب الابنه فهو واجب وكذا يزيد أدنى زيادة في اليدين والرجلين وأفاد كلامه أن ما قبل من اللحيين من الوجه دون الزعتين وهما بياضان يكتنفان الناصية

هذا القدر فهو المسترسل فقال في المتوسط غرب منكبر والمعروف ما ذكره الشيخ أبو حامد اه وقوله والمعروف الخ فيه نظر لانه لم يتعرض لتعريف

الجهة

اللحيين وقضية كلامه فيها أن ما جاوز الذقن منها بأدنى

جزء يكون مسترسلا وليس بظاهر فالوجه ما مر عن ابن الصباغ الموافق لما بحثه صاحب كلام شرح العباب وفي حاشية شرح المنهج لس م مانعه المراد بخروج الشعر عن حد الوجه أن يلتوى اعتداله الى تحت أو نحو ذلك وأما ما طال الى جهة استقبال الوجه فكله في حد الوجه فله حكم ما في حد الوجه اه م ر (قوله ان كثف) اعتد الشارح تبعاً للشيخ الاسلام أن محل ذلك في الرجل وأما المرأة والختمى فيجب غسل الخارج عن حد الوجه منها مطلقاً وقال العلامة س م في حواشى شرح المنهج اعتد م ر أنه لا فرق بين الرجل والمرأة بالنسبة للخارج عن حد الوجه خلافاً لما في المنهج وشرحه اه (قوله دون الزعتين) بفتح الزاى أفصح من اسكانها لانها في حده تدوير الرأس (قوله يكتنفان الناصية) عبر في المطلب بقوله يحيطان بالناصية والناصية مقدم الرأس من أعلى الجبين

(قوله ما بينهما) أي التزعتين (قوله وهو ما ينبت الخ) قال في شرح العباب وضابطه أن يوضع طرف على أعلى الأذن والطرف الآخر على أعلى الجبهة متصل بالأس وهو مراد الامام بقوله على زاوية الجبين ويفرض هذا الخيط مستقيماً فانزل عنه إلى جانب الوجه فهو محل التحذيف اه
وسمى تحذيفاً لأن بعض النساء يعتدن حذفه لينسج الوجه ولا يصير وجهها يفعل بعض الناس والعامة اليوم يبدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التحذيف (قوله يسن غسل جميع ذلك) أي التزعتين وموضع الصلع وموضع التحذيف ووند الأذن وعبرة التحفة ويسن غسل كل ما قبل أنه من الوجه كالصلع والتزعتين والتحذيف وكذلك الامداد وفتح الجواد وغيرهما ومنه تعلم ضعف ما مشى عليه الشارح في شرح العباب من عدم سن غسل موضع الصلع وعبارته نعم يسن غسل التزعتين والصدغين كما في المجموع وعلة بالخروج من الخلاف ١٩٩

ومنه يؤخذ أن محل التحذيف كذلك لوجود الخلاف القوي فيه وإن محل الصلع ليس كذلك لأنه من الرأس بخلاف كما في المجموع وينبغي أن يحمل عليه قول الكفاية ومختصرها ولا خلاف أنهما أي التزعتين من

الجبهة وما يقابل الجبين إلى أعلى الرأس وفي ابن حجر الجبينان جانباً للجبهة (قوله ودون موضع الصلع) أي فهو ليس من الوجه والصلع بفتح اللام لا غير خلافاً لمن وهم بأن الاسكان لغة اه (قوله وهو) أي موضع الصلع (قوله ما بينهما) أي التزعتين (قوله إذا انحسر عنه) أي انكشف عنه (قوله الشعر) يعني لم ينبت الشعر فيه قيل لا يحدث الصلع للنساء لكثرة طوبىهن ولا للخصيان لترب أمزجتهن من أمزجة النساء (قوله ودون موضع التحذيف) أي فليس هو من الوجه بل من الرأس قال بعضهم والمراد بعض موضع التحذيف وهو أعلاه والآخره فبعضه داخل في حد الوجه على ما حدوده فليتنا مل وسمى تحذيفاً لأن بعض النساء والا كبار يعتادون حذفه لينسج الوجه قال الكردى والعامة اليوم يبدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التحذيف (قوله وهو) أي موضع التحذيف (قوله ما ينبت عليه الشعر من ابتداء العذار والتزعة) ضابطه كما قاله الامام وحزم به النووي في الدقائق أن تضع طرف خيط على رأس والطرف الثاني على الجبهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فانزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التحذيف والمراد برأس الأذن الجزء المخاذي لأعلى العذار قريباً من الوند وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لأنه ليس محاذياً لبدء العذار قاله ع ش (قوله ودون وند الأذن) أي فهو ليس من الوجه فلا يجب غسله والوند بكسر التاء والجمع أو ناد (قوله لكن يسن) استدراك على دون ودون وذلك للخروج من الخلاف (قوله غسل جميع ذلك) أي التزعتين وموضع الصلع وموضع التحذيف ووند الأذن وعبرة التحفة ويسن غسل كل ما قبل أنه من الوجه كالصلع والتزعتين والتحذيف وكذلك الامداد وفتح الجواد وغيرهما في البهجة

وسن غسل موضع التحذيف * وصلع وجنبى الموصوف

قال الكردى ومنه يعلم ضعف ما مشى عليه الشارح في شرح العباب من عدم سن غسل موضع الصلع انتهى (قوله وان يأخذ الماء) أي يسن أن يغترف الماء لغسل وجهه قال في شرح البهجة ويبدأ بأعلى وجهه (قوله بيديه جميعاً) أي لا يبدو واحدة فقط (قوله للاتباع) قال في شرح الروض ولأنه أمكن ولو أخر هذه إلى السنن كان أنسب انتهى مع أنه نفسه ذكرها في شرح البهجة هنا والامر في هذا قريب وقد ترجم البخارى لهذا الاتباع باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة وذكر الحديث في ذلك قال الحافظ مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاغتراف باليدين جميعاً والاشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيديه وجميع الخليمي بينهما بأن هذا حديث كان يتوضأ من أناء يصب منه ييساره على يمينه والآخر حيث كان يغترف لكن سياق حديث الباب يأباه لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء بأحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بها انتهى بحر وفه وتقدم في مبحث نية الاغتراف ما يتعين استحضاره هنا ومنه قول الشبرا ملى لو أدخل يده معها فليس له أن يغسل بها فبها باقى احدهما ولا باقى احدهما وقول سم يشترط لصحة الوضوء من الخفيفة المعروفة نية الاغتراف بأن يقصد أن اليسرى معينة لليمنى في أخذ الماء فان لم يقصد ذلك ارتفع حدث الكففين معاً وليس له أن يغسل به ساعد احدهما فيصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد انتهى ومثل الحنفية الوضوء بالصبي من ابريق أو نحوه فليتنبه (قوله وما مر في الشعر) أي الذى فى الوجه من أنه يجب غسل

ودون موضع الصلع وهو ما بينهما إذا انحسر عنه الشعر ودون موضع التحذيف وهو ما ينبت عليه الشعر من ابتداء العذار والتزعة ودون وند الأذن لكن يسن غسل جميع ذلك وأن يأخذ الماء بيديه جميعاً للاتباع وما مر في الشعر

الرأس اه (قوله للاتباع) قال شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض ولأنه أمكن ولو أخر هذه إلى السنن كان أنسب اه مع أن شيخ الاسلام نفسه ذكره في شرح البهجة هنا والامر في هذا قريب وقد ترجم البخارى في صحيحه لهذا الاتباع بقوله باب

غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة وذكر الحديث في ذلك قال الحافظ البارى مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاغتراف باليدين جميعاً والاشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيديه وجميع الخليمي بينهما بأن هذا حديث كان يتوضأ من أناء يصب منه ييساره على يمينه والآخر حيث كان يغترف لكن سياق حديث الباب يأباه لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء بأحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بها اه كلام فتح البارى وسبق في مبحث الاغتراف ما يتعين استحضاره هنا (قوله وما مر في الشعر) أي الذى فى الوجه

التخاطب) العادي كما
هو ظاهر اه ابعاد
(قوله ظاهره) قال في
الايجاب والمراء بالنظر
كما في الجواهر وجه الشعر
الاعلى من الطبقة العليا
وبالباطن ما عدا ذلك
وهو اعم من قول ابن
الرفعة يجب غسل الوجه

محله في غير اللحية والعارض
(وشعر اللحية) الاضافة
فيه بيانية اذ اللحية الشعر
النابت بمجتمع اللحيين
(وشعر العارض) الاضافة
فيه كذلك اذ هو الشعر
الذي بين اللحية والعذار
(ان خف) بأن كانت
البشرة نرى من خلاله في
مجلس التخاطب (غسل
ظاهره وباطنه) سواء
أخرج عن حد الوجه أم
لا (وان كثف) بأن لم تر
منه البشرة كذلك (غسل
ظاهره) ولا يجب غسل
باطنه للشبهة ان كان من
رجل

البادى من الطبقة العليا
 لا الوجه الآخر من تلك
 الطبقة ومن قول الشاشى
 الباطن هو الوجه التعتانى
 وقيل يجب غسل وجهه
 معاه وفي حواشى شرح
 المنهج لابن قاسم المراد
 بظاهر اللحية الكشيفة
 الذى يجب غسله هو ما به
 المواجهة وهو الطبقة العليا

ظاهره وباطنه وان كشف الان خرج عن حد الوجه وكان كثيفا فغسل ظاهره فقط انتهى كرده (قوله محله) أى مامرو هذا مبتدأ * وقوله فى غير الاحبة والعارض خبره والجملة خبر مامرو ماماها فعلى التفصيل الآتى (قوله وشعر الاحبة) بكسر اللام أفصح من فتحها وتجميع على باب بكسر اللام وضمة ا قال ابن مالك ولفظ غسل غسل ورايحي معهما على فاعل

* وقوله الاضافة فيه أى فى قوله شعر اللحية (قوله بيانية) أى بناء على أن المراد بالبيانية كون الثانى مبيّناً للراد من الاول والاكثر تسمية هذه باضافة الاعم للاخص أولبيان لان البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجهى كخاتم حديد وهو مقفود هنا فلي تأمل (قوله اذ اللحية) تعليل لجمال الاضافة فى شعر اللحية بيانية (قوله الشعر النابت بعجمت مع اللحيين) بفتح اللام على المشهور وهما العظميان اللذان ينبت عليهما الاسنان السفلى ومجتمعهما هو الذقن كما مروى بجمع اللحية على ألح ولحى مثل فلس وأفلس وفلوس كما فى المصباح (قوله وشعر العارض الاضافة فيه كذلك) أى بيانية أيضاً على ما مر (قوله اذ هو) أى العارض (قوله الشعر الذى بين اللحية والعذار) قال فى التحفة وأطلقها أى اللحية ابن سيدة على ذلك أى العارض وشعر اللحيين انتهى وعبرة الشيخ الخطيب والعارضان وهما المنحطان عن القدر المحاذى للاذن كاللحية ألح هذا الكن قال فى المصباح والعارضان للانسان صفة محتاجة فيه فقول الناس خفيف العارضين فيه حذف والاصل خفيف شعر العارضين وهو ذله فى المختار فلي تأمل (قوله ان خف) أى كل من اللحية والعارض (قوله بأن كانت البشرة ترى من خلاله) هذا هو المراد هنا بالخفة بخلافها فيما روى من الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم من سعادة المرء خفة عارضيه فان المراد كما قال بعضهم أنهم لا تكون طويلة فوق الطول (قوله فى مجلس التخاطب) أى عرفاً كما هو ظاهر (قوله غسل ظاهره وباطنه) أى الخفيف والمراد بالظاهر كفى الجواهر وجه الشعر الاعلى من الطبقة العليا وبالباطن ما عدا ذلك وهو أعم من قول ابن الرفعة يجب غسل الوجه البادى من الطبقة العليا الوجه الآخر من تلك الطبقة وهو قول الشاشى الباطن هو الوجه التحتانى وقيل يجب غسل وجهه معانقه الكردى عن الایعاب (قوله سواء أخرج عن حد الوجه أم لا) أى لسهولة اتصال الماء الى ذلك كالساعة المتدلية عن حد الوجه (قوله وان كثف) أى كل من اللحية والعارض (قوله بأن لم نرمه) أى من خلاله * وقوله البشرة كذلك أى فى مجلس التخاطب عرفاً قيل يلزم عليه أن الشارب مثلاً لا يكون الا كشيء التذوّر رؤية لبشرة من خلاله غالباً ان لم يكن دائماً مع تصريحهم فيه بأنه مما تدرّفه الكثافة فالاولى الضبط بأن الكثيف ما لا يصل الماء لباطنه الا بمسحة بخلاف الخفيف انتهى ويرد بأن هذا الضبط فيه إيهام لعدم انضباط المسحة فالحق ما قالوه ولا يرد ما ذكر فى الشارب لان مرادهم أن جنس تلك الشعور بالخفة فيه غالبية بخلاف جنس اللحية والعارض نعم لما حكى الرافعى الاول قال وقيل الخفيف ما يصل الماء الى منتهى بلا مبالغة وقد يرجح بأن الشارب من الخفيف والغالب منعه الرؤية انتهى وبجواب بأن كون الشارب من الخفيف انما هو بالنسبة للحكم اذ كثيفه كخفيفه حكما وأما بالنسبة للحد فالوجه فيه هو الاول ولا يرد عليه الشارب ما تقرّرقاله فى التحفة (قوله غسل ظاهره) أى الكثيف من اللحية والعارض قال سم المراد بظاهر اللحية الكثيفة الذى يجب غسله هو ما به المواجهة وهو الطبقة العليا ومنهاتها وهو منتهى النابت على منتهى اللحية بخلاف الطبقة السفلى التى تقابل الصدر وتليه كما وافق عليه الرملى انتهى فلي تأمل (قوله ولا يجب غسل باطنه) أى وهو البشرة ولا داخلها وهو ما استمر من شعره (قوله للمسحة) أى مسحة اتصال الماء الى ذلك مع ان كثافته غير نادرة ولما روى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فشرّف غرفة غسلها وجهه وكانت لحية الكريمة عظيمة وبالغرفة الواحدة لا يصل الماء الى ذلك غالباً وأما بعض الفضلاء أن عدد شعر لحية صلى الله عليه وسلم عدد الانبياء صلى الله عليه وسلم وهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً على ما فى بعض الروايات (قوله ان كان من رجل) المراد بالرجل ما قابل المرأة والخنثى

ومنتهاها وهو منتهى الشعر النابت على منتهى اللعجين بخلاف الطبقة السفلى التي تقابل الصدر وتليه كما وافق على فيشمل ذلك م ر لكن ينبغي اذا كانت خفيفة وقلنا يجب غسل باطن الشعر النابت على آخر منتهى اللعجين لانه لا يربط عليه تأمل

(قوله مطلقا) أى سواء خف أم كنف في حد الوجه أم خرج عنه عند الشارح وهو كذلك عند الجلال مر في الذي في حده أما الخارج عنه من حيثهما فقال العلامة سم في حواشي التحفة هل يجري أى التردد الذي في التحفة في خارج شعور الوجه في خارج اللحية حتى يكون المعتد عند شيخنا الشهاب الرمي في النهاية أنها كالرجل في خارجها اه أقول يؤيد إلحاق كلام مر حيث قال ان شعور الوجه التي لم تخرج عن حده اما أن تكون نادرة الكثافة كالهدب والشارب والعنفقة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا واما أن تكون غير نادرة الكثافة وهي لحية الذكور وعارضاه فان خفت فكذلك والاوجب غسل ظاهرها فقط اه ملخصا ثم قال فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها اه فاطلاقه يفيد في الشق الاخير أنه لا فرق بين الرجل والمرأة والخنثى (قوله والاوجب غسل الكل) أى ٢٠١ وان لم يتم بز قال الشارح في شرح

العباب بأن كان الكثيف متفرقا بين أثناء الخفيف وتعدرا فراد كل بالغسل فهذا هو المراد بعدم التميز والافهوى بنفسه متميز على أى حال كان اه كلام الايباب ومن قوله وتعدرا فراد الخ تعلقه الجلال الرمي في النهاية مختصرا

فان كان من امرأة وخنثى غسل باطنه مطلقا ولو خف البعض وكثف البعض فلكل حكمه ان تميز والاوجب غسل الكل ولو خلق له وجهان غسلهما

عن ابن العماد قال الشارح في فتح الجواد والآى وان لم يتميز وجب غسل الجميع كما قاله الماوردى في اللحية ومثلها غيرها وان تعقبه النووي كما بينته في الاصل وفي الامداد له هو متجه وان تعقبه في المجموع بأنه خلاف ما قاله الاصحاب

فيشمل الصبي اذا اتفق له ذلك ولا يقال لحية الصبي نادرة لحية المرأة لانه يندب في حقها زالتها ولا كذلك الصبي قاله الباجوري (قوله فان كان من امرأة وخنثى غسل باطنه مطلقا) أى سواء كان خفيفا أو كثيفا لنادرة اللحية للمرأة فضلا عن كثافتها ولا يسن لها تنفها أو حلقة لانها مشبهة في حقها وللشك في مقتضى المسامحة في الخنثى وهو المذكور فتعين العمل بالاصل من غسل الباطن أفاده في التحفة قال في المغنى فان قيل ايجابه ذلك في الكثيف عليهم مشكل لان ذلك وان كان نادرا لكنه دائم والقاعدة أن النادر الدائم كالغالب أجيب بان القاعدة مختصة بالاعذار المسقطه لقضاء الصلاة كالمستحاضة وسلس البول وأما غيرها فليحق نادر كل جنس بغالبه مع أن الاشكال لا يأتى في المرأة للعلة الثانية انتهى قال في التحفة وهل خارج بقية شعورهما كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لمرهما بازالته لانه مشوه أوهما كغيرهما فيه كل محتمل والاول أقرب ثم رأيت في كلام شيخنا ما يصرح به انتهى (قوله ولو خف البعض) أى بعض ما ذكر من لحية الرجل وعارضه (قوله وكثف البعض) أى من ذلك (قوله فلكل حكمه) أى فيجب غسل الخفيف ظاهرها وباطنها وداخلها ولا يجب غسل الكثيف الا ظاهرها فقط (قوله ان تميز) أى كل عن الآخر (قوله والا) أى وان لم يتميز بأن كان الكثيف متفرقا بين أثناء الخفيف وتعدرا فراد كل بالغسل فهذا هو المراد بعدم التميز والافهوى بنفسه متميز على أى حال كان (قوله وجب غسل الكل) أى كما قاله الماوردى وعلة بأن افراد الكثيف يشق ومرار الماء على الخفيف لا يجزئ ونقل عنه في المجموع ذلك ثم قال وهو خلاف ما قاله الاصحاب وليس فيما قاله دلالة انتهى اسنى قال في التحفة وتضعيف المجموع الذى نقله عنه شيخنا لهذا بأنه خلاف ما قاله الاصحاب وما علل به الماوردى لادلاله فيه لم أره في عدة نسخ منه فاذا جزمتم به انتهى وكأنه في بعض نسخه (قوله ولو خلق له) أى للشخص ذكر أو أنثى أو غيره (قوله وجهان) تحقيق هذه المسئلة أن يقال من خلق له وجهان نارية يكونان أصليين والمراد باصاليهما أن ينزل الولد بهما فانه يجب غسلهما ان تساوى فى جميع الخواص فان زاد أحدهما عن الآخر فالعبرة به ونارية يكون أحدهما أصليا والآخر زائدا والمراد به ما ينبت بعد انفصال الولد وعلى هذا اما أن يتميز الزائد عن الاصل أو يشبه به والمتميز اما أن يكون مسامتا للاصلى أم لا فان سامت وجب غسلهما وان لم تسامت فالاصلى فقط يجب غسله كما قررته شيخنا الخفنى قال الغزالي ومثل هذه المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها لانه يندر وقوعها جدا فاذا وقعت الحادثة بحث عنها فالمشغل بمثل هذه المسئلة كمن أوقد تنورا في بلدة خربة لا يكن منتظرا من يجز فيه انتهى بجري قال في حاشية التحفة أقول وفيه توقف ولو سلم فخصصوص بمن أهل التخريج والترجيح كزمنه بخلاف زمننا (قوله غسلهما) أى مطلقا عند الشارح ولو على رأسين كما في المجموع

﴿ ٢٦ - ترسمي - ل ﴾

لان كلامهم في غير هذا المحل يقتضيه اه وقال شيخ الاسلام في الاسنى نقل عنه في المجموع ذلك ثم قال وهو خلاف ما قاله الاصحاب وليس فيما قاله دلالة اه كلام الاسنى وقال الشارح في التحفة وتضعيف المجموع الذى نقله شيخنا لهذا بأنه خلاف ما قاله الاصحاب وما علل به الماوردى لادلاله فيه لم أره في عدة نسخ منه فلذا جزمتم به اه وفي شرح العباب كانه في بعض نسخه أى المجموع والافهوى رأى منه نسختين وليس فيهما بعد كلام الماوردى تعقب أصلا ولم يصرحوا بخلافه وانما مقتضى كلامهم أنه يجب غسل ظاهر الخفيف وباطنه وظاهر الكثيف فقط وان لم يتميز وذلك متعذر فتعين ما قاله الماوردى اه بحرفه (قوله غسلهما)

زاد في التحفة وان فرض أن أحدهما زائد اه زاد في الایعاب ولوعلى رأسین كما في المجموع عن الدارمی ثم قال بعد الفرق بین وجوب غسل الوجهین والاكتفاء بمسح أحد الرأسین مانصه ومنه يؤخذ أنه لا فرق فی الوجهین بین أن یکونا أصلیین أو أحدهما أصلی والاخر زائدان تصور ولا ین أن ینكون الزائد على سنن الاصلی أو لا وفارق ما بانی فی الیدین بما علم مما تقر من الفرق بین الوجه والرأس ومنه يؤخذ أيضا أن الرأسین كالوجهین فی ذلك ویجوز خلافه اه كلام الایعاب وفي حواشی المنهج لسم العبادى مانصه بخر ریح مر أنه لو خلق له وجهان أحدهما زائد متمیز وجب غسل الاصلی فقط فلو اشتبه بالاصلی وجب غسلهما وینبغی أن یجب قرن النیة بكل منهما لان غسل الزائد لیس بواجب ولا یجزئ فی نفس الامر وانما وجب غسله للاحتیاط فلا بد من قرن النیة بهما لیتحقق قرنهما بالاصلی وانظر هل قیل اذا كان الزائد على سنن الاصلی وجب غسلهما كما فی نظائره ﴿ فرع ﴾ خلق له وجه من جهة صدره وآخر من جهة ظهره أفتی شیخنا الشهاب مر بأن الذی یجب غسله هو الذی من جهة صدره لان المواجهة به دون الذی من جهة ظهره اه وذکر مثل الفرع الثانی فی حاشیة التحفة أيضا وفي حاشیة المنهج للشوری نقل عن خط الجلال مر مانصه نعم لو كان فافدا الحواس والثانی فیها الحواس فالعامل هو الواجب الى آخر ما نقله الشوری عن مر بظهر الورقة الاولى من الجزء الرابع من شرح الروض نسخة والده وفي شرح محرر الرافعی لنور الدین الزیادی مانصه ولو خلق له وجهان وجب غسلهما ٢٠٢ أى اذا كانا أصلیین أو أحدهما أصلیا والاخر زائدا واشتبه الزائد بالاصلی اما اذا تمیز

عن الدارمی نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما قاله جمع وظاهره وان كان الاحساس بالذی من جهة الدبر فقط وقیاس ما فی أسباب الحدث من أن العاملة من الکفین هی الاصلیة أن مابه الاحساس منهما هو الاصلی قاله ع ش (قوله أو رأسان) أى أو خلق للشخص رأسان (قوله مسح بعض أحدهما) أى الرأس ولا یجب مسح بعض کل منهما ومحل ذلك حیث لم یعرف الزائد والاتین مسح بعض الاصلی كما أشار الیه الاذری وقال بعضهم فان كان أحدهما أصلیا والاخر زائدا أو اشتبه الزائد بالاصلی وجب مسح بعض کل منهما (قوله لان كلا منهما) تعلیل للمثلین والضمیر المجرور راجع للوجهین والرأسین (قوله یسمى وجهها) أى فی المسئلة الاولى والواجب غسل جمیع ما یسمى وجهها (قوله ورأسا) أى فی المسئلة الثانية والواجب مسح جزء ممرأس وعلاو کل كذلك (قوله ویستحب الخ) لعل نکتة ذکره هنا الاهتمام بشأنه والافكان حقه أن ینذکر فی السنن (قوله بتخلیل اللحية الکثة) بفتح الکاف وتشدید المثلثة بمعنی الکثیفة وتقدم ضابطها قال الکردی واختلافوا فی المحرم فاعتمد الشارح والخطیب تبعاً للشیخ الاسلام ندب بتخلیل برفق واعتمد الجلال الرملی عدمه حذر من انتقاف الشعر بالتخلیل انتهى وسیأتی فی المکروهات إعادة لذلك (قوله وغیرها) أى من المعارضین الکثیفین وکثیف ماخرج عن حد الوجه من شعوره (قوله مما لا یجب غسل باطنه) بیان للغير وأما ما یجب غسل باطنه فیجب اتصال الماء الى ظاهره وباطنه ومنا بته بتخلیل أو غیره كما علم مما مر (قوله بأصابه الیمنی) متعلق بتخلیل وعبارة التحفة والافضل کونه بأصابع عناءه ومن أسفل وبغرفة مستقلة وعرك عارضیه للاتباع وواضح أنه لا یکمل بتعدد غرفاته ثلاثا آخر وجا من خلاف من قال ان ماء النقل مستعمل و یقاس به غیره فی ذلك (قوله من أسفل) الاولى زیادة الوالو لیفید أنه سنة مستقلة قال فی الایعاب کل من الاصابع وکونه من الاسفل وکونه بماء جدید سنة مستقلة فاذا اقتصر على فعل بعضها أثبت علیه نعم هی شروط لکمال السنة فلو خلل بمشط أو من

الزائد من الاصلی فیجب غسل الاصلی دون الزائد ما لم یکن الزائد على سمت الاصلی والاوجب غسله أيضا بخلاف ما لو خلق له رأسان فانه ینفی مسح بعض

أو رأسان مسح بعض أحدهما لان كلا منهما یسمى وجهها ورأسا ویستحب لتخلیل اللحية الکثة وغیرها مما لا یجب غسل باطنه بأصابه الیمنی من أسفل

أحدهما أى اذا كانا أصلیین فان كان أحدهما أصلیا والاخر زائدا واشتبه الزائد بالاصلی وجب مسح بعض کل منهما وان تمیز الاصلی من الزائد تعین

مسح بعض الاصلی وهذا كله قلته أخذنا ما قبل فی الیدین والرجلین ولم أر من تعرض له اه كلام أعلى شارح المحرر وقال الزیادی فی حاشیة على المنهج عقب ما سبق مانصه وهل ینفی مسح بعض الزائد فقط محل نظر قال وهذا كله بحسب الفهم نه الطندنائی قیاسا على الیدین والرجلین اه هكذا رأیته فی عدة نسخ من حواشی المنهج للزیادی فیجوز أن یظهر له الحكم كذلك أولا فذكره فی شرح المحرر ثم رآه كذلك فی كلام شیخه فعزاه الیه فی حاشیة المنهج ویجوز أن یستفاد من هذا الحكم فاعزاه فی بعض كتبه لشیخه وفي بعضها لله والله أعلم بحقائق الاحوال (قوله یسمى وجهها ورأسا) أى والواجب غسل جمیع ما یسمى وجهها وبعض ما یسمى رأسا (قوله وغیرها) أى من المعارضین الکثیفین وکثیف ماخرج عن حد الوجه من شعوره وأما ما یجب غسل باطنه فیجب اتصال الماء الیه بتخلیل أو غیره (قوله بأصابه الیمنی) قال فی شرح العباب واستفید من قوله ومن قولى و بما ان كلام الاصابع وکونه من الاسفل وکونه بماء جدید سنة مستقلة فاذا اقتصر على فعل بعضها أثبت علیه نعم هی شروط لکمال السنة كما مر فلو خلل بمشط أو من أعلى أو بماء غیر جدید

حصل له أصل السنة اه وفيه أيضاً تأكيد عليه التخليل للخلاف في وجوبه وحديث أمرني ربّي الآتي يؤيده إذا الأمر للوجوب وهو بشي
 النهي عن ضده وبه يتضح قول المصنف في كره تركه (قوله للاتباع) كان صلى الله عليه وسلم يخلل لحيته الكريمة وكانت كثرة صحبه الحاك
 وابن حبان وفي رواية كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربّي رواه أبو داود بإسناد
 حسن أو صحيح صحبه الحاك وفي أخرى وعنفقته وفي أخرى وعرك عارضه بعض العرك قال في شرح العباب ومقتضى ذلك أنه يخلل بكف
 واحدة لكن في رواية لابن عدي خلل لحيته بكفه اه واختلاف في المحرم فأعقد الشارح والخطيب الشريبي تبعاً للشيخ الاسلام يندب
 تخليله برفق واعتمد الجلال مر أنه لا يخلل حذراً من انتاف الشعر بالتخليل (قوله مع المرفقين) بكسر ثم فتح أفصح من عكسه (قوله
 للآية) الذي فيها إلى المرفق والمشهور أن ما بعد إلى لا يدخل في الغاية بخلاف حتى ومن ثمة اعترض غير واحد الاستدلال لذلك بالآية
 وأجابوا عن ذلك من وجوه منها أن الآية أفادت الوجوب إلى المرفق في صحيح مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم غسل كلا من
 يديه حتى أشرع في عضدهما ومن رجليه حتى أشرع في ساقيهما وقام الإجماع على دخول المرفقين إلا ما حكاه أئمة عن زفر وابن داود
 ومنها أن الآية أفادت دخول المرافق لأن محل كون ما بعد إلى لا يدخل فيما قبلها حيث لم يدل قرينه على الدخول والادخل الحد والمحدود
 كقطع أصابعه من الخنصر إلى المسبحة وبعثك هذه الأشجار من هذه إلى هذه ٢٠٣ فالأصبعان والشجرتان داخلان في القطع

والبيع بلا شك اشمول
 اللفظ ويكون المراد
 بالتحديد في مثل هذا الخارج
 ما وراء الحد مع بقاء الحد
 داخلاً فكذا هنا اسم اليد
 شامل من أطراف
 الأصابع إلى الإبط ففائدة
 التحديد بالمرافق إخراج
 ما فوق المرفق مع بقاء

للاتباع (الثالث غسل
 اليدين مع المرفقين) للآية
 والمرفق مجتمع عظم

المرفق اه وفي شرح
 العباب للشارح واعلم أن
 حاصل ما للعلماء في
 دخول الغاية أنه إن
 قامت قرينة عليه كما في
 مثال القراءة أي وهو
 قراءة القرآن إلى سورة
 كذا والبيع أو على عدمه

أعلى أو بماء غير جديد حصل أصل السنة نقله الكردى (قوله للاتباع) أي لأنه صلى الله عليه وسلم كان
 يخلل لحيته رواه الترمذي وصحبه وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء
 فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربّي أسنى (قوله الثالث) أي الفرض الثالث من
 الفروض الستة (قوله غسل اليدين) أي من كفيه وذراعيه واليدين مؤنثة ككل مائتي من أعضاء
 الإنسان كالرجل والعين والاذن بخلاف ما لم يش كالرأس والأنف والقلب والبطن في الحديث كذب بطن
 أخيك بالتذكير أفاده بعضهم (قوله مع المرفقين) أي أو قدرهما من فاقدهما كما في العباب قال ع ش لعل
 المراد قدرهما من المعتدل من غالب أمثاله أخذ من ذكره في الكعبين (قوله للآية) أي قوله تعالى وأيديكم
 إلى المرافق ودل على دخول المرافق في الغسل الإجماع كما استدلل به الشافعي رضي الله عنه في الام وفعله
 صلى الله عليه وسلم فيما روى مسلم أن أبا هريرة رضي الله عنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده
 اليمنى ثم أشرع في العضد ثم اليسرى حتى أشرع في العضد الحديث ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يتوضأ فثبت غسله لها وفعله بيان للوضوء المأمور به ولم ينقل تركه ذلك ودل عليه الآية أيضاً
 بجعل اليد التي هي حقيقة إلى المنكب وقيل إلى الكوع مجازاً إلى المرفق مع جعل إلى للغاية الداخلة في
 المغايمة أي إلى أوله كما في من أنصاري إلى الله أو بجعل اليد باقية على حقيقتها إلى المنكب مع جعل إلى
 غاية للغسل أو للترك المقدركما قال بكل جماعة فعلى الأول منها يدخل الغاية لا لكونها إذا كانت من جنس
 ما قبلها تدخل كما قيل لعدم اطرادها كما قال التفنازي وغيره فانها قد تدخل كما في نحو قرأت القرآن إلى
 آخره وقد لا تدخل كما في نحو قرأت القرآن إلى سورة كذا بل لقرينة الإجماع والاحتياط للعبادة قال
 المتولى بناء على أنها حقيقة إلى المنكب لو اقتصر على قوله وأيديكم لوجب غسل الجميع فلما قال إلى المرافق
 خرج البعض عن الوجوب فلما نحققنا وجهه تركناه وما شككنا فيه أو جبنناه احتياطاً للعبادة انتهى
 والمعنى اغسلوا أيديكم من رؤس أصابعها وعلى الثاني يخرج الغاية والمعنى اغسلوا أيديكم واتركوا منها إلى
 المرافق انتهى شرح الهجعة (قوله والمرفق) بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من العكس (قوله مجتمع عظم

نحو أتموا الصيام إلى الليل مع النهي عن الوصال فواضح والأفصح الذي عليه الجمهور أنها تدخل مع حتى دون إلى نظر للغالب فيها ما إذا
 يجب الحمل عليه عند التردد وعن طائفة يدخل معها إن كان من الجنس بخلاف ما إذا تم نحو نمت الليلة إلى الصباح وقيل تدخل فيها مطلقاً
 وقيل لا مطلقاً فإن كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقاً نحو أكلت السمكة حتى رأسها الخ وفي التحفة دل على دخولهما للاتباع والإجماع بل
 والآية أيضاً تجعل إذا غاية للترك المقدر بناء على أن اليد حقيقة إلى المنكب كما هو الأشهر لغة اه وأوضح هذا ابن هشام في معنى الليب
 في الباب الخامس منه وعبارته المتبادر أي من الآية تعلق إلى باغسلوا وقد رده بعضهم بأن ما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول إليها تقول
 ضربته إلى أن مات ويمتنع قلته إلى أن مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرافق لأن اليد شاملة لرؤس الأنامل والمنالك وما

بينهما فقل والصواب تعلق الى باسقاط واحد فواو يستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قلم الاجماع على أنه ليس من رؤس الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب أن ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في الاسقاط بقي داخل في المأمور بغسله وقال بعضهم الايدي في عرف الشرع اسم للالكف فقط بدليل آية السرفة وأنه قد صح الخبر باقتصاره عليه الصلاة والسلام في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسير المراد بالايدي في آية التيمم قال وعلى هذا الى غاية الغسل لالاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محدوف أيضاً ومدة الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف اه مفتي اللبيب (قوله العضد) بفتح فضم أفصح من فتح أو ضم فسكون لانه من المرفق اذ هو مجتمع العظام الثلاثة والميسور لا يسقط بالمعسور فان خلق بلا مرفق فيقدر قدره من العضو قال الشارح في الايجاب ويظهر أن يقدر بالمعتدل بالغالب من أمثاله اه (قوله وان كثف) كانه أشار بان الغائية الى دفع توهم اتیان الوجه القائل بعدم وجوب ٢٠٤ غسل منبت كثيف شعور الوجه هنا والاف لم أقف في مسئلتي على خلاف في ذلك نعم

الساعد) هو ما بين المرفق والكف سمي به لانه يساعد الكف في بطشه او عملها (قوله والعضد) هو ما بين الكف الى المرفق وفيه خمس لغات وزان رجل وجنب وكبد وفلس وقفل والجمع أعضد وأعضاء وسمى ذلك بالمرفق لانه يرتقى به في الاتكاء ونحوه (قوله فان أبين الساعد) أي من المرفق بان تلك عظم الذراع من عظم العضد وبقى العظام السميان برأس العضد (قوله وجب غسل رأس عظم العضد) أي على المشهور لانه من المرفق اذ هو مجموع العظمين المذكورين مع الابرة الداخلة بينهما الابرة وحدها فان أبين من فوق المرفق ندب غسل باقي عضده محافظة على التحجيل الا في ثلاث لا يخلو العضو عن طهارة قال في شرح الروض وانما لم يسقط التابع بسقوط المتبوع كرواتب الفرائض أيام الجنون لان سقوط المتبوع ثم رخصة فالتابع أولى به وسقوطه هنا ليس برخصة بل لتعذره فحسن الاتيان بالتابع محافظة على العبادة بقدر الامكان كما مر والمرحوم المسمى على رأسه عند عدم شعره ولان التابع ثم شرع تكمله لنقص المتبوع فاذا لم يكن متبوع فلا تكمله بخلافه هنا ليس تكمله للمتبوع لانه كامل بالمشاهدة فتعين أن يكون مطلوباً بنفسه وان قطع من منكبه ندب غسل محل القطع بالماء كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وجرى عليه الشيخ أبو حامد وغيره انتهى ولو امتنع غسل الوجه لعله به وما جاوره صحيح لم يستحب غسله للغة كما صرح به الامام ونقله في المطلب وأقره لانه تابع لغسل الوجه فسقط لسقوطه وفرق بين مسئلة الوجه واليد بأن فرض الرأس المسح وهو باق عند تعذر غسل الوجه واستحباب مسح العنق والأذنين باق بحاله فاذا لم يستحب غسل ذلك لم يخل محل المطلوب عن الطهارة ولا كذلك في مسئلة اليد انتهى ويأتى ما ذكره الامام فيما لو تعذر غسل يديه ورجليه الى المرفق والكعب لعله وبوجه بان سقوط وجوب الغسل حينئذ رخصة فسقط تابعه مثله قال شيخنا هذا الوجه عدم السقوط فيهما انتهى حواشيه (قوله ويجب غسلهما) أي اليدين (قوله مع غسل ما عليهما من شعر) أي ظاهرا وباطنا (قوله وان كثف) أي بل وان طال وخرج عن الحد المعتاد كما اقتضاه كلامهم لندرة ذلك (قوله وأظفار وان طالت) خلافا لطريقة ضعيفة مثبتة لقول بعدم الوجوب في زوائد الوضوء لوطالت أظفاره وخرجت عن رؤس الاصابع وجب غسل الخارج على المذهب وقيل قولان كالشعر النازل من اللحية نقله في الكبرى ولا ينسأح بشيء مما تحته على الاصح (قوله كيد نبت بمحل الفرض) أي من المرفق الى رؤس الاصابع فيجب

الخارج عن حد اليد اذا كان كثيفا لا يخلو عن كلام في حواشي المنهج لسم مانصه أقول هذا قياس الخارج عن حد الوجه من نحو الحاجب ومن لحية المرأة فالوجه تسويته بذلك ثم وافق مر على

الساعد والعضد فان أبين الساعد وجب غسل رأس عظم العضد (و) يجب غسلهما مع غسل (ما عليهما) من شعر وان كثف وأظفار وان طالت كيد نبت بمحل الفرض

أنه يكفي غسل ظاهر الخارج الكثيف عن اليدين وذكر أيضا في الكتاب المذكور مانصه قوله من شعر انظر لو خرج عن حد ما وكثف فيحتمل أن يكون كالخارج عن حد الوجه ويحتمل أن

يجب غسله ظاهرا وباطنا ويفرق بندرة خروجه وكثافته هنا ولعل هذا أقرب أقول بمنزوع اه بحروفه (قوله وان طالت) أشار بان الغائية الى طريقة ضعيفة مثبتة لقول بعدم الوجوب وعبرة الروضة من زوائده لوطالت أظفاره وخرجت عن رؤس الاصابع وجب غسل الخارج على المذهب وقيل قولان كالشعر النازل من اللحية اه ولا يعني عما تحت الظفر من الاوساخ التي تمنع وصول الماء لما تحتها على المعتمد عندهم (قوله نبت بمحل الفرض) هو من المرفق الى رؤس الاصابع فيجب غسلها مطلقا وان طالت وخرجت عن محاذة الاصلية أما اذا نبت بغير محل الفرض كان نبت فوق المرفق فان تميزت الزائدة بفحش قصر أو تنقص أصبع أو زيادته أو ضعف بطش ونحو ذلك فلا يجب غسل ما فوق محل الفرض وهو المرفق لاتقاء وصف

المحاذاة عن أصله التابع هــوله و يجب غسل ما حاذى محل الفرض وهو من المرفق الى رؤس الاصابع دون ما نزل عن رؤس الاصابع كما جرى عليه الشارح في التحفة وهو ظاهر رفح الجواد له والغرر راشيخ الاسلام والافتاح للخطيب وكذلك شرح التنبيه له والجمال الرملى و شرح الهجة وغيرهم بل هو ظاهر المنقول في مذهب الشافعي حيث اقتصر وا على وجوب غسل المحاذى لمحل الفرض فقط وعبارة الروض للامام النووي ولو كان له يدان من جانب فتارة تميز الزائدة عن الاصلية وتارة لا فان تميزت وخرجت عن محل الفرض اما من الساعد واما من المرفق وجب غسلهما مع الاصلية كالاصبع الزائدة والسلعة سواء اجاوز طولها الاصلية أم لا وان خرجت من فوق محل الفرض ولم تحاذ محل الفرض لم يجب غسل شيء منها وان حاذته وجب غسل المحاذى وحده على الصحيح المنصوص وان لم تميز وجب غسلهما معا سواء خرجتا من المنكب أو الكوع أو الذراع ومن أمارات الزائدة أن تكون فاحشة القصر والاخرى معتدلة ومنها نقص الاصابع ومنها فقد البطش وضعفه اه عبارة الروض بحر وفها ومنها نقلت ووقع لشيخ الاسلام في شرح الهجة الصغير أنه اعتمد وجوب غسل ما نزل عن محاذاة الاصلية من الزائدة النابتة من فوق محل الفرض مع تميزها وجرى عليه الشارح في الامداد والاياب وم ر في نهايته وعزوى ما ذكر لشرح الهجة الصغير لشيخ الاسلام تبعته فيه غيرى وعبارة الامداد للشارح ولوطالت الزائدة حتى جاوزت أصابعها أصابع الاصلية فهل يجب غسل الزائدة على الاصلية أولا لانه ليس محاذيا للشيء كل محتمل أيضا والاقرب الاول ثم رأيت في شرح الهجة لشيخنا ما يصرح به اه كلام الامداد وعند الاطلاق يريدون غالبا بشرح الهجة الكبير وقد راجعته فوجدته غير كغيره بوجوب غسل المحاذى فقط وعبارته ومن يدزائدة نبتت بغير محل الفرض بغسل منها ما حاذى محله دون ما لم يحاذ ان تميزت عن الاصلية الى أن قال لوقوع اسم اليد عليهما مع محاذاتهما محل الفرض اه ورأيت بخط ابن الينيم على هامش الامداد ما نصه قوله هنا فانه ليس فيه ذلك انما هو في الصغير بل في الكبير ما يؤهم خلافه الى أن قال ابن الينيم واعتمد كذلك محمد الرملى في شرح

٢٠٥

غسلها مطلقا وان خرجت عن محاذاة الاصلية اما اذا نبتت بغير محل الفرض كان نبتت فوق المرفق فان لم تميز الزائدة عن الاصلية وجب غسلها مطلقا وان تميزت الزائدة بفحش قصر أو نقص أصبع أو زيادته أو ضعف بطش ونحو ذلك فلا يجب غسل ما فوق محل الفرض وهو المرفق لانتهاء وصف المحاذاة عن أصله التابع هــوله و يجب غسل ما حاذى محل الفرض وهو من المرفق الى رؤس الاصابع واختلفوا فيما نزل عن رؤس الاصابع فاعتمد في التحفة عدم وجوب غسله واعتمد في النهاية وجوبه انتهى

ما جاوز أصابع الاصلية حيث قال فان كانت أي اليد الزائدة فوقه أي محل الفرض وجب غسل ما يحاذيه منها خلافا لما قواه في الشرح الصغير يعني

شيخ الاسلام في شرح الهجة اه كلام ابن الينيم ولعل نسخ شرح الهجة الصغير لشيخ الاسلام اختلفت والا فالذي رأيت في شرح الهجة الصغير نحوه ما قدمته عن الكبير وهذه عبارته ومن يدزائدة نبتت بغير محل الفرض وتميزت عن الاصلية الى أن قال بغسل ما حاذى محل الفرض دون ما لم يحاذ لوقوع اسم اليد عليهما مع محاذاتهما محل الفرض انتهى ومنه نقلت وحينئذ فهو موافق للاول لا الثاني الا أن تكون نسخه اختلفت في ذلك ورأيت في شرح الروض لشيخ الاسلام ما نصه وان نبتت بغير محل الفرض وجب غسله وجوب ما حاذى منها محله لوقوع اليد عليه مع محاذاته لمحل الفرض بخلاف ما اذا لم يحاذه الا اذا لم تميز الزائدة كما سيأتي ورأيت بعضهم أخرج ما مش شرح الروض ما نصه أو جاوزت الاصابع فيغسل المجاوز أيضا وكتب عليه صحح وبعضهم كتب ذلك بها مش شرح الروض وكتب عليه نسخه ويمكن أن يكون قد حصل الاشتباه من شرح الروض الى شرح الهجة ويكون ذلك بناء على ما قدمته عن الهامش مع أن الذي يظهر لي ان الشارح ما أراد في الامداد الا شرح الهجة الكبير لانه قال عقب قوله ثم رأيت في شرح الهجة ما يصرح به ما نصه ورأيت أيضا قال ولو أتين ساعد اليد الاصلية من المرفق أو من فوقه فظاهره وجوب غسل المحاذى لمحل الفرض قبل الابانة من الزائدة ويحتمل هدم وجوبه في الثانية اه ما نقله في الامداد وهذا انما ذكره شيخ الاسلام في شرحه الكبير لا الصغير فانه لم يتعرض فيه لذلك الا أنه يقال انه أراد بقوله ورأيت أيضا أي في غير شرح الهجة الصغير والظاهر أن الحامل لابن الينيم على ما سبق عنه أنه حيث لم يرد ذلك في الشرح الكبير ورأى الجمال م نقله عن الصغير عزاه للصغير ولا يبعد أن يكون عزو الرملى م للصغير حيث لم يره في الكبير والكبير لشيخ الاسلام مادة أكثر شرح الرملى منه بحيث لم يره فيه ورأى الشارح في الامداد عزاه لشارح الهجة قال انه الصغير والله أعلم بحقائق الاحوال وبالجملة فالذي يظهر اهتاده هو الاول اذ ظاهر تعبيرهم بالمحاذاة يفيد انه قال الشارح في شرح العباب وان نزل بأن طالت وجاوزت أصابع الاصلية لان الزائدة حينئذ يسمى محاذيا تبعا لأصله هذا هو الذي يتجه تبعاً للجماع وبما اقتضاه كلام جماعة من وجوب غسل المحاذى دون الزائدة وصرح به أبو جيث في شرح الحاوى مردوداً بأنه يحتاج لسلف له في ذلك وان كان له انجاء وقوله لم يجب غسل المحاذى جرى على الغالب ان الزائد لا يجاوز الاصلية اه كلام الاياب وفي التحفة وبما قطع الاصلية تستصحب تلك المحاذاة على الوجه اه وسبق عن الامداد نقلا عن الفرغ ونحو هذا وفي شرح العباب للشارح وظاهر كلامهم أنه لو أتين

سأعده اليد الأصلية من المرفق أو من فوقه وجب غسل المحاذي لمحل الفرض قبل الإبانة من الزائدة وهو ظاهر فإن نذلت الزائدة بعد قطع الأصلية فالذي يظهر أنه لا يجب غسله مطلقاً ويحتمل خلافه اهـ ووجه الأول أنهم لم تكن محاذة قبل قطع الأصلية لكن الشارح في الامداد قال مانعه ويؤخذ من تعبيرهم بالمحاذة أن الزائدة لو نبتت بعد قطع الأصلية لم يجب غسل شيء منها إذا لمحاذة حينئذ وهو محتمل ويحتمل خلافه بناء على أن المحاذاة تشمل ما بالفضل وما بالقوة ولهذا الأقرب اهـ ونحوه في نهاية م ر وهو ربما يؤثر الاحتمال الثاني السابق عن الإعياب (قوله وسلعة) رأيت في الصبيل من الديباج شرح المنهاج للزركشي مانعه هي الخراج بين اللحم والجلد تكون بقدر الحصة فافوقها اهـ وأبدلها شيخ الإسلام في منجبه بالغة وكذلك في روض ابن المقرئ وظاهر ظلام الزركشي أنه لا نهاية لكبرها وإن مادون الحصة ليس بسلعة ويؤيده ما في شرح الروض أو هو نحو الحصة إلى الجوزة فافوقها وظاهر كلام الشارح في الصبيل من التحفة أن نهايتها إلى البطيخة انتهت وهذا التحديد كأنه أخذ من القاموس وفيه أنها تتحرك إذا حركت وأطلق في شرح المنهاج أنها ما يخرج بين الجلد واللحم وانظروا أن الإطلاق هو المراد في كلامهم هنا (قوله ثقب) أي مستدير والشق هو المستطيل (قوله لا يغسل ما ظهر منهما) أي الثقب والشق هذا ما أطلقوا على التعبير به هنا وظاهره أن ما ظهر منهما يجب غسله وإن كان له غور في اللحم ويؤيده عبارة التحفة وهي ويجب غسل جميع ما في محل الفرض من نحو شق وغوره الذي لم يستتر اهـ فاستتر من الشق في الجلد يجب غسله وما استتر منه غور في اللحم لا يجب غسله وعبارة التحفة عند غسل الرجلين ويجب إزالة ما بنحو شق أو جرح من نحو شمع أو دواء ما لم يصل لغور اللحم الغير الظاهر أو يلتحم فلا وجوب أو بضره فيقيم اهـ قال الشارح في الإعياب مانعه وفي الخادم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لأنه صار ظاهراً صورته كما في الجرح أن يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الآخر وعزاه في التجربة للنص وفي تبصرة الجويني أن شقوق الرجل إذا كانت بسيرة لا تجاوز الجلد إلى اللحم والظاهر إلى الباطن وجب إيصال الماء إلى جميعه وإن خش حتى اتصلت بالباطن لم يلزم إيصال الماء لذلك الباطن وإنما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينبغي إلحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب إيصال التراب إليه اهـ وما نقله عن البحر وغيره يوافق ما نقرر عن المجموع إذ قوله الذي يشاهد وفرقه بين الجرح والفم وتشبيهه بما يبدو بالافتضاء دال على أن الجرح لو كان له فم ينطبق كأنطبق الفم لم يجب إيصال الماء إلى ما لم يده منه وإن أمكن إدخال نحو الأصبع فيه إلى آخر ما في شرح العباب للشارح ووجه وجوب غسل باطن الثقب ٢٠٦ حيث كان يرى الضوء من الجانب الآخر عدم استتار ما في غور اللحم وقد أوجبنا

من الكردى (قوله وسلعة) بكسر السين المهملة هي الخراج بين اللحم والجلد تكون بقدر الحصة فافوقها نقله الكردى عن الديباج شرح المنهاج للزركشي وفي القاموس أنها تتحرك إذا حركت (قوله وباطن ثقب) أي مستدير (قوله أو شق) أي مستطيل (قوله فيه) أي في محل الفرض (قوله نعم إن كان لهما) أي الثقب والشق اللذين في محل الفرض (قوله غور) بفتح الغين أي قعر (قوله في اللحم) أي وإن لم يصل إلى العظم (قوله لم يجب الاغسل ما ظهر منهما) أي الثقب والشق الغائرين في اللحم قال الكردى رحمه الله أعلم أن الذي ظهر لي من كلامهم هنا أنها حيث كانا في الجلد ولم يصل إلى اللحم الذي وراء الجلد يجب غسلهما

غسل ما ظهرهما هو في وسلعة وباطن ثقب أو شق فيه نعم إن كان لهما غور في اللحم لم يجب الا غسل ما ظهر منهما وكذا يقال في سائر الاعضاء

غور اللحم وجميعه في

مسلطنا ظاهر وقول الجويني وجب إيصال الماء إلى جميعه أي الظاهر منه والمستتر عدم وصوله إلى غور اللحم حيث وقوله ما كان في حد الظاهر أي ما ظهر منه دون المستتر وهذا هو المفهوم من كلام أئمتنا الشافعية تصريحاً وتلويحاً ووقع للشارح في حاشيته على فتح الجواد ما يخالف ذلك وعبارة قوله ما لم يصل إلى اللحم الظاهر أن المراد به أول لحسم إلى الجلد لأن هذا باطن كباطن الأنف بل أولى نعم يأتي هنا ما مر من مباشرة الآية في محل القطع الذي هو الجلد يجب غسله دون ما مباشرة في اللحم الذي وراء الجلد فلا يجب غسله وإن ظهر لأن هذا مع ظهوره يسمى باطناً بخلاف ذلك انتهت ومنها نقلت وفيها سعة كما لا يخفى ويؤيدها ما نقله الشارح في شرح العباب عن المجموع في باب صفة الغسل وعبارة شرح العباب وحاصل عبارته أي المجموع إذا انشق جلده بجرح وانفتح فيه وانقطع دمه وأمكن إيصال الماء إلى ما شوهد من باطنه بلا ضرر وجب إيصاله في الوضوء والغسل قطع به الأصحاب وفرق الجويني بينه وبين الفم والأنف بأنهما باقيان على الاستبطان وإنما يفتح الفم لاجتماعه وحمل الجرح صار ظاهراً فهو كحلل الافتضاء من الثيب وهي يلزمها إيصال الماء إلى ما برز به قال أبو محمد فإن كان للجرح غور في اللحم لم يلزمه مجاوزة ما ظهر منه كما لا يلزمه مجاوزة ما ظهر بالافتضاء ولولا التأم سقط ذلك كما لو عادت البكارة وكما لو التحمت أصابع رجله فانه لا يجوز له شقها بل يكفيه غسل ما ظهر قال أبو محمد ونو كان يباطن الجرح دم وتعذرت أزالته وخشى زيادة سريانه إلى العضو لم يلزمه إيصال الماء لباطنه ولزمته الإعادة إذا برئ اهـ وانتهت عبارة شرح العباب بقول المجموع إذا انشق جلده الخ يفهم ظاهراً أن مرادهم بالغور في اللحم مجاوزة الجلد إلى اللحم ويؤيده ما سبق عن تبصرة الجويني من قوله لا تجاوز الجلد إلى اللحم والظاهر إلى

الباطن وحينئذ فيمكن أن يكون المراد بقوله فيه لم يلزمه اتصال الماء لذلك الباطن أي وإن ظهر وقوله انما يلزمه ما كان في حد الظاهر أي وهو الجلد فخره بانصاف وفي الكلام فيما إذا كان على العضو نحو دمل يس قشره وصار لا يتألم بقلعه وفي شرح العباب للشارح نقلا عن الزركشي مانصه ولا يجب فتق نقاط وأخراج ما فيها إلا أن انشقت ولا ضرر هذا إن بطهارة ما فيها والألفاقياس وجوب أزالها كالدمل المحبوس فإن يست فصار تلك الجلدة كهيئة بحيث لا يتألم بقطعها فيحتمل صحة الوضوء لأن الحائل خلق ويحتمل عدم صحته لأن باطنها صار في حكم الظاهر وقد ذكر البغوي حكمها بالنسبة للصلاة والحكم بصحتها لا يلزم منه القول بصحة الوضوء لاختلاف المأخذ اه والذي يتجه أنه لا يجب قلعها ويجب اتصال الماء إلى ما ظهر بانشقاقها وقوله والألفاقياس الخ فيه نظر لأن ما فيها قبل الانشقاق في حكم الباطن فكالم يؤثر في صحة الصلاة كذلك لا يؤثر في صحة الوضوء لاتحادهما بالنسبة لعدم تأثرهما بما في الباطن ثم آيت ما يصرح بما ذكرناه وهو قول الجمهور لو تنفطت رجله ولم ينشق كفاه غسل ظاهره فلو انشق بعد وضوئه لم يلزمه غسل مظهره بالانشقاق فإن تطهر بعد ذلك لزمه غسل مظهره ما لم يعد الالتحام وقوله قال أبو الليث الحنفي في نوازل لو كان قرحة فبرئت وارتفع قشرها إلى أطراف القرحة متصلة بالجلد إلا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فإنه مرتفع ولا يصل الماء إلى ما تحت القشرة أجزاء الوضوء وفي معناه الغسل اه وقول بعض المتأخرين لو كان بداخل بدنه قيح أو غيره لم يلزمه شقه بل يجزئه غسل ظاهره ما لم يخرج القيح لخبر هلك المنتظمون قال النووي عن العلماء يعني بهم المبالغين في الأمور اه قال بعضهم ولو كان بجسمه حك كثيرة متجمدة من ماء القروح أو كانت عليه جلود ميتة كانت أغلفة ماء القروح وعسر عليه أزالها فإن خاف الضرر من أزالها لم يجب فيكفي إجراء الماء على ظاهرها والأوجب وأشار أبو شكيل إلى أن المراد بالضرر المانع لوجوب الإزالة ضرر يبيح التيمم اه كلام الشارح في شرح العباب وذكري في شرح العباب أيضا قبيل هذا مانصه قال في الأنوار أخذنا من قول البغوي في فتاويه الجدرى إذا تورم واجتمع فيه الماء تجوز الصلاة معه ما لم ينشق ويخرج منه الماء فإذا يست وصارت تلك الجلدة الميتة بحيث لا يتألم بقطعها

٢٠٧

ما حاصله وما تنفط
من الوجه أو غيره وجب
على مريد الوضوء أو

ولو خلق له بدان
واشتهت الزائدة بالأصلية
وجب

الغسل غسل باطنه إن
تشقق فإن لم يتشقق لم

حيث لم يخش منه ضرر أو الاتيم عنهما وحيث جاوز الجلد إلى اللحم لم يجب غسلهما وإن لم يسترا إلا أن ظهر الضوء من الجهة الأخرى فيجب الغسل حينئذ إلا أن خشي منه ضرر أو اذتقر ذلك فأجل على هذا ما تراه في كلامهم مما يوجب خلافه فقول التحفة وغوره الذي لم يستر أي بان ظهر الضوء من الجانب الآخر فإن لم يظهر الضوء فهو مستتر أو المراد بالذي لم يستر الذي لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم فان قلت ما المحوج إلى هذا الحل وهو خلاف الظاهر من عبارته قلت الحامل عليه كلامه في غيرهما ثم نقل عبارة الإيعاب وغيره ثم قال وهي نص فيما قلته فتأمل به بانصاف (قوله ولو خلق له) أي للشخص المتوضى ذكرنا أو غيره (قوله بدان) أي في جانب واحد فالجمله أربع (قوله واشتهت الزائدة) أي اليد الزائدة وتقدم أن المراد بها ما ينبت بعد انفصال الولد (قوله بالأصلية) أي باليد الأصلية وتقدم أيضا أن المراد بها أن ينزل الولد بها (قوله وجب

يجب الفتق الخ بقى الكلام في الشوكة إذا دخلت في عضو من أعضاء الوضوء أو غيرها بالنسبة للجنب وعبارة التحفة يجب غسل محل شوكة لم تغص في الباطن حتى استترت والأصح الوضوء وكذا الصلاة على الأوجه إذا لحكم لها في الباطن الخ وأراد بقوله على الأوجه التنظير في قول الزركشي بعد قوله صح الوضوء لكنها تنجست بالدم فلا تصح صلاته معها كالوشم اه وقد نظرية الشارح في الإيعاب بان تنجسها بذلك معفو عنه ووفق بين الشوكة والوشم بان الدم في الوشم ظهر واختلط باجنبي بخلافه في الشوكة قال على أنه مرانه لو أدخل عودا برة وغيبه كاه صحت صلاته فهذا أولى قال ثم رأيت بعضهم قيد قوله فيما إذا ظهر بعضها بما في فتاوى البغوي من أن ذلك فيما إذا كانت لو انشقت بقي ثقب بخلاف ما إذا كان المحل يلبس غمد قلعه فإنه لا يضر وجودها ولفظ الفتاوى شوكة دخلت أصبعه يصح وضوؤه وإن كان رأسها ظاهرا إلا أن ما حوله يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكة فهو باطنه فإن كان بحيث لو نقش الشوكة بقي ثقبه حينئذ لا يصح وضوؤه إن كان رأس الشوكة خارجا حتى ينزعه اه ويتعين حمل الشق الأول على ما إذا جاوزت الجلد إلى اللحم وغاصت فيه فلا يضر ظهور رأسها حينئذ لأنها في الباطن والثاني على ما إذا ستر رأسها جزء من ظاهر الجلد بأن بقي جزء منها ونظر فيما قاله آخر بنحو ما ذكرته فقال الظاهر أنها لا تلتحق بالوشم الخ واعتمد الجلال م ر مقالة البغوي السابقة وأقره عليه س م وغيره ورأيت في فتاوى م ر أنه عند الشك في كون محلها بعد القاع يفتى بجوف أو لا مانع الأصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ماسوى الظاهر اه (قوله ولو خلق له بدان الخ) والحاصل أنه إن اشتبهت الزائدة بالأصلية وجب غسلها بما لا تفصيل وإن عيزت عن الأصلية فإن نبت بجزء

من محل الفرض وهو من رؤس الاصابع الى المرفق وجب غسلها بالتفصيل وان نبتت من فوق المرفق وجب غسل المحاذي منها محل
 الفرض دون ما ارتفع منها عن المرفق وفي المجاوز منها الاصابع الاصلية بخلاف السابق (قوله وان قل) أشار به الى خلاف في ذلك فان
 عند مالك يجب استيعاب الرأس وهو اختيار المزني وحكى في شرح المذهب عنه انه يجب مسح الناصية أو قدرها وقال أبو حنيفة يقدر
 بالربع ونقل الامام الرازي في مناقب الشافعي اختياره عن البغوي (قوله كالبياض الذي وراء الاذن) سيأتي ايضاح هذا ان شاء الله
 تعالى أتم ايضاح في الحج في محرمات ٢٠٨ الاحرام من هذه الحاشية فراجعها ان أردتة وجرى على هذا الشارح في كتبه

وم ر وغيرهما
 وعبارة التحفة حتى
 البياض المحاذي لاعلى
 الدائر حول الاذن كما
 بينته في شرح الارشاد
 الصغير وفي الوضوء من
 فتاوى ابن زياد ما يعمرك
 على ذلك فانه تنقل عن
 الخادم في محرمات

غسلهما (الرابع مسح
 شيء) وان قل (من بشرة
 الرأس) كالبياض الذي
 وراء الاذن (أو) من
 شعره (أو من شعرة
 منه) للآية

الاحرام انه لا يجزئ
 الاقتصار في المسح على
 ذلك ونقل عبارة الخادم
 ثم قال قال السيد
 السمهودي وجوب
 الغدية بستره سبق فيه
 قول المصنف أى في
 الروضة انه ظاهر وليس
 وجهه الا كونه من
 الرأس فكيف لا يجزئ

غسلهما) أى الزائدة والاصلية بالتفصيل فان تميزت الزائدة عن الاصلية فان نبتت بمحل الفرض وجب
 غسلها بالتفصيل أيضا وان نبتت فوق المرفق وجب غسل المحاذي منها محل الفرض دون ما حاذى ما فوق
 المرفق وفي المجاوز منها الاصابع الخلف السابق فراجع (قوله الرابع) أى الفرض الرابع من الفروض
 الستة (قوله مسح شيء) أى اتساحه قال المدايني على التحريم المراد به وصول البلل اليه بغسل أو مسح على
 ما ذكر مجاز علاقته العموم والخصوص أى أطلق الخاص وأراد العام أو اللزوم أى أطلق اللزوم وأراد
 اللازم وهو وصول البلل فتأمل (قوله وان قل) أى الشيء الممسوح وأشار بان الى خلاف في ذلك فان عند
 مالك يجب استيعاب الرأس وهو اختيار المزني وحكى في شرح المذهب عنه انه يجب مسح الناصية أو قدرها
 وقال أبو حنيفة يقدر الربع ونقل الامام الرازي في مناقب الشافعي اختياره للبغوي انتهى كبرى (قوله من
 بشرة الرأس) أى ولو كانت مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلّا به فيكفى مسحها لانها من
 الرأس وان سبق لها غسل مع الوجه لان غسلها أولا كان ليتحقق به غسل الوجه لالكونه فرضا من فروض
 الوضوء وبه يجاب عن توقف بعضهم أفاده المجبري (قوله كالبياض الذي وراء الاذن) عبارة التحفة حتى
 البياض المحاذي لاعلى الدائر حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير انتهى وعبارته فيه فان قلت نقلوا
 الاجماع على أن البياض الذي حولها ليس من الرأس قلت المراد بما وراءها ما فوق الدائر حولها والفرق
 ان هذا ليس على عظمه بخلاف ما فوقه فتنبه له فانه مما يغلط فيه انتهى وفي الكردى عن فتاوى ابن زياد عدم
 اجزاء المسح عليه ووجوب الغدية بستره في الاحرام للاحتياط في البابين (قوله أو من شعره) أى أو
 مسح شيء من شعره (قوله أو من شعرة منه) أى شعرة واحدة من شعر الرأس ولو كرر رأس البرة
 ويتصور بان يطلى شيء الا قدرها أو حلقه وبقيت شعرة وفي التحفة اجزاء المسح على عظم الرأس دون
 باطن مأمومة كما قال بعضهم وكأنه لحظ أن الاول يسمى رأسا بخلاف الثاني اه من الكردى (قوله للآية)
 أى قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم واكتفى بمسح البعض فيما ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم
 يقل أحد بوجوب خصوص الناصية والاكتفاء بما يمنع وجوب الاستيعاب ومنع وجوب التقدير بالربع
 أو أكثر لانها دونه والبلاء اذا دخلت على متعددا كما في الآية تكون للتبعض كما نقله ابن هشام عن الاضحية
 والفارسي وغيرهما وجعلوا منه قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله أو على غيره كما في قوله تعالى وليطوفوا
 بالبيت العتيق تكون"الصاق وانما وجب التعميم في التيمم مع ان آيته كالأية هنا للثبوت ذلك بالسنة
 ولانه بدل فاعتبر بمبدله ومسح الرأس أصل فاعتبر بلفظه وأما عدم وجوبه في الخلف فلا جاع ولان
 التعميم بفساده مع أن مسحه مبنى على التخفيف لجوازه مع القدرة على الغسل بخلاف التيمم قاله في شرح

الروض

فيه المسح ولم أر عدمه في كلام الخادم اه قلت وسياق الخادم

للمنع يقتضى أنه المنقول في المذهب ويشهد له قول الشيخ أبي محمد في فروقه فاما ما جاوز شعر منابت الرأس فانه تحت من جنبات الرأس فلا
 يجوز المسح عليه كما لا يجوز على ما تحته وكذلك الشعر المستتر من الرأس الذي يحاذى البياض فوق الاذن ووراء الاذن اه أى فلا
 يجوز المسح عليه ولا على ما تحته الى أن قال ابن زياد قلت وعليه الفرق بين البابين للاحتياط اه (قوله أو من شعره) أى أو مسح شيء
 وان قل من شعر الرأس قال الشارح في شرح العباب قال القاضي ولو كرر رأس البرة ويتصور بان يطلى رأسه بشيء الا قدرها وفيما اذا
 حلق وبقيت شعرة قائمة الخ وفي التحفة اجزاء المسح على عظم الرأس اذا ظهر دون باطن مأموته كما قاله بعضهم وكتابه لحظ ان
 الاول يسمى رأسا بخلاف الثاني اه

(قوله مع ماضح) أي فالدليل مركب من الآية مع السنة قال الشافعي رضي الله عنه احتمل قوله وامسحوا برؤوسكم جميع الرأس وبعضه فدللت السنة على أن البعض يجزى والحديث المذكور رواه مسلم ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ومقدم رأسه وعلى عمامته وفي رواية مطولة ومسح بياصيته وعلى العمامة ولم يخرج به البخاري ٢٠٩ وعزاه المنذرى إلى المتفق عليه

وكانت ابن الجوزي
ووهما في ذلك وصرح
عبدالحق في الجمع بين
الصحيحين بأنه من أفراد
مسلم وروى أبو داود
من حديث أنس
رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ
وعليه عمامة قطرية فادخل
يده من تحت العمامة

مع ما صح من مسنده صلى
الله عليه وسلم لزاميته وعلى
عمامة وانما يجزئ مسح
شعر الرأس ان كان داخلا
فى حده بحيث لا يخرج
المسوح عن الرأس بالمد
عن جهة نزوله من أى
جانب كان ويجزئ غسله
ورأه

فَسَحَّ مَقْدَمَ رَأْسِهِ وَلَمْ
يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ أَه
وَالْقَطْرِيَّةُ هِيَ الْقَطَنُ
الْعَلِيَّةُ الْغَزَلُ ﴿فَائِدَةٌ﴾
اسْتَنْبَطَ الْفَخْرُ الرَّازِي فِي
تَفْسِيرِهِ الْكَبِيرِ مِنْ هَذِهِ
الْآيَةِ مِائَةَ مَسْئَلَةٍ فَقَوِيَّةٌ
فَرَّاجِعُ ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ
أَرَدْتَهَا قَالِ الشَّارِحُ فِي
شَرْحِ الْعِمَامِ الْاِكْتِفَاءُ بِهَا

الروض بنقص وزيادة (قوله مع ماصح من مسحه صلى الله عليه وسلم لناصيته وعلى عمامته) أى
فالدليل مركب من الآية مع السنة قال الشافعي رضي الله عنه احتمل قوله وامسحوا برؤوسكم جميع الرأس
وبعضه فدللت السنة على أن البعض يجزى والحديث المذکور رواه مسلم ولم يخرج البخاري وهم
المنذري وابن الجوزي في عزوه الى المتفق عليه فقد صرح عبد الحق بأنه من افراد مسلم فأداه في الكبرى قال
بعضهم لك أن تقول ان ما في الحديث واقعة حال تطرق اليها احتمال انه للضرورة فيجوز مسح الناصية أو
قدرها والتكميل في حال الضرورة ولا يجوز ذلك في غيرهما فمن أين ثبت الاكتفاء بالبعض مطلقا وقد يقال ان
الراوي فهم تكرر ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله عليه وسلم فاطلعه فاخذ بمقتضى إطلاقه وكانه قال كان يتوضأ
ويمسح على العمامة متكررا حتى كانت هذه عادته والقرينة على هذا كون الراوي ذكره في بيان صفة وضوئه
صلى الله عليه وسلم فليتل (قوله وانما يجزى مسح شعركم) هذا دخول على المتن وإشارة الى أن قوله في
حدته للشعر فقط لكن في قول على الجلال مانعه ومثله جملته تدل فلا يكتفى بالمسح على ما خرج منه عن حد
الرأس منها انتهى وفي ع ش على م ر وينبغي أن يأتي تفصيل الشعر المذکور فيما لو خلق له سلمة برأسه
وندلت انتهى وقال النبراوي على الاقتناع وتقييد الشعر بما ذكره من البشرية يقتضي جواز المسح عليها وان
خرجت عن حد الرأس وفيه خلاف انتهى فليتل (قوله ان كان) أى الشعر * وقوله داخلا
في حده أى الرأس والمراد في حده حالة مسحه فلا يضطر الى بعده كقطع اليد بعد غسلها ولاخر وجهه
عن الحد بطوله بعد المسح أيضا وعلم من كلام المصنف ان كلاما من البشرية والشعر أصل فان حديثهما خير بينهما
وهو الصحيح فان قيل لو غسل بشرة الوجه وترك الشعر لم يجزه على الصحيح أجيب بأن كلاما من الشعر
والبشرة يصدق عليه مسمى الوجه عرفا فاذ الرأس لما رأس وعلا والوجه ما تقع به المواجهة وهي تقع على الشعر
أيضا (قوله بحيث لا يخرج الممسوح) أى الشعر أو الجلد على ما مر عن قول وهو تصوير لكونه في حد
الرأس فان قيل هلا كفي بالمسح على النازل عن حد الرأس كما كتفي بذلك للتقصير في النسك أجيب بأن
المسح عليه غير ما مسح على الرأس والمأمور به في التقصير انما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل مغنى (قوله
عن الرأس) ولو تفدير بان كان معقودا أو متجمعا غير انما بحيث لو مد محل المسح منه خرج عن الرأس (قوله
من جهة نزوله) أى استرساله وهو متعلق بالمد (قوله من أى جانب كان) أى فشعر الناصية جهة نزوله الوجه
وشعر القرنين جهة نزولهما المنكبان وشعر القنذال أى مؤخر الرأس جهة نزوله القنذال الكردى عن شرح
المجر خلافا لقول أبي زرعة معناه ان الشعر البكائن في حد الرأس الذي لو مد لخرج عن حده انما لا يجزئ
مسحه اذا كان في جهة الرقبة والمنكبين فان كان في مقدم الرأس جاز المسح عليه وان كان بحيث لو مد لخرج عن
الرأس لان تلك الجهة ليست جهة استرسال الشعر فاعتقر فيها ذلك انتهى فقد قال الرملي هو ضعيف (قوله
ويجزئ غسله) أى بعض الرأس لانه محصل المقصود المسح من وصول الماء للبلى للرأس وزيادة وهذا مراد
من عبر بأنه مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف يحصله مع زيادة قاله في التحفة (قوله وبله) أى
بتقطير أو وضع شئ مبتل عليه بالامرار لوصول المقصود من وصول البلى اليه قاله في الغرر وما ذكر

﴿ ٢٧ - تر مسى - ل ﴾ أى الناصية يمنع وجوب الاستيعاب أو الربع لانهادونه بل دون نصفه قاله أصحابنا نقلا عن جمع من أهل العربية الخ (قوله من جهة نزوله) قال الزيادة فى شرح المحرر وشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزولهما المنكبان وشعر القذال أى مؤخر الرأس جهة نزوله القفا فتى خرج عن حد الرأس من جهة نزوله لم يجز المسح عليه وإن مسحوه وهو فى حد الرأس لكونه معتقدا أو مجعلا مثالا (قوله ويجزئ غسله) أى لانه يحصل لمقصود المسح من وصول البلل للرأس وزيادة قال فى التبعة هذا مراد من عبر بأنه مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف يحصله مع زيادة اه قال شيخ الاسلام فى شرح البهجة وقيل بكره لانه سرف كالغسل الرابعة اه

(قوله وليس الاذنان منه) أي الرأس فلا يجزئ الاقتصار على مسحهما بدلا عن مسح الرأس (قوله وخبر الاذنان من الرأس ضعيف) كذلك في التحفة وغيرها ولم يتعرض لتضعيفه اهـ شرح المنهج وانما أشار لعدم أخذ أحد به وبعبارة لا يقل لواكتفي بالبعض أي من الرأس لاكتفي بمسح الاذنين لخبر الاذنان من الرأس لاننا عارضه بأنه لو وجب الاستيعاب لوجب مسح الاذنين بعين ما قلتم اهـ أي ولم يقل بوجوب مسح الاذنين أحد لكن في حواشي شرح المنهج للشو برى ما نصه روى في البحر رواية عن مالك وأحمد بوجوب استيعابهما اهـ أي فلم ينهض ما قاله شيخ الاسلام وحينئذ يكون الجواب ما قاله الشارح من ضعف الحديث فقد صرح البيهقي وغيره بتضعيفه قال أعني البيهقي وأما حديث أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الاذنان من الرأس فضعيف لكن فيه أيضا انه قد نوزع في ضعفه أيضا فقد روى ابن ماجه في سننه مرفوعا قال الحافظ الزيلعي هذا مثل حديث في الباب لاتصال سننه وثقة روايته فان في سننه ابن أبي زائدة وشعبة وجمادى وقد احتج بهم الشيخان وفيه حبيب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وفيه سويد وقد احتج به مسلم قال وقد أخرجه الدارقطني أيضا عن ابن عباس مرفوعا قال ابن القطان واسناده صحيح لاتصاله وثقة روايته قال الزيلعي فانظر كيف أعرض البيهقي عن هذين الحديثين وهما أمثل مما ذكره هو ولعله اغتر بقول الدارقطني ان الحديث معلول لكون اسناده مضطرب باروى مسند او مرسل وذلك ليس بقدر لنقوى المرسل بالمسند اهـ وقد قبل في قول الشارح بضعف الحديث هو الضعيف لكن رأيت في تخريج أحاديث الشرح الكبير للحافظ ابن حجر ما نصه ذكر الاحاديث الواردة في أن الاذنين من الرأس حديث أبي أمامة رضي الله عنه رواه دقاق وقد بينت انه مدرج في كتابي في ذلك حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه قواه المنذرى وابن

٢١٠

من الاجزاء فهم ما هو الاصح كما قال في الهجة
أوبله أو غسله من غير ما * ندب وكره في الاصح فبهما
قال في الغرر ومقابله انهما لا يكفيان لانهما ليسا مسحا (قوله بلا كراهة) أي على الاصح ولا استحباب
اتفاقا لانه ترك ما يشبه الرخصة وقيل بكره الغسل لانه سرف كالغسلة الرابعة أفاده في الغرر واستشكل القول
الاصح القائل بعدم الكراهة من وجه آخر وهو ان الغسل في اجزائه خلاف وقاعده رعاية الخلاف في
الوجوب أو التحريم وان ما اختلف في وجوبه بكره تركه وفي تحريمه بكره فعله ان الغسل هنا بكره فعله لاننا
وجهنا بجمعه وبجواب بأن نفهم الكراهة انما هو متوجه الى الكراهة التي يقول بها الضعيف وهو كراهة الغسل من
حيث انه سرف ومخالف للفظ الآية وحينئذ فالمراد انه لا يكره من هذه الجهة وان كره من جهة أخرى على ان
شرط ندب الخروج من الخلاف أن لا يعارضه الوقوع في خلاف آخر والاعمين رعاية أقواهما اذا تواردا على
شيء واحد كان كان أحدهما يقول بالحل والآخر بالحرمة وما نحن فيه كذلك لان الخلاف هنا ثلاثة أوجه
اباحته كراهته امتناعه وظاهر الآية يؤدي الى امتناعه فكانت رعايته بأن يقال بكراهته حتى لا أحديهما فيه أولى
اهـ حاشية فتح الجواد ببعض تصرف (قوله وليس الاذنان منه) أي الرأس فلا يجزئ الاقتصار على مسحهما
بدلا عن مسح الرأس قاله الكردي (قوله وخبر الاذنان من الرأس ضعيف) أي ضعفه البيهقي لكن نوزع
فيه بأن الحديث رواه ابن ماجه في سننه بسند متصل ثقة كما قاله الحافظ الزيلعي نعم وضح الحافظ ابن حجر في
تخريج الرافعي بأن في سننه من لا يخلو عن مقال (قوله الخامس) أي الفرض الخامس من الفروض الستة

عنه ما رواه البزار
وأعله الدارقطني
بالاضطرار وقال انه
وهم والصواب رواية ابن
جريح عن سليمان بن

بلا كراهة وليس الاذنان
منه وخبر الاذنان من
الرأس ضعيف (الخامس)

موسى مرسل حديث أبي
هريرة رضي الله عنه رواه
ابن ماجه وفيه عمرو بن
الحصين وهو متروك
حديث أبي موسى رضي

(قوله

الله عنه أخرجه الدارقطني واختاف في وقفه ورفع

وصوب الوقف وهو منقطع أيضا حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الدارقطني وأعله أيضا حديث عائشة رضي الله عنها
أخرجه الدارقطني وفيه محمد بن الازهر وقد كذبه أحمد حديث أنس رضي الله عنه أخرجه الدارقطني من طريق عبد الحكم
عن أنس رضي الله عنه وهو ضعيف وفي التحفة لو وضع يده المبتلة على خرقه على الرأس فوصل اليه البلبل أجزأ قيل المنهج تفصيل
الجرموق ورد في التحفة هذا القيل وفرق بينه وبين الجر موق فراجع له لكن في فتاوى م ر ما يوافقه ونقله القليوبي عن بعض نسخ
النهاية ونقل المرحوم عن العلامة سن م أنه متجه بل متعين وعقبه القليوبي بأن ما قاله ابن حجر ظاهر وقال الشارح في شرح العباب
غايته أن يقصد مسح الخرقه ولم يقصد مسح الرأس الى أن قال فان قلت الشرط عدم الصارف وقصد مسح الخرقه التي ليست من
الرأس صارف قلت ممنوع وانما الصارف أن يقصد مسحها لا عن الرأس وفرق بين عدم قصد مسحها وبين قصد مسحها أن لا يقع المسح
عن الرأس والذي يعد صارفا الثاني لا الاول اهـ

(قوله غسل الرجلين مع الكعبين) أى من كل رجل ولم يأت بالجمع هنا لكونها أربعة كعوب موافقة للآية ولم يجمع المصنف المرافق فيما تقدم مراعاة لبيان أن الجمع فيها ليس على حقيقته وبيانه أن الآية إنما ذكر فيها المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الاتحاد على الاتحاد ولكل يد مرفق فصحت المقابلة ولو قيل إلى الكعاب لفهم منه أن الواجب لكل رجل كعب واحد فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتناول الكعبين من كل رجل فإن قيل فعلى هذا يلزم أن لا يجب الاغسل يد واحدة ورجل واحدة قلنا صدنا عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع وقال إنما كان واحدا وهو هنا المرفق من واحد وهو هنا اليد فتثنيته بلفظ الجمع ولكل يد مرفق واحد فلذلك جمع ومنه قوله فقد صغفت قلوبكما ولم يقل قلبا كما أى عائشة وحفصة رضى الله عنهما وما كان اثنين من واحد فتثنيته بلفظ التثنية فلما قال إلى الكعبين علم أن لكل رجل كعبين طوخي (قوله للآية) أى قوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص بالنصب وقرأ الباقون بالجر قال الشاطبي

* وأرجلكم بالنصب عم رضا عالا *

قال في الغرر عطفًا على الوجوه لفظًا في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار والفصل بين المعطوفين للإشارة إلى الترتيب بتقديم المسح على غسل الرجلين وسيأتي ويجوز عطف قراءة الجرح على الرأس ويجمل المسح على مسح الخلف أو على الغسل الخفيف الذي تسميه العرب مسحًا وعبر به في الأرجل طلبًا للاقتصاد لأنهما مظنة الإسراف لغسلها بالصنب عليها ويجعل الباء المقدرة على هذا الاتصال والحامل له على ذلك الجمع بين القراءتين والأخبار الصحيحة الظاهرة في استحباب الغسل منها قوله صلى الله عليه وسلم في خبر عمر بن عتبة ما منكم من أحد يقرب وضوءه فيمضمض ثم يستنشق فينثره لاخرت خطايا وجهه وفيه وخياشيمه مع الماء إلى أن قال ثم يغسل إلى الكعبين كما أمر الله الاخرت خطايا رجليه من أنامله مع الماء وفيه كما قال البيهقي دلالة على أنه تعالى أمر بغسلها ودل على دخول الكعبين في الغسل ما دل على دخول المرفقين فيه وقد مر (قوله وهما) أى الكعبان * وقوله العظامان الثناان عند مفصل الساق بفتح الميم وكسر الصاد المهملة بوزن مور دملتقى العظمين من الجسد والجمع مفصل وأما المفصل بمعنى اللسان فهو بوزن منبر وقد نظم ذلك المدايني بقوله

وملتقى العظمين مفصل على * مثال مور كما قد نقلنا

وعكسه اللسان فهو مفصل * بوزن منبر فخذ ما نقلنا

والساق بالسین المهملة وبالحمز وزنه ما بين القدم والركبة والجمع أسوق وسيقان وسوق سميت بذلك لسوقها للجسد (قوله والقدم) بفتح تين تجمع على أقدام كسبب وأسباب ويدل على أن الكعبين العظامان المسدكون قول النعمان بن بشير رضى الله عنهما لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأقامة الصفوف فرأيت الرجل يلصق منكبه بمنكب أخيه وكعبه بكعبه رواه ابن خزيمة ورجان رواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم وفي وجه أن الكعب هو الذي فوق مشط القدم وهو شاذ ضعيف ولو فقد الكعب أو المرفق اعتبر قدره من غالب أمثاله فيما يظهر بخلاف ما إذا وجد في غير محله المعتاد كان لا يصق المرفق المنكب والكعب الركبة فانه يعتبر وكذا في الحشفة كما اقتضاه إطلاقهم وقال جمع متأخرون يعتبر قدره من غالب الناس والنصوص وكلامهم محمولان على الغالب من الأسنى والمغنى والتحفة (قوله ومع شقوقهما) أى الرجلين والشقوق جمع شق (قوله وغيرهما) أى غير الكعبين والشقوق ولو قال وغيرها لكان أولى فتأمل (قوله مما مرفق اليدين) أى كالساع والاطفار والثقب ولو كان بعضه منحو مدمل قشر وصار لا يتألم بقشره فان تشقق وجب غسل باطنه أى ما ظهر منه بالتشقق حيث لم يخش منه ضرر فان لم يتشقق لم يجب الفتق ويكتفى بغسل ظاهره فلو انشق بعد وضوئه لم يلزمه غسل ما ظهر بالانشقاق فان تظاهر بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر مالم يعد إلى الالتحام

غسل الرجلين
مع الكعبين) للآية وهما
العظامان الثناان عند
مفصل الساق والقدم
(و) مع شقوقهما وغيرهما
مما مرفق اليدين

(قوله غسل الرجلين) أى
أومسح خفيهما بشرطه فهو
كالرأس في أن الواجب فيه
مسح بشرته أو شعره
أو غسل ذلك ولو
فقد الكعب أو المرافق
اعتبر قدره قال في التحفة
أى من غالب أمثاله فيما
يظهر بخلاف ما إذا وجد
في غير محله المعتاد كان
لاصق المرفق المنكب
والكعب الركبة فانه يعتبر
وكذا في الحشفة كما اقتضاه
إطلاقهم وقال جمع
متأخرون يعتبر قدره من
غالب الناس والنصوص
وكلامهم محمولان على
الغالب اه

(قوله ما يذاب في الشق) كذلك النهاية زاد في التحفة ما لم يصل لنور اللحم الغير الظاهر أو يلتحم فلا وجوب أو يضره فيقيم اه وفي شرح العباب للشارح قد يشكك عليه قول ٢١٢ المجموع عن الاصحاب ان كان على رجله شقوق وجب ايصال الماء باطن تلك

الشقوق فان شك في وصوله لباطنهما أو باطن الاصابع لزمه الغسل ثانيا حتى يتحقق الوصول اه وقد يجاب بأن باطن الشقوق لا يستلزم أن يكون باطن الجلد بل قد يكون باطنها في ظاهر الجلد اه (قوله ارتفع حدث وجهه) لان المعية تنافي الترتيب وصورة ذلك أن يفيض واحد الماء على

ويجب ازالة ما يذاب في الشق من نحو شمع (السادس الترتيب) كما ذكر لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ الا مرتبة ولو قدم عضوا على محله لم يعتد به ولو غسل أربعة أعضائه مع ارتفع حدث وجهه فقط ويكفي وجود الترتيب (ولو تقدرا فلو غطس) ناويا ولو في ماء قبل

وجهه وآخر على يديه وهما مجموعتان وآخر على رأسه وآخر على رجله كذلك قال في شرح العباب فسقط استحكال حصول ذلك من أربعة وهي ستة أعضاء اه وفي الروض لابن المقري لونه كس وضوءه أربع مرات أجزاء اه (قوله ولو في ماء قليل) أشار بلواي

افاده الكردى عن ترجيح الشارح في الابعاب (قوله ويجب ازالة ما يذاب في الشق) أي الذي في العضو (قوله من نحو شمع) أي كعنه ودهن جامدين وان لم تبلغ إلى اللحم كما قيده في العباب قال الشارح بأن كانت الشقوق بسيرة ولم تجاوز الجلد إلى اللحم ولا الظاهر إلى الباطن فينبذ يجب ايصاله إلى جميعها وازالة ما فيها من شمع ونحوه بخلاف ما إذا خشت حتى وصلت للبطن فلا يلزمه ايصال الماء إلا ما في حد الظاهر دون الباطن كما مر مبسوطا انتهى ولو دخلت شوكة في نحو رجله وظهر بهضها وجب قلعها وغسل محلها لانه صار في حكم الظاهر فان استترت كلها صارت في حكم الباطن فيصح وضوؤه **تنبيه** * ما أطلقه الاصحاب هنا من أن غسل الرجلين فرض محمول كما قاله الرافعي على غير لباس الخفاف أو على أن الأصل الغسل والمسح بدل والحاصل أن المتوضئ إذا كان لابس للخفين فغسل من الواجب الخبز على الأول وقيل إن غسل الرجل هو الأصل والمسح بدل وسيأتي تحرير ذلك وقد ذكر صاحب المهجة هنا المسح على الخفين حيث قال وغسل رجله مع الكعبين * والشق والزائد كاليدين أو مسح بعض علو كل ظاهر * خف قوى يمكن مشي سائر الخ

(قوله السادس) أي الفرض السادس وهو آخر الفروض (قوله الترتيب كما ذكر) أي في عدد الفروض وقدم الوجه لشرفه ثم اليدان لانهما بارزتان ويعمل بهما غالباً بخلاف الرأس والرجلين ثم الرأس لشرفه قاله الفقهاء انتهى اسنى (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) دليل لفرضية الترتيب (قوله لم يتوضأ الا مرتبة) أي ولقوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله به رواه النسائي وغيره باسناد صحيح والمعبر به عموم اللفظ لا بخصوص السبب قال الرازي والثالث من وجوه الاستدلال للشافعي على وجوب الترتيب انه تعالى ذكر هذه الاعضاء لا على وفق الترتيب المعتبر في الحس ولا على وفق الترتيب في الشرع وذلك يدل على أن الترتيب واجب ببيان المقدمة الاولى ان الترتيب المعتبر في الحس ان يبدأ من الرأس نازلاً إلى القدم أو من القدم صاعداً إلى الرأس والترتيب المذكور في الآية ليس كذلك وأما الترتيب المعتبر في الشرع فهو أن يجمع بين الاعضاء المفسولة ويفرد المسووعة عنها والآية ليست كذلك فانه تعالى أدرج المسوح في أثناء المغسولات اذا ثبت هذا فنقول هذا يدل على أن الترتيب واجب والدليل عليه ان اه مال الترتيب مستقيم فوجب تنزيه كلام الله تعالى عنه والعمل به فيما صار ذلك محتملاً للتنبيه على أن الترتيب واجب فيبقى في غير هذه الصورة على وفق الأصل (قوله ولو قدم عضوا) تفرع على فرضية الترتيب والضمير في قدم للتوضئ (قوله عن محله) أي محل ذلك العضو كان قدم الدين على الوجه ولو ساهيا قال في المهجة * وليس ساقطاً لسيان حدث *

(قوله لم يعتد به) أي بالعضو المقدم عن محله (قوله ولو غسل أربعة) أي ولو بغير اذنه حيث نوى (قوله أعضاء معاً) أي دفعة واحدة (قوله ارتفع حدث وجهه) صورة ذلك أن يفيض واحد الماء على وجهه وآخر على يديه وهما مجموعتان وآخر على رأسه وآخر على رجله كذلك قال في شرح العباب فسقط استحكال حصول ذلك من أربعة وهي ستة أعضاء (قوله فقط) أي فلو وضوؤه بعد ذلك ثلاث مرات أخر أجزاءه كما لو نكس وضوءه أربع مرات فانه يجزئه لحصول غسل كل عضو في كل مرة وفارق ما تقر رحمة حجة الاسلام وغيرها عن الواحد في عام واحد بأن ثمة شرطه أن لا يتقدم حجة الاسلام غيرها وهنا الترتيب فتدبره (قوله ويكفي وجود الترتيب) دخول على المتن * وقوله ولو تقدرا الفرق بين ما هنا وبين ما لو وضع المتنجس بالمغلظة في الماء الراكد حيث لا يكفي ثم تقدير جريان الماء علمه اسبعا بل لابد من تحريكه اسبعا ان الترتيب هنا صفة تابعة وأما العبد ثم فهو ذات مقصودة ويغتفر في التابعة ما لا يغتفر في المقصودة أفاده بعضهم فتأمل (قوله ولو غطس) من باب ضرب أي انغمس (قوله ناويا) حال من فاعل غطس أي رفع الحدث مثلاً (قوله ولو في ماء قليل) أي اذا كانت نيته بعد تمام الانغماس والارتفع الحدث عن الوجه فقط

ان خلاف في ذلك قال في شرح العباب نقلاً عن المجموع ناقله عن الامام خالصه لو كان المنغمس فيه يتوضأ فهو كالجنب قال ويؤيد كذا أي من ان الترتيب تقدري في لحظة لطيفة ومن انه صير وضوءه غسلًا فامشى عليه شيخ الاسلام فقيه عصره الشرف المناوي كابن الشرف المقرئ من انه لا يرتفع عن غير الوجه لوجوب الترتيب المقتضى لتعدد أعضائه

وانها كتعدد اشخاص مجتنبين لا كعضو واحد بخلاف الجنب بردهما ذكرته الخ والكلام فيما اذا نوى المحدث بعد تمام الانغماس رفع الحدث والارتفع الحدث عن الوجه فقط ان قارنته النية وحكم باستعمال الماء وقد تقدم ذلك في مبحث الماء المستعمل في شرح قوله اذا أدخل المتوضئ يده في الماء القليل الخ فراجع مع ما كتبت عليه وهو المراد بقول الشارح هنا كما مر وما افهمه المستمن من ان الغمس لا بد منه وان الخلاف انما هو في المكث هو كذلك لان تقدير الترتيب لا يأتي الا عند عموم الماء لاعضاء الوضوء في حالة واحدة وما ذكرته من ان الغمس في القليل اى مع تاخر النية عن الغمس يرفع الحدث عن جميع اعضاء الوضوء وان لم يمكث نظر لذلك التقدير هو المنقول المعتمد خلافا لمن زعم رفعه عن الوجه فقط الا ان يحمل على تقدم النية على غمسه اه وهي واضحة والذي رجح الرافعي في المحرر انه ان مكث قدر الترتيب صح له الوضوء والا فلا (قوله من غير اعضاء الوضوء) اشار بعطفه ٢١٣ على مدخول ان الى خلاف فيه

فقد قطع القاضي بأنه لا يكتفى وقال س م في حواشي شرح المنهج من كلام حسن دقيق لشيخنا البرلسي حاصله اعتماد كلام القاضي اه لكن الذى اعتمده شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرملي

كما مر صرح وضوؤه وان لم يمكث زمانا يمكن فيه الترتيب او اغفل لمعة من غير اعضاء الوضوء لحصوله تقديره في اوقات لطيفة لا تظهر في الحس

الاجزاء قال في التحفة بل لو كان على ما عدا اعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر سواء امكن تقدير الترتيب ام لا الخ وفي شرح العتاب للشارح الحق القمولى بالانغماس مالم يرد تحت ميزاب او غيره او صب غيره الماء عليه دفعة واحدة ورد

ان قارنته النية وحكم باستعمال الماء (قوله كما مر) اى في مبحث الماء المستعمل (قوله صح وضوؤه) اى على الاصح بشرط ان يمكن تقدير الترتيب بان مكث في الماء قدر الترتيب الحسى لان الترتيب حاصل بذلك لانه اذا لاقى الماء وجهه وقد نوى يرتفع الحدث عنه وبعده على اليدين لدخول وقت غسلهما وكذا الى آخر الاعضاء فان لم يمكث قدر الترتيب بان غطس وخرج في الحال فلا يصح لان الترتيب من واجبات الوضوء والواجب لا يسقط بفعل مالم يس بواجب وهذا ما صححه الرافعي وصحح النووي الصحة مطلقا (قوله وان لم يمكث) الغاية للرد على الرافعي كما تقرر (قوله زمانا يمكن فيه الترتيب) اى حسانا ان الغسل فيما اذا اتى به بنية صالحة له يكفي للا كبر فالاولى الاصغر ولا نظر لكون المنوى حينئذ لها غير مرتب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب (قوله اغفل) عطف على لم يمكث فهو من مدخول الغاية وهي هنا للرد على القاضي (قوله لمعة) بضم اللام وهو ليس قيدافى التحفة بل لو كان على ما عدا اعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر الخ والحق القمولى بالانغماس مالم يرد تحت ميزاب او غيره او صب عليه الماء دفعة واحدة ورد بقوله لو وضأه أربعة معا حصل له الوجه كما مر ولا فارق بين الصورتين وفارق الانغماس بان الماء فيه متصل لكونه راكدا فيعم جميعه جميع اعضاءه برفع كل جزء منه كل جزء من الاعضاء بخلاف ماء الميزاب فانه متفاضل حقيقة فالرافع منه لجزء ليس رافعا لجزء آخر انتهى ويحاج بان المراد بقول القمولى دفعة واحدة أن الماء عم جميع بدنه في تلك الدفعة حينئذ صار كالانغماس لا كما لو غسل أربعة اعضاءه معا لبايزها في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه انتهى نقله الكبرى قال الشورى بعد نقل مثله وقد رتبته في الام (قوله في غير اعضاء الوضوء) اشار بعطف ذلك على مدخول الغاية الى خلاف فيه وعبارة الاسنى ولو اغفل لمعة من غير اعضاءه قطع القاضي بأنه لا يكفي وهو على الراجح ممنوع وعلى غيره محمول على ما اذا لم يمكث (قوله لحصوله) اى الترتيب وهذا تعليل لما بعد الغاية (قوله تقديره في اوقات لطيفة لا تظهر في الحس) هذا هو المعول عليه في التعليل ومن علل كالشارح اى المحلى بان الغسل يكفي للحدث الا كبر فلا يصح راولى رده بان يتنقض بغسل الاسفل قبل الاعلى لانه لو اغتسل منكسبا بالصب عليه حصل له الوجه فقط قاله في النهاية قال في التحفة قيل هذا اى التعليل خلاف الغرض اذ فوائده لا يمكن تقدير ترتيبه ويرد بمنع ما علل به كيف والتقدير من الامور الوهمية لا الحسية وشتان ما بينهما انتهى اى فيكفى فيه وجود لحظات فيه مما صدقات الا ان بخلاف التقدير المراد به المكث المار عند الرافعي فلا يكفي فيه اللحظات الخفيفة بل لا بد فيه من احدى ما صدقات الزمن وبه ينشأ دفع ما قاله ابن قاسم انتهى قرره بعض المشايخ وعبارة سم بعد كلام ذكره فقوله كيف الخ يقال ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس امرا وهميا فان

بقوله لم لو وضأه أربعة معا حصل له الوجه كما مر ولا فارق بين الصورتين وفارق الانغماس بان الماء فيه متصل لكونه راكدا فيه جميعه جميع اعضاءه برفع كل جزء منه كل جزء من الاعضاء بخلاف ماء الميزاب فانه متفاضل حقيقة فالرافع منه لجزء ليس رافعا لجزء آخر اه ويحاج بان المراد بقول القمولى دفعة واحدة أن الماء عم جميع بدنه في تلك الدفعة حينئذ صار كالانغماس لا كما لو غسل أربعة اعضاءه معا لبايزها في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه كلام الايهاب (قوله لحصوله تقديره) اى الترتيب ونزع س م في حواشي التحفة في ذلك فقال ان اراد بتقديره مجرد فرضه فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتهاء اشتراط الترتيب حقيقة راسا فافائدة في تقديره فكان يكفي دعوى سقوط اشتراط الترتيب في هذه الحالة وان اراد بتقديره فرضه فرضا مطابقا للواقع فهو غير متصور مع ما تقرر الى آخر ما قاله

(قوله ما لو غسل اسافله) أى بغير انغماس وعبارة العباب وكذا أى يجزئته لو انغمس في الماء بثلث النية وان لم يمكث فيه او قدم اسافله قال الشارح في شرحه بأن انغمس بها قبل اعالیه ٢١٤ كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر اه (قوله ويسقط وجوبه) أى

الترتيب عن محدث
أجنب لاندراج الاصغر
في الأكبر وان لم ينزه
قال في شرح العباب فصار
الواجب الغسل من غير
وضوء لان الاصغر
اضمحل في الأكبر ولم
يبق له حكم كما
صرح به الرافعي
ومنه يؤخذ
ارتفاعه وان نوى

وخرج بغسل ما لو غسل
اسافله قبل اعالیه فانه
لا يجزئ لعدم الترتيب
حسب حديثه ويسقط
وجوبه عن محدث
أجنب ومن ثم لو غسل
جنب ماسوى اعضاء
الوضوء ثم أحدث لم يجب
ترتيبها ونجس الموالاة
في وضوء دائم الحدث

ان لا يرتفع وهو محتمل
اه (قوله لم يجب ترتيبها)
أى أعضاء الوضوء قال
في التحفة أو الأرجل
مثلاً ثم أحدث كفاه
غسلهما عن الأكبر
بعد بقية أعضاء الوضوء
او قبلها او في أثناءها قال
والموجود في الآخرين
وضوء خال عن غسل
الرجلين وهما مكشوفتان
بلاعة ونحوه في نهاية

اريدانه ايضا وهى فان كان بمعنى الاكتفاء بفضله فرضا غير مطلق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فإى فائدة
في تقديره فكان يكفي دعوى سقوط اشتراط الترتيب في هذه الحالة او مطابقة الواقع فهو غير ممكن كما تقرر
فليتأمل المتأمل انتهى وقال بعضهم بعد تنقله والحاصل انهم مصرحون بأنه لا يشترط في هذا الترتيب
الحقيقي غاية الأمر ان الرافعي بشرط زمانية تصور الترتيب الحقيقي لو وجد والنوى لا يشترط ذلك (قوله
وخرج بغسل) أى في قول المصنف (قوله ما لو غسل اسافله) أى كمن السرة مثلاً (قوله قبل اعالیه) أى
فيكون منكسباً بغير انغماس اما انغماسه فيجزئته مطلقاً أى سواء كان اولاً (قوله فانه) أى غسل الاسافل قبل
الاعالي (قوله لا يجزئ) أى عن الوضوء واما حدث الوجه فيرتفع اذا اقترن بالنية كما هو ظاهر (قوله لعدم
الترتيب حساً) تعليل لعدم اجزاء ما ذكر عن الوضوء وقوله حينئذى حين اذ غسل الاسافل قبل الاعالي ولم يبين
محل النية هنا اعتماداً على ما تقدم من انه يجب قرنهما بول غسل الوجه فيفيدانه انما يكفي بغسله حيث
وجدت النية عند غسل الوجه فلو انغمس ونوى عند وصول الماء الى صدره مثلاً ثم غم الانغماس
ولم يستحضر النية عند وصول الماء الوجه لم يصح وضوؤه لعدم النية وان امكن الترتيب قاله ع ش (قوله
ويسقط وجوبه) أى الترتيب هذا كسئلة العطس في قوة الاستثناء من وجوب الترتيب فكانه قيل
لا يسقط وجوب الترتيب الا في صورتين احدهما اذا غطس في ماء الخ على ما تقدم والثانية اذا اغتسل
جنب الخ أفاده بعضهم فليتأمل (قوله عن محدث أجنب) أى لاندراج الاصغر وان لم ينزه في الأكبر
اظواهر الاخبار كخبر امانا في كفى ان اصب على راسي ثلاثاً ثم افوض على سائر جسدي رواه احمد وصححه
النوى ولان وضع الطهارة على الداخل فعلاً ونية بدليل انه اذا اجتمع عليه احداث كفى فعلاً واحداً
ونية واحدة قاله في الاسنى فصار الواجب الغسل من غير وضوء لان الاصغر اضمحل في الأكبر ولم يبق له
حكم كما صرح به الرافعي ومنه يؤخذ ارتفاعه وان نوى ان لا يرتفع وهو محتمل انتهى (قوله ومن ثم) أى
من اجل سقوط الترتيب عن ذكر (قوله لو غسل جنب ماسوى أعضاء الوضوء) أى جميع بدنه الا أعضاء
الوضوء الاربعة (قوله ثم أحدث) أى حدثنا اصغر بعد غسل ما ذكر (قوله لم يجب ترتيبها) أى أعضاء
الوضوء عند غسلها لاندراج المذكور فكانه لم يوجبها وانما سئمت نية رفعه خروجه من خلاف من قال بعدم
اندراجه فلان في فلو اغتسل الأرجل او الأيدي مثلاً ثم أحدث ثم غسلها عن الجنابة توضحاً ولم يجب إعادة
غسلها لارتفاع حدثها ما يغسلها عن الجنابة وهذا وضوء خال عن غسل الرجلين أو اليدين وهما
مكشوفتان بلاعة قال ابن القاص وعن الترتيب وغلطه الاصحاب بانه غير خال عنه بل لم يجب فيه غسل
الرجلين قال في المجموع وهو انكار صحيح انتهى اسنى ومثله في غيره قال سم ان اريد عدم الوجوب
مطلقاً ولو ضمننا غيره فمنوع وان اريد عدم الوجوب استقلالاً فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا ذكره
من الخلو وان صرحوا به في نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين
رداً على قول ابن القاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو للرجلين في الجملة مع
عدم وجوب الترتيب فتأمل به انصاف (قوله ويجب الموالاة) يعبر عنها بالتتابع وسيأتى ان معناه ان يشرع
في تطهير كل عضو قبل جفائه ما قبله الخ (قوله في وضوء دائم الحدث) أى من سلس ومستحاضة وخرج
به غيره فدنس في حقه على الجديد ولا تجب الا في مسائل ستأتى ان شاء الله تعالى وسيأتى في الاستحاضة أنها
اذا أخرت لمصلحة الصلاة أنه لا يضر مراعاتها فيجوز نظيره في دائم الحدث لان المستحاضة من أفراد

الجمال الرمل وفي شرح العباب ولو أوجب مشكل ذكره في دبر انتقض وضوء المولج فيه بالاخراج وهل يلزمه ترتيب (قوله)
الوضوء فيه وجهان وكذا يلزم المولج غسل أعضاء وضوئه لانه ان كان امرأة فقد أحدث أو رجلاً فقد أحدث وجهان والذى
يظهر ترجيحاً منهما في المسئلتين لزومه أما الاول فواضح واما الثاني فلانه الذى يتحقق به طهره اه (قوله في وضوء دائم الحدث) خرج

به غيره ففسد في حقه ولا تجب الا ان ضاق الوقت فتجب على السليم أيضا حينئذ وسيأتي ضابط الموالاة في كلامه في الفصل الذي هذا قبله
وسيأتي في كلامه في الحيض أن المستحاضة اذا أخرت الصلاة لمصلحتها كاجابة المؤذن والاجتهاد في القبلة وسر العورة وانتظار الجمعة
والجماعة وغير ذلك من سائر الكمالات المطلوبة منها لاجل الصلاة فانه لا يضر مراعاة لمصلحة الصلاة اهـ والمستحاضة من أفراد دائمة الحدث
فيجوز فيه نظير ذلك (قوله استصحب النية حكما) استصحب النية على ثلاثة أقسام ذكر باللسان وهذا يسن في أول الوضوء لا غير وذكر
بضم الذال بالقلب وهو مسنون من أول الوضوء الى آخره وان تدم حتى بلغت آخره * حزت الثواب كاملا في الآخرة وحكم وهو
واجب من أول الوضوء الى آخره وفسره الشارح بأن لا يأتي بما ينافيها (قوله كردة أو قطع) فني طرأ أحدهما في أثناء وضوئه انقطعت
وان كان ذا كرا لنية خلافا للعباب اذ لا يمكن أن يجامعا نية الطهر بوجه ٢١٥ فلم يقد استحضارها عندهما

بخلاف نية التبرد
والتنظيف فانه ان كان
ذا كرا معه نية الوضوء
صح الوضوء كما علم مما
سبق ولا يعتد بما فعله من
الوضوء مع الردة فان عاد
الى الاسلام بنى على وضوئه

فيجب عليه ان يوالى بين
الاستنجاء والتحفظ بينهما
وبين الوضوء وبين أفعاله
وبينه وبين الصلاة تخفيفا
للحدث ما أمكن (و) يجب
في كل وضوء (استصحب
النية حكما) ولا يتركها قبل
تمام الوضوء بأن لا يأتي
بما ينافي كردة أو قطع
والاحتجاج الى استثنائها

الاول بعد استئناف النية
ان لم يحدث وان طرأت
الردة بعد تمام الوضوء لم
تؤثر في صحته على الاصح
بخلاف التيمم فانه يبطل
بالردة وببحث الاسنوي
أن وضوء دائم الحدث

(قوله فيجب عليه) تفريع على وجوب الموالاة على دائم الحدث (قوله ان يوالى) أى يتابع * وقوله بين
الاستنجاء أى بالحجر أو بالماء أو بهما (قوله والتحفظ) أى الحشو والتعصيب اللذين يتحفظ بهما عن
خروج الحدث (قوله وبينهما) أى بين التحفظ والاستنجاء ويجب تقديم الاستنجاء على الوضوء لانه
يشترط اظهار صاحب الضرورة تقدم ازالة النجاسة قاله ع ش (قوله وبين الوضوء) اهل مثله التيمم
والغسل من الحدث الاكبر في دأعه (قوله وبين أفعاله) أى يجب ان يوالى بين أفعاله فروضها وسننها ومن
السلس سلس الرمي فتجب الموالاة في أفعال وضوئه وبينه وبين الصلاة وظاهر أنها لا تجب بين استنجائه
وبين وضوئه لان مجرد خروج الرمي قبل وضوئه لا أثر له قاله س م (قوله وبينه) أى الوضوء (قوله
وبين الصلاة) أى التي يريد فعلها بذلك الوضوء وظاهر أن الموالاة بين الوضوء والصلاة ليست شرطا لصحة
الوضوء نعم بالاخلاق به يبطل الوضوء كحدث طارئ فتأمل (قوله تخفيفا للحدث) أى تقليل الحدث الدائم
(قوله ما أمكن) أى حسب امكانه فلم يوالى فيما ذكر وجب الاستئناف له على تفصيل ذكره في باب
الاستحاضة (قوله ويجب في كل وضوء) أى سواء كان وضوء السليم أو دائم الحدث (قوله استصحب
النية حكما) قال العلامة الكردي استصحب النية على ثلاثة أقسام ذكر باللسان وهذا يسن أول الوضوء
لا غير وذكر بضم الذال بالقلب وهو مسنون من أول الوضوء الى آخره

وان تدم حتى بلغت آخره * حزت الثواب كاملا في الآخرة

وحكم وهو واجب من أول الوضوء الخ وفسره بأن لا يأتي بما ينافيها (قوله ولا يتركها) أى النية أى استصحبها
(قوله قبل تمام الوضوء) يعبر عن هذا الاستصحب بعدم الصارف (قوله بأن لا يأتي) أى المتوضئ
وهذا تصوير للاستصحب حكما (قوله بما ينافيها) أى النية (قوله كردة أو قطع) تصوير لما ينافي فني طرأ
أحدهما في أثناء وضوئه انقطعت وان كان ذا كرا لنية خلافا للعباب بخلاف نية التبرد والتنظيف فانه ان كان
ذا كرا معه نية الوضوء صح الوضوء كما علم مما تقدم ولا يعتد بما فعله من الوضوء مع الردة فان عاد للاسلام
بنى على وضوئه الاول بعد استئناف النية ان لم يحدث وان طرأت الردة بعد تمام الوضوء لم تؤثر على الاصح
بخلاف التيمم فانه يبطل بها وببحث الاسنوي أن وضوء دائم الحدث كالتييمم وفرق شيخ الاسلام في الاسنى
بأن الماء الاصل فيه أن يرفع الحدث فكان أولى من التراب الذي لا يرفعه والكلام في غير نية الاغتراف أما هي
فلا تضر كما سبق وان لم يستحضر معها نية الوضوء لانها المصلحة الطهارة لصون ماها عن الاستعمال انتهى
كردي (قوله والا) أى وان لم يستصحب النية بان أتى بما ينافي النية من ردة أو قطع (قوله احتجاج الى استثنائها)

يبطل بالردة كالتييمم وفرق شيخ الاسلام في شرح الروض بأن الماء الاصل فيه أن يرفع الحدث فكان أقوى من التراب الذي لا يرفعه
أصلا والكلام في غير نية الاغتراف أما هي فلا يضر كما علم مما سبق وان لم يستحضر معها نية الوضوء لانها المصلحة الطهارة لصون
ماها عن الاستعمال (قوله والاحتجاج الى استثنائها) أى النية لا الوضوء كما هو ظاهر ويكون الاستئناف به مدعوده الى الاسلام وبعد
زوال نية القطع كما علم مما تقدم آنفا قال الشارح في شرح العباب قال والدال ويأتي ولو اعتد صدسي أبواه مسامان الكفر في الصلاة
بطلت وان لم تصح رده لان اعتقاده الكفر ابطال لها أو في صوم أو وضوء فوجهان مبنيان على نية الخروج اهـ ومقتضاه أن
ذلك لا يؤثر في الصوم والحج والاعتكاف وقطع النية في الوضوء وهو مستحب قال الاسنوي ويؤخذ من كلامه الاول أن ذلك لا يؤثر اذا وجد
بعد التيمم بخلاف ما اذا وجد في ابتدائه اهـ نقل الابعاب

أى النية لا الوضوء يكون بعد عودته الى الاسلام و بعد من وال نية القطع كما سبق أنفا كزنى ولا يقطع النية النوم مع التمكن ولو كان كثيرا فلا يحتاج الى تجديد ها ان كان البناء بفعله كما تقدم (قوله واذا أحدث) أى الشخص (قوله فى أثناء الوضوء) ومثله الصلاة وكل عمل خير عرض له منافع بغير اختياره أو باختياره بعذر فهو على هذا التفصيل (قوله أو قطعه) عطف على أحدث (قوله أثيب على الماضى) هل الثواب بقدر نية الاجزاء نظر الكون صحة كل متوقفا على الآخر أو بقدر نية ولعل الثانى أقرب (قوله ان كان) أى الحدث أو القطع (قوله لعذر) أى كان يكون بغير اختياره (قوله والا) أى وان لم يكن بعذر (قوله فلا) أى فلا يثاب على الماضى * تنبيه * الحدث الاصغر لا يحل كل البدن بل اعضاء الوضوء خاصة كما صححه فى التحقيق والمجموع لان وجوب الغسل مختص بها وانما لم يحزم من المصحف بغيرها لان شرط الماس أن يكون متطهرا ولا تكفيه طهارة محل المس وحده ولهذا الوغسل وجهه ويديه لم يمس بهما انتهى مع قولنا بالمذهب ان الحدث يرتفع عن العضو بمجرد غسله أسنى والله سبحانه وتعالى أعلم

* فصل فى سنن الوضوء *

بضم السين جمع سنة والاضافة على معنى اللام واعلم ان هذه السنن بعضها متقدمة وبعضها متأخرة وان السنن المتقدمة كغسل اليدين الى الكوعين والمضمضة لا بد لها من نية أى فالسنة تتوقف على النية وان المتأخرة منها عن الشروع فى الفرض فنيته تشملها فتمامه (قوله والسنة) أى التى هى مفرد السنن وهو مبتدأ * وقوله والتطوع والمندوب والنفل والحسن والمرغب فيه معطوفات على السنة وزيد والمستحب وكل هذه ألفاظ مترادفة (قوله ما يثاب على فعله) الخبر والسنة الخ (قوله ولا يعاقب على تركه) قال فى الزبد والسنة المذنب من قد فعله * ولم يعاقب امرؤ ان أهمله

وفرق القاضى والبعوى والحوارزى وألغز الى بين السنة والتطوع والمستحب فقالوا هذا الفعل ان واطب عليه النبى صلى الله عليه وسلم فهو السنة أو لم يواطب عليه كان فعله مرة أو مرتين فهو المستحب أو لم يفعله وهو ما يستنه الانسان باختياره من الاوراد فهو التطوع ولم يتعرضوا لغيرها قال بعض المحققين لعمومهم للاقسام الثلاثة بلاشك انتهى قال ابن السبكي وهو أى الخلاف لفظى قال المحلى أى عائد الى اللفظ والتسمية اذ حاصله أن كلاما من الاقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الاسماء الثلاثة كما ذكره ل يسمى بغيره منها فقال البعض لا اذا السنة الطريقة أو العادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة والاكثر نعم يصدق على كل من الاقسام الثلاثة أنه طريقة وعادة فى الدين ومحبوب للشارع بطلبه وزائد على الواجب انتهى (قوله وسننه الخ) أى الوضوء واعتراض على المصنف بأنها غير منحصرة فيما ذكره كما سأتى وكلامه يفيد الحصر فيه لانه جملة معرفة الطرفين وأجيب بأن الحصر اضافى باعتبار المذكور هنا والا فلا اعتراض عليه لكن قد يقال بأنه خال عن الفائدة وبالجملة فلو قال كفى المحرر والروض ومن سننه الخ لكان أولى وهذا بقطع النظر عن كلام الشارح رحمه الله تعالى فلا اعتراض أصلا فتمامه وعبر بالجمع المقتضى للتعدد وعدم الاتحاد دون المفرد المقتضى للاتحاد تنبيه على استقلال كل منها مادلا لا وحكما أما الاول فظاهر عند من تأمل الكتب المطولة وأما الثانى فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب وعدمه يترتب على فعل كل منها وتركه منفردة كانت أو مجمعة مع أخواتها وكان ينبغى للمصنف أن يعبر بالافراد فى الفرض كفى المنهاج لمخالفة السنة فيما ذكره اذ فرض الوضوء مجموع غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس بالنية لأن كلا منها فرض يترتب على فعله وتركه حكم الفرض وكان المصنف رحمه الله تعالى لم يستحضر هذه النكتة فسلك فى الموضوعين مسلك الجمع أفاده بعض المحققين فتدبر (قوله كثيرة) فى الرحيمية نحو من ست وستين سنة وفى الطراز نحو من خمسين سنة وفى التحفة والعباب وشرحه قريبا من أربعين وكذلك فى التحفة

واذا أحدث فى أثناء الوضوء أو قطعه أثيب على الماضى ان كان لعذر والا فلا

* فصل فى سنن الوضوء *

والسنة والتطوع

والمندوب والنفل والحسن

والمرغب فيه ما يثاب على

فعله ولا يعاقب على تركه

(وسننه) كثيرة ذكر

المصنف بعضها فيها

(قوله والا فلا) بحرى نظير

هذا فى الصلاة ونحوها كما

فى التحفة وغيرها

* فصل فى سنن الوضوء *

(قوله ما يثاب على فعله

الخ) أى وان تفاوتت

السنن فى الفضيلة يطاق

على كل منها واحد من

الالفاظ المذكورة (قوله

وسننه كثيرة) أورده فى

الرحيمية من سننه نحو

من ست وستين سنة

وذكر فى العباب وشرحه

قريبا من أربعين وكذلك

فى التحفة

(قوله بناء على ما مشى الخ) يعني أنه لا بد من مقارنة النية لأول سنن الوضوء ليعتد بتلك السنن فيحصل حينئذ ثوابها والافلا ثواب عليها ثواب كونها من سنن الوضوء وحينئذ لا بد من مقارنة النية لأول الاستيالك لأن المصنف عده أول سنن الوضوء وقوله تبع الجماعة أي منهم الغزالي والماوردي والقفال ونقله سم عن شيخه مر وكذا عن والده وعبارة حاشية المنهج له والذي كان يعتمد شيخنا مر أن أوله السواك وإن تقدم على المضمضة وكان يجمع بين من قال أوله السواك ومن قال أوله غسل الكفين بأن من قال أوله السواك أراد أوله المطلق ومن قال أوله التسمية أراد أوله من سننه القولية التي هي منه ومن قال أوله غسل الكفين أراد أول السنن الفعلية التي هي منه بخلاف السواك فإنه سنة فيه لأنه فلا ينافي قرن النية قلباً بالتسمية ولا تقديم السواك عليها لأنه سنة فعلية للوضوء لا من الوضوء اه مر (قوله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة) اعتمد الشارح في التحفة وشرحه الارشاد وكذا في الایعاب قال الخطيب في المغني كلام الامام وغيره يميل اليه وينبغي اعتماده وجرى في العباب على ما جرى عليه المصنف هنا وصرح فيه بأنه أول السنن قال الشارح في شرحه لتكون التسمية بعد نظافة الفم قال لكن سيأتي أنه ضعيف على أنه قد يؤخذ من علمهم المذكورة أنه سنة للتسمية ٢١٧ لكونها ذكرها أو قرأنا فيقدم عليها ونحن نقول بذلك وإنما

الخلاف في السواك الذي هو من سنن الوضوء والمعتمد أنه بين غسل الكفين والمضمضة كما يأتي * والحاصل أنه يسن

(السواك) لما روي به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبع الجماعة من أنه قبل التسمية والمعتقد أن محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة

مرتين قبل التسمية ويكون سنة لأجلها وبين غسل الكفين والمضمضة ويكون سنة للوضوء اه كلام شرح العباب وفي التحفة ما نصه **تنبیه** ندبه أي السواك للذكر الشامل للتسمية مع ندبها

لا كنسابه التائب من المضاف اليه (قوله السواك لما مر) أي في فصل خصال الفطرة من الخبر أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء رواه ابن خزيمة وغيره أي أمر بإيجاب أي لولا خوف المشقة موجود الخ فاندفع ما يقال أن لولا حرف امتناع لوجود وهذا يقتضي العكس وفي الشيخ عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفي أمر بالإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب الندي فواجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وفق الكلام يعملي ذلك واعلم أن ما أفاده من انتفاء الأمر عند كل وضوء المراد منه عموم السلب وإن كان الظاهر منه كما ترى سلب العموم انتهى وأورد على ما أولوه من قولهم أي أمر بإيجاب بأنه لا حاجة إليه لأن الأمر دال على الوجوب بجوهر اللفظ من غير تأويل فيصير التقدير لولا أن أشق على أمتي لا وجبت عليهم ولكن لم أشق فلم أوجب عليهم فيبقى الندب واجب بأن الدال على الوجوب من غير تأويل إنما هو صيغة الفعل كقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وأما مادة أمر فلاندل على وجوب ولا ندب إلا بالقرينة فاحتاجوا إلى التأويل كما تقرر أفاده بعض المحققين (قوله وينوي به) أي المتوضئ بالسواك (قوله سنة الوضوء) أي وإن لم ينوها لم يحصل له ثوابه لما تقرر من أن السنن المتقدمة لا بد لها من نية (قوله بناء على ما مشى عليه المصنف) رحمه الله يعني أنه لا بد من مقارنة نية الوضوء لأول سننه ليعتد بتلك السنن في حصول ثوابها والافلا ثواب عليها ثواب كونها من سنن الوضوء وحينئذ فعل ما مشى عليه المصنف من أن أول سنن الوضوء الاستيالك لا بد من مقارنة النية له قاله الكردی (قوله تبع الجماعة) أي من العلماء منهم الماوردي والغزالي والقفال واعتمده الشهاب الرملي وولده وصاحب العباب (قوله من أنه) بيان لما والضمير للسواك أي موضعه (قوله قبل التسمية) كما قاله ابن النقيب في النكت مخالف لما في عمدته أو معهما (قوله والمعتمد) أي وفاقا لابن الصلاح وابن النقيب في العمدة واليه يميل كلام الامام وهكذا اعتمده الشارح في كتبه والخطيب في المغني (قوله إن محله) أي السواك (قوله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة)

٢٨ - ترسي - ل *

أي التسمية لكل أمر ذي بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا محصل عنه لا يمنع ندب التسمية له أي السواك ويوجه بأنه هنا حصل مانع منها هو عدم التأهل لكمال النطق بها اه أي في ندب السواك أولا من غير تسمية ثم ثانيا بعد التسمية والثاني هو الذي من سنن الوضوء واعتراض سم في حاشية التحفة قوله يلزمه دور فقال قوله يلزمه دور رأى لأن طلب السواك يقتضي طلب التسمية قبله وهكذا إلى مالا نهاية وهذا يظهر أن اللازم التسلسل لا الدور فان طلب التسمية للسواك لم يقتض طلب السواك الذي طلبت له بل سواكا آخر لها وهكذا فتم له على أنه لا تسلسل حقيقة أيضا فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل لا آخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل لا آخر لم يمكن الامتثال لأن الاتيان بأي منهما يقتضي تقدم الآخر إلى مالا نهاية له فتأمل اه وتعقبه الهاتفي في حاشيته على التحفة فقال قوله دور ظاهر لأن السواك أمر ذو بال وكل أمر ذي بال تستحب له التسمية والتسمية

أيضاً ذكر من الأذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلب السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسل إلى غير النهاية وإن السواك المعتد به شرعاً يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكر معتد بها كما لاشراً أيضاً موقوف على السواك قبلها فيكون دوراً قطعاً كما قاله الشارح وإنما كفى الشارح بذلك الدور فقط لأنه أخفى من التسلسل إذ تصور التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع إلى آخر ما قاله الهاتني وفي حاشية س م على التحفة أيضاً قوله لا يمنع ندب التسمية له برده على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أي يمنع ندبه لها اه واعترضه الهاتني في حاشية التحفة أيضاً قوله لا يمنع ندب التسمية له أي للسواك لا يمنع ندب السواك للتسمية لأن التسمية أمر ذو بال قطعاً فالسواك مندوب له قطعاً ٢١٨ بخلاف السواك لما مر من أن الاستياك عند الامام ومن تبعه في معنى الاستجمار

ولاشك أن الاستجمار لا تندب له التسمية فالسواك أيضاً لا تندب له التسمية إذا تم هذا اندفع ما قيل وذ كر ما سبق عن س م (قوله لا يحتاج لنية الخ) مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج إلى إسقاطها عند ما ذكر كما يرشد إليه كلامه في غير هذا الكتاب وعبارة الامداد له ويستصحها إلى غسل شيء من الوجه ليحصل فينبذ لا يحتاج لنية أن نوى عند التسمية لشمول النية له كغيره (ثم التسمية) ثواب السنن المتقدمة عليه ولو عزبت قبل غسل الوجه ولو عن نحو مضمضة كما لم يصح الوضوء إلى آخره وعبارة فتح الجواد وسن له أن يستصحها فيه من أوله بأن يأتي بها أوله على أي كيفية من كيفياتها السابقة ويستصحها إلى غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السنن المتقدمة بقوله ليحصل الخ فيد توقف حصولها على استحضرها (قوله لشمول النية) تعليل لعدم احتياجها لنية (قوله له كغيره) كالمضمضة والاستنشاق واستحسن بعضهم أن الأكل أن ينوي مرتين مرة عند ابتداء وضوئه ومرة عند غسل وجهه قال الأذري والظاهر أن مراده أنه يأتي بالسنن المتقدمة بقصد السنة ثم يأتي بالنية الواجبة عند غسل أول جزء من الوجه وهو حسن بالغ (قوله ثم التسمية) هي صارت علماً على بسم الله الرحمن الرحيم والالتسمية مصدر رسمي يسمى تسمية فلا تعرض على المصنف وغيره في التعبير بها وليس قبلها التعوذ وبعدها الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والحمد لله على الإسلام ونعمته ورب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون وبعد بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب لمن ابتلى بالسواك في الطهور لاله الا الله هو الاول والاخر الى علم بذات الصدور والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً انتهى كردى ومما ينفع من وسوسة الشيطان في أي أمر كان أن يضع يده اليمنى على صدره ويقول سبحان الملك القدوس الخلاق الفعّال سبع مرات ثم يقرأ ان يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك إلا على الله بعزير مرة واحدة وفي الفتاوى سؤال رحمه الله عن داء الوسوسة هل له دواء فاجاب بقوله له دواء نافع وهو الاعراض عنها جملة كيفية وان كان في النفس من التردد ما كان فانه متى لم يلتفت لذلك لم يثبت بل يذهب بعدد من قليل كما حارب ذلك الموفقون وأما من أصغى إليها وعمل بقضيتها فأنها لا تزال ترداد به حتى تخرجها إلى حيز المجانين بل وأقبح منهم كما شاهدناه في كثير من مبتليها وصغروا إليها إلى شيطانها الذي جاء لتنبه منه صلى الله عليه وسلم بقوله اتقوا وسواس الماء الذي يقال له الوهمان أي لما فيه من شدة اللهو والمباغلة فيه كما بينت ذلك وما يتعلق به في شرح مشكاة الأنوار وجاء في الصحيحين ما يؤيد ما ذكرته وهو أن من ابتلى بالسواك فليعتد بالله ولينته فليأتمل هذا الدواء النافع الذي علمه من لا ينطق عن الهوى

ولا شك أن الاستجمار لا تندب له التسمية فالسواك أيضاً لا تندب له التسمية إذا تم هذا اندفع ما قيل وذ كر ما سبق عن س م (قوله لا يحتاج لنية الخ) مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج إلى إسقاطها عند ما ذكر كما يرشد إليه كلامه في غير هذا الكتاب وعبارة الامداد له ويستصحها إلى غسل شيء من الوجه ليحصل

فينبذ لا يحتاج لنية أن نوى عند التسمية لشمول النية له كغيره (ثم التسمية)

ثواب السنن المتقدمة عليه ولو عزبت قبل غسل الوجه ولو عن نحو مضمضة كما لم يصح الوضوء إلى آخره وعبارة فتح الجواد وسن له أن يستصحها فيه من أوله بأن يأتي بها أوله على أي كيفية من كيفياتها السابقة ويستصحها إلى غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السنن المتقدمة

عليه اه فتعليله لذلك بقوله ليحصل الخ فيد توقف حصولها على استحضرها ونقل الشارح في شرح العباب عن صلى المجموع عن الجويني والرويان عن القفال واستحسنه الاكمل أن ينوي مرتين مرة عند ابتداء وضوئه ومرة عند غسل وجهه اه وفي موضع آخر من الأعيان ما نصه واستحسنه الرويان قال الأذري والظاهر أن مراده أن يأتي بالسنن المتقدمة بقصد السنة ثم يأتي بالنية الواجبة عند غسل أول جزء من الوجه وهو حسن بالغ اه وأورد في الأعيان فقوله بقصد السنة فينبذ ذلك أيضاً وفي التحفة ونجزي هناية كما مروك والنوى بكل السنة كما هو ظاهر لأنه تعرض للمصرد اه واستفدنا من عبارة التحفة المذكورة أنه ان نوى نية معتبرة في الاول كفاه عن اعادة ما عندنا في سنته والنوى عند كل السنة ويمكن حل ما تقدم على هذا فقره

(قوله لم يصح) قال الحافظ ابن حجر في تخريج الاذكار هذا حديث صحيح الخ وقال شيخ الاسلام في شرح الروض لخبر النسائي باسناد جيد عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجدوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحدكم منكم ماء فأني بماء فوضع يده في الاناء الذي فيه الماء ثم قال توضعوا باسم الله فرأيت الماء يفور من بين أصابعه حتى توضعوا وكانوا سبعين رجلاً اه وأصل الحديث في الصحيحين بدون هذه اللفظة قال البيهقي هو أصح ما جاء في التسمية واستدل به جماعة من أئمة الحديث على استحباب التسمية للوضوء منهم النسائي وابن خزيمة والبيهقي وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الشرح الكبير لا دلالة فيها صريحة لمقصودهم اه ونقله في تخريج أحاديث الاذكار عن النووي فقال تعقبه أي البيهقي في قوله انه أصبح شيء ورد في التسمية النووي بانه غير صحيح أي لاحتمال أن يكون المعنى بقوله باسم الله الاذن في التناول ولا يتم المراد الا أن يكون المعنى توضعوا باسم الله وقد أخرج أحمد من حديث جابر قال عطشنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأني بتور من ماء فوضع يده فيه فجعل الماء يفور من أصابعه كأنها عيون ثم قال خذوا باسم الله الحديث وسنده صحيح وأصله في الصحيحين وهذا يدل على أن يقال فيه ٢١٩ معناه خذوا ثم التبرك والعلم عند الله اه كلام الحافظ ابن حجر في تخريج الاذكار

صلى الله عليه وسلم لامته (قوله لم يصح) دليل لنسب التسمية في الوضوء وتبع الشارح في التصحيح الحافظ ابن حجر حيث قال في تخريج أحاديث الاذكار هذا حديث صحيح الخ والذي في غيره جيد كما سيأتي آنفاً (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم توضعوا باسم الله) عبارة شيخ الاسلام لخبر النسائي باسناد جيد كما في المجموع عن أنس رضي الله تعالى عنه قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجدوا فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحدكم ماء فأني بماء فوضع يده في الاناء الذي فيه ثم قال توضعوا باسم الله فرأيت الماء يفور من بين أصابعه حتى توضعوا وكانوا نحو سبعين رجلاً الخ قال الكردي في الكبرى وأصل الحديث في الصحيحين بدون هذه اللفظة قال البيهقي هو أصح ما في التسمية واستدل به جماعة من أئمة الحديث على استحباب التسمية للوضوء منهم وابن خزيمة والبيهقي وقال الحافظ لا دلالة فيها صريحة لمقصودهم انتهى ملخصاً وسيأتي (قوله أي قائلين ذلك) أي بسم الله وانما فسر به ليصح الاستدلال بهذا الحديث على نديها وعبارة الحافظ تعقبه أي البيهقي في قوله انه أصبح شيء ورد في التسمية النووي بانه غير صحيح أي لاحتمال أن يكون المعنى بقوله بسم الله الاذن في التناول ولا يتم المراد الا أن يكون المعنى توضعوا قائلين بسم الله وقد أخرج أحمد من حديث جابر قال عطشنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأني بتور من ماء فوضع يده فيه فجعل الماء يفور من أصابعه كأنها عيون ثم قال خذوا باسم الله الحديث وسنده صحيح وأصله في الصحيحين وهذا يدل على أن قوله باسم الله للتبرك والعلم عند الله انتهى كلام الحافظ قال الكردي ويمكن أن يقال فيه معناه خذوا قائلين باسم الله كالاول فخره انتهى (قوله وخبر) الخ مبتدأ خبره محمول الخ وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ظاهر وعبارة شيخ الاسلام بعد ما تقدم وانما لم نجعل الآية الوضوء المبينة لواجباته ولقوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي توضعوا كما أمر الله رواه الترمذي وحسنه وليس فيها أمر الله تسمية وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه فضيف أو محمول على الكامل (قوله لا وضوء لمن لم يسم الله) أي عليه وهذا الحديث رواه تسعة من الصحابة رضي الله عنهم كما قاله الحافظ ابن حجر في تخريج العزيز قال والظاهر أن مجموع الاحاديث يحديث منها قوة تدل على أن له أصلاً (قوله محمول على الكامل) أي على نفي الكامل

ويمكن أن يقال فيه معناه خذوا قائلين باسم الله كالاول فخره (قوله في محمول على الكامل) قال شيخ الاسلام في شرحه على البيهقي والروض والمنهج ضعيف أو محمول لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم توضعوا باسم الله أي قائلين ذلك وخبر لا وضوء لمن يسم الله محمول على الكامل

على الكامل وفي التحفة لا اتباع وتلخيص لا وضوء لمن لم يسم وأخذ منه أحمد وجوبها وردة أصحابنا بضعفه وحسنه على الكامل اه وفي شرح العباب للشارح وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه فضيف كما قاله

النووي قال وصح عن أحمد أنه قال لا أعلم في التسمية حديثاً ثابتاً لكن اعترضه ابن حجر بن جماعة بان له ما يقتضيه وعليه تسليمه فهو محمول على الكامل لما مر اه واقتصر الخطيب في الاقتناع على أنه ضعيف ولم يذكر أنه مؤول ومن حكم بضعف الحديث من المختارين البيهقي فقد قال في سننه الكبرى هو حديث مرسل وهو أحسن ما في الباب بعد الحديث قبله اه أي وهو توضعوا باسم الله وقال ابن حجر في بلوغ المرام من أدلة الاحكام مانعه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه باسناد ضعيف والترمذي عن سعيد بن زيد وأبي سعيد النخعي قال أحمد لا يثبت فيه شيء اه ما نقله الحافظ ابن حجر والحاصل أن الحديث المذكور باعتبار أفراد طرقه لم يصح منها شيء لكن له طرق كثيرة إذا اجتمعت أكتسبه قوة فبرق بذلك عن الضعف فقد قال المنذري في الترغيب ورد من طرق يفيد مجموعها القوة وتبعه ابن المهام فقال ورد من طرقه ما يفيد مجموعها الحسن وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الاذكار مانعه قال أبو الفتح اليعمرى

كان له النووي قال وصح عن أحمد أنه قال لا أعلم في التسمية حديثاً ثابتاً لكن اعترضه العذيني جماعته بان له ما يقتضيه وعليه تسليمه فهو مقصود على الكامل لما مر اه

أن يعد في المتن ثم ما جاء عن رواية عشرة فصلا من الصحابة وإن لم يكن الحديث صحيحا
على أبيه في نسخة الخ

أحاديث الباب أما صريح غير صحيح وأما صحيح غير صريح وقال ابن الصلاح ثبت لمجموعها ما ثبت به الحديث الحسن اه وقال الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديث الشرح الكبير بعد أن استوعب طرق الحديث المذكور وأنه من رواية تسعة من الصحابة ما نصه والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلا وقال أبو بكر بن أبي شيبه ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله قال الزار لكنه مؤول ومعناه أنه لا فضل لوضوء من لم يدكر اسم الله على أنه لا يجوز وضوء من لم يسم اه ما أردت نقله من تخرجه أحاديث الرافعي وقال الشارح في الامداد وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه فمحمول على الكمال على أن النووي ضعفه لكنه متعقب اه ولذلك يتعرض الشارح في هذا الكتاب لتضعيفه وإياك أن تفهم من إيراد السبوطي له في الأحاديث المتواترة التواتر الذي يفيد اليقين فإن الحديث لم تنف على من حكم بصحته فضلا عن تواتره وغايته أنه باجماع طرقه يرقى إلى رتبة الحسن لغيره فيحتاج به حينئذ والسيوطي طريقته في الإظهار المتواترة أن يعدن المتواتر ما جاء عن ٢٢٥ رواية عشرة فصلا من الصحابة وإن لم يكن الحديث صحيحا على أبيه في نسخة

لا على نفي الصحة كحديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ولم يقل الشارح أنه ضعيف لما تقرر عن الحافظ ابن حجر رحمه الله فقول شيخ الإسلام ذلك تبعاً للامام النووي متعقب بما ذكرناه وقد أخذ بذلك الحديث الامام أحمد رحمه الله فقال بوجوبها (قوله وأقلها) أي التسمية (قوله بسم الله) هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كما في بداية الأمور فأجاب الرملي بالمنع لأن البداءة ورد فيها طلب البداءة بالبسملة وبالجملة وبذكر الله وهذه لم يرد فيها الا طلب التسمية بقوله عليه الصلاة والسلام توضعوا باسم الله أي فائتين ذلك كما فسره به الأئمة أقول لقائل إن يقول إن حديث كل أمر ذي بال شامل للوضوء قاله ابن قاسم (قوله وأقلها) أي التسمية بعد الاتيان بالتعموذ والضميمة المذكورة (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أي لا نأري ذلك كثيرة تفيد أنه إذا قال بسم الله فقط طهرت أعضاء وضوئه وإن قال بسم الله الرحمن الرحيم طهر جسده كله فإنه بعض الفضلاء ويقول ذلك ولو كان جنباً وحائضاً بقصد الذكر (قوله والسنة أن يأتي) أي المتوضئ (قوله بالبسملة مقرر ونية بالنية) أي القلبية وهي أول السنن عند الشارح رحمه الله في التحفة قيل ظاهر تقديمه السوال أنه أول سننه ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشاق وبه صرح جمع متقدمون قال الأذري وهو المنقول واليه يشير الحديث والنص انتهى وليس كما قال بل المنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أوله التسمية وحزم به المصنف أي النووي في مجموعه وغيره ووجه بعضهم بأن الماء حينئذ يكون عقب السوال كما يجمع في الاستنجاء بين الحجر والماء ويحزم الأول خلو السوال عن شمول بركة النية له أو مقارنته له دون غسل الكفين وهو خلاف ما صرحوا به كما علمت (قوله فينوي) أي بقلبه (قوله معها) أي التسمية (قوله عند غسل الكفين) ممن صرح بأنه ينوي عند غسلهما الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ (قوله بأن يقرنها) أي النية ويقرن من باب ضرب ونصر وقوله بها أي بالتسمية (قوله عند أول غسلها) أي الكفين كقرن النية بتحريم الصلاة فيجمع في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية وأعضائه بالغسل في آن واحد (قوله ثم يلفظ) بالنصب عطف على يقرنها وفي البجيرمي على الاقتناع بالرفع لأنه زائد على التصور يرفلئاً مل (قوله بها) أي النية (قوله سرا) أي بأن يسمع نفسه فقط إذ لا يسن الجهر في مثله إلا لمن يريد تعليم الغير

التي عندي منه ذكره من رواية تسعة من الصحابة وهم الذين ذكرهم ابن حجر في تخرجه العزيز وحينئذ فليس الحديث المذكور على شرطه أيضاً لكن يمكن وأقلها باسم الله وأقلها بسم الله الرحمن الرحيم والسنة أن يأتي بالبسملة (مقرر ونية بالنية مع أول غسل الكفين) فينوي معها عند غسل الكفين بأن يقرنها بها عند أول غسلها ثم يلفظ بها سرا

أن يقال أنه سقط العاشر من قلم النساخ نعم حكم ابن حجر في تخرجه أحاديث الأذكار على حديث أبي سعيد الخدري بأنه حسن ولفظه لا وضوء لمن لم يسم الله عليه قال

(قوله)

هكذا حدث حسن أخرجه أحمد عن زيد ابن الحباب وأبي أحمد الزبيري كلاهما عن كثير وأخرجه الترمذي والدارمي والحاكم من طرق متعددة عن أبي كثير بن زيد وهو صدوق ور يبيع براء وموحدة ومهملة مصغراً مختلف فيه وسائر رواه من رجال الصحيح وقد تقدم النقل عن أحمد أنه أحسن أحاديث الباب وعن اسحق أنه أصحها وصححه الحاكم (قوله مقرر ونية بالنية) أي القلبية وهذا أول السنن على المعتمد عن الشارح وقال مر في النهاية بدوؤه بالسوالك يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه والوجه أن يقال أول سننه الفعلية المتقدمة عليه السوالك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل الكفين الخ وسبق في كلام سم عنه أول سننه السوالك فراجع (قوله ثم يلفظ بها) أي النية على هذا جرى الشارح في الامداد وفتح الجواد وورد في النهاية والخطيب في الاقتناع وغيرهم وقال في التحفة يحتمل أن يلفظ بالنية بعد البسملة وعليه جريت في شرح الارشاد لتشمله بركة التسمية ويحتمل أنه يلفظ بها قبلها كما يلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي بالبسملة مقارنتاً للشهادة والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً اه وذكره مر في نهايته

وكذلك الشارح في الامداد مع العز ولقائه لكن بصيغة التبري فقال في الاول على ما نقله المحب الطبري عن بعضهم وفي الثاني على ما قاله الشيخ نصر وفي الثالث على ما قاله الراعي وزاد مر في النهاية بعد البسملة الحمد لله على الاسلام ونعمته وذكره صاحب العباب وعزاه الشارح في شرحه الى زيادة العبادي وقال انه روى عن علي مرفوعا قال زاد الغزالي رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون والاستاذ أبو منصور بعد بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله قال الفاكهي في شرح بداية الهداية للغزالي فيما زاده الغزالي لعل مأخذه ما ورد في حديث ضعيف أن للوضوء شيئا يقال له الوهان فاتقوا وسواس الماء قال طائوس هو أشد الشياطين والحسن أنه يضعك بالناس في الوضوء ومرادهم أول ما يدو وسواس من قبل الطهور وقبل يستحب لمن ابتلى في الطهور قول لا اله الا الله قلت وينبغي أن يزيد هو الاول والاخر الى علم بذات الصدور فانها دواء الوسواس اه ما أردت نقله من الفاكهي وقال الشارح في شرح العباب في الشهادتين قال في المجموع في الاذكار ولا بأس به وان كان الاصل له ٢٢١ ولا نعلمه لغیره اه لكن سيأتي في مبحث

الذي ذكر عقب الوضوء حديث مصرح به وسبقه اليه شيخه سليم وقبلهما الصميمي اه كلام شرح العباب ومراده بالحديث المذكور

(قوله عقيب التسمية) جرى على هذا في شرح الارشاد وذكروا في التحفة احتمالا آخر ونصه وحينئذ فيحتمل أنه يتلفظ بالنية بعد البسملة وعليه جرى في شرح الارشاد لتشمله بركة التسمية ويحتمل أنه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التعرثم ثم يأتي بالبسملة مقارنة للنية القلبية كما يأتي بتكبير التعرثم كذلك فاندفع ما قيل قرنها بما مستحيل لانه يسن التلفظ بالنية ولا يعقل التلفظ معه بالتسمية (قوله فالمراد) تفريع على التصوير الذي هو بأن يقرنها بالخ (قوله بتقديم النية على غسل الكفين) كذا في النهاية والذي في التحفة بتقديم التسمية على غسلها الذي عبر به غير واحد (قوله تقديمها) أي النية والتسمية (قوله على الفراغ منه) أي التسمية على غسلها الذي عبر به غير واحد (قوله تقديمها) أي النية والتسمية (قوله على الفراغ منه) أي التسمية على غسل الكفين فغنى قوله ثم غسل الكفين ثم تمام غسل الكفين لان ابتداء غسلها مقارن للتسمية (قوله ومنها) أي من سنن الوضوء (قوله التلفظ بالنية) أي كان يقول نويت رفع الحدث الاصغر ونحوه من النيات السابقة (قوله عقب التسمية) أي أو قبلها على الاحتمال الثاني الذي في التحفة آنفا (قوله كما تقرر) أي من قوله ثم يتلفظ بها سرا عقيب التسمية (قوله وعند غسل الوجه) عطف على عقيب التسمية والاولى ابدال الواو بأو (قوله ان أخرها) أي النية وقوله اليه أي الى غسل الوجه وحينئذ تفوته فضيلة السنن التي قبل هذا الوجه الا ان نوى عند كل واحد منها سنة الوضوء كما تقدم ذلك وهذا بناء على عدم طلب اعادةها عند غسل الوجه اذا قدمها عند السنن المتقدمة عليه أما على ما تقدم عن نقل شرح العباب فيسن أن يتلفظ بها عند السنن السابقة ثم يتلفظ بها عند غسل الوجه فراجعه قاله الكردى (قوله ليساعد اللسان القلب) تحليل لنسب التلفظ بالنية وأيضاً لجمع بين لسانه وقلبه كما سبق قال الكردى في الكبرى وللغزير وج من خلاف من أوجب التلفظ بها وان شئت انتهى فليتأمل (قوله واستصحبها) أي ومنها استصحبها بالنية (قوله بقلبه) أي لا بلسانه كما مر (قوله من أول وضوئه الى آخره) أي كالصلاة كما ذكره في المجموع قاله في الفرر وقبل الشرع يصحح نيته قال في الزيد

فصحح النية قبل العمل * واثبتها مقرنة بالاول

عقب التسمية فالمراد بتقديم النية على غسل الكفين تقديمها على الفراغ منه (و) منها (التلفظ بالنية) عقب التسمية كما تقرر وعند غسل الوجه ان أخرها اليه ليساعد اللسان القلب (واستصحبها) بقلبه من أول وضوئه الى آخره

مارواه المستغفرى وقال حسن غريب انه صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم يقول لكل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده

لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الافتحة له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فاذا قام من فوره ذلك فصل في ركعتين فقرأ فيها ما يعلم ما يقول انقل من صلاته كيوم ولدته أمه ثم يقال له استأنف العمل اه وفيه أيضا في الحمد لله الذي جعل الماء طهورا في الاذكار جعل هذا من جملة دعاء الاعضاء الذي لا أصل له وليس كذلك قال الحافظ السيوطي في حاشيته على الروض ورد ذلك في الحديث أخرجه الطبراني وحسنه بعض الحفاظ اه (قوله ان أخرها) أي النية الى غسل الوجه وحينئذ تفوته فضيلة السنن التي قبل غسل الوجه الا ان نوى عند كل واحدة منها سنة الوضوء كما تقدم ذلك وهذا بناء على عدم طلب اعادةها عند غسل الوجه اذا قدمها عند السنن المتقدمة عليه أما على ما تقدم عن نقل شرح العباب فيسن أن يتلفظ بها عند السنن السابقة اه ثم يتلفظ بها عند غسل الوجه فراجع (قوله ليساعد اللسان القلب) أي وللغزير وج من خلاف من أوجب التلفظ بها وان شئت

(قوله ولو عمدا) أشار بلوالى احتمال للرافعى فيه والى أن التعبير بالنسيان فى قوله صلى الله عليه وسلم فى الاكل فان نسى أن يذكر اسم الله تعالى فى أوله فليقل باسم الله أوله وآخره وفى كلام غير واحد من أئمتنا كالحاوى الصغير وغيره ليس لاجراجه العمد ويجزى نحو ذلك فى قوله الاتى قريبا فى الاكل والشرب ولو عمدا بل الحديث السابق المعبر به بالنسيان فى الاكل خاصة وعبارة الروض للنووى فلو نسيها فى الابتداء أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ كما فى الطعام ٢٢٢ فان تركها عمدا فهل يشرع التدارك فيه احتمال قلت قول الامام

(قوله لما فيه) أى فى الاستصحاب فهو تعليل له (قوله من يزيد الحضور) بيان لما (قوله المطلوب فى العبادة) أى كل العبادة فالاستغراق وعبارة غيره لا يخلو جزء منه عنها حقيقة (قوله ومرة) أى قيل الفصل (قوله ان استصحبها) أى التسمية (قوله حكما) بأن لا يأتى بما فيها (قوله شرط) أى فيطلى بعده كما مر تفصيله (قوله فان ترك التسمية) تفريع على سنية البسملة فى أول الموضوع قال فى التحفة وهى أى التسمية هنا سنة عين وفى نحو الاكل سنة كفاية لما يأتى رابع أركان الصلاة ويتردد النظر فى الجامع هل يكفى تسمية أحدهما والظاهر نعم (قوله فى أوله أى الموضوع ولو عمدا) أشار بالغاية الى احتمال للرافعى فيه والى أن التعبير بالنسيان فى الحديث الاتى آنفا للغالب فى الرخصة فان تركها عمدا فهل يشرع التدارك فيه احتمال قلت قول الامام الرافعى فيه احتمال عجيب فقدم أصحابنا بأنه يتدارك فى العمد ومن صرح به المحاملى فى المجموع والجرجاني فى التحرير وغيرهما وقد أو صحت فى شرح المذهب انتهت عبارة الروضة ورأيت

لما فيه من مزيد الحضور المطلوب فى العبادة ومرة أن استصحبها حكما شرط (فان ترك التسمية فى أوله) أى الموضوع ولو عمدا أتى بها قبل فراغه (فيقول بسم الله فى أوله وفى آخره كما) يسن الاتيان بها (فى) أثناء (الاكل والشرب) اذا تركها أولهما ولو عمدا لامرءه صلى الله عليه وسلم بذلك لكن الوارد فى حديث الترمذى وغيره

فى الخادم للزركشى مانعه تعجبه فى الروضة عجيب فان ما ذكره لا ينقضى الاحتمال فان الاصحاب حكموا خلافا فيما اذا ترك الابحاض فى الصلاة عمدا هل يتدارك بسجود السهو وهو يؤيد احتمال الرافعى هنا اه كلام الخادم لكن فرق ابن الرفعة فى المطلب بينهما وعبارته لا على احتمال أبداه أخذنا اذا ترك القنوت جمعا ولا وجه له لان مأخذه فى القنوت ونحوه ان السجود مسمى بالسهو فلا يلىق بالعمد وما نحن فيه بخلافه اه وكان الزركشى لم يرجع المطلب هنا والا فافيه واضح لامرءه صلى الله عليه وسلم بذلك أى فى الاكل وتقدم آنفا لفظ الحديث رواه الترمذى وقال حسن صحيح ورأه غيره أيضا

(قوله)

يؤيد احتمال الرافعى هنا اه كلام الخادم لكن فرق ابن الرفعة فى المطلب بينهما وعبارته لا على احتمال أبداه أخذنا اذا ترك القنوت جمعا ولا وجه له لان مأخذه فى القنوت ونحوه ان السجود مسمى بالسهو فلا يلىق بالعمد وما نحن فيه بخلافه اه وكان الزركشى لم يرجع المطلب هنا والا فافيه واضح لامرءه صلى الله عليه وسلم بذلك أى فى الاكل وتقدم آنفا لفظ الحديث رواه الترمذى وقال حسن صحيح ورأه غيره أيضا

(قوله أوله وآخره باسقاط في) هو كذلك باسقاط في في ترغيب المنذري من رواية ابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقد أورد الشارح في كتبه التحفة والامداد وفتح الجواد والايهاب وشيخ الاسلام زكريا في الاسنى والغرر وفتح الوهاب وغريها والخطيب والجمال والرملي وغيرهم ومقتضى ذلك أنه ليس ثمة رواية باثبات في لكن ذكر الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الأذكار رواية فيها اثبات في وكذلك المناوى في شرح الجامع الصغير ذكر رواية فيها في وذكر الشارح في شرح الارشاد انه يقاس بالاكل أى الوارد فيه الحديث الوضوء وغيره مما يشتمل على أفعال متعددة كالاكتحال والتأليف والشرب ما لم يكره الكلام في أثناؤه كالجاء اه وفي التحفة هي هنا أى في الوضوء سنة عين وفي نحو الاكل سنة كفاية لما يأتي رابع أركان الصلاة ويتردد النظر في الجاء هل يكفي تسمية أحدهما وانظروا نعم اه وفي شرح الشماثل للشارح فاذا سمى واحد من الاكلين أجزأ وانما لم يسم الباقيون لحصول المقصود من امتناع الشياطين من الاكل منه بذلك كما في الحديث انه انما يتمكن منه اذا لم يذكر اسم الله عليه واذا سمى واحد صدق عليه أنه ذكر اسم الله عليه نعم قد يشكك على ذلك قوله ثم قعد فانه ظاهر في أن الشيطان أكل معهم مع أنه لم يترك التسمية لانهذا القاعد الا أن يجاب بأن ما واقعة حال محتملة لان يكون قعوده بعد انصرافهم بدليل ثم قعد وهذا الجواب متعين الى آخر ما أطال به الشارح في شرح الشماثل وقوله قد يشكك على ذلك قوله ثم قعد هو حديث أبي ايوب الانصارى قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فسلم فقبل اليه طعام فلم أرطعا ما كان أكثر بركة منه أول ما أكلنا ولا أقل بركة في آخره فلنا يا رسول الله كيف هذا قال انادى يا الله حين أكلنا ثم قعد من أكل ولم يسم الله تعالى فأكل معه الشيطان (قوله بعد فراغ الوضوء) ثم قال س م في حاشيته على شرح المنهج أنظر ما فراغه أى الوضوء ٢٢٣ هل هو غسل الرجلين أو الذكر الذي بعده

اه وقال القليوبي في حواشى المحلى على قوله بعد الفراغ وليس من التشهد المطلوب عقبه لانه بعده

أوله وآخره باسقاط في أما بعد فراغ الوضوء فلا يأتي بها وكذا بعد فراغ الاكل والشرب على الاوجه

أى الوضوء وفي حواشى المحلى على شرح المنهج وقوله لا يأتي بها بعد فراغه

(قوله أوله وآخره باسقاط في) أى لا كما في المتن من وجود في كما سبق آنفا ولعل مقصود الشارح رحمه الله بالاستدراك المذكور الاعتراض على المصنف رحمه الله حيث أثبت في مع أن الذي في الحديث عدمها لكن قد مر قريبا من ثبوتها في بعض الروايات فتدبره (قوله أما بعد فراغ الوضوء) مقابل قوله قبل فراغه والمراد الفراغ من أفعاله وان بقي الدعاء على ما في فتاوى الرملى ولكن نقل عن بعض المتأخرين أن المراد فراغه من توابعه حتى الذكر بعد بدل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة انا أنزلناه واستغفر به الباجورى (قوله فلا يأتي بها) أى بالتسمية لفوات محلها (قوله وكذا) أى لا يأتي بها (قوله بعد فراغ الاكل والشرب على الاوجه) كما يصرح به كلام الروضة وغيره اه هذا ما اعتمد الشارح رحمه الله تعالى في كتبه الا في شرح الشماثل قال شيخ الاسلام والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الاكل ليقى الشيطان ما أكله انتهى أى ومحلله اذا قصر الفصل بحيث ينسب اليه عرفا ثم أكل الشيطان المذكور يكون حقيقة كما عليه جمهور العلماء سلفا وخلفا من المحدثين والفقهاء والمتكلمين لا مكانه شرعا وعقلا فاذا أثبتته الشارع وجب قبوله واعتقاده وكذا يقال في قول الشيطان في الآية وفي الشيطان ونحو ذلك ولا يلزم من ذلك نفي الاناء لعدم تحقق كون التقايفيه بل يمكن أن يكون خارجه والغرض ايداء الشيطان فقط فلا يرد ما يقال اذا كان التقايف خارجه فافائدة ذلك ندر

الظاهر أن المراد غسل الرجلين اه وهذا هو الذي رأيت في فتاوى الجمال م ر وهو الذي قرره الزياى وارتضاه غيره قال لتصرفهم بأنه المذكور بعد فراغه وقال العنانى في حواشى شرح التحرير لشيخ الاسلام المراد بأثنائه الاتيان بها ولو قبل الاتيان بالذكر الوارد عقب الوضوء أما بعد الفراغ فلا يأتي بها اه وهو مخالف للأئمة المتقدم ذكرهم (قوله وكذا بعد الاكل والشرب) اعتمده الشارح في التحفة والايهاب وفتح الجواد وكذلك الامداد لكن عقب بأن الحديث يؤيد خلافه وعبارته وان الاكل كذلك وهو توجه قياسا على الوضوء وقول شيخنا الظاهر أنه يأتي بها بعد فراغه ليقى الشيطان ما أكله فيه نظرا ذ القصد بها التبرك وتة يؤا الشيطان أمرزائد على ذلك على أنه قيل انه ليس المراد به حقيقة ثم رأيت حديثا في الاوسط للطبرانى ولفظه من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فليذكر اسم الله في آخره وهو يؤيد ما قاله الشيخ وان كان في سنده ضعيف لكنه مقيد بحالة النسيان اه واعتمد الشارح في شرح الشماثل ما قاله شيخ الاسلام فقال فليقل أثناء الطعام وبعد فراغه كما شمله اطلاق الحديث فقول بعض المتأخرين لا يقول ذلك بعد فراغ الطعام لانه انما شرع ليمنع الشيطان وبالفراغ لا يمنع يرد باننا لانسلم أنه انما شرع لذلك فحسب وما المانع من أنه انما شرع بعد الفراغ أيضا ليقى الشيطان ما أكله والمقصود حصول ضرره وهو حاصل في الحالين اه وهذا ما اعتمده شيخ الاسلام كما علمته والخطيب والجمال م ر وغيرهم فهو المعتمد قال الخطيب في الاقتناع وينبغي أن يكون الشرب كالاكل اه وقول الامداد على أنه قيل الخ ومثله الايعاب ضعيف فقد قال الشارح في شرح الشماثل يأكل معه الشيطان تحقيق كما عليه جمهور العلماء سلفا وخلفا من المحدثين

والفقهاء والمتكلمين لإمكانه شرعا وعقلا فإذا أثبتة الشارع وجب قبوله واعتقاده وكذا يقال في بول الشيطان في الآنية وفي الشيطان مأكله ونحو ذلك اهـ وهذا هو الراجح وان أورد فيه مر في نهايته احتمالا وهو حقيقة أو لا يجمل على كونه حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الاناء فيجوز وقوعه خارجه اهـ وقول الامداد مقيده بحالة انسان لا يضره ذلك فالعمد مقيس عليه فان حديث الامر بالتسمية في أثناء الاكل مقيده ايضا بالنسيان وقاسوا عليه العمل كما صرحوا به على أن ثمة حديثا لم يقيد فيه بحالة النسيان وهو ما رواه أحمد والنسائي انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يأكل ولم يسم ولما كان في آخر لقمة قال بسم الله أولا وآخره فقال صلى الله عليه وسلم ما زال الشيطان يأكل معه فلما سمى قاء ما كل اهـ والمراد بأوله وآخره كما في شرح الشرائع وغيره جميع أجزائه كما يشهد به المعنى الذي قصدت له التسمية قال فلا يقال ذكرهما بخارج الوسط اهـ (قوله المقرونة بالنية) أى القلبية اذ لا يمكن مقارنة اللفظية للتسمية كما لا يخفى (قوله وان لم يغم من النوم) أشار بان الى ان ما فهمه ظاهر الحديث الآتي في كلامه قريبا من اشتراط الامور الثلاث ليس بقيد والى خلاف في ذلك وقد أطال ابن الرفعة في المطلب الكلام على ذلك ومما قاله فيه * تنبيه * كلام المصنف حيث عد غسل اليدين ثلاثا قبل ادخالهما الاناء عند القيام ٢٢٤ من النوم من سنن الوضوء وسكت عن الكلام في غسلهما اذ لم يغم من النوم

(قوله ثم بعد التسمية المقرونة بالنية) أى القلبية بأى كيفية من كيفية النية السابقة حتى نية رفع الحدث ولا يقدح في ذلك ان السنن المتقدمة لا ترفع الحدث لان السنن في كل عبادة تندرج في نيتها على سبيل التبعية واعتقد ذلك الرملى قال سم وأقول نية رفع الحدث معناها قصد رفعه بمجموع أعمال الوضوء وهو رافع بلا شبهة انتهى أى فلا يحتاج الى ذلك التأويل وأما اللفظية فاما قبلها أو بعدها اذ لا يمكن مقارنتها للتسمية كما تقدم (قوله غسل الكفين الى الكوعين) تنبيه كوع بضم الكاف ويقال له الكاع وهو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام أما الذى يلي الخنصر فهو الكر سوع وما بينهما يقال له الرسغ وأما البوع فهو العظم الذى يلي إبهام الرجل وقد نظم ذلك الحافظ السيوطى مع زيادة ان الباع أربعة أذرع وباع كل أحد على قدر قامته بقوله

والكوع ما عليه إبهام اليد * والبوع في الرجل ككوع في يد
وما عليه خنصر كرسوع * والرسغ للمفصل طب موضوع
وبالباع بالاذرع أربع بعد * وباعتدال صاحب الباع كيد

فاحفظه فان من الغباوة عدم معرفة الكوع من البوع (قوله وان لم يغم من النوم) أشار به الى ان ما فهمه الحديث الآتي من اشتراط الامور الثلاثة ليس بقيد والى خلاف في ذلك فقد حكى ابن الرفعة عن البندنجى والمحاملى انهما قالان غسل اليدين ليس من وظائف الوضوء وانما قصد به صيانة الماء عن الشك أو النجاسة ولهذا اذا نوى عنده وعزبت نية قبل غسل الوجه لا يجوز به عند العراقيين بخلاف ما لو نوى غنم المضمضة أو الاستنشاق ثم عزبت قبل غسل شئ من الوجه على وجه وحكى في الذخائر الخلاف في أصل الغسل أفاده في الكبرى (قوله ولا أراد) أى المتوضئ * وقوله ادخالهما أى الكفين (قوله الاناء) أى الذى فيه الماء القليل لئلا يسيأ أى انه من سنن الوضوء المندوبة أولا (قوله ولا شك في طهرهما) أى الكفين (قوله والافضل غسلهما) أى الكفين (قوله معا) أى بخلافهما في غسل اليدين فانه يسن تقديم اليمنى والفرق بينهما السهولة هنادون ذلك قال ابن قاسم الغزى اما العضوان اللذان يسهل غسلهما معا كالخدين فلا يقدم

قد يوههم عدم الخلاف في استحباب غسل اليدين ثلاثا في مقدمة الوضوء اذ لم يغم من النوم وقد اتفق الاصحاب على استحبابه كما قدمنا عن النص أيضا لاجل فعل

(ثم) بعد التسمية المقرونة بالنية (غسل الكفين) الى الكوعين وان لم يغم من النوم ولا أراد ادخالهما الاناء (ولاشك في طهرهما) والافضل غسلهما معا

النبي صلى الله عليه وسلم له وبعضهم قال ان كلامه يوههم ان الخلاف الذى حكاه في بقاء الاستحباب وعدمه مفروض في هذه الحالة ولا خلاف فيها وأنا أقول الحامل على ذلك

اليمنى

ان المشهور في المذهب ان غسل اليدين ثلاثا في مبدأ كل وضوء مطلوب ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل له وقد نص عليه الشافعى في الوضوء واختلف الاصحاب في انه سنة فيه أم لا ولا سبيل في اجمال المصنف له وانما ذكر غسلهما عند القيام من النوم لان ذلك منبته على المعنى الذى لاجله شرع ذلك في الوضوء وهو توقع النجاسة في اليدين فاذا الاقاهما الماء المرفوع بهما الى الوجه تنجس فلا يحصل به المقصود ولذلك فعلم النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء غسله من الجنابة ثم عقبه بغسل فرجه ثم بوضوءه كما استعرفه ان شاء الله تعالى ولو كان من وظائف الوضوء لم يفتح به النبي صلى الله عليه وسلم الغسل ولعله عند ما توضأ الى ان قال ابن الرفعة بعد كلام طويل في المطلب قال البندنجى والمحاملى في باب النية ان غسل اليدين ليس من وظائف الوضوء وانما قصد به صيانة الماء عن الشك فيه وعبرة المحاملى

عن النجاسة ولهذا اذا نوى عنده وعزبت نية قبل غسل الوجه لا يجزى به عند العراقيين بخلاف مالونوى عند المضمضة والاستنشاق ثم عزبت قبل غسل شيء من الوجه يجزى به على وجهه وبذلك تصح دعوى اثبات الخلاف في غسل اليدين في مقدمة الوضوء عند تحقق طهارة اليد والافاء الفرق الى ان قال ولاجل هذا والله أعلم حكى مجلى في الذخائر الخلاف في أصل الغسل الخ (قوله أشار اليه) أى الى تقديم النية المقترنة بالتسمية المصنف بقوله ثم غسل الكفين تقديم أى النية المقترنة بالتسمية على الفراغ من غسل الكفين فقوله تقديمها خبران ووجهه كون هذا هو المراد قد علم مما قدمه من ان السنة أن يأتي بالسلمة مقرونة بالنية مع أول غسل الكفين وهذا قد ذكره آتفاؤه هنا على انه قد تقدم بقوله ومروا بما عليه هنا لا يغفل عنه ويفهم من غمّة خلاف ذلك (قوله فان لم يتيقن طهرهما) أى اليدين وهذا صادق بما اذا يتيقن نجاستهما قال في التحفة وهو غير المراد لوضوحه وظاهره الحرمة حينئذ وعليها جرى مر في النهاية وعبارة ما علم مما تقرر انه لو يتيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراما وان قلنا بكراهة تنجيس الماء القليل لمافيها من التضمين بالنجاسة وهو حرام اه وجرى على الحرمة الخطيب في الاقتناع ويؤيده ما في آداب قاضي الحاجة من التحفة من قوله ويجرم أى البول ٢٢٥ والتغوط في مسبل وموقوف مطلقا

وما هو واقف فيه ان قل
لحرمة تنجيس البدن اه
قال مر في النهاية حتى لو
انغمس مستجمرا في ماء
قليل حرم اه ومن هذا

ومر أن المراد بتقديم النية
المقرونة بالتسمية على
غسلهما الذي أشار اليه
المصنف بتم تقديمهما على
الفراغ منه (فان لم يتيقن
طهرهما) بان تردده
على السواء أولا (كره) له
(غسلهما في الماء القليل)
دون الكثير (و) في
(مائع) وان كثر

يعلم ضده فمافي شرح
العباب للشارح وعبارة
وقد يفهم قوله للشاك أن
متيقن نجاستهما لا يكرهه
الغمس بل يجرم عليه وبه
صرح الاسنوى فقال
ادخال اليد حينئذ مفسد

اليعنى منهما بل يطهران دفعة واحدة انتهى قال البيجورى والكفين والاذنين فيكره تقديمهما معا كما
نقل عن شرح الروض وقبل خلاف الاولى فقط ولولم يتأت له الا بالترتيب كان أراد غسل كفيه بالصب
من نحو ابريق فيتجه تقديم اليمين الخ والقبيل المذكور هو الموافق لكلام الشارح هنا (قوله ومرو) أى قبل
قوله ومنها التلطف (قوله ان المراد بتقديم النية) أى القلبية لا اللفظية لعدم مكانه كما لا يخفى (قوله المقرونة
بالتسمية) أى التى هي أولى السنن كما هو المعتمد عنده (قوله على غسلهما) متعلق بالتقديم والضمير للكفين
(قوله الذى أشار اليه المصنف) نعمت للتقديم (قوله بتم) أى بقوله ثم غسل الكفين لان الترتيب قال ابن مالك
والفاء للترتيب باتصال * وشم للترتيب بانفصال

وحينئذ فلو عبر المصنف بالفاء كما في المنهج لكان أنسب فليتأمل (قوله تقديمهما) أى النية المقترنة بالتسمية
(قوله على الفراغ منه) أى من غسل الكفين فقوله تقديمها خبران ووجه كون هذا هو المراد قد علم مما
قدمه من ان السنة أن يأتي بالسلمة مقرونة بالنية مع أول غسل الكفين وهذا قد ذكره آتفاؤه هنا على
انه قد تقدم بقوله ومروا بما عليه هنا لا يغفل عنه ويفهم من غمّة خلاف ذلك انتهى كبرى (قوله فان
لم يتيقن طهرهما) أى الكفين كليهما فان شك في طهر البعض تعاقب به فقط وكلامه صادق بما اذا يتيقن
نجاستها وهو غير مراد لوضوح انه لو يتيقن النجاسة كان الحكم بخلافه فيكون حراما كما سيأتى عن الرولى على
أنه يمكن أن يكون مراد او يحمل الكراهة على ما يشاء من كلام من التنزيه والتحرير فليتأمل (قوله بان تردد
فيه) أى في الطهر (قوله على السواء أولا) وظاهر ان كل ما قوى فيه الاحتمال تكون الكراهة
فيه أشد وعلم مما تقرر انه لو يتيقن نجاسة كان الحكم بخلاف ذلك وان قلنا بكراهة تنجيس الماء
القليل لمافيها من التضمين بالنجاسة وهو حرام نهائيه (قوله كره غمسهما) أى الكفين أو غمس
احدهما أو بعض احدهما أو مسهما أو ينعض احدهما (قوله في الماء القليل) أى ولو اغتر الطهارة
قال سم لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثا بماء طهور ثم أراد غمسها في ماء قابل
قبل غسلها ثلاثا من ذلك الغمس كان مكرها والوجود المعنى وهو احتمال النجاسة (قوله دون الكثير) أى
القائمين فاكثروا لا يكره ذلك (قوله وفي مائع وان كثر) كانه يشير الى خلاف في ذلك ولعل مأخذا لخلاف هنا

﴿ ٢٩ - ترمسى - ل ﴾ الماء فيكون استعماله محرما اه والمنقول الكراهة ومن غمّة رده الزركشى بان الكلام في الغمس لافي
الاستعمال قال وحينئذ فيأتى فيه ما سيبحث في البول في الماء القليل اه ووجه المساواة بينهما ان البول فيه يشمل من بال فيه وهو فيه أو خارج
عنه ومع ذلك قالوا بكراهته فكذلك اهانوا مر أوائل الاواني ماله تعلق بذلك اه عبارة شرح العباب وهو عجيب فانهم مصرحون بالحرمة للتضمين
بالنجاسة بل قد جرى في آداب قاضي الحاجة من شرح العباب نفسه على الحرمة وعبارة أما انغماسه ومثله كل ما به نجاسة في القليل فانه حرام
لمافيها من التضمين بالنجاسة وتنجيسه اه والذي يظهر لى ان الزركشى انما أراد الاعتراض على الاسنوى في قوله فيكون استعماله محرما فاعترضه
بان الكلام في غمس اليد لافي الاستعمال في كلام الاسنوى خرج عن موضوع المسئلة اذ هذه عبارة الزركشى في خادمه قلب والكلام في
الغمس لافي الاستعمال وحينئذ فيأتى فيه ما سند كره في البول في الماء القليل اه ما أردت نقله منها (قوله بان تردده الخ) قال الشارح في
شرح العباب ومقتضى كلام الرافي في شرح المسند أن كل ما قوى فيه الاحتمال تكون الكراهة فيه أشد وهو ظاهر اه (قوله وان كثر) كانه
يشير الى خلاف في ذلك ولعل مأخذا لخلاف هنا من الخلاف في تنجيسه بملاقاة النجاسة وقد صرحوا بتساوى الماء والمائع وان كثر في
وقوع الميتة التي لا يسيل دمها واختلاف في النجس الذي لا يدركه الطرف قال الزركشى في الخادم تصويره الخلاف في الماء يدل على انه

لا يجزى في غيره من المائعات بل ينجسه قطعاً وبه صرح الجبلى في شرح التنبيه قال الجبلى وهو ظاهر التنبيه قال ولست أعتقد صحته فان
الخلافاً فيما اذا وقع الحيوان النجس المنفذ في المائع هل ينجسه أم لا الى أن قال الزركشى وقياس حكاية الخلاف في الثوب أن تجزى في المائعات
لعلة مشقة الاحتراز فان الثوب ٢٢٦ والمائع مستويان في عدم دفع النجاسة وكلام النووي في الايضاح مصرح به فانه

قال في طهارة البدن
والثوب ولو وقع في ماء
قليل أو مائع فالاصح
تنجيسه بمستنقع دون
طائر اه ولا شك أن
النجاسة التي لا يدركها
الطرف أخف من نجاسة
الاستنجاء وينبغي التفات
هذه المسئلة على العلتين في
الماء فان عللنا بمسئلة

(قبل غسلهما ثلاث
مرات) سواء أقام من نوم
أم لا لم يصح من نهيته صلى
الله عليه وسلم المستيقظ عن
غسل يده في الاناء حتى
يغسلها ثلاثاً وعلاه بأنه
لا يدري أين بانته يده
الدال على أن مقتضى
للغسل التردد في نجاسة اليد
بسبب النوم لاستجماعهم
بالحجر وألحق به التردد
بغيره

الاحتراز استوى المائع مع
الماء وان عللنا بقوة الماء
الظهور فهو موقوف في
المائع اه (قوله لما
صح من نهيته الخ) هو قوله
صلى الله عليه وسلم اذا
استيقظ أحدكم من نومه
فلا يغمس يده في الاناء
حتى يغسلها ثلاثاً فانه
لا يدري أين بانته يده

الخلافاً في تنجسه بملاقاة النجاسة قال الزركشى وينبغي التفات هذه المسئلة على العلتين في الماء فان عللنا
بمسئلة الاحتراز استوى المائع مع الماء وان عللنا بقوة الظهور فهو موقوف في المائع (قوله
قبل غسلهما) أى الكفين خارج الاناء قال في الغرر واذا لم يمكن صب الماء لكبر الاناء ولم يجد ما يغترف به ولا
من يعميه أخذ الماء بقمه أو بطرف خرقة نظيفة انتهى وانظر لو تعذر ذلك هل تزول الكراهة أولاً (قوله
ثلاث مرات) فلو كان الشك في نجاسة مغلظة فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة الا بغسل
اليدين سبعاً واحدة ما بتراب نهاية أى ولا تستحب ثمانية وتسعة بناء على ما اعتمدته من عدم استحبابه في غسل
المغلظة أما بالنسبة للحدث فستحب ذلك قاله ع ش ولو تردد في نجاسة مخففة هل يكتفى فيها بالرش ثلاث
مرات أولاً بمن غسلها ثلاثاً في نظره والوجه الثاني وان كان الرش فيها كافياً بطريق الاصل واستوجه
ابن قاسم الاول قال الاجهوى ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء نعم يظهر حمل ما قاله سم على من أراد غير
الوضوء كادخال يده في نحو ماء قليل يجزى (قوله سواء أقام من نوم أم لا) تعميم على كراهة الغمس قبل
الغسل المذكور لماسياتى من قوله الدال الخ (قوله لم يصح) أى للحديث الذى صح الخ والحديث رواه
الشيخان وسيأتى لفظه (قوله من نهيته صلى الله عليه وسلم) بيان لمصالح والضمر المحرور راجع للنبي صلى
عليه وسلم لقربة الصلاة والسلام بعده ولفظ الحديث اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الاناء
حتى يغسلها ثلاثاً فان أحدكم لا يدري أين بانته يده رواه مالك في الموطأ والشافعي وأحمد في مسنديهما
والشيخان في صحيحيهما ما والاربعة في سننهم كلهم في الطهارة عن أبي هريرة رضى الله عنه وهو حديث عظيم
الموقع قال المناوى وفي الحديث فوائدها أن الماء القليل اذا ورد عليه نجس تنجس وان لم يتغير
والفرق بين ورود الماء على النجس وعكسه وان محل الاستنجاء لا يطهر بالحجر بل يعفى عنه في حق
المصلى ويندب غسل النجاسة فانه أمر به في المتوهمه في الحقيقة أولى والاخذ بالاحتياط في العبادة وغيرها
ما لم يخرج لحد الوسوسة واستعمال ألفاظ الكناية فيما يحاشى من التصريح به انتهى كلامه رحمه الله (قوله
المستيقظ) بالنصب مفعول المصدر أى نهيته المستيقظ يعنى من النوم (قوله عن غمس يده) متعلق بنهيته
* وقوله في الاناء متعلق بالغمس والمراد الاناء الذى فيه دون القلتين ولذا قال النووي احتراز بالاناء عن
البركة ونحوها (قوله حتى يغسلها) أى اليد (قوله ثلاثاً) أى ثلاث مرات (قوله وعلاه) أى علل النبي صلى الله
عليه وسلم نهيته المذكور (قوله بأنه) أى الحال والشان (قوله لا يدري) أى الشخص في حال نومه (قوله أين
بانته يده) أى صارت يده سواء كان النوم ليلاً أو نهاراً فلعلمها وقعت على نجاسة من جراحة أو محل استنجاء
بججر مع رطوبتها من نحو عرق ومفهومه أن من علم طهارتها بلفش عليها وجدها كذلك لم يكرهه
الغمس نعم ليس المبيت ولا النوم قيد الجبرمى (قوله الدال) أى التعليل كرى وعبارة بعضهم بكسر اللام نعت
لنهيته صلى الله عليه وسلم المعلن بما ذكر (قوله على أن مقتضى) بكسر الضاد المعجمة (قوله للغسل) أى ثلاثاً (قوله
التردد في نجاسة اليد) انما أمر النبي صلى الله عليه وسلم به كذلك قبل الغمس وان كانت اليد تطهر بالغسل مرة
واحدة لانه اجتمع على اليد عبادات أحدها الغسل من النجاسة والاخرى الغسل قبل الغمس لاجل الوضوء
فانه سنة من سنن الوضوء وان تحقق طهارة يده والغسل الثالثة لطلب الايتار فان تثليث الغسل مستحب أفاده
ابن العمدان فليأمل مع ماسياتى آنفاً (قوله لاستجماعهم) تعليل للتردد في نجاسة اليد والضمر للصحابه رضى
الله عنهم (قوله بالحجر) أى فرماتقع يده على محله فيحصل لهم التردد لانهم كانوا يلبسون نحو الازر (قوله والحق)
الاولى الفاء (قوله به) أى بالتردد في نجاسة اليد بسبب النوم (قوله التردد بغيره) أى بغير سبب النوم قال

رواه الشيخان الاثلاثا في سلم (قوله الدال) أى التعليل المذكور (قوله لاستجماعهم بالحجر) فرماتقع يده
مع توسط رطوبته من نحو عرق على محل الاستجمار بالحجر فيحصل لهم التردد في طهارة اليد (قوله والحق به) أى التردد في نجاسة اليد بسبب
النوم التردد في نجاستها بغير النوم بل في التحفة وغيرها أن التعليل في الحديث دال على أن سبب النهى نوههم النجاسة لنوم أو غيره
أى فهو مفهوم من الحديث لا ملحق به والامر فيه قريب وفي النهاية لم هو محل الحديث لا مجرد النوم كما ذكره المصنف في شرح مسلم والمراد

۲۲۷

هي المندوبة أول الوضوء) زاد في الإيعاب فليست غيرها حتى تكون ستا عند الشك ثلاثا للوضوء وثلاثا للدخال خلافا لمن غلط فيه ونقل الشارح في الإيعاب عن الأذرع ومن تبعه وأقره والسبع في المغاظ كاللثلاث في غيرها وكلامهم كالحديث جرى على الغالب اه وكذلك في شرح العلامة س م في شرح مختصر أبي شجاع وفي نهاية م ر الظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة إلا بفعل اليد سبعا أحدها تراتب اه وفي حواشي المنهج لم يسم في تخيلي أن م ر اعتمد زوال الكراهة بمجرد السبع ثم رأيت م ر يعتمد أنه لا يستحب

ثامنة وثاسعة في المغلط اه وقال الشارح في الامداد الذي يظهر ان الكراهة لاتزول في المغلط الا بعينين بعد السبع اه ونقل القليوبي عن م ر ما وافقه ونقل س م في حواشي شرح المنهج عن شيخه الطيلاوي أنه اعتمد استجابها ورأيت في فتاوى م ر مانصه المغلظة المحققة لاتثبث فيها المشكوكه أولى اه وفي حواشي شرح التحرير للعلامة العناني لو كانت النجاسة المشكوكه فيها مخففة زالت الكراهة برأسها ثلاثا كما يؤخذ من قولهم معنى الكراهة خشية التنجيس اه (قوله للاتباع) رواه الشيخان (قوله الى الفم والانف) أي وان لم يدره ولم يعجه ٢٢٨ ولم يبلغ فيه (قوله لان روايته) أي الجمع صحيحة أي لصحته

فيه نقله الكردى عن اليعباب (قوله لكن سن تقدمها) أي هذه الثلاث (قوله عند التردد) أي في نجاسة اليد (قوله على الغمس) أي في الاناء لما تقدم من الحديث قال الحلبي فعلم أن الغسل المخلص من الكراهة تارة يحصل به الغسل المطلوب أول الموضوع تارة لا * تنبيهه * قال الحافظ وغيره ينبغى عند سماع أقواله صلى الله عليه وسلم تلقيا بالقبول ودفع الحواطر الرديئة عن نفسه كما وقع لمن وقع في هذا الحديث المذكور وكان من اليهود فأصبح ويده في دبره فأسلم وكما وقع لبعض المبتدعة أنه لما سمع هذا الحديث قال منه كما أنا أدري أين باتت يدي باتت في الفرائش فأصبح وقد أدخل يده في دبره الى ذراعته وأمثال ذلك قال ابن طاهر فليعف امرؤ الاستخفاف بالسنن ومواضع التوقيف اثلا يسرع اليه شؤم فعليه نسأل الله تعالى السلامة من ذلك (قوله ثم المضمضة) مأخوذ من المض وهو وضع الماء في الفم (قوله ثم الاستنشاق) مأخوذ من النشق وهو شم الماء قال الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض قال أصحابنا شرع تقديم المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء وراحته انتهى وقضية هذا انه لو وجد فيه طعم بول أو راحة لاتكون الا لنجاسة انه يحكم بنجاسته وبه صرح البغوي في تعليقه ولا يشك كل عليه قولهم لا يحد برج الخمر لوضوح الفرق وصورة المسئلة أن لاتكون بقر به حجة يحتمل أن يكون ذلك منها ونظيره ما لو رأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل أنه من غيره فانه يجب الغسل وعبارة الانوار قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق ولو وجد ماء متغيرا أو شق في نجاسته فالاصل طهارته فان توضأ به ووجد فيه طعم بول أو روث أو راحة لاتكون الا لنجاسة فهو ونجس (قوله للاتباع) دليل لسنتهمارواه الشيخان وخبر مسلم ما منكم رجل بمضمض ويستشق فيستنثر الاخرت خطايا وجهه وخياشيمه وانما لم يجبا الما من الاقتصار في بيان الواجب على غسل الوجه وماء معه وليسافيه وللهديث الصحيح لاتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى فيغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ويغسل رجله قال ع ش أي فهذه هي المذكورة فيما أمر الله تعالى به في قوله فاغسلوا وجوهكم الآية وخبر مضمض واستنشاق وضعيف (قوله ويحصل أقلهما) أي المضمضة والاستنشاق (قوله بإيصال الماء الى الفم) أي في المضمضة لما تقر رانها من المض الخ (قوله والانف) أي بإيصال الماء الى الانف لما تقر رأنه من النشق الخ يعني وان لم يدره ولم يعجه ولم يثبته ولم يبلغ فيه ما وفى كلامه لف ونشر مرتب (قوله والجمع بينهما) أي المضمضة والاستنشاق بكيفياتة الآتية ويعبر عنه بالوصل (قوله أفضل من الفصل) بكيفياتة الثلاثة الآتية أيضا هذا هو الاصح عند النووي وتابعيه خلافا للرافعي كما لا يخفى وبه صرح صاحب الهجة حيث قال فيها وبوصل الماء ان تمضمضا * واستنشاق الاصل من السن انقضى والغرفة بل أولى وبغرفتين * وبالغ المفطر في هاتين (قوله لان روايته) تمليل لافضلية الجمع على الفصل (قوله صحيحة) أي لصحته في وضوئه صلى الله عليه وسلم في روايات كثيرة في الصحيحين وغيرهما عن عبد الله

في وضوئه صلى الله عليه وسلم في روايات كثيرة في الصحيحين وغيرهما عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه في صفة الوضوء ثم أدخل صلى الله عليه وسلم يده فمضمض واستنشق من كف واحدة يفعل ذلك ثلاثا وأخرج أبو داود

لكن سن تقدمها عند التردد على الغمس (ثم المضمضة ثم الاستنشاق) للاتباع ويحصل أقلهما بإيصال الماء الى الفم والانف والجمع بينهما أفضل من الفصل لان روايته صحيحة

والنسائي وغيرهما عن علي كرم الله وجهه في صفة الوضوء ثم تمضمض صلى الله عليه وسلم واستنثر ثلاثا بمضمض وينثر من الكف الذي يأخذ منه الماء الى غير ذلك من الأحاديث الواردة فيه وأما روايات الفصل فقال ابن الصلاح

والنوى لم يثبت في الفصل يست غرفات أو بغرفتين شيء وما في أبي داود روايته يفصل بين المضمضة والاستنشاق فضعيف وقال الشارح في التحفة تفضيل الجمع لصحة أحاديثه على الفصل لعدم صحة حديثه اه وفي شرح الارشاد للشارح لم يثبت في الفصل بكيفية شيء وان حصل بهما أصل السنة اه وفي شرح التنبيه للخطيب وفي الفصل حديث ضعيف رواه أبو داود اه نعم أخرج ابن السكك في صحاحه عن عثمان وعلى رضى الله عنهما أنهما توضأ ثلاثا ثلاثا وأفردا المضمضة من الاستنشاق ثم قال هكذا رأينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم توضحاً قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الشرح الكبير فهذا صريح في الفصل فبطل انكار ابن الصلاح اه
وروى غيره ما هو ظاهر في الفاصل أيضاً قال في المجموع وعلى تسليم صحة الفصل هو محمول على بيان الجواز لان لفظه لا يقتضي أكثر من
مرة وروايات الجمع كثيرة من جهات عديدة وعن جماعة من الصحابة فلا يناسب حملها ٢٢٩ على الجواز خلافاً لمن غلط فيه لان

مادام عليه يكون
الافضل وما فعله مرة أو
نحوها هو الذي يكون
بيان الجواز اه (قوله
بتمضمض منها ثلاثاً الخ)
وفي كيفية ذلك وجهان
أحدهما بتمضمض منها
ثلاثاً ولأول ثم يستنشق منها
ثلاثاً ولأول والثاني بتمضمض
منها ثم يستنشق ثم يفعل
منها كذلك ثانياً وثالثاً
واستحسنه في الشرح

ويحصل بغرفة واحدة
بتمضمض منها ثلاثاً ثم
يستنشق منها ثلاثاً (والأفضل
الجمع) بينهما (ثلاث غرفات
بتمضمض من كل غرفة
ثم يستنشق بياقها)

الصغير اه نهاية م ر
ونحوه في الاسنى لشيوخ
الاسلام والتحفة للشارح
ولم يعزوا الثاني لاستحسان
الصغير بل خالف الشارح
في ذلك في الابعاب فقال
رجح في المجموع
كالشارح الصغبر
والروضة خلافاً لمن نقل
عنهما خلافاً ذلك أن
أولهما أفضلهما ما قال
القاضي لان الاصل في
الطهارة أن لا ينتقل لعضو
حتى يفرغ ما قبله وكل

ابن زيد رضي الله عنه في صفة الوضوء ثم أدخل صلى الله عليه وسلم يده فضمض واستنشق
من كف واحدة يفعل ذلك ثلاثاً ومثله في أبي داود والنسائي وغيرهما عن علي كرم الله وجهه وأما رواية
الفصل فقال ابن الصلاح والنووي لم يثبت في الفصل شيء وما في رواية أبي داود ويفصل بينهما
فضله هيف هذا لكن أخرجه ابن السكن في كتابه المسمى بالسنة الصحاح المأثورة أن علي بن أبي طالب
وعثمان توضحاً ثلاثاً ثلاثاً وأفراد المضمضة من الاستنشق ثم قال هكذا توضحاً رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الحافظ في تخريج العزيز فهذا صريح في الفصل فبطل انكار ابن الصلاح انتهى وروى غيره
ما هو ظاهر في الفصل أيضاً وحينئذ فالأولى للشارح رحمه الله تعالى أن يقول لان روايته أصح لكن قال
الامام النووي في المجموع وعلى تسليم صحة في الفصل هو محمول على بيان الجواز لان لفظه لا يقتضي أكثر
من مرة وروايات الجمع كثيرة من جهات عديدة وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم فلا يناسب حملها
على الجواز خلافاً لمن غلط فيه لان مادام عليه يكون الافضل وما فعله مرة ونحوها هو الذي يكون لبيان
الجواز هذا كلامه فاحفظه (قوله وبمحصل) أي الجمع أي فضله وضابط الجمع أن يجمع بين المضمضة
والاستنشق وفيه ثلاث كيفيات الأولى أن يتضمض ويستنشق بثلاث غرفات يتضمض من كل
منها ثم يستنشق وهذه التي اقتصر عليها المتن وهي أفضلها والثانية أن يتضمض ويستنشق بغرفة بتمضمض
من كل منها ثلاثاً ثم يستنشق منها كذلك وهي التي ذكرها الشارح رحمه الله والثالثة أن يتضمض
ويستنشق بغرفة بتمضمض منها مرة ثم يستنشق مرة وهكذا وهذه لم يذكرها المصنف ولا الشارح وسأيت
أن كيفيات الفصل ثلاث أيضاً والجمع بكيفية أفضل من الفصل بكيفية كما سبق الإشارة إليه (قوله
بغرفة واحدة) قال في الاقناع في الغرفة لغتان الفتح والضم فان جمعت على لغة الفتح تعين فتح الرائحة وان
جمعت على لغة الضم جاز اسكان الرائحة وضمها وفتحها فلتخص في غرفات أربع لغات انتهى قال ابن مالك

والسالم العين الثلاثي اسماء أنزل * اتباع عين فاء بما شكل
ان ساكن العين مؤنثاً بدا * مختبأ بالنساء أو مجردا
وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قدر ووا

وتجمع لغة الضم أيضاً على غرض قال ابن مالك * وقوله جمعا لفعلة عرف *
(قوله بتمضمض منها ثلاثاً) أي من الغرفة ثلاث مرات وفي ذلك كيفية ان أحدهما بتمضمض منها ثلاثاً
ولأول ثم يستنشق منها ثلاثاً كذلك ثانياً بتمضمض منها مرة ثم يستنشق منها أخرى ثم يفعل منها كذلك
ثانياً وثالثاً قال في الابعاب رجحه في المجموع كالشرح الصغير والروضة خلافاً لمن نقل عنها خلاف ذلك
أن أولهما أفضل قال القاضي لان الاصل في الطهارة أن لا ينتقل لعضو حتى يفرغ مما قبله وكل منهما
لا ندراجة تحت رواية البخاري فضمض واستنشق ثلاث مرات من غرفة واحدة من الفصل كردى (قوله
ثم يستنشق منها) أي من تلك الغرفة الواحدة (قوله ثلاثاً) أي كذلك وجعل هذه من كيفيات الوصل
انما هو بالنظر للغرفة كما تقرر في ضابطه (قوله والافضل الجمع بينهما) أي المضمضة والاستنشق
(قوله بثلاث غرفات بتمضمض من كل غرفة) أي واحدة من الثلاث (قوله ثم يستنشق بياقها) أي
الغرفة وهكذا يفعل بالغرفة الثانية والثالثة فهذه أفضل الكيفيات والافضل مع الماء ونثره قال في التيسير
والجمع أولى وثلاث من غرف * مستنثراً وان يجمع ما عتبر

منها لا ندراجة تحت رواية البخاري فضمض واستنشق ثلاث مرات من غرفة واحدة أفضل من الفصل بقسميه الاتيين اه كلام
الابعاب وقد راجعت الشرح الصغبر فربيت نص عبارته والثاني انه يأخذ غرفة واحدة بتمضمض منها ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً وعلى هذا
الوجه يخلط فيتمضمض ويستنشق ثم يفعل مثل ذلك ثانية وثالثة أو يقدم المضمضة فيه وجهان والاحسن الثاني فالحق مع الشارح ان لم
يكن ما في النهاية من تحريف وقد نبه على ذلك الشارح بقوله خلافاً لمن نقل عنها خلاف ذلك وما أشار إليه صاحب النهاية من أن الشرح

الصغير استحسن الثاني صحيح لكن الثاني في كلامه هو الاول في كلام الشرح الصغير وعبارة الروضة للتووي والثاني بعرفة يتمضمض
 منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا وويل يتمضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة اه فاعزاه اليها الشارح في الايعاب هو التحقيق
 (قوله لم يصح من امره) الخ لفظه كما في الامداد للشارح مضمض واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث غرات وذ ك قبله قوله لم يصح من قوله صلى
 الله عليه وسلم الخ وروى البخاري ومسلم أن عبد الله بن زيد يتمضمض واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث غرات من ماء الى غير ذلك لحديث
 فيه (قوله بأن يتمضمض بثلاث غرات الخ) قال الشارح في التحفة ثلاث لكل متوالية أو متفرقة لانه أنظف اه أي ففيه كيفيات فتلخص
 ان في الجمع ثلاث كيفيات وفي الفصل ثلاث كيفيات (قوله مستحق) أي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الاركان في صلاة النفل
 والوضوء المجدد لا مستحب ٢٣٠ كتقديم اليمنى من اليدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منه سالان نحو اليدين عضوان

متفقان اسما وصوره
 بخلاف القدم والانف
 فوجب الترتيب بينهما
 كاليد والوجه (قوله فما
 تقدم عن محله لغو) هذا
 اعتمده الشارح في كتبه

(قوله لم يصح) دليل لافضلية الجمع بثلاث غرات الخ (قوله من امره صلى الله عليه وسلم بذلك) قال
 في الكبرى لفظه كما في الامداد للشارح مضمض واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث غرات وذ ك قبله قوله
 لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم الخ وروى البخاري ومسلم أن عبد الله بن زيد يتمضمض واستنشق
 واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرات من ماء الى غير ذلك من الاحاديث فيه انتهى (قوله ويحصل أصل
 السنة) أي وان كان مفضولا على المعتمد (قوله بالفصل) وضابطه أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق
 في غرفة واحدة وكيفياته تلك كالوصل فالجمل ست وانما اقتصر على هذه السنة مع أن هناك كيفيات ممكنة
 لانها التي وردت في ف (قوله بأن يتمضمض) تصوير للفصل والضمير راجع للتوضي (قوله بثلاث
 غرات) أي متوالية (قوله ثم يستنشق بثلاث غرات) كذلك (قوله أو يتمضمض ثلاثا من غرفة) أي
 واحدة (قوله ثم يستنشق ثلاثا من غرفة) وترك رحمه الله كيفية سادسة من كيفيات الفصل وهي أن
 يأخذ غرفة يتمضمض منها ويطرحها و يأخذ أخرى يستنشق منها ويطرحها هكذا قال بعض المشايخ
 ويمكن أن يجعل كلامه شاملا لها بأن تجعل ثم للترتيب في الاستنشاق أي ثم يأتي بعد المضمضة بالاستنشاق
 أعم من أن تكون مرات الاستنشاق بعد مرات المضمضة بلا فصل أو به وهو كذلك في التحفة ومقابلته
 ثلاث لكل متوالية أو متفرقة فتدبره (قوله وهذه) أي الكيفية الاخيرة من كيفيات الفصل (قوله
 أفضل) أي من الكيفية الاولى منهما (قوله وان كانت الاولى أنظف) أي فهي مفضولة في الثواب وان
 كانت أنظف لانها قريبة من الاسراف ﴿ تنبيه ﴾ قدمت المضمضة على الاستنشاق لشرف منافع
 الفم على منافع الانف لانه مدخل الطعام والشراب للذين هم مقاوم البدن ومحل الاذكار الواجبة والمندوبة
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر قاله في شرح الاعلام ومقتضاه أنها أفضل منه لكن قال الزركشي
 في الخادم انه أفضل منها وان كان الفم أفضل لان آبائهم من أعنتنا قال بوجوده دونها فهي متفق على
 ندها عندنا وان قال الحنابلة بوجودها وما اختلف في وجوده عندنا أفضل مما اتفق على ندها عندنا وكذا
 ما قوى دليله قال بعضهم وسند أبي ثور في ذلك الامر بغسل شعور الوجه والانف لا يخلو غالبا من الشعر
 وأيضان أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم محمولة على الذب بالمضمضة نقلت عن فعله والاستنشاق ثبت
 من قوله اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء انتهى فليأمل (قوله وافهم عطفه) أي المصنف رحمه الله
 (قوله ثم) أي في الموضوعين وأما في ثم غسل فقد تقدم الكلام (قوله أن الترتيب) مفعول أفهم (قوله
 بين غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مستحق) أي شرط الاعتداد بذلك لان ضابط المستحق أن
 يكون التقديم للحصول كترتيب الاركان في صلاة النفل والوضوء المجدد وما هنا كذلك (قوله لا مستحب)
 وضابطه أن لا يكون التقديم شرط لذلك كتقديم اليمنى على اليسرى من اليدين والرجلين في الوضوء لان
 نحو اليدين عضوان متفقان اسما وصوره بخلاف الفم والانف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه
 تدبر (قوله فما تقدم) تفرع على كون الترتيب بينهما مستحقا (قوله عن محله لغو) أي غير معتد به

لم يصح من امره صلى الله
 عليه وسلم بذلك ويحصل
 أصل السنة بالفصل بأن
 يتمضمض بثلاث غرات
 ثم يستنشق بثلاث غرات
 أو يتمضمض ثلاثا من
 غرفة ثم يستنشق ثلاثا من
 غرفة وهذه أفضل وان
 كانت الاولى أنظف وأفهم
 عطفه ثم أن الترتيب بين
 غسل الكفين والمضمضة
 والاستنشاق مستحق
 لا مستحب فما تقدم عن
 محله لغو

تبعا لشيخه شيخ الاسلام
 وكلام المجموع يقتضيه
 قال العلامة س م في
 شرح مختصر أبي شجاع
 هو القياس وأقره القليوبي
 والاسنوي على ان ما في
 الروضة خلاف الصواب

وقال س م في حاشيته على شرح المنهج اعتمده شيخنا الطيلاوي وعلى هذا فالسابق هو اللاحق والواقع في محله
 بعد السابق اللاحق هو المعتد به واعتمد الشهاب الرملي وتبعه الخطيب وولده ما في الروضة ان السابق هو المعتد به وما بعده لغو فلو اقتصر
 على الاستنشاق لم يحسب عند الشارح كما صرح به في التحفة والامداد وغيرهم وحسب عند القائلين بما في الروضة ووافقهم القليوبي مع
 أنه من القائلين بالاول قال لانه أولى من فوات الجميع اه وقال س م في حواشي التحفة قوله لغاظا هره وان أراد ابتداء ترك المضمضة
 والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية أن الترتيب مستحق اه فلو أتى بعده بالمضمضة ثم بالاستنشاق حسب اه عند الشارح ومن نحاه نحوه
 ولا يحسبان عند من ومن نحاه نحوه وانما يحسب عندهم الاستنشاق الاول

(قوله لم يحسب) أي الاستنشاق وعبر بمثل ما هنا في الامداد والايهاب وقضيته حسابان المضمضة عنده وهو ظاهر في مسألة تقديم الاستنشاق على المضمضة كما علم مما قدمته آنفاً وأما على الرأي الآخر فالمحسوب هو الاستنشاق دون المضمضة فلأعاد المضمضة والاستنشاق ثانياً حسب الاستنشاق عند الشارح ولا يحسب شيء منهما عند م ر وأما المسئلة الأخيرة فليس فيها مضمضة للاقتصار فيها على الاستنشاق وهو لاغ عند الشارح ومعتد به عند م ر فلأعاد المضمضة والاستنشاق ثانياً مرتين حسب عند الشارح ولم يحسب منهما شيء عند م ر وأما المسئلة الأولى فليس فيها ترتيب بل أيهما معاً وقضية قول الشارح لم يحسب أي الاستنشاق حسب ان المضمضة فيها أيضاً وجه ظاهر لان المضمضة واقعة في محلها الدخول وقتها وانما جاء الخلل من مقارنة الاستنشاق لها وكان محله أن يكون بعد فعلها فيلغوا الاستنشاق ومثله عند م ر ومن هنا نحوه كما صرح بذلك الخطيب في شروحه على المنهاج والتنبيه ومختصر أبي شجاع وهو بمن قال بمقالة م ر وعبارة المغني فلواتي بالاستنشاق مع المضمضة حسبت دونه أو أتى به فقط حسب له دونها أو قدمه ٢٣١ عليها قضية كلام المجموع أن المؤخر

بحسب قال بعضهم وهو الوجه كظائره في الصلاة والوضوء وقال في الروضة لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاسنوي وصوابه ليوافق ما في المجموع لم يحسب المضمضة والاستنشاق

فلواتي بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليها أو اقتصر عليه لم يحسب

على الاصح والمعتمد كما قاله شيخنا ما في الروضة اه كلام المغني ومثله شرح التنبيه والافتتاح لكن مع نوع اختصار وقضية هذه العبارة أن مسألة المعية كذلك ليست من محال الخلاف بين المجموع والروضة ونقل العناني

وهذا ما اعتمد به الشارح رحمه الله في كتبه تبعاً لشيخه زكريا وهو مقتضى كلام المجموع واعتمد الشهاب الرملي وولده والخطيب ما في الروضة أن المتقدم هو المعتد به وعبارة المغني فلواتي بالاستنشاق مع المضمضة حسبت دونه أو أتى به فقط حسب له دونها أو قدمه عليها قضية كلام المجموع أن المؤخر يحسب قال بعضهم وهو الوجه كظائره في الصلاة والوضوء وقال في الروضة ولو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاسنوي وصوابه ليوافق ما في المجموع لم يحسب المضمضة والاستنشاق على الاصح فيحسب والمعتمد كما قاله شيخنا ما في الروضة قال لقولهم في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان خرج السنن فيحسب منها ما أو قومه أو لا فكان ترك غيره فلا يعتد به بفعله بعد ذلك كما لو تعوذ ثم أتى بدعاء الافتتاح انتهى ومثله في النهاية وفي استفادة ذلك مما ذكر نظر لان مجرد عدم وجوب الترتيب بين السنن لا يقتضي حسابان المتقدم والغاء المتأخر بل كما يصدق بذلك يصدق بالغاء المتقدم وطلب فعله وقياسه على مسألة التعوذ أجاب الشارح عنه في التحفة وسيأتي نقله (قوله فلواتي) تفريع على قوله فيما تقدم الخ (قوله بالاستنشاق مع المضمضة) لا خلاف في المعية بين الرملي والشارح في المعية كما صرح به الخطيب في المغني وغيره وقد قال العناني والذي يتعين في المقارنة أن المضمضة تحسب دون الاستنشاق إلا أن أعاده ولاء من محل الخلاف انتهى (قوله أو قدمه عليها) أي قدم الاستنشاق على المضمضة (قوله أو اقتصر عليه) أي على الاستنشاق ولم يأت بالمضمضة (قوله لم يحسب) جواب لو والضمير للاستنشاق وذلك لانيانه به قبل محله لان محله بعد المضمضة وهو في الأولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة رأساً قاله الكردي وعبارة التحفة لان اللانح كالمعدوم كما صرحوا به في العفو عن الدية ابتداءً فله العفو بعده عن القود عليها لان عفو الأول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المعدوم بخالزه العفو عن القود عليها * فان قلت قياس ما يأتي أنه لو أتى بالتعوذ قبل دعاء الافتتاح اعتد بالتعوذ وفات دعاء الافتتاح للاعتداد بالاستنشاق فيما بعده وفوات ما قبله * قلت يفرق بأن القصد بدعاء الافتتاح ان يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالبداء فات ذلك لعدم الرجوع اليه والقصد بالتعوذ ان تليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله ومنحن فيه ليس كذلك لان كل عضو من الاعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض وقوعه في محله وبالبداء بالاستنشاق فات هذا الثاني فوقه لغوا وحينئذ فكانه لم يفعل

في حواشي شرح التحرير التصريح بذلك وعبارته قال بعضهم وفي المقارنة وقفة والذي يتعين المصير اليه أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق إلا أن أعاده ولا يكون من محال الخلاف اه فتلخص أن مسألة المعية لا خلاف فيها بين الشارح و م ر وعبارة الهاتفي في حاشيته على التحفة فلواتي بالاستنشاق مع المضمضة حسبت المضمضة دون الاستنشاق أو أتى بالاستنشاق فقط دون المضمضة فبالابتداء بالاستنشاق وقع الاستنشاق لغوا لوقوعه في غير محله فكان الاستنشاق غير محسوب له وحينئذ فكانه لم يفعل شيئاً فسن له غسل اليد فالمضمضة فالاستنشاق ليحصل المقصود الذي هو تطهير كل عضو في محله هذا ما اختاره الشارح تبعاً لما في المجموع وخلافاً للروضة قاله في النهاية الخ

(قوله ولو قدمهما) أى المضمضة والاستنشاق وقوله حسب أى غسل الكفين دون المضمضة والاستنشاق فلو أعاد المضمضة والاستنشاق بعد غسل الكفين حسبما عند الشارح وعند الرملى تحسب المضمضة والاستنشاق دون غسل الكفين ولا يفيد عنده إعادة غسل الكفين ولو عقبه بالمضمضة والاستنشاق وظاهره وإن لم يوافق على من صرح به أن المراد من قولهم أن تقديم المضمضة على الاستنشاق مستحق أى كل مرة من مراته الثلاث تتوقف على وجود تلك المرة من المضمضة ولم ينهوا عليه لوضوحه (قوله والثلاث) هى كالتى جمع لثة بكسر اللام وتخفيف

٢٣٢

الذى ينبت فيه الاسنان فاما الذى يتخلل الاسنان فهو عمر بو زن تمر واصله اللتى ابدلت الياء هاء (قوله الاصبع اليسرى) جرى على هذا الاسنوى والاذرى والزركشى وشيخ الاسلام والخطيب شيئا فسن له غسل اليدين بالمضمضة والاستنشاق لوجود المقصود ان التطهير و وقوع كل في محله اذ لم يوجد مانع من ذلك فتمامه (قوله ولو قدمهما) أى المضمضة والاستنشاق (قوله على غسل الكفين حسب دونهما على المعتد) أى حسب غسل الكفين دون المضمضة والاستنشاق فلو أعاد المضمضة والاستنشاق بعد غسل الكفين حسبما عند الشارح كما مر عن التحفة وعند الرملى تحسب المضمضة والاستنشاق السابقان دون غسل الكفين وإن أعاد غسلهما قال بعض الفضلاء بعد ذكر الخلاف بين الرملى والشارح رحمهما الله تعالى الأخذ بكلام الشارح اولى اذ قد يكون مثابا عليهما ما عاهد الله تعالى لان كلا منهما مطلوب منه شرعا لا يخرج من العهدة الا بفعله والقول بان الترتيب بينهما مستحق أمر مطلقون وطلما ما متحقق والمتحقق لا يترك بالظنون فالوجه ان ما قاله ابن حجر هو المعتمد ورحم الله الجميع قال الكردى وظاهره ان المراد من قولهم تقديم المضمضة على الاستنشاق مستحق أى كل مرة من مراته الثلاث تتوقف على وجود تلك المرة من المضمضة كما علم مما سبق فى الجمع بينهما ولم ينهوا عليه فراجع (قوله والافضل المبالغة فهمما) أى المضمضة والاستنشاق لقوله صلى الله عليه وسلم للقيظ بن صبرة اسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وبالع فى الاستنشاق الا أن تكون صاغرا واه الترمذى وصححه وفى رواية للدولابى فى جمعه الحديث الثورى صحيح ابن القطان اسنادها اذا توضأت فابلع فى المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائما ثاسنى (قوله بان يبلع بالماء فى المضمضة) تصوير للمبالغة ويبلغ بالتشديد من بلع المضاعف او بالتخفيف من أبلغ الرابعى وعليهما ما قاله مفعول او من الثلاثى وهو بلع بالتخفيف فالماء فاعل قاله الشرقاوى ويتعين الثالث هنا لجوب الباء فى بالماء تامل (قوله الى أقصى الخنك) بفتح حين جهه احنك كسبب واسباب قال فى المختار ماتحت الذن من الانسان وغيره (قوله ووجهى الاسنان) أى الداخلى والخارج (قوله والثلاث) هى كالتى بكسر اللام وتخفيف المثلثة مأحول الاسنان من اللحم قاله الجوهرى وقال غيره هى اللحم الذى ينبت فيه الاسنان وأما الذى يتخلل الاسنان فهو عمر بو زن تمر واصل لثة لتى ابدلت الياء هاء قاله فى الايعاب كردى وقال الشرقاوى ان اللثة والثلاث بتثنية اللام فليتامل (قوله مع امرار الاصبع اليسرى) أى لمباشرتهم اللقذر ولا لشغال اليمنى بالماء اذا جمع بين المضمضة والاستنشاق والمراد بالاصبع السبابة (قوله على ذلك) أى على أقصى الخنك ووجهى الاسنان الخ او الخنك ووجهى الاسنان الخ او الاسنان والثلاث فليراجع قاله الداغستاني على التحفة وعبارة الجمل نقل عن الحلبي وبن امرار سبابة يسراه على وجهى الاسنان والثلاث وادارة الماء بفيه ثم مجبه ولا بصوت بمجبه فانه بدعة مكر وهى انتهت وعبارة الغرر وشرح التحرير وبن امرار الاصبع عليهما الخ قال الشرقاوى أى الاسنان والثلاث (قوله وفى الاستنشاق) عطف على ما فى المضمضة وقوله بتصعيد النفس عطف على بان يبلع أى بتصعيد الماء بالنفس فهو من باب الحذف والايصال والنفس بفتح الفاء (قوله الى الخيشوم) بالخاء والشين المعجمتين جمعه خياشيم وهى كما

الذى ينبت فيه الاسنان فاما الذى يتخلل الاسنان فهو عمر بو زن تمر واصله اللتى ابدلت الياء هاء (قوله الاصبع اليسرى) جرى على هذا الاسنوى والاذرى والزركشى وشيخ الاسلام والخطيب

ولو قدمهما على غسل الكفين حسب دونهما على المعتد (و) والافضل (المبالغة فيهما) بان يبلع بالماء فى المضمضة الى أقصى الخنك ووجهى الاسنان والثلاث مع امرار الاصبع اليسرى على ذلك وفى الاستنشاق بتصعيد النفس الى الخيشوم

والشارح فى هذا الكتاب والتحفة والامداد ولم يقيده هنا فى فتح الجواد باليسرى لكن قيده فى الانف بها وفى الايعاب فى شرح قول العباب ومرار سبابة يسراه مانصه كما قاله جمع متأخرون لان اليمنى

فى

يكون فيها بقية الماء اذا جمع أى بين المضمضة والاستنشاق ومقتضاه انه

اذ لم يجمع يجعل ذلك باصبع اليمنى وهو قرىب قياسا على ما مر فى السؤال ويحتمل خلافة والفرق انه قد يكون فى الاسنان تغيير فيلم عليه مباشرة الاذى باليمنى بخلافه ثم وقد قدمت ثمة انه لو تسولك باصبعه وقلنا به فالاولى ان يكون هو اليسار واختصت السبابة بذلك لانهما امكن نظير ما بأتى فى تعهد الماقين اه (قوله الى الخيشوم) قال فى الايعاب هو أقصى الانف وفيل عظم رقيق فى أصله بينه وبين الدماغ اه وقال شيخ الاسلام فى شرح الروض الى خيشوم الانف أى أقصاه ولم يحضر فى الاذن ذلك فى غيره

(قوله لا يصير سهوًا) لاستنشاقا قال في التحفة أى كاملا ولا فقد حصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله اه وفي الإيعاب فيما اذا وصل لدماعه كره وأقره الشارح في شرحه ونقل الكراهة عن ابن الصلاح (قوله هذا) أى طلب المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم أما هو فنقله المبالغة فيها خشية الإفطار كما ذكر الشارح وأعماله يحرم خلافا للقاضي أبي الطيب كالمقبلة اذا خشى الانزال لان اصلها مطلوب من الصائم بخلاف القبلة ولانه يمكنه اطباق الحلق دون رد المني ولان قليلها يدعول كثيرها بخلاف ما هنا قال الشارح في الإيعاب وبحث بعضهم الحرمة هنا ان علم من عادته انه اذا بالغ نزل الماء جوفه مثلاً أى وكان صومه فرضا اه وذكره م ر في نهايته وأقره والكلام حيث لم يتنجس فمه والاوجب المبالغة الى ان يغسل سائر ما في حده الظاهر وان سبقه الماء الى جوفه ولا يفطر به حيث قال في التحفة وقدمت المضمضة لشرف منافع الفم لانه محل قوام البدن اكلا ونحوه والروح ذكرنا ونحوه اه ونحوه في الامداد والنهاية زادت في الإيعاب ولا ينافيه ما يأتى عن الدارمي لانه لمعنى آخر تاتي الإشارة اليه فتأمل اه واراد بذلك قوله قال الدارمي والمضمضة دون الاستنشاق في التاكيد لور ود اخبار تخصه بالاجز قال الزركشى ولان ابا ثور قال انها سنة لثبوتها بفعله صلى الله عليه وسلم وهو واجب لثبوتها بقوله وفعاله فافعله للندب واقواله لا وجوب اه مانقله وسكت عليه واراد الشرح بهذا ان الحيشية مختلفة فافضلية المضمضة من حيث شرف منافع الفم وافضلية الاستنشاق من حيث الخلاف في وجوبه وبعبارة القليوبي في حواشى المحلى وهو افضل من المضمضة لانه قيل بوجوبه عن ابي ثور والامام احمد وعكسه ابن عبد السلام لان الفم محل القرآن والاذكار والامر بالمعروف ونحو ذلك اه وقد عرفت بانه لا خلاف وحكمة

الماء وفي الإيعاب للشارح أن المضمضة والاستنشاق آكد سنن

في الإيعاب أقصى الأنف وقيل عظم رقيق في أصله بينه وبين الدماغ (قوله من غير استقصاء) أى بان لا يجاوز أقصى الأنف وبعبارة فتح الجواد بحيث لا يصل الى دماغه (قوله لا يصير) تعليل له (قوله سهوًا) بضم السين المهملة قال في التحفة لاستنشاقا أى كاملا ولا فقد حصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله انتهى وفي العباب كراهة وصوله للدماغ ونقل عن ابن الصباغ (قوله مع ادخال الاصبع اليسرى) هذه سنة أخرى مستقلة تسمى بالاستنشاق وبعبارة المغنى ويسن ادارة الماء في الفم ومجبه وكذا الاستنشاق للامر به في خبر الصحيحين وهو أن يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأذى بخنصر يده اليسرى انتهى (قوله ليزيل ما فيه) أى ما في الأنف (قوله من اذى) أى وماء (قوله هذا) أى طلب المبالغة في المضمضة والاستنشاق (قوله لغير الصائم) وكذا الملحق به كالمسل ترك النية على الوجوه فيه قاله الشوبرى (قوله اما الصائم) أى ولو نفلا (قوله فتكره له المبالغة فيهما) أى في المضمضة والاستنشاق كما في المجموع وقال الماوردى والصيمرى بالغ في المضمضة دون الاستنشاق لان المتضمن متضمن متمكن من رد الماء عن وصوله الى جوفه بطبق حلقه ولا يمكن دفعه بالخيشوم قاله في المغنى (قوله خشية الإفطار) تعليل لكراهة المبالغة للصائم واستشكل الكراهة هنا بتحریم القبلة اذا خشى الانزال مع ان العلة

من غير استقصاء لا يصير سهوًا مع ادخال الاصبع اليسرى ليزيل ما فيه من اذى هذا (لغير الصائم) أما الصائم فتكره له المبالغة فيهما خشية الإفطار

الوضوء المتقدمة قال خلافا للدارمي وفي الإيعاب أيضا مانعه

﴿ ٣٠ - رمسى - ل ﴾ ﴿ تنبيه ﴾ علم مما راول الباب أن شرط حصول سنة المضمضة والاستنشاق ان لا يغسل شيء معهما أو مع أحدهما من الوجه بنية نحو الوضوء بان يتوضأ من أنبوب ابريق أو ينوي سنهما وبذلك يندفع ما للزركشى وغيره هنا اه كلام الإيعاب ومراده انه عند نية سنة المضمضة والاستنشاق لا تكفي هذه النية عن المفروض فاذا اغسل بهذه النية جزء من الوجه لا يعتد به عنه فلا يكون ذلك صار فاعن المضمضة والاستنشاق وبعبارة الزبادى في حواشى شرح المنهج ﴿ تنبيه ﴾ علم مما تقرر أن من غضمض أو استنشق على الكيفية المألوفة مستحضر النية فانتبه سنهما وحيث فلا يحصل لان الان غفل عندهما عن النية أو فرق النية بان نوى المضمضة مثلاً وحدها وادخل الماء الى محلها من نحو أنبوب حين لا يغسل معهما شيء من الوجه اه شرح الارشاد وهو كذلك في شرح الارشاد الصغير للشافع وفي حاشية التحفة للهاثني مانعه ﴿ فرع ﴾ اذا أخرت النية فانت المضمضة لاشتراط تقدم المضمضة على غسل الوجه قال الشارح في شرح العباب نعم صرح شيخنا بان محل عدم اجزائها اذا غسل ذلك الطرف أى حجرة الشفة بنية غسل الوجه والذي يظهر انها لا تجزئ وان غسل ذلك الطرف بنية المضمضة لان الاعتماد بالنية عنده موجب كونه لم يغسل عن المضمضة واذا لم يغسل عنها كيف تحسب له وانما وجبت اعادته غسله لانه لمعنى آخر هو وجود الصارف عند غسله فوجوده واجب عدم حسابه

في كل منهما خوف الفساد وأجيب بأن القبلة غير مطلوبة بل داعية لما يضاد الصوم من الانزال بخلاف
 المبالغة فيما ذكر وبأنه هنا يمكنه أطباق الحلق ومج الماء وهناك لا يمكنه رد الماء إذا خرج لأنه ماء دافق وبأنه
 ربما كان في القبلة أفساد لعبادة اثنين قاله في الاسنى (قوله وتثليث كل) الأولى تأخير هذه السنة لجريانها
 في أكثر السنن على أنه لو قال والتثليث لكان أعم وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولاً ولا يحصل
 لمن عم وضوءه ثم أعاده مرتين كما نقله في المجموع عن الشيخ أبي محمد الجويني وأقره وبه أفتى البارزى
 خلافاً لجمع متقدمين أى منهم الر وياتى والفورانى وإن قال شيخ الاسلام في العرر وقدير جرح بأن
 الغرض الاستظهار وهو حاصل بذلك لأنه لم ينقل مع تباعد غسل الأعضاء وبه فارق ما مر في الفم والأنف
 ولو اقتصر على بعض رأسه وثلثه حصلت له سنة التثليث كما شمله المتن وغيره وقولهم لا يحسب تعدد قبل
 تمام العضو مفر وخ في عضو يجب استيعابه بالنظهير ويفرق بينه وبين حسان الغرة والتججيل قبل
 الغرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الأول
 فتوقف على وجود الأولى إذا لا يحصل التكرير إلا حينئذ نخبره بزيادة فتدبره (قوله من الغسل) بيان
 لكل أى ولو للسلس على الأوجه خلافه لا زركشى لما يأتى أنه يغفر له التأخير لمندوب يتعلق بالصلاة
 وذلك للأجماع على طلبه وبحصل يتحرر بك اليد ولو في ماء قليل وإن لم ينو الاغتسال على المعتمد لما مر أنه
 لا يصير مستعملاً بالنسبة لما لا يفصل كبدن جنب انغمس ناو ياتى ماء قليل ويأتى في تثليث الغسل
 ما يوضح ذلك فبحث أنه لو رد ماء الأولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تحسب ثانية فيه نظر وإن أمكن
 توجيهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد فانه في التحفة (قوله والمسح) أى إلا
 لنحو الخلف كما سأتى آتياً قال للحديث الحسن بل الصحيح كما أشار إليه المصنف أى النوى أنه صلى
 الله عليه وسلم مسح ثلاثاً انتهى والحديث رواه أبو داود والنسائي وغيره من أصحابه ابن خزيمة
 له كما أفاده القسطلاني ونصه على حديث البخارى ثم مسح رأسه ولم يذكر عدد المسح كغيره فاقضى
 الاختصار على مرة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد لأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل
 لأن المراد منه المبالغة في الاسباغ نعم روى أبو داود ومن وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث
 عثمان تثليث مسح الرأس والزيادة من العدل مقبولة وهو مذهب كغيره من الأعضاء وأجيب بأن رواية
 المسح مرة أعماهى لبيان الجواز انتهى (قوله والتخليل والدلك) ويظهر أنه مخبر بين ثلاثة كل من هذين
 عن ثلاثة الغسل وجعل كل واحدة منهما عقب كل واحدة من هذه وأن الأولى أولى انتهى واستظهر
 السيد عمر البصرى أن الثانية أولى قال لأن كلامهم ليس مقصوداً بالذات بل لتكميل الغسل وحينئذ
 فالأليق الاثنان بكل غسله مع مكملاتهم الانتقال منها الأخرى (قوله والذي ذكر كالنسمية والدعاء) عبارة
 التحفة وسائر الأذكار الخ قال في حاشية فتح الجواد وهو تشمل النية اللفظية فيس تكريرها ثلاثاً لا ما إذا
 سن التلفظ بها تصير كالنسمية والذي ذكر انتهى قال الشيخ ابن قاسم هل يسن تثليث النية أيضاً ولا لأن النية
 ثانياً تقطع فلا فائدة في التثليث يحرر قال ع ش قلت وقضية قول البهجة * وثالث الكل يقيناً ما خلا *
 مسحاخفين يقتضى طلبه فيكون ما بعد الأولى مؤكداً لها ويفرق بينه وبين تكرير النية في الصلاة حيث
 قالوا يخرج بالاشفاق ويدخل بالاونار بأنه عهد فعل النية في الوضوء بعد أوله فيالو فرق النية أو عرض
 ما يبطلها كالردة ولم يبعد مثل ذلك في الصلاة ونقل عن فتاوى الرملى ما يوافقه انتهى بحر وفه وصرح به
 حتى في النية القلبية أيضاً وبه صرح البجيرمى على الاقتناع حيث قال وكذا النية الواجبة والمندوبية ويكون
 ما بعد الأولى الخ ومنه تعلم ما في حاشية الشيخ عبد الحميد على التحفة مما نصه ورجح ع ش ندب تثليث
 النية اللفظية ونظر في البجيرمى في علمه الخ ما فيها قلت ونص تنظيره وخبره أن المذكور في الصلاة أعماهى
 تكرير التكبير لا النية الآن يقال لما كان التكبير مقروناً بالنية لزم من تكراره تكرير النية انتهى

(وتثليث كل من الغسل
 والمسح والتخليل)
 والدلك والسواك والذكر
 كالنسمية والدعاء

من الوجه من حيث
 الاعتماد بالغسل ولم
 يوجب صرفه عنه من
 حيث الاعتماد بالنية
 عنده وإذا لم ينصرف عنه
 من هذه الحاشية فلا
 تجزئه المصضة رعاية لها
 اه ما أردت نقله منها
 وهذا مما ينبغي التنبيه له

(قوله للاتباع في أكثر ذلك) في شرح المنهج الشيخ الاسلام للاتباع في الجميع أخذ من إطلاق خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ورواه في الاول أيضاً مسلم وفي الثاني في مسح الرأس أبو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في التشهد أحمد وابن ماجه وصرح به الروائي اه ما أردت نقله من شرح المنهج والخامس في كلامه هو الذي هو السادس في كلام الشارح لان شرح المنهج لم يذكر السوال في التثليث ومما ذكره كونه صحة قول الشارح للاتباع في أكثر ذلك وقدين الشارح في الامداد ما قاسوه على ما ورد فقال للاتباع في أكثر ذلك وقياساً في غيره أعني به نحو ذلك والسوال والتسمية اه وهذا العموم يشمل التلفظ بالنية فيثلثه كما رأيت في فتاوى مر وذكروه القليوبي في حواشي المحلى أيضاً وقال الشارح في شرح العباب قضيته أنه يسن ٢٣٥ تثليث التلفظ بالنية أيضاً ويحتمل

خلافه اذ لا فائدة فيه الا مساعدة القلب وقد حصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية شرح المنهج للعلبي دون النية فلا يندب تثليثها كما أفق به والشيخنا وعلى سنة تثليثها يكون معناه أن يأتي

للااتباع في أكثر ذلك (ويأخذ الشاك باليقين) وجوباً في الواجب وندياً في المندوب فلو شك في استحباب عضو وجب عليه استيعابه أو هل غسل يده ثلاثاً أو ثنتين جعله ثنتين وغسل ثالثة ولا نظر الى احتمال زيادة رابعة وهي مكرهه

بها ثالثة وثالثة لا على قصد الإبطال بل يكون مكرراً لها حتى يكون مستصحباً لها ذكر اه وهذا كأنه أراد به الجواب عما تردد فيه رسم في حواشي المنهج حيث قال هل يسن تثليث النية

فلينأمل (قوله للاتباع في أكثر ذلك) دليل لنسب التثليث وعبارة شرح المنهج للاتباع في الجميع أخذ من إطلاق خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ورواه أيضاً في الاول مسلم وفي الثاني في مسح الرأس أبو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في التشهد أحمد وابن ماجه وصرح الروائي انتهى قال الكردى والخامس في كلامه هو الذي هو السادس في كلام الشارح لان شرح المنهج لم يذكر السوال في التثليث ومما ذكره كونه صحة قول الشارح في أكثر ذلك وقدين الشارح في الامداد ما قاسوه على ما ورد فقال للاتباع في أكثر ذلك وقياساً في غيره أعني بذلك والسوال والتسمية انتهى (قوله) يأخذ الشاك أي في استيعاب أو عدد (قوله باليقين وجوباً في الواجب) أي لان الأصل عدم ما زاد كما لو شك في عدد الركعات (قوله وندياً في المندوب) أي كالعديد وقبل يأخذ بالاكتر فيه حذر من أن يزيد رابعة فأنها بدرجة وسبب أي الجواب عنه (تنبيه) يؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء لابعده ولو في النية على الاوجه استصحباً بالأصل الطهر فلا نظر لكونه يدخل الصلاة بطاهر مشكوك فيه وقياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه أعادته أو بعضه لم يلزمه فيحمل كلامهم الاول على الشك في أصل العضو لا بعضه (فرع) صلى الخمس مثلاً كالأبوضوء مستقل ثم علم ترك مسح الرأس مثلاً من أحدهن لزمه إعادة الخمس ثم ان كل وضوء العشاء يفرض أن الترك منه وأعادته به أجزاء لان الترك ان كان من غيره فواضح أو منه فقد كمل وان أعادته به بلا تكميل فلا خلافاً لمن وهم فيه لامتناع الصلاة به لاحتمال أن الترك منه فنيته غير جازمة ومن ثم لو غفل وأعادته به لم يبق عليه الا العشاء كما لو توضأ عن حدث وأعادته ثم علم الترك من هذا أيضاً لان الترك الاول ان كان من العشاء فليس عليه غيرها أو من غيرهما فوضوء العشاء كامل وقد أعادته به مع الجزم بالنية في الصورتين انتهى تحفه فتدبره (قوله فلو شك) تقرير على قوله وجوباً في الواجب (قوله في استيعاب عضو) أي هل يستوعبه اولا (قوله وجب عليه استيعابه) أي العضو نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وان لم يتيقنه كما بينته في شرح الارشاد وقاله في التحفة أي فيستثنى هذا من قولهم المراد بالشك في أبواب الفقه مطلق التردد ع ش (قوله أو هل غسل) عطف على في استيعاب - ضوراجع لقوله ندياً في المندوب أي أو شك هل غسل (قوله يده ثلاثاً أو ثنتين) أي أو وجهه أو رجليه كذلك (قوله جعله) أي الغسل المشكوك في أنه ثلاث أو ثنتان (قوله ثنتين وغسل ثالثة) أي مرة ثالثة غير دول في الماء الموقوف كفي التحفة (قوله ولا نظر الى احتمال زيادة رابعة) هذا على التفصيل المذكور آنفاً (قوله وهي مكرهه) أي لكونها بدرجة

أيضاً ولان النية ثانياً تقطع الاولى فلا فائدة للتثليث يحرر اه وفي التحفة يظهر أنه مخير بين تأخير ثلاثة كل من ذلك والتخليص على ثلاثة الغسل وجعل كل واحد منها عقب كل من هذه وأن الاولى أولى اه وفي شرح العباب للشارح قضية اقتصاره على التشهد أنه لا يسن تثليث دعاء الاعضاء بناء على ندبه والقياس خلافه ثم رأيت الملقيني قال الظاهر من الحديث الضعيف الذي جاء فيه ومن كلام من أخذ به أنه عند أول مرة ولو كرره المتوضئ فحسن اه ما أردت نقله من الابواب (قوله لو شك في استيعاب عضو الخ) قال في التحفة ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وان لم يتيقنه كفي بينته في شرح الارشاد

(قوله لضيق الوقت) قال في التحفة بحيث لو نلت لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقول شارح ان تركه حينئذ سنة صوابه واجب اه وما في التحفة هو مراد النهاية بقوله بحيث لو نلت خرج وقته فالمراد اخراج جزء من الصلاة بالتثليث عن وقتها وعبارة شرح العباب لضيق وقت عن ادراك الصلاة كلها فيه كما صرح به البغوي وغيره وتبعه المتأخرون لكن أفنى في فوات الصلاة لو اكمل سننها بأنه يأتي بالسنن وان لم يدرك ركعة كما يأتي في التيمم وقد يفرق بأنه ثمة اشتغل بالمقصود فكان كما لو مد القراءة بخلافه هنا فقول الاسنوي ان مقاله ثمة فيه نظر يرد بذلك اه (قوله وقلة الماء) بحيث لا يكفيه الا للفرس قال في التحفة لو كان معه ماء لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنن ولا يعيد كما لو صب سفها في الوقت وقول البغوي لانه صب لغرض لاسفها قال في شرح العباب ولو نلت فلم يكف تيمم ٢٣٦

(قوله لانها) أي الرابعة تعليل لانظر (قوله لا تذكره الا ان تحقق انها رابعة) أي وفي مسائلنا ليس كذلك وعبارة الضرر واعتراض بأن ذلك ربما يزبد رابعة وهي بدعة وترك سنة اسهل من اقتحام بدعة وأجيب بأنها انما تكون بدعة اذا علم انها رابعة وحينئذ تكون مكروهة (قوله ويجب ترك التثليث) الاولى تقديم هذا على قول المتن و يأخذ الشاك كما صنع في التحفة لانه مرتبط بقوله وتثليث كل وفي قوة الاستدراك عليه (قوله كسائر السنن) أي كالمضمضة والاستنشاق (قوله لضيق الوقت) أي بحيث لو نلت لم يدرك الصلاة كاملة وقول الشارح ان تركه حينئذ سنة صوابه واجب قاله في التحفة وهو مراد النهاية بقوله لو نلت خرج وقته فالمراد اخراج جزء من الصلاة بالتثليث عن وقتها وعبارة شرح العباب لضيق وقت عن ادراك الصلاة فيه كما صرح به البغوي وغيره وتبعه المتأخرون لكن أفنى في فوات الصلاة لو اكمل سننها بأنه يأتي بالسنن وان لم يدرك ركعة كما يأتي في التيمم وقد يفرق بأنه ثم اشتغل بالمقصود فكان كما لو مد القراءة بخلافه هنا فقول الاسنوي ان مقاله ثم فيه نظر يرد بذلك انتهى كبرى (قوله وقلة الماء) عطف على ضيق الوقت أي بحيث لا يكفيه الا للفرس ولو نلت لم يكف ويتيمم ولا يعيد كما لو صب الماء سفها في الوقت وقول البغوي لانه صب لغرض لاسفها يناقضه قوله يحرم التثليث مع قلة الماء قاله في الايعاب (قوله واحتاج الى الفاضل) عطف ايضا على ضيق الوقت (قوله لعطش محترم) أي من نفسه وغيره بأن كان معه من الماء ما يكفيه للشرب لو توضع به مرة مرة ولو نلت لم يفضل للشرب شيء فانه يحرم التثليث كما قاله الجيلي في الاجاز قال الكردي في الكبرى والضابط في ذلك كما هو ظاهر وان لم أفق على من صرح به أن يخاف فوات واجب بالتثليث (قوله ويسن ترك ذلك) أي التثليث كسائر السنن (قوله لادراك جماعة) أي لانها أولى من سائر سنن الوضوء كما جزم به في التحقيق وتنظيره فيه في الروضة والمجموع مردود بأن الجماعة فرض كفاية وقيل عين وهما أفضل من النقل لكن ينبغي أن يستثنى منه ذلك ونحوه مما جرى فيه الخلاف بوجوبه وان تركه يفسد الوضوء أخذ مما يأتي أنه يسن رعاية الترتيب بين فوائده وان فاتته الجماعة لان تركها لا يبطل على الاصح عند القائل بأنهم افترض عين بخلاف ترك الترتيب ومثله ما ذكرته مما قيل بوجوبه هنا فتمين الحاقه به هنا نظير ما ذكره ثم قاله في الايعاب قال الكردي ومنه تعلم أن محال ذلك فيما قيل بأن فقدته يبطل الوضوء حتى يصح القياس المذكور والافيني أن يراعى من خلافه أقوى فخره (قوله ما لم يرج جماعة أخرى) أي وأما اذا رجاها ولو كانت قليلة فلا يسن ذلك وانظر لو كانت الجماعة المرجوة مكروهة كان كان امامها حنقيا مثلاً كذلك أولا فليراجع (قوله والتثليث) مبتدأ خبره قوله خلاف الاولى

بناقضه قوله يحرم التثليث مع قلة الماء (قوله لعطش محترم) قال في النهاية بحيث لو نلت لاستعوب الماء وأدركه العطش ونحو ذلك اه وقوله استوعب الماء مثال كما لا يخفى والضابط

لانها لا تذكره الا ان تحقق انها رابعة ويجب ترك التثليث كسائر السنن لضيق الوقت وقلة الماء واحتياج الى الفاضل لعطش محترم ويسن ترك ذلك لادراك جماعة ما لم يرج جماعة أخرى والتثليث

في ذلك كما هو ظاهر وان لم أفق على من صرح به أن يخاف فوات واجب بالتثليث (قوله لادراك جماعة) قال في شرح العباب انها أولى من

(قوله)

سائر سنن الوضوء كما جزم به في التحقيق وتنظيره فيه في الروضة

والمجموع مردود بأن الجماعة فرض كفاية وقيل عين وهما أفضل من النقل الى أن قال وينبغي أن يستثنى منه ذلك ونحوه مما جرى فيه الخلاف بوجوبه وان تركه يفسد الوضوء أخذ مما يأتي أنه يسن رعاية الترتيب بين فوائده وان فاتته الجماعة لان تركها لا يبطل على الاصح عند القائل بأنهم افترض عين بخلاف ترك الترتيب ومثله ما ذكرته مما قيل بوجوبه هنا فتمين الحاقه به هنا نظير ما ذكره ثم أه ثمة اه ونحوه في فتح الجواد وأسئلته ومنه تعلم أن محال ذلك فيما قيل بأن فقدته يبطل الوضوء حتى يصح القياس المذكور والافيني أن يراعى من خلافه أقوى من الآخر فخره

(قوله والعمامة) أي فيما إذا كمل عليها مسح رأسه وجري الشارح على ما هنا في التحفة وفتح الجواد وأصله وقال في شرح العباب وقد بكرة التثليث كما يأتي في مسح الخف ومثله مسح الجبيرة والعمامة إذا كمل بالمسح عليها كما بحثه الزركشي كالاذري وقد ينظر فيه بأن التكرير إنما يكره في الخف لانه يفسده ومن بحث انه لو كان من حديد لم يكره ولا كذلك العمامة والجبيرة فيرد ما بحثه بما سيأتي أن الأقرب الكراهة وحينئذ فيما بحثه متجه لانه خلاف الاتباع اهـ وبجمل أن مراده بالكراهة خلاف الاولى كما يؤخذ من قوله خلاف الاتباع فلا يخالف بقية كتبه وعبارة الامداد له ويكره التثليث في مسح الخف والعمامة والجبيرة على الاوجه لانه خلاف الاتباع فاما رد بالكراهة خلاف الاولى انتهت بحجروها وفي المسح على الخفين من التحفة والنهاية كراهة تكرار مسح وغسله فراجعه وافر الكراهة في الثلاثة شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في الاقناع وقال م ر في النهاية هل يثلث المسح على الجبيرة والعمامة أولا كالحف الاشبه نعم خلافا للزركشي ويفرق بينهما وبينه بأنه إنما كرهه فيه مخافة تعييبه ولا كذلك هما اهـ ونقله عن الجلال الرمي ابن قاسم وغيره فهو مخالف الجماعة المتقدم ذكرهم وفي التحفة ندب التثايب ولوللسلس قال خلافا للزركشي قال وبمحصل أي التثليث ٢٣٧ بتحريرك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل وان لم ينو الاغتراف على

(قوله في مسح الخف) أي اتفاقا (قوله والعمامة) أي فيما إذا كمل المسح عليها (قوله والجبيرة) أي وخلافا فيها للنهاية عبارتها وهل يثلث على الجبيرة والعمامة أولا كالحف الاشبه نعم خلافا للزركشي ويفرق بينهما وبينه بأنه إنما كرهه فيه مخافة تعييبه ولا كذلك هما انتهى (قوله خلاف الاولى) كذا في سائر كتبه الا شرح العباب فان كلامه فيه خلاف ذلك وسيأتي نقله وقال شيخ الاسلام والخطيب مكره فيها وفاقا للزركشي والاذري (قوله ومسح جميع الرأس) أي استيعابه بالمسح (قوله للاتباع) رواه الشيخان اذهوا أكثر ما ورد في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم وخروج من خلاف موجهه كالامام مالك رضي الله عنه (قوله والذي يقع فرضا) مبتدأ * وقوله هو القدر المجزئ خبره (قوله فقط) أي لا كلامه هذا والمعتد من اضطرار طويل في هذه المسئلة وعبارة الشهاب الرمي في حواشي شرح الروض قال في التحقيق واذا مسح فالفرض أقل جزء وقيل كله وقيل ان تعاقب فالأقل ومثله تطويل قيام وركوع وسجود وبغير عن خمس وبدنة عن دم شاة فوائده في الثواب ورجوع معجل زكاة أو كل ناذر شاة انتهى صحيح الاول أيضا في المجموع في باب الوضوء وفي الروضة في باب الاضحية وصححه في الروضة والمجموع والتحقيق في باب صفة الصلاة أن الجميع فرض وصحح في الروضة في باب الدماء وفي المجموع من النذر بالبدنة والبقرة المخرجة عن شاة أن الفرض سبعة ما وصحح في المجموع في الزكاة ما أفهمه كلام الروضة وأصلها هناك أن الزائد في بعير الزكاة فرض وفي بقية الصور ونقل وادعى اتفاق اصحاب على تصحيحه ووفق بأن الاقتصار على بعض البعير لا يجزئ بخلاف بعض البقية انتهى وهذا هو الراجح انتهى كلام حواشي الروض وحاصله أنه اذا مسح الجميع وقع البعض واجبا والباقي مندوب كما نظيره من تطويل الركوع ونحوه بخلاف اخراج بعير الزكاة عن دون خمسة وعشرين فإنه يقع كله واجبا ويفرق بأن ما يمكن تجزؤه يقع منه قدر الواجب فمضاف فقط بخلاف ما لا يمكن كبعير الزكاة كذا قالوا وعترض بما اذا اشترك اثنان في بعير أحدهما يضحى والا تخربا كل الحما من غير تضحية أو أحدهما يعق عن ولده والا آخر بخلافه حيث يصح ذلك فانه صدق عليه أن البعير تجزأ والجواب المتعين أن يقال إنما

المعتد لما مر أنه لا يصير مستعملا بالنسبة لها الا بالفصل كبدن جنب انعمس ناوي في ماء قليل ويأتي في تثليث الغسل ما يوضح ذلك فبحث

في مسح الخف والعمامة والجبيرة خلاف الاولى (ومسح جميع الرأس) للاتباع والذي يقع فرضاهو القدر المجزئ فقط

انه لو رد ماء الاولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تحسب ثانية فيه نظروا ان ممكن توجهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد اهـ كلام

التحفة وفيه ما سيأتي في مسح جميع الرأس فراجع له ولو توضح مرة ثم كذلك لم تحصل فضيلة التثليث عند الشارح وم خلافا للعباب تبعه الرمي والفرواني وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولا ولو اقتصر على مسح بعض رأسه وثلاثة حصلت له سنة التثليث قال في التحفة وقولهم لا يحصل تعدد قبل تمام العضو ومفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير (قوله للاتباع) رواه الشيخان وللخروج من خلاف من أوجبته (قوله هو قدر المجزئ فقط) قال في التحفة هنا وفي نظائره كزيادة نحو قيام الفرض على الواجب لا بعير الزكاة لتعذر تجزئه فرضا والباقي نقلا على المعتد من تناقض فيه بينه بما فيه في شرح العباب وعلى وقوع الكل فرضا فعني عددهم له من السنن انه باعتبار فعل الاستيعاب فاذا فعله وقع واجبا اهـ وقولها لا بعير الزكاة أي اذا أخرجه عن دون خمس وعشرين من الابل وفي النهاية لم يمكن تجزئه يكون قدر الواجب منه فمضاف فقط بخلاف ما لا يمكن كبعير الزكاة اهـ ومقتضى كلام النهاية أن ثمة ما لا يمكن تجزئه غير بعير الزكاة ومقتضى كلام التحفة خلافه ويصرح به كلامه في شرح العباب على نزاع طويل في ذلك قال وفارق بعيرها بقية الصور بما كان غير الفرض

عن النفل فيها بخلافه الخ وعبارة الامداد للشارح والمعتمد من اضطراب طويل أن الذي يقع فرضا هنا وفي نظائره الا بعبر المخرج في الزكاة عن خمس أى من الابل لأنه لا يمكن تجزيه هو القدر الجزئ فقط سواء أ مسح الكل معاً أم مرتباً انتهت ولو نذر ان يهدى شاة أو بضعة بها فخرج بدنة كان سبعة أضرافاً لا يمكن تجزئ السبع عن بقية الأسباع منه عليه في الإيعاب (قوله مع ما عدا الإيهامين) عبر بذلك في الامداد أيضاً ونحو ذلك عبارة فتح الجواد وهي ثم يذهب بأصابعه غير الإيهامين الخ وفي العباب وشرحه للشارح ثم عبر بضم أوله عليه أى الرأس بطن كفيه مع أصابعهما غير الإيهامين وعبارة المهذب وشرحه وغيرهما ثم يذهب بهما أى بسبابتيه وعدل المصنف عنهما إلى ما قاله تبع العبارة التنبيه وغيره لأن استدلالهم لذلك بحديث الشيخين فسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بهما بمقدم رأسه ثم يذهب بهما إلى فقاه يدل على أن تعبيرهم بالسبابتين ليس ٢٣٨ للاحتراز عن بقية اليد غير الإيهامين بل لأن المسح يقع بهما أولاً وغيرهما تابع

وقع بعبر الزكاة كله واجبا لأنه من جنس الواجب أصالة في الزكاة وانما عدل عنه تخفيفاً على المالك فلما أخرجه هو وقع كله واجباً ومراعاة لمن قال بوجوبه انتهى برماوى فليتأمل قال في التحفة وعلى وقوع الكل فرضاً فعنى عدهم له من السنن أنه باعتبار فعل الاستيعاب فاذا فعله وقع واجباً (قوله والا كل) أى في كيفية مسح الرأس ودليله حديث الشيخين فسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى فقاه الحديث وهو مشكل لأن ذهابه لجهة القفا ادبار والجواب أن الواو لا تقتضى ترتيباً فالقدير أدبر فأقبل يؤيده قوله عقب ذلك بدأ بمقدم رأسه كذا أجاب الشارح رحمه الله في شرح العباب قال الكردي في الكبرى وهو متعين لتصريحه في أحاديث أخر منها رواية لمسلم فأقبل بهما وأدبر ثم ذهب بهما إلى فقاه ورواية البيهقي عن المقدم بن معديكر ب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه وفي رواية له عن معاوية ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره إلى غير ذلك من الأحاديث فيه انتهى بالمعنى (قوله وضع مسبحته) أى رأسهما ملصقا أحدهما بالآخرى وعبارة التحفة والافضل في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ملصقا مسبحته بالآخرى وإيهاميه بصدغيه ويذهب بهما للقفا ثم انقلب له شعره ردهما الخ وهما تنبيه مسبحته وهي التي بين الإيهام والوسطى سميت بذلك لأنه يشار بهما عند التسبيح وتسمى السبابا لأنه يشار بهما عند السبب والخاصة وتسمى الشاهد أيضاً لأنه يشار بهما عند الشهادة برماوى (قوله على مقدم رأسه) بتشديد الدال على صيغة اسم المفعول (قوله وإيهاميه) عطف على مسبحته * وقوله على صدغيه عطف على مقدم رأسه (قوله ثم يذهب بهما) بالنصب بأن مضمره جوازاً عطف على وضع قال ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتاً أو من حذف والضمير فيهما المسبحتين وهو المذكور في عباراتهم قال في الإيعاب واعتراض الصاق طرفي السبابتين ووضع الإيهامين على الصدغين بأنه ليس في الحديث ما يدل له ويجاب بأن فيه ما يشير إليه هذه الكيفية هي أمكن الكيفيات عند الاقبال والادبار باليدين ثم رأيت ابن دقيق العيد أشار لذلك بقوله والصاق طرفي المسبحتين ووضع الإيهامين بالصدغين زائداً على ما في الحديث وكأنه ارشاد لتحقيق الاشتياع والهيئة الميسرة له انتهى (قوله مع ما عدا الإيهامين) أى من بقية الأصابع ذكر الكردي ههنا عبراً برفها نوع

ابن دقيق العيد أشار لذلك بقوله والصاق طرفي المسبحتين ووضع الإيهامين بالصدغين زائداً على ما في الحديث وكأنه ارشاد لتحقيق الاشتياع والهيئة الميسرة له انه كلام الإيعاب بجر وفه وما استشكله الشارح من اقتضاء الحديث البداءة من القفا ثم الجواب عنه بما ذكره متعين لتصريح الأحاديث بالبداءة من مقدم الرأس في رواية لمسلم فأقبل بهما وأدبر ثم ذهب بهما إلى فقاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه وروى البيهقي عن المقدم بن معديكر ب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه وفي رواية للبيهقي عن معاوية أنه توسل للناس كما كان يرى النبي صلى الله عليه وسلم يتوسل وفيه ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه إلى غير ذلك من الأحاديث فيه وإذا قد علمت ذلك علمت أن من عبر بقوله ثم يذهب بهما أي المسبحتين إلى فقاه كشيخ الإسلام والخطيب والشارح و غيرهم كلاهما لا ينافي ما في هذا الكتاب بل ما فيه هو مرادهم اذ هو الذي تشهد له الأحاديث الصحيحة

لها نخصاً بالذ كر لذلك وقوله في الحديث فأقبل بهما وأدبر مشكل لأن ذهابه لجهة القفا ادبار ورجوعه لجهة الوجه اقبال فقضيته أنه لم يبدأ بمقدم رأسه وجوابه أن الواو لا تقتضى ترتيباً فالقدير أدبر فأقبل يؤيده

والا كل وضع مسبحته على مقدم رأسه وإيهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما مع ما عدا الإيهامين اتفاه

قوله عقب ذلك بدأ بمقدم رأسه واعتراض الصاق طرفي السبابتين ووضع الإيهامين على الصدغين بأنه ليس في الحديث ما يدل له ويجاب بأن فيه ما يشير إليه هذه الكيفية هي أمكن الكيفيات عند الاقبال والادبار باليدين ثم رأيت

(قوله ان كان له شعر ينقلب) قال في التحفة ليصل الماء الى جميعه ومن ثمة كانه مرة وفارنا نظيرهما في السبي أي حيث كانا فيه مرتين لان المقصود ثمة قطع المسافة والى ينقلب لنحو صغره أو طولوله فلا يصير ورة الماء مستعملا أي لا اختلاط بلله يبلل يده المنفصل عنه حكم بالنسبة الثانية ولضعف البلل أثر فيه أدنى اختلاط فلا ينافيه ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره اه كلام التحفة وفي شرح العباب لان الماء صار مستعملا مبالا بليل اليه فواضح لا انفصاله وأما غيره فلا اتصال به هذا ما يظهر في الجواب على ما ورد على هذه العلة من أن الماء المتردد على العضو لا يحكم باستعماله حتى ينفصل الى آخر ما طال به في شرح العباب ومثاله عبارة الامداد له لكن يناقضه ما قدمته عن التحفة في الكلام على التثايب من انه لو ردماء الاولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها انه يحسب ثانية ونظري في كلام من قال بعدم حسابها وذكر نحو ذلك في التثايب من الارباب والامداد لكن بالنسبة لردماء الثانية وحصول الثالثة هو وهو واضح أن لا حدث يحل الماء حتى يكون مستعملا وهو كما قال في شرح العباب قياس مسح الاذنين يبلل مسح الرأس المندوب قال فافتاء السبكي بعدم حصوله يحل على نفي حصول التكامل ومما يخالف ما سبق عن التحفة ما في المغني والنهاية هما من قولهما فان قيل هذا مشكل عن انفس في ماء قليل ناويا رفع الحدث ثم أحدث وهو منغمس ثم نوى رفع الحدث في حال انغماسه فان ٢٣٩ حدثه يرتفع ثانيا أجيب بأن ماء المسح تافه فليس له قوة كقوة ماء هذا ولذلك لو أعاد ماء غسل الذراع مثلاً ثانيا لم تحسب له غسله أخرى لانه تافه بالنسبة الى الانغماس اه وفي شرح العباب للشارح مانصه ثم رأيت الزركشي

ثم يرد ان كان له شعر ينقلب ولا يحسب الردمرة ثانية هذا

أجاب بما يؤيد ما أجبت به وهو أن معنى قولهم لصيرورته مستعملا أي بالنسبة للمسحة الثانية والثالثة وهذا كما أن الماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال ولكن لا تحسب به غسله

مخالفة وساق عبارة التحفة المذكورة ثم قال في محتمل أن يكون مراده يذهب به ما أي باليدين فيوافق الاول ويحتمل أن يكون مراده يذهب به ما أي بالمسبحين فيوافق الثاني وعليه جريت في الاصل بأنه لا خلاف بين التعبيرين لكن الاقرب الاول وعبارة العباب ثم عر عليه بطن كفيه الى مؤخره الخ قال الشارح وعبارة المذهب وشرحه ثم يذهب به ما بسبب انية وعدل المصنف عنها الى ما قاله تبعه العبارة التنبية وغيره لان استدل لهم بحديث الشيخين فسح رأسه بيديه الخ يدل على أن تعبيرهم بالسبطين ليس للاختراز عن بقية اليد غير الارباب بل لان المسح يقع به ما أولا وغيرهما تابع لهما لخصا بالذكر قال الزركشي في الكبرى واذا علمت ذلك علمت أن من غير بقولهم ثم يذهب به ما أي المسبحين الى فقاه كشيخ الاسلام وغيره لا ينافي كلامهم ما في هذا الكتاب بل ما فيه هو مرادهم اذ هو الذي تشهد له الاحاديث الصحيحة قوله لفقاه بفتح القاف مقصورا مؤخر العنق يدكروا وثوب والجمع على الاول اقفية وعلى الثاني اقفاء مثل أرجاء ويجمع أيضا على قفي مثل فلوس واقف والقه واو ولهذا ثني فقو بن أعاده في المصباح (قوله ثم يذهب به ما أي بالنسبة الى باطن المقدم وظاهر المؤخر وبالرد الى عكس ذلك والالتحوض فوره أو طولوله فلا يصير ورة الماء مستعملا أي لا اختلاط بلله يبلل يده المنفصل عنه حكم بالنسبة الثانية ولضعف البلل أثر فيه أدنى اختلاط فلا ينافيه ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره اه كلام التحفة قال في الارباب هذا ما يظهر في الجواب على ما ورد على هذه العلة من أن الماء المتردد على العضو لا يحكم باستعماله حتى ينفصل ثم رأيت الزركشي أجاب بما يؤيد ما أجبت به وهو أن معنى قولهم لصيرورته مستعملا أي بالنسبة للمسحة الثانية والثالثة وهذا كما أن الماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال ولكن لا تحسب به غسله ثانية وثالثة وان تكرر جريانه على العضو فهو مستعمل بالنسبة للغسل الثانية والثالثة غير مستعمل بالنسبة الى الاولى وحينئذ فلا يصح اطلاق القول بأن الماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال (قوله ولا يحسب الردمرة ثانية) أي لعدم تمام المسحة بالذهب فقط وفارنا نظيرهما في السبي لان القصد ثم قطع المسافة فتأمل (قوله هذا) أي ندب مسح جميع

ثانية وثالثة وان تكرر جريانه على العضو فهو مستعمل بالنسبة للغسل الثانية والثالثة غير مستعمل بالنسبة الى الاولى وحينئذ فلا يصح اطلاق القول بأن الماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال اه قال بعضهم وهو كلام نفيس اه وبه مع ما قدمته يندفع قول بعضهم قلنا الجزء الاول واجب فقط فسمح على الهيئة المستحبة قبل الاصاب مع الاق اول الرأس مستعمل وباقى لمل الكف الذي مر على بقية الرأس غير مستعمل لانه لم يتأد به واجب فقياس قولهم اذالم يرفع البدان يتأدى به مسحة ثانية ويلزمهم اذا كرروا الغسل الثانية أن يعتد به عن الثالثة اه وبذلك يندفع أيضا قول المطلب محل كونه مستعملا اذ ارفع يده ثم ابتدأ الرد أم اذا ابتدأه من غير رفع اليد وتصور ذلك فيأتي فيه الخلاف في الجنب المنغمس في ماء قليل وارتفاع جنبته ولم يخرج منه حتى نزل فيه غيره هل يصير مستعملا بالنسبة لذلك الغير اه قال الزركشي وتشبيهه بالخلاف في أنه يصير مستعملا بالنسبة اليه أقرب اه كلام شرح العباب فتلخص أن في المسئلة ثلاثة آراء

أحدها لا يصير مستعملاً حيث لم تنفصل اليد ويتأدى بها الثانية مطلقاً وهو الذي قاله في المطلب ثنائياً أن الأمر كذلك في غير مسح الرأس لضعف ما به فيحكم عليه بالاستعمال بالنسبة للثانية مطلقاً وهو الذي جرى عليه الشارح في التحفة كما سبقت عبارتها آنفاً وفي مبحث التثليث ثنائياً استثناء ماء غسل الذراع فلا يتأني به ثانية حيث لم يكن ذلك بالغمس في الماء القليل كما لا يتأني ذلك في مسح الرأس وجرى عليه الخطيب في المغني والشارح هنا من شرح العباب ومر في النهاية خلافاً لما في التحفة في مبحث التثليث (قوله عمامة أو نحوها) قال في شرح العباب وظاهر إطلاقهم أجزاء المسح على العمامة وإن كان تحتها عرقية ونحوها وهو محتمل ثم رأيت بعضهم بحث أجزاء المسح على الطيلسان وهو يشهد بما ذكرته ونقل مر في النهاية أيضاً قال ويؤيده ما بحث من أجزاء مسح الطيلسان اه وفي الامداد وهو محتمل ويؤيده الخ وفي شرح العباب أيضاً ما نصه قال الاسنوي وحيث كمل فالتجته أنه يشترط في العمامة ما يشترط في الرأس من عدم رفع اليد ويحفل خلافاً اه وأقره في الامداد وفي شرح العباب للشارح أيضاً ما نصه وبحث جمع أن سنة التقيم بها محل في غير المحرم المتعدى بلبسها وذكره في التحفة قال كما يمنع عليه ٢٤٠ المسح على خف كذلك وأقره (قوله وان سهل) قال في الايعاب فيافي المنهاج كاصله والشارحين

من القبيد بالعسر ضعيف وان جرى عليه ابن الرفعة والنشائي اه والى الخلاف

الرأس (قوله ان لم يكن على رأسه) أي المتوضى (قوله عمامة أو نحوها) أي كقطنسوة وخمار (قوله فان كان) أي على رأسه نحو العمامة (قوله ولم يرد نزاع ما على رأسه) أي من العمامة ونحوها (قوله وان سهل) أي كافي الروضة والتحقيق والمجموع نقلاً عن الاصحاب فساويع في المنهاج تبع للحرر والشرحين من القبيد بالعسر ضعيف وان جرى عليه ابن الرفعة والنشائي الا ان بوجه تقييده بأن سببه توقف الخروج من الخلاف عليه فلي تأمل (قوله مسح جزأ من الرأس) أي وجوباً فلا يكفي المسح على العمامة استقلاً لا كما أفهمه قوله ثم غممه والخبر المقتصر عليه فيه اختصار (قوله والاولى أن يكون) أي الجزء الذي مسحه (قوله الناصية) بالنصب خبر يكون لما سألني آنفاً (قوله ثم غممه أي المسح على السائر) أي العمامة ونحوها وان لم يضعه على ظهره لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصرته وعلى عمامته وهل يشترط لتحصيل السنة أن يكون التقيم بعده أو يكفي ولو قبل قال في المغني لم أر من تعرض له وظاهر التعبير بالتقيم يقتضي التأخر والذي يظهر أنه لا فرق كما في غسل الرجل مع الساق انتهى وأفهم قوله ان التقيم رخصة أن شرطه ان لا يتعدى بلبسها من حيث اللبس كان لبسها محرم من غير عذر كما يمنع عليه المسح على خف كذلك (قوله وقوله مبتدأ) خبره الجملة الشرطية (قوله ثلاثاً) مقول القول (قوله ان أراد) أي المصنف * وقوله به أي بقوله ثلاثاً (قوله انه) مفعول أراد والضمير راجع للمتوضى (قوله مسح الجزء الذي من الرأس ثلاثاً) أي بارجاع ثلاثاً إلى قوله جزأ من الرأس فقط لامع قوله ثم غممه على السائر (قوله فصحيح) جواب الشرط أي ثلاثاً صحيح جار على المعتمد (قوله أو انه) عطف على أنه الاول أي وان أراد المصنف بقوله ثلاثاً أن المتوضى يمسح السائر ثلاثاً أي بارجاع قوله ثلاثاً لقوله ثم غممه (قوله فضعيف) أي فقوله ثلاثاً ضعيف (قوله لماسر) أي قبيل قوله ومسح جميع الرأس وهو تعليل لتضعيفه كلام المصنف فيما إذا ربد به مسح السائر (قوله من أن التثليث فيه) بيان لماسر والضمير المحرر وللسائر الشامل للخف والعمامة والجيرة (قوله خلاف الاولى) أي فلا حسن أن يحمل كلامه على الاول وان صكان بعيداً لان الحمل على محمل بعيد خير من التضعيف (قوله لانه) أي التثليث في السائر (قوله على خلاف الاتباع) أي في الجملة قال العلامة الكردي تقدم

ان لم يكن على رأسه عمامة أو نحوها (فان) كان و (لم يرد نزاع ما على رأسه) وان سهل (مسح جزأ من الرأس) والاولى أن يكون الناصية (ثم غممه) أي المسح (على السائر) وقوله (ثلاثاً) ان أراد به أن يمسح الجزء الذي من الرأس ثلاثاً فصحيح أو أنه مسح السائر ثلاثاً فضعيف لما مر من أن التثليث فيه خلاف الاولى لانه خلاف الاتباع

المسند كور أشار بان الغائية (قوله أن يكون قدر الناصية) أي ما بين التزعين لانه صلى الله

عليه وسلم توضأ فمسح بناصرته وعلى عمامته واه مسلم (قوله ثم غممه) أفهم التقيم أنه لا يجزئ الاقتصار على العمامة وهو كذلك على المعتمد قال الشوبري في حواشي المنهاج بعد مسح الواجب لا قبله لانه غير مستقل بخلاف الغرة فانه يعتد به ولو قبل الفرض لاستقلاله اه وهو مفهوم من قول المصنف ثم غممه (قوله انه خلاف الاتباع) تقدم عن مر أنه اعتمد ندب تثليث المسح على العمامة فلا يبعد أن يكون المصنف سبقه اليه اذ ظاهر عبارته عوده لقوله ثم غممه وفي الامداد والنهاية أفتى القفال بأنه يسن للمرأة استيعاب مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً والحق غيره ذوائب الرجل بدوائبها في ذلك زاد في شرح العباب وان خرج عن حد الرأس بحيث لا يجزئ مسحه اه قال س في حاشية التحفة وفي شرح المذهب خلافاً لانه لا يمكن استدلال المخالفين على عدم سن مسح أسفل الخف بأنه ليس محلاً للفرض فلم يسن كالباقى قال وأما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالذوائب النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفل فانه محاذ لمحل الفرض فهو كشعر الرأس الذي لم ينزل من محل الفرض اه ويؤخذ منه أن الحالة التعجيل غير مسنونة لمسح الخف اه وذكروا في موضع آخر من الحاشية المذكورة ما نصه في شرح المذهب خلاف ما أفتى به القفال في الذوائب وعرض على مر فرجع اليه وقدينا سابقاً اه أقول وقد رأيت في بعض نسخ النهاية زيادة على ما في النسخة التي نقلت منها سابقاً وهو قوله لكن جزم في

المجموع بعد استجواب ذوائبه اه وكتب فوقه معتمد بخط شيخنا اه هكذا رأيت في تلك النسخة من النهاية والذي في شرح المذهب كما علمته مما تقدم اطلاق الذؤابة وهي شاملة للرجل والمرأة وأظن لو ان الشارح اطلع على ما في المجموع لم يسعه المخالفة لقول غيره (قوله ظاهرهما) أى مبايلي الرأس وباطنهما مبايلي الوجه لانهما كالوردة المنفتحة اه مطلب لابن الرفعة ٢٤١ (قوله المرة الاولى من الرأس) أى

للحكم عليه بالاستعمال كما علم مما سبق قال في التحفة نعم ماء الثانية أو الثالثة من ماء الرأس يحصل به أصل سنة مسحهما لانه طهور وأفادت ثم الغاء تقديمهما

(ثم) السنة بعد مسح الرأس (مسح) جميع (الاذنين) ظاهرهما وباطنهما (والأفضل مسحهما) بماء جديد فلا يكتفى ببلل المرة الاولى من الرأس (و) مسح (صماخيه) وهما خرقا الاذنين والأفضل أن يكون بماء جديد غير ماء الرأس والاذنين فلو مسحهما بمائهما حصل أصل السنة كما لو مسحهما أو الاذنين بماء ثانية الرأس أو ثالثة والاحب في كيفية مسحهما مع الصماخين أن يمسح برأس مسبحة صماخيه وبياطن أعاليهما باطن الاذنين ومعاطفهما وعراهميه على ظاهرهما

على مسح الرأس فيسن فعلهما بعده اه ونحوه في نهاية م ر وسيأتى أيضا في كلامه في هذا الكتاب (قوله فلو مسحهما) أى الصماخين بمائهما أى الاذنين (قوله أن يمسح برأس مسبحة) قال

ان الجبال الرملية اعتمدت التثليث في المسح على العمامة فلا يبعد أن يكون المصنف سبقه اليه اذ ظاهر عبارته عوده لقوله ثم عممه وفي الامداد والنهاية أننى القفال بأنه يسن للمرأة استيعاب مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسل تبعاً وألقى غيره ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك قال في شرح العباب وان خرج عن الرأس بحيث لا يجزئ مسحه قال سم وفي شرح المذهب خلافه فانه لما حكى استدلال المخالفين على عدم سن مسح أسفل الخف بأنه ليس محل للفرض فلم يسن كالباقي قال وأما قياسهم على الساق فخوا به من وجهين أحدهما انه ليس بمحل للفرض فلم يسن مسحه كالذؤابة النازلة عن حد الرأس الذي لم ينزل عن محل الفرض فهو كشمع الرأس الذي لم ينزل عن محل الفرض انتهى ويؤخذ منه أن طالة التحجيل غير مسنونة لما سح الخف انتهى فليتأمل (قوله ثم السنة بعد مسح الرأس) أشار بذلك الى اشتراط ترتيب الاذن على الرأس في تحصيل السنة كما هو الاصح في الروضة مغنى (قوله مسح جميع الاذنين) أى لانه صلى الله عليه وسلم مسح في وضوئه برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل أصبعيه صماخيه أذنيه رواه أبو داود باسناد حسن أو صحيح أسنى (قوله ظاهرهما) أى الاذنين وهو مبايلي الرأس (قوله وباطنهما) أى وهو مبايلي الوجه وهما المرادان بالوجهين في قول البيهقي ومسحه لوجهي الاذنين * وللصماخين بمائهم (قوله والأفضل مسحهما) أى الاذنين (قوله بماء جديد) أى غير ماء الرأس لما روى البيهقي والحاكم وصححه عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ يأخذ لاذنيه خلاف الماء الذي أخذه لرأسه فلو أخذ بأصابعه ماء لرأسه فلم يمسحه بماء بعضهما بل مسح به الاذنين كنى لانه ماء جديد قاله في الارنى (قوله فلا يكتفى ببلل المرة الاولى من الرأس) أى اماماء المرة الثانية والثالثة فيكتفى لتحصيل أصل السنة وان كان الأفضل أن يكون بغيرهما أيضا (قوله ومسح صماخيه) أى الاذن كذا ذكره وجهه لوجه سنة مستقلة قال بعضهم كيف هذا مع أن الصماخين داخلان في الكيفية الآتية قريبا ويمكن أن يكون انه بعد الكيفية المذكورة يسلب سبائيه ويدخلهما في صماخيه فهذا ماء غير ماء الاذنين أو ان المراد أنه يمسح ان يمسحهما مع الاذنين وهي كيفية غير ما ذكره الشارح رحمه الله فليتأمل (قوله وهما) أى الصماخين بكسر الصاد المهملة ويقال بالسين المهملة وبالضاد المعجمة (قوله خرقا الاذنين) أى اللذان يفضيان الى الرأس وهو السمع وقيل الصماخ هو الاذن نفسها والجمع أصمخة كسلاح وأسلحة (قوله والأفضل أن يكون) أى مسح الصماخين (قوله بماء جديد غير ماء الرأس والاذنين) في مفهوم الغير تفصيل وهو أن ماء المرة الاولى من الرأس لا يكتفى لمسحهما كما فرض لاعتن الأفضلية وماء المرة الثانية والثالثة منه يكتفى له لكنه خلاف الأفضل كما سيأتى آنفا وأما ماء الاذنين فانه يكتفى مطلقا له لكنه خلاف الأفضل فليتأمل (قوله فلو مسحهما) أى الصماخين (قوله أو الاذنين) عطف على الضمير أى أو مسح الاذنين (قوله بماء ثانية الرأس أو ثالثة) أى فانه يحصل أصل السنة لكنه خلاف الأفضل وأما ماء المرة الاولى فلا يحصل فضلا عن الأفضلية كما تقرر (قوله والاحب في كيفية مسحهما) أى الاذنين (قوله مع الصماخين) أى مصاحبين لهما (قوله أن يمسح) أن والفعل في تأويل مصدر خبر والاحب والفاعل ضمير المتوضئ (قوله برأس مسبحة) هذا مراد من عبر بيدخل مسبحة في صماخيه (قوله صماخيه) أى الاذن مفعول يمسح قال الشيخ الباجورى ووضع المسبحة في عليهما مأثرا كدسح حكى ان القطب عاتب بعض العلماء على تركه (قوله وبياطن أعاليهما) عطف على رأس والضمير للمسبحة والاعلة بضم الهمزة وقتعها (قوله يباطن الاذنين) بالنصب مفعول يمسح المقدر (قوله ومعاطفهما) عطف عليه أى ليات الاذنين لان الاذنين كالوردة المنفتحة (قوله وعبر) بالنصب عطف على مسح (قوله ابهاميه) مفعوله أى يمسحهما (قوله على ظاهرهما)

٣١ - ترمسى ل البيهقي وكيفية مسح الاذنين بالأصابع فيما رواه ابن عباس رضى الله عنهما انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأخذ شيئا من ماء فمسح برأسه وقال بالوعطين من أصابعه في باطن أذنيه والابهامين من وراء أذنيه قال أصحابنا فإكانه كان يقول من كل يد أصبعين وفي بعض طرق حديث ابن عباس أنه مسح أذنيه داخلهما بالسبابتين وخالف بإبهاميه فمسح باطنهما وظاهرهما اه ما نقلته من

مختصر سنن البيهقي الكبير للشعراني قال الشارح في الإيعاب وقيل يمسح بالابهامين ظاهر الأذنين وبالمسحيتين باطنهما ويمرر رأس الأصابع في المعاطف ويدخل الخنصر في ٢٤٢ صماخيه وكلام النووي في نكت التنبية يقتضي اختيار هذه وتقلها في المجموع عن جمع أيضا

اه (قوله لما صح من الامر به) رواه الترمذي وغيره وحسنه البخاري قال في الإيعاب أي لاعتضاده فلا ينظر إلى أن في أحد رواته ضعفا وفي شرح المنهج رواه الترمذي وغيره وصححه وفي شرح البهجة رواه الترمذي وصححه وذكر في ذلك حديثا آخر وقال رواه الترمذي وحسنه قال في المجموع اعلمه اعتضد فصاح حسنا والافني سنده

ثم يلمصق كفيه بمبلولتين بهما استظهارا (ويسن) غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس و (تخليل) أصابع اليدين والرجلين لما صح من الامر به والاولى كونه في أصابع اليدين (بالتشبيك) للحصول المقصود بسرعة وسهولة وانما يذكر لمن بالمسجد ينتظر الصلاة

راوضه ممالك اه قال في الإيعاب وخبر خلاها بين أصابعكم لا تخلل الله بينهما بالنار ضعيف (قوله بالتشبيك) قال العناني في حاشيته على شرح التحرير لشيخ الاسلام مانصه بأي كيفية وقع لكن الاولى فيما يظهر في تحليل اليد اليمنى أن يجعل بطن اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفي اليسرى بالعكس خروجا في فعل العبادة عن صورة

أي الأذنين وتقدم أن المراد به ما يلي الرأس (قوله ثم يلمصق كفيه) أي راحتيه وليس هذا من تمة مسحهما بل هو سنة مستقلة كما أشار إليه بقوله استظهارا قاله البجيرمي على الاقتناع وحينئذ يلمصق بالرفع عطفًا على جملة والاحب الخ لا بالنصب عطفًا على يمسح فليتا مل (قوله بمبلولتين) حال من الكفين (قوله بهما) أي بالأذنين أي باطنهما (قوله استظهارا) أي احتياطًا ب ج وقال ع ش أي طلبًا لظاهره ومسح الكل انتهى ويكون ثلاث مرات ثم الكيفية المذكورة هي ما قاله الرافعي ونقله النووي في المجموع عن الامام الغزالي وجاعات ثم نقل عن آخرين أنه يمسح بالابهامين ظاهر الأذنين وبالمسحيتين باطنهما ويمرر رأس الأصابع في المعاطف ويدخل الخنصر في صماخيه قال في الغرر وكلامه في نكت التنبية يقتضي اختيار هذه الكيفية (قوله ويسن غسلهما) أي الأذنين (قوله مع الوجه) أي ثلاث مرات كما هو ظاهر (قوله ومسحهما) أي ويسن مسح الأذنين (قوله مع الرأس) أي ثلاث مرات أيضا وذلك للخروج من الخلاف فيه مما فقد قبل انهما من الوجه وقيل من الرأس والمشهور لا ولا وكان ابن سريج يفعل ذلك لما قلنا قال في الروضة وفعله هذا حسن وقد غلط من غلطه فيه زاعمًا أن الجمع بينهما لم يقل به أحد ودليل ابن سريج نص الشافعي والاصحاب على استحباب غسل الترتين مع الوجه مع انهما مسحان في الرأس أي ولم يقل بذلك أحد قاله في الاسنى وحاصل ما في الأذنين اثنتا عشرة مرة تسع مسحات وثلاث غسلات * فائدة * روى الدارقطني وغيره عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أعطاني نهرًا يقال له الكوثر في الجنة لا يدخل أحد أصبعيه في أذنيه الا سمع خرير ذلك النهر قالت فقلت يا رسول الله وكيف ذلك قال أدخل أصبعي في أذني وسدى والذي تسمعون فيه ما من خرير الكوثر وهذا النهر يشعب منه نهار الجنة وهو مختص بنبيينا صلى الله عليه وسلم نسأل الله تعالى من فضله وكرمه أن يعن علينا وعلى محبينا بالشرب منه فان من شرب منه لا يظمأ بعد هذا إذا اقتاع (قوله وتخليل أصابع اليدين) أي يسن تخليلها وتقدم في فصل الفروض من تخليل اللحية الكثة فلو أخره هنا كان أنسب كما صنع غيره قال في الزبد وتخلل أصابع اليدين * واللحية الكثة والرجلين

(قوله والرجلين) أي أصابعهما (قوله لما صح) دليل لسن التخليل (قوله من الامر به) أي في خبر قتيب بن صبرة الذي رواه الترمذي وغيره وصححه كما مر في المبالغة وروى البيهقي باسناد جيد كما في المجموع عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت أسي (قوله والاولى كونه) أي التخليل ولعله أشار بهذا إلى أنه يحصل بأي كيفية كانت ولكن الاولى كونه بالتشبيك خلافا لما يوهمه كلام المصنف ثم رأيت ابن قاسم يحثه وفي الكردي عن العناني كذلك (قوله في أصابع اليدين) أي في تحليلها (قوله بالتشبيك) قال العناني الاولى فيما يظهر في تحليل اليد اليمنى أن يجعل بطن اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفي اليسرى بالعكس خروجا في فعل العبادة عن صورة العادة في التشبيك قال الكردي وهذا يفيد طلب تحليل كل يد وحدها وفي شرح العباب في مبحث التيامن مانصه نعم تحليلهما أي اليدين لا تيامن فيه لانه بالتشبيك انتهى وهو ظاهر (قوله للحصول المقصود) تعليل لاولية كونه فيها بالتشبيك (قوله بسرعة وسهولة) بضم السين المهذبة فيهما (قوله وانما يكره) أي التشبيك وهذا جواب عما يقال بان التشبيك مكروه كائنت في الحديث (قوله من المسجد) أي وكان تشبيكه عبثا كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء وان كان ينتظر الصلاة رشدي (قوله ينتظر الصلاة) أي لغير اذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن فان التشبيك من الشيطان قال بعضهم صححه ابن حبان وضعفه السيوطي انتهى ورأيت في بعض الهوامش المعتقد من خط السيد محمد بن عبد الرحمن الاهدل مانصه وروى أحمد بن حنبل في حديث أبي سعيد مرفوعا اذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن فان التشبيك من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه قال الحافظ المهيتمى بالتاء فوق في مجمع الزوائد اسناده حسن وهو ظاهر فيما قاله بعض أصحابنا بل ظاهره كراهته

العادة في التشبيك وهذا يفيد طلب تحليل كل يد وحدها وفي شرح العباب للشارح في مبحث التيامن مانصه نعم في تحليلهما أي اليدين لا تيامن فيه لانه بالتشبيك اه وهو ظاهر (قوله وانما يكره) أي لا يكره التشبيك الا لمن بالمسجد ينتظر الصلاة للخبر الصحيح

إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشمك من الشيطان (قوله أو اليمنى) اقتصر في التحفة على اليسرى وكذلك النهاية وشرح المنهج وغيرهم
 ممن لا يحصى كثرة قال الشويرى في حاشية المنهج عبارة بعضهم بخنصر من خنصر لخنصر اهـ وعبارة الارشاد من أسفل خنصر الى خنصر بخنصر
 يسرى يديه انتهت وعبارة العباب وخنصر يده اليسرى ويبدأ بخنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر اليسرى انتهت وقال شيخ الاسلام في الغرر بعد
 نقل ما ذكر عن الاكثرين وتصحیح الروضة وأصلها ما نصه وقال القاضي أبو الطيب يخلل بخنصر اليد اليمنى وقال الامام لم يثبت عندى في
 تعيين احدى اليدين شئ واختاره في المجموع والتحقيق اهـ وفي الاسنى له بعد نقل الاول عن الاكثرين وتصحیح الروضة ما نصه وخالفه
 في المجموع فحكى فيه ثلاثة أوجه أحداهما هذا والثاني بخنصر اليد اليمنى والثالث ما قاله الامام انهما سواء ثم قال وهو الراجح المختار وقال في التحقيق
 انه المختار اهـ وفي شرح الارشاد للشارح بعد ان ذكر الاول قال لكن رجح في ٢٤٣ المجموع ما قاله الامام من أنه لا يتعين للتخليل

وكذلك فتح الجواد وزاد
 فيه بعد المجموع التحقيق
 وعبر الخطيب في الاقتناع
 بقوله يبدأ بخنصر يده اليسرى
 أو اليمنى كما رجحه في
 المجموع اهـ ووجه ما أخذ

(و) في (أصابع الرجلين
 بخنصر اليد اليسرى) أو اليمنى
 كما في المجموع والاولى ان
 يبدأ (من أسفل خنصر)
 الرجل (اليمنى) ويستمر
 على التوالي (الى خنصر)
 الرجل (اليسرى) لما في
 ذلك من السهولة مع
 المحافظة على التيامن
 ومحل ندبه حيث وصل
 الماء بدونه والاوجب نعم
 ان التعمت أصابعه فتقها

التخيير بين خنصر اليمنى
 واليسرى مما اختاره في
 التحقيق والمجموع تبع الامام
 مع انه قد يقال ان ذلك أعم
 من الاصبعين المذكورين
 ما قد ثبت في الحديث من
 التخصيص بخنصر وفي
 حديث أبي داود كان صلى الله

في المسجد مطلقا كما قال الشوكاني وبه صرح النووي في التحقيق كما نقله المناوى وشارح المنتقى قال
 السيوطى في شرح أبي داود والكرامة انما هي في حق المصلى ولي فيه رسالة ترددت فيها على من ظن كراهته
 مطلقا انتهى كلامه (قوله وفي أصابع الرجلين) عطف على في أصابع اليدين أى والاولى كونه في أصابع
 الرجلين (قوله بخنصر اليد اليسرى) على هذا اقتصر وفى شرح المنهج والتحفة والنهاية قال في العباب لانه
 البق لازالة الاوساخ وما بين الاصابع لا يخلو عن وسخ غالبا (قوله أو اليمنى) أى على التخير * وقوله كما
 في المجموع أى اذ حكى فيه ثلاثة أوجه أحداهما اليسرى والثاني بخنصر اليد اليمنى والثالث ما قاله الامام انهما
 سواء ثم قال وهو الراجح المختار وقال في التحقيق وشرح التنبيه انه المختار وعبارة الغرر على قول البهجة
 كذا أصابع وللرجلين * بخنصر اليسرى من اليدين من أسفل الخنصر من يمينه * كذا الى الخنصر من يساره
 ذكره الاكثرين وصححه في الرضة وأصلها وقال القاضي أبو الطيب يخلل بخنصر اليد اليمنى وقال
 الامام لم يثبت عندى في تعيين احدى اليدين شئ واختاره في المجموع والتحقيق انتهى قال الكردى
 في الكبرى ووجه ما أخذ التخير بينهما مع انه قد يقال انه أعم من الاصبعين المذكورين مثبت في الحديث
 من التخصيص بخنصر وفي حديث أبي داود كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ بذلك أصابع رجله بخنصره
 حسنه مالك وصححه ابن القطان وبعضه خبر أحمد وغيره وان كان فيه ابن لهيعة لان حديثه حسن في
 المتابعات انه صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل أصابع رجله بخنصره واذا ثبت بخنصره بالحديث ولم يثبت من
 أى اليدين تبين التخير (قوله والاولى أن يبدأ) تقدم وجه تقديره بلا تغفل (قوله من أسفل خنصر الرجل
 اليمنى ويستمر) بالنصب تطافعا على يبدأ (قوله على التوالي الى خنصر الرجل اليسرى) أى ولذا عبر بعضهم
 بقوله بخنصر من خنصر الى خنصر هذا ما ذكره الجمهور ونقل عن أبي طاهر الزبائدي انه كان يخلل ما بين
 كل أصبعين من أصابع رجله بأصبع من أصابع يده ليكون جماعا جديدا يفضل الابهامان ولا يخلل
 بهما ما فيه من العسر (قوله لما في ذلك) أى الكيفية المذكورة فهو تعليل لقوله والاولى الى آخره (قوله
 من السهولة) بيان لما (قوله مع المحافظة على التيامن) أى تقديم اليمنى وهو مطلوب في مثل ذلك فالعلة
 مركبة منهما (قوله ومحل ندبه) أى التخليل وهذا راجع لاصل المسئلة كما لا يخفى ومقيد للسنة المذكورة
 (قوله حيث وصل الماء) أى الى ما بين الاصابع (قوله بدونه) أى التخليل (قوله والا) أى وان لم
 يصل الماء بدونه كالاصابع الملتفة التي لا يصل الماء بها طمها بالالتخليل (قوله وجب) أى التخليل
 ليصل الماء الى ما استتر منها ويؤخذ منه أن الوجوب لالذاته (قوله نعم) استدراك على والاوجب (قوله
 ان التعمت) أى الاصابع (قوله حرم فتقها) أى الاصابع الملتحمة لانه تعذيب بالضرورة

عليه وسلم اذا توضأ بذلك أصابع رجله بخنصره حسنه مالك وصححه ابن القطان وبعضه خبر أحمد وغيره وان كان فيه ابن لهيعة لان حديثه حسن
 في المتابعات انه صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل أصابع رجله بخنصره واذا ثبت بخنصره بالحديث ولم يثبت من أى اليدين تبين التخير قال في
 شرح العباب على خنصر اليسرى لانه البق اذ هي لازالة الاوساخ وما بين الاصابع لا يخلو عن وسخ غالبا هذا ما ذكره الاكثرين الخ وفي شرح
 العباب أيضا وفي المطالب ان التخليل لا يكون الا مع صب الماء وفيه وقفة والوجه جسمه وله عقبه وان كان ذلك أكمل ونظيره ما يأتي في ذلك اهـ
 وعبارة الامداد للشارح والوجه حصولها عقبه وان كان ذلك أكمل ونظيره ما يأتي في ذلك وعبارة الامداد للشارح والوجه حصولها
 سواء كان التخليل عقب صب الماء أو معه خلافا لما يقتضيه كلام المطالب (قوله وحرم فتقها) كذلك التحفة والامداد وفتح الجواد وغيره او قيده
 في شرح العباب وكذلك مر في النهاية أخذ من التعليل بانه تعذيب بالضرورة بما اذا خاف منه مخذوراتهم زاد في شرح العباب ما نصه

نعم ان قال له طيبان عدلان انه يمكن فتقها ورجابه قوة على العمل اشبه انه يأتي فيه ماسيأتي ان شاء الله تعالى من التفصيل في قطع السلعة اه
(قوله والتتابع بين افعال وضوئه) أي بين افراد الاعضاء وأجزائها قاله القليوبي في حواشي المحلى وفي شرح العباب للشارح قال الزركشي
وعليه فهل يعتبر ذلك في أجزاء ٢٤٤ الرجل أي مثلاً الواحدة فيه نظر واحتمال اه ومقتضى كلامهم عدم اعتبار ذلك وهو ظاهر على

وأخذ منه أن محل الحرمة اذا خاف منه محذور اتيم نعم ان قال له طيبان عدلان انه يمكن فتقها ورجابه قوة
على العمل اشبه ان يأتي فيه ماسيأتي ان شاء الله تعالى من التفصيل في قطع السلعة قاله في الأعياب وعلى
ما تقر من الحرمة فلو فتقها بعد الوضوء هل يجب غسل ما ظهر أم لا لانها بمنزلة ما لو خلقت كذلك أصالة فيه
نظر والاقرب الوجوب قياساً على ما لو تلبت جلدة أو التصقت بالساعد وصار يجشى من فتقها من الساعد
محذور اتيم فانها اذا فتقت بعد الغسل وجب غسل ما ظهر لمر وض الاتصاف فليتأمل (قوله والتتابع)
حذف على تحليل أي ويسن التتابع ويعبر عنه بالموالاة وقد أوجبها القديم مستنداً بحديث أبي داود انه
صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي وفي قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصحبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة
ووجه الاستدلال منه كما قال سم انه لو لان التفريق يضرب لمره بمجرد غسل المعة لا بأعادة الوضوء وسيأتي
الجواب عنه (قوله بين افعال وضوئه) أي افراد الاعضاء وأجزائها وعليه فهل يعتبر ذلك في أجزاء الرجل
مثلاً الواحدة فيه نظر واحتمال ومقتضى كلامهم عدم اعتبار ذلك وهو ظاهر على أن الذي يتجه انه يرجع
في ذلك المذهب المخالف فكما أوجبته قلنا بنده وما لا يماذ كره من أن عليه نذب الموالاة مع الاتباع
الخروج من خلافه أفاده الشارح رحمه الله (قوله بان يشرع) نصوير للاتباع (قوله في تطهير كل عضو)
أي ولو على سبيل النذب كغسل الكفين مع المضمضة (قوله قبل جفاف ما قبله) بفتح الجيم مصدر جف
يجف من باب ضرب أي يس ما قبله فلو غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف فغسل يده وكان بحيث لو نث
وجهه لم يجف بعد فانت الموالاة ولو غسله مرة وأمسك زمناً ثم نث قبل جفافه وأمسك زمناً
حتى غسل يده قبل جفاف ثالثة وجهه وكان بحيث لو لم يثلث جفت الأولى في هذه المرة حصلت الموالاة وهو
متجه فيهما خلافاً لبعضهم قاله في الأعياب (قوله مع اعتدال الهواء) أو توسطه والهواء بالمدايم للرياح التي
تم ب وتسببها السفن وقد يطلق على العنصر المملوء به الجو وبالقدر ميسل النفس الى ما لا يليق شرعاً وقد
يطلق على ميل النفس الحمود كحبة الأولياء والصالحين ومنه قول السيدة عائشة رضي الله عنها ما أرى
ربك الا يسارع في هوائك أي فيما تميل اليه نفسك ولا قيل نفسه صلى الله عليه وسلم الا الى الممدوح (قوله
والمزاج) بكسر الميم أي الطبيعة (قوله والزمان والمكان) قد يقال اشتراط اعتدال الهواء بغنى عن اشتراط
اعتدال المحل والزمان أما المحل فلا يستلزم خروجه عن الاعتدال خروجه عنه لتأثره به وأما الزمان فوصفه
بالاعتدال تجوز باعتبار اعتدال الهواء الموجود فيه وعدمه ثم رأيت المحلى اقتصر على الهواء والمزاج وكذا
وقع في أصل الروضة الاقتصار عليه ما قاله السيد عمر البصري قال الشيخ عبد الحميد الداغستاني وفي تقريب
دليله نظر نعم قد يقال ان العبرة باعتبار الهواء الراهن والمزاج الراهن ولو كان القطر والفصل غير معتدين
(قوله ويقدر المسح مغمسولاً) أي لتسارع جفاف المسح ومر وجوب الموالاة في طهر السلس ويجب
أيضاً عند ضيق الوقت ومتى كان البناء بعد زوال الوالاة بغيره لم يشترط استحضار للنية بل الشرط فقد
الصارف كما مر (قوله وذلك) أي نذب التتابع (قوله للاتباع) أي فان الغالب من وضوئه صلى الله عليه وسلم
التتابع وانما لم يجب لما روى من انه صلى الله عليه وسلم توفى في السوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه
فدعى الى جنازة فأنى المسجد فسج على خفيه وصلى عليها قال الامام الشافعي رضي الله عنه وبينهما تقريق
كثير وقد صرح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق ولم ينكر عليه أحد والحديث الذي تمسك به القديم المذكور
ضعيف كما قاله النووي أو هو محمول على الزجر ولان الطهارة عبادة يجوز تفريق النية فيها على أبعاضها فجاز
فيها التفريق الكثير كالزكاة ولا من عبادة لا يطلها التفريق اليسير فكذلك الكثير كالحج قال بعضهم لكنه نقض
بالاذان انتهى قال الشهاب الرملي هو ممنوع اذا لاذن قرينة لا عبادة والعبادة أخص لانها ماتت به بشرط

ان الذي يتجه انه يرجع في ذلك المذهب المخالف فما أوجبته قلنا بنده وما لا فلا لما مر من ان عليه نذب الموالاة مع الاتباع الخروج من خلافه اه والمراد بنذب التتابع أي في حق السليم أما السلس فالموالاة في حقه واجبة كما تقدم في كلام المصنف قبيل فصل سنن الوضوء وكذلك اذا ضاق الوقت تجب الموالاة ومحل كون ترك الموالاة خلاف الأولى

(والتتابع) بين أفعال وضوئه بان يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان والمكان ويقدر المسح مغمسولاً وذلك للاتباع

حيث لم يكن عذر من نحو نسيان وفراغ مئة وهر به من مخوف والافهو مباح كما في الأعياب وغيره (قوله قبل جفاف ما قبله) قال في شرح العباب لو غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف فغسل يده وكان بحيث لو نث وجهه لم يجف بعد فانت الموالاة ولو غسله مرة وأمسك زمناً ثم نث قبل جفافه ثم نث قبل جفافه وأمسك

زمناً ثم غسل يده قبل جفاف ثالثة وجهه وكان بحيث لو لم يثلث جفت الأولى في هذه المرة حصلت الموالاة وهو متجه فيها النية خلافاً لبعضهم اه كلام الأعياب (قوله مع اعتدال الخ) قال في الأعياب ويقدر غير حال الاعتدال بحال الاعتدال (قوله ويقدر المسح مغمسولاً) قال في الأعياب غسله وسطاً فان مسح رأسه كاه قدره كاه مغمسولاً لأقل جزءين كما هو ظاهر والعبرة بما عليه عند المسح من شعر أو عدمه اه

(قوله في كل الأعضاء) قال في التحفة أي ان توضأ بنفسه كما هو ظاهر اه (قوله فقط) قال في الإيماء نعم تخليها أي اليدين لا يمان فيه لانه بالتشبيك اه وتقدم هذا في تحليل أصابع اليدين وأن كلام العناني يفيد خلافه فراجعه قال في الامداد والنهاية أما الكفان والحدان والاذنان زاد في الامداد وجانب الرأس اغبر نحو الاقطع فيطهران دفعة واحدة انتهى كلامهما (قوله ولولا بس خف) أشار بلوالى خلاف فيه قال في الامداد والنهاية خلافاً لمن قال بمسحهما معاً قال في شرح الباب رده الزركشي كابن ٢٤٥ النقيب بان الأفضل فيهما مسح

الاعلى والاسفل على هيئة تستعمل فيها اليدين فلا تمكن المعية فيهما قال فان اقتصر على الأقل احتل ما يقوله اه قال واطلاقهم التيامن ان لم يقع في محذور فلو بدأ فغسل اليسرى ثلاثاً ثم اليمنى قال ابن دقيق

(والتيامن) أي تقديم اليمنى على اليسرى للاقطع ونحوه في كل الأعضاء وغيره في يديه ورجليه فقط ولولا بس خف لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله مما هو من باب التكريم كسبرج شعره وظهره واكتحال وحلق وتف ابطوقص شارب ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفر ومصافحة وأخذ واعطاء ويكره ترك التيامن

العيد لم تسن إعادة غسل اليسرى مراعاة للتيامن لان الزيادة منهى عنها الى أن قال فان غسل اليسرى مرة ثم اليمنى ثم اليسرى ففيه نظر اه (قوله كان يحب التيامن) رواه الشيخان

النية ومعرفة المعبود والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه فالقربة توجد في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والاذان والوقف فلا تنقض فتأمل اه (قوله والتيامن) أي ويسن التيامن فهو عطف على تحليل (قوله أي تقديم اليمنى على اليسرى) تفسير للتيامن وانما لم يجب الترتيب بينهما لانه يكون بين عضوين مختلفين فان كانا في حكم العضو الواحد لم يجب ولهذا لا يجب الترتيب بين اليمنى واليسرى في الوضوء وبذل على انهما كالعضو الواحد في الحكم ان مسح الخلف لوزنغ احدهما باطلت طهارة قدميه جميعاً وصار كأنه نزعهما ولو غسل احدهما ومسح على خف لم يجز تبعيضهما كما لا يعرض القدم حواشي الروض (قوله لا قطع ونحوه) أي من مغلول يد ومخلوق بدونه والاشل قال في التحفة أي ان توضأ بنفسه كما هو ظاهر أي ولم يكن بالغمس فيما يظهر ووجه تقييده بذلك انه انما يسن له مطلقاً لعدم المعية المطلوبة أصالة في نحو الخدين ولا تعذر الا حينئذ قاله البصري (قوله في كل الأعضاء) أي لا في خصوص اليدين والرجلين احسن المعية له فيه (قوله ولغيره) عطف على الاقطع أي غير نحو الاقطع من سليم او الاقطع لكن وضأ غيره كما تقدم (قوله في يديه ورجليه فقط) أي لا في غيرهما حتى في غسل الكفين اول الوضوء (قوله ولولا بس خف) أي خلافاً لمن قال بمسح الخفين معاً قدرده الزركشي كابن النقيب بان الأفضل فيهما مسح الاعلى والاسفل على هيئة يستعمل فيها اليدين فلا تمكن المعية فيهما قال فان اقتصر على الاعلى احتل ما يقوله قال الشارح واطلاقهم التيامن ان لم يقع في محذور فلو بدأ فغسل اليسرى ثلاثاً ثم اليمنى قال ابن دقيق العيد لم تسن غسل اليسرى مراعاة للتيامن لان الزيادة منهى عنها فان غسل اليسرى مرة ثم اليمنى ثم اليسرى ففيه نظر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) دليل لسنية التيامن وروى ابن خزيمة وحبان في صحيحيهما خبراً اذا توضأ ثم فادأ بيمينك (قوله كان يحب التيامن في شأنه كله) رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها اولفظه قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله (قوله مما هو من باب التكريم) الاولى الاتيان بأى التفسيرية قال في التحفة ويلحق به ما لا تكررمة فيه ولا اهانة بخلاف ما كان من باب الاهانة فانه باليسر كما متخاط ودخول خلاء ونزع ملبوس لما رواه ابو داود قال في المجموع انه صحيح انه صلى الله عليه وسلم كانت يده صلى الله عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه واليسرى لثلاثة وما كان من أذى انتهى (قوله كسبرج شعره) تمثيل لما هو من باب التكريم وهو المعبر عنه في الخبر بالترجل (قوله وطهوره) أي تطهر (قوله واكتحال وحلق وتف ابطوقص شارب) أي اخذ به بالمقص وهو المقراض (قوله ولبس نحو نعل) أي تكف وتاسومة (قوله وثوب وتقليم ظفر) أي من يد ورجل (قوله ومصافحة وأخذ واعطاء) لعل المراد بتقديم اليمنى في هذه الثلاثة ان يباشرها بها فقط لانه بها تم اليسرى فليراجع (قوله ويكره ترك التيامن) أي فيما ذكر من اليدين والرجلين لنحو السليم وكل الأعضاء لغيره ويظهر أن طهرهما معاً كذلك وكالوضوء في ذلك ما فيه تكريم كما هو ظاهر فيكره فيه تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الخدين مما يظهر دفعة واحدة أو يفرق بورود الامر بالتيامن ثم النهى عن تركه ولا كذلك المعية هنا كل محتمل والا قرب الثاني قاله في الإيعاب واعتمد شيخ الاسلام الاول وعبارة الاسنى مع المستن ولو

(قوله مما هو من باب التكريم) قال في التحفة ويلحق به ما لا تكررمة فيه ولا اهانة اه وهو ظاهر وفي شرح الباب عن الراعي اليسار للاذى واليمين لغيره قال وأخذ منه الزركشي أن ما لا تكررمة فيه ولا اهانة يكون باليمين لكن قضية قول المجموع ما كان من التكريم بدأ فيه باليمين وخلافها باليسار يقتضى ان ما لا تكررمة فيه ولا اهانة يكون باليسار اه والاول أوجه قال في الباب وشرحه ويسن التيامن في ضده وهو ما كان من باب الاهانة والاذى كدخول الخلاء والاسنة نجا والامتخاط والخروج من المسجد وخلع اللباس كالثوب والخف والنعل والسراويل وازالة القنذر (قوله ويكره ترك التيامن) قال في الإيعاب ويظهر ان غسلهما معاً كذلك أي مكروه قال وكالوضوء في ذلك كل ما فيه تكريم كما هو ظاهر فيكره فيه تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الخدين مما يظهر دفعة واحدة قياساً

على ذلك أو يفرق بورود الأمر بالتيا من ثمة والنهي عن تركه ولا كذلك المعية هنا كل محتجل والا قرب الثاني اه كلام الایعاب
(قوله لامره صلى الله عليه وسلم) أى فى حديث أبى هريرة أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء فى استطاع منكم فليطل غرته
وتحجبله وقوله تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء واهما مسلم (قوله وبحصلان) أى كل من الغرة والتحجبل وظاهر هذا ان
الغرة والتحجبل لا تكونان فى محل الغرض وكذلك فى الامداد وفتح الجواد ويفهمه أيضا كلام الایعاب ولكنه يخالف للاحادیث
الصحيحة واللغة وللكلام أعتنا فهو ضعيف فلو قال هنا وفى الامداد وفتح الجواد وتحصل ليرجع الضمير الى الاطالة لكان أولى وعبرة
التحفة فالغرة والتحجبل اسمان للواجب واطالتهما يحصل أقلها بأدنى زيادة وكلاهما باستيعاب ما مر انتهت وهى واضحة وعبرة النهاية لم ر
ومعنى غرا محجلين بيض الوجوه ٢٤٦ واليدين والرجلين كالفرس الاغزو وهو الذى فى وجهه بياض والمجبل الذى هو الذى قوامه

بيض والاطالة فهما غسل
الزائد على الواجب من
اليدين والرجلين من
جميع الجوانب وغايته
استيعاب العضدين
والساقين وعلم مما تقرر
ان كلام من الغرة
والتحجبل شامل لمحل

(واطالة غرته وتحجبله)
لامره صلى الله عليه وسلم
بذلك وبحصلان بغسل
أدنى زيادة على الواجب
وغاية تطويل الغرة أن
يستوعب صفحتى عنقه
ومقدم رأسه وتطويل
التحجبل أن يستوعب
عضديه وساقيه ويسن
وان ذهب محل الغرض
من اليدين والرجلين

الغسل الواجب والمسنون
ولا فرق فى سن تطويلهما
بين بقاء محل الغرض
وسقوطه لان الميسور
لا يسقط بالمعسور خلافا
للامام انتهت عبارة النهاية
وعبرة المراجعة لشيخ
الاسلام اطالة الغرة بان

عكس فقدم اليسار فيما سن فيه تأخيرها كره للنهي عنه فى صحيح ابن حبان وهذا من زيادات المصنف
ويجزم به فى المجموع وقياس ذلك ان تقديمه لما فى كل ما فيه تكريم وتقديمه للمنى فى ضده مكرره وقد
يؤخذ من كلامه أنه يكره تقديم أحد الاذنين أو اليدين أو الكفين لنحو اقطع بحمل العكس على ما يشمل
ذلك اذ عكس المعية الترتيب (قوله واطالة غرته) أى ويسن اطالة غرته وكلامه يدل على انه يشترط
اتصالهما بالواجب وأنه ان قدمهما قدمها وان شاء قدمه نقله الشيخ عن الاسنوى قال ع ش وظاهر أن
محلها فيما لو قدمها على غسل الواجب حيث سبقت نية معتد بها كان نوى عند المضضة وانفصل بما فعله
جزء من الشفتين فان النية صحيحة والغسل لاغ وان لم يقصد الوجه وان قصده اعتد به وفى الحالين لو
غسل بعد المضضة صفحتى العنق ثم الوجه أجزأه ذلك لان الغرة فى هذه الحالة متأخرة عن النية (قوله
وتحجبله) عطف على غرته فهو بالجر وهما مطلوبان وان سقط غسل الكل كما تقدم (قوله لامره صلى
الله عليه وسلم بذلك) أى بالاطالة فهما فى الصحيحين قال صلى الله عليه وسلم ان أمتى يدعون يوم القيامة
غرا محجلين من آثار الوضوء فى استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل وفى مسلم أنتم الغر المحجلون يوم
القيامة من اسباغ الوضوء فى استطاع منكم فليطل غرته وتحجبله قال فى الاسنى ومعنى غرا محجلين
بيض الوجوه واليدين والرجلين كالفرس الاغزو وهو الذى فى وجهه بياض والمجبل الذى قوامه بيض
انتهى والمراد بالامعة امة الاجابة لا الدعوة والمراد المتوضئون وفى القسطلانى وهذه العلامة تحصل لهم فى
الموقف وعند الخوض ثم نزول عنهم عند دخولهم الجنة (قوله وبحصلان) أى الغرة والتحجبل أى اطالتهما
(قوله بغسل أدنى زيادة على الواجب) أى من الوجه واليدين والرجلين من سائر جوانبها (قوله وغاية تطويل
الغرة) أى التى هى اسم للواجب والمندوب (قوله ان يستوعب) أن والفعل فى تأويل المصدر خبر وغاية الخ
والضمير للمتوضئ (قوله صفحتى عنقه) زاد بعضهم والنحر واعترض بأنه داخل فيما قبله وعبرة الرافعى ان
يغسل الى الله وصفحة العنق قال الشارح فالأكل كفاى التحقيق وغيره وبه صرح القاضى وغيره غسل
ذلك للاتباع أنأخوذ من خبر مسلم الخ كبرى (قوله ومقدم رأسه) بنصب مقدم عطف على صفحتى عنقه
الواقع مفعول لا يستوعب (قوله وتطويل التحجبل) بالجر عطف على تطويل الغرة أى وغاية تطويل
التحجبل (قوله ان يستوعب) خبر وغاية (قوله عضديه) أى الى المنكب فى اليدين (قوله وساقيه)
أى الى الركبة فى الرجلين قال فى التحفة والغرة والتحجبل اسمان للواجب واطالتهما يحصل أقلها
بأدنى زيادة وكلاهما باستيعاب ما مر ومن فسرهما بغسل ما زاد على الواجب فقد أبعد وخالف
مدلولهما لغة لغير موجب انتهى فتأمل (قوله ويسن) أى كل من اطالة الغرة على ما فى
التحفة واطالة التحجبل اتفاقا كما سأتى (قوله وان ذهب محل الغرض من اليدين والرجلين)

أى

يغسل مع وجهه من مقدم رأسه وعنقه زائد على

الجزء الواجب ثم قال واطالة التحجبل يغسل ما فوق الواجب من اليد والرجل الخ فليقدر فى عبارة الشارح فى هذا الكتاب مضافا فيقال قوله
ويحصلان أى الغرة والتحجبل أى اطالة الغرة واطالة التحجبل ليوافق المعتد (قوله صفحتى عنقه) قال فى شرح العباب زاد بعضهم
والنحر واعترض بأنه داخل فيما قبله وعبرة الرافعى أن يغسل الى الله وصفحة العنق فالأكل كفاى التحقيق وغيره وبه صرح القاضى
وغيره غسل جميع ذلك للاتباع أنأخوذ من خبر مسلم الخ (قوله عضديه) الى المنكب وساقيه الى الركبة (قوله وان ذهب محل الغرض
الخ) ظاهره أن الوجه يخالف ذلك اعدم تأتى ذهاب محل الغرض فيه اذ لو سلخ وجهه مثلا وجب غسل ما ظهره بالقطع الا ان يقوم به مانع شرعى

من غسله ويساعده ظاهراً تعبير الجمل الرملي في شرح الهجعة حيث قال ولو سقط فرض الغسل بان قطعت يده من فوق المرفق أو رجليه من فوق الكعب استحب التحجيل أيضاً اه فأتى بان المفيدة للعصر في ذلك وكذلك صنع شيخ الاسلام في شرح الهجعة وقال بعد ذلك لا يتأتى الفقد في الوجه الا أن يحمل على ما يشمل الفقد الشرعي فيشمل ما لو تذر غسل وجهه أو يديه أو رجليه المرفق والكعب لعله وتيمم عنها فيسن له اطالة الغرة والتحجيل لكن قال الامام لا يسن وصوره في الوجه ومثله اليدين والرجلان ويوجه بان سقوط وجوب الغسل حينئذ رخصة فسقط تابعه مثل ما مر اه كلام شيخ الاسلام في الغرر وكلام العباب يفيد حيث ذكر أولاً اطالة الغرة ثم قال وكذا في اليدين والرجلين وان أبين محل الفرض بناء على أن قوله وان أبين قيد لما به دكد أو يؤيده قول الشارح في شرحه ولو من المنكب والركبة بخلاف الخ ولم يتعرض للوجه ويؤيده أنه عبر بان أبين وسبق عن شيخ الاسلام أنه لا يتأتى الفقد أي الحسي في الوجه الخ وجرى على مقتضى ذلك الشارح في شرح العباب فقال ويكون سقوط المتبوع هنا ليس رخصة كافي المجموع وغيره أي في مسألة ابانة اليدين والرجلين وانما هو للتعذر في العضو على ما كان من الاستحباب وصار كحرم لا يشعر بأنه يسن له امرار الموضع عليه وليس التابع مكمل لاله كما قاله ابن لرفة فارق عدم سقوط التابع هنا بسقوط المتبوع سقوطه بسقوطه في نحو رواتب الفرائض أيام الجنون ومنه يؤخذ أنه لو سقط غسل وجهه أو يديه أو رجليه لعله لم تسن له الغرة والتحجيل وهو ما رجحه ابن الرفعة كالامام في الغرة ومثلها التحجيل لان سقوط غسل المتبوع هنا حينئذ رخصة وتخفيف ولهذا الوت كلفه صح فعمل اندفاع مانظر به القمولى كابن الاستاذ في كلام الامام من أن ما هنا يقتضي خلافه الى آخر ما قاله في شرح العباب وجرى الشارح في التحفة وشرحي الارشاد على ندب اطالة الغرة والتحجيل مطلقاً وبعبارة فتح الجواد وان سقط محل الفرض كان قطع فوق المرفق والكعب أو تذر غسل الوجه لان المسور لا يسقط بالمسور انتهت وعبر في الإبعاد بقوله وان سقط محل الفرض لذهاب محله أو تذر غسله كان قطع فوق المرفقين والكعبين أو تذر نحو غسل الوجه لعله لان المسور لا يسقط بالمسور وانما سقطت الرواتب عن الجنون الخ ويمكن أن يقال ٢٤٧ ما في شرحي الارشاد لا يخالف ما في

الايعاب لانه فيها عبر في اليدين والرجلين بقطعهما وفي الوجه بتعذر غسله وحينئذ فلا يكون ذلك رخصة بخلاف ما اذا لم يتعذر وانما قام بذلك نحو مرض يخشى منه مبيح تيمم فهو حينئذ رخصة فلا يسقط المسنون حينئذ بسقوط محل الفرض

أى كان قطعت يده من فوق المرفق أو رجليه من فوق الكعب وكذا في الغرة كافي التحفة حيث قال فيها وان سقط في الكل غسل الفرض لعذر ومثله في النهاية والمغنى خلافاً لما في الغرر والايعاب عبارة الاولى على قول الهجعة

والمد والطول لغرة أحب * ولو لفقده موضع الفرض ذهب

أى ولو ذهب الفرض لفقده موضعه بأن فقد اليدين من فوق المرفق والرجل من فوق الكعب فانه يسن تطويل الغرة كافي السليم ولا يخلو العضو عن الطهر فان قيل اذا سقط المتبوع سقط التابع كرواتب الفرائض الجنون حيث سقط قضاءها تبعاً لسقوط قضاء فرائضه قلت السقوط ثم رخصة فالتابع أولى به وهذا لتعذر المتبوع فسن فعل التابع محاذرة على العبادة كما مر المحرم الموسى على رأسه عند عدم شعره والتعليل بفقده الموضع من زيادة النظم ولا يتأتى الفقد في الوجه الا أن يحمل على ما يشمل الفقد الشرعي فيشمل ما لو تذر غسل وجهه أو يديه أو رجليه الى المرفق والكعب لعله وتيمم عنها فيسن له اطالة الغرة والتحجيل لكن قال الامام

لكن عبارة التحفة لا يَحْتَمِلُ فيها ذلك وهى وان سقط في الكل غسل الفرض لعذر فالعذر يشمل التعذر والرخصة كالا يخفى وما في نهاية م ر يوافق ما في التحفة وبعبارة اول الفرق في سن تطويلهما بين بقاء محل الفرض وسقوطه لان المسور لا يسقط بالمسور خلافاً للامام انتهت وقد سبق في كلام شرح العباب للشارح ان الامام انما قال بعدم الذنب عند سقوط محل الفرض لعله وقد قال في النهاية خلافاً للامام فاذا كلاً ما أفاده كلام التحفة وفي حاشية المنهج لس م بمد أن نقل عبارة تجريد صاحب العباب نصها واعتمد م ز تارة قول الامام وتارة خلافه ومشى على خلافه في الارشاد وذكر س م كلاماً طويلاً ثم قال واعتمد م ر ما قاله الامام وقرر بينه وبين نظيره من اليدين والرجلين بانه انما سنا هنالك خروجه من خلاف من أوجب ذلك بخلافه هذا اذا قائل بوجوب الزائد وأظنه بعد ذلك اعتمد ما قال الامام اه ما أردت نقله من كلام س م وفي الامداد للشارح ويعتد به أى التحجيل قبل غسل اليد والرجل بخلاف الغرة فيما يظهر لاعتبار مقارنة النية لمتبوعها وهو الوجه ومن ثمة لو فرق النية كانا سواء أى فلا يعتد به قبل غسل اليد والرجل وفارقت السن المتقدمة بان تلك مقصودة التقديم فشمها النية المتقدمة بخلاف هذه اه وفي شرح العباب للشارح ويعتد به أى التحجيل قبل غسل اليد والرجل وكذا الغرة على احتمال قياساً على السن المتقدمة على غسل الوجه حيث قدم النية ويحتمل وهو الاقرب الفرق باعتبار مقارنة النية للمتبوع فلا يقدم التابع عليها والسن المتقدمة مقصودة التقديم قال الاسنوى وكلام مهم يدل على اشتراط اتصالها بالواجب اه بجر وفه ونظر ابن قاسم في حاشية المنهج في كلام الامداد السابق بان اعتبار مقارنة النية المذكورة لا يقتضى ما ذكره لانه يمكن البداءة بجزء من الوجه فتقرن النية به ثم يغسل الزائد عن الوجه ثم يغسل بقية الوجه الا أن يراد أنه لا بد من تقديم شيء من الوجه لاجمعه تأمل اه وهذا الذى قاله آخر امتوجه فخره

(قوله لانها ترفه) أى تنعم كما عبر به الاسنوى قال الحلبي في حواشى المنهج هل من الترفه الوضوء بالماء العذب وترك الماء حيث لا عذر الظاهر لا وقال القليوبي في حواشى المحلى هل من الترفه بالاستعانة الخفية المعروفه راجعه قليوبي (قوله وان لم يطلبها) عبارة النهاية فلو أعانته غيره مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان كطلبها اه وقد اشرح أيضاً بالقدرة على المنع فى الامداد والاياعاب ونقله سم فى حاشية المنهج على الامداد وأقره أشار به الى أن السين فى قولهم الاستعانة ليست قيد للطلب بل انهم انما عبروا بها جرياً على الغالب من أن الانسان يطلب الصب عليه أو أنها الغير المطلوب كما فى قوله تعالى فما استيسر من الهدى أى تيسر وقد ترد السين للتحويل نحو استعجز الطين وعبارة الاسنوى فى شرح المنهاج المسمى بكافى المحتاج مانصه (تنبيه) مقتضى التعبير بالاستعانة اختصاص هذا الحكم بما اذا طلب المتوضى الاعانة حتى لو أعانته غيره وهو ساكت لا يكون خلاف الاولى فان السين للطلب ولهذا وحلف لا يستخدمه فقدمه ساكتنا لا يبحث نعم قد استدلل الرافعي بما سبق من المعنى والحديث وهو يدل على أنه لم يرد ٢٤٨ بالاستعانة حقيقتها وانما أراد الاستقلال بالافعال اه كلام الاسنوى (قوله أو كان المعين كافراً)

أشار به الى الرد على الزركشى وعبارة النهاية قال الزركشى وينبغي أى فى عدم كراهتها أن يكون المعين أهلاً للعبادة ليخرج الكافر ونحوه اه واطلاقهم يخالفه اه وعبارة الامداد للشارح وان كان المعين كافراً لا مكرهه

على الأوجه خلافاً للزركشى انتهت (قوله لا مكرهه) أى لعدم نهى خاص فى ذلك بل فى الصحيحين أن أسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فاعلم بانع الشعب الايسر الذى دون المزدلفة أناخ فبال

لا يسن وصوره فى الوجه ومثله اليدان والرجلان ووجهه بأن سقوط وجوب الغسل حينئذ رخصة فسقط تابعه مثل ما مر انتهى ومثله فى الايعاب وبسط بأطول من ذلك (قوله وترك الاستعانة) أى وبسن ترك الاستعانة فهو عطف على تحليل (قوله بالصب عليه) ينبغى أن لا يكون من ذلك الوضوء من الخفية لانها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأتى الاستعمال منها على غيره فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها التدرج من خلاف من منع الوضوء من الفساق الصغيرة ونظافة مأثمها فى الغالب عن ماء غيرها ع ش انتهى حاشية النخفه (قوله الا لعذر) أى وأماله فلا يسن تركها بل قد تجب كما ساقى (قوله لانها) أى الاستعانة وهو تعليل لسنة تركها ولأنه لا كثر من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله ترفه) أى تمتع (قوله لا يلىق بحال المتعبد) وليس من الترفه المنهى عنه فى العبادة عند قوله من الماء المالح الى العذب على المعتمد برماوى (قوله فهى) أى الاستعانة بالصب (قوله خلاف الاولى) عبر فى النخفة بخلاف السنة قال الشيخ عبد الرؤوف الفرق بينهما أن خلاف الاولى من أقسام المنهى عنه وخلاف السنة لانها (قوله وان لم يطلبها) أى الاعانة فلو أعانته غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك وأشار به الى أن السين فى قولهم الاستعانة ليست للطلب بل انهم انما عبروا بها جرياً على الغالب من أن الانسان يطلب الصب عليه أو أنها لغير الطلب كما فى قوله تعالى فما استيسر من الهدى أى تيسر وقد ترد السين للتحويل نحو استعجز الطين وعبارة الاسنوى فى كافى المحتاج شرح المنهاج مقتضى التعبير بالاستعانة اختصاص هذا الحكم بما اذا طلب المتوضى الاعانة حتى لو أعانته غيره وهو ساكت لا يكون خلاف الاولى فان السين للطلب ولهذا وحلف لا يستخدمه فقدمه ساكتنا لا يبحث نعم قد استدلل الرافعي بما سبق من المعنى والحديث وهو يدل على أنه لم يرد بالاستعانة حقيقتها وانما أراد الاستقلال بالافعال انتهى من الكبرى (قوله أو كان المعين كافراً) عطف على لم يطلبها فهو من مدخول الغاية وهى للرد على الزركشى حيث قال وينبغي أى فى عدم كراهتها أن يكون المعين أهلاً للعبادة ليخرج الكافر ونحوه قال فى النهاية واطلاقهم يخالفه (قوله لا مكرهه) عطف على خلاف الاولى وذلك لعدم نهى خاص فى ذلك بل فى الصحيحين أن أسامة بن زيد رضى الله عنهم ما قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فاعلم بانع الشعب الايسر الذى دون المزدلفة أناخ فبال ثم جاء فصبيت عليه الوضوء فتوضأ وضواً أخفياً الحديث وروى ابن ماجه عن الربيع بنت معوذ بن عبد الله بن عوف أن أسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فاعلم بانع الشعب الايسر الذى دون المزدلفة أناخ فبال

عسال

ثم جاء فصبيت عليه الوضوء فتوضأ وضواً أخفياً الحديث فى ابن ماجه عن الربيع بنت معوذ بن عوف أن أسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فاعلم بانع الشعب الايسر الذى دون المزدلفة أناخ فبال ثم جاء فصبيت عليه الوضوء فتوضأ وضواً أخفياً الحديث فى ابن ماجه عن الربيع بنت معوذ بن عبد الله بن عوف أن أسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فاعلم بانع الشعب الايسر الذى دون المزدلفة أناخ فبال ثم جاء فصبيت عليه الوضوء فتوضأ وضواً أخفياً الحديث فى ابن ماجه عن الربيع بنت معوذ بن عبد الله بن عوف أن أسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فاعلم بانع الشعب الايسر الذى دون المزدلفة أناخ فبال

(قوله مباحة) أي لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم كثير هذا ما أطبقوا عليه ورأيت في شرح صحيح البخاري للقسطاني مانعه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلاً قال ابن حجر لكن الأفضل خلافه وقال الجلال المحلى ولا يقال إنها خلاف الأولى اهـ ومثل احضار الماء احضار الأتاء والدلو كما في الإيعاب (قوله ويجب الخ) أي طلب الإعانة وقوله ولو بأجرة مثل كأنه أشار بلو إلى الخلاف في بعض أفراد ما ذكره في جميعه فقد رأيت في المطلب لابن الرفعة مانعه ولا خلاف بين الأصحاب في أن من عجز عن الوضوء بنفسه وقدر عليه بغيره ولو بأجرة المثل وجب عليه ويعتبر في قدرته على أجرة المثل أن تكون فاضلة الخ فقد دني الخلاف في ذلك كما تراه وبعض الأفراد المشار إليهم بالدون فقد اشترط الشارح كشيخ الإسلام في وجوب زكاة الفطر كونها فاضلة عن الدين ولو مؤجلاً ٢٤٩ فاقضى تشبيه ما هنا بما هناك إعطاء حكمه

وقال الزركشي في الخادم إطلاق الدين يشمل المؤجلة وينبغي عدم النظر إليها كما أن الغارم لا يعطى من الزكاة إذا كان دينه مؤجلاً بل الأشبه عدم اعتبار الدين هنا قال الشارح في الإيعاب بعد

نعم إن قصد بها تعليم المعين لم يكره فيما يظهر وهي في احضار الماء مباحة وفي غسل الأعضاء بلا عذر مكره وتجب على العاجز ولو بأجرة مثل إن فضلت عما يعتبر في زكاة الفطر والأصلي بالتيمم وأعاد (و ترك) (النفذ) لانه كالنهي من العبادة فهو خلاف الأولى لامباح على المعتمد

ذكره ويرد بأن الزكاة أضيق لأن فيها حقاً لا دمي مع أنه لا بد لها من خلافها هنا فيفسوخ هنا بما لم يسامح به ثمة اهـ (قوله وأعاد) أي كن لم يجد ماء ولا ربا لان عدم وجدان الأجرة نادر وفي

عسأل قال صبت على النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر في الوضوء وخبر أن لا أستعين على الوضوء بأحد باطل لأصل له وخبر أن لا أحب أن يمضي على الوضوء أحد ضعيف من الكبرى (قوله نعم إن قصد بها) أي بالاستعانة (قوله تعلم المعين) أي الذي لم يعلم كيفية الوضوء (قوله لم يكره فيما يظهر) لعل الانسب لم يكن خلاف الأولى (قوله وهي) أي الاستعانة (قوله في احضار الماء) أي ونحوه كالدلو والبريق والمعرفة (قوله مباحة) أي ليست مكرهه ولا خلاف الأولى لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم كثير هذا ما أطبقوا عليه لكن في القسطاني نقلاً عن الحافظ أن الأفضل خلافه فليتم (قوله وفي غسل الأعضاء) عطف على في احضار الماء أي والاستعانة في غسل الأعضاء (قوله بلا عذر) أما إذا كان بعد ترك وضوء فلا تكون خلاف الأولى ولا مكرهه دفعاً للشبهة معنى (قوله مكرهه) أي لانها ترفه وتكبر زائد على الاستعانة بالصب (قوله وتجب) أي الاستعانة ومثلها قبول الإعانة في الإيعاب نقلاً عن المجموع اتفاقاً على أنه لو وجد من يوضئه متبرعاً لم يمتنع قبوله إذا لم يمتنع فيه اهـ (قوله على العاجز) أي الذي تعينت الاستعانة طريقاً لظهوره (قوله ولو بأجرة مثل) كأنه أشار بالغاية إلى الخلاف في بعض أفراد ما ذكره في جميعه في المطلب ولا خلاف بين الأصحاب في أن من عجز عن الوضوء بنفسه وقدر عليه بغيره ولو بأجرة المثل وجب عليه ويعتبر في قدرته على أجرة المثل أن تكون فاضلة الخ فتنى الخلاف في ذلك كما رأيت والبعض المشار إليهم بالدون فقد اشترط الشارح كشيخ الإسلام في وجوب زكاة الفطر كونها فاضلة عن الدين ولو مؤجلاً فاقضى تشبيه ما هنا بما هناك إعطاؤه حكمه أفاده في الكبرى (قوله إن فضلت) أي الأجرة عما يعتبر في زكاة الفطر أي بأن تكون فاضلة عن قوته وقوت جموعه في ذلك اليوم وليته وعن دينه وعن مسكن (قوله والا) أي وإن لم تفضل عن ذلك (قوله صلى بالتيمم) أي يجوز أن يصلي بالتيمم (قوله وأعاد) أي وجوباً بالنذر عذره كفاقد الطهورين (قوله وترك النفذ) أي من سنن الوضوء ترك النفذ للماء قال في المختار نفذ الثوب والشجر من باب نصر أي حركه لينتفض (قوله لانه) أي النفذ (قوله كالنهي من العبادة) ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم فانها مرواح الشيطان قال ابن الملقن رواه ابن أبي حاتم في علله وابن حبان في ضعفه من رواية أبي هريرة روى عنه فاه وانكار ابن الصلاح من الحديث فانها مرواح الشيطان غلط لوجودها كما ذكرنا انتهى شرح الأحياء (قوله فهو) أي النفذ (قوله خلاف الأولى لامباح على المعتمد) أي خلافاً لما جزم به في الروض من إباحته وجري صاحب الهجة على أن النفذ مكره حيث قال

ويكره النفذ ويسن وكراهة * للغسل كل مامضى من صورته

قال في الفرر وهذا ما جزم به الرافعي في شرحه وجزم في المحرر والمنهاج والتحقيق بأن الأولى تركه وقال في شرحي مسلم والوسيط انه الأشهر قال في المهمات وبه الفتوى فقد نقله ابن كعب عن نص الشافعي وادعى

* ٣٢ - ترمذي - ل * الإيعاب قال في المجموع واتفقوا على أنه لو وجد من يوضئه متبرعاً لم يمتنع قبوله إذا لم يمتنع فيه اهـ (قوله وترك النفذ) في الإيعاب باليد أو غيرها وتقييد الشيخين بها للغالب على المعتمد جرى في الإرشاد على أنه مباح قال الشارح في شرحه الوجه أنه خلاف الأولى لانه كالنهي من العبادة زاد في فتح الجواد والنهي عنه ضعيف لجزم الرافعي بكراهته اهـ واعتمده أيضاً في الإيعاب وجزم به في المنهج واعتمده أيضاً الخطيب والجمال الرمي وغيرهم ولم يصرح شيخ الإسلام في شروحه على المنهج والروض والبهجة بترجيح لكن ميل كلامه لكونه خلاف الأولى وكذلك التحفة لم يصرح فيها بترجيح وعبارة شرح الهجة لشيخ الإسلام بعد أن ذكر صاحب الهجة كراهته نصها هذا ما جزم به الرافعي في شرحه وجزم في المحرر والمنهاج والتحقيق بأن الأولى تركه وقال في شرح مسلم والوسيط انه الأشهر قال

في المهمات وبه الفتوى فقد نقله ابن كنج عن نص الشافعي وادعى النووي في تصحيحه أنه لا نص له فيها ورجح في الروضة والمجموع أنه مباح تركه وفعله سواء الخ وعبارة التحفة فهو خلاف السنة على ما في التحقيق وشرحي مسلم والوسط وصحح في الروضة والمجموع بإباحته والرافعي كراهته لخبر فيه ورد بأنه ضعیف اه قال في شرح العباب قال في الكفاية استثنى بعضهم ما إذا أخذ الماء لمسح رأسه أو أذنيه أو رقبته فinsen النفث ان أمن الترشيح وفيه نظر لانه يستحب في هذه الاحوال أن يرسل يديه لأن ينفضهما اه وتبعه القمولى والاذرى اه (قوله وان لم يبالغ فيه) أشار بان الغاية الى الرد ٢٥٠ على الاستوى في قوله فائدة قال الجوهرى نشف الثوب العرق بالنشر ونشف

النوى في تصحيحه أنه لا نص له فيها ورجح في الروضة والمجموع أنه مباح تركه وفعله سواء لخبره ميمونة قال ولم يثبت في النهى شيء وأما خبر اذا توضأت ثم فضضته انتهى كما سبق قال في الكفاية استثنى بعضهم ما اذا أخذ الماء لمسح رأسه أو أذنيه أو رقبته فinsen النفث ان أمن الترشيح وفيه نظر لانه يستحب في هذه الاحوال أن يرسل يديه لأن ينفضهما اه (قوله وترك التنشيف) أى من سنن الوضوء ترك التنشيف من بلل الماء (قوله بثوب) سبأى الكلام عليه (قوله الاخرو برد وخوف نجاسة) أى فلا يطلب تركه وانظر وجه كون الحرة عذراً في ترك التنشيف وربما يصور بما اذا كان شخص يتضرر بالرطوبة في زمن الحر أو بصورة بما اذا كان الماء حاراً والزمان حاراً قاله البجيرمي (قوله بلا عذر) لعل الاولى حذفه أو يقول الا لعذر كالحرج فليست مل (قوله وان لم يبالغ فيه) أى التنشيف والغاية للرد على الاستوى رحمه الله حيث اعترض على التعبير به فقال في كافى المحتاج الضواب التعبير بالتنشيف على وزن الضرب لا بالتنشيف على التكریم فان قيل المتعدى المخفف يجوز تشديده للمبالغة قلنا فيكون المطلوب تركه هو المبالغة في التنشيف وليس كذلك انتهى قال الشارح في الايعاب ورده الشمس القاياتى بأن التنشيف أخذ الماء بنحو خرقة كما في القاموس والنشف الشرب فالاول هو المناسب بخلاف الثانى الابنوع تكلف انتهى أى بأن يقدر ما به التنشيف من نحو خرقة على أن النشف أعم من جذب الماء بالحرارة ومن جذبه بالخرقة مع أن المقصود هنا هو الثانى فقط فلا يهاجم في عبارته قاله الهاتنى أفاده في الكبرى ومع ذلك قال في حاشية فتح الجواد الاولى نشف يشمل ما لو نشفه غيره مع سكوته وقدرة دفعه فانه خلاف الاولى أيضا كما هو ظاهر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) دليل على سنية ترك التنشيف ولانه أثر العبادة فكان تركه أولى وقد كرهه بعض السلف وقال انه نور الوجه (قوله أى بمندبل) بيناء أى للفعول أى أنه ميمونة رضي الله عنها كما سبأى والمندبل بكسر الميم وتفتح مذ كرا لا يجوز تأنيثه وهو معرف سمي به لانه يندل أى يزيل الوسخ وغيره (قوله بعد غسله) أى اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من الجنابة) والحديث رواه الشيخان عن ميمونة رضي الله عنها قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد اغتساله بمندبل فردده وجعل ينفض الماء بيده قال في التحفة وخبر أنه صلى الله عليه وسلم كان له مندبل بمسح به وجهه من الوضوء وفي رواية خرقة بنشف بها وجهه الحاكم وضعفه الترمذى وعلى كل ينبغي حمله على أنه الحاجة انتهى (قوله ويتأكد سنه) أى التنشيف (قوله في الميت) أى في طهارة أى بعده بل والمبالغة فيه للابتل أكفانه فيسر ع فسادة كإسأى في الجنائز (قوله واذا خرج) عطف على في الميت ويتأكد سنه اذا خرج (قوله عقب الوضوء) يعنى قبل جفاف مائه (قوله في هبوب ریح بنجس) أى خشية التصاقه بجسده قال سم بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجد ما يغسله به (قوله أو آله) أى المتوضئ وهو عطف على خرج وآله بعد الهمزة من الايلام أصله ألم بهمزتين بوزن أكرم قلبت الثانية الفاعل بقول ابن مالك

ومد البذل نأى المدهزين من * كلمة ان بسكن كالأثر واثمن

الحوض الماء ينشفه نشفا شر به هذا الفظه وما ذكره من كونه بالتخفيف قد نص عليه أيضا خلافاً من أمة اللغة كما أوضحته في المهمات فالضواب التعبير بالتنشيف على وزن الضرب لا بالتنشيف على وزن التكریم فان قيل

(و) ترك (التنشيف بثوب) الاخرو برد وخوف نجاسة بلا عذر وان لم يبالغ فيه لانه صلى الله عليه وسلم أى بمندبل بعد غسله من الجنابة فردده ويتأكد سنه في الميت واذا خرج عقب الوضوء في هبوب ریح بنجس أو آله

المتعدى المخفف يجوز تشديده للمبالغة قلنا فيكون المطلوب تركه هو المبالغة في التنشيف وليس كذلك اه كلام الاستوى في شرح المنهاج ومنه نقلت وعبارة شرح العباب للشارح قال الاستوى والتعبير بالتنشيف يقتضى أن المسنون ترك المبالغة

فيه وليس كذلك فالاولى التعبير بالنشف كالضرب من نشف كعلم ورده الشمس القاياتى بأن التنشيف أخذ الماء بنحو خرقة كما في القاموس والنشف الشرب فالاول هو المناسب بخلاف الثانى الابنوع تكلف اه عبارة الايعاب زاد الهاتنى في حاشية التحفة بأن يقدر ما به التنشيف من نحو خرقة على أن النشف أعم من جذب الماء بالحرارة ومن جذبه بالخرقة مع أن المقصود هنا هو الثانى فقط فلا يهاجم في عبارته اه (قوله أى بمندبل) أى أنه ميمونة رضي الله عنها وقوله فردده أى وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان (قوله ويتأكد سنه) أى التنشيف في الميت بل والمبالغة فيه للابتل أكفانه فيسر ع فسادة وهذا إسأى في الجنائز في كلام الماتن والشارح (قوله واذا خرج الخ) كذلك التحفة والهاية وغيرهما وقال القليوبى في حاشية المحلى وبحث شيخنا مر وجوبه في ظن النجاسة اه

(قوله أو كان يتيم) قال في شرح العباب نقلا عن الأذري بل قد يجب ذلك في وضوء إذا ٢٥١ احتاج للتيم فيه لما في تركه إلى أن

يجف العضو من التفرق
اه وفي الوجوب نظر
أي نظر ولا نسلم أن هذا
تفريق مضر اه كلام
الاعباب (قوله الأولى
ترك الخ) جزم به الشارح
في التحفة قال وفعل صلى
الله عليه وسلم ذلك مرة
لبان الجواز اه وأقر
الذخائر لمجلى على ذلك
شيخ الإسلام في شرح
البهجة والروض قال

شدة نحو برد أو كان يتيم
وكان المصنف تبع في قوله
بثوب قول مجلى الأولى تركه
بنحو ذيله أو طرف ثوبه
لكنه مردود بأنه صلى الله
عليه وسلم فعله بهما والأولى
وقوف حامل المنشفة على
اليمين والمعين على اليسار
لأنه لا يمكن (و) بسن
(تحريك الخاتم) لأنه أبلغ
في إيصال الماء إلى ما تحته
فإن لم يصل إلا بالتحريك
وجب (والبداءة

الهابية في حواشي التحفة
فقد قيل أنه يورث الفقر
اه وعبرة القليوبي في
حواشي المحلى عن الجلال
السيوطي أن فعله بلبوسه
يورث الفقر اه (قوله
لكنه مردود) رده الشارح
في الامداد أيضا بما رده
به هنا ونقل عبارة الامداد
سم في حواشي شرح
المنهج وأقرها ورده
أيضا في الاعباب وزاد
وبه أي بفعله صلى الله عليه

أي آذاه (قوله شدة نحو برد) بالرفع فاعل ألم ونحو البرد على ما تقدم (قوله أو كان يتيم) عطف على خرج
أيضا أي ويتأ كدسنة إذا كان يتيم عقب الوضوء لراحة مثلا لا يمنع البلل في وجهه ويديه منه قال الأذري
بل قد يجب ذلك في وضوء دائم الحدث إذا احتاج للتيم فيه لما في تركه إلى أن يجف العضو من التفرق
انتهى قال في الاعباب وفي الوجوب نظر أي نظر ولا نسلم أن هذا تفريق مضر (قوله وكان المصنف
تبع) كان من أخوات أن تنصب الاسم وترفع الخبر فالمصنف بالنصب اسمها ووجهه تتبع خبرها وهذا
تورك من الشارح على المصنف في قوله بثوب (قوله مجلى) بالنصب مفعول تتبع ومجلى بضم الميم وفتح
الحيم وكسر اللام المشددة والياء كذلك هو أبو المعالي القاضي مجلى بن جميع بالتصغير المخزومي المصري
تولى قضاء الديار المصرية قال السبكي تفقه على الفقيه سلطان المقدسي تلميذ الشيخ مضر وصار من
كبار الأئمة وتفقه عليه العراقي شارح المذهب وله مؤلفات منها الذخائر وهو كتاب عجيب فيه غرائب لان
ترتيبه غير معهود متعبد لمن يريد استخراج المسائل منه انتهى ومن مؤلفاته كتاب أدب القضاء ومصنف
في الجهر بالبسملة ومصنف في المسألة السريجية ومصنف في اقتداء بعض المخالفين في الفروع توفي
سنة ٥٥٠ خمسين وخمسائة رحمه الله تعالى رجة واسعة (قوله الأولى تركه) الخ مفعول قول مجلى والضدير
للتنشيف (قوله بنحو ذيله) أي طرف قبضه قال في المصباح ذال الثوب يذيل ذيل من باب باع طال حتى
مس الأرض ثم أطلق الذيل على طرفه الذي يلي الأرض وإن لم يسمها تسمية بالمصدر والجمع ذبول انتهى أي
في الكثرة وأذبال في القلة (قوله أو طرف ثوبه) أي أزاره زاد في المعنى فقد قيل إن ذلك يورث الفقر
(قوله لكنه) أي قول مجلى (قوله مردود) كذا رده في الامداد والاعباب وأقره سم لكن في التحفة
الجزم بما قاله مجلى من غير عز واليه ونصه والأولى عدمه يعني التنشيف بنحو طرف ثوبه وفعله صلى الله عليه
وسلم ذلك مرة لبان الجواز انتهى وكذا نقل عن مجلى في الأسنى والغرر والمعنى والاقناع وحينئذ في قوله مجلى هو
المعتمد وببحث الزين العراقي أنه إذا تنشف بيد اليسار لان بقاء أثر الوضوء تكميم (قوله بأنه صلى الله عليه
وسلم فعله) أي التنشيف (قوله بهما) أي بنحو الذيل وطرف الثوب والحديث رواه الترمذي وقال إنه
غريب عن معاذ رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ مسح بكمه بطرف ثوبه
وفي المعجم الكبير للطبراني من حديثه كان يمسح وجهه بطرف ثوبه في الوضوء وبه يتأكد الرد المذكور فليتأمل
(قوله والأولى) أي إذا أراد التنشيف ولا يستصحبه بنفسه (قوله وقوف حامل المنشفة) قال في التحفة هنا
وفي الغسل والمنشفة بكسر الميم آلة التنشيف (قوله على اليمين) أي بين المتوضي (قوله والمعين) أي وقوف
المعين في الصب فهو بالجر عطف على حامل المنشفة (قوله على اليسار) أي يسار المتوضي وظاهر أن
محله إذا قدر على أخذ الماء والافيقف أولا على اليمين ثم على اليسار مراعاة للتيامن (قوله لأنه) أي كلام
وقوف حامل المنشفة على اليمين وقوف المعين على اليسار ولوقال لانها المكان أوضح (قوله لا يمكن) أي
الاسهل والاحسن أدباً قال في التحفة وكانت أم عباس توضئه صلى الله عليه وسلم وهي قاعدة وهو قاعدة (قوله
وبسن تحريك الخاتم) أشار بتقدير بسن إلى أن قوله تحريك عطف على قول المصنف تحريك أصابع
اليدين سابقا فهو بالرفع لا بالجر عطفا على الاستعانة لفساده كما لا يخفى فتحريك الخاتم سنة في الوضوء أن
وصل الماء إلى ما تحته (قوله لأنه) أي تحريك الخاتم (قوله أبلغ في إيصال الماء إلى ما تحته) ولأنه صلى الله
عليه وسلم كان إذا توضأ حرك خاتمه أخرجه ابن ماجه والدارقطني وقده ذكره البخاري عن ابن سيرين
وصحله ابن أبي شيبة نقله بعض السادة عن نيل الأوطار للشوكاني وفي شرح الاحياء لفظه عن أبي رافع رفعه
كان إذا توضأ وضوءه لاصلة حرك خاتمه في أصبعه فيحتمل أن ذلك اختصار وهو رواية غير ابن ماجه
فليراجع وتقدم أنه يكفي في ذلك غلبة الظن (قوله بأن لم يصل) أي الماء وهذا محتمل زقيد ملحوظ كما تقرر
(قوله إلا بالتحريك) بأن كان الخاتم ضيقا (قوله وجب) أي التحريك وهل يجب كسره لولم يصل الماء
إلى ما تحته إلا به الظاهر نعم (قوله والبداءة) بالرفع عطف على تحريك الخاتم أي ويسن البداءة وتقدم أن

وسلم ذلك برد على من زعم أن ذلك يورث الفقر وذكر الحلبي في حواشي المنهج كلام مجلى والرد عليه ثم قال وفيه أن فعله صلى الله عليه وسلم

لا ينافي كونه خلاف الأولى اه وهو ظاهر فالأول أوجه مما جرى عليه في هذا الكتاب وفي الامداد والاياعاب واذا نشف فالأولى كما
بحته الزين العراق أن يبدأ بالانشيف ٢٥٢ باليسار لأن بقاء أثر الوضوء تكريم له وأقره الشارح في الامداد والاياعاب (قوله لكن

المعتمد مافي المجموع
وغیره) أى كالتحقيق
وصوبه في التنقيح (قوله
الى مرفقه) أى معه هذا اذا
لم يرد الاطالة في التحجيل
والا فالى المنكب كما هو

بأعلى الوجه) للاتباع
ولكونه أشرف (والبداءة
في غسل) اليد والرجل
أى كل يد ورجل
(بالاصابع) ان صب
على نفسه) فان صب عليه
غيره بدأ بالمرفق والكعب
هذا مافي الروضة لكن
المعتمد مافي المجموع
وغیره من أن الأولى
البداءة بالاصابع مطلقا
فيجري الماء على يده ويديه
كفه الآخر عليها مجريا
للماء بها الى مرفقه وكذا
في الرجل ولا يكتفي
بجريان الماء بطبعه
(وذلك الغضو) مع
غسله أو عقبه

ظاهر وان لم أقف على من
نبه عليه وانما اقتصر على
قوله الى مرفقه هنا وفي
الامداد والاياعاب موافقة
للمجموع (قوله وكذا في
الرجل) أى يجريه
على رجليه ويدبر كفه
عليها مجريا للماء الى كعبه

البداءة بضم الباء والبداءة بكسر هاء فلا تغفل (قوله بأعلى الوجه) أى مطلقا (قوله للاتباع ولكونه) أى
الوجه (قوله أشرف) أى لكونه محل السجود وأيضا فلا تحذر الماء بسهولة (قوله والبداءة في غسل اليد
والرجل) أى يسن البداءة في غسلهما (قوله أى كل يد ورجل) أشار بتقدير كل الى أن أل فيهما
للاستغراق (قوله بالاصابع) أى بأطرافها فهو على تقدير مضاف (قوله ان صب على نفسه) أى المتوضئ
(قوله فان صب عليه غيره) قال القليوبي ومنه الحنفية المعروفة (قوله بدأ بالمرفق والكعب) أى
لا بالاصابع (قوله هذا) أى ما ذكره من التفرقة بين الصاب على نفسه وبين الصاب عليه غيره (قوله مافي
الروضة) أى الذى قاله النووي في روضة الطالبين بما لا يصيرى والماء ردى وهو ضعيف عند الشارح
رحمه الله (قوله لكن المعتمد مافي المجموع) أى شرح المذهب عند الكلام على غسل الرجلين وقال انه
المختار ونص عليه في الامتلاء عن الأكثرين وجرى عليه في التحقيق وقال فيه وفي التحفة شرح التنبيه انه
الصواب وقال الاسنوى ان الفتوى عليه (قوله من أن الأولى) أى في غسل اليدين والرجلين وهو بيان
لما (قوله البداءة بالاصابع مطلقا) أى سواء صب على نفسه أم صب عليه غيره (قوله فيجري الماء على
يده) تقرير على هذا المعتمد وهو من كلام المجموع كما صرح به في شرح الروض ويجرى بضم الباء من
الاجراء والفاصل ضمير المتوضئ والماء مفعوله (قوله ويدبر كفه الآخر) كذا ثبت كبر الاخر
ولعله تحريف من النسخ والذى في شرح الروض الاخرى بالتأنيث وهي الصواب فقد قال في المصباح
الكف من الانسان وغيره أنى قال ابن الانبارى وزعم من لا يوثق به أن الكف مذكر ولا يعرف تذكيرا
من يوثق بعلمه وأما قولهم كف مخضبة فعلى معنى ساعد مخضوب وجمعها كفوف وأكف الخ فليتأمل
وليحذر (قوله عليها) أى على تلك اليد (قوله مجرى بالماء) حال من فاعل يدبر (قوله بها) أى بالكف
وهذا يؤيد على أن ذلك تحريف (قوله الى مرفقه) متعلق بمجرى بالقال الكردى معنى هذا اذ لم يرد اطالة في
التحجيل والا فالى المنكب كما هو ظاهر وان لم أقف على من نبه عليه وانما اقتصر على قوله الى مرفقه هنا
وفي الامداد والاياعاب موافقة للمجموع اه هذا كلامه فليتأمل (قوله وكذا في الرجل) أى يجريه على
رجليه ويدبر كفه عليها مجريا للماء بها الى كعبها كما في المجموع وتبعه في الايعاب والى الركبة ان أراد
الاكل كردى (قوله ولا يكتفى) بمحتمل انه عطف على يجرى فيكون سنة أيضا ويحتمل أنه مستأنف
فيكون واجبا لكن لا على الاطلاق بل فيما لم يظن عموم الماء للعضو كما هو ظاهر وجرى على هذين
الاحتمالين في التحفة ونصها ويسن أن يبدأ بأطراف يديه ورجليه وان صب عليه غيره على المعتمد مجريا
للماء يديه ولا يكتفى بجريانه بطبعه لانه قد ينقطع فلا يعم وقولهم ولا يكتفى بمحتمل عطفه على يبدأ فيكون ذلك
سنة أيضا واستثناه لكن محله ان لم يظن عموم الماء للعضو والا كنى وان جرى بطبعه كما هو ظاهر انتهى
واقتصر في الايعاب على الاحتمال الاول كما سأتى نقله من الكردى (قوله بجريان الماء) أى سيلانه (قوله
بطبعه) أى الماء قال في الايعاب بعد نقله عن المجموع وواضح أن قوله ولا يكتفى الخ مبنى للفاعل أى يسن
له أن لا يكتفى بذلك حينئذ لانه قد لا يعم العضو أو ما لوجه فيكفى فن فهم أنه مبنى للمفعول وأنه بطبعه وقد وهم
انتهى وفي الخادم للزركشى قال الشافعى ولا يبدع الماء بجري بطبعه انتهى كردى فتدبر بلطف (قوله وذلك
العضو) أى ويسن أيضا ذلك العضو (قوله مع غسله أو عقبه) وعلى هذا التخيير اقتصر غيره قال في
الاياعاب والا كل فيما يظهر معهم الجريان خلاف شهر للخائف في وجوب ذلك ومحل الخلاف حيث يتيقن
اصابة الماء بجميع العضو بدونه أما اذ لم يتيقن ذلك فوجوبه أو وجوب ما يقوم لاختلاف فيه وكذا يقال

في

كافي المجموع والى الركبة ان أراد الاكل وان اقتصر الشارح في الايعاب
على مافي المجموع (قوله ولا يكتفى بجريان الماء بطبعه) قال الشارح في الايعاب بعد نقله عن المجموع وواضح أن قوله ولا يكتفى
الخ مبنى للفاعل أى يسن له أن لا يكتفى بذلك لانه حينئذ قد لا يعم العضو أو ما لوجه فيكفى فن فهم أنه مبنى للمفعول وأنه لا يكتفى بجريانه بطبعه
مطلقا قد وهم اه وفي الخادم للزركشى قال الشافعى ولا يبدع الماء بجري بطبعه اه (قوله مع غسله) قال الشارح في الايعاب والا كل

اصابة الماء لجميع العضو
بدونه أما إذا لم يتيقن ذلك
ثم فوجوبه أو وجوب
ما يقوم مقامه لا خلاف
فيه إلى أن قال وكذا يقال
في التيمم لا يتعين فيه إمرار
اليدين على العضو حتى لو تيقن
وصول الغبار لجميعه من
غير إمرار يدي أه ومراده
باليقين الظن (قوله)

بأن يمر يده عليه خروجا
من خلاف من أوجبه
ويسن أن يصب على
رجليه يمينه وبذلك
يساره وان يتعهد نحو
العقب لاسيما في الشتاء
(ومسح المأقنين) بسبائنه
شبههما ان لم يكن بهما
رمص والاوجب وهما
طرفا العين الذي يلي الأنف
والمراد بهما هنا ما يشمل
اللمحاط وهو الطرف
الآخر (والاستقبال)

للقبلة في جميع وضوئه لأنها
أشرف الجهات (ووضع
الاناء عن يمينه ان كان
واسعا) بحيث يغترف منه

نخروجا من خلاف من
أوجبه (أي كالإمام مالك
(قوله لاسيما في الشتاء) لان
الماء يتجافى عنه فيه (قوله
المأقنين) بالهمز وتركه قال
في الإيعاب لانه صلى الله
عليه وسلم ثاب يفعل ذلك
في وضوئه رواه أبو داود
بسند جيد (قوله بسبائنه)
قال في العباب الأيمن باليمين

في التيمم لا يتعين فيه إمرار اليد على العضو حتى لو تيقن وصول الغبار لجميعه من غير إمرار يدي أه ومراده باليقين الظن (قوله بأن يمر يده) تصوير لذلك والضمير للتوضي أو يد غيره
ان استعان بغيره (قوله عليه) أي على العضو (قوله خروجا) لتعليل لسنية ذلك أي واحتياطاً وتحصيلاً
للنظافة أيضاً (قوله من خلاف من أوجبه) أي ذلك كالإمام مالك رضي الله عنه (قوله ويسن أن يصب)
أي الماء (قوله على رجله يمينه) أي بيده اليمنى (قوله وبذلك) بالنصب عطف على يصب (قوله يساره)
أي لان ذلك أسهل ولما في الرجل غالباً من الأوساخ فيباشر باليسار (قوله وان يتعهد) أي ويسن
أن يتعهد قال في المصباح تعهدت الشيء ترددت اليه وأصلحته وحقيقته تجدد العهد به وتعهدته حفظته
(قوله نحو العقب) أي من كل مكان الجلود وعبارة الروض وتعهد العضو أه فقد ورد ويل للعقاب
من النار قال الأمام النووي معناه ويل لأصحاب العقاب المقصرين في غسلهما فتكون أُل للعهد الذخري
وقيل أراد ان العقب يختص بالعذاب لانه محل الجناية أي القدر كقطع يد السارق فهو دليل على ان
الجسد يعذب وهو مذهب أهل السنة (قوله لاسيما في الشتاء) أي فيتعهد ذلك أز يد منه في غيره
لان الماء يتجافى عنه فيه (قوله ومسح المأقنين) أي ويسن مسح طرفي العين لانه صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك في وضوئه رواه أبو داود وبإسناد جيد قاله في الإيعاب (قوله بسبائنه) أي الأيمن
باليمين واليسر باليسرى (قوله شقيهما) بدل من السبائنين (قوله ان لم يكن بهما رمص) تقييد
للسنية يعني أن محل سن مسحهما إذا لم يكن فيهما رمص يمنع وصول الماء إلى محله والرمص بفتحين وسخ
يجتمع في الموق كفي المختار قال فان سال فهو غص وان لم يسلم فهو رمص وقد رمصت عينه فهو من باب
طرب فهو أرمص انتهى والاني رمضاء (قوله والا) أي وان كان بهما رمص لان نفي النفي اثبات كقوله
المرشدي وكان مانعاً من وصول الماء إلى محله كما تقرر (قوله وجب) أي مسحهما بالتهديد عليه
(قوله وهما) أي المأقنان ويقال الموق بالهمزة فيهما ويبدل في الأولى ألفا في الثانية واوا (قوله
طرفا العين الذي يلي الأنف) الانسب للذاتين يليان الأنف (قوله والمراد بهما) أي بالمأقنين (قوله
هنا) أي في كلام المصنف وغيره من المقتصرين عليه (قوله ما يشمل المحاط) بفتح اللام وأما
بكثرها فهو مصدر لاحظ أي الملاحظة وما أحسن قول بعضهم

غزال غزاني باللمحاط البوائر * وصادفوا دي بالحدود والنواظر

ب ج على الاقتناع أي وليس مرادها (قوله وهو) أي اللماحاط (قوله الطرف الآخر) أي الذي
يلي الصدغ فالماق هنا من باب عموم المجاز وهو استعمال اللفظ في معنى كل يعم المعنى الحقيقي والمعنى
المجازي بأن يقال هنا المأق هو طرف العين من غير تقييد بالذي يلي الأنف ثم ما تقرر من ان المأق هو
طرف العين الذي يلي الأنف واللمحاط الطرف الآخر الذي يلي الصدغ هو ما ذكره الفقهاء وهو كذلك
في الصحاح لكن في المصباح ما ملخصه وموق العين مؤخرها والمأق لغة فيه وقيل الموق المؤخر والمأق
بالألف المقدم وقال الأزهري أجمع أهل اللغة ان الموق والمأق لغتان بمعنى المؤخر وهو ما يلي الأنف والمأق
لغة فيه فلي تأمل وليحذر (قوله والاستقبال للقبلة) أي ويسن للتوضي استقبال القبلة قال في شرح التحرير
فان اشتبهت عليه فالتقاس نذب التحري (قوله في جميع وضوئه) أي مع الجلوس في موضع لا يصيبه
الرشاش قال في التيسير وأن يكون في محل لم يزل * به رشاش الماء في ذلك المحل

قال في الإيعاب متى في الذمك بعباده انتهى ومعلوم انه يقوم فيه لماسياً أي (قوله لأنها) أي
القبلة (قوله أشرف الجهات) قال بعض الفضلاء لم يرد الشارح رحمه الله دليل على استحباب الاستقبال
في الوضوء لعدم ثبوت ذلك قال ابن حجر العسقلاني في التلخيص لما كان الطهور ومفتاح الصلاة وسيلة لها
أعطى حكمها الحاقاً للوسائل بالمقاصد انتهى (قوله ووضع الاناء) أي بسن وضع المتوضي الاناء الذي
يتوضأ منه (قوله عن يمينه) أي المتوضي (قوله ان كان واسعا) أي الاناء (قوله بحيث يغترف منه) بالبناء

واليسر باليسرى (قوله واستقبال القبلة) فان اشتبهت عليه تحرى ندبا كما في الإيعاب (قوله في جميع وضوئه) قال في الإيعاب حتى في الذكر بعده

ما اذا فرغ من غسل يمينه
 فيحول له اليه الى أن يفرغ
 لان السنة في غسل اليد
 أن يصب الماء على كفه
 فيغسلها ثم يغسل ساعده
 ثم مرفقه قال في المجموع
 ولم يترك الجوارح
 التسعيريل وما بعده وكان
 ذلك تضييعا له ومن غلة
 قال القسولي عقبه ولم
 يوافق عليه لكن استحسنته
 الاسنوي وكالوضوء في

فان كان يصب به وضوءه
عن يساره لان ذلك أمكن
فيهما (وأن لا ينقص مأوه)
أى الوضوء (عن مد)
للاتباع فيجزئ بدونه
حيث أسبغ وضح انه
صلى الله عليه وسلم توضأ
بثلاثي مدهدا فيمن بدنه
كبده صلى الله عليه وسلم
اعتمد الاوليونه والازاد
ونقص بالنسبة (وان
لا يتكلم في جميع وضوءه
الا لصلاة)

للفاعل أو للفعول وهو تصور لكون الاناء واسعا قال الشيخ الشرقاوى يشمل نحو البركة والنهر والفساق فيجعلها عن يمينه لئلا ينزل فيها البصاق والمخاط (قوله فان كان يصب به) أى بالاناء وهو محترز قوله ان كان واسعا مع تصوره فكأنه قال وان كان الاناء ضيقا بحيث يصب به كالابريق ولذا قال في التيسير

وعن عيمته الاناء التاسع * فان يصب في موضع يساره وضع ووسع بحيث منه يغترف * ثم المين عن يساره يقف
(قوله وضعه) أي الاناء (قوله عن يساره) أي المتوضي قال في المجموع واستثنى المرحسي ما اذا فرغ
من غسل وجهه وعيمته فيجوز الاناء الى عيمته ويصب على يساره حتى يفرغ من وضوئه لان السنة في غسل
اليدين يصب الماء على كفة فيا ساهل ثم ينسل ساعدته ثم رقبته قال ولم يذكر البهوتي هذا التحويل انتهى
أسنى قال في الايعاب وكان ذلك تضعيف له ومن ثم قال القمولى عقبه ولم يوافق عليه لكون استحسنه
الاسنوى وكالوضوء في ذلك الغسل وقال المحاملى كشيخه أبى حامد يقف الصاب على اليمين وهو
ضعيف اهـ (قوله لان ذلك) أي ما ذكر من وضع الاناء الواسع عن اليمين والضييق عن اليسار فهو تعليم
لهما (قوله أمكن فيهما) أي في الصورتين المذكورتين (قوله وأن لا ينقص ماؤه أي الوضوء)
أي بسن عدم نقصان الوضوء (قوله عن مد) وهو رطل وثلاث بالبعدي (قوله لا يتباع)
كبارواه مسلم من انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمدا قال في شرح الروض
والتعدير بأن لا ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع ذكره الشيباني وكثير وعبراً آخرون أي
كصاحب الحاوي والبهجة بأنه يندب المد والصاع وقضيته أنه يندب الاقتصار عليهما قال ابن الرفعة ويدل
له الخبر وكلام الاصحاب لان الرفق محبوب لكن نازعه الاسنوى فيما نسبته للاصحاب انتهى قال
الشهاب الرملى فان كلامهم يشعر بندب زيادة لا سرف فيها لان المندوبات المطلوبة في الوضوء والغسل
لا تنأى الا بالزيادة قطعاً انتهى وسبأني ان شاء الله تعالى زيادة بسط في باب الغسل (قوله فيجزى
بدونه) أي المد وهو تفرع على ما اقتضته السنة المذكورة (قوله حيث أسبغ) تقييد للاجزاء
فلم أن ماء الوضوء لا يجب تقديره (قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم) في قوة التعليل للاجزاء بالدون
المذكور فلو عبر بحرفه لكان أنسب (قوله توضعاً بثلاثي مد) رواه أبو داود والنسائي بسند حسن كما في
المجموع وكذلك الشارح في التحفة والايهاب وشيخ الاسلام في الفرر والاسنى فقول الشارح هنا وفي الامداد
صح يحمل على اطلاق الصحيح على الحسن بجامع الاحتجاج بكل منهما أفاده الكردي في الكبرى قلت
بل عند بعض الحديث ان الحديث اما صحيح واما ضعيف وليس الحسن نوعاً مستقلاً كما يعلم من
الزرقاني نقلاً عن ابن الصلاح ونصه وهو يعني الحسن بقسميه ملحق بالاحتجاج بأقسام الصحيح وان
لم يلحقه رتبة قال ابن الصلاح من أهل الحديث من لا يفرق نوع الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح
لا ندراجه في أنواع ما يحتاج به وهو الظاهر من تصرفات الحماكم لكن من سماء صحيح الا لا ينكرانه دون فهدا
اختلاف في المعنى دون العبارة انتهى فكان الشارح رحمه الله جرى عليه بل مقتضى صنيعه في مواضع
من كتبه أنه جرى على ذلك كما لا يخفى على من مارسها وقليلها مع كتب غيره والله أعلم (قوله هذا) أي
سن عدم النقصان عن المد (قوله فيمن بدنه) أي محمول كما قاله ابن عبد السلام في متوضي بدنه
معتدل لا كبير جداً ولا هو صغير (قوله كبده صلى الله عليه وسلم) أي كبدين سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم
الشريف (قوله اعتد الاوليونه) له تقريبات والا فمن شبهه صلى الله عليه وسلم فيهما (قوله والا) أي وان لم يكن
بدن المتوضي كبدين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك (قوله زاد) أي ان كان أكبر مثلاً (قوله أو ينقص) أي عن
المدان كان أصغر (قوله بالنسبة) أي نسبة الزيادة والنقص (قوله وأن لا يتكلم) أي بسن عدم الكلام لئلا
يشغله عن العبادة فهو خلاف الأولى قال في المجموع ما نقله القاضي عياض من أن العلماء كرهوه محمول على ترك
لأولى لانه لم يثبت فيه نهى نقله في العرر (قوله المصلحة) أي أمّا التكلم لها فلا يسر تركه في الوضوء كنظائره

ذلك الغسل وقال المحامي
كشيخه أبي حامد يقف
على اليمين قال في الایعاب
وهو ضعيف (قوله
للتابع) رواه مسلم (قوله
وضيح الخ) رواه أبو داود
والنسائي بسند حسن كافي
المجموع وكذلك قال الشارح
انه حسن في التحفة
والایعاب وشيخ الاسلام
في شرح الهجة هنا وفي

المغسل من شرح الروض فقول شارح هنا وفي الامداد اصح يحتمل على اطلاق الصحيح (قوله
على الحسن بجامع الاحتجاج بكل منهما وروى الطبراني انه صلى الله عليه وسلم نوضاً بنصف مد وفي مسلم عن عائشة رضي الله عنها كنت

(قوله كامر معروف) تمثيل للمصلحة والمراد الامر بواجبات الشرع (قوله ونهى عن منكر) كذلك والمراد به النهي عن محرمانه فهما مصلحة وتامر أى مصلحة أذهما من فروض الكفاية قال فى الزبد
وماسوى هذا من الاحكام * فرض كفاية على الانام
كامر معروف ونهى المنكر * وأن يظن النهي لم يؤثر

(قوله وتعليم جاهل) أى كيفية الوضوء مثلاً (قوله وقد يجب) أى التكلم فى الوضوء (قوله كان رأى) أى المتوضى (قوله نحوأعنى) أى مما يخاف منه الهلاك (قوله يقع فى بشر) أى ونحوه (قوله وأن لا يلطم) أى يسن عدم اللطم بل يلقه برفق قال فى الابعاب قال النووى يكره أى ركذلك الغزالي قال يكره أى يكره أن يلطم وجهه بالماء لطمه لكن تعقب الزركشى ذلك بأن ابن حبان من أصحابنا استحب ذلك واحتج بقول ابن عباس رضى الله عنهما فى صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم ثم أخذ يمينه الماء فضرب به وجهه ولم يبين رحمه الله عليه الكراهة ولعلها منافاة الادب للتعبد وشرف الوجه ولذا احتاج الشارح للجواب عن الخبر بقوله ولعل الخ (قوله بكسر الطاء) أى من باب ضرب من اللطم وهو الضرب على الوجه بباطن الراحة (قوله وجهه بالماء) بالنصب مفعول بلطم والجار والمجرور متعلق به (قوله ولعل الخبر) أى وهو ما سبق آنفاً عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله فيه) أى فى اللطم يعنى الدال عليه (قوله لبيان الجواز) جزم بهذا الجواب فى التحفة فلا ينافى أنه خلاف الاولى (قوله وان أخذ منه) أى من الخبر المذكور والغاية للرد على الزركشى كما تقرر (قوله ابن حبان) هو الامام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة التميمى البستي له مؤلفات كثيرة منها صحيحه المسمى بالانواع والتقايم سمع من النسائي وابن خزيمة وأبى يعلى الموصلى كتب عن أكثر من ألفي شيخ وروى عنه الحاكيم وغيره وكان ثقة نبلاً ورعاً كان من فقهاء الدين وحفاظ الائمة صنف التاريخ والضعفاء وصحيحه المذكور فى الرتبة فوق المستدرک للحاكم ونحت صحيح ابن خزيمة كما أماده العراقى حيث قال

وخذ زيادة الصحيح اذ تنص * صحته أو من مصنف يخص
بجمعه من نحو ابن حبان الذكى * وابن خزيمة كالاستدرک
على تساميل وقال ما انفرد * به فذاك حسن ما لم يرد
بعملة والحق أن يحكم بما * بليق والبستي يدانى الحاكم

توفى ابن حبان سنة ٣٥٢ رحمه الله تعالى ونفعا به (قوله ندب ذلك) أى لطم الوجه بالماء (قوله وأن لا يمسح الرقبة) أى يسن عدم مسح الرقبة وهذا ما عليه الامام النووى وأكثر المتأخرين مقلدون له وجرى الرافعى وغيره كصاحب الحاوى على ندبه قال فى الهجة

وعنق يبل مسح الاذن * أو رأسه والابتداء بالايمن

قال فى لغز رابع جديد لانه غير مقصود بل تابع للرأس والاذن فى المسح اطالة للغرة وتعبيده كالماوردى وغيره بالعنق أولى من تعبير أصله وغيره بالرقبة لانها كما فى الصحاح مؤخر أصل العنق والعنق الوصلة بين الرأس والجسد وظاهره يسن مسح جميعه على القول بسنية مسحه (قوله لانه) تعليل لعدم السنية والضمير للحال والشان (قوله لم يثبت فيه) أى فى مسح الرقبة (قوله شئ) أى من الاحاديث والآثار (قوله بل قال النووى) أى بعد أن نقل عن الأكثرين انه لا يسن وهو الصواب (قوله انه) بكسر الهمزة مفعول القول والضمير لمسح (قوله بدعة) أى محدثة (قوله وخبر) الخ من مفعول الامام النووى أيضاً (قوله مسح الرقبة) أى فى الوضوء (قوله أمان من النمل) بأن النمل المصيبة النجس والى الغلال وأما النمل بكسر هاءه فبالباء والنمل والنمل من النمل الذى صلى الله عليه وسلم قال من توضأ مسح على رقبته وفى النمل يوم القيامة هكذا رواه أبو منصور الديلمي فى مسند الفردوس بسند ضعيف ورواه أبو نعيم بلفظ من توضأ ومسح بيديه عنقه أمن الغل يوم القيامة قال ابن الملقن غريب لا أعرفه الا من كلام موسى بن طلحة من شرح الاحياء (قوله موضوع) خبر وخبر أى كذب على النبى صلى الله عليه وسلم والموضوع لا يحتج به فى الاحكام

كامر معروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كأن رأى نحوأعنى يقع فى بشر (و) أن (لا يلطم) بكسر الطاء (وجهه بالماء) ولعل الخبر فيه لبيان الجواز وان أخذ منه ابن حبان ندب ذلك (و) أن (لا يمسح الرقبة) لانه لم يثبت فيه شئ بل قال النووى انه بدعة وخبر مسح الرقبة أمان من الغل موضوع

اغسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد يسع ثلاثة أمداداً وقرباً منها (قوله ولعل الخبر فيه) هو حديث ابن عباس رضى الله عنهما فى صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم ثم أخذ بيده الماء فسلط به وجهه حتى فرغ من وضوئه

١- بهم الغنى المعجمة والزجير والجمع اغلاله وأما الغل بكسر ما فهو الحقد والحسد وعن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال من توضأ ومسح على عنقه وقى الغل يوم القيامة هكذا..

(قوله متعقب بأن الخبر ليس بموضوع) وقال في فتح الجواب بأن الحديث ضعيف لكن قال في التحفة بتقدير سلامته من الوضع هو شديد الضعف فلا يعمل به اه وفي الامداد اعترض بأنه ضعيف فيعمل به في فضائل الاعمال وقد يجاب عنه بنظر ما عرفت في الولاية أي وهو أن الجرح مقدم على التمديل قال واثبت سلم الضعف فقد يجاب عنه بنظر ما يأتي في دعاء الاعضاء أي من أنه شديد الضعف وعبارة التهاية ولا يسن مسح الرقبة بل قال المصنف انه بدعة قل وأما خبر مسح الرقبة أمان من الغل فموضوع اه وكذلك شيخ الاسلام في شرح الروض وزاد في النقل عن النووي للجمال الرملي وأثر ابن عمر من توضع ومسح عنقه وفي الغل يوم القيامة غير معروف اه وفي شرح البهجة للجمال الرملي سن مسح العنق قاله الراعي في شرحه الصغير وصوب النووي عدم استحبابه أصلاً لعدم ثبوت شيء فيه وفي المجموع انه بدعة اه ورده أيضاً في الايعاب بنحو ما سبق بإسقاط منه ثم قال ان علي بن عبد السلام وصاحبه بن دقيق العيد شرطاً للعمل بالحديث الضعيف أن لا يعتد به عند العمل به بثبوته لئلا ينسب للنبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله وأن يندرج تحت أصل عام فيخرج ما يخرج بحيث لا يكون له أصل أصلاً وأنت خير بأن مسح العنق مخترع لا أصل له عام يدل عليه فعلى تسليم أن حديثه ضعيف لا يعمل به على ما شرطه هذان الامامان سيما وقد أقرهما جمع محدثون محققون اليهم المرجع في ذلك اه وقال شيخ الاسلام في شرح البهجة وسن مسح العنق لخبر مسح الرقبة أمان من الغل ولاثر ابن عمر الخ وأقر ذلك ولم يتعقبه وقال ٢٥٦

ولا في الفضائل بل لا تجوز روايته الا للتعريف بحاله قال العراقي
 شر الضعيف الخبر الموضوع * الكذب المختلق المصنوع
 وكيف كان لم يميز واذا ذكره * لمن علم ما لم يبين أمره
 (قوله لكنه) أي قول الامام النووي ذلك (قوله متعقب) أي معترض اعترضه جمع منهم ابن الرفعة وغيره (قوله بأن الخبر) أي المذكور آنفاً (قوله ليس بموضوع) أي بل هو ضعيف فقط على أن الماوردي قال بل فيه خبر صحيح وأقره الاذري ورده الشارح في الايعاب بأن الماوردي ليس من أئمة الفن فلا يعتد عليه لاسيما وقد حكم عليه النووي بالوضع وهو من أئمتهم المرجوع اليهم بصحة الحديث وضعفه الفن على أن ابن عبد السلام وصاحبه بن دقيق العيد شرطاً للعمل أن لا يعتد عند العمل به بثبوته لئلا ينسب للنبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله وأن يندرج تحت أصل عام فيخرج ما يخرج بحيث لا يكون له أصل أصلاً وأنت خير بأن مسح العنق مخترع لا أصل له عام يدل عليه فعلى تسليم أن حديثه ضعيف لا يعمل به على ما شرطه هذان الامامان سيما وقد أقرهما جمع محدثون محققون اليهم المرجع في ذلك انتهى لكن قال الحافظ ابن حجر تعقبه أي النووي ابن الرفعة بأن البغوي من أئمة الحديث وقال باستحبابه ولا ماخذ لاستحبابه الا خبراً أو أثراً لان هذا المجال للقياس فيه وقال السيوطي في الاذهار الغضة حواشي الروضة ان للحديث شواهد ذكرها وقال الاذري ان كلام جماعة من المحدثين يقتضي حسن الحديث قال الكردي والحاصل ان المتأخرين من أئمتنا أو أكثرهم قد قلدوا الامام النووي في كون هذا الحديث لأصل له ولكن كلام المحدثين يشير الى أن للحديث طرقات وشواهد يرتقي بها الى درجة الحسن فالذي يظهر أنه لا بأس بمسحه وقول الشارح السابق لأصل له عام يدل عليه قد ينظر فيه أو في اطلاقه ما ذكره وفي غايه الغرة (قوله وأن يقول) أي يسن أن يقول المتوضئ (قوله

الماوردي ليس من أئمة الفن فلا يعتد عليه لاسيما وقد حكم عليه النووي بالوضع وهو من أئمتهم المرجوع اليهم في الحكم بصحة الحديث وضعفه اه لكن قال

لكنه متعقب بأن الخبر ليس بموضوع وان يقول

الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الراعي مانصه تعقبه أي النووي ابن الرفعة بأن البغوي من أئمة الحديث وقال باستحبابه ولا ماخذ لاستحبابه الا خبراً أو أثراً لان هذا المجال للقياس

فيه اه كلامه يعني ابن الرفعة ولعل مستند البغوي في استحباب مسح القفا مارواه أحمد وأبو داود من حديث طلحة بن علف عن أبيه عن جده انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق واسناده ضعيف كما تقدم وكلام بعض السلف الذي ذكره ابن الصلاح يحتمل أن يريد به مارواه أبو عبيدة في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهيدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح قفاه مع رأسه وفي الغل يوم القيامة قلت فيحتمل أن يقل هذا وان كان موقوفاً له حكم الرفع لان هذا لا يقال من قبل الرأي فهو على هذا امرسل اه كلام الحافظ ابن حجر بحروفيه ونقل السيوطي في الاذهار الغضة في حواشي الروضة عن النووي في شرح المذهب أن الحديث ضعيف لان فيه ليث بن أبي سالم ثم قال السيوطي قالت حديث طلحة هذا رواه أبو داود في سننه وله شواهد منها حديث وائل بن حجر في صفة وضوء صلى الله عليه وسلم وفيه ثم مسح على رأسه ثلاثاً ومسح ظاهر أذنيه ومسح رقبته بفضل ماء الرأس أخرجه البزار والطبراني في الكبير وفي سننه سعيد بن عبد الجبار ذكره ابن حبان في الثقات وقال النسائي ليس بالقوي اه وقال العراقي سننه لا بأس به وقال الاذري ان كلام جماعة من المحدثين يقتضي حسن الحديث اه ونظر فيهما الشارح في الايعاب بنقل النووي الاتفاق على ضعف الحديث لكن السيوطي نفسه قال في مختصر الروضة بدعة اه والذي يظهر للفقهاء أنه لا بأس بمسحه وقول الشارح السابق عن الايعاب لأصل له عام يدل عليه قد ينظر فيه أو في اطلاقه بما ذكره وفي

(قوله بعده أي الوضوء) عبارة التحفة أي عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر نظير سنة الوضوء الآتية ثم رأيت بعضهم قال ويقول فورا قبل أن يتكلم انتهى ولعله بيان للأكل انتهى (قوله وهو مستقبل الخ) أي والحال أنه مستقبل القبلة بصدده قال المافظ لم أرفيه شيئا صريحا يختص به (قوله رافعا بصره) أي ولونحو أعى كإسن- امرار الموسى على الرأس الذي لا شهر به تشبها قاله في التحفة ودليله حديث عمر رفعه من توضع فاحسن الوضوء ثم رفع بصره أو قال نظره إلى السماء فقال الحديث كما سيأتي (قوله إلى السماء) متعلق برافعا وكذا يرفع يديه إليها وذلك لأن السماء قبلة الدعاء والطالب للشيء يسط كفيه لآخذه والداعي طالب ولأن حوائج العباد في خزائنه تحت العرش والداعي بعديده لحاجته بـج (قوله أشهد الخ) الجملة مفعول بقول بعده ولو وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن من الأذان أي بذكر الوضوء لانه ذكر العبادة التي أتى بها ثم يأتي بذكر الأذان والاولى أن يأتي بالشهادتين فقط أولا ثم بدعاء الأذان لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم اجعلني من التوابين الخ لتعلقه بنفسه ثم قاروى على التحريم (قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له) قال بعضهم يسن أن يقول قبل هذه الشهادة الحمد لله على ختام الوضوء (قوله وأشهد أن محمدا) كذا ابن كبر برأشدها وفي الأحاديث ولعله للأكل ثم رأيت في شرح الاحياء واية فيها عدمه وهي تؤيد ما ذكر وظاهر أن الاتيان بسيدنا قبل محمد أولى (قوله عبده ورسوله) تقدم وجه تقديم العبد على الرسول (قوله اللهم) أي بالله فالملهم عوض عن حرف النداء فلذا لا يجمع بينهما قال ابن مالك والاكثر اللهم بالتعويض * وشذبا اللهم في قريض (قوله اجعلني من التوابين) أي مما لا يليق بالعبد فالتوبة لا تقتضي سبق الذنب نظير ما يأتي في المغفرة وليس في هذا الدعاء دعاء صريح ولا لزوم ما بالكثير وقوع الذنب منه بل انه اذا وقع منه ذنب ألهم التوبة منه وان كثرت وفيه تعليم للامة كما وردكم خطاؤون وخبر الخطاين التوابين وقال تعالى ان الله يحب التوابين أي الذين لم يرجعوا عن باب مولاهم ولم يفتطوا من رحمة (قوله واجعلني من المتطهرين) أي بالاخلاص عن تبعات الذنوب السابقة وعن التلوث بالسيئات اللاحقة أو من المتطهرين من الاخلاق الذميمة فيكون فيه إشارة إلى أن طهارة لأعضاء الظاهرة لما كانت بيدنا تطهرناها وأما طهارة الأعضاء الباطنة فأنما هي بيدك فانت طهرها جل عن ملقاري (قوله سبحانه) مصدر جعل عاما للتسبيح وهو براءة الله من السوء أي اعتقاد تزيهه عما لا يليق بحلاله منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذي لم يستعمل فيقدر معناه ولا ينصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدر السبوح بل سبوح مشتق منه اشتقاقا حاشيت من حاشا ولوليت من لولا وأفتت من أف تحفة (قوله اللهم وبحمده) قال في التحفة واودع ثلاثة فالكمل جملة واحدة أو عاطفة أي وبحمده وسبحته انتهى وقال العلامة الطبري أي وبحمده ابتدئ أو انتم أو بحمده سبحتك وقد تحذف الواو وتكون الباء السلبية أو الملابسة مسبب عن الحمد أو لا بس له مصاحب وجل بعضهم كل زائد على التوكيد وتحاشي الزحمة عن الواو الزائدة ونحوها وسمها أو أو للتصديق وهو دقيق وان توقف فيه أبو حيان وأغرب بعضهم الجهر ورحالا أي سبحتك حامدا وفي الاعتراض والجواب في قول ابن مالك * أحمد رب الله خير مالك * مصليا الخ برماوى وقدم التسبيح على الحمد لأن الاولى تزيه عن صفات النقص والثانية ثناء بصفات الكمال والتخليقة مقدمة على التحلية فالتسبيح إشارة إلى الصفات السلبية والحمد إشارة إلى الصفات الوجودية انتهى من الجمل (قوله أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك) معناه اطلب منك المغفرة أي ستر ما صدر مني من نقص بمحوه فهي لا تستدعي سبق ذنب خلا فمن زعمه انتهى تحفة قال الجمل وفي كلام بعضهم أن الاستغفار ثلاثة أقسام استغفار المذنبين وهو طلب غفر الذنب أي ستره أو محوه واستغفار الاولياء والصالحين وهو من نقص برهم في أداء الشكر واستغفار الانبياء والمرسلين وهي زيادة أداء الشكر أي لزيادتهم قلة وقوع الشكر منهم فيستغفرون من ذلك وفي القسطلاني أن المغفرة قسمان الاول أن يحول الله بين العبد والذنب أي يستره وبين عقابه على الذنب بمعنى أنه يستره ولا يبينه والثاني أن يحول الله بين العبد والذنب أي يستره وأنه يستره من وقوعه منه والاول هو

(بعده) أي الوضوء وهو مستقبل القبلة رافعا بصره إلى السماء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم وبحمده أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك

غاية الغرة قال في الايعاب واذا قلنا بأن مسح العنق سنة فسن مسح جميعه ولو بيل الرأس المندوب أو بيل الاذن لأنه تابع لهما في المسح اطالة للغرة وبه فارق ما مر من أن الاكل في مسح الاذنين والصماخين أن يكون كل بماء جديد اه (قوله بعده) قال في التحفة أي عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر نظير سنة الوضوء الآتية ثم رأيت بعضهم قال ويقول فورا قبل أن يتكلم اه ولعله بيان للأكل اه (قوله وهو مستقبل القبلة) في التحفة بصدده رافعا بصره إلى السماء قال في التحفة ولونحو أعى كإسن- امرار الموسى على رأس الذي لا شهر به وزاد فيها مع البصر اليد (قوله ومنها) أي من أحاديثه الصحيحة ان من قال الخ وهذا الحديث رواه مسلم وغيره

أنه سا محمول لا يعاقبه * ٣٣ - رمى - ل * والثاني أن يحول الله بين العبد والذنب بمعنى أنه يحفظه عن وقوع عقابته والاول هو

(قوله وان من قال سبحانك الخ) هذا الحديث أخرجه الحماكم قال الشارح في الایعاب بسند ضعيف وان قال انه صحيح اه عليه فالشارح في هذا الكتاب وفي التحفة قلدا الحماكم في تصحيحه تبع الاقرار شيخ الاسلام الحماكم على تصحيحه في شرح البهجة والروض والمنهج والتحرير وغير هابل قال في الغرر روى الحماكم بسند صحيح اه والتحقيق انه ليس بضعيف وانما قلد النووي في الایعاب في تضعيفه والحديث قد اختلف في رفعه ووقفه وصحح النسائي الموقوف وضعف غيره الرواية المرفوعة لان الطبراني قال في الوسيط لم يرفعه عن شعبة الا يحيى بن كثير ورواه أبو اسحق الزكي في الجزء الثاني تخرج الدارقطني له من طريق زوج بن القاسم عن شعبة وقال تفرد به عيسى بن شعيب عن روح بن القاسم ورجح الدارقطني في اللعل الرواية الموقوفة أيضا وقال النووي في الاذكار والخلاصة ان حديث أبي سعيد هذا ضعيف وقال في شرح المذهب رواه النسائي في عمل اليوم ٢٥٨ واليلة باسناد غريب ضعيف واه مرفوعا وموقوفا على أبي سعيد وكلاهما ضعيف اه قال

الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديث الرافعي فأما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته فان النسائي قال فيه حدثنا محمد بن يسار حدثنا يحيى بن كثير حدثنا شعبة حدثنا أبو هاشم وقال

(وأنتوب اليك) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وهذا الذكر أحاديثه صحيحة فثبت كد المحافظة عليه ومنها أن من قال أشهد إلى ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وان من قال سبحانك الخ

ابن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن أبي هاشم الواسطي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عنه وهو لاء من رواية الصحيحين فلا معنى لحكمه عليه بالضعف اه وقال الحافظ ابن حجر في كتابه نتائج الافكار في تخرج أحاديث الاذكار عقب قول الطبراني لم يروه عن شعبة مرفوعا الا يحيى بن

اللائق بالامة والثاني هو لائق للانباء انتهى (قوله وأنتوب اليك) ظاهر كلامهم نذبه ولولغبر من لبس بالتوبة واستشاكل بأنه كذب ومجاب بأنه خبر بمعنى الانشاء أي أسئلك أن تتوب على أو هو باق على خبريته والمعنى أنه بصورة النائب الخاضع للذليل ويأتي في وجهته وجهي وخشع لك سمعي ما يوافق بعض ذلك تحفه (قوله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم) هذا لم يشمله قوله وهذا الذي كراخ فان هذا صلاة وسلام على النبي صلى الله عليه وسلم فهو دعاء لم يشمله الذي كرا والورد عليه أن حديث الصلاة هنا ضعيف والنووي نقل ذلك عن الشيخ نصر قال ويضم اليه وسلم أخرجه ابن عدي عن ابن مسعود اذا تظهر أحدكم فليذكر اسم الله فانه يظهر جسده كله واذا لم يذكر أحدكم اسم الله تعالى على طهوره لم يظهر الا ما مر عليه اناء واذا فرغ أحدكم من طهوره فليشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ثم ليصل على فاذا قال ذلك فتحت له أبواب الرحمة قال البيهقي بسند يخرجه يحيى بن هاشم متروك ولا أعلم رواه غيره انتهى قال الحافظ قلت بل نابه محمد بن جابر ثم ذكر الحافظ حديثا آخر أنه صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يصل على قال وهو حديث غريب ولفظ المتن أعرب الخ وفي شرح الاحياء بعد ذكر الحديث السابق وقد علم صلى الله عليه وسلم من سألته عن كيفية الصلاة عليه اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فليذكر لم يذكر السلام والعلم عند الله (قوله وهذا الذي كرا) أي المذكر كور ما عدا وصلى الله الخ كما تقرر وهو مبتدأ أول (قوله أحاديثه متدأ ثمان) أي أحاديثه الدالة على طلب الذكر المندكور (قوله صحيحة) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول بمعنى تلك في مسلم وبعضها في غيره كما سألني آتفا (قوله فثبت كد المحافظة عليه) أي على هذا الذي كرا ولا ينهاون الانسان به فيحرم الثواب الكامل (قوله ومنها) أي من الأحاديث ما رواه مسلم وأحمد وأبو نعيم والنسائي والطبراني بالفاظ متقاربة (قوله أن من قال أشهد إلى ورسوله) لفظ الحديث كما في غيره من توضحا فاحسن الوضوء ثم رفع بصره أو قال نظره إلى السماء فقال أشهد أن لا اله الا الله الخ ما ذكره (قوله فتحت له) أي المتوضي القائل بعده ما ذكره كرا اما لان فتح الجميع بشعر بالسرو وروا البشر (قوله أبواب الجنة الثمانية) بالرفع نعمت الابواب وهي باب الصلاة باب الصدقة باب الصوم ويقال باب الريان باب الجهاد باب التوبة باب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس باب الراحين والثامن هو الباب الايمن الذي يدخله من لا حساب عليه وعدها ثمانية لا ينافي ما عدها بمضهم أم ثمانية عشر لان الثمانية هي الابواب كابواب السور ودخلها ثمانية عشر ثم يزيد (قوله يدخل من أيها شاء) لا يشك كل بأن الابواب موزعة على الاعمال فكل باب لاهل عمل مخصوص لان فتحها كرام له كما تقرر لكن يلهمه الله تعالى الدخول من الذي هو أهله قال بعض المحققين وظاهره أن ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا مانع منه اذ فضل الله أوسع تنبيه لم يذكر الشارح رحمه الله تعالى مخرج هذا الحديث هذا وقد ذكره في غير هذا الكتاب بأنه من رواية الترمذي وكذلك الشراح وقد رواه أيضا غيره كالمستغفري بلفظ ما من عبد يقول اذ فرغ من وضوئه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء (قوله وان من قال سبحانك الخ) أي ومن

كثير ما نصه قلت وهو ثقة من رجال الصحيحين وكذا من فوّه الى الصحابي وأما شيخ النسائي فهو ثقة أيضا من شيوخ البخاري الادحاث ولم ينفرده فقد أخرجه الحماكم من وجه آخر عن يحيى بن كثير فالحديث صحيح بل لا ريب وانما اختلف في رفع المتن ووقفه والنسائي جرى على طريقته في الترجيح بالاكثر والاحفظ فلذلك حكم عليه بالخطا وأما على طريقة المصنف أي النووي تبعه الابن الصلاح وغيره فالرفع عندهم مقدم لما مع الراجع من زيادة العلم وعلى تقدير العمل بالطريقة الاخرى فهذا اما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع اه ومنه نقلت وهذا الذي

ذكره آخر اظهر لي قبل وقوفي عليه في كلامه وقد ظهر منه صحة الحديث مرفوعاً والله الحمد وعذر الشارح في الایباب كلام النووي وقد وافقه على تضعيفه كثير من الفقهاء جزوا بذلك من غير عزول للنووي وقد رآته كذلك في شرحي المنهاج للسبكي والاذري وقال الاذري عقبه وذكر الحالكم نحوه ثم قال وهذا حديث حسن وصحيح ولم يذكر الشارح حديث اللهم اجعلني من التوابين الخ وقد قال الشارح فيه في شرح العباب انه زاده الترمذي على مسلم بسند صحيح اه وكذلك ذكره شيخ الاسلام في كتبه غير انه حذف قوله بسند صحيح ومثل شيخ الاسلام الاسنوي وابن شهاب في شرحه الكبير على المنهاج والخطيب في شرح التنبيه وبوافق الایباب ما ذكره هنا من أن أحاديث هذا الذکر صحيحة وبوافق شيخ الاسلام قول النخبة والنهاية واه الترمذي ولم يزيد عليه وقال الحافظ ابن حجر في تخریج أحاديث الرافعي مانعه ورواه الترمذي من وجه آخر عن عمر رضي الله عنه وزاد فيه اللهم اجعلني من التوابين الخ قال وفي اسناده اضطراب ولا يصح فيه كبير شيء قلت لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض والزيادة التي عنده واهما البزار والطبرانی في الاوسط من داريق ثوبان ولفظه من دعا بوضوء فتوضأ فساعة فرغ من وضوئه يقول أشهد أن لا إله الا الله واشهد أن محمداً رسول الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الحديث ورواه ابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه اه وللحديث طرق غير ما ذكر ٢٥٩ ذكرها الحافظ ابن حجر في تخریج

الاذكار لعلها اذا اجتمعت تكسب الحديث قوة على أن الضعيف يكتب به في مثل هذا بشرطه (قوله وصلى الله) الخ هذا لم يشمله

كتب له في رق أي بفتح الرائ ثم طبع بطابع بفتح الباء وكسر هاء فلم يكسر أي لم يتطرق اليه ابطال الى يوم القيامة (ولابأس بالدعاء عند الاعضاء) أي أنه مباح لاسنة

قوله وهذا الذکر أحاديثه صحيحة فان هذا صلاة وسلام عليه صلى الله عليه وسلم فهو دعاء لم يشمله الذکر والاورد عليه أن حديث

الاحاديث أن من قال سبعاً الخ أي الى الصلاة والسلام لما تقدم وهذا الحديث رواه الحالكم بسند صحيح وابن السني والطبرانی والدارقطني والنسائي بالفاظ متقاربة أيضاً لكن اختلفوا في رفعه ووقفه والأصح الرفع كما حرره الحافظ ابن حجر (قوله كتب له في رق) قال ع ش ويتعد ذلك بتعدد الموضوع لان الفضل لا حصر عليه (قوله أي بفتح الرائ) على الافصح قال في المصباح الرق بالفتح الجلد يكتب فيه والكسر فيه لغة قليلة وقرأ به بعضهم في قوله تعالى في رق منشور (قوله ثم طبع) أي الرق المكتوب فيه ذلك الذکر أي ختم (قوله بطابع بفتح الباء وكسر هاء) وهو الخاتم الذي يختم به الوثائق يريد به الختم على الصحيفة (قوله فلم يكسر) أي ذلك الرق المطبوع (قوله أي لم يتطرق اليه ابطال) أي يصاب به صاحبه من تعاطي مبطل بأن يرتدوا العباد بالله تعالى ولا يقد تقرر أن جميع الاعمال يتطرق اليها ابطال بالردة ويحتمل أن هذا بخصوصه لا يبطل به الكبر ظاهر كلامهم يخالفه ويحتمل أن هذا منه صلى الله عليه وسلم بما لغة في حفظه وتأكيده في طلبه لما فيه من الشهادتين وغيرهما مما لا يوجب في غيره فتأمل قاله الشو برى زاد الحنفى فيكون فيه بشرى بأن من قرأه لا يرتد وان عوت على الايمان (قوله الى يوم القيامة) هذا من لفظ الحديث اذ هو كتب في رق ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة كردى وفي بعض الروايات فوضع تحت العرش حتى يدفع اليه يوم القيامة قال الكردى لانه اليوم الذي يحتاج فيه الى ذلك الثواب كما يدل عليه قول النخبة حتى يرى ثوابه العظيم انتهى ويحتمل وان لم أر من نبه عليه أن يكون وجه كون الغاية يوم القيامة احتمال أن تكون عليه مظالم الناس فيه طلى ذلك المختوم عليه لاحباب الظلمات فينكسر ذلك الخاتم يومئذ انتهى (قوله ولا بأس بالدعاء) أي فيه لله الهدى الذي يعنى الذي ذكره بعض العلماء هنا (قوله عند الاعضاء) أي عند غسلها ومسحها (قوله أي انه مباح لاسنة) تفسيره لا بأس بخلاف الرافعي وموافقه كصاحب الحاوى على أحادثناين في معنى قوله وسن الذکر المأثور ويحتمل أن معناه الذي بعد الوضوء وهو ما تقدم ولذا قال

الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هنا ضعيف وليس بصحيح وقد نقل ندبها شيخ الاسلام في شرح الهجوة والروض عن المجموع ولم يتعرض لكونه ورد فيها حديث والنووي في المجموع نقله عن الشيخ نصر فقال قال الشيخ نصر ويقول مع ذلك صلى الله على محمد وعلى آل محمد وكذا نقله النووي عنه في الاذكار قال النووي ويضم اليه وسلم وقد أخرج ابن عدى في الكامل عن ابن مسعود اذا تطهر أحدكم فليذكر اسم الله فانه يظهر جسده كله واذا لم يذكر أحدكم اسم الله تعالى على طهوره لم يظهر الامام عليه السلام واذا فرغ أحدكم من طهوره فليشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله ثم ليصل على فاذا قال ذلك فتحت له أبواب الرحمة قال البيهقي بعد تخریج بحج بن هاشم مترك ولا أعلم واه غيره اه ولذلك قال الشارح في شرح العباب لحديث ضعيف عند البيهقي وغيره يعمل به في الفضائل وذكر الحديث المذكور قال الحافظ ابن حجر في تخریج الاذكار بعد كلام البيهقي قلت بل تابعه محمد بن جابر اليماني عن الاعمش أخرجه أبو الشيخ في كتاب الثواب من طريقه مقتصر على أواخره وفيه المقصود وتأمله عمرو بن شمر بكسر المعجمة وسكون الميم الجعفي الكوفي أخرجه الاسماعيلي قال وعمرو مترك منهم بالوضع ثم ذكر الحافظ حديث سهل بن سعد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يصل على قال وهو حديث غريب ولفظ المتن أغرب وعبد المهيمن ضعيف الى آخر ما قاله ابن حجر (قوله بفتح الرائ) قال في القاموس وتكسر جلد رقيق يكتب فيه اه (قوله بفتح الباء) هو الخاتم يريد به الختم على الصحيفة جزرى على الحصن الحصين (قوله أي لم يتطرق اليه ابطال) لعل فيه من الفوائد أن قائل ذلك يحفظ عن الردة اذ هي التي تبطل العمل أو ثوابه بعد ثبوته (قوله الى يوم القيامة) من لفظ الحديث اذ لفظه كتب في رق ثم طبع

بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة وقوله الى يوم القيامة أى لانه اليوم الذى يحتاج فيه الى ذلك الثواب كما يدل عليه قول التحفة حتى يرى ثوابه العظيم اه ويحتمل وان لم أقف على من نبه عليه أن يكون وجه كون الغاية يوم القيامة احتمال أن يكون عليه مظالم الناس فيعطى ذلك الثواب المحتوم عليه الى يوم القيامة لاحباب ٢٦٠

لكراهة افراد الصلاة
عن السلام ويقرأ أنا أنزلناه
ثلاثاً أخرجه الديلمي
بسنده مجهول من قراءها
في أثر الوضوء واحدة كان
من الصديقين ومن قراءها
مرتين كتب في ديوان
الشهداء ومن قراءها ثلاثاً
حشره الله مع الانبياء ذكره
الشارح في الايعاب

وان ورد في طرق ضعيفة
لانها كلها ساقطة اذ لا تخلو
عن كذاب أو متهم بالكذب
أو بالوضع وشرط العمل
بالحديث الضعيف أن
لا يشتد ضعفه كما صرح به
السبكي ومن ثم قال
النووي لأصل الدعاء
الاعضاء

والسيوطي في فتاويه وقال
في سننه أبو عبيدة مجهول
وفي شرح العباب للشارح
تقلا عن الاذكار والنووي
اللهم اغفر لي ذنبي ووسع
لي في داري وبارك لي في
رزقي قال الحديث صحيح
في ذلك اه وهذا
التصحيح تبع فيه النووي
في الاذكار فانه قال فيه وقد
روى النسائي وصاحبه ابن
السني في كتابيهما عمل اليوم
والليلة باسناد صحيح الخ

شيخ الاسلام على قول البهجة
وذ كره المأثور سن الحاوى * ومال للاعضاء ير النوى
وذ كره أى الوضوء المأثور أى المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف على ماسياتى سن الحاوى
تعالى الرافعي فيقول عند الخوذ كره دعاء السوراء والحمد الذى بعد التسمية المتقدمة والادعية الآتية
والشهادتين السابقتين وما بعدهما ثم قال تكلام الحاوي شامل لذلك كله ويجوز حمله على ما يقال عقب
الوضوء دون ما يقال على الاعضاء وقد زاد عليه الناظم ما يحتمل أن يكون اعتراضاً عليه أو بياناً للمراد فقال
ومال للاعضاء الخ ما في الفرر وأما ابن المقرئ في الارشاد فزاد بعده قال الشارح ليخرج دعاء الاعضاء
المشهورة لقول النووي لأصل له الخ فتدبر (قوله وان ورد) أى الدعاء المذكور (قوله في طرق
ضعيفة) الطرق في الأصل جمع طريق والمراد بها الرواة الموصلة الى متن الحديث لانهم كالطريق التي
يتوصل منها الى المقصود فأداه الاجهوى (قوله لانها كلها) أى الطرق (قوله ساقطة) أى غير معتد بها
حتى في الفضائل (قوله اذ لا تخلو) على للمصلحة والضمير للطرق أيضاً (قوله عن كذاب) أى راو كذاب
(قوله أو متهم بالكذب أو بالوضع) أى وكل راو كذلك لا يعمل برأيه ولا في الفضائل (قوله وشرط العمل
بالحديث الضعيف) أى سواء كان العامل بما يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأكد في حق المتقدم به ليكون فعله
سبباً لأداه غيره الحكم المستفاد من ذلك الحديث قال ثم قوله وشرط الخ مبتدأ خبره أن لا يشتد الخ وهو جواب
عن سؤال تقديره ان الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل كما هو المشهور وهنا كذلك فلم يعمل به سماع كثرة
طريقة كما تقرر وحاصل الجواب أن محل ذلك اذ لم يشتد ضعفه والا فلا يعمل به أصلاً وقد أشار الى ذلك العراقي
حيث قال فان يقلل محتج بالضعيف * فقل اذا كان من الموصوف * ر وانه بسوء حفظ يحجر
بكونه من غير وجه يذكر * وان يكن لكذب أو شذو * أوقوى الضعف فلم يحجر ذا

(قوله أن لا يشتد ضعفه) أى بسبب كون الراوي كذاباً أو متهماً بالكذب أو بالوضع زاد في المغنى شرطين وان
لا يدخل تحت أصل عام وان يعتد سننيت بذلك الحديث وتقدم عن شرح العباب تقلا عن ابن عبد السلام وابن
دقيق العيد ما بواقعة قال في النهاية وفي هذا الشرط الاخير نظر لا يخفى قال سم بل لا وجه له لانه لا معنى للعمل
بالضعيف في مثل ما نحن فيه الا كونه مطلوباً بطلب غير جازم وكل مطلوب طلباً غير جازم سنة واذا كان سنة
تعين اعتقاد سننيتها انتهى (قوله كما صرح به) أى بالشرط المذكور (قوله السبكي) هو العلامة تقي الدين على
ابن عبد الكافي السبكي بضم السين المهملة وسكون الباء الموحدة نسبة الى سبك العبيد قريته بمصر الانصارى
الخزرجي له ترجمة طويلة كان شيخه ابن الرفعة يعامله معاملة الاقران ويسميه امام الفقهاء وله مؤلفات
كثيرة منها الدر المنظم في فضائل القرآن العظيم في ثلاث مجلدات والابتهاج شرح المنهاج وتكملة شرح
المهذب ونور البيع فهارواه البيع والسيوف المسلول على من سب الرسول وشفاء السقام على زيارة خبير
الانام ورفع الشقاق في مسئلة الطلاني وغير ذلك وهو المراد اذا أطلق السبكي كما هنا وله ولدان جليلان
أحدهما بهاء الدين أحمد بن على صاحب عروس الافراح شرح تلخيص المفتاح وجمع التناقض
وقطعة من شرح الحاوى وليس له ذكر في هذا الكتاب والا أخر تاج الدين عبد الوهاب بن على
صاحب جمع الجوامع في الاصول وغيره وسبأى له ذكر في هذا الكتاب توفي السبكي المذكور
سنة ٧٥٦ رجه الله تعالى ونعناه به أمين (قوله ومن ثم) أى من أجل كون طرقها كلها ساقطة الخ (قوله
قال النووي) أى في كتبه بعبارات متقاربة المعنى (قوله لأصل لدعاء الاعضاء) أى ولم يذكره الشافعي
ولا الجهوى وعبارته في الروضة وفي المجموع ولا ذكره المتقدمون وعبارته المنهاج وحذفت دعاء الاعضاء

اذ

لكن قال الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديث الاذكار حكم الشيخ على الاسناد

بالصحة فيه نظر لان ابا جازم يلقى سمرة بن جندب ولا عمران بن حصين فيما قاله على بن المديني وقد تأخر به أبو موسى في سماعه عن أبي
موسى نظر وقد عهد منه الارسل عن لم يلقه ورجال الاسناد المذكور رجال الصحيح الاعباد بن عباد وهو ثقة اه (قوله قال النووي لأصل
لدعاء الاعضاء) على هذا جرى الشارح في كتبه وحذفه شيخ الاسلام من المنهج وشرحه قال الخطيب في شرح التبيين قال النووي في الاذكار

والتنقيح لم يجز فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والرافعي قال ورد به الأثر عن السلف الصالحين قال الجلال المحلى فاتهم انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال وأجاب بعضهم بأن شرط العمل بالحديث الضعيف أن لا يكون شديد الضعف وأن يدخل تحت أصل عام وان لا يعتد سنيته بذلك الحديث اهما نقله الخطيب وأقره قال م في النهاية وفي هذا الشرط الاخير نظر لا يخفى اه وقال س في حاشية التحفة بل لا وجه له لانه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما يجب فيه الاكونه مطلوب باطلبا غير جازم وكل مطلوب باطلبا غير جازم ستة واذا كانت سنة تعين اعتقاد سنيته الخ وقال شيخ الاسلام في شرح الروض في قول الر وض لا أصل له مانصه أي في الصحة والافتقار وى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الاعمال اه وذ كر نحوه في شرح البهجة وقال م في النهاية بعد عبارة المحلى السابقة ولهذا اعتمدوا الداسة بحبابه وأفتى به وقال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج مشى م على استحبابه ومنع شدة ضعفه أحاديثه وهذا هو الذي يعمل اليه الفقير اذ قد وردح وهي مناسبة للحال فأتى والله أعلم وقد قال الشارح نفسه في شرح العباب في قول الأذرى لا ينبغي ترك هذا الدعاء ولا يعتد أنه سنة فان الظاهر أنه لم يثبت فيه شيء الخ مانصه يؤيد ما قاله أولا قول النووي في الدعاء السابق عند السؤال وهذا الأبا س به وان لم يثبت له أصل فانه دعاء حسن اه فكذا نقول هنا في دعاء الاعضاء اه وعليه لا خلاف بين الشارح وم وشيخ الاسلام الا ان القائلين بان حديثه يعمل به في الفضائل يقولون يؤتى بهذا الدعاء باعتقاد سنيته ومن قال لا يعمل به يقول يؤتى به لكونه ٢٦١ مناسبة للحال جليل الموقع لكن

لا يعتد سنيته فطلب الانبان به لا اختلاف فيه وانما الاختلاف في كونه يعتد سنيته أولا وهذا نظر في كلامهم منها ما نقله الشارح في الايعاب عن النووي

ومنه عند غسل الكفين

نفسه وقد سبق آنفا ومنها قول الشارح في حاشية الايضاح عند قول الايضاح استحبوا ان يقول أى عند المشعر الحرام وذ كر النووى قراءة آية فاذا

اذ لا أصل له وعبارة التنقيح ليس فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا وقد تعقبه الاسنوى وتبعه المحلى فقال ليس كذلك بل روى من طرق منها عن أنس رواه ابن حبان في تاريخه في ترجمة عباد بن صهيب وقد قال أبو داود انه صدوق قدرى وقال أحمد ما كان بصاحب كذب وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال لو لم يرد فيه الا هذا المشى الخال ولكن بقرينة ترجمته عند ابن حبان كان يروى المناكير عن المشاهير حتى يشهد المندى في هذه الصناعة أنها موضوع وساق هذا الحديث ولا تنافي بينه وبين قول أحمد وأبى داود بان يجمع بأنه كان لا يعتد بدبل يقع ذلك في رواية من غلطه وغفلته ولذلك تركه البخارى والنسائى وأبو حاتم وغيرهم انتهى من شرح الاحياء وعلى قول النووي جرى الشارح في كتبه واعتمد الشهاب الرملى استحبابه وأفتى به واستحبابه عتب الغسل كالوضوء ولو مجددا كما حكاه عنه ولده في النهاية قال ويتجه الحاق التيمم به على ما يأتي فيه انتهى (قوله ومنه) أى من دعاء الاعضاء وأشار به الى ان الشارح لم يستوعب الدعاء المذكور في حديث على رضي الله عنه عند ابن منده والديلمى والمستغفرى قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثواب الوضوء فقال يا على اذا قدمت وضوءك فقل بسم الله العظيم الحمد لله الذى هدانا للاسلام اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين الخ وفي رواية ذكرها الحافظ عن أنس فلما أن غسل يديه قال بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله عند غسل الكفين) قال البلقبى الظاهر من الحديث الذى جاء فيها ومن كلام من أخذ به ان هذا القول انما هو عند مرة ولو كرره فحسن

أفضت من عرفات الآية مانصه دليل ظاهر في ندب ما اعتاده العوام من قراءة آية ان الصفا والمروة الى علم على الصفا والمروة بجماع ان كلام من الايتين مذكور بشرف المحل المتلوفيه وحاش على الاعتناء به والقيام بحقوقه فكما استحبوا هذه هنا كذلك تستحب تلك هناك لذلك اه ووافقه على ذلك الجلال م وابن علان في شرحيهما على الايضاح لكن لا يحتاج الى القياس بما ذكره وعلى الصفا للثبوت عنه صلى الله عليه وسلم وكانهم لم يستحضره واذك فخره وفي شرح العباب للشارح مانصه نعم فيها أى أدعية الاعضاء حديث حسن وهو ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم يقول لكل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين الا فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فان قام من فوره ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما أو يعلم ما يقول انقل من صلاته كيوم ولدته أمه ثم يقول له استأنف العمل فهذا مصرح بندب التشهد المذكور عند كل عضو وسنده حسن قاله المستغفرى فيتعين أن لا يكون من محل الخلاف بين النووي وغيره في أدعية الاعضاء فاستفده اه كلام شرح العباب بل قد كرره في صفحة واحدة وكانه لم يستحضره حيث ذكره ثانيا وذ كر في الموضع الاول ان المستغفرى أخرجه وقال حسن غريب فزاده على الثاني الترابية ولا تنافي بين كلامى بل لا تنافي بينهما لكن أوردنا لما شأ ان يصرح في شرح أحاديث الاذكار من رواية البلقبى المستغفرى في كتاب الدعوات وقال بعد ذكره وهذا حديث غريب وفيه تعقب على المصنف أى النووي في قوله في الفصل الذى قبل هذا ان التشهد بعد النسمية لم يرد اه ونبه على ذلك ابن القيم في قياس تخرىج الاذكار فقال لعله سقط هنا لفظة حسن اه فأنه أعلم بحقائق الاحوال (قوله ومنه عند غسل الكفين) أشار بقوله ومنه الى ان الشارح لم يستوعب الدعاء المذكور وهو كذلك في رواية لابن منده عن على كرم الله وجهه قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثواب الوضوء فقال يا على اذا قدمت وضوءك فقل بسم الله العظيم على الثاني الترابية وهي لا تنافي الحسن كما لا يخفى بل ولا المصحة لكن أوردنا الحافظ ابن حجر في تخرىجه ثم أحاديث الأذكار عن رواية الحافظ المستغفرى الخ

لها معصية مخصوصة كما هو مفصل في فصلها اللهم اني اسألك البهي
هو البركة وعود بك من التشتت والهلكة قال المستتر

الحمد لله الذي هدانا للاسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاذا غسلت فرجك فقل اللهم حصن فرجي واجعلني من
الذين اذا أعطينهم شكرًا واذا ابتليتهم صبروا وفي رواية عن أنس ذكرها الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الاذكار فله ان يغسل يديه
قال بسم الله والحمد لله ولا حول ٢٦٢ ولا قوة الا بالله فلما استنجى قال اللهم حصن فرجي ويسر لي أمري (قوله يدي) بالتشديد

مثنى ايعاب (قوله اللهم
أعني على ذكرك الخ) قال
في الایصاب زاد جمع تبعاً
لضعف الغلف وتقله في
المجموع عن الداوي اللهم
اسقني من حوض نبيك
محمد صلى الله عليه وسلم
كاساً لا طمأ بعده أبداً وقال في

انتهى حواشي الروض (قوله اللهم احفظ يدي) بتشديد الياء مثنى مضاف لياء المتكلم (قوله من معاصيك
كلها) لعل تخصيص هذا الدعاء لان أكثر الاعمال تزاول بها والافكل جارحة من جوارح الانسان لها
معصية مخصوصة كما هو مفصل في كتابه اللهم اني اسألك العبد راعون ذباً من الشر والخطيئة قال السيد
المرتضى لم أر له أصلاً في أثر (قوله وعند المضمضة) عطف على عند غسل الكفين أي عند فراغهم منها أو قبل
وضعه للسان في فيه قياساً على ما ذكره في الدعاء عند الفطر (قوله اللهم أعني) بتشديد النون من الاعانة (قوله
علي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) زاد جمع اللهم اسقني من حوض نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
كاساً لا طمأ بعده أبداً وفي الاحياء وقوت القلوب والعوارف يقول اللهم أعني على تلاوة كتابك وكثرة
الذكر لك وقال الروياني اللهم أجر على لسان الصدوق والصواب وما ينفع الناس والدعاء الذي في الشرح
ورده حديث متسلسل باننا أحبك لكن بعد الصلاة المكتوبة كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله وعند
الاستنشاق) عطف أيضاً على عند غسل الكفين (قوله اللهم أرحنى) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون
الخاء من أراح يرج (قوله راحة الجنة) قال جمع يقول عنده اللهم لا تحرمني راحة نعيمك وجنةك اللهم
أوجد لي راحة الجنة وأنت عني راض وعند الاستنثار اللهم اني أعوذ بك من روائح أهل النار ومن سوء الدار
وروي عند المضمضة والاستنشاق اللهم لقي حبيتي ولا تحرمني راحة الجنة (قوله وعند غسل الوجه)
عطف أيضاً على عند غسل الكفين (قوله اللهم يبيض) بتشديد الياء من التبييض (قوله وجهي يوم تبيض
وجوه) بتشديد الضاد من الابيضاض أي وجوه السعداء جعلنا الله منهم (قوله وتسود وجوه) أي وجوه
الاشقياء اللهم لا تجعلنا منهم - وذلك اليوم يوم القيامة والمراد باليباض معناه الحقيقي أولاً من السرور
والفرح وكذا يقال في السواد (قوله وعند غسل اليد اليمنى) عطف أيضاً على عند غسل الكفين (قوله
اللهم اعطني كتابي يميني) المراد بالكتاب هنا الذي كتبه الملائكة فيه ما فعله العبد في الدنيا وهو المراد
بالصحف في قول اللقاني وواجب أخذ العباد بالصحف * كما من القرآن نصاعراً

اللهم احفظ يدي من
معاصيك كلها وعند
المضمضة اللهم أعني على
ذكرك وشكرك وحسن
عبادتك وعند الاستنشاق
اللهم أرحنى راحة الجنة
وعند غسل الوجه اللهم
يبض وجهي يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه وعند
غسل اليد اليمنى اللهم
اعطني كتابي يميني
وحاسبني حساباً يسيراً وعند
اليسرى اللهم لا تعطيني
كتابي بشمالى ولا من
وراء ظهري وعند مسح
الرأس اللهم حرم شعري
وبشري على النار

(قوله وحاسبني حساباً يسيراً) لا يشكل هذا بان فيه طلباً للحساب مع ان عدمه أسهل للنفس فكان اللائق
طلب عدمه بالكلية لما دل عليه الكتاب والسنة من تحقق الحساب وان اختلافه على الناس انما هو بالشدّة
والسهولة فكان طلب عدمه طلباً لما دل عليه الدليل على خلافه فليراجع قال ع ش وفي الصحاح حين عن
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حوسب عذب فقلت يا رسول الله أليس قد
قال الله تعالى فسوف يحاسب حساباً يسيراً اليس ذلك الحساب انما ذلك العرض من نوقش الحساب به لك
(قوله وعند اليسرى) أي وعند غسل اليد اليسرى (قوله اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري)
جمع بينهما مالور ودهما كذلك في القرآن في سورة الحاقة وأما من أوتى كتابه بشماله فيقول باليتى لم أوت
كتابيه وفي سورة الانشقاق وأما من أوتى كتابه وراء ظهره فسوف يدعوه ثورا قال البيضاوى أي يؤتى
بشماله من وراء ظهره انتهى وقصده دفع التناهي بين اليتين وذلك بان تخلف يده من موضعها فتجعل
وراء ظهره قال الشيخ زاده قبل ويحتمل ان يكون بعضهم بشماله وبعضهم من وراء ظهره أفاده الجمل
(قوله وعند مسح الرأس) عطف أيضاً على عند غسل الكفين (قوله اللهم حرم) بتشديد الراء من التحريم
(قوله شعري وبشري على النار) ليس المراد بخصوص بشر الرأس وشعره كما هو ظاهر بل بشر وشعر
جميع البدن وانما ذكرهما لان أظهر الشعر ورهوشه الرأس وليكفاية الاقتصار على مسح شعرة كما
تقدم وروى هنا اللهم احفظ رأسي وما حوى وبطني وما وعى وفي الاحياء يقول اللهم غشني وأنزل

الاحياء يقول اللهم أعني على
تلاوة كتابك وكثرة الذك
لك وقال الروياني يقول
اللهم أجر على لسانى
الصدوق والصواب وما
ينفع الناس (قوله أرحنى
راحة الجنة) قال في الایصاب
وقال جمع وجرى عليه

في المجموع يقول اللهم لا تحرمني راحة نعيمك وجنةك اللهم أوجدني
راحة الجنة وأنت عني راض وزادوا عند الاستنشاق اللهم أعوذ بك من روائح أهل النار ومن سوء الدار ووردي رواية عند
المضمضة والاستنشاق اللهم لقي حبيتي ولا تحرمني راحة الجنة (قوله اللهم حرم شعري الخ) قال في الایصاب قال القمولى كالراعى وروى اللهم
احفظ رأسي وما حوى وبطني وما وعى وفي الاحياء يقول اللهم غشني وأنزل على من بركانك وأطاني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك

(قوله أحسنه) قال في الإيعاب قيل وعند مسح العنق على القول به اللهم فك رقبتي من النار وأعوذ بك من السلاسل والأغلال (قوله قدمي) بتشديد الياء مثني إيعاب ومن سنن الوضوء كما في التحفة تجنب رشاشه أي لانه يستقدر غلبا بل قد يورث الوسواس وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من دعاء لانه صلى الله عليه وسلم كلم أم هانئ يوم فتح مكة وهو يغتسل ٢٦٣ ولطم الوجه بالماء واعترض بحديث فيه

وبجواب بانه لبيان الجواز وشربه من فضل وضوئه ورش ازاره به ان توههم حصول تعذله فيما يظهر وعليه يحمل رشه صلى الله عليه وسلم لازاره وكان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أفضل ماء حتى يسيله على موضع سجوده فينبغي ندب ذلك لمن احتاج لتنظيف محل سجوده بذلك الفضلة خلافا لما

وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم نزل فيه الاقدام

﴿فصل في مكر وهات الوضوء﴾

يوهمه كلام بعضهم من ندبه مطلقا وصلاة ركعتين بعده أي بحيث ينسبان اليه عرفا ويؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء لابعده ولو في النية على الوجه وقياس ما يأتي في الشك بعد الفأحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه اعادته أو بعبارة لم يلزمه فليحمل كلامهم

الاول على الشك في أصل العضو لا بعضه ﴿فرع﴾ صلى الخمس مثلا كلا بوضوء مستقل ثم علم ترك مسح الرأس مثلا من احداهن لزمه اعادة الخمس ثم ان كل وضوء العشاء بفرض أن الترك منه وأعادهن به أجزأه وان أعادهن به بلا تكميل فلا ولو غفل وأعادهن به لم يبق عليه الا العشاء اه ما أردت نقله من التحفة مع حذف أشياء من غرضون ذلك والله أعلم

على من يرككائك وأظنني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك (قوله وعند مسح الاذنين) عطف أيضا على عند غسل الكفين (قوله اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) زاد في الاحياء اللهم اسمعني منادى الجنة قال في الإيعاب قيل وعند مسح العنق على القول به اللهم فك رقبتي من النار وأعوذ بك من السلاسل والأغلال انتهى وجزم به في الاحياء قال السيد المرتضى ولم يرد في حديث علي وأنس وغيرهما انتهى (قوله وعند غسل الرجلين) أي اليمنى واليسرى (قوله اللهم ثبت قدمي) بتشديد الياء الموحدة من التثنية وقدمي بتشديد الياء المشاة مثني (قوله على الصراط) بالصاد أو بالسين المهملة أو أشمام الزاوي وهذه قرئ في السبع والعشر قال ابن الجزري في الطيبة مالك نل ظلال روى الصراط مع * صراط زن خلفا على كيف وقع والصاد كالزاء صفا الاول قف * وفيه والثاني وذى اللام اختلف من السيف قال اللقاني كذا الصراط فالعباد مختلف * مرورهم فسام ومختلف

(قوله يوم نزل فيه الاقدام) أي أقدام الكفار والمنافقين يوم القيامة ﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسنهما ورد في فضائل الوضوء أحاديث وآثار منها قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ رواه الشيخان ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات رواه أبو داود وغيره وروى الديلمي الطاهر النائم كالصائم القائم وفي الموطأ من حديث أبي هريرة رفعه قال اذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطرة الماء فاذا غسل يده خرج من يديه كل خطيئة بطشتها بده مع الماء أو مع آخر قطرة الماء فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتهر بجلده مع الماء أو مع آخر قطرة الماء حتى يخرج نقيما من الذنوب والطيراني من توضأ فأحسن الوضوء ذهب الانهم من سمعه وبصره ويديه ورجليه وقال عمر رضي الله عنه ان الوضوء الصالح يطرد عنك الشيطان وفي الحديث من بات طاهرا بات في شعاره ملك فلا يستغفر ساعة من الليل الا قال الملك اللهم اغفر لعبدك فلان فانه بات طاهرا رواه الدارقطني وغيره وفي حديث حسن من بات طاهرا لم يتعار ساعة من الليل يسأل الله فيها شيئا من أمر الدنيا والآخرة الا أعطاه الله اياه رواه الطبراني في الاوسط وأخرج ابن السني من بات على طهارة ثم مات من ليلته مات شهيدا وأخرج من بات طاهرا على ذكر الله حتى يرجع اليه روحه لم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة الا آتاه اياه اللهم وفقه للعمل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في مكر وهات الوضوء﴾

وهي كثيرة كما نبه عليه الشارح فيما سبأني وذ كر المصنف رحمه الله منها أربعة وليس منها غسل الرأس ولذا قال في التيسير على الثلاث تذكره الزيادة * والنقص والاسراف فوق العادة بأخذ ماء فوق ما يكفيه * وليس غسل الرأس بالمكروه قال في التحفة علما وهنا عدم كراهة الغسل بانه الاصل وفرقوا بين وجوب التعميم في المسح في التيمم لانه بانه ثم بدل وهنا أصل فنتج أن كلا من الغسل والمسح أصل وحينئذ فقياسه أن الغسل أحد ما صدقات الواجب المحير فكيف يقول باباحته وانه غير مطلوب وقد ذكر الجواب عنه في شرح الارشاد الصغير أي وانصه فان قلت كيف هذا مع انه مر أن المسح أصل قلت الاصاله ثم انما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي

الاول على الشك في أصل العضو لا بعضه ﴿فرع﴾ صلى الخمس مثلا كلا بوضوء مستقل ثم علم ترك مسح الرأس مثلا من احداهن لزمه اعادة الخمس ثم ان كل وضوء العشاء بفرض أن الترك منه وأعادهن به أجزأه وان أعادهن به بلا تكميل فلا ولو غفل وأعادهن به لم يبق عليه الا العشاء اه ما أردت نقله من التحفة مع حذف أشياء من غرضون ذلك والله أعلم

(قوله ولو على الشط) لم أقف على خلاف فيه وأهل الاتيان بلولكون الشط مظنة للقول بعدم كراهته عليه لكثرة الماء فيه أو لكون ماء وضوءه يرجع اليه ولا يبعد أن يكون ذلك هو الذي نظر اليه ٢٦٤ صلى الله عليه وسلم في قوله لسعد حين مر به وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف

ياسعد قال وفي الوضوء سرف قال نعم وإن كنت على نهر جارذ كرهه الشارح في الإيعاب من رواية البيهقي (قوله والانهو) أي الأسراف حرام قال في الإيعاب قال الأذري وينبغي الجزم بالحرمة إذا كان الماء مباحا وثمرته محتاج اليه لطهارة أو غيرها أو لمواكفة مضطر اليه معصوم وعليه يحمل قول الزركشي ذكر في المجموع أن الأسراف حرام في

يكره الأسراف في الصب فيه) ولو على الشط ومجمله في غير الموقوف والانهو حرام ويكره ترك تحليل اللحية الكثة لغير المحرم

وجه وهو المتجه اه وفي الامداد للشارح يحرم الطهر بالمسبل وبما جهل حاله ان دلت القرينة على أنه مسبل كالخوابي الموضوع في الطريق بخلاف ما دلت القرينة على خلافه كالصهاريج على ما قاله القمولى لكن قال ابن عبد السلام انها كالخوابي وهو متجه اذا اصل المنع الا بمسوخ متيقن وفي الخادم عن العبادي يحرم حمل شيء من المسبل الى غير ذلك المحل وهو متجه وان تعقب بأن فيه حرجا وتضييقا نعم ان خشى ضرر الولم يحمل منه جازل ما يندفع به الضرر كما هو ظاهر وهل المراد بالمحل محله كقتل الزكاة أو المحل المنسوب اليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله بذلك فيه نظر والاقرب الثاني وعن افتاء ابن الصلاح ان غير الموقوف عليهم الشرب من المدرسة ونحوه مما جرت به العادة انتهى كردى نقلا عن الشارح وقد تقدم في المياه مثله (قوله ويكره ترك تحليل اللحية الكثة لغير المحرم) وكذا العارضان وغيرهما من سائر شعور الوجه اذا كثفت وخبرجت عن حد الوجه قال في الإيعاب ويتأكد عليه التخليل للخلاف في وجوبه وحديث أمرني ربي يؤيده الامر للوجوب وهو شيء نهى عن ضده

اصالة الغسل أو على بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل انتهى قال السيد عمر البصرى وما ذكره أخيرا هو الاظهر الاقرب للكلام منهم انتهى قال سم يمكن أن يجاب أيضا بان الواجب المخير هو القدر المشترك بين المصالح كما تقرر في الأصول وهذا لا ينافي أن يتصرف بعض المصالح بالإباحة أو غيرها من حيث خصوصه فليتأمل وبأن يكون المراد بكون الغسل أصلا أنه القياس لأنه واجب أولاويكون المسح أصلا أنه واجب غير بدل عن شيء آخر كان واجبا فليتأمل قال في التحفة ويجاب أيضا بان في الغسل حيثيتين حصول البلل المقصود من المسح والزيادة على ذلك فهو من الحيشة الاولى أصلى وواجب ومن الحيشة الثانية لا لابل مباح فلا تنافي قال قد يقال يعارض ما ذكر من اجزاء نحو الغسل القاعدة الاصولية أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود اليه بالابطال ويجاب بان هذا ليس من تلك ليس من قاعدة أنه يستنبط من النص معنى يعممه وهو هنا بناء على أنه معقول المعنى الرخصة في هذا العضو ولستاره غالبا كما مر وحينئذ فيلزم من الاكتفاء فيه بالاقول الاكتفاء فيه بالاكل حمل المسح على وصول البلل الصادق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأمل وبهذا يعلم ورود السؤال على القائلين بالتعبد إلا أن يكونوا قائلين بتعيين المسح انتهى ومر في مبحث الفروض كلام آخر غير ما ذكرنا فارجع اليه ان شئت (قوله يكره الأسراف) بالسين المهملة مجاوزة القصد فهو أخذ الماء زيادة عما يكتفي العضو وان لم يزد على الثلاث فليس ذلك مكر رافع قوله الآتى والزيادة على الثلاث وذلك لخبر أبي داود أن عبدا لله بن مغفل سمع ابنه يقول اللهم انى أسألك القصر الأبيض عن عيين الجنة اذا دخلتها فقال أى بنى سل الله الجنة وتعود به من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والدعاء (قوله في الصب فيه) أى في الوضوء ومثله الغسل كما سيأتى (قوله ولو على الشط) بتشديد الطاء جانب النهر والجمع شطوط كفلس وفلوس ويقال له الشاطئ ومثله البحر قال في الزبد مكر وهه في الماء حيث أسرفا * ولو من البحر الكبير اغترفا

قال الكردى في الكبرى لم أقف على خلاف فيه ولعل الاتيان بلولكون الشط مظنة للقول بعدم كراهته عليه لكثرة الماء فيه أو لكون ماء وضوءه يرجع اليه ولا يبعد أن يكون ذلك هو الذي نظر اليه صلى الله عليه وسلم في قوله لسعد حين مر به وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف ياسعد فقال وفي الوضوء سرف قال نعم وإن كنت على نهر جارذ كرهه الشارح في الإيعاب من رواية البيهقي وكذا رواه أحمد وابن ماجه كما في شرح الاحياء (قوله ومحله) تنقيدا لاطلاق المتن أى ومحل كون الأسراف مكرها (قوله في غير الموقوف) أى بان كان مملوكا له أو مباحا (قوله والا) أى بان كان الماء موقوفا للوضوء (قوله فهو) أى الأسراف في ذلك (قوله حرام) قال الأذري ينبغي الجزم بالحرمة اذا كان الماء مباحا وثمرته محتاج الى الطهارة أو غيرها أو لمواكفة مضطر اليه معصوم كما في الإيعاب وعليه يحمل قول الزركشي ذكر في المجموع أن الأسراف حرام في وجه وهو متجه ويحرم الطهر بالمسبل وبما جهل حاله اذا دلت القرينة على أنه مسبل كالصهاريج على ما قاله القمولى لكن قال ابن عبد السلام انها كالخوابي وهو متجه اذا اصل المنع الا بمسوخ متيقن ويحرم حمل شيء من المسبل الى غير ذلك المحل وهو متجه وان تعقب بأن فيه حرجا وتضييقا نعم ان خشى ضرر الولم يحمل منه جازل ما يندفع به الضرر كما هو ظاهر وهل المراد بالمحل محله كقتل الزكاة أو المحل المنسوب اليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله بذلك فيه نظر والاقرب الثاني وعن افتاء ابن الصلاح ان غير الموقوف عليهم الشرب من المدرسة ونحوه مما جرت به العادة انتهى كردى نقلا عن الشارح وقد تقدم في المياه مثله (قوله ويكره ترك تحليل اللحية الكثة لغير المحرم) وكذا العارضان وغيرهما من سائر شعور الوجه اذا كثفت وخبرجت عن حد الوجه قال في الإيعاب ويتأكد عليه التخليل للخلاف في وجوبه وحديث أمرني ربي يؤيده الامر للوجوب وهو شيء نهى عن ضده

نعم ان خشى ضرر الولم يحمل منه جازل ما يندفع به ضرره كما هو ظاهر وهل المراد بالمحل محله كقتل الزكاة أو المحل المنسوب اليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله بذلك فيه نظر والاقرب الثاني اه وفي الامداد أيضا نقلا عن افتاء ابن الصلاح أن غير الموقوف عليهم الشرب من ماء المدرسة ونحوه مما جرت به العادة اه (قوله ترك تحليل اللحية الكثة)

[illegible]

عليه التخلييل للخلاف
في وجوبه وحديث أمرني
رَبِّي ألاّ أتِي يؤيده إذا الامر
للوجوب وهي بشي ءمسي
عن ضده وبه يتضح قول
المصنف فيكره تركه
(قوله وهذا ضعيف)
ضعفه الشارح في كتبه قال
في الإيعاب أو هو مؤول
على تخليل بعنف بحيث
يخشى منه انتفاف شي ءمن
الشعرا ه وكذلك الخطيب
وعبارة شرح التبيين له ولو
من محرم وفاقا للزركشي

(وتحليل الكثرة المحرم)
لثلاثا يتساقط منها شعر
وهذا ضعيف والمعتمد انه
يسن تحليلها حتى للمحرم
لكن برفق (و) يكره
(الزيادة على الثلاث)
المحققة بنية الوضوء
والنقص عنها لانه صلى الله
عليه وسلم

وخلافاً للمتولى لكن يخلل
المحرم برفق كما في شعر
الميت اه وكلام شيخ
الاسلام في شرح البهجة
والروض يعبل اليه أيضاً
وجرى الجلال مر في كتبه
على اعتماد عدم تحليل المحرم
مطلقاً ونقله عنه سم في
حاشية المنهج وأقره عليه
(قوله برفق) قال في التحفة
أى وجوبها ان ظن انه
يحصل منه انفصال شئ
والافندبا (قوله المحقة)
أمامع الشك فينبى على

* ٣٤ - نرسمي - ل *

بجد عمر وعند الاطلاق أبو أيوب وهو عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنه - ما أفاده في شرح الاحياء
(قوله توضاً ثلاثاً) هكذا هنا وفي لفظ النسائي كما تقرر والذي في غيره ثلاثاً ثلاثاً وهما منصوبان على الحال
 كادخلوا باباً باباً **(قوله ثم قال)** أي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ منه **(قوله هكذا الوضوء)** أي الوضوء
 الكامل والافاضل الوضوء يحصل بدون ذلك قال الشيخ العزيز ويستفاد من الاحاديث ان سنة التثليث
 لا تتوقف على كونه في كل الاعضاء ولا تتوقف على تثليث ما قبل العضو ولا ما بعده بطريق القياس حتى لو
 تثلث في الوجه دون اليدين حصلت سنة التثليث فيه دونهما وبالعكس يتركس الحكم فلا تتوقف لاحد ههنا على
 الاخر وان الغسلة مطلوبة في حد ذاتها لا تتوقف لها على ما بعده من الثالثة في كل الاعضاء نقله البجيرمي
 وهو ظاهر **(قوله فن زاد على هذا)** لفظ الوضوء لم أره في غير ديل الذي فيه فن زاد على هذا أو نقص ولعله
 ادراج من الشارح رحمه الله **(قوله أو نقص)** أي عن هذا الوضوء الذي فعلته **(قوله فقد أساء وظلم)** وفي
 لفظ ابن ماجه فقد تعدى وظلم وفي لفظ النسائي أساء وتعدى وظلم **(قوله أي أخطأ طريق السنة في الامرين)**
 أي الزيادة والنقص وهذا هو المختار ووجه كونه مسيئاً ظالمًا أنه خالف السنة ومخالفها مسيء ظالم
 فكل من الاساءة والظلم راجع لكل من الامرين وعطف الظلم تفسير وقول القليوبي انه اخص لا يظهر
 لان كل اساءة فيها مجاوزة الحد الذي حده الشارع وفيها اوضاع الشيء في غير موضعه وذلك معنى الظلم كما
 سيأتي وقيل أساء راجع للنقص وظلم للزيادة ففيه عليه لف ونشر غير مرتب فان الظلم مجاوزة الحد ووضع
 الشيء في غير محله وذلك غير موجود في النقص ورد بأن في ذلك مجاوزة الحد الذي حده الشارع وقيل عكسه
 فان الظلم استعمال بمعنى النقص كما في قوله تعالى أنت أكلها ولم تظلم منه شيئاً ورد بأنه يصير المعنى حينئذ فن
 نقص فقد نقص ولا معنى له شراً في زيادة **(قوله وقد يطلق الظلم)** بضم الظاء وسكون اللام مصدر ظلم يظلم
 من باب ضرب وهذا جواب عن سؤال تقديره اذا كان عاذراً ظالمًا فهل يكون حراماً وقد نهى عنه في
 الحديث القدسي يا عبادي اني خربت الظلم على نفسي وجعلته محرماً بينكم فلا تظالموا **(قوله على غير المحرم)**
 أي كما هنا وعبارة الشراقي والمراد منها ما لا معصية فيه أو الاعم لتدخل الزيادة من الماء المسبل فانها حرام
(قوله اذ هو) هذا تعليل لاطلاقهم الظلم على غير المحرم والضمير للظلم أي فلا يكون مختصاً بالمحرم **(قوله وضع**
الشيء في غير محله) أي وما هنا كذلك لما تقدم من وضوئه صلى الله عليه وسلم مرة ومرتين مرتين وفي المثل
 من استرعى الذئب فقد بظلم وفي المثل أيضاً من أشبه أباه فاطم وقد اقتبس رؤيته من هذا شعره المشهور
 بابه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبيه فاطم
 قال العيني واختلاف في معنى فاطم في المثل فقيل فاطم وضع الشبه في غير موضعه وقيل فاطم أبوه حيث
 وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه وقيل الصواب فاطم أي أمه حيث لم ترن بدليل محيى الولد
 على مشابهة أبيه قاله الاحياني وضع هذين القواين أن اسم الشرط اذا كان مبتدأ فلا بد في الغالب
 من ضمير يعود من الجزاء اليه وهذا البيت يرد قول الاحياني انتهى **(قوله وتكره الاستعانة)**
 تقدم أن الدين ليست للطلب كما في قوله تعالى فما استيسر من الهدى فلو أعانه غيره مع قدرته وهو ساكت
 متمكن من منعه كان كطلبها على أنهم انما عابروا بها جرياً على الغالب بمن يغسل اعضاءه لانها ترفه
 لا يلبق بحال المنع والثواب على قدر النصب **(قوله الالعذر)** أي بل قد يجب له **(قوله كما مر)** أي في السنن
 بتفصيله **(قوله وبالصب لغير عذر)** كما مر عطى على من يغسل الخ فظاهره أن هذا مكره والذي مرله
 أنه مائة خلاف الاولى لان حاصل مسألة الاستعانة كما يفيد كلامه كغيره انها في احضار نحو الماء فيباحة
 وفي الصب لغير عذر خلاف الاولى وفي غسل الاعضاء مكره واللهم الآن يقال أراد بالكرهه هنا
 الكراهة الحقيقية فليتلأمل **(قوله وترك التيامن)** بالرفع عطى على الاستعانة أي يكره ترك تقديم
 اليمنى على اليسرى مطلقاً بالنسبة لنحو الاقطع وفي اليدين والرجلين لغيره بأن قدم اليسرى على اليمنى
 وكذا غسله ما معاً على ما مر **(قوله ويظهر ان كل سنة اختلفت في وجوبها)** أي كالمضمضة والاستنشاق والدلك
 وتعميم الرأس والموااة في وضوء السليم **(قوله يكره تركها)** أي السنة المختلف في وجوبها وهذا بحث من

توضاً ثلاثاً ثم قال هكذا
 الوضوء فن زاد على هذا
 الوضوء أو نقص فقد أساء
 وظلم أي أخطأ طريق
 السنة في الامرين وقد
 يطلق الظلم على غير المحرم
 اذ هو وضع الشيء في غير
 محله (و) تكره الاستعانة
 بمن يغسل اعضاءه (الاعذر)
 كما مر وبالصب لغير عذر
 كما مر وترك التيامن ويظهر
 ان كل سنة اختلفت في
 وجوبها يكره تركها

(قوله في الامرين) وقيل أساء
 في النقص وظلم في الزيادة
 وقيل عكسه واقتصراره
 صلى الله عليه وسلم على مرة
 أو مرتين كان لبيان الجواز
 وهو في حقه واجب
(قوله ويظهر أن كل سنة
اختلفت في وجوبها) الخ هو
 كذلك كما أوضحته في كتابي
 كاشف اللثام عن حكم
 النجس قبل الميقات بلا
 احرام بمالم أسبق الى مثله
 وذكرت نعمة أكثر من
 عشرين موضعاً من النعمة
 ذكر فيها ذلك وبينت نعمة
 أنهم قد يجعلون المختلف
 في وجوبه خلاف الاولى
 لا مكرها وقد يجعلون
 ما اختلف في تجريمه
 مسنوناً فراجعه

الشارح رحمه الله قال الكردي هو كذلك كما أوضحته في كتابي كاشف اللثام عن حكم التجرد قبل الميقات
بلا حرام بما لم أسبق إلى مثله وذكر ثمة أكثر من عشرين موضعاً من التحفة ذكر فيها ذلك وبينت ثمة
أنهم قد يجعلون المختلف في وجوه خلاف الأولى لا مكرهاً وقد يجعلون ما يختلف في تحريره مسنوناً فراجع
ثم انتهى ولم يكن هذا الكتاب عندي فعسى الله أن ييسر لي فالحق ما يناسب هنا (قوله وبه صرح
الامام) أي امام الحرمين لأنه المراد عند الإطلاق في عرف أصحابنا الشافعية وهو الامام ضياء الدين
أبو المعالي عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني نسبة إلى جوين مصغراً ناحية بنيسابور كان
رئيس الشافعية بنيسابور ثقة على والده وثقة به جماعة أجلاء كبراء أخصهم الامام الغزالي والخوافي
والكيا الهراسي وهم معبود روسه بنو ثلاثين سنة بنيسابور سلمه المحراب والمنبر والتدريس والوعظ
من غير منازع وظهرت تصانيفه وحضر درسه الا كبار والجمع العظيم ومن تصانيفه نهاية المطلب في
دراسة المذهب شرح مختصر المنزني كتاب جليل نحو ثمانية أسفار كاملة حاوية قالوا ومن تصانيف الامام
هذا الكتاب لم يشغل الناس الا بكلامه ومختصرها والاساليب في الخلاف والفتاوى مجلد متوسط والبرهان
في أصول الفقه أعجز الفحول لأنه كالأغاز والارشاد في أصول الفقه أيضاً والارشاد والشامل كل منهما
في أصول الدين وغنية المسترشدين في الخلاف وغير ذلك وكان امام الناس على الإطلاق لم تر العيون
مثله ويكفيك في فضله انحصار افتاء الحرمين عليه في زمنه فانه كان يفتي ستة أشهر في الحرم المكي وستة
في الحرم المدني توفي سنة ٢٧٧ رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به (قوله في غسل الجمعة) متعلق بصرح
أي فانه قيل بوجوه بالامام صرح بركاهة تركه وسيأتي هناك تحريره ان شاء الله تعالى (قوله بل وقياس
قولهم) اضرب عما يقتضيه بحته ذلك من تخصيص كراهة الترك فيما يختلف في الوجوب (قوله يكره ترك
التيامن) مقول قولهم مثل قول الزيد * أو قدم اليسرى على اليمين *

(قوله وتحليل اللحية الكثة) أي وقولهم يكره ترك تحليل اللحية الكثة فهو بالجر عطف على التيامن (قوله
ان كل سنة) خبر وقياس الخ (قوله تأكد طلبها) أي السنة وان لم يكن مختلفاً في وجوبها (قوله يكره تركها) أي
السنة المؤكدة قال الكردي هو كذلك بل هو منقول وكأنه لم يستحضره حتى أخذه من المذكور في كلامه
انتهى ملخصاً قال بعضهم يستفاد من كلام الشارح أن المكره لا يختص بما ورد فيه نهى مخصوص كما قاله
الاصوليون انتهى * تنبيه * قولهم الظاهر كذا هو من بحث القائل في الايجاب التعبير بالظاهر ويظهر
ويحتمل ويتجه ونحوه عما لم يسبق اليه الغير بذلك ليميز ما قاله عما قاله غيره انتهى قال بعضهم اذا عبروا
بقولهم وظاهر كذا فهو ظاهر من كلام الاصحاب وأما اذا كان مفهوماً من العبارة فيعبروا عنه بقولهم والظاهر
كذا انتهى من الفوائد المكية والله تعالى أعلم

﴿فصل في شروط الوضوء﴾

الشروط بضمين جمع شرط بسكون الراء قال ابن مالك
وبفعول فعل نحو كبند * يخص غالباً كذلك يطرد * في فعل اسماً مطلقاً
وأما الشرط بفتحين فجمعه اشراط كما في المصباح وفي الباجوري نقلاً عن شرح ألفية الاصول أن
الشرط بسكون الراء مخفف شرط بفتحها يطلق لغة على العلامة وعلى تعليق أمر بأمر كل منهما في
المستقبل كما لو قال الرجل ان دخلت الدار فأنت طالق ويطلق على التزام الشيء والتزامه فالإلزام من
جهة الشارط وهو هنا الشارع والتزامه من جهة المشروط عليه وهو هنا المكاف (قوله وبهضها)
أي الشروط المذكورة في هذا الفصل (قوله شروط النية) أي وذلك للاسلام والتميز وعدم
التعليق والعلم بالكيفية وانما ذكر هنا لان النسبة لما كانت من فروض الوضوء أدخلوا شروطها في
شروطه لتوقف الصحة على شروطها وشروطه (قوله والشرط) هذا تعريف للشرط مطلقاً أي سواء كان

وبه صرح الامام في غسل
الجمعة بل وقياس قولهم
يكره ترك التيامن وتحليل
اللحية الكثة أن كل سنة
تأكد طلبها يكره تركها
(فصل) في شروط
الوضوء وبعضها في
شروط النية والشرط

(قوله بل وقياس قولهم الخ) هو
كذلك بل هو منقول كما
بينته في كاشف اللثام
وصرح به التقي السبكي في
جواب الاسئلة الحليية كما
ذكرت عبارته ثمة وكان
الشارح لم يستحضره حتى
أخذه من القياس المذكور
في كلامه

﴿فصل في شروط الوضوء﴾
(قوله وبعضها في شروط النية)
قال في شرح العباب واعلم أن
الاسلام والتميز وعدم
الصارف وعدم التعليق
وعند المنافي ومعرفة
الكيفية شروط للنية كما
سيعلم من كلامهم اه
ولما كانت النية من أركان
الوضوء أدخلوا شروطها
في شروطه لتوقف صحته
على شروطها كشروطه

(قوله ما يلزم من عدمه العدم) خرج بقوله ما يلزم من عدمه العدم المانع كالمنا في للوضوء من صارف وغيره فانه لا يلزم من عدمه صحة الوضوء لاحتمال عدمها بانتفاء شرط من شروطه نعم هو بجماع الشرط من حيث انه لا بد في صحة الوضوء كغيره من وجود الشرط وانتفاء الموانع فانتفاء الموانع يلزم من عدمه العدم كالشرط ولذلك جعله الشيخان تبعاً للغزالي من الشروط وقد عدوا عدم الصارف من شروط الوضوء نعم هو عند الرافي منها حقيقة وعند الذوي مجازاً (قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم) خرج به السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم كالتراية بالنسبة ٢٦٨ لا ارث يلزم من وجوده وجوده ومن عدمه عدمه (قوله لذاته) خرج به الشرط المقارن

لغويا أو شرعاً أو عقلياً هذا التعريف هو المشهور (قوله ما يلزم من عدمه العدم) ما واقعة على الشرط والعدم فاعل يلزم يعني اذا انتفى الشرط انتفى الاعتداد بالمشرط فيلزم من عدم شرط من شروطه كالاسلام هنا عدم وجوب الوضوء قال الكردي في الكبرى وخرج بهذا القيد المانع كالمنا في للوضوء من صارف وغيره فانه لا يلزم من عدمه صحة الوضوء لاحتمال عدمها بانتفاء شرط من شروطها نعم هو بجماع الشرط من حيث انه لا بد في صحة الوضوء كغيره من وجود الشرط وانتفاء الموانع ولذلك جعله الشيخان تبعاً للغزالي من الشروط وقد عدوا منها عدم الصارف من شروط الوضوء نعم هو عند الرافي منها حقيقة وعند الذوي مجازاً (قوله ولا يلزم من وجوده) أي الشرط (قوله وجود) أي وجود المشرط وبطل وجوده يتوقف على وجود السبب لانه الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم (قوله ولا عدم) أي ولا يلزم من وجود الشرط عدم المشرط وبطل ذلك متوقف على وجود المانع لانه الذي يلزم من وجوده العدم ومن عدمه الوجود (قوله لذاته) راجع "شقين" وهو احتراز عن الشرط المقارن للسبب وعن الشرط المقارن للمانع كما تقرر وحذف جمع قيد لذاته لعدم الاحتياج اليه ولذلك قال شيخ الاسلام ذكره ايضاح لان قولنا يلزم من كذا كذا يفيد من حيث ترتبه عليه وصدوره منه انتهى وسيأتي في شروط الصلاة اعادة هذا وزيادة ان شاء الله تعالى (قوله والمراد به) أي بالشرط (قوله هنا) أي في هذا الباب نبه به الشارع رحمه الله على انهم قد يتوسعون فيطلقون الشرط على الركن كما كسبه بجماع أن كلا منهما لا بد منه كما لا يخفى على من سبر كلامهم كردي (قوله ما هو خارج الماهية) أي كالماء والطهور هنا (قوله وبالركن) عطف على به أي والمراد بالركن هنا والانسب وبالفرض هنا (قوله ما هو داخلها) أي الماهية كتغسل الوجه ولذلك قال بعضهم الشرط ما يتوقف صحة الشيء عليه وليس جزأ منه والركن ما يتم به وهو داخل فيه ~~نبيه~~ ماهية الشيء ما به الشيء هو وهو هي من حيث هي لا موجودة ولا معدومة ولا كلي ولا جزئي ولا خاص ولا عام قبل منسوب الى ما والاصل ماثبة قلبت لهمزة هاء لئلا يشبه بالمصدر المأخوذ من لفظ ما والظاهر أنه نسبة الى ما هو جعلت الكلمتان كلمة واحدة تطلق غالباً على الأمر المتعلق مثل المتعلق من الانسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارج والامر المتعلق من حيث انه مقول في جواب ما هو بسمى ماهية ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة ومن امتيازها عن الاغيار هوية ومن حيث حمل اللوازم له ذاتا ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولاً ومن حيث انه محل الحوادث جوهر قاله السيد الجرجاني رحمه الله (قوله شروط الوضوء والغسل) ذكر المصنف شروطها أحد عشر شرطاً وذكر في نظم الزبد خمسة وفي النظم المشهور للنووي أو للولي العراقي خمسة عشر شرطاً وذكر في التيسير منها عشرة حيث قال

وشروط الاسلام والتمييز مع * اطلاق ماء وانتفاء ما منع
كحوضها وكل ذي جرم مكث * والوقت في وضوء دائم الحدث
والعلم بالاطلاق والكيفية * والوقت وانتفاء صرف النية

السبب فيلزم من وجوده الوجود كوجود الحصول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب فتجب الزكاة حينئذ وخرج به أيضاً الشرط المقارن للمانع فيلزم من وجوده العدم كالدين على القبول الضعيف بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم من

ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمراد به هنا ما هو خارج الماهية وبالركن ما هو داخلها (شروط الوضوء والغسل)

وجود الدين على هذا القول عدم وجوب الزكاة مع وجود الشرط وحذف قيد لذاته جماعة لعدم الاحتياج اليه فيما ذكر اذا مقتضى لوجوب الزكاة في الصورة الاولى انما هو والسبب لا الشرط لعدم وجوبها في الثانية المانع لا الشرط أيضاً قال شيخ الاسلام ذكره

ايضاح لان قولنا يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وصدوره عنه اه (قوله والمراد به) أي الشرط هنا أي في هذا الباب نبه به الشارع على أنهم قد يتوسعون فيطلقون الشرط على الركن كما كسبه بجماع أن كلا منهما لا بد منه كما لا يخفى على من سبر كلامهم (قوله ما هو خارج الماهية) استشكل السيد عمر البصري في حاشية التحفة عد جري الماء على العضو من شروط الوضوء بقوله محل تأمل لان كلامه في الشرط الخارج جنة عن حقيقة الوضوء وماهية وجري الماء داخل في حقيقة الغسل لان سيلان الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وماهية فتدبر اه

وقد

(الاسلام) لانه عبادة يحتاج

لنية والكافر ليس من

أهلها ومرصحة غسل

الكافرة من حيض

أو نفاس لكن لا مطلقا بل

لحل وطؤها ومن ثم نو

أسلمت لزمها اعادة

(والتمييز) في غير الطفل

للطواف للمأمر أول

الطهارة لان غير المميز

لا تصح عبادته فعلم أن

هذين شرطان لكل

عبادة (والنقاء من الحيض

والنفاس) لمنافاته ما له نعم

اغسال الحج ونحوها

تسن للحائض والنفساء

هنا شرط لكل عبادة

تحتاج للطهارة (و) النقاء

(عما يمنع وصول الماء

الى البشرة)

(قوله في غير الطفل

للطواف) أما هو إذا أحرم

عنه وله وأراد أن يطوف

به فانه يشترط أن يطهره

وينوى عنه كما اذا غسل

حليته المجنونة من الحيض

ليطأها (قوله فعلم الخ) أي

من قوله الكافر ليس من

أهلها أي النية وقوله

غير المميز لا تصح عبادته

ان هذين شرطان لكل

عبادة اذ لابد من النية فيها

والكافر ليس من أهلها

وغير المميز لا تصح عبادته

(قوله ونحوها) أي

كالعبد (قوله تحتاج

للطهارة) خرج ما لا

تتوقف عليها كذا كراهة

والصلاة والسلام على

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد يقال لا تنافي لما كان ادخال الاول في الاكثر كما يعلم بالتأمل (قوله الاسلام) أي فلا يصح أن من كافر
(قوله لانه) أي ما ذكر من الوضوء والغسل (قوله عبادة يحتاج لنية) أي عبادة بدنية لغير ضرورة تحتاج
لنية فلا يرد صحة نية الكافر في زكاة الفطر في عبده لان الزكاة عبادة مالية ولا نية الكافرة في الغسل من نحو
الحيض للتمتع بها لان ذلك للضرورة وكذا نية الولي عن الصبي اذا وضأه للطواف وقد أحرم عنه فانها تصح
منه للضرورة أيضا اذ لابد من تطهيره للطواف كما سيأتي آنفا (قوله والكافر ليس من أهلها) أي النية
(قوله وممر) أي في مبحث المياه (قوله صحة غسل الكافرة) أي مع نيتها الاستباحة لوطء (قوله من حيض
ونفاس) أي من انقطاعهما (قوله لكن لا مطلقا بل لحل وطؤها) أي الكافرة لحليتها المسلم اذ لا يحل له
وطؤها حينئذ اذ لابد من ان اغتسل طائفة فالناوي بذلك هي فان امتنعت أو كانت مجنونة فالناوي
الزوج أشار اليه في فتح الجواهر عبارة التحفة الا في نحو غسل كتابية مع نيتها التحل لحليتها المسلم وتغسله
لحليته المجنونة أو الممتنعة مع النية بخلاف ما اذا أكرهها لا يحتاج لنية للضرورة انتهى أي فباشرة بنفسها
مكرهة ومقتضى كلامه الاعتداد بغسل المكرهة وان غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شيء قاله السيد
عمر البصري قال بعضهم لكن المعتمد ما اقتضاه كلام التحفة فلي تأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل أن صحة
غسل الكافرة لا مطلقا بل يعني للضرورة فقط (قوله لو أسلمت) أي الكافرة المذكورة (قوله لزمها
اعادته) أي الغسل لزوال الضرورة فلا يكفي غسلها في حال كفرها (قوله والتمييز) أي فلا يصح الوضوء
والغسل من غير المميز كصبي (قوله في غير الطفل للطواف) أي اما هو اذا أحرم عنه وله وأراد أن يطوف
به فانه يشترط أن يطهره وينوى عنه كما اذا غسل حليته المجنونة من الحيض ليطأها قاله انكردي قال
الشرقاوي والظاهر أن ارتفاع حدته خاص بالطواف حتى لو ميز لم يصح صلاته به لان الضرورة تقتدر بقدرها
(قوله للمأمر أول الطهارة) تعليل لقوله في غير الطفل للطواف وعبارة في أوائل فصل الماء المستعمل وهو
ما أزيل به مانع من رفع حدث ولو حدث صبي لا يميز بناء على اشتراط طهره لصحة الطواف به وهو المعتمد
الخ (قوله لان غير المميز) تعليل لشرطية التمييز هنا (قوله لا تصح عبادته) أي والوضوء منها فلا يصح منه الا
للضرورة كما تقرر (قوله فعلم) أي من قوله والكافر ليس من أهلها وقوله غير المميز لا تصح عبادته (قوله
ان هذين) أي الاسلام والتمييز (قوله شرطان لكل عبادة) أي لصحة كل عبادة بدنية كما مر اذ لابد من
النية فيها والكافر ليس من أهلها وغير المميز لا تصح عبادته (قوله والنقاء) بفتح النون والمد مصدر ترقى ينقى
من باب تعب (قوله من الحيض والنفاس) أي ونحوهما كبول الا في سلس ولو قال يكفي التحريم وعدم
المنافي لكان أعم لشموله البول ومس الذكرو ليس المرأة حال الوضوء الا أن يقال خصهما لان المصنف
جعلهما مشروطا للوضوء والغسل معا فلا يمنع ما ذكر صحة الغسل كما لا يخفى لكن بقي عليه خروج المني فان الغسل
لا يصح أيضا حال خروجه فلي تأمل (قوله لمنافاته) تعليل لاشتراط النقاء والضمير للحيض والنفاس (قوله
له) أي للوضوء وكذا الغسل وعبارة شرح التحريم لانه اذا طأه عليه أبطله فلا يصح مغ وجوده انتهى ومنه
يعلم الفرق بين هذا وما سيأتي قال الشيخ الشرفاوي وحاصله أن الثاني لا يرتفع الحدث فيه عن محله وهو ما تحت
ولا عما بعده من الاعضاء لوجوب الترتيب ويرتفع عما قبله ولا يحتاج المتوضئ فيه الى اعادة نية بعد اذ الت
بخلاف الاول كالحوض فانه لا يرتفع الحدث فيه عن شيء من الاعضاء حتى ما غسله قبل وجود المنافي كما دل
عليه قوله لانه اذا طأ الخ ويحتاج بعد ذلك الى استئناف طهارة وتجدد نية انتهى فتأمل (قوله نعم اغسال
الحج) استدرأ على عموم اشتراط النقاء (قوله ونحوها) أي كالغسل لدخول مكة لغير المحرم وكغسل العيدين
(قوله تسن للحائض والنفساء) أي فلا يشترط فيها النقاء منها وكذا الوضوء لها كما في عس (قوله هذا)
أي النقاء من الحيض والنفاس (قوله شرط لكل عبادة تحتاج للطهارة) أي بخلاف ما لا يتوقف عليه
كذا كراهة تعالى والصلاة والسلام على حبيبته صلى الله عليه وسلم (قوله والنقاء عما يمنع وصول الماء الى
البشرة) أي ونحوها وهذا هو المعبر عنه بعدم الحائل قال الشرفاوي واعتراض على عدمها شرط بأنه معلوم من
مفهوم غسل الاعضاء لانه حينئذ لم يحصل غسلها فهو بالركن أشبه وأجيب بأنه انما ذكره لانه قد يراد

الاصول فيه الطهارة ثم ذكر كلاما قر فيه عدم النجاسة قال ولا يضر في الخضاب تنقيطه للجسم وزيته لقشرة عليه لان تلك القشرة من عين الجلد لا من جرم الخضاب كما هو واضح اه وفي الامداد للشارح بعد كلام البلقيني السابق مانصه ومنه أي مما يتغير به لو أنها فقط أو يمكن زوال جرمه المانع الخضاب بالعفص ولا نظير لتنقيط الجسم من حرارته لان ذلك الجرم حينئذ من نفس البدن اه (قوله في الجملة) أي بأن يعلم أن الموضوع مشتمل على فرض ونقل ولم يميز الفرض من النقل فإنه يصح حيث لم يقصد بفرض معين النفلية كما سيأتي التصريح به في كلامه والمصنف عبر عن هذا الشرط هنا بالعلم بفرضيته وعبر في التحفة عنه بمعرفة كيفية ثم فصل ذلك بما ذكره هنا من قوله وأن لا يعتد فرضا معيناً الخ وعبارتها ومعرفة كيفية والا فان ظن الكل فرضاً أو شرك ولم يقصد بفرض معين النفلية أو نفلاً فلا يأتي هذا في الصلاة ونحوها انتهت وكذلك عبارة النهاية والامداد أنهم اخذوا مسألة ظن الكل فرضاً وعبارة فتح الجواد وان لا يقصد بفرض معين النفلية اه وفي شرح البهجة والروض والتحرير لشيخ الاسلام ومعرفة كيفية كنظيره الا في ٢٧١ في الصلاة فظهر لك ان صنيع المصنف

هنا مخالف لما جرى عليه اصطلاح المتأخرين في التعبير نعم عبر في العباب بنحو ما عبر به المصنف هنا والامر في هذا قريب (قوله فرضاً معيناً) أي

ومن ثم نقض مسه (والعلم بفرضيته) في الجملة لان الجاهل بها غير متمكن من الجزم بالنية (وأن لا يعتد فرضاً معيناً من فروضه سنة) فيصح وضوء وغسل من اعتقداً أن جميع مطلوباته فروض أو بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد بفرض معين النفلية وكذا يقال في الصلاة ونحوها (والماء الطهور) أو ظن أنه طهور

كغسل الوجه فان اعتقده نفلاً لم يصح وضوءه وكذلك الصلاة (قوله والماء الطهور) أي في نفس الامر فلو توضع من ماء يعتد طهوراً بته ثم بان عدمه لم يصح

تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الأصغر أو الأكبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المكاف غالباً فطرنا الباب فيه بخلاف التضخم بالنجاسة انتهى (قوله ومن ثم) أي من أجل كون العرق المتجمد كالجزم من البدن (قوله نقض مسه) أي أبطل مس ذلك العرق المتجمد الموضوع (قوله والعلم بفرضيته) أي الموضوع وبسببته (قوله في الجملة) أي بأن يعلم أن الموضوع مشتمل على فرض ونقل ولم يميز الاول من الثاني فإنه يصح حيث لم يقصد بفرض معين النفلية كما سيأتي آنفاً وعبارة التحفة ومعرفة كيفية والا فان ظن الكل فرضاً أو شرك ولم يقصد بفرض النفلية صح أو نفلاً فلا يأتي في الصلاة ونحوها انتهى ومثله في غيره وهي أحصر من عبارة المصنف رحمه الله تعالى (قوله لان الجاهل بها) أي بالفرضية وهو تعليل لا شرط العلم بها (قوله غير متمكن من الجزم بالنية) أي والنية لا تصح الا مع الجزم بالمنوى (قوله وأن لا يعتد) أن وما بعدها في تأويل مصدر عطف على الاسلام كما هو واضح (قوله فرضاً معيناً) أي كغسل الوجه فإنه ان اعتقده نفلاً لم يصح وضوءه (قوله من فروضه) أي الموضوع وكذا غيره كما سيأتي (قوله سنة) مفعول ثان لا اعتد والمفعول الاول قوله فرضاً معيناً (قوله فيصح وضوء) مضاف الى من اعتد فيقرأ بغير تنوين قال ابن مالك ويحذف الثاني ويبقى الاول كحاله اذا به يتصل بشرط عطف وضافة الى مثل الذي له أضفت الاول (قوله وغسل من اعتقداً أن جميع مطلوباته) أي كل من الوضوء والغسل (قوله فروض) أي لاسنة فيها (قوله أو بعضها فرض) أي أو اعتقداً أن بعض مطلوباته فرض (قوله وبعضها سنة) أي من غير تعيين للبعض الذي يعتقده فرضاً والذي يعتقده سنة (قوله ولم يقصد بفرض معين) أي كغسل الوجه واليدين (قوله النفلية) مفعول يقصد المنفي وظاهر كلامه كالتحفة هنا أنه لا فرق في ذلك بين العامي والعالم وبه صرح في التحفة في شروط الصلاة حيث قال ان اعتقد العامي أو العالم على الوجه الكلي فرضاً صح أو سنة فلا أو البعض والبعض صح ما لم يقصد بفرض معين النفلية انتهى وجرى غيره على الفرق وسيأتي ان شاء الله تعالى (قوله وكذا يقال) أي بالتفصيل المذكور (قوله في الصلاة ونحوها) أي كالخج والعمرة (قوله والماء الطهور) أي في نفس الامر فلو توضع من ماء يعتد طهوراً بته ثم بان عدمه لم يصح وضوءه فإله الكردي أي لان العبرة في العبادات بالواقع وظن المكاف كما هو مشهور في الاصول وعدم القضاء أي للصلاة مثلاً عليه مع عدم علمه لا لوجود الشرط بل لعدم علمه وعدم تكليفه بما لا يعلم ولهذا التبيين له الحال وجب عليه القضاء شرافاً (قوله أو ظن أنه) أي الماء الذي يتوضأ به (قوله طهور) بفتح الطاء ويعبر بالمطلق والمظهر فما صدق الثلاثة واخذ في الاصح والمراد أنه كذلك عند المتوضي أي في ظنه

عدمه لم يصح وضوءه (قوله وظن أنه طهور) أي عند الاشتباه قال الشارح في حاشية فتح الجواد لا يحتاج لظن الطهارة الا عند وجود معارض وهو الاشتباه فيما اذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمتنع عليه التوضؤ من أحدهما الا بعد أن يجتهد ويظن طهارة واحد طامئاً كدنا شاعن الاجتهاد لان الظن حينئذ أزال ذلك المانع الناشئ عن الاشتباه الذي هو مانع قوي فاحتيج الى مبدل له وهو ظن الطهارة الناشئ عن الاجتهاد وخرج بذلك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استناد الاصل طهارته وان غلب على ظنه تنجيسه بوقوع ما الغالب في جنسه النجاسة وانما لم يلتفت لهذا الظن لان الشارح أعقاه ومنع الاستناد اليه باستعماله ما جاء من ديار الجوس مع غلبة تنجيسه عملاً بأصل الطهارة ولم ينظر والدليل مع الاشتباه لانه مانع قوي واذا صرحوا بأن الأئمة أعرضوا في باب الاجتهاد عن التمسك بالاصول فوجبوا التوقف عنه حتى يعلم الظاهر بالاجتهاد لا بنحو الالهام وان كان وليا لان الاحكام لا تبني على الخواطر والالهامات لانه لا ثقة بخواطر من ليس بمعصوم اه

(قوله وان بان أنه طهور) أشار بان الى خلاف فيه قال في شرح العباب خلافا للغزالي وغيره كابن الصباغ الخ (قوله وازالة النجاسة العينية) خرجها الحكمية فلا يشترط ازالته لان الغسلة الواحدة تكفي فيها عن الحدث والنجس وهذا اخذ من تصوير النووي لذلك بالحكمية في باب نية الوضوء من المجموع وجرى عليه جماعة منهم ابن قاسم الغزالي في شرح أبي شجاع لكن النووي أطلق في مواضع وهو الذي اعتمدته أئمتنا الشافعية ومنهم شيخ الاسلام والخطيب والشارح والجمال مر وغيرهم فتكفي الغسلة الواحدة عن الحدث والنجس سواء كان عينيا أو حكميا نعم العيني لا يندفع بان تربل الغسلة عينيه وأوصافه الا ما عسر من لون أو ريح وأن يكون الماء واردا على النجس ان كان دون القلبين وان لا تتغير الغسالة ولا يزيدو زنها بعد اعتبار ٢٧٢ ما يتشبهه بالمغسول ويعطيه من الوسخ واذا تقرر ذلك فاقاله هنا مبني على عدم

الاكفَاء بغسلة عن
الحدث والخبث بشرطه
السابقة وهو وضع
ويمكن أن يخرج كلامه
على الراجح بأن يقال إزالة
التجاسة شرط لازالة الحدث
فما زالت التجاسة على
العضو لا يرتفع حدثه فاذا
زالت ارتفع حدثه ولو
بغسلة واحدة ويكون
قائده التقييد بالعينية التنبيه

فلو تطهر بماء لم يظن
طهوريته لم يصح طهره
به وان بان أنه طهور
(وازالة التجاسة العينية
وان لا يكون على العضو
مانع من الماء

على أنها غي التي فيها
التفصيل المستفاد من
شروطه السابقة أما
الحكمة فلا تفصيل على
الراجح في أن الغسل
الواحدة تكفي عنها وعن
الحدث حيث كان الماء
القليل و اردا وعم الموضع
(قوله ما يغير الماء) أى تغيرا
ضارا كما سبق في مبحث
الماء قال في الامداد ومنه

واعتقاده وان لم يكن ظهور راعنه غيرة كما لو اشتبه الطهور بالمتنجس من اناءين وقع في أحدهما لا ينجسه نجاسة فظن كل شخص طهارة اناء فتوضأ به فطهارة كل منه - استحسنة فكذا كل منفرد أو جماعة مأموماً أو اماماً نعم لا يصح اقتداء أحدهما بالآخر لاعتقاد كل نجاسة ما استعمله صاحبه (قوله فلو تطهر) تفرع على أوطن أنه ظهور (قوله بما علم يظن ظهوريته) أي الماء وقد اشتبه عليه ظهور بغيره قال في حاشية فتح الجواد لا يحتاج لظن الطهارة لاعتداده بوجود معارض وهو الاشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمتنع عليه التوضؤ من أحدهما إلا بعد أن يجتهد ويظن طهارة واحد ظناً مؤكداً ناشئاً عن الاجتهاد لان الظن حينئذ أزال ذلك المانع الناشئ عن الاشتباه الذي هو مانع قوي فاحتجج إلى مبطل له وهو ظن الطهارة الناشئ عن الاجتهاد وخرج بذلك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استناداً لاصل طهارته وان غلب على ظنه تنجسه بوقوع ما غالب في جنسه النجاسة وأعلم يلقت إلى هذا الظن لان الشارع ألغاه ومنع الاستناد اليه باستعمال ما جاء من ديار الجحوس مع غلبة تنجسه عملاً بأصل الطهارة ولم ينظر وذلك مع الاشتباه لانه مانع قوي ولذا صرحوا بأن الأئمة أعرضوا في باب الاجتهاد عن التمسك بالأصل فأوجبوا التوقف عنه حتى يعلم بالاجتهاد لا ينجس الحامس وان كان ولياً لان الأحكام لا تبنى على الخواطر والألغامات لانه لا ثقة بخواطر من ليس بمعصوم انتهى بمر وفه (قوله لم يصح طهره به) جواب لو والضمير المجرور بالإضافة للشخص والمجرور بالماء (قوله وان بان أنه) أي الماء الذي تطهر به (قوله ظهور) أي ما تقر من أن العبارة في العبادات بما في نفس الامر وظن المكلف معاقلة الكردي في الكبرى أشار بان الخلاف فيه قال في شرح العباب خلافاً للفرزاني وغيره كابن الصباغ الخ انتهى (قوله وازالة النجاسة العينية) هذا ما رجحه الرازي رحمه الله قال في الزبد * * * وعدم منها الرازي رفع الخبث * قال في غاية البيان أي عند الرافعي من شروط الوضوء رفع الخبث الذي يزول بالغسلة الواحدة عن أعضاء وضوئه ان كان فلا يكفي لهما غسلة واحدة لان الماء يصير مستعملاً في الخبث فلا يستعمل في الحدث والمعتمد ما صححه النووي من أنها تكفي لهما كافي الحيض والجنابة لان مقتضى الطهرين واحد والماء مادام متردداً على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال وسواء كانت عينية أو حكمية وما صورها في مجموعه في الحكمية جرى على الغالب ويحرم الخلاف تصحيحه في الحدث الأكبر مع الخبث أما إذا لم يزل الخبث بالغسلة الواحدة فالحدث أيضاً باق ويؤخذ منه أيضاً أن عضوه لو تنجس بمغلاظ لم يرتفع حدثه إلا بتام الغسلات السبع انتهى قال الكردي في الكبرى ويمكن أن يخرج كلامه أي المصنف على الراجح بأن يقال إزالة النجاسة شرط لازمة للحدث فإن زالت النجاسة على العضو لا يرتفع حدثه فإذا زالت ارتفع حدثه ولو بغسلة واحدة ويكون فائدة التقييد بالعينية التنبيه على أنها هي التي فيها التفصيل المستفاد من شروطه السابقة أما الحكمية فلا تنصّل على الراجح في أن الغسلة الواحدة تكفي عنها وعن الحدث حيث كان الماء القليل وادّعى الموضع انتهى فليتأمل (قوله وأن لا يكون على العضو) أي عضو المتطهر (قوله ما يغير الماء) أي تغير اضرار أو منه الطيب الذي يحسن به على أنه قد ينشف فيمنع وصول الماء للبطن فتجب ازالته وهذا هو الراجح من الخلاف في ذلك في الشيخ عمرة

الطيب الذي يحسن به الشعر على أنه قد ينشف فيمنع وصول الماء للباطن فتجب ازالته اه قال الشهاب البرلسي الشهير بعميرة
في حاشيته على شرح المنهاج للجلال المحلى مانصه **﴿فرع﴾** لو اورد الماء على عضو أو غيره من محل الطهارة وبه زعفران أو سدر مثلاً فتغير الماء
بذلك وهو على المحل التغير السالب للاسم فهل يضر قال في الذخائر حكى أبو اسحاق الشيرازي في ذلك وجهين وعلل غيره الصحة بأن التغير في
المحل معفو عنه كما لا يحكم باستعمال الماء قبل انفصاله اه وفي البيان في باب صفة الغسل لو كان على رأسه حشور فبق لا يمنع من وصول الماء
الى باطنه لم تزلمه ازالته ولا يضر وصول الماء الى ماتحته متغيراً فان تغير الماء على العضو غير مؤثر اه قال الاذري واحسبه جواب من لا
يرى تغير الماء الذي يغسل به الميت بالسدر ونحوه مؤثراً والاصح خلافه وما نحن فيه أولى بالمنع اه مانقوله البرلسي وهذا الآخر هو المعتمد

(قوله أو أطلق) نقل بعضهم عن تقرير السيد السهمودي أن الإطلاق كنية التبرك كما جرى عليه الشيخان في الطلاق ورفق الشارح والجمال الرملي بين ما هنا والطلاق بأن الجزم المعتبر في النية ينتفي به لا تصرفه لمدلوله ما لم يصرفه عنه بنية التبرك وأما الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما خص هذا الصريح بكونه كثيرا ما يستعمل للتبرك احتيج لما يخرج به حتى يقوى على رفعها حينئذ اه تحفة ونهاية م ر قال العلامة السيد عمر البصري في حاشية التحفة فيه نظر ووضح أن النية أمر قلبي فكيف ينتفي الجزم بها بلفظ بلفظ يتبادر منه معنى منافي له من غير قصد لذلك المعنى ويحتمل أن يفرق بأن الحاق الإطلاق بالتعليق هنا وبالتبرك ثمة هو الاحوط بالباين ثم ينبغي أن يكون محل ما ذكر حيث قارن اللفظ النية القلبية فإن تأخره لا يضر مطلقا مضى النية على الصحة ثم رأيت في كلام الشارح فيما سألني عند قول المصنف أو ما يندب له وضوء الخ ما يؤيد ما ذكرته فراجع ثم رأيت ٢٧٣ الشيخين في نية الصلاة تعرضا للمسئلة

المشقة مع قصد التعليق وقصد التبرك فقط اه كلام السيد عمر بجره وما أبداه السيد عمر من التنبؤ بر في غاية القوة كما لا يخفى فقد صرحوا بأنه لو جزم بنية الظاهر مثلا وسبق لسانه إلى غيرها صح ما نواه دون ما تلفظ به فإذا كان تلفظه بغير

(وأن لا يعلق نية) فلو قال نويت الوضوء أن شاء الله لم يصح أن قصد التعليق أو أطلق بخلاف ما إذا قصد التبرك (وأن يجري الماء على العضو

لو ورد الماء على عضو أو غيره من محل الطهارة وبه زعفران أو سدر مثلا فتغير الماء بذلك وهو على المحل التغير السالب للاسم فهل يضر قال في الذخائر حكى الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في ذلك وجهين وعلل غيره الصحة بأن التغير في المحل معفو عنه كما لا يحكم باستعماله قبل انفصاله وفي البيان لو كان على رأسه حشور قرق لا يمنع وصول الماء إلى باطنه لم يلزم إزالته ولا يضر وصول الماء إلى ما تحته متغيرا فتغير الماء على العضو غير مؤثر انتهى قال الأذرى وأحسبه جواب من لا يرى تغير الماء الذي يغسل به الميت بالسدر أو نحوه مؤثرا والأصح خلافه وما نحن فيه أولى بالمنع انتهى من الكبرى (قوله وأن لا يعلق نية) أي نحو الوضوء (قوله فلو قال) أي المتوضئ أو قال المغتسل نويت الغسل أن شاء الله (قوله نويت الوضوء أن شاء الله) مقول القول فيقتضى أن الكلام في لفظ أن شاء الله وحينئذ ففيه نظر لأن المتغير في النية هو القلب دون اللسان وأن خالفه فالنواي أن لم يوجد منه تعليق بقلبه بحيث نية وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافي للجزم بقلبه وان وجد منه بقلبه لم تصح نية وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يتأتى تصوير المسئلة بملاحظة معنى أن شاء الله بقلبه لأنه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يتأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذا تبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فليأمل فقد يمنع أن التبرك لا يكون إلا باللفظ قاله سم قال بعضهم وهذا المنع ظاهر انتهى فالمراد قال قولنا قلنا لأن الكلام في النية فتدبره (قوله لم يصح أن قصد التعليق) أي تعليق وضوءه بمشقة الله إذا لا يعلم مشيئة الأهو (قوله أو أطلق) أي لم بقصد التعليق ولا التبرك فإنه لا يصح أيضا فإن قلت لم الحاق الإطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك قلت يفرق بأن الجزم المعتبر في النية ينتفي به لا تصرفه لمدلوله ما لم يصرفه عنه بنية التبرك وأما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيرا ما يستعمل للتبرك احتيج لما يخرج به عن هذا الاستعمال وهونية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ قاله في التحفة وكذا في النهاية ونظر فيه السيد عمر البصري بمثل ما تقدم عن سم ثم قال ويحتمل أن يفرق بأن الحاق الإطلاق بالتعليق هنا وبالتبرك ثم هو الاحوط بالباين (قوله بخلاف ما إذا قصد التبرك) أي بد كراسم الله أو بهذه الصيغة لدالة على البراءة من الحول والقوة أو باتباعه صلى الله عليه وسلم فإنه بعد أن أمر بها بقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله كان يد كرها في كل أو غالب أو فاته وكذا إذا أتى بها بنية أن أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله كدوى عن الأيعاب (قوله وأن يجري الماء على العضو) أي المغسول فلا يكفي أن يمس الماء بآجر يان لأنه لا يسمى غسلا ومن ثم لم يجز الغسل بالثلج والبرد إلا أن ذابا وجرى على

المنوى لا يؤثر فالمشقة من باب أولى لأنها تستعمل في التعليق والتبرك وأما غير الظاهر من الصلوات فلا يستعمل فيها إلا أن يفرق بسبق اللسان في الصلاة دون الوضوء فخره (قوله ما إذا قصد التبرك) أي بد كراسم الله أو بهذه الصيغة

الدالة على البراءة من الحول والقوة أو باتباعه صلى الله عليه وسلم فإنه بعد أن

* ٣٥ - رمسى - ل *

أمر بها بقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله كان يد كرها في كل أو غالب أو فاته فلا يضر ذكرها حينئذ إلى آخر ما في شرح العباب وكذلك لا يضر إذا أتى بها بنية أن أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله كما في شرح العباب أيضا (قوله وأن يجري الماء على العضو) قال في شرح العباب فلا يكفي أن يمس الماء بآجر يان لأنه لا يسمى غسلا ومن ثم لم يجز الغسل بالثلج والبرد إلا أن ذابا وجرى على العضو كما مر (قوله أن يجري الماء على العضو) قال الشارح في الامداد و م ر في النهاية ولا يمنع من عدم هذا شرطاً كونه معلوما من مفهوم الغسل لأنه قد يراد به ما يعم النضح اه كلامهما

(قوله والموالة) أي بين التحفظ والاستنجاء وبين الاستنجاء والوضوء وبين الوضوء والوضوء فراجعهم من شروط الوضوء أيضاً لتحقيق المقتضى له عند تبين الحال والافوضوء الاحتياط صحيح فلو شك هل أحدث أو لا فتوضأ احتياطاً ثم تذكر حدثه لم يصح وضوءه ونظر شيخ الإسلام في عدمه من الشروط ٢٧٢ فقال في شرح تنقيح اللباب فيه نظر لأن عدم صحة ذلك إنما هو للتردد في النية بلا ضرورة

العضو كروى عن الإيعاب وفي عده هذا من الشروط كما قاله السيد عمر البصري محل تأمل لأن كلامه في الشروط الخارجة عن حقيقة الوضوء وما هيته وجرى الماء داخل في حقيقة الغسل لأنه سيلان الماء على العضو وغسل الأعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وما هيته فتدبره ودفع هذا الإشكال في الإمداد والنهاية بما نصه ولا يمنع من عده هذا شرطاً كونه معلوماً من مفهوم الغسل لأنه قد يراد به ما يعم النضح انتهى وتقدم عن الشرحاوى مثله قال بعضهم لكن الإشكال أقوى (قوله ودخول الوقت لدائم الحدث) أي الأصغر والأكبر فلو توضأ السلس مثلاً قبل دخوله لم يصح لأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت (قوله أوطن دخوله) أي بالاجتهاد عند الاشتباه فلو هجم بالوضوء من غير اجتهاد لم يصح وإن بان أنه في الوقت لما تقدم (قوله وتقديم استنجائه) أي دائماً الحدث على الوضوء (قوله وتحفظ) أي تقديمه على الوضوء أيضاً (قوله احتيج إليه) أي التحفظ بالحشو ثم العصب فإن لم يحتج فلا (قوله والموالة) أي بين الاستنجاء والتحفظ وبينه وبين الوضوء وأفعاله وبينه وبين الصلاة (قوله ومرة) أي الموالة قبيل فصل السنن (قوله كاستصحاب النية حكماً) أي بان لا يأتي بما ينافيها فانه شرط وقدم أيضاً (قوله المعبر عنه) أي عن الاستصحاب حكماً في كلام بعض العلماء (قوله بفقد المصارف) أي فها عبارتان معناهما واحد وبقي من شروط تحقيق المقتضى له فلو شك هل أحدث أو لا فتوضأ احتياطاً ثم تذكر حدثه لم يصح ونظر شيخ الإسلام عده من الشروط قال لأن عدم صحة ذلك إنما هو للتردد في النية بلا ضرورة كما ذكره أئمتنا لعدم تحقق المقتضى والايلازم أن لا يصح وضوء الاحتياط وإن لم يكن الحدث ولا الوضوء المجددان أراد بالمتقضى الحدث وإن أراد أعم منه حتى يقال المقتضى للوضوء المجدد متحقق وهو الصلاة التي صلاها بالوضوء الأول فنقول والمقتضى للوضوء الاحتياط متحقق وهو الشك في الحدث انتهى وبعبارة التحفة وتحقق المقتضى أن بان الحال والا فظهر الاحتياط بأن يقين الطهر وشك في الحدث فتوضأ من غير ناقض صحيح إذا لم يكن الحال ولا يكلف النقض قبله لمافي من نوع مشقة لكن الأولى فعله خروجاً من الخلاف وإنما صح وضوء الشاك في طهره بعد يقين حدثه مع رده وإن بان الحال لأن الحال بقاء الحدث بل لو نوى في هذه أن كان محدثاً ولا افتجد بد صح وإن تذكر انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ فصل في المسح على الخفين ﴾

أي أحكامه من جواز وغيره وشروطه ومدة وكيفية قال في التحرير المسحات ست مسح الاستنجاء والتيمم وعلى سائر الجرح ومسح الرأس والأذنين ومسح الخفين انتهى وقد نظمها في التيسير بقوله

ومسح المستحجر الفرجين * وفي الوضوء الرأس والأذنين
والوجه واليدين في التيمم * مع سائر لكل جرح مؤلم
فهذه أنواع مسح يكتفى * في الطهر والمقصود مسح الخلف

والخلف بضم الخاء المعجمة معروف في جمعة خفاف كرمح ورماح وخف البعير يجمع على اخفاف كقفل واقفال وهو جزء من الوضوء قد ذكره عقبه لتمام مناسبه له لأنه بدل عن غسل الرجلين بل ذكره بعضهم كالحاوي وتبعه مختصروه في خامس فروضه وذكره بعضهم قبل التيمم وبعضهم عقبه ولكل وجهة (قوله وأحاديثه) أي الدالة على جواز المسح عليها والأحاديث جمع حديث على غير قياس قال الفراء نرى أن واحداً الأحاديث

كما ذكره أئمتنا لعدم تحقق المقتضى والايلازم أن لا يصح وضوء الاحتياط وإن لم يكن الحدث ولا الوضوء المجددان أراد بالمتقضى الحدث وإن أراد أعم منه حتى يقال المقتضى للوضوء المجدد متحقق وهو الصلاة التي صلاها بالوضوء الأول فنقول والمقتضى للوضوء الاحتياط متحقق وهو الشك في

ودخول الوقت لدائم الحدث (أوطن دخوله) وتقديم استنجائه وتحفظ احتيج اليه (والموالة) ومرة (كاستصحاب النية حكماً) المعبر عنه بفقد المصارف (فصل) في المسح على الخفين وأحاديثه

الحدث أه وفي الإمداد والنهاية أنه ليس شرطاً مطلقاً عند التبين أه ومنها غسل جزء مما يتصل بالمغسول ويحيط به ليتحقق به استيعابه لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهذا عده الشارح منها في الإيعاب والخطيب في الاقتناع لكن رده الشارح في الإمداد ومر في النهاية بأنه بالاركان أشبه ومنها غسل ما ظهر بالقطع من محل الفرض

وهنا عده من الشروط في الإيعاب ورده في الإمداد والجمال في النهاية بما رده ما قبله ومنها غسل المشبه بالأصل عده منها في الإيعاب أيضاً ورده أه في الإمداد والنهاية بأنه بالاركان أشبه وقد أفردت الكلام على شروط الوضوء في تأليف مستقل يسمى كشف المروط عن مخدرات ما للوضوء من الشروط فراجعهم إن أردته ﴿ فصل ﴾ في المسح على الخفين

(قوله بل متواترة) أي عن الصحابة الذين كانوا لا يفارقونه صلى الله عليه وسلم سفرا ولا حضرا وقد صرح جمع من الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم رواه فجاءوا الثمانين منهم العشرة المبشرة وعند ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جواز خلاف الخوارج لأن القرآن لم يرد به والشبهة لأن عليا امتنع منه لكنه لم يثبت عنه باسناد موصول يثبت بمثله كما قاله البيهقي (قوله حتى يكفر بها جاحده) هذا من تمة القيل وليس هو من الشارح فان الكرخي قال

٢٧٥

أنحاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين ونقله الأئمة ومنهم الشارح فقد قال في التحفة ومن تمة قال بعض الحنفية أخشى أن يكون إنكاره أي من أصله كفرا أه وفي الامداد له قال بعضهم بل المتواتر أخشى أن

أحدونه بضم الهمزة والدال ثم جعلوه جمعا للحديث (قوله شهيرة) أي مشهورة وهي عند علماء المصطلح ما رواه ثلاثة فأكثر وذلك لأن الحديث أن رواه واحد فقط يسمى غريبا وإن رواه اثنان سمي عزيزا وإن رواه ثلاثة سمي مشهورا قال العراقي

بالانفراد عن امام يجمع * حديثه فان عليه يتبع من واحد واثنين فالعزير فو * قه قهشور وكل قدرأوا

فمن ذلك حديث الصحيحين عن جرير البجلي رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين ومنه أيضا حديث مسلم وحديث ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم (قوله قيل بل متواترة) في التحفة حذف قيل أي متواترة عن الصحابة الذين كانوا لا يفارقونه صلى الله عليه وسلم سفرا ولا حضرا وقد صرح جمع من الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم رواه فجاءوا الثمانين منهم العشرة المبشرة وعند ابن أبي شيبة وغيره أي كابن المنذر عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جواز خلاف الخوارج والشبهة كردى (قوله حتى يكفر بها جاحده) هذا من تمة القيل وليس من كلام الشارح كما يدل له قول التحفة بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية أي وهو الكرخي أخشى أن يكون إنكاره من أصله كفرا انتهى قال البرماوى والافلاحة مختلفون في قدر المسح وهو جزء من أعلاه كما هو مذهب الشافعي أو قدر ثلاثة أصابع كما هو مذهب الامام أبي حنيفة أو جميعه كما هو مذهب الامام مالك أو أكثره كما هو مذهب الامام أحمد انتهى قال الكردى والمعروف في كلام أئمتنا عدم الكفر فانهم لم يكفروا الخوارج ولا الشيعة مع قولهم بعدم جواز المسح (قوله ويجوز المسح على الخفين) أي يجوز العدول اليه والافهواذا وقع لا يكون الا واجبا عينا أو من الواجب التحير على الخلاف وافهم التعبير بالجواز أن الغسل للرجلين أفضل منه كذا قالوا ونظريه بعضهم بأن المتبادر من الجواز الاباحة وهي لا تدل على أفضلية غيرها وأجاب بأنه لما ذكر فبما روجوب الغسل دل على أنه هو الاصل فذكر الجواز في مقابلته يشعر بمقابلته له وبأنه مفضل بالنسبة اليه وأجاب غيره بأنه يفهم من عرف التغاطب لامن جوهر اللفظ لانه اذا قيل يجوز ذلك كذا يفهم منه في العرف ان تركه أولى فتأمل (قوله بدلا عن غسل الرجلين) يعنى أنه كاف عن غسل الرجل لانه أصل كما في خصال الكفارة وليس المراد حقيقة البدلية المتوقفة على تعذر الاصل فتى وقع كان واجبا كما مر قل على الجلال (قوله في الوضوء) أي ولو وضوء سلس بكسر اللام وهو اسم لدائم الحديث برماوى (قوله وقد ينس) أي المسح على الخفين ويكون أفضل من الغسل (قوله كما اذا تركه) أي المسح (قوله رغبة عن السنة) أي الطريقة وهي مسح الخفين بأن أعرض عنه لمجرد أن في الغسل نظيفا لا للاحظة أنه أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد يؤدي الى الكفر لان ذلك محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم قاله ع ش (قوله لا يثارة الغسل الافضل) لا سقاطه

شهيرة قيل بل متواترة حتى يكفر بها جاحده (ويجوز المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء) وقد ينس كما اذا تركه رغبة عن السنة لا يثارة الغسل الافضل

يكون إنكاره من أصله كفرا ونقله سم في حواشى المنهج وأقره ونقله كذلك القليوبى في حواشى المحلى والمعروف في كلام أئمتنا عدم الكفر فان أئمتنا لم يكفروا الخوارج ولا الشيعة مع قولهم بعدم جواز المسح وظاهر كلام القليوبى تكفيره فانه قال

وقد يندب المسح في كره الغسل كالاقتداء به أو لرغبته عن السنة بمعنى أنه يرجح الغسل عليه لنظافته مثلا لا بمعنى عدم اعتقاده سنيتها لانه كفر اه وقد علمت أنه في التحفة انما نقله عن بعض الحنفية وهو غير جازم به أيضا وقول التحفة والامداد من أصله قال الهاتنى في حواشى التحفة احتراز به عما اذا أنكر بعض شروطه وكيفية وأحكامه اه (قوله لا يثارة الغسل الافضل) عبر بنحو ذلك في الامداد وفتح الجواد وذكر س م في حاشية شرح المنهج كلام الامداد ثم قال وهو مشكل لان تقديم الافضل مطلوب شرعا فكيف يتضمن الرغبة عن السنة وما المانع من أن المراد بالرغبة عن السنة نفرة النفس وعدم طيب القلب بالفعل وأي محذور في ذلك مع اعتقاده صحته اه كلام سم وقال أعنى سم في حواشى التحفة فيه وقفة لان ايثارة الغسل عليه مطلوب ضرورة أنه أفضل منه فكيف يكون قصده مقتضيا لرجحان تركه فتأمل اه وأقول هو بالنسبة لما في هذا الكتاب ولما في شرح الارشاد صحيح فلا يستشكل في محله ان لم يؤول كلامه وأما بالنسبة لما في

التحفة فيه نظر ظاهر وعبارتها نعم ان تركه رغبة عن السنة أي لا يشاره الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل منه سواء أوجده في نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلاً لا فعل أن لرغبة عنه أعم وان من جمع بينهما أراد الايضاح اه فقوله لا من حيث كونه أفضل دافع لتوقف س م وعبر بنحوها النهاية فقال لا يشاره تقديم الأفضل عليه اه ولعل النسخة التي وقعت اسم من التحفة حذف منها لا من قوله لا من حيث فتنه له ولذلك قال الهاتفي في حواشي التحفة لا من حيث كونه أفضل منه لان ايثاره من هذه الحيثية ممدوح لا محذور فيه الى آخر ما قاله فيحمل قول الشارح في هذا الشرح وفي شرح الارشاد لا يشاره الغسل الأفضل أي لا من حيث كونه أفضل بل من حيث ما ذكره س م في حاشية المنهج من نفرة النفس وعدم طيب القلب بالفعل أو من حيث اعتقاد فضلية الغسل مطلقاً مع أنه ليس كذلك اذ قد يكون المسيح أفضل من الغسل بل قد يكون المسح واجباً ويؤمى الى ارادة هذا الاخير قول الشارح في حاشية الايضاح والجمال م ر وابن علان في شرحهما عليه أو رغبة عن السنة بمعنى ثقلها عليه لعدم الفه له أو لظنه ان الغسل أفضل منه دائماً أو لنحو ذلك مع اعتقاد جوازه الا بالمعنى الذي ذكره في باب الردة من أنه لو قيل له قص أطفارك فقال لا فعل رغبة عن السنة فان ذاك كفر اه كلامهم وهذا لا يؤيد ما سبق عن القليوبي لان هذا الذي ٢٧٦ عدوه كفر اذ اذ غلب عنه مع علمه بسنيته فتكون رغبته عنه استقباحاً للسنة وهو كفر

هنا والاصل لا يشاره الخ ليوافق ما في التحفة ونصها وافهم يجوز أن الغسل أفضل منه نعم ان تركه رغبة عن السنة أي لا يشاره الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل منه سواء أوجده في نفسه لما فيه من عدم النظافة مثلاً أم لا فعل أن الرغبة عنه أعم وان من جمع بينهما أراد الايضاح الخ لكن ذكر الكردى انه عبر في شرحي الارشاد بمثل ما هنا ولذا استشكل س م بأن تقديم الأفضل مطلوب شرعاً فكيف تتضمن الرغبة عن السنة وما المانع من أن المراد بالرغبة عن السنة نفرة النفس وعدم طيب القلب بالفعل وأى محذور في ذلك مع اعتقاد صحته انتهى قال الكردى وقد رأيت في بعض نسخ هذا الشرح زيادة لا فلا اشكال أصلاً والله تعالى أعلم (قوله أو شك في جوازه) أي المسح وهو عطف على تركه رغبة الخ أي لتخيل نفسه القاصرة بشبهة في دليله لنحو معارض له كان يقول يحتمل أنه نسخ باية لأنه شك هل يجوز فعله أولاً ولا فلا يجوز له المسح لعدم جزمه بالنية وكذا غير المسح من العبادات كالوضوء في لم يعتد جواز الوضوء مثلاً وتوضاً اتفاقاً وضوءاً مستجمعاً أركاناً وشروطاً ولا يصح وضوؤه والحاصل أنه ليس المراد انه شك في حكم المسح على الخف هل هو جائز أم لا بل المراد انه منع علمه بأنه جائز باتفاق العلماء خيلت له نفسه القاصرة في جواز المسح على الخف له فعند ذلك بسن له المسح عليه ترغماً لهذه النفس وقهرها عليها لمنع ما علم واستقر فتأمله (قوله أو كان ممن يقتدى به) عطف أيضاً على تركه رغبة الخ ويقتدى بالبناء للفعل أي يقتدى به غيره وذلك ليعاوه هذه الرخصة ويعملوا بها لان الله تعالى يحب أن يؤخذ رخصه كما يحب أن يعمل عزائمه

وما قاله القليوبي فيه الرغبة عنه لانكاره سنته وهو الذي قال فيه الكرخي من الحنفية أخشى أن يكون انكاره من أصله كقراؤه نقل شيخ الاسلام أو شك في جوازه أو كان ممن يقتدى به

ذكرنا في شرح البهجة الكبير أن بعض الصحابة قال بنسخ حديث المسح على الخف اه ومع ذلك لا قائل بتكفير القائل به فخره إلا أن يقال ان المسح يجمع

عليه معلوم من الدين بالضرورة فيكون التكفير حينئذ ظاهراً وأما من حيث تواتر الحديث فقد قيل بنسخه وان كان (قوله أو شك في جوازه) في التحفة أي لتخيل نفسه القاصرة بشبهة في دليله لنحو معارض له كان يقول يحتمل أنه نسخ باية لأنه شك هل يجوز فعله أولاً اه قال الخطيب في شرح المنهج وأقره وعبارة الخطيب في الاقتناع والمغني أي لم تعلم من نفسه اليه لانه شك هل يجوز له فعله أولاً اه قال الخطيب في شرح المنهج وأقره وعبارة الخطيب في النفس اليه لا الشك في حكمه هل يجوز أم لا اذ بعد جوازه مع هذا فضلاً عن كونه أفضل اه وأفاد الخطيب بهذا أن معنى قولهم لا اعتقاد عدم جوازه انه عند اعتقاده عدم جوازه لا يجوز وكذلك غير الوضوء من العبادات وعبارة القليوبي في حواشي المحلى أو شك في جوازه بمعنى عدم مستجمعاً أركاناً وشروطاً ولا يصح وضوؤه وكذلك غير الوضوء من العبادات وعبارة القليوبي في حواشي المحلى أو شك في جوازه بمعنى عدم طمأنينة نفسه اليه أو لمعارضة دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعاً لما مر اه وهي تقتضي أن المراد بما ركون ما ذكره كقرا لانه عطفه على الرغبة عن السنة وقال فيها لانه كفر وتقدمت عبارته عند الكلام على الرغبة عن السنة فراجعها وقال ابن اليتيم في حاشيته على التحفة يعني أنه ليس المراد انه شك في حكم المسح على الخف هل هو جائز أم لا بل المراد انه منع علمه بأنه جائز باتفاق العلماء خيلت له نفسه القاصرة بشبهة فيه أي في جواز المسح على الخف له فعند ذلك بسن له المسح عليه ترغماً لهذه النفس الخ أي من كون حديث المسح منسوخاً مثلاً كما قال جماعة من الصحابة باية المائدة وقول جرير البجلي كما في الصحيحين رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين زاد أبو داود وقالوا لجرير انما كان هذا قبل نزول المائدة قال وما أسأمت الا بعد نزولها لا ينني احتمال رؤيته ذلك قبل اسلامه وان كان خلاف الظاهر لاسيما وجرير انما أراد الرد على قولهم انما كان قبل نزول المائدة وفي الامداد وفتح الجواد وأمر به مع ذلك لقهر نفسه المتخيلة لمنع ما علم واستقر اه

(قوله أو وجد في نفسه كراهيته) سبق عن التحفة أن هذا داخل في الرغبة عن السنة وأن من جمع بين الرغبة عنهم وبين وجود الكراهية أراد الإيضاح فالرغبة عن السنة أعم من أن يجد في نفسه كراهية لما في المسح من عدم النظافة مثلاً أو لم يجدها أو في الامداد والتهاب إلى أن تزول اه وبعبارة شرح الروض في صلاة المسافر ويستمر ذلك إلى أن تزول عنه الكراهية ومثلها ما لو كان ممن يقتدى به اه (قوله وكذا في سائر الرخص) أي باقيها كالجمع وغيره قال شيخ الإسلام في شرح الروض بل يأتي في باب الجمع كراهية عدم الترخص في الأولى اه وكذلك الخطيب في شرح التنبيه وأبي شجاع قال فيهما وكذا القول في سائر الرخص اه وقال شيخ الإسلام في شرح المنهج بل يكره تركه في الثلاثة الأولى والثالثة في كلامه خوف فوت الجماعة وقال الشارح في الامداد بعد ذكر

٢٧٧

في كل ذلك وكذا سائر الرخص اه وكذلك التحفة وزاد فيها أو أرفقه حدث وهو متوضئ ومعه ماء يكفيه لولبسه ومسح لان غسل قال ومثله في الأولين سائر الرخص (قوله اذا أحدث الخ) نقل هذه شيخ

أو وجد في نفسه كراهية وكذا في سائر الرخص أو خاف فوت الجماعة وقد يجب اذا أحدث وهو لا بسه ومعه ماء يكفي المسح فقط أو توقف عليه ادراك نحو عرفه أو الرمي أو طواف الوداع أو الجمعة ان لم يمتد أو الوقت أو انقضاء سير

الإسلام في شرح المنهج وغيره عن الروابي وأقره وتبعه المتأخرون عليه وذكر في التحفة والتهاب وغيرهما مسألة خوف فوت عرفه والاسير وذكر الشارح البقية في الامداد الا الوقت وزاد فيه انفجار ميت تعينت عليه الصلاة

(قوله أو وجد في نفسه) أي في قلبه (قوله كراهيته) أي المسح فيستحب له المسح إلى أن تزول عنه الكراهية وتقدم عن التحفة أن هذا داخل في الرغبة عن السنة وأن من جمع بينهما لا يوضح فالأخصر حذفه هذا والكراهية بالتخفيف كالكرهية ضد المحبة والمحبة ارادة ما تراه أو تظنه خيراً مما سواه (قوله وكذا في سائر الرخص) أي كالجمع والقصر والفطر في السفر فانها تستحب وتكون أفضل اذا كان قلبه غير مطمئن لها أو كان مقتدى به كما سيأتي في مواضعه (قوله أو خاف فوت الجماعة) أي أو كما اذا خاف فوتها فهو عطف على تركه أيضاً والمراد بالجماعة كلاً أو بعضها وظاهره وان توقف الشعار عليه ولكن ينبغي أن يجب في هذه الصورة كما يحتمل عش وكذا يجب اذا كانت الجماعة جماعة جمعة واجبة عليه قاله الاجهوري وسيأتي في الشرح مثله وفرض المسئلة انه لم يرج جماعة غيرها والا كان الغسل أفضل كما هو ظاهر زاد في التحفة أو أرفقه حدث وهو متوضئ ومعه ماء يكفيه لولبسه ومسح لان غسل (قوله وقد يجب) أي مسح الخفين قال قل ولا يجب لبسه ابتداء اتفاقاً ولو مع ضيق وقت وتذكر فائتة وقلة ماء انتهى أي لما فيه من احداث فعل زائد قد يشق عليه وهو اللبس (قوله اذا أحدث) أي الشخص (قوله وهو لا بسه) أي والحال انه لا بلبس الخف وكذا اذا خاف انفجار ميت تعينت عليه الصلاة (قوله ومعه) أي لابس الخف (قوله ماء يكفي المسح فقط) أي لا الغسل ومثله لو انصب مأوه عند غسل رجله ووجد برداً لا يذوب (قوله أو توقف عليه) عطف على احداث والضمير المحرور والمسح (قوله ادراك نحو عرفه) أي الوقوف بعرفة وان كان الحج تطوعاً كما هو واضح لكن فيه أن المحرم لا يجزئ به المسح لعصيانته باللبس وأجيب بأن صورته أنه لبس للضرورة قال بعضهم أو بصور بما اذا كان وقت المسح حلالاً ومراده الاحرام اذا وصل عرفه ووصلها بفوت واشتغل بالغسل انتهى وفيه تأمل (قوله أو الرمي) أي رمي الجرة ومعلوم أن فوته يغرب الشمس ثالث أيام التشريق ولو جرة العقبة يوم النحر على المعتقد (قوله أو طواف الوداع) أي بسبب ارتحال رفقة مثلاً (قوله أو الجمعة ان لم يمتد) فلو كان مسافراً أو رقيقاً أو نحوهما ممن لا يجب عليه الجمعة لم يجب كما هو ظاهر وذلك كان خشى ان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني كما سيأتي في بابها (قوله أو الوقت) عبارة التحفة أوله كونه لا بسه بشرطه وقد تضيق الوقت وعنده من الماء ما لا يكفيه لو غسل ويكفيه لو مسح انتهى أي بخلاف صورة الارهاق السابقة فلا يجب عليه لبس الخف لمسح عليه ما فيه من احداث فعل زائد يشق عليه كما تقرروا ما هنا فقد تعلق به حق الطهارة وهو قادر على أداء طهارة وجبت عليه بالماء باستصحاب حاله هو عليها وفي صورة اللبس لم يجب عليه الطهارة اذا حدث لم يوجد فلا وجه لتكليفه ان يأتي بفعل مستأنف لاجل طهارة لم يجب بعد أفاذه في التهابة (قوله أو انقضاء سير) جعله بعضهم هنا أفضل لا واجباو يتعين حمله على مجرد خوف من غير ظن على ان المشهور انه يجب البدار إلى انقضاء سير رجي ولو على بعد وانه اذا عارضه اخراج الفرض عن وقته قدم الانقضاء قد بر (قوله

عليه وزاد م في التهابة اذا انصب مأوه عند غسل رجله ووجد برداً لا يذوب بمسح به قال القليوبي في حواشي المحلى والمعنى في جميع ذلك انه اذا مسح أدرك الصلاة في وقتها وأدرك ما ذكر ولو غسل أدرك الصلاة فقط يجب عليه المسح ويحرم الغسل اه وقد يكره المسح كما لو كرره وقد يحرم ويصح كمن صوب وقد يحرم ولا يصح كالمحرم اذا لبسه لغير عذر (قوله وخرج بالرجلين) قال س م في حواشي شرح المنهج لو كان له أزيد من رجلين فينبغي أنه لا بد ان يلبس في كل واحدة خفاو من مسح كل خف لان المسح طهارة الرجل فلا بد من تعدد المسح بعدد الرجل فلو كان بعضهما زائداً فان تميز فلا عبرة به نعم ان توقف الخف في الاصلية على ادخال الزائدة معها لم يجب مسح الخف الزائدة ولا يكفي عن مسح الخف على

الاصلية والاقلاب من اللبس فيهما ومن مسحهما وهذا كله ظاهر فليتأمل وليراجع لكن ان كان المراد ادخالهما في محل واحد لم يظهر لذلك أثر في المسح الا ان تصور مسح ٢٧٨ أعلى احدهما دون الاخرى اه (قوله وبالوضوء) أي خرج به العسل وازالة

النجاسة فلا يجوز في الغسل المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين سواء كان الغسل مسنونا أم واجبا لعدم وروده فيهما ولا نهما لا يتكرر ان تكرار الوضوء (قوله لا لقدماء الماء) عبارة الامداد للشارح أو تيمم لا لفقد الماء كخرج وصورته أن يتكاف مع بقاء علقته

وخرج بالرجلين مسح خف واحدة وغسل أخرى فلا يجوز بخلاف مسح واحدة لنحو أقطع وبالوضوء الغسل وازالة النجاسة فلا يجوز فيهما (وشرط جواز المسح) على كل من الخفين (ان يلبسه بعد طهارة) من وضوء أو غسل أو تيمم لا لفقد الماء (كاملة)

غسل وجهه وبديه ومسح رأسه بعد حدثه لمسح على الخف والاوجه أن تكلفه لماذا كرم الغسل حرام اذا الصورة أنه يضربه كما بينته في بشري الكريم مع رد اعتراض الزركشي على هذا التصور بانه فاسد أمام تيمم لفقد الماء ثم لبس الخف فانه لا يجوز له المسح لطلان طهره برؤية

وخرج بالرجلين) أي في قول المتن بدلا عن غسل الرجلين (قوله مسح خف واحدة) أي خف رجل واحدة (قوله وغسل أخرى) أي رجل أخرى وان كانت عليه لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحيحة في امتناع الاقتصار على خف والمسح عليه (قوله فلا يجوز) أي لانه خلاف المذهب في مقصود الارتفاق باللبس وعلم مما تقرر أن التعبير بالخفين أولى من التعبير بالخف لانه يؤهم جواز ذلك وان أمكن الجواب عنه بان أل فيه للجنس على انه لا يدفع الايهام لان الجنس كما يتحقق في ضمن الكل يتحقق في ضمن واحدة منهما فالاولى الجواب بعمل ال على العهد أي الخف المذهب وهو الاثنان هذا والتعبير بالخفين لا يشمل الخف الواحد في مسألة الاقطع الآتية آنفا الا ان يقال انه نظر للغالب فعلى هذا استوت العبارتان بل ربما يقال التوهم في التعبير بالخفين أكثر افاذه بعض المحققين فليتأمل (قوله بخلاف مسح واحدة لنحو أقطع) أي كن خلق رجل واحدة فانه يجوز المسح عليها وعبارة الر وض مع شرحه ولا لقطع لبس في السالبة بلا خلاف الا وفي نسخة لان بقي بعض المقطوعة فلا يكفي حتى يلبسه أي بعض المقطوعة خفوا ولو كانت احدي رجله عليه بحيث لا يجب غسلها لم يجز الباس الاخرى الخف ليمسح عليه لانه يجب التيمم عن العلية فهي كالصحيحة وهو لو لبس على احدي الصحيحتين دون الاخرى لم يجز المسح لانه خلاف المذهب في الارتفاق باللبس ولا نهما كعضو واحد خفيه بين خصلتين فلا يوزع كالكفارة (قوله وبالوضوء) عطف على بالرجلين أي وخرج بالوضوء (قوله الغسل) أي واجبا كان أو مندوبا (قوله وازالة النجاسة) أي ولو معقوا عنها (قوله فلا يجوز فيهما) أي بدلا عن غسلها أو فلو أجنب أو دعت رجله مثلا فادام المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل لعدم وروده فيهما ولا نهما لا يتكرر ان تذكر بالوضوء (قوله وشرط جواز المسح على كل من الخفين) رجلة شرطه أربعة نظمه بعضهم بقوله

مسحهما يجوز في الوضوء مع * أربعة من الشروط تتبع * ان يلبس من بعد طهر يكمل ويستراح على فرض يغسل * ويصلحها لمشييه متابعا * وطهر كل زبد شرط اربعا

(قوله ان يلبسه) خبر وشرط والضمير للخف لكن المناسب ضمير الثانية لانها المذكورة سابقا في كلامه ولذا قدر الشارح رحمه الله قوله على كل وحيدته فهو راجع اليه (قوله بعد طهارة) نكر طهارة ليشمل التيمم وحكمه اذا كان لا عوازا للماء لم يكن له المسح بل اذا وجد الماء لزمه نزع الوضوء الكامل وان كان لم يرض ونحوه فاحدث ثم تكلف الوضوء ليمسح فهو كدائم الحدث (قوله من وضوء وغسل وتيمم) بيان لطهارة وعبارة التحفة لكل بدنه من الحدثين ولو طهر سلس ومتيمم تيمما محضاً أو مضموما للغسل (قوله لا لفقد الماء) أي كخرج وصورته أن يتكاف مع بقاء علقته غسل وجهه وبديه ومسح بعد حدثه ليمسح على الخف والاوجه ان تكلفه لماذا كرم الغسل حرام اذا الصورة أنه يضربه قاله في الامداد وعبارة النهاية وهل تكلفه المذكور جائز أم لافيه تردد لاسنوي والاوجه الحرمه ويستفاد ذلك من عبارة الجلال في شرح جمع الجوامع في الخاتمة قبيل الكتاب الاول انتهى لكن قول النهاية ويستفاد الخ فيه نظر فان عبارة الجلي هناك وقد يباح الجمع بينهما كان تيمم بخوف بقاء البرء من الوضوء من عمت ضرورته ثم توضع تحتها لشقة بقاء البرء وان بطل بوضوئه تيمم لا انتفاء فائده انتهى (قوله كاملة) قيل لا حاجة اليها لان حقيقة الطهارة أن تكون كاملة ولذا اعترض الرافعي على الوجيز بانه لا حاجة الى قيد التام لان من لم يغسل رجله أو احدهما ينتظم ان يقال انه ليس على طهر على انه لو قال تامة لكان أولى لان التام معتبر فيه عدم نقص الواجب من الذات وهو المناسب للشرطية والكمال معتبر فيه عدم نقص الاوصاف وهو يناسب الاولوية والجواب أن ذلك ذكرنا كيد النبي مذهب المزي في ما اذا غسل رجلا وأدخلها الخف ثم الاخرى كذلك ولا احتمال ارادة البعض ولا يقال يحترز بذلك عن دائم الحدث فانه يجوز له المسح لان ضد الكامل

النقص

الماء اه وعبارة النهاية للرمل وتذكر الطهر ليشمل التيمم وحكى انه ان كان لا عوازا للماء لم يكن له المسح بل اذا وجد الماء لزمه نزع الوضوء الكامل وان كان لم يرض ونحوه فاحدث ثم تكلف الوضوء ليمسح فهو كدائم الحدث وقد مروى هل تكلفه المذكور جائز أم لافيه تردد لاسنوي والاوجه الحرمه اه وفي المغني للخطيب ان غلب على ظنه الضرر ونقله عن شيخه

الناقص وطهارته ضعيفة لاناقة وضحك المختار عنه أنما يكون ضد المدعى (قوله بأن لا يبقى) تصوير للطهارة الكاملة (قوله على بدنه) أي ولو الرجل (قوله لمعة بلا طهارة) أي مما ذكر من الوضوء وما بعده وعبارة الروض كاملة بحيث لا يقر قدمه في قدم الخلف قبل غسل الأخرى قال في الاسنى لأن ما كان شرط الشيء يجب تقديمه عليه بكماله كشروط الصلاة (قوله فلا يجزئ لبسه) أي الخلف تفرغ على المتن والبراد لا يجزئ لبسه المجوز للمسح بعد كاهو واضح (قوله قبل كاهها) أي الطهارة (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) دليل على الشرط المذكور (قوله لم يرخص فيه) أي في مسح الخلف (قوله الإبعده) أي كمال الطهارة في حديث أبي خزيمة وجبان عن أبي بكر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يومًا وليلة إذا طهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما وفي الصحيحين عن المغيرة رضي الله عنه قال سكبت الوضوء على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انتهيت إلى وجهه أهويت لأنزع خفيه فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما (قوله والعبرة باستقرار القدمين) يعني أن المعتبر في كمال الطهارة فيجزئ المسح أو عدمه فلا تنما كان باستقرار القدمين على الخفين (قوله فلو غسل رجلا الخ) تفرغ على والعبرة بالخ و يعلم منه بالاولى ما ذكره غيره من أنه لو لبسه قبل غسل رجله وغسلهما فيه لم يجزئ المسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه فان قلت هلا كنفي باستدامة اللبس لأنها كالابتداء كما في الإيمان قلنا انما تكون كالابتداء إذا كان الابتداء صحيحا وليس كذلك وأيضا الحكم هنا انما هو منوط كما يقتضيه خبر إذا طهر فلبس خفيه وخبر دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين حيث علق الحكم بادخالهما طاهرتين ونظيره في الإيمان أن يحلف على أن لا يدخل الدار وهو فيها فانه لا يجنب باستدامة الدخول من شرح الروض (قوله ولبس خفها) أي الرجل الممسوحة (قوله ثم الأخرى) أي ثم غسل الرجل الأخرى * وقوله ولبس خفها ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الأولى وعودها أو ما لبس اليمنى قبل اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكف نزع خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر ع ش ولو كان له أن يزيد من رجلين فينبغي أنه لا بد من أن يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح كل لأن المسح طهارة الرجل فلا بد من تعدد المسح بعدد الأرجل كذا يجزئ سم وهو ظاهر (قوله أمر بنزع الأولي) أي لكونه لبس قبل كمال الطهر إذ لبسها كان قبل غسل الأخرى (قوله و ردها) أي الأولي إلى موضع القدم (قوله ويضر الحديث قبله) أي قبل وصول القدم إلى قراره من الخلف وعبارة الروض وشرحه ولو أحدث بعد اللبس متطهرا أو قبل قرارهما في الخلف لم يمسح عليه لعدم ادخالهما طاهرتين ولو أخرجهما بعد اللبس من مقرهما ومحل الغرض مستور والخلف معتدل لم يضر وفارقت ما قبلها بالعمل بالأصل فيها أي وهو في الأولي عدم المسح فلا يباح إلا باللبس التام وإذا مسح فالأصل استمرار الجواز فلا يبطل إلا بالنزع التام وبأن الدوام أقوى من الابتداء كالأحرام والعدة يمنعان ابتداء النكاح دون دوامه وخبر بقوله من زيادته معتدل ما جاوز طول الخلف العادة وبلغت رجله لو كان الخلف معتادا لظهر شيء منها فانه يبطل كما نقله في المجموع عن العمراني وأقره انتهى زيادة قال الكردي والحاصل أن حكم ساق الخلف حكم خارجة الألف في مسألة واحدة ثم ذكر مسألة الاسنى من قوله وخبر الختم قال كما في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله وشرطه) أي جواز المسح على كل من الخفين (قوله أن يكون الخلف طاهرا) أي ذاتا وصفة كما أشار إليه بقوله فان كان نجس العين أو مستجسا الخ قال في التحفة نعم يعني عن محل خرزه بشعر نجس ولو من خبز برطبع لعموم البلوى فيطهر ظاهره بغسله سبعة أتراب ويصلى فيه الفرض والنفل ان شاء لكن الاحوط تركه ويظهر عنه أيضا في غير الخفاف مما لا يتيسر أيضا خرزه إلا به انتهى وقد ذكر ابن العماد هذه المسئلة في المعفوات حيث قال رحمه الله تعالى

أبو حنيفة في الاسكاف قال له * بشعر خنزيرة خرزه لحذوته وعندنا أوجه والفرق ثالثها * ونصه المتع فليخرز بليغته (قوله ولو لم يغصموا بواذها) أي أو نحو حرير كما في فتح الجواد فلو قال حراما لكان أخصر وأعماه قال

بكرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يومًا وليلة إذا طهر فلبس خفيه بمسح عليهما (قوله أمر بنزع الأولي) أي لكونه لبس قبل كمال الطهر إذ لبسه كان قبل غسل الأخرى (قوله ويضر الحديث قبله) أي قبل وصول القدم إلى قرار من الخلف والحاصل أن حكم ساق الخلف حكم خارجة الألف

بأن لا يبقى من بدنه لمعة بلا طهارة فلا يجزئ لبسه قبل كماله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرخص فيه الإبعده والعبرة باستقرار القدمين فلو غسل رجلا وليس خفها ثم الأخرى وليس خفها أمر بنزع الأولي من موضع القدم و ردها ويجزئ غسلهما في الخلف قبل قرارهما ويضر الحديث قبله (و) شرطه (أن يكون الخلف طاهرا) ولو لم يغصموا بواذها

مسئلة واحدة وهي ما إذا كان لا بسا للخلف تأخر ج قدمه إلى ساقه فانه لا يضر إلا إذا كان ساق الخلف طويلا خارجا عن العادة وأخرج رجله إلى موضع لو كان الخلف على المعتاد لظهر شيء من محل الفرض فانه يبطل مسحه كما في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله ولو لم يغصموا بواذها) أي أو نحو حرير كما في فتح الجواد فلو قال حراما لكان أخصر وأعماه قال

المنهاج قيل وحلالا أه أي قال صاحب التلخيص بشرط في صحة المسح أن يكون الخلف حلالا لأن المسح للاستدامة وهو ما مور بالنزع قال في التحفة والاصح لا يشترط كالتيتم بمغصوب أه قال نس م في حاشية المنهج يشمل أي قولهم ولو محرما جلد آدمي المحترم وهو قريب وأطن

قرره ثم سمعته قرره فليحذر ثم رثم رثمه جزم به وهو واضح ثم قال سم فان قلت لم يصح المسح على جلد الادمي مع عدم محبة الاستنجاء به قلت لان المشروع هنا اللبس وهو لم يحرم من حيث ٢٨٠ كونه لبسا وهناك المسح وقد حرم لكونه مسحا قليلا مل فيه شيء وافر من بينهما بما

لم يشق ومنه أن الحجري الاستنجاء مستوفى به وما هنا مستوفى فيه والاول أقوى فليحذر الحكم والفرق فقد صرحوا هنا بأن الحجر مستوفى به وقد يفرق بأن هذا الباب أوسع بدليل محبة المسح على خف الذهب وعدم صحة الاستنجاء به لانه مهيا الخ (قوله لا للصلاة ولا غيرها) هذا هو المعتمد خلافا لابن المقرئ ومحمد البلقيني

فان كان نجس العين أو متنجسا بما لا يعني عنه لم يجز مسحه مطلقا لا للصلاة ولا غيرها لعدم مكانتها مع كونها الاصل وغيرها تبع لها أو بمفعوعه فاذا مسح محل النجاسة فكذلك

وصو به الاذرى وغيره من جواز المسح على الطاهر من المتنجس بغير مفعوعه ويستبجح به نحو مس المصحف (قوله فكذلك) أى لم يجز له مسحه مطلقا لا للصلاة ولا غيرها قال الزياتى فى شرح المحرر وفى حاشيته على شرح المنهج والعبارة لها واستشكل بأنه ماء طهارة وماء الطهارة اذا أصاب النجاسة المعفوع عنها لا يضر

فى حاشيته تبع فيه غيره واعتراض بأن الحرام يشمل الحرام لذاته كخف المحرم المحرم عليه اللبس فتعين ما عير به لئلا يقع فى هذا الابهام وجوابه أن المتبادر من التحريم العرضى لا الذاتى لما هو معلوم أن الرخص لا ينافيها الا التحريم الذاتى وغيره انتهى والغاية للرد على صاحب التلخيص حيث قال يشترط فى محبة المسح أن يكون الخف حلالا لان المسح للاستدامة وهو مأثور بالتزاع قال فى التحفة والاصح لا يشترط كالتميم بمفعوب انتهى قال سم يشمل قوله ولو محرما جلد الادمي المحترم وهو واضح فان قلت لم يصح المسح على جلد الادمي مع عدم محبة الاستنجاء به قلت لان المشروع هنا اللبس وهو لم يحرم من حيث كونه لبسا وهناك المسح قد حرم لكونه مسحا قليلا مل فيه شيء وافر من بينهما بما لا يشق ومنه أن الحجري فى الاستنجاء مستوفى به وما هنا مستوفى فيه والاول أقوى فليحذر الحكم والفرق فقد صرحوا هنا بأن الحجر مستوفى به وقد يفرق بأن هذا الباب أوسع بدليل صحة المسح على خف الذهب وعدم صحة الاستنجاء به لانه مهيا الخ (قوله فان كان) تفرغ على اشتراط كون الخف طاهرا (قوله نجس العين) أى كجلد الميتة الذى لم يدبغ (قوله أو متنجسا بما لا يعني عنه) أى ما عير به من غير تفصيل كما سبأنى آتقا (قوله لم يجز مسحه) أى الخف النجس العين أو المتنجس بما لا يعني ويجز يحتمل من الجواز ويحتمل من الاجزاء وهو أحسن (قوله مطلقا) أى فى نجس العين فى الاتفاق وأما فى المتنجس فعلى المعتمد خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من التفصيل وعبارة فى الر وض مع الاسنى فان تنجس الخف ومسح جزأ منه طاهرا جاز واستفاد به مس المصحف قبل غسله والصلاة بعده وهذا من زيادته وهو مقتضى كلام الراغبى فى الكلام على كيفية المسح وصح به الجوى فى التبصرة وصححه البلقيني وغيره وصو به الاذرى وغيره لكن قال النووى فى مجموعه كصاحبى الاستقصاء والذخائر ان المتنجس كالنجس ثم قال فى الكلام على كيفية المسح لو تنجس أسفل الخف بمفعوعه لا يمسح على أسفله لانه لو مسحه زاد التلويث ولزمه حينئذ غسله وغسل اليد فاحصل كلامه أنه يمنع المسح على المتنجس بما لا يعني عنه وهو الذى اعتمد كشيخ شيخ الاسلام القاياتى الى أن قال وبذلك علم أن كلام التنصرة ضعيف أو مؤول وقد أوله شيخنا شيخ الاسلام المذكور آتقا بأن كلامها محتمل طاهر فيما لو طرأت النجاسة بعد المسح وما أول به لا يحتمله كلامها فضلا عن ظهوره فيه كما يعرف بمراجعتها (قوله لا للصلاة ولا غيرها) تفسيره للاطلاق ويحتمل تفسيره بسواء مسح محل النجاسة أم لا ولا مانع من تفسيره بالكل فليست مل (قوله لعدم مكانتها) أى الصلاة فى النجس ولان الخف بدل عن الرجل وهى لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها فكيف يمسح على البدل وهو نجس العين قاله فى النهاية وقضية عدم محبة مسح الخف اذا كان على الرجل حائل من نحو شع أو دهن جامد أو فيها شوك طاهرة أو سودا نحت أطفارها وفيه نظر والقلب الآن الى الصحة أميل ابن قاسم وعليه فيمكن الفرق بين الحائل ونجاسة الرجل بأن النجاسة منافية للصلاة التى هى المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل وقد يؤخذ مما تراجاه من الصحة مع وجود الحائل من مسئلة الجر موق المشهورة فان صلح الاعلى دون الاسفل صح المسح عليه والاسفل كلفافة أماده ع ش (قوله مع كونها) أى الصلاة (قوله الاصل) بالنصب خبر الكون (قوله وغيرها) أى من مس مصحف ونحوه (قوله تبع لها) أى كالتابع للصلاة وهذا جواب عن سؤال حاصله لم لا يجوز له المسح لنحوه مس المصحف اذا فائدة المسح لا تنحصر فى الصلاة وحاصل الجواب أن غير الصلاة كالتابع واذا لم يجز المسح للابوع لم يجز للتابع وانما قلنا كالتابع لانه مقصود فى ذاته أماده بعض المحققين (قوله أو بمفعوعه) عطف على بما لا يعني عنه أو متنجسا بمفعوعه كدم البراغيث والقمل والبق (قوله فاذا مسح محل النجاسة) الانسب ان بدل اذا (قوله فكذلك) أى لم يجز مسحه مطلقا للصلاة ولا غيرها واستشكل بأنه ماء الطهارة وهو اذا أصاب النجاسة المعفوع عنها لا يضر وأجيب بأن محل العفو اذا انتقل ماء الطهارة اليها لا عن قصد أم اذا كان بقصد

وأجيب بأن محل العفو اذا انتقل ماء الطهارة اليها لا عن قصد أم اذا كان بقصد كما هنا لا يفي عنه خطيب رحمه كما الله تعالى اه قال ابن قاسم فى حواشى شرح المنهج أقول ينبني العفو اذا مسح موضعا طاهرا فاخطلط بالنجاسة أى المعفوع عنها لا بقصد لانه ماء الطهارة لا يضر اختلاطه بالمفعوع عنه تأمل اه وهو قريب جدا وكذلك سمته فى حاشيته على التحفة وقد كرفها أيضا ما نصه نعم ان عمت النجاسة المعفوع عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها راه وفى التحفة والنهاية والعبارة التحفة نعم يفي عن مجل تبرز بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعدم

البلوى به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلى فيه الفرض والنفل ان شاء لكن الاجواط تركه زاد فيها ويظهر العفو عنه ايضا في غير الخفاف مالم يتسخر خزرة الاباه (قوله ولو بمشقة) أشار بلوى خلاف في ذلك قال الاسنوى في شرح المنهاج المسمى بكافي المحتاج فلو تعذر المشي فيه بالكلية لثقله كالحديد أو غلظه كالخشبة العظيمة أو نجد يد رأسه المانع له من الثبوت امتنع المسح عليه وكذا السعة أو ضيقه في أصح الوجهين فان كان الضيق يتسع بالمشي جاز بلا خلاف كما قاله في شرح المذهب وفيه في الكافي ٢٨١ بالاتساع عن قرب اه فتلخص

ان الذي يتعذر فيه المشي بالكلية لا يصح المسح عليه بلا خلاف والذي يتسع بالمشي فيه عن قرب يصح المسح عليه بلا خلاف والذي يمكن المشي فيه بمشقة يصح المسح عليه في أصح الوجهين (قوله وان كان لابسه مقعدا) كأنه أشار كغيره بان الى أن هذا ليس بمصرح به في كلام متقدمي

والاستباح به الصلاة وغيرها وأن يكون قويا (يمكن) ولو بمشقة (تتابع) المشي عليه) وان كان لابسه مقعدا ثم الواجب بالنسبة للمسافر والمقيم أن يكون بحيث يمكن التردد فيه بلانعل

أعنتا وانما اقتضاه اطلاقهم وأول من صرح به فيما علمته من المتقدمين في كلامهم الخوارزمي في كافيه وتبعه عليه أكثر من جاء بعده منهم ابن شهبة والعماني والاسنوى والدميري في شروحه على المنهاج وكذا غيرهم والافلم أقف على من خالف فيه (قوله بلانعل) اعلم أن المفهوم من كلام أعنتا أن المراد من

كما هنا فلا يفي عنه قال الشيخ ابن قاسم أقول ينبغي العفو اذا مسح موضعا طاهرا فاختلط بالنجاسة أي المعفوع عنها لا بالقصد لان ماء الطهارة لا يضر اختلاطه بالمعفوع عنه تأمل انتهى قال الكردى وهو قريب جدا وقال سم ايضا نعم ان عمت النجاسة المعفوع عنها الخلف لم يبعد جواز المسح عليها مر انتهى وسأني قريبا عن الشرحاوى ما يوضحه (قوله والا) أي وان لم يمسح محل النجاسة بل مسح غيره (قوله استباح به) أي بالمسح والانسب في المقابلة أن يقول جازا لانه جواب باللازم فتدبره قال في الاسنى وانما لم يؤثر النجس المعفو عنه في المسح لانه لا يؤثر في الصلاة التي هي المقصودة فيكون النجس المعفوع عنه مستثنى هنا كما هو مستثنى ثم انتهى قال الشرحاوى وهذا يعني التفصيل المذکور ان لم يتم النجاسة الخلف فان عتمه جاز تعمده المسح عليها ولو بيده ولا يكف حائل لما فيه من المشقة ولا يقال ان فيه تضمة بخاب النجاسة وهو حرام لانا نقول محل الحرمة مالم يكن لغرض كما هنا كما جوز واوضح يد في الطعام ونحوه اذا كان بها نجاسة معفوع عنها كدم البراغيث أفاده شيخنا عطية والفرق بين ما هنا وبين التكميل بالمسح على العمامة حيث لا يصح اذا كان عليها نجاسة معفوع عنها ان الغرض ثم قد حصل بمسح بعض الرأس الواجب فلا ضرورة الى التكميل بخلاف ما هنا والظاهر أنه يقتصر من المسح على أقل مجزئ قياسا على كل محظور وجوز الحاجة انتهى فتدبره (قوله الصلاة وغيرها) أي من الطواف ومس المصحف ونحوها (قوله وأن يكون قويا) أي بشرطه أيضا أن يكون الخلف قويا (قوله يمكن ولو بمشقة) أشار بالغاية الى خلاف في ذلك قال الاسنوى في كافي المحتاج فلو تعذر المشي فيه بالكلية لثقله كالحديد أو غلظه كالخشبة العظيمة أو نجد يد رأسه المانع له من الثبوت امتنع المسح عليه وكذا السعة أو ضيقه في أصح الوجهين فان كان الضيق يتسع بالمشي جاز بلا خلاف كما قاله في شرح المذهب وفيه في الكافي بالاتساع عن قرب انتهى نقله الكردى في الكبرى قال فتلخص ان الذي يتسع فيه المشي بالكلية لا يصح المسح عليه بلا خلاف والذي يتسع فيه عن قرب يصح المسح عليه بلا خلاف والذي يمكن المشي فيه بمشقة يصح المسح عليه في أصح الوجهين (قوله تابع المشي عليه) أي على الخلف أي يسهل توالى المشي عليه فالمراد بامكان ذلك سهولته وان لم يوجد بالفعل لاجوازه ولو على بعد بحيث يكون مستبعدا لمصالح والتتابع التوالى عادة في المواضع التي يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعة أي الصعوبة لكثرة الحجارة ونحوها باجورى (قوله وان كان لابسه مقعدا) بصيغة اسم المفعول قال في المصباح وأقعد البناء للمفعول أصابه داء في جسده فلا يستطيع الحراك كالتشى فهو مقعد وهو الزمن أيضا انتهى قال الكردى في الكبرى كأنه أشار كغيره بان الى أن هذا ليس بمصرح به في كلام متقدمي أعنتا وانما اقتضاه اطلاقهم وأول من صرح به فيما علمته من المتقدمين في كلامهم الخوارزمي في كافيه وتبعه عليه أكثر من جاء بعده منهم ابن شهبة والعماني والاسنوى والدميري في شروحه على المنهاج وكذا غيرهم والافلم أقف على من خالف فيه (قوله بلانعل) اعلم أن المفهوم من كلام أعنتا أن المراد من

٣٦ - ترمسى - ل * اطلاقهم الخلف هو ما يداس به على الارض من غير نعل كالجزمات والمداسات التي تستعمل للفرض ويداس بها على الارض من غير واسطة وأما الاخفاف المعروفة اليوم فهي المسماة في كلام الفقهاء بجوارب الصوفية ويدل على ذلك أمور منها قولهم هنا بلانعل وقد صرح بذلك في التحفة والنهاية وغيرهما ومنها قول الرافي في الشرح الصغير جوارب الصوفية التي تلبس مع المكعب لا يمسح عليها الا أن يمكن متابعة المشي عليها الصفاقتها وتجليد أسفلها والصفاتها بالمكعب اه كلام الشرح الصغير بجوفه وعبارة الوجيز للغزالي القوى ما يتردد عليه في المنازل لا كالجوارب والقفازة وجوارب الصوفية اه وعبارة الرافي في الشرح الكبير فلا يجوز المسح على

اللقائف المتخذة من الصوف واللبد لانه لا يمكن المشى عليها ويسهل نزعها فلا حاجة الى ادامتها في الرجل ولا لها الا تمنع نفوذ الماء الى الرجل ولا بد من شيء مانع على الاصح كما سيأتي وكذلك الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جورب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشى عليها بمنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما الصفاقها أو تجليد القدمين والنعل على الاسفل أو الاصلاق بالمكعب وحكي بعضهم أنها وان كانت صفيقة في اشتراط تجليد القدمين قولان انتهت عبارة الشرح الكبير ومنها نقلت وفي هذه الازمان انما يعرف بالخلف الذي يلبس مع المكعب وهو كما علمته جورب الصوفية وفي شرح الروض الشنيخ الاسلام جورب الصوفية هو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف الفقهاء والقضاة كما ذكره الصيمري وفي شرح العباب للشارح الظاهر انه منسوب للصوفية لا اكثره لبسهم له وهو ما يلبس مع المكعب ومنه خفاف الفقهاء التي تلبس في النعال والتواسيم كما ذكره الصيمري ثم رأيت القفال وغيره ذكره واما هو مصرح بما ذكرته من أنه منسوب للصوفية اه كلام الابعاب ومنها ما رأيت في شرح المنهاج للأذري المسمى بقوت المحتاج من قوله نقلا عن بصرة الشيخ أبي محمد وأقل حد المتابعة للمشي على التقريب لا على التحديد مسافة سفر القصر والقطر والفعل هذا الفظه وكأنه نظر الى خفاف العجم المحركة المنعلة اه ولا ينهل اليوم الاما ذكرته من أنه يداس به على الارض ومن ذلك قول ابن شهبة في شرحه الكبير على المنهاج نقلا عن شرح المذهب للنووي أسفل الخلف محل القاذورات اه وما يلبس داخل المكعب أو غيره ليس بمحل القاذورات وانما محلها ما يصبب الارض كما هو ظاهر ومنها ما رأيت في شرح ٢٨٢ المنهاج للزركشي المسمى بالديباج من قوله فلو كان دون الكعبين وهو المداس لم يمسح

وحده من غير مداس اذ لو اعتبر مع المداس لكان غالب الخفاف يحصل فيه ذلك انتهى قال المذكري اعلم أن المفهوم من كلام أئمتنا المراد من اطلاقهم الخلف هو ما يداس به على الارض من غير نعل كالجزمات والمداسات الساترة محل الفرض وأما الاخفاف المعروفة اليوم فهي المسماة في كلام الفقهاء بجوارب الصوفية ويدل على ذلك أمور منها قولهم هنا بلانعل وقد صرح به في التحفة والتهابة والاخفاف المعروفة اليوم لا تلبس بلانعل ثم نقل عبارات كثيرة دالة على ما قاله سيما في الكبرى ثم قال فيها واعلم أن الضابط في جواز المسح ان توجد الشروط التي ذكرها في جواز المسح فان توفرت فيه الشر وطراز عايه المسح وما لا فلا ولكن أردت ان أنهل على ما يغفل عنه فان كثيرين تكون اخفافهم المعروفة اليوم في غاية الرثانة والرقه ومع ذلك يمسحون عليها الكون مما يمكن التردد لما ذكره في داخل نحو المكعب ولو مشوا بهام غير ذلك لم تقو عليه وهو خطأ والله أعلم نعم رجح ابن النقيب ان المراد المشى فيه في مداس ورده الزركشي بتصريح صاحب الاستقصاء بخلافه وهو المعتمد هنا كلامه لكن الذي في المغني ان ابن النقيب مردد في ذلك ونصه قال أي ابن النقيب وهل المراد المشى فيه بمداس أم لا لم أر من ذكره انتهى فليتأمل وليحرر (قوله في الحاجة التي تقع في مدة لبسه) المراد حاجة المسافر المعتادة لغالب الناس عند نحو حظ وترحال (قوله وهي) أي مدة اللبس (قوله ثلاثة أيام ولياليها للمسافر) أي الذي يجوز له القصر هذا هو الوجه في حاشية الايضاح وضبطه المحامي كاشيخ أبي حامد بثلاثة أميال فاكثر والجويني بمسافة القصر تقريرا واعتمده الاسنوي والوجه كما أشار إليه ابن النقيب خلافا لمن وهم في فهمهم كلامه مع كلام غيره ضبطه بمنازل مدة لبسه من ثلاثة أيام ولياليها للمسافر ويوم وليلة للقيم فلا

عليه الخ فالمداس المعروف اليوم هو الذي يداس به على نفس الارض وفي ايضاح المناسل للنووي مانعه الاصح تحريم المداس وشبهه بخلاف النعل (في الحاجة) التي تقع في مدة لبسه وهي ثلاثة أيام ولياليها للمسافر

اه قال الشارح في حاشيته وابن علان والجال مر في شرحهما عليه المراد به أي المداس نحو الشرموزة والزربول لا المداس

المعروف اليوم بذلك الاسم اه ورأيت في حواشي التنوير للشيخ أبي الطيب السندي الحنفى مانعه يجزى الشرموزة هو المعروف بالبابو ج اه بحروفه ومنها ما ذكره الصيمري في شرح الكفاية بقوله أما هذه الجوارب الرهاف التي تلبس في النعال والتواسيم فلا يمسح عليها اه واعلم أن الضابط في جواز المسح ان توجد الشروط التي ذكرها في جواز المسح فان توفرت فيه الشروط جاز عليه المسح وما لا فلا ولكن أردت ان أنهل على ما يغفل عنه فان كثيرين تكون اخفافهم المعروفة اليوم في غاية الرثانة والرقه ومع ذلك يمسحون عليها الكون مما يمكن التردد لما ذكره في داخل نحو المكعب ولو مشوا بهام غير ذلك لم تقو عليه وهو خطأ والله أعلم نعم رجح ابن النقيب ان المراد المشى فيه في مداس ورده الزركشي بتصريح صاحب الاستقصاء بخلافه وهو المعتمد (قوله في الحاجة التي تقع في مدة لبسه) جرى الشارح في حاشية الايضاح المناسل الكبير على أن المراد حوائج المسافر المعتادة لغالب الناس وعبارته ومنها كونه قويا وان كان لابس مقعدا بحيث يمكن اتباع المشى فيه في حوائج المسافر المعتادة لغالب الناس عند نحو حظ وترحال وضبطه المحامي كاشيخ أبي حامد بثلاثة أميال فاكثر والجويني بمسافة القصر تقريرا واعتمده الاسنوي والوجه كما أشار إليه ابن النقيب خلافا لمن وهم في فهمهم كلامه مع كلام غيره ضبطه بمنازل مدة لبسه من ثلاثة أيام ولياليها للمسافر ويوم وليلة للقيم فلا يجزى ما لا يقوى على التردد في حوائج تلك المدة لضعفه أو ثقله الى آخر ما في حاشية الايضاح للشارح وقال تلميذه عبد الرؤف المسكي في شرح مختصر شيخه الشارح لا يوضح النووي مانعه قضية كلامه أي الشارح أنه لا يعتبر ما يطرأ له من حوائج لا يعتادها أو يعتادها وهي نادرة وهو ظاهر ان لم يرد بها لغالب الناس والا كما صرح به في الحاشية

اليه اه ولا بد في الشأن
يكون بحيث لا يظهر شيء
من محل الفرض أما إذا
لم يشد كذلك بالمشي ولو
فتحت العري بطل
المسح وان لم يظهر من
الرجل شيء لأنه اذا مشى
ظهر كما سيأتي ذلك في كلام
الشارح (قوله بخلاف
القميص فيهما) أي فانه
يلبس من فوق ويتخذ
لستره أيضا قال في التحفة

أو مشقوقا شد بالعري
و يشترط الستر من كل
الجوانب (لا من الأعلى)
عكس ستر العورة لأن
الخف يلبس من أسفل
ويتخذ لستره بخلاف
القميص فيهما وأن يكون
(مانعا لنفوذ الماء) لوصب
عليه فالعبرة بماء الغسل
ولا يجزئ نحو منسوج
لا صفاقة له

ولكون السراويل من
جنسه أي ساتر العورة ألحق
به وان تخلفا فيه أي فانه
يلبس من أسفل ويتخذ
لستره أيضا ولو تخرقت
البطانة أو الظهارة أو هما
لا على المحاذاة لم يضربان
كان الباقي صفيقا يمكن تتابع
المشي عليه فلا يكفي
وان لم يظهر شيء من الرجل
لأنه يظهر مانعا لنفوذ الماء
أي في غير متخرق البطانة
والظهارة بالاتحاد كما سبق

القائلين بالمنع هنا أيضا كما في شرح الاسنوي على المهاج وعبرة الشهاب الرمل في حواشي الروض المراد
بالستر هنا الخيلولة وفي ستر العورة منع ادراك لون البشرة فيصح المسح على خف من زجاج ان أمكنت
متابعة المشي عليه و فرق في شرح المذهب بان المعتبر في الخف عسر غسل الرجل وقد حصل والمقصود بستر
العورة سترها عن العيون ولم يحصل ومن نظائر المسئلة رؤية المبيع من وراء الزجاج وهي لا تكفي لان
المطلوب نفي الغرر وهو لا يحصل لان الشيء من وراء الزجاج يرى غالباً على خلاف ما هو عليه (قوله أو
مشقوقا شد بالعري) أي بحيث لا يظهر شيء من محل الفرض والعري هي العيون التي توضع فيها الأزرار
جمع عروة كدبوة ومدى قاله في المصباح وذلك لحصول الستر وسهولة الارتفاق به في الإزالة والاعادة
وبهذا فارق عدم الاكتفاء بقطعة آدم لفها على قدميه وأحكامها بالشد فان لم يشد عراه لم يكف لظهور محل
الفرض اذا مشى قال في التحفة عبر الشارح بقوله شد قبل المسح وقضيته أنه لو لبس المشقوق ولم يشده لا بعد
الحدث انه يجزئ عليه وفيه نظر بل لا وجه له لانه بالحدث شرع في المدة وحينئذ فكيف يحسب المدة على
ما لم توجد فيه شروط الاجزاء فالوجه ان كل ما طرأ وزال مما يمنع المسح ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه أو
بعده نظر اليه انتهى فتدبره (قوله ويشترط الستر من كل الجوانب) أي الأعلى والجوانب أي فلا يكفي
ما لا يسترها ولو من محل الخرز تغليبا لحكم الأصل وهو الغسل (قوله لا من الأعلى) فلورؤى القدم من
أعلى كان كافيا لم يضرب (قوله عكس ستر العورة) أي فانه من الأعلى والجوانب لا من الأسفل
(قوله لان الخف) تعليل لقوله لا من الأعلى الخ (قوله يلبس من أسفل) أي أسفل الرجل (قوله
ويتخذ لستره) أي الأسفل (قوله بخلاف القميص فيهما) أي في الستر والاتحاد فانه يلبس من فوق
ويتخذ لستره أيضا قال في التحفة ولكون السراويل من جنسه أي ساتر العورة ألحق به أي بساتر العورة وان
تخلفا فيه أي فانه يلبس من أسفل ويتخذ لستره أيضا كدبوة فتأمل (قوله وأن يكون) أي وشروطه أن
يكون الخف (قوله مانعا لنفوذ الماء) أي الى الرجل والنفوذ بضم النون وبالذال المعجمة مصدر نفذ من
باب فعد قال ابن مالك وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كقعدا

(قوله لوصب) أي الماء (قوله عليه) أي على الخف والمراد بمنع نفوذه عن قرب بان يمنع من حال انصب فلو
نفذ بعد ذلك لم يضرب على المعتمد وأن يمنع ذلك بنفسه فلو كان مشمعا ومنع الشمع نفوذ الماء فالظاهر أنه لا يكفي
المسح عليه وأما وجود الشمع على الرجل فلا يضرب بناء على أن المسح على الخف أصل لا بدل عن الغسل ومما
يمنع نفوذ الماء الجوخ المتين فيكنى المسح عليه أفاده بعض المحققين (قوله فالعبرة بماء الغسل) تفريع على
قوله لوصب عليه يعني أن المراد بالماء الذي يمنع الخف نفوذه ماء الغسل لا ماء المسح قال في الاسنى لانه لا ينفذ
كما صرح به الامام وغيره وبتقدير نفوذه فالعبرة بماء الغسل لا ماء المسح فقط كما زعم بعضهم مع أن الاولى
اعتبار ماء الغسل لانه المختلِف فيه بخلاف ماء المسح انتهى وعبرة التحفة وفي وجهه ان الاعتبار بماء المسح وهو
ضعيف نقلا ومدركا لان أدنى شيء يمنع ماء المسح (قوله فلا يجزئ) تفريع على المتن (قوله نحو منسوج
لا صفاقة له) أي بحيث لا يمنع نفوذ الماء وان كان قويا يمكن تتابع المشي عليه بخلاف المنسوج الذي له
صفاقة بحيث يمنع ذلك فانه يجزئ كلبد وخرق مطبقة والصفاقة بفتح الصاد المهملة مصدر قال في المصباح
صفت الثوب صفاقة فهو صفيق بخلافه سخييف فهو مصدر قياسي قال ابن مالك

فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد مجزلا

وانما لم يجزئ المنسوج الذي لا صفاقة له لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها التصوص قال في
التحفة وليس كمتخرق البطانة والظهارة بالاتحاد لان هذا مع عدم منعه لنفوذ الماء الى الرجل سمي خفا فهو
كخف يصل الماء الى خروجه بخلاف ذلك كجادة شد ها على رجله وأحكامها بالباطج جامع ان كلا لا يسمى

آتفا ما هو فيجزى وان لم يمنع نفوذ ماء الغسل اذ هو حينئذ كخف يصل الماء من محل خرز (قوله فالعبرة بماء الغسل) خفا
قال في التحفة وفي وجهه أن الاعتبار بماء المسح لا الغسل وهو ضعيف نقلا ومدركا وان جرى عليه جميع لان أدنى شيء يمنع ماء المسح اه (قوله
لا صفاقة له) كجادة شد ها على رجله وأحكامها بالباطج جامع ان كلا لا يسمى خفا ما منسوج يمنع ماء الغسل فيجزى كلبد وخرق مطبقة به تحفة

خفا انتهى وعلم من ذلك كله أن من جملة الشر وظ أن يسمى خفا وهو كذلك كما صرح به في النهاية حيث قال ولا بد في صحته أن يسمى خفا الخ ومثله في المعنى (قوله والمعتبر منه) أي الخلف (وقوله لذلك) أي لنفوذ الماء المصبوب عليه (قوله من غير مواضع الخرز) بفتح الخاء وسكون الراء قال في المصباح خرزت الجبلد خرزاً من باب ضرب وقتل وهو كالنخلة في الثياب وأما من مواضع الخرز فلا يعتبر ذلك لسر الاحتراز عنه (قوله ولا الشق) أي ومن غير مواضع الشق وانظر ما المراد بالشق هنا ولعله ما مر في متخرق البطانة والظاهرة بلا تخاذفانه يجرى وإن لم يمنع نفوذ الماء أذهو حينئذ تكف بصلة الماء من محل خرزه كما تقرر عن الأسنى بتفصيله فليحذر رفاي لم أره في غير عبارة المصنف هنا (قوله ويمسح لابس) أي الخلف وهذا في بيان المسد فهو كالدخل على قول المتن وينزعه تدبره وشمل إطلاقه اللابس دائم الحدث كالمستحاضة أذيجو زلة المسح على الخفين على الصحيح لأنه يحتاج إلى لبسه والارتفاق به كغيره ولا يستفيد الصلاة بطهارته فيستفيد بها بالمسح أيضاً وقيل لا يجوز زلة لأن طهارته ضعيفة والمسح ضعيف فلا ينضم ضعيف إلى ضعيف وعلى الأول لو أحدث بعد لبسه غير حدثه الدام قبل أن يصلى بوضوء اللبس فرضاً مسح أقر بضعة وتوافل وإن أحدث وقد صلى بوضوء اللبس فرضاً لم يمسح إلا النفل وهذا معنى قول الهبة ودائم الأحداث مسحه * لما يحل لو طهر بغيره وذلك لأن مسحه مرتب على طهره وهو لا يفيد أكثر من ذلك فإن أراد فرضاً أخرى وجب نزاع الخلف والطهر الكامل لأنه محدث بالنسبة إلى ما زاد على فرضه ونوافل فكانه لبس على حدث حقيقة فإن طهره لا يرفع الحدث على المذهب أما حدثه الدائم فلا يحتاج معه إلى استئناف طهره إلا إذا أخر الدخول في الصلاة بعد الطهر لغير مصلحة أو حدثه يجرى فإن طهره يبطل كما سيأتي في الحيض إن شاء الله تعالى فإن قيل اللبس يمنع المبادرة أوجب بأنه قد يكون في زمن الاشتغال بأسباب الصلاة والمتحيرة تمسح عند عدم وجوب الغسل عليها انتهى هذا حاصل ما يتعلق بدائم الحدث هنا نقلته عن المعنى بزيادة يسيرة (قوله في غير سفر قصر) يعني في غير السفر الذي يجوز فيه قصر الصلاة قال العلامة البرماوي والرخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطويل وهي مسح الخلف ثلاثة أيام والقصر والجمع وفطر رمضان وأربعة عامة وهي كل الميتة والنافلة على الراحلة وترك الجمعة واسقاط الصلاة بالتيمة جل قال بعضهم فيه أن اسقاطها بالتيمة وكذا كل الميتة لا يتوقف على السفر إلا أن يقال نظر اللغالب ففيه تأمل وسيأتي تحرير ذلك في التيمم إن شاء الله تعالى (قوله مقيماً كان) أي ولو عاصياً بأقامته على المذهب كعبد أمره سيده بالسفر فأقام وقد نازع في ذلك بكونه رخصة إلا أن يقال ليست الإقامة سبب الرخصة جل عن الحلبي (قوله أو مسافر أسفر قصر) أي لم يبلغ مرحلتين فأكثر (قوله أو طويلاً لا يبيح القصر) أي كسفر العاصي بسفره والمقام بناء على الأصح من أن العاصي بالسفر يجوز له مسح الخلف قال في الغرر وقيل لا يمسح في سفر المعصية أصلاً تغليظاً كما لا يباح له فيه كل الميتة بخلاف قال القفال والفرق أن أكلها وإن أبيح حضر الضرورة لكن سببه في السفر سفره وهو معصية حرم عليه ذلك كما لو جرح في سفر المعصية لم يجز له التيمم لذلك الجرح مع أن الجرح للحاضر يجوز له التيمم وقضيته أن كل الميتة إذا كان سببه الإقامة وهي معصية كإقامة العبد المأمور بالسفر لا يباح بخلاف ما إذا كان سببه اعواز الحلال وإن كانت الإقامة معصية انتهى بنقص (قوله يوماً وليلة) متعلق بيمسح وغاية ما يستبيحه من الصلوات بالمسح أن جمع تقديمها بالمطر سبعة فإن لم يجمع فسنة كان أحدث بعد الظهر فيتوضأ ويمسح ويصلى به الظهر ثم إذا جاء الظهر من الغد جمعه مع العصر شرقاوى (قوله وفي سفر القصر) أي السفر الذي يجوز فيه القصر (قوله أنه أن يمسح خفيه فيه) له خبر مقدم وأن يمسح في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والضمير أن الجرح وزان باللام والاضافة للابس الخلف المسافر والضمير الجرح وربى لسفر القصر والاولى حذف فيه بل لو حذف هذه كلها كان أخصر وأسهل لأنه عليه يكون قوله وفي سفر القصر عطف على غير سفر قصر وقوله ثلاثة أيام بلياليها على يوم أو ليلة فلي تأمل

والمعتبر منه كذلك (من غير) مواضع (الخرز) (الشق) ويمسح لابس في غير سفر قصر مقيماً كان أو مسافراً قصر أو طويلاً لا يبيح القصر يوماً وليلة وفي سفر القصر أنه أن يمسح خفيه فيه

(قوله سواء تقدم) يعني ان في الايام الخ كذلك عبر في الامداد وفي التحفة وشرحي المنهج والروض لشيوخ الاسلام والنهاية لم يشرح المحرر للزبادي وغيرهما نصه والعبارة لشرح المنهج سواء سبق اليوم الاول ليلته بأن أحدث قبل وقت الغروب أم لا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وبقاس بذلك اليوم واللييلة اه وهذا هو المراد بنحو عبارة هذا الكتاب (قوله أن ينزعه المقيم) الخ أما إذا لم يرد المسح لمدة ثانية فإنه لا يلزمه نزعه بل يكفيه بعد انتهاء المدة غسل رجله في داخل الخف ويرتفع حدثهما بذلك ويباح له سائر ما يباح للتوضي إلا المسح على الخف (قوله منهما) أي في المسافرين والمقيم في حاشية الايضاح للشارح بحث البلقيني في فتاويه أن المجنون والمغمى عليه غير المرتد لا يحسب عليه المدة سفر أو حضر إلا أنه لا صلاة عليه فلم يستبسخ بهذا المسح الصلاة بخلاف النائم لم يجب ٢٨٦ القضاء عليه ومقتضاه أنه لا يحسب على الصبي وهو مناف لاطلاقهم فان قيل معنى قوله لا صلاة

(قوله ثلاثة أيام بلياليها كاملة) للنص على ذلك في الاحاديث منها ما تقدم أول الفصل ومنها خبر مسلم عن شرح بن هاني قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام بلياليها للمسافر ويوما وليلة للمقيم ومنها ما ساق والمراد بلياليها ثلاث ليال متصلة بهن سواء سبق اليوم الاول ليلته أم لا وهذا عكس المراد في خيار البيع فان المراد ثم ليالي الايام فقط والفرق أن القصد من الخيار التروى وهو لا يلزم استمراره الى تلك بل الغالب حصوله قبلها فلا ضرورة الى ادخالها هذا ان لم ينص عليها والادخلت والقصد من اللبس التخفيف وهو موجود في الليلة الرابعة أفاده بعض المحققين فليتأمل (قوله سواء تقدم بعض الليالي على الايام أم تأخر) فلو أحدث أثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا في اليوم واللييلة قاله في التحفة قال السيد عمر البصري هل المعتبر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلاً لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في السنة فهل يحسب الى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو الى أن يمضي منها نصف الليلة الاولى كل محتمل والاوّل أحوط والثاني أقرب الى كلامهم (قوله وحينئذ) أي حين اذ كانت مدة مسح نحو المقيم يوماً وليلة ومدة المسافر سفر القصر ثلاثة أيام بلياليها (قوله فيشترط في جواز المسح لمدة ثانية) يعني اذا أراد المسح لمدة ثانية أما إذا لم يرد لها فإنه لا يشترط نزعه بل بعد انتهاء المدة غسل رجله في داخل الخف ويرتفع حدثهما بذلك ويباح له سائر ما يباح للتوضي إلا المسح على الخف أفاده الكردى (قوله أن ينزعه) نائب فاعل يشترط والضمير للخف (قوله المقيم ونحوه) أي المسافر سفر قصر أو المسافر سفر طويلاً لا يبيح القصر (قوله بعد يوم وليلة) متعلق بـ ينزعه (قوله والمسافر سفر قصر) عطف على المقيم أي وينزعه المسافر (قوله بعد ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهبا ويا بيا كما في النهاية قال ع ش وصورة ذلك أن يقصد محلا غير وطنه ناوياً بأن لا يقيم فيه قال سم بقى ما لو سافر ذهاباً فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون ثلاث انتهى * قلت وحكمه أنه يحسب الى اقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاثة والا كان طول سفره مع كونه لا يبلغ الثلاثة وهو مسافة قصر استوعبها ع ش (قوله وابتداء المدة فيهما) أي مدة المسح في نحو المقيم والمسافر سفر القصر (قوله من نهاية الحدث) أي محسوب من انتهائه مطلقاً عند الشارح وشيخ الاسلام والخطيب وعند الجلال الرملى منه ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن أوله ان كان باختياره كلس ونوم قال في حواشي الروض لما كانت مدة المسح هي مدة جواز الصلاة به وقبل الحدث لا يتصور استناد جواز الصلاة الى المسح كان ابتداء المدة من الحدث ولا ينتقض هذا بالوضوء المجدد قبل الحدث وان جاز كما في المجموع والتنقيح فليس محسوباً من المدة لان جواز الصلاة ونحوها ليس مستند اليه انتهى وسيأتي عن التحفة نيب التجديد قبله (قوله بعد اللبس) أي فلو أحدث فتوضأ وغسل رجله فيه ثم أحدث فابتدأها من الحدث

عليه أنه ليس مخاطباً بها لعدم مجتها منه بخلاف الصبي قلنا ينتقض بالنائم اه وفي التحفة له ولو نحو مجنون كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بأن المعتبر في نحو الشروط خطاب الوضع

ثلاثة أيام بلياليها كاملة سواء تقدم بعض الليالي على الايام أم تأخر (و) حينئذ فيشترط في جواز المسح لمدة ثانية أن (ينزعه المقيم) ونحوه (بعد يوم وليلة والمسافر سفر قصر بعد ثلاثة أيام بلياليها وابتداء المدة فيهما من) نهاية (الحدث بعد اللبس)

كما يأتي في شروط الصلاة وحينئذ فالمجنون وغيره سواء في ذلك فبحث البلقيني استثناء لانه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك اه (قوله من نهاية الحدث) مطلقاً عند الشارح وشيخه شيخ الاسلام

والخطيب وم ر في النهاية لا يحسب زمن استمراره أي الحدث الآن يكون نوعاً كما أفق به الوالد قال ومثله اللبس والمس اه وقال في شرح الايضاح من النهاية ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن أوله ان كان باختياره كلس ونوم اه قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر المراد فيما لو وجد منه حدثان متعاقبان ثم انتهى الثاني دون الاول كان مس وأدام ثم بال واقطع بول ثم مسه الاول فلا تحسب المدة الا من انتهاء المس أو الثاني فتحسب من انتهاء البول ولا تنظر لوجود المس المستمر كل محتمل وقضية قوله لا معنى لوقت العبادة الخ الاول لانه لا يتأهل للعبادة الا بعد دون انتهاء البول لانه بعد انتهائه مباشر لحدث المس ومع مباشرته له هو لم يتأهل للعبادة وعليه فلو نام ثم سمع منه حدث وانتهى قبل الاية لا ينظر لاعتدال ذلك الحدث ولم تحسب المدة

الامن الاستيقاظ وعلى الثاني يقبل اخبار عدل رواية للثام لو جود حدث ربح منه قبل استيقاظه اه (قوله فاعتبرت مدته) أى المسح منه
أى من المذكور من نهاية الحدث أو من الحدث على حذف مضاف قال فى الامداد ولا يحسب من استمراره بولا كان أو نوما
وغيرهما على الاوجه اذ لا يتمكن من المسح حينئذ ولا ينتقض هذا بالمسح فى الوضوء المجدد قبل الحدث فانه وان جاز بل ندب كما فى
المحورع والتفتيح فليس محسوباً من المدة لان جواز نحو الصلاة ليس مستنداً عليه ٢٨٧ ونقل نحوه فى النهاية عن المجموع أيضاً

وفى التحفة بسن ملاسبه
قبل الحدث تجديد الوضوء
ويعسح عليه واغتفرله
هذا قبل الحدث لان
وضوءه تابع غير مقصود
ومن ثمة لا يحسب المدة
الامن الحدث اه والمراد
اذا صلى بوضوئه الاول
كابدل عليه قول النهاية
يستحب كغيره الخ ومعلوم
أن غير لابس الخلف

لان وقت المسح يدخل به
فاعتبرت مدته منه (فان
مسح خفيه) أو أحدهما
(حضرا ثم سافرا أو عكس)
أى مسح سافرا ثم أقام (ثم
مسح مقيم) تغليباً للحضر
لانه الاصل فيقتصر فى
الاول

لا يستحب له التجديد
الا اذا صلى بوضوئه الاول
صلاة ما وفى الامداد والنهاية
أفهم كلام المصنف أن من
توضأ بعد حدثه وغسل
رجليه فى الخلف ثم أحدث
كان ابتداء مدته من الحدث
الاول لالثانى وهو كذلك
زاد فى النهاية وبه صرح
الشيخ أبو حامد فى شرح
الفرع قال ولو أحدث

الاول ويسن للابس قبل الحدث تجديد الوضوء أى بشرطه كما هو ظاهر ويمسح عليه واغتفرله هذا قبل
الحدث لان وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة الامن الحدث قاله فى التحفة ولو أحدث ولم
يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة كما مر أو لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقى
شهرامثلاً لانه عبادته مؤقتة فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة كما تقرر فليتأمل (قوله
لان وقت المسح) أى الرفع للحدث وهو تعليل لقوله من نهاية الحدث (قوله يدخل به) أى بالحدث (قوله
فاعتبرت مدته) أى المسح * وقوله منه أى من الحدث اذ لا معنى لوقت العبادة غير الزمن الذى يجوز
فعلها فيه قال فى حاشية الفتح قبل قولهم لا معنى لوقت العبادة الخ يقتضى انه لا يسن تجديد الوضوء وليس
كذلك انتهى ويرد بان التجديد من توابع الوضوء الاول فلم يشمله كلامهم لانه فى عبادة مستقلة لا تابعة
ولو وجد منه حدثان متعاقبان ثم انتهى الثانى قبل الاول كان مس وأدام ثم بال وانقطع فهل المعتبر الاول
فلا يحسب المدة الامن انتهاء المس أو الثانى فتحسب من انتهاء البول ولا نظروا جود المس المستمر كل محتمل
وقضية قولهم لا معنى لوقت العبادة الخ الاول لانه لا يتأهل للعبادة الا بانتهاء دون انتهاء البول لانه بعد
انتهائه مباشر للحدث المس ومع مباشرة لم يتأهل للعبادة اه ببعض تقديم وتأخير وتصرف فتدبره (قوله
فان مسح) أى لابس الخلف بعد الحدث (قوله خفيه أو أحدهما) ومثل ذلك ما لو مسح أى أحد الخفين
وهو عاص بسفره ثم مسح الآخر بعد توبته وما لو مسح فى سفر طاعة ثم عصى به بخلاف ما لو عصى فى
السفر فانه يتم مسح مسافر (قوله حضرا ثم سافرا) أى قبل مضى يوم وليلة كما هو ظاهر (قوله أو عكس)
أى مسح سافرا ثم أقام وخرج بالمسح الحدث ومضى وقت الصلاة حضرا فلا عبرة بهما بل يستوفى مدة
السفر وفارق هذا اعتبار الحدث فى ابتداء المدة بأن العبارة ثم بجواز الفعل وهو بالحدث وفى المسح
باللبس به لانه اول العبادة بدليل أن من سافر وقت الصلاة له قصر هادون من سافر بعد احرامه بها فدخل
وقت الصلاة وابتدأه كابتدأه فى التحفة (قوله أم مسح مقيم) الاولى لم يستوف مدة سفر قال القليوبى
وحاصل هذه المسئلة انه اذا لبس الخلف حضرا ثم سافر قبل الحدث ثم أحدث أم مدة سفر وان لم يمسه فيه
وان أحدث قبله فان مضت مدة الحضر وجب النزاع وان لم يمسه فيه وان سافر قبل مضىها فان مسح ولو أحدث
خفيه حضرا أم مدة مقيم والا أم مدة سفر وان لم يمسه فيه وأنه اذا لبس الخلف فى السفر ثم أقام فان لم يحدث
أو لم يمسه مدة الحضر أمهما وان لم يمسه فى السفر وان أقام بعد ما اقتصر على ما مضى فى السفر وان لم يمسه فيه
أيضا فعلم ان اللبس ودخول وقت الصلاة غير معتبرين مطلقا وان اعتبار المدة من الحدث مطلقا وان
قصر المدة مقيده بالمسح فى الحضر بالفعل أو بالاقامة من السفر مطلقا وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الاسلام
وبذلك علم أن لفظ أو عكس مضر ولا حاجة اليه وتقدم عن التحفة ما يوافق فتدبره (قوله تغليباً للحضر)
تعليل للشقين (قوله لانه الاصل) تعليل للتغليب والضمير للحضر وعبارة حواشى الروض لانه عبادته
يختلف حكمها بالحضر والسفر فاذا اجتمع الامر ان غلب الحضر كما لو كان مقيماً فى أحد طرفى صلاته لا يجوز
له القصر (قوله فيقتصر) تفريع على المتن وبيان المراد منه لانه صادق بأن يمسه يومين ونصفاً مثلاً
وليس مراداً تأمل (قوله فى الاول) أى بقسميه كما يحكمه النووى خلافاً للرافعى كالحاوى فى الشق الثانى

ولم يمسه حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف على طهارة اه زاد الخطيب فى الاقتناع أو لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقى شهرامثلاً
(قوله حضرا ثم سافرا) قال ابن عبد الحق مثل ذلك كما بحثه بعضهم ما لو مسح فى سفر معصية ثم تاب أو فى سفر طاعة ثم عصى به وفى المغنى
مثل ذلك ما لو مسح احدى رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما يظهر اه (قوله أى مسح سافرا) قال فى التحفة
وخرج بالمسح الحدث ومضى وقت الصلاة حضرا فلا عبرة بهما بل يستوفى مدة المسافر وفارق هذا اعتبار الحدث فى ابتداء المدة بأن العبارة

ثم يجوز أن يغسل وهو بالحدث وبالمسح باللبس به لانه أول العبادة بدليل أن من سافر وقت الصلاة له قصر هادون من سافر بعد إتمامه بها فدخل وقت المسح كدخول وقت الصلاة وابتدأه كابتدائها اه (قوله وان زاد على مدة المقيم) كانه يشير بان الى تفصيل في ذلك للزنى حيث قال تبنى إحدى المدينتين على الأخرى ويقسط ذلك على الزمان فان كان مقيما فغضى من مدة الإقامة ثلثها من حين الحدث ثم سافر له أن يمسخ بعد أن حصل مسافرا يومين ٢٨٨ وليتين وذلك ثلثا مدة السفر في مقابلة ما بقي من مدة الحضر

منه في المحلى ولو مسح أحد الخفين حضرا ثم الآخر سفر امسح مدة السفر عند الراقبي تبعاً للقاضى حسين البغوى وصح المصنف مقالة المتولى والشامى انه يمسخ مدة الإقامة فقط (قوله على يوم وليلة) اذهى مدة المقيم (قوله وكذا في الثاني) أى يقتصر على اليوم والليلة في الثاني وهو مسألة العكس (قوله ان أقام قبل مضيهما) أى اليوم والليلة (قوله والا) أى بان أقام بعدم مضيهما (قوله انتهت المدة) أى فيجب نزعها ان أراد تجديد مدة أخرى والا كفى غسل رجله في الخف كما تقدم (قوله بمجرد إقامته) أى ولو بالنية (قوله وأجزأه ما مضى) أى من الصلوات قبل الإقامة (قوله وان زاد على مدة المقيم) كانه يشير بان الى تفصيل في ذلك للزنى حيث قال تبنى إحدى المدينتين على الأخرى ويقسط ذلك على الزمان فان كان مقيما فغضى من مدة الإقامة ثلثها من حين الحدث ثم سافر له أن يمسخ بعد أن حصل مسافرا يومين وليتين وذلك ثلثا مدة السفر في مقابلة ما بقي من مدة الحضر وهو ثلثا يوم وليلة وان كان مسافرا فمسح يوما وليلة ثم حضر فقد مضى له ثلث السفر فيضيق الى ثلثي مدة الحضر انتهى نقله في الكبرى عن الاسنوى (قوله لان الإقامة) لتعليل لقوله وأجزأه الخ (قوله انما يؤثر في المستقبل) أى وأما في الذي قدم مضى فلا لان فيه حرجا (قوله وبشترط أيضا) أى كما يشترط ما تقدم وهذه الشرط الثلاثة التي ذكرها في الحقيقة داخلية فيباز كره المتن كما لا يخفى وفقدان هذه الثلاثة وعبر بعضهم بالمبطلات قال العمري بطي

ومبطلات المسح بعد محتمه * ثلثاته وهي انقضاء مدته كذا خلع خفه من رجله * وكل شيء موجب لنفسه

(قوله أن لا يحصل له) أى للابس الخف (قوله حدث أكبر) أى من جنابة وحيض ونفاس (قوله والا) أى بان حصل له حدث أكبر (قوله لزمه النزاع) أى وتجديد اللبس ان أراد المسح بأن ينزع ويتطهر ثم يلبس وذلك اللبس انقطع مدته بالجنابة لا بالشارع ينزع الخف من أجلها في حديث صفوان بن عسال رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سفراء أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة رواه الترمذى وقال حسن صحيح قال المحلى دل الامر بالنزع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لاجل الجنابة فهي مانعة من المسح قاطعة لمدته قال الشيخ عميرة وجه استفادة ذلك من الحديث أن الاستثناء ليس من يأمرنا بل من عدم النزاع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد ومحل للطلب المدلول عليه بأمرنا فيكون الإتيان الذى أفاده الاستثناء مطلوباً بأمر موراه ونظائر ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبدوا الاياه انتهى وقيس بالجنابة ما في معناها ولان ذلك لا يتكرر ذكره والحدث كذا قالوا قال بعض المتأخرين وفي هذا التعليل شيء لأن المدعى أن الجنب ونحوه يجب عليه تجديد اللبس فلا يجوز له المسح للحدث الأصغر وليس المدعى أنهم لا يمسخان عليه بدلا عن الحدث الأكبر كما يقتضيه إلا أن يجاب بأن المدعى عام للامر من أى لعدم مسح الخف للحدث الأكبر والأصغر ندره (قوله وان أمكنه) أى نحو الجنب (قوله غسل رجله في ساق الخف) أى فلا يجوز له لمسح بقية المدة الغسل في الخف هذا ما اقتضاه كلام الراقبي وهو المعتمد خلافا لما اقتضاه كلام الكفاية من أنه يمسخ بقيتها لارتفاع المانع قال السبكي في الإتهاج شرح المنهاج فلو اغتسل وغسل الرجل في الخف

وهو ثلثا يوم وليلة وان كان مسافرا فمسح يوما وليلة ثم حضر فقد مضى له ثلث مدة السفر فيضيق لذلك ثلثي مدة الحضر اه ما نقله الاسنوى بحرفه (قوله وان أمكنه غسل رجله في ساق الخف)

على يوم وليلة وكذا في الثاني ان أقام قبل مضيهما والا انتهت المدة بمجرد إقامته واجزا ما مضى وان زاد على مدة المقيم لان الإقامة التامة تؤثر في المستقبل وبشترط أيضا أن لا يحصل له حدث أكبر والا لزمه النزاع وان أمكنه غسل رجله في ساق الخف

أشار بان الى الفرق بين الجنابة وبين تنجس الرجل في الخف فانه ان أمكن غسلها في الخف لا يجب النزاع من النجاسة بخلاف الجنابة اذ لا خلاف في وجوب النزاع من الجنابة حتى

يقال انه أشار اليه نعم للتي السبكي في ذلك

نزاع فلا تبعه ادراجه بان وعبارة شرح المنهاج للسبكي المسمى بالإتهاج بشرح المنهاج فلو اغتسل وغسل الرجل في الخف صححت طهارته وصلاته فلو أحدث وأراد المسح لم يجز وكذلك الحيض والنفاس والولادة وعلوه بأن هذه الامور لا تتكرر فلا يشق النزاع لها بخلاف الحدث الأصغر والى أن تقول لو دميت رجله فغسلها في الخف لم يجب نزعها وجاز المسح على ما قاله البغوى والراقبي وان كان ذلك لا يتكرر فالعمدة في النزاع من الجنابة الحديث ولولا اتفاق الأصحاب على وجوب النزاع للجنابة لكان للنزاع أن ينازع في دلالة الحديث

عليه ويقول ان المراد بالحديث أن لا يمسه عن حدث الجنابة كما يمسه عن الحدث الأصغر وهذا الاشك فيه أما انه يجب التزعم ثم إعادة اللبس حتى يمسه عن الحدث وهذا الاشك فيه أما انه يجب التزعم ثم إعادة اللبس حتى يمسه عن الحدث الأصغر فقد يتوقف في ذلك وان كان موضوع اللفظ يقتضيه من جهة الاستثناء اه عبارة السبكي بحرفها وممنها نقلت (قوله وأن لا يشك في المدة) أى كان شك في زمن حدثه أو أن مسحه في الحضرة أو السفر لأن المسح رخصة بشرط منها المدة فإذا شك في خارج لا يصل الغسل قال في التحفة وظاهر كلامه أى الذوى أن الشك انما يمنع فعل المسح مادام موجودا حتى لو زال جاز فعله فلو شك مسافره في ثاني يوم ثم زال شكه قبل الثالث مسحه وأعاد ما فعله في الثاني مع التردد الموجب لامتناعه اه زاد الخطيب في المغنى وم في النهاية وعبارتها ثم ان كان على مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله أن يصلى به في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب عليه إعادة مسحه ويجوز له إعادة صلاة اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث اه وفي ٢٨٩ التحفة مانصه وفي المجموع لو شك أصلى

بالمسح ثلاث صلوات أو أربعاً أخذ في وقت المسح بالاكتر وفي أداء الصلوات بالاقل احتياطاً للعبادة فيهما قيل هذا منافي لقولهم لو شك بعد خروج وقت الصلاة في فعلها لم يلزمه قضاؤها اه وهو اشتباه لم أساس ذكره أوائل الصلاة أنه ان شك

وأن لا يشك في المدة وأن لا تنحل العرى وأن لا يظهر شيء من محل الفرض ثم ان كان بطهارة المسح لزمه غسل قدميه فقط

في فعلها لزمه القضاء أو في كونها عليه لم يلزمه مع الفرق بينهما اه عبارة المغنى للخطيب فلو أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك أقدم حدثه ومسحه أول وقت الظهر وصلاتها به أو تأخر إلى وقت العصر ولم يصل الظهر فيلزمه

صحت طهارته وصلاته فلو أحدث وأراد المسح لم يجز وكذلك الحيض والنفاس والولادة وعلوهم بان هذه الامور لا تنكر فلا يشق التزعم لها بخلاف الحدث الأصغر ولك أن تقول لو دعت رجلاه فغسلها في الخلف لم يجب نزعه وجاز المسح على ما قاله الرافعي والبعثي وان كان ذلك لا يكرر فالعمدة في التزعم من الجنابة الحديث ولولا اتفاق الاصحاب على وجوب التزعم للجنابة لكان للنزاع أن ينازع في دلالة الحديث عليه ويقول ان المراد بالحديث أن لا يمسه على حدث الجنابة كما يمسه عن الحدث الأصغر وهذا الاشك فيه أما انه يجب التزعم ثم إعادة اللبس حتى يمسه عن الحدث الأصغر فقد يتوقف في ذلك وان كان موضوع اللفظ يقتضيه من جهة الاستثناء انتهى نقله في الكبرى (قوله وأن لا يشك) عطف على أن لا يحصل الخ (قوله في المدة) فلو شك في المسح في حضر أو سفر هل انقضت المدة أولاً أو شك المسافر هل ابتداء المسح في السفر أو في الحضرة أخذ بما يوجب الغسل لان المسح رخصة بشرط منها المدة فإذا شك في خارج لا يصل الغسل وان شك من مسح بعد الحدث هل صلته الرابعة أم الثالثة لم يثبت الرابعة أى لم يبرأ منها وحسب عليه وقتها ولو مسح شاك فبإذ كر وصلى به بطلت فان بان بقاء المدة أعاد المسح من الروض والاسنى قال في البهجة

لأما مسح الخفين حاضر أو لا * ان شك لا تقضاه فلا يكمل
شك مسافراً حاضرًا مسح * وثأنا يصلى بمسح فأنضح
في الثالث انتفاء مسح الحاضر * صلى اذا شاء بمسح الآخر
والثاني من أيامه فليعد * صلته والمسح للترديد

(قوله وأن لا تنحل العرى) عطف أيضاً على أن لا يحصل الخ وتدخل بتشديد اللام من الانحلال فان انحلت عراه بطل مسحه فيلزمه استئناف مدة أخرى (قوله وان لم يظهر شيء من محل الفرض) أى فأولى اذا ظهر بعض الرجل أو أظافة قال في التحفة ولم يستره جالوا والاحتمال العفو عنه نظير ما يأتي في كشف الرج لسائر العورة واحتمل الفرق بأن هذا نادر هنا بخلافه ثم وهو الذي يتجه لانهم احتاطوا هنا بتزليل الظهور بالقوة وعلى خلاف العادة منزلة الظهور بالفعل ولم يحتاطوا بنظير ذلك ثم وسره أن ما هنا رخصة والشك في شرطها يوجب الرجوع للأصل ولا كذلك ستر العورة (قوله ثم ان كان بطهارة المسح) يعنى أن وجد الانحلال وهو بطهر المسح وان غسل بعده رجليه لانه لم يغسلهما باعتقاد الفرض لسقوطه بالمسح (قوله لزمه غسل قدميه فقط) لبطان طهرهما دون غيرهما بذلك لان الأصل الغسل والمسح بدل عنه فاذا قدر على الأصل

* ٣٧ - ترمسى - ل * قضاؤه لان الأصل بقاءها عليه وتجعل المدة من أول وقت الزوال لان الأصل مسح الرجلين الخ (قوله وان لم يظهر شيء من محل الفرض) هذا مما لم أقف فيه على خلاف بل الخلاف في الذي شد شهير حكاه في متن المنهاج وغيره وكان وجهه الاثبات بان هنا الاشارة الى الفرق بين ستر العورة في الصلاة وما هنا عبارة الامداد للشارح ويفرق بين تزليلهم الظهور بالقوة هنا منزلة الظهور بالفعل بخلافه في ستر العورة فيما لو أحرمت وعورته ترى عند الركوع كما يأتي بأن انحلال الشرج هنا يخرج عنه عن اسم الخلف لا انتفاء صلاحية المشي عليه بخلاف رؤية العورة من جيبه عند الركوع لانه لا يمنع كون القميص ساتراً قبله اه (قوله غسل قدميه فقط) الزاجح قال سم في حاشية المنهاج هل يحتاج في غسلهما الى نية لان هذا حدث جديد حصل بما ذكر من فساد الخلف وغيره و

نحت نية الطهارة السابقة ولان مسحهما صرف النية عن غسلهما وقطعها عنه يحتمل فليراجع اه ورايت نحو هذا التردد عن الشيخ يس
 وانظرا انه اخذ من كلام سم المذكور وذكر سم احتمال وجوب النية في حاشية التحفة وقال في شرح مختصر أبي شعاع أي
 بالنية فيا يظهر الخ ورايت في حاشية المنهج للشو برى مانصه قوله لم يغسل قدميه بنية رفع الحدث عنهما على المعتمد اه كلام الشو برى
 وفي حاشية المنهج للعلامة الحلبي أي بنية الوضوء لان هذا حدث جديد الخ وفي حواشي التحفة للهاثني ولا بد من نية فيه الخ وفي حواشي المحلى
 للقلوبي ولا بد من نية من نيات الوضوء لان نية الاولى منزلة على المسح وقد زال اه الى غير ذلك من عباراتهم المفيدة ذلك ونازع ابن القيم
 في حاشية التحفة في ذلك فقال قول سم لان مسحهما السابق صرف النية عن شمولها لغسلها ليس على اطلاقه بل انما يكون المسح
 صار فالنية مادام الخف موجودا والمدة باقية فلونزع الخف أو مضت المدة وغسلهما بنفسه أو مأموره فانه يكفي لان الموالاة ليست شرطا
 وكذلك لو غسلهما في الخف بعد مضى المدة بنفسه أو مأموره فانه يكفي لذلك غاية الامر انه لا يكفي هذا الغسل لابتداء مدة أخرى حتى ينزعه
 ويلبسه وهو يظهر الغسل بهذا حدث جديد الخ ليس كذلك بل الذي على الرجاين انما هو الحدث السابق وان قلنا بالاطهر في الروضة
 وغيرها ان المسح رفع الحدث عن الرجاين لانه انما يرفعهما مقيدا باتتمام المدة أو نزع الخف أو الجنباة فاذا كان واحدا من هذه الامور
 ظهر الحدث السابق ولم يحجز في رفعه المسح ولم نعلم أن أحدا من الاحداث نزع الخف أو انتهاء المدة حتى يكون على الرجاين حدث جديد
 لم تشمل النية السابقة كما قاله العلامة ٢٩٠ بل هو الحدث السابق كما قلنا ان رفع مقيد فاذا اتى القيد بقى الحدث السابق وشملته

النية السابقة اذا غسلها
 بنفسه أو مأموره وان
 عزبت عنه الآن الا ان
 صرفها بصارف معتبر كان
 نوى أو غسلها عن

(ويسن مسح أعلاه
 وأسفله وعقبه) وحرفه
 وكونه (خطوطا) مفرجا
 أصابعه بأن يضع يسه

النجاسة مع عزوب النية
 السابقة أو غسلها غيره
 بغير اذنه وعلمه وهو غير
 ذا كر للنية في كل ذلك
 لا يكفي غسلها ويكون
 ذلك صار فالنية بخلاف

تعين كتيم رأي الماء وفي قول يتوضأ لان الوضوء عبادة يبطلها الحدث فبطل كها يبطلان بعضها
 كالصلاة ويجاب بأن الصلاة تنجب فيها الموالاة بخلاف الوضوء ثم رايت شارحاصرح بنحوه واختار في المجموع
 كابن المنذر أنه لا يلزمه واحد منهما وخرج بطهر المسح طهرا الغسل بأن توضأ وليس الخف ثم نزع قبل
 الحدث أو أحدث ولكن توضأ وغسل رجليه في الخف فلا يلزمه شيء تحفة بزيادة (قوله ويسن مسح أعلاه)
 أي ظاهره الساتر لظهر القدم (قوله وأسفله) أي الخف قال في الغرر لا ترعن ابن عمر رواه البيهقي وغيره (قوله
 وعقبه) وهو مؤخر الرجل قياسا على أسفله بل أولى لانه بارز يرى والاسفل لا يرى غالبا (قوله وحرفه) كذا
 في التحفة وغيرها وهو المعتمد وان قال في الامداد مانصه وقضية كلامه أنه لا يسن مسح وهو ما يقتضيه كلام
 التحقيق والمجموع كالبعوى فقول بعضهم يسن فيه نظروا ان كان هو قياس مسح انتهى (قوله
 وكونه) بالرفع عطف على مسح أي ويسن كون المسح وأشار بهذا الى أن كونه خطوطا سنة مستقلة
 (قوله خطوطا) لما رواه ابن ماجه وغيره أنه صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه خطوطا من الماء (قوله
 مفرجا أصابعه) لم أره في غيره حتى التحفة بل اعماذ كروه في التصوير الا ترى ثم رايت عبارة ابن قاسم
 الغزى مانصه والسنة في مسحه أن يكون خطوطا بأن يفرج الماسح بين أصابعه ولا يضمها قال الباجوري
 قوله بأن يفرج الماسح الخ تصويره لكونه خطوطا انتهى فلعل ذلك على تقدير أي التفسيرية أو يعني فليتأمل
 (قوله بأن يضع يسه) قال في الاسنى بعد ذكر هذه الكيفية لا ترعن ابن عمر رواه البيهقي وغيره ولانه
 أسهل وأليق باليسرى واليسرى وقال في التحفة لخبرين في ذلك أحدهما صحيح وبفرض ضعفهما الضعيف

يعمل

ما اذا نوى التبرد مثلاً أو غسلها عن النجاسة الطارئة أو غسلها

غيره بغير اذنه وعلمه وهو في كل ذلك ذا كر للنية المعتبرة فانه يكفي كما هو مقرر لكل ذلك في محله ومأخوذ من كلام الشارح اه كلام ابن القيم
 وان كان بطهارة غسل القدمين كان غسلها داخل الخف أعاد لبسهما من غير صنع شيء وان كان محدثاً أعاد الوضوء بكامله ويسن الوضوء
 كاملا في صورة الشرح وجامن الخلاف قال في الامداد ونحوها لانه شمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجليه ولوللفرض حيث حصل
 التوالى بين طهره وصلاته هذا هو الذي يظهر وبحث الاذرى وجوب الاستئناف عليه فيه نظرا اه نقله سم في حاشية المنهج وأقره
 (قوله مسح أعلاه) أي ظاهره الساتر لظهر القدم تحفة ونهاية (قوله وحرفه) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما كشرح المنهج والافتناع
 وغيرهما وفي الامداد للشارح مانصه وقضية كلامه أنه لا يسن مسح حرفه وهو ما يقتضيه كلام التحقيق والمجموع كالبعوى فقول بعضهم
 يسن فيه نظروا ان كان هو قياس ندب مسح العقب اه ولم تعرض له في فتح الجواد (قوله خطوطا) قال في شرح الارشاد بأن يفرج
 بين أصابعه زاد في الامداد ولا يضمها اذا استيعابه بفسده ومن ثمة لم يندب كما في الروضة لكنه محمول على أنه خلاف الاولى وعلى هذا يحمل
 أيضا قول ابن الرفعة انه مكره وقول الحاوى يندب عدم استيعابه وقول الجمهور ويندب استيعابه أرادوا به الكيفية الاتية اه والعبارة
 لفتح الجواد الى آخر ساقه هي عبارة شرح المنهج والتعبرر والافتناع للخطيب وقضية ندب التحجيل في الخف وصرح بذلك الخطيب

في شرح التنبيه فقال في شرح قول التنبيه الى ساقه ما نصه أي الى آخره فيمسح الساق استجابا كما قال الدميري اه وعلى ذلك جرى الشارح في الامداد كما رأيت في بعض نسخه وعبارته ثم يمر البني على ساقه أي الى آخره كما صرح به الدميري اه ومن هذا نقل أن من أول كلام شرح المنهج وغيره من المحشين بأن المراد بآخر ساقه أوله مما يلي القدم في كلامه نظر لكون غير شيخ الاسلام في الاسنى بقوله الى الساق وكذلك في شرح البهجة له وكذلك فتح الجواد للشارح وبعض نسخ الامداد وهو الموجود في التحفة والنهاية وغيرهما الا أن عبارة التحفة لساقه وقضية ذلك أنه لا أول الساق فلا يسن التحجيل فيه وعبارة القليوبي في حواشي المحلى قال شيخنا تبعنا لما رآه الى أوله لأنه لا يندب التحجيل فيه وقال العلامة الخطيب وابن عبد الحق يندب فيه كما يؤخذ من قول شيخ الاسلام الى آخر ساقه وجل شيخنا لا آخر فيه على الاول لأنه آخر الساق من جهة أسفل فيه نظر اه هذا والمعتد عدم ندب تحجيله أما أولا فهو الذي اقتضاه كلام التحفة والنهاية وغيرهما وأكثر كتب شيخ الاسلام بل وأكثر كتب المذهب وأما ثانيا فلأن النووي صرح به في المجموع فهو اذا معتد مذهب الشافعي وأما ثالثا فلأنه في المجموع جعله مقبسا عليه وهو يقتضي أنه لا خلاف في عدم استجابته فانه لما نقل استدلال القائلين بأنه لا يسن مسح أسفل الخف بأنه ليس محل للفرض فلم يسن مسحه كالساق قال وأما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالذؤابة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفله فانه محاذ محل الفرض فهو كشعر الرأس الذي لم ينزل عن محل الفرض اه والذي يغلب على ظني أن من قال يندب تحجيله لم يستحضر كلام المجموع المذكور والادلتا تسعه مخالفتها لأجل الدميري ولا غيره ولهذا قال سم في حواشي التحفة هل يسن مسح ساقه فتحصل له اطالة التحجيل كان ظهر لنا سنه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنه الخ وأما رابعا فلأن الدليل يقتضيه في الامداد للشارح لما صرح من

يفعل خفيه فتخسه وقال
انما أمرنا بهذا ثم أراه
بيده من مقدم الخف الى
أصل الساق وفرج بين

تحت عقبيه ويمناه على
ظهر الاصابع ثم يمر مفرجا
أصابعه هذه الى آخر ساقه

أصابعه اه فقوله الى
أصل الساق يفيد
والحديث المذكور
رواه الطبراني وقال

يعمل به في الفضائل فاندفع ما قبل كان الاولى أن يقول والا كل يسن لأنه لم يثبت في ذلك سنة على أن الفرق بين العبارتين عجيب (قوله تحت عقبيه) كذا في غيره وعبارة النهاية على أسفل العقب قال السيد عمر البصري والكل لا يخلو عن شيء بعد تصريحهم بيسن مسح العقب أيضا وقال ع ش لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب الا أن راد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح ومعنى جعل ذلك أسفله أنه ليس من الساق مشلا ولذا لا تنفي هذه ادخال الحرف وقال الشوبري قوله تحت العقب الاولى فوق ليعم المسح جميع العقب فتدبره (قوله ويمناه على ظهر الاصابع) أي ويضع يده اليمنى على ظهر أصابع الرجل (قوله ثم يمر بالنصب) عطفا على يضع (قوله مفرجا) حال من فاعل يمر (قوله أصابعه) مفعول مفرجا أي أصابع يده (قوله هذه) أي اليمنى وهو مفعول يمر (قوله الى آخر ساقه) كذا وقع في عبارات كثيرة وقضية ندب التحجيل في ساق الخف وبصرخ الدميري وتبعه جمع وعبارة الدميري في شرح المنهاج والاولى في كفيته أن يضع أصابع كفه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ويمر اليسرى الى أطراف الاصابع من أسفل واليمنى الى الساق

تفرد به بقية قال الاسنوي واعلم أن بقية وان كان مدلسا لكنه ثقة أخرج له مسلم في الوليمة اه وقال في التحفة لخبرين في ذلك أحدهما صحيح وبفرض ضعفها الضعيف يعمل به في الفضائل الخ وأما خامسا فلأن الخطيب نفسه أقر التنبيه على قوله يضع اليسرى تحت عقبيه ثم يمر بها الى موضع القدم ومثله في الاقناع وكذلك الشارح في كتبه حتى النسخ التي قدمت ذكرها من الامداد وهذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام في شرح المنهج والتحريك غيرهما وهذا يفيد كما ترى أن قلنا بطلب تحجيله تخصيصه بمقدم الخف أساسا من خلفه فلا لا ثم اقتصر وا فيه على قولهم من تحت العقب الى رؤس الاصابع وهو كما تراهم غريب جدا نعم الدميري سالم عن ذلك وعبارته في شرحه على منهاج النووي والاولى في كفيته أن يضع أصابع كفه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ويمر اليسرى الى أطراف الاصابع من أسفل واليمنى الى الساق وقد سكت المصنف عن الساق والمذهب استجاب مسح أيضا في جعل راحة اليسرى على العقب وأصابعه تحت ويفعل ما سبق اه ومنها نقلت ولعل مراده ثم يرفع كفه عن العقب ويمر أصابعه ورؤسها من جهة أسفل الرجل خطوطا الى آخر الساق بدليل قوله ويفعل ما سبق ولكن تأمل ما وجه وضع الراحة على العقب والحال أنه لا يطلب امرارها والانا فاه قولهم خطوطا وقوله ويفعل ما سبق ولا يحضرني الآن من يدرك لطلب التحجيل فيه الا أن البدل يعطى حكم البدل وهنالم بجر وا على ذلك بدليل أنهم لم يطلبوا تعميمه ولا غسله ولا تكرير مسحه فليعلق بذلك التحجيل أيضا وعلى القول بطلب التحجيل يتعين أن يكون محله فيما اذا استوعب الخف الساق والافسح قدر الخف لا غير اذ ليس عندنا مسح بالماء في الوضوء على

الشربة في غير الرأس والاذن والعنق بناء على القول ببندبه ثم رأيت العلامة س م قال في حاشية التحفة بأن يسمح إلى ركبته لكن هذا ظاهر أن استوعب الخلف السابقين فلم يبلغه ما بأن كان لنصف السابقين مثلاً في مسح ما زاد عليه من الساق نظراً لأن مسح الساق غير مشروع إنما المشروع مسح الخلف ويعد أن يسن مسح ما زاد تبعاً للخلف اه وهو ظاهر (قوله لما مر أن تثليثه الخ) أي في الوضوء عند ذكر تثليثه لأن تثليث مسحه يعنيه وفي النهاية لم يذكر تكرار مسحه وإن أجزأ وغسله لأن ذلك يعنيه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك اه وفي الامداد الأقرب خلافه وفي التحفة استيعابه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه وغسله وتقدم الكلام على هذا في تثليث الوضوء فراجعه ثمة (قوله نظير ما مر في الرأس) أي في كونه يكفي فيه مسح أدنى جزء من ظاهره وعبارة الروض وشرحه الشيخ الاسلام ويكفي أدنى جزء بأعلى ٢٩٢ خف من ظاهره تعرض النصوص لمطلقه كفاي الرأس اه أي فكما

وقد سكت المصنف عن الساق والمذهب استحباب مسحه أيضاً فيجعل راحة اليسرى على العقب وأصابه تحته ويفعل ما سبق انتهى قال الكردي هذا والمعتقد عدم ندب تحجيله أما أولاً فهو الذي اقتضاه كلام التحفة والنهاية وغيرهما بل وأكثر كتب المذهب وأما ثانياً فلأنه مصرح به في المجموع فهو إذا معتمد مذهب الشافعي وأما ثالثاً فلأنه جعله مقبلاً وهو يقتضي أنه لا خلاف في عدم استحبابه ولعل من قال ببندبه لم يستحضر كلام المجموع والأفلاسة مخالفة لاجل الديمري ولا غيره وأما رابعاً فلأن الدليل يقتضيه في الامداد لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم لم يبرجل يغسل خفيه فنحسه وقال إنما أمر بهذا ثم أراه بيده من مقدم الخلف إلى أصل الساق وفرج بين أصابعه فقوله إلى أصل الساق يفيد الحديث رواه الطبراني الخ ما أطال فلتراجع (قوله وتلك) عطف على هذه والمشار إليه اليسرى أي ويمر اليسرى (قوله إلى أطراف أصابعه) يعني إلى مقدم بطن الخلف مفرجاً بين أصابع يديه أيضاً كما علم مما مر فلو أخر قوله مفرجاً أصابعه هنا ويقول مفرجاً بين أصابع يديه كما صنف في التحفة لكان أولى (قوله ويسن أن يكون مسحه مرة) أي وعدم استيعابه أيضاً (قوله لما مر) أي في سنن الوضوء عند الكلام على التثليث وعبارته والتثليث في مسح الخلف والعمامة والجبيرة خلاف الأولى (قوله ان تثليثه) أي ان من تثليث مسح الخلف فهو بيان لما مر من صوب على نزع الخافض قال ابن مالك

تقلاً وفي أن وإن يطرد * مع أمن لبس كعجبت أن يبدو

(قوله خلاف الأولى) الذي في التحفة وغيره أنه مكره ونصها واستيعابه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه انتهى قال في الهجة

وعدم استيعابه ويكره * لو غسل الخلف ولو كرره وعبارة فتح الجواد وكره تكرار مسح الخلف ولو من نحو خشب على الأقرب وغسل له لانه ما يفسدانه ونظير إنما أمرت بهذا أي المسح واستشكل حينئذ بأن أفساد المال قسم من تضييعه وهو حرام ويحجب بأن المراد أنهم ما يؤذي بانفساده احتمالاً غير غالب بخلاف ما أدى للفساد غالباً فانه يحتمل حرمة لأن الغرض أن وقوعه غالب ويحتمل أنه لا يجرم الا الاضاعة المحققة دون المظنونة فاذا فعل بالماء ما يؤدى لفساده غالباً لا تقول بحرمة الآن بل ينظر فإن وجد ذلك الفساد حقيقة حرم والا فلا وهذا هو الذي يتبعه أفاده الشارح قال بعضهم ولو سلم الفساد فقد يقال لما كان الغرض أداء العبادة كان مغفراً ولم يحرم انتهى فليتامل (قوله والواجب من ذلك) أي مما ذكر في الكيفية في مسح الخلف (قوله مسح أدنى شيء) أي ما ينطق عليه مسح وإن كان قليلاً (قوله من ظاهر أعلاه) أي الخلف لا نحو أسفله كما سيأتي آنفاً (قوله نظير ما مر في مسح الرأس)

أن النصوص كالأية أطلقت المسح في الرأس فاكفينا فيه بمسح أدنى جزء من ظاهره كذلك أطلقت المسح على أعلى الخلف فاكفينا بأدنى جزء من ظاهر أعلاه وفي التحفة ومن ثمة أجزأ مسح بعض شعرة تبعاً له على الأوجه وإن بحث وتلك إلى أطراف أصابعه ويسن أن يكون مسحه (مرة) لما مر أن تثليثه خلاف الأولى (والواجب من ذلك مسح) أدنى شيء من ظاهر أعلاه نظير ما مر في مسح الرأس

جمع أنه لا يجزئ قطعاؤه وجه اه وفي فتح الجواد ولو على شعرة كالرأس على الأوجه وفي الامداد الأوجه استواءهما أي الخلف والرأس ويدل له اجراؤهم جميع أحكامه السابقة هنا كاجراء الغسل ونحوه اه وفي

حاشية الإيضاح للشارح بعد أن نقل عدم الاجزاء قال فيه نظر

أي ولا يعد تخفيفه على مسح شعر الرأس في الوضوء اه قال ابن التيم في حاشية على التحفة ويظهر أن يقال انه يكفي مسح الشعر هنا إذا كان في حد الأعلى أما إذا زاد فلا يجوز مسح الزائد على حد الأعلى كما قاله في الرأس ألا يجوز مسح الشعر النازل عن حد الرأس اه وقد قدمنا وجري الخطيب في المغنى وم ر في النهاية وغيرهما وابن علان في شرح الإيضاح على عدم اجزاء مسح شعر الخلف مطلقاً لانه ليس من مسماه بخلاف شعر في حد الرأس فانه من مسماه وتعمقه س م في حاشية المنهج بقوله قد يقال لبس الشعر داخل في حقيقة الرأس اه وفي فتاوى ابن زباد اليمنى أن الأذرى قال في قوته ما لفظه والظاهر أنه لو كان على الخلف شعر لم يكف مسحه

قطعا بخلاف الرأس اه قال ابن زياد ووقع لبعض شراح الارشاد ما يخالف ذلك فالتحقيق ما ذكره الاذري اه قال ابن قاسم في حواشي التحفة لا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لانه صار منه وانظر ازاره وعراه وفي حاشية شرح المنهج له هل يكنى المسح على الخيط الذي خيط به الخف سواء جلدا او كونا او غير ذلك لا يبعد الا كنفاء لانه صار بعد من جلته وهل يكنى المسح على الازرار والعري التي للخف فيه نظر ولا يبعد ايضا الاكتفاء اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة فليتنا مل ولراجع اه وعبارة حاشية المنهج للعجلي ج ل ولا يخفى ان من الخف خيطه الذي خيط به ازاره وعراه المحيط به اه (قوله لم يجزه) قال في الامداد و يكنى مسح الكعب وما يوازيه من محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الاذري عن جعفر من أن العبرة بما قدم الساق الى رؤس الاظفار لا غير اه ونقله س م عنه في حاشية التحفة وأقره وكذلك في حاشية المنهج وفي شرح المحرر للزيادي ما نصه ويعلم من التعليل أن الخلاف في الاقتصار على مسح ما ذكره فلا يتناهى ما سبأني من استحباب مسح الاعلى والاسفل خطوطا اه (قوله اذ لم يرد الاقتصار الاعلى الاعلى) روى أبو داود باسناد صحيح عن علي كرم الله وجهه انه قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه اه وروى البخاري في التاريخ الاوسط عن المغيرة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه ظاهرهما قال وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة ومن لبس خفين فان لم يكونا صالحين للمسح فلا مسح وان كان أحدهما صالحا فهو الخف فلا بد من مسحه وان كانا صالحين وهو المسمى عند الفقهاء بالجرموق تعين مسح ٢٩٣ الاسفل فان مسح الاعلى ووصل البلل

من محل الخرز الى الاسفل
كفى ان كان بقصد
مسح الاسفل وحده
أو بقصد مسحهما معا أولا
بقصد مسح شيء منهما

أى ومن ثم اجزاء مسح بعض شعرة تبعاله على الاوجه وان بحث جمع أنه لا يجزى قطعا وله وجه تحفة لتعرض النصوص بطلقه كما في مسح الرأس فكما أن النصوص كالآية أطلقت المسح في الرأس فاكنتينا فيه بمسح أدنى جزء من ظاهره كذلك أطلقت المسح على أعلى الخف فاكنتينا بأدنى جزء من ظاهر أعلاه (قوله فلو مسح باطنه) تبرع على ظاهر (قوله أو اقتصر على أسفله أو عقبه أو حرفه) تبرع على أعلاه وترك فيما رقبته أو أحدا وهو كونه في محل الفرض والحاصل أن القيود ثلاثة الاول كونه بظاهر الخف وخرج به باطنه الملاقى لبشرة القدم والثاني كونه بأعلى وخرج به أسفله وعقبه وحرفه والثالث كونه الاعلى محاذيا لمحل الفرض وخرج بالاعلى المحاذى للساق مما فوق الكعبين أفاده بعضهم قال أما الكعبان فيكنى المسح عليهما وكذا ما حاذاهما من محل الفرض غير العقب أى مؤخره خلافا لمن قال ان العبرة بما قدم الساق الى رؤس الاظفار فتأمل اه (قوله لم يجزه) نعم لو مسح باطن المحاذى فوصل البلل اظاهره من نحو مواضع الخرز لا بقصد الباطن فقط لا يبعد الجواز كما يحتمل س م (قوله اذ لم يرد الاقتصار الاعلى الاعلى) تعليل لعدم اجزاء الاقتصار على ما ذكر من الاسفل وما بعده والرخص يتعين فيها الاتباع روى أبو داود باسناد صحيح عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه انه قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه وروى البخاري في التاريخ الاوسط عن المغيرة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه ظاهرهما قال وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة ومن لبس خفا فوق خف فان لم يكونا صالحين للمسح فلا مسح وان كان أحدهما صالحا فهو الخف فلا بد من مسحه وان كانا صالحين وهو

قال الشورى في حواشى
المنهج ومنه ما لو قصد هذا
وهذا أو أحدهما لا
يعينه أى قصد هذا
المفهوم كما بحثه الطبرلاوى
وارتضاه شيخنا الزياى

كفى ذلك وان قصد الاعلى فقط لم يكفه ولو لبس خف على جبهة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة قال شيخ الاسلام في شرح المنهج لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة اه ويؤخذ منه جواز المسح عليه لو تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لانه حينئذ ملبوس فوق مغسول كذا في المغنى وشرح التنبيه للخطيب والنهاية لكن استدركه في النهاية بأن والده أفتى بخلافه اذ لا شك أن الجبيرة لا تكون الامسوحة بمعنى أن واجبها المسح فيشمل ذلك وضعها على الغسل المذكور قال العلامة س م يؤخذ من قولهم لانه ملبوس فوق مسح انه لو لم تأخذ الجبيرة شيئا من الصحيح اجزا مسح الخف عليها اذ ليس فوق مسح حينئذ لا يجب حينئذ مسحها فهى كخرقة على الرجل تحت الخف وهو ظاهر ومن ثمة جزم به غير ما ذكره في التيمم من أن مسح الجبيرة انما هو بدل عما تأخذ من الصحيح الكائن في أطراف الجرج ودائم الحدث ومتيمم لا لفقد ماء بل لنحو مرض التيمم كما لم يجل له ما من الصلوات لو بقي طهره الذي لبس عليه الخف وذلك فرض ونوافل ان لم يصل الفرض قبل الحدث والنوافل فقط فاذا أراد أحدهما أن يفعل فرضا آخر وجب نزع الخف والطهر الكامل وقد تقدم الكلام على صورة التيمم لا لفقد ماء فراجعوا والله أعلم

﴿فصل في نواقض الوضوء﴾ (قوله أي ما ينتهي به) أشار بذلك إلى أنه المراد من قوله نواقض الوضوء لأن الأصح عند النووي وغيره أن تلك الأسباب غايات له لا نواقض وعبارة المجموع والأظهر قول من يقول انتهت ولا يقال بطلت الإجماز كما يقال إذا غربت الشمس إذا انتهت الصوم ولا يقال بطل اه وقال ٢٩٤ السبكي ما حصله لنا وجهان في الحدث هل يقال بطل الوضوء وأصحهما لا يقال ذلك بل

انتهى كما ينتهي الصيام بالليل اه قال النووي فعلى الأصح لا ينبغي التعبير بنواقض الوضوء قال الزركشي وكأنه ظن أن النقض والبطلان بمعنى واحد وليس كذلك لأن الإبطال عبارة عن عدم المصحح والانتقاض عبارة عن ارتفاع ماصح وقد يعبر بأحدهما عن الآخر مجازا اه قال الشارح في شرح العباب

(فصل في نواقض الوضوء) (نواقض الوضوء) أي ما ينتهي به (أربعة) لا غير

وفيه نظر ولا نسلم أن الإبطال ما ذكره خصب بل طر والمبطل يسمى بطلانا ما تصح قول النووي لا ينبغي التعبير بنواقض الوضوء الخ (قوله لا غير) يضم غير ضمة بناء كحسب وأول ودون إذا حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه وكذلك تبنى غير بعد ليس بل قيد ابن هشام في الأوضح غير بالواقعة بعد ليس وصرح في شرحه على الشذور بأن الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم

المسمى عندهم بالجزموق تعين مسح الأسفل فإن مسح الأعلى قال في التعنفة ووصل إليه يعني الأسفل من موضع خرزفان قصده أو الأعلى أو أطاق كني أو الأعلى وحده فلا لوجود الصارف بقصده ما لا يصح مسحه قال وذو الطاقين أن خيطا يعضهما بحيث تعذر فصل أحدهما فكأن الحرف الواحد والافسك الجرموقين ولو تخرق الأسفل وهو بطهر الغسل أو المسح جاز مسح الأعلى لأنه صار أصلا أو وهو على حدث فلا كاللبس على حدث ولا يجزئ مسح خف فوق جبيرة لأنه ملبوس فوق ممسوح فهو ك مسح العمامة انتهى **﴿خاتمة﴾** نسأل الله حسنهما قال في الأحياء يستحب لمن أراد أن يلبس الخف أن ينفذه ثلاثا يكون حية أو عقرب أو شوكه واستدل لذلك بما رواه الطبراني عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفذهما انتهى خطيب وسبب هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يلبس خف فجاء طائر أخذه وارفع به فسقطت منه حية فقال من كان يؤمن بالخب ب ج والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في نواقض الوضوء﴾

قال بعض المحققين التعبير بالأحداث أولى من التعبير بنواقض الوضوء لأن الناقض ينقض الشيء أي يزيله من أصله نحو تنقضت الجدار أي أزيلته من أصله فيلزم على من عبر بها أن الوضوء انتقض من أصله فتطلل الصلاة التي فعلت وليس كذلك ومن عبر كأنها ج باسباب الحدث يلزم عليه أن الأسباب غير الحدث إلا أن يقال الإضافة بيانية أي أسباب هي الحدث ومن عبر بمبطلات الطهارة يلزم عليه تقدم صحة الطهارة وليس شرطاً مع أن كل شخص يولد محدثاً فلم يسبق له طهر يبطله انتهى كلامه ولكن الشارح رحمه الله انما عبر بذلك مجازاً لعبارة المصنف كما ستأتي الإشارة إليه (قوله نواقض الوضوء) النواقض جمع ناقض ككاهل وكواهل قال ابن مالك فواعل لقوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل

(قوله أي ما ينتهي به) تفسير للنواقض وأشار به إلى المراد منها لأن الأصح عند الامام النووي وغيره أن تلك الأسباب غايات له لا نواقض قال في شرح المذهب والأظهر قول من يقول انتهت ولا يقول بطلت الإجمازا كما يقال إذا غربت الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل انتهى وقال السبكي ما حصله لنا وجهان في الحدث هل يقال بطل الوضوء وأصحهما لا يقال ذلك بل انتهى كما ينتهي الصيام بالليل اه قال الامام النووي فعلى الأصح لا ينبغي التعبير بنواقض الوضوء واعترضه الزركشي بقوله وكأنه ظن أن النقض والإبطال بمعنى واحد وليس كذلك لأن الإبطال عبارة عن عدم المصحح والانتقاض عبارة عن ارتفاع ماصح وقد يعبر بأحدهما عن الآخر مجازاً انتهى ورده في الإيعاب فقال وفيه نظر ولا نسلم أن الإبطال ما ذكره خصب بل طر والمبطل يسمى بطلانا فاتضح قول النووي لا ينبغي التعبير بنواقض الوضوء الخ أفاده في الكبرى (قوله أربعة) هي ثابتة بالأدلة الآتية وعللة النقض بها غير معقولة المعنى فلم يقس عليها نوع آخر وان قيس على جزئياتها ولم ينقض ما عداها لأنه لم يثبت فيه ككل لحم جزر وور وخر ورج يحرق أو مس أمر دحس أو فرج بهيمة وقهقهة مصل وانقضاء مدح المسح وإيجابه الغسل الرجلين حكم من أحكامه لا لكونه يسمى حدثاً أو البلوغ بالسن والردة وإنما أبطلت التيمم لضعفه ونحو شفاء السلس لا ير دلان حدثه لم يرتفع (قوله لا غير) كذا وقع في كلامهم أيضاً وهو مبني على الضم كحسب وأول إذا حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه قال ابن مالك

واضم

وقال في المغني قولهم لا غير الخ قال الفاكهي في شرح قطر الندى لابن هشام مانصه الظاهر أنه فرق بين المنفية بليس أو بلا إذ الحكم ثابت لها على كلا الأمرين كأنقص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله جواباً به تنجوا عتمة دفور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل فيعمل به من غير توقف فواقوع في المغني وشرح الشذور لا يفتريه اه وقال العسيلي في حاشيته على شرح القطر للفاكهي التعقيب بحسب ما ظهر لي أن منشأ الخلاف بينهم أن من يقول

ان لا عاطفة يقول بالضم ومن يقول انها نافية للجنس كما نقله السعدى المطول عن بعضهم فانه يمنع الضم لان اسم لا المفرد غير المشى والمجموع
يبنى على الفتح لا الضم فكان ابن هشام يرى الثانى فلهجوم على ابن هشام بان كلامه هنا لا يقترب به غفلة عما ذكرته قال وقوله وقد سمع
الخ هذا البيت الذى ذكره دليلا لانهمض على العلامة ابن هشام لانه لا يمنع وقوع غير بعد لا وانما يمنع الضم بعدها كما يفهم من مناط كلامه لمن
تأمل به بل وكلام الشارح فى التنبيه حيث قال وتقييد المصنف فى الاوضح الى قوله لا يثبت لها هذا الحكم ومراده بالحكم الضم كما هو ظاهر
ويحتمل أن الرواية بالفتح لا بالضم لانه لم يثبت ضبطه بالضم فيما علمت اه وقال الشيخ بس فى حواشى الفاكهى قوله وقد سمع وقوع
غير بعد لانه يستفاد أن محل الخلاف هذا المركب لا خصوص الضم حتى انه اذا قيل لا غير امثال لم يكن لنا اتفاقا والقول بأن المراد سمع
وقوع غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت أن الممنوع خصوص الضم اه وقول الفاكهى وابن الحاجب فى الكافية
أى على ما فى بعض نسخها (قوله من قبله) فسر أحد السبيلين ٢٩٥ بالقبول ليشمل مخرج البول والحيض

فيندفع به قول القبول
ومن تبعه لا يتقيه
الانتقاض بالخارج من
أحد السبيلين فانه لو خرج
من فرج المرأة ريج أو
دم استحاضة أوجب
الوضوء (قوله ولو نحو
عود) أى من كل خارج
بالم تدفعه الطبيعة كحصاة

(الاول الخارج من أحد
السبيلين) يعنى خروج شئ
من قبله أو دبره على أى صفة
كان ولو نحو عود أو دودة
أخرجت رأسها وان رجعت

وعبارة شيخ الاسلام فى
شرح الروض ويقاس بما
فى الآبة والاخبار كل
خارج مما ذكر وان لم
تدفعه الطبيعة كعود
خرج من الفرج بعد أن
أدخل فيه اه وذلك
كحصاة وغيرها فان ذلك
ناقص لعينه وكان الشارح

واضمم بناء غير ان عدمت ما * له أضيف ناويا ما عدا
وشرط ابن هشام لجواز حذف ما تضاف اليه ان يقع بعد ليس نحو قبضت عشرة ليس غير وصرح فى شرح
الشدور بان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم قال فى المغنى قولهم لا غير لمن هذا كلامه وردت العلامة
الفاكهى فى شرح القطر بما نصه الظاهر أنه لا فرق بين المنفية بليس أو بلا إذا الحكم ثابت لها على كلا
الامرين كما نص عليه الزنجشبرى فى المفصل وابن الحاجب فى الكافية وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم
المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا أنشد ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل قوله
جوابه تنجو اعتماد فور بنا * لمن عمل أسلفت لا غير تسأل
فيعمل به من غير توقف فواقع فى المغنى وشرح الشذور لا يقترب به انتهى (قوله الاول) أى من الاربعه
(قوله الخارج من أحد السبيلين) تبع فى هذه العبارة المحرر وغيره وعدل فى المهاج عنها الى من قبله أو
دبره قال الشيخ عميرة قيل هذا التعبير من حيث شموله لما يخرج من مدخل ذكر الزوج فى المرأة ومخرج
بولها أحسن من قول المحرر أحد السبيلين انتهى قال فى المغنى ولشموله ما لو خلق له ذكران فانه ينقض
بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للراة فرجان ذكره فى شرح المذهب انتهى ويؤيده تفسير الشارح لكن
المصنف نظر للغالب (قوله يعنى خروج شئ) أى بهذه الإشارة الى أن كلام المصنف على تقدير
مضاف لان الناقض للوضوء الخروج نفسه على أن بعضهم قال هما متلازمان فساها لولا فهم ما ويحتمل أنه
صار حقيقة عرفية وهو من المشترك قال والخروج هو الموجب والانتقاض شرط للصحة والقيام للصلاة ونحوها
شرط لتضييق الوجوب وعلم أنه لا تنقض بالدخول ان لم يخرج من الداخل شئ كما يأتى انتهى والمراد
الخروج يقينا فلا تنقض بالشك كما يأتى فى الفصل بعد هذا من قوله ومن يثقن الطهارة الخ (قوله من قبله
أو دبره) أى المتوضى المفهوم من قول المصنف نواقض الوضوء وفسره به أحد السبيلين لما سبق أنفا (قوله
على أى صفة كان) أى فلا يختص بالغالب (قوله ولو نحو عود) أى من كل خارج مما لم تدفعه الطبيعة
كحصاة وغيرها فان ذلك ناقض بعينه وكأنه أشار بالغاية الى خلاف ابن الرفعة وعبارة الإيعاب ولو طاهرا
كسما رلف عليه خرقه وأدخله احليله ثم أخرجه دونها ولم يمسه شئ من باب الاحليل ذكره ابن الاستاذ وهو
ظاهر فى أن خروج الجاف ينقض وان يثقن أن لا رطوبة معه وهو الاوجه خلافا لقول المطلب الظاهر
أن الانتقاض بنحو الحصاة انما هو لأجل رطوبة تصحبها وان لم تشاهد انتهى (قوله ودودة
أخرجت رأسها) الظاهر أن الرأس ليس بقيد (قوله وان رجعت) لخروج شئ من الفرج وأشار

أشار بلوالى خلاف ابن الرفعة وعبارة شرح العباب للشارح ولو كان طاهرا كسما رلف عليه قطنة وأدخله احليله ثم أخرجه دونها ولم يمسه
شيئا من باطن الاحليل ذكره ابن الاستاذ وهو ظاهر فى أن خروج الجاف ينقض وان يثقن أن لا رطوبة معه وهو الاوجه خلافا لقول المطلب
الظاهر أن الانتقاض بنحو الحصاة انما هو لأجل رطوبة تصحبها وان لم تشاهد (قوله وان رجعت) أشار بان الى خلاف فى
ذلك وعبارة ابن الرفعة فى المطلب فرع اذا أخرجت دودة رأسها من أحد السبيلين ثم رجعت فى انتقاض الوضوء وجهان فى الحاوى
وأحدهما الانتقاض عند النوى وغيره وهو يؤيد ما ذكرناه من أن نقض الطهارة ليس لعينها وانما هو لما يصحبها من الرطوبة الخ

(قوله ولومن قبل) أى كان يكون أدرأى عظيم الخصيتين أو أنى وكأنه أشار بلوالى خلاف أبى حنيفة فى ذلك وعبارة الراغبى فى الشرح الكبير وقد يفرض خروج الرج من القبل فى النساء ومن الاحليل أيضا لا دارة وغيرها فتنتقض الطهارة أيضا خلافا لى حنيفة الخ وأما عندنا فلا خلاف فى ذلك قال الشارح فى شرح العباب فيتنقض قطعا كما فى المجموع وغيره اهـ (قوله داخل الدبر) أى ذلك الباسور وعبارة العباب وشرحه للشارح ولا يتنقض دم باسور ظاهر بأن كان خارج الدبر بخلافه أى الدم اذا خرج من باسور باطن بأن كان داخله وعلى ذلك يحمل قول القفال لو انقلب دبر المزحور فوضع عليه قطنة فردها ثم رفعها انتقض وضوؤه لانه انفصال من محل هو فى حكم الباطن اهـ زاد فى التحفة ٢٩٦ وكالباسور نفسه اذا كان ثابتا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه

بالغاية الى الخلاف فى المطلب عن الحاوى حكاية وجهين فى ذلك قال وأحجمهما الانتقاض عند النوى وغيره وهو يؤيد ما ذكرناه من أن تنقض الطهارة ليس بعينها وانما هو لما يصح بهما من الرطوبة الخ وفى التأييد تأمل (قوله ورجع ولومن قبل) الانسب ولور مجام من قبل ثم رأيت عبارة التحفة ولور مجام من ذكره أو قبلها وهى أوضح فتأمل قال الكردى أى كان يكون أدرأى عظيم الخصيتين أو أنى وكأنه أشار بلوالى خلاف أبى حنيفة فى ذلك وأما عندنا فلا خلاف فى ذلك قال فى شرح العباب فيتنقض قطعا كما فى المجموع وغيره ملخصا (قوله ودم باسور) أى ومثله نفس الباسور اذا كان ثابتا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه قال فى المصباح والباسور قيل ورم تدفعه الطبيعة الى كل موضع من البدن يقبل الرطوبة من المقعدة والاثنتين والاشفاق وغير ذلك فان كان فى المقعدة لم يكن حدوثه دون انتفاخ العروق وقد تبدل السين صادافى قال باصور وقيل غير عربى (قوله داخل الدبر) أى ذلك الباسور ثابت فيه (قوله لا خارج عنه) أى عن الدبر زاد فى التحفة كقعدة المزحور اذا خرجت فلو توضع حال خروجها ثم أدخلها لم ينقض وان انكأ عليها بقطنه حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنة شئ منها لم يخرج وجهه حال خروجها ويبحث بعضهم النقض بما خرج منها لا بخروجها لانها باطن الدبر فان ردها بغير باطن كف فان قلنا لا يفطر بردها أى وهو الاصح كما يأتى فى محتمل وان قلنا يفطر تنقضت ضعيف بل لا وجه له انتهى (قوله لقوله تعالى) خبر لم يتد محذوف أى وذلك لقوله تعالى وهو دليل على المتن (قوله أوجاء أحد منكم من الغائط) قال الجوهرى وأوفى الآية بمعنى الواو والحالة ليوافق ما أجمع عليه الفقهاء أى من أن المرض والسفر ليسا حداثين قال القاضى أبو الطيب فى الآية تقديم وتأخير ذكره الشافعى رضى الله عنه عن زيد بن أسلم تقديرها واذا قمتم الى الصلاة من النوم أوجاء أحد منكم من الغائط أولا مستم النساء فغسلوا وجوهكم وأيديكم ومسحوا برؤوسكم وأرجلكم وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا قال وزيد من العالمين بالقرآن والظاهر انه قدرها توقيفا مع ان التقدير فيها لا بد منه فان نظمه ما يقتضى ان المرض والسفر حداثان ولا قائل به انتهى وبغنى عن تكافؤ التقديم والتأخير أن يقدر جنبا فى قوله وان كنتم مرضى أو على سفر قاله فى الفرر (قوله وهو) أى معنى الغائط (قوله محل قضاء الحاجة) أى المكان المطمئن أى المنخفض من الارض النازل فيها تنقض فيه الحاجة من غلط يغوط اذا نزل والمراد بالحاجة ما يحتاج الى خروجه المتضرر ببقائه (قوله سمي باسمه) أى الغائط * وقوله الخارج بالرفع نائب فاعل سمي أى سمي الخارج باسم الغائط سواء كان ذلك الخارج من الدبر أم من القبل لأنه غير مشهور وحكمة اشتباهه فى الاول دون الثانى انه جرت عادة العرب ان الشخص اذا أراد البول يقول فى أى مكان واذا أراد الفضلة المخصوصة يذهب الى محل يتوارى فيه عن الناس أفاده ع ش (قوله للجاورة) أى مجاز العلاقة المجاورة كالراوية فانها فى الاصل اسم

وكقعدة المزحور اذا خرجت فلو توضع حال خروجها ثم أدخلها لم تنقض وان انكأ عليها بقطنه حتى دخلت ولو انفصل على القطنة شئ منها لم يخرج وجهه حال خروجها ويبحث بعضهم النقض بما خرج منها لا بخروجها لانها باطن

ورج ولومن قبل ودم باسور داخل الدبر لا خارج عنه لقوله تعالى أوجاء أحد منكم من الغائط وهو محل قضاء الحاجة سمي باسمه الخارج للجاورة

الدبر فان ردها بغير باطن كف فان قلنا لا يفطر بردها وهو الاصح كما يأتى فى محتمل وان قلنا يفطر تنقضت ضعيف اهـ قال من فى حاشية التحفة قوله على تلك القطنة ينبغى أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج والانتقاض اهـ (قوله

وهو محل قضاء الحاجة) أى الغائط المكان المطمئن من الارض تنقض فيه الحاجة قال فى شرح العباب للبعير فى الآية تقديم وتأخير أى اذا قمتم الى الصلاة من النوم أوجاء أحد منكم من الغائط أولا مستم النساء فغسلوا الى قوله أو على سفر فقال عقبه فلم تجدوا ماء فتيمموا ذكره الشافعى عن زيد بن أسلم رضى الله عنه قال وكان من العالمين بالقرآن والظاهر انه قدرها توقيفا مع ان التقدير مما لا بد منه فان نظمه ما يقتضى أن المرض والسفر حداثان ولا قائل به أى ومن ثمة قال الازهرى ان أوفى أوجاء أحد بمعنى الواو والحالة قال غيره وبغنى عن تكافؤ ذلك ان يقدر جنبا فى وان كنتم مرضى أو على سفر اهـ (قوله للجاورة) قال العنانى فى حاشية التعرير يلزم على هذا أن يسمى بذلك البول أيضا الآن يقال هذه حكمة ولا يلزم اطرادها اهـ وصرح السيوطى فى انقائه بأنه يشمل البول

(قوله وصح الامر بالوضوء) أي في الصحيحين وغيرهما في قوله صلى الله عليه وسلم في المذي يغسل ذكره ويتوضأ كما استدلوا بذلك
ومنهـم الشارح في الإيعاب والإمداد وقال في التحفة للنص على الغائط والبول والمذي والريح وقيس بها كل خارج اهـ وعـبر في هذا
الكتاب بقوله صح الامر الخ وهو صحيح في رواية للبغاري توضأ وغسل ذكر كرك وفي رواية لمسلم توضأ وانضح فرجله (قوله وان المصلي)
معطوف على قوله الامر أي وصح ان المصلي اذا سمع الخ أي في الصحيحين شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه انه يجد الشيء
في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ومن هنا تعلم أن الشارح ٢٩٧ أوردها الحديث بالمعنى وروى

الحاكم من طريق عياض
ابن عبد الله عن أبي سعيد
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا جاء أحدكم
الشیطان فقال انك
أحدثت فليقل كذبت الا
ما وجد ريحا نفه أو سمع
صوتا باذنه وهو عند أحد
بلفظ ان الشيطان ليأتي

للبعير سمي ظرف الماء باسمه الماذ كرم صار لفظ الغائط حقيقة عرفية في الخارج من الدبر كما صار لفظ الراوية
كذلك في الجلد الذي هو الظرف المذكور والحاصل ان للغائط حقيقة لغوية وحقيقة شرعية وحقيقة عرفية
لحقيقته اللغوية المكان المطمئن من الارض وحقيقته الشرعية مطلق الفضيلة الصادقة بكل من البول
والغائط وحقيقته العرفية الفضيلة الغليظة الخارجة من الدبر فتأمل من البجيري (قوله وصح الامر بالوضوء
من المذي) عطف على لقوله تعالى والحديث في الصحيحين وغيرهما بلفظ يغسل ذكره ويتوضأ وفي رواية
توضأ وغسل ذكره وفي أخرى توضأ وانضح وسيأتي في الفصل بيان الحديث بطوله (قوله وان المصلي اذا
سمع صوتا أو وجد ريحا) عطف على قوله الامر وهو في الصحيحين أيضا بلفظ شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم الرجل يخيل اليه انه يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ورواه الحاكم
عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم الشيطان فقال انك أحدثت
فليقل كذبت الا ما وجد ريحا نفه أو سمع صوتا باذنه وعند أحد بلفظ ان الشيطان ليأتي أحدكم وهو في صلاته
فيأخذ شعرة من دبره فيمدها فيرى أنه أحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتا انتهى من الكبرى (قوله
أي علم بوجوده) أي المذكور من الصوت والريح يعني ان المراد من الحديث العلم بخبر وجهه لاسمعه ولا شمه
وليس المراد قصر الناقض في الصوت والريح بل في وجوب الوضوء بالشك في خروج الريح قاله في الاسنى
(قوله ينصرف من صلاته) خبر ان المصلي (قوله وقيس بذلك) أي الغائط المذكور في الآية والمذي والفساء
والضراط المذكورة في الاحاديث كروى (قوله كل خارج) أي من احدى السبلين ما ذكر وان لم تدفعه
الطبيعة كما تقرر (قوله الا المني) بالنصب استثناء من قوله الخارج * وقوله أي منى الشخص نفسه
احتاج الى هذا التفسير لاجرا من غير كسائي أنفا ولذا عدل في المنهج عن قول المنهاج الا المني أي غير منية
بإضافته الى ضمير المتوضي وقال في شرحه ان تعبيره بذلك أولى من تعبيره بالمني فتأمل (قوله فلا ينقض) أي
الوضوء وهو تفرع على الاستثناء قال في الإيعاب ومن فوائد عدم النقص بالمني صحة الغسل بدون وضوء
قطعا كما اقتضاه كلام ابن الرفعة ولو قلنا بالنقض لكان فيها بدون وضوء خلاف ونية السنة بوضوئه قبل الغسل
ولو تنقض لنوى به رفع الحدث قال صاحب الحاوي وتبعه جمع ومن فوائده أيضا أنه لو تيمم للجنبانة اعجزه عن
الماء صلى ماشاء من الفرائض ما لم يحدث أو يجد الماء لانه يصلي بالوضوء ويتيمم انما هو عن جنبانة اهـ وغلطوه
بان جنبانة مانعة عن صحة الفرض الثاني بدون تيمم بينهما اذا التيمم لا يباح به العنب ولا المحدث أكثر من فرض
وما في الخادم من أنه يتعين حمله على ما ذالم يتوجه طلب الماء ثانيا وثالثا وهكذا الكل فريضة فهو غلط أيضا اذا
بطلان التيمم بالنسبة للفرض الثاني ليس لوجود طلب الماء بل اضعفه من أن يؤدي به فرضان كما يأتي في باب اهـ
نقله الكردي في الكبرى قال من فوائده ذلك أيضا ما يظهر في الايمان والتعالق كما هو ظاهر (قوله ان خرج)
أي المني (قوله منه) أي من الشخص (قوله أولا) أي أول مرة ولم يتخلله ناقض وضوء كان أمنى بمجرد نظر

وصح الامر بالوضوء من
المذي وان المصلي اذا
سمع صوتا أو وجد ريحا
أي علم بوجوده ينصرف
من صلاته وقيس بذلك
كل خارج (الا المني) أي
منى الشخص نفسه فلا
ينقض ان خرج منه أولا

أحدكم وهو في صلاته
فيأخذ شعرة من دبره
فيمدها فيرى أنه أحدث
فلا ينصرف حتى يسمع
صوتا أو في اسناد الامام
أحمد على بن زيد بن
جدعان وروى الزارع عن
ابن عباس يأتي أحدكم
الشیطان في صلاته حتى
ينفخ في مقعدته فيخيل

٣٨ - ترمسى - ل *
اليه انه أحدث فاذا وجد ذلك أحدكم فلا ينصرفن الحديث وفي اسناده أبو اويس لكن
تابعه الدراوردي عنه البيهقي (قوله أي علم بوجوده) هذا تفسير من الفقهاء ذكره لانه المراد بخبر وجهه لاحقيقة السمع والشم فالمراد
منه التنبيه على عدم وجود الوضوء مع الشك في خروجه (قوله ان خرج منه) أولا أي أول مرة ولم يتخلله ناقض وضوء كان أمنى بمجرد
نظر أو بوطء ذكر أو بهيمة أو محرمة أو احتمل وهو ممكن مقعده بمقره وقد نظم بعضهم ما لا ينقض الوضوء بقوله
نظروا فكم كنتم نوم ممكن * ابلجة في خرقه هي تقبض وكذلك في ذكر وفرج بهيمة * ست أنت في روضة لا تنقض
وبقي عليه سابع وهو وطء محرمة وثامن وهو اخراج المني بنحو فنده قال الشارح في شرح العباب ومن فوائده عدم النقص بالمني صحة

الفعل بدون وضوء قطما كما اقتضاه كلام ابن الرفعة ولو قلنا بالنقض لكان فيها بدون وضوء خلاف رنية السنة بوضوئه قبل الغسل ولو
نقض لنوى به رفع الحدث قال صاحب الحاوي الصغير وتبعه جمع ومن فوائده أيضا أنه لو تيمم للجنازة لعجزه عن الماء صلى ماشاء من
الفرائض ما لم يحدث أو يجدد الماء لأنه يصلي بالوضوء وتيممه انما هو عن الجنازة اهـ وغلطوه بأن الجنازة مانعة من صحة الفرض الثاني
بدون تيمم بينهما إذا التيمم لا يباح به الجنب ولا للحدث أكثر من فرض وما في الخادم من أنه يتعين حمله على ما إذا لم يتوجه عليه طلب الماء
ثانيا وثالثا وهكذا الكل فريضة فهو غلط أيضا إذ بطلان التيمم بالنسبة للفرض الثاني ليس لوجوب طلب الماء بل لضعفه من أن يؤدي
به فرضان كما يأتي في باب اهـ كلام الإيعاب وذكره جميعهم في نهايته وذكر الفائدتين الأولى الخ في حواشي شرح المنهج وذكر الفائدة
الأولى الزيادة في حواشي المنهج ثم قال كالتحفة على ما قيل قال والخلاف انما هو في صحة الصلاة بخلاف القول بالانتقاض فإنه إذا اغتسل
ولم يتوضأ فإن فيه خلافا ثم ذكر الفائدة الثانية واقتصر في شرح المحرر على الثانية ثم ذكر الثالثة وردوها وأقول من فوائده ذلك أيضا ما يظهر
في الإيمان والتعاليق كما هو ظاهر (قوله لأنه أوجب أعظم الأمرين الخ) أي له دخل في الموجب اذ هو خروجه مع القيام للصلاة قال الشارح في
الإيعاب فاندفع القول بأن هذا مبني على الضعيف ان الموجب خروجه فقط قال الزيادة في شرح المحرر الأمرين بالميم أو بالناء وكلاهما
صحيح اهـ لكن المشهور في كلامهم بالميم وحذف الشارح من القاعدة اختصارا ما ذكره غيره وهو بخصوص كونه منيا فلا يوجب
أدونهما أي وهو الوضوء بعموم كونه خارجا من أحد السبيلين وقاسوا ذلك على زنا المحصن فإنه لما أوجب أعظم الحدين وهو الرجوع بخصوص
كونه زنا محصن لم يوجب أدونهما الذي هو الجلد والتغريب بعموم كونه زنا قالوا وانما أوجب له الحيض والنفاس مع إيجابهما الغسل لانهما
يمنعان صحة الوضوء فلا يجامعانه بخلاف ٢٩٨ خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني هكذا قالوه ومنهم

أو احتلام وقد ذكر بعضهم الذي يوجب الغسل ولا ينقض ستة نظمها بقوله
ان الوضوء مع الجنازة يتفق * في ستة أخبارها لا ندحض
نظروا فكر ثم نوم ممكن * ايلاجه في خرقه هي تقبض
وكذلك في ذكر وفرج هيمه * ست أنت في روضة لا تنقض
* وزيدا المحرم والصغيرة ونظمها بعضهم بقوله *
وكذلك وطء صغيرة أو محرم * هذى ثمان نقضها لا يعرض
(قوله لانه) أي المني فهو تعليل لاستثنائه (قوله أوجب أعظم الأمرين) قال بعضهم بالميم أو بالناء المثلثة
وكلاهما صحيح انتهى لكن المشهور في كلامهم بالميم أي مهما دخل في الموجب اذ هو خروجه مع القيام
للصلاة فاندفع القول بأن هذا مبني على الضعيف ان الموجب خروجه فقط (قوله وهو) أي أعظم الأمرين
(قوله الغسل) أي بخصوص كونه منيا فلا يوجب أدونهما وهذا من الوضوء بعموم كونه خارجا من أحد

شيخ الاسلام فقد ذكر
جميعه في شرح البهجة
وكذلك في شرح الروض
الاقوله يصح معه الوضوء

لانه أوجب أعظم الأمرين
وهو الغسل

في صورة سلس المني وذكر
القياس أيضا في شرح
المنهج ومنهم الخطيب
ذكر القياس وما بعده في

شرح التنبية وأبى شجاع وذكر مر في النهاية وغيرهما ومنهم الشارح فقد ذكر في فتح الجواد
واقتصر في التحفة على قوله لأنه أوجب أعظم الأمرين بخصوص كونه منيا فلا يوجب أدونهما بعموم كونه خارجا وانما تنقض الحيض والنفاس
لان حكمهما أغلظ اهـ خذني كما ترى القياس وما عللوا به مع الفرق الذي ذكره وبين الحيض والنفاس والمني لما قاله في الامداد ان
في القياس نظرا لئنه في بشرى الكريم مع التنظير أيضا في الفرق بين المني والحيض والنفاس بمنعها صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف
خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني وبأنهم لم يوجبوا الوضوء لذاتهم بل لاختلاطهما بطوبى الفرج وهي لو خرجت نقضت
بخلاف المني اهـ ما أردت نقله من الامداد وبشرى الكريم قد تقدم من زمن الشارح فلا وجود له ورأيت بعضهم كتبها مش الامداد
مانصه عبارة في بشرى الكريم وفي القياس نظرا لا يخفى اذا الحدود مبنية على الدرعا يمكن اهـ وكان هذه عبارة ما استلحقه الشارح بعد فقده
فكتب منه متناوشر حال كنهه لم يكمله أو ان الشارح ذكر عبارته في بعض كتبه كما هو دأبه لاسيما في فتاويه فقد ينقل عبارات من كتبه فيها وقد
بينت كيفية فقد بشرى الكريم في كتابي الفوائد المدنية فيمن يفتي بقوله من متأخري السادة الشافعية وقد ذكر الشارح التنظير المذكور في
شرح العباب فذكر فيه ما سبق من عبارة بشرى الكريم ثم قال وأيضا فقد يقال ليس عدم إيجاب الجلد لذلك بل لانه لو أوجب له لا يوجب التغريب
وهو منافي للموجب كونه زنا محصن اذ هو خروجه عن النفس فورا على ان الشيء الواحد قد يوجب الأمرين بل أكثر كالجامع في رمضان يوجب
أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونهما وهو القضاء بعموم كونه فطرا وأدونهما معا وهو التعزير بعموم كونه معصية

فإن قلت القضاء والكفارة جنسان فليس مما نحن فيه قلت ممنوع بل هما متحدان من حيث أن كلا منهما عقوبة فهما نوعان لهذا الجنسان
فساويهما ثم رأيت السبكي وغيره كابن الرفعة نازعوا في القياس بغير ما ذكرته وفارق الحيض والنفس وان حكى فيهما وجه أنهما كأنني
رد القطع الماوردي بخلافه لمتعهما صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خر وجه يصح معه الوضوء في صورة سلسه فيهما معه وقد
نظر فيه بأنهما قد يجامعان الوضوء كما يعلم من قولهم في الحج يسن للحائض والنفساء الغسل لنحو الاحرام ثم قالوا فان لم ترده أو كان معه ماء
لا يكفيه سن له الوضوء وهذا يشملهما كما هو ظاهر فيتصور أنهما

٢٩٩

يرد فرق الزركشي بأن
الحيض والنفس بمنعان
استدامته فلا يبقى معهما
ابتداء بخلاف الجنابة وأما
فرقه أيضا بأنهما لم يوجبا
لذاته بل لاختلاطهما
برطوبة الفرج وهي لو
خرجت نقضت ولذا لو
جومت ولم تشته ثم خرج
منها منى الرجل بعد
الغسل نقض لاختلاطه
برطوبة فرجها فبأنه
ان نظر للغالب فهي
تخرج مع المني أيضا كما
صرح به الامام وان كان
كلامه ضعيفا حيث قال
لا يتصور خر وجه وحده
بل يخرج معه رطوبة
يتعلق بخروجها وجوب
الوضوء وللزوم خر وجهها
معهما دون المني فهي
دعوى تحتاج لدليل ولو
سلم انتقض بخروج مني
المرأة فانه لا ينقض وضوؤها
بخلاف حيضها وزعم ان
سبب الانتقاض بخروج
مني الرجل منها اختلاطه
برطوبة فرجها غير صحيح

السيلين كزنا المحصن لما أوجب أعظم الحدين وهو الرجم لكونه زنا المحصن فلا يوجب أدونهما وهو الجلد
والتعريب لكونه زنا قالا وانما أوجب الحيض والنفس مع إيجابهما الغسل لانهما بمنعان صحة الوضوء فلا
يجامعانه بخلاف خر وج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني هكذا قالوه في الإيعاب وفي القياس
نظر لا يخفى اذا الحدود مبنية على الدرء ما مكن وأيضا فقد يقال ليس عدم الجلد لذلك بل لانه لو أوجب لاوجب
التعريب وهو منافى لوجب كونه زنا محصن اذ موجهه ازهاق النفس فوراعلى أن الشيء الواحد قد يوجب
الامرين بل أكثر كالجناح في رمضان يوجب أعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جاعا وأدونهما
وهو القضاء بعموم كونه فطرا وأدون منهما معا وهو التعزير بعموم كونه معصية فان قلت القضاء والكفارة
جنسان فليس مما نحن فيه قلت ممنوع بل هما متحدان من حيث أن كلا منهما عقوبة فهما نوعان لهذا الجنسان
فساويهما ثم رأيت السبكي وغيره كابن الرفعة نازعوا في القياس بغير ما ذكرته وفارق الحيض والنفس
وان حكى فيهما وجه أنهما كأنني رد القطع الماوردي بخلافه لمتعهما صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف
خر وجه يصح معه الوضوء في صورة سلسه فيهما معه وقد ينظر فيه بأنهما قد يجامعان الوضوء كما يعلم من
قولهم في الحج يسن للحائض والنفساء الغسل لنحو الاحرام ثم قالوا فان لم ترده أو كان معه ماء لا يكفيه سن له
الوضوء وهذا يشملهما كما هو ظاهر فيتصور أنهما يجامعان ولا يمنعان محته في صور وبه يرد فرق الزركشي
بأن الحيض والنفس بمنعان استدامته فلا يبقى معهما ابتداء بخلاف الجنابة وأما فرقه أيضا بأنهما لم يوجبا
لذاته بل لاختلاطهما برطوبة الفرج وهي لو خرجت نقضت ولذا لو جومت ولم تشته ثم خرج منها مني
الرجل بعد الغسل نقض لاختلاطه برطوبة فرجها فبأنه لو نظر للغالب فهي تخرج مع المني أيضا كما
صرح به الامام وان كان كلامه ضعيفا حيث قال لا يتصور خر وجه وحده بل يخرج معه رطوبة
يتعلق بخروجها وجوب الوضوء وألزم خر وجهها معهما دون المني فهي دعوى تحتاج الى دليل ولو سلم
انتقض بخروج مني المرأة فانه لا ينقض وضوؤها بخلاف حيضها وزعم أن سبب الانتقاض بخروج مني
الرجل منها اختلاطه برطوبة فرجها غير صحيح بل نفس خر وجهه ناقض لانه حينئذ لم يوجب أعظم الامرين
كما يأتي وقرئ غيره بأن المني طاهر والدم نجس فلا يقاس به وباختلافهما تغليظا وتخفيفا وشرط القياس كما ذكره
الغزالي وغيره أن لا يختلف المقيس عليه كذلك انتهى نقله في الكبرى بالحرف ولعله أراد بقوله وقرئ غيره الخ
الشهاب الرمل فانه قال في حواشي الروض مانصه ولانه لا فائدة لبقاء الوضوء معهما ولا لهما من جنسان والمني
طاهر فلا يصح إيرادهما نقضا لعدم المساواة وقيام الفارق ولا شرط القياس أن لا يختلف المقيس والمقيس عليه
في التغليظ والتخفيف كما ذكره الغزالي وغيره من أهل الأصول وحكمهما مخالف لحكم المني في التغليظ
والتخفيف فلا يصح إيرادهما نقضا لعدم المساواة في العلة انتهى وأجاب الجلال عما أوردناه فيه من مجامعة

في باب الحج النظافة مع غلبة التعبد فيه اه

(قوله منى غيره) محترز قوله منى الشخص نفسه وقوله بعد استدخاله محترز قوله أولا وذلك لانه لم يوجب أعظم الامرين فاوجب أدونهما
بعموم كونه خارجا من أحد السبيلين (قوله طروءه من خارج) زاد في الامداد خلافا للغزالي كما لو خرجت منه رطوبة وشك أنها من الظاهر
أو الباطن اه ونقله عنه سم في حاشية المنهج وأقره (قوله ينقض) أى ويوجب الغسل هذا معتمد الشارح في كتبه وكذلك خروج
المضغة قال الشارح في التحفة كضغمة من امرأة على الأوجه لا تخلطها بمنى الرجل قال سم في حاشية التحفة الظاهر انه مبنى على بعض
الولادة اه وأقول الذى يظهر للحقير انه مبنى على جميع الولادة وذلك لان المضغة جميع الحمل وغروجهما عند الشارح موجب للحدثين
كالولادة بلا بل لم أنف للشارح على كلام في بعض الولادة ثم رأيت في الغسل من التحفة ما يؤيد به في شرح قول المنهاج وكذا ولادة بلا بل
حيث قال ولوله لمقة ومضغة قال القوابل انها أصل آدمى اه فجعل ذلك من الولادة وأما مر فاعتد في نهايته وغيرها أنها لو ألفت ولدا
جافا وجب عليها الغسل ولا ينتقض وضوؤها ونقله عن افتاء والده وخالفه الخطيب ونقل في المغنى عن افتاء والده مر خلافاً وسئل مر عن
تخالفه مع الخطيب في افتاء والده وأجاب ٣٠٠ بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوع عنه وفي النهاية لو ألفت بعض ولد

الحيض والنفاس للوضوء بقوله ولا يرد على ذلك ما سياتى في الحج من سنية الغسل لنحو الاحرام معهما لان
المراد هنا بعدم مجامعتهم به بالنسبة لاستباحة صلاة ونحوها والمقصود في باب الحج النظافة مع غلبة التعبد فيه
انتهى فليتأمل (قوله بخلاف ما اذا خرج منه منى غيره) محترز قوله منى الشخص نفسه (قوله أو نفسه) عطف
على غيره * وقوله بعد استدخاله أى منى غيره أو منى نفسه وهذا محترز قوله أولا وذلك كان خرج
وانفصل ثم أدخله في ذكره (قوله فانه ينقض) أى لانه لم يوجب أعظم الامرين فاوجب أدونهما بعموم
كونه خارجا (قوله والاوجه انه) أى الشخص المتوضى (قوله لو رأى على ذكره بلا لم ينتقض وضوؤه)
أى لانه لا ينقض بالشك (قوله لا اذا لم يحتل طروءه) أى البلل * وقوله من خارج خلافا للغزالي كما لو
خرجت منها رطوبة وشك في انها من الظاهر أو الباطن ولا يكف ازالتهما وان أدى ذلك الى التصاق رأس
الدكر بثوبه لانا لا نحكم بنجاستهما من ع ش (قوله وان الولد الجاف) عطف على أنه لو رأى بللا أى
والاوجه أيضا ان الولد الخارج الجاف (قوله ينقض) أى ويوجب الغسل هذا معتمد الشارح في كتبه
قال في التحفة كضغمة من امرأة على الأوجه وخالفه الرملى عبارته في النهاية ولو ألفت ولدا جافا وجب عليها
الغسل ولا ينتقض وضوؤها كما أفتى به والده رحمه الله تعالى تبعاً للزركشى وغيره وهو وان انعقد من منها
ومنيه لكن استحالة الحيوانية فلا يلزم ان يعطى سائر أحكامه ولو ألفت بعض ولد كيد انتقض وضوؤها
ولا غسل عليها انتهى (قوله لان فيه) أى في الولد وهو تعليل ينقض (قوله شيأ من منى الرجل) اسم ان
مؤخر اوفيه خبرها مقدما قال ابن مالك

كيد انتقض وضوؤها ولا
غسل عليها اه وفي حاشية
التحفة لسم هنا مانصه
بخلاف ما اذا خرج منه
منى غيره أو نفسه بعد
استدخاله فانه ينقض
والاوجه انه لو رأى على
ذكره بللا لم ينتقض
وضوؤه الا اذا لم يحتل
طروءه من خارج وان
الولد الجاف ينقض لان
فيه شيأ من منى الرجل
وخروج منى الغير
ينقض كما تقرر

وراع هذا الترتيب الا في الذى * كليت فيها أو هنا غير البندى

(قوله وخروج منى الغير ينقض) من تمة التعليل (قوله كما تقرر) أى أنفا في قوله بخلاف ما اذا خرج منه
منى غيره الخ ووافق في المغنى الشارح وعبارته نعم لو ولد ولدا جافا انتقض وضوؤها كما في فتاوى

وظاهر انه اذا برز بعض
العضو لا يحكم بالنقض بناء
على انه منفصل لان
لا ينتقض بالشك فان تم

خروجه منفصلا حكمنا بالنقض والا فلا
واذا خرج بعض الولد مع استتار باقيه وقلنا لا ينقض فهل تصح الصلاة حينئذ لاننا لم نعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أولا كفا في
مسئلة الخيط فيه نظر ومال ابن الرملى للاول فليحذر اه ونقل الهاتفي في حاشية التحفة عن سم مانصه ولو خرج جميع الولد
مقطعا على دفعات فينبغي ان يقال ان تواصل خروج أجزائه المقتطعة بحيث ينسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الاخير وتبين
عدم النقض بمقابلته والابان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد ناقضا ولا غسل ولو خرج
ناقصا عضو ناقصا عارضا كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجها اه مر (قوله ينقض كما تقرر) هذا يقتضى ان
خروج عضو من الولد كذلك فينقض ويوجب الغسل عند الشارح لان كل جزء من أجزاء الجنين منعقد من منيها وتقدم خلاف
الجمال مر في ذلك وقال الخطيب في الاقناع الذى يظهر أنها تتخير بين الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون من منيها فقط أو منيه فقط اه وهذا
كما تراه وكذلك كلام الجمال مر السابق مبنى على إمكان تصور بعض الاعضاء من أحد المنين وفي حقتى عن الشارح خلافاً فما أدرى هل
وقفت عليه في كلامه أو هو بحسب الظن ثم رأيت في الغسل من التحفة مانصه وانما يجب أى الغسل بخروج بعض الولد على ما بحثه بعضهم

شخى

لأنه لا يتحقق خروج منها إلا بخر وج كل ولو علل بانتفاء اسم الولادة لكان أظهر إذا الذي دلت عليه الأخبار أن كل جزء مخلوق من منبها أه وفيه تأييد لما قدمته من أن القاء المضغة ولادة كاملة فانه ذكرها بعد قوله ولادة بلا بل ولولعقة ومضغة وقوله على ما يحتمل بعضهم صيغة تبرى فبدل على أن الشارح لم يرضه ثم رأته في الغسل من الامداد قال وان لم ينفصل الولد كله على الوجه لانه منى منعقد أه وفي فتح الجواد قضية العلة أن خروج بعضه كخروج كله وهو متجه خلافاً لن قال للملاحظ هنا اسم الولادة وهو منتفأ دلليل على هذه الملاحظة أه وعموم ما ذكر يقتضي انه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الولد أو لا وبعبارة الايعاب للشارح في الغسل ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء إلى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الخاف لما تقرر أنه منى أه ثم ان انسداد فرجه بان صار لا يخرج منه شيء فان كان انسداداً خلقياً نقض الخارج من أي موضع كان من البدن ولو من الفم عند الشارح واستثنى الشهاب الرمي والخطيب ومر والطبلاوي وغيرهم ما خرج من المنافذ المفتوحة كالقلم والاذن فلا ينقض عندهم بخلاف ما إذا انفتح مخرج من أي موضع كان من البدن فان خارجه ينقض وان كان الانسداد عارضاً فان انفتح له مخرج من تحت السرة نقض خارجه والا فلا مطلقاً كما لو انفتح تحت

٣٠١

المعدة مع افتتاح الاصلى فلا نقض بالخارج منه

ثم ان كان الانسداد عارضاً ثبت للانسداد سائر أحكام الفرج ولا يثبت للمنفتح حينئذ من أحكامه الا النقض بخروج الخارج منه وان كان خلقياً اختلفوا فيه فذهب الماوردي الى ان المنسد كعضو زائد من الخلق لا وضوء بمسه ولا غسل بايلاجه ولا بالايلاج فيه واعتقد مقالة الماوردي الشهاب الرمي والخطيب والجنال مر وغيرهم وقال شيخ الاسلام في شرح الروض هو بعيد وقال الشارح في التحفة فيه نظر واعتقد خلافه واختلفوا في المنفتح في

شيخي أخذنا من قول المصنف يعني النووي ان صومها يبطل بذلك لان الولد منعقد من منبها ومنى غيرها انتهى قال الكردي وسئل الجبال الرمي عن مخالفته مع الخطيب في افتاء والده فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوع عنه انتهى وسيأتي لهذه المسئلة في باب الغسل زيادة بسط ان شاء الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ الخلق المشكل الذي له آلتا الرجل والمرأة لا ينقض وضوءه الا بالخارج من فرجه جميعاً وأما الذي له النقبة التي لا تشبههما ففيه تفصيل أشار اليه صاحب البرجة حيث قال

الحديث النافض ان يخرج من * معتاده غير منبها وان وفرج المشكل أو ثقب بقط * عن معدة مع سد معتاد فقط

قال في التحفة ولو خلق منسد الفرجين بان لم يخرج منهما شيء نقض خارجه من أي محل كان ولو الفم أو أحدهما نقض المناسب له أولهما وصرح الماوردي بانه لا يثبت للاصلى أحكامه حينئذ وفيه نظر لبقاء صورته سواء كان انسداداً بالتحام أم لا خلافاً للشيخنا فليقتض وجب الغسل والحد بايلاجه ولا يلاج فيه وغير ذلك ثم رأيت صاحب البيان صحح الانتقاض بمسه وعلله بانه يقع عليه اسم الذكر وهو صريح فيما ذكرته فسلم أنه لا يثبت للمنفتح حينئذ الا النقض خلافاً لما يوجهه كلام الماوردي المذكور أو غير منسده وانما طرأ له ان انسداد مخرجه المعتاد أي صار بحيث لا يخرج منه شيء وانفتح مخرج تحت معدته وهي هنا سرة وحقيقتهما مستقر الطعام من المنخسف تحت الصدر الى السرة فخرج المعتاد خروجه نقض اذ لا بد للانسان من مخرج يخرج منه حديثه وكذا نادر كدود ومنه الدم وكذا الریح هنا وان كان مطلقاً معتاداً في الاظهر كالمعتاد أو انفتح فوقها أي المعدة أو فيها محاذياً لها وهو أي الاصلى منسد انسداداً طارئاً أو انفتح تحتها وهو منفتح فلا ينقض خارجه المعتاد والتأدي في الاظهر لانه من فوقها وفيها أو محاذيها بالتي أشبهه ومن تحتها عنه غنى وحيث نقض المنفتح لم يثبت له من أحكام الاصلى غير ذلك وفي

الانسداد الخلقى فقال مر في شرح العباب المعتمد كما أفنى به الوالد في المخلوق مسند الاصلى انه يثبت للمنفتح حكم الاصلى مطلقاً حتى في وجوب الحد وتقرير المهر كما أفاده كلام الماوردي المخ وخالف في ذلك شيخ الاسلام وتبعه الشارح فلا يثبت له عندهما من الأحكام الا النقض بخارجه فتلخص أنه لا فرق عند الشارح كشيخه شيخ الاسلام بين الانسداد الخلقى والعارض وان المنسد ثبت له سائر أحكام الفرج عندهما فيهما وان النقبة التي يخرج منها خارجه لا يثبت لها من أحكام الفرج الا النقض بالخارج منها نعم شيخ الاسلام لم يصرح بنقص سلب الأحكام عن المنسد الخلقى فيمكن أن يقال انه في هذه موافق للماوردي الموافق له مر ومن نحائمه لكون يفهم من المخالفة في المنفتح في الانسداد الاصلى مخالفة في المنسد وسيأتي عن شيخ الاسلام نفسه في شرح الروض ان كلام الماوردي قد يفهم أن الحكم حينئذ للمنفتح وذلك الافهام كما لا يخفى انما أتى من سلب الماوردي الأحكام عن المنسد الاصلى واذا كان كذلك فتنبى الأحكام عن المنفتح يفهم اثباتها للمنسد فعض على ما قرره لك بالنواحد وأما مر ومن نحائمه فالامر كذلك عندهم في الانسداد العارض وأما الخلقى فيعكس الحكم فيه عندهم فتقبل الأحكام كلها فيه عندهم الى المنفتح وتسلب عن الاصلى ولما ذكر شيخ الاسلام في شرح منبها الانسداد العارض ثم الخلقى قال عقبهما وحيث أقيم الثقب مقام المنسد فليس له حكمه من اجزاء الحجر

واجباب الموضوع بمسحه والغسل بالايلاج به أو الايلاج فيه واجباب ستره ونحره النظر اليه فوق العورة ونحو وجهه عن مظنة الشهوة ونحو وج
الاستنجا بالبحر عن القياس فلا يتعدى الاصل الى اه ومراده أن الحكم كذلك في الانسداد العارض والخلق وقول العلامة سم في
حاشية المنهج قوله وحيث أقيم الخ هذا في الانسداد العارض كما يعلم بالمراجعة اه أراد به موافقة المعتد عند مر ومن نحا نحوه اذ هو
من عمل اليه وأما شيخ الاسلام فهو مخالف لظاهر عبارته حيث أخر ذلك عن الانسدادين ثم عبر بقوله وحيث أقيم الخ فهو ظاهر بل هو قريب
من الصريح في عود ذلك لما وليت شعري ابن قاسم عن شرح الروض لشيخ الاسلام نفسه فانه ذكر أولاً الانسداد العارض وحكمه ثم قال
قال الماوردي هذا في الانسداد العارض أما الخلق فينقض معه الخارج من المنفتح مطلقاً والمسد حينئذ كعضو زائد من الخلق اذ لا وضوء بمسحه
ثم قال شيخ الاسلام وقد يفهم كلامه أن الحكم حينئذ للمنفتح مطلقاً حتى يجب الموضوع بمسحه والغسل بالايلاج وبالايجاج فيه وغير ذلك وهو بعيد اه
فكلامه تراه في الانسداد الخ لا العارض ثم رأيت محشى شرح المنهج ذكر وأما فهمته قبل وقوفى على كلامهم وعبارة الحلبي في حواشى
المنهج قوله وحيث أقيم أى في الانسداد العارض كما هو معلوم من كلام الجلال المحلى في شرح الاصل ولا نظراً لتأخير الشارح له عن الانسداد
الخلق لانه ذكر ما يتعلق بالانسداد الخلق فلامعنى لاعادته هذا والذي ينبغي أن يكون هذا من المصنف في الخلق والعارض بدليل ما سأتى له في
الاستنجا من عدم اجزاء الحجر في المنفتح ولم يقيده بالعارض اه فهذا الذي ذكره آخر اه هو مراد شيخ الاسلام وقول الحلبي معلوم من
كلام المحلى جوابه أن شيخ الاسلام لم يلتزم عدم مخالفة المحلى على أن غاية ما في كلام المحلى أنه وسط قوله وحيث قبل بالنقض في المنفتح فقبل له
حكم الاصل من اجزاء الاستنجا فيه بالبحر الخ ثم قال والاصح المنع نحر وجهه عن مظنة الشهوة بين الانسداد العارض والخلق وذ كر عقب
الخلق كلام الماوردي والمجموع لا غير ولم يتعرض لحكم المنفتح في الخلق هل تثبت له تلك الاحكام أو لا وهذا لا يصحح كما لا يخفى بمخالفة
شيخ الاسلام ولا بان الخلق لا يقال فيه ٣٠٢ ذلك وقوله ان شيخ الاسلام ذكر ما يتعلق بالانسداد الخلق فلامعنى لاعادته

المجموع لو نام ~~ممكنه~~ من الارض أى مثلاً لم ينتقض وضوءه انتهى (قوله الثانى) أى من الاربعة
* وقوله زوال العقل هو لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ولذا قيل ان العقل لا يعطى للكافر
اذ لو كان له عقل لآمن انما يعطى الذهن لما روى الترمذى أن رجلاً قال يا رسول الله ما عقل فلانا النصراني
فقال مه ان الكافر لا عقل له أما سمعت قوله تعالى وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير وأجاب
الجمهور بحمل هذا على العقل النافع وأما اصطلاحاً فاحسن ما قيل فيه انه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وعن
الشافعى أنه آلة التمييز وقيل هو غريزة يتبعها العلم بالضرورات عند سلامة الآلات وقيل نور فى القلب به
يستعد لأدراك الاشياء وقيل جوهر فى البدن يتشعب شعاعه فيه كالسراج فى البيت وقيل غير ذلك قال فى
التحفة وهو أفضل من العلم لانه منبته وأسه ولان العلم منه يجرى مجرى النور من الشمس والروية من العين

عجيب فان شيخ الاسلام لم
يدكر فى الانسداد الخلق
من أحكام المنفتح الاكون

(الثانى زوال العقل)

خارجيه ينتقض وضوءه
لاغير وهنا لم يتعرض
لنقض الموضوع بخارجيه
وانما ذكر بقية أحكام

الفرج هل تنقل اليه أو لا ولم يتقدم ذكر ذلك ونقض الموضوع بالخارج
من العارض قد ذكره بتفصيله قبل ذكر الانسداد الاصلى فأى معنى لاعادته هنا وعبارة الزيادة فى حاشية شرح المنهج قوله وحيث أقيم الخ
ظاهر رجوعه للانسداده العارض والخلق والمعتمد خلافه فى الخلق فيثبت للمنفتح جميع الاحكام على المعتد اه وأما الشارح فقد ذكر
فى التحفة حكم الانسداد الاصلى أو لا وذكر كلام الماوردي ثم قال وفيه نظر لبقاء صورته قال فلينقض مسحه ويجب الغسل والحد
بالايلاج والايجاج فيه وغير ذلك قال ثم رأيت صاحب البيان صحح الانتقاض بمسحه وعمله بأنه يقع عليه اسم الذكر وهو صريح فيما ذكر فعله أنه
لا يثبت للمنفتح حينئذ الانتقض المذكور خلافاً لما يوهمه كلام الماوردي المذكور اه ثم ذكر حكم الانسداد العارض وقال فيه وحيث
نقض المنفتح لم يثبت له من أحكام الاصلى غير ذلك اه وفى شرح العباب للشارح قول الماوردي والمنسداد قد صرح فى المجموع بخلافه
وعبارته لو كان له ذكر مسدود نفسه انتقض وضوءه على الصحيح المشهور وفيه وجه حكاه الصيمرى وصاحب البحر والبيان اه فشم
قوله المسدود ما سده اصيل وعارض وعبارة البيان صريحة فيه ومن ثمة لما نقل المصنف فى نحر يده ما مر عن الماوردي تعقبه بما قال عدم
الانتقاض بمسحه أحد وجهين حكاهما فى البيان عن الصيمرى قال وأحدهما ينتقض وضوءه لانه يقع عليه اسم الذكر اه ويوافقه قول بعض
المتأخرين ولا فرق فى النقض بمس الفرج بين أن ينفث معه مخرج آخر فوق المعدة أو دونها مع انسداد الاصلى وانفتاحه وهو المذكور فى
تعليق البندنجى وأصح الوجهين فى غيره وفصل الماوردي فقال ان انسداد خلقه لم ينتقض ولا يجب الغسل بالايلاج فيه وان كان حادثاً
وجب ذلك اه وبه كما قيل علم أن تفصيل الماوردي وجه ضعيف مقابل المنقول ويوجه المنقول وأطال الشارح فى الايعاب فى ذلك ثم ذكر
كلام شارح الروض السابق بقوله وهو بعيد ثم قال وهو كما قال والذي يتجه الحزم به أنه لا يثبت للمنفتح ولا ينتفى عن الاصلى الانتقض بالخارج ولو
انتقض الاصلى المنسد خلقه أو لعارض أدير الحكم عليه دون غيره اه ما أورده من الايعاب وقيد ع ش فى حاشية تمهيد مر قولهم انتقض

نحت السرة بما يقرب منها قال فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك فليراجع اه وفي حاشية التحفة لسم
لوانفتح اثنتان تحتها وهو منسد فهل ينقض خارج كل منهما مطلقا الا ان يكون أحدهما أسفل من الآخر أو أقرب الى الاصل من الآخر فهو
المعتبر فيه نظرا قال ع ش على مر لا يبعد أن يقال ينقض الخارج من كل منهما وهو مقتضى ما تقدم عن حواشي الهمزة فانه أطلق في
القلب فيشمل المتحاذية وما بعدها فوق بعض اه (قوله اما بارتفاعه الخ) أخذه من كلام الغزالي قال الخطيب في الاقناع فائدة قال الغزالي
الجنون يزيل العقل والاشغاء يغمره والنوم يستره اه وفي نهاية مر العقل ٣٠٣ صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وقيل

غريزة يتبعها العلم
بالضرورات عند
سلامة الآلات ومحله
القلب اه وأطال
الشارح الكلام عليه في
الايماب وقال في التحفة
هو أفضل من العلم لانه
منبعه وأسه ولان العلم
يجرى منه مجرى النور
من الشمس والرؤية
من العين ومن عكس
أراد من حيث استلزامه له

أى التمييز اما بارتفاعه
(بجنون أو) انغماره بنحو
صرع أو سكر أو (انغماء) ولو
ممكن (أو) استناره بسبب
(نوم) لخبر من نام فليتوضأ

وانه تعالى بوصف به
لا بالعقل اه (قوله ولو
ممكن) أى فانه ينتقض
وضوءه بالمدكورات
مطلقا قال في الايماب كما
في المجموع عن الاصحاب
وبحث البلقيني خلافا له
لعدم الاطلاع عليه وذلك
لان زوال الشعور معها
أشد منه مع النوم ومن ثمة
أجمعوا على النقض بالجنون
والانغماء وكان الخلاف في

ومن عكس أراد من حيث استلزامه له وأنه تعالى بوصف به لا بالعقل (قوله أى التمييز) تفسير للعقل وعلى
هذا يكون الاستثناء الآتى متصلا (قوله اما بارتفاعه) أى التمييز بالكلية (قوله بجنون) هو مرض يزيل
الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء ومنه الخبل والماليخوليا وغيرهما من بقية أنواعه
(قوله أو انغماره) أى اختلاطه (قوله بنحو صرع) هو داء يشبه الجنون وصرع بالبناء للفعول فهو مصروع
مصباح ودخل تحت نحو الذهول والمعنوه والمبرسم والمطبوب أى المسحور كما في قل (قوله أو سكر)
بضم السين وسكون الكاف وضمه أو بفتح السين وسكون الكاف قال في المصباح وسكر سكران باب
تعرب وكسر السين في المصدر لغة فيبقى مثل غيب فهو سكران والسكر أى بالضم اسم منه وهو خبل في العقل
مع طرب واختلاط نطق (قوله أو انغماء) هو زوال الشعور من القلب مع الفتور في الاعضاء وهذا التفصيل
أخذه من قول الغزالي الجنون يزيله والانغماء يغمره والنوم يستره (قوله ولو ممكن) راجع للكل بخلاف النوم
كما سيأتى وأشار بالغاية الى رد البلقيني حيث بحث خلافا في الايماب ولو ممكن كما في المجموع عن الاصحاب
وبحث البلقيني خلافا له لعدم الاطلاع وذلك لان زوال الشعور معهما أشد منه مع النوم ومن ثمة أجمعوا
على النقض بالجنون والانغماء وكان الخلاف في النوم أقوى منه في السكر بل غلط النووي الوجه القائل بأن
وضوء السكران لا ينتقض اذا قلنا له حكم الصاحي بأن النقض منوط بزوال العقل فلا فرق بين العاصي والمطيع
وبه فارق السكر هنا السكر في جميع الابواب اه نقله في الكبرى (قوله أو استناره) أى التمييز (قوله
بسبب نوم) هو ربح لطيفة تأتي من الدماغ الى القلب فان لم تصل الى القلب فهو النعاس قاله القليوبي قال في
التحفة ولا ينقض وضوءه نينا كسائر الانبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم لبقاء بقية قلوبهم فتدرك الخارج
وعلم ادراكه اطلوع الشمس في قصة الوادي لان رؤيتهما من وظائف البصر أو صرف القلب عنه للتشريع
المستفاد منه في هذه القصة من الاحكام ما لا يحصى انتهى قال في البهجة

وان يصلى بعد نوم ينقض * وضوء من سواه من غير وضوء
وبعض ما أكرمه الله به * منامه بالعين دون قلبه

(قوله لخبر) دليل لنقض الوضوء بالنوم وقس به الجنون ونحو الانغماء مما ذكر لانه أبلغ في الذهول الذي
هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر به الخبر (قوله فن نام فليتوضأ) أول الحديث العينان وكاء
السبه فن نام فليتوضأ واه أبوداود وابن السككن في صحاحه والسبه بسين مهملة مفتوحة وهاء حلقة
الدبر والوكاء بكسر الواو والمد الحيط الذي يربط به الشيء وفي الحديث استعارة بالكناية دل عليها
بالوكاء الذي هو من ملائم المشبه به للشبه ونسبته العينين المراد منها اليقظة بالوكاء تشبيهه بليغ
وتقرير الاولى أن تقول شبه السبه الذي هو الدبر بقرية مثله ثمة تشبهها مضمرا في النفس وحذف
المشبه به الذي هو القرية المذكورة ورمز اليها بشيء من لوازمه وهو الوكاء على طريق الاستعارة
بالكناية وتقرير الثانية أن تقول شبهت العينان بالوكاء ثم حذف الاداة قال في المغني والنهاية
والمعنى فيه أن اليقظة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج منه شيء ولا يشعر به واذا ثبت النقض
بالنوم الحق به البوابة لان الذهول معها أبلغ من النوم وقد جعل ذلك ناقضا لانه مظنة لخروجه

النوم أقوى منه في السكر بل غلط النووي الوجه القائل بأن وضوء السكران لا ينتقض اذا قلنا له حكم الصاحي بأن النقض منوط بزوال العقل
فلا فرق بين العاصي والمطيع وبه فارق السكر هنا السكر في جميع الابواب اه وخلاف البلقيني أشار الشارح اليه بقوله ولو ممكن (قوله لخبر من
نام فليتوضأ) لفظه العينان وكاء السبه فن نام فليتوضأ واه أبوداود وابن السككن في صحاحه والسبه بسين مهملة مشددة مفتوحة وهاء والوكاء
بكسر الواو والمد الحيط الذي يربط به الشيء فالسبه في الحديث الدبر ووكاءه حفاظه عن ان يخرج منه شيء لا يشعر به والعينان كناية عن
اليقظة والمعنى أن اليقظة للدبر كالوكاء للوكاء

وخرج بذلك النعاس
ومن علاماته سماع كلام
لا يفهمه وأوائل نشوة
السكر لبقاء الشعور معها
(الانوم) الصادر من
التوضي حال كونه (قاعد
ممكناً مقعده) من مقره
كارض وظهور دابة سائرة
وان كان مستنداً الى شيء
بحيث لو زال لسقط للام

(قوله النعاس) هو أوائل
النوم ما لم يزل تميزه وهذا
خرج بالنوم على ما في
التحفة لكن الذي قاله
شيخ الاسلام في شرح
الهبجة والمنهج والروض
والخطيب والشارح في
فتح الجواد والجلال الرهلي
وغيرهم أن ذلك خرج بزوال
العقل والامر في هذا قريب
وكانه في التحفة رأى أن
النوم أخف مما عداه مما
ذكر فيلزم من خروجه
به خروجه بغيره من باب
أولى فلا حاجة الى التعرض
له (قوله سائرة) ليس بقيد
وانما قيد بها للعلم بذلك في
السائرة من باب أولى
(قوله وان كان مستنداً
الخ) أشار بان الى خلاف
فيه قال في شرح العباب
والخلاف في هذا على ما في
المجموع لكن فيه خلاف
للقفال وغيره بل حكى
قولا اه

فأقيم مقام اليقين كما أقيمت الشهادة المفيدة للظن مقام اليقين في شغل الذمة ولهذا لم يعولوا على
احتمال ربح يخرج من القبل لانه نادر اه (قوله وخرج بذلك) أي النوم كما صرح به في التحفة ولانه
هنا أقرب مذكور وجري غيره على أن ذلك خرج بزوال العقل وكذا الشارح في فتح الجواد قال
الكردي والامر في هذا قريب اذ النعاس خارج بكل منهما وكانه في التحفة لاحظ ان النوم أخف مما عداه
فيلزم من خروجه به خروجه بغيره من باب أولى انتهى فليتأمل (قوله النعاس) بضم النون هو
أوائل النوم وقال في المصباح وأول النوم النعاس وهو أن يحتاج الانسان الى النوم ثم الوسن وهو ثقل
النعاس ثم الترنيق وهو مخالطة النعاس للعين ثم الكرى والغمض وهو أن يكون الانسان بين النائم واليقظان
ثم الغفوق وهو النوم وأنت تسمع كلام القوم ثم المجدود والمجوع وقال الازهرى حقيقة النعاس الوسن
من غير نوم ملخصاً (قوله ومن علاماته) أي النعاس (قوله سماع كلام لا يفهمه) هذا أولى
مما عبر به غيره بقوله وان لم يفهمه لاحتياجه الى جعل الواو للحال وان وصلية أى والحال أنه لم يفهمه لانه اذا
فهمه فهو يقظان بخلاف كلام الشارح رحمه الله فتدبره (قوله أوائل نشوة السكر) عطف على النعاس
أى وخرج بذلك أوائل الخ أى مقدماته أى أوائل مقدماته والنشوة بالواو على الافصح هنا بخلاف نشأة
الصبي فانها بالهمزة لا غير زاد في التحفة وحديث النفس (قوله لبقاء الشعور معها) أي النعاس
وأوائل نشوة السكر فهو تعليل لقوله وخرج الخ ولما في صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قام النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت الى جنبه الايسر فجعلني في شقه الايمن فكنت اذا أغفيت يأخذ
بشحمتي أذني فصلى إحدى عشرة ركعة قال في الاسنى والفرق بينه وبين النوم أن فيه غلبة على العقل وسقوط
الحواس والنعاس ليس فيه ذلك وانما فيه قفور الحواس لان ربح لطيف يأتي من قبل الدماغ يغطي ولا يصل
الى القلب فان وصل اليه كان نوماً انتهى (قوله الانوم الصادر من المتوضي) استثناء متصل (قوله
حال كونه قاعداً) التقييد بالقاعد قد برده عليه أن القائم قد يكون ممكنًا كما لو انتصب وخرج بين رجله
والصق المخرج يمر تقع الى حد المخرج ولا يتجه الا أن هذا يمكن مانع من النقض فينبغي حذفه ولعله بالنظر
للعالب أفاده سم وأقره ع ش لكن نقل الشيخ الباجوري عن الشيخ عطية أن من نام قائماً متمكناً
لا ينتقض وضوؤه ثم قال وقد نفى هذه عبارة الخطيب وهي ولا يمكن لمن نام على قفاه ملصقاً مقعده بمقره
انتهى فيفيد أن من نام قائماً قد يكون متمكناً ولا ينتقض وضوؤه فليتأمل (قوله ممكنًا مقعده) بتشديد
الكاف المكسورة من التمكن ومقعده بفتح الميم والين وبالنصب مفعوله أى إليه (قوله من مقره)
أي المقعد الذي هو الالية * وقوله كارض غشيل للمقر وأشار بالكاف الى أن ما وقع في بعض عبارات
من زيادات الارض ليست بقيد كقول الهبة

وأن يزول العقل للمفضى * في نومه بمقعده للارض

(قوله وظهور دابة سائرة) السير ليس بقيد وانما قيد بها للعلم بذلك في غير السائرة بالاولى فلو جعله غاية
لكان أوضح (قوله وان كان مستنداً) أشار بان الى خلاف فيه في شرح العباب ولا خلاف في هذا
على ما في المجموع لكن فيه خلاف للقفال وغيره بل حكى فيه قولاً نقله الكردي (قوله الى شيء بحيث
لو زال لسقط) انظر موقع بحيث وهلا حذفه وعبارة التحفة وان استند الى زوال سقط (قوله
للامن) تعليل لمقتضى الاستثناء الذي في المتن أى فلا ينتقض وضوؤه للامن الخ ويؤخذ منه أنه لو أخبر
نائماً معصوماً كالخضر بناء على الاصح انه نبي بأنه لم يخرج منه شيء لم ينتقض وضوؤه واعتمده
بعضهم وقد ينازعه قاعده مانع بالظنة لافرق بين وجوده وعدمه كالمشقة في السفر وعلى هذا ينتج
عدم المتن الزوال نفسه في غير النائم الممكن سبباً للحدث وأما على الاول فوجه عدمه أنه سبب لخروج

حينئذ من خروج شيء
أما غير الممكن فينتقض
وضوؤه وإن كان مستقرا
ومثله يمكن تحييف لا يحس
بمخرج الخارج ويمكن
انتبه بعد أن زالت أليته
عن مقره يقينا بخلاف خالو
شك في ذلك أو في أنه كان
ممكنا أم لا وأنه نام أو نعلس
وإن رأى رؤيا

(قوله وإن كان مستقرا)
الذي في عدة نسخ بالقاف
ويصح أن يكون بالقاف
المكسورة بعد مثله
ساكنة أي مستقرا وهو
الذي في متن العباب وغيره
وأشار بان إلى خلاف في
ذلك قال الشارح في شرح
العباب خلافا للإمام في بعض
كتبه اه (قوله تحييف
لا يحس) هذا هو الضابط
فتي كان يحس به لو خرج
لا ينتقض ومتى كان لا يحس
به نقض ويحمل على ذلك
ما في كلامهم مما يشبه
المخالفة (قوله أونعس)
بفتح العين شرح الروض
وعبارة المختار نعس
بالضم ومثله الصحاح
(قوله وإن رأى رؤيا) في
الغرر الشيخ الاسلام ولو
تيقن الرؤيا وشك في النوم
انتقض زاد الخطيب في شرح
التبيين ما نصه نقله في المجموع
عن نص البويطي اه
وجزم به م ر في نهايته
واعتمده في التحفة أيضا
وعبارتها وتيقن الرؤيا مع

شيء من الدبر غالباً فإنه قال الأول الخروج نفسه والثاني سببه قاله في التحفة فتدبره (قوله حينئذ) أي
حينئذ كان ممكنا (قوله من خروج شيء) أي من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريج من قبله وإن
اعتاده لأن شأنه الندرة فلي تأمل قال في التحفة وعليه يعني على التمكن جلتنا خبر مسلم أن الصحابة رضي الله
عنهم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون وفي رواية لابي داود ينامون حتى تحفر رؤسهم الأرض ومثله في
النهاية والمغنى وغيرهما مع ذكر الأرض آخر الحديث في الجميع قال ع ش وقد يشعر قول ابن حجر وفي
رواية لابي داود بان له رواية أخرى غير هذه الرواية ليس فيها لفظ الأرض وهو الذي رأيناه في سنن أبي داود
ولم نر لفظ الأرض مذكوراً في شيء من الروايات لافي جامع الأصول ولا في المشكاة ولا في تخريج أحاديث
الرافعي وفي النهاية أي لابن الأثير حديث حتى تحفر رؤسهم أي حتى تسقط أذقانهم على صدورهم وهم قعود
وقيل هو من الخفوق والاضطراب انتهى واقتصاره في تفسير الحديث على ما ذكره بقوله أي حتى الخ مشعر
بأنه لم ير لفظ الأرض في رواية والله أعلم انتهى (قوله أما غير الممكن) أي مقعده من مقره وهو مقابل قوله
ممكنا مقعده (قوله فينتقض وضوؤه) أي غير الممكن (قوله وإن كان مستقرا) هذا هو الذي في عدة
نسخ من هذا الشرح بالقاف وتشديد الواو من الاستقرار ويصح أن يكون بالقاف المكسورة بعد مثله
ساكنة أي مستقرا بل هو الذي في متن العباب وغيره وأشار بان إلى خلاف في ذلك قال الشارح في شرح
العباب خلافا للإمام في بعض كتبه انتهى كبرى وعبارة الروض ولو زالت إحدى أليته قبل انتباهه ولو كان
مستقرا انتقض وعبارة التحفة وخارج بالقاع الممكنا غيره كالتأثم على قفاه وإن استنفر وألصق مقعده بجره
الخ قال في المصباح واستنفر الشخص بشو به قال ابن فارس انز به ثم رد طرف أزاره من بين رجله فغرز
في حجرته من ورأيه انتهى وفي حاشية السيد الأهدل ما نصه قوله مستنفر بالثاء المثناة بعد هاء واحدة قال
في شرح المشكاة الاستنفر سد الفرج بخرقه عظيمة عريضة بعد أن نحشى قطناً وتوثق انتهى وبعد هذا
كله فالعنى على مستقرا صحيح كما يعلم بالتأمل فلي تأمل المتأمل والله أعلم (قوله ومثله) أي مثل غير
الممكن (قوله يمكن تحييف) أي هزيل بحيث لا ينطبق ألياه وهو بالنون والحاء المهملة من النحافة وهو
الهزال (قوله لا يحس بمخرج الخارج) عبارة النهاية ولا يمكن لمن نام قاعاً بين بعض مقعده ومقره
تجاف كما نقله في الشرح الصغير عن الروياني وأقره وما في المجموع وصححه في الروضة من كونه ممكنا
محمول على هزيل ليس بين بعض مقعده ومقره تجاف وقد أشار الشارح رحمه الله تعالى لعدم التنافي بينهما
بذلك ولعل مراد الأول بالتجاف ما لا يمنع خروج شيء لو خرج بلا إحساس عادة انتهى فعدم الإحساس
بالخروج كما قاله الكردى هو الضابط فتى كان يحس به لو خرج لا ينتقض ومتى كان لا يحس به نقض
ويحمل على ذلك ما في كلامهم مما يشبه التنافي (قوله ويمكن انتبه) عطف على يمكن تحييف أي ومثل غير
الممكن يمكن انتبه الخ (قوله بعد أن زالت أليته) بفتح الهمزة تنبيه أليته لكن ثبوت التاء في التنبيه كما قاله
في الاسنى لغة غير فصيحة والفصيحة أليته بل التاء كما عبر به غيره وعليها اقتصر الجوهرى فقال الألية بالفتح ولا
تقل الية ولا لية فإذا ثبت قلت البيان فلا تلاحقه التاء وفي حاشية الجمل عن الشوبري كل مؤنث بالتاء حكمه أن
لا تحذف التاء منه إذا تثنى كتمرتان وضاربتان لأنها الواحدة فتنبس بثنية المذكور ويستثنى
من ذلك لفظتان ألية وخصية فإن أفصح اللغتين وأشهرهما أن تحذف منهما التاء في التثنية فيقال
البيان وخصيان وعلل ذلك بأنهم لم يقولوا في المفرد إلى وخصى فأمم اللبس المذكور تدبر (قوله
عن مقره يقينا) كذا في نسختنا ولعله عن مقرهما بضمير التثنية لأن يقال تؤول اليتان بالمقعد فليحذر
(قوله بخلاف ما لو شك) محترز يقينا (قوله في ذلك) أي في زوال أليته عن مقرهما أو شك في أن
زوالهما قبل البقطة أو بعدها (قوله أو في أنه كان ممكنا أم لا) أي أو شك في أنه حال نومه كان ممكنا
مقعده أم لا (قوله أو أنه نام أونعس) بفتح العين أي أو شك في أنه هل نام أونعس فلا ينتقض في الجميع
لأن الأصل الطهارة (قوله وإن رأى رؤيا) كذا في شرح الارشاد لكنه مخالف لغيره حتى التحفة

عدم ذكر نوم لأثره بخلافه مع الشك فيه لانها مرجحة لاحد طرفيه انتهت بحججها وهذا كله كما نراه مخالف لما ذكره في هذا الشرح واعتمد في شرح الارشاد ما اعتمدته في هذا الشرح وقال شيخ الاسلام في شرح الروض بعد ان نقل ما سبق عن نقل المجموع عن النص مانصه ثم قال أي النووي في المجموع ولوثيق النوم وشك هل كان ممكناً أم لا فلا وضوء عليه قال وقول البغوي ولوثيق الرؤيا ولا تذكر نوماً فعليها الوضوء ولا يحتمل على النوم ممكناً لانه خلاف العادة مؤول أو ضعيف اه ولعل الفرق بينهما وبين مسألة النص أن الرؤيا في تلك اعتضدت بأحد طرفي الشك الموافق لها بخلافها في هذه أو انه فهم من كلام البغوي أن مراده بعدم التذكر أنه شك هل نام ممكناً أم لا وهو ما فهمه الاسنوي في الغارزة وقد يستشكل على الاول تحقق الرؤيا مع عدم تحقق النوم من أنها من علامته كما مر ويحجب بأن علامة الشيء ظنية لا تستلزم وجوده ولو سلم استلزامها له فلا يلزم من وجود الشيء العلم به اه كلام الاسنوي بحجج وفه ومنه نقلت قال الشارح في شرح العباب بعد ذكر الفرق الذي ذكره شيخ الاسلام مانصه وأنت خير بصيرة بضعف الفرق المذكور ويعدان مراد البغوي ذلك والذي يتجه في ذلك أن النووي اكتفى بتضعيف كلام البغوي عن تضعيف مسألة النص بدليل ما ذكره بعد هاهنا في ثبوت النوم وشك هل كان ممكناً أو لا مع أن ثبوت النوم اعتضد كونه ناقضاً بأحد طرفي الشك وأي فرق بين ثبوت الرؤيا وثبوت النوم بل يتقنه أولى بالحكم لأن الرؤيا من علاماته وعلامة الشيء ظنية لا تستلزم وجوده ومن ثمة تصور تحقق الرؤيا مع عدم تحقق النوم وان كانت من علاماته على أنه لو تصور استلزام علامة الشيء له لم يستلزم من وجود الشيء العلم به اه كلام الشارح بحجج وفه ومنه نقلت وفي حاشية سم على التحفة مانصه قوله ثبوت الرؤيا مع عدم تذكر نوم لأثره بخلافه مع عدم الشك الخ أقول هذه التفرقة غير متجهة لأن الرؤيا ان كانت من خصائص النوم فلا فرق بين التذكر والشك في النقض حيث لا يمكن بل هي مرجحة مع عدم التذكر أيضاً لان وجود خاصة الشيء ترجح بل قد تعين وجوده وان لم يكن من خصائصه بل وجه للتفرقة بينهما بالنقض بأحدهما دون الآخر اذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه ان كان ممكناً ولو احتمل لا فلا نقض فيهما حصل النقض فيهما فليتأمل اه كلام ابن سم ومنه نقلت وفي الاسنوي لشيخ الاسلام قال في الروضة قال الشافعي والاصحاب يستحب وضوء من النوم ممكناً للخروج ٣٠٦ من الخلاف اه وفي التحفة لو أخبرنا غير ممكن معصوم كالخضر بناء على الاصح أنه

ونصها وثيق الرؤيا مع عدم تذكر نوم لأثره بخلافه مع الشك فيه لانها مرجحة لاحد طرفيه انتهى ونقل الكردي عبارات غيره ثم قال وهذا كله كما ترى مخالف لما ذكره في هذا الشرح أي فالعتمد ما في التحفة على أن ابن قاسم اعترضه بأن هذه التفرقة غير متجهة لأن الرؤيا ان كانت من خصائص النوم فلا فرق بين عدم التذكر والشك في النقض حيث لا يمكن بل هي مرجحة مع عدم التذكر أيضاً لان وجود خاصة يرجح بل قد يغني وجوده وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بأحدهما دون الآخر اذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه انه ان كان ممكناً ولو احتمل لا فلا نقض فيهما والاحصل النقض فيهما فليتأمل انتهى (قوله الثالث) أي من الاربعة (قوله الثالث) أي الذي ذكره الواضح المشتهى

نبي بأنه لم يخرج منه شيء اعتمد بعضهم نقض وضوئه وقد ينافيه قاعدة (الثالث) التقاء بشرقي (الرجل)

أن ما يبط بالمظنة لا فرق بين وجوده وعدمه الخ واعتمد الشارح في

الامداد عدم النقض وأجاب فيه عن القاعدة التي أو ردها في التحفة قال الزيايدي في شرح المحرر وهذا أي طبعا النقض بذلك هو المعتمد عند شيخنا أي مر وفي حاشية التحفة لسم مانصه في فتاوى الشارح سئل عن أخبره عدل أنه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره أولا كما أفنى به بعض أهل اليمن فأجاب بأن الصواب انه يلزمه وزعم أن خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بظن حدث يبطله انه لو أخبره بوقوع نجاسة في الماء لزمه قبول خبره مع وجود العلة المذكورة وجهه أن هذا وان كان ظناً الا أنه قائم مقام اليقين شرعاً في أبواب كثيرة اه ثم قال سم والوجه أن شرط لزوم قبول خبره أن لا يعلم أن مستنده في اخباره ظنه باجتهاده وغيره أو يتردد في ذلك لان ظنه نفسه لا يؤثر فظن غيره أولى ولعل هذا في غاية الظهور فليتأمل اه وفي شرح المحرر للزيادي مانصه لو نام ممكناً مقعده من مقرة فأخبره عدل بخبره جرح منه حال نومه فهل يجب عليه الاخذ بقوله فيه تردد والذي اعتمد شيخنا مر أنه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض باخبار العدل وكذلك لو أخبره بما سهاله لان الاصل بقاء الطهارة بالظن اذ خبر العدل انما يفيد فقط وسيأتي ان من يقين طهر او ظن ضده لا يعمل به وخالف في ذلك بعض المتأخرين فقال بوجوب قبول خبره لان هذا ظن أقامه الشارح مقام العلم في تنجس المياه وغيرها اه ونقل الزيايدي في حاشية المنهج عن شرح العباب للشارح وجوب الاخذ بقول العدل بعسالة أو بنحو خروجه من منه في حال نومه ممكناً ثم قال الزيايدي والمعتمد خلافه فلا نقض باخبار العدل بشيء مما ذكر الخ ولا يبطل الصلاة نوم ممكن قال القليوبي في حاشية المحلى وان طال ولو في ركن قصير وخالف شيخنا مر في الركن القصير لان تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث يعلم مما يأتي عنه في مسح الخلف اه ولا ينقض الوضوء نوم الانبياء ببقاء بقطة قلوبهم فتدرك الخارج

(قوله ولو مسحوا) أشار بلوإلى أن غيره ينقض من باب أولى ولم أقف على خلاف في ذلك وقد رأيت في الخلاف في كلامهم في العنين
والخصى فقد ذكر ابن الرفعة في المطلب الخلاف في لمس العجوز والحرمة ثم قال وقبل بجرى بان الوجهين في الصغيرة فيها إلى أن قال ابن الرفعة
قال الماوردي ويجري بان أيضا في لمس شيخ فقد الشهوة واللذة بدن شابة والداحي قطع في هذه بالنقض كالموس العنين والخصى والمراهق
فانه ينقض بلا خلاف اهـ ما أردت نقله من المطلب لكن الممسوح دون العنين والخصى في الرتبة (قوله ولو ميتة) أشار بلوإلى خلاف فيها
قال الرافعي في الشرح الكبير وان لمس ميتة فوجهان ينظر في أحدهما إلى عموم اللفظ والثاني إلى أن لمسها ليس في مظنة الشهوة والاصح
الاول كما يجب الغسل بالإيلاج فيها اهـ وخالف كثيرون فرجعوا لعدم النقض بمسها وتبعهم النووي في رؤس المسائل وقال الزركشي في
الخادم ترجيح الرافعي مشكلا لأنها خرجت عن مظنة الشهوة ويؤيد هذا عدم ٣٠٧ النقض بلمس العضو المبان على الاصح

وأطال الكلام على ذلك
ثم قال واعلم أنهم لم يجروا
في الترجيح على غلط
واحد فأنهم اعتبروا المعنى
وهو الوقوع في مظنة
الشهوة في جميع الصور
ماعدامسئلة الميتة
والعجوز التي لا تشتهي

ولو مسحوا (والمرأة)
ولو ميتة عمدا أو
سهوا ولو بعض أو أشل
أو زائدا لقوله تعالى
أولامستم النساء أي لمستم
كما في قراءة

وفي العضو الزائد والاشل
فان الاصح فيهما الانتقاض
تمسك به عموم الآية ولم
ينظر فيها للمعنى وفي
الجواب عنه عسر اهـ
وقال الشارح في شرح
العباب لا عسر لما تقرر
أن كلافه المعنى وهو كونه
مظنة لها ولو في الجملة

طبعاً يقيناً لذوات الطباع السليمة كما سيأتي (قوله ولو مسحوا) أي أو خصياً أو عنيماً (قوله والمرأة) أي
الأنثى الواضحة المشبهة طبعاً يقيناً لذوى الطباع السليمة قال بعضهم اعلم أن اللبس ناقض بشرط خمسة
أحدها أن يكون بين مختلفين ذكورة وأنثوية ثانیها أن يكون بالبشرة ثالثها أن يكون بدون حائل رابعها
أن يبلغ كل منهما حد اشتهاى فيه خامسها عدم المحرمية (قوله ولو ميتة) عبارة التحفة وان كان أحدهما
مكرهاً أو ميتاً لكن لا ينقض وضوء الميت قال بعضهم أوجنبها وانما يتجه اذا جاوزنا كاحهم انتهى
وأشار بالغاية إلى الخلاف في ذلك في الرافعي وان لمس ميتة فوجهان ينظر في أحدهما إلى عموم اللفظ
والثاني إلى أن لمسها ليس في مظنة الشهوة والاصح الاول كما يجب الغسل بالإيلاج فيها (قوله عمداً أو
سهواً) خلافاً للضعيف القائل بعدم النقض باللمس سهواً (قوله ولو بعض أو أشل أو زائد) الغاية الرد وعبارة
التحقيق أو لمس عضواً أو أشل أو بأشل أو زائداً أو بلا قصد انتقض على الصحيح (قوله لقوله تعالى
أولامستم النساء) الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك لقوله تعالى فهو دليل لكون التلاقي
المذكور من نواقض الوضوء (قوله أي لمستم) أي لا جامعهم لانه خلاف الظاهر قال الكمال بن أبي
شريف والمتجه ان الملامسة حقيقة في تماس البدنين بشئ من أجزائهما من غير تقييد باليد وعلى هذا
فالجماع من أفراد مسمى الحقيقة فيتناوله اللفظ قال الكردى وتفسيرهم لامستم بلمستم أن استعمال الثاني
في الجماع أقل من الاول كما في البيضاوى والأفامستم يستعمل أيضاً على القلة وقد قال ابن عباس أو جامعهم
وصح عن ابن عمر أنه قال قبله الرجل وجسها من الملامسة وقال صلى الله عليه وسلم لما عز لعلك لمست
وقال تعالى فامسوه بأيديهم ولا جماع بالاجماع في الأيدي (قوله كما في قراءة) أي سبعية في النساء
والمائدة قال الشاطبي رحمه الله تعالى

* ولا مستم أقصر تحتها وبها شفاء *

أشار بالشين إلى حمزة والكسائي فأنهم ما قرأوا مستم بالقصر في السورتين كما أشار إليه بقوله تحتها وبها شفاء
للباين القراءة بالممد فهم ما وتعبير الشارح رحمه الله بكما في قراءة أولى من تعبير غيره كما قرئ به لان المشهور
عندهم أن الاولى إشارة للسبعية والثانية للشاذة كما قرره بعض مشايخنا وانما فسر بذلك لان القرآن
كالحديث يفسر بعضها بعضاً فهو أولى من غيره قال العراقي

وخبر ما فسدته بالوارد * كالدخ بالدخان لابن الصائغ

وخبر كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلى ولا يتوضأ ضعيف من طريقه الوارد منهم او غمزه

بخلاف المحرم فانه ليس مظنة لها قطعاً الخ والمعتمد كما علمت النقض لكن بالنسبة للحى دون الميت فلا ينتقض طهره فلا يعاد غسله ولا وضوءه
بذلك (قوله ولو بعض أو أشل أو زائداً أو بلا قصد) إشارة إلى أن لمس بعض أو أشل أو زائداً أو بلا قصد انتقض على الصحيح اهـ كما في قراءة أى في السبع وهى قراءة حمزة والكسائي وخلف في النساء والمائدة ووجه تفسير الفقهاء
لامستم بقراءة لمستم ان استعمال لمستم كناية عن الجماع أقل من الملامسة كما في تفسير البيضاوى والأفامستم يستعمل أيضاً في الجماع وقد
قال ابن عباس المراد جامعهم وفسر ابن عمر اللبس بالجلس باليد أو غيرها فقد صح عنه أنه قال قبله الرجل امرأته وجسها به من الملامسة فن
قبل امرأته أو جسها به فعليه الوضوء ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لما عز لما قال زينت لعلك لمست قال تعالى فامسوه بأيديهم
ولا جماع باليد

(قوله وغيرها) كذلك في فتح الجواد وزاد في الامداد او بها والحق غيرها بها اه وفي شرح النبيه الخطيب او باليد فقط كما فسر به ابن عمر وغيره والحق باليد غيرها اه وهي عبارة شرح الر وض لشيخ الاسلام وجرى على هذا الثاني في التحفة وكأنه ليكون الشافعي نص عليه والا فلا خلاف الا انه على الاول غير اليد منصوص عليه وعلى الثاني مقبوس على المنصوص عليه وهو اليد (قوله مظنة) عبارة النهاية لابن الاثير المظان جمع مظنة وهي بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعدنه مفعلة من الظن بمعنى العلم وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء اه وافاد بقوله كغيره مظنة عدم اشتراط وجودها بالفعل ا كتفاء بمظنتها (قوله لا تليق بحال المتطهر) هذه حكمة ذلك لا الدليل والا فديقال ان ثوران الشهوة بالفعل لا ينقض الطهر فكيف بالمظنة فان قلت انه في اللبس له اختيار قلنا انتم قلتم بالنقض وان كان من غير اختياره (قوله كلهم الاسنان) كذلك النعمة وغيرها وزاد فيها اللسان قال وهو متجه خلافا لابن عجيل الخ وارتضى ذلك مر وغيره كشيخ الاسلام والخطيب وخرج بذلك باطن العين من سوادها وبياضها وكل عظم طهر فلا ينقض ذلك عند الشارح وخالف الجلال مر فقال بالنقض فيهما وتوسط الخطيب فقال بالنقض في لحم العين دون العظم (قوله وخرج بما ذكره الخ) خرج به ايضا ما اذا كان أحدهما جانيا فلا ينقض عند الشارح وبناءه في التحفة على تجويز ٣٠٨ نكاحهم والراجح عند الشارح عدمه وقال الخطيب في الاقتناع ينبغي أن يبنى ذلك على صحة

رجل عائشة وهو يصلى يحتمل انه بمائل ووقائع الحال الفعلية بسقطها ذلك (قوله واللبس الجبس باليد وغيرها) فهو من المشترك أو باليد فقط كما فسر به ابن عمر وغيره والحق باليد غيرها وعليه الشافعي رضى الله عنه قال شيخ الاسلام وهذا اختلاف في اللغة فعلى الاول يكون غير اليد مأخوذا بالنص وعلى الثاني يكون مأخوذا بالقياس (قوله والمعنى) أى الحكمة (قوله في النقض به) أى انتقاض الموضوع باللبس (قوله انه مظنة التلذذ) بكسر الظاء موضع الشيء ومعدنه مفعلة من الظن بمعنى العلم وافاد بقوله كغيره مظنة عدم اشتراط وجودها بالفعل ا كتفاء بمظنتها كردى (قوله المثير للشهوة) أى المهييج والمحرك لها من الاثارة أو الثوران (قوله التي لا تليق بحال المتطهر) قال الكردى هذه حكمة ذلك لا الدليل والا فديقال ان ثوران الشهوة بالفعل حيث لا لبس لا ينقض الطهر فكيف بالمظنة فان قلت ان في اللبس له اختيار قلنا انتم قلتم بالنقض به وان لم يكن له فيه اختيار انتهى فليتأمل (قوله والبشرة) أى معناها في الاصل (قوله ظاهر الجلد) أى خاصة (قوله وأراد بها) أى بالبشرة (قوله ما يشمل اللحم) أى فهو أعم (قوله كلهم الاسنان) أى واللسان وهو متجه خلافا لابن عجيل أى لا باطن العين سوادها وبياضها فيما يظهر لانه ليس مظنة للذة اللبس بخلاف ما ذكر فانه مظنة لذلك الا ترى ان نحو لسان الحليمة يلدن بمصه واسه كما صح عنه صلى الله عليه وسلم في اسنان عائشة رضى الله عنها ولا كذلك باطن العين وبه رد قول جمع بنقضه توهم ان لذة نظره تستلزم لذة لمسه وليس كذلك بدليل السن والشعر والفرق بأنهم مما يطرأ أو يزول لا يمدى لانهم لم يلاحظوا في عدم نقضهما الا أنه يلدن بنظرهما دون مسهما وهذا موجود في باطن العين فائدة مهمة لا يكتفى بالخيال في الفرق قاله الامام وعقبه بما يبين أن المراد به ما ينقدح من بعد دون ما يغلب على الظن انه أقرب من الجمع وعبر غيره بأن كل فرق مؤثر مالم يغلب على الظن أن الجامع أظهر أى عند ذوى السليقة السليمة والا فغيرها يكثر منه الزل في ذلك ومن ثم قال بعض الامة الفقه فرق وجمع انتهى تحفه (قوله وخرج بما ذكره)

منا كتحتمل وفي ذلك خلاف يأتى في باب النكاح ان شاء الله وقال الخطيب في النكاح من الاقتناع والمحرمات على واللبس الجبس باليد وغيرها والمعنى في النقض به انه مظنة التلذذ المثير للشهوة التي لا تليق بحال المتطهر والبشرة ظاهر الجلد وأراد بها ما يشمل اللحم كلهم الاسنان وخرج بما ذكره

قسمين تحرير مؤبد وتحرير غير مؤبد ومن الاول وان لم يذكره الشيخان اختلاف الجنس فلا يجوز للا دعى نكاح

جنسية كما قاله ابن يونس وأفتى به ابن عبد السلام خلافا للقهولى قال تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها اه بل في شرح العباب للشارح الذى يتجه أنه لا نقض وان قلنا بالضعيف انه يحل نكاحها للشك في أن مالمسه منها هو بدننها الاصلى أو غيره الذى هو الظاهر كما يدل عليه حمل استعماله في ريتها الدال عليها القرآن على ريتها الخلقية واعتمده الشهاب السيرلى قال والظاهر أن الحكم بذلك في المتولدين الا دعى وغيره اه واعتمده القليوبى أيضا وقال ان شيخه الز يادى رجع اليه آخرأ واعتمد الجلال الرملى النقض بذلك وحل المناكحة ووافقه الز يادى في حاشية المنهيج قال العلامة سبم في حاشية التحفة طاهره وان تطور في صورة حمار أو كلب مثلا ولا مانع من ذلك لانه بالتطور لم يخرج عن حقيقةه وهذا يظهر انه لو تزوج جنسية جاز وطؤها وان تطورت في صورة كلبة مثلا ولو مسخت الاثنى حيوانا كقرود وحمار فهل ينقض مسها فيه نظروسيأتى في الاطعمة ذكر اختلاف فيها لومسوخ حيوان ما كول بغير ما كول أو بالعكس هل ينظر لما كان في فعل أكله في الاول دون الثاني أو لما صار اليه فيعكس الحكم ويتجه تخرج ما هنا على ما هناك فان اعتبر ما كان حصل النقض والا فلا وعلى الثاني فيفرق بين المسوخ والتطور بأن المتطور لم يخرج عن حقيقةه بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت حمارا ويحتمل أن يحزم بعدم النقض ولو مسخ نصفها حمارا مع بقاء الحياة ولا احساس في النصف الاخر فيتجه النقض بمس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فان قلنا فيما لو مسخ كلها حمارا بالنقض بمسها فالنقض بلبس النصف الحجري هنا أولى أو بعدمه فيحتمل الفرق بأن النصف الحجري يعد من أجزائها تبعه الباقي ويحتمل أن يجعل النصف الحجري بمنزلة الظفر فليحرم اه ورأيت في فتاوى مر اذا مس

الا دعى ممسوخا انتقض وضوؤه لان المعتمد ان المسخ تغير صفة لا ذات اه وفي حاشية القليوبي للمحلى لا ينتقض الممسوخ ولو حيوانا لعدم التسمية فلو مسخ بعضه وبقى الاسم على الباقي نقض والا فلا اه وفي حاشية ع ش على م ر فيما لو تطورولى بصورة امرأة أو مسخ رجل امرأة قال ما حاصله الظاهر في الاول عدم النقض وأما المسخ فالتنقض به محتمل وقد يقال فيه بعدم نقض أيضا لاحتمال تبدل الصفة دون العين (قوله وان كان أحدهما الخ) أشار بان الى خلاف في ذلك قال

٣٠٩

أمرد حسن الصورة بشهوة لم ينتقض على الاصح قال الزركشي في الخادم وقضية تقييده الخلاف بالشهوة أنه لو لمس غيرها لا ينتقض قطعا لكن أطلق في الشرح الصغير الخلاف وكذا النووى في شرح المذهب

التقاء بشرى ذ كرين وان كان أحدهما أمرد حسنا أو أنثيين أو خنثيين أو خنثى مع غيره أو ذ كرين وأنثى بحائل وان رق ولو بشهوة (وينقض اللامس والممسوس) أى وضوؤهما لا شرا كهما في لذة اللس (ولا ينتقض صغير أو صغيرة)

ولم يتعرض اللغنى وقال في شرح المذهب لا ينتقض فان لمس رجلا وامرأة فحدث دونهما أو متناه وفيه قول للموس اه كلام خدام الزركشى وفي التحفة يسن الوضوء من كل ما قبل فيه انه ناقض كلس الامرد (قوله مع غيره) أى سواء كان ذلك الغير ذ كرا

أى المصنف بقوله التقاء بشرى الرجل والمرأة (قوله التقاء بشرى ذ كرين) عدل عن رجلين للإشارة الى أنه ليس المراد بالرجل فى المتن الذ ك البالغ ومثله يقال فى أنثيين (قوله وان كان أحدهما أمرد حسنا) أى أو كلاهما أمردين حسنين نعم يسن الوضوء من مس الامرد لانه قيل ينتقضه فى التحفة و يسن الوضوء من كل ما قبل انه ناقض كلس الامرد انتهى وسيأتى فى هذا الشرح مثله (قوله أو أنثيين) عطف على ذ كرين سواء كانتا جيلتين أو أحدهما جيلة أم لا ولو كانت عاتهما السحاق (قوله أو خنثيين) لاحتمال التوافق فيهما نعم لو اتضح الخنثى بما يقتضى النقض عمل به و وجبت الاعادة عليه وعلى من لامسه قاله القليوبي (قوله أو خنثى مع غيره) أى من ذكر وأنثى قال الاسنوى الا فى الخنثى للتأنيث فيكون غير مصروف والضماثر العائدة اليه يوثق بهما مذ كره وان اتضحت أنوثته لان مدلوله شخص صفة كذا وكذا نقله الجمل (قوله أو ذ كرين) هذا خرج من قوله الالتقاء وعبارة التحفة وعلم من الالتقاء أنه لا نقض بالمس من وراء حائل وهذه أولى من عبارة الرملى ومحل ذلك حيث لا حائل والا فلا نقض الخ فجعل ذلك قيد الان التعبير بالبشرة يخرج بالحائل فليست (قوله وان رق) أى الحائل بحيث لا يمنع ادراك البشرة ومن الحائل كفى التحفة ما تجدد من غبار يمكن فصله أى من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر أخذ ما يأتى فى الوشم لوجوب ازالته لامن نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد قال ع ش وكالعرق بالاولى فى النقض ما عوت من جلد الانسان حيث لا يحس بامسه ولا يأتى بغير زبرة فيه لانه جزء منه كاليد الشلاء ويأتى مثل ذلك فيما لو يبست جادة جهته حتى صارت لا يحس بما يصيبها فصاح السجود عليها ولا يكلف ازالة الجلد المذكور وان لم يحصل من ازالته مشقة (قوله ولو بشهوة) هذه الغاية لجميع المحترقات المذكورة كما هو ظاهر (قوله وينقض اللامس والممسوس) هذا تصريح بما أفهمه التعبير بالتلاقى والممسوس هو من وقع عليه اللس رجلا كان أو امرأة (قوله أى وضوؤهما) هذا هو الاظهر وقيل لا ينتقض وضوء الممسوس وقوفه مع ظاهر الآية وكما فى مس ذ كرينه وسيأتى رده (قوله لا شرا كهما فى لذة اللس) أى فهما كالمشتركين فى لذة الجماع وكالفاعل والمفعول قال فى التحفة وانما لم ينتقض وضوء الممسوس فرجه لانه لم يوجد منه مس لمظنة لذة أصلا بخلافه هنا انتهى وعبارة المغنى و فرق المتنولى بأن الملامسة مفاعلة ومن لمس انسا نأفقد حصل من الآخر اللس له وأما الممسوس فلم يحصل منه مس الذكر وانما حصل له مس اليد والشارح أناط الحكم بمس الذ كرينه ومنه يعلم الرد على القيل المذكور (قوله ولا ينتقض صغير أو صغيرة) أى لمسهما خلافا للامام داود الظاهرى رحمه الله حيث قال ينتقض الطهارة بمس الصغيرة قال العلامة الشيرازى فى الميزان وقد أطلعنى الله تعالى من طريق الالهام على دليل لقول الامام داود الظاهرى رضى الله عنه ينتقض الصغيرة التى لا تشبهى وهو أن الله تعالى أطلق اسم النساء على الاطفال فى قوله تعالى فى قصة فرعون يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم ومعلوم أن فرعون انما يستحي الانثى عقب ولادتها فكما أطلق الحق تعالى اسم النساء عقب ولادتها فى قصة الذبح فكذلك يكون الحكم فى قوله تعالى أولا مستن النساء بالقياس على حد سواء وهو استنباط حسن لم أجده لغيرى فانه يجعل علة النقض الانوثة من حيث هى بقطع النظر عن كونها

أو أنثى على التفصيل السابق آنفا عن المجموع (قوله وان رق ولو بشهوة) كانه أشار بان ولوالى ما ذ كره ابن الرفعة فى المطلب حيث قال ولفظ النساء يخرج الذ كرينا كما لو اسوا لمساو بشهوة أو غير شهوة وهو المشهور فى المذهب لانا وان لاحظنا معنى الآية فلا تترك ملاحظة الاسم وبعض الاصحاب وهو الاصل طخرى لاحظته مجردا عن الاسم فنقض الوضوء بمس الامرد بشهوة كما حرم نظره بشهوة بل وبغير شهوة من غير حاجة كما ذ كره فى المذهب وهو لحاظ العين المجردة وقضية ذلك أن بطرده من طريق الاولى فى المرأة اذا لمست بشهوة مع حائل رقيق لا يمنع الالتئاذبها ولم أر من قال به بل الشافعى فى الام نص على عدم النقض بذلك وذ كرين الرفعة عبارة الام فى ذلك قال فى التحفة ومن الحائل ما تجدد من غبار يمكن فصله أى من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر أخذ ما يأتى فى الوشم لوجوب ازالته لامن نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه (قوله اللامس والممسوس) أما اللامس فلا خلاف فيه وأما الممسوس فعلى الراجح من أقوال الشافعى

تَشْتَهِي أو لا تشتهي فقس عليه يا أخى كلما تطلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب والسنة وإياك أن ترد كلام أحد من الأئمة وتضعفه بفهمك فإن فهم مثلك إذا قرن بفهم أحد من الأئمة المجتهدين كان كالمباء والله أعلم انتهى فنسأل الله الحفظ والسلامة ونرجوه أن يفيض اليانهم البركة (قوله ان كان كل منهما) أى الصغير والصغيرة (قوله بحيث لا يشتهي) يعنى لم يبلغ كل منهما ما حد يشتهي بقينا فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذكرك فى الرجل وميل القلب فى المرأة قاله الباجورى فليتنامل يقينا (قوله عرفا غالبا) كذا جمعهما فى فتح الجواد ولم أره فى كلام غيره بل بعضهم اقتصر على غالبا وأكثرهم اقتصر على عرفا وحينئذ فالظاهر أن الشارح رحمه الله أراد بذلك التأكيد كقولهم العادة الغالبة وبمحتمل الجمع بين العبارتين قال فى التعريفات العرف ما استقرت عليه النفوس بشهادة العقول وتلقته الطباع بالقبول وهو حجة أيضا لكنه أسرع الى الفهم وكذا العادة وهى ما استمر الناس عليه على حكم العقول وعادوا اليه مرة بعد أخرى انتهى بالحرف فليتنامل (قوله لذوى الطباع السليمة) أى لاصحاب الطباع السليمة قال البيجورى كالامام الشافعى والسيدة نفيسة انتهى والطباع بكسر الطاء والمتبادر من كلامه كغيره أنه جمع بدليل اضافة ذوى ووصفه بالسليمة ولان فعلا لا مطرد فى جمع فعل صحيح العين ككعب وكعاب قال ابن مالك فعل وفعله فعال لهما * وقل فباعينه اليانهمما

لكن مقتضى ما فى الصحاح أن الطباع مفرد وعبارته الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهوى الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى فليحذر (قوله فلا يتقيد) أى كل من الصغير والصغيرة (قوله بابين سبع سنين أو أكثر) لعل الظاهر أن يقول أو أقل الآن يجعل النائب عن الفاعل حد الشهوة فليتنامل وهذا أعنى التقييد بما ذكره المعتمد وقيل الصغير والصغيرة من له سبع سنين فادونها (قوله لاختلافه) أى حد الشهوة وهو تعميل لعدم التقييد بما ذكر (قوله باختلاف الصغار والصغيرات) قال القليوبي وعليه فهل بلوغ حد الشهوة هو جد فبادونها أو لا هو جد الا فيما فوقها راجعه وعلى ذلك فاما مقداره حرره (قوله وذلك) تعليل للثنى أى عدم نقض الصغير والصغيرة (قوله لانتفاء مظنة الشهوة حينئذ) أى حين الصغر وتوهم بعض ضعفة الطلبة من العلة نقض وضوء الصغيرة لان ما موسها وهو الكبير مظنة الشهوة وليس فى محله فانها الصغرها ليست مظنة لاشتغالها بالمعوس فلا ينتقض وضوؤها كما لا ينتقض وضوؤه قاله عرش (قوله بخلاف عجز شوها) أى فانها تنتقض الموضوع والعجز امرأة مسنة قال ابن السكيت ولا يؤثرب بالماء أى على الافصح وشوها مؤنث أشوه من الشوه بفتح تين وهو قبح الخلقة فهى قبيحة المنظر عابسة الوجه والجمع شوه بضم الشين قال ابن مالك * فعل لنحو أوجرو وجرا * (قوله أو شيخ هرم) أى فانه ينتقض وهرم بكسر الراء كزمن والجمع هرمى كزمنى (قوله استصحب بالما كان) أى من الشهوة فهو تعميل لمخالفتهم بالصغير والصغيرة (قوله ولا نهما) عطف عليه والضمير للمعجوز الشوها والشيخ الهرم (قوله مظنتها) أى الشهوة (قوله فى الجملة) أى فاكنتفينا بذلك فى النقض كما تقرر (قوله اذ لكل ساقطة لاقطة) تعليل لهذه العلة الثانية قال بعض الفضلاء أصل هذا مثل استعماله فى الكلام معناه لكل ساقطة من الكلام لاقطة تسمعه وتحصيه أو لكل ساقطة من التمار لاقطة من الايدى فالتاء فى ساقطة ولاقطة للبالغة للتأنيث كما فى مطلب ابن الرفعة ثم استعمل هذا المثل فى النساء ومعناه اذ لكل ساقطة من النساء لاقطة من الرجال بمعنى أنها ان سقطت عند شخص فقد يلتقطها شخص آخر ولا تبقى مهملة فهى عند من سقطت من عينه غير مشتهاة وعند غيره قد تكون مشتهاة فلهذا انتقض الموضوع بمسها انتهى قال الحافظ وجيه الدين ابن الديبع فى التميز ليس بمحدث وانما هو من كلام بعض السلف (قوله ولا ينتقض شعروسن) أى الموضوع وينبغى أن يلحق كل عظم ظهر بل أولى لان فى نظر السن لذة بخلاف نظر هذا وقول الانوار المراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر مراده ما صرحوا به هنا من أنها طاهر الجلد وما لحق به كما مر وقول جمع بنقضه يرده أن هذا لا يلتذ به بسنه ولا ينظره كما تقرر قاله فى التحفة ووافقه فى المنعنى وخالفه

ان كان كل منهما بحيث (لا يشتهي) عرفا غالبا لذوى الطباع السليمة فلا يتقيد بابين سبع سنين أو أكثر لاختلافه باختلاف الصغار والصغيرات وذلك لانتفاء مظنة الشهوة حينئذ بخلاف عجز شوها أو شيخ هرم استصحب بالما كان ولا نهما مظنتها فى الجملة اذ لكل ساقطة لاقطة ولا ينتقض شعروسن

وما أخذه قراءة أو لاسم وما أخذ الثانى قراءة أو لاسم (قوله عرفا غالبا) يقينا كما فى التحفة (قوله فلا يتقيد بابين سبع سنين الخ) أى خلافاً من قيد بذلك فقد رد التحديد فى المجموع (قوله اذ لكل ساقطة لاقطة) رأيت فى المطلب لابن الرفعة ما نصه الماء فى قوله ساقطة لاقطة للبالغة وهذا مثل استعماله فى غير هذا يعنون به لكل ساقطة من الكلام لاقطة لسمعه منك فتحصيه عليك اه

(قوله اذلايلتدبلمسها) أي انما يلذ بالنظر اليها وهو غير ناقض (قوله محرم) قال مر في النهاية المحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأييد بسبب مباح لحرمها قال واحترز بالتأييد عن محرم جمعها مع الزوجة كاختها وبالمباح عن أم الموطوءة بشبهة وبناتها فانها محرمان على التأييد وليست بمحرم له لعدم اباحة السبب اذ وطء الشبهة لا يوصف ٣١١ باباحة ولا تحريم ولا يرد على

الضابط زوجته صلى الله عليه وسلم مع أن الحمل صادق عليهم وليس بمحرم لأن التحريم لحرمته صلى الله عليه وسلم لا لحرمتهن ولا الموطوءة في نحو حيض لأن حرمتها اعارض بزولها ما أردت نقله من النهاية وقول النهاية وطء الشبهة لا يوصف الخ قال ع ش في حاشيته عليها محمل ذلك فيما لو اشتهت عليه زوجته

وظفر) اذلايلتدبلمسها (و) لا ينقض (محرم بنسب أو رضاع مصاهرة) كأم الزوجة لانتهاء مظنة الشهوة وخروج بالمحرم المحرمة باختلاف دين

بأجنبية ونحو ذلك أما لو وطئ أمة فرعه أو مشتركة فان وطأه حرام مع كونه شبهة فقولهم وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة ليس على اطلاقه بل محله في شبهة الفاعل دون المحل والطريق اه وقول نهاية مرز وجاته صلى الله عليه وسلم قال ع ش في حاشيته أما سائر الانبياء فلا يحرم نكاح أزواجهم بعد موتهم على المؤمنين قاله القضاة في عيون المعارف

في التهايه (قوله وظفر) أي لا ينقض الوضوء مس ظفر وكذا جزء منفصل وان ألصق بعد بجمرة الدم لوجوب فصله كما في الجراح بل وان لم يجب فصله خشية مخذور تيمم منه فيما يظهر لانه مع ذلك في حكم المنفصل وانما لم يجب الفصل لعارض بدليل انه لو زالت الخشبية وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بان نما وسرى اليه الدم احتمل ان يلحق بالمنفصل الاصل وله وجه وجهه واحتمل انه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم لانه بالفصل الاول صار أجنبيا فلم ينظر لعود حياة ولا غيره ومن ثم لو ألصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمنفصل وان نما جزما كما هو ظاهر فعملنا ان عود الحياة وصف طردى لا تأثير له الا ان كان فوق الصف خلا فان قال ينقض النصف أيضا ولمن قال لا ينقض الا النصف الذي فيه الفرج وعجيب استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساد لان الفرج لا يدخل له هنا قاله في التحفة (قوله اذلايلتد) تعاميل لعدم النقض (قوله بلمسها) أي الشعر والسن والظفر وقيد باللس لانه يلذ بنظرها والنظر هنا على لذة الماس ولذا لم يقل اذلايلتدبها وبه اندفع ما توقف بعضهم في هذا التعليل نعم عبارة الشيخ أوضع وهي لان معظم الالتئاذ في هذه انما هو بالنظر دون اللس انتهى زاد في الاسنى ولان لامسها لمس امرأة ولا رجلا (قوله ولا ينقض محرم) أي في الاظهر قال في المغنى والثاني تنقض لعدم الآية والقولان مبنيان على انه هل يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه أولا والاصح المواز وقيل لا ينقض المحرم من النسب وينقض من غيره انتهى وذلك المعنى هنا أن اللس مظنة الالتئاذ المحرك للشهوة وذلك انما يتأتى في الاجنبيات بخلاف المحارم قال الشيخ عميرة اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعديه للميتة أي مع أنها لا تشتهى وتنقض قال الاسنوى اعلم أنهم لم يجروا في الترجيح على غلط واحد فانهم اعتبروا المعنى وهو الوقوع في مظنة الشهوة في جميع الصور ما عدا مسئلة الميتة والعجز التي لا تشتهى وفي العضو الزائد والاشل فان الاصح فيها الانتقاض تمسكاً بعموم الآية ولم ينظر وافيه المعنى وفي الجواب عنه عسر انتهى قال في الايام لا عسر لما تقر بأن كلافه المعنى وهو كونه مظنة لها ولو في الجملة بخلاف المحرم فانه ليس مظنة لها قطعاً فتأمل (قوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة) ذكر في الدقائق ضابط المحرم بانه من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها وسيأتى الكلام على هذا الضابط وجه المحارم ثمان عشرة سبع من النسب وسبع من الرضاع وأربع من المصاهرة وهي المنظومة في قول بعضهم

أما الذي لعينه فكان النسب * وذاك في سبع نساء مجتنب
أم وبنت ثم أخت مطلقا * وعممة وخالة فلتلحقا
وبنت أخت وأخ والسبع * من الرضاع صح فيها المنع
وامنع من الاصهار زوجة الاب * وزوجة ابن من جميع الرتب
وزوج بنت مطلقا وزوج أم * لكن ذاقل الدخول ما حرم

(قوله كام الزوجة) تمثيل للمحرم من المصاهرة كما لا يخفى (قوله لانتفاء مظنة الشهوة) تعليل لعدم النقض بلمس المحرم (قوله وخروج المحرم) بفتح الميم والراء بوزن جعفر ومعناها في الاصل الحرمة التي لا يحل انتهاكها والمراد هنا ما سبق آتفا عن الدقائق (قوله المحرمة) بصيغة اسم المفعول المشدد الراء (قوله باختلاف دين) هذا خرج من التأييد في الضابط السابق وذلك كالجوسية والوثنية فانه ينتقض الوضوء بلمسها قال في التحفة لان محرم بها عارض يزول وجعلها كالرجل في حل اقراضها وتماكها باللقطة انما هو لقيام المانع المخرج من مشابهة ذلك لاعارة الجوارى للوطء فاندفع ما لبعضهم هنا انتهى من الاعتراض وسيأتى بيانه

والاقرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زوجته صلى الله عليه وسلم فعهرام اه (قوله المحرمة باختلاف دين) بفتح الراء المشددة من التحريم وذلك كالجوسية فانها تنقض الوضوء بلمسها لان تحريمها عارض يزول وجعلها كالرجل في حل اقراضها وتماكها باللقطة انما هو لقيام المانع بها المخرج عن مشابهة ذلك لاعارة الجوارى للوطء

(قوله ما لم يطرأ عليه تحريم مصاهرة الخ) قال في شرح العباب وتناول التعريف ما لو نكح الموطوءة بشبهة ودخل بها فان أمهاتها يصرن محارم بالعقد وبناتها يصرن بالدخول ولا نظير لتحريمهن قبل ذلك بوطء الشبهة لا تقطاع أثرهما هو أقوى منه في سبب التحريم وهو النكاح بدليل ترتب حكمه فدعوى الاسنوي ومن تبعه خروج ذلك عن الحد لان السبب المباح وهو العقد والدخول لم يحرمهن لانهن حرم من قبل ذلك ويستحيل تحصيل الحاصل ليست في محلها اه وكذا دعوى الزركشي ايراد البنت المنفية باللعان التي لم يدخل بها قال فانها تحرم على التأيد على الاصح ومع ذلك فهي كالأجنبية في نحو النظر والخلو لان نكحها على تسليم ما ذكره آخر ليس لحرمها كما هو ظاهر وكذا قوله ان عبد المرأة محرم لها في الخلو ونظره وينقض وضوؤها بالامساكة فقد وجدت بعض الاحكام مع انتفاء الضابط اه لان جواز نظره وخلوته ليس لكونها محرما اه ٣١٢ قول العباب (قوله ولو غير محصورات) أشار بلوالى خلاف في ذلك قال في الايعاب أثناء

كلام له وبه رد قول الزركشي ومن تبعه ان اختلطت بغير محصورات انتقض لجواز النكاح او بمحصورات فلا ثم قال وكلام بعضهم فيه ميل الى النقض مطلقا ولا تعويل عليه الى آخره وفي مبحث الاجتهاد من الايعاب ما نصه سيأتي ان نحو الالف غير

أولعان أو وطء شبهة ما لم يطرأ عليه تحريم مصاهرة أو رضاع ولو اشتبهت محرمه بأجنبيات ولو غير محصورات فلا نقض

محصورات ولو نحو العشرين مما يسهل عده بمجرد النظر محصورات وبينهما وسائط تلحق بأحدهما بالظن وما وقع فيه الشك استفتى فيه القلب قاله الغزالي اه (قوله فلا نقض) قال مرفى النهاية ويؤخذ منه انه لو تزوج من مثل هل بينه وبينها رضاع محرم أو لا أو

(قوله أولعان) عطف على باختلاف وقوله أو وطء شبهة وهذا خرج من حرمها فان تأييد تحريم الملاعة لا حرمها بل للتعليل عليها فهي غير محرم (قوله أو وطء شبهة) هذا خرج من الضابط بسبب مباح كام الموطوءة بالشبهة ونحوها اذا السبب اما حرام اذا كانت الشبهة شبهة محل كوطء الامة المشتركة أو شبهة طريق كالوطء بالنكاح والشراء الفاسدين أو لا بوصف باباحة ولا تحريم ان كانت الشبهة شبهة فاعل كوطء من طهار وجته لكونه ليس فعل مكاف لكونه غافلا فتدبر (قوله ما لم يطرأ عليه) أى على من ذكر من المحرم باختلاف الدين أو اللعان أو وطء الشبهة وهذا اشارة الى ما عترض على الضابط السابق وعبارة الشهاب الرملى في حواشى الروض بعد تقرير تلك المحترقات واعتراض عليه بن وطئت بشبهة ثم تزوجها ودخل بها اذا لم يتجه الحكم على أمهاتها وبناتها بالمحرمة ولم يشملهن التعريف لان تحريمهن كان قبل السبب المباح ويستحيل تحصيل الحاصل وبأن واج النبي صلى الله عليه وسلم فان التعريف يشملهن ولن يحارم وبالموطوءة في الحيض والاحرام ونحوهما وبالمعقود على أمهاتها عقدا حراما كان وقع بعد الخطبة وأجاب القاتاني عن الاول بان المحرمية ثبتت بالسبب المباح بعد ان لم تكن وهذه معارف فصل بوطء الشبهة الحرمه المؤبدة لا على جهة المحرمية وبالسبب الحرمه المؤبدة على جهة المحرمية فلا حرمه المؤبدة جهتان واعتباران وعن الثاني بان المراد بالحرمه الاولى والاحترام الاولى في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم والثانوى لمن رضى الله عنهن وعن الثالث والرابع بان المراد باباحة السبب نظر الذات وهو في المذكورات كذلك وانما حرم فهن نظرا لعارضه انتهى بالحرف وسيأتى آتفا عن الايعاب ما يوافق (قوله تحريم مصاهرة أو رضاع) أى وذلك كان نكح موطوءة بالشبهة ودخل بها فان أمهاتها يصرن محارم بالعقد وبناتها يصرن بالدخول فيتناولهن الضابط السابق ولا نظير لتحريمهن قبل ذلك بوطء الشبهة لا تقطاع أثرهما هو أقوى منه في سبب التحريم وهو النكاح بدليل ترتب حكمه فدعوى الاسنوي ومن تبعه خروج ذلك عن الحد ليست في محلها وكذا دعوى الزركشي ايراد البنت المنفية باللعان التي لم يدخل بها قال فانها تحرم على التأيد على الاصح ومع ذلك فهي كالأجنبية في نحو النظر والخلو لان نكحها على تسليم ما ذكره آخر ليس لحرمها كما هو ظاهر أفاده الكردي عن شرح العباب وكان أراضعت نحو المجوسية زوجته الصغيرة (قوله ولو اشتبهت محرمه) أى مطلقا كما هو ظاهر (قوله بأجنبيات ولو غير محصورات) في الايعاب ان نحو الالف غير محصورات ونحو العشرين مما يسهل عده بمجرد النظر محصورات وبينهما وسائط تلحق بأحدهما بالظن وما وقع فيه الشك استفتى فيه القلب قاله الغزالي اه وأشار بالغاية الى رد الزركشي من أن الالتقاء في هذه الحالة ينقض قال لانه لو نكحها جاز انتهى وهو بعيد لان الطهر لا يرفع بالشك ولا بالظن كما سيأتى والنكاح لو منع منه الشاك فماذا كره لانسده عليه باب النكاح فتدبره (قوله فلا نقض) ذكره الدارمي لانه شك في محرمية

المعوسة

اختلطت محرمه بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه وبسببها لم ينقض طهره ولا طهرها اذا الاصل بقاء الطهر وقد أفتى به والد رحمه الله ولا بعد في تبعيض الاحكام كما لو تزوج مجهولة النسب ثم استباحها أبوه ولم يصدقه الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت أخوتها منه ويبلغز بذلك فيقال زوجان لا نقض بينهما اه ونقل الخطيب في شرح التنبيه النقض فيما تقدم حيث تزوج بها عن افتاء شيخه الشهاب الرملى واعتمده فهو مخالف لما نقله ولد الشهاب الرملى عن افتاء قال ولا شاهد لايه أيضا كما سمعته من شيخنا الدمياطى في الدرس ناقلا عن البجيرمي* ويبلغز به فيقال يصح نكاح الاخت في مذهب الشافعي اكن لاثباتيه لهما والله أعلم

والده من عدم النقص وان تزوج بها فيكون ما نقله عن الخطيب من المرجوع عنه ومن اعتمد عدم النقص وان تزوج بها ابن قاسم والزبادى والحلبى وغيرهم وفي النهاية يؤخذ من العلة أن محل عدم النقص ما لم يمس في مسألة الاختلاط عددا أكثر من عدد محارمه والا انتقض اه وهو واضح ولا يبعد أن يكون مثله ما لو علم أن محرمة أبيض اللون مثلاً فمس من هو أسوده وان لم أقف على من نبه عليه والضابط أنه لا ينقض مع الاحتمال ولا ينقض الجزء المنفصل حيث لم يكن فوق نصف المفصول منه قال في التحفة وان التصق بعد بمحارمة الدم لوجوب فصله كما يأتي في الجراح بل وان لم يجب فصله لخشية محذور ربيع تيمم منه فيما يظهر لانه مع ذلك في حكم المنفصل وانما لم يجب الفصل العارض بدليل أنه لو زالت الخشية وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بأن نما وسرى اليه الدم احتمل أن يلحق بالمتصل الاصل وله وجه وجيه واحتمل أنه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم انه بالفصل الاول صار أجنبياً فلم ينظر والعود حياة ولا لغيره ومن غم له الصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتصل وان نما جزماً كما هو ظاهر فعلمنا أن عود الحياة رصف طردى لا تأثير له اه كلام التحفة وفي حواشي التحفة لسم لو ألحق بمحله فالتعم وحلته الحياة فالوجه عدم النقص بلمسه ولو ألصق عضو بهيمة بامرأة فالتعم وحلته الحياة فلا يبعد النقص لانه صار جزءاً من المرأة اه وفي الطلاق من التحفة في فصل بعض شروط الصيغة والمطلق مانصه نعم لو انفصل بمحو اذنها أو شعرة منها فاعادته فثبت ثم قال اذ ذلك مثلاً طالق لم يقع نظراً الى أن الزائل العائد كالذي لم يعد ولان محو الاذن يجب قطعها كما يأتي في الجراح اه قال الزبادى في شرح المحرر وقيد ذلك شيخنا ر بما اذا لم تخف من ازالته محذور تيمم والا وقع اه وفي الجراح من التحفة ولا يستقط قود ولا أرش بالتصاق اذن بمدا بانه جميعها ويجب قلعها حيث لم يحس بمسح تيمم كما هو ظاهر بخلاف معلقة بجلدة التصف وذاك لان الدم وان قل لما انفصل معها ثم عاد بعد انقضاءها عن البدن بالكلية بلا حاجة لمحل الذي صار ظاهراً على وجهه لم يلحق بالمعفو عنه في غير ذلك لان هذا الفس بخلاف عود المعافى لان به تبين لا خلل **تنبيه** سبق ان للمعلق بجلدة حكم المبان حتى يجب فيه القود أو كمال الدية ولا ينافيه ما تقرر في الاذن المتعلقة بجلدة لانها بالنسبة لعدم وجوب ازالته الا غير لانهم انصروا اجنبية عن البدن بالكلية الى آخر ما قاله في الجراح اما اذا كان فوق النصف فينقض أو دونه فلا وانصفاً اختلفوا فيه فحكى بعضهم وجهين بلان جميع فقال في التحفة بعدم النقص قال خلافاً لمن قال ينقض النصف أيضاً اه وجرى على عدم النقص الشارح أيضاً في الامداد وقيد النقص بما فوق النصف في فتح الجواد واعتمده الخطيب في شرح التنبيه ٣١٣ وفي الاقناع للخطيب لو قطعت المرأة

نصفين هل ينقض كل منهما
أولاً وجهان والاقرب
عدم الانتقاض قال

الرابع مس قبل الا دمي

الناشرى ولو كان أحد

الجزأين أعظم نقض دون

المعوسة والاصل بقاء الطهارة قال في النهاية يؤخذ منه لو تزوج من شئ هل ينقض ويظهر انصاع محرم أولاً واختلطت محرمه بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرط لم ينقض طهوره ولا طهورها اذا الاصل بقاء الطهر ولا يبعد في تبعض الاحكام كما لو تزوج مجهولة النسب ثم استلحقها أبوه وثبت نسبها منه ولم يصدقه الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت أخوتها يؤخذ من العلة أن محل عدم النقص ما لم يمس في مسألة الاختلاط عددا أكثر من عدد محارمه والا انتقض اه ما يخصا وفقه في ذلك جميع وخالفه في بعضه الخطيب راجع المغنى وغيره (قوله الرابع) أى من النواقض الاربعة (قوله مس قبل الا دمي) أى الواضح

* ٤٠ - ترمسى - ل - غيره اه والذي يظهر انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم امرأة نقض والا فلا وكذلك في المغنى قال فيه وان كنت جربت على كلامه في شرح التنبيه وفي النهاية قال الناشرى في نكته ان العضوان كان دون النصف من الا دمي لم ينقض بلمسه أو فوقه نقض أو النصف فوجهان اه والاوجه انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم أنى نقض والا فلا ولهذا قال الاشبهونى الاقرب ان كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الاعلى وان شق نصفين لم يعتبر واحد منهما زال والاسم عن كل منهما اه ما نقله في النهاية وهو قول النهاية والاوجه الخ يعود الى قول الناشرى أو نصفاً فوجهان أو الى جميع ما سبق ظاهر كلام سم في حاشية التحفة بميل الى الثاني حيث قال قوله الا ان كان فوق النصف المدار على ما يطلق عليه اسم أنى اه وكذلك الحلبي حيث قال في حاشية المنهج ولو بعضاً حيث يسمى بهذا الاسم أى يقال له ذكر أو أنى فالبعض شامل للصور الثلاث السابقة في كلام الناشرى وصرح بذلك الزبادى في حاشية المنهج حيث قال لو قطع الرجل أو المرأة قطعتهن تساو يا أم لا فالمدار على بقاء الاسم فان بقى نقض والا فلا اه (قوله مس قبل الا دمي) اعلم ان الذي يتلخص من كلامهم أن المس يخالف اللبس في هذا الباب من تسعة أوجه أحدها ان اللبس لا يكون الا بين شخصين والمس يكون كذلك ويكون من شخص واحد نأنيهاً ان اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والانثيين نأنيهاً اللبس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون الا بطن الكف رابعها اللبس يكون في أى موضع من البشرة والمس لا يكون الا في الفرج خاصة خامسها ينقض وضوء اللبس والمس وفي المس يختص النقص باللبس من حيث المس سادسها اللبس المحرم لا ينقض بخلاف مس سابعها اللبس العضو المبان لا ينقض بخلاف مس الذكر المقطوع ثامنهم اللبس الصغير والصغيرة الذين لم يبلغا حد اشتبهان فيه يقينا عند ذوى الطبائع السليمة لا ينقض بخلاف مسهما ناسعهما اللبس المنغية باللعان لا ينقض كما يحتمل الشارح في الامداد بخلاف مسها وعبارة الامداد الذي يتجه خلافاً لما يأتي عن البلقينى في النكاح ان بنته المنغية بلعان لا تنقض أخذاً من قولهم لو اشبهت محرمه بأجنبيات فلا نقض لاحتمال ان تكون المعوسة محرمه اه ولك أن تقول ان دخل بامها فلا كلام في عدم النقص ولا يسع البلقينى المخالفة فيه لانها وان لم تكن بنته بنت زوجته والى بيته لا تنقض الوضوء وان لم يدخل بامها فنأنيهاً ان احتمال

المحرمية حتى يؤخذ عدم النقص من قولهم لو اشبهت محرمة بأجنبيات الان يقال باحتمال استدخال الماء وعليه اذا لم يحتمل ذلك بأن يتحقق عدم خروج ماء منه فكيف الحكم حينئذ والذي يظهر لي حينئذ ما قاله البلقيني اذا احتمل حينئذ في محرماتها حتى يحال الحكم عليه لان العقد على الام لا يحرم البنت واحتمال انعقادها من مائه منتف في اوجه عدم النقص حينئذ هذا هو الذي يقتضيه المدرك الان تكون المسئلة منقولة وقول الامداد والذي يتجه الخ يفيد ان ذلك بحث له وليس بمقتول فالوجه ما قاله البلقيني فخره بانصاف ولا نظير لكونه لو استلحقها بعد النفي لحقته لان هذا حكم ظاهر الشرع والاف يحرم عليه استدخالها حيث علم انها ليست منه كما انه يحرم عليه عدم نفيها باللعان حيث علم انها ليست منه مع انه لو لم ينفها لحقته حيث أمكن في الظاهر كونها منه وبعبارة الشارح في النكاح من الامداد تحرم المنفية باللعان وان لم يدخل بها على الاصح وتعدى حرمتها الى سائر محارمه لانها لا تنتفي عنه قطعا بدليل حقوقها به لو اكدب نفسه ورجح البلقيني انه لا يثبت لها المحرمية في جواز النظر والخلوة وعدم انتقاض الوضوء بمسها والاذرى أنه يقتل بها ويحسدان قذفها ويقطع ان سرق مالها وتقبل ٣١٤ شهادته لها وهو متجه وكلام التهمة يقتضيه ووقع في نسخ الروضة

قال في المغني فان كان مشكلا فاما ان يكون الماس له واضحا ومشكلا وفي ذلك تفصيل وهو ان مس مشكل فرجى مشكل أو فرجى مشكلين بان مس آلة الرجال من أحدهما وآلة النساء من الآخر أو فرجى نفسه انتقض وضوؤه لانه مس في غير الثانية الصادقة بمشككين غيره وب نفسه ومشكل آخر لكن يعتبر فيها ان يمنع من النقص مانع من محرمية أو غيرها ولا ينتقض بمس أحدهما فقط لاحتمال زيادته ولو لمس أحدهما وصلى الصبح مثلثا من مس الآخر وصلى الظهر مثلا أعاد الاخرى ان لم يتوضأ بين المسين عن حدث أو عن المس احتياطا ولم يظهر له الحال لانه محدث عندها قطعاً بخلاف الصبح اذ لم يعارضه شيء وان مس رجل ذكر حتى أو مست امرأة فرجه انتقض وضوء الماس اذ لم يكن بينهما محرمية أو غيرهما يمنع النقص مما مر لانه ان كان مثله فقد انتقض وضوؤه بالمس والاف بالمس بخلاف ما اذا لمس الرجل فرج الختني والمرأة ذكره فانه لا ينتقض لاحتمال زيادته ولو لمس أحد مشككين ذكر صاحبه والاخر فرجه أو فرج نفسه انتقض واحد منهما لا بعينه لانهما ان كانا رجلين فقد انتقض الماس الذكر أو امرأتين فللمس الفرج أو محتلفين فلكل منهما بالمس اذ لم يكن بينهما ما يمنع النقص كما مر الا ان هذا غير متعين فلم يتعين الحدوث فيهما فلكل ان يصلى وفائده انه اذا قادت امرأة بواحد في صلاة لا تقتدى بالآخر وقد ذكر هذا التفصيل صاحب الهبة بقوله رحمه الله تعالى

ومس واضح من المشكل ما * له ومس مشكل كلهما
من نفسه ومشكل واثنين * وان بمس أحد الفرجين
والصبح صلى ثم مس تلوه * والظهر صلى ان بعد وضوؤه
* بينهما فلا بعد والا * فليعد الظهر التي قد صلى
وان بمس مشكل من مشكل * فرجا وهذا ذكر الاول
أو نفسه ينتقض اشخص منهما * ومحو اوصلا كل منهما

(قوله وحلقة دبره) أي على الجديد لانه فرج وقياسا على القبل بجامع النقص بالخارج منهما والقديم لا تقض بمسها وقوفها مع ظاهر الاحاديث في الاقتصار على القبل ولانه لا يلتزم بمسها ولا م حلقه ساكنة هنا وفي قولهم حلقة العلم وحلقة الباب على الأشهر وحكي بونس الفتح (قوله من نفسه أو غيره) أي فلا يختص النقص بالمس بفرج الغير بخلاف اللبس اذ هما يتخالفان ههنا من تسعة أوجه أحدها اللبس لا يكون الا بين شخصين

السقيمة ما يخالف ذلك فاحذره وان اغتر به جمع انتهت بحجروها وخالف الجبال الرمل في النكاح من النهاية الشارح في الامداد فاعتمد خلاف ما نقله عن الاذرى في الاربع وقال كما أفاده الوالدون نقل عن اقتضاء كلام الروضة

(وحلقة دبره) من نفسه أو غيره

تصحيحه قال وان قيل انما وقع ذلك في النسخ السقيمة وقال بعد كلام البلقيني والوجه حرمة النظر والخلوة بها احتياطا وعدم نقض الوضوء بمسها للثبوت كما يؤخذ مما مر في أسباب الحدوث اه وهو لا ينافي ما ذكرته لك سابقا لانه قد علل ذلك بالثبوت

بخلاف

وفي مسئلتنا الاشك في عدم البنية فيثبت النقص ثم رأيت كلام الشارح في النكاح من التحفة وفيه موافقة البلقيني على النقص وفيه التنبيه على ما نهيت عليه قبل وقوفي عليه وعبارتها والبنات ولو احتملا كالمنفية باللعان ومن ثمة لو اكدب نفسه لحقته ومع النفي لا يثبت لها من أحكام النسب سوى تحريم نكاحها على الاوجه سواء في تحريمه علم دخوله بأمرها أم لا ومن غير بقوله وان لم يدخل بها أمر ذلك اذ لو علم عدم دخوله به لم تلحقه فلا يحتاج لنفي انتهت بحجروها لكن عدم النقص بالمس مع الشك في كونها منه واضح ولو مع النفي كما لا يخفى وهذا التاسع ليس مما تخالف فيه اللبس والمس لاننا قلنا بالنقص فيها فواضح وان قلنا باختصاصه بالمس فلكونه فهم من السادس اذا مراد من قولنا فيه لمس المحرم ولو احتملا كما فهم مما قدمته في اللبس نعم يمكن ان يعد بدله لمس الجني فقد سبق انه عند الشارح لا ينتقض وأما مسه فقد قال لا يعد نقضه حيث تحقق وستأني عبارة بجر وفها فراجعها

410

كانتني المشكل وقال

منہ شیء وفہ نظر بعلم ما

ونقل والدليل وبعضهم جعله مستثنى من قاعدة عدم النقص بالشك وردناهم جعلوه - دنا كالنوم وان لم ينجر

لنقل والدليل. وبعضهم جعله مستثنى من قاعدة عدم النقض بالشك ورد بانهم جعلوه حديثا كالنوم وان لم يخرج منه شيء وفيه نظر يعلم مما مر في النوم اهـ ومنه تعلم أن الخلاف المشار اليه في كلام الشارح بالعطف على مدخول وان كان أشل قال ابن الرفعة في المطلب نعم لو كان أحدهما عاملا في نقض الطهارة بس غير العامل وجهان المذهب منهما في التهمة أنه ينقض أيضا ومقابلوه وهو الذي قطع به الجمهور وعليه بنى المساوردي وغيره عدم نقض الطهارة بس ما لا يخرج البول منه منهما لان ما يخرج منه البول هو العامل والآخر زائد لا يتعلق به حكم في نقض الطهارة قاله (قوله لمصاح) في شرح الارشاد للشارح في حديث من مس ذكره وفي رواية فربه وفي رواية ذكر الفليتوضأ أنه صح عن بضعة عشر صحابيا زعبر في شرح العباب بقوله لمصاح عند بضعة عشر من أئمة المحدثين ومحققهم كاجد وأبي زرعة وغيرهما وبه يرد طعن يحيى ابن معين فيه اهـ وهذا لا يخالف ما تقدم عن شرح الارشاد كما لا يخفى والصحابة المذكورون هم كما قال السيوطي في حاشيته على الروضة مسرة

بنت صفوان وجابر وأبو هريرة وابن عمر وابن عباس وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعلي بن طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة وعائشة وأم سلمة وابن أم حبيبة من أمهات المؤمنين وأروى بنت أنس قال السيوطي وقد خرجت أحاديثهم في كتابي الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة اه قال فيها حديث من مس فرجه فليتبوا أخرجه الأربعة عن مسرة بنت صفوان وطلق ابن علي وابن ماجه عن جابر وأم حبيبة والحاكم عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وأم سلمة وأحمد عن زيد بن خالد الجهني وابن عمر والبراز عن ابن عمر وعائشة والبيهقي عن ابن عباس وأروى بنت أنس وذكره ابن مندة عن أبي وائس وقيصة ومعاوية بن حيدة والنعمان بن بشير قال ابن الرفعة في الكفاية قال القاضي أبو الطيب ورد في مس الذكر خاصة أحاديث رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة تسعة عشر نفساً أصبح حديث فيها كما قال البخاري حديث مسرة اه ما ذكره السيوطي في الأحاديث المتواترة ومسرة الذي رأيت في النسخ أنها بالباء مسرة لكن رأيت في المطلب لابن الرفعة ما نصه مسرة هذه بضم الميم واسكان السين المهملة بنت صفوان بن نوفل عمها ورقة بن نوفل وهي جدة عبد الملك بن مروان أمه فيها حكماء مالك وهي ممن يابح رسول الله صلى الله عليه وسلم اه هكذا رأيت في النسخة التي عندي من مطلب ابن الرفعة قال ابن الرفعة وقد ٣١٦ احتج أي البخاري ومسلم بسائر رواة حديثها واحتج البخاري برواية مروان بن

مس نفسه وبذلك علم أن التعليل بقول بعضهم ولأنه أشهى له غير لائق بل غير مستقيم قيل ولعلها عبارة من يعتبر اللذة جري على لسان غيره من غير قصد فتأمل وافهم قاله القليوبي (قوله وفي رواية ذكر) أي بالتكثير وهذه الرواية شاملة لذكر الغير لمعوم النكرة الواقعة في حيز الشرط (قوله فليتبوا) جواب من الشرطية (قوله والناقض من الدبر) هذا بيان للراد من حلقته (قوله ملتي المنفذ) أي دون ما وراءه من باطن الالين فلا ينقض قال سم اعلم أن الملتقي له ظاهر وهو المشاهد منه وباطن وهو المنطوق به بعضه على بعض فهل النقض بالمس نعم الامرين أو يختص بالاول وعلى الاختصاص فهل من الاول ما يظهر بالاسترخاء الواجب في الاستنجاء في ذلك نظر قال ع ش ومقتضى تقييد الشارح بالملتقي عدم النقض لأن هذا ليس من الملتقي بل زائد عليه لانه ليس محل الالتقاء (قوله ومن قبل المرأة) عطف على الدبر أي والناقض من قبل المرأة (قوله ملتي شفرها على المنفذ) أي المحيطين بالمنفذ احاطة الشفتين بالقم والشفر بضم الشين المعجمة قال في المصباح وشفر كل شيء حفره ومنه شفر الفرج لحفره والجمع أشفار أي مثل قفل واقفال (قوله لا ما وراءهما) أي الشفرين (قوله كحل ختانهما) هذا ما اعتمد الشارح رحمه الله خلافاً للرملي حيث قال في النهاية وشمل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارز حال اتصاله وملتي الشفرين انتهى قال في التحفة فلا ينقض باطن صفة وانثيان وعانة وشعرين فوق ذكر أو فرج وخبر من مس ذكره أو رقبته بضم الراء وبالفاء والمعجمة أصل نخذه فليتبوا موضوع وانما هو من قول عروة وحينئذ ينسب الوضوء من ذلك خروجاً من الخلاف انتهى لكن قوله موضوع فيه نظر فإن الذي ذكره المحمّدون أنه من المدرج بينهما فرق كبير الآن بحاجب أنه موضوع بالمعنى اللغوي لا بعينه المصطلح عليه ويؤيده قوله وحينئذ ينسب الخ فليتبوا مل (قوله وانما ينقض المس) أي مس القبل والدبر الوضوء (قوله يباطن الكف) قيل متى كانت اليد ممسوسة لئلا لا ينقض الوضوء كما أفاده قوله يباطن الكف الصريح في بابه الآلة المقتضى كونها

الحكم في حديث متعة الحج وحديث القراءة في المغرب وحديث الجهاد وحديث الشعر وغير ذلك فهو صحيح على شرط البخاري بكل حال واذا ثبت سؤال

عروة مسرة عن هذا الحديث كان الحديث صحيحاً على شرط البخاري ومسلم جميعاً وقد مضت الدلالة على سؤاله إياها عن الحديث وتصديقها مروان

فيما روى عنها إلى آخر ما أطال به في المطلب فراجع منه إن أردته والحديث الذي ذكره الشارح آله أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق نافع بن أبي نعيم وزيد بن عبد الملك جميعاً عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وقال احتجنا في هذا بنافع دون زيد بن عبد الملك وقال في كتاب الصلاة هذا حديث صحيح سند عبدول نقلته وصححه الحاكم من هذا الوجه وابن عبد البر وأخرجه البيهقي والطبراني في الصغير وقال لم يروه عن نافع بن أبي نعيم إلا عبد الرحمن بن القاسم تفرد به أصبغ وقال ابن السكن وهو أجود ما روى في الباب وأما يزيد بن عبد الملك فضعيف وقال ابن عبد البر كان هذا الحديث لا يعرف إلا من رواية يزيد حتى رواه أصبغ عن أبي القاسم عن نافع ابن أبي نعيم وزيد جميعاً عن المقبري فصحح الحديث إلا أن أحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم في الحديث وبرضاه في القرآن وخالفه ابن معين فوثقه ورواه الشافعي والبراز والدارقطني من طريق زيد بن عبد الملك خاصة وما ورد من عدم النقض بالمس تكلم فيه بالتضعيف والنسخ وعلى عدمهما أقول به هو والاحوط للدين فلا عدول عنه وانما اقتصر الشارح على الحديث الثاني ولم يتعرض للاول مع أنه متواتر كما سبق لكونه ناصحاً على الإفضاء وهو كما سيأتي في كلامه المس باليد فهو أنص في المقصود

(قوله ولا حجاب) قال الشوري في حاشية المنهج عطف تفسير اه زاد العناني في حاشية التحرير أوالستر ما يمنع المس والرؤية والحجاب ما يمنع المس دون الرؤية وعبرة ع ش على م عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع ادراك لون البشرة كأثر الحناء بعد زوال جرمها والحجاب ماله جرم يمنع ادراك ما تحته باللمس ويحتمل أنه عطف تفسير اه ومس فرج غيره الخش من مس فرجه لفتكه حرمة غيره أي غالباً اذ يدنحو المكره والناسي كغيرهما ولأنه أشهى له بل ورواية من مس ذ كر انشمه لعموم التكره الواقعة في حيز الشرط (قوله والافضاء الخ) أي لغة نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا بطن الكف غير واحد قال ابن سيده في المحكم أفضى فلان الى فلان وصل اليه والوصول أعم من أن يكون بظاهر الكف أو باطنها وقال ابن حزم الافضاء يكون بظهر اليد كما يكون بطنها وقال بعضهم الافضاء فرد من أفراد المس فلا يقتضى ٣١٧ التخصيص اه لكن قال الشارح في

الايام هو باليد لغة المس بطن الكف كما في المجمل والصحيح وغيرهما خلافا لما يؤول منه كلام الزركشي من توقف فيه فقد صرح به في الام وغيرها وهو الحجة في اللغة لو انفرد فكيف وقد وافقه أثمها فيتنقيد به إطلاق المس في

الاصلية ولوشلاء والمشتبهة بها والزائدة العاملة أو التي على سنن الاصلية لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أفضى أحدكم بيده الى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتنوضا والافضاء باليد المس بباطن الكف

بقية الاخبار واعترضه القونوي بأن المس عام لانه صلة الوصول وهو من الافضاء فرد منه وفرد من أفراد العام لا يخص على الصحيح ثم أجاب وتبعه صاحب به الاسنوي وغيره بأن الاقرب ادعاء تخصيص

آلة المس انتهى وهذا كما قاله في التحفة قول فاسد لان جعل اليد آلة انما هو باعتبار الغالب ولم يبالوا بذلك الا بهام اتكالا على ما هو من انما مظنة للذة الصريح في أنه لا فرق بين كونه ماسة للذ كرا أو مسوسة له فتنبه (قوله الاصلية ولوشلاء) هي التي تلزم حالة واحدة كما تقدم (قوله والمشتبهة) بالجر عطف على الاصلية ونظر بعضهم في هذه وفيما سبق قال اذ لا نقض بالشك وفي شرح الر وض وان التمس الاصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما انتهى لكن لم أر في نسخة من شرح الر وض هذه العبارة ولعلها في موضع آخر (قوله بها) أي بالاصلية (قوله والزائدة العاملة) أي من الكف والاصبع بخلاف غير العاملة فلا تنقض بل المحكم للعامة لفظ وهذا ما صححه في الروضة لكن صحح في التحقيق النقض بالزائدة أيضا وعزاه الى المجموع لاطلاق الجمهور (قوله أو التي على سنن الاصلية) أي على سنها قال في التحفة بأن كانت الكف على معصمها والاصبع على كفها وأما ما هو وبحث أن العبرة في العمل والمسامحة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر ثم قال (تنبيه) لا ينافي ما تقرر من نقض كل من يدين أو ذكرين أو فرجين ان اشتبه أو زاد أو سامت عدم النقض بأحد فرجى الختلى ويوجه بأن كلامنا لا يصدق عليه وحده أنه فرج رجل أو أنى فلم يؤثر الشبه الصوري فيه بخلاف كل من تلك فانه يصدق عليه أنه يد رجل أو أنى وذكر رجل وفرج أنى فآثر فيه ذلك انتهى فليتلأمل (قوله لما صحح) قال في التحفة خلافا لمن نازع فيه انتهى وهو دليل لاختصاص النقض بباطن الكف والحديث رواه جماعة من المحدثين ومحققهم منهم الامام أحمد وأبو زرعة وابن حبان عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أفضى أحدكم الخ) وهو مفهوم هذا الحديث لاشتماله على أداة الشرط خص عموم الخبر السابق كما سيأتي بيانه (قوله بيده الى فرجه) متعلقان بأفضى (قوله وليس بينهما) أي اليد والفرج (قوله ستر) بفتح السين اذا أريد المصدر وبكسر ها اذا أريد الساتر قاله القليوبي وفيه أن المصدر لا يقال فيه بينهما فتعين هنا الكسر فليتلأمل (قوله ولا حجاب) عطف تفسير أو يقال المراد بالستر ما يستر وان لم يمنع الرؤية كالزجاج والحجاب ما يستر ويمنع فهو أخص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام قاله م ر وقال ع ش عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع ادراك لون البشرة كأثر الحناء بعد زوال جرمها والحجاب ماله جرم يمنع ادراك باللمس (قوله فليتنوضا) جواب اذا أفضى (قوله والافضاء باليد) تنقيده بها ظاهر وأحسن ممن أطلقه لان الافضاء المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا باللمس فضلا عن تقييده بطن الكف بل هذا انما هو معنى الافضاء باليد في المطالع أصل الافضاء مباشرة الشيء وملاقاة من غير حائل وفي القاموس أفضى بيده الى الارض مسها براحتيه وقال في التهذيب حقيقة الافضاء الانتهاء وأفضى الى امرأته باشرها وجاءها وأفضيت الى الشيء وصلت اليه ويمكن الجواب عن أطلق بأن ال فيه لله همد والمعهود باليد المتقدم في الحديث اذا أفضى أحدكم بيده ولكن لا يحتاج الى الجواب خير (قوله المس بباطن الكف) كما في الجمل والصحيح

عموم المس بمفهوم خبر الافضاء وبيانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على أن غير الافضاء لا ينقض فيكون مخصوصا للعموم والمس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز ولتقريره طريق أخرى وهو أن حديث من مس اما مطلق بالنسبة لانواع المس أو عام فيها بناء على أن العام في الأشخاص هل هو مطلق في الاحوال أو عام فيها أيضا واما مجمل على ما ذكره ابن سريج ومفهوم الشرط أي اذا مقيد بالافضاء على الاول ومخصص له به على الثاني وأما على الثالث فالافضاء مفسر فيقضى به على المس المجمل اه كلام الشارح في الايعاب

(قوله فرج الميت) أى ولا ينقض وضوء الميت لو أمس فرجا (قوله والصغير) أى ولو حال ولادته (قوله لشمول الاسم) أى اسم الفرع له أى لفرج الميت والصغير (قوله كله) بالرفع تأكيد لقوله محل الحب وقوله لا الثقبه فقط أشار به إلى الرد على القاضى وعبارة شرح العباب له قال ابن الرفعة تغلق عن القاضى وهو الثقبه فقط وعن الرافعى أنه محل الحب كله وهو المعتمد وإن قيل أنه ليس فى كلام الرافعى فقد تبعه على ذلك ابن النقيب وغيره وحزم به فى الأنوار ٣١٨ حيث قال ولو لمس الحب انتقض وإن لم يمس الثقبه أو اكتسى بالجلد أه وعبارة

الامداد ولو نبتت محله جلدة نقصت أيضا أه (قوله لانه) أى محل الحب (قوله ان سمي بعض ذكر) قال فى شرح العباب فعلم أن القدر الناقض لا يتقيد بقدر الحشفة وهو الاقرب كما قاله الزركشى واستظهره غيره وقال

ولانه هو مظنة التلذذ وهو الراحة ويطون الاصابع (ولا ينقض الممسوس) لانه لا هتلك فيه (وينقض فرج الميت والصغير) لشمول الاسم له (ومحل الحب) كله لا الثقبه فقط لانه أصل الذكرو بعضه ان سمي بعض ذكر بخلاف الجلدة المقطوعة فى الختان وكالذكر

الاسنوى بعض المبان لا يسمى ذكرا كما قالوه فى بعض المرأة المبان لا يسمى باسمه بارداً بأن المرأة كل مشتمل على أجزاء مختلفة اسماء وصورة فلم يسم بعض أجزائها باسمها بخلاف الذكرو فى النهاية لم يؤخذ من ذلك أن الذكرو لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكرا لا ينقض

وغيرهما خلافاً لما يوجهه كلام الزركشى من توقفه فيه فقد صرح به فى الام وغيره وهو الحيحة فى اللغة لو انفرد فكيف وقد وافقه أئمتنا فى تنقيده باطلاق المس فى بقية الاخبار واعتضه القنوى بأن المس عام لانه صالحة الموصول وهو من صيغ العموم والافضاء فرد من العام وذ كر فرد من أفراد العام لا يخصص على الصحيح ثم أجاب وتبعه صاحب الاسنوى بأن الاقرب ادعاء تخصيص عموم المس بمفهوم خبر الافضاء قال الكردى وبيانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على أن غير الافضاء لا ينقض فيكون مخصصاً لعمومه وتخصيص العموم بالمفهوم جائز انتهى وفى ع ش تغلق عن شرح الارشاد بعد تقرير اعتراض القنوى وجوابه مانصه وقدره غيره بأن من مس امام مطلق أو عام أو مجمل ومفهوم الشرط وهو اذا مقيد للمس أو مخصص له أو مبين لما فيه من الاجمال فتأمل (قوله ولانه هو مظنة التلذذ) عطف على لما صح والضمير لباطن الكف فهو تعليل ثان لاختصاص النقض عنه (قوله وهو) أى باطن الكف (قوله الراحة ويطون الاصابع) أى والمنحرف اليهما كما سيأتى عند انطباقهما مع تحامل بسير كفى غيره وقيد به ليقول غير النافض من رؤس الاصابع اذا النافض هو ما يستتر عنه وضع إحدى راحتين على الأخرى مع تحامل فلو كان مع تحامل كثير لكثر غير النافض وقل النافض وفى الاجام ينضع باطن أحد هما على باطن الآخر كفى الباجورى (قوله ولا ينقض) بالناء للفاعل وهو ضمير مستتر راجع الى المس * وقوله الممسوس بالنصب مفعوله أى بخلاف الممسوس كما تقدم قال فى البهجة * ولا نرى الممسوس كالممسوس * أه (قوله لانه) أى الحال والشان (قوله لا هتلك فيه) أى الممسوس ولان الشرع ورد بالمس والممسوس لم يمس وورد بالماسمة وهى تقتضى المشاركة الاماخر ج بدليل اسنى (قوله وينقض فرج الميت) أى على الاصح كما فى المناج (قوله والصغير) أى وفرج الصغير على الاصح أيضاً أى ولو حال ولادته (قوله لشمول الاسم له) أى لفرج الميت والصغير وقيل لا ينقض لانتهاء مظنة الشهوة (قوله ومحل الحب) عطف على فرج الصغير والحب بفتح الجيم أى القطع قال فى المصباح ومنه جيبته فهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصلت مذا كبره (قوله كله) تأكيد لمحل قال فى التحفة ولو بقى أدنى شاخص منه نقص قطعاً (قوله الا الثقبه فقط) قال بعضهم خلافاً لمن خص النقض بموضع الثقبه قال فى الامداد ولو نبتت محله جلدة نقصت أيضاً (قوله لانه) أى محل الحب (قوله أصل الذكرو) أى أو الفرع كما فى التحفة قال ع ش وهو محل للحب على القطع لا على خصوص قطع الذكرو وهو كذلك لغة وإن كان فى العرف اسماً للقطع الذكرو وفى جيبته جبان من باب قتل قطعته الخ وفى القليوبى محل قطع مثل المرأة هو ما حاذى الشفرين من الجانبين لامن الداخل ولا من الخارج والذكرو هو ما حاذى ما كان ينضم من دائره (قوله والذكرو المقطوع) بالرفع أيضاً عطف على محل الحب أى وينقض الوضوء الذكرو المقطوع كله مطلقاً (قوله وبعضه ان سمي بعض ذكر) ولا يتقيد بقدر الحشفة وهو الاقرب كما ذكره الزركشى وغيره ويؤخذ من ذلك أن الذكرو لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكرا لا ينقض وهو كذلك قاله فى النهاية قال الكردى واعتمد فى شرح العباب فيما اذا مس ذكراً متطوعاً ولمست شخصاً وشكت هل هو رجل أو ختنى أو عكسه أنه حيث جوز وجود ختنى ثمة لا تنقض وحيث لم يجوزه تنقض (قوله بخلاف الجلدة المقطوعة فى الختان) أى وهى القلفة فانها بعد انفصالها لا تنقض أما حال اتصالها فينقض مسها كما هو ظاهر (قوله وكالذكر) خبر مقدم

* وقوله

وهو كذلك أه وذ كر فى شرح العباب خلافاً لما اذا مس ذكراً متطوعاً

أو لمست شخصاً وشكت هل هو رجل أو ختنى أو عكسه واعتمد الشارح أنه حيث جوز وجود ختنى ثمة لا تنقض وحيث لم يجوزه تنقض (قوله الجلدة المقطوعة فى الختان) أى بعد انفصالها أما حال اتصالها فينقض وعبارة التحفة عطف على ما ينقض والذكرو حتى قلفته المتصلة أه وفى شرح العباب له تغلق عن نقل المجموع عن الماوردى فينقض لانه من الذكرو ما لم تقطع بخلاف ما لو مسه بعد القطع لانه بائن من الذكرو

لا يقع عليه اسمه اه (قوله ان بقى اسمها بعد قطعهما) كذلك الامداد وغيره ونحوه النهاية بالنسبة لفرج المرأة المبان قال في التحفة كدبر
 قور وبقى اسمه اه (قوله فرج الهيمة) قال في الايعاب وان أدخل يده داخله أو ذكراً أو دبورها والمراد به ما عدا الأديم فيدخل الطير وبه
 صرح في المجموع عن الدارمي الخ (قوله كشفه والنظر اليه) قال الشارح في شرح العباب وقد يؤخذ من هذا النقض بمس فرج الجنى اذا
 تحقق مسه له وهو غير بعيد لان علته التعبد وله حرمة ولا ينقض أيضاً مس دبر لرجل بحشفة ولا يلاحظ فيه كما صوبه في المجموع وورد قول
 ابن الصباغ ينبغي النقض بذلك الخ (قوله وحر وفها وحرف الكف) قال مر في النهاية والمراد بين الاصابع فيا يظهر النقر التي بينها وما
 اذا هان من أعلى الاصابع الى أسفلها وبجر وفها جواتها اه ويدل لذلك قول العباب ولا تنقض رؤس الاصابع وما بينها وحروف كف اه
 وقال سم في حاشية المنهج تنبيه قال بعض العلماء المراد بما بين الاصابع اللحمة الفاصلة بين أصول الاصابع والمراد بجر فها الاصابع
 ما يستتر اذا انضم الاصبعان وان كان المتبادر الى الافهام تفسير ما بينها بهذا الاخير * ٣١٩ قلت ومبب هذا قول الشارح وحر وفها

وحر وف الكف
 فان حرف الخنصر
 والاهام يدخلان في
 حرف الكف لانه الراحة
 مع بطون الاصابع
 ويجوز ان يكون المراد

القبيل والدبران بقى
 اسمها بعد قطعهما (ولا
 ينقض فرج الهيمة) لانه
 لا يشتهى ولذا جاز كشفه
 والنظر اليه (ولا المس
 برؤس الاصابع وما بينها)
 وحر وفها وحرف الكف
 نعم المنحرف الذي يلي
 الكف من حرفه ورؤسها
 وهو ما بعد موضع الاستواء
 منها ينقض

بجروف الاصابع جواتها
 المستطيلة التي تلي ظهر
 الكف كذا بخط شيخنا
 بهامش المحلى اه ما نقله
 ابن قاسم وفي حواشي
 المنهج للزبادى تقلاعن

* وقوله القبل والدبر مبتدأ مؤخر (قوله ان بقى اسمها بعد قطعهما) أي القبل والدبر قال في التحفة
 كدبر قور وبقى اسمه انتهى بخلاف ما اذا لم يبق ذلك فلا ينظر نظير ما قبله (قوله ولا ينقض فرج الهيمة)
 أي على الجديد قال الجلال المحلى والقديم وحكامه جع جديداً أنه ينقض كفرج الأديم والرافعي في الشرح
 حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعد النقض وتعقبه في الروضة بان الاحباب أطلقوا الخلاف في فرج
 الهيمة فلم يخصوا به القبل انتهى قال في التحفة ظاهر كلامهم بل صريحهم أن القديم يقول بنقض دبر الهيمة
 لا دبر الأديم وهو مشكل جداً الا ان يفرق بين دبرها مساو لفرجها من كل وجه فشملة اسم الفرج
 بخلاف دبره ليس مساوياً لفرجه لتخالف أحكامهما في فروغ كثيرة فلم يشمله اسم الفرج على القديم الناظر
 للوقوف على مجرد الظاهر ثم رأيت الرافعي لحظ ذلك الاشكال فخص الخلاف بقبلها وقطع في دبرها بعد
 النقض قال لان دبر الأديم لا ينقض في القديم فدبرها أولى انتهى وقد علمت ان لكلامهم وجهاً انتهى
 كلام التحفة بالحرف (قوله لانه لا يشتهى) تعليل لعدم نقض مس فرج الهيمة والمراد لا يشتهى طبعاً
 وعلل أيضاً بعدم احترامها قال بعضهم والعلة الصحيحة هي الاولى فكان الاولى الاقتصار عليها وأولى تدبر
 (قوله ولذا) أي لعدم اشتباهه طبعاً (قوله جاز كشفه) أي فرج الهيمة (قوله والنظر اليه) قال في الاسنى ولا
 يتعلق به ختان ولا استئصاله وبالقياص على لسانها (قوله ولا المس برؤس الاصابع) عطف على فرج الهيمة
 أي ولا ينقض المس بها (قوله وما بينها) عطف على رؤس والضمير للاصابع وهو ما يستتر عند انضمام
 بعضها الى بعض لخصوص النقرة (قوله وحرفها) أي حرف الاصابع وهي حرف الخنصر وحرف
 السبابة وحرف الاهام (قوله وحرف الكف) أي الراحة وهي من أصل الخنصر الى رأس الزند ثم منه الى
 أصل الاهام الى أصل السبابة فهو من عطف العام على الخاص كما نبه عليه القليوبي قال فقول بعضهم ان
 المراد بجر فها ما يستتر منها وبجواتها النقر التي في أسفلها أو غير ذلك تكلف وخرج عن الظاهر بلا حاجة
 اليه انتهى قال البراسي لا يشك كل على هذا الحاق حرف الرجل بالاسفل في مسح الخف لان الاصل هنا
 بقاء الطهارة وهناك ان يكون المسح على الظاهر فاستصحب الاصل في الموضعين انتهى ونحو ذلك
 في الاسنى (قوله نعم المنحرف) هذا استدراك من عموم قوله رؤس الاصابع (قوله الذي يلي
 الكف من حرفه) الاولى من حرفها لان الكف مؤنثة (قوله ورؤسها) أي رؤس الاصابع
 (قوله وهو ما بعد موضع الاستواء منها) أي هذه جملة معترضة (قوله ينقض) خبر المنحرف
 ان هو ملحق بالباطن كما مر عند قوله وهو الراحة و بطون الاصابع قد بره * تنبيهه *

الخطيب مانصه قيل بينها النقر التي بينها وحروفها جواتها وقيل حرفها جواتها والاهام وما عداها ايها الاول أوجه اه
 وكلام الشارح يخالفه حيث قال وحرف الراحة فيعلم منه أن حرفها جانب الخنصر والسبابة والاهام تأمل اه وفي حواشي المحلى للقليوبي
 ما بينها هو ما يستتر من جواتها عند ضمها وحرفها وهو ما لا يستتر الذي هو جانب السبابة والخنصر وجانب الاهام وحرف الكف بمعنى
 جوانب الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره أو هو من عطف العام بقول بعضهم ان المراد بجر فها ما يستتر منها وبجواتها النقر التي في أسفلها
 أو غير ذلك تكلف وخرج عن الظاهر بلا حاجة اه وقوله بطن الكف ما انطبق عليه مع تحامل بسير فقيه قصور عن بطن الاهام لانه
 لا ينطبق (قوله ما بعد موضع الاستواء) أي المنحرف الذي يلي الكف فينقض قطعاً والناقض من فرج المرأة ملحق شفرها المحيطين
 بالمنفذ احاطة الشفتين بالفم دون ما عدا ذلك فلا نقض بمس موضع ختانهما من حيث انه مس عند الشارح كما صرح به في شرحي
 الارشاد وغيرهما اذا ناقض من ملحق الشفرين عندهما كان منهما على المنفذ خاصة لاجمع ملحق الشفرين وموضع الختان
 مرتفع عن محاذة المنفذ قال الشارح في شرح العباب قول الغزالي المراد الشفران من أولهما الى آخرهما لا ما هو على المنفذ

فقط كما وهم فيه جماعة من المتأخرين هو الواهم وخالف الجبال مر في ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الغزى وعبارته النهاية للرمل وشمل
أى القبل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارز حال اتصاله وملتي الشفرين اه وكلام شيخ الاسلام يؤيد مقالة الشارح وعبارته شرح المهجعة
له والمراد به أى الدبر وبقبل المرأة ملتي ٣٢٠ المنفذ فلا تنقض بمس غيره اه وهى عبارة شرح الروض له ويقرب منها عبارة

سئل الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا به عن انقلبت بواطن أصابعه الى ظهر الكف فهل العبرة بما سامت بطن
الكف أو بالبطن وان سامت ظهر الكف فاجابه رضى الله عنه بقوله بحث بعضهم انه لا ينقض باطنه لانه
يظهر الكف ولا يظهره لان العبرة بالبطن ويؤيدهم شرطوا فى النقض بالرائدة ان تكون على السنن
وان تسامت فكما لا ينقض التي ليست على السنن وان سامت ولا غير المسامته وان كانت على السنن فكذا
هذه فان قلت الفرق بينهما أن هذه أصلية فلا تحتاج لشرط وتلك زائدة والاصل فيها عدم النقض فاحتاجت
لشرط قلت لما خالفت هذه وضع الاصليات خرجت عن ان تكون متمحضة الاصاله من كل وجه وكان
الحاقها بالرائدة غير بعيد انتهى وفي شرح العباب للرمل ولو خلق بلا كف لم يقدر قدرها من الذراع
ولا ينافيه أنه لو خلق بالمرافق أو كمب قدر لان التقدير ثم ضرورى بخلافه هنا لان المدار على ما هو مظنة
للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة للتقدير نقله ع ش والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل فيما يحرم بالحدث

أى فى بيانه مع بيان حكم الشك فى الطهارة والحدث (قوله والمراد به) أى بالحدث (قوله الاصغر عند
الاطلاق) أى غالباً فى عبارة الفقهاء فاذا أريد غيره قيد فاطلاقه على غير الحدث الاصغر مجاز لافى نية الناوى
لان الحدث فى عبارة الناوى محمول على الحقيقة المطلقة فاذا نوى رفع الحدث انصرف الى حدثه الذى عليه
نظر الى ان الحالة والهيئة تقيدان الاطلاق به ورفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها وهذا مما اكتفى
فيه بقريئة تأمل (قوله يحرم) الخ قال فى شرح الارشاد تعدد نحو الصلاة مع الحدث كبيرة كما فى المجموع
وظاهر ان نحو مس معه ليس كذلك وفى الردة ان استعمال الصلاة معه كفر انتهى (قوله بالحدث)
أى الذى هو أحد الأسباب أو المانع السابق وتصح ارادة المنع لكن بشكاف اذ ينحل المعنى الى انه يحرم
سبب المنع من نحو الصلاة وذلك المنع هو التحريم فكون الشئ سبباً لنفسه أو بعضه انتهى تحفه قال
السيد عمر البصرى بمحمل ان يكون مراده ان لو حظ سببته لجميع ما يأتى فى سببته الشئ لنفسه لكن مع
الاجمال والتفصيل والالم يصح أول كل واحد بانقراده فى سببته الكل لبعضه تدبر (قوله الصلاة) المراد
من الحرمة فى نحو الصلاة عدم الصحة ولو سهواً وفى غيرهما انها تحرم ابتداء بحيث يشرع فيها وهو محدث
ودواما بمعنى انه ان طرأ عليه الحدث وهو فى الصلاة يحرم عليه استقراره فيها بان يلاحظ وينوى انه يصلى أى
يدوم فى الصلاة أو لم ينوشأ أصلاً فلا يخلص من الحرمة الا ان نوى قطعها والخروج منها فالحرمة فى صورتين
والجواز فى صورة هكذا حققه ع ش على سم جل (قوله اجماعاً) أى حيث كان الحدث مجمعا عليه كما
هو ظاهر أمانس نحو الاجنبية ومس الفرج مما اختلف فى نقضه فلا تحرم به الصلاة اجماعاً وانما تحرم به
عنده من قال بانه محدث قاله الكردى وبوافقه قول النهاية وقول الشارح هنا اجماعاً محمول على حدث متفق
عليه قال ع ش الاولى أن يقال فى الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بماهية الحدث وان اختلفت
فى جزئياته تأمل (قوله ونحوها) أى الصلاة (قوله كسجدة تلاوة وشكر) لما سأتى انه يشترط
فيهما شروط الصلاة (قوله وخطبة الجمعة) قد علم أنه لا يحرم بالحدث الاصغر الذكر أو القراءة الا فى
مسئلة واحدة وهى خطبة الجمعة لاشتراط الطهارة فيها ما قاله فى حواشى الروض أى بخلاف خطبة
غيرها على المتمد (قوله وصلاة جنازة) خلافاً للشعبي وابن جرير الطبري حيث قال لا يجوزها مع
الحدث قال البرماوى وكان وجهه فى ذلك أن المقصود منها الدعاء وهو لا يتوقف على الطهارة (قوله
والطواف ولو نفلاً) ظاهره ان طواف النفل فى حرمة على المحدث خلاف وفى شرح مسلم ما يفيد لكنه

شرح المنهج وهى والمراد
بفرج المرأة النافض ملتي
شفرها على المنفذ وبالدبر
ملتي منفذه اه ونحوها
عبارة الاقتناع وعبارة
شرح التنبيه أيضاً والله أعلم
فصل فيما يحرم بالحدث
(قوله عند الاطلاق) أى
غالباً فان أريد غيره قيد
بالأكبر والمراد أن ذلك
هو الغالب فى كلام الأئمة
لا فى نية الناوى فان

فصل فيما يحرم بالحدث
والمراد به الاصغر عند
الاطلاق (يحرم بالحدث
الصلاة) اجماعاً (ونحوها)
كسجدة تلاوة وشكر
وخطبة الجمعة وصلاة
جنازة (والطواف)
ولو نفلاً

الناوى اذا نوى رفع
الحدث وأطلق انصرف
الى حدثه نظراً الى أن
الحالة والهيئة تقيدان
الاطلاق به ورفع الماهية
يستلزم رفع كل جزء من
أجزائها ويمكن أن يقال
ان ذلك خرج بقوله مس
غالباً (قوله اجماعاً) أى
حيث كان الحدث مجمعا
عليه كما هو ظاهر أمانس
مس الاجنبية ومس

الفرج مما اختلف فى نقضه فلا تحرم به الصلاة اجماعاً بل عند من قال بانه حدث (قوله ولو نفلاً) طاهره
أن طواف النفل فى حرمة على المحدث خلاف وفى شرح مسلم للنوى ما يفيد لكنه لم يخصه بطواف النفل وعبارته فى شرح حديث أول
شئ بداهه حين قدم مكة انه توضع طاف بالبيت ما هذا نصه فافيه دليل لاثبات الوضوء للطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم قال صلى
الله عليه وسلم لتأخذوا مناسككم وقد اجتمعت الامة على أنه يشرع الوضوء للطواف لكن اختلفوا فى انه واجب وشرط لصحته أم لا فقال

مالك والشافعي وأحمد والجمهور هو شرط لصحة الطواف وقال أبو حنيفة مستحب ليس بشرط الخ إلا أن يقال أنه أخذ الخلاف من المقام لان
النوى ذ ك ذلك في مبحث طواف القدوم وهو سنة وعبرة ابن الرفعة في المطلب قال الأصحاب وسواء في ذلك الطواف في حج أو عمرة
فرضا كان أو نفلا كما في الصلاة والمخالف لنا في ذلك أبو حنيفة حيث قال يصح بغير طهارة وفي تحريره ذلك عنه روايتنا وأحمد وافقنا
في رواية وفي أخرى لم يجرمه اه عبارة المطلب وفي شرح العباب للشارح والطواف بسائر أنواعه خلافا لبعض أصحابنا في طواف
الوداع اه لكن يلزم عنده دم كانه عليه الزكشي في الخادم حيث قال وعن أبي يعقوب الايبوري في طواف الوداع انه صح بلا طهارة
ويجبر بالدم قال الامام وحقيقته تؤدي الى كلام الاصحاب في جواز تركه لانه يجبر بالدم في تلك الحالة اه (قوله كما في الحديث) صححه
الحاكم وقال انه على شرط مسلم وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روى مرفوعا وموقوفا ولا نعرفه مرفوعا الا من
حديث عطاء ومدا له على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس واختلفا على عطاء في وقفه ورفعاه ورجح الموقوفون النسائي
والبيهقي وابن الصلاح والمنذرى والنووي وزادان رواية الرفع ٣٢١ ضميقة قال الحافظ ابن حجر وفي

اطلاق ذلك نظرفان عطاء
ابن السائب صدوق واذا
روى عنه الحديث مرفوعا
نارة وموقوفا أخرى
فالحكم عند هؤلاء الجماعة
لرفع والنووي ممن يعتمد
ذلك ويكثر منه وأطل
الكلام على ذلك وبالجلة
فله حديث طرق أوردها

لانه صلاة كما في الحديث
(وجل المصحف ومس
ورقه وحواشيه وجلده)
المتصل به لا المنفصل عنه

الحافظ ابن حجر في تخرجه
الاذكار وقال في حديث
الحاكم صحيح اسناده وهو
كما قال فانهم ثقات قال
وروى النسائي وأحمد
من طريق ابن جريج عن
الحسن بن مسلم عن
طاوس عن رجل أدرك
النبي صلى الله عليه وسلم

لم يخصه بطواف النفل وعبارته وقد أجمعت الامة على أنه يشترع الوضوء للطواف لكن اختلفوا هل
هو واجب أو شرط لصحته أم لا فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور هو شرط لصحة الطواف وقال أبو
حنيفة مستحب ليس بشرط الخ إلا أن يقال ان الشارح أخذ الخلاف من المقام لان النوى ذ ك ذلك
في مبحث طواف القدوم وهو سنة وفي الاعاب والطواف بسائر أنواعه خلافا لبعض أصحابنا في طواف
الوداع انتهى لكن يلزم عنده دم كانه عليه في الخادم حيث قال وعن أبي يعقوب الايبوري في طواف
الوداع انه يصح بلا طهارة ويجبر بالدم قال الامام وحقيقته تؤدي الى كلام الاصحاب في جواز تركه لانه يجبر
بدم في هذه الحالة انتهى كبرى (قوله لانه) أي الطواف (قوله صلاة كما في الحديث) أي الصحيح
على نزاع في رفعه صحيح المصنف أي النووي منه عدم الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه
النطق انتهى تحفة وعبرة شيخ الاسلام توضحه وقال لتأخذوا عني مناسككم رواه مسلم وتلعب
الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فنطق فلا ينطق الا بخير رواه الحاكم وصححه
على شرط مسلم انتهى وهذه الطف (قوله وجل المصحف) لانه أبلغ من المس المنوع منه
كما سيأتي ولذا قدمه على المس النووي في المنهاج وغيره منهم صاحب الهجة حيث قال

ويمنع الصلاة كالتطوف * بالبيت والبائع جل المصحف ولو حقه وقلبه أو راقه * ومسه والجلد والعلاقة
وبعضهم قدم المس على الجل لانه محل النص فكل وجه هذا والمصحف بثلاث المس أفصحها الضم ثم
الكسر بل الفتح غريب وهو اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدفتين كما في الحديث (قوله ومس ورقه) أي
ولو بغير أعضاء الوضوء أو من وراء حائل رقيق لا يمنع وصول اليد اليه مغني (قوله وحواشيه) أي جوانبه جمع
حاشية وكذا ما بين سطوره ثم المصحف يقع على الجميع وقوعا واحدا (قوله وجلده المتصل به) أي بالمصحف
لانه كالجزء منه ويؤخذ منه انه لو جلد مع المصحف غيره حرم مس الجلد الجامع لهما من سائر جهاته لان وجود
غيره معه يمنع نسبة اليه وبسبب انه منسوب اليهما فتغليب المصحف متعين نظريا ما أتى في تفسيره ان استر يا
فان قلت وجود غيره معه قد يمنع اعداده له قلت اعداده له في غير مما يأتي ليصح قياسه عليه وأما هو
فكالجزء كما تقدم فلا يشترط فيه اعداده قاله في التحفة خلافا للهابية حيث قال ولو جل مصحفا مع كتاب في جلد
واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل وأما مس الجلد في حرم مس السائر للمصحف دون ما عداه
كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى (قوله لا المنفصل عنه) أي لا يحرم مس جلده المنفصل عن المصحف وهذا

* ٤١ - ترمذي - ل * أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطواف صلاة فاذا طقم فاقبلوا الكلام قال وهذه الرواية صحيحة وهي
تضمن رواية عطاء بن السائب وترجح الرواية المرفوعة والظاهر ان المهم فيها هو ابن عباس وعلى تقدير أن يكون غيره فلا يضربهم
الصحابه قال الشارح في شرح العباب وعلى الاول أي كونه موقوفا فثقل هذا الايقال من قبل الرأى فيكون من الصحابي في حكم المرفوع
اه وقال النووي في شرح مسلم ويحصل به الدلالة مع أنه موقوف لانه قول صحابي انتشر وإذا انتشر قول الصحابي بلا مخالفة كان حجة
على الصحيح اه وهذا كما ترى على تسليم انه موقوف (قوله لا المنفصل عنه) اعتمده الشارح في كتبه الا الاعاب فلم يصرح فيه بترجيح
وحكى شيخ الاسلام الخلاف في المنفصل ولم يصرح بترجيح وعبرة شرح المنهج له فان انفصل عنه فقضية كلام البيان الحل وبه صرح
الاسنوى لكن نقل الزكشي عن عصارة المختصر للغزالي انه يجرم أيضا وقال ابن العماد انه الاصح اه واعتمد الخطيب والجمال مر
والزبادي وغيرهم التحريم الا ان انقطعت نسبه عن المصحف فيحل حينئذ قال مر في فتاويه ولا تنقطع نسبه الا ان اتصل بغيره قال الحلبي

في حاشية المنهج نقلا عن شيخه العلقمي فيحل حينئذ ولو كان مكثرا باعليه لايمسه الا المطهرون كما هو شأن جلود المصاحف قال
عش في حاشية مر وليس من انقطاعها ما لوجلد المصحف بجلد جديد وترك الاول في حرم مسهما أما لو وضعت أوراق المصحف أو
حرقت فلا يحرم مس الجلد كما يأتي بالهامش عن سم نقلا عن مر اه وفي حواشي المنهج لسم هل يجوز بيع المنفصل لكافر لان قصد
بيعه قطع نسبتته عنه فيه نظر وقال مر بالجواز واعتمد الشارح غيره فيما اذا جلد مع المصحف غيره حرم مس الجميع من سائر الجهات
لان وجود غيره معه لا يمنع نسبة الجلد اليه قال في التحفة وتسليم انه منسوب اليها فتغليب المصحف متعين نظير ما يأتي في تفسيره وقرآن استويا
واعتمد الخطيب ومر والطبلاوي وغيرهم حرمة مس السائر للمصحف فقط قال سم ان كان أي هذا منقولاً عن الاصحاب والا فالوجه
ما وافق عليه شيخنا عبد الجيد ان يحرم مس الجلد مطلقا الخ هذا في المس وأما الجمل ففيه تفصيل المتاع كما اعتمده الخطيب والجمال مر وغيرهما
(قوله وان انفصل) كانه أشار بان الى الفرق بينه وبين غيره من كتب العلم الشرعي فانه لا يحرم به حال انفصاله وانما يحرم به متصلا كما
صرح به في الباب ونقله الشارح في ٣٢٢ شرحه عن الاسنوي وغيره وأقره قال وان أوهم كلام الرافعي خلافة أي عدم

ما اعتمده الشارح في أكثر كتبه وقال الرمي بالتحريم الان انقطع نسبتته عن المصحف وسيأتي عن الفرر
ما يوافق قال عش وليس من انقطاعها ما لوجلد المصحف بجلد جديد وترك الاول في حرم مسه أما لو وضعت
أوراق المصحف أو حرقت فلا يحرم مس الجلد (قوله وانما حرم الاستنجاء به) أي بالمنفصل وهذا جواب
عن سؤال تقديره ما قلتم هناك من حل مس جلد المصحف المنفصل يخالف قولهم من حرمة الاستنجاء به قال
في الايعاب ووضح انه يكفر في جلد المصحف المتصل قال الرمي ويفسق في المنفصل (قوله وان انفصل)
أي الجلد عن المصحف (قوله لانه) أي الاستنجاء (قوله أخش) أي من المس وما اعتمده الشارح
رحمه الله هو ما اقتضاه كلام العمراني وصرح به الاسنوي وبعبارة الفرر فان انفصل عنه فقتضيه كلام
البيان حل مسه وبه صرح الاسنوي في مطالع الدقائق وفرق بينه وبين حرمة الاستنجاء به بأن
الاستنجاء أخش لكن نقل الزركشي عن عصارة المختصر للفرزالي انه يحرم مسه أيضا ولم ينقل ما يخالفه
وقال ابن العماد انه الاصح ابقاء لحرمة قبل انفصاله وهذا ظاهر كلام النظم وغيره والظاهر انه لو جعل ذلك
جلد كتاب لم يحرم مسه قطعاً (قوله وذلك) أي حرمة مس المصحف لا يحدث فهو دليل للثن (قوله لقوله
تعالى لايمسه الا المطهرون) الضمير راجع للقرآن لا لكتاب بمعنى اللوح كما هو وجه والطهارة المراد بها
الشرعية عن الحدث الاصغر والا كبر فالجمله صفة قرآن ورجح هذا بأنه مسوق للتعظيم والمعنى لا ينبغي
ولا يليق مسه لمن لم يكن على الطهارة وهو استعارة لأبلغ من النهي الحقيقي أفاده بعض المحققين (قوله
أي المطهرون) أي من الاحداث فليس المراد بالمطهرين المطهرون من الخالقة وهم الملائكة كما
قيل وبعبارة ويصح أن يراد بالكتاب اللوح المحفوظ والمطهرين الملائكة وبأن الخطاب انما هو لنا ويدل
له قوله تعالى تنزيل من رب العالمين انتهى جل (قوله وهو) أي لايمسه الخ (قوله خبر) يؤيده قراءة عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه بما النافية فضمة السين اعرابية قال بعضهم والالزم وقوع الجملة الطلبية نعمتاً ولا
تقع كذلك الابتأويل والاصل عدمه (قوله بمعنى النهي) أي والالزم وقوع الكذب في خبره

الحرمة في المتصل به يزيد
حرمة أو أنه أشار بذلك
الى أن ذلك ليس منقولاً
في كلام الشافعي وانما
قاله الفرزالي وغيره وتبعوه
وفي شرح العباب للشارح
وواضح مما يأتي في الردة
وانما حرم الاستنجاء به وان
انفصل لانه أخش وذلك
لقوله تعالى لايمسه الا
المطهرون أي المتطهرون
وهو خبر بمعنى النهي
انه يكفر في جلد المصحف
المتصل قال الرمي ويفسق
في المنفصل اه ما نقله في
الايعاب قوله وهو خبر
بمعنى النهي أي كقوله
تعالى لا تضاروا الودعة بولدها

والخبر يكون بمعنى الامر أيضاً كما في قوله تعالى والوالدات برضعن أولادهن قال ابن الرفعة في المطلب
وتعين صرف ذلك الى الامر والنهي والالزم الخلاف فيه لان ذلك يوجد في كثير من الناس الخ وبعبارة الشوبري في حواشي المنهج
انما كان كذلك لان لانا فيه اذلو كانت ناهية لكان بفتح السين على من يفتحها في المضعف وانما كان بمعنى النهي لانه لو كان بمعنى
الخبر لزم الخلاف في خبر الله تعالى وهو محال اه ونبه بقوله على من يفتحها في المضعف الى أن نعمة من يضمها فيه وهو كذلك فقد نقله الشارح
في شرح العباب عن سيبويه وبعبارة وهو خبر بمعنى النهي كقوله تعالى لا تضاروا الودعة بولدها على قراءة الرفع لان محض الخبرية يلزمه
الخلاف في كلامه تعالى اذ غير المتطهر يمسّه وتمحض النهي يلزمه وقوع الطلب صفة وهو متمنع لافتتح السين بل هي مضمومة مع النهي أيضاً
كما نقل عن سيبويه والوصف بالتنزيل عقب الآية ظاهر في أن المراد بالكتاب المصحف الذي عندنا لا اللوح المحفوظ وتوجه النهي للملائكة
مستبعد لانهم كلهم مطهرون فلا يصح فيهم النهي والاثبات اه ما أردت نقله من الايعاب ونحوه في الامسداد للشارح
وقوله على قراءة الرفع أي في تضار كما هو قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وفي حاشية عش على مر قيل يجوز أن يكون باقياً على أصله
ولا يلزم الخلاف اذا المراد نفي المس المشرع وبعبارة الصفوى في نفسه يرد عند قوله تعالى لا زف ولا فسوق الآية نفي وجوده
مشرعاً لا محسوساً كلاليمسه الا المطهرون والمطلقات يترصدن وهذه الدققة اذا ذكرتها لا تحتاج أن تقول الخبر بمعنى
النهي اه ما نقله الشبراملسي

(قوله وصح) ذكر أيضا في التحفة انه صحيح وكذلك الامداد قال في شرح العباب رواه الدارقطني والبيهقي وقال صحيح الاسناد والحاكم وقال حسن غريب وذكره عن عمرو بن حزم قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال لا تمس القرآن الا وانت طاهر رواه الدارقطني وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال اسناده على شرط الصحيح وله شواهد لكن في المجموع انه ضعيف وقد يجاب بأن كثرة شواهد صيرته حسنا لغيره وهو حجة على الصحيح اه ونقل في الايعاب عن المجموع أن كون الصحيح المذكور اسم عمرو بن حزم هو المعروف في كتب الحديث والفقه ورد على من قال انه حكيم بن حزام اه (قوله وهو) أي المصحف فيها أي الخريطة وقيد في التحفة وم ر في النهاية الخريطة والصندوق بما اذا أعد له قالا والعبارة للتحفة أي وحده كما هو ظاهر لشبههما حينئذ بجلده بخلاف ما اذا اتقى كونه فيهما أو أعدادهما له فيحل جلهما ومسهما وظاهر كلامهم أنه لا فرق فيما أعد له بين كونه على حجمه أولا وان لم يعد مثله له عادة اه قال الملبى في حاشية المنهج وعليه يحرم مس الخزائن المعدودة لوضع المصاحف فيها ولو كبرت جدا وبه قال شيخنا العلقمي وشيخنا م ر اه وفي حاشية المنهج لابن قاسم شرط الظرف أن يعد ظرفا له في العادة فلا يحرم مس الخزائن وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها اه م ر ونقل الشارح نحوه في شرح العباب ونحو علاقة وظرف كخريطة وصندوق قال في العزبان نسب إليه أي بأن يكون قد أعد واتخذ له كما يقتضيه قول المجموع تعليلا لذلك لانه متخذ للمصحف ومنسوب اليه كالجلد وكان هذا هو ملحظ تقييد القمولى للخريطة والصندوق بالمتخص حيث ٣٢٣ قال واطهر الوجهين أنه يحرم مس

تعالى لمشاهدة ان ناسا كثيرين يمسون المصحف من غير تطهير كذا قالوا قال ع ش على النهاية قيل يجوز أن يكون باقيا على أصله وما يلزم الخلف لان المراد نفي المس المشرع وعبارة الصفوى في تفسيره عند قوله تعالى فلا ترف ولا فسوق الآية مانصه قيل ونعم ما قيل لا رث ليس نفيا لوجوده بل لمشر وعيته فيرجع الى نفي وجوده مشروعا لا محسوسا كلابسه الا المظهر ون المطلقا يتربصن وهذه الدققة اذا ذكرتها لا تحتاج أن تقول الخبر بمعنى النهي (قوله وصح) دليل ثان والحديث رواه ابن حبان والحاكم وقال اسناده على شرط الصحيح كافي المغني وغيره وكتب بعضهم هنا مانصه صح أي باعتبار شواهد ومقوياته والافبالنظر لاصل اسناده ضعيف (قوله انه صلى الله عليه وسلم قال لا يمسه) يروى بالجزم وكسر الين ويروى بالرفع على أنه خبر بمعنى النهي وهو الموافق للآية قاله السيد الاهدل (قوله المصحف) كذا في النسخ هنا وفتح الجواد والذي في التحفة كغيرها القرآن ولعلهم اربابان فليحذر (قوله الاطاهر) وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم لا يمسه القرآن من هو على غير طهر (قوله ويحرم أيضا) أي كما يحرم ما تقدم (قوله حل ومس خريطة) أي المصحف وهي كافي المصباح كيس يشرح من أديم وخرق والجمع خرائط مثل كريمة وكرائم (قوله وهو) أي المصحف (قوله فيها) في الخريطة وقيد في التحفة والنهاية هنا وفي الصندوق الاتي بكونهما مبدئين له ونص الاول وقد أعد له أي وحده كما هو ظاهر لشبههما حينئذ بجلده بخلاف ما اذا اتقى كونه فيهما أو أعدادهما له فيحل جلهما ومسهما وظاهر كلامهم أنه لا فرق فيما أعد له بين كونه على حجمه أولا وان لم يعد مثله له عادة وهو قريب انتهى قال في الايعاب المراد بالمعدله ما أعد له وقد سمي وعاله عرفا سواء عمل على قدره أم كان أكبر منه خلافا لمن قيسه بكونه عمل على قدره قال الكردي

خريطته وصندوقه
المتخص به وأخذ الاذرى
بمقتضاه فقال والظاهر
أن الصندوق الكبير
الذي لم يعد له كالمخزنة

وصح أنه صلى الله عليه
وسلم قال لا يمسه المصحف
الاطاهر (و) يحرم أيضا
حل ومس (خريطة)

أو الجراب الكبير يباح
مسّه جزما اه وبذلك
يعلم أن المراد بالمعدله
ما أعد له وقد سمي وعاله
عرفا سواء عمل على قدره
أم كان أكبر منه خلافا

لمن قيده بكونه عمل على قدره اه عبارة شرح العباب وبذلك يقيد ما تقدم عن التحفة والنهاية وفي التحفة ومثله أي الصندوق كرسى وضع عليه كما هو ظاهر ومثله عبارة الزبائدي في حاشية المنهج اه وتردد في شرح العباب في الحاق الكرسى بالمتاع أو بظرفه ثم ترجى أقربيه الحاقه بالظرف وعبارته وهل يقاس بحامله أي المصحف في المتاع كرسى هو عليه أو يفرق بأن الحامل لا يعد ظرفا متخذاً له عرفا بخلاف الكرسى محل نظر والثاني أقرب اه واضطرب النقل في الكرسى عن م ر قال القليوبي في حاشية المحلى والكرسى كالصندوق فيحرم مس جميعه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا م ر وقال العلامة سم لا يحرم مس شيء منه ونقله عن شيخنا م ر أيضا ولي به أسوة ولعله أجاب كل منهما بما استحسن له وقت سؤاله وقال بعضهم يحرم مس ما حاذى المصحف منه لا ما زاد عليه من أعلاه وأسفله ولعل حرمة المس عنده هذان حيث كونه ماسا للمصحف بجائل لامن حيث مس الكرسى وخارج بكرسى المصحف كرسى القارئ فيه قال كرسى الكبار المشقة على الخزائن لا يحرم مس شيء منها نعم الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لانهم مامن الصندوق المتقدم اه قليوبي وفي حواشي التحفة لسم مانصه قديقال بل الكرسى من قبيل المتاع اه م ر اه ما رأته بخط الهاتفي في حاشيته على التحفة والذي رأته في النسخة التي عندي من حاشية ابن قاسم على التحفة ليس فيها اه م ر فخره فان ثبت هذا كان للجمال الرملى ثلاثة آراء في الكرسى وقال ابن قاسم في حواشي المنهج لم يحرم مس الكرسى قاله شيخنا الطبلاوى وشيخنا عبد الجيد وكذا م ر لانه منفصل اه

(قوله وصندوقه) بفتح أوله وضمه قال ابن قاسم في حواشي التحفة من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعرفه فيجزم مسه اذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الحامل لبيتها فلا يجزم مسه وكذا لا يجزم مس ما يسمى في العرف كرسيا مما يجعل في رأسه صندوق المصحف وفي حاشية ابن قاسم على التحفة ما نصه وقع السؤال عن خزانتي من خشب احدهما فوق الاخرى كما في خزان مجاورى الجامع الأزهر وضع المصحف في السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها في العليا فأجاب ابن الرملى بالجواز لان ذلك لا يعد اختلا لا بحرمة المصحف قال بل يجوز في الخزانة الواحدة أن يوضع المصحف في رفها الأسفل ونحو النعال في رف آخر فوقه اه وتقله عن حواشي التحفة لسم الشوبري في حواشي المنهج وأقره وتقله غيره أيضا كالشبرا ملى في حاشية النهاية وزاد لو وضع النعل في خزانة وفوقه حائل كفره ثم وضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه عائلا ثم وضع النعل فوقه محل نظر ولا يبعد الحرمة لان ذلك يعد اهانة للمصحف اه (قوله ما كتب لدرس قرآن) أى كالألواح التى يتعلم فيها الصبيان قال في التحفة ولو بعض آية ثم قال وظاهر قولهم ولو بعض آية أن نحو الحرف كاف وفيه بعد بل ينبغى في ذلك البعض أن يكون جملة مفيدة اه ونقل الشارح في الإيعاب عن المجموع ولو بعض آية وأقره ونقل الحلبي في ٣٢٤ حواشي المنهج كلام التحفة السابق وأقره وقال القليوبى يجزم ولو حرفا

وفي حواشي الحلبي أيضا على المنهج قوله كلوح أى مما يكتب فيه ذلك عادة أو المراد الأعم فيشمل ما لو كبر جدا ككتاب عظيم أو سارية وأجاب (وعلاقته وصندوقه) وهو فيه لأنها منسوبة إليه كالجلد (و) حل ومس (ما كتب لدرس قرآن شيخنا الرملى بأنه لا يجزم مس السارية والجدار أى الخالى منهما عن القرآن اه وفي حواشي التحفة لابن قاسم هل يشمل نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لا قول المتن كلوح ينبغى بحيث يعد لوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا ككتاب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن ويحتمل أن جملة كحمل المصحف في أمتعة اه وفي شرح العباب للشارح لوحى ما فيه فلم يزل فالذى يظهر بقاء حرمة اه الى أن تذهب صور الحروف ويتعدى قراءتها اه وفي حواشى شرح الارشاد الصغير للشارح ما نصه يتردد النظر فيما اذا مسح وبقي فيه أثر الحروف فهل ينبغى فيه تحريم نحو المس والجل أو لا والذي يتجه أن تلك الآثار ان كانت على صفة قصد كتابة مثلاً فالدراسة بأن كانت تقرأ من غير كبير مشقة بقى التحريم والأفلا بخلاف ما لو خفيت جدا بحيث لا يمكن قراءتها إلا بمشقة شديدة فان مثل هذا لا قصد كتابته في الألواح فلا عبرة به والذي يتجه أيضا أن كل ما يسمى عرفا مصحفاً بان كان على صورة لا قصد مثلها للتبرك وانما قصد للدراسة أنه لا يشترط في حرمة مسه قصد الدراسة وما لا يكتب عرفا لا على صورة نحو التام هل يؤثر فيه قصد الدراسة أو لا ويفرق بينه وبين ما قبله بأن المدار هنا على الاحوطية الثلاثة بالقرآن وهى تقتضى فيما هو على صورة المصحف حرمة مسه وجملة مطلقا وفيما هو على صورة القيمة مثلاً أنه يؤثر فيه قصد الدراسة احتياطاً فيما ظهر فيمن يكتب لنفسه أن العبرة بنية وفيمن يكتب لغيره أن العبرة بنية المكتوب له كما مر أول الفصل الخ وفي حواشى شرح المنهج لسم لوانمحي

ان لا قول المتن كلوح ينبغى بحيث يعد لوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا ككتاب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن ويحتمل أن جملة كحمل المصحف في أمتعة اه وفي شرح العباب للشارح لوحى ما فيه فلم يزل فالذى يظهر بقاء حرمة اه الى أن تذهب صور الحروف ويتعدى قراءتها اه وفي حواشى شرح الارشاد الصغير للشارح ما نصه يتردد النظر فيما اذا مسح وبقي فيه أثر الحروف فهل ينبغى فيه تحريم نحو المس والجل أو لا والذي يتجه أن تلك الآثار ان كانت على صفة قصد كتابة مثلاً فالدراسة بأن كانت تقرأ من غير كبير مشقة بقى التحريم والأفلا بخلاف ما لو خفيت جدا بحيث لا يمكن قراءتها إلا بمشقة شديدة فان مثل هذا لا قصد كتابته في الألواح فلا عبرة به والذي يتجه أيضا أن كل ما يسمى عرفا مصحفاً بان كان على صورة لا قصد مثلها للتبرك وانما قصد للدراسة أنه لا يشترط في حرمة مسه قصد الدراسة وما لا يكتب عرفا لا على صورة نحو التام هل يؤثر فيه قصد الدراسة أو لا ويفرق بينه وبين ما قبله بأن المدار هنا على الاحوطية الثلاثة بالقرآن وهى تقتضى فيما هو على صورة المصحف حرمة مسه وجملة مطلقا وفيما هو على صورة القيمة مثلاً أنه يؤثر فيه قصد الدراسة احتياطاً فيما ظهر فيمن يكتب لنفسه أن العبرة بنية وفيمن يكتب لغيره أن العبرة بنية المكتوب له كما مر أول الفصل الخ وفي حواشى شرح المنهج لسم لوانمحي

القرآن من الأوراق أو من اللوح بحيث لم يبق له أثر يقر أنه لم يعد جواز المس والجل ويفارق الجلد إذا انفصل بانه تابع لموجود وعلى هذا لو انعدم الأوراق بعد انفصال الجلد لم يحرم حمله ومسه ثم رأيت م ر يوافق على ذلك انتهى (قوله ولو بخرقة) أي ولو كان مكتوباً بخرقة أي عليها ويمكن أن يكون المراد ولو كان المس بمائل بخرقة قال في شرح العباب وخرج بالعود ما لو لم يكن على يده خلافاً لانه منسوب اليه إلى أن قال قال الامام ولان القلب يقع باليد لا بالكف ويؤخذ منه أن الاغلة من ذهب حكمها حكم بقية اليد بل هي أولى من الكف بذلك لانها صارت من البدن حتى في وجوب الغسل في نحو الوضوء وغيره وكذا الانف والاغلة كما يستتبع في شرح الارشاد الصغير في بحث بقاء الثلاثة على حكمها الاصل لا وجه له اه وفي فتاوى الجلال الرملي عدم النقض بنحو أغلة الذهب اه وإلى خلاف أحمد أشار بلو إلى خلاف غيره ان سلم قال ابن الرفعة في المطلب قال ومن ذكر فيه أي الحكم خلافاً كالخلاف في تقليبه بالعصيب فهو غلط قال النووي وشذ الدارمي فقال ان مسه بخرقة أو بكفه فوجهان وان مسه بعود جاز اه وفي حواشي المحلى للشهاب القليوبي قوله ولو لم يكن على يده كونه على اليد قيد للقطع فان لم يكن على يده حل عند الشيخ الخطيب وخالفه شيخنا م ر ولو لم يكن منديل ليس ملبوساً له وقلب لم يحرم لانه حينئذ كالعود اه ويؤيد هذا قول الشارح في شرح العباب في تعليل لف الحكم على اليد مانصه لانه منسوب اليه ومتصل به فكان له حكم جزئه في منع السجود عليه وغيره اه والمقبوض بيده لا يمنع السجود عليه لكن يشكل عليه ما سبق من أن مسه بالخرقة ٣٢٥ كالكف وهي تشمل غير الملبوس أيضاً

والظاهر أن مراد القليوبي خروج المنديل باللف عن سمت اليد وقلب الورق بالمنديل من غير مماسة اليد اذ هو حينئذ كالمنديل وأما ان لف المنديل على

ولو بخرقة (الشبه بالمصحف بخلاف ما كتب للدراسة كالتائم

نفس يده وقلب به الورق فانه يمتنع اذ هو حينئذ مس للمصحف والمس تمتنع هنا ولو بمائل كما صرحوا به فلا يصح ارادته فتنبه له فانه ان يكن مراده فهو

أن العبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعده او بالكاتب لنفسه أو لغيره تبرعاً والافاً أمره أو مستأجره وقوله لم ولو بعض آية أن نحو الحرف كاف وفيه بعد بل ينبغي في ذلك كونه جملة مفيدة تحفة بتقديم وتأخير فلي تأمل (قوله ولو بخرقة) أي ولو كان مكتوباً بخرقة أي عليها ويمكن أن يكون المراد ولو كان المس والجل بخرقة اذ مسه وحمله مع الحائل ممنوع ويكون المصنف أشار بلو إلى الرد على ما نقله الدارمي في ذلك قال النووي شذ الدارمي فقال ان مسه بخرقة أو بكفه فوجهان وان بعود جاز انتهى كردى (قوله لشبهه بالمصحف) تعليل للعمرة والضمير راجع لما كتب الخ ووجه الشبه ان كلا منهما قد أثبت للدراسة قال في حاشية فتح الجواد يتردد النظر في أنه اذا مسح أي اللوح فبقى فيه آثار الحروف فهل يبقى تحريم نحو المس والجل أو لا والذي يتجه أن تلك الآثار ان كانت على صفة تقصد كتابة مثلاً عرفاً للدراسة بان كانت تقرأ من غير كبير مشقة بقي التحريم والا فلا بخلاف ما لو خفيت جداً بحيث لا يمكن قراءتها الا بمشقة شديدة فان مثل هذا لا يصد كتابته في الألواح فلا عبرة به تدبر (قوله بخلاف ما كتب للدراسة) محترز قوله ما كتب لدرس قرآن (قوله كالتائم) جمع تسمية كصحائف جمع بحيفة قال ابن مالك وبقائل اجمن فعاله * وشبهه ذاتاء او مزاله

وهي ورقة يكتب فيها شيء من القرآن ويعلى على الرأس مثلاً قال ع ش و يؤخذ أنه لو جعل المصحف كله أو قريبان السكل تسمية حرم لانه لا يقال حينئذ تسمية عرفاً انتهى قال ابن الصلاح من فتوى كتابه كتابة الحروف مكروهة والمختار ترك تعليةها وقال في أخرى المختار أنه لا يكره تعليةها اذا جعل عليها نحو شمع أو نحوه قال الدميري وأما أخذ الفال من القرآن فخرم ابن العربي والطرطوشي والقرافي المالكيون بتجريمه وأباحه

مردود لمخالفته لسلامتهم وفي المغني للخطيب وعلى كلام امام الحرمين وهو الظاهر اذا قلبه بكفه فقط كان لفه زلقاً به فهو كالعود اه وهو واضح لكن في حواشي شرح المنهج لابن قاسم مانصه عبارة شيخنا ابن حجر في شرحه للارشاد وخرج بالعود ما لو لم يكن على يده لانه منسوب اليه اه أي اذا مسه بالقدرا خارج من كفه عن يده والا فمس بمائل حرام اه أي بخلاف الخرق في نظير ذلك اعدم نسبتها اليه (قوله كالتائم) جمع تسمية أي عودته وهي ما يعلق على الصغير اه شرح الروض لشيخ الاسلام قال في التحفة وظاهر قولهم كتب لدرس قرآن أن العبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون غيرها وبالكاتب لنفسه أو لغيره تبرعاً والافاً أمره أو مستأجره وظاهر عطف هذا على المصحف أن ما يسمى مصحفاً عرفاً لا عبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرك وأن هذا انما يعتبر فيما لا يسماه فان قصد به دراسة حرم أو تبرك لم يحرم وان لم يقصد به شيء نظر للقرينة فيما يظهروا ان أفهم قوله لدرس قرآن انه لا يحرم الا القسم الاول اه وفي النهاية كالتائم المعهودة عرفاً وفي شرح العباب للشارح وقد يؤخذ من تعليلهم هذا أنه لا عبرة بقصد الدراسة ولا بقصد غيرها وانما العبرة بما يقصد عرفاً باثبات القرآن فيه قراءته فيحرم وان قصد جعله نحو تسمية وما لا فيجوز وان قصد به الدراسة وليس يبعد لكن ظاهر كلامهم في غير هذا المحل بخالفه ويحتمل ان يقال حيث قصد الدراسة حرم مطلقاً نظماً للقرآن وحيث أطلق أو قصد غيرها أدير الحكم على العرف وهو الاقرب وهل العبرة فيما لو كتب لغيره بقصد الكاتب أو لا ثم محل نظر والثاني أوجه لان المأمور كالاتي فلا عبرة بقصده وفي فتاوى الجلال الرملي لو كتب تسمية ثم جعلها للدراسة أو عكسه هل يعتبر القصد الاول أو الطارئ فأجاب بانه يعتبر الاصل لا القصد الطارئ اه وفي حواشي المحلى للقليوبي ويتغير

الحكم بتغير القصد من التهمة الى الدراسة وعكسه اه (قوله وما على النقد) قال في شرح العباب وان لم يتعامل الناس به سواء كتب عليه سورة كاملة كقول هو الله أحد أو بعضها (قوله لم يقصد به المقصود من القرآن) أي من قراءة وانما يقصد به التبرك ويؤيده ان قصد الجنب التبرك والمصلحة التفهيم بالقرآن بخبره عن ان قرآنية يجوز واذلك للجنب مع حرمة القراءة عليه وأبطالوا به الصلاة مع أن قراءة القرآن فيها لا تطلها ومثل ذلك الثوب المكتوب عليه ان قرآن فيجوز لبسه على المعتمد والنوم به ولو لنحو جنب قال في شرح العباب نعم يتجبه الجزم بالحرمة ان لزم من لبسه تلونه بنجاسة كما يعلم مما يأتي وفي المجموع عن القاضي وغيره يكره للحدث وغيره حمل التعاويذ التي فيها القرآن وعن ابن الصلاح أنه أفنى مرة بركاهة كتابتها واختار مرة ترك تعليقها ومرة أخرى أنه لا بأس به اذا جعل في نحو شمع واستوثق من نحو النساء بالتحرر زمن دخول الخلافة قال النووي والمختار أنه يكره اذا جعل عليه نحو شمع لأنه لم يرد فيه نهى وأفنى ابن عبد السلام فيمن يعلقها على الخليل بانه بدعة وتعريض لكتابه تعالى للامتهان بما يعلق به من النجاسة والذي يتجبه أنه ان علم اصابه النجاسة لنفس المكتوب حرم والا كره اه ما أردت نقله من شرح العباب (قوله ٣٢٦ لا يقصد به) أي المصحف أي معها أي الامتعة في كلام المصنف بمعنى مع وعبرة التحفة

والنهاية هي بمعنى مع كما عبر به غيره فلا يشترط كون المتاع ظرفا له اه أي فانه يحل حينئذ بل يحمل حمل المصحف مع متاع واحد فجمع الامتعة في كلام المصنف ليس بقيد قال في التحفة وما على النقد لانه لم يقصد به المقصود من القرآن فلم تجز عليه أحكامه (ويحل حمله في امتعة) لا يقصد به أي معاهل ومع متاع واحد

ابن بطنة من الحنابلة ومقتضى مذهبهنا كراهته (قوله وما على النقد) عطف على التامم فانه لا يحرم مسه وان لم يتعامل الناس به سواء كتب عليه سورة كاملة كقول هو الله أحد أو بعضها (قوله لانه) أي ما كتب للدراسة ولما في صحيح البخاري من كتابه صلى الله عليه وسلم الى قيصر بما هذه صورته من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فاني أدعوك بدعاية الاسلام أسلم تسلم يؤثك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك اسم الاربعين وبأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فاقولوا الشهدوا بأن مسلمون انتهى ولم يأمر صلى الله عليه وسلم مع وجود هذه حاملها بالحافظة على الطهارة (قوله لم يقصد به) أي بالمكتوب المذكور (قوله المقصود من القرآن) نائب فاعل يقصد أي من دراسته وانما يقصد به التبرك بنحو حمله ويؤيده أن قصد الجنب غير القرآن والمصلحة التفهيم بالقرآن بخبره عن ان قرآنية يجوز وللجنب وأبطالوا به الصلاة وجوز والبس الثوب المكتوب فيه قرآن على المعتمد ولو لنحو جنب نعم يتجبه الجزم بالحرمة ان لزم من لبسه تلونه بنجاسة (قوله لم تجز عليه) أي على ما ذكر (قوله أحكامه) أي القرآن من حرمة مسه للحدث ولذا حل كل طعام وهادم جدار نقش عليهما القرآن (قوله ويحل حمله) أي المصحف وما كتب منه للدراسة (قوله في امتعة) جمع متاع قال ابن مالك في اسم مذكر راعي بعد * ثالث افعلة عنهم اطرء

وهو في اللغة كل ما ينتفع به كالأطعام واللبزوات البيت وأصله ما يبلغ به من الزاد (قوله لا يقصد به) أي المصحف قال سم بنجي أن شرط ذلك أيضا أن لا يعد ماساله لان مسه حرام ولو بجائل وان قصد غيره فقط انتهى وسأني عن التحفة خلافاً وعلى هذا فصورته ان يحمله معلقا فيه لئلا يكون ماساله على ان يمكن أن يمكن ان يقال لا حرمة من حيث الحمل وان حرم من حيث المس اذ لا يلزم بينهما أفاده بعض المحققين (قوله أي معها) أشار به الى ان في معنى مع اذ لا يشترط كون المتاع ظرفا له (قوله بل ومع متاع واحد) أي كما عبر في الروضة فلا يشترط كون المتاع متعددا وقد عبر صاحب البهجة بالافراد حيث قال

فلا فرق بين كبر جرم المتاع وصغره كما شبه له اطلاقهم اه وفي النهاية المراد بالامتعة الجنس قال ع ش فيصدق بالواحد وان لم يصلح

للاستنباع لان العبرة بالقصد فيصدق بصغير الحرم وكبره اه ورأيت في فتاوى الشارح أنه سئل كم حد والمتاع الذي يجوز حمل المصحف معه بشرطه فأجاب بقوله ليس له حد بل ما كان يسمى متاعا يجوز حمل المصحف معه بشرطه اه وفي شرح الارشاد للشارح وان صغر حد الان المدار على القصد وعدمه فلا نظر للحجم اه ونقله سم في حواشي المنهج ثم قال فليتامل وظاهر هذا ولو نحوارة فام امتاع في تبعها المصحف ورأيت في فتاوى م ر مانصه سئل عن حد المتاع الذي يجوز حمل المصحف تبعه فأجاب المراد بالمتاع ما يحسن عرفا استنباع المصحف له اه وظاهره بخالف ما سبق عن الشارح وع ش وجرى على هذا الحلبي فقال في حاشية المنهج كبر جرمه أو صغره لكن لا بد أن يصلح للاستنباع عرفا حيث لا يعد ماساله لان مسه بجائل حرام وقال ابن حجر مثل الحلبي المس فاذا وضع يده بعضها فصحف وبعضها الغيرة يأتي فيها التفصيل المذكور اه وهذا الذي نقله عن الشارح ذكره في التحفة وقال سم في حاشيته فيه نظر ويتجبه هنا التحريم مطلقا اه قال الهانفي في حاشية التحفة لان مسه حرام ولذا قال في الروض مبالغة على حرمة المس ولو من وراء ثوبه وقال في شرحه أو ثوب غيره اه وعبرة القليوب في حاشية المحلى وصورته أن يحمله معلقا فيه لئلا يكون ماساله أو يقال لا حرمة من حيث الحمل وان حرم من حيث المس اذ لا يلزم بينهما وقد قيد الخطيب المتاع بأن يصلح للاستنباع عرفا لنحوارة أو خيطها اه

(قوله أى بقصد المتاع وحده) تفسير لقول المصنف يحل جملة فى أمتعة لا بقصده وجرى الشارح فى هذا الكتاب وفى شرح الارشاد وشرح العباب على الحرمة فى صورتين قصد المصحف أو مع المتاع وعلى الحل فى صورتين إذا قصد المتاع وحده أو أطلق وجرى عليه شيخ الاسلام أيضا فى شروحه على البهجة والمنهج والرغم والخطيب فى شرحه على المنهاج وشرح مختصر أبى شجاع وظاهر كلام التحفة اعتماد الحرمة فى حالة الاطلاق أيضا فإنه قال فيها عطفنا على قصد المتاع وحده الحلال عندهم مانصه أو مطلقا على ما اقتضاه كلام الرافعى وجرى عليه شيخنا وغيره لكن قضية ما فى المجموع عن الماوردى الحرمة وهى قياس ما يأتى فى استواء التفسير والقرآن وفى بطلان الصلاة إذا أطلق فلم يقصد تفهيمها ولا قراءة ويؤيده تعليلهم الحل فى الاولى أى قصد المتاع وحده بأنه لم يحل بالتعظيم إذ جملة هنا محل به لعدم قصد يصرفه عنه فعل ما فى التحفة يحرم الحل فى ثلاثة أحوال ويحل فى حالة واحدة وهى قصد المتاع وحده واعتمد الجلال مر الحل فى ثلاث أحوال والحرمة فى حالة واحدة وهى قصد المصحف وحده وعبارة النهاية له

٣٢٧

بالحل وحده بأن قصد الامتعة فقط أو لم يقصد شيئا أو قصدهما كما اقتضاه كلام الرافعى فى الثالثة وهو المعتمد بخلاف ما إذا قصده فقط اه وكلام الخطيب فى شرح التنبيه كالمتردد فى ذلك وعبارته

بقصد المتاع وحده أولا بقصد شيء إذ لا يحل جملة بالتعظيم حينئذ بخلاف ما إذا قصد المصحف وحده أو مع غيره ويجرى هذا التفصيل فى حمل حامل المصحف على الأوجه ولو فقد

بخلاف ما إذا كان مقصودا بالحمل ولو مع المتاع كما هو ظاهر كلام سليم لكن مقتضى كلام العزيز والمجموع الحل وفارق المتاع الظرف فى الاول بأن الظرف تابع للمصحف بخلاف المتاع اه

والحل فى المتاع أو آيات * قراءة نسخن والتوراة
أى فلا فرق اه (قوله بقصد المتاع وحده) أى لامع المصحف لأن المصحف تابع حينئذ أى بالنسبة للقصد فلا فرق بين كبر جرم المتاع وصغره كما شمله ما قاله فى التحفة (قوله أولا بقصد شيء) أى لا المتاع ولا المصحف هذا ما اقتضاه الرافعى وجرى عليه شيخ الاسلام وكذا الشارح فى غير التحفة أما فيما فقد استدرك ذلك بقوله لكن قضية ما فى المجموع عن الماوردى الحرمة قال وهى قياس ما يأتى فى استواء التفسير والقرآن وفى بطلان الصلاة إذا أطلق ولم يقصد تفهيمها ولا قراءة ويؤيده تعليلهم الحل فى الاولى بأنه لم يحل بالتعظيم إذ جملة هنا محل به لعدم قصد يصرفه عنه فان قصد المصحف حرم والافتقار لسلامة بل صريحها الحرمة خلافا للذريعى وجرى عليها غير واحد من المتأخرين وهو القياس وجرى آخرون أخذوا من العزيز على الحل والمس هنا كالحل فإذا وضع يده فأصاب بعضها المصحف وبعضها غيره تآتى فيها التفصيل المذكور ولوربط متاعه مع مصحف فهل يأتى هنا ذلك التفصيل كما شمله كلامهم أولا لأنه لوربطه به مع علمه بذلك لا يتصور قصد جملة وحده كل محقق فان قلت تصوركون أحداهما هو المقصود بالحمل والاخر تباع يأتى ولو مع الربط قلت انما يأتى هذا ان فصلنا فى قصدهما ابتداء على الحرمة فيه بين كون أحداهما تابعا والاخر مشبوعا وفيه بعد من كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصدهما لا فرق انتهى بجره فتدبره (قوله إذ لا يحل جملة بالتعظيم) تعليل لحمل المتاع بالشرط المذكور (قوله حينئذ) أى حين إذ قصد المتاع وحده أولا بقصد شيء (قوله بخلاف ما إذا قصد المصحف وحده) أى فانه محل بتعظيم المصحف ولذا حرم (قوله أو مع غيره) كذلك قال الشهاب الرملى وشمل تحريم ذلك ما لو قصد التبرك به وهو ظاهر إذ لم يقصد المذكور عن كونه مصحفا ولا يتوهم أنه كالتأخير فتدبر (قوله ويجرى هذا التفصيل) أى المذكور فى جملة مع المتاع (قوله فى حمل حامل المصحف) أى فى حرم ان قصد المصحف وحده أو مع قصد الحامل على ما هنا ويحل ان قصد المتاع وحده أولا بقصد شيء (قوله على الأوجه) هذا الذى اعتقده الشارح رحمه الله فى كتبه خلافا للرملى حيث قال فى النهاية ولو حل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا انتهى قال ع ش ولو بقصد حمل المصحف ثم ظاهر عبارته أنه لا فرق للحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حل وأنه لا فرق بين الآدمى وغيره ويؤيده ما علل به من العرف ووجه التأيد أنه فى العرف يقال هو حامل للطفل لكن بهامش عن بعضهم تقييده بما إذا كان الحامل ينسب اليه الحل أى بحيث يستقل بحمله لو انفرد انتهى وينبغى عدم التقييد بذلك انتهى (قوله ولو فقد) أى المحدث

(قوله على الأوجه) اعتمده الشارح فى التحفة أيضا وشرح الارشاد ونقله عنه س م فى حواشى شرح المنهج ثم قال فليأمل فانه قد يفرق بين هذا والمتاع اه وفى شرح العباب له قال الذريعى وغيره ومن هنا يؤخذ الحل فيما إذا حل حامله وهو الظاهر اه وفى اطلاق هذا وقفة ولا يبعد أن يأتى فيه هذا التفصيل اه وفى نهاية مر خلافا وعبارته ولو حل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا اه قال ع ش فى حاشيته على مر ولو بقصد حمل المصحف وقال الزيايدى فى شرح المحرر لم يحرم على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين حيث ألحقه بالمتاع فى التفصيل المتقدم اه وفى حاشية التحفة لسم قديقال المتجه الحل مطلقا لان حمل حامله لا يعد حلالا للاعتبار بقصد اه وفى حاشية القليوبى للحلى وخرج بحمله ومسه حل حامله ومسه فلا يحرمان مطلقا عند شيخنا مر وفى ابن حجر أن فى جملة التفصيل فى حمل المتاع وكلام الخطيب بوافقه وعند شيخنا الطيلاوى أن محل الحل ان كان المحمول بمن ينسب اليه الحل لا نحو طفل اه قال ع ش فى حاشيته ظاهره أى كلام النهاية أنه لا فرق فى الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حل وبين الآدمى وغيره ويؤيده ما علل به من

العرف ووجه التأييد أنه في العرف يقال هو حامل للطفل لكن بهامش عن بعضهم تقييده بما إذا كان الحامل ينسب إليه الحمل أي بحيث يستقل بحمله لو انفرد اهـ وينبغي عدم التقييد بذلك ولعله غير مراد اهـ ما أردت نقله من ع ش وفي التحفة لوربط متاع مع مصحف فهل يأتي هنالك التفصيل كما شمله كلامهم أولا لا نهل بطله مع عدمه بذلك لا يتصور قصد حمله وحده كل محتمل الخ (قوله ومسلمائقة) أي يودعه إياه يعني أنه فقدته أمامه وجود ذلك فيحرم عليه حمله ومسه مع الحدث ويظهر أن الصورة في الثقة كونه متطهرا أو يمكن وضعه عنده على طاهر من غير رجل ولا مس والافه وفقدله شرعي فوجوده حينئذ كالعدم وهو ظاهر وان لم أقف على من نبه عليه (قوله أو ضياعا) ظاهر كلامه أو صريحه وجوب حمله مع الحدث عند خوف الضياع وهو خلاف المعتمد عندهم وعبارة التحفة فان خاف ضياعه جاز الحمل لا التوسد لانه أقبح اهـ وعبارة النهاية لم نعم لودعت ضرورة إلى حمله كان حاف عليه تنجسا أو كافرا أو تلفا أو ضياعا وعجز عن الطهارة وعن ابداعه مسلماته حمله خفا في غير الضياع ولو حال تقوطه وفي العباب وشرحه للشارح محله بلا طهارة جواز في الضياع وحنفا في غير الضياع الخ والحاصل أن ما في هذا ٣٢٨ الشرح ضعيف وأما توسده فهو كالحمل في الوجوب في الأحوال السابقة لا عند خوف

(قوله الماء) يتوضأ به وقوله والتراب أي يتيمم به (قوله ومسلمائقة) قال الكردي يعني وفقد مسلماته ثقة يودعه إياه أمامه وجود ذلك فيحرم عليه ومسه مع الحدث ويظهر أن الصورة في المسلم الثقة كونه متطهرا أو يمكن وضعه عنده على طاهر من غير رجل ولا مس والافه ومفقود شرعا فوجوده كالعدم كما هو ظاهر وان لم أر من نبه عليه انتهى (قوله جاز بل وجب حمله) أي المصحف (قوله مع الحدث) أي ولو حدثا أكبر (قوله ان خاف عليه) أي على المصحف (قوله كافرا) أي أخذه إياه (قوله أو تنجسا) أي لحركة تنجيسه كتمكينه للكافر (قوله أو ضياعا) أي هلاكا وهو بفتح الضاد مصدر ضاع بضيع وأما الضياع بكسر هاء فهي جمع ضيعة ككلبة وكلاب أفاده في المصباح ويوافقه اختصار الصحاح على ضبط المصدر بالفتح فقط لكن في المختار ما نصه ضاع الشيء بضيع ضياعا وضياعا بكسر الضاد وفتحها أي فليحرق قال الكردي ظاهر كلامه أي الشارح وجوب حمله مع الحدث عند خوف الضياع والمعتمد عندهم بل عند الشارح في كتبه الجواز لا الوجوب (قوله ويجب التيمم ان قدر عليه) هذا ما أتت به القفال ومجته في المجموع وغيره واختاره في التبان وهو الصحيح المشهور انتهى أي خلافا للقاضي أبي الطيب وعاله بأنه لا يرفع الحدث (قوله ويحل حمله في تفسير) صنيعة ههنا في حل المتن مثله في التحفة قال وبما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفا على الضمير المحرور ثم اعترضه بأنه ضعيف قال ابن مالك وعوذا فاض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلنا على أن التحقيق أنه لا ضعف فيه قال وليس عندي لازم ما قد أنى * في النثر والنظم الصحيح مشبها انتهى بزيادة (قوله أكثر منه) أي من المصحف سواء تميزت ألفاظه بلون أم لا لعدم الاختلال بتعظيمه حينئذ قاله في المغني وهو أولى من تعليل غيره بأنه المقصود دون القرآن لانه حينئذ ينبغي أن لا يفصل

الضياع في جواز حمله ويحرم توسده كما سبق عن التحفة وعبارة الامداد للشارح ويحرم أيضا الماء والتراب ومسلمائقة جاز بل وجب حمله مع الحدث ان خاف عليه كافرا أو تنجسا أو ضياعا ويجب التيمم ان قدر عليه (و) يحل حمله في (تفسير) أكثر منه

توسد شي منه وان خاف سرقة بخلاف ما اذا خاف عليه نحو تنجس أو كافرا أو تلف فيجوز بل يجب وتوسد علم محترم ان لم

يخف عليه ولو من سرقة والا حل وان اشتمل على آيات نظير ما مر في مسه اهـ وعبارة التحفة ويحرم توسد كتاب علم محترم لم يخش نحو سرقة اهـ (قوله ويجب التيمم ان قدر عليه) قال في التحفة وقول أبي الطيب لا يجب التيمم عند فقد الماء لحمله ضعيف انتهى قال الشارح في شرح العباب لقد رتبه على التراب وعدم خشيته على نحو المصحف لو اشتمل بالتييم ولا نظر لكون التراب لا يرفع الحدث الذي استند اليه القاضي أي أبو الطيب الخ (قوله في تفسير) قال الشارح في حاشية فتح الجواد له ليس منه مصحف حشى من تفسير أو تفاسير وان ملئت حواشيه وأحبابه وما بين سطوره لانه لا يسمى تفسير أبوجه بل اسم المصحف باق له مع ذلك وغاية ما يقال فيه مصحف محشى اهـ وقال القليوبي في حاشية المحلى شمل التفسير ما على هوامش المصحف قاله شيخنا تبعا لشيخه مر قالوا ونظر لقصد دراسة فيه وفيه بحث ظاهر قوي اهـ فان كان مرادهما ولو جمع التفسير على هوامش خالف الشارح والافلا وفي شرح العباب للشارح الحل وان لم يسم كتاب تفسير أو قصده القرآن وحده أو تميز بنحو جرة على الاصح اهـ ثم رأيت في فتاوى مر أنه سئل عما لو كتب تفسير على هوامش المصحف هل حكمه حكم المصحف فيحرم مسه وحمله ويحل حمله في متاع في حالة الحدث أو يفصل كالتفسير فأجاب نعم كالتفسير اهـ قال سم في حاشية المنهج قال شيخنا ابن حجر في شرح الارشاد والمراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه مما يذكر معه ولو استطرادا وان لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحر وفي لفظ الارشاد وما من حيث الجملة فتمحض أحد الوراقات من أحدهما لا عبرة به اهـ أقول فانظر إلى ما لو كى المفسر جميع القرآن أولا على حدة ثم عقبه بجميع تفسيره على حدة الخ (قوله أكثر منه) أي القرآن قال الشارح في التحفة وهو ل العبرة في الكثرة والتقليد بالحر وفي الملقطة أو المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني إلى أن قال وعليه فيظهرا أنه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام

في التفسير بين الكثير والقليل لان الظاهر من حال المفسران لا يثبت القرآن فيه للدراسة أصلاً إلا أن يجاب
بأنهم نظر والمأهوال غالب أن التفسير إذا كان أكثر من القرآن لا ينظر الى القرآن حتى لو فرض ان مثبتة
قصده للدراسة لا عبرة بقصده وإذا كان التفسير أقل أو مساوياً ينظر للقرآن وان قصده به عدمه لان الغالب
أن ذلك يقصد للدراسة فليتأمل (قوله بخلاف ما إذا استويا) أى التفسير والقرآن يقينا قال في التحفة ولو
شك أكثر أو مساوياً يحل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضربة والحرير
وجرى بعضهم في الحرير على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل أولى ويجرى ذلك فيما شك أقصده به الدراسة
أو التبرك ويفرق بين هذا وما قدمته فيالم يقصده به شئ بأنه لما لم يوجد ثم مقتضى الحل ولا حرمة تعين النظر
للقريضة الدالة على أنه من جنس ما يقصده به تبرك أو دراسة وهنا وجد احتمالان تعارضان فنظرنا لمقوى
أحدهما وهو أصل عدم الحرمة المانع على الاول والاحتياط على الثاني فتأمل انتهى وخالفه في مسألة جمعه
(قوله أو كان القرآن أكثر) أى من التفسير وهل العبرة هنا في الكثرة والقلّة بالحروف الملفوظة أو بالمرسومة
كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينهما وبين ما يأتي في بدل الفاتحة بأن المدار ثم على القراءة وهي انما
ترتبط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول وهو انما يرتبط بالحروف المكتوبة لتعدي كل وينظر الاكثر
ليكون غيره تابعاً له وعلى الثاني فيظهر أنه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن
مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط
لانه لما لم يرد فيه شئ وجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند أهلها انتهى وذلك ككتابة الفين في لا وضعوا
لاذبحنه ويأين في يابند وما أشبه ذلك ولذا قال الشاطبي في الرأية

وكل ما فيه مشهور بسنته * ولم يصب من أضاف الوهم والغيرا
ومن روى سقيم العرب السها * لحنا به قول عثمان فاشهرها
لوصح لاحتمل الإيماء في صوراً * فيه كالحديث ينثر الدررا
وقيل معناه في أشياء لو قرئت * بظاها لخط لا تخفى على الكبرا
لا أوضعوا جزاء الظالمين لا إذ * بحنه وباييد فافهم الخبرا
واعلم بأن كتاب الله خص بما * تاه السيرة عن اتيانه طهرا

وقد ألف في رسم القرآن مؤلفات من أجلها هذه الرأية عقيلة أتراب القصاصد في أسنى المقاصد وعدة أبياتها
مائتان وثمانية وتسعون كما سماهاها واذ كر عدة أبياتها مؤلفها حيث قال رحمه الله تعالى في آخرها

تمت عقيلة أتراب القصائد في * أسنى المقاصد للرسم الذي بهرا
تسعون مع مائتين مع ثمانية * أبياتها ينتظم الدر والدورا

ولها شرح الجعبري (قوله ويحل قلب) أشار بتقدير يحل الى أن قوله وقلب عطف على
جمله اذ لا يصح غيره (قوله ورقه) أى المصحف أو ورقة منه (قوله بعود) أى ونحوه هذا هو الاصح الذي
قطع به العراقيون كما في المنهاج قال في الروضة لانه ليس بحامل ولا ماس خلافاً للرافعي حيث منع ذلك لانه
نقل للورقة فهو كحملها وكذلك صاحب البهجة حيث قال

ويمنع الصلاة كالطوف * بالبيت والبائع حل المصحف
ولوحه وقلبه أوراقه * ومسه والجملد والملاقه

واحترز بقلبه بنحو العود عما لو لم يكن على يده وقلب الأوراق بها فانه يحرم قطعاً قال الامام النووي وفرقوا
بينه وبين العود بأن الكم متصل به وله حكم أجزائه في منع السجود عليه أو غيره وقال امام الحرمين ولان

* ٤٢ - رمسى - ل *

الاحباب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لانه ليس بمصحف ولا
في معناه اه وفي النهاية للرملى والوجه ان العبرة بالقلّة والكثرة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الجمل بالجميع كما أفاد ذلك الوالد رحمه الله

بخلاف ما إذا استويا أو كان
القرآن أكثر (و) يحل
(قلب ورقه بعود)

ان العبرة بالخط المرسوم
به كل من القرآن وتفسيره
لم يكن بعيداً وان لم أره
منقولاً لان المدار على كون
التفسير أكثر ويصدق
عليه ذلك وان لم يوافق
الرسم ولا الخط العثماني
فخره وتقدم عن الامداد
للشارح أن العبرة من الجملة
وهو كذلك في فتح الجواد
حيث قال ولا حل ومس
كتابة تفسير وورقة منه
وان تمحضت قرآناً فيا
يظهر الخ واعتمده أيضاً
في شرح العباب وفي المغنى
للخطيب وظاهر كلام

اه ونقله سم في حاشية التحفة عن فتاوى الشهاب الرملي ثم قال وقضيته أن الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وأنه يحرم مس آية متباعدة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها الخ وفي التحفة للشارح ولوشك في كون التفسير أكثر أو مساوياً بل في ما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثمه حل تغليب ذلك في الضمة والحرير وجرى بعضهم في الحرير على الحرمة بقياسها هنا كذلك بل أولى ويجري ذلك فيما شك أقصده به الدراسة أو التبرك ويفرق بين هذا وما قدمته فيما لم يقصده به شيء الخ ونقل الحل في حاشية المنهج عن الشارح وأقره وقال سم في حاشية التحفة قوله لعدم تحقق المانع قد يعارض بأن الأصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيع وفي حاشية المنهج له الوجه التحريم لأنه الأصل في المصحف وفقاً للشيخنا الطبراني الخ وفي حاشية التحفة عليها في مآنه نقل في المسامح عن ممر أنه لو شك في التفسير هل هو أكثر من القرآن أو لا فإنه يحرم مسه تغليب الجانب العظيم اه وفي المغني للخطيب قياس ما قاله في الأنوار من أنه لو شك في الحرير أكثر أو لا أنه يحرم لبسه أنه يحرم هنا عند الشك في أن القرآن أقل أو لا بل أولى كما يؤخذ من الفرق اه وقال القليوبي في حاشية المحلى وإن تساوى يحرم على الأصح كما لو شك في الكثرة ثم قال فلم أن محل الحل إذا كان التفسير أكثر يقينا ٣٣٠ وفي شرح المحرر للزيادي يؤخذ من العلة أنه لو شك هل قصده به الدراسة أو التبرك

أنه يحرم تعظيم القرآن اه وأعلم أنه حيث لم يحرم المس والجل كما إذا كان التفسير أكثر أو جملة مع المتاع بشرطه كره للخلاف في الحرمة (قوله وتصير محمولة على العود) والحاصل

التقليب يقع باليد لا بالكم انتهى وعلى كلامه وهو الظاهر إذا قلبه فقط كان فتله وقلب به فهو كالعود أفاده في المغني (قوله ما لم تنفصل الورقة عن محلها) أي وأما لو انفصلت الورقة عنه على العود فيحرم اتفاقاً كما هو ظاهر لأنه حل له (قوله وتصير) أي الورقة وهو منصوب بواو المعية كما في قوله ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين قال ابن مالك والواو كالفا ان تقدم مفهوم مع * كلاتكن جلدًا وتظهر الجزع (قوله محمولة على العود) قال الكردي الذي يظهر من كلامهم أن الورقة إذا كانت مثبتة في المصحف لا يضرب قلبها بالعود مطلقاً وإن لم تكن مثبتة فيه فإن حملها على العود بأن انفصلت عن المصحف حرم والادلاء الخ وبعبارة شرح الروض قال الزركشي والاحسن ما قاله ابن الاستاذ أنه إن كانت الورقة قائمة فيلها بالعود أو وضع طرفه عليها لم يحرم والاحرم لأنه حامل وينزل الكلامان على هذا وكذا فعل شيخنا أبو عبد الله الحجازي في مختصر الروضة وفيه حالة الخلافية لعدم التوارد على محل واحد انتهى وكذا لم يرتض هذا الشارح والرملي قال والده في حواشي الروض وتعليقهم برده إذا الوجه القائل بالتحريم عليه بالجل ولا حل في الحالين الأولين والقائل بالحل عليه بأنه ليس بحمل ولا مس أي عرفاً (قوله وكتابته) هو عطف على قلب ورقة أي ونحل كتابة القرآن ومثله الجنب (قوله ما لم يمس المكتوب) ولذا قال في الهبة والظرف لا فقهه وتقليد ولا * تفسيره والكتب عن مس خلا

وأما إذا مس المكتوب سواء كان ورقة أو لوحاً فيحرم (قوله ولا يمنع الصبي) أي لا يجب على الولي منعه من ذلك بل يستحب كما في المغني وخرج بالصبي البالغ وإن شق عليه دوام الطهارة كأدب الأطفال قاله القليوبي (قوله المميز) سيأتي محترزه (قوله ولوجنباً) أي كما أفنى به النووي وذلك بأن أوجح حشفته في فرج أو أوج فيه وأشار بلوأي خلاف في ذلك فقد قال في العباب فيه وقفة وقال الزركشي فيه نظر لأنها

هكذا فهمه الفقير من كلامهم وبعبارة التحفة لو انفصلت الورقة على العود حرم اتفاقاً كما هو ظاهر لأنه حل كما لو لم يكن على يده وقلب بها ورقة منه وإن لم تنفصل اه فقوله انفصلت الخ يدل لما قلته إذا دام شيء منها مثبتاً في المصحف لا يقال فيها انفصلت على العود وبعبارة فتح الجواد له بعد كلام ومنه يؤخذ أن الورقة لو ارتفعت على العود لا انفصالها حرم انتهت ومثلها عبارة الامداد وبعبارة شرح العباب له أن انفصلت الورقة على العود حرم وهو مراد الرافعي والألم يحرم وهو مراد النووي ولعل هذا التفصيل أقرب إلى العرف فينبغي أن يكون الجمع به أولى اه وفي النهاية وسواء في ذلك أ كانت الورقة قائمة بصفتها أم لم تكن كذلك خلافاً لابن الاستاذ ومن تبعه لما في القول به من حالة الخلاف اه وفي حاشية سم على المنهج قوله أو قلب ورقة أي وإن ارتفعت الورقة بتمامها على العود إذا كانت مفصولة عن غيرها حيث كان بعد قلبها كذا بحثه ممر اه وقد نازع الشيخ زين الدين السكتاني النووي حيث رجح الجواز بأنه غير حامل ولا ماس فقال هذا برده الحس فأنجد من يقلب الورقة راعياً حالة القلب من جهة إلى جهة فيكون المنع عند انفصالها وما قاله النووي الراجح عندهم والله أعلم وهذا هو الذي ظهر لي والله أعلم بحقائق الأحوال (قوله وكتابته) أي ونحل كتابته للحدث ومثله الجنب حيث لا مس ولا حل (قوله ولوجنباً) كما أفنى به النووي بأن أوجح حشفته في فرج أو أوج فيه وأشار الشارح بلوأي خلاف في ذلك فقد قال

في الباب فيه وقفة وقال الزركشي فيه نظر لانها لا تنكر فلا تنشق وعلى قياسه يجوز تركه من اللبس في المسجد وهو بعيد الاضرورة
وسبقه لنحوه الاسنوي فقال لم اجد تنصرا بجاهل في حال الجنابة والقياس المنع لانها نادرة وحكمها أغلبا واستحسنه شيخ الاسلام
زكريا وهو قوي جدا كما لا يخفى وتعليقهم "جواز في الحديث بمسألة استمراره متطهرا يؤيد التوقف في الجنابة وأفتى النووي أيضا بحل قراءته
ومكث في المسجد مع الجنابة ونقله عنه الزركشي نفسه وأقره (قوله لحاجة تعلمه) زاد في التحفة ودرسه وسيلتهم كما جعله للمكتب والاتبان
به للعلم ليعلم منه فيما يظهر اهـ ومثله في نهاية مرقا سم في حاشية المنهج وليس منها جل العبد الصغير مصحف لسيده الصغير معه الى
المكتب لان العبد ليس بمعلم وفاقا في ذلك لما مشى عليه طب ومراه وفي عرش على مر اذا قرأ للتعبد لا للدراسة بأن كان حافظا أو
كان بتعاطي مقدار لا يحصل به الحفظ عادة وفي الرافعي ما يقتضي التحريم فتفطن لذلك فانه مهم كذا بخط سم الغزي وفي سم على ابن حجر
في أثناء كلام مانصه والوجه انه لا يمنع من جملة ومسه للقراءة فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا أفادته القراءة فيه نظرا فائدة ما في
مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه وقد يقال لاتنافي لا مكان حل ما في الرافعي على ارادة التعبد المحض وما
نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه غرض يعود على الحفظ كما أشعر به ٣٣١ قوله لاستظهار الخ ويحل للدراسة ولو كانت

في غير المكتب قال الشارح
في الابواب والقياس به
في كلام كثير للغالب
(قوله فيحرم تركه
منه) قال في الايعاب يجب
على الولي وغيره منعه منه
ثم قال ويؤيده جزمهم
بحرمة تركه من دخول

(من جملة ومسه للدراسة)
لحاجة تعلمه ومشقة
استمراره متطهرا
أما غير المميز فيحرم تركه
منه

المسجد لئلا ينجسه
والمصحف أعظم حرمة
منه كما يأتي الى أن قال نعم
يتجه حل تركه كين غير المميز
منه لحاجة تعلمه اذا كان
بحضرة صحـ والولي للامن
من أنه ينتهكه حينئذ قال
في المجموع قال القاضي
ولا يمكن الصبيان من

لاتنكر فلا تنشق وعلى قياسه يجوز تركه من اللبس في المسجد وهو بعيد الاضرورة انتهى وسبقه لنحوه
الاسنوي فقال لم اجد تنصرا بجاهل في حال الجنابة والقياس المنع لانها نادرة وحكمها أغلبا واستحسنه شيخ الاسلام
زكريا وهو قوي جدا كما لا يخفى وتعليقهم للجواز في الحديث بمسألة استمراره متطهرا يؤيد التوقف في الجنابة وقاله الكردى في الكبرى (قوله من جملة ومسه) أي المصحف واللوح ونحوهما مما
كتب للدرس قرآن ولا فرق بين الذكر والانتى قال بعضهم لانه من أسرار اللغة (قوله للدراسة) أي لأجلها
فان لم يكن لها أو كان لغرض غيرهما منع منه جزما كما قاله في المهمات ولم يرتضه في التحفة وعبارتها مع
الأصل والأصح أن الصبي المميز لا يجوز تركه من غير مطالعة لانه قد ينتهكه المحدث حدثا أصغرا أو أكبر
وبحث منع الجناب القرآن وانه يحرم على وليه تركه منه انما يتأتى على بحث منع الجناب هناما من المس وليس
كذلك على أنه أكد حرمة على المحدث بخلاف القراءة فلا قياس اذا لا يمنع من مسه وجملة عند الحاجة تعلمه
ودرسه ووسيلتهم كما جعله للمكتب والاتبان به للعلم ليعلم منه فيما يظهر وذلك المشقة دوام طهره ثم رأيت ابن
العماد قال يجوز تركه للدراسة والتبرك ونقله الى محل آخر وان هذا هو صريح كلامهم باعتبار إيمان
شأنه أن يحتاج اليه انتهى وفي عمومته نظر فتخصيص الاسنوي ومن تبعه بالحل للدراسة فالوجه ما ذكرته
انتهى (قوله لحاجة تعلمه) أي الصبي المميز وهو تعليل لعدم المنع وليس منها جل العبد الصغير مصحفا
لبيده الصغير معه الى المكتب لان العبد ليس بمعلم قال سم وفاقا لطب ومراه (قوله ومشقة استمراره)
أي الصبي (قوله متطهرا) أي وزمن الدرس يطول غالبا وفي تكليف الصبيان ادامة الطهارة مشقة
تؤدي الى ترك الحفظ في ذلك بخلاف الصلاة ونحوها نعم نظير المسئلة ما اذا قرأ للتعبد للدراسة بان كان حافظا
أو كان بتعاطي مقدار لا يحصل به الحفظ في العادة وفي كلام الرافعي ما يقتضي التحريم فتفطن لذلك فانه
مهم كذا في خط سم الغزي قال ابن قاسم العبادي والوجه انه لا يمنع من جملة ومسه للقراءة فيه نظرا وان
كان حافظا عن ظهر قلب اذا أفادته القراءة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقويته
حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا أثر ذلك في ترسيخ حفظه انتهى قال عرش وقد يقال لاتنافي لا مكان حل
ما في الرافعي على ارادة التعبد المحض وما نقله على ما اذا تعلق بقراءة فيه غرض يعود الى الحفظ كما أشعر به
قوله كالاستظهار انتهى (قوله أما غير المميز) هذا مقابل قوله المميز (قوله فيحرم تركه منه) أي من

محو الألواح بالاقدام ومنه يؤخذ أنهم يمنعون أيضا من محوها بالبصاق وبه صرح ابن العماد وورد النهي لكنه ضعيف فليوجه باستقذاره
ومن ثمة يكفر من يصدق عليه مستهين به وافهم اقتصار المصنف فيما مر على البالغ أن الكافر كالمسلم في حرمة جل نحو المصحف ومسه فيمتنع
منهما وان جاز تعليمه بعبده الا أنى على الوجه كما اقتضاه كلام الماوردي وغيره ويفرق بأن حرمة تحريك المصحف أكد من القراءة بدليل
حله المحدث بخلاف مسه ثم رأيت في المجموع والبيان والتحقيق مراح بمنعه من مسه ثم فصل في تعليمه بين من يرجى اسلامه والمعاند
وغيرهما وهذا صريح فبأن كونه من حرمة مسه له مطلقا الخ وفي حاشية التحفة لابن قاسم عند قول التحفة لا يجوز تركه غير المميز منه مطلقا

ما نضه قوله مطلقاً ظاهره ولو لحاجة التعليم اذا أتى تعليمه وهو ظاهر كلامهم وقضية التغليل بخشية الانتهاك امتناعه وان وضاه الولي فليأمل
 اهـ وقد غلبت مما سبق عن الایعاب خلافه وفي حاشية القليوبي على المحلى يجوز ما لا يشعر بالاهانة كالبصاق على اللوح لمحوه لانه اعانة
 اهـ وهو مخالف لما سبق عن الایعاب ٣٣٢ وفي فتاوى مـ أنه سئل هل يجوز محو الكتاب المعظم بالبصاق سواء وصل

البصاق للكتابة بلا
 واسطة أم هم أم لا فأجاب
 بأن له ذلك مطلقاً حيث
 قصده الاعانة على محو
 الكتابة اهـ بخروجه وفي
 فتاوى الشارح هل يجوز
 للقارئ في المصحف
 الشريف أن يجعل على
 أصبعه من ريقه لتسبر
 انقلاب الأوراق أم لا
 فأجاب بحرم مس المصحف
 بأصبع عليه ريق

وكذا لو لم يكن له
 غرض متعلق بالدراسة
 وان قصد التبرك (ومن
 يثق بالطهارة وشك في
 الحدث أو يثق بالحدث
 وشك في الطهارة

اذبحرم اتصال شيء من
 البصاق الى شيء من أجزاء
 المصحف هذا هو الذي
 يظهر قياساً على حرمة
 وصول ذلك الى شيء من
 أجزاء المسجد بل هو أولى
 لان المصحف أعلى وأعظم
 حرمة من المسجد فان
 قلت الى أن قال والكلام
 حيث كان على الاصبع
 ريق بلوث الورقة أما اذا
 خف الريق بحيث لا ينفصل

المصحف لشك لا يثبت كنه قال عـ ش يؤخذ من العلة أنه لو كان معه من يمتنع من انتهاك كنه انتهى وفي
 الكردي عن الایعاب نعم بتجده حل تمكين غير المميز من حاجة تعلمه اذا كان يحضر نحو الولي للامن من أنه
 يثبت كنه حيث قال في المجموع قال القاضي ولا يمكن الصبيان من محو الألواح بالاقذار ومنه يؤخذ أنهم
 يمتنعون أيضاً من محوها بالبصاق وبه صرح ابن العماد انتهى وفي قـ ل يجوز ما لا يشعر بالاهانة كالبصاق
 على اللوح لمحوه لانه اعانة وفي الفتاوى يحرم مس المصحف بأصبع عليه ريق اذ يحرم اتصال شيء من
 البصاق الى شيء من أجزاء المصحف (قوله وكذا) أي يحرم تمكين الصبي المميز من المصحف * وقوله
 لو لم يكن له أي للصبي المميز (قوله غرض متعلق بالدراسة) أي بان لم يكن غرض أصلاً أوله غرض غير
 متعلق بالدراسة كالنقل من موضع الى موضع آخر (قوله وان قصد التبرك) الغاية للرد على ابن العماد
 كما سبق عن التحفة * فائدة * روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول خير الناس خير الناس وخير من يمشي على وجه الارض المعلمون فانهم كلما خلق الدين
 جددوه أعطوه ولا تستأجرهم فان المعلم اذا قال للصبي قل بسم الله الرحمن الرحيم فقالها كتب الله براءة
 للمعلم وبراءة لابو به من النار وروى عنه أيضاً ان تعليم الصغار يطفى غضب الجبار قال الشنواني ومعنى
 الحديث أن تعلم الصبيان للقرآن برد العذاب الواقع بارادة الله تعالى عن آباءهم أو عن تسبب في تعليمهم أو
 عنهم فيما يستقبل من الزمان أو عن المجموع أو برد العذاب عموماً انتهى وفي الحديث من قرأ القرآن وعمل
 بما فيه البس والداة ناجي يوم القيامة ضوءه أحسن من ضوء الشمس في بيوت الدنيا لو كانت فيكم فطأنكم
 بالذي عمل به وفي مسند تقي بن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ويكسى والداة حلة لا تقوم لها الدنيا
 وما فيها ولذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى في حرز الاماني

فيا أيها القاري به متمسكا * مجلاله في كل حال مبعجلا
 هنيئاً مريئاً والدالك عليهما * ملابس من أنوار من التاج والحلا
 فطأنكم بالبخل عند جزائه * أولئك أهل الله والصفوة المالا
 أولو البر والاحسان والصبر والتقى * حلالهم بها جاء القران مفصلاً
 عليك بها ما عشت فيها منافسا * وبيع نفسك الدنيا بأنفسها العلا

(قوله ومن يثق بالطهارة) لعل الانسب ذكر هذه المسئلة من الفصل الذي قبل هذا الارتباط به وكونه
 قيداً له فإنه قال فيما تقدم نواقض الوضوء أربعة الاول الخارج أي يقينا وهكذا الثاني والثالث والرابع هذا
 ثم ليس المراد هنا باليقين حقيقة اذ لا مع الشك لا يقين ولذا قال في الامداد ليس المراد باليقين في كلامهم هنا
 اليقين الجازم لاستحالة مع الظن بل مع الشك والتوهم في متعلقه بل المراد أن ما كان يقيناً لا يترك حكمه
 بالشك بعده استصحاباً له لان الاصل فيها الدوام والاستمرار أفاده البجيرمي (قوله وشك في الحدث) أي
 تردد باستواء أو رجحان كما سيأتي والحدث شامل للاكبر كما ان الطهارة شاملة للوضوء والغسل والتيمم (قوله
 أو يثق بالحدث وشك في الطهارة) عكس ما قبله وحكمها سواء وأما قول الرافعي بعمل الظن بعد تيقن

الحدث

منه شيء يلوث الورقة فلا حرمة الخ وفي العباب لا يجب منع صبي ممزج حدث

نحو مس مصحف يتعلم منه بل يندب قال الشارح في شرحه منعه منه ولولذلك الحاجة كما صرح به بعضهم وبوجه بأن في منعه خروجا
 من خلاف من أوجب منعه احتراماً له اهـ وفي فتح الجواد ومع ذلك ليس منعه منه اهـ وعبرة الامداد له ويسن للولي والمعلم منعه
 من نحو حمله مع الحدث مطلقاً وان جاز له اهـ وكذلك في شرح الروض وغيره (قوله وان قصد التبرك) أشار بان الرد على ابن
 العماد قال في الامداد خلافاً لقول ابن العماد له مسه للتبرك اهـ وفي الایعاب وقول ابن العماد وقضية هذا حرمة مسه للتبرك وهو
 باطل بل لا فرق كما اقتضاه صريح كلامهم بين حمله للدراسة والتبرك ونقله من مكان مردودته لا وتوجبها اهـ

من لم يثبت وقوعه فانه يأخذ بالطهر بكل حال والله أعلم (قوله والمراد بالشك هنا) أي في قوله وشك في الحدث وشك في الطهارة وهو خروج عن أصل ذلك والافالشك هو التردد بين حكمين مع استواء الطرفين فان لم يستويا فاطرف الراجح ظن والطرف المرجوح وهم هذا حد ذلك عند الأصوليين ٣٣٤ وفي شرح العباب للشارح قال الزركشي وقد نبه الامام في الصلاة من النهاية على

فائدة وهي أن الشك لا بد أن يكون مع قيام المقتضى لكل واحد من الأمرين وقال هو اعتقادان يتقاوم بينهما فاعلم منه أن مجرد التردد في الأمرين من غير قيام ما يقتضى ذلك لا يسمى شكاً وكذلك من غفل عن شيء بالكلية فاستل عنه لا يسمى شكاً وكلام الراغب يوافقه وفي الأحياء الشك عبارة عن اعتقادين متقابلين نشأ عن سببين مختلفين وأكثر الفقهاء لا يدرن الفرق

والمراد بالشك هنا وفي معظم أبواب الفقه

بين من لا يدرى وبين ما شك فيه وقال في موضع آخر لو سئل انسان عن طهر أداها من عشرين أكانت أربعا أو ثلاثا ولم يتحقق قطعها أنها أربع بل يجوز أنها ثلاث وهذا التجوز ليس شكاً اذ لم يحضره سبب أو جب اعتقاد الثلاث فليقهم حقيقة الشك حتى لا يشبهه بالوهم والتجوز بغير سبب اه ملخصا اه ما نقله الشارح في شرح العباب (قوله وفي معظم أبواب

مشهورة بالصعوبة حتى جعلها أبو العباس أحمد بن القاص الطبري صاحب كتاب التلخيص الذي في كل باب منه مسائل المذهب منصوصها ومخرجها مستثناة من القاعدة المذكورة أن اليقين لا يرفع بالشك ورده أبو المحاسن عبد الواحد بن الرويان الذي يقول لو احترقت كتب الشافعي لاملئتها من حفظي في البحر شرح المختصر المزني الذي هو بحر كاسمه بأن الأخذ بذلك يأتي على اليقين لأعلى الشك قال في البهجة

وان تيقنا وشك فيهما * في سابق فضد ما قبلهما
لا ضد طهر الذي اعتاد أن * يجدد استثنى من المشكوك لظن
قلت وقد يستشكل المعترض * هذا وان لم يتدكر فالوضو

والاستثناء المذكور موافق للرافعي وتقدم الكلام عليه يعني أن من علم أنه صدر منه طهر وحدث ولكنه جهل السابق منهما فانه ينظر فيما قبله ما فان علم أن حدثا منه كان بعد طلوع الشمس مثلاً نظر الى حاله قبل الطلوع فان كان محدثاً قلنا له أنت الآن متطهر لأنك تيقنت طهارة رفعت حدثك الأول والحدث الثاني يثبت أن يكون بعده فبطلها وأن يكون قبلها والحدثان متواليان فتبقى الأصل بقاؤها وان كان قبل طلوع الشمس متطهراً قلنا له أنت الآن محدث لأنك تيقنت حدثاً رفع طهارتك الأولى ثم الطهارة الثانية يثبت أن تكون بعده وأن تكون قبله والطهارتان متواليان فتكون محدثاً والأصل بقاؤه ولكن بشرط أن يكون من عادته آمناً لا يعتاد التجديد فيه معه فقد يرتد الى الطهارتين وتأخر الحدث بعده ما بل الظاهر أن طهارته وقعت بعد حدث فيكون متطهراً قاله ابن المقرئ هذا ان تدكر فان لم يتدكر ما قبلهما فالوضوء واجب لتعارض الاحتمالين بالمرجح ولا سبيل الى الصلاة مع التردد المحض في الطهر وظاهر أن هذا مختص بمن يعتاد التجديد فان غيره يأخذ بالطهر مطلقاً فلا يرتد كره ثم هذا التفصيل بين التذكر وعدمه هو ما صححه الرافعي والنووي في المنهاج والتحقيق ومصحح في شرح المذهب والوسيط وجوب الوضوء مطلقاً لان ما قبل طلوع الشمس بطل يقيناً وما بعده متعارض ولا بد من طهر معلوم أو مظنون واختاره في التحقيق وغيره وقال في الروضة انه الصحيح عند جماعات من محققي أصحابنا وقال في المهمات انه المفتى به لذهاب الاكثرين اليه قاله شيخ الاسلام قال الخطيب ومع ذلك فالاعتقاد الأول (قوله والمراد بالشك هنا) أي في قوله وشك في الحدث وشك في الطهارة وأصل الشك هو التردد بين أمرين مع استواء الطرفين فان لم يستويا فاطرف الراجح ظن والمرجوح وهم واليقين الحكم الجازم قال الزركشي وقد نبه الامام في النهاية على فائدة وهي أن الشك لا بد أن يكون مع قيام المقتضى لكل واحد من الأمرين وقال هو اعتقادان يتقاوم بينهما فاعلم منه أن مجرد التردد في الأمرين من غير قيام ما يقتضى ذلك لا يسمى شكاً وكذلك من غفل عن شيء بالكلية فاستل عنه لا يسمى شكاً وفي الأحياء الشك عبارة عن اعتقادين متقابلين نشأ عن سببين مختلفين وأكثر الفقهاء لا يدرن الفرق بين ما لا يدرى وما شك فيه وقال في موضع آخر لو سئل انسان عن طهر أداها من عشرين أكانت أربعا أو ثلاثا ولم يتحقق قطعها أنها أربع بل يجوز أنها ثلاث فهذا التجوز ليس شكاً اذ لم يحضره سبب أو جب اعتقاد الثلاث فليقهم حقيقة الشك حتى لا يشبهه بالوهم والتجوز بغير سبب اه ملخصا اه ما نقله الشارح في شرح العباب (قوله وفي معظم أبواب الفقه) أشار به الى أنهم فرقوا بينهما في أبواب كثيرة كما لو ظن ان في المذبح حياة عند ذبحه يحمل بخلاف ما إذا شك وكما يحمل القضاء بالعلم والاكل من مال الغير وركوب البحر بظن ثبوت الحق والرضا والسلامة بخلافها

الفقه) قال الشارح في الإيعاب مراد النووي بقوله في تحريره مراد الفقهاء حيث أطلقوا الشك

مطلق التردد أن ذلك باعتبار الأغلب قال وقول الرافعي المشهور انه الظاهر فان المتساويان أراد به عند الأصوليين وخارج معظم أبواب الفقه ما ذكره الشارح في شرح العباب بقوله وقد يفرقون كما لو ظن أن في المذبح حياة عند ذبحه يحمل بخلاف ما إذا شك وكما يحمل القضاء بالعلم والاكل من مال الغير وركوب البحر بظن ثبوت الحق والرضا والسلامة بخلافها

الشك كما قاله الرافعي في الاعتكاف ولهذا وقع في ان حضنت بجرد رؤية الدم وفي ان تخمر هذا العصير ثم تخلل فانت طالق ثم وجد خلا وقع على ما قاله الزركشي لان الغالب أن لا يتخلل الا بعد التخمر وكما بسن نقض الطهارة والوضوء عند ظن الحدث دون الشك فيه على ما قاله العبادي (قوله أورد جحان) أي فلا يرفع الوهم ولا الشك ولا الظن اليقين فيعمل باليقين ويلقي ما عده وهذا جار في غير الطهارة والحدث أيضا فقد قال الشافعي في الام في باب الماء يشك فيه وإذا كان الرجل مسافرا وكان معه ماء فظن ان النجاسة خالطته فتجسس ولم يستيقن فالماء على الطهارة وله أن يتوضأ به ويشربه حتى يستيقن مخالطة النجاسة به واستثنوا من قاعدة لا يرفع اليقين بشك أو ظن خلافة مسائل اعترض أكثرها قال الدميري في شرح المنهاج قال صاحب التلخيص لا يرفع اليقين بالشك الا في أربع مسائل اذا شكوا في انقضاء وقت الجمعة صلوا ظهرا واذا شك في انقضاء مدة المسح بنى على انقضائها واذا شك هل وصل وطنه واذا شك هل نوى الاتمام يلزمه الاتمام فيهما والاصحاب قالوا ان جميع ذلك رجوع الى الاصل فان هذه الرخص منوطة بشرط فاذا شك كنافيه رجعنا الى الاصل وهو عدم الرخص اه كلام الدميري وذكر الدميري في باب مسح الخف هذه الاربع عند الكلام ٣٣٥ على قول المصنف ولا مسح لساك في بقاء

المدة وزاد مسئلتين اذا شك هل نوى الإقامة لزمه الاتمام واذا رمى صيداً غاب عنه فوجده ميتاً وشك هل أصابه رمية غيره لم يحل اه وذكر الشيخ صلاح الدين العلائي في قواعده عن أبي

التردد مع استواء ورجحان **فصل** فيما يندب له الوضوء

العباس بن القاص لا يزال اليقين بالشك الا في إحدى عشرة مسألة وذكرها ثم أعقبها بمسئلة الجمع وعزها الى امام الحرميين والحاصل أنه ذكر من المسائل السابقة عن الدميري

معه وكما يقع الطلاق بالظن دون الشك نقله الكردى عن الایعاب (قوله التردد) أي مطلقه (قوله مع استواء أورد جحان) أي فلا يرفع شيء من الوهم أو الشك أو الظن حكم اليقين فيعمل باليقين ويلقي ما عده وهذا جار في غير الطهارة والحدث أيضا كوردى **تنبيه** قال صاحب التلخيص لا يرفع اليقين بالشك الا في مسائل منها اذا وقع الشك في انقضاء وقت الجمعة قبل الشروع فيها أو فيها فاتهم بصلون الظهر ومنها اذا شك في انه نوى الاتمام أولا فانه يتم ومنها اذا شك في انه بلغ وطنه أم لا فانه يتم ومنها ما اذا شك في انقضاء مدة المسح فانه يبنى الامر على ما يوجب الغسل ومنها اذا شك هل مسح في السفر أو في الحضر بنى الامر على ما يوجب الغسل ومنها اذا حرم المسافر بنية القصر خلف من لا يدري أم مسافر هو أو مقيم فانه يلزمه الاتمام ومنها اذا رأى حيوانا يبول في ماء كثير ثم وجدته متغيرا ولم يدر ا تغير بالبول أو بغيره فهو نجس ومنها المستحاضة المتحيرة يلزمها الغسل عند كل صلاة ومنها ما اذا أصاب بعض بدنه نجاسة أو بعض ثوبه وجهل موضعهما يلزمه غسل كله ومنها ما اذا شك مسافر هل نوى الإقامة أولا لا يجوز له الترخص ومنها اذا توضأت المستحاضة أو من به سلس البول ثم شك اهل انقطع حديثهما أم لا وصليا بطهارتهما لم تصح صلاتهما ومنها ما اذا نيم لفقد الماء ثم رأى شيئا لم يدر اسراب أم لا فيبطل نيمه وان كان سرايا انتهى حواشي شرح الروض والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل فيما يندب له الوضوء

أي في بيان الامور التي يندب لها الوضوء بمختصر صها والافاداة الوضوء مطبوعة لما ورد في الحديث القدسي يا موسى اذا أصابك مصيبة وأنت على غير وضوء فلا تلومن الانفسك ولقوله عليه الصلاة والسلام دم على الطهارة يوسع عليك الرزق ذكره بعض الفضلاء وكذا بسن تجديد الوضوء بشرطه قال في الزبد كذلك تجديد الوضوء صلى * فربضة أو سنة أو نفلا

أربع مسائل وزاد اذا شك هل مسح في الحضر أو في السفر يحكم بانقضاء المدة الثانية مما زاده اذا حرم بنية القصر خلف من لا يدري أم مسافر هو أم مقيم لم يجز له القصر الثالثة المستحاضة المتحيرة يلزمها الغسل لكل صلاة تشك في انقطاع دمها قبلها مع أن الاصل عدم انقطاعه الرابعة سلس البول أو سلس الاستحاضة اذا توضأت شك هل انقطع حديثه أم لا فصلاته بطهارته لم تصح بل لابد من طهارة أخرى مع أن الاصل بقاء السلس الخامسة اذا نيم اذا رأى شيئا لا يدري اسراب هو أم ماء يبطل نيمه مع أن الاصل عدم كونه ماء السادسة بالحيوان في ماء كثير ثم وصل اليه فوجده متغيرا ولم يدر ا تغير بالبول أم بغيره فهو نجس نص عليه الشافعي مع أن الاصل عدم تغير بالبول السابعة من أصابته نجاسة في بدنه أو ثوبه ولم يعرف موضعهما يلزمه غسل كله مع أن الاصل في غير هذا الموضع من البدن والثوب الطهارة اه وفي الاخير نظر وذكر للنووي مسئلتين أخريين احدهما اذا شك بعد انقضاء صلاته أصلى ثلاثا أو أربعاً صحيح الذي قطع به العراقيون ان لا أثر لهذا الشك ومضت صلاته على الصحة وان كان الاصل عدم فعل الركعة الرابعة ويتخرج من كلامهم أيضا غير هذه المسائل الخمس عشرة ولا حاجة في الاطالة بذلك والله أعلم بالصواب

فصل فيما يندب له الوضوء وقد وقعت للحافظ العراقي على آيات فيما بسن له الوضوء ووقفت على شرحها الولده قال فيه وقد

وقفت لسبدي والذي أبقاه الله تعالى على نظم جمع فيه الصور التي قيل باستحباب الوضوء لها فرأيت شرحها بان أعز وكل صورة ذكرت فيه لمن صرح بها من أئمتنا مع ذكر الأدلة فانه يطول فان لم أجد أحدا صرح به ذكرت حينئذ مستنده من الخبر الخ وهذه المنظومة المذكورة * ويندب للمرء الوضوء فخذلدى ٣٣٦ * مواضع تأتي وهي ذات تعدد * قراءة قرآن سماع رواية *

ودرس لعلم والدخول
لمسجد

* وذكر وسعى مع
وقوف معرف
* زياره خير العالمين محمد
وبعضهم عد القصور جميعها
* وخطبة غير الجمعة أضمر
لمابدا

ونوم وتأذين وغسل جنبه
اقامة أيضا فالعبادة فاعد
* وان جنب يختار كلا

(يستحب الوضوء من
الفصد والحجامة
والرعاف) من (النعاس
و) من (النوم فاعدا مكا
و) من (القيء) من
(الفقهة في الصلاة
و) من (أكل مامسته النار
و) من (لحم الجزور

ونومة وشربا وعود للجماع
المحدد

ومن بعد فصد أو *
حجامة * حاجم وفي وجل
الميت والمس بالبدن
له أو نلتني أو لمس لفرجه *
ومس ولمس فيه خلف
كامرذ
وأكل جزور غيبة ونعيمة
وخش وقذف قول زور
مجرد

وقهقهة تأتي المصلى وقصنا

لخبر من نوضأ على طهر كتب الله عشر حسنات رواه أبو داود وغيره قال في الفتاوى المشهور انه ضعيف كما صرح به جماعة لكن قضية كلام أبي داود انه طالح للاحتجاج به فهو عنده حسن لان من ضعفه لاجله لم يتفق على ضعفه انتهى (قوله يستحب الوضوء) أي الوضوء الشرعي كما هو ظاهر وكذا يقال في الباقي على ما سيأتي (قوله من الفصد) وهو قطع العرق لاخراج الدم وهو من الادوية النافعة قال صاحب الهدى والتحقيق في أمر الفصد والحجامة انهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والمزاج فالحجامة في الايمان الحارة والبلاد الحارة والابدان الحارة تنفع والفصد بالعكس انتهى أي وذلك كالحجاء لان دماءهم رقيقة وتميل الى ظاهر الابدان لجذب الحرارة الخارجية لها الى سطح البدن للناسبة التي بين مزاجها ومزاج الهواء المحيط بالبدن فتس الحاجة الى الحجامة لانها تجذب الدم الى ظواهر البدن فحسب ولا تمس الحاجة الى الفصد لانه يجذب الدم من افواه العروق وظواهر الاعضاء وانعكس الحاجة اليه في البلاد الباردة لان الحرارة تميل فيها من ظواهر البدن الى باطنه هر با من ضدها الذي هو برودة الهواء (قوله والحجامة) بكسر الحاء المهملة شرط الجلد واخراج الدم بالحجامة وهي ما يحتاجه وفي الحديث ان افضل ما نذوا يتم به الحجامة قال بعضهم اعلم ان الاصل في الاحكام الشرعية العموم حتى يدل دليل على التخصيص وفي الاحكام العلاجية التخصيص حتى يدل دليل على العموم فالخطاب هنا للشباب من أهل الحرمين ولكل دموى بقطر حار كالحجاء ولذلك يخاطبهم بالفصد مع انه ركن عظيم في حفظ الصحة ويفهم من ذلك أن الخطاب لغير الشيوخ لقلة الحرارة في ابدانهم وكان ابن عوف يقول اذا بلغ الرجل أربعين لا يحتاجه فاحفظه (قوله والرعاف) أي ومن الرعاف وهو بضم الراء قال ابن مالك للدفع لخروج الدم من الانف ويقال للدم نفسه (قوله ومن النعاس) انظر نكتة تقديره من هنا وفيما بعده مع ان الكل معطوف على الفصد فلعلها لكونه بعد ثلاثة وهي أقل درجات الكثرة أو يقال ان الثلاثة الاولى لما كانت دماء فكانها نوع واحد وهذا وما بعده أنواع مختلفة فليتلأمل (قوله ومن النوم فاعدا مكا) أي مقعد بحيث وجد فيه شروط عدم النقض فيما تقدم (قوله ومن القيء) بفتح القاف مصدر يقال قاء الرجل ماأ كاه قيا وقد يطلق المصدر على الطعام المقذوف قال في روضة الامة والخارج النجس من البدن من غير السبيلين كالرعاف والقيء والفصد والحجامة لا وضوء منه أي واجب عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء من الدم اذا سال والقيء اذا ملأ الفم وقال أجدان كان كثيرا فالحاشا تنقض رواية واحدة وان كان يسيرا فعنه روايتان انتهى (قوله ومن القهقهة) في المختار هي الضحك معروفة وهي ان تقول قهقهة (قوله في الصلاة) قيد بها لان الخلاف انما هو فيها وسيأتي ندب الوضوء من استغراق الضحك قال في روضة الامة والقهقهة في الصلاة تبطلها بالاجماع وهل تنقض الرضوء قال مالك والشافعي وأحمد لا تنقض وقال أبو حنيفة وأصحابه تنقض (قوله ومن أكل مامسته النار) ظاهره وان كان غير لحم وهو كذلك لانه حكى عن بعض الصحابة كابن عمر وأبي هريرة وزيد بن ثابت ان الجباب الوضوء منه (قوله ومن أكل لحم الجزور) هو الابل خاصة يقع على الذكر والانثى والجمع جزر مثل رسول ورسول وتقييده بالجمع لانه محل الخلاف وهو في هذا

أقوى

(قوله ومن القهقهة في الصلاة) قال في الايعاب

لشاربنا والكذب والغضب الردي وهي الضحك بصوت قال الاذري والزركشي وغيرهما ليس أيضا من استغراق الضحك لانه يذهب به اه وفي الايعاب أيضا قضية ما تقر ببل صريحه جواز قطع الصلاة ولو شرعا ليتوضأ ولو لم يظهر فيها حرفان وبوجه بان تحصيل الصلاة بطهر متفق عليه لا يبعد ان يكون عذر المحذور للقطع كتحصيل الجماعة اه

(قوله للخروج من خلاف الخ) قال الرافعي في شرحه والمبارة للصغير خلافاً للابن حنيفة حيث قال كل نجاسة خارجة من البدن توجب الحدث كالدم اذا سال والتي اذا مال الفم وبه قال احمد الا انه لا يجعل القطرة والقطرتين من الدم حدثاً الخ وأما النعاس فقال في فتح الباري يتخرج من جعل النعاس نوماً من يقول النوم حدث بنفسه انه يوجب الوضوء من النعاس وفي فتح الباري أيضاً نقلاً عن المهلب انما أمره بقطع الصلاة لعلبة النوم عليه فدل على أنه اذا كان النعاس أقل من ذلك عني عنه قال وقد أجمعوا على ان النوم القليل لا ينقض الوضوء وخالف المزني فقال ينقض قليلاً وكثيره فخرق الاجماع هكذا قال المهلب وتبعه ابن بطال وابن التين وغيرهما وقد نجاها لما على المزني في هذه الدعوى فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير الى ان النوم حدث ينقض الوضوء قليلاً وكثيره وهو قول أبي عبيد واسحاق بن راهويه قال ابن المنذر وبه أقول الخ وأما النوم فاعداً كما قد نقل عن جماعة من الصحابة والتابعين أن النوم ينقض الوضوء مطلقاً وعلى كل حال وهيئة ومن قال به اسحاق والحسن قال ابن المنذر وبه أقول اهـ ج والمزني وغيرهم وحتى قول للشافعي يوافقه فقد نقل الترمذي في جامعه عن الشافعي انه قال من نام قاعداً فرأى رؤيا أو زالت مقعده أو تبين النوم فعليه الوضوء ونقل القاضي حسين في تعليقه عنه عن الشافعي أنه اذا نام قاعداً كما قد نقلت من الارض مفضياً بها اليها تنتقض طهارته قال القاضي فعلى هذا القول جعل نفس النوم حدثاً وهو اختيار المزني وجعل الامام والفوراني ما ذكره المزني قولاً لم يخرجوا في المذهب فانه خرج على المذهب وهو اذا انفرد برأى فهو صاحب مذهب واذا خرج للشافعي قولاً فخرجه أولى من يخرج غيره وهو ملحق بالمذهب لاحتالة اهـ وعبارة البويطي ومن نام مضطجعا أو راكعاً أو ساجداً فليتوضأ ومن نام قائماً فزال قدماء عن موضع قيامه فعليه الوضوء ومن نام جالساً أو قائماً فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء ومن شك أنام جالساً أو قائماً أو لم يمت فليس عليه شيء حتى يستيقن النوم فان ذكر أنه رأى رؤيا أو شك أنام أم لا فعليه الوضوء لان الرؤيا لا تكون الا بنوم اهـ مافي البويطي في باب غسل الجمعة وبعضه في الام أيضاً وأما القهقهة في الصلاة قال الرافعي في الشرحين عند أبي حنيفة انما في الصلاة توجبه الا في صلاة الجنائز اهـ وأما أكل مامسته النار فقال الغزالي في الوسيط ولا وضوء مما مسه النار خلافاً لاجمده اهـ لكن قال ابن الرفعة في شرح الوسيط المسمى بالمطلب مامسته النار يشمل لحم الجوز وغيره وأحمد قائل بوجوب الوضوء من لحم الجوز ورفعه أن يقول خلافاً لاجمده أي في بعض مامسته النار الخ وفي فتح الباري للحافظ ابن حجر مانصه قال النووي كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين ثم استقر الاجماع على انه لا وضوء مما مست النار الا ما تقدم استثنائه من لحوم الابل اهـ ما أردت نقله من فتح الباري وأما أكل لحم الجوز ورفعه علمت ان الامام أحمد قائل بنقض الوضوء بأكله قال في المطلب ورواه ما ذكرناه قول حكاة أبو العباس بن القاص في التلخيص ان أكل لحم الجوز ورفعه ينقض الوضوء وبه قال أحمد ٣٣٧ وجماعة من الصحابة والتابعين الخ

أقوى ولذا اختاره النووي وسيأتي أنفاياناه (قوله ومن الشك في الحدث) تقدم قبيل الفصل عن (قوله من خلاف من قال)

(ومن الشك في الحدث) للخروج من خلاف من قال

﴿ ٤٣ - ترمسى - ل ﴾ وأما الشك في الحدث فقال السراج البلقيني في حاشيته على الروضة ما نصه فائدة ذكر في البحر فروع متفرقة بعد امامة المرأة احتمال وجهين فيما لو شك هل نام في حال القعود أو في غيره اهـ وذكر البلقيني أيضاً في حواشي الروضة في المس ما نصه فائدة تأتي في مسائل الشك الاحتمال ان المتقدمان في النوم المشكوك فيه هل هو ناقض أم لا كما سبق عن البحر وجه تخرجهما أنه حصل تحقق النوم كما حصل تحقق اللبس وشك في ذلك المتحقق هل هو ناقض أم لا وتوجيههما ان الاصل بقاء الطهارة وقد خرج الوجهان فليخرجا هنا بطريق الاولى اذا اقرب انهما انما جآ في مسألة النوم لتعارض الاصل والغالب اذا الغالب النوم غير ممكن المقعدة وان لم يلح هذا ولا وجه لتخرجهما ويمكن أن يقال الغالب في النساء كونهن أجانب وقد اعتضد أصل عدم المحرمية بهذا الغالب فثبت تخرجهما في مسألة المرأة بطريق الاولى اهـ ما ذكره البلقيني وقال ابن الرفعة في المطلب الحديث حجة على مالك حيث قال في رواية لم يخل عنه الماوردي غير هاته يبنى عند الشك في الحدث ويتمسك فيه بأن الخبر فيه انه سئل عن الرجل يخل إلى به في الصلاة ومن هذا حاله يكثر ذلك منه وليس هذا الخبر نصه حجة على الحسن البصري اذا قال اذا كان الشك في الصلاة أتم صلاته وان كان في غير الصلاة بنى على الشك أي فالصلاة في ذمته بيقين فلا بد من الشك ويخالف ما اذا حصل في أثناء الصلاة فانها انعدت من غير شك والاصل بقاء الطهارة وبقاء وضوءها فاعتضد أحد الاصلين بالآخر ولان الوضوء وسيلة واذا شرع في الصلاة فقد اتصل بالمقصود فشابه عندنا المتيمم يرد الماء بعد الدخول في الصلاة لا يبطل تيممه ولا كذلك قبل الصلاة ولا جرم قال به من أحجبتنا فيما حكاه المتولى وجري عليه الرافعي بمثل قول الحسن البصري ومثله يحكى عن رواية مالك أيضاً ولم يخل القاضي حسين والفوراني عنه غير هاته له أخرى انه يستحب له

الوضوء بكل حال وقد يظن اننا نقول به ولا شك اننا نقول به اذا وقع خارج الصلاة أما اذا وقع فيها فظاهر الخبر منه وهو يؤيد قول الشافعي الدخول في الصلاة يلزمه انما هو ان لم يضيق الوقت الى أن قال ابن الرفعة فان قلت اذا كان الخبر انما يدل على البناء على اليقين في الطهارة اذا حصل الشك في الصلاة فما حجة المذهب في حصوله خارج الصلاة قلنا ما أسلفناه من رواية مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد أحدكم في بطنه فاشكل عليه أخرجه منه شيء ثم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجحد ويحافان ظاهره عدم التفرقة بين وجدان ذلك في الصلاة وخارجها ويؤيده انهم يرون خروج من المسجد قبل وجود ما ذكره غاية وخبر وجه المأمور به بعد وجود الغاية انما هو الوضوء فدل ذلك على انه قبل الغاية لا يجب بل يقيم في المسجد ليصلي فيه الى آخر ما أطال به ابن الرفعة في المطلب فراجع منه (قوله) أخذنا من الاحاديث الواردة في ذلك (اما خروج الدم فقدر روى الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء الا أن يكون دماً سائلاً واستدل لذلك أيضاً بانه عليه الصلاة والسلام قال في المستحاضة انما ذلك عرق وليس بالحيضة فتوضئ لكل صلاة فعلم وجوب الوضوء بانه دم عرق وكل الدماء كذلك وأما النعاس فلم أقف على حديث مصرح بالوضوء منه الا أن يكون مأخوذاً من الاحاديث المطلقة كون النوم حدثاً والنعاس من النوم وتقدم ان من قال انه ينقض الوضوء أخذه من كون النوم حدثاً فراجعهم قال الحفاظ - جري في فتح الباري وفي المعين والمحكم النعاس النوم وقيل مقارنته اه والافلا حديث دالة على عدم الوضوء من النعاس وقدر روى مسلم في صحيحه في قصة صلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فجعلت اذا أغضيت أخذ بشحمة اذني وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال وجب الوضوء على كل نائم الا من خفق خفقة قال في فتح الباري والحقيقة بفتح المعجمة واسكان الفاء بعد هاء قال ابن النين هي النعسة قال أهل اللغة خفق رأسه اذا حركها وهو ناعس وقال أبو زيد خفق برأسه من النعاس أماله وقال الأثر روى معنى تخفق رؤسهم تستقط أذقانهم على صدورهم وأشار بذلك الى حديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فينمسون حتى تخفق رؤسهم ثم يقومون ٣٣٨ الى الصلاة واه محمد بن نصر في قيام الليل واسناده صحيح وأصله عند

قد علمت مما تقرر ويأتي أن بعضهم من أصحابنا وبعضهم أصحاب مذاهب آخر (قوله ان هذه) أي المذكورات من الفصد وما بعده (قوله تنقض) أي الوضوء (قوله أخذنا من الاحاديث الواردة في ذلك) أي في كون ما ذكره ينقض الوضوء (قوله لكن أعلاها) أي الاحاديث (قوله أصحابنا) أي الشافعية

ان هذه تنقض أخذنا من الاحاديث الواردة في ذلك لكن أعلاها أصحابنا مسلم اه وأما النوم

قاعدة يمكننا فيؤخذ كونه ناقضاً من عموم بعض أحاديث في ذلك كحديث صفوان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا سفر أو مسافرين أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنباً لكن من غائط وبول ونوم واه الشافعي وغيره ورواه الترمذي بلفظ ولكن من غائط ونوم وبول ثم قال وهذا حديث حسن صحيح وأخرجه الامام أحمد والنسائي وابن ماجه قال النووي بأسانيد صحيحة وأما التي فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس أو رعب فليتم وضوءه لين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم أخرجه الدارقطني وابن ماجه قال الشعراني في مختصر سنن البيهقي ما نصه قلت قال بعضهم التي هو أن يخرج شيء يملأ الفم والقلس دون ذلك اه وعن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ الحديث أخرجه الامام أحمد والترمذي وقال هو أصح شيء في هذا الباب وأما القهقهة في الصلاة فروى أبو المالكة أن رجلاً أعمى جاء والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتردى في حفرة فضجعت طوائف من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة ولا ين جبان رفعه اذا ضحك الرجل في صلاته فعليه الوضوء والصلاة واذا تبسم فلا شيء عليه وأما أكل مامسته النار في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال توضأ مما مست النار وأخرجه عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وقد عده السيوطي في الاحاديث المتواترة وأورد من رواية أربع عشرة من الصحابة وقد عدهم في الازهار المتناثرة وبين من خرج الاحاديث عنهم فراجعهم منه وأما أكل لحم الجزر وفه من أفراد ما مسته النار ورد فيه أيضاً ما يخصه فروى مسلم عن جابر أن يعلى سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم قال ان شئت توضأ وان شئت فلا توضأ قال أتوضأ من لحوم الابل قال نعم توضأ من لحوم الابل وغير ذلك من الاحاديث فيه وأما ذلك في الحديث فلم أقف على حديث فيه انه يكون ناقضاً لا ماسبق من كونه مفهوماً من الحديث السابق فيما اذا كان خارج الصلاة وتقدم أن رواية مسلم السابقة مطلقة الا أن يقال يحمل المطلق على المقيّد عند مالك ومن قال بقوله ويؤيد قوله رواية

أبي داود من حديث عبد الله بن زيد بلفظ إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد رجلاً أو حركة في دبره فأشكلك عليه فلا ينصرف الحديث ورواية الصحيحين شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه الشيء في الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتل حتى يسمع صوتاً أو يجدر بما يفهم ذلك أن خارج الصلاة يخالف داخلها ولذلك لما قال الرافي في الشرح الكبير وما روي في الخبر حجة عليه أي على مالك لأنه مطابق قال الزركشي في الخادم دعواه أن الخبر حجة على مالك لا لاطلاقه فيه نظراً لأن مالكاً أخذ بظاهر الحديث فانه انما ورد في الصلاة ومورد النص اذا كان فيه معنى لا ينبغي الغاؤه فان الدخول في الصلاة مانع من ابطالها ولا يلزم من الغاء الشك مع وجود المانع الغاؤه مع عدم المانع نعم طريق الاستدلال رواية مسلم في هذا الحديث اذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً اهـ بحرفه (قوله بأن بعضها ضعيف) أما حديث الدارقطني السابق في النقض بالدم فقال الحفاظ حجج في تخرج أحاديث الشرح الكبير للرافعي اسناده ضعيف جداً فيه محمد ابن الفضل بن عطية وهو متروك وأما حديث المستحاضة فقال ابن الرفعة في المطلب انه ضعيف والمشهور منه في الصحيحين بعض ذلك وليس فيه ذكر الوضوء ولو كان فقوله نماهودم عرق لبيان أنه ليس بحيض يوجب الغسل بل هو موجب من النوم فقد قال البيهقي بعده لا يصح رفعه وروى موقفاً واسناده صحيح ورواه في الخلافات من طريق أخرى عن أبي هريرة وأعله بالربيع بن يور عن ابن هدى وكذا قال الدارقطني في العلل ان وقفه أصبح على أنه حديث صفوان السابق مطلقاً قبلان التقييد بما في أحاديث آخر بغير النوم على هيئة المتكهن وأما حديث عائشة في التي فانه ضعيف قال في المطلب بانفاق الحفاظ قال وهو مرسل لان المحفوظ فيه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما ولو صح لحملناه على غسل النجاسة ويحكي هذا عن الشافعي وغيره قال بحمله على الاستحباب وأما حديث أبي الدرداء فقال ابن الرفعة في المطلب انه ضعيف كما قاله الحفاظ ولو صح لحمل على ما تنفسل به النجاسة وبه أجاب البيهقي وغيره اهـ ولا يلزم من قول الترمذي هو أصح شيء في هذا الباب ٣٣٩ محته فقد قال الروي في الاذكار لا يلزم من

هذه العبارة صحة الحديث

فانهم يقولون هذا أصح

بأن بعضها ضعيف

وبعضها منسوخ

ما في الباب وان كان

ضعيفاً ومرادهم أرجحه

وأقله ضعفاً اهـ ونقله

يعني كما هو بان كلامها له علة فادحة مانعة من الاحتجاج به (قوله بأن بعضها) متعلق بأعلها والضمير للأحاديث كحديث القهقهة والحجامة قال في الفرر ولا نقض بالقهقهة في الصلاة والامتناع بها كسائر النواقض وما روى من أنها تنقض فضة ضعيف ولا بالخارج بالفصد والحجامة ونحوهما لان الاصل أن ينقض حتى يثبت بالشرع ولم يثبت والقياس يمنع هنا لان علة النقض غير معقولة (قوله وبعضها) أي وبان بعض الأحاديث كخبر مسلم الوضوء مما مسه النار (قوله منسوخ) أي مرفوع حكمه فالحديث منسوخ بالخبر الصحيح في أبي داود والنسائي وابني خزيمة وجبان وغيرهم

المنأوى عن الاذكار في باب خضاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرحة على الشماثل وأقره وأما حديث أبي العالية فهو مرسل قال البيهقي ومراسيل أبي العالية ليست بشيء اهـ وقال ابن الجوزي قال أحمد ليس في الضحك حديث صحيح وكذا قال الذهلي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة خبر قال الحفاظ حجج حديث الاعمى الذي وقع في البئر مدار حديثه على أبي العالية وقد اضطرب عليه فيه وقد استوفى البيهقي الكلام عليه في الخلافات وجميع أبو يعلى الخليلي طرقة في جزء مفرد اهـ وقال البيهقي في السنن الكبرى ذكر ابن عدي في الكامل أن الشافعي ناظر الحسن بن زياد فقال ما تقول في رجل قذف محصناً في الصلاة قال تبطل صلاته قال فوضوؤه فقال على حاله قال فلو ضحك في الصلاة قال تبطل صلاته ووضوؤه فقال الشافعي فيكون الضحك في الصلاة أسوأ حالاً من قذف المحصن فأنه اهـ وقال الشافعي قال بعض الناس عليه الوضوء بها أي القهقهة ويستأنف يعني الصلاة قال الشافعي ولو ثبت عندنا الحديث بما يقول لقلنا به والذي يزعم أن عليه الوضوء يزعم أن القياس أنه ينقض ولكنه يزعم تتبع الآثار فلو كان يتبع منها الصحيح المعروف لكان ذلك عندنا جيداً ولكنه يرد منها الصحيح الموصول المعروف ويقبل الضعف المنتقطع اهـ وبالجملة فالحديث مرسل وكل من وصله بين فيه البيهقي ضعفان وجه أو أكثر منه وأما الشك في الحديث فقد سبق أني لم أقف عليه بخصوصه على حديث غير ما سبق من مفهوم بعض الأحاديث بالنسبة لمن هو خارج الصلاة وأما الخلاف فيه فقد علمته مما سبق (قوله وبعضها منسوخ) أي وهو حديث النقض مما مسه النار ومن أكل لحم الجزر وأما ما مسه النار فغير عین في رفع الحجاب عن المنسوخ من أي الكتاب نصها قال الشرح الراوي في مختصر سنن البيهقي الكبرى ما نصه قال الشافعي رضي الله عنه حديث الوضوء مما مسه النار منسوخ لان ابن عباس رضي الله عنه انما يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفتح وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف الشاة ثم صلى ولم يتوضأ قال وهذا عندنا من أيين

الدلالات على أن الوضوء فيه منسوخ أو أن أمره بالوضوء عنه بالفسل للتطهير وترك الوضوء منه أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وابن عباس وغيرهم اه ما أردت نقله مما نقله الشعراوي الى أن قلت في الكتاب المذكور نقلا عن خلاصة الاحكام للنووي وعن جابر كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما غيرت النار رواء أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيده صحيحة الى آخر ما أطلت به في الكتاب المذكور وينت فيه أن هذا مما نكر رفيه في النسخ من عدم النقض الى النقض ومنه الى عدمه فراجع منه ان أردته ولا شبهة في أن لحم الجزور من أفراد ما مسته النار (قوله قوى في المجموع الخ) قال وهو الذي اعتقد رجحانه واليه في أشار الى ترجيحه واختاره والذب عنه قال وكذلك اختاره من أصحابنا أبو بكر بن خزيمة وابن المنذر الخ وأفسد النووي ما ذكره بأن ذلك عام وهذا خاص والخاص مقدم على العام تقدم أو تأخر قال وأقرب ما يستروح اليه أي فيما رجحوه قول الخلفاء الراشدين والجاهير من الصحابة به قال الزركشي ويجب أن يكون النقض هو المذهب فقد علق الشافعي القول به على صحة الحديث وقد صرح فيه حديثان قال البيهقي وجوابه أن الذي في الحديث هو مجرد الامر بالوضوء منه وليس فيه تعرض لما قاله المخالف من أنه حدث أو مضته ٣٤٠ ولا يلزم من الامر به الحدث لاحتمال أنه أمر ارشاد تبريد الحرارة

عن جابر رضي الله عنه كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما غيرت النار (قوله لكن قوى في المجموع) استدراك على الاستدراك المذكور وفاعل قوى للامام النووي والمجموع هو شرح المذهب له (قوله من حيث الدليل) أي لا من حيث المذهب فان الراجح فيه عدم النقض (قوله النقض) مفعول قوى (قوله بأكل لحم الجزور) أي لا غير لحمه كشحمه وسنانه وعبارة الاسني وفي القديم ينقض لحم الجزور وقواه في المجموع وقال انه الذي اعتقد رجحانه لما روى مسلم عن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أأؤضأ من لحوم الغنم قال ان شئت فتؤضأ وان شئت فلا تؤضأ قال أأؤضأ من لحوم الابل قال نعم فتؤضأ من لحوم الابل وعن البراء رضي الله عنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فأمر به قال وجواب الاحباب عن ذلك بأنه منسوخ بحديث جابر ضعيف أو باطل لان حديث ترك الوضوء مما مست النار عام وحديث الوضوء من لحم الجزور خاص والخاص مقدم على العام تقدم أو تأخر قال وأقرب ما يستروح اليه أي فيما رجحوه قول الخلفاء الراشدين وجاهير الصحابة انتهى قال الشهاب الرملي ليس الحديثان من القاعدة التي ذكرها يعني من باب العام والخاص فان الاحباب انما حكموا بكون خبر جابر ناسخا أخذوا من مدلوله بخواب الاحباب صحيح والاعتراض ساقط ومما يضعف النقض به أن القائل لا يعبده الى شحمه وسنانه مع أنه لا فرق ومثله الشهاب ابن قاسم فانه قال لا ضيف به ولا بطلان بل هو قوى قديم فان الحديثين ليسا من باب الخاص والعام وذلك لان عبارة جابر رضي الله عنه لم يحكمها عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون من ذلك الباب وانما هي من عند نفسه بين بهما عرفة عن حال النبي صلى الله عليه وسلم وما استقر عليه أمره وذلك صريح

ولهذا أتوا ضامما مسته النار وكان يظن بالوضوء الحلي ويؤيد عدم التلازم المذكور انه أمر بترك الشرب والاستسقاء من أرض عمود فملوه على كراهة الاستعمال أو

لكن قوى في المجموع من حيث الدليل النقض بأكل لحم الجزور

حرمة دون النجاسة لعدم التعرض لها وفي شرح الارشاد للشارح وأكل لحم الابل منسوخ على نظريه اه وفي أسباب الحديث من التحفة لم يثبت في نقض الوضوء بما عدا الأسباب الاربعة

في

شيء كالحكم جزور وعلى ما قالوه ونوزعوا بأن فيه حديثين

صحيحين ليس عنهما جواب شافى وأجيب بأننا أجمعنا على عدم العمل به ما لان القائل بنقضه يخصه بغير شحمه وسنانه ويرد بأنهما لا يسميان لحما كما يأتي في الايمان فأخذ بظاهر النص اه قال م ر في النهاية ويحجب بأنه عم النقض بالشحم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذي حكم العلماء في الايمان بشمول اللحم له اه وقد أشبعت الكلام على ما يتعلق بهذا في كتابي كاشف اللثام عن حكم التجرّد قبل الميقات بلا احرام فراجع منه ان أردته قال ابن الرفعة في المطلب ولا فرق على القديم بين أكل الجزور ومطبوخا أو نيا وكذا هو عند أحمد ولا حدر رواية أنه يجب من شرب لبن الابل واختلف أصحابه في أكل كبدا الجزور وطحاله وسنانه ودهنه ومرقه هل يوجب الوضوء أم لا اه وتقلت في كاشف اللثام اننا لم نقل بنسخه فالمراد بالوضوء منه اللغوي وهو نظافة اليد والقلم منه لا لائتمام وعليه رائحة دسومة ذلك فيخشي عليه من الهوام تقصده لرائحته وخصت الابل بذلك لزيادة دسومتها على الغنم والمراد بترك الوضوء منه والله أعلم

(قوله مما اختلف في النقض به) قال في شرح العباب ومس المنفتح تحت المعدة وفرج الهيمة وكما بلوغ بالسن ورفع الصوق عند ثوبهم الاندمال فرأه لم يندمل ولردة وقطع النية بعد فراغ الوضوء وخروج شيء من المنفتح مطلقاً ونظر يغتفر الجزم بها لضرورة الخروج من الخلاف اذ لا يتصور هنا الجزم لاستلزامه تقليد المخالف فيكون الوضوء حينئذ واجباً لا مندوباً به (قوله كس الامر) المراد لمسه وأطلق الامر د هنا وكذلك في التخصة وقيدته في الاعباب وشرح الارشاد بالحسن والمخالف في ذلك ٣٤١ الاصطخري فانه قائل بنقض مس

الامر د واختلف أيضاً
القول عنه هل يقيد
بالحسن أو لا الذي رأيت في
المطلب لابن الرفعة أن
الاصطخري قيده بالحسن
ولم يقيد به بالشهوة وابن
الرفعة عكس لكن قيده
النوى في زوائد الروضة
بالحسن فقال ولو لمس
الرجل امر د حسن الصورة
لم ينقض على الصحيح اه
ومنها نقلت وكذلك قيده

ويسن الوضوء أيضاً من
كل ما اختلف في النقض
به كس الامر ونحو الشعر
(و) يسن أيضاً من (الغيبة
والكذب والغيبة
والشتم) سائر الكلام
القبيح (تدبر فيه

بلمس امر د حسن ولو بشهوة
مانصبه نعم يسن الوضوء
من لمسه ولو بغير شهوة
للخلاف فيه اه وبلمس
المقطوع وكل عظم وضوح
وباطن العين على خلاف
فيهم سابق وكذلك لوشك
هل ملمسه شعراً أو بشرة
وفي شرح العباب أيضاً وعلم
بما تقر أن الانثيين والعانة
وما بين القبل والدبر وباطن

في النسخ الذي قاله الاصحاب فرضى الله تعالى عنهم ونفع عناهم ومبالغة الامام النووي رحمه الله
ونفعنا به في هذا المقام مندفة اندفاعاً لا اشتباه فيه للتأمل ولا معارض فيه للمتمهل انتهى والحاصل أن
اعراض النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء بما غيرته النار لا يسمى عاملاً لان العموم انما يستفاد من الالفاظ
والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصدر منه لفظ في ذلك وانما حصل منه اعراض وحكي جابر عنه فلاحوم أصلاً
هذا وجمع الخطابي ذلك بأن أحاديث الامر محمول على الاستحباب لا على الوجوب (قوله ويسن الوضوء
أي كس الامر) كوفي المتن (قوله في كل ما اختلف في النقض به) هذا هو الضابط في ندب الوضوء
(قوله كس الامر) المراد لمسه تمثيل لما اختلف في نقضه الوضوء قال في رجة الامة واتفق الأئمة الثلاثة على
أنه لا يجب الوضوء من مس الامر ولو بشهوة وقال مالك بإيجابه وفيه وجه في مذهب الشافعي وقيد كس بعض
كتبه بالحسن قال الكردى وفهم مما ذكرته في الأصل أن الحسن يسن الوضوء من لمسه مطلقاً وغيره يسن
ان كان بشهوة (قوله ونحو الشعر) أي من السن والظفر والعضو المقطوع وكل عضو واضح وباطن
العين ومس المنفتح تحت المعدة وفرج الهيمة وغير ذلك (قوله ويسن أيضاً) أي كما يسن لما ذكر
(قوله من الغيبة) بكسر الغين المعجمة وهي ذكر الغير حياً أو ميتاً بما يكره عرفاً أن يذكر به مما هو فيه
بحضرة أو غيبته فهي تشمل البهتان وهي حرام بالاجماع قال تعالى ولا يقبب بعضكم بعضاً يحب أحدكم أن
يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهوه واتفقوا الله أن الله تواب رحيم وفي الحديث أندرون ما الغيبة قالوا الله
ورسوله أعلم قال ذكر كرك أخاك بما يكره قيل أفرأيت ان كان في أخى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته
وان لم يكن فيه فقد بهته رواه مسلم وأبو داود (قوله والكذب) هو الاخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه
مطلقاً وأما العلم والتعمد فأنما هو ما شرطان للمحرمة قال تعالى ألا لعنة الله على الكاذبين وفي الحديث اذا
كذب العبد كذبة تباعد عنه الملك ميلاً من تن ما جاء به رواه الترمذي وأبو نعيم وفي الصحيحين عليكم
بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة وما يزال الرجل يصدق حتى يكتب عند الله صديقاً
واباكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار وما يزال العبد يتحرى الكذب
حتى يكتب عند الله كذاباً (قوله والغيبة) هي نقل كلام بعض الناس الى بعض على وجه الافساد وهي
حرام في الحديث عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة تمام رواه الشيخان وفي
الحديث خيار أمتي الذين اذا رؤوا ذكر الله وشرار أمتي المشاؤون بالنميمة المفقون بين الإحبة الباغون البراءة
العتت رواه أحمد (قوله وسائر الكلام القبيح) أشار بتقدير سائر الى أنه من العام بعد الخاص ومثله
المعصية الفعلية في شرح العباب واستحبه الشافعي عند الكلام الخبيث فشمّل اللفظ بما فيه اثم من كل كلمة
قبیحة الى ان قال وأن المعصية الفعلية في ندب الوضوء منها ويدل عليه حديث أبي داود أنه صلى الله عليه
وسلم رأى رجلاً يصلي مسبلاً ازاره فقال له اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك
أمرته أن يتوضأ فقال انه يصلي وهو مسبل ازاره وان الله لا يقبل صلاة رجل مسبل ازاره خيلاء لانه يحرم
حينئذ الخ (قوله تدبر فيه) ظاهره أن الخبر للذكر من الكلام القبيح وما قبله وليس كذلك وانما الخبر

الالين ونحوها لا ينقض وأما خبر من مس ذكره أو أنثيه أو رفق به أي بقاء في معجزة وهما أصل تخذيه فليتوضأ فضعيف بل قيل موضوع قال
المأوردى ولو صح حمل على الندب اه ما نقله في الاعباب (قوله تدبر فيه) ظاهر كلامه أن الخبر في الكلام القبيح ومنه ما ذكر قبله من
الكذب والغيبة والنميمة لأن الغضب لتأخيره عن الخير وكلامه في شرح العباب يفيد خلاف ذلك فانه قال فيه وعند الغضب كما في المجموع
غيره تدبر فيه ولفظه ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من النار وانما تطفأ النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليتوضأ ثم قال في شرح

العباب واستحبه الشافعي رضي الله عنه عند الكلام الخبيث فشمّل التلطف بما فيه ثم من كل كلمة قبيحة كما في المجموع وعبارة بعدان حكى الخلاف في أن المراد بالوضوء هنا هل هو الشرعي أو اللغوي ففصل أن الصحيح أو الصواب استحباب الوضوء الشرعي من الكلام القبيح كالغيبة والنميمة والكذب والقذف وقول الزور والفحش وأشباه ذلك ثم حكى الاجماع على عدم وجوب الوضوء من ذلك وأن إيجاب الشيعة له لا يعتد به اذ لا يعتمد بخلافهم وعلم مما تقرّر ندبه من النطق بكل محرم ومنه الشعر المحرم وعليه يحمل قول الحلبي يسن الوضوء من انشاء الشعر وجعل القمولى النظر بشهوة مما يسن الوضوء فيه وظاهره أنه لا فرق بين النظر المحرم وغيره وهو محتمل وأن المعصية الفعلية كالقولية في ندب الوضوء منها وعليه يدل حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي مسبلاً أزاره فقال له اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته ان يتوضأ قال انه كان يصلي وهو مسبل أزاره وان الله لا يقبل صلاة رجل مسبل أزاره والمراد أنه كان مسبلاً أزاره خيلاً لأنه لا يحرم أسبالة حينئذ كما يأتي بوجه دلالة الحديث على ما ذكرته أن أمره بالوضوء وتعليله بذلك يدل على أن سبب عدم قبول صلاته بطرق الخلل الى وضوءه المستلزم الى تطرق الخلل الى صلاته وسبب تطرق الخلل اليه مقارفته لتلك المعصية الشنيعة فأوجب ذلك ضعفه لأن المستندر الحسي اذا نقضه كلس الاجنبية أو الفرج فكذلك المستندر الشرعي فكان هذا هو الحكمة في الامر بالوضوء الذي لولا الاجماع السابق لكان دليلاً على وجوبه * فان قلت الذي يؤخذ من الحديث الوضوء من المعصية الفعلية الكبيرة لا مطلقاً قلت خصوص الكبيرة غير شرط بدليل ندبه من المعصية القولية ولو صغيرة كما تقرّر انتهى كلام شرح العباب ومنه تعلم أن الشارح في هذا الكتاب لو أخر قوله لخبره عن الغضب لكان ٣٤٢ أولى الأمان يكون مراده بالخبر ما هو أعم من الحديث وقد ذكر

في الغضب كما سيأتي ولعله تحريف من النسخ نعم أن أراد الشارح بالخبر ما هو أعم من المرفوع صح تعبيره فقد رأيت في كتاب المنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين للشعراني ما نصه روى الامام سند عن عطاء و ابراهيم انهما كانا يقولان الوضوء يكون من الحدث وأذى المسلمين وكان عطاء يقول الغيبة تفطر الصائم وتنقض الوضوء وكانت عائشة رضي الله عنها تقول يتوضأ أحدكم من طعام حلال ولا يتوضأ من الكلمة الخبيثة يتكلم بها أفاده الكردى (قوله ولان الوضوء يكفر الخطايا) أى الصفات كما يكفرها اجتناب الكبائر قال اللقاني
وباجتناب الكبائر تغفر * صفات روجا الوضوء يكفر.

(قوله كما ثبت في الاحاديث) أى الحديث من توضأ نحو وضوئى هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه وقد ذكرت قبيل فصل المكروهات أحاديث أخر قال بعضهم والكل مشروط باجتناب الكبائر كما في الصحيحين على معنى أن هناك كبائر لا يكفرها الا التوبة أو فضل الله لا الوضوء والصلاة وليس المراد أنه مع الكبائر لا يكفر شيئاً كما حرره النووي رحمه الله تعالى (قوله ومن الغضب) وهو غليان

الشعراني في كتابه المنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين ما نصه روى الامام سند عن عطاء

ولان الوضوء يكفر الخطايا كما ثبت في الاحاديث (و) من (الغضب)

وابراهيم انهما كانا يقولان الوضوء يكون من الحدث وأذى المسلمين وكان عطاء يقول الغيبة تفطر الصائم

وتنقض الوضوء وكانت عائشة رضي الله عنها تقول يتوضأ أحدكم من طعام

حلال ولا يتوضأ من الكلمة الخبيثة يتكلم بها انتهى (قوله ولان الوضوء يكفر الخطايا كما ثبت في الاحاديث) إروى مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتهار جلاها مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب وفي رواية لمسلم ما منكم من رجل يقرب وضوءه فيمضمض ويستنشق فيستنثر الاخرت خطايا فيه وخياشيمه مع الماء الحديث وروى البيهقي وقال اسناده موقوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد فمضمض خرجت الخطايا من فيه فاذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى يخرج من أشفاره عينية فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج الخطايا من تحت أظفار يديه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه فاذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى يخرج من تحت أظفار رجله ثم كان مشياً الى المسجد وصلاته نافله وروى البيهقي عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان يحافظ على الوضوء المؤمن

(قوله للاتباع) وللامر به أيضا في الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنهم اقال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتيت مضطجك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أسأمت وجهي اليك الحديث وقول الماوردي لايسن له قال النووي في المجموع غير مقبول الخ وقال القمولى انه غلط قال في شرح العباب ويتأكد عند نوم الجنب لاحاديث فيه بل نقل ابن العربي عن مالك والشافعي رضي الله عنهما انه لايجوز له النوم حتى يتوضأ لكن ما نقله عن الشافعي غلط لم يقله أحد من أصحابنا انتهى وأقول يمكن حمله على الجواز المستوى الطريقين نظير ما قالوه في مسائل فيفيد كراهته لا غير ولو أخر الشارح في

٣٤٣

قوله وعند اليقظة ليكون قيدا فهم الكان أولى (قوله ولقراءة القرآن) أو نفسه ايعاب (قوله وسماعهما) أي القرآن والحديث وعبر في العباب بقوله أو سماعه قال الشارح في شرحه وعبر جمع بسماع وجرى عليه المصنف في نسخه وقضيته ندب

لانه بطفه (ولارادة النوم) للاتباع وعند اليقظة (ولقراءة القرآن والحديث) وسماعهما (والذكر) ليكون على أكل حال (والجلوس في المسجد والمروءية) تعظياله

الوضوء له وان لم يقصد الاستماع وهو محتمل انتهى وعبر الشارح في الامداد والجمال الرملى في النهاية بقوله ما وسماع حديث وفقه انتهى وعبرة التحفة كقراءة القرآن أو حديث أو علم شرعى أو آلهة وكدرس أو كتابة

دم القلب طلبا للدفع المؤذى عند خشية وقوعه أو لا انتقام من حصل منه الاذى بعد وقوعه وهو من أعظم المفاسد على الانسان في الحديث اياك والغضب فان الغضب يفسد الايمان كما يفسد الصبر العسل رواه البيهقي وابن عساكر وفي الحديث أيضا الا ان الغضب جرة تنوقد في قلب ابن آدم أمارون الى انتفاخ أوداجه واحرار عينيه فن أحس من ذلك فليترق بالارض وفي رواية فاذا أحس أحدكم من ذلك فليجس ولا يعدوبه الغضب رواه أحمد والترمذي (قوله لانه) أي الوضوء (قوله بطفه) أي يسكنه ويذهب به وفي الحديث ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من النار وانما تنطفأ النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليتوضأ رواه أحمد وأبو داود وله كما في فتح المبين الغضب له دواء دافع ودواء رافع فالدافع يحصل بذكر فضيلة الحليم وكظم الغيظ نحو قوله والكاطمين الغيظ وقوله صلى الله عليه وسلم أشدكم من غلب نفسه عند الغضب وأحكمكم من عفا بعد القدرة باستحضار خوف الله تعالى بأن يستعبد بالله تعالى من الشيطان الرجيم لان الاستعاذة من أقوى سلاح المؤمن على دفع كيده الشيطان ومكره أعاذنا الله تعالى منه بمنه وكرمه والرافع يحصل بذلك أيضا وبتغيير الحالة التي هو عليها في الحديث اذا غضب أحدكم وهو قائم فليقعده واذا غضب وهو قاعد فليضطجع (قوله ولارادة النوم) أي يسن الوضوء لارادة النوم (قوله للاتباع) أي وليكون أيضا على طهارة فر بما قبضت وتقدم أجاب في فضل النوم على طهارة (قوله وعند اليقظة) أي من النوم لخبر البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم اذا هو نام ثلاث عقد يضرب على كل عقدة مكانهم اعليلك ليل طويل فارقد فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة فان صلى انحلت عقدة فيصبح نشيطا طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان (قوله ولقراءة القرآن) اجلالا لكلام الله تعالى ولما روى من حديث طويل ومن قرأه في غير صلاة وهو على وضوء وخمس وعشرون حسنة ومن قرأه على غير وضوء فعشر حسنات رواه الديلمي (قوله والحديث) اجلالا لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشارح والمعاد بالوضوء فيه وفي نحوه كونه على طهارة لا تجديله الا في قراءة القرآن كما نقل عن الرملى (قوله وسماعهما) أي القرآن والحديث (قوله والذكر) أي بجميع أنواعه من التهليل والتسبيح والاستغفار وكذا الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لمن سلم عليه وهو يبول فلم يرد عليه حتى توضأ معتذرا اليه اني كرهت أن اذكر الله الاعلى طهورا أو قال طهارة (قوله ليكون على أكل حال) تعليل لكل من قراءة القرآن وما بعده (قوله والجلوس في المسجد) لعل المراد مطلق المكث فيه لا خصوص الجلوس (قوله والمروءية) أي من غير مكث (قوله تعظياله) أي للمسجد ولكرهه دخوله من غير طهارة كما سيأتى في صلاة النفل ولما في الحديث من توضأ في بيته فاحسن الوضوء ثم أتى المسجد فهو

لشيء من ذلك انتهت قال في الايعاب دون غيرها مما لم يشرع تعلمه كالعروض اذا حرمة له تقتضى ذلك انتهى وفي العباب وحمل كتب التفسير أو الحديث أو الفقه وكتابتها فيكره أي حمل كتبها وكذا كتابتها مع الحديث قال قال الشارح في شرحه كما في التبيان وغيرها في كتب التفسير وفي المجموع عن المتولى والرويات في كتب الحديث لكن محله ان تضمن آيات والانخلاف الاولى وكما في التتمة في كتب الفقه المتضمنة لما ذكر انتهى (قوله والذكر) قال في الايعاب ويسن لكل ذكر كما مر به جمع للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لمن سلم عليه وهو يبول فلم يرد عليه حتى توضأ معتذرا اليه اني كرهت أن اذكر الله الاعلى طهورا أو قال طهارة ولكل غسل واجب بل ومنه وبكما بحثه أبو زرعة قال انه على صورة الواجب انتهى وظاهران من لذكر الاذان والاقامة فلذلك لم يصرح بهما

وغيره (قوله ومن حل الميت ومسه) قال في الايعاب أى باليد أو غيرها ثم قال يغير الترمذى وحسنه من غسل ميتاً فليغتسل ومن جملة فليتوضأ وقس بالحل المسن وفي قول قديم ان مسه ينقض الوضوء فينبأ كذا الوضوء منه خروجاً من هذا القول انتهى (قوله وجاع) ولو كان غير جنب كما ذكره في الايعاب (قوله وانشاد شعر) أطلقه في الامداد وغيره وسبق عن شرح العباب تقييده بالشعر الحرام (قوله وخوف) أى واستغراق خوف قال

(ودراسة العلم) الشرعى وسماعه وكتابته وحمله تعظيماً له (وزيارة القبور) ومن حل الميت ومسه (لاستقذاره وجاع وانشاد شعر واستغراق ضحك وخوف وقص نحو شارب وحلق عانة ووأس ولجنب أراد نحواً كل أوجاع وللعيان

الشارح في الايعاب كما نقله الرزكى عن الشامل الصغير وعمله بأنه يذهب قال وكذا من رأى في منامه أراماً مشوشاً (قوله نحواً كل) أى من شرب قال في الايعاب ويكره تركه عند واحد من هذه الثلاثة والنوم كما في شرح مسلم وغيره (قوله

وللعيان

زائراً لله وحق المزور أن يكرم زائره (قوله ودراسة العلم الشرعى) تعلمه وتعليمه وهو التفسير والحديث والفقه قال في النخبة أولاً له أى كالتحوى والصرف دون غيرهما بما لم يشرع تعلمه (قوله وسماعه وكتابته وحمله) أى العلم الشرعى (قوله تعظيماً له) تمليل لتدب الوضوء لدراسة العلم ونحوها فتنظيم العلم مطلوب ومن جملة الطهارة فقد كان الساف الصالح يعظمون العلم الغاية فذا الوامنا الواروى أن الامام مالكا رضى الله عنه كان اذا أراد أن يجلس للحديث اغتسل وتوضأ وتبخر وتطيب قال بعض الحفاظ ما أعهد من نفسى أى أمسكت جزءاً من الحديث وأنا على غير طهارة وذلك لتعظيم الحديث (قوله وزيارة القبور) ظاهره انه لا فرق بين قبور الصالحين وغيرهم من المسلمين وبه جزم الغزى وغيره نقله الكردى عن الايعاب وينبأ كذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومن حل الميت) أى قبله ليكون على طهارة وبعده لانه ربما أحدث لنقله من غير أن يشعر بقوله في الحديث الا ترى ومن جملة أى أراد أو فرغ قاله الشرقاوى (قوله ومسه) أى الميت بأى جزء كان وان لم ينقض كالشعر والظفر قال شيخ الاسلام ومن جملة يغير من غسل ميتاً فليغتسل ومن جملة فليتوضأ رواه الترمذى وحسنه وقس بالحل المسن قال في الايعاب وفي قول قديم ان مسه ينقض الوضوء فينبأ كذا الوضوء منه خروجاً من خلاف هذا القول (قوله لاستقذاره) أى الميت ولأن مسه يضعف الحسد والماء يعقوبه (قوله وجاع) أى بعله لما فيه من تخفيف الحديث (قوله وانشاد شعر) أى مذموم فى الكردى عن شرح العباب وعلم مما تقررنده من النطق بكل محرم ومنه الشعر المحرم وعليه يحتمل قول الخليلي بسن الوضوء من انشاد الشعر انتهى (قوله واستغراق ضحك) لانه يمتد القلب ويقسيه في الحديث لا تكسر والاضحك فان كثرت تيمت القلب رواه البخارى في الادب المفرد والترمذى ولانه انما كان عن الغفلة وقلة المعرفة قال صلى الله عليه وسلم لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً واه البخارى (قوله وخوف) لان الوضوء يذهبه وكذا من رأى في منامه أراماً مشوشاً كرى (قوله وقص نحو شارب) أى من نتفابط (قوله ويحلق عانة) قال بعضهم ومعنى استحباب الوضوء لها غسلها بعد الحلق ثم الوضوء تنظيها لها انتهى فليتبأمل (قوله ورأس) أى حلقه (قوله ولجنب) أى يسن الوضوء لجنب قال الشرقاوى ومثله من انقطع دمها من حيض ونفاس بالنسبة لغير الاكل والنوم (قوله أو نحواً كل) أى من شرب وكذا نوم قال في البهجة

ويندب الوضوء للطعام * والشرب والجماع والمنام

لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا كان جنباً فاراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة واه مسلم قال في الايعاب ويكره تركه عند واحد من هذه الثلاثة والنوم كما في شرح مسلم وغيره (قوله أوجاع) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ وضوءاً واه مسلم زاد البيهقى فانه أنشط للعود عبد البر والمراد في جميع هذه الصور التي قلنا بسن الوضوء فيها الوضوء الشرعى وهو غسل الاعضاء الاربع مع النية والترتيب للغوى الذى هو مجرد نظافة خلافاً للتولى وابن الصباغ وقال الخليلي المراد به لمعاودة الوطء للغوى للتصريح به في رواية انتهى ونقله القرطبي عن أكثر العلماء يغير فليغتسل فرجه مكان فليتوضأ وتقل عن الجمهور ان المراد بوضوء الجنب الا كل غسل يديه لما رواه النسائي عن عائشة رضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ واذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب انتهى والذي يتجه أن المراد الوضوء الشرعى في الكل لما فيه من تخفيف الحدث وان غسل الفرج في الاول وغسل اليدين يحصل به أصل السنة لا كمالها (قوله وللعيان) بكسر الميم مبالغة من عائن وهو من في عينه حدة قال ابن مالك

فعال او مفعال نفعول * في كثرة عن فاعل يدل

(قوله)

إذا أصاب بالعين) قال في الإيعاب لورود الأحاديث به والاختلاف في وجوبه انتهى وظاهر إطلاق فهمه بفيد أن المراد به غسل الأعضاء الأربعة مع النية اذهب الوضوء الشرعي فينصرف الإطلاق إليه وفي الباب وشرحه للشارح والمراد في جميع هذه الصور التي قلنا بسنن الوضوء فيها الوضوء الشرعي كإصاحبه الشافعي رضي الله عنه في نحو الغيبة وضو به للتعووي كما مر مستندا إلى ما يأتي عن الشاشي وهو غسل الأعضاء الأربعة مع النية والترتيب لا للغوي الذي هو مجرد النظافة خلافاً للثوري وابن الصباغ فقد استبعد الشاشي في المعتمد جل الثاني على استحباب الشافعي رضي الله عنه الوضوء من الكلام الخبيث على غسل القدم فان ظاهر النص أن المراد به الشرعي قال والمعنى يؤيده فان غسل القدم لا يؤثر فيما جرى وإنما القصد به التكفير من المأثم والتطهر من الذنوب انتهى نعم قال الحلبي المراد به معاودة الوطء للغوي للتصريح به في رواية انتهى ونقله القرطبي في شرح مسلم عن أكثر العلماء خبر فليغسل فرجه مكان فليتوضأ ونقل عن الجمهور أن المراد بوضوء الجنب للأكل غسل يديه ما رواه النسائي عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وإذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم بأكل أو يشرب انتهى والذي يتجه أن المراد الوضوء الشرعي في الكل لما فيه من تخفيف الحدث وان غسل الفرج في الأول وغسل اليدين في الثاني يحصل به أصل السنة لا كلها **(تنبيه)** كيفية نية الجنب وغيره الوضوء لما من نوبت سنة وضوء الأكل أو النوم مثلاً أخذاً بما يأتي في الأغسال المسنونة ويظهر أنها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الآتي كاندراج تحببة المسجد في غيرها انتهى كلام شرح الباب بحروفه وقوله إذا أراد أن يأكل الخ رأيت في الموطأ للإمام مالك أن ابن عمر كان إذا أراد أن ينام أو يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح برأسه ثم طعم أو نام انتهى ولم يذكر غسل الرجلين وهذا هو الذي يفهمه كلام أئمتنا نصريحاً وتلوياً بحال لكن فيه أن الذي في الحديث أن وضوء العائن بخالف الوضوء الشرعي المعهود فقد رأيت في موطأ الإمام مالك في الوضوء من العين منه ما نصه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كاليوم ولا جلد مخبأة فليط بسهل مكانه فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل له يارسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه فقال هل تهيمون به أحد أقوالهم عامر ابن ربيعة قال قد عار رسول الله صلى الله عليه وسلم عامراً فتغيط عليه وقال علام يقتل أحدكم أمه الأبركت اغتسل له فغسل عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه ودخله أزاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس انتهى وذكر في الرواية التي قبل هذه من الموطأ أن سهلاً كان رجلاً أبيض حسن الجلال أن قال قال صلى الله عليه وسلم ان العين حق توضأ له ٣٤٥

قوضأ له عامر فراح سهل
مع رسول الله صلى الله

إذا أصاب بالعين

عليه وسلم ليس به بأس
انتهى وفي صحيح مسلم

(قوله إذا أصاب بالعين) أي أصاب غيره قال الكردى الذي يفهمه كلام أئمتنا نصريحاً وتلوياً بحال أن وضوء العائن كغيره المراد به الوضوء الشرعي لكن الموجود في كتب الحديث أنه غيره قال النووي في شرح مسلم وصفة وضوء العائن عند العلماء أن يؤتى بقدر ماء ولا يوضع القدح في الأرض فيأخذ منه غرفة فيتمضمض بها ثم يعجها في القدح ثم يأخذ منه ماء يغسل به وجهه ثم يأخذ بشماله ماء يغسل به كفه اليمنى ثم

*** ٤٤ - رمسى - ل *** العين حق ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين وإذا استغسلتم فاغسلوا وقال النووي في شرح مسلم بعد كلام طويل في ذلك ما نصه ومذهب أهل السنة أن العين إنما يغسل بها ما يغسل به العين عند نظر العائن بفعل الله تعالى أجرى سبحانه وتعالى العادة أن يخلق الضرر عند مقابلة هذا الشخص لشخص آخر وهل ثمة جواهر خفية أم لا هذا من مجازات العقول لا يقطع فيه بواحد من الأمرين وإنما يقطع بنفي الفعل عنها وبإضافته إلى الله تعالى فنقطع من أطباء الإسلام بانبعاث الجواهر فقد أخطأ في قطعه وإنما هو من الجائزات هذا ما يتعلق بعلم الأصول وأما ما يتعلق بعلم الفقه فإن الشرع ورد بالوضوء لهذا الأمر في حديث سهل بن حنيف لما أصيب بالعين عند اغتساله فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عائته أن يتوضأ رواه مالك في الموطأ وصفة وضوء العائن عند العلماء أن يؤتى بقدر ماء ولا يوضع القدح في الأرض فيأخذ منه غرفة فيتمضمض بها ثم يعجها في القدح ثم يأخذ منه ماء يغسل به وجهه ثم يأخذ بشماله ماء يغسل به كفه اليمنى ثم ييمينه ماء يغسل به كفه اليسرى ثم يشماله ماء يغسل به مرفقه اليمنى ثم ييمينه ماء يغسل به مرفقه اليسرى ولا يغسل ما بين المرفقين والكفين ثم يغسل قدمه اليمنى ثم اليسرى ثم ركبته اليمنى ثم اليسرى على الصفة المتقدمة وكل ذلك في القدح ثم داخله أزاره وهو الطرف المتدلى الذي يلي حقه الإيمن وقد ظن بعضهم أن داخله الأزار كناية عن الفرج وجهه والعلامة على ما قدمناه فإذا استكمل هذا ضربه من خلفه على رأسه وهذا المعنى لا يمكن تعليله ومعرفة وجهه وليس في قوة العقل الإطلاع على أسرار جميع المعدادات فلا بدفع هذا بأنه لا يعقل معناه قال وقد اختلف العلماء في العائن هل يحبر على الوضوء للمعين أم لا واحتج من أوجب به بقوله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم هذه وإذا استغسلتم فاغسلوا وبرواية الموطأ التي ذكرناها أنه صلى الله عليه وسلم أمره بالوضوء والأمر للوجوب قال المازري

والصحيح عندى الوجوب ويعتد الخلاف فيه اذا خشى على المعين الهلاك وكان وضوء العائن مما جرت العادة بالبرء به أو كان الشرع
أخبر به خبراً عاماً ولم يمكن زوال الهلاك إلا بوضوء العائن فإنه يصير من باب من تعين عليه أحياء نفس مشرفة على الهلاك وقد تقر رآه
يجبر على بذل الطعام للضطر فهذا أولى وبهذا التقدير يرتفع الخلاف هذا آخر كلام المازرى قال القاضي عياض بعد أن ذكر قول
المازرى الذى حكى به بقى من تفسير هذا الفصل على قول الجمهور مفسر به الزهرى وأخبر أنه أدرك العلماء بصفونه واستحسنه
علمائنا ومضى به العمل أن غسل العائن وجهه أنما هو صبه وأخذ يده اليمنى وكذلك باقى أعضائه أنما هو صبه على ذلك المصنوف
القدح ليس على صفة غسل الأعضاء فى الوضوء وغيره وكذلك غسل داخله الأزار أنما غسل داخله غمسه فى القدح ثم يقوم الذى فى يده
القدح فيصبه على رأس المعين من ورائه على جميع جسده ثم يكفأ القدح وراءه على ظهر الأرض وقيل يستقله بذلك عند صبه
عليه هـ روى ابن أبي ذئب عن ابن شهاب وقد جاء عن ابن شهاب من رواية عقيل مثل هذا الآن فيه الابتداء بغسل الوجه
قبل المضمضة وفيه فى غسل القدمين أن لا يغسل جميعهما وإنما قال ثم يفعل مثل ذلك فى طرف قدمه اليمنى من عند أصول
أصابعه واليسرى كذلك ودأخله الأزار هنا المثرر والمراد بداخلته ما يلى الجسد منه وقيل المراد موضعه من الجسد وقيل المراد هذا كبره
كما يقال عفيف الأزار أى الفرج وقيل ٣٤٦ المراد وركه أذهو معقد الأزار وقد جاء فى حديث سهل بن حنيف

من رواية مالك فى صفة
أنه قال للعائن اغسل
فغسل وجهه وبديه
ومرفقيه وركبتيه وأطراف
رجليه ودأخله أزاره
وفى رواية فغسل وجهه
قال بعضهم ولما ورد فيه
حديث وإن لم يذكروه
كشرب ألبان الأبل ومس
الكافر والصنم والأبرص
وظاهر كفيه ومرفقيه
وغسل صدره ودأخله
الأزار وركبتيه وأطراف
قدميه ظاهرهما فى الأثناء
قال وحسبته قال وأمر
فحسامته حسوات والله

بيمينه ماء يغسل به كفه اليسرى ثم بشماله ماء يغسل به مرفقه الأيسر ولا يغسل ما بين المرفقين والكفين ثم
يغسل قدمه اليمنى ثم اليسرى ثم ركبته اليمنى ثم اليسرى على الصفة المتقدمة وكل ذلك فى القدح ثم دأخله
أزاره وهو الطرف المتدلى الذى يلى حقه الأيمن فإذا استكمل هذا صبه من خلفه على رأسه وهذا المعنى
لا يمكن معرفته وجهه وليس فى قوة العقل الاطلاع على جميع أسرار المعلومات فلا بد فع هذا بأن لا يغسل
معناه إلى أن قال واختلف العلماء فى العائن هل يجبر على الوضوء للمعين أم لا قال المازرى والصحيح
عندى الوجوب اذا خشى على المعين الهلاك الخ (قوله قال بعضهم) الخ أو رده فى الامداد والاياعاب بقيل
وحذفه من فتح الجواد والتحفة لكنه جزم فيها بنده من لمس نحو أبرص أو يهودى (قوله ولما ورد فيه حديث)
أى يسن الوضوء لكل ما ورد فيه حديث فهو عطف تلقينى وتقدم تحريره (قوله وإن لم يذكروه) أى لم
يذكره الأصحاب لنده (قوله كشرب ألبان الأبل ومس الكافر والصنم والأبرص) أى فى هذه وردت
أحاديث أخرجهما الطبرانى وغيره وذكرها الحافظ الهيثمى وغيره فأداه بعض السادة قال الشيخ الخطيب
ولا يندب للبرص ثوب وصوم وعقد نكاح وخروج لسفر وإقدام وزيارة والد وصدىق وعبادة مريض
وتشيع جنازة ولا دخول سوق كالدخول على الخواص وانتهى (تنبيه) قد جع الزين العراقى المواضع
التي يسن فيها الوضوء قبلت أو بعين بما زاد ولده المحقق أبو زرعة وقسمها قسمين أحدهما ما يتوضأ
عند أراذلها وهى عشرون والثانى ما يتوضأ بعد وقوعها وهى عشرون ونظامها وهى فى حاشية الكردى
ولكن لو تتبعنا المكان أكثر من ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل)

أعلم قال القاضي فى هذا الحديث من

الفقه ما قاله بعض العلماء أنه ينبغى إذا عرف أحد بالاصابة بالعين أن يحتجب ويتحرز منه وينبغى للإمام منعه من مداخلة الناس وبأمره
بإزوم بيته فإن كان فقيراً رزقه ما يكفيه ويكف أذاه عن الناس فضرره أشد من ضرر كل الثرم والبصل الذى منعه النبي صلى الله عليه
وسلم دخول المسجد لئلا يؤذى المسلمين ومن ضرر المجنون الذى منعه عمر والعلماء بعده الاختلاط بالناس ومن ضرر المؤذيات من
المواشى التى يؤمر بتفريقها إلى حيث لا يتأذى بها أحد وهذا الذى قاله هذا القائل صحيح متعين ولا يعرف عن غيره تصريح بخلافه قال
القاضى وفى هذا الحديث دليل لجواز النشرة والتطيب بها وسبق بيان الخلاف فيها انتهى ما نقله النووى فى شرح مسلم بحرفه ومنه
نقلت فاحفظه فإنه نفيس (قوله قال بعضهم ولما ورد فيه حديث) عبر فى الامداد بقوله قيل ولما ورد فيه حديث وإن لم يذكروه كشرب
ألبان الأبل ومس الكافر والأبرص والصنم انتهى ومثله الايعاب وحذفه من فتح الجواد والتحفة لكنه جزم فيها بنده للبرص
أو يهودى وزاد فى التحفة والنهاية وغيرهما كل ما قيل أنه ناقض وكان الشارح هنا اكتفى عن ذلك بقول المصنف السابق ومن الشك فى
الحديث إذ كل ما اختلف فى نقضه يقع معه الشك فى الحديث لاحتمال أن يكون الحق مع قائله قال فى شرح الغباب قد نص الشافعى على

﴿ فصل في آداب قاضي الحاجة ﴾

الآداب بمد الهمة جمع أدب كسبب وأسباب قال ابن مالك

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد

قال أبو زيد الانصاري الادب يقع على كل رياضة مجودة يتخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل وقال السيد عبارة عن معرفة ما يجتري به من جميع أنواع الخطأ وقال في المصباح رياضة بالنفس ومحاسن الاخلاق قال ع ش المراد بالادب هنا المطلوب شرعا يشمل المستحب والواجب فلا تغليب في العبارة (قوله يستحب) اعلم أن جميع ما هو مذكور في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستعجاب الا الاستقبال والاستدبار قاله في النهاية (قوله لقاضي الحاجة) أي بالفعل وهذا بالنسبة للآداب التي تطلب حال قضائها كالاتحاد على اليسار وعدم التكلم على ماسياني وبالنسبة للآداب التي تطلب قبل الشروع في القضاء بقدر ما ذكره الشارح بقوله أي لم يدها فتأويله انما يحتاج اليه بالنظر الى بعض الآداب كقديم اليسار على اليمين وتنحية الاسم المعظم وبالنسبة للآداب التي تطلب بعد قضائها يكون المراد بالقاضي من فرغ من قضائها كالاستبراء واسبال الثوب وقول غفرانك تأمل أماده الجمل (قوله أي لم يدها) أي الحاجة بالنسبة للآداب القليلة كما تقرر (قوله بولا كانت أو غائطا) تعميم للحاجة (قوله ان يلبس) نائب فاعل يستحب * وقوله نعليه الظاهر أن المراد به ما لا اعم من النعل المعروف فيشمل القباقيب لعله أولى لماسياني (قوله وان يستر رأسه) المراد أن لا يكون رأسه مكشوقا (قوله للاتباع) هو عائد لكل من لبس النعلين وستر الرأس أما لبس النعلين فلا نه وقاية من التلطيخ بالنجاسة وأما ستر الرأس فخفاء من الله تعالى كما في أثر مروي عن الصادق رضي الله عنه وهو يأبى الناس فاني لا اطل اذا أتيت الخلاء أعطى رأسي استحياء من ربي قاله السيد الاهدل (قوله روى مرسلا) قال الكردي لعله بالنسبة للنعل وأما تغذية الرأس فقد ورد عن عائشة رضي الله عنها فليس يرسل كما في السنن الكبرى للبيهقي ومختصرها ونقله في المطلب ولكن عذر الشارح أنه قد سبقه الى ذلك شيخه في شرح الروض ويمكن أن يكون المراد بالارسال حذف راو من السند وان لم يكن من الصحابي انتهى وهو أحد الأقوال الثلاثة عند المحدثين قال العراقي

مرفوع تابع على المشهور * مرسل أو قيده بالكبير

أو سقط راو منه ذو أقوال * والاول الأكثر في استعمال

بل في فتح الباقي أن ابن الصلاح والنووي حكما أن كون المرسل ماسقط منه راو مطلقا عن الفقهاء والاصوليين والخطيب (قوله وهو) أي المرسل (قوله كالضعيف) هو ما قد شرط من شروط الحسن وأنواعه كثيرة ولذا قال العراقي

أما الضعيف فهو ما لم يبلغ * مرتبة الحسن وان بسط نبي

ففاقد شرط قبول قسم * واثنين قسم غيره وضموا

سواهما فثالث وهكذا * وعدل شرط غير مبدوء فذا

قسم سواها ثم زد غير الذي * قدمته ثم على ذاف اجتذ

وعنده البس في أوعى * اتسعة وأربعين نوعا

أنظر تحريرها في شروحه (قوله والموقوف) أي وهو الحديث الذي قصر على الصحابي سواء كان متصلا أو منقطعا ويسمى بالائر عند بعض الفقهاء قال العراقي

وسم بالموقوف ما قصرته * بصاحب وصلت أو قطعت

وبعض أهل الفقه سماه الاثر * وان تفق بغيره قيد تبر

﴿ فصل في آداب قاضي

الحاجة ﴾

(يستحب لقاضي الحاجة)

أي لم يدها (بولا)

كانت (أو غائطا أن يلبس

نعليه) أن (يستر رأسه)

للاتباع روى مرسلا وهو

كالضعيف والموقوف

استحابه من لبس شعير

الاجنبية ويقاس به غيره

كل لبس ظفرها أو سننها أو

لبس أمرد أو محسرم أو

صغيرة لا تشبهى وكس

فرجه بظاهر كف أو بما

بين الأصابع وكس

الانثيين وكنوم يمكن

مقدمه من الارض الخ

وسبق بعض ذلك والله

أعلم

﴿ فصل في آداب

قاضي الحاجة ﴾

(قوله للاتباع) رواه

البيهقي وعبارة الابعان

للشارح للاتباع فيهما

وان رواه البيهقي مرسلا

لقول المجموع والاذكار

اتفق العلماء على أن الحديث الذي ليس بموضوع سواء المرسل والضعيف والموقوف يسامح به ويعمل بمقتضاه في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب دون الأحكام لأن يكون لاحتياط في شيء كما إذا ورد حديث ضعيف بكرة واحدة ببعض البيوع أو بالإنكحة فإن السنة أن يتزوجه عنه نعم مرأواخر الوضوء أن شرط العمل بالضعيف أن لا يشتد ضعفه والا كان كالموضوع ونقل الأذري عن جمع بكرة واحدة الحفا وكشف الرأس خلاف ما أفهمه كلام المصنف كالرخصة من أنهم اختلف السنة فقط وهو الواجب وقولهم لا يدخل حاسرا خوفا من الجن أو خشية أن يعلق الرجح بشعره فلا يزول أولانه أجمع لمسام البدن وأسرع لخروج الخارج انتهى كلام الإيعاب بحرفه وقول الشارح روى مرسل وكذا في شرح العباب وإن روى البيهقي مرسل ذلك بالنسبة للتعلم وأما غطية الرأس فقد روى البيهقي عن عائشة رضي الله عنها فليس يرسل لكن ضعفه وعبارة مختصرة سنن البيهقي الكبرى للشعراوى روى البيهقي بإسناد وقال فيه ضعف عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلا غطى رأسه وإذا أتى أهله غطى رأسه وفي رواية لغير عائشة وليس حذاءه قال البيهقي ولكن قد صح ذلك من فعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه انتهى وقد رأيت في المطلب لابن الرفعة ما نصه قوله أى الوسيط وإن لا يدخل ذلك البيت ٣٤٨ حاسر الرأس وجهه أن هذه الحشوش محتضرة روى أبو داود عن زيد بن

(قوله بعمل به) أى يجوز العمل بمقتضاه بل يسن (قوله في فضائل الأعمال) أى بخلافه في الأحكام فإنه لا يعمل به إلا إذا اعتضد بما يقوى به وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه كالجهر وخلافه لأبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما قال العراقي

واحتج مالك كذا النعمان * وتابعوهما به ودانوا
ورده جماهر النقاد * للجهل بالساقط في الإسناد

(قوله اتفاقا) أى كما قاله النووي في المجموع (قوله وأن يأخذ مريدا الاستنجاء بالحجر) أى مقتضاه عليه أو للجمع مع الماء الذي هو الأفضل كما سيأتي (قوله أحجار الاستنجاء) أى الثلاثة وهل يسن الزيادة عليها قياسا على ما ذكره في أخذ الحصى من مزدلفة لرمي جرة العقبة حرر (قوله لما صح من الأمر به) وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فلتجزئ عنه روى أبو داود وغيره وقال الدارقطني إسناده حسن صحيح (قوله وحذر من الانتشار) عطف على لما صح فهو ثان لذلك (قوله إذا طلبها) أى الأحجار (قوله بعد فراغه) أى قاضي الحاجة (قوله ويندب أيضا) أى كما يستحب أخذ الأحجار (قوله أعداد الماء) أى تهيته قال في فتح الجواد على الأوجه للاتباع (قوله وإن يقدم يساره) بفتح الياء أفصح من كسرها (قوله أو بدلها) أى كان قطعت رجله اليسرى واتخذ بدلها خشبة (قوله عند الدخول) التعبير به وبالخروج الآتي جرى على الغالب فلا مفهوم إذا المراد الوصول لمحل قضاء الحاجة والعود منه قال في التحفة ولو بصحراء والتعيين فيها الغير العبد بالقصد لصيرورته به مستقذرا كالتلأ الجدي وفيه أهله بظويل يقدمها يعني اليسار عند بابها ووصوله لمحل جلوسه انتهى قال سم أى ويمشى فكيف اتفق في غيرهما لأنه

أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن هذه الحشوش محتضرة فإذا أتى أحدكم الخلا فليقل

يعمل به في فضائل الأعمال اتفاقا (و) أن (يأخذ) مريدا الاستنجاء بالحجر (أحجار الاستنجاء) لما صح من الأمر به وحذر من الانتشار إذا طلبها بعد فراغه ويندب أيضا أعداد الماء (و) أن (يقدم يساره) أو بدلها (عند الدخول)

أعوذ بالله من الخبث والخبائث ومعنى محتضرة تأتيا الشياطين وفي دخول ذلك كذلك تعرض لهم والحشوش

أقدر

في الخبر الكنف واحدا حش وحش ورأيت في بعض

الشروح أن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلا غطى رأسه لكن إسناده ضعيف لكن صح ذلك عن أبي بكر كذا حكاه ابن الصلاح من رواية البيهقي في السنن الكبير والحاسر الرأس قال الجوهرى هو الذى لا مغفر عليه ولا درع والانحسار الانكشاف انتهى كلام المطلب بحرفه ولكن عذر الشارح أنه قد سبقه إليه شيخه في شرح الروض ويمكن أن يكون المراد بالارسال حذف راو من السند وإن لم يكن الصحابي (قوله لما صح من الأمر به) أى في قوله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانه تجزئ عنه روى أبو داود وغيره وقال الدارقطني إسناده حسن صحيح وقيل بالغائط البول بل يشمله خبر الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أنه هو وغلام معه كانا يحملان الماء لاستنجاء النبي صلى الله عليه وسلم قال الشارح في الإيعاب وقد يجب أعداد الحجران كان بحيث لو انتقل تضمنخ بالخبث وليس معه ماء بطهره انتهى (قوله أو بدلها) أى لنحو قطعها كما يشبه الأسنوى وغيره وتبعوه

(قوله ولو لولا جديده) لم أقف فيه على خلاف وظاهر قياسهم ما يرد قضاء حاجته فيه من الصمغراء على الخلاء فيفيد أنه لا خلاف وعليه فالتعبير بلوفيه لدفع توهم عدم ندب ما ذكر فيه لاسيما وقد قال الشبرا ملسي في حواشي النهاية ومع ذلك لا يصير مأوى للشياطين الانجروج الخارج فيه كافي المحلى قال وينبغي زوال الاستقذار بزوال عين النجاسة عن المحل انتهى على أن ما عبر به الشارح في هذا الكتاب خلاف المعهود في تعبيرهم جملة عليه تصريح المصنف بحكم الصمغراء في قوله الآتي وكذا يفعل في الصمغراء والافني التحفة ولو بصمغراء ثم قال كالحلاء الجديد انتهى فأدخل لوعلى الصمغراء لا على الخلاء الجديد وكذلك في نهاية الجمال وأدخل أيضا لوعلى الصمغراء شيخ الاسلام في شرح الروض وغيره ووجه ذلك أن تعبير غير واحد كالمحتاج يوهم اخراج الصمغراء حيث عبر وأبقولهم بقدم داخل الخلاء يساره والخارج عيونه وفي الوسيط للغزالي وان كان في بيان يقدم الرجل اليسرى الخ فال ابن الرفعة في المطلب والاكثرون كما قال الرافي ان هذا الادب لا يختص بالبيان بل اذا بلغ موضع ارادة جلوسه في الصمغراء قدم رجله اليسرى وعند الفراغ يقدم اليمنى نعم الامام في النهاية جزم باختصاص هذا بالبيان قال النواوي وظاهر كلام المذهب وكثيرين لكن الاصح الاول صرح به المحامي في كتبه وغيره انتهى كلام المطلب وفي الخادم للزركشي استشكل ابن الرفعة تقديم يساره الى موضع جلوسه لمساواة قيل البول فيه لما قبله لانه ٣٤٩ لم يصير مستقذرا بعد بخلاف تقديم يمناه

في انصرافه وقد يجاب بأنه لما عينه للبول فيه انحطت رتبته فصار دنيئا كالحلاء الجديد قبل قضاء أحد حاجته فيه انتهى ما أردت نقله من الخادم وبما تقرر

ولو لولا جديده وان لم يرد قضاء حاجة (ويمناه) أو بدلها (عند الخروج) عكس المسجد اذا اليسرى للآذي واليمنى لغيره وكالحلاء في ذلك السوق

تعلم وجه الاتيان بلوفى الصمغراء فتنبه له (قوله وان لم يرد قضاء حاجة) كأنه أشار بان إلى أن من عبر بقضاء الحاجة كالمحتاج وغيره لم يرد التقيد وانما

أقذر مما بينه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لان جميع ما بعد أجزاء الباب محل واحد ويؤيده التخيير عند وصوله ذلك اذا لم يكن دهليزا أو كان قصيرا فليتامل (قوله ولو لولا جديده) أى فانه يسن تقديم اليسرى دخولا واليمنى خر وجاهصير ورته مستقذرا بمجرد تهيئته لذلك قال في المغنى والخلاء بالمسكن الخالى نقل الى البناء المعد لقضاء الحاجة عرف قال الترمذى باسم شيطان فيه يقال له خلاء أو ردف فيه حديثا أولانه يتخلى فيه أى يتبرز وجهه أخلية كراء وأردية ويسمى أيضا المرفق والكنيف والمرحاض انتهى (قوله وان لم يرد قضاء حاجة) أى بل لاخذ المنافع مثلا (قوله ويمناه أو بدلها) أى يستحب تقديم يمناه أو بدلها وقوله عند الخروج أى من محل قضاء الحاجة (قوله عكس المسجد) روى الترمذى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن من بدأ برجله اليمنى قبل يساره اذا دخل الخلاء ابتلى بالفقر وقياس ما مر أن يكون الحكم في الصلاة في الصمغراء هكذا يقدم اليمنى للموضع الذى اختاره للصلاة (قوله اذا اليسرى للآذى) أى القذر (قوله واليمنى لغيره) أى غير القذر قال في التحفة ومن ثم كان الوجه فيما لا تكرمة فيه ولا استقذار أنه يفعل باليمنى وفي شريف وأشرف كالسكبة وبقية المسجد يتجه مراعاة الاشرف كمسجد بلصق مسجد مثله يتجه التخيير وبه يعلم تخيير الخطيب عند صعوده للنبر وشريف ومستقذر بالنسبة اليه كبيت بلصق مسجد وقدر وأقذر منه كخلاء في وسط سوق يتجه مراعاة الاشرف في الاولى والاقدرف في الثانية انتهى وكتب السيد عمر البصرى على قوله وفي شريف وأشرف الخ ما نصه الذى يتجه في جميع هذه المسائل أن المدخول اليه متى كان شريفا قدم اليمنى مطلقا وان كان خسيسا قدم اليسرى أى سواء تساوى الشرف أو الخسة أو تفاوتوا نظر الكون الشرف مقتضيا للتكريم وخلافه فتأمل ان كنت من أهله (قوله وكالحلاء في ذلك) أى في استحباب تقديم اليسرى دخولا واليمنى خر وجاه (قوله السوق) مبتدأ مؤخر وكالحلاء خبر مقدم وهو بضم السين المهملة جمعه أسواق وهو محل البيع والشراء سمي بذلك

هو جرى على الغالب أو الى أن المسئلة ليست بمنقولة في المذهب انما هي من بحث المتأخرين فخره وفي شرح العباب للشارح ولو للحاجة أخرى على احتمال يأتي ترجيحه في نظيره انتهى وأراد بقوله عند قول العباب ولا يحمل قرأنا ما نصه يحتمل أن يلحق به الداخل لمحل قضائها الحاجة أخرى وكلامهم جرى على الغالب ويحتمل خلافة الاول أقرب ثم رأيت الزركشى بحثه أيضا أخذ من تعبير المنهاج بدخول الخلاء لا بقاضى الحاجة كالحاوى ورأيت غيره بحث ذلك في أكثر الادب السابقة واللاحقة انتهى (قوله اذا اليسرى للآذى الخ) وفي التحفة الاوجه فيما لا تكرمة فيه ولا استقذار أنه يفعل باليمنى وفي شريف وأشرف كالسكبة وبقية المسجد يتجه مراعاة الاشرف وشريفين كمسجد بلصق مسجد مثله يتجه التخيير وبه يعلم تخيير الخطيب عند صعوده للنبر وشريف ومستقذر بالنسبة اليه كبيت بلصق مسجد وقدر وأقذر منه كخلاء بلصق سوق يتجه مراعاة الشرف في الاولى والاقدرف في الثانية انتهى

تخير وأن بقاع المكان الواحد لا تتفاوت في الصورة ما لا تكرر في ولاهاته من غير ذلك حتى يفرض فيه الخلاف الآن يقال المراد الفعل الذي لا تكرر في ولاهاته كخدمته لثوبه من مكان إلى آخر انتهى وهذا قد ذكره غير الشبرايمس قال القليوبي في حواشي المحلى قوله واليعنى لغيره أى غير المستقدر تشمل ما لا شرف فيه ولا خسة فيقدم عليه كالشريف وهو المنقول المعتمد عن شيخنا الرملى وإن كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصوره نظر لأن الأقسام ثلاثة الخ (قوله والمستحج) هو المغتسل مأخوذ من الحيم وهو الماء الحار (قوله لانه بصير مستقدر ابارادة قضائها) قال في الإيعاب ومنه أخذ الاسنوى أنه يسن تقديمه اليعنى للحل الذي اختاره من الصغراء للصلاة كما يقدمها في المسجد انتهى واعتمده أيضا الجلال الرملى في النهاية أيضا وفي التحفة وغيرهما من كتب الشارح فيها له دلهيل طويل يقدم اليسار عند بابه ووصوله للحل جلوسه وتقدم عن ابن قاسم ما يخالفه في الوصول للحل جلوسه ورأيت في كلام ٣٥١ غير ابن قاسم ما يوافق أيضا بل رأيت نقلا عن الجلال الرملى (قوله أى مكتوب ذكره) فسر به لأن الحل إنما يكون في الأجرام وذكر الله من قبل المعانى (قوله كل اسم معظم) قال في التحفة من قرآن وقبده في

(قوله والمستحج) هو المغتسل من الحيم وهو الماء الحار قاله الكردى (قوله وكذا يفعل في الصغراء) أى البرية وجمعها صحارى بكسر الراء وفتحها قال ابن مالك

وبالفعالى والفعلى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعوا

(قوله فيقدم) تفريع من التشبيه والفاعل ضمير قاضى الحاجة أى مريدها (قوله بساره) أى أو بدلها وقوله عند وصوله أى محل قاضى الحاجة (قوله لمحل قضائها) يعنى المحل الذى يريده قضاءها فيه (قوله لانه أى المحل) (قوله يصير مستقدرا) بصيغة اسم المفعول (قوله ابارادة قضائها) أى الحاجة فى ذلك المحل فلا يتوقف استقداره على قضاء الحاجة فيه قال البرماوى وأما كونه يصير معدا فلا يصير الا ابارادة العود اليه وأما كونه يصير مأوى الشياطين فلا بد من قضائها فيه بالفعل مالم يكن مهيا لذلك فانه بمجرد تهيئته لقضائها تسكنه الجن ويدل له ما ذكره فى المكر وهات من أن الصلاة فى الحمام الجدد لا تكرر لانه لا يصير مأوى لهم الا باستعماله بخلاف الخش فانه يصير مأوى بمجرد تهيئته قال وانظر قولهم يصير مستقدرا بالقصد هل يصير مستقدرا من قصد فقط أو له ولغيره وكذا اذا تكررت فيه هل يصير معدا الذى قصد فقط أو له ولغيره قال شيخنا يصير مستقدرا الذى قصد فقط قال شيخنا الشبرايمس يصير مستقدرا له ولغيره انتهى ملخصا وقال ع ش أيضا وينبغي زوال الاستقدار بزوال عين النجاسة عن المحل انتهى (قوله ويمناه) عطف على يساره أى يقدمه (قوله عند مفارقه) أى قاضى الحاجة لذلك المحل (قوله وأن لا يحمل) عطف على أن يلبس (قوله ذكر الله تعالى) هو ما تضمن ثناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب وينبغي أن يلحق بذلك كل محل مستقدر قاله ع ش (قوله أى مكتوب ذكره) أشار الى أن الكلام على تقدير مضاف اذا أصبح نسبة الحل لذلك لانه معنى وذلك تعظيما له واقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان اذا دخل الخلائع خاتمه وكان نقشه ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر رواه ابن حبان فى صحيحه عن أنس رضى الله عنه قال الاسنوى وفى حفظى أنه كان يقرأ من أسفل فصاعدا ليكون اسم الله فوق الجميع انتهى وقيل كان النقش معكوسا ليقرا مستقيما اذا ختم به قال ابن حجر العسقلانى ولم يثبت فى الامر من خبر قاله فى المغنى (قوله ومثله) أى ذكر الله (قوله كل اسم معظم) أى كالقرآن وأسماء الانبياء قال فى الهجعة ومن قضى الحاجة فلا يجنب * قرأنا واسم الاله والنبي (قوله ولو مشترك) الغاية للتعميم أى سواء كان مختصا أو مشتركا قال فى الإيعاب وإن ما عليه

والمستحج (وكذا يفعل فى الصغراء) فيقدم بساره عند وصوله لمحل قضائها لانه يصير مستقدرا ابارادة قضائها ويمناه عند مفارقه (و) أن (لا يحمل ذكر الله تعالى) أى مكتوب ذكره ومثله كل اسم معظم ولو مشترك

الامداد والنهاية بما يجوز جملة مع الحدث وغيره فيكره جملة والحرمه فى الثانى لامر خارج فقول جمع متأخرين المراد الاول دون الثانى لحرمه جملة مع الحدث فى هذه الحالة وغيرها بلا حاجة غير

بحاج اليه فلم ردت نظير الاذرى فى عد الرافعى لهذا المندوب بأنه يلزم عليه حل المصحف ونحوه مع الحدث الخ (قوله ولو مشترك) كانه أشار بلو الى آخره الى أن المسئلة ليست مصرح بها فى كلام أئمتنا وانما هى فى كلام جمع متأخرين كما أفصح بذلك فى الإيعاب بل فى الخادم للزركشى أن كلام الرافعى يشعر بأن الأكثرين لم يتعرضوا للاحاق اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما الحق به باسم الله الغزالي قال وبه صرح النووى فى التنقيح ثم بحث الزركشى ما يتعلق بالاسماء المشتركة فلو كان ذلك منقولاً فى كلامهم لم يحتج الى بحثه لذلك وعبارة الخادم ثم هنا أمور أحدها ينبغي تخصيص الكراهة بالاسماء المختصة به سبحانه وكذا برسوله أماما لا يختص كمن يزكركم فلا يمتنع وكذا ما عليه محمد وأحمد

بمجرد هامن غير اشعار بان المراد ويحتمل ان يكون الحكم في غير المختص دائر مع القصد وعدمه فاذا حل رقعة فيها اسم الملك العزيز مثلا
قاصد اسم الله تعالى فينبغي كراهته أو قصد اسم المخلوق لم يكره ألا ترى انه يجوز واذلك في الاسم المختص به لقصد صحيح كافي وسم
نعم الزكاة فان اسم الله تعالى يكتب عليهم مع انها تنقح في النجاسات وما ذاك الا لان القصد التمييز لا المسمى وعلى هذا فيجى في المشترك من
باب أولى الى آخر ما قاله في الخادم (قوله ان قصده بالمعظم) خرج ما اذا قصد به غيره أو أطلق فلا كراهة قال في اليعاب وما اشترت اليه
من أن الاطلاق كقصد نفسه هو الذي يظهر خلافا لما يوهمه كلام أبي زرعة وغيره من انه كقصد المعظم وان ما عليه الجلالة لا يقبل
الصرف لكن كلامهم في كتابته على نعم الصدقة يقتضى خلافا وقد يفرق بقيام القرينة ثم على الصرف وانه ليس القصد به الا التمييز
بخلافه هنا وما لا يوجد نظمه الا في القرآن ليس من المشترك بخلاف غيره فيحتمل انه يشترط قصده ويحتمل عدم اشتراط قصده مطلقا وقولهم
لا يكون قرآنا الا بالقصد محله عند وجود الصارف ولا صارف هنا ثم رأيت الزركشي يبحث تخريج هذا على حرمة التلفظ به للجنب وهو
قريب وان نظريه غيره وخرج بالقرآن نحو التوراة والانجيل أى مما خلا من ذلك عن اسم معظم انتهى كلام اليعاب وفي الامداد
وفتح الجواد الا ما علم عدم تبديله منها زاد في الامداد فيما يظهر لانه كلام الله تعالى وان كان منسوخا انتهى وفي حواشى الشبرا مى
على النهاية ما نصه الا قرب الكراهة ٣٥٢ فيما يوجد نظمه في غير القرآن كلالرب مثلا ما لم تدل قرينة على

ارادة غير القرآن انتهى
(قوله ومن المعظم جميع
الملائكة) قال في اليعاب
ليس المراد مطلق التعظم
بل التعظم المقتضى

كالعزيز والكريم ومحمد
وأحدان قصده بالمعظم
أودلت على ذلك قرينة
ومن المعظم جميع الملائكة
وحمل ذلك مكره

للعصمة كما سيعلم مما
سأذكره فرقابين الملك
وغيره وبه يندفع ما في
الامداد هنا انتهى وفي
الامداد للشارح وهل
يلحق بعوام الملائكة

الجلالة لا يقبل الصرف انتهى قال سم وينبغي ان يكون الرحمن كالجلالة في عدم قبول الصرف (قوله
كالعزيز والكريم ومحمد واحد) هذا مثال لمشارك (قوله ان قصده) أى بالمشارك (قوله المعظم) أى
بخلاف ما اذا قصد به غير المعظم (قوله أودلت على ذلك) أى على قصد المعظم (قوله قرينة) أى قوية على
انه المراد به وخرج بذلك ما اذا قصد به غيره أو أطلق فلا كراهة وهذا الذى استظهره في شرح العباب قال
خلافا لما يوهمه كلام أبي زرعة وغيره من انه كقصد المعظم وان ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف لكن كلامهم
في كتابته وقد يفرق بقيام القرينة ثم على الصرف وانه ليس القصد الا التمييز بخلافه هنا وما لا يوجد نظمه
في القرآن ليس من المشترك بخلاف غيره فيحتمل انه يشترط قصده ويحتمل عدم اشتراط قصده مطلقا
وقولهم لا يكون قرآنا الا بالقصد محله عند وجود الصارف ولا صارف هنا ثم رأيت الزركشي يبحث تخريج
هذا على حرمة التلفظ به للجنب وهو قريب وان نظريه غيره وخرج بالقرآن نحو التوراة والانجيل أى مما خلا
من ذلك عن اسم معظم انتهى نقله الكردى (قوله ومن المعظم) أى الذى يكره حمله لحل قضاء الحاجة (قوله
جميع الملائكة) أى أسمائهم وظواهره انه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوى وهل
يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أى صلحاؤهم لانهم أفضل منهم محل نظر وقد يفرق بان أولئك معصومون
وقد يوجد في المفضل ما لا يوجد في الفاضل أفاده ع ش (قوله وحمل ذلك) أى ما ذكر من ذكر الله
وكل اسم معظم (قوله مكره) أى لاحرام وصرح بالتوطئة لقوله واختار الاذرى الخ والافعدم الحرية
معلوم من قوله يستحب الخ وان لم يعلم منه خصوص الكراهة لاحتمال خلاف الاولى أفاده ع ش

(قوله)

عوام المؤمنين أى صلحاؤهم لانهم أفضل منهم محل نظر

وقد يفرق بان أولئك معصومون وقد يوجد في المفضل مزية لا توجد في الفاضل انتهى ونقله ابن قاسم عنه في حاشية التحفة وشرح
المنهج وأقره وفي اليعاب أيضا ظاهرا ما أنه لا يكره حمل مكتوب اسم غير الانبياء والملائكة ولو من أكابر الصحابة رضى الله تعالى عنهم وفيه
وقفة فناء على الاصح انهم أفضل من عوام الملائكة الا ان يفرق بان أولئك معصومون وقد يوجد في المفضل مزية لا توجد في الفاضل
انتهى وفي حواشى المحلى للقلوبى قال شيخنا وكذا صلحاء المسامين كالصحابة والاولياء أى يكره كالملائكة وفي حواشى المنهج للحطبي
وينبغي ان يلحق بعوام الملائكة عوام المؤمنين أى صلحاؤهم لانهم أفضل وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر
نعم انتهى وفي حواشى ابن قاسم على التحفة لا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم فانه لو كره حمل صاحبه له لكره دخول صاحبه لان
عظمة الاسم اعماهى له فقامته قلت قد يفرق باحتياج صاحبه الى الدخول بخلاف اسمه فليتنامل انتهى والحق عوام المؤمنين بمن ذكر
هو الاوجه مدركا كما لا يخفى وفي التحفة والنهاية العبرة بقصد كاتبه لنفسه والا فليكتوب له انتهى وفي حواشى التحفة لابن قاسم

لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه وقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب الأثرى أن الاسم المعظم إذا أريد به غيره صار غير معظم انتهى وفي حواشي الشبرايملى على النهاية لو نقش اسم معظم على خاتم لاثنتين قصد أحدهما به نفسه والاخر المعظم الاقرب ان استعماله أحدهما عمل بقصد أو غيرهما لا يطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليب المعظم انتهى (قوله واختار الأذرى الخ) قال في التحفة وهو قوى المدرك وفي فتح الجواد وقيل يحرم ادخال المصحف الخلاء بلا ضرورة ومال اليه الأذرى وهو واضح المعنى وفي الامداد المنقول الكراهة ورد بحث الأذرى في شرح العباب وقال في النهاية يمكن حل كلام القائل بحرمة ذلك على ما اذا خاف عليه التنجيس وقال ابن قاسم في حواشي التحفة يمكن ٣٥٣ ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص

له جهتان فهو وحرام من جهة الخجل مع الحدث مكره من جهة الخجل له في المحل المستقدر انتهى (قوله ولو غفل عن تنجيسه الخ) قال ابن قاسم على البهجة فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محجولا مغنيا

واختار الأذرى بحريم ادخال المصحف الخلاء بلا ضرورة اجلالا له وتكراما ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب نزع عنه عند الاستنجاء لحرمة تنجيسه ولو غفل عن تنجيسه ما ذكر حتى دخل الخلاء غيبه ندبا (و) أن يعتمد ولو قائما

انتهى وقال الشارح في شرح العباب ظاهر كلام المجموع السابق ان تغيبه قاطع للكراهة وان تيمم ادخاله لكنه خالف في شرح التنبيه نظرا الى انه مستصحب له وان غيبه وفي الامداد نازع في التنقيح في هذا الحكم

(قوله واختار الأذرى) هو العلامة المحقق والفهامة المدقق شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرى بفتح الهمزة وسكون الذال المعجمة وفتح الراء وبالعين المهملة نسبة الى أذرع ناحية بالشام قال في العجالة شيخ البلاد الشمالية وصاحب التصانيف المشهورة وكان لا يواز به أحد من المتأخرين في كثرة النقل واشهرت فتاويه وكان جوادا صادق اللهجة شديد الخوف من الله قولا بالحق يخاطب نواب حلب بالغلظة شرح المنهاج في عشر مجلدات وسماه القوت وله عليه الغنية أيضا أصغر من القوت وله المتوسط والفتح بين الروض والشرح في نحو عشرين مجلدا والتهنئة على أوهاج المهمات وكتب مفيدة وهو ثبت النقل نفع الله به وكتبه ونفعنا به آمين (قوله بتحريم ادخال المصحف الخلاء) بالنصب مفعول ثان للادخال (قوله بلا ضرورة) أى أمانها فلا يحرم اتفاقا (قوله اجلالا له) أى للمصحف (قوله وتكراما) عطف تفسير وعبرة حواشى الروض لانه يحمله مع الحدث ويعرضه للأذى ولما فيه من عدم توقير القرآن ويحمل كلامهم على ما لا يحرم على الحدث جملة كالدرهم والخاتم وما تميم البلوى بحمله قال في التحفة بعد نقل ذلك وهو قوى المدرك انتهى أى لا النقل والمذهب نقل فالمعتمد عدم الحرمة قال الرملى أما حله مع الحدث فليس الكلام فيه اذ هو خارج عن صورة المسئلة أتم الكلام في حله في هذا المحل لذاته نعم يمكن حل كلامه على ما اذا خاف عليه التنجيس وقال سم يمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فهو وحرام من جهة الخجل مكره من جهة الخجل له في المحل المستقدر انتهى (قوله ولو غفل) بفتح الفاء من باب قعد والغفلة ليس بقيد كما في التحفة حيث قال ولو دخل به ولو غمد غيبه الخ على انها قد تستعمل في مطلق الترك قال في المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وقد استعمل فيمن تركه أهبالا واعراضا كما في قوله تعالى وهم في غفلة معرضون يقال منه غفلت عن الشيء غفولا من باب قعد وله ثلاثة مصادر غفول وهو أعماها وغفلة وزان غفلة وغفل وزان سبب الخ فتدبره (قوله عن تنجيسه ما ذكر) أى نحو ما ذكر (قوله حتى دخل الخلاء) يعنى محل قضاء الحاجة (قوله غيبه ندبا) فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محجولا مغنيا قاله سم قال في الإيعاب ظاهر كلام المجموع أن تغيبه قاطع للكراهة وان تيمم ادخاله لكنه خالف في شرح التنبيه نظرا الى انه مستصحب له وان غيبه وفي الامداد نازع في التنقيح في هذا الحكم بانه مستصحب له وان غيبه (قوله وان يعتمد) أى قاضى الحاجة (قوله ولو قائما) أى مطلقا على ما جرى عليه شيخ الاسلام واقضاه تعليلهم

٤٥ - ترمسى - ل بانه مخالف لقول الجمهور وبانه مستصحب له وان ضم كفه عليه انتهى (قوله ولو قائما) أشار بلوالى خلاف في ذلك وعلى ذلك جرى شيخ الاسلام في شروحه على المنهج والروض والبهجة والشارح في شروحه على المنهاج والعباب والارشاد لكن قيده فيها بما اذا لم يحش القائم مع اعتمادها للتنجيس والافرج بين رجليه واعتمدهما قال في التحفة وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاول وبعضهم الثانى وفي شرح العباب ان ظن هذا أى التنجيس لو لم يعتمد عليه

انجه نديه بل وجوبه لان تنجيس البدن بلاضرورة حرام الخ وفي التحفة وقد بحث الاذرى حرمة البول اذا تغوط قائما بلاعذر ان علم التلويت ولا ماء أو ضاق الوقت أو اتسع وحرمننا التضمخ بالنجاسة عبثا أي وهو الاصح وبه يقيد اطلاقهم كراهة القيام بلاعذر واضح انه لو لم يأمن التنجيس الاباعتماد اليمين وحدها اعتمدها انتهى كلام التحفة واعتمد الخطيب الشرييني والجال الرملي والزبادي والشوري تبعه المحلى وغيره ان القائم يعتمدهما معا (قوله لان ذلك أسهل الخ) قال في الايعاب وهو ظاهر في الغائط لان المعدة في اليسار وأما في البول فلان المثانة التي في محله لها ميل الى جهة اليسار فعند التحامل عليها يسهل خروجه انتهى وفي تخريج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر مانصه حديث سراق بن مالك علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتينا الخلاء أن نتوكلنا على اليسرى روى الطبراني والبيهقي من طريق رجل من بني مدلج عن أبيه قال مر بنا سراق بن مالك فذكره قال الحازمي لان علم في هذا الباب غيره وفي اسناده من لا يعرف وادعى ابن الرفعة في المطلب أن في الباب عن أنس فليست نظرية انتهى وفي مختصر سنن البيهقي الكبرى للشعراني ما نصه روى البيهقي قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدنا الخلاء أن يعتمد اليسرى وينصب اليمنى عند القعود انتهى وفي الاحياء للغزالي ما نصه وقال رجل لبعض الصحابة من الاعراب وقد خاصمه ٣٥٤ لا أحسبك تحسن الخراءة فقال بلى وأبيك اني بها لحاذق أبعد الاثر وأعد المدر

وعلى تفصيل فيه كما في التحفة ونصها على قول المنهاج ويعتمد جالس يساره أما القائم فان أمن مع اعتماد اليسرى تنجسها اعتمدها والاعتماد هما وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاول وبعضهم الثاني وقد بحث الاذرى حرمة البول أو التغوط قائما بلاعذر ان علم التلويت ولا ماء أو ضاق الوقت أو اتسع وقد حرمننا التضمخ بالنجاسة عبثا أي وهو الاصح وبه يقيد اطلاقهم كراهة القيام بلاعذر واضح انه لو لم يكن التنجيس الاباعتماد اليمنى اعتمدها انتهى فتأمل (قوله على يساره) أي أو بدلها كما مر (قوله وينصب يمناه) أي أو بدلها كذلك قال الناشري مقتضاه أن ذلك في البول أيضا وهو كذلك الا انه يستثنى البول قائما فانه يفرج رجله في صحيح ابن خزيمة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك اذ هو أخرى أن لا ينتشر البول على الفخذين حواشي الروض (قوله بان يضع) تصوير لنصب اليمنى (قوله أصابعها على الارض) أي ونحوها كما هو ظاهر (قوله ويرفع باقيها) أي اليمنى بمعنى يرفع ماعدا الاصابع عن نحو الارض (قوله لان ذلك) أي الاعتماد على اليسار ونصب اليمنى فهو تعليل لاستحباب ذلك (قوله أسهل لخروج الخارج مع أنه المناسب) أي (و) أن (يعد) محله لها ميل الى جهة اليسار فعند التحامل عليها يسهل خروجه قاله في الايعاب وبه يندفع ما استشكله بعضهم في البول على انه قال والذي ينبغي أن يراعى الشخص قرائن أحواله في يسهل عليه خروج خارجه فليستأمل (قوله مع انه) أي الاعتماد على اليسار (قوله المناسب) أي للرجال لكونه استعمالا له في المستقذر وأيضا فقد روى البيهقي عن سراق بن جعشم قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدنا الخلاء أن يعتمد على اليسرى وينصب اليمنى نقله في موجبات الرحمة (قوله وأن يبعد) أي قاضي الحاجة عن الناس ويعد بفتح أوله من بعد لا يضمه من أبعدا لان ذلك إنما هو من أبعده غيره على ما في المختار لكن في المصباح ان أبعدا يستعمل لازما ومتعديا قال ع ش وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين انتهى ويفيده أيضا قول الشارح آ نفاسن لهم الابعاد عنه وذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ذهب المذهب أبعدها أصحاب السنن

وأستقبل الشيخ وأستدبر الريح وأقبح افعاء الظبي وأجفل اجفال النعام الشيخ نبت طيب الرائحة في البادية والافعاء ها هنا أن يستوفز على صدور قدميه

(على يساره) وينصب يمناه بأن يضع أصابعها على الارض ويرفع باقيها لان ذلك أسهل لخروج الخارج مع أنه المناسب (و) أن (يعد)

والاجفال أن يرفع عجزه انتهى ما نقله الغزالي في الاحياء مع أنه المناسب أي لانه استعمال لليسار في المستقذر ويسن لقاضي الحاجة قاعدا أن يضم تحته الحديث فيه رواه ثقات الا واحدا اختلفوا فيه ولانه أسهل

وأسترنلج خارج نعم الاولى للبائل قائما أن يفرج بين رجله للاتباع كما في صحيح ابن خزيمة وان يضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى من غير اعتماد لثلاثي في طلب الاعتماد على الرجل اليسرى قال الشارح في شرح العباب وظاهر كلامه أي العباب انه لاسته في وضع يده اليسرى مع انها أولى بطلب الوضع على ركبته اليسرى لان به يتم الاعتماد على الرجل اليسرى انتهى (قوله وان يبعد) في حواشي النهاية للشيرازي بفتح أوله من بعد لا يضمه من أبعدا لان ذلك إنما هو من أبعده غيره وبعبارة المختار البعد ضد القرب وقد بعد بالضم بعدا فهو بعيد أي متباعد واستبعد غيره وباعده وبعده تبعيد انتهى ولكن في المصباح ان أبعدا يستعمل لازما ومتعديا وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين انتهى

(قوله ولو في البول بالصحراء) أشار بلوالى خلاف في ذلك قال في شرح العباب وقيد الزركشي تبعاً لابن المنذر بغير البائل قائماً بالحديث حذيفة في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً فأنبتت منه فاشار الى بختته من عند عقبه حتى فرغ ومن ثمرة قال بعض الاصحاب السنة القرب من البائل القائم حديث حذيفة والبعده عن القاعد وقال أبو زرعة انما ينسب الابعاد في الغائط دون البول لذلك ولانه أخف وظاهره انه لا فرق بين القائم والقاعد والوجه ما اقتضاه اطلاقهم والحديث واقعة حال احتملت أن يكون ذلك للخوف على نفسه صلى الله عليه وسلم أو على حذيفة أو لستره عن العيون كما تفسر به رواية الطبراني فانتهى الى سباطة قوم فقال يا حذيفة استترني أو لم تذكر آخر فلا استدلال به ثم رأيت ابن المنذر صرح بما يؤيده فقال ثبت انه صلى الله عليه وسلم أبعد وثبت انه أراد البول فبال ولم يتباعده وهذا كان للحاجة انتهى وعلى النزول فالاولى التفرقة لان القائم آمن من خروجه شيء من دبره قال أعني أبا زرعة وفي معنى الابعاد في الصحراء انما اذا الكنف في البيوت وارضاء الستور والاستتار بنحو ٣٥٥ صخرة أو راحلة في الصحراء

والحق بذلك كل ما يستجبا منه كالجماع وتنف الابط وحلق العانة وهذا شاهد لما رجحه اذ البول أولى بذلك الى أن قال في الابعاب وما ذكره من أن

(قوله ولو في البول) أي لكن في الغائط أكثر كما هو ظاهر (قوله بالصحراء وغيرها) أي خلافا لما يوهمه كلام الروض حيث قيد بالصحراء ولذا قال شيخ الاسلام وذكر الصحراء من زيادته وتركها أولى فان غيرها ما لم يتبها لفضاء الحاجة مثلها كما نقله الاذريعي عن الحلبي على أن تقييده بما لم يتبها بعيد كما في التحفة قال بل الوجه الابعاد مطلقا سهل كما ذكرته (قوله الى حيث) بالضم ويجوز الفتح والكسر مع ابدال يائه واوا وألفا وهي دالة على المكان حقيقة أو مجازا قاله في التحفة وهما من الاول ويجب اضافتها الى الجملة قال ابن مالك * وألزموا اضافة الى الجمل * حيث فعمله لا يسمع الخ في محل جر مضاف اليه (قوله لا يسمع لخارجيه) أي البول والغائط (قوله صوت ولا يسمع له ريح) علم من هذا انب الابعاد في الضراط والفساء (قوله فان لم يفعل) أي قاضي الحاجة الابعاد اما المذر أو عمدا (قوله سن لهم) أي غيره (قوله الابعاد عنه) أي عن قاضي الحاجة (قوله الى ذلك) أي الى حيث لا يسمع منه صوت ولا يشم له ريح (قوله ويسن له) أي لقاضي الحاجة (قوله أيضا) أي كما ينسب الابعاد (قوله ان يغيب شخصه ما أمكن) أي لا يتابع وعبارة حواشي شرح الروض ويتوارى عن العيون ان أمكن كما في التوسط في الصحيحين من حديث المغيرة كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال يا مغيرة خذ الادوة فاخذتها فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توارى عني فقضى حاجته وفي سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد انتهى قال في التحفة بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمغمس محل على نحو ميلين منها في طريق الطائف والظاهر ان هذه المبالغة في البعد كانت لعذر كاتشار الناس ثم حينئذ أو طيب هوا ذلك المحل انتهى بزيادة (قوله وان يستتر عن العيون) أي عيون الناس لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعا قال النووي انه حسن (قوله بشئ) أي سائر * وقوله طوله ثلاث ذراع هذا في حق الجالس أما القائم فلا بد أن يكون مرتفعا بحيث من سرتنه الى

ولو في البول بالصحراء وغيرها ان كان ثم غيره الى حيث لا يسمع لخارجيه صوت ولا يشم له ريح فان لم يفعل سن لهم الابعاد عنه الى ذلك ويسن له أيضا ان يغيب شخصه ما أمكن (و) أن يستتر عن العيون بشئ طوله ثلاث ذراع

الاستتار في الصحراء بنحو صخرة في معنى الابعاد فيه نظر لان السترة مستقلة غير سنة الابعاد الى الحد السابق فغاية السترة بنحو صخرة انه

يحصل تلك السنة فقط نعم ان فرض انه منع سماع الصوت وشم الرائحة انج ما قاله حينئذ الخ (قوله أن يغيب شخصه) أي جميع شخصه حتى لا يراه أحد حيث أمكن ذلك قال في التحفة بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمغمس محل على نحو ميلين منها والظاهر ان هذه المبالغة في البعد كانت لعذر كاتشار الناس ثم حينئذ انتهى (قوله طوله ثلاث ذراع) هذا في حق الجالس أما القائم فلا بد أن يكون مرتفعا بحيث يستتر من سرتنه الى ركبته كما في التحفة وعبر في الامداد بقوله لا بد أن يكون له ارتفاع في حق القائم الى محاذة سترته وكذلك فتح الجواد له لم يبين فيه ابتداء السترة من الركبة كما في التحفة أو من القدم كما هو ظاهر الابعاب له وعبارته بمرتفع ثلثي ذراع لان القصه ستر العورة وهو متوقف على ما يستتر من سرتنه الى موضع قدميه ولا يسترد ذلك الارتفاع المذكور انتهى وعبر الجبال الرمل في النهاية بمثل عبارة الامداد السابقة وفي شرح التنبيه للخطيب الشريفي نعم ان قضى حاجته من قيام فلا بد من مرتفع يستتر عورته الخ

(قوله ولو بنحو ذيله) أشار بلوالى خلاف فى المسئلة وعبارة الخادم الزركشى قوله لو أرنى ذيله حصل الغرض لم يحل فيه خلافاً وحكى ابن الرقعة فى الكفاية فيه وجهين نقل عن الوسيط وقال أحدهما الاكتفاء وقال الإمام يجب القطع به وهو وهم فإن الوجهين فى النهاية والوسط فيما إذا استتر بذيله قبالة القبلة الخ (قوله الساتر هنا) خرج به الساتر عن القبلة فلم يشترط فيه الشارح أن يكون له عرض كاسيأتى فى كلامه (قوله يمنع رؤية عورته) قال ابن قاسم فى حواشى المنهج هل يكنى الستر بالماء كالأول بال وأسافل بدنه منعسة فى ماء متبحر لا يبعده وفاقم ر نعم وينبغى تقييده بالكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي فليتأمل وفى الحاشية المذكورة قال مر بحثنا على الهداية ينبغى الاكتفاء به أى الزجاج فى الستر عن القبلة لاعن العيون انتهى (قوله لا يعسر تسقيفه) أى فى العادة الغالبة فانه لا يحتاج للساتر المذكور حينئذ بل يحصل الستر بالجلوس فيه وان بعد عن جدار البناء المذكور أكثر من ثلاثة أذرع بخلاف القبلة فانه لا يكنى ذلك مع البعد عنه وقوله أو بأن يكون الخ ٣٥٦ معطوف على قوله بشئ طوله الخ (قوله ومحل ذلك) أى محل كون الستر

ركبته كما فى التحفة (قوله فاكتر) أى من ثلثي ذراع لأقل منه لانه لا يستمر من قدميه الى السرة (قوله وقد قرب) أى قاضى الحاجة * وقوله منه أى من الساتر المذكور (قوله ثلاثة أذرع فأقل) أى فلو بعد منه فلا يكنى (قوله ولو بنحو ذيله) أى كراحله أو وهدة فانه يكنى (قوله ولا بد أن يكون للساتر هنا) خرج به الساتر فى القبلة الا ترى فانه لا يشترط عنده أن يكون له عرض والفرق بينهما ان القصدهم تمطيها كاسيأتى وهو يحصل مع عدم العرض وهنا عدم رؤية من يحتمل مرور عورته وهو لا يحصل مع ذلك فليتأمل (قوله عرض يمنع رؤية عورته) قال سم لا يبعد الاكتفاء بالماء الكدر لو بال وأسافل بدنه منعسة فى ماء متبحر بخلاف الصافي كالزجاج فليتأمل (قوله أو بأن يكون) عطف على بشئ طوله الخ والضمير راجع للساتر (قوله يتألف من تسقيفه) أى فى العادة الغالبة فانه لا يحتاج للساتر المذكور حينئذ بل يحصل الستر بالجلوس فيه وان بعد عن جدار البناء المذكور أكثر من ثلاثة أذرع بخلاف القبلة فانه لا يكنى ذلك مع البعد عنه قاله الكردى (قوله ومحل ذلك) أى كون الستر المذكور عن العيون مندوباً وعبارة حواشى الر وض لا يخفى ان محل عدم الستر من الآداب اذا لم يكن بحضرة من يرى عورته ممن لا يحل له نظرها أما بحضرة فهو واجب وكشف العورة بحضرة حرام كما صرح به فى شرح مسلم وحزم به صاحب التوسط والخادم والمقننى فى فتاويه (قوله حيث لم يكن ثم) أى فى محل قضاء الحاجة (قوله من لا يغض بصره عن عورته) أى قاضى الحاجة بأن لم يكن أحداً أو كان لكنه غاض بصره عنها (قوله ممن يحرم عليه نظرها) أى عورته وهو غير حليته (قوله والا) أى بأن كان ثم ممن يحرم نظره الى عورته ولم يكن غاضاً بصره عنها (قوله وجب الستر مطلقاً) أى بأى ساتر كان سواء كان قريئاً أو بعيداً قال فى التحفة ولو تعارض الستر أو الأبعاد أو الاستقبال أو الاستدبار قدم الستر فى الاولى كما بحث وفى غيرها ان وجب فيما يظهر انتهى أى أنه ان استقبل أو استدبر حصل الستر والافات حينئذ ينبغى الاستقبال أو الاستدبار مع الستران وجب الستر لوجود من ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يحجب تركه كما وان فات الستر لأنه ان استقبل أو استدبر فات الستر والا حصل فهذا ليس تعارضاً اذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركه ما عفى جمع بين المطلوبين ولا يمكن الاطالة حينئذ مع الستر سواء وجب أم لا فاده بعض المحققين فتدبره فانه دقيق (قوله وأن لا يبول) قال فى المعنى وصب البول فى الماء

المذكور وعن العيون مندوباً بحيث لم يكن نعمة أحد أو كان ممن يحل نظره اليه أو يحرم نظره ولكن لم يعلم به أو علم به ولكن علم انه غرض البصر

فاكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل ولو بنحو ذيله ولا بد أن يكون للساتر هنا عرض يمنع رؤية عورته أو بأن يكون يتألف من تسقيفه ومحل ذلك حيث لم يكن ثم من لا يغض بصره عن عورته ممن يحرم عليه نظرها والا وجب الستر مطلقاً (و) أن (لا يبول)

بالفعل عنه والاوجب الستر فى الامداد والنهاية والعبرة لها ولو أخذ منه البول وهو محبوس ببيت جماعة جازله الكشف وعليهم الغض فان احتاج

للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الاماء بحضرة الناس جازله كشفها أيضاً كما بحثه بعضهم كالبول فيها وظاهر التعبير بالجواز فى الثانية انه لا يجب فيها قال فى الامداد وهو محتمل لان ذلك مما يشق تحمله انتهى وقال فى النهاية الاوجه الوجوب وفارق ما أفنى به الودرحه الله تعالى فى نظيره من الجماعة حيث خاف فوتها الا بكشف المذكور حيث جعله جائزاً لا واجباً قال لان كشفها يسوء صاحبها لان للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت انتهى وفى شرح العباب للشارح وينبغى أن محله فى الإخبرة اذا وثق بغضهم عنه أما اذا لم يثق بذلك فلا ينبغى أن يكف الكشف حينئذ لان فيه من المشقة عليه وهتك مروءته ما لا يطاق تحمله فيصل على حسب حاله ويعيد ولو تعارض الستر والابعد فالظاهر كما قاله شيخنا رعاية الستر واعتمده الشارح فى بقية كتبه أيضاً وكذلك الجبال الرملية وغيره وزاد فى التحفة لو تعارض الستر والاستقبال أو الاستدبار قدم الستران وجب فيما يظهر انتهى بالمعنى

(قوله وان كثر) عبارة شرح العباب له لافرق بين كثيره وقليله كما في المجموع عن اتفاق الاصحاب خلافا لما في شرح مسلم عنهم من عدم الكراهة في الكثير انتهت والى ما في شرح مسلم أشار بان الغائية (قوله بحيث لاتعافه النفس ألبتة) هذا مع قوله الآتي والكلام في المباح الخ فيعيد تقييد تملكه والمباح وهو صريح التحفة وظاهر الامداد وفتح الجواد بل صريحه وقال في اليعاب ومحل جواز ما في غير المسبل والمملوءة للغير سواء كان ملكه أم مباحا خلافا لمن قال يحرم ذلك في المباح أيضا ومحل بحث النووي السابق عليه وكلام الاصحاب على المملوك له أما المسبل وملك الغير فيحرم في قليله وان كان معه ما يكمله قلتين وفي كثيره وكذا في المباح ان تعين لظهره وهو محدث وقد دخل الوقت وان لم يضق وان استبحر الماء بحيث لاتعافه نفس ألبتة فلا كراهة في قضاء الحاجة أي البول فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر ويحتمل أن يقال لاحرمه أيضا اذا كان مسبلا أو مملوكا ويحتمل خلافه انتهى وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم حتى ينبغي في البرك

٣٥٧

الموقوفة أو المسبلة أنه يحرم وضع يده مثلا اذا كان عليها عين النجاسة لنفسها بنمساها فيها اذا كان يستغفره الناس من مثله لا مكان تطهرها خارجها ثم قال ونظير ذلك الاستجمار في الجدران الموقوفة والمملوكة ولا يتغوط (في ماء راكد) وان كثر ما لم يستبحر بحيث لاتعافه النفس ألبتة لما صح من نهي صلى الله عليه وسلم عنه فيه (و) لافي ماء (قليل جار) قياسا على الراكد وانما كره ذلك ولم يحرم وان كان فيه اتلاف عليه وعلى غيره لا مكان طهره بالمسكثرة

كالبول فيه (قوله ولا يتغوط) زاده لعدم الفرق بينهما فلوقال المصنف وان لا يقضى حاجته لكان أولى (قوله في ماء راكد وان كثر) أي بخلاف الجاري كما سيأتي (قوله ما لم يستبحر) أي الكثير وأما المستبحر فلا كراهة في قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر كما في اليعاب (قوله بحيث لاتعافه) أي المستبحر فهو تصوير للنفى قال في المختار عاف الرجل الطعام والشراب يعافه عيافة كرهه فلم يشربه فهو عائف اه فهو من باب تعب (قوله النفس) فاعل تعاف قال السيد عمر البصري لاشبهة في أن محل البول تعافه الا نفس كيف كان الماء كما عقبه اه (قوله ألبتة) بقطع الهمزة على ما شتهر لكن نقل بعضهم عن الشيخ الملو في حاشية ايساغوجي أنه يوصلها وصلها لا ووقفها على الصحيح فليحذر (قوله لما صح من نهي صلى الله عليه وسلم عنه) أي البول وقنس عليه الغائط بل أولى (قوله فيه) أي في الماء الراكد والحديث في مسلم والنهي للكراهة (قوله ولا في ماء قليل جار) أي لا يبول ولا يتغوط فيه (قوله قياسا على الراكد) أي الوارد في الحديث كما تقرر (قوله وانما كره ذلك) أي قضاء الحاجة في الماء القليل مطلقا (قوله ولم يحرم) هذا رد لبحث النووي رحمه الله في مجموعه حرمة ذلك في القليل مطلقا وعلاه بأنه اتلاف للماء قال في التحفة فان قلت الماء الغدير بوى لانه مطعم ومفليح يحرم البول فيه مطلقا كالطعام قلت هذا ما تخيله بعض الشراح وهو فاسد لان الطعام ينجس ولا يمكن تطهير مائه والماء له قوة ودفع للنجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعم ومات (قوله وان كان فيه) أي في قضاء الحاجة في الماء القليل (قوله اتلاف عليه وعلى غيره) أي لكون الماء صار نجسا به (قوله لا مكان طهره) أي الماء القليل المتنجس فهو كالاستنجاء بالخرقة ولم يقل أحد بتحريمه (قوله بالمسكثرة) أي بضمه لغيره فانه صار طهورا اذا بلغ قلتين كما مر قال ع ش قد يشكل عليه حرمة استعمال الاناء المتنجس في الطاهر الجامد اذا كان الاناء رطبا مع امكان طهر الجامد بالغسل الآن يقال لما كان للماء قوة في دفع النجاسة اغفر فيه ما لا يغفر في غيره وافرقت بعضهم بأن وضع الماء في الاناء يقصده منه استعمال الاناء في النجس فيحرم لانه كتنجس الثوب وهو تضمنخ بالنجاسة والمقصود هنا تفريق نفسه من البول وكونه في الماء لا بعد استعماله انتهى وهو ظاهر جلي قال الاسنوي في المهمات والذي يتجه وتعين الفتوى به ان كان في الوقت ولم يكن هناك غيره ولم يكن متطهرا فيحرم لانه بمنزلة الصب وان لم يكن كذلك نظر ان لم يكن له بان كان في غدير ونحوه فيحرم أيضا لان فيه اتلافا على غيره نعم ان كان هناك ماء يبلغ به قلتين ففيه نظر والمتجه التحريم لما فيه من تكليف الغير ذلك ولاحتمال تلف ما يكمل به وان كان له وأمكن التكميل كره والا فيفصل بين الوقت وخلافه انتهى نقله الشهاب الرملي

فلا شك في حرمة وينبغي أن يحرم البصاق والمخاط فيها لانه يؤذى الناس لاستنقاذهم ذلك ونقلوا عن النووي أن المستجمر اذا أراد النزول في الماء

ان كان قليلا حرم لان فيه تضمخا ما بالنجاسة أو كثيرا لم يحرم وبحث النووي عدم الكراهة لانه ليس كالبول فيه ونازعوه بان الوجه الكراهة الخ ومسئلة حرمة انغماس المستجمر في القليل ذكرها الشارح في اليعاب والجمال الرملي في النهاية وغيرهما قال في اليعاب ومثله كل من بنجاسة (قوله لما صح من نهي الخ) أي في صحيح مسلم (قوله وانما كره ذلك ولم يحرم) أشار بذلك الى الجواب عن بحث النووي الحرمة فيه

(قوله لما قيل الخ) ذكره في الكفاية وتبعوه ومنهم شيخ الاسلام في الاسنى وغيره والخطيب الشريفي في شرح التنبيه وغيره والشارح في شرح فتح الجواد وغيره والجمال الرملي في النهاية وغيره وقال الشارح في التحفة ويكره بالماء في الدليل مطلقا كالاغتسال لما قيل انه ماوى الجن وعجيب استنتاج الكراهة من هذه العلة ٣٥٨ التي لأصل لها بل لو فرض أن لها أصلا كانت التسمية دافعة لشرهم فلتحمل الكراهة

وأقره (قوله أما الكثير الجارى) مقابل قوله قليل جار (قوله فلا يكره) أى قضاء الحاجة ومثله صلب البول فيه كما تقدم عن المغنى (قوله فيه) أى فى الكثير الجارى (قوله اتفاقا) أى لاتقاء المحذور السابق (قوله لكن الاولى اجتنابه) أى قضاء الحاجة فى الكثير الجارى فهو فيه خلاف الاولى (قوله نعم قضاء الحاجة) أى البول والغائط (قوله فى الماء ليلا) قال فى التحفة كالاغتسال (قوله مكرهه) صرح به ابن الرفعة فى الكفاية وأبو الفتح العجلي فى نكت الوسيط وأقروه (قوله مطلقا) أى راكدا كان أو جارى قليلا أو كثيرا قال سم ظاهره وان استبحر (قوله لما قيل) تعليل للكراهة مطلقا (قوله أنه) أى الماء (قوله بالليل) أى فيه (قوله ماوى الجن) قال فى التحفة وعجيب استنتاج الكراهة من هذه العلة التي لأصل لها بل لو فرض أن لها أصلا كانت التسمية دافعة لشرهم فلتحمل الكراهة هنا على الارشادية وقد يجاب بالتزام أنها شرعية ويوجه بنظر مامرى كراهة الشمس أنه مريب وفى الحديث دع مايريك الى ما لايريك ودفع التسمية لذلك انما يظن فى غير عتاة كفرتهم انتهى قال السيد عمر البصرى يحتمل أن يقال لعل الوجه فى ذلك تأديته الى تنجسهم لعدم رؤيتنا لهم لا الخوف من شرهم على أنه ينبغي أن ينظر هل التسمية تدفع شرهم المحسوس كالابذاء فى البدن كما تدفع المعقول كالوسوسة قد حكى تعرضهم بالابذاء الحسى لكثير من الكامل مع أن ظاهر حالهم مواظبة الذكر (قوله والكلام) أى التفصيل فيما ذكرنا من كراهة الكراهة مطلقا فى الليل وكذا فى النهار الا فى الراكد المستبحر والكثير الجارى قال سم وتقولوا عن النووى أن المستحرم اذا أراد النزول فى الماء ان كان قليلا حرم لان فيه تضمخا بالنجاسة أو كثيرا لم يحرم وبحث النووى عدم الكراهة لانه ليس كالبول فيه ونازعوه بان الوجه الكراهة بل هو أولى بها من مجرد الكراهة فى الماء الواقف ويمكن حمل كلام النووى على ما اذا كان مستحمر من البول والغائط بحيث لم يبق عين أصلا بخلاف ما اذا بقى عين خصوصا اذا كثرت فليتأمل اه ع ش (قوله فى المباح) أى الماء المباح الذى ليس له مالك أو المملوك له (قوله فالمسبل) أى ومثلها الموقوف قال الرشيدى وصورته كما هو ظاهر أن يقف انسان ضيعة مثلا بعل من غلتهما نحو صهر يجر أو فسقية أو أن يقف بشراف يدخل فيه مأوى الموجود والمتجدد تنعما والافالماء لا يقبل الوقف قصدا (قوله والمملوك) أى لغيره قال فى حاشية الفتح هل مملوك نفسه كمملوك غيره الذى يتجه لا لأن مملوك غيره محرم فيه مطلقا اكتفاء بمجرد تدره ولو بالمظنة وان لم يحكم بنجاسته ومملوك نفسه انما يحرم ان أئلفه بأن ينجسه كان قليلا أو غيره لانه اضاعة مل فان قلت لا اضاعة فيه لانه يمكن تداركه بصب ماء فيه حتى يزول التغير أو يكثر قلت هذا ينبنى على قاعدة لم أر من صرح بها وهى أن العبرة فى اتلاف المال المحرم بالحالة الراهنة ولا نظر لما يطرأ أو العبرة بأن يكون مأبوسا من عود ماله كل منهما محتمل والذى يتجه تفصيل وهو أن عودها ان غلب رجاؤه لم يحرم والا حرم وأنه فى قسمى المائين المذكورين محرم لان عوده للطهارة من باب الاستحالة ومن ثم لم يصح بيعه بل لو أخذ من عدم صحة بيعه التصريح فى أن العبرة فى اتلاف بالحالة الراهنة ولا نظر لما يحدث لما تقرر أنه احالة لم يبعدها فاحفظه فانه نفيس (قوله يحرم ذلك) أى قضاء الحاجة (قوله فيه) أى فيما ذكر من نحو المسبل والمملوك للغير (قوله مطلقا) أى قليلا كان أو كثيرا ليلا أو نهارا قال سم ينبغي فى البركة الموقوفة أو المسبلة أنه يحرم وضع يده مثلا اذا كان عليها عين النجاسة لغسلها بغمسها فيها اذا كان يستقذر الناس من مثله لا مكان تطهيرها خارجا ونظير ذلك الاستجمار فى الجدران الموقوفة أو المملوكة فلاشك

هنا على الارشادية وقد يجاب بالتزام أنها شرعية ويوجه بنظر مامرى كراهة الشمس أنه مريب وفى الحديث دع مايريك الى ما لايريك ودفع التسمية لذلك انما يظن فى غير عتاة كفرتهم فان قلت الماء العذب ربوى لانه مطعوم فليحرم البول فيه مطلقا كالاطعام قلت هذا ما تخيله بعض الشراح وهو

أما الكثير الجارى فلا يكره فيه اتفاقا لكن الاولى اجتنابه نعم قضاء الحاجة فى الماء ليلا مكرهه مطلقا لما قيل انه بالليل ماوى الجن والكلام فى المباح فالمسبل والمملوك يحرم ذلك فيه مطلقا

فاسد لان الطعام ينجس ولا يمكن تطهير مائه والماء له قوة ودفع للنجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعمومات انتهى كلام التحفة فى الايعاب للشارح واستشكه الزركشى كالأذرى بان قضية حرمة الاستنجاء بالعظم الذى هو زادهم حرمة البول فى القليل ليلا انتهى ويرد بانا نتيقن لحوق الضرر بهم

بالاستنجاء بالعظم لانه من أن زادهم بمقتضى الحديث الصحيح وأما كون الماء بالليل مأواهم فامر مشكوك فيه فكان غاية أمره أشدية الكراهة فحسب انتهى وكان أنه أراد باليقين ما يشمل الظن اذ هو مفاد الحديث الصحيح وأما التيقن فيتوقف على تواتره وفى الباب صلب البول فى الماء كالبول فيه أى فى أى فيه مامر

(قوله بقرب الماء) قال في الأعيان بحيث يصل إليه كافي الجواهر في البول والغائط والمجموع في الغائط عن الشيخ نصر والخوارزمي قال وهو واضح داخل في عموم النهي عن البول في الموارد انتهى وفي العباب يندب اتخاذا للبول ليلا قال الشارح في شرحه لأن دخول الحشوش ليلا يخشى منه وتلخر كان النبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه بالليل ويضعه تحت السرير رواه أبو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفه والعيدان بفتح المهملة النخل الطوال المتجردة الواحدة عيدانة ولا يعارضه ما رواه الطبراني بسند جيد والخامس وصححه من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينقع بول في طشت فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقعه لاحتمال أن يراد بالانتقاء طول المكث وما جعل في الاناء كما ذكر لا يطول مكثه غالبا أو ان النهي خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما مروى يؤيده قول النووي الأولى اجتنابه نهارا غير حاجة انتهى (قوله وهو الثقب) بفتح المثناة أفصح من ضمها أي الخرق المستدير بالأرض والمراد غير المعد لذلك قال في التحفة ولا يكفي الإعداد ٣٥٩

تقديم اليسار عند اعادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع من الصحراء فيكني القصيدة كما تقدم قال ابن قاسم وينبغي أن يحصل الأعداد هنا بقضاء الحاجة فيه مع قصد تكرار العود

ويكره بقرب الماء (و) أن (لا) يبول ولا يتغوط (في حجر) وهو الثقب المستدير والمراد به ما يشمل السرب وهو المستطيل لما صرح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن البول في الحجر ولأنه مأوى الجن

إليه لذلك انتهى (قوله السرب) بفتح أوليه (قوله) لما صرح من نهيه الخ زواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة قالوا رواية قتادة ما يكره منه فقال كان يقال انه مسكن الجن ويؤيده ما

في حرمة وينبغي أن يحرم البصاق والمخاط فيها لانه يؤذي الناس لاستقذار ذلك الخ نقله الكردى (قوله ويكره) أي قضاء الحاجة (قوله بقرب الماء) أي بحيث يصل إليه كما نقله في الأعيان عن الجواهر ويندب اتخاذا للبول ليلا لأن دخول الحشوش ليلا يخشى منه تلخر كان النبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه بالليل ويضعه تحت سريره رواه أبو داود والنسائي والبيهقي ولا يعارضه ما رواه الطبراني والخامس من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينقع بول في طشت فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقعه لاحتمال أن يراد بالانتقاء طول المكث وما جعل في الاناء كما ذكر لا يطول مكثه غالبا أو ان النهي خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما مروى يؤيده قول النووي الأولى اجتنابه نهارا غير حاجة انتهى من الكردى (قوله وأن لا يبول ولا يتغوط) أي سواء كان ليلا أو نهارا (قوله في حجر) بجيم مضمومة فهملة ساكنة جمعه أجحار وجحرة كعنبه وأعاد العامل ثلاثتهم انه عطف على راكده فيكون المعنى في ماء حجر وليس مراد افتأمله (قوله وهو) أي الحجر (قوله الثقب) بفتح المثناة أفصح من ضمها أي الخرق (قوله المستدير النازل في الأرض) فالجحر والثقب على معنى واحد وهو ما فيه استدارة (قوله والمراد به) أي بالجحر الذي هو الثقب هنا (قوله ما يشمل السرب) بفتح السين المهملة والراء ويقال له الشق (قوله وهو) أي السرب (قوله المستطيل) أي الخرق المستطيل في الأرض (قوله لما صرح) دليل للأدب المذكور في المتن (قوله من نهيه صلى الله عليه وسلم عن البول في الحجر) والحديث رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة عن قتادة عن عبد الله بن سرجس أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في الحجر قالوا لقتادة ما يكره منه فقال كان يقال انها مساكن الجن والنهي فيه لذكره وقال في المجموع ينبغي تحريم ذلك للنهي الصحيح لأن يعد لذلك فلا تحريم ولا كراهة قاله في الاسنى والغرر ونبه في التحفة على أن هذا النقل عن المجموع وقع له وغيره قال ولم أر ذلك في عدة نسخ فيه هنا فان كان بمحل آخر أو في بعض نسخه والافسكلامهم مؤول بأن مقتضى بحثه في الملاعن الحرمة لصحة النهي فيها ان هذا مثلها فنسبوه اليه تسامحا نعم نقل ذلك الأذري وغيره عن المصنف أي النووي ولم ينسبوه لكتاب من كتبه (قوله ولأنه) عطف على لما صرح والضمير للجحر (قوله مأوى الجن) فضيحه أنه لا فرق في الثقب بين أن يكون هو الذي حفره أولا وهو محتمل ويحتمل خلافا ان بال فيه عقب حفره لأن مصيره مسكنهم بمجرد حفره يحتاج لمستند قاله في الأعيان وظاهر ما تقرر

في الشامل وغيره أنهم قتلوا سعد بن عباد رضي الله تعالى عنه لما بال فيه والذي في مستدرک الحاکم أنه أنى سبابة قوم فبال قائما فخرج ميتا فسمعت الجن ترتج زجرا معناه أنهم ضربوه بسهم فصاب قلبه فقتله وفي المطلب عن ابن الصباغ فسمعت الجن تنوح عليه بالمدينة تقول نحن قتلنا سيد الخبز * رج سعد بن عباد رميناه بسهم فلم يخط فؤاده انتهى قال في شرح العباب فضيحه أنه لا فرق في الثقب بين أن يكون هو الذي حفره أولا وهو محتمل ويحتمل خلافا ان بال فيه عقب حفره لأن مصيره مسكنهم بمجرد حفره يحتاج لمستند وفي التحفة قيل ونهى عن البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل انتهى وفي الامداد للشارح والتمية للجمال الرملى والعبارة لها نعم يظهر تحريمه فيه ان غلب على ظننه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو بهلك وعليه يحمل بحث المجموع

(قوله مائعا) خرج به الجامد في الامداد والتهابة لا يكره استبدالها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال يكره لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه لان ذلك لا يقتضي الكراهة انتهى وجرى على ذلك في فتح الجواد وفي الايعاب أيضا وقال في التحفة وكالمائع جامد يخشى عود ريحه والتأذي به انتهى ومثله اعبارة شرح المحرر للزبيدي (قوله أي محل هبوبها) زاد في شرحي الارشاد والجمال الرمدى في التهابة وقت هبوبها زاد في الايعاب خرج ما لم تكن هابة فلا كراهة حينئذ وقول جمع من شراح المناهج يكره لانها قد تهب بعد شروعه في البول فترده عليه بزبان الاصل خلاف ذلك مع انه بسبيل اذابت من الانحراف عن مهبطها على أن مهبطها لا يضابط له لاختلافه في الساعة الواحدة كثيرا فلو نظرنا لذلك الاحتمال لم يمكنه استقبال جهة لان كل جهة يجتمعت أن تكون مهبطا له فاندفع قول بعض شراح الارشاد لذلك وقول استظهار الدميري ان الكراهة هنا نظير ما عللوا به الكراهة في الجحر ووجهه ٣٦٠ اندفاعه ان الجحر مظنة لكونه مأوى الجن والهوام والحيوان الصغير

فكره فيه لذلك وأما مهبط الريح فليس ببعض الجهات مظنة له حتى يكره استقبالها أو استبدالها نظرا لاحتمال هبوبها منه انتهى وقال في التحفة أي جهة هبوبها الغالب في ذلك الزمن

ولانه ربما أذاه حيوان أو تأذي به (و) أن لا يبول ولا يتغوط مائعا (في مهبط ريح) أي محل هبوبها وقت هبوبها ومنه المراحض المشتركة

فيكره وان لم تكن هابة بالفعل انتهى قال ابن قاسم لكن محله ان كان متوقعا بوجهه والا فلا كراهة ومشى عليه مر ثم مشى على ان المراد ماتهب بالفعل قال سم وافق مر على ان المراد ماتهب فيه بالفعل أو ظن

ان كونه مأوى لهم ليلا ونهارا بخلاف الماء فانه في الليل فقط كما تقدم وفي القسط لاني عن أسد الغابة لابن الاثير ما نصه لم يختلفوا أنه أي سعد بن عباد بن عباد وجد ميتا على مغتسله وقد احضر جسده ولم يشعر واجوته بالمدينة حتى سمعوا قائل يقول من بشر ولا بر من أحدا نحن قتلنا سيد الخبز * رجع سعد بن عباد فرمينا به بهم فلم يخط فؤاده فلما سمع الغلمان ذلك ذعر واخفظوا ذلك اليوم فوجدوه اليوم الذي مات فيه سعد بالشام قال ابن سيرين يناسعد يبول قائما اذا اتكا فبات قتله الجن وقبره بالمنبحة قرية من غوطه دمشق مشهور بزار الى اليوم انتهى نقله الكردى (قوله ولانه) عطف أيضا على لما صحح والضمير للحال والشان (قوله ربما أذاه حيوان به) يعني ربما كان فيه حيوان قوي فيؤذيه أو ينجسه (قوله أو تأذي به) يعني ربما كان فيه حيوان ضعيف في تأذي بذلك قال سم ولو تحقق انه ليس فيه حيوان يؤذي بل لا يؤذي وكان يلزم من بوله عليه قتله فينبغي أن يقال ان ندب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرمته ولا كراهته وان كره قتله فان كان بسرعة فالكرهية فقط وان كان لا يموت بسرعة بل يحصل له تعذيب حرم للامر باحسان القتل وان كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم وان اتى التعذيب فان لم يحصل تأذ فنتججه عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وان حصل تأذ فنتججه الكراهة كما هو قضية اطلاقهم فليحرم محمل كلامهم من ذلك انتهى نقله ع ش (قوله وأن لا يبول ولا يتغوط مائعا) حال من الغائط فقط كما هو ظاهر خرج الجامد قال في التهابة فلا يكره استبدالها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال بها لما فيه من الرائحة الكريهة عليه اذ ذلك لا يقتضي الكراهة انتهى وهو وجهه ولكن قول التحفة وكالمائع جامد يخشى عود ريحه والتأذي به ربما يشعر بموافقة القائل بالكراهة فليتأمل (قوله في مهبط ريح) بفتح الميم والهاء اسم مكان قال في المصباح هبت الريح هبوبا من باب قعد هاجت (قوله أي محل هبوبها) أي الريح وتأنيها هو الاكثر ويجوز التذكير على معنى الهواء والجمع ريح وريح ويقال أيضا راح (قوله وقت هبوبها) ومنه غلبة هبوبها اذا غلب على ظنه هبوبها من جهة التي هو فيها (قوله ومنه) أي من مهبط الريح (قوله المراحض) جمع مرحاض بكسر الميم وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الانسان أي التغوط (قوله المشتركة) المراد بها ما يقع في المدارس والربط ويجوار المساجد الجوامع من اتخاذ مراحض

متعددة

انها تهب فيه انتهى (قوله ومنه المراحض المشتركة) أي من مهبط الريح ورأيت في فتاوى السيد عمر البصري ما نصه المراد بالمراحض المشتركة ما يقع في المدارس والربط ويجوار المساجد والجوامع من اتخاذ مراحض متعددة المنافع متحدة في البناء المعد لاستقرار النجاسة فيبنى بناء واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرمين ومصر بالبيارة بياء موحدة وتحتية مشددة وتفتح اليه منافذ متعددة ويبنى لكل منفذ حائط يستتره عن الاعين له باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو معدن النجاسة ومسترها متخذ تشترك فيه تلك المنافذ ويجتمع فيه ما يسقط فيها من الاقذار وأما وجه الكراهة فهو ان الهواء ينفذ من أحدها سعة فلا ذابر زئصره من منفذ آخر فبرد الرشاش الى قاضي الحاجة وأما قول السائل

وهل سبق أولئك الخ فلا حاجة إلى معرفته السبق لأن هذا امر جده الحس وهو قاض بأن ما ذكر من افراد مهيب وان المفسدة المترتبة متحققة فيه وأما التفسير المذكور المنقول عن الخاشية فحل تأمل لانه اذا قيد بوقت هبوب الريح فكل مرحاض بل كل محل من جملة مهيب الريح وأيضا فأى مرحاض لا يكون كذلك اذ لم يسمع بمرحاض يخص في العرف بالبول فقط وفسره في القاموس بالمغسل قال وقد يكتفى به عن مطرح العذرة انتهى وظاهر انه لم يرتفع فيه بها اذ هو شئ لم يعهد عرفا فاعلم بل آزاد أنه لا يخص بالبول كما في البالوعة حيث خصت بالبول وموضعها لغة أعم منه وعبارة القاموس بترتفع فضيقة الرأس يجري فيها ماء المطر ونحوه وقد وقع في الخاشية المذكورة بعد ما نقله السائل عن امانه وقال في شرح مسلم المراحض جمع مرحاض وهو البيت المتخذ قضاء حاجته الانسان أى التغوط انتهى وكان تخصيص الحاجة بالتغوط هو الذي جملة تعمله الله برحمته على نحو التفسير المشترك وقد علمت ما فيه والمراد بالعبرة المذكورة وان كان ظاهرها التخصيص والحق أحق بالاتباع والافتلاله وتحقيقه أشهر من أن يذكر انتهت عبارة فتاوى السيد عمر البصرى بحجرونها ومنها نقلت وكتب علي هامش الفتاوى شيخنا الشيخ محمد طاهر الكوراني لعله أراد عرف الحرمين وما والاها والافقد أخبرني الشيخ عبد المحسون أن مراحض حضر موت موضع البول في المراحض ٣٦١ غير موضع الغائط فهو وان كان

مرحاضا واحدا لكن البول يكون في قاع يقابل الجالس على كرسي المرحاض ويذهب الى ميزاب يصب في غير بئر الغائط فيصدق حينئذ

بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائع ثلاثر شش (و) ان لا يبول ولا يتغوط في (طريق) ومحل جلوس الناس كالظل في الصيف والشمس في الشتاء

أن مرحاضا يخص البول ومرحاضا يخص الغائط في مراحض حضر موت والعلامة بالخمر من أهل حضر موت فلذا ترجى بقوله لعل مراده بالمشركة أن هذه على خلاف عرف بلادهم ومولانا بقوله لم يسمع

متعددة المنافع متحدة في البناء المعدل لاستقرار النجاسة فيبنى بناء واسع مسقوف ويسمى في عرف الحرمين ومصر بالبيارة ببناء موحدة ونحتبة مشددة وتفتح اليه منافذ متعددة وينى لكل منفذ حائط يستتره عن الاعين له باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو معدن النجاسة ومستقرها متحد تشترك فيه تلك المنافذ ويجمع فيه ما يسقط فيها من الاقدار وأما وجه الكراهة فيه فهو أن الهواء ينقله من أحدها مستقلا فاذا برز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش الى قاضى الحاجة نقله الكردي عن السيد البصرى (قوله بل يستدبرها) أى الريح فهو راجع للمتن وأما المراحض المذكورة فقال بعضهم يبنى البول في اثناء وأفرغه فيها ليسلم من النجاسة (قوله في البول ويستقبلها في الغائط المائع) والحاصل ان كان يبول ويتغوط مائعا كره استقبالها واستدبارها أو يبول فقط له استقبالها أو يتغوط مائعا فقط كره له استدبارها كما فهم ذلك كله من التعليل بخوف عود الرشاش اليه نقله الكردي عن الایعاب (قوله ثلاثر شش) عبارة النهاية ثلاثر شش بذلك لخبر استمخروا الريح أى اجعلوا طهوركم لها ولا تستقبلوها (قوله وأن لا يبول ولا يتغوط في طريق) أى مسلولك والمراد به محل مرور الناس ولو بالصحرَاء وأما الطريق المهجور فلا كراهة نعم لا كراهة في مملوك له قاله البرماوى وعبارة ع ش نقل عن سم لعل الكلام في طريق يستحق الناس المرور بها لكونها موقوفة أو مسجلة لذلك أو متباحة بخلاف المملوكة له لكن مقتضى ذلك جواز قضاء الحاجة في المملوكة والمسجلة للرب ورمع أنه تصرف في غير ملك له ولا مباح ويحتمل أن يلزم الجواز حيث لا ضرر على الارض بوجه ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض فلاة وقفا وملاكا (قوله ومحل جلوس الناس) أى للتحدث مثلا اذا كان لمباح أما محل الاجتماع لمحرّم أو مكره فلا كراهة فيه بل ولا بعد ندب ذلك تنفير الهم بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن منعهم من الاجتماع لمحرّم وتعين طريقا لدفعهم لم يعد من ع ش (قوله كالظل في الصيف والشمس في الشتاء) تمثيل لمحل جلوس

٤٦ - رمسى - ل * لعله بالنسبة لمن لم يبحث عن مراحض بقية الاقطار والالسمع ما فعل الآن وزال الاشكال في تعبيره انتهت عبارة الشيخ محمد طاهر على هامش فتاوى السيد عمر ومن خطه نقلت قال كاتبه وعلى كلا التفسيرين فالكرهية موجودة في المراحض المذكورة اذا كان قضاء الحاجة وقت هبوب الريح سواء كان المرحاض خاصا بالبول أو مشترك بين البول والغائط كما هو الغالب لان الغالب على قاضى الحاجة المتغوط خروج البول مع الغائط ومن المعلوم أنه يعسر عليه افراد البول في محله مع حصر الغائط له فلزم أن يبول في محل الغائط ومعه فاتجهت الكراهة حينئذ على كلا التفسيرين اذا كان الريحها باوان الله أعلم (قوله بل يستدبرها) قال في الایعاب والحاصل انه ان كان يبول ويتغوط مائعا كره استقبالها واستدبارها أو يبول فقط كره له استقبالها أو يتغوط مائعا كره له استدبارها كما فهم ذلك كله من التعليل بخوف عود الرشاش عليه انتهى (قوله في طريق الناس) قال في التحفة المراد هنا كل محل يقصد لفرض كمشية أو مقيل فيكره ذلك ان اجتمعوا للجائز والافلا انتهى وقيل الطريق في العباب بالمسلول قال الشارح في شرحه دون المهجور

(قوله لمناصح) هو في صحيح مسلم (قوله وفسرهما) أي حيث قالوا وما اللعانان قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم وفي رواية المسامعين ومجالسهم واللعانان محمولان عن اللاعنين للبالغين ومجلسهما اللعن عادة أضيف إليهما مجازا (قوله وفي رواية الملاعين الثلاثة) أي في أبي داود وغيره بأسناد جيد ٣٦٢ اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل والملاعن مواضع اللعن والموارد

طرق الماء والبراز التقوط وبأوه مكسورة على المختار وأما بفتحها فهو القضاء ذكر في المجموع رداعلى الخطابي في تغليط رواية الحديث بالكسر وقيس بالغائط البول وقول الأذرى والزركشى ان البراز يعم الفضلتين قال الشارح في الإيعاب وهم قال وقارعة الطريق أعلاه

لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعانين وفسرهما بالتخلى في طريق الناس ومجالسهم سيما بذلك لانهم يجلبان اللعن كثيرا عادة وفي رواية الملاعن الثلاثة وفسر الثالث بالبراز في الموارد وكراهة ذلك هو المعتمد وقيل يحرم

وقيل صدره وقيل ما برز منه وهي متقاربة والمراد بالظل ما اتخذ مقبلا أو مناخا ومن ثمة قال في المجموع عنهم ليس كل ظل يمنع قضاء الحاجة تحته فقد تعد النبي صلى الله عليه وسلم كما في مسلم لحاجته تحت حائش النخل ولا شك أن له ظلا نعم يستثنى من ذلك محل المعاصي كالمكس والغيبة

الناس قال في التحفة والمراد هنا كل محل يقصد لغرض كمشة ومقيل فيكره ذلك ان اجتمعوا لجائز والا فلا (قوله لمناصح) رواه مسلم (قوله اتقوا اللعانين) أي احذر واسبب اللعن وانما لم يقل الملعونين لانهم لما تسموا في لعن الناس نسب اللعن اليهما فيكون مجازا امر سلا في الحديث مجازا ان أفاده الشيخ عطية وهو ظاهر تأويل الشارح الا ان قال العلامة النجاشي وهذا يقتضي أن التجوز في الاسناد فيكون مجازا عقليا من اسناد الوصف الذي حقه أن يستند للفاعل في نفس الامر الى المفعول وذلك لان هذين الشخصين في نفس الامر ملعونان والعلاقة تسببها في لعن الناس لهما هذا يصح أن يكون مجازا في الطرف حيث شبه اللعن الواقع عليهما بالواقع منهما بجامع تعلقه بكل منهما واستيعاب اللعن الواقع منهما للواقع عليهما واشتق منه اللعانان بمعنى الملعونين وحينئذ فلا سند حقيقي لا تجوز فالتجوز اما في الطرف واما في الاسناد لا فيهما معا كما توهمه البعض انتهى فتأمل (قوله وفسرهما) أي فسر النبي صلى الله عليه وسلم اللعانين لما قالوا وما اللعانان (قوله بالتخلى في طريق الناس) لفظ الحديث كما في غيره وكما رأيت في صحيح مسلم الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم انتهى والمناسب لقوله اتقوا أن يحملا على الفاعلين فيكون قوله الذي على حذف مضاف أي تخلى الذي وتكنى المطابقة بحسب المعنى فلا يضر الافراد ويجوز أن يحملا على الشخصين بتقدير اتقوا فاعل اللعانين فلا حذف في الذي يتخلى ومطابقته بحسب المعنى قال العلامة المرحوم انما عدل عن الاخبار بالمشي الى المفرد إشارة الى أنهم لما حسبوا كالشيء الواحد أو يقال المطابقة موجودة لان الذي يطابق على المثني والجمع كقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا قال ع ش أو يقال أو بمعنى الواو فكذا قيل الذي يتخلى في طريق الناس والذي يتخلى في ظلهم تأمل (قوله ومجالسهم) قال الكردى وفي رواية المسامعين ومجالسهم انتهى ولم أره في نسخة من صحيح مسلم (قوله سيما) أي الذي يتخلى في طريق الناس والذي يتخلى في مجالسهم (قوله بذلك) أي باللعانين المحمول عن الملاعين (قوله يجلبان اللعن كثيرا عادة) عبارة المغنى تسيبا بذلك في لعن الناس لهما كثيرا عادة فنسب اليهما بصيغة المبالغة إذ أصله اللعانان فقول للبالغين والمعنى احذر واسبب اللعن المذكور انتهى وقال العلامة المناوى اللعانان مأخوذ من لاعن اسم فاعل بمعنى ملعون كقولهم سركا تم أي مكثوم (قوله وفي رواية) هي رواية أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي وليست في مسلم ولكن بأسناد جيد عن معاذ (قوله الملاعن الثلاثة) لفظ الحديث بتامه اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل والملاعن كما قال العزى مواضع اللعن جمع الفاعلة التي يلعن بها فاعلها قال في المغنى وقارعة الطريق أعلاه وقيل صدره وقيل ما برز منه (قوله وفسر الثالث) أي الزائد عن الرواية الاولى وان كان في الذكر متقدما كما علمت (قوله بالبراز) أي التقوط وبأوه مكسورة على المختار وأما بفتحها فهو القضاء ذكره في المجموع رداعلى الخطابي في تغليطه رواية الحديث له بالكسر وقيس بالغائط البول وقول الأذرى والزركشى ان البراز يعم الفضلتين قال في الإيعاب وهم كردى (قوله في الموارد) أي المحارى والطرق الى الماء جمع مرورد (قوله وكراهة ذلك) أي قضاء الحاجة فيما ذكر من المواضع الثلاثة (قوله هو المعتمد) صرح به في المذهب وغيره قال في الإيعاب محل كراهة ذلك ان كان نحو الطريق مباحا أو ملكه أو باذن مالكه أو ظن رضاه بذلك والاحرم جزما كما هو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو الحجر كما نقله الكردى (قوله وقيل يحرم)

عبارة فلا يكره ذلك فيها بل لو قيل بذهب تنفيرا لهم عن ذلك القبيح بقدر الامكان لم يبعد انتهى (قوله هو المعتمد) عبارة قال في الإيعاب محل كراهة ذلك ان كان نحو الطريق مباحا أو ملكه أو باذن مالكه أو ظن رضاه بذلك والاحرم جزما كما هو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو الحجر انتهى (قوله وقيل يحرم) أي التقوط في الطريق وتلا في الروضة وأصلها عن صاحب العدة واقراء ومثله النادى والموارد كما أشار اليه البغوى كالخطابي للاخبار الصحيحة كخبر من سل سخيمة أي بفتح المهملة وكسر الخاء

المعجزة وهو الغائط على طريق عامر من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وصوب التحريم الأذرى وأطال في الانتصار له قال الشارح في الإيعاب وهو متجه من حيث الدليل لكن المنقول الكراهة (قوله أى من شأنه ذلك) أى لا يشترط وجود الثمرة بالفعل بل يكفي أن تكون من شأنه أن تثمر وفي المطلب لابن الرفعة قال أصحاب الكراهة فيما ذالم تكن مشمرة وعادتها أن تثمر أخف انتهى وفي حواشى شرح المنهج لابن قاسم يدخل في ذلك ما من شأن نوعه ٣٦٣ يثمر لكنه لم يبلغ أو أن الأثمار عادة

كالودى الصغير وهو ظاهر ما لم يعلم أن الماء يطهر المكان قبل وقت الثمرة انتهى (قوله ولو مباحة) لم أقف في ذلك على خلاف وفي المساميم للزركشى قال النووي في نكت التنبيه ولا فرق بين أن تكون الأشجار ملكا

(ولا) يقضى حاجته (تحت شجرة مشمرة) أى من شأنه ذلك ولو مباحة وفي غير وقت الثمرة صيانة لها عن التلويث عند الوقوع فتعافها النفس ومنه يؤخذ ما بحثه المصنف من أن شرطها أن تكون مما (يؤكل ثمرها)

أو مباحة انتهى ونقله في الإيعاب عن المجموع وغيره وفي حواشى التحفة لابن قاسم قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة انتهى وقوله مملوكة شامل للملكه وملاك غيره نعم أن كانت الثمرة لغيره وغلب على

عبارة شيخ الإسلام وفي المجموع ظاهر كلام أصحاب كراهته وينبغي حرمة الأخبار الصحيحة ولا بد للمسلمين ونقل الأصل أى الروضة في الشهادات عن صاحب العدة أن التغوط في الطريق حرام وفي معنى الطريق بقية الملاعن قال الكردى وصوبه الأذرى وأطال في الانتصار له قال في الإيعاب وهو متجه من حيث الدليل لكن المنقول الكراهة انتهى أى والمذهب نقل يجب أن يتطوق به أعناق المقلدين حتى لا يخرجوا عنه وإن اتضحت مدارك المخالفين قاله في قرة العين (قوله ولا يقضى حاجته) عدل إليه ولم يقل وإن لا يبول ولا يتغوط للنفث وهو معدود من المحسنات البدعية قال في عقود الجمان والافتتان الجمع للفنين * كالمذبح والهجو ونحو ذين

قال في شرحه كقوله ثم ينبغي الذين اتقوا الآية فيها هناء وعزاء وقوله كل من عليها فإن الآية فيها عزاء ونخر (قوله تحت شجرة مشمرة) ينبغي إذا كانت الثمرة له والأرض أو كانا مباحين وأما إذا كانت الثمرة له دون الأرض فإن حازله قضاء الحاجة بأن كان المالك يرضى بذلك فلا كراهة من جهة الثمرة وإن لم يجز جأت الحرمة أيضا وإن كانت الأرض له دون الثمرة فلا كراهة للثمرة والأفحار حرمة أيضا وينبغي أن يكون المراد بالثمرة هنا ما يشمل ما لا يؤكل مما ينتفع به في نحو دواء أو دباغ وما يشمل الأوراق المنتفع بها كذلك فليتامل قاله سم (قوله أى من شأنها) أى الشجرة (قوله ذلك) أى الأثمار فلا يشترط وجود الثمرة بالفعل ويدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يثمر لكنه لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر ما لم يعلم أن الماء يطهر المكان قبل الثمرة أفاده سم (قوله ولو مباحة) قال سم أن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها به لم يبعد التحريم نقله الكردى وسبق أنفا نخريره (قوله وفي غير وقت الثمرة) من مدخول الغاية لكن حيث ظن بقاء النجاسة إلى وقتها كما تقدم أيضا (قوله صيانة لها) أى للثمرة وهو تعليل للثمن (قوله عن التلويث عند الوقوع) أى وقوع الثمرة لموضع النجاسة ومنه يؤخذ أن المراد بالتحت ما يصب إليه الثمر الساقط غالبا عادة (قوله فتعافها النفس) أى تكرهها قال الجبل والظاهر أن هذا الفعل منصوب عطفا على المصدر قبله قال ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابتاً أو من حذف

قال في الاسنى ولم يحرّموه لأن التنجس غير متيقن قال في الشرح الصغير ويمكن أن يقال انتهى في البول أكدمنه في الغائط لأن لون الغائط يظهر فتطهر الثمرة عنه أو يجتزعه والبول قد ينجف وقد ينجف انتهى قال الشهاب الرملى فيه نظر بل الغائط أشد لأن البول يطهر بالماء وبجفافه بالشمس والريح على قول بخلاف الغائط فإنه لا يطهر مكانه إلا بالغسل ولا يطهر بصب الماء عليه انتهى وعبارة التحفة والكراهة في الغائط أخف من حيث أنه يرى فيجتنب أو يطهر وفي البول أخف من حيث أقدام الناس غالباً على كل ما طهر منه بخلاف الغائط وعلى هذا يجمع الاختلاف في ذلك انتهى وهو جمع لطيف وكلام الرافعى لا ياباه (قوله ومنه) أى من التعليل بالعيافة (قوله يؤخذ ما بحثه المصنف) أى اتجاه ما بحثه (قوله من أن شرطها) بيان لما بحثه والمضمير للشجرة (قوله أن تكون مما يؤكل ثمرها) أى بخلاف ما لا يؤكل ثمرها

ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم أن كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه انتهى وكذا غيرهم ممن تعرض لذلك لم يحكوا خلافاً فيه وفي شرح العباب للشارح ولو كانت الأرض له والثمره لغيره فالدنى يتجه عدم الحرمة خلافاً لما يوهمه كلام القمولى لما مر أن التنجس غير متيقن وبحث الرافعى أن كراهة البول أشد لأنه قد يرى وقد ينجف فلا يجتزعه بخلاف الغائط وهو متجه من هذه الحشية لكن الغائط أشد من حشية أخرى وهو أن النفس ذميمة أكل ما أصابه ولو بعد غسله بخلاف ما أصابه البول فإنه قد لا تعافه كذلك إلى أن قال ومر ما يعلم منه أن التلى لها ظل وما تحتها مباح يكره قضاء الحاجة تحتها فالثمره التى لها ظل فيها كراهة من جهتين وغيرهما فيها كراهة من جهة واحدة انتهى

(قوله إلا أن يقال الخ) كذلك الامداد قال في التحفة عقبه وفي عمومته نظر ظاهر انتهى وفي الإيعاب له الذي ينبغي أن المنتفع بها بالشئ أو غيره كالماء كقول وأن التعليل بذلك جرى على الغالب على أن النفس قد تعاف الانتفاع بالمتنجس فلا تقتضي العلة حينئذ ما مر انتهى وفي النهاية للجمال الرملى وإن لم تكن مأكولا بل مشموماً ونحوه ثلاث تنجس نمارها فتفسد أو تعافها النفس انتهى وقال ابن قاسم في حواشي التحفة الوجه أن يراد بالثمر ما ينتفع به بأكمله أو غيره انتهى وفي حواشي شرح المنهج له وينبغي أن يكون المراد بالثمرة هنا ما يشمل ماله أو كل مما ينتفع به في بخود أو دواء وديباغ وما يشمل الأوراق المنتفع بها انتهى (قوله ولو كان يأتي تحتها الخ) قال في الإيعاب ويكون في حصوله اطراد العادة بذلك إلى أن قال ٣٦٤ الصورة أنه يغلب عادة مجيء الماء إلى محل البول فيطهره وانما لم يحرم ذلك

(قوله إلا أن يقال الخ) فلا يتجه بحث المصنف (قوله النفس) مبتدأ خبره جملة تعاف الخ (قوله تعاف الانتفاع) أي ولو بغير الأكل كالشم والتداوى وغيرهما (قوله بالمتنجس أيضا) أي كالتعاف أكل المتنجس بعد غسله (قوله فحينئذ) أي حينئذ كانت النفس تعاف الخ (قوله لا فرق) أي بين ما يؤكل من غير ما ينتفع به غيره كالشم وغسل الثياب ونحوها قال السيد الأهدل والقول بعدمه هو الذي مال إليه الشارح في شرح العباب قال الجرهمي هو المعتمد لكن محله في المنتفع به بالبدن مشموم ومأكول دون حطب فلا كراهة إذا عيافة في نحو الوقود به لأنهم معهودا انتهى وفي التحفة بعد ذكر نحو ما هنا وفي عمومته نظر ظاهر انتهى قال السيد الأهدل والنظير المذكور لا يقدح في كون ما ذكر هو المعتمد كما هو القاعدة أن النظر لا يقدح في البحوث ولا في المنقول إلا أن يتأيد بنقل مخالف للنظر فيه كما يعلم ذلك من تتبع كلامهم وفي قواعد التحفة للجرهمي ما يشير لذلك انتهى نذر (قوله ولو كان) اسم كان ضمير الحال والشان وجملة يأتي الخ خبرها (قوله يأتي تحتها) أي الشجرة (قوله ما يزيل ذلك) أي البول أو الغائط ويظهره (قوله قبل الثمرة) أي قبل وجودها وقبل سقوطها سواء كان الماء مطرا أو غيره قال في الإيعاب ويمكن في حصوله اطراد العادة بذلك إلى أن قال ولا يشكل على الكراهة هنا عدمها في سقي الأرض بالنجس لأن ذلك الحاجة بخلاف هذا نقله الكردي وبه تعلم ما نقله القليوبي عن العبادي من أنه كالبول (قوله لا كراهة) جواب ولو كان الخ قال القليوبي ويظهر أن ذلك في البول فتأمل (قوله وأن لا يتكلم) أي قاضي الحاجة قال عس والاقرب أن مثل التنجس عند طرق باب الخلا من الغير يعلم هل فيه أحد أم لا يسمى كلاما أو بقدره فهو الحاجة وهي دفع دخول من يطرق الباب عليه لظنه خلوا المحل (قوله حال خروج الخارج) كذا في التحفة والنهاية أمام عدم خروج شيء فيكرهه كذا أقرآن فقط بخلاف الكلام بغيرهما فإنه انما يكره حال خروج الخارج لا قبله ولا بعده خلا لما نوه به العبارات إذ غايته أنه محل النجاسة ومن هو محلها لا يكره له الكلام بغير ذلك قطعاً قاله الشارح وبه تعلم ما اعتقده جمع من المتأخرين من الكراهة مطلقاً (قوله بذكر ولا غيره) شمل قراءة القرآن حال قضاء الحاجة وهو كذلك خلافاً لابن كعب وسيأتي اختيار الأذري له (قوله لما صح من التهي عنه) أي عن الكلام فيه وهو ما رواه أبو داود والحاكم وصححه من قوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتيهما يتحدثان فإن الله يمتد على ذلك قال في الفرر ومعنى يضربان الغائط بأنهما قال أهل اللغة يقال ضربت الأرض إذا أتيت الخلاء وضربت في الأرض إذا سافرت والمقت الغض وقيل أشده والمقت وإن كان على المجموع فبعض موجبات المقت مكرهه وبؤيده رواية الحاكم أن يتحدثان فإن الله يمتد على ذلك (قوله فيكره) أي الكلام حال قضاء الحاجة كما صرح به في الروضة للحديث المذكور ولحديث مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال مر رجل بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول

لأن التنجس غير متيقن ولا يشكل على الكراهة هنا عدمها في سقي الأرض بالماء النجس لأن ذلك الحاجة بخلاف هذا (قوله حال خروج الخارج) عبر شيخ الإسلام في شرح المنهج بحال قضاء الحاجة وكذلك

الآن يقال النفس تعاف الانتفاع بالمتنجس أيضا فحينئذ لا فرق ولو كان يأتي تحتها ما يزيل ذلك قبل الثمرة فلا كراهة (وأن) لا يتكلم حال خروج الخارج بذكر ولا غيره لما صح من التهي عنه فيكره

المطيب في الاقناع والجمال الرملى في النهاية وغيرهم قال الشارح في التحفة أمام عدم خروج شيء فيكرهه كذا أقرآن فقط انتهى وفي الإيعاب الوجه كراهة القرآن والذي كرمه حصل قضاء الحاجة وإن دخله

لغرض آخر لاستقذاره ولو بالاعداد بالنية كما عرف بالاولى من كراهة ادخال مكتوب الاسم المعظم له بخلاف الكلام بغيرهما فإنه انما يكره حال خروج الخارج لا قبله ولا بعده خلا لما نوه به بعض العبارات لأنه لا معنى للكراهة في غير حالة الخروج إذ غايته أنه محل النجاسة ومن هو محلها لا يكره له الكلام بغير ذلك قطعاً إلى آخر ما قاله واعتمد الزيادي والقليوبي والشوري الكراهة مطلقاً قال الشوري لأن الآداب للمحل وإن كان قضية كلام الشيخين مامشى عليه الشارح انتهى (قوله لما صح من التهي عنه) رواه ابن جبران وأبو داود وعن أبي سعيد قال لا يخرج الرجلان يضربان أي يأتیان الغائط كاشفين عن عورتيهما يتحدثان فإن الله تعالى يمتد على ذلك قال الشارح في الإيعاب ما كان بعض موجبات المقت لاشك في

كراهته قال ويؤيده الرواية الثانية أي وهي رواية ابن ماجه اذا رأيتني على مثل هذه الحالة أي أبول فلا تسلم علي فانك ان فعلت ذلك لم أرد عليك قال وذلك قد لا يفرض للتحريم كما في بعض الحلال الى الله تعالى الطلاق الى آخر ما أطال به مما يتعلق بذلك فراجع منه ان أردته (قوله بل يجب ان خشى الخ) قال في الايعاب قد يجب كما في المجموع وغيره التكلم حال قضاء الحاجة أو الجماع لضرورة كذا نذر أعني محترم أشرف على الوقوع في نحو بشر وكان رأى حية

٣٦٥

الكلام طريقاً في

التحذير عن ذلك

وقد يسر ان رجحت

مصلحته على مصلحة

السكوت وقد يباح ان

كان غلبة حاجة ولم

ترجح المصلحة فيها

انتهى (قوله واختار

الاذري الخ) أي والمفتول

(الاضرورة) فيجوز

بل يجب ان خشى من

السكوت لحوق ضرره

أول غيره واختار الاذري

تحريم قراءة القرآن (و) ان

(لا يستنجى بالماء في

موضعه) بل ينقل عنه لئلا

يصيبه الرشاش فينجسه

ومن ثم لو كان في متخذه

لم ينقل لفقد العلة (وأن

يستبرئ من البول) بعد

انقطاعه بنحو مشي وتبر

ذكر بلطف

الكراهة (قوله

لو كان في متخذه لم

ينقل) في التحفة

والنهاية والعسبارة

لهانعم لو كان في

الاخلية المعدة هواء

معكوس كره ذلك فيها

كايكره في مهبط الريح

فسلم عليه فلم يرد عليه وفي رواية اذا رأيتني على هذه الحالة فلا تسلم علي فانك ان فعلت ذلك لم أرد عليك (قوله الاضرورة فيجوز) أي الكلام في ذلك والاولى ان يقول فلا يكره كما عبر به غيره الا ان يقال المراد الجواز المستوي الطرفين (قوله بل يجب) أي الكلام (قوله ان خشى من السكوت لحوق ضرره) أي كان صال عليه انسان لا يندفع الا بالتكلم (قوله أول غيره) أي كان رأى أعني يقع في بئر أو حية أو غيرها تقصد حيواناً محترماً (قوله واختار الاذري) هذا كالمقابل لقوله بذكر أو غيره (قوله تحريم قراءة القرآن) وهو ضعيف وان استحسنته بعضهم قال الجرهمي وقياسه على تحريم قراءة الجنب بعيد لان التحريم على خلاف القياس نعم لا يبعد ان يجاد محلاً للقراءة حرام على المختار لا على المذهب كما حرمت المسافرة به الى دار الحرب وأولى انتهى فليتأمل (قوله وأن لا يستنجى بالماء) خرج به الاستنجاء بالماء في التحفة ويسر مستنجح بغير عدم الانتقال بل يلزمه حيث لا ماء يكفيه لطهارة الخبث والحذر وقد دخل الوقت لان قيامه بمنعه اجزاء المجرأ أن يباعه ما بين نخذه بحيث لا يتماس باطناً صفيحتيه انتهى ومفهوم قوله حيث لا ماء الخ عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وان لزم من انتقاله زيادة التنجيس والانتشار ويوجه بأنه تنجيس لحاجة الانتقال فجاءه سم (قوله في موضعه) أي محل قضاء الحاجة (قوله بل ينقل عنه) أي عن الموضع الى محل آخر (قوله لئلا يصيبه الرشاش) أي المتناثر من الماء (قوله فينجسه) أي المستنجى به (قوله ومن ثم) أي من أجل التعليل المذكور (قوله لو كان) أي الاستنجاء بالماء (قوله في متخذه) أي كبوت الاخلية المتخذة له وليس فيها هواء معكوس (قوله لم ينقل) أي عن ذلك الموضع الى غيره (قوله لفقد العلة) أي اصابة الرشاش لكون الماء ينحدر الى الأسفل (قوله وأن يستبرئ) أي يطلب البراءة ويفقد نفسه فيه فيعمل على عادته قال في الاحياء ولا يكثر التفكير في الاستبراء فيسوس ويشق عليه الامر وما يحس به من بلل فليقدر أنه بقية الماء فان كان يؤذيه ذلك فليرش عليه الماء حتى يقوى في نفسه ذلك ولا يتسلط عليه الشيطان بالوسواس وفي الخبر أنه صلى الله عليه وسلم فعله أعني رشح الماء وقد كان أخفهم استبراء أفقههم فتدل الوسوسة فيه على قلة الفقه انتهى فأحفظه (قوله من البول) قال في التحفة وكذا الغائط ان خشى عود شيء منه قال عرش انظر بماذا يحصل فاني لم أر فيه شيئاً وقياس ما في المرأة أنه يضع اليسرى على مجرى الغائط ويتحامل عليه ليخرج ما فيه من الفضلات ان كان وقد يؤخذ ذلك من قول حنبل في جلة الصور المحصلة للاستبراء ومسح ذكر وأثنى مجامع العروق بيده (قوله بعد انقطاعه) أي البول كالغائط وقبل قيامه ان كان قاعداً لثابت عليه (قوله بنحو مشي) وأكثره قيل سبعون خطوة قيل ولادليل لهذا العدد ولا يصح تعليله بالاختلاف الناس ولا يبالغ في المشي ونحوه من الكردى قال في التحفة ويظهر أنه لو احتاج في نحو المشي لسلك الذكر المتنجس بيده جازان عسر عليه تحصيل حائل يقيه النجاسة انتهى قال سم قد يقال وان لم يعسر لانه تنجس لحاجة (قوله وتترد ذكر) بالتاء المشناة بالمثلثة لانه الرمي بالتفريق وذلك بأن يمسح باهم يسراه ومسح بختهم من مجامع العروق الى رأس الذكر ويستبرئ بلطف ويكون ذلك ثلاث مرات

كراهته وقضية تعليلهم قال في الايعاب وذكر الحكيم الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان تطهر المرأة على رأس الخلاء بوترها الابتلاء بخروج الريح من قبلها انتهى (قوله بنحو مشي) قال في الايعاب وأكثره قيل سبعون خطوة انتهى قيل ولادليل لهذا العدد ولا يصح تعليله بالاستقراء لاختلاف الناس فيه قال في الانوار ولا يبالغ فيه أي المشي أو نحوه (قوله وتترد ذكر) بالمشناة وقيل بالمثلثة وفي النهاية والامداد والعبارة له بأن يمسح باهم يسرى ومسح بختهم من مجامع العروق الى رأس ذكره وتبر بلطف

(قوله ولا يجذبه) خلافا للبعوى لان ادمان ذلك بضربه وقول أبي زرعة يضع أصبعه الوسطى تحت الذكر والسبابة فوقه مردود بانه من تفردته انتهى كلامهما وفي العباب من دبره أى من مجامع العروق الى رأس ذكره وفي النهاية للجمال الرملية وقضية كلامهم استحباب الاستبراء من الغائط أيضا ولا بد فيه انتهى زاد الشارح في الامداد ان احتمال خروج شئ لولم يستبرأ وان كان نادرا وعبر في التحفة بقوله ان خشى عود شئ منه عند انقطاعه فيما يظهر (قوله ويقفز) قال القاضي ويقفز فزات أو يصعد أو ينحدر وفي التحفة قال بعضهم ودق الارض بنحو وحجر ومسح البطن أخذ من أمر غاسل الميت به انتهى وفي العباب المرأة تضع أطراف أصابع يسراها على عاتقها (قوله ما يخاف خروجه) قال في الإيعاب قال في المجموع والخيار أن ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد أنه يظن أنه لم يبق شئ بمجرى البول يخاف خروجه فممن يحصل له هذا بأدى عصر ومنهم من يحتاج الى تنحج ومنهم من يحتاج الى مشى خطوات ومنهم من يحتاج الى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج الى شئ من هذا وينبغي لكل أحد ان لا ينتهى الى حد الوسوسة انتهى أى لانه يضروهم من ثمة كره لغير السلس حشو ذكره بنحو قطن كما بآى لانه

ولا يجذبه وتنحج وغيره مما يظن به من عادته أنه لم يبق بمجرى البول ما يخاف خروجه لئلا يتنجس به وأعمال يجب لان الظاهر عدم عودته لكن اختار جمع وجوبه

يضر انتهى وفي التحفة ويظهر انه لو احتاج في نحو المشى لمسبك لذكر المنجس بيده جازان عسر عليه تحصيل حائل بقية النجاسة (قوله لان الظاهر عدم عودته) كذلك فتح الجوادله وقال في الامداد فان فرض

(قوله ولا يجذبه) أى الذكر خلافا للبعوى لان ادمان ذلك بضربه وقوله ابى زرعة يضع أصبعه الوسطى تحت ذكره والسبابة فوقه مردود بانه من تفردته قاله في النهاية وتضع المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عاتقها (قوله وتنحج وغيره) أى كان يقفز فزات ويصعد وينحدر ودق الارض بنحو وحجر ومسح البطن أخذ من أمر غاسل الميت به (قوله مما يظن به) بيان للغير (قوله من عادته) متعلق بظن (قوله انه) أى الحال والشان (قوله لم يبق بمجرى البول) أى وكذا الغائط كما تقدم (قوله ما يخاف خروجه) أى ولذا يختلف باختلاف الناس فالقصد أن يظن انه لم يبق شئ من ذلك فرب شخص يحصل له التنظيف عند انقطاع البول عنه وآخر لا يحصل له ذلك الا بعد أن يقوم ويقعد وذلك راجع الى اختلاف أحوال الناس في أمر جنسهم وفى ما كلهم وفى اختلاف الأزمنة عليهم فقد يتغير حاله بالمرض وغيره فليس الشيخ كالشاب وليس من أكل البطيخ كمن أكل الجبن وليس الحرك كالبرد وهكذا (قوله لئلا يتنجس به) أى بالبول وهو تعليل للتمنع وبعبارة غيره ليخرج ما بقى ان كان وهو أظهر وفي الحديث استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه واما الحالكه وقال صحيح على شرط الشيخين (قوله وانما لم يجب) أى الاستبراء من ذلك (قوله لان الظاهر) أى من انقطاع البول (قوله عدم عودته) أى عدم خروجه كما فى الكفاية قال ولان الماء الباردي قطع البول على ما قد قيل (قوله لكن اختار جمع وجوبه) أى الاستبراء أى مطلقا منهم القاضي والبعوى والنوى فى شرح مسلم لصحة التحذير من عدم التنزه من البول قال فى شرح المنهج وهو قوى دليلا كالحديث السابق آتفاؤا فى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال مر النبی صلى الله عليه وسلم بمحائط من حيطان المدينة فسمع صوت انسانين يعدان فى قبورهما فقال صلى الله عليه وسلم يعدبان وما يعدبان فى كبير ثم قال بلى انه كبير أما أحدهما فكان لا يستبرأ من بوله وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة انتهى ذكر بعض الفضلاء السرفى تخصيص البول والنميمة بعذاب القبر وهو أن القبر أول منازل الآخرة وفيه أنواع ما يقع فى القيامة من العذاب والثواب والمعاصى التى يعاقب عليها يوم القيامة نوعان حق لله وحق لعباده وأول ما يقضى فيه من حقوق الله عز وجل الصلاة ومن حقوق العباد الدماء وأما البرزخ فيقضى فيه مقدمات هذين الحقيين ووسائلهما فقدمة الصلاة الطهارة عن الحدث والنجس ومقدمة الدماء النميمة فيبدأ فى البرزخ بالعقاب

اعتباره نذر وج شئ لم يجب أيضا فيما يظهر لانه يمكنه اذا أحس به غسله أو مسحه فلا يلزم من عدم الاستبراء حينئذ التضمخ ثم رأيت جماعة نقلوا عن ابن البرزى بكسر الباء فزادوا الوجوب وفيه نظر انتهى وذكر نحوه فى الإيعاب (قوله لكن اختار جمع وجوبه) أى مطلقا منهم القاضي حسين والبعوى وبحرى عليه النوى فى شرح مسلم لصحة التحذير من عدم التنزه من البول وقال شيخ الاسلام فى شرح المنهج هو قوى دليلا وكذلك الخطيب فى شرح التبيين وقال الجلال الرملية فى النهاية هو محمول على ما اذا غلب على ظنه خروج شئ منه بعد الاستنجاء لم يفعل انتهى وقضية أنه ارتضاء وتغسله الاذرى والركشى عن ابن البرزى وأقره وكذلك الغزى وقال انه من مذهبين وكلام غيره يقتضيه انتهى ونظر فيه الشارح ولا حاجة لنا فى الاطالة بذلك

(قوله محل قضاء الحاجة) عبارة التحفة أي وصوله لمحل قضاء حاجته أولبابه ٣٦٧ وان بعد محل الجلوس عنه ولو لم حاجة

أخرى فان أغفل ذلك حتى دخل قاله بقلبه انتهى وعبارة الامداد عند ارادة دخوله للخلاء أو وصوله للمحل الذي أراد الجلوس فيه في الصحراء انتهت (قوله أي التحصن) هذا متعلق الجار والمجرور إذ هو المناسب هنا ولا يزيد الرحمن الرحيم وقوفا على الوارد إذ المحل ليس محل

(و) أن (يقول عند دخوله) بمعنى وصوله محل قضاء حاجته (باسم الله) أي التحصن من الشياطين (اللهم اني أعوذ) أي أعصم (بك من الخبث) بضم الخاء مع ضم الباء أو سكونها جمع خبيث وهم ذكران الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة وهم إناثهم للاتباع في ذلك وانما قدم القارئ التعمود لأن البسملة من القرآن المأثور بالاستعاذة له (و) يقول (عند خروجه)

ذكر ويكتب باسم بالالف هنا وانما حذف من البسملة لكثرة تكررها وينبغي أن يقصد بها القرآن بل في التحفة عن ابن كج أنه ان قصد باسم الله القرآن حرم وهو مبني على حرمة قراءة القرآن في الخلاء وهو ضعيف انتهى (قوله للاتباع) رواه الشيخان زادي العباب اللهم اني أعوذ بك

عليهما انتهى فليتامل قال في النهاية وما ذكره القاضي من وجوب الاستبراء لمجمل على طنه خبز وج شئ منه بعد الاستبراء ان لم يفعل انتهى وقال والده لو غلب على طنه انه لو لم يستبرئ لخرج منه شئ وجب الاستبراء للابتنج في غفلته عنه فيتنجس وينتقض وضوؤه وهو لا يشعر صرح به ابن البرزى واقتضاه كلام غيره وهو متعين وقول بعض الاحباب عليه أن يستبرئ يحمل عليه انتهى (قوله وأن يقول) أي يريد قضاء الحاجة ندبا (قوله عند دخوله) أي عند ارادة دخوله للخلاء أو وصوله للمحل الذي أراد الجلوس فيه في الصحراء قاله في الامداد (قوله بمعنى وصوله محل قضاء الحاجة) أي أولبابه وان بعد محل الجلوس عنه كما في التحفة ولو لم حاجة أخرى فان أغفل ذلك حتى دخل قال بقلبه وبه تعلم ما في كلام الشارح هنا (قوله باسم الله) يكتب في نحو هذا بالالف وانما حذف من البسملة لكثرة تكررها قال الشهاب الرملي ولا يزيد الرحمن الرحيم كما اقتضاه كلامهم وصرح به بعضهم وأفتى به ابن البرزى انتهى أي لان المقام ليس محل ذكر ولا يقصد بذلك قراءة القرآن فان قصدها قال ابن كج الدينوري حرم قال في التحفة وهو مبني على حرمة قراءة القرآن في الخلاء وهو ضعيف انتهى قال سم ان كان كلامه فيما اذا أتى بها بعد الدخول وقد يشكل كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة انما هو داخل الخلاء وباسم الله محلها قبل الدخول فهي خارج الخلاء اللهم الا أن يلحقوا باب الخلاء بدخوله لقربه منه أو تعلقه به أو يحل ذلك على ما اذا قالها بعد الدخول انتهى فتامل (قوله أي التحصن من الشياطين) هذا بيان لمتعلق الجار والمجرور فان غفل عن ذلك قاله بقلبه كما مر عن التحفة ولا مانع أن يحصنه كما اذا تلفظ به فلو كان الجنب أطر وشاف لا مانع أن الله تعالى يلبسه ان هذا اذا كراه الله بقلبه (قوله اللهم اني أعوذ) وذكر في المجموع عن جيع انه لا تحصن تأدية السنة الا بتأخير الاستعاذة عن البسملة ويحتمل مثله في تأخير الحمد عن سؤال المغفرة فليتامل (قوله أي أعصم) تفسير لا أعوذ بالاستعاذة معناه التحصن (قوله بك من الخبث) قال ابن العماد هذا الذي يدل على أن ابليس نجس العين لكن ذكر البغوى في شرح السنة أنه طاهر العين كالمشرك واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم أمسك ابليس في الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجسا لما أمسكه فيه اول كنه نجس الفعل من حيث الطبع انتهى فليتامل (قوله بضم الخاء) أي المعجزة (قوله مع ضم الباء) هذا هو الاصل (قوله أو سكونها) أي الباء تخفيفا قال في شرح مسلم أكثر الروايات باسكان الباء فقيل هو المذكر ومطلقا وقيل الشروق والكفر وقيل الشيطان انتهى نقله عميرة فتدبر (قوله جمع خبيث) أي جمع كثرة قال ابن مالك

وفعل لاسم رباعي عمد * قدز يدقبل لام اعلا لا فقد

(قوله وهم) أي الخبيث المرادون هنا (قوله ذكران الشياطين) الذي كرهه الانبياء وجمعه ذكر وذكرا وذكارة كحجر وحجارة مختار عن (قوله والخبائث جمع خبيثة) كذئبة وورذائل (قوله وهن) أي الخبائث (قوله انانهم) أي الشياطين ومثلهن خناثهم اذا المقصود بالاستعاذة من جميع أنواع الشياطين (قوله للاتباع في ذلك) أي في الذكر المذكور وروى البسملة ابن السكن في صحاحه وروى الاستعاذة الشيخان وروى مجموعهما الطبراني عن أنس رفعه بلفظ ان هذه الحشوش محترقة فاذا دخل أحدكم الخلاء فليقل باسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبائث وفي بعض الروايات عن أبي أمامة مرفوعا لا يعجزن أحدكم اذا دخل مرفقه أن يقول اللهم اني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم (قوله وانما قدم القارئ) أي للقرآن وهذا جواب عن سؤال لم آخر التعمود هنا عن البسملة ولم يؤخر عنها في القراءة (قوله التعمود) بالنصب مفعول قديم (قوله لان البسملة من القرآن المأثور بالاستعاذة له) أي للقرآن أي قراءته في قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم يعني فارق تأخير التعمود عن البسملة هنا تعوذ القراءة حيث قدمه عليه بان ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلاف ما نحن فيه (قوله ويقول) بالنصب عطف على يقول الاول (قوله عند خروجه) أي قاضي الحاجة وانما غيره كآخذ المتاع فقال الحفني لا يقول شيئا وقال القليوبي يقول ما يناسب

من الرجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم قال الشارح في شرحه وينبغي أن يندب أيضا اذا الجلال للاتباع رواه ابن السني

(قوله بمعنى انصرافه) عبر في التحفة بقوله عند خروجه أو مفارقتها له انتهى أي في الصحراء وفي حواشي المحلى للقلبي ما نصه قوله خروجه أي بعد تمامه وان بعد كدهل بطويل كما مر انتهى (قوله مصدر الخ) عبارة الایعاب له منصوب بمحذوف وجوباً بانه بدل من اللفظ بالفعل أو على أنه مفعول به أي أسألك قال في المجموع وهو وجود واختاره الخطابي وغيره (قوله لا اتباع) أنها غفرانك فصاحبه ابن خزيمة وابن حبان وحسنه الترمذي وأما الحمد لله الذي الخ فأخرجه النسائي في اليوم والليلة عن أبي ذر موقوفاً وهو حديث حسن وأخرجه أيضاً من طريق شعبة قال الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديث الإذكار راجعاً أبو حاتم الرازي رواية سفيان على رواية شعبة قال وهذا ينبغي عنه ٣٦٨ الاضطراب وقد مر في النووي على ظاهره فقال في شرح المهذب رواه

(قوله بمعنى انصرافه) أي محل قضاء الحاجة بمعنى بعد تمامه وان بعد منه كدهل بطويل (قوله غفرانك) قال الكردى ويندب ابن يزيد عقب غفرانك ربنا واليك المصير الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبني في قوته وأذهب عني أذاه لما بينته في الأصل وبيئت فيه أن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك أي الحمد لله الذي أذاقني لذته الخ إذا خرج من الخلاء ثم قال الحافظ في السند ضعف وانقطاع لكن للحديث شواهد ذكر الحافظ ابن حجر له شواهد فراجعها (قوله منصوب) أي لفظ غفرانك وجوباً (قوله على أنه مصدر بدل من اللفظ بفعله) تقديره غفر غفرانك يعني أنه حي بهذا المصدر بدلاً عن التلفظ بفعله فهو نائب عن فعله الذي حقه أن يلفظ به قال ابن مالك والمخلف حتم مع آت بدلاً * من فعله كند لا الذي كان لا

(قوله أو مفعول به) أي الفعل محذوف تقديره أسألك غفرانك قال في المجموع وهو وجود واختاره الخطابي وغيره (قوله الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) ههنا ما ذكره أكثر الأصحاب خلافاً للقاضي والبلغوي من اقتصارهما على غفرانك وعبر به صاحب الحاوي وتبعه صاحب الهجة حيث قال * وسأل مغفرة الله * (قوله لا اتباع) روى غفرانك الترمذي وقال حسن غريب وروى الحمد لله النسائي وهو ضعيف لأنه يدل في الفضائل قال بعضهم يشهد بذلك المذکور عقب التيء والرج والحجامة والقصد وانظر في من أخذ قبل المشكل ومن الثقبه المنفتحة تحت المعدة وعقب الخيض (قوله وحكمة مؤول المغفرة) الخ أو ردها في الغرر بقليل وسبب الخ قال بعضهم ولعل سبب التمر يض أنه كيف يتدارك ما أمره الشارع بتركه وأثابه عليه ويجاب بأنه لا مانع من ذلك فقد أوجب التدارك على من أوجب عليه الترك وأثابه عليه كالحائض في ترك الصوم لأن ملحظ طلب التدارك كثرة الدواب والإنسان مطلوب منه ذلك انتهى فليأمل (قوله أمانته) أي قاضي الحاجة (قوله الذكور) أي ذكر الله تعالى في تلك الحالة وان طلب تركه كما تقرر خصوصاً أن صحبه ترك قلبي (قوله بلسانه) أي مدة جلوسه في خلائه فانه مكره حينئذ وأما بقلبه فليس بمنوع منه فعن عائشة رضي الله عنها قالت كان صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه قال ابن الجزري ولم تستثن حالاً من حالته وهذا يدل على أنه لا يغفل عن ذكر الله لأنه صلى الله عليه وسلم كان مشغولاً بالله تعالى في كل أوقانه ذكره وأما في حالة التخلي فلم يكن أحد يشاهده لكن شرعاً لامتعه قبل التخلي وبعد ما يدل على الاعتناء بالذكر ولذلك سن الذكر عند الجماع فالذكر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب اجاعاً وأما الذكر باللسان حينئذ فليس مما شرع لنا ولا ندبنا إليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم بل يكفي في هذه الحالة الحياء والمراقبة وذكر نعمة الله في إخراج هذا العدو المؤذي لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا

النسائي بسند مضطرب غير قوي قلت أبو علي الأزدى ذكره ابن حبان في ثقات التابعين فقوى ويزداد قوة بشاهده ومن طريقة الشيخ تقديم المرفوع على الموقوف إذا تعارضاً فليكن كذلك هنا انتهى ورواه ابن ماجه

بمعنى انصرافه منه (غفرانك) منصوب على أنه مصدر بدل من اللفظ بفعله أو مفعول به (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) لا اتباع وحكمة سؤال المغفرة امتاركة الذكر بلسانه

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الخ قال الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديث الإذكار رواه ثقات الأسماعيل وذکر الحافظ رواية قال

غفرانك ربنا واليك المصير وقال عن البيهقي أنه أشار إلى أن هذه الزيادة وهم قال الحافظ وقد وقعت هذه الزيادة في حديث علي وبريدة كما قدمته في الباب الذي قبل هذا وذكر الحافظ رواية ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبني في قوته ورفع عني أذاه قال الحافظ في السند ضعف وانقطاع لكن الحديث شواهد ذكر الحافظ شواهد فراجعها منه أن أردتها (قوله بلسانه) أي مدة جلوسه في خلائه فانه مكره حينئذ وأما بقلبه فليس هو بمنوع منه قال بعضهم وفيه أن ترك الذكر حينئذ هو المشرع فكيف يكون تركه تقصيراً قال الشارح في الإيعاب ويرد بأن فيه تقصيراً ما من حيث أنه تعاطى لأجل شهوته ما اقتضى تركه فكان في شهوته التقصير حينئذ من أجل أن الله والاعتراض بعدم الوفاء بشكر نعمة ما لا ينبغي عظيم وقعه انتهى

من أعظم الذكر ولولم يقله باللسان وفي عرش على النهاية ما نصه من حصلت له غفلة عند الغفلة استحب له طلب المغفرة وأشار إلى ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله انه ليغان على قلبى الحديث فان الغرض منه ارشاد الأمة لكثرة استغفارهم عند غفلتهم (قوله أو خوف التقصير) بالرفع عطف على تركه (قوله في شكر هذه النعمة العظيمة) أى التى أنعم بها المولى على عباده من غير إيجاب ولا وجوب عليه سبحانه وتعالى وعبارة المغنى وقيل استغفر خوفاً من تقصيره في شكر الله تعالى التى أنعمها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خر وجهه فرأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعمة فتداركه بالاستغفار وقيل سأل دوام نعمته بتسهيل الاذى وعدم حبسه لئلا يؤدي الى شهرته وانكشافه والغفران على هذا مأخوذ من الغفر وهو الستر وقيل لانه لما خلص من النجس المثلث للبدن سأل التخلص مما ينقل القلب وهو الذنب لتكامل الراحة (قوله أعنى نعمة الاطعام) أى مع لذته حالته (قوله فلهضم) أى في البطن من غير ألم فيه (قوله فتسهيل الخروج) أى في حق عليه أن يشكره حق شكره فاذا لاحظت الله تعالى حال أكله وجدته تعالى هو الذى ساق اليك ذلك الطعام من غير حول منك ولا قوة لك ثم وجدته حرك يدك الى تناوله وجعل فيك القدرة على رفعه لقمك ثم حرك فمك وأجرى فيه الريق ثم خاق فيك قوة اللذة فساقه الى المعدة ثم رتب على ذلك قوة جسمك وورباك فجعل منه للحجم نصيباً وللغذاء نصيباً وللعضب نصيباً وما لا فضل مما لا منفعة فيه أخرجه حينئذ تعلم بذلك انه لا فاعل سواه وليس منك الا التقصير في شكر هذه النعمة فن أجل ذلك طلب الاستغفار فتدبر (قوله ومن ثم) أى من أجل الحكمة المذكورة (قوله قال الشيخ نصر) هو الامام الجليل أبو الفتح الشيخ نصر بن ابراهيم المقدسى النبلسي شيخ المذهب بالشام الزاهد العابد صاحب التصانيف الكثيرة منها التهذيب قريب من حجم الروضة والتقریب والمقصود والكافي وله شرح متوسط على شرح مختصر شيخه سليم بن أيوب الرازي والحجة على تارك الحجة والانتخاب الدمشقي قال الامام النووي بضع عشر مجلداً رحمه الله ونفعنا به (قوله يكر غفرانك مرتين) أى ايزداد شكره (قوله والمحبة الطبري) عطف على الشيخ نصر أى قال المحبة الطبري وهو الشيخ الاجل امام المقام محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري المكي درس وأفتى وله مصنفات جليلة منها الاحكام المبسطة وترتيب جامع الاسانيد وشرح التنبيه وألف كتاباً في المناسك وكتاباً في الالغاز والرياض النظرية في فضائل العشرة والسمط الثمين في فضائل أمهات المؤمنين وذخائر العقبي في فضائل ذوى القربى واستقصاء البيان في مسائل الشاذر وان رحمه الله ونفعنا به (قوله يكر غفرانك ثلاث مرات) هذا مقتضى كلامه هنا كشيخ الاسلام في الاسنى وصرح به في الغرر ووجزم به الخطيب في المغنى من غير عزو الى المحبة الطبري لكن في حواشي الروض للشهاب الرولى ما نصه قال المحبة الطبري يستحب أن يكر هذا الذكر أى بجمليته ثلاثاً وهو غريب انتهى فليحذر قال في الايعاب لكن استغربه الاذرى كابن الرفعة وغيره قالوا وكلام المعظم يقتضى عدم التكرير من أصله انتهى نقله الكردى قال بعض الفضلاء قلت وهو غير ضعيف ولا غريب بل السنة الصحيحة تؤيده فهو قوى من حيث الدليل فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا دعا ثلاثاً وأغرب من ذلك قول من قال يكره التكرار ثلاثاً والحال أن الدعاء المذكور انما يقال بحد مفارقة الخلاء فواجه الكراهة حينئذ فتأمل (قوله وأن لا يستقبل) أى قاضى الحاجة أدياً (قوله بقبله أودبره) يعنى بمن الفرج الخارج منه البول والغائط ولومع عدمه بالصدر كذا في التحفة قال في الامداد الاستقبال بالغائط هو الاستدبار قال سم المراد باستقبالها كشف دبره الى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل ظهره اليها كاشفاً لدبره حال الخروج واذا استقبل أو استدبر واستمر من جهتها لا يجب الاستئثار بأضاعن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوفاً الى تلك الجهة حال الخروج منه لان كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من استقبالها ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستئثار من جهة القبلة ان استقبالها أو استدبرها فتفتن (قوله القبلة أى الكعبة) قال الزركشى في الخادم من المهم بيان المراد بالقبلة هنا هل هو العين أو الجهة فيجتم

أو خوف التقصير في شكر هذه النعمة العظيمة أعنى نعمة الاطعام فلهضم فتسهيل الخروج ومن ثم قال الشيخ نصر يكرر غفرانك مرتين والمحبة الطبري يكر ثلاثاً (و) أن (لا يستقبل) بقبله أودبره (القبلة) أى الكعبة

(قوله أو خوف التقصير الخ) قال في الايعاب أو انه لما خلص من السجن المثلث للبدن سأل التخلص مما ينقل القلب وهو الذنب لتكامل الراحة (قوله ثلاثاً) قال في الايعاب لكن استغربه الاذرى كابن الرفعة وغيره قالوا وكلام المعظم يقتضى عدم التكرير من أصله انتهى

(قوله أو بيت المقدس) فالمراد من القبلة في كلام المصنف ما هو قبلة الآن أو كان سابقا قبله ثم نسخ (قوله كره) كما حزم به الرافي في تذييله
تعالى لتولى وفي المطلب الاشبه الكراهة لطلب الترك في أحاديث النهي الشامل لها وللتحريم لكن المعتمد عندهم أن ذلك خلاف الأولى
قال النووي ولا يقال أنه مكره للأحاديث الصحيحة فيه وقال الأسنوي ما قاله هو المختار نقلا ودليلا وهو الذي يعميل اليه شيخ الإسلام
زكريا وحزم به الخطيب الشربيني والجمال ٣٧٠ الرمي وكذا الشارح في غير هذا الكتاب فقد اعتمد في شروحه على

المحتاج والارشاد والعباب
فلتحمل الكراهة في هذا
الكتاب على التحفة التي
هي بمعنى خلاف الأدنى
(قوله لما صح من النهي
عنه) أي الاستقبال أو
الاستدبار وأفرد الضمير
في عنه لعوده إلى الفعل
المفهوم من قوله فان فعل
الخ (قوله فيهما) أي الكعبة
وبيت المقدس وعبرة

أو بيت المقدس (ولا
يستدبرها) حال قضاء حاجته
حيث استبرج برفع ثأني
ذراع فأكثروا وقد قرب منه
ثلاثة أذرع فأقل فان فعل
كره ذلك لما صح من
النهي عنه فيهما (ويحرم
ذلك) أي استقبال الكعبة
واستدبارها بفرجه

الامداد للشارح لما صح
عن معقل نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن
نستقبل القبليتين يبول أو
غائط والاستقبال بالغائط
هو الاستدبار وكونه في
الكعبة للتحريم في بعض
أحواله لا يقتضي أنه في
بيت المقدس كذلك إذ

العين لأنه المراد حيث أطلق في غير هذا الباب ويحتمل الجهة لقوله ولكن شرقا أو غربا انتهى قال سم
ولعل المتبع الثاني ثم رأيت شيخنا الرمي قاله وكذا مر اعتمد ثم اعتمد الأول انتهى وكذلك التحفة اعتمد
الأول حيث قال لعين القبلة لاجتماعها على الأوجه (قوله أو بيت المقدس) أي صخرته فالمراد من انقبلة في
كلام المصنف ما هو قبلة الآن أو كان سابقا قبله ثم نسخ لكن استقبال بيت المقدس لا يحرم بحال بخلاف
الكعبة ففيها التفصيل (قوله ولا يستدبرها) أي القبلة بما ذكر (قوله حال قضاء حاجته) راجع لكل من
الاستقبال والاستدبار وخرج بذلك قبله وبعده قال في المغني ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها حال
الاستدبار أو الجأع أو إخراج الرج إذا نهى عن استقبالها واستدبارها مقيد بحالة البول والغائط وذلك
منف في الثلاثة (قوله حيث استبرج) تقييد لكون ما ذكر من ترك الاستقبال وترك الاستدبار من الآداب
المندوبة (قوله بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر) هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب لأنه يستبرج من سرته إلى
ركبته إلى موضع قدميه فيؤخذ منه أنه يعتبر في حق القائم أن يستبرج من سرته إلى موضع قدميه كما أفق به الوالد
رحم الله تعالى وكلام الأصحاب في اعتبار ذلك الارتفاع خرج مخرج الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن
خروج الخارج من الفرج وإن كانت العورة تنهت بالركبة قاله في النهاية (قوله وقد قرب منه) أي
الساير (قوله ثلاثة أذرع فأقل) أي بذراع الأدمي المعتدل بخلاف ما إذا لم يكن الساير مرتفعا ولم يكن يقرب
منه (قوله فان فعل) أي الاستقبال والاستدبار بالشرط المذكور (قوله كره له ذلك) حزم بالكراهة
الرافي تعالى لتولى قال ابن الرفعة وهو الاشبه لكن الذي اعتمدته الشارح في غير هذا الكتاب أن ذلك خلاف
الأولى وكذلك غيره من المتأخرين قال الكردى فتحمل الكراهة هنا على الخفيفة التي هي بمعنى خلاف
الأولى (قوله لما صح من النهي عنه) أي عن فعل الاستقبال والاستدبار المفهوم من قوله فان فعل الخ (قوله
فيهما) أي في الكعبة وبيت المقدس أي صخرته كما تقدم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل
القبليتين يبول أو غائط قال في الامداد وكونه في الكعبة للتحريم في بعض أحواله لا يقتضي أنه في بيت المقدس
كذلك إذ لا فائز به فيه مما يعتد به انتهى كردى (قوله ويحرم ذلك) أي استقبال الكعبة واستدبارها قال
سم ظاهر كلامه عدم حرمة استقبال المصحف واستدباره يبول وغائط وإن كان أعظم حرمة من القبلة
وقد يوجه بأنه ثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه بعد ازاء فيحرم بل قد
يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره انتهى نقله عرش (قوله بفرجه) أي بعين الفرج
الخارج منه البول والغائط قال الرشيدى ولا يخفى أن معنى الاستقبال بالفرج المذكور رجعه جهة
القبلة فيلزم أن يكون الاستدبار به يجعله في الجهة التي تقابل جهة القبلة فاذا تغوط وهو مستقبل القبلة
بصدره فهو مستقبل القبلة وعكسه بعكسه فينت إذا كان صدره أو ظهره للقبلة وبال أو تغوط
بلاسترة حرم عليه مطلقا لأنه أمام مستقبل أو مستدبر أي ما يلفت ذكره في مسئلة البول إلى جهة اليمين
أو اليسار ووجهه ابن قاسم بما حاصله أنه إذا استدبر بالفرج لم يكن بينه وبين القبلة سائر الأتياه
وذكره وأنشأه فقط وذلك غير كاف في الستر لكنه بناء على ما مشى عليه كغيره من أن المدار في الاستقبال
والاستدبار بالصدر ولا بالفرج ولا يخفى أن المرجع وجدغالبوا والخلاف إنما هو في مجرد التسمية فإذا

لا فائز به فيه من يعتد به انتهى ومعقل المذكور هو ابن أبي معقل الأسدي فكان على الشارح بيانته في الامداد
ولا يطلق معقلا لأنه غيره وحديثه المذكور رواه أبو داود والبيهقي في سننه الكبرى (قوله بفرجه) عبارة النهاية بعين الفرج ولو لمع عدمه
لعين القبلة لاجتماعها في حاشيتها في قولها ولو لمع عدمه أي عدم الاستقبال والاستدبار وعبارة حجر ولو
مع عدمه بالصدر وهي عريضة فيما ذكرناه انتهى وما نقله عن الشارح عبارة في التحفة وفي الامداد والنهاية والعبارة لها ولو استقبلها
بصدره وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه انتهت زادي الإيعاب ثم رأيت في المجموع ما يصرح به وهو أنه علل الاكتفاء بالستر
بالذيل بأن القصد أن لا يستقبل ولا يستدبر بسوءته قال وهذا المقصود يحصل بالذيل انتهى

(قوله حال قضاء حاجته) خرج به غير تلك الحالة ولو قبل الخروج أو بعده فلا حرمة ٣٧١ وسيأتي في كلامه عدم الحرمة حالة الاستنجاء (قوله

تعظيم القبلة) قال الشارح في الامداد والجمال الرملي في النهاية ان هذه هي العلة الصحيحة للتعظيم فيما مر قالوا والتعليل بان القضاء لا يخلو غالبا عن مصل انسى أو غيره فقد يرى قبله ان استدبرها أو دبره ان استقبالها ضعيف كما في المجموع لان غير الصالحين كذلك مع خلوها غالبا عن

حال قضاء حاجته (ان لم يكن بينه وبينها ساترا) كان ولكن (بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع) بذراع الأدمي المعتدل (أو كان الساتر أقل من ثلثي ذراع) تعظيما للقبلة بخلاف ما اذا كان بينه وبينها ساتر مرتفع ثلثي ذراع فأكثروا قد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل وان لم يكن له عرض فانه لا يحرم لانه

ذكر ولانه لو حال بينه وبينها ساتر جاز وان كان دبره مكشوفاً على المعتدل فيه أيضا خلافاً قال في النهاية لبعضهم وقال في الامداد ما أطال به شيخنا في شرح البهجة كما بينته في بشرى الكريم وقال في شرح العباب في هذا التعليل هو وان درجوا عليه على نزاع في نسبته لهم ونص عليه في الرسالة

جعل ظهره للقبلة وتغوط فالرملي والشارح يسميانه مستقبلاً وإذا جعل صدره للقبلة وتغوط يسميانه مستدبراً وابن قاسم كغيره يعكسون ذلك وإذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال فالاول مستقبل اتفاقاً والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل صدره أو ظهره للقبلة وألفت ذكره يميناً أو شمالاً فهو غير مستقبل ولا مستدبر عند الرملي والشارح بخلافه عند ابن قاسم وغيره فتأمل اهـ بتصرف يسير (قوله حال قضاء حاجته) خرج بذلك غير تلك الحاجة ولو قبل الخروج أو بعده فلا حرمة وسيأتي في كلامه عدم الحرمة حال الاستنجاء انتهى كروى وتقدم عن المغنى مثله (قوله ان لم يكن بينه) أى قاضى الحاجة (قوله وبينها) أى القبلة (قوله ساتر) أى مرتفع ثلثي ذراع فأكثر ولو من زجاج وماء صاف (قوله أو كان) أى وجد الساتر المذكور (قوله ولكن بعد) أى الساتر (قوله عنه) أى عن قاضى الحاجة (قوله أكثر من ثلاثة أذرع) أى بذراع الأدمي المعتدل (قوله وهو شبران فليس المراد به هذا ذراع العمل الذى هو ذراع وربع) (قوله أو كان الساتر أقل من ثلثي ذراع) أى وان كان قريباً منه (قوله تعظيماً للقبلة) أى لجهتها وهذا تعليل للحرمة فيما ذكر وعليها الاصحاب أيضاً بان القضاء لا يخلو غالبا عن مصل انسى أو غيره فقد يرى دبره ان استقبالها أو قبله ان استدبرها والعلة الصحيحة هي العلة الاولى ولذا اقتصر عليها الشارح رحمه الله وأما العلة الثانية فقال الامام النووي في المجموع كذا اعتمد الاصحاب هذا التعليل وهو ضعيف فانه لو قعد قريباً من حائط واستقبله ووراءه قضاء واسع جاز صرح به الامام والبعثي وغيرهما قال ولو صح هذا التعليل يحرم هذا لاستدبارها القضاء الذى فيه المصلحة والتعليل الصحيح ما اعتمدته القاضى والبعثي والرويان وغيرهم ان جهة القبلة معظمة فصنعت في القضاء ورخص فيها في البناء للشفقة قال في الغرر وسبقه الى نحو ذلك ابن الصلاح وهو ممنوع لان ما قالاه من جواز الاستقبال في ذلك ان كان مع ستر الدبر فسميته والتعليل صحيح أو مع كشفه فلم أر من صرح به والامام والبعثي لم يصرحا به وان كان هو ظاهراً لافقهما بل صرح المتولى والرويان والعمراني بوجوب ستر الدبر حينئذ فيمتنع الاستقبال بدونه والذي اعتمدته القاضى والبعثي هو ما اعتمدته لا ما تقدم نقله عنهما وأما الرويان فاعتمدوا التعليلين معاً لا الثاني فقط وكذا القاضى أبو الطيب وغيره هذا ولكن الوجه معنى جواز الاستقبال على ما هو ظاهر اطلاق الامام والبعثي وغيرهما لان المخذور من الاستقبال والاستدبار باحد فرجه منتقب بقربه من الحائط (قوله بخلاف ما اذا كان بينه) أى بين قاضى الحاجة وهذا محذوران لم يكن الخ (قوله وبينها) أى القبلة (قوله ساتر مرتفع) أى ومنه ارخاء ذيله كما في التحفة وكما سيأتي قال ع ش فلو لم يتستر له ستر الارخاء ذيله لم يكف الستر به ان أدى الى تنجيسه لان في تنجيس ثوبه مشقة عليه والستر يسقط بالعدر (قوله ثلثي ذراع فأكثر) منصوب بفعل محذوف تقديره أعنى بالساتر المرتفع ثلثي ذراع فأكثر أو على الجمال أى حال كونه ثلثي ذراع ويؤيد هذا قوله وقد قرب الخ فانه جملة حاله تدبر وتقدم ان هذا بالنسبة للجالس وأما القائم فلا بد من ان يستتر من السرة الى موضع القدم على ما تقدم (قوله وقد قرب) أى الساتر (قوله منه) أى من قاضى الحاجة (قوله ثلاثة أذرع فأقل) أى بذراع الأدمي المعتدل كما مر (قوله وان لم يكن له) أى للساتر (قوله عرض) أى لان القصد تعظيم جهة القبلة لا الستر السابق في قوله وان يستتر عن العيون والاشتراط له عرض يسترا العورة قال في التحفة لا يقال تعظيمها انما يحصل بمجرد عورته عنها لا نأمنع ذلك بحال الاستنجاء والجماع واخراج الرج إليها انتهى وهذا ما اعتمدته الشارح في مكتبته وخالفه الجمال الرملي والخطيب الشريفي لا بد من ان يكون عريضاً بحيث يسترها أى العورة سواء كان قائماً لا بخلاف ستر الصلاة لا يشترط فيها عرض زائد في النهاية وبحصل بالوهدة والراية والداية وكتيب الرمل وغيرها (قوله فانه) أى ما ذكر من الاستقبال والاستدبار (قوله لا يحرم) أى بل يكره كراهة خفيفة كما مر (قوله لانه) تعليل لعدم الحرمة والضمير للحال والشان

أيضا قيل ورجحه ضعيف كما في المجموع وان انتصر له البلقيني في فوائده وأطال وأخذ بقضيته شيخنا في شرح البهجة (قوله وان لم يكن له) أى الساتر عرض هذا قد اعتمدته الشارح في مكتبته وخالف الجمال فاعتمد أنه لا بد ان يكون له عرض بحيث يسترجو اناب العورة فلا يكفي عنده نحو العورة واعتمدته الزبائدي في شرح المحرر قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج فيما قاله الشارح فيه نظير بل ينبغي اشتراط كونه ساترا

للفرج في القبلة أيضا بل قد يقال لا يحصل التعظيم بدون ذلك الى آخر ما قاله وقال القليوبي نقلا عن شيخه الرملي لا بد في السائر ان يكون عريضا يسترجو انب العورة فلا يكن نحو العزة والوجه خلافه وفاقا لابن حجر انتهى (قوله وهذا التفصيل) أي بين كون الاستقبال والاستدبار مع وجود السائر بشرطه خلاف الاولى ومع عدمه حرام (قوله جمع به الشافعي) عثر الشارح الجمع المذكور الى الشافعي نفسه في هذا الكتاب وفي فتح الجواد والامداد والمحلى والخطيب الشرييني في شرح التنبيه وغيرهم وجرى آخرون على عزوه للاصحاب منهم الشارح في الايعاب فقال جل ذلك أئمتنا الخ ومنهم شيخ الاسلام زكريا في شروحه على المنهج والرؤية والهبجة والشهاب الرملي في شرح نظم الزبد والخطيب الشرييني في الاقناع والجمال الرملي في النهاية والزبادي في شرح المحرر وغيرهم ولم يصرح في التحفة بالعرض بل قال وأصل هذا التفصيل نبيه الخ وقال الشبرايملى في حاشيته على نهاية الجمال الرملي كان المحلى نسبة الى الامام لاخذ من كلامه انتهى وقال القليوبي في حواشي المحلى قوله لجمع الشافعي فنسبة الجمع للاصحاب كما في عبارة بعضهم كالمنهج على ضرب من التجوز انتهى والامر كما قال اذا لجمع المذكور موجود في كلام الشافعي نفسه فقد رأيت منصوصا عليه في الرسالة فانه ذكر فيها أولا حديث أبي أيوب في النهي ثم حديث ابن عمر في الاباحة ثم قال قال الشافعي أدب رسول ٣٧٢ الله صلى الله عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغتسلات لهم

(قوله لم يحل بتعظيمها) أي القبلة (قوله حينئذ) أي حين اذ كان سائر مستوف للشروط المذكورة (قوله وبحصل الستر) أي المانع للحرمه (قوله بارخاء ذيله) أي طرف ثوبه وان لم يكن له عرض كما سبق عن التحفة خلافا للنهاية (قوله وهذا التفصيل) أي بين كون الاستقبال والاستدبار مع وجود السائر بشرطه خلاف الاولى ومع عدمه حرام (قوله جمع به الشافعي) هو الامام الاعظم والعمدة الاختم أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي المطبى القرشي قد أفرد فضائله ومناقبه جماعات من العلماء منهم الامام داود بن سليمان النظار والساجي وابن أبي حاتم والابري والحاكم والاصفهاقي والبيهقي والاستاذ أبو منصور والامام الرازي وابن المقرئ والخطيب البغدادي والدارقطني والشيخ نصر المقدسي والسرخسي وامام الحرمين والسبكي والحافظ ابن حجر وخلائق كثيرون ما بين متقدم ومتأخر ومطول ومختصر ومع ذلك اتماذكروا ما ذكر واكتفوا من بحرها اذ هو الاحق بقول الخنساء في صخرها

وما بلغت كف امرئ متناولا * من المجد الا والذي نلت أ كمل

وما بلغ المهدون للناس منحة * وان أطنبوا الا الذي فيك أفضل

روى أنه كان جالسا عند الامام مالك رضي الله عنهم ما جاء رجل فقال لمالك اني رجل أبيع القمارى وانى بعث في يومى هذا قريبا فرد على المشتري وقال قريك لا يصيح خلفك بالطلاق أنه لا يهدأ من الصياح فقال له الامام مالك طلق وزوجك ولا سبيل لك عليها وكان الامام الشافعي رضى الله عنه يومئذ ابن أربع عشرة سنة فقال لذلك الرجل أيما أكثر صياح قريك أم سكوتك فقال بل صياحه فقال لا طلاق عليك فعلم بذلك الامام مالك فقال للشافعي يا غلام من أين لك هذا فقال حدثتني عن الزهرى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن فاطمة بنت قيس قالت يا رسول الله ان أباجهم ومعاوية خطباني فقال صلى الله عليه وسلم أمام معاوية فضع لوك لا مال له وأما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أباجهم كان يأكل وينام ويستريح وقد قال صلى الله عليه

أولا أكثرهم في منازلهم فاحتمل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم كانوا يذهبون لحوائجهم في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها للسعة الصحراء وخلفه المؤنة لم يحل بتعظيمها حينئذ وبحصل الستر بارخاء ذيله وهذا التفصيل جمع به الشافعي

عليهم لسعة مذاهم عن أن تستقبل القبلة أو تستدبر الحاجة الانسان من غائط أو بول ولم يكن لهم مرافق في استقبال القبلة ولا استدبارها الى أن قال فأمرُوا أن يكرهوا قبلة الله ويستروا العورات من مصل ان صلى حيث يراه

وهذا المعنى أشبه معانيه وقد يجهل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا ما جعل قبلة في صحراء لغائط أو بول ثلاثين أو يبال في القبلة فتكون قدرة بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها أذى للمصلين قال الشافعي فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فقال به على الذهاب في الصحراء والمنازل ولم يفرق به في الذهاب بين المنازل التي هي للناس مرافق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبل القبلة أو مستدبرتها والتي يكون فيها الذهاب لحاجته مستترا فقال بالحديث جملة كما سمعته جملة وكذا ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عموم وجهه حتى يجد دلاله يفرق بهافيه قال الشافعي ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل بيت المقدس لحاجته وهي إحدى القبليتين وإذا استقبله استدبر الكعبة أنكر على من يقول لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها لحاجته ورأى أن لا ينبغي لاحد ان ينهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع فيما رى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحراء فيفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء وبالرخصة

في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصحراء والمنازل الى آخر ما قاله في الرسالة ونقلت هذا منها ومنه تعلم أن الجمع المذكور للشافعي نفسه (قوله الدالة على التحريم تارة) عبارة الامداد للشارح وهذا التفصيل هو المنقول في المجموع وغيره المعتمد خلافا للروضة وأصلها وقد جمع به الشافعي بين ما صرح من خبر إذا أنتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بيول ولا غائط ولكن شرفوا أو غروا وخبر ابن عمر رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته على لبنتين مستقبل الشام مستدبر الكعبة وخبر عائشة ذكره عند النبي صلى الله عليه وسلم أن ناسا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال صلى الله عليه وسلم أو قد فعلوها حولوا بمقعدي الى القبلة حيث حمل الاول المفيد للحرمة على الفضاء أي غير المعد والآخرين المفيدين للجواز على البناء المعد لذلك وفرقوا بأنه لا مشقة في الاجتناب في الصحراء ولسمتها بخلاف البناء وظاهر انكاره صلى الله عليه وسلم على من كره ذلك أنه أراد كراهة التحريم ولذا حول مقعده ليعين الجواز بالفعل الذي ٣٧٣ هو أبلغ من القول الخ والحديث الاول في الامداد رواه الشيخان وكذلك الثاني

الاول في الامداد رواه الشيخان وكذلك الثاني فيه رواه ابن ماجه وغيره باسناد حسن وقوله في الحديث الاول شرفوا أو غروا أي ميلوا عن القبلة الى جهة المشرق أو الى جهة المغرب وهو خطاب

رضي الله تعالى عنه بين الاحاديث الصحيحة الدالة على التحريم تارة وعلى الاباحة أخرى ولا فرق في ذلك بين من في الصحراء وغيره

خاص بمن قبلتهم الجنوب كاهل المدينة الشريفة والشمال كاهل عدن لان هؤلاء يخرجون عن عين القبلة لو شرفوا أو غروا بخلاف من قبلتهم من المشرق أو المغرب (قوله وعلى الاباحة أخرى) كحديث انه صلى الله عليه وسلم قضى في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة رواه الشيخان وروى ابن ماجه وغيره باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده أن ناسا يكرهون استقبال القبلة فقال أو قد فعلوها حولوا بمقعدي الى القبلة وغير ذلك فهذه الاحاديث ظاهرة في التعارض لان الاول يدل على حرمة الاستقبال والاستدبار مطلقا أي مع الساتر وبدونه والآخران على جوازهما بالدلالة الاول منهما على جواز الاستدبار والثاني منهما على جواز الاستقبال ووجه الجمع أن الاول من الثلاثة يدل على الحرمة مطلقا أي مع الساتر وبدونه والآخران يدلان على الجواز مع الساتر فأفاده بعض المحققين (قوله ولا فرق في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله بين من في الصحراء وغيره) أي فالمدار في الحل على وجود الساتر بشرطه سواء كان في البناء أو في الصحراء وفي الحرمة على عدم وجوده سواء كان

وسلم لا يضيع عصاه على الجواز والعرب تجعل أغلب الفعلين كدوامته وما كان صباح قري هذا أكثر من سكونه جعلته كصباحه دائما فتعجب الامم ملك من احتجاجه وقال له أما أنت فقد أن لك أن تفتي فافتي من ذلك وسأله هارون الرشيد يوما عن كتاب الله فقال ان علومه كثيرة أفنساني عن محكمه ومتشابهه وتقديره وتأخيرها أو عن ناسخه ومنسوخه أو عما ثبت حكمه ورفعت تلاوته أو عن مكبه ومدنيه أو مجمله ومبينه أم عامه وخاصه واستمر يردد حتى بلغ مائة وسبعين نوعا حفظ الموطأ في ثلاث ليال قال في التحفة ومن الخوارق التي لم يقع نظيرها لمجهده غيره استنباطه ونحوه بل مذهبه الجديد على سعته المفرطة في نحو أربع سنين ومن أخذ عنه رواة ككتبه القديمة في العراق وهم جماعة أجملهم الامام أحمد والزعفراني والكرائيسي وأبو ثور ورواة ككتبه الجديدة بمصر جماعة أيضا منهم المنزني والبيوطي وحرمله وابن عبد الأعلى والريعيان المرادي والجزيري وغيرهم (قوله رضي الله تعالى عنه) أي عن الامام الشافعي وعنهم أيضا (قوله بين الاحاديث الصحيحة) أي المتعارضة الظواهر بعض تلك الاحاديث في الصحيحين وبعضها في سنن الترمذي وبعضها في مستدرک الحاكم ثم نسبة الجمع المذكور الى الامام الشافعي هو الاصح اذ هو موجود في كتاب الرسالة وقد نقل الكردى عبارتها فانظره وأما ما نسبته جمع من أنه لا لا محاب فعلى التجوز (قوله الدالة على التحريم تارة) كقوله صلى الله عليه وسلم إذا أنتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن شرفوا أو غروا رواه الشيخان وهذا خطاب خاص بمن قبلتهم الجنوب كاهل المدينة الشريفة أو الشمال كاهل عدن لان هؤلاء يخرجون عن عين القبلة لو شرفوا أو غروا بخلاف من قبلتهم المشرق أو المغرب (قوله وعلى الاباحة أخرى) كحديث انه صلى الله عليه وسلم قضى في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة رواه الشيخان وروى ابن ماجه وغيره باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده أن ناسا يكرهون استقبال القبلة فقال أو قد فعلوها حولوا بمقعدي الى القبلة وغير ذلك فهذه الاحاديث ظاهرة في التعارض لان الاول يدل على حرمة الاستقبال والاستدبار مطلقا أي مع الساتر وبدونه والآخران على جوازهما بالدلالة الاول منهما على جواز الاستدبار والثاني منهما على جواز الاستقبال ووجه الجمع أن الاول من الثلاثة يدل على الحرمة مطلقا أي مع الساتر وبدونه والآخران يدلان على الجواز مع الساتر فأفاده بعض المحققين (قوله ولا فرق في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله بين من في الصحراء وغيره) أي فالمدار في الحل على وجود الساتر بشرطه سواء كان في البناء أو في الصحراء وفي الحرمة على عدم وجوده سواء كان

الجمع المذكور ما روى مسلم أن ابن عمر أنما خراجلته مستقبل القبلة ثم جلس بيول المها قبل له أليس قد نهي عن هذا فقال بلى إنما نهي عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس انتهى أي لانه حينئذ ليس بفضاء وكون الحديث المذكور رواه مسلم كذلك رأيت في مختصر سنن البيهقي الكبير للشعراوي والذي في شرح الروض لشيخ الاسلام رواه الحاكم ومصححه على شرط البخاري انتهى وفي شرح البهجة له رواه أبو داود والحاكم ومصححه على شرط البخاري انتهى (قوله بين من في الصحراء وغيره) فقول الامداد السابق حمل المفيد للحرمة على الفضاء مراده بالفضاء غير المعد لذلك ومراده بالابنية المعدة لذلك كما نبهت عليه فيما سبق والافراق بين من في الصحراء وغيره وعبارة التحفة في شرح قول المنهاج وبحرمان بالصحراء نصها أي بغير المعد وحيث لا ساتر كما ذكر انتهت وفي شرح ايضاح المناسل لابن الجبال الانصاري والمراد بالصحراء غير الاخيلية المعدة لغرض الحاجة وفي شرح الارشاد للشارح والمراد به أي الفضاء غير المحل المعد لذلك الخ وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام والمراد

بالبناء أن يكون بين يديه سائر على الوجه المتقدم في الستر سواء كان في بناء أم فضاء أن لا يكون كذلك بالاغتبار بالسائر وعدمه لا بالفضاء
والبناء على الأصح فتحرم المحاذاة في البناء إذا لم يستتر فيه على الوجه المذكور لأن يكون في بناء مهياً لفضاء الحاجة ذكر ذلك في المجموع
وغيره انتهى كلام الفرع بحر وفه (قوله يعسر تسقيفه) أي بخلافه في السترة عن العيون كما سبق فانه إذا كان في موضع لا يعسر تسقيفه اكتفى به في
الستروان بعد عن جداره أكثر من ثلاثة أذرع وعبارة شرح العباب للشارح يكفي في السترة عن العيون ما لا يكفي في الحرمة إذ غير المعد الذي
يمكن تسقيفه يكفي ثمة وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع لا هنا إلا أن يشق عليه التحول على المنقول المعتمد كما يعلم من كلام المجموع وغيره في
الحلين وتوهم جمع اتحاد السترين ففرعوا ٣٧٤ عليه الاكتفاء بما يمكن تسقيفه فهما وليس كذلك انتهت وفي شرح الروض

في البيان أم في الصحراء ومن عبر كالمحتاج بالتحريم في الصحراء أراد به غير المعد وحيث لا سائر قاله
الكردي وكما في البهجة حيث قال

ولا يحاذي قبله للتكرمه * بفرجه وفي الفضاء بحرمة

(قوله ومن مكان) عطف على من الأول أي لافرق أيضاً بين من الخ (قوله يعسر تسقيفه) أي بخلافه
في السترة عن العيون كما تقدم فانه إذا كان في موضع لا يعسر تسقيفه اكتفى به في الستروان بعد عن جداره
أكثر من ثلاثة أذرع قاله الكردي خلافاً لما يؤوله كلام الروض مما نصه أما استقبال القبلة واستدبارها
بلا حائل قريب أو بلا بيان يمكن تسقيفه فخرام ومعه خلاف الأولى قال في الاسنى وقول المصنف من زيادته
أو بلا بيان يمكن تسقيفه أوله مكرمع ما قبله وآخره مخالف للمنقول من أنه يعتبر لعدم الحرمة قرب الستار
وإن كان بناء يمكن تسقيفه إلا أن يكون بناء مهياً لذلك بخلاف نظيره في السترة عن العيون لا يعتبر لعدم كراهة
ذلك فيما إذا كان بينا يمكن تسقيفه والموقع له في ذلك توهمه اتحاد المسألتين في اعتبار ذلك وعدمه اعتبره
فعلى المنقول لو كان بينه وبين حائط هذا البناء أكثر من ثلاثة أذرع كفي في السترة عن العيون كما مر في
السترة عن القبلة إلا أن يشق عليه التحول انتهى بحر وفه (قوله لا في المواضع المعدة) أي المهيأة
* وقوله لذلك أي لفضاء الحاجة وهذا استثناء من قوله ويجرم ذلك الخ (قوله فان الاستقبال والاستدبار
فيها) أي في المواضع المعدة بفرجه حال فضاء حاجته وهذا تفريع على الاستثناء (قوله مباح) أي غير
محرم ولا مكره (قوله مطلقاً) أي سواء كان بسائر أم لا (قوله لكنه) أي المسد كور من الاستقبال
والاستدبار وهو استدراك على قوله مباح مطلقاً (قوله خلاف الأفضل) أي وليس خلاف الأولى
كأنه عليه الشارح في كتبه وفي شرح العباب فعليه في الأول أي غير المعد خلاف الأولى فهو في حيز الهي وفي
الثاني أي المعد خلاف الأفضل فليس في حيز الهي بوجه الخ وفي البحر عن بعضهم أن الفضيلة والمرغب
فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والنافلة كردي وفي الرشدي على النهاية بعد تقرير كلام الشارح مانصه وبه
تلم أن خلاف الأولى غير خلاف الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسماً للنهي
عنه لكن ينهي غير خاص فهو المعبر عنه بالمكره وكراهة خفيفة وأما خلاف الأفضل فعناه أنه لا ينهي فيه بل
فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن توقف في ذلك شيء عنا ع ش في الحاشية في محلات انتهى كقوله
عقب قول التحفة هنا والتزعه عنه حيث سهل أفضل قلت يشعر التعبير بقوله أفضل أن خلاف الأفضل
دون خلاف الأولى ولعله مبني على أن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره من
أن الأولى والأفضل متساويان الخ وكذلك السيد عمر البصري في حاشية التحفة (قوله حيث أمكنه) أي قاضي
الحاجة وهذا تقييد لكون ما ذكر خلاف الأفضل (قوله الميل عن القبلة بلامشقة) أي الانحراف عنها
بلامشقة وأما إذا لم يمكن ذلك أو أمكنه ولكن بمشقة فلا يكون الاستقبال أو الاستدبار خلاف الأفضل

لشيخ الاسلام زكريا ولو
كان بينه وبين حائط هذا
البناء أكثر من ثلاثة أذرع
كفي في السترة عن العيون كما
مر في السترة عن القبلة
الأن يشق عليه التحول
فلا كراهة انتهى (قوله
مطلقاً) أي سواء كان
بسائر أم لا (قوله خلاف

ومن مكان يعسر
تسقيفه أولاً (الاف في
المواضع المعدة لذلك) فان
الاستقبال والاستدبار
فيها مباح مطلقاً لكنه
خلاف الأفضل حيث
أمكنه الميل عن القبلة
بلامشقة

(الأفضل) كذلك هو في بقية
كتب الشارح وقد أطلت
الكلام على ذلك في كتابي
كاشف اللثام عن حكم
لتجرد قبل الميقات بلا
حرام وذكرت فيه عدة
مسائل مما ذكر واقبه انه
خلاف الأفضل لا خلاف
الأولى فراجع منه ان
ردته وفي شرح العباب

فضلا

الشارح فعليه في الأول أي غير المعد مع السائر بشرطه خلاف الأولى فهو في حيز الهي العام

في الثاني أي المعد خلاف الأفضل فليس في حيز الهي بوجه هذا هو الذي يتجه وأما ما أفهم كلام المجموع من أن كلامهما خلاف الأفضل ففيه
ظن كيف وفيه أي بالحرمة كما يأتي عن جمع من السلف فكان القياس أن كلامهما تركه أولى كما أفهمه كلام المصنف لكن وجه عدولنا عن
لاخذ بذلك أن الخلاف في غير المعد أولى منه فيه كما يعلم بتأمل الأحاديث الآتية فاقضت قوة الخلاف في أحدهما وضعفه في الآخران
بأقوى فيه وهو غير المعد يكون الفعل فيه خلاف الأولى وما ضعف فيه وهو المعد يكون الفعل فيه خلاف الأفضل انتهى وفي حاشية الشبرايم لم يسي

على نهاية الجمال الرملى مانصه قد يشعر التعبير بقوله أفضل أنه خلاف الأفضل وأنه خلاف الأولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره من أن الأفضل والأولى مساويان لكن في البحر عن بعضهم أن الفضيلة والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والنافلة فليراجع انتهى بحر وقه (قوله وإن كان دبره مكشوفاً الخ) زاد في النهاية خلافاً لبعضهم وفي الامداد خلافاً لما أطال به شيخنا في شرح البهجة كما بينته في بشرى الكريم انتهى وفي شرح العباب للشارح لو حال بين من يقضى الحاجتين معا وهو مستقبل وبينها سائر جاز وإن كان دبره مكشوفاً على المعتمد فيه أيضاً وجرى عليه البلقي في فتاويه وعمله بأنه إذا استقبل بالسائر للقبول فالدبر ليس مستقبل القبلة ولا مستدبرها قال بل لا يكفي ستر الدبر حينئذ بالنسبة للقبلة وإن وجب أو سن بالنسبة للستر عن العيون انتهى قال ابن قاسم والحاصل أن الواجب ستر فرجه عن جهة القبلة لا عن الجهة الأخرى وهي المقابلة الخ وشيخ الإسلام في شرح البهجة يرجع فقال أنه الأوجه معنى فإنه بعد أن ذكر التعليل للحرمة في القضاء بأنه لا يخلو غالباً عن مصطلح أنسى أو غيره فقد يرى دبره أن استقبلها أو قبله أن استدبرها قال قال في المجموع كذا اعتماداً لأصحاب هذا التعليل وهو ضعيف فإنه لو قد قري بأن حائط واستقبله ووراءه قضاء واسع جاز صرح به الامام والبعوى وغيرهما إلى أن قال في شرح البهجة وسبقه إلى نحو ذلك ابن الصلاح وهو ممنوع لأن ما جاوز الاستقبال في ذلك أن كان مع ستر الدبر فيصلى والتعليل صحيح أو مع كشفه فلم أر من صرح به والامام والبعوى لم يصرح به وإن كان هو ظاهر أطالها بل صرح المتولى والرويان والعمراني بوجوب ستر الدبر حينئذ فيمنع الاستقبال بدونه إلى أن قال في شرح البهجة هذا ولكن الأوجه معنى جواز الاستقبال على ما هو ظاهر إطلاق الامام والبعوى وغيرهما لأن المحذور من الاستقبال والاستقبال والاستدبار بأحد فرجه متنفذ بقربه من الحائط انتهى ما أردت نقله من شرح البهجة وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم مانصه أشكل على كثير من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لأن المراد باستقبالها سائر ما استقبل الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها جعل ظهره إليها حال قضاء الحاجة انتهى وفي حواشي التحفة له إذا

٣٧٥

استقبل واستدبر واستتر من جهتها لا يجب

ولو استقبلها بالسائر المذكور جاز وإن كان دبره مكشوفاً على المعتمد ولو اشتبهت القبلة وجب الاجتهاد حيث لا ستره ويأتى هنا جميع ما ذكره وفيمن يجتهد في القبلة للصلاة ولو هبت ريح عن عین القبلة ويسارها عليه الاستتار أيضاً من

فضلاً عن الكراهة والحرمة (قوله ولو استقبلها) أي القبلة حال خروج الخارج (قوله بالسائر المذكور) أي المرتفع ثلثي ذراعاً فكثر القريب منه ثلاثة أذرعاً قال (قوله جاز وإن كان دبره مكشوفاً) أي لأنه إذا استقبل السائر بالقبول أو الدبر ليس مستقبل القبلة ولا مستدبرها قال البلقي بل لا يكفي ستر الدبر حينئذ بالنسبة للقبلة وإن وجب أو سن بالنسبة للستر عن العيون قاله بعضهم فليتأمل (قوله على المعتمد) واقفه في النهاية خلافاً لبعضهم انتهى أي اعتماداً على التعليل السابق عن الأصحاب من أن القضاء لا يخلو عن مصطلح أنسى أو غيره وقد علمت تضعيف المجموع له (قوله ولو اشتبهت القبلة) أي على مريد قضاء الحاجة (قوله وجب الاجتهاد) أي فيمنع حرف عنها (قوله حيث لا ستره) تنقيحاً للوجوب والاسن ذلك ولم يجب والكلام كما علم مما سبق حيث لم يكن معد ذلك (قوله ويأتى هنا جميع ما ذكره) أي من التفصيل وغيره فن ذلك الأخذ بقول المخبر عن علم مقدم ما على الاجتهاد ومنه حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وأنه يجب التعلم لذلك ومنه أنه يجب تكرره لكل مرة حيث لم يكن متدكراً للدليل الأول ويجوز الاجتهاد مع المعد ومنه أنه لو تحير بخبر وأنه لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتى ثم قال في النهاية ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضره كتمه والأفلا حرج (قوله ولو هبت ريح عن عین القبلة ويسارها) أي كأن كان الشخص في جهة الشمال

الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج الآخر مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما توهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعمل أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار من جهة القبلة أن استقبلها أو استدبرها فتهبط لذلك انتهى (قوله حيث لا ستره) أي ولا معد والاسن كما في شرح الارشاد والعباب للشارح والنهاية للعمال الرملى وغير ذلك (قوله جميع ما ذكره الخ) قال في الامداد ومنه حرمة التقليد مع القدرة على الاجتهاد وأنه لو تحير بخبر وأنه يجب التعلم لذلك وأنه لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتى ثم قال في النهاية ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضره كتمه والأفلا حرج الخ وفي الإيعاب للشارح يجب تكرره لكل مرة حيث لم يكن متدكراً للدليل الأول وأنه يجوز الاجتهاد مع قدرته على المعد وأنه يجب التعلم لذلك وجوب كفاية تارة وعين أخرى إلى أن قال ثم رأيت الاسنوى وغيره أشار والاكثر ذلك وواضح أن محل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج والأفلا حرج والرملى عند قوله ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضره كتمه والأفلا حرج مانصه أي بأن تحصل له مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبسح التيمم فيما يظهر انتهى

(قوله جاز الاستقبال والاستدبار) قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج أشكل على بعض ضعفة الطلبة قولهم لو هب الريح عن يمين القبلة وشمالها جاز الاستقبال والاستدبار فلو تعارض الاستقبال والاستدبار قدم الاستدبار فتوهموا أن المراد بقولهم جاز الاستقبال والاستدبار التخيير بينهما مع امكانهما وأن المراد بتعارضهما ما أنه لا يمكن إلا أحدهما فلا معنى لتقديم الاستدبار وهو خطأ واضح بل معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار أنه يجوز الممكن منهما فإن أمكنهما فهو معنى تعارضهما وهذا واضح لكن الزمان أخرج إلى التعرض لذلك انتهى وفي حاشية النهاية للشبرا ملسى عند قولهم جاز الاستقبال والاستدبار ما نصه أي حيث أمكن كل منهما دون غيره فإن أمكنهما معا وجب الاستدبار كما في قوله ولو تعارض الخ وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستدبار كما صرح به ابن قاسم في حواشي التحفة قال أما لو أمكن الاستدبار فيجب كما هو ظاهر انتهى (قوله فإن تعارضا) أي بأن أمكن كل من الاستقبال والاستدبار كما سبق آنفا عن ابن قاسم (قوله وجب الاستدبار كذلك) هو في شرحي الإرشاد للشارح وكذلك هو في الإيعاب له وفي شرحي البهجة والروض لشبنج الاسلام فالظاهر رعاية الاستقبال كما يراعى القبل في السترات انتهى أي فيجب الاستدبار ومثله الخطيب الشربيني في شرح التنبيه وفي المغني للخطيب والنهاية للجمال الرملي وجب الاستدبار انتهى وهذا أطبق عليه المتأخرون ووقع للشارح في التحفة أنه قاله بالتخير وعبارتها ولولم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه ٣٧٦ قول القفال لو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها وخشى الرشاش جاز قائل

أو الجنوب وهبت الريح من جهة المغرب والمشرق أو في جهة المشرق أو المغرب وهبت من الشمال أو الجنوب (قوله جاز الاستقبال والاستدبار) أي كما قاله القفال في فتاويه وأقره واستشكل ذلك بأن محاذة القبلة حرام ومحاذة الريح مكرهة ولو في حال هبوبها وفي المجموع يكره استقبال الريح بالبول فكيف جاز ارتكاب الحرام لاجتناب ما هو مكرهه وأجاب الشارح رحمه الله بأنه إنما جاز الاستقبال حينئذ لأن عدمه يعود إلى ضرر يلحق المكاف وهو عود الرشاش عليه المنجس لبدنه أو ثوبه فلا إشكال وأما قول المجموع المذكور فمعمول على ما إذا لم يغلب على ظنه عود رشاش ينجسه والاحرم كما هو ظاهر هذا ومحل جواز الاستقبال والاستدبار كما في عرش حيث أمكن كل منهما دون غيره فإن أمكنهما معا وجب الاستدبار كما في قوله فإن تعارضا الخ وسأتي عن سم ما يوافق (قوله فإن تعارضا) أي الاستقبال والاستدبار قال القليوبي لا يخفى أن هذا التعارض لا يتصور وإن ذكره جمع من الفضلاء والعلماء هذا كلامه قال العلامة الأجهو ري أقول يمكن تصوره بأن يكون بمحل لا يمكن فيه من غيرهما كان يكون المحل مستطيلا لجهة القبلة كاللحد فلا يدخله الشخص الامتحر فاجنبه فأما أن يستقبل وأما أن يستدبر وكان الجدار أقل من ثلثي ذراع ولا يمكنه الانحراف إلى غيرهما ويقرب من ذلك أو يعينه ما قاله سم أنه لو قضى الحاجتين لم يجب الامن جهة القبلة فقط انتهى (قوله وجب الاستدبار) كذلك في أكثر كتبه إلا التحفة فإن فيه ما نصه ولولم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول القفال الخ فظاهر الميل إلى التخيير مطلقا لكن الاتيان بعلى يفيد أنه غير مهتمد عنده وقد قال الهاتفي بعد كلام وهذا علم أن ما نقله عن القفال غير مرضي عنده ولذا جاء بعلى كما هي عادته انتهى والحاصل أن الذي

قوله جاز ولم يقل تعين الاستدبار وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافي أحد سوائه الآتي في شروط الصلاة بأن الملحظة

جاز الاستقبال والاستدبار فإن تعارضا وجب الاستدبار

أن الدبر مستتر بالإيين بخلاف القبل وهنا أن في كل خروج نجاسة بأزاء القبلة إذا استنار في الدبر وقت خروجه فاختلغا ثمة لاهنا فإن قلت يرد على ذلك كراهة استقبال

أطبق

القرين دون استدبارهما قلت هذا تناقض

فيه كتب الشيخين وغيرهما فلا يراد أن كان الاصح ما ذكر وعليه فيفرق بأنهم ما علويان فلا يتأتى فيهما ما غلبا بحقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فإنه يتأتى فيها كل منهما ما تخير انتهى وقال ابن قاسم في حواشي التحفة قوله على ما يقتضيه قول القفال الخ قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جاز أي جاز على البديل أي جاز ما أمكن منه ما فان أمكنهما فعل ما في نظيره ونظير ذلك قوله الآتي في الجراح وجناو في القصاص قول انتهى كلام ابن قاسم وفي حاشية الشبرا ملسى على النهاية عند قولهم جاز الاستدبار ما نصه خلافا لابن حجر حيث جزم بالتخير انتهى وفي كونه جزم بالتخير نظر ظاهر أما غير التحفة فقد جزم فيه بتعيين الاستدبار وأما التحفة فقد نقله عن القفال ونبرأ منه باتيان بعلى التي هي من صبيغ التبري ولذلك قال الهاتفي في حاشيته على التحفة بعد أن نقل كلام المغني والإيعاب والنهاية ما نصه وهذا علم أن ما نقله عن القفال غير مرضي عنده ولذا جاء بعلى كما هو عادته انتهى كلام الهاتفي

(قوله ولا يكره استقبالها باستنجااء) هذا مما أطبق عليه المتأخرون ورأيت في مختصر سنن البيهقي الكبرى للشعراني من زيادته على السنن ما نصه ذكر ابن حزم في كتابه أنه يحرم استقبال القبلة في حال الاستنجااء واستدل عليه بحديث سلمان بعد ما أخرجه من جهة مسلم بسنده عن سلمان قال قال لنا المشركون علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة فقال سلمان أجل لقد نهانا أن يستنجي أحدنا بيمينه أو يستقبل القبلة الحديث قال الخافظ الزيلعي كذا رأيت في كتابه مستقبل القبلة بالميم وبها تم الحجة قال وليست هذه اللفظة في مسلم فيما تتبعته من نسخته انتهى قلت ان ثبتت الرواية بالميم فوجه القول بالكرهية طاهر والافهوه وهم من ابن حزم (قوله وجماع) قال في الايعاب وقول الطبري الاقيس الخاق بالتخلي لما فيه من كشف العورة شذا ذلاقا لله كما أفهمه كلام المجموع الى أن قال في الايعاب وفي الاحياء ولا يستقبلها بأكرامها وليتغط بثوب ونبيه عن الاستقبال انما يوافق قول ابن حبيب المالكي بكرهته انتهى (قوله أو حجامه) زاد القليوبي في حواشي المحلى أو اخراج قبيح أو منى أو القاء نجاسة فلا حرم ولا كراهة قال وان كان الاولى تركه تعظيما لها وزاد الشيرازي في حاشيته على نهاية الجلال الرمي اذ في حيض أو نفاس لان ذلك ليس في معنى البول والغائط انتهى قال القليوبي وهل المدي كالبول فيما ذكره فراجعته انتهى وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم لو استقبل القبلة وتغوط فقط كان القبل ساترا فلا حاجة لسترا آخر لان المطلوب حينئذ ستره الدبر وقد حصل ستره بالقبل مر وأقول قضية ذلك أن المعتبر ستر الفرج فقط لا الى السرة فتأمل هذا من مر مع قوله يعتبر كونه ساترا الى سرته ثم راجعته فراجع عن ذلك (قوله أن لا يستقبل الشمس) قال ٣٧٧ الزبدي في حواشي شرح المنهج عند الطلوع أو الغروب لان

الطلوع أو الغروب لان هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف

أطبق عليه المتأخرون في هذه المسئلة وجوب الاستدبار (قوله لان الاستقبال أخش) أي وكما يرى القبل في الستر (قوله ولا يكره استقبالها) أي القبلة وكذا استدبارها (قوله باستنجااء أو جماع أو أفضد أو حجامه) أي أو اخراج قبيح أو منى أو القاء نجاسة أو في حيض أو نفاس لان انتهى عن الاستقبال والاستدبار قيد بحالة البول والغائط وذلك متغ في هذه الامور ومع ذلك فالاولى تركه تعظيما للقبلة (قوله ومن آدابه أي قاضي الحاجة) أي البول والغائط (قوله أن لا يستقبل الشمس) أي عند طلوعها أو غروبها هكذا فهم لان هذه الحالة هي التي يمكن فيها الاستقبال بخلاف ما اذا صارت في وسط السماء فانه لا يمكن استقبالها الا اذا نام على قفاه وحينئذ يبول على نفسه هكذا فهم وكذا القمر لئلا ينهي فلي تأمل (قوله ولا القمر) أي لا يستقبله قال في التحفة شمل كلامهم محاذاة القمر نهرا وهو محتمل ويحتمل التقييد بالليل لانه محل سلطانه وعليه فابعد الصبح ملحق بالليل نظير ما يأتي في الكسوف ثم رأيت عن الفقيه اسماعيل الحضرمي التقييد بالليل وأجاب عما يحتج به للاطلاق من رعاية مامعه من الملائكة بأنه يلزم عليه كراهة ذلك في زوجه ونظر المامعه من الحفظة انتهى فلي تأمل (قوله تعظيما لها) تعليل للدليل المذكور والضهير للشمس والقمر (قوله لانهم من آيات الله تعالى الباهرة) أي كما في الحديث الصحيح (قوله في كراهة ذلك) أي استقبالها حال قضاء الحاجة حيث لا ستر قال في التحفة ومنه السحاب كما هو ظاهر قال سم وقضيته أنه لا يعتبر قرب الساتر وقد يفرق بين السحاب وغيره وله أقرب انتهى قال بعضهم ان أمر الشمس والقمر أخف من أمر القبلة أي فلذا يكتفي بذلك وقضية ذلك أنه لا يكره مطلعا في البناء المانع عن رؤية القمرين (قوله بخلاف استدبارهما) أي الشمس والقمر فانه يكره هذا هو المعتمد من خلاف طويل في ذلك كما سيأتي آنفا (قوله لان الاستقبال أخش) أي لوقوع شعاعها على الفرج عنده دون الاستدبار هذا ما فرق به ابن

لان الاستقبال أخش ولا يكره استقبالها باستنجااء أو جماع أو اخراج ريح أو فصد أو حجامه (ومن آدابه أي قاضي الحاجة) أي البول والغائط (قوله أن لا يستقبل الشمس) أي عند طلوعها أو غروبها (قوله ولا القمر) أي لا يستقبله (قوله لانهم من آيات الله تعالى الباهرة) أي كما في الحديث الصحيح (قوله في كراهة ذلك) أي استقبالها حال قضاء الحاجة حيث لا ستر قال في التحفة ومنه السحاب كما هو ظاهر قال سم وقضيته أنه لا يعتبر قرب الساتر وقد يفرق بين السحاب وغيره وله أقرب انتهى قال بعضهم ان أمر الشمس والقمر أخف من أمر القبلة أي فلذا يكتفي بذلك وقضية ذلك أنه لا يكره مطلعا في البناء المانع عن رؤية القمرين (قوله بخلاف استدبارهما) أي الشمس والقمر فانه يكره هذا هو المعتمد من خلاف طويل في ذلك كما سيأتي آنفا (قوله لان الاستقبال أخش) أي لوقوع شعاعها على الفرج عنده دون الاستدبار هذا ما فرق به ابن

ما اذا صارت في وسط السماء فانه لا يمكن الاستقبال الا اذا نام على

٤٨ - ترسمي - ل * قفاه وصار يبول على نفسه انتهى (قوله ولا القمر) قال الشارح في فتح الجواد ليل زاد الجلال الرمي في النهاية كما يحتمل اسمعيل الحضرمي وفي الامداد قضية اطلاقهم أنه لا فرق في القمر بين الليل والنهار لكن قيد الحضرمي وأقره الزركشي وغيره بالليل قال ولا يعلل الاطلاق لان في حافيه ملكا لان زوجه معهما الحفظة ولا يكره استقبالها وفي التحفة يحتمل الاطلاق ويحتمل التقييد بالليل لانه محل سلطانه وعليه فابعد الصبح ملحق بالليل نظير ما يأتي في الكسوف ثم رأيت عن الفقيه اسمعيل الحضرمي التقييد بالليل وأجاب عما يحتج به للاطلاق من رعاية مامعه من الملائكة بأنه يلزم عليه كراهة ذلك في زوجه ونظر المامعه من الحفظة انتهى (قوله تعظيما لها) قال في شرح العباب وقرق ابن عبد السلام بينهما وبين بقية الكواكب بأنهم ان كانوا حين مطيعين له فواضح اذا تقصرت حرمتها عن حرمة البشر وان كانوا جادين فلهما من الشرف وكثرة المنافع ما ليس لغيرهما على أنه يتعذر ذلك في غيرهما اذا لمندوحة عنه انتهى أقول قد يتأني هذا ما ذكره السيوطي في البدور الساقرة بقوله (قوله بخلاف استدبارهما) قال في الايعاب فرق ابن الصلاح بين الاستقبال والاستدبار بأن الاول أخش لوقوع شعاعها على الفرج عنده دون الاستدبار (قوله لان الاستقبال أخش) جرى عليه في التحفة وقال في الامداد هذا هو المنقول وان كان الاقرب الى المعنى ما في التنقيح من أنه مباح انتهى وفي فتح الجواد للشارح لا استدبارهما عند الجمهور وعلى ما في الروضة لكنه في كتبه المبسوطة نقل عنهم أنه لا كراهة

مطلقاً وصوبه الاسنوى انتهى واعتمد في هذا الشرح من كراهة الاستقبال دون الاستدبار الخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهم
وعند كراهة استدبارهما هو الموقوف في أكثر كتب النووى ونقله في أصل الروضة والمجموع عن الجمهور وجرى الرافعي في الشرح
الصغير والتذنيب على كراهته وجرى عليه النووى في مختصر التذنيب وجرى في العباب على عدم كراهة الاستقبال أيضاً وفاق في
ذلك لما اختاره النووى في التقيح ٣٧٨ والتحقيق قال ولم يذكر الشافعي والاكثر تركه ولا أصل الكراهة لعدم دليل

الصالح قال في الروض ويكره له استقبال القمرين وبيت المقدس واستدبارهما يبول وغائط قال
في الاسنى وتسويته في الكراهة بين استقبال القمرين واستدبارهما هو ما اقتضاه كلام الرافعي بل
صرح به في تذنيبه ووافقه النووى في مختصره غير أنه صرح في أكثر كتبه بما صححه المصنف أي ابن
المقرئ في شرح الارشاد ونقله هو في أصل الروضة عن الجمهور من أن الكراهة مختصة بالاستقبال قال
في المجموع وهو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وقال في نكته انه المذهب وقول الجمهور والصواب
وكانه اعتمد على ما في الروضة نقلاً عن الرافعي بناء على فهمه عنه والرافعي يرى منه كما علم مما مر نبه على
ذلك الاسنوى ثم قال وقد نقل عن الجمهور في كتبه المبسوط أنه لا يكره الاستقبال أيضاً فقال في شرح
الوسيط لم يذكر الشافعي والاكثر تركه فالمختار باباحته وفي شرح المذهب نحوه وفي التحقيق أنه
لأصل للكراهة فدل على أن مانعه في الروضة عن الجمهور ليس موافقاً لما قاله الرافعي وانما هو
من فهمه فالصواب عدم اجتنابهما على خلاف ما في الروضة وأكثر المختصرات انتهى لكن قد علمت أن
المعتمد ما في الروضة من التفرقة بين الاستقبال والاستدبار (قوله وأن لا يرفع ثوبه) أي ومن آدابه عدم
رفع ثوبه الخ فهو عطف على أن لا يستقبل الخ (قوله دفعة واحدة بل شيئاً فشيئاً) قال ابن الرفعة وفيه نظر لان
الصحيح أن كشف العورة في الخلوة لا يجوز زمن غير حاجة وقبل دنوه من الأرض لا حاجة به الى الكشف
انتهى ويمتنع قوله انه لا حاجة به الى الكشف بل حاجته فوق حاجة الغسل عار يافي الخلوة مع امكان الستر وقد
نص الشافعي على أنه لا يجب الستر وقد قال في المجموع انه لا يجب ترك الكشف الى أن يدنو من الأرض
اتفاقاً بل هو مستحب قاله الشهاب الرملي وسيأتي عن الابعاب ما يوافقه (قوله حتى يدنو أي يقرب من
الأرض) أي موضع الجلوس سواء كان في الصحراء أم في البنيان قال بعضهم لكن ينبغي أن يشمر ثيابه
قبل ذلك ما عدا الزراه وقد روى أبو داود ومن طريق الاعمش عن رجل عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان إذا أراد حاجته لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض وأخرجه الترمذي أيضاً وقال انه مرسل (قوله
فينتهي الرفع حينئذ) أي حين اذ دن من الأرض (قوله محافظة على الستر ما أمكن) تعليل لعدم رفع الثوب
دفعة وسبق آنفاً دليله من الحديث (قوله نعم ان خشي تنجسه) أي بدنه أو ثوبه وهذا استدراك من قوله
شيئاً فشيئاً (قوله كشفه) أي الثوب (قوله بقدر حاجته) أي فلا يطلب منه ما ذكر (قوله وله كشفه)
أي الثوب وان لم ينجس (قوله دفعة واحدة ان كان خالياً) أي عن مجرم نظره الى عورته لكن
مع الكراهة كما صرح به في التحفة قال ولا يتخرج على كشف العورة في الخلوة لانه يباح لادني غرض
وهذا منه قال الرملي في غاية البيان وما في نكت التنبيه والكفاية وشرح المحب الطبري من تخريجه
على كشف العورة في الخلوة فيكون محرماً ردياً ان الخلاف انما هو في كشفها بلا حاجة اذا
أطبقوا على جواز الاغتسال عارياً مع امكان الستر ومراعاة رفع الثوب شيئاً فشيئاً أشد حرجاً من
الستر عند الاغتسال انتهى وفي الكردي مثله وزاده الفارقي والجلي (قوله وأن لا يبول ولا
يتغوط مائماً) أي بخلاف الغائط الجامد (قوله في مكان صلب) أي بل في مكان لين وصلب بضم
الصاد وفتحهما مع سكون اللام فيهما قال بعضهم ويجوز ضبطه بفتح الصاد وضم اللام بصيغة الفعل

عليها وخبر النهى عنه
ضعيف بل باطل وصوبه
الاسنوى وأطال في رد
ما في الروضة وفي التحفة
وغيرها محل الكراهة هنا
حيث لا سائر كالقبلة
بل أولى ومنه السحاب
كما هو ظاهر انتهى قال

(و) أن (لا يرفع ثوبه)
دفعة واحدة بل شيئاً فشيئاً
(حتى يدنو) أي يقرب
(من الأرض) فينتهي
الرفع حينئذ محافظة على
الستر ما أمكن نعم ان خشي
تنجسه كشفه بقدر حاجته
وله كشفه دفعة واحدة
ان كان خالياً (و) أن
(لا يبول) ولا يتغوط مائماً
(في مكان صلب)

ابن قاسم في حشواشي
التحفة فضيته أنه لا يعتبر
هنا قرب السائر وقد
يفرق بين السحاب
وغيره ولعله أقرب انتهى
(قوله دفعة واحدة) قال
في التحفة فان دفعه
دفعة قبل دنوه كرهه الا

الماضي

لخشيتة نحو تنجس ولا يتخرج على
كشف العورة في الخلوة لانه يباح لادني غرض وهذا منه انتهى أي حيث كان خالياً عن مجرم نظره اليها كما سيأتي في كلامه وعبارة
الامداد يجوز كشف ثوبه دفعة واحدة اذا كان خالياً قطعاً ولا يتخرج على خلاف في كشف العورة في الخلوة خالياً كما في الكفاية
لانه في الكشف لغبر حاجة انتهت وفيه أيضاً وسدله كذلك قبل انتصابه محافظة على الستر بحسب الامكان انتهى وهذا سيأتي في كلام
المصنف والشارح (قوله صلب) بفتح فسكون

(قوله ونحوه) قال في الايعاب أو بأن يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يأمن عود الرشاش اليه للاتباع ويسن أن يرثه موضعاً لينا لقضاء حاجته للامر بذلك الخ (قوله وان لا ينظر الخ) أي بلا حاجة (قوله ولا لفرجه) قال في الايعاب للخلاف في تحريمه (قوله ولا يستاك) قال في شرح العباب لانه يورث النسيان قال ومن الآداب مقالة المحب الطبري تفقهها وأقره الاسنوي وغيره أن لا يأكل ولا يشرب حينئذ ومنها أن يضع رداءه قاله صاحب النصال وان يجلس على نشز وأن لا يزيق في بوله فانه يخاف منه آفة كما نقله الاذري وتقل غيره عن الحكميم الترمذي انه يتولد منه الوسواس وصفرة الاسنان وأن لا يقول أهرقت الماء بل لت للهي عنه من طريق ضعيف فقول الاذكار يكره فيه نظر وان حكاه في البحر عن بعض أصحابنا وزعم انه كذب لان البول ٣٧٩ ليس بماء لانظر اليه لانه يسمى ماء مجازا

باعتبار ما كان فلا كذب فيه على أنه جاء عن جمع من السلف انتهى (قوله لانه يورث الباسور) عبارة شرح العباب له بلا

لثلاثين شش فان لم يجد غيره دقه بمحجر أو نحوه (و) ان لا ينظر الى السماء ولا الى فرجه ولا الى ما يخرج منه ولا يعبت بيده ولا يلتفت يمينا ولا شمالا ولا يستاك لان ذلك كله لا يليق بحاله ولا يطيل قعوده لانه يورث الباسور (وأن يدل ثوبه) شيا فشيأ (قبل انتصابه) كما مر (ويحرم البول) ونحوه في المسجد ولو في اثناء لان ذلك لا يصلح له

الماضي كظهر (قوله لك لا يترشش) أي البول أو الغائط المائع فينجسه قال في الاسنى ونحوه استترهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين (قوله فان لم يجد) أي مر يد قضاء الحاجة (قوله غيره) أي غير المكان الصلب (قوله دقه بمحجر أو نحوه) أي كان يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يأمن عود الرشاش اليه للاتباع (قوله وان لا ينظر الخ) أي بلا حاجة (قوله الى السماء) الظاهر ان المراد بها جهة العلو لا خصوص الجرم المعهود (قوله ولا الى فرجه) أي للخلاف في تحريمه (قوله ولا الى ما يخرج منه) أي من الفرج يعني البول والغائط (قوله ولا يعبت بيده) الظاهر أن اليد ليست قيد بل الرجل كذلك فقال بعض الفضلاء ويكره الاشتغال فيها هو فيه من نقط ابط أو غيره لثلاثين شش في خروج الحدث والمقصود الاسراع في الخروج من ذلك المحل بذلك وردت السنة قال الامام أبو عبد الله القرشي اذا أراد الله بعد خيرا يسر عليه الظهارة اه (قوله ولا يلتفت يمينا ولا شمالا) أي لا يليق بحاله كما سيأتي ومن الآداب أيضا أن لا يأكل ولا يشرب حينئذ وأن يضع رداءه وأن يجلس على نشز وان لا يزيق في بوله فانه يخاف منه آفة ونقل أنه يتولد منه صفرة الاسنان وأن لا يقول أهرقت الماء بل لت للهي عنه من طريق ضعيف فقول الاذكار يكره فيه نظر وان حكاه في البحر عن بعض أصحابنا وزعم انه كذب لان البول ٣٧٩ ليس بماء لانظر اليه لانه يسمى ماء مجازا

حاجة قائما كان أو قاعدا لما في المذهب وغيره عن لقمان الحكيم ولم يكن نبيا اتفاقا الا ما شذبه عكرمة انه يورث وجعا في الكبد

ويحدث منه الباسور (قوله ولو في اثناء) أشار بلوا الى خلاف في ذلك وعبارة المطلب لابن الرفعة وهمل ذلك على وجه النسيان أو التحريم فيه لابن الصباغ احتمالا لوجه الاول القياس على الفصد والحجامة ووجه الثاني أن ذلك يستقبح فيه وهذا اختياره الشاشي وغيره وحزم به في النعمة في باب الاعتكاف ونقله العبدري فيه عن اكثرين ولا خلاف أن البول في الاناء في غير المسجد مباح الخ وفي شرح العباب للشارح الحق به أي المسجد المحب الطبري الصفا والمرارة وقزح فيحرم قضاؤها في ذلك بخلاف عرفة ومزدلفة ومني لسعتهما زاد في الامداد نتيجة أن محل الرمي كقزح وقضية اطلاقه حرمة ذات في جميع السنة ويوجه بأنها محال شريفة ضيقة فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبقي الوقت

الاحتياج اليها فيؤذى حينئذ انتهى ونقله الجلال الرملي جميعه في النهاية ثم قال ويظهر أن حرمة ذلك مفرغة على الحرمة في محل جلوس الناس وسياق أن المرجح الكراهة وقال ابن قاسم في حواشي المنهج عقبه فلي تأمل فإن البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب ويجرى في التحفة على الحرمة أيضا (قوله كما في خبر مسلم) أي أن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر وإنما هي لذلك كراهة تعالى وقراءة القرآن (قوله بشرطه) يصح ٣٨٠ أن يكون قيدا في القليل والكثير لا اشتراط كون القليل من غير المغلط والكثير

أي البول ونحوه (قوله كما في خبر مسلم) لفظ الحديث أن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر وإنما هي لذلك كراهة وقراءة القرآن (قوله أي لمزيد استقذاره) أي البول وأي في مثل هذه العبارة ليست تفسيرية بل هي بمعنى أيضا أفاده الشيخ عبد ربه وذكر بعضهم أنها للفصل بين الكلامين (قوله بخلاف الفصد فيه) أي في المسجد (قوله في الاناء) أي فانه لا يجوز وبعبارة الاسني ويجوز الاحتجام والفصد فيه في اناء قال في الاصل وهو خلاف الاولى بل جزم في المجموع بكراهته وكالحجامة والفصد ما في معناه فيما يظهر وكاستحاضة وفتح دمل ونحوهما من سائر الدماء الخارجة من الآدمي للحاجة وبدل له مارواه البخاري أن بعض نساء النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف معه وكانت مستحاضة فرجها وضعت الطست تحتها وهي تصلى أماما ليس في معناه فلا يجوز إخراجها فيه كما سبأني بعضه وقد نقل النووي في مجموعته تحريم ادخال النجاسة المسجد لما فيه من شغل هواء المسجد بها مع زيادة القبح وظاهر أن محله إذا لم تكن حاجة بدليل جواز ادخال النمل المتنجسة فيه إذا أمن التلويث فإن لوث الخارج بما ذكر المسجد أو بال فيه ولو في طست حرم الخ قال في الخادم خرج بالفصد والحجامة غيرهما من الدماء كالذبح في القصاص فانه لا يجوز في المسجد كما ذكره الرافعي في الجنائيات وهذا كله بالنسبة للآدمي فاما ذبح الدابة في المسجد فممنوع لانه لا يؤمن نفور الدابة وتلويثها للمسجد ونقله الشهاب في حواشي الاسني (قوله لان الدم أخف) أي من البول والغائط وعبارة الاسني وإنما حرم البول فيه في اناء بخلاف الفصد والحجامة لان دمهما أخف منه لما أنه يعني عنه في محلهما وإن كثرت ولا أقبح منهما ولهذا لا يمنع من الفصد متوجه القبلة بخلاف البول (قوله ولذا) أي لاجل كون الدم أخف من البول (قوله عني عن قليله وكثيره) أي الدم بخلاف البول فانه لا يعني مطلقا كما سبأني (قوله بشرطه) أي العفو قال الكردى يصح أن يجمع له قيدا في القليل والكثير لا اشتراط كون القليل من غير المغلط وعند الرملي من غير دم المنافذ الا الاستحاضة وشرط العفو عن الكثير أن لا يكون أجنيا وأن لا يختلط بأجنبي ولا يحصل بفعله والاعني عن قليله فقط ومثل المسجد في ذلك كما في الايعاب رجبته لا حريمه انتهى بحر وفه (قوله ويجرم ذلك) أي البول ونحوه (قوله على القبر المحترم) أي وهو قبر المسلم يعني على نفس القبر قال الأذري ويجب أن يحرم عند قبور الانبياء وتشتد الكراهة عند قبور الاولياء والشهداء قال والظاهر تحريمه بين القبور المنكر ونبشها لا اختلاط ترابها بأجزاء الميت انتهى أسني ومثله في التحفة قال سم ظاهره حرمة البول على أجزائه ولو صديدا أو دما وهو ليس ببعيد لانها أجزاء محترمة لكن لعل محل هذا اذا تحقق وجود الأجزاء في محل البول أو ظن ذلك دون ما اذا شك (قوله ويكره عند القبر المحترم) أي قربه وفي الايعاب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعمله في الحديث بأنه ماوى الجن قبل وتحت الميزاب وفي البالوعة زاد في التحفة وعلى رأس الجبل انتهى (قوله احترامه) أي للقبر وهو تعليل لما قبله (قوله ويكره البول والغائط قائما للعدو) الحديث عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعدا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي وهو أحسن شيء في الباب وأصح انتهى قال بعضهم أي لم يكن موافقا على ذلك بل كان يتفق

أن لا يكون أجنيا ولا يحصل بفعله ولا يختلط بأجنبي والاعني عن القليل فقط ومثل المسجد في ذلك كما في الايعاب الشارح رجبته لا حريمه (قوله ويجرم ذلك) أي البول ونحوه (قوله على القبر المحترم) أي نفسه وفي كما في خبر مسلم أي لمزيد استقذاره بخلاف الفصد فيه في الاناء لان الدم أخف ولذا عني عن قليله وكثيره بشرطه (و) يجرم ذلك (على القبر المحترم) ويكره عند القبر المحترم احتراما له (و) يكره البول والغائط (قائما للعدو)

الامداد للشارح والنهاية للجمال الرملي والعبارة لها وألحق الأذري بحثا البول الى جداره بالبول عليه وأقره وفي الايعاب للشارح اذا مسه انتهى أي البول وفي التحفة وبقرب قبر نبى وفي حواشي المنهج لابن قاسم وبحث حرمة بقرب قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام وليس يبعد وفي التحفة

منه

أيضا قال الأذري وبين قبور نبشت لا اختلاط ترابها بأجزاء الميت انتهى قال ابن قاسم في حواشي

المنهج وظاهره حرمة البول على أجزائه ولو صديدا أو دما وهو ليس ببعيد لانها أجزاء محترمة لكن لعل محل ذلك اذا تحقق وجود الأجزاء في محل البول أو ظن ذلك دون ما اذا شك انتهى وفي التحفة أيضا يجرم التبرع على محترم كعظم انتهى أي لانه ما كثر الجن زاد في الامداد والنهاية مما يمنع الاستنجاء به انتهى (قوله عند القبر المحترم) قال في التحفة وتشتد الكراهة في قبر ولى أو عالم أو شهيد قال في الايعاب للشارح ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعمله في الحديث بأنه ماوى الجن قبل وتحت الميزاب وفي البالوعة انتهى

(قوله خلاف الأكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم) بل ورد بسند جيد عن عائشة رضي الله عنهما ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 القاعدة أي في منزله كما قاله البيهقي وعليه يحمل ما صح أيضا عنها ما بال صلى الله عليه وسلم قائما منذ أنزل عليه القرآن قال الشارح في الإيعاب
 وبجمله على ما ذكرناه من أن علمها مع أن غيرها حفظه عنه صلى الله عليه وسلم خارجا عن جاعن بينهما في المدينة اندفع القول بأنه منسوخ
 وفي اقتضاء هذه العلة للكرهية نظر إذا انتهى وخبره صلى الله عليه وسلم أن يقول الرجل قائما ضعفه البيهقي وغيره وكذا أخبر بنبيه
 صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما رآه فعله (قوله كاستشفاء) قال في الإيعاب سبب قيامه صلى الله عليه وسلم لاستشفائه من وجع
 الصلب جريا على عادة العرب كما قال الشافعي رضي الله عنه وفي الإحياء ٣٨١ عن الأطباء أن بولة في الحمام شتاء قائما خير

من شرب دواء أو علة
 بما يضره كما في صحيح
 الحاكم لكن ضعفه
 الدارقطني والبيهقي أي
 باطن ركبته مثني مأبض
 بموحدة فمجمعة كسجد

لأنه خلاف الأكثر من
 أحواله صلى الله عليه وسلم
 أمام العذر كاستشفاء أو
 فقد محل يصلح للجلوس
 أو خشية خروج شيء من
 السبيل الآخر لجلوس أو
 كون البول أحرقه فلم يتمكن
 من الجلوس فباح وعليه
 أو على بيان الجواز بحمل
 بوله صلى الله عليه وسلم
 قائما لما أنى سباطة قوم
 (و) يكره ذلك (في متحدث
 الناس) كما مر بدليله نعم
 أن كانوا يجتمعون

(قوله أو على بيان الجواز)
 كما يحسنه النووي وهو
 الأولى لما مر عن عائشة
 وقال بعض محققين
 الحديث من المتأخرين
 هو الاظهر لأن أكثر

منه أحيانا فلم تطلع عليه عائشة رضي الله عنها ولذا أنكرت (قوله لأنه) أي البول قائما (قوله خلاف
 الأكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم) قال العلامة الكردي في اقتضاء هذه الكراهة نظر إذا انتهى
 وخبره صلى الله عليه وسلم أن يقول الرجل قائما ضعفه البيهقي وكذا أخبره صلى الله عليه وسلم
 لعمر رضي الله عنه لما رآه فعله انتهى وتنظيره يعلم جوابه مما مر عن المغني عند قول الشارح ولا يظيل قعوده الخ
 (قوله أمام العذر) مقابل العذر (قوله كاستشفاء) تمثيل للعذر أي من وجع الصلب فقد روى
 الشافعي وأحمد رضي الله عنهما أن العرب كانت تستشفى به لوجع الصلب (قوله أو فقد محل يصلح
 للجلوس) أي كان يكون المحل صلبا ولا يمكنه دفعه بالحجر فيعاف من الجلوس تطاير البول إليه (قوله
 أو خشية خروج شيء من السبيل الآخر) أي الدبر في البول والقبل في الغائط (قوله لو جلس) أي
 بخلاف لو قام (قوله أو كون البول أحرقه) أي حصره كما عبر به في فتح الجواد قال في المختار وأحصره بوله
 أو مرضه أي جعله يحصر نفسه (قوله فلم يتمكن من الجلوس) كالنفسير لأحرقه (قوله فباح) جواب أمام
 العذر أي أنه أن يقول قائما بلا كراهة بل ولا خلاف الأولى قاله في الاستسنى (قوله وعليه) أي على العذر
 بأمثله فقد ان بوله صلى الله عليه وسلم قائما للاستشفاء من وجع الصلب وروى الحاكم والبيهقي عن أبي
 هريرة قال قال أنس بن مالك صلى الله عليه وسلم قائما لو جع كان في مأبضه أي باطن ركبته فكانه لم يتمكن من
 الجلوس وضعفه الدارقطني والبيهقي وقيل لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجد مكانا يصلح للقعود لكون المكان
 الذي يليه من السباطة عاليا فمن أن يرتد إليه شيء من بوله وبه جزم ابن حبان وقيل إنما قال قائما لأنها حالة
 يؤمن معها خروج الريح بصوت فعل ذلك لكونه قريبا من الديار ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر قال
 البول قائما أحسن للدبر أفاده بعض المحققين (قوله أو على بيان الجواز) كما يحسنه النووي وقال بعض
 محققى الحديث من المتأخرين هو الاظهر لأن أكثر أحواله البول قائما (قوله الكردى) ولعله مرادة
 ببعض الحفاظ ابن حجر انظر فتح الباري (قوله يحمل بوله صلى الله عليه وسلم قائما لما أنى سباطة
 قوم) بضم السين المهملة الموضع الذي يلقى فيه نحو القمامة والتراب والحديث رواه الستة عن حذيفة
 رضي الله عنه بلفظ أنى سباطة قوم فبال قائما ثم دعاء ففسح على خفيه قال أبو داود وقال مسدد قال
 فذهبت أتابعه فدعاني حتى كنت عند عقبه من شرح الإحياء (قوله ويكره ذلك) أي قضاء الحاجة (قوله
 في متحدث الناس) بفتح الدال أي مكان تحدثهم قال في الإيعاب وفي معناه كل موضع يعتاده الناس
 لمصالحهم كالوقاية من نحو حر أو برد أو كالمعيشة أو المبيت فيه كردى (قوله كما مر) أي في شرح قول
 المصنف وطريق (قوله بدليله) أي من قوله صلى الله عليه وسلم انتقوا اللعائن فلو قدم المصنف هذه المسئلة
 هناك لكان أولى (قوله نعم أن كانوا يجتمعون) استدراك على كراهة قضاء الحاجة في المتحدث (قوله

أحواله البول قائما) (قوله سباطة قوم) الحديث ورواه الشيخان وغيرهما وفي رواية غيرهما ففجع رجله أي فرقهما أو باعد بينهما
 والسباطة بضم السين الموضع الذي يلقى فيه نحو القمامة والتراب والغالب أنها سهلة لينة قال الشارح في الإيعاب وإضافة السباطة إليهم لكونها
 بقاء دورهم وينتفع بها عموم الناس فلاضافة إليهم للاختصاص واستشكاله بأن البول يوهى الجدار فيه أضرار كبير ليس في محله لأنه
 إنما قال فوقها لا في أصله كما صرح به رواية أبي عوانة في صحيحه أو لأنهم لم يكن لهم وهم قطعاً يرضون ذلك منه صلى الله عليه وسلم على أنه
 يجوز له التصرف في مال أمته لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم لكنه لم يبعد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم إلى أن
 قال في الإيعاب وببحث الأذرى حرمة قائما أي بلا عذر إذا علم أنه يتلوث به ولا ماء أو ضاق الوقت أو اتسع وحرمانا التضمخ بالنجاسة عبثا
 انتهى ما أردت نقله من الإيعاب (قوله في متحدث الناس) بفتح الدال أي مكان تحدثهم قال في الإيعاب وفي معناه كل موضع يعتاده الناس
 لمصالحهم كالوقاية من نحو حر أو برد أو كالمعيشة أو المبيت به (قوله أن كانوا يجتمعون به) قال في الإيعاب بل لو قيل بئذ تنفروا عنهم عن ذلك

على معصية) أى كشر بخر وأخذ مكس (قوله فلا بأس) أى لا كراهة (قوله بقضاء الحاجة في متحدثهم) أى المجتمعين على المعصية (قوله تنفير لهم) بل ولا يبعد نيب ذلك ولو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن منعهم من الاجتماع لمحرّم وتعين طريقا لدفعهم لم يبعد من عش (قوله ومراثة) دخول على الميت والضمير للحال والشان (قوله يكرهه) أى لقاضى الحاجة (قوله أن يتكلم) أى لغبر ضرورة أو حاجة (قوله حال قضاء حاجته) أى بخلافه لافى هذه الحالة على ما مر قال بعضهم المعتمد الكراهة حال قضاء حاجته وقبله وبعده (قوله فاذا عطس حينئذ) أى حين قضاء حاجته عنده أو حين كونه فى محل قضاء الحاجة على قول البعض المذكور وعطس من بابى ضرب ونصر وانما أمر العطاس بالجد لما حصل له من المنفعة بخروج ما احتقن أى اجتمع فى دماغه من البخر ب ج (قوله بقلبه) أى ويثاب عليه وقولهم الذ كر القلى لاثواب فيه محمول على المالم يطلب بخصوصه وهذا مطلوب بخصوصه ع ش على م ر قال الشيخ الامير المالكى سألت شيخنا المولى أى الشافعى كيف تقولون ذلك مع أن الذ كر القلى عند أهل الله أفضل من الذ كر اللسانى فأجبنى بأن مراد أئمتنا أن الثواب المترتب على اسماع النفس لا يحصل وأما أصل الثواب فلا بد منه وهو جواب حسن انتهى عمدة الفتاوى الحديثية الذ كر بالقلب لأفضلية فيه من حيث كونه ذ كر امتعابا لفظه وانما فيه فضيلة من حيث استحضاره لمعناه من تزيه الله واجلاله بقلبه وبه ذ ا يجمع بين قول النووى المذكور أى فى شرح مسلم أن ذ كر اللسان أفضل من ذ كر القلب وقولهم ذ كر القلب لاثواب فيه فن نفى عنه الثواب أراد من حيث لفظه ومن أثبت فيه ثوابا أراد من حيث حضوره بقلبه كما ذ كرناه فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق فى جميع ذلك بين المعذور وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ولا يحرك لسانه) ظاهره أنه لو حرك لسانه وأن يسمع نفسه كان منهيًا عنه قال ابن عبد الحق وليس كذلك انتهى * قلت ويمكن الجواب بأن تحريك اللسان إذا أطلق انصرف إلى ما يسمع نفسه لأن التحريك إذا لم يسمع به نفسه لا أثر له حتى لا يحنث به من حلف لا يتكلم ولا يجزئه فى الصلاة لكونه لا يسمى قراءة ولا ذ كر إلى غير ذلك من الأحكام قاله ع ش على النهاية والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ فصل فى الاستنجاء ﴾

استعمال من طلب النجاء وهو التخلص من الشئ قال الكردى هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

قال الشهاب الخفاجى فى حواشى البضاوى وسره كما فى شرح المفصل أن أى تفسيرة فينبغى أن يطابق ما بعدهما قبلها والأول مضموم فالثانى مثله وإذا شرطية وإذا جعلت تفسيرا نظر المآل المعنى فتعلق قول المخاطب على فعله الذى ألقاه بالضمير فيستحيل فيه الضم انتهى وقد ذيلهما ببعضهم بيتهين يقال هذا إذا كان مبنيًا للفاعل * والفتح والضم فى المجهول منه قفى وما أنى مسند آمنه لقائله * فليس فيه سوى ضم فلا تخف

(قوله يجب) أى على سبيل الشرطية وعبر بالوجوب مراعاة لدقوله أبى حنيفة والمزنى من أئمتنا رضى الله عنهم ما بعدم وجوبه قياسا على الأثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر لا يجزئ مع وجود الماء وذهب بعض العلماء إلى تعين الحجر قاله البرماوى (قوله لا على الفور) كذا فى النخعة والنهاية والمغنى وغيره لأنه يجوز تأخيرها عن الوضوء بخلاف التيمم كذا علمه الشهاب الرملى فليتأمل

(قوله)

على معصية فلا بأس بقضاء الحاجة في متحدثهم تنفير لهم ومراثة يكرهه أن يتكلم حال قضاء حاجته (فاذا عطس) حينئذ (حمد الله) تعالى (بقلبه) ولا يحرك لسانه

﴿ فصل فى الاستنجاء ﴾ (يجب) لا على الفور

القبض بقدر الامكان لم يبعد انتهى

﴿ فصل فى الاستنجاء ﴾

هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

استعمال من طلب النجاء وهو التخلص من الشئ قال الكردى هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

استعمال من طلب النجاء وهو التخلص من الشئ قال الكردى هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

استعمال من طلب النجاء وهو التخلص من الشئ قال الكردى هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

استعمال من طلب النجاء وهو التخلص من الشئ قال الكردى هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

استعمال من طلب النجاء وهو التخلص من الشئ قال الكردى هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

استعمال من طلب النجاء وهو التخلص من الشئ قال الكردى هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

استعمال من طلب النجاء وهو التخلص من الشئ قال الكردى هو لغة من نجوت الشجرة وأنجيتها أى قطعها فكان المستنجى يقطع الذى عنه وقيل من النجوة وهو ما ستر عن الأرض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار والاستطابة إزالة الخارج من الفرج عنه بماء لكن الاستجمار يختص بالأحجار مأخوذ من الجمار وهى الحصى الصغار والأولان يعمان الماء والحجر انتهى وتعتبر به الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من دودو بعر بلا لوث وكروها من خروج الرج وحراما بالمطعم المحترم ومباحا وهو الأصل قاله البرماوى فتأمل * تنبيه * قول الكردى أى قطعها بضم التاء على الأشهر فى المفسر بأى بخلاف المفسر بأذا إذا كنبت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تمكن بأذا يؤم تفسره * ففتحك التاء فيه غير مختلف

(قوله عند ارادة نحو الصلاة) أي مما يتوقف على الطهر كطواف وسجدة تلاوة وشكر زاد في التحفة أوضيق وقت قال وحينئذ لو تعين الماء وعلم أن ثمة من لا يغض بصره عن عورته لم يعذر بخلاف نظيره في الجمعة لأنهم توسعوا فيها بأعذار هذا أشد من كثير منها بخلاف إخراج الصلاة عن وقتها انتهى قال في شرح العباب قال في المجموع أو الطهارة واعترض بأنه لا يتأتى إلا على المرحوح السابق آنفاً أنه من واجبات الوضوء انتهى وفي النهاية للجمال الرمي بجوز تأخير عن وضوء السليم كما تقدم بخلاف التيمم ونحوه انتهى وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم مانصه **فرع** المعتمد أنه يجب تقديم الاستنجاء على وضوء الضرورة مرة مر انتهى وفي التحفة مقدم ما وجوبه بأعلى طهر سلس البول ومتميم ونداب في غيره انتهى فيحمل كلام المجموع المذكور على وضوء الضرورة فلا يكون ضعيفاً أو يحمل على ما إذا أراد الأكل إذ تقدمه مندوب قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج وكذا أي يجب الاستنجاء عند خوف الانتشار والتضمخ فيما يظهر انتهى وهذا قدرأته في بعض نسخ هذا الشرح حيث قال عند خشية تنجس غير محله انتهى قال الحلبي في حواشي المنهج وإن كان يجوز فيه الحجر لأن هذا وإن لم يكن من التضمخ الذي هو استعماله في بدنه لغير عذر إلا أنه ملحق به انتهى ومراده عند خشية الانتشار والتضمخ لا مطلقاً وفي الإيعاب للشرح واستشكل عدم وجوبه بأنه لا يلتزم مع حرمة التضمخ بالنجاسة ويرد بان التضمخ بها التماجرم وتجب إزالته فوراً إن كان عبثاً وأما ما احتجج إليه كما هنا فلا يحرم ولا يجب إزالته فوراً ولا يقال ٣٨٣ في تأخير إزالته تضمخ بغير حاجة لأنه لما

لم يتعد به لم ينسب في تركه إزالته إلى تقصير على أنه سو مح في هذه النجاسة بما لم ينسأح به في غيرها انتهى وفي حواشي شرح

بل عند خشية تنجس غير محله وعند ارادة نحو الصلاة (الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السبيلين) ولونادرا كدم

المنهج لابن قاسم لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يجب الاستنجاء بالحجر فوراً الشلحيف

(قوله بل عند خشية تنجس غير محله) ظاهره أنه لا فرق بين أن يجد ما يحفف به المحل أم لا لكن عبارة التحفة ويظهر أنه لو احتاج في نحو المشي لمسك الذكر المتنجس بيده جاز أن يسرع عليه تحصيل حائل يقيهه النجاسة انتهى وكتب عليه سم ما حاصله وقد يقال وكذلك لم يسرع وهو موافق لظاهر إطلاق مر (قوله وعند ارادة نحو الصلاة) أي مما يتوقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة قاله الكردي وظاهره وجوب الاستنجاء عند ارادة مس المصحف ولعله ليس مراد آخر قال في التحفة أوضيق وقت وحينئذ لو تعين الماء وعلم أن ثمة من لا يغض بصره عن عورته لم يعذر بخلاف نظيره في الجمعة لأنهم توسعوا فيها بأعذار هذا أشد من كثير منها بخلاف إخراج الصلاة عن وقتها انتهى وفي ع ش على النهاية قوله عند القيام إلى الصلاة أي حقيقة أو حكماً بأن دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في أول وقتها والحاصل أنه بدخول الوقت يجب الاستنجاء وجوباً بموسماً بسعة الوقت ومضيقاً بضيقه كقبية الشروط ولو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء بخفف بوله في يده حتى لا يصيبه جاز (قوله الاستنجاء) فاعل يجب قال العلامة البرماوى وأركانه أربعة مستنج ومستنج منه ومستنجى به ومستنجى فيه فالمستنجى هو الشخص والمستنجى منه البول أو الغائط والمستنجى به الماء أو الحجر والمستنجى فيه القبل أو الدبر (قوله من كل رطب) أي بشرط كونه ملوثاً قال ابن الرفعة في المطلب أي في رأى العين احترازاً عما لا يشاهد تلويثه ولكن هو موجود في نفس الأمر انتهى كردي (قوله خارج من أحد السبيلين) أي القبل والدبر (قوله ولونادرا) أي ولو كان الخارج الملوث نادراً وهذا بما يفيد أن الخلاف في وجوب الاستنجاء من النادر وليس كذلك بل الخلاف في أجزاء الحجر وعنده قاله الحلبي وأشار الشيخ عطية للجواب عنه بأن الغاية للرد من حيث الاستنجاء بالحجر وللتعميم من حيث الاستنجاء بالماء فليتأمل (قوله كدم) أي حياً أو نفاساً أو استعاضة وقول ابن الرفعة الحجر لا يصل إلى مدخل الذكر ممنوع لأنه على فرض تسليم عدم وصول الحجر إليه الحرقه تقوم مقام الحجر كما سيعلم

الخارج فيمتنع الاستنجاء بالحجر فيلزم فعل الصلاة بدون الاستنجاء **فرع** لو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء بخفف بوله في يده حتى لا يصيبه جاز م ر (قوله رطب) قال في الإيعاب إن كان ملوثاً وفي المنهاج لا استنجاء لدود وبعير بلاوث في الاطهر انتهى وفي المطلب لابن الرفعة وقوله ملوث أي في رأى العين احترازاً عما لا يشاهد تلويثها ولكن هو موجود في نفس الأمر (قوله ولونادرا) قال ابن الرفعة في المطلب قوله نادراً كان أو معتاداً هو مما لا خلاف فيه عند ناسواء كان خارجاً من قبل أو دبر قال الشافعي في المختصر فإن جاء من الغائط وخرج من ذكره أو دبره شيء يستنجى بالماء أو يستطيب بثلاثة أحجار نعم حكى عن أبي حنيفة أنه مستحب ويحكى عن المزني وهور واية عن مالك انتهى ما أردت نقله من المطلب ويمكن أن يكون أشار بقوله ولونادرا إلى الخلاف في أجزاء الحجر في النادر فهو قيد لقوله أو بالحجر قال الرافعي في الشرح الكبير وإن كان ملوثاً فينظر إن كان نادراً كالدمل والقيح فقولان محققهما يجوز الحجر انتهى (قوله كدم) أي كدم الاستعاضة ودم البواسير ولا نظر إلى كون ذلك إذا وقع دم قال في الإيعاب قضية إطلاقه كالصحاب أنه لا فرق بين قليل الدم وكثيره ولا بين الخارج من الدبر أو الفرج لكن محله في غير نحو الدم القليل الخارج من غير معدن النجاسة للعفو عنه حينئذ كما يأتى بسوطاً في شروط الصلاة ويؤيده قول ابن العماد لو استنجى بماء ثم خرج منه دم يسير من باطن الذكر لرجحته أو قرحة لامن المثانة عني عنه ولا يجب إزالته بالحجر لأنه أولى من قليل الدم في نحو الثوب لأن هذا يعني فيه عن أثر البول والغائط وقد نص الشافعي

رضي الله عنه على طهارة باطن الذكر والمراد بطهارة ذلك أنه لا أثر له مادام باطنه بخلاف ما لو أدخل فيه بعض عودو بقي بعضه خارجا لان الصلاة حينئذ باطلة كما مر الى آخر ما قاله في الإيعاب ومن النادر أيضا القبح والمذى والودى وغير ذلك (قوله على الاصل) أى في إزالة النجاسة وشمل ذلك ما عزم من سبق الكلام عليه في مبحث المياه (قوله لما صح) الخ رواه الشافعي وغيره (قوله وان كان المحل رطبا) أشار بان الى خلاف فيه قال الجلال الرملي في النهاية قال ابن الرفعة لم يفرق الاصحاب بين أن يكون المحل رطبا أو يابساً ولو قيل بوجوده عند رطب المحل لم يبعد كما قيل به في دخان النجاسة وهو مردود فقد قال الحرثاني أنه مكروه وصرح الشيخ نصر بن أثير فاعله والمعتمد الاول وعلم من ذلك عدم الاستنجاب منه أيضاً وان كان المحل رطبا والا فالكرهية وأطال الكلام الشارح في شرحه على ذلك ثم قال والحاصل ان الاقرب الى كلام الاصحاب انه لا يسن الاستنجاء منه مطلقا وان كان للتفصيل السابق وجه وجهه وفي التحفة ويكره من الريح الان خرج والمحل رطب فلا يكره وقيل يكره وبحسب وجوه شاذو ذكر الشارح في السير من التحفة في فصل في مكر وهات الخ أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس منامن استنجى من الريح وذكر أن الاولى أن لا يفعل لكن لم يقيده برطوبة المحل ورأيت في بعض نسخ الامداد للشارح لكن يسن في نحو البعرة والريح مع الرطوبة ٣٨٤

وان أطلق في البحر كراهة الاستنجاء منه خروجا من الخلاف انتهى وفي فتح الجواد بديل يكره من الريح نعم يسن منه ان كان المحل رطبا ومن نحو بعرة

(بالماء) على الاصل (أو بالمحجر) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم واستنج بثلاثة أحجار وخرج بالربط الريح وان كان المحل رطبا ونحو البعرة الجافة فلا يجب الاستنجاء من ذلك لكنه يسن من نحو البعرة وبأحد السيلين الثقب المفتحة وقبل المشكل

من كلام المؤلف وتعين الماء في بول الثيب الذي وصل الى مدخل الذكر ليس لاجل عدم وصول الحجر لمدخل الذكر بل لانتشار البول ونجاسته ومجاوزه محل المعناد م ر (قوله بالماء) شمل ما عزم من كرهه عند الشارح والخطيب وخلاف الاولى عند الزياي لما قيل انه يورث الباسور (قوله على الاصل) أى حاله كونه جاريا على الكثير الغالب وكان مراد به هذا انه اذا كان كذلك يستغنى عن الدليل وفيه نظر جمل عن شيخه وعبارة الكردي أى في إزالة النجاسة والا كنفاء فيها بالحجر في الاستنجاء رخصة خارجة عن الاصل انتهى (قوله أو بالمحجر) أشار بأولى أن الواجب أحدهما وشمل الحجر حرجا الحرم (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) أى فيما رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله وليستنج بثلاثة أحجار) ولان النبي صلى الله عليه وسلم جوزه به حيث فعله كبار رواه البخاري (قوله وخرج بالربط الريح وان كان المحل رطبا) قال في التحفة يكره من الريح الان خرج والمحل رطب فلا يكره وقيل يكره وبحسب وجوه شاذو وفي الإيعاب والحاصل ان الاقرب الى كلام الاصحاب انه لا يسن الاستنجاء منه مطلقا وان كان للتفصيل وجه وجهه وفي السير من التحفة انه صلى الله عليه وسلم قال ليس منامن استنجى من الريح وذكر أن الاولى أن لا يفعل لكنه لم يقيده برطوبة المحل وفي فتح الجواد يسن قال الكردي فتلخص من هذه النقول ان الاستنجاء من الريح مباح على الراجح حيث كان المحل رطبا وانما بحسب ما فيه من الخلاف تعتبره الاحكام الخمسة انتهى وذكر بعضهم أن الحلبي والمتولى يريان أن الريح ينجس وأنه يوجب الاستنجاء فراجع (قوله ونحو البعرة الجافة) أى وخرج بالربط أيضا ونحو البعرة الجافة كالدودة الجافة وهذا هو الاظهر وذلك لفوات مقصود الاستنجاء من إزالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لانه لا يخلو عن رطوبة خفية ويجزئ فيه الحجر وقيل فيه قول النادر قال الحلبي (قوله فلا يجب الاستنجاء من ذلك) أى الريح ونحو البعرة اذا لمعنى كما تقرر (قوله لكنه يسن) أى الاستنجاء (قوله من نحو البعرة) أى من دودة جافة وذلك للخروج من الخلاف في قول الشافعي هو مقابل الاظهر كما في المنهاج الوجوب اكفاء بظنة التلويث وان تحقق عدمه قال في التحفة وبه فارق الريح عندوه وهذا يظهور قوته ومن ثم تأكد الاستنجاء منه خروجا من الخلاف ويكره من الريح الخ أى لما تقرر من الحديث (قوله وبأحد السيلين) عطف على بالربط أى وخرج بأحد السيلين (قوله الثقب المفتحة) أى فانه يتعين فيها الماء وان قامت مقام الاصل في انتفاض الوضوء بخارجها بان انتفعت السرة وانسد الاصل وهذا في الانتفاع العارض أطبق عليه المتأخرون وأما الخلق فقد مر في أسباب الحديث الخلاف فيه وأن الشارح كشيخ الاسلام جرى على أنه كالانسداد العارض في ذلك وخالفه ما الجلال الرملي فخرى على أن الاحكام جميعها تثبت حينئذ للفتح ومنها اجزاء الحجر فيه قاله الكردي (قوله وقبل المشكل) عطف على

التحفة وبهذا يظهور قوته ومن ثم تأكد الاستنجاء منه خروجا من الخلاف وفي النهاية وعلى الاول يستحب خروجا من الثقب الخلاف انتهى وافهم كلامه انه لا يسن من الريح وان كان المحل رطبا وهو كذلك كما علم مما نقلته لك آنفا لكنه غير مكروه حينئذ بل خلاف الاولى (قوله الثقب المفتحة) قال في الامداد ولو نحت المعدة لانه ليس مما تعين به البلوى انتهى وفي الإيعاب وشرحه للشارح ولا يجزئ الحجر في منفتح تحت المعدة أو فوقها وان قام مقام الفرج الاصل في انتفاض الوضوء بخارجها كان انسداد الاصل لندرتة فيتعين فيه الماء على الاصل انتهى وهذا في الانتفاع العارض لا خلاف فيه بين المتأخرين أما الخلق فقد سبق في أسباب الحديث الخلاف فيه وان الجلال

الرملي جرى على ان الاحكام جميعها تثبت حينئذ للمفتوح ومنها اجزاء الحجر فيه فراجعوه فهو مخالف في ذلك لشيخ الاسلام والشارح (قوله وقبله
المشكل أو أحدهما) أي يتعين في ذلك الماء لازالة ما خرج به منه لاحتمال الزيادة في ٣٨٥ كل واحد من الفرجين قال في التحفة

دون ثقبته التي بعلمها على
الوجه لاصلها حينئذ
انتهى وكذلك النهاية
وعبارتها نعم ان لم يكن له
آلة الذكر والاني بل آلة
لاتشبه واحدا منهما يخرج
منها البول انجه فيه اجزاء
الحجر لانتفاء الزيادة وان
كان مشكلا في ذاته انتهى
وجرى على ذلك أيضا في
الاسنى قال الشارح في
شرح العباب وحكم الواضح
في البول كما قاله الاسنوي
انه ان ظهرت ذكوره
وبال من فرج الرجال

أو أحدهما أو ذكران اشتبه
فيتعين الماء كقلف اذا
وصل بوله الى جلدته وليس
المراد بالحجر خصوصه
بل هو (أو) مافى معناه

جاز الحجر أو من فرج
النساء فلا لانه كثبة تحت
المعدة أو نوثته فبالعكس
انتهى (قوله وصل بوله
الى جلدته) كذلك التحفة
والاسنى وغيرهما قال ابن
قاسم في حواشي شرح
المنهج والمراد وصل اليها
على الاتصال فلو وصل
اليها بالقطع فينبغي في جواز
الحجر فيما على المحل وهذا
ظاهر انتهى ومثل ذلك
بول ثوب أو بكر وصل
لمدخل الذكر يقينا كما
سيأتى في كلام الشارح

الثقبه المنفتحة (قوله أو أحدهما) أي أحد قبل المشكل أي يتعين الماء لازالة ما خرج لاحتمال الزيادة في
كل واحد من الفرجين قال في الاسنى نعم ان لم يكن له آلتا الذكر والاني بل آلة لاتشبه واحدا منهما يخرج منها
البول فانظروا فيه الاجزاء بالحجر قال الرملي وهو كذلك اذا لاحتمال هنالذ زيادة لانه أصل بلا كلام فانه اما
ذكر أو أنثى وان قلنا بانشكله في ذاته قال في الابعاب وحكم الواضح في البول كما قاله الاسنوي انه اذا ظهرت
ذكوره وبال من فرج الرجال جاز الحجر أو من فرج النساء فلا لانه كثبة تحت المعدة أو نوثته فبالعكس
(قوله أو ذكران اشتبه فيتينعين الماء) أي فيما ذكر من الثقبه وما بعده (قوله كقلف) هو الذي لم يختتن أي
يتعين الماء في بوله (قوله اذا وصل بوله) أي الاقلف (قوله الى جلدته) أي المسماة بالقلقة قال سم المراد وصل
اليها على الاتصال فلو وصل اليها بالقطع فينبغي جواز الحجر فيما على المحل وهو ظاهر نقله الكردى وقد
ذكر ابن العماد في نظم المعفوات مسألة الاقلف والختنى حيث قال فيها

واقلف جواز القاضى شرح له * عبادة رامها مع بول قلفته * وقال قد وتناكره لما حبست
من بول قلفته في نص روضته * جواب قفالن أن لاصلا له * فلا امامة فليقض بصحته
وابن المسلم قد أدته علقه * في مشكل فرأى إيجاب ختنه * لم يستبح حجر في مقتضاه كما
في ثقبه فتحت من تحت معدته * اذ حكم باطنها حكم الظواهر في * حبس المني كذا في غسل طهرته
ما يحجوا غسلها الا بباطنها * على الصحيح كما في جلد فروته

انظر نحر رها في شرحها (قوله وليس المراد بالحجر) أي المذكور في كلام المصنف أو الوارد في الحديث
(قوله خصوصه) بالنصب خبر ليس وهو الحجر المأخوذ من نحو الجبل قال ع ش ومثله الحجر الآخر
المعروف في زماننا وهو اللين المحروق ما لم يعلم اختلاطه بالنجاسة (قوله بل هو) أي بل المراد هو (قوله أو
ما فى معناه) أي الحجر المخصوص وعبارة غيره وقس بالحجر غيره مما فى معناه أي بناء على جواز القياس
في الرخص وهو ما ذهب اليه امامنا خلافا لابي حنيفة قاله الحلبي وعبارة جمع الجوامع مع شرح المحلى ومبناه
أبو حنيفة في الرخص قال لانها لا يدرك المعنى فيها وأوجب بأنه يدرك في بعضها فيجوز فيه القياس كقياس
غير الحجر عليه في جواز الاستنجاء به الذي هو رخصة بجامع الجوامع الطاهر القاع وأخرج أبو حنيفة رضى
الله عنه ذلك عن القياس بكونه في معنى الحجر وسماه دلالة النص انتهى قال شيخ الاسلام وغيره وهى
المسماة عندنا بمفهوم الموافقة بقسميه الاولى والمساوى انتهى قال الجبل وحينئذ في قول الشارح مافى معناه
نظر لان هذه عبارة المانع للقياس كما علمت لان من جعله في معناه يقول لقياس وبعد ذلك في كون هذا من
الرخص نظر اذ يعتبر فيها تغير الحكم الى سهولة لاجل عذرونا لا عذر في الاستنجاء بالحجر اذ يجوز ولو على شط
النهر ولا سهولة لان التغير من وجوب الى وجوب فان قلت الوجوب في الاستنجاء بالحجر أسهل من حيث
موافقة لغرض النفس قلت النفس الى الاستنجاء بالماء أميل الا أن يكون مراده بالرخص في باب القياس
غير معناه المعروف فليبين ذلك الغير انتهى كلامه وتنظيره كون الاستنجاء بالحجر من الرخص يعلم جوابه
من كلام سم في الآيات البيئات وملخصه ان منشأ المنازعة بذلك توهم ان المراد بتغير الحكم تغيره بالفعل بان
تثبت الصعوبة بالفعل ثم ينقطع تعاقبها الى السهولة وليس كذلك بل المراد ما يشمل ورود السهولة ابتداء
لكن على خلاف ما كان مقتضى قياس الشرع كما يشهد بذلك كلام الائمة لمن تبعه ولهذا عبر غير المصنف
أي ابن السبكي كالعلامة البيضاوى بقوله الحكم ان ثبت على خلاف الدليل لعذر فرخصة ولهذا أيضا اختلفوا
في التيمم فقيل رخصة وقيل عزيمة وقبل التيمم لفقد الماء عزيمة وليجوز المرض رخصة فلولان المراد ما قلنا
لم يمكن القول بأن التيمم مطلقا رخصة اذ التيمم لفقد الماء لم يمنع بالفعل فقط ولا القول بالتفصيل اذ التيمم
لنحو المرض لم يمنع بالفعل فقط كالتيمم للفقد وكونه كان ممتنعاً في ذلك قبل الفقد والمرض لا يؤثر اذ ليس النزاع

* ٤٩ - رمسى - ل *

أحجار وهذا بناء على الاصح عندنا في الاصول من أن القياس يجوز في الرخص خلافا لابي حنيفة فعنده جواز ذلك بغير الحجر بدلالة النص
ودلالة النص عند الحنفية كما قاله السكال المقدسى هو المسمى عندنا بمفهوم الموافقة بقسميه الاولى والمساوى والتسمية بذلك اصطلاح لهم

ولامشاحة في الاصطلاح فثبت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه و يسمى ذلك عندهم دلالة النص فيافي التحفة من
الاعتراض عليهم قال ابن قاسم في حواشي التحفة منشؤه انه لم يحجر معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق
وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ واعتراض الهاتفي في حواشي التحفة على ابن قاسم وأطال ومما قاله ان الاحاديث الواردة في جواز الاستنجاء
بالحجر لا تدل اى منظوقا الا على جوازه ٣٨٦ به فقط ليكون ما لحق به غير حجر قطعاً بشهادة تغير الحجر لحقيقة ما لحق به

وأما جواز الاستنجاء بغير
الحجر فلا يثبت الا بالقياس
سواء كان مراد أبي حنيفة
من دلالة النص ما هو المراد
من مفهوم الموافقة عندنا
أو ما هو المراد من دلالة
اللفظ بالمنطوق وهذا
علم أن اعتراض الشارح
انما هو على اخراج غير
الحجر عن القياس لا على
اصطلاح أبي حنيفة وان
اعتراض الشارح اعتراض
قاطع حدا فلا تسمع القيل
والقال هنا الا على طريق
من كل (جامد طاهر)
لأنه نجس ولا متنجس لانه
لا يصلح لازالة النجاسة
(قانع) لا ما لا يقطع للاسته
أول وجهه

في مثل ذلك انتهى وأما قولهم ولا سهولة لان التغيير الخ فلا يرد أصلاً بل دليل قولهم ان أكل الميتة للضرر
رخصة وهو واجب وأما قوله النفس الى الاستنجاء بالماء أميل فاطلاقه ممنوع وأما قوله فليبين ذلك الغير فيبانه
على التزل المراد بالرخصة مطلق السهولة الذي هو معناه لغة قال في المصباح الرخصة التسهيل في الامر
والتيسير فتدبر وسيأتي في التيمم عن التحفة ما يوافق (قوله من كل جامد طاهر) بيان لما في معناه
والتنصيص على الحجر في الخبر جرى على الغالب بدليل خبر الشافعي وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال وليستنج
بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة أى العظم وخبر البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال أتى النبي
صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمسيت الثالث فلم أجده
فاخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجرين وألقى الروث وقال هذا ركس فنيبه في الاول عن الروث والرمة
وتعليقه في الثاني منع الاستنجاء بالروث بكونها ركساً لا بكونها غير حجر دليل على أن ما في معنى الحجر كالحجر
فيما ذكر وفارق تعيينه في رمي الجمار وتعين التراب في التيمم بأن الرمي لا يعقل معناه بخلاف الاستنجاء والتراب
فيه الطاهرية والظهور به وهما مفعودتان في غيرهما بخلاف الانتقاء يوجد في غير الحجر قاله في الغرر (قوله لا
نجس ولا متنجس) محترز طاهر ولا يذکر محترز جامد قال في الغرر وخرج بالجامد المائع كما ورد
ونحوه لانه يزيد التلويث فتعين بعده الماء ولو استنجى بحجر ثم غسله وجف جاز استعمله كدواء
دبغ به و تراب استعمل به في غسل نجاسة الكلب ولو لم يتلوث بكافي غير الاولى جاز استعمله أيضاً
وفارق الماء بأنه لم يزل حكم النجاسة بل خففها بدليل انها تنجس ما لا فاهامع رطوبته بخلاف الماء فانه
أزال حكم الحدث فان قيل فالفرق بينهما وبين تراب التيمم قلت قد يفرق بان التراب طهور كالماء
وبدل عنه فاعطى حكمه بخلاف الحجر ومع جواز استعماله لا يكره كما لا تكره الصلاة في الثوب
مرات بخلاف رمي الجمار لانه جاء انما تقبل منها رفع وما لترك ولان المقصود تعدد المرمى به ذكر ذلك في
المجموع (قوله لانه) أى النجس أو المتنجس (قوله لا يصلح لازالة النجاسة) أى وكافي الطهر بالماء
والنهي عن الاستنجاء بالروث كما مر آنفاً وانما جاز الدبغ بالنجس لانه عوض عن الذكاة الجائزة بالمدينة
النجسة ولكن قد يجب استعمال النجسة في الاستنجاء وذلك اذا كان معه من الماء ما يكفي لو أزال العين أولاً
ولم يجد الا المين النجسة ومثله سائر البدن فلا يختص بالاستنجاء (قوله قانع) أى ولو حري بالرجال كما قال ابن
العماد باباحته لهم كالضبة الجائزة وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل
المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استعمالاً في العرف والا لما جاز الذهب والفضة
وما ذهب اليه بعضهم من التفصيل المتقدم وفرق بينه وبين الضبة بان من شأنها الاحتياج اليها ثم الحق بها
الصغيرة التي للزينة لا لتقاء الخلاء فيها وليس من شأن الحرير أن يحتاج اليه في الاستنجاء فجاز للنساء فقط
فان فرض حاجة اليه لفقده غيره جاز للرجل أيضاً غير صحيح قاله في النهاية (قوله لا ما لا يقطع) أى
فانه لا يجزئ (قوله بالاسته) أى كالزجاج والقصب وهو كل نبات ذي أنابيب أى عقد يشمل
البوص والذرة والخيزران ونحو ذلك الواحدة قصبه وقصبات والقصباء جماعته ومنبتها القاموس ومحل
عدم اجزاء القصب في جذوره وفيها يشقق عشب (قوله أول وجهه) بضم اللام والزاي أى غططه وتعدده
وفي القاموس لزج كفرح تعدد وغطط انتهى وعبارة الايعاب ولا يلزم كجلد رطب انتهى وعبارة عشب بعد
نقل عبارة المختار المساوية لما في القاموس ولعل هذا غير مراد هنا وان المراد منه ما فيه شبه الرطوبة كالذي يبقى
في الجلد بعد لينة قبل الدبغ وفي المصباح لزج الشيء لزجاً من باب تعب ولزجاً اذا كان فيه ودك يعلق

البلى بالعرق أيام الصيف
لا سيما في البلاد الحارة ويؤيده قول المجموع المحمول على تفصيله اطلاق غيره لوعرق محل الاستنجاء فبان
العرق عنه ولم يجاوزه في عنه والا فلا انتهى (قوله أول وجهه) أى غططه وتعدده في القاموس لزج كفرح غطط وتعد الخ وعبارة
الايعاب ولا يلزم كجلد رطب انتهى

(قوله أو تناثر أجزائه كالتراب) قال في التحفة بأن يلصق منه شيء بالحل ويتبين الماء لافي أمليس لم ينقل انتهى (قوله وخليها عن اسم معظم) قال في التحفة يحرم على غير عالم متبحر مطالعة نحو توراة علم تبدلها أو شك ويفرق بين الحاق المشكوك فيه بالمبدل هنا لافيما قبله بالاحتياط فيهما وأثبت في الأحاديث من فتاوى الجلال الرملي سئل رضى الله عنه عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التوراة المبدل للعالم المتبحر دون غيره فهل ما قاله معتمد أم لا فاجاب لا يجوز مطلقا انتهى وفي الإيعاب للشارح بين غير واحد من الأئمة أن ما بأيديهم الآن من التوراة والانجيل مبدل جميعه قطعا لفظا ومعنى وبينوا ذلك بما يطول ذكره وذكر المقرئ من هاجلة في سيرته وبين عدم تواتر التوراة لكن الحق أن فيهما ما يظن عدم تبدلها لموافقة ما علمناه من شرعنا وفي الإيعاب أيضا أنه يجب حمل كلام الروضة كاصلا في السير من أنه يحرم الانتفاع بكتبهم ما يعني بالمطالعة فيها كما نقل الزركشي ٣٨٧ كالمسكي الإجماع عليه على ما علم

باليد ونحوها فهو لزج انتهى (قوله أو تناثر أجزائه) أي بأن يلصق منه شيء بالحل زاد في النهاية أو رخاونه (قوله كالتراب) أي والمدر والفحم الرخوين بخلاف الصلبيين قال والنهي عن الاستنجاء بالفحم ضعيف وإن صح حمل على الرخو والنص بأجزاء التراب حديث فيه أي ضعيف محمول على متبحر قيل أو على مريد تشييف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بأن هذا لا يسمى استنجاء ويتعين الماء لافي أمليس لم ينقل (قوله غير محترم) للحدث الآتي ولأن الاستنجاء بالمجرر خصه وهي لا تنطبق بالمعاصي (قوله ومنه) أي من غير المحترم (قوله كتب التوراة والانجيل أن علم تبدلها) أي بخلاف ما لم يعلم ذلك فهو محترم يحرم الاستنجاء به احتياطا هذا وفي تبدلها أي التوراة أقوال أحدها أنها كلها بدلت فلعيل القاضي اعتمد هذا فطلق جواز الاستنجاء بها نائها بدل أكثرها وأدلت به كثيرة والاول قيل مكابرة الاخبار والآيات كثيرة في أنه بقي منها شيء نائها بدل أقلها رابعها بدل معناها فقط دون لفظها واختاره البخاري قال الزركشي وأخذ بهذا بعض المتأخرين وجوز مطالعتها وهو قول باطل ولا خلاف أنهم حرقوا وبدلوا والاستغال بالنظر فيها وبكتابتها لا يجوز الخ ما أطال وتعبه الحافظ ابن حجر فقال إن ثبت الإجماع فلا كلام وقد قيده بكتابتها ونظرها فإن أراد من يتشاغل بذلك فقط فلا يحصل المطلوب لانه يفهم الجواز إذا تشاغل بغيره معه وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر وفي وصفه القول المذكور بالبطالان نظر أيضا فإنه نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة ولابن عباس رضى الله عنهما وكان ينبغي له ترك الدفع بالصدر قال والذي يظهر أن كراهة ذلك للتنزيه والاولى التفرقة بين الراسخ في الإيمان فله النظر بخلاف غيره لاسيما عند الرد على المخالفين وبدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة والزمامهم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجونه من كتبهم ولولا الاعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوا وتواردوا عليه انتهى قال الشارح في الفتاوى وما ذكره واضح لا محيد عنه وعبارة التحفة و يحرم على غير عالم متبحر مطالعة نحو توراة علم تبدلها أو شك ويفرق بين الحاق المشكوك فيه بالمبدل هنا لافيما قبله يعني الاستنجاء بالاحتياط فيهما (قوله وخليها) أي التوراة والانجيل المبدلان (قوله عن اسم معظم) أي وأما إذا لم يخلوا عن ذلك فلا يجوز الاستنجاء بذلك كما شمله قول الكفاية وغيرهما يحرم الاستنجاء بما عليه اسم معظم كاسم الله أو اسم رسوله صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء والملائكة قال في الفتاوى وقول بعضهم التقييد بذلك بعيد لانه لم يقع في كلام متقدم ولا متأخر بل كلهم أطلقوا القول بجواز الاستنجاء بذلك وهم فاتهم ذكره وما قيدناه قبل ذلك بسطر ونحوه فاي حاجة الى التقييد حينئذ (قوله وخليها) أي ومن غير المحترم جلد دبغ فيجوز الاستنجاء به لأن الدباغ يزيل ما فيه من الدسومة ويقبله عن طبع

أوتناثر أجزائه كالتراب (قوله أو تناثر أجزائه) أي بأن يلصق منه شيء بالحل زاد في النهاية أو رخاونه (قوله كالتراب) أي والمدر والفحم الرخوين بخلاف الصلبيين قال والنهي عن الاستنجاء بالفحم ضعيف وإن صح حمل على الرخو والنص بأجزاء التراب حديث فيه أي ضعيف محمول على متبحر قيل أو على مريد تشييف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بأن هذا لا يسمى استنجاء ويتعين الماء لافي أمليس لم ينقل (قوله غير محترم) للحدث الآتي ولأن الاستنجاء بالمجرر خصه وهي لا تنطبق بالمعاصي (قوله ومنه) أي من غير المحترم (قوله كتب التوراة والانجيل أن علم تبدلها) أي بخلاف ما لم يعلم ذلك فهو محترم يحرم الاستنجاء به احتياطا هذا وفي تبدلها أي التوراة أقوال أحدها أنها كلها بدلت فلعيل القاضي اعتمد هذا فطلق جواز الاستنجاء بها نائها بدل أكثرها وأدلت به كثيرة والاول قيل مكابرة الاخبار والآيات كثيرة في أنه بقي منها شيء نائها بدل أقلها رابعها بدل معناها فقط دون لفظها واختاره البخاري قال الزركشي وأخذ بهذا بعض المتأخرين وجوز مطالعتها وهو قول باطل ولا خلاف أنهم حرقوا وبدلوا والاستغال بالنظر فيها وبكتابتها لا يجوز الخ ما أطال وتعبه الحافظ ابن حجر فقال إن ثبت الإجماع فلا كلام وقد قيده بكتابتها ونظرها فإن أراد من يتشاغل بذلك فقط فلا يحصل المطلوب لانه يفهم الجواز إذا تشاغل بغيره معه وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر وفي وصفه القول المذكور بالبطالان نظر أيضا فإنه نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة ولابن عباس رضى الله عنهما وكان ينبغي له ترك الدفع بالصدر قال والذي يظهر أن كراهة ذلك للتنزيه والاولى التفرقة بين الراسخ في الإيمان فله النظر بخلاف غيره لاسيما عند الرد على المخالفين وبدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة والزمامهم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجونه من كتبهم ولولا الاعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوا وتواردوا عليه انتهى قال الشارح في الفتاوى وما ذكره واضح لا محيد عنه وعبارة التحفة و يحرم على غير عالم متبحر مطالعة نحو توراة علم تبدلها أو شك ويفرق بين الحاق المشكوك فيه بالمبدل هنا لافيما قبله يعني الاستنجاء بالاحتياط فيهما (قوله وخليها) أي التوراة والانجيل المبدلان (قوله عن اسم معظم) أي وأما إذا لم يخلوا عن ذلك فلا يجوز الاستنجاء بذلك كما شمله قول الكفاية وغيرهما يحرم الاستنجاء بما عليه اسم معظم كاسم الله أو اسم رسوله صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء والملائكة قال في الفتاوى وقول بعضهم التقييد بذلك بعيد لانه لم يقع في كلام متقدم ولا متأخر بل كلهم أطلقوا القول بجواز الاستنجاء بذلك وهم فاتهم ذكره وما قيدناه قبل ذلك بسطر ونحوه فاي حاجة الى التقييد حينئذ (قوله وخليها) أي ومن غير المحترم جلد دبغ فيجوز الاستنجاء به لأن الدباغ يزيل ما فيه من الدسومة ويقبله عن طبع

أوتناثر أجزائه كالتراب (قوله أو تناثر أجزائه) أي بأن يلصق منه شيء بالحل زاد في النهاية أو رخاونه (قوله كالتراب) أي والمدر والفحم الرخوين بخلاف الصلبيين قال والنهي عن الاستنجاء بالفحم ضعيف وإن صح حمل على الرخو والنص بأجزاء التراب حديث فيه أي ضعيف محمول على متبحر قيل أو على مريد تشييف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بأن هذا لا يسمى استنجاء ويتعين الماء لافي أمليس لم ينقل (قوله غير محترم) للحدث الآتي ولأن الاستنجاء بالمجرر خصه وهي لا تنطبق بالمعاصي (قوله ومنه) أي من غير المحترم (قوله كتب التوراة والانجيل أن علم تبدلها) أي بخلاف ما لم يعلم ذلك فهو محترم يحرم الاستنجاء به احتياطا هذا وفي تبدلها أي التوراة أقوال أحدها أنها كلها بدلت فلعيل القاضي اعتمد هذا فطلق جواز الاستنجاء بها نائها بدل أكثرها وأدلت به كثيرة والاول قيل مكابرة الاخبار والآيات كثيرة في أنه بقي منها شيء نائها بدل أقلها رابعها بدل معناها فقط دون لفظها واختاره البخاري قال الزركشي وأخذ بهذا بعض المتأخرين وجوز مطالعتها وهو قول باطل ولا خلاف أنهم حرقوا وبدلوا والاستغال بالنظر فيها وبكتابتها لا يجوز الخ ما أطال وتعبه الحافظ ابن حجر فقال إن ثبت الإجماع فلا كلام وقد قيده بكتابتها ونظرها فإن أراد من يتشاغل بذلك فقط فلا يحصل المطلوب لانه يفهم الجواز إذا تشاغل بغيره معه وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر وفي وصفه القول المذكور بالبطالان نظر أيضا فإنه نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة ولابن عباس رضى الله عنهما وكان ينبغي له ترك الدفع بالصدر قال والذي يظهر أن كراهة ذلك للتنزيه والاولى التفرقة بين الراسخ في الإيمان فله النظر بخلاف غيره لاسيما عند الرد على المخالفين وبدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة والزمامهم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجونه من كتبهم ولولا الاعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوا وتواردوا عليه انتهى قال الشارح في الفتاوى وما ذكره واضح لا محيد عنه وعبارة التحفة و يحرم على غير عالم متبحر مطالعة نحو توراة علم تبدلها أو شك ويفرق بين الحاق المشكوك فيه بالمبدل هنا لافيما قبله يعني الاستنجاء بالاحتياط فيهما (قوله وخليها) أي التوراة والانجيل المبدلان (قوله عن اسم معظم) أي وأما إذا لم يخلوا عن ذلك فلا يجوز الاستنجاء بذلك كما شمله قول الكفاية وغيرهما يحرم الاستنجاء بما عليه اسم معظم كاسم الله أو اسم رسوله صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء والملائكة قال في الفتاوى وقول بعضهم التقييد بذلك بعيد لانه لم يقع في كلام متقدم ولا متأخر بل كلهم أطلقوا القول بجواز الاستنجاء بذلك وهم فاتهم ذكره وما قيدناه قبل ذلك بسطر ونحوه فاي حاجة الى التقييد حينئذ (قوله وخليها) أي ومن غير المحترم جلد دبغ فيجوز الاستنجاء به لأن الدباغ يزيل ما فيه من الدسومة ويقبله عن طبع

أوتناثر أجزائه كالتراب (قوله أو تناثر أجزائه) أي بأن يلصق منه شيء بالحل زاد في النهاية أو رخاونه (قوله كالتراب) أي والمدر والفحم الرخوين بخلاف الصلبيين قال والنهي عن الاستنجاء بالفحم ضعيف وإن صح حمل على الرخو والنص بأجزاء التراب حديث فيه أي ضعيف محمول على متبحر قيل أو على مريد تشييف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بأن هذا لا يسمى استنجاء ويتعين الماء لافي أمليس لم ينقل (قوله غير محترم) للحدث الآتي ولأن الاستنجاء بالمجرر خصه وهي لا تنطبق بالمعاصي (قوله ومنه) أي من غير المحترم (قوله كتب التوراة والانجيل أن علم تبدلها) أي بخلاف ما لم يعلم ذلك فهو محترم يحرم الاستنجاء به احتياطا هذا وفي تبدلها أي التوراة أقوال أحدها أنها كلها بدلت فلعيل القاضي اعتمد هذا فطلق جواز الاستنجاء بها نائها بدل أكثرها وأدلت به كثيرة والاول قيل مكابرة الاخبار والآيات كثيرة في أنه بقي منها شيء نائها بدل أقلها رابعها بدل معناها فقط دون لفظها واختاره البخاري قال الزركشي وأخذ بهذا بعض المتأخرين وجوز مطالعتها وهو قول باطل ولا خلاف أنهم حرقوا وبدلوا والاستغال بالنظر فيها وبكتابتها لا يجوز الخ ما أطال وتعبه الحافظ ابن حجر فقال إن ثبت الإجماع فلا كلام وقد قيده بكتابتها ونظرها فإن أراد من يتشاغل بذلك فقط فلا يحصل المطلوب لانه يفهم الجواز إذا تشاغل بغيره معه وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر وفي وصفه القول المذكور بالبطالان نظر أيضا فإنه نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة ولابن عباس رضى الله عنهما وكان ينبغي له ترك الدفع بالصدر قال والذي يظهر أن كراهة ذلك للتنزيه والاولى التفرقة بين الراسخ في الإيمان فله النظر بخلاف غيره لاسيما عند الرد على المخالفين وبدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة والزمامهم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجونه من كتبهم ولولا الاعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوا وتواردوا عليه انتهى قال الشارح في الفتاوى وما ذكره واضح لا محيد عنه وعبارة التحفة و يحرم على غير عالم متبحر مطالعة نحو توراة علم تبدلها أو شك ويفرق بين الحاق المشكوك فيه بالمبدل هنا لافيما قبله يعني الاستنجاء بالاحتياط فيهما (قوله وخليها) أي التوراة والانجيل المبدلان (قوله عن اسم معظم) أي وأما إذا لم يخلوا عن ذلك فلا يجوز الاستنجاء بذلك كما شمله قول الكفاية وغيرهما يحرم الاستنجاء بما عليه اسم معظم كاسم الله أو اسم رسوله صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء والملائكة قال في الفتاوى وقول بعضهم التقييد بذلك بعيد لانه لم يقع في كلام متقدم ولا متأخر بل كلهم أطلقوا القول بجواز الاستنجاء بذلك وهم فاتهم ذكره وما قيدناه قبل ذلك بسطر ونحوه فاي حاجة الى التقييد حينئذ (قوله وخليها) أي ومن غير المحترم جلد دبغ فيجوز الاستنجاء به لأن الدباغ يزيل ما فيه من الدسومة ويقبله عن طبع

أوضحته في الفوائد المدنية فراجع منها أن أردته وخرج بقوله دبغ غيره فلا يجوز ولا يجوز الاستنجاء به لانه امام مطعوم أو نجس ومحل المنع بالمطعوم على ما قاله جع متقدمون واعتمد الزركشي وحزم به في الأنوار ما إذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير والاجاز وعبارة متن الباب أو من مذكى أن استنجى بالوجه الذي عليه الشعر وقلع انتهى وأقره شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشربيني في شرح التنبيه وغيرهما لكن قال الشارح في شرحه على الباب لما نقل ذلك في المجموع عن المتولى قال انها طريقة غريبة انفردها وحينئذ فامشى عليه المصنف طريقة ضيقة تقلان كان وجهه معني أن كان القالع هو الشعر وحده والافلا اتجاهه انتهى وفي الامداد استغفر به في المجموع وضعفه بأن طريقة الاصحاب كلهم أنه لا يجوز بغير المدبوغ مطلقا انتهى وفي حواشي المنهج لابن قاسم بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور مانعه لم يعتمد م وهذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كما لا يخفى في الجلد الذي يطهر بالدباغ أما جلد

المغلط فلا يجوز ولا يجوز الاستنجاء به اذ هو نجس العين سواء كان مدفوعاً أم لا (قوله على الوجه) هذا ما بجده الأذرى والزركشى ولم يقده بالحشية المذكورة وقال شيخ الاسلام في شرح التنبيه بعد نقله عنهم ما هو الظاهر عدم الجواز انتهى وفي التحفة الحاق جلد الحوت الكبير به ينبغي جملة على ما اذا تجمعت بحيث صار لا يلين وان تقع في الماء ونحوه في نهاية الجلال الرملى والامداد للشارح قال في الايعاب وعليه يحمل الكلامان ثم رأيت الغزى قال لو ييس الجلد الطاهر المذكى وتنجس جاز الاستنجاء به وهو صريح فيما ذكرته انتهى وفي الامداد ما يؤيده (قوله العلم الشرعى) قال ٣٨٨ في الايعاب وهو التفسير والحديث والفقه (قوله وآله) هي ما ينفع في العلم الشرعى كسائر

علوم العربية كالنحو وكذا الحساب والطب وغيرهما (قوله الموجود اليوم) قال في الامداد بل هو أعلاها وافتاء النووى كابن الصلاح بجواز الاستنجاء به يحمل على ما كان في زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع

وجلد حوت كبير جف بحيث لو بل لم يلين على الوجه بخلاف المحترم ككتب العلم الشرعى وآله كما نطق الموجود اليوم وجلدتها المتصل بها بخلاف جلد المصحف

بخلاف الموجود اليوم فانه ليس فيه شيء من ذلك ولا مما يؤدى اليه فكان محترماً بل فرض كفاية بل فرض عين ان وقعت شبهة لا يتخلص عنها الا بعرفته انتهى وأطال الشارح الكلام على ذلك جديداً في شرح العباب ومما قاله فيه

للحوم الى طبع الثياب بخلاف ما لم يدبغ للدسومة المانعة من التشيف ولنجاسته ان لم يكن مأكولاً ولا حراماً ان كان مأكولاً لانه بعد حينئذ من المطعومات بدليل أنه يؤكل من الرأس وغيرها ومحل المنع اذا استنجى به من الجانب الذى لا يشعر عليه والاجاز اذا لدسومة فيه وليس بطعام قاله ابن القطان والبغوى والمتولى زنه عليه الزركشى قاله فى الاسنى (قوله وجلد حوت كبير جف) هذا ما بجده الزركشى والأذرى فالوان كان أصله مأكولاً لانه صار كالمذبوغ واستند به شيخ الاسلام (قوله بحيث لو بل لم يلين على الوجه) كذا اعتمدته فى التحفة والرملى فى النهاية قال ع ش أفاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت أن غيره من جلود المذكاة لا يجوز قبل الدبغ وان اشتدت صلابتها بجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر مما تولى (قوله بخلاف المحترم) راجع للذين فانه لا يجوز بل فى التحفة بل يعصى به وان لم يجد غيره بل قال سموع ش الوجه عصياناً بغير المحترم مما تقدم أيضاً اذا قصد به الاستنجاء المطلوب لانه تيمم عبادة باطلة فليتم (قوله ككتب العلم الشرعى) تمثيل للمحترم وذلك التفسير والحديث والفقه (قوله وآله) أى وهو ما ينفع فى العلم الشرعى كسائر العلوم العربية كالنحو والصرف وكذلك الحساب والطب وغيرها كردى قال فى التحفة وككتب اسم معظم أما مكتوب ليس كذلك فيجوز الاستنجاء به وهو صريح فى أن الحروف ليست محترمة لذواتها فافتاء السبكي ومن تبعه بجرمة دوس بسط كتب عليها وقف مثلاً ضعيف بل شاذ كما اعترف هو به وحرمة جعل ورقة كتب فيها اسم معظم كأغدا النحو نقد انما هو رعاية للاسم المعظم كما هو واضح وعجيب الاستدلال به اه (قوله كما نطق الموجود اليوم) أى مثل الشمسية والتهذيب اذ هو من أجل العلوم وأعلاها قال الغزالي فى أول المستصفى هذه مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بمعلوم أصلاً انتهى قال الشارح وافتاء النووى وابن الصلاح بجواز الاستنجاء به يحمل على ما كان فى زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع وأما المنطق المتعارف الآن بين أكابر علماء أهل السنة فليس فيه شيء مما يكره ولا شيء من عقائد المتفلسفين بل هو علم نظرى يحتاج لمزيد رياضة وتأمل يستعان به على التحرز عن الخطأ فى الفكر كما أمكن فعاد الله أن ينكر ذلك ابن الصلاح ولا أدون منه وانما وقع التشنيع عليه من جماعة من المتأخرين لانهم جهلوه كما قيل من جهل شيئاً عاداه وكفى به نافعاً فى الدين أنه لا يمكن أن ترى شبهة من شبه الفلاسفة وغيرهم من الفرق الا براعاة قواعده وكفى الجاهل به انه لا يقدر على التقوى مع الفلسفى وغيره الخ ولذا قال الاخضرى والقوله المشهورة الصحيحة * جوازه لكامل القرية ممارسة السنة والكتاب * لهتدى به الى الصواب (قوله وجلدتها) أى جلد ككتب العلم الشرعى (قوله المتصل بها) أى بالكتب الشرعية وآلاتها بخلاف ما اذا انفصل عنها فانه يحمل الاستنجاء به كما نقله الكردى عن الايعاب (قوله بخلاف جلد المصحف) محترز التنقييد

بالانصال وعجيب من الاسنوى حيث جعل للعروض تقع فى العلوم الشرعية دون المنطق مع أنه لانسبة بينهما فى النفع فتعين حمل كلامه على القسم الاول منه وتقل عن السبكي كلاماً منه أنه قال انه كالسيف يجاهد به شخص فى سبيل الله ويقطع به آخر الطريق وتقل فى الايعاب أن النووى فى المجموع جعل الطب والحساب من غير الشرعى ثم أوله الشارح بأنه غير شرعى من حيث انه انما يحتاج اليه فى قوام أمر الدنيا فقط وفيه ما فيه وقول أبى زرعة عن الاسنوى أن مما لا حرمة له الطب سهو وصوصاب النقل عنه الفلسفة والمنطق كما روى ابن الرقعة علم تعبیر الرؤيا شرعى أى هنا اذ يستعان به على تعبیر الرؤيا المشتمل على الانذار وهو ينشأ عنه اجتناب المنهى وعلى التشهير وهو ينشأ عنه الاستكثار من الطاعة فهو مطلوب للشارع من حيث تلك الاعانة وان كان المتكامل يعلم الرؤيا حقيقة انما هو الحكمة الالهية ومعرفة حقائق الامور على ما هي عليه وذلك وهبى لا كسبى انتهى ما أردت نقله من الايعاب (قوله وجلدتها المتصل) أى ككتب العلم الشرعى وآله قال فى الايعاب بخلاف ما اذا انفصل عن فانه يحمل الاستنجاء به انتهى

(قوله مطلقاً) أي سواء كان متصلاً أم منفصلاً قال الشارح في شرح العباب ووضح مما يأتي في الردة أنه يكفر في جلد المصحف المتصل قال الربيعي ويفسق في المنفصل انتهى قال القليوبي في حواشي المحلى حيث نسب إليه انتهى وقال الحلبي في حواشي المنهاج قوله بكلامه دبغ قال في عقود المختصر الاجل المصحف أي المنفصل الذي انقطع نسبته أو لم تنقطع لفظ الاستنجاء به وانما حل مسبه في الاول مع الحدث نلغته قال بعضهم وعلى قياسه كسوة الكعبة الآن يفرق بان المصحف أشد حرمة وظاهر أن محله حيث لم يكن نقش عليها معظم وظاهر اطلاق الشارح هنا يؤيده ما نقله الحلبي وفي حواشي المحلى للقلوبي ومنه أي المحترم جزء مسجد وان فصل وجاز يبعه عند بعض الأئمة وقال شيخنا بصحته فيما يصح يبعه ومنه حجارة الكعبة بالاولى من المسجد ولا نظر لمن تردد فيها انتهى وقال ابن قاسم الببادي في شرح مختصر أبي شجاع وفي اجزائه بأجزاء الحجر الاسود نظر انتهى (قوله ومطعموم) قال في العباب لنا ولللهام سواء أوله لجن كمعظم وان صار خفياً بالأحراق انتهى وحرمة المطعموم لنا ولللهام سواء اعتمد هاشم والخطيب الشريفي والجمال الرملي والشارح في شرحي الارشاد والعباب وغيرهم ووقع للشارح في التحفة هنا أنه قال أوله للهام والغالب نحن انتهى فاقضى ذلك أنه لا حرمة في المساوي لكن المعتمد خلافه في المجموع وغيره عن الماوردي والرويانى فاشركها الآدميون اعتبر الاغلب فان استويا فوجهان بناء على ثبوت الربا فيه انتهى قال الشارح في الاعباب وقضية الحرمة فان الاصح ثبوت الربا فيه ويمكن الفرق بضيق باب الربا ويجاب بان هذا ينبغي أن يكون أضيق لما فيه من مباشرة لا لادنى بخلافه ثمة وانما جاز بالماء مع انه مطعموم لنا لانه يدفع النجس عن نفسه أى من شأنه ذلك بخلاف غيره انتهى وفي الربا من التحفة المطعموم لنا بان يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي له وان لم يأكله الا نادراً كالبلوط انتهى وزاد في الربا من الاعباب أى المباح شرعاً كفى الكافي حال الاعتدال والرافاهية كما قاله الامام وان لم يؤكل الا نادراً انتهى وفي الربا من التحفة أيضاً فان قصد للنوعين فربوى الا ان غلب تناول الهائم له على الوجه فعلم من هذا ٣٨٩ كقولنا السابق بان يكون أظهر مقاصده الخ

ان القول ربوى بل قال بعض الشارحين ان النص على الشعر يفهمه لانه في فانه محترم مطلقاً والمطعموم

بالاتصال (قوله فانه محترم مطلقاً) أي سواء كان متصلاً أم منفصلاً وفي الاعباب يكفر في جلد المصحف المتصل قال الربيعي ويفسق في المنفصل انتهى أي حيث نسب اليه قال بعضهم وعلى قياسه كسوة الكعبة الا ان يفرق بان المصحف أشد حرمة وظاهر أن محله حيث لم يكن نقش عليه معظم وأما الموجودة الآن فانها مملوءة باسماء الجلالة (قوله والمطعموم) عطف على كتب العلم فهو من مدخول الكاف قال في البهجة وذلك مطعموم كمثل العظم * وما عليه خط بعض العلم

معناه وفي الربا من الاعباب أثناء كلامه القول ربوى لان قصده اطعم الآدمي

قال في النهاية سواء اختص به الآدمي أم غلب استعماله أم كان مستعملاً للآدمي والهائم على السواء بخلاف ما اختص به الهائم أو كان استعماله له أغلب قال في المغنى وأما الثمار والقوا كه قنما ما يؤكل رطباً لا يابساً كالقطين فلا يجوز الاستنجاء به رطباً ويجوز يابساً اذا كان مزبلاً ومنها ما يؤكل رطباً ولا يابساً وهو أقسام

غالب وان ساهمنا ان تناول الهائم له اغلب ولا ينافي ذلك ما يأتي عن الماوردي من ان كان تناول الهائم له أغلب يكون غير ربوى لان كلامه مفروض فيما لم يقصد اطعم الآدمي غالباً بدليل تمثيله بالحشيش والتبن والنوى انتهى ما أردت نقله من الاعباب وفي شرح التنبيه للخطيب الشريفي وغيره العبارة له وأما الثمار والقوا كه قنما ما يؤكل رطباً لا يابساً فلا يجوز الاستنجاء به رطباً ولا يابساً اذا كان مزبلاً ومنها ما يؤكل رطباً ولا يابساً وهو أقسام أحدها ما كوى الباطن والظاهر كالتين والتفاح والسفرجل فلا يجوز رطبته ولا يابساً والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ما له قشر ومأ كوله في جوفه فلا يجوز بله وأما شره فان كان لا يؤكل رطباً ولا يابساً كالرمان جاز الاستنجاء به سواء كان فيه الحب أم لا وان كل رطباً ولا يابساً كالبطيخ لم يجوز في الحالين وان كل رطباً فقط كاللوز والنقل جاز يابساً لا رطباً كذلك الماوردي واستحسنه في المجموع انتهى قال الشارح في الاعباب وفي كون قشر البطيخ يؤكل يابساً نظر انتهى وفي التحفة يذكر الاستنجاء بالقشر المزال الذي لا يؤكل ان كان المطعموم داخله قال وفي خبر ضعيف الامر بماء وملح في غسل دم الحيض والحق الخطأ بالماء العسل والخل والتدليك بنحو النخالة وغسل اليد بنحو البطيخ انتهى وكان الزركشى أخذ منه قوله الظاهر ان منع استعمال المطعموم لا يتعدى الاستنجاء الى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملح مع الماء في غسل الدم انتهى وقد علمت ان الاخذ غير صحيح لضعف الخبر والذي يتجه ان النجس ان توقفز واله على نحو ملح مما اعتد امتهانه جاز للحاجة والا فلا يفرق بين الاستنجاء وغيره بان المطعموم غيره صبه الماء خفف امتهانه بخلافه في الاستنجاء وما ذكره في النخالة واضح لانها غير مطعومة وفيما بعد ما أى البطيخ بوجه بانه حيث انتفت النجاسة انتهى فصح الامتهان فليكره نظير ما مر آنفاً انتهى كلام التحفة وفي الاعباب للشارح أثناء كلامه الأقرب تخصيص كلام الزركشى بالنجاسات المعفوعة عن جنسها فيجوز الاستعانة في إزالتها بكل مطعموم ويؤيد ما مر من جواز نحو الفصص في المسجد في اننا بخلاف نحو البول فيه وفي المجموع يجوز غسل ثوب أصابه خبز مطعموم والتدليك بالنخالة ونحو ذلك الباقى

انه لو توقف زوال النجاسة على المطعوم أن كان غيره يفسد المغسول أو يعيه جاز استعمال المطعوم ولو في نجس غير معفو عن نجسه جزما ولا يقال غسل الدم بالملح انما جاز لو روده لان حديثه ضعيف فتجوزهم ذلك ليس استنادا اليه بل الى ان ما شأن المعفو عنه خفة استقداره مع ما في الملح من مزيد الجلاء وسهولة التحصيل انتهى كلام الایعاب وفي حواشي المنهج لابن قاسم وقضيته أي بحث الزركشي جواز ازالة النجاسة بالخبز واستبعده في شرح الروض وقال مر ينبغي الجواز حيث احتيج اليه فليتأمل انتهى (قوله ولو عظما) كانه أشار بلو الى الفرق بين ما هنا والربا فانه فيه لم يأت بحق مطعومنا والالم أقف على خلاف عند اعتنا في منع الاستنجاء بالعظم أو انه أشار به الى ان ما افهمه تعليل الشافعي من جواز به بالعظم في بعض أحواله غير مراد فانه رضى الله عنه قال في الام ولا بعظم للخبر فيه فانه وان كان غير نجس فليس بنظيف وان كان طاهرا وأما الجلد المدبوغ فنظيف طاهر فلا بأس ان يستنجى به وعلى الشافعي في المختصر للنع بالعظم بانه غير طاهر قال أبو علي بن أبي هريرة مراده أنه غير مطهر وقال أبو اسحاق هوسه ومن المنزى وقال أبو حسان في الام ذكر علة العظم الطاهر وفي المختصر ذكر علة العظم النجس قال ابن الرفعة في المطلب ومراده بانه غير نظيف غير خال من سهوكة وزوجة تمنع قلع عين النجاسة وعلى هذا جل ابن أبي هريرة قوله في المختصر ولا يستنجى بالعظم لانه غير طاهر أي غير مطهر لما فيه من قذى ومفهوم ذلك أنه اذا كان خاليا عن ذلك مع طهارته لكونه عظم مذكى ان يجوز الاستنجاء به كما في الجلد المذكى المدبوغ والزهرمة عنه ولكن نهى صلى الله عليه وسلم عن الرمة بمنع عن ذلك لان الرطوبة والزهرمة قد انتفت عنها ولا جرم قال في مختصر البويطى فيه ما قد عرفت من قرب ولعل الشافعي اذا علل منع الاستنجاء بالعظم بما ذكره لم يبلغه خبر ابن مسعود الى آخر ما أطل به ابن الرفعة في المطلب وأقول قد جاء في الحديث ما يدل على ما علل به الشافعي رضى الله عنه فقد روى ابن خزيمة والدارقطني من ٣٩٠ طريق الحسن بن فرات عن أبيه عن أبي حازم الاشجعي عن أبي هريرة رضى

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يستنجى بعظم أو روث وقال انه مما لا يظهر ان انتهى وهذا لا ينافي

ولو عظما وان حرق

التعليل للنهي بكونه زاد اخواننا من الجن كما لا يخفى (قوله وان حرق) أي العظم وليس هو عائدا الى المطعوم في حواشي المحلى للقلبي وقوله كالخبز

أحدهما أكل الظاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز برطبه ولا يابس به والثاني ما يؤثر كل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواها المنفصل والثالث ماله قشر وما كوله في جوفه فلا يجوز بلبه وأما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابسا كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه وان أكل رطبا أو يابسا كالبطيخ لم يجز في الحالين وان أكل رطبا فقط كاللوز والماسقلا جاز يابس الارطاباذ كذا في المأوردى بسوطا واستحسنه في المجموع انتهى ومثله في الاسنى (قوله ولو عظما) لما روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال فانه طعام اخوانكم يعني من الجن وذلك لانهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم الزاد فقال كل عظم ذكرا سم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان لحما وكل بكرة علف لدوا بكم فلا تستنجوا بهما فانهما طعام اخوانكم الجن قال ع ش ومن العظم قرون لدواب وحوا فرها وأسنانها لا يقال العلة كونه يابس أو فرما كان متنفية فيه لانا نقول هذه الحكمة في معظمه ولا يلزم اطرادها (قوله وان حرق) أي العظم فخرمته باقية بخلاف الخبز فانه اذا حرق جاز الاستنجاء به لخر وجهه عن المطعوم وبذلك فارق العظم كما صرح به القليوبي وعبارة الفرر وانما لم يجز اذا أحرق كالجسد اذا دبغ لانه بالاحراق لم يخرج عن كونه للجن بخلاف الجسد بالدبغ ولانه

بذلك

أي ما لم يحرق ولا جاز لخر وجهه عن المطعوم وبذلك فارق العظم

فانه لا يخرج بخرقه عن كونه مطعوما للجن وبمجرم حرق كل منهما وقيل يجوز حرق العظم انتهى وصرح بخرقة حرق العظم الجلال الرملى في فتاويه حيث سئل عن ذلك وفي حواشي المنهج للحلي بخلاف الخبز اذا حرق وقوله فانه مطعوم اخوانكم فيه تصرح بان الجن يأكلون وبه يرد على ما زعمه بعضهم انهم يتغذون بالشحم ونقل الطبري عن وهب بن منبه ان خواص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون انتهى ما نقله الحلي وأشار الشارح بان الغاية الى خلاف فيه وان كان غير ياقا في المطلب أغرب المأوردى نخس محل المنع بالعظم أو أتى على صفته فلو حرق وخرج عن حال العظم قال في جواز الاستنجاء به وجهان ووجه المنع يجوز ان يستدل له على رأى الخطابي بنهيه عليه السلام عن الحمية انتهى أي الفهم وفي الایعاب للشارح نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء به وقال انه زاد اخوانكم الجن رواه مسلم وروى أيضا انهم سألوا الجن سألوا الزاد فقال كل عظم ذكرا سم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان لحما ولفظ الترمذى كل عظم لم يذكرا سم الله عليه وأكثر الاحاديث تدل على معنى رواية الترمذى وجمع بينهما يحمل الاولى على المؤمنين والثانية على غيرهم وصححه السهيلي وقال ان الاحاديث متضادة ونظرفيه بان السائل له في ذلك انما هم المؤمنون منهم كما دل عليه خبر مسلم السابق فكيف يكون الجواب لهم بما يخص غيرهم وحديث الترمذى قاض برده وهو كل عظم لم يذكرا سم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما يكون لحما وكل بكرة علف لدوا بكم قال صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا بهما فانهما طعام اخوانكم الجن فتأمل مخاطبته لهم بقوله أيديكم وقوله لنا اخوانكم تعلم أن الكلام انما هو في المؤمنين ومع ذلك قال قال لم يذكرا سم الله عليه فالاولى ان يقال اما ان نرجح رواية مسلم لكونها أصح

وأما أن يكونوا نوعين فالعدول منهم لهم ما ذكر اسم الله عليه والفسقة من مؤمنهم لهم ما لم يذكر اسم الله عليه قال الزركشي وقضية كلام الرافعي تحريم أكله لنا لكن صرح الخطابي بالحل ووقع السؤال عن كيفية اغتذائهم منه فإنه يطرح في القمامات ولا يتغير فقبل بالرائحة وجرى عليه في الأحياء وهو غفلة عن خبري مسلم السابقين وروى أحمد باسناد حسن وما وجدوا من روث وجدوه شعيرا وما وجدوا من عظم وجدوه كاسيا فعند ذلك انتهى صلى الله عليه وسلم أن يستطاب بالروث والعظم وتعليل النهي في الروث لكونه علفا لدوابهم لا ينافي تعليله بالنجاسة أيضا خلافاً لمن وهم فيه وفي رواية أبي نعيم أن الروث يكون لهم تمر وفي حديث البخاري أنه من طعامهم وأنه صلى الله عليه وسلم دعا لهم أن لا يمر بأعظم ولا بروث الا ووجدوا عليهم ما طعاما ويجمع بينهم وبين الروث رواية السابقة بأن يكون تارة علفا لدوابهم وتارة طعاما لهم أنفسهم وما مر في الأحياء موافق لقول من قال أن الجن لا يأكلون ولا يشربون بمضغ وبلغ بل بالشم والاسترواح لكنه خلاف ما عليه الأكثرون أنهم مثلنا في ذلك ورد ذلك القول بأنه لا دليل عليه كالقول بأنهم جميعهم لا يأكلون ولا يشربون ولا يشم ولا يغيره وأخرج ابن جرير عن وهب أن خالصهم يحل لا يأكل ولا يشرب ولا يشكح ولا يتولد ولا يموت ومنهم أجناس مثلنا في الأكل وغيره وأخرج جمع عن ابن عمر أنه إذا ولد من الأنس واحد ولد منهم تسعة انتهى كلام الأيعاب بحر وفه وحكمه على الغزالي بالغفلة لا يخلو عن نظر لاسيما وقد قال به غيره وليس في شيء من الأحاديث التي أوردتها النصريح بكونهم يأكلون اللحم الذي يجدهونه على العظم وأي مانع من التغذي منه برحمته على أن الحديث الأول منهم ما يدل على أن العظم نفسه زادهم وكذا رواية غيره مع أن المشاهدة قاضية بأن العظم يبقى سنين على حاله لا يضمحل ولا يزول فربما يشعر ذلك أشعارا بما قاله الغزالي وغيره وإن ثبت ما نقله عن ابن عمر آخر اقتضى ذلك أن الجن أكثر من الأنس (قوله محترم) كذلك التحفة وغيرهما من كتب الشارح ونخرج به غيره وذلك كالخبري قال في الأيعاب وزاد والمرند كالخبري قال فيه والذي يظهر أن المراد بالمحترم هنا غير الخبري والمرند وأن جاز قتله كالزاني المحصن والمتعمت قتله في الحربة ويفرق بين هذا وعده في باب القيم وغيره غير محترم بأن المدارعة على حفظ النفس ونفسه مهذرة وهنا على ما يشعر بتعظيمه وهو ممن ثبت له ٣٩١ نوع تعظيم في الجملة بدليل ما مر في الفارة انتهى وقال شيخ

بذلك انتقل إلى حالة ناقصة حكمه أولى بالنقص والجلد إذا ذبح انتقل إلى حالة زائدة فكذلك حكمه قال وإنما جاز بالماء مع أنه مطعوم لأنه يدفع النجس عن نفسه بخلاف غيره (قوله وجزء آدمي محترم) قال في الامداد والذي يظهر أن المراد هنا غير الخبري والمرند وأن جاز قتله كالزاني المحصن والمتعمت قتله في الحربة الخ واعتد غيره عدم جواز الاستنجااء بجزء آدمي مطلقا (قوله وجزء حيوان) أي كصوفه ووبره وشعره وكذب حمار وألية خروفي (قوله متصل به) أي بخلاف المنفصل ولكن ليس المراد كما هو ظاهر كل منفصل بل نحو شعر المأكول إذ هذا هو الذي يمنع الاستنجااء به متصلا لا منفصلا بخلاف غيره لأنه إن كان

الغارة انتهى وقال شيخ
وجزء آدمي محترم ولو
منفصل لا وجزء حيوان
متصل به ولو فارة على
الأوجه

الاسلام في شرح الروض
استثنى ابن العماد من المنع

بجزء الحيوان جزءا للخبري وفيه نظر مأخذه كلام الفوراني ويمكن الفرق انتهى وأراد به ما ذكره قبل من قوله ودخل في اطلاقهم ما يجوز قتله كفارة وبه صرح الفوراني انتهى والمعتمد للجمال الرملي والطبلاوي وابن قاسم والقلوبي وغيرهم عدم جواز الاستنجااء بالآدمي مطلقا وإن كان غير محترم قال في النهاية ولو حريرا أو مرتدا خلافاً لبعض المتأخرين انتهى (قوله ولو منفصلا) أشار بان إلى أن ما قيد الشيخان به الجزء من الحيوان بالمنفصل ليس بمراد بالنسبة للآدمي المحترم قال الاسنوي مقتضاه أي تقييد الشيخين المذكور بحتمه بيد الآدمي المنفصلة وفيه نظر والقياس المنع انتهى ونقله عنه ابن شعبة في شرح الكبرى على المنهاج وأقره عبارة شرح العباب للشارح حرم بجزئه ولا يجرى وإن انفصل كما يحتمل الاسنوي وغيره وهو ظاهر بخلاف غير المحترم كالخبري في يجوز بجزئه مطلقا أخذاً مما نقله الاسنوي وغيره عن الأصحاب من جواز الاستنجااء ببلعته وجلده الأحرش وجله على ما بعد موته لا دليل عليه ويفرق بينه وبين الفارة وجزئها بأنه المهذر لنفسه بقدرته على عصمتها بخلاف الفارة إلى آخره قال ابن قاسم في حواشي المنهج لك أن تعكس هذا الفرق عليه بأن من أهدره الله تعالى أخس ممن أهدر نفسه لأن أهدار الأول ذاتي والثاني عرضي والأهدار الذاتي أقوى من العرضي فاذا لم يجر الاستنجااء بجزء ما أهدره ذاتي فما أهداره عرضي أولى وأما التقصير وعدمه فلا أثر له ولو سلم فهو معارض بهذا فراجع كلامه ونأمله مع هذا انتهى (قوله ولو فارة) أشار بولاي أنه ليس المراد بالمحترم هنا ما حرم قتله كما ذكره في التيمم وغيره بل المراد ما يشمل مهذر الدم كالفارة والحية والعقرب وغيرها قال شيخ الاسلام في شرح الروض ودخل في اطلاقهم ما يجوز قتله كفارة وبه صرح الفوراني انتهى وفي شرح العباب للشارح قال الفوراني وجرى عليه القمولي وأقره الاسنوي وغيره وإن جاز قتله كفارة وحية فهو محترم من حيث الحيوانية وإن حل قتله من حيث أفساده واضرارته انتهى

(قوله بعد المحترم) أي بعد الاستنجاء به قال في شرح العباب بخلافه بعد الاستنجاء بالطب وان قلت رطوبته بخلاف للصيمري وبالنجس أو المتنجس فانه لا يجزئ بل يتعين الماء وان لم تنتقل النجاسة عن محلها كما علم مما مر في شرح قوله أولاً في المحل نجس الخ وقول الكفاية عن البندنجي عن الأصحاب لا يتعين الماء ضمه فانتهى (قوله ما لم ينقل النجاسة) عن محلها أي من موضعها إلى موضع آخر أو يلصق بالمحل كالتراب الرخو أو يصيبه منه زهومة كالعظم والأتين الماء المأمور وزاد المحترم بالاسم وإذا استنجى بخرقة غليظة ولم يصل البلل إلى وجهها إلا خرج أن يمسح بالآخر ونحوه سمعنا من بعض فقهاء في الأعياب ويجزئ الاستنجاء بالديباغ وغيره من أنواع الحرير قال الشارح في الأعياب وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين الرجال والنساء ويوجهه بظاهر ما مر في التقدم من أن مجرد الاستنجاء لا يعد استعمالاً ولا به يدفع قول الاسنوي ينبغي التفصيل بين الرجال والنساء ثم رأيت الركني أجاب بأنه استعمال للعجاجة فهو كالترقيع به وبأنه للإمتحان للخلاء والثاني له وجه بخلاف الأول كما مر نظيره في النقد ٣٩٢ وقال في الامداد انما يحل للنساء على الأوجه لانه استعمال ورد قول ابن العماد

منه ما كرر مذكي أو من نحو ذلك فقطع موم والافنجس نقله الكردى عن الأعياب (قوله ويجزئ الحجر) أي الاستنجاء به (قوله بعد المحترم) أي بعد الاستنجاء بشيء من المحترم بخلافه بعد الاستنجاء بالطب وان قلت رطوبته بخلاف للصيمري وبالنجس أو المتنجس فانه لا يجزئ بل يتعين فيه الماء وان لم تنتقل النجاسة عن محلها الخ (قوله وغير القالع) أي ويجزئ الحجر أيضاً بعد الاستنجاء بغير القالع كالزجاج والفحم الرخو (قوله ما لم ينقل) أي المحترم وغير القالع (قوله النجاسة) أي عن موضعها الذي استقرت فيه حال خروجها وان لم تجاوز الصفة أو الحشفة وكذا إذا لصق بالمحل من ذلك نحو تراب رخو أو يصيبه منه زهومة كالعظم والأتين الماء (قوله ويسن في القبل والدبر) هذا الذي اقتضاه كلامهم وبه صرح سبأ الرازي والغزالي في عقود المختصر والمحاملي والبعقوى في تعليقه وابن سرة وحزم القفال اختصاص ندب الجمع بالغائط وصو به الاسنوي والريبي والأصح الأول قال الشهاب الرملي لان القائطين به أكثر ولان القصد لتقليل النجاسة وهو شامل للأمرين (قوله الجمع بينهما) أي الماء والحجر قال في الاحياء فقدر وى أنه لما نزل قوله تعالى فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا هل قباه ما هذه الطهارة التي أثني الله بها عليكم قال كنا نجمع بين الماء والحجر انتهى قال السيد المرتضى أخرجه البزار في مسنده وسنده ضعيف كما قاله العراقي وابن الملقن فالأولى ذلك رد على قول النووي تبعاً لابن الصلاح ان الوارد في جميع أهل قباه بين الماء والاحجار لأصل له في كتب الحديث وانما قاله أصحابنا وغيرهم في كتب الفقه والتفسير (قوله بأن يقدم الجاهل) تصوير الجمع (قوله ثم الماء) ثم هنا مجرد الترتيب أي من غير اعتبار مهلة قال سم هل يسن في غسل النجاسة في غير الاستنجاء مسجها أولاً بجاهل قبل غسلها بالماء كما في الاستنجاء ظاهر كلامهم وقائلهم بالفهم عدم الاستنجاء لانهم ذكروا ذلك في الاستنجاء قال ع ش وقد يقال ان أدت ازالها إلى محامرة النجاسة باليد استعجب ازالها بالجماد أولاً قياساً على الاستنجاء فيه قال في الامداد ومن ثم انجاء الخاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع لما ذكر (قوله ايزل العين) أي عين النجاسة وهو تعليل للثمن (قوله ثم الاثر) أي أثرها من غير حاجة إلى محامرة النجاسة بخلاف الاقتصار على الماء (قوله فتقل ملامسة النجاسة) من تمة التعليل

بأنه لا فرق و فرق بينه وبين الضربة ثم قال وان فرض احتياج إليه لفقد غيره مثلاً جاز للرجل حينئذ انتهى قال ابن قاسم

ويجزئ الحجر بعد المحترم وغير القالع ما لم ينقل النجاسة (ويسن) في القبل والدبر (الجمع بينهما) بأن يقدم الجاهل ثم الماء ليزيل العين ثم الاثر فتقل ملامسة النجاسة

في حاشي شرح المنهج وقد اعتمدته مر فقال يحرم الاستنجاء بالحرير على الرجال وجوز به نحو ذهب و فرق بأن الحرير ر وضع

للاستعمال ولا كذلك الذهب قال حتى يحرم الاستنجاء على الرجال بمشاق الحرير لانه موضوع للانتفاع ولهذا يحرم أن يضعه تحت رأسه للنوم عليه كما هو ظاهر قال وقول الر وض في نسخة انه يجوز الاستنجاء بقطع ديباج يحمل على معنى يصح ويجزئ وان حرم ثم رجع واعتد الحل للرجال والنساء جميعاً وهو ما قاله ابن العماد ومنع أن ذلك يعد استعمالاً ولا يده يجوز الاستنجاء بقطعة نقد بجمع أنه لا يعد استعمالاً والفرق بين ذلك ومسألة التضييب وذكر أنه أثبت ما تقدم أولاً في شرحه للمحتاج وأنه رجع إلى هذا المذهب كروالآن وأما الاستنجاء بالذهب والفضة فإن لم يطبع أو يمسح بذلك حل وأجزأ وان طبع أو هب لذلك حرم وأجزأ أيضاً كما اعتمدته الشارح في شروحه على الارشاد والعباب قال ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهج واعتمدته مر فيهما انتهى وبعبارة الخادم للزركشي نقل عن ابن الرفعة أما المطبوع كالدرهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء به لحرمته ونقله عن تصريح الأصحاب قلت منهم الماوردي واليه يشير قول الرافي فيما سبق أن المستنجى ينزع الخاتم والدرهم الذي عليه اسم الله وأيضاً قال الرافي اشترط في قطع الذهب والفضة الحشونة القالعة ولا يتصور في النقود المصكوكة فهذا أمران من كلامه يرشدان إلى أن تصوير المسئلة بذلك فلا حاجة لحمله عليه انتهى كلام الخادم بحروفه ومثله نقلت وفي العباب وشرحه للشارح ويجزئ نحو جوهره نفيسة اذا كانت خشنة كفي الجواهر وغيرها

(قوله)

و واضح أن محل الجواز هنا وفي الحرير حيث لم يتقصا بذلك والاحرم ان كان فيه حاجة لما فيه من اضاعة المال ويجزئ كافي التحقيق وغيره ويجوز خلافا لما وردى والروايات ومن تبعهما كالقمولي بجبر حرى نعم ينبغي كراهته بذلك حيث وجد غيره خروجا من الخلاف وتوجيه المحب الطبري للحرمة بالقياس على حرمة اخراجه من الحرم بدأن في اخراجه ازالة لحرمة بالكلية بخلاف الاستنجاء به مع بقائه في الحرم فانه ليس فيه ذلك انتهى ما أردت نقله من الايعاب (قوله سنة الجمع) في التحفة يحصل بذلك أصل السنة زاد في النهاية أما كمالها فلا بد فيه من بقية شروط الاستنجاء بالمجر انتهى (قوله ولو لم يجامد) أشار بلوالى خلاف البلقينى في ذلك وأطال ومما قاله النجس لادخل له في الاستنجاء ويزيد المحل نجاسة أجنبية وقد صرحوا بجرمة تناول النجس على المكاف ٣٩٣ الاضرورة قال الشارح في الايعاب ويجاب عنه بأن الذى لادخل له فيه

الاستنجاء المقتصر منه على الحجر وحده ولا أثر لزيادته لذلك لان الماء يزيلها ويجوز استعمال النجس للحاجة وهى هنا عدم مخامرة النجاسة قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بأن

(قوله وبه) أى بهذا التعليل (قوله يعلم ما نقل) أى انجاه ما نقله الجبلى في اعجازه (قوله عن الغزالي) أى الامام حجة الاسلام (قوله من انه) بيان لما والضمير للحال والشان (قوله نحصل سنة الجمع ولو لم يجامد متنجس) قال في التحفة خلافا لما نازع فيه ولم نقل عن نص كلام الاصحاب انه يأثم به وقيل محله ان فعله عبثا قال ع ش وظاهره ولو كان مغلظا كروث كلب وهو ظاهر لان المقصود عدم مباشرة النجاسة بيده وهو حاصل بذلك والتغليظ الحاصل منه يزول بالماء والتراب انتهى فليتا مل (قوله وما بحثه الاسنوى) عطف على ما نقل أى وبالتعليل المذكور يعلم ما بحثه الاسنوى وهو العلامة المحقق والفهامه المدقق جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشى الاسنوى بفتح أوله والنون نسبة الى اسنى بلد بصعيد مصر الاعلى وهو أحد مشايخ القاهرة المشار اليهم وشيخ الشافعية ومقتهم له مؤلفات كثيرة منها المهمات كتاب جليل علقه على الروضة وخدمه العلماء كالحافظ العراقي وسماه مهمات المهمات والسراج البلقينى وسماه معرفة المهمات وعز الدين الحسينى وسماه تنمة المهمات وغيرهم ومن مؤلفات الامام الاسنوى كافي المحتاج شرح المنهاج وجواهر البحرين في تناقض الخبرين والتنقيح على التصحيح وطراز المحافل في ألغاز المسائل والتمهيد والكواكب الدرية والتصحيح على التنبيه والفتاوى الجوية والفوارق وغير ذلك وبالجملة فكان أوحد زمانه وشافى أوانه توفي سنة ٧٧٢ رجه الله ونفعنا به (قوله من حصولها) بيان لما بحثه الاسنوى والضمير لسنة الجمع (قوله أيضا) أى كما يحصل بجامد متنجس (قوله بعدد دون ثلاث مسحات) أى مع الانتقاء كافي الاسنى ونصه وقضية التعليل انه لا يشترط طهارة الحجر حينئذ وأنا يكنى بدون الثلاث مع الانتقاء وبالأول صرح الجبلى نقلا عن الغزالي وقال الاسنوى في الثانى المعنى وسيأتي بيان على يدلان عليه انتهى وخالف ذلك الشهاب الرملى فقال في حواشيه لا يحصل فضيلة الجمع بواحد منهما لان الكلام في الجمع بين الاستنجاء الشرعى والماء والاستنجاء بالحجر النجس لا يسمى استنجاء شرعيا وانما هو من باب تخفيف النجاسة وكتب أيضا على عبارة الشامل والنهاية وغيرهما الاحجار بصيغة الجمع وذ كر عبارة الحاوى والمجموع الى أن قال ثم محل ما تقدم أيضا حيث كان الحجر مجزئاً لواقصر عليه والا فلا يستحب جمعها لاجل الاستنجاء قاله في شرح المذهب وهو واضح انتهى وفي المغنى والنهاية بعد نقل ذلك عن الاسنوى وهو ظاهر بالنسبة لحصول أصل فضيلة الجمع أما كمالها فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالمجر انتهى (قوله فان اقتصر) أى المستنجى فهو مبنى للفاعل ويحتمل بناؤه للمفعول والنائب عن الفاعل الجار والمجرور (قوله على أحدهما) أى الماء والحجر (قوله فالأفضل الماء) أى ما لم يرغب نفسه عن الاحجار فلم تطمئن اليها والافهى أفضل كفى سائر الرخص وتقدم تحريره في مسح الخفين (قوله لانه) أى الماء لتعليل لافضيلة الاقتصار على الماء (قوله يزيل العين والثر) أى بخلاف الحجر فانه يزيل العين فقط وسبق تعيين الماء في الثقبه المنفتحة وقبل المشكل والذكرين وفي بول الاقلف

وبه يعلم مما نقل عن الغزالي من أنه تحصل سنة الجمع (ولو لم يجامد متنجس) وما بحثه الاسنوى من حصولها أيضا بعدد (دون ثلاث مسحات) فان اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء لانه يزيل العين والثر

يكون معه من الماء مالا يكفيه لو لم يزل بالنجس الذى لم يجد غيره انتهى (قوله دون ثلاث مسحات) قال في التحفة مع الانتقاء وعبارة النهاية اذا حصل ازالة العين بها انتهى ونحوه في غيرهما

٥٠ - ترمسى - ل * أيضا وفي الامداد للشارح يتجه الحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع لما ذكر بل يجب استعمال النجس حيث لم يكفه الماء لو لم يزل عين النجاسة عن محل الاستنجاء أو غيره وقال الحلبي في حواشى شرح المنهج ولا ينقيد هذا بالاستنجاء بل ينبغى أن يأتي في كل نجاسة عينية وقال العلامة ابن قاسم في حواشى شرح المنهج ظاهر كلامهم وفاقا لم ر بالفهم عدم الاستحباب لانهم اعادوا ذكروا ذلك في الاستنجاء انتهى (قوله فالأفضل الماء) قال في الايعاب هذا ان لم يجد في نفسه كراهة الحجر أو نحوه مما يأتي في مسح الخدين وغيره والا فالحجر أفضل قياسا على ما يأتي ولا ينافيه ما نقله الماوردى عن علي رضي الله عنه من انه كره الاقتصار عليه الا في حالة الضرورة لان هذا مذهب له خالفه فيه بقية الصحابة بل قال جمع منهم تبعين الحجر لانه بالماء فعل النساء واخذ بظاهره الزيدية وبعض الشيعة وأوله الباقرن بأن مرادهم أن الماء لا يجب أو أن الاحجار أفضل منه لانه طعموم انتهى بجر وفه

(قوله لا يزله حينئذ) هذا ضبط الجفاف المانع من اجزاء الحجر قال في الامداد والتهابة بحيث لا يقطع الحجر انتهى زاد في الايعاب وقول الروياني ان امكن ازالته به اجزا فبني جملة على ما اذا لم يحصل جفاف والا كان فرض ازالته بالحجر لا يجزئ لان ذات الجفاف مانعة لخروجها عن محل الرخصة انتهى و به قيد ما سبق عن الامداد والتهابة قال في فتح الجواد وان بال أو تغوط ثانيا حتى بل الاول فقط تعين الماء بالجفاف فلا يرتفع بعدو الرطوبة المحاكية للرطوبة الاولى لانها حينئذ كرتوبة اجنبية انتهى وجرى عليه في الامداد والاياعاب ايضا وذ كر نحوه في التحفة ثم قال لكن ٣٩٤ قال جمع متقدمون باجزائه حينئذ وكانه لكون الطارئ من جنس الاول فصارا كشي

واحد وبه يعلم رد بحث بعضهم فيمن بال ثم أمنى بأنه يجزئه الحجر وما جرى عليه الجمع المتقدمون اعتمد شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض والخطيب الشرييني والجمال الرملي وغيرهم قال ابن عبد الحق ويلحق بمالو كان

(و شرط) اجزاء (الحجر) لمن اقتصر عليه (أن لا يجف النجس) الخارج لأن الحجر لا يزله حينئذ (و) (أن لا ينتقل) عن الموضع الذي استقر فيه عند الخروج لانه حينئذ يطرأ على المحل نجاسة لا بسبب الخروج (و) (أن لا يطرأ عليه)

الثاني بقدر الاول فقط مالو زاد على ما وصل اليه الاول على الوجه لا تنقص عنه الخ ولا يشترط أن يزيد الثاني على محل الاول بل يكفي أن يكون بقدره قال ابن قاسم وهو الوجه خلافا لما أشار اليه الكثر لشيخنا الامام

وتعين الماء ايضا في بول ثيب أو بكر وصل لم يدخل الذ كر يقينا كما في التحفة لا في دم حيض أو نفاس لم ينتشر عن محله فلها بعد الانقطاع ولو نيسا الاستنجاء به فيما اذا أرادت التيمم لفقد الماء ولا إعادة عليها (قوله و شرط اجزاء الحجر) وجدت من خطم مولانا المرحوم السيد أحمد بن زيني دحلان رحمه الله ما نصه ومن املاء شيخنا المرحوم الشيخ عثمان الدمياطي رحمه الله و شرط اذا استنجيت بالاحجار * اثنين مع عشر بلا انكار بظاهره وقالع لا محترم * مع النقاء والرطوبة انعدم * ولا يجف خارج لا ينتقل لأجنبي يطرأ تجاوزا أصل * وثلاث المسح وفرج أصلي * وهكذا انطافة المحل وقوله وهكذا الخ يعني عنه النقاء فيجعل قوله لا ينتقل مع الاتصال أو الانفصال فيتضمن شرطين فيتم العدد فاحفظه (قوله لمن اقتصر عليه) أي على الحجر وأما الجمع بينه وبين الماء فلا يشترط هذه الشروط على ما تقرر (قوله أن لا يجف) بكسر الجيم وفتحها (قوله النجس الخارج) أي كله أو بعضه والاتين الماء في الجاف وكذا غيره ان وصل وان بال أو تغوط مائعا ثانيا ولم يسيل غير ما أصابه الاول كما اقتضاه اطلاقهم لتعين الماء بالجفاف فلا يرتفع بما حدث لكن قال جمع متقدمون أي منهم القاضى والقفال باجزائه حينئذ وكانه لكون الطارئ من جنس الاول فصارا كشي واحد وبه يعلم رد بحث بعضهم فيمن بال ثم أمنى أنه يجزئه الحجر ولو غسل ذكره ثم بال قبل الجفاف لم ينجس غير مماس البول كما يعلم من قوله في شروط الصلاة والافغير المنتصف قاله في التحفة وفي الجملة عن البرماوى المراد بالنجس هنا أن يكون الطارئ الثاني بحيث لو خرج ابتداء لكتفى فيه الحجر وحينئذ يكتفى طر ونحو مذى وودي وقيح خرج من مثانة البول أي حدثه بعد جفاف البول في اجزاء الاستنجاء بالحجر وتقيده بعضهم بما اذا خرج بول للغالب وقول بعضهم يتعين الماء في خروج القيح والدم محمول على ما اذا كان من نحو بيثرة في رأس الذكر وأما المني فليس من الجنس فلا بد عند خروجه من الماء هكذا تصر في الدرس فليتأمل (قوله لان الحجر لا يزله حينئذ) أي حين اذ جف الخارج وهذا تعليل لفهوم الشرط وإشارة لضبط الجفاف في التهابة بحيث لا يقطع الحجر فيتعين الماء قال الكردي لكن في الايعاب وقول الروياني ان امكن ازالته به اجزا فبني جملة على ما اذا لم يحصل جفاف والا كان فرض ازالته بالحجر لا يجزئ لان ذات الجفاف مانعة لخروجها عن محل الرخصة انتهى لكن فيه أنهم لم يطلقوا الجفاف بل قيدوه بقولهم بحيث لا يقطع الحجر وحينئذ حيث لم يصل لذلك الحد يبنى اجزاء الحجر فخره (قوله وان لا ينتقل) أي النجس الخارج الملوث (قوله عن الموضع الذي استقر فيه) أي وأما قبل الاستقرار فلا ينظر الانتقال الا اذا جاوز الصفة والحشفة قاله الحفنى (قوله عند الخروج) أي فان انتقل عن ذلك الموضع بأن انفصل عنه تعين في المنفصل الماء وأما المتصل بالمحل ففيه تفصيل يأتي آنفا (قوله لانه) تعليل لفهوم الشرط المذكور والضمير للمحل (قوله حينئذ) أي حين اذ انتقل الخارج عن الموضع الخ (قوله يطرأ على المحل نجاسة لا بسبب الخروج) عبارة التحفة فلا ضرر ورة لهذا الانتقال فصارت نجسه بأجنبي (قوله وأن لا يطرأ عليه) أي على المحل والطرأ وليس بقيد بل لو كان الاجنبى موجودا قبل كان الحكم كذلك قاله البرماوى (قوله

البكرى من اعتبار زيادة الثاني على الاول فليتأمل انتهى وفي حواشي المنهج للحلبى وفي الكثر للاستاذ أبي الحسن البكرى اعتبار زيادة الثاني على الاول بخلاف مالو كان من غير جنس الجاف كان بال ثم جف بوله ثم أمذى فلا يجزئ الحجر انتهى وسبق نحوه عن التحفة وقال القليوبى في حواشي المحلى قوله وان جف أى ولم يخرج بعده خارج ويصل اليه ولو من غير جنسه كما رجح اليه شيخنا والا كفى الحجر انتهى (قوله وأن لا ينتقل الخ) قال في الايعاب محل هذا في انتقال لاضر ورة اليه كما يعلم مما يأتي في الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وان لم يجاوز الصفة أو الحشفة قال القليوبى في حواشي المحلى أي بانفصال على ما قاله الخطيب وهو ظاهر وان لم

بجواز الصفحة والحشفة وقال شيخنا الرملي وان لم ينفصل بأن سال بعد استقراره مع الاتصال وعلى الاول يتعين الماء في المنفصل فقط وعلى الثاني في الجميع وسيأتي ما فيه انتهى (قوله نجس أجنبي آخر) أي مطلقا قال في التحفة أو طاهر جاف اختلط بالخارج لما في التراب أو رطب ولو ماء لغير تطهيره لا عرق الا ان سال وجاز الصفحة أو الحشفة اذ لا يعم الابتلاء حينئذ خلا فالمن زعمه انتهى وفي النهاية وقول الشارح من النجاسات يقال عليه مثله ما اذا ورد عليه شيء من الطاهرات الرطبة فان كانت جافة لم يمنع الحجر وحينئذ فيصح أن يقال خرج بالنجس الطاهر وفيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد الخ قال القليوبي قيده بالنجس لعمومه في الرطب والجامد ومثله لو كان من الطاهرات الرطبة كبلل من أثر نحو استنجاء نعم لا يضر العرق لانه ضروري انتهى (قوله كرشاشه) أي رشاش الخارج منه قال في الايعاب قال في المجموع فان تميز المرتفع أي العائد اليه من الرشاش وأمكن غسله وحده كفاه الاحجار في نجاسة المحل انتهى (قوله لان مورد النص) أي باجزاء نحو الحجر وقوله الخارج خبران (قوله وان لا يجاوز الخ) قال في التحفة فان ٣٩٥ جاوزت عين الماء في المجاوز والمتمصل به مطلقا وكذا ان لم يجاوز

به مطلقا وكذا ان لم يجاوز وانفصل عما اتصل بالمحل فيتعين في المنفصل فقط ويظهر أخذنا مما يأتي في الصوم من العفو عن خروج مقعدة المسور وردها بيده أن من ابتلى بمجاوزة الصفحة

نجس (أجنبي آخر) ولو من الخارج كرشاشه لان مورد النص الخارج والأجنبي ليس في معناه (و) أن (لا يجاوز) الخارج (صفحة) في الغائط وهو ما ينضم من الآيتين عند القيام (وحشفته) أو قدرها من مقطوعها في البول وأن لا يجاوز بول المرأة مدخل الذكر

والحشفة دائما عني عنه فيجز به الحجر للضرورة انتهى قال في النهاية بعد ابرادة بقيل التي هي صيغة التبريض مانصه وظاهر كلامهم بخالفه إلا أن يحمل على من فقد الماء كما في بعض وفي

نجس (أجنبي آخر) قيد بالنجس لعمومه في الرطب والجامد والأفضل لو كان من الطاهر الرطب كبلل من أثر نحو استنجاء نعم لا يضر العرق لانه ضروري وعبرة التحفة ولا يطرأ أجنبي نجس مطلقا أو طاهر جاف اختلط بالخارج لما في التراب أو رطب ولو ماء لغير تطهيره لا عرق الا ان سال وجاز الصفحة أو الحشفة اذ لا يعم الابتلاء حينئذ خلا فالمن زعمه (قوله ولو من الخارج) أي ولو كان الأجنبي من نفس الخارج فهو غاية لا شترط عدم طرأ الأجنبي على المحل (قوله كرشاشه) أي الخارج (قوله لان مورد النص) أي محل ورود النص فيورد بكسر الراء اسم مكان من الورود وهو تعليل لمفهوم هذا الشرط أي فان طرأ عليه نجس أجنبي تعين الماء ولا يجزئ الحجر لان الخ (قوله الخارج) خبران (قوله والأجنبي) أي النجس أو الطاهر على ما تقرر وهذا من تنمة التعليل (قوله ليس في معناه) أي الخارج فلا يجزئ الحجر لان الرخص لا تعدى موارد على تفصيل ذكره في محله (قوله وان لا يجاوز الخ) أي فان جاوزت عين الماء في المجاوز والمتمصل به مطلقا وكذا ان لم يجاوز وانفصل عما اتصل بالمحل فيتعين في المنفصل فقط ويظهر أخذنا مما يأتي في الصوم من العفو عن خروج مقعدة المسور وردها بيده أن من ابتلى هنا بمجاوزة الصفحة أو الحشفة دائما عني فيجز به الحجر للضرورة ويظهر في شعر باطن الصفحة أنه مثله أو لا نظر لندب ازالتة فلا ضرورة لتلوته لان تكليف ازالتة كل طاهر منه شيء مشق مضاد لترخيص من هذا المحل قاله في التحفة (قوله صفحة في الغائط) التعبير بها أولى من تعبير بعضهم بالآلية اذ الحكم دائر معها لا مع الآلية (قوله وهي) أي الصفحة بفتح الصاد (قوله ما ينضم من الآيتين عند القيام) تنبيه آية بفتح الهمزة ولكن تقدم ان التاء في التثنية لغة غير فصيحة والفصيحة حذفتها فيها (قوله وحشفته) وهي ما فوق محل الختان كذا قالوا قال الجبل لكن ينظر ما معنى الفوقية فان الطاهر المتبادر ان يقال انها ماتت الختان الا ان يكون مرادهم اعتبار اقامة الذكرك عند انصافه جذا تامل انتهى قال العراقي في مختصر المهمات محله في الرجل السليم الذكرك وأما المرأة والمحبوب فلا ينطبق عليهما ذلك ولم يتحررلى ضابط الانتشار المانع من الاستنجاء من الحجر فها هو يتجه في مقطوع الحشفة الحزيم بان مقدارها يقوم مقامها تنقله في حواشي الروض (قوله أو قدرها من مقطوعها) أي الحشفة وعبرة التحفة ويأتي في فاقدها أو مقطوعها نظير ما يأتي في الغسل كما هو ظاهر (قوله في البول) اعلم أن المعتبر في أجزاء الحجر أن لا يجاوز لبول الحشفة في الذكر أو قدرها من مقطوعها كما في الايعاب عن الاسنوي أو محل الجنب من المحبوب وملاقية من أسفل مما يغلب وصول بوله اليه كما يحتمل في الايعاب أيضا أو ما قبل المرأة فسيأتي (قوله وأن لا يجاوز بول المرأة) عطف على قول المتن أي لا يحذف الخارج (قوله مدخل الذكر) أي فان دخل بوله فيه لم يجز لها الاستنجاء بالحجر ومدخل الذكر كتحتمل مخرج البول قال الكردي والغالب أن الثيب اذا بال نزل البول الى مدخله بخلاف البكر فان البكرة تمنع دخول البول الى مدخل الذكر كما قاله الرافعي أي غالبا وفي

نظر انتهى وفي التحفة أيضا ويظهر في شعر بياض الصفحة أنه مثله أي فيجزئ الحجر قال ولا نظر لندب ازالتة فلا ضرورة لتلوته لان تكليف ازالتة لما ظهر منه شيء مشق مضاد لترخيص في هذا المحل انتهى (قوله مدخل الذكر) مخرج البول فوق مدخل الذكر والغالب ان الثيب اذا بال نزل البول الى مدخله بخلاف البكر فان البكرة تمنع دخول البول الى مدخل الذكر كما قاله الرافعي أي غالبا قال الشارح في التحفة وبول الاقلف اذا وصل للجلدة وبول ثيب أو بكر وصل لمدخل الذكر لا ينافي في دم حيض أو نفاس لم ينتشر عن محله أي لخروجه من مدخل الذكر بخلاف

البول فلها بعد الانقطاع ولو تبين الاستنجاؤه أي بالحجر فيما إذا أرادت التيمم لفقد الماء ولا إعادة عليها إلى أن قال في التحفة واعلم أن الواجب عليها غسل ما ظهر بجلوها على قدميها ونزع فيه الاستنوى إلى آخر ما قاله فيها وفي الإيماء للشارح بخلاف ما علم عدم وصوله أو شك فيه لكن يسن غسله بالماء أي في مسألة الشك وإن اقتضى كلام الجواهر كالمجموع أنه يسن فيهما ويمكن أن يقال بقضيته ويوجه بأن لنا وجهاً جازماً به المأوردى ونقله القاضي عن الأصحاب أنه لا يجوز لها الاقتصار على الحجر بحال أي نظراً للغالب من وصول البول إليه فهو مظنة له وحينئذ يسن لها حينئذ غسل بالماء مطلقاً آخر وجهاً من خلاف هذا الوجه ثم رأيت مشي في الاستقصاء على التدب بما قد يوافق ما ذكرته أولاً حيث قال الجواز أن يكون قطر منه فيه انتهى إلا أن يحمل على أنه مظنة لذلك فحينئذ يوافق ما ذكرته آخرها بخلاف البكر لأن البكرة تمنع زول البول مدخل الذكرك كما قاله الرافعي انتهى كلام الإيعاب بحجروه (قوله وإن لم يجاوز ما ذكر) أي الصفحة في الغائط ٣٩٦ والحشفة في البول وهذا مما لا خلاف فيه وعبارة المطلب لابن الرفعة

التحفة يتعين الماء في بول ثيب أو بكر وصل لم يدخل الذكر ويوجه بأنه يلزم من انتقاله لدخله أنه يشارة عن محله إلى ما لا يجزئ فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لدخله خلافاً لمن وهم فيه لأن نحو الحرقفة تصل إليه انتهى وأما إذا لم يصل لذلك بأن علم عدم وصوله أو شك فيجزئ الحجر مطلقاً قال في الإيعاب لكن يسن غسله بالماء أي في مسألة الشك وإن اقتضى كلام الجواهر كالمجموع أنه يسن فيهما ويمكن أن يقال بقضيته ويوجه بأن لنا وجهاً جازماً به المأوردى ونقله القاضي عن الأصحاب أنه لا يجوز لها أي للثيب الاقتصار على الحجر نظراً للغالب من وصول البول إليه فهو مظنة له تأمل وسيأتي عن التحفة ما يجب عليها غسله (قوله لأن مجاوزة ما ذكر) أي الصفحة في الغائط والحشفة في البول فهو تعليل للثنى وعبارة شيخ الإسلام لما صح أن المهاجرين أكلوا التمر لما هاجر وأولم يكن ذلك عادتهم وهو مما يرق بالبطون ومن رقب بطنه انتشر ما يخرج منه ومع ذلك لم يؤمر بالاستنجاؤه بالماء ولأن ذلك يتعذر ضبطه فينبط الحكم بالحشفة والصفحة (قوله نادرة جداً) بكسر الجيم وتشديد الدال منصوب على المصدر أي حدث ندرته جداً أي تحقيقاً لما جده معناه التحقيق كما في القاموس قاله بعض الفضلاء فليتأمل (قوله فلا تلحق) أي النادرة (قوله بما تميم به البلوى) قال ع ش لا يقال الصحيح أن الرخص بدخلها القياس لا نأقول لعل مراده أن شرط القياس لم يوجد وذلك لأن غير مأورد فيه ليس في معناه حتى يلحق به تدبر (قوله ولو تقطع الخارج) هذا إشارة إلى شرط آخر وهو عدم التفع قال الجمل عن شيخه التقطع الانفصال ابتداءً أو الانتقال الانفصال بعد الاستقرار والانتشار هو السيلان متصل في الابتداء انتهى فلم منه أن التقطع غير الانتقال السابق ولذا زاده في المنهج على الأصل وجعله شرطاً مستقلاً ولم يرتضه القليوبي كما سيأتي آنفاً (قوله تعين في المنفصل الماء) أي ولا يجزئه الحجر وأما في المنفصل فيجزئ فيه الجامد بشرطه كما هو ظاهر (قوله وإن لم يجاوز ما ذكر) أي الصفحة والحشفة فإن تقطع وجاوز بأن صار بمضه باطن الآلية أو في الحشفة وبمضه خارجها فليس كل حكمه وعبارة المحلى أما المجاوز لما ذكره فبمعنيين فيه الماء جزمًا وكذا غيره المتصل به دون المنفصل عنه قال القليوبي أي عن المجاوز وهو ما داخل الصفحة والحشفة سواء تقطع أولاً وسواء انتقل أولاً وهذا مخالف لما مر آنفاً والوجه الأخذ بهذا العموم والحاصل أن المنفصل عن الخارج لا يجزئ فيه الحجر مطلقاً وإن المتصل به يكفي فيه الحجر إن لم يجاوز ما ذكره سواء انتقل أولاً وبذلك علم أنه لا حاجة لما زاده في المنهج بقوله أو تقطع فتأمل انتهى (قوله وأن لا يصيبه) أي الخارج (قوله ماء غير مطهر له) قال الكردي هذا التعبير لا يخلو عن

تنبيه محل الخلاف عند مجاوزة الغائط والبول نفس المخرج إذا كان متصلاً كما اقتضاه كلام سليم وغيره السالف فلو تقطع تعين الماء فيما انفصل وإن كان لم يخرج عن الآيتين

لأن مجاوزة ما ذكر نادرة جداً فلا تلحق بما تميم به البلوى ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وإن لم يجاوز ما ذكر (و) أن (لا يصيبه ماء) غير مطهر له

والحشفة قولاً واحداً انتهى وحينئذ فالأنيابان بان في كلام الشارح من حيث أنه ليس مصرحاً به في كلامهم وإنما هو منقول من مقتضى كلام سليم وغيره كما عرفت مما سبق في كلام ابن الرفعة أما المتصل

تشويش

فيجزئ في الجامد بشرطه كما في شرح المنهج وغيره (قوله غير مطهر له) قال الهاتفي في حواشي التحفة قوله لغير تطهيره يعني إذا لاقاه لتطهيره فالأمر حينئذ ظاهر لأنه لا يكفي فيه حينئذ الماء أما إذا لاقاه لغير تطهيره كان أصابته نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء ماء وضوء فما إذا قدم الوضوء على الاستنجاؤه فاصاب ماء وضوءه المحل بأن تقاطر عليه شيء منه أولم يكن ماء وضوءه فيكون الماء متعيناً أيضاً ما نقلناه عن المجموع هكذا يفهم المقام انتهى وهذا أراد به الجواب عما أورده العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة على هذه العبارة حيث قال قوله لغير تطهيره إن أراد لغير تطهير المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء إليه فهذا معلوم لا يحتاج إليه وهو ليس مما نحن فيه لأن الكلام في الاستنجاؤه بالحجر وإن أراد لغير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الوضوء على الاستنجاؤه فاصاب ماء وضوءه المحل بأن تقاطر عليه منه شيء لم يمنع أجزاء الحجر فهو ممنوع مخالف لصريح كلامهم لا يقال يؤيده قوله لم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لا نأقول محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم نجب أزالها والنجاسة التي في هذا المحل نجب أزالها ولا

يعني عنها فيضرا اختلاطها بالماء نعم ان اصاب المحل بعد الاستنجاء بالحجر رشاش طهارة نحو الوجه لم يعد العفو فليتأمل انتهى ولا يخفى
 ان تعبير الشارح لا يخلو عن قلاقة لان المراد ان شرط اجزاء الجماد في الاستنجاء ان لا يصيب المحل ماء فة. وله في التحفة لغير تطهيره
 يفهم ان الماء المطهر للحل لا يمنع الاستنجاء بالحجر فيقال ان طهر الماء المحل فاي حاجة للحجر بعده وان لم يطهره فينبغي تعين الماء لطرو
 الاجنبى عليه الا ان كانوا يقولون بأنه اذا صاب الماء عليه بقصد تطهيره ثم لم يطهر به المحل لقلّة الماء أولا عراضه عن الاستنجاء به انه يجزئه
 الحجر حينئذ فالتعريف صحيح لا قلاقة فيه وما أظهم بسمه وحون بذلك وأما على فهم الهاتفي فالقلاقة باقية اذ يقال له على ذلك الفهم لا حاجة الى
 قوله لغير تطهيره بل هو موهم لانه اذا اصابه ماء تعين الاستنجاء بالماء سواء كان ذلك الماء للتطهير أو لغيره وقول ابن قاسم نعم ان اصاب الخ
 بخالفه قول الشارح في هذا الكتاب بعد الاستنجاء أو قبله نعم قول

٣٩٧

تشوئش لان المراد ان شرط اجزاء الجماد في الاستنجاء ان لا يصيب المحل ماء وعبر في التحفة بقوله لغير
 تطهيره وفيها ايضا ما فيها فان ذلك ينجر الى أنه لا يضرب في جواز الاستجمار بالحجر طرو وما عوا اذا طهره الماء
 لا حاجة الى الحجر فاما معنى هذا الاستثناء الخ وقد اعترض سم على التحفة وأجاب هو وعش بما يخالف ما في
 هذا الكتاب وحاول الهاتفي الجواب عن اعتراض سم بما لا يفي والشيخ الكردي نفسه أجاب بما لا يفي فلن
 يصلح العطار ما أفسد الدهر (قوله وان كان) أي الماء الذي يصيبه (قوله طهورا) أي فانه اذا اصابه تعين
 فيه الماء (قوله أو مائع آخر) عطف على ماء (قوله بعد الاستجمار أو قبله) كلامه صريح في ان من بال
 أو توطأ نأيا لا يجزئه الحجر في البول أو الغائط بل لابد من الماء وقد علل الشارح ذلك بقوله لتنجسهما أو المراد
 من ذلك أنهما تنجسا بملاقتهما للمحل النجس والقاعدة ان النجس يقبل التنجس فلم يكف فيه ما الاستنجاء
 بالحجر بل بالماء وانما يرخص بالحجر عند خفة النجس قاله السيد الاهدل وتقدم الخلاف في ذلك (قوله
 لتنجسهما) أي الماء والمائع ملاقاتهما للمحل المتنجس (قوله وكالمائع) أي في اشتراط أن لا يطرا على المحل (قوله
 ما لو استنجى بحجر رطب) أي مبلول فلا يصح استنجاءه وتعين الماء بعده لان بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم
 ينجسه أفاده في النهاية (قوله أو كان المحل) عطف على استنجى أي وكالمائع ما لو كان المحل الخ (قوله مترطبا
 بماء) قال سم هل مثل ذلك بل المحل فيما اذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل جفافه ثم أراد الاستنجاء
 بالحجر فليتأمل قال الاجهوري وقضية اطلاقهم تعين الماء اذ لم يستثنوا الا العرق وهو الاقرب لان العرق
 مما تيم به البلوى بخلاف البلل المذكور ونحوه (قوله لا عرق على الاوجه) عطف على ما أي لا يعرق لما تقرر
 أنه مما تيم به البلوى قال في التحفة الا ان سال وجاوز الصفحة أو الحشفة اذ لا يعم الابتلاء به حينئذ خلافا لمن زعمه
 وشيأى قبيل الفصل ما يتعلق بهذا (قوله وأن يكون بثلاث مسحات) بفتح الميم والسين جمع مسحة
 كسجدات جمع سجدة قال شيخ الاسلام في التمرر ولو كون دلالة الحجر طهارة لعدم ازالة الاثر احتيج الى
 الاستظهار بالعدد كالمعدة بالاقراء وان حصلت البراءة بقرعة كما في الاستبراء بخلاف الماء دلالة قطعية لازالة
 العين والافرغ لم يحتج الى العدد كالمعدة بالمحل قال في المجموع فان قيل التقييد في الخبر بالثلاثة يخرج مخرج
 الغالب لان النقاء لا يحصل بدونها غالبا قلنا النقاء شرط اتفاقا فكيف يخل به ويدكر ما ليس بشرط مع ايهامه
 للشرطية فان قيل فقد ترك النقاء قلنا ذلك معلوم بخلاف العدد فنص على ما يخفى وترك ما لا يخفى ولو حمل على
 الغالب لاخل بالشرطين معا وتعرض للمالافاة فيه بل فيه ايهام انتهى (قوله وان نقي بدونها) أي الثلاث وانما

التحفة لغير تطهيره
 اذ ليس في تعبير هذا
 الكتاب الا أن الحكم
 واضح لا يحتاج للتنبيه
 عليه اذ بعد تطهير المحل
 بالماء لا يهام في الاحتياج
 للحجر (قوله وان كان
 وان كان طهورا أو مائع
 آخر بعد الاستجمار أو
 قبله لتنجسهما وكالمائع
 ما لو استنجى بحجر رطب
 أو كان المحل مترطبا بماء
 لا عرق على الاوجه
) وأن يكون بثلاث
 مسحات) وان نقي
 بدونها

طهورا) لم يحضر في الآن
 فيه خلاف وكأنه دفع به
 توهم أن الماء الطهور له
 قوة يدفع بها النجس عن
 نفسه ويخفف النجاسة
 أو يدفعه فلا يحسن أن
 يعد اجنبيا مانعا من اجزاء
 الحجر بعده (قوله

لتنجسهما) أي الماء والمائع بملاقتهما للمحل المتنجس (قوله بحجر رطب) قال الزركشي في الخادم نقلا عن البحر لو غسل
 الحجر النجس والماء عليه قائم لم يجز الاستنجاء به لانه يزيد المحل تنجسا ولا يزيله وان كان نديا زال عنه رطوبة الماء ولم يخف بعد في
 جواز استعماله وجهان انتهى ما نقله في الخادم وأقول تعبير الشارح كغيره بالرطوبة يفيد الجواز في ذلك وفي الروض لا رطب قال شيخ الاسلام
 في شرحه لان رطوبة تنجس بملاقات النجاسة ويعود شيء منها الى محل الخارج فيصير كنجاسة اجنبية انتهى وهذا التعليل متفق حيث لم يبق
 رطوبة بالمحل وان لم يخف وهو ظاهر (قوله على الاوجه) أي خلافا للاذرى في قوله لو كان المحل رطبا بعرق فلا قام الخارج تعين الماء قال الشارح
 في الايعاب هو مردود بان هذا محتاج اليه فهو بالضرورة أشبه انتهى ما أردت نقله منه (قوله وان نقي بدونها) أشار بان الى خلاف في ذلك

قال ابن الرفعة في المطلب قد يقال انه أي الحديث محمول على ما إذا لم يحصل الاتقاء إلا بها إلى أن قال في المطلب ولعل هذا مأخوذاً من مالك في الاكتفاء بمحصل الاتقاء كيف حصل ثم قال في المطلب وقد وافق ما يكفي ذلك بعض أصحابنا وهو محكي عن داود أيضاً الخ (قوله للنهي الصحيح الخ) في صحيح مسلم عن سلمان بن أمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار (قوله ولو بأطراف حجر) أشار بلو إلى خلاف في ذلك قال ابن الرفعة في المطلب حكى الدارمي في الاستذكار عن ابن جابر انه لا يجزئه حجر له ثلاثة أحرف قال النووي وأظن أنه أراد بـ ابن جابر إبراهيم بن جابر من أصحابنا وحينئذ يكون وجهه إذا في المذهب وهو رواية عن أحمد بن حنبل واختاره ابن المنذر للحديث انتهى أي وهو ٣٩٨

وجب ثلاث مسحات مع ذلك لأن الشارع إذا نص على عدد فلا بد له من فائدة وهي إمام منع الزيادة أو النقصان أو منع أحدهما أو الزيادة غير متممة هنا فتعينت في عدم النقص ولأنها نجاسة شرعية في إزالة التلوث فوجب الاتيان به كفلس ولو غ الكلب ولأن الاتقاء الحاصل بالثلاث لا يوجد في المرة خصوصاً والمحل غير مشاهد للماسح قاله في حواشي الروض (قوله للنهي الصحيح) تعليل للثلاث (قوله عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار) والحديث رواه مسلم عن سلمان الفارسي رضي الله عنه بلفظها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وأما صيغة النهي فقوله صلى الله عليه وسلم لا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار كذا بينه صاحب المواهب وتقدم حديث ويستنج بثلاثة أحجار وهو موافق لهذا النهي وفي سنن أبي داود عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا ذهب أحدكم لحاجته فليستطب بثلاثة أحجار (قوله ويحصل ذلك) أي ثلاث مسحات (قوله ولو بأطراف حجر) أي ثلاث أطراف حجر واحد وعبارة التحفة ولو بطرفي حجر بأن يتلوث في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد لأنه إنما خفف النجاسة فلم يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب بدله أعطى حكمه أو بأطراف حجر ثلاثة لأن القصد عدد المسحات مع الاتقاء وبه فارق عدده في الجمار واحدة لأن القصد عدد الرميات انتهى ومثله في غيره قاله القليوبي كذا قالوا وفيه نظر لأن المعتبر هو المسح والرمي وهو متعدد فيهما إلا المسح به والرمي به سواء تعدد فيهما أو لا انتهى قال الكردى والثلاثة الأحجار أفضل من أطراف حجر لكن أطراف الحجر ليست بمكرهة قال في المغني ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله ثانياً كدواء دبغ به وتراب استعمال في غسل نجاسة الكلب فإن قيل التراب المذكور صار مستعملًا فكيف يكفي ثانياً أجب بأنه لم يزل المانع وإنما أزاله الماء بشرط مزجه بالتراب وحينئذ يجوز التيمم به إن كان استعمال في المرة السابعة وإن كان قبلها فلا للتنجيس فاستفدها قائم مسألة تنقيسة انتهى (قوله فإن لم ينق) يحتمل من النقاء أو من التنقية أو من الاتقاء في المصباح في الشيء ينق من باب تعب نقاء بالفتح والمسد وتقوة نظف فهو نقي على فاعيل ويتمدى بالهمزة والتضعيف انتهى والانسب هنا كونه من الاتقاء لتصريح المصنف به (قوله المحل) بالرفع فاعل ينق على الأول وبالنصب مفعوله على الآخرين (قوله أو بالثلاث) أي المسحات الثلاث بأن يتركيز به ما فوق صفار الخرف أذبقه ما لا يزيله إلا هي معفو عنه قاله في التحفة ولو خرج هذا القدر ابتداءً وجب الاستنجاء منه وفرق ما بين الابتداء والانتهاء ولكن لا يتبعين كون الاستنجاء منه بصغار الخرف المزيلة له بل يكفي إمرار الحجر وإن لم يتلوث كما كني به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية كما قاله الحلبي وعليه فيتصور الاكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو ظاهر وقال ع ش ينبغي في ذلك الاكتفاء بثلاث مسحات بالأحجار ولو

بأن لم يتلوث في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد لأنه أي الحجر إنما خفف النجاسة فلم يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب بدله أعطى حكمه انتهى قال الشارح والخطيب

للنهي الصحيح عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار وبمحصل ذلك ولو بأطراف حجر (فإن لم ينق المحل) بالثلاث

في شرح التنبيه والعبارة له ويكفي حجر واحد يستنجى به ثم يغسله وينشفه ثم يستعمله انتهى وفي شرح الباب للشارح لكن تلك أي الثلاثة الأحجار أفضل انتهى وفي المطلب لابن الرفعة قال الشافعي والأصحاب

فيما حكاها النووي والمسح بثلاثة أحجار أفضل من أحرف حجر لحديث يستنج بثلاثة أحجار قال المحامي وغيره ولو بال وتغوط فالمستحب أن يمسح بستة أحجار فإن مسحهما بحجر له ستة أحرف ست مسحات أجزأه انتهى كلام المطلب وهو ظاهر لكن لا يكره المسح بأطراف حجر أو بطرفيه أو بطرف منه كما صرحوا به وإن كره الرمي في الجمار بما رمى به وعبر الغزالي في الوسيط بقوله ثم يتأدى العدد بحجر له ثلاثة أحرف بثلاث مسحات متفافية انتهى قال ابن الرفعة في المطلب فإن قلت إذا كان المقصود الاستظهار بالمسح فلا معنى لاشتراط التفصيل في الحجر قلت لأنه إذا لم يتفصل عدد مسحة واحدة والتعب في العدد على المذهب ملاحظ * فإن قلت إذا كان الحجر طويلاً ينبغي أن يكون جراً للذكر عليه مجزئاً كما قيل أنه يجزئ إذا جرى على حائط ولم يرفعه عنه * قلت الحائط يشتمل على أحجار وأجر فالعدد حاصل ولا كذلك ما نحن فيه فانه قد يقال أنه لا يجزئ لأن الاسم واحد

وقد يقال يجوز لأن الصاق الحجر بموضع الخارج من الذكر بعد مسحه من غير مد كما ستره فإذا مد فقد تجارز المحل فيكني الخ وفي التحفة للشارح وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكر قال الشيخان إن مسحته على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتد ولو مسح صعدا ضرا أو نزولا فلا انتهى قال شيخ الإسلام في شرح الر وض عقب ذلك ما نصه قال في المجموع وفي هذا التفصيل نظر انتهى وفي فتح الجواد للشارح ويجزئه مسح لم ينقل النجاسة من أعلا أسفل أو عكسه وفي الامداد وهو ظاهر خلافا للقاضي ولما استحسسه الأذري وفي شرح العباب للشارح وجه النظر المتقدم عن المجموع أن الذي دل عليه كلامهم أنه يجوز المسح مالم يتحقق النقل وهو المعتد انتهى وفي النهاية للجمال الرمل على قضية كلام المجموع أجزاء المسح مالم ينقل النجاسة سواء كان من أعلا إلى أسفل أو عكسه وهو ظاهر خلافا للقاضي انتهى ومن ذلك تعلم أن ما في التحفة ضعيف (قوله الماء أو صغار الخرف) هذا ضابط ما يجوز في الاستنجاء بالحجر قال في الإيماء نعم أن بقي أثر لا يزال له الأصغار الخرف يسن إزالة خروجا من خلاف ٣٩٩ من أوجهه انتهى قال القليوبي في

حواشي المحلى يجب أى الاستنجاء من الملوث وإن كان قد راقب لا بحيث لا يزيله الماء أو صغار الخرف كالمزى ويكني فيه الحجر وإن لم يزل شيئا كما

ولو قيل بتعين الماء أو صغار الخرف لم يكن بعيدا ولعله أقر بـ (قوله وجب الانتقاء) أى لانه المقصود من الاستنجاء (قوله بالزيادة عليها) أى الثلاث برابع فخامس وهكذا فإن حصل الانتقاء بوتر فواضح والا سن الابتار كما سيأتي آتفا (قوله إلى أن يبقى أثر لا يزال له الماء أو صغار الخرف) بالنجاء المعجمة والزأى المفتوحتين وهو الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال فإذا شوى فهو الفخار وعبارة شرح المنهج والخطيب إلى أن لا يبقى الأثر لا يزال له الماء أو صغار الخرف انتهى قيل عليها أنها طوبى له فهل اقتصر كما في عبارة شارحنا أجب الأطيعي عن شيخه البابى بأنه لو اقتصر كذلك لتوهم أن بقاء هذا الأثر مطلوب فتأمل وعلى كل فهو ضابط ما يكتفي في الاستنجاء بالحجر وتسن إزالة الأثر المذكور خروجا من خلاف من أوجهها (قوله ويسن الابتار) بالمشاة من أوترته جعلته وترا (قوله أن حصل الانتقاء بشفع) أى بعد الثلاث ولم ينزلوا مزيل العين هنا منزلة المرة الواحدة لأن المقام مقام تخفيف والأمر هنا دائر على حصول الابتار فقط رعاية للأمر به فالقول بأنه أن حصل الانتقاء بوتر سن ثنتان فيحصل فضل التثليث لنصهم على ندبه في إزالة النجاسة بزيادة ثنتين بعد الحكم بالطهارة أو بشفع سن ثلاث ثنتان للتثليث وواحدة للابتار مردود عملا بطلاقهم وأما الاستنجاء بالماء فيسب فيه التثليث كسائر النجاسات كما أفتى به الوالد انتهى من النهاية وفرق في الإيعاب بين الماء والحجر بأن الماء مزيل فطلب منه زيادة الاستظهار والحجر مخفف وقد حصل المقصود به قال على أن الجرجاني قال لا يندب التثليث هنا في الماء (قوله لم يصح) تعليلا لسن الابتار (قوله من أمره صلى الله عليه وسلم به) أى بالابتار في الاستنجاء بالحجر بلفظ إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترار وإه الشيخان ومرفه من الوجوب ر رواية أبي داود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج قال في المغني وقبل أنه واجب انظار الخبر الأول وهو شاذ انتهى (قوله ويسن استيعاب المحل) أى القبل أو الدبر (قوله بالحجر أى بكل حجر من الثلاث) يعنى من الأحجار الواجبة ولو شئت في العدد بعد الاستنجاء ضرر لأنه رخصة لا يصرها إليها الإيقيين كذا قرره بعض مشايخنا وفيه نظر فليحذر ونظيره الشك في التيمم في مسح عضو والشك في مسح أحد الخفين قاله الشوبرى وعبارة ع ش ولو شئت في الثلاثة فإن كان بعد الفراغ لم يضر قياسا على الشك في غسل بعض الأعضاء بعد الفراغ (قوله بأن يبدأ) أى المستنجى بالحجر وهذا التصور

(وجوب الانتقاء) بالزيادة عليها إلى أن يبقى أثر لا يزال له الماء أو صغار الخرف (ويسن الابتار) أن حصل الانتقاء بشفع لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به (ويسن استيعاب المحل بالحجر) أى بكل حجر من الثلاث بأن يبدأ

أنه يكتفي على قول النذير المذكور في غير الملوث انتهى وعلى هذا في تصور الاكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو ظاهر (قوله بشفع) أى بعد الثلاث قال في

التحفة ولم يسن هنا تثليث كما في إزالة النجاسة لأنهم غلبوا جانب التخفيف في هذا الباب إه وجرى عليه في غير إه أيضا وكذلك الجمال الرمل في النهاية قال الحلبي في حواشي شرح المنهج ويسن في الاستنجاء بالماء التثليث كسائر النجاسة كما أفتى به والشيخان ولا ينافي هذا قول ابن حجر ولم يسن هنا تثليث الخ لأن قوله هنا أى في الاستنجاء بالحجر بقرينة السياق وإن كان ظاهر التعليق يرشده أنه لا فرق بين الماء والحجر انتهى وكلام شرح العباب للشارح مصرح بذلك أيضا وفرق فيه بين الماء والحجر بأن الماء مزيل فطلب منه زيادة الاستظهار والحجر مخفف وقد حصل المقصود به نعم أن بقي أثر لا يزال له الأصغار الخرف يسن إزالة خروجا من خلاف من أوجهه على أن الجرجاني قال لا يندب التثليث هنا الخ وفي حواشي المحلى للقليوبي نقل عن شيخنا الرملى طلب تثليث الاستنجاء بالماء فليستجمر ما هو انتهى وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم مشى مر على أنه لا يطلب تثليث الاستنجاء بالحجر بأن يأتي بمسحتين بعد الثلاث المنقيات ثم قال ونقل عن والده أنه يستحب تثليث الاستنجاء بالماء بأن يأتي بثنتين بعد زوال النجاسة انتهى (قوله لم يصح من أمره الخ) روى الشيخان من استجمر فليوتر

(قوله من مقدم الصفحة اليمنى) كذلك التحفة وغيرها وعبارة العباب والافضل أن يضع الحجر الاول على محل طاهر قريب من مقدم صفحته اليمنى قال الشارح في شرحه وكون الوضع على طاهر سنة هو ما يحججه في المجموع فاقضاء كلام الروضة وأصلها وجوبه ضعيف انتهى وعبارة المطلب لابن الرفعة نقل عن غيره أنه يضع حجرا على مقدم الصفحة اليمنى ويديره عليها ويمر على اليسرى حتى يرد الى ذلك الموضع ويضع الثاني على مقدم الصفحة اليسرى ويمر عليها ثم على اليمنى حتى يرد الى ذلك الموضع ثم يمر الثالث على الصفحتين والمسربة معاهذه عبارة الفوراني وعبارة الماوردي ويمر الثالث على جميع المحل وهو المسربة ولذلك قال في المهذب يأخذ الثالث فيمره على المسربة وحينئذ فالمستحق على هذا يكون في المسحة الاولى مبتدئا بمقدم اليمنى ومؤخرا اليسرى وفي الثالثة الذي يظهر أنه يتدنى من المقدم ولو ابتدأ من المؤخر لكان أولى لان بذلك تبين له ان كان قد بقي على المحل شيء أم لا لاجل ذلك قيل انه يبدأ في مسح الخلف بيده اليسرى من العقب ليخرجها من تحت ٤٠٠ الاصابغ انتهى ما أردت نقله من المطلب (قوله ويديره برفق) قال ابن

الرفعة في المطلب وقول المصنف ويديره أي برفق ولطف ليخفف النجاسة أي كل جزء منها بجزء طاهر من الحجر فانه اذا فعل ذلك حصل الغرض

بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره برفق الى محل ابتدائه وبالثاني من مقدم اليسرى ويديره كذلك ويمر الثالث على صفحته ومسربة جميعا ويسن وضع الحجر على موضع طاهر ويديره برفق

بلا خلاف انتهى قال شيخ الاسلام في شرح الروض أي قليلا قليلا حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها انتهى قال في العباب وشرحه للشارح بعد ذكر نحوه فان أمر الحجر ولم يديره كما ذكر لكن لم

للتعميم المسنون في الدر قال في الفرز وكيفية الاستنجاء في الذكر قال الشيخان أن يمسح على ثلاثة مواضع من الحجر فلما أمره على موضع مرتين تعين الماء وقال المتولي وغيره أن يضع على منفذه الحجرين الاولين لينقل لليلة ويمسحه بالثالث وقال الجبلي أن يضع عليه الاول ويمسح بالآخرين وما قاله الشيخان هو المناسب انتهى قال ابن الرفعة في المطلب فان قلت اذا كان الحجر طويلا ينبغي أن يكون جردا لكر عليه مجزئا كما قيل انه مجزئ اذا جره على حائط ولم يرفعه عنه قلت الحائط يشتمل على أحجار وأجر فالتعدد حاصل ولا كذلك ما نحن فيه فانه قد يقال انه لا يجزئ لان الصاق الحجر بموضع الخارج من الذكر بعد مسحه من غير مد كما ستعرفه فاذا مد فقد تجاوز المحل فيكنى (قوله بالاول) أي بالحجر الاول (قوله من مقدم الصفحة اليمنى) أي ويضع الحجر على موضع قريب من النجاسة كما سيأتي (قوله ويديره) عطف على يبدأ أو الضمير للاول (قوله برفق) يعني قليلا قليلا حتى يرفع كل جزء منه جزءا من النجاسة فانه اذا فعل ذلك حصل الغرض بلا خلاف (قوله الى محل ابتدائه) عبارة النهاية ويمر على الصفحتين حتى يصل الى ما بدأ منه قال ع ش ومن لازمه المرور على الوسط (قوله وبالثاني) عطف على بالاول أي ويبدأ بالحجر الثاني (قوله من مقدم اليسرى) أي الصفحة اليسرى (قوله ويديره) أي الحجر الثاني (قوله كذلك) أي برفق الى محل ابتدائه (قوله ويمر الثالث) عطف على يبدأ (قوله على صفحته ومسربة) بضم الراء وفتحها قال في الكفاية وبضم الميم مجرى الغائط وقال في المطلب وفي الثالث الذي يظهر أنه يتدنى من المقدم ولو ابتدأ من المؤخر كان أولى لانه بذلك يتبين له ان كان قد بقي على المحل شيء أولا الخ قال القفال في فتاويه اذا كان يمر الحجر عليه فانه لا يرفعه فان رفع الحجر انجس ثم أعاده ومسح به تنجس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا يضر كالماء مادام مترددا في العضو لا يحكم باستعماله فاذا انفصل صار مستعملا فكذلك الحجر انتهى من الكردي ثم ما تقر في الكفاية هو الاصح قال شيخ الاسلام وقيل واحد لليمنى وآخر اليسرى والثالث للوسط وقيل واحد مقبلا وآخره مدبر او يخلق بالثالث والخلاف في الافضل لافي الوجوب على الصحيح في الروضة كاصلها ولا بد في كل أن يمسح بكل مسحة جميع المحل ليصدق أنه مسحه ثلاث مسحات انتهى وسيأتي قريبا نقل عبارة الشيخين فليتأمل (قوله ويسن وضع الحجر) أي أولا (قوله على موضع طاهر) أي قرب مقدم صفحته اليمنى والثاني كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى (قوله ويديره برفق) بالنصب عطف على وضع على حد * ولبس عباءة وتقرعني * وعلم منه أن الادارة غير

ينقل النجاسة أو نقل منها ما يتعدى أو يتعسر الاحتراز عنه أجزاء كما في المجموع فانه لم نقل واجبة عن الاحتراز بان أن يشترط الوضع على محل طاهر وانه يضر النقل الحاصل من عدم الادارة قال ولم يشترط العراقيون شيئا من ذلك وهو الصحيح فان اشتراط ذلك تضيق للرخصة غير ممكن الا في نادر من الناس مع غير شديد وليس لهذا الاشتراط أصل في السنة انتهى واعتمده الاسنوي وغيره فاقضاء كلام الروضة وأصلها من أن النقل يضر مطلقا ضعيف وقد قال الامام لو كلف أن لا ينقل شيئا من النجاسة في محاولة رفعها لكان ذلك تكليف أمر يتعذر الوفاء به فيجب العفو عما يعسر الاحتراز عنه مع رعاية الاحتياط انتهى ما نقله في الايعاب وفي العباب أيضا ينبغي له نظر الحجر المستنجى به قبل رميه ليعلم أنه أتى أم لا قال الشارح في شرحه ذكره المحب الطبري وأقره فان قلت يتعين حمل كلامه على الثالث وما قبله لان ما قبله لا بد منه مطلقا كما مر قلت لا يتعين ذلك بل الوجه حمل كلامه على عمومه لان الاول اذا نظر اليه ولم ير الاتقاء بالغ في الثاني والالم يحتاج للبالغة فيه وكذا الثاني في النظر لكل منهما مصلحة كما في الثالث وان اختلف وجه المصلحة انتهى (قوله ومسربة) بضم الراء وفتحها قال في الكفاية وبضم الميم مجرى الغائط وهو هنا مجرى الغائط أسنى وايعاب

ولا يضرب النقل الحاصل
من عدم الادارة وظاهر
كلامه ككلام الشيخين
أنه لا يجب تعميم المحل بكل
مسحة من الثلاث وفيه
كلام بينه في شرح الارشاد
بما حاصله ان في كلامهم
شبه تعارض فرجح جمع
متأخرون الوجوب
رعاية للمدرك

(قوله ولا يضرب النقل
الح) أي لان الادارة المذكورة
مسنونة لا واجبة كما
علمته مما تقدم آنفاً
والمراد النقل الذي يصير
الاختراز عنه كما تقدم أيضاً
وعبارة التحفة ولا يشترط
الوضع أولاً على محل طاهر
ولا يضرب النقل المضطر
اليه الحاصل من عدم
الادارة انتهت (قوله رجع
جمع متأخرون الوجوب)
منهم شيخ الاسلام زكريا

والشهاب الرملي والخطيب
الشريني والشارح وغيرهم
(قوله رعاية للمدرك)
لان الأئمة أوجبوا ثلاث
مسحات وان حصل
الاتقاء بواحدة وإذا مسح
بكل حجر جزءاً من
المحل ففي الحقيقة انما هي
مسحة واحدة فاي فائدة
في إيجاب الثلاث وأيضاً
فقد قالوا انما وجبت
الثلاث استظهاراً
والاستظهار انما يكون
عند تكرار المسح على
الموضع بل هذا يؤول الى
كونه منقولا

واجبة وهو الاظهر وعبارة الاسني وان أمر الحجر ولم يدره ولم ينقل شيئاً من الخارج أجزأه فان نقل تعين
الماء ومجمله كما اقتضاه كلام العراقيين وصرح به الامام فيما لا ضرورة اليه أما القدر المضروب اليه
في ذلك فيعني عنه اذ لو كلف أن لا ينقل النجاسة في محاولة رفعها أصلاً لكان ذلك تكليف أمر يتعذر الوفاء
به وذلك لا يليق بغير الرخص فكيف بها قال وهو كلقاء الجبيرة على محل الخلع فانه تأخذ أطرافاً من المواضع
الصحيحة لتستمسك وكلام المصنف يقتضي أن وضع الحجر على طاهر سنة وكلام الاصل يقتضي
أنه واجب لكن الاول هو الصحيح في المجموع قال فيه بعد نقله ما في الاصل عن الخراسانيين ولم يشترط
العراقيون شيئاً من ذلك وهو الصحيح فان اشتراطه تضيق للرخصة وليس له أصل في السنة قال
الاسنوي وحاصله أنه لا يشترط الوضع على طاهر وأنه لا يضرب النقل الحاصل من عدم الادارة انتهى
(قوله ولا يضرب النقل) أي للنجس عن محله الذي استقر فيه (قوله الحاصل من عدم الادارة) في نسخة
من الادارة وكذا في بعض نسخ التحفة والامر في ذلك قريب لان نقل ما يتعذر أو يتعسر الاحتراز
عنه لا يضرب سواء كان منشؤه من الادارة أو عدمها لكن الموافق لما في المجموع الاول وعبارة التحفة
ولا يضرب النقل المضطر اليه الحاصل من عدم الادارة تدبر (قوله وظاهر كلامه) أي المصنف حيث
قال ويسن استيعاب المحل (قوله ككلام الشيخين) أي كظاهر كلام الامام الرافعي والامام النووي
في العزيز والمجموع وسبأني نقل عبارتهما (قوله أنه لا يجب تعميم المحل) أي محل النجس (قوله بكل مسحة
من الثلاث) أي المسحات الثلاث بل يكفي مسحة لصفحة وأخرى لاخرى والثالثة للوسط قاله
في التمشيت (قوله وفيه) أي في عدم وجوب التعميم (قوله كلام بينه في شرح الارشاد) أي
الشرح الكبير له المسمى بالامداد اذ هو المراد حيث أطلق الشارح في كتبه شرحه على الارشاد ومختصر
الحاوي الصغير لابن المقرئ وللشارح عليه أيضاً شرح صغير سماه فسخ الجواد (قوله بما حاصله)
ما فيه موصولة أي بالذي حاصله وكذا وكذا ومثله قولهم قال فلان ما لفظه أي الذي لفظه وكذا
وصلة الموصول جملة مبتدأ الذي هو حاصله والخبر هو المصدر المنسبك بعده من قوله أن في كلامهم الخ
قاله السيد الاهل (قوله أن في كلامهم) أي العلماء في هذه المسئلة (قوله شبه تعارض) بالنصب اسم
أن مؤخرًا والظرف خبره ما قد ما قال ابن مالك

وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البدي
(قوله رجع جمع متأخرون الوجوب) أي وجوب تعميم المحل بكل مسحة منهم ابن الرفعة والسبكي
وابن النقيب والزركشي وصاحب الانوار وصاحب الحاوي حيث قال ومسح جميع موضع الخارج
وصاحب الهجة حيث قال فيها واختم لما لو ان بالمأقاع * أو مسح كل موضع الذي اندفع
عن مسلك يعتاد الا القبلا * لمشكل ثلاثة وأعملا
وكذا الروايات وعبارته اعلم أن الواجب أن يستنجى بثلاثة أحجار يعيم بكل حجر منها المحل لان العدد
المعتبر في إزالة النجاسة من شرطه أن يعيم المكان بكل مرة كما قلنا في عدم غسل الاناء من ولوغ الكلب
وقال الزركشي في الخادم لك أن تسأل اذا كانت الكيفية على الاصح مستحبة فما هو الواجب والجواب
أن الواجب إمرار كل حجر على كل محل سواء بدأ بالمقدم أو بالوسط أو بالمؤخر وعبارة الانوار ويجب أن
يمسح ثلاث مسحات اما بالاحجار أو بأطراف حجر وأن يمسح في كل مسحة جميع الموضع انتهى ومن
رجح ذلك شيخ الاسلام في كتبه والخطيب الشرييني والشهاب الرملي وولده والشارح في كتبه قال في التحفة
وهو المنقول المعتمد الذي لا يحيد عنه (قوله رعاية للمدرك) تعليل لترجيحهم الوجوب والمدرك كما قال السيد
الاهل بفتح الميم المحل الذي يدرك منه الفقيه الحكم وقياسه ضم الميم لكن الذي في عرف الفقهاء الفتح والجمع
مدارك ومن ذلك قولهم مدارك الشرع أربعة أي أدلته وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس هذا
وبيان المدرك هنا كما قاله الكردي أنهم قد أوجبوا كالحديث ثلاث مسحات وان حصل التقاء

الدارقطني والبيهقي التي
حسننا اسنادها ولا يجد
أحدكم ثلاثة أحجار
حجرين للصفحتين
وحجر للمسربة وكلام
المجموع ظاهر بل صريح
فيه لكن يؤيد الوجوب
قولهم السابق لأبد من
الثلاث وإن بقي بدونها
خلافاً لما لك فإنه يشترط
الانقضاء وان حصل بواحدة
اذ لا يتصور ذلك الا اذا
قلنا بوجوب التعميم بكل
حجر وأما اذا قلنا ان الحجر
الواحد يكفي للصفحة
وحدها وآخر لا أخرى
وحدها وآخر للمسربة وحدها
فكيف يتصور انقضاء قبل
الثلاث حتى يجب وان

وآخرون عدمه أخذوا
بظواهر كلامهم (و) (يسن
(الاستنجا باليسار)
للاتباع

أنقى بدونها وحتى يتصور
الخلاف بيننا وبين مالك
رضي الله تعالى عنه
ويؤيده أيضاً قولهم انما
وجب الثلاث استظهارا
كلا قراء في العدة اذ
لا يتصور الاستظهار عند
إحجاب حجر لصفحة
وحدها وآخر لا أخرى
وحدها وآخر للمسربة
وحدها فتعين تأويل
كلامهم السابق الدال
على التذلل لسواك
كلامهم الصريح الذي

بواحدة واذا مسح بكل حجر جزأ من المحل في الحقيقة انما هي مسحة واحدة فأى فرق بين مسح الموضوع
كله بحجر واحد مع الانقضاء وبين مسح كل جزء مسحة واحدة بحجر غير الذي قبله وأيضا فقد قالوا انما
وجب الثلاث استظهارا والاستظهار انما يكون عند تكرار المسح على الموضوع الواحد بل هذا يومئذ إلى
كونه منقولاً كقولهم لا بد من الثلاث وان حصل الانقضاء بدونها خلافاً لما لك فإنه يشترط الانقضاء وان حصل
بواحدة فانما اذا قلنا الثلاث لمجموع المحل كيف يتصور انقضاء قبل الثلاث حتى يجب وان حصل الانقضاء بدونها
مع أن الموضوع انما مسح مرة واحدة وكيف يتصور الخلاف بيننا وبين مالك فتأمل (قوله وآخرون)
أي ورجح آخرون (قوله عدمه) أي عدم الوجوب منهم ابن المقرئ والكمال ابن أبي شريف والشيخ
أبو مخزومة وابن النقيب يعني شارح العباب والمجلى والاسنوي والشيخ أبو الحسن العكبري والشهاب
عميرة البرلسي وألفا في ذلك رسالة وذكر البرلسي في رسالته أنه وافقه جميع من الاكابر من مشايخه وأقرانهم
وأقرانه أنه لا يجب التعميم ومن تأخر عنهم ورجح ذلك الشيخ الزبدي والتقليوبي والرشيدي والسيد
البصري والشهاب ابن قاسم العبادي (قوله أخذوا بطواهر كلامهم) تعليل لترجيح عدم وجوب التعميم
بكل مسحة أي ظواهر الاحباب كالشيخين وغيرهما من ظاهركلامهم يؤهم عدم وجوب التعميم ولا تخذون
بتلك الظواهر لم ينظر والمعارضها مما يفيد وجوبه بل في المنقول تصرح بالوجوب فقول بعضهم يسن في
المنقول تصرح به فيه نظر قاله السيد الاهدل هذا وعبارة الرافي في الشرح الكبير كما نقله بعض الفضلاء
في كيفية الاستنجا وجهان أظهرهما ما قال به ابن أبي هريرة وأبو زر يد المرزوي أنه يمسح بكل حجر جميع
المحل بأن يضع واحداً على مقدم الصفحة اليمنى فيمسحها به إلى مؤخرها ويدبرها إلى الصفحة اليسرى
فيمسحها به من مؤخرها إلى مقدمها فيرجع إلى الموضوع الذي بدأ منه ويضع الثاني على مقدم الصفحة
ويفعل به مثل ذلك ويمسح الصفحتين والمسربة والثاني قال أبو اسحاق ان حجر للصفحة اليمنى وحجراً
للسفحة اليسرى وحجراً للوسط وحكى في التهذيب وجهان ثالثاً وهو أنه يأخذ واحداً على مقدم المسربة
ويدبرها إلى مؤخرها ويضع الثاني على مؤخرها ويدبرها إلى مقدمها ويخلق بالثالث وكان المراد بالمسربة
جميع الموضوع وعلى هذا الوجه يمسح بالحجر الاول والثاني جميع الموضوع كأنه صفحة واحدة وبطيف الحجر
الثالث على المنفذ وهذا ينفارق الوجه الاول فإنه على ذلك الوجه بطيف الحجرين الاولين ويمسح بالثالث
جميع الموضوع وهذا الخلاف في الاستحقاق أم في الاولوية والاستحباب فيه وجهان عن الشيخ أبي محمد
أن الوجهين موضوعان على التنافي وصاحب الوجه الاول لا يجيز الثاني لأن تخصيص كل حجر بما يمنع رعاية
العدد الواجب ولا يحصل في كل موضع الامسحة واحدة وصاحب الوجه الثاني لا يجيز الاول للخبر المصريح
بالتخصيص ويقول العدد معتبر بالإضافة إلى جملة الموضوع دون كل جزء منه وقال معظم الخلاف في
الاولوية والاستحباب لثبوت الروايتين جميعاً وكل واحد منهما جائز انتهى وقال الامام النووي في المجموع
بعد سوق الاوجه الثلاثة وانفق الاصحاب على أن الصحيح هو الوجه الاول لأنه يعم المحل بكل حجر ونقل
القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل والتممة عن الاصحاب انهم غلطوا أبا اسحاق في الوجه الثاني ونقل القاضي
حسين في تعليقه أن الشافعي نص في الكبير على قول أبي اسحاق لكن الاصحاب تأولوه وعلى هذا فالجواب عن
الحديث الذي احتج به أن قوله صلى الله عليه وسلم حجر للصفحتين كل حجر للصفحتين ثم اختلفوا في هذا
الخلاف انه خلاف في الفضل وأن الجميع جائز وحكى الخراسانيون وجهاً أنه خلاف في الاستحقاق فصاحب
الوجه الاول لا يجيز الكيفية الثانية وصاحب الثاني لا يجيز الاول وهذا قول الشيخ أبي محمد الجويني وقال
الغزالي في درسه ينبغي أن من قال بالاول لا يجيز الثاني ومن قال بالثاني لا يقول بالاول انتهى كلام المجموع
فتأمل ذلك كله (قوله ويسن الاستنجا) سواء كان بالماء أم بالحجر في القبل أو الدبر (قوله باليسار)
بفتح الياء ويجوز الكسر (قوله للاتباع) أي فقد روى أبو داود عن عائشة قالت كانت يدرس رسول الله صلى الله

كلام المجموع والغزالي وغيرهما هنا كالصريح في عدم وجوب التعميم وكلام الاصحاب قاطبة الذي قدمته صريح في الوجوب وقد حصل التناقض في ذلك وعند حصوله يتعين تضعيف أحد المحلين أو تأويله وهذا هو ملحوظ اختلاف المتأخرين ليسكن الاوفق للقواعد اعتماد الوجوب لان به يحصل الاستظهار الذي أطبقوا عليه انتهى ما أردت نقله من الايعاب ومن جرى على التشديد من المتأخرين ابن المقرئ وابن قاسم العبادي والزيادي وغيرهم وأورد الكلام على ذلك الشهاب البرلسي في تأليف مستقل وقال فيه لم أر شيئا يعني شيخ الاسلام في المنهج وغيره سلفا في وجوبه انتهى وأنت خير بأنه لا يلزم من عدمه وجوب ذلك فقد نقله الشارح في الايعاب عن ابن الرفعة قال ونقله عن نص الام قال سواء أبدأ بمقدم الصفحة أو وسطها أو آخرها كما دل عليه كلام العراقيين قال وتبعه جمع محققون كالسبكي وابن النقيب والزيادوني وصاحب الانوار كالحاوي الصغير وفروعه انتهى وهؤلاء كلهم كانوا قبل شيخ الاسلام زكريا وفي المطلب لابن الرفعة عند قول الوسيط اختلف اصحابنا منهم من أخذ بالحديث الاول وأوجب استعمال كل حجر في جميع المحل اذ به يتحقق العدد وأول بالبداية بالصفحة اليمنى مانصه قول المصنف وأوجب استعمال كل حجر في جميع المحل اذ به يتحقق العدد

٤٠٣

ما ذكره من تحقق العدد هو ما قال الماوردي انه عمدة هذا القائل ان فائدة العدد توارد الاحجار على محل واحد وهذا اغما يتحقق اذا استعمل كل حجر في كل المحل وقد بينت عبارة الشيخين وما يتعلق بذلك

ويكره باليمن وقيل يحرم لصحة التهي عن الاستنجاء بها

في كتاب الفوائد المدينية فمن يفتي بقوله من متأخري السادة الشافعية فراجع ذلك منه ان أردته (قوله لصحة التهي عن الاستنجاء بها) أي اليمنى رواه الشيخان ومن قال بالحرمه من

عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه وكانت اليسرى لخلائه وما كان من أذى ولان ذلك أليق (قوله ويكره) أي الاستنجاء (قوله باليمن) هذا هو المعتمد وان اقتضى قول الجهة

والجمع ثم الماء والابتار * أولى له ويده اليسار أنه خلاف الاولى فقط ويسن أن لا يستعين بيمينه في شيء من الاستنجاء بغير الماء فيأخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه ويغسل بيساره ويأخذ ذكره ان مسح البول على جدار او حجر كبير او نحوه فان كان الحجر صغيرا جعله بين عقبيه أو بين ارجليهما فانه لم يتمكن شيء من ذلك وضعه في يمينه ويضع الذكرك في موضعين وضعا لتثقل البلية وفي الموضع الثالث مسحوا ويحرك بيساره وحدها فان حرك اليمنى أو حركهما كان مستنجيا باليمنى وانما لم يضع الحجر في بيساره والذكرك في يمينه لان مسح الذكرك بهما كرهه وشرط القاضي حسين أن لا يمسح ذكره في الجدار صعودا أو حوز مسحه فيه نزولا ولعل الفرق أنه اذا مسح من الاعلى لا تنتقل النجاسة الى شيء منه بخلاف عكسه ونظر في هذا التفصيل في المجموع فانظروا أنه لا يشترط وأما قبل المرأة فتأخذ الحجر بيسارها ان كان صغيرا وتمسحه ثلاثا ولا تحكهما حك الرجل فيأمر أفاده المغنى بزيادة (قوله وقيل يحرم) أي الاستنجاء باليمنى وعليه جمع منا وكثيرون من غيرنا قاله في التحفة ولعل من هؤلاء الجمع صاحب المذهب والكافي فانهم اقالا لا يجوز الاستنجاء باليمنى قال الجوهرى لكن في فتح البارى نقلا عن النووي مراد من قال بنى الجواز المستوى طرفاه أى لا يجوز جواز المستوى الطرفين فيكون مباحا بل هو راجح الترك فيكون كرهوا وعلى الحرمة يجزئ وقال أهل الظاهر وبعض الخنابلة لا يجزئ ومحل الخلاف ما لم يجعلها آلة للاستنجاء بها بدلا عن الحجر واليمنى لا يجزئ بخلاف (قوله لصحة التهي) دليل للقاتل بالحرمة (قوله عن الاستنجاء بها) أي باليمنى فقد روى مسلم عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجى باليمنى وأجاب في الاسنى والغرر بقوله وانما لم يقتض التهي الحرمة والفساد في اليمنى كما اقتضاهما في العظم أما الاول فلان الازالة هنا بغير اليمنى وثم بالعظم نفسه وأما التهي معنى في الفاعل فلا يقتضى الفساد كما في الصلاة في المصوب وثم معنى في العظم فاقتضاه كما في الصلاة بالنجس هذا وقد قال بالفساد والحرمة أهل الظاهر بل قال بالحرمة المتولى وغيره من اصحابنا لكن الجوهر

أعنتا المتولى وغيره وقال بالحرمة والفساد أهل الظاهر وفي التحفة وقيل يحرم وعليه جمع كثير ومن غيرنا انتهى وفي الايعاب وقضية كلام بعضهم تعدى الحرمة الى سائر النجاسات ولا فرق في ذلك بين القبل والدبر والذكروا لا تبي ومعلوم أن محل ذلك حيث لا عذر أمام العذر قال في الايعاب كونه أقطع اليسرى أو مشلولها فلا كراهة ولا حرمة الى أن قال ثم ان استنجى بماء صب باليمنى وغسل باليسرى أو بحجر ففيه تفصيل ذكره أي مانع العباد بقوله واذا جمل الحجر للاستنجاء من البول أخذه بيمينه وذكره بيساره ثم يحركها وحدها فان حرك يمينه أو حركهما فقد استنجى بيمينه أو وضع ذكره في موضعين منه أي الحجر وضعا مجردا ثم مسح في ثالث فان أمره في موضع مرتين تعين الماء وان لم يحمله أي الحجر مسح ذكره بيساره على موضع منه أو من أرض صلبة أو جدار ثم قال ولو صغر الحجر ألصق مقعده بالأرض وأمسكه بين عقبيه أو ارجليهما قدميه وذكره بيساره وتحامل عليه قال الشارح في شرحه فان لم يتمكن من شيء من ذلك وضع الحجر في يمينه ولا يحركها الخ

(قوله على الاصبع الوسطى) قال الشارح في الإيعاب بأن يضع خلفها السبابة والنصر ويستعمل المجموع وسن له ذلك أي الدبر بيده مع الماء كما يفعله قول الأحياء ويستنجى بالماء بأن يفيضه باليمين على محل التجو ويدلكه باليسرى حتى لا يبقى أثر يدركه الكف بخمس المنس انتهى قال الشيخ علوان الحموي في كتابه مصباح الهداية وكيفية الاستنجاء بالماء أن يصب بيده اليمين على محل المتنجس من قبل أو دبره ويدلك باليسرى حتى تزل النجاسة ثم لا ينسج الماء ويصير الاستنجاء فاسدا فيما يظهر والله أعلم لأن من شرط إزالة النجاسة ورود الماء على المحل فلو ورد المحل المتنجس على الماء وكان قليلا لنجسه فتنه لهذا فإن كثيرا من الرجال والنساء ينسأهون فيه انتهى كلام مصباح الهداية وهو ظاهر إن كان يضع ٤٠٤ المتنجس من قبله أو دبره في يده التي فيها الماء أما لو غسل بيده بما فيها من أسفل

على الأول (قوله ويسن الاعتماد على الاصبع الوسطى في الدبر) أي بأن يضع خلفها السبابة والنصر والنصر ويستعمل المجموع ويسن له ذلك أي الدبر مع الماء حتى لا يبقى شيء يدركه الكف بالمس (قوله ان استنجى بالماء) أي بخلافه بالحجر (قوله لانه) تعليل للسنية والضمير للاعتدال (قوله أمكن) أي وأسهل وأوثق في النظافة (قوله ولا يتعرض للباطن) يعني لا يستقصي في ذلك بالتعرض للباطن (قوله وهو) أي الباطن (قوله ما لا يصل الماء إليه) عبارة الغزالي في الأحياء وليعلم أن كل ما لا يصل إليه الماء فهو باطن ولا يثبت حكم النجاسة للفضلات الباطنة ما لم تظهر وكل ما هو ظاهر وثبت له حكم النجاسة فعد ظهوره أن يصل الماء إليه فيزيله (قوله لانه) أي التعرض للباطن (قوله منبوع الوسواس) أي فينبغي اجتنابه لانه يؤدي إلى التعق والتنعق وهو لا يكون إلا من الشيطان ولذا قال ابن العباد رجة الله

وما التنعق إلا ترغوة وردت * من مكر ابليس فأحذر سوء فتنته

ان تستمع قوله فيما وسوسه * أو نصيح رأي له ترجع بخبيته

القصد خبر وخبر الأوسطه * دع التعق واحذر داء نكبتة

(قوله نعم يس للبر) استدراك على قوله ولا يتعرض للباطن قال في التحفة وأعلم أن الواجب عليها أي المرأة ولو ثبته غسل ما ظهر بجلوها على قدميها ونازع فيه الاستوى بأن المنجى هو الوجه الموجب لغسل باطن فرجها لانه ظاهر بالثبوت قال كما يجب غسل باطن القدم من النجاسة دون الجنابة انتهى ولك رده بأن باطن الفرج الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه القدم لانه يظهر ولا يعسر اتصال الماء إليه في ثم فصل فيه بين الجنابة والنجاسة وأما باطن الفرج المذكور فلا يظهر أصلا ويعسر اتصال الماء إليه فلم يجب غسله في جنابة والنجاسة (قوله ان تدخل) نائب فاعل يسن (قوله أصبعها) أي البركة (قوله في الثقب الذي في الفرج لنفسه) أي الثقب قال في الفرج ذكره في المجموع عن صاحب البيان وغيره وأقره انتهى ومثله في غيره ونظر فيه الزركشي كالاذري بأنه لا أصل له (قوله ويسن لمن يستنجى) أي سواء كان ذكرًا أو غيره (قوله تقديم الماء للقبل لانه) أي الحال والشان (قوله لو قدم) أي المستنجى بالماء (قوله الدبر) أي غسله على القبل (قوله بما عاده) أي الدبر (قوله النجس عند غسل القبل) يعني من رشاش القبل ويمكن أن يكون مراده عاد إلى المستنجى النجس وفي شرح العباب ما يفيد أنه يخشى عند غسل الدبر مع بقاء نجاسة القبل المتنجس ما يمر ورده على قبله المتنجس أو بوصول الماء الذي به غسل الدبر إلى قبله فيتنجس بذلك الماء وهو أوضح مما ذكره هنا ونصه فيه ويوجه بعسر البداء بغسل الدبر مع بقاء نجاسة القبل خشية التنجس به ثم رأيت بعضهم عليه بما يؤل لما ذكره وهو أنه إذا صب الماء لتطهير الدبر فقد عر على محل البول فروره عليه وهو ظاهر أولى انتهى كردى (قوله والحجر) عطف على الماء أي ويسن لمن يستنجى بالحجر (قوله تقديم الدبر) نائب فاعل يسن وذلك لانه أسرع جفافا وإذا تعين الماء ولا يقدّم على التمكن

أو من الأعلى ووضعهما على المحل فلا يظهر ما قاله إذا لافرق في ورود الماء القليل على النجس من أسفله أو من أعلاه كما صرحوا به في المياه فرفع

(و) يسن (الاعتدال على) الاصبع (الوسطى في الدبر) ان استنجى بالماء) لانه أمكن ولا يتعرض للباطن وهو ما يصل الماء إليه لانه منبوع الوسواس نعم يسن للبركة أن تدخل أصبعها في الثقب الذي في الفرج لنفسه (و) يسن لمن يستنجى بالماء (تقديم الماء للقبل) لانه لو قدم الدبر رجع عاد إليه النجس عند غسل القبل وبالحجر تقديم الدبر

النجاسة على التقديرين وما نحن فيه من ذلك كما لا يخفى وفي أواخر النجاسة من التحفة ما نصه لم يفرق الحال بين المنصب من أنبوب والصاعد من فتارة مثلا فلو تنجس فيه كفى

أخذ الماء إليه بيده وإن لم يعلها عليه الخ (قوله في الثقب الذي في الفرج) قال شيخ الإسلام في الأسنى نقله في المجموع عن العمراني وغيره وأقره والشارح في الإيعاب نظر فيه الزركشي كالاذري بأنه لا أصل له انتهى (قوله عاد إليه) أي الدبر من رشاش القبل وفي شرح العباب ما يخالف هذا ويوجه بعسر البداء بغسل الدبر مع بقاء نجاسة القبل خشية التنجس به ثم رأيت بعضهم عليه بما يؤل لما ذكره وهو أنه إذا صب الماء لتطهير الدبر فقد عر على محل البول فروره عليه وهو ظاهر أولى انتهى (قوله تقديم الدبر) نائب فاعل يسن وذلك لانه أسرع جفافا وإذا تعين الماء ولا يقدّم على التمكن

أي الاستنجاء قال في
الایعاب للاتباع وخروج
من قول أحد بوجوبه وهو
قول لنا وليا من انتقاض
طهره الخ (قوله للاتباع)
رواه الشيخان لفظ
البخاري ثم ضرب بيده
الأرض أو الحائط مرتين
أو ثلاثا ولفظ مسلم ثم ضرب
بشماله الأرض يتركها
دلكا شديد قال في الایعاب
قال المحب الطبري وغيره

(و) يسن (تقديم) أي
الاستنجاء (على الوضوء)
ان كان غير سلس والا
ويجب عليه ذلك (و) يسن
للمستنجي (ذلك يده بالأرض)
أو نحوها (ثم يغسلها)
ويكون ذلك أعني ذلك
ثم الغسل (بعده) أي
الاستنجاء للاتباع (و) يسن
له بعده (نضح فرجه
وأزاره) من داخله دفعا
للسواس (و) يسن (أن)
يقول بعده اللهم طهر قلبي
من النفاق

ويل اليد قبل وضعها
بالمحل يمنع أن يعلق به شيء
منه (قوله وأزاره) أي
داخل أزاره (قوله بعده)
نظر فيه الأذري بأنه يكره
الذكر باللسان في مواضع
النجاسات قال الشارح
في الایعاب ومقاله ظاهر
فلا يأتي به إلا بعد خروجه
من الصلاة انتهى وقال

من الجلوس للاستنجاء من البول ولانه قد يحتاج للقيام لاستبراء أو مسح ذكر بحائط فقدم الدبر لانه اذا قام
انطبقت ألياته ومنع الاستنجاء بالحجر كما في المجموع عن الاصحاب لانتقال النجاسة بسببه الى محل أجنبي
كردي عن الایعاب (قوله ويسن تقديمه أي الاستنجاء) أي سواء كان بالماء أم بالحجر (قوله على
الوضوء) أي بخلاف التيمم فانه يجب تقديم الاستنجاء عليه والفرق بينهما أن الوضوء يرفع الحدث وارتفاعه
يحصل مع قيام المانع والتيمم لا يرفعه وإنما يبيح الصلاة والاستباحة مع المانع قال الأسنوي ومقتضاه عدم
صحته وضوء دائم الحدث قبل الاستنجاء لكونه لا يرفع الحدث وأوجب بأن الأصل فيه أن يرفع الحدث فكان
أقوى من التراب الذي لا يرفعه ويؤيده أنهم لما تعرضوا للوجوب تقديم غسل فرج دائم الحدث على الوضوء
لم يتعرضوا لتقديم الاستنجاء في الدبر انتهى اسنى قال الرملي يقال عليه بل تعرضوا لدفعه قال الغزالي في قوله
فروض الوضوء ستة يزداد عليه أمران * أحدهما الموالاة في حق دائم الحدث * ثانيهما تقديم استنجاء
(قوله ان كان غير سلس) تقييد لسنة تقديم الاستنجاء على الوضوء (قوله والا) أي بأن كان سلسا
(قوله وجب عليه ذلك) أي تقديم الاستنجاء على الوضوء فلو قدم الوضوء عليه لم يصح وعبارة ع ش
ويشترط تقديم الاستنجاء على الوضوء لانه يشترط لظهور صاحب الضرورة تقديم إزالة النجاسة تدبر (قوله
ويسن للمستنجي) أي بالماء (قوله ذلك يده) أي ولو جعل الاستنجاء حيث لم يظن نجاسته لان المقصود
من هذا الدلك دفع الوسوسة بتقدير ان يشم في يده رائحة النجاسة بعد فيحملها على أنها ما دلك به لا من محل
الاستنجاء قاله ع ش (قوله بالأرض أو نحوها) أي من جدار أو جذع شجرة (قوله ثم يغسلها) أي اليد
(قوله ويكون أعني ذلك ثم الغسل بعده أي الاستنجاء) أي بعد الفراغ منه (قوله للاتباع) رواه الشيخان
وغيرهما وقد عقد أبو داود في سننه بابا فقال باب الرجل يده بالأرض اذا استنجى وأخرج فيه
حديث أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أتى الخلاء أتيت به ماء في تور أو ركوة فاستنجى ثم مسح
يده على الأرض ثم أتيت به ماء آخر فتوضأ وأخرج به ابن ماجه أيضا (قوله ويسن له) أي للمستنجي
بالماء (قوله بعده) أي بعد الاستنجاء فيه إشارة الى أن الأولى للمصنف أن يؤخر قوله بعده عن النضح لان
القيء المتوسط مختص بما وليه على ما اختاره ابن السبكي عبارته مع شرح المحلى أما المتوسط نحو وقفت
على أولادى المحتاجين وأولادهم قال المصنف بعد قوله لانعلم فيه نقلا لاختصاصها بما وليته
ويحتمل أن يقال لتعود الى ما وليها أيضا انتهى ولكن اختار شيخ الإسلام هذا الاحتمال ونصه بعد كلام
طويل في تحرير كلام ابن السبكي ثم ما اختاره من اختصاصها بما وليته ذكر الشارح أنه يحتمل عودها الى
ما وليها ايضا بل قيل ان عودها اليها أولى مما اذا تقدمت عليهما وهذا هو المختار لان الأصل اشتراك المتعاطفات
في المتعلقات وانما سكت كثير عن المتوسط فيها لانها بالنسبة لما قبلها متأخرة ولما بعدهما متقدمة الى
آخر ما أطال فتدبره فانه مهم (قوله نضح فرجه) أي رشه بالماء (قوله وأزاره من داخله) أي وذلك بأن
يصب عليها ما شيا من الماء قال سم ولو كان به دم معفو عنه فهل يغتفر اختلاطه بما ينضح به اذا لم يأت
الاحتراز عن الاختلاط به فيه نظر قال ع ش قلت والأقرب الاعتقار لان المختلط بالنضح اختلط
بماء الطهارة وهو ضروري الحصول بل اغتفاره هذا أولى من اغتفاره بلبل الحاصل من أرغسل
التبردا والتنظيف الذي قال المحشى باغتفاره انتهى (قوله دفعا للسواس) تعليل لسنة النضح
وفي الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله قال العراقي رش الماء به الوضوء وهذا الانتضاح
أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث سفيان بن سفيان أو الحكم بن سفيان وهو مضطرب
قاله الترمذي وابن عبد البر (قوله ويسن أن يقول بعده) أي بعد فراغ الاستنجاء وبعد الخروج من
محل قضاء الحاجة لما مر أنه لا يتكلم مادام فيه وظاهره أنه لا يفرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالماء
أو بالحجر قاله ع ش (قوله اللهم طهر قلبي من النفاق) يحتمل ان المراد نفاق الاعتقاد فيكون المراد

الفاكهى في شرحه على بداية الهداية للغزالي وقل بعد انصرفك من محل قضاء الحاجة ودلهيها الخ (قوله من النفاق) قال في الایعاب يحتمل
أن المراد نفاق الاعتقاد فيكون المراد آدم تطهيره منه أو نفاق العمل فيكون المراد سؤال قلع أصوله من القوة الشهوية والغضبية

(قوله لمناسبة الحال) نبه به على عدم وروده في الإيعاب قال الأذري وهو حسن وإن لم يكن له أصل انتهى وفي شرح الفاكهي المكي على بداية الهداية للغزالي في حديث مرفوع في الجامع في قسم الأفعال خطا بالعلمي رضى الله عنه فإذا غسلت فرجك فقل اللهم حصن فرجي وفي رواية ثلاثا واجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من الذين إذا ابتليتهم صبروا وإذا أعطيهم شكروا ولا يبعد أن يكون لهم سلف وسند غير هذا وغير المناسبة التي ذكرها المصنف ولا بأس بكشف نقابها فنقول لما كان الوضوء للمؤمن طهارة الباطن والتحصين لأن القلوب محل سرا القيوب ٤٠٦ ما وسعني سمواتي ولا أرضي وفي لفظ سماني بالافراد ولكن وسعني قلب

أدم تطهره منه أو اتفاق العمل فيكون المراد سؤال قلعه أصوله من القوة الشهوية والغضبية تقبله الكردي عن الإيعاب ولا بعد أن يكون المراد كلاهما (قوله وحصن فرجي من الفواحش) جمع فاحشة وكل شيء جاوز الحد فهو فاحش والمراد هنا الزنا وجمع باعتبار أنواعه ثم هذا الدعاء ذكره الغزالي في الأحياء ونقلوه عنه قال الأذري وهو حسن وإن لم يكن له أصل وذكر السيد المرتضى دعاء الاستنجاء من طرق أربعة ضعيفة كلها عن علي مع الاختلاف في ألفاظ الدعاء الأول منها اللهم حصن فرجي واجعلني من الذين إذا أعطيتهم شكروا وإذا ابتليتهم صبروا وإياهم من منته والمستغفري والذلي ومنها اللهم حصن فرجي واستر عورتي ولا تشمت بي عدوي وذكر الكردي والجوهري مثله (قوله لمناسبة الحال) أي وهي الطهارة والشئ بالشئ يذكر في طهر ظاهره من الأرجاس التفت إلى ما هو الحقيق بالطهيرة وهو القلب والفرج لأن نجاستهما معنوية وتطهير النجاسة المعنوية أبعده من طهارة النجاسة الحسية إذ ليس في وسع العبد تحصيل تلك الطهارة المعنوية فعند ذلك التجأ إلى من بيده الأمور وفي قدرته تحصيل ما يكمل به طهارته اللهم طهر قلبي من النفاق الذي هو نجاسة قلبية وحصن فرجي من الفواحش أي الزنا قاله السيد الأهدل (قوله ويكني) الخ عبارة المغني الواجب في الاستنجاء أن يغلب على ظنه زوال النجاسة الخ (قوله غلبة ظن زوال النجاسة) أي بأن لا يبقى أثر يدركه الكف بالمس ويحتجب الاسراف ما أمكن (قوله وشمر بجمها) مبتدأ خبره قوله ينجسها والضمير للنجاسة (قوله من اليد) أي التي يستنجي بها (قوله ينجسها) أي اليد يعني أنها محكوم بنجاستها فلا تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الرطوبة إن علم أن ملاقاته تعين محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل أصابه بموضع النجاسة لانا لا نتجس بالشك قاله ع ش (قوله دون المحل) أي فلا يدل شم الريح على اليد على بقاء النجاسة عليه ووجهه أنا لا نتحقق أن محل النجاسة باطن الأصبع التي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه جواربه فلا نتجس بالشك وأيضاً أن المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالجحر خفف فيه هنا بغلبة ظن زوال النجاسة والفرق بين اليد والمحل أن الواجب في إزالة النجاسة عن اليد الإزالة والواجب في الاستنجاء التخفيف تدبر (قوله ما لم يشمها) أي النجاسة (قوله من محل ملاق له) أي للمحل عبارة التخفة وهو من يده دليل على نجاسة يده فقط لأن يشمها من الملاقى للمحل فانه دليل على نجاستها كما هو ظاهر والكلام في رجم تعميراز التهاكم يعلم مما يأتي (قوله فيما يظهر) لأن الحكم بطهارة المحل بعد تيقن أن رائحة النجاسة في محل الملاقى للدر بعيد جداً وخالفه صاحب المغني والنهاية عبارة ما ولا يضر شمر بجمها يده فلا يدل على بقائها على المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة لانا لم نتحقق أن محل الريح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه جواربه فلا نتجس بالشك أو أن هذا المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالجحر خفف هنا انتهى وهو مقتضى قول الرملي باطن الأصبع أنه لو تحقق الريح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء وبه جزم ابن حجر ومقتضى قوله أو أن هذا المحل الخ عدم ذلك ويؤخذ من قوله نغف الخ أنه لو توقفت إزالة الرائحة على اشئان أو غيره لم يجب للعلة المذكورة إفادته ع ش قال الشارح وقضية إطلاقهم في النجاسة الوجوب هنا وفيه من العسر ما لا يخفى

عبدى المؤمن أى وسع شهود لا وسع وجود تعالى الله عن الزمان والمكان والحلول وسائر الحدثن انتهى (قوله غلبة ظن زوال النجاسة) قال في الإيعاب بأن لا يبقى أثر يدركه الكف بالمس ويتجنب الاسراف ما أمكن (قوله ينجسها دون المحل) قال في الاسنى ويوجهه بآنا لا نتحقق أن

و حصن فرجي من الفواحش لمناسبة الحال ويكني غلبة ظن زوال النجاسة وشمر بجمها من اليد ينجسها دون المحل ما لم يشمها من محل ملاق له فيما يظهر

محل الريح باطن الأصابع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه جواربه فلا يتنجس بالشك أو بأن المحل قد خفف فيه بالاستنجاء بالجحر خفف فيه هنا فاكنتي فيه بغلبة ظن زوال النجاسة انتهى وقال الشارح في الإيعاب في الأول أنه الأوفق

بكلامهم ونظر في الثاني بعد نقله عن ابن شهاب قال وإن مال إليه قول المصنف الآتي وحكم اليد الخ إذ قضيته أن المحل لا تجب إزالة رجمه وإن لم تعمير والذي يتجه خلافه إذا تخفيف فيه إنما هو عند الاقتصار على الأحجار لا عند الغسل قال وأما لانا الصورة أنه أفاض الماء على المحل بعد رفع اليد عنه ذكره شيخ الإسلام المناوى تبعاً لابن دقيق العيد وفيه نظر أيضاً ولا سلم انحصار إطلاقهم في هذه الصورة انتهى كلام الإيعاب

(قوله ولا يسن له الخ) أى بعد غلبة ظن الطهارة كما في المجموع قال في شرح العباب بعد كلام طويل ذكره في ذلك مائنه الوجه عدم ندب الشتم مطلقا أى من كل مغسول بعد غلبة ظن طهارته وفي التحفة ولا يسن حينئذ أى حين غلبة ظن زوال النجاسة شتم يده وزعم وجوبه رددته في شرح العباب قال في التحفة والكلام في ريج لم تيسر أن الله كما يعلم مما يأتى ولو توقفت في المحل على نحواشنان أو صابون فقضية اطلاقهم ثمة أى في النجاسات الوجوب هنا وفيه من العسر ما لا يخفى انتهى وفي شرح العباب للشارح أن توقف زوال ريج على نحواشنان أو صابون وجب والأفلا انتهى (قوله شرح مقدمته) بفتح تين مجمع حلقته الدبر الذى ينطبق وعبرة الأيعاب قال أبو خلف الطبرى وعند الاستنجاء لا تظم الشرج بعضه الى بعض فان النجاسة تبقى في تضاعيفه فلا يصيبها الماء ولا يقبلها ولا تجزى الصلاة معها انتهى وهو ظاهر فينبغى الاسترخاء قليلا حتى تظهر تلك التضاعيف التى في خلال ذلك الشرج ثم يحرى ذلك كما يسده إلى أن ينقيا انتهى كلام شرح العباب (قوله في تضاعيفه) أى في تضاعيف الشرج التى تنطبق وينضم ٤٠٧ بعضها الى بعض عند عدم الاسترخاء

(قوله ولا يسن له الخ) أى المستنجى بل من كل بعد زوال النجاسة وعلامته هنا ظهور الخشونة بعد النعومة في الذكر وأما الأتى فبالعكس (قوله شتم يده) فضلا عن الوجوب قال العلامة الحنفى إذا أردت أن لا يظهر ريج في يدك قبلها بالماء قبل الاستنجاء (قوله وليحذر) أى المستنجى بالماء أو الحجر (قوله من ضم شرح مقدمته) الشرح بفتح الشين المعجمة والراء مجمع حلقته الدبر الذى ينطبق وأما بسكون الراء فابن الدبر والأتين (قوله بل يسترخى قليلا) أى حتى تظهر التضاعيف التى في خلال ذلك الشرج ثم يحرى ذلك كما يسده إلى أن ينقيا (قوله لبقاء النجاسة في تضاعيفه) أى الشرح لتعليل أقوله وليحذر الخ (قوله ولو سال عرق المستنجى بالحجر) أى من محل الاستنجاء أو اليه من غير محله (قوله فان جاوز) أى العرق (قوله صفحته) أى في الغائط (قوله وحشفته) أى في البول وظاهر كما نقله الكردي عن الأيعاب أن العبرة في فرجها بمجاوزه شفرها قياسا على الحشفة والالين (قوله لزمه) أى المستنجى (قوله غسل المجاوز) عبارة النهاية لزمه غسل ما سال اليه قال ع ش شامل للمالاقى الثوب من المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال ينبغي عما يغلب وصوله اليه من الثوب ثم نقل عبارة الرملى في محل آخر وهى وإن عرق محل الاثر وتلوث بالأثر غيره لعسر تجنبه كما في الروضة والمجموع هنا انتهى ولذا قال ابن العماد في المعقوات

وأثر مستحجر يجرى به عرق * في الثوب أو بدن عفو كقطرته
على الأصح أن استنجى بطاهرة * في الرافعى أو استنجى بركسته
عن نفسه دون غير والمياه وما * لاقاه من مائع رجس بحملته

لكن قوله في الرافعى الخ قال الشهاب الرملى هذا لم أره في شرح الرافعى بل لم ينقل جواز الاستنجاء بالنجس الا عن الامام أبى حنيفة ويمكن جملة على رأى مرجوح وذكر الرافعى فيما رواه استنجى بنجس من أنه لا يتعين الماء بل يجوز الاقتصار على الحجر بعده فاذا استنجى بالطاهر حينئذ ثم سال عرقه بالأثر عني عنه على هذا رأى ولولا أنى رأيت هذا المتن بخط ولد مؤلفه لاحتجته على غلط النسخ انتهى (قوله والا) أى وإن لم تجاوز صفحته وحشفته وكذا شفرها (قوله فلا) أى فلا يلزمه غسله لعدم البلوى بذلك * تنبيهه * قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى ظاهر قوله لزمه غسل المجاوز لا كنفاء بالحجر وهذا ظاهر مع

والده خلافه فانكر وطلب من القائل احضار القنوى ثم راجع م ر القنوى فوجد فيها سئل عما اصاب ذكر المستنجى بالحجر أو دبره الثوب الملاقى له فاجاب بأنه يعنى الى حيث لم يجاوز الصفحة والحشفة انتهى ومعناه كما وافق عليه م ر حيث لم يجاوز ما ذكر عني عنه وإن اصاب الثوب الملاقى بقريضة السؤال انتهى وفي الأيعاب للشارح ظاهر أن العبرة في فرجها بمجاوزه شفرها قياسا على الحشفة والالين انتهى (قوله غسل المجاوز) عبارة الامداد له فان سال منه وجاوز لزمه غسل ما سال اليه والأفلا انتهى وهى عبارة شرح بهجة لشيوخ الاسلام ذكرها والجال الرملى في النهاية والذى يظهر للفقهاء أن تقطع الخارج عن الصفحة والحشفة عن الداخل فيهما تعين الماء في الخارج واجزاؤه الحيز في الداخل والالين الماء في الجميع اذ لا يتحقق غسل جميع ما في الظاهر الا بغسل جزء ما في الباطن وإذا غسل جزء مما في باطنها طرأ على ما في الباطن ماء الغسل وهو أجنى فتعين الماء في الجميع نظير ما قالوه فيما لو تقطع داخل الحشفة أو الصفحة فخره وعبرة الحاي في حواشى شرح المنهج قوله وإن ينقل أى مع الاتصال وإن لم يجاوزهما

ولا يسن له شتم يده وليحذر من ضم شرح مقدمته بل يسترخى قليلا لبقاء النجاسة في تضاعيفه ولو سال عرق المستنجى بالحجر فان جاوز وحشفته لزمه غسل المجاوز والأفلا

أنه عريفه بقوله ولم يجاوز أى محل الاستنجاء عني عنه والأفلا انتهى قال العلامة ابن قاسم ينبغى العفو عما لاقى الحشفة من الثوب ووافق عليه وابن م ر فنقل له عن فتاوى

التقطع امام مع الاتصال فلم يظهر وجهه بل الذي يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لان استيعاب غسل المجاوز يتوقف على غسل جزء من الباطن واذا غسل جزء من الباطن فقد طرأ عليه أجنبي وهو ماء الغسل فيتعين الماء في الجميع نظير ما قالوه فيما اذا لم يجاوز الصفة والحشفة هذا كلامه وما يجنبه من وجوب غسل الجميع مع الاتصال وجبه وأما اقتضاء قوله لا اكتفاء بالحجر من وجوب الاستنجاء ثانيا ففيه نظر بل الظاهر انه لا يجب في غير المجاوز شي لا بالماء ولا بالحجر ثم رأيت بعضهم تعقبه بما نصه أقول ان قوله أي الكردي ظاهره الاكتفاء بالحجر الخ يمنع ان الكلام في العرق الطارئ بعد الاستنجاء بالحجر كما هو صريح الشارح وكما مر عن سم فقد عابارهم عدم لزوم الاستنجاء في غير المجاوز حينئذ مطلقا وان قوله مع الاتصال الخ يمكن ان يلتزم ما تقتضيه العبارة المذكورة من العموم غير المجاوز لتولد الطارئ عليه من مأوربه انتهى لكن هذا الالتزام بعيدا كيف مع تعليل الكردي لان استيعاب غسل المجاوز يتوقف الخ ثم رأيت في حاشية الرشيدى نقلا عن الشوبرى ما يوافق كلام الكردي في الاتصال المذكور فليراجع والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ فصل في موجب الغسل ﴾

الموجب بصيغة اسم الفاعل يعني سبب وجوب الغسل وذلك في الفتاوى الخلاف فيه وفي موجب الوضوء أوجه ثلاثة الاول وعليه العراقيون وغيرهم أن موجب الحدث وجوباً بموسم ما لم يدخل موجب ويبقى ما يسعه ويسع الصلاة ودليله أنه لو لم يجب والدوران دليل العلية ومعنى كونه موجباً مع عدم الاثم بتأخير الوضوء والغسل اجاباً ان سبب الوجوب يقع فيه كالزكاة بحولان الحول والوجه الثاني ان موجب دخول الوقت ويعبر عنه بأرادة القيام للصلاة أو نحوها وهو أوفق لدليل هذا الوجه وهو قوله يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية ومعنى كون الارادة أو دخول الوقت موجباً انه سبب للموجب وهو القيام الى الصلاة اذ وجوبها موجب للوضوء فالمحقق لهذا الوجوب هو الوقت أو الارادة فاحدهما سبب للسبب والوجه الثالث ان موجب الحدث مع القيام الى الصلاة أو أحدهما بشرط الآخر وهذا الوجه هو الاصح عند الشيخين وغيرهما وفي موجب الغسل هذه الالوجه الثلاثة والصحيح فيه هو الثالث أيضاً عند الشيخين وذلك لكونه خلاف فوائده مناهية الفرضية قبل الوقت فعلى الاول يصح مطلقاً وعلى الثاني لا يصح الا بتأويل ومنها وصفه بالقضاء والاداء فيوصف بهما على الثاني فقط على ما قبل والصحيح ان الاول والثالث كذلك ومنها أن ماء الغسل بالجماع ان قلنا بالاول وجب على الزوج اذ هو سببه أو بالثاني فلاذ كرها في الخادم ومنها انه سنة قبل الوقت فعلى الثاني والثالث يستثنى من قاعدة ان الواجب أفضل من النقل ومنها التعليق كان وجب عليك وضوء أو غسل فانت طالق فعلى الاول يقع بالحدث وهذه أصح الفوائد وأما الغسل من الحيض والنفاس فالعتمد من الخلاف ان الموجب هو الخروج بشرط الانقطاع واردة فعل نحو الصلاة أو الخروج معهما هذا فان أردت الاستيفاء عليها فعليك بالفتاوى فعسالك لم تجد أوضح وأبسط مما فيها (قوله وهو) أي لفظ الغسل (قوله بالفتح) أي للعين المعجمة مصدر غسل واسم مصدر لا يغسل (قوله والضم) على انه مشترك بين المصدر واسمه والماء الذي يغتسل به (قوله والاول) أي الفتح (قوله أفصح وأشهر) أي لغة وقياساً قول ابن مالك

فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرردا

(قوله وقد يقال بالضم) أي الغسل بضم الغين (قوله لماء الغسل) أي الماء الذي يغتسل به ففي المصباح غسل غسلاً من باب ضرب والاسم الغسل بالضم وجمعه أغسال وبعضهم يجعل المضموم والمفتوح بمعنى وعزاه لسيدييه وقيل بالضم لما يتطهر به الخ وعبرة الغرر الغسل بالفتح مصدر غسل

الشي

وهذا كما ترى يفيد انه اذا انقل مع الاتصال بعد الاستقرار ولم يجاوز تعين الماء في الجميع انتهى كلام الحلبي والله أعلم ﴿ فصل في موجب الغسل ﴾ الموجب بصيغة اسم الفاعل بمعنى سبب الغسل (قوله وهو بالفتح) أي الغسل بفتح الغين مصدر غسل واسم مصدر لا يغسل أفصح وأشهر أي لغة والضم هو الجاري على السنة الفقهاء أو أكثرهم وانكاره غلط كما في المجموع فالضم مشترك بين المصدر واسمه والماء

﴿ فصل ﴾ في موجب الغسل وهو بالفتح والضم والاول أفصح وأشهر وقد يقال بالضم لماء الغسل

الذي يغتسل به ومعنى الغسل لغة سيلان الماء على الشيء وشرعاً سيلانه على جميع البدن بنية في غير غسل الميت بشرائط تأتي قال في التحفة ولا يجب فوراً وان عصي بسببه بخلاف نجس عصي به لا تقطع المعصية ثمة ودوامها هنا انتهى وفي النهاية لا يجب فوراً أصالة ولو على الزاني خلا فالابن العماد انتهى

(قوله الموت) من علمه من الموجبات يعلم أن المراد بالموجب ما يشمل الإيجاب على الغير ٤٠٩ لان الميت وجوب غسله على غيره كما

هو ظاهر قال في التحفة ولا يراد عليه السقط اذ بلغ أربعة أشهر ولم يظهر فيه أماراة الحياة فانه يجب غسله أى مع أن لم نعلم سبق موت له لان حد الموت وهو مفارقة الحياة أو عدمها عما من شأنه الحياة أو عرض بضادهما صادق عليه انتهى وهو على الأخيرين ظاهر وأما على الأول فالمفارقة فيه بمعنى عدم الحياة ونظر السيد عمر البصرى في حواشى

وبالكسر اسم لنحو سدر اغسل به (موجبات الغسل) خمسة أحدها (الموت) لمسلم غير شهيد كما يعلم مما سنذكره في الجنائز (و) ثانيها (الحيض و) ثالثها (النفس) مع الانقطاع

التحفة في شموله للأول وقال ابن قاسم في حواشى التحفة فيه نظر بالنسبة للأول لان المفهوم من المفارقة سبق الوجود الا أن يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخراجها اليه أيضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذامع الثاني انتهى * وأجاب الهاتفي في حواشى التحفة بأن مفارقة الحياة بمعنى عدم الحياة وعدم الحياة أعظم بأن تكون الحياة ظهرت في

الشيء غسلًا ومعنى الاغتسال كقولك غسل الجمعة سنة و بالضم مشترك بينهما وبين الماء الذي يغتسل به ففيه على الاولين لغتان الفتح وهو أفصح والضم وهو ما يستعمله الفقهاء أو أكثرهم قال النووي وقد جمع شيخنا ابن مالك بين اللغتين بل ترجيح ثم سأله عنه أيضا فقال اذا أريد به الاغتسال فالمختار ضمه وحيث ضم جاز ضم ثانيه تبعًا للأوله (قوله وبالكسر) أى للغين (قوله اسم لنحو سدر اغسل به) أى من صابون وغيره ومعنى الغسل لغة سيلان الماء على الشيء وشعره سيلان على جميع البدن بنية ولو مندوبة كذا قالوا وفيه أن الغسل اسم للفعل والسيلان صفة للماء الا أن يكون السيلان بمعنى الاسالة أو أشار وبذلك الى أنه لا يشترط الفعل على أنه يمكن أن يجعل السيلان مصدر المبنى للجهول وإنما اختير ذلك لاجل المناسبة للمعنى الشرعى المنقول اليه (قوله موجبات الغسل) جمع موجب بكسر الجيم وهو مقتضى للشيء والطالب له وأما الموجب بفتح الجيم فهو المترتب على الموجب بكسر هاء ويعبر عن الاول بالسبب وعن الثاني بالمسبب قال العلامة سم والمراد بالموجب أى بالكسر ما يشمل الإيجاب على الغير لقوله الموت ولا خفاء أن هذه الاسباب موجبات لذاتها فلا ترد النجاسة المجهولة في البدن لان وجوب التعميم لا مرار من لذات النجاسة ومنهم من أسقط الموت نظرا الى أن الإيجاب على الشخص نفسه والى أن وجوبه على الغير فرض كفاية والكلام في وجوب العين انتهى لكن الاحسن في مسئلة النجاسة ما سياتى أنقاس المغنى (قوله خمسة) عددها في الرضة أربعة لجعلها النفاس ملحقا بالحيض وعددها في المجهدة ستة بجعل خروج المني ودخول الحشفة موجبين ونقصها وموجب الغسل نفاس طلعا * وحيضها قلت بأن ينقطعها والموت أيضا ومغيب القدر * من كره في الفرج حتى الدبر كذا خروج ولد وأصله * ليس سواهما موجبا لغسله

(قوله أحدها) أى الموجبات الخمسة (قوله الموت) هو مفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عن اتصف بها بالفعل وهو مراد من قال عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض بضاد الحياة (قوله لمسلم غير شهيد) خرج الكافر والشهيد (قوله كما يعلم مما سنذكره في الجنائز) أى من الدليل على كونه موجبا للغسل ومن كلام المتن على هذا التقييد فغرض الاستدلال على الدعوى والاعتذار عن عدم تقييد كلامه هنا قاله الشيخ عطية قال في المغنى لكن يرد على مفهومه السقط الذي لم يظهر أمارات حياته وظهر خلقه فانه يجب غسله مع أنه لا يوصف بالموت على القول الأصح في تعريفه فان قيل عدم الموت من الموجبات مشكل لانه ان كان المراد الغسل ولو مع خلوه عن النية لزم أن يعدوا من تنجس جميع بدنه أو بعضه واشبه ولم يعدوه وان أريد الغسل الذي يجب فيه النية لزم خروج الميت فانه لا يجب في غسله نية على الأصح أجيب بجوابين أحدهما أن المراد الشق الاول والكلام في الغسل عن الاحداث فخرج من على بدنه نجاسة ودخل غسل الميت على رأى أنه عنده حدث والثاني أن المراد الشق الاول ومنع عدم تنجس البدن من الموجبات لان الواجب انما هو ازالة النجاسة حتى لو فرض كسح طهر جلد حصل المقصود (قوله وثانيها) أى الموجبات الخمس (قوله الحيض) أى لقوله تعالى ويسألونك عن الحيض الآية ومحل الدليل قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ووجه الدلالة أن التمكن واجب وهو متوقف على الطهر فيكون واجبا وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش اذا أقبلت فدمعي الصلاة واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلى وفي رواية للبخارى فاغتسلي وصلى (قوله وثالثها) أى الموجبات الخمس (قوله النفاس) أى لانه دم حيض مجتمع كذا قالوا قال ع ش هو ظاهر فيمن لم يحض وهى حامل أمأهى فيجوز ان الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل قال وقضية هذا التعليل أن النفاس لو نوت رفع حدث الحيض كفت النية ولو عدوا هو كذلك (قوله مع الانقطاع) الخ قيد للحيض والنفاس معا فالمراد بوجوبها من مركب من الخروج والانقطاع والقيام لنحو

* ٥٢ - ترمسى - ل * الوجود حقيقة أم لا ولذا يصدق على الخ جبر أنه عديم الحياة فليكن السقط من هذا القبيل ولا يلزم من هذا اتحاد التعريف الاول مع التعريف الثاني لان الثاني أخص على هذا التقدير لكونه عبارة عما من شأنه الحياة بخلاف عدم الحياة فانه مطلق كما لا يخفى انتهى وفيه أنه قد يفهم وجوب غسل الجبر وغيره من الجمادات ولا قائل به فخره (قوله مع الانقطاع الخ) هما قيد في

الحيض والنفاس معا فالمرء يجب فيها ما ركب من الخروج والانقطاع والقيام لنحو الصلاة مما يتوقف على طهر (قوله ولو علقه الخ) أشار
بلو إلى خلاف في ذلك لكن الخلاف فيها موجود في نفس الولادة بلا بلل قال في المنهاج وكذا ولادة بلا بلل في الاصح انتهى وهذا الوجهان
في الولادة جاريان في المضغة والعلقة كما هو في كلامهم تصرحوا وتلويحوا وعبارة الاسنوي في شرح المنهاج تنبيه لمن أحدهما أن الوجهين
جاريان في اتقاء العلقه والمضغة والاصح فيها ما أيضا الوجهان كما صرح به الرافي في أثناء الباب وقيل يجب في المضغة دون العلقه حكاه في
الكفاية انتهت وفي الشرح الكبير ٤١٠ للرافعي ويجرى الوجهان في اتقاء العلقه والمضغة انتهى ويمكن أن تكون الإشارة بلو

الصلاة مما يتوقف على الغسل وهذا هو الاصح كما سبق (قوله ونحو القيام الى الصلاة) المراد بالقيام الى
الصلاة اما حقيقة بأن اراد صلاة ما قبل دخول الوقت من نافلة أو مقضية أو حكماً بأن دخل وقت الصلاة اذ
بدخوله تجب الصلاة ويجب تحصيل شرطها وان لم يرد الفعل فهو مردحاً كما لكون الشارع الجأه الى الفعل
المستلزم للارادة فهو مردحاً بالقوة فالخامس أن الموجب الانقطاع مع أحد من الارادة الحقيقية قبل الوقت
أو دخول الوقت نقله الجدل عن الحنفى (قوله اجماعاً) دليل لكون الحيض والنفاس موجبين للغسل
(قوله ورابعها) أى الموجبات الخمس (قوله الولادة) أى انفصال جميع الولد ولو لا أحد توأمين فيجب
الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولدته وجب الغسل أيضاً قال العلامة العناني وظاهر
ذلك ولو لم يجرى مجراها المعتاد لانه أطلق وفصل فيما بعده وقال ع ش ينبغي أن يأتي فيها ما في انسداد الفرج
من التفصيل في خروج المني أن يكون عارضاً أو خلقياً ونقل عن الزبدي (قوله ولو علقه أو مضغة)
أى أخبر القوابل أنهم ما أصل آدمى كما في التحفة قال السيد عمر البصرى لعل المراد أن تقول القوابل أنهم ما
متولدتان من المني وان فسد البحث لا يحتمل تولد آدمى منهما ليخرج ما لو وجد صورة علقه أو مضغة
وعلم عدم تولدها من المني أو شك فيه (قوله وبلا رطوبة) عطف على علقه والغاية الرد على من قال انها
لا توجب الغسل متمسكا بقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء وعبارة المحلى وكذا ولادة بلا بلل في
الاصح لان الولد منى منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى خلقياً وعلى الاول يصح الغسل عقبها ذكره في شرح
المهذب ويجرى الخلاف بتصحيجه في اتقاء العلقه والمضغة بلا بلل انتهى (قوله لان كلامهما) تعليل
لايجاب الولادة الغسل والضمير للولادة ولما بعدها (قوله منى منعقد) فيه أن الولادة ليس منياً لانها
خروج الولد وبجواب أن المعنى لان كلامهما ذودلالة على المني أو ذومنى منعقد أفاده ع ش قال في
التحفة وانما لم يجب أى الغسل بخروج بعض الولد على ما بحثه بعضهم لانه لا يتحقق خروج منى الا
بمخرج كنه ولو علل بانتفاء اسم الولادة لكان أظهر اذ الذى دلت عليه الاخبار أن كل جزء مخلوق من منى
انتهى وفي القليوبي على الجلال ثبت للعلقة من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائغتها وتسمية
الدم الخارج عقبها نفاساً وثبت للمضغة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء ان لم يقولوا فيها صورة أصلاً
فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز أن كلهما من الحيوان
المأكول عند شيخنا الرملى (قوله وخامسها) أى الموجبات الخمس (قوله الجنابة) هى لغة البدو وشرعاً
أمر معنوى أى اعتبارى ويقوم بالبدن يمنع من محبة الصلاة حيث لا مخرج واستعملت في المذكور هنا
لانه يبعد الشخص عن المسجد والقراءة ونحوهما قاله البرماوى وقضيته أنها لا تطلق على المنع من الصلاة
ونحوها ولا على السبب الذى هو خروج المني أو دخول الحشفة لكن في القليوبي ما نصه وشرعاً تطلق
على دخول الحشفة وخروج المني بشرطهما وعلى أمر اعتبارى يقوم بالبدن يمنع محبة الصلاة بلا مخرج
وعلى المنع المترتب على ذلك على ما مر في الحديث انتهى ولعله الوجه (قوله وتحصل) أى الجنابة أى تتحقق
وتوجد بخروج المني وإبلاج الحشفة فليست غيرهما والا فواجبه اضافة الوجوب هنا الى أمر مرتب على
خروج المني وإبلاج الحشفة وعدم اعتبار ذلك فى باقى الاسباب كالحيض أفاده البرلى (قوله اما بخروج المني)

الى أن العلقه والمضغة لم
يدخلا في الولادة فنص
عليهما لذلك قال الرافي
في الشرح الكبير قوله في
أول الباب موجب
الحيض والنفاس الخ
يقتضى حصر موجبات
الغسل في الاربعة
المذكورة لكن اتقاء
المضغة والعلقة موجب
على الصحيح كما سبق
ونحو القيام الى الصلاة
اجماعاً (و) رابعها (الولادة
ولو علقه أو مضغة وبلا
رطوبة) لان كلامهما
منى منعقد (و) خامسها
(الجنابة) وتحصل اما
(بمخرج المني)

وهو لا بدخول في انظر
الولادة فيكون خارجاً عما
ذكره الخ وقيد في التحفة
وغيرها العلقه والمضغة بما
اذا قال القوابل أنهم ما
أصل آدمى انتهى قال في
الاياعب أى أربع منهن
كما هو ظاهر ومحل الخلاف
مع عدم البلل قال النووي
في التنقيح صورة المسئلة
اذ لم يكن معه دم ولا رطوبة
فان كان أحدهما وجب

الغسل قطعاً انتهى وفي حواشى شرح المنهج لابن قاسم اذا ولدت جافاً جاز وطؤها قبل الغسل كما يجوز وطء الجنب طب بتشديد
ومر انتهى وفي التحفة وانما لم يجب أى الغسل بخروج بعض الولد على ما بحثه بعضهم لانه لا يتحقق منها لا يخرج كنه ولو علل بانتفاء
اسم الولادة لكان أظهر اذ الذى دلت عليه الاخبار أن كل جزء ما مخلوق من منى انتهى وفي الامداد وان لم ينفصل الولد كله على الوجه
لانه منى منعقد ومع عدم البلل يصح الغسل عقب الولادة انتهى وفي النهاية لو ألفت بعض ولد كيد أو رجل لم يجب عليه الغسل كما أفتى به
الوالد كما مر وقد يستفاد من قوله ولادة انتهى ونظر ابن قاسم في حواشى شرح المنهج في كلام الامداد السابق وأطال فراجع ان أردته

(قوله أى منى الشخص نفسه) قال الجلال الرملى فى النهاية خرج به منى غيره الخ أى كما اذا وطئ الصغيرة التى لم تنزل مثلاً وخرج منيه منها فلا يوجب خر وجهه غسلها بل يكفىها غسل الإيلاج فيها حيث كان موجبا للغسل (قوله أول مرة) خرج به ما لو استدخّل منى نفسه ثم خرج وكذا منى غيره فينقض الوضوء ولا يوجب الغسل (قوله من فرجى المشكل) قال فى الإيعاب بخلاف خر وجهه من أحدهما لا احتمال زيادته نعم ان اتضح أجرى عليه الأحكام فى الزمن الماضى أيضا كما مر انتهى والخارج من فرجى المشكل خارج من المعتاد (قوله مطلقا) أى سواء كان مستحكما أى خارجا لغير علة كمرض أو كسر صلب أو غير مستحكما بأن خرج لعلة (قوله) ومن تحت صلب الرجل الخ) عبارة شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا خرج من المعتاد مطلقا أو من تحت الصلب مستحكما مع انسداد الأصل فان لم يستحكما بأن خرج لمرض لم يجب الغسل بخلاف كفى المجموع عن الأصحاب الخ ومنه تعلم ان شرط وجوب الغسل بخروج المنى من غير المعتاد شيان أحدهما كونه مستحكما وثانيهما انسداد الأصل فان اتنى شرط منه ما فلا يغسل بخروجه وهو مفاد كلام الشارح هنا أيضا ومن تحت صلب قال فى الإيعاب قول بعضهم انه مشكل جدا فان الصلب كفى فى القاموس وغيره عظم من أول الكاهل الى العجب فهو من الرقبة الى منتهى الظهر وحيث لا يتصور ما قاله اذا فوق ولا تحت ليس فى محله وما المانع من تصوّره اذا استحالة المنى فى الخصيتين انما هو غالب

٤١١

ويخرج منه أو من فوقه على أن لا فقيه أن يفرض ما بعد تصوّره بل ما يستحيل كما بآنى بيانه فى الكسوف وغيره فقوله من تحت صلب الرجل

اجاعا أى منى الشخص نفسه أول مرة من مخرج معتاد ومن فرجى المشكل مطلقا ومن تحت صلب الرجل وترائب المرأة

قال فى التحفة بأن يخرج من تحت آخر فقره من فقرات ظهره انتهى وفى شرح العباب للشارح هو على وزن المنفتح تحت المعدة فبما مر سواء

بتشديد الباء وقد تخفف من منى صب الى ظاهر الحشفة وفرج البكر أو الى ما يظهر عند جلوس الثيب على قدميه قاله فى التحفة (قوله اجاعا) لعل الأولى تقديمه على قوله وتخصّل كما صنع فى التحفة وقال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله أى منى الشخص نفسه) خرج به منى غيره كما اذا وطئ الصغيرة التى لم تنزل وخرج منيه منها فلا يوجب خر وجهه منها غسل بل يكفىها غسل الإيلاج فيها حيث كان موجبا للغسل (قوله أول مرة) خرج به ما لو استدخّل منى نفسه ثم خرج وكذا منى غيره فينقض الوضوء ولا يجب الغسل قاله الكردى (قوله من مخرج معتاد) متعلق بخروج وهو الذكر والفرج (قوله) ومن فرجى المشكل) أى بخلاف خر وج المنى من أحدهما فانه لا يوجب الغسل لاحتمال زيادته قال فى شرح العباب نعم ان اتضح أجرى عليه الأحكام فى الزمن الماضى أيضا (قوله مطلقا) أى سواء كان مستحكما أى خارجا لغير علة كمرض أو كسر صلب أو غير مستحكما بأن خرج لعلة (قوله) ومن تحت صلب الرجل) أى بأن يخرج من تحت آخر فقره من فقرات الظهر فهو على وزن المنفتح تحت المعدة فبما مر سواء فى ذلك الخارج من الخصية والدبر وغيرهما فان خلق المعتاد منسدا وجب الغسل بالخارج من الصلب ومما فوقه على وزن مامر أيضا وما نقرر من ان الصلب هنا كالمعدة فيما لو طرأ انسداد ثمّة هو ما بحثه الرافعى وقضيته ان الخارج من نفس الصلب لا أثر له كالخارج من المعدة ثم واعترضه الزركشى كالاسنوى بأن كلام المجموع صريح فى أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل انتهى وقد يجاب بحمل كلامه ان سلم انه صريح فى ذلك والافعى تأمل ما فيه عن المتولى وصوبه بظهر أنه ليس بصريح فى ذلك بل ولا ظاهر فيه على ما لو خلق أصله منسدا والافعى قياس ما قاله الرافعى انتهى نقله فى الكبرى عن الشارح وخالفه الجلال الرملى فاعتمد قول الزركشى (قوله وترائب المرأة) أى ومن ترائب المرأة وهى كما قاله عظام الصدر لها وهى كالصلب للرجل ففيه ما سبق آنفا والخاص بالذى أفاده كلامه حيث سلط التخت على الترائب

فى ذلك الخارج من الخصية والدبر وغيرهما فان خلق المعتاد منسدا وجب الغسل بالخارج من الصلب ومما فوقه على وزن مامر أيضا وما نقرر من أن الصلب هنا كالمعدة فيما طرأ انسداد ثمّة هو ما بحثه الرافعى وقضيته ان الخارج من نفس الصلب لا أثر له كالخارج من المعدة ثمّة واعترضه الزركشى كالاسنوى بأن كلام المجموع صريح فى أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل انتهى وقد يجاب بحمل كلامه ان سلم انه صريح فى ذلك والافعى تأمل ما فيه عن المتولى وصوبه بظهر أنه ليس بصريح فى ذلك بل ولا ظاهر فيه على ما لو خلق أصله منسدا والافعى قياس ما قاله الرافعى انتهى كلام الإيعاب وخالف الجلال الرملى الشارح فى ذلك واعتمد ما قاله الزركشى وعبارة النهاية قال الرافعى والصلب هنا كالمعدة هناك قال فى الخادم وصوابه كتحت المعدة هناك لان كلام المجموع صريح فى أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل انتهى وهو كما قاله وعليه يفرق بين هذه وما مر حيث ألحق ثمّة ما انفتح فى المعدة بما فوقها بأن العادة جرت بانها تحيل الطبيعة تلقية الى أسفل وما سواه بالقاء اشبه بخلاف ما هنا انتهى وقال ابن قاسم فى حواشى التحفة بعد أن نقل كلام الإيعاب ما نصه وقد يوجب الاطلاق بأن الصلب معدن الماء فليتمم انتهى وأقره الزركشى على ذلك فى حاشيته على شرح المنهج (قوله وترائب المرأة) قال فى الإيعاب قال الاسنوى وترائب المرأة وهى عظام الصدر كالصلب للرجل الخ وحيث لا يشترط ما سبق فى صلب الرجل

(قوله ان كان مستحكما) قال المرحوم في حاشيته على الأقناع للخطيب الشريفي ما نصه المستحكم بصيغة اسم الفاعل هو الخارج لالعة فان خرج لاجل علة كمرض كان غير مستحكم انتهى وهذا هو المعروف في كلام أئمتنا الشافعية وفي حاشية شرح المنهج لابن قاسم قوله ثم الكلام في منى مستحكم بأن وجد فيه إحدى خواص المنى طب ومرض ثم قال قوله فان لم يستحكم أى بأن لم توجد فيه إحدى خواص المنى طب ومرض أقول فيه نظرا لانه اذا فقدت الخواص لا يجب الغسل وان كان صحيحا لعدم كونه منيا لعدم استحكامه تأمل ثم بعد ذلك جزم مر بذلك وقال المراد بغير المستحكم أن يحال خروجه على مجرد المرض مع كونه فيه بعض الخواص انتهى وبعبارة شرح العباب للشارح أما اذا لم يستحكم كان خرج لمرض أو على لون الدم فلا يغسل به اتفاقا كما في المجموع عن الأصحاب وكلامه وكلام الكفاية صريح فيما قرره وأفهمه كلام المصنف أن شرط الاستحكام خاص بالخارج من غير المعتاد ثم رأيت الزركشي صرح بذلك فانه استشهد بكل هذا بقول المجموع أيضا لو خرج المنى دماغا يطالزمه الغسل بخلاف ثم حمله على ما اذا خرج من المعتاد وتبعه غيره فقال عقب كلام القمولى الموافق لكلام المجموع فيما ذكر فكانه يفرق بين خروجه من طريقه فلا يشترط الاستحكام وبين خروجه من غير طريقه فيشترط فاعلمه انتهى ٤١٢ وقد يستشكل التقييد بذلك بأن الخواص ان فقدت كلها فهو غير منى

ان المنى الخارج من تحت الترائب هو الذى أوجب الغسل دون الخارج منها نفسها كما أنه لا يوجب الغسل الا الخارج من تحت الصلب لا الخارج من نفس الصلب (فائدة) قال البرماوى الحكمة في كون منى الرجل في ظهره ومنى المرأة في ترائبها كونها أكثر شقة منه على الاولاد انتهى (قوله ان كان مستحكما) بصيغة اسم الفاعل وهو المنى الخارج لالعة (قوله بأن لا يخرج لنحو مرض) أى كسقطه أما اذا لم يستحكم كان خرج لمرض أو على لون الدم فلا يغسل به اتفاقا كما في المجموع عن الأصحاب وكلام الكفاية فيما قرره وأفهمه كلام المصنف أن شرط الاستحكام خاص بالخارج من غير المعتاد ثم رأيت الزركشي صرح بذلك فانه استشهد بكل هذا بقول المجموع أيضا لو خرج المنى دماغا يطالزمه الغسل بخلاف ثم حمله على ما اذا خرج من المعتاد وتبعه غيره فقال عقب كلام الموافق لكلام المجموع فيما ذكر فكانه يفرق بين خروجه من طريقه فلا يشترط الاستحكام وبين خروجه من غير طريقه فيشترط فاعلمه انتهى (قوله وانسد الاصل) أى الطريق المعتاد وقد يستشكل التقييد بذلك بأن الخواص ان فقدت كلها فهو غير منى سواء الخارج من المعتاد وغيره وان وجد بعضها فهو منى فما المراد بالاستحكام وقد يجاب بأن خروجه من المنفتح لما كان نادرا وعلى خلاف الاصل اشترط مع وجود بعض الخواص فيه خروجه مع اعتدال الطبع واليسامة بخلاف الخارج من المعتاد ويفرق بينه وبين نقض الوضوء بالخارج من المنفتح ولونادرا بأن المدار ثم على ما يسمى خارجا وهنأعلى ما يتحقق كونه منيا ولم يوجد وان وجد بعض الخواص اذ تلونه بلون الدم أو خروجه لمرض بضعف كونه منيا كبرى فتدبره (قوله وان لم يجاوز) أى المنى (قوله فرج المرأة) أى اذا المراد بخروج المنى كما في شرح البهجة في حق الرجل والبكر ووزعه عن الفرج الى الظاهر وفي حق الثيب وصوله الى ما يجب غسله في الاستنجاء قال الكردي في الكبرى وكأنه أراد بالتعبير بان الغائبة الاشارة الى ما في المرأة من التفصيل بين البكر والثيب

سواء الخارج من المعتاد وغيره وان وجد بعضها فهو منى فما المراد بالاستحكام وقد يجاب بأن خروجه من المنفتح لما كان نادرا على خلاف الاصل اشترط مع وجود بعض الخواص فيه

ان كان مستحكما بأن لا يخرج لنحو مرض وانسد الاصل وان لم يجاوز فرج المرأة

خروجه مع اعتدال الطبع واليسامة بخلاف الخارج من المعتاد ويفرق بينه وبين نقض الوضوء بالخارج من المنفتح ولونادرا بأن المدار ثم على ما يسمى خارجا وهنأعلى ما يتحقق كونه منيا ولم يوجد وان وجد بعض الخواص اذ تلونه بلون الدم أو خروجه لمرض بضعف كونه منيا كبرى فتدبره (قوله وان لم يجاوز) أى المنى (قوله فرج المرأة) أى اذا المراد بخروج المنى كما في شرح البهجة في حق الرجل والبكر ووزعه عن الفرج الى الظاهر وفي حق الثيب وصوله الى ما يجب غسله في الاستنجاء قال الكردي في الكبرى وكأنه أراد بالتعبير بان الغائبة الاشارة الى ما في المرأة من التفصيل بين البكر والثيب

اد خارجا وهنأعلى ما يتحقق كونه منيا ولم يوجد وان وجد بعض الخواص اذ تلونه بلون الدم أو خروجه لمرض بضعف كونه منيا (قوله وان لم يجاوز فرج المرأة) هى عبارته في شرح الارشاد وعبارة شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير والمراد بخروج المنى في حق الرجل والبكر ووزعه عن الفرج الى الظاهر وفي حق الثيب وصوله الى ما يجب غسله في الاستنجاء انتهت وبعبارة التحفة الى ظاهر التحفة وفرج البكر الى ما يظهر عند جلوس الثيب على قدميهما وفي النهاية يكفى في الثيب وصوله الى محل يجب غسله في الجنابة انتهى أى وهو ما سبق في كلام التحفة وكأنه أراد بالتعبير بان الغائبة الاشارة الى ما في المرأة من التفصيل بين البكر والثيب اذ لم أستحضر الا أن خلافا في ذلك وعبارة الاسنوى في كافي المحتاج ولو نزل المنى الى فرج المرأة ولم يخرج فان كانت نسيا وجب الغسل لان باطن فرجها كالظاهر بدليل وجوب غسله في الاستنجاء وان كانت بكر فلا لانه كالباطن قاله في التحقيق انتهت وفي شرح العباب للشارح ما اقتضاه كلام الغزالي كغيره من وجوبه أى الغسل بانزال المرأة مطلقا مؤول كما بينه ابن الرفعة أضعف وزعم الاطباء أن ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشهوتها غير صحيح فقد قال صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء انتهى

(قوله لما يجب غسله) أى فى الاستنجاء والجنبان لان حكم الظاهر (قوله ولو خرج من غير قصد) أى المني وهذا لا يحضرنى فيه خلاف فراجع (قوله منيه منها بعد الغسل) هذا فيه خلاف قال الرافعى فى الشرح الكبير وحكى وجه آخر انه لا يشترط اعادة الغسل بحال لانه لا يتيقن خروج منيهانم الاحتياط الاعادة انتهى (قوله بذلك الجماع) أى أو الاستدخال فيما اذا استدخلت منيه وقد قضت شهوتها بما كفى التحفة وغيرها قال فى الاسنى هو متجه لكن تصويرهم ذلك بالجماع كما صورته به يقتضى خلافه ولما هم جروا فى ذلك على الغالب انتهى (قوله بأن تكون بالغة الخ) هذا شرط لا يمكن قضاء شهوتها الا أنها تفسر لقضاء الشهوة وهو امانؤها كما لا يخفى وقد توجد الشروط التى ذكرها من البلوغ وغيره ولا يوجد قضاء الشهوة وعبرة العباب فان كانت ذات شهوة وقضتها بجماعه اغتسلت ثانياً والا فلا انتهت قال الشارح فى شرح قوله والامانصة تكن كذلك بأن كانت صغيرة ٤١٣ أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جومتعت فى دبرها وان قضت وطرها فلا يغسل عليها لان الخارج حينئذ منيه فحسب وخروج منى الغير من غير وطء لم تتناولها النصوص الواردة ولا هو فى معنى المنصوص عليه انتهى (قوله

اذ لم أستحضر الا آن خلافاً فى ذلك (قوله بأن وصل) أى المني فهو تصوير للخروج الذى فى المتن (قوله لما يجب غسله) أى حتى لو كان أكل ففزل الى قلفته وجب عليه الغسل وأما فى المرأة فخرج وجه من الفرج الداخلى الى الفرج الخارج قاله بعض الفضلاء وعبرة حواشى الروض والمراد الخروج الكلى فى حق الرجل والبكر وأما الثيب فيكفى خروج وجهه الى باطن فرجها الذى يظهر منها اذا قعدت متفرصة انتهى قال فى الايعاب فما اقتضاه كلام الغزالي كغيره من وجوبه بانزال المرأة مطلقاً مؤول أو ضعيف وزعم الاطباء ان ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشهوتها غير صحيح فقد قال صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء (قوله ولو خرج من غير قصد) الغاية للتصحيح أفاده الكردي فى الكبرى (قوله أو كان الخارج) عطف على خرج من غير قصد (قوله منيه) بالنصب خبر كان (قوله منها) أى من المرأة هذا فيه خلاف قال العزيز وحكى وجه آخر انه لا يشترط اعادة الغسل بحال لانه لا يتيقن خروج منيهانم الاحتياط الاعادة (قوله بعد غسلها) أى المرأة بعد الوطء قبلها قال فى البهجة وبعد غسل وطئها ان لفظت * ماء تقيده حيث شهوة قضت

(قوله ان قضت شهوتها) أى المرأة (قوله بذلك الجماع) أى أو الاستدخال فيما اذا استدخلت منيه وقد قضت شهوتها بما كفى التحفة وغيره وعبرة الاسنى وكلامه يقتضى أنها لو قضت وطرها بمنى استدخلته ثم خرج منها وجب الغسل وهو متجه لكن تصويرهم ذلك بالجماع كما صورته به يقتضى خلافه ولعلمهم جروا فى ذلك على الغالب انتهى (قوله بأن تكون بالغة) الخ هذه شروط لا يمكن قضاء شهوتها الا أنها تفسر لقضاء الشهوة كما أوهمه تعبيره بخلاف غير البالغة (قوله مختارة) خرجت بها المكروهة فلا تقضى شهوتها بذلك الجماع وهذا ذكره الرافعى فى الشرح وتبعه الامام النووى وكثيرون كصاحب البهجة حيث قال على ما فى بعض نسخها

فلا تميم طفلة وراقده * أو أكرهت ومن شفاء فاقده

قال الزركشى فى الخادم برده عليه ان النوم والا كراه لا ينافيان الشهوة وقد تعجب من الرافعى الزنجاني اذ كيف يعلم أن المكروهة اذا جومتعت لا تقضى وطرها لانها اذا أكرهت على الوقاع فى الذى يمنع خروج منيهانم من ضروريات ذلك الفعل لا اختيار لها فى ذلك قال الكردي ولذلك جرى فى الايعاب على وجوبه وان كانت مكروهة حيث قضت شهوتها وتمثيل الرافعى بها لما بعد الالعله باعتبار الغالب وكذا أناط الحكم فى التحفة على قضاء شهوتها وعدمه على العدم ولم يذ كر شيئاً من الشروط وهو الذى يظهر فالمدار على قضاء الشهوة سواء كان من المكروهة أو النائمة أو غيرها نعم الصغيرة

بأن وصل لما يجب غسله ولو خرج من غير قصد أو كان الخارج منيه منها بعد غسلها ان قضت شهوتها بذلك الجماع بأن تكون بالغة مختارة

مختارة) خرج به المكروهة فلا تقضى شهوتها بذلك الجماع وهذا ذكره الرافعى فى الشرح وتبعه النووى عليه فى الروضة وتبعهما على ذلك شيخ الاسلام فى شرحى البهجة والروض وتبعهم الشارح عليه فى شرحى الارشاد وقال الزركشى فى الخادم

برده عليه ان النوم والا كراه لا ينافيان الشهوة وقد تعجب منه أى من الرافعى الزنجاني اذ كيف يعلم ان المكروهة اذا جومتعت لا تقضى وطرها لانها اذا أكرهت على الوقاع فى الذى يمنع خروج منيهانم اذ كان ذلك من ضروريات ذلك الفعل لا اختيار لها فى دفعه انتهى الى آخر ما قاله فى الخادم وجرى عليه الشارح فى الايعاب فقال وان كانت مكروهة وتمثيل الرافعى بها لا بعد الالعله باعتبار الغالب انتهى وأناط الحكم فى التحفة على قضاء شهوتها وعدمه على العدم ولم يذ كر شيئاً من الشروط وهو الذى يظهر فالمدار على قضاء الشهوة سواء كان من المكروهة أو النائمة أو غيرها نعم الصغيرة التى لا يتصور منها خروج منى خارجة عن ذلك

(قوله مستيقظة) خرجت النائمة فلا يتصور منها قضاء الشهوة وقد سبق أنغامافيه وقول الشارح في الإيعاب ومن زعم أنها أي النائمة قد تقضى وطرها فقد أبعد انتهى لا يخلو عن نظر إذا لا بعده فيه وقد سبق عنه جل التعبير بالا كراهة على الغالب فليكن هذا مثله ولا يخفى أن الاحتلام قضاء وطرف في النوم من غير حقيقة وطء فأى بعد في قضائه في حقيقة و بالجملة فالمدار على حصول المني منها وان ندر ذلك (قوله كالنوم) أى على غير هيئة المتمكن فانه مظنة لخروج ٤١٤ الحدث منه فأقاموا مظنة خروجه مقام خروجه وأنطوا الزوم الوضوء

التي لا يتصور منها خروج المني خارجة من ذلك (قوله مستيقظة) خرجت النائمة على ما مر آنفا (قوله اعتبارا للمظنة) تعليل لكون خروج مني الرجل من المرأة بالشرط المذكورة موجبا للغسل وبعبارة الفرر لان الظاهر اختلاط منيها بمنيه فاذا خرج المختلط فقد خرج منها منيها والشرع قديم الظن مقام اليقين كما يريانه ومن هنا علم أن المني الموجب للغسل مني الانسان نفسه والمراد الخارج أول مرة حتى لو استدخل مني نفسه ثم خرج لا يجب به الغسل كما تقرر (قوله كالنوم) تشبيه لاعتبار المظنة وذلك في النوم على غير هيئة المتمكن فانه مظنة لخروج الحدث منه فأقاموا مظنة الحدث مقام يقينه فرفعوا به الطهر المتيقن وان لم يتحقق خروج حدث منه بل وان استشف واستوثق كما تقدم (قوله اذ يغلب على الظن) تعليل للتعليل المذكور (قوله اختلاط منيها) أى المرأة المذكورة (قوله به) أى مني الرجل (قوله حينئذ) أى حين اذ قضت شهوتها فاختلط مني الرجل بمني المرأة غير متيقن ولكنه مظنون فرفعوا به يقين الطهر وأقاموا مظنة الاختلاط مقام تحققه على انه قد تحقق مروروني المرأة على مني الرجل داخل الفرج عند قضاء الشهوة والماء اذا مر على الماء اختلط قطعا فلم يرفع هنا يقين الا يقين أفاده في الإيعاب فتدبر (قوله ولا أثر لزوله) أى المني وهو راجع لأول المسئلة (قوله لقصة الذكركر) أى فلا يجب الغسل بذلك وبعبارة فتح الجواد وافهم التعبير بالخروج انه لا أثر لزوله لقصة الذكركر وهو كذلك خلافا لما يرويه كلام بغوى ولا لقطعه وهو فيه اذا لم يخرج من المتصل شيء كما قاله البارزى والاسنوى انتهى قال في النهاية ومن أحس بنزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا يغسل عليه أى ويحكم ببلوغه ان كان صغيرا ع ش ونظر سم مسئلة القطع حيث قال ولا يخفى اشكال ما قاله والوجه خلافه لان المني المنفصل عن البدن ومجرد استناره بما انفصل معه لا أثر له انتهى وقيل يجب بان انفصاله عنه تابع وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر استقلاله كما لو قطع أصبع المحرم لا يجب عليه فدية الظفر فليتامل (قوله ويعرف المني) هذا بيان لخواص المني أى يعرف كون الخارج منيا وان خرج دماغه طباب سبب كثرة الجماع مثلا بخاضعة من خواصه الثلاثة التي لا توجد في غيره (قوله سواء كان) أى المني (قوله من رجل أو امرأة) أى فنيها مشتركة في الخواص الآتية وهو مقتضى اطلاق الحاوى والبهجة حيث قال فيها

ومن خواص الماء ان يخرج مع * تلذذ وباندفاق في دفع

* ويرج طلع والعجين رطبا *

قال في الفرر قال الرافعي وهو ما ذكره الاكثر من قال الامام والغزالي لا يعرف مني المرأة الا بالتلذذ وانكر ابن الصلاح التدقيق في منيها واقتصر على التلذذ والرجوع به جزم النوى في شرح مسلم واقتضاه كلامه في المجموع وقال السبكي انه المعتمد والاذعى انه الحق انتهى ومع ذلك الراجع الاول فقد نقل الماوردي عن الشافعي تسمية منيها بالماء الدافق وهذا يدل على خروجه منها بتدقيق (قوله بتدقيقه) أى المني وان لم يلتذ به ولا كان له ريح فانه في التحفة (قوله أى خروجه على دفعات) تفسير للتدقيق والدفعات بضم الدال وفتح الفاء وضمتها واسكانها جمع دفعة بالضم (قوله قال الله تعالى) أى في سورة الطارق (قوله من ماء دافق) أى مدفوق من الدفق وهو اصب أى مصبوب في الرحم ولم يقبل من ماءين فانه

بالنوم وان لم يتحقق خروج نحو ريح منه بل وان استشف واستوثق كما تقدم ذلك في باب (قوله ولا أثر لزوله) أى المني في قصة الذكركر فلا يوجب الغسل قال في شرح الارشاد ولا لقطعه أى الذكركر وهو أى المني فيه اذا لم يخرج من المتصل شيء كما قاله

مستيقظة اعتبارا للمظنة كالنوم ان يغلب على الظن اختلاط منيها به حينئذ ولا أثر لزوله لقصة الذكركر (ويعرف) المني سواء كان من رجل أو امرأة (بتدقيقه) أى خروجه على دفعات قال الله تعالى من ماء دافق

البارزى والاسنوى وأقرها الشارح في الإيعاب أيضا وفي حواشي المحلى للقبلي لا ينزوله في قصة الذكركر وان قطع به مالم يخرج من باقيه المتصل شيء انتهى ورأيت في فتاوى الجمال الرملى انه لا وجه للوجوب أى في مسئلتنا ورأيت في حاشية شرح المنهج

لابن قاسم عقبه مانعه فيه نظر اذا تحققنا وجوده في المنفصل الخ وقال في حاشية التحفة ولا يخفى اشكال ما قاله والوجه خلافه لان المني انفصل عن البدن ومجرد استناره بما انفصل معه لا أثر له انتهى (قوله ويعرف) المني وان خرج دماغه طباب أى خالصا بخاضعة واحدة من خواصه الثلاثة التي لا توجد في غيره وهى ما ذكرها المصنف (قوله على دفعات) بضم ففتح أو ضم أو سكون جمع دفعة بالضم وهى الدفعة من الشيء قال تعالى من ماء دافق إيعاب وان لم يلتذ به ولا كان له ريح فانه

(قوله وان لم يتدفق) أي لانا كنفينا بخاصة واحدة من خواصه ويمكن ان يكون أشار بان هنا وفيما يأتي الى خلاف بعض المذاهب في ذلك قال
الرافعي في الشرح الكبير فلو خرج بغير دفع وشهوة لمرض أو لجل شيء ثقيل وجب الغسل خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه وكذلك لما لك وأحمد
رضي الله عنهم ما فيها حكماء أصحابنا ثم قال الرافعي ولو اغتسل عن الانزال ثم خرجت منه بقية ٤١٥ وجب الغسل لوجود الرائحة سواء خرجت

بعد ما بال أو قبله خلافاً
لمالك حيث قال في أحد
الروايتين لا يغسل عليه
في الخالين وفي رواية ان
خرج قبل البول فهو
من بقية المني الاول ولا
يجب الغسل ثانياً وان
خرج بعده فهو جديد
فيلزمه الغسل ثانياً وخلافاً
لاحمد حيث قال ان خرج
قبل الغسل وجب الغسل
ثانياً وان خرج بعده فلا

(أولدة بجز وجه) وان لم
يتدفق ويلزمهما فتور
الذكر وانكسار الشهوة
غالباً (أورج عجين) أو
طلع حال كونه المني (رطباً
أورج بياض بيض) حال
كونه المني (جافاً) وان لم
يتدفق ولم يلتذ به كان
خرج عابق منه بعده
الغسل فان فقدت هذه
الخواص الثلاثة فلا غسل

وحكى عن أبي حنيفة
مثله وجعل ذلك بناء على
المسئلة الاولى وهي اعتبار
الدفق والشهوة لان
ما خرج قبل البول بقية
ما خرج بشهوة وما خرج
بعد البول خرج بغير
شهوة الى آخر ما قاله في
الشرح الكبير (قوله فلا
غسل) أي لعدم كونه

من ماء الرجل وماء المرأة لان الولد مخلوق منهما لا من تزاجهما في الرحم فصارا كالماء الواحد واتحادهما حين
ابتدئ في خلقه انتهى خطيب ودافق من ضيغ النسب كلا بن وتامر قال ابن مالك
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن اليا فقبل

أي ذى دفع وهو صادق على الفاعل والمفعول أو هو مجاز في الاسناد فاستدل بالماء المصاحبه بمبالغة أو
هو استعارة مكنية وتخييلية أو مصرحة بجعله دافقاً لانه لا يتابع قطراته كأنه يدفع بعضه بعضاً أي يدفعه كما
أشار له ابن عطية انتهى شهاب جل (قوله أولدة) بالذال المعجمة المشددة وهي ادراك الملام للنفس أو
هي المستطاب من الشيء وقيد في التحفة بالقوبة ولم يره في غيره فليراجع (قوله بجز وجه) أي المني (قوله
وان لم يتدفق) أي قلته لانا كنفينا بخاصة واحدة من خواصه ويمكن ان يكون أشار بان هنا وفيما يأتي
الى خلاف بعض المذاهب في ذلك قال الرافعي في الشرح الكبير فلو خرج بغير دفع وشهوة لمرض أو لجل
شيء ثقيل وجب الغسل خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه وكذلك مالك وأحمد رضي الله عنهم ما فيها حكماء أصحابنا
(قوله ويلزمهما) كذا بضمة التثنية في نسخ وعليه فالمرجع للذة والتدفق وفي نسخة ويلزمها بضمة الواحدة
فيرجع للذة فقط وهي الموافقة لغيره (قوله فتور الذكر) أي ضعفه بعد شدته (قوله وانكسار الشهوة غالباً)
لعله من عطف التفسير وعبارة المحلى مع فتور الذكر عقب ذلك ذكره في الروضة كاصولها وأسقطه في
المحرر لاستلزام اللذة له (قوله أورج عجين) أي عجين حنطة ونحوها والمراد بنحو الحنطة ما يشبه رائحة عجينه
رائحة عجينها قاله ع ش (قوله أو طلع) أي لنخل كما في المحرر وأصل المدس نف لم يصرح به اكتفاء باحد
النظيرين (قوله حال كونه المني رطباً) أي رطباً حال من المني لامن العجين (قوله أورج بياض بيض)
أي بيض دجاج ونحوه مما يشبه رائحته ع ش وهو بفتح الباء يجمع على بيوض قال بعضهم جميع البيوض
بالضاد الساقطة الا يظ الغل فانه بالظاء المشالة وحكى ان الحفاظ صنع كتاباً فيما يبيض ويلد من الحيوانات
فاوسع في ذلك فقال له اعرابي يجمع ذلك كله كلمتان كل أذن ولود وكل صموخ بيوض (قوله حال كونه
المني جافاً) أي جافاً حال من المني لامن البيض (قوله وان لم يتدفق ولم يلتذ به) أي بجز وجه لما تقر من
انا كنفينا بخاصة واحدة من خواصه فأى واحدة من هذه الخواص وجدت اكتفى بها اذا لم يوجد شيء
منها في غيره (قوله كان خرج ما بقي منه) أي من المني (قوله بعد الغسل) أي في وجب الغسل ثانياً فاقتد قال
الرافعي في العزيز ولو اغتسل عن الانزال ثم خرجت منه بقية وجب الغسل لوجود الرائحة سواء خرجت
بعد ما بال أو قبله خلافاً لمالك حيث قال في احدى الروايتين لا يغسل عليه في الخالين وفي رواية ان خرج
قبل البول فهو من بقية المني الاول ولا يجب الغسل ثانياً وان خرج بعده فهو جديد فيلزمه الغسل ثانياً وخلافاً
لاحمد حيث قال ان خرج قبل البول وجب الغسل ثانياً وان خرج بعده فلا وحكى عن أبي حنيفة مثله وجعل
ذلك بناء على اعتبار الدفق والشهوة لان ما خرج قبل البول بقية ما خرج بشهوة وما خرج بعد البول خرج
بغير شهوة وقول من قال ان الخارج بعد المني من جديد ممنوع بل هو بقية الاول بكل حال (قوله فان فقدت)
بالبناء للمفعول (قوله هذه الخواص) بالرفع نائب فاعل (قوله الثلاثة) أي التدفق واللذة والرجوع وكان الاولى
الثلاث بخذف التاء لانه نعت للخواص وهي جمع خاصة فليتلأ (قوله فلا غسل) أي لانه ليس بمعنى نعم لوشك
في شيء أمنى هو أم مذى تخير ولو بالشهوى فان شاء جعله منياً واغتسل أو منياً فغسله وتوضأ الى أن قال فيه أو يلزمه

منياً قال في التحفة فان شك في شيء أمنى هو أم مذى تخير ولو بالشهوى فان شاء جعله منياً واغتسل أو منياً فغسله وتوضأ الى أن قال فيه أو يلزمه
سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الوجه وحينئذ فيحتمل انه يعمل بقضية ما رجع اليه في الماضي أيضاً وهو الاحوط ويحتمل انه لا يعمل
بها الا في المستقبل انتهى ما أردت نقله منها وفي فتح الجواد له ومهما اخاره ترتب عليه أحكامه وله الرجوع عنه واختيار غيره على الوجه الخ

وفي النهاية للجمال الرمي فلو اختار كونه منيآلم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك ولذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدين لا بوجوب عليه غسل ما أصاب ثوبه لان الأصل طهارته كذا أفى به الوالد انتهى وقال الشارح في الایباب هو محتمل ويؤيده أنه شاك في جنباته ولا حرمة بالشك وانما لزمه الغسل مادام مصر على اختيار كونه منيآلان ذمته اشتغلت به أو بالوضوء فلا بد من فعل واحد منهما الى أن قال ثم رأيت أبا زرعة أشار الى خلاف ما ذكرته أولا حيث قال في تحريره تبعاً لابن الرفعة وغيره ومهما اختاره ترتب عليه سائر أحكامه انتهى وفيه نظر لما قدمته من أنه شاك ولا حرمة مع الشك الى آخر ما أطال به في الایباب وفي الامداد بعد كلام أبي زرعة وقضيته تحريم القراءة والمكث في المسجد وان شاك في الجنابة وهو متجه انتهى كلام الامداد وقضيته أيضاً انه اذا اختار كونه منيآل لزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان في باب الوضوء آخر الفرق وض وعبارة الر وضه فان اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجب وليس بشئ انتهت وعبارة نشرح الصغير فعلى هذا الوجه أي الاصح وهو التخيير اذا توضحاً وجب أن يغسل ما أصابه ذلك البلل من بدنه ومن الثوب الذي يستصعبه لانه على تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعيف انتهى وفي شرح الروض أو منيآل أي لو جعله منيآل توضحاً وغسل ما أصابه انتهى وهذا يخالف ما سبق عن اعتمادهم ر والده وميل شرح العباب في جعله منيآل وذلك قال ابن قاسم في حواشي التحفة يحتاج للفرق انتهى وقال ابن قاسم أيضاً في الاحتمال الثاني السابق عن التحفة هو الوجه وفي التحفة هل غير الخارج منه ذلك مثله في التخيير المذكور وعليه فهل يلزم كلا الجري على قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبه انه منيآل والاخر انه منيآل لم يقتد به لانه جنب بحسب ما اختاره لم أر في ذلك شيئاً والذي ينقدح أن الثاني لا يلزمه غسل ما أصابه منه للشك وأنه لا يقتدى به في الصورة الأخيرة انتهى وقال ابن قاسم في حواشي التحفة الوجه أن غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وأنه اذا أصابه الخارج لا يلزمه ٤١٦ غسله وان غلب على ظنه أنه منيآل كسائر ما يصيبه مما يتردد في أنه نجاسة فانه

بأحد هما صار شاك في الآخر ولا إيجاب مع الشك وانما لزم من نسي صلاة من صلاتين فعلمها التيقن لزومهما له فلا يبرأ منهما الا بيقين ومن نفعه انما تختلط تركية الاكثر لسهولة العلم عند الشك ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الوجه وحينئذ فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع اليه في الماضي أيضاً وهو الاحوط ويحتمل أن لا يعمل بها الا في المستقبل لانه التزم قضية الاول بفعله بوجبه فلم يؤثر الرجوع فيه وهل غير الخارج منه ذلك مثله في ذلك التخيير المذكور وعليه فهل يلزم كلا الجري على قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبه انه منيآل والاخر انه منيآل لم يقتد به لانه جنب بحسب ما اختاره لم أر في ذلك شيئاً والذي ينقدح أن الثاني لا يلزمه غسل ما أصابه منه للشك وأنه لا يقتدى به في الصورة الأخيرة انتهى تحفة ماء خصا فليتأمل (قوله ولا أثر لنحو الثخانة) بفتح الثاء المثلثة أي الغلط (قوله واليباض في مني الرجل) أي فلا يكون

لا يلزمه غسله لانا لا نجس بالشك المراد به في غالب أبواب الفقه ما يشمل ولا أثر لنحو الثخانة واليباض في مني الرجل الظن كما هو مقرر وانه لو اختار الخارج منه أنه منيآل واغتسل ولم يغسل

ذلك

ما أصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وان أصابه هو من الخارج أيضاً ولم يغسله لان غاية الامر أنه شاك في أن ما أصابه وأصاب امامه هل هو نجس أولا وذلك لا أثر له لانا لا نجس بالشك كما لو أصابه أو أصاب امامه أو أصابه ما شئ آخر شك في أنه نجس أولا أو ظن أنه نجس فانه لا يضر ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام وانه لو اختار الخارج منه أنه منيآل وغسله لم يصح اقتدائه بمن أصابه ذلك الخارج ولم يغسله لان الشرع ألزمه بمقتضى اختياره وان لم يتحققه ومقتضى اختياره أن امامه متنجس فلا يصح اقتدائه به ويبقى الكلام فيما لو أصاب غير الخارج منه ذلك شئ من الخارج أو لم يصيبه منه شئ وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك اذا اختار أنه منيآل ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لانه يعتقد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاد تنجسه باختياره أنه منيآل بخلاف ما لو غسله فيصيح الاقتداء به ولو من أصابه منه شئ لانه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التأمل ينظر في كلام الشارح في هذا التنبيه انتهى كلام ابن قاسم قال الهاتني في حواشي التحفة تأملت فيه وفي كلام الشارح أيضاً وجدت أن كلام الشارح أصوب فان قوله الثاني لا يلزمه الخ معناه أن الآخر الذي اختار أنه منيآل اذا أصاب من اختار أنه منيآل لم يتنجس للشك وهو كذلك كما مر لكن لا يجوز لذلك الاخر أن يقتدى بالذي اختار أنه منيآل كما أنه لا يجوز اقتداء من أخذ أحد الاناءين المشتملين بظن الطهارة وتوضأ منه بالذي أخذ الاخر منهما بظن الطهارة أيضاً لا اعتقاده نجاسة اناء صاحبه ولا يجوز الاقتداء بمخالفة في الاجتهاد في جهة القبلة فتدبر انتهى ولكن قد يفرق بين مسائلنا ومسئلتى القبلة والاناءين وفي حاشية ابن قاسم على التحفة لو عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق ما اختاره فينتجه أنه يجب زنه انتهى (قوله ولا أثر لنحو الثخانة الخ) اعلم أن المعروف في تعبيرهم انه لا أثر للثخانة واليباض

في منى الرجل وحيث فليتأمل ما المراد بتعبيره بنحو الثخانة والبياض في منيه الا ان يقال انه أراد أنه يفرض مخالفة منى رجل البياض في اللون كان من مائه أسود مثلاً لا يمتدح ذلك كالمعتبر بياضه في غالب الرجال وقد بوي الى ذلك تعبيره في الامداد حيث قال فيه ولا أثر للون وغيره من الصفات كالثخانة والبياض في منى الرجل والرقه والاصفرار في منى الانثى الخ حيث أطلق اللون ومثل بالبياض والاصفرار فلو كان اللون منحصرافهما لاني بما يدل على الحصر لكن فيه أنه يمكن أن يكون البياض والاصفرار في كلامه نفس اللون كما أن الثخانة والرقه نفس غيره كما يدل عليه كلام مختصر الامداد أعني فتح الجواد حيث قال ولا أثر لمجرد ثخانة وبياض في منى الرجل الخ وعبارة من العباب ولا أثر لثخانة أو بياض في منى الرجل وضد ذلك في المرأة انتهت وهي عبارة نهاية الجمال الرملي فان قلت يؤيد كلام الشارح هنا كلام الروض وشرحه حيث قال ولا أثر لثخانة ولون وغيرهما من صفات المنى كالثخانة والبياض في منى الرجل والرقه والاصفرار في منى المرأة انتهى فغيرهما يدخل فيه غير ما ذكره قلت هو صادق بالرقه اذ هي غير الثخانة واللون فالظاهر أنها المراد بغيرهما وعبارة شرح الهجة الكبير لشيخ الاسلام ولا عبرة في منى الرجل بكونه أبيض نخينا ولا منى المرأة بكونه أصفر رقيقا وان كانت من صفاته لانها ليست من خواصه لوجود الرقة ٤١٧ في المذبي وهو ماء رقيق لزج يخرج عند الشهوة لاهها وقد لا يحس

بخروجه والتخن في الودي وهو ماء أبيض كدر نخين لا يرجله يخرج عقب البول اذا استمسكت الطبيعة وعند حمل شيء ثقيل انتهت (قوله

والرقه والاصفرار في منى المرأة وجودا ولا فقدا (و) اما (ب) ايلاج الحشفة أو قدرها من فاقدها ولو كانت من ميان

وجودا ولا فقدا قال شيخ الاسلام في شرح الهجة لا يضر فقدها فقد يحمر منى الرجل لكثرة الجماع وربما خرج دما عبيطا أو يرق ويصفر لمرض ويبيض ماء المرأة لفضل قوتها الخ قال

ذلك من خواص المنى (قوله والرقه والاصفرار في منى المرأة) أي لا أثر لنحو الرقة الخ وانظر ما المراد بالنعو فيهما فان الذي في كلام غيره حذفه وعبارة الغرر ولا عبرة في منى الرجل بكونه أبيض نخينا ولا منى المرأة بكونه أصفر رقيقا وان كانت من صفاته لانها ليست من خواصه لوجود الرقة في المذبي وهو ماء رقيق لزج يخرج عند الشهوة لاهها ولا يحس بخروجه والتخن في الودي وهو ماء أبيض كدر نخين لا يرج له يخرج عقب البول اذا استمسكت الطبيعة وعند حمل شيء ثقيل ولا يضر فقدها فقد يحمر منى الرجل لكثرة الجماع وربما خرج دما عبيطا أو يرق ويصفر لمرض ويبيض منى المرأة لفضل قوتها (قوله وجودا ولا فقدا) راجع للسائلين فوجود نحو الثخانة والرقه مع عدم جميع الخواص السابقة لا يثبت كون الخارج منيا وعدهم مع وجود أحدهما لا يثبت كونه منيا وسواء في الرجل والمرأة قال الزركشي في الخادم نعم يدلان على أن المنى منى رجل اذا تحقق أن الخارج منى وشك هل هو منى رجل أو امرأة وهذا نافع في الختنى المشكل فاذا وجدت الثخانة والبياض ومعهما إحدى خواص المنى قلنا انه منى رجل لان منى المرأة رقيق أصفر وحكي ابن الصلاح عن بعضهم أنه يكون في الشتاء أبيض نخينا وفي الصيف رقيقا وأنه يشبه رائحة البصل واستحسنه مع غرابته انتهى ومثله في منى المرأة تدبر (قوله واما ب) ايلاج الحشفة (أشار بتقدير اما الى أنه عطف على قوله بخر وج المنى والحشفة كما في الصحاح والقاموس ما فوق الختان أي ما هو الاقرب من الختان فكانه قال هي رأس الذكر والمراد ب) ايلاج الحشفة كلها لا بعضها وان جاوز قدرها العادة على ما مر في الوضوء فلم يجب به غسل نعم يسن خروجا من خلاف موجب وان شذ كما في التحفة (قوله أو قدرها) أي الحشفة (قوله من فاقدها) أي من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو المنفصل فيهما كما صرح به جميع متأخرون في الاول وعبارة التحقيق لاتنا في ذلك خلافا لمن ظنه وقد صرحوا بأن ايلاج المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه والاصح نقضه قاله في التحفة (قوله ولو كانت) أي الحشفة أو قدرها (قوله من ميان) أي من ذكر مقطوع ومن المعلوم أنه لا شيء

٥٣ - ترسي - ل * الزركشي في الخادم قوله أي الرافعي وابست الثخانة والبياض من خواصه يعني لان الودي يشارك فيها نعم يدلان على أن المنى منى رجل اذا تحقق أن الخارج منى وشك هل هو منى رجل أو امرأة وهذا نافع في الختنى المشكل فاذا وجدت الثخانة والبياض ومعهما إحدى خواص المنى قلنا انه منى رجل لان منى المرأة رقيق أصفر وحكي ابن الصلاح عن بعضهم أنه يكون في الشتاء أبيض نخينا وفي الصيف رقيقا وأنه يشبه رائحة البصل واستحسنه مع غرابته انتهى كلام الخادم (قوله ولو كانت) أي الحشفة أو قدرها من ميان أي من ذكر مقطوع أشار بلوالى خلاف في ذلك قال الاذري في القوت اطلاق المصنف الحشفة أو قدرها يشمل حالي الانفصال والاتصال من آدمي وغيره ولم أره نصا في حالة الانفصال وفيه نظر ولا سيما من غير الآدمي انتهى كلام الاذري في شرح المهاج وقال النووي في التحقيق ويلزمها بأى ذكر دخل قبلها أو دبرها حتى ميت وصبي وبهيمة وكذا مقطوع على الاصح انتهت وعبارة الروضة ولو استدخلت ذكر مقطوعا فوجهان كسبه انتهت وفي التحفة وقد صرحوا بأن ايلاج آلة المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه والاصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الاحكام انتهى قال العلامة ابن قاسم في حاشية التحفة

قوله ويجرى ذلك في سائر الاحكام هذامع قوله لا متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فيه ما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإبلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع م ر فوافق على أنه في غاية البعد انتهى وفي شرح العباب للشارح نقل الاسنوى عن البغوى أنه لا يثبت بالمقطوع نسب واحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال احرام ويفارق الفصل بأنه أوسع بابا منها ويؤيده ما في المجموع عن الدارمى أنه لا حد بإبلاجه بخلاف ولا مهر انتهى كلام الإيعاب * فائدة * أورد السيوطى في الاشباه والنظائر مائة وخمسين حكما تترتب على تغيب الحشفة هذا أعنى وجوب الغسل به أحدها فراجع الاشباه أن أردت ذلك وفي النهاية للجمال الرملى وكما ينط الحكم بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب الحسد بإبلاجها ونحرم بها الرينة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الاحكام انتهى وفي التحفة في الاول أى مقطوعها يعتبر قدر الزاهاى من بقية ذكر وان جاو زطولها العادة كما يقتضيه اطلاقهم وفي الثانى أى المخلوق بدونها يعتبر قدر المعتدلة لغالب أمثال ذلك المذكور وعليه يحمل قول البلقيني يعتبر الغالب في غيره انتهى قال في الإيعاب ولولم يدرك قدرها من فاقدها فالذى يظهر اعتبار قدرها من ذكر مقارب لصفة فاقدها انتهى وفي التحفة في ذكر البهيمية يعتبر قدر يكون نسبته اليه أى الى ذكر تلك البهيمية كنسبة معتدل ذكر الآدمى المعتدل اليه فيما يظهر فيها ولم يعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية لم يساو ذلك المعتدلة وهو بعيد انتهى وفي الامداد للشارح والذى يظهر في ذكر خلق بلا حشفة كذكر بهيمية أنها تعتبر بنسبة حشفة الذكر المعتدل من الآدمى اليه أخذنا مما مر في أن من لا كعب له ولا مرق يقدر بقدره انتهى ونحو ذلك في فتح الجواد أى فاذا كانت حشفة المعتدل من الآدمى سدس ذكره مثلاً حكماً بأن ٤١٨ سدس ذكر تلك البهيمية هو قدر حشفة تلك البهيمية زاد في الإيعاب على ما في

على صاحب المبان لانه بانفصاله عنه انقطعت نسبته اليه فلا يتعلق به حكم خلافا لمن وهم فيه (قوله في فرج) يشمل ما لو قور الفرج وصار بعد التقوير يسمى فرجا وهو قياس النقص بمسه لكن من الواضح أنه لا بد أن يكون هنا غور في اللحم بحيث اذا دخله الذكر لا يبرز من حشفته شئ بخلافه ثم لا يشترط وجود هذا التجويف فيه لان المدارعلى وقوع المس على ما يسمى فرجا والغرض انه يسمى فرجا وان لم يكن فيه تجويف فتأمل فالى لم أر من ذكره مع ما فيه قاله في حاشية فتح الجواد (قوله ولو دبرا) قال المحلى ويصير الآدمى جنبا بذلك انتهى أى يصير الآدمى المفعول به جنبا ذكره أوانتى وهذا أعم من قولهم والمرأة كرجل فلا يفتى عن هذا فافهم أفاده القليوبى (قوله أو فرج ميت أو بهيمية) أى ولو كان فرج ميت ولكن لا يعاد غسله لانقطاعه قال في البهجة

ولو من الميت والبهيمية * ولا يعاد منه غسل الميت

ولا يجب بوطء الميتة حدنحر وجهها عن مظنة الشهوة ولا مهر كما لا يجب بقطع يدها دية نعم تفسد به العبادات ويجب به الكفارة في الصوم والحج قاله في الغرر (قوله أو بهيمية) أى فرجها أو ذكرها ويعتبر فيه قدر

شرحى الارشاد عقبه نعم لو فرض لحيوان حشفة فيظهر أنه يحكم به على كل حيوان شبيه به ويقدم

(في فرج ولو دبرا أو فرج ميت أو بهيمية)

على الآدمى أخذ الما يأتى فى الاطعمة من تقدم الشبيه فى حيوان جهل أصله انتهى وفى التحفة والنهاية والعبارة

تكون

للتحفة ولو نشأه وأدخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر

والأثر على الأوجه انتهت وفي التحفة أيضا ما ملخصه قضية اطلاقهم لو قطع بعض الحشفة لا يقدر بقدره من باقيه فلا يؤثر أبلاج جميع الباقي قال وفيه بعد إلا أن يجاب بأن الموجب تغيب كلها أو قدرها ولا يتبع من بعضها الموجود وقد المفقود انتهى وفي حاشية ابن قاسم على التحفة هذا لا ينبغي نسبته لاطلاقهم لان كلامهم يصرح بأن ادخال بقية الذكر عنده فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقية مع بقية الخ وفي التحفة أيضا اثناء كلام مانصه الذى يتبعه مدركا أن بعض الحشفة يقدر من باقى الذى كقدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لاشئ فيه وان الذى كالمشقوق ان أدخل منه قدر الزاهاى منها أثر والا فلا ولا بعد فى تأثير الزاهاى وان كان موجودا فى الشق الآخر لان الشق صيرهما كذكرين مستقلين الى أن قال ثم رأيت عبارة المجموع وهى ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شئ من الاحكام فقوله وحده قد يفهم أنه لا بد أن ينضم لذلك البعض قدر الزاهاى من الباقي فيؤيد ما قدمته انتهى وفي النهاية للجمال الرملى فلا تحصل أى الجنابة ببعضها أى الحشفة ولو مع أكثر الذكر بأن شق وأدخل أحدى شقيه كما هو صريح كلامهم انتهى (قوله في فرج) ولا أثر لدخولها فيما يجب غسله لانه فى حكم الظاهر بل لا بد من غيبتها جميعها فيما بعده من الباطن (قوله ولو دبرا) لم أقف فيه على خلاف يخصه عن القيل * فائدة * قال النووى فى التحقيق الإبلاج فى دبر امرأة كقبولها الا فى ستة أحكام الاحلال والاحصان والخروج

من التعمين والابلاء ويعتبر أن الذكر والسادس لا يحل بحال وقد يخرج من الضابط في بعض المسائل وجهه ضعيف انتهى وفرج الميت والهيمه فيها خلاف أبي حنيفة وكذلك الصغير وحكى الماوردي في باب حد الزنا وجهها في الهيمه كذهبه وقال الغزالي في فتاويه لا غسل على الرجل بالابلاجه في صغير لا يشتهي ولا على المرأة باستدخال ذكر صبي لا يحصل لها باراره وطء كابن سنة قال الاذري وكان يرى استحالة تصور الايلاج والتقاء الختانين وفي الايعاب اعما لم يجب بوطئه أى الميت حدد ولا مهر لخروجه عن مظنة الشهوة نعم تفسد به العبادات وتجب به الكفارة في الصوم والحج ذكره في المجموع عن الاصحاب قال في العباب ولا يعاد غسل الميت انتهى قال في الروضة على الاصح (قوله ولو سميكة) قال في البحر قال أصحابنا في بحر البصرة سميكة لها فرج كفر فرج النساء يولج فيها سفهاء الملاحين فان كان هكذا الغسل بالابلاج فيها انتهى وفي المجموع أن الاصحاب أوجبوا الغسل بالابلاج فيها لانها حيوان له فرج (قوله وان لم يشته) أى الفرع أى كفر فرج الميت والصغير فانهما لا يشتهيان وسبق عن الغزالي أنه لا غسل في ابلاجه في صغير لا يشتهي وعبارة الاذري في قوت المحتاج تقلاع عن الغزالي في جنابة الانثى يعتبر ان يكون بحيث يتصور أن يشتهي رجل جامعها لا كسنت يوم وفي البيان وغيره ما يوافقه وكان مأخذه عدم تصور الوطء الشرعى انتهت وفي الروضة من زوائد هياصير الصبي والمجنون المولحان والمولج فيهما جنين بلا خلاف فان اغتسل الصبي وهو ممزج غسله ولا تجب اعادته اذا بلغ ومن كل منهما قبل الاغتسال وجب عليه الغسل وعلى الولي أن يأمر الصبي المميز بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء انتهى (قوله ولا انتشار) حكى الماوردي في باب المطلقة ثلاثا عن أبي حامد أن الانتشار شرط في ٤١٩ وجوب الغسل انتهى قال الزركشي

في الخدام ومن الغرائب اعتبار أبي حامد انتشار الذكر كالتحليل حكاه الماوردي هناك (قوله ولو مع ولو سميكة وان لم يشته ولا حصل ازال ولا انتشار ولا قصد ولا اختيار ولو مع حائل

تكون نسبتة الى الذكركنسبة حشفة معتدلة ذكر الادعى المعتدل اليه فياظهر فهمها ولم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكره هيمه لم يساو ذلك المعتدل وهو بعيد أفاده في التحفة (قوله ولو سميكة) قال في المجموع ان الاصحاب أوجبوا الغسل بالابلاج فيها لانها حيوان له فرج انتهى قال في البحر قال أصحابنا في بحر البصرة سميكة لها فرج كفر فرج النساء يولج فيها سفهاء الملاحين فان كان هكذا الغسل بالابلاج فيها نقله الزركشي (قوله وان لم يشته) أى الفرع كفر فرج الميت والصغيرة قال في قوت المحتاج تقلاع عن الغزالي في جنابة الانثى يعتبر ان يكون بحيث يتصور أن يشتهي رجل جامعها لا كسنت يوم وفي البيان وغيره ما يوافقه وكان مأخذه عدم تصور الوطء الشرعى وفي الروضة من زوائدها فان اغتسل الصبي وهو ممزج صمغ غسله ولا تجب اعادته اذا بلغ وعلى الولي أن يأمر الصبي المميز بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء انتهى ملخصا (قوله ولا حصل ازال) أى للمي لماسأتى في الحديث (قوله ولا انتشار) حكى الماوردي عن أبي حامد أن الانتشار شرط في وجوب الغسل وهو كما قاله الزركشي غريب (قوله ولا قصد ولا اختيار) أى فالنائم والمكره كغيرهما فاعلا أو مفعولا به (قوله ولو مع حائل) أشار بلو الى خلاف في ذلك في الروضة لولف على ذكره خرقه فاولجه وجب الغسل على أصح الأوجه ولا يجب في اثنتى والثالث ان كانت الخرقه خشنة وهى التي تمنع وصول بلل الفرع الى الذكرو تمنع وصول الحرارة من أحدهما الى الآخر لم يجب والاوجب قال صاحب البحر ونجى هذه الأوجه في افساد الحج

في الثاني والثالث ان كانت الخرقه خشنة وهى التي تمنع وصول بلل الفرع الى الذكرو تمنع وصول الحرارة من أحدهما الى الآخر لم يجب والاوجب قلت قال صاحب البحر ونجى هذه الأوجه في افساد الحج به وينبغى أن تجرى في جميع الاحكام والله أعلم انتهى وقال الزركشي في الخدام ان الاستاذ أبو منصور البغدادي في كتاب أحكام الوطء نقل أن الاكثرين من الاصحاب على أنه لا يجب الغسل ولا حده عليه ولا يفسد به شئ من العبادات ولم يحك الوضوء منه الا عن القاضي أبي حامد قال والاول أصح ومن رحمه الخناطى والرويانى وأبو الحسن الزبيلي في أدب القضاء وحكاه عن الاصحاب ثم قال الزركشي وما حكاه أى النووى في الروضة عن صاحب البحر قاله الماوردي في الكلام على الوطء في الحج ومقاله تفقهان جريانهما في جميع الاحكام هو كذلك وقد صرح الاستاذ أبو منصور وقال الزبيلي في أدب القضاء لا يفسد به الحج ولا الصوم ولا حده ولا غسل ولا وضوء الا أن ينزل ولا تحرم الرية ولا تحل المطلقة ثلاثا ولا تجب به العدة ولا يثبت به حكم تعلق بالوطء ألبته قال وكان الشيخ أبو الحسين بن القطان يقول ان أصحابنا قالوا بخلاف ذلك وشنعوا على أبي حنيفة أنه لا يجب بذلك أحكام الوطء والامر عنده بخلاف ما قاله أصحابنا انتهى وهو يقتضى أن الاصحاب قائلون به في جميع الاحكام قال ولو افتضاها على هذه الحالة فلا يلزمه مهر بل هو جان باذهاب العذرة كما لو افتضاها بأصبعه انتهى كلام الخدام بحروفه

(قوله كفيف) قال في التحفة ولو كان في قصبة كما أفنى به بعضهم وان نوزع فيه بان الوجه أنه لا يترتب على ذلك حكم أصلا لان القصبة في معنى الخرقه اذا زادت كثافتها الشامل لها قولهم وان كثفت فلتنط الأحكام بها كهي انتهى وعبر في النهاية بقوله أوجائل غليظ انتهى ووافق الحلبي في حواشي المنهج التحفة فقال ولو في قصبة انتهى وكذلك شيخه الزبدي قال في شرح المحرر خلافا لبعضهم قال لان غاية القصبة أن تكون كالحائل الكفيف وقد تقدم أنه لا يمنع وجوب الغسل انتهى وقال ابن قاسم في حواشي التحفة قوله الشامل الخ لا يخفى بعد هذا الشمول وبمدارادته انتهى (قوله لخبر مسلم) أي بلفظ اذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل انتهى وأما اللفظ الذي ذكره الشارح فقد اشتهر في كلام الفقهاء قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هو ثابت من غير حديث عائشة بغير هذا اللفظ وأما هذا اللفظ فغير مذکور انتهى وتبعه على ذلك النووي فقال في التنقيح هذا الحديث أصله صحيح الآن فيه تغييرا لكن رواه الشافعي باللفظ المذكور وكذلك أحمد في مسنده والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح ومحمد ابن حبان وابن القطان وأعله البخاري بان الاوزاعي أخطأ فيه ورواه غيره عن عبد الرحمن بن قاسم مرسل واستدل على ذلك بان أبا الزناد قال سألت القاسم بن محمد سمعت في هذا الباب شيئا فقال ٤٢٠ لا وأجاب من محله بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان يسنده ثم تركه

به وينبغي ان يجري في سائر الأحكام والله أعلم انتهى (قوله كفيف) بل ولو كان في قصبة كما أفنى به بعضهم وان نوزع فيه بان الوجه أنه لا يترتب على ذلك حكم أصلا لان القصبة في معنى الخرقه اذا زادت كثافتها الشامل لها قولهم وان كثفت فلتنط الأحكام بها كهي قاله في التحفة (قوله لخبر مسلم) دليل على كون الإلاج في الفرج تحصل به الجنابة الموجبة للغسل ولفظ الحديث الذي في مسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل وأما اللفظ الذي ذكره الشارح كغيره فليس في مسلم بل رواه الشافعي وأحمد وغيرهما ومحمد جمع وأعله البخاري (قوله اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل) فسر الشافعي رضي الله عنه التقاء الختانين فقال المراد منه تحاذيهما لاتصافيهما فان التضايف غير ممكن لان مدخل الذكر في أسفل الفرج وهو يخرج الولد والحيض وموضع الختان في أعلاه وبينهما ثقبه البول وشعر المرأه يحيط بهما جميعا واذا كان كذلك كان التضايف متعذرا لما بينهما من الفاصل وههنا شبهة وهي أن يقال ان كان موضع ختان المرأه في حيز الداخل بحيث لا يصل اليه شيء من الحشفة فالقول بتعذر التضايف واضح لكن لو كان بحيث اذا أحاط الشفران بأول الحشفة لاقى شيء من الحشفة ذلك الموضع كان التضايف ممكنا فلعل المراد من الخبر ذلك قاله الرافعي في العزيز (قوله وان لم ينزل) هو من لفظ الخبر في بلوغ المرام في أدلة الأحكام للحافظ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل متفق عليه زاد مسلم وان لم ينزل انتهى والمراد بشعبها الأربع كما في الإيعاب رجلاها وشفرها أو يداها ورجلاها وأساها ونفها كوردى (قوله وخبر إنما الماء من الماء) وهذا جواب عن سؤال غنى عن البيان والحديث رواه مسلم والمراد بالماء الأول الغسل وبالثاني المتى (قوله منسوخ) أي مرفوع حكمه بالحديث السابق هذا ما اتفقوا عليه لقول أبي بن كعب إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الاسلام وأجاب ابن عباس عن الخبر المذكور بان معناه أنه لا يجب الغسل بالاحتلام الا ان ينزل وعلى هذا فهو غير

لحديث به ابنه أو كان حدث به ابنه ثم نسي قال الحافظ ابن حجر ولا يخلو الجواب عن نظر انتهى (قوله اذا التقي الختانان) قال الرافعي في الشرح فسر الشافعي في التقاء

كفيف لخبر مسلم اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل وان لم ينزل وخبر إنما الماء من الماء منسوخ

الختانين فقال المراد منه تحاذيهما لاتصافيهما فان التضايف غير ممكن لان مدخل الذكر في أسفل الفرج وهو يخرج الولد والحيض وموضع الختان في أعلاه وبينهما ثقبه البول وشفر المرأه يحيطان بهما جميعا واذا كان

كذلك كان التضايف متعذرا لما بينهما من الفاصل وههنا شبهة وهي أن يقال ان كان موضع ختان المرأه في حيز الداخل بحيث لا يصل اليه شيء من الحشفة فالقول بتعذر التضايف واضح لكن لو كان بحيث اذا أحاط الشفران بأول الحشفة لاقى شيء من الحشفة ذلك الموضع كان التضايف ممكنا فلعل المراد من الخبر ذلك انتهى (قوله وان لم ينزل) هو من الحديث قال الحافظ ابن حجر في كتاب بلوغ المرام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل متفق عليه زاد مسلم وان لم ينزل انتهى ومنه تعلم أن الشارح تصرف في الحديث والخطب فيه هين (قوله وخبر إنما الماء من الماء) رواه مسلم وأصله في البخاري أيضا حيث ذكر القصة لكنه لم يذكر الماء من الماء (قوله منسوخ) هذا ما أطبقوا عليه وقد قال أبي بن كعب إنما الماء من الماء رخصة في أول الاسلام ورجاله ثقات ولذلك قال الشارح في الإيعاب منسوخ كما صرح عن أبي التصریح به وأنه بسبب ذلك رجع عما كان يقوله كجمع من الصحابة من أنه لا غسل الا بالانزال قال في المجموع

والمسئلة اليوم لمجمع عليها ومخالفة داود لا تنقدح في الاجماع عند الجمهور واعترض ما قاله في داود بانه جبل من جمال العلم وله من سداد النظر ما يقتضي عدم انعقاد الاجماع مع مخالفته وانما ذلك في ابن حزم وأضرابه انتهى كلام الایمات وحديث أبي المذكور وقع عند أبي داود ما يقتضي انقطاعا وقد قال الكلام على ذلك الحافظ ابن حجر في تحريم أحاديث الرافعي ثم قال وفي الباب عدة أحاديث في عدم الإيجاب لكن انعقاد الاجماع أخيرا على إيجاب الغسل قاله القاضي ابن العربي وغيره انتهى وقد أول حديث أبي المذكور ابن عباس رضي الله عنهما فقال انما قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء في الاحتلام أخرجه الطبراني وغيره وأصله في الترمذي ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وفي استناده لين لانه من رواية شريك عن أبي الجحاف (قوله جرى على الغالب) أي بدليل إيجاب الغسل بإيلاج ذكر آخر لا حشفة له في دبر اذ هو في معنى المنصوص عليه مع انه لا محاذة ختان في ذلك وعبارة الرافعي في الشرح الصغير ثم الحكم غير منوط بموضع الختان لافي الذكر ولا في المحل أما الاول فقطوع الحشفة اذا غيب قدر الحشفة لزمه لانه في معنى الحشفة الى أن قال وأما في المحل فلانه كما يجب الغسل بالإيلاج في فرج المرأة يجب بالإيلاج في الدبر وكذا في فرج البهيمة ٤٢١ خلافا لابي حنيفة الخ (قوله هذا

كله) أي الحكم بإيجاب الغسل بإيلاج الحشفة أو قدرها من مقطوعها أو فاقد هافي فرج مطلقا على كل من الموج والمولج فيه في ذكر الواضح بالذكرة أو الانوثة وفرجه أي الواضح (قوله عليه

منسوخ) قوله و ذكر الختانين (أي في الحديث السابق) قوله جرى على الغالب) أي بدليل إيجاب الغسل بإيلاج ذكر لا حشفة له في دبر أو فرج بهيمة لانه جماع في فرج فكان في معنى المنصوص عليه وعبارة الرافعي ثم موضع الختان غير معتبر بعينه لافي الذكر ولا في المحل أما في الذكر فقطوع الحشفة اذا غيب مقدار الحشفة لزمه الغسل فانه في معنى الحشفة ومعلوم أن أسفل من الحشفة ليس موضع ختان لكن تغيب قدر الحشفة معتبر فلو غيب البعض لم يجب الغسل لان التحاذي لم يحصل به غالبا وحكي ابن كعب ان تغيب بعض الحشفة كتغيب الكل وروى وجه ان تغيب قدر الحشفة من مقطوع الحشفة لا يوجب الطهارة وانما الموجب تغيب جميع الباقي اذا كان مثل الحشفة أو أكثر قال النووي في الروضة قلت هذا الوجه مشهور وهو الراجح عند كثير من العراقيين ونقله صاحب الحاوي عن نص الشافعي ولكن الاول أصح والله أعلم قال الرافعي وأما في المحل فلان المحل الذي هو موضع الختان قبل المرأة وكما يجب الغسل بالإيلاج فيه يجب بالإيلاج في غيره كالانثيان في الدبر وكذا فرج البهيمة خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه (قوله هذا كله) أي الحكم بإيجاب الغسل بإيلاج الحشفة أو قدرها من مقطوعها أو فاقد هافي فرج مطلقا على كل من الموج والمولج فيه على التفصيل السابق (قوله في ذكر الواضح) أي بالذكرة (قوله وفرجه) أي الواضح بالانوثة ولو ثبت ذكره وأدخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر والأثر على الوجه وقضية اطلاقهم البعض أنه لا فرق بين قطعه من طولها أو عرضها أو هو قرب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول أيضا وان الحشفة لو شقت نصفين أو شق الذكر كذلك لا غسل بتغيب أحد الشقين قال في التحفة وفي ذلك اضطراب للمؤخرين والذي يتجه مدرك أن بعض الحشفة يقدر من باقي الذكر سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لاشي فيه وأن الذكر المشقوق ان أدخل منه قدر الذاهب منها أثر والا فلا ولا بعد في تأثير قدر الذاهب وان كان موجودا في الشق الآخر لان الشق صيرهما ذكرين مستقلين (قوله أما الخنثى) مقابل الواضح (قوله فلا غسل بإيلاج ذكره) أي الخنثى في الفرج أو الدبر (قوله عليه) أي الخنثى وهو متعلق بقوله لا غسل وذلك لاحتمال أن يكون أنثى والذكر سلعة زائدة فيه وإيلاجها

وذكر الختانين جرى على الغالب هذا كله في ذكر الواضح وفرجه أما الخنثى فلا غسل بإيلاج ذكره عليه

أي على الخنثى لاحتمال أن يكون أنثى والذكر سلعة زائدة فيه وإيلاج السلعة الزائدة لا توجب الغسل على الموج ولا على المولج فيه مطلقا هذا في الغسل وأما الموضوع فيجب على المولج فيه بالزرع من دبره

مطلقا سواء كان ذكر أو أنثى أو خنثى اذ كل خارج من أحد السيلين ناقض الموضوع وهذا منه وكذلك الزرع من قبل الانثى لذلك لا من قبل خنثى لاحتمال الزيادة من الطرفين وأما الخنثى المولج فانه يخير بين الموضوع والغسل بإيلاجه في دبر ذكر حيث لا مانع من النقص من محرمية أو حائل لانه بتقدير كونه ذكر لا يلزمه الغسل بإيلاج ذكره في دبر المولج فيه وبتقدير أنوثته انتقض وضوءه بلمس دبر الذكر أما اذا كان ثمة مانع من النقص بأن لف على ذكره نحو خرقه أو كان بينه وبين المولج فيه محرمية فلا يجب عليه شي لاحتمال أنوثته وزيادة ما أولجه مع وجود مانع النقص ويخير الخنثى أيضا اذا أوج ذكره في دبر خنثى أو أوج ذلك الخنثى المولج فيه في قبل الذي أوج فيه لانه بتقدير ذكر ربه جنب لإيلاجه ذكره في دبر سواء كان المولج فيه ذكر أو أنثى وكذلك بتقدير أنوثته اذا فرض ذكره لا يلزمه قد أوج الاخر مع فرض ذكر ربه في قبله مع فرض أنوثته وبتقدير أنوثته مع أنوثته الاخر هو محدث فيخير بينهما كمن اشنبه عليه المنى بغيره وكذا يخير ذكر أو أوج الخنثى في دبره لانه على احتمال ذكره أو خنثى يكون الواجب عليهما الغسل وعلى احتمال أنوثته فالواجب على الذكر

الوضوء بالزرع من دبره وأما الخنثى الموج فانه يخبر كذلك حيث لا مانع من النقص والافلاشى عليه ولو أوج رجل ذكره في قبل مشكل وأوج المشكل ذكره في قبل أو دبر واضح آخر غير الرجل الموج أجنب المشكل يقينا لانه ان كان ذكر أو جيب عليه الغسل بإيلاج ذكره في قبل أو دبر الواضح الآخر وان كان أنثى وجب عليه الغسل بإيلاج الرجل في قبله ويخير الآخر الواضح الموج فيه بين الوضوء والغسل لان الخنثى ان كان رجلا فالموج فيه جنب بإيلاج الخنثى في قبله أو دبره أو كان الخنثى أنثى فالموج فيه محدث بالزرع من قبله ان كان أنثى أو دبره ان كان رجلا وأما الرجل الموج في قبل الخنثى فلا شئ عليه لاحتمال ان الخنثى ذكر نعم ان أوج المشكل ذكره في دبر ذلك الرجل الفاعل للإيلاج في قبله أجنبنا يقينا بإيلاج الخنثى بتقدير ذكره أو بإيلاج الرجل بتقدير أنوثته وإذا اتضح الانثى ولو بقوله انه طف الحكم على ما مضى ومن أوج أحد ذكره في فرج وهما ٤٢٢ عاملان يولان أو لا يولان سواء كان الانسداد عارضا أم لا خلافا لما وردى

لا يوجب الغسل (قوله ولا على الموج فيه) أى لا غسل عليه (قوله مطاقا) أى سواء كان ذكر أو أنثى أو خنثى مثله (قوله ولا بإيلاج واضح في قبله) أى لا غسل على الواضح بإيلاج ذكره في قبل الخنثى وكذا لا غسل عليه بذلك قال المداينى والحاصل ان الخنثى اما أن يكون موجبا أو موجبا فيه وإذا كان موجبا فاما أن يكون في دبر ذكر أو أنثى أو خنثى أو قبل أنثى أو خنثى فهذه خمس صور وإذا كان موجبا فيه فاما أن يكون ذلك الموج واضح أو خنثى وتارة بوج ذلك الخنثى الموج فيه في واضح آخر وتارة في نفس الرجل الموج فهذه أربع صور رفى كان موجبا فقط لاشئ عليه الا ان أوج في دبر ذكر ولا مانع من النقص أو أوج في دبر خنثى وكان ذلك الخنثى أوج في قبله في هاتين الصورتين يتخير الخنثى الموج بكسر اللام في الدبر بين الوضوء والغسل وكذا الموج في دبرهما بخلاف ما لو أوج فقط في دبر خنثى أو في قبله فلا شئ عليه ويجب الوضوء على الموج في دبره بالزرع ومتى كان الخنثى موجبا في قبله فلا شئ عليهم لاحتمال أنهم ما رجلان مالم يوج الخنثى الذى أوج فيه في واضح فانه يجب يقينا ويحدث الواضح بالزرع فان أوج في الرجل الموج أجنب كل منهما قال وقد نظمت ذلك ليسهل حفظه فقلت

وبين غسل ووضوء خير * خنثى اذا لا ط بدبر ذكر
أو دبر خنثى موج ذكره * في قبل الموج فافهم سره
وموج في دبره ينقض * بخارج حينئذ منه الوضوء
وذكر أخيره ان خنثى فعل * بدبره لخارج منه حصل
مجرد الإيلاج في خنثى جرى * من مثله فاعليه شئ يرى
كذلك لاشئ اذا ما رجل * بقبل خنثى قد أتاه بافل
فان أنى الخنثى لفرج امرأة * أو دبر فاحصه بالجنابة
وموج في دبره أو فرج * قد نقضوا منه الوضوء بالخارج
وان أنى الخنثى لموج رجل * قد حصلت حقا جنابة لكل

(قوله لاحتمال الزيادة) تعليل لقوله لا غسل الخ (قوله وتحصل الجنابة أيضا) أى كما تحصل بخروج المني وإيلاج الحشفة أو قدرها في الفرج (قوله بسبب رؤية المني) أى المتحقق كونه منيا ومع كون الذى رأى المني يمكن حصوله منه كما هو ظاهر لان وحده في ثوب صبي لم يبلغ تسع سنين أو ممسوح (قوله في ثوبه الذى لا يلبسه غيره) أى من يحقل ان له منيا بأن لم يلبسه الغير أصلا أو لبسه من لا يحتمل منه المني كما سيأتى (قوله

كما روى الحديث مع بيان ان المدار على العمل دون البول ومن ذكره فانما أراد الجرى على الغالب من انه بدل على العمل أو أوج العامل منهما وهو ما يبول مثلا وحده أجنب لانه أوج ذكره أو كذا

ولا على الموج فيه مطلقا ولا بإيلاج واضح في قبله لاحتمال الزيادة (و) تحصيل الجنابة أيضا (ب) سبب رؤية المني في ثوبه (الذى لا يلبسه غيره

يجنب لو أوج الذكر الآخر وهو غير العامل ان سامت العامل بان كان على سنه لمشابهة له حينئذ في الاسم والظهور والاسامة فلا يجب بإيلاجه لانتهاء تلك المشابهة كما ر نظير ذلك والحاصل ان إيلاج أحدهما

كمنه فثبت أوجب منه الوضوء أوجب إيلاجه الغسل وحيث

لا فلا وحكى البغوى في تقرير المهر وثبوت الرجعة باستدخال الزائد وجهين كفاي وجوب الغسل بإيلاجه وقد علمت ان الراجح في وجوب الغسل التفصيل ولا يبعد جريان مثله في المثالين الآخرين وغيرهما من بقية الاحكام وان فرق بينه وبينه في الذكر المقطوع الخ إيجاب للشارح (قوله لا يلبسه غيره) أى مع تحقق كونه منيا ومع كون الذى رأى المني في ثوبه يمكن حصوله منه كما هو ظاهر لان وحده في ثوب صبي لم يبلغ تسع سنين أو ممسوح

(قوله من يحفل أن يكون له منى) أى ولو على ندور كصبي بلغ عمره تسع سنين (قوله لعدم احتمال كونه من غيره) قال فى الإيعاب قال الزركشى وينبغى الحكم بيلوغه أن الزمناء بالغسل انتهى وهو محتمل انتهى (قوله وان كان بظاهر الثوب) مثله الإيعاب وهو قضية إطلاق التحفة وفى الاسنى ولو بظاهرة وكذلك الخطيب فى شرح التنبيه وأشار الشارح بأن إلى خلاف ذلك قال الجبال الرمل فى النهاية وعلم مما قررناه صحة ما قيد الماوردى المسئلة به بما أثار أى التى فى باطن الثوب فان رآه فى ظاهره فلا غسل لاحتمال أنه أصابه من غيره انتهى وجرى عليه أيضا الشهاب القليوبى فى حواشى المنهج وغيره ويمكن أن يقال لا خلاف فى ما قاله الأولون محله حيث لم يحتمل كونه من غيره وما قاله الآخرون حيث احتمل كونه من غيره كما يدل على ذلك كلامهم لكن كلام الروضة يفيد ثبوت الخلاف حيث قال النووى فيها ثم ان الشافعى والأصحاب أطلقوا المسئلة وقال الماوردى هذا اذا رأى المنى فى باطن الثوب فان رآه فى ظاهره فلا غسل لاحتمال أصابته

٤٢٣

الروضة يفيد ثبوت الخلاف حيث قال النووى فيها ثم ان الشافعى والأصحاب أطلقوا المسئلة وقال الماوردى هذا اذا رأى المنى فى باطن الثوب فان رآه فى ظاهره فلا غسل لاحتمال أصابته

(أو فراش لا ينام فيه غيره) من يحتمل أن له منيا لعدم احتمال كونه من غيره حينئذ وان كان بظاهر الثوب ويلزمه إعادة كل صلاة لا يحتمل حدوثه بعدها (ويحرم بالجناية ما يحرم بالحدث) وقدم (ومكث) المسلم

من غيره انتهى وما ذكرته فى الجمع واضح جدا وكلامهم وتعليقهم يقتضيه فخره (قوله لا يحتمل حدوثه) أى المنى بعدها أى الصلاة يعنى علم أدائها مع وجود المنى فى نحو ثوبه فيقتل ثم يعيدها ومعلوم ان الزوم فى الصلاة

(أو فراش) أى أو رؤيته فى فراش له (قوله لا ينام فيه) أى فى ذلك الفراش (قوله غيره من يحتمل أن له منيا) أى بخلاف ما لو نام فيه غيره واحتل أن له منيا قال الكردى ولو على ندور كصبي بلغ عمره تسع سنين انتهى فلا يجب على صاحب الفراش الغسل (قوله لعدم احتمال كونه) أى المنى وهو تعليل لكون ما ذكر محصل به الجناية (قوله من غيره) أى غير صاحب الثوب وغير صاحب الفراش (قوله حينئذ) أى حين اذ لم يلبس ذلك الثوب ولم ينام على الفراش غيره من ذكر (قوله وان كان بظاهر الثوب) أى وفاقا للشيخ الاسلام والخطيب وخلاف للرمل حيث قال وعلم مما قررناه صحة ما قيد به الماوردى المسئلة بما أثار أى المنى فى باطن الثوب فان رآه فى ظاهره فلا غسل لاحتمال أصابته من غيره انتهى قال الكردى ويمكن أن يقال لا خلاف لان محل الأول حيث لم يحتمل كونه من غيره والآخر حيث احتمل كونه من غيره كما يدل على ذلك كلامهم لكن كلام الروضة يفيد ثبوت الخلاف حيث قال ثم ان الشافعى والأصحاب أطلقوا المسئلة وقال الماوردى هذا اذا رأى المنى فى باطن الثوب الخ قال الكردى وما ذكرته فى الجمع واضح جدا وتعليقهم يقتضيه فخره (قوله ويلزمه) أى الذى رأى المنى فى ثوبه أو فراشه المذكورين (قوله إعادة كل صلاة) أى مفروضة أما المندوبة قال الكردى فتندب أعادتها (قوله لا يحتمل حدوثه) أى المنى (قوله بعدها) أى الصلاة يعنى تحقق أدائها مع وجود المنى فى ثوبه فيقتل ثم يعيدها ويندب إعادة كل صلاة واجبة أو مندوبة مما يطلب قضائها احتمل أنه فعلها معه احتياطا كما يندب ذلك حيث احتمل كون المنى منه ومن غيره وعبارة العياب مع الإيعاب أو نام مع من يمكن ولو على ندور كونه منه وهو من بلغ سن انزال المنى وهو تسع سنين قرية نقر يبا وليس بمسح اذ لا يتصور منه انزال كما يأتى ندبه لهما كما قاله القمولى وغيره الغسل وإعادة ما صلياه معه احتياطا أيضا ولا يلزمه ما ذك وان أجنب أحدهما يقينا ان لم يحتمل كونه من غيرهما ومن ثم لم يقتد أحدهما بالآخر (قوله ويحرم بالجناية) أى الحاصلة من دخول الحشفة أو خروج المنى وأما ما قبل ذلك فسيأتى محرمانه فى الحيض (قوله ما يحرم بالحدث) أى الأصغر لانها أغلظ منه (قوله وقدم) أى فى فصل فيما يحرم بالحدث وهو المجموع فى قول العمرى بطل فى التيسير ونجس الصلاة قبل الظهر * كسجدته فى تلاوة وشكر ومسحه لمصحف وجهه * لافى متاع فالأصح حمله وخطبة الجمعة أيضا تحرم * كذا الطواف مطلقا فيحرم (قوله ومكث المسلم) عطف على ما يحرم بالحدث وهذا كالتردد الآتى وقراءة القرآن زائدا عما يحرم بالحدث ولذا قال فى التيسير هنا وتحريم ذى جنابة تحريم ما * حرمت بالاحداث فيما قدما

الواجبة عليه أما المندوبة فتندب أعادتها ويندب أيضا إعادة كل صلاة واجبة أو مندوبة مما يطلب قضائها احتمل أنه فعلها معه احتياطا كما يندب ذلك حيث احتمل كون المنى منه ومن غيره وعبارة العياب وشرحه للشارح أو نام مع من يمكن ولو على ندور كونه منه وهو من بلغ سن انزال المنى وهو تسع سنين قرية نقر يبا وليس بمسح اذ لا يتصور منه انزال كما يأتى ندبه لهما كما قاله القمولى وغيره الغسل وإعادة ما صلياه معه احتياطا أيضا ولا يلزمه ما ذك وان أجنب أحدهما يقينا اذ لم يحتمل كونه من غيرهما ومن ثم لم يقتد أحدهما بالآخر انتهت عباوتهما (قوله وقدم) أى فى باب الحدث وسيأتى ما يحرم بالحيض فى بابته وترى الجناية على المحدث بتعريم شيئين

(قوله وهوائه) أى كان دلى نفسه فيه بجمل أو طارفى هوائه قال القليوبى لا غصن خارج من شجرة أصلها فيه كما مال اليه شيخنا انتهى قال فى التحفة هل ضابط المكث هنا كفى الاعتكاف أو يكتفى هنا بأدى طمأنينة لأنه أغلظ كل محتمل والثانى أقرب انتهى وفى التحفة أيضا إعطاء حكم المسجد لما ظاهره أنه مسجد لكونه على هيئة المساجد قال ان الغالب فيها هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال اذا رأينا مسجدا أى صورة مسجد يصلى فيه من غير منازع ولا عمانه واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لان استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة يد المسلمين على هذا الصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجدا قال وانما نهيت على ذلك لئلا يغتر بعض الطلبة أو الجهلة فينازع فى شئ من ذلك اذا قام له هوى فيه انتهى ويؤخذ منه أن حرىم زمرى مجرى عليه أحكام

٤٢٤

والتطابق بالقرآن مهما يقصد * والمكث لا عبوره فى المسجد
(قوله فى المسجد) قال فى التحفة وهل ضابطه يعنى المكث هنا كفى الاعتكاف أى من أنه يشترط المكث فوق أقل طمأنينة الصلاة أى قدرها أو يكتفى هنا بأدى طمأنينة لأنه أغلظ كل محتمل والثانى أقرب قال سم وبوجه بأنهم انما اعتبر وفى الاعتكاف الزيادة لان مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا عدم تعظيم المسجد بالمكث مع الجنابة وهو حاصل بأدى مكث قال السيد عمر البصرى أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قولهم انما جاز العبور لانه لا قرب به فيه وفى المكث قرب به الاعتكاف انتهى فيه اشعار بأن المدار فى المكث على نظير ما فى الاعتكاف انتهى كلام البصرى ويمكن أن يجاب بأن مرادهم أن المكث من جنس القربى فى الجهة بخلاف العبور قاله الداغستانى (قوله ورجسته) بفتحات تجمع على رجات ورحاب وهى كما قال النووى ما كان مضافا الى المسجد محجرا عليه فهى من المسجد يصح الاعتكاف فيها قال وليس كل مسجد تكون له رجة وقد لا تكون قال بعض أصحابنا يجب على ناظر الوقف تمييز الرجة من الحرىم ليحترز منها الجنب ويحترم ويصلى فيها التحية لانها من المسجد وأما الحرىم فليس له حكم المسجد وهو ما يحتاج اليه لطرح القمامات ونحوها مما يحتاج اليه عمار المسجد (قوله وهوائه) أى المسجد كان دلى نفسه فيه بجمل أو طارفى هوائه وفى التحفة إعطاء المسجد لما ظاهره أنه مسجد لكونه على هيئة المساجد قال لان الغالب فيها هو كذلك ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال اذا رأينا مسجدا أى صورة مسجد يصلى فيه أى من غير منازع ولا عمانه واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لان استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة يد المسلمين على هذا الصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجدا قال وانما نهيت على ذلك لئلا يغتر بعض الطلبة أو الجهلة فينازع فى شئ من ذلك اذا قام له هوى فيه انتهى ويؤخذ منه أن حرىم زمرى مجرى عليه أحكام المسجد وكون حرىم البشر لا يصح وقفه مسجدا انما ينظر اليه ان علم أنها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يحتمل أنها محفورة فيه وعصده اجاعهم على محبة وقف ما أحاط بها مسجدا والافوق البشر كوقف حرىمها اذا الحق فيها العموم المسكين انتهى (قوله وجناح) بفتح الجيم وهو الر وشن واما بضمة فاعناه الاثم وليس مرادها (قوله فى جداره) أى المسجد (قوله وان كان كله) أى كل الجناح (قوله فى هواء الشارع) أى الطريق قال فى حاشية فتح الجواهر مثل ظلة على شارع مثلا وأطراف أخشابها موضوعة على جدار المسجد بحق وأطرافها الأخرى موضوعة بجدار مقابلة للمسجد أو يفرق بأن أصل الجناح كله فى المسجد فاعطى حكمه بخلاف هذه فان الذى فى المسجد انما هو أحد جانبيه أصولها لا غير أو يفصل بين أن تكون تلك الظلة لا تتأثر بزوال حائط غير المسجد فتعطى حكمه حينئذ لانها فى الحقيقة ليست معتمدة الاعلى بخلاف ما لو كانت تتأثر بزوال ذلك فانها حينئذ منسوبة للمسجد وغيره ولا

المسجد وكون حرىم البشر لا يصح وقفه مسجدا انما ينظر اليه ان علم أنها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يحتمل أنها محفورة فيه وعصده اجاعهم على محبة وقف ما أحاط بها مسجدا والافوق الممر للبشر كوقف حرىمها اذا الحق فيها العموم المسكين وفى فتح الجواهر للشارح ويكتفى فيها (فى المسجد) ورجسته وهوائه وجناح بجداره وان كان كله فى هواء الشارع

لم يعلم أصله لا كساجد منى المحدثه استفاضه كونه مسجدا انتهى وفى الامداد والإيعاب للشارح والتهية للجمال الرملى والعبارة للامداد وهل شرط الحرمة تحقق كونه مسجدا أو تكفى القرينة كل محتمل والأقرب لكلامهم الاول وعليه فالاستفاضه كافية

مرجح

مالم يعلم أصله كالمساجد المحدثه بمنى انتهى زاد فى الإيعاب ثم رأيت بعضهم

يبحث أنه يكتفى ظن كونه مسجدا واستدل لذلك بكلام لابن عبد السلام ويتعين جملة على ما ذكرته من الاستفاضه ونحوها دون مجرد كونه على هيئة المساجد لان مثل هذا لا يعد قرينة لتخلف المسجدية عنه كثيرا كما هو مشاهد انتهى كلام الإيعاب وظاهر هذا يخالف ما سبق عن التحفة (قوله وان كان كله) أى الجناح فى هواء الشارع قال فى الإيعاب كما يقتضيه كلام المجموع فى الاعتكاف انتهى ومثله التهية للجمال الرملى وكأنه أشار هنا بان الى أن ذلك ليس من منقول المذهب وانما هو منقول عن اقتضاء كلام المجموع

(قوله شائعا) قال في الايعاب بأن ملك جزأشائعا من أرض فوقه مسجد الى أن قال في الايعاب تجب القسمة وان صغر الجزء الموقوف مسجد اجد اقل ولا نظر الى أن القسمة بيع وهو متعذر هنا لان محل ذلك كما هو ظاهر عند عدم الاضطرار الى القسمة لا مكان الانتفاع بالمهاياة وأما هنا فلا يمكن الانتفاع بالمهاياة لانها متنجرة فيما تملك منافعه ولانه يلزم تعاقب أحكام متناقضة وهي أحكام الملك والمسجد على بقعة واحدة بتعاقب النوب والارادة وهذا لا نظير له فجازت القسمة وان جعلناها بيعا لانها مع ذلك لا تخلو عن شائبة الافراز للاضطرار اليها وقول الزركشي اذ لم نقل بمصلى فيه يوم وأوجر يوما عجيب لماعلمته ثم رأيت بعض شراح المهاج رد قياسه بنحو

٤٢٥

ما ذكرته ولو كان النصف وقفا على جهة والنصف موقوفاً لمسجد احرم المكث فيه ووجبت قسمة أيضا كما هو ظاهر مما قررته والذي يتجه وفاقا للاسنوي ندب التحية عند دخوله وأن يصح الاعتكاف فيه ويفرق بأن ملحظها التعظيم وهو مطلوب للبعض كالكل

وبقعة وقف بعضها مسجد اشائعا لقوله صلى الله عليه وسلم لأجل المسجد الحاض ولاجنب حسنة ابن القطان

وملحظه أن يكون في مسجد خالص لما يأتي فيه أنه لو اعتمد على رجل في المسجد وأخرى خارجه لم يصح فاندفع الاعتراض عليه الخ وفي حسواشي شرح المنهج للحلبي وبطلب لداخله التحية لكن لا يصح فيه الاعتكاف واذا باعد فيه

مرجح والاصل الاباحة ولعل هذا أقرب (قوله وبقعة) بضم الباء وفتحها والجمع على الاول بقع كغرف جمع غرفة وعلى الثاني بقاع ككلاب جمع كلبه وهي القطعة من الارض (قوله وقف بعضها) أي البقعة (قوله مسجد اشائعا) أي بأن ملك جزأشائعا من أرض فوقه مسجد وتجب القسمة وان صغر الجزء الموقوف مسجد اجد اقل ولا نظر الى أن القسمة بيع وهو متعذر هنا لان محل ذلك كما هو ظاهر عند عدم الاضطرار الى القسمة لا مكان الانتفاع بالمهاياة وأما هنا فلا يمكن الانتفاع بالمهاياة لانها متنجرة فيما تملك منافعه ولانه يلزم تعاقب أحكام متناقضة وهي أحكام الملك والمسجد على بقعة واحدة بتعاقب النوب والارادة وهذا لا نظير له فجازت القسمة وان جعلناها بيعا لانها مع ذلك لا تخلو عن شائبة الافراز للاضطرار اليها وقول الزركشي اذ لم نقل بمصلى فيه يوم وأوجر يوما عجيب لماعلمته ثم رأيت بعض شراح المهاج رد قياسه بنحو ما ذكرته ولو كان النصف وقفا على جهة والنصف الآخر موقوفاً لمسجد احرم المكث فيه ووجبت قسمة أيضا كما هو ظاهر مما قررته والذي يتجه وفاقا للاسنوي ندب التحية عند دخوله وان لم يصح الاعتكاف فيه ويفرق بأن ملحظها التعظيم وهو مطلوب للبعض كالكل وملحظه أن يكون في مسجد خالص كما يأتي فيه أنه لو اعتمد على رجل في المسجد وأخرى خارجه لم يصح فاندفع الاعتراض عليه نقله الكردي في الكبرى عن الايعاب (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) دليل لحرمة المكث في المسجد (قوله لأجل المسجد الحاض ولاجنب) رواه أبو داود وعن عائشة رضي الله عنها سكتا عليه والقاعدة الحديث الذي في أبي داود وسكت عليه صالح الحجية لانه رحمه الله قال في حق سننه ما معناه ان الاحاديث التي فيها كذا اما صحاح أو مقاربة اليها والذي فيه ضعف شديد بينته والذي أسكت عليه صالح الاحتجاج به ولذا قال العراقي

قال ومن مظنة للحسن * جمع أبي داود أي في السنن فانه قال ذكرت فيه * ما صح أو قارب أو يحكيه ومابه وهن شديد قلته * وحيث لا فصالح خرجته فبانه ولم يصحح وسكت * عليه عنده له الحسن ثبت الخ

(قوله حسنة ابن القطان) أي قال ان هذا الحديث حسن قال في فتح الجواد وتضعيف أحمله معترض انتهى قال الكردي في الكبرى ورواه ابن ماجه والطبراني وحديث الطبراني أتم وقال أبو زرعة الصحيح حديث حسن عن عائشة وضعفه بعضهم بأن رواية أقلت بن خليفة مجهول الحال وقال ابن الرفعة في أواخر شروط الصلاة من المطلب انه متر وك لكن قال الحافظ ابن حجر انه لا يلقه أحد من أئمة الحديث بل قال أحمد ما أرى به بأسا وقد صححه ابن خزيمة وحسنه ابن القطان انتهى كلام الكردي وابن القطان المذكور هو أبو عبد الله الحسين بن محمد القهطان نسبة لبيع القطن صاحب الكتاب المسمى بالمطارحات تصنيف لطيف وضعه للامتحان وكان من أصحابنا الشافعية أصحاب الوجوه وليس هو بمجبي

* ٥٤ - ترمي - ل *

المأموم عن الامام أكثر من ثلاثمائة ذراع لم تصح قدوته انتهى (قوله

حسنه ابن القطان) ورواه أبو داود ولم يضعفه فهو صالح عنده ورواه ابن ماجه والطبراني وحديث الطبراني أتم وقال أبو زرعة الصحيح حديث حسن عن عائشة وضعفه بعضهم بأن رواية أقلت بن خليفة مجهول الحال وقال ابن الرفعة في أواخر شروط الصلاة من المطلب انه متر وك لكن قال الحافظ ابن حجر انه لا يلقه أحد من أئمة الحديث بل قال أحمد ما أرى به بأسا وقد صححه ابن خزيمة وحسنه ابن القطان انتهى

(قوله وترد فيه) أي في المسجد ومنه دخول مسجد ليس له الابواب واحد أو أكثر ودخل من باب بقصد الرجوع منه لأن عن ذلك بعد قاله القليوبي في حواشي المحلى (قوله أوفى نحوه) أي المسجد مما سبق من الجناح الكائن بجداره وكذلك بشر حفرت فيه ومنارة فيه قال في الايعاب وان مالت المنارة التي أصلها فيه وصارت في هواء الشارع قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر هل مثل الجناح ظلة على شارع مثلا وأطراف أخشابها موضوعة على جدار المسجد بحق وأطرافها الأخرى موضوعة بجدار دار مقابلة للمسجد أو يفرق بأن أصل الجناح كله في المسجد فاعطى حكمه بخلاف هذا فان الذي في المسجد أحد جانبي أصولها لا غير أو يفصل بين أن تكون تلك الظلة لا تتأثر بزوال حائط غير المسجد فاعطى حكمه حينئذ ٤٢٦ لانها في الحقيقة ليست معتمدة الا عليه بخلاف ما لو كانت تتأثر بزوال ذلك

ابن سعيد القطان فليعلم (قوله وترد فيه) أي في المسجد فهو حرام أيضا (قوله أوفى نحوه مما ذكر) أي من الرجة والهواء والجناح الذي في جداره والبقعة الشائعة الموقوف بعضها مسجدا قال الكركردى وكذلك بشر حفرت فيه ومنارة فيه قال في الايعاب وان مالت المنارة التي أصلها فيه في هواء الشارع (قوله لانه) أي التردد فهو تعليل لحرمته (قوله يشبه المكث) قال القليوبي ومن التردد المحرم دخول مسجد ليس له الابواب واحد أو أكثر ودخل من باب بقصد الرجوع منه لأن عن ذلك بعد انتهى (قوله بخلاف العبور) أي المروءة فلا يحرم ولو على هيئة وان حمل على الوجه لا سيما حمله منسوب اليه في الطواف ونحوه وذلك لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل قال ابن عباس وغيره أي لا تقربوا مواضع الصلاة لانه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد ونظيره قوله لهدمت صوامع وبيع وصلوات ولذا قال في التحفة والاصل في الاستثناء الاتصال الموجب لتقدير مواضع قبل الصلاة قال بعضهم هذا المضاف لا يحتاج اليه الا بالنظر لقوله ولا جنبا وأما السكران فلا لانه ممنوع من الصلاة نفسها لا من مواضعها والاولى جل الصلاة في الآية على حقيقةها ومحاذها وهو المواضع (قوله نعم هو) أي العبور للجنب في المسجد فهو استدراك على بخلاف العبور (قوله خلاف الاولى) أي لا مكره (قوله الألعذر) أي فلا يكون خلاف الاولى أيضا خلافا لخطيب حيث قال مانعه وكما لا يحرم لا يكره ان كان له فيه غرض مثل أن يكون المسجد أقرب طريقه فان لم يكن له غرض كره كما في الروضة وأصلها وقال في المجموع انه خلاف الاولى لا مكره وينبغي اعتماد الاول حيث وجد طر يقاغيره فقد قبل ان العبور يحرم في هذه الحالة والا فالثاني (قوله كقرب) ولا يكف الاسراع بل عشى على عادته كما في النهاية وكما مر عن التحفة (قوله ومحمل حرمة المكث والتردد) أي المذكورين في المتن (قوله اذا كانا لغير عذر) فان كانا لعذر كان احتلم فاغلق عليه باب المسجد أو خاف من الخروج على تلف نحو مال

فانما حينئذ منسوبة للمسجد وغيره ولا مرجح لاصل الاباحة ولعل هذا أقرب انتهى (قوله الا لعذر كقرب) قال في النهاية ولا يكف الاسراع بل عشى على عادته انتهى وفي التحفة ولو على هيئة (وترد فيه) أوفى نحوه مما ذكر لانه يشبه المكث بخلاف العبور نعم هو خلاف الاولى الا لعذر كقرب ومحمل حرمة المكث والتردد اذا كانا لغير عذر فان كانا لعذر كان احتلم فاغلق عليه باب المسجد أو خاف من الخروج على تلف نحو مال

وبصورة شرعية كرامة وقد نظم ذلك فقال
من يحتلم بصورة شرعية * فانه كرامة مرضية
وان يكن بصورة قد حرمت * فهو اذا عقوبة تعجلت
أولا بصورة فذلك نعمة * حكاها زروق عليه الرحمة

وذكر أيضا أنه ينهي عن اتيان الزوجة بعد الاحتلام فان ذلك يورث الجنون في الولد انتهى بحجج على الاقتناع (قوله فاغلق عليه) أي المحتلم (قوله باب المسجد) أي ولم يمكنه الخروج من نحو طاقته (قوله أو خاف من الخروج) عطف على أغلق أي أولم يغلظ الباب عليه لكن خاف من الخروج منه (قوله تلف نحو مال) أي من اختصاص أو منعه مانع آخر ولم يجد ماء يغسل به أما اذا وجدته كان كان بالمسجد بشر

وان جل على الوجه وفي الامداد مانعه بحث ابن العباد أنه لو دخل بينة الإقامة حرم المروءة وفيه نظر اذا الحرمة لقصد المعصية فلا يصير المروءة حراما وأنه لو ركب دابة أو انسانا ومرفيه لم يكن

مكتالان سبهما منسوب اليه بخلاف نحو سرير يحمله انسان وهو قريب وأنه اذا دخل بقصد انه اذا وصل للباب الآخر رجع قبل أن يجاوزه لم يجز لانه يشبه التردد وان الساج في نهر فيه كالمار وان من دخل فنزل بشره ولم يمكث حتى اغتسل جاز وهو متجدد وان كان له احتمال بالمتع لانه حصول لامرور ولو لم يجد ماء الا فيه جاز له المكث بقدر الاستقاء منه وتيمم لذلك كما هو ظاهر وتردد في الجوامع زوجته فيه وهما ماران والوجه الحرمة كما يؤخذ من قوله أيضا أخذ من كلام ابن عبد السلام لو مكث جنب فيه هو وزوجه لعذر لم تجز له مجامعها انتهى ما أردت نقله من الامداد وذكر الشارح جميع ذلك في الايعاب وأقره وكذلك الجبال الرمل في النهاية وذكر أكثر ذلك في فتح الجواهر أيضا ولم يعزه لابن العباد (قوله نحو مال) أو اختصاص أخذ عماما يأتى في التيمم أو منعه منه

وأمكن

منه أو التزول اليه للغسل
بلا خلاف ايعاب (قوله
وهو الداخل في وقفه)
وحيث لم يجد غيره جازله
المكث بالمسجد جنباً بلا
تيمم كما هو ظاهر قال الشارح
في ايعاب وبحث
الاذري حله بما جلب
اليه من خارج وبتراب
أرض الغير اذا لم تعلم كراهته
لانه مما يتسامح به عادة قال
نعم لا يدع بأعضائه غباراً
بل ينفضه فيها انتهى
(قوله فلا يمنع من المكث

جازله المكث للضرورة
ويجب عليه التيمم ويحرم
بتراب المسجد وهو الداخل
في وقفه أما الكافر فلا
يمنع من المكث فيه لانه
لا يعتد حرمة (و) يحرم
على المسلم أيضاً (قراءة
القرآن)

فيه) أي وان كان جنباً
قال الجلال الرملي في
الهاية فله دخوله
سواء كان جنباً أم انتهى
وعبارة القليوبي في
حواشي المحلى و يمنع من
الدخول الا باذن بالغ مسلم
أولئك حواستقاء من العلماء
أو لمصلحة لنا وأحد الأمور
كاف كما صرح به ابن عبد
الحق وشرح شيخنا
لا يخالف ذلك لمن تأمله
فان دخل بغير ذلك عزز
ودخلنا أما كنهم كذلك

وأمكن الاستقاء منها أو التزول اليه للغسل وجب بلا خلاف نقله الشهاب الرملي عن الخادم (قوله جازله)
أي للجنب المذنب بما ذكر (قوله المكث) أي في المسجد (قوله بالضرورة) تعليل للجواز قال
الشيخ ابن قاسم وينبغي أن يكون ما إذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل الا في الحمام لحوق برد الماء أو
نحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام الا من المسجد فيجوز له الدخول ان تيمم ومكث قدر حاجته كما قاله الرملي
ولو وجد ماء يكفي بعض أعضائه و وجد ماء يكفي جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها دون
بعضها فلا يقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين قليلاً للحدث (قوله ويجب عليه التيمم) أي كما
ذكره جمع منهم القفال في فتاويه والاستاذ أبو منصور البغدادي في شرح المفتاح وصاحب الثقة
والرواني وغيرهم وهو الفقه كما قاله في التوشيح لان الميسور لا يسقط بالمعسور ويؤيده ان التيمم نائب
عن الغسل والغسل واجب والنائب عنه واجب لان المستحب لا ينوب عن الواجب وذكر وجوب التيمم
أيضاً الاسام النوري في الروضة قال شيخ الاسلام أخذ من قول أصلها ولتيمم بلام الامر ولا ينافيه قوله
في الشرح الصغير ويحسن أن يتيمم لان الواجب حسن على أنه قيل ان قوله يحسن مصحف يجب (قوله
ويحرم) أي التيمم (قوله بتراب المسجد) يعني أنه يجب على الجنب المذنب كور ان يتيمم ان وجد غير تراب
المسجد فان لم يجد غيره لاجبوزله ان يتيمم به ولكن لو خالف وتيمم به صح كالتييمم بالتراب المغمصوب وبعبارة
الكردي وحيث لم يجد غيره جازله المكث بالمسجد جنباً كما هو ظاهر قال في ايعاب وبحث الاذري عما
جلب اليه من خارج وبتراب أرض الغير اذا لم يعلم كراهته لانه مما يتسامح به عادة (قوله وهو) أي تراب
المسجد (قوله الداخل في وقفه) أي المسجد هل المشتري له من غلته كاجزائه وكالذي فرشه أحد من
غير وقف فيه نظراً والاول أقرب ولو شك في كونه من أجزائه ففيه تردد ولعل التحريم أقرب لان الظاهر
احترامه وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوغ لا خذله هذا وما ذكر في التردد من العلة انما يأتي اذا قلنا ان
الداخل في وقفته لا يجزئ في التيمم وحمل التردد على أنه هل يجزئ أو لا بخلاف الخارج عنها وأما على أن
الداخل في وقفته يحرم ويصح التيمم به بخلاف الخارج عنه كالذي تهبه الرمح فلا يظهر التردد لان المشتري
على الوجه المذکور يصح استعماله مطلقاً ويصح افاده عيش فليتأمل (قوله أما الكافر) مقابل قوله
المسلم فلا يمنع من المكث فيه) أي في المسجد جنباً اذا كان دخوله باذن مسلم أو حاجة والافهم ممنوع من
الدخول فاولى المكث في القليوبي و يمنع من الدخول له الا باذن بالغ مسلم أولئك حواستقاء من العلماء أو
لمصلحة لنا وأحد الأمور كاف كما صرح به ابن عبد الحق وشرح شيخنا لا يخالف ذلك لمن تأمله فان دخل بغير
ذلك عزز (قوله لانه) أي الكافر (قوله لا يعتد حرمة) أي المكث في المسجد جنباً قال العلامة الزبائدي
وهذا بالنسبة للتمكين أما هو فيحرم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب قال عيش
أقول قد يشكل على هذا ربطه صلى الله عليه وسلم لاسير من الكفار في المسجد فانه حيث كان حراماً ولو باعتبار
الآخرة فقط لا يفعله معهم النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يقال فعل ذلك اشارة الى أنه يقر الكفار على مالا
يعتقدون حرمة وان كانوا يعاقبون عليه في الآخرة لكن بشكل على هذا الجواب تصر بهم بحرمة اطعامنا
أياهم مع أنهم لا يعتقدون حرمة انتهى كلامه لكن في القليوبي ما نصه بعد ذكر التعليل المذکور في الشرح
ولذلك فارق حرمة بيع الطعام له في رمضان لانه يعتد بحرمة الفطر في الصوم ولكنه أخطأه انتهى فليحذر
(قوله ويحرم على المسلم) أي على المسلم الجنب أما الكافر فانه لا يمنع من القراءة ان رجي اسلامه ولم يكن
معاند عدم اعتقاده حرمة تناولها ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند و يمنع تعلمه في الاصح وغير المعاند ان لم يرج
اسلامه لم يجز تعليمه والاجاز وانما منع من مس المصحف لان حرمة آكد بدليل حرمة حمله مع الحدث
وحرمة مسه بنجس بخلافها ان تجوز مع الحدث وبنجس نجس قاله في التهاية (قوله أيضاً) أي كما يحرم المكث
في المسجد (قوله قراءة القرآن) أي قراءته باللفظ بحيث يسمع نفسه ان اعتدل سمعه ولا عارض يمنعه

انتهى وأما الحائض فتتبع من المكث في المسجد كما مسلمة كما صرح به الشارح والجلال الرملي وغيرهما وحزم الشيخان وغيرهما وأطال
الشارح الكلام على ذلك والخلاف فيه في ايعاب فراجع منه (قوله قراءة القرآن) في الامداد والتهاية والعبارة للتهاية حيث تلفظ به بحيث

أسمع نفسه مع اعتدال سمعه ولم يكن ثمة تحول لظن انتهى زاد في التحفة وبشارة الآخرس وتحرى بك لسانه كما بينت ذلك مع ما فيه في شرح العباب لا بالقلب انتهى وفي الامداد ونحرم اشارة الآخرس وتحرى بك لسانه به على الاوجه أيضا وفيه أيضا وخرج ما نسخت تلاوته وباللسان اجراؤه على قلبه والنظر في المصحف وتحرى بك لسانه وهمسه بحيث لا يسمع فالوجه أنه لا يحرم ونحوه في النهاية أيضا وزاد وما ورد من كلام الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم والتوراة والانجيل انتهى (قوله ولو لحرف منه) كما قاله الماوردي وغيره وأشار بلوالى خلاف في ذلك قال الشارح في الايعاب ولا ينافيه قول ابن عبد السلام لا ثواب في قراءة جزء جملة لان نطقه بحرف بقصد القراءة شروع في المعصية فالتحرى لذلك لا لكونه يسمى قارئاً على أنه لا تلازم بين الثواب والقراءة فقد يقرأ ولا يثاب لرباءة ونحوه فاندفع قول الاسنوي بمحتمل أن يراد بالحرف الكلمة فيحرم بخلاف الحرف حتى لا ينافي كلام الشيخ لما علمت أنه وان لم يرد به ذلك لا ينافيه ومن ثمة قال جميع كيف يقال بعدم تأييم شخص نطق بنظم القرآن على قصد القراءة على أن ما ذكره الشيخ اعترضه ابن العماد ومن تبعه بحيث ان القارئ يعطى بكل ٤٢٨ حرف عشر حسنات قال فاذا نطق بحرف بقصد القراءة آثب عليه وان

وباشارة الآخرس وتحرى بك لسانه وخرج بالقرآن نحو التوراة وما نسخت تلاوته والحديث القدسي (قوله بلسانه) أي بخلافها بالقلب فله اجراؤه على قلبه ولو نظر في المصحف (قوله ولو لحرف منه) أي من القرآن وصورة النطق بحرف واحد أن يقصد به القرآن فيأثم وان اقتصر لانه نوى معصية وشرع فيها فالتحرى من حيث انه يسمى قارئاً فنظن لذلك قاله الشهاب الرملي وعبارة الايعاب ولا ينافيه قول ابن عبد السلام لا ثواب في قراءة جزء جملة لان نطقه بحرف بقصد القراءة شروع في المعصية فالتحرى لذلك لا لكونه يسمى قارئاً على أنه لا تلازم بين الثواب والقراءة فقد يقرأ ولا يثاب لرباءة ونحوه فاندفع قول الاسنوي بمحتمل أن يراد بالحرف الكلمة فيحرم بخلاف الحرف حتى لا ينافي كلام الشيخ لما علمت أنه وان لم يرد به ذلك لا ينافيه ومن ثم قال جميع كيف يقال بعدم تأييم شخص نطق بنظم القرآن على أنه القرآن على ان ما ذكره الشيخ اعترضه ابن العماد ومن تبعه بحيث ان القارئ يعطى بكل حرف عشر حسنات فاذا نطق بحرف بقصد القراءة آثب عليه وان لم يقصد معنى منظوماً كما لو قرأ آية لاتفيدكم نظر وينبغي حمل كلام الشيخ على من لم يقصد القراءة (قوله بقصد القراءة) أي ومنه كما في المجموع لو كان يقرر في كتاب فقه أو غيره فيه احتجاج بآية فيحرم قراءتها عليه ذكره القاضي لانه يقصد القرآن للاحتجاج كقوله وحدها أومع غيرها) أي بأن يقصد بما يقرر والمعنى القديم القائم بذاته سبحانه وتعالى ومعنى عدم القصد أن يقصد بالقراءة التعبد لا نامة عندون يذكر القرآن جميعه أي سواء كان أحكاماً أو مواظاً أو قصصاً فاذا كان هناك عذر كالجنابة جلت القراءة على التعبد بها فاذا أراد المعنى القديم لا بد من قصد فقوله انه لا يكون قرآناً الا بالقصد معناه لا يحتمل على معناه الحقيقي وهو القائم بذاته تعالى الا بالقصد فاذا لم يقصد حمل على المعنى المجازي وهو الذي نقله الجمل عن الحنفى (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) دليل لحرمة قراءة القرآن للجنب وللحائض أيضاً (قوله لا يقرأ الخنب ولا الحائض) روى بكسر همزة بقرأ على التثنية وبضمها على الخبر المراد به التثنية ذكره في المجموع (قوله شيئاً من القرآن) شامل للحرف الواحد وهو كذلك كما تقرر وحكى وجهه أن للجنب أن يقرأ ما لم يدخل في حد العجائز وهو ثلاث آيات ونقل الترمذي في الجامع عن الشافعي انه قال لا يقرأ الحائض والجنب من القرآن شيئاً الا طرف الآية والحرف ونحو ذلك وقد جرى على حرمة الحرف شيخ

لم يعد معنى منظوماً كما لو قرأ آية لاتفيدكم نظر وينبغي حمل كلام الشيخ على من لم يقصد القراءة انتهى وفي الخادم للزركشي نقلاً عن العمدة للقرطبي ما نصه وفيه وجه ان له أن يقرأ ما لم يدخل في حد العجائز بلسانه ولو لحرف منه (بقصد القراءة) وحدها أومع غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الخنب ولا الحائض شيئاً من القرآن حسنة المنذرى

انتهى أي وهو ثلاث آيات ونقل الترمذي في جامع عنه عن الشافعي انه قال لا يقرأ الحائض والجنب من القرآن شيئاً الا طرف الآية والحرف ونحو ذلك وقد جرى على حرمة الحرف شيخ

الاسلام ذكرى او الخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهم ممن لا يحصى كثرة (قوله بقصد القراءة) ومنه كما في المجموع لو كان من يقرر في كتاب فقه أو غيره فيه احتجاج بآية فيحرم عليه قراءتها ذكره القاضي لانه يقصد به القرآن للاحتجاج انتهى (قوله لا يقرأ الخنب) بكسر الهمزة على التثنية وبضمها على لفظ الخبر بمعنى التثنية (قوله حسنة المنذرى) ما يوجد في نسخ الكتاب من أنه حسنة الترمذي من فخر ياف النساخ وانما هو المنذرى نعم الذي صححه الترمذي هو حديث على رضى الله عنه لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وسلم عن القرآن شيء سوى الجنابة وفي رواية يحجز رواه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبزار والدارقطني والبيهقي وغيرهم والفاظهم مختلفة وقد صححه الترمذي وابن السكن وعبد الحق والبعوى في شرح السنة وروى ابن خزيمة بسنده عن شعبة ما أحدث بحديث أحسن منه وضعفه أكثرهم لان عبد الله بن ساهم رواه كان تفسيره وانما روى هذا الحديث بعد ان كبر ولكن له شواهد

وطرق يرتقي بها إلى رتبة الحسن لغيره إن شاء الله تعالى ولذلك جزم الشارح في التحفة بحسن الحديث الذي ذكره في هذا الشرح ونقل تحسينه عن ابن المنذر هنا وفي الامداد والايام وفتح الجواد والجمال الرملي في النهاية وغيرهما وأقروه ومجحه ابن سيد الناس من طريق المغيرة وخطاه الحافظ ابن حجر بأن فيها عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف فلو سلم منه لصح اسناد وان كان ابن الجوزي ضعفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة الخ قال الشارح في الايعاب اختار ابن المنذر والدارمي وغيرهما ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره انه يجوز للجنب والحائض قراءة كل القرآن انتهى وفي شرح المفتاح لابي خلف السلمي للشافعي فيه قولان قال الزركشي في الخادم وهو غريب قال ويشهد له نقل البيهقي في المعرفة عن النص الجواز قال بعض المتأخرين وهذا مذهب وارده وهو قوي فانه لم يثبت في المسئلة شيء يحتاج به والاصل عدم التعريم وقد روى مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل اعيانه الخ وفي الروضة ويحرم على الحائض والنفساء ما يحرم على الجنب من القراءة على المذهب وأثبت جماعة من المحققين قولاً قديماً بأنها لا تحرم انتهى وفي الخادم للزركشي قال ابن المنذر في الاوسط اختلف في قراءة الحائض عن الشافعي فحكى أبو ثور عنه انه قال لا بأس أن تقرأ وحكى الربيع عنه انه قال لا يقرأ الجنب ولا الحائض انتهى قال الزركشي بل الصواب اثبات هذا القول في الحديث فقد قال البيهقي الخ (قوله اما اذ لم يقصدها الخ) أي القراءة هذا اعتمده شيخ الاسلام والخطيب والشارح والجمال الرملي وغيرهم - (قوله ٤٢٩ ذكره) أي ذكر القرآن وعبارة

الروض فلا تضر قراءة بنية الذكرا انتهت قال في الاسنى أي ذكر القرآن انتهى فالمراد بذكر القرآن ما في القرآن مما يستعمل في الذكر قال ابن شعبة في

أما اذ لم يقصدها بأن قصد ذكره أو موعظته أو حكمه

شرحه الكبير على المنهاج وقول المصنف يحل اذ كاره يفهم أن قوله ادخلوها بسلام آمين بإيجي خذ الكتاب بقوة ليس كذلك لأنها ليست

من أقران ابن عبد السلام وابن الصلاح كان عديم النظر في معرفة الحديث في زمانه لم يكن في زمانه احفظ منه ومن تصانيفه مختصر مسلم ومختصر سنن أبي داود وله عليه حواش مفيدة والترغيب والترهيب في مجلدين متداول في أيدي العلماء وشرح التنبية هذا قال الكردي وما يوجد في نسخ الكتاب من أنه حسنة الترمذي من تحريف النساخ وانما هو المنذري نعم الذي صححه الترمذي هو حديث علي رضي الله عنه لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وسلم عن القرآن شيء سوى الجنابة (قوله اما اذ لم يقصدها) أي القراءة وهو مقابل قول المتن بقصد القراءة (قوله بأن قصد ذكره) أي ذكر القرآن والمراد بذكر القرآن ما يستعمل في الذكر قال ابن شعبة قول النووي في المنهاج يفهم أن ادخلوها بسلام آمين بإيجي خذ الكتاب بقوة ليس كذلك لأنها ليست اذ كاره وهو مقتضى كلامه في كتابه الاذكار وسوى في شرح المذهب بين النوعين وأجاب الشارح بأن كلامه في الكتب الفقهية أولى بالاعتماد منه في الكتب الحديثية ومن ثم جرى عليه القمولى وغيره (قوله أو موعظته) أي القرآن (قوله أو حكمه) أي أو قصصته قال ع ش وجملة القرآن لا تخرج عما ذكر فانه قال تجل قراءة جميعه حيث لم يقصد القرآنية انتهى وهو لا ينافي ما ذكره بعضهم من أن أنواع القرآن تسعة ونظمها في قوله

ألا نأتم القرآن تسعة أحرف * سأنيكها في بيت شعر بلا خلل
حلال حرام محكم متشابه * بشير نذير قصة عظة مثل

اذ كاره وهو قضية كلام المصنف في كتابه الاذكار وسوى في شرح المذهب بين النوعين انتهى قال الشارح في شرح العباب بحباب أي عن الاذكار بأن كلامه في الكتب الفقهية أولى بالاعتماد منه في الكتب الحديثية ومن ثم جرى عليه القمولى وغيره الخ (قوله أو موعظته الخ) ظاهر كلامه أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد منه في القرآن كسورة الاخلاص وبين ما يوجد منه خارج القرآن وظاهر كلام الشارح في التحفة وغيره يفيد أنه المنقول حيث قرر حل اذ كاره ومواعظته وقصصته وأحكامه لا بقصد قرآن ثم قال بعده وذهب جمع متقدمون إلى أن ما لا يوجد منه في القرآن كالاخلاص يحرم مطلقاً وهو متجه مدركا ومن ثم اختار جمع الحرمة في حالة الاطلاق مطلقاً لكن تسوية المصنف بين اذ كاره وغيرهما ما ذكر صريح في جواز كله لا بقصد واعتمده غير واحد انتهى قال في فتح الجواد اعتمده بعض المحققين وأطال فيه ورد على الزركشي اعتماده أن ما لا يوجد منه في القرآن كآية الكرسي يحرم مطلقاً انتهى وفي الامداد صرح جمع متقدمون بأن ما لا يوجد منه في القرآن كآية الكرسي يحرم مطلقاً قال الزركشي كالاذكرى ولا بأس به أي لظهور مدركه وان كان الاقرب للمنقول الاول ويؤيده أن الفتح على الامام لا بد فيه من قصد القراءة ولو لم لا يوجد منه في القرآن والفرق بين الباين ممنوع للتأمل ثم رأيت الشارح اعتمده ايضا وقال انه قضية تسوية المجموع بين الاذكار وغيره ونقل التصريح به عن القاضي أبي الطيب في الاوامر وعن دلالة كلام الشارح والروضة ثم قال ان كلام الزركشي ممنوع وضعفه ظاهر يدرك بأدنى تأمل

﴿فصل في صفات الغسل﴾ (قوله الواجب) أولسبب مما سن له الغسل إذا الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يعلم مما يأتي في الجمعة وبما تقرر يعلم أن في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجمة الاعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي أقله وأكمله الاعم إذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لأقل له ولأكثر يعني أن الواجب في الغسل استيعاب البدن بمقرونا بالنية وهذا لأقل له ولأكثر (قوله في الجنب) لو كان عليها حدث حيض فنوت رفع الجنابة أو عكسه غلطاً صحيح كافي التحفة والنهاية وغيرهما زاد في النهاية ٤٣١ وان كان ما نواه لا يتصور وقوعه

منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غلطاً كما اعتمده الوالد خلافاً لبعض المتأخرين وهبقي في الوضوء عن الشارح خلافاً وكأنه المراد ببعض المتأخرين في كلام النهاية ومثل ذلك ما لو نوى جنابة جماع وقد احتلم أو عكسه

فقد الطهورين لضرورة توقف صحة الصلاة عليها
﴿فصل في صفات الغسل﴾ (وأقل الغسل) الواجب (نية رفع الجنابة) في الجنب والحيض والنفاس في الحائض والنفساء

فيصح مع الغلط وفي شرح العباب للشارح لو قصد بالجنابة مدلولها اللغوي وهو البعد وأراد مع ذلك البعد عن نحو الصلاة ارتفع الحيض بنيتها ولو عمداً كما يحتمل الزركشي كما يصح الأداء بنية القضاء وعكسه إذا قصد المدلول اللغوي كما يأتي ويبحث أيضاً أن ذلك

إذا تبين ولو في موضع الغالب فيه وجود الماء وان لم يمتد إعادة فانه يستبشع به ما شاء من القرآن ومس المصحف انتهى كردى (قوله فقد الطهورين) بفتح الطاء أى الماء والتراب (قوله لضرورة توقف صحة الصلاة) تعليل للوجوب (قوله عليها) أى على قراءة الفاتحة ومثلها بهما من القرآن لمن عجز عنها كما قرره شيخنا العسماوى انتهى بحجج وهو ظاهر ويؤخذ من التعليل أن فاقد الطهورين عليه قراءة الفاتحة الامن المصحف ولا يمكنه الامع حمله بجوزله فله أفاده السيد عمر البصرى ﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسن هذا كصاحب التلخيص أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم حل المكث في المسجد جنباً قال في الروضة وقد يحتاج له بخبر باعلى لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيرى وغيره رواه الترمذى وقال حسن غريب لان في سنده ضعيفا عند جهور المحدثين قال ولعله اعتضد بما اقتضى ترجيح صاحب التلخيص انتهى ومع ذلك انه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم المكث في المسجد جنباً كما في البجيري وقضية اقتصراره في الخصوصية على حل المكث أنه صلى الله عليه وسلم كغيره في القراءة قاله أبو الضياء على الشبرا مى على النهاية والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في صفات الغسل﴾

أى كيفيات الغسل الواجب أو المندوب لسبب مما سن له الغسل إذا الغسل المندوب كالمفروض من جهة الاعتداده وفي المندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية وبما تقرر يعلم أن في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجمة الاعم من الواجب والمندوب والغسل في موجبات الغسل الواجب وفي أقل الغسل الاعم إذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لأقل له ولأكثر (قوله وأقل الغسل) أى الذى لا يصح بدونه (قوله الواجب) أى من جنابة أو غيرهما بما يوجب الغسل (قوله نية رفع الجنابة) أى رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية الى ذلك وان لم يقصده أو لم يعرفه (قوله في الجنب) أى ذكر أو غيره ولو كان على المرأة حدث حيض فنوت رفع الجنابة أو عكسه غلطاً صحيح ولو كان على المرأة حيض وجنابة فنوت أحدهما فقط ارتفاع الآخر قطعاً واستشكل القطع مع جريان الخلاف في نظيره من الوضوء قال الامام النووي والفرق صعب انتهى قال الشيخ عميرة قلت قد يلوح فارق من جهة أن نية رفع الحدث الاكبر من حيث اقتضاءها تعميم جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاختصاصها ببعض الاعضاء بذلك على قوتها استنباعها للاصغر دون العكس انتهى فليتأمل (قوله والحيض والنفاس) أى نية رفع الحيض والنفاس (قوله في الحائض والنفساء) ظاهر كلامه أنه على اللف والنشر المرتب ويحتمل رجوع كل من النيتين لكل من الحائض والنفساء في التحفة ويصح رفع الحيض

يأتى في نية الجنب الحيض ورد بأن الحيض لا يستعمل لغة بمعنى البعد فلا يصح قصده به وقد يجاب بأنه يصح استعماله في البعد عن نحو الصلاة مجازاً شرعياً تسمية للسبب باسم المسبب فإذا قصد ذلك فينبغي الصحة وعليه يحمل كلام الزركشى انتهى (قوله الحائض والنفساء) قال في النهاية يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمدة كما يدل عليه تعليلهم إيجاب الغسل في النفاس بأنه دم حيض مجتمع وتصرح بهم بأن اسم النفاس من أسماء الحيض وذلك دال على أن الاسم مشترك وقد جزم بذلك في البيان واعتمده الاسنوى انتهى قال في التحفة ما لم يقصد المعنى الشرعى كما هو ظاهر كنية الاداء بالقضاء وعكسه لا أتى انتهى وفي فتح الجواد وكذا اعتماداً في الحيض والنفاس ان قصد به كلاً منهما الآخر لانه قد يتجاوز به عنه كما بينته في الاصل انتهى ومفهوماً ينافى مفهوم التحفة في الاطلاق وصرح بمفهوم الفتح في الاعاب

والامداد وعبارة الامداد ونحوها الایعاب وقد يتوسط فيقال ان قصد بذکر أحد ههما الاخر صرح لانه قد يتجوز به عنه وان قصد حقيقة ما نواه أو أطلق فلا لانه متلاعب في الاولى ولان الاطلاق في الثانية ينصرف للمسمى الشرعي وهو غير ما عليه انتهى وفي التحفة بما اذا نوى الاصغر غلطا وعليه الاكبر يرتفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لانه لم ينو الا مسح اذ غسله غير مطلوب بخلاف باطن شعر لا يجب غسله لانه ليس فكاه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة محل الغرة والتعجيل الا ان يفرق بأن غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتعجيل انتهى زاد في الایعاب ويرد بما من أن غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك الغرة والتعجيل وان اشترك الثلاثة في الاستحباب الخ وفي النهاية ارتفاع الحدث الاصغر عن رأسه ونقله عن افتاء والده وفي الامداد للشارح يشترط هنا جميع ما مرته أى في الوضوء منه أنه يجب على سلس المني نية نحو الاستباحة اذ لا تكفيه نية رفع الحدث اذ الطهارة عنه بخلاف سلس البول فان ذلك يجوز به هنا وان لم يبق من أحد انه غير ما نواه أجزأه الخ (قوله أى رفع حكم ذلك) تقدم في الوضوء ما يتعلق بهذا فراجع ثمة (قوله أو استباحة ما يتوقف على الغسل) كوطء منقطة الحيض أو النفاس وكأقراء أو اللبث ٤٣٢ في المسجد قال في الایعاب وسبأني أنه لا بد من نية الذميمة لاستباحة التمتع وهذه

بنية النفاس وعكسه ما لم يقصد المعنى كما هو ظاهر كنية الاداء بالتضاء وعكسه الا في (قوله أى رفع حكم ذلك) أي الجنابة والحيض والنفاس قال بعض المحققين الظاهر أنه لا يحتاج لهذا لان الجنابة أي مثلاً لا تطلق الا على الامر الاعتباري ولا تطلق على السبب كخروج المني وحينئذ فيصح نية رفع الجنابة بمعناها الحقيقي لها وهو الامر الاعتباري فتأمل وعبارة الحلبي أى رفع حكم ذلك أى اذا نوى المغتسل رفع الجنابة بأن قال نويت رفع الجنابة لان المراد من ذلك رفع حكمه لا نفسه لانها محمولة على نفس الموجب للغسل وهو لا يرتفع وانما يرتفع حكمه فكان قول المغتسل نويت رفع الجنابة المراد منه رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى حتى لو أراد بالجنابة السبب الموجب للغسل من حيث ذاته لم يصح وانما كان رفع الحكم هو المراد لان القصد من الغسل رفع موانع الصلاة ونحوها أي المنع المترتب على وجود ذلك السبب الموجب للغسل فاذا نوى رفع الجنابة فقد تعرض للقصد أي المقصود من الغسل وهو رفع موانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الجنابة الذي نواه كما تقدم نظير ذلك في الوضوء تدبر (قوله أو استباحة ما يتوقف على الغسل) عطف على رفع الجنابة وذلك كالصلاة والقراءة ومس القرآن لان نحو العبور في المسجد ولا يخفى أن ما ذكره وفي الوضوء أي هنا فن ذلك أنه لا يجب أن ينوي شيئا من تلك الاسباب الموجبة للغسل وأنه لو نوى بعضها اكتفى به وان نوى بعضها الآخر (قوله أو فرض الغسل) أي أو نية فرض الغسل (قوله أو الغسل المفروض أو الواجب أو أداء الغسل) فان قلت أي فرق بين أداء الغسل والغسل فقط لانه ان أراد بالاداء معناه اللغوي وهو الفعل ساوى نيته وبجواب أن الاداء لا يستعمل الا في العبادة ع ش قال الجليل والبحيرى وفيه أنه يصدق بالمندوب فليتأمل (قوله أو رفع الحدث) أي من غير تقييد بالاكبر ولا بكونه عن جميع البدن فانه يكفي لمساكني آتفا (قوله أو الحدث الاكبر) عطف على الحدث أي أو نية رفع الحدث الاكبر (قوله أو عن جميع البدن) كذلك (قوله وهو) أي رفع الحدث الاكبر أو عن جميع البدن قاله الكردي (قوله أفضل من الاطلاق)

الكيفية تنعم الحائض وغيرها أيضا ثم قال وقضية كلام المصنف كغيره أنه لا فرق بين نية الوطء المحلل والحرام أي رفع حكم ذلك أو استباحة ما يتوقف على الغسل (أو فرض الغسل) أو الغسل المفروض أو الواجب أو أداء الغسل (أو رفع الحدث) أو الحدث الاكبر أو عن جميع البدن وهو أفضل من الاطلاق

لكن مقتضى كلام الروضة في الوضوء وتقييد الخوارزمي بالحلال أن

أي

نية الحرام لا تكفي ونظر فيه الاسنوى وكان وجه النظر ان تفكك الجهة فان نية الحرام تفي برفع الحرمة من حيث كونه وطأ في حيض وان بقيت من جهة أخرى وبه يندفع قياس هذا على نية الصلاة في الوقت المذكور وانتهى وقال في الامداد كحائض وطئت ولو محرما على الاوجه وعبر في النهاية بقوله ولو محرما بما يظهر كما اقتضاه كلام ابن المقرئ تبع الاصله هنا وان قيده في الروضة في باب صفة الوضوء بالزوج ونحوه انتهى قال الحلبي سبق في هامش الوضوء اجزاء نية استباحة ما ذكر وان لم يخطر له شيء من مفرداته ولا يخفى أنه يأتي نظير ذلك هنا الى آخر ما قاله ولا يكفي استباحة نحو عبور المسجد مما لا يتوقف على الغسل كما هو ظاهر قال القليوبي في حواشي المحلى لا تصح نية نحو مس المصحف من الصبي اذا قصصه حاجة تعلمه كالوضوء انتهى (قوله أو أداء الغسل) أو نية الغسل عن الحيض أو عن حدثه قال في التحفة وكذلك الغسل للصلاة فيما يظهر كالطهارة للصلاة السابقة في الوضوء (قوله وهو أفضل) أي رفع الحدث الاكبر أو عن جميع البدن أفضل من الاطلاق

الحديث ليخرج عن استشكل الزكشي كالاذري لذلك بأن الحدث اذا أطلق انصرف الى الاصغر غالباً وعن الاستشكل بأن القاعدة أن اللفظ المطلق ينزل على أخف السببين لكن علواً للمعتمد بأن رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها وأجابوا عن الاستشكل الاول بأن المراد اذا أطلق في عبارة الفقهاء كان فيها حقيقة في الموضوع لا في عبارة النواي لانصرافه الى حدثه نظر الى أن الحالة والهيئة يقيدان الاطلاق به وحلاله على القدر المشترك الذي هو مطلق المانع أو المنع من نحو الصلاة دفعا للجواز على ان التقييد بغيره لا يدفع الاشكال من أصله وأجابوا عن الاستشكل الثاني بأن الحدث ليس من جزئيات تلك القاعدة ٤٣٣ لماقرر أنه حقيقة في القدر المشترك فلم

يكن بعض ما صدقته أولى به من البعض الآخر قال في الإيعاب ويفرق بينه وبين عدم أجزاء نية الطهارة بأن الطهارة تطلق على شيئين متناقضين غير متعدي الاسم وليس بينهما اتحاد في بعض الحقيقة وهما الطهر عن حدث وعن

أو الطهارة الصلاة في حق الخنب وما بعده لتعرضه للقصد في غير رفع الحدث ولا استلزام رفع المطلق رفع المقيد فيها ولا يكفي نية مطلق الغسل كما مر في الوضوء

خبت فلم ينصرف لأحدهما ولم تؤثر فيهما الحال والهيئة لما بينهما من التناقض بخلاف الحدث بالنسبة للاصغر والا كبر فان بينهما اتحاداً في الاسم وفي بعض الحقيقة وفي اندراجهما تحت قدر مشترك فكانا بمنزلة أجزاء الشيء الواحد وحينئذ فقوله الا كبر أو عن جميع

أي من اطلاق الحدث ليخرج عن استشكل الزكشي كالاذري لذلك بأن الحدث اذا أطلق انصرف الى الاصغر غالباً وعن الاستشكل بأن القاعدة أن اللفظ المطلق ينزل على أخف السببين لكن علواً للمعتمد بأن رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها وأجابوا عن الاستشكل الاول بأن المراد اذا أطلق في عبارة الفقهاء كان فيها حقيقة في الموضوع لا في عبارة النواي لانصرافه الى حدثه نظر الى أن الحالة والهيئة يقيدان الاطلاق به وحلاله على القدر المشترك الذي هو مطلق المانع أو المنع من نحو الصلاة دفعا للجواز على ان التقييد بغيره لا يدفع الاشكال من أصله وأجابوا عن الاستشكل الثاني بأن الحدث ليس من جزئيات تلك القاعدة لماقرر أنه حقيقة في القدر المشترك فلم يكن بعض ما صدقته أولى به من البعض الآخر قال في الإيعاب ويفرق بينه وبين عدم أجزاء نية الطهارة بأن الطهارة تطلق على شيئين متناقضين غير متعدي الاسم وليس بينهما اتحاد في بعض الحقيقة وهما الطهر عن حدث وعن خبت فلم ينصرف لأحدهما ولم تؤثر فيهما الحال والهيئة لما بينهما من التناقض بخلاف الحدث بالنسبة للاصغر والا كبر فان بينهما اتحاداً في الاسم وفي بعض الحقيقة وفي اندراجهما تحت قدر مشترك فكانا بمنزلة أجزاء الشيء الواحد وحينئذ فقوله الا كبر أو عن جميع جميع البدن تأكيده وهو أفضل الخ كبرى (قوله أو الطهارة للصلاة) أي أونية الطهارة لها وفيه أنها تصدق بالوضوء وأجيب بأن حالة تخصيصه بالا كبر كما خصصت الحدث في كلامه بذلك انتهى بجري (قوله في حق الخنب وما بعده) أي وهو الحيض والنفاس وهذا مقابل قوله أو لا في الخنب يعني أن نية رفع الجنابة في الخنب خاصة ونية رفع الحيض في الحائض خاصة وكذا النفاس وإن ما بعد تلك النيات عام للكل هذا ولو نوى الخنب بالغسل رفع الحدث الاصغر غالباً ومحمناه لم يرتفع عن غير أعضاء الوضوء لأن نيته لم تتناولها ولا عن رأسه اذا وجب الرأس انما هو المسح والغسل النائب عن المسح لا يقوم مقام الغسل ويرتفع عن باقي أعضاء الوضوء لوجوبها في الحدثين تدبر (قوله لتعرضه للقصد) أي من الغسل وهو تعليل للاكتفاء بما ذكر من النيات (قوله في غير رفع الحدث) أي في غير نية رفع الحدث المطلق (قوله ولا استلزام رفع المطلق) عطف على تعرضه أي استلزام رفع الحدث المطلق عن كونه أكبر أو أصغر وعن جميع البدن (قوله رفع المقيد) أي بكونه أكبر أو أصغر أو بجميع البدن لأن رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها فلا يقال ان الحدث حيث أطلق منصرف للاصغر غالباً (قوله فيها) أي في نية رفع الحدث فهو مقابل قوله في غير رفع الحدث انتهى كرى (قوله ولا يكفي) أي هنا (قوله نية مطلق الغسل) أي بأن يقول نويت الغسل وكذا نية الطهارة كما مر عن الإيعاب (قوله كما مر في الوضوء) أي بخلاف الوضوء فإنه تصح نية مطلق الوضوء لأن الغسل قد يكون عادة كذا اقتصر واعليه وزاد المحلى قوله وقد يكون مندوباً فاعترضه الشيخ عميرة بأن الوضوء قد

٥٥ - ترسمي - ل *

البدن تأكيده وهو أفضل الخ (قوله وما بعده) أي وهو الحيض والنفاس وهذا مقابل قوله أو لا في الخنب يعني أن نية رفع الجنابة في الخنب خاصة ونية رفع الحيض في الحائض خاصة ونية رفع النفاس للنساء خاصة على التفصيل الذي قدمته وإن ما بعد تلك النيات الثلاث الخاصة عام في حق كل من الخنب والحائض والنفاس (قوله ولا استلزام رفع المطلق) أي الحدث المطلق عن كونه أكبر أو أصغر وعن جميع البدن رفع المقيد بالا كبر أو بجميع البدن لما قدمته لك من أن رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها وقوله فيها أي في نية رفع الحدث ويكفي نية الطهارة الواجبة أو الطهارة عن الحدث أو الطهارة للصلاة (قوله مطلق الغسل) ويفرق بينه وبين الوضوء فانه تكتفى بأن الوضوء لا يطلق على

غير العبادة بخلاف الغسل فإنه يطلق على غسل النظافة أيضا قال في الإيعاب وهو ظاهر وإن اقتضى كلام الرافعي والمجموع خلافه انتهى
وكذلك نية الطهارة كما تقدم عن الإيعاب فأنه لا تكفي (قوله وإن كنف) كأنه أشار بان إلى الفرق بين ما هنا والوضوء وقد فرقوا بينهما بالمشقة
في الوضوء لتكرره كل يوم وأنه أشار بذلك إلى خلاف لكنه في غير مذهبه قال الرافعي في الشرح الكبير وعن مالك رحمه الله تعالى أنه لا يجب
نقض الضمائر ولا اتصال الماء إلى ٤٣٤ باطن الشعور الكثيفة ومنحتها الخ (قوله وأنف جدد) أي قطع بدال مهملة من

الجدع وهو القطع إيعاب
أي يجب غسل ما ظهر
منه مما يشبه القطع فقط
أذباطنه لا يجب غسله
في غير النجاسة سواء
جدع أنفه أو لا نظير ما ذكر
في الوضوء وعبارة التحفة
وما ظهر مما يشبه القطع
من نحو أنف جدد انتهت
(قوله والا فكما مرفي
الوضوء) مثلها عبارته في
الامداد وظاهر هذا التعبير

(واستيعاب جميع شعره)
وظفره ظاهرا وباطنا
وإن كنف (و) جميع
ظاهر (بشره) حتى ما
ظهر من نحو صمخ
الاذن وأنف جدد
وشقوق لا غور لها والا
فكما مرفي الوضوء ومن
فرج بكر أو ثيب إذا
قعدت لقضاء حاجتها

بوه مخالفة الوضوء لما
هنا فيما قبل الأوليس
كذلك بل إن لم يكن لها
غور وجب هنا وثمة والا
فلا وعبارة الشارح ثمة
عطفا على ما يجب غسله
وباطن ثقب أو شق فيه
نعم إن كان لها غور في
اللحم لم يجب الا غسل

يكون مندوبا ويصح بنية الوضوء انتهى ووجه القليوبى كلام المحلى بما نصه قوله لأنه قد يكون عادة وقد
يكون مندوبا أي فلا ينصرف للواجب الا بالنص عليه لأنه لما تردد القصد فيه بين أسباب ثلاثة العادة
كالتهذيب والتدب كالعيد والوجوب كالجنابة احتاج إلى تعيين بخلاف الوضوء ليس له الأسباب واحد وهو
الحدث فلم يحتج إلى تعيين لأنه لا يكون عادة أصلا ولا مندوبا لسبب وليست الصلاة بالوضوء الأول للمجدد
سببا للمجدد وانما هي مجوزة له فقط لا طالبة له فقط ولذلك لا يصح اضافته إليها فافهم ذلك فإنه مما يكتب
بالتبر فضلا عن الخبر فرحم الله ثرى قبر هذا الشارح ما أدراه بأساليب الكلام وما أقوى ادراكه بتأدية المرام
والله ولي التوفيق والالهام انتهى (قوله واستيعاب جميع شعره) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك موضع
شعرة من جنباته لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار قال علي كرم الله وجهه فنم عادت شعره راسي وكان يحجز
شعره واه أبوداود ولم يضعفه فهو صالح للاحتجاج عنده لما تقدم من قول العراقي حكاية عنه

ومابه وهن شديد قلته * وحيث لا فصالح خرجته

وقال القرطبي في شرحه أنه صحيح وقال النووي في الوضوء من المجموع أنه حسن وهناك منه ضعيف قال الشارح
في الإيعاب ولا تنافي لاختلاف جهتي التضعيف والتحصين إذا حدث قد يكون ضعيفا بالنسبة لأفراد طرده
حسنا بالنسبة لمجموعها انتهى (قوله وظفره) فلو اتخذ له أظفار من ذهب أو فضة وجب عليه غسله
من حدث أصغر أو أكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لأنه وجب عليه غسل ما ظهر من الأصبع والأنف
بالقطع فصارت الأظفار والأنف الأصلين في وجوب غسلهما لا في نقض الوضوء بامس ذلك قال بعضهم ولا
تكفي النية عندهما (قوله ظاهر أو باطن) تعميم للشعر والظفر ولولم يصل الماء إلى ما تحتها لم يكف الغسل
وإن أزالهما بعد فلا بد من غسل محلها (قوله وإن كنف) أي الشعر وكأنه أشار بان إلى الفرق بين ما هنا
والوضوء وقد فرقوا بينهما بالمشقة في الوضوء لتكرره كل يوم وأنه أشار بذلك إلى خلاف لكنه في غير مذهبه
قال الرافعي في العزيز بزعم مالك رحمه الله أنه لا يجب نقض الضمائر ولا اتصال الماء إلى باطن الشعور
الكثيفة ومنحتها (قوله وجميع ظاهر بشره) أي بخلاف باطنه كباطن العين والفم كإسيان آ نفا وذلك
لحلول الحدث لكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل ولفعاله صلى الله عليه وسلم كافي للصحيحين وفعاله
مبين للتطهر المأمور به في قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا (قوله حتى ما ظهر من نحو صمخ الاذن) أي
خرقه وهو بكسر الصاد المهملة (قوله وأنف جدد) بالذال المهملة أي قطع وانما يجب غسل ما يشبه القطع فقط
(قوله وشقوق لا غور) أي لشقوق البدن (قوله لها) أي للشقوق (قوله والا) أي فإن كان لها غور (قوله فكما
مرفي الوضوء) ظاهر هذا التعبير بوهم تخالف ما هنا وما في الوضوء كما قيل والاقال الكردي ليس كذلك بل
إن لم يكن لها غور وجب هنا ونم والا فلا فيهما وعبارة الشارح ثمة عطفا على ما يجب غسله وباطن ثقب أو شق نعم
إن كان لها غور في اللحم لم يجب الا غسل ما ظهر منها وكذا في سائر الأعضاء انتهى وعبارة الإيعاب هنا وشقوق
ما لم يكن لها غور كما مرفي الوضوء انتهى وهو أصوب (قوله ومن فرج بكر أو ثيب) أي وحتى ما ظهر من فرجهما
فهو عطف على من نحو صمخ الاذن قال الكردي وهو ما يبدو من فرج البكر دون ما يبدو من فرج
الثيب فيختلف الوجوب في الثيب والبكر (قوله إذا قعدت لقضاء حاجتها) أي المرأة بكر أو ثيبا قال في

التحفة

ما ظهر منها وكذا في سائر الأعضاء انتهت وعبارة

الإيعاب وشقوق ما لم يكن لها غور كما مرفي الوضوء انتهت (قوله ومن فرج بكر الخ) معطوف على قوله من نحو صمخ أي حتى ما ظهر
من فرج الخ وما يبدو ومن فرج البكر دون ما يبدو ومن فرج الثيب فيختلف الوجوب في الثيب والبكر

(قوله وما تحت قلفة الاقلف) القلفة بضم القاف واسكان اللام وبفتحهما ما يقطعها الختان من ذكر الغلام قال شيخ الاسلام في الاسنى
ويقال لها غرلة بمعجمة مضمومة وراء ساكنة انتهى قال في العباب وباطن قلفة وما تحتها قال الشارح في شرحه خلافا للعبادي لانها لما
كانت واجبة الازالة كان ماتحتها في حكم الظاهر ولهذا الاضمان على من ازالها ولو بالوغسل ظاهره لم يغفر عما تحتها كما قاله جمع
مقدمون وبه يعلم أن قول القاضي أبي الطيب وشرحه صلواته صحيحة محمول على ما اذا غسل ماتحتها مما أصابه البول ولا ينافي ما تقر من
أن لباطنها حكم الظاهر عدم وجوب ختان الخنثى وغير البالغ لان صحة الصلاة لا تتوقف عليه اذ لا يمكن غسل باطنها ولا قطع ابن الرفعة
بالاكتفاء في التحليل بغية الحشفة المستورة بها بخلاف المستورة بخرقه فان فيها ٤٣٥ خلافا لان الستر بها خلق وبالخرقة

عارض والخلق يغتفر فيه
من بعض الوجوه مالا
يغتفر في العارض فاندفع
ماللزر كشي هنا من
تأييد مقالة العبادي
انتهى كلام الاعباب
(قوله باطن عقد الشعر)
أي المعتقد بنفسه كما في
التحفة قال وان كثروا
احتمال في الامداد
والاعباب بالغفوة عما عقد
بفعله وعبرة الامداد
ومن التعليل بالمشقة
بأنه يشترط أن لا

التحفة فقد يستشكل عدم باطن الفم باطنها وما يظهر من فرج الثيب ظاهر ابل يقال هذا أولى بكونه
باطنا ثم رأيت الامام صرح بهذه الاولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كباطن الفم بل أولى
انتهى وقد يجب اخذ من تشبيه الاصحاب لباطن الفم بباطن العين الذي وافق الخصم فيه على انه باطن ومن
تشبيه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الاصابع لان حائل الفم لا تعهد له حالة مستقرة يعتاد زواله فيها
بالكلية ويبقى داخلها ظاهرا كله بخلاف باطن الفرج فان حائله يعهد فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد
المألوف دائما فاشبه ما بين الاصابع فانه يظهر بتغير بقها المعتاد فاستوي بان لكل حالة بطون وهو التقاء
الشفرين والاصابع وحالة ظهوره وهو انقراج كل منهما فكم اتفقوا فيما بين الاصابع على انه ظاهر فكذلك
فما بين الشفرين ووراء ما ذكرنا مذهب أخرى في باطن الفم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال
أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل غسل من السنة بما أجاب عنه في المجموع انتهى بحر وفه فتدبره
(قوله وما تحت قلفة الاقلف) عطف على ما ظهر أي وحتى ماتحت الخ والقلفة بضم القاف واسكان
اللام وبفتحهما ما يقطعها الختان من ذكر الغلام ويقال لها غرلة بمعجمة مضمومة وراء ساكنة قال
في الاعباب خلافا للعبادي لانها لما كانت واجبة الازالة كان ماتحتها في حكم الظاهر ولهذا الاضمان على من
ازالها ولو بالوغسل ظاهره لم يغفر عما تحتها كما قاله جمع مقدمون وبه يعلم أن قول القاضي أبي الطيب
وشرحه صلواته صحيحة محمول على ما اذا غسل ماتحتها مما أصابه البول ولا ينافي ما تقر بأن لباطنها حكم الظاهر
عدم وجوب ختان الخنثى وغير البالغ لان صحة الصلاة لا تتوقف عليه اذ لا يمكن غسل باطنها ولا قطع ابن
الرفعة الاكتفاء في التحليل بغية الحشفة المستورة بها بخلاف المستورة بخرقه فان فيها خلافا لان الستر بها
خلق وبالخرقة عارض والخلق يغتفر فيه من بعض الوجوه مالا يغتفر في العارض فاندفع ماللزر كشي هنا من
تأييد مقالة العبادي انتهى نقله في الكبرى (قوله فلا يجب غسل باطن عقد الشعر) أي المعتقد بنفسه
للمشقة قال في الامداد ومنه يؤخذ أنه يشترط ان لا يكون العقد بفعله ويحتمل خلافا ونحوه في الاعباب قال
وقيل يجب قطع المعقود ووقع في بعض النسخ الروضة انه ظاهر النص وكلام الجمهور وجرى عليه الاذري
في بعض كتبه لكن المعتقد الاول وعليه فينبغي ندب القطع خروجا من خلاف من أوجبه (قوله وباطن فم
وأنف) أي فلا يجب في الغسل مضمضة والاستنشاق بل هما مسنونان كما في الوضوء لان الفعل المجرد لا يدل
على الوجود الا اذا كان بيان الجمل تعلق به الوجوب وليس الامر كذلك بل الثابت عنه صلى الله عليه وسلم مجرد
الفعل لا على وجه البيان لشي قال في الروض فان تركهما أساء كالوضوء وأعادهما لا هو أي الوضوء انتهى هذا
تبع فيه الاسنوي والمعروف سن تدارك الثلاثة وأما قول الشافعي فان ترك الوضوء للجنابة أو المضمضة
والاستنشاق فقد أساء ويستأنف المضمضة والاستنشاق فليس صريحا في عدم سن تدارك الوضوء وانما
هو ساكت عنه لئلا يكتفى بما يأتي (قوله وفرج وعين) أي باطنهما وفارق ما ذكر في باطن العين
وجوب تطهيره من الخبث بأنه أخف وأخذ منه ان مقعدة المسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة
ويجب غسل خبثها ومحلها ان لم يرد داخلها والالم يجب هذا أيضا قاله في التحفة (قوله وشعر نبت بها)

وما تحت قلفة الاقلف فلا
يجب غسل باطن عقد الشعر
و باطن فم وأنف وفرج
وعين وشعر نبت بها
يكون العقد بفعله
ويحتمل خلافا انتهت
وعبرة الاعباب فلا يجب
وان كثرت بل يتسامح به
ما لم يكن العقد بفعله فيما
يظهر اخذا من تعبيرهم
بالعقد وتعليقهم بانها
كالاصبع الملتحمة
ويحتمل خلافا وقيل
يجب قطع المعقود ووقع
في بعض نسخ أنه ظاهر
النص وكلام الجمهور

وجرى عليه الاذري في بعض كتبه لكن المعتقد الاول وعليه فينبغي ندب القطع خروجا من خلاف من أوجبه انتهت (قوله وباطن
فم وأنف) أي وان ظهر بالقطع كما تقدم (قوله وشعر نبت بها) قال في الاعباب وشعر نبت به ولم يخرج منه اخذا مما يأتي عن
الاذري أي وهو قوله ويجب الاذري أن محل ما ذكر في شعر لم يخرج من نحو العين والواجب غسل الخارج انتهى وأقره الشارح
كما ترى لكن في التحفة ما عدا النابت في نحو عين وأنف وان طال انتهى وقال القليوبي في حواشي المحلى فلا يجب ولا يسن

وان طال وخرج عن حد الوجه كما صرح به العلامة ابن عبد الحق انتهى وقال الزبدي في شرح المحرر وان طال وقال الحلبي في حواشي شرح المنهج وقوله ولا غسل شعر نبت في العين أو الانف ظاهره وان طال وخرج الى الظاهر ثم رأيت ابن حجر قال وان طال انتهى وقال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج مانصه قوله ولا غسل شعر نبت في العين أو الانف انظر اذا طال وخرج عن الانف ما حكم الخارج انتهى وفي التحفة لو تنف شعرة لم يغسلها ووجب غسل محلها مطلقا انتهى قال في الايعاب وهو ما يظهر بعد قطعها وان وصل الماء الى أصلها خلافا لما وردى وتبعه الاسنوي لان الواجب الغسل والقطع ليس بغسل قال في البيان وكذا لو بقي طرفها فقطع ما لم يغسل أي لان البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالتف ولان بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت ووجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذا هنا وياتى في المحدث نعم يلزمه أيضا رعاية الترتيب في غسل الظاهر وما بعده من بقية أعضائه الوضوء انتهى قال ابن قاسم في حواشي التحفة وظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادى وان كان القطع في محل الغسل وقد يقال المغسول من الشعر يرتفع حدث ظاهره وباطنه فاذا كان القطع في محل الغسل لم يبق فيه ٤٣٦ حدث محتاج الى رفعه ولا حاجة لغسل البادى حينئذ فراجع انتهى

كلام ابن قاسم (قوله نقض الضفائر) قال الاسنوي قدمت أن الضفر بالضاد لا بالطاء انتهى وفي شرح العباب للشارح بالضاد لا بالطاء خلافا لمن وهم فيه

أو بالانف نعم يجب نقض الضفائر اذا لم يصل الماء الى باطن الشعر الابيه (ويجب قرن النية

(قوله اذا لم يصل الخ) اما اذا وصل الماء الى باطنه من غير نقض فلا يجب نقضه لانه لا حاجة اليه حينئذ وقال ما لا يجب في الشق الاول مطلقا وقال

أي بالعين وان طال بل وان خرج عن حد الوجه كما صرح به عبد الحق قال الكردي وهذا هو المعتمد وان نقل في الايعاب عن الازدعي وأقره ان محل العفو في شعر لم يخرج من نحو العين والواجب غسل الخارج ولو تنف شعرة لم يغسلها ووجب غسل محلها مطلقا وهو ما ظهر بعد قطعها وان وصل الماء الى أصلها خلافا لما وردى وتبعه الاسنوي لان الواجب الغسل والقطع ليس بغسل قال في البيان وكذا لو بقي طرفها فقطع ما لم يغسل أي لان البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالتف ولان بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت ووجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذا هنا وياتى في المحدث نعم يلزمه أيضا رعاية الترتيب في غسل الظاهر وما بعده من بقية الاعضاء قاله في الايعاب فليتأمل (قوله أو بالانف) أي أو شعر نبت بالانف وان طال كما سبق قريبا (قوله نعم يجب نقض الضفائر) بالضاد الساقطة لا بالطاء المشالة خلافا لمن وهم فيه جمع ضفيرة وهي الخصلة من الشعر يجعل كل ثلاث طاقات منها ضفيرة (قوله اذا لم يصل الماء الى باطن الشعر الابيه) أي بالنقض وأما اذا وصل الماء الى باطنه من غير نقض فلا يجب نقضه لانه لا حاجة اليه حينئذ وقال مالك لا يجب في الشق الاول مطلقا وقال أحمد لا يجب في الجنب قال في الايعاب وأما خبر مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها قلت لرسول الله انى امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنب قال لا نعم يكفيلك أن تحشي على رأسك ثلاث حشيات ثم تقيضن عليه الماء فاذا أنت قد طهرت وفي رواية له فأنقضه للحيض والجنب قال لا فحمل على ما اذا وصل الماء لباطنه بدون نقض لخبر على السابق قيل والرواية الثانية ترد تفصيل أحمد وتقوى اطلاق مالك ومن ثم اختاره الماوردي والشاشي وفي الجواهر لو كان الشعر محشوا نحو حناء أو صمغ وجبت ازالته وان كان فيه دهن لم تجب وان منع ثبوت الماء عليه ما لم يتغير به الماء تغيرا كثيرا كما مر انتهى (قوله ويجب قرن النية) أي نية نحو رفع الجنب

أحمد لا يجب في الجنب قال في الايعاب وأما خبر مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها قلت لرسول الله انى امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنب قال لا نعم يكفيلك أن تحشي على رأسك ثلاث حشيات ثم تقيضن عليه الماء فاذا أنت قد طهرت وفي رواية له فأنقضه للحيض والجنب قال لا فحمل على ما اذا وصل الماء لباطنه بدون نقض لخبر على السابق ولا يشكل عليه قول المجموع عن المحققين ضفر بفتح فسكون لا بضمين جمع ضفيرة خلافا لابن بري ومعناه أشد فتل رأسي وأدخل بعضه في بعض وأضمه ضمًا شديدا انتهى لانه مع ذلك قد يصل الماء لمحتة لقلته اذ شعروا بالعرب كانت خفيفة غالبًا قيل والرواية الثانية ترد تفصيل أحمد وتقوى اطلاق مالك ومن ثم اختاره الماوردي والشاشي وفي الجواهر لو كان الشعر محشوا نحو حناء أو صمغ وجبت ازالته وان كان فيه دهن لم تجب وان منع ثبوت الماء عليه ما لم يتغير به الماء تغيرا كثيرا كما مر انتهى كلام الايعاب وأما حديث على المشار اليه سابقا فهو أنه صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنبه لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار قال على فن ثمة عادت شعر رأسي وكان يجز شعره ر و أم أبوداود ولم يضعفه فهو صالح للاحتجاج به عنده وقال القرطبي في شرح مسلم انه صحيح وقال النووي في باب صفة الوضوء من شرح المذهب في الكلام على المضمضة انه حسن وقال هنامن الشرح المذكور انه ضعيف قال الشارح في الايعاب ولا تنافي لاختلاف جهتي التضعيف والتحسين اذا الحديث قد يكون ضعيفا بالنسبة لافراد طرقة حسنا بالنسبة لمجموعها انتهى وأما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ان تحت كل شعرة جنبه قبولا للشعور واتقوا البشرة فر و أم أبوداود والترمذي وضعفاه

(قوله بأول مغسول) ولومن أسفل البدن اذ لا ترتيب هنا قال في الايعاب وتقديم مع السنن السابقة ثم عزو بها قبل الفرض كالوضوء قال الشارح في شرحه فيسن مقارنتها الاول مقدماته وهما التسمية كما في المجموع هنا واستصحابها الى غسل أول جزء فان خلا عنها شيء من السنن لم يشب عليه ولو أتى بها في أولها لنكها عزبت قبل أول المفروض لم يصح كما قاله الشيخان ونازع فيه الزركشي ٤٣٧

كان النقيب بانه ينبغي الجزم بالصحة لان السنن التي قبله محل للغسل الواجب فاذا قارنتها النية وقعت فرضا بخلاف سنن الوضوء التي قبله فان النية ان قارنتها لا تصير فرضا لانها ليست محلالة ولهذا لو اقترنت بغسل حجرة الشفة كفت انتهى وهو غير سديد اذ منها أي السنن ما ليس

بأول مغسول) فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله (وسننه) كثيرة منها (الاستقبال والتسمية مقرنة بالنية وغسل الكفين) كالوضوء فيهما نعم يسن لمن يغتسل من نحو ابريق أن يقرن النية بغسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه

محلا للغسل الواجب كالسواك والكلام فيه فلو اقترنت النية به ثم عزبت قبل غسل شيء من ظاهر البدن لم يعتد بها فساوى الغسل الوضوء في أن من مقدماته ما لا يتصور وقوعه عن الفرض فلا يكفي قرن النية به وحده وأفهم التشبيه بالوضوء أن جميع

(قوله بأول مغسول) أي أول ما يغسل من البدن من الرأس والوجه وغيرهما من أعضاء الوضوء وغيرها وانما وجب قرنهما في الوضوء بالوجه دون غيره لانه يجب فيه الترتيب ولا يمكن خلو أول الواجبات عنها فلو جوزنا اقترانها بغسل اليد لخلل الوجه عنها وهو لا يجوز بخلافه هنا فانه لا ترتيب فيه فأى جزء من البدن غسله نأوى بامعه وقع غسله عن الجنابة فأول مغسول هنا كالوجه في الوضوء (قوله فلو نوى) أي الغتسل (قوله بعد غسل جزء) أي من بدنه (قوله وجب إعادة غسله) أي الجزء المغسول قبل النية وفي تقديم النية على السنن وعزوها قبل غسل شيء من المفروض ما عرفت في الوضوء قال في الايعاب فيسن مقارنتها الاول مقدماته وهما التسمية كما في المجموع هنا واستصحابها الى غسل أول جزء فان خلا عنها شيء من السنن لم يشب عليه ولو أتى بها في أولها لنكها عزبت قبل أول المفروض لم يصح كما قاله الشيخان ونازع فيه الزركشي كان النقيب بانه ينبغي الجزم بالصحة لان السنن التي قبله محل للغسل الواجب فاذا قارنتها النية وقعت فرضا لانها ليست محلالة ولهذا لو اقترنت بغسل حجرة الشفة كفت انتهى وهو غير سديد اذ منها أي السنن ما ليس محلا للغسل الواجب كالسواك والكلام فيه فلو اقترنت النية به ثم عزبت قبل غسل شيء من ظاهر البدن لم يعتد بها فساوى الغسل الوضوء في أن من مقدماته ما لا يتصور وقوعه عن الفرض فلا يكفي قرن النية به وحده (قوله وسننه) أي الغسل (قوله كثيرة) أي حتى عدها بعضهم نحو ما من ثمان وعشرين وبعضهم أكثر منها (قوله منها) أي من السنن وأشار به الى أنها غير منحصرة فيما ذكره المصنف فالخصر فيه اضافي وتقديم في الوضوء الكلام على مثل هذا (قوله الاستقبال) أي استقبال القبلة لانها أشرف الجهات وهل يسن ذلك ولو متكشف اذ يجوز أن يتكشف للغسل في الخلوة أو بحضرة من يجوز نظره الى عورته والستر أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم لبهز بن حكيم احفظ عورتك الامن زوجتك أو ما لم يكتب عينك قال أريبت ان كان أحد خاليا قال الله أحق أن يستحيا منه من الناس فان قبل الله سبحانه وتعالى لا يحجب عنه شيء فافائدة السترة أوجب بانه يرى متأدبا بين يدي خالقه ورازقه (قوله والتسمية) أي كما في المجموع وغيره وقيل تكرره التسمية لانها قرآن أي وهو حرام على الجناب في وجهه مطلقا قصده أم لا ووجد نظمه فيه وغيره أم لا وظاهر كلام المجموع أن الأولى هنا أن يقتصر على بسم الله ولكن في الجواهر الأولى أن يضيف الرحمن الرحيم لاعلى قصد القراءة انتهى كبرى عن الايعاب (قوله مقرنة بالنية) أي حال كون التسمية مقرنة بنية نحو الجنابة فهو حال من التسمية (قوله وغسل الكفين) بالجر عطف على النية أي ومقرنة بغسل الكفين (قوله كالوضوء فيهما) أي في الاستقبال والتسمية أي فيفعل ما عرفت في الوضوء ويرتب أفعال غسله فيغسل كفيه ثم فرجه وما حواه ثم يتنضمض ويستنشق غيرهما في الوضوء الا في ذكره ويكره تركهما للخلاف في وجوبهما كالوضوء وله وندب تدارك ما فات منها ولو بعد الغسل (قوله نعم يسن) الخ هذا استدراك من ندب قرن النية للتسمية وغسل الكفين فانه هنا قرنهما بالفراغ من الاستنجاء (قوله لمن يغتسل من نحو ابريق) أي من كل اناع ضيق الرأس (قوله أن يقرن النية) نائب فاعل يسن ويقرن بضم الراء والمراد بالنية نية رفع الجنابة ونحوها (قوله بغسل محل الاستنجاء) أي وان لم يكن به نجاسة (قوله بعد فراغه) أي المتغسل (قوله منه) أي من الاستنجاء وهذا الاكمل لموعلى رأى الرافعي والافلو قارنت النية الغسلة

ما عرفت في مبحث النية يأتي هنا (قوله كثيرة) عدى في الرحمة من سنن الغسل نحو ما من ثمان وعشرين سنة فراجعها منها ان أردتها وذكرها كفاكهي في شرح بداية الهداية للغزالي أكثر من ذلك فراجع منه (قوله التسمية) قال في الايعاب كما في المجموع وغيره وقيل تكرره التسمية لانها قرآن أي وهو حرام على الجناب في وجهه مطلقا قصده أم لا ووجد نظمه أم لا وظاهر كلام المجموع أن الأولى هنا أن يقتصر على بسم الله ولكن في الجواهر الأولى أن يضيف اليه الرحمن الرحيم لاعلى قصد القراءة انتهى (قوله نعم يسن الخ) هذا استثناء من ندب قرن النية للتسمية وغسل الكفين فانه في هذه الصورة قدم النية الى عقب الاستنجاء

(قوله فينتقض وضوؤه) أي أو يحتاج إلى كلفة في إف خرقة على يده قال الشارح في الإيعاب واستشكل قوله يحتاج للفس بانه يمكنه الغسل بدونه ويرد بانه قد يحتاج اليه لعارض فلا اشكال قال الاسنوي وقول البيان ينوي ثم يغسل كفيه ثم ماعلى فرجيه ويصب الماء بيمينه على شماله فيغسل ما به من اذى ثم يقضم مض فيه اشعار بان مس الفرج لا يبطل به غسل الكفين وفيه نظر انتهى والنظر واضح كما علم من قوله في مبحث المستعمل فان أحدث بعد غمس رجله مثلاً مع قوله الاتي قري بالواحد في أثناء الغسل الخ والحاصل انه حيث نوى قبل غسل الكفين أو معهما ثم مس صار عليهم ما حدث أصغر فلا يجزئ غسلهما الا بعد الوجه بنية الوضوء أو نحوه ومن هذا ينبغي التفطن لدقيقة يغفل عنها وهي ان من نوى غسل محل النجس بيده ترتفع الجنابة عن يده ويصير عليها حدث أصغر فقط فلا يدخل غسلها الا بعد غسل الوجه ولا يكفي غسلها حينئذ من غير نية الوضوء أو نحوه ٤٣٨ لان النية السابقة لم تشملها فادخلها بعد غسله من غير نية لا يصير الماء القليل مستعملاً وان لم ينو اغترافاً بخلاف يده التي لم يستنج بها فانه متى أدخلها قبل غسل الوجه أو بعده من غير نية اغتراف صار القليل مستعملاً لان جنابها باقية لم يحتج غسلها لنية وفيما ذكر عن البيان نظر أيضاً من حيث انه

لانه قد يغفل عنه أو يحتاج الى المس فينتقض وضوؤه (و) منها (رفع الاذى) الطاهر كمنى ومخاط والنجس الحكيمى وان كنى لهما غسلة

التي ظهرت النجاسة كفت للخبث والحدث (قوله لانه) أي المغتسل وهذا تعليل للاستدراك المذكور (قوله قد يغفل عنه) أي عن محل الاستنجاء فلا يصح غسله وبعبارة التحفة قال المصنف وينبغي ان يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي انه اذا طهر محل النجس بالماء غسله نواير رفع الجنابة لانه ان غفل عنه بعد بطل غسله والا فله يحتاج للفس فينتقض وضوءه أو الى كلفة في إف خرقة على يده انتهى وهنا دقيقة أخرى وهي انه اذا نوى كما ذكر ومس بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الاصغر لتعذر الاندراج حينئذ انتهى فتدبر هذه المسئلة فانها تسمى بالدقيقة ودقيقة الدقيقة فالاولى النية عند غسل محل الاستنجاء والثانية بقاء الحدث الاصغر على كفه قال بعض المحققين والمخلص من ذلك ان يقيد النية بالقبل والدر كان يقول نويت رفع الحدث عن هذين المحلين فيبقى حدث يده حينئذ ويرتفع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه انتهى والحاصل ان محل ذلك كما قاله الشيخ العسماوى اذا نوى رفع الحدث الاكبر عن المحل والبدن معاً أو أطلق فان نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج الى نية رفع حدث أصغر عنها لان الجنابة لم ترتفع عنها فهذا المختص له من غسل يده ثانياً (قوله أو يحتاج الى المس) عطى على يغفل أي انه اذا لم يغفل عنه يحتاج للفس (قوله فينتقض وضوؤه) أي ان لم يلف على يده نحو خرقة أو الافلاك في كلفه ور بمالم يجد لها هذا قال في الإيعاب واستشكل قوله يحتاج للفس بانه يمكنه الغسل بدونه ويرد بانه قد يحتاج اليه لعارض فلا اشكال قال الاسنوي وقول البيان ينوي ثم يغسل كفيه ثم ماعلى فرجيه ويصب الماء بيمينه على شماله فيغسل ما به من اذى ثم يقضم مض فيه اشعار بان مس الفرج لا يبطل به غسل الكفين وفيه نظر انتهى والنظر واضح كما علم من كلا قوله في مبحث الماء المستعمل الى أن قال قال الزركشى ولقد نبه النووى على أمر مهم لكن يلزمه فوات سنة البداءة باعلى البدن لكنه يغتفر بالنسبة لهذا الامر المهم انتهى (قوله ومنها) أي من سنن الغسل (قوله رفع الاذى) أي القذر (قوله كنى ومخاط) أي وبصاق (قوله والنجس الحكيمى) أطلق في التحفة فلم يقيد به وهو الاوجه وان قيد به النووى في موضع فقد قال جمع منهم الشهاب الرملى والعبارة له قيدها في المجموع في باب نية الوضوء بالنجاسة الحكمية وأطلق في مواضع أخر وهو أوجه فتكفى الغسلة لهما اذا زال النجس بهما وان كان عينا (قوله وان كنى لهما) أي للحدث والاذى (قوله غسلة) هذا هو الراجح في المذهب الذى رجحه الامام النووى خلافاً للرافعى وان تبعه جمع كصاحب الحاوى ونظام الزبد حيث قال فيه والشرط رفع نجس قد علمنا * وكل شرط في الوضوء قدما

مخالف لما مر عن المجموع الا ان يحمل على مرید الفهمس قال الزركشى ولقد نبه النووى على أمر مهم لكن يلزمه فوات سنة البداءة باعلى البدن لكنه يغتفر بالنسبة لهذا الامر المهم انتهى كلام الإيعاب (قوله وان كنى لهما غسلة) أي

ووجهه

للادى المذكور والحدث هو الراجح خلافاً للرافعى وغيره وتبعه كثير

من المتأخرين ووافق النووى في شرح مسلم وعلى الاول الراجح بشرط في الطاهر ان لا يغير الماء تغيراً يمنع اطلاق اسم الماء وان لا يمنع وصول الماء الى البشرة وفي النجاسة العينية أن تزول بجريته وان يكون الماء القليل وارداً على المحل وان لا تتغير الغسالة ولا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يشربه المغسول ويعطيه من الوسخ فان اتقى شرط من ذلك فالحدث باق كالنجس فعلم ان المغلظة لا تطهر محلها عن الحدث الا بعد تسببها مع الترتيب كما في التحفة وغيرها قال في الإيعاب فلوانغمس بدون ترتيب في نهر ألف مرة مثلاً لم يرتفع حدثه وبه يلغز فيقال جنب انغمس في ماء طهور ألف مرة بنية رفع الجنابة وليس بيده مانع حسي ولم يطهر انتهى قال العلامة ابن قاسم وقع السؤال هل تصح النية قبل السابعة فاجاب مر بعدم صحتها قبلها اذا الحدث انما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندي أنها تصح قبلها حتى مع الاول لان كل غسلة لهما دخل في رفع الحدث الخ

(ثم بعد ازالته) (الوضوء)
الكامل للاتباع فتأخيره
أو بعضه عن الغسل
خلاف الأفضل وينوي
به سنة الغسل ان تجردت
جنبته عن الحدث
الصغير والانوى به

(قوله الكامل) قيد
الوضوء به اشارة الى قول
للسايعي قائل بتأخير غسل
قدميه للاتباع أيضا ولذلك
قال القاضي حسين بتخير
بين تقديمهما صحة
الروايتين لكن الراجح
الاول (قوله للاتباع)
رواه الشيخان ورواية
تأخير القدمين رواها
البخاري قال النووي
في المجموع تقلاعن
الاصحاب وسواء قدم
الوضوء كله أم بعضه أم
آخره أم فغسله في أثناء
الغسل فهو محصل السنة
لكن الأفضل تقديمه قال
في التحفة ويسن له
استصحابه الى الفراغ
حتى لو أحدث سن له
اعادته وزعم المحاملي
ومن تبعه اختصاصه
بالغسل الواجب ضعيف
كما علم مما قدمته انتهى
وقال ابن قاسم في حواشي
التحفة أفق شيخنا
الشهاب الرملي بعدم سن
اعادته من حيث سنة
الغسل لخصوها بالمرّة
الاولى بخلاف غسل
الكفين قبل الوضوء اذا
أحدث بعده سن اعادته
لبطلانه بالحدث انتهى

ووجهه ان الماء مستعمل في النجس فلا يستعمل في الحدث ورد بان مقتضى الطهرين واحد كما في الحيض
والجنابة والماء مادام مترددا في العضو لا يحكم باستعماله قاله الكردى وعلى الوجه الراجح يشترط في
الطاهر ان لا يغير الماء تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء وان لا يمنع وصول الماء الى البشرة وفي النجاسة العينية أن
تزل بجزئية وان يكون الماء القليل واردا على المحل وان لا تتغير الغسالة ولا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يشتر به
المغسول ويعطيه من الوسخ فان انتفى شرط من ذلك فالحدث باق كالنجس فعلم ان المغالطة لا يطهر محلها
عن الحدث الا بعد تسببها مع الترتيب كما في التحفة وغيرها قال في الايعاب فلوانغمس بدون ترتيب في نهر
الف مرة مثلا لم يرتفع حدثه وبه يلغز فيقال جنب انغمس في ماء طهور ألف مرة بنية رفع الجنابة وليس يبدنه
مانع حسي ولم يظهر انتهى قال ابن قاسم وقع السؤال هل تصح النية قبل السابعة فاجاب الرملي بعدم
صحتم قبلها اذ الحدث انما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى أنها تصح قبلها حتى مع الاولى
لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث الخ (قوله ثم بعد ازالته) أى الاذى الطاهر أو النجس (قوله
الوضوء) ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو أحدث سن له اعادته وزعم المحاملي ومن تبعه اختصاصه
بالغسل الواجب ضعيف كما علم مما قدمته قاله في التحفة (قوله الكامل) قيد به اشارة الى قول السايعي رضى
الله عنه انه يؤخر غسل قدميه واختاره الغزالي مع لاله بان غسلهما ثم وضعهما على الارض كان اضافة
للماء وسيأتى دليله من السنة (قوله للاتباع) دليل لسنة الوضوء وكونه كاملا أيضا وهو ما رواه الشيخان
عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ يغسل يديه ثم يتوضأ كما
يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يفيض الماء على جلده كله (قوله فتأخيره)
أى الوضوء كله عن الغسل (قوله أو بعضه) بالجر عطف على الضمير المجرور رأى وتأخير بعضه كان
يؤخر رجله وهو الذى ورد في حديث ميمونة رضى الله عنها قالت ادنيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثا ثم أدخل يديه في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب
بشماله الارض فذلك كعادته كما شديدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملا كفيه
ثم غسل سائر جسده ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتيت بالمنديل فردده واما السنة (قوله عن
الغسل) متعلق بالتأخير (قوله خلاف الأفضل) أى على القول الراجح بخلافه الغزالي قال في التحفة
والخلاف في الأفضل ورجح الاول لان في لفظ رواية كان المشعرة بال تكرار بل قيل الثانى انما يدل
على الجواز انتهى قلت بل قال القاضي عياض في شرح مسلم ليس فيه تصريح بل هو محتمل لان قولها
أى ميمونة توضأ وضوءه للصلاة الاظهر فيه اكمال وضوئه وقولها آخر اثم تنحى فغسل رجله يحتمل أن يكون
لما نالها من تلك البقعة انتهى (قوله وينوى) أى المغتسل (قوله به) أى بوضوئه (قوله سنة الغسل)
أى كأن يقول نويت الوضوء لسنة الغسل (قوله ان تجردت جنبته عن الحدث الصغير) أى كان احتمل
وهو جالس متمكن وكان نظرا أو تفكرا فامنى (قوله والا) أى وان لم تجرد جنبته عن الحدث الصغير كما
هو الغالب (قوله نوى به) أى نوى المغتسل بوضوئه وظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل
على الوضوء أو يؤخره عنه قاله في النهاية وقال سم الوجه أنه اذا أخره ينوى سنة الغسل اذ لا حدث بل ان
نوى ذلك عمد فهو متلاعب لا يقال ينبغى ان ينوى به رفع الحدث للخروج من الخلاف لانا نقول اذا أخره
لم يبق حدث فاذا المراد رفع الحدث فليقلد القائل ببقائه ان جاز تقليده بخلاف ما اذا لم يؤخره فان الحدث
باق فيمكن قصده لرفع الحدث من خلاف من لا يرى اندراج هكذا نحر رمى الى أن يقال لا مانع على
الصحيح من استحباب نية رفع الحدث خروجا من الخلاف وان لم يبق حدث على الصحيح الآن يقال
لا حاجة لذلك لان نية نحو الوضوء ترفع الحدث فلا وجه لجواز نية رفع الحدث مع عدم وجوده بلا تقليد فليحرر

(قوله رفع الحدث الاصغر) أى نية مجزئة مما مر في الوضوء كما عبر به في التحفة قال في النهاية وظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين أن يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخره عنه انتهى لكن في شرح الارشاد للشارح أن ينوى به عند تأخير سنة الوضوء كما لو لم يكن عليه حدث أصغر ويدل لما في النهاية تعليل التحفة بالخروج من خلاف موجب القائل بعدم الاندراج بل في حاشية ابن قاسم على التحفة أن كلا منها كالصريح في ذلك لكن في حاشية شرح المنهج ٤٤٠ ما يخالفه وهو قوله **رفع** لو أخر الوضوء إلى ما بعد الغسل فالوجه أنه

ينوى به سنة الغسل لا رفع الحدث إذا حدث بل أن نوى ذلك عمد فهو متلاعب لا يقال ينبغي أن ينوى به رفع الحدث خروجا من خلاف القائل بأن رفع

رفع الحدث الاصغر (ثم) بعد الوضوء (تعهد مواضع الانعطاف) كالاذن وطبقات البطن والموق والاحاط وتحت المقبل من الانف والاذن (وتحليل أصول الشعر) ثلاثا بيده المبلولة بان يدخل أصابعه العشرة في الماء ثم في الشعر ليشرب بها أصوله لأن هذا وما قبله أقرب إلى الثقة بوصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه (ثم الأفاضة على رأسه)

الحدث لا يندرج في رفع الجنابة لا نقول إذا أخره لم يبق حدث فإن أراد رفع الحدث فليقلد القائل ببقائه أن جاز تقليده بخلاف ما إذا لم يؤخره فإن

(قوله رفع الحدث الاصغر) أى نية مجزئة وان قلنا يندرج في الغسل وهو الأصح خروجا من خلاف من أوجب به هذا ما اختاره النووي تبعه ابن الصلاح وقال الرافعي لا حاجة لي إفراده بنية لأنه إن لم يكن عليه حدث أصغر أو كان وقلنا باندراجهم لم يكن عبادة مستقلة بل من كمال الغسل وقضيته أنه تكفي فيه نية الغسل كما يكفي في المضضة والاستنشاق نية الوضوء وبه صرح أبو خلف الطبري وابن الرفعة ولا ينافي ارتفاع الجنابة عن أعضاء الوضوء فيما إذا قدمه على الغسل حصول صورة الوضوء قال الشافعي ولعل مراد الرافعي بما قاله الإشارة إلى ما صححه في باب الوضوء من عدم وجوب نيته مع نية الغسل لأنني الاستحباب فيرجع إلى ما اختاره النووي ويكون كل منهما قائلا باستحباب النية لا بوجوبها وهو الموافق لحكم كل ما هو داخل تحت عبادة كالطواف للحج والسواك للوضوء فلم يزد النووي على الرافعي إلا التفصيل في كيفية النية قاله في الأسنى (قوله ثم بعد الوضوء) أى الكامل (قوله تعهد مواضع الانعطاف) أى والالتواء قال في الهجة ولمكان الالتواء كالاذن * تعهد وكفوضون البطن

وذلك بأن يوصل الماء إليها حتى يتيقن أنه أصاب جميعها وانما لم يجب ذلك حيث ظن وصوله إليها لأن التعميم الواجب يكفي فيه بغلبة الظن (قوله كالاذن) تمثيل لمواضع الانعطاف ويتأكد ذلك فيه قال في التحفة فيأخذ كفاف من ماء ثم يميل أذنه ويضعها عليه ليأمن وصوله لباطنه ويبحث تعين ذلك على الأصائم للامن به من الفطر (قوله وطبقات البطن) بكسر الطاء وسكونها وهو بالكسر عظم البطن فالمعنى عليه طبقات شخص بطن (قوله والموق والاحاط) أى أن لم يكن عليه ما رمص والأوجب كما تقدم في الوضوء (قوله وتحت المقبل من الانف والاذن) أى والابط والسرة (قوله وتحليل أصول الشعر) أى من الرأس واللحية وغيرهما في التحفة ويسن تحليل سائر شعره قال والمحرم كغيره لكن يتحرى الفرق خشية الانتفاف (قوله ثلاثا) لعل وجه التقييد به إشارة إلى شدة الاعتناء هنا والافتثال لمطلوب في الكل (قوله بيده المبلولة) متعلق بتحليل (قوله بان يدخل) أى المغتسل (قوله أصابعه العشرة في الماء) الأولى حذف التاء كما عبر في التحفة (قوله ثم في الشعر) أى من شعر البدن أن لا يتقيد الاستحباب بالرأس واللحية كما تقرر (قوله ليشرب) بضم الياء المثناة التحتية وفتح الشين المعجمة وكسر الراء المشددة قاله البرماوى (قوله بها) أى الأصابع (قوله أصوله) أى الشعر (قوله لأن هذا) أى ما ذكر من تحليل أصول الشعر أولا بكيفية المذكورة (قوله وما قبله) أى تعهد مواضع الانعطاف (قوله أقرب إلى الثقة بوصول الماء) أى إلى مواضع الانعطاف وأصول الشعر (قوله وأبعد عن الاسراف) أى مجاوزة الحد (قوله فيه) أى في الماء (قوله ثم الأفاضة على رأسه) أى ثم بعد الفراغ مما ذكر من التعهد وتحليل أصول الشعر أفاضة الماء على رأسه قال في التحفة وقع في الروضة وغيرهما ما يصرح بأنه يقدم غسل أعضاء وضوئه على الأفاضة على رأسه لشرها ونازع فيه الزركشى ثم أوله بما ينبو عنه عنها وقد بوجه على بعدها بان شرف أعضاء الوضوء اقتضى تكرير طهارتها

بالوضوء

الحدث باق فيمكن قصد رفعه ليخرج من

خلاف من لا يرى اندراجه هكذا نخرج مع مر الان يقال لا مانع على الصحيح من استحباب نية رفع الحدث خروجا من الخلاف وإن لم يبق حدث على الصحيح إلا ان يقال لا حاجة لذلك لأن نحونية الوضوء ترفع الحدث فلا وجه لجواز نية رفع الحدث مع عدم وجوده بلا تقليد فليحذر انتهى كلام ابن قاسم (قوله مواضع الانعطاف) أى والالتواء قال في التحفة بان يوصل الماء إليها حتى يتيقن أنه أصاب جميعها وانما لم يجب ذلك حيث ظن وصوله إليها لأن التعميم الواجب يكفي فيه بغلبة الظن ويتأكد ذلك في الاذن بان يأخذ كفاف من ماء ثم يميل أذنه ويضعها عليه ليأمن وصوله لباطنه ويبحث تعين ذلك على الأصائم للامن به من الفطر انتهى وفي النهاية كالامداد قول التعيين محمول على ذلك أى التأكّد أخذ مما مر في المبالغة انتهى (قوله ثم في الشعر) قال في التحفة وليس بتحليل سائر شعره وعبارة النهاية ولا يتقيد الاستحباب بالرأس فسائر شعره وبذلك انتهى وفي التحفة المحرم كغيره لكن يتحرى الفرق خشية الانتفاف انتهى

(قوله للاتباع) رواه البخاري بلفظ كان اذا اغتسل من الجنابة أفرغ على رأسه ثلاثا الحديث وفي رواية لمسلم كان اذا اغتسل صب على رأسه ثلاث حفنات من ماء (قوله ويظهر ان محله الخ) كذلك الفتح والامداد والنهاية وأما تحليل شعر الرأس فيسن التيامن فيه للاتباع (قوله المقدم منه ثم المؤخر) كذلك عبر في الامداد وفتح الجواد وشيخ الاسلام في شرح الروض والخطيب الشريفي في شرح التنبيه وغيرهم وعبر في التحفة بقوله مقدمه ومؤخره بالواو وعلى ما في التحفة يمكن على ما اذا كفت العرفة للمقدم والمؤخر والاتعين تقديم المقدم نظير الذي قبله وبه يجمع بين الكلامين لكن ظاهر اطلاقهم الاول قال القليوبي في حواشي المحلى يقدم مقدمه على مؤخره وكذا الايسر انتهى وفارق الميت حيث لا ينتقل للمؤخر الا بعد الفراغ من المقدم لسهولة ذلك على الحي بخلافه ثمة لما يلزم عليه من تكرير تقليب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر فقول الاسنوي باستوائهم مردود وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثمة كان آتيا بأصل السنة فيما يظهر لكن بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره عن مقدم الايسر وهو مكرره انتهى ٤٤١ من نهاية الجمال الرملي وسبقه اليه

الشارح في الامداد وزاد فيه قوله وقياسا على ما مر في الوضوء انتهى (قوله) والتكرار بجميع ذلك (الخ) قال في التحفة فيثالث بالشروط السابقة في

بالوضوء أو لا ثم يغسلها بعد ثم يغسلها في ضمن الافاضة على الرأس على البدن انتهى (قوله للاتباع) أي رواه البخاري بلفظ كان اذا اغتسل من الجنابة أفرغ على رأسه ثلاثا الحديث وفي رواية لمسلم كان اذا اغتسل صب على رأسه ثلاث حفنات من ماء (قوله ولا يسن فيها) أي في الافاضة على الرأس (قوله البدأة بالايمن) أي على الايسر بل يفيض الماء على وسط الرأس ليعم الايمن والايسر والامام والخلف (قوله ويظهر ان محله) أي عدم سن البدأة فيها بالايمن (قوله ان كفي ما يفيضه) أي من الماء كان كانت العرفة كبيرة (قوله على كل رأسه) أي من جميع جهاته (قوله والا) أي وان لم يكف ما يفيضه على كل رأسه (قوله فالبدأة بالايمن أولى) أي من البدأة بالاييسر (قوله كالاقطع الذي لا يتأتى منه افاضة) أي فانه يسن البدأة بالايمن على الايسر وعبارة النهاية وظاهر كلامه أي المنهاج انه لا يسن في الرأس البدء بالايمن وبه صرح ابن عبد السلام واعتمده الزركشي وهو ظاهر ان كان ما يفيضه يكتفي كل رأسه والابد بالايمن كما يبدأ به الاقطع وفاعل التحليل انتهى ومثله في شرحي الارشاد للشارح (قوله ثم على شقه الايمن) أي ثم بعد الفراغ من الرأس تحليلا ثم افاضة الماء على جانبه الايمن (قوله المقدم منه) أي من الشق الايمن (قوله ثم المؤخر) أي منه (قوله ثم الايسر) أي ثم بعد فراغه من الشق الايمن جميعه افاضه على شقه الايسر (قوله كذلك) أي المقدم منه ثم المؤخر وفارق غسل الميت حيث لا ينتقل للمؤخر الا بعد الفراغ من المقدم لسهولة ذلك على الحي هنا بخلافه ثم لما يلزم فيه من تكرير تقليب الميت قبل الشروع في الايسر فقول الاسنوي باستوائهم مردود وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان آتيا بأصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره عن مقدم الايسر وهو مكرره قاله في النهاية (قوله والتكرار) بفتح التاء لا بكسر هاءه لانه لا يحىء تفعالا بالكسر الالتقاء والتبيان على ما شتهر لكن ذكر بعض الصنفين أنه اثنا عشر اسما ومع ذلك فالتكرار ليس منها فتعين الفتح وهو مصدر دال على التكثير قال بعضهم

وقد جاء بفعال لفعول في * تكثير فعل كتنسيار وقد جعل

(قوله لجميع ذلك) أي فيثالث بالشروط السابقة في الوضوء تحليل رأسه ثم غسله للاتباع ثم تحليل شعور رأسه ثم غسله ثم تحليل بقية شعور البدن ثم غسله قياسا عليه وهذا الترتيب ظاهر وان لم أر من صرح به

الوضوء تحليل رأسه ثم غسله للاتباع ثم تحليل شعور وجهه ثم غسله ثم تحليل شعور بقية البدن ثم غسله قياسا عليه وهذا

٥٦ - ترمسى - ل * الترتيب ظاهر وان لم أر من صرح به وتثليث البقية اما بان يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثانية ثم ثالثة أو يوالي ثلاثة الايمن ثم ثلاثة الايسر وكان قياس كيفية التثليث في الوضوء تامين الثانية للسنة واقتضاء كلام الشارح لكن من المعلوم الفرق بين ما هنا وثمة بأن كلاما من المغسول ثمة كاليد من متميز منفصل عن الاخر فتعينت فيه تلك الكيفية لذلك بخلافه هنا فان كون البدن فيه كالمضوء الواحد منع قياسه على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من الكيفيتين فتأمل انتهى والذي يظهر للفقير أولوية الثانية وان اقتصر على الاولى في شرحي الارشاد أما أولاه فهو الاوفق بظاهر حديث كان صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في طهوره اذ ظاهره الاطلاق فلا ينتقل الى الايسر الا بعد فراغ الايمن وأما ثانيا فقد فاسوا الغسل على الوضوء فكذلك هنا وما فرق به الشارح هنا فانه نظر اذ نحو البدن في الوضوء كالمضوء الواحد لا ترتيب واجب بينهما ولذلك اكنفوا في التيمم عن جراحتهما بتيمم واحد وعلا ذلك بأنهما كالمضوء الواحد ولو أخر المصنف قوله والتكرار لثلاثة على الدلك لكان أظهر في تناول التثليث للدلك قال في التحفة ويسن تثليث الدلك والتسمية والذكر وسائر السنن هنا نظير ما مر هناك أي في الوضوء ومن ثمة جرى هنا أكثر سنن الوضوء كنسبته

مقترنة بالنية واستصحابها وترك نفوذ وتنشيف واستعانة وتكميل لغير عذر وكذلك كرهه والاستقبال والمواالة بتفصيلها السابق ثمة
وسيد كرهافي التيمم وغير ذلك ويكنى في راكد وان قل تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينتقل قدميه الى محل آخر على الوجه من اضطراب
فيه بين الاسنوي والمتعيقين لكلامه ٤٤٢ لان كل حركة توجب عماسة ماء لبدنه غير الذي قبلها الى ان قال وقد مر فيمن أدخل

وتثليث البقية اما بان يغسل شقه الايمن ثم الايسر هكذا ثانية وثالثة أو يوالي ثلاثة الايمن ثم ثلاثة الايسر وكان
قياس كيفية التثليث في الوضوء تعين الثانية للسنة واقتضاء كلام الشارح أي المحلى لكن من المعلوم
الفرق بين ما هنا وثم فان كلاما من المغسول ثم كالبدن متميز منفصل عن الآخر فتعينت فيه تلك
الكيفية لذلك بخلاف ما هنا فان كون البدن فيه كالعضو الواحد منع قياسه على الوضوء في خصوص
ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من الكيفيتين فتأمل له انتهى تحفه قال السيد عمر
البصري ظاهره تساوي الكيفيتين ومقتضى ما فرق به مع قولهم في الوضوء لا يعتبر تعدد قبل تمام العضو
تعين الاولى فلا أقل من ترجيحها وصرح به شيخنا في النهاية ويحجب عن مقتضى المذكور بأن جعله كالعضو
الواحد لا يقتضى مساواته من كل وجه ومن ثم سن هنا الترتيب لانهم انتهى وقال الكردي والذي
يظهر للفقير أولوية الثانية وان اقتصر على الاولى في شرح الارشاد أي والخطب وغيرهما أما أولاهو
الأوفق بظاهر حديث كان صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في طهوره اذ ظاهره الاطلاق فلا ينتقل الى الايسر
الابعد فراغ الايمن وأما ثانيا فقد قاسوا الغسل على الوضوء فكذلك هنا وما فرق به الشارح هنا فيه نظر
اذ نحو اليدين في الوضوء كالعضو الواحد اذ لا ترتيب واجب بينهما وكذلك اكنى في التيمم عن جراحتهما
بتيمم واحد وعللوا ذلك بأنه كالعضو الواحد انتهى فليتأمل (قوله ثلاثا) لو أخر المصنف قوله والتكرار
ثلاثا على ذلك لكان أظهر في تناول التثليث له في التحفة وكذا ينسب التثليث لذلك والتسمية والذكر وسائر
السنن هنا نظير ما مر هناك أي في الوضوء (قوله والدلك) بالبدال المهمة وهو امرار اليد على الاعضاء المغسولة
وذلك خروجا من خلاف من أوجبه قال في التحفة دليلنا أن الآية والخبر ليس فيهما تعرض له مع أن اسم
الغسل شرعا ولغة لا يقتضيه وبؤخذ من العلة أن ما لم تصل اليده يتوصل الى ذلك يد غيره مثلا
اذا المخالف يوجب ذلك انتهى (قوله في كل مرة من الثلاث) أي المطلوبة شرعا وان لم يتقدم لها ذكر
(قوله لما اتصل به) كذا في غيره واعترضه بعضهم بأنه ليس بقيد بل يتعين على بقية بدنه بخبره وأخوها
أخذ من التعليل بالخروج من الخلاف أي لان من أوجبه أوجبه في جميع بدنه وإذا كان كذلك فلا يحسن
جعله علة له وأجاب غيره بأن في المسئلة عند المخالف طريقتين احدهما وهي الراجعة أن ما لم تصل اليده
لا يجب فيه ذلك فلا يجب عليه استعانة في غيره ما وصلت اليده بخبره وأخوها قال وهي التي نقلها ابن حبيب
عن سمعون قال الشارح والثانية وهي المرجوحة عندهم انه يجب فيه الاستعانة وعلى هذه الطريقة مشى
العلامة خليل وعلى هذا مبنى الاعتراض المذكور والله أعلم (قوله واستصحاب النية ذكر) بضم الذال
أي بالقلب قال في نظم الزيد

وان تدم حتى بلغت آخره * حزت الثواب كاملا في الآخرة
(قوله كالوضوء في جميع ذلك) أي من السنن وكذا في الشروط والمكروهات ولذا قال في التيسير
والغسل كالوضوء فيما يكره * وكل مشروط ومنسوب له

(قوله وأن لا ينقص) أشار بتقدير ان الى أنه معطوف على قوله سابقا الاستقبال وينقص بفتح أوله متعديا
فضمير الفاعل للتطهر وقاصرا فإياه الفاعل قال بعضهم والاول أولى لان نسبة النقص الى التطهر أولى
انتهى لكن رسم المتن لا يساعد له لانه مرسوم بالواو تحت الهزمة كما رأيت فتعين الثاني فيه فليتأمل (قوله مأوه)
أي الغسل (قوله عن صاع) أي تقريرا كما صرح به في الهجة من زيادته على الحاوي والصاع خمسة أرطال
وثلاث بغدادية (قوله في معتدل) أي شخص معتدل وعبارة التحفة ومحلها فيمن يدينه قريب من اعتدال

يده بلانية اغتراف أن له أن
يجرهما ثلاثا ويحصل له
سنة التثليث انتهى وعبارة
النهاية ولو انغمس في ماء
فان كان جاري يركن في
التثليث أن يمر عليه ثلاث
جريات لكن يفوته
الدلك لعدم تمكنه منه
غالباً تحت الماء وان كان
راكدا انغمس فيه ثلاثا
اما رفع رأسه منه ونقل
قدميه منه أو انتقله فيه
من مقامه الى آخر ثلاثا
ولا يحتاج الى انفصال

(ثلاثا والدلك) في (كل
مرة) من الثلاث لما اتصل به
يده (واستصحاب النية)
ذكر كالوضوء في جميع
ذلك (و) أن (لا ينقص
مأوه عن صاع) في
معتدل

جلته ولا رأسه كما في
التطهير من النجاسة
المغلظة وحركته تحت الماء
كجرى الماء عليه انتهت
وهو كذلك في شرح
الروض لشيخ الاسلام
(قوله لما اتصل به) خروجا
من خلاف من أوجبه
قال في التحفة ويؤخذ
من العلة ان ما لم تصل له
يده يتوصل الى ذلك

بغيره مثلا اذا المخالف يوجب ذلك لكن الذي
أطبق عليه أن متنا قولهم لما اتصل اليده فراجع مذهب مالك في ذلك (قوله ذكر) أي استحضارها بالقلب الخ قال صاحب نظم الزيد
وان تدم حتى بلغت آخره * حزت الثواب كاملا في الآخرة (قوله أن لا ينقص) بفتح أوله متعديا فضمير الفاعل للتطهر أو قاصرا فالهاء

هو الفاعل انتهى تحفة وعلى الأول ماء الوضوء منصوب على أنه مفعول نهاية (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي ويتوضأ بالمدر واه مسلم وروى البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد وكان يتوضأ بالمدر وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قر يمان ذلك قال البيهقي وبلغ عائشة أن عبد الله ابن عمر وبنفي أن المرأة تنقص رأسها عند غسل الجنابة فقالت لقد كلف الناس تعباً ولقد رأيتني أغتسل ورسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا وإذا تروى موضوع مثل الصاع أو دونه فافض على رأسي ثلاث مرات جميعاً ٤٤٣ وروى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم

توضأ بانه فيه قدر ثلثي المدر وجعل بذلك ذراعيه وفي رواية أنه توضأ بنصف مدر لكن سندها ضعيف ورواية ثلثي المدر قال في التحفة سندها حسن (قوله

بدنه صلى الله عليه وسلم ونعومته ولا يزيدون نقص لائق به وقضية عبارتهما من ندب عدم النقص لمن بدنه كذلك أنه لا يسن له ترك زيادة لاسرف فيها والوجه ما أخذ ابن الرفعة من كلامهم والخبر أنه يندب له الاقتصار عليه ما لا حاجة كتقن كمال الاتيان بجميع المطلوبات وزعم غيره أن كلامهم يشعر بندب زيادة لاسرف فيها لأن مندوباتها لا تأتي إلا بها ممنوع (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) دليل لسنية عدم النقصان عن الصاع (قوله كان يغتسل بالصاع) أي ويتوضأ بالمدر واه مسلم (قوله فان نقص) أي عن الصاع (قوله وأسبغ كفي) فقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قر يمان ذلك قال الشافعي رضي الله عنه قد يرفق بالقليل فيمكنني ويحرق بالكثير فلا يكون في المنهاج ولا أحده أي لماء الوضوء والغسل قال في الاسنى في خير أبي داود بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بانه فيه قدر ثلثي مدر (قوله أما غير المعتدل) أي بأن يكون أصغر أو أكبر منه فهو مقابل قوله في معتدل (قوله فينقص) أي إذا كان أصغر من المعتدل (قوله ويزيد) أي إذا كان أكبر منه (قوله ما يليق) تنازعه ينقص ويزيد (قوله بحاله) أي غير المعتدل نقصاً وزياداً قال الشهاب الرملي وذكر في الاقلية نحوه وقال فلو قيل ينظر غير مسرف ولا مقترل كان أضبط (قوله وأن تتبع المرأة) أي يسن ذلك (قوله ولو بكر أو خلية) الغاية للتعميم لانفاقهم على استحباب ذلك للبكر والثيب والمزوجة وغيرها أفاده بعض المحققين (قوله غير معتدلة الوفاة والمحرمات) أي الذي هو حيض أو نفاس (قوله بان تجعله بعد غسلها بنحو قطنة) وتدخلها إلى ما يجب غسله من فرجها الماصح من أمره صلى الله عليه وسلم به (قوله كفي) قال في المنهاج ولا أحد له أي لماء الغسل والوضوء وفي التحفة والنهاية ندب الاقتصار على المدر والصاع زاد في التحفة الحاجة كتقن كمال الاتيان بجميع المطلوبات الخ (قوله ولو بكر أو خلية) قال الاسنوي في شرح المنهاج نقلاً عن شرح المذهب مانصه واتفقوا على استحبابه للبكر والثيب والمزوجة والخلية انتهى فالاتيان بلول دفع توهم عدم سنه لهما أخذاً من علة من علل بطله بانه يبيء المحل للعلوق وفي شرح المنهاج للتقريب السبكي وأبعد من قال أنه لاجل الزوج لانهم اتفقوا على استحبابه للمزوجة وغيرها والبكر والثيب انتهى فيحتمل أنه أشار بلو إلى رد ذلك (قوله أثر الدم) قال الاسنوي في شرح المنهاج الأثر بفتح الهمزة والياء المثناة ويجوز كسر الهمزة واسكان التاء انتهى قال في التحفة أي عقب انقطاع دمه والغسل منه (قوله لما صح من أمره الخ) روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذني فرصة من مسك فتطهرى بها فقالت كيف أتطهر بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبعان الله واستتر بشوبه

لانه صلى الله عليه وسلم كان كان يغتسل بالصاع فان نقص واسبغ كفي أما غير المعتدل فينقص ويزيد ما يليق بحاله (وأن تتبع المرأة) ولو بكر أو خلية (غير معتدلة الوفاة) والمحرمات (أثر الدم) الذي هو حيض أو نفاس (بمسك) بان تجعله بعد غسلها بنحو قطنة وتدخلها إلى ما يجب غسله من فرجها الماصح من أمره صلى الله عليه وسلم به

كفي) قال في المنهاج ولا أحد له أي لماء الغسل والوضوء وفي التحفة والنهاية ندب الاقتصار على المدر والصاع زاد في التحفة الحاجة كتقن كمال الاتيان بجميع المطلوبات الخ (قوله ولو بكر أو خلية)

بكر أو خلية) قال الاسنوي في شرح المنهاج نقلاً عن شرح المذهب مانصه واتفقوا على استحبابه للبكر والثيب والمزوجة والخلية انتهى فالاتيان بلول دفع توهم عدم سنه لهما أخذاً من علة من علل بطله بانه يبيء المحل للعلوق وفي شرح المنهاج للتقريب السبكي وأبعد من قال أنه لاجل الزوج لانهم اتفقوا على استحبابه للمزوجة وغيرها والبكر والثيب انتهى فيحتمل أنه أشار بلو إلى رد ذلك (قوله أثر الدم) قال الاسنوي في شرح المنهاج الأثر بفتح الهمزة والياء المثناة ويجوز كسر الهمزة واسكان التاء انتهى قال في التحفة أي عقب انقطاع دمه والغسل منه (قوله لما صح من أمره الخ) روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذني فرصة من مسك فتطهرى بها فقالت كيف أتطهر بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبعان الله واستتر بشوبه

تطهرى بها فاجتذبتها عائشة فعرفها الذى أرادته قالت لها معنى تتبعي بها أثر الدم قال الاسنوى والفرصة في الحديث بكسر الفاء ويقال بالفتح والضم أيضا وبالصاد المهملة هي القطعة من كل شيء يقال فرصت الشيء اذا قطعت (قوله لاسرعة العلوق) كذلك الامداد والنهاية قال في التحفة لانه يطيب المحل ثم يهيه للعلوق حيث كان قابلا له انتهى جع فيها بين التعليلين قال الماوردي اختلافوا في حكمه الامر بالمسك قليل ازالة الرائحة الدم وتطيب المحل وقل سرعة الجمل لما فيه من الحرارة قال النووي في شرح المذهب الصواب الذى قطع به الجمهور ان المقصود به تطيب المحل وانما تستعمله بعد الغسل في صحيح مسلم تصب على رأسها الماء ثم تأخذ فرصة بمسكة فتطهر بها انتهى (قوله قسط) قال الكرمانى في شرح صحيح البخارى مانعه قال الجوهرى القسط بالضم من عقاقير البحر وظفار مثل قطام مدينة بالين وعود ظفارى هو العود الذى يتبخر به وفي بعضها أظفار وسكون الظاء قبل هوشى من الطيب أسود يجعل في الذخنة لا واحد له انتهى وفي شرح صحيح البخارى للقسط لاني نقلت عن غيره الاظفار ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان بوضع في البخور وقال ابن التين صوابه قسط ظفار أى بغيره من نسبة الى ظفار مدينة بساحل البحر يجلب اليها القسط الهندي وحكى في ضبط ظفار عدم الصرف والبناء كقطام وهو العود الذى يتبخر به انتهى قال في التحفة ولا يضر ما فهم من التطيب لانه يسير جدا فسومح لما فيه للحاجة وظاهر قول الشارح يسن للمحدة وسكونه عن المحرمة امتناع القسط ٤٤٤ والاظفار عليها وقد اقتصر شيخ الاسلام في الاسنى على المحدة ولم يتعرض

للمحرمة وكذلك في شرح
البهجة الصغير وذكرها
كذلك في شرح المنهج ثم

مع تفسير عائشة له) أى للامر في الخبر (قوله بذلك) أى بالاتباع المذكور والحديث رواه الشيخان وذلك أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذي فرصة من مسك فتطهرى بها فقالت كيف الطهر بها فقال صلى الله عليه وسلم سبع حان الله واستر بثوبه تطهرى فاجتذبتها عائشة فعرفها الذى أرادته قالت لها معنى تتبعين بها أثر الدم قال الاسنوى والفرصة في الحديث بكسر الفاء ويقال بالفتح والضم أيضا وبالصاد المهملة القطعة من كل شيء (قوله وحكمته) أى التتابع المذكور (قوله تطيب المحل) أى الفرج (قوله لاسرعة العلوق) كذا في الامداد والنهاية وعبارة التحفة لانه يطيب المحل ثم يهيه للعلوق حيث كان قابلا له انتهى فجمع بين العلتين (قوله ويكره تركه) أى التتابع المذكور لا المذكور في الحديث والحكمة المذكورة (قوله أما معتدة الوفاة والمحرمة) مقابل قوله قوله غير معتدة الوفاة والمحرمة وتقدم عن الزركشى استثناء المستحاضة أيضا ولم يرتضه الشارح ولا الرملى (قوله فيمتنع عليها) أى معتدة الوفاة والمحرمة (قوله استعمال الطيب) أى فيمتنع التتابع المذكور (قوله نعم يسن للمحدة) استدراك على قوله فيمتنع عليها الخ وعبارة التحفة أما المحدة فتقتصر على قليل قسط أو أظفار ولا يضر ما فهم من الطيب لانه يسير جدا فسومح لما فيه للحاجة قال الاذرى والمحرمة كالمحدة وأولى بالمنع أى تقصر من الاحرام غالبا ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما وسيأتى في الصائفة أنه يكره لها التطيب ولو انقطع قبل الفجر فنوت وأرادت الغسل بعده لم يسن لها التطيب فيما يظهر (قوله تطيب المحل) أى الفرج (قوله بقليل قسط) هو بضم القاف وسكون السين قال البجيرمى نوع من البخور ويقال كست (قوله أو الاظفار) هوشى من الطيب أسود على شكل أظفار الانسان ولا واحد له من لفظه نقله البجيرمى عن البرماوى وقال

مع تفسير عائشة له بذلك
وحكمته تطيب المحل
لاسرعة العلوق ويكره
تركه أما معتدة الوفاة
والمحرمة فيمتنع عليهما
استعمال الطيب نعم يسن
للمحدة تطيب المحل بقليل
قسط أو أظفار

قال ويحتمل الحاق المحرمة
بها انتهى وقال في شرح
البهجة الكبير يحتمل كما
قال الشارح كغيره الحاق
المحرمة بها الجسواز

استدامتها الطيب بخلاف المحدة ويحتمل منعها من الطيب مطلقا لقصر
زمن الاحرام غالبا وهو الاوجه انتهى فدار كلام شيخ الاسلام على المنع في المحرمة وقال الخطيب الشربيني في شرح التنبيه يحتمل
الحاق المحرمة بالمحدة انتهى وفي التحفة للشارح قال الاذرى والمحرمة كالمحدة وأولى بالمنع لقصر زمن الاحرام غالبا ومن ثم رجح غيره
الفرق بينهما انتهى أى فيمتنع على المحرمة مطلقا وفي شرح الارشاد للشارح وتستثنى المحرمة فيمتنع عليها استعمال الطيب مطلقا
والمحدة لكن يسن لها تطيب المحل بقليل قسط أو أظفار انتهى زاد في الامداد لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أرخص لها في ذلك فهو
رخصة من حيث حرمة الطيب وسنة لما فيه من تطيب المحل انتهى وعبارة نهاية الجلال الرملى نحو عبارة شرحى الارشاد للشارح وعبارته
في شرح البهجة بعد ان ذكر استثناء المحدة وانما تطيب بقليل من قسط أو أظفار مانعه أما المحرمة فالوجه منعها من الطيب مطلقا لقصر زمن
الاحرام غالبا انتهى واستثنى الزركشى المستحاضة أيضا فقال ينبغي لها أن لا تستعمله لانه يتنجس بخروج الدم فيجب غسله فلا يبقى فيه
قائده وأقره الخطيب الشربيني في شرح التنبيه قال شيخ الاسلام في الاسنى وفيه نظر انتهى وقال الشارح في الامداد ولا تستثنى المستحاضة
خلاف الزركشى لان وجوب غسله عند تنجسه بخروج الدم لا يمنع تطيب المحل انتهى وفي النهاية وشمل تعبيره بأثر الدم المستحاضة اذا
شفيت وهو مانعه الاذرى وغيره والاوجه أن المتحيرة عند غسلها كذلك لاحتمال

الانقطاع وجرى في التحفة على ذلك في المتحيرة أيضا وفي التحفة أيضا سياتي في الصائفة أنه يكره لها التطيب بان انقطع قبيل الفجر فثبوت وارادت الغسل بعده لم يسن لها التطيب فيما يظهر انتهى وعبرة النهاية أما الصائفة فلا تستعمل شيئا من ذلك انتهت قال الاسنوي ورأيت في المقنع للحاملي أنه يستحب استعمال المسك في كل موضع أصابه دم حيض انتهى وخالفه في التحفة والنهاية لكنهما الحقا الثقة التي ينقض خارجها بالفرج قال في الامداد والنهاية كذلك الختني المحكوم بأثوثة قال التقي السبكي في شرح المنهاج هو غريب قال النوي لا عرفه لغيره بعد البحث عنه انتهى (قوله ان لم يجد مسكا) قال في التحفة والا تردده وان وجدته بسهولة انتهى وعبر في الاسنوي بقوله أي وان لم تجده لكنه قال بعد ذلك عبارة الرافعي تبعا للامام وغيره فان لم تجده فالماء كاف وعبر في الروضة تبعا للشافعي وجماعته بقوله فان لم تفعل فالماء كاف وكلاهما صحيح لكن الثاني أحسن ذكره في شرح البهجة وعبر في النهاية بقوله وان لم يتيسر لكنه قال بعد ذلك والوجه أن الترتيب المذكور شرط الكمال السنة انتهى (قوله بطيب غيره) ٤٤٥ قال في التحفة وأولاه أكثره

حرارة كقسط وأظفار ومن ثم جاء عن عائشة رضي الله عنها استعمال الاسنوي فالنوي فالمالح

(ثم) ان لم يجد مسكا بسن (بطيب) غيره (ثم) ان لم يجد طيبا سن (بطين) فان لم يجد ذلك فالماء كاف في دفع الكراهة (و) لمن خرج منه منى الغسل قبل البول لكن السنة (أن) لا يغتسل من خروج المنى قبل البول (لئلا يخرج بعده شيء)

انتهى (أقوله) فالماء كاف) عبارة التحفة بل لو جعلت ماء غير ماء الدفع بدل ذلك كفي في دفع كراهة

في الجواهر القسط بالضم من عقاير البحر وظفار مثل قطام مدينة باليمن وعود ظفاري هو العود الذي يتبخر به وفي بعضها أظفار قال ابن التين صوابه قسط ظفار أي بغير همز وحكى في ضبط ظفار عدم الصرف والبناء كقطام (قوله ثم ان لم يجد مسكا) أي أولم تردده وان وجدته بسهولة كما في التحفة (قوله بطيب غيره) وأولاه أكثره حرارة كقسط وأظفار ومن ثم جاء عن عائشة رضي الله عنها استعمال الاسنوي فالنوي فالمالح قاله في التحفة (قوله ثم ان لم يجد طيبا) أي غير المسك أولم تردده وان وجدته بسهولة (قوله سن بطين) بالنون لحصول أصل الطيب بذلك (قوله فان لم يجد ذلك) أي الطين (قوله فالماء كاف في دفع الكراهة) أي في دفع العتب المتوجه بسبب الإخلال بالنسبة لمكان العذر بعدم الوجدان وعبارة التحفة بل لو جعلت ماء غير ماء الدفع بدل ذلك كفي في دفع كراهة تركه بل وفي حصول أصل السنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم بما تقررو به يندفع ما قبل اجزاء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالإبطال ووجه اندفاعه أنه يكفي في حكمة النص عليه كونه أفضل من غيره انتهى قال في الاسنوي وعبارة الرافعي تبعا للامام وغيره فان لم يجد فالماء كاف وعبر في الروضة تبعا للشافعي وجماعته بقوله فان لم تفعل فالماء وكلاهما صحيح لكن الثاني أحسن ذكره في المجموع قال ومراد المعبرين بالأول أن هذه سنة مؤكدة يكره تركها بالأعذر وهذا بطل ما اعترض به الاسنوي من أن عبارة الروضة ليست صحيحة ومعناها فان لم تفعل فالماء كاف عن الحدث مع الخلو عن سنة الاتباع ولا يتوهم أنه كاف عن السنة انتهى (قوله ولم يخرج منه منى) أي يجوز له (قوله الغسل بعد البول لكن السنة أن لا يغتسل) أي غسل الجنابة (قوله من خروج المنى) أي سواء كان عن جماع أو احتلام أو غيرهما (قوله قبل البول) أي بل يبول أولا ثم يغتسل (قوله لئلا يخرج) تعليل للسنة المذكورة (قوله بعده) أي الغسل (قوله شيء) أي من المنى فيجب عليه إعادة الغسل وعبارة التحفة وان يؤخر من أجنب بخروج المنى غسله عن بوله لئلا يخرج معه فضلة منه

ترك الاتباع بل وفي حصول أصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم مما تقررو به يندفع ما قبل اجزاء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالإبطال ووجه اندفاعه أنه يكفي في حكمة النص عليه كونه أفضل من غيره انتهى وجرى الشارح في شرح الارشاد والجمال الرمي في النهاية على أن الماء كاف لدفع الكراهة قال في المجموع لا عن السنة خلافا للاسنوي زاد في الامداد وغيره وقول النهاية كالامداد خلافا للاسنوي يفيد أن الاسنوي قائل بحصول السنة بالماء وهو خلاف ما نقله شيخ الاسلام عن الاسنوي في الاسنوي وعبارة الرافعي تبعا للامام وغيره فان لم تجده فالماء كاف وعبر في الروضة تبعا للشافعي وجماعته بقوله فان لم تفعل فالماء كاف وكلاهما صحيح لكن الثاني أحسن ذكره في المجموع قال ومراد المعبرين بالأول أن هذه سنة مؤكدة يكره تركها بالأعذر وهذا بطل ما اعترضه الاسنوي من أن عبارة الروضة ليست صحيحة ومعناها فان لم تفعل فالماء كاف عن الحدث مع الخلو عن سنة الاتباع ولا يتوهم أنه كاف عن السنة انتهت إلا أن يقال قوله ومعناها الخ من كلام شيخ الاسلام لا من ثمة كلام الاسنوي وقد اقتصر في المسائل المعلمات بالاعتراض على المهمات في النقل عن المهمات على قوله وليس بتعبير صحيح انتهى قال واعترض بان هذا التعبير الذي ذكر أنه غير صحيح هو تعبير الشافعي رضي الله عنه في الام والمختصر الخ (قوله لئلا يخرج بعده) أي الغسل شيء أي من المنى فتجب عليه إعادة الغسل وفي التحفة قال بعض الحفاظ وأن يخط من يغتسل في فلا ولم يجد ما يستمر به خطا كالدائرة ثم يسمى الله ويغتسل فيها وان لا يغتسل نصف النهار ولا عند العتمة وان لا يدخل الماء الا بمنزله فان أراد القاءه فعدان يستمر الماء عورته انتهى واعتمد في غير الأخير على ما رآه كافيا في ندب ذلك وان لم يذكره وفيه ما فيه انتهى ومن اغتسل لاحد أغسال واجبة عليه أو لاحد أغسال مسنونة حصلت البقية قال في التحفة وظاهر أن المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كما في التحفة ولا يحصل المسنون مع الواجب كعكسه الا اذا نواه

أي جارية عبارة الخادم ليس في كلامه أي الراعي تصريح بالكرهه وقد نص عليها الشافعي في البوطي فقال اكروه للجنب أن يغتسل في البشر دائمة كانت أو معينة وفي الماء الراكد الذي لا يجري قال الشافعي وسواء كثير الماء وقليله وأكروه الاغتسال فيه قال في شرح المهذب واتفق

(و) يس (الذكر المأثور) وهو ما مر عقب الوضوء (بعد الفراغ) من الغسل (وترك الاستعانة) والتنشيف كالوضوء فصل في مكر وهاته ويكره الاسراف في الصب للغسل نظير ما مر في الوضوء بقيده (و) يكره (الغسل والوضوء في الماء الراكد) ولو كان كثيرا أو بشرا معينة

فيبطل غسله فيحتاج الى غسل آخر قال بعض الحفاظ وأن يخط من يغتسل في فلاة ولم يجد ما يستتر به خطا كالدائرة ثم يسمى الله تعالى ويغتسل فيها وان لا يغتسل نصف النهار ولا عند العتمة وان لا يدخل الماء الا بمزوره فان أراد الغاء فبعد أن يستمر الماء عورته انتهى وكأنه اعتمد غير الاخير على ما رآه كافيا في ندب ذلك وان لم يذكره وفيه ما فيه قال السيد عمر البصري قد يتوقف التنظير فيه حينئذ وكثيرا ما يقع للشارح وغيره انه يذكر خبرا ثم يرتب عليه الندب مع انه ليس مصرح به في كلام الصحاح (قوله ويسن الذكر المأثور) أي ويسن كونه مستقبلا للقبلة رافعا نصره ويديه الى السماء كما سبق (قوله وهو ما مر عقب الوضوء) أي أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (قوله بعد الفراغ من الغسل) تقدم عن التحفة انه يقول ذلك عقب الفراغ من الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيا يظهر نظير سنة الوضوء قال ثم رأيت بعضهم قال ويقول فور قبل أن يتكلم انتهى واعلمه لبيان الاكل انتهى وهنا كذلك (قوله وترك الاستعانة والتنشيف) أي والنفض الالعذر في الكل (قوله كالوضوء) أي بتفصيله السابق قال بعضهم وتقدم في صفة الوضوء سنن كثيرة تدخل هنا ولذا قال في الهبة ويكره النفض وسنن وكره * للغسل كل ماضى من صورته وتقدم تحريره قال الغزالي في الاحياء لا ينبغي أن يحلق أو يقلم أو يستحد أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزأ وهو جنب اذا سائر أجزائه ترد عليه في الآخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شعرة تطالب بجنباتها نقله الرملي وظاهره أن الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنباتها بفصلها ثم كون الاجزاء تعاد اليه في الآخرة مبنى على أن العود ليس خاصا بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف قال السعد المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من أول العمر الى آخره انتهى فيحمل ما في الاحياء على ذلك ثم رأيت بعضهم يقل عن المدانعي ما معناه أن الاجزاء المعادة هي الاصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فانه يعود اليه منفصلا عن بدنه لتبكيته أي توبيخه حيث أمر بأن لا يزيله حالة الجنابة أو نحوها انتهى وينبغي أن محل ذلك حيث قصر كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل والا فلا كان جاء الموت قاله ع ش على النهاية والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في مكر وهاته

أي الغسل وهي كثيرة لما سبق أنقاع الهبة (قوله ويكره الاسراف) أي مجاوزة الحد المشروع فيه (قوله في الصب للغسل) لحديث انه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور (قوله نظير ما مر في الوضوء) أي في فصل مكر وهات الوضوء (قوله بقيده) أي وهو قوله ومجمله في غير الموقوف والا فهو حرام وهذا كتبت عليه هناك مبسوطا فراجع (قوله ويكره الغسل والوضوء في الماء الراكد) واذا اغتسل فيه قال في التحفة يكفي أي في التثليث وان قل بحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدميه الى محل آخر على الاوجه من اضطراب فيه بين الاسنوى والمتعقبن لكلامه لان كل حركة توجب غماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه الغيرة المقتضية للانفصال المقتضى للاستعمال لان المدار في الانفصال المقتضى له على انفصال البدن عنه عرفا وما هنا ليس كذلك وكان الفرق أنه يغتفر في حصول سنة التثليث ما لا يغتفر في حصول الاستعمال لانه افساد للماء فلا يكفي فيه الامور الاعتبارية وقد مر فيمن أدخل يده بلانية اغتراف أن له أن يجرها ثلاثا وتحصل له سنة التثليث (قوله ولو كان) أي الماء الراكد (قوله كثيرا) أي قلتين فاكثرا لم يستبحر كما سيأتي (قوله أو بشرا معينة) أي جارية وانما كره ذلك لاختلاف العلماء

الاصحاب على كراهته كما ذكر وقال في البيان الوضوء منه كالغسل انتهى كلام الخادم للزركشي قال شيخ الاسلام في الاسنى انما كره لاختلاف العلماء في طهورية ذلك الماء أو لشبهه بالماء المضاف وان كانت الاضافة لا تغیره اذا اعضاء في الاغلب

في

لا تخلو عن الاعراق والاسواخ وينبغي أن يكون ذلك في غير المستبحر انتهى قال وهو محمول على وضوء الجنب وتقل ذلك الخطيب في شرح التنبيه وأقره وعبارة التحفة ويسن أن لا يغتسل للجنب أو غيرها وأن لا يتوضأ لحديث أو غيره على الاوجه في راكد لم يستبحر كتابع من عين غير جار لانه قد قدرته انتهت وهذا الاخير لا يخالف ما سبق اذا البشر وان كانت

جارية لها حكم الدائم بخلاف العين فقد سبق عن المجموع الاتفاق على كراهة البثر المعينة بالبشر تركه مطلقا وغيرها يكره ان كان راكدا
(قوله لما صح الخ) أي في حديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو
جنب فقبل كيف يفعل يا أبا هريرة قال يتناوله تناولا قال في المجموع قال في البيان ٤٤٧ والوضوء فيه كالغسل انتهى (قوله

ولا اختلاف في طهوريته)

أي ذلك الماء كما سبق
عن الاسني فان عند الحنفية
في الغسل في البثر ثلاثة
أقوال أحدها تنجس
المغتسل والماء ثانيا
طهارتهما ثالثا بقاء كل
منهما على حاله الماء على

لما صح من نهي صلى الله
عليه وسلم عن الغسل فيه
وقيس به الوضوء بجماع
خشية الاستقذار
والاختلاف في طهوريته
وبه يعلم أن الكلام في غير
المستبحر الذي يتقذر
بذلك بوجه ولا خلاف
في طهوريته وان فعل
فيه ذلك وأنه لافرق بين
الوضوء عن حدث أصغر
أو أكبر (و) يكره (الزيادة
على الثلاث) كالوضوء
بقية السابق فيه (وترك
المضمضة والاستنشاق)
للخلاف في وجوبهما فيه

طهوريته والجنب على
جنبته وهذا هو الراجح
عندهم وظاهر كلام التحفة
أن ذلك خلاف الأولى
لكن الكراهة هي
الظاهرة للخروج من
خلاف من منع وللنص
عليها والنهي عن ذلك

في طهوريته ذلك الماء أو لشبهه بالماء المضاف وان كانت الاضافة لا تفسره اذا لاغلب لا تخلو
عن الاعراق والامساخ قاله في الاسني وعبارة الخادم ليس في كلامه أي الراعي تصرح بالكراهة وقد
نص عليها الشافعي في البويطي فقال أكره للجنب أن يغتسل في البثر داعية كانت أو معينة وفي الماء
الراكد الذي لا يجري قال الشافعي وسواء كثير الماء وقليله وأكره الاغتسال فيه قال في شرح المذهب
واتفق الاصحاب على كراهته كما ذكر وقال في البيان الوضوء منه كالغسل انتهى (قوله لما صح من نهي
صلى الله عليه وسلم عن الغسل فيه) أي في الماء الراكد والحديث رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقبل كيف يفعل يا أبا هريرة
قال يتناوله تناولا (قوله وقيس به) أي على الغسل (قوله الوضوء) أي فيكره في ذلك قال بعضهم وهو
محمول على وضوء الجنب انتهى وفيه نظر (قوله بجماع خشية الاستقذار) أي لما تقرر أن الاعضاء في
الاجنب لا تخلو عن الاعراق والامساخ وأن بالجماع لان القياس لا بدله من جامع بين المقيس والمقيس
عليه وهو المعنى المشترك بينهما وذلك لان أركان القياس مقيس ومقيس عليه ومعنى مشترك بينهما وهي
العلة الجامعة وحكم للمقيس عليه يتعدى بواسطة المشترك الى المقيس ولكل منها شروط مفصلة في الاصول
ومن شروط العلة اشتغالها على حكمة تبعث على الامتثال وتصاح شاهد الاناطة للحكم (قوله وللاختلاف
في طهوريته) أي ذلك الماء كما سبق عن الاسني قال الكردي فان عند الحنفية في الغسل في البثر ثلاثة أقوال
أحدها تنجس المغتسل والماء ثانيا طهارتهما ثالثا بقاء كل منهما على حاله الماء على طهوريته والجنب
على جنبته وهذا هو الراجح عندهم (قوله وبه) أي بالتعليل بخشية الاستقذار والاختلاف في طهوريته
(قوله يعلم أن الكلام) أي الذي هو كراهة الغسل والوضوء في الماء الراكد (قوله في غير المستبحر) أي
في غير الراكد الذي يستبحر وهو الذي له موج (قوله الذي لا يتقذر بذلك) أي بالغسل والوضوء
(قوله بوجه) أي اما المستبحر فلا يكره فيه ذلك لانه اذا انتفت العلة من الاستقذار والاختلاف في طهوريته
انتهى المعلول الذي هو الكراهة أفاده الكردي (قوله ولا خلاف في طهوريته) أي الذي لا خلاف فيها
فهو عطف على لا يتقذر (قوله وان فعل فيه) لعل الواو حالية وان وصلية وضميريه للراكد المستبحر
(قوله ذلك) أي الغسل والوضوء (قوله وأنه) عطف على أن الكلام والضمير للرجال والشان (قوله
لا فرق بين الوضوء عن حدث أصغر) أي خلافا لما قبل من تخصيص الكراهة بوضوء الجنب (قوله
أو أكبر) أي عن حدث أكبر يعني وضوء الجنب المندوب اذا لا وضوء واجب على الجنب على المذهب
لاندرج الاصغر في الاكبر فني المنهاج قلت ولو أحدث ثم أجنب أو عدا له كفي الغسل على المذهب والله
أعلم انتهى لانه صلى الله عليه وسلم قال اما أنا فاحني على رأسي ثلاث حشيات فاذا أنا قد طهرت رواه ابن
ماجه وغيره عن جابر بن مطعم ولم يفصل صلى الله عليه وسلم مع أن الغالب أن الجنب لا تتجزد عن الحدث
فتدخلنا كالجنباء والحيض (قوله ويكره الزيادة على الثلاث) لا يتكرر هذا مع قوله سابقا ويكره الاسراف
لان الاسراف معناه مجاوزة الحد المشروع بأن يأخذ الماء زيادة عما يكفي العضو وان لم يزد على الثلاث
كما سبق في الوضوء (قوله كالوضوء بقية) أي الكراهة (قوله فيه) أي في الوضوء وهو متحقق الزيادة
على الثلاث بنية وتقدم هناك كراهة النقض عنها أي مع قيده أيضا (قوله وترك المضمضة والاستنشاق)
أي المسنونين في الغسل وفي الوضوء (قوله للخلاف في وجوبهما فيه) أي في الغسل في التحفة ما يفيد أن

وقد صرح بها كما سبق شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما (قوله في غير المستبحر) قيده بذلك في التحفة أيضا وكذلك شيخ الاسلام والخطيب
الشريني (قوله بقية السابق) أي في الوضوء وهو متحقق الزيادة على الثلاث بنية الوضوء ويكره النقض عنها أيضا كما سبق في الوضوء (قوله
للخلاف في وجوبهما) علل الشارح في شرح العباب لذلك بقوله لثلاثة سنة مؤكدة ثم قال وفي كون هذا دليل الكراهة نظر الا أن استقراء
كلامهم قاض بأن تأكيد الطلب وقوة الخلاف في الوجوب ينزلان منزلة النهي المقضي بالكراهة وعلى هذا يحمل قوله في نكت التنبيه ترك

السنن مكرهه وقوله في المجموع بكرة ترك سنة من سنن الصلاة وفي العباب كراهة ترك الوضوء أيضا (قوله قيل غسل الفرج والوضوء)
عبارة التحفة وأن يغسل كحائض أو نفساء انقطع دمها فرجه ويتوضأان وجد الماء والاية يجمع ويحصل أصل السنة بغسل الفرج ان أراد
نحو جماع أو نوم أو أكل أو شرب والا كره وينبغي أن يلحق بهذه الاربعة الذكر أخذ من تيممه صلى الله عليه وسلم لرسله من سلم عليه
جنباً والقصد به في غير الاول تخفيف الحدث فينتقض به وفيه زيادة النشاط للعود فلا ينتقض به وهو كوضوء التجديد والوضوء لنحو القراءة
فلا بد فيه من نية معتبرة انتهت وفي الاعياب كيفية نية الجنب وغيره للوضوء مما رويت سنة وضوء الاكل أو النوم مثلاً أخذ مما يأتي في
الاعمال المسنونة ويظهر انها تندرج ٤٤٨ في الوضوء الواجب بالمعنى الآتي في اندراج تحية المسجد في غيرها

الخلاف هنا أقوى منه في الوضوء حيث قال على قول المنهاج ولا يجب مضمضة ولا استنشاق ما نصه وكان
وجه نفيه هذا نادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنهما لاننا قولاً بوجوب كليهما جميعاً
كالوضوء ومن ثم سن رعائته بالانين هما مستقلين وفي الوضوء وكراهة ترك واحد من الثلاثة ويسن إعادة
ما تركه منها وتأكد إعادة الاولين انتهى (قوله كالوضوء) أي كالتحالف في وجوب الوضوء للغسل
ويحتمل معناه كالتحالف في وجوبهما في الوضوء يؤيد الاول ما سبق قرياً عن التحفة وعلل في الاعياب
لذلك بقوله لترك سنة مؤكدة ثم قال وفي كون هذا دليلاً لكراهة نظر الا ان استقرار كلامهم قاض بان
تأكد الطلب وقوة الخلاف في الوجوب ينزلان منزلة النهي المقتضى لكراهة وعلى هذا يحمل قوله في
نكت التنبية ترك السنن مكرهه وقوله في المجموع بكرة ترك سنة من سنن الصلاة (قوله ويكره للجنب)
أي سواء كانت الجنابة عن جماع أو انزال (قوله الاكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج) أفني
بعضهم بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله أي ان وجد الماء وينبغي تخصيصه بغير السلس
لتصريحهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها وغيره من يعلم من عادته أن الماء يفره عن جماع يحتاج
اليه قاله في التحفة والمراد تنجس بغير المذي كما في ع ش قال أمابه فلا يحرم بل يعفى عن ذلك في حقه
بالنسبة للجماع خاصة لان غسله يفره وقد يتكر ذلك منه فيشق عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يعفى عنه
فلو أصاب ثوبه من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذي لافرق فيه بين من ابتلى به أو غيره فكل
من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكر وان ندرج وجهه وقضية قول ابن حجر وغيره من يعلم الخ أن من
اعتاد عدم فتور الذكر بغسله وان تكرر لا يعفى عن المذي في حقه (قوله والوضوء) أي الشرعي الذي هو
غسل الاعضاء الاربعة مع النية والترتيب كما تقدم تحريره قال في الهجة
ويندب الوضوء للطعام * والشرب والجماع والمنام

قال في التحفة وينبغي ان يلحق بهذه الاربعة الذكر أخذ من تيممه صلى الله عليه وسلم لرسله من سلم عليه
سلم عليه جنباً والقصد به في غير الجماع تخفيف الحدث فينتقض به وفيه زيادة النشاط للعود فلا ينتقض به وهو
كوضوء التجديد والوضوء لنحو القراءة فلا بد فيه من نية معتبرة انتهى (قوله لما صح من الامر به) أي
بالوضوء (قوله في الجماع) روى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم أهله
من الليل ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً زاد البيهقي وغيره أنه أنشط للعود وفي رواية له ولغيره
فليتوضأ وضوءاً للصلاة (قوله وللاتباع في البقية) روى الشيخان كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا أراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءاً للصلاة (قوله الا الشرب)

انتهى (قوله لما صح من الامر به) أي الوضوء في الجماع روى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم أهله من الليل ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً زاد في رواية البيهقي

الوضوء (و) بكرة (للجنب الاكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء) لما صح من الامر به في الجماع وللاتباع في البقية الا الشرب

وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم فانه أنشط للعبود وفي رواية ابن خزيمة والبيهقي فليتوضأ وضوء الصلاة (قوله وللاتباع في البقية) في صحيح مسلم كان صلى الله عليه وسلم اذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وفي البخاري ومسلم كان اذا

استثناء

أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءاً للصلاة قبل أن ينام وأما ما رواه أصحاب السنن من حديث الاسود عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يس ماء فهو ما وهم أو مؤول أو كان يفعل ذلك أحياناً لبيان الجواز وقد جاء وضوء الجنب للاكل والنوم ليس فيه غسل الرجلين فقد روى مالك في الموطأ عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يغسل رجله اذا توضأ وهو جنب لالاكل أو النوم يؤيده حديث علي في سنن أبي داود حيث قال هذا وضوء من لم يحدث ولا بن حبان من حديث ابن عباس بت عند ميمونة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قام فبال ثم غسل وجهه وكفه ثم نام وللنسائي من طريق أبي سلمة عن عائشة كان اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءاً للصلاة واذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب قال الشافعي وفي مختصر سنن البيهقي الكبرى وفي رواية لمسلم كان عبد الله بن عمر اذا أراد أن ينام وهو جنب صب على يديه ثم غسل فرجه بيده الشمال ثم غسل يده التي غسل بها فرجه ثم تغمض واستنشق ونضح في عينيه وغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم نام واذا أراد أن يطعم شيئاً وهو جنب فعل ذلك قال البيهقي وما فعله ابن عمر وضوءاً الا أنه ناقص غسل الرجلين (قوله الا الشرب)

فقيس على الاكل) تبع في هذا شيخ الاسلام لكن رأيت في مختصر سنن البيهقي الكبرى للشعراوي ما نصه في رواية لابي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للجنب اذا أكل أو نام أو شرب أن يتوضأ ورواية ابن عمر السابقة أنه اذا أراد أن يطعم شيئاً وهو جنب فعل ذلك فشمّل الشرب فقد جاء الشرب في المرفوع والموقوف فهو منصوص عليه (قوله كالجنب) ٤٤٩ أشار به الى قياسهما عليه لعدم ورود النص فيهما

قال شيخ الاسلام في الاسنى وقيس بالجنب الحائض والنفساء اذا انقطع دمهما انتهى ونحوه في الامداد وقوله بل أولى أى لان حدثهما أغلظ من حدث الجنب قالوا في التحفة والتهاية والافتاح وغيرها والعبارة للتهاية قال في الاحياء لا ينبغي أن يخلق أو يقلم أو يستحد أو يخرج دماً أو يبين من نفسه جزءاً وهو

استثناء من البقية (قوله فقيس على الاكل) تبع فيه شيخ الاسلام لكن في النسائي عن عائشة رضي الله عنها كان اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة واذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب وفي رواية لابي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للجنب اذا أكل أو نام أو شرب أن يتوضأ قال الكردى فقد جاء الشرب في المرفوع فليس ثبوت الحكم فيه بالقياس فقط (قوله وكذا) أشار به الى أن ما بعده مقيس على الجنب (قوله متقطعة الحيض والنفساء فيكره لها ذلك) أى الاكل وما ذكر بعده قبل غسل الفرج والوضوء (قوله كالجنب) أى قياساً عليه لعدم ورود النص فيهما (قوله بل أولى) أى من الجنب لان حدثهما أغلظ من حدثه وكيفية نية الجنب وغديره للوضوء كما في الايماب تويت سنة وضوء الاكل أو النوم مثلاً اخذاً بما يأتي في الاغسال المستنونة ويظهر أنها تدرج في الوضوء الواجب بالمعنى باندراج تحية المسجد في غيرها * تمت * من اغتسل لجنباً ونحوها كحيض ونحو جعة كعبد بأن نواهما حصل أى غسلهما كما لو نوى الفرض وتحية المسجد وقبل لا يحصل واحد منهما لان كلاهما مقصود بخلاف التحية لحصولها ضمناً في الاولى الاكل أن يغتسل للجنباً ثم للجمعة كما نقله في البحر عن الاصحاب فان قيل مرحوا بأنه لو اجتمع جعة وكسوف وقدم الكسوف ثم خطب ونوى بخطبة خطبة الجمعة والكسوف لم يصح للتشريك بين فرض ونقل أجيب بأن خطبة الجمعة في معنى الصلاة ولهذا اشترط فيها ما يشترط في الصلاة والتشريك بينها وبين الكسوف كما تشريك بين الظهر وسنته بخلاف ما هنا فان مبنى الطهارة على التداخل أولاً وحدهما حصل غسله فقط اعتباراً بما نواه وان لم يندرج النقل في الفرض لانه مقصود فأشبهه سنة الظهر مع فرضه فان قيل لو نوى بصلاته الفرض دون التحية حصلت التحية وان لم ينوها أو نوى رفع الجنباً حصل الوضوء وان لم ينوها أجيب بأن القصد ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة فقط بدليل أنه يتيم عند عجزه عن الماء ثم هذا الذي تقرر وهو ما جزم به الرافي في المحرر والنووى في المنهاج وصححه في غيره ونقله عن الاكثرين وصححه الرافي في الشرح ونقل في الصغير الترخيص عن الغزالي وجماعة أنهم ما يحصلان وان نوى أحدهما فقط وعليه جرى صاحب البهجة حيث قال

وان نوى الاجتناب أو العياد * أو جعة أو ذين أو فريداً من ذين يحصل الخ ومن وجب عليه فريضان كفلى جنباً وحيض كفاه الغسل لأحدهما وكذا الوسن في حقه سنتان كفلى عياد وجعة ولا يضرب التشريك بخلاف نحو الظهر مع سنته لان مبنى الطهارات على التداخل كما مر بخلاف الصلاة كما مر انتهى معنى بزيادة والله سبحانه وتعالى أعلم

باب النجاسة *

أى في بيان أفرادها (قوله وازالتها) فيه استخدام مشهور قيل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم لانه بدل عما قبلها لا عنها أو تقديمها عقب المياه وقد يجاب بأن لهذا الصنيع وجهاً أيضاً وهو أن ازالتهما كانت شرطاً للوضوء والغسل على رأى وكان لابد في بعضهما من تراب التيمم كانت آخذة طرفاً مما قبلها ومما بعدها فوسطت بينهما إشارة لذلك وأيضاً لما أخرت عن الوضوء والغسل إشارة الى أنه لا يشترط في صحته تقديم ازالتهما وأنه يكتفى بمقارنة ازالتهما للماء وقدمت على التيمم إشارة الى أنه يشترط في صحته تقديم ازالتهما تدبر (قوله وهى) أى

نحو عضو فراجع انتهى وفي التحفة أفتى بعضهم بحرمه جماع من تنجس ذكره قبل غسله أى ان وجد الماء وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصریحهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها وغيره من يعلم من عادته أن الماء يفره عن جماع يحتاج اليه انتهى ومراده ببعضهم الشهاب الرملى كما نقله عنه ولده في نهايته ثم قال وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصریحهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها انتهى والله أعلم

باب النجاسة وازالتها وزج المصنف ازالتهما بفصل كما ستعلمه *

النجاسة (قوله لغة كل مستقذر) أي ولو طاهرا كالبصاق والمخاط والمني ويقال لغة للشيء البعيد (قوله
 وشرعا) عطف على لغة (قوله بالحد) هو تعريف الشيء بجنسه وفصله والمراد هنا الحد اللفظي وهو تعريف
 الشيء بما هو أو بوضوح منه نحو الطلاء الخريف يكون المراد بالحد في كلامه الحد الشامل للرسم الذي هو تعريف
 الشيء بخاصته نحو الإنسان حيوان ضاحك أو كاتب لأن الذي ذكره تعريف بالخاصة (قوله مستقذر) أي
 كل شيء مستقذر واعتراض اعتبار الاستقذار في هذه الحد بأنه ينافي التعريف الآخر كإسباني من اعتبار
 عدمه ونفيه في قولهم عند الاستدلال على نجاسة الميتة حيث قالوا ونحو يحرم ما ليس بمحترم ولا مستقذر ولا
 ضرر فيه يدل على نجاسته وأوجب بما حاصله أن الشيء قد تكون حرمة لاستقذاره وقد تكون لغزوه وان
 اشتمل على الاستقذار فثبت الميتة فيها جهتان الاستقذار ونهى الشارع عن تناولها فهي قد حرمت للضرر
 الناظر إليه الشارع وان اشتملت على الاستقذار إلا أنه غير منظور إليه في التحريم تدبر بقى أن قضية هذا
 التعريف أن النجاسة كلها مستقذرة ولكل منه في الكلب الحى ولهذا بألفه من لا يمتد نجاسته فلا فرق
 بينه وبين الذئب مثلا ولا يقال المراد الاستقذار شرعا إذ يلزم عليه الدور حرر (قوله يمنع صحة الصلاة)
 اعترض بأن هذا حكم وهو لا يجوز دخوله في الحد قال الاخضرى

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

وذلك لأنه بوجوب الدور لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فيكون موقفا عليها وهي موقوفة عليه
 لكونه جزءا من تعريفها وأوجب بما تقر من أنه رسم وهو لا يضر فيه ذلك فتعبيده بالحد على اصطلاح
 الأصوليين لا المناطقة أو يقال أراد به ما قبل الحد (قوله حيث لا مرخص) أي موجود وهو هذا القيد للدخول
 فيدخل المستنجي بالمجر فانه يعنى عن أثر الاستنجاء وتصح امامته ومع ذلك يحكم على هذا الإثر بالنجس
 لأنه عني عنه ويدخل أيضا فاذا الطهورين إذا كان عليه نجاسة فانه يصلى لحرمة الوقت ولكن عليه
 الاعادة انتهى شيخنا هذا وعرفها بعضهم بأنها صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة به أو فيه أو عليه
 وبعضهم بأنها كل عين حرم تناولها على الإطلاق في حالة الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها ولا
 لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل وفي هذا التعريف كلام طويل في النهاية والإيعاب وغيرهما
 فن ذلك قولها بعد بيان المحترزات ولا يرتد عليه لحم الحربي فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه أي وعدم
 نجاسته إذا حرمة تنشأ من ملاحظ الأوصاف الذاتية والعرضية ومعلوم أن الأولى لازمة للجنس من حيث هو
 لأن الأوصاف الذاتية لا تختلف والثانية تختلف باختلاف تلك الأوصاف المختلفة باختلاف أفراد الجنس
 وحينئذ فالأدعى نثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه أخرى فالحرمة الثابتة له من حيث
 ذاته تقتضى الطهارة لأنها أوصاف ذاتي أيضا فلا يختلف باختلاف الأفراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضى
 احترامه وتوقيره بحسب ما يليق بحاله ولا شك أن الحرى نثبت له الحرمة الأولى فكان طاهرا حيا وميتا حتى
 بمنع استعمال جزء منه في الاستنجاء خلافا لبعض المتأخرين ولم تثبت له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم
 فلهذا جاز اغراء الكلاب على جثته وحينئذ فلا إشكال في كلامهم وأن ذلك على الحد لأن الطهارة
 لحرمة الذاتية كغيره وان كان غير محترم باعتبار وصفه فتأمل (قوله وبالحد) عطف على
 الحد وسلكه المصنف لسهولة معرفتها بخلاف معرفتها بالحد فاعسرة بالنسبة للنتهى فضلا عن غيره
 وإشارة إلى أن الأصل في الأعيان الطهارة لأنها خلقت لمنافع العباد وانما يحصل أوتكامل بالطهارة وإلى
 أن ما عدا ما ذكره ونحوه طاهر (قوله كل مسكر) أي صالح للاسكار فدخلت القطرة من المسكر
 وأريد به هنا مطلق المغطى للعقل لاذوال الشدة المطربة والالم يحتج لقوله مائع (قوله مائع)
 سيأتي محترزه ثم هذا الذي ذكره هي عبارة المنهاج وغيره وفيه كما قال ابن النقيب
 نحو زلان النجاسة حكم شرعى فكيف تفسر بالأعيان بل ما ذكره حد للجنس لا للنجاسة انتهى ورده في
 النهاية بأن النجاسة تطلق على كل من الأعيان وعلى الحكم الشرعى فحدها بالأعيان صريح في أن النووي لم

لغة كل مستقذر وشرعا
 بالحد مستقذر يمنع صحة
 الصلاة حيث لا مرخص
 وبالعقل مسكر مائع

(قوله ولو محترمة) زاد في العباب ومثله أي بأن غلبت حتى صارت على الثلث قال الشارح في شرحه وأشار في هذين بلوإلى وجه شاذ ليس بشيء لبعض أصحابنا الخ (قوله للاجماع في الخمر) قال في الإيعاب وإن حكى فيه خلاف شاذ لبعض السلف وحكى عن المزني وزاد في الإمداد لكن المراد به إجماع الصحابة لما في المجموع وغيره عن جميع أنها طاهرة الخ والخلاف في الإجماع المذكور حكاه كثير من أئمتنا (قوله وللأحاديث الصحيحة الصريحة في غيرها) أي غير الخمر وهو النبيذ ولم أفق على حديث صحيح ٤٥١ صريح في نجاسة النبيذ وكان الشارح أخذ

ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريحة في تحريمه كحديث الصحبة كل شراب أسكر فهو حرام قال ابن الرقعة في المطلب نقلا عن البيهقي والنبيذ كثيره يسكر فكان حراما وما كان حراما التحق بالخمر انتهى

أصله ومنه (الخمر) وهي المتخذة من عصير العنب (ولو محترمة) وهي ما عصر بقصد الخلية أو لا بقصد ومن ثم لم يجب إزالتها بخلاف ما لو عصر بقصد الخمر به تجب إزالتها فوراً وباعتبار تغير القصد قبل الخمر (والنبيذ) وهو المتخذ من عصير يحوّل الزبيب للأجاء في الخمر وللأحاديث الصحيحة الصريحة في غيرها

فرد الشارح أن الأحاديث الصحيحة صرحت بمنع تناولها كما صرحنا الآية بمنع تناول الخمر فقيس عليه وفي شرح العباب للشارح ما ملغضه أما الخمر فتغليظاً وزجراً عنها كالكلب ولأنها رجس بالنص وهو

يرد بها معناها الثاني بل الأول وهي حقيقة فيه أو مجاز مشهور على أن أهمل اللغة قالوا إن النجاسة والنجس واحد (قوله أصالة) أي فلا ترد الخمر المعقودة ولا الحشيش المذاب نظر الأصلهما كما كان ما تمعنا حال أسكاره كان نجسا وإن جدد ما كان جامدا حال الأسكار يكون طاهرا وإن اجماع (قوله ومنه) أي من المسكر المانع (قوله الخمر) بفتح الخاء المعجمة وسكون الميم سميت بذلك لأنم الخمر العقل أي تحاطه أو لأنم تخمره وتستره أو لأنها تركت حتى ادركت واختمرت (قوله وهي) أي الخمر أي حقيقة (قوله المتخذة من عصير العنب) أي وإن كانت يباطن حببات العنقود كان تخمرت فيه (قوله ولو محترمة) أي أو مثله وهي المغلى من ماء العنب حتى صارت على الثلث (قوله وهي) أي الخمر المحترمة (قوله ما عصر بقصد الخلية) أي بقصد أن يجعل خلاصته خمر (قوله أو لا بقصد) أي لا الخمر ولا الخليل وصارت خمر أو عبارة المغنى والخمر المحترمة قال في الغصب هي ما عصرت لا بقصد الخمر به وفي الرهن ما عصرت بقصد الخلية والاول أوجه وأعم انتهى لشموله ما لم يقصد شيء قال الشهاب الرملى لأن العنب كان محترما قبل العصر ولم يوجد من ماله كقصد فاسد بخبره عن الاحتزام ولهذا كانت الخمر التي في باطن العنقود محترمة (قوله ومن ثم) أي من أجل الاحتزام (قوله لم يجب إزالتها) أي الخمر المحترمة وأما شرها فهي كغيرها (قوله بخلاف ما لو عصر) أي العنب (قوله بقصد الخمر به) أي فأنما غير محترمة (قوله لم يجب إزالتها) أي ما عصر بقصد الخمر به (قوله فورا) أي قبل التخلل وأما لو تخلل فلا يجب ذلك لأنها طاهرة كما سيأتي ثم هذا التفصيل في التي عصرها المسلم وأما التي عصرها الكافر فهي محترمة مطلقا (قوله وباعتبار تغير القصد قبل الخمر) يعني لو عصرها بقصد الخمر به ثم غير قصده إلى الخلية فهي محترمة لا يجب إزالتها ولو عصرها بقصد الخلية أو لا بقصد ثم قصده الخمر به فهي غير محترمة يجب إزالتها فوراً (قوله والنبيذ) من النبيذ وهو الطرح والالقاء سمي به لأنه ينبذ أي يترك حتى يشتد (قوله وهو المتخذ من عصير نحو الزبيب) أي كالرطب والقصب وما تقرر من أن الخمر مختصة بما اتخذ من عصير العنب إنما هو باعتبار حقيقة اللغو به قال شيخنا وأما باعتبار حقيقة الشرعية فهي كل مسكر ولو النبيذ لخبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام اهـ (قوله للاجماع في الخمر) أي في نجاستها فهو دليل للثبوت قال في الإيعاب وإن حكى فيه خلاف شاذ لبعض السلف وحكى عن المزني ودأود وفي الإمداد لكن المراد به إجماع الصحابة لما في المجموع وغيره عن جميع أنها طاهرة الخ والخلاف في الإجماع المذكور حكاه كثير من أئمتنا قاله الكردي وعبارة التحفة لانه تعالى سماها أي الخمر رجسا أي حيث قال نعم الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس وهو شرعا النجس ولا يلزم منه نجاسة ما بهد في الآية لأن الرجس إما مجاز فيه والجمع بين الحقيقة والمجاز جائز وعلى امتناعه وهو ما عليه الأكثر وهو من عموم المجاز أو حقيقة لانه يطلق أيضا على مطلق المستقدر واستعمال المشترك في معانيه جائز استغناء بالقرينة كما في الآية فأن دفع ما لابن عبد السلام هنا وفي الحديث كل مسكر خمر انتهى (قوله وللأحاديث الصحيحة الصريحة في غيرها) أي في غير الخمر وهو النبيذ ولم أفق على حديث صحيح صريح في نجاسة النبيذ وكان الشارح رحمه الله أخذ ذلك من الأحاديث الصريحة في تحريمه كحديث الصحبة كل شراب أسكر فهو حرام قال في

شرعا النجس والحق بها في ذلك غير ما من سائر المسكرات قياسا عليها لوجود الامسكار المسبب عنه وذلك في كل منها وليس المراد بما تقرر من أن الرجس شرعا النجس حصر الرجس في النجس بل صحة إرادته منه وهو في الآية كذلك ولا يمنع من حمله عليه فيها عدم صحة حمله عليه فيما به من الانصاب والازلام لأن المراد به فيها مطلق الاستقذار لا خصوص النجاسة الشرعية لأنهم طاهروا إجماعا وحاصله إلى آخر ما طال به في الإيعاب وإلى قوله المسبب عنه ذلك في كل منهما مذكور في نهاية الجلال الرملى وقد صرح كما ترى بالقياس على الخمر وهو ظاهر

وفي التحفة مانصه في الحديث كل مسكر خمر انتهى والحاصل ان نجاسة ذلك بالقياس على الخمر والافلو صرح الاحاديث الصحيحة بنجاسة غير الخمر من المسكرات لقسنا الخمر عليها ولمنعكس فتنه لذلك فان الذي أطلق عليه أئمتنا قياس النبيذ على الخمر فقد صرح بالقياس الشيخان وتبعهما من بعدهما وهذه العبارة التي عبر بها الشارح في هذا الكتاب لم أرها في غيره من كتب الشراح وغيرها فتنه له (قوله أما الجامد الخ) أي في حال اسكاره وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم سئل شيخنا الرمي عن الكسل اذا صار مسكرا ثم قطع وجفف هل يكون نجسا فأجاب انه طاهر لانه جامد والمسكر لا يكون نجسا الا ان يكون مائعا فأخذ بعض الناس من ذلك في شرحه على المنهاج ان ما يسمى بالنوطة طاهر لانه جامد في الاصل لانه يؤخذ من ٤٥٢ جامد وهو الخبز ونحوه ومقاله هذا البعض وأخذه من ذلك كلاهما باطلان

لا شبهة في بطلانها عند أدنى الطلبة إلى أن قال فالعبرة بكون الشيء جامدا أو مائعا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وان كان في أصله جامدا ولو صح ما توهمه لزم طهارة النبيذ لان أصله جامد وهو الزبيب ولا يقول

أما الجامد فطاهر ومنه الحشيشة والافيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به (والكلب)

عاقل انتهى (قوله القدر المسكر من كل ما ذكر) أما القدر الذي لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر بالبدن ولا بالعقل ولا مستقدر وعبارة التحفة في الاطعمة عطفها على ما يحرم ومسكر ككثير أفيون وحشيش وجوزة

المطلب عن البيهقي والنبيذ كثير يسكر فكان حراما وما كان حراما التحق بالخمر فراهها حرمت بمنع تناوله كما يمنع تناول الخمر فقيس عليه والحاصل ان الذي أطبقوا عليه حتى الشارح في الايعاب ان نجاسة ذلك بالقياس على الخمر والافلو صرح الاحاديث بنجاسة غير الخمر من المسكرات لقسنا الخمر عليها ولمنعكس فتنه لذلك وقد صرح الشيخان وتبعهما جمع متأخرون بذلك القياس وهذه العبارة التي عبر بها الشارح في هذا الكتاب قال الكردي في الكبرى لم أرها في غيره من كتب الشراح وغيرها فتنه له والله أعلم (قوله أما الجامد) أي المسكر الجامد فهو مقابل قوله سابقا مائع والمراد الجامد حال اسكاره والمائع حال اسكاره نجس (قوله فالعبرة بكون الشيء جامدا أو مائعا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس) (قوله ومنه) أي من الجامد المسكر (قوله الحشيشة والافيون) لو صار في الحشيش المذاب أي ونحوه شدة مطربة اتجه النجاسة كالمسكر المائع المتخذ من خبز ونحوه وفاقا لشيخنا الطيلاوي وخالفهم رجم جزم بالواقعة وفي الايعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجودها ووجدت في الحشيشة لذو بها الذي يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تطهر الا بالتخليل ولم يوجد ونجاسة نحو الحشيشة اذا غابتها انها صارت كما خبز ووجدت فيه الشدة المطربة عيش على النهاية (قوله وجوزة الطيب) هذا الذي ذكره من انها مسكرة بالمعنى الاتي قريبا وفي انها حرام قال في التحفة صرح به أئمة المذهب الثلاثة واقتضاه كلام الحنفية (قوله والعنبر والزعفران) فهذان كالتين قبلهما كلهما مسكرة لكنها جامدة فكانت طاهرة قال الشهاب الرمي ومن صرح بأن الحشيشة مسكرة الشيخ أبو اسحاق الشيرازي قال الزركشي ولا يعرف فيه خلاف عندنا فالصواب انها مسكرة كما أجمع عليه العارفون بالنبات وبجرب الرجوع اليهم فيها كما رجع اليهم في غيرها انتهى قال في التحفة والمراد بالاسكار هنا الذي وقع في عبارة المصنف وغيره في نحو الحشيش مجرد تغيب العقل فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بانها مخدرة خلافا لمن وهم فيه انتهى تدبر (قوله فيحرم تناول القدر المسكر) أما تناول القدر الذي لا يسكر فلا يحرم قال الكردي لانه طاهر غير مضر بالبدن ولا بالعقل ولا مستقدر (قوله من كل ما ذكر) أي من الحشيش وما بعده قال البرماوي ونحو ذلك من كل ما فيه تكدير وتغطية للعقل وان حرم تناوله لذلك قال شيخنا اللقاني ومنه شرب الدخان المعروف الآن قال شيخنا وهو كذلك ولي به أسوة فقد قيل انه يفتح مجارى البدن ويهيئها لقبول المواد المضرة وينشأ عنه الترهل والتفليس ونحو ذلك وربما أدى الى العمى كما هو مشاهد وقد أخبرني من أثق به أنه يحصل منه دو ران الرأس وضرره أكثر من ضرر المكحول الذي حرم الزركشي أكله وقال شيخنا البالي شر به حلال وحرمة لانه بل لا مرطاري وقال شيخنا سري ليس بحرام ولا مكروه وأقره شيخنا الشبرايمسلى نقله الجبل (قوله كما صرحوا به) تقدم قريبا عن التحفة النقل عن تصريح المذاهب الثلاثة واقتضاه كلام الحنفية في الجوزة (قوله والكلب) قال بعضهم الاكلب أصحاب

الكهف

طيب وعنبر وزعفران الخ وفي شرح العباب للشارح نقلا عن المجموع عن المتولي يصح تناول يسير الحشيش أي وهو ما لا يؤثر في العقل ولا في الحواس وحزم به القرافي من المالكية وهذا صريح في انها حارمت للتخدير لا للاسكار والاحرمت المحبة منها نقل القرافي عن بعضهم انها لا تخدر الا ان حسمت ردها بن العباد فقال الصواب انه لا فرق لانه في ذلك ملحقة بجوزة الطيب والزعفران والعنبر والافيون انتهى وفي التحفة المراد بالاسكار هنا أي في هذه المذكورات تغيب العقل فلا منافاة بينه وبين التعبير بانها مخدرة وما ذكرته في الجوزة من انها مسكرة بالمعنى المذكور وانها حرام صرح به أئمة المذاهب الثلاثة واقتضاه كلام الحنفية انتهى ملخصا ومحل طهارة ما ذكر حيث لم يصرفه شدة مطربة قال العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة أما اذا صار فيه فلا اشكال في نجاسته انتهى

الكهف ثم توقف في معنى طهارته هل أوجده الله تعالى طاهراً أو سلمه أو صافى النجاسة انتهى قال الشارح
الحكمة في تنجيس الكلب التعفير عما يتأده أهل الجاهلية من القبائح كؤاكل الكلاب وزيادة الفها
ومخالطها مع ما فيها من الذنائة والخسة المانعة لذوى المروآت وأرباب العقول من معاشرتة ومخالطة من
خالطها (قوله ولو لمعالم) الغاية هنا للرد على من قال المعلم طاهر قاله المدايني وكأنه أراد معصية فلا يخالف
قول من قال لم يقع في خصوص المعلم خلاف وفي الر وضه معص الكلب من الصيد نجس يجب غسله سبعاً
مع التعفير كغيره فاذا غسل حل أكله هذا هو المذهب وقيل انه طاهر وقيل نجس يعني عنه فيحل أكله وقيل
نجس لا يطهر بالغسل بل يجب تقوى بذلك الموضع وطرحه لانه يشرب لعابه فلا يتخلله الماء (قوله لمصاح)
دليل لنجاسة الكلب (قوله من أمره صلى الله عليه وسلم بالنسب مع من ولوغه) أى الكلب والحديث
رواه مسلم ولفظه طهروا ناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أحدهن بالتراب قال الشيخ
الخطيب وغيره وجه الدلالة أن الطهارة اما الحدث أو نكث أو نكسة ولا حدث على الأناء ولا نكسة فتعني
طهارة الخبث فتعني نجاسة فيه وهو أطيب أجزاءه بل هو أطيب الحيوان نكسة لكثرة ما يلبث فبقية أولى
انتهى وهذه الطريقة في الاستدلال يقال لها طريقة السبر والتقسيم وهي أن يحصر العلل ويبطل ما لا يصلح
للعلمية وتعين ما يصلح وبعبارة جمع الجوامع مع شرح المحقق الرابع من مسالك العلة السبر والتقسيم وهو
حصر الأوصاف الموجودة في الأصل المقيس عليه وإبطال ما لا يصلح منها للعلية فتعين الباقي لها كأن يحصر
أوصاف البر في قياس الذرة مثلاً عليه في الطعم وغيره ويبطل ما عدا الطعم بطريقة فتعين الطعم للعلية والسبر
لغة الاختصار والتسمية بمجموع الاسمين واضحة وقد يقتصر على السبر ويكنى قول المستدل في المناظرة في
حصر الأوصاف التي يذكرها بحث فلم أجدها والأصل عدم ما سواها العدا لانه مع أهلية النظر فيندفع عنه بذلك
منع الحصر والمجتهد أى الناظر لنفسه يرجع في حصر الأوصاف الى ظنه فيأخذ فيه ولا يكابر نفسه (قوله
وباراقة ما ولغ فيه) أى الماء الذى ولغ الكلب فيه ولفظه كما في النهاية اذا ولغ الكلب فى ناء أحدكم فليرقه ثم
ليغسله سبع مرات قال وجه الدلالة أن الماء لو لم يكن نجساً لما أمرنا باراقته لما فيها من أكلاف المال
المنهى عن اضاعته والأصل عدم التعبد بالدليل أى يعينه ولا دليل على ذلك قال وارقة ما ولغ فيه
واجبة ان أريد استعمال الأناء والأفستجة كسائر النجاسات الأخر غير المحترمة فتجب اراقته اقورا
لطلب النفس تناولها واعلم ان ألفاظ الشرع اذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية حملت على
الثانى الا اذا قام دليل وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بان الغسل من ولوغ الكلب لانه رجس ولم
يصح عن أحد من الصحابة خلافه والخبر البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم دعى الى دار فلم يجب
والى أخرى فأجاب فقيس له في ذلك فقال في دار فلان كلب قيل وفي دار فلان هرة فقال انها ليست نجسة
فدل بماؤه للعلية بأن التى هى من صيغ التعليل على ان الكلب نجس ندر (قوله والخنزير) بكسر الخاء المعجمة
(قوله لانه أسوأ حالا من الكلب) أى فنجاسته ثابتة بالقياس الأولى ولم يستدل بقوله تعالى أولحم خنزير
فانه رجس كما استدلل به الماوردى حيث جعل ضمير فانه راجعاً للمضاف اليه وهو الخنزير لانه يحتمل رجوع
الضمير للحم بل هو الظاهر والاكثر لانه المحدث عنه ولان فيه رجوع الضمير للمضاف فيثبت بدل
على نجاسة لحمه بعد موته ولا يدل على نجاسة جلده في حال حياته ومن ثم قال النووي وليس لنا دليل
واضح على نجاسته أى لان دلالة هذه الآية ليست واضحة لان الدليل اذا طرق اليه الاحتمال
سقط به الاستدلال من الجمل (قوله اذا يقتنى بحال) أى لا يجوز اقتناؤه بحال مع تأنى الانتفاع به
فثبت هذا المنع ليس الانجاسته فلا ترد الحشرات لان منع اقتناؤه لعدم نفعها عبارة النهاية ولانه
مندوب الى قتله من غير ضرر فيه ومنصوص على تحريمه ولا ينقض بالحشرات وبحوها اذا تقبل
الانتفاع والاقتناء بخلاف الكلب والخنزير فان كلاهما يقبل أن ينتفع به وجاز ذلك في الكلب
وامتنع في الخنزير لما تقدم الخ قال في العباب أول البيع بل يجب قتله ان كان عقوراً والاجاز قال
الشارح وظاهره ان لا يتأنى فيه الخلاف في الكلب الذى لا نفع فيه ولا ضرر لانه أسوأ حالا منه ومن ثم كان ظاهر

ولو لمعالم المصاح من أمره
صلى الله عليه وسلم بالنسب مع
من ولوغه و باراقة ما ولغ
فيه (والخنزير) لانه أسوأ
حالا من الكلب اذا يقتنى
بحال

(قوله ولو لمعالم) فى الصيد
والذبايح من الر وضه ما
نصه معص الكلب من
الصيد نجس يجب غسله
سبعاً مع التعفير فاذا غسل
حل أكله هذا هو المذهب
وقيل انه طاهر وقيل نجس
يعنى عنه ويحل أكله بلا
غسل وقيل نجس لا يطهر
بالغسل بل يجب تقوى
ذلك الموضع وطرحه لانه
تشرب لعابه فلا يتخلله الماء
الى آخر ما قاله (قوله لما
صح من أمره الخ) رواه
مسلم عن أبى هريرة رضى
الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا
ولغ الكلب فى ناء أحدكم
فليرقه ثم ليغسله سبع
مرات وأصله فى الصحيحين
بلفظ اذا شرب الكلب فى
ناء أحدكم فليغسله سبع
مرات

(قوله ولو آدميا) قال في التحفة بخلاف التكليف لان مناطها العقل ولا ينافيه نجاسة عينه للعفو عنها فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم انتهى ملخصا وأفتى مر بطهارته حيث كان على صورة الأدمى كما ذكره سم في حواشي المنهج فان كان على صورة الكلب قال ابن قاسم ٤٥٤ في حواشي التحفة ينبغي نجاسته وأن لا يكاف وان تكلم وميزو بلغ مدة بلوغ الأدمى

كلامهم وجوب قتله مطلقا وعبارة شيخنا يستحب قتله مطلقا انتهى وهو المعتمد وهو الموافق لاستحباب قتل الكلب العقور وما ادعاه صاحب العباب من أن ظاهر كلامهم وجوب قتله ممنوع بل ظاهر كلامهم بخلافه إلا أن يحمل على ما اذا تعين طريقا للدفع نحو عقور صال (قوله وما تولد من أحدهما) أي الكلب أو الخنزير فأولى ما تولد منهما (قوله مع حيوان طاهر) أي كشاة وغيرها (قوله ولو آدميا) أي سواء كان على صورة الكلب مثلا أو على صورة الأدمى عند الشارح كما سيأتي عن التحفة خلافا للزملي كما نقله عنه سم قال ولو مسخ آدمي كلبا فينبغي طهارته استصحابا لما كان ولو مسخ الكلب آدميا فينبغي استصحاب نجاسته ولم ير في ذلك شيئا ووقع البحث فيه مع الفضلاء فتحرر ذلك بحثا انتهى (قوله تغليبا للنجس) إذا فرغ يتبع أخس أبو يه في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة وأشرفهما في الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية والاب في النسب والام في الحرية والرق وأخفهما في نحو الزكاة والاضحية وقضية ما تقر من الحكم بتبعيته لأخس أبو يه أن الأدمى المتولد من آدمي أو آدمية ومغلظ له حكم المغلظ في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وببحث طهارته نظر الصورة بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف لان مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينه للعفو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو بمغلظ اذا تعذر أنزله فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم لانه لا يلزمها إعادة وميل الاسنوي الى عدم حل مناكحته وحزم به غيره لان في أحد أصليه ما لا يحل رجلا كان أو امرأة ولو لم يكن هو مثله وان استويا في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من أن شرط حل التيسر حل المناكحة أنه لا يحل له وطء أمته بالملك أيضا لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم قيل لا عكسه لنقصه وقياسه فطمه عن مراتب الولايات ونحوها كالقن بل أولى نعم فيه دية أن كان حرا لانها تعتبر بأشرف الابوين كما مر قال بعضهم وبعيد أن يلحق بنسبه بنسب الواطئ حتى يرثه انتهى والوجه عدم الحقوق لان شرطه حل الوطء واقترانه بشبهة الواطئ وهما متفقان هنا نعم يتردد النظر في واطئ مجنون إذا ان يقال المحل الموطوء هنا غير قابل للوطء فتعذر إلحاق بالواطئ هناك مطلقا فلم انه لا قريب له الا من جهة أمه ان كانت آدمية والذي يتجه ان له أن زوج أمته لانه بالملك لا عتيقه لما تقر انه بعيد عن الولايات قال بعضهم ولو وطئ بهيمة فولد لها الأدمى ملك لما لكها انتهى وهو مقيس تحفة (قوله والميتة) أي لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحرم ولا مستقدر ولا ضرر فيه بدل على تحريمه قال في التحفة وزعم اضراره ممنوع انتهى وهو رد لقول ابن الرفعة ان الاستدلال على نجاسة الميتة بالاجماع أحسن لان في كل الميتة ضرر اقاله سم على البهجة (قوله بجميع أجزائها) أي من شعرها وصفوها وبرها ورشها وعظمها ووظفها وظفرها ووجافها لان كلا منها يحل الحياة (قوله وان لم يكن لها) أي الميتة (قوله دم سائل) أي حال قتلها والغاية للرد على القفال القائل بطهارة الميتة التي لم يسئل دمها (قوله وهي) أي الميتة شرعا (قوله ما زالت حياتها) أي الحيوانات

أذهو بصورة الكلب والاصل عدم آدميته وظاهر قول الشارح السابق لان مناطه العقل بخلافه إلا أن يقال انه في التحفة حل ذلك على ما اذا كان المتولد آدميا كما صدر به كلامه وهو ظاهر وفي حواشي المحلى للقلوبي الكلب المتولد من آدميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالسوخ والأدمى بين

(وما تولد من أحدهما) مع حيوان طاهر ولو آدميا تغليبا للنجس (والميتة) بجميع أجزائها وان لم يكن لها دم سائل وهي ما زالت حياتها

كلبين نجس قطعا ويظهر انه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرملي من اعطائه حكم الطاهر في الطاهرات الى آخره ما مر عنه فراجعه وذكر بعضهم ان الأدمى بين الشاتين يصح منه أن يخطب ويؤم بالناس ويجوز ذبحه وأكله انتهى قياسه أن الأدمى من حيوان

البحر كذلك وفي كلام بعضهم ان المتولد من سمل وأدمى له حكم الأدمى انتهى ومقتضاه حرمة التي أكله وهو ظاهر ومقتضاه أنه مكاف فانظره كالذي قبله انتهى كلام القليوبي ومقتضى ما سبق عن التحفة كذلك حيث كان عاقلا وفي التحفة في الأدمى المتولد من آدمي وكناب ما ملخصه لا يحل مناكحته ولا وطء أمته بالملك قال لكن لو قيل باستثناء هذا عند تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم قيل لا عكسه لنقصه وقياسه فطمه عن الولايات ونحوها نعم فيه دية ان كان حرا ولا يلحق بالواطئ فلا قريب له الا من قبل أمه ان كانت آدمية ويزوج أمته لا عتيقه وولد الأدمى من البهيمة لما لكها انتهى ملخصا (قوله تغليبا للنجس) إذا فرغ يتبع أخس أبو يه في ثلاثة أشياء النجس وتحريم الذبيحة والمناكحة وأشرفهما في ثلاثة في الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية وأخفهما في نحو الزكاة والاضحية والاب في النسب والام في الحرية والرق وأخفهما في ذلك من قال وهو الحافظ السيوطي * يتبع الفرع في انتساب أباه * وأمه في الرق والحرية والزكاة الاخف والدين الاعلى * والذي اشتهر في جزاء وديه وأخس الاصليين رجسا وذبحا * ونكاحا ولا لكل الاضحية وللشمس الرملي على هذه الابيات شرح لطيف فيما يتعلق بالفاظها (قوله وان لم يكن لها الخ) أشار بالغاية

الى الرد على القفال ومن تبعه القائلين بطهارتها لعدم الدم المتعفن (قوله لا بد كاة شرعية) شمل مذبوح المحرم من الصيد ومذبح
من لا تحل منا كحته ومذبح غير المأكول وخرج جنين المذكاة والصيد الميت بنحو السهم ومثله نحو البعير النادلان الشارع
جعل ما ذكره كاتها (قوله بالنص والاجماع) دليل نجاسة الميتة قال في ٤٥٥

حكي الخلاف فيه ابن
خزيمة عن المزني انتهى
ولو كانوا أشاروا به

الى أن ظاهر الآية ليس
مراد الانحلاف فيه لما سألني

له أنه لا قائل بالفرق نعم في

الميت خلاف فعند المنجية

نحس قال الشارح في

الاياب نقل عن المنجية

أنهم قائلون بالنجاسة وأن

الغسل يطهره وأثبت

الشيخان قولاً للشافعي

بنجاسة الآدمي وفي

النهاية لامام الحرمين

لأنه كاة شرعية

بالنص والاجماع (الا

الآدمي) ولو كافر

لما صح من قوله

صلى الله عليه وسلم ان

المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا

والتعبير بالمؤمن للغالب

أو للشرف اذ لا قائل

بالفرق

والسبب أن التنجيس

مخرج لكن في المجموع

أنه نصه في البويطي قال

الزركشي والخلاف في غير

ميتة الانبياء وقال ابن العربي

وفي غير الشهيد قال الأذري

ولم أره لغيره (قوله لم يصح

من قوله صلى الله عليه وسلم

التي زالت حياتها (قوله لا بد كاة شرعية) أي كذبيحة المحوسى والمحرم بضم الميم للصيد وما ذبح بالعظم
وغير المأكول اذ ذبح وأما المذكاة شرعا فطاهرة ولو جئنا في بطنها وصيد الم تذرك ذكاته وبعير النادلان
الشارع جعل ذلك ذكاتها قال في الهبة

اذا قدرنا فالذكاة الصالحة * خالص قطع جائز المأكول كحبه

وأمة الكتاب حلقوا ما جرى * كلهم ما وجرح كل ما لم يقدر

كأنه ل تردى وفي حفرة * المزهق الحياة مستقره

قطعا وظنا بدم قد انفجر * وباشتداد الحركات وأخر

(قوله بالنص) خبر لم يتد محذوف أي ونجاسة الميتة ثابتة بالنص وهو ما سبق قرينا (قوله والاجماع) أي فقد

أجمعوا عليها قال في الاياعب الا فيما لنفس له سائلة فقد حكي الخلاف فيه ابن خزيمة عن المزني ومن قال

به القفال ومن تبعه انتهى وسبقت الإشارة اليه (قوله الا لا آدمي) استثناء من عموم نجاسة

الميتة فان آل فيه للاستغراق ومثل الآدمي الجن والملائكة بناء على أنها أجسام وهو الراجح وأما على القول

بأنهم أشباح نورانية تنعدم بمجرد موتها كالفيلة فالمراد أنها تنعدم طاهرة قاله البرماوى ومثله في الباجوزرى

هنا لكن قال في موضع آخر ما نصه والحق أنها أجسام لطيفة لأنهم أجسام نورانية لا يبقى لهم بعد موتهم

صورة (قوله ولو كافرا) الغاية للتعميم كما يعلم مما يأتي (قوله لم يصح) دليل لطاهرة ميتة لا آدمي واستدل

لذلك أيضا بقوله تعالى ولقد كرّمنا بني آدم اذ قضيت عليهم أن لا يحكم فيهم من بعدهم بالموت (قوله من قوله

صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا) أوله لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن الحار والبارك في

المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وهو

جنب سبعان الله ان المؤمن لا ينجس رواء الشيخان مطولا وهو يعم الحي والميت ولانه لو تنجس بالموت

لكان نجس العين كسائر الميتات ولو كان كذلك لم يؤثر بغسله كسائر الاعيان النجسة لا يقال ولو كان

طاهرا لما أمر بغسله كسائر الاعيان الطاهرة لا يقال غسل الطاهر معهود في الحديث وغيره بخلاف

النجس على ان الغرض منه تكميمه وازالة الاوساخ عنه (قوله والتعبير بالمؤمن) أي في الحديث وهذا

جواب عن سؤال تقديره أي دلالة في هذا الحديث على طهارة الكافر مع التصريح بالمؤمن فيه (قوله

لغالب أول الشرف) أي لا للتقييد والمقرر ان الوصف اذ كان كذلك فلا يعمل بمفهومه قال في جمع الجوامع

وشروطه أن لا يكون المسكوت عنه نجس ونحوه وأن لا يكون المذكوبر مخرج للغالب الخ بقى ما المراد بالغالب

هنا فلو اقتصر على قوله للشرف لكان كافيا حرر (قوله اذ لا قائل بالفرق) أي بين المؤمن والكافر فان قيل

كيف لا يفرقون بينهم وقد قال تعالى انما المشركون نجس أجب بأن المراد بنجاسة الاعتقاد وانما ينجسهم

كالنجاسة لانبجاسة الابدان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الاسير في المسجد وقد أباح الله تعالى طعام

أهل الكتاب قال الغزالي في الاحياء قوله تعالى انما المشركون نجس تنبيه للعقول على ان الطهارة والنجاسة

غير مقتصرة على الظواهر المدركة بالحس فالمشرك قد يكون نظيف الثوب مغسول البدن ولكنه نجس

الجوهر أي بطنه ملطخ بالخبائث والنجاسة عبارة عما ينجس ويطلب البعد منه وخبائث صفات

الباطن أهم بالاغتتاب انتهى ثم ما تقر من طهارة ميتة لا آدمي هو الاظهر ومقابله أنهم نجس وبه قال

الخ) رواء البخارى موقوفا ورواه الحاكم في الجنائز من المستدرك من رواية ابن عباس مرفوعا وقال صحيح على شرط الشيخين

وقال الحافظ ضياء الدين المقدسى في أحكامه اسناده عندي على شرط الصحيح وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال له وهو جنب سبعان الله ان المؤمن لا ينجس وهو يعم الحي والميت

الامام مالك والامام ابو حنيفة رضی الله عنهم ما اولكن الخلاف كما قاله الزركشي في غير ميمية الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم قال ابن العربي المالكي وفي غير الشهيد قال الاذري ولم اره لغيره ثم على القول بنجاسة ميتة الاذري يظهر بالنسبة عند أبي حنيفة والبعوى من ائمتنا قال الاستوى والمعروف من مذهبننا خلاف ذلك والله اعلم (قوله والسمك) أي والامية السمك وفي الجواهر عن الاصحاب لا يجوز سمك ملح لم ينزع ما في خوفه أي من المستقدرات وظاهره انه لا فرق بين صغيره وكبيره لكن ذكر الشيخان في باب الصيد جواز كل الصغير مع ما في خوفه لعسر تنقية ما في خوفه أي وان كان الاصح بنجاسته كما يأتي والحق في الروضة الجراد في ذلك قاله في الايعاب قال ابن العماد في المعفوات

وكل مع الحبل دودا والثار وما * من السمك صغير أي بحشوته
كبائع سمك كخال الحياة بما * في بطنه من أذى بول وروثه
وقال أبو طيب ما قد قلوه بما * في بطنه نجس مع زيد قلبيته

(قوله والجراد) أي والامية الجراد وهو اسم جنس واحدة جرادة يطلق على الذكر والانثى (قوله للخبر الصحيح) دليل لظاهرة ميتة السمك والجراد (قوله أحلت لنا ميتتان ودمان) هذا الحديث مما صح عن ابن عمر موقوفاً عليه كما في المجموع لكن قول الصحابي أحل لنا كذا أو حرم علينا مثل قوله أمرنا بكذا أو نهيننا عن كذا في حكم المرفوع عند أكثرين قال العراقي

قول الصحابي من السنة أو * نحو أمرنا بكمه الرفع ولو
بعد النبي قاله بأعصر * على الصحيح فهو قول الأكثر

ورفعه ابن ماجه والشافعي وأحمد والدارقطني والبيهقي وغيرهم لكن بسند ضعيف جداً حتى قال أحمد أنها منكرو (قوله السمك) وفي الحديث هو الطهور وماؤه الحبل ميتته والمراد بالسمك كل ما يعيش في البر من حيوان البحر وان لم يكن عليه صورة السمك المعهود قال العمري بطي في التيسير
وكل ما في البحر من حي يجل * وان طفا أو مات أو فيه قتل
فان يعيش في البر أيضاً فامنع * كالسرطان مطلقاً والضفدع

ثم لفظ السمك في الحديث المذكور كذا ذكره الفقهاء قال الكردى والمعروف في الحديث الخوت بدل السمك حتى قال ابن الرفعة قول الفقهاء السمك والجراد لم يرد ذلك في الحديث وإنما الوارد الخوت والجراد انتهى لكن رده الحافظ ابن حجر بأنه وقع ذلك في رواية ابن مردويه في التفسير (قوله والجراد) في الحديث أيضاً الجراد أكثر جنود الله تعالى لا آكله ولا أحرمه وهو صريح في حله قاله في التحفة خيلاً فمن وهم فيه وانما لم يأكله لعدم كالتصيب على أنه جاء عند أبي نعيم أنهم غزوا سبع غزوات وهم يأكلونه ويأكلهم معهم ورواية يأكلونه محتمة في البخاري وغيره (قوله والكبد) بفتح الكاف وكسر الباء الموحدة ويجوز كسر الكاف وسكون الباء والجمع كباد (قوله والطحال) بكسر الطاء والجمع طحالات وأطعلة وطحل قال عيش وان سحقاً وصاراً كالدم فيما يظهر * فائدة * هذا الحديث يسمى عند علماء البديع التوشيع وهو من الإيضاح بعد الإبهام قال في عقود الجمان

ومنه توشيع بأخرى ترد * تنبيه مضمونها بعد ترد

ومن أمثله اقتدوا بالذين من بعدهم أي بذكر وعمر قال في شرحه بعد أن ذكر فروعاً كثيرة وبقي فرع لم أر من نه عليه وهو أن يأتي بميتين وميتين ثم بأربع مفردات اثنين للاولين واثنين للآخرين كحديث تعوذوا بالله من عذاب اثنين وفتنتين عذاب جهنم وعذاب القبر وفتنة الدجال وفتنة الحيا والممات وهكذا الحديث وحديث يهني عن صيامين وبيعتين الفطر والنحر والملازمة والمنازمة (قوله ومن النجاسات) قدره للفصل بهذه الامور الثلاثة أعني الاذري والذين بعده (قوله الدم) بتخفيف الميم على المشهور بل أنكروا

(والسمك والجراد) للخبر الصحيح أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال (و) من النجاسات (الدم)

(قوله السمك) المعروف في الحديث الخوت بدل السمك حتى قال ابن الرفعة قول الفقهاء السمك والجراد لم يرد ذلك في الحديث وإنما الوارد الخوت والجراد انتهى لكن رده الحافظ ابن حجر بأنه وقع ذلك في رواية ابن مردويه في التفسير (قوله للخبر الصحيح) هذا الحديث إنما صح عن ابن عمر لكن قول الصحابي أحل لنا كذا أو حرم علينا كذا مثل قوله أمرنا بكذا أو نهيننا عن كذا في حكم المرفوع ورفع ابن ماجه والشافعي وأحمد والدارقطني والبيهقي وغيرهم لكن بسند ضعيف جداً (قوله السمك الخ) اعترض الذهبي الفقهاء في ذلك بأن الوارد بلفظ الجراد وأجيب بأنه ورد بلفظ السمك في رواية ابن مردويه في التفسير (قوله الدم العبيط) قال السخاوي

بفتح المهملة بعد ما موحدة ثم تحتانية وطاء مهملة قال صاحب المجموع

الدم العبيط الذي لا خلط فيه الطرى انتهى الدم المشهور وتخفيف الميم وأنكر بعضهم تشديدها قال الزركشي في الخادم الدم كالمجنس الا عشرة الكبد والطحال والمسل والدم المحبوس في مية السمك والجراد والميت بالضغطه والسهم والجنين وكذلك المني واللبن اذا خرجا على هيئة الدم فانهما طهران انتهى ومشى عليه الشهاب الرملي في المحبوس في مية السمك ٤٥٧ والجراد والجنين ونازعه الشارح في

شرح العباب فقال وفي حكمه بطهارة الدم المحبوس فيما ذكره نظر لانه ان اراد به مادام كامنا في تلك المية فهو حينئذ ليس دما ولا يستثنى وان اراد اذا تحلب أو تلوث به غيره فممنوع لانه نجس كما شمله كلامهم انتهى وينبغي أن يضاف لما ذكره الزركشي العلقه والمضغة ودم بيضة لم تفسد كما صرح به الشارح فيما

وان تحلب من كبد أو نحو سمك أو بقى على نحو العظام لكنه معفو عنه لقوله تعالى أو دما مسفوحا أي سائلا بخلاف غيره كالسكيد والعلقه (والقيح والقيح) وان لم يتغير

يأتي قريبا (قوله وان تحلب الخ) أشار بان الغائية الى الرد على وجه قائل بطهارتها قال ابن الرفعة في المطلب سلفت حكاية وجهين في دم السمك عن رواية الماوردي وهما في المذهب والشامل وغيرهما قال النووي وقد نقلهما أيضا في دم الجراد ونقلهما الرافعي أيضا تبع المذهب في الدم المتحلل من الكبد والطحال والاصح في الجميع النجاسة انتهى

بعضهم تشديدها (قوله وان تحلب من كبد) أي سال منه قيل انه بالجيم لا بالحاء ورد بأن في القاموس في الحاء المهملة تحلب العرق سال وبذنه عرقا سال ودم حليب طرى انتهى (قوله أو نحو سمك) أي من جراد وأشار بالغاية الى وجه قائل بطهارته من ذلك قال في المطلب سلفت حكاية وجهين عن رواية الماوردي وهما في المذهب والشامل وغيرهما قال النووي وقد نقلهما أيضا في دم الجراد ونقلهما الرافعي أيضا في الدم المتحلل من الكبد والطحال والاصح في الجميع النجاسة (قوله أو بقى على نحو العظام) أي من الباقي على اللحم وفيه ما قول بالطهارة قال في المغني وهو قضية كلام المصنف يعني النووي في المجموع وجرى عليه السبكي ويدل له من السنة قول عائشة رضي الله عنها كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموها الصفرة فتأكل ولا يذكره وظاهر كلام الحليمي وجاعة أنه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر (قوله لكنه) أي الدم الباقي على نحو العظام (قوله معفو عنه) صور به بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يختلط بشيء كما لو ذبحت شاة وقطع لجها وبقى عليه أثر الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في الذي تذبح في المحل للذبح الآن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعني عنه وان قل باختلاطه بأجنبي وهو تصوير حسن فلينبه له ولا فرق في عدم العفو عما ذكر بين المتبلى به كالجزارين وغيرهم ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر لان الاصل الطهارة ع ش على النهاية وعبارة الجمل على قول المعفوات

والدم في اللحم معفو كذا نقلوا * فقبل غسل لأبأس بطيخته

مفهومه أنه بعد الغسل لا يعني عنه أي فانه يجب عليه أن يغسله حتى يزول الدم ويغفر بقاياها البسيرة لانها ضرورية لا يمكنه قطعها انتهى وعبارة الرشيدى بعد ذكره عن شيخه ع ش مثلها وقد سألته عن ذلك مرة فقال يغسل الغسل المعتاد ويعني عما زاد انتهى حاشية التحفة (قوله لقوله تعالى) دليل لنجاسة الدم (قوله أو دما مسفوحا) أول الآية قل لأجد فيما أوحى الى محرر ما على طاعم يطعمه إلا أن يكون مية أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه نجس الخ (قوله أي سائلا) تفسير مسفوحا وفسره البضاوى بمصمو باقال السمين والسفوح الصب وقيل السيلان وهو قريب من الاول (قوله بخلاف غيره) أي غير السائل فانه طاهر (قوله كالسكيد والعلقه) قال الزركشي في الخادم الدم كله نجس الا عشرة الكبد والطحال والمسل والدم المحبوس في مية السمك والجراد والميت بالضغطه والسهم والجنين قال في الابعاب وفي حكمه بطهارة الدم المحبوس فيما ذكره نظر لانه ان اراد مادام كامنا في تلك المية فهو حينئذ ليس دما ولا يستثنى وان اراد اذا تحلب أو تلوث به غيره ممنوع لانه نجس كما شمله كلامهم انتهى قال الكردى وينبغي أن يضاف لما ذكره الزركشي العلقه والمضغة ودم بيضة لم تفسد كما صرح به الشارح فيما يأتي (قوله والقيح) أي ومن النجاسات القيح لانه دم مستحل كذا قالوا قال سم لك أن تقول كونه كذلك لا يقتضى نجاسته بدليل المني واللبن الآن يجاب بأن المراد دم مستحل الى فساد لا الى صلاح فتأمل (قوله والقيح) أي ومن النجاسات التي بالهمز وهو الراجع بعد الوصول الى المعدة والافهوطا مدر على المعتقد (قوله وان لم يتغير) أي على الاصح لان شأن المعدة لاحالة قال في التحفة والغسل يخرج قيل من فم النحل فهو مستثنى من القيح وقيل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقيل من ثقبين تحت جناحها فلا استثناء الا بالنظر الى أنه حينئذ كاللبن وهو من غير المأكول نجس انتهى والاصح الاول قال الزركشي القول بأنه يخرج من دبره ضعيف لأصل له أبدا انتهى وبه جزم الشيخ أبو اسحاق في نكته وابن العماد حيث قال

٥٨ - رمسى - ل كلام المطلب (قوله أو بقى على نحو العظام) قال في التحفة ومن صرح بطهارته أراد أنه يعني عنه انتهى (قوله والقيح) مهموز والفعل منه قاء بالمديق ومجمله ان رجع بعد وصول المعدة والافهوطا مدر على المعتمد عن الشارح قال الجلال الرملي في النهاية والمراد بذلك وصوله لما جاؤز مخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيما يظهر انتهى فهو مخالف للشارح وفي المغني أما الراجع من الطعام وغيره قبل وصوله الى المعدة فليس بنجس انتهى وأشار بقوله وان لم يتغير الى خلاف في غير المتغير قال الشهاب الرملي في شرح الزيد سوا تغيير أم لا على الاصح انتهى وجرة الحيوان نجسة وكذا امرأة سوداء أو صفراء وغنى مائى المراءة

الشهوة) أى غالباً وقد لا يحس بخروج وجه والثوران بفتح الثاء المثلثة والواو مصدر ثار بمعنى هاج وانما جاء مصدره كذلك لأنه يدل على الاضطراب والتقلب قال ابن مالك

* والثان للذى اقتضى تقلباً * (قوله ويشترك فيه) أى فى المذى (قوله الرجل والمرأة) لكن فى النساء أغلب منه فى الرجال خصوصاً عند هيجان شهواتهن وفى القليوبى يعنى غنمه لمن ابتلى به بالنسبة للجماع (قوله والودى) أى ومن النجاسات الودى (قوله يسكون المهيمة) أى الدال المهيمة مع فتح الواو هذه هى اللغة الفصحى ويجوز انما هاسا كنه قال ابن الملقن فى اشارات المنهاج حكى الجوهرى كسر الدال وتشديد الياء قال أبو عبيد الله الصواب ويقال ودى أو ودى ودد بالتشديد قال المطرزي والتخفيف أفصح كرى (قوله كالبول) أى قياساً عليه وفى التحفة والنهاية اجابا وعلى كلام يقال هلا قاسه على المذى مع انه أشبه به منه الى المذى قال بعضهم ولعله قاسه على البول لوضوح دليله أعنى صواباً عليه ذنوباً من ماء وقيل قاسه على البول لأن كلا منهما يكون للصغير والكبير والمذى خاص بالكبير (قوله وهو) أى الودى (قوله ماء أبيض نخين غالباً) زاد غيره كدر (قوله يخرج عقب البول) أى حيث استمسكت الطبيعة أى ييس مافها فلا يخرج بسهولة أو عند جل شئ ثقيل ولا يختص بالبالغين بخلاف المذى كما سبق قرئنا وشمل كلامه نجاسة الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما صححه وحمل القائل بذلك

الاخبار التى يدل ظاهرها للطهارة كعدم انكاره صلى الله عليه وسلم شرب أم أيمن بوله على النداءى لكن جزم البغوى وغيره بطهارتها وصححه القاضى وغيره ونقله العمرانى عن الخراسانيين وصححه السبكى والبارزى والزركشى وصاحب الشامل الصغير ونجم الدين الاسفرائينى وغيرهم وقال ابن الرفعة أنه الذى اعتقده وألقى الله به وقال البلقينى ان به الفتوى وصححه أيضاً القاياتى وقال انه الحق وقال الحافظ ابن حجر تكاثرت الأدلة على ذلك وعده الأئمة فى خصائصه فلا يلتفت الى خلافه وان وقع فى كتب من الشافعية فقد استقر الامر من أئمتهم على القول بالطهارة انتهى وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد وحمل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومزيد النظافة قال الزركشى وينبغى طرد الطهارة فى فضلات سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام نهاية يعرض زيادة قال ع ش ولا يلزم من طهارتها حمل تناولها فىنبغى تحريمه الا لغرض كداواة ولا يلزم من الطهارة أيضاً احترامها بحيث يحرم وطؤها ولو وجدت بأرض وعليه فيجوز الاستنجاء بها اذا جددت (قوله والماء المتغير السائل من فم النائم) أى ومن النجاسات الماء المتغير الخ قال شيخنا وقد ذكر ابن العباد ثلاثة أقوال فيما سال من فم النائم وهى قبل انه طاهر مطلقاً وقيل انه نجس مطلقاً والثالث التفصيل بين الخارج من المعدة والخارج من الفم وذكر أيضاً ثلاثة أقوال فى علامة الخارج من المعدة أو الفم فقال ومن اذا نام سال الماء من فمه * مع التغير نجس فى تنمته

قال الجوينى ما من بطنه نجس * وطاهر ما جرى من ماء لهوته * ونص كاف متى ما صفره وجدت فانه قد جرى من ماء معدته * وقيل ما بطنه ان نام لازمه * بأن يرى سائلاً مع طول نومته والماء من لهوة بالعكس آتية * من بله شفة جفت بريقته * وبعضهم ان ينم والراس مرتفع على الوساد قد ظهر كريقته * وانكر الطب كون البطن ترسله * بوليث الحنفى أفتى بطهرته وقد رأى عكسه تنجسه المزنى * فبلغم عنده رجس كقيثته من دام - نابه مع قولنا نجس * فى حقه قد عفوا عنه لثبوته

(قوله ان تحقق كونه) أى الماء السائل من فم النائم (قوله من المعدة) بفتح الميم وكسر العين المهيمة وهى مستقر الطعام والشراب من الانسان وهى كالكرش لغيره من كل مجتر قاله السبكى (قوله بخلاف غيره) أى غير المتحقق كونه من المعدة بأن تحقق كونه من غير المعدة أو احتمال كونه منها فانه طاهر (قوله لكن الاولى غسل) استدراك على قوله بخلاف غيره (قوله ما يحتمل كونه) أى الماء (قوله منها) أى من المعدة وظاهره وان لم يكن منتناً (قوله ولو ابتلى بالاول) أى المتحقق كونه من المعدة وهو الذى ينجس (قوله شخص)

الشهوة ويشترك فيه الرجل والمرأة (والودى) يسكون المهيمة كالبول وهو ماء أبيض نخين غالباً يخرج عقب البول (والماء المتغير السائل من فم النائم) ان تحقق كونه من المعدة بخلاف غيره لكن الاولى غسل ما يحتمل كونه منها ولو ابتلى بالاول شخص

بذلك الى خلاف مالك فى ايجابه غسل جميع الذكر بذلك (قوله يسكون المهيمة) هى الفصحى قال فى التحفة ويجوز انما هاسا ساكنة انتهى قال ابن الملقن فى اشارات حكى الجوهرى كسر الدال وتشديد الياء وقال أبو عبيد الله الصواب ويقال ودى وودى ودد بالتشديد قال المطرزي والتخفيف أفصح (قوله لكن الاولى الخ) أى احتياطاً فقد قال فى التمه بنجاسته ان خرج متغير الرائحة وقال غيره ان طال زمنه كان نجس لانه من المعدة والافطاهر قال ابن الرفعة فى المطلب وهذا يعزى للشيخ أبى محمد وفى الكفاى ان كان يعيل الى الصفرة فهو من المعدة والافن الدماغ

المنى والمضغة استحالت
عن العلة (قوله ورطوبة
الفرج) أى القبل الخارجة
من باطن الفرج الذى
لا يجب غسله أما الخارجة
مما يجب غسله فن باب
أولى بل قيل لا خلاف فى
طهارتها وأما الخارجة من
وراء باطن الفرج فتجس
على المعتمد بل قيل
قطعا هذا ما لم يخض
ما فى التحفة وأطلق فى
شرحى الارشاد نجاسة

عنى عنه (ومنى الكلب
والخنزير والمتولد من
أحدهما) ومن غيره لانه
الاصل (ولئن مالا يؤكل
لحمه) كالانان (الا آدمى)
وأما منى الحيوان غير
الكلب والخنزير ومتولد
من أحدهما (والعلقة)
وهى دم غليظ والمضغة
وهى لحم صغيرة (ورطوبة
الفرج)

ما تحقق خروجه من
الباطن وتردد فى الإياب
فى ذلك فقال بعد كلام
للأذرى فيه كلام الأذرى
المذكور صريح فى أن
الخارجة مما يلحقه الماء
لا خلاف فى طهارتها وما لا
يلحقه فيه خلاف والاصح
الطهارة وينافيه ما يأتى
من نجاسة الخارجة من
الباطن إلا أن يقال على
بعد يمكن حل هذه على أن
المراد بها الخارجة من
داخل الجوف وهو فوق

قال شيخنا المراد بالابتلاء أن يكثر وجوده بحيث يقل خلوه عنه ومثله من ابتلى بالثى (قوله عنى عنه) أى
وان كثر ولا فرق أن يسيل على ملبوسه أو غيره لمشفة الاحتراز عنه وكلامه صريح أو كما صرح فى أن العفوانما
هو بالنسبة له لا لغيره ويؤيده ما قاله سم على التحفة لو مس نجاسة معه وأنها على غيره فالظاهر أنه لا يغنى عنها
فى حقه حيث كان مسه بلا حاجة قال ع ش وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو كل من
طعام ومس المعلقة مثلاً بجمعه ووضعها فى الطعام فان الظاهر أنه لا نجس ما فى الاناء من الماء ولا من الطعام
لمشفة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شئ لا ينجسه لانالم
بحكم نجاسة الطعام بل هو باقى على طهارته (قوله ومنى الكلب والخنزير) أى من النجاسات منهما (قوله
والمتولد) بالجر عطف على الكلب أى ومنى المتولد (قوله من أحدهما ومن غيره) أى من الحيوان الطاهر
(قوله لانه الاصل) أى فهو نجس بلا خلاف كسائر المستحيلات منه (قوله وابن مائو كل لحمه) أى ومن
النجاسات لبن الحيوان الغير المأكول لانه من المستحيلات فى الباطن (قوله كالانان) تمثيل لما لا يؤكل
وهو بفتح الهمزة الاثنى من الخبز قال ابن السكيت ولا يقال أناة وجمع القلة أن مثل عناق واعنق وجمع
البكرة أن بضمين قاله فى المصباح (قوله الا الا آدمى) أى الابن الا آدمى فانه طاهر اذ لا يلى بكرامته أن
يكون منشؤه نجسا ولا يملك أن النسوة أمرن فى زمن باحثانه وسواء كان من ذكر أم أنثى ولو صغيرة لم
تستكمل تسع سنين أم مشكل قياسا على الذكر وأولى انفصل فى حياته أم بعد موته لان التكريم الثابت
للا آدمى من الاصل شموله للجميع ولانه أولى بالطهارة من المنى وقد يشمل ذلك تعبير الصميرى بقوله
الانان الا آدميين والا آدميات لم يختلف المذهب فى طهارتها وجواز بيعها قاله فى النهاية (قوله وأما منى
الحيوان) مقابل قوله ومنى الكلب الخ وسأينى جواب أما وشمل الحيوان الا آدمى وغيره أما الاول فاما
صح عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلى
فيه رواه مسلم وفى رواية لابن خزيمة وجبان وهو يصلى وما ورد من أنها كانت تغسله جملوه على النذب
جماعين الأدلة والاصل فى الأحكام التعميم الاما وردت به خصوصيته صلى الله عليه وسلم ولهذا استدلت
عائشة رضى الله عنها على طهارته من غيره كما أخرجه أبو داود وعن همام بن الحارث أنه كان عند عائشة رضى
الله عنها فاحتمل فابصرته جارية لعائشة وهو يغسل أثر الجنابة من ثوبه ويغسل ثوبه فاخبرت عائشة فقالت
لقد رأيتنى وأنا أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الا على القول
بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم * وأجيب بصحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاته صلى الله
عليه وسلم لان منية عليه الصلاة والسلام من جماع فى غائط منى المرأة فلو كانت منيها نجسا لم يكن فيه
بفرقه لاختلاطه بمنية فينجسه قال فى التحفة لانه لا يجتمع كالانبياء صلى الله عليه وسلم ونحو زاحلته الذى
أفهمه قول عائشة فى اصباحه صانعا جنبا من جماع غير احتلام محمول على أن الممتنع من فعل برؤية لان هذا
هو الذى يكون من الشيطان بخلافه لا عن رؤية شئ لانه قد ينشأ من نحو مرض أو امتلاء أو عية المنى
وبفرض صحة هذا فهو نادرفلا نظر لاحتماله (قوله غير الكلب والخنزير ومتولد من أحدهما)
أى من بقية الحيوانات وان كانت غير مأكولة لكونه أصل حيوان طاهر كالبيض فاشبهه منى
الا آدمى وهذا هو الاصح ومقابل طهارته من المأكول ونجاسته من غيره كاللبن (قوله والعلة)
بالرفع عطف على منى الحيوان (قوله وهى دم غليظ) أى يستحيل اليه المنى سميت بذلك لانها تعلق
لرطوبتها بما تلاقى (قوله والمضغة) بالرفع أيضا عطف على ذلك (قوله وهى لحم صغيرة) أى وهى
العلقة تستحيل فتصير قطعة لحم وسميت بذلك لانها صغيرة بقدر ما مضغ قاله الزمخشري فهما أعنى العلة
والمضغة من الحيوان الطاهر طاهرتان على الاصح وأما قول بعضهم من الا آدمى فليس لاخراجهما من
غيره بل لبيان أن مقابل الاصح فيهما من غيره أقوى منه فيهما من الا آدمى كما يعلم من تقريره لانهما أولى
من المنى لكونهما أقرب من الحيوانية (قوله ورطوبة الفرج) بالرفع عطف على منى الحيوان أيضا

شيخه انه لا فرق بين القطع بطهارة رطوبة الذكر والخلاف في رطوبة فرج المرأة بأن رطوبة ذكره في حكم الباطن ورطوبة فرجها في حكم الظاهر وحكم الظاهر بخلاف الباطن في الطهارة لنجاسته انتهى وظاهره ان الخلاف انما هو في الرطوبة الخارجة من ظاهر فرجها وهو ما يجب غسله اللهم الا ان يؤتى بأن قوله في حكم الظاهر أي من حيث ان أصبعه يدرك ذلك المحل وان لم يجب غسله لكونه لا يظهر بالجلوس على قدميه ثم نقل في الابواب عن المجموع ان الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه خلافا لمن نقل عنه التصريح بذلك ومن ثمة قال الأسنوي ليس المراد بها البلل الخارج مع الولد أو غيره فانه نجس كما في الشرح الصغير والمجموع وقال الامام لاشك فيه أي لا خلاف فيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع انها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لانها حينئذ رطوبة جوفية اذا خرجت الى ظاهر الجسد يحكم

٤٦١

(قوله وهي) أي رطوبة الفرج (قوله ماء أبيض متردد بين المذي والعرق) أي ليس مذيًا محضًا ولا عرقًا كذلك قاله شيخنا (قوله من الحيوان الطاهر) أي بخلافها من نحو الكلب فانها نجسة كما هو ظاهر ثم طهارتها انما هو على الاصح أيضا وتردد ابن العماد في طهارة القصة البيضاء وهي التي تخرج عقب الحيض قال في المعقولات تربة لدماء الحيض معقبة * في طهرها نظرتسمى بقصته قال في الابواب والظاهر أنه ان تحقق خروجها من باطن الفرج أو انها محبوسة متجمدة فنجسة والا فهي طاهرة وقال الشهاب الرملي وينبغي أن يقال ان قلنا بنجاسة رطوبة الفرج فهي نجسة وبطهارتها فوجهان أحدهما طهارتها قال أحمد بن حنبل سئل الشافعي رضي الله عنه عن القصة البيضاء فقال هو شيء يتبع دم الحيض فاذا رأتها فهو طاهر نقله شيخنا (قوله وابن المأكول) بالرفع عطفًا على منى الحيوان الخ أيضا فانه من المأكول الحي طاهر لقوله تعالى من فرت ودم لبننا خالصا سائغا للشاربين قال المدائني وفي اللبن سبع فضائل نظمها شيخنا بقوله وسبعة في لبن قد حصلت * من مسنن الله علينا العظام غدا وري دسم والدوا * ععدو به سهل مساع ادام (قوله ولود كرا صغيرا) أي فلا فرق بين لبن البقرة والعجولة والثور والعجل خلافا للبلقيني ولا بين أن يكون على لون الدم أو لوان وجدت فيه خواص اللبن كظييره من المنى (قوله ميتا) هذا بالنسبة للأدمى بخلاف غيره في النهاية أما ما أخذ من ضرع هيمية ميتة فانه نجس اتفاقا كما في المجموع انتهى فالاولى حذفه لان كلامه يوهم طهارة لبن المأكول الميت وليس كذلك تأمل (قوله وأنفحته) بالرفع عطف على منى الحيوان أيضا وهي بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء بعد هاءها مفعلة مخففة ويجوز تشديدها قيل انها كرش الجمل أو الجدي مالم يأكل فاذا أكل فهو كرش وقال ابن الصلاح هو لبن يستعمل في جوف السخلة من الضان أو المعز قال الكردى وهو التحقيق لانه الذي يحصل به التجبين فلو غسل الكرش من ذلك لم يحصل المقصود (قوله ان أخذت منه) أي أخذت الانفحة من الحيوان المأكول (قوله بعد ذبحه) بخلاف ما لو أخذت الانفحة منه قبل الذبح فانها نجسة (قوله ولم يطعم غير لبن) أي وان طال الزمن بحيث يتغذى أمثالها بالحشيش وغيره بخلاف ما لو طعم ذلك فانها نجسة أيضا في المطلب الخلاف الذي ذكره المصنف أي الغزالي لان المطلب شرح لابن الرفعة على وسيط الغزالي وجهان محلها اذا فسخت من سخلة مأكولة بعدد كانها قبل أن تأكل غير اللبن والصحيح منهما الذي قطع به كثيرون طهارتها الى أن قال ولا خلاف عندنا أيضا على المذهب في نجاسة الانفحة عند أكل السخلة ما عدا اللبن الخ والحاصل أن طهارة

من الابواب ومن قوله والحاصل الى آخره في نهاية الجلال الرملي وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم مانصه قال في العباب نعم ان انفصلت رطوبة فرجها فنجسة انتهى واعتمده م ر أقول وكان رطوبة الفرج الطاهرة

وهي ماء أبيض متردد بين المذي والعرق من الحيوان الطاهر ولبن المأكول ولو ذكرا صغيرا ميتا وأنفحته ان أخذت منه بعد ذبحه ولم يطعم غير لبن

ليس لها قوة الانفصال فما انفصل لا يكون الا الرطوبة النجسة الخارجة من أقصى الفرج كما وافق على ذلك م ر ثم رأيت شيخنا ابن حجر في شرح العباب حذر خلاف ذلك فراجعته انتهى (قوله ولو ذكرا الخ) أشار بذلك الى الرد على القائل

بنجاسة ذلك قال الخطيب في شرح التنبية وقول القاضي أبي الطيب وابن الصباغ ابن الميتة والذي كره نجس مفرغ على نجاسة ميتة الأدمى كما أفاده الروايات وفي المطلب لابن الرفعة نعم فيما عدا من الرضاع كلبن الصغيرة اذا ثار فينبغي ان يكون فيه خلاف على أنا هل ننظر الى جنسه أو اليه بخصوصه وقد تقدم مثل ذلك عن رواية الامام الخ (قوله وأنفحته) بكسر الهمزة بعدها نون ساكنة ثم هاء مفعلة مخففة قال ابن الصلاح هذه اللغة الجيدة فيها ويجوز تشديد الحاء والاول هو المذكور في الصحاح وقال انها كرش الجمل أو الجدي يريد مالم يأكل قال فاذا أكل فهو كرش وهذا يقتضي انها نفس محل الغذاء لكن قال ابن الصلاح هي لبن يستعمل في جوف السخلة من الضان والمعزى ذكرا كان أو أنثى كما ذكره الازهرى وهو التحقيق لانه الذي يحصل به التجبين فلو غسل الكرش من ذلك لم يحصل المقصود وقال في المطلب الخلاف الذي ذكره المصنف وجهان محلها اذا فسخت من سخلة مأكولة بعدد كانها قبل أن تأكل غير اللبن والصحيح منهما الذي قطع به كثيرون طهارتها الى أن قال ولا خلاف عندنا أيضا على المذهب في نجاسة الانفحة عند أكل السخلة ما عدا اللبن الخ

(قوله ولونجسا) أشار الى خلاف في النجس وقد قيد في العباب بمعال الزركشي اللبن بالظاهر لكن قال الشارح في شرحه هو مردود بمخالفته إطلاقهم الخ (قوله ولون من ميتة الخ) أشار به ٤٦٢ الى اثبات خلاف في ذلك قال الغزالي في الوسيط اذا ماتت الدجاجة وفي حوصلتها بيضة

فيل تنجس فعلى وجهين أحدهما نعم كاللبن والثاني لانه منعقد من نفسه الخ قال ابن الرفعة في المطلب بعد كلام قرره انظم منه مع ما جكيته عن الشامل والنفقة والنهاية ثلاثة أوجه صرح بها في البحر ثلثها الطهارة ان تصلبت والافنجسة الخ (قوله وفأرته) سميت

ولونجسا وترشح كل حيوان طاهر كعرق ولعاب وبلغم الا المتيقن خروجه من المعدة وماء قروح ونقط لم يتغير والبيض ولون من ميتة ان كان متصلا وبزر القنر والمسل وفأرته المنفصلة في حياته أو بعد ذكاته والزباد لا مافيه من شعر السنور البري نعم يعني عن قليله

بذلك لقوران ريجها من فاريفور ويحكم بطهارة شعرها معها (قوله في حياته) قيد للفأرة فقط أما المسل ولون من ميت فهو طاهر ان تجسد وانعقد كما صرح به في التحفة (قوله البري) كون الزباد منه هو المعروف المشهور الذي سمعناه من ثقات أهل الحبشة الذين يأتي الزباد من بلدهم وقيد به ليخرج ما قاله الماوردي والروائي

الانفحة مقيدة بكونها من الماء كقول بعد الذبح وكونه لم يطعم غير اللبن (قوله ولونجسا) الغاية للرد على الزركشي وعبارة الاسني بخلاف ما اذا أخذت من ميتة وهو طاهر أو من مذبوحة أكلت غير اللبن على الاصل في المستحيلات في الباطن قال الزركشي أو أكلت لبنا نجسا كلبن اثنان وفيما قاله نظر (قوله وترشح كل حيوان طاهر) عطف على منى الحيوان الخ أيضا (قوله كعرق ولعاب وبلغم) أي ودمع ومحاط وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ركب فرسا معرورا ورخصه فلم يجتنب عرقه ويقاس به غيره مما في معناه أسنى (قوله الا المتيقن) هذا استثناء من البلغم فقط (قوله خروجه من معدة) أي فانه نجس وعبارة المغنى والبلغم الصاعد من المعدة نجس بخلاف النازل من الرأس أو من أقصى الحلق والصدر فانه طاهر انتهى قال في التحفة وما رجع من الطعام قبل وصوله من المعدة متنجس على ما قاله القفال وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يؤيدها وما يصحح بها ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان وأقره من أن محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقى بعضه بارزا ان وصل طرفه للمعدة لاتصال مجوله وهو طرفه البارز بالنجاسة حينئذ بخلاف ما اذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حاملا لمقتل بنجس ويظهر على الاول أن ما جاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن انتهى (قوله وماء قروح) عطف على منى الحيوان أيضا (قوله ونقط) أي جدرى وغيره (قوله لم يتغير) أي بطعم أولون أورج كما اقتضاه اطلاق المجموع وغيره فقييد الروضة وأصلها بالرجح تصويرا وجرى على الغالب ثم رأيت الزركشي قال العبرة بتغير اللون سواء وجد معه رج أم لا انتهى وظاهره أن تغير الطعم وحده لا يؤثر وهو محتمل أما اذا لم يتغير فهو طاهر خلافا للرافعي وان تبعه البلقيني في تدريبه نقله الكردى عن الايعاب (قوله والبيض) بالرفع عطف على منى الحيوان الخ أيضا (قوله ولون من ميتة) أشار بالغاية الى اثبات خلاف في ذلك في الوسيط اذا ماتت الدجاجة وفي حوصلتها بيضة فهل تنجس فعلى وجهين أحدهما نعم كاللبن والثاني لانه منعقد من نفسه فزاد ابن الرفعة وجهات ثلثا وهو الطهارة ان تصلبت والافنجسة وهذا هو المعتمد (قوله ان كان متصلا) أي بخلاف غير المتصلب وهذا قيد في بيض الميتة كما يعلم من المغنى قال الحلبي والفرقيين منى وبيض ما لا يؤثر كل حيث حكم بطهارته ما وبين لبنة حيث حكم بنجاسته أن كلاما منى والبيض أصل حيوان طاهر بخلاف اللبن فانه مرباه والاصل أقوى من المربي (قوله وبزر القنر) عطف على منى الحيوان الخ أيضا وهو بكسر الباء الموحدة أفصح من فتحها وهو البيض الذي يخرج منه دود القنر قاله في الاسني (قوله والمسل) عطف أيضا على منى الحيوان فهو طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم المسل أطيب الطيب رواه مسلم وفي الصحيحين ان وبيض المسل كان يرى في مفرقه صلى الله عليه وسلم (قوله وفأرته) بالهمز وتركه بخلاف الحيوان فبالهمز فقط وفأرة المسل هي خراج بجانب سره الطبية كالسعة تحتك لاقائه وقيل بجوفها تلقها كالبيضة بخلاف المسل التركي أي وهو المنسوب الى الترك الذين فيما وراء النهر فانه نجس لانه من دم مضاف اليه وقيل يؤخذ من حيوان غير ما كول وقال شيخنا يؤخذ من فرج الطبية كالخبيض نقله الجمل عن البرماوى (قوله المنفصلة في حياته أو بعد ذكاته) أي الطي وهذا قيد للفأرة فقط أما المسل ولون من ميت فهو طاهر ان تجسد وانعقد كما صرح به في التحفة والاياعاب وفاقا لظاهر الروض وأصله جرى عليه البلقيني وقطع به الزركشي وخلافا للنهاية والمغنى كجماعة منهم البارزى وعبارة المغنى ولو انفصل كل من المسل والفأرة بعد الموت فنجس كاللبن والشعر (قوله والزباد) عطف على منى الحيوان أيضا وهو لبن ما كول بحرى كما في الحاوى ربحه كالمسل وبياضه بياض اللبن فهو طاهر أو عرف سنور برى كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا تحفه (قوله لا مافيه من شعر السنور البري) أي فانه نجس وهذا انما هو على المعنى الثاني وأما على الاول فان شعره طاهر (قوله نعم يعني عن قليله) أي الشعر الذي

فيه

من أنه لبن سنور بحرى يجلب كالمسل ربحا واللبن يباح استعماله أهل البحر طيبا فان الشعر حينئذ يكون طاهرا لانه ما كول اللحم وما قاله الشارح بناء على أنه عرق سنور برى هو المعروف كما سبق وفي التحفة هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا انتهى وفي شرح العباب لا منافاة لاحتمال أن يكون لبن البحرى كذلك (قوله عن قليله) قال في التحفة كالثلث

كذا أطلقوه ولم يبينوا أن المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء المأخوذ منه والذي يتجه الأول أن كان جامداً لأن العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فإن كثرت في محل واحد لم ينف عنه والاعتنى بخلاف المائع فإن جميعه كالشيء الواحد فإن قل الشعر فيه عني عنه والأفلا ولا نظر للمأخوذ انتهى (قوله بحري) أي بحر الصين كما قاله صاحب الأقاليم السبعة بقذفه البحر وقال بعضهم بأكله الحوت فيموت فينبذه البحر فيؤخذ ويشق بطنه ويستخرج منه ويغسل عنه ما أصابه من أذاه وذكر بعضهم ٤٦٣ أن النحل في بعض سواحل البحر

ترعى من زهر شجر العود فيصير شمعاً ذكرى الرائحة ثم يلتقطه السمك فيخرج من بطنه ولهذا يذوب كما يذوب الشمع والذي يوجد قبل أن يلتقطه السمك هو أطيب العنبر انتهى قال في الإيعاب وإذا ثبت هذا فإن استخراج من بطن السمك بعد ما تغبر فهو نجس والافتنجس بطهر بالغسل لأنه صلب وعلى

عرفا والعنبر وهو نبت بحري وإن ابتلعه حوت مالم يستحل (فطاهرات) للنصوص الصحيحة في أكثرها وقياساً في باقيها

هذا التفصيل يحمل إطلاق طهارة المأخوذ من جوف السمك أو نجاسته انتهى (قوله في أكثرها) أما مني إلا آدمي ففي مسلم عن عائشة كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلى فيه وفي رواية لابن خزيمة وجبان في صحيحهما وهو يصلى وما ورد من أنها كانت تغسله جلوه على

فيه (قوله عرفا) أي كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا أن المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء المأخوذ منه والذي يتجه الأول أن كان جامداً لأن العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فإن كثرت في محل واحد لم ينف عنه والاعتنى بخلاف المائع فإن جميعه كالشيء الواحد فإن قل الشعر فيه عني عنه والأفلا ولا نظر للمأخوذ قاله في التحفة ومثله في النهاية (قوله والعنبر) عطف أيضاً على معنى الحيوان فهو طاهر في المستدرك أن أم حبيبة قدمت به من عند النجاشي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت تستعمله عنده فبراه عليه ألا ينكره (قوله وهو نبت) أي فليس روثاً بخلاف ما زعم بل هو نبت في البحر فيتحقق منه أنه مبلوغ متنجس لأنه متجسد غليظ لا يستحيل قاله في التحفة (قوله بحري) أي بحر الصين كما قاله صاحب الأقاليم السبعة بقذفه البحر ويؤيده ما نقله القسطلاني أن الشافعي رضى الله عنه قال حدثني بعضهم أنه ركب البحر فوقع في جزيرة فنظر إلى شجرة مثل عنق الشاة وإذا غرها عنبر قال فتركناه حتى يكبر ثم تأخذه فذهب ربح فألقته في البحر قال الشافعي والسمك ودواب البحر تبتلعه أول ما يقع لأنه لبن فإذا ابتلعه قل ما تسلم الاقنطال فرط الحرارة التي فيه فإذا أخذ الصياد السمكة وجدته في بطنها فيقدر أي يظن أنه منها وإنما هو غر نبت (قوله وإن ابتلعه) أي العنبر (قوله حوت مالم يستحل) أي وأما إذا استحال فانه نجس كما هو ظاهر وذكر بعضهم أن النحل في بعض السواحل يرعى من زهر شجر العود فيصير ذكراً الرائحة ثم يلتقطه السمك من بطنه ولهذا يذوب الشمع والذي يؤخذ قبل أن يلتقطه السمك هو أطيب العنبر قال في الإيعاب وإذا ثبت هذا فإن استخراج من بطن السمك بعد ما تغبر فهو نجس والافتنجس بطهر بالغسل وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من أطلق طهارة المأخوذ من جوف السمك أو نجاسته نقله الكردى (قوله فطاهرات) هذا جواب أماني الحيوان غير الكلب الخ (قوله للنصوص الصحيحة) دليل لطهارة المذكورات (قوله في أكثرها) أي كالمسك واللبن والعرق والمني قاله في التحفة وزعم خر وجه من مخرج البول غير محقق بل قال أهل التشرع أن في الذكر ثلاث مجارى مجرى للمني ومجرى للبول والودى ومجرى للذى بين الأولين وبفرضه فالملاقاة باطناً لا تؤثر بخلافها ظاهر أو من ثم يتنجس من مستنجع بغير الماء لملاقاته لها ظاهر ولا ينافي الأول ما مر في الطعام الخارج لأن الملاقاة هنا ضرورية في باطنين بخلافها ثم لم يلحقه قوابله بل غمخج الصدر كما مر وبما تقر علم أن ما في الباطن نجس لكنه في الحى لا يدار عليه حكم النجس إلا أن اتصل بالظاهر أو اتصل ببعض الظاهر كعوده وفي قواعد الزركشى أسباب في ذلك وهذا خلاصة المعتمد منه بل قولنا نجس لكنه إلى آخره يجمع به بين القول بأنه ليس في الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله أي المني رطباً وفركه بإبسا لكن غسله أفضل انتهى (قوله وقياساً) عطف على النصوص (قوله في باطنها) أي المذكورات كالبلغم الذي لم يخرج من الباطن وماء النطف الذي لم يتغير والبيض ورطوبة الفرق قال في التحفة وأما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المعتمد أي خلافاً لبعضهم حيث قال الفرق بين الرطوبة الطاهرة والنجسة الاتصال والانفصال فلما انفصلت ففي الكفاية عن الإمام أنها نجسة انتهى فلانها كالعرق وتولدها من محل النجاسة غير متيقن بخلاف ما زعمه فلا ينظر إليه وبفرضه فضرورة وصول ذكر الجماع والبيض والولد لمحلها أوجب طهارتها حتى لا يتنجس ذكرها كالبيض والولد ومن ثم قال في المجموع في موضع لا يجب غسل المولود أجماعاً

الندب جعابين الأدلة والأصل في الأحكام التعميم إلا ما وردت به خصوصيته صلى الله عليه وسلم ولهذا استدلت عائشة رضي الله عنها على طهارته من غيره كما أخرجه أبو داود عن همام بن الحارث أنه كان عند عائشة رضي الله عنها فاحتلم فابصرته جارية لعائشة وهو يغسل أثر الجنابة من ثوبه أو يغسل ثوبه فاخبرت عائشة فقالت لقد رأيتني وأنا أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال إنما هو بمنزلة البصاق والمخاط وإنما يكفي أن تمسحه بجزء أو بأذخرة قال ابن الرفعة في المطلب فإن قلت الدارقطني قال لم يرفعه غير إسحاق قيل هذا لا يضر لأن إسحاق إمام مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وزيادته انتهى وفي المطلب أيضاً أنه يستدل له أي لرطوبة الفرق بما ذكرناه من فرك المني من ثوب رسول

الله صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز ان يكون من غير جماع وهو لا يعزل لانه منى عنه فكيف يفعله فتعين أن يكون بعد خروجه من فرج المرأة ولو كانت رطوبته نجسة لتعين فيه الغسل انتهى وما ورد مما يدل على نجاسة ذلك بحمل على الندب أيضا وأما منى غير الأدمى والكلب والخنزير والمتولد من أحدهما فقياسا على منى الأدمى يجامع أن كلا أصل حيوان طاهر وكذا العلقه والمضغة وأما لبن المأكل كقول فلا ية والاجماع وأما الانفحة فلا يطابق الناس على أكل اللبن المعمول بهما من غير انكاره وردانه صلى الله عليه وسلم أكل اللبن في بعض غزواته وعلى الطهارة مشى الطبيب والملى وغيرهما ونظر فيها القليوبي قال وهذه العلة لا توجب الطهارة وإنما توجب العفو وأفتى الشهاب الرملي بالعفو عن اللبن المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به وتبعه ولده في النهاية وأما العرق واللحاب فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم حكم بطهارة سؤر الهرمة المستلزم لطهارة لعابها وصح أنه ركب فرسا عرقا فركضه ولم يتحرر زعن عرقه وحديث أن توضع بماء أفضلت الحر قال نعم وبما أفضلت السباع كلها ٤٦٤ قال البيهقي إذا جمعت طرقة أحدثت قوة وكان يؤخذ من عرقه صلى الله عليه وسلم فيجعل

في الطيب وصح لما حضرت أنس بن مالك الوفاة أوصى أن يجعل في حنوطه من عرقه صلى الله عليه وسلم الذي كانت تجمعه أم ساهم في قارورة وسبق حديث

وان قلنا بنجاسة الرطوبة انتهى بزيادة (قوله) ولو تحقق خروج رطوبة الفرج من باطنه كانت نجسة) أى قطعاً ككل خارج من الباطن كالخارج مع الولد أو قبله والقطع في ذلك ذكره الامام واعترض بأن المنقول جريان الخلاف في الكل قاله في التحفة وقال شيخنا وحاصل ما فيها أنها ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما يخرج مما يجب غسله في الاستنجاء وهو ما ينظر عند جلوسها ونجسة قطعاً وهي ما يخرج من وراء باطن الفرج وهو ما لا يوصله ذكر الجماع وطاهرة على الأصح وهي ما يخرج مما لا يجب غسله وهو ما يوصله ذكر الجماع قال وهذا التفصيل هو ملخص ما في التحفة (قوله) وإنما لم يتنجس ذكر الجماع) هذا جواب عن سؤال ناشئ عن كون بعض رطوبات الفرج نجسة وهي التي تحقق خروجها من الباطن (قوله) إذا وطئ من استنجت بماء أو حجير) لعل الأولى حذف بماء والاقتصار على حجير وعبرة النهاية والمغنى ولو بال الشخص ولم يغسل محله تنجس وان كان مستجماً بالاحجار وعلى هذا لو جامع رجل من استنجت بالاحجار تنجس منه ما لم يحرم عليه ذلك لانه تنجس ذكره انتهى قال ع ش وكذا هو لو كان مستجماً بالحجير فيحرم عليه جامعها الخ وعبرة فتح المعين ولا يجب غسل ذكر الجماع الخ قال شيخنا أى من رطوبة الفرج سواء كانت طاهرة أو نجسة لانه على الثاني يعني عنها فلا تنجس ما ذكر ولا تنجس أيضاً منى المرأة قال ابن العماد

ولو تحقق خروج رطوبة الفرج من باطنه كانت نجسة وإنما لم يتنجس ذكر الجماع إذا وطئ من استنجت بماء أو حجير ولم يتحقق إصابة البول للذكر ولا المدخله لعدم تحقق خروجهما من الباطن ويجوز أكل بيض غير المأكول

رطوبة الفرج من يحكى نجاستها * قد قال في ولد يعني وبيضته (قوله) ولم يتحقق إصابة البول للذكر) أى فان تحققت أصابته له تنجس فيجب غسله منه (قوله) ولا مدخله) أى الذكر قال الكردى قيد لقوله أو حجير لانه مع تحقق ذلك يتعين الماء ولا يجوز له الحجير كما سبق في الاستنجاء (قوله) لعدم تحقق خروجهما) أى رطوبة الفرج فهو متعلق بقوله وإنما لم يتنجس الخ (قوله من الباطن) أى باطن الفرج اذ لا يلزم من اتحاد مجزئيهما أى البول والمنى النجاسة اذ ملاقاتها باطناً لا تؤثر قاله في الابواب وقضية التعليل المذكور أنهم لو تحقق خروج وجههما من الباطن تنجس ذكر الجماع بأصابتها وهو ظاهر ومع ذلك يعني عنها كما تقدم عن شيخنا وفي ع ش لا يتنجس ذكر الجماع لكثرة الابتلاء به وينبغي انه لو طال ذكره وخروج عن الاعتدال انه لا يتنجس مما أصابه من الرطوبة المتولدة الذي لا يصل اليه ذكر الجماع المعتدل لعدم امكان التحفظ منه (قوله) ويجوز أكل بيض غير المأكول) أى كبيض التمساح والصقر وغيرهما من الحيوانات الغير المأكولة ولذا قال ابن العماد بيض الحديا وبيض الصقر حل فكل * بيض الغراب وكل من بيض يومته والسلحفاة وكذا التمساح مع و رل * حكم الغراب وكل من بيض لقوته كذا التواوي في المجموع صنفه * وفي الجواهر لا يقضى بحرمته

ان المني بمنزلة البصاق والمخاط وقيس بذلك بلغم غير المعدة والنفط الذي لم يتغير بجماع عدم الاستحالة في الجمع وأما البيض فقياساً على المني بجماع أن كلا منهما أصل حيوان طاهر

ومثله زبر القز لانه أصل الدود الطاهر وأما المسك ففي الصحيحين ان وبيص المسك كان يرى في مفرقه صلى الله عليه وسلم وروى مسلم المسك أطيب الطيب وأما الزباد في خبر المستدرک الطويل ان أم حبيبة أم المؤمنين قدمت به من عند النجاشي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت تستعمله عنده فيراه عليها ولا ينكره (قوله) وإنما لم يتنجس الخ) أشار به الى اثبات خلاف في نجاسة ذلك ففيه وجهان أو قولان (قوله أو حجير) كذلك الامداد للشارح هذا محله فيما يظهر اذ لم يخرج الى الظاهر ذكره عليه رطوبة منى أو غيره والافين تنجس كما لا يخفى قال الشارح في فتح الجواد في طهارة المني ما نصه بشرط طهارة المحل الذي يخرج منه بالماء وان كان مستنجساً ونحوه في التحفة وعبارتها ومن غمة تنجس من مستنجج بغير الماء الملاقاة لها ظاهراً انتهت وفي النهاية للشمس الرملي لو جامع رجل من استنجت بالاحجار تنجس منه ما لم يحرم عليه ذلك لانه يتنجس ذكره انتهى (قوله) ولا مدخله) قيد لقوله أو حجير لانه مع تحقق ذلك يتعين الماء ولا يجوز له الحجير فاستجماره به كعدمه ووجه ذلك في التحفة بأنه يلزم من انتقاله لمدخله

قال الشهاب الرملي لانه حزم بجواز كنه وهو ظاهر كلام المذهب في باب البيع حيث يجوز بيع بيض
 ما لا يؤكل لحمه من الجوارح لانه طاهر منتفع به وهذه البيوض لا منتفعة عليها غير الاكل انتهى (قوله حيث لا
 ضرر فيه) أي وأما إذا كان فيه ضرر فيحرم كبيع الحيات قال الرشدي وليس لنا من الحيوان شيء يؤكل
 فرعه ولا يؤكل أصله الا لبن الأدمي وبيض ما لا يؤكل لحمه وعسل النحل وماء الزلال زاد في الخادم والزباد
 ويؤخذ من سنور بري ولا يمنع أكله تأمل (قوله والجزء) بضم الجيم والزاى وسكونها الغتان فصيحتان
 وبهما قرئ في السبعة قال الشاطبي وجزء وضم ضم الاسكان صف وحي * شأأكلها ذكرا وفي الغير ذوحلا
 فأشار بالصاد من صف الى شعبة فانه قرأ بضم الزاى من جزأ (قوله المنفصل) أي بنفسه أو بفعل فاعل
 (قوله من الحيوان) أي الحي بخلاف الجزء المنفصل من الميت فان حكمه حكم ميتة بلا نزاع (قوله كنيته
 طهارة ونجاسة) أي كنيته ذلك الحي ان طاهر افاطاهر وان نجس افنجس وانظر لو اتصل الجزء المذكور
 بأصله وحلته الحياة هل يعود كما كان قبل أو لا ونظيره لو أحياء الله الميتة استظهر بعض المحققين الأول فتأمل
 (قوله فيدبحوا الأدمي) أي من سملك وجراد (قوله ومشيمته) أي هي غلاف الولد الذي تسميه العامة
 بالخالص (قوله طاهرة) الانسب طاهران قال في التحفة وأفتى بعضهم فيما يخرج من جلد نجوحية أي
 وهو المسمى بثوب الثعبان أو عقرب في حياتها بطهارته كالعرق وفيه نظير بعد تشبيهه بالعرق بل الأقرب
 أنه نجس لانه جزء متجسد منفصل من حي فهو كنيته انتهى وقال السيد عمر البصري الذي يظهر أنه ان
 نحقق كونه جزءا من الجلد فنجس لما ذكره الشارح أو كونه يترشح كالعرق ثم يتجسد فطاهر وكذا ان شئ
 فيما يظهر نظرا لما ذكره أول الباب من أن الأصل في الأشياء الطهارة (قوله بخلافهما) أي اليد والمشيمة
 (قوله من نحو الفرس) أي من بقية الحيوانات المأكولة فان تلك منها نجسة (قوله للخبر الصحيح)
 عبارة التحفة الحسن أو الصحيح قال الكردى رواه الحارثي والدارمي والترمذي وأبو داود وغيرهم قال
 الحديث وان تكلم فيه لكن له طرق تقويه انتهى فهو حسن أو صحيح لغيره (قوله ما قطع من حي فهو
 ميت) هذا عام مخصوص بآية ومن أوصافها الخ فهو أحد المواضع التي خصت السنة بالقرآن ومنها قوله
 صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ مخصوص بقوله تعالى فلم يجدوا ماء فقيموا
 صعيدا طيبا (قوله الا شعر الحيوان المأكول) استثناء من القاعدة وخرج بالمأكول شعر غيره كالخمار
 الأهلبي فانه نجس (قوله وریشه ووصوفه ووبره) الأول للطير والثاني للضان والثالث للابل ونحوه في
 القاموس الورب محرركة صوف الأبل والارنب ونحوهما وسواء في ذلك أتت أم جزأ متناثر (قوله اذالم تعلم
 ابنته) أي ما ذكر من الشعر وما بعده (قوله بعد موته) أي الحيوان المأكول بان علم ابنته قبل موته
 أو شئ في ذلك في التحفة ولو شئ في شعر أو نحوه أهو من مأكول أم غير مأكول وهل انفصل من حي أو
 ميت فهو طاهر لان الأصل طهارة نحو الشعر وقياسه أن العظم كذلك وبه صرح في الجواهر انتهى زاد في
 النهاية بخلاف ما لو أينا قطعة لحم ملقاة وشككتنا هل هي من مذكاة أو لالان الأصل عدم التذكية وعبارته
 في الاجتهاد ولو وجد قطعة لحم أو خرقه يبلد لا نجوس فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في أناء أو
 خرقه والنجوس بين المسامين وليس المسامون أغلب فكذلك فان غلب المسامون فطاهرة انتهى قال سيم
 وانما لم يجز هنا أي في مسألة الشعر تفصيل اللحمة المذكاة لان العادة جرت بالقاء هذه الامور وعدم حفظها
 وان كانت طاهرة بخلاف اللحمة (قوله فطاهرات) تفريع على الاستثناء المذكور (قوله لقوله تعالى) تعليل
 لذلك (قوله ومن أوصافها أو بارها) أول الآية والله جعل لكم من بيوتكم سكناء وجعل لكم من جلود
 الانعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم ومن أوصافها أو بارها وأشعارها أنانا ومتاعا الى حين
 قال في الخازن الاثا ما كثر من آلات البيت وحوائجه وغير ذلك فيدخل فيه جميع أصناف المال والمتاع
 ما ينتفع به في البيت خاصة فظهر الفرق بين اللفظين انتهى يعني فهو من عطف الخاص على العام (قوله الآية)
 أي أقرأ الآية بتمامها فهو مفعول لفعل محذوف وقد علمت الآية بتمامها قال في الاسنى وهو أي ما ذكر في
 الآية محمول على ما اذا أخذ بعد التذكية أو في الحياة كما هو المعهود وذلك مخصص للخبر السابق انتهى
 (قوله ولو انفصل من مأكول حي) أي شاة مثلا (قوله جزء) بضم الجيم والزاى وسكونها الغتان فصيحتان

حيث لا ضرر فيه (والجزء
 المنفصل من الحيوان
 كنيته) طهارة ونجاسة فيدبحوا
 الأدمي ومشيمته طاهرة
 بخلافها من نحو الفرس
 للخبر الصحيح ما قطع من
 حي فهو ميت (الاشعر)
 الحيوان (المأكول وریشه
 ووصوفه ووبره) اذالم تعلم
 ابنته بعد موته (فطاهرات)
 لقوله تعالى ومن أوصافها
 وأوبارها الآية ولو انفصل
 من مأكول حي جزء

اتشابه عن محله الى
 ما لا يجزى فيه الحجر
 قال فليس السبب عدم
 وصول الحجر لمدخله
 خلافا لمن وهم فيه لان
 نحو الخرقه تصل له انتهى
 (قوله ومشيمته) هي التي
 تسميها النساء بالخالص
 (قوله للخبر الصحيح)
 رواه الحارثي والدارمي وأبو داود
 والترمذي وأبو داود
 وغيرهم والحديث وان
 تكلم فيه لكن له طرق
 تقويه (قوله وریشه)
 حيث لا لحم بها والا فنجسة
 ولا أثر لما باصلاهما من
 الحرة (قوله ووصوفه) قال
 ابن الخازن في تفسيره
 أصواف الضان وأوبار
 الابل وأشعار الغنم انتهى
 وفي القاموس الورب محرركة
 صوف الابل والارانب
 ونحوهما

(قوله فهمانحسان) أي الجزء والشعر الذي عليه (قوله الظلف) هو للبقرة والشاة بمنزلة القدم لنا (قوله بالاستحالة) أي كمية في ملاحظة فصارت ملحاً أو أحرقت فصارت رماداً (قوله ولو غير محترمة) أشار إلى وجهه ضعيف جداً قائل بعدم طهارة غير المحترمة قال النووي في التحقيق ويقال لا يظهر غير محترمة انتهى (قوله ان فتح) ٤٦٦ أشار بان الغاية إلى وجهه ضعيف قال الشمس الجوحري في شرح الارشاد مانصبه وقضية اطلاق

(قوله عليه شعر) أي ونحوه مما ذكر (قوله فهمانحسان) أي الجزء والشعر الذي عليه وعبارة التحفة وخرج بشعر الرأس كقول عضواً بين وعليه شعر فانه نجس فكذلك شعره وكذلك الحية عليه ريشة ولا أثر لما باصلها من الحية حيث لا لحم به ولا شعر خرج مع أصله بخلافه مع قطعة جلده منبته وان قلت أخذنا مما تقر في حية عليه ريشة بخلافها ما يؤهمه كلام بعضهم انتهى (قوله وخرج بما ذكر) أي في المتن من الشعر وما بعده (قوله القرن) أي لنحو الشاة (قوله والظلف) هو للبقرة والشاة بمنزلة القدم للانسان (قوله والظفر) أي وكذا السن (قوله فهي نجسة) أي المذكورات من القرآن وما بعده المنفصلة من الماء كقوله نجسة قال الشو برى لقصد المعنى الذي خرج به الشعر انتهى * تنبيه * اختلف الفقهاء والحكماء في نحو العظم والشعر هل تحل الحياة أم لا فالفقهاء على الاول مستدلين بقوله تعالى قل يحياها الذي أنشأها أول مرة والحكماء على الثاني محتجين بان الحياة تستلزم الحس والنظام لا احساس لها فلا يتألم بقطعها كما هو مشاهد في العرق وتألم العظام انما هو لما يحاورها ورد بعد تسليم ما ذكر بان لها حساً بطيئاً قال بعضهم وليت شعري ما يمنعها من التعفن والتفتت في الحياة غير حلول الروح الحيواني فيها تدبر (قوله ولا يظهر شيء من النجاسات) أي الاعيان النجسة (قوله بالاستحالة) هي بقاء الشيء على حاله مع تغير صفاته عبارة التحفة ولا يظهر نجس العين بغسل لانه انما شرع لزالة ما طرأ على العين والاستحالة لى نحو ملح أي كمية وقعت في ملاحظة فصارت ملحاً أو أحرقت فصارت رماداً الان حقيقة الاستحالة هنا أن يبقى الشيء بحاله وانما تغيرت صفاته فقط أي بان ينقلب من صفة إلى صفة أخرى لكن يستثنى الخ (قوله الاثلاثة أشياء) أي على خلاف في الثالث سيأتي بيانه وأشياء اسم جمع لشيء لا جمع له والتحقيق في تصرفه قول سيبويه ان أصلها شياء حكماء نقلت همزة الاولى قبل الشين كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنها حينئذ لفعاء وقد نظم بعض الفضلاء الخلاف في وزنها فقال في وزن أشياء بين القوم أقوال * قال الكسائي ان الوزن افعال وقال يحيى بحذف اللام فهي اذن * افعاء وزنا وفي القولين اشكال وسيبويه يقول القلب صيرها * لفعاء فافهم تحصيل ما قالوا

وجه اشكال الاول أن افعاء لا يمنع من الصرف لعدم علته والثاني ان قائله يدعي ان أصلها أشياء أعلى وزن افعلاء فحذفت اللام فصارت افعاء مع ان أشياء يجمع على اشياء كعذارى و افعلاء ليس كذلك وقد بسط ذلك الدمهورى في حاشية العروض فانظرها ان شئت (قوله أحدها) أي الثلاثة (قوله الخ ولو غير محترمة) الغاية للرد على من قال انها لا تظهر بالتخلل الناشئ عن النقل وتقدم ضابط المحترمة وغيرها قال سم ماعصره المجنون محترم وكذا ما عصره السكران بلا قصد كغير السكران وأما اذا عصره السكران فهل يعتبر قصده حتى اذا قصد الخلية كانت محترمة أو الخمرية كانت غير محترمة فيه تردد الوجه اعتبار قصده لانهم الحقوه بالصاحي فما له وعليه (قوله فتطهر وان فتح رأسها) أي رأس انائها للهواء سواء قصده بالتخلل أم لا (قوله أو نقلت من محلها) عطف على مدخول ان أي الى اناء آخر أو من شمس الى ظل أو عكسه والنقل لذلك مكره على المعتمد للاحرام خلافاً لبعضهم وهاتان الغايتان للرد على ضعيف (قوله أو تخللت لا بفعل فاعل) عطف على مدخول ان أيضاً قال الكردي وفي بعض النسخ وان علت وهي أوضح وكان وجه عطفه على ذلك الإشارة إلى أنه غير منقول عن الشافعي ومن قاربه وانما نقله الشيخان عن القاضي وأبي الربيع الا يلاقى وأقره وتبعهما المتأخرون فلو غلت بفعل فاعل ثم غمرت بنحمر لم تطهر على ما سيأتي (قوله مع دنها) أي انائها وان غلت حتى ارتفعت وتنجس بها ما فوقها منه وتشرب منها فان ارتفعت بلا غلبان بل بفعل فاعل قال البغوي فلا يظهر الدن اذا لزورة وكذا الخمر لا تصال لها بل يرتفع النجس نعم ان غمر

طهارتها وان نقلت من شمس الى ظل أو عكسه أو فتح رأس الدن وهو كذلك بناء على الاصح من عدة التحريم عند وضع عين فيها وهي أن المطروح يتنجس بالملافة ولا يزيل النجاسة فيكون منجساً للخل بتقدير انقلبه والعلة الثانية الاستعجال بفعل محرم فعوقب بتقيض

عليه شعر فهمانحسان وخرج بما ذكره القرن والظلف والظفر فهي نجسة (ولا يظهر شيء من النجاسات) بالاستحالة (الاثلاثة أشياء) أحدها (الخمر) ولو غير محترمة فتطهر وان فتح رأسها أو نقلت من محلها أو تخللت لا بفعل فاعل (مع دنها)

قصده انتهى (قوله أو تخللت) معطوف على قوله أو نقلت وفي بعض النسخ أو غلت وهي أوضح كالأصح ويصح في غلت افعال العسين واعجامها وهذا أقف فيه على خلاف وكان وجه عطفه على مدخول ان الإشارة إلى انه غير منقول عن الشافعي ومن قاربه وانما نقله الشيخان عن القاضي

حسين وأبي الربيع الا يلاقى وأقره وتبعهما على ذلك المتأخرون وعبارة الروضة في الرهن وكما يظهر ما يلاقى الخ بعد التخليل المرتفع يظهر ما فوقه مما أصابه الخمر في حال الغلبان قاله القاضي حسين وأبو الربيع الا يلاقى الخ فلو غلت بفعل فاعل ثم غمرت بنحمر لم تطهر كما في فتح الجواد وفي شرح الروض تعلقا عن البغوي وأقره ان كان قبل جفافها الاول طهرت واعتمده الزبدي في شرح المحرر ونقله في النهاية

ويقال ان تشرب الاناء
منها كغير القوارير فلا
(قوله بمصاحبة عين) قال
العلامة ابن قاسم قضيته
انه لو وقع على الخمر خمر
ثم تخللت لم يطهر وفيه
نظر بل ينبغي انها تطهر
بل لا بعد انه لو وقع على
الخمر نبيذ ثم تخللت طهرت
للمصاحبة في الجملة ثم رأيت
في شرح العباب عن
الزركشي وابن العماد

ولو نحو خرف جديد تبعا
لها للضرورة (اذا صارت)
أي استحالت (خلا بنفسها)
أي بسلام مصاحبة عين
لزال علة النجاسة وهي
الاسكار أما اذا تخللت
بمصاحبة عين نجسة وان
زعت قبل التخلل أو
طاهرة استمرت اليه أولم
تستمر لكن تحلل منها
شيء فلا تطهر اذا نتجس
يقبل التنجيس في الاولى
ولتنجسها بعد تخللها بالعين
التي تنجست بها في الثانية

واحتراز الشيخان بفرضهما
التفصيل الآتي في طرح
العصير على خل عمالوطرح
خمر فوق خمر فانها تطهر
ويحتمل الفرق بين أن
يكون الخمر من جنسها
فتطهر أو من غير جنسها
كما اذا صب النبيذ على الخمر
فلا تطهر انتهى وفي التحفة
وغيرها يستثنى نحو حبات
العناقيد مما يعسر التنقي

المرتفع قبل جفافه بخمر أخرى طهرت بالتخلل انتهى لكن تقيده بقبل الجفاف يقتضي انها لا تطهر فيما لو غمره
بها بعد جفافه وتعليقه يقتضي خلافه والموافق لكلام غيره أنها لا تطهر مطلقا لمصاحبتها عينيا وان كانت من
جنسها قاله شيخ الاسلام (قوله ولو نحو خرف جديد) أي مما تشرب منها والغاية للرد في التحقيق ويقال ان
تشرب الاناء منها كغير القوارير فلا (قوله تبعا لها) تعليل لطهارة الدين والضمير المحرور والخمر (قوله للضرورة)
تعليل للتبعية قال في شرح المنهج والالم يوجد دخل طاهر من خمر انتهى ويبحث في ذلك بأنه كان يكفي أن يعني عنه
للضرورة لانه لا وجه لطهارة الدين فانه لا يؤثر فيه الاستحالة كما لا يخفى قاله شيخنا وكذا يجتنبه غيره كسم
ولكن اتفق شيخ الاسلام والخطيب والشارح والرملي وهو مصرح به في متن الروض ثم رأيت في حواشيه
مانعه قوله ويتبعها الدين الخ وان جزم النووي في فتاويه بأنه نجس معفو عنه ونقله عن الاصحاب انتهى
فالمسئلة خلافية (قوله اذا صارت) أي الخمر (قوله أي استحالت) تفسير اصارت (قوله خلا بنفسها)
أي لا بمعنى نشأت عن غيرها (قوله أي بسلام مصاحبة عين) تفسير لقوله بنفسها والمراد مصاحبتها من وقت
التخمر كما اشار اليه التفصيل في المقابلة الآتية (قوله لزال علة النجاسة) تعليل لطهارة الخمر بصبر ورتها
خلا وعلم من هذا أن المستثنى انما هو الخمر بقيد التخلل لا مطلقا كما هو واضح فاندفع ما قيل ان في عبارته
تساهلا لان الطهر للتخلل لا للخمر على أنه قد يقال المستثنى الخمر من حيث هي لان معنى ولا يطهر الخ لا بصبر
طاهرا أو لا يقبل الطهارة وحينئذ فالذي يصبر طاهرا أو يقبل الطهارة انما هو الخمر لا الخل اذ هو بالنسبة
اليه تحصيل الحاصل (قوله وهي) أي علة النجاسة والتخمر أيضا (قوله الاسكار) زاد في التحفة وحل
اتخاذ الخل اجما وهو مسبوق بالتخمر قبل الا في ثلاث صور فلو لم يطهر لتعذر اتخاذها وينفرد على سبق
الخل بالتخمر الحث في أنت طالق ان تخمر هذا العصير فتخلل ولم يعلم تخمره نظر للغالب أو المطرد انتهى
(قوله أما اذا تخللت) مقابل قوله بنفسها (قوله بمصاحبة عين) أي سواء طرحت فيها أو وقع فيها بلا طرح
(قوله نجسة وان زعت قبل التخلل) قضيته انه لو وقع على الخمر خمر ثم تخللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغي
انها تطهر ويدل له ما سبق عن البغوى فيما لو ارتفعت بفعل ثم غمر المرتفع قبل الجفاف بخمر أخرى بل لا بد
انه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخللت طهرت للمصاحبة في الجملة ثم رأيت في شرح العباب عن الزركشي وابن العماد
واحتراز الشيخان التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عمالوطرح خمر فوق خمر فانها تطهر ويحتمل
الفرق بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما اذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر انتهى
ابن قاسم (قوله أو طاهرة) أي أو عين طاهرة وان لم يكن لها أثر في التخلل كحصاة قال ع ش وليس منها فيما
يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر انتهى وأقره البجيرمي فهو عطف على نجسه (قوله استمرت اليه)
أي التخلل وان لم يتحلل منها شيء (قوله أولم تستمر) أي بأن زعت منه وهو عطف على استمرت (قوله
لكن تحلل منها) أي من العين الطاهرة على ان تحلل بالخاء المهملة ويصح ضبطه بالخاء المعجمة وعليه فصيح
أن يعود الضمير المحرور والعين الطاهرة وللخمر وهو أوضح أفاده الكردي (قوله شيء) أي أو هبطت الخمر
بنزع العين منها كما في القليوبي قال ع ش بقي ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبر معصوم بأنه لم يتخلل منه شيء
هل يطهر أم لا ففيه نظر والا قرب الاول لان هذا ليس مما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل مما بني
فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وبأخبار المعصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته
بالتخلل (قوله فلا تطهر) أي الخمر وهذا جواب أما (قوله اذا نتجس) الخ تعليل لعدم الطهر (قوله يقبل
التنجيس) أي في الصورة الاولى وهي ما اذا كانت العين الواقعة فيها نجسة فالخمر تنجست بهذه العين فلا
تطهر بالتخلل (قوله ولتنجسها) عطف على اذا نتجس والضمير راجع للخمر فهو تعليل لعدم الطهر
(قوله بعد تخللها) أي بعد صبر ورتها خلا (قوله بالعين) أي الطاهرة والجار والمجرور متعلق بتنجسها
(قوله التي تنجست) أي العين (قوله بها) أي بالخمر (قوله في الثانية) أي في الصورة الثانية بشقيها وهي ما اذا

منه قال وكذا ما احتجج اليه لعصير يابس أو استقصاء عصير رطب لانه من ضروريه وفي الامداد نووى الرطب كحبات العنب (قوله وان
زعت قبل التخلل) لم أقف فيه على خلاف (قوله تحلل) يصبح أن يكون بالخاء المهملة فالضمير في منها يعود الى العين الطاهرة وأن يكون بالخاء

كانت العين طاهرة استمرت الى التخلل أولم تستمر اليه لكن تحلل اليه منها شيء هذا ويحرم تعمد ذلك كما
 في التعففة لخبر مسلم سئل عن الخمر تتخذ خلاقال لا وعلة تنجس المطروح بالملاقاة فينجس الخمر وقيل لانه
 استعجل الى مقصوده بفعل محرم فموقوف بقبض قصده كما لو قتل مورثه وعلى هذا لا يطهر بالنقل السابق
 وهو مقابل الاصح ثم انتهى (قوله وكان الخمر) خبر مقدم وقوله التبيد مبتدأ مؤخر (قوله فيما ذكر) أى فى
 طهارته بالتخلل على التفصيل السابق (قوله التبيد) أى وهو المتخذ من غير عصير العنب كالزبيب (قوله على
 المعتد) أى كما يحكمه الشيخان فى باب الرابا والسلم لاطباقهم على صحة السلم فى خل التمر والزبيب والتمر
 المستلزمة لطهارتها لان النجس لا يصح بيعه ولا السلم فيه اتفاقا ولا يصح حل كلامهم ثم على خل لم يتخمر
 لانه نادر وانما يطهر لان الماء من ضرورته بالنسبة لاخراج ما بقى فيه لا من أصل ضرورية عصره له ولته
 بدونه واذا تسو مح فى هذا الماء فابتوقف عليه أصيل العصر بطريق الاولى قال ابن العماد والبدليل
 على الطهارة ما صح عن عمر رضى الله عنه انه خطب وقال يا أيها الناس ان الله أنزل نحر بجمه وهى من
 خمسة من العنب والتمر والعسل والخنطة والشعير ثم قال لا يحل خل من خمر أفسدت حتى يبدأ الله افسادها
 لان الله اذا أفسد الخمر وصارت خللا طهرت واذا أفسدها الاذى لم تطهر الى أن قال فاذ كره القاضى
 أبو الطيب لا يفتى به قال فى التعففة يكثر السؤال عن زبيب يجعل معه طيب متنوع وينقع ثم يصفى فتصير
 رائحته كرائحة الخمر والذى يتجه فيه أن ذلك الطيب ان كان أقل من الزبيب تنجس والا فلا ولا عبرة بالرائحة
 أخذ من قولهم لو أتى على عصير خل دونه أى وزنا كما هو ظاهر تنجس لانه لقلية الخمر فيه يتخمر والا فلا
 لان الاصل والظاهر عدم التخمر ويؤخذ منه انه منظر وفى هذا المظنة حتى لو قال خبران شاهدناه من
 حين الخلط فى الاولى الى التخلل ولم يشتد ولا قذف بالزبيب لم يلتفت لقولهما وكذا وقال فى الاخير بن شاهدناه
 اشتد وقذف بالزبيب ويحتمل الفرق بأن الاشتداد قد يخفى فلم ينظر لقولهما فى الاولى بخلاف ما بعد هالانها
 أخيرا بمشاهدة الاشتداد فلم يمكن القاء قولهما الا ان قلنا أن ما ينط بالمظنة لا ينظر لتخلفه فى بعض أفرادها وان
 العلامة لا يلزم من وجودها وجود ما هي علامة عليه كما صرحوا به فحينئذ يتجه اطلاقهم النجاسة والحرمة
 فى الاولى وعدمها فى الاخيرتين وظاهر أن الخمر فى كلامهم مثال فيلحق به كل ما فى معناه مما يقبل التخمر
 وينع من وجوده ان غلب أو ساوى (قوله وثانيها) أى الثلاثة الاشياء التى تطهر بالاستحالة (قوله الجلد
 المتنجس) اختلف العلماء فى طهارة جلود الميتة اذا دبغت على سبعة مذاهب أحدها مذهب الشافعى انه
 يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة الانجوال كلب طاهرها وباطنها وروى هذا المذهب عن علي وابن مسعود
 والثاني لا يطهر شيء من الجلود المذكورة بذلك وروى هذا عن عمر وابنه عبد الله وعائشة وهو أشهر
 الرابطين عن أحمد وأحمد بن حنبل عن مالك والثالث يطهر بذلك جلدها كقول اللحم دون غيره وهو
 مذهب الاوزاعي وابن المبارك وابى ثور واسحاق بن راهويه والرابع يطهر جلود جميع الميتات الا الخنزير
 وهو مذهب أبى حنيفة والخامس يطهر الجميع الا أنه يطهر ظاهره دون باطنه ويستعمل فى الياسات دون
 غيرها ويصلى عليه لافيه وهو مذهب مالك المشهور عنه فى حكاية أصحابه عنه السادس يطهر الجميع
 حتى الكلب والخنزير باطنها وروى هذا مذهب داود وحكى عن أبى يوسف والسابع أنه يتنقع بجلود الميتة
 وان لم تدبغ ويجوز استعمالها فى المائعات والياسات وهو مذهب الزهرى وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا
 لا تفرغ عليه وأدلة ذلك مبسوطة فى شرح المذهب (قوله بالموت) قضيته أنه لو سلخ جلد حيوان وهو حي لم
 يطهر بالدبغ وليس مراداً وعليه فيمكن أن يحجب بأن التعبير بكونه متنجساً بالموت جرى على الغالب أو
 أن المراد بالموت حقيقة أو حكماً وذلك ان الجزء المنفصل من الحي كميته فانفصله مع الحياة بمنزلة انفصاله
 بالموت ع ش (قوله بأن لم يكن من نحو كلب) تصوير لتنجسه بالموت لان نحو الكلب لم يتنجس
 بالموت بل هو نجس قبل الموت ونحو الكلب هو الخنزير والمتولد منهما أو من أحدهما وانما لم يطهر
 بالدبغ لان الحياة فى افادة الطهارة أبلغ من الدبغ والحياة لا تفيد طهارته وماتقر فى الخنزير بناء على ان

وكان الخمر فيما ذكر التبيد على
 المعتد (و) ثانيها (الجلد
 المتنجس بالموت) بأن لم
 يكن من نحو كلب

المعجمة وعليه فيصح أن
 يعود ضمير منها للعين
 الطاهرة والخميرة وهو
 أوضح (قوله فيما ذكر)
 أى فى طهارته بالتخلل
 خلافا للقاضى أبى الطيب
 ومن تبعه وعبارة شرح
 المنهج خرج به التبيد
 وهو المتخذ من الزبيب
 ونحوه فلا يطهر بالتخلل
 لوجود الماء فيه لكن اختار
 السبكي خلافاً لان الماء من
 ضرورته انتهت (قوله
 التبيد) قال الشوبرى فى
 حواشى المنهج عبارة ابن
 حجر فى شرح العباب
 ظاهر كلامه تغايرهما أى
 الخمر والتبيد وهو ما حكا
 الشيخان عن الاكثرين
 فى الاشارة الى أن قال
 لكن فى تهذيب الاسماء
 واللغات عن الشافعى
 ومالك وأحمد وأهل الأثر
 انها اسم لكل مسكر انتهى
 ما نقله الشوبرى (قوله
 بأن لم يكن الخ) هذا محترز
 قول المصنف المتنجس
 بالموت لان نحو الكلب لم
 يتنجس بالموت بل هو
 نجس قبل الموت

فقد نقل المرحوم في حاشية اقناع الخطيب عن ابن قاسم عن صاحب العدة ان الخنزير لاجلد له وانما شعره في لحمه (قوله) وان كان من غير ما كول اللحم (دون غيره انتهت والانديباغ ذكره اشارة الى أن فعل الدبغ ليس بشرط في التطهير وآثر بشرط في التطهير وآثر المصنف التعبير به لانه الغالب (قوله ما لم يلاقه الخ)

وان كان من غير الماء كول يطهر بالدبغ والانديباغ (ظاهرة) وهو ما لا فاه الدباغ (وباظنه) وهو ما لم يلاقه بشرط أن ينقى من الرطوبات المعفنة له بحيث لا يعود اليه النتن والفساد لوقوع في الماء لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا دبغ الابهاب

ظاهرة ان الوجه الذي لم يلاقه الدباغ من الباطن ويؤيده بل يصرح به عبارة التحفة وهي ظاهرة وهو ما لا فاه الدباغ وكذا باظنه وهو ما لم يلاقه من أحد الوجهين أو مما بينهما انتهت وكلام النهاية بخلافه وهو قال الزركشي في الخدام والمراد بباطنه ما بطن و بظاهرة ما ظهر من وجهيه بدليل قولهم اذا قلنا بطهارة ظاهره فقط جازت الصلاة عليه

له جلدا والافقد نقل بعض المحققين عن صاحب العمدة أن الخنزير لاجلده وانما شعره في لحمه على انه قيل ان الخنزير نوعان أحدهما له جلد والا آخر ليس له جلد (قوله وان كان من غير الماء كول) أي لحمه والغاية للرد على من قال يطهر جلد الماء كول لا غيره (قوله يطهر بالدبغ) خبر لمبتدأ محذوف أي فهو يطهر بالدبغ وهو نزاع فضول الجلد التي هي مائتته ورطوباته التي يفسده بقاؤها ويطيبه نزعها (قوله والانديباغ) أي بنفسه أشار به الى أن فعل الدبغ ليس بشرط في التطهير فلو ألفت الريح الدباغ على الجلد أو بالمعكس فاندبغ كفي (قوله ظاهره) أي الجلد (قوله وهو) أي ظاهر الجلد (قوله ما لا فاه الدباغ) بكسر الدال المهملة وهو كالدبغ لذلك اسم لما يدبغ به ويرجماء عبر عنهم بالدباغ قال في التيسير

والدباغ الحر يف ان أزال ما * في الجلد من شحم ولحم ودما

(قوله وباظنه) أي باطن الجلد على المشهور والثاني يقول آله الدبغ لا تصل الى الباطن وورد بأنها تصل اليه بواسطة الماء أو رطوبة الجلد (قوله وهو) أي باطن الجلد (قوله ما لم يلاقه) أي من أحد الوجهين أو مما بينهما قال في التحفة وقال الزركشي في الخدام والمراد بباطنه ما بطن و بظاهرة ما ظهر من وجهيه بدليل قولهم ان قلنا بطهارة ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لافيه فتنبه لذلك فقد رأيت من يغلط فيه نقله في النهاية قال ع ش قوله من وجهيه شامل لما اذا كان الدباغ ملاقيا للطبقة التي تلي اللحم دون الملاقى للشعر كما يفعل في دبغ الفراء بوضع نحو القرظ على الملاقى للحم دون غيره ويعالج حتى تزول عفونته فان مقتضى كلام الزركشي على طهارة الملاقى للشعر لانه طاهر من وجهيه دون ما بين طبقتي الجلد وهو مشكل فانه كيف يتصور وصول أثر الدباغ على هذا الوجه للملاقى للشعر دون غيره مما بين الطبقتين مع أنه لا يصل الى الملاقى للشعر الا بعد مجاوزة ما بين الطبقتين وصورة البكرى بما اذا وضع الدباغ على كل وجهيه وعليه فلا إشكال امكن رده ظاهرا قول الرملى ويؤخذ من طهارة باظنه به انه لو تنف الشعر بعد دبغه صار موضعه منتجسا فانه صريح في ان موضع الشعر طهر بالدباغ ثم تنجس بملاقاه للشعر فان الدباغ يؤثر فيه فليحذر (قوله بشرط أن ينقى) متعلق بيطهر وينقى من التنقية (قوله من الرطوبات المعفنة له) أي الجلد من لحم ودم قال بعضهم لو قال الفضلات المعفنة له من دم ولحم لكان أولى لان المدبوغ لا يخلو عن الرطوبة اذ لا يحصل تأثير أدوات الدباغ فيه الا بواسطة الرطوبة ولعل مراد الشارح رطوبة مخصوصة وهو رطوبة اللحم والدم فبقاء الجلد منها مستلزم لتقائه عن عفونات اللحم والدم فليتأمل (قوله بحيث لا يعود اليه) أي الجلد بعد دبغه وهو تصوير للتنقية من الرطوبات المذكورة (قوله النتن) بكسر النون وفتح التاء أو بفتح النون وكسر التاء أي الرائحة الكريهة (قوله والفساد) عطف بنفسه أو عطف عام على خاص على ما سيأتى (قوله لوقوع في الماء) عبارة التحفة وضابط نزعها أي الفضول منه أي الجلد أن يكون بحيث لوقوع في الماء لم يعد اليه النتن وهو مراد من عبر بالفساد أي كشيخ الاسلام في شرح المنهج أو هو أعم ليشمل نحو شدة تصلبه وسرعة بلائه لكن في اطلاق ذلك نظر والذي يتجه أن ما عدا النتن ان قال خير ان انه لفساد الدبغ ضرر والا فلا لانا نجد ما اتفق على اتفاق دبغه يتأثر بالماء فلا ينبغي النظر لمطلق التأثير بل التأثير يدل على فساد الدبغ انتهى بتوضيح (قوله لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لظاهرة الجلد بالدبغ (قوله اذا دبغ الابهاب) أي الجلد قبل أن يدبغ وبعضهم يقول الابهاب الجلد وهذا الاطلاق محمول على ما قبله

لافيه ثم قال فتنبه لذلك فقد رأيت من يغلط فيه انتهى واستبعد الخلفي

الاكثر فان قوله عليه الصلاة والسلام ايما اهاب دبغ يدل عليه والجمع اهاب بضمتين على القياس قال ابن مالك

وفعل لاسم رباعي عمد * قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

وبفتحتين على غير قياس قال بعضهم وليس في كلام العرب فعال يجمع على فعل بفتحتين الا اهاب واهب وعماد وعمدور بما استعير الا اهاب عن جلد الانسان انتهى مصباح بزيادة (قوله فقد ظهر) بفتح الهاء وضمها وافتح أفصح وهذا الحديث في صحيح مسلم وفي البخاري هلا أخذتم اهابها فدبغتموه فانتفعتم به وفي سنن أبي داود بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم قال في شاة ميتة لو أخذتم اهابها فذبحتموه فانتفعتم فقال يطهرها الماء والقرظ وروى الدارقطني طهور كل آدم دبغاه ولذا عبر في التحفة للاخبار الصحيحة (قوله وانما تحصل التنقية المذكورة) أي من الرطوبة المعفنة له بحيث الخ (قوله بجر يرف) بكسر الخاء المهملة وتشديد الراء ما يحرف اللسان أي يلدغ اللسان قاله الجوهرى كالقرظ والعفص وقشور الرمان والشب بالمثلثة وهو شجر مر الطعم طيب الريح يدبغ به والشب بالموحدة من جواهر الارض معروف يشبه الزجاج يدبغ به أيضا قاله في المغنى قال ابن الاستاذ والتعبير بالقابض أحسن لاني لأعلم هل للحرقافة دخل في الدبغ أولا قال في الايعاب وظاهر أن الحرقافة تستدعي القبض فاما ما واحد لكن القابض نص في المقصود (قوله ولو نجسا) الغاية للرد في الابتهاج للسبكي وفي وجهه لا يجوز بالاشياء النجسة كذرق الطائر لا بالمتنجس كالقرظ الذي أصابته نجاسة (قوله كذرق حمام) بالزاي أو الذال أي خرقته وكزبل وذلك لحصول المقصود به (قوله لا ينحو شمس) عطف على بجر يرف ونحو الشمس النار (قوله وتراب) أي وملح وكل ما لا ينزع الفضول وإن حفر به الجلد وطابت رائحته لبقاء عفوته فيه بدليل أنه لو وقع في الماء عادت عفوته فلا يظهر ولا يجب الماء في أثناء الدبغ في الاصح بناء على أنه لا حالة إزالة ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك وأما خبر يطهرها الماء والقرظ فمحمول على الندب أو على الطهارة المطلقة التي لا يحتاج معها إلى غسل فالمراد من الحديث ما غسل بالماء بعد الدبغ طاهر وقول بعضهم ومن تبعه لا بد في الجفاف من الماء ليصل الدواء به إلى سائر مردود إذا قصد وصوله ولو بمائع غير الماء فلا خصوصية للماء إذ لا نظر إلى أن لطافته توصل الدواء إلى باطنه على وجهه لا يوصله غيره لأن القصد الإحالة وهي حاصلة وإن لم يصل الدواء إلى باطنه على الوجه المذكور ومقابل الاصح يجب الماء تغليبا لمعنى الإزالة من النهاية بتصرف وزيادة (قوله وخرج بالجلد الشعر) أي فانه لا يظهر إذ لا يتأثر بالدبغ (قوله نعم يطهر قليلا) أي الشعر فيعني عنه كما قاله النووي في الروضة ولذا قال ابن العماد

قليل شعر على جلد الدبغ له * حكم الطهارة في منصوص روضته

واستشكله الزركشي بأن ما لا يتأثر بالدبغ كيف يطهر قليلا وأجاب بأن قوله يطهر أي يعطى حكم الطاهر انتهى (قوله تبعا) أي للشعر (قوله كأناء الخمر) أي على ما سبق وفيه إشارة إلى توجيه كلام الامام النووي المذكور وعبارة الاسنى وقد يوجه ذلك بأنه يطهر تبعا للاشقة وإن لم يتأثر بالدبغ كما يطهر دن الخمر تبعا وإن لم يكن فيه تحلل على أن السبكي قال بطهارة الشعر مطلقا أخذ الخبر في صحيح مسلم قال وهذا الاشك عندى فيه وهو الذي اختاره وأفتى به انتهى وفي التحفة واختار كثير من طهارة جميعه لأن الصحابة قسموا الفراء وهي من دباغ الجحوس وذبحهم ولم ينكره أحد بل نقل جمع أن الشافعي رجع عن تنجيس شعر الميتة وصوفها ومجابه بأن الرجوع لم يصح والاختيار لم يتضح لانها واقعة حال فعلية محتملة ذبح الجحوس من حيث الجنس وهو لا يؤثر إلا أن شوهد في شيء بعينه فعلى مدعى ذلك إثباته ومن ثم علم ضعف ما مال إليه غير واحد وإن ألف فيه بعضهم من منع الصلاة في فراء السنجاب لانه لا يذبح ذبحا صحيحا بل الصواب حلها لأن ذلك لم يعلم في شيء بعينه مطلقا فهو من باب ما غلب تنجيسه يرجع لأصله وكذا يقال في نظائر ذلك كالجبن الشامي

فقد ظهر وانما تحصل التنقية المذكورة بجر يرف ولو نجسا كذرق حمام لا ينحو شمس وتراب وخرج بالجلد الشعر نعم يطهر قليلا تبعا كأناء الخمر

في حواشيه على المنهج ونقل الشو برى عن سم مانصه أقول لو لم يصب الدبغ الوجه النابت عليه الشعر فينبغي أن يكون من الباطن أيضا حتى يجري القول القائل بعدم طهارة الباطن أخذ من علمه الخ انتهى قلت وبهم هذا يجمع بين الكلامين فخره وتعمل الهاتفي في حاشية التحفة لها بقوله قوله من أحد الوجهين بيان لما لا فاه الدبغ انما أخر لبتين به مالم يلاقه الدبغ أيضا على سبيل التنازع انتهى (قوله بجر يرف) هو بكسر الخاء ما يلدغ اللسان بجر يرفه (قوله ولو نجسا) أشار

بلو إلى خلاف فيه قال ابن السبكي في شرح المنهاج وفي وجهه لا يجوز بالاشياء النجسة كذرق الطائر ولا بالمتنجس كالقرظ الذي أصابته نجاسة انتهى (قوله يطهر قليلا) كذلك في التحفة والامداد وغيرهما وفي فتح الجواد عرفا واعتمد صاحب النهاية أنه نجس معفو عنه

(قوله متنجس) أي وإن كان الدابغ طاهر التنجس به قبل طهر عينه قال في التحفة فيجب غسله بماء طهور مع الترتيب والتسبيح إن أصابه مغلظ وإن سبغ وترب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة انتهى قال العلامة ٤٧١ ابن قاسم يؤخذ من ذلك ما وقع السؤال

عنه وهو ما لو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا أحداها بتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوباً بارطبا بعد ذلك لم يحتج التسبيح والجواب لا يطهر أخذاً بما ذكر بل لا بد من تسبيح ذلك الثوب انتهى (قوله من تطهره) اعتماد العلامة ابن قاسم أن المراد تطهيره لا إلقاء الدبغ فقط (قوله كالميتة إذا صارت دوداً) جرى

ثم هو بعد الاندباغ كثوب متنجس فلا بد لنحو الصلاة فيه أو عليه من تطهيره (و) ثالثاً (ما صار حيواناً) كالميتة إذا صارت دوداً لحدوث الحياة وهو وإن لم يكن متولداً منها لكنه متولد من عفوناتها وهي نجسة

على استثنائه في فتح الجواد تعالى ابن المقرئ وفي التحفة لا يستثنى في الحقيقة الاثني عشر انتهى (قوله وهو وإن لم يكن الخ) أشار به إلى أن الجواب عن علته القول بعدم استثنائه قال في المجموع تعليلاً المذهب لنجاسة المتولد من الكلب والخنزير أو من أحدهما بأنه مخلوق نجس فكان مثله ينتقض

المشهور علمه بأنفة الخنزير وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جنبية من عندهم فأكل منها ولم يسأل عن ذلك انتهى قال ابن العماد

وشهرة قد أتت في الكافرين لهم * حين الخنازير لا يقضى بشهرته وقال صاحب البهجة فيها واحكم على ما غلبت في مثله * نجاسة بطهره لأصله نحو أو أواني من نجر مدمن * كسؤره طهر فيه يمكن

(قوله ثم هو) أي الجلد المدبوغ (قوله بعد الاندباغ) أي بعد أن يتأثر بالدباغ (قوله كثوب متنجس) أي ملاقاته للأدوية النجسة أو تنجست به قبل طهر عينه فيجب غسله لذلك وإذا أوجبنا الماء في أثناء الدباغ فلم يستعمله فإنه يكون نجس العين وعلى هذا هل يطهر بمجرد نفعه في الماء أو لا بد من استعمال الأدوية ثانياً وجهان أحدهما في زيادة الروضة الثانية والمراد نفعه في ماء كثير وإذا لم نوجهه وهو الأصح فيصلي فيه بعد غسله وإن لم يغسله لم يمنع من ذلك مانع ولا يحل أكله سواء كان من مأكل اللحم أم من غيره فالحبر الصحيحين إنما حرم من الميتة أكلها قاله في المغني (قوله فلا بد لنحو الصلاة) أي كالطواف (قوله فيه) أي في جلد الميتة كان يلبسه (قوله أو عليه) أي كان يفرشه (قوله من تطهره) أي ملاقاته الدباغ منه دون ما لم يلاقه فيما يظهر لأن سبب وجوب ملاقاته النجس أو الذي تنجس به كما تقرر وهذا منتف في ما يلاقه الدباغ من الوجه الآخر وسريان النجاسة به لا نقول على الصحيح فإن عم الدباغ الوجهين وجب غسلهما كما هو ظاهر ويجب غسله بماء طهور مع الترتيب والتسبيح إن أصابه مغلظ وإن سبغ وترب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة يؤخذ من ذلك أن نحو الكلب لو بال على عظم ميتة فغسل سبعا مع الترتيب أنه لا يطهر من حيث النجاسة المغلظة فلو أصاب ثوباً بارطبا بعد ذلك فلا بد من تسبيح ذلك الثوب مع الترتيب أفاده سم لكن نقل عن فتاوى شيخ الإسلام أنه يطهر من النجاسة المغلظة قال بعضهم وهو الأقرب ولم يرتضه غيره فقال إن النجس الذي تنجس بمغلظ لا يقبل الطهارة إلا في الجلد المدبوغ به قال الحنفى وهو الذي سمعناه من شيخنا الخليلي (قوله وثالثاً) أي الثلاثة الأشياء التي تطهر بالاستحالة (قوله ما صار حيواناً) جرى على الاستثناء ابن المقرئ وغيره كصاحب البهجة حيث قال فيها

وصائر فيه حياة كالمضغ * والجلدان ينجس بموت واندبغ

وتبعها الشارح في فتح الجواد الذي في التحفة أنه لا يستثنى في الحقيقة الاثنان لثالث لهما (قوله كالميتة إذا صارت دوداً) قال في الروض ولودود كلب انتهى وهو من زيادته على الروضة كما نبه عليه شيخ الإسلام قال وهو يقتضى أنه مخلوق من كلب وقدمه النووى في مجموعه بأن المتولد من النجاسة لا يخلق منها وإنما يتولد فيها كدود الخلل لا يخلق منه بل يتولد فيه (قوله لحدوث الحياة) تعليل للثمن عبارة الاسنى لأن للحياة أثرها في دفع النجاسة ولهذا انطرأ برؤسها (قوله وهو) أي الدود وهو إشارة للجواب عن علته القول بعدم استثناء ما ذكر قال في المجموع تعليل المذهب لنجاسة المتولد من الكلب والخنزير أو من أحدهما بأنه مخلوق من نجس فكان مثله ينتقض بالدود المتولد من الميتة ومن السرجين فإنه طاهر على المذهب وكان ينبغي أن يقول لانه مخلوق من حيوان نجس ليحترز عما ذكرناه فإن الميت لا يسمى حيواناً وقد يمنع هذا الاعتراض ويقال الدود لا يخلق من نفس الميتة ونفس السرجين وإنما يتولد فيه كدود الخلل لا يخلق من نفس الخلل وإنما يتولد فيه وقد أجاب القاضى أبو الطيب بهذا الجواب عن هذا الاعتراض في طهارة الميت انتهى نقله من الكبرى (قوله وإن لم يكن متولداً منها) أي الميتة أى من نفسها (قوله لكنه) أي الدود (قوله متولد من عفوناتها) أي الميتة (قوله وهي نجسة) أي مع أن الدود المتولد منها طاهر فصح الاستثناء

بالدود المتولد في الميتة ومن السرجين فإنه طاهر على المذهب وكان ينبغي أن يقول لانه مخلوق من حيوان نجس ليحترز عما ذكرناه فإن الميت لا يسمى حيواناً وقد يمنع هذا الاعتراض ويقال الدود لا يخلق من نفس الميتة ونفس السرجين وإنما يتولد فيه كدود الخلل لا يخلق من نفس الخلل وإنما يتولد فيه وقد أجاب القاضى أبو الطيب بهذا الجواب عن هذا الاعتراض في طهارة الميت انتهى (قوله من عفوناتها وهي نجسة)

قال في شرح العباب ولا يخلو هذا عن نظر لان هذا ليس أمرا قطعيا بل هو محتمل والتمثيل بالمحتمل لا يحسن لكن يأتي قبيل الاواني ما قد يعلم منه أنه طاهر وان قلنا أنه متولد من عينها فان سلم هذا اتجه التمثيل به حيثنذ ويمكن التمثيل له أيضا بما يشير اليه قول الزركشي ان كل ميتة اتفق حياتها كالبراغيث تكون طاهرة وقوله ما يقطع من الحيوان ثم يلقق ويحيى بحيث يجري فيه الدم ويصير الى حاله قبل القطع فهذا ان تصور فالاقيس طهارته لوجود الحيوانية فيه القاضية بالطهارة وان كان اطلاقهم في الجنائيات بخالفه وأما العظم النجس بجبر به عظم فذلك اذا سلم يتحقق أنه حلته الحياة وانما حصل به جبر المنكسر فهو باق على نجاسته لكنه معفو عنه بشرطه انتهى الا ان يقال الاول بعيد او غير محقق أيضا وان قيل به والثاني بعيد ٤٧٢ كما أشار اليه بقوله ان تصور وقد علمت أن حسن التمثيل انما يتم بغير

قال في الايعاب ولا يخلو هذا عن نظر لان هذا ليس أمرا قطعيا بل هو محتمل والتمثيل بالمحتمل لا يحسن لكن يأتي قبيل الاواني ما قد يعلم منه أنه طاهر وان قلنا أنه متولد من عينها فان سلم هذا اتجه التمثيل به حيثنذ ويمكن التمثيل له أيضا بما يشير اليه قول الزركشي ان كل ميتة اتفق حياتها كالبراغيث تكون طاهرة وقوله ما يقطع من الحيوان ثم يلقق ويحيى بحيث يجري فيه الدم ويصير الى حاله قبل القطع فهذا ان تصور فالاقيس طهارته لوجود الحيوانية فيه القاضية بالطهارة وان كان اطلاقهم في الجنائيات بخالفه (قوله ولا يوضح التمثيل) أي الذي صار حيوانا المحكوم عليه بالطهارة (قوله بدم بيضة صارت فرخا) أي وكذا التصور بالعلقة والمضغة وان مثل بهما أيضا بعضهم لانهما كما قال بعض شراح الارشاد قبل الانفصال لا يحكم عليهما بالنجاسة وبعده لا يصير كل منهما حيوانا (قوله لانه) أي دم البيضة (قوله حيثنذ) أي حين اذ صارت فرخا (قوله كاني) أي وهو طاهر على المعتد بالتمثيل به انما يصح على القول بنجاسته (قوله اذهو) أي دم البيضة فهو تعطيل لتثبيته بالني (قوله أصل حيوان طاهر) أي فهو طاهر وانما يكون نجسا اذا فسد وامتنع محي الحيوان منه قال في الايعاب وبما تقرر يعلم أن الاولى حذف هذا القسم كما فصله جماعة ومن ثم قال الشافعي الحق أن يقال الاستحالة حقيقة اذا بقي الشيء بحاله وتغيرت صفته فلا يوجد في غير التخلل والديبع انتهى والرافعي لما جعل من هذا القسم العلقه والمضغة ودم البيضة اذ صارت حيوانا أشار الى بناء ذلك على ضعف فقال اذا نجسناها أو رد عليه دم الطيبة اذا استحال مسكاو رد بأنه لا يحكم بنجاسته حال اتصاله والالزم استثناءه اذا استحال لبنا أو لحما وأجاب البلقيني بأننا لم نتحقق ان أصل المسك دم بل يجوز كونه عرقا أو لبنا أو نحوه ونظر في الثلاثة المذكورة عن الرافعي بأنها ان صارت حيوانا في الباطن فافيه لا يحكم بنجاسته وبعده الانفصال لا يصير حيوانا انتهى كلام الايعاب وتقدم عن بعض شراح الارشاد ما وافقه (قوله وخرج بحيوان) كذا في النسخ والانساب بحيوانا على الكتابة أو بالحيوان باداة التعريف فليتلأمل (قوله ماصار رمادا) أي كان أحرقت الميتة حتى صارت رمادا (قوله أو ملحا) أي كان ألقيت في ملاحه فصارت ملحا (قوله فلا يظهر) أي كل من رماد الميتة والملح الذي ألقيت فيه فهي باقية على نجاستها قال ابن قاسم قديؤخذ من ذلك أنه لو مسخ آدمي كلبا فهو على طهارته فليتلأمل * تنبيه * اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقة كالتحس الى الذهب ف قيل نعم لانقلاب العصا ثعبانا حقيقة بدليل فاذا هي حية تسعى والالبطل الاعجاز ولا مانع في القدرة من توجه الامر التكويني الى ذلك وتخصيص الارادة له وقيل لا لان قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق به والحق الاول بمعنى أنه تعالى يخلق ببدل النحاس ذهباً على ما هو رأي المحققين أو بأن يسلب عن أجزاء النحاس الوصف الذي صار به نحاسا ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهباً على ما هو رأي المتكلمين من نجاس الجواهر واستوائها في قبول الصفات والمحال انما هو

هذين الخ (قوله ولا يصح التمثيل الخ) قال الشمس الجوجري في شرح الارشاد ومثل في الروضة لذلك بالعلقة والمضغة والدم الذي هو حشو البيضة قلت وبعد كون هذا التمثيل على وجه ضعيف كما أشار اليه في أصل الروضة ففيه نظر لان الاولين قبل الانفصال ولا يصح التمثيل بدم بيضة صارت فرخا لانه حيثنذ كاني اذهو أصل حيوان طاهر وخرج بحيوان ماصار رمادا أو ملحا مثلاً فلا يظهر لا يحكم عليهما بالنجاسة وبعده لا يصير كل منهما حيوانا وأما دم البيضة الذي يصير حيوانا فلا يكون نجسا اذ هو كالعلقه والمضغة وانما يكون نجسا اذا فسد وامتنع محي الحيوان منه والله أعلم ومثل بالدود المتولد من الجيف وهو أقرب الى آخر ما قاله (قوله كاني)

هو أي فهو طاهر قال في الايعاب بعد كلام ذكره مانصه وبما تقرر يعلم أن الاولى حذف هذا القسم كما فعله جماعة ومن ثم قال الشافعي الحق أن يقال الاستحالة حقيقة اذا بقي الشيء بحاله وتغيرت صفته فلا يوجد في غير التخلل والديبع انتهى والرافعي لما جعل من هذا القسم العلقه والمضغة ودم البيضة اذ صارت حيوانا أشار الى بناء ذلك على ضعف فقال اذا نجسناها أو رد عليه دم الطيبة اذا استحال مسكاو رد بأنه لا يحكم بنجاسته حال اتصاله والالزم استثناءه اذا استحال لحما أو لبنا أو لحما وأجاب البلقيني بأننا لم نتحقق ان أصل المسك دم بل يجوز كونه عرقا أو لبنا أو نحوه ونظر في الثلاثة المذكورة عن الرافعي بأنها ان صارت حيوانا في الباطن فافيه لا يحكم بنجاسته وبعده الانفصال لا يصير حيوانا انتهى ما نقله الشارح في الايعاب

﴿فصل في إزالة النجاسة﴾ اعلم ان النجاسة على ثلاثة أقسام مغالطة ومخففة ومتوسطة فذكر أولها بقوله اذا تنجس شيء الخ ثم ذكر ثانياً بقوله

وما تنجس بيول صبي الخ ثم ذكر ثالثاً المتوسطة بقوله وما تنجس بغير ذلك الخ ٤٧٣ (قوله جامد) خرج به المانع فهو على

قسمين ماء وغير ماء والماء على قسمين كثير وقليل فالكثير لا يتنجس الا بالتغير ويظهر بزوال التغير بنفسه أو بما انضم اليه والقليل يتنجس بالملاقاة ويظهر بالمكثرة مع بقاء نجاسة المكان قال في شرح الروض ولو تنجس الاناء بالولو غ في ماء قليل فيه ثم كثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الاناء الخ وفي التحفة أما ظرفه فلا يطهر الا بما يأتي لانه بعد تنجسه يغفل

﴿فصل في إزالة النجاسة﴾ (اذا تنجس شيء) جامد ولو نفيسا يفسده التراب

يعهد طهره بغير التسبيح بخلاف الماء عهد فيه الطهر بزوال التغير والمكثرة فلا تبعية خلافا لمن زعمها انتهى وأما غير الماء فيعذر تطهيره مطلقاً (قوله ولو نفيسا) أشار بلوالى خلاف فيه قال النووي في التحقيق ويتعين التراب في الاظهر وقيل ان وجوده ويقال فيما لا يفسده انتهى وفي المطلب لابن الرفعة النص ورد في الاناء والحق

هو انقلابه ذهبا مع كونه نجاسا لا متباع كون الشيء في الزمن الواحد نجاسا وذهبا ومن ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر في العصا بأحد هذين الاعتبارين المذكورين وبثانها ما يتجه قول أئمتنا في كلب مثلاً وقع في مملحة فاستحال ملحاً أنه باق على نجاسته بل وعلى الاول أيضاً لا يغير متيقن فعملوا بالاصل ﴿تنبيه آخر﴾ كثيراً ما يسأل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل أولاً ولم يزل أحد كلاماً في ذلك وظاهر أنه يبنى على هذا الخلاف فعلى الاول من علم العلم الموصل لذلك القلب يقينا جازله وتعلمه وتعليمه اذ لا محذور منه حينئذ وان قلنا بالثاني أو لم يعلم الانسان العلم اليقيني وكان ذلك وسيلة لغش فالوجه الحرمة وكذا تطهير نحو نجاس حتى يقبل صبغاً أو خلطاً لانه غش صرف نعم ان باعه لمن يعلمه بحقيقته جاز ما لم يظن أنه يغش به غيره كببيع العنب لعاصراً الخ انتهى من التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في إزالة النجاسة﴾

هذا هو المقصد الثالث من مقاصد الطهارة ثم النجاسة ثلاثة أقسام مغالطة ومخففة ومتوسطة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب وانها واجبة على الفوران عصى بسببها بخلاف غسل الزاني لان ما عصى به هنا باقية مستمرة بخلافه ثم (قوله اذا تنجس شيء جامد) خرج به المانع فانه على قسمين ماء وغيره فالماء على قسمين كثير وقليل فالكثير لا يتنجس الا بالتغير ويظهر بزوال التغير بنفسه أو بما انضم اليه أو نقص منه والقليل يتنجس بالملاقاة ويظهر بالمكثرة مع بقاء نجاسة المكان في الاسنى ولو تنجس الاناء بالولو غ في ماء قليل فيه ثم كثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الاناء قال في التحفة فلا يطهر الا بما يأتي لانه بعد تنجسه يغفل لم يعهد طهره بغير التسبيح بخلاف الماء عهد فيه الطهر بزوال التغير والمكثرة فلا تبعية خلافاً لمن زعمها انتهى وأما غير الماء فيعذر تطهيره وعبارة التحفة مع الاصل ولو تنجس مائع غير الماء وهو المتراد منه على قرب أي عرفاً كما هو ظاهر ما لا محل للأخذ منه وضده الجامد تعذر تطهيره لتقطعه فلا يبع الماء أجزاءه ومن ثم كان الرثيق مثله وان كان على صورة الجامد ومن ثم بشرط في تنجسه توسط رطوبة وذلك بتقطع تقطعا مختلفاً كل وقت فتباعد ملاقاة الماء لجميع ما تنجس منه ولهذا لم يخلل بين تنجسه وغسله تقطع كان كالجامد فيطهر بغسل ظاهره وقيل يطهر الدهن ان تنجس بغير دهن بغسله ويرده الحديث الصحيح في الفأرة تموت في السمن ان كان جامداً فالقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقر بوجوه في رواية أي للخطابي فاروقه اذ لو أمكن تطهيره شرعاً لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم براقته لما فيه من اضاعة المال نعم محل وجوب راقته حيث لم يرد استعماله في نحو وقود أو استقاء دابة أو عمل نحو صابون به أي ولذا قال في التيسير

وطهر كل مائع تعذراً * ولم يزل محرماً على الوري

لا في طلبة يمة أو سفن * به ولا استصباحاً بالدهن

والرثيق المشهور ان تقنتا * كئاثع فطهره ان يشتا

ويأتي قبيل العيد حاكم الإيقاد به في المسجد وغيره والخيلة في تطهير الغسل اسقاءه للنحل انتهى بزيادة (قوله ولو نفيسا يفسده التراب) أشار بهذه الغاية الى خلاف فيه قال في التحقيق

﴿ ٦٠ - ترمسى - ل ﴾

غيره به انما هو بالقياس عليه ولا يمكن ان يقاس الثوب على الاناء في التغير

بالتراب لانه في الاناء يصلحه وفي الثوب يفسده وقد قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ونهى عن اضاعة المال وفي غسله بالتراب اضاعة للمال فانه تنقص ماليته لا محالة والله أعلم انتهى كلام المطلب بحروفه

لعابه وإذا ثبت فيه ثبت فيما عداه كقبوله وروثه وعرقه بطريق الأولى لان فيه أطيب ما فيه لكثرة ما يلهث انتهت أو أنه أشار به الى ما نقله الزركشي في الخادم عن الرافي من حكاية وجهه في اللعاب أنه يكفي غسله كسائر النجاسات وحكاية الخلاف في غير الولوج عن مالك لكن في الروضة للنسوي وفيما سوى الولوج وجه شاذ أنه يكفي غسله مرة كسائر

(بملاقاة) شيء من (كلب أفرعه) ولولعابه (مع الرطوبة) في أحدهما (غسل سبعا مع مزج أحدهن) سواء الأولى والاخيرة وغيرهما (بالتراب الطهور) لخبر طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب

النجاسات انتهى ويؤيده قول القاضي حسين كما قاله الزركشي في الخادم حيث جعل ريقه ولولعابه محل اتفاق فقال ان دم الكلب وبوله في ظاهر المذهب كرهه اذا راعينا المعنى وهو قوله في الجديد وان راعينا النص وهو حكمه القديم فحكمه حكم سائر النجاسات انتهى من الخادم (قوله لخبر طهور اناء أحدكم الخ) رواه الدارقطني والبيهقي وقوله وفي رواية أولاهن رواها مسلم وقوله

ويتعين التراب في الاظهر وقيل ان وجوده ويقال فيما لا يفسده انتهى قال في المطلب النص ورد في الاناء والخاق غير به انما هو بالقياس عليه ولا يمكن أن يقاس الثوب على الاناء في التعفير بالتراب لانه في الاناء يصلحه وفي الثوب يفسده وقد قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ونهى عن اضاءة المال وفي غسله بالتراب اضاءة للمال فانه تنقص ماليته لا محالة والله أعلم انتهى نقله الكردي (قوله بملاقاة شيء) المفاعلة هنا غير مرادة كما قبلت اللص وسواء كان يجزء منه أو من فضلاته أو بما تنجس بشئ منها كان ولغ في بول أو في ماء كثير متغير بنجاسة ثم أصاب ذلك الذي ولغ فيه ثم بامثاله البرماوى (قوله من كلب أو فرعه) أي لكن ان مس من الكلب شيئا داخل ماء كثير لم ينتجس كما اقتضاه كلام المجموع خلافا لظاهر كلام التحقيق من عدم الفرق وان أمكن توجيهه بأن الكثير بمجرد لا يظهر المغلف فلا يمنع ابتداء وكان هذا وجه اعتماده الاذرى وغيره الثاني ولم ينظر والتصريح الامام وغيره بالاول لانه مبني على قول الامام ومن تبعه بظهاره الاناء تبع في الصورة السابقة وهو ضعيف ويتبعه تقييد الاول بما اذا أعد الماء حائل بخلاف ما لو قبض يده على نحو رجل الكلب داخل الماء قبضا شديدا بحيث لا يبقى بينه وبينه ماء فلا يتجه الا التنجيس وقد يتوهم من الاول اعنى عدم التنجيس أن مماسه داخل الماء صحة صلاته حينئذ وهو خطأ لان ملاقاة النجاسة مبطل وان لم تنجس كما لو وقف على نجس جاف وتوهم بعض القاصرين أيضا من ذلك أنه لو مس فرجه في الماء الكثير لا ينتقض وضوؤه وهو خطأ لانه مماس قطعاً فأداه بعض المحققين (قوله ولولعابه) بضم اللام ما يسيل من فيه وكأنه أشار به هذه الغاية الى ما نقل عن الرافي من حكاية وجهه في اليعاب أنه يكفي غسله كسائر النجاسات لكن في الروضة وفيما سوى الولوج وجه شاذ أنه يكفي غسله مرة كسائر النجاسات انتهى ويؤيده ما ذكره في الاستدلال على العموم أنهم جعلوه محل اتفاق كما سيأتى آنفا فليتأمل (قوله مع الرطوبة) متعاقب بالملاقاة (قوله في أحدهما) أي الشئ ونحو الكلب أو فيهما كما علم منه بالاولى بخلاف ما اذا لم يكن فيهما أو في أحدهما رطوبة فلا ينتجس بالملاقاة (قوله غسل سبعا) أي سبع مرات ولو تعدد نحو الكلب ولغ في الاناء أو ولغ فيه واحد مرارا كفى له سبع مرات على الاصح وقيل لكل واحد سبع وقيل ان تكرر من واحد كفى سبع والاف لكل سبع ولولا في محل التنجيس بما ذكر نجسا آخر كفى له ذلك (قوله مع مزج أحدهن) أي مع خلط إحدى السبع وانما لم يقل أحدها وان كان صحيحا لان ما ذكره أولى لان ما لا يقتل ان كان مسما عشر افادونها فلا كثر المطابقة وان كان فوق ذلك فلا كثر الافراد وقد جاء على ذلك قوله تعالى ان عدة الشهور الاثني عشر في قوله فلا تنظروا في رجوعه للاربعة كما ذكره ع ش (قوله سواء الأولى والاخيرة وغيرهما) تعميم في الاجزاء وسيأتى ان الافضل كونه في الأولى الخ (قوله بالتراب الطهور) سيأتى مختار زهما والمراد بالتراب ولو حكما ليدخل ما لو غسل بقطعة طين أو طفل فانه يكفي قال البرماوى لانه تراب بالقوة وكذا الطين الارمنى ويجزئ الرمل الناعم الذي له غبار يكدر الماء وان كان نديا والتراب المختلط بنجودقيق حيث كان يكدر الماء وكون الغسل سبعا وكونه بالتراب تعبدى لا يتعقل معناه انتهى (قوله لخبر) دليل لوجوب التسبيع مع التراب (قوله طهور اناء أحدكم) الاشهر في طهور كما قاله النسوي ضم الطاء ويقال بفتحها وهما الغتان قال ع ش والاولى هنا أولى للاخبار عنه بالغسل الذي هو مصدر قال البجيرمي ومعناه بالضم التطهير وبالفتح مطهر (قوله اذا ولغ فيه الكلب) الولوج أخذ الماء بطرف اللسان يقال ولغ بالفتح والكسر بلغ بالفتح ولغاو ولوغاوى يقال أولغ فيه صاحبه والولوج في الكلب والسباع أن يدخل لسانه في الماء فيحركه ولا يقال ولغ بشئ من جوارحه غير اللسان ولا يكون الولوج لشيء

من الطير الالذباب ويقال لحس الكلب الاناء اذا كان فارغا فاذا كان فيه شئ يقال ولغ والشرب أعم من الولوج فكل شرب وولوج ولاعكس ويقال ولغ الكلب بشرابنا وفي شرابنا ومن شرابنا نقل ذلك في المجموع بعضه عن الجوهرى وبعضه عن غيره انتهى شورى عن شرح مختصر المزنى لشيخ الاسلام (قوله ان يغسله) أى الاناء الذى ولغ فيه الكلب والاناء والولوج ليسا بقيدين (قوله سبع مرات) أى فلا يظهر الابهام للقاعدة المشهورة ان الشارع اذا غيى حكما بغاية الخ (قوله احداهن) أى السبع (قوله بالبطحاء) هذه رواية الدارقطنى والبيهقى والمراد بالبطحاء التراب وأصله مسيل واسع فيه دقاق الحصى قال في المختار لا يطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والاباطح والبطاح بالكسر والبطيحة والبطحاء كالابطح ومنه بطحاء مكة ع ش (قوله وفي رواية أولاهن) أى بتراب بدل احداهن بالبطحاء وهى رواية مسلم (قوله وهى) أى رواية أولاهن (قوله لبيان الافضل) أى وأما الرواية الاولى فليان الجواز (قوله كما يأتى) أى فى المتن (قوله وفى أخرى السابعة) أى بالتراب روى هذه الرواية أبو داود وغيره (قوله وهى) أى رواية السابعة (قوله لبيان أقل الاجزاء) أى فلا تعارض غيرهما من الروايات وعبارة شرح المنهج وهى معارضة لرواية أولاهن فى محل التراب فىنساقطان فى تعيين محله ويكتفى بوجوده فى واحدة من السبع كما فى رواية الدارقطنى احداهن بالبطحاء على أن الظاهر أنه لا تعارض بين الروايتين مجموعتان على الثلث من الراوى كما دل عليه رواية التهذيب اخرها عن أولاهن وبالجملة لا يتقدم ههنا رواية احداهن لضعف دلالتها بالتعارض أو بالشك والجواز محل رواية احداهن على بيان الجواز وأولاهن على بيان النذب واخرها عن على بيان الجواز انتهى فليتامل (قوله وفى أخرى الثامنة) أى وعفرو وه الثامنة فهى منصوبة على الظرفية والعفر التراب وهذه رواية أخرى لمسلم وأبو داود وابن ماجه (قوله بأن يصاحب) أى التراب (قوله السابعة) أى المرة السابعة فنزل التراب المصاحب لهما نزلة الثامنة وسماه باسمها قال الكردى لان التراب جنس غير جنس الماء فجعل اجتماعهما فى المرة الواحدة معدودا باثنين وقيل انه محمول على من نسي استعمال التراب فيكون التقدير اغسلوه بسبع مرات احداهن بالتراب كما فى رواية أبى هريرة فان لم تعفروه فى احداهن فعفروه الثامنة ويغتفر مثل هذا فى الجمع بين اختلاف الروايات انتهى وفى المصباح ما نصه الاول مفتوح العدد وهو الذى له ثان ويكون بمعنى الواحد ومنه فى صفات الله تعالى هو الاول أى هو الواحد الذى لا ثانى له وعليه استعمال المصنفين فى قولهم وله شروط الاول كذا لا يراد به السابق الذى يترتب عليه شئ بعده بل المراد الواحد وقول القائل أول ولد تلده الاممة حرم محمول على الواحد أيضا حتى يتعلق الحكم بالولد الذى تلده سواء ولدت غيره أم لا اذا تقرر أن الاول بمعنى الواحد فالمؤنثة هى الاولى بمعنى الواحدة أيضا ومنه قوله تعالى الاموات الاولى أى سوى المواتة التى ذاقوها فى الدنيا وليس بعدها أخرى وقد تقدم فى الآخر أنه يكون بمعنى الواحد وان الاخرى بمعنى الواحدة فقوله عليه الصلاة والسلام فى ولوغ الكلب يغسل سبعة وفى رواية أولاهن وفى رواية اخرها وفى رواية احداهن الفاظ مترادفة على معنى واحد ولا حاجة الى التأويل فتنبه لهذه الدقيقة ونخرج بها على كلام العرب واستغن بها عما قيل من التأويلات فانه اذا عرضت على كلام العرب لا يقبلها الذوق انتهى فاحفظه فانه نفيس (قوله وانما تعتبر السبع) أشار به الى تقييد المتن (قوله بعدد زوال العين) أى لا قبله فلا تعتبر وفى القليوبى على الجلال ما نصه واذا زالت الاوصاف قبل السابعة فلا بد من اتماها أو معها أو بما بعدها حسبت سابعة وان كثرت ما قبلها وقولهم كل ما زال العين يحسب مرة واحدة لا يخالف ذلك هنا لانهم قالوا أصالة فى غير النجاسة الكلبية ثم أجروه فيها لان السبع فيها كلمة الواحدة فى غيرها فتنى زال

ان يغسله سبع مرات
احداهن بالبطحاء وفى
رواية أولاهن وهى لبيان
الافضل كما يأتى وفى
أخرى السابعة وهى
ليان أقل الاجزاء وفى
أخرى الثامنة أى بأن
يصاحب السابعة وانما
تعتبر السبع بعد زوال
العين

والنساء وابن ماجه وفى
رواية للترمذى والبخارى
فقال أولاهن أو اخرها عن
(قوله بأن يصاحب
السابعة) أى لان التراب
جنس غير جنس الماء
فجعل اجتماعهما فى المرة
الواحدة معدودا باثنين
وقيل انه محمول على من
نسى استعمال التراب
فيكون التقدير اغسلوه
سبع مرات احداهن
بالتراب كما فى رواية أبى
هريرة فان لم تعفروه فى
احداهن فعفروه الثامنة
ويغتفر مثل هذا فى الجمع
بين اختلاف الروايات

(قوله في ياء الخ) قال العلامة ابن قاسم رحمه الله أن المراد بالعينية مقابل الحكمة انتهى وظاهر كلامه في شرح أبي شعاع أن المراد منه الجرم وعبارته مانصه وعبارته في شرح المذهب لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروثه فلم نزل الالبست غسلا الخ وفي تمثيله اشعار بان المراد بالعين هنا الجرم لا مقابل الحكمة انتهت بحر وفيها وذهب القليوبي الى أن المراد بالعين الجرم اذا توقفت ازالة الاوصاف على ست غسلا بعد ازالة العين فيحسب ما قبل ازالته واحدة قال في زوال الوصف ولو مع الجرم في مرة سابعة فأكثر كفي انتهى (قوله وان تعدد واحدة) أشار بان الى خلاف في ذلك قال ٤٧٦ في الابعاب وقول الشرح الصغير لو لم نزل عين المفظ الالبست غسلا حسب ستا

الوصف ولو مع الجرم في مرة سابعة فأكثر كفي هنا كما يكفي في غيرها هنا فقول بعضهم انها الاولى من السبع المرتب عليه ما استشكل به الذي احتاج الى الجواب عنه بقوله ان كلامهم هنا ليس على اطلاقه وانما المراد منه أن العين بمعنى الجرم اذا توقفت ازالة الاوصاف بعدها على ست غسلا حسب ما قبل هذه الستة غسلة واحدة فتأمل وافهم بالانصاف والرجوع الى الحق اولى من الاعتساف انتهى كلامه (قوله في ياءها) أي العين (قوله وان تعدد) أي المزيل (قوله واحدة) أي مرة واحدة وانما حسب العدد المأمور به في الاستنجاء بالجير قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس بذلك والمراد بالعين ما يشمل الوصف فلا بد من ازالة الاوصاف بخلاف العين الحقيقية التي هي الجرم فانه لا بد من ازالته قبل وضع التراب وحاصل ما قرره العلامة الحنفية انه اما ان يضع التراب أولا ثم يتبعه بالماء أو يعكس أو يمزجهما خارج المحل ويصب الماء الممزوج هذه ثلاث صور ثم ينقل النظر الى النجاسة فان كان جرمها باقيا لم يكف واحدة من الثلاث لحيولة الجرم بين الموضوع والمحل وان لم يكن لها جرم فان كان هناك رطوبة لم يكف وضع التراب أولا لتنجسه بالرطوبة لانه ضعيف ويكفي الصورتان الاخرتان وان لم يكن هناك رطوبة فان كان هناك بعض الاوصاف أو كلها وهي الطعم واللون والريح كل من الصور الثلاث ولكن لا تحسب غسلة الا ان زالت الاوصاف ولو بمرات متعددة فلا تنافي بين الاكتفاء بالترتيب مع وجود الاوصاف وبين عدم حساب الغسلة الا بمرات واحدة وان لم يكن هناك أوصاف أصلا فلا مرطاهرا انتهى تدبر (قوله ويكفي بها) أي بالسبع (قوله وان تعدد الولوغ) أي من كلب واحد أو من كلاب متعددة وهذه الغاية للرد على القول بأنها لا تكفي ان تعدد الولوغ كما سبق قال الدارمي ولو وقع ثانيا في أثناء السبع أعاد فعله قبل الولوغ الثاني قال في الابعاب وهو ظاهر وان نظرفيه الزركشي (قوله أو كانت معه) أي مع ولوغ نحو الكلب (قوله نجاسة أخرى) أي غير النجاسة الكلبية قال الكردي وأشار بعطفه الى مدخول الغاية الى الرد على الرافعي في الشرح الصغير حيث قال انه يغسل للنجاسة ثم سبعا للولوغ ولا يتدخل النجاسة قال ان ذلك لم يعرف في غير الشرح الصغير في المجموع والكفاية واقتضاه كلام الشرح الكبير اه حكاية الاتفاق على أنها تكفي فليحذر (قوله وغمسه) أي المتنجس بالنجاسة الكلبية وهذا مبتدأ خبره قوله كغسله سبعا (قوله في ماء كثير) أي قلتين فأكثر (قوله مع تحريكه) أي المتنجس قال في التحفة ويظهر أن الذهاب مرة والعود أخرى ويفرق بينهما وبين ما يأتي في تحريك اليد في الملق في الصلاة بأن المدار ثم على العرف (قوله سبعا) أي سبع مرات وعبارة المغنى ولو انغمس الاناء المتنجس منه في ماء كثير را كد حسب مرة وان مكث فان حرك فيه سبع مرات ولو لم يظهر منه شيء بأن حرك داخل الماء حسب سبعا (قوله أو مرور سبعا) عطف على غمسه (قوله عليه) أي على المتنجس وعبارة المغنى أو في جار وجرى على المحل سبع جريات حسب سبعا (قوله كغسله سبعا) أي فيكفي اذا كان مع التريب أو ما يقوم مقامه من الماء الكدر كالنيل أيام زيادته والسيل

ضعيف وان سبقه اليه القاضي على ما زعمه الاسنوي وقال فلتكن الفتوى به وانما حسب العدد المأمور به في الاستنجاء قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هذا بذلك خلافا لما زعمه في ياءها وان تعدد واحدة ويكفي بها وان تعدد الولوغ أو كانت معه نجاسة أخرى وغمسه في ماء كثير مع تحريكه سبعا أو مرور سبع جريات عليه كغسله سبعا الاسنوي الى آخر ما أطال به في الابعاب (قوله ويكفي بها) أي السبع مع التريب (قوله وان تعدد الولوغ) أشار بان الى خلاف فيه قال في الروضة قلت لو وقع في الاناء كلاب أو كلب مرات فأوجبه الصحيح يكفي للجميع سبع والثاني يجب لكل ولغة سبع والثالث يكفي لولغات الكلب الواحد

سبع ويجب لكل كلب سبع انتهى قال الدارمي ولو وقع ثانيا في أثناء السبع أعاد ما فعله قبل الولوغ الثاني قال الشارح في الابعاب وهو ظاهر وان نظرفيه الزركشي الخ (قوله أو كانت معه نجاسة أخرى) أي كانت نجاسة أخرى مع الولوغ فيكفي فيه بالسبع مع التريب وهذا حكى النووي في شرح المذهب الاتفاق عليه وكذا ابن الزرعة في الكفاية وهو قضية كلام الرافعي في الشرح الكبير وأشار الشارح بعطفه على مدخول ان الى الرد على الرافعي في الشرح الصغير حيث قال انه يغسل للنجاسة ثم سبعا للولوغ ولا يتدخل النجاسة بل قيل ان ذلك لا يعرف في غير الشرح الصغير (قوله وغمسه في ماء كثير الخ) مبتدأ خبره متعلق قوله كغسله سبعا (قوله مع تحريكه الخ) ويظهر أن الذهاب مرة والعود أخرى تحفة

(قوله ويصل بواسطة) أى يصل التراب بواسطة الماء الخ وهذا هو المشهور والمعتمد وقيل الواجب ما ينطبق عليه الاسم وصححه ابن أبي
عصرون وكلام الرازي على ألفاظ الوجيز قد توهمه وأشار الأذري إلى أن ذلك المشهور يرجع إلى ما نقله النووي في شرح مسلم عن
المصاحب من أن الواجب ما يتكدر به الماء قال الشارح في الإيعاب وصرح به جمع متقدمون خلافا لما يوهمه كلام الزركشي كابن الرفعة
من التغاير بينهما وبه يندفع استشكل الزركشي لمحل الخلاف وأن أطل في فعله أن الكدر كاف إذا ظهر أثر التراب فيه كما أن النيل في زيادته
قال الأذري وكما السيل المترب انتهى ولهذا قال الشارح هنا كما كدر ظهر أثره أى التراب فيه (قوله ولا يجب المزج) لكن هو الأولى
خروجاً من الخلاف كما في التحفة (قوله ولو لمع رطوبته المحل) مثله في التحفة وشرح الروض وأفتى الشهاب الرملي بأنه لو وضع التراب
أولاً على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهره يخالف ذلك قال العلامة ابن قاسم وقع البحث في ذلك مع مرر وحاصل ما تبحر رعمه بالفهم
أنه حيث كانت النجاسة عينية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجوداً في المحل لم يكف وضع التراب أولاً عليها وهذا
محل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أولاً لأنه أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها فيكفي وضع التراب أولاً
وان كان المحل نجساً وهذا يحمل عليه ما ذكره شرح الروض وإنما إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ممزوجة بالتراب
فان زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت والأفلا انتهى وهذا الذي نقله العلامة ٤٧٧

الشارح في التحفة حيث
قال ويبحث أنه لا يعتد
بالترب قبل إزالة العين
وهو متجه معنى وفي

والواجب من التراب
ما يكدر الماء ويصل
بواسطة إلى جميع أجزاء
المحل كما كدر ظهر أثره فيه
ولا يجب المزج قبل الوضع
بل يكفي سبق التراب ولو
مع رطوبته المحل لأن
الطهور الوارد باق على
طهوريته

الامداد وبحث الأذري
أنه لا يكفي التريب قبل
زوالها وهو محتمل نعم أن
أزالها الماء المصاحب

المترب (قوله والواجب من التراب) مبتدأ خبره (قوله ما يكدر الماء) من التكدير فالماء مفعول قال في
المصباح كدر الماء كدر من باب تعب زال صفاءه فهو كدر وله كدورة وكدر من بابي صعب صعوبة
وقتل وتكدر كلها بمعنى ويتعدى بالتضعيف (قوله ويصل) أى التراب (قوله بواسطة) أى الماء (قوله
إلى جميع أجزاء المحل) أى المتنجس وهذا هو المشهور والمعتمد وقيل الواجب ما ينطلق عليه الاسم وصححه
ابن أبي عصرون (قوله كما كدر ظهر أثره) أى التراب (قوله فيه) أى في المحل وكالسيل المترب كما
سبق قرياً (قوله ولا يجب المزج) أى خلط التراب بالماء (قوله قبل الوضع) أى قبل وضعه في التراب
ولكن هو الأولى خروجاً من الخلاف كما في التحفة (قوله بل يكفي سبق التراب) أى على الماء فلا فرق بين مزجه
قبل وضعه ما على المحل وبعده بأن يوضعا ولو مرتين ثم عجزا قبل الغسل اه قال الشهاب الرملي نعم هو
واضح فيما إذا كان المتنجس حصل لما يتأتى خلط التراب بالماء كباطن الاناء أما لو كانت لما لا يستقر عليه الماء
ولا يتأتى ذلك فيه كالسيف والسكين وظاهر اناء النجاس ونحوه فيظهر أنه لا بد من المزج قبل الإيراد وإذا
كان كذلك وجب الفرق بين محل ومحل والله أعلم (قوله ولو لمع رطوبته المحل) كأنه أشار بالغاية إلى
ما نقل عن أمالي السرخسي من أنه لا يجوز ذر التراب على المحل ثم صبه عليه لأن التراب ينتجس
بلافاة المحل قال الزركشي وهذا التوجيه انما يتجه إذا كان المحل رطباً انتهى فحصل وجهان فيما
إذا كان ثم بلل أحدهما وبه جزم المتولى الأجزاء في الحالين وأما إذا لم يكن ثم بلل فلم أر من
صرح بأن ذر التراب على المحل ثم إيراد الماء عليه وغسله به ما لا يكفي انتهى (قوله لأن الطهور)
بفتح الطاء أى المطهر وهو تعليل لقوله ولا يجب المزج قبل الوضع الخ (قوله الوارد) أى على
المحل (قوله باق على طهوريته) أى ولدك جزم ابن الرفعة فيما لو وضع التراب أولاً بالأجزاء

للتراب اتجه الأجزاء حينئذ انتهى فحمل قوله هنا كالامداد والتحفة وفتح الجواد وشرح التنبيه للخطيب وغيرهم ولو لمع رطوبته أى حيث
زالت الأوصاف ويؤيد ذلك أن الشهاب الرملي نفسه في شرح نظم الزبد قال وإن كان المحل رطباً وكتب المحشى نفع الله به في محل آخر على
قول الشارح ولو لمع رطوبته المحل أشار بلو إلى ما سأتى وهذا هو المعروف والمنقول في المذهب وفي المهمات للأسنوى اختياراً أنه لا بد من مزج
التراب بالماء قبل الإيراد على المحل ونقله عن التبصرة قال الزركشي في الخادم ولم أره كذلك والذي فيها مانع له ليس كيفية التعفير تغير الثوب
بغير التراب ثم غسله بعد نفضه وإنما التعفير أن يخلط التراب بالماء خلطاً ثم يغسل المكان المتنجس به انتهى فبين أن الممنوع أنما هو التراب على
المحل وتركه أو مسحه به ونفضه عنه فقط ولا يكفي غسله بعد نفضه ولا ذره بعد غسله سبعاً وبذلك صرح في النهاية والتفة وصاحب الذخائر
وقال لا خلاف فيه نعم نقل بعضهم عن الأمالي للسرخسي أنه لا يجوز أن يذر التراب على المحل ثم يصب عليه الماء لأن التراب ينتجس بلافاة المحل
وهذا التوجيه انما يتجه إذا كان المحل رطباً انتهى كلام الخادم بجر وفه وقال الأذري في القوت بعد أن أورد كلام السرخسي وكلام غيره
بالأجزاء مانعاً فحصل وجهان فيما إذا كان ثم بلل أحدهما وبه جزم المتولى الأجزاء في الحالين وأما إذا لم يكن ثم بلل فلم أر من صرح بأن
ذر التراب على المحل ثم إيراد الماء عليه وغسله به ما لا يكفي انتهى كلام الأذري بجر وفه (قوله لأن الطهور الوارد) أى من التراب قياساً

على الوارد من الماء الظهور وان قل تبس فيه الجوجرى وعبارته في شرح الارشاد كما يستفاد منه ايضا عدم اجزاء المختلط بدقيق ونحوه قل
الخليط ام كثر انتهت والمعمد ٤٧٨ خلافا قال في التحفة ونحوه دقيق قليل لا يؤثر في التغير يكتفى هنا كما هو ظاهر انتهى

ويمكن حل ما هنا
على قليل مؤثر في التغير
وما في التحفة على قليل
لم يؤثر فيجتمع بذلك
الكلامان واطلاق الامداد
والفتح عدم الاكتفاء
بالمختلط بنحو الدقيق بقيد
بذلك ايضا لامتانة ثم
رايت ان الفاضل العلامة
ابن قاسم قال يمكن حمله على
ما في شرح الارشاد على
ما يؤثر في التغير فلا ينافي
ما قاله هنا انتهى ولله

ولا يجب التراب في تطهير
ارض ترابية اذا لمعنى
لترب التراب وخرج به
نحو صابون وسحافة خرف
وبالظهور المختلط بنحو
دقيق وان قل ومستعمل

الجد وعبارة نهاية م ر
ولو اختلط بنحو دقيق
حيث لو مزج بالماء
استهلك اجزاء الدقيق
ووصل التراب المزوج
بالماء الى جميع المحل
انتهت (قوله ومستعمل)
قال في شرح الروض في
حدث او خبت انتهى
قال ابن قاسم صورة
المستعمل في خبت التراب
المصاحب للسابعة في المغلظة
فانه طاهر لكنه مستعمل
في ازالة النجاسة وان كان
شرطا لانه استعمال فيما لا بد
منه لكون الازالة متوقفة

قال في الاسنى ومثله عكسه بل اريب وهذا مقتضى كلامهم وهو المعتمد كما قاله البلقيني وغيره وما وقع
للاسنوى من انه يجب المزج قبل الوضع كما صرح به الجويني في التبصرة وان ما قاله ابن الرفعة مردود بردها
خلاف مقتضى كلامهم فلا يرتكب بلا ضرورة وكلام الجويني عليه لاله اذ عباره ليس كيفية التغير تغير
الثوب بغبار التراب ثم غسله بعد نفثه وانما التعفير ان يخلط التراب بالماء خلطا ثم يغسل المحل وهي دالة على
ان الممنوع انما هو غسله بعد نفث التراب او بلا مزج وان المعتبر مزجه قبل الغسل سواء كان قبل الوضع او
بعده وهو المطلوب لا يقال قوله ثم يغسل يقتضى اعتبار مزجه قبل الوضع لانا نقول بمنوع فتأمل (قوله ولا
يجب التراب الخ) قال ع ش هل يسن لامانع (قوله في تطهير ارض ترابية) أى بخلاف الارض
الحجرية والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من تريبها والمراد بالارض الترابية ما فيها تراب ولو اصاب شيء منها
ثوب باقبل تمام السمع اشترط في تطهيره تريبه ولا يكون تبعا لها لا تنفاه العلة فيها وهي انه لا معنى لتريب
التراب وايضا فلا يستثناء معيار العموم ولم يستثنوا من تريب النجاسة المغلظة الا الارض الترابية كذا أفق
به لو لد رحمه الله تعالى وهو المعمول به المعمول عليه وان نسب اليه أنه أفق قبله بخلافه نعم لوجع التراب
المتطايروا أراد تطهيره لم يحتج الى تريبه أخذ من العلة الآتية كما هو ظاهر قاله في النهاية بتصرف يسير (قوله
اذ لا معنى لتريب التراب) تعليل لعدم وجوب التريب في تطهير الارض الترابية وقد يقال له معنى وهو
الجمع بين المطهرين يعنى الماء والتراب الطهور والتراب الطهور موقوف هنا لان التراب الذى في الارض
الترابية متنجس وهو لا يكتفى بأفاده العشماوى قال البجيرمى وهذا بحث منه والحكم مسلم انتهى (قوله
وخرج به) أى بالتراب (قوله نحو صابون) هو معروف قال في المصباح صبت عنه الكاس بمعنى
صرفها والصابون فاعول كانه اسم فاعل من ذلك لانه يصرف الاوساخ والادناس وقال ابن الجوابي
الصابون أعجمى (قوله وسحافة خرف) يعنى خاف بخلاف رمل له غبار فانه يكتفى في حواشى شرح الروض
مانعه سأتى جواز التيمم برمل فيه غبار فهو في معنى التراب وجوازها هنا أولى قال ابن العماد ومما ينبغي
التفطن له الطفل وهو الطين الابيض الذى يشوى ويؤكل سقها ويتيمم به وكذا الطين الارمنى والخراسانى
والمختم وغيره او شرط الرمل أن يكون له غبار كدر الماء وفي الكافي للخوارزمي يجوز التعفير بأنواع
التراب كالتيتم (قوله وبالظهور) أى وخرج بالظهور فهو عطف على به (قوله المختلط بنحو دقيق)
أى التراب المختلط بنحو دقيق (قوله وان قل) أى ان غير ذلك الدقيق مثلا الماء تغيرا كثيرا والى لم يضر
اختلاطه بالتراب وانما ضرفى التيمم مطلقا لانه منع قلته بمنع وصول التراب الى جميع اجزاء العضو وهنا اذا
لم يظهر له تغير وانما طهر من التراب فقط دل ذلك على استهلاك الخليط وان لم يبق منه في التراب ما يمنع تغيره
للماء الذى هو الواجب فالخامس ان تغير الماء بالتراب وحده شرط فتعين ما ذكرته من التفصيل في نحو الدقيق
انه ان أثرت في تغير الماء مع التراب ضروا لافلا قاله في حواشى فتح الجواد (قوله ومستعمل) بالرفع عطف
على المختلط أى وخرج بالظهور تراب مستعمل في حدث أو نجس وصورة المستعمل في خبت التراب
المصاحب للسابعة في المغلظة فانه طاهر ومستعمل وان قلنا انه شرط لاشطر لانه يتوقف عليه زوال النجاسة
وان لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به أيضا ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة اذا طهر لانه نجس
وهو طاهر ومستعمل لما مر فاذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا
كالماء المستعمل اذا صار كثيرا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فان الوجه خلافه لان وصف التراب
بالاستعمال باق وان زالت النجاسة وتبين ان بعد من المستعمل ما لو استنجى بطين مستحجر ثم طهره من

النجاسة عليه وان لم يستقل بها كما أن الماء لا يستقل بها أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب
لغير السابعة اذا طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغسله في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل
اذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فان الوجه خلافه انتهى ملخصا

(قوله بعد التي فيها التراب) هذا يؤيده ما قاله الزبادي في حواشي شرح المنهج وهو لو تطاير شي من تراب الارض الترابية قبل الفصل فهل يجب ترتيبه أولا لان المتطاير له حكم المتطاير منه الاقرب الثاني كما اعتمدته شيخنا الطنطاوي وهذا هو الذي أفتى به شيخنا الرملي أولا ثم رجع عنه آخر وأفتى بوجود الترتيب انتهى قال العلامة ابن قاسم فهو أي وجوب الترتيب المعتمد عنده أي الرملي لانه رجوع عن الافتاء الاول انتهى وبه أفتى السيوطي وفي الامداد ولو تطاير على ثوبه مثلا تراب متنجس بغلظ فلا يجب ترتيبه لانه ترتيب للتراب وهو ظاهر بالنسبة للتراب أما بالنسبة للرطوبة الحاصلة في الثوب من ملاقاته التراب لها فلا بد من الترتيب انتهى زاد في

٤٧٩

شرح العباب ثم رأيت
بعضهم أفتى بنحو ذلك
ورأيت في الخادم قال لو
كان الاناء مشتملا على
تراب فولغ فيه كلب
فيفرع على الخلاف في
الارض الترابية وأولى
بعدم الاجزاء انهى
وقضته أنه لا يحتاج

للنص على التراب المنصرف
للظهور وغيره لا يقوم مقامه
(والافضل) ان يكون
التراب (في الاولى ثم في
غير الاخيرة) لعدم احتياجه
حينئذ الى ترتيب ما يصيبه
بعده التي فيها التراب
(والخزير كالسكب) فيها
ذكر قياسا عليه بل أولى

للتريـب يعين أن محله
بالنسبة للتراب دون الاناء
كما قدمته أنهى كلام
شرح العباب ومثله ابن قاسم
فى شرح أبى شجاع
وعبارته ولو انتقل منها شئ
الى غير هـا فان أر بدت طهر
المنقل لم يحتج لتريـبه
أو المنقل اليه فلا بد من

النجاسة ثم جففه ثم دقه لانه ازال المانع وفاقا لم ر قاله سم وقد يتوقف فيه بانهم لم يعدوا يحجر الاستنجاء من المظهرات ولعل وجهه أن المحل باق على نجاسته وقد يقال هو وان لم يكن مطهرا للمحل ولكنه مزيل للمانع فألحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الرملي في حديث أنجبس ع ش (قوله للنص على التراب) تعليل لقوله وتخرج به الخ وهو الحديث السابق وعبارة التحفة لانه مأثور به للتطهير اذا قصد منه الجمع بين نوعي الطهور فلم يعم غيره من نحو أشنان أو صابون مقامه كالتييمم وبه فارق عدم تعين نحو القرظ في الدباغ (قوله المنصرف للطهور) أي لتبادره الى الاذهان (قوله وغيره) أي غير التراب الطهور (قوله لا يقوم مقامه) أي قياسا على التيمم قال في النهاية وانما لم يلحق بالتراب نحو الصابون وان ساواه في كونه جامدا وفي الامر به في التطهير لانه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يطله انتهى وما تقر من تعين التراب هو الاظهر قال في المغنى والثاني لا يتعين ويقوم ما ذكره ونحوه مقامه ويجرى عليه صاحب التنبية والثالث يقوم مقامه عند فقده للضرورة ولا يقوم عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يفسده التراب كالثياب دون ما لا يفسده (قوله والا فضل ان يكون التراب في الاولى) أي في المرة الاولى من السبع الغسلات قال بعضهم حيث لا جرم ولا وصف للنجاسة (قوله ثم في غير الاخيرة) أي من الثانية فالثالثة وهكذا (قوله لعدم احتياجه) تعليل للافضلية المذكورة (قوله حينئذ) أي حين اذ كان التراب في المرة الاولى الخ (قوله الى ترتيب ما يصيبه) أي شئ يصيبه ذلك المتنجس أو المتطير من الغسلات وعبارة فتح الجواد الى ترتيب ما يترشش من جميع الغسلات (قوله بعد التي فيها التراب) أي بعد المرة التي فيها التراب وانما يفسل ذلك بقية السمع قال في التيسير

وان يصبر رشا شه شيا غسل * بقية السبع التي منها فصل
وعبارة التنقيح وشرحه ويغسل ما ترش منه أى من الماء الذي غسل به نجاسة الكلب ونحوه بعد ما بقي
من الغسلات ويجب الترتيب ان كان لم يترتب بناء على الاصح أن الكل مرة حكم المحل بعد الغسل بها لانها
بعض البلل الباقي على المحل (قوله والخنزير كالكلب) أى على الاظهر والثاني يكنى غسل ذلك مرة واحدة
من غير تراب كسائر النجاسات لان الوارد في الكلب والخنزير لا يسمى كما يسمى (قوله فهاذ كر) أى
من كونه سبعا بتراب (قوله قياسا عليه) أى على الكلب وفيه القياس على التعبدى وهو لا يصح الا ان
يقال القياس من حيث استواءهما في النجاسة و يترتب عليه ما ذكره والحاصل أن القياس من حيث الحكم
بالنجاسة واذا ثبت الحكم وجب الغسل سبعا احدهن بالتراب اذ لا فارق أفاده بعض المحققين فليتأمل (قوله
بل أولى) أى لانه أسوأ حالا من الكلب لان نحره منه مصوص عليه في القرآن ومتفق عليه ونحر يرم الكلب
بجهته فيه ومختلف فيه ولانه لا يحل اقتناؤه بحال بخلاف الكلب ولانه يندب قتله بالضرورة وحزم في المطلب
بوجوه به وظاهره أنه لا فارق بين المضر وغيره وهذا أحد وجهين في غيره بل لا ترجيح في المجموع قاله في الایعاب

تربيته انتهى وهذا يخالف ظاهره ما مشى عليه الشارح هنا الآن يقال بالفرق بينهما بأنه في صورتنا أورد التراب على المتنجس للطهارة وفيما نقلناه أوردت عليه النجاسة فاحتاج للتريب وعبرة شيخ الإسلام زكريا في شرح تنقيح الباب ويندب جعل التراب في غير الأخيرة لاستغنى عن تريب ما يصيبه من الغسالات انتهت وعبرة التنقيح مع شرحه أيضا يغسل ما ترشش منه أي من الماء الذي

ليس معنى عن يرب ما يصيبه من الغسلات ويجب التريب ان كان لم يرب بناء على الاصح ان لكل مرة غسل به نجاسة الكلب ونحوه بعد ما بقي من الغسلات انتهى وعبارة الجوزجری فی شرح الارشاد لكن يحتمل حكم المحل بعد الغسل بها لانها بعض البل الباقي على المحل انتهت (قوله بل أولى) قال في الايعاب لانه اذا

عن التعريف فما أصابه شيء من الغسلات انتهت (قوله بل أولى) قال في الإيعاب لأنه إذا
أو أخطأ من الكلب لأن تحريمه منه هو عليه

عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكلب مجتهد فيه ومختلف فيه ولأنه لا يحل اقتنائه بحال بخلاف الكلب ولأنه يندب قتله بالضرورة وجزم في المطالب بوجوده وظاهره أنه لا فرق بين المضر وغيره وهذا أحد وجهين في غيره بل ترجيح في المجموع انتهى (قوله قبل الحولين) ذكر الرمي على التحريم والجمهور على الإقناع أن ذكر الحولين على التقريب والافلا يضرب بزيادة يومين حرره (قوله الا لالبين) لا فرق في اللين بين أن يكون طاهراً أو نجساً كما في التحفة وغيره قال مر والخطيب ولوم من غلظة من آدمي أو غيره مغني ونهاية (قوله ينضح) بجاء مهملة وقيل معجمة قال ابن حجر في شرح العباب النضح غلبة الماء للحل بلا سيلان والاف هو الغسل (قوله وان لم يسئل) عبارة المجموع يشترط في النضح اصابة الماء بجميع موضع البول وان يغمره ولا يشترط ان ينزل عنه والغسل ان يغمره وينزل عنه هذه عبارة الشيخ أبي حامد والجمهور وشرحها امام الحرمين فقال ٤٨٠ النضح يغمره ويكثره بالماء مكثرة لا تبلغ جريانه وتردده وتقاطره بخلاف

الغسل فإنه يشترط فيه جريان بعض الماء وتقاطره وان لم يشترط عصره قال الرافعي وغيره لا يراد الماء ثلاث درجات الاولى النضح المجرد

(وما تنجس ببول صبي لم يطعم) بفتح أوله أي لم يتناول قبل الحولين (الا اللين) أو غيره للتحنيك أو للتداوي أو للتبرك (ينضح) أي يرش بالماء حتى يعم موضعه ويغلب عليه وان لم يسئل

الثانية مع الغلبة والمكثرة والثالثة ان ينضم الى ذلك السيلان فلا نجس الثالثة قطعاً ونجس الثانية على أصح الوجهين والثاني تكفي الاولى انتهت وأشار الشارح بان خلاف

(قوله وما تنجس) هذا شروع في النجاسة المخففة ودخل في ما غير آدمي كأنه وأرض فيطهر بالنضح الآتي كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قوله الآتي ولان الابتلاء الخ لانه حكمته في الاصل فلا ينافي تخلفه في غير آدمي وعموم الحكم (قوله يبطل صبي) أي ولو لم يخلط بالجنبي أو كان متطياراً من ثوب أمه وخرج بنية فضلاته (قوله لم يطعم بفتح أوله) أي وثالثه قال في المصباح طعمته أطعمه من باب تعب طعماً ويقع على كل ما يساغ حتى الماء وذوق الشيء والطعم بالضم الطعام (قوله أي لم يتناول) أي لا مأكول ولا مشروباً فهو تفسير للم يطعم (قوله قبل الحولين) أي ما بعدهما فهو بمنزلة الطعام ووجهه أنه اذا كبر غلظت معدته وقويت على الاحالة فربما كانت تحيل احالة كبرهته فالحولان أقرب مردفيه ولهذا يغسل من بول الاعراب الذين لا يتناولون الا اللين قاله البرماوي (قوله الا اللين) أي سواء كان اللين حلياً أو رائباً أو خائراً أو أقطاماً من أمه أو من غيرها ولو من مغلظ ومن اللين هنا القشطة والزبد والجن الخالي عن الانفة قاله الشيخ عطيه (قوله أو غيره) أي غير اللين (قوله للتحنيك) أي كالتقر ونحوه والتحنيك قال في المصباح وحنكت الصبي تحنيكاً مضغتم عرا ونحوه ودلكت به حنكه وهو مندوب عقب الولادة كما سيأتي في العقبة (قوله أو للتداوي) أي للاصلاح كما عبر به في التحفة قال سم وان حصل به التغذي انتهى (قوله أول للتبرك) أي من نحو سؤر عالم أو صالح (قوله ينضح) بالبناء للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير يعود على ماء والنضح بضاد معجمة وحاء مهملة وقيل معجمة وقال في المصباح نضحت الثوب نضحاً من باب ضرب ونفع وهو البيل بالماء ونضخت الثوب بالحاء المعجمة من بابيه ما اذا بللته أكثر من النضح فهو أبلغ منه (قوله أي يرش بالماء) تفسير لينضح ثم قضية كلام المصنف كغيره أنه لا يندب فيه التثليث والوجه خلافه كما اقتضاه توجيههم في التثليث في غيره وتصريحهم بذلك في النجاسة المتوهمة وأنه يكتفي فيه بالنضح مع بقاء أو صافه وجرى عليه الزركشي في اللون والريح قال لا نالو لم نكتف به لا وجبنا غسله والوجه خلافه ويحمل كلامهم على الغالب من سهولة زواله أفاده في الاسنى (قوله حتى يعم موضعه) أي البول (قوله ويغلب عليه) أي لماء على البول (قوله وان لم يسئل) أي الماء وأشار بالغاية الى الخلاف في ذلك قال الرافعي لا يراد الماء ثلاث درجات الاولى النضح المجرد

الثانية

في ذلك وفي الابواب للشارح ثم لا يخفى انه لابد

من تعميم المحل وان الماء يسيل بطبعه في الاناء والبدن السيلان لازم للرش العام للمحل مع الغلبة وانما يتصور ذلك في الثوب على بعد وفي الارض الترابية وبتصور اقتراحهم ما يندفع اعتراض الزركشي وغيره على الرافعي بان الثالثة ترجع للثانية للزومها للاحالة وبتدفع أيضاً قول البرهان الفزاري اشتراط الغلبة والمكثرة مع القطع بانه لابد ان يصيب الماء جميع مواضع البول فيه نظراً فان هذا غسل بل أبلغ ويندفع القول بان ترجيح الرافعي اعتبار غلبة الماء للبول من غير اعتبار السيلان الذي نسبته في الشرح الصغير لا أكثر وفي المجموع ممنوع تصوراً اذا الغمر يلزمه السيلان وتوجيه الان ذلك هو المعبر في بول الكبير أيضاً فتساوياً وبطل الاستثناء وانغموض الفرق بينهما صار جمع متقدمون الى ان الواجب فيه ان يغمره ويكثره بالماء كسائر النجاسات لكن الصواب خلاف ما قلوه ونقلوا اذا الغمر بمعنى المكثرة لا يشترط كما نقله الامام عن الأئمة فانه منافي لموضوع الرخصة وعبارته الذي ذكره الأئمة ان الرش لا يشترط ان ينتهي الى جريان الماء بل يكفي ان يغمر الماء موضع البول رشاً وان لم يتردد ولم يقطر وزيف طريق والده ومن تبعه من اشتراط السيلان انتهى ووجه اندفاع هذا أن ملازمة الغمر

السيلان فقد تنفك كما مرو به هذا بطل التوجيه المذكور لانه انما يأتي بناء على اطراد الملازمة وقول الامام المذكور معناه ان المكثرة التي يلزمها السيلان دائما لا تشترط وحينئذ فلا ينافي ما قاله الشيخان ويؤيد ذلك ان النووي نسب ما مر عن الجمهور والامام لانه فهم أن مؤدى العبارتين واحد وهو واضح فالاعتراض عليه بعد ذلك بكلام الامام غفلة عما قررناه وعبرة المجموع الى آخرها قد تقدمت آتفا فراجعها (قوله للاتباع) في الصحيحين وغيرهما عن أم قيس انها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا بماء فنضجه ولم يغسله ولبعضهم قد بال في حجر النبي أطفال * ٤٨١ حسن حسين ابن الزبير بالوا

كذا سليمان بن هشام * وابن أم قيس جاء في الختام (قوله فخرج غير البول) أي من سائر نجاسات الصبي المذكور فانها كغيرها وهذا مختار قوله يبول صبي (قوله وأكله وشربه) يصح ان ضمير أكله وشربه الى الصبي والتقدير

الثانية مع الغلبة والمكثرة والثالثة أن يضم الى ذلك السيلان فلا يجب الثالثة قطعا ويجب الثانية على أصح الوجهين والثاني تكفي للاولى انتهى قال في الإيعاب ثم لا يخفى أنه لا بد من تعميم المحل وان الماء يسيل بطبيعته في الاناء والبدن السيلان لازم للرش العام للمحل مع الغلبة وانما يتصور ذلك في الثوب على بعد وفي الارض الترابية الخ (قوله للاتباع) دليل للنضح في الصحيحين وغيرهما عن أم قيس انها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا بماء فنضجه ولم يغسله قال الحافظ ابن حجر لم أفق على اسمه أي الصبي في شيء من كتب الحديث ثم رأيت بعضهم نقل ان اسمه محمد قال بعضهم وهذا الصغير أحد الصبية الذين بالوا في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وقد نظمهم بقوله

قد بال في حجر النبي أطفال * حسن حسين ابن الزبير بالوا

كذا سليمان بن هشام * وابن أم قيس جاء في الختام

(قوله فخرج غير البول) أي من سائر نجاسات الصبي المذكور فانها كغيرها وهذا مختار قوله يبول صبي (قوله وبول الاتي والخنتي) أي فالمراد بالصبي الذكرا المحقق (قوله وأكله وشربه) بالرفع عطف على غير البول والضمير راجع للصبي قال في الكبرى والتقدير أكل الصبي أو شربه غير اللبن للتغذي ويدل على هذا قوله ورضاعه بعد حولين قال ويصح أن يعود أي الضمير الى قوله أو للتقدير وأكله أي غير اللبن للتغذي وهو بمعنى أكل الصبي المذكور له فعلى التقدير الاول مفعول المصدر مقدر وعلى الثاني فاعله هو المقدر (قوله للتغذي) أي بخلافه لغيره فلا يضرب تناول الشيء للتغذية أو للاصلاح وللبن آدمي أو غيره ولو نجس على الأوجه لان المستحيل في الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغلاظا لم يغسل قبله ودره مرة لا غير وأجزاء الحجر والنص بوجوب التسبيح مع التراب محمول على ما اذا نزل المغلاظ بعينه غير مستعمل خلافا لما في فتاوى البلقيني قاله في التحفة (قوله ورضاعه) بالرفع عطفا على غير البول أيضا (قوله بعد حولين) أي وان لم يأكل ولم يشرب غير اللبن قال في النهاية ولو أكل قبل الحولين طعاما للتغذي ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح على الأوجه (قوله فلا يكفي نضجه) أي رشه وهو تقرير على قوله فخرج الخ (قوله بل لا بد من غسله) أي ما ذكر من غير البول وما ذكر بعده (قوله وهو) أي الغسل (قوله تعميم الماء مع السيلان) أي عموم جميع أجزاء المحل المتنجس بها بحيث يسيل عليه زائدا على النضح (قوله لخبر) دليل للتلين والحديث رواه الترمذي (قوله يرش من بول الغلام) أي الذي لم يبلغ حولين ولم يأكل غير اللبن للتغذي (قوله ويغسل من بول الجارية) أي ولو احتمل الإفشاء الخنتي هذا والذي في غير هذا الكتاب تقديم الجملة الأخيرة على الجملة الاولى فليحذر (قوله ولان الابتلاء) عطف على الخبر فهو دليل ثان ولكن هذا في الحقيقة حكمة ولذا لا يضرب خلفها في نحو الاناء والارض (قوله يحمل الذكرا أكثر) أي من الابتلاء بحمل الانثى تخفف في بوله لان المشقة تجلب التيسير

للاتباع فخرج غير البول وبول الاتي والخنتي وأكله أو شربه لا تغذي ورضاعه بعد حولين فلا يكفي نضجه بل لا بد من غسله وهو تعميم المحل مع السيلان لخبر يرش من بول الغلام ويغسل من بول الجارية ولان الابتلاء بحمل الذكرا أكثر

أكل الصبي أو شربه غير اللبن للتغذي ويدل على هذا قوله ورضاعه بعد حولين ويصح أن يعود الى قوله أو غيره والتقدير وأكله أي غير اللبن للتغذي وهو بمعنى أكل الصبي المذكور له فعلى التقدير الاول مفعول المصدر مقدر وعلى الثاني فاعله هو المقدر (قوله

* ٦١ - ترسي - ل * لخبر يرش الخ) رواه الترمذي وحسنه وابن خزيمة والحاكم وصححه (قوله بعد حولين) في حاشية شرح المنهج للزيادي لو شرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعد ما قبل أن يأكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضح أو يجب فيه الغسل لان تمام الحولين نازل منزلة كل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتمدته شيخنا الطندائي وكذلك لو أكل غير اللبن للتغذي في بعض الايام ثم أعرض عن ذلك وصار يقتصر على اللبن فهل يقال لكل زمن حكمه أو يقال يغسل مطا لانه صدق عليه كل غير اللبن للتغذي الذي يظهر الثاني كما قاله شيخنا الطندائي (قوله ولان الابتلاء) الخ ولان بوله أرق من بولها فلا يلصق بالمحل اصق بولها لانها كما حكاه ابن

ماجه وغيره عن الشافعي رضي الله عنه خلقت من لحم ودم وهو من ماء وطين لان حواء خلقت من ضلع آدم القصير واعترض بأن المخلوق من تراب وضلع آدم هما أصل خلق آدم وحواء وأما من بعدهما فهو مخلوق من نطفة ومنغذ بدم الحيض فكيف يقال فيه يرجع للأصل ويرد بأن الغالب على طبيعة الذكركها كانتا طبيعة أصله الذكرك وطبيعة الانثى محاكاتها لطبيعة أصلها الانثى فلاجل ذلك كان في بول الرجل من الرقة ما حاكى طبيعة أصله الاول الذكرك وهي في غاية الرقة خلقتها من ماء وطين وفي بول الانثى من الثخن والتن والصفرة ما حاكى به طبيعة أصلها الاول الانثى وهي في غاية من ذلك خلقتها من اللحم والدم ويؤيد ذلك ما أتى في أول الحيض ان حواء لما أكلت من الشجرة أدمتها فقال الله تعالى لئن أدميتها لأدميتها وبناتك الى يوم القيامة فتأمل كونه خصص بناتها بأرجناتها دون أولادها الذكركور وما ذاك لما قلنا من ٤٨٢ المحاكاة المذكورة فتأمل ذلك فانه مهم ولقد تتابع جمع على هذا الاعتراض ولم يبدوا

ولان بوله أرق من بولها فلا يصلق بالمحل لصوق بولها لانها كما حكاه ابن ماجه وغيره عن الشافعي رضي الله عنه خلقت من لحم ودم وهو من ماء وطين لان حواء خلقت من ضلع آدم القصير واعترض بأن المخلوق من تراب وضلع آدم هما أصل خلق آدم وحواء وأما من بعدهما فهو مخلوق من نطفة ومنغذ بدم الحيض فكيف يقال فيه يرجع للأصل ويرد بأن الغالب على طبيعة الذكركها كانتا طبيعة أصله الذكرك وطبيعة الانثى محاكاتها لطبيعة أصلها الانثى فلاجل ذلك كان في بول الرجل من الرقة ما حاكى طبيعة أصله الاول الذكرك وهي في غاية الرقة خلقتها من ماء وطين وفي بول الانثى من الثخن والتن والصفرة ما حاكى به طبيعة أصلها الاول الانثى وهي في غاية من ذلك خلقتها من اللحم والدم ويؤيد ذلك ما أتى في أول الحيض ان حواء لما أكلت من الشجرة أدمتها فقال الله تعالى لئن أدميتها لأدميتها وبناتك الى يوم القيامة فتأمل كونه خصص بناتها بأرجناتها دون أولادها الذكركور وما ذاك لما قلناه من المحاكاة المذكورة فتأمل ذلك فانه مهم ولقد تتابع جمع على هذا الاعتراض ولم يبدوا عنه جوابا وقد انضح جوابه بحمد الله وحوله وقوته شرح العباب للشارح (قوله عينية) مثله ما اذا كانت من أحدهما أيضا قال في التحفة على والخنى يحتمل كونه أنثى (وما تنجس بغير ذلك) من سائر النجاسات السابقة وغيرها (فان كانت) نجاسة (عينية) وهي التي تدرك بأحدى الحواس (وجبت ازالة عينه) لانه حصل الا بازالة (طعمه) الاوجه في المحففة قال والاكتفاء فيها بالنضح انما هو للغالب من زوال أوصافها انتهى كلام التحفة وقال شيخ الاسلام في شرح الروض ظاهر كلام المصنف كالأصل أنه يكتفى فيه بالنضح مع بقاء أوصافه وجري عليه الزكشى في اللون والريح والأوجه خلافه ويحمل كلامهم على الغالب من سهولة زوالها انتهى ومثلها عبارة الخطيب في شرح التبيين وفي الامداد للشارح مانصه وقضية كلامهم كالخبر الاكتفاء بالرش وان بقي الطعم واللون والريح وهو ظاهر وجل ذلك على الغالب من سهولة زوالها بالنضح تصديق للرخصة انتهى وجري عليه في الإيعاب أيضا قال في الجمل على الغالب المذكور أنفق أخذنا من قول الاسنوي وغيره المتجه ان هذه النجاسة كغيرها يحتاجان أى كل من ذلك الجمل والاخذ لدليل قال نعم رأيت ما يؤيد ذلك وهو قول البلقي ومحل تأثير زيادة الوزن في الغسالة في غير المنضوح أما هو فيظهر بالنضح قطعاً وان زاد وزنه وقول الزكشى لو بقيت الرائحة والوزن هنا لم يضر قطعاً وفي غيره خلاف مراد لشرطنا الازالة هنا لا وجبنا غسله ولذا قال القحلى لا يجب العصر هنا قطعاً وفي غيره وجهان وتظهر بعضهم فيه ليس في محله انتهى لكن استوجها في التحفة والنهاية الاول وان كلامهم محمول على الغالب وفي النهاية جل وجوب ازالة أوصافها على غير المحففة يحتاج لدليل انتهى (قوله بأحد الحواس) في الجواهر وغيرها العينية هي التي تدرك بحاسة البصر والشم والذوق والحكمة هي التي لا تدرك بشئ منها انتهى وزاد الشارح في فتح الجواد المس قال ولا يتصور

عنه جوابا وقد انضح جوابه بحمد الله وحوله وقوته شرح العباب للشارح (قوله عينية) مثله ما اذا كانت من أحدهما أيضا قال في التحفة على والخنى يحتمل كونه أنثى (وما تنجس بغير ذلك) من سائر النجاسات السابقة وغيرها (فان كانت) نجاسة (عينية) وهي التي تدرك بأحدى الحواس (وجبت ازالة عينه) لانه حصل الا بازالة (طعمه)

الاوجه في المحففة قال والاكتفاء فيها بالنضح انما هو للغالب من زوال أوصافها انتهى كلام التحفة وقال شيخ الاسلام في شرح الروض ظاهر كلام المصنف كالأصل أنه يكتفى فيه بالنضح مع بقاء أوصافه وجري عليه

وذوق

الزكشى في اللون والريح والأوجه خلافه ويحمل كلامهم على الغالب من سهولة

زوالها انتهى ومثلها عبارة الخطيب في شرح التبيين وفي الامداد للشارح مانصه وقضية كلامهم كالخبر الاكتفاء بالرش وان بقي الطعم واللون والريح وهو ظاهر وجل ذلك على الغالب من سهولة زوالها بالنضح تصديق للرخصة انتهى وجري عليه في الإيعاب أيضا قال في الجمل على الغالب المذكور أنفق أخذنا من قول الاسنوي وغيره المتجه ان هذه النجاسة كغيرها يحتاجان أى كل من ذلك الجمل والاخذ لدليل قال نعم رأيت ما يؤيد ذلك وهو قول البلقي ومحل تأثير زيادة الوزن في الغسالة في غير المنضوح أما هو فيظهر بالنضح قطعاً وان زاد وزنه وقول الزكشى لو بقيت الرائحة والوزن هنا لم يضر قطعاً وفي غيره خلاف مراد لشرطنا الازالة هنا لا وجبنا غسله ولذا قال القحلى لا يجب العصر هنا قطعاً وفي غيره وجهان وتظهر بعضهم فيه ليس في محله انتهى لكن استوجها في التحفة والنهاية الاول وان كلامهم محمول على الغالب وفي النهاية جل وجوب ازالة أوصافها على غير المحففة يحتاج لدليل انتهى (قوله بأحد الحواس) في الجواهر وغيرها العينية هي التي تدرك بحاسة البصر والشم والذوق والحكمة هي التي لا تدرك بشئ منها انتهى وزاد الشارح في فتح الجواد المس قال ولا يتصور

بغير ذلك (قوله نحو صابون) أى ان وجده بثمن مثله فاضلا عما يعتد به في التيمم وبأى هنا التفصيل لا تى فيما اذا وجد به بحمد الغوث أو أقرب نعم لا يجب قبول هبة هذا لان فيها منة بخلاف الماء انتهى بحقة ملخصا وفيها فان لم ينقطع اللون أو الريح مع الامعان ونظهر ضبطه بأن تحصل بالزيادة عليه مشقة لا تحتمل عادة بالنسبة للطهر مع نحو صابون أو قرص ارتفع التكليف انتهى بحقة وفي النهاية الاوجه انه يعتبر لجوب نحو الصابون ان يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم وان لم يقدر على الحت ونحوه لزمه ان يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا فلو تعذر ذلك احتمل أن لا يلزمه استعماله بعد ذلك كوجده اطهارة المحل حقيقة ويحتمل لزوم وان كلا من الطهر والعفو انما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس ٤٨٣ فقد الماء عند حاجة عدم الطهر مطلقا

وهو الاوجه انتهى ونحوه في الایعاب للشارح وفي الامداد سهولة نحو الصابون بأن كان فاضلا عما يعتد به في الفطرة قال فيما يظهر وقال في شرح العباب قد يشكل وجوب نحو الصابون بما مر من انه لو زال التغيير بنحو زعفران لم يطهر لان

ولونه وريحه (ويجب نحو صابون وذلك ان توقفت الازالة عليه (ولا يضر بقاء لون أو ریح عسر زواله) كلون الصبغ بأن حصدت غسالته ولم يسبق الأثر محض وكرج الخمر

الظاهر استتارها الى أن قال فليحمل هذا لوافق ذاك على ما اذا زال ریح نحو النجاسة ولم يخلفها ریح آخر ثم رأيت في الخادم ما يؤيد ذلك بل يصح به الى أن قال في الایعاب وعلى قول

وذوق الشيء وفي التذيل ومن لم يطعمه فانه منى وقال صلى الله عليه وسلم في ماء زمزم انها طعم طعم بالضم والطعم بالفتح ما يؤديه الذوق وقوله لم يطعم الطعم على الراء بالمعنى كونه مما يطعم والوجه ان يقرأ بالفتح لان الطعم بالضم يطلق ويراد به الطعام فلا يتناول المائعات والطعم بالفتح يطلق ويراد به ما يتناول استطاعا ما فهو اعم انتهى ملخصا (قوله ولونه) أى وبازالة لونه (قوله وريحه) أى وبازالة ريحه وهذا اللون ما لم يمسرا بخلاف الطعم كما سيأتى (قوله ويجب نحو صابون) أى كاشفان ان وجده بثمن مثله فاضلا عما يعتد به في التيمم فيما يظهر بجامع أن كلا فيه تحصيل واجب ويتجه ان يأتى هنا التفصيل الا تى فيما اذا وجد به بحمد الغوث أو أقرب نعم لا يجب قبول هبة هذا فاضلا عن الانهاب لان فيها منة بخلاف الماء افاده في التحفة (قوله وذلك) أى وجوب نحو الصابون (قوله ان توقفت الازالة عليه) أى والاستحباب وبه يجمع بين قولى الوجوب والاستحباب فان قلت حيث وجب الاستعانة في زوال الأثر بما ذكره فالحمل قوله لم ينفى عن اللون والريح ان عسر ادون الطعم مع استواء الكل في وجوب الازالة قلت يجب الاستعانة بما ذكره في الجميع ثم ان لم يزل بذلك فهو محل ذلك تدبر (قوله ولا يضر) أى في الحكم بطهر المحل حقيقة لا أنه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بل لم يتنجس اذا لمعنى للغسل الا الطهارة والاثر الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه وهو لا ينجس (قوله بقاء لون أو ریح) أى أحدهما فقط ولو من مغلاظ فانه ان عسر الازالة لون نحو دم مغلاظ أو ريحه طهر كما يؤخذ من عموم كلامهم خلافا لما بحثه الزركشي حيث قال في الخادم ينبغي خلافا لهذا لا يلتحق جلد الكلب ونحوه بجلد ميتة سواءهما في جواز تجليل الدابة انتهى قال في حواشى الروض وما قاله قد يدعى بعدم العفو عن شيء من دم الكلب ويجب بأن الدم يسهل ازالته جرمة بخلاف ما هنا (قوله عسر زواله) أى اللون أو الريح وذلك بحيث لا يزل بالمبالغة بنحو الحت والقرص ثلاث مرات وبعد نحو الصابون ان توقفت الازالة عليه وسواء طال بقاء الرائحة أم لا (قوله كلون الصبغ) تمثيل للون الذى يعسر ازالته والصبغ بكسر الصاد ما يصبغ به كنبلة (قوله بأن صفت غسالته) أى خلصت من الكدرة (قوله ولم يبق الأثر محض) بالصاد أى خالص قال في التحفة متى تيقنت فيه عين النجاسة بأن ثقل أو كانت تنفصل مع الماء اشترط زوالها ولونها أو ريحها فقط عفى عنه انتهى وعبارة الغزالي ويتوجه أن يقال اللون الذى يعفى عنه هو اللون الذى لا يزيله بالو زن وتعسر ازالته ويعتقده الناس أثر المحض ولا اعتماد على بقاء الغسالة متغيرة انتهى نقله في الایعاب قال فتى لم تكن أثر المحض لم يعف على ما يأتى وان كانت غسالته غير متغيرة كما انها اذا كانت متغيرة فالمحل المغسول باقى على نجاسته وان زالت عين النجاسة على الاصح في المجموع (قوله وكرج الخمر) عطف على كلون الصبغ وهذا تمثيل للريح الذى يعسر ازالته قال في الایعاب ولو استعان بنحو الصابون وظهرت رائحته مكان رائحة النجاسة فقياس المياه يقتضى ان ذلك مانع من الطهر لا لتحقيقنا النجاسة وشككناهل استر ریحها بریح نحو الصابون أو لونها بلون نحو الاثنان ثم قال فيحمل هذا على ما اذا زال

الوجوب فظاهر كلامهم وجوب الجمع بين صابون واشنان وحت وقرص اذا توقفت الازالة على الكل ويحتمل خلافا للشفقة العظيمة (قوله بأن صفت) عبارة التحفة متى تيقنت فيه عين النجاسة بأن ثقل أو كانت تنفصل مع الماء اشترط زوالها ولونها أو ريحها فقط وعسر عفى عنه انتهى وفي شرح الروض ويطهر مصبوغ بمنجس انفصل عنه ولم يزد الصبوغ وزنه بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وان بقى اللون لعسر زواله بخلاف ما اذا زاد وزنا فان لم ينفصل عنه لتعقده به لم يطهر لبقاء النجاسة وعبارة الایعاب للشارح نصبها عبارة الغزالي ويتوجه ان يقال اللون الذى يعفى عنه هو اللون الذى لا يزيله بالو زن وتعسر ازالته ويعتقده الناس أثر المحض ولا اعتماد على بقاء الغسالة متغيرة انتهى فتى لم تكن أثر المحض لم يعف عنها على ما يأتى وان كانت غسالته غير متغيرة كما انها اذا كانت متغيرة فالمحل المغسول

باق على نجاسته وان زالت عين النجاسة على الاصح في المجموع انتهت عبارة الاماب وعبارة فتح الجواد له وبشترط مع ذلك في المصبوغ
 بنجس انفصال عينه بأن تصفو غسالته وبصير أثر المحض أو لم يزود منه بعد الغسل عليه قبله انتهت ووقع في الامداد أنه غير بقوله ولا بد في
 طاهر المتنجس بصيغ أن تصفو غسالته بأن تنفصل وتصير أثر المحض أو أن لا يزيدو منه بعد الغسل عليه قبل الصبغ حينئذ لا يضر بقاء اللون
 للحل أو في الغسالة لعسر زواله فان لم ينفصل عنه لتعقده به أو زاد ولا نلم يطهر مطلقا انتهت فتأمل قوله لا يضر بقاء اللون في الغسالة فانه
 منافي لما سبق بل واقول الامداد نفسه ان تصفو غسالته ثم رأيت ابن قاسم في حواشي شرح المنهج بعد نقله عبارة الامداد ما نصه هكذا في
 شرح الارشاد لشيوخنا فانظر قوله أن تصفو غسالته مع قوله حينئذ لا يضر الخ ثم نقل عبارة الروض وشرحه السابقة لكن فيه أن قول شرحه
 وان بقي اللون الخ يمكن حمله على المحل الخ (قوله وان عسر زوالهما) أشار بان الى خلاف في ذلك وهي عبارة الروض والنووي وان بقيت
 الرائحة وحدها وهي عسرة الازالة ٤٨٤ كراحة الخرفوجان أظهرهما يطهر وان بقي اللون والرائحة معهما لم يطهر على

نحو ربح النجاسة ولم يخلفها ربح آخر قال الرمي ينبغي أن المقدار الذي يشق استقصاؤه يكون مغفوا عنه فليتأمل
 (قوله للشقة) تعليل للمتن قال الشيخ عميرة وي أبوهريرة رضي الله عنه أن خولة بنت يسار أتت النبي صلى
 الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إنه ليس لي الاثوب واحد وأنا أحبض فيه فكيف أصنع فقال اذا طهرت
 فاغسله ثم صلي فيه قالت فان لم يخرج الدم قال يكفئك الماء ولا يضر كثر أثره رواه أبو داود ولكن فيه ابن
 لهيعة مختلف فيه انتهى (قوله وبضر بقاؤه) أي اللون والريح معا وقضيته أنه لا فرق في الضر اذا بقاء معا
 بين كونهما من نجاسة واحدة أو نجاستين لكن نقل عن بعضهم تقييد الضرر فيما اذا كان في محل بكونهما
 من نجاسة واحدة ويوجهه بأن بقاءهما من نجاستين لا تقوى دلالة على بقاء العين فان كل واحدة منهما
 مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة انتهى من حاشية التحفة (قوله بمحل
 واحد) أي بخلاف ما لو بقيام محلين أو محال من نحو ثوب واحد فلا يضر كما لو تفرقت بطانة الخلف وظهاره
 من محلين غير متحاذيين ولا يتأني فيه الخلاف فيما لو تفرقت دماء في ثوب كل منها قليل ولو اجتمعت لكثرت
 لان ما هنا ظاهر محله حقيقة وتلك نجاسة مغفوها بشرط القلة فاذا كثرت ولو بالنظر لمجموعها ضرر عند
 المتولي ولم يضر عند الامام انتهى تحفة زبادة (قوله وان عسر زوالهما) أي اللون والريح معا لقوة دلالتهم
 على بقاء النجاسة وندرة العجز عنهما قال القليوبي وغيره لكن اذا تعذر بأن لا يزولا بالقطع عني عنهما
 مادام التعذر ونجس ازالتهما عند القدرة ولا نجس اعادة ما صلاهما معهما وكذا يقال في الطعم انتهى فيكون
 المحل نجسا مغفوا عنه وظاهره أنه لا فرق بين كون النجاسة في البدن أو في الثوب لكن فصل بعض المحققين
 بأنه ان كانت النجاسة في البدن فالحكم ما ذكر وان كانت في الثوب وجب نزعها ولا تصح الصلاة فيه بل
 يصلى بدونه ولو عاريا اذا لم يجد غيره ولا يجب الاعادة تأمل (قوله أو بقاء الطعم وحده) أي فانه يضر نزع قال في
 الانوار ولم يزل الا بالقطع عني عنه انتهى قال عرش فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعم أخذنا مما سبق في الريح
 أو اللون وقال الرشيدى لم يطهر بخلاف الريح أو اللون خلافان وهم (قوله لسهولة ازالته) أي الطعم
 غالبا وهو تعليل لضرر بقاء الطعم فقط وعبارة التحفة كغيرها لان بقاء دليل على بقاء العين (قوله
 وعسرها) أي ازالة العين وقوله نادر أي الخلق بالغالب ولا يناف به حكم لو فرض وهذه الجملة من تنمة
 التعليل (قوله ويعرف بقاؤه) أي الطعم وهذه اشارة الى الجواب عما صرحوا به من حرمة ذوق النجاسة
 (قوله فيما اذا دميت لثته) أي خرج دم لثته وهي كما في المصباح خفيف لحم الاسنان قال والاصل لى

الصحيح انتهت وعبر في
 التحقيق أيضا بالصحيح
 وكذا في المنهاج (قوله
 بمحل واحد) قال في
 الامداد فان كانا محلين
 لم يضر على الوجه ثم ذكر
 الفرق بين ما لو كان بشوبه
 دماء كل منها قليل ولو

للشقة (ويضر بقاؤه) ما
 بمحل واحد وان عسر
 زوالهما (أو بقاء الطعم
 وحده) لسهولة ازالته
 وعسرها نادر ويعرف
 بقاؤه فيما اذا دميت لثته

اجتمعت لكثرت حيث
 لم يعرف عنها فراجع وفي
 النهاية ان بقاء محلين لم يضر
 الخ (قوله أو الطعم وحده)
 قال في النهاية نعم لو لم يزل
 الا بالقطع عني عنه انتهى
 وفي شرح الغاية للعلامة ابن
 قاسم العبادى ما نصه فان

عسر بحت بالفوقية أو قرص بالمهمله ثلاث مرات عني عنه مادام العسر ويجب ازالته اذا
 قدر ولا يعيد ما صلاهما مثلا بالاول ولا يجب قطع الثوب ولا ينجس ما أصابه مع رطوبة وغير ذلك انتهى وما اقتضاه كلامه من العفو بعد
 الثلاث وان أمكنت الازالة بعد الرابعة والخامسة ضعيف أو غير مراد لما علمته من عدم العفو الا اذا أدت الازالة الى القطع بل ظاهر كلام
 أكثر أئمتنا عدم العفو عن ذلك مطلقا وان أدى الى قطعه (قوله وعسرها نادر) أي فلا يناف به حكم لو فرض استظهارا قال الرافعي يجوز أن
 يقرأ بالطعم وبالطعام من الاستظهار طلب الطهارة والاستظهار الاحتياط وهو كما قال الشافعي في المبتدأة المميزه اذا استحضت فلا يجوز لها
 ان تستظهر ثلاثة أيام ثم ترى ما حيضت انتهى قال الزركشي في الخادم ومن ذكر الوجهين في كلام الشافعي صاحب المعر وقال النووي في
 الصواب المشهور انه بالمعجمة في الموضعين وقال في شرح الوسيط ما قاله الرافعي ضعيف غريب والصواب المعجمة وكذا قاله ابن الصلاح
 انتهى كلام الخادم (قوله ويعرف الخ) ذكر هذا اشارة الى الجواب عما صرحوا به من حرمة ذوق النجاسة وليس في هذا ذوق نجاسة محقة
 لانه انما حصل بعد الغسل وغلبة الظن بمحصول الطهارة فلا يرد عليه تصريحهم بحرمة ذوق النجاسة وانما يضر ذوقها قبل الغسل ولا شك

مثال

في منعه وقد قال البلقيني لو غلب على ظنه زال طعمها جازله ذوق المحل استظهارا وقد تقدم في الاواني أن المرجح فيها جواز الذوق وان منعه اذا تحقق وجودها فيما يراد ذوقه أو انحصرت فيه انتهى كلام النهاية (قوله كبول جف) ظاهره انه اذا لم يجف بأن بقيت رطوبته لا تكون حكمية لانها تدرك بحاسة البصر وما يدرك بأحدى الحواس عيني كما سبق في كلامه وهذا التعبير قد اُطبقوا عليه وعبارة الرافي في الشرح الكبير أما الحكمية فهي التي لا تخس مع يقين وجودها كالبول اذا جف على المحل ولم توجد له راحة ولا أثر فيكفي اجراء الماء على موردائها انزلت له ما يزال انتهت وعبارة الصغير كالبول يجف على الثوب ولم يوجد له أثر فيكفي اجراء الماء عليه انتهت وعبارة الروضة نحو الكبير وعبارة السبكي في شرح المنهاج هي التي لا تدرك بالحس مع يقين وجودها ولا يحس لها طعم ولا لون ولا رائحة سواء كان ذلك لحفافها وخفاء أثرها كنقطة بول تصيب الثوب ويجف أم لا لان المحل المنتجس بها صعب لا تثبت عين النجاسة عليه كالسيف ونحوه انتهت وعبارة الاسنوي في كافيته هي التي لا تشهد لها عين ولا يدرك لها طعم ولا لون ولا رائحة كبول جف وزال طعمه ولونه ورائحته والعينية تقيض ذلك هكذا ذكره ابن الصلاح وهو الواقع في الشرحين والروضة الخ وعبارة الاذري في القوت سواء كان ذلك لخفاء أثرها بالجفاف أو لان المحل صعب لا تثبت عليه النجاسة كالمرآة والسيف ونحوهما ثم قال وقوله اذا لم تكن عين يشمل ما اذا وجد أثرها ولا يكفي جرى الماء بدون ازالته الخ وعبارة شرح العباب للشارح بأن لا تدرك عينه يبصر ولا وصفه بشم أو ذوق ثم قال وعدم الادراك لا فرق فيه بين أن يكون لخفاء أثرها بالجفاف كبول جف فذهبت ٤٨٥ عينه ولا أثر له ولا رجع فذهب وصفه

أما لا لكون المحل صعبا لا تثبت عليه النجاسة كالمرآة والسيف وقال في المطلب وهذا الأخير أو غلب على ظنه زواله فيجوز له ذوق المحل استظهارا (وان لم يكن للنجاسة عين) كبول جف ونحوه اخص باطلاق الحكمية لماعاده وتنظير الطبري في قول الشيخين لخفاء أثرها بأن عين النجاسة قامت بالمحل

مثال غلب نجف بحذف اللام وعوض عنها الماء والجمع ثلاث على لفظ المفرد (قوله أو غلب على ظنه زواله) أي ويعرف أيضا بغير دم اللثة وذلك فيما اذا غسل الثوب المنتجس وغلب على ظنه زواله (قوله فيجوز له ذوق المحل) تفريع على الثاني فقط قال في النهاية وليس في هذا ذوق نجاسة محقة لانه انما حصل بعد الغسل وغلبة الظن بحصول الطهارة فلا يرد نصهم بحرمته ذوق النجاسة وانما نظيره ذوقها قبل الغسل ولا شك في منعه (قوله استظهارا) يجوز أن يقرأ بالطاء والطاء من الاستظهار طلب الطهارة والاستظهار الاحتياط وهو كما قال الشافعي رضي الله عنه في المبتدأ الميزة اذا استحيضت فلا يجوز لها أن تستظهر ثلاثة أيام ثم ترى بها حيضا انتهى رافعي قال الزركشي في الخادم ومن ذكر الوجهين في كلام الشافعي صاحب البحر قال النووي في الصواب المشهور انه بالمعجمة في الموضوعين وقال في شرح الوسيط ما قاله الرافي ضعيف غريب والصواب بالمعجمة وكذا قاله ابن الصلاح انتهى (قوله وان لم يكن للنجاسة عين) هذا بيان للنجاسة الحكمية قال السبكي في الابتهاج هي التي لا تدرك بالحس مع يقين وجودها ولا يحس لها طعم ولا لون ولا رائحة سواء كان ذلك لخفافها وخفاء أثرها كنقطة بول تصيب الثوب ويجف أم لا لان المحل المنتجس بها صعب لا تثبت عين النجاسة عليه كالسيف ونحوه انتهى كلامه ولو قال المصنف هنا وان كانت حكمية لكان أنسب لقوله سابقا فان كانت عينية واخصر (قوله كبول جف) الخ

والجفاف لا يعدمز يلا يرد بأن هذا الايلاقي كلامهما فانهم لم يبرزوا الاثر بل بخفائه ولا يلزم من خفائه زواله حتى يعترض عليهم ما بذلك الخ والخاصل أن هذا التعبير قد اُطبقوا عليه وهو مشكل على الفقير جده الا انه يقتضي أن لون رطوبته نحو البول الخالي عن الطعم واللون والرجح من العينية فلا يطره جريان الماء عليه مع أنه يخالف للدليل والنقل والعقل أما العقل فلاهم انما يكفوا بذلك في العينية لازالة اوصافها من طعم أولون أو رجع فالضابط في طهارتها زالة الاوصاف الاما عسر من طعم أولون أو رجع ومسألتنا لا طعم ولا لون ولا رجع فيها ولون رطوبة الماء الوارد على البول المذكور هو لون رطوبته البول فليكن جريان الماء عليه كالحكمي اذا لا اوصاف يحاول بالفصل ازالته * فان قلت اذا جرى الماء على ذلك زال لون البول وخلفه لون الماء الوارد كما أن النجس العيني اذا زالت اوصافه بجريان الماء عليه طهر * قلت ليست مسألتنا نظير هذه لان مسألتنا لا يمكن بقاء لون النجاسة مع جريان الماء عليها مرة بخلاف النجاسة التي بها اوصاف من طعم أولون أو رجع بل الغالب أن لا تزال الاوصاف بمجرد جريان الماء عليها فاحتاجوا الى بيان ذلك فيها فان اكتفى في مسألتنا بجريان الماء عليها مطلقا فهو حكم النجاسة الحكمية فلا يظهر وجه تقيدهم له بالجفاف وان لم يكتفوا بذلك فالضابط ما بظهر البول المذكور كان عليهم أن يبينوه فانه ليس في ذلك اوصاف حتى يكون الضابط ازالته فصار المذرك يفسد أن ذلك من قبيل الحكمية وأما الدليل ففي الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين بال الاعرابي في المسجد صبا عليه ذنوبا من ماء ولم يقل صلى الله عليه وسلم دعوه الى أن يجف ثم صبا عليه الماء * فان قلت صبه الماء عليه واقعة حال فعليه طرقها احتمال صبهه عليه بعد جفافها فيه ووقائع الاحوال الفعلية اذا طرقتها الاحتمال سقط بها الاستدلال * قلت قوله صلى الله عليه وسلم صبا عليه ذنوبا من ماء واقعة حال قولية ولم يفصل فيها صلى الله عليه وسلم بين جفاف البول وعدمه وترك الاستفصال في وقائع الاقوال يعمها وحديثه فالحديث شامل لما اذا جف البول ولما اذا لم يجف بل ولما اذا بقي عين البول متميزا لکن في هذه كلام وتفصيل مستنبه عليه ان شاء الله تعالى قال

الحافظ ابن حجر في فتح الباري في الحديث المبادر الى ازالة المفساد عند زوال المانع لا مخرج لهم عند فراغه نصب الماء وفيه تعين الماء لازالة النجاسة لان الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لم يحصل التكليف بطلب الدلو وفيه أن غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ويلتحق به غير الواقعة لان البلية الواقعة على الأرض غسالة نجاسة فاذا لم يثبت أن التراب نقل وعلمنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلية واذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضا مثله لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب الماء لانه لو اشترط لتوقفت طهارة الأرض على الجفاف وكذا لا يشترط عصا الثوب اذا فارق قال الموفق في المغني بعد ان حكى الخلاف الاولى الحكم بالطهارة مطلقا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط في الصب على بول الاعرابي شيئا انتهى ما أردت نقله من فتح الباري بحرفه وهو ظاهر وأما النقل فقد أطبقوا على أنه اذا أصاب الأرض نحو بول فصب عليه ما غمره من الماء الطهور طهر ولم يقيدوه بالجفاف فيشمل اطلاقهم ما قبل الجفاف والمسئلة اذا شملها اطلاقهم كانت منقولة لهم كما صرحوا به وبينته في كتابي كاشف اللثام عن حكم التجرد قبل الميقات بلا احرام وعبارة الروضة **فرع** اذا أصاب الأرض بول فصب عليه ماء غمره واستهلك فيه طهرت بعد نضوب الماء وقبله وجهان ان قلنا العصر لا يجب أي وهو المعتمد طهرت وان قلنا واجب لا تظهر وعلى هذا لا يتوقف الحكم بالطهارة على الجفاف بل يكفي أن يفيض الماء كالثوب المعصور ويكفي ان الماء المصبوب غامر للنجاسة على الصحيح وقيل يشترط ان يكون سبعة أضعاف البول وقيل يشترط ان يصب على بول الواحد ذنوب وعلى بول الاثنين ذنوبان وعلى هذا أبا عبد الله الخروسان النجاسات المائية كالبول تطهر الأرض عنها بغمر الماء لا تقدر على المذهب انتهت بحرفه وهو كما تقدم مما أطبقوا عليه وحينئذ يجب أن يؤول قولهم كبول جف بان المراد من الجفاف في ذلك جفاف عين البول رطوبته وان كان هذا هو المراد من الجفاف في قول الروضة السابق آتيا لا يتوقف بحيث يصير كالمعصور لا جفاف ٤٨٦

تمثل للنجاسة الحكيمة قال الكردى وظاهره انه اذا لم يحجب بان بقيت رطوبته لا تكون حكيمة لانها تترك نجاسة البصر وما يدرك بأحدى الخواس عيني كما سبق وهذا التعبير أطبقوا عليه وهو مشكل على الفقير جدا لانه يقتضي ان لون رطوبته يتحوّل البول الخالي عن الطعم واللون والريح من العينية فلا يطهر بجرى الماء عليه مع انه مخالف للدليل والنقل والعقل أما العقل فلاهم لم يكن فوا بذلك في العينية لازالة أوصافها من طعم وألوان أريج وأما الدليل ففي الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء ولم يقل صلى الله عليه وسلم دعوه الى ان يحجب ثم صبوا عليه الماء وأما النقل فقد أطبقوا على انه اذا أصاب الأرض نحو بول فصب عليه ما غمره من الماء الطهور ولم يقيدوه بالجفاف فيشمل اطلاقهم ما قبل الجفاف والمسئلة اذا شملها اطلاقهم كانت منقولة لهم كما صرحوا به

الحكم بالطهارة على الجفاف فالمراد من الجفاف في مسئلتنا غيره في مسألة الروضة فتنبه له ثم رأيت الشارح في حاشيته على شرحه الصغير على الارشاد في شرح

قوله فيه العيني ما يحس أحد أوصافه بمس أو نظر أو شم أو ذوق وحينئذ قال فيها مانصه قوله بمس حذف هذا غيره واقتصر على الثلاثة الاخرى لظهورها وخفائه لكن يوجه ان الفرض انه علم اصابة عين نجاسة للثوب ليس لها طعم ولا لون ولا ريح وانما هي رطوبة نجس بالمس فهذه الرطوبة أخرجه عن كونها حكيمة وصيرتها عينية * فان قلت يتنافى كونها عينية قولهم في أرض تنجست ببول مثلا يكفي صب الماء على موضع بحيث يغمره فيطهر بذلك وان لم ينضب وجه المناقاة أن هذا تطهير الحكيمة لا العينية * قلت لا منافاة لأن الفرض في الأرض ان عين البول أزبلت ولم يبق الا أثر رطوبة محضة وهذا أقرب الى الحكيمة فالحق بما في طهارته بمجرد مرور الماء عليه وحينئذ فحل كون المس دالا على انها عينية ما اذا لم تزل بحيث لم يبق الا أثر محض فالخلاص أنه قبل ازالة عينه المدركة بالمس عيني وبعد ازالة جرمه مهادون أثرها حكيمة فتأمل انتهى كلام الشارح وهو كالصرح في طاهر الفقير والحد لله على الموافقة ثم رأيت الشهاب ابن قاسم قال في حواشي التحفة * فان قلت فنخصيص كفاية جرى الماء بما اذا لم يكن عين مشكل اذ قد يكفي جرى الماء وان وجدت العين كثر البول الخفيف الذي لا يمكن تحصيل شيء منه فانه عيني لان المراد بها هنا كما أشار اليه الشارح ما يحس يصير أو شم أو ذوق والاثر المذكور كذلك لا يحس بالبصر وقد يحس بالشم والذوق مع أنه يكفي جرى الماء عليه * قلت لا نسلم كفاية جرى الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من ازالة الاوصاف على التفصيل الا في غاية الامر أن نحو ذلك الاثر لضعفه زول أوصافه بجرى الماء فالخلاص أنه يكفي في غير العين مجرد الجري وأنه لا بد في العين من زوال الاوصاف انتهى وهو يرجع أيضا لما قلته قبل وقوفي عليه ثم رأيت الشهاب القليوبي قال في حاشيته على شرح المنهاج للجلال المحلى ما نصه قوله جف أي بحيث لو عصر لا ينفصل منه مائة فلانظر طراوته كما مر انتهى كلام القليوبي وهو عين ما قلته ومنه تعلم أن مراد الشارح من الجفاف في قوله في شرح العباب الكلام في نحو بول جف ولم يبق له عين كما أشار اليه كغيره بقوله موضع بول وصرح به في المجموع حيث قال الثانية اذا كانت النجاسة ذاتية كثر البول والدم والخمر وغيره ثم قال الواجب في ازالة النجاسة الذاتية من الأرض المكثرة بالماء بحيث يستهلك فيه أي بان يغمره انتهى جفاف عن البول لا جفاف رطوبته ويدل لذلك قوله بعد هذا واحترزوا بقولهم موضع بول عما اذا صب على عين البول ونحوه من كل نجاسة مائة فانه يشترط حينئذ استهلاك النجاسة بان لا تتغير ولا يزيد بها وزن الغسالة كما يعلم مما يأتي ومرحكم ما لو كان انا فيه بول فصب عليه من الماء ما غمره وما

لوصب على عين نجاسة متفتنة كما يأتي قريبا عن المجموع انتهى كلام الاعباب أي فانه لا يظهر ذلك بصب الماء عليه بل لابد من إزالة التراب الذي وصلته النجاسة وأراد بقوله مرحم ما لو كان انا فيه بول الخ قول العباب قبل هذا لا يظهر ان بقيت عين النجاسة المائية فيه أي الاناء مغسورة بالماء انتهى وقول الاعباب بان لا تغير ولا يزيد بها وزن الغسالة بواقفه ما رأيت في فتاوى الجبال الرملية وعبارتها مثل عن كان يبول في أرض أو نحوها كحوض مبنى ولم ينزح الحوض المذكور ولم تثر به الأرض والبناء بل صب عليه ماء طهورا أكثر منه بحيث غمر ذلك البول واستهلك البول فيه ولم يبق للبول طعم ولا لون ولا ربح وكان الماء المذكور دون القلتين فهل المعتقد والمفتي به طهارة الأرض والحوض المذكورين لحديث الاعرابي الذي بال في المسجد وقولهم ما في الروضة وأصلها إذا أصاب الأرض بول إلى آخر عبارة الروضة السابقة وعبارة التحقيق والاثوار والطارز المذهب ونحوه بر التقيح بمعنى عبارة الروضة المذكورة أم يشترط طهارتها ما أن ينزح البول المذكور من الموضع الذي فيه أو يشير به ذلك الموضع حتى لا يبقى منه قطرة ثم يورد الماء على موضعه وقد أجاب نور الدين الحلبي الشافعي بان الاناء وما فيه من الماء القليل ينجس لملاقاة المائع النجس وان صب على الأرض وغمر أو صاف ما فيها من المائع النجس طهرت وما فيها والفرق عسر القلب لتفريع ما فيها فلا يشترط لتطهيرها سبق تفريعها من العين النجسة هذا هو الاصح المصرح به في كل من الاناء والأرض مثلا انتهى ما أردت نقله من السؤال ملخصا أجاب الجبال الرملية المعتقد طهارة الأرض بما ذكر وهو مراد أصحابنا ولا ينبغي التوقف فيه ويحمل كلام الروضة وأصلها والتحقيق والتحرير وغيرها على ما إذا لم يبق من البول في الأرض قبل صب الماء عليها ما يزيد به وزن الغسالة بعد انفصالها عن الأرض وقد أشار ابن المقرئ في روضه إلى ذلك بقوله وان صب على بول أو غمر من أرض ما غمره طهر وان لم ينضب انتهى ثم قال وحكم تطهير المعينة حكم تطهير الأرض وقد علم ان تطهير الأرض ٤٨٧ والاناء واحد انتهى ما أردت نقله من فتاوى الجبال الرملية

فتاوى الجبال الرملية

ويؤيد هذا ما سبق في

حديث بول الاعرابي في

ولم يدرك له طعم ولا لون

ولارج (كفي جرى الماء

عليها) مرة

المسجد كما سبق ويؤيده

أيضا قولهم ان نحو الدم

اذا صب عليه ماء قليل في

نحو حافته وزالت عينه في

وحينئذ فيجب ان يؤول قولهم كبول جف بان المراد من الجفاف في ذلك جفاف عينه بحيث يصير كالمصهور لا جفاف رطوبته ثم نقل عن حاشية فتح الجواد ما يوافق وعبارة القليوبي قوله جف أي بحيث لا تتفصل عنه مائة فلا تضطر طراوته فتنبه لذلك (قوله ولم يدرك له) أي للبول الجاف (قوله طعم ولا لون ولا ربح) أي جميعها أو أما إذا أدرك واحد من هذه الاوصاف فلا تكون حكمية (قوله كفي جرى الماء عليها) أي على النجاسة الحكمية وهذا جواب ان (قوله مرة) اذ ليس ثم ما يزال وان لم يكن بفعل فاعل كطرقا في التحفة ومن ذلك أي من المتنجس بالحكمية سكنين سقيمت نجسا وحب تقع في بول ولحم طبخ به فيطهر باطنها أيضا بصب الماء على ظاهرها ويفرق بينها وبين نحو آخر تقع في نجس فان الظاهر انه لا بد من تقعه فيه حتى يظن وصوله لجميع ما وصل اليه الاول بان الاول يشبه تشرب المسام وهو لا يؤثر كما لو نزل صائم في ماء فاحس به في جوفه وأيضا فباطن تلك يشبه الاجواف وهي لا طهارة عليها كما نص عليه بخلاف الآخر فلهما وفارق نحو السككين لبناء عن مائع نجس ثم خرق فانه لا يظهر باطنه بالغسل الا اذا دق وصارت رابا

حال صبه ولا تغير ولا زيادة وزن بطهر المتنجس به وغسلته بجرم نحو الدم كجرم نحو الماء ولهم ما يخالف هذا في شرح التنبيه للخطيب الشرعيني مانصه فلو صب على موضع بول أو نحوها من الأرض ماء غمره طهر ولو لم ينضب أما لو صب على نفس البول ماء قليل فانه لا يظهر لتنجسه به انتهى فهذا اطلاق يفيد كما ترى أنه لا فرق بين زيادة الوزن وعدمها ونحوها عبارة الجبال الرملية في النهاية وقولهم وان لم ينضب أي الماء وأشار وابه إلى خلاف فيه كما علم مما قدمته في عبارة الروضة فراجعها وهذا الذي في النهاية وغيره اعتمد الشارح وغيره أيضا ولولا ما قدمته في السؤال الذي في فتاوى الجبال الرملية مما يصرح بصب الماء على نفس جرم البول لقلنا لا خلاف في ذلك فان المراد به من نحو البول في الاول نحو رطوبته لا حرمه وهي لا تزيد في الوزن والمراد بنفس البول في كلام الاخرين نفس جرم البول فيضرم مطلقا اذا لا بد فيه من زيادة الوزن البتة وكيف يختلط بالماء جرم نحو البول ولا يزيد به وزنه الا ان يقال يتصور ذلك في نحو قطرة من البول أو قطرتين مما لا يظهر به في الحس زيادة في الوزن وأما في نفس الامر فالزيادة في الوزن بذلك ضرورية لا تنفك عنه كما لا يخفى وقد نبه الشارح في التحفة على أن الجرم لا بد وان يزيد في الوزن وعبارتها واستفيد من المتن أن الأرض اذا لم تشرب ما تنجست به لا بد من إزالة عينه قبل صب القليل عليها كما لو كان في اناء وهو المعتقد ومرفى شرح قوله فان كثر بايراد طهور الخ ما يؤيده واقفاء بعضهم بخلاف ذلك توهمان بعض عبارات غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين بول يطهره اذا لم يزد وزن الغسالة فيحمل كما أشار إليه التقييد على آثار العين دون جرمها وقول ما يوردى اذا صب عليها ماء فغمرها أي بحيث استهلك فيه طهر المحل والماء لا يختلف فيه أصحابنا طريقة ضعيفة لان مراده العراقيون وهم قائلون بالضعيف المار في قول المتن فلو كثر بايراد طهور الخ انتهى كلام التحفة فنبه على ان التقييد بعدم زيادة الوزن يشير إلى ان المراد آثار العين دون جرمها أي لان جرمها وان قل لا بد من زيادته الوزن وصرح بذلك الخطيب الشرعيني في المغني فقال انما لا يطهر أي بالصب على عين البول لما يأتي من ان شرط طهارة الغسالة ان لا يزيد وزنها ومعلوم ان هذا لا يزيد وزنه انتهى وانما أطلت الكلام في هذا المقام لاني لم أقف على من حققه مع أن كلامهم فيه شبه تنافي لولا ما من الله به من الوقوف على ما يدفعه فتنبه له

(قوله هنا) أي في النجس الحكمي (قوله وفيما ر) أي في العيني والمخفف والمغلظ فيكني نحو مطر ونعل نحو مجنون وقوله لأنها أي إزالة النجاسة من باب التروك أي والتروك لا يحتاج إلى نية ترك الزنا والغصب مثلاً وفيه أن الصوم من باب التروك وتلزم فيه النية وأجيب بأنه مقصود لقمع الشهوة ومخالفة الهوى فالتحقق بالفعل في ٤٨٨ وجوب النية وقيل يجب ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن نوزع في إطلاق نسبة

أوقع حتى وصل الماء لباطنه يتسربه إلى التراب ونقعه فيه بخلاف ذلك فإن في رداجزاء بعضها حتى يصير كالتراب مشقة تأمة وضياح مال وبعضها لا يؤثر فيه وإن طال نعم نص الشافعي رضي الله عنه على العفو عما عجن من الخنزير بنجس إن اضطرب إليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوا به الأجر المعجون به (قوله من غير اشتراط نية هنا) أي في النجس الحكمي بل وإن لم يكن بفعل فاعل كما تقرر (قوله وفيما ر) أي في العيني والمخفف والمغلظ فهو عطف على هنا (قوله لأنها) تعليل لعدم اشتراط النية والضهير راجع لازالة النجاسة المعلوم من المقام (قوله من باب التروك) أي والتروك لا يحتاج إلى نية كترك الزنا والغصب مثلاً لخروجها بقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات والتروك ليست من الأعمال وفيه أن الصوم من باب التروك ويجب فيه النية ويجب أن يكون مقصود لقمع الشهوة ومخالفة الهوى فالتحقق بالفعل في وجوب النية وقيل يجب النية ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع أنه وجه باطل مخالف للاجماع قال في الإيعاب وحينئذ فلا يندب الخروج من خلافه كرى (قوله ويشترط) أي في ظهور المحل (قوله ورود الماء القليل) وهذا هو الأصح قال في المغني والثاني وهو قول ابن سريج لا يشترط لأنه إذا قصد بالغسل في الماء القليل إزالة النجاسة كما لو كان الماء وارداً بخلاف ما إذا ألقته الريح انتهى (قوله على المحل) أي محل النجاسة لا على غيرها وعلى غيرها زالت به ولم يجتمع معها في أثناء (قوله لقوته) أي الوارد وهو تعليل للاشتراط المذكور لكن في تقريره شيء وعبارة التحفة وفارق الوارد غيره بقوته لكونه ومن ثم لم يفترق الحال بين المنصب من أنبوب والصاعد من فؤارة مثلاً انتهى وهي أسبغ فلما أخرجه عن قوله بخلاف الكثير لكان أظهر تأملاً (قوله والا) أي بان ورود المحل المتنجس على الماء القليل (قوله تنجس) أي الماء القليل لما مر في باب المياه من أنه يتنجس بوصول النجس إليه غير المعفو عنه فلا يطره غيره لاستحالة أن تكمل الشيء لغيره فرع كما له في نفسه (قوله بخلاف الكثير) أي فإنه لا يشترط كونه وارداً على المحل لما تقرر من الفرق (قوله والغسالة) بضم الغين المعجمة وتخفيف السين المهملة هي ما غسل به الشيء والمراد هنا غسالة النجاسة وهي ما استعمل في واجب الإزالة أما المستعمل في مندوبها كالغسالة الثانية والثالثة فظهر قال في النهاية تقلا عن ابن النقيب وما غسل به نجاسة معفو عنها كتقليم دم غير طهور انتهى قال ع ش وغسلها مندوب بل قد يجب كان أراد استعمال الثوب على وجه يتنجس به ما لا فاه (قوله القليلة) أي أما الكثيرة فطاهرة ما لم تتغير كما هو ظاهر (قوله المنفصلة) خرج بها ما دامت على المحل فهي طاهرة مطهرة قطعاً ما لم تتغير كما نص عليه الشافعي والأصحاب قاله في الإيعاب (قوله طاهرة) أي في نفسها (قوله غير مطهرة) أي لغيرها قال ع ش ومن الغسالة ما لو تنجس فيه بدم لثته أو بما يخرج بسبب الجشاء فنقله ثم تمضمض وأدار الماء في فيه بحيث عمه ولم يتغير بالنجاسة فإن فيه بطهور ولا ينجس الماء فيجوز ابتلاعه لطهارته فتنبه له فإنه دقيق (قوله ما لم تتغير) أي الغسالة المذكورة وهذا قيد لمطلق الغسالة لا بقيد قلتها كما توهمه عبارة المصنف لما هو معلوم أن المتغير بالنجاسة متنجس وإن كثر (قوله بطعم أولون أورج) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً أن اللحم يغسل مراراً ولا تصفو غسالته ثم يطبخ ويظهر في مرقته لون الدم هل يعني عنه أم لا فأقول الظاهر الأول لأن هذا مما يشق الاستعزاز عنه ويحتمل عدم العفو قياساً على الميتة التي لا دم لها مسائل فإن محل العفو عنها حيث لم يتغير ما وقعت فيه ع ش على م ر (قوله ولم يزدوزها) أي الغسالة القليلة عما كانت عليه قبل الغسل قال في الامداد ولا نظير لبادته في الماء الكثير لما مر أنه لا ينجس

ذلك إليه بأنه انما شرطها بناء على رأيه الضعيف في إيراد النجس على الماء القليل لتكون النية صارفة لتنجس الماء به قال الشارح في الإيعاب ولا يبعد ندها خروجاً من هذا الخلاف وإن كان في مدركه ضعف ثم رأته في المجموع قال إن ذلك وجه باطل

من غير اشتراط نية هنا وفيما ر لا نهما من باب التروك (ويشترط ورود الماء القليل) على المحل لقوته ولا لتنجس بخلاف الكثير (والغسالة القليلة) المنفصلة (طاهرة) غير مطهرة (ما لم تتغير) بطعم أولون أورج ولم يزدوزها

مخالف للاجماع انتهى وحينئذ فلا يندب الخروج من خلافه انتهى (قوله ورود الماء القليل) ولا فرق كما في خادم الزكشي بين أن يورده من فوقه أو تحت كالتابع كما في البحر وفي التحفة لم يفترق الحال بين المنصب من أنبوب والصاعد من فؤارة مثلاً ولو تنجس فيه كنى أخذ الماء بيده إليه وإن لم يعلم عليه الخ

(قوله المنفصلة) قال في الإيعاب خرج به ما دامت على المحل فهي طاهرة مطهرة قطعاً ما لم تتغير كما نص عليه الشافعي والأصحاب ثم ذكر عن بعضهم محي خلاف فيها لكن المعتمد الطهارة (قوله إذا لم تتغير) هذا قيد لمطلق الغسالة لا بقيد قلتها كما توهمه عبارة الشارح هنا وكذا في التحفة وغيرها لما هو معلوم من أن المتغير بالنجاسة متنجس وإن كثر وقوله ولم يزدوزها أي الغسالة القليلة قال في الامداد ولا نظير لبادته في الماء الكثير لما مر أنه لا ينجس

بعد اعتبار ماأخذه
الثوب من الماء ويعطيه
من الوسخ الطاهر
(وقد طهر المحل) بخلاف
ما إذا تغيرت أوزاد وزنها
أولم يطهر المحل فهي
نجسة كالمحل لان البلل
الباقى فيه بعضها والماء
القليل لا يتبع طهارة
ونجاسة ولا ينظر لانتقال
النجاسة اليها لان الماء
قهرها فأعدمها فاعلم أنها
كالمحل مطلقا غيث حكم
بطهارته حكم بطهارتها
وحيث لا فلا فلو وضع ثوبا
في اجانته وفيه دم معفو عنه
وصب الماء عليه
تنجس بملاقاته لان
دم نحو البراغيث لا يزول
بالصب فلا بد بعد زواله

(قوله ماأخذه الثوب
من الماء) قال في الايعاب
وهل المراد بعد العصر
المتوسط أو بعد المبالغة
فيه كل محتمل ولعل الثاني
أقرب انتهى وفي التحفة
يظهر الاكتفاء فيها بالظن
(قوله وقد طهر المحل)
أي بان لم يبق فيه طعم ولا
واحد من لون أو ريح
سهل زواله وهذا قيد
للمسالة القليلة قال في
النهاية لان الكثير طاهر
مالم يتغير وان لم يطهر المحل
أخذنا مما مر في الطهارة
انتهى (قوله لا يزول
بالصب) أما اذا زال به
فانه يطهر

الابا تغير ولذلك ترك التقييد به انكالا على ما قدمه انتهى كرى (قوله بعد اعتبار ماأخذه الثوب)
أي مثلا (قوله من الماء) متعلق بياخذه أو بيان لما ويكتفى فيه وفيما بعده بالظن كما استظهره في التحفة
انتهى (قوله ويعطيه من الوسخ الطاهر) أي الذي في الثوب كالغبار فاذا كانت الغسالة قبل الغسل
بها قدر رطل وكان مقدار ماأخذه الثوب من الماء قدر أوقية وما يعطيه الوسخ الطاهر نصف أوقية وكانت
الغسالة رطلا لا نصف أوقية صدق أنه لم يزد وزنها بعد الاعتبار المذكور تدبر (قوله وقد طهر المحل) أي
المغسول بان لم يبق فيه طعم ولا واحد من اللون والريح سهل الزوال وهذا قيد للغسالة القليلة فقط قال في النهاية
لان الكثير طاهر مالم يتغير وان لم يطهر المحل أخذنا مما مر في الطهارة انتهى كرى (قوله بخلاف ما إذا
تغيرت) أي الغسالة مطلقا بأحد هذه الثلاثة فهي نجسة قال في فتح الجواد اجاعا (قوله أوزاد وزنها)
أي أولم يتغير ولكن زاد وزنها بعد الاعتبار المذكور فهي نجسة لان الزيادة أدل على بقاء النجاسة من مجرد
التغير وحيث في المغلظة يستأنف تطهيرها سبعا أحدها بن تراب طهو رلان نجاستها عينية وان كان
ما انفصلت عنه الذي ليس فيه عين ظاهرة بطهر بيقية السبع لان نجاسته حكمة قاله في فتح الجواد (قوله
أولم يطهر المحل) أي المتنجس بان بقي الجرم أو الطعم الا ان تعذر أو اللون أو الريح الا ان تعسر أوهما ان
تعذر اقاله الشرقاوى (قوله فهي نجسة) جواب اذا (قوله لان البلل الباقى فيه) أي في المحل (قوله
بعضها) خبر ان والضمير للغسالة وعبارة التحفة لان البلل الباقى به بعض المنفصل (قوله والماء القليل
لا يتبع طهارة ونجاسة) هذا من تمة التعليل بخلاف الماء الكثير فانه يتبع بعض في ذلك كما سبق (قوله
ولا ينظر الخ) هذا مرتبط بالمتن (قوله لا انتقال النجاسة اليها) أي الى الغسالة عند استجماعها الشروط
فيزول تأثير النجاسة عن المحل المتنجس بها وعن الغسالة (قوله لان الماء) تعليل لعدم النظر للانتقال
المذكور (قوله قهرها) أي النجاسة وغلبها (قوله فأعدمها) أي بالكلية فلم يبق لها تأثير لافي المحل
ولا في الغسالة الا انها غير مطهرة غير لاستعمالها هذا ثم ما تقر من أن الغسالة بشر وطهارة غير مطهرة
هو الاظهر والثاني انها نجسة لا انتقال المنع اليها كما في المستعمل في رفع الحدث وفي القديم انها مطهرة لما تقدم
في المستعمل في رفع الحدث قال الشيخ عميرة البرلسي ويعبر عن هذا بعنى القول القديم بأن للغسالة حكم نفسها
قبل الورد وعن الثاني بأن لها حكم المحل قبل الورد ودوعن الاول بأن لها حكم المحل بعد الورد وعلى هذه
الاقوال يبنى حكم المتطايير من غسالات الكلب فلو تطاير من الاولى فعلى الاظهر يغسل ستا وعلى الثاني سبعا
وعلى القديم لاشئ انتهى (قوله فعلم) أي مما تقر (قوله أنها) أي الغسالة بعد الانفصال (قوله كالمحل مطلقا)
قال في فتح الجواد لكن فائدة اشتراط ما ذكره بيان أن تغيرها أو زيادة وزنها دليل على نجاسة المحل وان
لم يبق به أثر وان بقاء أثره به دليل على نجاستها وان لم يتغير ولا زاد وزنها (قوله غيث حكم بطهارته) أي المحل
وهذا بيان لمعنى مطلقا (قوله حكم بطهارتها) أي الغسالة (قوله وحيث لا فلا) أي وحيث لا يحكم بطهارة
المحل فلا يحكم بطهارة الغسالة فهو مما تلازمان قال في التحفة والالزم التحكم فلو تطاير شئ من أول غسالات
المغلف قبل الترتيب غسل ما أصابه سبعا أحدها بن تراب أو من السابعة لم يجب شئ انتهى والحاصل أنه
يغسل بقدر ما بقى عليه من السبع مع الترتيب ان لم يترتب ولذا قال في الهجة

وماء كل مرة في الفرض قل * ولم تغيره ولا زاد ثقل مثل المحل بعد طهائرها * وضده فلا تعد تعفيرا
(قوله فلو وضع ثوبا) أي مثلا (قوله في اجانته) بكسر الهمزة وتشديد الجيم هي انا يغسل فيه الشباب والجمع
أجاجين (قوله وفيه) أي في الثوب الذي يراد غسله (قوله دم معفو عنه) أي كدم البراغيث والبقايق
ونحوهما (قوله وصب الماء عليه) أي على ذلك الثوب (قوله تنجس) جواب لو والضمير المستتر راجع
للمصوب (قوله بملاقاته) أي الثوب الذي فيه الدم المذكور (قوله لان دم نحو البراغيث) تعليل
لتنجس الثوب بسبب ملاقاته ذلك الثوب (قوله لا يزول بالصب) أي غالبا للصورة بعد ديوسته قال الكردى
أما اذا زال به أي بالصب فانه يطهر المتنجس به (قوله فلا بد بعد زواله) أي الدم المذكور كور يعني انه اذا
أريد غسل الثوب الذي فيه دم البراغيث مثلا أن زال ذلك الدم أولا ثم يصب عليه الماء لئلا يحتاج الى صب

الماء مرة أخرى (قوله من صب ماء طهور) أي لانه لا يكفي ذلك الماء المصوب أولا قال بعضهم وهذا يدل على أن الماء القليل الوارد ينجس إن لم يطهر المحل انتهى لكن قال غيره لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم بنجاسة الانتشار قال لان الماء الوارد على النجاسة طهور ما لم يتغير ولم ينفصل كما مر فلينأمل (قوله وهذا) أي ما ذكر من الكيفية (قوله مما يغفل عنه أكثر الناس) أي فلا يفتنظرون لذلك فالمراد بهم العوام الجهلاء قال في الخادم وينبغي لغاسل هذا الثوب أن لا يغسل فيه أي في إنائه قبل تطهيره ثوبا آخر طاهرا ويتجرز عما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين النجاسة المعفوعة وتصير كاللبلة الباقية في الثوب بعد العصر يعني عنها بالنسبة للثوب قال في الإيعاب وقوله أي الزركشي وينبغي العفو الخ ممنوع والوجه انه لا عفو وليس كالبلة المحكوم بطهارتها انتهى وقول الرملي انه لو غسل ثوبا فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الاوساخ مع بقاء الدم فيه ويعني عن اصابة هذا الماء لما قال ع ش أما اذا قصبت غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا يدم من ازالة أثر هذا الدم ما لم يعسر فيعني عن اللون كما مر انتهى لكن ظاهر كلام الشارح أنه لا فرق وبه صرح في الإيعاب (قوله ونجيب المبالغة في الغرغرة) هي كما في المصباح تردد الروح في الخلق (قوله عند غسله المتنجس) أي ليغسل كل ما في حد الظاهر وعبرة التحفة فلو تنجس فيه كفي أخذ الماء بيده اليه وإن لم يعملها عليه ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في اناء متنجس وادارته بجوانبه (قوله ويجزى ابتلاع نحو طعام) أي من شراب (قوله قبل ذلك) أي قبل تطهيره كما عبر في التحفة لئلا يكون أكلا للنجاسة قال سم شامل للريق على العادة وهو محتمل ويحتمل المسامحة به للشقة وكونه من معدن خلقته انتهى قال الكردي وقد صرحوا بعدم العفو عن الريق بالنسبة للصوم ❦ خاتمة ❦ نسأل الله حسناتها يستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين التكميل الثلاث ولو بخففة على الوجه أما الملاحظة فلا كما قاله الجليلي في بحر الفتاوى في نشر الحاوي وبه حزم التقي ابن قاضي شعبة في نكت التنبيه لان المكبر لا يكبر كما لم يصغر ومعنى أن المكبر لا يكبر أن الشارح بالغ في تكبيره فلا يزداد عليه كما أن الشيء اذا صغر مرة لا يصغر مرة أخرى وهذا نظير قولهم الشيء اذا انتهى نهايته في التغليظ كالإيمان من القسامة وكقتل العمد وشبهه لا تغلظ فيه الدية وان غلظت في الخطأ وهذا أقرب الى القواعد ويقترب منه قولهم في الجزية أن الجيران لا يضعف ولا يشترط بعد الغسل العصر في الاصبح لكنه يستحب فيما عصره خروجا من خلاف من أوجبه ولا فرق بين ماله نخل كالسباط أم لا كما اقتضاه اطلاقهم فقول الغزالي يشترط اتفاقا في الاول ضعيف ويعلم من ندب الخروج في هذا أن استحباب رعاية الخلاف لا يتوقف على كونه بين الأئمة الاربعة بل بسن الخروج منه وإن كان خلافا لاهل المذهب كما هنا لكن ذكر ابن حجر أنه يشترط قوة الخلاف ومحل ذلك فيما لم ينصوا على استحبابه خروجا من خلاف أما هو فليس مراعاة وان شذذ قال ابن حجر ويجوز أن يكون سبهم لبدليل قام عندهم في ذلك اما بالاعتراض على من حكم عليه بالشدة وذو يكونه مع شذذه عندنا موافقا لبعض المذاهب فيكون فعله خروجا من خلاف ذلك المذهب انتهى من النهاية وع ش عليها فتأمل وافهم فانه مهم وأي مهم والله سبحانه وتعالى أعلم

❦ باب التيمم ❦

هذا هو الرابع من مقاصد الطهارة وهذا الباب يشتمل على أطراف ثلاثة الاول في أسبابه وهذا الذي ذكره هنا والثاني في كيفيته وسيد ذكره في الفصل الآتي والثالث في أحكامه وسيد ذكره قال الرملي وهو رخصة مطلقا انتهى أي سواء كان الفقد حسيا أو شرعيا وقيل عزيمة وبه حزم الشيخ أبو حامد قال والرخصة انما هي لاسقاط القضاء وقيل ان كان للفقد الحسي فعزيمة والافرخصة وعليه الغزالي في المستصفى قال ع ش وهو الأقرب لما يأتي من صحة تيمم العاصي بسفره قبل التوبة أن فقد الماء حسا وبطلان

من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس ونجيب المبالغة في الغرغرة عند غسله المتنجس ويجزى ابتلاع نحو طعام قبل ذلك

❦ باب التيمم ❦

(قوله ونجيب المبالغة الخ) عبارة التحفة فلو تنجس فيه كفي أخذ الماء بيده اليه وإن لم يعملها عليه ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في اناء متنجس وادارته بجوانبه ولا يجوز ابتلاع شيء قبل تطهيره انتهى قال الفاضل المحشي شامل للريق على العادة وهو محتمل ويحتمل المسامحة به للشقة وكونه من معدن خلقته انتهى والاول من احتماله أوجه فقد صرحوا في الصوم بعدم العفو عنه فكذلك هنا قال ابن المقرئ في الصوم من ارشاده ولا يريق طاهر صرف قال الشارح في الامداد وخرج بالطاهر المتنجس كن ذميت لثته وإن ابيض ريقه انتهى ❦ باب التيمم ❦

(قوله أوست) في التحفة وقيل سنة ست وفي شرح العباب وفرض في غزوة بني المصطلق ٤٩١ ولا ينافيه قول غيره في غزوة المريسيع

لأنها هي كما في البخاري قال
وهي سنة ست عند الأكثرين
وعليه ابن اسحق وقيل
سنة أربع وعليه جري
في الروضة في السير ونقله
البخاري عن موسى بن
عقبة وقيل سنة خمس
وعليه ابن سعد وهو
الثابت عن ابن عقبة ومن
ثم قيل ما مر عن البخاري
عنه سبق قلم وقيل فرض
بعد تلك الخبر أن أبي شبة
عن أبي هريرة لما نزلت لم

هولغة القصص وشرعا
إبصال التراب إلى الوجه
واليسدين بشرائط تأتي
وفرض سنة أربع أو
ست وهو من خصائصنا
(يتيم المحدث والجنب)
ومأمور بظهر مسنون
من وضوء أو غسل (لقد
الماء والبرد والمرض)
هذه أسبابه من حيث
الجملة وأما تفصيلها (فان
تيقن) المسافرين وغيره

أدرك كيف أصنع وإسلامه
كان في السنة السابعة بلا
خلاف بل قال النووي
وروي أنها نزلت عام
الفتح انتهى (قوله
ومأمور بظهر مسنون
الخ) قال الشوري يرد عليه
الميت والمجنونة إذا انقطع
حيضها يجز وطؤها وغير
المميز بالنسبة للطواف
ونحوها تأمل انتهى وعلى
هذا كان ينبغي أن يقال يتيم
أو ييم الخ وقال الشوري

قبلها أن فقد شرعا كان يتيم لمريض (قوله هولغة القصص) يقال يتيمت فلانا ويمته وتأمته وأيمته أي
قصده به ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وقول الشاعر
فما أدري إذا يممت أرضا * أريد بالخبر أي ما يلبي أ الخبير الذي أنا بآتيه * أم الخبير الذي هو يتيمني
انتهى معنى (قوله وشرعا إبصال التراب) يتضمن الإبصال النقل والقصص (قوله إلى الوجه واليسدين)
قال في المغني وأجمعوا على أنه مختص بهما وإن كان الحدث أكبر (قوله بشرائط تأتي) مراده بهما ما يشمل
الأركان فدخل النية والترتيب فاشتمل التعريف الأركان كلها (قوله وفرض) أي والأصل في نفسه قبل
الإجماع آية وإن كنتم مرضى أو على سفر إلى قوله فتيمموا صعيدا طيبا وأخبار كثيرة سيأتي بعضها (قوله
سنة أربع) أي في غزوة بني المصطلق وكان سبب الآية المذكورة أن عقد سيدتنا عائشة رضي الله عنها
انقطع في أثناء الطريق فأقام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة على التماسه وليس معهم ماء حتى أصبح
فأنزل الله تعالى آية التيمم فتيمموا فقال أسيد بن حضير ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر وفي رواية
جزاك الله خيرا ما نزل بك أمر ذكره الله الإجماع لئلا يفتقد في خبرنا البعير فأصننا العقد
نحوه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أعظم ركة فلا تدنك وقال لها أبو بكر رضي الله عنه والله يابني أنك
كما علمت مباركة (قوله أوست) أورده في التحفة بقيل وعليه جري ابن اسحق وعلى الأول جري
النووي في الروضة في السير وقيل سنة خمس وقيل غير ذلك (قوله وهو) أي التيمم * وقوله من
خصائصنا أي هذه الامة المجدية لحديث مسلم جعلت لنا الأرض كلها مسجدا ويزنهاطهورا (قوله يتيم
المحدث) أي إجماعا قاله في التحفة (قوله والجنب) أي الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى
رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال يا فلان ما منعك أن تصل مع القوم فقال أصابني جنبه ولا ماء فقام
عليك بالصعيد فانه يكفيك (قوله ومأمور بظهر مسنون) لوحذف مسنون يشمل الخائض والغفساء
لكن أولى أو جعله غاية هذا أو أما المصنف فاعتصر على المحدث والجنب لأنهما الأصل ومحل النص على
أنه لو اقتصر على المحدث كما اقتصر عليه الخاوي وتبعه صاحب الهجة حيث قال
تيمم المحدث للؤفة * فيه ومتنوع كذا كذا الفائنة

ليشمل ما ذكر من الواجبات لكن أولى الآن يقال أن عطف الجنب على المحدث من عطف الاخص
على الاعم فلي تأمل وسيأتي في الجنائز أن الميت ييمم أيضا (قوله من وضوء أو غسل) بيان للطهر المسنون
فالاول كالوضوء لقراءة القرآن والثاني لغسل الجمعة (قوله لا فقد الماء) أي حاسفا فقط لا يترك رمع الذين
بعده وضابط فقد الحسى أن يتعدراستعماله (قوله والبرد والمرض) هذان من الاسباب الشرعية وهي
كثيرة قال في المغني فن فقد الشرعي خوف طريقه إلى الماء أو بعده عنه أو الاحتياج إلى ثمنه كما سيأتي
أو وجد ماء مسبلا للشرب حتى قالوا انه لا يجوز أن يكتحل منه بقطرة ولا أن يجعل منه في دواة ونحو ذلك
لانه لم ييسح الا لشيء مخصوص كما أنه لا يجوز له أن يتيمم بتراب غيره قال الدميري وهو مشكل لانه يؤدي
إلى أنه اذا مر بأراضي القرى الموقوفة أو المملوكة لا يجوز له التيمم بترابها وفيه بعد والمسألة بذلك مجزوم
بما عرفنا فلا ينبغي في جوازها أن ينهي وهذا من الحلال المستفاد بقرينة الحال فقد قال الاصحاب انه يجوز
المرو بملك غيره اذا لم يصطرط يقال للناس (قوله هذه) أي فقد الماء والبرد باسكان الرء والمرض (قوله
أسبابه) أي التيمم أي الاسباب المبيحة له قال في التحفة ويكنى فيها الظن كما قاله الرافعي (قوله من حيث
الجملة) أي بل نبه في التحفة على أن جعل هذه أسبابا نظرية للظواهر أنها المبيحة قال فلا ينبغي أن المبيح
في الحقيقة إنما هو سبب واحد هو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وتلك أسباب لهذا العجز (قوله
وأما تفصيلها) أي الاسباب فهي كثيرة في الروض كاصله وأصل أصله أنها سبعة وذكر شيخ الاسلام في
تحرير التقييد أحد أو عشر من سببها تسعة يحب معها الاعادة واثناعشر لا تعاد معها الصلاة قال الكردى
والامريه قريب (قوله فان تيقن المسافر أو غيره) أي وهو المقيم فذكر المنهاج الاول للغالب والمراد

أيضا ما مور بظهر عن غير نجس انتهى وهذا قد نبه عليه الشارح بقوله من وضوء الخ (قوله هذه) أي فقد الماء والبرد والمرض (قوله أسبابه)

أى أسباب التيمم أى الأسباب المبيحة للتيمم وعدّها الحر والمنهاج والمنهج وغيرها ثلاثة إضافة فقد الماء وحاجة إليه لمعاش وخوف محذور من استعماله وذكرها في الروضة كأصلها سبعة وجمعها من قال

ياسائل أسباب حل تيمم * شئ سبعة بسماعها ترناح فقد وخوف حاجة اضلاله * مرض يشق جيرة وجراح قال شيخ الإسلام في شرح منهجه وكلها في الحقيقة ترجع إلى فقد الماء حسا أو شرعا انتهى . وفي التحفة جعل هذه أسبابا نظرا للظاهر أنها المبيحة فلا ينافي أن المبيح في الحقيقة انما هو سبب واحد هو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وتلك أسباب لهذا العجز انتهى ونحوه مختصر في نهاية الجبال الرملى وذكرها شيخ الإسلام في بحر بر واحد وعشرين سببا تسعة منها يجب معها الاعادة واثناعشر منها لا تعاد معها الصلاة والامر في هذا قريب (قوله طلبه) ولا بد من تيقن الطلب قال في التحفة فلو غلب على ظنه انه أو نائنه طلبه في الوقت لم يكف الخ (قوله بعد تيقن) في شرح العباب فلو اجتهد فظن دخوله فطلب فبان انه صادفه صح الخ وفي النهاية ولا يجوز به مع الشك في دخول الوقت وان صادفه مالم يتيقن بعدم الطلب الاول انتهى (قوله تقديم الاذن عليه) قال في التحفة مالم يشترط طلبه قبله انتهى وفي النهاية لا يكفي بلا اذن أو باذن ليطلب له قبل الوقت أو اذن له قبله وأطلق فطلب له قبله أى أو اذن له ليطلب في الوقت فطلب قبله كما هو ظاهر ولعله سقط من النسخ أو شا كافيته نعم الاقرب الاكتفاء ٤٩٢ في حالة الاطلاق بطلبه في الوقت كالموكل محرم حلالا لعقده النكاح ولو اذن له

قبل الوقت ليطلب فيه كفى انتهى أى ان طلب فيه كما هو ظاهر وفي الاعياب للشارح والنهاية للجمال الرملى ولو طلب قبل

(فقد الماء تيمم بلا طلب) لانه حينئذ عبث (وان توهم الماء أو ظنه أو شك فيه) وجب عليه طلبه لكن لا يصح الابعد تيقن دخول الوقت نعم يصح تقديم الاذن عليه

الوقت لفائته أو نوافله قد دخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كما قاله القفال في فتاويه وفي الاعياب

باليقين هنا كما قاله في التحفة حقيقة وقال بعضهم لا يبعد ان يراد الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين (قوله فقد الماء) أى حوله كما اذا كان في بعض رمال الوادى (قوله تيمم بلا طلب) بفتح اللام على الافصح ويجوز الاسكان قال في المغنى وقيل لا بد من الطلب لانه لا يقال لمن لم يطلب لم يجز (قوله لانه) أى طلب الماء (قوله حينئذ) أى حين اذ تيقن فقد الماء (قوله عبث) بفتح الباء لعب لا فائدة فيه قال في النهاية ومن صور تيقن فقد كفى البحر مالوا أخبره عدول بتقديمه بل الوجه الحاق العدل في ذلك بالجمع اذا أفاد الظن أخذ ما يأتى فيما لو بعث النازلون ثقة بطلب لهم انتهى وهو مخالف لما سبق عن التحفة تأمل (قوله وان توهم) أى السافر وغيره (قوله الماء) أى وجوده قال ع ش ينبغي أن اخبار الصنى المميز الذى لم يعهد عليه كذب مما يورث الوهم فيجب الطلب وأما اذا أخبر بعدم وجود الماء فلا يعمل عليه لان قوله غير مقبول (قوله أو ظنه أو شك فيه) فالاول ادراك الطرف الراجح والثاني ادراك الطرفين على السواء أما الوهم فادراك الطرف المرجوح (قوله وجب عليه طلبه) جواب ان وانما وجب الطلب للآية ولان التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة مع امكان الطهر بالماء قال في التحفة ظاهر قوله لم انه لا بد من تيقن انه طلب أو أناب من يطلبه وطلب فلو غلب على ظنه انه أو نائنه طلبه في الوقت لم يكف لان الاصل عدم وجوده ولما يأتى أن ما يتعلق بالفعل كعدد الركنات لا بد فيه من اليقين ولا ينافيه ما مر عن الراعى لان الفقد وما بعده أمر خارج عن فعله انتهى فليتأمل (قوله لكن لا يصح) أى طلب الماء (قوله الابعد تيقن دخول الوقت) أى فلا يجوز به مع الشك في دخول الوقت وان صادفه مالم يتيقن بعدم الطلب نعم لو اجتهد فظن دخوله فطلب فبان انه صادفه صح وظاهر أن اشتراط ذلك ان طلب لصاحبه الوقت فلو طلبه قبله لفائته قد دخل الوقت اكتفى بذلك الطلب لان الطلب وقع صحيحا أى والحال انه لم يحتمل تصدما كما هو ظاهر (قوله نعم يصح تقديم الاذن عليه) أى على دخول الوقت مالم يشترط

والنهاية يؤخذ منه أن طلبه لمعاش نفسه أو حيوان محترم كذلك وأقره في النهاية ونظر فيه الشارح في الاعياب طلبه بعد نقله عن الزركشى بوضوح الفرق بينهما فانه فيما ذكره طلب للتيمم فصيح التيمم الآخر به لاتحاد جنسهما بخلاف الطلب قبل الوقت للمعاش فانه لا محالة بينه وبين التيمم بعد الوقت حتى يغنى عن تعذر طلبه بعد الوقت انتهى ولك ان تقول ان المحاسة المذكورة لا تدخل لها في الترجيح وانما المدار على تأكيد الفقد بالامعان في الطلب وهو موجود في الشقين فالوجه وعلى تنظير الشارح واضح أن محله اذا لم يحصل بالطلب المذكور تعيين الفقد والافلا إعادة للطلب حتى عنده وفي النهاية أيضا ما نصه قد يجب طلبه قبل الوقت كما في الخادم أو في أوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا بمبادرة أول الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب في أظهر احتمالي ابن الاستاذ وأقره في النهاية وقال الشارح في الاعياب أوله متجه وقبله يحتاج الى نظر لكن يؤيده وجوب السعى على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال الا أن يفرق أن الجمعة أنيط بعض أحكامها بالفجر فلا يقاس بها غيرها انتهى وقال القليوبي في حواشى المحلى ولا يجب الطلب قبله وإن علم استغراق الوقت فيه على الاعتماد خلافا لما نقل عن شيخنا الرملى وان أوهمه كلامه في شرحه الخ وأقر المحلى الزركشى على ذلك وكذا غيره وأقول فيه نظر بل الوجوب من أول الوقت لا يخلو عن نظر فقد تقدم آنفا أن سببه كون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا بمبادرته أول الوقت وسيأتى في كلام الشارح في هذا الكتاب أن المراد من رفقه المنسوبون اليه وكذلك شرح المنهج وغيره وسيأتى عن التحفة ان

المراد المنسوبون لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها عرفا ومعلوم ان التي يستغرق طلبها الوقت متفاحشة الكبر لا سيما والمراد من الطلب النداء فيهم فتأمل فاني لم أقف على من نبه عليه وعبارة المغني للخطيب الرفقة هم الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة والمراد بهم المنسوبون اليه الخ وفي شرح المذهب الاعتبار برفقة منزله دون ما لا ينسب اليه قاله الماوردي والحاصل ان في كلامهم هنا شبه تناف وعبارة الشرح الصغير للرافعي والى متى ينادى ويطلب اذا كثروا فيه ثلاثة اوجه اظهرها الى ان يستوعبهم ولا يبقى من الوقت الا ما يصلي فيه ركعة والثالث يستوعبهم وان خرج الوقت ويجري هذا الخلاف فيما اذا خاف خروج الوقت من التردد والذهاب الى الجوانب وفيما اذا كثر رحله وخاف من البحث عن الجميع خروج الوقت على ان بعضهم أطلق حكاية وجه أنه ان كان واسع الرحل لم يجب البحث عن الجميع انتهت عبارة الشرح الصغير وهو مما أطبقوا عليه أيضا فتأمل مع الاول الا ان يقال يمكن أن تكون الرفقة

٤٩٣

طلبهم يستغرق الوقت فخره وفي النهاية لو طلب قبله ودام نظره الى المواضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفي انتهى (قوله ولو عبد أو امرأة) كأنه أشار بلو الى عدم التصريح به في كلامهم

واتم يحصل ان (فتش) عليه بنفسه أو مأذونه الثقة ولو عبد أو امرأة وان كان واحدا عن جمع (في منزله وعند رفيقه) المنسوبين اليه ان يجوز بذلهم ولو بأن ينادى فيهم من عنده ماء يجوده

فان المتأوردى قال يتخير أهل المنزل وغيرهم بنفسه أو بمن يثق بصدقه ومن استخبره عن الماء الذي بيده عمل على خبره وان كان كاذبا لانه ان كان كاذبا فهو كالمنايع منه بخلاف المستخبر عن الماء الذي

طلبه قبله في حالة الاطلاق الاقرب الا كنفاء بطلبه في الوقت قال في النهاية وقد يجب طلبه قبل الوقت كما في الختام وفي أوله لكون القافلة عظيمة ولا يمكن استيعابها الا بمبادرتهم أول الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب في اظهر احتمالي ابن الاستاذ انتهى وأقره كوالده في حواشي الروض قال في الابعاب أوله متوجه وقبله يحتاج الى نظر لكن يؤيده وجوب السعي على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال الا ان يفرق أن الجمعة ينطبق بعض أحكامها بالعجز فلا يقاس بها غيرها انتهى وكذلك لم يرضه القليوبي والكردي (قوله واتم يحصل) أي طلب الماء (قوله ان فتش عليه) بتخفيف التاء وتشديد ها أي تصفح وسأل عن الماء واستقصى في الطلب قال ع ش ثم اطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظر والمتبادر من كلامهم انه حقيقة وان الطلب مشترك بين التفتيش والسؤال مما سبي به في تحصيل مراده (قوله بنفسه) أي مريد التيمم ومعلوم أن الطلب من النفس ليس عبارة الا عن التأمل لظهور المراد منه فهو كالبحت والتفتيش في الرحل عن الماء قاله ع ش (قوله أو مأذونه الثقة) أي فلا يكفي طلب من لم يأذن له ولا طلب فاسق الا ان يظن صدقه واتمما لم يجب طلب المال للحج والزكاة لانه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب الى بدله فإلزام كطلب الرقبة في الكفارة وامتنعت الانابة في القسيلة لان المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الاشخاص وهنا على الفقد الحسي وهو لا يختلف قاله في التحفة (قوله ولو عبد أو امرأة) أي ولو كان المأذون عبدا أو امرأة قال الكردي كأنه أشار بلو الى عدم التصريح في كلامهم (قوله ولو واحدا عن جمع) ومعلوم أنه لا بد من البعث من كل واحد منهم وان كان تابعا لغيره كالزوجة والعبد قال في التحقيق ويقال يشترط عدد أي فالغاية للرد (قوله في منزله) أي من حجر أو خشب أو غير ذلك وعبر في المنهاج بالرحل وهو بمعنى المنزل ويقال أيضا على ما يستصحبه الشخص من أثاث ويجمع في الكثرة على رحل وفي القلة على أرحل (قوله وعند رفيقه) بتثنية الراء اسموا بذلك لارتفاق بعضهم ببعض وهم الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة (قوله المنسوبين اليه) أي الى هذا الشخص الذي يريد التيمم أو الى منزله عادة كما عبر به في التحفة لا كل القافلة حيث تفاحش كبرها عرفا كما هو ظاهر (قوله ان يجوز بذلهم) أي الرفقة للماء ولو بالثمن كما يفيد ما سبأني آنفا (قوله ولو بأن ينادى) أي طالب الماء قال الكردي لم أقف على خلاف فيه ولعل التعبير بلو لدفع توهم وجوب تخصيص كل واحد بالسؤال من قولهم وجب سؤال رفيقه انتهى فليتأمل (قوله فيهم) أي في الرفقة (قوله من عنده ماء يجوده) أي بالماء قال بعضهم وينبغي أن يقول في ندائه من يدلني على الماء من يجوده من يبيعه اذا كان واجدا لثمنه كما أشار اليه الدارمي وغيره في جمع بين هذه الامور الثلاثة لانه قد يدل عليه ولا يبيعه ولا يبيعه انتهى وجري عليه الشارح في الابعاب لكن توقف في التحفة في اشتراط ضم الدلالة وعبارته وشرط ضم أو يدل عليه لذلك

في المنزل فلا يعمل على خبره الا ان يثق بصدقه انتهى فدخل فيمن يثق بصدقه العبد والمرأة وان لم يفصح بهما (قوله وان كان واحدا عن جمع) أشار بان الى خلاف فيه وعبارة تحقيق النووي ولو بعث واحد أو جمع ثقة يطلب لهم كفاهم ويقال يشترط عدد انتهت (قوله رفيقه) بضم الراء وكسر هاء شرح الروض وفتحها أيضا قاله في حاشية الشوبري (قوله المنسوبين اليه) قال في التحفة المنسوبين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها عرفا كما هو ظاهر الى ان يستوعبهم أو يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكفي النداء فيهم عن معه ماء يجوده ولو بالثمن فلا بد من ذكره وشرط ضم أو يدل عليه لذلك وفيه وقفة لان فيما ذكر طلب الدلالة عليه بالاولى انتهى ولتوقفه المذكور لم يذكره هنا كالامداد والفتح وجري في شرح العباب على اشتراط ذكر الدلالة أيضا (قوله ولو بأن ينادى الخ) لم أقف فيه على خلاف بل نقله الشيخان الرافعي في الشرح الصغير والنووي في الروضة عن اصحاب ولم يحكيافيه خلافا وتبعهما من بعدهما فلعل التعبير بلو لدفع توهم وجوب

تخصيص كل واحد بالسؤال من قولهم وجب سؤال رفقة (قوله ولو بالثمن) أنى بلولان الشيخين لم يذكره والافلم أقف فيه على خلاف بل
ذكر الرافي في الشرح الصغير ٤٩٤ ما يفيد حيث قال فلعل فيهم من بدله على الماء أو يبيعه أو لا يجب أن يراجع

واحد بل يكفى أن ينادى فيهم بحيث أن يبلغ النداء جميعهم الخ وأما الروضة فإنه قال فيها من معه ماء من يجود بالماء ونحوه انتهى وفي التحقيق بل ينادى من معه ماء انتهى قال أنزركنى في الخادم كلام الروضة محمول على ما إذا لم يكن معه ثمن ولهذا قال في التهذيب ينادى

ولو بالثمن (وتزد) بمينا وشمالا وأماما وخلفا (قدر حد الغوث) وجوابا وهو ما ياحقه فيه غوث الرفقة منع ما هم عليه من التنازل والتفاوض في الأقوال (وقدر بعضهم) كالرافي (بغلوتهم) أى غاية رمية ومراده تقرير ما مر

من يجود بالماء من يبيع ماء إذا كان معه ثمن انتهى (قوله بغلوتهم) هى ثلاثمائة ذراع كما أوضحته فى كتابي الفوائد المدنية بماتتين مراجعته (قوله كالرافي) صرح به غير الشارح أيضا ولا اعتراضه من وجهين أحدهما أن الرافي ناقل له عن غيره وعبارته ومنها نقلت وضبط بعض الأصحاب القدر المنظور إليه بغلوتهم

انتهت ثانيهما أن الرافي إنما ذكره في النظر في المستوى لافى التردد ويجاب عن الاول بأنه حيث سكنت عليه صار كانه وافق عليه فنسب إليه وعن الثاني بأن الواجب عند الشارح الاحاطة بقدر نظره سواء في المستوى وغيره (قوله غاية رمية) أى إذا رماه معتدل الساعد

وفيه رقة لان فيما ذكر طلب الدلالة عليه بالاولى (قوله ولو بالثمن) أى فلا بد من ذكره ان كان معه ثمن لانه لو اقتصر على قوله من يجود بالماء ونحوه بما سكت من لا يبيعه لمجانا وكذا لو أطلق النداء لان البياع قد يظن أنه يستوي به فلا يجيبه (قوله وتزد) أى حيث احتاج اليه بأن كان ثم انخفاض أو ارتفاع أو نحو شجر وحيث أمن بصنعاء ونحوه بما سبأى (قوله بمينا وشمالا وأماما وخلفا) يعنى الجهات الاربع قال السيد عمر البصرى والظاهر أن المراد بذلك تعميم الجهات المحيطة به اذ لا معنى للتخصيص انتهى (قوله قدر حد الغوث) بفتح الغين المعجمة اسم مصدر بمعنى الاغاثة قال فى المصباح اغاثته اذا أعانه ونصره فهو مغيب والغوث اسم منه (قوله وجوبا) يظهر أن المراد بالتعدد فى الحد المذكور حيث توجه فى هذا الحد من حيث هو لافى محل معين منه والافا لواجب حيث لا السبى اليه فقط بشرطه لانه والحالة هذه متيقن عدمه فيما عداه فالاصل أنه ان توجه فى منزله فقط أو رفقة فقط طلبه منه لا غير بطريقه السابق أو بمحل معين من حد الغوث ليسبى اليه فقط أو فى غير محل معين فهو محل الخلاف فانه بعض الفضلاء (قوله وهو) أى حد الغوث (قوله ما ياحقه فيه غوث الرفقة) أى مع اعتدال أسماعهم ومع اعتدال صوته قال البرماوى وأوله من محله وقيل من آخر رحله وقيل من آخر رفقة الذين يلزمه سؤالهم وهم المنسوبون اليه لا من آخر الغافلة مطلقا والافقة تنسج جدا بحيث تأخذ قدر فرسخ أو أكثر فلو اعتبر ذلك من آخره لزم منه مشقة شديدة وربما تزد على حد القرب واستغنى به شيخنا ع ش (قوله مع ما هم عليه) أى مصاحبين ما هم عليه (قوله من التنازل) أى باشغالهم وهما يباين لما (قوله والتفاوض) عطف على التنازل وهو بالصاد لاخذ فى الحديث قال فى المصباح تفاوضوا الحديث أخذوا فيه (قوله فى الأقوال) راجع له فقط قال فى الأسنى ويختلف ذلك باستواء الارض واختلافها صعودا وهبوطا (قوله وقدره) أى حد الغوث (قوله بعضهم) أى بعض الأصحاب (قوله كالرافي) هو امام الفضلاء وعمدة النبلاء الامام أبو القاسم عبد الكريم ابن محمد بن عبد الكريم الرافي نسبة الى رافع بن خديج الصخاني رضى الله عنه كما وجد بخطه وقيل الى رافعان بلدة بقروين وقيل الى رافع مولى المصطفى صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه كان رضى الله عنه من بيت علم أبوه وجده وجدته قيل انها كانت تفتى النساء والامام الرافي من المؤلفات شرح مسند الشافعى والشرحان على الوجيز الصغير والكبير المسمى بالعزير واليه ترجع عامة الفقهاء لم يصف فى المذهب مثله وهو ستة عشر خزا كبيرا وغير ذلك توفي رجه الله سنة ٦٢٣ وهو ابن ست وستين سنة وله كرامات منها اذا خرج أضأته له الكر وم ومنها أن شجرة أضأته له لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه وبالجملة ففضائله لا تحصر وبركته من الشمس أظهر ومن أشعاره رجه الله ونفعنا به

أقباء على باب الكرم أقبا * ولا تنيا فى ذكره فيها هو الرب من يقرع على الصدق بأنه * يجده رفا بالعباد حبا

(قوله بغلوتهم) هذه عبارة الرافي فى الشرح الصغير قال الكردي فى أن الرافي ناقل له وليس هو المقدر وعبارته وضبط بعض الأصحاب القدر المنظور اليه بغلوتهم انتهى ويجاب بأنه سكت عليه فكانه وافقه فنسب اليه وفيه أيضا أن الرافي ذكره فى النظر فى المستوى لافى التردد ويجاب بأن الواجب عند الشارح الاحاطة فى نظره سواء فى المستوى وغيره انتهى كلام الكردي فليتأمل (قوله أى غاية رمية) تفسير لغلوته سهم أى فى أبعد ما يتدبر ويقال هى قدر ثلاثمائة ذراع الى أر بعناية اذ رماه معتدل الساعد اه قال فى المصباح الغلوته والجمع غلوات مثل شهوة (قوله ومراده) أى هذا البعض المقدر بذلك (قوله تقرىب مامر)

أى

انتهت ثانيهما أن الرافي إنما ذكره فى النظر فى المستوى لافى التردد

ويجاب عن الاول بأنه حيث سكنت عليه صار كانه وافق عليه فنسب اليه وعن الثاني بأن الواجب عند الشارح الاحاطة بقدر نظره سواء فى المستوى وغيره (قوله غاية رمية) أى إذا رماه معتدل الساعد

أى قدر حد الغوث (قوله وليس المراد) الخ هذا مرتبط بالمتن لا بقوله ومراده كما قد يتوهم (قوله بذلك) أى بقول المصنف متردد قدر حد الغوث (قوله انه) أى طالب الماء (قوله يدور الحد المذكور) أى حد الغوث الذى هو غلوة سهم على ما قدره البعض المذكور (قوله لمنافيه) أى فى الدوران الى الحد المذكور (قوله من عظيم الضرر) أى من الضرر العظيم فهو من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله والمشقة) عطف تفسير وعبرة البو بطل كما تعمله فى التحفة وليس عليه ان يدور لطلب الماء لان ذلك أضر عليه من اتيانه فى الموضع البعيد من طريقه وليس ذلك عليه عند أحد انتهى قال الزركشى فقد أشار الى نقل الاجماع على عدم وجوب التردد (قوله بل ان يصعد مرتفعاً) أى موضعاً مرتفعاً (قوله بقربه) أى طالب الماء (قوله ثم ينظر) عطف على يصعد (قوله حواله) يقال حواله وحوليه وحوله وحواله وقاله قاله الشيخ عميرة (قوله ان كان بغير مستو) أى ان كان فى جبل أو فى وهدة ثم ماتقر رجليه ان أفاد الصعود الاحاطة بحد الغوث من الجهات الاربع والاتعين التردد كذا أفهمه فى التحفة والنهاية قال بعضهم ومقتضاه انه يجب عليه فى هذه الحالة ان يتردد ويمشى فى كل من الجهات الاربع الى حد الغوث وفيه بعد لان هذا ربما يزبد على حد البعد هذا ويحتل انه يتردد ويمشى فى مجموعها الى حد الغوث لافى كل جهة انتهى وقرر بعضهم انه يمشى فى كل جهة من الجهات الاربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط بنظره بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وان لم يكن الذى يمشيه فى الجهات الاربع بلغ حد الغوث على المعتمد تأمل (قوله والا) أى بأن كان بمستو (قوله نظري فى الجهات الاربع) كذا عبر وابه وتقدم عن السيد البصرى استظهار ان المراد تعميم الجهات المحيطة به (قوله قدر الحد المذكور) أى قدر حد الغوث من غير مشى (قوله ويخص مواضع الخضر) بضم الخاء المعجمة بوزن غرفه (قوله والطير) عطف على الخضر أى مواضع الطير (قوله بمنزلة نظر) أى احتياط وظاهره وجوب هذا التخصيص وانما ينظر ان توقفت غلبة ظن الفقد عليه قاله فى التحفة ومثله فى النهاية (قوله فان تردد) أى بالمعنى المراد المذكور (قوله ولم يجد ماء) أى ولو حكماً بأن ترك التردد لعدم الامن بما يأتى ولو كان عدم الوجدان باخبار فاسق وقع فى قلبه صدقه وحينئذ يقال لنا صورة يقبل فيها خبر الفاسق وهى ما اذا فقد المسافر الماء فأخبره فاسق بأنه لا ماء فيه اعتمدته ذكره الماوردى فى الحاوى قال الحلبى وسببه ان عدم الماء هو الاصل ولذلك لو أخبره ان الماء فيه لم يعتمده انتهى فليتأمل (قوله تيمم) جواب ان وذلك لحصول الفقد قال فى المغنى ولا يضرب تأخير التيمم عن الطلب اذا كانا فى الوقت ولم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء فلو طلب كما مر وتيمم ومكث موضعه ولم يتيقن العدم ولم يحدث ما يحتمل وجود ماء وجب الطلب لما يطرأ مما يجوز الى تيمم مستأنف كحدث وفريضة أخرى لانه قد يطلع على بشر خفيت عليه أو يجد من بدله عليه وقياساً على إعادة الاجتهاد فى القبلة ولكن يكون طلبه أخف من الاول (قوله وان تيقن وجود الماء) أى كان علم مسافر بمحل ماء فى حد القرب الا فى (قوله وجب طلبه) أى قصده وتحصيله فالطلب هنا بمعنى القصد اذا الفرض أنه عالم ثم معنى التفتيش اذا الفرض انه يجوز انتهى جل عن شيخه (قوله فى حد القرب) أى لانه اذا كان يسعى الى هذا الحد لا شغاله الدنيوية فالعبادة أولى بنهايه (قوله وهو) أى حد القرب (قوله ما يقصده النازلون) أى محل يقصده النازلون فان ذكره موصوفة ويصح ان تكون موصولة (قوله لنحو احتطاب) أى طلب حطب لنحو طبخ (قوله واحتشاش) أى طلب حشيش لنحو دواب قال فى المغنى مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة الى الوجرة والسهولة والصيف والشتاء (قوله قال محمد بن يحيى) هو الامام محي الدين أبو سعد محمد بن يحيى النيسابورى تفقه على حجة الاسلام الغزالى وصاراً كبير تلامذته وبرع فى الفقه وصنف فى المذهب والخلاف ومن تصانيفه المحيط فى شرح الوسيط للغزالى ثمان مجلدات والانتصاف فى الخلاف ولد سنة ٤٧٦ وقل شهيدا سنة ٥٤٨ رحمه الله فرثاه على بن أبى القاسم البهبهني بقوله يأساف كاد عالم متبجح * قد طار فى أقصى الممالك صيته بالله قل لي يا ظلم ولا تخف * من كان يحيى الدين كيف تيمته

وليس المراد بذلك انه يدور الحد المذكور لما فيه من عظيم الضرر والمشقة بل ان يصعد مرتفعاً بقربه ثم ينظر حواله ان كان بغير مستو والانظر فى الجهات الاربع قدر الحد المذكور ويخص مواضع الخضر والطير بمنزلة نظر (فان) ترددوا لم يجد ماء تيمم وان تيقن (وجود الماء) وجب (طلبه فى حد القرب) وهو ما يقصده النازلون لنحو احتطاب واحتشاش قال محمد بن يحيى

(قوله مرتفعاً بقربه) هذا حيث كان لو صعد أحاط بحد الغوث من الجهات الاربع والا وجب عليه التردد بالفعل وهذا جاع فى التحفة بين القول بوجود التردد وعدمه قال الشوبرى فى حواشى المنهج وفى هذا الجمع نظر اذ مقتضاه وجوب التردد فى هذه الحالة مع المشقة والضرر الذى أشار الشافعى الى أن الاجماع على خلافه انتهى قلت والامر كما قال فقد كنت استبعد ما قاله فى التحفة قبل وقوفى على هذا (قوله والانظر الخ) أى من غير مشى

باليقين هنا الوثوق بمحصول الماء بحيث لا يتخلف عادة لما يتيقن معه احتمال عدم الحصول عقلا انتهى ومثله في الامداد قال الشو برى صورة هذه المسئلة ان يكون في محل يغلب فيه فقد الماء والاوجب

ولعله يقرب من نصف فرسخ (وهو) نحو ستة آلاف خطوة) اذ الفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة فنصفه ما ذكر (فان كان) الماء (فوق حد القرب تيمم) ولم يجب قصده للثبوت (والافضل تأخير الصلاة ان تيقن وصول الماء) يعني وجوده أو القدرة على القيام أو سائر العورة أو الجماعة (آخر الوقت) أي قل أن يبقى منه ما يسع تلك الصلاة بالوضوء ومقدماتها لفضيلة الصلاة بالوضوء والقيام والستر والجماعة عليها بضد ذلك وسواء في الاولى منزله وغيره على الاوجه خلافا لما وردى

التأخير ولا يصح التيمم كذا وافق عليه شيخنا (قوله وان تيقن وجود الماء) معطوف على قوله وان توهم الماء الخ (قوله محمد بن يحيى) هو تيمم الغزالي ونقل ذلك عنه الشيخان وأقراه وتبعهما من جاء بعدهما (قوله عليها) أي على

(قوله ولعله) أي حد القرب (قوله يقرب من نصف فرسخ) أي فهو فوق حد القرب الذي يقصد عند التوهم (قوله وهو) أي حد القرب نظر الكلام المصنف أو نصف فرسخ نظر الكلام الشارح والمبالاة واحدة (قوله نحو ستة آلاف خطوة) وقد ذكر ذلك بسير الانتقال المعتدلة إحدى عشر درجة وربع درجة وذلك لأن مسافة القصر يوم وليلة وقد رها ثلاثمائة وستون درجة ومسافة القصر ستة عشر فرسخا فاذا قسمت عليها باعتبار الدرج كان ما يخص كل فرسخ اثنين وعشرين درجة ونصف درجة ونصف الفرسخ ما ذكر عرش على النهاية (قوله اذ الفرسخ) لتعليل لكون نصف الفرسخ ستة آلاف خطوه (قوله ثلاثة أميال) يفتح المهمة جمع ميل بالكسرة وهو عند العرب مقدار مدي البصر من الارض وعند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع وعند الحديثين أربعة آلاف ذراع والخلاف لفظي لا مهم اتفقوا على أن مقداره ست وتسعون ألف أصبع والأصبع ست شعيرات ولكن القدماء يقولون الذراع اثنان وثلاثون أصبعا والمحدثون يقولون أربع وعشرون أصبعا فاذا قسم الميل على رأى القدماء كل ذراع اثنين وثلاثين كان المتحصل ثلاثة آلاف ذراع وان قسم على رأى الحديثين أربع وعشرين كان المتحصل أربعة آلاف ذراع والفرسخ عند الكل ثلاثة أميال (قوله والميل أربعة آلاف خطوة) أي والاربعة آلاف في ثلاثة كانت الجملة اثني عشر ألف خطوة (قوله ما ذكر) أي ستة آلاف خطوة قال في المصباح واذا قدر الميل بالغوات وكانت كل غلوة أربع مائة ذراع كان ثلاثين غلوة وان كان كل غلوة مائتي ذراع كان ستين غلوة انتهى وتقدم عن الكردى تحديد هاتين المائة ذراع فيئذ كان قدر الميل خمسة وأربعين غلوة وسيأتي في القصر زيادة بسط على ذلك (قوله فان كان الماء) أي وجوده (قوله فوق حد القرب) أي ويسمى حدا البعد وظاهره ولو كان فوق ذلك يسير كعدم مثلا وفيه نظر فليراجع بل الظاهر أن مثل هذا لا بعد فوق حد القرب فان المسافر اذا علم مثل ذلك لا يمنع من الذهاب اليه وانما يمنع اذا بعدت المسافة عرفا وفي بعض المواضع ان علم بما ذكر في ذلك الموضع وهو في منزله لا يجب عليه طلبه واذا اتفق انه طلب الماء فوصل الى غاية حد القرب ثم علم به فوقف في ذلك لتدبر وجب عليه ان يتهيأ وهو بعيد من كلامهم لما مر أن ذلك لا بعد زيادة ثم حد القرب فليتبينه له انتهى (قوله تيمم) جواب ان (قوله ولم يجب قصده) أي الذي في حد البعد قال في التحفة وان علم وصوله في الوقت (قوله للثبوت) أي التامة والخرج الشديد فيه وهو تعليل لقوله تيمم ولم يجب قصده معا (قوله والافضل تأخير الصلاة) أي الخاتمة أول الوقت عنه (قوله ان تيقن وصول الماء) المراد باليقين هنا الوثوق بمحصول الماء بحيث لا يتخلف عادة لما يتيقن معه احتمال عدم الحصول عقلا (قوله يعني وجوده) فسر الموصول به لانه الواقع في عبارتهم ولشك التوهم أن ذلك مختص بالمسافر تأمل (قوله أو القدرة على القيام) أي تيقن القدرة على القيام وهو عطف على وصول الماء وذلك كان به خي متقطع (قوله أو سائر العورة) بالخرج عطف على القيام أي أو القدرة على سائر العورة ويحتمل أنه بالنصب عطف على وصول الماء أي أو تيقن سائر العورة والاول أولى فليتأمل (قوله أو الجماعة) كذلك (قوله آخر الوقت) أي مع كون التيمم جائزا لله في أثانته وأما اذا لم يكن كذلك بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فان التأخير لا انتظار الماء واجب قال الرشدي وان خرج الوقت كما علم من نظيره و به صرح الزبائدي انتهى فليتأمل (قوله أي قبل أن يتيقن منه) أي من الوقت (قوله ما يسع تلك الصلاة) أي التي يريد فعلها أي كلها (قوله ومقدماتها) عطف على تلك الصلاة فهو منصوب بالكسرة وذلك كالظهور وستر العورة قال سم يتجه أن المراد بالآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة انتهى وهو ظاهر (قوله لفضيلة الصلاة بالوضوء) لتعليل ابن وعبارة لا ينبغي لأن الوضوء هو الأصل والاكمل ولأن فضيلة الصلاة به ولو آخر الوقت به أبلغ منها بالتيمم أوله لأن تأخيرها الى آخر الوقت جائز مع القدرة على أدائها أوله ولا يجوز التيمم مع القدرة على الوضوء (قوله والقيام والستر والجماعة) معطوفات على الوضوء (قوله عليها) أي على الصلاة (قوله بضد ذلك) أي من التيمم ونحو القعود والعري والانفراد (قوله وسواء في الاولى) أي في الصورة الاولى وهي تيقن وصول الماء (قوله منزله وغيره) أي لان العبرة بالحالة الراهنة وهو فيها فاقصد للباع حسا أو شرعا قاله في النهاية (قوله خلافا لما وردى) أي حيث قال ومثله

الصلاة (قوله في الاولى) هي تيقن وصول الماء والثانية هي القدرة على القيام وهكذا على الترتيب في كلامه (قوله منزله) قال في اذا

اذا تيقنه في غير منزله الذى هو فيه اول الوقت والاوجب التأخير لان المنزل كله محل للطلب فلاوجه لمن أطلق استحباب التأخير من أصحابنا انتهى كلامه والاصح ما أطلقه الاستحباب لما تقرر بهذا والماوردى هو الامام أقضى القضية أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى نسبة الى بيع ماء ورد كان أحد أئمة أصحاب الوجوه حافظا للذهب عظيم القدر له اليد الطولى في الفنون العديدة والتصانيف المفيدة منها الحاوى الكبير شرح مختصر المزنى والاقناع والاحكام السلطانية والتفسير وأدب الدين والدنيا وغير ذلك ولد سنة ٣٦٤ وتوفي سنة ٤٥٠ رحمه الله ونفعنا به (قوله ولو كان) اسم كان ضمير الحال والشان وخبرها جملة اذا قدم الخ وهذا تقييد للافضلية المذكورة (قوله اذا قدم التيمم) أى قدم الصلاة بالتيمم هذا هو المراد (قوله صلى في جماعة) أى غير مكرهه كما هو ظاهر (قوله واذا أخر) أى أخر الصلاة مع الوضوء (قوله صلى منفردا) يفهم منه انه لو أخر صلى في جماعة أيضا لكنها قليلة فلا يكون التقديم أفضل وهو ظاهر لوجود الجماعة في الجميع (قوله فالتقديم أفضل) أى لتحقق فضيلته دون فضيلة التأخير مع الوضوء وفارق ندب التأخير فيمن رجا وال عنده المسقط للجمعة قبل فواتها بأن الجماعة تفعل أول الوقت غالبا وتأخير الظهر الى فواتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع ان راجى الماء لاحد لتأخيرها فيلزم منه التأخير الى آخر الوقت ويخاف معه فوات الصلاة انتهى أسنى (قوله ولو صلى بالتيمم أولا) أى الوقت (قوله وبالوضوء آخره) أى مع الانفراد في كل منهما أو الجماعة فيه كما هو ظاهر مما تقرر (قوله فهو) أى فعل الصلاة مرتين (قوله الا كل) أى من التقديم وحده ومن التأخير وحده وبجواب عن استشكل ابن الرفعة به بأن الفرض الاولى ولم تشملها فضيلة الوضوء بأن الثانية لما كانت عين الاولى كانت جارية لتقصها ويلزم على ما قاله ان اعادة الفرض بجماعة لا تندب لان الفرض لم تشملها فضيلة الجماعة فكما عرضوا عن هذا ثم لما ذكرته فكذلك هنا وقولهم الصلاة بالتيمم لا تعاد لانه لم يؤثر مع الاتيان بالبدل بخلاف الاعادة للجماعة فمحملة فيمن لا يرجو الماء بعد وكان وجه الفرق أن تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الى مقابلة أن التأخير أفضل مطلقا بخبر بنديب الاعادة بالماء بخلاف من لم يرجه أصلا فلا محوج للاعادة في حقه تحفة (قوله أما اذا لم يتيقن ذلك) أى الماء بأن ظنه أو ظن غيره أو تيقن عدمه أو شك فيه أخر الوقت ويقال مثله في القدرة على القيام وسائر العورة أو الجماعة (قوله فالتقديم أفضل) لتحقق فضيلته دون فضيلة نحو الوضوء مع التأخير فلا نفوت لمظنون ولو علم ذواته من متراحين على نحو بشر أو ستر عورة أو محل صلاة أنها لا تنتهى اليه الا بعد الوقت صلى فيه متمما أو عاريا أو قاعدا بلاعادة ان كان من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الماء فيه كما يعلم مما يأتي وذلك لانه عاجز حالا وجنسه غير نادر والقدرة بعد الوقت لا تعتبر بخلاف من عنده ماء أو اغترفه أو غسل به حيث خرج الوقت فانه لا يصلى لعدم عجزه حالا قاله في التحفة (قوله ولا يجب طلبه أى الماء الخ) هذا تقييد لا يجب طلب الماء في المسئلتين (قوله في حد الغوث) أى فيما اذا تيقنهم الماء أو ظنه أو شك فيه (قوله وحده القرب) أى فيما اذا تيقن وجود الماء وتقدم ان المراد باليقين الوثوق بمصوله بحيث لا يتخلف عادة لا ما ينتفى معه عدم الحصول عقلا (قوله السابقين) أى في الماتن (قوله الا اذا أمن نفسه) منصوب على التمييز كما قاله في فتح الجواد (قوله محترمة) أى بخلاف النفس الغير المحترمة فلا يؤثر الخوف عليها (قوله وجميع أجزائها) أى من عضو وبضع (قوله ومالا) أى محترما أيضا فلما أخر قوله محترمة الى هنا لكان أولى وبعبارة فتح الجواد يشترط في كل من النفس والعضو والمال أن يكون محترما والالم يؤثر الخوف عليه (قوله له ولغيره) هذا راجع لكل من النفس وأجزائها والمال كما صرح به في التحفة قال فان خاف شيئا من ذلك تيمم للشقة أى بلاعادة ان غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر قاله سم (قوله وان قل) أى المال وكأنه أشار بالغاية الى أنه غير مصرح به في كلامهم وانما هو مأخوذ من اطلاقهم الخوف على المال أفاده في الكبرى

كله محيل الطلب فلاوجه لمن أطلق استحباب التأخير من أصحابنا وقد ينظر فيه بأن العبرة في الطلب بالحالة الراهنة وهو فيها فاقد للماء حسا وشرعا فالوجه ما أطلقوه انتهى ونحوه المغنى (قوله فهو الا كل) قال في فتح الجواد ومحل كون الصلاة بالتيمم لايسن اعادتها

ولو كان اذا قدم التيمم صلى في جماعة واذا أخر صلى بالوضوء منفردا فالتقديم أفضل ولو صلى بالتيمم أولا وبالوضوء آخره فهو الا كل أما اذا لم يتيقن ذلك فالتقديم أفضل (ولا يجب طلبه) أى الماء (في حد الغوث وحد القرب) السابقين (الا اذا أمن نفسه) محترمة وجميع أجزائها (ومالا) له ولغيره وان قل

بالوضوء ولو في الوقت فيمن لا يرجو الماء بعد انتهى قال في التحفة وكان وجه الفرق ان تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة الى مقابل الاظهر ان التأخير أفضل مطلقا بخبر بنديب الاعادة بالماء بخلاف من لم يرجه أصلا فلا محوج في الاعادة في حقه انتهى

﴿ ٦٣ ﴾ - ترمسى - ل ﴿ (قوله ذلك) أى وصول الماء (قوله نفسا) تميز أى بأن لم ينحس عليها ولا على جزئها من مؤذبيح التيمم كبطء برء (قوله وان قل) كانه أشار بان الى أنه غير مصرح به في كلام الجمهور وانما هو مأخوذ من اطلاقهم الخوف على المال

(قوله في مسألة التيقن) أي ان وجوب الطلب مع الخوف على ما يجب بذله في تحصيل الماء مخصوص بمسئلة تيقن وجود الماء وانما أوجبوا الطلب مع الخوف على ما ذكر لان ذلك القدر ذاهب على كل تقدير أو على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدر وبتقدير طلبه أخذه من يخافه وهذا أراد به الرد على الاسنوي في قوله القياس خلافه لانه يأخذه من لا يستحقه فرده بأنه يجب عليه بذل ذلك في تحصيل الماء سواء أخذه من يستحقه أو من لا يستحقه وقوله ومثله أي مثل القدر الذي يجب بذله في تحصيل الماء من المال الاختصاص فلا يشترط الا من عليه وان كثروا مسألة الاختصاص ٤٩٨ ليست منقولة وانما بحث فيها الاسنوي فقال في المهمات المتبعة عدم وجوب الطلب

(قوله ما لم يكن قدر يجب بذله في تحصيل الماء) هذا تقييد لاشتراط الا من على المال (قوله ثمنا وأجرة) منصوبان على التمييز أي بخلاف مال يجب بذله في تحصيله فلا يشترط الا من عليه لانه ذاهب منه ان قصد الماء أو تركه فلزمه القصد لعدم العذر (قوله في مسألة التيقن) يعني ان وجوب الطلب مع الخوف على ما يجب بذله في تحصيل الماء مخصوص بمسئلة تيقن وجود الماء بخلافه في مسألة غير التيقن كما سيأتي آنفا (قوله فلا يعتبر الا من عليه) أي على القدر الذي بذله وهذا افرع على محذوف تقديره بخلاف المال الذي يجب بذله في ذلك فلا يعتبر الخ (قوله لانه ذاهب على كل تقدير) لتعليل لعدم اعتبار الا من على القدر المذكور أي وانما أوجبوا الطلب مع الخوف على ما ذكر لان ذلك القدر ذاهب على كل تقدير اذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدر وبتقدير طلبه أخذه من يخافه وهذا أراد به كغيره الرد على الاسنوي في قوله القياس خلافه لانه يأخذه من لا يستحقه فرده بأنه يجب عليه بذله في تحصيله سواء أخذه من يستحقه أو لا يستحقه قاله الكردى (قوله ومثله الاختصاص) أي مثل القدر الذي يجب بذله في تحصيل الماء من المال الاختصاص فلا يشترط الا من عليه وان كثروا في التحفة لانه لا خطر له في جنب يقين الماء مع قدرة تحصيله اذ اتق من المال خيره منه وزعم ان هذا الأتاني في نحو الكلب الا ان حل قتلها والا فلا طلب لانه يلزمه سقيه والتميم فكيف يؤمر بتحصي ما ليس بمأكل وبضيعة غلط فاحش لان الخشية على الاختصاص هنا انما هي خشية أخذ الغير له لو قصد الماء وتركه لخشية ذهاب روجه بالعطش (قوله بخلافه) أي تحصيل الماء (قوله في غير صورة التيقن) أي مسألة التوهم والشك والظن (قوله فانه) أي الحال والشان (قوله يعتبر الا من على المال والاختصاص) أي لانه لم يتيقن الماء تعين صونه وما وحفظهما (قوله مطلقا) أي سواء وجب بذله في تحصيل الماء أم لا فهو راجع للمال فقط فلو قدمه على قوله والاختصاص لكان أولى والمراد بالاختصاص ما يختص به الشخص ولا يملكه كجلده ميتة لم يدبغ وروث فانه مادام صاحب الدابة محتاجا اليه غير معرض عنه لا يجوز لغيره تناول شيء منه بغير إذنه وان كان لا قيمة له لو أتلغ ومن هنا يعلم انها لو ماتت دابة فوقع التأذي من ربحها لانه يلزم المختص بها ابعادها عن تأذي ربحها وان عليه أجرة من يبعدها انتهى السيد الاهدل على هذا الكتاب (قوله وأمن انقطاعا عن الرفقة وان لم يستوحش) أشار بان الى خلاف فيه قال التقي السبكي في شرحه على المنهاج وان خاف انقطاعا عن الرفقة فان كان عليه ضرر في انقطاعه عنهم فله التيمم والا فوجهان أصحهما أن له التيمم أيضا انتهى قال القليوبي والمراد بالوخشة ان يستوحش اذا ذهب لطلب الماء فله ترك الطلب والتيمم وليس المراد بالوخشة تركه لانه كما قال شيخنا الرملي له أن يرحل معهم وان لم يحصل له وخشة كما لو كان وحده اذ ليس اصله ان يحل يلزمه وقوعه فيه فتأمل ذلك وراجع (قوله وفارق الجمعة) أي فارق التيمم حيث يجوز اذا خاف الانقطاع عن الرفقة وان لم يستوحش الجمعة حيث لم يجز ترك الجمعة بمجرد الخشية به بل لابد من خوف الضرر كما سيأتي (قوله بأنها) أي الجمعة (قوله لا بدل لها) أي وأما الظهر التي تصلى عند فوات الجمعة فليست بدل لها بل هي صلاة مستقلة وهذا اشارة للجواب عن قول الاسنوي واعلم انهم في الجمعة لم يبيحوا تركها ولحقا القافلة بسبب

ثم قال بعد ذلك نعم ذكرنا في الوصية انه لو أوصى بكلاب أو نحوها وخلف شيئا من المال صحت وصيته على الصحيح لان المال وان قل خير منه فينتجه أن يقال بمثله هنا

ما لم يكن قدر يجب بذله في تحصيل الماء ثمنا أو أجرة في مسألة التيقن فلا يعتبر الا من عليه لانه ذاهب على كل تقدير ومثله الاختصاص وان كثروا بخلافه في غير صورة التيقن فانه يعتبر الا من على المال والاختصاص مطلقا (و) أمن (انقطاعا عن الرفقة) وان لم يستوحش وفارق الجمعة بأنها لا بدل لها

على القول بأن الخوف بمقدار ما يجب بذله لا يمنع الطلب لان هذا المقدار خير من الكلاب ونحوها وان كثرت فلا يكون الخوف علما مانعا انتهى وقال أي الاسنوي في شرحه على المنهاج لو خاف على ما ليس بمأكل مما هو

الوخشة

منتفع به كالكلاب والسرحين ففيه نظر وقد ذكرنا في باب الوصية

وذكر ما سبق عن المهمات له ثم قال والمسئلة محتملة ولعلنا زدنا فيها علما انتهى وقد جرى المتأخرون على قياس ذلك على الوصية واليه أشار الشارح بان (قوله وان لم يستوحش) أشار بان الى خلاف فيه قال التقي السبكي في شرحه على المنهاج وان خاف انقطاعا عن الرفقة فان كان عليه ضرر في انقطاعه عنهم فله التيمم والا فوجهان أصحهما أن له التيمم أيضا الخ قال ابن شهاب في شرحه التكميل على المنهاج لما يلحقه من الوخشة وقال الاسنوي واعلم انهم في الجمعة لم يبيحوا تركها ولحقا القافلة بسبب الوخشة بل شرطوا الحقوق الضرر فيحتاج الى الفرق انتهى قال ابن شهاب وفرق شيخنا والدي بينهما بشكر الطهارة في كل يوم انتهى وفرق الشارح تبعه لغيره بما ذكره هنا

(قوله أو من آخره) عبارة الفتح وأصله للشارح من أوله أو من حين نزوله انتهى وعبارته غيرهما كذلك وفي التحفة إن لم يخف خروج الوقت والا كان نزل آخره لم يلزمه انتهى قال ابن قاسم العبادي قوله كان نزل آخره لم يلزمه ينبغي أن يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من أول الوقت والماء من حد القرب منه فأعرض عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا ينبغي أن يجزئه هنا التيمم بإعادة انتهى وكذلك في شرح أبي شجاع له حيث قال وقد يتجه أن يقال وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسعه بعض الوقت فيجب أن يقع في أول الوقت أو وقته بقي منه ما يسعه حتى لو أخره إلى ضيق الوقت امتنع ولم يسقط فيجب طلبه لو وقع من أول الوقت كفي وإن خرج الوقت وذ كر سؤالا وجوابه ثم قال فإن قيل اعتبار الطلب بأول الوقت يناقض ما سيأتي عن النووي فيما إذا انتهى إلى المنزل آخر الوقت والماء في حد الغوث قلت لا نسلم المناقاة لأن الفرض ثمة أنه كان سائرا قبل ضيق الوقت سيرا يقر به من الماء فلا تقصير فيه والفرض أنه تركا لتفتيش مع إمكانه إلى ضيق الوقت فكان مقصرا انتهى فقتضاه أنه يجب الطلب قبل الوقت أن صغرت القافلة وأوله أن عظمت القافلة ولم يكن إلا بذلك انتهى لكن قال ابن قاسم عندي إن إيجاب الطلب قبل الوقت لا يصح مع ما صرحوا به من جواز التصرف قبل الوقت في المحتاج إليه للطهارة بعد الوقت إلى آخر ما قاله ونقل نحوه ما ذكر عن الاستاذ الشهاب القليوبي عن الرمي وعبارته ولا يجب الطلب قبله أي الوقت ٤٩٩ وإن علم استغراق الوقت فيه على المعتد دخلا فالما نقل عن شيخنا الرمي وإن أوهمه كلامه في شرحه انتهى إذا تقرر ذلك فزيادة

المعتد دخلا فالما نقل عن شيخنا الرمي وإن أوهمه كلامه في شرحه انتهى إذا تقرر ذلك فزيادة

(و) أمن (خروج الوقت) فلو خاف فواته لو قصده من أوله أو من حين نزوله جازله التيمم بخلاف ما لو وجدته وخاف فوت الوقت لو توضأ به أو غسل به النجاسة لأنه غير فاقده وبخلاف المقيم

الوحشة بل شرطوا خوف الضرر فيحتاج إلى الفرق انتهى وفرق أيضا بان الطهارة تكرر كل يوم بخلاف الجمعة مقصود الماء هنا وسيلة تأمل (قوله وأمن خروج الوقت) أي وإن لم يلزمه الإعادة بان كان فقد الماء أكثر من وجوده أو استوى الأمران فإن لزمته الإعادة بان كان وجود الماء أكثر من فقد الماء لم يشترط الأمن على خروج الوقت قاله العشاءي وسيأتي في الشرح ما يوافق (قوله فلو خاف فواته) أي الوقت كله في صورة التيقن أو بعضه في غيرهما فيكتفي في الأولى بأدراك ركعة في الثانية كما بحثه بعض المحققين ويوجه بان صورة التيقن متحقق فيه وجود الماء فاكفي بأدراك ركعة مع الوضوء لوقوعها أداء وصورة التوهم ونحوه يحتمل فيها عدم وجدان الماء فطلب الماء على هذا الوجه يفوت الوقت المحقق بلا فائدة فاشترط فيه إدراك جميع الصلاة في الوقت أفاده ع ش فليتأمل (قوله لو قصده من أوله) أي لو قصده الماء من أول الوقت (قوله أو من حين نزوله) أي كان نزل آخر الوقت وبالأولى لو نزل فيه ولا ماء معلوم (قوله جازله التيمم) أي من غير طلب للماء قال في التحفة ويصلي بلا قضاء (قوله بخلاف ما لو وجدته) أي الماء بان كان في منزله بخلاف ما إذا لم يكن وإن كان قريبا منه كركب (قوله وخاف فوت الوقت لو توضأ به) أي بالماء الموجود عنده (قوله أو غسل به النجاسة) أي أو اغسل به فلو عبر بتطهر به لكان أعم فلا يجوز التيمم والحاصل أن الذي في رحله في يده فهو قادر على استعماله فيلزمه وإن خرج الوقت وما في غير منزله ليس في يده وإن قرب منه فلا يعد واجدا له (قوله لأنه غير فاقده) أي للماء فلا يكون خروج الوقت مجوزا للعدول إلى التيمم (قوله وبخلاف المقيم) أي في موضع الغالب فيه وجود الماء الذي تلزمه الإعادة سواء كان مقبلا أو مسافرا بدليل تعليقه الآتي ثم رأيت في عبارة التحفة ما يصح به ونصها

الشارح هنا أو من آخره لم يظهر لي وجه تصويره إلا أن يقال يتصور بما إذا كان يتيقن وجود الماء بقر به بحيث لو ذهب إليه

آخر الوقت حصله فاما ذهب إليه لم يجد شيئا وكان بقر به ماء لو ذهب إليه لخرج الوقت فينبذ التيمم ولا إعادة عليه لعدم تقصيره أو أنه لم يقصد قبل ضيق الوقت لما منع قام به ينفي تقصيره فراجعته ثم راجعت نسخ الكتاب فإذا بها محذوفة في أكثر النسخ ولعل حذفها هو الأولى والله أعلم (قوله ما لو وجدته) أي بان كان في منزله بخلاف ما إذا لم يكن فيه وإن كان قريبا منه قال في شرح العباب الذي في رحله في يده فهو قادر على استعماله فيلزمه وإن خرج الوقت وما في غير منزله ليس في يده وإن قرب منه فلا يعد واجدا له فتى كان بالذهاب إليه يخرج الوقت امتنع وتعين إيقاع الصلاة في وقتها لأن مصلحة إيقاعها فيه راجحة على مصلحتها بالماء كما لا يخفى ويؤيد ذلك قولهم الآتي في التزامهم على نحو البشر وقد علم فوت الوقت يصلي فيه بخلاف ما لو قدر على غسل النجاسة والفرق أن نحو البشر ليس في قبضته بخلاف الثوب المتنجس وهذا عين ما ذكرناه انتهى كلام شرح العباب ومنه نقات وفي حواشي الشو برى على شرح المنهج قوله بخلاف من معه ماء أي حصل عنده وظاهره ولو فوق حد الغوث وهو الوجه لأن معه ماء فلا يصح التيمم حينئذ بخلاف من يحصله فلا بد أن يأمن فليحرر انتهى فراجعته فانه يخالف ظاهر كلام شرح العباب أولا ويوافق مفهوم قوله آخره ليس في قبضته (قوله بخلاف المقيم) مراده به من تلزمه الإعادة سواء كان مقبلا أم مسافرا

(قوله فان خاف الخ) أشار بان الى خلاف في ذلك وذلك فيما اذا انتهى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصده خرج الوقت فالرافعي قال لا يجب قصده والنووي قال لا قال الجلال المحلى وكل منهما نقل ما قال عن مقتضى كلام الاصحاب بحسب ما فهمه ويمكن أن يحمل الاول على ما اذا كان بمحل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني بخلافه بدليل قول الروضة أما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى ولو خرج الوقت انتهى وتبعوه على ذلك (قوله القضاء) قال في شرح العباب ويلزمه الطلب اذا لم يتيقن عدم الماء ولو فوق حد القرب أو خاف فوت الوقت وكذا المسافر العاصي ٥٠٠ بسفره الخ (قوله لا يخبر الصحيح الخ) رواه الشيخان (قوله أى بعض شاء) لكن

الترتيب مندوب في حقه كما في التحفة فيقدم أعضاء وضوئه ثم رأسه ثم شقه الايمن ثم اليسر انتهى والحاصل ان الترتيب بين غسل الأعضاء واجب في

فانه لا يجوز له التيمم وان خاف فوت الوقت لوسعى الى الماء لانه لا بد له من القضاء (فان وجد) المحدث أو الجنب (ماء) صالح للغسل (لا يكفي) لظهره (وجب) عليه (استعماله) اذا لم يسور لا يسقط بالمسور وللخبر الصحيح اذا أمرتكم بامر فاثموا منه ما استطعتم (ثم) بعدم استعماله في بعض أعضاء الجنب أى بعض شاء

الا صغر دون الاكبر وتبين أن استعمال الماء والتراب واجب مطلقا قال في التحفة نعم ينبغي أخذ ما قالوه في النجس هو لو كان عليه حدث أصغر أو أكبر ونجاسة يتعين الماء للنجاسة لان ازالها لا بد لها بخلاف الوضوء

ومحل ذلك يمين لا يلزمه القضاء لو تيمم والا لزمه قصده وان خرج الوقت لانه لا بد له من القضاء (قوله فانه لا يجوز له التيمم وان خاف فوت الوقت) أشار بان الى خلاف في ذلك وذلك فيما اذا انتهى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصده خرج الوقت فالرافعي قال لا يجب قصده والنووي قال لا قال المحلى كل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاصحاب بحسب ما فهمه ويمكن حل الاول على ما اذا كان بمحل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني بخلافه بدليل قول الروضة أما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى ولو خرج الوقت انتهى وتبعوه على ذلك انتهى كبرى ولم يرتض القليوبي ما جمع به المحلى فانظره (قوله لوسعى الى الماء) أى ويلزمه الطلب ان لم يتيقن عدم الماء ولو فوق حد القرب أو خاف فوت الوقت وكذا المسافر العاصي بسفره الخ نقله الكردى عن الايعاب (قوله لانه) أى المقيم فيما ذكر (قوله لا بد له من القضاء) وبهذا يعلم ان التعبير بالمقيم جرى على الغالب وانما الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء كما سيأتى (قوله فان وجد المحدث أو الجنب) أى ومثله الخائض والنفساء كما هو ظاهر ولعل اقتضاه عليه ما يجارة لكلام المصنف بل قياس ما مر ان المأمور بالظهور المسنون كذلك (قوله ماء صالح للغسل) سيأتى آنفا مقابله وماء في كلامه مهموزة منونة لام موصولة ومنه برد أو تلج قدر على اذابته (قوله لا يكفي لظهره) أى من الوضوء والغسل ولو وجد محدث به أو بشو به الذى لا يمكن نزع كما هو ظاهر نجس لا يعنى عنه ماء يكفي أحدهما فقط تعين الخبث ان كان مسافرا لاحاضر الوجوب الاعادة عليه على كل تقدير وكون الخبث لا بد له لا يرجح هنا لوجود مرجح هو أخص منه وهو وجوب القضاء وعدمه وانما قدم في الايصاء لانه أولى بالازالة لفحشه وجب قضاءه ولا قاله في فتح الجواد (قوله وجب عليه استعماله) أى الماء الذى لا يكفي لظهره وفارق ذلك عدم وجوب اعتناق الرقبة في الكفارة بالنص حيث قال ثم فتحرر رقة فن لم يجد أى الرقة فصيام شهرين وهذا لم يجدها وقال هنا لم يجد ماء فتييمم وافشروط للتيمم عدم الماء ونكر الماء في سياق النفي فقتضى انه لا يجد ماء وهذا واحد وبان عتق بعض الرقة لا يفيد غير ما أفاده الصوم وغسل بعض الأعضاء يفيد ما لا يفيد التيمم وهو رفع العضو المغسول فانه في الاسنى زيادة (قوله اذا لم يسور لا يسقط بالمسور) تمليل للوجوب فاليسور هنا استعمال الماء غير الكافي لظهره والمسور الماء الكافي له فاذا قدر على غسل بعض أعضاء لم يسقط وجوبه عن الباقي كما لو كان ذلك البعض جرحا أو معدوما ولانه شرط من شروط الصلاة فاذا قدر على بعضه لزمه كستر العورة وازالة النجاسة (قوله وللخبر الصحيح) تمليل ثان لذلك والحديث رواه الشيخان (قوله اذا أمرتكم بامر فاثموا منه ما استطعتم) المراد بالامر الشئ المأمور به كانه قال اذا أمرتكم بشئ بدليل قوله فاثموا منه قاله الجبرمى فهو واحد الامور (قوله ثم بعد استعماله) من اضافة المصدر لفاعله أو لمفعوله (قوله في بعض أعضاء الجنب أى بعض شاء) أى اذ لا ترتيب عليه ولو كان محدثا كما لو وجد ماء يكفي لاندراج الحدث في الجنابة ولكن أعضاء

والغسل قال في شرح الروض ومحل تيممه لها في المسافر أما الماضر فلا لانه لا بد من الاعادة انتهى الوضوء وجرى عليه غير واحد من المتأخرين تبعاً للقاضى أبى الطيب وغيره فهو المعتمد وعبارة تحقيق النووى ولو كان عليه نجاسات ووجد كافى بعضها وجب على المذهب ولو كان حدث ونجاسة تعين للنجاسة ان كان مسافرا أو الاتخير والنجاسة أولى انتهت بخبر وفهاوى المغنى الاوجه أنه لا فرق بين المقيم والمسافر أى في وجوب تقديم ازالتهما تيمم الظاهر كلام الروضة وافتاء البغوى به وفي نهاية امر هو الاوجه

(قوله لفقد الترتيب) قال في فتح الجواد إذا أصبح أي مسح الرأس مع بقاء فرض الوجه واليدين ولا يمكن التيمم مع وجود ما يجب استعماله انتهى قال الهاتفي في حواشي التحفة وهذا هو الأصح المقطوع به في هذه المسئلة وقيل فيها القولان فما لو وجد ماء لا يكفيه قال في شرح المذهب وهذا الطريق أقوى دليلا وعليه فطر يقه ان يقيم عن الوجه واليدين ثم يمسح رأسه بنحو الثلج ثم يقيم للرجلين وبه يزول الحذور من انه لا يتصور استعماله فاذا استعماله وتيمم في وجوب القضاء ٥٠١ ثلاثة أوجه أحها وجوبه على الحاضر

دون المسافر انتهى كلام الهاتفي (قوله ويجب شراؤه) قال في التحفة علم من وجوب شراؤه بطلان نحو بيعه في الوقت بلا حاجة للموجب أو القابل ويطلق تيممه ماء قد علم

وفي وجه المحدث وما يلبه (يتيمم) عن الباقي ولا يجوز له تقديم التيمم على استعماله لان معه ماء طاهر ايقين أم لا يصلح الالسح كتلج أو برد لا يدوب أو ماء لا يمكن أن يسيل لقلته لم يؤمر المحدث باستعماله في مسح الرأس لفقد الترتيب ويجب أيضا استعمال تراب ناقص (ويجب) بعد دخول الوقت لا قبله (شراؤه) أي الماء ولو ناقصا

شيأ منه في حنك القرب ثم قال فان عجز عن استرداد تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة بماء أو تراب بمحل يغلب فيه عدم الماء لا ماء بعدها لانه فوته قبل وقتها وبخلاف ما اذا ألتفه عبثا في الوقت لا يلزمه قضاء أصلا لفقد حسا لكانه

الوضوء أولى لشرفها قال في المجموع قال أصحابنا يستحب ان يبدأ بموضع الوضوء ورأسه وأعلى بدنه وأيمها أولى فيه خلاف نقل صاحب البحر والبيان انه يستحب ان يبدأ برأسه وأعلى وقطع بغوى وغيره باستحباب أعضاء الوضوء والرأس والمختار تقديم أعضاء الوضوء ثم الرأس ثم الشق الايمن كما يفعل من يغسل كل بدنه انتهى شرح الروض (قوله وفي وجه المحدث وما يلبه) أي من اليدين ثم الرأس ثم الرجلين لوجوب الترتيب عليه (قوله يتيمم عن الباقي) من عضو الجنب أو المحدث (قوله ولا يجوز له) أي لو وجد الماء الذي لا يكفيه (قوله تقديم التيمم على استعماله) أي الماء المذكور (قوله لان معه ماء طاهر ايقين) تعليل لعدم جواز التيمم على استعمال الماء المذكور وعبارة الاسنى لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وهذوا وجد الماء ولان التيمم للضرورة فيختص بمحلها كمسح الجبيرة (قوله اماما لا يصلح الالسح) مقابل قوله ماء صالحا للغسل (قوله كتلج أو برد لا يدوب) أي لا يمكن اذابته بخلاف ما اذا لم يكن ذلك فانه يجب عليه اذابته كما سبق (قوله لا يمكن ان يسيل لقلته) أي جدا بخلاف ما اذا لم يكن سيلانه وان لم يكن الوجه مثلا كما هو ظاهر (قوله لم يؤمر المحدث) أي فاولى الجنب اذا لامس فيه (قوله باستعماله) أي الماء الذي لا يصلح الالسح (قوله في مسح الرأس) أي والفرض انه وجد نحو الثلج فقط أما اذا وجد ماء يكفيه لوجهه وبديه ووجد ماء كره فانه يجب عليه استعماله حينئذ ويتيمم عن الرجلين أخذ من تعليله أفاده ع ش (قوله لفقد الترتيب) تعليل لعدم أمره بمسح الرأس بما ذكر أي فلا يصح مسح الرأس لو قيل بان استعمال ذلك لازم مع بقاء فرض الوجه واليدين ولا يمكن التيمم مع وجود ما يجب استعماله هذا هو الأصح في هذه المسئلة وقيل يلزمه المسح به في الرأس بان يقيم عن الوجه واليدين أي تيمموا واحدا ثم يمسح به الرأس ثم يقيم عن الرجلين ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم للوجه واليدين لانه لا يجب استعماله فيهما قال في المجموع وهذا أقوى في الدليل أي لانه يصدق عليه ان معه ماء ولو بالقوة فيكون داخل في الحديث المتقدم آنفا والمحدث يزول بما ذكر ويؤيده ما لو حفظ آية من وسط فاتحة وعجز عن باقيها فانه يأتي بمثل ما قبلها ثم يأتي بها ثم يأتي بمثل ما بعدها لعل الفرق على الاول ان التيمم بدل عن الوضوء بكامله وفي التكليف بالانتيان به ههنا التكليف بتدليلين كاملين من جنس واحد عن البعض المبدل بخلاف القراءة انتهى من الاسنى بزيادة (قوله ويجب أيضا) أي كما يجب استعمال الماء الناقص عن طهره (قوله استعمال تراب ناقص) أي عن تيممه فلو كان معه ماء لا يكفيه وجب عليه استعمال كل منهما بالكيفية المذكورة ويجب عليه الاعادة لنقصان البديل والمبدل ع ش (قوله ويجب بعد دخول الوقت) اذ هو وقت خطابه (قوله لا قبله) أي الوقت اذ لم يخاطب حينئذ (قوله شراؤه) وعلم من وجوب شراء ذلك بطلان نحو بيع ذلك في الوقت بلا حاجة للموجب أو القابل ويطلق تيممه ما قدر على شيء منه في حنك القرب وانما سحت هبة عبس يحتاجه للكفارة لانها على التراخي أصالة فلا آخر لو قتها وهبة ملك يحتاجه لدينه لتعلقه بالذمة وقد رضى الدائن بها فلم يكن له حرج على العين فان عجز عن استرداده تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة بماء أو تراب بمحل يغلب فيه عدم الماء لا ماء بعدها لانه فوته قبل وقتها بخلاف ما اذا ألتفه عبثا في الوقت لا يلزمه قضاء أصلا لفقد حسا لكنه بعض ان ألتفه لغبر غرض لاله كتب ردقاه في التحفة (قوله أي الماء ولو ناقصا) أي ومثله التراب

بعض اذا ألتفه لغبر غرض لاله كتب ردقاه في التحفة (قوله أي الماء) قال في التحفة ومثله التراب ولو بمحل يلزمه فيه القضاء (قوله ولو ناقصا) أشار بلو إلى خلاف فيه قال التقي السبكي في شرح المنهاج في شرح قوله ولو وجد ماء لا يكفيه فلا يظهر وجوب استعماله قال والقول الآخر في القديم والاملاء يقتصر على التيمم لان عدم بعض الاصل كعدم الجميع كالكفارة قال والقولان جاريان فيما اذا لم يكن معه ماء ولكن معه ما يشتري به ماء لا يكفيه

ولو جعل يلزمه به القضاء بل قال في حاشية فتح الجواد ومن الواضح الذي يصرح به كلامهم في مواضع ان كل ما قيل في الماء من الطلب وتفصيله وغير ذلك مما يعلم من كلامهم في هذا الباب يأتي في التراب حرفا بحرف فتنبه له فانه قد يغفل عنه مع وضوحه (قوله للطهارة) أي من وضوء وغسل وازالة نجاسة فلو امتنع صاحب الماء من بيعه للطاهر ولو تعنت لم يجب بخلاف امتناعه من بذله بعوضه وقد احتاج طالبه اليه لعطش ولم يحتاج ماله لشربه حالاً فيجب بل له مقاتلته فان قتل هدر او العطشان ضمنه قاله في التحفة (قوله واستنجا نحو دلو) أي ويجب استنجا نحو دلو كرشاء فهو بالرفع عطف على شراؤه (قوله يحتاج اليه) أي الى نحو الدلو ولو وجد ثوباً وقدر على شده في الدلو أو على ادلائه في البئر وعصره أو على شقه وايصال بعضه ببعض ليصل وجب ان لم يزد نقصانه على أكثر الامرين من ثمن مثل الماء وأجرة مثل الحبل ولو فقد الماء وعلم انه لو حفر محله وصل اليه فان كان يحصل بمحفر يسير من غير مشقة لزمه والا فلا ذكره في المجموع عن الماوردي (قوله بثمان أو أجرة مثله) أي الماء ونحو الدلو فالاول راجع للشراء والثاني للاستنجا ران قدر عليه بنقد أو عرض قال البلقيني المراد ثمن مثل الماء الذي يكفي لواجب الطهارة أما الزائد للسنن فلا يعتبر وبحقل اعتباره (قوله في ذلك المكان والزمان) يعني ان المراد به ما يرغب به في ذلك وعبارة المغنى وهو أي ثمن المثل على الاصح ما انتهى اليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحالة وقيل يعتبر بذلك الموضع في غالب الاحوال وقيل يعتبر بقدر أجرة نقله الى الموضع الذي فيه الشخص (قوله فلو طلب مالكة) أي الماء أو نحو الدلو وهو تقرير على اعتبار ثمن المثل وأجرته (قوله زيادة فلس) أي على ثمن المثل وأجرته قال ع ش وانما سوح بالغبن السبيل في نحو الوكيل بالبيع والشراء لان ما هنالك بدل مع كونه من حقوق الله تعالى المبنية على المسامحة انتهى فليتأمل (قوله لم يجب) أي شراء الماء بالزيادة المذكورة (قوله لكنه أفضل) أي ان كان قادر عليها (قوله ومحل ذلك) أي وجوب شراء الماء بثمان المثل فهو تقييد للثمن قيد به الامام كلامهم حيث قال بعد ذكر الاصح السابق في ضابط ثمن المثل والا قرب على هذا انه لا يعتبر بالحالة التي ينتهي فيها الامر الى سد الرمي فان الشربة قد تشتري حينئذ بدنانير أي ويعد في الرخص ان يجاب ذلك قال السبكي وهو الحق (قوله حيث لم ينته الامر الى شراء الماء لسد الرمي) بفتح تين بقية الروح ويطلق على القوة وبأكل المضطر من الميتة ما يسد به الرمي أي ما يمسك قوته ويحفظها قاله في المصباح (قوله والالم يجب) أي وان انتهى الامر في شراء الماء لسد الرمي وذلك في حالة الاضطرار لم يجب شراء الماء للطهارة ولو بثمان مثله تلك الحالة (قوله لان الشربة حينئذ) أي حين اذ انتهى لما ذكر وهو تعليل لعدم الوجوب (قوله تساوى دنانير) أي كثيرة والناس يشترون ويرغبون فيها للضرورة ويعد كل البعد ان يجاب ذلك في الرخص وايضاً ان الثمن في تلك الحالة لا ينضبض (قوله نعم ان بذل منه ذلك) هذا استدراك على عدم وجوب الزيادة على ثمن المثل قال بعض المحققين لا حاجة لهذا الاستدراك لان ما ذكر ثمن مثل اذ الزائد في مقابلة الاجل ولهذا لم يوردها الجلال المحلى فله دره انتهى كلامه فليتأمل (قوله نسيئة بزيادة لا ثقة بمثل تلك النسيئة عرفاً) أي في عرف الناس ذلك الوقت والمكان (قوله وكان موسراً) الجلة حالية (قوله بمال غائب) أي أو حاضر بالاولى وانما وجب ذلك في الغائب مع احتمال تلف المال قبل وصوله لان الاصل السلامة (قوله الى أجل يبلغه موضع ماله) متعلق بنسيئة (قوله ولو غير وطنه) أي ولو كان موضع ماله غير وطنه فن عبر بالوطن كصاحب البهجة حيث قال وبالنسبة بزيادة لا يقين * يعني لما أجل الى الوطن

فليس بقيد بل للغالب (قوله لزمه القبول) أي قبول الشراء بالزيادة المذكورة (قوله اذ لا ضرر عليه فيه) أي ولانه ثمن مثله وان زاد على ثمن مثله نقداً فالزيادة المذكورة لم تخرجه عن ثمن مثله لكونها في مقابلة الاجل (قوله وانما يجب الشراء والاستنجا) الخ هذا دخول على المتن (قوله بعوض المثل) أي ثمناً وأجرة (قوله ان لم يحتاج اليه) أي الى الثمن أو الأجرة (قوله لدين مستغرق) أي عليه ولا فرق بين ان يكون الدين لله تعالى كزكاة أو لا دمي ولا بين ما يتعلق بدمته أو بغيره من ماله كعين اعارها فلهذا المستعير باذنه قاله في النهاية قال الرشيدى لعل الصورة أن الذي على المستعير تمذر وأراد المعير فلك عينه من عنده وان كان

للطهارة واستنجا نحو دلو يحتاج اليه (بثمان) أو أجرة (مثله) في ذلك المكان والزمان فلو طلب مالكة زيادة فلس لم يجب لكنه أفضل ومحل ذلك حيث لم ينته الامر الى شراء الماء لسد الرمي والالم يجب لان الشربة حينئذ قد تساوى دنانير نعم ان بذل منه ذلك نسيئة بزيادة لا ثقة بمثل تلك النسيئة عرفاً وكان موسراً بمال غائب الى أجل يبلغه موضع ماله ولو غير وطنه لزمه القبول اذ لا ضرر عليه فيه وانما يجب الشراء أو الاستنجا بعوض المثل (ان لم يحتاج اليه لدين مستغرق

(قوله ولو مؤجلاً) في الامسداد والنهاية يشترط ان يكون حلوله قبل وصوله لوطنه أو بعده ولا مال له به والاوجب الشراء فيما يظهر أخذنا من مسألة النسبة ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أو لآدمي ولايين ان يتعلق بدمته أو بدين من ماله كمين أعادها فرهنها المستعير بأذنه انتهى زاد في الامداد وانما لم يعط ذوا المؤجل من الزكاة لانها لمافيه من حقوق الأدميين بضيق فيها أكثر مما هنا اذ هو محض حق الله تعالى وأشار بلوالى خلاف في ذلك وعبارة الزكشي في الخادم اطلاقه الدين يقتضى أنه لا فرق بين الحال والمؤجل وبه صرح في الكفاية وقال ابن أبي الدمان كلام الامام والغزالي يقتضى فرضه في الحال أما لو كان معه ٥٠٣ مال هو عن مثل الماء الموجود

وعليه دين مؤجل مثله في وجوب الشراء احتمال قلت ويؤيده أنه لا يعطى من الزكاة في الدين المؤجل في الاصح انتهى كلام الخادم والذي أطبقوا عليه ما جرى عليه الشارح من عدم الفرق بين الحال

ولو مؤجلاً ومستغرق صفة كاشفة اذ من لازم الحاجة للدين أن يكون مستغرقاً (أو مؤنة سفره) المباح ذهاباً وإياباً (أو نفقة حيوان محترم) ممن تلزمه نفقته وان لم يكن معه ومن رقيقه وحيوان معه

والمؤجل (قوله صفة كاشفة) أي لا حاجة اليه لأن ما يفضل عن الدين غير محتاج اليه فيه ولكنه ذكره لزيادة الايضاح كذا في المغنى وعبارة النهاية وهو مستغنى عنه غير أنه أتى به لزيادة الايضاح وحينئذ فهو في كلامه صفة كاشفة اذ من

الدين انما يتعلق بالعين لان إعادة العين لهنها ضمان للدين فيها ولا يصح تصوره باحتياجه لبيع تلك العين للماء بان لم يكن عنده مستغنى عنه غيرها لانه ليس له تصرف فيها لان امره ونهيه انتهى (قوله ولو مؤجلاً) أي لكن يشترط أن يكون حلوله قبل وصوله لوطنه أو بعده ولا مال له به والاوجب الشراء كما استظهر في الامسداد والنهاية وأشار بالغاية الى خلاف في ذلك فقد قال الزكشي في الخادم اطلاقه الدين يقتضى أنه لا فرق بين الحال والمؤجل وبه صرح في الكفاية وقال ابن أبي الدمان كلام الامام والغزالي يقتضى فرضه في الحال أما لو كان معه مال هو عن مثل الماء الموجود وعليه دين مؤجل مثله في وجوب الشراء احتمال قلت ويؤيده أنه لا يعطى من الزكاة في الدين المؤجل في الاصح انتهى والمعتمد ما في الكفاية ورد الشراء لتأييد المذكور في الامسداد بأنه انما لم يعط ذوا المؤجل من الزكاة لانها لمافيه من حقوق الأدميين بضيق فيها أكثر مما هنا اذ هو محض حق الله تعالى (قوله ومستغرق) أي في كلام المصنف وكذلك في المنهاج (قوله صفة كاشفة) أي لا حاجة اليه ولكنه ذكره لزيادة الايضاح هذا ثم التعبير بكاشفة وقع له في التحفة أيضاً وللرمل في النهاية قال ابن قاسم والصواب لازمة أي لان الصفة الكاشفة هي المعينة لحقيقة متبوعها كقولهم الجسم الطويل يحتاج الى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست معينة لمفهومها كالضاحك بالقوة بالنسبة للانسان ع ش واللازمة هي المعبر عنها أيضاً بالصفة التي لبيان الواقع وحاصل الفرق بين الصفة المخصصة والكاشفة والتي لبيان الواقع أن الاولى هي للاحتراز والثانية هي الموضحة لمتبوعها كمثل ع ش والثالثة هي التي ليست للاحتراز ولا كاشفة تأمل (قوله اذ من لازم الحاجة للدين) أي لاجل الدين وهو تعلق جعلها صفة كاشفة وقد علمت مافيه (قوله أن يكون مستغرقاً) أي ولذا حذف التقييد بدين الاسلام في المنهج قال في شرحه ولا حاجة لوصف الدين بالمستغرق كما فعل الاصل لان ما فضل عن الدين غير محتاج اليه فيه وكتب عليه الشيخ الجليل بما نصه مراد الشارح أنه اذا فضل عن دينه شيء بان كان ماله أكثر من دينه فهذه الصورة هي التي احتراز عنها الاصل بالتقييد بالمستغرق والشارح يقول التعبير بالاحتياج يخرجها فان ما فضل عن الدين غير محتاج اليه فهذه الصورة خارجة بقوله الا ان محتاجه فيلزم من الاحتياج الاستغراق انتهى شيخنا (قوله أو مؤنة سفره) عطف على دين ولا فرق فيه بين ان محتاجه في الحال أو بعد ذلك ولايين نفسه وغيره من مملوك وزوجة ورقيق وغيرهم ممن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر على التفصيل في الحج بخلاف الدين فانه لا بد وأن يكون عليه كما صرح به الرافعي فانه لا يجب عليه اداء دين الغير بخلاف حله عند الانقطاع انتهى (قوله المباح) المراد به ما يشمل الطاعة (قوله ذهاباً وإياباً) ويظهر في المقام اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالنظرة (قوله أو نفقة حيوان محترم) عطف أيضاً على دين ولا فرق بين احتياجه لذلك حالاً أو ما لا (قوله ممن تلزمه نفقته) أي من نفسه وزوجته وفروعه وأصوله بل ونفقته كما في النهاية قال سواء فيه الكفار والمسلمون (قوله وان لم يكن معه) أي بان كان له وهو محتج بدينه أو كان لبعض رفقته ع ش والاولى تأخير هذه الغاية عن قوله ومن رقيقه (قوله ومن رقيقه وحيوان معه) الاولى حذفها

لازم الاحتياج اليه لاجله استغراقه انتهت (قوله ومؤنة سفره) أي على التفصيل الآتي في الحج كما في التحفة والنهاية (قوله المباح) أي فالطاعة من باب أولى قال الهانفي المراد منه ما عدا سفر المعصية فيشمل السفر المباح والطاعة انتهى (قوله ذهاباً وإياباً) قال في التحفة وينبغي في المقام اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالنظرة انتهى وكذا في النهاية أيضاً ثم قال بخلاف الدين فانه لا بد أن يكون عليه كما صرح به الرافعي وأشار اليه المصنف بقوله محتاج فانه لا يجب اداء دين الغير بخلاف حله عند الانقطاع انتهى وبه صرح في المغنى أيضاً (قوله وان لم يكن معه) أشار بذلك الى ان من عبر بانه معه لم يرد به التقييد قال محمد بن قاسم في شرحه على المنهاج قول المنهاج أو نفقة حيوان محترم وهو صادق بحيوان له أو لغيره لكن في الروضة كاصها قيده بكون الحيوان وهو ظاهر انتهى وظاهر أنه ارتضى

كونه قيد اقال الأذرى في شرح المنهاج المسمى بقوت المحتاج وفرض المسئلة في شرح المذهب فيمن تلزمه نفقته وهى أخص من العبارتين قلت وعبارته تسمى الى ذلك لان ما ليس معه لا يقال انه محتاج اليه لنفقته انتهى وقال السبكي في شرح المنهاج يحتمل أن يكون ذلك على سبيل التقييد حتى لا تعتبر حاجة من ليس معه بمن في الركب الى ثمن الماء في نفقتهم وان اعتبرنا حاجتهم الى الماء في العطش لانه يجب بذله لذلك بخلاف الاول وهو الذي يقتضيه كلامه في شرح المذهب لانه فرض ذلك فيمن تلزمه نفقته وهو أخص من العبارتين ويحتمل أن لا يكون على سبيل التقييد ولذلك ٥٠٤ حذفه في المحرر ويكون بذل الثمن لحاجتهم على سبيل الفرض واجبا ايضا انتهى

وقوله بعد وحيوان الخ وعبر بنحو ما هنا في الامداد والفتح وفي النفقة ولولغيره وان لم يكن معه على الاوجه لان هذه الامور لا بدل لها بخلاف الماء انتهى وكذلك في النهاية ايضا فقوله هنا

ولولغيره ان عدم نفقته والمراد بالنفقة المؤنة تشمل حتى الملبوس والاثاث الذي لا بد منه وأجرة التدوى والمركوب وكذا المسكن والخدم المحتاج اليهما لان هذه الاشياء لا بدل لها بخلاف الماء وخرج بالمحترم وهو ما حرم قتله بنحو المرتد والحربي والزاني المحصن وتارك الصلاة

كلام الامداد والفتح معه اما أنه ضعيف أو ذكروه لمقابلة قوله وان لم يكن معه لان المراد اذا كان لغيره لم يكن معه قدم التيمم عليه كما يفهمه ظاهر العبارة فلا فرق في تقديم الحيوان المحترم بين أن يكون له أو لغيره معه أو لم يكن معه قال

لندخلهما فيمن تلزمه نفقته الا ان يقال انه من عطف الخاص على العام ويكون المراد من الحيوان هنا غيره في كلام المصنف وايضا قوله معه ينافيه قوله وان لم يكن معه ثم رأيت في النهاية ما نصه والشارح أى المحلى تبع في قوله معه الروضة وهو مثال لا قيد انتهى تأمل (قوله ولولغيره) أى ولو كان الحيوان الذي معه ملكا لغيره (قوله ان عدم نفقته) أى ان عدم ذلك الغير الذي هو مالك لذلك الحيوان نفقة حيوانه أو المراد ان عدم ذلك الحيوان نفقة اما لعدم حضور مالكه أو لعدم نفقته انتهى كرى (قوله والمراد بالنفقة) أى فى قول المصنف أو نفقة حيوان محترم (قوله المؤنة) أى فلو عبر المصنف بها لكان أولى على أنه لو حذف لفظ النفقة وجعل قوله حيوان عطف على سفره لكان أخصر وأولى وقد عبر بالمؤنة هنا في المنهج وكذلك صاحب المهجة حيث قال يفضل عن ذى حرمة معه وعن * دين وكافى سفر من المؤن (قوله تشمل) أى المؤنة بخلاف النفقة فقد قال السبكي المؤنة فى اللغة القيام بالكفاية قوتنا وغيره والانفاق بذل القوت والقوت نفسه هو النفقة انتهى فالتنفقة أخص من المؤنة (قوله حتى الملبوس) غاية لمحذوف تقديره تشمل جميع الامور المحتاج اليها حتى الملبوس (قوله والاثاث الذي لا بد منه) أى من آلة الطبخ وغيره اذا لااث متاع البيت (قوله وأجرة التدوى) كاجرة الطبيب وأجرة نحو الحجام (قوله والمركوب) عطف على التدوى أى وأجرة المركوب ويصح عطفه على الملبوس (قوله وكذا المسكن والخدم) لعل وجه فصلها بكذا وجود الخلاف فيهما ثم رأيت فى الاسنى ما نصه بل مسكن وخدام كما صرح بهما ابن كج فى التجريد وقال فى المهمات انه المتجه انتهى وعلى هذا فوجه الفصل بذلك عدم التصريح بهما فى كلام الجمهور فليتأمل (قوله المحتاج اليهما) أى الى المسكن والخدام بخلاف غير المحتاج اليهما وهل اذا كانا نقيسين وأمكن ابداهما باللائق وفى الزائد بشمن الماء وجب ابداهما به قياسا على ما قالوه فى الحج أولا ويفرق بينهما بان الموضوع يتكرر بخلاف الحج فيه نظر ثم رأيت ما يصرح بالاول وهو قولهم هنا على تفصيل ذكره فى الحج لكن فى الجمل عن البرماوى ما نصه وان لم يكن لا تقابله على المعتمد بخلافه فى الحج لانه أوسع هنا ولوجود البديل أيضا انتهى ومثله فى البجيرمى ونسبه للرمل ولم أره فى النهاية هنا فليحذر اه (قوله لان هذه الاشياء) أى من الملبوس وما بعده (قوله لا بدل لها) أى مع كونها من الامور المهمة (قوله بخلاف الماء) أى فان له بدلا وهو التيمم (قوله وخرج بالمحترم) أى فى قول المصنف وحيوان محترم (قوله وهو ما حرم قتله) جملة معترضة (قوله بنحو المرتد والحربي) فاعل خرج ثم التعبير بالنحو عبر به ايضا فى التحفة وحذفه فى النهاية واعتراض الاول بأن مؤداه أن نحو الحربي هو الذى يكون غير محترم دون الحربي ونحوه ويرد بان هذا صار حقيقة عرفية عند الفقهاء فى الحربي ونحوه وهو ما ذكر بعده وهذا يندفع أيضا ما يقال هذا التعبير يوهم أنه بى آخر غير ما ذكره كره اذ لا دلالة فيه على الحصر فى المذكور بل على عدمه وجوابه أنه يكفى فى ذلك امكان وجود الغير فى الذهن وان لم يوجد فى الخارج فصيح التعبير بنحوه وغيره مما لا حصر فيه أفاده فى حاشية فتح الجواد وقد ذكرته فى الطهارة على أنه يحتمل أن اضافة النحو لما بعده للبيان (قوله والزاني المحصن وتارك الصلاة) ظاهرة أن من معه الماء لو كان غير محترم كزنان محصن لم يجزله شربه ويتيمم وهو محتمل ويحتمل خلافه

فى النهاية والشارح تبع فى قوله معه الروضة وهو مثال لا قيد انتهى وقال القليوبى فى حواشى المحلى قوله لانه معه أو مع غيره أو المراد القافله مثلا انتهى أقول بديل لقوله أو المراد الخ كلام ابن حجر فى حاشية الايضاح حيث قال أو كان لرفقته الخ وصرح به فى مختصر الايضاح حيث قال وممن من فى قافله ان عدم مؤنته انتهى على أن كلام الشارح فى هذا الكتاب فيه شبه تنافى ولعل لفظ ولولغيره من زيادة النساخ فالاولى حذفها (قوله ان عدم نفقته) أى ان عدم الغير المالك لذلك الحيوان نفقة حيوان أو المراد ان عدم ذلك الحيوان نفقة لان نفقة الحيوان لا بدل لها بخلاف الماء والتراب فالتيمم بديل له

(قوله بشرطه) أي من كون تركها الغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت الجمع فيأله وقت جمع فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصحيح بطاوع الشمس وفي المصنوع بغروها وفي العشاء بطاوع الفجر ومثل ترك الصلاة ترك فرض مجمع عليه أو فيه خلاف غير قوي من فروضها وعلى التفصيل المذكور في ٥٠٥ باب تارك الصلاة وواضح أن محل

ما ذكر في غير تاركها جاحدا وجوبها والافهو مرتد داخل في قوله نحو المرتد قبل هذا (قوله) (ويجب الخ) قال في الامداد بعد دخول الوقت أيضا أن تؤسم طاعة مالكه فيما ظهر أخذها مما قيد به الزركشي وجوب

لأنه لا يشترع له قتل نفسه ولعل الثاني أقرب ويفارق ما يأتي في العاصي بسفره بقدرته ذلك على التوبة وهي تجوز تركه وتوبته بهذا لا تمنع إهداره نعم أن كان إهداره بزل وبالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يعد أن يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمأته إلا أن تاب ونقله الكردي عن الشارح (قوله بشرطه) أي من كونه تركها الغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر أن كانت مجمع مع ما بعدها ومنه أن يؤمر بها وأن يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ومثله في هذا كل من وجبت استتابته (قوله) والخزير والكلب العقور (يفتح العين المهملة لأنه من الفواسق الخس في الحديث خمس من الدواب لا حرج على من قتلها الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور وقد نظمها بعضهم بقوله

خمس فواسق في حل وفي حرم * يقتلن بالشرع عن جاء بالحكم
كلب عقور غراب حية وكذا * حدأة فارة خذوا وضاح الكلام

(قوله لا الذي لا منفعة فيه ولا ضرر) وقع للإمام النووي وفيه تناقض قال في المهمات ومذهب الشافعي جواز قتله فقد نص عليه في الام قال الشهاب الرملي والأصح خلافه (قوله بل هو محترم) أي فقد قال الشرف المناوي ينبغي أن يكون المعتمد كونه محترما لأن النووي في مجموعته في بابي الحج والبيع قال أنه محترم بمنع قتله خلاف ما قدمه في التيمم وزاد في البيع أنه لا خلاف فيه ونقله في شرح مسلم عن الأصحاب قال المناوي فهو المعول عليه من كلام النووي لأن الظاهر أنه آخر كلامه في ذلك وفي موضع هو مستقل لا تابع وهو موافق لما قاله الرافعي في التيمم والاطعمة انتهى حواشي الروض والحاصل أن الكلب على ثلاثة أقسام عقور وهذا الخلاف في عدم احترامه والثاني محترم بخلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حراسة والثالث فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتمد عند الشارح والرملي وغيرهما من المتأخرين أنه محترم بحرم قتله (قوله ويجب طلب هبة الماء) أي في الوقت ولم يحتج إليه الواهب وضاع الوقت عن طلبه فإن احتاج إليه لعطش ولو ما لا أوله يره حالا أو اتسع الوقت لم يجب اتهامه كما اقتضاه كلامهم ونقله الزركشي عن بعضهم وأقره أسنى (قوله وقرضه) أي الماء وهو بالجر عطف على هبة وطلب الهبة هو المعبر عنه بالانتهاب وطلب القرض بالاقتراض خلافا لمن زعم أنهم موضوعان للقبول خاصة (قوله وقبولهما) بالرفع عطف على طلب والضمير المثنى راجع للهبة والقرض أي قبول الهبة والقرض إذا عرض ذلك صاحب الماء على المحتاج له من غير طلب منه بل وجوب القبول من باب أولى كردي (قوله لغلبة المسامحة فيه) أي في الماء وهذا تعليل للوجوب (قوله فأنه فيه حقيرة) أي وبهذا فارق عدم وجوب اتهامه الرقبة في الكفارة فإن وهب له فلم يقبل وتيمم لم تلزمه الإعادة لأنه من نفويت التحصيل لا الحاصل ولكن لو كان الماء الموهوب باقيا ولم يرجع البازل عن بذله فصلى بالتيمم وجب عليه القضاء قولا واحدا انتهى الشهاب الرملي وسيأتي ما يوافقه (قوله واستعارة نحو دلو ورشاء) بكسر الراء أي جبل والجمع أرشية ككساء وأكسية (قوله مما يتوقف عليه القدرة على الماء) أي من الآلات ولو وجد من ينزل البئر للاستقاء بأجرة مثله وجد هالزمه كما هو ظاهر (قوله أي طلب عاريتة) تفسير للاستعارة والضمير لنحو دلو (قوله وقبولها) أي العارية أي فيما عرضها صاحبها على المحتاج له بل وجوب القبول من باب أولى كما تقر (قوله وإن زادت قيمته) أي نحو الدلو (قوله على ثمن مثل الماء) ولو أضعافا مضاعفة (قوله إذا لم تعظم المنفعة فيها) أي الاعارة لنحو الدلو فهو تعليل للثمن (قوله والاصل عدم تلف المستعار) أي فلا نظر لامكان تلفها حتى يغرم قيمتها لأن الظاهر السلامة قال الكردي أشار به إلى الرد على مقابل الأصل في قوله أنه لا يجب إذا

بشرطه والخزير والكلب العقور لا الذي لا منفعة فيه ولا ضرر بل هو محترم (ويجب طلب هبة الماء) وقرضه وقبولهما الغلبة المسامحة فيه فأنه فيه حقيرة (واستعارة) نحو (دلو) ورشاء مما يتوقف عليه القدرة على الماء أي طلب عاريتة وقبولها وإن زادت قيمته على ثمن مثل الماء إذا لم تعظم المنفعة فيها والاصل عدم تلف المستعار

استعارة الثوب ولم يحتج إليه المالك ولا ضاع الوقت عن طلب الماء ولا يمكن بغير ذلك انتهى ونحوه في التحفة والتهابة وغيرهما (قوله وقبولهما) هذا من باب أولى كما لا يخفى لأنه إذا وجب طلبهما فقبول الهبة

* ٦٤ - ترمسى - ل * والقرض من غير طلب من باب أولى قال القليوبي والحاصل أنه يجب في الماء الهبة والقرض والشراء والاجارة وفي الآلة الاجارة والشراء والاعارة فقط ولا يجب في الثمن شيء انتهى وقوله الاجارة مخالف لكلام الشارح (قوله وإن زادت قيمته) أي نحو الدلو والرشاء وأشار بان إلى خلاف فيه كما سيأتي عن نهاية الجلال الرملي (قوله والاصل عدم الخ) ذكره إشارة إلى الرد على عمله الوجه القائل بعدم الوجوب إذا زادت القيمة على الثمن قال في النهاية والثاني أي مقابل الأصل لا يجب

قبول الماء للثمن ولا قبول العارية اذا زادت قيمة المستعار على ثمن الماء لانه قد يتلف فيضمن زيادة على ثمن الماء انتهى (قوله ولو امتنع الخ) عبارة التحفة فان لم يقبل اثم ثمن ان يثمن والماء موجود بمقدار القرب مقدور عليه لم يصح ثمنه واعادوا الابان عند امتناع مالكة منه صح ولا اعادته انتهت زادت في النهاية واثم (قوله ولو لم ينجوا) أشار بلوالى خلاف فيه قال الاذرى في القوت ولو وهب ثمنه فلا أى بالاتفاق لثقل المنه وفيما اذا كان الواهب ولدا أو والد أو وجه كمنظيره في الحج وقد يفرق بين من هو في نفقته وحجره وغيرهما انتهى (قوله وان كان قابل المقرض) بكسر الباء اسم كان والمقرض بصيغة المفعول مضاف اليه وموسر أخير كان وفي بعض النسخ قابل القرض وهو بالاضافة أيضا قال في شرح العباب والنهاية أو كان من عرض عليه القرض قد أسرى بمال غائب لما في الأولين من ثقل المنه ولما في القرض من الخرج ان لم يكن له وعدم أمن ٥٠٦ مطابقة قبل وصوله لماله ان كان له مال اذا القرض لا يؤجل بخلاف نحو

الشراء الا في زاد في شرح العباب منه يؤخذ أنه لو أنظره الى وصول محل ماله وحكم به حاكم يراه يأتي فيه ما يأتي في الشراء الا في وهو محتمل وفارق قرض الماء قرض ثمنه بأن

ولو امتنع من سؤال ذلك أو قبوله لم يصح ثمنه مادام قادرا عليه (دون اتمام ثمنه) أي الماء أو أجرة اتمام نحو الدلو واقتراضه لعظم المنه في ذلك ولو لم ينجوا أو ابن وان كان قابل المقرض موسرا بمال غائب وسائر العورة كالدلو فيما ذكر ولو لم ينجوا الا ما يكفيه للماء أو الستر قدمه وان لم يسترسو السواطين لدوام نفعه

القدرة عليه عند توجبه المطالبة أغلب منها على الثمن واستشكل الاذرى لزوم قبول قرض الماء

زادت القيمة على ثمن الماء لانه قد يتلف فيضمن زيادة على ثمن الماء (قوله ولو امتنع من سؤال ذلك) أي الهبة والقرض والعارية (قوله أو قبوله) أي أو امتنع من قبول ذلك (قوله لم يصح ثمنه) أي لانه واحد للماء (قوله مادام قادرا عليه) أي على ما ذكر من الاتهاب أو القبول عبارة التحفة فان لم يقبل اثم ثمن ان يثمن والماء موجود بمقدار القرب مقدور عليه لم يصح ثمنه واعادوا الابان عند امتناع مالكة منه صح ولا اعادته انتهى وهي أفيد (قوله دون اتمام ثمنه أي الماء) أي فلا يجب قال البرماوى وحاصل الخلاف في الماء والآلة والثلث ان الماء يجب فيه الجميع من الشراء وقبول الهبة والقرض والاعارة والعارية والسؤال والآلة يجب فيها ثلاثة الاعارة والشراء والعارية والثلث لا يجب فيه شيء انتهى جل (قوله أو أجرة اتمام نحو الدلو) كذا في النسخ المطبوعة ولعله مقلوب والاصل أو اتمام أجرة نحو الدلو اذ لا معنى لأجرة اتمام تأمل (قوله أو اقتراضه) أي الثمن ونحو الدلو مما يتوقف عليه القدرة على الماء (قوله لعظم المنه في ذلك) أي المذكور من اتمام الثمن وما بعده فان قيل لم يجب عليه قبول قرض الماء ولم يجب عليه قبول ثمنه وهو موسر به بمال غائب أجيب بأنه انما يطالب بالماء عند الوجدان وحينئذ يهون الخرج عن العهدة كذا وجهه الراجح انتهى مغنى (قوله ولو لم ينجوا أو ابن) أشار بالغاية الى الخلاف فيه قال في القوت وفيما اذا كان الواهب ولدا أو والد أو وجه كمنظيره في الحج وقد يفرق بين من هو في نفقته وحجره وغيرهما أفاده في الكبرى (قوله وان كان قابل المقرض) بكسر الباء من قابل اسم فاعل وهو اسم كان والمقرض بصيغة اسم المفعول مضاف اليه وموسر أخير كان وفي بعض النسخ قابل القرض وهو بالاضافة أيضا (قوله موسرا بمال غائب) أي لما في القرض من الخرج ان لم يكن له مال وعدم أمن مطابقة قبل وصوله لماله ان كان له مال اذا القرض لا يؤجل بخلاف نحو الشراء ومنه يؤخذ انه لو أنظره الى وصول محل ماله وحكم به حاكم يراه يأتي فيه ما في الشراء وهو محتمل وفارق قرض الماء قرض ثمنه بأن القدرة عليه عند توجبه المطالبة أغلب منها على الثمن واستشكل الاذرى لزوم قبول قرض الماء بأنه بعدد مطالبته به في محل بعزفه فيغرمه القيمة لتعذر المثل وفي تغريمه لها يحذف به كالشراء بأكثر من ثمن مثله وفيه نظر فقد أشار ابن الرفعة لرد بقوله ان ثبت أن حكم القرض حكم الاتلاف تم الاعتراض والافلاى وسيأتى في بابه انه ليس حكمه حكمه نقله في الكبرى عن الإيعاب (قوله وسائر العورة) مبتدأ خبره قوله كالدلو فيما ذكر أي في أنه يجب شراؤه واستجاره واستعارته ولا يجب قبول هبته وهبة ثمنه ولذا قال في الهبة

وان يبرئوا بدلوها وجبا * قبوله خلاف ماله وهبا

(قوله ولو لم ينجوا الا ما يكفيه) أي من الثمن (قوله للماء أو الستر) بكسر السين المهملة أي سائر العورة (قوله قدمه) أي سائر العورة (قوله لدوام نفعه) تعليل لتقديم السعر على الماء ولان الماء له بدل بخلاف

الستر

بأنه بعدد مطالبته به في محل بعزفه فيغرمه

القيمة لتعذر المثل وفي تغريمه لها يحذف به كالشراء بأكثر من ثمن مثله وفيه نظر فقد أشار ابن الرفعة لرد بقوله ان ثبت أن حكم القرض حكم الاتلاف تم الاعتراض والافلاى وسيأتى في بابه انه ليس حكمه حكمه قال الاذرى وقياس ما يأتي في الهبة انه لو وهب الماء والآلة لمجور عليه لزوم قبوله ذلك له انتهى وقوله وان كان الخ أشار بان الى خلاف في ذلك قال الراجح في الشرح الكبير لو أقرض منه ثمن الماء فان كان معسر المبرمه الاستقراض وان كان موسرا لكن المال غائب عنه فكذلك في الاصح انتهى (قوله كالدلو الخ) أي في أنه يجب شراؤه واستجاره واستعارته ولا يجب قبول هبته وهبة ثمنه انتهى امداد (قوله يكفيه) أي يكفي سائر العورة وكذا قوله قدمه (قوله وان لم يسترسو السواطين) قال في العباب وشرحه فان كفى سواطينه وهما القبل والذبر سميا بذلك لان كشفهما يسوعصا حيا فقط لزمه

تقدمهما لانهما أغلظ من غيرهما ولا اتفاق على انهما من العورة ولان غيرهما كالتابع أو كفى أحدهما فالقبول ذكر اكان أو فرجائهم الدبر
لانه يتوجه بالقبول القبلة فستره أهم تعظيما لها ولستر الدبر غالبا بالايدين والمراد به ما يكما هو ظاهر ما ينقض مسسه ومتى خالف الترتيب
المذكور لم تصح صلاته الى آخر ما أطل به في شرح العباب (قوله ولو من أهل قافلته) أشار بلى الى ان التعبير بالرفيق في كلامهم ليس
المراد منه المخالط له فقط وعبارة المزج في تجريد الزوائد ليس المراد

٥٠٧

لوعلم في القافلة من
يحتاجه لعطشه حالا
أوما لا لزومه التيمم وصرفه
له بعوض أو غيره انتهت
(قوله وان كبرت) لعله
أنى بان لكونه غير مصرح
به في كلامهم بل هو مأخوذ
من إطلاقهم أقول بل هو

ومن ثم وجب على السيد أن
يشترط له لملاوكة دون ماء
طهارته في السفر (ولو
كان معه ماء يحتاج اليه
لعطش حيوان محترم)
من نفسه أو غيره ولو من
أهل قافلته وان كبرت
ولم تنسب اليه (ولو كان
في المستقبل) وان ظن
وجود الماء (وجب التيمم)
وحرم الطهارة بالماء دفعا
للضرر الناجز أو المتوقع
وضبطه

إشارة لخلاف الأذرع في
ذلك فانه قال التزود لمن
لا تعلق له بعيد وان أطلق
اسم الرفيق عليه لاسيما في
الركب العظيم الخارج
عددهم عن الحصر اه
تقله عنه الشارح في

الستر (قوله ومن ثم) أى من أجل دوام نفع الستر (قوله وجب على السيد ان يشترط) أى الستر (قوله
لملاوكة) أى قننه أمة أو عبدا (قوله دون ماء طهارته في السفر) أى فلا يجب عليه شراؤه لملاوكة لا تقطع
نفعه وتكرر الطهارة (تنبيه) لو أتلف الماء في الوقت لغرض كبير وتوطف وتخير مجتهد لم بعض
الغدير وان أتلفه عبثا في الوقت أو بعده عصي لتفريطه بالتلف ما تعين للطهارة ولا إعادة عليه اذا تيمم في
الحالين ولو باعه أو وهبه في الوقت بلا حاجة له ولا لشترى أو المتهب لم يصح بيعه ولا هبته لانه عاجز عن تسليمه
شرعا لتعينه للطهارة وانما صحته من لزمته كفارة أو ديون لا يملكه لان الأصل في الدين والكفارة انهما
على التراخي فلم يتعلق بما في اليد بخلاف الصلاة الأصل فيها الفورية لكون وقتها محدودا للطرفين فتعلقت به
من المغنى وفتح الجواد (قوله ولو كان معه) أى مع المحدث ونحو الجنب (قوله ماء يحتاج اليه) بالبناء
للمفعول ليشمل حاجة غير الماء (قوله لعطش حيوان محترم) بعمومه ومعناه السابقين بأن يحش منه مرضا
أو نحوه مما يأتي قال ع ش ومنه ان لا يشترطه الا بعد اخبار طبيب عدل بأن عدم الشرب
يتولد منه محذور تيمم أى أو بعد معرفته ذلك ولو بالتجربة عبد الحميد (قوله من نفسه أو غيره) بيان
للحيوان المحترم لكن تقدم أن الأقرب في المالك عدم اشتراط احترامه لكونه لا يشرع له قتل نفسه فقيد
الاحترام هنا كما هو في حق غيره فقط ومع ذلك استشكله الزركشي بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه
وان قتل شرعا لانما مورون باحسان القتل بأن يسلك أسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك
وأجاب في الإيعاب بأن ذلك انما يجب أن لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه للطهر أو ماء مع الاحتياج اليه فلا
محذور في المنع الخ ما أطل (قوله ولو من أهل قافلته) أى فليس المراد بالرفيق في عبارة من عبر به المخالط
فقط بل لوعلم في القافلة من يحتاجه لعطشه حالا أو ما لا لزومه التيمم وصرفه له بعوض أو غيره (قوله وان
كبرت) أى القافلة وخرجت عن الضبط (قوله ولم تنسب اليه) أى بسبب كبر القافلة كقوافل الحجاج والزوار
(قوله ولو كان في المستقبل) لعله أنى بلو بالنسبة لغيره اذ فيه تردد للإمام فتكون الإشارة بلو اليه أما بالنسبة لنفسه
فلا خلاف فيه قال في الروضة وذكر كرامات الحرمين والغزالي تردد في التزود لعطش رفيقه والمذهب القطع
بجوازه أفاده في الكبرى (قوله وان ظن وجود الماء) الغاية إشارة للخلاف فيه فقد قال السنوي وذكر الشيخ محمد
في التبصرة انه لو غلب على ظنه وجود الماء عند العطش لو استعمل مامعه لزمه استعماله (قوله وجب التيمم)
جواب لو (قوله وحرم الطهارة بالماء) أى الموجود عنده وعبارة الإمام النووي في الإيضاح قال أصحابنا ويحرم
عليه الوضوء في هذا الحال لان حرمة النفس أكدر ولا بدل للشرب وللوضوء بدل (قوله دفعا للضرر) تعليل
لحرمة الطهارة بذلك الماء قال في الإيضاح وهذه المسئلة مما ينبغي حفظها وإشاعتها فان كثيرين من الحجاج
وغيرهم يخطئون فيها ويتوضأ أحدهم مع علمه بحاجة الناس الى الشرب وهذا الوضوء حرام لاشك فيه والغسل
عن الجنابة وعن الحيض وغيرهما كالوضوء فيما ذكرناه ومن خيلت نفسه أن الوضوء في هذه الحال فضيلة
فهو جاهل شديد الخطا وانما فضيلة الوضوء اذا لم يكن هناك محتاج للشرب انتهى بحروقه (قوله الناجز)
أى فيما اذا كانت الحاجة اليه حالا (قوله أو المتوقع) أى فيما اذا كانت الحاجة اليه مالا (قوله وضبطه)

الإيعاب فظاهر أن الإشارة بالغاية خلافه اه قال في النهاية كالتحفة حرم عليه التطهر بماء وان قل ماتوهم محترما محتاجا اليه في القافلة
وان كبرت وخرجت عن الضبط انتهى بل فيهما كغيرهما ان من علم أو ظن حاجة غيره له ولو ما لا لزومه التزود له ان قدر انتهى وهذا
يفيد ان من كان مع نحو الحج وظن احتياج بهيمة محترمة للماء ولو كانت لغيره قبل وصولهم لماء آخر وكان قادرا على حمله يلزمه حمله فليتنبه له
(قوله ولو في المستقبل) لعله أنى بلو بالنسبة لغيره اذ فيه تردد للإمام فتركوا الإشارة بلو اليه أما بالنسبة لنفسه فلا خلاف فيه وعبارة
الروضة للنووي وذكر كرامات الحرمين والغزالي تردد في التزود لعطش رفيقه والمذهب القطع بجوازه انتهت (قوله وان ظن وجود الماء)
أشار بان الى خلاف فيه وعبارة السنوي في شرح المنهاج وذكر الشيخ أبو محمد في التبصرة انه لو غلب على ظنه وجود الماء عند العطش
لو استعمل مامعه لزمه استعماله انتهت (قوله الناجز) أى فيما اذا كانت الحاجة اليه في الحال وقوله أو المتوقع أى فيما اذا كانت الحاجة اليه مالا

(قوله الآتي) أي قريبا وهو الذي يبيح التيمم (قوله لان النفس تعافه) قال في التحفة ويظهر انه يلحق بالمستعمل كل متغير يستفذر عرفا بخلاف متغير بنحو ماء ورد ولا يجوز له شرب نجس مادام معه طاهر على المعتمد بل يشرب الطاهر ويتيمم ثم قال ولو احتاج لشرب الدابة لزمه سقيها النجس ويظهر الحق غير مميز بالدابة في المستفذر الطاهر لافي النجس ويجوز لعطشان بل يسن ان صبرا يثار عطشان آخر لا يحتاج لطهر وان كان حديثه أغلظ انتهى (قوله وبلى كمثل الخ) ذكر في التحفة فيه تفصيلا حيث قال ولا يجوز ادخار ماء ولا استعماله لطبخ تيسرا لا كقضاء بغيره ولا لنحو بل كمثل يسهل أكله ٥٠٨ يابس على الوجه فيه ما وفي الامداد ولا يجوز ادخار الماء لطبخ وبلى كمثل كافي المجموع

في الاولى والاحياء والجواهر في الثانية وبحث أبو زرعة الجواز فيها ويمكن حمل الاول على ما اذا احتاج اليه لطبخ لثرفه ونحوه بل كمثل يقدر على أكله يابس والثاني على ما اذا احتاج اليه لعدم آدم أو احتياجه لما

أي الضرر هنا (قوله كضبط المرض الآتي) أي آنفا وهو الذي يبيح التيمم (قوله ولا يكف الطهر به) أي بالماء أولا من وضوء أو غسل (قوله ثم شربه) أي بعد الطهر قال في الروض ولا أن يشرب النجس من الماءين انتهى أي ويتطهر بالطاهر لان الرخص لا يضيق فيها هذا التضييق ويبعد من محاسن الشريعة الزامه الوضوء بالطهور وشرب النجس مع عيافة النفس وتأذيها به واذا كان المقطوع به لا يكف جمع المستعمل لشربه للعيافة فكيف شرب النجس وهو أشق على النفس من شرب المستعمل وأغلظ واذا كان يجوز صرف الماء لغرض التبرد وغسل الثوب للتنظيف فلان يجوز شربه لأجل التحرز من النجاسة أولى انتهى حواشي الروض (قوله لان النفس تعافه) أي تكرهه وهذا تعليل لعدم تكليف الطهر بالماء أولا ثم الطهر به ولا أن شربه مكروه كما قاله بعضهم وعلة بأنه غسالة الذنوب وأفهم تغييره بأنه لا يكف شرب ما ذكر جواز شربه وهو كذلك اتفاقا في المستعمل وعلى المشهور المنصوص في النجس لكن الذي صححه النووي في الروضة بل صوبه في المجموع انه لا يجوز شربه وهو المعتمد (قوله بخلاف دابته) فانه يكف التطهر به أولا ثم سقيها لانها لا تعافه وبعبارة التحفة ويلزمه ذلك ان خشى عطشها وكفاها ما مستعمله ويظهر انه يلحق بالمستعمل كل متغير يستفذر عرفا بخلاف متغير بنحو ماء ورد إلى أن قال ويظهر الحق غير مميز بالدابة في المستفذر الطاهر لافي النجس (قوله بل لو كان معه نجس وطاهر) أي من الماء (قوله سقاها النجس) أي سقى الدابة الماء النجس منها بخلاف الآدمي ولو غير مكاف لا يجوز له شرب نجس مادام معه طاهر على المعتمد بل الطاهر ويتيمم ودعوى ان الطاهر مستحق للطهارة فيكونه مع عدم ردها ان النجس لا يجوز شربه الا للضرورة ولا ضرورة مع وجود الطاهر وليس تعيينه للطهارة أولى من تعيينه للشرب بل الامر بالعكس لانه لا يدل له بخلافها فتعين ما ذكر قاله في التحفة (قوله وتطهر بالطاهر) أي ولا يجوز له التيمم في هذه الحالة قال في المغني ويجب أن يقدم شراء الماء لعطش مهمته المحترمة على شرائه لطهره وقال في التحفة ويجوز لعطشان بل يسن ان صبرا يثار عطشان آخر لا يحتاج لطهر يثار محتاج لطهر وان كان حديثه أغلظ كما اقتضاء اطلاقهم لان الاول حق النفس والثاني حق الله تعالى نعم لو اتابوا ماء للتطهر ولم يحرزوه جاز تقديم الغير لان انتهاء المحتاج الى ماء مباح من غير اضرار لا يوجب ملكه به (قوله ولا يجوز ادخار الماء لطبخ) ظاهره الاطلاق لكن الذي في التحفة التفصيل حيث قال ولا يجوز ادخار ماء ولا استعماله لطبخ يتيسر الا كقضاء بغيره وقال في النهاية ولا يتيمم لاحتياجه له لغير العطش ما لا كبل كمثل بخلاف حاجته حالا فله التيمم انتهى ملخصا (قوله وبلى كمثل) هو خبز يابس فارسي معرب (قوله قدر على أكله يابس) أي بخلاف ما اذا لم يقدر على ذلك فانه يجوز الادخار لذلك (قوله على المنقول فيهما) أي في المسئلتين فقد حزم بالاولى في المجموع وبهما معا القمولى في الجواهر ولم يعبر في الثانية بالادخار بل بما يشمل الحال والمآل والوجه فيها انه يتيمم ويستعمل الماء في ذلك لحاجته اليه في الماء كل وقد قال ولي الدين العراقي في فتاويه قول الفقهاء ان حاجة العطش مقدمة على الوضوء ينبغي أن يكون مثلا ويلحق به حاجة البدن بغير الشرب كالا حثاج للماء لعجن دقيق ولتسويق وطبخ طعام بلحوم وغيره وظاهره أنه لم يقف على غيره والالنبه عليه

كضبط المرض الآتي ولا يكف الطهر به ثم شربه لان النفس تعافه بخلاف دابته بل لو كان معه نجس وطاهر سقاها النجس وتطهر بالطاهر ولا يجوز ادخار الماء لطبخ وبلى كمثل يقدر على أكله يابس على المنقول فيهما

معه من الادم ما لا أو له جن دقيق والتسويق لا يتأني أكله بدون لته وبلى كمثل لا يقدر على أكله يابس انتهى وذهب الرملى الى تفصيل آخر غير تفصيل الشارح قال في النهاية ولا يتيمم لاحتياجه له لغير العطش

قاله

ما لا كبل كمثل وقتيت وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك حاله التيمم من أجلها وعلى هذا يحمل كلام من أطلق انه كالعطش والاول القائل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة المالية انتهى كلام النهاية وجرى في المغني على اطلاق جواز التيمم لذلك حيث نقل كلام العراقي المطلق جواز ذلك ثم قال وهو أولى من قول ابن المقرئ في روضه ولا يندخره أي الماء لطبخ وبلى كمثل وقتيت انتهى كلام المغني فتلخص في المسئلة أربعة آراء للتأخيرين جواز التيمم لذلك مطلقا عند مطلقا عند جوازها ان سهل استعمال ذلك بغير الماء جواز له الحاجة اليه حال الاما لا ولعل ما جرى عليه الشهاب ابن حجر من التفصيل أوجهها وان كان لا يسمع الناس أو أكثرهم اليوم الاما قاله الخطيب وغيره والافالناس واقعون اليوم في محذور أما على قول النهاية فيلزم منه عدم صحة تيمم أكثر

حيث ان أكثر المسافرين
لا يتخلووا عن البطحاء من
وجودهم كملك عندهم
مما يكتفون به في يوم المفازة
عن الطبخ والبسل ولو
فرض في أكله مشقة هي
لا تصل لغالب الناس الى
الحسد الذي يجوز التيمم
اذ ضبطه كضبط المرض
الا أنني كما يفهمه ماسق في

قوله ووضبطه كضبط
المرض الاتي ويمكنهم
ابدال ماأكلوه من نحو
الكمل في يوم المفازة
بمعن نحو عيش في يوم
وصولهم الماء فتأمل (قوله
ولو وجد العاصي بسفره
حاصل ما في هذه
المسئلة أن العاصي بالاقامة
في محل الغالب فيه عدم الماء

وإذا تيمم لفقده الماء صحح تيممه ولا إعادة عليه والعاصي بسفره أن كان فقده حسيًا صحح تيممه وعليه الإعادة أو شرعيًا
الفصل ووقع للشارح في التحققة في شرح قول المنهاج الإلا عاصي بسفره أنه قال ما نصه فإنه يقضى سواء تيمم لفقده
وهذا أقيد بهم صحة التيمم مع الفقد الشرعي وليس مراد بديل تصريحه بعدم الصحة في غير التحققة بل وفي عدمه

(قوله أو منفعة عضو) بضم أوله وكسره أى أن يتلف حركته نحو اليد مع بقاءها أو ينقص كتنقص ضوء أو سماع وقوله أو لا أو عضو أى خاف على ذهاب نفس العضو قال فى التحفة نعم متى عصى بنحو المرض توقفت حركته تيممه على التوبة (قوله ونحو) بالنون الرقة مع الرطوبة والاستحشاف الرقة مع عدم ٥١٠ الرطوبة أى كالخشف اليابس الذى لا رطوبة فيه والاستحشاف اليابس والتقلص والثغرة

الثغرة أى الخفرة (قوله) وان لم يزد أو ز يادته وان لم يبطئ (أشار بان فى الموضعين الى خلاف فيما فى فقههما ثلاث طرق كما فى الروضة وغيرها أجهل فى المسئلة قولان أظهرهما جواز التيمم والثانى لا يجوز

أو عضو (أو منفعة عضو) أن يتلف (أو) خاف (طول) مدة (المرض) وان لم يزد أو ز يادته وان لم يبطئ (أو) خاف (حدوث شئ قبيح) أى فاحش كتغير لون ونحوه واستحشاف وثغرة تسمى ولحمة تزيد لا طلاق المرض فى الآتية وضرر نحو الشين المذكور وما قبله فوق ضرر الزيادة اليسيرة على ثمن مثل الماء وإنما يؤثران كان (فى) عضو ظاهر (وهو ما لا يعد كشفه هتكاً للرؤية بأن يبدو فى المهنة غالباً

قطعا والثالث يجوز قطعاً انتهى (قوله كتغير لون) بمعنى أنه لو اغتسل أو توضأ تغير لونه من البياض الى السواد وعكسه (قوله) وإنما يؤثران (أى الشين الفاحش) (قوله) وهو ما لا يعد (الح) قال فى التحفة وهو ما يبدو

أولم يكن شفاء الى السؤال رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وروى أبو داود فى هذا الحديث باسناد جيد لم يضعفه عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما كان يكفيك أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم مسح عليها وبغسل سائر جسده (قوله أو عضو) أى خاف على ذهاب نفس العضو (قوله أو منفعة عضو) أى مع بقاء العضو كذهاب حركته اليد ونحوها مع بقاءها أو بنقص كتنقص ضوء أو سماع (قوله أن يتلف) مفعول خاف والضمير المستتر راجع للنفس أو العضو أو منفعته (قوله أو خاف طول مدة المرض) أى مدة يحصل فيها نوع مشقة وان لم يستغرق وقت صلاة أخذ من اطلاقهم وهو الظاهر المتعين قاله ع ش خلافاً لمن قدر ذلك بأن أقله قدر وقت صلاة ومن قدره بقدر وقت المغرب (قوله وان لم يزد) أى المرض فتنى خاف طول مدة المرض جازله التيمم فأولى اذا خاف مع ذلك زيادته (قوله أو ز يادته وان لم يبطئ) أى بأن انتشر الألم من موضعه الى موضع آخر قال فى الایاب والمراد بالخوف هنا ليس هو الخوف الآتى فى الوصية بل غير السير أما السير فلا عبرة به خلافاً للظاهرية وبعض المالكية فلا أثر لمجرد التألم لنحو جرح أو برد أو حر أو غيره كصداع ووجع فرس وحي لا يخاف معه من استعمال الماء فى العاقبة اذا ضرورة للتيمم حينئذ بخلاف ما لو خاف زيادة التألم قال فى المجموع وهو افراط الألم وان قصر زمنه انتهى (قوله أو خاف حدوث شئ قبيح أى فاحش) قال فى الاسنى والشين هو الاثر المستكره (قوله كتغير لون) بمعنى لو اغتسل أو توضأ تغير لونه من البياض الى السواد وعكسه كرودى (قوله ونحو) بالماء الملهة هو الهزال مع طراوة البدن (قوله واستحشاف) أى رقة مع عدم الرطوبة قال فى المصباح واستحشفت الاذن بيس غضروفه فعدم الحركة الطبيعية (قوله وثغرة تسمى ولحمة تزيد) ظاهره وان صغر كل من اللحمة والثغرة ولا مانع من تسميته شيناً لان مجرد وجودهما فى العضو يورث شيناً ولعل هذا الظاهر غير مراد لان ما ذكره بيان للشين وهو بمجرد زيادة لا يبيح التيمم بل ان كان فاحشاً تيمم أو يسيراً فلا ع ش فليتأمل (قوله لا طلاق المرض فى الآتية) أى قوله تعالى وان كنتم مرضى أى وخفتم من استعمال الماء محذو رافتموهما بقرينة تفسير ابن عباس رضى الله عنهما ما حيث قال نزلت فى المريض يتأذى بالوضوء وفى الرجل اذا كانت به جراحة فى سبيل الله أو القروح أو الجذرى فيجنب فيخاف ان يغتسل أن يموت فيتيمم اسناده حسن والاصح وقفه عليه انتهى من المغنى (قوله وضرر نحو الشين المذكور) أى فى المتن وهذا لتأجيل ثاب للجواز (قوله وما قبله) أى من طول مدة المرض وزيادته (قوله فوق الزيادة اليسيرة على ثمن مثل الماء) أى مع أنه لم يجب بذل الزيادة المذكورة كما تقدم ولأنه مشقة فوق مشقة طلب الماء من فرسخ (قوله وإنما يؤثر) أى حدوث الشين الفاحش فى جواز التيمم (قوله ان كان فى عضو ظاهر) لانه يشوه الخلقة ويديم ضرره قال فى التحفة وظاهر تقييد نحو العضو هنا بالمحترم ليخرج نحو يد تحتم قطعها السريعة أو مخار به بخلاف واجبة القطع لقود لا حتمال العفو اه (قوله وهو) أى العضو الظاهر (قوله ما لا يعد كشفه هتكاً للرؤية) بضم الميم هى آداب نفسانية تحتمل مراعاتها الانسان على الوقوف على محاسن الاخلاق وحيل العادات وهى الا ن قليلة أو معدومة وأنشده بعضهم

مررت على المروءة وهى تبكى * فقلت علمى تنتحب الفتاة

فقلت كيف لأبى وأهلى * جميعاً دون خلق الله ماتوا

جل (قوله بان يبدو فى المهنة غالباً) المهنة بفتح الميم وكسرها أى الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان الى العضدين والرجلان الى الركبتين وظاهر كلامه بل صريحه أن هذا الضابط قول واحد والذى فى التحفة قولان جزم بهذا أولاً وحكى قوله ما لا يعد بقبول ونصها وهو ما يبدو فى المهنة غالباً كالوجه واليدان وقيل

فى المهنة غالباً كالوجه واليدان وقيل ما لا يعد كشفه هتكاً للرؤية ويرجع للاول أن أريد النظر لغالب ذوى المرآت وظاهر تقييد نحو العضو هنا بالمحترم ليخرج نحو يد تحتم قطعها السريعة أو مخار به بخلاف واجبة القطع لقود لا حتمال العفو انتهى (قوله فى المهنة) بفتح الميم وحكى كسرها ووقع للشارح أوائل كتاب النكاح من التحفة بضم الميم وكسرها قال الشورى ولعل النسخ تصحف عليهم الفتح بالضم

على ثمن المثل قال الجبال
الزمل في هياته كالشراح
في تحفته وقضيته جواز
التيتم عند تحقق النقص
وردبانه يلزم ذلك في
الظاهر أيضا ولم يقولوا به
وليس في محله لان
الاستشكل فيه أيضا وافرقت
بينهما أيضا بأنه انما امرناه
هنا بالاستعمال وان
نحقق نقص لتعلق حقه
تعالى بالطهارة بالماء فلم

والباطن بخلافه واحترز
بفاحش عن السير ولو
على عضو ظاهر كآثر
جدري وسواد قليل وعن
الفاحش بعضو باطن
فلا أثر لخوف ذلك فيهما
اذ ليس فيهما كثير ضرر
ولا نظر لكون المتطهر قد
يكون رقيقا فنقص قيمته
بذلك نقصا فاحشا لان ذلك
متوهم غير محقق ويعتمد
في خوفه ما ذكر قول
عدل رواية

بعدم حق السيد بدليل
لوزك الصلاة فانا نقله به
وان فات حقه أي السيد
بالكلية بخلاف بدل
الزيادة ويمكن توجيهه
ما أطلقوه بأن الغالب عدم
تأثير القليل في الظاهر
والكثير في الباطن بخلاف
الكثير في الظاهر فانا طوا
الامر بالغالب فيهما ولم
يعولوا على خلافه ويفرق
بينه وبين بدل زائد على

ما لا يعد كشفه هتكاً للزينة ويرجع للاول ان أراد النظر لغير البذوى المر وآت انتهى أي بأن يقال
الذي لا يعد كشفه هتكاً للزينة هو ما يبدو عند المنة فاجتمع بين القولين زاد في الاسنى والمعنى وقيل
ماعد العورة (قوله والباطن بخلافه) أي ما يعد كشفه هتكاً للزينة (قوله واحترز بفاحش) الذي في
المبتن قبيح الا أن الشارح فسر بفاحش مع انه الواقع في عبارتهم (قوله عن السير ولو على عضو ظاهر)
الغاية للتعميم أي سواء كان على عضو باطن أو على عضو ظاهر (قوله كآثر جدري) بضم الجيم وفتح الدال
المهمله أو يقتضيهما قال في المصباح قر و ح تنفط عن الجلد مئة مئة تنفتح وصاحبها جدري مجدر ويقال
اول من عذب به قوم فرعون والعباد بالله تعالى (قوله وسواد قليل) أي بخلاف كثيره كتنفرة الجدري
(قوله وعن الفاحش بعضو باطن) عطف على عن السير ولكن كان الاولى أن يقول وعضو ظاهر
عن الفاحش الخ لان هذا ليس محترزاً للفاحش كما هو ظاهر (قوله فلا أثر لخوف ذلك فيهما) أي لخوف
حدوث الشين السير في العضو الباطن وكان الاولى الاخصر أن يقول لخوفه ما يعنى السير والفاحش
بعضو باطن تأمل (قوله اذ ليس فيهما) أي في السير والفاحش بعضو باطن فهو تعلق للأثر الخ (قوله كثير
ضرر) اذ لا يشوه الصورة الظاهرة وفي الغالب أنه يزول بسرعة (قوله ولا نظر لكون المتطهر قد يكون
رقيقا) الخ هذا اشارة الى جواب ما استشكله ابن عبد السلام قال الاسنى في المهمات والحكم المذكور
في هاتين المسئلتين مشكل لان المتطهر قد يكون رقيقا فنقص قيمته نقصا فاحشا فكيف لا يباح له التيمم مع
اباحته فيما لو امتنع المالك من بيع الماء لزيادة كره الشيخ عز الدين وهو ظاهر لا جواب عنه اللهم
الأن يلتزموه فيلزمهم استثناءه ولم يستثنه أحد بل المنع من التيمم مشكل مطلقا ولو كان حرا فان الفلس
مثلاً أهون على النفوس من آثار الجدري على الوجه ومن الشين الفاحش في الباطن لاسيما الشاية
المقصودة للاستمتاع انتهى كلام الاسنى رحمه الله وسيأتي ايضاح الجواب (قوله فنقص قيمته)
أي الرقيق (قوله بذلك) أي بما ذكر من أثر الجدري ونحوه (قوله نقصا فاحشا) أي زائدا عن
نحو الفلس الذي لم يوجبوا الزيادة على ثمن مثل الماء به كما تقدم (قوله لان ذلك) متعلق بالنظر والمشار
اليه نقص القيمة بسبب استعمال الماء (قوله متوهم غير متحقق) أي واذا كان غير متحقق لم يسقط
به الوجوب وهذا كما ذكره الاصحاب انه يجب استعمال المشمس اذ لم يجد غيره وان كان يخشى منه
البرص لان حصوله مظنون وفي هذا الجواب نظر لان ما ذكره من عدم التحقق جار في الشين الظاهر
أيضا وقد جوز والترك الغسل والعدول الى التيمم عند خوفه على الاظهر وأجيب عن الاشكال أيضا
بأنه انما يلزم الرقيق استعمال الماء مع نقص المأية لانه قد تعلق به حق الله تعالى وهو مقدم على حق السيد
بدليل أنه لو ترك الصلاة قتل وان فاتت المأية على السيد وفيه نظر لاننا لم نقله لفات حق الله بالكلية
بخلاف مسئلتنا لان الموضوع بدل وهو التيمم قال في الاسنى والاولى أن يجاب بأن نفويت المال انما
يؤثر اذا كان سببه تحصيل الماء لاستعماله والا لثرت نقص الثوب بيله بالاستعمال ولا فائده وأما الشين
فانما يؤثر اذا كان سببه الاستعمال والضرر المعتبر في الاستعمال فوق الضرر المعتبر في التحصيل كما يشهد
له ما مر من أنه لو خاف خروج الوقت بطلب الماء تيمم ولو خاف خروجه بالاستعمال لا تيمم فاعتبر في
الشين ما يشوه الخلقة وهو الفاحش في العضو الظاهر دون السير والفاحش في الباطن لما مر انتهى وقال
في التحفة ويمكن توجيهه ما أطلقوه بأن الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف
الكثير في الظاهر فانا طوا الامر بالغالب فيهما ولم يعولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بدل زائد على الثمن
بان هذا يعد غيبنا في المعاملة وهي لكونها العقل أي مرتبطة بكامله لا يسمح أهلها بالغبين فيها كما جاء عن ابن
عمر رضي الله عنهما انه كان يشع فيها بالتافه ويتصدق بأن كثير فقيل له فقال ذاك عقلي وهذا جودي انتهى
ومثله في النهاية فليأمل (قوله ويعتمد في خوف ما ذكر) أي تلف النفس أو منفعة أو طول مدة المرض
وحدوث الشين الفاحش (قوله قول عدل رواية) أي طبيب مقبول الرواية ولو عساه أو امرأة ولو امتنع
من الاخبار بالأجرة وجب دفعها له ان كان في الاخبار كلفة كان احتياج في اخباره الى سعي حتى يصل
للمريض أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وان لم يكن في ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة لا تتعب
الثلث بأن هذا يعد غيبنا في المعاملة ولا يسمح بها أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشع فيها بالتافه ويتصدق بالكثير فقيل

ترك قتله يؤدى الى تقويت
حق الله بالكلية ولا كذلك
هنا لان للماء بدلا انتهى
(قوله وكذا لو لم يعرف
الخ) كذلك التحفة
وغيره ولم يصح شيخ
الاسلام فى الاسنى والغرر
بترجيح لكن ميل كلامه
اليه ايضا ونقله عن الاسنوى
والزركشى واعتمد مر
والخطيب عدم صحة

أونفسه ان عرف وكذا
لو لم يعرف ولا أخبره من
ذكر وخاف ما مر لكنه
يعيد اذا برأ (ولا يتيمم للبرد)
أى لا جله (الاذا لم تنفع
تدفئة أعضائه) للضرر
(ولم يجد ما يسخن به الماء)
من اناء وحطب ونار
(وخاف على منفعة عضو)
له (أو حدوث الشين
المذكور) للضرر حينئذ
أما اذا نفعته التدفئة أو وجد
ما يسخن به أو لم يخف
ما ذكر فانه لا يتيمم اذا
ضرر حينئذ والحاصل أنه
حيث خاف محذورا

التيمم فى ذلك (قوله
الاذا لم تنفع تدفئة الخ) ومع
ذلك تلزمه الاعادة كما صرح
به فى المنهاج لندرة فقد
ما يسخن به الماء ومثله
ما اذا نفعته التدفئة لكن لم
يجد ما يبدى به قال الفاضل
الحشى ولو وجد ماء باردا
وقدر على ما يسخن به
الماء لكن ضاق الوقت

لم يجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك ثم ظاهر أنه لو أخبره فاسق أو كافر لا يأخذ بخبره وإن غلب على ظنه
صدقه وينبغي خلافه فى غلب على ظنه صدقه عمل به ع ش على مر (قوله أو نفسه) أى ولو فاسقا (قوله ان
عرف) أى ولو بالتجربة كفى التحفة خلافا لظاهر النهاية والمغنى من عدم كفايته بها واشترط كونه عارفا
بالطب (قوله وكذا لو لم يعرف ولا أخبره من ذكر) أى عدل الرواية فانه يجوز له التيمم وهذا ما اعتمدته
الشارح فى التحفة وهو ما جزم به بغوى فى فتاويه قال فى المهمات وإيجاب الطهر بالماء مع الجهل بحال
العله التى هى مظنة للهلاك بعيد عن محاسن الشريعة فستخير الله تعالى ونفى عما قاله بغوى وبدل له ما فى
شرح المذهب فى الاطعمة عن نص الشافعى أن المضطر اذا خاف من الطعام المحضر اليه انه مسموم جاز له
تركه والانتقال الى الميتة انتهى وخالفه الرملى فاعتمد ما جزم به فى التحقيق ونقله فى الروضة عن أبى على
السجى وأقره فى المجموع وقال فيه لم أر من وافقه ولا من خالفه أنه لا يتيمم فى الحالة المذكورة وفرق
الشهاب الرملى بين مسئلة المضطر وما هنا بأن الموضوع لازم له لاسقاط الصلاة عنه فلا يعدل عنه الى بدله
الا بدليل شرعى بخلاف الطعام انتهى وحاصله أن الصلاة لم تدمت ذمته بيقين فلا يبرأ منها الا بيقين ورده
الشارح فى التحفة بأن لا تقول بعدمها حتى يرد ذلك بل يفعلها ثم باعادتها وهذا غاية الاحتياط لمما
انخرج عما قد يكون سببا للتلف نحو النفس (قوله وخاف مامر) أى من تلف النفس وما بعده (قوله لكنه
يعيد) أى الصلاة (قوله اذا برأ) أى فلا يفعلها الا بعد البرء أو وجود من يخبره أن هذا المرض الذى يلى مبيع
للتيمم قال السبىة عمر البصرى ويظهر أن يلحق بذلك ما لو تكلف بذلك وتوضأ وهو ظاهر (قوله ولا يتيمم
للبرد أى لا جله) البرد بفتح الباء وسكون الراء خلاف الحر وفتح شئ ينزل من السحاب يشبه الحصى
وهو المسمى حب الغمام والمراد هنا الاول (قوله الا اذا لم تنفع تدفئة أعضائه) أى فانه يجوز حينئذ التيمم لكنه
يجب عليه الاعادة كما سأتى (قوله للضرر) لتعليل للجواز حينئذ وسأتى آنفا ذكره والاولى حذف أحدهما
(قوله ولم يجد ما يسخن به الماء) أمالو وجدته لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت
وجب الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلى به فى الوقت أفنى به شيعنا الشهاب الرملى وهو
ظاهر لانه واجد للماء قادر على الطهارة قاله ابن قاسم وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان الماء ساخنا بحيث
لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بأن التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف
التسخين ويحتمل الحاق التبريد بالتسخين لجريان العادة به بل قد يكون زوال الحرارة فى زمن دون
ما يصرف فى التسخين قاله ع ش وهذا الاحتمال هو الاقرب وان اعتمد العلامة الحنفى الاول وقال انه الذى
تلقيناه والفرق المذكور مدفوع بأن التبريد يمكن فعله كان يوضع فى موضع الظل أو فى موضع الهواء سببا
فى أيام السموم والآناء من خيزف فان الماء الحار يبرد بسرعة وكوضعه فى اناء واسع مثلا فليتأمل (قوله من
اناء وحطب ونار) بيان لما (قوله وخاف على منفعة عضوله) أى ان تذهب كالعصا والخرس أو ان تنقص
كضعف البصر والشم مغنى (قوله أو حدوث الشين المذكور للضرر حينئذ) أى حين اذ لم تنفع التدفئة
وخاف ما ذكر وهذا لتعليل لجواز التيمم وقدر وى عن عمرو بن العاصى قال احتلمت فى ليلة باردة فى غزوة
ذات السلاسل فاشقت ان اغتسل فأهلك فتييممت فصليت بأصحابى الصبح فذكر والنبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا عمر وصليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذى منعنى من الاغتسل وقلت انى سمعت الله
يقول ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيم فاضحك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا حديث صحيح
(قوله أما اذا نفعته التدفئة) مقابل قول المتن اذ لم تنفع تدفئة أعضائه (قوله أو وجد ما يسخن به) عطف
على نفعته التدفئة فهو مقابل قوله ولم يجد ما يسخن به الماء (قوله أو لم يخف ما ذكر) أى من تلف منفعة
العضو والشين المذكور (قوله فانه لا يتيمم) جواب أما (قوله اذا لاضرر حينئذ) أى حين اذ نفعته التدفئة
الخ وان تألم باستعمال الماء ان مجرد التألم لا يبيح التيمم (قوله والحاصل) أى حاصل ما هنا وفى المرض
(قوله انه) أى الشخص (قوله حيث خاف محذورا) أى سواء كان بمعرفة نفسه ولو بالتجربة كفى
التحفة وتوقف فيه ع ش بأن التجربة لا تحصل بها معرفة لجواز ان حصول الضرر كان

لأسباب

بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسخين وان خرج الوقت وليس
له التيمم ليصلى به فى الوقت ثم قال أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة انتهى

(قوله بوضع خرقة مبلولة بقرب العليل) قال في التحفة لين غسل بقطرها ما حواله من أن يسيل إليه شيء انتهى ونحوه النهاية وهو غسل حقيق كما هو صريح كلامهم وعبارة الرافعي في الشرح حتى لو قدر على غسل ماتحت أطراف الجبيرة من الصحيح والذي أخذته الجبيرة وجب ذلك بأن يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها ليغسل تلك المواضع بالمتقاطر منها انتهى وفي التحفة وغيرها يلزم العاجز استئجار من يفعل ذلك بأجرة المثل أن وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فإن تعذر ذلك قضى لندوره انتهى ونحوه المغني للخطيب وشرح التنبيه له ولم يتعرض لأمسائه الماء عند تعذر ذلك لكنه تعرض لذلك في هذا الكتاب وفي شرحي الارشاد وكذلك الجلال الرملي في شرحي المنهاج والهجة وهو ظاهر قال في فتح الجواد فان عجز أمسه ماء بلا فاضلة فان عجز استأجر من يفعل له ذلك كما في الوضوء انتهى فجعل فيه الاستئجار بعد العجز عن أمساس الماء (قوله أمسه ماء بلا فاضلة) عبارة القليوبي في حواشي المحلى قوله ليغسل الخ فهو غسل حقيقة فان تعذر غسله غسله لا خفيفا كما قال الشافعي أمسه ماء بلا فاضلة انتهت وظاهرها أن أمساس الماء ذلك يسمى غسلا وليس كذلك بل هو رتبة بين الغسل والمسح جو ز هذا للضرورة وعبارة الحلبي في حواشي المنهاج فان تعذر غسله إلا بالسيلان إلى العليل أمسه الماء من غير فاضلة وإن لم يسم ذلك غسلا انتهى بحر وفه وعبارة التحفة في الوضوء عند الكلام على غسل الوجه نصها وخرج بالغسل هنا وفي سائر ما يجب غسله مسه ٥١٣ الماء بالاجريان فلا يكتفى اتفاقا بخلاف غمس العضو في الماء فانه

لا سبب لم توجد في هذا المرض (قوله لبرد أو مرض حاصل أو متوقع) أي في المستقبل وكذا إذا يادته على وجه لا يمتثل عادة بخلاف مرض خفيف كصداع فلا أثر له كما في التحفة قال نعم متى عصي بنحو المرض توقفت صحة تيممه على التوبة لتعديبه (قوله جازله التيمم) أي وأما وجوب الاعادة فيأتي تفصيله (قوله وحيث لا) أي وحيث لا يخاف المخذور كما ذكر (قوله فلا) أي فلا يجوز له التيمم بقى ما لو تعارض عليه أخبار عدول وينبغي تقديم الاوثق فالأكثر عددا فلو استؤوا وثوقا وعدالة وعددا تناقضا قطوا وكان كما لو لم يوجد مخبر فيأتي فيه الخلاف السابق ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر لم يكن بعيدا لأن معه زيادة علم ثم إن كان المرض مضبوطا لاحتاج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذلك لا واجب عليه ع ش بعض تصرف (قوله وان خاف من استعمال الماء) الخ عبارة المنهاج وإذا امتنع استعماله في عضو لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب (قوله لنحو جرح) بضم الجيم وسكون الراء أي كمرض (قوله في بعض بدنه) أي أي بعض كان فشمّل نحو الصدر كما يدل عليه قوله الاتي فان كان جنب الخ (قوله غسل الصحيح) أي على المذهب لما رواه أبو داود وابن حبان في حديث عمرو بن العاصي في رواية لهما انه غسل معاطفه وتوضأ وضوءا للصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل ما مكنه وتوضأ وتيمم للباقي والطريق الثاني في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء لا يكفي هذا كذا في المجموع انتهى معنى (قوله ويتلطف) أي وجوب بان أدى ترك التلطف إلى دخول الماء إلى الجراحة وقد أخبره الطبيب بضرر الماء إذا وصل إليها ع ش يخبرني (قوله بوضع خرقة مبلولة بقرب العليل) الباء الأولى للاستعانة والثانية بمعنى في وذلك ليغسل بالمتقاطر منها ما حواله من غير أن يسيل إليه شيء قال في التحفة ويلزم العاجز استئجار من يفعل ذلك بأجرة مثله بان وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة (قوله فان تعذر) أي التلطف المذكور (قوله أمسه ماء) أي أمس قرب العليل ماء من أمساس وهي رتبة دون الغسل وفوق المسح جو ز هذا يدل الغسل للضرورة وعبر الاسنوي عن ذلك بالمسح وعزاه للتحقيق والمجموع قال في الامداد انه سهو فان عبارتهما مامر أي أمس ماء بلا فاضلة قال وبينهما فرق أي فرق وقال في التحفة وحرف مسه مسحه ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما من ثم لم يجب المسح هنا وفارق المس بأنه أقرب للغسل كما مر (قوله بلا فاضلة)

يسمى غسلا انتهت بحر وفها وسبق في شروط الوضوء عبارة شرح العباب للشارح في ذلك فراجعها وعبر الاسنوي عن ذلك بالمسح وعزاه للتحقيق والمجموع

لبرد أو مرض حاصل أو متوقع جازله التيمم وحيث لا فلا (وان خاف من استعمال الماء) لنحو جرح (في بعض بدنه غسل الصحيح) ويتلطف بوضع خرقة مبلولة بقرب العليل فان تعذر أمسه ماء بلا فاضلة

وقال الشارح في الامداد انه سهو فان عبارتهما مامر أي أمس ماء بلا فاضلة قال وبينهما فرق أي فرق انتهى ورايت في النسخة التي وقفت عليها من الخادم

٦٥ - ترمسى - ل

تقلا عن الروياني ما يوافق الاسنوي وعبارة ما رأيت فيه وقال الروياني في التلخيص ان خاف أن ينتشر إلى القرع قال في الأم أمسه الماء أمساسا قال فاقام المسح مقام الغسل للبعد قال أصحابنا انما أقامه مع التيمم لان التيمم ينوب عن كل الغسل اذا تعذر فلان ينوب عن صفة الغسل وهو افاضة الماء أولى انتهى فظهر من هذا ان الاسنوي لم يسه في ذلك وانما تبع الروياني فيه وهو يجوز بالتعبير عن أمساس بالمسح اذ هو كما علمته ليس بغسل ولا مسح وأطاق الزركشي في الخادم الغسل على أمساس المذكور فقال الكلام في المسح والنص في الغسل لكنه يكون خفيفا ولهذا قال أمساسا لا يفيض وهو كقول الشيخ في التنبيه استحب في وضوء الاقطع مما فوق المرفق أن يمس الموضع ماء وليس المراد به المسح بل الغسل الى آخر ما قاله وكون المراد بما في التنبيه من المس الغسل ظاهر بخلاف مسائلنا كما علمته مما سبق عن التحفة والاعباب وغيرها والافلو كان غسلا يكتفى عند عدم العذر اذ هو الواجب غاية انه قد يتجو ز فيه فيطابق عليه نارة الغسل ونارة المسح والتحقيق انه رتبة بينهما ان قلت الزركشي والقليوبي لم يطلقا عليه انه غسل بل قيدا به انه غسل خفيف والمنبني عن كونه

الجرج من الصحيح غسله وإذا نذر قلتم يجب أمساسه الماء وأمساه الماء ليس بغسل كما سبق تحقيقه الآن يقال أمساسه الماء أقرب إلى الغسل من مسحه فالزمه بخلاف المسح فخره فاني لم أقف على من حام حول شيء منه وهل يجب أمسااس الجرج بالماء حيث لم يحش منه محدورا حرره ثم رأيت الحلبي قال في حواشي شرح المنهج ما نصه وأما أمساسه الماء الذي هو فوق ٥١٥ المسح ودون الغسل اذ لم يحش منه

ما تقدم هل يتعين فيمتنع التيمم الظاهر لا ويفرق بينه وبين الصحيح المجاور للعليل بانهم اكتفوا فيه بالمسح على الجبيرة فلان يكتفوا فيه بامسااسه الماء بطريق الاولى بخلاف العليل يجب فيه التيمم حيث لم توجد فيه حقيقة الغسل انتهى بحروفيه أقول ولان

فلا فائدة في المسح عليه ولا ترتيب بين التيمم وغسل الصحيح لكن يجب أن يكون وقت غسل الصحيح (فان كان جنباً) يعني محدثاً حدثاً أكبر (قدم ماشاء) منه ما اذ لا ترتيب عليه (وان كان محدثاً) حدثاً أصغر (تيمم عن الجراحة وقت غسل العضو العليل) ولم ينتقل عن كل عضو حتى يكمله غسلاً ومسحاً وتيمماً عملاً بقضية الترتيب

في ضرورة أمسااس الماء ما حول الجرج التيمم موجود عن الجرج والتيمم يبيح الصلاة ولو عن جميع الاعضاء فكونه يبيحها مع انضمام غسل بعضها وامسااس الماء بعضها من باب أولى ومأقوله الحلبي آخر اظهر وأما ما قاله أولاً

المطبوعة من هذا الشرح والانصب فلما أوفاداً ثم رأيت في حواشي الكبرى فاذا نذر ولعله الصواب (قوله فلا فائدة في المسح عليه) أي على الجرج قبل ينبغي نديه كما بين امرار الموسى على رأس المحرم الذي لا شعر برأسه انتهى ويرد بوضوح الفرق فانه ثم انما سن تشبيهاً بالخالفين والتشبه بأهل القرب مطلوب لانه اذا أمر الموسى على الرأس أشبه الخلق الفائق في الصورة أما هنا فلا يتصور تشبه لان الفائق الغسل والمسح لا يشبه في الصورة ففانت العلة التي طلب لاجلها امرار الموسى وأيضاً الفائق هنا وهو الغسل وجدله بدل وهو التيمم فهو لم يفت بالكلية بل قام ببدله مقامه فلم يبق للمسح فائدة بوجه ولم يوجد فيه تشبه كما تقرر بخلاف الخلق الفائق ثم فانه لا بد له فكان امرار الموسى يشبه البدل عنه فيسن نعم ان كان في وجوب المسح هنا قول اتجه نديه خرو وجان خلاف من أوجبه انتهى حاشية فتح الجواد للشارح رحمه الله وقد صرح في المغني به وعبارته وفهم من كلامه انه لا يجب مسح موضع العلة بالماء وان لم يحش منه وهو كذلك كما نقله الرافعي عن الأئمة لان الواجب انما هو الغسل قال وفيه نص بالوجوب انتهى فينبغي أن يستحب لذلك انتهى (قوله ولا ترتيب بين التيمم وغسل الصحيح) أي لا يجب ذلك لان الاصل لا يجب فيه ذلك فالولى بدله وانما وجب تقديم الغسل اذا وجد ماء لا يكتفيه لان التيمم هنا للعلة وهي مستمرة ونم لفقد الماء فوجب استعماله أولاً لوجود الفقد عند التيمم بل النص ههنا انه يندب تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب كما سيأتي وبحث الاسنوي ندب تقديم ما يندب تقديمه في الغسل في جرح برأسه يغسل صحيحه ثم يتيمم ثم يغسل باقي بدنه انتهى تحفه بتصرف يسير (قوله لكن يجب أن يكون) أي التيمم عن الجرج (قوله وقت غسل الصحيح) أي من ذلك العليل رعاية للترتيب فعلم منه ان فرض المسئلة في المحدث وحينئذ تكرر مع قول المتن الاتي الآن يجعل كلامه هنا كالدخول على المتن فليتامل (قوله فان كان) أي المريض (قوله جنباً يعني محدثاً حدثاً أكبر) أي ليشمل الحائض والنفساء فلو عبر عما قاله الشارح لكان أولى بل لو قال لم يرد الغسل لشم من طلب منه غسل مسنون أيضاً (قوله قدم ماشاء منهما) أي التيمم وغسل الصحيح ويستفاد منه ان نحو الجنب اذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فرضاً ثم أحدث حدثاً أصغر وأراد فرضاً ثانياً لا يلزمه الترتيب وان كانت علة في أعضاء الوضوء وهذا شامل لما لو كانت علة في يده مثلاً فتييمم عن الجنابة مع غسل الصحيح ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم عن الاكبر لا رادته فرضاً ثانياً فيندر ج فيه تيمم الاصغر وان كان قبل الوضوء وهو متجه نظراً ما في جنب بقى رجلاه فحدث له غسلهما قبل بقية أعضاء وضوءه وما ألبه كلام الشارح انه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الاصغر وقت العليل فهو منافي لكلامهم انه حيث اجتمع الاصغر والاكبر اضمحل النظر الى الاصغر مطلقاً انتهى من التحفة (قوله اذ لا ترتيب عليه) أي على نحو الجنب فهو تيمم لقوله قدم الخ (قوله وان كان) أي من به العلة (قوله محدثاً حدثاً أصغر) ومثله مريد التجديد بناء على نديه ان لا يتم وضوءه الا بالتيمم قاله السيد عمر البصري (قوله يتم عن الجراحة) جواب ان (قوله وقت غسل العضو العليل) هذا هو الاصح والثاني يجب تقديم غسل المقدور عليه من الاعضاء كلها والثالث يتخير ان شاء قدم التيمم على الغسل وان شاء أخره (قوله وان لم ينتقل) كذا في نسخ والاولى فلا ينتقل ليكون تفرماً على المتن كما عبر به في التحفة (قوله عن كل عضو حتى يكمله) أي العضو الذي به العلة (قوله غسلاً) أي للصحيح (قوله ومسحاً) أي للساتران كان (قوله وتيمماً) أي في الوجه واليدين قال في التحفة فان كان أي العليل الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى أي ليزيل الماء أثر التراب وتأخير عنه لان العضو الواحد لا ترتيب فيه انتهى (قوله عملاً بقضية الترتيب) أي

فيرد عليه مسح الخلف فانهم اكتفوا بمسحه ولم يكتفوا بامسااس الرجل الماء بل لا بد اما غسلها أو مسح الخلف فخره (قوله ولا ترتيب بين الخ) أي واجب قال في التحفة الاولى تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب انتهى وحمل في النهاية النص القائل بتقديم التيمم على الاستحباب (قوله أن يكون) أي التيمم عن موضع العلة وقت غسل العليل فان كان الخ (قوله حدثاً أكبر) زاد في النهاية كالمغني من طلب منه غسل مسنون

من اليد اذ لا ترتيب فى العضو الواحد وقياس ما تقدم عن التحفة والايجاب انه ان كان الجرح فى أول اليد مثلاً قدم التيمم أو فى آخرها قدم غسل الصحيح وكذا يقال فى الوجه فان كان فى أعلاه قدم التيمم ندباً أو فى آخره قدم غسل

فان كانت (العلة بيده) وجب تقديم التيمم والمسح على مسح الرأس وتأخيرهما عن غسل الوجه وله تقديمهما على غسل الصحيح وهو الأولى ليزيل الماء أثر التراب وتأخيرهما عنه وتوسطه بينهما اذا العضو الواحد لا ترتيب فيه أو بوجهه ويده فتيمة فان عمت أعضاء الأربعة فتيمة واحدة فان بقي من الرأس شئ أو جب ثلاث تيممات ولا فرق فى التيمم وغسل الصحيح المذكورين بسين

الصحيح فان أخرج فى الوسط قدم التيمم لانهما تعارضوا وترجح تقديم التيمم بتعليقهم بقوله لم يزيل الماء أثر التراب لكن لم أقف على من قال بذلك وان كان هو القياس بل اطلاقهم تقديم التيمم يقتضى انه لا فرق فخره ثم رأيت عبارة القليوبى فى حواشى المجلوى بما نوى الى ما

الواجب فى الوضوء فهو تغليل للمتن أو لقوله حتى يكمله الخ والمآل واحد (قوله فان كانت العلة بيده) أى سواء اليمنى واليسرى (قوله وجب تقديم التيمم والمسح) أى لساتر اليد (قوله على مسح الرأس) أى وغسل الرجلين (قوله وتأخيرهما) بالرفع عطف على تقديم والضمير راجع للتيمم والمسح (قوله عن غسل الوجه) والحاصل فى هذه الصورة أنه يغسل الوجه أولاً ثم يديه فى الوجه واليدين بدلاً عن العليل وي مسح الساتر ان كان ويغسل الصحيح ثم يمسح الرأس ثم يغسل الرجلين (قوله وله تقديمهما) أى التيمم ومسح الساتر (قوله على غسل الصحيح) أى من اليد اذ لا ترتيب فى العضو الواحد ويبحث بعضهم أن الأفضل تقديم التيمم ان كان الجرح فى أول اليد وتقديم غسل الصحيح ان كان فى آخرها وكذا يقال فى الوجه فان كان فى أعلاه قدم التيمم ندباً أو فى آخره قدم غسل الصحيح فان كان فى الوسط قدم التيمم وهو وجهه لكن تعليلهم ليزيل الماء أثر التراب قد يقتضى عدم التفصيل فليحذر (قوله وهو) أى تقديم التيمم ومسح الساتر على غسل الصحيح (قوله الأولى ليزيل الماء أثر التراب) هذا لأننى اذا عمت العلة الوجه واليدين قاله سم وهو ظاهر وقد بوجه تقديم التيمم بما قاله الاسنوى من ان الأولى أن يقدم أعضاء الوضوء على غيرها فتقديم التيمم حينئذ لكونه بدلاً عن غسل الوجه واليدين وهو مقدم على بقية الأعضاء ع ش (قوله وتأخيرهما) بالرفع عطف على تقديمهما والضمير راجع للتيمم ومسح الساتر (قوله عنه) أى عن غسل الصحيح ونظر الزركشى فى مسح الساتر هل الأولى تأخير عن التيمم كالغسل قال فى الايجاب والنزى يتجه أن الأولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيل ماء المسح حينئذ (قوله وتوسطه بينهما) أى توسط غسل الصحيح بين التيمم ومسح الساتر بان يديم أولاً ثم يغسل الصحيح ثم يمسح على الساتر أو عكسه تأمل (قوله اذا العضو الواحد لا ترتيب فيه) لتعليل لجواز هذه الكيفيات الثلاثة من التقديم والتأخير والتوسط (قوله أو بوجهه ويده) أى أو كانت الجراحة بالوجه واليد معاً فهو عطف على بيده واليدان كعضو فتيمة لهما تيمما واحداً ولكن يستحب جعلهما كعضوين فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى ثم يديم عن عليهما أو يقدم التيمم على غسل صحيحهما ثم يغسل صحيح اليسرى ثم يديم عن عليهما أو يعكس قال فى الروضة وكذا الرجلان انتهى شرح الروض (قوله فتيمة) جواب ان ومحله أن تعمهما الجراحة والافيكفى عنهما تيمم واحد أخذ من التعليل المذكور وكذا لو عمتهما والرأس لسقوط الترتيب بسقوط الغسل قال الكردى وله ان يوالى بين تعميهما أى الوجه واليدين يغسل صحيح الوجه ثم يديم عن عليهما ثم عن اليدين قبل غسل صحيحهما تأمل (قوله فان عمت) أى الجراحة (قوله أعضاء الأربعة) أى أعضاء الوضوء الأربعة التى هى الوجه واليدان والرأس والرجلان (قوله فتيمة واحد) أى عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الغسل وفى هذه الصورة فان كان على كل عضو سائر عمة فان تمكن من رفع الساتر عن وجهه ويده وجب عليه لاجل تيممه والالم يجب عليه التيمم ويصلى كفاً الطهورين ثم يقتضى لكنه يسن خروجه من حواشى الروض (قوله فان بقي من الرأس شئ) أى ليس فيه علة ولم تستوعب العلة بقية أعضائه أما اذا استوعبتها دون الرأس فالواجب تيممان لا غير كما فى التحفة وغيرهما وعبارتها أو عمت ما عدا الرأس فتيمة واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي بعضهما ثم مسح أى الرأس ثم واحد عن الرجلين انتهى وفيها فان عمتها فربع تيممات أى ولم تعم عضوين متواليين فان عمت الرأس والرجلين كفاه تيمم واحد قال الكردى فتلخص أن كل عضوين فأكثر متواليين اذا عمتها الجراحة سقط وجوب الترتيب فى ذلك واكتفى بتيمم واحد عن الجميع فتأمل (قوله وجب ثلاث تيممات) تيمم للوجه وتيمم لليدين وتيمم للرجلين وأما الرأس فبكفيه مسح ما بقى منه بلا علة قال فى المجموع فان قيل اذا كانت الجراحة فى وجهه ويده وغسل صحيحه أو لاجاز توالى تيممهما فلم لا يكفيه تيمم واحد كمن عمت الجراحة أعضاءه فالجواب ان التيمم هنا فى طهر فتحتم فيه الترتيب أى بين وجهه ويده فلو كفاه تيمم حصل تطهير الوجه واليدين فى حالة واحدة وهو ممتنع بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل قال فى الغرر وما قيل من أن هذا الجواب لا يفيد لأن حكم الترتيب باق فيما يمكن غسله ساقط فى غيره فكفيه تيمم واحد عن الوجه واليد مردود بان الطهر فى العضو لا يتجزأ ترتيباً وعدمه تأمل (قوله ولا فرق) هذا دخول على المتن (قوله فى التيمم وغسل الصحيح المذكورين) أى فى المتن (قوله بين

ذكرت انه القياس وعبارتها لكن الأولى كون التيمم وقت طلب غسل محل العلة انتهت (قوله لا ترتيب فيه) أى واجب كما علم مما تقدم أن

أن يكون بالجرح) أي الذي يخاف استعمال الماء فيه (قوله جبيرة) أي سائر فلو عبر به لكان أولى إلا أن يقال إنه مجازاة لكلام المصنف (قوله أولاً) أي لا يكون به جبيرة (قوله ثم إن كان عليه) أي على الجرح (قوله جبيرة) بفتح الجيم ويقال جبارة بكسر هاءها والجمع جوائر (قوله وهي) أي الجبيرة في الأصل (قوله ألواح) أي من نحو خشب أو قصب (قوله نهياً للكسر والاختلاع) أي تسوي وتشدد على موضع الكسر أو الخلع لينجبر انتهى (قوله نجعل على محله) كذا في نسخ والاولى الاثنيان بالواو (قوله والمراد بها هنا) أي بالجبيرة في كلام المصنف (قوله السائر) فلو عبر به لكان أولى (قوله لتشمل نحو اللصوق) بفتح اللام وهو ما كان على جرح من قطن أو خرقة أو نحوهما كغش الباقلا على الخدش (قوله وعصابة نحو الفصد) أي وكذا الشقوق التي في نحو الرجل إن احتاج إلى تطهير شيء فيها يمنع وصول الماء وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جبيرة فيأتي فيه تفصيلها (قوله نزعها) أي الجبيرة إن أمكن غسل الجرح أو أخذت بعض الصحيح أو كانت بعضو التيمم وأمكن مسح العليل بالتراب قاله باعشن وعبارة الكردي هذا إن أخذت من الصحيح شيئاً أما إذا لم تأخذ من الصحيح شيئاً بأن كانت على قدر العليل فقط فإن كانت في أعضاء التيمم وأمكنه إمرار التراب على العليل لوزع وجب النزاع ومسح جميع العليل بالتراب والأفلا (قوله وغسل ما تحته) أي الجبيرة (قوله من الصحيح وجو) أي لعدم تعذره بذلك (قوله فإن خاف من نزعها) أي الجبيرة هذا محترز قيد محذوف (قوله محذورانها) أي من تلف نفس أو عضو أو منفعة أو حدوث الشين الفاحش في العضو الظاهر (قوله غسل الصحيح) أي ولو بأجرة فاضلة عما في نظيره في صفة الوضوء لأن غلة بعض لا يزيد على فقدته ولو فقد وجب غسل الباقي فكذا غسل ما ذكرهنا (قوله حتى أطرافها) أي الجبيرة (قوله إن أمكن) أي لما تقر من أنه تطهارة ضرورية فلزمه أقصى ما يمكنه منها (قوله ويتلطف) أي بوضع خرقة مبلولة (قوله كما مر) أي قيل قوله ويتيمم عن الجرح عبارة التحفة ويتلطف بغسل ما أخذت الجبيرة من الصحيح بحسب الامكان وما تعذر غسله مما تحته أو أمكنه مس الماء بلا فاضلة لزمه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل لأنه أقرب إليها من التيمم فتعين (قوله ومسح عليها) أي الجبيرة (قوله جميعها) بالجرح تأكيد للضمير المحرور فلا يكفي مسح بعضها بل يجب تيممها أما المسح فلخبر المشجوع إلا في أنفائها أما التيمم فلأنه مسح أبيع للضرورة والعجز عن الأصل فوجب فيه التيمم كالتمسح في التيمم والفرق بينه وبين الرأس أن في تيممه مشقة للنزع وبين الخلف أن فيه ضرراً فإن الاستيعاب يلبيه انتهى من حواشي الروض وتأمل في هذا حيث كان محصله أن الذي أبيع للضرورة يجب فيه التيمم والذي أبيع للحاجة لا يجب فيه مع أنه كان المتبادر للنظر العكس انتهى شيخنا وتأملنا فوجدنا الدليل في الحقيقة هو القياس والتعليل المذكور ببيان للجامع فيه فكانه قال وإنما وجب مسح الكل كالتميم أي قياساً عليه لأنه مسح الخجل (قوله بماء) متعلق بمسح (قوله إلى أن تبرأ) متعلق بمحذوف تقديره يفعل ذلك إلى أن تبرأ أو عبارة المغنى ولا يقدر المسح بمدة بل له الاستدامة إلى الاندمال لأنه لم يرد فيه نوقيت ولأن السائر لا ينزع للجناية بخلاف الخلف فيها (قوله بل لا عما تحته) من الصحيح هذا مرتبط بالمتن وعبارة التحفة وهو أي مسحها بدل عما أخذته من الصحيح ومن ثم لم تأخذ منه شيئاً وأخذت شيئاً وغسله لم يجب مسحها وكان قياسها أنه لا يجب مسح الزائد على ما أخذته من الصحيح لما تقر ران مسحها إنما هو بدل عما أخذته منه لأن محل الجرح لأن بدله التيمم لا غير فوجب مسح كلها مشكل إلا أن يجاب بأن تحديد ذلك لما شق أعرضوا عنه وأوجبوا الكل احتياطاً تأمل (قوله لا بتراب) عطف على بماء أي لا يمسح وجوباً بتراب إذا كانت بعضو التيمم (قوله لأنه ضعيف) تعليل لعدم وجوب مسحها بتراب قال في التحفة نعم بسن كستر الجرح حتى يمسح عليه خر وحام من الخلاف انتهى (قوله فلا يؤثر من فوق حائل) أي وهو الجبيرة (قوله والماء يؤثر من ورائه) أي الحائل (قوله في نحو مسح الخلف) أي فتأثيره من وراء الحائل معهود في الخلف ونحوه من تيمم العمامة في مسح الرأس (قوله ولو ترشح السائر) أي الجبيرة ونحوها من اللصوق وعصابة نحو الفصد (قوله بنحو دم) أي كقبح وصد يد (قوله امتنع المسح عليه) أي السائر المترشح بنحو الدم وهذا يخالف ما في التحفة وغيره وأخبارها ولو نفذ إليها نحو دم الجرح وعما عني عن مخالطة ماء مسحها له أخذنا

أن يكون بالجرح
جبيرة أولاً (ثم إن كان
عليه جبيرة) وهي ألواح
نهياً للكسر والاختلاع
نجعل على محله والمراد بها
هنا السائر لتشمل نحو
اللصوق وعصابة نحو
الفصد (نزعها) وغسل
ما تحته من الصحيح
(وجو) بأن خاف من
نزعها محذورانها
(غسل الصحيح) حتى
ما تحت أطرافها إن أمكن
ويتلطف كما مر (ومسح
عليها) جميعها بماء إلى أن
تبرأ به لا عما تحته من
الصحيح لا بتراب لأنه
ضعيف فلا يؤثر من فوق
حائل والماء يؤثر من ورائه
في نحو مسح الخلف ولو
ترشح السائر بنحو دم
امتنع المسح عليه

مما يأتي في شروط الصلاة أنه يعني عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى ماسه انتهى قال في المغني تقديم
لمصلحة الواجب على دفع مفسدة الحرام قال شيخنا كوجوب تنجس مصلى الفرض حيث تعذرت عليه
القراءة (قوله حتى يجعل عليه) أي الساتر المترشح بنحو الدم (قوله سائر الآخر لا ينفذ إليه الرش) لثلاث صيغ ماء
المسح لهذا الدم وما ذكره موافق لافتاء شيخ الإسلام كما أفاده ابن قاسم قال ع ش لكن راجعت فتاوى به فوجدت
الذي فيها على وجه آخر فراجعته وعلى ما في التحفة السابق لو كان لو مسحها انتقل الدم إلى محل آخر بحيث لا
يعني عنه مسح أيضا لأن غاية ما في الباب أنه نجس نفسه لحاجته وهو جائز ثم يغسل المحل المنتقل إليه المذكور ولا
يشكل عليه ما مر أن الخف إذا تنجس بمعفو عنه يمسح منه ما لا نجاسة عليه لأن الخف لا يجب استيعابه بالمسح بل
الواجب فيه ما لا يسمى مسحاً فلا ضرورة إلى مسح موضع النجاسة بخلاف الجبيرة يجب استيعابها فالدم وإن
كان في بعضها أشبهت ما لو سعت النجاسة الخف تأمل ع ش يتصرف (قوله ويقيم عما تحتها من
الجرح) أي لما روى أبو داود والدارقطني بإسناد كل رجاله ثقات في المشجوج الذي احتلم واغتسل فدخل
الماء شجته فمات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما كان يكفي أن يقيم ويغسل رأسه خرقه ثم يمسح
عليها ويغسل سائر جسده وهذا التيمم بدل عن غسل العضو العليل ومسح الساتر السابق بدل عن غسل
ما تحت أطرافه من الصحيح كما في التحقيق وغيره وعليه يحمل قول الرافعي وغيره أنه بدل عما تحت الجبيرة
وقضية ذلك أنه لو كان الساتر بقدر العلة فقط أو بأزيد وغسل الزائد كله لا يجب المسح وهو الظاهر لأنه إذا
كان العضو جرحاً يحاو واجبه التيمم عنه وغسل الباقي فلا فرق بين أن يستر أو لا يستر فاطلاقهم وجوب المسح
جرحاً على الغالب من أن الساتر يأخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل انتهى من المغني بزيادة (قوله تيمما
كاملاً في الوجه واليدين) أشار به للرد على من قال من العلماء أنه يمر التراب على المحل المعجوز عنه كما تقدم
(قوله ويجب عليه القضاء) هذا شرع لتفصيل وجوب القضاء وعدمه على التيمم والظاهر أن المراد
بالقضاء ما يشمل إعادة (قوله إذا وضع الجبيرة أي الساتر) أي يشمل نحو اللصوق وعصابة الفصد كما
تقدم (قوله على غير طهر) أنه في التحفة على أن المراد بالطهر الواجب وضعها عليه ليسقط القضاء الطهر
الكامل كالحف ذكره الأمام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريح فيه وهي يجب عليه الطهارة
لوضع الجبيرة على عضوه وهو مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله ولا يضعها إلا على طهر انتهى (قوله
وتعذر نزعها) أي الساتر بخلاف ما إذا لم تعذر فإنه يجب النزع كما سبق (قوله لفوات شرط التيمم) تعليل
لوجوب القضاء في هذه الحالة (قوله من الوضع على طهر) بيان للشرط مشوب بالتبعية (قوله كالحف)
قضية تشبيهه بأمور الأول أنه لا بد من كمال طهارة الوضوء وان وضعها على شيء من أعضائه وكلام ابن
الاستاذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة التيمم لفقد الماء لا يكفي كما لا يلبس الخف في
هذه الحالة وهذا ظاهر أيضاً الثالث أن وضعها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين وبه
يعود ومن ثم لم يرتضه الزركشي بل رجح الأول كقضاء بطهارة محلها ولو وضعها المحدث على غير أعضاء الوضوء
ولاجتبابه ثم أجنب مسح ولا قضاء لأنه على طهارة الغسل وهي لا تنقض الاجتباب فهي الآن كاملة قاله في
التحفة (قوله أو كانت في الوجه واليدين) عطف على وضع أي ويجب القضاء إذا كانت الجبيرة في عضو
التيمم وهو الوجه واليدين قال في الروضة بالاختلاف ونقله في المجموع كالرافعي عن جماعة ثم قال واطلاق
الجهو يقتضي عدم الفرق انتهى وما في الروضة هو المعتمد وإن أوهم كلام التحفة اعتماد ما في المجموع
(قوله وإن وضعت على طهر) غاية لوجوب القضاء فيما إذا كانت الجبيرة في عضو التيمم وحاصل مسألة
الجبيرة أنها إن كانت في أعضاء التيمم قضى مطلقاً وإن كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح
شيئاً لا يقضى مطلقاً وإن أخذت من الصحيح زيادة على قدر استمسكت به قضى مطلقاً وإن كان بقدر
ما تستمسك به ولم يمكن نزعها إن كان وضعها على طهر كامل لا يقضى ولا يقضى ونظم ذلك بعضهم فقال
ولا تعدوا الستر قدر العلة أو قدر الاستمسك في الطهارة وإن يزد عن قدره فأعده مطلقاً وهو بوجه أو يد
(قوله لنقص البدل والمبدل) تعليل لوجوب القضاء فيما إذا كانت الجبيرة في عضو التيمم والبدل هو التيمم

حتى يجعل عليه ساتراً
آخر لا ينفذ إليه الرش
(ويقيم عما تحتها) من
الجرح تيمماً كاملاً (في
الوجه واليدين) ويجب
عليه القضاء إذا وضع
الجبيرة (أي الساتر) على
غير طهر) وتعذر نزعها
لفوات شرط التيمم من
الوضع على طهر كالحف
أو كانت في الوجه واليدين
وإن وضعت على طهر
لنقص البدل والمبدل

(قوله لنقص البدل) أي
وهو التيمم والمبدل وهو
الوضوء ويصدق ذلك
بما إذا لم يكن على الجرح
جبيرة وعبارة فتاوى
الجمال الرملى سئل عن
شخص بيده جراحة ولا
ساتر عليها ويضر مسحها
بالتراب فهل يجب عليه
إعادة الصلوات التي صلاها
بالتيمم لنقص البدل
والمبدل أم لا فأجاب نعم
يجب عليه انتهت وهي
واضحة

محل الصلاة فلو تيمم في
محل يغلب فيه وجود الماء
وصلى في مكان آخر يندر
وجوده فيه فالعبرة عندهما
بموضع الصلاة ونقل ابن قاسم
على هذا أن العبرة بحال
التحريم حتى لو أحرمت في
محل يغلب فيه الفقد
وانتقل في بقية الى محل
يندر فيه الفقد لا يجب فيه

(ويقضى) وجوباً أيضاً
(اذا تيمم) في الحضرة أو
السفر (السرير)
لندرة فقد ما يسخن به أو
يتدثر به (أو) اذا تيمم
لفقد الماء) وقد ندر فقده
في محل التيمم وان غلب
في محل الصلاة بخلاف
ما اذا غلب فقده أو استوى
الامران مسافراً كان أو
مقيماً اذا العبرة بندرة الفقد
وعدمها لا بالسفر والاقامة
فقول المصنف كغيره (في
الحضر) جرى على
الغالب من ندرة الفقد في
السفر وعدمها في الحضر

القضاء وهذا الخلاف
مفروض كما يؤخذ من
فتاوى الحفاظ السبوطي
فيما اذا اتقن الفقد في موضع
الصلاة والا فيبطل تيممه
بمجرد توهم وجود الماء
فيه وفي فتاوى الجمال
الرملي هل المراد الفقد
في وقت وجوب الصلاة
أم في السنة أم في الفصل
أجاب بأن مرادهم ندرة
ذلك حال تيممه ان ساوى

والمبدل هو الوضوء قال القليوبي ويؤخذ منه أنه لو لم يكن ساتر ولكن لم يمكنه امساس محل العلة بالتراب
انه يجب القضاء وهو كذلك تأمل (قوله ويقضى) أي التيمم (قوله وجوباً أيضاً) أي كما يجب القضاء على
ذي الجبيرة كما ذكر (قوله اذا تيمم في الحضر أو السفر للبرد) قطعاً في الاول وعلى الاظهر في الثاني وقيل فيه
لا يقضى لحديث عمرو بن العاصي السابق وبه قال أبو حنيفة وأحمد رضي الله عنهما لانه صلى الله عليه وسلم
لم يأمره بالاعادة ولكن اجيب بأن القضاء على التراخي وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز وبأنه يحتمل
كونه عالماً بوجوده فلم يحتج لبيان (قوله لندرة فقد ما يسخن به أو يتدثر به) تعليل لوجوب القضاء على
من تيمم للبرد يعني أن البرد وان لم يكن سبباً نادراً فالمعجز عما يسخن به الماء وعما يتدثر به من الثياب نادر
لا يدوم اذا وقع قال العلامة الحنفى اعلم أن الفقهاء تارة يعللون بالعدم العام وتارة بالعدم النادر والعذر النادر
تارة يقولون فيه اذا وقع دام وتارة يقولون اذا وقع لم يدم والفرق بين العام والنادر بقسميه أن العام هو الذي
يكثر وقوعه كالمرض والسفر بدليل مقابله بالنادر والنادر هو الذي يندر وقوعه والمراد بدوامه عدمه والـ
بسرعة كالاستحاضة والسلس وفقد ساتر العورة لان العادة بمحل الناس بمثل الساتر المذكور والذي
لا يدوم اذا وقع هو الذي يزول بسرعة كفقد الطهورين انتهى قال العلامة الشرقاوى وهذا ينبغي في
أبواب كثيرة (قوله واذا تيمم لفقد الماء) أي ويقضى التيمم وجوباً أيضاً اذا تيمم الخ وفي قول لا يقضى
واختاره النووي لانه أتى بالمقدور وفي قول لا تلزمه الصلاة في الحال بل يصبر حتى يجده وعلى الاول اذا
كان حدثه أكبر هل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة أو لا كفقد الطهورين بجماع وجوب القضاء على كل
منهما ظاهر كلام الشيخين الاول وظاهر كلام القاضي والحوار زكى الثاني والاول أوجه أفاده في المغني (قوله
وقد ندر فقده) أي الماء والجملة حالية (قوله في محل التيمم) المراد بغلبة الوجود والفقد بمكانه وبوقته بالنظر
لغالب السنين لا بالنظر لتلك السنة حتى لو كان الماء يوجد في هذا المكان وقت هذا التيمم في غالب السنين
ولم يوجد في تلك السنة الا وقت التيمم يقال انه غلب أفاده بعضهم فليتأمل (قوله وان غلب في محل الصلاة)
أي فلا عبرة به هذا معتمد الشارح خلافاً للرملي حيث اعتمد اعتبار محل الصلاة فلو تيمم في محل يغلب فيه
وجود الماء وصلى في مكان آخر يندر فيه وجوده وجب القضاء عند الشارح ولا يجب عند الرملي وفي
العكس بالعكس (قوله بخلاف ما اذا غلب فقده) أي الماء في محل التيمم أيضاً فانه لا يجب عليه القضاء
والمراد أيضاً بغلبة الفقد ذلك الوقت على المعتمد خلافاً لمن صور رغبة الوجود بثمانية أشهر مثلاً في السنة وغلبة
الفقد بأربعة أشهر مثلاً فعلى المعتمد لو كان الماء يستمر أحد عشر شهراً في الوادي وفي غالب السنين يقدر شهراً
فاذا تيمم شخص في ذلك الشهر لا قضاء عليه وكذا لو كان يوم فقط يغلب فيه فقد الماء في أكثر السنين ولو كان
الماء موجوداً في السنة بثلاثة ايام فلا قضاء على التيمم فيه فالعبرة بالوقت الذي تيمم فيه أفاده سم
(قوله أو استوى الامران) أي الفقد وعدمه فانه لا قضاء أيضاً ولو شك هل المحل الذي تيمم فيه تسقط به
الصلاة أم لا لم يجب القضاء لانه أمر جديد والاصل عدمه وبه يدفع ما قد يقال ان ذمته اشتغلت بالصلاة
فلا بد من نيقن البراءة كما لو شك في ترك فرض بعد السلام لم ينظر لكون ذمته اشتغلت أفاده بعضهم فليتأمل
(قوله مسافراً كان أو مقيماً) هذا التعميم راجع لصورتين أعني صورة وجوب القضاء وصورة عدمه
(قوله اذا العبرة) تعليل لهذا التعميم أي العبرة في وجوب القضاء وعدمه (قوله بندرة الفقد) خبر العبرة أي
فيجب القضاء ولو مسافراً (قوله وعدمها) أي عدم ندرة الفقد أي فلا يجب القضاء ولو مقيماً (قوله لا بالسفر
والاقامة) أي ليس العبرة في وجوب القضاء وعدمه بالسفر والاقامة (قوله فقول المصنف كغيره) أي
كالنوى في المنهاج حيث قال ويقضى المقيم التيمم لفقد الماء لا المسافر الخ وكان الوردى حيث قال في الهجة

وليقتض مربوط ومن قد عدا ما عور باو مقيم عما
الخ (قوله في الحضر) أي الاقامة (قوله جرى على الغالب) خبر فقول المصنف قال في المغني فلو أقام في
مفازة وطالت اقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدهم الماء وصلى بالتيمم
وجب القضاء (قوله من ندرة الفقد في السفر وعدمها في الحضر) قال الكردى هكذا رأيت في أكثر من
تسع نسخ من هذا الشرح وهو ما تحريف من النسخ أو سبق قلم من الشارح ثم رأيت في نسخة منه من غلبة

محل الصلاة والا فالعبرة بمحلها وقد صرحوا بأن العبرة بمحل التيمم وهو جرى على الغالب ان تيمم بمحل صلاته انتهى وجوابه خال عن

الغالب في صيف ذلك المحل لعدم ومن شتائه الوجود فلا قضاء وان كان بالعكس وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه قال ولعل الأوجه الأول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب عدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه

(و) يقضى التيمم (المسافر العاصي) بسفره كابق وناشرة لان اسقاط القضاء عن التيمم بسبب السفر الذي لا يندرفيه فقد الماء رخصة فلا تنطاط بسفر المعصية بخلاف العاصي باقامته

فصل في شروط التيمم (شروط التيمم) أي ما لا بد منه فيه (عشرة) بل أكثر الأول (أن يكون بتراب) على أي لون كان

فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره قال ويجزئ في جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه انتهى وفي حواشي الحلبي على شرح المنهج ولوشك هل المحل الذي صلى فيه تسقط به الصلاة أم لا لم نجيب الاعادة كما لوشك في ترك فرض بعد السلام ولم ينظر وا لكون ذمته اشتغلت

انتهى ورأيت في كلام غيره ما وافقه

الفقد في السفر وعدمها في الحضر وهي الصواب فلتصلح النسخ على ذلك انتهى (قوله ويقضى التيمم المسافر العاصي بسفره) أي ان تيمم لفقد الماء حسا اذ هو الذي يصح تيممه والا فلا وعبارة التحفة و يصح تيممه فيه ان فقد الماء حسا لحيولة نحو سعي لما مر أول الباب لاشترعا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال مانعه بالتوبة انتهى فليتأمل (قوله وكابق وناشرة) تمثيل للعاصي بالسفر ودخل تحت الكاف من سافر ليعتب نفسه أو دابة عبثا فانه يلزمه أن يصلي بالتيمم ويقضى بخلاف العاصي في السفر كن زنى أو سرق مثلا في سفر مباح فلا قضاء عليه (قوله لا في اسقاط القضاء عن التيمم) تعليل لوجوب القضاء على العاصي بالسفر (قوله بسبب السفر الذي لا يندرفيه فقد الماء رخصة) أي وهو ليس من أهلها (قوله فلا تنطاط) أي لا تعلق الرخصة (قوله بسفر المعصية) استشكل حينئذ صحة صلواته بالتيمم مع كونه رخصة وهي لا تنطاط بالمعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته وأجيب بأنه لما لم يزمه فعله خرج عن مضاهات الرخص المحضة قاله الامام قال في التحفة ويؤخذ منه أنه ليس رخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث وجوبه وتحتمة انتهى وبه يجمع بين من عبر في كل الميتة المضطر بأنه رخصة ومن عبر بأنه عزيمة وأما تردد الامام في موضع أن الوجوب هل يجمع الرخصة فيحمل على أن مراده هل يجمع الرخصة المحضة هذا ولك أن تقول الذي يتجه ما سرح به كلامهم أن الواجب يجمع الرخصة المحضة وأنه لا ينافي تغيرها الى سهولة لان الوجوب فيها لما كان موافقا لغرض النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الاصلى غالبالم يكن لما فيه من التسهيل انتهى بجر وفه (قوله بخلاف العاصي باقامته) أي فانه لا يجب عليه القضاء حيث تيمم في محل الغالب فقد الماء أو استوى فيه الامران لانه ليس محلا للرخصة بطريق الاصاله حتى يقترب الخلل بين العاصي وغيره بخلاف السفر فاندفع ما أورده السبكي هنا أنه اذا كان المراد ندرة الفقد وغلبته دون السفر والاقامة لم يكن للمعصيان أثر في وجوب القضاء أفاده الشارح فليتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في شروط التيمم

جمع شرط بسكون الراء مثل فلس وفلوس وأما الاشرط فهو جمع شرط بفتحين بمعنى العلامه والشريطة في معنى الشرط بالسكون والجمع شرائط (قوله شروط التيمم أي ما لا بد منه فيه) أي لا محيد عن فعله في التيمم قال الكردي أشار به الى أن مراد المصنف بالشروط ما هو أهم من الشرط الشرعي اذ بعض المذكور أو كان كسبح الوجه واليد هذا كلامه وفيه أن الذي عدم من الشروط كون المسح بضربتين لاهون نفسه فليتأمل (قوله عشرة بل أكثر) اذ منها أيضا ما لم يذكره كفقده الماء حسا أو شرعا وعدم المعصية بالسفر في الفقد الشرعي لكنه قد أشار لذلك فيما مر أو يقال هذه ليست شروطا له لانها عدمية والشرط وجودي قاله باعشن وقد عدها شيخ الاسلام في التعمير خمسة عشر ونظمها الشرف العمر يطي في التيسير بقوله

ثم الشروط ضربتان السابقة * لوجهه ولليدين اللاحقه * على تراب خالص طهور كذا وجود العذر في المعذور * والسعي في تحصيل ماء حيث لم يكن مريضا أو يتيقن عدم كذا كون سعيه وضربه * في الوقت أيضا بعد عامه به * وعلمه استقباله ولو بظن والطهر قبل من نجاسة البدن * والعقل والنقامع الاسلام * وصح حال الخيض للاحرام وبعد في مجنونه وكافره * لمسلم للوطء والمباشرة * وفقد كل حائل كالطين * فهذه الشروط عن يقين (قوله الاول) أي الشرط الاول من العشرة (قوله أن يكون بتراب) أي فلا يجزئ بغيره قال في حواشي الروض كما ثبت أن الطهارة بالمائعات تختص بأعمالها وجودا وهو الماء وجب أن تختص الطهارة بالمجامدات بأعمالها وجودا وهو التراب وفي كلام الحنفية أن في تخصيص التيمم بالتراب اطهار الكرامة الآدمي لانه مخلوق من التراب والماء غصا بكونه ما ظهر من دون غيرهما انتهى وفيه شيء فليتأمل (قوله على أي لون كان) هذا تعميم في ارادة أنواع التراب فيشمول الاصفر والاعقر والاجر والاسود والابيض وغير ذلك

(قوله بقى اسمه) قال في الامداد بان لم يحترق وان اسود بخلاف ما استجدله اسم آخر بسبب الشيء كالرماد والخزف والا حذر لعدم صحة اطلاق التراب عليه انتهى (قوله طاهرا) الطاهر هنا بمعنى الطهور لم يسيأت من ٥٢١ نفي التيمم بالمستعمل (قوله ترابا

طاهرا) التراب تفسير للصعيد والطاهر تفسير للطيب وقال الشوبري في حواشي شرح المنهج اسم الطيب يقع على أربعة أشياء الطاهر كما هنا والحلال ومنه يا أيها الرسل كلوا من الطيبات وما لا أذى فيه كقولهم هذا يوم طيب وليلة طيبة وما تستطيبه النفس نحو هذا طعام طيب اه (قوله مستعملا) قال في

كالمدر والسبخ وغيرهما حتى ما يداوى به وغيره رمل خشن لانهام ومشوى بقى اسمه (و) الثاني (أن يكون طاهرا) قال الله تعالى صعيدا طيبا قال ابن عباس رضى الله عنهما وغيره تراب طاهرا (و) الثالث (أن لا يكون مستعملا) كالماء بل أولى وهو ما بقى بمحل التيمم

التحفة في حديث وكذا خبث فيما يظهر بان استعماله في مغلظ انتهى قال الهاتفي في حاشيته قوله وكذا خبث اعتمده مر وقوله بان استعمال أى ثم طهر بشرطه قاله الفاضل المحشى انتهى وأقول أو وضعه في السابعة فانه

كالتميم في ارادة أنواع الماء من ملح وغذوب وكدر وصاف وسائر الأنواع قاله البرماوى (قوله كالمدر) جمع مدرة مثل قصب وقصبه وهو التراب المتبدد قال الأزهرى قطع الطين وبعضهم يقول الطين الملك الذى يخالطه رمل قاله في المصباح (قوله والسبخ) بكسر الباء الموحدة وبالهاء المعجمة هو الذى به ملوحة ولا ينبت دون الذى يعلوه ملح اذ لا يصح التيمم به لان الملح يخالط ليس بتراب فهو كالمختلط بالدقيق كرى (قوله وغيرهما) أى كطفل قال في الروض وتراب ارضه خرجت من مدر لامن خشب ولا أثر للعابها (قوله حتى ما يداوى به) أى كالتراب الارمنى بكسر الهمزة وفتحها مع فتح الميم فيها نسبة الى ارمينية من بلاد الروم (قوله وغيره رمل خشن) عطف على ما يداوى به ولو من الرمل بأن سحق وصار له أى صار كله بالسحق غبارا أو بقى منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو بخلاف الحجر المسحوق نحر وجهه عن جنس التراب (قوله لانهام) فلا يصح التيمم به حيث لم يكن فيه غبار او كان لكن الرمل لنعمته يلصق بالعضو فلو علم عدم لصوقه لم يؤثر فانا طهيم ذلك بالخشن والناعم للغالب وأخذ من هذا شرط آخر في التراب وهو أن يكون للتراب غبار يعاق بالوجه واليدين فان كان جريشا أو نديا لا يرتفع له غبار لم يكف كرى ما خصا (قوله ومشوى) عطف على ما يداوى به لا على ناعم كما هو ظاهر (قوله بقى اسمه) أى التراب المشوى بان لم يحترق وان اسود فانه يصح التيمم به بخلاف ما استجدله اسم آخر بسبب الشيء كالرماد والخزف فانه لا يصح لعدم صحة اطلاق التراب عليه امداد بتوضيح (قوله والثاني) أى الشرط الثانى من الشروط العشرة (قوله أن يكون) أى التراب (قوله طاهرا) أى فلا يجوز بنجس كأن جعل فى بول ثم جف أو اختلط به بخور ووث متفتت ومنه تراب المقبرة المنبوشة لا يختلطها بعدرة الموتى وصليدهم المتجمد ومن ثم لم يطهره الماء ولا ينظر أخذه من ظهر كلب لم يعلم التصاقه به ع رطوبته انتهى من التحفة (قوله قال الله تعالى) دليل للشرطين المذكورين (قوله صعيدا طيبا) اسم الطيب يقع على أربعة أشياء الطاهر والحلال ومنه يا أيها الرسل كلوا من الطيبات وما لا أذى فيه كقولهم هذا يوم طيب وليلة طيبة وما تستطيبه النفس نحو هذا طعام طيب قاله الشمس الشوبري (قوله قال ابن عباس رضى الله عنهما) أى تفسير هذه الآية (قوله وغيره) أى كبن عمر رضى الله عنهما (قوله تراب طاهرا) التراب تفسير للصعيد والطاهر تفسير للطيب قال في المغنى قال الشافعى رضى الله عنه تراب له غبار وقوله حجة في اللغة ويؤيده قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فان الاتيان بمن الدالة على التبعيض يقتضى أن يمسح بشئ يحصل على الوجه واليدين ببعضه وأجاب بعض الأئمة من لا يشترط التراب بأن من لا يتبداء الغاية وضعفه الزمخشري بأن أحدا من العرب لا يفهم من قوله مسح رأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعنى التبعيض والاذعان للحق أحق من المراء انتهى قال القليوبى وجوزه الامام مالك رضى الله عنه بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع وجوزه الامام أبو حنيفة وصاحبه محمد رضى الله عنه بكل ما هو من جنس الارض كالزربسخ وجوزه الامام أحمد وأبو يوسف صاحب الامام أبى حنيفة رضى الله عنهم عما لا يغار فيه كالخجر الصلب انتهى (قوله والثالث) أى الشرط الثالث من الشروط العشرة (قوله أن لا يكون مستعملا) أى فى حديث وكذا خبث فيما يظهر بان استعماله في مغلظ ثم طهر بشرطه وطاهر أن محل الاحتياج اليه اذا استعماله في غير الاخيرة أما فيها فهو طاهرة كالفسالة المنفصلة منها وخرج بذلك ما استعماله في غيره كما لو تيمم بدلا عن الوضوء أو عن غسل الجمعة فانه لا يكون مستعملا كالماء المستعمل في نفل الطهارة أفاده ع ش (قوله كالماء) أى فباسا عليه ولانه أدى فرض العبادة (قوله بل أولى) أى لان الماء أقوى من التراب (قوله وهو) أى التراب المستعمل (قوله ما بقى بمحل التيمم) أى الماسح والممسوح فى الصورتين ولم يكن محتاجا

* ٦٦ - نرسي - ل *

حيث طاهر غير مظهر كما سبق في النجاسات ونقل الشوبري في حواشى شرح المنهج عن شرحى الروض والبهجة لشيخ الاسلام أن المستعمل فى نجاسة الكلب غير مستعمل فى جوزه استعماله مرة أخرى انتهى وقد نبه الشوبري على أن العتمة خلافه كما أتى (قوله وهو ما بقى) فى شرح المنهج يؤخذ من حصر المستعمل فى ذلك صحة تيمم الواحد أو

الكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك انتهى قال الشوري لان مقام البيان يفيد الحصر ثم قال قضية الحصر فيه أن المستعمل في نجاسة الكلب غير مستعمل فيجوز استعماله مرة أخرى وهو ما جرى عليه شيخ الاسلام في شرحي الروض والمهجة لكن المعتبر خلافه فهو ظاهر غير طهور انتهى (قوله أو تناثر) قيده الرافعي بما اذا انفصل بالكلية وأعرض عنه قال لان في اتصاله الاعضاء عسرا فيعذر في رفع اليد ورواها وفهم منه الاسنوي وغيره أنه لو بادر الى أخذها من الهواء أصبح وجهه ابن قاسم في شرح أبي شعاع بعد تقييده بمسح ذلك العضو بأنه لما لم يثبت على العضو ولم يجر عليه بنفسه لكثافته اغتفر ذلك فيه لكثافته كما اغتفر رفع اليد به ثم عودها لذلك بخلاف الماء وظاهر ما رأيت في النسخة التي عندي من الامداد بوافقه وفي فتح الجواد له ما نصه وفيه أي تقييد الرافعي كلام بينته في الاصل وفهم شيخ الاسلام زكريا من كلام الرافعي أن ٥٢٢

اليه الى تمام المسح لان التراب مادام على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه بخلاف ما اذا انتهت انتهى قاله الجبل عن شيخه (قوله أو تناثر بعد مسه) أي التراب (قوله العضو) بالنصب مفعول المصدر الذي هو المس قال في النهاية أما الذي تناثر ولم يحصل به امساس العضو فليس بمستعمل كالباقي على الارض وقول الرافعي وانما يثبت للتناثر حكم الاستعمال اذا تناثر بالكلية وأعرض عنه المتيمم عنه معناه أنه انفصل عن اليد الماسحة والممسوح جميعا وعبارته وان قلنا ان المتناثر مستعمل فانما يثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية وأعرض المتيمم عنه لان في اتصال التراب الى الاعضاء عسرا لا يحكم باستعمال المتناثر على ضربين فيعذر في رفع اليد ورواها كما يصدر في التقاضي الذي يغلب في الماء ولا يحكم باستعمال المتناثر في ما فافهمه الاسنوي من كلامه ورتب عليه أنه لو أخذ من الهواء قبل اعراضه عنه وتيمم به جاز ممنوع انتهى ومثله في التحفة (قوله وان لم يعرض عنه) أي عن المتناثر خلافا للاسنوي وموافق له قال في التحفة وإيهام قول الرافعي الاجزاء غير مراد له لان غايته أنه كالماء وهو يضر فيه ذلك فالولى التراب نعم يقتربان في أنه لا يضر هنا رفع اليد بما فيها من التراب ثم عودها اليه لانه لما احتاج لهذا هنا ترابا لانه لو لم يضره لكان اتصاله بخلافه ثم وعلم من ذلك جواز تيمم كثير من حيث لم يتناثر من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يتناثر اليه شيء مما ذكر انتهى (قوله والرابع) أي الشرط الرابع من الشروط العشرة (قوله أن لا يخالطه) أي التراب (قوله دقيق ونحوه) أي كجص ورماد وزعفران قال في المغني بخلاف المختلط برمل لا يالصق بالعضو كما مر ولو سخن التراب بنحو خل فتغير به ثم جف صح التيمم به (قوله وان قل الخليط) أي المختلط بكسر اللام قال في التحفة جدا بحيث لا يدرك لانه لنعمومته يمنع وصول التراب للعضو انتهى وأشار بالغاية الى الرد على القول بأنه ان قل الخليط جاز قياسا على الماء القليل اذا اختلط بمائع ويرد بوضوح الفرق بينهما أن الموضوع الذي علق به نحو الدقيق لا يصل اليه التراب لكثافته بخلاف الماء فانه لطيف فيجري على المحل الذي جرى عليه الخليط واختلف في هذا القول في ضبط القليل والكثير فقال الامام الكثير ما يظهر في التراب والقليل ما لا يظهر فيه وقال الروائي وجاعة تعتبر الاوصاف الثلاثة كما في الماء وجرى على هذا في الروضة وغيرها (قوله لانه) أي الخليط (قوله يمنع وصول التراب للعضو) أي لكون التراب كثيفا بخلاف الماء كما تقرر (قوله والخامس) أي الشرط الخامس من الشروط العشرة (قوله ان يقصده أي التراب) وانما لم يشترط القصد في الوضوء لان اسم الغسل المأمور به يطلق مع انتفاء القصد بخلاف التيمم قاله الزيادي فليتأمل وسيأتي الفرق بينه وبين النقل والنية (قوله بان ينقله الى العضو

بالكلية أي انفصل عن اليد الماسحة والممسوحة جميعا واعتمده الشارح في التحفة والخطيب في المغني والرمل في النهاية وقالوا في الاسنوي ممنوع لان

أو تناثر بعد مسه العضو وان لم يعرض عنه (الرابع) ان لا يخالطه (دقيق ونحوه) وان قل الخليط لانه يمنع وصول التراب للعضو (و) الخامس (أن يقصده) أي التراب بأن ينقله الى العضو

المتناثر اذا لم يمس العضو بل لاقى مالمصق بالعضو لا يكون مستعملا قطعاً كالباقي في الارض وان انفصل بالكلية وأعرض عنه المتيمم اذ شرط استعمال مماسه بالعضو لا مجرد الانفصال بدون التماس بالعضو وجرى على هذا الشارح هنا فقال بعد مسه العضو وان لم

الممسوح

يعرض عنه زاد في التحفة عقبه تفرعاً عليه فلو أخذ من الهواء عقب انفصاله عما مسه لم يجز قال وإيهام قول الرافعي وانما يثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية وأعرض عنه الاجزاء غير مراد له لان غايته كالماء وهو يضر فيه ذلك فالاولى التراب انتهى وأشار الى ذلك هنا بقوله وان لم يعرض عنه (قوله وان قل) زاد في التحفة جدا بحيث لا يدرك لانه لنعمومته يمنع وصول التراب للعضو وقال في المهاج وقيل ان قل الخليط جاز ورواها في التحفة وغيرها (قوله ينقله) أي يحمله من الارض أو الهواء الى العضو والممسوح بنفس ذلك العضو أو بغيره من مأذونه أو من نفسه كان أخذ ما سفته بالريح من الهواء أو من الوجه ثم رده اليه

(قوله ولو بفعل غيره) قال في المنهاج وقبل يشترط عذر انتهى أي والالم يصح والى ذلك أشار بقوله ولو الخ فالراجح الجواز مطلقاً (قوله باذنه) ولو بلا عذر لكن قال الشهاب القليوبي مع الكراهة حينئذ أي بان ينقل المأذون التراب للعضو ومسحه به وينوي الأذن نية معتبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة إلى مسح بعض الوجه كذا في التحفة والمغنى والنهاية لا بد من نية الأذن عند النقل وعند مسح الوجه كما لو كان هو المتيمم نفسه والالم يصح جزواً ويشترط كون المأذون مميزاً قاله في التحفة وكذلك في الإمداد والفتح وزاد فيها ما كون المباشر من أهل العبادة وفي النهاية وغيرها الصحة ولو كان المأذون صبيّاً أو كافراً ٥٢٣ أو حائضاً ونفساء حيث لا تقضى ولا

يطلق نقل المأذون بحديثه لان النأوى غيره وأما بحديث الاذن فاعتمد الشارح البطلان تبعاً لمبحث الشيخين لانه المباشر للنية واعتمد م ر أنه لا يضر

الممسوح ولو بفعل غيره باذنه أو يتمم على وجهه أو يديه في الأرض لقوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً أي اقصدوه (قوله) انتقي النقل كأن (سقته) أي التراب (الرج عليه) عند وقوفه فيها ولو بقصد ذلك على عضو تيممه (فردده) عليه ونوى (لم يكفه) ذلك لا انتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له لانه لم يقصد التراب وإنما التراب أثناء (و) السادس (أن) مسح وجهه ويديه يضر بتين

كحدث المأذون تبعاً للقاضي حسين لانه غير ناقل (قوله) أو يتمم (معطوف على) قوله بان ينقله الخ (قوله) بوجهه (أي) لانه نقل التراب بالعضو المسحوح

(الممسوح) أي من وجهه ويد (قوله ولو بفعل غيره باذنه) أي ولو بلا عذر لكن مع الكراهة حينئذ وذلك بان نقل المأذون للعضو ومسحه به ونوى الأذن نية معتبرة بنقل المأذون ومستدامة إلى مسح الوجه ويشترط كون المأذون مميزاً لا كونه أهلاً للعبادة كالكافر ولا يسطل نقل المأذون بحديث الأذن لانه غير مباشر للعبادة فهو كجماع المستأجر في زمن احرام الاجير كذا قاله القاضي ومن تبعه والمعتمد ما يحثه الشيخان أنه ينطلق لانه مباشر للنية بل والعبادة لان مأذونه انما تاب في مجرد أخذ التراب ومسح عضوه ومن ثم لا يضر كفره الا في النية المقومة للعبادة والمحصلة لها وبه فارق المقيس عليه المذكور وبؤيده قوله لم لا يضر حدث المأذون لان النأوى غيره وبه فارق حجه عن الغير بجماعه لانه النأوى ثم قاله في التحفة ببعض تصرف (قوله) أو يتمم (بالنصب عطف على ينقل والتمم التمرغ قال في المختار ونعمت الدابة أي تمرغت ومعناها صاحبها عميكاً) (قوله بوجهه) أي عند مسحه (قوله أو يديه) أي عند مسحه بها وانما يصح ذلك لانه نقل التراب بالعضو المسحوح اليه (قوله لقوله تعالى) دليل لاشتراط القصد (قوله فتيمموا صعيداً طيباً) أي اقصدوه فالآية آمرة بالتيمم وهو القصد والنقل طريقه أي المحقق والمستلزم له (قوله فلوانتقي النقل) هذا تفرع على اشتراط القصد المفسر بقوله بان ينقله الخ فلذا لم يقل فلوانتقي القصد (قوله كأن سفته أي التراب) قال في المختار سفت الريح التراب أذنته فهو سفي كسفي وبابه رمى (قوله الرج عليه) أي على عضو من أعضاء التيمم (قوله عند وقوفه) أي الشخص (قوله فيها) أي الريح أي على مهبها (قوله) ولو بقصد ذلك) أي التيمم يعني قصد وقوفه في مهبها التيمم وقبل يكفي في هذه الصورة واختاره السبكي قال بعضهم وهو مردود والفرق أن الطهارة بالماء قوية وبه يعلم أن الغاية لإشارة إلى الخلاف اهـ (قوله على عضو تيممه) هذا مكرر مع قول المتن فالأولى حذفه تأمل (قوله فردده عليه) أي ردد التراب على العضو بغير انفصاله عنه وعوده اليه والا كفي كما سيأتي عن التحفة (قوله ونوى) أي التيمم بترديد التراب (قوله) لم يكفه ذلك) جواب لوانتقي وأفاذي النهاية أن ذلك غير جائز قال بناء على أن تعاطي العبادة الفاسدة حرام أي وهو المعتمد ولا ينافي ما تقرر ما لو برز للطير أي أو اصابه اتفاقاً من غير بروز للطير بالماء ونوى رفع الحدث أو الجنابة فانغسلت أعضاؤه فانه يصح لان المأمور به فيه الغسل وهو مطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم تأمل (قوله لا انتفاء القصد) أي من جهته المشترط في التيمم (قوله بانتفاء النقل المحقق له) أي سبب انتفاء النقل المستلزم للقصد ومجرد القصد المذكور غير كاف (قوله لانه لم يقصد التراب) لعل الانسب الاثنان بالواو (قوله وإنما التراب أثناء) أي لما قصد الرجوع ومن ثم لو أخذه من العضو ورده اليه أو سفته على اليد فمسح بها وجهه مثلاً أو أخذه من الهواء ومسح به مع النية المقترنة بالأخذ في غير الثانية ويوقع اليد للمسح فيها كفي لوجود النقل المقترن بالنية حينئذ وظاهر أنه لو كثف التراب في الهواء فعمل وجهه فيه أجزاً أيضاً كما لو معكه بالأرض قاله في التحفة فليتأمل (قوله والسادس) أي سادس الشروط (قوله أن يمسح وجهه ويديه بضر بتين) هذا هو الاصح المنصوص الذي رجحه النووي قيل ويشكل على وجوبهما جواز

اليه (قوله لم يكفه) أي ما لم ينقله عنه ثم رده اليه كما في فتح الجواد وغيره (قوله بضر بتين) عبر بالضرب كالمهاج وغيره تبعاً للحديث وهو مخرج مخرج الغالب والا فالمدار على اتصال التراب الى الوجه واليدين سواء كان بضر أم غيره كوضع يده على تراب طاهر ومن ثمة عبر شيخ الاسلام في منهجه تعبير المنهاج بالضرب الى النقل فقال ويجب نقلتان ومحمل الاكتفاء بالضر بتين ان حصل الاستيعاب بموافقته الزيادة عليهم كما في النهاية والمغنى والامداد وغيرها أما اذا لم يحصل الاستيعاب فتجب الزيادة كما صرحوا به والقياس حرمة الزيادة

ان حصل الاستيعاب وضاق الوقت أو كان التراب لا يكفيه مع الزيادة فتلخص أن الزيادة على الضربتين تكون واجبة ومكرهة ومحرمة (قوله وان أمكن بضربة) أشار بان الى خلاف فيه والذي رجحه الرافعي في المعرر ندب ضربتين لا وجوبهما (قوله وان كان فيه مقال) حاصله أن هذا الحديث ورد من طرق متعددة مرفوعة لا يخلو شيء منها عن ضعف أو متروك أو شذوذ والمعتمد وقفه على ابن عمر وكان الشارح أراد بقوله وان كان فيه مقال ان تلك الطرق اذا اجتمعت اكسبت الحديث قوة فيرتقى الى الحسن لغيره وأنه أراد أن الحديث وان كان الصحيح أنه موقوف لكنه ٥٢٤ مما لا مجال للرأى فيه فله حكم المرفوع وان أردت الاطلاع على طرق الحديث فعليك

التمعلك ويرد بانه لا اشكال في ذلك لان المراد بالضرب النقل ولو بالعضو المسحوخ لاحقيقة الضرب والتمعلك يشترط فيه الترتيب كما مر فاذا معلن وجهه ثم يديه فقد حصل له نقلتان نقلة للوجه ونقلة لليدين وآثروا التعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث والغالب اذ يكفي وضع اليد على تراب ناعم بدونه ونجيب الزيادة على ضربتين ان لم يكف الاستيعاب بهما والا كرهت على ما في المجموع عن المحاملي والرويعاني انتهى بخفضه بنقص (قوله وان أمكن بضربة بخزقة) خلافا للرافعي وذلك كان يضرب بخزقة كبيرة ثم مسح ببعضها وجهه ويعضها يديه قال بعضهم وهذه الغاية لا تستقيم والاولى أن يقال انها فضضية شرطية لا تستلزم الوقوع فانه لو ضرب بخزقة كبيرة ومسح ببعضها وجهه وقصد مسح يديه يباقيها ومسحهما به كفي لان الضرب ليس شرطا وانما الاعتبار بالنقل وهذا نقل آخر انتهى قال القليوبي وهذا خطأ مردود فان الفعل الذي تقترب به النية وان كثر جاد بعد نقلة واحدة والنية الثانية لا تلغى النية الاولى فالبعض الذي قصد اليدين بقية النقلة الاولى لا نقلة أخرى فهو نظير ما لو ضرب بيديه معا ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى يده فانه لم يقل أحد بان مسح اليد باليد الثانية نقلة ثانية مع قصد مسحها كما مر بل أوجبوا عليه نقلة أخرى وأيضاً يلزم على قول هذا القائل استحالة قول الرافعي بالاكتفاء بنقلة واحدة وهذا ظاهر جلي لا غبار عليه ويتعين اتباعه والمصير اليه (قوله لخبر أبي داود) هو الامام الحافظ أبو داود وسليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله ولفظه أنه صلى الله عليه وسلم تيمم بضربتين مسح باحدهما وجهه وبأخرى ذراعيه (قوله والخا كم) أي وخبر الخا كم وهو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخا كم النسابوري رحمه الله ولفظه التيمم ضربتان ضربتين للوجه وضربة لليدين (قوله وان كان فيهما) أي الخبرين أي أسنادهما (قوله مقال) أي عند الحديث حاصله ان الحديث ورد من طرق متعددة مرفوعة لا يخلو شيء منها عن ضعف أو متروك أو شذوذ والمعتمد وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما في الثاني وأما الاول ففيه راوليس بالقوى عندهم وهناك حديث آخر عند البيهقي والدارقطني بمعنى الثاني قال الذهبي اسناده صحيح ولا يلتفت الى قول من منع صحته (قوله والسابع) أي سابع الشروط (قوله أن يزيل النجاسة أولا) أي قبل التيمم ان كان عنده من الماء ما يزيلها به والأصح تيممه عند الشارح مع وجوب الاعادة عليه وعند الرملي وغيره يصلي صلاة فاقد الطهورين بلا تيمم قاله الكردى (قوله فلو تيمم قبل ازالها) أي النجاسة وهو تفريع لاشتراط ازالها قبل التيمم (قوله لم يجز) أي لم يصح فهو بضم الياء من الاجزاء ويصح أن يكون بفتح أوله من الجواز بناء على ان تعاطى العبادة الفاسدة حرام والاول أولى لانها بما يقال على الثاني انه لا يلزم من الحرمة الفساد كما في التيمم بتراب مغصوب وان أمكن الجواب عنه بأن المراد ان عدم جواز العبادة يقتضي فسادها تدبر (قوله على المعتمد) أي الذي صححه في الروضة والتعقيق والمجموع في باب الاستنجاء خذ فالما صححه في الروضة والمجموع هنالان الاول هو المنصوص في الام والمنقول عن الجمهور (قوله سواء نجاسة محل النجوى) أي محل الاستنجاء (قوله وغيرها) من نجاسة بقية البدن خلافا لجمع متقدمين حيث

يتخرج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر ولفظه التيمم ضربتان ضربتين للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وأقول قد ظفرت بما تقوم به الحجة وهو ما رأيت في شرح صحيح البخاري للقسطلاني قبيل باب الصعيد الطيب وعبارته حديث جابر وان أمكن بضربة بخزقة لخبر أبي داود والخا كم وان كان فيه مقال (و) السابع (أن) يزيل النجاسة أولا (فلو) تيمم قبل ازالها لم يجز على المعتمد سواء نجاسة محل النجوى وغيرها

عند الدارقطني مرفوعة التيمم ضربتين للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وأخرجه البيهقي أيضا والخا كم وقال هذا اسناد صحيح وقال الذهبي أيضا اسناده صحيح ولا يلتفت الى قول من منع صحته انتهى ومنها نقلت (قوله أن يزيل النجاسة) ان كان عنده من الماء

ما يزيلها به والا فيصح تيممه عند الشارح مع وجوب الاعادة عليه قال الخطيب في شرح التنبية ومن فرقا على يده نجاسة يضاف من غسلها محذور امام يصلي الفرض فقط انتهى (قوله لم يجز على المعتمد) قال في الامداد في الروضة هنالما والمجموع عن الامام والبعوى من الجواز كما مر بان تيمم وعنده سترة ضعيف والغرق كما في المجموع أن ستر العورة أخف من ازالة الخبث ولهذا أتصح الصلاة مع العري بلا اعادة بخلاف الخبث (قوله نجاسة محل النجوى وغيرها) أي محل الاستنجاء لانه مأخوذ من نجوت الشجرة وأنحيتها

إذا قطعها كأنه يقطع الأذى عنه وقيل من النجوة وهي ما ارتفع من الأرض لأنه يستتر عن الناس بها والاستنجاء والاستطابة والاستجمار بمعنى إزالة الخارج من الفرج عنه لكن الثالث مختص بالمحجر مأخوذ من الجار وهو الحصى الصغير والاولان يعمان الماء والمحجر وإنما قال الشارح ما ذكر لان النجوى في باب الاستنجاء من الروضه قال لو تيمم وعلى بدنه نجاسة فهو كالتيمم قبل الاستنجاء أى فلا يصح على الاظهر وقال في هذا الباب من الروضه لو كانت يده نجسة وضرب بها على تراب ومسح وجهه جاز في الاصح فهذا يفيد تناقض الروضه فيحتاج فيه لدفع التناقض عن الروضه الى فرقين أحدهما الفرق بين اليد الممتنجة وبقية البدن الثاني الفرق بين نجاسة الاستنجاء وغيرها حيث جعل الاستنجاء مقياسا عليه مع أنه من أفراد بقية البدن أما الاول فذكر الزكشى في الخادم الفرق فيه من وجهين ثم ذكر الثاني فقال حكى الماوردي عن الشيخ أبي حامد أنه سأل الداركي عن هذه المسئلة فقال فيها وجهان أحدهما لا يصح تيممه قبل إزالتها للنجاسة النجوة والثاني يصح والفرق بين بقاء الاستنجاء وبقاء غيره من نجاسات البدن ان ٥٢٥ نجاسة الاستنجاء هي التي أوجبت

التيمم فلم يكن بقاؤها مانعا من صحته انتهى ولو لم ينص المصنف لاشبهه استعمال هذا الفرق له وسلم كلامه من التناقض الثالثة فرق في التيمم بأن

لأنه للإباحة ولا إباحة مع المانع فاشبهه التيمم قبل الوقت بخلاف ما لو تيمم عاريا وعنده ستره لأن ستر العورة أخف من إزالة الخبث ولهذا إعادة على العارى بخلاف ذي الخبث (و) الثامن (أن يجتهد في القبلة قبله) فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على الوجه ويقارق ستر العورة

نجاسة غير الاستنجاء لانزول الماء فلو قلنا لا يصح تيممه حتى يزيلها لتعذر عليه الصلاة الى أن يجرد الماء بخلاف الاستنجاء لأنه يرتفع حكمه بالمحجر فيمكنه

فرقوا بين صحة التيمم في هذه قبل إزالتها وعدمها قبل الاستنجاء بأن نجاسة محل النجوة ناقضة للطهارة موجبة للتيمم فلم يصح مع وجودها بخلاف غيرها كذا فرق الداركي وبأن نجاسة غير الاستنجاء لا تزول إلا بالماء فلو قلنا لا يصح تيممه حتى يزيلها لتعذر عليه الصلاة ان لم يجد الماء بخلاف الاستنجاء لأنه يرتفع حكمه بالمحجر فيمكنه تقديم المحجر حتى يصح تيممه فلزمه كذا فرق المتولي في التيمم قال صاحب الوافي وهو فرق دقيق نفيس انتهى ومع ذلك المعتمد عند المتأخرين أنه لا فرق بينهما وان التيمم لا يصح قبل إزالتها كما تقرر (قوله لأنه) تعليل للثمن والضميم راجع للتيمم (قوله للإباحة) أى إباحة الصلاة التابع غيرها وهو لا يرفع الحدث بخلاف نجو وضوء السليم فإنه يرفعها اذ هذا من الفروق التي بينه وبين التيمم ولذا قال في التيسير وخالف التيمم الوضوء في * مسائل مشهورة فلتعرف

من ذلك التيمم الصحيح * لا يرفع الأحداث بل يبيح (قوله ولا إباحة مع المانع) أى مع وجوده وهو النجاسة (قوله فاشبهه التيمم قبل الوقت) أى أشبهه التيمم قبل إزالة النجاسة التيمم قبل دخول الوقت فإنه لا يصح اتفاقا نعم لو تنجس بدنه بعد أن تيمم لم يبطل تيممه (قوله بخلاف ما لو تيمم عاريا وعنده ستره) هذا رد لما نقل عن الامام والبعوى من أنه يجوز التيمم قبل إزالة النجاسة قياسا على جواز قبل ستر العورة (قوله لأن ستر العورة أخف من إزالة الخبث) تعليل للمخالفة المذكورة ووجه أخفية الستر على الإزالة أن منافاة النجاسة للصلاة أشد من منافاة كشف العورة لها (قوله ولهذا) أى لهذا التعليل (قوله لإعادة على العارى) أى على المصلى عاريا مع فقد الستر (قوله بخلاف ذي الخبث) أى فإنه يجب عليه الإعادة وإنما صلاته لحرمه الوقت فقط كما سيأتى (قوله والثامن) أى ثامن الشرط (قوله أن يجتهد في القبلة قبله) أى قبل التيمم وهذا ما اعتمدته الشارح في كتبه التحفة وغيرها وهو المنقول في الروضه وغيرها عن الروايات جزم به في التحقيق واعتمدته شيخ الاسلام في التحرير (قوله فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها) أى القبلة (قوله لم يصح على الوجه) أى خلافا للاسنى والمغنى والنهاية عبارة الاول الوجه الصحة كصحة قبل الستر ويقارق إزالة النجاسة بأنه أخف منها ولهذا تصح صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد لإعادة بخلاف إزالة النجاسة (قوله ويقارق ستر العورة) أى يفارق الاجتهاد في

تقديم المحجر حتى يصح تيممه فلزمه ذلك حتى يسقط عنه طلب الماء قال صاحب الوافي وهذا فرق دقيق نفيس الى آخر ما في الخادم فنبه الشارح على ضعف ذلك وان الراجح انه لا فرق بين نجاسة محل النجوة وغيرها (قوله أن يجتهد في القبلة قبله) اعتمدته الشارح في كتبه ونقله شيخه في شرح الروض عن التحقيق واعتمدته في التحرير ورجح في شرح الروض في موضع آخر جواز التيمم قبل الاجتهاد واعتمدته المغنى والنهاية (قوله ويقارق ستر العورة) أى الاجتهاد في القبلة حيث قلنا بعدم صحة التيمم قبله مع قدرته مع ان كلام من القبلة وستر العورة شرط لصحة الصلاة بما مر آنفا في الفرق بين نجاسة البدن وكشف العورة حيث صح التيمم في الثاني دون الاول وهو أن ستر العورة أخف من الخبث فكذلك يكون أخف من الاجتهاد في القبلة ولهذا الإعادة على العارى بخلاف ذي الخبث والتارك للاجتهاد في القبلة

(قوله طهر المستحاضة) أى وضوءها قبل الاجتهاد في القبلة مع أنه أى طهر المستحاضة للإباحة له كالتييم أذ وضوءها لا يرفع حدثها وإنما تستببح به نحو الصلاة كالتييم ولهذا لو توت بوضوءها رفع الحدث لا يصح وضوءها كالمنقي وقوله لأنه أقوى أى طهر المستحاضة أقوى من التيمم ووجه كونه أقوى بالنظر إلى ذات الماء فإن من شأنه رفع الحدث بخلاف التراب وأما بالنسبة للمستحاضة فليست أقوى من التيمم بل قد يقال إن التيمم أقوى منها لأنها متلبسة بمنافى الطهر حسا بخلاف التيمم ولهذا أوجبوا عليها الموالاة لتقليل الحدث بخلاف التيمم وتأمل هذا ر بما يترجح ما سبق عن ٥٢٦ الخطيب والرملى إذا ما الفائدة في قوة الماء مع تلبس مستعمله بما أذهب

قوته فإن الماء القوي إذا تغير بما يضره أذهب التغير قوته وسلبه الطهورية (قوله أن يقع التيمم) ومثله النقل فلا يصح قبله قال في التحفة ولو احتملا وفي النهاية وإن صادف الوقت قال في التحفة الآن

بما مروا عما صح طهر المستحاضة قبله مع أنه للإباحة لأنه أقوى إذا لم يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب (و) التاسع (أن يقع) التيمم للصلاة التي يريد فعلها (بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه لأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبله فيتييم للنافلة المطلقة

جدد النية بعده قبل المسح كما مر انتهى والمراد ظن دخوله كما صرحوا به (قوله الذي يصح فعلها فيه) دخل في ذلك التيمم في وقت الأولى للثانية لمن يجمع فيصح بعد فعل الأولى قال في التحفة نعم

القبلة حيث قلنا بعدم صحة التيمم قبل الاجتهاد وقلنا بصحته قبل ستر العورة كما سبق آنفا مع القدرة على سترها وكل منهما شرط لصحة الصلاة (قوله بما مر) أى قريبا من الفرق بين النجاسة وكشف العورة حيث التيمم في الثاني دون الأول وذلك الفرق هو أن ستر العورة أخف من الخبث فكذلك يكون أخف من الاجتهاد في القبلة ولهذا إعادة على العارى بخلاف ذى الخبث والتارك للاجتهاد في القبلة أفاده الكردي (قوله وإنما صح طهر المستحاضة) هذا جواب لما يقال قياس ما جزموا به من الصحة في نظير ذلك من طهر المستحاضة الصحة هنا أيضا والمراد بطهر المستحاضة استنجاءها وما يتعلق به من الحشو والعصب وضوءها (قوله قبله) أى قبل الاجتهاد في القبلة مع أن طهر المستحاضة للإباحة كالتييم أذ وضوءها لا يرفع حدثها وإنما تستببح به الصلاة كالتييم ومن ثم لو توت رفع الحدث وأطلقت لا يصح وضوءها (قوله لأنه) متعلق بصح والضمير لطرطهر المستحاضة (قوله أقوى) أى من التيمم (قوله إذا لم يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب) بيان لكون طهر المستحاضة أقوى من التيمم (قوله بخلاف التراب) أى فإنه ضعيف قال الكردي وجه كونه أقوى بالنظر إلى ذات الماء فإن من شأنه رفع الحدث بخلاف التراب وأما بالنسبة للمستحاضة المستعملة للماء فليست بأقوى من التيمم بل قد يقال التيمم أقوى منها لأنها متلبسة بمنافى الطهر حسا بخلاف التيمم ولهذا أوجبوا عليها الموالاة لتقليل الحدث بخلاف التيمم زادي الكبرى وتأمل هذا ر بما يترجح ما سبق عن الخطيب والرملى إذا ما الفائدة في قوة الماء مع تلبس مستعمله بما أذهب قوته فإن الماء القوي إذا تغير بما يضره أذهب التغير قوته وسلبه الطهورية انتهى فلي تأمل (قوله والتاسع) أى تاسع الشروط (قوله أن يقع التيمم) ومثله النقل فلا يصح قبل الوقت ولو احتملا بل وإن صادف الوقت إلا أن جدد النية قبل وضع يده على وجهه فالوضع لابد وأن يكون بعد دخول الوقت حتى يجعله نقلا جديدا (قوله للصلاة التي يريد فعلها) أى فرضا كانت الصلاة أو نفلا أو فائتة (قوله بعد دخول الوقت) أى فالتييم للصلاة ولو نافلة قبله باطل لقوله تعالى إذا قم إلى الصلاة الآية والقيام إليها ما هو بعد دخول وقتها فخرج الوضوء بالدليل وبقي التيمم على ظاهرها وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت (قوله الذي يصح فعلها فيه) أى الصلاة في الوقت فيصح التيمم في وقت الأولى للثانية بعد الأولى لمن يجمع قال في التحفة نعم إن دخل وقتها أى الثانية قبل فعلها بطل تيممه لأنه إنما صح لها تبعاً وقد زالت التبعية بالاحلال رابطة الجمع وكذا يبطل بطول الفصل وإن لم يدخل وقت الثانية فقولهم يبطل بدخوله مثال لا يقدح ولو أراد الجمع تأخير أصح التيمم للظهر وقتها نظرا لأصاليته لها لا لعصره لأنه ليس وقتها ولا لمتبوعها لأنها الآن غير تابعة للظهر (قوله لأنه) أى التيمم وهذا تعليل للثنى (قوله طهارة ضرورة ولا ضرورة قبله) هذا بيان أى الوقت فهو حينئذ مستغنى عنه فلم يصح كالتييم مع وجود الماء (قوله فيتييم للنافلة المطلقة) هذا بيان

وقت

أن دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه لأنه إنما صح لها تبعاً وقد زالت

التبعية وبه فارق ما مر من استباحة الظهر بالتيمم لفائتة ضحى لأنه ثم لما استباحها استباح غيراتها تبعاً وهذا لم يستبح ما نوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممه بطلان الجمع بطول الفصل وإن لم يدخل الوقت فقولهم يبطل بدخوله مثال لا يقدح انتهى وبه قال شيخ الإسلام واستوجه في النهاية ما نقله ابن المقرئ في شرح ارشاده عن اقتضاء كلام الرافعي وتصويب الزركشي من جواز صلاته بالتيمم فريضة أخرى أو نافلة وإن خرج الوقت وفي النهاية ما نصه بخلاف ما لو تيمم لفائتة قبل وقت الحاضرة فإنها أى الحاضرة تباح به وفرق المصنف بأنه ثمة استباح ما نوى فاستباح غيره بدلا وهذا لم يستبح ما نوى بالصفة التي نوى فلم يستبح غيره انتهى قال في التحفة ولو أراد

الجمع تأخير اصح التيمم للظهور وقتها نظر الاصلاته لها للعصر لانه ليس وقتها ولا المتبوعها لانها الا ن غير تابعة للظهور انتهى (قوله فيما عدا وقت الكراهة) طرف للنافلة المطلقة لا للتيمم قال في التحفة يتيمم لها أى وقت شاء ما عدا وقت الكراهة ان يتيمم قبله أو فيه ليصلى فيه والاصح انتهى وفي النهاية وخرج بالمؤقت النفل المطلق وماتاً خرسية ابدافيتيمم له متى شاء الا في وقت الكراهة فلا يصح تيمم له والاوجه كما قاله الزركشى أن محله فيما اذا تيمم في وقتها ليصلى فيه لم يصح انتهى قال في المغنى ٥٢٧ فلو تيمم فيه ليصلى مطلقاً أوفى

غيره فلا ينبغي منه وهو مرادهم بلا شك ثم قال ويؤخذ منه ما قاله شيخنا انه لو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلى به فيه لم يصح انتهى (قوله بعد طهره) أى من غسل أو تيمم قال في التحفة ولو قبل التكفين لكن يكره

فما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره والاستسقاء بعد تيمم الناس وللقاتلة بعد تذكروا (و) العاشر (أن يتيمم لكل فرض عيني) لأن التيمم طهارة ضرورية فيقدر بقدرها نعم يجوز تمكين الخليل مرارا وجمعه مع فرض يتيمم واحد

(قوله بعد تيمم الناس) أى أكثرهم كما في التحفة والنهاية قال في الامداد والمراد اجتماع المعظم ولو اراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الاوجه كما لا يتيمم لتحية المسجد الا بعد دخوله انتهى ومحل ما ذكره من اراد صلاتها مع الناس أمان ان ارادها

وقت التيمم (قوله فيما عدا وقت الكراهة) هذا طرف للنافلة المطلقة لا للتيمم فيصيح التيمم في وقت الكراهة ليصلى مطلقاً أو خارجاً ولا يصح التيمم ليصلى فيه ولو كان التيمم قبل وقت الكراهة كما أفاده كلام المغنى والتحفة وغيرهما انتهى كرى وهو مأخوذ من بحث الزركشى ونظيره الشيخ ابن قاسم بأنه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وان نوى فعلها ولو تيمم ما ذكره لصح التيمم للظهور قبل دخول وقتها أو مع الاطلاق وهو باطل قطعاً فاطلاقهم متجه انتهى وعليه فالطرف المذكور للتيمم كما هو المتبادر فليأمل (قوله وللصلاة على الميت) أى يتيمم لها (قوله بعد طهره) أى الميت من غسل أو تيمم اذا لدخل وقت الصلاة عليه الابعده وتصح قبل تكفينه لكن تكره كما في التحفة والاوجه أن الغسل المراد هنا الغسلة الواجبة وان أريد غسله ثلاثاً (قوله والاستسقاء) أى يتيمم لصلاة الاستسقاء (قوله بعد تجمع الناس) أى أكثرهم وهذا من اراد أن يصليها مع امام أمان من ارادها وحده فوقها انقطاع الغيث كما هو ظاهر قال في التحفة يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل من ارادها وحده بمجرد التغيير ومع الناس باجتماع معظمهم واعتراض التوقف على الاجتماع بأنه يلزم عليه ان من اراد صلاة أو العيد في جماعة لا يتيمم لها الا بعد الاجتماع ولا قائل به ويجاب بالفرق بأن صلاة الجنائز مؤقته معلوم وهو من فراغ الغسل الى الدفن والعيد وقتها محدود الطرفين كما مكتوبة فلم يتوقف على الاجتماع وان اراده بخلاف الاستسقاء والكسوفين اذا لنهاية لوقتها معلومة فنظر فيها الى ما عزم عليه (قوله وللقاتلة) أى يتيمم لها (قوله بعد تذكروا) أى القاتلة اذ هو وقتها خبر الصحابة من نسي صلاة أو نام عنها فكفارها أن يصليها اذا ذكرها ولو تذكروا فائتة يتيمم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه أجزأه لان التيمم قد صح لما قصده فصيح ان يؤدى به غيره كما لو تيمم لاحدى فائتين جازله أن يصلى الاخرى دون التي تيمم لها ولو تيمم مؤداة في أول وقتها وصلاتها به في آخره أو بعده جاز ولو تيمم شاك فيها ثم بان لم يصح من الاسنى والتحفة (قوله والعاشر) أى عاشر الشرط (قوله ان يتيمم لكل فرض عيني) لان الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة وهو يقتضى وجود الطهر لكل صلاة والتيمم بدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بأنه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقى التيمم على ما كان ولما روى البيهقي بأسناد صحيح عن ابن عمر يتيمم لكل صلاة وان لم يحدث بل روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة أن لا يصلى بتيمم واحد الا صلاة واحدة ثم يحدث للثانية تيمماً و قول الصحابي من السنة في حكم المرفوع كما هو مقرر في محله (قوله لان التيمم) أى سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر وسواء كان لمرض أو لفقده ماء وسواء كان التيمم بالغلام صبياً لان ما يؤدى به الصبي كالقصر في النية وغيرهما مع صلاحية للوقوع عن الفرض اذا بلغ ليفارق المعادة المصرح بجواز جمعهما مع الاولى بتيمم واحد في كلام الخفاف وان ساوت صلاة الصبي في النية وغيرهما نعم لو بلغ الصبي بعد التيمم لفرض لم يصل به الفرض لان صلاته في الحقيقة نقل عملاً بالاحتياط في الموضوعين برماوى (قوله فيقدر بقدرها) أى يقدر التيمم بقدر الضرورة وهو فرض واحد ولا حاجة الى جمع فرضين به عشاوى (قوله نعم يجوز تمكين الخليل مرارا) هذا استدراك على المتن وجهه ان التمكين فرض عليها كل مرة (قوله وجمعه) أى التمكين (قوله مع فرض بتيمم واحد)

وحده فوقها انقطاع الغيث كما في التحفة وغيرها والحق في التحفة بها صلاة الكسوفين و الفرق بين صلاة الجنائز والعيد حيث لم تتوقف محنة فيها على الاجتماع لمن يربد صلاتها جماعة وبين ما هنا فراجع (قوله بعد تذكروا) أى جمع تمكين الخليل مرارا مع فرض عيني غير تمكين الخليل من نحو صلاة أى حيث قدمت ذلك الفرض على تمكين الخليل كما هو ظاهر ونوت بتيممها استحابة فرض نحو الصلاة والا فلا تستبيحها كما هو واضح

وفي التحفة لو صلى بينهم فرضا تحب اعادته كان ربط بخشبة ثم فك جازله اعادته به وان كان فعل الاولى فرضا لم يحك وكذلك له جمع صلاة الفرض مع المعادة لانها نقل بخلاف الصبي فليس له ان يجمع بين نحو صلاتي فرض وان كان له نفلا لان صلاته صالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولو بلغ قبل تلبسه بالفرض لم يكن ٥٢٨ له صلاته بذلك التيمم احتياطا له (قوله وان كثرت) كذلك في شرحي

أي يجوز لها تمكين الحليل مراراه مع فرض عيني سواء من صلاة وغيرها لكن حيث قدم ذلك الفرض كما هو ظاهر ونوى بتيممها استحابة نحو فرض الصلاة (قوله للشفقة) تعليل للصورتين أعني التمكين مرارا والجمع مع غيره (قوله وله) أي للتيمم (قوله فعل الجنائز) أي بتيمم واحد (قوله وان كثرت) عبارة التحفة وان تعينت وهي أولى لان الكثرة قد استنفدت من لفظ الجنائز قال الكردي ولان كثرة الجنائز لم نعرفها على خلاف وانما فيها وجه انها لا تصح مع الفرض مطلقا لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه وفيها وجه ثالث انها ان تعينت عليه كالفرض والافضل فلي مافي التحفة يكون الاتيان بذلك للإشارة الى الرد على هذا الوجه وليس عندنا في باب التيمم ما يجوز فعله مرتين ولا يجوز فعله مرات كثيرة بل الفرض العيني وما ألحق به لا يجوز فعله مرتين والنقل وما ألحق به له فعله بالتيمم مرات كثيرة ولكن الحكم بجواز كثرة صلاة الجنائز بتيمم واحد صحيح لانها ملحقة بالنفل ملخصا (قوله مع فرض عيني) مراده أنه اذا تيمم لفرض جازله أن يصلي به ذلك الفرض ويصلي معه أيضا الجنائز وسياق أني أنه اذا تيمم لنافلة جاز له أن يصلي به الجنائز لانها كالنفل قال في المغني وبعض المتأخرين فصل تفصيلا لا غير ما يقال صلاة الجنائز رتبة متوسطة بين الفرائض والنوافل أي فيصلي بتيمم الفريضة الجنائز وبتيمم الجنائز النافلة ولا يصلي بتيمم النافلة الجنائز ولا بتيمم الجنائز الفريضة وهو ممنوع في الصورة الثالثة صحيح في الباقي انتهى (قوله لشبههما) تعليل لجواز فعل الجنائز مع الفرض العيني (قوله بالنافلة في جواز الترك) أي في الجملة وانما تعين القيام في الجنائز لان القيام قوامها عدم الركوع والسجود فيها فتركه يحقق صورتهما فهو ركنها الاعظم (قوله وتعينها) أي الجنائز وفي بعض النسخ وتعينها بالياء الواحدة وهي أولى (قوله بانفراد المكاف عارض) أي فلانظر له ولا يعتد به * تنبيه * المنذور من نحو صلاة وطواف كفرض أصلي لان الأصل انه يسلك به مسلك واجب الشرع نعم ان نذر اتمام كل نفل شرع فيه جازله نوافل مع فرضه لان ابتداءه انقل والقراءة المنذورة كذلك ان عينها نعم ان قطعها بشية الاعراض ثم اراد اتمامها احتمال وجوب التيمم لانه بالاعراض عن البقية صيرها كالفرض المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لانها لا يسميان فرضا واحدا انتهى من التحفة * تنبيه ثان * لا يجمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم واحد وان تيمم للجمعة وفارقت الخطبة غيرها من فروض الكفاية بتأكد أمرها وله ذلك قيل انها بدل عن ركعتين وبأخصارها وامتيازها بوقت وجع مخصوصين فالخفت بفروض الاعيان قال في التحفة وانما لم تستبح الجمعة مع انظارا لكونها فرض كفاية فالخاضل أن لها شبا بالعيني فروع كجروعي كونه فرض كفاية احتياطا فيهما يؤيد ما مر في الصبي فانه روعي في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النفل فلم يصل به الفرض لو بالغ وانما لم يجب تيممه لكل من الخطبتين لانها بمنزلة شيء واحد والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في أركان التيمم

جمع ركن كقفل واقفل وركن الشيء جانبه الاقوى (قوله فروض التيمم أي اركانه) لعله فسر الفروض بالاركان لكونها الاكثر في عباراتهم هنا (قوله خمسة) قد نظمها العمريطي في التيسير بقوله ثم الفروض نقله الترابا * ونية مع نقله استصحبها

الارشاد له وفي التحفة والنهاية وغيرهما يدل وان كثرت مانصه وان تعينت وبعضهم عبر بقوله ولو تعينت وكذلك هو في النهاية وغيرها ولعل التعبير بهذا أولى مما في هذا الكتاب لان كثرة الجنائز لم يرفها على خلاف وانما فيها وجه انها لا تصح مع الفرض مطلقا لانها

للشفقة قوله فعل الجنائز وان كثرت مع فرض عيني لشبهها بالنافلة في جواز الترك وتعينها بانفراد المكاف عارض * فصل في أركان التيمم (فروض التيمم) أي أركانه (خمس)

فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه وفيها وجه ثالث أنهم ان تعينت عليه فكالفرض والافضل كالتنفل فعلى مافي التحفة والنهاية وغيرهما يكون الاتيان بذلك للإشارة الى الرد على هذا الوجه وليس عندنا في باب التيمم ما يجوز فعله بتيمم مرتين ولا يجوز فعله مرات كثيرة بل الفرض العيني وما ألحق

به لا يجوز فعله به مرتين والنفل وما ألحق به له فعله بالتيمم مرات كثيرة وليس ثمة

رتبة ثالثه حتى يشار اليها بان ولكن الحكم بجواز كثرة صلاة الجنائز بتيمم واحد صحيح لانها ملحقة بالنفل وان وجب القيام فيها كالفرض ولذلك يستبيحها من نوى بتيممها استحابة نقل الصلاة

فصل في أركان التيمم

ومسح

ومسح كل الوجه واليدين * مع مرفق مرتب العضوين

وفي الروضة سبعة بزيادة التراب والقصد وكذا صنع الرافعي ثم قال وحذفها جماعة وهي أولى اذ لو حسن
عد التراب ركننا لحسن عدم الماء ركننا في الطهر فأما القصد فدخل في النقل الواجب قرن النية به انتهى
وأجيب عن الاول بأن الماء المشرط اطلاقه ليس مختصاً بالوضوء بل يعتبر فيه وفي الغسل وازالة النجاسة
بخلاف التراب فإنه مختص بالمطهر في غسلات الكلب الماء بشرط امتزاجه به في غسلته منها وعن الثاني
بانفكاك القصد عن النقل كما مر فيمن وقف في مهبط الريح فاصدا التراب فإنه في هذه الصورة قصد ولم ينقل
نعم قال السبكي افراد القصد بالحكم عليه بالركنية أولى من عكسه المذكور في المتن لان القصد مدلول
التيتم بالمأمور به في الآية والنقل لازم له ويجاب بمنع لزوم النقل كما تقرر ويتسليمه فما في المتن أولى لانه
ذكر أولاً الملزوم الذي هو القصد رعاية للفظ الآية ثم اللازم الذي هو النقل لانه الطرد وهو الطريق لذلك
اللزوم انتهى من التحفة وغيرها (قوله الاول) أي الركن الاول (قوله النقل للتراب الى العضو) أي تحويله
من نحو الارض أو الهواء الى العضو المسح بنفس ذلك كان معك وجهه ويديه بالارض ولا بد من
حقيقته اذ لا يمكن تقديره هنا أو غيره من مآذونه كما مر أو من نفسه كان أخذ ما سقته الريح من الهواء أو من
الوجه ثم رده اليه وكان سفت على بدنه أو كونه ولو قبل الوقت فسخ به بعده لان النقل به الوجه انما وجد بعد
الوقت وأفهم عد النقل ركننا بطلانه بالحدث قبل مسح الوجه ما لم يجد النية قبل وصول التراب للوجه لوجود
النقل حينئذ قاله في التحفة فتأمل (قوله كما مر) أي في الفصل السابق (قوله بدليله) أي مع دليله وهو قوله
تعالى فتييموا ضعيفاً طيباً ولو نقل التراب من وجهه الى بدنه حدث عليه بعد وزال تراب مسحه عند
تراب أو عكسه أي نقله من بدنه الى وجهه أو نقله من بدنه الى أخرى أو من عضوه و رده اليه ومسحه به كفي في
الاصح لانه منقول من غير مسح به بخلاف المنقول من الرأس والظهر وغيرهما (قوله الثاني) أي الركن
الثاني (قوله نية الاستباحة) أي فلا تكفي نية رفع الحدث أو الطهارة عنه لانه لا يرفع ولا يزيل بغيره
كروية الماء ولانه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاصي وصليت بأصحابك وأنت جنب فسماه جنباً مع
تييمه أفادة لعدم رفعه نعم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة ورفعه رفعاً خاصاً بالنسبة لفرض ونوافل جاز
كما هو ظاهر لانه نوى الواقع * تنبيه * قوله صلى الله عليه وسلم لعمر وصليت الخ صريح في تقريره على امامته
وحيث أن قيل بلزوم الاعادة أشكل بأن من تلزمه لا تصح امامته أو بعدم لزومه أشكل بأن التيمم للبرد
تلزمه الاعادة وقد يجاب بأنه انما يفيد صحة صلاته وأما صحة صلاتهم خلفه فهي واقعة حال محتملة لانهم لم
يعلموا بوجوب الاعادة حال الاقتداء فجاز اقتداؤهم لذلك وحيث فلا اشكال أصلاً انتهى تحفة (قوله لما
يتوقف على التيمم) أي من ذلك النواي فلا يصح نية استباحة المكث في الحدث الا صغراً بخلاف الجنب
فانه يكفي منه ذلك ويحمل على أدنى المراتب قاله البرماوي (قوله كس المصحف) تمثيل لما يتوقف على
التيمم فكلامه هنا في صحة التيمم من حيث الجملة وأما ما يستباح به فسيأتي (قوله وتمكين الحليل في حق نحو
الحائض) أي والنفساء وكالصلاة والطواف وسجود التلاوة ولا فرق بين أن يعين الحدث أم لا حتى لو تيمم
بنية الاستباحة طائفاً كون حدثه أصغر فتبين انه أكبر أو بالعكس لم يضر لان موجبهما الذي هو مسح
الوجه واليدين متوحد بخلاف ما لو تيمم نظير ما مر في نية الغتسل أو المتوضي غير ما عليه لتلاعب واتحاد النية
والاستباح به في الحدثين هنا لا يقتضي الصحة مع التعمد خلافاً لما وقع لبعضهم (قوله ويجب قرنها) أي
النية (قوله بالضرب يعني النقل) أي لما تقرر أن حقيقة الضرب غير متعين وانما عبر وبه موافقة للوارد قال
بعضهم وضابط النقل هو التحويل وضابط القصد هو قصد نقل التراب للمسح أو يقال هو قصد المسح به

خاصاً بالنسبة لفرض

ونوافل جاز لانه نوى

الواقع ولانية فرض التيمم

قال في التحفة بعد كلام

ذكره فيها و يؤخذ مما

قررت انه لو نوى فرضه

الا بدالى لا الاصل على صح

ويوجه بأنه الآن نوى

الواقع من كل وجه فلم يكن

للابطال وجه انتهى قال

في فتح الحواد وغيره نعم

الوجه أنه يكفي نيته أي

التيمم في نحو غسل الجمعة

(الاول النقل) للتراب الى

العضو كما مر بدليله (الثاني

نية الاستباحة) لما يتوقف

على التيمم كس المصحف

وتمكين الحليل في حق

نحو الحائض (ويجب

قرنها بالضرب) يعني النقل

انتهى و ظاهر كلامهم أنه

لا يكفي نية فرض التيمم

وان قال للصلاة و به افني

الشمس الرملى واعتمد

والده الصحة وقال بعضهم

انه كالاستباحة فيما يظهر

قال الشو برى بعد ما تقرر

ثم رأيت الشيخ ابن قاسم

تقل عن شيخنا أنه صمم

على الصحة موافقة لوالده

انتهى وفي الامداد للشارح

ولا يكفي هنا جميع ما مر من

كيفية نية الوضوء بل لابد

من نية استباحة مفقتر

الى التيمم كصلاة الخ ولو

قال نويت استباحة مفقتر

* ٦٧ - ترسمي ل * الى تيمم كفي من الجنب دون المحدث لشموله لنحو القراءة قاله الشهاب القليوبي في حواشي الجلال المحلى وأما
الوضوء فيصح مطلقاً قال في باب الوضوء من التحفة و ظاهره انه لو قال نويت استباحة مفقتر لوضوء أجزأه وان لم يخطر له شيء من مفرداته

انتهى (قوله واستدامتها) أى ٥٣٠ النية ذكر بالضم واعتمد المغنى والنهاية وغيرهما كالزبادى وغيره تبعه لابي خلف الصلحة فيما اذا

وضابط النية أن ينوى الاستباحة لما تقرر أنه لا يكفي غيرها هذا حاصل الفرق بين الثلاثة انتهى ببعض تصرف (قوله لانه) أى النقل لتعليل وجوب مقارفة النية للنقل (قوله أول الاركان) أى لكنه غير مقصود كما سيأتى وظاهر أن المراد بالنقل هنا النقل الأول وهو النقل للوجه لا الثانى الذى هو النقل لليدين فلا يشترط قرنها به (قوله واستدامتها) أى ويجب استدامة النية ذكر انضم الذال فهو عطف على قرنها وهذا معتمد الشارح وشيخ الاسلام تبعاً للشيخين خلافاً للرملى والخطيب تبعاً لالاسنوى عن أبى خلف الطبرى (قوله الى مسح شئ من وجهه) أى فلا يشترط أن تكون النية في جميع الوجه (قوله فلو أحدث مع النقل) تفريع على وجوب الاستدامة المذكورة (قوله أو بعده وقبل المسح) أى وأحدث بعد النقل وقبل مسحه للوجه (قوله أو عزبت بينهما) أى بين النقل والمسح (قوله بطل النقل) وافقه الرملى في الصورتين الأوليين وخالفه في الثالثة فالخلاف بينهما فى عزوب النية بين النقل والمسح فإذا استحضر النية عند النقل ثم عزبت الى وضع اليد على الوجه فاستحضرها حينئذ صبح عند الرملى ولم يصبح عند الشارح قال الكردى أما اذا استحضرها قبل وضع يده على وجهه فانه يصبح حتى عند الشارح ويكون الاستحضر الثانى نقلاً جديداً انتهى (قوله وعليه) أى على التيمم (قوله أعادته) أى النقل (قوله لانه) لتعليل وجوب الاستدامة والضمير راجع للنقل (قوله أول الاركان) أى أركان التيمم الخمسة (قوله لكنه غير مقصود) أى والمقصود هو المسح (قوله فاشترط استدامتها) أى النية (قوله الى المقصود) أى وهو مسح جزء من الوجه قال في المهمات والنتيجة الاكتفاء باستحضارها عندهما وان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لابي خلف الطبرى وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لأن الزمن يسير لا تعزب النية فيه غالباً ولا ينافيه قول الأصحاب يجب قرنها على الوجه المعتد به وهذا لا يعتد به إلا آن هو النقل من اليدين الى الوجه وقد اقترنت النية به انتهى نهاية ملخصنا قال ع ش كون التعبير بالاستدامة للغالب وان عزوب النية بينهما لا يضر بغير فرض الخلاف بين الصحيح ومقابله في اعتبار الاستدامة وقوله ولا ينافيه الخ قد يقال هو لا يحصل الغرض لانه متى جدد النية عند ارادة المسح وقبل مماساة التراب للوجه اكتفى بذلك وان قلنا ان عزوب النية مضر لان النية على الوجه المذكور محصلة للنقل انتهى وبذلك يتبين رجحان ما اعتمدناه الشارح فلي تأمل (قوله فان نوى بتيممه) هذا شرع في بيان ما يباح للتيمم بنية فكله قيل اذا صح التيمم فاذا استتبعه به قال شيخنا العفنى فهو استثناء لا تفريع كما قد يتوهم لعدم تقدم ما يصبح التفريع عليه تأمل (قوله استباحة الفرض) تعريفه الفرض يفهم اشتراط تعيينه وليس كذلك على الأصح ولذا ذكره في المنهاج وقال في التحفة مانعه وأفهم تنكيره الفرض عدم اشتراط توحيد فلو نوى فرضين أو أكثر استباح واحد منهما أو من غيرهما وتعيينه في إطلاقه صلى إلى أى فرض شاء وفي تعيينه كان تيمم لمذورة أو لفائدة ضحى صلى غيره كالأظهر بعد دخول وقته لانه صبح لما قصده فجاز غيره لانه جنسه نعم لو عين فخطأ لم يصبح بخلاف الوضوء لانه يرفع الحدث وإذا ارتفع استباح والتيمم يبسخ وبالخطأ صادفت نيته استباحة ما لا يستباح انتهى وبه يعلم أن الأولى للمصنف أن ينكر الفرض الآن يقال ان أله فيه للجنس فلي تأمل (قوله صلى به النقل) فأولى اذا نوى استباحتهما معاً بنية (قوله وان لم يستبعه) أى النقل حال النية أى لم ينو استباحته بل وان نفاه فيباح له قهر عليه كما قاله الهاتنى وكان مراده نفي فعله لانه لا نفي استباحته فلي تأمل وأشار بالغاية الى خلاف فيه فى المنهاج أو فرضاً فله النقل على المذهب قال فى المغنى عبر به لان النوافل المقدمة على الفرض فيه قولان والمتأخرة تجوز قطعاً وقيل على القولين ويتلخص من ذلك ثلاثة أقوال أحدها النقل مطلقاً والثانى لا مطلقاً لانه لم ينو والثالث له ذلك بعد الفرض لا قبله لان التابع

عزبت بين النقل والمسح فالاشتراط عندهم مختص بالمسح والنقل وذهب الشارح وشيخ الاسلام زكريا الى اشتراط الاستدامة الى غسل جزء من الوجه ووافق الرملى وغيره فيما اذا أحدث بعد النقل على بطلانه فاذا

لانه أول الاركان (واستدامتها الى مسح شئ من وجهه) فلو أحدث مع النقل أو بعده وقبل المسح أو عزبت بينهما بطل النقل وعليه أعادته أول الاركان لكنه غير مقصود فاشترط استدامتها الى المقصود (فان نوى بتيممه استباحة الفرض صلى به النقل) وان لم يستبعه

استحضر النية عند النقل ثم عزبت الى وضع اليد على الوجه فاستحضرها حينئذ صبح عند الرملى ولم يصبح عند الشارح وأما اذا استحضرها قبل وضع يده على وجهه فانه يصبح حتى عند الشارح ويكون الاستحضر الثانى نقلاً جديداً ومثله الحدث بعد النقل من التفصيل

المذكور ووافقه عليه فيه الرملى (قوله وعليه)

أى التيمم أعادته أى النقل لانه أى النقل الخ وهو وسيلة الى المسح والمقصود وهو المسح (قوله وان لم يستبعه) أى النقل فيستتبعه وان لم ينو استباحته مع الفرض قال الهاتنى فى حاشية التحفة ولو نفاه فيباح له قهر عليه انتهى ومراده بنفيه نفي فعله لانه لا نفي استباحته والا فلا يصبح التيمم

كما قاله غير واحد من المتأخرين كالقلبي وغيره وأشار بان الى خلاف فيه قال الامام النووي في المنهاج أو نوى فرضا فله النفل على المذهب انتهى قال الجلال الرملي في النهاية والثاني لانه لم ينو والثالث له ذلك بعد الفرض لا قبله لان التابع لا يقدم انتهى ومثله الخطيب الا انه قال في شرح التبيين وفي قول لا الخ (قوله ولا مطلق الصلاة) وكون المفرد المحلى بال للعموم انما يفيد ٥٣١ فيما مداره على الالفاظ والنيات

ليست كذلك على ان بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو فرض أن الالفاظ فيها دخلا فاندفع ما لا سنوى وغيره هنا انتهى تحفة ونهاية (قوله أعلاها) أى أعلى الثلاثة المذكورة الاولى وهى ما اذا نوى

لان استباحة الاعلى تبيح الادنى ولا عكس (واستباحة النفل أو الصلاة أو صلاة الجنازة لم يصل به) أى لم يصح (قوله لم يصل به الفرض) اذ هو أصل فلا يجعل تابعا للنفل ولا لمطلق الصلاة اذا احوط تنزيلها على النفل ولا اصلا الجنازة لما مر أنها تشبه النفل أو استباحة ما عدا الصلاة كس المصحف لم يستباحها فالمراتب ثلاث أعلاها الاولى

الفرض والافاعلى من نية الفرض أن ينوى معه النفل خروجاً من الخلاف كما سبق آنفاً والحاصل أن نية استباحة فرض الصلاة مطلقاً وفرض الطواف ولو مندوراً يبيح له فرضا عينا منهما وكذا من غيرهما كالنوافل ومس مصحف ووطء

لا يقدم قال السبكي ولو قيل يستبيح النافلة التابعة لتلك الفريضة دون ما عداها لم يبعد ولكن لم أر من قال به (قوله لان استباحة الاعلى) أى وهو الفرض (قوله تبيح الادنى) أى وهو النفل لانه تابع للفرض فاذا صلحت طهارته للاصل فالتابع أولى كما اذا اعتق الام بعتق الولد (قوله ولا عكس) أى ليس استباحة الادنى تبيح الاعلى قال في التحفة وظاهر أن الطواف كالصلاة ففرضه يبيح فرضها ونفله يبيح نفلها (قوله أو استباحة النفل) أى أو نوى بتيممه استباحة النفل فقط فهو عطف على استباحة الفرض (قوله أو الصلاة) أى أو استباحة الصلاة وأطلق (قوله أو صلاة الجنازة) أى أو استباحة صلاة الجنازة وظاهره ولو في تعيينها عليه وهو كذلك لما مر ويأتى آنفاً (قوله لم يصل به) أى لم يصح (قوله لم يصل به الفرض) اذ هو أصل فلا يجعل تابعا للنفل) أى الذى هو تابع للفرض فى المشروعية فان من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل أو المراد بالتيمم ان النوافل شرعت جارية للفرائض فكانها مكمل لها فاعتدت تابعة به هذا الاعتبار أفاده الشبراملى وقال بعضهم المراد ان الخطاب وقع أولا بالفرض ليلة الاسراء وأما السنن فسنها النبي صلى الله عليه وسلم والكلام بالنظر لا يصل الفرض لا لفاعله فلا يرد الصبي ونحوه فله المك أو جينا عليه القيام ونية الفريضة على ما يأتى انتهى (قوله ولا مطلق الصلاة) أى ولا يجعل الفرض تابعا لمطلق الصلاة على المذهب والثاني انه يستبيح الفرض أيضا لان الصلاة اسم جنس يتناول النوعين فيستبيحهما كما لو نواه ما قال الاسنوى وهو المتجه لان المفرد المحلى للعموم عند الشافعي رضى الله عنه نقله فى المعنى وسأيت أنفاده (قوله اذا احوط تنزيلها) أى الصلاة (قوله على النفل) قياسا على ما لو تخرم بالصلاة فان صلاته تنعقد نفلا لا فى التحفة والنهاية وكون المفرد المحلى للعموم انما يفيد فيما مداره على الالفاظ والنيات ليست كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك أن لو فرض أن الالفاظ فيها دخلا فاندفع ما لا سنوى وغيره هنا انتهى قال السيد عمر البصرى يؤخذ من قوله انما يفيد الخ أنه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح الفرض وهو الذى يتجه ولعل مراد الاسنوى اذ يجعل مقامه أن يدبر الحكم على مجرد التلفظ وآحاد المبتدئين لا يخفى عليهم انه لا دخل له فى النية وجودا وعدما انتهى وهو ظاهر لولا عبارته ما رأيت أنفاً فليتم (قوله ولا صلاة الجنازة) أى ولا يجعل الفرض تابعا للصلاة الجنازة (قوله لما مر) أى قبيل الفصل (قوله انها) أى صلاة الجنازة وهو بيان لما مرأى من انها لان حذف الجار مطلق فى أن كان قال ابن مالك

نقلوا فى أن وأن يطرد * مع أمن لبس كما يجب أن يدوا

(قوله تشبه النفل) أى فى جواز الترك فى الجملة والتعين بانفراد المكلف فيها عارض لا ينظر اليه (قوله أو استباحة ما عدا الصلاة) بالنصب عطف على قول المتن استباحة الفرض والمراد ما عداها مما سوى الطواف أيضا ما سبق عند قوله ولا عكس تدبر (قوله كس المصحف) تمثيل لما عدا الصلاة (قوله لم يستباحها) أى الصلاة بجميع أنواعها وبعبارة التحفة ونية ما عدا الصلاة كسجدة تلاوة أو مس مصحف أو قراءة أو مكث بمسجد أو استباحة وطء تبيح جميع ما عداها لاشياء منها الاعلى ونية الادنى لا تبيح الاعلى نعم نية خطبة الجمعة كنية صلاة الجنازة فيستبيحها ما عدا الفرض العيني (قوله فالمراتب ثلاث) جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت ما تقرر فاقول لك المراتب أى مراتب نية التيمم ثلاث (قوله أعلاها) أى المراتب الثلاث (قوله الاولى)

حليلة قال الشوبرى ووطء الوداع كالفرض العيني على الأقرب وان توقف فيه بعضهم من حيث انه ليس ركنا وللقول بأنه سنة انتهى ورأيت الحاقه بالعيني فى كلام غير الشوبرى أيضا ونية استباحة فعلهما أو الصلاة أو صلاة الجنازة أو خطبة الجمعة يبيح ما عدا فرضهما ونية شئ مما عداها كسجدة تلاوة ومس مصحف أو استباحة وطء أو قراءة أو مكث فى مسجد لا يستبيح بها فرض الصلاة ولا الطواف ولا

نقلهما ويستبيح بهما ما عد ذلك من سائر ما تقدم * تنبيه * ظاهر الحاقهم الطواف بالصلاة أن نية استباحة الطواف كنية استباحة الصلاة فيستبيح بهما ما عد الفرض العيني وهو طاهر لغیر من عليه فرض عيني كندرو طواف ركن نسل دخول وقته أما هو فلا يتصور في حقه طواف نقل حتى يستبيح به التيمم بل لو نوى بطوافه النقل انصرف للفرض فيشبه بحتمل أنه يستبيح به فرض الطواف لأن نية الطواف منصرفة إلى الفرض حيث دفك أنه نوى فرض الطواف وعليه فهل يستبيح به فرض الصلاة كالطواف عملاً بقضيته بالحاقهم الطواف بالصلاة أو يفرق بأن الصلاة يمكن أن يصلى نافلة بها وهذا التيمم وان فرض دخول وقت فرضها فلا ضرورة تخرج إلى استباحة فرضها بخلاف الطواف ولعل ٥٣٢ الفرق أوجه ويحتمل اتیان التفصيل الآتي في الصورة التي بعد هذه وهي لو نوى من

ذكر نقل الطواف والذي يظهر أنه كان متعمدا لم يصح تيممه لتلاعبه

ثم الثانية بأقسامها (الثالث مسح) ظاهر (وجهه) كما مر في الوضوء للآية إلا أنه هنا لا يجب اتصال التراب إلى باطن الشعر وان خف وما يغفل عنه المقبل من أنفه على

وفارق نية النسل وأفعاله من طواف وغيره بشدة تثبت النسل بخلاف التيمم وان كان غاطها فله يصح قياساً على من نوى استباحة ما يتوقف على طهر كالصلاة من حدث أكبر غاطها فبين خلافه وعكسه أولاً يصح الذي

أي المرتبة الأولى وهي ما إذا نوى الفرض سواء ضم معه النقل أولاً ومعنى كونها أعلى أنه إذا نوى ذلك يبيح ما عدلها من الثانية والثالثة (قوله ثم الثانية) أي بعد المرتبة الأولى وهي نية استباحة النقل (قوله بأقسامها) أي نية الصلاة وصلاة الجنابة والنخلة وان لم يندكر فيسبق في هذه تبيح ما عدلها الفرض العيني ولو غير المنوى وأما المرتبة الثالثة وهي ما عدل الصلاة من غير الطواف كس المصحف وتعمكين الحليل والمكث في المسجد فان نوى شيأ منها استباحها كلها وامتنعت عليه الأولى والثانية تأمل قال الكردي وهو طاهر لغیر من دخل عليه وقت طواف مفروض أما هو فلا يتصور في حقه وقوع طواف مسنون حتى يستبيح به هذا التيمم فانه لو نوى بطوافه النقل انصرف للفرض الذي عليه ولم أر من تعرض لذلك (قوله الثالث) أي ثالث الفروض الخمسة (قوله مسح ظاهر وجهه) أي أو وجهه حيث وجب غسلها بأن كانا أصليين أو أحدهما زائدا واشتبه أو تميز وكان على سمت الأصل فان تميز ولم يكن على سمت لم يجب غسله فلا يجب مسحه ع ش (قوله كما مر في الوضوء) أي بيانه طولاً وعرضاً قال في الروض ولو مسح وجهه بيده النجسة لم يجز قال في الاسنى ويجزى ذلك في تجسس سائر البدن انتهى لانه يشترط لصحة التيمم زال النجاسة عن بدنه لا لكونه مسح بالآلة نجسة وعليه فلو مسح ثوب نجس مع طهارة بدنه صح وهو طاهر ع ش (قوله للآية) دليل لركنية مسح الوجه فيه (قوله إلا هنا) أي في التيمم وهذا استثناء من عموم قوله كما مر في الوضوء (قوله لا يجب) أي ولا يندب أيضاً كما في التحفة وغيرها (قوله اتصال التراب إلى باطن الشعر) أي شعر الوجه واليدين وذلك للشقة وهل يجب إزالة ما تحت الاظفار مما يمنع وصول التراب إليه كما في الوضوء جزم العلامة الزيادي بالأول وفرق بينه وبين عدم وجوب اتصال التراب إلى منابت الشعر الخفيف بأن الاظفار مطلوبة الأزالة بخلاف الشعر الخفيف وان ندر لا يقال قضية الفرق وجوب اتصاله إلى منابت لحيمة المرأة لا تأقول المراد بطلوبية الأزالة المطالب اصاله لذاته وأما لحيمة المرأة فلا تطلب إزالتها لعارض تشوه أوتزين أو نحو ذلك انتهى شو برى وفي القليوبي ولا يجب اتصال التراب لما تحت الاظفار كما رجع إليه شيخنا انتهى وهذا كله اذا جرينا على غير كلام الغزالي تدبر (قوله وان خف) إشارة إلى خلاف فيه في شرح المنهاج للسبكي وقيل يجب كالماء في الوضوء قال في التيسير وفيه يكفي مسح ظاهر الشعر * ولو خفيفاً أو وجوده ندر انتهى (قوله وما يغفل عنه) الخ أفاد بمن أن نعمة ما يغفل عنه غير ذلك كنحو الموق (قوله المقبل من أنفه على

شفته

يظهر الثاني أخذاً من قولهم لو عين ما عليه العصر مثلاً قيتين أنها الظاهر لم

يصح تيممه وعبارة الامداد لان عين الذي يريد استباحته من نحو فرض أو نقل فاختار إلى ما هو عليه أو إلى غيره فلا تصح نيته وان لم يجب التيمم كما اذا عين الامام فاختار بخلاف نظيره في الوضوء لانه يرفع الحدث والتيمم يسبغه فنيته صادفت استباحة ما لا يستباح انتهت وما في هذا التنبيه انما هو بحسب منظر والافلم أقف على من تعرض له (قوله ثم الثانية) أي استباحة النقل وأقسامها الصلاة وصلاة الجنابة لا يجب اتصال التراب أي ولا يندب كما في الامداد قال فيه قال الامام ويستوعب المسح باليد المغبرة من غير ربط الفكر بانسباط الغبار قال النووي أي لانه لا يشترط تيقن وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن كأنض عليه في الاموم وشرح به الغزالي وغيره انتهى (قوله وان خف) أشار بان إلى خلاف فيه قال الاذرى في شرح قول المنهاج ولا يجب اتصاله منبت الشعر الخفيف ما نصه على الصحيح الخ قوت وعبارة التي السبكي في شرح المنهاج وقيل يجب كالماء في الوضوء انتهت وفي التحفة انه لا يسن وعبارة الامداد ولا يندب لمسح اتصال التراب إليه وكذلك النهاية وغيرها وجزم الزيادي بوجوب إزالة ما تحت الظفر (قوله وما يغفل عنه الخ) أي فينبغي التفتن له

وأفادهم ان ثمة ما يغفل عنه غير ذلك وهو كذلك كنهو الموق قال الاسنوى في شرح المنهاج وجوز أبو حنيفة الاقتصار على أكثر الوجه الخ (قوله لا التقلتين) قال في المنهاج فلو ضرب يديه ومسح يمينه وجهه ويساره ٥٣٣ عينه جاز انتهى نعم بسن الترتيب

فيه خروجاً من الخلاف القوي في وجوبه (قوله ولوجنبنا) أشار بلو إلى أن البدل في الترتيب في نحو الجنب لم يعط حكم البدل إذ الغسل لا ترتيب فيه والتيمم بدله لا بد فيه من الترتيب وفرقوا بينهم بأن الغسل لما وجب فيه تعميم البدن صار كله عضواً واحداً بخلاف التيمم فإنه في

شفته (الرابع مسح يديه بمرقعيهما) للآية كالوضوء (الخامس الترتيب بين المسحين) لا التقلتين بان يقدم ولوجنبنا مسح الوجه ثم اليدين كالوضوء (وسننه) أي التيمم (التسمية) أوله ولولنعو جنب

عضوين متعددين قال التقي السبكي في شرح المنهاج وفي البخاري وسنن أبي داود في حديث عمار ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه وهو يقتضي عدم الترتيب ولم أر أحداً من الاصحاب قال به انتهى وفي التحفة قديعترض وجوب الترتيب بان في

شفته) أي فينبغي التفضل له قال الاسنوى وجوز الامام أبو حنيفة الاقتصار على أكثر الوجه انتهى ولا يشترط عندنا تيقن وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن كما نص عليه في الام وصرح به الغزالي وغيره كودي (قوله الرابع) أي رابع الفروض (قوله مسح يديه بمرقعيهما) أي مع مرقعيهما على وجه الاستيعاب لان الله تعالى أوجب طهارة الأعضاء الاربعة في الوضوء في أول الآية ثم أسقط منها عضوين في التيمم في آخر الآية فبقى العضوان في التيمم على ما ذكر في الوضوء اذ لو اختلفا لبينهما كذا قاله الشافعي رضي الله عنه والقديم يكفي مسحهما إلى الكوعين ورجحه في شرح المذهب والتقيح وقال في الكفاية انه الذي يتعين انتهى وهذا من جهة الدليل والافال مرجح في المذهب ما في المتن انتهى معنى (قوله للآية) أي قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله كالوضوء) الأولى الاتيان بالواو ليكون إشارة لدليل آخر وهو القياس ونحوه الحاكيم وصحح التيمم ضربتان ضرب به للوجه وضرب به لليدين إلى المرفقين لكن صوب غيره وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما ومن ثم اختار النووي وغيره القديم كسبقي أنفاً لخبر الصحيحين عن عمار بن ياسر قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجنبت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الذابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له فقال إنما يكفيل أن تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه وجهه وفي رواية البخاري وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه وهذا ظاهر في المذهب القديم ولكن البدلية المقتضية لأعضاء البدل لحكم البدل منه قد ترجح الجدي على انه واقعة حال فعلية محتملة فقدم مقتضى البدلية لانه لم يتحقق له معارض تحفه بزيادة (قوله الخامس) أي خامس الفروض (قوله الترتيب بين المسحين) أي بين مسح الوجه ومسح اليدين (قوله لا التقلتين) أي فلا يجب الترتيب فيهما على الأصح فلو ضرب بيده التراب دفعة واحدة أو ضرب اليمين قبل اليسار ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه أو عكسه جاز لان الغرض الأصلي المسح والنقل وسيلة إليه ولا يلزم من اشتراطه في المسح الاشتراط في وسيلة ولا يشترط قصد التراب لعضو معين فلو أخذ التراب لي مسح به وجهه فتذكر انه مسحه جاز أن يمسح بذلك التراب بيده وكذلك لو أخذ بيده طائناً أنه مسحه ثم تذكر انه مسحه جاز أن يمسح به وجهه خلافاً للفتال في فتاويه وان اعتمده في المغنى وحزم به العباب (قوله بان يقدم ولوجنبنا مسح الوجه ثم اليدين) تصويراً للترتيب المذكور في المتن وأشار بقوله ولوجنبنا إلى أن البدل في نحو الجنب لم يعط حكم البدل قال في التحفة وانما لم يجب أي الترتيب في الغسل لانه لما وجب فيه تعميم البدن صار كعضو واحد ومن ثم يجب الترتيب في التيمم وان عملك لان تعميم البدن بالتراب لا يجب مطلقاً فم يشبه الغسل وقد يعترض وجوب الترتيب بان في حديث البخاري المذكور ما يصرح بعدمه لولا تأويل الواو بتم نظراً للبدلية المذكورة انتهى ببعض تلخيص ونوضيح (قوله كالوضوء) أي قياساً عليه (قوله وسننه) أي التيمم التسمية الخ فيه أن السنن غير منحصرة بما ذكر اذ يسن فيه جميع سنن الوضوء التي تنأت هنا فلو قال ومن سننه الخ لكان أولى لأن يقال الحصر في كلامه نسبي على أنه سيأتي قوله ومن سننه فكانه تنبه لذلك فتأمل (قوله أوله) أي أول التيمم ويسن أيضاً السؤال قال في التحفة ومحل بين التسمية وأول الضرب كما أنه ثم بين غسل اليدين والمضمضة انتهى قال ع ش وغوي فبعد أن التسمية لا تسن مقارنتها للنقل على خلاف ما مر من استحباب مقارنتها لغسل الكفين في الوضوء وقياس ما في التيمم أن يقال بمثله في الغسل فيسن التسمية ثم السؤال قبل استعمال الماء وعلى قياس الوضوء مقارنة التسمية لغسل الكفين أن يقارن هنا أول النقل فيكون السؤال قبل النقل والتسمية فلي تأمل (قوله ولولنعو جنب) أي من

حديث البخاري المذكور ما يصرح بعدمه لولا تأويل الواو بتم نظراً للبدلية المذكورة (قوله ولولنعو جنب) أشار بلو إلى خلاف فيه قال الدميري في باب الغسل في شرح قول المنهاج وأكله ازالة القدر ثم الوضوء والأصح استحباب التسمية في أوله وقيل لا لان نظماً

التحفة بالنفض أو النفخ
حتى لا يبقى الاقدار الحاجة
للاتباع ولثلاثه خلقه
ومن ثم لا يستن تكرار
المسح ويسن أن لا يمسح
التراب عن أعضاء التيمم
حتى يفرغ من الصلاة
انتهى (قوله وتفریق
الاصابع) أى عند
الضرب قال في التحفة

(وتقديم اليمنى)
على اليسرى (و) تقديم
(مسح أعلى وجهه) على
أسفله كالوضوء في جميع
ذلك (وتخفيف الغبار)
من كفه الماسحة أن كثر لثلاث
يتشوه خلقه (والموالة)
فيه بتقدير التراب ماء
كالوضوء (وتفريق
الاصابع عند الضرب)
لأنه أبلغ في إثارة الغبار
(ونزع الخاتم) في الضربة
الاولى ليكون مسح الوجه
بجميع اليد (ويجب
نزعه) أى الخاتم (في
الضربة الثانية) عند
المسح

ووصول الغبار بين
الاصابع من التفريق
في الاولى لا يمنع الاجزاء
في الثانية اذا مسح به
لما مر أن ترتيب النقل
غير شرط فصول التراب
الثاني من التفريق في
الثانية لم يزد الاول قوة
لا ينقصه ثم قال ولا ينافي
ندب التفريق في الثانية
تقيل ابن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها

حائض ونفساء وأشار بلو إلى خلاف في ذلك له فقد قيل لا يسن له لأن نظمها نظم القرآن وقيل الاولى أن يقول
بسم الله العظيم الحمد لله على الاسلام وتقل في المجموع أن الجنب يقتصر على أقل التسمية والراجح أنه يأتي
بالاكمل ويقصد الذكر أو يطلق (قوله وتقديم اليمنى على اليسرى) أى في اليدين مطلقا وكذا في الوجه
لنحو أقطع ومن الاصابع فيها واما رايده على العضو بان يرفعهما في الذهاب والرجوع قال في التيسير
ومن يديه قدم الاصابع * مع المرور ذاهبا وارجعا

وسياتي بيان الكيفية المشهورة (قوله وتقديم مسح أعلى وجهه على أسفله) قال في المغني وقيل يبدأ
بأسفله ثم يستعمل وفارق الوضوء لأن الماء ينحدر بطبعه فيعبر الوجه والتراب لا يجري بالمرار اليد فيبدأ بأسفل
وجهه ليقول ما يحصل في أعلاه من الغبار فيكون أسلم لعينه قال في المجموع ظاهر عبارة الجمهور أنه
لا استحباب في البداءة بشئ من الوجه دون شئ (قوله كالوضوء في جميع ذلك) أى التسمية وتقديم
اليمنى وأعلى الوجه (قوله وتخفيف الغبار من كفه الماسحة) أى أو ما يقوم مقامها (قوله وان كثر)
أى أن كان الغبار كثيرا وذلك بالنفض أو النفخ بحيث لا يبقى منه الاقدار الحاجة وأما مسح التراب عن أعضاء
التيمم فالأحب كما في الام أن لا يفعله حتى يفرغ من الصلاة لأنه أثر عبادة (قوله لثلاثه خلقه) تعليل
لسنة تخفيف الغبار ولأنه صلى الله عليه وسلم نفض يديه ونفخ فيهما في حديث عمار رضى الله عنه وخلقته بفتح
الحاء المعجمة وسكون اللام أى لثلاثه خلقه صورته قال في المصباح والشوكة بفتح حين من باب تعب وشاها
الوجوه تشوه قمحة وشوحتها قمحتها (قوله والموالة فيه) أى في التيمم وتسن أيضا بينه وبين الصلاة
خروجها من خلاف من أوجبها ونجس الموالة بقسميها في تيمم دائم الحداث كما تجب في وضوءه تخفيفا للمانع
لأن الحداث يكره وهو مستغن عنه بالموالة وهذه الصورة غير داخلية في كلام المصنف لقول الشارح فيه
وان شجعها بالوضوء فيما يأتي فلو حذف لفظ فيه لكان أخصروا فليأمل (قوله بتقدير التراب
ماء) أى ماء الغسل يعنى اذا اعتبرنا هناك الجفاف اعتبرناه هنا أيضا بتقديره ماء (قوله كالوضوء) أى
قياسا عليه فيجوز فيه القولان في التقديم يجب (قوله وتفریق الاصابع عند الضرب) أى أول الضرب في
الضربتين أما في الاولى فلزيادة إثارة الغبار باختلاف مواقع الاصابع وأما في الثانية فلا يستعمل بالواصل
عن المسح بما على الكف قاله في المغني (قوله لأنه أبلغ في إثارة الغبار) أى في إثارة الغبار بتيمم الوجه بضرية
واحدة وكذا البدان ووصول الغبار بين الاصابع من التفريق في الاولى لا يمنع اجزائه في الثانية اذا مسح
به لما مر أن ترتيب النقل غير شرط فصول التراب الثاني ان لم يزد الاول قوة لا ينقصه على ان الحاصل من
ذلك غالب الغبار يسير على المحل وهو لا يمنع الاجزاء بتراب التيمم ومن ثم لو غشي غبار لم يكف نفضه للتيمم
الا ان منع وصول ترابه للعضو وعليه يحمل اطلاق التهذيب وجوب النفض وظاهره انه لا يضر وصول الغبار
من الاولى وان كثر لما تقرران ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الاولى يصلح للتيمم به اذا مسح به ويفارق
مسألة التهذيب بأنه لا نقل فيها ومن ثم لو أخذ التراب فيها بيده ونوى ثم مسح به أجزأ وان كثر كما علم مما مر فيما لو
سفته رجح على وجهه ولا ينافي التفريق في الثانية نقل ابن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها لأنه محمول على ما اذا لم
يرد التخليل والاول على ما اذا اراده فالواجب فيها ما التفريق والتخليل فهو مع التفريق سنة انتهت بهجروا فيها
(قوله ونزع الخاتم في الضربة الاولى) قال في المغني والخاتم بفتح التاء وكسرهما قال تعالى وخاتم النبيين قرئ
بفتح التاء وكسرهما ويقال فيه خاتم وختم بفتح الاول والثاني وخاتم على وزن كتاب (قوله ليكون
مسح الوجه بجميع اليد) تعليل لسنة نزع الخاتم فيها وللاتباع أيضا (قوله ويجب نزعه أى الخاتم في الضربة
الثانية) هذا بخلاف الوضوء لأن التراب كثيف لا يسرى الى ما تحت الخاتم بخلاف الماء على ما سبق تفصيله
(قوله عند المسح) أى لا عند الضرب فليجاب الترع انما هو عند المسح لا عند النقل خلافا لما يوهمه عبارة

لانه محمول على ما اذا لم يرد التخليص والاول على ما اذا اراده فالواجب فيها اما التفريق واما التخليص فهو مع التفريق سنة (قوله ولا يكتفى بتحريكه) قال في التحفة وان اتسع خلافا لما يوهمة تعبير غير واحد بغالب الان انتقاله للخاتم بالتحريك ثم عوده للعضو بصيره مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للحاجة الى هذا دون ذلك ثم قال فان قلت قولك لان انتقاله الخ غير كاف لانه ان وصل للخاتم قبل مس العضو فلا استعمال أو بعده فقد ظهر العضو بمسه * قلت بل هو كاف لحالة أخرى أغفلها حصره هي ٥٣٥

ان التراب لابد ان يصيب جزأها تحت الخاتم الذي يتجاف عنه وهذا التراب يحتل التكاثف الذي من شأنه أنه طبقة فوق أخرى ومعلوم ان السفلى مستعملة لانها الماسة دون الذي فوقها وبتحرك الخاتم ينتقل هذا المختلط الى الجزء الذي يلي الاول مما لم يصله

ليصل الغبار الى محله ولا يكتفى بتحريكه لانه لا يوصله الى ماتحته بخلافه في الماء (ومن سننه امرار اليد على العضو) كذلك في الوضوء (ومسح العضد) كالوضوء أيضا (وعدم التكرار) للمسح

تراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرضت اصابته التراب دون ما يليه فاتضح ان المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتظن له نعم ان فرض تيقن عموم السراب لجميع ماتحت الخاتم من غير تحريك فلا اشكال في الاجزاء حينئذ انتهى كلام التحفة وفي

المصنف (قوله ليصل الغبار الى محله) أي الخاتم وهو تعليل لا يجاب التزم فيها (قوله ولا يكتفى بتحريكه) أي الخاتم وان اتسع خلافا لما يوهمة تعبير غير واحد بغالب الان انتقاله للخاتم بالتحريك ثم عوده للعضو بصيره مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للحاجة الى هذا دون ذلك قاله في التحفة (قوله لانه) أي التحريك (قوله لا يوصله) أي التراب (قوله الى ماتحته) أي الخاتم لكثافته التراب ولما تقرر عن التحفة من عزومه انتقاله بصيره مستعملا قال فيها فان قلت قولك لان انتقاله الخ غير كاف لانه ان وصل للخاتم قبل مس العضو فلا استعمال أو بعده فقد ظهر العضو بمسه * قلت بل هو كاف بحالة أخرى أغفلها حصره وهي ان التراب لابد ان يصيب جزأها تحت الخاتم الذي تجاف عنه وهذا التراب يحتل التكاثف الذي من شأنه أنه طبقة فوق أخرى ومعلوم ان السفلى مستعملة لان الماسة دون التي فوقها وبتحركه ينتقل هذا المختلط الى الجزء الذي يلي الاول مما لم يصيبه تراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرضته اصابته التراب دون ما يليه فاتضح أن المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتظن له نعم ان فرض تيقن عموم التراب لجميع ماتحت الخاتم من غير تحريكه فلا اشكال في الاجزاء انتهى (قوله بخلافه في الماء) أي بخلاف التحريك في الماء فانه للطافة الماء وقوة سر يانه يوصله الى ماتحته (قوله ومن سننه) أي التيمم منه بمن الى عدم الحصر فيما ذكره خلاف ما أوهمة قوله سابقا وسننه الخ كما تقدم التنبيه عليه (قوله امرار اليد على العضو) أي عضو التيمم وتقدم في الوجه انه بيد أبا على الوجه ولم يذكر المصنف في اليدين الكيفية المشهورة من غير تنبيه عليها وصورتها ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ولا مسبحة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمررها على ظهر كفها اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويمررها الى المرفق ثم يدبر بطن كفها الى بطن الذراع فيمررها عليه رافعا إبهامه فاذا بلغ الكوع أمراها باليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح إحدى الراحتين بالأخرى ويمرر التراب على العضو وهذه الكيفية كما في المجموع مستحبة ومشى عليه في الروضة وغيرها وان قال ابن الرفعة انها غير مستحبة لانها لم يثبت فيها شيء لان من حفظ شيئا أحججه على من لم يحفظ (قوله كذلك في الوضوء) أي قياسا عليه قال في المغنى وخروج من خلاف من أوجبه (قوله ومسح العضد) أي ومن سننه مسح العضد وهو ما بين المرفق الى الكتف والجمع أعضاء وأعضاء (قوله كالوضوء أيضا) أي لاجل التحجيل وخروج من خلاف من أوجبه قاله في الاسنى وكذا بسنن في الغرة كما في التحفة والتخليص للأصابع بعدم مسح اليدين احتياطا (قوله وعدم التكرار للمسح) أي فان كرر فيه كره كتكثير الغبار قال الشرف العمري بطى في التيسير

مكر ووه أن يوجد التكرار * في مسحه أو يكثر الغبار

الامداد ومختصره للشارح فلا يكتفى بتحريكه لان التراب لكثافته لا يصل لماتحته بخلاف الماء انتهى وظاهر كلام المغنى والتهابة بخلافه فانهم ما اكتفوا بالتحريك ان وصل التراب لماتحته لانه لا يأتى غالبا بالانزع حتى لو فرض وصوله الى ماتحته لسعته أو بالتحريك لم ينزعه انتهى وهل المراد بنزع الخاتم اخراجه عن الاصبع كله أو عن محله ظاهر ما قدمناه عن التحفة يقتضى وجوب نزع عن جميع الاصبع وذهب القليوبي الى ان المراد ازالته عن محله وعبارته أي ازالته عن محله بقدر ما يصل التراب لماتحته ولا يكتفى بتحريكه بمحله بخلاف الماء لقوة سر يانه انتهت (قوله امرار اليد على العضو) قال ابن قاسم العبادى ولا يشترط امرار اليد على العضو بل الواجب اتصال التراب اليه بيد أو خرقة أو خشبة وبغير ذلك لكن لابد من النقل اليه ولو به بان يضعه على التراب (قوله ومسح العضد) أي لاجل التحجيل

لان المطلوب فيه تخفيف الغبار (والاستقبال والشهادتان بعده) كالوضوء فيهما (ومن لم يجد ماء ولا ترابا صلى) وجوبا (الفرض وحده) لحرمه الوقت وهي صلاة صحيحة فيبطلها ما يبطل غيرها بخلاف النفل اذ لا ضرورة اليه

(قوله صحيحة) أي بحث بها من حلف لا يصلي ويحرم الخروج منها ويبطلها الحدث وغيره كرؤية ماء أو تراب ولو جعل لا يسقط القضاء ويتبعه جوازها أول الوقت خلافا لبحث الأذري أنه يجب تأخيرها إلى ضيقه مادام يرجو ماء أو ترابا انتهى تحفة وفي النهاية ما قاله الأذري ظاهر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهى (قوله بخلاف النفل) ومثله قضاء فائتة مطلقا ونحو مس مصحف وكذا قراءة القرآن لغير الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد وتمكين زوج بعد انقطاع نحو حيض لعدم الضرورة وهل الجنابة كالنفل فتمتنع أو الفرض فتجب اختلاف في ذلك وجرى في النهاية على الأول لان وقتها تسع ولا تقوت بالندفن وذكر في التحفة كلام من المقاتلين ثم قال بعد أن ذكر كلام الأذري

(قوله لان المطلوب فيه) أي في التيمم فهو تمليل لسنية عدم التكرار له (قوله تخفيف الغبار) أي عن عضوه كما تقدم ثلاثا يشوه خلقه ويسن ان لا يرفع اليد عن العضو قبل تمام مسحه خروجا من خلاف من أوجبه لان الباقي بالمسحة يصير بالفصل مستعملا ورد بان المستعمل هو الباقي بالمسوحة وأما الباقي في المساحة ففي حكم التراب الذي يضرب عليه اليدين قاله في الاسنى (قوله والاستقبال) أي للقبلة في حال التيمم لانها أشرف الجهات (قوله والشهادتان بعده) أي بعد التيمم كان يقول مستقبلا القبلة رافعا يديه وبصره إلى السماء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله كالوضوء فيهما) أي في الاستقبال والشهادتين وقد سبق هناك دليله * تنبيه * لم يذكر المصنف ولا الشارح مبطلات التيمم وهي سبعة الحدث والردة والعاذ بالله تعالى ورؤية الماء وتوهمه والقدرة على عوض نحو الماء وزوال علة بلا حائل الا في الأربع الأخيرة وباقامة أو بنيتها وهو في صلاة مقصورة بعد غير التوهم وقد نظمها الشرف العمرى بطل بقوله

والمبطلات ردة كذا الحدث * ورؤية الماء أو توهم حدث وان يصير قادر على العوض * والاعتياض والشفاء من المرض ان زال كل مانع في الأربع * وكان في صلاته لم يشرع وان يقيم أو نوى قطع السفر * وكان كل في صلاة قد قصر

وتفصيل ذلك في المطولات (قوله ومن لم يجد ماء ولا ترابا) هو المعبر عنه بفقد الطهورين وهذا في المعنى راجع لقوله أول الباب يتيمم المحدث والجنب الخ فكأنه قال هذا اذا وجد التراب فان لم يجد ماء فانه يصلي لحرمه الوقت ويعيده قاله الجمل قال في التحفة لكونه بصحراء فيها حجر أو رمل فقط أو يجبس فيه تراب ندى ولا أجره معه بحقه بها قال ع ش فان أمكنه التجفيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يده فغسل وجهه ثم أراد التيمم عن جراحة اليدين انه يكلف تشفيف الوجه واليدين قبل أخذ التراب لانه ان أخذه مع بلل يديه صار كالتراب الندي المأخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق (قوله صلى وجوبا بالفرض) أي المكتوب الاداني مع الاعادة كما يأتي وهذا هو المذهب الجديد ومقابله خمسة أحدها تجب الصلاة بلا اعادة وطرد ذلك في كل صلاة وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المزني واختاره النووي في المجموع قال لانه أدى وظيفة الوقت وانما تجب القضاء بامر جديد ولم يثبت في ذلك شيء ثانيها يندب له الفعل ونجس الاعادة ثانيا يندب له الفعل ولا اعادة رابعها يحرم عليه فعلها في مسلم لا تقبل صلاة بغير طهور لانه عاجز عن الطهارة فاشبه الحائض مغنى (قوله وحده) حال من الفرض (قوله لحرمه الوقت) تعليل لوجوب صلاة فاقد الطهورين الفرض كالعاجز عن السيرة والاستقبال وازالة النجاسة لكن مع عدم الاعادة في فاقد السيرة كما تقدم قال في التحفة جوازها أول الوقت خلافا لبحث الأذري أنه يجب تأخيرها إلى ضيقه مادام يرجو ماء أو ترابا (قوله وهي) أي صلاة فاقد الطهورين (قوله صلاة صحيحة) أي وان وجب عليه قضاؤها وهذا هو الاصح في المجموع وغيره (قوله فيبطلها) أي هذه الصلاة تفرغ على كونها صلاة صحيحة (قوله ما يبطل غيرها) أي من صلاة المتوضي والتيمم من الحدث وغيره كرؤية ماء أو تراب ولو في محل لا يسقط القضاء قال في التحفة ويبحث بها من حلف لا يصلي ويحرم الخروج منها (قوله بخلاف النفل) هذا محترز لقوله الفرض فلا يجوز له تنفل ولا قضاء فائتة مطلقا وكذا نحو قراءة لغير الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد لنحو جنس وتمكين زوج بعد انقطاع نحو حيض قاله في التحفة (قوله اذ لا ضرورة اليه) أي النفل وما ألحق به وهو تعليل لقوله بخلاف النفل قال في المجموع

(وأعاد بالماء) مطلقا
وبالتراب إن وجد به محل
يسقط به الفرض والافلا
فائدة في الاعادة به
ويجوز له فعل الجمعة بل
يجب وإن وجب عليه قضاء
الظهر

﴿فصل في الحيض﴾
والاستحاضة والنفاس
الحيض لغة السيلان *
وشرعا دم جبلة

بما يوافق النهاية ما نصه
ووقع للأذرى أنه ناقض
فقال في باب الجنائز
لا يسقط تيممه الفرض
وفاقد الطهورين إن
تمت على أحدهما صلى
قبل الدفن ثم أعاد إذا
وجد الطهر الكامل
قال الشارح وله وجه
ظاهر فليجمع به بين من
قال بالمنع ومن قال بالجواز
(قوله فعل الجمعة) قال
في التحفة لكنه لا يحسب
من الأربعين لنقصه

﴿فصل في الحيض﴾
والاستحاضة والنفاس
(قوله دم جبلة) قال
الشارح في حاشيته التي
وضعها على تأليف العلامة
عبد الله بن محمد بن أبي
قشير الحضرمي فيما يتعلق
بالحيض والنفاس
والاستحاضة لما طلب
مؤلفها من الشارح ذلك

وكيف يصلي صلاة لا تنفعه بلا ضرورة ولا حرمة وقت وانما جازت صلاته أي الفرض في الوقت في هذا الحال
لحرمة الوقت قال في التحفة وعن القفال أنه أفنى بفعله لصلاة الجنائز وبوجه بوجوب تقديمه على الدفن
وان لم تنف به فعلت وفاء بحرمة الميت كحرمة الوقت في غير حال لكن الذي نقله الزركشي أي في باب الجنائز
عن قضية كلام القفال أنه لا يصليها أي لانها في مرتبة النفل كما مر ثم رأيت عليه بقوله كما في حق الميت إذا
تعذر غسله وتيممه فانه لا يصلي عليه ولا تنافي في حكم النفل وهو ممنوع منه انتهى وسبقه لذلك الأذرى فقال
لا يجوز زأقدامه على فعلها قطعاً لان وقتها تسع ولا يفوت بالدفن ولا ينافي ذلك أن التيمم في الحضرة يصلي
عليها لانه يباح له النفل للمحقة هي به ووقع له أنه ناقض نفسه فقال في باب الجنائز لا يسقط تيممه الفرض
وفاقد الطهورين ان تعينت على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها إذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل
له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز انتهى ملخصاً (قوله وأعاد بالماء) أي وجوبا
لان عذره نادر لا يدوم غالباً مع فوات البدل قبل مراده كالمحتاج بالاعادة القضاء كما في المحرر ولا مصطلح
الاصوليين أن ما بوقته اعادة وما بخارجه قضاء انتهى وليس بسديد بل مراده ما يشمل الامرين فيلزمه فعلها
في الوقت ان وجد فيه والافنى خارجاً انتهى تحفة ببعض تصرف (قوله مطلقاً) أي ولو موضع يغلب فيه فقدان
الطهورين انتهى شرواني (قوله وبالتراب) عطف على بالماء أي وأعاد بالتراب يعني بالتيمم (قوله ان
وجد به محل يسقط به الفرض) أي بأن كان المحل يندرفيه وجود الماء ذلك الوقت وهذا اذا كان بعد الوقت وأما
فيه فليزمه الاعادة وان لم يسقط الفرض لحرمة الوقت (قوله والا) أي بأن وجد التراب في محل لا يسقط به
الفرض (قوله فلافائدة في الاعادة به) أي فلا يبعد بل لا يجوز الاعادة هنا كغيره كما صرح به في التحفة لانه
لافائدة فيها وليس هنا حرمة وقت تراعى تأمل واعلم أن كل موضع وجبت فيه الاعادة فالذي عليه الجمهور أن
الفرض هو المعادة وقيل كلتاها او هو الا فقه وقيل احدهما لا بعينها قال في شرح المذهب وفائدة الخلاف
تظهر في مسائل منها اذا أراد أن يصلي الثانية بالتيمم الاول من عمرة فليتا مل (قوله ويجوز له) أي لفائد
الطهورين وهذا مرتبط بالمتن (قوله فعل الجمعة بل يجب) لكنه لا يحسب من الاربعين لنقصه تحفة ونهاية
وبحث الشبراملسي أن مثله ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه انما يصلي
لحرمة الوقت ويقضى بعد ذلك فليتا مل (قوله وان وجب عليه) أي على فاقد الطهورين (قوله قضاء
الظهر) أي لان الجمعة اذا قامت انما تقضى ظهر او الله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في الحيض﴾

أي في أحكامه وهي كثيرة قال بعضهم ثلاثة وثلاثون حكماً يستباح بعضها بانقطاعه وبعضها بالغسل عنه
والحكمة في ذكر هذا المبحث آخر مباحث الطهارة أنه ليس من أنواع الطهارات بل الطهارة تترتب عنه
مع كونه مخصوصاً بالنساء (قوله والاستحاضة والنفاس) الاولى حذفها لان المصنف سيذكرهما في
الفصل الآتي الآن يقال ان قصد الشارح بذكرهما هنا التورك على المصنف حيث لم يترجم هنا بالباب مع
أن الجمهور ترجوا به فليتا مل (قوله الحيض لغة) لم يقل وهو لئلا يتوهم رجوعه الى النفاس لانه أقرب
مذكور (قوله السيلان) يقال حاض الوادي والشجرة اذا سال مأوها وصمغها قال في الشرح الصغير
ويقال ان الحوض من مخيضه أي سيلانه الى الحوض والعرب تدخل الواو على الياء وبالعكس لانهم امن
حيز واحد وهو الهواء (قوله وشرعا دم جبلة) أي سيلان دم جبلة لاجل أن يكون المعنى الشرعي مشتملاً على
المعنى اللغوي كما هو القاعدة الا أن تكون أغلبية فلا حاجة لتقدير مضاف والجبلة بكسرتين وتشديد
اللام الطبيعية والخلقية وازافة الدم اليها من اضافة المسبب للسبب أي دم مسبب ناشئ عن الطبيعة

مانصه بعدد كرم مايرد على تعريف الحيض الذي أورده الحضرمي فالاولى تعريفه بما جرت عليه تبعاله في شرح العباب بقولي وهو لغة
السلان ثم قلت وشرها هو دم حيلة ٥٣٨ أي يقتضيه الطبع السليم يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات الصحة ثم بينت أن

قولهم في أوقات الصحة لا حاجة اليه الا مجرد الايضاح لانه استفيد من التعبير بالحيلة اذ هي كما في المجموع الخلقية أي الدم المعتاد الذي يخرج في حال السلامة انتهى (قوله أي قدرهما متصلا) قال العلامة الشيخ محمد العناني في حاشيته على شرح التحرير لشيخ الاسلام مانصه ليس المراد

يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات الصحة (وأقل) زمن (الحيض) تقطع الدم أو اتصال (يوم وليلة) أي قدرهما متصلا وهو أربع وعشرون ساعة فأنقص عن ذلك فليس بحيض بخلاف ما بلغه على الاتصال أو التفريق

أنه لا بد في زمان الأقل من يوم وليلة يتوالى فيهما الدم غير متخل نقاء كما يوهمه لفظ متصلا بل المراد أنها اذا رأت دما كل منها ينقص عن يوم وليلة إلا أنها اذا جمعت كانت مقدار يوم وليلة على الاتصال كفي ذلك في حصول أقل الحيض قاله بعضهم وقال بعض آخر المراد بقوله قدرهما ما اذا ابتدأ الدم في أثناء يوم وليلة فانه يحسب

(قوله يخرج من أقصى رحم المرأة) أي من عرق فيه في أقصى رحم المرأة والرحم بفتح الراء وكسر الحاء وقد تخفف وعاء الولد وهي جلدة على صورة الحرة المقلوبة فبابه الضيق من جهة الفرج وواسعه أعلاه وتسمى بأم الاولاد (قوله في أوقات الصحة) كذا في عبارتهم قال الشارح ولا حاجة اليه الا مجرد الايضاح لانه استفيد من التعبير بالحيلة اذ هي كما في المجموع الخلقية أي الدم المعتاد الذي يخرج في حال السلامة هذا وسيأتي تعريف الاستحاضة والنقاس وذكر بعضهم أن الذي يخيض من الحيوانات ثمانية نظمها بقوله ثمانية في جنسها الحيض بثبت * ولكن في غير النساء لا يثبت نساء وخفاش وضبع وأرنب * كذا ناقة وزغ وحجر وكلبة

قال بعض المحققين والظاهر أن ذلك لا أثر له أي في غير المرأة في الاحكام حتى لو علق طلاق مثلا بحيض شيء من المذكورات لم يحنث وان خرج منها دم مقدار اقل الحيض أما أولا فكون هذه المذكورات يقع لها الحيض ليس أمرا قطعيا وذكرا الجاحظ أو غير له لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا القطع به وأما ثانيا فلا يجرى أن يكون حيض المذكورات في سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم إن أراد يخيضها مجرد خروج دم منها اعتبر انتهى كلامه فليتأمل (قوله وأقل زمن الحيض) قدر الشارح رحمه الله زمن لدفع ما أورده عليه من الاجبار باسم الزمن عن الجنة لان الأقل اسم تفضيل وهو مضاف الى الحيض والقاعدة أن اسم التفضيل بعض ما يضاف اليه فيلزم حينئذ الاخبار باسم الزمان عن الجنة وهو غير جائز قال ابن مالك ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفدأ خبرا

(قوله تقطع الدم أو اتصال) المراد بالاتصال أن يكون لو أدخل نحو القطن لتلوث وان لم يخرج الدم الى ما يجب غسله في الاستنجاء كدري تأمل (قوله يوم وليلة) هذا ما قاله الشافعي رضي الله عنه في عامة كتبه ونص في موضع على أن أقله مقدار يوم فقط وقيل دفعة كالنقاس وهو غريب انتهى معنى (قوله أي مقدارهما متصلا) يعني أن أقل الحيض من حيث الزمان مقدار يوم وليلة على الاتصال وليس المراد أنه لا بد في زمان الأقل من يوم وليلة يتوالى فيهما دم من غير تخل نقاء كما يوهمه لفظ الاتصال بل المراد أنها اذا رأت دما ينقص كل منها عن يوم وليلة إلا أنها اذا اجتمعت كانت مقدار يوم وليلة على الاتصال كفي ذلك في حصول أقل الحيض قاله في المعنى (قوله وهو) أي مقدار اليوم والليل (قوله أربع وعشرون ساعة) أي زمانية يعني أن يظهر الدم على الفرج أربع وعشرين ساعة ولو متفرقة في خمسة عشر يوما طاهره أنه لا يحكم بكون الدم حيضا الا اذا ظهر خارج الفرج أو استمر كذلك أربع وعشرين ساعة وليس مراد بل اذا وصل الى المحل الذي يجب غسله وهو ما يظهر عند الجلوس على قدميها كان له حكم الخارج على الفرج نعم لا يمكن العلم بكونه دما الا اذا خرج منه شيء الى خارج الفرج وحينئذ يحكم بكونه حيضا وان كان معلقا بأقصى الرحم لخروج بعضه الى ظاهر الفرج اذ ذلك كاف في الحكم على صاحبها حائضا مادامت القطنه تخرج ملوثة وان لم يصل منه شيء الى ما يظهر من فرجها عند جلوسها على قدميها أو عبارة الشيخين وغيرهما ويثبت أحكام الحيض بظهور الدم وان لم يباغ يوما وليلة وهي موافقة لما ذكرته أن الظهور انما هو شرط للحكم عليه بالحيض في ابتداء دون الدوام كما تقرر قاله الشارح في حواشي باقشيرا انتهى (قوله فأنقص عن ذلك) تفرع على أن أقل الحيض يوم وليلة وما اسم موصول مستند واقع على الدم وتقص صلتها والمشار اليه بذلك مقدار اليوم والليلة أي فالدم الذي تقص عن مقدارهما (قوله فليس بحيض) خبر المبتدأ ودخلت الفاء الخبر لشبه المبتدأ باسم الشرط (قوله بخلاف ما بلغه) أي الدم الذي بلغ قدر اليوم والليلة (قوله على الاتصال) تقدم اتفاقا أن المراد به أن يكون نحو القطنه بحيث لو أدخل لتلوث (قوله أو التفريق) أي وان لم تلتصق الا من أربعة عشر يوما مثلا بناء على قول السحب قاله في التحفة وفيه أن الكلام في أقل الحيض فقط بدليل

ذكرهم

من ذلك الوقت الى مثله وذلك ليس يوما وليلة بل قدرهما وقوله متصلا حال اذ لا يتصور

أن يكون الدم يوما وليلة لا متصلا فهي حال مقيدة للدم بالواقع في اليوم والليلة أو قدرهما انتهى من حاشية العناني على شرح التحرير (قوله متصلا) المراد بالاتصال أن يكون لو أدخل نحو القطنه لتلوث وان لم يخرج الدم الى ما يجب غسله في الاستنجاء كما في التحفة وغيرها

(قوله وان كان ماء أصفر أو كدرا) قال في الامداد وهما شي كالصديد تملوه صفرة أو كدرة انتهى عبر في الارشاد بقوله ولو كدرا قال الشارح في الامداد مانصه وأفاد بلوان فيها خلافا في أيام العادة وغيرها وهو كذلك وأسقط الصفرة كتنقاع بغيرها بالاولى اذ هي اقرب الى ألوان الدماء وان جرى فيها الخلاف أيضا انتهى كلام الامداد وذكر قبل هذا ما نصه ٥٣٩ وقول أم عطية كنا لانعد هماً شيئاً

مقيد بقولها في رواية البخاري صحيحة في زمن الطهر أو معارض بما صح عن عائشة رضي الله عنها من أن ذلك حيض انتهى وفي متن المنهاج والصفرة والكدرة حيض في الاصح انتهى (قوله وان لم يتصل) قال المرحومي في حاشيته على الاقناع لكن بشرط أن

ذكرهم معه الاكثر والغالب الا أن يقال ان الأقل له صورتان الاولى أن يكون وحده وهي التي يشترط فيها الاتصال والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها فليتامل وقول السحب هو ان النقاء بين دماء الحيض حيض بشرط أن لا يجاوز خمسة عشر يوماً ولم تنقص الدماء عن أقل الحيض وأن يكون النقاء محتوشاً بين دمى حيض ومقابلة ان النقاء طهر والاطهر الاول قال في المهجدة

وفي النقاء والضعف خذ بالسحب * أثناء مع ذى الحاق نسي

(قوله فانه حيض) أي الدم الذي بلغ قدر اليوم والليله حيض ثبت فيه أحكامه (قوله وان كان ماء أصفر أو كدرا ليس على لون الدم) هذا ما في المجموع عن الشيخ أبي حامد ان الصفرة والكدرة ليسا بدم بل ماء أصفر وماء كدر وقال الامام همامي كالصديد تملوه صفرة وكدرة ليسا على لون الدم انتهى ولذا قال في المهجدة ولودما ذاصفرة وكدرا * وبين توأمين والخيل ترى

(قوله لانه) أي الماء الاصفر والماء الكدر (قوله أذى فشملته الآية) أي قوله تعالى وبسألونك عن الحيض قل هو أذى قال في التحفة وصح عن عائشة رضي الله عنها أن النساء كن يبعثن بالدرج في الماء الكدس في الصفرة فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ولا يعارضه قول أم عطية كنا لانعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً لان الاول أصبح وعائشة أفقه والزعم له صلى الله عليه وسلم من غيرها على أن قولها بعد الطهر محتمل لاحتماله بعد دخول زمنه أو بعد انقضائه والمبين أولى منه انتهى (قوله وأكثره) أي الحيض (قوله زمناً) تميز محمول عن المضاف أي وأكثر زمنه وانما أتى هنا بالتمييز ولم يأت بالمضاف كما صنع فيما تقدم لانه هنا ان قدره بين المتضايقين غير ضرورة المتن بتصيير الماء مكسورة بعد ان كانت مضمومة وفصل بين المتضايقين وان أخر البيان عن المتن قال أي أكثر زمنه أدى الى طول فاصنعته أخصر وأولى أفاده بعض المحققين (قوله خمسة عشر يوماً بليلتها) أي مع ليالها فالباء بمعنى مع قال في المغني وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كما في المجموع (قوله وان لم يتصل) أي دم اليوم الاول بليته كان رأت الدم أول النهار تكمل الليالي ليلة السادس عشر لكن بشرط أن يكون الدماء مقدار يوم وليلة كما تقدم على ما فيه والحاصل أنه لا بد لجعله حيضاً من عدم نقصه عن مقدار يوم وليلة متصلاً ولو كان مفروقاً في خمسة عشر يوماً من غير ما ظهر التحفة وغيرها يومى الى انه لو تعلق من أربعة عشر يوماً يكون ذلك من أقل الحيض أو من خمسة عشر كان من أكثر الحيض وهو المفهوم من قوله هنا وان لم يتصل تدبر (قوله وغالبه ست أو سبع) أي وباقي الشهر غالب الطهر للخبر الصحيح في أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال لحنة بنت جحش رضي الله عنها تحيض في علم الله ستة أو سبعة كما تحيض النساء ويظهر مبيقات حيضهن وطهرهن أي التزمي الحيض وأحكامه فيما أعلم الله من عادة النساء من ستة أو سبعة والمراد غالبن لاستحالة اتفاق الكل عادة اسنى ومعنى (قوله كل ذلك) أي من الأقل والاكثر والغالب لكن في هذا الاخير دليل من الحديث كما سبق آنفاً الآن في محته كلاماً ذكره الحافظ في تخريج العزيز ولعله السبب في عدم ذكره هنا فليتامل (قوله باستقراء الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه) قال العلامة الكردي أي تتبعه الجزئيات لاثبات أمر كلي وهو تام وناقض فالتام هو الذي لم يخرج منه شيء من الافراد كهذا الذي نحن فيه والناقض كسب اليأس هذا كلامه لكن الذي انحط عليه كلام العلامة ابن قاسم في الآيات البيئات

فانه حيض وان كان ماء أصفر أو كدرا ليس على لون الدم لانه أذى فشملته الآية (وأكثره) زمناً (خمس عشرة يوماً بليلتها) وان لم يتصل (وغالبه ست أو سبع) كل ذلك باستقراء الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

يكون مجموع الدماء مقدار يوم وليلة انتهى فعلم أنه لا بد لجعله حيضاً من عدم نقصه عن مقدار يوم وليلة متصلاً ولو كان متفرقاً في خمسة عشر يوماً من غير ما ظهر التحفة وغيرها يومى الى انه لو تعلق من أربعة عشر يوماً يكون ذلك من أقل الحيض أو من خمسة عشر كان من أكثر الحيض وهو المفهوم من قوله هنا وان لم يتصل تدبر (قوله وغالبه ست أو سبع) أي وباقي الشهر غالب الطهر للخبر الصحيح في أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال لحنة بنت جحش رضي الله عنها تحيض في علم الله ستة أو سبعة كما تحيض النساء ويظهر مبيقات حيضهن وطهرهن أي التزمي الحيض وأحكامه فيما أعلم الله من عادة النساء من ستة أو سبعة والمراد غالبن لاستحالة اتفاق الكل عادة اسنى ومعنى (قوله كل ذلك) أي من الأقل والاكثر والغالب لكن في هذا الاخير دليل من الحديث كما سبق آنفاً الآن في محته كلاماً ذكره الحافظ في تخريج العزيز ولعله السبب في عدم ذكره هنا فليتامل (قوله باستقراء الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه) قال العلامة الكردي أي تتبعه الجزئيات لاثبات أمر كلي وهو تام وناقض فالتام هو الذي لم يخرج منه شيء من الافراد كهذا الذي نحن فيه والناقض كسب اليأس هذا كلامه لكن الذي انحط عليه كلام العلامة ابن قاسم في الآيات البيئات

أكثر الحيض كما يفهمه كلام التحفة وغيرها وهو مفهوم قوله في هذا الكتاب أقل زمن الحيض تقطع الخ وعبارة الارشاد وأكثر خمسة عشر بنقاع تخلل دماء يجتمع حيضاً قال الشارح في الامداد بأن لا ينقص مجموعها عن قدر يوم وليلة الخ (قوله باستقراء الشافعي) أي تتبع الجزئيات لاثبات أمر كلي وهو تام وناقض فالتام هو الذي لم يخرج منه شيء من الافراد والناقض مقابلة عناني على شرح التعرير وقال في التحفة بل صح النص بالاخير انتهى ومراده بذلك قوله صلى الله عليه وسلم لحنة بنت جحش رضي الله عنها تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة كما تحيض النساء ويظهرن الحديث في محته كلام مذكور في تخريم أحاديث عزيز الراعي للحافظ ابن حجر فراجع منه ان أردته

والسنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه على الاصح وخروجها السنة الشمسية المنسوبة الى الشمس لاعتبارها بها من حيث حلولها في نقطة رأس الحمل الى عودها اليه وهي ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم على الاصح وقال بعضهم ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وخمس ساعات وخمس

ومن وافقه اذلا ضابط له لغة ولا شرع افرج الى المتعارف بالاستقراء (ووقته) أى أقل سن يتصور ان ترى الانثى فيه حيضا (تسع سنين) قربة ولو بالبلاد الباردة تقريبا حتى اذا رآه قبل تمامها بدون ستة عشر يوما كان حيضا

وخمسون دقيقة واثنا عشرة ثانية وعند بعضهم ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وخمس ساعات وست وأربعون دقيقة وأربعة وعشرون ثانية وقيل غير ذلك وعلى كل قول فالقربة أنقص من الشمسية (قوله ولو بالبلاد الحارة) أشار به الى خلاف في ذلك قال في الروضة وسواء في سن الحيض البلاد الحارة وغيرها على الصحيح وقال الشيخ أبو محمد في

ان ما هنا من الناقص وأقره الجمل والجبرمي حيث قالوا والمراد الاستقراء الناقص وهو دليل فيفيد الظن وان لم يكن فيه تنبؤ لاكثر الجزئيات بل يكتفى بتتبع البعض وان لم يكن أكثر كما هنا كما انخط عليه كلام سم فيها انتهى وعبارتها بعد كلام أوردته استشكالا على ضابط الاستقراء ومعلوم أن الشافعي رضي الله عنه لم يستقرئ جميع نساء العالم في زمانه ولا حال أكثرهن بل ولا حال نصفهن ولا ما يقرب منه فضلا عن نساء العالم على الإطلاق للقطع بعدم استقرانه حال جميع نساء الأعصار المتقدمة عليه من لدن وجد الانسان والمتأخرة عنه الى قيام الساعة فالوجه ترك التقييد بالاكثر الناقص وان قيد به كثير من المناطق بل يقيد البعض كما وقع في عبارة غير واحد كالامام في المحصول وتبعه الاسنوي وينبغي ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم انتهى بالحرف الا أن يجاب أن مراد الشيخ الكردى بالتام التام النسبي أى بالنسبة لغير ما ذكر من الاستقراءات الناقصة بدليل تصويره للناقص بسن اليأس ثم رأيت ما سأذكره عن التحفة يؤيده فلي تأمل (قوله ومن وافقه) أى كالامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه (قوله اذلا ضابط له) أى لما ذكر من أقل الحيض وأكثره وغالبه وهذا تامليل لكون الاستقراء دليلا (قوله لغة ولا شرعا) كذا في عباراتهم لكن الاولى أن يقول شرعا ولا لغة ليفيدان الشرع مقدم على اللغة وان كانت الواو لا تقتضى الترتيب ثم رأيت الشيخ عميرة استشكل على قولهم ذلك فقال وهذا يقتضى تقدم اللغة على العرف وبخالفه قول الأصوليين ان اللفظ يحمل أولا على الشرعي ثم العرفي ثم اللغة انتهى وأجاب بقوله ويمكن الجواب بأن العرف يقدم على اللغة في بيان مدلول اللفظ وما هنا ليس كذلك بل من بيان الضابط المطرد الذي هو كالقاعدة ويجوز أن أهل الأصول لم يعرضوا له انتهى فلي تأمل (قوله فرجع الى المتعارف بالاستقراء) الفرق بينه وبين القياس ان الاستقراء الاستدلال بشيئ الحكم في جزئى لا يثبت في الكل والقياس الاستدلال بشيئ الحكم في جزئى لا يثبت في جزئى آخر مثله بجامع كما تقرر في الأصول (قوله ووقته) أى الحيض (قوله أى أقل سن) قال ع ش وغالبه عشرون سنة أخذ ما ذكره في عيوب الرقيق في باب الخيار وأكثره ثنتان وستون سنة فلي تأمل (قوله يتصور ان ترى الانثى فيه حيضا) أى بمجرد رؤيته الدم لمن امكان الحيض يجب التزام أحكامه ثم ان انقطع قبل يوم وليلة بان أن لاشئ فتقتضى صلاة ذلك الزمن والابان انه حيض وكذا في الانقطاع بأن كانت لو ادخلت القطنه خرجت بيضاء نقية فيلزمها حينئذ التزام أحكام الطهر ثم ان عاد قبل خمسة عشر كفت وان انقطع فعلت وهكذا حتى يمضي خمسة عشر فينبئذ يرد كل الى مردها قاله في التحفة (قوله تسع سنين) لفظ تسع في كلامه كغيره مرفوع من الخبر المفرد عن أقله لا منصوب ظرفا من الخبر الجمله عنه خلافا لمن زعم ذلك في كلامهم ورتب عليه عدم معرفة قدر الأقل لكونه مظهر وفاى التسع وهذا معنى قول فتح الجواد كشرح المنهج وهذا خبر لا ظرف وزعم أن قائل ذلك جعلها كلها طرفا للحيض ولا قائل به ليس في محله تأمل (قوله قربة) منسوبة الى القمر من حيث رؤيته هلالا قاله الكردى وقال البرماوى من حيث اجتماعه مع الشمس لا من حيث رؤيته هلالا وشهوره لا تزيد عن ثلاثين يوما كما أنها لا تنقص عن تسع وعشرين يوما والسنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه على الاصح وخروجها الشمسية نسبة الى الشمس لاعتبارها بها من حيث حلولها في نقطة رأس الحمل الى عودها اليه وأيامها ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم فالقربة أنقص من الشمسية (قوله ولو بالبلاد الباردة) هذا هو الصحيح خلافا لما حكاه الشيخ أبو محمد من أنه اذا وجد في الباردة التي لا يعهد في مثلها ففيه وجه انه ليس بحيض انتهى (قوله تقريبا) أى كون ما ذكر على سبيل التقريب لا التحديد فيسأح قبل تمامها من لا يسع حيضا وطهرادون ما يسعها وقبل أوله أول التاسعة وقبل مضى نصفها فانه في المغنى (قوله حتى اذا رآه) أى الحيض وهو تفرع على قوله تقريبا فغنى الفاء (قوله قبل تمامها) أى التسع سنين (قوله بدون ستة عشر يوما) بأن كان لا يسع أقل الحيض والطهر (قوله كان حيضا) أى لدم المرئى في تلك المدة حيضا وذلك للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعى ولا لغوى يتبع فيه الوجود كالتقص والحرز قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أعجل من سمعت من النساء حيض نساء تمامة

في مثلها فليس يحيض والله أعلم (قوله أو بأكثر) أي ومثله ما إذا كان ستة عشر يوما فقط ٥٤١ لانها تسع حيضا وطهرا وأحسن

من هذا أن يكون المراد بقوله أو بأكثر أي دون الستة عشر والاكثر من دونها يشملها لانه لا يرد عليه حيثذا الستة عشر وفي المغني والنهاية لو رأت الدم أياما بعضها قبل زمان الممكن وبعضها فيه جعل المرئي في زمن الامكان حيضا ان وجدت الشرط وكذا يقال لو نزلها ابن قبل استكمال التسع كما يصرح به كلام الارشاد واقتضاء كلام الرافعي أفاده الكردى (قوله ولا آخر لسنه) أي الحيض (قوله فإدامت حية) مامصدرية ظرفية ودامت ناقصة فالتاء اسمها وحية خبرها أي فدية دوام كونها حية (قوله فهو ممكن في حقها) أي فالحيض ممكن في حق المرأة وان كان عمرها أكثر من العمر الغالب قال في التحفة ولا ينافيه تحديد سن اليأس باثنتين وستين سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه قال وامكان انزالها كامكان حيضها بخلاف امكان انزال الصبي لا بد فيه من تمام التاسعة والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والوجه أنه لا فرق ثم رآته أي التوى صرح بذلك في المجموع حيث جعل الاصح فيهما استكمال التسع أي التقريري المعتبر بما روي في الصبي وجهات تسع ونصف وجهات تسع سنين وأشار الى أن الامام فرق بأنها السبع بلوغا منه أي لأنها أحرطبعامنه انتهى بالحرف (قوله وأقل طهر) أي زمنا (قوله فاصل بين الحيضتين) أي أنفا محترزه وتقدم أن غالبه بقية الشهر الذي فيه غالب الحيض وأما أكثره فلا حد له اجبا

أو بأكثر كان دم فساد ولا آخر لسنه فإدامت حية فهو ممكن في حقها (وأقل طهر) فاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما بلياليها بالاستقراء أيضا وخرج بالحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فانه يكون دون ذلك فلورأت حامل الدم ثم طهرت يوما مثلا

استكمال التسع كما يصرح به كلام المصنف واقتضاء كلام الرافعي وصرح به البارزى (قوله ولا آخر لسنه) قال في التحفة ولا ينافيه تحديد سن اليأس باثنتين وستين سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم قال وامكان انزالها كامكان

حيضها واعتمد أن الصبي مثله وكذلك النهاية (قوله ثم طهرت يوما) هو للتمثيل كما صرح به هنا كالامداد وعبر في فتح الجواد بقوله

نحيض تسع سنين أي تقرينا (قوله أو بأكثر) عطف على بدون ستة عشر يوما أي أو رآته قبل تمام التسع بأكثر من دون الستة عشر فيشمل ما إذا كانت ستة عشر لانتاسع حيضا وطهرا (قوله كان دم فساد) أي لادم حيض فلا يتعلق به أحكامه نعم لو رأت الدم أياما بعضها قبل زمان الامكان وبعضها فيه جعل المرئي في زمن الامكان حيضا ان وجدت الشرط وكذا يقال لو نزلها ابن قبل استكمال التسع كما يصرح به كلام الارشاد واقتضاء كلام الرافعي أفاده الكردى (قوله ولا آخر لسنه) أي الحيض (قوله فإدامت حية) مامصدرية ظرفية ودامت ناقصة فالتاء اسمها وحية خبرها أي فدية دوام كونها حية (قوله فهو ممكن في حقها) أي فالحيض ممكن في حق المرأة وان كان عمرها أكثر من العمر الغالب قال في التحفة ولا ينافيه تحديد سن اليأس باثنتين وستين سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه قال وامكان انزالها كامكان حيضها بخلاف امكان انزال الصبي لا بد فيه من تمام التاسعة والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والوجه أنه لا فرق ثم رآته أي التوى صرح بذلك في المجموع حيث جعل الاصح فيهما استكمال التسع أي التقريري المعتبر بما روي في الصبي وجهات تسع ونصف وجهات تسع سنين وأشار الى أن الامام فرق بأنها السبع بلوغا منه أي لأنها أحرطبعامنه انتهى بالحرف (قوله وأقل طهر) أي زمنا (قوله فاصل بين الحيضتين) أي أنفا محترزه وتقدم أن غالبه بقية الشهر الذي فيه غالب الحيض وأما أكثره فلا حد له اجبا فقد لا تحيض المرأة في عمرها الامرة وقد لا تحيض أصلا حتى القاضي أبو الطيب أن امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة يوما وليلة وكان نفاسها أربعين (قوله خمسة عشر يوما بلياليها) أي اذا الشهر لا يحض ولو غلبا عن حيض وطهر فاذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك ولان ثلاثة أشهر في عدة الآيسة في مقابلة ثلاثة أقراء وذلك لان الشهور اما أن يجمع أكثر الحيض وأقل الطهر أو عكسه أو أقلهما أو أكثرهما لا سبيل الى الثاني والرابع لان أكثر الطهر غير محدود ودوالى الثالث لانه أقل من شهر فتعين الاول فثبت أن أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما قاله في النهاية (قوله بالاستقراء أيضا) أي كاستقراء زمن الحيض ولو اطردت عادة امرأة وأكثر بمخالفة شيء مما لم يتبع لان بحث الاولين أتم وحل دمها على الفساد أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرقهم لها برؤية امرأة دما بعد سن اليأس حيث حكى ما عليه بأنه حيض وأبطلوا به تحديدهم به بما روي وقد يجاب بما روي أن ذلك تحديد بالنسبة لنقص عنه لا غير وبأن الاستقراء وان كان ناقصا فيها لكنه هنا أتم بدليل الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم من الخلاف القوي في سنه وفي أن المراد نساء عشرين أو كل النساء وعليه المراد في سائر الآمنة أو زمنها فهذا كله يؤذن بضعف الاستقراء فلم يلتزموا فيه ما التزموه في الحيض فتأمل فانه مهم اظهر والتناقض في كلامهم يبادي الرأي انتهى تحفة بالحرف (قوله وخرج بالحيضتين) أي بالطهر بينهما (قوله الطهر بين حيض ونفاس) أي سواء تقدم الحيض على النفاس أم تأخر عنه وكان طوره بعد بلوغ النفاس أكثره كما في المجموع أما اذا طرأ قبل بلوغ النفاس أكثره فلا يكون حيضا الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوما لكن محله اذا كان الطارئ قبل مجاوزة ستين يوما أو كان بعدها كان انقطع دم النفاس في خمسين يوما ثم عاد في أحد وستين فانه حيض مع كون الفاصل في هذه أقل من خمسة عشر من ع ش (قوله فانه) أي الطهر بين الحيض والنفاس (قوله يكون دون ذلك) أي يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوما قال ع ش بل يجوز أن لا يكون بينهما طهر أصلا كان يتصل أحدهما بالآخر انتهى وسيأتي عن سم ما يوافقه (قوله ولو رأت حامل الدم) تفرع على قوله فانه يكون الخ وحامل فاعل رأى والدم مفعوله قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة الاول أشهر وأفصح وان حملت على رأسها أو ظهرها فحاملة لا غير نقله ابن قاسم (قوله ثم طهرت يوما مثلا) أي كالحظة قال ابن قاسم وقد لا يكون بينهما طهر اذا تقدم الحيض أخذ من قوله لو رأت حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم ان الخارج حال الطلق ومع الولدان اتصل بحض سابق حيض قال وقضية قولهم سابق أنه لو لم يسبقه

لحظة قال العلامة ابن قاسم وقد لا يكون بينهما طهر اذا تقدم الحيض أخذ من قولهم لو رأت حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها

كان ما قبل الولادة حيضاً وما بعده نفاساً وقلوبهم ان الدم الخارج حال الطلق ومع الولادة اتصل بحيض سابق وقضية قولهم سابق أنه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضاً وان بلغ مع ما قبله يوماً وليلة انتهى وما ذكره أولاً صرح به الشارع في حاشيته على رسالة الحضرمي في الحيض فقال محل كون الدم الخارج مع ٥٤٢

يوم وليلة لم يكن حيضاً وان بلغ مع ما قبله يوماً وليلة انتهى فلي تأمل (قوله ثم ولدت) أي الحامل (قوله) فالدم بعد الولادة نفاس) جواب لو رأت الخ (قوله وقبلها) أي الدم الذي خرج قبل الولادة (قوله حيض) لان الاظهر أن دم الحامل حيض وان ولدت متصلاً بآخره بلا تخلل نقاء لا طلاق الا بقاءه والاخبار ولأنه دم مترددين دفي الجيلة والعلة والاصل السلامة خلافاً للقديم أنه ليس بحيض بل هو حدث دائم كسلس البول لان الحمل يسد مخرج الحيض وقد جعل دليلاً على براءة الرحم فدل على أن الحامل لا تحيض وأجيب بأنه إنما حكم الشارع ببراءته به لانه الغالب تأمل (قوله ولو رأت النفاس ستين) أي وهي أكثره كما سيأتي (قوله ثم طهرت يوماً مثلاً) يعني أو أقل من اليوم بل ولو لحظت كما في التحفة قال بخلاف انقطاعه في الستين فان العائد لا يكون حيضاً الا بعد خمسة عشر يوماً (قوله ثم رأت الدم كان حيضاً على المعتمد) أي خلافاً لما جرى عليه ابن المقرئ حيث اقتضى كلامه في الارشاد والروض أن ذلك الدم ليس بحيض وقد رده الشارع في الامداد فانظره (قوله وما يحرم به أي بالحيض) أي على الحائض وعلى غيرها بالنظر لبعض المحرمات لان الطلاق حرام على زوجها لا عليها والمباشرة حرام على المباشر سواء كانت المباشرة منها أو من غيرها انتهى بجري (قوله ما يحرم بالجنابة) أي لكونه أغلظ منها بدليل أنه يحرم به أمور زائدة على ما يحرم بها قاله في النهاية قال ع ش قول الرمي بدليل الخ وحاصله أنه ما حرم به عبور المسجد ونحوه مما لا يحرم على الجنب كان أغلظ من الجنابة فاستدل على أنه يحرم به ما يحرم بالجنابة انتهى فلي تأمل (قوله مما مر) أي في فصل موجب الغسل وهي الصلاة والطواف وقراءة القرآن ومسه والمكث في المسجد (قوله وزيادة) بالرفع عطف على ما يحرم (قوله على ذلك) أي ما يحرم بالجنابة (قوله منها) أي من الزيادة (قوله الطهارة بنية التعبد) أي سواء كانت وضوءاً أو غسلاً فتحرم عليها اذا قصدت التعبد مع علمها بانها لا تصح لتلاعها واعترض بأن هذا لا يختص بالحيض بل يوجد في جنب بعد خروج منيه وقبل انقطاعه فان الظاهر حرمة غسله حينئذ بنية التعبد وحينئذ فلا زيادة لان هذه الصورة داخلية في قوله ما حرم بالجنابة وأجيب بأن هذه الحرمة ليست لخصوص المني لصحة الطهر بنية من سلسه وانما هي لعدم كونه مانعاً من محبتها في غير السلس بخلاف الحيض فان الحرمة لذاته اذا لا يتصور رحمة طهره مع وجوده مطلقاً فتأمل (قوله في التحفة) (قوله الا في نحو اغسال الحج) أي كالعبود وحضور الجماع فانها لا تحرم عليها بل تطلب منها لان الغرض منها من ذلك التنظيف ولانه صلى الله عليه وسلم أمر أسماء بنت عميس وكانت نفساء بالاغسال للاحرام واه مسلم قال بعضهم ولها الوضوء لتلك الاغسال لانه تابع انتهى فلي تأمل (قوله ومنها) أي ومن الزيادة على ما حرم على الجنب (قوله مرور المسجد) أي ولو مشاءاً وخرج به غيره كالربط والمدارس ومصلى العبد (قوله ان خافت تلويثه) أي المسجد بالدم وتلويثه قال في التحفة بثلاثة بعد التحية انتهى دفعاً لما يتوهم من قرأته بالنون الموهوم أنه اذا لوثه من غير ظهور لون فيه كخمرة لم يحرم ع ش (قوله صيانته له) أي للمسجد عن الخبث وهو تعليل لحرمة مروره فيه في الحالة المذكورة (قوله ومثلها) أي الحائض المذكورة في حرمة المرور في المسجد (قوله كل ذي جراحة نضاجة) أي سيالة بالدم أو القيح ومثله نعل به خبث وطب كما في التحفة فانه يحرم عليه مرور المسجد اذا خاف تنجيسه وسئل الرمي عن غسل النجاسة في المسجد وانفصال

المجموع وعبارة الاقتاع للخطيب نعم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم حيض انتهى وفيه أيضاً والاظهر أن دم الحامل حيض وان ولدت متصلاً بآخره بلا تخلل نقاء انتهى ما أردت نقله من الاقتاع (قوله ستين ثم طهرت يوماً) عبر في

ثم ولدت فالدم بعد الولادة نفاس وقبلها حيض ولو رأت النفاس ستين ثم طهرت يوماً مثلاً ثم رأت الدم كان حيضاً على المعتمد (ويحرم به) أي بالحيض (ما يحرم بالجنابة) مما مر وزيادة على ذلك منها الطهارة بنية التعبد الا في نحو اغسال الحج (و) منها (مرور المسجد) ان خافت تلويثه صيانته ومثلها كل ذي جراحة نضاجة

التحفة بقوله ثم انقطع ولو لحظت ثم رأت الدم كان حيضاً قال بخلاف انقطاعه في الستين فان العائد لا يكون حيضاً الا بعد خمسة عشر انتهى قال العلامة ابن قاسم ينبغي أن المراد العائد في الستين احترازاً عن العائد بعدها كان انقطع بعد خمسة وخمسين

الغسالة

يوماً خمسة ولحظة ثم عاد الى أن قال كما أفهمه قول شرح الروض وقضية كلامه أنه لو انقطع نفاسها

دون خمسة عشر ثم رأت الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمان الانقطاع طهراً وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى وهذا الذي قاله ذكر نحوه الشارع في فتح الجواد حيث قال لو رأت نفاساً ثم نساءً دون خمسة عشر ثم دم بعد أكثر النفاس كستة وخمسين نفاساً ثم نساءً يوم الستين ثم دم يوم الحادي والستين فانه حيض انتهى (قوله على المعتمد) مقابله قال به ابن المقرئ في ارشاده تبعاً للاصل حيث قال فأقل طهر بعده حيض الخ وقرره في شرحه أخذاً من تعليل وقع للرافعي في العز بركن أوضح الشارع رده في الامداد (قوله في نحو اغسال)

أي كالعبء (قوله كره) محل الكراهة إذا عبرت لغير حاجة كما في شرح الروض والنهاية ووقع في شرح العباب للرمل الكراهة مطلقاً وأطلق الشارح الكراهة في التحفة قال في فتح الجواد والجنب خلاف الأولى لا العذر قاله في المجموع ثم نقل كراهته بلا حاجة عن المتولى والرافعي وبها جزم في الروضة تبعاً لهما كالحائض وعلى الأول فالفرق واضح كما أشرت إليه والوجه أن مرور مركوبه جائز بخلاف نحو سرير يحمله إنسان انتهى (قوله وبه فارق الخ) أي بكراهة مرورها في المسجد عند أمن التلوين فارق حكم الحائض حكم الجنب فان عبوره خلاف الأولى وليس بمكره وفارق أيضاً إذا الخبث فإنه إذا أمن لم يكره كما بحثه في التحفة ثم قال لا يقال بجري أيضاً في كل مكان مستحق للغير لما هو واضح أنه يحرم تنجيسه كالاستجمار بجدار الغير لا نقول إنما يصح ذلك عند التحقق أو غلبة الظن لا مطلقاً بخلاف المسجد لعظم حرمة فظهر الفرق بينه

وغيره انتهى (قوله ان لم تبدل له الخ) أما إذا بذلته فلا يحرم لأن بذلها المال يشعر باضطرابها للفراق جالاً ولم يكن من

فان أمتته كره لها لفظ حديثها وبه فارق ما مر في الجنب (و) منها (الصوم) اجاعاً (و) منها (الطلاق) فيه ان لم تبدل له في مقابله ما لا لتضررها بطول مدة التربص اذ مابق منه لا يحسب من العدة ومن ثم لو كانت حاملاً وكانت عدتها تنقضي بالحل بان يكون لاحقاً بالطلاق ولو احتمالاً

حكيمين رأياه أو بحكم حاكم عليه بعد مطالبته به لوجوبه حينئذ ولو في الحيض ومن شروط التحريم أن تكون موطوءة ولو في الدبر أو مستدخلة ماء المحترم وقد علم ذلك

الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكيمية فقال ينبغي التحريم للاستتذار وان جوزنا الوضوء في المسجد مع سقوط مائه المستعمل فيه لان المستعمل في النجاسة مستقدر بخلافه في الحدث الساقط من الوضوء (قوله فان أمتته) أي أمت الحائض التلوين (قوله كره لها) أي المرور في المسجد لكن محل الكراهة كما في النهاية إذا عبرت لغير حاجة (قوله لفظ حديثها) أي الحائض لتعليل الكراهة (قوله وبه) أي بهذا التعليل (قوله فارق ما مر في الجنب) أي فان عبور الجنب المسجد خلاف الأولى وليس بمكره وبحث في التحفة أن إذا الخبث إذا أمن التنجيس لا يكره له المرور قال وبهذا يظهر الفرق أي بين الحائض وبين ذي الخبث ويندفع ما قيل لا يحتاج لهذا لأنه ليس من خصوصيات الحائض (قوله ومنها) أي من الزيادة على ما حرم على الجنب (قوله الصوم) أي فرضاً كان أو نفلاً ولا يصح أيضاً (قوله اجاعاً) أي في الحرمة وعدم الصحة وفي الصحيحين ألبس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم قال الامام وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه أي فهو تعبدى لان الطهارة ليست مشروطة فيه وهل وجب عليها ثم سقط أول يجب أصلاً وانما يجب القضاء بمرجئ بدو وجهان أحدهما الثاني قال في البسيط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية وقال في المجموع يظهر هذا وشبهه في اليمان والتعليق بأن يقول متى وجب عليك صوم فانت طالق مغنى زاد في التحفة وفيما إذا قضت فلا يحتاج لنية القضاء بناء على أنه ماسبق لفعله مقتضى في الوقت (قوله ومنها) أي من الزيادة على ما يحرم على الجنب (قوله الطلاق فيه) أي في الحيض اقله تعالى إذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي شرعن فيه في العدة وبقية الحيض لا تحسب من العدة (قوله ان لم تبدل له) أي ان لم تعط المرأة للزوج (قوله في مقابله) أي الطلاق (قوله ما لا) أي عوضاً فلا يحرم الخلع في الحيض لان بذلها المال يشعر باضطرابها الى الفراق جالاً (قوله لتضررها) أي المرأة وهذا لتعليل حرمة الطلاق (قوله بطول مدة التربص) أي العدة ولذا لو علق الطلاق بالآخر الحيض لم يحرم كقوله أنت طالق في آخر جزء من حيضك لعدم طول المدة (قوله اذ مابق منه) أي من الحيض وهذا لتعليل لتضرر بطول المدة (قوله لا يحسب من العدة) أي وقد قال تعالى فطلقوهن لعدتهن (قوله ومن ثم) أي من أجل التعليل المذكور (قوله لو كانت حاملاً وكانت عدتها تنقضي بالحل) أي بوضعه بخلاف ما إذا لم تنقضي عدتها بوضعه كان حلت من وطء شبهة فيحرم طلاقها لتضررها بتطويل العدة عليها لانها لا تشرع في عدة الطلاق الا بعد وضع الحمل أفاده الكردي (قوله بان يكون لاحقاً بالمطلق) تصويراً لكون العدة تنقضي بوضعه (قوله ولو احتمالاً) غاية لقوله لاحقاً يعني ولو كان اللحق احتمالاً أي محتماً فقط قال الكردي كحل مني بلعان لان نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه

والا فلا تحريم ومثل الطلاق في الحيض تعليقه بما يوجد من الحيض قطعاً أو يوجد فيه باختياره بخلاف معلق قبله أو فيه بما لا يعلم وجوده فيه فوجد فيه لا باختياره فلا يحرم لكن يسن له مراجعتها كالطلاق المحرم بشروطه وحرمة الطلاق لا تنوقف على الحيض بل مثل الحيض في ذلك طلاقها في طهر وطئ فيه ان كانت ممن يحبل لعدم صغرها أو يأسها ولم يظهر حمل وهذا محل تفصيله الطلاق في مبحث الطلاق السني والبدعي فليراجعه من أراد من كلامهم ثمة (قوله اذ مابق منه) أي الحيض وقد قال تعالى فطلقوهن لعدتهن (قوله بان يكون لاحقاً الخ) خرج به ما إذا لم يكن لاحقاً بالمطلق كان حلت من وطء شبهة فيحرم طلاقها في الحمل لتضررها بتطويل العدة عليها لانها لا تشرع في عدة الطلاق الا بعد وضع الحمل (قوله ولو احتمالاً) قال في العدة من المنهاج فصل عدة الحامل بوضعه بشرط نسبته الى ذي العدة ولو احتمالاً كنفى بلعان قال الشارح في التحفة وهو وجه له لان نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثمة لو استلحقه لحقه أما إذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين ومسدوح ذكره وأنشأه مطلقاً أو ذكره فقط ولم يمكن ان تستدخل منية والا لحقه وان لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحمل بحث البلقيني للحقوق وغيره عدمه ومولود لدون ستة أشهر من العقد فلا تنقضي به العدة انتهى

(قوله وهو) أى الجماع قال ابن قاسم واقتصرهم على الوطء فى الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطء فى غير الفرج أو بعد الانقطاع والتمتع
بغير الوطء فقصته أنه ليس بكبيرة وهو ظاهر انتهى (قوله يكفر مستحله) قال فى شرح العباب كما فى المجموع عن الاحباب وغيرهم
وكانهم أرادوا أنه مع كونه ٥٤٤ مجع عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يجهلون

أما اعتقاده بعد الانقطاع
وقبل الغسل أو مع صفرة
أو كدرة فلا كفر به كما
فى الانوار وغيره فى الاولى
وقياسها الثانية للخلاف فى
كل منهما انتهى قال
المهاتنى فى حواشى التحفة
ويؤخذ منه عدم الكفر
فيما اذا وطئ الحائض فى
الزائد على عشرة أيام اذا
كانت تحيض خمسة عشر
يوما مثله لان أكثر الحيض

لم يحرم (والاستمتاع بما
بين السرة والركبة) سواء
بالوطء ولو مع حائل
وهو كبيرة يكفر مستحله
وغیره لامع حائل

عند أبى حنيفة عشرة أيام
لا خمسة عشر انتهى
كلام المهاتنى ومن خطه
نقلت وما ذكره ظاهر
لكن صواب العبارة أن
يقول اذا اعتقد الحل بدل
قوله اذا وطئ الحائض
اذ وطئ الحائض ليس
بكفر مطلقا ان لم يمتد
حله وقوله أيام الوجه أن
يقول يوما وفى التحفة
من استحله كفر أى فى
زمن الدم انتهى فالظاهر
المتخلل بين الماء لا كفر

ومن ثم لو استلحقه لحقه انتهى قال جل الليل لعله تصوي لمجرد احتمال لحوق الحل والأفلا يتصور فى المنى
بلعان طلاق ليرتب الانفساخ على اللعان فتأمل (قوله لم يحرم) أى الطلاق حينئذ وهذا جواب لو كانت
حاملة الخ ويستثنى أيضا طلاق الحكمين فى الشقاق ان رأياه وطلاق المولى وطلاق غير المدخول بها فجملة
المستثنيات ست وقد نظمتها بعضهم فقال

كذا الطلاق وليجزان علقه * بأخر الحيض الذى قد حقه

أو قبل وطء أو بمال بذلت * أو كان منها مولى ان سألت

أو حاملا أو كان ذا الطلاق * من حكم لما علا الشقاق

(قوله والاستمتاع) أى ومن الزيادة عما يحرم على الجنب الاستمتاع فلو قال ومنها الاستمتاع لكان أوفق
بما سبق (قوله بما بين السرة والركبة) أى يحرم على الزوج والسيد الاستمتاع به ولو بغير شهو (قوله
سواء بالوطء) ويسن لمن وطئ الحائض فى اقبال الدم التصديق بدينار وفى ادباره بنصفه قال فى المهجعة
واندب تصدقا بدينار اذا * بطأ ونصف منه فى آخرها

وذلك لخبر اذا واقع الرجل أهله وهى حائض ان كان دما أجر فليتصدق بدينار وان كان أصفر فليتصدق
بنصف دينار رواه أبو داود والحاكم وصححه وانما لم يجب ذلك لانه وطء محرم للإذى فلا تجب كفارة كوطء
المجوسية والواطء وقضية كلامهم تعين الدينار وقال الزركشى والظاهر كما قاله ابن الاستاذ انه لا يتعين بل قدره
انتهى وسكتوا عما اذا وطئ فى وسطه وقال صاحب كتاب الرضا انه يتصدق بثلث دينار وقال الجوزجى
وهذا الكلام من الناقل والمنقول منه غير واضح لان لنا وجهين فى المراد باقبال الدم وادباره فالوجه الاول
يقول المراد باقباله زمن قوته واشتداده وادباره ضعفه وقربه من الانقطاع هذا هو المشهور قاله النووى
فى المجموع والوجه الثانى أن اقباله ما لم ينقطع وادباره ما بعد انقطاعه وقبل الغسل فلا يتحقق على القوانين
واسطة أما على الاول فلان زمن القوة مستمر الى أن يأخذ فى النقص فيدخل زمن الضعف وأما على الثانى
فإدام موجودا فهو زمن قوته فاذا انقطع فهو زمن ضعفه نقله الشهاب الرملى (قوله وهو) أى وطء
الحائض (قوله كبيرة) هذا ما نقله النووى فى الروضة عن المحاملى وفى المجموع عن الشافعى رضى الله
عنه قال الجلال البلقينى والظاهر أنه لم يره من غيره فتقلبه نقل مستغرب له وقد جاء فى حديث عن أبى هريرة
رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى حائضا فى فرجها أو امرأة فى دبرها أو كاهنا فقد
كفر بما أنزل على محمد رواه أبو داود والترمذى والنسائى قال الترمذى ضعف محمد بنى البخارى هذا
الحديث من قبل اسناده قال الجلال فهذا الحديث لا حجة فيه فلا يبنى ان ثبتت الكبيرة بذلك مع احتمال تأويله
وقال العلائى ان الوطء فى الحيض جاء فى بعض الأحاديث لعن فاعله ولم أقف الى الآن عليه انتهى قال
الشارح لكن جرى جماعة على ما مر من أنه كبيرة لكون النووى نقله عن الشافعى رضى الله عنه
(قوله يكفر مستحله) أى معتقده كفى المجموع وغيره وكانهم أرادوا أنه مع كونه مجع عليه معلوم
من الدين بالضرورة ولا يخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يجهلون اما اعتقاده بعد الانقطاع وقبل
الغسل أو مع صفرة أو كدرة فلا كفر به كما فى الانوار فى الاولى وقياسها الثانية للخلاف فى كل منهما قاله فى
الايام (قوله وغيره) بالجر عطف على الوطء (قوله لامع حائل) أى بخلاف غير الوطء مع الحائل
قال الكردى والحاصل أن الوطء محرم مطلقا سواء كان بحائل أم لا والاستمتاع بماعدا ما بين
السرة والركبة لا يحرم مطلقا والاستمتاع بما بينهما فيه تفصيل ان كان بحائل حل والأفلا هذا ان قلنا المحرم

الاستمتاع
فى اعتقاده حله للخلاف فيه (قوله وغيره) أى غير الوطء والحاصل أن
الوطء محرم مطلقا سواء كان بحائل أم لا والاستمتاع بماعدا ما بين
السرة والركبة فيه تفصيل ان كان بدون حائل حرم والأفلا

(قوله وصح الخ) وكذلك التحفة حيث قال لمفهوم انبهر الصعيب الخ وقال السبكي في شرح المنهاج اجاروى عن عبد الله بن سعد الانصاري انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من امرأتى وهى حائض قال لك ما فوق الازار قال الترمذى حديث حسن انتهى وقال الاذرى في القوت للحديث المرفوع الحسن في سنن أبى داود وغيره وذكره ثم قال قال الترمذى حديث حسن انتهى وفي النهاية للجمال الرملى وتلخبر أبى داود وذكره ولم يقل انه حسن ولا صحيح (قوله وخص بمفهومه) اعلم ان منطق حديثك ما فوق الازار حل ما فوقه بالوطء وغيره ومفهومه منع ماتحت الازار بالوطء وغيره وحديث اصنعوا كل شئ الا النكاح ٥٤٥ عام يشمل ما فوق الازار وما تحته فخص

هذا العموم بمفهوم لك ما فوق الازار فصار المعنى اصنعوا كل شئ فوق الازار وأما ماتحت فبمنع مفهوم حديث لك ما فوق الازار (قوله ولم يعكس) أى لم يخص عموم مفهوم لك ما فوق الازار من شمول منع ماتحت للوطء وغيره بخصوص منطق اصنعوا

لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وصح انه صلى الله عليه وسلم لماسئل عما يحل من الحائض قال ما فوق الازار وخص بمفهوم عموم خبر مسلم اصنعوا كل شئ الا النكاح ولم يعكس عملا بالاحوط والخبر من حام حول الحى يوشك

كل شئ الا النكاح وهو أى خصوصه ماعدا النكاح فيفيد حينئذ انه لا يحرم ماتحت الازار الا النكاح عملا بالاحوط وهو منعه بماتحت الازار مطلقا بالوطء وغيره وهذا أشار به الى الرد على وجهه في المذهب قال بعدم حرمة غير الوطء وعبارة المنهاج وقيل لا يحرم غير الوطء

الاستمتاع وأما اذا قلنا بالباشرة فيدل في الأخير التمتع بالباشرة (قوله لقوله تعالى) دليل للثنى (قوله فاعتزلوا النساء في الحيض) أى اجتنبا عما معهن قاله البيضاوى وفيه إشارة الى أن الحيض اسم لمكان ظهور الحيض وهو الفرج قال الامام ان فسرنا الحيض بالحيض على ما اخترناه كانت الآية دالة على تحريم الجماع فقط فلا يكون فيها دلالة على تحريم ما وراءه بل نقول ان تخصيص الشئ بالذكى كى يدل على أن الحكم فيما عداه بخلافه فيفهم منها حل ماسوى الجماع وان فسرنا الحيض بالحيض كان تقدير الآية عنده فاعتزلوا النساء في زمان الحيض ثم نقول ترك العمل بهذه الآية فيما فوق السرة ودون الركبة فوجب أن يبقى الباقي على الحرمة انتهى زاده (قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم) دليل ثان لما ذكر من حرمة الاستمتاع بما بين السرة والركبة (قوله لماسئل عما يحل من الحائض) أى سئل عما يحل للرجل من امرأته وهى حائض (قوله ما فوق الازار) أى لك ما فوقه قال في التحفة كناية عنها أى السرة والركبة وعما فوقهما مطلقا وعما بينهما مما يحل غير الوطء وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره الماوردى والرويانى والنووى في عدة من كتبه واستحسن في المجموع وجهها ثالثا وهو أنه ان وثق بترك الوطء لورع أو قلة شهوة جاز والا فلا (قوله وخص بمفهومه) أى بمفهوم هذا الحديث وهو منع ماتحت الازار لان المفهوم مادل عليه اللفظ لافى محل النطق ومنطوقه حل ما فوقه ومعنى التخصيص قصر العام على بعض أفرادها بأن لا يراد منه البعض الآخر والقابل له حكم ثبت لمتعدد لفظا ومعنى كما هنا (قوله عموم خبر مسلم اصنعوا كل شئ الا النكاح) أى الوطء مجازا من باب تسمية السبب واردة المسبب هذا هو المشهور وقيل اطلاق النكاح على الوطء حقيقة فكل شئ يعى الوطء وغيره واستثنى منه الوطء فقط فبقى غيره على عمومته لكن مفهوم الحديث السابق يخصه فالمعنى اصنعوا كل شئ ما فوق الازار قال الشرفاوى والحاصل أن مفهوم الحديث الاول عموم المنع للوطء وغيره وخصوص ذلك بماتحت الازار وفي منطق الثانى عموم لماتحت الازار وما فوقه وخصوص المنع بالوطء فيخصص عموم الثانى بخصوص الاول فيختص المنع العام الذى هو مفهوم الاول بالوطء والجواز العام الذى هو منطق الثانى بغير ماتحت الازار تدبر (قوله ولم يعكس) أى لم يخص عموم مفهوم لك ما فوق الازار من شمول منع ماتحت للوطء وغيره بخصوص منطق اصنعوا كل شئ الا النكاح وهو أى الخصوص ماعدا النكاح ليفيد حل ماتحت الازار غير الوطء (قوله عملا بالاحوط) أى وهو منعه بماتحت الازار مطلقا وهذا إشارة للرد على القيل السابق الذى اختاره الماوردى والرويانى والنووى قال فى الإيعاب وأيضاً فدعوى تخصيص الثانى لمفهوم الاول ممنوعة لان منطق الاول حل ما فوق الازار ومفهومه حرمة ماتحتة الشامل للنكاح ومنطوق الثانى حل ماعدا النكاح ومفهومه حرمة النكاح فلا يستقيم تخصيص مفهوم الاول بمفهوم الثانى لانه من بعض أفرادهم وذكر بعض أفراد العام لا يخص بخلاف منطق الثانى بمفهوم الاول اذ هو ليس من أفرادها حكمه الحرمة وحكم الثانى الحل وحينئذ منطق يخص بأمرين أحدهما متصل والثانى منفصل وهو مفهوم الاول فظهر بذلك رجحان دليل المذهب تأمل (قوله خبر) دليل للعمل بالاحوط (قوله من حام حول الحى) أى قارب ودنا من الحى وهو بكسر الجاء وفتح الميم مخففة الشئ المحمى وهو المحظور على غير ما ذكره كان يمنع الامام أو نائبه من رعى مكان لاجل مواشى الصدقة مثلاً (قوله يوشك) بكسر الشين المعجمة مضارع أو شك بفتحها وهو من أفعال المقاربة ومعناه هنا يسرع (قوله

٦٩ - نرمسى - ل انتهى واختاره النووى فى التحقيق والتبجیح وحاول رد المذهب اليه الحديث بسلم المذكور وحمل الحديث الاول عليه وهنا كلام ولكن لا تطيل بذكره (قوله يوشك) قال الشارح فى شرح الاربعين النووية بكسر الشين مضارع أو شك بفتحها وهو من أفعال المقاربة ومعناها هنا يسرع والحديث المذكور قطبة من حديث النعمان بن بشير الذى أخرجه أصحاب الكتب الستة بألفاظ مختلفة الذى أوله الحلال بين والحرام بين الى آخر الحديث وليس هو فى شئ من الكتب الستة بلفظ ما ذكره الشارح وغيره من الفقهاء فلهام رروا قطعاً من الحديث المذكور بالمعنى ان لم يكن ورد بلفظ ما ذكره فى غير الكتب الستة والمعنى أن ما بين

السرة والرغبة حریم الفرج وهو الحی ای الممنوع منه فن باشر بین السرة والرغبة يسرع أن یجامع فی الفرج فیقع فی الممنوع منه (قوله بالاستمتاع الخ) اعتمده الشارح فی شرح الارشاد وشرح العباب وحاشيته علی رساله الخضر فی المتقدم ذكرها المؤلفه فیما يتعلق بالمحرم واقتضاه كلامه فی التحفة فی المتحيرة حيث قال والتمتع بما بین سرتها وركبتها وقال فی الامداد ان الاوجه ما بینه فی بشری الکرم أن التمریم منوط بالتمتع قال خلافا ٥٤٦ لشيخنا (قوله وغيره) ای للمجموع وهذا قال الشارح هنا فی التحفة انه الاوجه واعتمده

شيخ الاسلام والمفتی والتهابة وغيرهم والذي يظهر أن الاول هو الاقرب (قوله واعترضه كثيرون) أي بأنه غلط عجيب فانه ليس فی الرجل دم حتى يكون ما بين سرتها وركبتها كما بين سرتها وركبتها فسها لذكره غاية أنه استمتاع

أن يقع فيه وشمل تعبيره بالاستمتاع تبعاً للروضه وغيرها النظر والمس بشهوة لا بغیرها لكن غير فی التحقيق وغيره بالمباشرة الشاملة للمس ولو بلا شهوة دون النظر ولو بلا شهوة والاوجه ما افاده كلام المصنف وغيره أن التمریم منوط بالتمتع وببحث الاسنوی أن تمتعها بما بين سرتها وركبتها كعكسه فيحرم واعترضه كثيرون

بكفها وهو جائز قطعاً وبأنها اذا لمست ذكره بيدها فقد استمتع هو بها بما فوق السرة والرغبة وهو جائز وبأنه كان الصواب فی نظم القياس أن يقول كلما منعناه منه نمنعها أن نلصقه به فيجوز له أن يلمس بجميع بدنه سائر بدنها الا ما بين سرتها

أن يقع فيه (أي في الحی ودخول أن في خير أو شئ هو الفصيح الشائع ويجوز حذفها لكنه قليل بخلاف جرى واخلاق فانه يجب دخول أن فيه قال ابن مالك

والزموا اخلاق أن مثل خرى * وبعد أو شئ انتفان نورا

قال الكردي في الكبرى والحديث المذكور قطعة من حديث النعمان بن بشير الذي خرجه أصحاب الكتب الستة بالفاظ مختلفة الذي أوله الحلال بين والحرام الخ وليس هو فيها باللفظ الذي ذكره الشارح كغيره من الفقهاء فلعلهم ووافقة من الحديث بالمعنى ان لم يكن ورد في غيرها كذلك قال والمعنى أن ما بين السرة والرغبة حریم الفرج وهو الحی أي الممنوع منه فن باشر بين السرة والرغبة يسرع أن یجامع فی الفرج فيقع فی الممنوع منه انتهى ملخصاً (قوله وشمل تعبيره) أي المصنف (قوله بالاستمتاع) هو استعمال قال فی المصباح واستمتع بكذا وتعنت به انتفعت (قوله تبعاً) حال من الضمير المجرور بالإضافة وساغ اثبات الحال منه لان المضاف هنا كجزء المضاف اليه كقوله تعالى ملة ابراهيم حنيفاً (قوله للروضه وغيره) أي كاشرحين والمحرر والكفاية وغيرها أو يقرب منه تعبير البهجة بالتلذذ حيث قال

كسمل أحبب والتلذذا * من سرة لركبة وداما

(قوله النظر والمس) مفعول شمل (قوله بشهوة) أي فيها (قوله لا بغیرها) أي الشهوة فهما فلا يخرجان (قوله لكن غير) أي الامام النووي رحمه الله (قوله فی التحقيق وغيره) أي للمجموع وتبعه شيخ الاسلام والطيب والرملي وغيرهم (قوله بالمباشرة) بين التعبير بالاستمتاع والمباشرة عموم وخصوص من وجه قاله الاسنوی أي لان المباشرة لا تكون الا باللمس سواء كان بشهوة أم لا والاستمتاع يكون بالنظر والمس ولا يكون الا بشهوة فيجتمعان في مباشرة مع شهوة وينفرد الاستمتاع بالنظر معها وتنفرد المباشرة بدونها تدبر (قوله الشاملة للمس ولو بلا شهوة) أي فيحرم (قوله دون النظر ولو بشهوة) أي لا تشمل فلا يحرم قال فی التحفة وهو الاوجه وكذلك اعتمده غيره كشيخ الاسلام قال فی الاسنى والمتجه أن التمریم منوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة وليس هو أعظم من تقبيلها في وجهها شهوة قال الشهاب الرملي قدمه ط في كتاب النكاح بجواز نظر ما بين السرة والرغبة للحائض (قوله والاوجه ما افاده كلام المصنف وغيره) أي كصاحب العباب (قوله من أن التمریم) أي تحريم ما بين السرة والرغبة وهذا بيان لما (قوله منوط بالتمتع) أي فهو حرام ولو بالنظر وهذا ما اقتضاه كلام التحفة فی المتحيرة حيث قال والتمتع بما بين سرتها وركبتها واعتمده أيضاً في الامداد وشرح العباب حيث قال فيه بعد نقل كلامه السابق مانصه وفيه نظر والاوجه ما ذكرته من أن المدار على التمتع اذ علة التمریم أن ما بين السرة والرغبة أقوى في الافضاء الى الوطء المحرم وغيره ولا يحصل الافضاء الى ذات الامع الشهوة فقوله وليس هو أعظم من تقبيلها في وجهها شهوة ممنوع بل هو أعظم منه لما مر من خبر من حام حول الحی انتهى (قوله وببحث الاسنوی) أي فی المهمات حيث قال فيها وسكتوا عن معاشره المرأة للزوج والقياس أن مسها لا ذكر ونحوه من الاستمتاع المتعلقة بما بين السرة والرغبة حكمه حكم تمتعها بها في ذلك المحل انتهى (قوله أن تمتعها) أي المرأة الحائض (قوله بما بين سرتها وركبتها) أي الزوج أو السيد والجار والمجرور متعلق بالتمتع (قوله كعكسه) أي كتمتعها بما بين سرتها وركبتها وهذا خبران (قوله فيحرم) تفريع على التشبيه والضمير المستتر راجع لتمتعها (قوله واعترضه كثيرون) أي منهم أبو زرعة بطل قال ما قاله غلط عجيب بأنه ليس فيه دم حتى يلحق بها فسها لذكره غاية أنه استمتاع بكفها وهو

وركبتها ويحرم عليه تمكيد ما بينه ما وله منه ما من استمتاعها

به مطلقاً ويحرم عليها حينئذ وفي الامداد واعترضه كثيرون بأنه ليس فيه دم حتى يلحق به فسها لذكره غاية أنه استمتاع بكفها وهو جائز وبغير ذلك مما هو مفرع عليه وفي الكل نظر اذ الدم ليس له مدخل في علة حرمة تمتعها بما بين سرتها وركبتها قال فی التحفة لو جرد الحرمة

في كنهها مثلاً وبإزمن
من ذلك تمتعها بما بين سرته
وركبته الخ وما يحسنه هنا
بقوله والذي ينبغي أن له الخ
بحث نحوه في التحفة وبحث
في الامداد وفتح الجواد
جواز تمتعها بما بين سرته
وركبته وعبارة الفتح
والمنهج أنه يحل تمتعها بما
بين سرته وركبته ويفرق
بأن تمتعه هو بما بينهما
أقوى في الدعاء إلى الوطء
من عكسه انتهت وعليه
جرى في شرح العناب أيضاً
فقال بخلاف تمتعها بما

بما فيه نظر والذي يتجه أن
له أن يمس يدها بذلك
لأنه تمتع بما فوق السرة
بخلاف ما إذا المسته هي
لتمتعها بما بين سرته وركبته
فيحرم على كل تمكين
الاخر مما يحرم عليه
وخرج بما بين السرة
والركبة ما عداه ومنه
السرة والركبة ويستمر
نحريم ذلك عليهما إلى أن
ينقطع أو تنفسل أو تنجم
بشرطه

بين سرته وركبته فإنه ليس
فيه مظنة دم ولا جها فمكان
الأوجه جوازه وجواز
تمكينه لها منه ثم قال إلا أنه
إذا منه الممس شيء منه من
بدنه حرم عليها مطلقاً وإذا
منعه لم يحرم عليه الا
لوجوب انتهى وجرى عليه
أيضاً حاشية في الحيض
على رسالة الحضرمي المتقدم ذكرها لأنه ذكر فيها عبارة الامداد والابواب (قوله بشرط) أي وهو فقد الماء حساً أو شرعاً

جائز قطعاً وأما إذا المست ذكره فقد استمتع بما فوق سرته وهو جائز إذا لفرق بين أن يستمتع بالمس بيده أو
بساير بدنه أو بلمسها له وبأنه كان الصواب في نظم القياس أن يقول كلما منعناه منه بمنه أن تلمسه فيجوز
له أن يمس بجميع بدنه ساير بدنها إلا ما بين سرته وركبته ويجرم عليه تمكينها من لمسها بما مسها انتهى
إيماب (قوله بما فيه نظر) متعلق باعتراضه وما واقعة على الاعتراض وذلك النظر هو أن الدم ليس له مدخل
في عليه حرمة تمتعه بما بين سرته وركبته لوجود الحرمة مع تيقن عدمه فبطل ما تفرع عليه وأما فاد بعضهم أن
التنظير من حيث المجموع لأن كلام الاسنوي يقتضي مساواة حكمه له جوازاً وعدمه وأما التفرع في
الاعتراض من قوله فيجوز له يقتضي ثبوت ذلك له وسكوت عن جهتها انتهى وهو لطيف ومع ذلك الذي
يتجه خلاف ما يحسنه الاسنوي لا يبادر كونه بل لأن العلة كما دل عليه كلامهم إنما هي وجود التمتع في مظنة
الدم أو جها وذلك موجود عند تمتعه بما بين سرته وركبته بخلاف تمتعها بما بين كاسياتي آفة (قوله والذي يتجه
أن له أن يمس) أي المرأة (قوله بذلك) أي ذكر الرجل فأولى غيره دفعه (قوله لأنه تمتع بما فوق السرة) أي
بما فوق سرته وهي يدها (قوله بخلاف ما إذا المسته هي) أي المرأة فلفظة هي تأكيد للتأثير والضمير المنصوب
راجع لذلك وعبارة التحفة بعد بيان ردهم لبحث الاسنوي وقد يقال إن كانت هي المستتعة انضج ما قاله
لأنه كما حرم عليه استمتاعه بما بين سرته وركبته خوفاً لوطء المحرم يحرم استمتاعها بما بين سرته وركبته
لذلك وخشية التلوث بالدم ليس علة ولا جزء علة لوجود الحرمة مع تيقن عدمه وإن كان هو المستمتع أجه
الحل لأنه مستمتع بما عدا ما بينهما تأمل (قوله لتمتعها بما بين سرته وركبته) أي الرجل وهذا تعليل لمخذوف
تقديره فلا يجوز لها ذلك لتمتعها بالخ- هذا تقرير كلامه هنا كالتحفة وقال في الابواب الأوجه جوازه وجواز
تمكينه لها منه لأنه لا يدعوى إلى الوقاع كدعاية لمسه هو لما بين سرته وركبته ضرورة تمييز الخي عن غيره ودعوى
أن العلة خشية الوقوع في الجماع المحرم ممنوعة لأنه يلزم عليها تحريم التمتع بما فوق السرة إذا خشى منه ذلك
وليس كذلك الخ (قوله فيحرم على كل) أي من المرأة والرجل (قوله تمكين الاخر مما يحرم عليه) ولا فرق
بين أن تقصده هي المس المحرم أو يقصده هو إلا أنه إذا منه الممس شيء من بدنه حرم عليها مطلقاً وإذا منه لم
يحرم عليه إلا الموجب قاله في الابواب (قوله وخرج بما بين السرة والركبة) أي الذي يحرم الاستمتاع به والسرة
الموضع الذي يقطع من المولود والسرة مثل الأول ما يقطع من سرته يقال عرفته قبل أن يقطع سرك ولا يقال
سرتك لأن السرة لا تقطع والجمع سرر والركبة بضم الراء موصول ما بين أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع
ركب بضم الراء وفتح الكاف كغرفة وغرف وكل حيوان ذي أربع ركبتاه في يديه وعرقوباه في رجليه قاله
البرماوي زيادة (قوله ما عداه) أي ما عدا ما بينهما فيجوز الاستمتاع به وإن لم يكن ثم حائل قال في النهاية ومحل
ذلك فيمن لا يغلب على ظنه أن يباشرها وطئاً لما عرفة من قوة شبقه وقلة تقواه وهو أولى بالتحريم من حركت
القبلة شهوته وهو صائم (قوله ومنه) أي مما عداه (قوله السرة والركبة) أي فتعبيره بما عداه أولى من تعبیر
بعضهم بما فوق السرة ونحو الركبة لشموله لهما وقد قال الامام النووي في المجموع والتنقيح لم أر لأصحابنا
كلاماً في الاستمتاع بالسرة والركبة والمختار الحزم بالجواز وعبارة الام والسرة فوق الأزار (قوله ويستمر
نحريم ذلك) أي ما ذكر من محرمات الحيض (قوله عليهما) أي على المرأة والرجل (قوله حتى ينقطع) أي
الحيض (قوله وتنفسل أو تنجم بشرطه) أي التجم وهو فقد الماء حساً أو شرعاً وذلك لأن غير التمتع المنع منه
للحدث وهو باق إلى الطهر وأما التمتع فلا يثبت ولا تقر بوهن حتى يظهرن فإنه قرئ بالتخفيف والتشديد
وهما قرأتان سبعيتان قال الشاطبي

ويظهرن في الطاء السكون وهاؤها * بضم وخفاذا سماً كيف عولا

فاشار بسما والكاف والعين في قوله سماً كيف عولا إلى نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص قرؤا
حتى يظهرن بسكون الطاء وضم الهاء وتخفيفها والباءون بالتشديد وعليه فالأية صريحة في إباحة كرو على

على رسالة الحضرمي المتقدم ذكرها لأنه ذكر فيها عبارة الامداد والابواب (قوله بشرط) أي وهو فقد الماء حساً أو شرعاً

(قوله بأمر جديد) اعلم انهم اختلفوا في ان الصوم هل وجب على الحائض في حال الحيض لعموم الامر به قال تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه ثم سقط عنها بعد الحيض كالمرضى والمسافر ولم يجب الصوم على الحائض أصلاً لان منعها منه عزيمة والمنع والوجوب لا يجتمعان في آن واحد وأما القضاء بعد انقطاع الدم فاعلموا وجب بأمر جديد من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عائشة رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة الحديث والاصح الثاني وفائدة الخلاف في ذلك تظهر في نحو الايمان والتعاليق فاذا قال لزوجه متى وجب عليك الصوم فانت طالق مثلاً فعلى الاول تطلق في حال الحيض لانه وجب عليها وان لم يصح منها وعلى الثاني لا لعدم وجود المعلق عليه وكذلك اذا قضت فلا تحتاج لنية القضاء على الاصح ٥٤٨

قراءة التخفيف فان كان المراد به أيضاً الاغتسال كما رواه ابن عباس وجماعة لقراءة قوله فاذا تطهرن فواضع وان كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرط آخر وهو قوله فاذا تطهرن فلا بد منها معاندر (قوله نعم الصوم والطلاق) استدل على ما يقتضيه عموم قوله واستمر ذلك لان المشار اليه جميع المحرمات السابقة (قوله بخلان بمجرد الانقطاع) أي فلا يشترط حلها على الغسل أو بدله أما الصوم فلان سبب تحريمه خصوص الحيض وقد زال والاحرم على الجنب وأما الطلاق فلزوال المعنى المقتضى للتحريم وهو تطويل العدة وكذا تحلل لها الصلاة المكتوبة اذا فقدت الطهورين بل يجب كما تقدم والطهر فانها مأمورة به وأما باقي المحرمات فلا تحلل الا بالتطهر ولا يرد ارتفاع حرمة نكاح المستبرأة بالانقطاع لانه لم يحرم بالحيض بل حرمة موجودة قبله فليس مما نحن فيه تأمل (قوله ويجب عليها أي الحائض) أي والنفساء أيضاً (قوله قضاء الصوم) وتسميته قضاء مع انه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت انما هو بالنظر لصورة فعله خارج الوقت قاله في التحفة فليتأمل (قوله بأمر جديد) أي من النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن الصوم واجبا حال الحيض والنفساء لانها ممنوعة منه والمنع والوجوب لا يجتمعان وفي الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة وما تقرر من عدم وجوبه حال الحيض والنفساء هو الاصح وقيل يجب عليه لعموم الامر في قوله تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه ثم سقط عنه لعذر الحيض قال الكردي وتظهر فائدة الخلاف في نحو الايمان والتعاليق فاذا قال لزوجه متى وجب عليك الصوم فانت طالق فعلى الاول لا تطلق حتى ينقطع الحيض وعلى الثاني تطلق في حالة الحيض لوجوب الصوم عليها فيه تأمل (قوله دون الصلاة) أي فلا يجب قضاؤها بل يكره كما قاله ابن الصباغ والرواية والجملة أو يحرم كما قاله البيضاوي وأقره ابن الصلاح والامام النووي قال في التحفة وهو الوجه ولا ينعقد منها لان الكراهة والحرمة هنامن حيث كونها صلاة لا لمرحاج نظير ما يأتي في الاوقات المكرهة ونعم كتمان الطواف بسن لها قضاؤها على ما في شرح مسلم ونص عليه لكنه صوب في مجموعه خلافاً لاذ لا بدخل وقتها الا بفرغه فلم يكن الوجوب أي على القول به في زمن الحيض قال فان فرض طرده عقب فراغه أمكن ذلك ان سلم ثبوتها حينئذ انتهى وتسليم ذلك ظاهر ان مضى عقب الفراغ وقبل الطهر وما يسعهما لكنه ليس قضاء لما وقع طلبه في الحيض انتهى (قوله اجماعاً فيهما) أي في وجوب قضاء الصوم دون الصلاة فهو تعليل للسائلين (قوله للشفقة في قضاها) أي الصلاة والاولى الاتيان بالواو عطفاً على اجماعها فيكون تعليلاً ثانياً لذلك (قوله لتكررها) أي الصلاة وهذا تعليل للشفقة (قوله دون قضاها) أي فلا يشق لعدم تكرره قال في الاسنى ولان أمرها لم يبين على ان تؤخر ولو عذرتم تقضى بخلاف الصوم فانه قد يؤخر بعذر السفر والمرض ثم يقضى ~~بالتنبيه~~ تنبيهه ثاب الحائض على ترك ما حرم عليها اذا قضت امتثال الشارع في تركه لا على العزم على الفعل لولا الحيض بخلاف المرض لانه أهل

الفضل معترض على الذخائر فيما اذا أوجبنا عليها نية الاداء أي عند عدم الوجوب أو لا فكيف صفة النية فهل هي أن تنوي صوم غد رمضان أو اداء رمضان أو اداء صوم ما غير مضاف الى رمضان وكل منها لا يمكن صحته ولقائل أن يجيب عما قاله المعترض نعم الصوم والطلاق بخلان بمجرد الانقطاع (ويجب عليها) أي الحائض (قضاء الصوم) بأمر جديد (دون الصلاة) اجماعاً فيهما للشفقة في قضاها التكررها دون قضاها

ما وجب عليها بالنذر انتهى والله اعلم انتهى ما نقله الهانفي قال في التحفة بعد ان ذكر انه لا يحتاج لنية القضاء بناء على الاصح في شرح قوله ويجب قضاؤها ما نصه وتسميته قضاء مع انه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت كما تقرر انما هي بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت انتهى (قوله دون الصلاة) قال جمع مقدمون بكره قضاؤها قال الخطيب في المغني والشمس الرملة في النهاية وهو الوجه وقال البيضاوي يحرم وأقره ابن الصلاح والنووي قال الشارح في الامداد ومختصره والتحفة وهو الوجه زاد في التحفة ثم رأيت الشارح المحقق جزمه في شرحه بجمع الجوامع انتهى وأنكر الفاضل المحشي وجوده في شرح جمع الجوامع قال في التحفة ولا ينعقد منها على ما لان الكراهة والحرمة هنامن حيث كونها صلاة لا لمرحاج نظير ما يأتي في الاوقات المكرهة انتهى ووافقه في المغني قال لان الاصل في الصلاة اذ لم تكن مطلوبة عدم الانعقاد انتهى وخالف في النهاية فقال وعلى الكراهة هل تنعقد صلاتها أو لا الوجه نعم اذ لا يلزم من عدم طلب العبادة عدم انعقادها انتهى

﴿فصل في المستحاضة﴾

والاستحاضة دم علة يخرج من عرقه في أدنى الرجم وقيل هي المتصلة بدم الحيض خاصة وغيره دم فساد والخلاف لفظي (والمستحاضة) يجب عليها أمور منها أنها (تفصل فرجها) عما فيه من النجاسة (ثم تحشوه) بنحو قطنه (الأذا) تأذت به كان (أحرقها الدم) فحينئذ لا يلزمها (أو كانت صائمة)

﴿فصل في المستحاضة﴾

(قوله وغيره) أي غير المتصل بالحيض من الدم الذي تراه من لم تبلغ سن الحيض أو بلغته ولكن نقص عن يوم وليلة أو كان حالة الطلق ولم يتصل بحيض سابق (قوله) والخلاف لفظي (أذا لا خلاف في أن دم الفساد المذكور حكمه حكم دم الاستحاضة الكائن بعد الحيض وإنما الخلاف وقع في كونه هل يسمى استحاضة كالتصل بالحيض أولا فالخلاف في التسمية خاصة وهو خلاف لفظي (قوله تغسل فرجها) أي أن لم ترد الاستحاضة بالحجر أو خرج الدم لمحل لا يجزى فيه الحجر قبل الوضوء أو التيمم (قوله صائمة) فحينئذ يلزمها ترك الحيض والاقتصار على الشدنها راعية لمصلحة الصوم ولو غفلا غفلا

لما عزم عليه حالة عذره فليؤي على الحلال والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في المستحاضة﴾

اعلم أن أقسام المستحاضة سبعة مميزة وغيرها وكل منها إما مبتدأة أو معتادة والمعتادة الغير المميزة أما إذا كره للوقت والقدر أو ناسية لاحدهما إذا كره لا آخر وقد أجمع المصنف والشارح روجهما والله تعالى في اختصار مسائلها مع أن مسائلها هروغو بص باب الحيض وأهمه ومعظمه وكانها وكلا ذلك للكتب المطولات فقد بسطه المتقدمون والمتأخرون بل صنف أبو الفرج الدارمي من أئمة العراقيين مجلدة ضخمة ليس فيها غير مسألة المستحاضة وكذا الإمام في النهاية جمع باب الحيض في نصف مجلد والإمام النووي في المجموع قريب من ذلك وقد تلخصه في شرح العباب فغراهم الله خيرا فإن أردت تحقيق ذلك فعليك بهذه الكتب المذكورة أو نحوها (قوله والاستحاضة دم علة) من إضافة السبب إلى السبب أي دم مسبب ونشأ عن العلة قال بعضهم للاستحاضة أربعة وأربعون حكما (قوله يخرج من عرق) يقال له العاذل بالذال المعجمة وحكى ابن سيده أهمها وفي الصحاح عاذر بالراء وسواء كان خروج ذلك الدم متصلا بالحيض أم لا كالرئي أسبع سنين وهذا ما صححه النووي في المجموع (قوله في أدنى الرجم) الجملة في محل جر نعت لعرق قال في حواشي الروض ومن أغرب ما فرق به بين الحيض والاستحاضة ما حكى عن الفقيه ناصر المروزي أنها تدخل قصة في الفرج فدم الحيض يدخل فيها ودم الاستحاضة يلوث جوانبها منه انتهى قال بعض المحققين وهذه علامة ظنية فقط لا قطعية والالم توجد لنا مستحاضة (قوله وقيل هي) أي الاستحاضة (قوله المتصلة بدم الحيض خاصة) ثم هذا القيل مقابل لما سبق بمعونة التعميم الذي تقرر وعبارة الروضة الاستحاضة قد تعلق على كل دم تراه المرأة غير دم الحيض والنفاس سواء اتصل بالحيض أي الجاوز أكثره أم لا كالذي تراه لسبع سنين مثلا وقد تطلق على المتصل خاصة ويسمى غيره دم فساد ولا يختلف الأحكام في ذلك انتهى وسيأتي ما فيه عن الكردي (قوله وغيره) أي غير الدم المتصل بالحيض من الدم الذي تراه من لم تبلغ سن الحيض أو بلغته ولكن نقص عن يوم وليلة أو كان حالة الطلق ولم يتصل بحيض سابق انتهى كردي (قوله دم فساد) أي ولا يسمى دم استحاضة (قوله والخلاف لفظي) أي إذا لا خلاف في أن دم الفساد المذكور حكمه حكم الاستحاضة الكائن بعد الحيض وإنما الخلاف هل يسمى استحاضة كالتصل بالحيض أولا فالخلاف في التسمية خاصة هذا تقرر كلامه وقد يقال تظهر فائدة الخلاف في الإيمان والتعاليق وهو ظاهر فقرره انتهى كردي (قوله والمستحاضة) أصلها مستحضة بسكون الحاء وفتح الباء فنقلت فتحة الباء إلى الحاء فقلت الباء الفاعل ليجزى الحجر في مثله من المعتاد على أنه يجوز مستحاضة قال في المصباح واستحضت المرأة فهي مستحاضة مبني للمفعول (قوله يجب عليها أمور) أي كثيرة (قوله منها) أي من الأمور الواجبة عليها (قوله أنها) أي المستحاضة (قوله تغسل فرجها) أي إن ارادته والاستعملة الاحجار بناء على جوازها في النادر وهو الأصح فتعير المصنف بالغسل جرى على الغالب أو محمول على ما إذا كثرت وتفاشحت بحيث لا يجزى الحجر في مثله من المعتاد على أنه يجوز أن يكون المراد بالغسل الاستحاضة جاء لاتعين الغسل بالماء فليتا مل (قوله عما فيه من النجاسة) أي من بول ودم ونحوهما (قوله ثم تحشوه) أي الفرج قال الشارح الوجه وحشوه بالقاء لانه يجب المبادرة بين الغسل والحشو وبينهما وبين العصب وبين ذلك كله والوضوء وبين أفعاله وبين الصلاة أه (قوله بنحو قطنه) أي كحرقه وذلك دفعا للنجس أو تخفيفا له ويجب في الحشو أن يكون داخلا عن محل الاستحاضة لا بارزاً عنه كالتصبير حاملا لتصل بنجس قاله البرماوي (قوله إذا تأذت به) أي بالحشو وهذا استثناء من وجوب الحشو المذكور (قوله كان أحرقها الدم) تصوبر لتأذيها بالحشو قال في الإيعاب ويجه أن يكتفى بالحرقان وإن لم يحصل مبيح تيمم (قوله فحينئذ) أي حين إذا تأذت بالحشو (قوله لا يلزمها) أي لا يلزمها الحشو لفرجها (قوله أو كانت صائمة) عطف على تأذت أي إذا كانت صائمة ولو نفلا كما في التحفة خلافا

للزركشي قال لأنها إن حشت أفطرت والأضيق فرض الصلاة من غير اضطراب لذلك وزده في التحفة بالتوسعة لمافي طريق

الفضائل (قوله وطرفه خارج) ٥٥٥ أي فانه ينزع أو يبلع وإن لم ينزع أو يبلع بطلان الصوم لانه ملحق بالقيء أو

الاكل وهما مفطران لعدم صحة الصلاة مع وجوده لاتصاله بالنجس الجوفى وعبارة الشارح في كتاب الايمان من التحفة وأما قول الزكشي فيمن ابتلع خيطا لبيلا ثم أصبح صائما ولم يجد من ينزعه منه كرها أو غفلة ولا كما يجبره على نزعه حتى لا يفطر لو قيل لا يفطر

فحينئذ يلزم هاترك الحشو والاقصا على الشد هارا رعاية لمصلحة الصوم وانما روعيت مصلحة الصلاة فيمن ابتلع بعض خيط قبل الفجر وطرفه خارج لان المحذور هنا لا ينتهي بالكلية فان الحشو يتنجس وهي حاملته بخلافه ثم (فان لم يكن بها) الحشول لكثرة الدم وكان يندفع أو يقل بالعصب ولم تنأذ به

ينزعه هو له لم يعد تنزلا لا يحجب الشرع منزلة الاكراه كما لو حلف لبطان زوجته فوجدتها حائضا فردود لتعاطيه المفطر باختياره فالقياس أنه ينزعه ويفطر كريض خشي على نفسه الهلاك ان لم يفطر فيلزمه تعاطي المفطر ويفطر به وليس هذان كما نحن فيه الى أن

لزر كشي فيه حيث قال ينبغي منعها من صوم النفل لانها ان حشت أفطرت والاضيمت فرض الصلاة من غير اضطرار لذلك ورد في التحفة بان التوسعة لها في طرق الفضائل بدليل ما يأتي من جواز التأخير لمصلحة الصلاة وصلاة النفل ولو بعد الوقت كما في الروضة وان خالفه في أكثر كتبه اقتضت أن تسامح بذلك (قوله حينئذ) أي حين اذ كانت المستحاضة صائمة (قوله يلزمها) أي المستحاضة (قوله ترك الحشو والاقصا على الشد) أي المصعب الا في (قوله هارا) أي لا لابل ولا فلو حشت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعه لانه لا يبطل صومها باسمرار الحشو ويندفع معه خروج الدم المبطل لصلاها ويأتي ما يتعلق به ع ش (قوله رعاية لمصلحة الصوم) لتعليل وجوب ترك الحشو وانما وجب عليها ترك الحشو نهارا لانه هارا يفطر اذ هو من الادخال وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما الفطر مما دخل والحشوفه ادخال عين في فرجها فهو مفطر قال ع ش المراد أنهم راعوا مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشول لا يفسد به صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المقتضى لافسادها بخلاف مسئلة الخيط فانهم لم يغفروا اخراجه في الصوم بل أوجبوا رعاية لمصلحة الصلاة وأبطلوا صومه ونظر فيه بعض المشايخ بانهم لم يبطلوا هنا الصلاة بخروج الدم كما أبطلوا هاهنا ببقاء الخيط بل راعوا هنا في الحقيقة كلاما منه ما حيث اغتفروا ما ينفيه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنأى فليتأمل (قوله وانما روعيت مصلحة الصلاة) أي لا الصوم حيث حكموا ببطلان الصلاة ان لم ينزع الخيط لكن محله ان وصل طرفه للعدة ولا اتصال بمحوله وهو طرفه البارز بالنجاسة حينئذ بخلاف ما اذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حامل لمصلحة يتنجس (قوله فيمن ابتلع) أي في صائم ابتلع ومثل الابتلاع ادخاله في الفرج والدبر اه (قوله بعض خيط قبل الفجر) قيد به لما هو واضح انه بعد الفجر مفطر قاله الزكشي وفيه انه لو ابتلعه نهارا ناسيا للصوم ثم تذكر أن الحكم كذلك فليتأمل (قوله وطرفه خارج) أي والحال أن طرف الخيط الآخر خارج فانه يؤمر ببلعه مرة واحدة أو نزعه ويبطل به صومه لان نزعه ملحق بالقيء وبلعه ملحق بالاكل ولا تصح الصلاة بتركه على حاله لاتصاله بالنجس لان محل عدم الحكم بما في الباطن اذا لم يكن متصلا بما في الظاهر وأما قول الزكشي في هذه المسئلة بعدم الافطار بالنزع تنزلا لا يحجب الشرع منزلة الاكراه كمن حلف لبطان زوجته فوجدتها حائضا فردده الشارح بانه متعاط المفطر باختياره فالقياس أن ينزعه ويفطر كريض يخشى على نفسه الهلاك ان لم يفطر فيلزمه تعاطي المفطر ويفطر به وليس كمسئلة الخلف المند كور والحاصل ان الاكراه الشرعي لا كالحسي في مسئلة الصوم بخلافه في المين فليتأمل (قوله لان المحذور هنا) أي في المستحاضة فهو متعلق بقوله روعيت الخ (قوله لا ينتهي بالكلية) أي ولان الاستحاضة عدة مزمنة فالظاهر دوامها ولو راعينا الصلاة هنا لتعذر قضاء الصوم للحشو (قوله فان الحشو يتنجس) لتعليل لعدم انتفاء المحذور هنا بالكلية (قوله وهي حاملته) أي والحال أن المستحاضة حامله للحشو المتنجس ولانها لم يوجد منها تقصير خفف عنها أمرها وصحت منها العبادتان قطعا كما تصح صلاتها مع النجاسة والحدث الدائم لله ضرورة (قوله بخلافه ثم) أي بخلاف المحذور في مسئلة الخيط فانه اذا نزع انتفى عنه بالكلية ولان الاستحاضة يتكرر عليها فيشقي بخلافه فانه لا يقع الا نادرا على انه يمكن التخلص من الافطار بالنزع وذلك بان يأتي من يكرهه عليه ولو غير حاكم قال بعض المتأخرين بعد ان قرر هذه الفروقات كذا قالوا والحق أنه لا حاجة للفرق لانها ممنوعة في الصوم والتعارض انما يأتي في شيئين اذا فعل أحدهما فات الآخر مع الامر بهما فالاولى أن الصوم اسقط عنها الحشو فقط انتهى فليتأمل (قوله فان لم يكفها الحشو) هذا مرتبط بقوله ثم تحشوه وعبارة التحفة ثم ان انقطع به لم يلزمها عصب والالزمها عقب ذلك (قوله لكثرة الدم) لتعليل للنتي (قوله وكان يندفع) أي بالكلية (قوله أو يقل بالعصب ولم تنأذ به) أي بخلاف ما اذا لم يقل بالعصب

قال في التحفة والحاصل أن الاكراه الشرعي كالحس ههنا لم يفتأ له انتهت وفي النجاسات من التحفة أن الزكشي نقل عن ابن عدلان وأقره محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزا ان وصل طرفه للعدة لا يصل محوله وهو طرفه البارز بالنجاسة حينئذ بخلاف ما اذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حامل لمصلحة يتنجس انتهى ونقله في شرح العباب عن المجموع

(قوله تعصب) ولا يضر خروج دم بعد التعصب إلا أن كان لتعصير في الشد تحفه (قوله مشقوقة الطرفين) لأنه إن اتصل طرفها بالآخر تعذر ربطها كما ذكره إلا أن تربطها مشقوقة على طاقين الخ (قوله كالتيجم) قال في التحفة ٥٥١ ومن ثمة كانت كالتيجم في تعيين نية الاستباحة كما قدمه في

الوضوء وفي أنها لا تجمع بين فرضين عينيّين كما سئل ذكره وفي أنها إن نوت فرضاً ونفلاً أسحوا وإلا فأنوته وغيره ما لم يكن أعلامه مما مرفى التيمم بتفصيله انتهى (قوله وتبادر) قال الخطيب في شرح التنبية قال في

(تعصب) بعد الحشو (بحرقه) مشقوقة الطرفين بأن تدخلها بين فخذيها وتلتصقها بما على الفرج الصاقاً جيداً ثم تخرج طرفاً الجهة البطن وطرفاً الجهة الظهر وتربطها بنحو خرقه تشدها بوسطها (ثم تتوضأ أو تيمم) عقب ذلك ومر في الوضوء أنه يجب الموالاة في جميع ذلك وأن يجوز لها فعل ذلك في الوقت لا قبله كالتيجم (وتبادر) فوجب عقب الطهر (بالصلاة) تقليلاً للحدث

المجموع وحيث وجبت المبادرة قال الامام ذهب ذاهبون من أئمتنا إلى المبادرة واغترأ آخرون الفصل بالسير وضبطه بقدر ما بين صلاتي الجمع وهذا الثاني أوجه انتهى وفي المعنى ينبغي اعتماد الثاني وفي النهاية الأوجه الثاني (قوله بالصلاة) قال الزبدي في

أوتأدت به فلا يجب قال في الإيعاب وما في الكفاية من وجوب التعصب مطلقاً فإن احتاجت الحشوشة ضعيف لمخالفة كلام الشيخين الذي تقرر وجهه أن الحشو يمنع بر وزه لظاهر الفرج بخلاف التعصب فقدم الحشو عليه انتهى نقله ابن قاسم (قوله تعصب) بفتح التاء واسكان العين وكسر الصاد المهملة المحققة على المشهور ووقيل بضم التاء مع تشديد الصاد قال في المصباح عصب رأسه بالعصاة أي شدّها (قوله بعد الحشو بحرقه) متعلق بتعصب ولا يضر أي في الصلاة ولا قبلها خروج دم بعد التعصب إلا إذا كان لتعصير في الشد ونحوه كالخشوف فيطهرها وكذا أصلاً فإن كانت في صلاة ويطل طهرها أيضاً بشقائها وإن اتصل بالآخره (قوله مشقوقة الطرفين) أي لأنه إن اتصل طرفها بالآخر تعذر ربطها على الوصف الذي ذكره إلا أن تربطها مشقوقة على طاقين كركدي (قوله بأن تدخلها) نصه ير للعصب لبيان الكيفية المشهورة بالتلجيم والضمير المنصوب للخرقة (قوله بين فخذيها) أي المستحاضة (قوله وتلتصقها) أي الخرقه المذكورة (قوله بما على الفرج الصاقاً جيداً) أي محكماً وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لحنه رضي الله عنها تلجمني (قوله ثم تخرج طرفاً الجهة البطن) أي تجعله قدامها من جهة البطن (قوله وطرفاً الجهة الظهر) أي وتخرج طرفاً آخر لجهة ظهرها (قوله وتربطها) بضم الباء وكسر هاء ما يلي ضرب ونصير والضمير للخرقة المشقوقة الطرفين ولو أني بضمير التثنية لكان أظهر تأمل (قوله بنحو خرقه تشدها بوسطها) أي مثل التكة والأفصح في الوسط هنا سكون السين (قوله ثم تتوضأ أو تيمم) أن لم تجد الماء (قوله عقب ذلك) أي غسل الفرج والحشو والتعصب وفيه إشارة إلى أن الأولى الاتيان بالفاء بدل ثم ولا يجب عليها الاقتصار في وضوءها على مرة واحدة بل لها التثليث فيه خلافاً للزركشي حيث قال أطلقوا الوضوء وينبغي وجوب الاقتصار على مرة وأمتناع التثليث مبادرة للصلاة قال وشهد له مسئلة استمسك البول وسيأتي فإذا سحوا في فرض القيام لحفظ الطهارة في التثليث المندوب أولى قال في الاسنى ومقاله ممنوع ويفرق بأن ما هناك يدفع الخبث أصلاً وما هنا يقله (قوله ومر في الوضوء أنه) أي الحال والشان (قوله يجب الموالاة في جميع ذلك) أي الاستنجاء بعده وعبارته هناك مع المتن ويجب الموالاة في وضوءه دائماً للحدث فيجب عليه أن يوالي بين الاستنجاء والنحوظ وبينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة تحفة للحدث ما أمكن انتهى (قوله وإنما يجوز لها) أي المستحاضة وهذا الإشارة إلى أن قوله في الوقت متعلق بقوله تغسل وما بعده لا بقوله ثم تتوضأ فقط (قوله فعل ذلك) أي غسل الفرج المراد به الاستنجاء بالحشو فالتعصب فالوضوء أو التيمم (قوله في الوقت) أي وقت الصلاة لأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبله (قوله لا قبله كالتيجم) أي ومن ثم كان كالتيجم في تعيين نية الاستباحة كما قدمه في الوضوء وفي أنها لا تجمع بين فرضين عينيّين كما سئل ذكره وفي أنها إن نوت فرضاً ونفلاً أسحوا وإلا فأنوته وغيره مما لم يكن أعلى منه مما مرفى التيمم بتفصيله قاله في التحفة ولو توضأت قبل الزوال مثلاً لقائمة فزال هل لها أن تصلي الظهر قال الأذري يشبه أن يكون على الخلاف في نظيره من التيمم ولم يحضرن في فيه نقل انتهى قال ع ش والراجح منه أن التيمم يصلي فكذلكها وقد يفرق بينهما بأن التيمم لم يطرأ بعد تيممه ما يزال طهارته بخلاف المستحاضة وهو الأقرب (قوله وتبادر) أي المستحاضة (قوله وجوباً بعقب الطهر) نعمان لموصوف محدوف تقديره مبادرة واجبة ومعاقبه للطهر قال في المجموع وحيث وجبت المبادرة ذهب ذاهبون من أئمتنا إلى المبالغة واغترأ آخرون الفصل بالسير وضبطه بقدر ما بين صلاتي الجمع انتهى وهو القدر الذي يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن والثاني هو المعتمد (قوله بالصلاة) قضية إطلاقها أنها شاملة للفرض والنفل وعبر في المنهج بالفرض قال الزبدي قضية أنه لا يجب المبادرة بالنفل وبدل له جواز فعله بعد خروج وقت الفرض تأمل انتهى ويؤيد الأول قولهم أن تأخيرها لا مصلحة يطل طهرها (قوله تقليلاً للحدث) أي ما أمكن وهو تعليل لوجوب المبادرة بالصلاة

حاشية شرح المنهج قضية تعبر بالمنهج بالفرض أنه لا يجب المبادرة بالنفل وبدل له جواز فعله بعد خروج وقت الفرض انتهى لكن نقل الشو برى عن خط الشمس الرملي في بعض الهوامش أنه يتجه حمله على مبادرتهم به أخذاً من قولهم إن تأخيرها لا مصلحة الصلاة يطل طهرها

انتهى (قوله وان لم تنزل العصابة) أي كما يشمله تعبير المهاج وغيره حيث قال والآي وان لم يكن التأخير لمصلحة الصلاة فيضر على الصحيح انتهى فاشار الشارح بان محل الخلاف ان لم تنزل أخذاً بما يأتي قريباً كما يشير إليه قوله فيما يأتي نظير مأمور (قوله المطلوب منه الاجل التحفة وغيرهما من أن الصورة أن الجماعة مشروعة لها أي بان تكون صلاتها بالصلاة) منه يعلم ما صرح به في

٥٥٢

تسبب فيه الجماعة والا
كالمنذورة فلا تشرع
فيها الجماعة ومن ذلك
ذهابها الى المسجد الاظم
ان شرع لها ايضا الذهاب
اليه كما في التحفة قال في
(فان اخبرت لغير مصلحة
الصلاة) كالا كل
(استأنفت) جميع ما ذكر
وجوبها وان لم تنزل العصابة
عن محلها ولا طهر الدم من
جانبا لتكرار حدثها مع
استغنائها عن احتماله
بالمبادرة أما اذا اخبرت
لمصلحة الصلاة كاجابة
المؤذن والاجتهاد في القبلة
وسترا العورة وانتظار الجمعة
والجماعة وغير ذلك من
سائر الكمالات المطلوبة
منها لاجل الصلاة فانه
لا يضر مراعاة لمصلحة
الصلاة (ومحجب الطهارة
وتجديد العصابة) وغيره
مما مر على الوجه السابق

الامداد بان كانت عجوزا
في ثياب بذاتها قال الماوردي
أو كل موضع فاضل
وتحصل ستره تصلي
الها قاله في المجموع ومنه
يؤخذ أن كل فضيلة في
الصلاة كذلك ويحتمل
تقييده بالفضائل المذكورة

وهذا بخلاف التيمم في غير دوام الحدث (قوله فان اخبرت) أي المستحاضة تفريع على قوله وتبادر الخ
(قوله لغير مصلحة الصلاة كالا كل) أي والشرب والغزل والحديث (قوله استأنفت جميع ما ذكر
وجوبا) يعني ان بطل طهرها واستأنفت جميع ما ذكر من غسل الفرج ثم الحشون ثم العصب ثم الوضوء
(قوله وان لم تنزل العصابة عن محلها) أي كما يشمله تعبير المهاج وغيره والا ان لم يكن التأخير لمصلحة الصلاة
فيضر على الصحيح انتهى فاشار الشارح بان محل الخلاف ان لم تنزل أخذاً بما يأتي قريباً كدري (قوله
ولا طهر الدم من جانبها) أي العصابة وهذا عطف على مدخول الغاية المذكورة (قوله لتكرار حدثها)
أي المستحاضة لتعليل لوجوب الاستئناس بما ذكر بسبب التأخير (قوله مع استغنائها عن احتماله) أي
الحدث المتكرر (قوله بالمبادرة) أي بقدرتها عاها وقضية بطلان الطهارة بالتأخير المذكور أنها حيث
اخرت لا لمصلحة الصلاة امتنع الصلاة في حقها فرضاً ونظراً وهو رعايا في قوله الاتي آتفا ولها مع
الفرض ما شاءت من النوافل الا ان يقال انه محمول على ما اذا لم تؤخر لا لمصلحة الصلاة لقربة ما هنا ويقال
المراد بطلان الطهر وضعفه عن الفرض أفادة بعض المحققين (قوله أما اذا اخبرت لمصلحة الصلاة) مقابل
قوله فان اخبرت لمصلحة الصلاة (قوله كاجابة المؤذن) تمثيل لمصلحة الصلاة (قوله والاجتهاد في القبلة)
أي وان خرج الوقت كله حيث عذرت في التأخير لغيره خوفاً من فبالغت في الاجتهاد في القبلة مثلاً والا فلا يجوز
لها التأخير (قوله وسترا العورة) أي وكذا تحصيل السائر (قوله وانتظار الجمعة والجماعة) أي المشرعة
لها بان تكون صلاتها بما يسر لها الجماعة والا كالمنذورة مثلاً لا تشرع فيه الجماعة فلا تغتفر التأخير
الضار لاجلها (قوله وغير ذلك) أي المذكور من اجابة المؤذن وما بعده (قوله من سائر الكمالات) بيان
للغير (قوله المطلوب منها) أي من المستحاضة (قوله لاجل الصلاة) أي كذهابها الى المسجد الاظم ان
شرع لها الذهاب اليه بان كانت عجوزا في ثياب بذاتها أو كل موضع فاضل ويحصل ستره تصلي اليها ومنه
يؤخذ أن كل فضيلة في الصلاة كذلك ويحتمل تقييده بالفضائل المذكورة (قوله فانه لا يضر)
جواب أما الضمير راجع للتأخير لمصلحة الصلاة (قوله مراعاة لمصلحة الصلاة) تعليل لعدم ضرر التأخير
لما ذكر قال في التحفة فلا تعديده مقصورة واستشكل بان اجتناب الخبث شرط ومراعاته أحق وبجواب بان
ذلك انما يتوجه لو كانت المبادرة تزيله بالكلية وانما لم يراع تخفيفه لما مر أن الاستحاضة علة مزممة والظاهر
دوامها فوسع لها في النوافل وإن أدى الى عدم اجتناب بعض الخبث ومن ثم لو اعتادت الانقطاع في جزء
من الوقت بقدر ما يسع الوضوء والصلاة وثبت بذلك لزمها تحريمه فاذا وجد الانقطاع فيه لزمها المبادرة
بالفرض فقط ولم يجز لها التأخير لسنة فان رجعت ذلك فقط في وجوب التأخير له وجهان بناء على الشيخان
على ما مر في التيمم ورجح الزركشي ما جزم به في الشامل من وجوب التأخير كما لو كان يبدنه نجاسة ورجاء الماء
آخر الوقت فانه يجب التأخير لانه لا يفسد كذا هنا انتهى وفيه وقفة لان ذال نجاسة ثم تسليم ما ذكر فيه لا عذر له
في التعجيل مع أنه يلزمه القضاء لو صلى بالنجاسة وهذه لها عذر لما مر أن الاستحاضة علة مزممة والظاهر
دوامها انتهى بحرفه (قوله وتجيب الطهارة وتجديد العصابة) محل وجوب تجديدها عند تلونها بما لا يعني
عنه فان لم تتلوث أصلاً أو تلونت بما يعني عنه فالواجب فيما يظهر تجديد بطها لاجل فرض لا تغير بالكلية
أفاده الرملي (قوله وغيره مما مر) أي من غسل الفرج الذي هو الاستنجاء والحشو فالمراد بالطهارة الوضوء
أو التيمم لا ما يشمل الاستنجاء (قوله على الوجه السابق) أي من كيفة العصب والحشو مع الموالاة في الجميع

(قوله)

الخ (قوله فانه لا يضر) قال في النهاية وان خرج الوقت وقال القليوبي في حواشي المحلى وان طال الزمن وان خرج
به الوقت وان حرم عليها انتهى وكذلك الشارح في حاشيته على رسالة الحضرمي المتقدم ذكرها فانه قال فيها وان خرج الوقت ومن التأخير
لمصلحة الاشتغال بالراتبة القلبية كما في الفتح وأصله وقيد في الفتح وأصله بالتأخير عن أول الوقت فقال وان تأخرت عن أول الوقت لكن
قضية كلام الرافعي أنه لا خلاف في الجواز وان خرج الوقت وعبارته في الشرح الصغير فان اخبرت بان نواصت في أول الوقت وصلت في

آخره أو بعد خروج الوقت نظر ان أخرت لا مبررجع الى الصلاة كستر العورة والاجتهاد في القبلة والاذان وانتظار الجماعة والجمعة فيجوز
وليس ذلك موضع اختلاف والاثلاثه أوجه الخ (قوله وان لم يزل عن محله) أشار بان الى خلاف فيه قال في المنهاج ويجب الوضوء لكل فرض
قال السبكي في شرحه على الاصح كالتميم وكذا تجديد العصابة كالاصح يعني مع غسل الفرج وحشوه ثم قال فلوزالت العصابة عن موضعها
أو ظهر الدم على جوانبها من غير غلبة الدم وجب التجديد بلا خلاف والزوال اليسير يعني عنه ٥٥٣ انتهى (قوله أو انتقاض طهر)

أي يحدث آخر قبل الصلاة
أو فيها (قوله عنه) أي عن
الطهر لغير مصلحة الصلاة
(قوله بتقصير) قال في
حاشيته على رسالة القاض
ولو زالت العصابة أو

وان لم يزل عن محله نظير
ما مر (أي لكل فرض) عني
أو انتقاض طهر أو تأخير
الصلاة عنه كما مر أو
خروج نحو دم بتقصير في
نحو شدة المصاح من أمره
صلى الله عليه وسلم لها
بالوضوء لكل صلاة ولها
مع الفرض ما شاءت من
النوافل (وسلس البول
و) سلس (المذى)
والودي ونحوها (مثلاً)
في جميع ما مر نعم سلس
الذي يلزمه الغسل لكل
فرض ولو استمسك الحدث

أحكام أخر ج دم أو زاد
أو خرج دم لتقصير في
الحشوبطل الوضوء وكذا
لوشفيت ان خرج الدم
أثناء الوضوء أو بعده
والالم يطل بلا خلاف
انتهى (قوله لها) أي
المستحاضة وهي فاطمة
بنت أبي حبيش حيث قال

(قوله وان لم يزل عن محله) أي المذكور من العصابة والحشو ولا يظهر الدم على جوانبها (قوله نظير ما مر)
أي فيما إذا أخرت للمصلحة الصلاة من وجوب الاستئذان لذلك كله (قوله لكل فرض عني) أي ولو
منذورا كالتميم في غير دوام الحدث لبقاء حدثها وانما جوزت الفريضة الواحدة (قوله أو انتقاض طهر)
عطف على لكل فرض وذلك يحدث آخر غير حدثها الدائم قبل الصلاة أو فيها (قوله أو تأخير الصلاة) كذلك
(قوله عنه) أي عن الطهر وليس التأخير لمصلحة الصلاة (قوله كما مر) أي اتفاقاً (قوله أو خروج نحو دم
بتقصير في نحو شدة) أي لنحو العصابة بان لم يحكمها وكذا لوشفيت ان خرج الدم أثناء الوضوء أو بعده
والا فلا كره في عبارة الاسني ويطلب وضوؤها أيضاً بالشفاء وان اتصل بآخره وبانقطاع يسع الطهارة
والصلاة لزوال الضرورة مع ان الاصل عدم عود الدم والمراد بسطلانه بذلك اذا خرج منها في أثناءه أو
بعده والأفلا يطل فان انقطع عنها وعادته العود قبل امكان الوضوء والصلاة أو أخبرها بعوده كذلك ثقة صلت
اعتماداً على العادة أو الاخبار الخ (قوله لما صح) دليل للثمن (قوله من أمره صلى الله عليه وسلم لها) أي للمستحاضة
وهي فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها (قوله بالوضوء لكل صلاة) أي ولفظ الحديث توضح لكل صلاة
رواه الترمذي وقال حسن صحيح (قوله ولها) أي يجوز للمستحاضة (قوله مع الفرض ما شاءت من
النوافل) ظاهر كلامه انها تستبيح النوافل في الوقت وبعده به صرح في الروضة فقال والصواب المعروف
تستبيح مستقلة وتبعاً للفريضة مادام الوقت باقياً وبعده أيضاً على الاصح لكنه خالف في أكثر كتبه
فصحح في التحقيق وشرحه المذهب ومسلم انها لا تستبيح بعدها الوقت وفرق بينها وبين التيمم بان حدثها
متجدد ونجاستها متزايدة قاله في الاسني قال الشهاب الرمي يمكن ان يجمع بين كلاميه بحمل الاول على رواتب
الفرائض والثاني على غيرها قال ع ش بنى ما لو توضع الفريضة والمتبادر انها تستبيح من النوافل ما شاءت
مادام طهرها باقياً (قوله وسلس البول وسلس المذى) مبتدأ خبره مثلاً وسلس هنا بكسراً لم اسم فاعل
قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب سهل ولان فهو سلس بالكسر وسلس البول استرساله وعدم
استمسكه لحدوث مرض بصاحبه قال الامام النووي كل ما ذكر مع المستحاضة فهو سلس بكسر اللام وهو
الشخص الذي به ذلك وما ذكر من الاستحاضة فهو بفتح اللام وهو عبارة عن المصدر ذكره الشيخ
تقي الدين وغيره (قوله والودي ونحوها) أي كالمنى والغائط والريح وكذا ذوالجرح السائل (قوله مثلاً)
أي مثل المستحاضة (قوله في جميع ما مر) أي من وجوب الاستنجاء بالحشو والمصعب فالوضوء على النوافل
ومن بطلان الطهارة بالتأخير الذي ليس من مصلحة الصلاة على التفصيل الذي تقدم قال ابن العماد ويعني
عن قليل سلس البول في الثوب والعصابة بالنسبة لتلك خاصة وأما بالنسبة للصلاة الاية فيجب غسله أو
تجفيفه وغسل العصابة أو تجددها بحسب الامكان ويعني عن كثير دم الاستحاضة ان لم يمكنها الحشو بتأذيه أو
صوم وتصل في غير المسجد وان كان الدم يجري انتهى (قوله نعم سلس المنى) استدراك على ما اقتضاه قوله
في جميع ما مر من عدم وجوب الغسل من الجنابة له اذ لم يكرهه أولاً (قوله يلزمه الغسل) أي غسل الجنابة بنية
الاستباحة قال في التحفة وبحت وجوب المصعب عليه لتقليل الحدث كالتيمم (قوله لكل فرض) أي ولو
منذورا كما تقدم ومعلوم أنه لا يجب عليه الاستنجاء كسلس الريح (قوله ولو استمسك الحدث) أي الدائم

٧٠ رمسى - ل * لها صلى الله عليه وسلم توضح لكل صلاة والحديث قال فيه الترمذي حسن صحيح (قوله ما شاءت من النوافل)
هكذا أطلق في شرح الارشاد والتحفة والخطيب في شرح التنبيه وظاهره أنه لا فرق بين بقاء وقت الفرض وخروجه وصرح به في الروضة
وعبارتها من زيادته الصواب المعروف انها تستبيح النوافل مستقلة وتبعاً للفريضة مادام الوقت باقياً وبعده أيضاً على الاصح انتهت بحروفها
وهو ظاهر كلام الروض وغيره واعتمده في التحفة حيث قال وصلاة الغفل ولو بعد الوقت كما في الروضة وان خالفه في أكثر كتبه انتهى
وفي أكثر كتب النووي أنها لا تستبيح النوافل بعد الوقت واعتمده ابن أبي قشير في رسالته في الحيض فقال لا بعده على الاصح قال الشارح

في حاشيته عليها هو ما صححه النووي في أكثر كتبه ووفرقي بينهما وبين المتيمم بان حدثها متجدد ونجاستها متزايدة لكن صوب في الروضة عدم الفرق انتهى وجع الشهاب الرمي بينهما يحمل الاول على روايت الفرائض والثاني على غيرها انتهى وأقره عليه غير واحد ونظر فيه الشهاب القليوبي وعلى الجمع المذكور قال الشوبري في حواشي شرح المنهج لو شرعت في غير الرتبة في وقت يجوز شر وعه بها ثم مدالى أن خرج الوقت فهل تبطل الآن أولا ويغتفر والذي يظهر الاول فليتأمل انتهى (قوله للسلس) بكسر اللام (فائدة) قال النووي في نكت التنبية مانصه كذا ذكر مع المستحاضة فهو سلس بكسر اللام وهو الشخص الذي به ذلك وما ذكر مع الاستحاضة فهو بفتح اللام وهو عبارة عن المصدر ذكره الشيخ في ٥٥٤ الدين وغيره انتهى وفي حاشية التحفة للهاثي فائدة صرح بعضهم بان من به سلس فساء

أو ضراط مثل المستحاضة فيجب عليه ان يحشو فرجه ويصممه بفتح الباء واسكان الميم وكسر الصاد المهملة المخففة وان يتوضأ بعد دخول الوقت

بالجلوس في الصلاة وجب بلاعادة ولايجوز للسلس ان يعلق فارورة يقطر فيها بوله (وأقل النفاس) وهو ولم يخرج بعد فراغ الرحم (لحظة) يعني لاحدا لقله بل ما وجد منه نفاس وان قل

لكل فرض كإبائي انتهى (قوله بعد فراغ الرحم) أي من جميع الولد ولو من نحو علقه ومضغة هي مبدأ خلق آدمي قال في الامداد وقبل مضى خمسة

بولا كان أو غيره (قوله بالجلوس في الصلاة) أي بسبب الجلوس فيها فالباء سببية (قوله وجب) أي الجلوس في الصلاة كما في الانوار وان فهم ابن الرفعة انه مستحب وصرح به في الكفاية ونسبه للروضة بحسب فهمه قاله في النهاية وذلك حفظ الطهارة (قوله بلاعادة) أي للصلاة التي صلاحها جالس (قوله ولايجوز للسلس) بكسر اللام والظاهر ان هذا بالنسبة لغير سلس المتي أما هو فالظاهر انه يجوز ذلك لطهارته (قوله ان يعلق فارورة) أي ونحوها والقارورة من زجاج والجمع قوارير وقد تطلق على المرأة لان الولد أو المني يقر في رجاها كما يقر الشيء في الاناء أو تشبهها بانية الزجاج لضعفها وسرعة كسرها وعلى كل حال فهذا الاطلاق الثاني ليس مرادها كما لا يخفى (قوله يقطر فيها بوله) بضم الطاء من باب نصر كما في المختار وبوله فاعل وذلك لكونه يصير حاملا نجاسة في غير معدنها من غير ضرورة ومقتضى ذلك انه لا فرق بين كونه في الصلاة وخارجها قال ع ش ولو قبل بجواز ذلك خارج الصلاة للاحتراز عن اصابة البول لبدنه أو ثيابه لم يعد بل قد يقتضيه تعليمهم بانه حامل نجاسة في غير الخ فانه حيث علم ان النجاسة لا تندفع الا بذلك كان حاجة أي حاجة انتهى فليتأمل (قوله وأقل النفاس) بكسر النون لغة الولادة وشرعا ما ذكره الشارح وسمى بذلك لانه يخرج عقب النفس أو من قولهم تنفس الصبح اذا طهر ويقال لذات النفاس نفساء بضم النون وفتح الفاء وجسمها نفاس ولا نظيره الا ناقة عشراء فجمعها عشار قال تعالى واذا العشار عطلت ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما والضم أفصح وأما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع مغنى (قوله وهو) أي النفاس شرعا (قوله الدم الخارج بعد فراغ الرحم) أي من جميع الولد ولو نحو علقه ومضغة فيها صورة خفية أخذها من في الغسل اذ لا يسمى ولادة الا حينئذ كما صرحوا به فلا يخالف بين ما ذكره هنا وفي العدد خلافا لمن ظنه واطلاقهم انها لا تنقض بعلقة محمول على الاغلب انه لا صورة فيها خفية قاله في التحفة (قوله لحظة) عبر به تبع للمناهج وغيره في التنبية والتحقيق وتبعه في المنهج بالمجته وهما بمعنى قول الروضة وأصلها لاحدا لقله (قوله يعني لاحدا لقله) أي النفاس أي لا يتقدر له وهذه عبارة الروضة كاصلا كما علم (قوله بل ما وجد منه) أي من الدم بعد الولادة وقبل مضى خمسة عشر يوما منها (قوله نفاس وان قل) أي ولا يوجد أقل من حجة أي دفعة قال في التحفة لكن اللحظة

أنسب

عشر من الولادة ومن عبر بانه الخارج عقب الولادة جرى على الغالب ووقته من أول خروج الدم بعدها لا منها على ما مر انتهى وفي التحفة ابتداءه من رؤية الدم على تناقض للصنف فيه وعليه فزمن النقاء لا نفاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من الستين كما قاله البلقيني انتهى وفي النهاية أوله من خروجه لا منها كما صححه في التحقيق وموضع من المجموع وهو المعتمد وان صحح في الروضة وموضع آخر من المجموع عكس ذلك قال وكلام ابن المقرئ في روضه محتمل لكل منهما لكنه الى الثاني أقرب انتهى قال الخطيب في المغنى كلام ابن المقرئ يميل الى الثاني وينبغي اعتناؤه وان كنت جريت على الاول في شرح التنبية انتهى وخارج بعد فراغ الرحم ما قبله فالدم الخارج فيه حيض بشرطه قال في الارشاد وتجب برؤيته ولو جاملين نوعين ثم قال لا في طلق فان نقص قضت وبانقطاعه تطهر انتهى قال في الامداد بعد قوله بين نوعين مانصه أو بعد سقوط عضو من الولد وباقية مجتئ الخ وقال في شرح قوله لا في طلق مانصه أو مع خروج الولد لان ازواج البدن بالطلاق يدل على أن خروج الولد لهذه العلة لا للجبلة فلا يكون حيضا لذلك ولا نفاسا التقدمه على الولد انتهى وخارج بقبل مضى خمسة عشر يوما ما الخارج بعد ما فانه حيض وعبارة الامداد ان نفست ساعة أو أكثر ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم يوما وليلة فاكثر فالاول نفاس والعائد حيض وما بينهما طهر الخ وقد تقدم ما يتعلق بهذا قبل هذا الفصل فراجع مع متعلقاته ان أردتة (قوله وان قل) أشار بان الى خلاف فيه وعبارة الروضة بعد أن حكى الاول وقال المزني أقله أربعة أيام

أنسب بذلك الغالب والأكثر لأن الكل زمن انتهى لأن اللحظة من أسماء الزمان فيناسب الزمان الزمن
وانما عبر من غير بالحجة لانه تفسير حقيقة النفاس التي هي الدم لازمه لانه أظهر في أفادة المقصود اذ اللحظة
القطعة من الزمان وهي تصدق بالكثير والقليل لكل وجهة (قوله وأكثره ستون يوما) وقال الليث
ابن سعد أكثره سبعون وقال أبو حنيفة وأحمد أبو يعون يوما وهي رواية عن مالك وله رواية أخرى كقول
الشافعي رضي الله عنهم وأبدي أبو سهل الصعلوكي معنى لطيفا في كون أكثر النفاس ستين وهو ان المي
يمكث في الرحم أربعين يوما لا يتغير ثم يمكث مثلها علقه ثم مثلها مضغ ثم تنفخ فيه الروح والولد يتغذى بدم
الحيض فلا يجتمع من حين النفخ لكونه غذاء له وانما يجتمع في المدة التي قبلها وهي أربعة أشهر وأكثر
الحيض خمسة عشر يوما فيكون أكثره ستين انتهى وتبعه الاسنوي وغيره نعم أنك بعض المتقدمين كونه
غذاء للولد لانه يولد وفيه مسدود ولا طريق لجريان الدم وعلى وجهه المشيمة ولهذا أجنة الهام تعيش في
البطن ولا حيض لها ورده الشارح في الابواب بان ما استدلل به لاجته فيه فانه لا يلزم من كونه غذاء وصوله
للعدة من الفم لاحتمال وصوله من السرة المتصلة بالمشيمة انتهى وأما أجنة الهام فيجوز ان يتغذى بغير
دم الحيض لان ثقله في حقن عرش (قوله وغالبه أربعون يوما) أي لحديث أبي داود عن أم سلمة رضي
الله عنها كانت النفاس تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين فانه محمول عندنا على الغالب
اذ ليس فيه دلالة على نفي الزيادة وقيل محمول على نساء محصورات (قوله بالاستقراء) أي في جميع ذلك
أعني الأقل والغالب والأكثر واختلفو في أوله فقيل بعد خروج الولد وقبل أقل الطهر فان تأخر خروجه
عن الولادة فاوله من خروجه لانه لا يملكها كما صححه في التحقيق وموضع من المجموع وهو المعتمد وان صحح في
الروضة وموضع آخر من المجموع عكس ذلك اذ يلزم عليه جعل النقاء الذي لم يسبقه دم نفاسا فيجب الصلاة
في النقاء المذكور وقد صحح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشك على ذلك قول النووي
يطلق صوم من ولدت ولدا جافا لانه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم أنيط البطان بوجودها وان لم
يتحقق كما جعل النوم ناقضا وان تحقق عدم خروج شيء منه وقضية الاخذ بالاول ان زمن النقاء لا يحسب
من الستين لكن صرح البلقيني بخلافه حيث قال ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه وان
كان محسوبا من الستين ولم أر من حقق ذلك انتهى فليتأمل (قوله ويحرم به) أي بالنفاس (قوله
ما يحرم بالحيض) أي اجماعا (قوله مما مر) أي في فصل الحيض حتى الطلاق فان زمنه لا يحسب من العدة
(قوله قياسا عليه) أي على الحيض لانه دم حيض مجتمعة ولهذا قال الرافعي وحكم النفاس مطاقا حكم الحيض
الافئ شئين أحدهما أن الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب ثبوته قبله بالانزال الذي حبلت منه
الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لخصوصهما قبله بمجرد الولادة وبخلافه
أيضا في أن أقل النفاس لا يسقط الصلاة كما نقله ابن الرفعة عن البندنجي وأقره وذلك لأن أقل النفاس
لا يمكن ان يستغرق وقت الصلاة لانه ان وجد في الاثناء فقد تقدم وجوها وان وجد في الاول فقد لزم
بالاقتطاع بخلاف الحيض فانه يعم الوقت انتهى نهايه ولك منعه بان يتصور اسقاطه لها بان تكون
مجنونة في أول الوقت الى ان تبقى لحظة فتتنفس حينئذ فقارنه النفاس لهذه اللحظة أسقطت إيجاب الصلاة
عنها حتى لا يلزمها قضاءها ثم رأيت بعض الشراح أشار لذلك انتهى تحفة (قوله تنمة) بكسر التاء بن أو
بفتح الاولى قال في المصباح وتنمة كل شيء تمام غايته ولذا عبر في المغني هنا بجماعة (قوله يجب على النساء)
أي عينا وهي والنسوة بكسر النون فيهما ويجوز في الثاني الضم اسمان لجماعة اناث الاناسي الواحدة امرأة
من غير لفظ الجمع أفاده في المصباح (قوله ان يتعلمن ما يحتجن اليه من هذا الباب) أي من أحكام الحيض
والاستحاضة والنفاس لانها مختصة بهن وقد قال صلى الله عليه وسلم في الاول هذا كتبه الله على بنات آدم
رواه الشيخان والاستحاضة لها أحكام كثيرة صعبة فلا يجوز ان تهاون بذلك (قوله كغيره) أي مما وجب
على المكلف من الامور الدينية (قوله فان كان زوجها) أو سيدها (قوله عالما) أي بما يحتجن اليه وان لم

(وأكثره ستون يوما)
وغالبه أربعون يوما
بالاستقراء (ويحرم به
ما يحرم بالحيض) مما مر
قياسا عليه (تنمة) يجب على
النساء ان يتعلمن ما يحتجن
اليه من هذا الباب كغيره
فان كان زوجها عالما

يكن عالما كبيرا (قوله لزمه تعليمها) أي الزوجة أو الأمة إذ كما يجب على الرجل القيام بكفائتها من الكسوة
والنفقة يجب عليه رعاية حقوقها وإرشادها إلى وظائف دينها وما فيه سلامتها ونجاتها في الدار الآخرة
والزامها القيام بما يجب عليها من أوامر الله واجتناب نواهيه وقد قال الله تعالى ولهن مثل الذي عليهن
بالمعروف وقال وعاشروهن بالمعروف وفي الحديث استوصوا بالنساء خيرا أفاده بعض الفضلاء
(قوله والا) أي وإن لم يكن زوجها عالما ومثله السيد كما تقرر (قوله فلها الخروج) أي يجوز لها الخروج
من بيت زوجها (قوله لتعلم ما لزمها تعلمه عينا) أي كالسؤال لا محتاج إليه بخصوصه وذلك كالواجب
تعليمه من العقائد وما يصحح الصلاة والصيام والحج ونحوها (قوله بل يجب) أي خروجهما لتعلم ذلك (قوله
ويحرم منعها) أي يحرم على الزوج منعهما من الخروج لذلك (قوله الآن يسأل) أي الزوج (قوله
ويخبرها) أي بما سأل فتستغنى بذلك (قوله وهو ثقة) أي والحال أن الزوج ثقة بخلاف غيره قال في التحفة
إنه لو احتاجت للخروج لذلك وخشى عليها منه فتنه الزوج ثقة أو امتنع من أن يعلمها أو يسأل لها أجبره
القاضي على أحد الأمرين ولو بأن يخرج معها أو يستأجر من يسأل لها انتهى (قوله وليس لها) أي
للرأة (قوله خروج إلى مجلس ذكر أو علم غير واجب عيني الإبرضاء) أي الزوج تقديم الحق الزوج
وعبارة شيخنا أما إذا أرادت الخروج للمجلس لتستفيد أحكاما تنفع بها من غير ضرورة إليها حالا أو الحضور
لسماع الوعظ فلا يكون عذرا أي في جواز الخروج ومن ذلك الخروج لزيارة القبور والأولياء أفاده
الشيبراملسي على النهاية والى هنا انتهى الجزء الأول من هذه الحاشية * وكان الفراغ من تسويده قبيل
غروب يوم الاثنين ٢٥ صفر الخير سنة ١٣١٥ والحمد لله أولا وآخرا ونسأل الله تعالى لجميع بحاه النبي
الشفيع صلى الله عليه وسلم * ووجدت في مثل هذا الموضع شعرا لبعض ساداتنا الأخيار أحببت أن أورد
هنا رجاء من الله أن يفيض علينا ما يعمنا من بركاتهم والأسرار ويدخلنا وإياهم جنات تجري من تحتها
الأنهار وهو هذا

لزمه تعليمها والافلها
الخروج لتعلم ما لزمها
تعليمه عينا بل يجب ويحرم
منعها الآن يسأل ويخبرها
وهو ثقة وليس لها
خروج إلى مجلس ذكر
أو علم غير واجب عيني
الإبرضاء

قد تم هذا الجزء بفض * ل الله مولانا الأجل
فعسى عمن بمابقي * من قبل أن يأتي الأجل
ويحققنا بعناية * من دون وقت وأجل
ويحسن خاتمة لنا * عند الممات بالأجل
فهو الجواد على الأنا * جميعهم عز وجل

* تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله باب الصلاة الخ *

خطبة الكتاب والكلام عليها	٢
باب الطهارة	٧١
فصل في الماء المكروه استعماله	٨٩
فصل في الماء المستعمل	٩٦
فصل في الماء النجس	١٠٤
فصل في الاجتهاد فيما اذا أشبه طاهر بمتنجس	١٣٤
فصل ويحرم استعمال أواني الذهب والفضة الخ	١٤٧
فصل في خصال الفطرة	١٥٩
فصل وفروض الوضوء ستة الخ	١٨٣
فصل في سنن الوضوء	٢١٦
فصل في مكروهات الوضوء	٢٦٣
فصل في شروط الوضوء	٢٦٧
فصل في المسح على الخفين	٢٧٤
فصل في نواقض الوضوء	٢٩٤
فصل في ما يحرم بالحدث	٣٢٠
فصل في ما يندب له الوضوء	٣٣٥
فصل في آداب قاضي الحاجة	٣٤٧
فصل في الاستنجاء	٣٨٢
فصل في موجب الغسل	٤٠٨
فصل في صفات الغسل	٤٣١
فصل في مكروهات الغسل	٤٤٦
باب النجاسة وإزالتها	٤٤٩
فصل في إزالة النجاسة	٤٧٣
باب التيمم	٤٩٠
فصل في شروط التيمم	٥٢٠
فصل في أركان التيمم	٥٢٨
فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس	٥٣٧
فصل في المستحاضة	٥